

رَفَع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الفردوس
www.moswarat.com

التعليق على

الفروض المبرحة

للشيخ العلامة للبحر أبي السعادات منصور بن يوسف البهوتي الحنبلي

المتوفى سنة ١٠٥١ هـ

نقدته البربراسم رضى عنه ورضوانه واسكنه فسيح جناته

بقلم

فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الأول

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



سلسلة مؤلفات
فضيلة الشيخ

١٦١

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التعليق على
الفروض المبرج

١

© مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين

التعليق على الروض المربع. / مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - ط ١ - القصيم، ١٤٣٧ هـ

٧٦١ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٦١)

ردمك: ٦-٨٥-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٣-٨٦-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)

١- الفقه الحنبلي

أ- العنوان

١٤٣٧/٤٨٠٦

ديوي: ٢٥٨،٤

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٤٨٠٦

ردمك: ٦-٨٥-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٣-٨٦-٨١٦٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)

حقوق الطبع محفوظة

لِمُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثَمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيرياً بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى

١٤٣٧ هـ

يطلب الكتاب من :

مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثَمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

المملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص.ب: ١٩٢٩

هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - فاكس: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوال المبيعات: ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦

www.ibnothaimeen.com

info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدرة للنشر والتوزيع - شارع محمد مقلد - متفرع من مصطفى النحاس

بجوار سويف ماركت أولاد رجب

هاتف وفاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول: ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٦١)

التعليق على الفرض المرفوع

للشيخ العلامة المحقق أبي السعادات منصور بن يونس البهوتي الحنبلي

المتوفى سنة ١٠٥١هـ

نعمرة الله بوسع رحمته وضوانه وأسكنه فجع جناته

بقلم
فضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الأول

من إصدارات

مؤسسة التبليغ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ فَبَلَغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ، وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ، حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ، فَصَلَّوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَلَقَدْ كَانَ لَصَاحِبِ الْفَضِيلَةِ الْعَلَّامَةِ شَيْخِنَا الْوَالِدِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- عِنَايَةً بِالِغَةِ بِمُتَوْنِ الْفِقْهِ، وَلَهُ جُهِودٌ مُوَفَّقَةٌ فِي شَرْحِهَا وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهَا وَتَقْرِيبِ مَعَانِيهَا، وَقَدْ سَلَكَ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ مَنَهْجًا عِلْمِيًّا تَمَيَّزَ بِالتَّأْصِيلِ وَجُودَةِ السَّبْكِ بَلَا تَكْلُفٍ وَلَا تَعْقِيدٍ.

وَقَدْ بَذَلَ فَضِيلَتَهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي هَذَا الْمَقَامِ عِنَايَةً خَاصَّةً بِكِتَابِ (زَادِ الْمُسْتَفْنَعُ فِي اخْتِصَارِ الْمُقْنِعِ) ^(١) لِمَوْلَانِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ الْحَجَّائِيِّ ^(٢) الْمُتَوَفَّى عَامَ (٩٦٨ هـ) تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ وَأَسْكَنَهُ فَرْسِحَ جَنَّتِهِ، فَعُنِيَ بِشَرْحِهِ مَرَّاتٍ عَدِيدَةً، وَتَوْضِيحِ مَعَانِي نُصُوصِهِ، وَذَكَرَ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ بِدَلِيلِهِ أَوْ تَعْلِيلِهِ، وَانْتَفَعَ بِذَلِكَ الْكَثِيرُ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى -وَلَهُ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ-

(١) كِتَابُ: (الْمُقْنِعُ فِي فِقْهِهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ) رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِمَوْلَانِ: الْفَقِيهِ الْعَلَّامَةِ مُوَفَّقِ الدِّينِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ قُدَّامَةَ الْمُقَدَّسِيِّ، الْمُتَوَفَّى عَامَ (٦٢٠ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) تَرْجَمَتْهُ فِي: شَذَرَاتِ الذَّهَبِ (٨/ ٣٢٤)، الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ (٧/ ٣٢٠).

وصدّرت دُرُوسه العِلْمِيَّة المتعدّدة المسجّلة صَوْتِيًّا مَطْبُوعَةً بِعُنوان (الشَّرْح المُنْتَع على زَاد المُسْتَفْنَع) في خَمْسَةِ عَشَرَ مجلداً.

كما عُنِيَ -رحمهُ اللهُ تَعَالَى- أيضاً بالتَّعليقِ المُحرَّر بِخَطِّهِ على مَتْن (زَاد المُسْتَفْنَع) وعلى شَرْحه (الرَّوْض المُرْبِع) لمؤلّفه الشَّيْخ العَلَّامة مَنْصُور بنِ يُونُسَ البُهَوِّي^(١) المُتوفَّى عام (١٠٥١هـ) تغمّده اللهُ بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ وَأَسْكَنَهُ فِسيحَ جَنّاتِهِ.

وقام -رحمهُ اللهُ تَعَالَى- بالتَّعليقِ على حاشية (الرَّوْض المُرْبِع) لفضيلة الشَّيْخ العَلَّامة القاضي: عبدِ اللهِ بنِ عبدِ العزيزِ العَنقَرِي^(٢) المُتوفَّى عام (١٣٧٣هـ) تغمّده اللهُ بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ وَأَسْكَنَهُ فِسيحَ جَنّاتِهِ.

بدأ -رحمهُ اللهُ تَعَالَى- في كِتَابَةِ تَعليقاتِهِ على كِتَابِ: (الرَّوْض المُرْبِع) بِتَاريخِ ١٣٧٢/١١/٣هـ، وتَفاوَتَت المَدَد الزَمَنِيَّة لَهَا، فَمِنْهَا الحديثُ وَمِنْهَا القَدِيمُ؛ فأُضَافَ إِلَيْهَا، وَعُدِّلَ فِيهَا، وَأُزَالُ بَعْضُهَا، فَكَانَ ما بَيْنَ يَدَيِ القَارِئِ الكَرِيمِ في هَذَا الكِتَابِ هُوَ آخِرُ ما أُثْبِتَهُ فَضيلَتُهُ -رحمهُ اللهُ تَعَالَى- في تَعليقاتِهِ المَحَرَّرَةِ.

كما عُنِيَ -رحمهُ اللهُ تَعَالَى- أيضاً بالتَّعليقِ على المَسائِلِ المَرْجُوحَةِ في كِتَابِ (الرَّوْض المُرْبِع) والتي تَحْتَاجُ إلى بَيانِ الصَّوابِ، وَبَدَأَ فِيهَا مِنْ (بابِ الخِيارِ)، على أَنْ يَتيسَّرَ لَهُ التَّعليقُ على ما سَبَقَ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُتِمَّهُ، وَقَدْ أُحِقَّ مُفْرَداً في نِهايَةِ المُجلَّدِ الثَّانِي.

وَيُعَدُّ هَذَا الكِتَابُ (التَّعليقُ على الرَّوْض المُرْبِع) خِدْمَةً جَلِيلَةً لِلْمَذْهَبِ الحَنْبَلِيِّ

(١) ترجمته في: الأعلام للزركلي (٣٠٧/٧)، خلاصة الأثر (٤٢٦/٤).

(٢) ترجمته في: مشاهير علماء نجد وغيرهم، لفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام رَحِمَهُ اللهُ (ص: ٣٨١).

مِنْ وَجْهِ وَلِلْفَقْهِ الْعَامِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ حَيْثُ تَحْتَوِي هَذِهِ التَّعْلِيقَاتُ الْمَحَرَّرَةُ عَلَى عَرْضِ
الْخِلَافِ الْفِقْهِيِّ وَتَحْرِيرِ الْمَسْأَلَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، وَتَوْجِيهِ الْخِلَافِ
دَاخِلِ الْمَذْهَبِ وَخَارِجِهِ، مَعَ مُنَاقَشَةِ آرَاءِ الْعُلَمَاءِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، وَعَرْضِ الرَّأْيِ
الرَّاجِحِ، كَمَا أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ إِضَاحًا لِمُشْكِلٍ لُغَوِيٍّ أَوْ لَصُورَةٍ مَسْأَلَةٍ وَرَدَتْ فِي الْكِتَابِ،
أَوْ خُلَاصَةً خِلَافٍ فِي مَسْأَلَةٍ طَوِيلَةٍ مُتَشَعِّبَةٍ.

وَقَدْ أُثْبِتَ فِي هَذَا الْكِتَابِ: مَتْنُ (زَادَ الْمُسْتَقْنِعُ) وَشَرْحُهُ (الرَّوْضُ الْمَرْبِعُ) كَامِلَيْنِ،
أَمَّا حَاشِيَةُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَنْقَرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَقَدْ اِكْتَفَيْ فِيهَا بِإِثْبَاتِ مَا عَلَّقَ
عَلَيْهِ فَضِيلَةُ شَيْخِنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -.

وَإِنْفَاذًا لِلْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ وَالتَّوْجِيهَاتِ الَّتِي قَرَّرَهَا شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
لِإَخْرَاجِ ثَرَايِهِ الْعِلْمِيِّ قَامَ الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ بِالْمُؤَسَّسَةِ بِتَهْيِئَةِ الْكِتَابِ وَتَجْهِيزِهِ لِلطَّبَاعَةِ
وَالنَّشْرِ.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ؛ نَافِعًا لِعِبَادِهِ،
وَأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلَةَ شَيْخِنَا عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَيُضَاعِفَ لَهُ الثُّبُوتَ
وَالْأَجْرَ، وَيُعْلِيَ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ
عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ، وَسَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ،
وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

١٠ ربيع الآخر ١٤٣٧ هـ

نُبذة مُختصرة عن
فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين
١٣٤٧ - ١٤٢١ هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ:

هُوَ صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْمُحَقِّقُ، الْفَقِيهَ الْمُفَسِّرُ، الْوَرَعَ الزَّاهِدُ، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ عُنَيْمِينَ مِنَ الْوَهْبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِدَ فِي لَيْلَةِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، عَامَ (١٣٤٧ هـ) فِي عُنَيْزَةِ -إِحْدَى مُدُنِ الْقَصِيمِ- فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

نَشَأَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

أَلْحَقَهُ وَالِدُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لِيَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَ جَدِّهِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ الْمَعْلَمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّامِغِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، ثُمَّ تَعَلَّمَ الْكِتَابَةَ، وَشَيْئًا مِنَ الْحِسَابِ، وَالنُّصُوصِ الْأَدَبِيَّةِ؛ فِي مَدْرَسَةِ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَالِحِ الدَّامِغِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بِمَدْرَسَةِ الْمَعْلَمِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّحِيحَانِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- حَيْثُ حَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ وَلَمَّا يَتَجَاوَزِ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ مِنْ عُمرِهِ بَعْدُ.

وَبِتَوْجِيهِ مِنْ وَالِدِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَكَانَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُدَرِّسُ الْعُلُومَ

الشَّرْعِيَّةَ والعَرَبِيَّةَ فِي الجامعِ الكَبِيرِ بَعْنِيَّةً، وَقَدْ رَتَّبَ اثْنَيْنِ ^(١) مِنْ طَلَبْتِهِ الكِبَارِ لِتَدْرِيسِ المُبْتَدِئِينَ مِنَ الطَّلَبَةِ، فَانْضَمَّ الشَّيْخُ إِلَى حَلْقَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ المَطْوَعِ - رَحِمَهُ اللهُ - حَتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلْمِ - فِي التَّوْحِيدِ، وَالفِقْهِ، وَالنَّحْوِ - مَا أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَسَ فِي حَلْقَةِ شَيْخِهِ العَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، فَدَرَسَ عَلَيْهِ فِي التَّفْسِيرِ، وَالحَدِيثِ، وَالسِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَالفِقْهِ، وَالأَصُولِ، وَالفَرَائِضِ، وَالنَّحْوِ، وَحَفِظَ مُحْتَصِرَاتِ المَثُونِ فِي هَذِهِ العُلُومِ.

وَيُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ العَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - هُوَ شَيْخُهُ الأَوَّلُ؛ إِذْ أَخَذَ عَنْهُ العِلْمَ - مَعْرِفَةً وَطَرِيقَةً - أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَ عَنْ غَيْرِهِ، وَتَأَثَّرَ بِمَنْهَجِهِ وَتَأْصِيلِهِ، وَطَرِيقَةِ تَدْرِيسِهِ، وَاتَّبَاعِهِ لِلدَّلِيلِ.

وَإِذَا كَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عُدَانَ - رَحِمَهُ اللهُ - قَاضِيًا فِي عُنْيَةِ قَرَأَ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ الفَرَائِضِ، كَمَا قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي - رَحِمَهُ اللهُ - فِي النَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ أَثْنَاءَ وُجُودِهِ مُدَرِّسًا فِي تِلْكَ المَدِينَةِ.

وَلَمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّيَاضِ أَشَارَ عَلَيْهِ بَعْضُ إِخْوَانِهِ ^(٢) أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فَاسْتَأْذَنَ شَيْخَهُ العَلَّامَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - فَأَذِنَ لَهُ، وَالتَّحَقَّ بِالمَعْهَدِ عَامِي (١٣٧٢ - ١٣٧٣ هـ).

وَلَقَدْ انْتَفَعَ - خِلَالَ السَّنَتَيْنِ اللَّتَيْنِ انْتَضَمَ فِيهِمَا فِي مَعْهَدِ الرِّيَاضِ العِلْمِيِّ - بِالعُلَمَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يُدَرِّسُونَ فِيهِ حِينَئِذٍ، وَمِنْهُمْ: العَلَّامَةُ المُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ، وَالشَّيْخُ الفَقِيه عَبْدُ العَزِيزِ بْنِ نَاصِرِ بْنِ رَشِيدٍ، وَالشَّيْخُ المُحَدِّثُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الإِفْرِيقِيُّ - رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى -.

(١) هُمَا الشَّيْخَانِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ المَطْوَعِ، وَعَلِيٌّ بْنُ حَمْدِ الصَّالِحِي رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى.

(٢) هُوَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ حَمْدِ الصَّالِحِي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وفي أثناء ذلك اتصل بساحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمه الله -، فقرأ عليه في المسجد: من صحيح البخاري، ومن رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية؛ وانتفع به في علم الحديث، والنظر في آراء فقهاء المذاهب والمقارنة بينها، ويعدُّ ساحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - هو شيخه الثاني في التحصيل والتأثر به.

ثم عاد إلى عُنيزة عام (١٣٧٤هـ)، وصار يدرس على شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ويتابع دراسته انتساباً في كلية الشريعة، التي أصبحت جزءاً من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حتى نال الشهادة العالية.

تدريسه:

توسَّم فيه شيخه النجابة وشرعة التحصيل العلمي فشجَّعه على التدريس وهو ما زال طالباً في حلقاته، فبدأ التدريس عام (١٣٧٠هـ) في الجامع الكبير بعُنيزة. ولما تخرَّج في المعهد العلمي في الرياض عُيِّنَ مدرِّساً في المعهد العلمي بعُنيزة عام (١٣٧٤هـ).

وفي سنة (١٣٧٦هـ) تُوفي شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى - فتولَّى بعده إمامة الجامع الكبير في عُنيزة، وإمامة العيدين فيها، والتدريس في مكتبة عُنيزة الوطنية التابعة للجامع؛ وهي التي أسَّسها شيخه - رحمه الله - عام (١٣٥٩هـ).

ولما كثر الطلبة، وصارت المكتبة لا تكفيهم؛ بدأ فضيلة الشيخ - رحمه الله - يدرس في المسجد الجامع نفسه، واجتمع إليه الطلاب وتوافدوا من المملكة وغيرها؛ حتى كانوا يملغون المئات في بعض الدروس، وهؤلاء يدرسون دراسة

تَحْصِيلٍ جَادٍّ، لَا لِمُجَرَّدِ الْإِسْتِمَاعِ. وَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ -إِمَامًا وَخَطِيئًا وَمُدَرِّسًا- حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدَرِّسًا فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ مِنْ عَامِ (١٣٧٤هـ) إِلَى عَامِ (١٣٩٨هـ) عِنْدَمَا انْتَقَلَ إِلَى التَّدْرِيسِ فِي كُتْلَيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ بِالْقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لْجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَظَلَّ أَسْتَاذًا فِيهَا حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَكَانَ يُدَرِّسُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ وَرَمَضَانَ وَالْإِجَازَاتِ الصَّيْفِيَّةِ، مُنْذُ عَامِ (١٤٠٢هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَلِلشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَسْلُوبٌ تَعْلِيمِيٌّ فَرِيدٌ فِي جَوْدَتِهِ وَنَجَاحِهِ، فَهُوَ يُنَاقِشُ طُلَّابَهُ وَيَتَقَبَّلُ أَسْئَلَتَهُمْ، وَيُلْقِي الدُّرُوسَ وَالْمُحَاضَرَاتِ بِهِمَّةٍ عَالِيَةٍ وَنَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ وَاثِقَةٍ، مُبْتَهِجًا بِنَشْرِهِ لِلْعِلْمِ وَتَقْرِيْبِهِ إِلَى النَّاسِ.

آثَارُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ الْعَظِيمَةُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- خِلَالَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسِينَ عَامًا مِنْ الْعَطَاءِ وَالْبَذْلِ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ وَالتَّدْرِيسِ وَالْوَعْظِ وَالْإِرْشَادِ وَالتَّوْجِيهِ وَإِلْقَاءِ الْمُحَاضَرَاتِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

وَلَقَدْ اِهْتَمَّ بِالتَّأْلِيفِ، وَتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى وَالْأَجُوبَةِ، الَّتِي تَمَيَّزَتْ بِالتَّاصِيلِ الْعِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وَصَدَرَتْ لَهُ الْعَشْرَاتُ مِنَ الْكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ وَالْمُحَاضَرَاتِ وَالْفَتَاوَى وَالْخُطَبِ وَاللِّقَاءَاتِ وَالْمَقَالَاتِ، كَمَا صَدَرَ لَهُ آلَافُ السَّاعَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الَّتِي سَجَلَتْ مُحَاضَرَاتِهِ وَخُطْبَتُهُ وَلِقَاءَاتِهِ وَبَرَامِجُهُ الْإِذَاعِيَّةَ وَدُرُوسَهُ الْعِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالشُّرُوحَاتِ الْمُتَمَيِّزَةِ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَالسِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالتُّونِ وَالْمَنْطُومَاتِ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ.

وإنفاذاً للقواعد والضوابط والتوجيهات التي قررها فضيلته -رحمه الله تعالى- لنشر مؤلفاته، ورسائله، ودروسه، ومحاضراته، وخطبه، وفتاواه، ولقاءاته؛ تقوم مؤسسه الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية -بعون الله وتوفيقه- بواجب وشرف المسؤولية لإخراج كافة آثاره العلمية والعناية بها.

وبناءً على توجيهاته -رحمه الله تعالى- أنشئ له موقع خاص على شبكة المعلومات الدولية^(١)، من أجل تعميم الفائدة المرجوة -بعون الله تعالى-، وتقديم جميع آثاره العلمية من المؤلفات والتسجيلات الصوتية.

أعماله وجهوده الأخرى:

إلى جانب تلك الجهود المثمرة في مجالات التدريس والتأليف والإمامة والخطابة والإفتاء والدعوة إلى الله -سبحانه وتعالى- كان لفضيلة الشيخ أعمال كثيرة موفقة منها:

- عضواً في هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، من عام (١٤٠٧هـ) حتى وفاته.
- عضواً في المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في العامين الدراسيين (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عضواً في مجلس كلية الشريعة وأصول الدين، بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في القصيم، ورئيساً لقسم العقيدة فيها.
- وفي آخر فترة تدريسه بالمعهد العلمي شارك في عضوية لجنة الخطط والمناهج للمعاهد العلمية، وألف عدداً من الكتب المقررة فيها.

■ عضواً في لجنة التوعية في موسم الحج، من عام (١٣٩٢هـ) حتى وفاته -رحمه الله تعالى-، حيث كان يلقي دروساً ومحاضرات في مكة والمشاعر، ويُفتي في المسائل والأحكام الشرعية.

■ ترأس جمعية تحفيظ القرآن الكريم الخيرية في عُنيزة منذ تأسيسها عام (١٤٠٥هـ) حتى وفاته.

■ ألقى محاضرات عديدة داخل المملكة العربية السعودية على فئات متنوعة من الناس، كما ألقى محاضرات عبر الهاتف على تجمعات ومراكز إسلامية في جهات مختلفة من العالم.

■ من علماء المملكة الكبار الذين يُجيبون على أسئلة المُستفسرين حول أحكام الدين وأصوله؛ عقيدة وشرعة، وذلك عبر البرامج الإذاعية في المملكة العربية السعودية، وأشهرها برنامج (نور على الدرب).

■ نذر نفسه للإجابة على أسئلة السائلين؛ مهاتفة ومكاتب ومُشافهة.

■ رتب لقاءات علمية مجدولة، أسبوعية وشهرية وسنوية.

■ شارك في العديد من المؤتمرات التي عُقدت في المملكة العربية السعودية.

■ ولأنه يهتم بالسلوك التربوي والجانب الوعظي اعتنى بتوجيه الطلاب وإرشادهم إلى سلوك المنهج الجاد في طلب العلم وتحصيله، وعمل على استقطابهم والصبر على تعليمهم وتحمل أسئلتهم المتعددة، والاهتمام بأمرهم.

■ وللشيخ -رحمه الله- أعمال عديدة في ميادين الخير وأبواب البر ومجالات الإحسان إلى الناس، والسعي في حوائجهم وكتابة الوثائق والعقود بينهم، وإسداء النصيحة لهم بصدق وإخلاص.

مَكَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ - بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ - تَأْصِيلاً وَمَلَكَ عَظِيمَةً فِي مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ وَاتِّبَاعِهِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَالْفَوَائِدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسَبَرِ أَغْوَارِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَانِي وَإِعْرَابًا وَبَلَاغَةً.

وَلَمَّا تَحَلَّى بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْعُلَمَاءِ الْجَلِيلَةِ، وَأَخْلَاقِهِمُ الْحَمِيدَةِ، وَالْجَمْعَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وَقَدَّرَهُ الْجَمِيعُ كُلَّ التَّقْدِيرِ، وَرَزَقَهُ اللهُ الْقَبُولَ لَدَيْهِمْ، وَاطْمَأْنَنُوا لِاخْتِيَارَاتِهِ الْفَقْهِيَّةِ، وَأَقْبَلُوا عَلَى دُرُوسِهِ وَفَتَاوَاهُ وَأَثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ وَمَوَاعِظِهِ.

وَقَدْ مُنِحَ جَائِزَةُ الْمَلِكِ فِيصَل - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - الْعَالَمِيَّةُ لِحُدُومَةِ الْإِسْلَامِ عَامَ (١٤١٤هـ)، وَجَاءَ فِي الْحَيْثِيَّاتِ الَّتِي أَبَدَتْهَا لِحُجَّةُ الْاِخْتِيَارِ لِمَنْحِهِ الْجَائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحَلُّيهِ بِأَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ الْفَاضِلَةِ الَّتِي مِنْ أَبْرَزِهَا: الْوَرَعُ، وَرَحَابَةُ الصَّدْرِ، وَقَوْلُ الْحَقِّ، وَالْعَمَلُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالنُّصْحُ لِحَاصَتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ.
- ثَانِيًا: انْتِفَاعُ الْكَثِيرِينَ بِعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وَإِفْتَاءً وَتَأْلِيفًا.
- ثَالِثًا: إِلْقَاؤُهُ الْمُحَاضَرَاتِ الْعَامَّةَ النَّافِعَةَ فِي مُخْتَلَفِ مَنَاطِقِ الْمَمْلَكَةِ.
- رَابِعًا: مُشَارَكَتُهُ الْمُفِيدَةَ فِي مُؤَمَّرَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ كَثِيرَةٍ.
- خَامِسًا: اتِّبَاعُهُ أَسْلُوبًا مُتَمِيزًا فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وَسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ حُمْسَةٌ مِنَ الْبَنِينَ، وَثَلَاثٌ مِنَ الْبَنَاتِ، وَبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفَاتُهُ:

تُوفِّي - رَحِمَهُ اللهُ - فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيْلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، الْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ، عَامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْدَ صَلَاةِ عَصْرِ يَوْمِ الْحَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلْكَ الْأَلْفُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَالْحُشُودِ الْعَظِيمَةِ فِي مَشَاهِدَ مُؤَثَّرَةٍ، وَدُفِنَ فِي مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ.

وَبَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْيَوْمِ التَّالِي صُلِّيَ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةً الْأَبْرَارِ، وَأَسْكَنَهُ فَرْجَ جَنَّتِهِ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِمَغْفَرَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، وَجَزَاهُ عَمَّا قَدَّمَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ



الروض المربع

شرح زاد المستقنع

لشيخ العلامة تقي الدين ف ربه
 سكرته بن يوسف بن كريمة المروفي

و حاشية الروض المربع

تأليف

مستدرج بن محمد بن المختري

طبع على نفقة

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن محمد العزيز آل سعود

أطال الله حياته في خير الأسماء

الجزء الأول

الطبعة الأولى

أو ثوب وعمود ، أو دينار وألف ، أو ألف وخمسون درهماً ، أو خمسون وألف درهم
أو ألف إلا درهم : فالمحل من جنس التسمية . وله في هذا الصدد شرك ، أو
شركة ، أو هو له ، أو هو شركة بيننا ، أو له فيه سهم : رجع في تفسير حصّة
الشريك إلى المتر : وله على ألف إلا قليلاً : يحمل على ما دون النصف (وإذا
قال) المتر عن إنسان (له على ما بين درهم وعشرة : لزمه ثمانية) لأن ذلك هو
مقتضى تقطعه (وإن قال) له على (ما بين درهم إلى عشرة ، أو) قال : له على (من
درهم إلى عشرة : لزمه تسعة) لعدم دخول الثانية ، وإن قال : أردت بقولي : من
درهم إلى عشرة مجموع الأعداد ، أي : الواحد ، والاثنين ، والثلاثة ، والأربعة ،
والخمس ، والستة ، والسبعة ، والثمانية ، والتسعة ، والعشرة : لزمه خمسة وخمسون
وله ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط : لا يدخل الحائطان . وله على درهم فوق

على شيء ما وكذا يقبل تسميه بكتاب مباح فيه ، قال الشيخ (م) رحمه الله :
وقد يقال : صرفه عن ذلك صارف ، وهو أن الشخص لا يقتني ألف كتاب للمسيد
ولا غيره ، وحله في الشرح على ما إذا فسره بالكتاب التي لا يصح بيعها ، قال في
الإيضاح : ظاهر كلام الأحناف : يقبل تسميه بذلك ، ويصح أن أي المحدث في
مصنفه : أنه لا يقبل تسميه بغير اللل له

قوله « رجع في تسمية حصّة الشريك إلى المتر » هذا مخالف لقاعدة : أن مطلق
الشركة يقتضي التسوية ، وفي النكت : ما فيه سواء ، وهو مقتضى القاعدة ، فانظر
علة الأول ، قال في الإيضاح : قلت : لو قيل : هو بينهما نصفين كان له وجه ،
ويؤيد قوله تعالى (٢٤ : ٢٦) فهم شركاء في الثلث (له) (من حاشية شرح المتحفي)
قوله « لزمه تسعة » أي : بناء على أن الثانية ليست داخلة في التسمية ، وهو أحد
انتماءات في التسمية والصحيح منها : أنها إن كانت من جنس التسمية : دخلت ،
وإلا فلا له (م خ)

لزمه التسعة : قوله
ما بين درهم إلى عشرة
فإن المتر عن إنسان
وإن قال : أردت بقولي : من
درهم إلى عشرة مجموع
الأعداد ، أي : الواحد ،
والاثنين ، والثلاثة ،
والأربعة ، والخمس ،
والستة ، والسبعة ،
والثمانية ، والتسعة ،
والعشرة : لزمه خمسة
وخمسون وله ما بين
هذا الحائط إلى هذا
الحائط : لا يدخل
الحائطان . وله على
درهم فوق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي شَرَحَ صَدْرَ مَنْ أَرَادَ هِدَايَتَهُ لِلْإِسْلَامِ، وَفَقَّهَ فِي الدِّينِ مَنْ أَرَادَ بِهِ خَيْرًا، وَفَهَّمَهُ فِيهَا أَحْكَمَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ.

أَحْمَدُهُ أَنْ جَعَلَنَا مِنْ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، وَخَلَعَ عَلَيْنَا خِلْعَةَ الْإِسْلَامِ خَيْرَ لِبَاسٍ، وَشَرَعَ لَنَا مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى، وَأَوْحَاهُ إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، وَأَشْكُرُهُ وَشُكْرُ الْمُنْعِمِ وَاجِبٌ عَلَى الْأَنَامِ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَنَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَحَبِيبُهُ وَخَلِيلُهُ، الْمَبْعُوثُ لِبَيَانِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَتَابِعِيهِمُ الْكَرَامِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَهَذَا شَرْحٌ لَطِيفٌ عَلَى مُخْتَصَرِ (الْمُقْنِعِ) لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ وَالْعُمْدَةِ الْقُدْوَةِ الْفَهَامَةِ وَهُوَ شَرْفُ الدِّينِ أَبُو النَّجَا مُوسَى بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ سَالِمِ بْنِ عِيسَى الْمَقْدِسِيِّ الْحَجَّائِيِّ ثُمَّ الصَّالِحِيِّ الدَّمَشْقِيِّ، تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، وَأَبَاحَهُ بِحُبُوحَةِ^[١] جَنَّتِهِ -يُبَيِّنُ حَقَائِقَهُ، وَيُوضِّحُ مَعَانِيَهُ وَدَقَائِقَهُ، مَعَ ضَمِّ فَيُودٍ يَتَعَيَّنُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا، وَفَوَائِدُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا، مَعَ الْعَجْزِ وَعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ لِسُلُوكِ تِلْكَ الْمَسَالِكِ، لَكِنَّ ضَرُورَةَ كَوْنِهِ لَمْ يُشْرَحْ اقْتَضَتْ ذَلِكَ.

وَاللَّهُ الْمُسَوُّوْلُ بِفَضْلِهِ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِوَجْهِهِ
الكَرِيمِ، وَزُلْفَى لَدَيْهِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ الْمُقِيمِ.

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» أَي: بِكُلِّ اسْمٍ لِلذَّاتِ الْأَقْدَسِ، الْمُسَمَّى بِهَذَا الْإِسْمِ
الْأَنْفَسِ، الْمَوْصُوفِ بِكَمَالِ الْإِنْعَامِ وَمَا دُونَهُ، أَوْ بِإِرَادَةِ ذَلِكَ - أَوَّلُفُ مُسْتَعِينًا
أَوْ مُلَابِسًا عَلَى وَجْهِ التَّبَرُّكِ.

وَفِي إِثَارِ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ الْمَفِيدَيْنِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الرَّحْمَةِ إِشَارَةٌ لِسَبْقِهَا وَغَلَبَتِهَا،
مِنْ حَيْثُ مُلَاصَقَتُهَا لِاسْمِ الذَّاتِ، وَغَلَبَتِهَا مِنْ حَيْثُ تَكَرَّرَ رَافِعُهَا عَلَى أَضْدَادِهَا،
وَعَدَمِ انْقِطَاعِهَا.

وَقَدَّمَ «الرَّحْمَنَ» لِأَنَّهُ عَلِمَ فِي قَوْلٍ أَوْ كَالْعَلَمِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِهِ
غَيْرُهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْمُنْعَمُ الْحَقِيقِيُّ^(١)، الْبَالِغُ فِي الرَّحْمَةِ غَايَتَهَا، وَذَلِكَ لَا يَصْدُقُ
عَلَى غَيْرِهِ.

وَابْتَدَأَ بِهَا؛ تَأْسِيًا بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَعَمَلًا بِحَدِيثِ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٥): قَوْلُهُ: «أَوْ بِإِرَادَةِ ذَلِكَ» تَأْوِيلُ الرَّحْمَةِ بِالْإِنْعَامِ
أَوْ بِإِرَادَةِ الْإِنْعَامِ: إِنَّهَا هُوَ جَزْئِي عَلَى طَرِيقَةِ الْأَشْعَرِيِّ. وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ:
إِثْبَاتُ صِفَةِ الرَّحْمَةِ حَقِيقَةً، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَرَحْمَةِ الْمَخْلُوقِ، وَمِنْ ثَمَرَتِهَا الْإِنْعَامُ
(خَطُّهُ، رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى).

قَوْلُهُ: «لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْمُنْعَمُ الْحَقِيقِيُّ» وَهَذَا عَلَى تَأْوِيلِ الْأَشَاعِرَةِ^[١].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَتَمُّ أَيُّ: نَاقِصُ الْبَرَكَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «بِالْحَمْدِ لِلَّهِ».

فَلِذَلِكَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» أَيُّ: جِنْسُ الْوَصْفِ بِالْجَمِيلِ، أَوْ كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُ مَمْلُوكٌ أَوْ مُسْتَحَقٌّ لِلْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ الْمُتَّصِفِ بِكُلِّ كَمَالٍ عَلَى الْكَمَالِ.

وَالْحَمْدُ وَالشَّائِءُ بِالصِّفَاتِ الْجَمِيلَةِ وَالْأَفْعَالِ الْحَسَنَةِ، سَوَاءٌ كَانَ فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ أَمْ لَا.

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مُنْعِمًا عَلَى الْحَامِدِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَالشُّكْرُ لُغَةً: هُوَ الْحَمْدُ إِصْطِلَاحًا.

وَاصْطِلَاحًا: صَرَفُ الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ لِمَا خَلَقَ لِأَجَلِهِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣].

وَأَثَرُ لَفْظَةِ الْجَلَالَةِ دُونَ بَاقِي الْأَسْمَاءِ كَالرَّحْمَنِ وَالْخَالِقِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ كَمَا يُحْمَدُ لِصِفَاتِهِ يُحْمَدُ لِدَاتِهِ؛ وَلِئَلَّا يُتَوَهَّمَ اخْتِصَاصُ اسْتِحْقَاقِهِ الْحَمْدَ بِذَلِكَ الْوَصْفِ دُونَ غَيْرِهِ.

«حَمْدًا» مَفْعُولٌ مُّطْلَقٌ مُبَيَّنٌ لِنَوْعِ الْحَمْدِ لِيُوصَفَ بِقَوْلِهِ: «لَا يَنْقُدُ» بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْفَاءِ، مَا ضِيهِ (نَقَدَ) بِكسرها، أَيُّ: لَا يَفْرُغُ «أَفْضَلَ مَا يَنْبَغِي» أَيُّ يُطْلَبُ «أَنْ يُحْمَدَ» أَيُّ يُشْنَى عَلَيْهِ وَيُوصَفَ، وَ(أَفْضَلَ) مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ (حَمْدًا) أَوْ صِفَتُهُ أَوْ حَالٌ مِنْهُ، وَمَا مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ، أَوْ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، أَيُّ: أَفْضَلَ الْحَمْدِ الَّذِي يَنْبَغِي، أَوْ أَفْضَلَ حَمْدٍ يَنْبَغِي حَمْدُهُ بِهِ.

«وَصَلَّى اللَّهُ» قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: مَعْنَى الصَّلَاةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى الرَّحْمَةُ^(١)، وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ الْإِسْتِغْفَارُ، وَمِنْ الْأَدَمِيِّينَ التَّضَرُّعُ وَالِدُّعَاءُ «وَسَلَّمَ» مِنَ السَّلَامِ بِمَعْنَى التَّحِيَّةِ، أَوِ السَّلَامَةِ مِنَ النَّقَائِصِ وَالرَّذَائِلِ، أَوِ الْأَمَانِ.

وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ مُسْتَحَبَّةٌ، تَتَأَكَّدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَتِهَا، وَكَذَا كُلَّمَا ذُكِرَ اسْمُهُ، وَقِيلَ بِوُجُوبِهَا إِذْنٌ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/٧): قَوْلُهُ: «الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ...» إلخ؛ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَوْلُهُمْ: «الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ» بَاطِلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ. أَحَدُهَا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى غَايِرٌ بَيْنَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧].

الثَّانِي: أَنَّ سُؤَالَ الرَّحْمَةِ يُشْرَعُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَالصَّلَاةُ تُخْتَصُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ حَقٌّ لَهُ وَآلِهِ؛ وَلِهَذَا مَنَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى مُعَيَّنٍ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَمْنَعْ أَحَدٌ مِنَ الرَّحْمَةِ عَلَى مُعَيَّنٍ.

الثَّالِثُ: أَنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ عَامَّةٌ، وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَصَلَاتُهُ خَاصَّةٌ بِخَوَاصِّ عِبَادِهِ. اهـ. (بَدَائِعُ)^(١).

[١] وَقَدْ بَسَطَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ فِي (جَلَاءِ الْأَفْهَامِ)، وَاخْتَارَ أَنَّ الصَّلَاةَ بِمَعْنَى الثَّنَاءِ وَإِرَادَةِ التَّكْرِيمِ وَالتَّعْظِيمِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَوَى «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ».

وَأَتَى بِالْحَمْدِ بِالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الثُّبُوتِ وَالِدَّوَامِ لِثُبُوتِ مَالِكِيَّةِ الْحَمْدِ وَاسْتِحْقَاقِهِ لَهُ أَزَلًا وَأَبَدًا.

وَبِالصَّلَاةِ بِالْفِعْلِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّجَدُّدِ - أَيْ الْحُدُوثِ - لِحُدُوثِ الْمَسْئُولِ وَهُوَ الصَّلَاةُ، أَيْ: الرَّحْمَةُ مِنَ اللَّهِ «عَلَى أَفْضَلِ الْمُصْطَفِينَ مُحَمَّدٍ» بِلَا شَكٍّ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ».

وَخُصَّ بِبَعْنِهِ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً وَبِالشَّفَاعَةِ، وَالْأَنْبِيَاءُ تَحْتَ لِيَوَائِهِ، وَالْمُصْطَفُونَ جَمْعُ مُصْطَفَى وَهُوَ الْمُخْتَارُ مِنَ الصَّفْوَةِ، وَطَاوُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ تَاءٍ، وَمُحَمَّدٌ مِنْ أَسْمَائِهِ ﷺ، سُمِّيَ بِهِ لِكَثْرَةِ خَصَالِهِ الْحَمِيدَةِ، سُمِّيَ بِهِ قَبْلَهُ سَبْعَةَ عَشَرَ شَخْصًا عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ الْهَائِمِ عَنْ بَعْضِ الْحَفَاطِ، بِخِلَافِ (أَحْمَدَ) فَإِنَّهُ لَمْ يُسَمَّ بِهِ قَبْلَهُ «وَعَلَى آلِهِ» أَيْ: أَتْبَاعِهِ عَلَى دِينِهِ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ (التَّحْرِيرِ) وَقَدَّمَ لَهُمْ لِلْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ.

وَإِضَافَتُهُ إِلَى الضَّمِيرِ جَائِزَةٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَعَمَلُ أَكْثَرِ الْمُصَنِّفِينَ عَلَيْهِ، وَمَنْعُهُ جَمْعُ مِنْهُمْ الْكَسَائِيُّ وَالنَّحَّاسُ وَالزُّبَيْدِيُّ.

«وَأَصْحَابِهِ» جَمْعُ صَاحِبٍ بِمَعْنَى الصَّحَابِيِّ، وَهُوَ مَنْ اجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ ﷺ مُؤْمِنًا وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ.

وَعَطَفُهُمْ عَلَى الْآلِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَفِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحْبِ وَالْآلِ مُخَالَفَةٌ لِلْمُبْتَدَعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُوَالُونَ الْآلَ دُونَ الصَّحْبِ «وَمَنْ تَعَبَّدَ» أَيْ: عَبْدَ اللَّهِ

تَعَالَى، وَالْعِبَادَةُ مَا أَمَرَ بِهِ شَرْعًا مِنْ غَيْرِ اطِّرَادٍ عُرْفِيٍّ وَلَا اقْتِضَاءٍ عَقْلِيٍّ.

«أَمَّا بَعْدُ» أَي: بَعْدَ مَا ذُكِرَ مِنْ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِهِ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ يُؤْتَى بِهَا لِلانْتِقَالِ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى غَيْرِهِ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِثْنَانُ بِهَا فِي الْخُطْبِ وَالْمُكَاتَّبَاتِ؛ اقْتِدَاءً بِهِ ﷺ، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهَا فِي خُطْبِهِ وَشَبَّهَهَا، حَتَّى رَوَاهُ الْحَافِظُ عَبْدُ الْقَاهِرِ الرَّهَائِيُّ فِي الْأَرْبَعِينَ النَّبِيِّ لَهُ عَنْ أَرْبَعِينَ صَحَابِيًّا، ذَكَرَهُ ابْنُ قُنْدُسٍ فِي حَوَاشِي (المُحَرَّرِ).

وَقِيلَ: إِنَّهَا فَضْلُ الْخُطَابِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي الْآيَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ الْفَضْلُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ.

وَالْمَعْرُوفُ بِنَاءٌ بَعْدَ عَلَى الضَّمِّ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ تَنْوِينَهَا مَرْفُوعَةً وَمَنْصُوبَةً، وَالْفَتْحُ بِلَا تَنْوِينٍ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

«فَهَذَا» إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَصَوَّرَهُ فِي الذَّهْنِ^[١] وَأَقَامَهُ مُقَامَ الْمَكْتُوبِ الْمَقْرُوءِ الْمَوْجُودِ بِالْعِيَانِ.

«مُخْتَصَرٌ» أَي: مُوجَزٌ، وَهُوَ مَا قَلَّ لَفْظُهُ وَكَثُرَ مَعْنَاهُ. قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خَيْرُ الْكَلَامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ وَلَمْ يُطْلَ فَيَمْلُ».

«فِي الْفِقْهِ» وَهُوَ لُغَةٌ: الْفَهْمُ.

[١] قَوْلُهُ: «إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَصَوَّرَهُ فِي الذَّهْنِ...» إلخ؛ هَذَا إِنْ كَانَتْ الْخُطْبَةُ قَبْلَ الْكِتَابِ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ بَعْدَهُ فَهِيَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَحْسُوسِ وَهُوَ الْكِتَابُ، لَا إِلَى مَا تَصَوَّرَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَاصْطِلَاحًا: مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَرَعِيَّةِ بِالِاسْتِدْلَالِ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ.

«مِنْ مُقْنِعٍ» أَي: مِنَ الْكِتَابِ الْمُسَمَّى بِالْمُقْنِعِ، تَأْلِيفِ «الْإِمَامِ» الْمُقْتَدَى بِهِ شَيْخِ الْمَذْهَبِ «الْمَوْفَّقِ أَبِي مُحَمَّدٍ» عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَّامَةَ الْمُقَدِسِيِّ، تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، وَأَعَادَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَتِهِ.

«عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ» وَكَذَلِكَ صَنَعْتُ فِي شَرْحِهِ، فَلَمْ أَتَعَرَّضْ لِلِخِلَافِ؛ طَلَبًا لِلاِخْتِصَارِ «وَهُوَ» أَي: ذَلِكَ الْقَوْلُ الْوَاحِدُ الَّذِي يَذْكُرُهُ وَيَحْذِفُ مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ إِنْ كَانَتْ هُوَ الْقَوْلُ «الرَّاجِعُ» أَي: الْمُعْتَمَدُ^[١] «فِي مَذْهَبٍ» إِمَامِ الْأَيْمَةِ وَنَاصِرِ السُّنَّةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ «أَحْمَدَ» بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيِّ، نِسْبَةً لِحَدِّهِ شَيْبَانَ بْنِ ذُهْلٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ.

وَالْمَذْهَبُ فِي الْأَصْلِ الذَّهَابُ أَوْ زَمَانُهُ أَوْ مَكَانُهُ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى مَا قَالَهُ الْمُجْتَهِدُ بِدَلِيلٍ وَمَاتَ قَائِلًا بِهِ، وَكَذَا مَا أُجْرِيَ مَجْرَى قَوْلِهِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ إِيمَاءٍ وَنَحْوِهِ.

«وَرُبَّمَا حَذَفْتُ مِنْهُ مَسَائِلَ» جَمْعُ مَسْأَلَةٍ مِنَ السُّؤَالِ، وَهِيَ مَا يُبْرَهَنُ عَنْهُ فِي الْعِلْمِ «نَادِرَةً» أَي: قَلِيلَةً «الْوُقُوعِ» لِعَدَمِ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا «وَزِدْتُ» عَلَى مَا فِي الْمُقْنِعِ مِنَ الْفَوَائِدِ «مَا عَلَى مِثْلِهِ يُعْتَمَدُ» أَي: يُعَوَّلُ؛ لِمُوَافَقَتِهِ الصَّحِيحِ «إِذِ الْهَمَمُ قَدْ قَصُرَتْ» تَعْلِيلٌ لِاخْتِصَارِهِ الْمُقْنِعِ.

[١] أَي: غَالِبًا، وَإِلَّا فَسَيَمُرُّ بِكَ مَا لَيْسَ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ أَلْ سَعْدِيِّ.

وَالْهَمَمُ جَمْعُ هِمَّةٍ بَفَتْحِ الْهَاءِ وَكَسْرِهَا، يُقَالُ: هَمَمْتُ بِالشَّيْءِ إِذَا أَرَدْتَهُ^(١)
«وَالْأَسْبَابُ» جَمْعُ سَبَبٍ، وَهُوَ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْمَقْصُودِ.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ١٢): قَوْلُهُ: «إِذَا أَرَدْتَهُ» بَفَتْحِ التَّاءِ، وَكَذَلِكَ مَا يَمُرُّ عَلَيْكَ مِنْ نَظَائِرِهِ، نَعَمْ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مُفَسِّرًا بِإِذَا، بَلْ بِأَيٍّ، فَالْضَّمُّ، صَرَحَ بِذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ^(١). اهـ. (فَيُرْوَى) الْمَفْهُومُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا فِي مَحَلِّ النُّطْقِ، نَحْوُ: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أَقْبَى وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ. اهـ.

[١] أَقُولُ: إِنَّ عِبَارَةَ ابْنِ هِشَامٍ كَمَا فِي (الْمُغْنِي) فِي بَحْثِ (أَيٍّ) وَهِيَ: إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (تَقُولُ) وَقَبْلَ فِعْلٍ مُسْنَدٍ لِلضَّمِيرِ حُكَيِّ الضَّمِيرِ، نَحْوُ: اسْتَكْتَمْتُهُ الْحَدِيثَ، أَيٍّ: سَأَلْتُهُ كِتَابَهُ، يُقَالُ ذَلِكَ بِضَمِّ التَّاءِ. وَلَوْ جِئْتُ بِإِذَا مَكَانَ (أَيٍّ) فَتَحْتَ التَّاءِ فَقُلْتُ: إِذَا سَأَلْتَهُ؛ لِأَنَّ (إِذَا) ظَرْفٌ لـ (تَقُولُ)^(٢) (أَيٍّ) وَهِيَ لِلْمُخَاطَبِ).

وَفِي (حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ): قَوْلُهُ: وَلَوْ جِئْتُ بِإِذَا أَيٍّ بَعْدَ تَقُولُ كَمَا هُوَ الْمَوْضُوعُ، وَبَعْدَ أَقُولُ، تَضُمُّ، فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ جَارَ الْوَجْهَانِ بِحَسَبِ الْمَعْنَى^(٣) اهـ.

وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ مَنْصُورٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَتَحَ (إِذَا أَرَدْتَهُ) وَضَمَّهُ؛ فَإِنَّ حَاصِلَ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ وَالْأَمِيرِ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: تَقُولُ كَذَا، فَإِنَّكَ تَفْتَحُ مَا بَعْدَ إِذَا، وَإِذَا قِيلَ: أَقُولُ كَذَا، فَإِنَّكَ تَضُمُّهُ، وَإِذَا قِيلَ: يُقَالُ كَذَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ، بِحَسَبِ الْمَعْنَى، فَإِنَّ (يُقَالُ) لَا تَتَعَيَّنُ لِلْمُخَاطَبِ وَلَا لِلْمُتَكَلِّمِ، فَإِنْ قَصَدْتَ بِهَا الْمُتَكَلِّمَ ضَمَمْتَ وَإِلَّا فَتَحْتَ. قَالَ ذَلِكَ كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) مغني اللبيب (ص: ١٠٦، ١٠٧).

(٢) حاشية الأمير (١/ ٧١-٧٢).

«الْمُثَبِّطَةُ» أَيِ: الشَّاعِلَةُ «عَنْ نَيْلٍ» أَيِ إِدْرَاكِ «الْمُرَادِ» أَيِ الْمَقْصُودِ «قَدْ كَثُرَتْ» لِسَبْقِ الْقَضَاءِ بِأَنَّهُ «لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا وَمَا بَعْدُهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقُوا رَبَّكُمْ»^[١].

«و» هَذَا الْمُخْتَصَرُ «مَعَ صِغَرِ حَجْمِهِ حَوَى» أَيِ جَمَعَ «مَا يُغْنِي عَنِ التَّطْوِيلِ» لِاسْتِمَالِهِ عَلَى جُلِّ الْمُهَيَّمَاتِ الَّتِي يَكْثُرُ وَقُوعُهَا وَلَوْ بِمَفْهُومِهِ.

«وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» أَيِ: لَا تَحْوُلُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ وَلَا قُوَّةَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا بِاللَّهِ. وَقِيلَ: لَا حَوْلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ. وَالْمَعْنَى الْأَوَّلُ أَجْمَعُ وَأَشْمَلُ.

«وَهُوَ حَسْبُنَا» أَيِ: كَافِينَا «وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» جَلَّ جَلَالُهُ أَيِ الْمُفَوَّضُ إِلَيْهِ تَدْبِيرُ خَلْقِهِ، وَالْقَائِمُ بِمَصَالِحِهِمْ أَوْ الْحَافِظُ، وَنِعْمَ الْوَكِيلُ إِمَّا مَعْطُوفٌ عَلَى «وَهُوَ حَسْبُنَا» وَالْمَخْصُوصُ مَحْذُوفٌ، أَوْ عَلَى «حَسْبُنَا» وَالْمَخْصُوصُ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُتَقَدِّمُ.

[١] هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَفْظُهُ: «لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ عَامٌ وَلَا يَوْمٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدُهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقُوا رَبَّكُمْ» قَالَ أَنَسٌ: سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ ﷺ^(١) اهـ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم (٧٠٦٨)، والإمام أحمد (١١٧/٣)، والترمذي: كتاب الفتن، رقم (٢٢٠٦).

كِتَابُ الطَّهَّارَةِ

«كِتَابٌ» هُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ السَّيَّالَةِ الَّتِي تُوجَدُ شَيْئًا فَشَيْئًا يُقَالُ: كَتَبْتُ كِتَابًا وَكُتِبَ وَكِتَابَةً، وَسُمِّيَ الْمَكْتُوبُ بِهِ مَجَازًا.

وَمَعْنَاهُ لُغَةً الْجَمْعُ. مِنْ تَكْتُبُ بَنُو فَلَانٍ إِذَا اجْتَمَعُوا.

وَمِنْهُ قِيلَ لَجَمَاعَةِ الْخَيْلِ كَتِيبَةٌ.

وَالكِتَابَةُ بِالْقَلَمِ لِاجْتِمَاعِ الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْمَكْتُوبُ، أَيْ: هَذَا مَكْتُوبٌ جَامِعٌ لِمَسَائِلِ «الطَّهَّارَةِ» مِمَّا يُوجِبُهَا وَيُطَهِّرُ بِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

بَدَأَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ آكَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ.

وَمَعْنَاهَا لُغَةً: النَّظَافَةُ وَالنَّزَاهَةُ عَنِ الْأَقْدَارِ. مَصْدَرُ طَهَّرَ يَطْهَرُ بِضَمِّ الْهَاءِ فِيهِمَا، وَأَمَّا (طَهَرَ) بِفَتْحِ الْهَاءِ فَمَصْدَرُهُ طَهْرًا كَحَكَمَ حُكْمًا.

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «وَهِيَ ارْتِفَاعُ الْحَدَثِ» أَيْ: زَوَالُ الْوَصْفِ الْقَائِمِ بِالْبَدَنِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا.

«وَمَا فِي مَعْنَاهُ»^(١).....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ١٤): قَوْلُهُ: «مَا فِي مَعْنَاهُ» قَالَ الشَّيْخُ عُثْمَانُ^(١):

[١] قَالَ شَيْخُنَا: وَفِي تَنْظِيرِ الشَّيْخِ عُثْمَانَ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مُرَادَهُمْ بِالْحَاصِلِ بَغْسِلِ الْمَيِّتِ

أَيُّ: مَعْنَى ارْتِفَاعِ الْحَدَثِ كَالْحَاصِلِ بِغُسْلِ الْمَيِّتِ وَالْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ الْمُسْتَحَبِّينَ^(١)، وَمَا زَادَ عَلَى الْمَرَّةِ الْأُولَى فِي الْوُضُوءِ وَنَحْوِهِ، وَغُسْلِ يَدَيِ الْقَائِمِ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، أَوْ بِالتَّيْمُمِ عَنْ وُضُوءٍ أَوْ غُسْلٍ.

«وَرَوَاهُ الْحَبْثُ» أَيُّ: النَّجَاسَةِ أَوْ حُكْمِهَا بِالِاسْتِجْمَارِ أَوْ بِالتَّيْمُمِ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِهِ.

= قَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْحَاصِلَ بِغُسْلِ الْمَيِّتِ فِي مَعْنَى ارْتِفَاعِ الْحَدَثِ؛ لِأَنَّهُ تَعَبُدِيٌّ لَا عَنْ حَدَثٍ» فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْحَدَثَ -كَمَا صَرَّحُوا بِهِ- مَا أَوْجَبَ وُضُوءًا أَوْ غُسْلًا، لَا أَنَّ الْحَدَثَ: مَا عُقِلَ مَعْنَاهُ. اهـ.

مَا كَانَ حَاصِلًا لِلْمَيِّتِ لَا لِمَنْ يُغَسِّلُهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّا حَكَمْنَا بِصِحَّةِ طَهَارَتِهِ مَعَ قِيَامِ مُوجِبِهَا وَهُوَ الْمَوْتُ، فَعَلَى هَذَا لَا تَنْظِيرٌ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ غَيْرُ مُرْتَفِعٍ حَدُّهُ فِيهَا، بَلْ فِي مَعْنَى الْإِرْتِفَاعِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ طَهَارَةُ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَمَنْ حَدَّثَهُ دَائِمًا، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي (شَرْحِ الْمُتَنَهَى)^(١) وَغَيْرِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ الْمُسْتَحَبِّينَ» أَمَّا الْغُسْلُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْوُضُوءُ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُسْتَحَبًّا حَتَّى وَالْمَرْءُ عَلَى طَهَارَةٍ كَالْتَّجْدِيدِ وَالْوُضُوءُ لِرَفْعِ غَضَبٍ فَظَاهِرٌ أَيْضًا. وَأَمَّا إِنْ كَانَ لَا يُسْتَحَبُّ وَالْإِنْسَانُ عَلَى طَهَارَةٍ كَالْوُضُوءِ لِلْقِرَاءَةِ فَإِنَّ كَوْنَ الْحَاصِلِ بِهِ فِي مَعْنَى ارْتِفَاعِ الْحَدَثِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ ذَلِكَ رَافِعٌ لِلْحَدَثِ. وَعَلَى هَذَا فَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْوُضُوءَ الْمُسْتَحَبَّ إِذَا فَعَلَهُ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ ارْتِفَاعُ الْحَدَثِ لَا مَعْنَى ارْتِفَاعِ الْحَدَثِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَالطَّهَارَةُ مَا يَنْشَأُ عَنِ التَّطْهِيرِ، وَرَبَّمَا أُطْلِقَتْ عَلَى الْفِعْلِ كَالْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ.
«الْمِيَاهُ»: بِاعْتِبَارِ مَا تَتَنَوَّعُ إِلَيْهِ فِي الشَّرْعِ «ثَلَاثَةٌ».

أَحَدُهَا «طَهُورٌ» أَيُّ: مُطَهَّرٌ. قَالَ ثَعْلَبٌ: طَهُورٌ -بِفَتْحِ الطَّاءِ- الطَّاهِرُ فِي ذَاتِهِ
الْمُطَهَّرُ لِعَظَمَةِ اهـ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]
«لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ» غَيْرُهُ.

وَالْحَدَّثُ لَيْسَ بِنَجَاسَةٍ، بَلْ مَعْنَى يَقُومُ بِالْبَدَنِ يَمْنَعُ الصَّلَاةَ وَنَحْوَهَا،
وَالطَّاهِرُ ضِدُّ الْمُحَدَّثِ وَالنَّجَسِ «وَلَا يَزِيلُ النَّجَسَ الطَّارِئُ» عَلَى مَحَلِّ طَاهِرٍ فَهُوَ
النَّجَاسَةُ الْحُكْمِيَّةُ «غَيْرُهُ»^[١] أَيُّ: غَيْرُ الْمَاءِ الطَّهُورِ، وَالتَّيْمُمُ مُبِيحٌ لَا رَافِعٌ، وَكَذَا
الِاسْتِجْمَارُ.

«وَهُوَ» أَيُّ الطَّهُورُ «الْبَاقِي عَلَى خِلْقَتِهِ» أَيُّ: صِفَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا. إِمَّا حَقِيقَةً
بِأَنْ يَبْقَى عَلَى مَا وُجِدَ عَلَيْهِ مِنْ بُرُودَةٍ أَوْ حَرَارَةٍ أَوْ مُلُوحَةٍ وَنَحْوِهَا، أَوْ حُكْمًا
كَالْمُتَغَيَّرِ بِمُكْتٍ أَوْ طُحْلِبٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَأْتِي ذِكْرُهُ «فَإِنْ تَغَيَّرَ بِغَيْرِ مُمَازَجٍ» أَيُّ: مُخَالِطٍ
«كَقِطْعٍ كَافُورٍ» وَعُودٍ قَهَارِيٍّ.

«أَوْ دُهْنٍ» طَاهِرٍ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ. قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَفِي مَعْنَاهُ مَا تَغَيَّرَ
بِالْقَطْرَانِ وَالزَّرْفَتِ وَالشَّمْعِ؛ لِأَنَّ فِيهِ دُهْنِيَّةً يَتَغَيَّرُ بِهَا الْمَاءُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا يَزِيلُ النَّجَسَ.. غَيْرُهُ» وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تُزَالُ بِكُلِّ مَائٍ طَاهِرٍ
كَالْحَلِّ وَنَحْوِهِ^(١).

«أَوْ بِمِلْحٍ مَائِيٍّ» لَا مَعْدَنِيٍّ فَيَسْلُبُهُ الطَّهَوْرِيَّةُ «أَوْ سُخْنٍ بِنَجَسٍ كُرِهٍ»^[١] مُطْلَقًا
 إِنْ لَمْ يُحْتَاجْ إِلَيْهِ، سَوَاءٌ ظَنَّ وَصُولَهَا إِلَيْهِ، أَوْ كَانَ الْحَائِلُ حَصِينًا أَوْ لَا، وَلَوْ بَعْدَ
 أَنْ يُبَرِّدَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ غَالِيًا مِنْ وَصُولِ أَجْزَاءِ لَطِيفَةٍ إِلَيْهِ، وَكَذَا مَا سُخِّنَ بِمَغْصُوبٍ،
 وَمَاءٍ بَثْرٍ بِمَقْبَرَةٍ وَبَقْلِيهَا وَشَوْكِيهَا، وَاسْتِعْمَالِ مَاءٍ زَمَزَمَ فِي إِزَالَةِ خَبَثٍ لَا وَضُوءٍ
 وَلَا غُسْلٍ.

«وَإِنْ تَغَيَّرَ بِمُكْتَبِهِ» أَيُّ: بِطُولِ إِقَامَتِهِ فِي مَقَرِّهِ وَهُوَ الْآجِنُ لَمْ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ آجِنٍ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعَ مَنْ يَحْفَظُ قَوْلَهُ مِنْ أَهْلِ
 الْعِلْمِ سِوَى ابْنِ سِيرِينَ «أَوْ بِمَا» أَيُّ: بِطَاهِرٍ «يَشُقُّ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ مِنْ نَابِتٍ فِيهِ
 وَوَرَقِ شَجَرٍ» وَسَمَكٍ وَمَا تُلْقِيهِ الرِّيحُ أَوْ السُّيُولُ مِنْ تِبْنٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ وُضِعَ
 قَصْدًا وَتَغَيَّرَ بِهِ الْمَاءُ عَنْ مُمَارَجَةِ سَلْبِهِ الطَّهَوْرِيَّةِ.

[١] وَقِيلَ: لَا يُكْرَهُ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ، وَقَطَعَ بِهِ فِي (الْمُقْنَعِ) فِيمَا عَدَا الْمُسَخَّنَ بِنَجَاسَةٍ،
 فَذَكَرَ فِيهِ وَجْهَيْنِ^(١).

وَالصَّوَابُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ فِي الْجَمِيعِ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ، وَالْكَرَاهَةُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ
 يَحْتَاجُ ثُبُوتَهُ إِلَى دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَالتَّعْلِيلُ بِالْخِلَافِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ إِنْ كَانَ لِاسْتِبَاحَةِ
 الْأَدِلَّةِ فَالْعِلَّةُ نَفْسُ الْإِسْتِبَاحَةِ، فَيَعْمَلُ بِالِاخْتِيَاظِ؛ لِحَدِيثِ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»^(٢)
 وَإِنْ كَانَ الْخِلَافُ مَعَ وَضُوحِ الدَّلِيلِ فَلَا مَعْنَى لِلْكَرَاهَةِ مِنْ أَجْلِهِ؛ إِذْ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْخِلَافِ
 يَحْتَاجُ إِلَى الْإِعْتِذَارِ عَنِ الْمُخَالَفِ، فَكَيْفَ يُغَيَّرُ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ مِنْ أَجْلِهِ؟!

(١) فِي الْمُقْنَعِ (١/١٨).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ، رَقْمُ (٢٥١٨)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ، بَابُ الْحَثِّ عَلَى
 تَرْكِ الشَّبَهَاتِ، رَقْمُ (٥٧١١)، مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

«أَوْ» تَغَيَّرَ «بِمُجَاوَرَةِ مَيْتَةٍ» أَي: بِرِيحِ مَيْتَةٍ إِلَى جَانِبِهِ فَلَا يُكْرَهُ. قَالَ فِي الْمُبْدَعِ:
بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ^(١).

«أَوْ سُخِّنَ بِالشَّمْسِ أَوْ بِطَاهِرٍ»^(١) مُبَاحٌ وَلَمْ يَشْتَدَّ حَرُّهُ «لَمْ يُكْرَهُ» لِأَنَّ
الصَّحَابَةَ دَخَلُوا الْحَمَّامَ، وَرَخَّصُوا فِيهِ، ذَكَرَهُ فِي الْمُبْدَعِ، وَمَنْ كَرِهَ الْحَمَّامَ فِعْلُهُ
الْكِرَاهَةُ خَوْفٌ مُشَاهِدَةِ الْعَوْرَةِ أَوْ قَصْدُ التَّنَعُّمِ بِدُخُولِهِ لَا كَوْنُ الْمَاءِ مُسَخَّنًا، فَإِنْ
اشْتَدَّ حَرُّهُ أَوْ بَرْدُهُ كُرِهَ؛ لِمَنْعِهِ كِمَالِ الطَّهَّارَةِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ١٨): «أَوْ سُخِّنَ بِالشَّمْسِ» بِخِلَافِ
الشَّافِعِيِّ؛ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ مَا قُصِدَ تَشْمِيسُهُ فِي الْأَوَانِي؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا رَأَى بَعْضُ
أَزْوَاجِهِ تَغْتَسِلُ بِمَاءٍ قَدْ شُمِسَ فَقَالَ لَهَا: «لَا تَفْعَلِي فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَرَصَ»^(٢) وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ،
وَلَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ خَوْفَ الْبَرَصِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قُصِدَ تَشْمِيسُهُ وَمَا لَمْ يُقْصَدَ (تَقْرِيرٌ)
وَحَكَى عَنْ أَهْلِ الطَّبِّ: أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ لِذَلِكَ تَأْثِيرًا فِي الضَّرَرِ (مُغْنِي).

[١] وَفِي (شَرْحِ الْمُهَذَّبِ) لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٠٦) قَالَ: وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ (أَي: صُورَةِ
تَغْيِيرِ الْمَاءِ بِحَيْفَةٍ إِلَى جَانِبِهِ) لَا تَضُرُّ الْجَيْفَةُ قِطْعًا، بَلِ الْمَاءُ طَهُورٌ بِلا خِلَافٍ أَه.
وَرَبَّمَا يُعْضِدُهُ رِوَايَةُ الْبَيْهَقِيِّ^(١): «الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ بِنَجَاسَةٍ
تَحْدُثُ فِيهِ» ذَكَرَ هَذَا اللَّفْظَ فِي (بُلُوغِ الْمَرَامِ)^(٢).

[٢] قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (الْهَدْيِ) (ص ٤٠٥ ج ٣): لَا يَصِحُّ فِي الْمَاءِ الْمُسَخَّنِ بِالشَّمْسِ
حَدِيثٌ وَلَا أَثَرٌ، وَلَا كَرِهَهُ أَحَدٌ مِنْ قَدَمَاءِ الْأَطِبَّاءِ وَلَا عَابُوهُ. أَه.

(١) السنن الكبرى (١/ ٢٥٩)، من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) بلوغ المرام رقم (٤).

«وَأِنْ اسْتَعْمَلَ» قَلِيلٌ «فِي طَهَارَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ كَتَجْدِيدِ وُضُوءٍ وَغُسْلِ جُمُعَةٍ»
أَوْ عِيدٍ وَنَحْوِهِ «وَعَسَلَةً ثَانِيَةً وَثَالِثَةً» فِي وُضُوءٍ أَوْ غُسْلٍ «كُرْهٌ»^[١] لِلْخِلَافِ فِي سَلْبِهِ
الطَّهَوْرِيَّةِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الطَّهَارَةُ مَشْرُوعَةً كَالْتَبَرُّدِ لَمْ يُكْرَهُ.

«وَأِنْ بَلَغَ» الْمَاءُ «قُلَّتَيْنِ» تَثْنِيَّةٌ قُلَّةٌ، وَهِيَ اسْمٌ لِكُلِّ مَا ارْتَفَعَ وَعَلَا، وَالْمُرَادُ هُنَا
الْجَرَّةُ الْكَبِيرَةُ مِنْ قِلَالٍ هَجَرَ، وَهِيَ قَرْيَةٌ كَانَتْ قُرْبَ الْمَدِينَةِ.

«وَهُوَ الْكَثِيرُ» اضْطِلَاحًا «وَهُمَا» أَيِ الْقُلَّتَيْنِ «خَمْسُ مِئَةِ رِطْلٍ» بِكَسْرِ الرَّاءِ
وَفَتْحِهَا «عِرَاقِيٌّ تَقْرِيبًا»^[٢] فَلَا يَضُرُّ نَقْصُ يَسِيرِ كَرِطْلٍ وَرِطْلَيْنِ، وَأَرْبَعُ مِئَةٍ وَسِتَّةٌ
وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَثَلَاثُ أَسْبَاعِ رِطْلٍ مُضْرِيٌّ، وَمِئَةٌ وَسَبْعَةٌ وَسَبْعُ رِطْلٍ دِمَشْقِيٌّ،
وَتِسْعَةٌ وَثَمَانُونَ وَسُبْعَا رِطْلٍ حَلَبِيٌّ، وَثَمَانُونَ رِطْلًا وَسُبْعَانِ وَنِصْفُ سُبْعِ رِطْلٍ
قُدْسِيٌّ.

فَالرِّطْلُ الْعِرَاقِيُّ تِسْعُونَ مِثْقَالًا، سُبْعُ الْقُدْسِيِّ وَثَمْنُ سُبْعِهِ، وَسَبْعُ الْحَلَبِيِّ
وَرُبْعُ سُبْعِهِ، وَسَبْعُ الدَّمَشْقِيِّ وَنِصْفُ سُبْعِهِ، وَنِصْفُ الْمِضْرِيِّ وَرُبْعُهُ وَسَبْعُهُ.
«فَخَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ» قَلِيلَةٌ أَوْ كَثِيرَةٌ «غَيْرُ بَوْلٍ أَدْمِيٍّ أَوْ عَذْرَتِهِ الْمَائِعَةِ» أَوْ الْجَامِدَةِ

[١] الصَّحِيحُ عَدَمُ كَرَاهَتِهِ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَيْهَا، وَأَمَّا الْخِلَافُ فَلَا يُعَلَّلُ بِهِ.
وَرَاجِعُ هَامِشٍ (ص: ٣١).

[٢] وَمَسَاحَتُهَا ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ طُولًا وَعَرْضًا وَعُمُقًا مُرَبَّعًا، وَمُدَوَّرًا ذِرَاعٌ طُولًا،
وَذِرَاعَانِ وَنِصْفُ عُمُقًا، كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى)^(١) وَ(الْإِقْنَاع)^(٢).

(١) شرح منتهى الإرادات (١/ ٢٤).

(٢) الإقناع (١/ ١٠).

إِذَا ذَابَتْ فِيهِ «فَلَمْ تُغَيِّرْهُ» فَطَهُورٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ»
وَفِي رِوَايَةٍ: «لَمْ يَحْمَلِ الْحَبَثُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ. قَالَ الْحَاكِمُ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ،
وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ.

وَحَدِيثٌ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» وَحَدِيثٌ: «الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»
إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ لَوْنِهِ». يُحْمَلَانِ عَلَى الْمُقَيَّدِ السَّابِقِ، وَإِنَّمَا خُصَّتِ
الْقُلَّتَانِ بِقِلَالِ هَجَرَ لَوُرُودِهِ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ؛ وَلَأَنَّمَا كَانَتْ مَشْهُورَةً الصِّفَةِ
مَعْلُومَةً الْمِقْدَارِ.

قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: رَأَيْتُ قِلَالَ هَجَرَ، فَرَأَيْتُ الْقُلَّةَ تَسْعُ قُرْبَتَيْنِ وَشَيْئًا، وَالْقُرْبَةُ
مِثْلُ رِطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ، وَالِإِخْتِيَاطُ أَنْ يُجْعَلَ الشَّيْءُ نِصْفًا، فَكَانَتِ الْقُلَّتَانِ خَمْسَ مِثَّةٍ
بِالْعِرَاقِيِّ.

«أَوْ خَالِطَةُ الْبَوْلِ أَوْ الْعَذْرَةُ» مِنْ آدَمِيٍّ «وَيَشُقُّ نَزْحُهُ كَمَصَانِعِ طَرِيقِ مَكَّةَ
فَطَهُورٌ» مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ. قَالَ فِي الشَّرْحِ: لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّ مَا لَا يَشُقُّ
نَزْحُهُ يُنَجِّسُ بِبَوْلِ الْآدَمِيِّ أَوْ عَذْرَتِهِ الْمَائِعَةِ أَوْ الْجَامِدَةِ إِذَا ذَابَتْ فِيهِ، وَلَوْ بَلَغَ قُلَّتَيْنِ،
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَوَسِّطِينَ^[١].

قَالَ فِي (الْمُبْدِعِ): يَنْجُسُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ:
«لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[١] وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ: الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ الْإِمَامِ إِلَى الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، وَمِنْهُ إِلَى الْمُؤَفَّقِ
الْمُتَوَسِّطُونَ، ثُمَّ إِلَى الْآخِرِ الْمُتَأَخَّرُونَ^(١). اهـ. (م.خ).

(١) انظر: حاشية الروض المربع لابن قاسم (١/٩٣).

وَرَوَى الْحَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ عَنْ صَبِيٍّ بَالَ فِي بَثْرٍ فَأَمَرَهُمْ
بِنَزْحِهَا. وَعَنْهُ أَنَّ الْبَوْلَ وَالْعَذْرَةَ كَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ فَلَا يَنْجُسُ بِهِمَا مَا بَلَغَ قُلَّتَيْنِ
إِلَّا بِالتَّغْيِيرِ.

قَالَ فِي (التَّنْقِيحِ): اخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ^[١] وَهُوَ أَظْهَرُ. اهـ. وَلِأَنَّ نَجَاسَةَ
بَوْلِ الْآدَمِيِّ لَا تَزِيدُ عَلَى نَجَاسَةِ بَوْلِ الْكَلْبِ.

«وَلَا يَرْفَعُ حَدَثَ رَجُلٍ»^[٢] وَخُتِنَى «طَهُورٌ يَسِيرٌ» دُونَ الْقُلَّتَيْنِ «حَلَّتْ بِهِ»
كَخَلْوَةٍ^[٣] نِكَاحِ «امْرَأَةٍ» مُكَلَّفَةٍ وَلَوْ كَافِرَةً «لِطَهَارَةِ كَامِلَةٍ عَنْ حَدَثٍ» لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ

[١] وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَهُمْ، قَالَهُ فِي (الِإِقْتِنَاعِ).^(١)

[٢] وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَرْفَعُهُ، وَأَنَّ النَّهْيَ فِيهِ لِلتَّنْزِيهِ فَقَطْ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ
أَحْمَدَ^(٢)؛ لِمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ بِفَضْلِ
مَيْمُونَةٍ»^(٣). وَلِأَصْحَابِ السُّنَنِ: اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَفَنَةٍ فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ
يَغْتَسِلُ مِنْهَا فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَجْنُبُ»^(٤).

[٣] وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْخَلْوَةِ بِهِ أَنْفِرَادُهَا بِالِاسْتِعْمَالِ، سَوَاءً شَاهَدَهَا أَحَدٌ أَمْ لَا، وَهِيَ
إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، اخْتَارَهَا ابْنُ عَقِيلٍ^(٥) وَهِيَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، فَهِيَ أَصَحُّ.

(١) الإقناع (٩/١).

(٢) انظر: الإنصاف (٤٨/١).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، رقم (٣٢٣).

(٤) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب الماء لا يجنب، رقم (٦٨)، والترمذي: كتاب الطهارة، باب
الرخصة في ذلك (فضل طهور المرأة)، رقم (٦٥)، والنسائي: كتاب المياه، رقم (٣٢٥)، وابن ماجه:
كتاب الطهارة، باب الرخصة بفضله وضوء المرأة، رقم (٣٧٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٥) انظر: الإنصاف (٤٩/١).

«أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرَأَةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: أَكْثَرُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ ذَلِكَ، وَهُوَ تَعَبُدِيٌّ، وَعُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُزِيلُ النَّجَسَ مُطْلَقًا، وَأَنَّهُ يَرْفَعُ حَدَثَ الْمَرَأَةِ وَالصَّبِيِّ، وَأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِحُلُوتِهَا بِالتُّرَابِ، وَلَا بِالمَاءِ الْكَثِيرِ وَلَا بِالْقَلِيلِ إِذَا كَانَ عِنْدَهَا مَنْ يُشَاهِدُهَا أَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً، أَوْ لَمْ تَسْتَعْمِلْهُ فِي طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ، وَلَا لَمَّا خَلَتْ بِهِ لِبَطَارَةٍ خَبَثٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الرَّجُلُ غَيْرَ مَا خَلَتْ بِهِ لِبَطَارَةٍ الْحَدَثِ اسْتَعْمَلْهُ ثُمَّ تَيَمَّمْ وَجُوبًا، النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْمِيَاهِ: الطَّاهِرُ غَيْرُ الْمُطَهَّرِ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ» أَوْ كَثِيرٌ مِنْ صِفَةٍ مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ لَا يَسِيرُ مِنْهَا «بِطَبَخٍ» طَاهِرٍ فِيهِ «أَوْ» بِطَاهِرٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمَاءِ لَا يَشْقُ صَوْنُهُ عَنْهُ «سَاقِطٌ فِيهِ» كَزَعْفَرَانٍ لَا تُرَابٍ وَلَوْ قَصْدًا وَلَا مَا لَا يُبَازِجُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ - فَطَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَاءٍ مُطْلَقٍ «أَوْ رُفِعَ بِقَلِيلِهِ حَدَثٌ» مُكَلَّفٍ أَوْ صَغِيرٍ فَطَاهِرٌ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا يَغْتَسِلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ الْمُسْتَحَبِّينِ طَهُورٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ إِذَا كَانَ كَثِيرًا طَهُورٌ، لَكِنْ يُكْرَهُ الْغُسْلُ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ، وَلَا يَضُرُّ اغْتِرَافُ الْمُتَوَضِّئِ^[١]

[١] (خ): مَا لَمْ يَتَوَضَّأْ غُسْلَهُمَا حَيْثُ يَصِحُّ بِأَنْ كَانَ بَعْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ، كَمَا فِي

(شَرْحُ الْمُتَهَيِّ) (١).

لِمَشَقَّةِ تَكَرُّرِهِ بِخِلَافِ مَنْ عَلَيْهِ حَدَثٌ أَكْبَرُ، فَإِنْ نَوَى وَانْغَمَسَ هُوَ أَوْ بَعْضُهُ فِي قَلِيلٍ لَمْ يَرْتَفِعْ حَدَثُهُ، وَصَارَ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا، وَيَصِيرُ الْمَاءُ مُسْتَعْمَلًا فِي الطَّهَارَتَيْنِ بِإِنْفِصَالِهِ لَا قَبْلَهُ مَا دَامَ مُتَرَدِّدًا عَلَى الْأَعْضَاءِ.

«أَوْ غُمَسَ فِيهِ» أَيُّ: فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ كُلِّ «يَدٍ» مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ «قَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ نَاقِضٍ لَوْضُوءٍ» قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا - فَطَاهِرٌ، نَوَى الْغُسْلَ بِذَلِكَ الْغَمْسِ أَوْ لَا، وَكَذَا إِذَا حَصَلَ الْمَاءُ فِي كُلِّهَا وَلَوْ بَاتَتْ مَكْتُوفَةً أَوْ فِي جِرَابٍ وَنَحْوِهِ؛ لِحَدِيثٍ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَلَا أَثَرَ لَغَمْسِ يَدِ كَافِرٍ وَصَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَقَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ نَهَارٍ أَوْ لَيْلٍ إِذَا كَانَ نَوْمُهُ يَسِيرًا لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَالْمُرَادُ بِالْيَدِ هُنَا إِلَى الْكُوعِ.

وَيَسْتَعْمَلُ هَذَا الْمَاءَ إِنْ لَمْ يَحِذْ غَيْرُهُ ثُمَّ يَتَيَمَّمُ، وَكَذَا مَا غُسِلَ بِهِ الذَّكْرُ وَالْأُنْثَيَانِ لِخُرُوجِ مَذْيِ دُونِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ. وَأَمَّا مَا غُسِلَ بِهِ الْمَذْيُ فَعَلَى مَا يَأْتِي.

«أَوْ كَانَ آخِرَ غَسَلَةٍ زَالَتِ النَّجَاسَةُ بِهَا» وَانْفَصَلَ غَيْرَ مُتَغَيِّرٍ «فَطَاهِرٌ» لِأَنَّ الْمُنْفَصَلَ بَعْضُ الْمُتَّصِلِ، وَالْمُتَّصِلُ طَاهِرٌ.

النَّوعُ الثَّلَاثُ: النَّجِسُ.

وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَالنَّجِسُ مَا تَغَيَّرَ بِنَجَاسَةٍ» قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ.

«أَوْ لَاقَاهَا» أَيُّ: لَاقَى النَّجَاسَةَ «وَهُوَ يَسِيرٌ» أَيُّ: دُونَ الْقُلْتَيْنِ فَيَنْجَسُ بِمُجَرَّدِ

المَلَأَقَاةَ وَلَوْ جَارِيًا^[١]؛ لِمَفْهُومِ حَدِيثٍ: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلَّتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ».

«أَوْ انفَصَلَ عَنْ مَحَلِّ نَجَاسَةٍ مُتَغَيِّرًا أَوْ «قَبْلَ زَوَالِهَا» فَنجَسَ، فَمَا انفَصَلَ قَبْلَ السَّابِعَةِ نجَسَ، وَكَذَا مَا انفَصَلَ قَبْلَ زَوَالِ عَيْنِ النِّجَاسَةِ وَلَوْ بَعْدَهَا أَوْ مُتَغَيِّرًا «فَإِنْ أَضِيفَ إِلَى الْمَاءِ النِّجَسُ» قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا «طَهُورٌ كَثِيرٌ» بِصَبِّ أَوْ إِجْرَاءِ سَاقِيَةٍ إِلَيْهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ - طَهُرَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَدْرَ الْمُضَافَ يَدْفَعُ النِّجَاسَةَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّا اتَّصَلَ بِهِ «غَيْرُ تُرَابٍ وَنَحْوِهِ»^[٢] فَلَا يَطْهَرُ بِهِ نجَسَ «أَوْ زَالَ تَغَيَّرَ» الْمَاءُ «النِّجَسِ الْكَثِيرِ بِنَفْسِهِ» مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ وَلَا نَزْحٍ «أَوْ نَزَحَ مِنْهُ» أَيُّ: مِنَ النِّجَسِ الْكَثِيرِ «فَبَقِيَ بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ الْمَنْزُوحِ «كَثِيرٌ غَيْرٌ مُتَغَيِّرٌ طَهُرَ» لِزَوَالِ عِلَّةِ تَنْجِيسِهِ وَهِيَ التَّغَيُّرُ.

وَالْمَنْزُوحُ الَّذِي زَالَ مَعَ نَزْحِهِ التَّغَيُّرُ طَهُورٌ^[٣]،

[١] أَيُّ: بِحَيْثُ يُمَكِّنُ سَرِيَانُ النِّجَاسَةِ إِلَيْهِ، بِخِلَافِ مَا لَا يُمَكِّنُ رُجُوعُ أَسْفَلِهِ إِلَى أَعْلَاهُ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ (التَّلْخِصِ) وَ(الرَّعَايَةِ) فَلَا يَنْجُسُ أَعْلَاهُ بِتَنْجِيسِ أَسْفَلِهِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَالصَّوَابُ الْوَجْهُ الثَّانِي، وَهُوَ الطَّهَارَةُ بِمَا يُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ تُرَابٍ وَغَيْرِهِ إِذَا زَالَ تَغَيُّرُهُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا.

[٣] ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: وَجُوبُ غَسْلِ آلَةِ النَّزْحِ، كَمَا بَحْثُهُ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(٢) لَكِنْ قَالَ (ع.ب.): مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ «أَنَّ الْمَنْزُوحَ طَهُورٌ» أَنَّ الْآلَةَ لَا يُعْتَبَرُ فِيهَا ذَلِكَ؛ لِلْحَرَجِ، وَإِلَّا لَنَبِّهُوا عَلَيْهِ.

(١) انظر: الرعاية الصغرى (١/ ٣٢).

(٢) كشاف القناع (١/ ٣٩).

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنُ النَّجَاسَةِ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ النَّجِسُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا مُجْتَمِعًا مِنْ مُتَنَجِّسٍ يَسِيرٍ فَتَطْهِيرُهُ بِإِصَافَةِ كَثِيرٍ مَعَ زَوَالِ تَغْيِيرِهِ إِنْ كَانَ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ جَوَانِبِ بَيْتِ نَزْحَتِ لِلْمَشَقَّةِ.

تَنْبِيهِ^(١): مَحَلُّ مَا ذُكِرَ إِنْ لَمْ تَكُنِ النَّجَاسَةُ بَوْلَ آدَمِيٍّ أَوْ عَذْرَتُهُ فَتَطْهِيرُهُ مَا تَنَجَّسَ بِهِمَا مِنَ الْمَاءِ إِصَافُهُ مَا يَشُقُّ نَزْحُهُ إِلَيْهِ، أَوْ نَزْحَ يَبْقَى بَعْدَهُ مَا يَشُقُّ نَزْحُهُ، أَوْ زَوَالِ تَغْيِيرِ مَا يَشُقُّ نَزْحُهُ بِنَفْسِهِ - عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَمَنْ تَابَعَهُمْ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

«وَإِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ» مِنَ الطَّاهِرَاتِ «أَوْ» شَكَّ فِي «طَهَارَتِهِ» أَيِ: طَهَارَةِ شَيْءٍ عُلِمَتْ نَجَاسَتُهُ قَبْلَ الشَّكِّ «بَنَى عَلَى الْيَقِينِ» الَّذِي عَلِمَهُ قَبْلَ الشَّكِّ وَلَوْ مَعَ سُقُوطِ عَظْمٍ أَوْ رَوْثٍ شَكَّ فِي نَجَاسَتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِنَجَاسَتِهِ وَعَيْنَ السَّبَبِ لَزِمَهُ قَبُولُ خَبَرِهِ «وَإِنْ اشْتَبَهَ طَهُورُ بِنَجَسٍ حَرَّمَ اسْتِعْمَالُهُمَا» إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَطْهِيرُ النَّجَسِ بِالطَّهُورِ،

وَأَقُولُ: إِنْ ظَاهَرَ كَلَامُهُمْ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى مَا قَالَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ، وَإِلَّا لَمَا حَكَمَ بِطَهَارَةِ الْمَنْزُوحِ أَخِيرًا؛ لِأَنَّهُ لَا قَىَ إِنْاءَ نَجَسًا، وَالْغَالِبُ أَنَّ الْإِنْاءَ الْمَنْزُوحَ بِهِ لَا يَبْلُغُ الْقُلْتَيْنِ، فَلَوْ قُلْنَا بِوُجُوبِ غَسْلِهِ وَالْحُكْمِ بِنَجَاسَتِهِ لَكَانَ ذَلِكَ الْمَنْزُوحُ الَّذِي زَالَ بِنَزْحِهِ التَّغْيِيرُ نَجَسًا؛ لِمُلَاقَاتِهِ النَّجَاسَةَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) فِي بَابِ الصَّرْفِ: التَّنْبِيهُ لُغَةً: الْإِقْيَاطُ. وَاصْطِلَاحًا:

عُنْوَانٌ بَحْثُ يُفْهَمُ مِمَّا قَبْلَهُ^(١) اهـ.

فَإِنْ أَمَكْنَ بِأَنْ كَانَ الطَّهُّورُ قُلَّتَيْنِ فَأَكْثَرَ وَكَانَ عِنْدَهُ إِنَاءٌ يَسْعُهُمَا وَجَبَ خَلْطُهُمَا وَاسْتِعْمَالُهُمَا.

«وَلَمْ يَتَحَرَّ»^(١) أَي: لَمْ يَنْظُرْ أَهْمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ الطَّهُّورُ فَيَسْتَعْمِلُهُ، وَلَوْ زَادَ عَدَدُ الطَّهُّورِ، وَيَعْدِلُ إِلَى التَّيَمُّمِ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا^(٢).
 «وَلَا يُشْتَرَطُ لِلتَّيَمُّمِ إِزَاقَتُهُمَا وَلَا خَلْطُهُمَا» لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ الطَّهُّورِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ الْمَاءُ فِي بَيْتٍ لَا يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ. وَكَذَا لَوْ اشْتَبَهَ مُبَاحٌ بِمُحَرَّمٍ فَيَتَيَمَّمُ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/٢٦): قَوْلُهُ: «وَيَعْدِلُ إِلَى التَّيَمُّمِ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا» أَي: غَيْرَ الْمُشْتَبِهَيْنِ، وَلَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ إِذَا تَيَمَّمَ وَصَلَّى. وَلَوْ عَلِمَ الطَّهُّورَ الْمُبَاحَ بَعْدَ أَنْ تَوَضَّأَ^(٣) مِنْ أَحَدِهِمَا حَالَةَ الْإِشْتِبَاهِ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ طَهُّورٌ لَمْ يَصِحَّ وُضُوؤُهُ، كَمَا لَوْ صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ دُخُولَ الْوَقْتِ فَصَادَفَهُ، وَظَاهِرُهُ: سَوَاءٌ تَحَرَّى أَوْ لَا؛ خِلَافًا (لِلْإِنْصَافِ) حَيْثُ قَالَ: مِنْ غَيْرِ تَحَرٍّ، وَعَارَضَهُ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ). اهـ (فَيُرْوِز).

[١] عَنْهُ: يَتَحَرَّى إِذَا كَثُرَ الطَّاهِرُ^(١). وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: يَتَحَرَّى مُطْلَقًا، فَمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ طَهَارَتُهُ مِنْهُمَا تَوَضَّأَ بِهِ. لَكِنْ: هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ ظَنُّهُ مَبْنِيًّا عَلَى عَلَامَةٍ أَمْ يَكْفِي جُرْدُ الظَّنِّ؟ فِيهِ وَجْهَانِ^(٢). وَقَوْلُهُمْ هُوَ الصَّوَابُ، أَعْنِي التَّحَرِّيَّ، إِنْ كَانَ ثُمَّ عَلَامَةٌ فَذَاكَ، وَإِلَّا فَمَا اطمَأْنَنْتَ نَفْسُهُ إِلَيْهِ تَوَضَّأَ بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 [٢] لَعَلَّهُ: «لَوْ تَوَضَّأَ...» إلخ.

(١) انظر: المبدع (١/٦١).

(٢) انظر: الحاوي للماوردي (١/٣٤٦)، والمجموع (١/١٨٠).

وَيَلْزُمُ مَنْ عَلِمَ النَّجَسَ إِعْلَامُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ «وَإِنْ اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِطَاهِرٍ» أَمْكَنَ جَعْلُهُ طَهُورًا بِهِ أَمْ لَا «تَوَضَّأَ مِنْهُمَا وَضُوءًا وَاحِدًا» وَلَوْ مَعَ طَهُورٍ بَيِّنٍ «مِنْ هَذَا غُرْفَةً وَمِنْ هَذَا غُرْفَةً» وَيَعُمُّ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْغُرْفَتَيْنِ الْمَحَلَّ.

«وَصَلَّى صَلَاةً وَاحِدَةً» قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ وَالشَّرْحِ: بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ^[١]. فَإِنْ أَحْتَاجَ أَحَدُهُمَا لِلشُّرْبِ تَحَرَّى وَتَوَضَّأَ بِالطَّهَوْرِ وَتَيَمَّمَ^[٢]؛ لِيَحْصُلَ لَهُ الْيَقِينُ.

«وَإِنْ اشْتَبَهَتْ ثِيَابُ طَاهِرَةٍ بِثِيَابِ نَجِسَةٍ» يَعْلَمُ عَدَدَهَا «أَوْ» اشْتَبَهَتْ ثِيَابُ مُبَاحَةٍ بِثِيَابِ مُحَرَّمَةٍ^[٣] يَعْلَمُ عَدَدَهَا.....

[١] قُلْتُ: بَلْ نَقَلَ فِي (الْإِنْصَافِ) عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ: يُصَلِّي صَلَاتَيْنِ إِنْ قُلْنَا: يَتَوَضَّأُ وَضُوءَيْنِ^(١).

[٢] وَهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَالتَّيَمُّمِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: الْأَوَّلُ: مَا خَلَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ بِشُرُوطِهِ، فَيَسْتَعْمِلُهُ الرَّجُلُ وَيَتَيَمَّمُ. الثَّانِي: مَا غُمِسَ فِيهِ يَدُ الْقَائِمِ مِنَ النَّوْمِ بِشُرُوطِهِ، فَيَسْتَعْمِلُهُ وَيَتَيَمَّمُ. الثَّالِثُ: مَا غُسِلَ بِهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَيَانِ لِحُرُوجِ الْمَذْيِ، فَيَسْتَعْمِلُهُ وَيَتَيَمَّمُ. الرَّابِعُ: إِذَا اشْتَبَهَ طَهُورٌ بِطَاهِرٍ، وَاحْتِيَاجُ أَحَدِهِمَا لِلشُّرْبِ، فَيَسْتَعْمِلُهُ وَيَتَيَمَّمُ، وَيُسْتَرْطُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنْ لَا يَجِدَ مَاءً سِوَاهُ.

[٣] عُمُومُهُ يَشْمَلُ الْمَغْصُوبَةَ. وَاسْتَشْكَلَ أَنَّ التَّصَرُّفَ بِمَالِ الْغَيْرِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ كَوْنَهُ لِلْغَيْرِ لَا يُعْلَمُ يَقِينًا حَتَّى نَتَيَقَّنَ أَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مَالِ الْغَيْرِ، وَأَدَاءُ صَلَاتِهِ

«صَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةً بَعْدَ النَّجَسِ» مِنَ الثِّيَابِ «أَوْ الْمُحَرَّمِ» مِنْهَا، يَنْوِي بِهَا
الْفَرَضَ اخْتِيَاطًا، كَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ «وَزَادَ» عَلَى الْعَدَدِ «صَلَاةً» لِيُؤَدِّيَ
فَرَضَهُ بِبِقَيْنٍ.

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ عَدَدَ النَّجَسَةِ أَوْ الْمُحَرَّمَةِ لَزِمَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةً؛ حَتَّى
يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ صَلَّى فِي ثَوْبٍ طَاهِرٍ وَلَوْ كَثُرَتْ^[١]، وَلَا تَصِحُّ فِي ثِيَابٍ مُشْتَبِهَةٍ مَعَ وُجُودِ
طَاهِرٍ يَقِينًا، وَكَذَا حُكْمُ أَمْكِنَةٍ ضَيِّقَةٍ، وَيُصَلِّيُ فِي وَاسِعَةٍ حَيْثُ شَاءَ بِلَا تَحَرُّ.

لَا يَحْصُلُ يَقِينًا إِلَّا بِاسْتِعْمَالِهَا، مَعَ أَنَّهُ لَوْ حَصَلَ فِيهِمَا نَقْصٌ لَضَمِنَ مَا كَانَ لِلْغَيْرِ، فَلَا مَضَرَّةَ
فِي ذَلِكَ عَلَى الْغَيْرِ، وَفِيهِ شَيْءٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقِيلَ: يَتَحَرَّى مُطْلَقًا، وَهُوَ الصَّوَابُ.



بَابُ الْأَنِيةِ

هِيَ الْأَوْعِيَّةُ، جَمْعُ إِنَاءٍ.

لَمَّا ذَكَرَ الْمَاءَ ذَكَرَ ظَرْفَهُ «كُلُّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ» كَالْحَشَبِ وَالْجُلُودِ وَالصُّفْرِ وَالْحَدِيدِ
«وَلَوْ» كَانَ «ثَمِينًا»^[١] كَجَوْهَرٍ وَزُمُرْدٍ.

«يُبَاحُ اتِّخَاذُهُ وَاسْتِعْمَالُهُ» بِلَا كَرَاهَةٍ، غَيْرَ جِلْدِ آدَمِيٍّ وَعَظْمِهِ فَيَحْرُمُ «إِلَّا آنِيَةً
ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَمُضَبِّبًا بِهِمَا» أَوْ بِأَحَدِهِمَا غَيْرَ مَا يَأْتِي^(١).

وَكَذَا الْمَمُونَةِ وَالْمَطْلِيِّ وَالْمُطْعَمِ وَالْمُكْفَتِ بِأَحَدِهِمَا «فَإِنَّهُ يَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا» لَمَّا فِيهِ
مِنَ السَّرَفِ وَالْخِيَلَاءِ وَكَسَرَ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ^[٢].

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٩ / ١): قَوْلُهُ: «غَيْرَ مَا يَأْتِي» أَيُّ: فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا ضَبَّةً» =

[١] وَكَرِهَ بَعْضُهُمُ الْوُضُوءَ مِنَ الْأَوَانِي الثَّمِينَةِ؛ لِلِاسْرَافِ.

[٢] قَالَ فِي (الْهَدْيِ)^(١) فِي حَرْفِ الْفَاءِ مِنْ كِتَابِ الْأَغْذِيَةِ لَمَّا ذَكَرَ هَذَا التَّعْلِيلَ وَغَيْرُهُ
مِنَ التَّعْلِيلَاتِ: وَكُلُّ هَذِهِ عَلَلٌ مُتَنَاقِضَةٌ؛ إِذْ تُوجَدُ الْعِلَّةُ وَيَحْتَلِفُ الْمَعْلُولُ، فَالْصَّوَابُ أَنَّ
الْعِلَّةَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- مَا يُكْسِبُ اسْتِعْمَالَهَا مِنَ الْهَيْئَةِ وَالْحَالَةِ الْمُنَافِيَةِ لِلْعُبُودِيَّةِ مُنَافَاةً ظَاهِرَةً؛
وَلِهَذَا عَلَلِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنَّهَا لِلْكَفَّارِ فِي الدُّنْيَا؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ الَّتِي يَنَالُونَ بِهَا
فِي الْآخِرَةِ، فَلَا يَصْلُحُ اسْتِعْمَالُهَا لِعَبِيدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا يَسْتَعْمِلُهَا مَنْ خَرَجَ عَنْ
عُبُودِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَضِيَ بِالدُّنْيَا وَعَاجِلِهَا مِنَ الْآخِرَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ كَلَامُهُ.....

«وَأَسْتَعْمَلُهَا» فِي أَكْلِ وَشُرْبٍ وَغَيْرِهِمَا «وَلَوْ عَلَى أَثْنَى» لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ وَعَدَمِ الْمَخْصَصِ.

وَإِنَّمَا أُبَيِّحُ التَّحَلِّيَ لِلنِّسَاءِ لِحَاجَتِهِنَّ إِلَى التَّزْيِينِ لِلزَّوْجِ، وَكَذَا الْأَلَاتُ كُلُّهَا: كَالدَّوَاةِ وَالْقَلَمِ وَالْمِسْطَطِ وَالْقِنْدِيلِ وَالْمِجْمَرَةِ وَالْمِدْخَنَةِ حَتَّى الْمِيلُ وَنَحْوُهُ. «وَتَصِحُّ الطَّهَارَةُ مِنْهَا» أَيُّ: مِنَ الْإِنْيَةِ الْمُحَرَّمَةِ، وَكَذَا الطَّهَارَةُ بِهَا وَفِيهَا وَإِلَيْهَا.

وَكَذَا إِنْيَةٌ مَغْضُوبَةٌ «إِلَّا ضَبَّةٌ يَسِيرَةٌ» عُرْفًا، لَا كَبِيرَةٌ «مِنْ فِضَّةٍ» لَا ذَهَبٍ «لِلْحَاجَةِ» وَهِيَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهَا غَرَضٌ غَيْرُ الزَّيْنَةِ فَلَا بَأْسَ بِهَا؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ فَأَتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ. وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْمُضَبَّبَ بِذَهَبٍ حَرَامٌ مُطْلَقًا.

وَكَذَا الْمُضَبَّبُ بِفِضَّةٍ لِعَیْرِ حَاجَةٍ أَوْ بِضَبَّةٍ كَبِيرَةٍ عُرْفًا وَلَوْ لِلْحَاجَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «مَنْ شَرِبَ فِي إِنَاءٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يُجْرِي فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

= يَسِيرَةٌ لِلْحَاجَةِ، وَغَيْرُ مَا يَأْتِي أَيْضًا فِي زَكَاةِ الْأَثْمَانِ (فَيْرُوز) ^[١].

قُلْتُ: وَفِيهِ أَيْضًا تَشْبُهُ بِالْكَفَّارِ؛ حَيْثُ أَخْبَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهَا لَهُمْ خَاصَّةٌ فِي الدُّنْيَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] الْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «غَيْرُ مَا يَأْتِي فِي زَكَاةِ الْأَثْمَانِ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَكَذَا الْأَلَاتُ كُلُّهَا؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْأَثْمَانِ إِنَاءٌ يُبَاحُ».

«وَتُكْرَهُ مُبَاشَرَتُهَا»^[١] أَيِ الضَّبَّةِ الْمُبَاحَةِ «لِغَيْرِ حَاجَةٍ» لِأَنَّ فِيهِ اسْتِعْمَالًا لِلْفِضَّةِ، فَإِنْ احتَاجَ إِلَى مُبَاشَرَتِهَا كَتَدَفَّقَ الْمَاءَ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يُكْرَهُ.

«وَتُبَاحُ آنِيَةِ الْكُفَّارِ» إِنْ لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهَا «وَلَوْ لَمْ تُحَلَّ ذَبَائِحُهُمْ»^[٢] كَالْمَجُوسِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ «تَوَضَّأَ مِنْ مَزَادَةِ مُشْرِكَةٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«و» تِبَاحُ «ثِيَابِهِمْ» أَيِ: ثِيَابِ الْكُفَّارِ، وَلَوْ وَلِيَتْ عَوْرَاتِهِمْ كَالسَّرَاوِيلِ «إِنْ جُهِلَ حَالُهَا» وَلَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ، فَلَا تَزُولُ بِالشَّكِّ، وَكَذَا مَا صَبَغُوهُ أَوْ نَسَجُوهُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَتُكْرَهُ مُبَاشَرَتُهَا» اعْلَمْ أَنَّ الْكَرَاهَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، يَحْتَاجُ فِي إِثْبَاتِهِ إِلَى دَلِيلٍ مِنَ الشَّرْعِ، فَمَنْ قَالَ عَنْ شَيْءٍ: إِنَّهُ يُكْرَهُ، قُلْنَا لَهُ: عَلَيْكَ الدَّلِيلُ، كَمَنْ قَالَ عَنْ شَيْءٍ: إِنَّهُ يَجِبُ أَوْ يَحْرُمُ. وَالدَّلِيلُ قَدْ يَكُونُ مِنْ نَصِّ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ، إِمَّا بِالتَّنْصِيصِ عَلَى حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِمَّا بِدُخُولِهَا تَحْتَ لَفْظٍ عَامٍّ، وَإِمَّا بِدُخُولِهَا تَحْتَ مَعْنَى عَامٍّ، وَهُوَ الْقِيَاسُ عَلَى مَعْنَى النَّصِّ. وَقَدْ يَكُونُ الدَّلِيلُ مِنْ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ أَنَّهَا تُكْرَهُ خَالِيَةً مِنْ جَمِيعِ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ، بَلْ عُمُومُ الدَّلِيلِ يَقْتَضِي حِلَّهَا، فَإِنْ قَدَحَ النَّبِيُّ ﷺ انْكَسَرَ فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ^(١) وَلَمْ يَرِدْ أَنَّ كَانَ يَتَوَقَّأُهَا، وَلَا أَمَرَ بِذَلِكَ، فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ فِي مُبَاشَرَتِهَا، كَمَا أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِلَّا الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ فِيهِمَا، وَسَيَأْتِي حُكْمُ التَّحْلِ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ.

[٢] وَعَنْهُ: لَا تُسْتَعْمَلُ أَوَانِي مَنْ لَا تُحَلُّ ذَبَائِحُهُمْ إِلَّا بَعْدَ الْغَسْلِ، وَكَذَلِكَ ثِيَابُهُمْ^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النبي ﷺ، رقم (٣١٠٩)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) انظر: المبدع (١/٦٩).

وَأَيُّهُ مِنْ لَابِسِ النَّجَاسَةِ كَثِيرًا، كَمُدْمِنِ الْحَمْرِ، وَثِيَابُهُمْ. وَبَدَنُ الْكَافِرِ طَاهِرٌ، وَكَذَا طَعَامُهُ وَمَاوُهُ، لَكِنْ تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي ثِيَابِ الْمُرْضِعِ وَالْحَائِضِ وَالصَّبِيِّ وَنَحْوِهِمْ. «وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ مَيْتَةٍ بِدَبَاغٍ» رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِهِ وَعَائِشَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَكَذَا لَا يَطْهَرُ جِلْدُ غَيْرِ مَأْكُولٍ بِذَكَاءٍ كَلَحْمِهِ «وَيُبَاحُ اسْتِعْمَالُهُ» أَيِ اسْتِعْمَالِ الْجِلْدِ «بَعْدَ الدَّبْعِ» بِطَاهِرٍ مُنْشَفٍ لِلخَبَثِ^[١].

قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ): وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ زَوَالِ الرَّائِحَةِ الْحَبِيثَةِ. وَجَعَلَ الْمُضْرَانِ وَالْكَرْشِ وَثَرًا دَبَاغًا^[٢]، وَلَا يَحْصُلُ بِتَشْمِيسٍ وَلَا تَتْرِيبٍ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى فِعْلِ آدَمِيٍّ، فَلَوْ وَقَعَ فِي مَدْبَغَةٍ فَانْدَبَغَ جَازَ اسْتِعْمَالُهُ «فِي يَابِسٍ» لَا مَائِعٍ، وَلَوْ وَسِعَ قُلْتَيْنِ مِنَ الْمَاءِ^[٣] إِذَا كَانَ الْجِلْدُ «مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ فِي الْحَيَاةِ» مَأْكُولًا كَانَ كَالشَّاةِ أَوْ لَا كَالِهَرِّ.

أَمَّا جُلُودُ السَّبَاعِ كَالذَّنَبِ وَنَحْوِهِ مِمَّا خِلَقَتْهُ أَكْبَرُ مِنَ الْهَرِّ وَلَا يُؤْكَلُ فَلَا يُبَاحُ دَبْغُهُ وَلَا اسْتِعْمَالُهُ قَبْلَ الدَّبْعِ وَلَا بَعْدَهُ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، وَيُبَاحُ اسْتِعْمَالُ مُنْخَلٍ مِنْ شَعْرِ نَجَسٍ فِي يَابِسٍ.

[١] بِحَيْثُ لَوْ وُضِعَ فِي مَاءٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ بِرَائِحَةِ خَبِيثَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَالَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَيَتَوَجَّهُ: لَا؛ قَالَهُ فِي (الْفُرُوعِ)^(١).

[٣] قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ) عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ: وَلَوْ لَمْ يَنْجُسِ الْمَاءُ؛ لِأَنَّهَا نَجَسَةُ الْعَيْنِ،

أَشْبَهَتْ جِلْدَ الْخَنْزِيرِ^(٢). وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي (فَتَاوِيهِ): يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا إِذَا لَمْ تَنْجُسِ الْعَيْنُ^(٣). اهـ. (ع. ب.).

(١) الفروع (١/ ١١٤).

(٢) الإقناع (١/ ١٣).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٧١).

«وَلَبْنُهَا» أَي: لَبَنُ الْمَيْتَةِ «وَكُلُّ أَجْزَائِهَا» كَفَرْنَهَا وَظَفَرِهَا وَعَصِيهَا وَعَظْمُهَا وَحَافِرِهَا وَإِنْفَحَتِهَا وَجِلْدَتِهَا «نَجِسَةً» فَلَا يَصِحُّ بَيْنُهَا «غَيْرُ شَعَرٍ وَنَحْوِهِ» كَصُوفٍ^(١) وَوَبَرٍ وَرَيْشٍ مِنْ طَاهِرٍ فِي الْحَيَاةِ فَلَا يَنْجُسُ بِمَوْتٍ، فَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ، وَلَا يَنْجُسُ بَاطِنُ بَيْضَةٍ مَأْكُولٍ صَلْبٍ^(٢) قَشَرُهَا بِمَوْتِ الطَّائِرِ «وَمَا أُبَيِّنُ مِنْ» حَيَوَانٍ «حَيٍّ فَهُوَ كَمَيْتِهِ»^(٣) طَهَارَةٌ وَنَجَاسَةٌ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٣٢): قَوْلُهُ: «كَصُوفٍ» وَيُسْتَرْتِطُ أَنْ يُقْصَرَ بِمِقْرَاضٍ، فَلَوْ نَتَقَهُ كَانَ نَجِسًا؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهَا (تَقْرِيرٌ)^(٤).

[١] فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَلْبٌ فَكُلُّهَا نَجِسَةٌ، صَحَّحَهُ فِي (تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ)^(٥) وَفِيهِ وَجْهٌ قَالَ: وَهُوَ قَوِيٌّ اهـ (شِ قَنَاعِ)^(٦).

[٢] قَالَ فِي (الإِقْنَاعِ) فِي بَابِ الصَّيْدِ، فِيمَا إِذَا أَبَانَ مِنَ الصَّيْدِ عُضْوًا غَيْرَ الرَّأْسِ قِمَاتِ الصَّيْدِ مَعَ الْبَيْنُونَةِ أَوْ بَعْدَهَا بِقَلِيلٍ، أَكَلْ، وَمَا أُبَيِّنُ مِنْهُ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: إِنَّمَا حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ «مَا قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ مَيْتَةٌ»^(٧) إِذَا قُطِعَتْ وَهِيَ حَيَّةٌ تَمْتَنِي وَتَذْهَبُ، أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْبَيْنُونَةُ وَالْمَوْتُ جَمِيعًا أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ إِذَا كَانَ فِي عِلَاجِ الْمَوْتِ فَلَا بَأْسَ^(٨) وَتَمَامُهُ فِيهِ.

[٣] تَبَيَّنَ: حَرَّمَ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ) نَتْفَ الرِّيشِ وَنَحْوِهِ مِنْ حَيٍّ لِإِيلَامِهِ^(٩)، وَكَرِهَهُ فِي (النِّهَايَةِ)^(١٠)، وَالصَّوَابُ قَوْلُ صَاحِبِ (الْمُسْتَوْعِبِ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تصحيح الفروع (١/ ١٢٣).

(٢) كشاف القناع (١/ ٥٧).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ٢١٨)، وأبو داود: كتاب الصيد، باب في صيد قطع منه قطعة، رقم (٢٨٥٨)، والترمذي: كتاب الأطعمة، باب ما قطع من الحي فهو ميت، رقم (١٤٨٠).

(٤) الإقناع (٤/ ٣٢٦).

(٥) المستوعب (١/ ١١٦).

(٦) انظر: الفروع (١/ ١٢٣).

فَمَا قُطِعَ مِنَ السَّمَكِ طَاهِرٌ، وَمَا قُطِعَ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ وَنَحْوِهَا مَعَ بَقَاءِ حَيَاتِهَا
نَجِسٌ غَيْرُ مِسْكٍ وَفَارْتِهِ وَالطَّرِيدَةِ، وَتَأْتِي فِي الصَّيْدِ^[١].

[١] لَمْ يَذْكُرْهَا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الصَّيْدِ، لَكِنْ فِي (الإِقْنَاعِ) قَالَ: وَتَحِلُّ الطَّرِيدَةُ، وَهِيَ
الصَّيْدُ بَيْنَ الْقَوْمِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى ذِكَاثِهِ، فَيَقْطَعُ ذَا مِنْهُ بِسَيْفِهِ قِطْعَةً، وَيَقْطَعُ الْآخَرَ أَيْضًا،
حَتَّى يُؤْتَى عَلَيْهِ وَهُوَ حَيٌّ^(١).

وَفِي (شَرْحِ الإِقْنَاعِ) قَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ بِالطَّرِيدَةِ، كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي
مَغَازِيهِمْ، وَمَا زَالَ النَّاسُ يَفْعَلُونَهُ، وَاسْتَحْسَنَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٢). اهـ مِنْ قَبِيلِ فَصْلِ النَّوعِ الثَّانِي
بِجَارِحَةٍ.



(١) الإِقْنَاعُ (٤/٣٢٦).

(٢) كَشَافُ الْقِنَاعِ (٦/٢٢٢).

بَابُ الاسْتِنْجَاءِ

مِنْ نَجَوْتُ الشَّجَرَةَ أَيْ قَطَعْتُهَا، فَكَانَتْهُ قَطْعُ الْأَذَى.
وَالِاسْتِنْجَاءُ إِزَالَةُ الْخَارِجِ مِنْ سَبِيلِ بِمَاءٍ أَوْ إِزَالَةُ حُكْمِهِ بِحَجَرٍ وَنَحْوِهِ.
وَيُسَمَّى الثَّانِي اسْتِحْجَارًا، مِنَ الْجَمَارِ وَهِيَ الْحِجَارَةُ الصَّغِيرَةُ.
«يُسْتَحَبُّ عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ» وَنَحْوِهِ، وَهُوَ بِاللَّذِّ الْمَوْضِعُ الْمُعَدُّ لِقَضَاءِ
الْحَاجَةِ «قَوْلُ: بِسْمِ اللَّهِ» لِحَدِيثِ عَلِيٍّ: «سَرُّ مَا بَيْنَ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ إِذَا دَخَلَ
الْكَنِيفَ أَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ
بِالْقَوِيِّ^[١] «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ» بِإِسْكَانِ الْبَاءِ.
قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: هُوَ أَكْثَرُ رَوَايَاتِ الشُّيُوخِ، وَفَسَّرَهُ بِالشَّرِّ «وَالْخُبَائِثِ»
الشَّيَاطِينِ، فَكَانَتْهُ اسْتِعَاذٌ مِنَ الشَّرِّ وَأَهْلِهِ.
وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ بِضَمِّ الْبَاءِ وَهُوَ جَمْعُ خَبِيثٍ، وَالْخُبَائِثُ جَمْعُ خَبِيثَةٍ، فَكَانَتْهُ
اسْتِعَاذٌ مِنْ ذُكْرَانِهِمْ وَإِنَاثِهِمْ.
وَاقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى ذَلِكَ تَبَعًا (لِلْمُحَرَّرِ) وَ(الْفُرُوعِ) وَغَيْرِهِمَا؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

[١] قَالَ مُغَلِّطَايَ: وَلَا أَدْرِي مَا يُوجِبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَنْ فِي سَنَدِهِ غَيْرُ مَطْعُونٍ
عَلَيْهِمْ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، بَلْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، لَكَانَ مُصِيبًا^(١) اهـ.

(١) شرح سنن ابن ماجه (ص: ٧٢).

كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَزَادَ فِي (الْإِقْنَاعِ)^[١] وَ(الْمُتَهَيِّ) تَبَعًا (لِلْمُقْنِعِ) وَغَيْرِهِ: «الرَّجْسُ النَّجْسُ الشَّيْطَانُ الرَّجِيمُ» لِحَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ: «لَا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا دَخَلَ مَرْفَقَهُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرَّجْسِ النَّجْسِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

«و» يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ «عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنْهُ» أَيُّ: مِنَ الْخَلَاءِ وَنَحْوِهِ «غُفْرَانُكَ» أَيُّ: أَسْأَلُكَ غُفْرَانُكَ، مِنَ الْغَفْرِ وَهُوَ السِّرُّ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

وُسِّنَ لَهُ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي» لِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ أَنَسٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي».

«و» يُسْتَحَبُّ لَهُ «تَقْدِيمُ رِجْلِهِ الْيُسْرَى دُخُولًا» أَيُّ: عِنْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ وَنَحْوِهِ مِنْ مَوَاضِعِ الْأَذَى.

«و» يُسْتَحَبُّ لَهُ تَقْدِيمُ «يُمْنِي» رِجْلَيْهِ «خُرُوجًا عَكْسَ مَسْجِدٍ» وَمَنْزِلِ «و» لُبْسِ «نَعْلٍ» وَخَفٍّ.

[١] سَقَطَ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ قَوْلُهُ فِي (الْإِقْنَاعِ): وَهُوَ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ مَا زَادَهُ فِي (الْمُتَهَيِّ)^(١)، كَمَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِهِ الشَّيْخُ مَنْصُورٌ^(٢)، وَلَعَلَّ مَا هُنَا سَبْقُهُ قَلِمَ إِنْ كَانَتْ النُّسخَةُ صَحِيحَةً. اهـ. كَاتِبُهُ.

(١) متهى الإرادات (١/ ٣٤).

(٢) كشاف القناع (١/ ٥٨).

فَالْيُسْرَى تُقَدَّمُ لِلْأَذَى وَالْيُمْنَى لِمَا سِوَاهُ. وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ^[١] فِي الْمُعْجَمِ الصَّغِيرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيُمْنَى، وَإِذَا خَلَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالْيُسْرَى» وَعَلَى قِيَاسِهِ الْقَمِيصُ وَنَحْوُهُ.

«و» يُسْتَحَبُّ لَهُ «اعْتِمَادُهُ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى» حَالَ جُلُوسِهِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ لِمَا رَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمُعْجَمِ^[٢] وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَكَيَّ عَلَى الْيُسْرَى وَأَنْ نَنْصِبَ الْيُمْنَى».

«و» يُسْتَحَبُّ «بُعْدُهُ» إِذَا كَانَ «فِي فُضَاءٍ» حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

«و» يُسْتَحَبُّ «اسْتِتَارُهُ» لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتِزِرْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ «وَارْتِيَادُهُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا رِخْوًا» بِتَثْلِيثِ الرَّاءِ، لَيْنًا هَشًّا؛ لِحَدِيثِ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْتِدْ لِبَوْلِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

وَفِي (التَّبَصُّرَةِ): وَيَقْصِدُ مَكَانًا عُلُوًّا؛ لِيَتَحَدَّرَ عَنْهُ الْبَوْلُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا رِخْوًا أَلْصَقَ ذَكَرَهُ؛ لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ مِنْ رَشَاشِ الْبَوْلِ.

[١] بَلْ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ^(١) أَيْضًا بِمَعْنَاهُ أَوْ لَفْظِهِ.

[٢] فِي (التَّلْخِيسِ): إِنَّهُ مِنْ طَرِيقِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرَّ بِنَا سُرَاقَةُ ابْنُ مَالِكٍ، فَذَكَرَهُ. قَالَ الْحَازِمِيُّ: لَا نَعْرِفُ فِي الْبَابِ غَيْرَهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ^(٢). اهـ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْلبَاسِ، بَابُ يَنْزِعُ نَعْلَهُ الْيُسْرَى، رَقْمُ (٥٨٥٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْلبَاسِ وَالزَّيْنَةِ، بَابُ إِذَا انْتَعَلَ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، رَقْمُ (٢٠٩٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) التَّلْخِيسُ الْحَبِيرُ رَقْمُ (١١٨).

«و» يُسْتَحَبُّ «مَسْحُهُ» أَي: أَنْ يَمْسَحَ «بِيَدِهِ الْيُسْرَى إِذَا فَرَغَ مِنْ بَوْلِهِ مِنْ أَصْلِ ذَكَرِهِ» أَي: مِنْ حَلَقَةِ دُبُرِهِ، فَيَضَعُ إصْبَعَهُ الْوُسْطَى تَحْتَ الذَّكَرِ وَالْإِبْهَامَ فَوْقَهُ، وَيَمُرُّ بِهِمَا «إِلَى رَأْسِهِ» أَي: رَأْسِ الذَّكَرِ «ثَلَاثًا» لِيَلَّا يَبْقَى مِنَ الْبَوْلِ فِيهِ شَيْءٌ.

«و» يُسْتَحَبُّ «نَتْرُهُ» بِالْمُثَنَّةِ «ثَلَاثًا» أَي: نَتَرُ ذَكَرِهِ ثَلَاثًا؛ لِيَسْتَخْرِجَ بَقِيَّةَ الْبَوْلِ مِنْهُ؛ لِحَدِيث: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتَرُ ذَكَرَهُ ثَلَاثًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

«و» يُسْتَحَبُّ «تَحْوِيلُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ لِيَسْتَنْجِيَ» فِي غَيْرِهِ «إِنْ خَافَ تَلَوُّنًا» بِاسْتِنْجَائِهِ فِي مَكَانِهِ؛ لِيَلَّا يَتَنَجَّسَ، وَيَبْدَأُ ذَكَرًا وَبِكُرٍّ بِقُبُلٍ؛ لِيَلَّا تَلَوَّثَ يَدُهُ إِذَا بَدَأَ بِالدُّبُرِ، وَتُخَيَّرَ ثِيْبٌ.

«وَيُكْرَهُ دُخُولُهُ»^[١] أَي: دُخُولُ الْخَلَاءِ وَنَحْوِهِ «بِشَيْءٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى» غَيْرُ مُصْحَفٍ فَيَحْرُمُ «إِلَّا لِحَاجَةٍ» لَا دَرَاهِمَ وَنَحْوَهَا وَحِرْزٍ لِلْمَشَقَّةِ.

وَيَجْعَلُ فَصَّ خَاتَمِ احْتِاجٍ لِلدُّخُولِ بِهِ بِبَاطِنٍ كَفَّ يُمْنَى «و» يُكْرَهُ اسْتِكْمَالُ رَفْعِ ثَوْبِهِ قَبْلَ دُنُوهِ» أَي: قُرْبِهِ «مِنَ الْأَرْضِ» بِلَا حَاجَةٍ، فَيَرْفَعُ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَلَعَلَّهُ يَجِبُ إِنْ كَانَ تَمَّ مَنْ يَنْظُرُهُ، قَالَهُ فِي الْمُبْدَعِ «و» يُكْرَهُ «كَلَامُهُ فِيهِ» وَلَوْ بَرَدَ سَلَامٌ. وَإِنْ عَطَسَ حَمَدَ بَقْلِيهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَحْذِيرُ ضَرِيرٍ وَغَافِلٍ عَنْ هَلَكَةٍ.

وَجَزَمَ صَاحِبُ النَّظْمِ بِتَحْرِيمِ الْقِرَاءَةِ فِي الْحُسِّ وَسَطْحِهِ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ عَلَى حَاجَتِهِ.

[١] وَعَنْهُ: لَا يُكْرَهُ^(١). وَقِيلَ: تَرَكُّهُ أَوَّلَى.

«و» يُكْرَهُ «بَوْلُهُ فِي شَقٍّ» بِفَتْحِ الشَّيْنِ «وَنَحْوِهِ» كَسَرَبٍ، وَهُوَ مَا يَتَّخِذُهُ
الْوَحْشُ وَالْدَّبِيبُ بَيْتًا فِي الْأَرْضِ، وَيُكْرَهُ أَيْضًا بَوْلُهُ فِي إِنَاءٍ بِلَا حَاجَةٍ، وَمُسْتَحَمٍّ
غَيْرِ مُقَيَّرٍ أَوْ مُبْلَطٍ «وَمَسُّ فَرْجِهِ» أَوْ فَرْجِ زَوْجَتِهِ وَنَحْوَهَا «بِيَمِينِهِ».

«و» يُكْرَهُ «اسْتِنْجَاؤُهُ وَاسْتِجْمَارُهُ بِهَا» أَيُّ: بِيَمِينِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ: «لَا
يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
«وَاسْتِقْبَالُ النَّيِّرَيْنِ» أَيِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ؛ لِمَا فِيهِمَا مِنْ نُورِ اللَّهِ تَعَالَى.

«وَيَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا» حَالَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ «فِي غَيْرِ بُيَانٍ» لِحَبْرِ
أَبِي أَيُّوبَ مَرْفُوعًا: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ
شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَيَكْفِي انْحِرَافُهُ عَنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَحَائِلٌ وَلَوْ كَمُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، وَلَا يُعْتَبَرُ
الْقُرْبُ مِنَ الْحَائِلِ.

وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُهَا حَالَ الْاسْتِنْجَاءِ «و» يَحْرُمُ^[١] «لُبُّهُ فَوْقَ حَاجَتِهِ» لِمَا فِيهِ مِنْ
كَشْفِ الْعَوْرَةِ بِلَا حَاجَةٍ، وَهُوَ مُضَرٌّ عِنْدَ الْأَطِبَّاءِ «و» يَحْرُمُ «بَوْلُهُ» وَتَغَوُّطُهُ «فِي
طَرِيقٍ» مَسْلُوكٍ «وَوَظِلٌّ نَافِعٍ» وَمِثْلُهُ مُتَشَمِّسٌ بِزَمَنِ الشِّتَاءِ وَمُتَحَدِّثُ النَّاسِ.

«وَتَحْتَ شَجَرَةٍ عَلَيْهَا ثَمَرَةٌ» لِأَنَّهُ يُقَدَّرُهَا، وَكَذَا فِي مَوَارِدِ الْمَاءِ، وَتَغَوُّطُهُ بِمَاءٍ
مُطْلَقًا.

[١] وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: يُكْرَهُ^(١).

«وَيَسْتَجْمَرُ» بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِ «ثُمَّ يَسْتَنْجِي بِالمَاءِ» لِفَعْلِهِ ﷺ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، فَإِنْ عَكَسَ كُرِهَ «وَيُجْزِئُهُ الْإِسْتِجْمَارُ» حَتَّى مَعَ وُجُودِ المَاءِ، لَكِنَّ المَاءَ أَفْضَلُ «إِنْ لَمْ يَغْدُ» أَي: يَتَجَاوَزِ «الخَارِجُ مَوْضِعَ الْعَادَةِ» مِثْلُ أَنْ يَنْتَشِرَ الخَارِجُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصَّفْحَةِ أَوْ يَمْتَدَّ إِلَى الحَشْفَةِ امْتِدَادًا غَيْرَ مُعْتَادٍ فَلَا يُجْزِئُ فِيهِ^[١] إِلَّا المَاءُ كَقُبْلِي الحَنْثَى المُشْكِلِ، وَخَرَجَ غَيْرَ فَرْجٍ، وَتَنَجَّسَ مَخْرَجَ بَغَيْرِ خَارِجٍ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَةٍ وَجَنَابَةٍ بِدَاخِلِ فَرْجٍ ثِيْبٍ وَلَا دَاخِلِ حَشْفَةٍ أَقْلَفٍ غَيْرَ مَفْتُوقٍ.

«وَيُسْتَرْطُ لِإِسْتِجْمَارٍ بِأَخْجَارٍ وَنَحْوِهَا» كَخَشَبٍ وَخَرَقٍ «أَنْ يَكُونَ» مَا يُسْتَجْمَرُ بِهِ «طَاهِرًا» مُبَاحًا «مُنْقِيًا غَيْرَ عَظْمٍ وَرَوْثٍ» وَلَوْ طَاهِرَيْنِ «وَطَعَامٍ» وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ «وَمُحْتَرَمٍ» كَكُتُبِ عِلْمٍ «وَمُتَّصِلٍ بِحَيَوَانٍ» كَذَنْبِ الْبَهِيمَةِ وَصُوفِهَا الْمُتَّصِلِ بِهَا، وَيَحْتَرُمُ الْإِسْتِجْمَارُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَبِجِلْدِ سَمَكٍ أَوْ حَيَوَانٍ مُذَكَّى مُطْلَقًا أَوْ حَشِيشٍ رَطْبٍ.

«وَيُسْتَرْطُ» لِإِلَاكْتِفَاءٍ بِالْإِسْتِجْمَارِ «ثَلَاثُ مَسَحَاتٍ مُنْقِيَةٍ فَأَكْثَرُ» إِنْ لَمْ يَحْصُلْ بِثَلَاثٍ، وَلَا يُجْزِئُ أَقْلٌ مِنْهَا، وَيُعْتَبَرُ أَنْ تَعُمَّ كُلُّ مَسْحَةٍ الْمَحَلَّ «وَلَوْ» كَانَتْ الثَّلَاثُ «بِحَجَرٍ ذِي شِعْبٍ» أَجْزَأَتْ إِنْ أَتَقَتْ، وَكَيْفَمَا حَصَلَ الْإِنْقَاءُ فِي الْإِسْتِجْمَارِ أَجْزَأُ، وَهُوَ أَنْ يَبْقَى أَثَرٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا المَاءُ.

[١] قَوْلُهُ: «فِيهِ» أَيِ الْمُتَعَدِّي، فَأَمَّا مَا لَيْسَ بِمُتَعَدٍّ فَيُجْزِئُ فِيهِ الْإِسْتِجْمَارُ عَلَى الْمَذْهَبِ. وَقِيلَ: لَا، وَيَتَوَجَّهُ مَعَ اتِّصَالِهِ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ (الفُرُوعِ)^(١).

وَبِالْمَاءِ عَوْدُ خُشُونَةِ الْمَحَلِّ كَمَا كَانَ، مَعَ السَّبْعِ الْغَسَلَاتِ، وَيَكْفِي ظَنُّ
الْإِنْقَاءِ^(١) «وَيُسْنُ قَطْعُهُ» أَيُّ: قَطَعَ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ «عَلَى وَثَرٍ» فَإِنْ أَتَقَى بِرَابِعَةٍ
زَادَ خَامِسَةً، وَهَكَذَا.

«وَيَجِبُ الْإِسْتِنْجَاءُ بِمَاءٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِ «لِكُلِّ خَارِجٍ» مِنْ سَبِيلٍ إِذَا أَرَادَ
الصَّلَاةَ وَنَحْوَهَا «إِلَّا الرِّيحَ» وَالطَّاهِرَ وَغَيْرَ الْمُلَوَّثِ «وَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ» أَيُّ: قَبْلَ
الْإِسْتِنْجَاءِ بِمَاءٍ أَوْ حَجَرٍ وَنَحْوِهِ «وُضُوءٌ وَلَا تَيْمُمٌ» لِحَدِيثِ الْمُقَدَّادِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ:
«يَغْسِلُ ذَكَرَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ».

وَلَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ عَلَى غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ أَوْ عَلَيْهِمَا غَيْرَ خَارِجَةٍ مِنْهُمَا صَحَّ
الْوُضُوءُ وَالتَّيْمُمُ قَبْلَ رَوَالِهَا.

[١] وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْقِيَامَ لَا يَمْنَعُ الْإِسْتِجْمَارَ، قَالَهُ فِي (الْفُرُوعِ)^(١) خِلَافًا
لِلشَّافِعِيِّ، فَإِنَّ أَصْحَابَهُ نَصُّوا عَلَى أَنَّ مَنْ قَامَ مِنْ مَوْضِعٍ حَاجَتِهِ لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا الْمَاءُ^(٢) لِأَنَّهُ
رُبَّمَا تَعَدَّى مَوْضِعَ الْعَادَةِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) الفروع (١/١٣٧).

(٢) انظر: الحاوي للماوردي (١/١٧٠)، والمجموع (٢/١٢٩).

بَابُ السَّوَاكِ وَسُنَنِ الْوُضُوءِ

وَمَا الْحَقُّ بِذَلِكَ مِنَ الْإِدْهَانِ وَالِاكْتِحَالِ وَالِاخْتِتَانِ وَالِاسْتِحْدَادِ وَنَحْوِهَا.
السَّوَاكُ وَالْمِسْوَاكُ: اسْمٌ لِلْعُودِ الَّذِي يُسْتَاكُ بِهِ، وَيُطْلَقُ السَّوَاكُ عَلَى الْفِعْلِ،
أَيُّ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِالْعُودِ لِإِزَالَةِ نَحْوِ تَغْيِيرِ كَالْتَسَوُّكِ.

«التَّسَوُّكُ بِعُودٍ لَيْنٍ» سَوَاءٌ كَانَ رَطْبًا أَوْ يَابِسًا مُنْدَى مِنْ أَرَاكِ أَوْ زَيْتُونٍ
أَوْ عُرْجُونٍ أَوْ غَيْرِهَا «مُنًى» لِلْفَمِ «غَيْرِ مُضَرٍّ» اخْتِرَازًا مِنَ الرِّمَّانِ وَالْأَسِ وَكُلِّ مَا لَهُ
رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ «لَا يَتَفَتَّتُ» وَلَا يَجْرَحُ، وَيُكْرَهُ بِعُودٍ يَجْرَحُ أَوْ يَضُرُّ أَوْ يَتَفَتَّتُ وَ«لَا»
يُصِيبُ السُّنَّةَ مِنْ اسْتَاكِ «بِإِضْبَعِهِ وَخِرْقَةٍ» وَنَحْوِهُمَا؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِهِ، وَلَا
يُخْصَلُ بِهِ الْإِنْقَاءُ كَالْعُودِ.

«مَسْنُونٌ كُلُّ وَقْتٍ» خَبَرُ قَوْلِهِ: «التَّسَوُّكُ» أَيُّ: يُسَنُّ كُلُّ وَقْتٍ لِحَدِيثِ:
«السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمَا «لِغَيْرِ صَائِمٍ
بَعْدَ الزَّوَالِ» فَيُكْرَهُ، فَرَضًا كَانَ الصَّوْمُ أَوْ نَفْلًا.

وَقَبْلَ الزَّوَالِ يُسْتَحَبُّ لَهُ يَبَاسٍ، وَيُبَاحُ بَرَطٌ لِحَدِيثِ: «إِذَا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا
بِالْعَدَاةِ وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْعَشِيِّ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^[١].

[١] الَّذِي فِي (الْجَامِعِ الصَّغِيرِ) أَنَّهُ عَنْ خَبَّابِ بْنِ الْأَرْتِّ، وَأَشَارَ إِلَى ضَعْفِهِ. قَالَ
الْعِرَاقِيُّ فِي (شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ): حَدِيثٌ ضَعِيفٌ جَدًّا.....

«مُتَأَكِّدٌ» خَبَرٌ ثَانٍ لِلتَّسْوُكِ «عِنْدَ صَلَاةٍ» فَرَضًا كَانَتْ أَوْ نَفْلًا «و» عِنْدَ «اِنتِبَاهٍ» مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ «و» عِنْدَ «تَغْيِيرٍ» رَائِحَةٍ «فَمِ» بِمَاكُولٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَعِنْدَ وُضُوءٍ وَقِرَاءَةٍ.

زَادَ الزَّرْكَشِيُّ وَالْمُصَنِّفُ فِي الْإِقْنَاعِ: وَدُخُولِ مَسْجِدٍ، وَمَنْزِلٍ، وَإِطَالَةِ سُكُوتٍ، وَخُلُوعِ الْمِعْدَةِ مِنَ الطَّعَامِ، وَاصْفِرَارِ الْأَسْنَانِ.

«وَيَسْتَاكُ عَرْضًا» اسْتِحْبَابًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَسْنَانِ، بِيَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى أَسْنَانِهِ وَلِثَّتِهِ وَلِسَانِهِ، وَيَغْسِلُ السَّوَاكَ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَاكَ بِهِ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ.

قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ)^(١): وَيَقُولُ إِذَا اسْتَاكَ: اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي، وَحَصِّنْ دُنُوبِي. قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ: وَيَنْوِي بِهِ الْإِثْنَانِ بِالسَّنَةِ.

وَفِي (تَخْرِيجِ الْهَدَايَةِ)^(١): فِيهِ كَيْسَانُ الْقَصَابُ، ضَعِيفٌ جِدًّا. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ^(٢): فِيهِ كَيْسَانٌ، ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ. اهـ (فَيْضُ الْقَدِيرِ)^(٣).

[١] (الرَّعَايَةُ) لِابْنِ حَمْدَانَ مِنْ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَلَهُ رِعَايَتَانِ، صُغْرَى وَكُبْرَى، وَهُمَا مُعْتَبَرَانِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ، يُنْقَلُ عَنْهُمَا فِي (الْإِنْصَافِ) وَغَيْرِهِ كَثِيرًا، وَقَدْ انْتَقَدَ (الرَّعَايَةُ) فِي (الْفُرُوعِ) فِي «فَصْلٍ»: وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ فِي زَكَاةِ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ (ص ٨٠٣ ج ١) وَقَالَ ابْنُ بَدْرَانَ فِي (الْمَدْخَلِ) بَعْدَ نَقْلِهِ كَلَامَ (الْفُرُوعِ): وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذَانِ الْكِتَابَانِ غَيْرُ مُحَرَّرَيْنِ^(٤) اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: نصب الرأية (٢/ ٤٦٠).

(٢) الدراية (١/ ٢٨٢).

(٣) فيض القدير (١/ ٣٩٥).

(٤) المدخل (ص: ٤٤٦).

«مُبْتَدَأًا بِجَانِبِ فَمِهِ الْأَيْمَنِ» فَتَسَنُّ الْبَدَاءَةَ بِالْأَيْمَنِ فِي سَوَاكِ وَطَهُورٍ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ غَيْرَ مَا يُسْتَقْدَرُ «وَيَدَّهْنُ» اسْتِحْبَابًا «غَبًّا» يَوْمًا يَدَّهْنُ وَيَوْمًا لَا يَدَّهْنُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ «نَهَى عَنِ التَّرَجُّلِ إِلَّا غَبًّا» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. وَالتَّرَجُّلُ تَسْرِيحُ الشَّعْرِ وَدَهْنُهُ.

«وَيَكْتَحِلُ» فِي كُلِّ عَيْنٍ «وِثْرًا» ثَلَاثًا، بِالْإِثْمِدِ الْمُطَيَّبِ كُلِّ لَيْلَةٍ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَيُسَنُّ نَظَرُ فِي مِرَاةٍ وَتَطْيِيبُ.

«وَتَحِبُّ التَّسْمِيَةَ فِي الْوُضُوءِ مَعَ الذِّكْرِ» أَيُّ أَنْ يَقُولَ: «بِسْمِ اللَّهِ» لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا؛ لِخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَتَسْقُطُ مَعَ السَّهْوِ، وَكَذَا غَسْلٌ وَتَيْمُمٌ.

«وَيَجِبُ الْخِتَانُ» عِنْدَ الْبُلُوغِ^[١] «مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ»^[٢] ذَكَرَا كَانَ أَوْ خُشِيَ أَوْ أُتِيَ، فَالذِّكْرُ بِأَخِذِ جِلْدَةِ الْحَشْفَةِ، وَالْأُنْثَى بِأَخِذِ جِلْدَةِ فَوْقَ مَحَلِّ الْإِيلَاجِ تُشْبِهُ عُرْفَ الدِّيكِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تُؤْخَذَ كُلُّهَا، وَالْخُنْثَى بِأَخِذِهَا، وَفَعْلُهُ زَمَنَ صَغَرٍ أَفْضَلُ، وَكُرِّهَ فِي سَابِعِ يَوْمٍ، وَمِنَ الْوِلَادَةِ إِلَيْهِ.

[١] قَوْلُهُ: «عِنْدَ الْبُلُوغِ» يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَا قُبِيلَ الْبُلُوغِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ مَا بَعْدَهُ مِنْ حِينِ الْبُلُوغِ، وَهُوَ الْمُرَادُ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ غَيْرُ مُكَلَّفٍ.

[٢] قَالَ الْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ، فِي فَضْلِ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ: إِنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَخْتِنَ نَفْسَهُ إِنْ قَوِيَ عَلَيْهِ وَأَحْسَنَهُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَيُكْرَهُ الْقَزْعُ» وَهُوَ حَلْقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَتَرْكُ بَعْضٍ، وَكَذَا حَلْقُ الْقَفَا لِغَيْرِ حِجَامَةٍ وَنَحْوِهَا، وَيُسَنُّ إِبْقَاءُ شَعْرِ الرَّأْسِ.

قَالَ أَحْمَدُ: هُوَ سُنَّةٌ، لَوْ نَقَوَى عَلَيْهِ اتَّخَذْنَاهُ، وَلَكِنْ لَهُ كُلْفَةٌ وَمُؤَنَةٌ.

وَيُسَرَّحُهُ وَيَفْرَقُهُ، وَيَكُونُ إِلَى أُذُنَيْهِ، وَيَنْتَهِي إِلَى مَنْكِبَيْهِ كَشَعْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَةٍ وَجَعَلَهُ ذُوَابَةً، وَيُعْفِي لِحْيَتَهُ وَيَحْرُمُ حَلْقُهَا، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ. وَلَا يُكْرَهُ أَخْذُ مَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ مِنْهَا وَمَا تَحْتَ حَلْقِهِ، وَيُحِفُّ شَارِبَهُ^[١] وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ قَصِّهِ.

وَيُقَلَّمُ أَظْفَارُهُ مُحَالِفًا^[٢]،

[١] قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (تَحْفَةِ الْمَوَدُّودِ)^(١): وَأَمَّا قَصُّ الشَّارِبِ فَالدَّلِيلُ يَقْتَضِي وَجُوبَهُ إِذَا طَالَ، وَهَذَا الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْقَوْلُ بِهِ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ، وَلِقَوْلِهِ: «مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا»^(٢) اهـ.

[٢] وَكَيْفِيَّةُ الْمُخَالَفَةِ أَنْ يَبْدَأَ بِخِنْصِرِ الْيُمْنَى، ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ الْإِبْهَامِ، ثُمَّ الْبِنْصَرِ، ثُمَّ السَّبَّابَةِ، ثُمَّ الْإِبْهَامِ الْيُسْرَى، ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ الْخِنْصِرِ، ثُمَّ السَّبَّابَةِ، ثُمَّ الْبِنْصَرِ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُحَالِفًا لَمْ يَرِ فِي عَيْنِيهِ رَمَدًا» لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ قَالَ السَّخَاوِيُّ^(٣): لَمْ أَجِدْهُ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: إِنَّ الدَّمْيَاطِيَّ ذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْمَشَايِخِ، وَأَنَّهُ مُجَرَّبٌ، ثُمَّ قَالَ:

(١) تحفة المودود (ص: ١٢٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣٦٦/٤)، والترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء في قص الشارب، رقم (٢٧٦١)، والنسائي: كتاب الطهارة، باب قص الشارب، رقم (١٣)، من حديث زيد بن أرقم

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) المقاصد الحسنة (ص: ٦٦٤).

وَيَنْتِفُ بِإِطْعَمِهِ، وَيَخْلُقُ عَانَتَهُ، وَلَهُ إِزَالَتُهَا بِمَا شَاءَ، وَالتَّنْوِيرُ فَعْلُهُ أَحْمَدُ فِي الْعَوْرَةِ وَغَيْرِهَا،
وَيَدْفِنُ مَا يُزِيلُهُ مِنْ شَعَرٍ وَظْفَرٍ وَنَحْوِهِ، وَيَفْعَلُهُ كُلُّ أُسْبُوعٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ،
وَلَا يَتْرُكُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَأَمَّا الشَّارِبُ فَفِي كُلِّ جُمُعَةٍ.

«وَمِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ» وَهِيَ جَمْعُ سُنَّةٍ.

وَهِيَ فِي اللَّغَةِ: الطَّرِيقَةُ.

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ. وَتُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى
أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَتَقْرِيرَاتِهِ ﷺ، وَسُمِّيَ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ
وُضُوءًا لِتَنْظِيفِهِ الْمُتَوَضَّئِ وَتَحْسِينِهِ.

«السَّوَاكُ» وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ يَتَأَكَّدُ فِيهِ، وَمَحَلُّهُ عِنْدَ الْمَضْمَضَةِ.

«وَعَسَلُ الْكَفَّيْنِ ثَلَاثًا» فِي أَوَّلِ الْوُضُوءِ وَلَوْ تَحَقَّقَ طَهَارَتُهُمَا «وَيَجِبُ» غَسْلُهُمَا
ثَلَاثًا بِنِيَّةٍ وَتَسْمِيَةٍ «مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ نَاقِضٍ لَوُضُوءٍ» لِمَا تَقَدَّمَ فِي أَقْسَامِ الْمِيَاهِ.
وَيَسْقُطُ غَسْلُهُمَا وَالتَّسْمِيَةُ سَهْوًا، وَغَسْلُهُمَا لِمَعْنَى فِيهِمَا. فَلَوْ اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ وَلَمْ
يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ لَمْ يَصِحَّ وَضُوءُهُ وَفَسَدَ الْمَاءُ.

«و» مِنْ سُنَنِ الْوُضُوءِ «الْبَدَاءَةُ» قَبْلَ غَسْلِ الْوَجْهِ «بِمَضْمَضَةٍ ثُمَّ اسْتِنْشَاقٍ»

لَمْ يَثْبُتْ فِي تَرْتِيبِ الْقَصِّ شَيْءٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَذَكَرَ مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ^(١) فِي اسْتِحْبَابِ
التَّرْتِيبِ، وَقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لِاسْتِحْبَابِ مُسْتَنْدًا، أَوْ مِنْ حَاشِيَةٍ عَلَى (الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ)
(ج ٣ ص ٣٤٧).

ثَلَاثًا ثَلَاثًا يَمِينِهِ، وَاسْتَنْشَارُهُ بِسَارِهِ «و» مِنْ سُنَنِهِ «الْمُبَالِغَةُ فِيهَا» أَي: فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ «لِغَيْرِ صَائِمٍ» فَتَكَرَّرَهُ.

وَالْمُبَالِغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ إِدَارَةُ الْمَاءِ بِجَمِيعِ فَمِهِ، وَفِي الْإِسْتِنْشَاقِ جَذْبُهُ بِنَفْسِهِ إِلَى أَقْصَى الْأَنْفِ، وَفِي بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ ذَلِكَ مَا يَنْبُو عَنْهُ الْمَاءُ لِلصَّائِمِ وَغَيْرِهِ «و» مِنْ سُنَنِهِ «تَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ» بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، وَهِيَ الَّتِي تَسُرُّ الْبَشْرَةَ.

فَيَأْخُذُ كَفًّا مِنْ مَاءٍ يَضَعُهُ مِنْ تَحْتِهَا بِأَصَابِعِهِ مُشْتَبِكَةً، أَوْ مِنْ جَانِبَيْهَا وَيَعْرِكُهَا، وَكَذَا عُنُقَهُ، وَبَاقِي شُعُورِ الْوَجْهِ.

«و» مِنْ سُنَنِهِ تَخْلِيلُ «الْأَصَابِعِ» أَي: أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَهُوَ فِي الرِّجْلَيْنِ آكَدُ. وَيُحْلَلُ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ بِخِنْصَرِ يَدِهِ الْيُسْرَى مِنْ بَاطِنِ رِجْلِهِ الْيُمْنَى، مِنْ خِنْصَرِهَا إِلَى إِبْهَامِهَا، وَفِي الْيُسْرَى بِالْعَكْسِ، وَأَصَابِعُ يَدَيْهِ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، فَإِنْ كَانَتْ أَوْ بَعْضُهَا مُلْتَصِقَةً سَقَطَ.

«و» مِنْ سُنَنِهِ «التِّيَامُنُ» بِلَا خِلَافٍ «وَأَخْذُ مَاءٍ جَدِيدٍ لِلْأَذْنَيْنِ» بَعْدَ مَسْحِ رَأْسِهِ، وَتَجَاوُزُهُ مَحَلَّ الْفَرَضِ.

«و» مِنْ سُنَنِهِ «الْغَسْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ» وَتَكَرَّرُهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا.

وَيُعْمَلُ فِي عَدَدِ الْغَسَلَاتِ بِالْأَقَلِّ، وَيَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْغَسْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَالثَّنَائِنِ أَفْضَلُ مِنْهَا، وَالثَّلَاثُ أَفْضَلُ مِنْهُمَا، وَلَوْ غَسَلَ بَعْضُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ لَمْ يُكْرَهُ، وَلَا يُسَنُّ مَسْحُ الْعُنُقِ، وَلَا الْكَلَامُ عَلَى الْوُضُوءِ ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/٤٨): فَائِدَةٌ: الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْغَسْلَةِ الْوَاحِدَةِ جَائِزٌ، =

= وَالثَّانِيَةُ أَفْضَلُ، وَالثَّلَاثَةُ أَفْضَلُ مِنْهُمَا، قَالَهُ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: الْأُولَى فَرِيضَةٌ، وَالثَّانِيَةُ فَضِيلَةٌ، وَالثَّلَاثَةُ سُنَّةٌ. قَالَ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ): وَإِذَا قِيلَ لَكَ: أَيُّ مَوْضِعٍ تُقَدِّمُ الْفَضِيلَةَ عَلَى السُّنَّةِ؟ فَقُلْ: هُنَا (إِنْصَافٌ)^[١].

[١] هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ إِذْ لَا تَقْدِيمَ لِلْفَضِيلَةِ هُنَا عَلَى السُّنَّةِ، بَلِ الْكُلُّ سُنَّةٌ؛ حَيْثُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ^(١).



(١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب الوضوء مرتين مرتين، رقم (١٥٨)، من حديث عبد الله ابن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَابُ فُرُوضِ الْوُضُوءِ وَصِفَتِهِ

الْفَرَضُ يُقَالُ لِمَعَانٍ: مِنْهَا الْحَزُّ وَالْقَطْعُ.

وَشَرْعًا: مَا أُثِيبَ فَاعِلُهُ وَعُوقِبَ تَارِكُهُ. وَالْوُضُوءُ اسْتِعْمَالُ مَاءٍ طَهُورٍ فِي الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ. وَكَانَ فَرَضُهُ مَعَ فَرَضِ الصَّلَاةِ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، ذَكَرَهُ فِي (الْمُبْدِعِ) ^[١].

﴿فُرُوضُهُ سِتَّةٌ﴾ أَحَدُهَا «غَسْلُ الْوَجْهِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] «وَالْقَمَمُ وَالْأَنْفُ مِنْهُ» أَيُّ: مِنَ الْوَجْهِ لِدُخُولِهَا فِي حَدِّهِ، فَلَا تَسْقُطُ الْمَضْمَنَةُ وَلَا الْإِسْتِنْشَاقُ فِي وُضُوءٍ وَلَا غُسْلٍ لَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا.

﴿وَالثَّانِي «غَسْلُ الْيَدَيْنِ» مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، «وَالثَّلَاثُ «مَسْحُ ^[٢] الرَّأْسِ» كُلُّهُ «وَمِنْهُ الْأَذُنَانِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]،

[١] هُوَ شَرْحٌ لِلْمُقْنِعِ.

[٢] وَهَلْ يُجْزِئُ الْغُسْلُ؟

فِيهِ أَقْوَالٌ، ثَالِثُهَا: يُجْزِئُ إِنْ أَمَرَ يَدَهُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ^(١) لَكِنْ يُكْرَهُ ذَلِكَ؛ لِخِلَافَتِهِ الصِّفَةِ الْمَشْرُوعَةِ.

(١) انظر: المغني (١/ ١٨٢).

وَقَوْلِهِ ﷺ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(١)، «و» الرَّابِعُ «غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ»
مَعَ الْكَعْبَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

«و» الْخَامِسُ «التَّرْتِيبُ» عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَدْخَلَ الْمَمْسُوحَ بَيْنَ
الْمَغْسُولَاتِ، وَلَا نَعْلَمُ هَذَا فَائِدَةً غَيْرَ التَّرْتِيبِ.

وَالْآيَةُ سَيَقْتُ لِبَيَانِ الْوَاجِبِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ رَتَّبَ الْوُضُوءَ، وَقَالَ: «هَذَا وَضُوءٌ
لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» فَلَوْ بَدَأَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ قَبْلَ غَسْلِ الْوَجْهِ لَمْ يُحْسَبْ
لَهُ.

وَإِنْ تَوَضَّأَ مُنْكَسًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ صَحَّ وَضُوءُهُ إِنْ قَرُبَ الزَّمَنُ، وَلَوْ غَسَلَهَا
جَمِيعًا دُفْعَةً وَاحِدَةً لَمْ يُحْسَبْ لَهُ غَيْرُ الْوَجْهِ، وَإِنْ انْغَمَسَ نَاقِيًا فِي مَاءٍ وَخَرَجَ
مُرْتَبًا أَجْزَأُهُ وَإِلَّا فَلَا.

«و» السَّادِسُ «الْمُؤَالَاةُ»^(١) لِأَنَّهُ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي وَفِي ظَهْرِ قَدَمِهِ لُعَّةٌ قَدَرُ
الدَّرْهِمِ لَمْ يُصِبْهَا الْمَاءُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٥٠): قَوْلُهُ: «وَالسَّادِسُ الْمُؤَالَاةُ» وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ
عَدَمُ وَجُوبِ الْمُؤَالَاةِ وَالتَّرْتِيبِ، وَوَافَقَهُ مَالِكٌ فِي التَّرْتِيبِ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُؤَالَاةِ. وَعَنْ =

[١] قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: طُرُقُهُ كُلُّهَا وَاهِيَةٌ^(١). وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: ضَعْفُهَا كَثِيرٌ لَا يَنْجَبِرُ
بِكَثْرَةِ الطَّرِيقِ^(٢). اهـ.

(١) المحلى (٥٥ / ٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٣).

«وَهِيَ» أَيِ الْمَوَالَةِ «أَنْ لَا يُؤَخَّرَ غَسْلُ عَضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ الَّذِي قَبْلَهُ»^[١] بِزَمَنِ مُعْتَدِلٍ، أَوْ قَدَرِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا يَضُرُّ إِنْ جَفَّ لِاشْتِغَالِهِ بِسُنَّةٍ كَتَخْلِيلٍ وَإِسْبَاحٍ وَإِزَالَةِ وَسْوَسةٍ أَوْ وَسْخٍ^[٢]، وَيَضُرُّهُ الْإِشْتِغَالُ بِتَحْصِيلِ مَاءٍ أَوْ إِسْرَافٍ أَوْ نَجَاسَةٍ أَوْ وَسْخٍ لِغَيْرِ طَهَارَةٍ. وَسَبَبُ وَجُوبِ الْوُضُوءِ الْحَدَثُ، وَيَحِلُّ جَمِيعُ الْبَدَنِ كَجَنَابَةِ.

«وَالنِّيَّةُ»^[٣] لُغَةً: الْقَصْدُ. وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ، فَلَا يَضُرُّ سَبْقُ لِسَانِهِ بِغَيْرِ قَصْدِهِ، وَيُحْلِصُهَا لِلَّهِ تَعَالَى «شَرْطٌ» هُوَ لُغَةً الْعَلَامَةُ.

= أَحْمَدُ رِوَايَةً بَعْدَ وَجُوبِ الْمَوَالَةِ، وَحَكَى بَعْضُهُمْ رِوَايَةً فِي التَّرْتِيبِ^[٤] اهـ (ح. ش.).

[١] وَقِيلَ: الْمَوَالَةُ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ غَسْلُ عَضْوٍ بِزَمَنِ طَوِيلٍ عُرْفًا، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ الْحَلَّالُ: هُوَ أَشْبَهُ بِقَوْلِهِ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ^(١).

[٢] أَيِ: لِطَهَارَةٍ؛ لِفَهْمِهِ مَا يَأْتِي قَرِيبًا.

[٣] يَتَكَلَّمُ الْعُلَمَاءُ عَلَى النِّيَّةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: نِيَّةُ الْعَمَلِ بِتَمْيِيزِ الْأَعْمَالِ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَهَذَا مِنْ خَصَائِصِ الْفِقْهِ.

وَالثَّانِي: نِيَّةُ الْمَعْمُولِ لَهُ، بِتَمْيِيزِ الْإِخْلَاصِ لِلَّهِ تَعَالَى مِنَ الشَّرْكِ، وَهَذَا مِنْ خَصَائِصِ

التَّوْحِيدِ.

[٤] وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ سُقُوطَ الْمَوَالَةِ مَعَ الْعُذْرِ، قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ:

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا كُلُّهُ وَجُوبُ الْمَوَالَةِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا فِي حَالِ الْعُذْرِ الْمُسَوِّغِ لِذَلِكَ، فَالْوُضُوءُ أَوْلَى بِذَلِكَ، وَقَالَ: عَلَى هَذَا فَلَوْ قِيلَ بِسُقُوطِ التَّرْتِيبِ بِالْعُذْرِ لَتَوَجَّهَ^(٢). اهـ.

(١) انظر: الفروع (١/١٨٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢١/١٦٥).

وَاصْطِلَاحًا: مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِدَاتِهِ.

«لِطَهَارَةِ الْأَحْدَاثِ كُلِّهَا» لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» فَلَا يَصِحُّ وُضوءٌ وَغُسْلٌ وَتَيَمُّمٌ وَلَوْ مُسْتَحَبَّاتٌ إِلَّا بِهَا «فَيَنْوِي رَفْعَ الْحَدَثِ أَوْ» يَقْصِدُ «الطَّهَارَةَ لِمَا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِهَا» أَيُّ: بِالطَّهَارَةِ كَالصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَمَسِّ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ رَفْعَ الْحَدَثِ. فَإِنْ نَوَى طَهَارَةً أَوْ وُضوءًا أَوْ أَطْلَقَ أَوْ غَسَلَ أَعْضَاءَهُ لِيُزِيلَ عَنْهَا النَّجَاسَةَ أَوْ لِيُعْلَمَ غَيْرُهُ أَوْ لِلتَّبَرُّدِ - لَمْ يُجْزِئْهُ.

وَأِنْ نَوَى صَلَاةً مُعَيَّنَةً لَا غَيْرَهَا ازْتَفَعَ مُطْلَقًا. وَيَنْوِي مَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ، وَيَرْتَفِعُ حَدَثُهُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْيِينِ النِّيَّةِ لِلْفَرْضِ، فَلَوْ نَوَى رَفْعَ الْحَدَثِ لَمْ يَرْتَفِعْ فِي الْأَقْيَسِ. قَالَ فِي (الْمُبْدِعِ)، وَيُسْتَحَبُّ نُطْقُهُ بِالنِّيَّةِ سِرًّا.

تَيَمُّمٌ: وَيُسْتَرَطُّ لَوُضوءٍ وَغُسْلٍ أَيْضًا: إِسْلَامٌ، وَعَقْلٌ، وَتَمْيِيزٌ، وَطَهُورِيَّةٌ مَاءٍ وَإِبَاحَتُهُ، وَإِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وُضُوءَهُ إِلَى الْبَشَرَةِ، وَانْقِطَاعُ مُوجِبٍ، وَلَوُضوءٍ فَرَاعُ اسْتِنْجَاءٍ أَوْ اسْتِجْمَارٍ، وَدُخُولُ وَقْتٍ عَلَى مَنْ حَدَثُهُ دَائِمٌ لِفَرْضِهِ، فَإِنْ نَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ كَقِرَاءَةِ قُرْآنٍ وَذِكْرٍ وَأَذَانٍ وَنَوْمٍ وَغَضَبٍ - ازْتَفَعَ حَدَثُهُ^(١).

[١] ظَاهِرُهُ: سَوَاءٌ كَانَ نَاسِيًا أَمْ لَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «نَاسِيًا» فِيمَا يَأْتِي فَالظَّاهِرُ عَوْدُهُ لِمَنْ نَوَى التَّجْدِيدَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) ^(١)، وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ عَوْدَهُ إِلَى الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ، قَالَ الشَّهَابُ الْفُتُووحِيُّ، نَقَلَهُ عَنْهُ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) ^(٢).

(١) شرح منتهى الإرادات (١/ ٥٤).

(٢) كشف القناع (١/ ٨٩).

«أَوْ» نَوَى «تَجْدِيدًا مَسْنُونًا» بِأَنْ صَلَّى بِالْوُضُوءِ الَّذِي قَبْلَهُ «نَاسِيًا حَدَّثَهُ ارْتَفَعَ» حَدَّثَهُ؛ لِأَنَّهُ نَوَى طَهَارَةً شَرْعِيَّةً.

«وَإِنْ نَوَى» مَنْ عَلَيْهِ جَنَابَةٌ «غُسْلًا مَسْنُونًا»^[١] كَغُسْلِ جُمُعَةٍ قَالَ فِي الْوَجِيزِ: «نَاسِيًا» «أَجْزَأَ عَنْ وَاجِبٍ» كَمَا مَرَّ فِيمَنْ نَوَى التَّجْدِيدَ «وَكَذَا عَكْسُهُ» أَيُّ: إِنْ نَوَى وَاجِبًا أَجْزَأَ عَنِ الْمَسْنُونِ.

وَإِنْ نَوَاهُمَا حَصَلَا، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلوَاجِبِ ثُمَّ لِلْمَسْنُونِ كَامِلًا «وَإِنْ اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ» مُتَنَوِّعَةٌ وَلَوْ مُتَّفِقَةٌ «تُوجِبُ وَضُوءًا أَوْ غُسْلًا فَتَوَى بِطَهَارَتِهِ أَحَدَهَا» لَا عَلَى^[٢] أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ «ارْتَفَعَ سَائِرُهَا» أَيُّ: بَاقِيهَا؛ لِأَنَّ الْأَحْدَاثَ تَتَدَاخَلُ، فَإِذَا ارْتَفَعَ الْبَعْضُ ارْتَفَعَ الْكُلُّ.

[١] قَوْلُهُ: «وَإِنْ نَوَى غُسْلًا مَسْنُونًا...» إلخ؛ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثُ صُورٍ:

الْأُولَى: نَوَى الْوَاجِبَ فَقَطْ، فَيَجْزِي عَنِ الْمَسْنُونِ؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُسْقِطُ طَلَبَهُ.

الثَّانِيَّةُ: نَوَاهُمَا مَعًا، فَيَحْصُلُ لَهُ الثَّوَابُ هُمَا.

الثَّالِثَةُ: اغْتَسَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ غُسْلًا كَامِلًا، فَيَحْصُلُ لَهُ ثَوَابُهُمَا، وَهَذِهِ أَفْضَلُهُنَّ. ذَكَرَ

مَعْنَى ذَلِكَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(١).

[٢] قَوْلُهُ: «لَا عَلَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ» ظَاهِرُهُ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّهُ إِنْ نَوَى عَلَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ

غَيْرُهُ لَمْ يَرْتَفِعْ. وَقِيلَ: بَلْ يَرْتَفِعُ أَيْضًا. وَفِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ ثَانٍ: إِنْ نَوَى عَنِ الْأَوَّلِ فَقَطْ ارْتَفَعَ، وَإِنْ نَوَى عَمَّا بَعْدَهُ لَمْ يَرْتَفِعْ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْحَدَثِ الْأَوَّلِ لَيْسَ بِحَدَثٍ فِي الْحَقِيقَةِ؛ إِذِ الْحَدَثُ مَا وَرَدَ عَلَى طَهَارَةٍ، وَهَذَا لَمْ يَرِدْ عَلَى طَهَارَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَيَجِبُ الْإِثْنَانُ بِهَا» أَي: بِالنِّيَّةِ «عِنْدَ أَوَّلِ وَاجِبَاتِ الطَّهَّارَةِ وَهُوَ التَّسْمِيَةُ»
فَلَوْ فَعَلَ شَيْئًا مِنَ الْوَاجِبَاتِ قَبْلَ النِّيَّةِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا بِزَمَنِ يَسِيرٍ
كَالصَّلَاةِ، وَلَا يُبْطِلُهَا عَمَلٌ يَسِيرٌ.

«وَتُسَنُّ» النِّيَّةُ «عِنْدَ أَوَّلِ مَسْنُونَاتِهَا» أَي: مَسْنُونَاتِ الطَّهَّارَةِ كَغَسْلِ الْيَدَيْنِ
فِي أَوَّلِ الْوُضُوءِ «إِنْ وُجِدَ قَبْلُ وَاجِبٍ» أَي: قَبْلَ التَّسْمِيَةِ.

«و» يُسَنُّ «اسْتِصْحَابُ ذِكْرِهَا» أَي: تَذَكُّرُ النِّيَّةِ «فِي جَمِيعِهَا» أَي: جَمِيعِ
الطَّهَّارَةِ؛ لِتَكُونَ أَفْعَالُهُ مَقْرُونَةً بِالنِّيَّةِ.

«وَيَجِبُ اسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا» أَي: حُكْمِ النِّيَّةِ بِأَنْ لَا يَنْوِيَ قَطْعَهَا حَتَّى تَتِمَّ
الطَّهَّارَةُ، فَإِذَا عَزَبَتْ عَنْ خَاطِرِهِ لَمْ يُؤْثَرْ، وَإِنْ شَكَّ فِي النِّيَّةِ فِي أَثْنَاءِ طَهَّارَتِهِ
اسْتَأْنَفَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَهْمًا كَالْوَسْوَاسِ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ. وَلَا يَضُرُّ إِبْطَالُهَا بَعْدَ
فَرَاعِهِ وَلَا شَكَّهُ بَعْدَهُ.

«وَصِفَةُ الْوُضُوءِ» الْكَامِلِ، أَي: كَيْفِيَّتُهُ «أَنْ يَنْوِيَ ثُمَّ يُسَمِّيَ»^[١] وَتَقَدَّمَ «وَيَغْسِلُ»
كَفَّيْهِ ثَلَاثًا تَنْظِيفًا لِهَمَّا، فَيَكْرُرُ غَسْلَهُمَا عِنْدَ الْإِسْتِيقَاطِ مِنَ النَّوْمِ وَفِي أَوَّلِهِ.
«ثُمَّ يَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ» ثَلَاثًا ثَلَاثًا بِيَمِينِهِ، وَمِنْ غَرْفَةٍ أَفْضَلُ، وَيَسْتَنْشِرُ
بِيسَارِهِ «وَيَغْسِلُ وَجْهَهُ» ثَلَاثًا، وَحَدُّهُ «مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ» الْمُعْتَادِ غَالِبًا.....

[١] التَّسْمِيَةُ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: وَاجِبَةٌ: فِي الْوُضُوءِ، وَالْغُسْلِ، وَالتَّيَمُّمِ، وَالصَّيْدِ،
وَالْتَذَكِّيَّةُ. وَمُسْتَحَبَّةٌ: فِي الْأَكْلِ، وَدُخُولِ الْخَلَاءِ، وَالْجَمَاعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَمُبَاحَةٌ: فِي الْأَذَانِ،
وَالدَّعَوَاتِ، وَالصَّلَاةِ. وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ الدَّعَوَاتِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ نَظَرٌ. وَمَكْرُوهُةٌ: فِي فِعْلِ
الْمَحْرَمِ أَوْ الْمَكْرُوهِ. اهـ. مُلَخَّصًا بِمَعْنَاهُ مِنْ (شَرْحِ الْمُحَرَّرِ).

«إِلَى مَا انْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ وَالذَّقْنِ طُولًا» مَعَ مَا اسْتَرَسَلَ مِنَ اللَّحْيَةِ «وَمِنَ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا» لِأَنَّ ذَلِكَ تَحْصُلُ بِهِ الْمُوَاجَهَةُ. وَالْأُذُنَانِ لَيْسَا مِنَ الْوَجْهِ بَلِ الْبَيَاضُ الَّذِي بَيْنَ الْعِذَارِ وَالْأُذُنِ مِنْهُ.

«و» يَغْسِلُ «مَا فِيهِ» أَيُّ: فِي الْوَجْهِ «مِنْ شَعَرٍ خَفِيفٍ» يَصِفُ الْبَشْرَةَ كَعِذَارٍ وَعَارِضٍ وَأَهْدَابِ عَيْنٍ وَشَارِبٍ وَعَنْقَقَةٍ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْوَجْهِ لَا صُدُغٍ وَتَحْذِيفٍ، وَهُوَ الشَّعْرُ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعِذَارِ وَالنَّرْعَةِ.

وَلَا النَّزْعَتَانِ وَهُمَا مَا انْحَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ مِنَ الرَّأْسِ مُتَصَاعِدًا مِنْ جَانِبَيْهِ فَهُمَا مِنَ الرَّأْسِ. وَلَا يَغْسِلُ دَاخِلَ عَيْنَيْهِ وَلَوْ مِنْ نَجَاسَةٍ، وَلَوْ أَمِنَ الضَّرَرَ.

«و» يَغْسِلُ الشَّعَرَ «الظَّاهِرَ» مِنَ «الْكُثِيفِ» مَعَ مَا اسْتَرَسَلَ مِنْهُ «وَيُحْلِلُ بَاطِنَهُ وَتَقَدَّمَ» ثُمَّ يَغْسِلُ «يَدَيْهِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ» وَأَظْفَارُهُ ثَلَاثًا، وَلَا يَضْرُ وَسَخٌ يَسِيرٌ تَحْتَ ظُفْرِ وَنَحْوِهِ^[١]. وَيَغْسِلُ مَا نَبَتَ بِمَحَلِّ الْفَرْصِ مِنْ إِصْبَعٍ أَوْ يَدٍ زَائِدَةٍ.

«ثُمَّ يَمْسَحُ كُلَّ رَأْسِهِ» بِالْمَاءِ «مَعَ الْأُذُنَيْنِ مَرَّةً وَاحِدَةً» فَيَمُرُّ يَدَيْهِ مِنْ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ يَدْخُلُ سَبَابَتَيْهِ فِي صِمَاخِي أُذُنَيْهِ، وَيَمْسَحُ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَهُمَا، وَيُجْزِئُ كَيْفَ مَسَحَ.

«ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ» ثَلَاثًا «مَعَ الْكَعْبَيْنِ» أَيِ الْعِظْمَيْنِ النَّاتِيَتَيْنِ فِي أَسْفَلِ السَّاقِ مِنْ جَانِبِي الْقَدَمِ

[١] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمِثْلُهُ كُلُّ يَسِيرٍ مَنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ حَيْثُ كَانَ، كَدَمٍ وَعَجِينٍ، ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ)^(١)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

«وَيَغْسِلُ الْأَقْطَعُ بَقِيَّةَ الْمَفْرُوضِ» حَدِيثٌ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، «فَإِنْ قُطِعَ مِنَ الْمَفْصِلِ» أَيُّ: مَفْصِلِ الْمِرْفَقِ «غَسَلَ رَأْسَ الْعَصْدِ مِنْهُ» وَكَذَا الْأَقْطَعُ مِنْ مَفْصِلِ كَعْبٍ يَغْسِلُ طَرَفَ سَاقٍ.

«ثُمَّ يَرْفَعُ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ»^[١] بَعْدَ فَرَاحِهِ «وَيَقُولُ مَا وَرَدَ» وَمِنْهُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ «وَتُبَاحُ مَعُونَتِهِ»^[٢] أَيُّ: مَعُونَةُ الْمُتَوَضِّئِ. وَسُنَّ كَوْنُهُ عَنْ يَسَارِهِ كِنَاءً ضَيِّقِ الرَّأْسِ وَإِلَّا فَعَنْ يَمِينِهِ «و» يُبَاحُ لَهُ «تَنْشِيفُ أَعْضَائِهِ» مِنْ مَاءِ الْوُضُوءِ.

وَمَنْ وَضَّأَهُ غَيْرُهُ وَنَوَاهُ^[٣] هُوَ^[٤] صَحَّ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُوَضِّئُ^[٥] مُكْرَهًا بِغَيْرِ حَقٍّ. وَكَذَا الْغُسْلُ وَالتَّيْمُمُ.

[١] رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ بَعْدَ الْفَرَاحِ مِنَ الْوُضُوءِ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(١)، لَكِنْ قَالَ فِي (نَيْلِ الْأَوْطَارِ): إِنَّ فِيهَا رَجُلًا مَجْهُولًا^(٢).

[٢] لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ صَبَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءَهُ^(٣). [٣] أَيُّ: الْوُضُوءِ.

[٤] أَيُّ: الْمُوَضَّأِ، بِفَتْحِ الضَّادِ. [٥] بِكَسْرِ الضَّادِ.



(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ١٥٠)، وأبو داود: كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا توضأ، رقم (١٧٠)، من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) نيل الأوطار (١/ ٤٩٦) رقم (٢٢١).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين، رقم (٢٠٣)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم (٢٧٤).

بَابُ مَسْحِ الْخَفَيْنِ

وغيرهما من الحوائِل وهو رُخْصَةٌ، وَأَفْضَلُ مِنْ غَسَلٍ، وَيَرْفَعُ الْحَدَثَ، وَلَا يُسْنُّ أَنْ يُلْبَسَ لِيُمْسَحَ^[١].

«يَجُوزُ يَوْمًا وَلَيْلَةً» لِمُقِيمٍ وَمُسَافِرٍ لَا يُبَاحُ لَهُ الْقَصْرُ «وَلِمُسَافِرٍ» سَفَرًا يُبِيحُ الْقَصْرَ «ثَلَاثَةَ» أَيَّامٍ «بِلَيَالِيهَا» لِحَدِيثٍ عَلَى يَرْفَعُهُ: «لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا» وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَيُحْلَعُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ إِنْ خَافَ أَوْ تَضَرَّرَ رَفِيقُهُ بِانْتِظَارِهِ تَيَمُّمَ، فَإِنْ مَسَحَ وَصَلَّى أَعَادَ وَابْتَدَأَ الْمُدَّةَ «مِنْ حَدَثٍ بَعْدَ لُبْسٍ^[٢] عَلَى طَاهِرٍ» الْعَيْنِ فَلَا يُمْسَحُ عَلَى نَجَسٍ وَلَوْ فِي ضُرُورَةٍ.

[١] وَظَاهِرُهُ أَنَّ لَهُ الْمَسْحَ، وَإِنْ لَبِسَهُمَا مِنْ أَجْلِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْمَالِكِيَّةَ فَمَنْعُوا جَوَازَ الْمَسْحِ إِذَنْ.
قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (الإِغَاثَةِ): وَهُوَ - أَيْ الْمَنْعُ - جَارٍ عَلَى أَصُولٍ مَنْ رَاعَى الْمَقَاصِدَ^(١).
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَعَنْهُ: ابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنَ الْمَسْحِ بَعْدَ الْحَدَثِ، وَهِيَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ^(٢) اهـ.....

(١) إغاثة اللهفان (١/ ٣٧٢).

(٢) الإنصاف (١/ ١٧٧).

وَيَتَيَمَّمُ مَعَهَا لِمَسْتَوْرٍ «مُبَاح»^(١) فَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى مَغْصُوبٍ وَلَا عَلَى حَرِيرٍ لِرَجُلٍ؛ لِأَنَّ لُبْسَهُ مَعْصِيَةٌ فَلَا تُسْتَبَاحُ بِهِ الرُّخْصَةُ.

«سَاتِرٍ لِلْمَقْرُوضِ» وَلَوْ بِشِدَّةٍ أَوْ شَرَجِهِ، كَالزُّبُولِ الَّذِي لَهُ سَاقٌ وَعُرَى يَدْخُلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، فَلَا يَمْسَحُ مَا لَا يَسْتُرُ مَحَلَّ الْفَرْضِ لِقَصْرِهِ أَوْ سَعَتِهِ أَوْ صَفَائِهِ أَوْ خَرَقٍ فِيهِ وَإِنْ صَغُرَ، حَتَّى مَوْضِعَ الْحَرَزِ، فَإِنْ انْضَمَّ وَلَمْ يَبْدُ مِنْهُ شَيْءٌ جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ.

«يُثَبِّتُ بِنَفْسِهِ» فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِشِدَّةٍ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ، وَإِنْ ثَبَتَ بِنَعْلَيْنِ مَسَحَ إِلَى خَلْعِهِمَا مَا دَامَتْ مُدَّتُهُ، وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى مَا يَسْقُطُ «مِنْ خُفٍّ» بَيَانٌ لـ «طَاهِرٍ» أَيُّ: يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى خُفٍّ يُمَكِّنُ مُتَابَعَةَ الْمَشْيِ فِيهِ عُرْفًا.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِي قَلْبِي مِنَ الْمَسْحِ شَيْءٌ؛ فِيهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

«وَجَوَرِبٍ صَفِيْقٍ» وَهُوَ مَا يُلْبَسُ فِي الرَّجْلِ عَلَى هَيْئَةِ الْخُفِّ مِنْ غَيْرِ الْجِلْدِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَسَحَ عَلَى الْجَوَرِبَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ «وَنَحْوَهُمَا» أَيُّ: نَحْوِ الْخُفِّ وَالْجَوَرِبِ كَالْجُرْمُوقِ، وَيُسَمَّى الْمَوْقُ، وَهُوَ خُفٌّ قَصِيرٌ،

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنَ الْمَسْحِ وَلَوْ قَبْلَ الْحَدَثِ، كَالْمَسْحِ فِي التَّجْدِيدِ، لَكِنْ صَرَّحَ النَّوَوِيُّ بِأَنَّهُ لَا تُحْتَسَبُ عَلَيْهِ الْمُدَّةُ إِلَّا إِذَا أَحْدَثَ ثُمَّ مَسَحَ^(١) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَعَنْهُ: يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْمُحَرَّمِ^(٢).

(١) المجموع للنووي (١/٤٨٦).

(٢) انظر: الإنصاف (١/١٨٠).

فَيَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

«و» يَصِحُّ الْمَسْحُ أَيْضًا «عَلَى عِمَامَةٍ» مُبَاحَةٌ «لِلرَّجُلِ» لَا لِامْرَأَةٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ وَالْعِمَامَةِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

هَذَا إِذَا كَانَتْ «مُحْتَكَّةً» وَهِيَ الَّتِي يُدَارُ مِنْهَا تَحْتَ الْحَنَكِ كَوْرٌ -بِفَتْحِ الْكَافِ- فَأَكْثَرُ «أَوْ ذَاتِ ذَوَابَةِ» بِضَمِّ الْمُعْجَمَةِ وَبَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ، وَهِيَ طَرَفُ الْعِمَامَةِ الْمَرْخِي، فَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ الصَّمَاءِ.

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ سَاتِرَةً لِمَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِكَشْفِهِ كَمُقَدَّمِ الرَّأْسِ وَالْأُذُنَيْنِ وَجَوَانِبِ الرَّأْسِ فَيَعْفَى عَنْهُ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ، بِخِلَافِ الْخُفِّ، وَيُسْتَحَبُّ مَسْحُهُ مَعَهَا.

«و» عَلَى «خُمْرِ نِسَاءٍ مُدَارَةٍ تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ» لِمَشَقَّةِ نَزْعِهَا كَالْعِمَامَةِ بِخِلَافِ وَقَايَةِ الرَّأْسِ.

وَأِنَّمَا يُمَسَحُ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ «فِي حَدَثٍ أَصْغَرَ» لَا فِي حَدَثٍ أَكْبَرَ، بَلْ يُغْسَلُ مَا تَحْتَهَا «و» يُمَسَحُ عَلَى «جَبِيرَةٍ» مَشْدُودَةٍ عَلَى كَسْرِ أَوْ جُرْحٍ وَنَحْوِهِمَا «لَمْ تَتَجَاوَزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ» وَهُوَ مَوْضِعُ الْجُرْحِ وَالْكَسْرِ وَمَا قَرُبَ مِنْهُ بِحَيْثُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي شِدِّهَا، فَإِنْ تَعَدَّى شِدُّهَا مَحَلَّ الْحَاجَةِ نَزَعَهَا، فَإِنْ خَشِيَ تَلَفًا أَوْ ضَرَرًا تَيَمَّمَ لِزَائِدٍ.

وَدَوَاءُ^(١) عَلَى الْبَدَنِ تَصَرَّرَ بِقَلْعِهِ كَجَبِيرَةٍ فِي الْمَسْحِ عَلَيْهِ «وَلَوْ فِي» حَدَثٍ

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٦١): قَوْلُهُ: «وَدَوَاءٌ، أَيُّ: كَذَا عِصَابَةٌ، وَلُصُوقُ

عَلَى جُرْحٍ أَوْ وَجَعٍ وَلَوْ قَارًا، أَوْ تَأَلَّتْ أَضْبَعُهُ فَأَلْقَمَهَا مَرَارَةً كَجَبِيرَةٍ»..... =

«أَكْبَر» لِحَدِيثِ صَاحِبِ الشَّجَةِ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْضِدَ أَوْ يَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً وَيَمْسَحَ عَلَيْهَا، وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
وَالْمَسْحُ عَلَيْهَا عَزِيمَةٌ^[١] «إِلَى حَلِّهَا» أَي: يَمْسَحُ عَلَى الْجَبِيرَةِ إِلَى حَلِّهَا أَوْ بُرْءِ مَا تَحْتَهَا، وَلَيْسَ مُؤَقَّتًا كَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَنَحْوِهِمَا؛ لِأَنَّ مَسْحَهَا لِلضَّرُورَةِ فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا.

= (وَالْجَبِيرَةُ) تُفَارِقُ الْخُفَّ فِي عَشْرَةِ أَشْيَاءَ: (١) الطَّهَارَةُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ. (٢) وَسَفَرُ الْمَعْصِيَةِ. (٣) وَعَدَمُ التَّوْقِيتِ. (٤) وَعَدَمُ سَتْرِ مَحَلِّ الْفَرْضِ. (٥) وَاخْتِصَاصُهَا بِالضَّرُورَةِ. (٦) وَتُسْتَوْعَبُ بِالْمَسْحِ. (٧) وَتَجُوزُ مِنْ خِرْقٍ وَنَحْوِهَا، وَمِنْ حَرِيرٍ وَنَحْوِهِ، وَمِنْ خَشَبٍ وَنَحْوِهِ، عَلَى رِوَايَةِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ اهـ (م. ق. ر).

وَقَدْ نَظَّمَ الْمُحِبُّ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ الْفَرَقَ بَيْنَ الْخُفِّ وَالْجَبِيرَةِ فَقَالَ:

(١) عَزِيمَةٌ (٢) ضَرُورَةٌ لَمْ يَشْمَلِ (٤) وَالْخِرْقُ (٥) وَالتَّوْقِيتُ فِيهَا أَهْمَلِ
(٦) وَكُلُّهَا اْمَسْحُ فِي (٧) الطَّهَارَتَيْنِ وَقَبْلَهَا (٨) الطُّهْرُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ^[١]

[١] فَيَجُوزُ بِسَفَرِ الْمَعْصِيَةِ جَوَازًا مُسَاوِيًا لِسَفَرِ الطَّاعَةِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا إِذَا كَانَتْ مِنْ حَرِيرٍ حَيْثُ يَحْرُمُ، هَذَانِ فَرَقَانِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخُفِّ. الثَّالِثُ: عَدَمُ تَوْقِيتِ مَسْحِهَا. وَمِنْهَا وَجُوبُ مَسْحِ جَمِيعِهَا، وَجَوَازُهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَكْبَرِ، وَاخْتِصَاصُهُ بِحَالِ الضَّرُورَةِ. وَبَاقِي الْفُرُوقِ مَعْلُومَةٌ مِنَ الْحَاشِيَةِ، وَمَرَّجَعُهَا أَوْ أَكْثَرُهَا إِلَى أَنَّ الْمَسْحَ عَلَيْهَا عَزِيمَةٌ وَعَلَى الْخُفِّ رُخْصَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ (إِنْصَافٌ)^(١) مُلَخَّصًا بِتَصَرُّفٍ.

[٢] هَذَا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَاشِيَةِ سِوَى ثَمَانِيَةٍ فِي النَّظْمِ، وَسَبْعَةٌ فِي غَيْرِهِ.

«إِذَا لَبَسَ ذَلِكَ» أَي: مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخَفَيْنِ وَنَحْوَهُمَا وَالْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ وَالْجَبِيرَةِ
«بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ» بِالْمَاءِ وَلَوْ مَسَحَ فِيهَا عَلَى حَائِلٍ أَوْ تَيَمَّمَ لِجُرْحٍ، فَلَوْ غَسَلَ
رِجْلًا ثُمَّ أَدْخَلَهَا الْخُفَّ خَلَعَ ثُمَّ لَبَسَ بَعْدَ غَسْلِ الْأُخْرَى.

وَلَوْ نَوَى جُنُبٌ رَفَعَ حَدِيثِيهِ وَغَسَلَ رِجْلِيهِ وَأَدْخَلَهُمَا الْخُفَّ ثُمَّ تَمَّمَ طَهَارَتَهُ،
أَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ لَبَسَ الْعِمَامَةَ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلِيهِ، أَوْ تَيَمَّمَ وَلَبَسَ الْخُفَّ أَوْ غَيْرَهُ -
لَمْ يَمْسَحْ وَلَوْ جَبِيرَةً. فَإِنْ خَافَ نَزْعَهَا تَيَمَّمَ.

وَيَمْسَحُ مَنْ بِهِ سَلْسُ بَوْلٍ أَوْ نَحْوُهُ إِذَا لَبَسَ بَعْدَ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّهَا كَامِلَةٌ فِي
حَقِّهِ، فَإِنْ زَالَ عُذْرُهُ لَزِمَهُ الْخُلْعُ وَاسْتِثْنَاةُ الطَّهَارَةِ كَالْمُتَيَمِّمِ يَجِدُ الْمَاءَ.

«وَإِنْ مَسَحَ فِي سَفَرٍ ثُمَّ أَقَامَ» أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ إِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ وَإِلَّا خَلَعَ «أَوْ
عَكَسَ» أَي: مَسَحَ مُقِيمًا ثُمَّ سَافَرَ لَمْ يَزِدْ عَلَى مَسْحِ مُقِيمٍ؛ تَغْلِيْبًا لِلْجَانِبِ الْحَضَرِ.

«أَوْ شَكَّ فِي ابْتِدَائِهِ» أَيِ ابْتِدَاءِ الْمَسْحِ. هَلْ كَانَ حَضَرًا أَوْ سَفَرًا؟ «فَمَسَحُ
مُقِيمٍ» أَي: فَيَمْسَحُ تِمَمَةً يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ «وَإِنْ أَحْدَثَ» فِي الْحَضَرِ «ثُمَّ
سَافَرَ قَبْلَ مَسْحِهِ فَمَسَحُ مُسَافِرٍ» لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ مُسَافِرًا.

«وَلَا يَمْسَحُ قَلَانِسَ» جَمْعُ قَلَنْسُوَةٍ وَهِيَ الْمُبْطِنَاتُ، كَدَنِيَّاتِ الْقَضَاةِ، وَالنَّوْمِيَّاتِ.
قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ: عَلَى هَيْئَةٍ مَا تَتَّخِذُهُ الصُّوفِيَّةُ الْآنَ.

«و» لَا يَمْسَحُ «لِفَافَةً» وَهِيَ الْخِرْقَةُ تُشَدُّ عَلَى الرَّجْلِ تَحْتَهَا نَعْلٌ أَوْ لَا، وَلَوْ مَعَ
مَشَقَّةٍ لِعَدَمِ ثُبُوتِهَا بِنَفْسِهَا «وَلَا» يَمْسَحُ «مَا يَسْقُطُ مِنَ الْقَدَمِ أَوْ» خُفًّا «يُرَى مِنْهُ
بَعْضُهُ» أَي: بَعْضُ الْقَدَمِ، أَوْ شَيْءٌ مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّ مَا ظَهَرَ فَرَضُهُ الْغَسْلُ،
وَلَا يُجَامَعُ الْمَسْحُ.

«فَإِنْ لَبَسَ خُفًّا عَلَى خُفٍّ قَبْلَ الْحَدَثِ» وَلَوْ مَعَ خَرَقٍ أَحَدِ الْخُفَّيْنِ «فَالْحُكْمُ لِلَّهِ خُفٌّ أَلِـ«فُوقَانِيٍّ» لِأَنَّهُ سَاتِرٌ فَأَشْبَهَ الْمُتَفَرِّدَ، وَكَذَا لَوْ لَبَسَهُ عَلَى لِفَافَةٍ، وَإِنْ كَانَا مُحَرَّقَيْنِ لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ وَلَوْ سَتَرَا.

وَإِنْ أَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْفُوقَانِيٍّ وَمَسَحَ الَّذِي تَحْتَهُ جَازَ، وَإِنْ أَخَذَتْ ثَمَّ لَبَسَ الْفُوقَانِيَّ قَبْلَ مَسْحِ التَّحْتَانِيٍّ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَمْسَحِ الْفُوقَانِيٌّ^[١]، بَلْ مَا تَحْتَهُ. وَلَوْ نَزَعَ الْفُوقَانِيَّ بَعْدَ مَسْحِهِ لَزِمَ نَزْعُ مَا تَحْتَهُ^[٢].

«وَيَمْسَحُ» وَجُوبًا «أَكْثَرَ الْعِمَامَةِ» وَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِدَوَائِرِهَا «و» يَمْسَحُ أَكْثَرَ «ظَاهِرِ قَدَمِ الْخُفِّ» وَالْجُزْمُوقِ وَالْجُورِبِ.

وَسُنَّ أَنْ يَمْسَحَ بِأَصَابِعِ يَدِهِ «مِنْ أَصَابِعِهِ» أَيُّ: أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ «إِلَى سَاقِهِ» يَمْسَحُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلَهُ الْيُسْرَى بِيَدِهِ الْيُسْرَى، وَيُفَرِّجُ أَصَابِعَهُ إِذَا مَسَحَ، وَكَيْفَ مَسَحَ أَجْزَاءً، وَيُكْرَهُ غَسْلُهُ وَتَكَرَّرُ مَسْحِهِ.

«دُونَ أَسْفَلِهِ» أَيُّ: أَسْفَلَ الْخُفِّ «وَعَقِبِهِ» فَلَا يُسَنُّ مَسْحُهُمَا. وَلَا يُجْزَى لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ.

[١] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ جَوَازُ مَسْحِ الْفُوقَانِيِّ بَعْدَ مَسْحِ التَّحْتَانِيِّ^(١) وَفَاقًا لِلْمَالِكِ^(٢).

[٢] وَعَنْهُ: لَا يَلْزَمُهُ نَزْعُهُ، فَيَتَوَضَّأُ، وَيَمْسَحُ التَّحْتَانِيَّ^(٣).

(١) الفروع (١/٢١٦-٢١٧).

(٢) المدونة (١/١٤٣).

(٣) انظر: الإنصاف (١/١٩٣).

«و» يَمَسَحُ وَجُوبًا «عَلَى جَمِيعِ الْجَبِيرَةِ» لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ صَاحِبِ الشَّجَّةِ
«وَمَتَى ظَهَرَ بَعْضُ مَحَلِّ الْفَرَضِ» مِمَّنْ يَمَسَحُ «بَعْدَ الْحَدَثِ» بِخَرْقِ الْخُفِّ، أَوْ خُرُوجِ
بَعْضِ الْقَدَمِ إِلَى سَاقِ الْخُفِّ، أَوْ ظَهَرَ بَعْضُ رَأْسٍ وَفَحُشٍّ، أَوْ زَالَتْ جَبِيرَةٌ -
اسْتَأْنَفَ الطَّهَارَةَ. فَإِنْ تَطَهَّرَ وَلَيْسَ الْخُفُّ وَلَمْ يُحْدِثْ لَمْ تَبْطُلْ طَهَارَتُهُ بِخَلْعِهِ،
وَلَوْ كَانَ تَوَضُّأً تَجْدِيدًا وَمَسَحَ «أَوْ تَمَّتْ مُدَّتُهُ» أَيُّ: مُدَّةُ الْمَسْحِ «اسْتَأْنَفَ الطَّهَارَةَ»
وَلَوْ فِي صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ أُقِيمَ مَقَامَ الْغَسْلِ، فَإِذَا زَالَ وَانْقَضَتْ مُدَّتُهُ بَطَلَتْ
الطَّهَارَةُ فِي الْمَمْسُوحِ، فَتَبْطُلُ فِي جَمِيعِهَا لِكَوْنِهَا لَا تَتَبَعُّضُ.



بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ

أَيُّ مُفْسِدَاتِهِ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ.

أَحَدُهَا: الْخَارِجُ مِنْ سَبِيلٍ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ «يَنْقُضُ» الْوُضُوءَ «مَا خَرَجَ مِنْ سَبِيلٍ» أَيُّ: مَخْرَجِ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ وَلَوْ نَادِرًا أَوْ طَاهِرًا كَوَلَدٍ بِلَا دَمٍ، أَوْ مُقَطَّرًا فِي إِحْلِيلِهِ أَوْ مُحْتَشَى وَابْتَلَّ، لَا الدَّائِمَ كَالسَّلْسِ وَالِاسْتِحَاضَةَ فَلَا يَنْقُضُ لِلضَّرُورَةِ.

«و» الثَّانِي «خَارِجٌ مِنْ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ» سِوَى السَّبِيلِ «إِنْ كَانَ بَوْلًا أَوْ غَائِطًا» قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا «أَوْ» كَانَ «كَثِيرًا نَجَسًا غَيْرَهُمَا» أَيُّ: غَيْرَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ^[١] كَقَيْءٍ وَلَوْ بِحَالِهِ^[٢]؛

[١] وَفِي (الْمُرُوع) فِي مَاءٍ شَرِبَهُ وَقَذَفَهُ فِي الْحَالِ أَنَّهُ يَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ وَاحْتِمَالٌ بَعْدَ نَجَاسَتِهِ حَتَّى يَتَغَيَّرَ، كَدُهْنٍ قَطْرُهُ فِي إِحْلِيلِهِ^(١). اهـ.

[٢] هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ^(٢)، وَالصَّوَابُ مَا اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٣)، وَشَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ^(٤) أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ، لَا قَلِيلُهُ وَلَا كَثِيرُهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ^(٥)، وَالشَّافِعِيِّ^(٦)، وَالْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الفروع (١/ ٢٢٢).

(٢) المغني (١/ ٢٤٧).

(٣) الاختيارات الفقهية (ص: ٣٩٢).

(٤) المختارات الجليلة (ص: ٢١).

(٥) المدونة (١/ ١٢٥).

(٦) الأم (٢/ ٤١).

لَمَّا رَوَى التِّرْمِذِيُّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَاءَ فَتَوَضَّأَ، وَالكَثِيرُ مَا فَحَشَ^(١) فِي نَفْسِ كُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِهِ. وَإِذَا انْسَدَّ الْمَخْرَجُ وَانْفَتَحَ غَيْرُهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ أَحْكَامُ الْمُعْتَادِ.

«و» الثَّالِثُ «زَوَالُ الْعَقْلِ» أَيُ: تَغْطِيَتُهُ. قَالَ أَبُو الْحَطَّابِ وَغَيْرُهُ: وَلَوْ تَلَجَّمَ وَلَمْ يَخْرُجْ^[١] مِنْهُ شَيْءٌ؛ إِنْ حَاقًا بِالْغَالِبِ.

«إِلَّا يَسِيرُ نَوْمٌ مِنْ قَاعِدٍ أَوْ قَائِمٍ» غَيْرُ مُحْتَبٍ أَوْ مُتَكَيٍّ أَوْ مُسْتَنِدٍ. وَعُلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْجُنُونَ وَالْإِغْمَاءَ وَالسُّكْرَ يَنْقُضُ كَثِيرُهَا وَيَسِيرُهَا، ذَكَرَهُ فِي (الْمُبْدَعِ) إِجْمَاعًا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٦٥): قَوْلُهُ: «وَالكَثِيرُ مَا فَحَشَ...» إلخ؛ وَعَنْهُ: مَا فَحَشَ فِي نَفْسٍ أَوْ سَاطِ النَّاسِ^[٢] اخْتَارَهَا الْقَاضِي، وَجَمَاعَاتُ كَثِيرَةٌ، وَقَدَّمَهُ فِي (الْفَائِقِ) وَ(الرَّعَايَتَيْنِ) وَ(الْحَاوِي) وَصَحَّحَهُ النَّازِمُ. قَالَ فِي (تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ): هَذَا الْأَظْهَرُ. قُلْتُ: النَّفْسُ تَمِيلُ إِلَى ذَلِكَ (إِنْصَافَ) (بِخَطِّ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى).

الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ هُمْ: خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، وَسَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالسَّابِقُ قِيلَ: أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَقِيلَ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ. وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ هَذَا غَيْرُ خَارِجَةَ الَّذِي قَتَلَهُ الْحَارِجِيُّ، فَإِنَّ الَّذِي قَتَلَهُ اسْمُهُ خَارِجَةُ بْنُ حُذَافَةَ، قُرَشِيٌّ عَدَوِيٌّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] لَعَلَّةً: وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ.

[٢] وَفِي (التَّنْفِيحِ): إِنَّهُ أَظْهَرُ^(١).

وَيَنْقُضُ أَيْضًا النَّوْمَ مِنْ مُضْطَجِعٍ وَرَاكِعٍ وَسَاجِدٍ مُطْلَقًا كَمُخْتَبٍ وَمُتَكَيٍّ
وَمُسْتَنِدٍ، وَالكَثِيرُ مِنْ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ لِحَدِيثٍ: «الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِّ فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»
رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ. وَالسَّهُّ: حَلَقَةُ الدُّبُرِ.

«و» الرَّابِعُ «مَسُّ ذَكَرٍ» أَدْمِيَّ تَعَمَّدَهُ أَوْ لَا «مُتَّصِلٍ» وَلَوْ أَشَلَّ أَوْ أَقْلَفَ أَوْ مِنْ
مَيِّتٍ لَا الْأُنْثَيْنِ وَلَا بَائِنٍ أَوْ مَحَلَّةً.

«أَوْ» مَسُّ «قُبُلٍ» مِنْ امْرَأَةٍ وَهُوَ فَرْجُهَا الَّذِي بَيْنَ أُسْكُتَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ
مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» رَوَاهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.
وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» صَحَّحَهُ أَحْمَدُ.

وَلَا يَنْقُضُ مَسُّ شُفْرَيْهَا، وَهُمَا حَافَتَا فَرْجِهَا، وَيَنْقُضُ الْمَسُّ بِيَدٍ بِلَا حَائِلٍ وَلَوْ
كَانَتْ زَائِدَةً، سَوَاءٌ كَانَ «بِظَهْرِ كَفِّهِ أَوْ بَطْنِهِ» أَوْ حَرَفِهِ مِنْ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْكُوعِ؛
لِعُمُومِ حَدِيثٍ: «مَنْ أَفْضَى يَبْدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ لَيْسَ دُونَهُ سِتْرٌ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ»
رَوَاهُ أَحْمَدُ. لَكِنْ لَا يَنْقُضُ مَسُّهُ بِالظُّفْرِ.

«و» يَنْقُضُ «لَمَسُهُمَا» أَيُّ: لَمَسَ الذَّكَرِ وَالْقُبُلِ مَعًا «مِنْ خُتْنَى مُشْكِلٍ» لِشَهْوَةِ
أَوْ لَا؛ إِذَا أَحَدُهُمَا أَصْلَبُ قَطْعًا.

«و» يَنْقُضُ أَيْضًا «لَمَسُ ذَكَرٍ ذَكَرَهُ» أَيُّ: ذَكَرَ الْخُتْنَى الْمُسْكِلِ لِشَهْوَةٍ؛ لِأَنَّهُ
إِنْ كَانَ ذَكَرًا فَقَدْ مَسَّ ذَكَرَهُ، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً فَقَدْ لَمَسَهَا لِشَهْوَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَمَسَّهُ
لِشَهْوَةٍ أَوْ مَسَّ قُبْلَهُ لَمْ يَنْتَقِضْ.

«أَوْ أَنْتَى قُبْلَهُ» أَيُّ: وَيَنْقُضُ لَمَسُ أَنْتَى قُبْلَ الْخُتْنَى الْمُسْكِلِ «لِشَهْوَةٍ فِيهِمَا» أَيُّ: فِي
هَذِهِ وَالَّتِي قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أَنْتَى فَقَدْ مَسَّتْ فَرْجَهَا، وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا فَقَدْ لَمَسَتْهُ

لِشَهْوَةٍ. فَإِنْ كَانَ الْمَسُّ لِغَيْرِهَا أَوْ مَسَّتْ ذَكَرَهُ لَمْ يَنْتَقِضْ وَضُوءُهَا.

«و» الْخَامِسُ «مَسُّهُ» أَيِ: الذَّكَرِ «امْرَأَةً بِشَهْوَةٍ» لِأَنَّهَا الَّتِي تَدْعُو إِلَى الْحَدَثِ، وَالْبَاءُ لِلْمُصَاحَبَةِ.

وَالْمَرْأَةُ شَامِلَةٌ لِلْأَجْنَبِيَّةِ وَذَاتِ الْمَحْرَمِ وَالْمَيْتَةِ وَالْكَبِيرَةِ وَالصَّغِيرَةِ الْمُمِيزَةِ^[١]، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَسُّ بِالْيَدِ أَوْ غَيْرِهَا وَلَوْ بِزَائِدٍ لِرَائِدٍ أَوْ أَشَلٍّ «أَوْ تَمَسُّهُ بِهَا» أَيِ: يَنْقُضُ مَسُّهَا لِلرَّجُلِ بِشَهْوَةٍ كَعَكْسِهِ السَّابِقِ.

«و» يَنْقُضُ «مَسُّ حَلَقَةِ دُبُرٍ» لِأَنَّهُ فَرْجٌ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ «لَا مَسُّ شَعْرٍ وَسِنَّ وَظْفَرٍ» مِنْهُ أَوْ مِنْهَا وَلَا الْمَسُّ بِهَا «و» لَا مَسُّ رَجُلٍ لِرَجُلٍ «أَمْرَدٌ» وَلَوْ بِشَهْوَةٍ «وَلَا» الْمَسُّ «مَعَ حَائِلٍ» لِأَنَّهُ لَمْ يَمَسَّ الْبَشَرَةَ.

«وَلَا» يَنْتَقِضُ وَضُوءُ «مَلْمُوسٍ بَدَنُهُ وَلَوْ وَجَدَ مِنْهُ شَهْوَةٌ»^[٢] ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَكَذَا لَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُ مَلْمُوسٍ فَرْجُهُ.

[١] هِيَ مَنْ بَلَغَتْ سَبْعًا، وَلَمْ يُقَيِّدْهَا بِالَّتِي يُوطَأُ مِثْلُهَا فِي (الْمُنْتَهَى)^(١)، وَأَمَّا (الْإِقْنَاعُ) فَكَلَامُهُ مُضْطَرِبٌ، فَمَرَّةً قَيَّدَهَا بِالَّتِي تُشْتَهَى، وَمَرَّةً قَالَ: غَيْرَ طِفْلٍ وَطِفْلَةٍ^(٢).

[٢] وَالصَّحِيحُ: نَقُضَ وَضُوءُ الْمَلْمُوسِ بَدَنُهُ إِذَا حَصَلَ مِنْهُ شَهْوَةٌ، إِنْ قُلْنَا بِانْتِقَاضِ وَضُوءِ اللَّامِسِ لِشَهْوَةٍ. قَالَ فِي (الْمُغْنِي) مُعَلَّلًا ذَلِكَ: لِأَنَّ مَا يَنْتَقِضُ بِالتِّقَاءِ الْبَشَرَتَيْنِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ اللَّامِسِ وَالْمَلْمُوسِ، كَالْتِقَاءِ الْخِتَانَيْنِ^(٣). اهـ.

(١) منتهى الإرادات (١/ ٧٢).

(٢) الإقناع (١/ ٣٩).

(٣) المغني (١/ ٢٦١).

«وَيَنْقُضُ غَسْلَ الْمَيِّتِ»^(١) مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهما كَانَا يَأْمُرَانِ غَاسِلَ الْمَيِّتِ بِالْوُضُوءِ. وَالْغَاسِلُ هُوَ مَنْ يُقَلِّبُهُ وَيُبَاشِرُهُ وَلَوْ مَرَّةً لَا مَنْ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ، وَلَا مَنْ يُيَمِّمُهُ، وَهَذَا هُوَ السَّادِسُ.

«و» السَّابِعُ «أَكْلُ اللَّحْمِ خَاصَّةً مِنَ الْجَزُورِ» أَيِ الْإِبِلِ، فَلَا يَنْقُضُ بَقِيَّةَ أَجْزَائِهَا^(٢) كَالْكَبِدِ وَشُرْبِ لَبَنِهَا وَمَرَقِ لَحْمِهَا، سَوَاءً كَانَ نَيْئًا أَوْ مَطْبُوخًا. قَالَ أَحْمَدُ: فِيهِ حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ؛ حَدِيثُ الْبَرَاءِ، وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٧٠): قَوْلُهُ: «وَيَنْقُضُ غَسْلَ مَيِّتٍ» هَذَا مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ. وَعَنْهُ: لَا يَنْقُضُ، اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ، مِنْهُمْ: أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ، وَالْمُصَنِّفُ^[١] وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ. (إِنْصَاف).

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٧١): قَوْلُهُ: «فَلَا تَنْقُضُ بَقِيَّةَ أَجْزَائِهَا...» إِنْخِ وَالْوَجْهُ الثَّانِي يَنْقُضُ؛ لِأَنَّ اللَّحْمَ يُعْبَرُ بِهِ عَنْ جَمِيعِ الْحَيَوَانِ، كَلَحْمِ الْخَنَزِيرِ (شَرْح)^[٢].

[١] يَعْنِي الْمَوْقُوقُ، قَالَ فِي (الْمُغْنِي): وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ، وَلَمْ يَرِدْ فِي هَذَا نَصٌّ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ^(١). اهـ.

[٢] وَحَكَى بَعْضُهُمُ الْخِلَافَ رِوَايَتَيْنِ، كَشُرْبِ لَبَنِهَا، فَإِنَّ فِيهِ رِوَايَتَيْنِ^(٢).

(١) الْمُغْنِي (١ / ٢٥٦).

(٢) انْظُرْ: الْمُغْنِي (١ / ٢٥٤).

«وَالثَّامِنُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «كُلُّ مَا أَوْجَبَ غُسْلًا» كِاسْلَامٍ وَانْتِقَالٍ مَنِيٍّ وَنَحْوَهُمَا «أَوْجَبَ وَضُوءًا إِلَّا الْمَوْتُ» فَيُوجِبُ الْغُسْلَ دُونَ الْوُضُوءِ.

وَلَا نَقْضَ بِغَيْرِ مَا مَرَّ كَالْقَذْفِ وَالْكَذِبِ وَالْغِيْبَةِ وَنَحْوِهَا وَالْقَهْقَهَةِ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ، وَأَكْلٍ مَا مَسَّتِ النَّارُ غَيْرَ لَحْمِ الْإِبِلِ^[١]، وَلَا يُسْنُّ الْوُضُوءُ مِنْهُمَا.

«وَمَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ» أَيُّ: تَرَدَّدَ «فِي الْحَدَثِ أَوْ بِالْعَكْسِ» بِأَنْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ «بَنَى عَلَى الْيَقِينِ» سَوَاءٌ كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا، تَسَاوَى عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَحَدُهُمَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«فَإِنْ تَيَقَّنَهُمَا» أَيُّ: تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَالْحَدَثَ «وَجَهَلَ السَّابِقَ» مِنْهُمَا «فَهُوَ بِضِدِّ حَالِهِ قَبْلَهُمَا» إِنْ عَلِمَهَا فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُمَا مُتَطَهِّرًا فَهُوَ الْآنَ مُحْدَثٌ، وَإِنْ كَانَ مُحْدَثًا فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهَّرٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَيَقَّنَ زَوَالَ تِلْكَ الْحَالَةِ إِلَى ضِدِّهَا، وَشَكَّ فِي بَقَاءِ ضِدِّهَا، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ قَبْلَهُمَا تَطَهَّرَ.

وَإِذَا سَمِعَ اثْنَانِ صَوْتًا، أَوْ شَمَّا رِيحًا مِنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِمَا، وَلَا يَأْتُمُّ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ، وَلَا يُصَافِقُهُ فِي الصَّلَاةِ وَخَدَهُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا إِمَامًا أَعَادَا صَلَاتَهُمَا.

«وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْدَثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ»^[٢].....

[١] فَيَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْهُ.

[٢] وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ إِلَّا مَسُّ كِتَابَتِهِ فَقَطْ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي (الْفُنُونِ)^(١).

(١) انظر: الإنصاف (١/ ٢٢٣).

وَبَعْضِهِ حَتَّى جِلْدُهُ وَحَوَاشِيهِ بِيَدٍ أَوْ غَيْرِهَا بِلَا حَائِلٍ، لَا حَمْلُهُ بِعَلَاقَةٍ أَوْ فِي كَيْسٍ أَوْ كُمْ مِنْ غَيْرِ مَسٍّ. وَلَا تَصَفْحُهُ بِكُمِّهِ أَوْ عُودٍ، وَلَا صَغِيرٌ لَوْحًا فِيهِ قُرْآنٌ مِنَ الْخَالِي مِنَ الْكِتَابَةِ، وَلَا مَسٌّ تَفْسِيرٍ وَنَحْوِهِ، وَيَحْرُمُ أَيْضًا مَسُّ مُصْحَفٍ بِعُضْوٍ مُتَنَجِّسٍ، وَسَفَرٌ بِهِ لِدَارٍ حَرْبٍ، وَتَوَسُّدُهُ، وَتَوَسُّدُ كُتُبٍ فِيهَا قُرْآنٌ مَا لَمْ يَخَفْ سَرَقَةً، وَيَحْرُمُ أَيْضًا كُتُبُ الْقُرْآنِ بِحَيْثُ يَهَانُ، وَكِرِهَ مَدُّ رَجُلٍ إِلَيْهِ وَاسْتِدْبَارُهُ وَتَخْطِيهِ وَتَحْلِيَّتُهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ. وَتَحْرُمُ تَحْلِيَةُ كُتُبٍ عِلْمٍ.

«و» يَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدِّثِ أَيْضًا «الصَّلَاةُ» وَلَوْ نَفْلًا ^(١) حَتَّى صَلَاةُ جِنَازَةٍ وَسُجُودُ تِلَاوَةٍ وَشُكْرِ، وَلَا يَكْفُرُ مَنْ صَلَّى مُحَدِّثًا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٧٣): قَوْلُهُ: «وَلَوْ نَفْلًا» وَسَوَاءٌ كَانَ عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا، وَحَكَى ابْنُ حَزْمٍ وَالنَّوَوِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ جَوَازَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ بِلَا وُضوءٍ وَلَا تَيْمُمٍ. وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ^(١) وَأَلْحَقَ بِذَلِكَ سُجُودَ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ. اهـ.

[١] قَوْلُهُ: «وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ» اعْلَمْ أَنَّ الْمَعْرُوفَ عَنِ الشَّيْخِ اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ لِصَلَاةِ الْجِنَازَةِ، وَلَكِنْ لَهُ التَّيْمُمُ لِحُوفِ فَوْتِهَا، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ ^(١). وَقَدْ قَالَ فِي الْفَتَاوَى مَج ٢ ص ٤٥ مَا مَعْنَاهُ: إِنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ لَهَا الطَّهَارَتَانِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، فَرَضَهَا وَنَفَلَهَا. وَاخْتَلَفَ فِي الطَّوَافِ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ، وَأَيْضًا فِي سُجُودِ التِّلَاوَةِ، وَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ، هَلْ تَدْخُلُ فِي مُسَمَّى الصَّلَاةِ الَّتِي تَجِبُ لَهَا الطَّهَارَةُ؟ فَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ ^(٢) أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا لِصَلَاةٍ هِيَ رَكَعَتَانِ، أَوْ رَكَعَةِ الْوُتْرِ، أَوْ رَكَعَتَيِ الْخَوْفِ، أَوْ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ. وَالَّذِي

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢١/ ٤٣٩).

(٢) المحلى (٥/ ١١١).

«و» يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْدِثِ أَيْضًا «الطَّوَّافُ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ فِيهِ الْكَلَامَ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ.

ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّعْبِيُّ، وَمَنْ وَافَقَهُ أَنَّ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ وَسُجُودَ التَّلَاوَةِ لَيْسَا صَلَاةً. وَالَّذِي ثَبَتَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَدَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ هُوَ أَنَّ الْمُحْدِثَ يَجُوزُ لَهُ سُجُودُ التَّلَاوَةِ دُونَ مَسِّ الْمُصْحَفِ، وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ. وَذَكَرَ أَنَّ الْوُضُوءَ لِمُصَلَاةِ الْجَنَازَةِ كَانَ شَائِعًا بَيْنَهُمْ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ لِمُصَلَاةِ الْجَنَازَةِ اسْتِدْلَالًا ظَاهِرًا، وَبِهَذَا عُرِفَ تَحْرِيفُ هَذِهِ الْحَاشِيَةِ. قَالَه كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الْعُثَيْمِينُ.



بَابُ الْفُسْلِ

بِضْمِ الْغَيْنِ الْإِغْتِسَالُ، أَيِ: اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فِي جَمِيعِ بَدَنِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ،
وَبِالْفَتْحِ الْمَاءُ أَوْ الْفِعْلُ، وَبِالْكَسْرِ مَا يُغْسَلُ بِهِ الرَّأْسُ مِنْ خَطْمِيٍّ وَغَيْرِهِ.
«وَمَوْجِبُهُ» سِتَّةُ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا «خُرُوجُ الْمَنِيِّ»^[١] مِنْ مَخْرَجِهِ «دَفْقًا بِلَذَّةٍ لَا» إِنْ خَرَجَ «بِدُونِهَا مِنْ غَيْرِ
نَائِمٍ» وَنَحْوِهِ، فَلَوْ خَرَجَ مِنْ يَقْطَانٍ لِعَيْرِ ذَلِكَ كَبَرْدٍ وَنَحْوِهِ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ لَمْ يَجِبْ
بِهِ غُسْلٌ؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ يَرْفَعُهُ: «إِذَا فَضَّخْتَ»^[٢] الْمَاءَ فَاغْتَسِلْ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَاضِخًا
فَلَا تَغْتَسِلْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

[١] الْمَنِيُّ: هُوَ الْمَاءُ الْخَارِجُ بِالشَّهْوَةِ، وَلَهُ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ:

إِحْدَاهَا: خُرُوجُهُ بِشَهْوَةٍ مَعَ الْفُتُورِ عَقِبَهُ.

الثَّانِيَةُ: الرَّائِحَةُ، وَهِيَ كَرَائِحَةُ طَلْعِ النَّخْلِ، قَرِيبَةٌ مِنْ رَائِحَةِ الْعَجِينِ، إِنْ كَانَ رَطْبًا،
وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَكَرَائِحَةِ الْبَيْضِ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ يَتَدَفَّقُ فِي دُفْعَاتٍ. انْظُرِ (الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ)^(١).

[٢] فَضَخَ الْمَاءَ: دَفَقَهُ، قَالَهُ فِي (النِّهَايَةِ)^(٢) وَ(الْقَامُوسِ)^(٣).

(١) المجموع (٢/١٤١).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٣/٤٥٣).

(٣) القاموس المحيط (ص: ٣٢٩).

وَالْفَضْخُ خُرُوجُهُ بِالْغَلْبَةِ، قَالَهُ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ. فَعَلَى هَذَا يَكُونُ نَجِسًا وَلَيْسَ بِمَذِيٍّ، قَالَهُ فِي (الرَّعَايَةِ).

وَإِنْ خَرَجَ الْمَنِيُّ مِنْ غَيْرِ مَخْرَجِهِ كَمَا لَوْ انْكَسَرَ صُلْبُهُ فَخَرَجَ مِنْهُ لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ النَّجَاسَةِ الْمُعْتَادَةِ.

وَإِنْ أَفَاقَ نَائِمٌ أَوْ نَحْوُهُ يُمَكِّنُ بُلُوغَهُ فَوَجَدَ بَلَلًا فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ مَنِيٌّ اغْتَسَلَ فَقَطُّ وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ اخْتِلَامًا، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْهُ مَنِيًّا فَإِنْ سَبَقَ نَوْمُهُ مُلَاعَبَةً أَوْ نَظَرَ أَوْ فِكَرَ وَنَحْوَهُ أَوْ كَانَ بِهِ إِبْرَدَةٌ - لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ، وَإِلَّا اغْتَسَلَ وَطَهَّرَ مَا أَصَابَهُ اخْتِيَاطًا.

«وَإِنْ انْتَقَلَ الْمَنِيُّ» وَلَمْ يَخْرُجْ اغْتَسَلَ لَهُ «لِأَنَّ الْمَاءَ قَدْ بَاعَدَ مَحَلَّهُ، فَصَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَنْبِ»^(١).

وَيَحْصُلُ بِهِ الْبُلُوغُ وَنَحْوُهُ بِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى خُرُوجِهِ «فَإِنْ خَرَجَ» الْمَنِيُّ «بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ غُسْلِهِ لِانْتِقَالِهِ «لَمْ يُعَدَّهُ» لِأَنَّهُ مَنِيٌّ وَاحِدٌ فَلَا يُوجِبُ غُسْلَيْنِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٧٥): قَوْلُهُ: «وَإِنْ انْتَقَلَ...» إلخ؛ وَعَنْهُ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ بِالْإِنْتِقَالِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، وَاخْتَارَهُ الْمُؤَقَّقُ، وَالشَّارِحُ، وَجَمَاعَةٌ (خَطُّهُ)^(١).

[١] قُلْتُ: وَهُوَ الرَّاجِحُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ»^(١). وَعَلَى هَذَا: لَوْ خَرَجَ هَذَا الْمَنِيُّ الْمُتَقِلُّ وَجَبَ الْغُسْلُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْعِلْمِ، بَابُ الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ، رَقْمُ (١٣٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ وَجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها، رَقْمُ (٣١٠).

«و» الثَّانِي «تَغْيِيبُ حَشْفَةِ أَصْلِيَّةٍ» أَوْ قَدَرِهَا إِنْ فَقِدَتْ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ «فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا» وَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَرَارَةً. فَإِنْ أَوْلَجَ الْخُنْثَى الْمُشْكِلَ حَشْفَتَهُ فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ وَلَمْ يُنْزَلْ أَوْ أَوْلَجَ غَيْرَ الْخُنْثَى ذَكَرَهُ فِي قُبْلِ الْخُنْثَى فَلَا غُسْلَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ لَمْ يُنْزَلْ.

وَلَا غُسْلَ إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ مِنْ غَيْرِ إِيْلَاجٍ وَلَا بِإِيْلَاجٍ بَعْضُ الْحَشْفَةِ. «وَلَوْ» كَانَ الْفَرْجُ «مِنْ بَهِيمَةٍ أَوْ مَيِّتٍ»^[١] أَوْ نَائِمٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ صَغِيرٍ يُجَامَعُ^[٢] مِثْلُهُ، وَكَذَا لَوْ اسْتَدَخَلَتْ ذَكَرَ نَائِمٍ أَوْ صَغِيرٍ وَنَحْوِهِ.

«و» الثَّالِثُ^[٣] «إِسْلَامُ كَافِرٍ» أَصْلِيًّا كَانَ أَوْ مُرْتَدًّا، وَلَوْ مُمَيَّزًا، وَلَوْ لَمْ يُوجَدْ فِي كُفْرِهِ مَا يُوجِبُهُ «لَأَنَّ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ أَسْلَمَ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ. وَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِلْقَاءُ شَعْرِهِ. قَالَ أَحْمَدُ: وَيَغْسِلُ ثِيَابَهُ. «و» الرَّابِعُ «مَوْتُ» غَيْرِ شَهِيدٍ مَعْرَكَةٍ وَمَقْتُولٍ ظُلْمًا، وَيَأْتِي.

«و» الْخَامِسُ «حَيْضٌ وَ» السَّادِسُ «نِفَاسٌ» وَلَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ بِهِمَا، قَالَهُ فِي الْمُغْنِيِّ، فَيَجِبُ بِالْخُرُوجِ وَالْإِنْقِطَاعِ شَرْطٌ.

[١] وَقِيلَ: لَا يَجِبُ بِوُطْئِهَا.

[٢] وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُجَامَعَ مِثْلُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمَاتِنِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَطَ وَجُودُ شَهْوَةٍ مِنْهُ، وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِكَوْنِهِ يَطْلُبُ هَذَا الْفِعْلَ.

[٣] وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ مِنْ إِسْلَامِ الْكَافِرِ وَلَا يَجِبُ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ أَوْلَى^(١). اهـ.

«لَا وَلَادَةَ عَارِيَةٍ عَنْ دَمٍ»^[١] فَلَا غُسْلَ بِهَا وَالْوَلَدُ طَاهِرٌ.

«وَمَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ» لَشَيْءٍ مِمَّا تَقَدَّمَ «حَرُمَ عَلَيْهِ» الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَ«قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ» أَيُّ: قُرَاءَةُ آيَةٍ فَصَاعِدًا.

وَلَهُ قَوْلٌ مَا وَافَقَ قُرْآنًا إِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ كَالْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَلَةِ وَنَحْوَهُمَا كَالذِّكْرِ، وَلَهُ تَهَجُّبُهُ وَالتَّفَكُّرُ فِيهِ، وَتَحْرِيكُ شَفَتَيْهِ بِهِ، مَا لَمْ يُبَيِّنِ الْحُرُوفَ، وَقِرَاءَةُ بَعْضِ آيَةٍ مَا لَمْ تَطُلْ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْ قِرَائَتِهِ مُتَنَجِّسُ الْقَمِّ، وَيُمْنَعُ الْكَافِرُ مِنْ قِرَائَتِهِ وَلَوْ رُجِّيَ إِسْلَامُهُ.

«وَيَعْبُرُ الْمَسْجِدَ» أَيُّ: يَدْخُلُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا» [النساء: ٤٣] أَيُّ: طَرِيقِ «الْحَاجَةِ» وَغَيْرَهَا عَلَى الصَّحِيحِ، كَمَا مَشَى عَلَيْهِ فِي الْإِقْنَاعِ، وَكَوْنُهُ طَرِيقًا قَصِيرًا حَاجَةً، وَكَرِهَ أَحْمَدُ اتِّخَاذَهُ طَرِيقًا. وَمُصَلَّى الْعِيدِ مَسْجِدٌ، لَا مُصَلَّى الْجَنَائِزِ.

«وَلَا» يَجُوزُ أَنْ «يَلْبَثَ فِيهِ» أَيُّ: فِي الْمَسْجِدِ مَنْ عَلَيْهِ غُسْلٌ «بِغَيْرِ وُضْوءٍ» فَإِنْ تَوَضَّأَ جَازَ اللَّبْثُ فِيهِ، وَيُمْنَعُ مِنْهُ مَجْنُونٌ وَسَكْرَانٌ وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ تَتَعَدَّى. وَيُبَاحُ بِهِ وُضْوءٌ وَغُسْلٌ إِنْ لَمْ يُؤْذِ بِهَا^[٢]،

[١] وَالْوَجْهُ الثَّانِي الْوُجُوبُ، وَهِيَ رِوَايَةٌ فِي (الكَافِي)^(١)، وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ؛ لِئِنَّ الدَّرَةَ الْأَوَّلَ، فَلَا يُنَاطُ بِهِ الْحُكْمُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَيُّ: الْمَسْجِدَ، أَوْ مَنْ فِيهِ. وَأَمَّا الْبِرْكُ الَّتِي فِي الْمَسَاجِدِ فَهَلْ يَجُوزُ الْبَوْلُ حَوْلَهَا مِمَّا

وَإِذَا كَانَ الْمَاءُ فِي الْمَسْجِدِ جَازَ دُخُولُهُ بِلَا تَيَمُّمٍ، وَإِنْ أَرَادَ اللَّبْثَ فِيهِ لِيَاغْتَسَلَ تَيَمُّمًا، وَإِنْ تَعَذَّرَ الْمَاءُ وَاحْتَاجَ لِلْبُتِّ جَازَ بِلَا تَيَمُّمٍ.

وَمَنْ غَسَلَ مِيَّتًا مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا سُنَّ لَهُ الْغُسْلُ لِأَمْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَعِزُّهُ.

«أَوْ أَفَاقَ مِنْ جُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ بِلَا حُلْمٍ» أَيُّ: إِنْزَالٍ «سُنَّ لَهُ الْغُسْلُ» «لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْإِغْمَاءِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَالْجُنُونُ فِي مَعْنَاهُ بَلْ أُولَى. وَتَأْتِي بَقِيَّةُ الْأَغْسَالِ الْمُسْتَحَبَّةِ فِي أَبْوَابِ مَا تُسْتَحَبُّ لَهُ.

وَيَتَيَمَّمُ لِلْكُلِّ، وَلَمَّا يُسَنُّ لَهُ الْوُضُوءُ لِعُذْرٍ.

«و» صِفَةُ «الْغُسْلِ الْكَامِلِ» أَيِ الْمُسْتَمِلِ عَلَى الْوَاجِبَاتِ وَالسُّنَنِ «أَنْ يَنْوِيَ» رَفَعَ الْحَدِيثَ أَوْ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ أَوْ نَحْوَهَا «ثُمَّ يُسَمِّي» وَهِيَ هُنَا كَوُضُوءٌ، تَجِبُ مَعَ الذِّكْرِ وَتَسْقُطُ مَعَ السَّهْوِ «وَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا» كَمَا فِي الْوُضُوءِ، وَهُوَ هُنَا أَكْثَرُ؛ لِرَفْعِ الْحَدِيثِ عَنْهَا بِذَلِكَ.

لَيْسَ مَحَلًّا لِلصَّلَاةِ؟ قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: هَذَا يُشَبَّهُ الْبَوْلَ فِي الْقَارُورَةِ فِي الْمَسْجِدِ^(١)، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ ذَلِكَ أَحْيَانًا لِلْحَاجَةِ لَا دَائِمًا اهـ. (ع. ب.).

قَالَ فِي (حَاشِيَةِ الْإِقْنَاعِ): يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا فِيمَا إِذَا جُهِلَ زَمَنٌ وَقِفَهَا^(٢)، أَوْ عَلِمَ أَنَّهَا بَعْدَهُ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ مَعَ الْمَسْجِدِ أَوْ قَبْلَهُ فَلَا حُرْمَةَ لَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٣٨٧).

(٢) حواشي الإقناع (١/ ٨١).

«و» يَغْسِلُ «مَا لَوْنَهُ» مِنْ أَدَى «وَيَتَوَضَّأُ» كَامِلًا «وَيَمُحِّي» الْمَاءَ «عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا يُرَوِّيه» أَيُّ: يُرَوِّي فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَصُولَ شَعْرِهِ، فَلَا يُجْزِئُ الْمَسْحُ؛ «وَيَعُمُّ بَدَنَهُ غَسْلًا» لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُحَلِّلُ شَعْرَهُ بِيَدَيْهِ، حَتَّى إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ رَوَى بَشَرَتَهُ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«ثَلَاثًا»^[١] حَتَّى مَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ امْرَأَةٍ عِنْدَ قُعودٍ لِحَاجَةٍ، وَبَاطِنِ شَعْرٍ، وَتَنْقُضُهُ لِحَيْضٍ وَنَفَاسٍ.

«وَيَذُلُّكُهُ» أَيُّ: يَذُلُّكَ بَدَنَهُ بِيَدَيْهِ؛ لِيَتَيَقَّنَ وَضُوءَ الْمَاءِ إِلَى مَغَابِنِهِ وَجَمِيعِ بَدَنِهِ، وَيَتَفَقَّدُ أَصُولَ شَعْرِهِ وَغَضَارِيفَ أُذُنَيْهِ وَتَحْتَ حَلْقِهِ وَإِبْطِئِهِ وَعُمُقَ سُرَّتِهِ وَبَيْنَ أَلْيَتَيْهِ وَطَيَّ رُكْبَتَيْهِ «وَيَتَيَامَنُ» لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ التَّيَامُنُ فِي طُهُورِهِ.

[١] انْظُرِ الْحَاشِيَةَ^[١].

[●] قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٨٠): قَوْلُهُ: «وَيَعُمُّ بَدَنَهُ غَسْلًا ثَلَاثًا» هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ^(١). وَقِيلَ: مَرَّةً، وَهُوَ ظَاهِرُ الْخَرْقِيِّ^(٢)، وَالْعُمْدَةِ^(٣)، وَجَمَاعَةٍ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٤). قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ^(٥) انْتَهَى، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ^(٦) (خَطُّهُ).

(١) انظر: المغني (١/ ٢٨٧).

(٢) متن الخرقى (ص: ١٤).

(٣) العدة شرح العمدة (ص: ٤٦).

(٤) الاختيارات الفقهية (ص: ٣٩٣).

(٥) شرح الزركشي (١/ ٨٥).

(٦) المدونة (١/ ١٣٤).

«وَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ» ثَانِيًا «مَكَانًا آخَرَ» وَيَكْفِي الظَّنُّ فِي الْإِسْبَاحِ. قَالَ بَعْضُهُمْ:
وَيُحَرِّكُ خَاتَمَهُ؛ لِيَتَيَقَّنَ وَصُولَ الْمَاءِ.

«وَالْغُسْلُ الْمَجْزِيُّ» أَيِ الْكَافِي «أَنْ يَنْوِيَ» كَمَا تَقَدَّمَ «وَيُسَمِّي» فَيَقُولُ:
بِسْمِ اللَّهِ «وَيَعْمُ بَدَنَهُ بِالْغُسْلِ مَرَّةً» أَيِ: يَغْسِلُ ظَاهِرَ جَمِيعِ بَدَنِهِ وَمَا فِي حُكْمِهِ مِنْ
غَيْرِ ضَرَرٍ كَالْفَمِ وَالْأَنْفِ وَالْبَشْرَةِ الَّتِي تَحْتَ الشَّعْرِ وَلَوْ كَثِيفَةً، وَبَاطِنَ الشَّعْرِ
وظَاهِرَهُ مَعَ مُسْتَرْسِلِهِ، وَمَا تَحْتَ حَشْفَةِ أَقْلَفٍ إِنْ أُمَكَّنَ شَمْرُهَا، وَيَرْتَفِعُ حَدَثٌ
قَبْلَ زَوَالِ حُكْمِ خُبْتِ.

وَيُسْتَحَبُّ سِدْرٌ فِي غُسْلِ كَافِرٍ أَسْلَمَ وَحَائِضٍ، وَأَخَذَهَا مِسْكًَا تَجْعَلُهَا فِي
قُطْنَةٍ وَنَحْوِهَا وَتَجْعَلُهَا فِي فَرْجِهَا إِنْ لَمْ تَجِدْ فَطِيئًا، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فَطِيئًا.

«وَيَتَوَضَّأُ بِمُدٍّ» اسْتِحْبَابًا. وَالْمُدُّ رِطْلٌ وَثُلُثُ رِطْلٍ عِرَاقِيٌّ، وَرِطْلٌ وَأَوْقِيَتَانِ
وَسُبْعَا أَوْقِيَةٍ مِصْرِيٍّ، وَثَلَاثُ أَوَاقٍ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاحٍ أَوْقِيَةٍ دِمَشْقِيَّةٍ، وَأَوْقِيَتَانِ وَأَرْبَعَةُ
أَسْبَاحٍ أَوْقِيَةٍ قُدْسِيَّةٍ.

«وَيَغْتَسِلُ بِصَاعٍ» وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ. وَإِنْ زَادَ جَازَ لَكِنْ يُكْرَهُ الْإِسْرَافُ وَلَوْ
عَلَى نَهْرٍ جَارٍ، وَيَحْرُمُ أَنْ يَغْتَسِلَ عُرْيَانًا بَيْنَ النَّاسِ، وَكُرِهَ خَالِيًا فِي الْمَاءِ.

«فَإِنْ أَسْبَغَ بِأَقْلٍ» مِمَّا ذُكِرَ فِي الْوُضُوءِ أَوْ الْغُسْلِ أَجْزَأَهُ، وَالْإِسْبَاحُ تَعْمِيمُ
الْغُضُوِّ بِالْمَاءِ بِحَيْثُ يَجْرِي عَلَيْهِ وَلَا يَكُونُ مَسْحًا.

«أَوْ نَوَى بِغُسْلِهِ الْحَدِيثَيْنِ» أَوْ الْحَدَثَ وَأَطْلَقَ، أَوْ الصَّلَاةَ وَنَحْوَهَا مِمَّا يَحْتَاجُ
لِوُضُوءٍ وَغُسْلٍ «أَجْزَأَ» عَنِ الْحَدِيثَيْنِ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ تَرْتِيبٌ وَلَا مُوَالَاةٌ.

«وَيُسَنُّ لِحْنِبٍ» وَلَوْ أَتَى وَحَائِضٍ وَنَفَسَاءِ انْقَطَعَ دُمُهَا «غَسَلَ فَرْجَهُ» لِإِزَالَةِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَذَى «وَالْوُضُوءُ لِأَكْلِ» وَشُرْبٍ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْحَنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

«وَنَوْمٍ» لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ غَسَلَ فَرْجَهُ وَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ لِنَوْمٍ فَقَطْ.

«و» يُسَنُّ أَيْضًا غَسْلُ فَرْجِهِ وَوُضُوءُهُ لِمُعَاوَدَةِ وَطْءٍ» لِحَدِيثِ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُعَاوِدَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ. وَزَادَ الْحَاكِمُ: «فَإِنَّهُ أَنْشَطُ لِلْعَوْدِ» وَالْغُسْلُ أَفْضَلُ^[١].

وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِنَاءَ الْحَمَامِ وَبَيْعَهُ وَإِجَارَتَهُ. وَقَالَ: «مَنْ بَنَى حَمَامًا لِلنِّسَاءِ لَيْسَ بِعَدْلٍ» وَلِلرَّجُلِ دُخُولُهُ بِسُتْرَةٍ مَعَ أَمْنِ الْوُقُوعِ فِي مُحَرَّمٍ. وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ بِلَا عُذْرٍ.

[١] قَوْلُهُ: «وَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» أَيُّ: لِمُعَاوَدَةِ الْوُطْءِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ (الْإِقْنَاعِ)^(١) وَ(شَرْحِ الْمُنْتَهَى)^(٢) لِتَخْصِيصِهِمَا ذَلِكَ بِهِ؛ خِلَافًا لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَلَا يَضُرُّ نَقْضُ الْوُضُوءِ بَعْدُ، فَلَا تُسَنُّ إِعَادَتُهُ، كَمَا لَا يَضُرُّ نَقْضُ الْوُضُوءِ لِلْبَيْتِ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا تَجِبُ إِعَادَتُهُ، كَمَا فِي حَاشِيَةِ عُثْمَانَ.



(١) الإقناع (٣/ ٢٤٢).

(٢) شرح المنتهى (١/ ٨٨).

بَابُ التَّيْمُمِ

فِي اللَّغَةِ: الْقَصْدُ، وَشُرْعًا: مَسْحُ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِصَعِيدٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ.
وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ طَهُورًا لِبَغْيِهَا؛ تَوْسِعَةً عَلَيْهَا
وَإِحْسَانًا إِلَيْهَا فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣] الْآيَةُ.
«وَهُوَ» أَيِ التَّيْمُمِ «بَدَلُ طَهَارَةِ الْمَاءِ» لِكُلِّ مَا يُفْعَلُ بِهَا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ شُرْعًا^[١]:
كَصَلَاةٍ، وَطَوَافٍ، وَمَسِّ مُضْحَفٍ، وَقِرَاءَةِ قُرْآنٍ، وَوُطْءِ حَائِضٍ طَهَّرَتْ.
وَيُشْتَرَطُ لَهُ شَرْطَانِ:

أَحَدُهُمَا: دُخُولُ الْوَقْتِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «إِذَا دَخَلَ وَقْتُ فَرِيضَةٍ»^[٢] أَوْ
مَنْذُورَةٍ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ عِيدٍ، أَوْ وُجِدَ كُسُوفٌ، أَوْ اجْتَمَعَ النَّاسُ لِاسْتِسْقَاءٍ، أَوْ غُسْلٍ
الْمَيِّتِ، أَوْ يُمَّمُ لِعُذْرٍ، أَوْ ذَكَرَ فَائِتَةً وَأَرَادَ فِعْلَهَا «أَوْ أُبِيحَتْ نَافِلَةٌ» بِأَنْ لَا يَكُونَ وَقْتُ
نَهْيٍ عَنْ فِعْلِهَا.

[١] إِنَّمَا قَالَ: «شُرْعًا» لِأَنَّهُ أَعَمُّ، فَكُلُّ عَجْزٍ حِسِّيٍّ فَإِنَّهُ عَجْزٌ شُرْعِيٌّ، وَلَا عَكْسُ،
فَقَدْ يَكُونُ عَاجِزًا شُرْعًا، وَلَيْسَ بِعَاجِزٍ حِسًّا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا يُشْتَرَطُ دُخُولُ الْوَقْتِ، فَيَصِحُّ التَّيْمُمُ لِلْفَرِيضَةِ^(١) وَالنَّفْلِ الْمَوْقَّتِ
قَبْلَ الْوَقْتِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٢)، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(١) انظر: المغني (١/٣١٣)، والمحرم (١/٢٢).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٣٩٦).

الشَّرْطُ الثَّانِي: تَعَذُّرُ الْمَاءِ، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَعَدَمُ الْمَاءِ» حَضَرًا كَانَ أَوْ سَفَرًا، قَصِيرًا كَانَ أَوْ طَوِيلًا، مُبَاحًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

فَمَنْ خَرَجَ لِحَرْثٍ أَوْ احْتِطَابٍ وَنَحْوِهِمَا وَلَا يُمْكِنُهُ حَمْلُ الْمَاءِ مَعَهُ^[١]، وَلَا الرُّجُوعُ لِلْوُضُوءِ إِلَّا بِتَفْوِيتِ حَاجَتِهِ فَلَهُ التَّيْمُمُ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.

«أَوْ زَادَ» الْمَاءُ «عَلَى ثَمَنِهِ» أَي: ثَمَنٍ مِثْلِهِ فِي مَكَانِهِ بِأَنْ لَمْ يُبْدَلْ إِلَّا بِزَائِدٍ «كَثِيرًا» عَادَةً «أَوْ» بِ«ثَمَنٍ يُعْجِزُهُ» أَوْ يَحْتَاجُ لَهُ أَوْ لِمَنْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ «أَوْ خَافَ بِاسْتِعْمَالِهِ» أَي: بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ ضَرَرًا.

«أَوْ» خَافَ بِ«طَلَبِهِ: ضَرَرَ بَدَنِهِ أَوْ» ضَرَرَ «رَفِيقَهُ أَوْ» ضَرَرَ «حُرْمَتَهُ» أَي: زَوْجَتَهُ أَوْ امْرَأَةً مِنْ أَقَارِبِهِ «أَوْ» ضَرَرَ «مَالَهُ بِعَطَشٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ هَلَكَ وَنَحْوِهِ» كَخَوْفِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ تَأَخَّرَ الْبُرءُ أَوْ بَقَاءُ أَثَرِ شَيْءٍ فِي جَسَدِهِ «شَرَعَ التَّيْمُمُ» أَي: وَجَبَ لِمَا يَجِبُ الْوُضُوءُ أَوْ الْغُسْلُ لَهُ، وَسُنَّ لِمَا يُسَنُّ لَهُ ذَلِكَ^[٢]، وَهُوَ جَوَابُ «إِذَا» مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا دَخَلَ وَقْتُ فَرِيضَةٍ».

وَيَلْزَمُ شِرَاءُ مَاءٍ وَحَبْلٍ وَدَلْوٍ بِثَمَنِ مِثْلِ أَوْ زَائِدٍ يَسِيرًا فَاضِلٍ عَنْ حَاجَتِهِ، وَاسْتِعَارَةُ الْحَبْلِ وَالْدَّلْوِ،

[١] مَفْهُومُ قَوْلِهِ: «وَلَا يُمْكِنُهُ حَمْلُ الْمَاءِ» أَنَّهُ لَوْ أُمْكِنَهُ حَمْلُ الْمَاءِ لَزِمَهُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ حَمْلُهُ وَإِنْ أُمْكِنَهُ، قَالَ مَعْنَاهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١).

[٢] وَقِيلَ: لَا يُشْرَعُ التَّيْمُمُ إِلَّا عَنْ طَهَارَةٍ وَاجِبَةٍ، فَلَا يُشْرَعُ لِمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الْوُضُوءُ أَوْ الْغُسْلُ.

وَقَبُولُ الْمَاءِ قَرَضًا وَهَبَةً، وَقَبُولُ ثَمَنِهِ قَرَضًا - إِذَا كَانَ لَهُ وَقَاءٌ، وَيَجِبُ بِذَلِكَ لِعَطْشَانٍ وَلَوْ نَجَسًا.

«وَمَنْ وَجَدَ مَاءً يَكْفِي بَعْضَ طَهْرِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَكْبَرَ أَوْ أَصْغَرَ «تَيَمَّمَ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ»^[١] وَلَا يَتَيَمَّمُ قَبْلَهُ، وَلَوْ كَانَ عَلَى بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ وَهُوَ مُحْدَثٌ غَسَلَ النِّجَاسَةَ وَيَتَيَمَّمُ لِلْحَدَثِ بَعْدَ غَسْلِهَا. وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ فِي ثَوْبِهِ.

«وَمَنْ جُرِحَ» وَتَضَرَّرَ بِغَسْلِ الْجُرْحِ أَوْ مَسَحِهِ بِالْمَاءِ «تَيَمَّمَ لَهُ» وَلَمَّا يَتَضَرَّرُ بِغَسْلِهِ مِمَّا قَرُبَ مِنْهُ «وَعَسَلَ الْبَاقِي» فَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِمَسْحِهِ وَجَبَ وَأَجْزَأُ، وَإِنْ كَانَ جُرْحُهُ يَبْعُضُ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ لَزِمَهُ إِذَا تَوَضَّأَ مُرَاعَاةَ التَّرْتِيبِ، فَيَتَيَمَّمُ لَهُ عِنْدَ غَسْلِهِ لَوْ كَانَ صَحِيحًا، وَمُرَاعَاةَ الْمُوَالَاةِ فَيُعِيدُ غَسْلَ الصَّحِيحِ عِنْدَ كُلِّ تَيَمُّمٍ، بِخِلَافِ غَسْلِ الْجَنَابَةِ فَلَا تَرْتِيبَ فِيهِ وَلَا مُوَالَاةَ.

«وَيَجِبُ» عَلَى مَنْ عَدِمَ الْمَاءَ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ «طَلَبُ الْمَاءِ فِي رَحْلِهِ» بَأَنْ يُفْتَشَ فِي رَحْلِهِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ «و» فِي «قُرْبِهِ» بَأَنْ يَنْظُرَ خَلْفَهُ وَأَمَامَهُ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ. فَإِنْ رَأَى مَا يَشْكُ مَعَهُ فِي الْمَاءِ قَصَدَهُ فَاسْتَبْرَأَهُ، وَيَطْلُبُهُ مِنْ رَفِيقِهِ، فَإِنْ تَيَمَّمَ قَبْلَ طَلَبِهِ لَمْ يَصَحَّ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَدَمُهُ.

«و» يَلْزِمُهُ أَيْضًا طَلَبُهُ «بِدَلَالَةِ» ثِقَةٍ إِذَا كَانَ قَرِيبًا عُرْفًا، وَلَمْ يَخَفْ فَوْتَ وَقْتِ وَلَوْ الْمُخْتَارَ أَوْ رُقْفَةً أَوْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ،

[١] وَقِيلَ: يَسْتَعْمِلُهُ، وَلَا يَتَيَمَّمُ إِنْ كَانَ التَّطْهِيرُ بِالْمَاءِ أَكْثَرَ، وَيَتَيَمَّمُ إِنْ كَانَ التَّطْهِيرُ

بِالْمَاءِ أَقَلَّ، وَلَا يَسْتَعْمِلُ الْمَاءَ.

وَلَا يَتَيَّمُّ لِحَوْفِ فَوْتِ جِنَازَةٍ^[١]، وَلَا وَقْتَ فَرَضٍ إِلَّا إِذَا وَصَلَ مُسَافِرٌ إِلَى الْمَاءِ وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ النَّوْبَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَهُ، أَوْ عَلِمَهُ قَرِيبًا وَخَافَ فَوْتِ الْوَقْتِ إِنْ قَصَدَهُ.

وَمَنْ بَاعَ الْمَاءَ أَوْ وَهَبَهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَمْ يَتْرُكْ مَا يَتَطَهَّرُ بِهِ حَرَمًا، وَلَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ، ثُمَّ إِنْ تَيَّمَّمَ وَصَلَّى لَمْ يُعِدْ إِنْ عَجَزَ عَنْ رَدِّهِ «فَإِنْ» كَانَ قَادِرًا عَلَى الْمَاءِ لَكِنْ «نَسِيَ قُدْرَتَهُ عَلَيْهِ» أَوْ جَهَلَهُ بِمَوْضِعِ يُمَكِّنُ اسْتِعْمَالَهُ «وَتَيَّمَّمَ» وَصَلَّى «أَعَادَ»^[٢] لِأَنَّ النَّسْيَانَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ وَاجِدًا.

وَأَمَّا مَنْ ضَلَّ عَنْ رَحْلِهِ وَبِهِ الْمَاءُ وَقَدْ طَلَبَهُ، أَوْ ضَلَّ عَنْ مَوْضِعِ بَثْرِ كَانَ يَعْرِفُهَا وَتَيَّمَّمَ وَصَلَّى فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حَالَ تَيَّمِّمِهِ لَمْ يَكُنْ وَاجِدًا لِلْمَاءِ «وَإِنْ نَوَى بِتَيَّمِّمِهِ أَحَدَانَا» مُتَنَوِّعَةً تُوجِبُ وَضُوءًا أَوْ غُسْلًا أَجْزَاءَهُ عَنِ الْجَمِيعِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا لِحَوْفِ فَوْتِ الْوَقْتِ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّهُ يَتَيَّمَّمُ لِحَوْفِ فَوْتِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْفَائِدَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ التَّيَّمِّمِ، وَفِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى) لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٥ / ٢٢) مَا نَصَّهُ: وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ إِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا فِي الْوَقْتِ، وَلَمْ يُمَكِّنْهَا الْإِغْتِسَالُ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ تَيَّمَّمَتْ وَصَلَّتْ فِي الْوَقْتِ. وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الصَّلَاةَ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ بِالْمَاءِ خَيْرٌ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ بِالتَّيَّمِّمِ فَهُوَ ضَالٌّ جَاهِلٌ.

وَمَا قَالَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِيَعْتَسِلَ، وَتَعْلِيلُهُ ظَاهِرٌ وَاضِحٌ.

[٢] وَعَنْهُ: لَا يُعِيدُ^(١).

(١) انظر: الفروع (١ / ٢٨٣)، والإنصاف (١ / ٢٧٧).

وَكَذَا لَوْ نَوَى أَحَدَهَا أَوْ نَوَى بَتِيمَمِهِ الْحَدِيثَيْنِ، وَلَا يَكْفِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ
«أَوْ» نَوَى بَتِيمَمِهِ «نَجَاسَةً عَلَى بَدَنِهِ تَضُرُّهُ إِزَالَتُهَا أَوْ عَدَمَ مَا يُزِيلُهَا» بِهِ.

«أَوْ خَافَ بَرْدًا» وَلَوْ حَضَرَ مَعَ عَدَمِ مَا يُسَخِّنُ بِهِ الْمَاءَ بَعْدَ تَخْفِيفِهَا مَا أُمِكَنَ
وَجُوبًا - أَجْزَأَهُ التَّيْمُمُ لَهَا؛ لِعُمُومِ: «جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» «أَوْ
حُبْسَ فِي مَضِرٍّ» فَلَمْ يَصِلِ الْمَاءُ، أَوْ حُبْسَ عَنْهُ الْمَاءُ «فَتَيَمَّمَ» أَجْزَأَهُ.

«أَوْ عَدَمَ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ» كَمَنْ حُبْسَ بِمَحَلٍّ لَا مَاءَ بِهِ وَلَا تُرَابَ، وَكَذَا مَنْ بِهِ
قُرُوحٌ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهَا لَمَسَ الْبَشْرَةَ بِمَاءٍ وَلَا تُرَابٍ «صَلَّى» الْفَرَضَ فَقَطَّ عَلَى حَسَبِ
حَالِهِ «وَلَمْ يُعِدْ» لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ فَخَرَجَ عَنْ عَهْدَتِهِ.

وَلَا يَزِيدُ عَلَى مَا يُجْزِئُ فِي الصَّلَاةِ^(١)، فَلَا يَقْرَأُ زَائِدًا عَلَى الْفَاتِحَةِ، وَلَا يُسَبِّحُ
غَيْرَ مَرَّةٍ، وَلَا يَزِيدُ فِي طُمَأْنِينَةِ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ وَجُلُوسٍ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَلَا عَلَى
مَا يُجْزِئُ فِي التَّشَهُدَيْنِ، وَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِحَدَثٍ وَنَحْوِهِ فِيهَا، وَلَا يُؤْمُ مُتَطَهِّرًا
بِأَحَدِهِمَا.

«وَيَجِبُ التَّيْمُمُ بِتُرَابٍ» فَلَا يَجُوزُ التَّيْمُمُ بِرَمْلٍ وَجَصٍّ وَنَحِيتِ الْحِجَارَةِ
وَنَحْوِهَا «طَهُورٍ» فَلَا يَجُوزُ بِتُرَابٍ تَيَمَّمَ بِهِ؛ لِزَوَالِ طَهُورِيَّتِهِ بِاسْتِعْمَالِهِ.

وَإِنْ تَيَمَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ جَازَ، كَمَا لَوْ تَوَضَّعُوا مِنْ حَوْضٍ وَاحِدٍ
يَغْتَرِفُونَ مِنْهُ،

[١] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَيَتَوَجَّهَ لَهُ فِعْلٌ مَا شَاءَ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَا تَحْرِيمَ مَعَ الْعَجْزِ.
قُلْتُ: وَهُوَ أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُعْتَبَرُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُبَاحًا، فَلَا يَصِحُّ بِتُرَابٍ مَغْصُوبٍ^[١]، وَأَنْ يَكُونَ «غَيْرَ مُحْتَرِقٍ» فَلَا يَصِحُّ بِمَا دَقَّ مِنْ خَزَفٍ وَنَحْوِهِ، وَأَنْ يَكُونَ «لَهُ غُبَارٌ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] فَلَوْ تَيَمَّمَ عَلَى لَبْدٍ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ بِسَاطٍ أَوْ حَصِيرٍ أَوْ حَائِطٍ أَوْ صَخْرَةٍ أَوْ حَيَوَانٍ أَوْ بَرْدَعَتِهِ أَوْ شَجَرٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ عِدْلِ شَعِيرٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا عَلَيْهِ غُبَارٌ - صَحَّ، وَإِنْ اخْتَلَطَ التُّرَابُ بِذِي غُبَارٍ غَيْرِهِ كَالنُّورَةِ فَكَمَاءٍ خَالِطُهُ طَاهِرٌ.

«وَفُرُوضُهُ» أَيُّ: فُرُوضُ التَّيَمُّمِ «مَسْحُ وَجْهِهِ» سِوَى مَا تَحْتَ شَعْرِ وَلَوْ خَفِيفًا وَدَاخِلٍ فَمِ وَأَنْفٍ فَيُكْرَهُ.

«و» مَسْحُ «يَدَيْهِ إِلَى كُوعَيْهِ» لِقَوْلِهِ ﷺ لِعِمَّارٍ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا»، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«و» كَذَا «التَّرْتِيبُ» بَيْنَ مَسْحِ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ «وَالْمُؤَالَاةُ» بَيْنَهُمَا بَأَنْ لَا يُؤَخَّرَ مَسْحُ الْيَدَيْنِ بَحَيْثُ يَجِفُّ الْوَجْهُ لَوْ كَانَ مَغْسُولًا، فَهُمَا فَرْضَانِ «فِي» التَّيَمُّمِ عَنْ «حَدَثٍ أَصْغَرَ» لَا عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ أَوْ نَجَاسَةٍ بَدَنٍ؛ لِأَنَّ التَّيَمُّمَ مَبْنِيٌّ عَلَى طَهَارَةِ الْمَاءِ.

«وَتَشْتَرِطُ النِّيَّةُ لِمَا يُتَيَمَّمُ لَهُ» كَصَلَاةٍ أَوْ طَوَافٍ أَوْ غَيْرِهِمَا «مِنْ حَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ» كَنَجَاسَةٍ عَلَى بَدَنِ،

[١] وَأَمَّا التَّيَمُّمُ مِنْ أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ فَيَصِحُّ، لَكِنْ قِيَاسُ مَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْمِيَاهِ:

فَيَنْوِي اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ إِنْ كَانَا أَوْ أَحَدَهُمَا، أَوْ عَنْ غَسْلِ بَعْضِ بَدَنِهِ الْجَرِيحِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ، فَلَمْ تَرْفَعْ الْحَدَثَ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ؛ تَقْوِيَةً لِضَعْفِهِ، وَلَوْ نَوَى رَفَعَ الْحَدَثَ لَمْ يَصَحَّ.

«فَإِنْ نَوَى أَحَدَهَا» أَيِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرَ أَوِ الْأَكْبَرَ أَوِ النَّجَاسَةِ عَلَى الْبَدَنِ «لَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْآخِرِ» لِأَنَّهَا أَسْبَابٌ مُخْتَلِفَةٌ؛ وَلِحَدِيثِ: «وَلِئَامًا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» وَإِنْ نَوَى جَمِيعَهَا جَازَ لِلْخَبَرِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ يَدْخُلُ فِي الْعُمُومِ فَيَكُونُ مَنْوِيًّا.

«وَإِنْ نَوَى» بِتَيَمُّمِهِ «نَفْلًا» لَمْ يُصَلِّ بِهِ فَرَضًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْوِيٍّ، وَخَالَفَ طَهَارَةَ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا تَرْفَعُ الْحَدَثَ «أَوْ» نَوَى اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ وَ«أَطْلَقَ» فَلَمْ يُعَيَّنْ فَرَضًا وَلَا نَفْلًا «لَمْ يُصَلِّ بِهِ فَرَضًا» وَلَوْ عَلَى الْكِفَايَةِ وَلَا نَذْرًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهِ، وَكَذَا الطَّوَافُ. «وَإِنْ نَوَاهُ» أَيِ اسْتِبَاحَةِ فَرَضٍ «صَلَّى كُلَّ وَقْتِهِ فَرُوضًا وَنَوَافِلَ» فَمَنْ نَوَى شَيْئًا اسْتِبَاحَةً وَمِثْلَهُ وَدُونَهُ، فَأَعْلَاهُ فَرَضٌ عَيْنٍ، فَنَذْرٌ، فَفَرَضٌ كِفَايَةً، فَصَلَّاهُ نَافِلَةً، فَطَوَافُ نَفْلٍ، فَمَسُّ مُصْحَفٍ، فَقِرَاءَةُ قُرْآنٍ، فَلَبْتُ بِمَسْجِدٍ.

«وَيَبْطُلُ التَّيَمُّمُ» مُطْلَقًا^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/٩٣): قَوْلُهُ: «مُطْلَقًا» أَيِ: سَوَاءً كَانَ لِصَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ جُنُبٍ وَحَائِضٍ^[١] وَنَحْوِ ذَلِكَ (فَيْرُوز). قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ - فِي مَوْضِعِ التَّيَمُّمِ -: لِكُلِّ صَلَاةٍ أَعْدَلَ الْأَقْوَالِ. اهـ.

[١] وَالتَّيَمُّمُ لَوْ طُءَ الْحَائِضِ بَعْدَ الْكُلِّ كَمَا فِي (شَرْحِ الْمُتَهَمِيِّ)^(١) وَ(الْإِقْنَاعِ)^(٢).

(١) شرح المتهمي (١/٩٩).

(٢) الإقناع (١/٥٦).

«بِخُرُوجِ الْوَقْتِ» أَوْ دُخُولِهِ وَلَوْ كَانَ التَّيْمُمُ لِغَيْرِ صَلَاةٍ مَا لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ جُمُعَةٍ^(١)، أَوْ نَوَى الْجَمْعَ فِي وَقْتٍ ثَانِيَةٍ مَنْ يُبَاحُ لَهُ فَلَا يَبْطُلُ تَيْمُمُهُ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الْوَقْتَيْنِ صَارَا كَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ فِي حَقِّهِ.

«و» يَبْطُلُ التَّيْمُمُ عَنْ حَدَثٍ أَصْغَرَ «بِمُبْطَلَاتِ الْوُضُوءِ» وَعَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ بِمُوجِبَاتِهِ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَهُ حُكْمُ الْمُبْدَلِ، وَإِنْ كَانَ لِحَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ لَمْ يَبْطُلْ بِحَدَثٍ غَيْرِهِمَا.

«و» يَبْطُلُ التَّيْمُمُ أَيْضًا: «بُوجُودِ الْمَاءِ» الْمَقْدُورِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ بِلَا ضَرَرٍ إِنْ كَانَ تَيْمُمٌ لِعَدَمِهِ، وَإِلَّا فَبِزَوَالِ مُبِيحٍ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ «وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ»^[١] فَيَتَطَهَّرُ وَيَسْتَأْنِفُهَا «لَا» إِنْ وَجَدَ ذَلِكَ «بَعْدَهَا» فَلَا تَجِبُ إِعَادَتُهَا، وَكَذَا الطَّوَافُ، وَيُغَسَّلُ مِيتٌ وَلَوْ صُلِّيَ عَلَيْهِ وَتَعَادَ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٩٤): قَوْلُهُ: «مَا لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ جُمُعَةٍ» أَيُّ: فَلَا يَبْطُلُ بِخُرُوجِهِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُقْضَى. ثُمَّ: هَلْ تَبْطُلُ بِمُجَرَّدِ السَّلَامِ مِنْهَا أَوْ يَسْتَمِرُّ إِلَى الْوَقْتِ الثَّانِي؟ قَالَ الشَّارِحُ: لَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ. (فَيُرْوَزُ)^[٢].

[١] إِشَارَةٌ خِلَافٍ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، اخْتَارَهَا الْأَجَرِيُّ^(١).

[٢] قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ (شَرْحُ الْإِقْنَاعِ)؛ حَيْثُ قَالَ: فَلَا يَبْطُلُ مَا دَامَ فِيهَا^(٢)، وَهُوَ مُقْتَضَى تَعْلِيلِهِمْ أَيْضًا.

(١) انظر: الفروع (١ / ٣١٢)، والإنصاف (١ / ٢٩٨).

(٢) كشف القناع (١ / ١٧٧).

«وَالْتَيْمُّ آخِرَ الْوَقْتِ» الْمُخْتَارِ «لِرَاجِي الْمَاءِ» أَوْ الْعَالَمِ وَجُودُهُ^١، وَلَمِنْ اسْتَوَى
عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ «أُولَى» لِقَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْجُنُبِ: «يَتَلَوُّمٌ» أَيُّ: يَتَأَنَّى مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ
آخِرِ الْوَقْتِ، فَإِنْ وَجَدَ الْمَاءَ وَإِلَّا تَيْمَّمْ.

«وَصِفَتُهُ» أَيُّ: كَيْفِيَّةُ التَّيْمُمِ «أَنْ يَنْوِيَ» كَمَا تَقَدَّمَ «ثُمَّ يُسَمِّي» فَيَقُولُ: «بِسْمِ
اللَّهِ» وَهِيَ هُنَا كَوُضُوءٌ «وَيَضْرِبُ التُّرَابَ بِيَدَيْهِ مُفَرَّجَتِي الْأَصَابِعِ» لِيَصِلَ التُّرَابُ
إِلَى مَا بَيْنَهَا بَعْدَ نَزْعِ نَحْوِ خَاتَمِ ضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَوْ كَانَ التُّرَابُ نَاعِمًا فَوَضَعَ يَدَيْهِ
عَلَيْهِ وَعَلَقَ بِهِمَا أَجْزَأَهُ.

«يَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَاظِنِهَا» أَيُّ: بِيَاظِنِ أَصَابِعِهِ «وَو» يَمْسَحُ «كَفَّيْهِ بِرَاحَتَيْهِ»
اسْتِحْبَابًا، فَلَوْ مَسَحَ وَجْهَهُ بِيَمِينِهِ وَيَمِينَهُ بِيَسَارِهِ أَوْ عَكْسَ صَحَّ، وَاسْتَيْعَابُ الْوَجْهِ
وَالْكَفَّيْنِ وَاجِبٌ سِوَى مَا يَشُقُّ وَصُولُ التُّرَابِ إِلَيْهِ.

«وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَهُ» لِيَصِلَ التُّرَابُ إِلَى مَا بَيْنَهُمَا، وَلَوْ تَيْمَّمْ بِخَرْقَةٍ أَوْ غَيْرِهَا
جَازَ، وَلَوْ نَوَى وَصَمَدَ لِلرَّيْحِ حَتَّى عَمَّتْ مَحَلَّ الْفَرَضِ بِالتُّرَابِ، أَوْ أَمَرَهُ عَلَيْهِ
وَمَسَحَهُ بِهِ صَحَّ، لَا إِنْ سَفَتَهُ الرِّيحُ بِلَا تَصْمِيدٍ فَمَسَحَهُ بِهِ.

[١] وَقِيلَ: يَجِبُ التَّأْخِيرُ لِعَالَمِ وَجُودِهِ. وَقِيلَ: يَجِبُ التَّأْخِيرُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنِ الْعَدَمَ
حَتَّى يَضِيقَ الْوَقْتُ، لَكِنْ مَا قَبْلَهُ أَظْهَرَ وَأَصَحُّ وَأَفْيَسُ وَأَمْشَى عَلَى قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ؛ فَإِنَّهُمْ
نَصُّوا عَلَى وَجُوبِ التَّأْخِيرِ لِتَعَلُّمِ الْفَاتِحَةِ وَنَحْوِهَا مَعَ أَنَّ لَهَا بَدَلًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ

الْحُكْمِيَّةُ أَيُّ: تَطْهِيرِ مَوَارِدِهَا.

«يُجْزَى فِي غَسْلِ النَّجَاسَاتِ كُلِّهَا» وَلَوْ مِنْ كَلْبٍ أَوْ خِنْزِيرٍ «إِذَا كَانَتْ عَلَى الْأَرْضِ» وَمَا اتَّصَلَ بِهَا مِنَ الْحَيَاطَانِ وَالْأَحْوَاضِ وَالصُّخُورِ «غَسْلَةً وَاحِدَةً تَذْهَبُ بِعَيْنِ النَّجَاسَةِ» وَيَذْهَبُ لَوْنُهَا وَرِيحُهَا فَإِنْ لَمْ يَذْهَبَا لَمْ تَطْهَرْ مَا لَمْ يَعْجِزْ، وَكَذَا إِذَا غُمِرَتْ بِمَاءِ الْمَطَرِ وَالسُّيُولِ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ النِّيَّةِ لِإِزَالَتِهَا، وَإِنَّمَا اكْتَفِيَ بِالْمَرَّةِ دَفْعًا لِلْحَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَرِيقُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَإِنْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ ذَاتَ أَجْزَاءٍ مُتَفَرِّقَةٍ كَالرَّمَمِ وَالْدَّمِ الْجَافِ وَالرُّوثِ وَاخْتَلَطَتْ بِأَجْزَاءِ الْأَرْضِ لَمْ تَطْهَرْ بِالْغَسْلِ، بَلْ بِإِزَالَةِ أَجْزَاءِ الْمَكَانِ، بِحَيْثُ يَتَيَقَّنُ زَوَالُ أَجْزَاءِ النَّجَاسَةِ «و» يُجْزَى فِي نَجَاسَةِ «عَلَى غَيْرِهَا» أَيُّ: غَيْرِ أَرْضٍ «سَبْعُ» غَسَلَاتٍ.

«إِحْدَاهَا» أَيُّ: إِحْدَى الْغَسَلَاتِ وَالْأُولَى أُولَى «بِتْرَابٍ» طَهُورٍ ^(١) «فِي نَجَاسَةِ كَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ» وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا لِحَدِيثٍ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا أَوْ لَاهُنَّ بِالتَّرَابِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٩٧): قَوْلُهُ: «بِتْرَابٍ طَهُورٍ» أَيُّ: لَا طَاهِرٍ. قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ): وَاحِدَةٌ بِتْرَابٍ طَهُورٍ خَالِصٍ، يُجُوزُ التَّيَمُّمُ بِهِ، وَانْظُرْ: هَلْ يَكْفِي التُّرَابُ =

وَيُعْتَبَرُ^(١) مَا يُوَصَّلُ التُّرَابَ إِلَى الْمَحَلِّ وَيَسْتَوْعِبُهُ بِهِ إِلَّا فِيمَا يَضُرُّ فَيَكْفِي مُسَمَّاهُ
«وَيُجْزَى عَنِ التُّرَابِ أَشْنَانٌ وَنَحْوُهُ» كَالصَّابُونِ وَالنَّخَالَةِ، وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ مَطْعُومٍ
فِي إِزَالَتِهَا.

«و» يُجْزَى «فِي نَجَاسَةٍ غَيْرِهِمَا» أَيُّ: غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ أَوْ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا
أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا «سَبْعُ» غَسَلَاتٍ بِمَاءٍ طَهُورٍ وَلَوْ غَيْرَ مُبَاحٍ إِنْ أَنْقَتَ، وَإِلَّا فَحَتَّى تُنْقِيَ
مَعَ حَتٍّ وَقَرَصٍ لِحَاجَةٍ، وَعَصْرٍ - مَعَ إِمْكَانٍ - كُلَّ مَرَّةٍ خَارِجَ الْمَاءِ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ
عَصْرُهُ فَبَدَقِهِ وَتَقْلِيلِهِ أَوْ تَثْقِيلِهِ كُلَّ غَسَلَةٍ حَتَّى يَذْهَبَ أَكْثَرُ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ.

وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ أَوْ لَهْمَا عَجْزًا «بِلَا تُرَابٍ» لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «أَمَرْنَا
بِغَسْلِ الْأَنْجَاسِ سَبْعًا» فَيَنْصَرِفُ إِلَى أَمْرِهِ ﷺ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ) وَغَيْرِهِ.

= الْمَغْصُوبُ أَمْ لَا كَالِاسْتِجْمَارِ؟ لَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي، وَإِلَى الْأَوَّلِ جَنَحَ
الْوَالِدُ^(٢) اهـ. (فَيْرُوز).

[١] عِبَارَةٌ (الْمُنْتَهَى): «وَيُعْتَبَرُ مَائِعٌ»^(١)، وَعُمُومُهُ - كَمَا فِي الشَّرْحِ هُنَا - يَشْمَلُ الْمَاءَ
وغيره، لَكِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ الْمُنْتَهَى): «الْمُرَادُ بِالْمَائِعِ الْمَاءُ الطَّهُورُ، كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِي
الْحَاشِيَةِ عَنِ ابْنِ قُنْدُسٍ»^(٢). اهـ.

[٢] وَمَا جَنَحَ إِلَيْهِ وَالِدُهُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِيمَا
تُرَالُ بِهِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ.

(١) منتهى الإرادات (١/ ١١٠).

(٢) شرح المنتهى (١/ ١٠٣).

وَمَا تَنْجَسَ بِغَسَلَةٍ يُغَسَّلُ بِعَدَدِ مَا بَقِيَ بَعْدَهَا مَعَ تُرَابٍ فِي نَحْوِ نَجَاسَةٍ كُلِّبَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتُعْمِلَ.

«وَلَا يَطْهَرُ مُتَنَجِّسٌ» وَلَوْ أَرْضًا «بِشَّمْسٍ وَلَا رِيحٍ وَلَا ذَلِكَ»^(١) وَلَوْ أَسْفَلَ
خُفٍّ أَوْ حِذَاءٍ أَوْ ذَيْلَ امْرَأَةٍ، وَلَا صَقِيلٌ بِمَسْحٍ، «وَلَا» يَطْهَرُ مُتَنَجِّسٌ بِ«اسْتِحَالَةٍ»
فَرَمَادُ النَّجَاسَةِ وَدُخَانُهَا وَغُبَارُهَا وَبُخَارُهَا وَدُودُ جُرْحٍ وَصُرَاصِرٌ كُتِفَ وَكُلَّبٌ
وَقَعَ فِي مَلَا حَةٍ فَصَارَ مِلْحًا وَنَحْوُ ذَلِكَ - نَجَسٌ.

«غَيْرَ الْحَمْرَةِ»^(١) إِذَا انْقَلَبَتْ بِنَفْسِهَا خَلَا، أَوْ بِنَقْلِ لَا لِقَصْدِ تَحْلِيلٍ وَدِدْثَانِ مِثْلَهَا؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/٩٨): قَوْلُهُ: «وَلَوْ أَرْضًا بِشَّمْسٍ...» إلخ؛

[١] ظَاهِرُهُ أَوْ صَرِيحُهُ أَنَّ الْحَمْرَ نَجَسٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ^(١) وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ،
وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى أَنَّ الْحَمْرَ طَاهِرَةٌ، قَالُوا: لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلَا
وُجُودَ لَهُ فِي نَجَاسَةِ الْحَمْرِ، بَلْ إِنَّ الْحَمْرَ أُرِيقَتْ فِي أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ، وَلَوْ كَانَ نَجَسًا مَا جَازَتْ
إِرَاقَتُهُ فِي الطَّرِيقِ، كَمَا لَا يَجُوزُ الْبَوْلُ فِي الطَّرِيقِ. وَأَيْضًا لَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ بِغَسَلِ الْأَوَانِي حِينَ
حُرِّمَ الْحَمْرُ، وَلَوْ كَانَ نَجَسًا لَأُمِرَ بِغَسَلِهَا كَمَا أُمِرَ بِغَسَلِ الْأَوَانِي حِينَ حُرِّمَتِ الْحَمْرُ. قَالَ
أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ شَاكِرٌ فِي تَعْلِيلِهِ لَهُ عَلَى «الْمَحَلِّ»^(٢): وَإِلَيْهِ - أَيِ الْقَوْلِ بِعَدَمِ نَجَاسَةِ الْحَمْرِ - ذَهَبَ
رَبِيعَةُ وَدَاوُدُ فِيمَا حَكَاهُ النَّوَوِيُّ^(٣) نَقْلًا عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ، وَإِلَيْهِ يَرْمِي كَلَامُ الْقَاضِي

(١) انظر: المبسوط للسرخسي (٣/٢٤)، والنوادر والزيادات (١/٢١٠)، والمجموع للنووي (٢/٥٦٣)،
والروايتين والوجهين (١/١٥٢)، والمغني (١٢/٥١٤).

(٢) المحلى (١/١٩٣).

(٣) المجموع للنووي (٢/٥٦٣).

لِأَنَّ نَجَاسَتَهَا لِيَشَدَّتْهَا الْمُسْكِرَةُ، وَقَدْ زَالَتْ كَالْمَاءِ الْكَثِيرِ إِذَا زَالَ تَغَيَّرُهُ بِنَفْسِهِ،
وَالْعَلَقَةُ إِذَا صَارَتْ حَيَوَانًا طَاهِرًا.

«فَإِنْ خُلِّلَتْ» أَوْ نُقِلَتْ لِقَصْدِ التَّخْلِيلِ لَمْ تَطْهَرْ، وَالْحُلُّ الْمُبَاحُ أَنْ يُصَبَّ
عَلَى الْعِنَبِ أَوْ الْعَصِيرِ خُلٌّ قَبْلَ غَلْيَانِهِ حَتَّى لَا يَغْلِي، وَيُمْنَعُ غَيْرُ خَلَّالٍ مِنْ إِمْسَاكِ
الْحُمْرَةِ لِتُخْلَلَ.

«أَوْ تَنْجَسَ دُهْنٌ مَائِعٌ» أَوْ عَجِينٌ أَوْ بَاطِنٌ حَبٌّ أَوْ إِنَاءٌ تَشْرَبَ النَّجَاسَةَ أَوْ
سَكِينٌ سُقِيَتْهَا «لَمْ يَطْهَرْ» لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَائِهِ.
وَإِنْ كَانَ الدَّهْنُ جَامِدًا وَوَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ أُلْقِيَتْ وَمَا حَوْلَهَا وَالْبَاقِي طَاهِرٌ،
فَإِنْ اخْتَلَطَ وَلَمْ يَنْضَبِطْ حُرْمٌ.

= مَفْهُومُهُ^١: أَنَّ غَيْرَ الْأَرْضِ يَطْهَرُ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ مُرَادًا، وَإِنَّمَا أَفْرَدَهَا؛ لِأَنَّهُ مُحَلٌّ خِلَافِ بَيْنَنَا
وَبَيْنَ الْحَتَفَةِ.

الشُّوْكَانِيُّ كَمَا يُفْهَمُ مِنَ (الرَّوْضَةِ النَّدِيَّةِ)^(١)، وَاخْتَارَهُ مُحَمَّدٌ الصَّنْعَانِيُّ فِي (سُبُلِ السَّلَامِ)^(٢).
قُلْتُ: وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ أَرْجَحُ مِنَ الْقَوْلِ بِالنَّجَاسَةِ؛ لِقُوَّةِ دَلِيلِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
كُتِبَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[١] هَذِهِ حَاشِيَةٌ غَلَطُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَلَوْ أَرْضًا» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «مُتَنَجِّسٍ»
وَقَوْلُهُ: «بِشَّمْسٍ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «وَلَا يَطْهَرُ» وَمَعْنَى الْعِبَارَةِ: أَنَّ كُلَّ مُتَنَجِّسٍ لَا يَطْهَرُ
بِشَّمْسٍ.. إلخ، سِوَاءِ كَانَ أَرْضًا أَمْ غَيْرَهَا، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

(١) الروضة الندية (١/ ٢٠).

(٢) سبل السلام (١/ ٤٩).

«وَأِنْ خَفِيَ مَوْضِعُ نَجَاسَةٍ فِي بَدَنِ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ بُقْعَةٍ ضَيِّقَةٍ وَأَرَادَ الصَّلَاةَ غُسْلَ» وَجُوبًا «حَتَّى يَجْزِمَ بِزَوَالِهِ»^[١] أَي: زَوَالَ النَّجَسِ؛ لِأَنَّهُ مُتَيَقَّنٌ، فَلَا يَزُولُ إِلَّا بِتَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ.

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ جَهَّتْهَا مِنَ الثَّوْبِ غَسَلَهُ كُلَّهُ، وَإِنْ عَلِمَهَا فِي أَحَدِ كُفَيْهِ وَلَا يَعْرِفُهُ غَسَلَهُمَا، وَيُصَلِّي فِي فَضَاءٍ وَاسِعٍ حَيْثُ شَاءَ بِلَا تَحَرُّ.

«وَيَطْهَرُ بَوْلٌ» وَقَيْءٌ «غُلَامٌ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ» لِشَهْوَةِ «بِنَضْحِهِ» أَي: غَمْرِهِ بِالمَاءِ. وَلَا يَخْتَاجُ لِمَرْسٍ وَعَصْرِ، فَإِنْ أَكَلَ الطَّعَامَ غُسِلَ كَغَائِطِهِ، وَكَبُولِ الْأُنْثَى وَالْحُنْثَى، فَيُغْسَلُ كَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمْ يَتَبَيَّنْ لِي فَرْقٌ مِنَ السُّنَّةِ بَيْنَهُمَا. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْغُلَامَ أَصْلُهُ مِنَ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ، وَالْجَارِيَةِ أَصْلُهَا مِنَ اللَّحْمِ وَالدَّمِ. وَقَدْ أَفَادَهُ ابْنُ مَاجَهٍ، وَهُوَ غَرِيبٌ، قَالَ فِي (الْمُبْدِعِ). وَلَعَابُهُمَا طَاهِرٌ.

«وَيُعْفَى فِي غَيْرِ مَا بَعِثَ وَ» فِي غَيْرِ «مَطْعُومٍ عَنْ يَسِيرِ دَمِ نَجَسٍ» وَلَوْ حَيْضًا أَوْ نِفَاسًا أَوْ اسْتِحَاضَةً، وَعَنْ يَسِيرِ قَيْحٍ وَصَدِيدٍ مِنْ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ لَا نَجَسٍ، وَلَا إِنْ كَانَ مِنْ سَبِيلٍ قَبْلٍ أَوْ دُبُرٍ، وَالْيَسِيرُ مَا لَا يَفْحُشُ فِي نَفْسٍ كُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِهِ، وَيُضْمُّ مُتَفَرِّقٌ بِثَوْبٍ لَا أَكْثَرَ، وَدَمُ السَّمَكِ وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ كَالْبَقِّ وَالْقُمَّلِ.

وَدَمُ الشَّهِيدِ عَلَيْهِ، وَمَا يَبْقَى فِي اللَّحْمِ وَعُرُوقِهِ وَلَوْ ظَهَرَتْ حُمْرَتُهُ طَاهِرٌ.....

[١] وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَحَرَّى^(١)، وَهُوَ أَظْهَرُ، خُصُوصًا فِيمَا يَتَصَرَّرُ بِغَسَلِهِ كُلَّهُ.

«و» يُعْفَى «عَنْ أَثَرِ اسْتِحْجَارٍ» بِمَحَلِّهِ بَعْدَ الْإِنْقَاءِ وَاسْتِيفَاءِ الْعَدَدِ «وَلَا يَنْجُسُ الْآدَمِيُّ بِالْمَوْتِ» لِحَدِيثِ: «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَمَا لَا نَفْسٍ» أَيُّ: دَمٌ «لَهُ سَائِلَةٌ» كَالْبَقِ وَالْعَقْرَبِ وَهُوَ «مُتَوَلِّدٌ مِنْ طَاهِرٍ» لَا يَنْجُسُ بِالْمَوْتِ بَرِّيًّا كَانَ أَوْ بَحْرِيًّا، فَلَا يَنْجُسُ الْمَاءُ الْيَسِيرُ بِمَوْتِهِمَا فِيهِ.

«وَبَوْلٌ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَرَوْنُهُ وَمَنِيَّةٌ» طَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ الْعُرَنِيِّنَ أَنْ يَلْحَقُوا بِإِبِلِ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَاهِهَا وَأَلْبَانِهَا، وَالنَّجْسُ لَا يُبَاحُ شُرْبُهُ، وَلَوْ أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ لَأَمَرَهُمْ بِغَسْلِ أَثَرِهِ إِذَا أَرَادُوا الصَّلَاةَ.

«وَمَنِيَّ الْآدَمِيِّ» طَاهِرٌ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ يَذْهَبُ فَيُصَلِّي فِيهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. فَعَلَى هَذَا يُسْتَحَبُّ فَرَكُ يَابِسِهِ وَغَسْلُ رَطْبِهِ.

«وَرُطُوبَةُ فَرْجِ الْمَرَأَةِ» وَهُوَ مَسْلُكُ الذَّكَرِ - طَاهِرٌ كَالْعَرَقِ وَالرَّيْقِ وَالْمُخَاطِ وَالْبَلْغَمِ وَلَوْ ازْرَقَ، وَمَا سَالَ مِنَ الْفَمِ وَقَتَ النَّوْمِ.

«وَسُورُ الْهَرَّةِ وَمَا دُونَهَا فِي الْخِلْقَةِ طَاهِرٌ» غَيْرُ مَكْرُوهٍ غَيْرُ دَجَاجَةٍ مُخَلَّاةٍ، وَالسُّورُ بِضَمِّ السِّينِ مَهْمُوزٌ بَقِيَّةُ طَعَامِ الْحَيَوَانِ وَشَرَابِهِ، وَالْهَرُّ الْقِطُّ.

وَإِنْ أَكَلَ هُوَ أَوْ طِفْلٌ وَنَحْوُهُمَا نَجَاسَةً ثُمَّ شَرِبَ وَلَوْ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ مِنْ مَائِعٍ لَمْ يُؤْثَرْ؛ لِغُضُومِ الْبَلَوَى لَا عَنْ نَجَاسَةِ بِيَدِهَا أَوْ رِجْلِهَا، وَلَوْ وَقَعَ مَا يَنْصَمُّ دُبْرُهُ فِي مَائِعٍ ثُمَّ خَرَجَ حَيًّا لَمْ يُؤْثَرْ.

«وَسِبَاغُ الْبَهَائِمِ وَ» سِبَاغُ «الطَّيْرِ» الَّتِي هِيَ أَكْبَرُ مِنَ الْهَرِّ خِلْقَةٌ «وَالْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ وَالْبَعْلُ مِنْهُ» أَيُّ: مِنَ الْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ لَا الْوَحْشِيِّ «نَجِسَةٌ» وَكَذَا جَمِيعُ أَجْزَائِهَا

وَفَضْلَاتِهَا^١؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْمَاءِ وَمَا يَنْوِبُهُ مِنَ السَّبَاعِ وَالذَّوَابِّ فَقَالَ:
 «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ» فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ يُنَجَّسُ إِذَا لَمْ يَبْلُغْهُمَا. وَقَالَ فِي
 الْحُمْرِ يَوْمَ خَيْبَرَ: «إِنَّهَا رَجَسٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَالرَّجَسُ النَّجَسُ.

[١] وَفِي (الْمُغْنِي) (٢/ ٩٠): فِي سَبَاعِ الْبَهَائِمِ مِنْ غَيْرِ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهَا
 نَجِسَةٌ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا وَفَضْلَاتِهَا. وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى طَهَارَتِهَا، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْآدَمِيِّ
 عَلَى مَا فُصِّلَ. اهـ.



بَابُ الْحَيْضِ

أَصْلُهُ لُغَةً: السَّيْلَانُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: حَاضَ الْوَادِي: إِذَا سَالَ.

وَهُوَ شَرْعًا: دَمٌ طَبِيعَةٌ وَجِبَلَةٌ يَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ الرَّحِمِ فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ، خَلَقَهُ اللَّهُ لِحِكْمَةِ غِذَاءِ الْوَلَدِ وَتَرْبِيَّتِهِ.

«لَا حَيْضَ قَبْلَ تِسْعِ سِنِينَ»^[١] فَإِنْ رَأَتْ دَمًا لِدُونِ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي الْوُجُودِ، وَبَعْدَهَا إِنْ صَلَحَ فَحَيْضٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَأَيْتُ جَدَّةً لَهَا إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً.

«وَلَا حَيْضَ «بَعْدَ خَمْسِينَ» سَنَةٍ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «إِذَا بَلَغَتِ الْمَرْأَةُ خَمْسِينَ سَنَةً خَرَجَتْ مِنْ حَدِّ الْحَيْضِ» ذَكَرَهُ أَحْمَدُ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ نِسَاءِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِنَّ.

«وَلَا حَيْضَ «مَعَ حَمْلٍ». قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا تَعْرِفُ النِّسَاءَ الْحَمْلَ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ.

فَإِنْ رَأَتْ دَمًا فَهُوَ دَمٌ فَسَادٍ، لَا تَتْرُكُ لَهُ الْعِبَادَةَ، وَلَا يُمْنَعُ زَوْجُهَا مِنْ وَطْئِهَا، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تَغْتَسِلَ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ قَبْلَ وَلَادَتِهَا بِيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ مَعَ أَمَارَةٍ فَنِفَاسٍ، وَلَا تَنْقُضُ بِهِ مُدَّتَهُ.

«وَأَقْلَهُ» أَيُّ: أَقَلُّ الْحَيْضِ «يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ» لِقَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «وَأَكْثَرُهُ» أَيُّ: أَكْثَرُ

الْحَيْضِ «خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا» بَلَيَالِيهَا؛ لِقَوْلِ عَطَاءٍ: «رَأَيْتُ مَنْ تَحِيضُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا».

[١] أَيُّ: قَبْلَ تَمَامِهَا.

«وَعَالِبُهُ» أَي: غَالِبُ الْحَيْضِ «سِتُّ» لَيَالٍ بِأَيَّامِهَا «أَوْ سَبْعُ» لَيَالٍ بِأَيَّامِهَا.
 «وَأَقْلَ طَهْرٍ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ يَوْمًا» اخْتَجَّ أَحْمَدُ بِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ
 امْرَأَةً جَاءَتْهُ - وَقَدْ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا - فَزَعَمَتْ أَنَّهَا حَاضَتْ فِي شَهْرٍ ثَلَاثَ حَيْضٍ.
 فَقَالَ عَلِيٌّ لِشُرَيْحٍ: قُلْ فِيهَا! فَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا مِمَّنْ
 يُرْضَى دِينُهُ وَأَمَانَتُهُ فَشَهِدَتْ بِذَلِكَ، وَإِلَّا فَهِيَ كَاذِبَةٌ. فَقَالَ عَلِيٌّ: «قَالُونَ» أَي: جَيْدٌ
 بِالرُّومِيَّةِ.

«وَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ» أَي: أَكْثَرِ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجِدَ مَنْ لَا تَحِيضُ
 أَصْلًا، لَكِنْ غَالِبُهُ بَقِيَّةُ الشَّهْرِ، وَالطَّهْرُ زَمَنَ حَيْضٍ خُلُوصُ النِّقَاءِ بَأَنَ لَا تَتَغَيَّرُ مَعَهُ
 قُطْنُهُ اخْتَشَتْ بِهَا، وَلَا يُكْرَهُ وَطُوءُهَا زَمَنَهُ إِنْ اغْتَسَلَتْ.

«وَيَقْضِي الْحَائِضُ الصَّوْمَ لَا الصَّلَاةَ» إِجْمَاعًا «وَلَا يَصِحَّاحَانِ» أَيِ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ
 «مِنْهَا» أَي: مِنْ الْحَائِضِ.

«بَلْ يُجْرَمَانِ» عَلَيْهَا كَالطَّوَافِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَاللُّبْثِ فِي الْمَسْجِدِ لَا الْمُرُورِ
 بِهِ إِنْ أَمِنَتْ تَلْوِيئَهُ.

«وَيَحْرُمُ وَطُوءُهَا فِي الْفَرْجِ» إِلَّا لِمَنْ بِهِ شَبَقٌ بِشَرْطِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَزِلُوا
 النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

«فَإِنْ فَعَلَ» بَأَنَ أَوْلَجَ - قَبْلَ انْقِطَاعِهِ - مَنْ يُجَامِعُ مِثْلَهُ حَشَفَتْهُ وَلَوْ بِحَائِلٍ
 أَوْ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا «فَعَلَيْهِ دِينَارٌ أَوْ نِصْفُهُ» عَلَى التَّخْيِيرِ «كَفَّارَةٌ» لِحَدِيثِ
 ابْنِ عَبَّاسٍ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِهِ كَفَّارَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.
 وَقَالَ: هَكَذَا الرُّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ.

وَالْمَرَادُ بِالذِّينَارِ مِثْقَالٌ مِنَ الذَّهَبِ مَضْرُوبًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، أَوْ قِيمَتُهُ مِنَ الْفِضَّةِ فَقَطْ، وَيُجْزَى لَوَاحِدٍ، وَتَسْقُطُ بِعَجْزِهِ، وَامْرَأَةٌ مُطَاوِعَةٌ كَرَجُلٍ.

«و» يَجُوزُ أَنْ «يَسْتَمْتَعَ مِنْهَا» أَيُّ: مِنَ الْحَائِضِ «بِمَا دُونَهُ» أَيُّ: دُونَ الْفَرْجِ: مِنَ الْقُبْلَةِ، وَاللَّمْسِ، وَالْوُطْءِ دُونَ الْفَرْجِ؛ لِأَنَّ الْمَحِيضَ اسْمٌ لِمَكَانِ الْحَيْضِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَاعْتَزِلُوا نِكَاحَ فُرُوجِهِنَّ.

وَيُسْنُ سِتْرُ فَرْجِهَا عِنْدَ مُبَاشَرَةِ غَيْرِهِ.

وَإِذَا أَرَادَ وَطْأَهَا فَادَّعَتْ حَيْضًا مُمَكِّنًا قَبْلَ^[١].

«وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ» أَيُّ: دَمُ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ «وَلَمْ تَغْتَسِلْ لَمْ يَبَحْ غَيْرُ الصَّيَامِ وَالطَّلَاقِ» فَإِنْ عَدِمَتِ الْمَاءَ تَيَمَّمَتْ وَحَلَ وَطَوَّهَا، وَتَغَسَّلُ الْمُسْلِمَةُ الْمُتَمَتِّعَةُ قَهْرًا، وَلَا نِيَّةً هُنَا كَالْكَافِرَةِ لِلْعُدْرِ، وَلَا تُصَلِّي بِهِ، وَيُنَوَّى عَنْ مَجْنُونَةٍ غَسَلَتْ كَمَيِّتٍ.

«وَالْمُبْتَدَأَةُ» أَيُّ: فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، وَهِيَ الَّتِي رَأَتْ الدَّمَ وَلَمْ تَكُنْ حَاضَتْ «تَجْلِسُ» أَيُّ: تَدْعُ الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ وَنَحْوَهُمَا بِمَجَرَّدِ رُؤْيَيْهِ وَلَوْ حُمْرَةً أَوْ صُفْرَةً أَوْ كُدْرَةً «أَقَلَّهُ» أَيُّ: أَقَلَّ الْحَيْضِ يَوْمًا وَلَيْلَةً «ثُمَّ تَغْتَسِلُ» لِأَنَّهُ آخِرُ حَيْضِهَا حُكْمًا «وَتُصَلِّي» وَتُصُومُ^[٢]، وَلَا تُوطَأُ.

[١] بِأَنْ كَانَتْ فِي سَنِهِ.

[٢] ظَاهِرُهُ: وَلَوْ نَفَلًا، وَفِيهِ إِشْكَالٌ، وَالظَّاهِرُ مَنَعُهَا مِنَ النَّفْلِ؛ لِأَنَّ صَوْمَهَا وَصَلَاتَهَا إِذَنْ عَلَى طَرِيقِ الْإِحْتِيَاظِ، وَلَا احْتِيَاظٍ فِي الْمُنْدُوبِ، بَلِ الْإِحْتِيَاظُ تَرْكُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَأْتِمُّ بِتَرْكِهِ وَتَأْتِمُّ بِفِعْلِهِ لَوْ كَانَتْ عَلِمَتْ هَذَا حَيْضًا، وَمَعَ الشَّكِّ الْإِحْتِيَاظُ التَّركُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«فَإِنْ انْقَطَعَ» دَمُهَا «لَا كَثْرَهُ» أَي: أَكْثَرَ الْحَيْضِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا «فَمَا دُونَ» بِضَمِّ النُّونِ لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ «اغتسلت عند انقطاعه» أَيضًا وَجُوبًا لِصَلَاحِيَةِ أَنْ يَكُونَ حَيْضًا، وَتَفَعَّلَ كَذَلِكَ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ. «فَإِنْ تَكَرَّرَ» الدَّمُ «ثَلَاثًا» أَي: فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَلَمْ يَخْتَلِفْ «فَ» هُوَ كُلُّهُ «حَيْضٌ» وَثَبَّتْ عَادَتُهَا، فَتَجَلَّسُهُ فِي الشَّهْرِ الرَّابِعِ، وَلَا تَثْبُتُ بِدُونِ ثَلَاثٍ.

«وَتَقْضِي مَا وَجَبَ فِيهِ» أَي: مَا صَامَتْ فِيهِ مِنْ وَاجِبٍ، وَكَذَا مَا طَافَتْهُ أَوْ اعْتَكَفَتْهُ فِيهِ، وَإِنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَلَمْ يَعُدْ أَوْ أَيْسَتْ قَبْلَ التَّكَرُّارِ لَمْ تَقْضِ «وَأِنْ عَبَرَ» أَي: جَاوَزَ الدَّمُ «أَكْثَرَهُ» أَي: أَكْثَرَ الْحَيْضِ «فَ» هِيَ «مُسْتَحَاضَةٌ»، وَالِاسْتِحَاضَةُ سِيلَانُ الدَّمِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ مِنَ الْعَرِيقِ الْعَادِلِ مِنْ أَذْنَى الرَّحِمِ دُونَ قَعْرِهِ.

«فَإِنْ كَانَ» لَهَا تَمَيِّزٌ بِأَنْ كَانَ «بَعْضُ دَمِهَا أَحْمَرٌ وَبَعْضُهُ أَسْوَدٌ وَلَمْ يَعْبُرْ» أَي: يُجَاوِزِ الْأَسْوَدُ «أَكْثَرَهُ» أَي: أَكْثَرَ الْحَيْضِ «وَلَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ فَهُوَ» أَيِ الْأَسْوَدِ «حَيْضُهَا» وَكَذَا إِذَا كَانَ بَعْضُهُ نَخِينًا أَوْ مُنْتِنًا وَصَلَحَ حَيْضًا.

«تَجَلَّسُهُ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي» وَلَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ أَوْ يَتَوَالَ «وَالْأَحْمَرُ» وَالرَّقِيقُ وَغَيْرُ الْمُتَيْنِ «اسْتِحَاضَةٌ» نَصُومٌ فِيهِ وَتُصَلَّى.

«وَأِنْ لَمْ يَكُنْ دَمُهَا مُتَمَيِّزًا جَلَسَتْ» عَنِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا أَقَلُّ الْحَيْضِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ حَتَّى يَتَكَرَّرَ ثَلَاثًا، فَتَجَلَّسُ «غَالِبَ الْحَيْضِ» سِتًّا أَوْ سَبْعًا بِتَحَرُّ^[١].....

[١] وَعَنْهُ: تَجَلَّسُ عَادَةً نِسَائِهَا^(١) أَيِ أَقَارِبِهَا، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ

عَادَتُهُنَّ فَبِالْقُرْبَى، ثُمَّ غَالِبِ الْحَيْضِ.

«مِنْ كُلِّ شَهْرٍ»^(١) مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ ابْتِدَائِهَا إِنْ عَلِمْتَهُ وَإِلَّا فَمِنْ أَوَّلِ كُلِّ هِلَالِيٍّ.

«وَالْمُسْتَحَاضَةُ الْمُعْتَادَةُ» أَيِ الَّتِي تَعْرِفُ شَهْرَهَا وَوَقْتَ حَيْضِهَا وَطَهْرَهَا مِنْهُ «وَلَوْ» كَانَتْ «مُمَيَّزَةً تَجْلِسُ عَادَتَهَا» ثُمَّ تَغْتَسِلُ بَعْدَهَا وَتُصَلِّي «وَأِنْ نَسِيَتْهَا» أَيِ: نَسِيَتْ عَادَتَهَا «عَمِلَتْ بِالتَّمْيِيزِ الصَّالِحِ» بِأَنْ لَا يَنْقُصَ الدَّمُ الْأَسْوَدُ وَنَحْوُهُ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ، وَلَوْ تَنَقَّلَ، أَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ.

«فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا تَمْيِيزٌ» صَالِحٌ، وَنَسِيَتْ عَدَدَهُ وَوَقْتَهُ «فَغَالِبَ الْحَيْضِ» تَجْلِسُهُ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ مُدَّةٍ عُلِمَ الْحَيْضُ فِيهَا وَضَاعَ مَوْضِعُهُ، وَإِلَّا فَمِنْ أَوَّلِ كُلِّ هِلَالِيٍّ «كَالْعَالِمَةِ بِمَوْضِعِهِ» أَيِ: مَوْضِعِ الْحَيْضِ «النَّاسِيَةِ لِعَدَدِهِ» فَتَجْلِسُ غَالِبَ الْحَيْضِ فِي مَوْضِعِهِ.

«وَأِنْ عَلِمَتْ» الْمُسْتَحَاضَةُ «عَدَدَهُ» أَيِ: عَدَدَ أَيَّامِ حَيْضِهَا «وَنَسِيَتْ مَوْضِعَهُ مِنْ الشَّهْرِ وَلَوْ» كَانَ مَوْضِعُهُ مِنَ الشَّهْرِ «فِي نِصْفِهِ جَلَسَتْهَا» أَيِ: جَلَسَتْ أَيَّامَ عَادَتِهَا

[١] قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ: «فَتَجْلِسُ غَالِبَ الْحَيْضِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ» لَا يَخْفَى أَنَّ الشَّارِحَ صَرَفَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ إِلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ - كَمَا فِي الْمُتَهَيِّ (١) وَالْإِقْنَاعِ (٢) - وَهُوَ أَنَّهَا تَجْلِسُ أَقْلَهُ حَتَّى يَتَكَرَّرَ، ثُمَّ غَالِبَهُ، لَكِنْ مَا فِي الْمَتْنِ أَوَّلَى، وَحَكَاهُ فِي (الْإِنْصَافِ) (٣) الْمَذْهَبَ، وَقَالَ: «وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ» ثُمَّ ذَكَرَهُمْ، وَقَالَ: «وَعَنْهُ: أَقْلَهُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ» وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الَّتِي مَشَى عَلَيْهَا فِي (الْمُتَهَيِّ) وَ(الْإِقْنَاعِ) وَالْمُؤَلَّفُ الشَّارِحُ هُنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) منتهى الإرادات (١/ ١٢٦ - ١٢٧).

(٢) الإقناع (١/ ٦٦ - ٦٧).

(٣) الإنصاف (١/ ٣٦٣).

«مِنْ أَوَّلِهِ» أَي: أَوَّلِ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ الْحَيْضُ يَأْتِيهَا فِيهِ «كَمَنْ» أَي: كَمُبْتَدَأَةٍ «لَا عَادَةَ لَهَا وَلَا تَمْيِيزَ» فَتَجْلِسُ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ ابْتِدَائِهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

«وَمَنْ زَادَتْ عَادَتُهَا» مِثْلَ أَنْ يَكُونَ حَيْضُهَا خَمْسَةً مِنْ كُلِّ شَهْرٍ فَيَصِيرُ سِتَّةً «أَوْ تَقَدَّمَتْ» ^(١) مِثْلَ أَنْ تَكُونَ عَادَتُهَا مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ فَتَرَاهُ فِي آخِرِهِ «أَوْ تَأَخَّرَتْ» عَكْسَ الَّتِي قَبْلَهَا - «فَمَا تَكَرَّرَ» مِنْ ذَلِكَ «ثَلَاثًا» فَهُوَ «حَيْضٌ» وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى مَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ قَبْلَ تَكَرُّرِهِ، كَدَمِ الْمُبْتَدَأَةِ الزَّائِدِ عَلَى أَقْلِ الْحَيْضِ، فَتَصُومُ فِيهِ وَتُصَلِّي قَبْلَ التَّكْرَارِ، وَتَغْتَسِلُ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ ثَانِيًا، فَإِذَا تَكَرَّرَ ثَلَاثًا صَارَ عَادَةً، فَتُعِيدُ مَا صَامَتْهُ وَنَحْوَهُ مِنْ فَرَضٍ.

«وَمَا نَقَصَ عَنِ الْعَادَةِ طَهْرٌ» فَإِنْ كَانَتْ عَادَتُهَا سِتًّا فَاِنْقَطَعَ لِحَمْسٍ اغْتَسَلَتْ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ وَصَلَّتْ؛ لِأَنَّهَا طَاهِرَةٌ.

«وَمَا عَادَ فِيهَا» أَي: فِي أَيَّامِ عَادَتِهَا، كَمَا لَوْ كَانَتْ عَشْرًا، فَرَأَتْ الدَّمَ سِتًّا ثُمَّ انْقَطَعَ يَوْمَيْنِ، ثُمَّ عَادَ فِي التَّاسِعِ وَالْعَاشِرِ «جَلَسَتْهُ» فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ صَادَفَ زَمَنَ الْعَادَةِ كَمَا لَوْ لَمْ يَنْقَطِعْ.

«وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ فِي زَمَنِ الْعَادَةِ حَيْضٌ» فَتَجْلِسُهُمَا،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَقَرِيِّ (١/ ١١٣): قَوْلُهُ: «أَوْ تَقَدَّمَتْ» صِفَةُ التَّقَدُّمِ أَنْ تَكُونَ عَادَتُهَا فِي آخِرِهِ وَتَرَاهُ فِي أَوَّلِهِ، لَا كَمَا قَالَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(١).

[١] قُلْتُ: الشَّارِحُ عَكَسَ الصُّورَتَيْنِ، فَجَعَلَ الثَّانِيَةَ لِلأُولَى وَالأُولَى لِلثَّانِيَةِ، جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا.

لَا بَعْدَ الْعَادَةِ وَلَوْ تَكَرَّرْنَا؛ لِقَوْلِ أُمِّ عَطِيَّةَ: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُدْرَةَ بَعْدَ الطُّهْرِ شَيْئًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

«وَمَنْ رَأَتْ يَوْمًا» أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ «دَمًا وَيَوْمًا» أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ «نَقَاءً فَالِدَمُ حَيْضٌ» حَيْثُ بَلَغَ مَجْمُوعُهُ أَقَلَّ الْحَيْضِ.

«وَالنَّقَاءُ طَهْرٌ»^[١] تَغْتَسِلُ فِيهِ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي، وَيُكْرَهُ وَطُوهَا فِيهِ «مَا لَمْ يَغْبِرْ» أَيُّ: يُجَاوِزُ مَجْمُوعَهُمَا «أَكْثَرُهُ» أَيُّ: أَكْثَرَ الْحَيْضِ فَيَكُونُ اسْتِحَاضَةً.

«وَالْمُسْتَحَاضَةُ وَنَحْوُهَا» مِمَّنْ بِهِ سَلَسُ الْبَوْلِ أَوْ مَذْيٌّ أَوْ رِيحٌ أَوْ جُرْحٌ لَا يَرْقَأُ دَمُهُ أَوْ رُعَافٌ دَائِمٌ «تَغْسِلُ فَرْجَهَا» لِإِزَالَةِ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَبَثِ «وَتَعْصِبُهُ» عَصَبًا يَمْنَعُ الْخَارِجَ حَسَبَ الْإِمْكَانِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ عَصِبُهُ كَالْبَاسُورِ صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ، وَلَا يَلْزَمُ إِعَادَتُهُمَا لِكُلِّ صَلَاةٍ مَا لَمْ يُفَرِّطْ.

«وَتَتَوَضَّأُ» دُخُولِ «وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ» إِنْ خَرَجَ شَيْءٌ «وَتُصَلِّي» مَا دَامَ الْوَقْتُ «فُرُوضًا وَنَوَافِلَ» فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ لَمْ يَجِبِ الْوُضُوءُ، وَإِنْ اعْتِيدَ انْقِطَاعُهُ زَمَنًا يَتَّسِعُ لِلْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ تَعَيَّنَ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ الْإِثْنَانُ بِهَا كَامِلَةً.

[١] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَعَنْهُ: أَيَّامُ الدَّمِ وَالنَّقَاءِ حَيْضٌ (و ه ش) ^(١) أَيُّ: وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ ^(٢). وَقَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): إِنَّهُ اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَصَاحِبُ (الْفَائِقِ) ^(٣). اهـ.

(١) الفروع (١/٣٧٦).

(٢) انظر: المجموع (٢/٣٨٧).

(٣) الإنصاف (١/٣٧٧).

وَمَنْ يَلْحَقْهُ السَّلْسُ قَائِمًا صَلَّى قَاعِدًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ^[١]
«وَلَا تُوْطَأُ الْمُسْتَحَاضَةُ إِلَّا مَعَ خَوْفِ الْعَنْتِ» مِنْهُ أَوْ مِنْهَا وَلَا كَفَّارَةٌ فِيهِ.

«وَيُسْتَحَبُّ غُسْلُهَا» أَيُّ: غُسْلُ الْمُسْتَحَاضَةِ «لِكُلِّ صَلَاةٍ» لِأَنَّ «أُمَّ حَبِيبَةَ
اسْتُحِيضَتْ فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ
كُلِّ صَلَاةٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَأَكْثَرُ مُدَّةِ النَّفَاسِ» وَهُوَ دَمٌ تُرَخِيهِ الرَّحِمُ لِلْوِلَادَةِ وَبَعْدَهَا، وَهُوَ بَقِيَّةُ الدَّمِ
الَّذِي اخْتَبَسَ فِي مُدَّةِ الْحَمْلِ لِأَجَلِهِ، وَأَصْلُهُ لُغَةٌ مِنَ التَّنْفُسِ وَهُوَ الْخُرُوجُ مِنَ الْجَوْفِ،
أَوْ مِنْ: «نَفَسَ اللَّهُ كُرْبَتَهُ» أَيُّ: فَرَجَهَا «أَرْبَعُونَ يَوْمًا».

وَأَوَّلُ مُدَّتِهِ مِنَ الْوَضْعِ، وَمَا رَأَتْهُ قَبْلَ الْوِلَادَةِ بِيَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِأَمَارَةٍ فَنَافَسَ
وَتَقَدَّمَ، وَيُثْبِتُ حُكْمَهُ بَشْيٌ^[٢] فِيهِ خَلَقَ الْإِنْسَانَ،

[١] الصَّوَابُ أَنَّ مَنْ يَلْحَقْهُ السَّلْسُ رَاكِعًا وَسَاجِدًا فَإِنَّهُ يَوْمِيٌّ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَهُ بَدَلٌ، وَيُفْعَلُ حَالِ الْإِخْتِيَارِ، بِخِلَافِ مَنْ يَلْحَقْهُ
جَالِسًا لَا مُضْطَجِعًا فَإِنَّهُ يُصَلِّي جَالِسًا لَا مُضْطَجِعًا؛ لِأَنَّهُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي صَوَّبْنَاهُ فِي الْإِبَاءِ تَخْرِيجٌ فِي (الْفُرُوعِ) وَجَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي^(١).

[٢] هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ: يُثْبِتُ بِإِلْقَاءِ مُضْغَةٍ وَإِنْ لَمْ تُخَلَّقْ، وَعَنْهُ: بِإِلْقَاءِ
عَلَقَةٍ، وَقِيلَ: يُثْبِتُ إِذَا تَمَّ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ رَوَايَةٌ مُخَرَّجَةٌ

وَلَا حَدَّ لِأَقْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ تَحْدِيدُهُ، وَإِنْ جَاوَزَ الدَّمُ الْأَرْبَعِينَ وَصَادَفَ عَادَةَ حَيْضِهَا وَلَمْ يَزِدْ أَوْ زَادَ وَتَكَرَّرَ فَحَيْضٌ إِنْ لَمْ يُجَاوِزْ أَكْثَرَهُ، وَلَا يَدْخُلُ حَيْضٌ وَاسْتِحَاضَةٌ فِي مُدَّةِ نَفَاسٍ.

«وَمَتَى طَهَّرْتَ قَبْلَهُ» أَيُّ: قَبْلَ انْقِضَاءِ أَكْثَرِهِ «تَطَهَّرْتَ» أَيُّ اغْتَسَلْتَ «وَصَلَّتْ» وَصَامَتْ كَسَائِرِ الطَّاهِرَاتِ، كَالْحَائِضِ إِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا فِي عَادَتِهَا.

«وَيُكْرَهُ وَطُوءُهَا قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ وَالتَّطْهِيرِ» أَيُّ الْإِغْتِسَالِ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَأْتِيَهَا زَوْجُهَا، عَلَى حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ.

«فَإِنْ عَاوَدَهَا الدَّمُ فِي الْأَرْبَعِينَ» فَمَشْكُوكٌ فِيهِ «كَمَا لَوْ لَمْ تَرَهُ ثُمَّ رَأَتْهُ فِيهَا تَصُومُ وَتُصَلِّي» أَيُّ: تَتَعَبَّدُ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي ذِمَّتِهَا بَيِّقِينَ، وَسُقُوطُهَا بِهَذَا الدَّمِ مَشْكُوكٌ فِيهِ «وَتَقْضِي الْوَاجِبَ» مِنْ صَوْمٍ وَنَحْوِهِ؛ اخْتِيَاطًا، وَلَوْ جُوبِهِ يَقِينًا، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ كَمَا تَقَدَّمَ.

«وَهُوَ» أَيُّ النَّفَاسُ «كَالْحَيْضِ فِيمَا يَحِلُّ» كَالِاسْتِمْتَاعِ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ «و» فِيمَا يَحْرُمُ «بِهِ: كَالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ، وَالصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ، وَالطَّلَاقِ بِغَيْرِ سُؤَالِهَا عَلَى عَوَضٍ «و» فِيمَا «يَجِبُ» بِهِ كَالْغُسْلِ وَالْكَفَّارَةِ بِالْوَطْءِ فِيهِ «و» فِيمَا «يَسْقُطُ» بِهِ كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ فَلَا تَقْضِيهَا «غَيْرَ الْعِدَّةِ» فَإِنَّ الْمُفَارِقَةَ فِي الْحَيَاةِ تَعْتَدُّ بِالْحَيْضِ دُونَ النَّفَاسِ.

مِنْ الْعِدَّةِ ^(١) اهْ مُلَخَّصًا مِنَ (الْإِنْصَافِ) ^(٢). وَالصَّوَابُ أَنَّ النَّفَاسَ يَثْبُتُ بِالْقَاءِ مَا يُتَيَقَّنُ أَنَّهُ حَمْلٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الفروع (١/ ٣٩٥).

(٢) الإنصاف (١/ ٣٨٧).

«و» غَيْرَ «الْبُلُوغِ» فَيُثَبَّتُ بِالْحَيْضِ دُونَ النَّفَاسِ لِحُصُولِ الْبُلُوغِ بِالْإِنْزَالِ السَّابِقِ لِلْحَمْلِ، وَلَا يُحْتَسَبُ^[١] بِمُدَّةِ النَّفَاسِ عَلَى الْمَوْلَى بِخِلَافِ مُدَّةِ الْحَيْضِ.

«وَأِنْ وَلَدَتْ» امْرَأَةٌ «تَوَآمَيْنِ» أَيُّ: وَلَدَيْنِ فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ «فَأَوَّلُ النَّفَاسِ وَآخِرُهُ مِنْ أَوَّلِهِمَا» كَالْحَمْلِ الْوَاحِدِ، فَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ فَأَكْثَرُ فَلَا نَفَاسَ لِلثَّانِي^[٢].

وَمَنْ صَارَتْ نَفْسَاءَ بَتَعَدِّيْهَا بِضَرْبِ بَطْنِهَا أَوْ بِشُرْبِ دَوَاءٍ لَمْ تَقْضِ.

[١] (●) ^(١) قَوْلُهُ: «وَلَا يُحْتَسَبُ...» إِنْخ؛ هَذَا هُوَ الْفَرْقُ الثَّلَاثُ.

وَالْفَرْقُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ يُكْرَهُ وَطْءُ النِّسَاءِ إِذَا طَهَّرَتْ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ وَلَا يُكْرَهُ وَطْءُ الْحَائِضِ إِذَا طَهَّرَتْ قَبْلَ مُضِيِّ الْعَادَةِ، وَالرَّاجِحُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ فِيهِمَا.

الْحَامِسُ: أَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَ دَمُ الْحَائِضِ ثُمَّ عَادَ فِي الْعَادَةِ فَهُوَ حَيْضٌ، وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُ النِّسَاءِ ثُمَّ عَادَ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ فَمَشْكُوكٌ فِيهِ.

السَّادِسُ: أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَقْلِهِ.

السَّابِعُ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ سِنَّ مُعَيَّنٌ يَنْقَطِعُ بِهِ.

الثَّامِنُ: أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ الطَّلَاقُ فِيهِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ.

[٢] وَقِيلَ: تَبْدَأُ لِلثَّانِي بِنَفَاسٍ، اخْتَارَهُ الْأَزْجِيُّ وَأَبُو الْمَعَالِي، وَقَالَ: لَا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِيهِ اهـ. (إِنْصَافٌ)^(٢).



(١) الحواشي الزائدة على المطبوع تحتها نقطة حمراء. [المؤلف]

(٢) الإنصاف (٣٨٦/١).

كِتَابُ الصَّلَاةِ

فِي اللُّغَةِ: الدُّعَاءُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] أَي: ادْعُ لَهُمْ.
وَفِي الشَّرْعِ: أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ مَخْصُوصَةٌ، مُفْتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ، مُحْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ.
سُمِّيَتْ صَلَاةً لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الدُّعَاءِ، مُشْتَقَّةً مِنَ الصَّلَوْنِ^[١]، وَهُمَا عِرْقَانِ مِنْ جَانِبِي
الدَّنْبِ. وَقِيلَ: عَظَمَانِ يَنْحَنِيانِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ. وَفُرِضَتْ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ.
«تَجِبُ» الْخَمْسُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ» أَي: بَالِغٍ،
عَاقِلٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى أَوْ خُنْثَى، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ أَوْ مُبْعَاضٍ «لَا حَائِضًا وَنَفْسَاءً» فَلَا تَجِبُ
عَلَيْهِمَا.

«وَيَقْضِي مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بَنَوْمٍ أَوْ إِغْمَاءٍ^[٢] أَوْ سُكْرِ^[٣]»

[١] تَنْنِيَةُ «صَلَا»، قَالَ فِي (الْقَامُوسِ): وَسَطُ الظَّهْرِ مِنَّا وَمِنْ كُلِّ ذِي أَرْبَعٍ^(١) وَذَكَرٍ
أَقْوَالًا أُخْرَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ إِغْمَاءٍ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَا قَضَاءَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي
(الْمَوْطَأِ) (٣٢/١) (شَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ)، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَعْمِيَ
عَلَيْهِ فَذَهَبَ عَقْلُهُ فَلَمْ يَقْضِ الصَّلَاةَ.

[٣] وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ عَدَمَ الْوُجُوبِ عَلَى السَّكَرَانِ^(٢)، وَأَمَّا الْمُغْمَى عَلَيْهِ

(١) الْقَامُوسُ الْمَحِيط (١٦٨١).

(٢) الْاِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٤٠٢).

طَوَّعًا أَوْ كَرْهًا «أَوْ نَحْوَهُ» كَشْرَبِ دَوَاءٍ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَعُشِّي عَلَى عَمَّارٍ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفَاقَ، وَتَوَضَّأَ وَقَضَى تِلْكَ الثَّلَاثَ.

وَيَقْضِي مَنْ شَرِبَ مُحَرَّمًا^(١) حَتَّى زَمَنَ جُنُونٍ طَرَأَ مُتَّصِلًا بِهِ؛ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ «وَلَا تَصِحُّ» الصَّلَاةُ «مِنْ مَجْنُونٍ» وَغَيْرِ مُمَيِّزٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ النِّيَّةَ «وَلَا» تَصِحُّ مِنْ «كَافِرٍ» لِعَدَمِ صِحَّةِ النِّيَّةِ مِنْهُ وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ إِذَا أَسْلَمَ، وَيُعَاقَبُ عَلَيْهَا وَعَلَى سَائِرِ فُرُوعِ الْإِسْلَامِ.

«فَإِنْ صَلَّى» الْكَافِرُ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ الْحَرْبِ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ١١٩): قَوْلُهُ: «وَيَقْضِي مَنْ شَرِبَ» أَيِ الصَّلَاةِ، وَكَذَا الصَّوْمُ وَسَائِرُ الْوَاجِبَاتِ، كَمَا بَحْثُهُ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ). اهـ (فَيَرْوُز)^(١).

فَاخْتَارَ فِي (الْفَائِقِ) عَدَمَ الْوُجُوبِ^(١)؛ وَفَاقًا لِلْأَثْمَةِ الثَّلَاثَةِ^(٢). وَأَمَّا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِشْرَبِ دَوَاءٍ مُبَاحٍ، فَقِيلَ: لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ وَفَاقًا لِلْأَثْمَةِ الثَّلَاثَةِ^(٣). وَقِيلَ: إِنْ تَطَاوَلَ فَلَا قَضَاءَ كَالْجُنُونِ، وَإِلَّا فَكَالْإِغْمَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] لَكِنْ هَلْ يُؤَاخَذُ بِإِقْرَارِهِ وَطَلَاقِهِ وَجِنَائِيَّتِهِ وَنَحْوِهَا أَمْ لَا؟ لَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ، وَقِيَاسُ كَلَامِهِمْ: يُؤَاخَذُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الإنصاف (١/ ٣٩٠).

(٢) الأم (٩/ ٤٥)، وانظر: المجموع (٣/ ٦)، والكافي لابن عبد البر (١/ ١١٧)، وبدائع الصنائع (١٠٨/ ١).

(٣) انظر: المجموع (٣/ ٧).

جَمَاعَةً أَوْ مُنْفَرِدًا، بِمَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِهِ «فَمُسْلِمٌ حُكْمًا» فَلَوْ مَاتَ عَقِبَ الصَّلَاةِ فَتَرَكْتُهُ لِأَقَارِبِهِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِنَا، وَإِنْ أَرَادَ الْبَقَاءَ عَلَى الْكُفْرِ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ التَّهْزِيءَ لَمْ يَقْبَلْ، وَكَذَا لَوْ أَدَّانَ وَلَوْ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ.

«وَيُؤْمَرُ بِهَا صَغِيرٌ لِسَبْعٍ» أَيُّ: يَلْزَمُ وَلِيَّهُ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالصَّلَاةِ لِتِمَامِ سَبْعِ سِنِينَ، وَتَعْلِيمِهِ إِيَّاهَا، وَالطَّهَّارَةَ؛ لِيَعْتَادَهَا، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَأَنْ يَكْفَهُ عَنِ الْمَفَاسِدِ.

«و» أَنْ «يُضْرَبَ عَلَيْهَا لِعَشْرِ»^[١] سِنِينَ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ يَرْفَعُهُ: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

«فَإِنْ بَلَغَ فِي أَثْنَائِهَا» بِأَنْ تَمَّتْ مُدَّةُ بُلُوغِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ «أَوْ بَعْدَهَا فِي وَقْتِهَا إِعَادَةً»^[٢] أَيُّ: لَزِمَهُ إِعَادَتُهَا؛ لِأَنَّهَا نَافِلَةٌ فِي حَقِّهِ فَلَمْ تُجْزِئْهُ عَنِ الْفَرِيضَةِ، وَيُعِيدُ التَّيَمُّمَ لَا الْوُضُوءَ وَالْإِسْلَامَ.

[١] وَقِيلَ: نَحِبُّ عَلَى مَنْ بَلَغَ عَشْرًا؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِضَرْبِهِ لِلْعُقُوبَةِ، وَلَا عُقُوبَةَ عَلَى مُسْتَحَبٍّ.

[٢] وَهَذَا بِخِلَافِ الصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ إِذَا بَلَغَ فِي أَثْنَائِهِ كَمَا سَيَأْتِي، وَطَرَدَهُمَا أَبُو الْحَطَّابِ، فَأَوْجَبَ الْإِعَادَةَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا^(١).

وَالصَّوَابُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: عَدَمُ الْوُجُوبِ فِي الصَّلَاةِ^(٢) فِي الصِّيَامِ أَوَّلَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الهداية (ص: ١٥٥)، وانظر: المغني (٤/ ٤١٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢١/ ٣٧٧).

«وَيَحْرُمُ» عَلَى مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ «تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا» الْمُخْتَارِ، أَوْ تَأْخِيرُ بَعْضِهَا «إِلَّا لِنَاوِي الْجَمْعِ» لِعُذْرٍ، فَيُبَاحُ لَهُ التَّأْخِيرُ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الثَّانِيَةِ يَصِيرُ وَقْتًا هُمَا.

«و» إِلَّا «لِمُسْتَعْلٍ بِشَرْطِهَا الَّذِي يُحْصِلُهُ قَرِيبًا»^[١] كَانَقِطَاعِ ثَوْبِهِ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَفْرُغْ مِنْ خِيَاطَتِهِ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ، فَإِنْ كَانَ بَعِيدًا عُرْفًا صَلَّى، وَلَمْ يَزِمْتَهُ التَّأْخِيرُ فِي الْوَقْتِ مَعَ الْعَزْمِ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَظُنَّ مَانِعًا، وَتَسْقُطُ بِمَوْتِهِ وَلَمْ يَأْتُمْ^[٢].

«وَمَنْ جَحَدَ وَجُوبَهَا كَفَرَ» إِذَا كَانَ مِنْ لَا يَجْهَلُهُ وَإِنْ فَعَلَهَا؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَإِنْ ادَّعَى الْجَهْلَ كَحَدِيثِ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ عُرِفَ وَجُوبَهَا وَلَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُعْذُورٌ، فَإِنْ أَصَرَ كَفَرَ.

«وَكَذَا تَارِكُهَا تَهَاوُنًا» أَوْ كَسَلًا لَا جُحُودًا «وَدَعَاهُ إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ» لِفَعْلِهَا «فَأَصَرَ وَضَاقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ عَنْهَا»^[٣] أَي: عَنِ الثَّانِيَةِ؛

[١] قَوْلُهُ: «وَالِإِذَا لِمُسْتَعْلٍ بِشَرْطِهَا...» إلخ؛ هَذَا الْقَوْلُ قَالَ عَنْهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: إِنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ الْمَعْرُوفِ عَنْ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ. وَقَالَ: لَا رَيْبَ أَنَّ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ، وَإِنَّمَا قُصِدَ بِهِ صُورٌ مَعْرُوفَةٌ^(١). اهـ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَتَسْقُطُ بِمَوْتِهِ وَلَمْ يَأْتُمْ» مُرَادُهُ: مَنْ جَازَ لَهُ التَّأْخِيرُ، وَأَمَّا مَنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَأْتُمْ، كَمَا نَصَّوْا عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

[٣] وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا: إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ مِمَّا لَا يُجْمَعُ إِلَى مَا بَعْدَهَا فَإِنَّهُ

لِحَدِيثٍ: «أَوَّلُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الْأَمَانَةُ، وَآخِرُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْهُ الصَّلَاةُ».

قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ شَيْءٍ ذَهَبَ آخِرُهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ.

فَإِنْ لَمْ يُدْعَ لِفِعْلِهَا لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنَّهُ تَرَكَهَا لِعُذْرِ يَعْقِدُ سُقُوطَهَا
لِمِثْلِهِ.

«وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا فِيهَا» أَيْ: فِيمَا إِذَا جَحَدَ وَجُوبَهَا، وَفِيمَا إِذَا تَرَكَهَا
تَهَاوُنًا. فَإِنْ تَابَا وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهَا.

وَالْجُمُعَةُ كَغَيْرِهَا، وَكَذَا تَرَكَ رُكْنَ أَوْ شَرْطٍ، وَيَنْبَغِي الْإِشَاعَةُ عَنْ تَارِكِهَا بِتَرَكَهَا
حَتَّى يُصَلِّيَ، وَلَا يَنْبَغِي السَّلَامُ عَلَيْهِ، وَلَا إِجَابَةُ دَعْوَتِهِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ.
وَيَصِيرُ مُسْلِمًا بِالصَّلَاةِ، وَلَا يَكْفُرُ بِتَرَكَ غَيْرِهَا مِنْ زَكَاةٍ وَصَوْمٍ وَحَجٍّ؛ تَهَاوُنًا
وَبُخْلًا.

يَكْفُرُ بِضِيْقٍ وَقِتْهَا، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا يُجْمَعُ فَبِضِيْقٍ وَقِتِ الثَّانِيَةِ^(١)، وَهُوَ قَوْلٌ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ
الْمُؤَخَّرَ فِيمَا تُجْمَعُ إِلَى مَا بَعْدَهَا قَدْ يَكُونُ لَهُ شُبْهَةٌ، وَأَنَّهُ نَاوِ الْجَمْعِ بِالتَّأْخِيرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر: المغني (٣/ ٣٥٤)، والإنصاف (١/ ٤٠١).

بَابُ الْأَذَانِ

هُوَ فِي اللُّغَةِ الْإِعْلَامُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٣] أَيْ: إِعْلَامٌ، وَفِي الشَّرْعِ: إِعْلَامٌ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ أَوْ قُرْبِهِ لِفَجْرِ بِذِكْرِ مَخْصُوصٍ. «وَالْإِقَامَةُ» فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ أَقَامَ، وَفِي الشَّرْعِ: إِعْلَامٌ بِالْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ بِذِكْرِ مَخْصُوصٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ: «الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. «هُمَا فَرَضُ كِفَايَةٍ» لِحَدِيثٍ: «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. «عَلَى الرَّجَالِ» الْأَحْرَارِ «الْمُقِيمِينَ» فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ، لَا عَلَى الرَّجُلِ الْوَاحِدِ، وَلَا عَلَى النِّسَاءِ^(١)، وَلَا عَلَى الْعَبِيدِ، وَلَا عَلَى الْمُسَافِرِينَ^(٢).

[١] بَلْ يُكْرَهُانِ لِلنِّسَاءِ، وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخْرَى، ذَكَرَهَا فِي (الْإِنْصَافِ) وَغَيْرِهِ؛ فَقِيلَ: يُبَاحَانِ بِدُونِ رَفْعِ صَوْتٍ. وَقِيلَ: يُسْتَحَبَّانِ. وَقِيلَ: تُسَنُّ الْإِقَامَةُ فَقَطْ^(١). وَكُلُّهَا رَوَايَاتٌ عَنْ أَحْمَدَ.

[٢] وَعَنْهُ: حُكْمُ السَّفَرِ فِيهِمَا كَحُكْمِ الْحَضَرِ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢): وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا، وَظَاهِرٌ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْمُسْتَوْعَبِ) وَ(الْحَاوِيَيْنِ) وَ(الْفَائِقِ) وَنَازِمِ الْمَفْرَدَاتِ، وَهُوَ مِنْهَا. اهْ بِمَعْنَاهُ. وَالصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ وَجُوبُهُمَا عَلَى الْمُسَافِرِينَ كَمَا يَجِبَانِ عَلَى الْمُقِيمِينَ.

(١) الْإِنْصَافِ (١/٤٠٦-٤٠٧).

(٢) الْإِنْصَافِ (١/٤٠٧-٤٠٨).

«لِلصَّلَوَاتِ» الْخَمْسِ «الْمَكْتُوبَةِ» دُونَ الْمُنْدُورَةِ، الْمُوَدَّاةِ دُونَ الْمَقْضِيَّاتِ^[١]،
وَالْجُمُعَةِ مِنَ الْخَمْسِ، وَيُسَنَّنُ لِلْمَنْفَرِدِ وَسَفَرًا وَلِمَقْضِيَّةٍ.

«يُقَاتِلُ أَهْلُ بَلَدٍ تَرَكُوهُمَا» أَيِ: الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ، فَيُقَاتِلُهُمُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ،
لِأَنَّهُمَا مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ.

وَإِذَا قَامَ بِهِمَا مَنْ يَحْصُلُ بِهِ الْإِعْلَامُ غَالِبًا أَجْزَأَ عَنِ الْكُلِّ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا،
وَالْأَزِيدُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، كُلُّ وَاحِدٍ فِي جَانِبٍ، أَوْ دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ بِمَكَانٍ وَاحِدٍ، وَيُقِيمُ
أَحَدُهُمْ، وَإِنْ تَشَاحُّوا أَفْرَعٌ، وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهِمَا لَكِنْ يُكْرَهُ.

«وَتَحْرُمُ أَجْرُهُمَا»^[٢] أَيِ: يَحْرُمُ اخْتِذُ الْأَجْرَةِ عَلَى الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ
لِفَاعِلَيْهَا «لَا» أَخْذُ «رِزْقٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ» مِنْ مَالِ الْفَيءِ «لِعَدَمِ مُتَطَوِّعٍ»^[٣] بِالْأَذَانِ
وَالْإِقَامَةِ فَلَا يَحْرُمُ كَأَرْزَاقِ الْقَضَاةِ وَالْغَزَاةِ.

[١] وَقِيلَ: يَجِبَانِ فِي الْمَقْضِيَّاتِ.

[٢] وَقِيلَ: يُجُوزُ إِنْ كَانَ فَقِيرًا لَا غَنِيًّا، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ قَالَ: وَكَذَا كُلُّ
قُرْبَةٍ، ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي (تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ)^(١). اهـ (إِنْصَاف).

[٣] قَوْلُهُ: «لِعَدَمِ مُتَطَوِّعٍ» ظَاهِرُهُ: لَا يُجُوزُ مَعَ وُجُودِ مُتَطَوِّعٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ
الْمَذْهَبُ. وَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ: لَا يُجُوزُ إِلَّا مَعَ امْتِيَازٍ بِحُسْنِ صَوْتٍ^(٢) اهـ
(إِنْصَاف)^(٣).

(١) الْإِنْصَاف (٤٠٩/١)، وَانْظُرْ: مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى (٥٢/٣١).

(٢) الْفُرُوع (٢٥/٢).

(٣) الْإِنْصَاف (٤٠٩/١).

«و» سُنَّ أَنْ «يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ صَيِّتًا» أَي: رَفِيعَ الصَّوْتِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الإِعْلَامِ.
 زَادَ فِي (الْمُغْنِي) وَغَيْرِهِ: وَأَنْ يَكُونَ حَسَنَ الصَّوْتِ؛ لِأَنَّهُ أَرْقُ لِسَامِعِهِ «أَمِينًا»
 أَي: عَدَلًا؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ، يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.
 «عَالِمًا بِالْوَقْتِ» لِيَتَحَرَّاهُ فَيُؤَذِّنَ فِي أَوَّلِهِ «فَإِنْ تَشَاحَّ فِيهِ اثْنَانِ» فَأَكْثَرَ «قُدَّمَ
 أَفْضَلُهُمَا فِيهِ» أَي: فِيمَا ذُكِرَ مِنَ الْخِصَالِ «ثُمَّ» إِنْ اسْتَوَوْا فِيهَا «قُدَّمَ أَفْضَلُهُمَا فِي دِينِهِ
 وَعَقْلِهِ» لِحَدِيث: «لِيُؤَذِّنَ لَكُمْ خِيَارَكُمْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ.
 «ثُمَّ» إِنْ اسْتَوَوْا قُدَّمَ «مَنْ يَخْتَارُهُ» أَكْثَرَ «الْجِيرَانِ» لِأَنَّ الْأَذَانَ لِإِعْلَامِهِمْ «ثُمَّ»
 إِنْ تَسَاوَوْا فِي الْكُلِّ فَ«قُرْعَةً» فَأَيُّهُمْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ قُدَّمَ.
 «وَهُوَ» أَي: الْأَذَانُ الْمُخْتَارُ^(١) «خَمْسَ عَشْرَةَ جُمْلَةً» لِأَنَّهُ أَذَانُ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ امْتِيَازَهُ بِصِفَةٍ أُخْرَى مَقْصُودَةٌ غَيْرُ حُسْنِ الصَّوْتِ، كَامْتِيَازِهِ
 بِحُسْنِ الصَّوْتِ، فَيَجُوزُ رِزْقُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ مُتَطَوِّعٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 [١] قَوْلُهُ: «الْمُخْتَارُ» يَعْنِي: الَّذِي اخْتَارَهُ أَحْمَدُ وَهُوَ أَذَانُ بِلَالٍ، وَهُنَاكَ صِفَتَانِ أَيْضًا:
 إِحْدَاهُمَا أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ اثْنَتَانِ مَعَ تَرْجِيحِ الشَّهَادَتَيْنِ، بَأَن يَأْتِيَ بِهِمَا أَوَّلًا خَافِضًا
 صَوْتَهُ، ثُمَّ رَافِعًا صَوْتَهُ، فَيَكُونُ الْأَذَانُ سَبْعَ عَشْرَةَ جُمْلَةً، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ^(١).
 وَالصِّفَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ أَرْبَعُ مَعَ التَّرْجِيحِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(٢)
 فَيَكُونُ الْأَذَانُ تِسْعَ عَشْرَةَ جُمْلَةً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المدونة (١/١٥٧).

(٢) انظر: الحاوي (٢/٤٢)، والمجموع (٢/٩٠).

مِنْ غَيْرِ تَرْجِيعِ الشَّهَادَتَيْنِ^[١]، فَإِنْ رَجَعَهُمَا فَلَا بَأْسَ.

«يُرْتَلُّهَا» أَيُّ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتِمَّهَلَ فِي الْفَاطِ الْأَذَانِ، وَيَقِفَ عَلَى كُلِّ جُمْلَةٍ، وَأَنْ يَكُونَ قَائِمًا^[٢] «عَلَى عُلُوٍّ» كَالْمَنَارَةِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ. وَأَنْ يَكُونَ «مُتَطَهَّرًا» مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ. وَيُكْرَهُ أَذَانُ جُنُبٍ، وَإِقَامَةُ مُحَدَّثٍ.

وَفِي (الرَّعَايَةِ): يُسَنُّ أَنْ يُؤْذَنَ مُتَطَهَّرًا مِنْ نَجَاسَةِ بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ.

«مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ» لِأَنَّهَا أَشْرَفُ الْجِهَاتِ «جَاعِلًا إِصْبُعِيهِ» السَّبَابَتَيْنِ «فِي أُذُنَيْهِ» لِأَنَّهُ أَرْفَعُ لِلصَّوْتِ «غَيْرَ مُسْتَدِيرٍ» فَلَا يُزِيلُ قَدَمِيهِ فِي مَنَارَةٍ وَلَا غَيْرَهَا «مُلْتَفِتًا فِي الْحَيْعَلَةِ يَمِينًا وَشِمَالًا» أَيُّ: يُسَنُّ أَنْ يَلْتَفِتَ يَمِينًا لِـ «حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ» وَشِمَالًا لِـ «حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ».

وَيَرْفَعُ وَجْهَهُ إِلَى السَّمَاءِ فِيهِ كُلُّهُ؛ لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ «قَائِلًا بَعْدَهُمَا» أَيُّ: يُسَنُّ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْحَيْعَلَتَيْنِ «فِي أَذَانِ الصُّبْحِ» وَلَوْ أَذَنَ قَبْلَ الْفَجْرِ «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ» لِحَدِيثِ أَبِي مُحَمَّدٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ؛ وَلِأَنَّهُ وَقْتُ نَيَْامِ النَّاسِ فِيهِ غَالِبًا، وَيُكْرَهُ فِي غَيْرِ أَذَانِ الْفَجْرِ، وَيَبْنِي الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ.

[١] هُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا خَافِضًا صَوْتَهُ، ثُمَّ رَافِعَهُ، فَتَكُونُ الشَّهَادَتَانِ أَرْبَعًا أَرْبَعًا.

[٢] وَيُكْرَهُ قَاعِدًا، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَمَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ إِلَى أَنَّ أَذَانَ الْقَاعِدِ

لَا يُجْزِئُ^(١).

«وَهِيَ» أَيِ الْإِقَامَةِ «إِحْدَى عَشْرَةَ»^[١] جُمْلَةً بِلَا تَنْنِيَةٍ، وَتَبَاحُ تَنْنِيَتِهَا.

«يُخَدِّرُهَا» أَيِ: يُسْرِعُ فِيهَا، وَيَقِفُ عِنْدَ كُلِّ جُمْلَةٍ كَالْأَذَانِ.

«وَيُقِيمُ مَنْ أَدَّنَ» اسْتِحْبَابًا، فَلَوْ سُبِقَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأَذَانِ فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُقِيمَ - فَقَالَ أَحْمَدُ: لَوْ أَعَادَ الْأَذَانَ كَمَا صَنَعَ أَبُو مُحَمَّدٍ وَرَدَ. فَإِنْ أَقَامَ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ فَلَا بَأْسَ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدَع).

«فِي مَكَانِهِ» أَيِ: يُسَنُّ أَنْ يُقِيمَ فِي مَكَانِ أَذَانِهِ^[٢] «إِنْ سَهَلَ» لِأَنَّهُ أُبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ، فَإِنْ شَقَّ كَانَ أَذْنٌ فِي مَنَارَةٍ أَوْ مَكَانٍ بَعِيدٍ عَنِ الْمَسْجِدِ أَقَامَ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِئَلَّا يَفُوتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ، لَكِنْ لَا يُقِيمُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ.

«وَلَا يَصِحُّ» الْأَذَانُ «إِلَّا مُرَّتَبًا» كَأَرْكَانِ الصَّلَاةِ «مُتَوَالِيًا» عُرْفًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْمَقْصُودَ مِنْهُ إِلَّا بِذَلِكَ، فَإِنْ نَكَّسَهُ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ، وَلَا تُعْتَبَرُ الْمُوَالَاةُ بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالصَّلَاةِ إِذَا أَقَامَ عِنْدَ إِرَادَةِ الدُّخُولِ فِيهَا.

[١] وَمَذْهَبُ مَالِكٍ أَنَّهَا عَشْرُ جُمَلٍ، فَيَقُولُ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ مَرَّةً وَاحِدَةً^(١). وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا كَالْأَذَانِ بِزِيَادَةٍ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» مَرَّتَيْنِ، فَتَكُونُ سَبْعَ عَشْرَةَ جُمْلَةً^(٢).

[٢] وَفِي (النَّصِيحَةِ): السُّنَّةُ أَنْ يُؤَذَّنَ فِي الْمَنَارَةِ وَيُقِيمَ أَسْفَلَ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ الصَّوَابُ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ^(٣). اهـ.

(١) المدونة (١/١٥٨).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (١/١٤٨)، وتحفة الفقهاء (١/١١٠).

(٣) الإنصاف (١/٤١٨).

وَيَجُوزُ الْكَلَامُ بَيْنَ الْأَذَانِ^[١] وَبَعْدَ الْإِقَامَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَلَا يَصِحُّ الْأَذَانُ إِلَّا «مِنْ» وَاحِدٍ ذَكَرَ «عَدْلٍ» وَلَوْ ظَاهِرًا^[٢]. فَلَوْ أَذَّنَ وَاحِدٌ بَعْضَهُ وَكَمَّلَهُ آخَرُ^[٣]، أَوْ أَذْنَتِ امْرَأَةٌ أَوْ خُنْتَى أَوْ ظَاهِرُ الْفِسْقِ - لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ.

وَيَصِحُّ الْأَذَانُ «لَوْ» كَانَ «مُلْحِنًا» أَيْ: مُطْرِبًا بِهِ، «أَوْ» كَانَ «مَلْحُونًا»^[٤] لَحْنًا لَا يُحِيلُ الْمَعْنَى وَيُكْرَهُانِ، وَمِنْ ذِي لُتْغَةٍ فَاحِشَةٍ، وَبَطَلٌ إِنْ أُحِيلَ الْمَعْنَى. «وَيُجْزَى» أَذَانٌ «مِنْ مُمَيِّزٍ» لِصِحَّةِ صَلَاتِهِ كَالْبَالِغِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَيَجُوزُ الْكَلَامُ بَيْنَ الْأَذَانِ» الْمُرَادُ عَدَمُ التَّحْرِيمِ لَا نَفْيُ الْكَرَاهَةِ، فَلَا يُنَافِي مَا يَأْتِي، وَكَثِيرًا مَا يُعْبَرُ بِالْجَوَازِ وَالْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْمَنْعِ، فَلَوْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ التَّحْرِيمِ مِنْ وَجُوبٍ أَوْ نَدْبٍ أَوْ كَرَاهَةٍ لَمْ يُنَافِ ذَلِكَ التَّعْيِيرَ، وَهُوَ كَثِيرٌ، لَا سِيَّامًا إِذَا سَاقُوا ذَلِكَ لِفَرْضِ الْكَلَامِ مَعَ الْقَائِلِ بِالْمَنْعِ، فَتَنَبَّهَ لِذَلِكَ تَجِدُ فَوَائِدَ كَثِيرَةً. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. اهـ، كَاتِبُهُ.

[٢] أَعْلَمُ أَنَّ الْعَدَالََةَ حَيْثُ اشْتَرِطَتْ تُشْتَرِطُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، إِلَّا فِي مَوَاضِعَ، مِنْهَا مَا هُنَا، وَفِي وَلِيِّ الْمَالِ، وَالنِّكَاحِ، وَنَاطِرِ الْوَقْفِ، وَالْوَصِيِّ، وَشَاهِدِي النِّكَاحِ، وَتُخْبِرُ بِخَيْرٍ دِينِي، وَمُفْتٍ، فَهَذِهِ ثَمَانِيَةُ مَوَاضِعَ، وَلَيْسَتْ عَلَى سَبِيلِ الْحَضَرِ.

[٣] قَوْلُهُ: «فَلَوْ أَذَّنَ وَاحِدٌ وَكَمَّلَهُ آخَرُ لَمْ يَصَحَّ» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): بِلَا خِلَافٍ أَعْلَمُهُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤] قَوْلُهُ: «لَوْ مُلْحِنًا أَوْ مَلْحُونًا» هَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ مَعَ الْكَرَاهَةِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يُجْزَى الْمُلْحِنُ وَالْمَلْحُونُ.

«وَيُبْطِلُهَا» أَي: الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ «فَصَلُّ كَثِيرٌ» بِسُكُوتٍ أَوْ كَلَامٍ وَلَوْ مُبَاحًا
«و» كَلَامٌ «يَسِيرٌ مُحَرَّمٌ» كَقَذْفٍ، وَكَرِهَ الْيَسِيرُ غَيْرُهُ.

«وَلَا يُجْزِئُ» الْأَذَانُ «قَبْلَ الْوَقْتِ» لِأَنَّهُ شُرِعَ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِهِ، وَيُسْنُ فِي أَوَّلِهِ
«إِلَّا الْفَجْرَ» فَيَصِحُّ «بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ»^[١].....

[١] وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ إِلَّا قَبْلَ الْوَقْتِ يَسِيرًا. وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ الْأَذَانُ قَبْلَهُ كَغَيْرِهَا
إِجْمَاعًا.

قُلْتُ: وَهَذَا أَصَحُّ، وَلَا دَلِيلَ فِيمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ ابْنَ
أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ يُؤَذِّنُ بَعْدَ الْفَجْرِ^(١)، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ؛ أَي: نَقُولُ بِأَنَّ الْأَذَانَ قَبْلَ الْفَجْرِ
صَحِيحٌ إِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يُؤَذِّنُ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا حَضَرَتِ
الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ»^(٢) وَلَمْ يَسْتَنْ شَيْئًا مِنَ الصَّلَوَاتِ. وَحُضُورُ الصَّلَاةِ إِنَّمَا
يَكُونُ بِحُضُورٍ وَقْتِهَا وَدُخُولِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَيْضًا: فَلَيْسَ أَذَانٌ بِلَالٍ لِلْفَجْرِ، وَإِنَّمَا هُوَ لِيُوقِظَ النَّائِمَ وَيَرْجِعَ الْقَائِمَ، كَمَا جَاءَ فِي
الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- (١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر، رقم (٦١٧)، ومسلم: كتاب الصيام، باب
بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم (١٠٩٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
- (٢) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد، رقم (٦٢٨)، ومسلم:
كتاب المساجد، باب من أحق بالإمامة، رقم (٦٧٤)، من حديث مالك بن الحويرث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٣) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر، رقم (٦٢١)، ومسلم: كتاب الصيام،
باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، رقم (١٠٩٣)، وأبو داود: كتاب الصوم،
باب وقت السحور، رقم (٢٣٤٧)، والنسائي: كتاب الأذان، باب الأذان في غير وقت الصلاة،
رقم (٦٤١)، وابن ماجه: كتاب الصيام، باب ما جاء في تأخير السحور، رقم (١٦٩٦)، من
حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لِحَدِيثٍ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَذَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مَنْ يُؤَذِّنُ فِي الْوَقْتِ، وَأَنْ يَتَّخِذَ ذَلِكَ عَادَةً؛ لِئَلَّا يَغُرَّ النَّاسَ. وَرَفَعَ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ رُكْنٌ مَا لَمْ يُؤَذِّنْ لِحَاضِرٍ فَيَقْدِرَ مَا يُسْمِعُهُ.

«وَيُسَنُّ جُلُوسُهُ» أَيِ الْمُؤَذِّنِ «بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ» وَصَلَاةٍ يُسَنُّ تَعْجِيلُهَا قَبْلَ الْإِقَامَةِ «يَسِيرًا» لِأَنَّ الْأَذَانَ شَرَعَ لِلْإِعْلَامِ فَسُنَّ تَأْخِيرُ الْإِقَامَةِ لِلِإِذْرَاكِ.

«وَمَنْ جَمَعَ» بَيْنَ صَلَاتَيْنِ لِعُذْرِ أَذْنٍ لِلأُولَى وَأَقَامَ لِكُلِّ مِنْهُمَا، سَوَاءً كَانَ جَمْعُ تَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ «أَوْ قَضَى» فَرَائِضَ «فَوَائِتِ أَذْنٍ لِلأُولَى، ثُمَّ أَقَامَ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ» مِنَ الْأُولَى وَمَا بَعْدَهَا، وَإِنْ كَانَتِ الْفَائِئَةُ وَاحِدَةً أَذَّنَ لَهَا وَأَقَامَ، ثُمَّ إِنْ خَافَ مِنْ رَفْعِ صَوْتِهِ تَلْبِيسًا أَسْرًا، وَإِلَّا جَهَرَ، فَلَوْ تَرَكَ الْأَذَانَ لَهَا فَلَا بَأْسَ.

«وَيُسَنُّ لِسَامِعِهِ» أَيِ: لِسَامِعِ الْمُؤَذِّنِ أَوِ الْمُقِيمِ وَلَوْ أَنَّ السَّامِعَ امْرَأَةً أَوْ سَمِعَهُ ثَانِيًا وَثَالِثًا حَيْثُ سُنَّ «مُتَابَعَتُهُ سِرًّا» بِمِثْلِ مَا يَقُولُ وَلَوْ فِي طَوَافٍ أَوْ قِرَاءَةٍ، وَيَقْضِيهِ الْمُصَلِّي وَالْمُتَخَلِّي.

«و» تُسَنُّ «حَوْقَلَتُهُ فِي الْحَيْعَلَةِ» أَيِ: أَنْ يَقُولَ السَّامِعُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ أَوِ الْمُقِيمُ: «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ... حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» وَإِذَا قَالَ: «الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ» وَيُسَمَّى التَّثْوِيبُ قَالَ السَّامِعُ: صَدَقْتَ وَبَرَزْتَ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/١٢٩): قَوْلُهُ: «صَدَقْتَ وَبَرَزْتَ» أَيِ: صَدَقْتَ فِي =

وَإِذَا قَالَ الْمُقِيمُ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» قَالَ السَّامِعُ: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا» وَكَذَا يُسْتَحَبُّ لِلْمُؤَذِّنِ وَالْمُقِيمِ إِجَابَةُ أَنْفُسِهِمَا لِلْجَمْعِ بَيْنَ ثَوَابِ الْأَذَانِ وَالْإِجَابَةِ.
 «و» يُسَنُّ «قَوْلُهُ» أَيُّ: قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ وَسَامِعِهِ «بَعْدَ فَرَاغِهِ: اللَّهُمَّ أَصْلُهُ: يَا اللَّهُ، وَالْمِيمُ بَدَلُ مَنْ (يَا) قَالَهُ الْخَلِيلُ وَسَيَّوْنِهِ.

«رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ» بِفَتْحِ الدَّالِ، أَيُّ: دَعْوَةِ الْأَذَانِ «التَّامَّةُ» أَيُّ الْكَامِلَةِ السَّالِمَةِ مِنْ نَقْصٍ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا «وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ» أَيُّ الَّتِي سَتَقُومُ وَتُفْعَلُ بِصِفَاتِهَا «آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ» مَنَزَلَةً فِي الْجَنَّةِ، وَالْفَضِيلَةَ «وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتَهُ» أَيُّ الشَّفَاعَةِ الْعُظْمَى فِي مَوْقِفِ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّهُ يُحْمَدُ فِيهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ ثُمَّ يَدْعُو.

وَيَحْرُمُ خُرُوجُ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ بَعْدَ الْأَذَانِ فِي الْوَقْتِ مِنْ مَسْجِدٍ بِلَا عُذْرٍ أَوْ نِيَّةٍ رُجُوعٍ.

= دَعْوَاكَ إِلَى الطَّاعَةِ، وَصِرْتَ بَارًّا، دُعَاءٌ لَهُ بِذَلِكَ، أَوْ بِالْقَبُولِ. الْأَصْلُ: بَرَّ عَمَلَكَ اه
 (مُصْبَاح). وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَقُولُ فِي التَّثْوِيبِ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ (تَقْرِير) الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ حَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ. [١].

[١] وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ، وَظَاهِرُ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِنَّ إِلَّا اسْتِثْنَاءُ الْحَيْعَلَةِ.



بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

الشَّرْطُ: مَا لَا يُوجَدُ الْمَشْرُوطُ مَعَ عَدَمِهِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يُوجَدَ عِنْدَ وُجُودِهِ.
«شُرُوطُهَا» أَيُّ: مَا يَجِبُ لَهَا «قَبْلَهَا» أَيُّ: تَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا وَتَسْبِقُهَا، إِلَّا النِّيَّةَ
فَالْأَفْضَلُ مُقَارَنَتُهَا لِلتَّحْرِيمَةِ.

وَيَجِبُ اسْتِمْرَارُهَا - أَيُّ الشُّرُوطِ - فِيهَا، وَبِهَذَا الْمَعْنَى فَارَقَتِ الْأَرْكَانَ.
«مِنْهَا» أَيُّ: مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ: الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالتَّمْيِيزُ، وَهَذِهِ شُرُوطٌ فِي
كُلِّ عِبَادَةٍ إِلَّا التَّمْيِيزَ فِي الْحَجِّ وَيَأْتِي، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ هُنَا.
وَمِنْهَا «الْوَقْتُ» قَالَ عُمَرُ: الصَّلَاةُ لَهَا وَقْتُ شَرَطَهُ اللَّهُ لَهَا، لَا تَصِحُّ إِلَّا
بِهِ، وَهُوَ حَدِيثُ جَبْرِئِيلَ حِينَ أَمَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ثُمَّ قَالَ: «يَا مُحَمَّدُ!
هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ» فَالْوَقْتُ سَبَبٌ وَجُوبُ الصَّلَاةِ^(١)؛ لِأَنَّهَا تُضَافُ إِلَيْهِ.
وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ١٣٢): قَوْلُهُ: «وَهُوَ سَبَبُ نَفْسِ الْوُجُوبِ» قَضِيَّةٌ
ذَلِكَ: أَنَّهَا لَا تَجِبُ بِدُونِهِ، كَمَا فِي مَسْأَلَةٍ وَرَدَتْ فَتَوَى فِي زَمَنِ الصَّدْرِ بُرْهَانِ الْأَيْمَةِ
السَّرْحَسِيِّ: إِنَّا لَا نَجِدُ وَقْتَ الْعِشَاءِ فِي بَلَدِنَا، هَلْ عَلَيْنَا صَلَاةٌ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: لَيْسَ عَلَيْكُمْ
صَلَاةٌ، وَبِهِ أَفْتَى أَيْضًا فَخَرُ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِي. وَوَرَدَتْ هَذِهِ الْفَتَوَى أَيْضًا مِنْ بَلَدِ بُلْغَارَ:
إِنَّا لَا نَجِدُ الْعِشَاءَ، فَإِنَّ الْفَجَرَ يَطْلُعُ فِيهَا قَبْلَ غَيْبُوبَةِ الشَّفَقِ فِي أَقْصَرِ لَيَالِي السَّنَةِ؟ - عَلَى
شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْخُلَوَانِي - فَأَفْتَى بِقَضَاءِ الْعِشَاءِ. ثُمَّ وَرَدَتْ عَلَى سَيْفِ السُّنَّةِ الْبِقَالِي، فَأَفْتَى

بَعْدَ الْوُجُوبِ...^[١] إِنْخَ مَا ذَكَرَ.

[١] وَكَلَامُ الْبِقَالِيِّ وَاسْتِحْسَانُ الْحُلَوَانِيِّ^(١) لَهُ أَخِيرًا فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَقَدْ بَحَثَ فِي حَالِ غَفَلَةٍ عَنْ حَدِيثِ الدَّجَالِ حِينَ سَأَلَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي كَسَنَتْهُ هَلْ تَكْفِيهِمْ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ؟ فَقَالَ: «لَا، افْدُرُوا لَهُ قَدْرُهُ»^(٢) مَعَ أَنَّ الزَّوَالَ -مِثْلًا- فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ سِتَّةِ شُهُورٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقُلْ: لَا تُصَلُّوا حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ يُوْجَدْ سَبَبُهَا، بَلْ أَمَرَ بِأَنْ يُقَدَّرَ لَهُ قَدْرُهُ، وَنُصِّلِيَ الطُّهْرَ وَغَيْرُهُ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ بِحَمْدِ اللَّهِ.

فَالصَّوَابُ فِي مِثْلِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي فِيهَا الْبَحْثُ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ لَهَا قَدْرُهَا وَتُصَلَّى، وَالْقَوْلُ بِسُقُوطِ إِحْدَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ مُخَالَفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَهَذِهِ الْأَوْقَاتُ الَّتِي وَضَعَهَا الشَّارِعُ إِنْ هِيَ إِلَّا عَلَامَاتُ لِحُلُولِ تِلْكَ الْفَرَائِضِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى مِلْكِ النَّصَابِ مِثْلًا، أَوْ عَلَى قَطْعِ بَعْضِ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ مَفْرُوضَةٌ فِي الزَّمَنِ، وَالزَّمَنُ مَوْجُودٌ وَلَمْ يُعْدَمْ، بِخِلَافِ الطَّهَارَةِ فَإِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْعُضْوِ، فَإِذَا فُقِدَ لَمْ يَبْقَ مَحَلٌّ يَطْهَرُ. وَالزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ فَإِذَا عُدِمَ مَحَلُّهَا، ثُمَّ النَّصُّ فِي وَجُوبِ التَّقْدِيرِ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ الزَّوَالُ وَنَحْوُهُ فِي وَقْتِهِ قَائِمٌ، فَكَيْفَ نَعْدِلُ عَنْهُ إِلَى قِيَاسٍ فَاسِدٍ؟! مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ الصَّحِيحَ لَا يُعَارِضُ النَّصَّ، فَبُطْلَانُ كَلَامِ الْبِقَالِيِّ ظَاهِرٌ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، قَالَه كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَثِيمٍ.

(١) انظر: حاشية ابن عابدين (١/٣٦٢)، وبيان الحقائق (١/٨١).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رقم (٢٩٣٧)، من حديث النّوّاس بن سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«و» مِنْهَا «الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«و» الطَّهَارَةُ مِنَ «النَّجَسِ» فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ مَعَ نَجَاسَةِ بَدَنِ الْمُصَلِّي أَوْ ثَوْبِهِ أَوْ بُقْعَتِهِ، وَيَأْتِي، وَالصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَاتُ خَمْسٌ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ. وَلَا يَجِبُ غَيْرُهَا إِلَّا لِعَارِضٍ كَالنَّذْرِ.

«فَوْقَ الظُّهْرِ»^(١) وَهِيَ الْأُولَى «مِنَ الزَّوَالِ» أَي: مِثْلِ الشَّمْسِ إِلَى الْمَغْرِبِ وَيَسْتَمِرُّ «إِلَى مُسَاوَاةِ الشَّيْءِ» الشَّخِصِ «فِيئَهُ بَعْدَ فَيْءِ الزَّوَالِ» أَي: بَعْدَ الظِّلِّ الَّذِي زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ.

اعْلَمْ أَنَّ الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَتْ رُفِعَ لِكُلِّ شَاخِصٍ ظِلُّ طَوِيلٍ مِنْ جَانِبِ الْمَغْرِبِ،

[١] بَدَأَ بِالظُّهْرِ؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ بَدَأَ بِهَا حِينَ أَمَّ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ^(١)، وَابْنِ عَبَّاسٍ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَبَدَأَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ حِينَ عَلَّمَ الصَّحَابَةَ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ، كَمَا فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣)، أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ فِي (الْمُغْنِي) (٤)، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَمَنْ أَصْحَابُنَا مَنْ بَدَأَ بِالْفَجْرِ، وَهَذَا أَجْوَدُ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى هِيَ الْعَصْرُ، وَلَا تَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْأُولَى الْفَجْرَ^(٥). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٣٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْمُ (٥١٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١/ ٣٣٣)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ فِي مَوَاقِيتِ، رَقْمُ (٣٩٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، رَقْمُ (١٤٩).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، رَقْمُ (٦١٣).

(٤) الْمُغْنِي (٨/ ٢).

(٥) الْاِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٤٠٣).

ثُمَّ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ تَرْتَفِعُ فَالظِّلُ يَنْقُصُ، فَإِذَا انْتَهَتِ الشَّمْسُ إِلَى وَسْطِ السَّمَاءِ - وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْإِسْتِوَاءِ - انْتَهَى نَقْصَانُهُ، فَإِذَا زَادَ أَذْنَى زِيَادَةٍ فَهُوَ الزَّوَالُ، وَيَقْصُرُ الظِّلُّ فِي الصَّيْفِ لِرَفْعِهَا إِلَى الْجَوِّ، وَيَطُولُ فِي الشِّتَاءِ. وَيَخْتَلِفُ بِالشَّهْرِ وَالْبَلَدِ.

«وَتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ» وَتَحْصُلُ فَضِيلَةُ التَّعْجِيلِ بِالتَّأَهُبِ أَوَّلَ الْوَقْتِ «إِلَّا فِي شِدَّةِ حَرٍّ» فَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا إِلَى أَنْ يَنْكَسِرَ^[١]؛ لِحَدِيثٍ: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ» «وَلَوْ صَلَّى وَحْدَهُ» أَوْ فِي بَيْتِهِ.

«أَوْ مَعَ غَيْمٍ لِمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً» أَيُّ: وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا مَعَ غَيْمٍ إِلَى قُرْبِ وَقْتِ الْعَصْرِ لِمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ يُخَافُ فِيهِ الْمَطَرُ وَالرَّيْحُ، فَطَلَبُ الْأَسْهَلِ بِالْخُرُوجِ لهُمَا مَعًا، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ فَيُسَنُّ تَقْدِيمُهَا مُطْلَقًا.

[١] قَالَ فِي (الْمُغْنِيِّ) بَعْدَ اسْتِدْلَالِهِ بِحَدِيثِ الْإِبْرَادِ: وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ كَثْرَةِ تَأْخِيرِهَا، وَلَا يُؤَخَّرُهَا إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا، بَلْ يُصَلِّيُهَا فِي وَقْتٍ إِذَا فَرَّغَ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ الْوَقْتِ فَضْلٌ. اهـ^(١).

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ: «أَبْرِدْ» ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ: «أَبْرِدْ» ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ: «أَبْرِدْ» حَتَّى سَاوَى الظِّلُّ التَّلَوْلَ^(٢). وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَخَّرَهَا إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ خُرُوجُ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: حَتَّى سَاوَى الظِّلُّ، وَلَمْ يَقُلْ: الْفَيْءُ، وَالظِّلُّ يَدْخُلُ فِيهِ مَا كَانَ لِلتَّلَلِّ قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْمُغْنِيُّ (٢/٣٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ الْأَذَانِ لِلْمُسَافِرِ إِذَا كَانُوا جَمَاعَةً، رَقْمُ (٦٢٩).

«وَيْلِيهِ» أَي: يَلِي وَقْتَ الظُّهْرِ «وَقْتُ الْعَصْرِ» الْمُخْتَارُ، مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ بَيْنَهُمَا^(١)، وَيَسْتَمِرُّ «إِلَى مَصِيرِ الْفَيءِ مِثْلِيهِ بَعْدَ فَيءِ الزَّوَالِ» أَي: بَعْدَ الظِّلِّ الَّذِي زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، «وَ» وَقْتُ «الضَّرُورَةِ إِلَى غُرُوبِهَا» أَي: غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَالصَّلَاةُ فِيهِ أَدَاءٌ، لَكِنْ يَأْتُمُّ بِالتَّأْخِيرِ إِلَيْهِ لِغَيْرِ عَذْرِ «وَيُسَنُّ تَعْجِيلُهَا» مُطْلَقًا، وَهِيَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى.

«وَيْلِيهِ وَقْتُ الْمَغْرِبِ» وَهِيَ وَثْرُ النَّهَارِ، وَيَمْتَدُّ «إِلَى مَغِيبِ الْحُمْرَةِ» أَي: الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ، «وَيُسَنُّ تَعْجِيلُهَا إِلَّا لَيْلَةَ جَمْعٍ» أَي: مُزْدَلِفَةً، سُمِّيَتْ جَمْعًا لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ فِيهَا، فَيُسَنُّ «لِمَنْ» يُبَاحُ لَهُ الْجَمْعُ وَ«قَصْدَهَا مُحَرَّمًا» تَأْخِيرُ الْمَغْرِبِ؛ لِجَمْعِهَا مَعَ الْعِشَاءِ تَأْخِيرًا قَبْلَ حَطِّ رَحْلِهِ.

«وَيْلِيهِ وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى» طُلُوعِ «الْفَجْرِ الثَّانِي»^[١].....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ١٣٥): قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَعَنْهُ: آخِرُهُ^[٢] وَقْتُ =

[١] قَوْلُهُ: «إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَفِي (الْفُرُوعِ): وَقِيلَ: يَخْرُجُ الْوَقْتُ مُطْلَقًا بِخُرُوجِ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ فِي الصَّلَاتَيْنِ^(١) يَعْنِي بِهِمَا صَلَاتِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ. قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ بِالنِّسْبَةِ لِلْعِشَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ حَدَّدَتْ وَقْتُهَا إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَلَمْ يَرِدْ امْتِدَادُهُ إِلَى مَا بَعْدَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْعَصْرِ فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصَرَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢).

[٢] أَوَّلُ.

(١) الْفُرُوعُ (١/ ٤٣٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، بَابُ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً، رَقْمُ (٥٧٩)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ، رَقْمُ (٦٠٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَهُوَ الصَّادِقُ «وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ» بِالْمَشْرِقِ، وَلَا ظُلْمَةٌ بَعْدَهُ، وَالْأَوَّلُ مُسْتَطِيلٌ
أَزْرَقٌ، لَهُ شُعَاعٌ ثُمَّ يُظْلَمُ.

«وَتَأْخِيرُهَا» إِلَى أَنْ يُصَلِّيَهَا فِي آخِرِ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ وَهُوَ «ثُلُثُ اللَّيْلِ»^(١) أَفْضَلُ
إِنْ سَهَلَ «فَإِنْ شَقَّ وَلَوْ عَلَى بَعْضِ الْمَأْمُومِينَ كُرِهَ، وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثُ
بَعْدَهَا إِلَّا يَسِيرًا أَوْ لِسُغْلٍ أَوْ مَعَ أَهْلِ وَنَحْوِهِ.

وَيَجْرُمُ تَأْخِيرُهَا بَعْدَ ثُلُثِ اللَّيْلِ بِلا عُدْرٍ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ ضَرُورَةٍ.
«وَيَلِيهِ وَقْتُ الْفَجْرِ» مِنْ طُلُوعِهِ «إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَتَعَجِيلُهَا أَفْضَلُ» مُطْلَقًا،

= الْعَصْرِ، فَبَيْنَهُمَا وَقْتُ مُشْتَرَكٌ قَدَرُ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ (خَطُّهُ).

[١] انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِاللَّيْلِ، هَلْ هُوَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ الشَّمْسِ؟ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ
فِي شَرْحِ حَدِيثِ النَّزُولِ^(١): «فَهَذَا اللَّيْلُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الثُّلُثُ يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ النَّهَارِ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ النِّصْفُ، فَهُوَ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلِذَا لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَقْتُ
الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ»^(٢)، أَوْ الثُّلُثِ، فَهُوَ هَذَا اللَّيْلُ، وَكَذَلِكَ الْفُقَهَاءُ إِذَا أَطْلَقُوا ثُلُثَ
اللَّيْلِ أَوْ نِصْفَهُ فَهُوَ كِاطْلَاقِهِمْ نِصْفَ النَّهَارِ، وَهَكَذَا أَهْلُ الْحِسَابِ لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَ هَذَا. وَقَدْ
يُقَالُ: بَلْ هُوَ اللَّيْلُ الْمُنتَهِي بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «أَفْضَلُ الْقِيَامِ قِيَامُ
دَاوُدَ...» إِلَى آخِرِهِ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) شرح حديث النزول (٢/ ١٨٩).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم (٦١٢)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب من نام عند السحر، رقم (١١٣١)، ومسلم: كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر (١١٥٩)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَيَجِبُ التَّأْخِيرُ لِتَعَلُّمِ فَاتِحَةِ أَوْ ذِكْرِ وَاجِبٍ إِنْ أَمَكْنَهُ تَعَلُّمُهُ فِي الْوَقْتِ، وَكَذَا لَوْ أَمَرَهُ وَالِدُهُ بِهِ؛ لِيُصَلِّيَ بِهِ، وَيُسَنُّ لِحَاقِنٍ وَنَحْوِهِ مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ.

«وَتُذَرَكُ الصَّلَاةُ» أَدَاءً «بِ» إِذْ رَأَى تَكْبِيرَةَ «الْإِحْرَامِ فِي وَقْتِهَا».

فَإِذَا كَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ غُرُوبِهَا كَانَتْ كُلُّهَا أَدَاءً حَتَّى وَلَوْ كَانَ التَّأْخِيرُ لَغَيْرِ عُدْرٍ، لَكِنَّهُ أَثَمٌ، وَكَذَا وَقْتُ الْجُمُعَةِ يُذَرَكُ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَيَأْتِي.

«وَلَا يُصَلِّي» مَنْ جَهَلَ الْوَقْتَ وَلَمْ تُمْكِنْهُ مُشَاهَدَةُ الدَّلَائِلِ «قَبْلَ غَلَبَةِ ظَنِّهِ بِدُخُولِ وَقْتِهَا إِمَّا بِاجْتِهَادٍ» وَنَظَرٍ فِي الْأَدِلَّةِ، أَوْ لَهُ صَنْعَةٌ وَجَرَتْ عَادَتُهُ بِعَمَلِ شَيْءٍ مُقَدَّرٍ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ، أَوْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مُقَدَّرٍ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ التَّأْخِيرُ حَتَّى يَتَيَقَّنَ. «أَوْ بِخَبَرٍ» ثِقَةٍ^[١] «مُتَيَقِّنٍ» كَأَن يَقُولَ: رَأَيْتُ الْفَجَرَ طَالِعًا، أَوْ الشَّفَقَ غَائِبًا، وَنَحْوَهُ، فَإِنْ أَخْبَرَهُ عَنْ ظَنٍّ لَمْ يَعْمَلْ بِخَبَرِهِ^[٢]، وَيَعْمَلُ بِأَذَانِ ثِقَةٍ عَارِفٍ.

[١] الثُّقَّةُ: هُوَ الْعَدْلُ الضَّابِطُ. وَفِي الْمُمِيزِ خِلَافٌ، وَالظَّاهِرُ اعْتِبَارُ التَّكْلِيفِ، كَمَا فِي

الْإِخْبَارِ بِهَلَالِ رَمَضَانَ، وَالْوَقْتِ، وَالْقِبْلَةِ، وَنَجَاسَةِ الْمَاءِ، وَغَيْرِهَا. اهـ. (ح. ش. م. ص) عَلَى (الْإِقْنَاعِ) ذَكَرَهُ فِي بَابِ سُجُودِ السَّهْوِ عَلَى قَوْلِهِ: «وَإِنْ نَبَّهَهُ ثِقَتَانِ»^(١) الْخ.

[٢] أَي: بَلْ يَجْتَهِدُ هُوَ إِنْ أَمَكْنَهُ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ عَمَلٌ بِهِ، قَالَهُ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ،

نَقَلَهُ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) (٢) وَكَذَا جَزَمَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ) (٣) وَفِي (الْإِنْصَافِ) عَلَى كَلَامِهِ فِي (الْمُقْنِعِ) (٤) وَمُرَادُهُ: إِذَا لَمْ يَتَعَدَّرْ عَلَيْهِ الْاجْتِهَادُ، وَإِلَّا عَمِلَ بِقَوْلِهِ.

(١) كشاف القناع (١/٣٩٦)، وحاوِشي الإقناع (١/١٩٩).

(٢) شرح منتهى الإرادات (١/١٤٥).

(٣) الإقناع (١/٨٥).

(٤) الإنصاف (١/٤٤١).

«فَإِنْ أَحْرَمَ بِاجْتِهَادٍ بِأَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُ الْوَقْتِ لِذَلِيلٍ مِمَّا تَقَدَّمَ «فَبَانَ» إِحْرَامُهُ «قَبْلَهُ فَ» صَلَاتُهُ «نَفْلٌ» لِأَنَّهَا لَمْ تَحِبْ، وَيُعِيدُ فَرَضَهُ «وَالَا» يَتَبَيَّنُ لَهُ الْحَالُ أَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ فِي الْوَقْتِ «فَ» صَلَاتُهُ «فَرَضٌ»^[١] وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ، وَيُعِيدُ الْأَعْمَى الْعَاجِزُ مُطْلَقًا^[٢] إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُقْلِدُهُ.

«وَإِنْ أَدْرَكَ مُكَلَّفٌ مِنْ وَقْتِهَا» أَيُّ: وَقْتِ فَرِيضَةٍ «قَدَرَ التَّحْرِيمَةَ» أَيُّ: تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ «ثُمَّ زَالَ تَكْلِيفُهُ» بِنَحْوِ جُنُونٍ «أَوْ» أَدْرَكَتْ طَاهِرَةٌ مِنَ الْوَقْتِ قَدَرَ التَّحْرِيمَةَ ثُمَّ «حَاضَتْ» أَوْ نَفَسَتْ «ثُمَّ كُلِّفَ» الَّذِي زَالَ تَكْلِيفُهُ «وَطَهَّرَتْ» الْحَائِضُ أَوْ النِّفْسَاءُ «قَضَوْهَا»^[٣]،^[٤].....

[١] قَوْلُ الْمَاتِنِ: «وَالَا فَرَضٌ» شَمِلَ ثَلَاثَ صُورٍ: الْأُولَى: تَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي الْوَقْتِ. الثَّانِيَةُ: تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَعْدَهُ. الثَّالِثَةُ: لَمْ يَتَبَيَّنِ الْحَالُ. وَالشَّارِحُ أَغْفَلَ الصُّورَةَ الثَّانِيَةَ.

[٢] وَقِيلَ: لَا يُعِيدُ إِلَّا إِذَا تَبَيَّنَ خَطْؤُهُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ)^(١) وَغَيْرِهِ. قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ.

[٣] ظَاهِرُهُ: لَا يَقْضُونَ الصَّلَاةَ الَّتِي بَعْدَهَا إِذَا مَرَّتْ وَهُمْ فِي حَالٍ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِمْ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: تَحِبُّ عَلَيْهِمْ، كَمَا لَوْ زَالَ مَانِعُ الْوُجُوبِ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ.

[٤] وَقِيلَ: لَا يَلْزِمُ الْقَضَاءُ إِلَّا أَنْ يَضِيقَ الْوَقْتُ عَنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِبُّ فِعْلُهَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٢).

(١) المستوعب (١/١٥٠).

(٢) شرح العمدة (٤/٢٢٩ - ٢٣٠).

أَيُّ: قَضَوْا تِلْكَ الْفَرِيضَةَ الَّتِي أَدْرَكُوا مِنْ وَقْتِهَا قَدَرِ التَّحْرِيمَةِ قَبْلُ؛ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ بِدُخُولِ وَقْتِهَا وَاسْتَقَرَّتْ، فَلَا تَسْقُطُ بِوُجُودِ الْمَانِعِ.

«وَمَنْ صَارَ أَهْلًا لَوُجُوبِهَا» بِأَنْ بَلَغَ صَبِيٌّ، أَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ، أَوْ أَفَاقَ مَجْنُونٌ، أَوْ طَهَّرَتْ حَائِضٌ أَوْ نَفَسَاءُ «قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا» أَيُّ: وَقْتُ الصَّلَاةِ، بِأَنْ وُجِدَ ذَلِكَ قَبْلَ الْغُرُوبِ مَثَلًا وَلَوْ بِقَدَرِ تَكْبِيرَةٍ «لَزِمَتْهُ» أَيِ الْعَصْرِ «وَمَا يُجْمَعُ إِلَيْهَا قَبْلَهَا»^[١] وَهِيَ الظُّهْرُ، وَكَذَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَزِمَتْهُ الْعِشَاءُ وَالْمَغْرِبُ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الثَّانِيَةِ وَقْتُ الْأُولَى حَالَ الْعُذْرِ، فَإِذَا أَدْرَكَهُ الْمَعْدُورُ فَكَانَتْهُ أَدْرَكَ وَقْتَهَا.

[١] قَوْلُهُ: «وَمَا يُجْمَعُ إِلَيْهَا قَبْلَهَا» هَذَا قَوْلٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: عَامَّةُ التَّابِعِينَ يَقُولُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ إِلَّا الْحَسَنُ^(١)، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا قَضَاءُ الصَّلَاةِ الْحَاضِرَةِ فَقَطْ، دُونَ مَا يُجْمَعُ إِلَيْهَا قَبْلَهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَالثَّوْرِيِّ^(٢)، وَعَنْ مَالِكٍ: إِنْ أَدْرَكَ قَدَرِ خَمْسِ رَكَعَاتٍ مِنْ وَقْتِ الثَّانِيَةِ لَزِمَتْهُ، وَإِلَّا فَالثَّانِيَةُ فَقَطْ^(٣). قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَرُوِيَ فِي وَجُوبِ قَضَاءِ مَا يُجْمَعُ إِلَيْهَا قَبْلَهَا أَثَرَانِ:

أَحَدُهُمَا عَنْ ابْنِ عَوْفٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٤) رَوَاهُ عَنْهُ مَوْلَى لَهُ وَهُوَ مَجْهُولٌ.

وَالثَّانِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٥) وَفِي إِسْنَادِهِ يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ ضَعِيفٌ، وَلَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ ضَعِيفٌ أَيْضًا.

(١) انظر: الأوسط (٢/ ٣٧٠ - ٣٧٣)، والمغني (٢/ ٤٦).

(٢) انظر: مختصر اختلاف العلماء (١/ ٩٠ - ٩١).

(٣) انظر: الكافي لابن عبد البر (ص: ٣٥)، والبيان والتحصيل (١/ ١٥٠).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٨٤).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٨٥).

«وَيَجِبُ فَوْرًا» مَا لَمْ يَتَضَرَّرْ فِي بَدَنِهِ، أَوْ مَعِيشَةٍ يَخْتَاجُهَا، أَوْ يَخْضُرُ لِبَلَاةٍ عِيدٍ «قَضَاءُ الْفَوَائِتِ مُرْتَبًا»^[١] وَلَوْ كَثُرَتْ، وَيُسَنُّ صَلَاتُهَا جَمَاعَةً^[٢].

فَالْأَثَرَانِ كِلَاهُمَا ضَعِيفٌ، وَعَلَى هَذَا فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا قَضَاءُ الْحَاضِرَةِ دُونَ مَا يُجْمَعُ إِلَيْهَا قَبْلَهَا، وَهَذَا مُقْتَضَى الْقِيَاسِ، وَهُوَ الْأَصْلُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.

[١] هَذَا الْمَذْهَبُ، وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ، وَتَقَلَّ فِي (الْإِنْصَافِ) عَنِ ابْنِ رَجَبٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَغْيَانِ شُيُوخِنَا الْحَبْلِيِّينَ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّوْمِ، فَسَأَلَهُ عَمَّا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، أَيُّهُمَا أَرْجَحُ، فَفَهِمْتُ مِنْهُ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى رُجْحَانِ مَا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ^(١). يَعْنِي فِي عَدَمِ وَجُوبِ التَّرْتِيبِ.

[٢] قَوْلُهُ فِي الْفَوَائِتِ: «وَيُسَنُّ صَلَاتُهَا جَمَاعَةً» لَكِنْ هَلْ يُسَرُّ أَوْ يَجْهَرُ؟ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ إِذَا قَضَى صَلَاةَ جَهْرٍ فِي النَّهَارِ أَسَرَّ؛ اعْتِبَارًا بِزَمَنِ الْقَضَاءِ، وَإِنْ قَضَى صَلَاةَ سِرٍّ فِي اللَّيْلِ أَسَرَّ؛ اعْتِبَارًا بِالْمَقْضِيَّةِ، هَكَذَا فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٢) وَشَرْحِهِ^(٣) وَلَيْسَ فِي (الْمُنْتَهَى) مَا يُنَافِيهِ^(٤). وَقَدْ عَلِمَ مَا فِي هَذَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ، حَيْثُ اعْتَبَرُوا مَرَّةً بِالزَّمَنِ وَمَرَّةً بِالْمَقْضِيَّةِ. وَمُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ طَرْدُ الْبَابِ فِي أَحَدِ الْإِعْتِبَارَيْنِ، وَلِلذَلِكَ كَانَ الصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْإِعْتِبَارَ بِالْمَقْضِيَّةِ، كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ السُّنَّةُ، فَفِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ فِي قِصَّةِ نَوْمِهِمْ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ قَالَ: «ثُمَّ صَلَّى الْغَدَاةَ، وَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلُّ يَوْمٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ^(٥).

(١) الإنصاف (١/ ٤٤٣).

(٢) الإقناع (١/ ١١٨).

(٣) كشف القناع (١/ ٣٤٣).

(٤) منتهى الإرادات (١/ ٢١٣).

(٥) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة، رقم (٦٨١)، والإمام أحمد (٥/ ٣٠٢).

«وَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بِنِسْيَانِهِ» لِلْعُذْرِ، فَإِنْ نَسِيَ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْفَوَائِتِ، أَوْ بَيْنَ حَاضِرَةٍ وَفَائِتَةٍ حَتَّى فَرَغَ مِنَ الْحَاضِرَةِ - صَحَّتْ، وَلَا يَسْقُطُ بِالْجَهْلِ.

«و» يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ أَيْضًا «بِخَشْيَةِ خُرُوجِ وَقْتِ اخْتِيَارِ الْحَاضِرَةِ»^[١] فَإِنْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ قَدَّمَ الْحَاضِرَةَ؛ لِأَنَّهَا أَكَدُ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِ الْجَوَازِ، وَيَجُوزُ التَّأْخِيرُ لِغَرَضٍ صَحِيحٍ، كَانْتِظَارِ رُقُقَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ لَهَا.

وَمَنْ شَكَّ فِيمَا عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَتَيَقَّنَ سَبْقَ الْوُجُوبِ أَوْ بَرَأَ ذِمَّتَهُ يَقِينًا، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ وَقْتِ الْوُجُوبِ فَمِمَّا تَيَقَّنَ وَجُوبَهُ.

«وَمِنْهَا» أَيُّ: مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ «سَرُّ الْعَوْرَةِ» قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^[٢]: أَجْمَعُوا عَلَى فَسَادِ صَلَاةٍ مَنْ تَرَكَ ثَوْبَهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْإِسْتِارِ بِهِ وَصَلَّى عُرْيَانًا.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «فِي قِصَّةِ حَبْسِهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ كَمَا كَانَ يُصَلِّيهِمَا فِي وَقْتَيْهِمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ^(١)، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ. وَهَذَا هُوَ الْمُطَابِقُ لِلْقَاعِدَةِ: الْقَضَاءُ يَحْكِي الْأَدَاءَ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

[١] وَيَسْقُطُ أَيْضًا بِخَوْفِ قَوْتِ الْجُمُعَةِ، كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ فِي بَابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

[٢] وَكَذَلِكَ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عُرْيَانًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى اللَّبَاسِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ^(٢).

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٤٩)، والنسائي: كتاب الأذان، باب الأذان للفائت من الصلوات، رقم (٦٦١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢/ ١١٧).

وَالسَّتْرُ بِفَتْحِ السِّينِ التَّغْطِيَةُ، وَبِكَسْرِهَا مَا يُسْتَرُّ بِهِ.

وَالْعَوْرَةُ لُغَةً: النَّقْصَانُ، وَالشَّيْءُ الْمُسْتَقْبَحُ، وَمِنْهُ: كَلِمَةُ عَوْرَاءُ، أَيُّ: قَبِيحَةٌ.

وَفِي الشَّرْعِ: الْقُبْلُ وَالذُّبُرُ، وَكُلُّ مَا يُسْتَحَى مِنْهُ عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

«فَيَجِبُ» سِتْرُهَا حَتَّى عَنْ نَفْسِهِ، وَخَلْوَةٍ، وَفِي ظُلْمَةٍ، وَخَارِجِ الصَّلَاةِ «بِمَا لَا

يَصِفُ بَشَرَتَهَا» أَيُّ: لَوْ أَنَّ بَشَرَةَ الْعَوْرَةِ مِنْ بَيَاضٍ وَسَوَادٍ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ إِنَّمَا يَحْصُلُ

بِذَلِكَ، وَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ لَا يَصِفَ حَجْمَ الْعُضْوِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ، وَيَكْفِي

السَّتْرُ بِغَيْرِ مَنْسُوجٍ: كَوَرَقٍ، وَجِلْدٍ، وَنَبَاتٍ. وَلَا يَجِبُ بِيَارِيَّةٍ وَحَصِيرٍ، وَحَفِيرَةٍ

وَطِينٍ، وَمَاءٍ كَدِرٍ لِعَدَمٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسُتْرَةٍ. وَيُبَاحُ كَشْفُهَا لِتَدَاوٍ وَتَحَلٍّ وَنَحْوِهَا،

وَلِزَوْجٍ وَسَيِّدٍ وَزَوْجَةٍ وَأَمَةٍ.

«وَعَوْرَةُ رَجُلٍ»^[١] وَمَنْ بَلَغَ عَشْرًا «وَأَمَةٌ وَأُمٌّ وَلَدٍ» وَمُكَاتَبَةٌ وَمُدَبَّرَةٌ «وَمُعْتَقٍ

بَعْضُهَا»^[٢].....

[١] وَعَنْهُ: أَنَّ عَوْرَةَ الرَّجُلِ الْفَرْجَانِ فَقَطْ، اخْتَارَهُ فِي (الْمُحَرَّرِ)^(١) وَغَيْرِهِ،

وَاسْتَظْهَرَهُ فِي (الْفُرُوعِ)^(٢).

[٢] قَوْلُهُ: «وَمُعْتَقٍ بَعْضُهَا...» إلخ؛ وَعَنْهُ: أَنَّ عَوْرَةَ الْمُعْتَقِ بَعْضُهَا كَالْحُرَّةِ،

وَصَحَّحَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ وَمِنْهُمْ الْمَجْدُ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ الصَّوَابُ^(٣).

قُلْتُ: وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ؛ اخْتِيَاطًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المحرر (١/٤٦).

(٢) الفروع (٢/٣٤).

(٣) الإنصاف (١/٤٥٤).

وَحُرَّةٌ مُمَيَّزَةٌ وَمُرَاهِقَةٌ «مِنَ الشَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ»^(١) وَلَيْسَا مِنَ الْعَوْرَةِ.

وَأَبْنُ سَبْعٍ^[١] إِلَى عَشْرِ الْفَرَجَانِ.

«وَكُلُّ الْحُرَّةِ» الْبَالِغَةِ «عَوْرَةٌ إِلَّا وَجْهَهَا»^(٢) فَلَيْسَ عَوْرَةً فِي الصَّلَاةِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ١٤٠): قَوْلُهُ: «مِنَ الشَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ» عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الشَّرَّةَ وَالرُّكْبَةَ لَيْسَا مِنَ الْعَوْرَةِ^[٢].

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ١٤٠): قَوْلُهُ: «إِلَّا وَجْهَهَا» فَلَيْسَ عَوْرَةً فِي الصَّلَاةِ، وَأَمَّا خَارِجُهَا فَكُلُّهَا عَوْرَةٌ حَتَّى وَجْهَهَا، بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّجُلِ، وَالْخُنْثَى، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى مِثْلِهَا عَوْرَتُهَا مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ. اهـ.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: أَنَّ الْقَدَمَيْنِ لَيْسَا مِنَ الْعَوْرَةِ. قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ (إِنْصَاف). وَعَنْهُ: وَالْكَفَيْنِ، وَفَاقًا لِلْمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ (فُرُوع)^[٣].

[١] قَوْلُهُ: «وَأَبْنُ سَبْعٍ» أَيُّ مِنْ ذَكَرٍ وَخُنْثَى، كَمَا فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ)^(١) وَفِيهِ إِشْكَالٌ عَلَى قَاعِدَةِ الْمَذْهَبِ.

[٢] بَلْ ظَاهِرُهُ أَنَّ الشَّرَّةَ مِنَ الْعَوْرَةِ دُونَ الرُّكْبَةِ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الْغَايَةِ دَاخِلٌ لَا انْتِهَائُهَا. نَعَمْ: التَّعْبِيرُ بِقَوْلِهِمْ: «مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ» هُوَ الَّذِي ظَاهِرُهُ عَدَمُ دُخُولِهَا.

[٣] وَاخْتَارَهُ أَيْضًا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٢) وَصَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٣).

(١) شرح منتهى الإرادات (١ / ١٥٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٢ / ١١٨).

(٣) الإنصاف (١ / ٤٥٣).

«وَتُسْتَحَبُّ صَلَاتُهُ فِي ثَوْبَيْنِ» كَالْقَمِيصِ وَالرِّدَاءِ وَالْإِزَارِ أَوْ السَّرَاوِيلِ مَعَ الْقَمِيصِ.

«وَيَكْفِي سِتْرُ عَوْرَتِهِ» أَيُّ: عَوْرَةُ الرَّجُلِ «فِي النَّفْلِ وَ» سِتْرُ عَوْرَتِهِ «مَعَ» جَمِيعِ «أَحَدِ عَاتِقَيْهِ فِي الْفَرْضِ» وَلَوْ بِمَا يَصِفُ الْبَشْرَةَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

«وَ» تُسْتَحَبُّ «صَلَاتُهَا» أَيُّ: صَلَاةُ الْمَرْأَةِ «فِي دِرْعٍ» وَهُوَ الْقَمِيصُ «وِخْمَارٍ» وَهُوَ مَا تَضَعُهُ عَلَى رَأْسِهَا وَتُدِيرُهُ تَحْتَ حَلَقِهَا «وَمِلْحَفَةٍ» أَيُّ: ثَوْبٍ تَلْتَحِفُ بِهِ، وَتُكْرَهُ صَلَاتُهَا فِي نِقَابٍ وَبُرْقُعٍ.

«وَيُجْزَى» الْمَرْأَةُ «سِتْرُ عَوْرَتِهَا» فِي فَرْضٍ وَنَفْلِ.

«وَمَنْ انْكَشَفَ بَعْضَ عَوْرَتِهِ» فِي الصَّلَاةِ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً «وَفَحُشَ» عُرْفًا، وَطَالَ الزَّمَنُ -أَعَادَ، وَإِنْ قَصَرَ الزَّمَانُ أَوْ لَمْ يَفْحُشِ الْمَكْشُوفُ وَلَوْ طَالَ الزَّمَنُ- لَمْ يُعَذِّبْ إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ^[١].

«أَوْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ»^[٢].....

[١] قَوْلُهُ: «إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ» مَفْهُومُهُ: إِنْ تَعَمَّدْهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا. وَقِيلَ: إِنْ كَانَ يَسِيرًا لَمْ تَبْطُلْ، وَقَدَّمَ ابْنُ تَمِيمٍ فِي (مُخْتَصَرِهِ)^(١).

[٢] ذَكَرُوا فِي الْمَنَاسِكِ أَنَّهُ لَوْ طَافَ لِابْنِ حَبِيطٍ، صَحَّ طَوَافُهُ، وَقَدَى، مَعَ أَنَّ هَذَا الثَّوْبَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ، وَالسُّرَّةُ شَرْطٌ لِلطَّوَافِ. فَتَنَبَّهُ!

كَمَغْضُوبٍ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ، وَحَرِيرٍ^[١]، وَمَنْسُوجٍ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، إِنْ كَانَ رَجُلًا
وَاجِدًا غَيْرَهُ، وَصَلَّى فِيهِ عَالِمًا ذَاكِرًا - أَعَادَ، وَكَذَا إِذَا صَلَّى فِي مَكَانٍ غَضِبَ.

«أَوْ» صَلَّى فِي ثَوْبٍ «نَجِسٍ أَعَادَ» وَلَوْ لِعَدَمِ غَيْرِهِ^[٢] «لَا مَنْ حُبَسَ فِي مُحَلٍّ»
غَضِبَ أَوْ «نَجِسٍ»^(١) وَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ إِنْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ يَابِسَةً.

وَيَوْمِي بَرِطَبَةٍ غَايَةً مَا يُمَكِّنُهُ، وَيَجْلِسُ عَلَى قَدَمَيْهِ، وَيُصَلِّي عُرْيَانًا مَعَ ثَوْبٍ
مَغْضُوبٍ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، وَفِي حَرِيرٍ وَنَحْوِهِ لِعَدَمِ غَيْرِهِ، وَلَا يَصِحُّ نَفْلُ آبِقٍ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/١٤٣): قَوْلُهُ: «أَوْ نَجِسٍ» أَيُّ: مُتَنَجِّسٍ، فَلَوْ كَانَ
نَجِسَ الْعَيْنِ كَجِلْدٍ مَيْتَةٍ صَلَّى عُرْيَانًا بِلَا إِعَادَةٍ. نَقَلَهُ فِي (الْمُبْدَع)^(٢).

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا تَصِحُّ فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ. وَعَنْهُ:
تَصِحُّ مَعَ التَّحْرِيمِ، وَقِيلَ: مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَعَنْهُ: تَصِحُّ مِنْ جَاهِلِ النَّهْيِ، وَقِيلَ: لَا تَصِحُّ
إِنْ كَانَ شِعَارًا يَلِي الْجَسَدَ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ، وَقِيلَ: إِذَا كَانَ قَدْرُ عَوْرَتِهِ كَسَرَاوِيلَ، وَقِيلَ:
يَصِحُّ النَّفْلُ فَقَطْ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ عِنْدَ عَدَمِ غَيْرِهِ، فَإِنْ صَلَّى عُرْيَانًا لَمْ تَصِحَّ، وَإِنْ
صَلَّى فِيهِ لَمْ تَصِحَّ أَيْضًا، هَكَذَا قَالُوا، وَالصَّوَابُ: يُصَلِّيَ فِيهِ عِنْدَ عَدَمِ غَيْرِهِ، وَلَا إِعَادَةَ
عَلَيْهِ.

[٣] عَنْ بَعْضِهِمْ كَمَا فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(٣).

(١) انظر: الإنصاف (١/٤٥٧).

(٢) كشف القناع (١/٢٧١)، وانظر: المبدع (١/٣٦٩).

«وَمَنْ وَجَدَ كِفَايَةَ عَوْرَتِهِ سَتَرَهَا» وَجُوبًا وَتَرَكَ غَيْرَهَا؛ لِأَنَّ سَتْرَهَا وَاجِبٌ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فِيهَا أُولَى «وَالَا» يَجِدُ مَا يَسْتُرُهَا كُلَّهَا بَلْ بَعْضَهَا «فَ» لَيْسَتْ «الْفَرْجَيْنِ» لِأَنَّهُمَا أَفْحَشُ «فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِمَا» وَكَفَى أَحَدَهُمَا فَالذُّبْرُ أُولَى؛ لِأَنَّهُ يَنْفَرُجُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، إِلَّا إِذَا كَفَتْ مِنْكَبُهُ وَعَجَزَهُ فَقَطْ فَيَسْتُرُهُمَا، وَيُصَلِّي جَالِسًا. وَيَلْزَمُ الْعُرْيَانُ تَحْصِيلَ السُّتْرَةِ بِثَمَنِ، أَوْ أَجْرَةٍ مِثْلَهَا، أَوْ زَائِدَةً يَسِيرًا.

«وَأِنْ أُعِيرَ سُتْرَةٌ لَزِمَهُ قَبُولُهَا» لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى سَتْرِ عَوْرَتِهِ بِلَا ضَرَرٍ فِيهِ، بِخِلَافِ الْهَبَةِ لِلْمِنَةِ، وَلَا يَلْزَمُهُ اسْتِعَارَتُهَا^[١].

«وَيُصَلِّي الْعَارِي» الْعَاجِزُ عَنْ تَحْصِيلِهَا «قَاعِدًا»^[٢] وَلَا يَتَرَبَّعُ بَلْ يَنْضَامُ «بِالْإِيْمَاءِ اسْتِحْبَابًا فِيهَا» أَيُّ: فِي الْقُعُودِ^[٣] وَالْإِيْمَاءِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَلَوْ صَلَّى قَائِمًا وَرَكَعَ وَسَجَدَ جَازَ.

[١] تَقَدَّمَ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ اسْتِعَارَةُ حَبْلٍ، وَدَلُّو، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ قَبُولُ الْمَاءِ هَبَةً، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ السُّتْرَةِ وَالْمَاءِ؟ الْجَوَابُ: أَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ فَلَأَنَّ هَبَةَ الْمَاءِ فِي الْعَالِبِ أَقْلُ مِنْهُ مِنْ هَبَةِ السُّتْرَةِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: لَا يَلْزَمُهُ قَبُولُ ثَمَنِ الْمَاءِ هَبَةً. وَأَمَّا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِعَارَةِ فَلَا تَكَادُ تَجِدُ بَيْنَهُمَا فَرْقًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اسْتِعَارَةَ الْحَبْلِ وَالذَّلْوِ تَكْثُرُ، فَتَقِلُّ الْمِنَةُ فِيهَا، بِخِلَافِ اسْتِعَارَةِ الثُّوبِ لِسُتْرَةِ الْعَوْرَةِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَنْفِرُ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَهُ أَحَدٌ، وَيَأْتَفُ مِنْ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الذَّلْوِ وَالْحَبْلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنْهُ: يُصَلِّي قَائِمًا وَجُوبًا، وَيَسْجُدُ بِالْأَرْضِ^(١).

[٣] وَقِيلَ: يَجِبُ الْقُعُودُ.

(١) انظر: المغني (٢/ ٣٢١)، الإنصاف (١/ ٤٦٤).

«وَيَكُونُ إِمَامُهُمْ» أَي: إِمَامُ الْعُرَا «وَسَطُهُمْ»^[١] أَي: بَيْنَهُمْ وَجُوبًا^[٢] مَا لَمْ يَكُونُوا عُمِيًّا أَوْ فِي ظُلْمَةٍ «وَيُصَلِّي كُلُّ نَوْعٍ» مِنْ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ «وَحَدَهُ» لِأَنفُسِهِمْ إِنْ اتَّسَعَ مُحَلُّهُمْ «فَإِنْ شَقَّ» ذَلِكَ «صَلَّى الرَّجَالُ وَاسْتَدْبَرَهُمُ النِّسَاءُ ثُمَّ عَكَّسُوا» فَصَلَّى النِّسَاءُ وَاسْتَدْبَرَهُنَّ الرَّجَالُ.

«فَإِنْ وَجَدَ» الْمُصَلِّي عُرْيَانًا «سُتْرَةً قَرِيبَةً» عُرْفًا «فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ سَتَرَ» بِهَا عَوْرَتَهُ «وَبَنَى» عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ «وَالَا» يَجِدُهَا قَرِيبَةً بَلْ وَجَدَهَا بَعِيدَةً «ابْتَدَأَ» الصَّلَاةَ بَعْدَ سِتْرِ عَوْرَتِهِ، وَكَذَا مَنْ عَتَقَتْ فِيهَا وَاحْتَاجَتْ إِلَيْهَا.

«وَيُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ السَّدْلُ» وَهُوَ طَرْحُ ثَوْبٍ عَلَى كَتِفَيْهِ، وَلَا يَرُدُّ طَرَفُهُ الْآخَرَ. «و» يُكْرَهُ فِيهَا «اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ» بِأَنْ يَضْطَبَعَ بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَالْإِضْطِبَاعُ: أَنْ يَجْعَلَ وَسَطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ، وَطَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، فَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ ثَوْبٌ غَيْرُهُ لَمْ يُكْرَهُ.

«و» يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ «تَغْطِيَةٌ وَجْهَهُ وَاللِّثَامُ عَلَى فَمِهِ وَأَنْفِهِ» بِلَا سَبَبٍ لِنَهْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ^[٣] رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِي تَغْطِيَةِ الْفَمِ تَشْبَهُ بِفِعْلِ الْمَجُوسِ عِنْدَ عِبَادَتِهِمُ النَّيرَانَ.

[١] وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِمْ.

[٢] فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتْ.

[٣] وَأَوَّلُ الْحَدِيثِ نَهَى عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنْ يُغَطِّيَ الرَّجُلُ فَاهُ، وَلَوْ جَاءَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ لَكَانَ أَتَمًّا، فَإِنَّ مُقْتَضَى اللَّفْظِ الَّذِي ذَكَرَهُ كَرَاهَةُ تَغْطِيَةِ الْفَمِ مُطْلَقًا، عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ جَارٍ فِي كَوْنِ الْقَيْدِ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ قَيْدًا فِي الْمَعْطُوفِ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ^(١).

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ٣٨٤)، المدخل لابن بدران (ص: ٧٠).

«و» يُكْرَهُ فِيهَا «كَفُّ كُمِّهِ» أَي: أَنْ يَكْفَهُ عَنِ السُّجُودِ مَعَهُ «وَلَقُّهُ» أَي: لَفُّ كُمِّهِ بِلَا سَبَبٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«و» يُكْرَهُ فِيهَا «شُدُّ وَسْطِهِ كَزُنَّارٍ» أَي: بِمَا يُشَبِّهُ شُدَّ الزُّنَّارِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشَبُّهِ بِأَهْلِ الْكِتَابِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^[١] رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَيُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ شُدُّ وَسْطِهَا فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا، وَلَا يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ بِمَا لَا يُشَبِّهُ الزُّنَّارَ.

«وَتَحْرُمُ الْخِيَلَاءُ فِي ثَوْبٍ وَغَيْرِهِ» فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا فِي غَيْرِ الْحَرْبِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَيَجُوزُ الْإِسْبَالُ مِنْ غَيْرِ الْخِيَلَاءِ لِلْحَاجَةِ.

«و» يَحْرُمُ «التَّصَوِيرُ» أَي: عَلَى صُورَةِ حَيَوَانٍ؛ لِحَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ وَصَحَّحَهُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصُّورَةِ فِي الْبَيْتِ» وَأَنْ تُصْنَعَ. وَإِنْ أُزِيلَ مِنَ الصُّورَةِ مَا لَا تَبْقَى مَعَهُ حَيَاةٌ لَمْ يُكْرَهُ. «و» يَحْرُمُ «اسْتِعْمَالُهُ»^[٢] أَيِ الْمَصُورِ عَلَى الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى فِي لُبْسٍ وَتَعْلِيقٍ وَسَرِّ جُذُرٍ، لَا افْتِرَاشُهُ وَجَعْلُهُ مَخْدَأً.

[١] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ): أَقْلُ أَحْوَالِ هَذَا الْحَدِيثِ التَّحْرِيمُ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي كُفْرَ الْمُتَشَبِّهِ بِهِمْ^(١) وَهُوَ كَمَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[٢] اَعْلَمْ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الصُّورِ عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ لِلْغُلُوِّ فِيهَا، فَلَا رَيْبَ فِي تَحْرِيمِهِ.

«وَيَحْرُمُ» عَلَى الذَّكَرِ «اسْتِعْمَالُ مَنْسُوجٍ» بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ «أَوْ» اسْتِعْمَالُ «مُؤَمَّهِ» بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ^(١) غَيْرَ مَا يَأْتِي فِي الزَّكَاةِ مِنْ أَنْوَاعِ الْحُلِيِّ «قَبْلَ اسْتِحَالَتِهِ» فَإِنْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ بَعَرَضِهِ عَلَى النَّارِ لَمْ يَحْرُمِ لِعَدَمِ السَّرَفِ وَالْحَيْلَاءِ «و» تَحْرُمُ «ثِيَابُ حَرِيرٍ».

«و» يَحْرُمُ «مَا» أَيُّ: ثَوْبٌ «هُوَ» أَيُّ الْحَرِيرِ «أَكْثَرُهُ ظُهُورًا» مِمَّا نُسِجَ مَعَهُ «عَلَى الذَّكَوْرِ» وَالْحَنَائِي دُونَ النِّسَاءِ لُبْسًا بِلَا حَاجَةٍ، وَافْتِرَاشًا، وَاسْتِنَادًا، وَتَعْلِيْقًا، وَكِتَابَةً مَهْرًا،

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْإِهَانَةِ لَهَا، كَالِافْتِرَاشِ وَنَحْوِهِ، فَجَائِزٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ لِمَا سِوَى ذَلِكَ، فَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: إِنَّمَا يُنْهَى عَمَّا كَانَ لَهُ ظِلٌّ. وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَهُوَ بِأَعْلَى مَكَّةَ فِي بَيْتِهِ فَرَأَيْتُ حَاجِلَةً فِيهَا تَصَاوِيرُ الْقُنْدُسِ وَالْعَنْقَاءِ»^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَكِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ -أَيُّ: مَذْهَبُ الْقَاسِمِ- مَذْهَبٌ مَرْجُوحٌ»^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَمُؤَمَّهِ بِذَهَبٍ» أَيُّ: وَلَوْ كَانَ يَسِيرًا تَبَعًا، لَكِنَّ قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): فِي الْيَسِيرِ التَّابِعِ. وَعَنْهُ: لَا، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَصَاحِبُ (الْمَحَرَّرِ)^(٣) وَحَفِيدُهُ^(٤). اهـ

(١) مصنف ابن أبي شيبة (١٢ / ٦٣٧).

(٢) فتح الباري (١٧ / ٦٣).

(٣) المحرر (١ / ١٤٠).

(٤) الفروع (٢ / ٧٣)، وانظر: شرح العمدة (٤ / ٣٠٧).

وَسَرَّ جُدْرٍ غَيْرِ الْكَعْبَةِ الْمَشْرِفَةِ^(١)؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ؛ فَإِنَّ مَنْ لَبَسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَإِذَا فُرِشَ فَوْقَهُ حَائِلًا صَفِيحًا جَازَ الْجُلُوسُ عَلَيْهِ وَالصَّلَاةُ «لَا إِذَا اسْتَوَيَا»^(١) أَيِ الْحَرِيرِ وَمَا نُسِجَ مَعَهُ ظُهُورًا، وَلَا الْحَزُّ وَهُوَ مَا سُدِيَ بِإِبْرَيْسَمٍ وَالْحِمِّ بِصُوفٍ أَوْ قُطْنٍ وَنَحْوِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/١٤٦-١٤٧): قَوْلُهُ: «لَا إِذَا اسْتَوَيَا» وَمَا نُسِجَ مَعَهُ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): فَإِذَا اسْتَوَيَا وَمَا نُسِجَ مَعَهُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ، قَالَ الشَّيْخُ^(٢): الْأَشْبَهُ يَجْرُمُ لِلْعُمُومِ. اهـ.

[١] قَوْلُهُ: «غَيْرِ الْكَعْبَةِ» قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ): وَكَلَامُ أَبِي الْمَعَالِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَحَلٌّ وَفَاقٍ^(١). وَأَوَّلُ مَنْ كَسَى الْكَعْبَةَ، قِيلَ: إِسْمَاعِيلُ، وَقِيلَ: تَبَّعٌ، وَقِيلَ: عَدْنَانُ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَيُجْمَعُ بَيْنَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ -إِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً- بِأَنَّ إِسْمَاعِيلَ أَوَّلُ مَنْ كَسَاهَا مُطْلَقًا، وَأَمَّا تَبَّعٌ فَأَوَّلُ مَنْ كَسَاهَا الْأَنْطَاعَ وَالْوَصَائِلَ، وَأَمَّا عَدْنَانُ فَلَعَلَّهُ أَوَّلُ مَنْ كَسَاهَا بَعْدَ إِسْمَاعِيلَ^(٢). اهـ.

وَأَمَّا أَوَّلُ مَنْ كَسَاهَا الدِّيَاجَ، فَقِيلَ: يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَقِيلَ: ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَقِيلَ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ. وَرَوَى أَبُو الْوَلِيدِ عَنْ أَبِي نَجِيحٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ كَسَاهَا الدِّيَاجَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَيُّ: تَقْيُّ الدِّينِ فِي (شَرْحِ الْعُمْدَةِ) كَمَا فِي (تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ)^(٣).

(١) الإقناع (١/٩٣).

(٢) فتح الباري (٥/٢٥٠).

(٣) تصحيح الفروع (٢/٦٧)، وانظر: شرح العمدة (٤/٣٠٤).

«أَوْ» لِبَسِ الْحَرِيرِ الْحَالِصَ «لِضُرُورَةٍ أَوْ حَكَّةٍ أَوْ مَرَضٍ» أَوْ قَمَلٍ «أَوْ حَرْبٍ» وَلَوْ بِلا حَاجَةٍ «أَوْ» كَانَ الْحَرِيرُ «حَشَوًا» لِحَبَابٍ أَوْ فُرْشٍ فَلَا يَحْرُمُ لِعَدَمِ الْفَخْرِ وَالْخِيَلَاءِ بِخِلَافِ الْبِطَانَةِ، وَيَحْرُمُ إلبَاسُ صَبِيٍّ مَا يَحْرُمُ عَلَى رَجُلٍ، وَتَشَبُّهُ رَجُلٍ بِأُنْثَى فِي لِبَاسٍ وَغَيْرِهِ، وَعَكْسُهُ.

«أَوْ كَانَ» الْحَرِيرُ «عَلَمًا» وَهُوَ طِرَازُ الثَّوبِ «أَرْبَعُ أَصَابِعَ فَمَا دُونَ أَوْ» كَانَ رِقَاعًا أَوْ لَبَنَةً جَنِبٍ «وَهُوَ الزِّيْقُ» وَسَجَفَ فِرَاءٌ «جَمْعُ فَرَوْ، وَنَحْوَهَا مِمَّا يُسَجَفُ، فَكُلُّ ذَلِكَ يُبَاحُ مِنَ الْحَرِيرِ إِذَا كَانَ قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ فَأَقْلَ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لِبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إصْبُعَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ».

وَيُبَاحُ أَيْضًا كَيْسُ مُصْحَفٍ وَخِيَاطَةٌ بِهِ وَأَزْرَارٌ.

«وَيُكْرَهُ الْمُعْصَفَرُ»^(١) فِي غَيْرِ إِحْرَامٍ.

«و» يُكْرَهُ «الْمُزْعَفَرُ لِلرِّجَالِ» «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى الرِّجَالَ عَنِ التَّزْعْفَرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[١] اِفْتِصَارُهُمْ عَلَى الْكَرَاهَةِ فِيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ثَوْبَيْنِ مُعْصَفَرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسُهَا»^(١) وَمَرَّ عَلَيْهِ ﷺ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْمَرَانِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدِّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ^(٢).

(١) أخرجه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر، رقم (٢٠٧٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب اللباس، باب في الحمرة، رقم (٤٠٦٩)، والترمذي: كتاب الأدب، باب ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل، رقم (٢٨٠٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَيُكْرَهُ الْأَخْمَرُ الْخَالِصُ، وَالْمِثْيُ بِنَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَكَوْنُ ثِيَابِهِ فَوْقَ نِصْفِ سَاقِهِ
أَوْ تَحْتَ كَعْبِهِ بِلَا حَاجَةٍ، وَلِلْمَرْأَةِ زِيَادَةٌ إِلَى ذِرَاعٍ.

وَيُكْرَهُ لُبْسُ الثَّوْبِ الَّذِي يَصِفُ الْبَشْرَةَ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَثَوْبُ الشُّهْرَةِ وَهُوَ
مَا يَشْتَهَرُ بِهِ عِنْدَ النَّاسِ، وَيُشَارُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ.

«وَمِنْهَا» أَيُّ: مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ^(١) «اجْتِنَابُ النَّجَاسَةِ» حَيْثُ لَمْ يُعْفَ عَنْهَا
بِدَنِ الْمُصَلِّي وَثَوْبِهِ، وَبُقْعَتَيْهَا، وَعَدَمُ حَمْلِهَا؛ لِحَدِيثٍ: «تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ
عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ» وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيْبَاكَ ظَهَرَ﴾ [المدثر: ٤].

«فَمَنْ حَمَلَ نَجَاسَةً لَا يُعْفَى عَنْهَا» وَلَوْ بِقَارُورَةٍ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ، فَإِنْ كَانَ
مَعْفُوءًا عَنْهَا كَمَنْ حَمَلَ مُسْتَجْمِرًا أَوْ حَيَوَانًا طَاهِرًا صَحَّتْ صَلَاتُهُ «أَوْ لَاقَاهَا»
أَيُّ: لَاقَى نَجَاسَةً لَا يُعْفَى عَنْهَا «بِثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ» لِعَدَمِ اجْتِنَابِهِ
النَّجَاسَةَ.

وَإِنْ مَسَّ ثَوْبُهُ ثَوْبًا أَوْ حَائِطًا نَجِسًا لَمْ يَسْتَدِ إِلَيْهِ، أَوْ قَابَلَهَا رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا
وَلَمْ يَلَاقِهَا - صَحَّتْ.

«وَإِنْ طَيَّنَ أَرْضًا نَجِسَةً أَوْ فَرَشَهَا طَاهِرًا» صَفِيْقًا، أَوْ بَسَطَهُ عَلَى حَيَوَانٍ
نَجِسٍ،

[١] وَعَنْ أَحَدٍ: إِنَّ اجْتِنَابَهَا وَاجِبٌ، وَقَدَّمَهُ فِي (الْفَائِقِ) وَأَطْلَقَهَا فِي (الْمُسْتَوْعِبِ)^(١)

وَأَبْنُ تَيْمٍ^(٢).

(١) المستوعب (١/ ١٦٩).

(٢) انظر: الإنصاف (١/ ٤٨٣).

أَوْ صَلَّى عَلَى بَسَاطٍ بَاطِنُهُ فَقَطْ نَجِسُ «كُرْهٌ»^[١] لَهُ ذَلِكَ؛ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى مَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ «وَصَحَّتْ» لِأَنَّهُ لَيْسَ حَامِلًا لِلنَّجَاسَةِ، وَلَا مُبَاشِرًا لَهَا.

«وَإِنْ كَانَتْ» النَّجَاسَةُ «بِطَرَفٍ مُصَلَّى مُتَّصِلٍ بِهِ صَحَّتِ» الصَّلَاةُ عَلَى الطَّاهِرِ، وَلَوْ تَحَرَّكَ النَّجِسُ بِحَرَكَتِهِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ تَحْتَ قَدَمِهِ حَبْلٌ مَشْدُودٌ فِي نَجَاسَةٍ وَمَا يُصَلِّي عَلَيْهِ مِنْهُ طَاهِرٌ «إِنْ لَمْ» يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِهِ بِيَدِهِ أَوْ وَسَطِهِ بِحَيْثُ «يَنْجَرُ» مَعَهُ «بِمَشْيِهِ» فَلَا تَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَتَبِعٌ لَهَا، فَهُوَ كَحَامِلِهَا^[٢].

وَإِنْ كَانَتْ سَفِينَةً كَبِيرَةً أَوْ حَيَوَانًا كَبِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى جَرِّهِ إِذَا اسْتَعَصَى عَلَيْهِ صَحَّتْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَتَبِعٍ لَهَا «وَمَنْ رَأَى عَلَيْهِ نَجَاسَةً بَعْدَ صَلَاتِهِ وَجَهِلَ كَوْنَهَا» أَيِ النَّجَاسَةِ «فِيهَا» أَيِ فِي الصَّلَاةِ «لَمْ يُعِدْهَا» لِاخْتِمَالِ حُدُوثِهَا بَعْدَهَا، فَلَا تَبْطُلُ بِالشَّكِّ.

«وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا» أَيِ النَّجَاسَةِ «كَانَتْ فِيهَا» أَيِ: فِي الصَّلَاةِ «لَكِنْ جَهِلَهَا أَوْ نَسِيَهَا أَعَادَ» كَمَا لَوْ صَلَّى مُخَذَّئًا نَاسِيًا.

«وَمَنْ جَبَرَ عَظْمُهُ بِ» عَظْمٍ «نَجِسٍ» أَوْ خِيطٍ جُرْحُهُ بِخِيطٍ نَجِسٍ وَصَحَّ «لَمْ يَجِبْ قَلْعُهُ مَعَ الضَّرَرِ» بِفَوَاتِ نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ مَرَضٍ،

[١] وَعَنْهُ: لَا يُكْرَهُ. وَعَنْهُ: لَا تَصِحُّ^(١).

[٢] وَنَظَرَ فِي هَذَا شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ، وَمَالَ إِلَى الصَّحَّةِ، وَعَلَّلَهُ بِتَعْلِيلٍ صَحِيحٍ فِي (المُخْتَارَاتِ الْجَلِيَّةِ)^(٢) وَهُوَ الصَّوَابُ.

(١) انظر: الإنصاف (١/ ٤٨٤).

(٢) المختارات الجليلة (ص: ٣٥).

وَلَا يَتَيَّمُّ لَهُ إِنْ غَطَّاهُ اللَّحْمُ^[١]، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا لَزِمَهُ قَلْعُهُ.

«وَمَا سَقَطَ مِنْهُ» أَيُّ: مِنْ آدَمِيٍّ «مِنْ عَضْوٍ أَوْ سِنَّ ف» هُوَ «طَاهِرٌ» أَعَادَهُ أَوْ لَمْ يُعِدْهُ؛ لِأَنَّ مَا أُبِينَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ كَمَيِّتِهِ، وَمَيِّتُهُ الْآدَمِيُّ طَاهِرَةٌ، وَإِنْ جَعَلَ مَوْضِعَ سِنِّهِ سِنَّ شَاةٍ مُذَكَّاةٍ فَصَلَّاهُ مَعَهُ صَحِيحَةٌ ثَبَّتَتْ أَوْ لَمْ تَثْبُتْ.

وَوَضَلَ الْمَرَأَةَ شَعْرَهَا بِشَعْرِ حَرَامٍ، وَلَا بِأَسْبَاسٍ بِوَضْلِهِ بِقَرَامِلَ وَهِيَ الْأَعْقَصَةُ، وَتَرَكُّهَا أَفْضَلُ، وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِنْ كَانَ الشَّعْرُ نَجِسًا.

«وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ»^[٢] بِلَا عُذْرٍ، فَرَضًا كَانَتْ أَوْ نَفْلًا -غَيْرَ صَلَاةِ جِنَازَةٍ- «فِي مَقْبَرَةٍ» بِثَلَاثِ الْبَاءِ، وَلَا يُضَرُّ قَبْرَانِ^[٣]،

[١] وَقِيلَ: لَا يَتَيَّمُّ مُطْلَقًا.

[٢] هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، أَعْنِي: عَدَمَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَمَاكِينِ. وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً بِالصَّحَّةِ مَا لَمْ تَكُنْ نَجِسَةً. قَالَ فِي (الْمُغْنِي): وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنْ كَانَ عَالِمًا لَمْ تَصِحَّ، وَإِلَّا فَرَوَايَتَانِ^(١).

[٣] قَالَ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يُضَرُّ قَبْرَانِ أَوْ قَبْرٍ قَالَ: لَيْسَ فِي كَلَامِ أَحْمَدَ وَعَامَّةِ أَصْحَابِهِ هَذَا الْفَرْقُ، بَلْ عُمُومُ كَلَامِهِمْ وَتَعْلِيلُهُمْ وَاسْتِدْلَالُهُمْ يُوجِبُ مَنَعَ الصَّلَاةِ عِنْدَ قَبْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْقُبُورِ.

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ) بِمَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ مِنَ الْأَمَاكِينِ هِيَ: أَوَّلًا: الْمَقْبَرَةُ، لَا فِيهَا وَلَا إِلَيْهَا. ثَانِيًا: الْحُشُّ، لَا فِيهِ وَلَا إِلَيْهِ. ثَالِثًا: قَوَى عَدَمِ صِحَّةِ

وَلَا مَا دُفِنَ بِدَارِهِ^[١] «و» لَا فِي «حُشٍّ» بِضَمِّ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا وَهُوَ الْمِرْحَاضُ «و» لَا فِي «حَمَامٍ» دَاخِلَهُ وَخَارِجَهُ، وَجَمِيعُ مَا يَتَّبِعُهُ فِي الْبَيْعِ.

«وَأَعْطَانِ إِبِلٍ» وَاحِدُهَا عَطْنٌ بِفَتْحِ الطَّاءِ، وَهِيَ الْمِعَاطِنُ جَمْعُ مَعْطِنٍ بِكَسْرِ الطَّاءِ، وَهِيَ مَا تُقِيمُ فِيهَا وَتَأْوِي إِلَيْهَا^[٢].

«و» لَا فِي «مَغْضُوبٍ»^[٣].....

الصَّلَاةُ فِي أَرْضِ الْحَسَنِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَهُ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَمْدِيِّ وَأَبْنِ عَقِيلٍ. رَابِعًا: الْكَعْبَةُ، إِلَّا النَّقْلَ فَيَصَحُّ فِيهَا. (١) اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا مَا دُفِنَ بِدَارِهِ» عِبَارَةٌ (الْإِنْصَافِ): لَوْ دُفِنَ بِدَارِهِ لَمْ تَصِرْ مَقْبَرَةً. قَالَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي (الْمَذْهَبِ) وَغَيْرِهِ^(٢). اهـ.

[٢] وَقِيلَ: مَكَانٌ اجْتَمَاعِهَا إِذَا صَدَرَتْ عَنِ الْمَنْهَلِ، زَادَ بَعْضُهُمْ: وَمَا تَقِفُ فِيهِ؛ لِتَرِدَ الْمَاءَ. اهـ (فُرُوع) (٣). وَقَالَ فِي (النِّهَايَةِ)^(٤): الْعَطْنُ مُبْرَكُ الْإِبِلِ حَوْلَ الْمَاءِ. وَقَالَ فِي (الْقَامُوسِ): وَطَنُ الْإِبِلِ وَمَبْرَكُهَا حَوْلَ الْحَوْضِ^(٥). وَعَطَنْتِ الْإِبِلَ وَعَطَنْتُ: رَوَيْتُ ثُمَّ بَرَكَتُ.

[٣] تَخْصِيصُ الْمَاتِنِ عَدَمَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقْبَرَةِ، وَالْحُشِّ، وَالْحَمَامِ، وَالْأَعْطَانِ، وَالْمَغْضُوبِ فَقَطْ - دَلِيلٌ عَلَى صِحَّتِهَا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، وَهُوَ رِوَايَةُ اخْتَارَهَا الْمُؤَفِّقُ^(٦)،

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤١١ - ٤١٢).

(٢) الإنصاف (١/ ٤٩٠).

(٣) الفروع (٢/ ١٠٥).

(٤) النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٥٨).

(٥) القاموس المحيط (ص: ١٥٦٩).

(٦) المغني (٢/ ٤٧٢).

وَمَجْزَرَةٌ وَمَزْبَلَةٌ وَقَارِعَةٌ طَرِيقٌ «و» لَا فِي «أَسْطِخْتَهَا»^(١) أَي: أَسْطِخَتْ تِلْكَ الْمَوَاضِعَ، وَسَطَحَ نَهْرٍ.

وَالْمَنْعُ فِي ذَلِكَ تَعَبُّدِي؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: الْمَزْبَلَةُ، وَالْمَجْزَرَةُ، وَالْمَقْبَرَةُ، وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ، وَفِي الْحَمَّامِ، وَفِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ».

«وَتَصَحُّ الصَّلَاةُ إِلَيْهَا» أَي: إِلَى تِلْكَ الْأَمَاكِنِ مَعَ الْكَرَاهَةِ^[١]

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/١٥٣): قَوْلُهُ: «وَأَسْطِخْتَهَا» وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ اه. قَالَ فِي مَجْمُوعِ أَبَابُطِينَ: إِذَا كَانَ السَّطْحُ حَادِثًا عَلَى مَوْضِعِ النَّهْيِ، فَإِنْ كَانَ سَابِقًا فَحَدَّثَ تَحْتَهُ طَرِيقٌ أَوْ غَيْرُهُ بِمَا ذُكِرَ، لَمْ تُنْعَ الصَّلَاةُ فِيهِ بِغَيْرِ خِلَافٍ. اه^[٢].

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ، وَقَالَ: وَعَنْهُ تَصَحُّ عَلَى أَسْطِخْتَهَا، وَإِنْ لَمْ نَصَحَّحْهَا فِي دَاخِلِهَا، وَاخْتَارَهُ الْمُؤَفَّقُ وَالشَّارِحُ^(١). قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ.

[١] ظَاهِرُهُ كَ (الْمُتَهَيِّ) أَنَّ النَّذْرَ الْمَطْلُوقَ يَصَحُّ فِي الْكَعْبَةِ^(٢). قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) مُعَلَّلًا ذَلِكَ: وَالْحَقُّ النَّذْرُ بِالنَّفْلِ، لَكِنْ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ) أَنَّ النَّذْرَ الْمَطْلُوقَ يُجْزَى بِهِ حَدُّو الْفَرَائِضِ^(٣). وَعَلَى هَذَا فَلَا يَصَحُّ فِي الْكَعْبَةِ، وَهَذَا أَظْهَرُ، أَيِ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَلْحَقُ بِالْفَرَائِضِ، أَمَّا الْقَوْلُ بِعَدَمِ صِحَّةِ الْفَرْضِ فِي الْكَعْبَةِ فَهَذَا مَحَلُّ نَظَرٍ.

[٢] وَهَذَا مَذْكُورٌ فِي (الْمُغْنِي) (٢/٧٣).

(١) الْإِنْصَافُ (١/٤٩٢)، وَانْظُرْ: مَتْنُ الْخِرَقِيِّ (ص: ٢٧)، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ (١/٤٨٠).

(٢) مُتَهَيِّ الْإِرَادَاتِ (١/١٨٥).

(٣) شَرْحُ مُتَهَيِّ الْإِرَادَاتِ (١/١٦٦)، وَانْظُرْ: الْإِخْتِيَارَاتِ الْفَقْهِيَّةَ (ص: ٤١٢).

إِنْ لَمْ يَكُنْ حَائِلٌ، وَتَصِحُّ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ وَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ وَنَحْوَهَا بِطَرِيقٍ لِضْرُورَةٍ وَغَضَبٍ. وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَى رَاحِلَةٍ بِطَرِيقٍ وَفِي سَفِينَةٍ وَيَأْتِي «وَلَا تَصِحُّ الْفَرِيضَةُ فِي الْكَعْبَةِ»^(١) وَلَا فَوْقَهَا وَالْحِجْرُ مِنْهَا.

وَإِنْ وَقَفَ عَلَى مُنْتَهَاهَا بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ وَرَاءَهُ شَيْءٌ مِنْهَا، أَوْ وَقَفَ خَارِجَهَا وَسَجَدَ فِيهَا - صَحَّتْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَدِيرٍ لِشَيْءٍ مِنْهَا «وَتَصِحُّ النَّافِلَةُ» وَالْمَذْذُورَةُ فِيهَا^(٢) وَعَلَيْهَا «بِاسْتِقْبَالِ شَاخِصٍ مِنْهَا» أَيُّ: مَعَ اسْتِقْبَالِ شَاخِصٍ مِنَ الْكَعْبَةِ. فَلَوْ صَلَّى إِلَى جِهَةِ الْبَابِ أَوْ عَلَى ظَهْرِهَا وَلَا شَاخِصَ مُتَّصِلٌ^(٣) بِهَا لَمْ تَصَحَّ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ١٥٤): قَوْلُهُ: «وَلَا تَصِحُّ الْفَرِيضَةُ فِي الْكَعْبَةِ» قَالَ فِي الْقُرُوعِ: وَعَنْهُ: يَصِحُّ الْفَرَضُ فِي الْكَعْبَةِ، اخْتَارَهُ الْأَجَرِيُّ. اهـ^(٢).

[١] وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي (الْمُغْنِي): لَا كَرَاهَةَ حَيْثُ قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَعَلَى هَذَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَى الْقُبُورِ لِلنَّهْيِ عَنْهَا، وَتَصِحُّ إِلَى غَيْرِهَا لِبَقَائِهَا فِي عُمُومِ الْإِبَاحَةِ^(١)، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ.

[٢] فَهِمَ مِنْهُ أَنَّ الشَّخِصَ غَيْرَ الْمُتَّصِلِ كَاللِّبَنِ الْمَوْضُوعِ وَنَحْوِهِ غَيْرُ مُجْزِيٍّ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: يَتَوَجَّهُ إِجْرَاءُ مَا يُكْتَفَى بِهِ فِي سُتْرَةِ الْمُصَلِّي؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ شَاخِصٌ. قَالَهُ عَنْهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢) اهـ بِمَعْنَاهُ.

[٣] وَكَذَلِكَ صَاحِبُ (الْفَائِقِ)^(٣).

(١) الْمُغْنِي (٢ / ٤٧٣ - ٤٧٤).

(٢) الْإِنْصَافُ (١ / ٤٩٨)، وَانْظُرْ: شَرْحُ الْعَمْدَةِ (٤ / ٤٩٥).

(٣) انْظُرْ: الْإِنْصَافُ (١ / ٤٩٦).

ذَكَرَهُ فِي (الْمَغْنِي) وَ(الشَّرْح) عَنِ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقْبَلٍ لَشَيْءٍ مِنْهَا.

وَقَالَ فِي (التَّنْقِيحِ): اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ.

وَقَالَ فِي (الْمَغْنِي): الْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ اسْتِقْبَالَ مَوْضِعِهَا وَهَوَائِهَا دُونَ حَيْطَانِهَا؛ وَلِهَذَا تَصَحُّ عَلَى جَبَلِ أَبِي قُبَيْسٍ وَهُوَ أَعْلَى مِنْهَا، وَقَدَّمَهُ فِي (التَّنْقِيحِ) وَصَحَّحَهُ فِي (تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ)^(١).

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ الْمَذْهَبُ عَلَى مَا اضْطَلَحْنَاهُ.

وَيُسْتَحَبُّ نَفْلُهُ فِي الْكَعْبَةِ بَيْنَ الْأُسْطُوَانَتَيْنِ، وَجَاهُهُ إِذَا دَخَلَ؛ لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. «وَمِنْهَا» أَيُّ: مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ «اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ» أَيُّ الْكَعْبَةِ أَوْ وَجْهَتِهَا لِمَنْ بَعْدَ.

سُمِّيَتْ قِبْلَةً لِإِقْبَالِ النَّاسِ عَلَيْهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَوَلَّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

«فَلَا تَصَحُّ» الصَّلَاةُ «بِدُونِهِ» أَيُّ: بُدُونِ الْإِسْتِقْبَالِ «إِلَّا لِعَاجِزٍ» كَالْمَرْبُوطِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ وَالْمَصْلُوبِ، وَعِنْدَ اسْتِدَادِ الْحَرْبِ.

«و» إِلَّا لِـ «مُتَنَقِّلٍ رَاكِبٍ سَائِرٍ» لَا نَازِلٍ «فِي سَفَرٍ» مُبَاحٍ طَوِيلٍ أَوْ قَصِيرٍ، إِذَا كَانَ يَقْصِدُ جِهَةً مُعَيَّنَةً، وَلَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ عَلَى رَاكِبَتِهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ.

[١] قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرُ (الْمُنْتَهَى)^(١).

«وَيَلْزَمُهُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ» بِالْإِحْرَامِ إِنْ أَمَكْنَهُ «إِلَيْهَا»^[١] أَي: إِلَى الْقِبْلَةِ بِالدَّابَّةِ أَوْ بِنَفْسِهِ، وَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ إِنْ أَمَكْنَهُ بِلَا مَشَقَّةٍ، وَإِلَّا فَلِإِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ، وَيَوْمِي بِهِمَا، وَيَجْعَلُ سُجُودَهُ أَخْفَضَ.

وَرَاكِبُ الْمِحْفَةِ الْوَاسِعَةِ وَالسَّفِينَةِ وَالرَّاحِلَةِ الْوَاقِفَةِ يَلْزَمُهُ الْإِسْتِقْبَالُ فِي كُلِّ صَلَاتِهِ^[٢].

«و» إِلَّا لِلْمُسَافِرِ «مَا شِ» قِيَاسًا عَلَى الرَّاكِبِ «وَيَلْزَمُهُ»^[٣] أَيِ الْمَاشِي

[١] وَعَنْهُ: لَا يَلْزَمُهُ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ^(١)، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْإِرْشَادِ)^(٢).

قُلْتُ: وَشَيْخُنَا فِي مُحْتَارَاتِهِ^(٣) وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ إِلَى الْقِبْلَةِ^(٤)، وَلَكِنْ هَذَا مُجَرَّدُ فِعْلٍ، وَفِي دَلَالَةِ هَذَا عَلَى الْوُجُوبِ بَحْثٌ وَتَأَمُّلٌ.

[٢] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ، اخْتَارَهُ الْأَمِدِيُّ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِي الْمِحْفَةِ وَنَحْوَهَا^(٥) اهـ. وَعَلَّلَهُ فِي (الْمَغْنِيِّ) بِأَنَّهُ مِنَ الرُّخْصِ الْعَامَّةِ^(٦) اهـ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَيَلْزَمُهُ الْإِفْتِتَاحُ إِلَيْهَا» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): قَوْلًا وَاحِدًا^(٧) اهـ.

(١) انظر: الإنصاف (٦/٢).

(٢) الإرشاد إلى سبيل الرشاد (ص: ٥٤).

(٣) الاختيارات الفقهية (ص: ٤١٢).

(٤) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب التطوع على الراحلة والوتر، رقم (١٢٢٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) الإنصاف (٤/٢).

(٦) المغني (٩٧/٢ - ٩٨).

(٧) الإنصاف (٧/٢).

«الافتتاح» إِلَيْهَا «وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ إِلَيْهَا»^(١) أَي: إِلَى الْقِبْلَةِ؛ لِتَيْسُرِ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ دَاسَ النَّجَاسَةَ عَمْدًا بَطَلَتْ، وَإِنْ دَاسَهَا مَرْكُوبُهُ فَلَا. وَإِنْ لَمْ يُعْذَرْ مَنْ عَدَلَتْ بِهِ دَابَّتُهُ، أَوْ عَدَلَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ عَنْ جِهَةِ سَيْرِهِ مَعَ عِلْمِهِ، أَوْ عُذِرَ وَطَالَ عُدُولُهُ عُرْفًا - بَطَلَتْ^[١].

«وَفَرَضَ مَنْ قَرَّبَ مِنَ الْقِبْلَةِ» أَيِ الْكَعْبَةِ، وَهُوَ مَنْ أَمَكَنَهُ مُعَايِنَتُهَا أَوْ الْحَبْرُ عَنْ يَقِينٍ «إِصَابَةً عَيْنَهَا»^[٢] بِيَدَيْهِ كُلَّهُ، بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْهُ عَنِ الْكَعْبَةِ، وَلَا يَضُرُّ عُلوُّ وَلَا نَزُولُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/١٥٧): قَوْلُهُ «وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ»، يَعْنِي: يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ بِالْأَرْضِ، وَصَحَّحَ الْمَجْدُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ: يُؤْمَى بِهِمَا إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ (خَطَّةُ)^[٣].

[١] قَوْلُهُ: «بَطَلَتْ» هَذَا الْمَذْهَبُ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَقِيلَ: لَا تَبْطُلُ، فَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ؛ لِأَنَّهُ مَغْلُوبٌ كَسَاهِ^(١). وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهَا لَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ مَغْلُوبٌ وَلَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ، وَلِعَدَمِ وُجُودِ السَّهْوِ مِنْهُ - لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَعِيدًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: لَا تُشْتَرِطُ إِصَابَةُ الْعَيْنِ، وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ (سُبُلِ السَّلَامِ شَرْحِ بُلُوغِ الْمَرَامِ)^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَمِدِيِّ^(٣).

(١) الْإِنْصَافُ (٢/٦).

(٢) سُبُلُ السَّلَامِ (١/١٣٤).

(٣) انْظُرْ: الْمَغْنِي (٢/٩٩).

«و» فَرَضَ «مَنْ بَعْدَ» عَنِ الْكَعْبَةِ اسْتِيقْبَالَ «جِهَتِهَا» فَلَا يَضُرُّ التَّيَامُنُ وَلَا التَّيَاسُّرُ الْيَسِيرَانِ عُرْفًا، إِلَّا مَنْ كَانَ بِمَسْجِدِهِ ﷺ؛ لِأَنَّ قِبْلَتَهُ مُتَيَقَّنَةٌ.

«فَإِنْ أَخْبَرَهُ» بِالْقِبْلَةِ مُكَلَّفٌ «ثِقَةً» عَدْلٌ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا^[١] «بَيِّقِينَ»^[٢] عَمِلَ بِهِ، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً.

«أَوْ وَجَدَ مُحَارِبَ إِسْلَامِيَّةً عَمِلَ بِهَا» لِأَنَّ اتِّفَاقَهُمْ عَلَيْهَا مَعَ تَكَرُّارِ الْأَعْصَارِ إِجْمَاعٌ عَلَيْهَا، فَلَا تَجُوزُ مُحَالَفَتُهَا، حَيْثُ عِلْمُهَا لِلْمُسْلِمِينَ وَلَا يَنْحَرِفُ.

«وَيُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا فِي السَّفَرِ بِالْقُطْبِ» وَهُوَ أَثْبَتُ أدِلَّتِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنْ مَكَانِهِ إِلَّا قَلِيلًا، وَهُوَ نَجْمٌ خَفِيٌّ شَمَالِيٌّ، وَحَوْلَهُ أَنْجُمٌ دَائِرَةٌ كَفَرَّاشَةِ الرَّحَى، فِي أَحَدِ طَرَفَيْهِ الْجَدْيُ وَالْآخَرِ الْفَرَقْدَانُ، يَكُونُ وَرَاءَ ظَهْرِ الْمُصَلِّي بِالشَّامِ، وَعَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ بِمَضَرٍ. «و» يُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِ«الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَمَنَازِلِهِمَا» أَيُّ: مَنَازِلِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ وَتَعْرُبُ مِنَ الْمَغْرِبِ.

[١] وَقِيلَ: يَكْفِي مَسْتَوْرُ الْحَالِ، صَحَّحَهُ ابْنُ تَيْمٍ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى)^(١) وَ(الْحَاوِيَيْنِ)^(٢). قُلْتُ: وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ دِينِيٌّ فَاكْتَفَيْتُ فِيهِ بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ، كَالْأَذَانِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «بَيِّقِينَ» ظَاهِرُهُ: لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ إِنْ أَخْبَرَهُ عَنِ اجْتِهَادِهِ، وَقِيلَ: يَجُوزُ، وَقِيلَ: إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٣).

(١) الرعاية الصغرى (١/ ٨١).

(٢) انظر: الإنصاف (٢/ ١٠).

(٣) شرح العمدة (٤/ ٥٩).

وَيُسْتَحَبُّ تَعَلُّمُ أُدْلَةِ الْقِبْلَةِ وَالْوَقْتِ^[١]، فَإِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَخَفِيَ عَلَيْهِ لَزِمُهُ، وَيُقَلَّدُ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ.

«وَإِنْ اجْتَهَدَ مُجْتَهِدَانِ فَاخْتَلَفَا جِهَةً لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ» وَإِنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُ، وَلَا يَقْتَدِي بِهِ^[٢]؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَعْتَقِدُ خَطَأً الْآخَرَ.

«وَيَتَّبِعُ الْمُقَلَّدُ لِجَهْلٍ أَوْ عَمَى «أَوْثَقَهُمَا» أَيُّ: أَعْلَمَهُمَا وَأَصْدَقَهُمَا وَأَشَدَّهُمَا تَحَرُّيًا لِدِينِهِ «عِنْدَهُ» لِأَنَّ الصَّوَابَ إِلَيْهِ أَقْرَبُ، فَإِنْ تَسَاوَيَا خَيْرٌ، وَإِنْ قَلَدَ اثْنَيْنِ لَمْ يَرْجِعْ بِرُجُوعِ أَحَدِهِمَا.

«وَمَنْ صَلَّى بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ» إِنْ كَانَ يُحْسِنُهُ «وَلَا تَقْلِيدٍ» إِنْ لَمْ يُحْسِنْ الاجْتِهَادَ «قَضَى» وَلَوْ أَصَابَ^[٣] «إِنْ وَجَدَ مَنْ يُقَلِّدُهُ» فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَعْمَى أَوْ جَاهِلٌ مَنْ يُقَلِّدُهُ فَتَحَرُّيًا وَصَلِّيَا فَلَا إِعَادَةَ،

[١] وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: يَتَوَجَّهْ وَجُوبُهُ، وَقَدَّمَهُ فِي (المُبْدَع)^(١).

[٢] قَالَ الْمُؤَفَّقُ: وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ جَوَازُ الْإِفْتِدَاءِ^(٢)، وَصَحَّحَهُ الشَّارِحُ^(٣)، وَذَكَرَهُ فِي (الْفَائِقِ) قَوْلًا، وَقَالَ: كَأَمَامَةِ لَا بَسٍ جُلُودِ الثَّعَالِبِ، وَلَا مِسٍ ذَكَرِهِ، وَقَدْ نَصَّ فِيهِمَا عَلَى الصَّحَّةِ^(٤). قُلْتُ: وَهُوَ أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَقِيلَ: لَا إِعَادَةَ إِنْ أَصَابَ.

(١) المبدع (١/٤٠٩).

(٢) المغني (٢/١٠٩).

(٣) الشرح الكبير (١/٤٨٩).

(٤) انظر: الإنصاف (٢/١٤).

وَأِنْ صَلَّى بَصِيرٌ حَضَرَ فَأَخْطَأَ أَوْ صَلَّى أَعْمَى بِلاَ دَلِيلٍ مِنْ لَمَسٍ مُحْرَابٍ أَوْ نَحْوِهِ
أَوْ خَبَرٍ ثِقَةٍ - أَعَادًا^[١].

«وَيَجْتَهِدُ الْعَارِفُ بِأَدَلَّةِ الْقِبْلَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ»^[٢] لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ مُتَجَدِّدَةٌ فَتَسْتَدْعِي
طَلَبًا جَدِيدًا «وَيُصَلِّي بِ» الْاجْتِهَادِ «الثَّانِي» لِأَنَّهُ تَرَجَّحَ فِي ظَنِّهِ، وَلَوْ كَانَ فِي صَلَاتِهِ
وَيَنْبِي «وَلَا يَقْضِي مَا صَلَّى بِ» الْاجْتِهَادِ «الْأَوَّلِ» لِأَنَّ الْاجْتِهَادَ لَا يَنْقُضُ الْاجْتِهَادَ.
وَمَنْ أَخْبَرَ فِيهَا بِالْخَطَا يَقِينًا لَزِمَهُ قَبُولُهُ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لِمُجْتَهِدٍ جِهَةٌ فِي السَّفَرِ
صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ.

«وَمِنْهَا» أَيُّ: مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ «النِّيَّةُ» وَبِهَا تَمَّتِ الشُّرُوطُ.

وَهِيَ لُغَةً: الْقَصْدُ، وَهُوَ عَزَمُ الْقَلْبِ عَلَى الشَّيْءِ.

وَشَرْعًا: الْعَزْمُ عَلَى فِعْلِ الْعِبَادَةِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ، وَالتَّلَفُّظُ بِهَا لَيْسَ بِشَرْطٍ؛ إِذِ الْغَرَضُ جَعْلُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى،
وَإِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى غَيْرِ مَا نَوَاهُ لَمْ يَضُرَّ.

[١] قَوْلُهُ: «أَعَادًا» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَنْهُ: لَا يُعِيدُ الْبَصِيرُ إِذَا أَخْطَأَ إِذَا كَانَ عَنِ اجْتِهَادٍ،
وَقَدْ حَكَى ابْنُ الزَّاعُونِيِّ رِوَايَةً بِأَنَّ الْحَضَرَ يَصُحُّ فِيهِ الْاجْتِهَادُ^(١). وَأَمَّا الْأَعْمَى فَالظَّاهِرُ
صِحَّةُ صَلَاتِهِ مَعَ الصَّوَابِ، وَأَمَّا مَعَ الْخَطَا فَإِنْ كَانَ قَدْ فَرَّطَ بِحَيْثُ قَدَّرَ عَلَى التَّقْلِيدِ وَنَحْوِهِ
وَجَبَّتِ الْإِعَادَةُ، وَإِلَّا فَلَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَالصَّوَابُ: لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُحْدِثَ مَا يُوجِبُ تَغْيِيرَ اجْتِهَادِهِ.

«فَيَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ عَيْنَ صَلَاةٍ مُعَيَّنَةٍ»^[١] فَرَضًا كَانَتْ كَالظُّهْرِ وَالْعَصْرِ أَوْ نَفْلًا كَالْوُتْرِ وَالسُّنَّةِ الرَّائِبَةِ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

«وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْفَرَضِ» أَنْ يَنْوِيَهِ فَرَضًا، فَتَكْفِي نِيَّةُ الظُّهْرِ وَنَحْوِهِ «و» لَا فِي «الْأَدَاءِ وَ» لَا فِي «الْقَضَاءِ» نِيَّتُهُمَا؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ، وَيَصِحُّ قَضَاءُ بِنِيَّةِ أَدَاءٍ، وَعَكْسُهُ إِذَا بَانَ خِلَافَ ظَنِّهِ.

«و» لَا يُشْتَرَطُ فِي «النَّفْلِ وَالْإِعَادَةِ» أَيِ الصَّلَاةِ الْمُعَادَةِ «يَتَّهَنَ» فَلَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَنْوِيَ الصَّبِيَّ الظُّهْرَ نَفْلًا، وَلَا أَنْ يَنْوِيَ الظُّهْرَ مِنْ أَعَادَهَا مُعَادَةً، كَمَا لَا تُعْتَبَرُ نِيَّةُ الْفَرَضِ وَأَوَّلَى، وَلَا تُعْتَبَرُ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^[٢] فِيهَا وَلَا فِي بَاقِي الْعِبَادَاتِ، وَلَا عَدَدُ الرُّكْعَاتِ،

[١] وَقِيلَ: لَا يَجِبُ التَّعْيِينُ، فَيَكْفِي نِيَّةُ الصَّلَاةِ، وَقِيلَ: مَتَى نَوَى فَرَضَ الْوَقْتِ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ صَلَاةٌ لَا يَعْلَمُ هَلْ هِيَ ظُهُرٌ أَوْ عَصْرٌ فَصَلَّى أَرْبَعًا يَنْوِي بِهَا الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ أَجْزَأَهُ، وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ، ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخُرَقِيِّ^(١) أَيْضًا، قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ^(٢)، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي^(٣).

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا تُعْتَبَرُ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى اللَّهِ فِيهَا...» إلخ؛ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ بِفِعْلِهِ أَنَّهَا لِلَّهِ، بَلْ تَكْفِي نِيَّةُ الْعِبَادَةِ فَقَطْ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ بْنُ أَبِي الْفَهْمِ: الْأَشْبَهُ اشْتِرَاطُهُ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْفَائِقِ)^(٤).

(١) متن الخرقى (ص: ٢٢).

(٢) شرح الزركشي (١/ ١٧٢).

(٣) انظر: الإنصاف (٢/ ٢٠).

(٤) الإنصاف (٢/ ٢٢-٢٣).

وَمَنْ عَلَيْهِ ظَهْرَانِ عَيْنِ السَّابِقَةِ لِأَجْلِ التَّرْتِيبِ، وَلَا يَمْنَعُ صِحَّتَهَا قَصْدُ تَعْلِيمِهَا وَنَحْوِهِ.

«وَيَنْوِي مَعَ التَّحْرِيمَةِ» لِتَكُونَ النِّيَّةُ مُقَارِنَةً لِلْعِبَادَةِ «وَلَهُ تَقْدِيمُهَا» أَيِ النِّيَّةِ «عَلَيْهَا» أَيِ: عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ «بِزَمَنِ يَسِيرٍ» عُرْفًا إِنْ وَجَدَتِ النِّيَّةُ «فِي الْوَقْتِ» أَيِ: وَقْتُ الْمُوَدَّاةِ وَالرَّائِبَةِ مَا لَمْ يَفْسَحْهَا. «فَإِنْ قَطَعَهَا فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ أَوْ تَرَدَّدَ»^[١] فِي فُسْحِهَا «بَطَلَتْ» لِأَنَّ اسْتِدَامَةَ النِّيَّةِ شَرْطٌ، وَمَعَ الْفَسْحِ أَوْ التَّرَدُّدِ لَا يَبْقَى مُسْتَدِيمًا، وَكَذَا لَوْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ^[٢] لَا إِنْ عَزَمَ عَلَى فِعْلٍ مَحْظُورٍ قَبْلَ فِعْلِهِ.

«وَإِذَا شَكَّ فِيهَا» أَيِ: فِي النِّيَّةِ أَوْ التَّحْرِيمَةِ «اسْتَأْنَفَهَا» وَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ قَطْعِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَتَى بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ بَنَى، وَإِنْ عَمِلَ مَعَ الشَّكِّ عَمَلًا اسْتَأْنَفَ، وَبَعْدَ الْفَرَاغِ لَا أَثَرَ لِلشَّكِّ.

قُلْتُ: وَهُوَ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ. وَكَيْفَ لَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ وَهَذَا هُوَ رُوحُ الدِّينِ وَالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ؟ لَكِنْ يُكْتَفَى هُنَا بِاسْتِصْحَابِ حُكْمِ النِّيَّةِ فِي إِضَافَةِ الْفِعْلِ إِلَى اللَّهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ تَرَدَّدَ بَطَلَتْ» هَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا تَبْطُلُ بِالتَّرَدُّدِ، أَطْلَقَهَا فِي (الْمُقْنِعِ)^(١)، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ بَيِّقِينَ وَعَزَمَ، فَلَا يَخْرُجُ إِلَّا بَيِّقِينَ وَعَزَمَ. وَأَمَّا إِذَا عَزَمَ عَلَى الْفَسْحِ وَلَمْ يَفْسَحْ، فَقِيلَ: تَبْطُلُ، وَإِنْ لَمْ تُبْطُلْهَا بِالتَّرَدُّدِ. وَقَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): الصَّحِيحُ أَنَّهُ مِثْلُ التَّرَدُّدِ خِلَافًا وَمَذْهَبًا^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: لَا تَبْطُلُ مَا لَمْ يَقْطَعْهَا.

(١) الْمُقْنِعُ (١/١٣٦).

(٢) الْإِنْصَافُ (٢/٢٤).

«وَإِنْ قَلَبَ مُنْفَرِدًا» أَوْ مَأْمُومًا^[١] «فَرَضَهُ نَفْلًا فِي وَقْتِهِ الْمُسَاعِدِ جَازًا» لِأَنَّهُ إِكْمَالٌ فِي الْمَعْنَى كَتَقْصِ الْمَسْجِدِ لِلِإِصْلَاحِ، لَكِنْ يُكْرَهُ لِغَيْرِ غَرَضٍ صَحِيحٍ، مِثْلَ أَنْ يُجَرِّمَ مُنْفَرِدًا فَيُرِيدَ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ.

وَنَصَّ أَحْمَدُ فِيمَنْ صَلَّى رَكْعَةً مِنْ فَرِيضَةٍ مُنْفَرِدًا ثُمَّ حَضَرَ الْإِمَامُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ: يَقْطَعُ صَلَاتَهُ، وَيَدْخُلُ مَعَهُمْ، فَيَتَخَرَّجُ مِنْهُ قَطْعُ النَّافِلَةِ بِحُضُورِ الْجَمَاعَةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

«وَإِنْ انْتَقَلَ بِنِيَّةٍ» مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمَةٍ «مِنْ فَرَضٍ إِلَى فَرَضٍ» آخَرَ «بَطَلَا» لِأَنَّهُ قَطَعَ نِيَّةَ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَنْوِ الثَّانِي مِنْ أَوَّلِهِ، وَإِنْ نَوَى الثَّانِي مِنْ أَوَّلِهِ بِتَكْبِيرَةٍ إِحْرَامٍ صَحَّ، وَيَنْقَلِبُ نَفْلًا مَا بَانَ عَدَمُهُ، كَفَائِتَةٍ فَلَمْ تَكُنْ، وَفَرَضٍ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُهُ.

«وَيَحِبُّ» لِلْجَمَاعَةِ «نِيَّةُ» الْإِمَامِ «الْإِمَامَةِ»^[٢]

[١] ظَاهِرُهُ: لَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْقَيْدَ فِي (الْمُنْتَهَى) وَ(الْإِقْنَاعِ) وَلَعَلَّ وَجَهَ امْتِنَاعِهِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِفْسَادُ فَرَضِ الْمَأْمُومِينَ، بِنَاءً عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ ائْتِمَامِ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّا لَا نَقُولُ بِالْبُطْلَانِ، وَإِنْ قُلْنَا بِعَدَمِ صِحَّةِ ائْتِمَامِ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَنَفِّلِ؛ لِأَنَّ هَذَا - أَيْ: قَلْبُهُ النِّيَّةَ - أَمْرٌ خَفِيَ عَلَيْهِمْ، فَلَا يُؤَثِّرُ، كَمَا لَوْ صَلَّى بِهِمْ مُحَدِّثًا وَهُمْ جَاهِلُونَ، عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ. نَعَمْ، عَلَى الْمَذْهَبِ يَلْزَمُ إِبْطَالُ فَرَضِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِحَدِيثِهِ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِينَ، وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْلَمُونَ حَدِيثَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) عَنِ اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْإِمَامِ الْإِمَامَةَ: إِنَّهُ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ. وَقَالَ مُفْرَعًا عَلَى الرِّوَايَةِ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ: لَوْ صَلَّى مُنْفَرِدًا، وَصَلَّى خَلْفَهُ، وَنَوَى مَنْ صَلَّى

«و» نِيَّةُ الْمُؤْمَرِ «الِإِتِّمَامِ» لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ يَتَعَلَّقُ بِهَا أَحْكَامٌ، وَإِنَّمَا يَتَمَيَّزُ بِالنِّيَّةِ فَكَانَتْ شَرْطًا، رَجُلًا كَانَ الْمُؤْمَرُ أَوْ امْرَأَةً، وَإِنْ اعْتَقَدَ كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ إِمَامٌ الْآخَرِ أَوْ مَأْمُومُهُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُمَا، كَمَا لَوْ نَوَى إِمَامَةٌ مَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْمَّهَ، أَوْ شَكَّ فِي كَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا.

وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْإِمَامِ وَلَا الْمُؤْمَرِ، وَلَا يُضَرُّ جَهْلُ الْمُؤْمَرِ مَا قَرَأَ إِمَامُهُ، وَإِنْ نَوَى زَيْدٌ الْإِقْتِدَاءَ بِعَمْرٍو وَلَمْ يَنْوِ عَمْرٍو الْإِمَامَةَ صَحَّتْ صَلَاةُ عَمْرٍو وَخَدَهُ، وَتَصِحُّ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ ظَنًّا حُضُورَ مَأْمُومٍ لَا شَاكًا.

«وَإِنْ نَوَى الْمُنْفَرِدُ الْإِتِّمَامَ» فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ «لَمْ يَصِحَّ»^[١] لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الْإِتِّمَامَ فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ^[٢]، سَوَاءٌ صَلَّى وَخَدَهُ رُكْعَةً أَوْ لَا، فَرَضًا كَانَتْ الصَّلَاةُ أَوْ نَفْلًا «كَ» مَا لَا تَصِحُّ «نِيَّةُ إِمَامَتِهِ» فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ إِنْ كَانَتْ «فَرَضًا» لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الْإِمَامَةَ فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ.

خَلْفَهُ الْإِتِّمَامَ، صَحَّ، وَحَصَلَتْ لَهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ، فَيُعَابُ بِهَا، فَيَقَالُ: مُقْتَدٍ وَمُقْتَدَى بِهِ، حَصَلَتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ لِلْمُقْتَدِي دُونَ الْمُقْتَدَى بِهِ^(١) اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَعَنْهُ: يَصِحُّ، فَمَتَى فَرَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ فَارَقَهُ وَسَلَّم، نَصًّا، وَإِنْ انْتظَرَهُ لِيَسْلَمَ مَعَهُ جَاَزَ^(٢) اهـ.

[٢] قَوْلُهُ: «لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ الْإِتِّمَامَ فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ» فَهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا نَوَى ذَلِكَ فِي ابْتِدَائِهَا، ثُمَّ انْفَرَدَ لِعُذْرٍ، ثُمَّ زَالَ عُذْرُهُ وَنَوَى الْإِتِّمَامَ، صَحَّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَوَاهُ ابْتِدَاءً، وَهُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ صَرِيحًا فِي كَلَامِهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الإنصاف (٢/ ٢٨).

(٢) انظر: الإنصاف (٢/ ٢٩).

وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ يَصِحُّ فِي النَّفْلِ، وَقَدَّمَهُ فِي (الْمُقْنِعِ) وَ(الْمَحَرَّرِ) وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ «قَامَ يَتَهَجَّدُ وَحْدَهُ، فَجَاءَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَأَحْرَمَ مَعَهُ، فَصَلَّى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَاخْتَارَ الْأَكْثَرُ: لَا يَصِحُّ فِي فَرَضٍ وَلَا نَفْلٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوَ الإِمَامَةَ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَقَدَّمَهُ فِي (التَّنْقِيحِ) وَقَطَعَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى).

«وَأِنْ أَنْفَرَدَ» أَيُّ: نَوَى الْإِنْفِرَادَ «مُؤْتَمِّمًا بِلَا عُذْرٍ» كَمَرَضٍ وَعَلَبَةٍ نُعَاسٍ وَتَطْوِيلٍ إِمَامٍ «بَطُلَتْ» صَلَاتُهُ لِتَرْكِهِ مُتَابَعَةَ إِمَامِهِ، وَلِعُذْرٍ صَحَّتْ. فَإِنْ فَارَقَهُ فِي ثَانِيَةِ جُمُعَةٍ لِعُذْرٍ أَتَمَّهَا جُمُعَةً.

«وَتَبْطُلُ صَلَاةُ مَأْمُومٍ يُبْطِلَانِ صَلَاةَ إِمَامِهِ» لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ «فَلَا اسْتِخْلَافَ» أَيُّ: فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَخْلِفَ مَنْ يُتِمُّ بِهَا إِنْ سَبَقَهُ الْحَدَثُ. وَلَا تَبْطُلُ صَلَاةُ إِمَامٍ يُبْطِلَانِ صَلَاةَ مَأْمُومٍ وَيُتِمُّهَا مُنْفَرِدًا.

«وَأِنْ أَحْرَمَ إِمَامُ الْحَيِّ» أَيُّ الرَّاكِبُ «بِمَنْ» أَيُّ: بِمَأْمُومِينَ «أَحْرَمَ بِهِمْ نَائِبُهُ» لِعَيْبَتِهِ وَبَنَى عَلَى صَلَاةِ نَائِبِهِ «وَعَادَ» الْإِمَامُ «النَّائِبُ مُؤْتَمِّمًا صَحَّ» «لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ صَلَّى، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ فَصَلَّى بِهِمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ بَعْضِ الصَّلَاةِ، فَاتَمَّ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ فِي قَضَاءِ مَا فَاتَهُمَا، أَوْ اتَمَّ مُقِيمٌ بِمِثْلِهِ إِذَا سَلَّمَ إِمَامٌ مُسَافِرٌ - صَحَّ.



بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

يُسْنُ الْخُرُوجُ إِلَيْهَا بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ، وَيُقَارِبُ خُطَاهُ، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَالْيُسْرَى إِذَا خَرَجَ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ، وَلَا يُشَبِّكُ أَصَابِعَهُ، وَلَا يَحْوِضُ فِي حَدِيثِ الدُّنْيَا، وَيَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ.

«وَيُسْنُ» لِلْإِمَامِ فَالْمَأْمُومِ «الْقِيَامُ عِنْدَ» قَوْلِ الْمُقِيمِ: «قَدْ مِنْ إِقَامَتِهَا» أَيُّ: مِنْ «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي أَوْفَى.

وَهَذَا إِنْ رَأَى الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ، وَإِلَّا قَامَ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ، وَلَا يُحْرِمُ الْإِمَامُ حَتَّى تَفْرَغَ الْإِقَامَةُ.

«و» تُسْنُ «تَسْوِيَةُ الصَّفِّ» بِالْمَنَاقِبِ وَالْأَكْعُبِ، فَيَلْتَقِئُ عَنْ يَمِينِهِ فَيَقُولُ: اسْتَوُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ، وَعَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ، وَيُكْمِلُ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ.

وَيَتَرَاصُونَ، وَمِيْمَنَةً، وَالصَّفِّ الْأَوَّلَ لِلرِّجَالِ أَفْضَلُ.

وَلَهُ ثَوَابُهُ وَثَوَابُ مَنْ وَرَاءَهُ مَا اتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ، وَكُلَّمَا قَرَّبَ مِنْهُ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَالصَّفِّ الْأَخِيرُ لِلنِّسَاءِ أَفْضَلُ.

«وَيَقُولُ» قَائِمًا فِي فَرْضٍ مَعَ الْقُدْرَةِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ» فَلَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِهَا نُطْقًا لِحَدِيثِ: «تَحْرِيْمُهَا التَّكْبِيرُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

فَلَا تَصِحُّ إِنْ نَكَّسَهُ، أَوْ قَالَ: «اللَّهُ الْأَكْبَرُ أَوْ الْجَلِيلُ» وَنَحْوُهُ، أَوْ مَدَّ هَمْزَةً «اللَّهُ»

أَوْ «أَكْبَرُ» أَوْ قَالَ: «أَكْبَارُ» وَإِنْ مَطَّطَهُ كُرِهَ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى، فَإِنْ أَتَى بِالتَّحْرِيمَةِ أَوْ ابْتَدَأَهَا أَوْ أَتَمَّهَا غَيْرَ قَائِمٍ صَحَّتْ نَفْلًا إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ.

وَيَكُونُ حَالَ التَّحْرِيمَةِ «رَافِعًا يَدَيْهِ» نَذْبًا، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ رَفْعِ إِحْدَاهُمَا رَفَعَ الْأُخْرَى مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ، وَيُنْهِيهِ مَعَهُ.

«مَضْمُونَتِي الْأَصَابِعِ مَمْدُودَةً» الْأَصَابِعُ مُسْتَقْبِلًا يَبْطُونُهَا الْقِبْلَةَ «حَذُو» أَي: مُقَابِلَ «مَنْكِبَيْهِ» لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَ حَذُو مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ يَكْبُرُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الرَّفْعِ الْمَسْنُونِ رَفَعَ حَسَبَ إِمْكَانِهِ، وَيَسْقُطُ بِفَرَاغِ التَّكْبِيرِ كُلِّهِ، وَكَشَفُ يَدَيْهِ هُنَا وَفِي الدُّعَاءِ أَفْضَلُ، وَرَفْعُهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى رَفْعِ الْحِجَابِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ «كَالسُّجُودِ» يَعْنِي أَنَّهُ يُسَنُّ فِي السُّجُودِ وَضْعُ يَدَيْهِ بِالْأَرْضِ حَذُو مَنْكِبَيْهِ.

«وَيُسْمِعُ الْإِمَامُ» اسْتِحْبَابًا بِالتَّكْبِيرِ كُلِّهِ «مَنْ خَلْفَهُ» مِنَ الْمَأْمُومِينَ لِيَتَابِعُوهُ، وَكَذَا يَجْهَرُ بِ«سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» وَالتَّسْلِيمَةَ الْأُولَى «فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِسْمَاعُ جَمِيعِهِمْ جَهَرَ بِهِ بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ لِفِعْلِ أَبِي بَكْرٍ مَعَهُ ﷺ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«كَقِرَاءَتِهِ» أَي: كَمَا يُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُسْمِعَ قِرَاءَتَهُ مَنْ خَلْفَهُ «فِي أُولَتِي غَيْرِ الظُّهْرَيْنِ» أَيِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَيَجْهَرُ فِي أُولَتِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْكَسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ وَالتَّرَاوِيحِ وَالْوِثْرِ بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ الْمَأْمُومِينَ.

«وَعِيزُهُ» أَي: غَيْرُ الْإِمَامِ وَهُوَ الْمَأْمُومُ وَالْمُنْفَرِدُ يُسِرُّ بِذَلِكَ كُلِّهِ، لَكِنْ يَنْطِقُ بِهِ بِحَيْثُ يُسْمِعُ «نَفْسَهُ» وَجُوبًا فِي كُلِّ وَاجِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ كَلَامًا بِدُونِ الصَّوْتِ،

وَهُوَ مَا يَتَأْتَى سَمَاعُهُ حَيْثُ لَا مَانِعَ، فَإِنْ كَانَ مَانِعٌ بِأَنْ كَانَ عِيَاظٌ^[١] وَغَيْرُهُ فَبِحَيْثُ يَحْصُلُ السَّمَاعُ مَعَ عَدَمِهِ.

«ثُمَّ» إِذَا فَرَّغَ مِنَ التَّكْبِيرَةِ «يَقْبِضُ كُوعٌ^[٢] يُسْرَاهُ» بِيَمِينِهِ، وَيَجْعَلُهَا «تَحْتَ سُرَّتِهِ» اسْتِحْبَابًا؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ: «مِنَ السُّنَّةِ وَضَعُ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ تَحْتَ السُّرَّةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

«وَيَنْظُرُ» الْمُصَلِّي اسْتِحْبَابًا «مَسْجَدَهُ» أَيُّ: مَوْضِعَ سُجُودِهِ؛ لِأَنَّهُ أَخْشَعُ إِلَّا فِي صَلَاةِ خَوْفٍ لِحَاجَةِ «ثُمَّ» يَسْتَفْتِحُ نَدْبًا فَ«يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ» أَيُّ: أَنْزَهُكَ اللَّهُمَّ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِكَ «وَبِحَمْدِكَ» سَبَّحْتُكَ «وَتَبَارَكَ اسْمُكَ» أَيُّ: كَثُرَتْ بَرَكَاتُهُ «وَتَعَالَى جَدُّكَ» أَيُّ: اِرْتَفَعَ قَدْرُكَ وَعَظُمَ «وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» أَيُّ: لَا إِلَهَ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُكَ، كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَسْتَفْتِحُ بِذَلِكَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

«ثُمَّ يَسْتَعِيدُ» نَدْبًا فَيَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ «ثُمَّ يَسْمُلُ» نَدْبًا فَيَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» وَهِيَ قُرْآنٌ، آيَةٌ مِنْهُ، نَزَلَتْ فَضْلًا بَيْنَ السُّورِ غَيْرِ (بَرَاءة) فَيُكْرَهُ ابْتِدَاؤُهَا بِهَا،

[١] هُوَ الْجَلْبَةُ وَالصِّيَاحُ.

[٢] فَائِدَةٌ: مِنْ كَلَامٍ بَعْضُهُمْ قَالَ:

لِخَنْصَرِهِ الْكُرْسُوعُ وَالرُّسْعُ مَا وَسَطَ
بُيُوعٍ فَخُذَ بِالْعِلْمِ وَاحْذَرُ مِنَ الْغَلَطِ^(١)

وَعَظُمَ يَلِي الْإِبْهَامِ كُوعٌ وَمَا يَلِي
وَعَظُمَ يَلِي الْإِبْهَامِ رَجُلٍ مُلْقَبٌ

(١) ذكره السفاريني في غذاء الألباب (٢/ ٢٣٦) غير منسوب.

وَيَكُونُ الْإِسْتِفْتَا حُ وَالْتَعَوُّذُ وَالْبَسْمَلَةُ «سِرًّا» وَيُخَيَّرُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فِي الْجَهْرِ بِالْبَسْمَلَةِ «وَلَيْسَتْ» الْبَسْمَلَةُ «مِنْ الْفَاتِحَةِ» وَتُسْتَحَبُّ عِنْدَ فِعْلِ كُلِّ مُهِمٍّ.

«ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ» تَامَّةً بِتَشْدِيدَاتِهَا، وَهِيَ رُكْنٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَهِيَ أَفْضَلُ سُورَةٍ، وَآيَةُ الْكُرْسِيِّ أَعْظَمُ آيَةٍ، وَسُمِّيَتْ فَاتِحَةً؛ لِأَنَّهُ يَفْتَتِحُ بِقِرَاءَتِهَا الصَّلَاةَ، وَبِكِتَابَتِهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَفِيهَا إِحْدَى عَشْرَةَ تَشْدِيدَةً، وَيَقْرُؤُهَا مُرْتَبَةً مُتَوَالِيَةً «فَإِنْ قَطَعَهَا بِذِكْرِ أَوْ سُكُوتٍ غَيْرِ مَشْرُوعَيْنِ وَطَالَ» عُرْفًا أَعَادَهَا.

فَإِنْ كَانَ مَشْرُوعًا كَسُؤَالِ الرَّحْمَةِ عِنْدَ تِلَاوَةِ آيَةِ رَحْمَةٍ، وَكَالسُّكُوتِ لِاسْتِمَاعِ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ، وَكَسُجُودٍ لِلتَّلَاوَةِ مَعَ إِمَامِهِ - لَمْ يَبْطُلْ مَا مَضَى مِنْ قِرَاءَتِهَا مُطْلَقًا «أَوْ تَرَكَ مِنْهَا تَشْدِيدَةً أَوْ حَرْفًا أَوْ تَرْتِيبًا لَزِمَ غَيْرَ مَأْمُومٍ إِعَادَتَهَا» أَيُّ: إِعَادَةُ الْفَاتِحَةِ فَيَسْتَأْنِفُهَا إِنْ تَعَمَّدَ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ١٧١-١٧٢): قَوْلُهُ: «فَيَسْتَأْنِفُهَا إِنْ تَعَمَّدَ» قَالَ فِي (الإِقْنَاعِ): وَإِنْ قَطَعَهَا غَيْرَ مَأْمُومٍ بِذِكْرِ، أَوْ دُعَاءٍ، أَوْ قُرْآنٍ كَثِيرٍ، أَوْ سُكُوتٍ طَوِيلٍ، لَزِمَهُ اسْتِئْثَافُهَا، لَا إِنْ كَانَ يَسِيرًا، أَوْ كَثِيرًا سَهْوًا. وَعِبَارَةُ (الْمُنْتَهَى): وَإِنْ تَرَكَ وَاحِدَةً - أَيُّ: تَشْدِيدَةً - أَوْ تَرْتِيبَهَا، أَوْ قَطَعَهَا غَيْرَ مَأْمُومٍ بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ، أَوْ ذِكْرِ، أَوْ دُعَاءٍ، أَوْ قُرْآنٍ كَثِيرٍ، لَزِمَهُ اسْتِئْثَافُهَا إِنْ تَعَمَّدَ، وَكَانَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ، انْتَهَى.

وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي غَيْرِ التَّشْدِيدِ، أَمَّا فِيهَا فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُعِيدَ تِلْكَ الْكَلِمَةَ الَّتِي تَرَكَ تَشْدِيدَهَا مَا لَمْ تَقُتْ الْمُوَالَاةُ^(١) (خَطُّهُ).

[١] قَوْلُهُ: «أَمَّا فِي التَّشْدِيدِ فَكَانَ الْقِيَاسُ...» إلخ؛ قُلْتُ: لَوْ ذَكَرَ الْمُحَشِّي مَا صَرَّحَ بِهِ فِي (شَرْحِ الْمُنتَهَى) لَكَانَ أَوْلَى، وَلَعَلَّهُ ذَهَلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ: هَذَا إِذَا فَاتَ مَحَلَّهُ، وَبَعْدَ

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَهَا مُرْتَلَّةً مُعْرَبَةً يَقِفُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ، كَقِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَيُكْرَهُ الْإِفْرَاطُ فِي التَّشْدِيدِ وَالْمَدِّ.

«وَيُجْهَرُ الْكُلُّ» أَيِ الْمُنْفَرِدُ وَالْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ مَعًا «بِأَمِينٍ فِي» الصَّلَاةِ «الْجَهْرِيَّةِ» بَعْدَ سَكَنَةِ لَطِيفَةٍ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا هِيَ طَابِعُ الدُّعَاءِ.

وَمَعْنَاهُ: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ، وَيَحْرُمُ تَشْدِيدُ مِيمِهَا، فَإِنْ تَرَكَهَ إِمَامٌ أَوْ أَسْرَهُ أَتَى بِهِ مَأْمُومٌ جَهْرًا، وَيَلْزَمُ الْجَاهِلُ تَعْلَمُ الْفَاتِحَةَ وَالذِّكْرَ الْوَاجِبَ، وَمَنْ صَلَّى وَتَلَقَّفَ الْقِرَاءَةَ مِنْ غَيْرِهِ صَحَّتْ.

«ثُمَّ يَقْرَأُ بَعْدَهَا» أَيِ: بَعْدَ الْفَاتِحَةِ «سُورَةً» نَدْبًا كَامِلَةً.

فَيَسْتَفْتِحُهَا بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَتَجُوزُ آيَةٌ، إِلَّا أَنْ أَحْمَدَ اسْتَحَبَّ كَوْنَهَا طَوِيلَةً كَأَيَّةِ الدِّينِ وَالْكَرْسِيِّ، وَنَصَّ عَلَى جَوَازِ تَفْرِيقِ السُّورَةِ فِي رَكْعَتَيْنِ؛ لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَا يُعْتَدُّ بِالسُّورَةِ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ.

وَيُكْرَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَالْقِرَاءَةُ بِكُلِّ الْقُرْآنِ فِي فَرَضٍ؛ لِعَدَمِ نَقْلِهِ وَلِلْإِطَالَةِ.

= وَيَخْطئه: أَنْظِرْ قَوْلَهُ: إِنْ تَعَمَّدَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ يَرْجِعُ؟^[١]

عَنْهُ بِحَيْثُ يُخْلُ بِالْمُوَالَاةِ. وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا، وَأَعَادَ الْكَلِمَةَ أَجْزَاءً ذَلِكَ، كَمَنْ نَطَقَ بِالْكَلِمَةِ عَلَى غَيْرِ صَوَابٍ، وَأَتَى بِهَا عَلَى وَجْهِهِ. اهـ.

[١] يَرْجِعُ إِلَى الْقَطْعِ الْمُبْطَلِ، كَمَا فِي (شَرْحِ الْمُتَتَهَى) لِلشَّيْخِ مَنْصُورٍ^(١).

«و» تَكُونُ السُّورَةُ «فِي» صَلَاةِ «الصُّبْحِ مِنْ طَوَالِ الْمُفَصَّلِ» بِكَسْرِ الطَّاءِ، وَأَوَّلُهُ
 «ق» وَلَا يُكْرَهُ لِعُذْرِ كَمَرَضٍ وَسَفَرٍ مِنْ قِصَارِهِ، وَلَا يُكْرَهُ بِطَوَالِهِ «و» تَكُونُ السُّورَةُ
 «فِي» صَلَاةِ «الْمَغْرِبِ مِنْ قِصَارِهِ» وَلَا يُكْرَهُ بِطَوَالِهِ «و» تَكُونُ السُّورَةُ «فِي الْبَاقِي»
 مِنَ الصَّلَوَاتِ كَالظُّهْرَيْنِ وَالْعِشَاءِ «مِنْ أَوْسَاطِهِ».

وَيَحْرُمُ تَنْكِيسُ الْكَلِمَاتِ وَتَبْطُلُ بِهِ، وَيُكْرَهُ تَنْكِيسُ السُّورِ وَالآيَاتِ^[١]، وَلَا تُكْرَهُ
 مُلَازِمَةُ سُورَةٍ مَعَ اعْتِقَادِ جَوَازِ غَيْرِهَا.

«وَلَا تَصِحُّ» الصَّلَاةُ «بِقِرَاءَةِ خَارِجَةٍ عَنْ مُصْحَفِ عُثْمَانَ» بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
 كَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ»

[١] أَمَّا تَنْكِيسُ السُّورِ فِي كَرَاهَتِهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْأَصْحَابِ: هَلْ يُكْرَهُ أَمْ يُجُوزُ؟
 وَأَمَّا تَنْكِيسُ الْآيَاتِ فَلَا قِتْصَارُ عَلَى الْكَرَاهَةِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، فَإِنَّ تَرْتِيبَهَا كَانَ بِالنَّصِّ،
 فَقَدْ كَانَ ﷺ إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ قَالَ: «اجْعَلُوهَا فِي سُورَةٍ كَذَا فِي مَحَلٍّ كَذَا»^(١) فَكَيْفَ
 يُقْتَصَرُ عَلَى الْكَرَاهَةِ؟!

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ مَا لَمْ يَحْتَلَّ الْمَعْنَى بِتَرْكِ التَّرْتِيبِ، فَإِنْ اخْتَلَّ فَلَا رَيْبَ
 فِي تَحْرِيمِهِ، وَلَا يَشْكُ فِيهِ أَحَدٌ، فَلَا يُجُوزُ أَنْ يَقُولَ مِثْلًا: «هُدًى لِلْمُتَّقِينَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
 سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ..» الْآيَةُ، ثُمَّ يَقُولَ: «الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ..» إلخ؛
 فَإِنَّهُمْ قَطْعًا لَمْ يُرِيدُوا مِثْلَ هَذِهِ الصُّورَةِ بِالْكَرَاهَةِ، بَلْ هَذِهِ مُحَرَّمَةٌ بِلَا رَيْبٍ، فَانْتَبِهْ. وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ. كَتَبَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٥٧)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب من جهر بها [أي البسمللة]، رقم
 (٧٨٦)، والترمذي: كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة، رقم (٣٠٨٦)، من حديث
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَتَصِحُّ بِهَا وَافَقَ مُصْحَفَ عُثْمَانَ وَصَحَّ سَنَدُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعَشْرَةِ، وَتَعَلَّقَ بِهِ الْأَحْكَامُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْقِرَاءَةِ زِيَادَةٌ حَرْفٍ فَهِيَ أَوْلَى؛ لِأَجْلِ الْعَشْرِ حَسَنَاتٍ.

«ثُمَّ» بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ «يَرْكَعُ مُكَبِّرًا» لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَبِّرُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«رَافِعًا يَدَيْهِ» مَعَ ابْتِدَاءِ الرُّكُوعِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُجَاذِيَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَبَعْدَمَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَيَضَعُهَا» أَيُّ: يَدَيْهِ «عَلَى رُكْبَتَيْهِ مُفَرَّجَتِي الْأَصَابِعِ» اسْتِحْبَابًا، وَيُكْرَهُ التَّطْيِيقُ بِأَنْ يَجْعَلَ^[١] إِحْدَى كَفَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى، ثُمَّ يَحْطُّهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ إِذَا رَكَعَ، وَهَذَا كَانَ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ.

وَيَكُونُ الْمُصَلِّي «مُسْتَوِيًا ظَهْرُهُ» وَيَجْعَلُ رَأْسَهُ حِيَالَهُ، فَلَا يَرْفَعُهُ وَلَا يَخْفِضُهُ. رَوَى ابْنُ مَاجَهَ، عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، وَإِذَا رَكَعَ سَوَّى ظَهْرَهُ حَتَّى لَوْ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ لَا اسْتَقَرَّ».

«وَيُجَانِبِي مَرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ»، وَالْمُجْزِئُ الْإِنْحِنَاءُ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ مَسُّ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ

[١] فَسَّرَهُ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ الْإِلْصَاقُ بَيْنَ بَاطِنِي الْكَفَّيْنِ، وَجَعَلُهَا بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ، وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ^(١) أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فَتَنَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَرَهُمْ بِوَضْعِ الْأَيْدِي عَلَى الرُّكْبِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب وضع الأكف على الركب في الركوع، رقم (٧٩٠)، من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِنْ كَانَ وَسَطًا فِي الْخَلْقَةِ، أَوْ قَدَرَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَمِنْ قَاعِدٍ مُقَابِلَةً وَجْهِهِ مَا وَرَاءَ رُكْبَتَيْهِ مِنْ الْأَرْضِ أَذْنَى مُقَابِلَةٍ، وَتَمَّتْهَا الْكَمَالُ.

«وَيَقُولُ» رَاكِعًا: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ» «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَقُولُهَا فِي رُكُوعِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، وَالْإِقْتِصَارُ عَلَيْهَا أَفْضَلُ، وَالْوَاجِبُ مَرَّةً، وَأَذْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ، وَأَعْلَاهُ لِلْإِمَامِ عَشْرٌ، قَالَ أَحْمَدُ: جَاءَ عَنِ الْحَسَنِ: التَّسْبِيحُ التَّامُّ سَبْعٌ، وَالْوَسْطُ خَمْسٌ، وَأَذْنَاهُ ثَلَاثٌ.

«ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَدِيهِ» لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ «قَائِلًا - إِمَامٌ وَمُنْفَرِدٌ -: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» مُرْتَبًا وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ) وَمَعْنَى «سَمِعَ» اسْتَجَابَ.

«و» يَقُولَانِ «بَعْدَ قِيَامِهِمَا» وَاعْتَدَاهُمَا: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَاءِ، وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ» أَيُّ: حَمْدًا لَوْ كَانَ أَجْسَامًا مَلَأَ ذَلِكَ. وَلَهُ قَوْلُ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» وَبِلَا وَאוٍ أَفْضَلُ، عَكْسُ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»^[١].

[١] فَتَبَيَّنَ أَنَّ فِي ذَلِكَ أَرْبَعَ صِفَاتٍ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّهُمَّ وَبَيْنَ الْوَاوِ^(١) إِلَّا أَنَّ الشُّوكَانِيَّ فِي شَرْحِ (الْمُتَّقَى) قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ صَلَاةِ الْقَاعِدِ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَقُولُ: لَقَدْ رَاجَعْتُ الْمَوْضِعَ الْمَذْكُورَ مِنَ الْبُخَارِيِّ^(٣) فَوَجَدْتُهُ بِلَفْظٍ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ،

(١) زاد المعاد (١/ ٢٢٠).

(٢) نيل الأوطار (٢/ ٢٧٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، رقم (١١١٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«و» يَقُولُ «مَأْمُومٌ فِي رَفْعِهِ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ فَقَطْ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:
«إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ
حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَإِذَا رَفَعَ الْمُصَلِّي مِنَ الرُّكُوعِ فَإِنْ شَاءَ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ أَوْ أَرْسَلَهُمَا.
«ثُمَّ» إِذَا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ «يُخَرِّجُ مُكَبَّرًا» وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ «سَاجِدًا عَلَى
سَبْعَةِ أَعْضَاءٍ: رِجْلَيْهِ، ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَدَيْهِ، ثُمَّ جَبْهَتَهُ مَعَ أَنْفِهِ» لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ:
«أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا يَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا: الْجَبْهَةَ وَالْيَدَيْنِ
وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلِلدَّارْقُطَنِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَضَعِ
أَنْفَهُ عَلَى الْأَرْضِ» وَلَا تَجِبُ مُبَاشَرَةُ الْمُصَلِّي بِشَيْءٍ مِنْهَا، فَتَصِحَّ «وَلَوْ» سَجَدَ «مَعَ
حَائِلٍ» بَيْنَ الْأَعْضَاءِ وَمُصَلَّاهُ - قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: «قَالَ الْحَسَنُ: كَانَ الْقَوْمُ
يَسْجُدُونَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقُلَنَسُورَةِ» - إِذَا كَانَ الْحَائِلُ «لَيْسَ مِنْ أَعْضَاءِ سُجُودِهِ» فَإِنْ
جَعَلَ بَعْضُ أَعْضَاءِ السُّجُودِ فَوْقَ بَعْضٍ، كَمَا لَوْ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ أَوْ جَبْهَتَهُ
عَلَى يَدَيْهِ - لَمْ يُجْزِئُهُ.

وَيُكْرَهُ تَرْكُ مُبَاشَرَتِهَا بِلَا عُذْرٍ، وَيُجْزِئُ بَعْضُ كُلِّ عَضْوٍ.....

وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ شَرْحُ الْقَسْطَلَانِيِّ^(١). وَفِي نُسْخَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْوَقْتِ بِلَفْظٍ: اللَّهُمَّ
رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، أَيْ: بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ جَعَلَ ظَهَرَ كَفِّهِ أَوْ قَدَمِيهِ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ سَجَدَ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ فَظَاهِرُ الْخَبَرِ أَنَّهُ يُجْزئُهُ، ذَكَرَهُ فِي (الشَّرْحِ).

وَمَنْ عَجَزَ بِالْجَبْهَةِ لَمْ يَلْزَمُهُ بَغْيُهَا، وَيَوْمِي مَا أَمَكْنَهُ «وَيْحَافِي» السَّاجِدُ «عَضْدِيهِ مِنْ جَنْبِيهِ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذِيهِ» وَهُمَا عَنْ سَاقِيهِ مَا لَمْ يُؤْذِ جَارُهُ «وَيُفَرِّقُ رُكْبَتَيْهِ» وَرِجْلَيْهِ، وَأَصَابِعَ رِجْلَيْهِ، وَيُوجِّهُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَهُ أَنْ يَعْتَمِدَ بِمِرْفَقِيهِ عَلَى فَخْذِيهِ إِنْ طَالَ.

«وَيَقُولُ» فِي السُّجُودِ: «سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى» عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ «ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ» إِذَا فَرَغَ مِنَ السَّجْدَةِ «مُكَبِّرًا وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا يُسْرَاهُ» أَيُّ: يُسْرِى رِجْلَيْهِ «نَاصِبًا يُمْنَاهُ» وَيُخْرِجُهَا مِنْ تَحْتِهِ، وَيُثْنِي أَصَابِعَهَا نَحْوَ الْقِبْلَةِ، وَيَبْسُطُ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذِيهِ مَضْمُومَتِي الْأَصَابِعِ «وَيَقُولُ» بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي» الْوَاجِبُ مَرَّةً، وَالْكَامِلُ ثَلَاثٌ.

«وَيَسْجُدُ» السَّجْدَةُ «الثَّانِيَةَ كَالأُولَى» فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّكْبِيرِ وَالتَّسْبِيحِ وَغَيْرِهِمَا «ثُمَّ يَرْفَعُ» مِنَ السُّجُودِ «مُكَبِّرًا نَاهِضًا عَلَى صُدُورِ قَدَمِيهِ» وَلَا يَجْلِسُ لِإِسْتِرَاحَةٍ «مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ إِنْ سَهَلَ» وَإِلَّا اعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ. وَفِي (الْغُنْيَةِ): يُكْرَهُ أَنْ يُقَدَّمَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ.

«وَيُصَلِّي» الرُّكْعَةَ «الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ» أَيُّ: كَالأُولَى «مَا عَدَا التَّحْرِيمَةَ» أَيُّ: تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ «وَالِاسْتِفْتَاخَ وَالتَّعَوُّدَ وَتَجْدِيدَ النِّيَّةِ» فَلَا تُشْرَعُ إِلَّا فِي الْأُولَى، لَكِنْ إِنْ لَمْ يَتَعَوَّذْ فِيهَا تَعَوَّذَ فِي الثَّانِيَةِ.

«ثُمَّ» بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ «يَجْلِسُ مُفْتَرِشًا» كَجُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

«وَيَدَاهُ عَلَى فَخْذَيْهِ» وَلَا يُلْقِمُهُمَا رُكْبَتَيْهِ.

و«يَقْبِضُ خِنْصَرَ» يَدِهِ «الْيُمْنَى وَبِنْصَرَهَا، وَيَحْلُتُ إِبْهَامَهَا مَعَ الْوُسْطَى» بِأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ رَأْسِ الإِبْهَامِ وَالْوُسْطَى، فَتَشْبَهُ الْحَلَقَةُ مِنْ حَدِيدٍ وَنَحْوِهِ «وَيُشِيرُ بِسَبَابَتِهَا» مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ «فِي تَشْهَدِهِ» وَدُعَائِهِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ تَنْبِيْهَا عَلَى التَّوْحِيدِ.

«وَيَسْطُ» أَصَابَعَ «الْيُسْرَى» مَضْمُومَةً إِلَى الْقِبْلَةِ «وَيَقُولُ» سِرًّا «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» أَيِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى السَّلَامِ وَالْمُلْكِ وَالْبَقَاءِ وَالْعِظَمَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، مَمْلُوكَةٌ لَهُ وَخُتَصَّةٌ بِهِ.

«وَالصَّلَوَاتُ» أَيِ الْخُمْسُ، أَوْ الرَّحْمَةُ، أَوْ الْمَعْبُودُ بِهَا، أَوْ الْعِبَادَاتُ كُلُّهَا، أَوْ الْأَدْعِيَةُ. «وَالطَّيِّبَاتُ» أَيِ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ أَوْ مِنَ الْكَلِمِ. «السَّلَامُ» أَيِ اسْمُ السَّلَامِ وَهُوَ اللَّهُ، أَوْ سَلَامُ اللَّهِ «عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ» بِالْهَمْزِ مِنَ النَّبَأِ؛ لِأَنَّهُ مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ، وَبِلَا هَمْزٍ إِمَّا تَسْهِيلاً أَوْ مِنَ النَّبَوَةِ وَهِيَ الرَّفْعَةُ، وَهُوَ: مَنْ ظَهَرَتِ الْمُعْجَزَاتُ عَلَى يَدِهِ.

«وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ» جَمْعُ بَرَكََةٍ وَهِيَ النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ «السَّلَامُ عَلَيْنَا» أَيِ: عَلَى الْحَاضِرِينَ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمَلَائِكَةِ «وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ» جَمْعُ صَالِحٍ، وَهُوَ الْقَائِمُ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ وَحُقُوقِ عِبَادِهِ. وَقِيلَ: الْمَكْثَرُ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ، وَمَنْ لَمْ يُشَارِكْهُ فِي الصَّلَاةِ^[١].

[١] بَلْ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التشهد في الآخرة، رقم (٨٣١)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَيُّ: أَخْبِرُ بِأَنِّي قَاطِعٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» الْمُرْسَلُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً.

«هَذَا التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ» عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

«ثُمَّ يَقُولُ» فِي التَّشَهُدِ الَّذِي يَعْقِبُهُ السَّلَامُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ. وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» لِأَمْرِهِ ﷺ بِذَلِكَ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ.

وَلَا يُجْزِئُ لَوْ أَبْدَلَ «آلٍ» بِ«أَهْلِ» وَلَا تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَى التَّشَهُدِ.

«وَيَسْتَعِيدُّ» نَذْبًا فَيَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ «مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَ» مِنْ «عَذَابِ الْقَبْرِ» «وَ» مِنْ «فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَ» مِنْ «فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ» وَالْمَحْيَا وَالْمَمَاتُ: الْحَيَاةُ وَالْمَوْتُ، وَالْمَسِيحُ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ عَلَى الْمَعْرُوفِ.

«وَ» يَجُوزُ أَنْ «يَدْعُوَ بِمَا وَرَدَ» أَيُّ: فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ، أَوْ بِأَمْرِ الْآخِرَةِ، وَلَوْ لَمْ يُشَبَّهْ مَا وَرَدَ، وَلَيْسَ لَهُ الدُّعَاءُ بِشَيْءٍ مِمَّا يَقْصَدُ بِهِ مَلَاذُ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا؛ كَقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي جَارِيَةً حَسَنَاءً، أَوْ طَعَامًا طَيِّبًا، وَمَا أَشَبَّهُهُ، وَتَبَطَّلَ بِهِ.

«ثُمَّ يُسَلِّمُ» وَهُوَ جَالِسٌ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» وَهُوَ مِنْهَا، فَيَقُولُ: «عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ».

وَسَنَّ النِّفَائَةَ عَنْ يَسَارِهِ أَكْثَرَ، وَأَنْ لَا يُطَوَّلَ السَّلَامُ وَلَا يَمُدَّهُ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا عَلَى

النَّاسِ، وَأَنْ يَقِفَ عَلَى آخِرِ كُلِّ تَسْلِيمَةٍ، وَأَنْ يَنْوِيَ بِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَا يُجْزَى
إِنْ لَمْ يَقُلْ: «وَرَحِمَهُ اللَّهُ» فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يَزِيدَ: «وَبَرَكَاتُهُ».

«وَإِنْ كَانَ» الْمُصَلِّي «فِي ثَلَاثِيَّةٍ» كَمَغْرِبٍ «أَوْ رُبَاعِيَّةٍ» كَطَهْرٍ «نَهَضَ مُكَبَّرًا بَعْدَ
التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ» وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ «وَصَلَّى مَا بَقِيَ كَ» الرَّكْعَةِ «الثَّانِيَةِ بِالْحَمْدِ» أَيْ
الْفَاتِحَةِ «فَقَطَّ» وَيُسِرُّ بِالْقِرَاءَةِ «ثُمَّ يَجْلِسُ فِي تَشَهُدِهِ الْآخِرِ مُتَوَرِّكًا» يَفْرِشُ رِجْلَهُ
الْيُسْرَى، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى ^(١)، وَيُخْرِجُهَا عَنْ يَمِينِهِ، وَيَجْعَلُ أَلْيَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ
يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ١٨٢-١٨٣): قَوْلُهُ: «يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى
وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى» هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ فِي صِفَةِ التَّوَرُّكِ. وَقَالَ الْخَرَقِيُّ: إِذَا جَلَسَ
لِلتَّشَهُدِ الْآخِرِ تَوَرَّكَ فَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَجَعَلَ بَاطِنَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى تَحْتَ فَخْذِهِ
الْيُمْنَى، وَيَجْعَلُ أَلْيَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي وَالْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ، وَقَالَ الْمُوقُّقُ:
أَيُّهُمَا فَعَلَ فَحَسَنٌ (خَطُّهُ).

وَهَلْ هَذَا الْجُلُوسُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ مَخْصُوصٌ بِجُلُوسِ التَّشَهُدِ ^(١)، أَوْ عَامٌّ فِي جَمِيعِ
جَلَسَاتِ الصَّلَاةِ؟ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ التَّضْرِيحُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ عُمُومُهُ
لِجَمِيعِ الْجَلَسَاتِ؛ لَوْجُودِ الْمَعْنَى الَّتِي شُرِعَ لِأَجْلِهَا الْجُلُوسُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ. قَالَ
الْبُخَارِيُّ: «وَكَانَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ لَا تَجْلِسُ فِي صَلَاتِهَا جَلْسَةَ الرَّجُلِ، وَكَانَتْ فَقِيهَةً» وَبِهِ قَالَ
مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ. اهـ.

[١] لَعَلَّ قَوْلَهُ: «وَهَلْ هَذَا الْجُلُوسُ عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ...» إلخ؛ إِنَّهَا هُوَ عَلَى قَوْلِ
الْمَاتِنِ وَالشَّرْحِ: «وَالْمَرَأَةُ مِثْلُهُ لَكِنْ..» إلخ.

«وَالْمَرَأَةُ مِثْلُهُ» أَيُّ: مِثْلُ الرَّجُلِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ، حَتَّى ^[١] رَفَعَ يَدَيْهِ.....

فَائِدَةٌ: قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ): وَيُسْتَحَبُّ الْجَهْرُ بِذَلِكَ - أَيُّ: بِالذِّكْرِ كُلِّهِ - وَوَجْهٌ مِنْ اسْتَحَبَّهُ: خَبَرُ أَبِي الزُّبَيْرِ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُهْلُ بِهِنَّ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ». وَالْإِهْلَالُ: رَفْعُ الصَّوْتِ. وَأَمَّا الْجَهْرُ بِ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...)، إلخ؛ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ، فَلَمْ أَرِ فِيهِ إِفْصَاحًا ^[٢]. وَعَادَةُ النَّاسِ فِي غَالِبِ الْبُلْدَانِ الْجَهْرُ اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: الْإِسْرَارُ بِالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ هُوَ الْأَفْضَلُ مُطْلَقًا، إِلَّا لِعَارِضٍ رَاجِحٍ، وَفِي الْحَدِيثِ «خَيْرُ الذِّكْرِ الْخَفِيُّ، وَخَيْرُ الرِّزْقِ مَا يَكْفِي» اهـ.

قَالَ فِي (الْفُرُوعِ) فِي الْكَلَامِ عَلَى حَدِيثٍ: «مَنْ قَالَ فِي دُبْرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَهُوَ ثَانِي رَجُلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...» إلخ؛ وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ قَوْلَهُ: «قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ» أَيُّ: الْكَلَامَ الَّذِي كَانَ مَمْنُوعًا مِنْهُ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ: قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ مَعَ غَيْرِهِ. اهـ.

[١] وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَاتٌ أُخْرَى فِي رَفْعِ يَدَيْهَا، إِحْدَاهُنَّ: تَرْفَعُ قَلِيلًا، وَالثَّانِيَةُ: يُكْرَهُ لَهَا الرَّفْعُ، وَالثَّلَاثَةُ: يَجُوزُ ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] هَذَا غَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِ، فَقَدْ ذَكَرَ فِي (الْفُرُوعِ) أَنَّ الْجَهْرَ بِذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ السَّلَفِ وَالْخُلَفِ، وَقَوْلُ شَيْخِهِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(٢)، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٣) أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) انظر: الإنصاف (٢/ ٩٠).

(٢) الفروع (٢/ ٢٣٠ - ٢٣١).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب الذكر بعد الصلاة، رقم (٥٨٣).

«لَكِنْ تَضُمُّ نَفْسَهَا»^[١] فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَغَيْرِهِمَا، فَلَا تَتَجَافَى.

«وَتُسَدِّدُ رِجْلَيْهَا فِي جَانِبِ يَمِينِهَا» إِذَا جَلَسَتْ، وَهُوَ أَفْضَلُ، أَوْ مُتَرَبِّعَةً، وَتُسِرُّ بِالْقِرَاءَةِ وَجُوبًا إِنْ سَمِعَهَا أَجْنَبِيًّا، وَخُشْيًا كَأُنْثَى.

ثُمَّ يُسْنُّ أَنْ يَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

وَيَقُولُ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» مَعًا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ.

وَيَدْعُو بَعْدَ كُلِّ مَكْتُوبَةٍ، مُخْلِصًا فِي دُعَائِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «لَكِنْ تَضُمُّ نَفْسَهَا..» إلخ؛ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَظَاهِرُ (الْفُرُوعِ) أَنَّ مَذْهَبَ

مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: تَجْلِسُ كَالرَّجُلِ، وَهُوَ أَوْلَى^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



فصل

«وَيُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ التَّفَاتُهُ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ يَحْتَلسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَإِنْ كَانَ لِحُوفٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يُكْرَهُ.

وَإِنْ اسْتَدَارَ بِجُمْلَتِهِ أَوْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ فِي غَيْرِ^[١] شِدَّةِ خَوْفٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

«و» يُكْرَهُ «رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ» إِلَّا إِذَا تَجَشَّى فَيَرْفَعُ وَجْهَهُ؛ لِئَلَّا يُؤْذِيَ مَنْ حَوْلَهُ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ» فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ: «لَيْتَهُنَّ أَوْ لَتُخَطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ»^[٢] رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«و» يُكْرَهُ أَيْضًا «تَغْمِيزُ عَيْنَيْهِ» لِأَنَّهُ فَعَلَ الْيَهُودِ «و» يُكْرَهُ أَيْضًا «إِقْعَاؤُهُ» فِي الْجُلُوسِ، وَهُوَ أَنْ يَفْرِشَ قَدَمَيْهِ وَيَجْلِسَ عَلَى عَقْبَيْهِ، هَكَذَا فَسَرَهُ الْإِمَامُ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي (الْمُغْنِي) وَ(الْمُقْنِعِ) وَ(الْفُرُوعِ) وَغَيْرِهَا^[٣].

[١] الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: حَيْثُ اشْتَرَطَ الْإِسْتِقْبَالَ؛ لِيَخْرُجَ بِذَلِكَ نَفْلُ الْمُسَافِرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ رَفْعَ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ حَرَامٌ لِلْوَعِيدِ، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَقَدْ نُقِلَ عَنِ ابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بُطْلَانُ الصَّلَاةِ بِذَلِكَ^(١)، وَمَا ذَلِكَ بِبَعِيدٍ.

[٣] تَلَخَّصَ مِنْ أَقْوَالِ أَصْحَابِنَا أَنَّ لِلْإِقْعَاءِ صُورًا ثَلَاثًا: أَنْ يَنْصَبَ قَدَمَيْهِ وَيَجْلِسَ عَلَى عَقْبَيْهِ. أَنْ يَنْصَبَ قَدَمَيْهِ وَيَجْلِسَ عَلَى الْأَرْضِ بَيْنَهُمَا. أَنْ يَفْرِشَ قَدَمَيْهِ بِأَنْ يَجْعَلَ ظُهُورَهُمَا عَلَى الْأَرْضِ وَيَجْلِسَ عَلَى عَقْبَيْهِ. الرَّابِعَةُ: أَنْ يَجْلِسَ عَلَى أَلْيَتَيْهِ نَاصِبًا فَخِذَيْهِ، وَهَذَا عِنْدَ الْعَرَبِ، كَمَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ.

وَعِنْدَ الْعَرَبِ: الإِقْعَاءُ جُلُوسُ الرَّجُلِ عَلَى أَلْيَتَيْهِ، نَاصِبًا قَدَمَيْهِ^[١]، مِثْلَ إِقْعَاءِ الْكَلْبِ، قَالَ فِي شَرْحِ (الْمُنْتَهَى): وَكُلٌّ مِنَ الْجَلْسَتَيْنِ مَكْرُوهٌ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ فَلَا تَقْعَ كَمَا يَقْعِي الْكَلْبُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ عَلَى يَدِهِ أَوْ غَيْرِهَا وَهُوَ جَالِسٌ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مُتَعَمِّدٌ عَلَى يَدِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

وَأَنْ يَسْتَنِدَ إِلَى جِدَارٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ مَشَقَّةَ الْقِيَامِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ، فَإِنْ كَانَ يَسْقُطُ لَوْ أُزِيلَ لَمْ تَصَحَّ.

«و» يُكْرَهُ «افْتِرَاشُهُ ذِرَاعَيْهِ سَاجِدًا» بِأَنْ يُمَدَّهُمَا عَلَى الْأَرْضِ مُلْصِقًا لِهَمَا بَهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

«و» يُكْرَهُ «عَبْتُهُ» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَأَى رَجُلًا يَعْثُ فِي صَلَاتِهِ فَقَالَ: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ».

«و» يُكْرَهُ «تَخَصُّرُهُ» أَيُّ: وَضَعَ يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ^[٢] «لِنَهْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُتَخَصِّرًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[١] قَوْلُهُ: «نَاصِبًا قَدَمَيْهِ» صَوَابُهَا: نَاصِبًا فَخَذَيْهِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِ^(١)، وَلَعَلَّ مَا هُنَا سَبْقَةُ قَلَمٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَيُّ: وَسَطِهِ، وَهُوَ الْمُسْتَدِقُّ فَوْقَ الْوَرَكَيْنِ.

«و» يُكْرَهُ «تَرْوُحُهُ» بِمَرْوَحَةٍ وَنَحْوَهَا؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعَبَثِ، إِلَّا لِحَاجَةِ كَعَمٍ شَدِيدٍ، وَمُرَاوَحَتِهِ بَيْنَ رِجْلَيْهِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَتُكْرَهُ كَثْرَتُهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلُ الْيَهُودِ. وَفَرَقَةُ أَصَابِعِهِ وَتَشْبِيكُهَا» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تُقَعِّقُ أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، عَنْ عَلِيٍّ، وَأَخْرَجَ هُوَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا قَدْ شَبَكَ أَصَابِعَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَفَرَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصَابِعِهِ».

وَيُكْرَهُ التَّمَطُّي، وَفَتْحُ فَمِهِ، وَوَضْعُهُ فِيهِ شَيْئًا لَا فِي يَدِهِ، وَأَنْ يُصَلِّيَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ مَا يُلْهِمُهُ، أَوْ صُورَةً مَنْصُوبَةً وَلَوْ صَغِيرَةً، أَوْ نَجَاسَةً، أَوْ بَابٌ مَفْتُوحٌ، أَوْ إِلَى نَارٍ مِنْ قَنْدِيلٍ أَوْ شَمْعَةٍ، وَالرَّمْزُ بِالْعَيْنِ، وَالْإِشَارَةُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَإِخْرَاجُ لِسَانِهِ، وَأَنْ يَضَحَبَ مَا فِيهِ صُورَةً مِنْ فَصٍّ أَوْ نَحْوِهِ، وَصَلَاتُهُ إِلَى مُتَحَدِّثٍ أَوْ نَائِمٍ^[١] أَوْ كَافِرٍ أَوْ وَجْهِ آدَمِيٍّ، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ تُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَإِنْ غَلَبَهُ تَثَاوُبٌ كَظَمَ نَذْبًا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ.

«و» يُكْرَهُ «أَنْ يَكُونَ حَاقِنًا»^(١) حَالُ دُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/١٨٦-١٨٧): قَوْلُهُ: «وَأَنْ يَكُونَ حَاقِنًا» سُئِلَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: يُصَلِّيُ الْمُحْتَقِنُ أَوْ الْمُحْتَقِبُ بِوُضُوءٍ أَوْ يُحَدِّثُ ثُمَّ يَتِمُّ =

[١] وَقِيلَ: لَا تُكْرَهُ إِلَى النَّائِمِ، وَهُوَ أَظْهَرُ؛ لِقِصَّةِ عَائِشَةَ وَتَوَمُّهَا بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّيُ^(١) فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتَرَ أَيْقَظَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ خَلْفَ النَّائِمِ، رَقْمُ (٥١٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْإِعْتِرَاضِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي، رَقْمُ (٥١٢).

وَالْحَاقِنُ هُوَ الْمُحْتَبَسُ بَوْلُهُ، وَكَذَا كُلُّ مَا يَمْنَعُ كَمَا لَهَا: كَاخْتِبَاسٍ غَائِطٍ،
أَوْ رِيحٍ، وَحَرٌّ وَبَرْدٌ وَجُوعٌ وَعَطَشٌ مُفْرِطٌ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْخُشُوعَ، وَسَوَاءٌ خَافَ قُوَّةَ
الْجَمَاعَةِ أَوْ لَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ»
رَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنْ عَائِشَةَ.

«أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَشْتَهِيهِ»^(١) فَتَكَرَّرَ صَلَاتُهُ^(٢) إِذْنًا لِمَا تَقَدَّمَ،

= لِعَدَمِ السَّاءِ؟ أَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ: صَلَاتُهُ بِالتَّيَمُّمِ بِلَا اخْتِقَانٍ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ بِالْوُضُوءِ مَعَ
الِاخْتِقَانِ، فَإِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِخْتِقَانِ مَكْرُوهَةٌ مِنْهِي عَنْهَا، وَفِي صِحَّتِهَا رِوَايَتَانِ^(٣)
وَصَلَاةُ الْمُتَيَمِّمِ صَحِيحَةٌ، لَا كَرَاهَةَ فِيهَا، بِالِاتِّفَاقِ. اهـ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ١٨٧): قَوْلُهُ: «أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ» وَفِي (الِإِفْنَاعِ)
وَالْمُتَهَيِّ) تَبَعًا لِلْفُرُوعِ وَغَيْرِهِ: أَوْ تَائِقًا إِلَى طَعَامٍ وَشَرَابٍ. قَالَ (م. ص): وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ
كَانَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ أَمْ لَا^(٤). وَفِي (الْمُقْنِعِ) وَغَيْرِهِ: أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ تَتَوَقَّعُ نَفْسُهُ إِلَيْهِ (خَطُّهُ).

[١] وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ فِيهَا ثَوَابًا، وَمِنْ ثَمَّ تَعَلَّمَ أَنَّ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَتْ مَكْرُوهَةً لَا
لِذَاتِهَا كَالصَّلَاةِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ فَفِيهَا ثَوَابٌ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ مَكْرُوهَةً لِذَاتِهَا فَلَا ثَوَابَ فِيهَا،
وَإِنَّمَا الثَّوَابُ فِي تَرْكِهَا كَالسَّوَالِكِ بَعْدَ الزَّوَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يَعْنِي: لِلصَّائِمِ عِنْدَ مَنْ كَرِهَهُ،
وَالصَّوَابُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ، كَمَا سَبَقَ.

[٢] وَمُقْتَضَى قَاعِدَةِ الشَّيْخِ عَدَمُ الصَّحَّةِ^(٥). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] قَوْلُهُ: «سَوَاءٌ كَانَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ أَمْ لَا» مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُحْضِرَ
الطَّعَامَ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا وَلَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ فَالْقَوْلُ بِالْكَرَاهَةِ يُفْضِي إِلَى أَنْ تُكْرَهَ

وَلَوْ خَافَ قَوْتَ الْجَمَاعَةِ، وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ فِعْلِ جَمِيعِهَا وَجَبَتْ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَحَرَّمَ اسْتِعَاْلُهُ بِغَيْرِهَا.

وَيُكْرَهُ أَنْ يُخَصَّ جَبْهَتُهُ بِمَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَعَارِ الرَّافِضَةِ، وَمَسْحُ أَثَرِ سُجُودِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَمَسُّ لِحْيَتِهِ، وَعَقْصُ شَعْرِهِ، وَكَفُّ ثَوْبِهِ وَنَحْوِهِ، وَلَوْ فَعَلَهَا لِعَمَلٍ قَبْلَ صَلَاتِهِ، وَنَهَى الْإِمَامُ رَجُلًا كَانَ إِذَا سَجَدَ جَمَعَ ثَوْبَهُ بِيَدِهِ الْيُسْرَى. وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ: يُكْرَهُ أَنْ يُشَمَّرَ ثِيَابُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَرَبُّ تَرَبُّ».

«و» يُكْرَهُ «تَكَرَّارُ الْفَاتِحَةِ» لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ وَ«لَا» يُكْرَهُ «جَمْعُ سُورٍ فِي» صَلَاةٍ «فَرَضٍ كَنَقْلِ» لِمَا فِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَةٍ مِنْ قِيَامِهِ بِالْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ وَالنِّسَاءِ.

«و» يُسَنُّ «لَهُ» أَيُّ: لِلْمُصَلِّي «رَدُّ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ»^[١] لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعَنَّ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّ مَعَهُ الْقَرِينَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

صَلَاةُ الْفَقِيرِ الَّذِي لَا يَجِدُ أَكْلًا، وَصَلَاةُ الصَّائِمِ إِذَا كَانَ فِي جُوعٍ أَوْ عَطَشٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ ذَلِكَ يَتَقَدَّرُ بِثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، وَقِيلَ: يَتَقَدَّرُ بِرَمِيَّةِ حَجَرٍ، وَقِيلَ: بَلْ مِقْدَارُ سُجُودِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا أَظْهَرُ. وَقِيلَ: الْعُرْفُ.

[٢] ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَاتِنِ إِبَاحَةُ رَدِّ الْمَارِّ، وَالْمَذْهَبُ اسْتِحْبَابُ ذَلِكَ، وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ بِالْوُجُوبِ^(١).

وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَارُّ أَدَمِيًّا أَوْ غَيْرَهُ، وَالصَّلَاةُ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا، بَيْنَ يَدَيْهِ سُتْرَةٌ فَمَرَّ دُونَهَا، أَوْ لَمْ تَكُنْ فَمَرَّ قَرِيبًا مِنْهُ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَغْلِبْهُ، أَوْ يَكُنِ الْمَارُّ مُحْتَاجًا لِلْمُرُورِ أَوْ بِمَكَّةَ، وَيَحْرُمُ الْمُرُورُ بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ وَسُتْرَتِهِ وَلَوْ بَعِيدَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سُتْرَةٌ فَفِي ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ فَأَقَلَّ.

فَإِنْ أَبَى الْمَارُّ الرُّجُوعَ دَفَعَهُ الْمُصَلِّيُّ، فَإِنْ أَصَرَ فَلَهُ قِتَالُهُ وَلَوْ مَشَى، فَإِنْ خَافَ فَسَادَهَا لَمْ يُكْرَرْ دَفْعُهُ وَيُضْمَنُ، وَلِلْمُصَلِّيِّ دَفْعُ الْعَدُوِّ مِنْ سَيْلٍ وَسَبْعٍ أَوْ سُقُوطِ جِدَارٍ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ كَثُرَ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَشْهَرِ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ).

وَلَهُ عَدُّ الْآيِ وَالتَّسْبِيحِ وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ بِأَصَابِعِهِ؛ لِمَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ، عَنْ أَنَسٍ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَعْقِدُ الْآيَ بِأَصَابِعِهِ».

«و» لِلْمَأْمُومِ «الْفَتْحُ عَلَى إِمَامِهِ» إِذَا ارْتَجَّ عَلَيْهِ أَوْ غَلِطَ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً فَلُبَسَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِأَبِي: «أَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَا مَنَعَكَ؟» قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ.

وَيَجِبُ فِي الْفَاتِحَةِ كُنُسِيَانِ سَجْدَةٍ وَلَا تَبْطُلُ بِهِ، وَلَوْ بَعْدَ أَخْذِهِ فِي قِرَاءَةِ غَيْرِهَا، وَلَا يَفْتَحُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْغَلُهُ عَنْ صَلَاتِهِ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ تَبْطُلْ، قَالَهُ فِي (الشَّرْحِ).

«و» لَهُ «لُبْسُ الثَّوْبِ وَ» لَفٌ «الْعِمَامَةِ» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ التَّحَفَ بِإِزَارِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، وَحَمَلَ أَمَامَةً، وَفَتَحَ الْبَابَ لِعَائِشَةَ، وَإِنْ سَقَطَ رِدَاؤُهُ فَلَهُ رَفْعُهُ.

«و» لَهُ «قَتْلُ حَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ وَقَمَلٍ» وَبَرَاعِيثَ وَنَحْوَهَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ «أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

«فَإِنْ أَطَالَ» أَي: أَكْثَرَ الْمُصَلِّي «الْفِعْلَ عُرْفًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَ» كَانَ مُتَوَالِيًا بِ«لَا تَفْرِيقٍ بَطَلَتْ» الصَّلَاةُ «وَلَوْ» كَانَ الْفِعْلُ «سَهْوًا»^[١] إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ الْمُوَالَاةَ، وَيَمْنَعُ مُتَابَعَةَ الْأَرْكَانِ، فَإِنْ كَانَ لِضَرُورَةٍ لَمْ يَقْطَعْهَا كَالْحَائِفِ، وَكَذَا إِنْ تَفَرَّقَ وَلَوْ طَالَ الْمَجْمُوعُ.

وَالْيَسِيرُ مَا يُشَبِّهُ فِعْلَهُ ﷺ مِنْ حَمَلِ أَمَامَةٍ، وَصُغُودِ الْمُنْبِرِ، وَنُزُولِهِ عَنْهُ لَمَّا صَلَّى عَلَيْهِ، وَفَتْحِ الْبَابِ لِعَائِشَةَ، وَتَأْخُرِهِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ ثُمَّ عَوْدِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَإِشَارَةُ الْأَخْرَسِ وَلَوْ مَفْهُومَةً كَفِعْلِهِ، وَلَا تَبْطُلُ بِعَمَلِ قَلْبٍ، وَإِطَالَةِ نَظَرٍ فِي كِتَابٍ وَنَحْوِهِ.

«وَتُبَاحٌ» فِي الصَّلَاةِ فَرَضًا كَانَتْ أَوْ نَفْلًا «قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّورِ وَأَوْسَاطِهَا» لَمَّا رَوَى أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى مِنْ رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] الْآيَةَ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْآيَةَ فِي آلِ عِمْرَانَ ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ﴾ [آل عمران: ٦٤] الْآيَةَ.

«وَإِذَا نَابَهُ» أَي: عَرَضَ لِلْمُصَلِّي «شَيْءٌ» أَي: أَمْرٌ كَاسْتِثْنَاءٍ عَلَيْهِ وَسَهْوٍ إِمَامِهِ «سَبَّحَ رَجُلٌ».

وَلَا تَبْطُلُ إِنْ كَثُرَ

[١] وَقِيلَ: لَا تَبْطُلُ إِذَا كَانَ سَهْوًا، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَاخْتِيَارُ الْمَجْدِ. وَقِيلَ: لَا تَبْطُلُ إِذَا كَانَ مِنْ جَاهِلٍ بِالتَّحْرِيمِ^(١).

«وَصَفَّقَتْ امْرَأَةٌ بَطْنَ كَفِّهَا عَلَى ظَهْرِ الْأُخْرَى»^[١] وَتَبْطُلُ إِنْ كَثُرَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي صَلَاتِكُمْ فَلْتَسَبِّحِ الرَّجَالَ، وَلْتَصَفِّقِ النِّسَاءَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَكُرِّهَ التَّنْبِيهُ بِالنَّحْنَحَةِ^[٢] وَصَفِيرٍ، وَتَصْفِيقِهِ وَتَسْبِيحِهَا، لَا بِقِرَاءَةِ وَتَهْلِيلٍ وَتَكْبِيرٍ وَنَحْوِهِ.

«وَيَبْصُقُ» وَيُقَالُ بِالسَّيْنِ وَالزَّايِ «فِي الصَّلَاةِ عَنْ يَسَارِهِ وَفِي الْمَسْجِدِ فِي ثَوْبِهِ» وَيَحْكُ بَعْضُهُ بَعْضٌ؛ إِذْهَابًا لِصُورَتِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهُ دَفْنُهُ لِلْخَبَرِ، وَيَحْلُقُ^[٣] مَوْضِعُهُ اسْتِحْبَابًا، وَيَلْزَمُ حَتَّى غَيْرُ الْبَاصِقِ إِزَالَتُهُ، وَكَذَا الْمُخَاطُ وَالنُّخَامَةُ.

وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ جَازَ أَنْ يَبْصُقَ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ؛ لِخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيَدْفِنُهَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَفِي ثَوْبِهِ أَوَّلَى، وَيُكْرَهُ يُمْنَةً وَأَمَامًا.

[١] وَقِيلَ: بِظَهْرِ كَفِّهَا عَلَى بَطْنِ الْأُخْرَى، وَقِيلَ: بِبَطْنِ كَفِّهَا عَلَى بَطْنِ الْأُخْرَى.

[٢] فِي كَرَاهَةِ التَّنْبِيهِ بِالنَّحْنَحَةِ نَظَرٌ، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثٍ عَلِيٍّ^(١) الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الْأَصْحَابُ.

[٣] بِتَشْدِيدِ اللَّامِ، أَيُّ: يَضَعُ فِيهِ الْخُلُوقَ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الطَّيِّبِ، كَمَا فِي (شَرْحِ

الْمُنْتَهَى)^(٢).

(١) أخرجه الإمام أحمد (٨٠/١)، والنسائي: كتاب السهو، باب التنحح في الصلاة، رقم (١٢١١)، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب الاستئذان، رقم (٣٧٠٨)، من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) شرح منتهى الإرادات (٢١٤/١).

وَلَهُ رَدُّ السَّلَامِ إِشَارَةٌ^[١]، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ قِرَاءَةِ ذِكْرِهِ فِي نَفْلِ^[٢].
 «وَتُسَنُّ صَلَاتُهُ^[٣] إِلَى سُتْرَةٍ» حَضَرًا كَانَ أَوْ سَفَرًا، وَلَوْ لَمْ يَخْشَ مَرًّا؛ لِقَوْلِهِ
 ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ وَلْيَذْنُ مِنْهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ
 حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

«قَائِمَةً كَمُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ»^[٤] لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ
 مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ، وَلَا يُبَالِ مَنْ يَمُرُّ وَرَاءَ ذَلِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
 فَإِنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ قُرْبَ مِنَ الْجِدَارِ، وَفِي فُضَاءٍ فَإِلَى شَيْءٍ شَاخِصٍ
 مِنْ شَجَرٍ أَوْ بَعِيرٍ أَوْ ظَهْرِ إِنْسَانٍ أَوْ عَصَا «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ صَلَّى إِلَى حَرْبَةٍ وَإِلَى
 بَعِيرٍ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
 وَيَكْفِي وَضْعَ الْعَصَا بَيْنَ يَدَيْهِ عَرْضًا، وَيُسْتَحَبُّ انْحِرَافُهُ عَنْهَا قَلِيلًا.

[١] قَالَ أَصْحَابُنَا: يُخَيَّرُ الْمُصَلِّي بَيْنَ رَدِّ السَّلَامِ بِالْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ وَبَيْنَ التَّأْخِيرِ
 حَتَّى يُسَلِّمَ، وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ فِي التَّأْخِيرِ آفَاتٌ: مِنْهَا النَّسْيَانُ، وَمِنْهَا ذَهَابُ الْمُسَلِّمِ،
 وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ إِذَا أَخَّرَ الرَّدَّ حَتَّى يُسَلِّمَ وَكَانَ الْمُسَلِّمُ قَدْ مَضَى لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، اهـ (ش
 الْبُخَارِيُّ) لِابْنِ رَجَبٍ^(١).

[٢] وَلَا يَنْطُلُ الْفَرَضُ بِهِ، أَمَّا فِي النَّفْلِ فَهُوَ سُنَّةٌ.

[٣] أَيُّ: غَيْرُ الْمَأْمُومِ.

[٤] وَهِيَ تَخْتَلِفُ، فَتَارَةٌ تَكُونُ بِقَدْرِ ذِرَاعٍ، وَتَارَةٌ تَكُونُ أَقَلَّ. اهـ (الْمُنْتَهَى)^(٢).

(١) فتح الباري لابن رجب (٦/ ٤١٧).

(٢) شرح منتهى الإرادات (١/ ٢١٤).

«فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَاخِصًا فَإِلَى خَطِّ كَالِهَلَالِ» قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَكَيْفَمَا خَطَّ أَجْزَأَهُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَا فَلْيُحِطْ خَطًّا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ ^[١] فِي مِثْلِ هَذَا.

«وَتَبْطُلُ» الصَّلَاةُ «بِمُرُورِ كَلْبٍ أَسْوَدَ بَهِيمٍ» أَيُّ: لَا لَوْنَ فِيهِ سِوَى السَّوَادِ إِذَا مَرَّ بَيْنَ الْمُصَلِّيِّ وَسُتْرَتِهِ، أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ قَرِيبًا فِي ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ فَأَقْلَ مِنْ قَدَمَيْهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ سُتْرَةً، وَخُصَّ الْأَسْوَدُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ شَيْطَانٌ «فَقَطُّ» أَيُّ: لَا امْرَأَةً وَحِمَارَ وَشَيْطَانَ وَغَيْرَهَا.

وَسُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِلْمَأْمُومِ.

«وَلَهُ» أَيُّ: لِلْمُصَلِّيِ «التَّعَوُّذُ عِنْدَ آيَةِ وَعِيدٍ وَالسُّؤَالُ» أَيُّ: سُؤَالُ الرَّحْمَةِ «عِنْدَ آيَةِ رَحْمَةٍ وَلَوْ فِي فَرَضٍ» لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَافْتَتَحَ الْبَقْرَةَ، فَقُلْتُ: يَرْكَعُ عِنْدَ الْمِئَةِ، ثُمَّ مَضَى... إِلَى أَنْ قَالَ: إِذَا مَرَّ بِآيَةٍ فِيهَا تَسْبِيحٌ سَبَّحَ، وَإِذَا مَرَّ بِسُؤَالٍ سَأَلَ، وَإِذَا مَرَّ بِتَعَوُّذٍ تَعَوَّذَ».

قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا قَرَأَ ﴿الَّذِينَ لَا يَدْعُونَ دُونَهُ﴾ [الْقِيَامَةُ: ٤٠] فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.....

[١] الضَّمِيرُ فِيْمَا يَبْدُو يَعُودُ إِلَى الرَّاوي الَّذِي رَوَى الْحَدِيثَ، فِي (شَرْحِ الإِقْنَاعِ) مَا نَصَّهُ بَعْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ: وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّ فِيهِ رَجُلًا مَجْهُولًا، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا ^(١) اهـ.

قَالَ: «سُبْحَانَكَ فَبَلَى» فِي فَرَضٍ وَنَقْلٍ^[١].

[١] فَائِدَةٌ: سُئِلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنِ الْقِرَاءَةِ بِمَا فِيهِ دُعَاءٌ: هَلْ يَحْصُلُ لَهُ الْقِرَاءَةُ
وَالدُّعَاءُ؟ فَتَوَقَّفَ. وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يَحْصُلَ؛ لِخَبَرِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا، رَوَاهُ الْحَاكِمُ^(١)،
وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.



(١) أخرجه الحاكم (١/ ٥٦٢)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وانظر: الفروع (٢/ ٢٧٢)،
وكشاف القناع (١/ ٣٨٥).

فصل

«أَرْكَانُهَا» أَي: أَرْكَانُ الصَّلَاةِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ، جَمْعُ رُكْنٍ، وَهُوَ جَانِبُ الشَّيْءِ الْأَقْوَى، وَهُوَ مَا كَانَ فِيهَا، وَلَا يَسْقُطُ عَمْدًا وَلَا سَهْوًا، وَسَمَّاها بَعْضُهُمْ فُرُوضًا، وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ.

«الْقِيَامُ» فِي فَرَضٍ لِقَادِرٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] وَحَدُّهُ مَا لَمْ يَبْصُرَ رَاكِعًا.

«وَالْتَحْرِيمَةُ» أَي: تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ؛ لِحَدِيثِ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ».

«و» قِرَاءَةُ «الْفَاتِحَةِ» لِحَدِيثِ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» وَيَتَحَمَّلُهَا الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ وَيَأْتِي.

«وَالرُّكُوعُ» إِيْجَاعًا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

«وَالِإِعْتِدَالُ عَنْهُ» لِأَنَّهُ ﷺ دَاوَمَ عَلَى فِعْلِهِ، وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصِلِّي» وَلَوْ طَوَّلَهُ لَمْ تَبْطُلْ كَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

وَيَدْخُلُ فِي الْإِعْتِدَالِ الرَّفْعُ، وَالْمُرَادُ إِلَّا مَا بَعْدَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ وَالِإِعْتِدَالِ عَنْهُ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ.

«وَالسُّجُودُ» إِيْجَاعًا «عَلَى الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ» لِمَا تَقَدَّمَ.

«وَالِإِعْتِدَالُ عَنْهُ» أَيِ الرَّفْعُ مِنْهُ، وَيُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ «وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ» لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«وَالطَّمَأْنِينَةُ فِي» الْأَفْعَالِ «الْكُلِّ» الْمَذْكُورَةَ لِمَا سَبَقَ، وَهِيَ السُّكُونُ وَإِنْ قُلَّ.
«وَالْتَّشَهُدُ الْأَخِيرُ وَجِلْسَتُهُ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ:
التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» الْحَبَرُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ» أَيُّ: فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ؛ لِحَدِيثِ كَعْبِ
السَّابِقِ.

«وَالترْتِيبُ» بَيْنَ الْأَرْكَانِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّيُهَا مُرَتَّبَةً، وَعَلَّمَهَا الْمَسِيءَ فِي
صَلَاتِهِ مُرَتَّبَةً بِ«ثُمَّ».

«وَالتَّسْلِيمُ»^(١) لِحَدِيثِ: «وَحَتَامُهَا التَّسْلِيمُ».

«وَوَاجِبَاتُهَا» أَيِ الصَّلَاةِ ثَمَانِيَةٌ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/١٩٧): قَوْلُهُ: «وَالتَّسْلِيمُ» إِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي أَنَّهَا^١
رُكْنٌ فِي النَّفْلِ أَيْضًا، وَتَبَعَ فِي ذَلِكَ «التَّنْقِيحُ» وَاخْتَارَ فِي (الإِقْنَاعِ) أَنَّ الثَّانِيَةَ سُنَّةٌ فِي النَّفْلِ.
وَعَنْهُ: أَنَّهَا سُنَّةٌ فِي الْفَرَضِ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ، وَبَعْضُهُمْ حَكَاهُ إِجْمَاعًا وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛
لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ عِنْدَنَا أَنَّهَا فِي الْفَرَضِ فَرَضٌ وَفِي النَّفْلِ سُنَّةٌ، وَيَأْتِي أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ سُجُودِ التَّلَاوَةِ
وَالشُّكْرِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَبْقَى غَيْرُهَا عَلَى الْعُمُومِ، انْتَهَى. وَعَنْهُ: أَنَّ التَّسْلِيمَةَ الثَّانِيَةَ وَاجِبَةٌ
لَا رُكْنٌ، وَعَنْهُ: أَنَّهَا سُنَّةٌ، اخْتَارَهَا الْمُؤَفَّقُ وَالشَّارِحُ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: وَهَذِهِ عَادَتُهُ إِذَا رَأَى قَوْلَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، حَكَاهُ
إِجْمَاعًا. اهـ.

«التَّكْبِيرُ غَيْرُ التَّحْرِيمَةِ» فَهِيَ رُكْنٌ كَمَا تَقَدَّمَ^[١]، وَغَيْرُ تَكْبِيرَةِ الْمَسْبُوقِ إِذَا أَدْرَكَ إِمَامَهُ رَاكِعًا فَسُنَّةٌ وَيَأْتِي^[٢].

«وَالْتَّسْمِيعُ» أَيُّ: قَوْلُ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ فِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ».

«وَالْتَّحْمِيدُ» أَيُّ: قَوْلُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» لِإِمَامٍ وَمَأْمُومٍ وَمُنْفَرِدٍ؛ لِفِعْلِهِ وَاللَّهُ وَقَوْلِهِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» وَمَحَلُّ مَا يُؤْتَى بِهِ مِنْ ذَلِكَ لِإِلَانْتِقَالِ بَيْنِ ابْتِدَاءِ وَانْتِهَاءِ، فَلَوْ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَهُ أَوْ كَمَلَهُ بَعْدَهُ لَمْ يُجْزِئُهُ.

«وَتَسْبِيحَتَا الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ» أَيُّ: قَوْلُ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ» فِي الرُّكُوعِ وَ«سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» فِي السُّجُودِ.

«وَسُؤَالُ الْمَغْفِرَةِ» أَيُّ: قَوْلُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي»^[٣] بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ «مَرَّةً مَرَّةً وَيُسَنُّ» قَوْلُ ذَلِكَ «ثَلَاثًا».

[١] وَكَذَلِكَ جَمِيعُ تَكْبِيرَاتِ الْجَنَازَةِ أَرْكَانٌ.

[٢] وَكَذَلِكَ التَّكْبِيرَاتُ الزَّوَائِدُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالِاسْتِسْقَاءِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَيُّ قَوْلُ: رَبِّ اغْفِرْ لِي» هَكَذَا فَسَّرَ الشَّارِحُ كَلَامَ الْمَاتِنِ، فَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي لَمْ يُجْزِ، وَقِيلَ بِإِجْزَائِهِ، وَهُوَ أَصَحُّ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَاتِنِ؛ حَيْثُ قَالَ: وَسُؤَالُ الْمَغْفِرَةِ، فَظَاهِرُهُ: عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ إِطْلَاقَهُ مُحْمُولٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ: وَيَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي» كَمَا أَنَّنَا حَمَلْنَا قَوْلَهُ: «وَالْتَّسْمِيعُ وَالتَّحْمِيدُ» عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ.. رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» وَلَمْ نَقُلْ: إِنَّهُ يُجْزِئُهُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ يَسْمَعُ لِمَنْ دَعَا، أَوْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَمِنَ الْوَاجِبَاتِ «التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ وَجِلْسَتُهُ» لِلأَمْرِ بِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيَسْقُطُ عَمَّنْ قَامَ إِمَامُهُ سَهْوًا لَوْ جُوبِ مُتَابَعَتِهِ، وَالْمُجْزِئُ مِنْهُ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَوْ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» وَفِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ ذَلِكَ مَعَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ» بَعْدَهُ.

«وَمَا عَدَا الشَّرَائِطَ وَالْأَرْكَانَ وَالْوَاجِبَاتِ الْمَذْكُورَةَ» بِمَا تَقَدَّمَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ «سُنَّةٌ فَمَنْ تَرَكَ شَرْطًا لِغَيْرِ عُذْرٍ» وَلَوْ سَهْوًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

وَإِنْ كَانَ لِعُذْرٍ كَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ، أَوِ السُّتْرَةَ، أَوْ حُبْسَ بِنَجَسَةٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

«غَيْرِ النِّيَّةِ فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ بِحَالٍ» لِأَنَّ مَحَلَّهَا الْقَلْبُ، فَلَا عَجَزَ عَنْهَا.

«أَوْ تَعَمَّدَ الْمُصَلِّي «تَرَكَ رُكْنًا أَوْ وَاجِبًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ» وَلَوْ تَرَكَ لِسُكٍّ فِي وَجُوبِهِ.

وَإِنْ تَرَكَ الرُّكْنَ سَهْوًا فَيَأْتِي، وَإِنْ تَرَكَ الْوَاجِبَ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا سَجَدَ لَهُ وَجُوبًا، وَإِنْ اعْتَقَدَ الْفَرَضَ سُنَّةً أَوْ بِالْعَكْسِ لَمْ يَضُرَّهُ كَمَا لَوْ اعْتَقَدَ أَنْ بَعْضَ أَفْعَالِهَا فَرَضٌ وَبَعْضُهَا نَفْلٌ، وَجَهِلَ الْفَرَضَ مِنَ السُّنَّةِ، أَوْ اعْتَقَدَ الْجَمِيعَ فَرَضًا، وَالْحُشُوعُ فِيهَا سُنَّةٌ. وَمَنْ عَلِمَ بَطْلَانَ صَلَاتِهِ وَمَضَى فِيهَا أَدَبًا.

«بِخِلَافِ الْبَاقِي» بَعْدَ الشُّرُوطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ فَلَا تَبْطُلُ صَلَاةٌ مَنْ تَرَكَ سُنَّةً وَلَوْ عَمْدًا.

«وَمَا عَدَا ذَلِكَ» أَي: أَرْكَانَ الصَّلَاةِ وَوَاجِبَاتِهَا «سُنَنُ أَقْوَالٍ» كَالِاسْتِفْتَاكِ، وَالتَّعَوُّذِ، وَالبَسْمَلَةِ، وَآمِينَ، وَالشُّورَةِ، وَمِلءِ السَّمَاءِ إِلَى آخِرِهِ بَعْدَ التَّحْمِيدِ، وَمَا زَادَ عَلَى الْمَرَّةِ فِي تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَسُؤَالِ الْمَغْفِرَةِ، وَالتَّعَوُّذِ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ، وَقُنُوتِ الْوُثْرِ.

«و» سُنَنُ «أَفْعَالٍ» كَرَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي مَوَاضِعِهِ، وَوَضَعَ الْيَمِينَ عَلَى الشَّامِلِ تَحْتَ سُرَّتِهِ، وَالنَّظَرَ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ، وَوَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ، وَالتَّجَافِي فِيهِ وَفِي السُّجُودِ، وَمَدَّ الظَّهْرَ مُعْتَدِلًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ مُفَصَّلًا. وَمِنْهُ الْجَهْرُ وَالْإِخْفَاتُ وَالتَّرْتِيلُ وَالْإِطَالَةُ وَالتَّقْصِيرُ فِي مَوَاضِعِهَا.

و«لَا يُسْرَعُ» أَي: لَا يَجِبُ وَلَا يُسَنُّ^[١] «السُّجُودُ لِتَرْكِهِ» لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْ تَرْكِهِ «وَأِنْ سَجَدَ» لِتَرْكِهِ سَهْوًا «فَلَا بَأْسَ» أَي: فَهُوَ مُبَاحٌ.

[١] وَقِيلَ: يُسَنُّ، وَهُوَ أَوْلَى.



بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

قَالَ صَاحِبُ (المَشَارِقِ): السَّهْوُ فِي الصَّلَاةِ النَّسْيَانُ فِيهَا.

«يُشْرَعُ» أَيُّ: يَجِبُ تَارَةً وَيُسْنُ أُخْرَى، عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

«لِزِيَادَةِ» سَهْوًا «وَنَقْصِ» سَهْوًا «وَشَكِّ» فِي الْجُمْلَةِ «لَا فِي عَمْدٍ»^[١] لِقَوْلِهِ

ﷺ: «إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ» فَعَلَّقَ السُّجُودَ عَلَى السَّهْوِ.

«فِي» صَلَاةٍ «الْفَرَضِ وَالنَّافِلَةِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«يُشْرَعُ» سِوَى صَلَاةٍ جِنَازَةٍ وَسُجُودِ

تِلَاوَةٍ وَشُكْرِ وَسَهْوٍ.

«فَمَتَى زَادَ فِعْلًا مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ قِيَامًا» فِي مَحَلِّ قُعُودٍ «أَوْ قُعُودًا» فِي مَحَلِّ

قِيَامٍ وَلَوْ قَلَّ كَجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ «أَوْ رُكُوعًا أَوْ سُجُودًا عَمْدًا بَطَلَتْ» صَلَاتُهُ

إِجْمَاعًا قَالَهُ فِي (الشَّرْحِ).

«وَ» إِنْ فَعَلَهُ «سَهْوًا يَسْجُدْ لَهُ» لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «فَإِذَا زَادَ

الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَلَوْ نَوَى الْقَصْرَ فَاتَّمَّ سَهْوًا فَقَرَضَهُ الرُّكْعَتَانِ، وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ اسْتِحْبَابًا.

وَإِنْ قَامَ فِيهَا أَوْ سَجَدَ إِكْرَامًا لِإِنْسَانٍ بَطَلَتْ.

[١] قَوْلُهُ: «لَا فِي عَمْدٍ» عُمُومُهُ يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا، لَكِنْ سَبَقَ لَكَ أَنَّ

تَارِكَ الْوَاجِبِ جَهْلًا عَلَيْهِ السُّجُودُ، وَكَذَا مَنْ لَحَنَ لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى جَهْلًا، فَلَعَلَّ كَلَامَهُ هُنَا

بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ وَالْأَكْثَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَأِنْ زَادَ رَكْعَةً» كَخَامِسَةٍ فِي رُبَاعِيَّةٍ، أَوْ رَابِعَةٍ فِي مَغْرِبٍ، أَوْ ثَالِثَةٍ فِي فَجْرِ
 «فَلَمْ يَعْلَمْ حَتَّى فَرَغَ مِنْهَا سَجْدًا» لِمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى
 حَمْسًا، فَلَمَّا انْفَتَلَ قَالُوا: إِنَّكَ صَلَّيْتَ حَمْسًا، فَاَنْفَتَلَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ»
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَأِنْ عَلِمَ» بِالزِّيَادَةِ «فِيهَا» أَيُّ: فِي الرُّكْعَةِ «جَلَسَ فِي الْحَالِ» بِغَيْرِ تَكْبِيرٍ؛ لِأَنَّهُ
 لَوْ لَمْ يَجْلِسْ لَزَادَ فِي الصَّلَاةِ عَمْدًا وَذَلِكَ يُبْطِلُهَا.
 «فَيَشْهَدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَشْهَدُ» لِأَنَّهُ رُكْنٌ لَمْ يَأْتِ بِهِ «وَسَجَدَ» لِلسَّهْوِ «وَسَلَّمَ»
 لِتَكْمُلِ صَلَاتِهِ.

وَأِنْ كَانَ قَدْ تَشْهَدَ سَجَدَ لِلسَّهْوِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ كَانَ تَشْهَدَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ
 ﷺ صَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ سَجَدَ لِلسَّهْوِ، ثُمَّ سَلَّمَ.
 وَإِنْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ نَهَارًا^[١] وَقَدْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ نَفْلًا رَجَعَ إِنْ شَاءَ، وَسَجَدَ
 لِلسَّهْوِ، وَلَهُ أَنْ يُتِمَّهَا أَرْبَعًا وَلَا يَسْجُدَ، وَهُوَ أَفْضَلُ. وَإِنْ كَانَ لَيْلًا فَكَمَا لَوْ قَامَ إِلَى
 ثَالِثَةٍ فِي الْفَجْرِ نَصَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ شَرَعَتْ رَكْعَتَيْنِ، أَشْبَهَتْ الْفَجْرَ.

[١] قَوْلُهُ: «وَأِنْ قَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ نَهَارًا» كَلَامُهُ صَرِيحٌ أَوْ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ ذَكَرَ حِينَ الْقِيَامِ
 إِلَى الثَّالِثَةِ، فَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الزِّيَادَةَ إِلَّا فِي التَّشْهَدِ بَعْدَ تَمَامِ الْأَرْبَعِ فَقِيَاسٌ مَا سَبَقَ فِي إِتْمَامِ
 الْمُسَافِرِ أَنَّ السُّجُودَ مُسْتَحَبٌّ وَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لَا تَبْطُلُ. وَقَوْلُهُ: «فَكَمَا لَوْ قَامَ
 إِلَى ثَالِثَةٍ فِي الْفَجْرِ» فَعَلَى هَذَا يَبْطُلُ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ؛ لِأَنَّ فَرْضَ
 الْمَسْأَلَةِ هَذِهِ فِيمَنْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ، كَمَا هُوَ صَرِيحٌ عِبَارَتِهِ، فَيُفَرَّقُ بَيْنَ مَنْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ
 ابْتِدَاءً وَبَيْنَ مَنْ نَوَى أَكْثَرَ. اهـ كَاتِبُهُ.

«وإن سَبَحَ بِهِ ثِقَتَانِ» أَي: نَبَّهَاهُ بِتَسْبِيحٍ أَوْ غَيْرِهِ - وَيَلْزَمُهُمْ تَنْبِيْهُهُ - لَزِمَهُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِمَا، سَوَاءٌ سَبَّحَا بِهِ إِلَى زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ، وَسَوَاءٌ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صَوَابُهُمَا أَوْ خَطَاؤُهُمَا^(١)، وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ. «ف» إِنْ «أَصَرَ» عَلَى عَدَمِ الرُّجُوعِ «وَلَمْ يَجْزِمَ بِصَوَابِ نَفْسِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ» لِأَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ عَمْدًا، وَإِنْ جَزَمَ بِصَوَابِ نَفْسِهِ لَمْ يَلْزَمَهُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمَا إِنَّمَا يُفِيدُ الظَّنَّ، وَالْيَقِينُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مَنْ يُنَبِّهُهُ سَقَطَ قَوْلُهُمْ، وَيَرْجِعُ مُنْفَرِدًا إِلَى ثِقَتَيْنِ.

«و» بَطَلَتْ «صَلَاةٌ مِنْ تَبِعَهُ» أَي: تَبَعَ إِمَامًا أَوْ أَبَى أَنْ يَرْجِعَ حَيْثُ يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ «عَالِمًا لَا» مَنْ تَبِعَهُ «جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا» لِلْعُذْرِ، وَلَا مَنْ فَارَقَهُ لِحَوَازِ الْمَفَارِقَةِ لِلْعُذْرِ، وَيُسَلِّمُ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَعْتَدُّ مَسْبُوقٌ بِالرَّكْعَةِ الزَّائِدَةِ^(١) إِذَا تَابَعَهُ فِيهَا جَاهِلًا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٢٠٣-٢٠٤): قَوْلُهُ: «وَلَا يَعْتَدُّ مَسْبُوقٌ بِالرَّكْعَةِ الزَّائِدَةِ» فِي كَلَامِهِ إِجْمَالٌ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَسْبُوقَ تَارَةً يَتَحَقَّقُ كَوْنُهَا زَائِدَةً، وَكَوْنُ الْإِمَامِ أَوْ الرُّجُوعِ لِلتَّنْبِيْهِ أَوَّلًا، فَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاةُ ذَلِكَ الْمَسْبُوقِ، وَمَنْ جَهِلَ الْحَالَ انْعَقَدَتْ صَلَاتُهُ، وَلَمْ يُعْتَدَّ لَهُ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ إِنْ عَلِمَ الْحَالَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْحَالَ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَائِهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَاعْتَدَّ لَهُ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ.^[٢] اهـ (م. خ).

[١] وَيَتَوَجَّهُ تَحْرِيجٌ وَاحْتِمَالٌ: لَا يَلْزَمُهُ إِذَا ظَنَّ خَطَأَهُمَا، وَهُوَ وَجِيهٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَاعْتَدَّ لَهُ بِتِلْكَ الرَّكْعَةِ» فِيهِ نَظَرٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ؛ فَإِنَّ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ أَنَّ يَأْتِي بِرَّكْعَةٍ بَدَلَهَا؛ وَلِذَلِكَ قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): وَإِنْ عَلِمَ - أَيُّ بِالزِّيَادَةِ - بَعْدَ السَّلَامِ فَكَتَرَ رَكْعَةً، عَلَى مَا يَأْتِي^(١). اهـ.

«وَعَمَلٌ فِي الصَّلَاةِ مُتَوَالٍ مُسْتَكْتَرٌ عَادَةً مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ» كَالْمَشْيِ وَاللَّبْسِ وَلَفَّ الْعِمَامَةِ «يُبْطِلُهَا عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ» وَجَهْلُهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةً، وَتَقَدَّمَ.

«وَلَا يُشْرَعُ لِيَسِيرِهِ» أَيُّ: يَسِيرِ عَمَلٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا «سُجُودٌ» وَلَوْ سَهْوًا، وَيُكْرَهُ الْعَمَلُ الْيَسِيرُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا فِيهَا، وَلَا تَبْطُلُ بِعَمَلٍ قَلْبٍ، وَإِطَالَةِ نَظَرٍ إِلَى شَيْءٍ، وَتَقَدَّمَ.

«وَلَا تَبْطُلُ» الصَّلَاةُ «بِيسِيرِ أَكْلِ وَشُرْبِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا» لِعُمُومِ: «عَفِي لَأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ».

وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الصَّلَاةَ تَبْطُلُ بِالكَثِيرِ عُرْفًا مِنْهُمَا كَغَيْرِهِمَا «وَلَا» يَبْطُلُ «نَفْلٌ بِيسِيرِ شُرْبِ عَمْدًا» لِمَا رَوَى أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ شَرِبَ فِي التَّطَوُّعِ؛ وَلِأَنَّ مَدَّ النِّفْلِ وَإِطَالَتَهُ مُسْتَحَبَّةٌ، فَيَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى جَرَعَةٍ مَاءٍ لِدَفْعِ الْعَطَشِ، فَسُومِحَ فِيهِ كَالْجُلُوسِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِيسِيرِ الْأَكْلِ عَمْدًا، وَأَنَّ الْفَرَضَ يَبْطُلُ بِيسِيرِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ عَمْدًا.

وَبَلَغُ ذَوْبِ سُكَّرٍ وَنَحْوِهِ بِفَمٍ كَأَكْلِ، وَلَا تَبْطُلُ بِبَلْعِ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ بِلَا مَضْغٍ. قَالَ فِي (الإِقْنَاعِ): إِنْ جَرَى بِهِ رِيْقٌ؛ وَفِي (التَّنْقِيحِ) وَ(الْمُنْتَهَى): وَلَوْ لَمْ يَجْرِ بِهِ رِيْقٌ.

«وَإِنْ أَتَى بِقَوْلٍ مَشْرُوعٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ كَقِرَاءَةٍ فِي سُجُودٍ» وَرُكُوعٍ «وَقُعُودٍ وَتَشَهُدٍ فِي قِيَامٍ وَقِرَاءَةٍ سُورَةٍ فِي» الرَّكَعَتَيْنِ «الْأَخِيرَتَيْنِ» مِنْ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ مِنْ مَغْرِبٍ «لَمْ تَبْطُلْ» بِتَعَمُّدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِي الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ «وَلَمْ يَجِبْ لَهُ» أَيُّ السَّهْوِ «سُجُودٌ بَلْ يُشْرَعُ» أَيُّ: يُسَنُّ كَسَائِرِ مَا لَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ الصَّلَاةَ.

«وَأِنْ سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِهَا» أَي: إِتْمَامِ الصَّلَاةِ «عَمْدًا بَطَلَتْ» لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهَا قَبْلَ إِتْمَامِهَا «وَأِنْ كَانَ» السَّلَامُ «سَهْوًا ثُمَّ ذَكَرَ قَرِيبًا أَتَمَّهَا» وَإِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ، أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ^(١) «وَسَجَدَ» لِلْسَهْوِ لِقِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ.

لَكِنْ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ حَتَّى قَامَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَجْلِسَ لِيَنْهَضَ إِلَى الْإِثْنَانِ بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ عَنْ جُلُوسٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقِيَامَ وَاجِبٌ لِلصَّلَاةِ، فَلَزِمَ الْإِثْنَانُ بِهِ مَعَ النِّيَّةِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُ اسْتَأْنَفَهَا، فَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ عُرْفًا بَطَلَتْ؛ لِتَعَذُّرِ الْبِنَاءِ إِذَنْ.

«أَوْ تَكَلَّمَ» فِي هَذِهِ الْحَالَةِ «لِغَيْرِ مَصْلَحَتِهَا» كَقَوْلِهِ: يَا غُلَامُ! اسْقِنِي «بَطَلَتْ» صَلَاتُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ مَكَانَ «لَا يَصْلُحُ»: «لَا يَحِلُّ».

«كَكَلَامِهِ فِي صَلْبِهَا» أَي: فِي صَلْبِ الصَّلَاةِ، فَتَبْطُلُ بِهِ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، سَوَاءٌ كَانَ إِمَامًا أَوْ غَيْرَهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْكَلَامُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا، طَائِعًا أَوْ مُكْرَهًا، أَوْ وَاجِبًا كَتَحْذِيرِ ضَرِيرٍ وَنَحْوِهِ، وَسَوَاءٌ كَانَ لِمَصْلَحَتِهَا أَوْ لَا، وَالصَّلَاةُ فَرْضًا أَوْ نَفْلًا، «و» إِنْ تَكَلَّمَ مَنْ سَلَّمَ نَاسِيًا «لِمَصْلَحَتِهَا» فَإِنْ كَثُرَ بَطَلَتْ وَ«إِنْ كَانَ يَسِيرًا لَمْ تَبْطُل».

[١] لَكِنْ لَوْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى قَطَعَهَا وَعَادَ لِصَلَاتِهِ وَأَتَمَّهَا. وَقِيلَ: تَبْطُلُ صَلَاتُهُ الْأُولَى مُطْلَقًا، وَقِيلَ: تَبْطُلُ الْأُولَى إِنْ كَانَ مَا شَرَعَ فِيهِ نَفْلًا، وَالْأَقْوَالُ رِوَايَاتٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَد^(١)، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ أَصَحُّ، إِلَّا أَنْ يَطُولَ الْفَضْلُ، فَيَبْقَى فِي الثَّانِيَةِ، فَإِذَا أَتَمَّهَا اسْتَأْنَفَ الْأُولَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المغني (٢/ ٤٠٥-٤٠٦)، والإنصاف (٢/ ١٣٣).

قَالَ الْمُؤَوَّقُ: هَذَا أَوَّلَى. وَصَحَّحَهُ فِي (الشَّرْحِ) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ
وَذَا الْيَدَيْنِ تَكَلَّمُوا وَبَنَوْا عَلَى صَلَاتِهِمْ.

وَقَدَّمَ فِي (التَّنْفِيحِ) وَتَبِعَهُ فِي (الْمُنْتَهَى): تَبْطُلُ مُطْلَقًا.

وَلَا بَأْسَ بِالسَّلَامِ عَلَى الْمُصَلِّي، وَيَرُدُّهُ بِالْإِشَارَةِ^(١)، فَإِنْ رَدَّهُ بِالْكَلَامِ بَطَلَتْ،
وَيَرُدُّهُ بَعْدَهَا اسْتِحْبَابًا؛ لِرَدِّهِ ﷺ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ بَعْدَ السَّلَامِ، وَلَوْ صَافَحَ إِنْسَانًا
يُرِيدُ السَّلَامَ عَلَيْهِ لَمْ تَبْطُلْ.

«وَقَهْقَهَةٌ» وَهِيَ ضِحْكَةٌ مَعْرُوفَةٌ «كَكَلَامٍ» فَإِنْ قَالَ: «قَهْ قَهْ» فَلَا ظَهْرَ أَنَّهَا
تَبْطُلُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَبْنِ حَرْفَانِ، ذَكَرَهُ فِي (الْمُغْنِي) وَقَدَّمَهُ الْأَكْثَرُ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ)
وَلَا تَفْسُدُ بِالتَّبَسُّمِ.

«وَإِنْ نَفَخَ» فَبَانَ حَرْفَانِ بَطَلَتْ «أَوْ ائْتَحَبَ» بِأَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْبُكَاءِ

[١] قَوْلُهُ: «وَيَرُدُّهُ بِالْإِشَارَةِ» ظَاهِرُهُ وَجُوبُ الرَّدِّ. وَعِبَارَةُ (الإِقْنَاعِ) تُفِيدُ الْإِبَاحَةَ
فَقَطُّ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَعِلْمٌ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهُ إِشَارَةً^(١)، هَذَا وَقَدْ قَدَّمَ فِي (الإِقْنَاعِ)
كَرَاهَةَ السَّلَامِ عَلَى الْمُصَلِّي، ثُمَّ قَالَ: وَالْمَذْهَبُ: لَا^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقُولُ: الصَّوَابُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ؛ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَعَ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَلَمْ يَكُ
يَنْهَاهُمْ، بَلْ كَانَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ بِالْإِشَارَةِ، إِمَّا بِيَدِهِ وَإِمَّا بِأَصْبُعِهِ وَإِمَّا بِرَأْسِهِ، وَسَلَّمْ عَلَيْهِ مَرَّةً
فَرَدَّ بَعْدَ السَّلَامِ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ مَعَ بَقَاءِ الْمُسْلِمِ يَنْبَغِي أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ لَفْظًا بَعْدَ السَّلَامِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كشاف القناع (١/ ٣٧٨).

(٢) الإقناع (١/ ١٣٠).

«مَنْ غَيْرِ خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى» فَبَانَ حَرْفَانِ بَطَلَتْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ كَلَامِ الْأَدَمِيِّينَ، لَكِنْ إِنْ غَلَبَ صَاحِبُهُ لَمْ يَضُرَّهُ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرَ دَاخِلٍ فِي وَسْعِهِ، وَكَذَا إِنْ كَانَ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى.

«أَوْ تَنَحَّنَحَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ فَبَانَ حَرْفَانِ بَطَلَتْ» فَإِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ لَمْ تَبْطُلْ؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ لِي مَدْخَلَانِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَإِذَا دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي يَتَنَحَّنَحُ لِي» وَلِلنَّسَائِيِّ مَعْنَاهُ. وَإِنْ غَلَبَهُ سُعَالٌ أَوْ عَطَاسٌ أَوْ تَثَاؤُبٌ وَنَحْوُهُ لَمْ يَضُرَّهُ، وَلَوْ بَانَ حَرْفَانِ.



فصل في الكلام على السجود للنقص

«وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا» فَإِنْ كَانَ التَّحْرِيمَةُ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا «فَذَكَرَهُ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ رُكْعَةٍ أُخْرَى بَطَلَتْ» الرُّكْعَةُ الَّتِي تَرَكَهُ مِنْهَا، وَقَامَتِ الرُّكْعَةُ الَّتِي تَلِيهَا مَقَامَهَا، وَيُجْزِئُهُ الْإِسْتِفْتَاخُ الْأَوَّلُ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْأَوَّلَى عَالِمًا^[١] عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

«و» إِنْ ذَكَرَ مَا تَرَكَهُ «قَبْلَهُ» أَيُّ: قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي قِرَاءَةِ الْأُخْرَى «يَعُودُ وَجُوبًا» فَيَأْتِي بِهِ «أَيُّ: بِالْمَتْرُوكِ «وَبِمَا بَعْدَهُ» لِأَنَّ الرُّكْنَ لَا يَسْقُطُ بِالسَّهْوِ، وَمَا بَعْدَهُ قَدْ أَتَى بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَسَهْوًا بَطَلَتْ الرُّكْعَةُ، وَالَّتِي تَلِيهَا عَوَضُهَا.

«وَإِنْ عَلِمَ» الْمَتْرُوكَ «بَعْدَ السَّلَامِ فَكَتَرَكَ رُكْعَةً كَامِلَةً» فَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ مَا لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ، مَا لَمْ يَكُنِ الْمَتْرُوكُ تَشْهَدًا آخِرًا أَوْ سَلَامًا، فَيَأْتِي بِهِ وَيَسْجُدُ وَيُسَلِّمُ^[٢]. وَمَنْ ذَكَرَ تَرَكَ رُكْنَ وَجْهَلَهُ أَوْ مَحَلَّهُ عَمِلَ بِالْأَخْوَطِ.

[١] وَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهَا جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا صَحَّتْ صَلَاتُهُ، لَكِنْ لَا يُعْتَدُّ بِمَا رَجَعَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا لَعَتْ بِمُجَرَّدِ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ. اهـ (ش. إقناع).^(١)

[٢] قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): وَظَاهِرُهُ أَوْ صَرِيحُهُ أَنَّ السُّجُودَ هُنَا بَعْدَ السَّلَامِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ الْآتِي اسْتِثْنَاؤُهُمَا^(٢). قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ أَيْضًا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(١) الإقناع (١/ ١٣٠).

(٢) كشف القناع (١/ ٤٠٤).

وَأِنْ نَسِيَ الشَّهَدَ الْأَوَّلَ وَحَدَّهُ أَوْ مَعَ الْجُلُوسِ لَهُ «وَنَهَضَ» لِلْقِيَامِ «لَزِمَهُ الرَّجُوعُ» إِلَيْهِ «مَا لَمْ يَنْتَصِبْ قَائِمًا، فَإِنْ اسْتَمَّ قَائِمًا كُرِهَ رُجُوعُهُ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرَّكَعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، فَإِنْ اسْتَمَّ قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ.

«وَأِنْ لَمْ يَنْتَصِبْ قَائِمًا لَزِمَهُ الرَّجُوعُ» مُكَرَّرٌ مَعَ قَوْلِهِ: «لَزِمَهُ الرَّجُوعُ مَا لَمْ يَنْتَصِبْ قَائِمًا».

«وَأِنْ شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ حَرَمَ» عَلَيْهِ «الرَّجُوعُ» لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ رُكْنٌ مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ بِخِلَافِ الْقِيَامِ، فَإِنْ رَجَعَ عَالِمًا عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، لَا نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، وَيَلْزَمُ الْمَأْمُومُ مُتَابَعَتَهُ، وَكَذَا كُلُّ وَاجِبٍ، فَيَرْجِعُ إِلَى تَسْبِيحِ رُكُوعِ وَسُجُودِ قَبْلَ اعْتِدَالِ لَا بَعْدَهُ. «وَعَلَيْهِ السُّجُودُ» أَيُّ: سُجُودُ السَّهْوِ لِلْكُلِّ، أَيُّ: كُلِّ مَا تَقَدَّمَ.

«وَمَنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الرَّكَعَاتِ» بِأَنْ تَرَدَّدَ أَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أَمْ ثَلَاثًا مَثَلًا؟ «أَخَذَ بِالْأَقْلِ» لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ، وَلَا يَرْجِعُ مَأْمُومٌ وَاحِدٌ إِلَى فِعْلِ إِمَامِهِ. فَإِذَا سَلَّمَ إِمَامُهُ أَتَى بِمَا شَكَّ فِيهِ، وَسَجَدَ وَسَلَّم، وَإِنْ شَكَّ هَلْ دَخَلَ مَعَهُ فِي الْأُولَى أَوْ فِي الثَّانِيَةِ؟ جَعَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ، وَإِنْ شَكَّ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا أَرَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ رَاكِعًا أَمْ لَا؟ لَمْ يَعْتَدَّ بِتِلْكَ الرَّكَعَةِ؛ لِأَنَّهُ شَاكٌّ فِي إِدْرَاكِهَا، وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ.

«وَأِنْ شَكَّ» الْمُصَلِّي «فِي تَرْكِ رُكْنٍ فَكَتَرَكِهِ» أَيُّ: فَكَمَا لَوْ تَرَكَهُ، يَأْتِي بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرَعَ فِي قِرَاءَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، فَإِنْ شَرَعَ فِي قِرَاءَتِهَا صَارَتْ بَدَلًا عَنْهَا.

«وَلَا يَسْجُدُ» لِلسَّهْوِ «لَشَكِّهِ فِي تَرْكِ وَاجِبٍ» كَتَسْبِيحِ رُكُوعٍ وَنَحْوِهِ «أَوْ» لَشَكِّهِ فِي «زِيَادَةِ» إِلَّا إِذَا شَكَّ فِي الزِّيَادَةِ وَقَتَ فِعْلِهَا؛ لِأَنَّهُ شَكَّ فِي سَبَبِ وَجُوبِ السُّجُودِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ.

فَإِنْ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ أَهِيَ رَابِعَةٌ أَمْ خَامِسَةٌ؟ سَجَدَ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى جُزْءًا مِنْ صَلَاتِهِ مُتَرَدِّدًا فِي كَوْنِهِ مِنْهَا، وَذَلِكَ يُضْعِفُ النِّيَّةَ.

وَمَنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الرَّكْعَاتِ، وَبَنَى عَلَى الْيَقِينِ، ثُمَّ زَالَ شَكُّهُ، وَعَلِمَ أَنَّهُ مُصِيبٌ فِيمَا فَعَلَهُ - لَمْ يَسْجُدْ^[١].

«وَلَا سُجُودَ عَلَى مَأْمُومٍ» دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ «إِلَّا تَبَعًا لِإِمَامِهِ» إِنْ سُهِِيَ عَلَى الْإِمَامِ فَيَتَابِعُهُ وَإِنْ لَمْ يُتَمَّ مَا عَلَيْهِ مِنْ تَشَهُّدٍ ثُمَّ يُتَمَّهُ.

فَإِنْ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ رَجَعَ، فَسَجَدَ مَعَهُ مَا لَمْ يَسْتَمَّ قَائِمًا فَيُكْرَهُ لَهُ الرُّجُوعُ، أَوْ يَشْرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ فَيَحْرُمُ، وَيَسْجُدُ مَسْبُوقٌ سَلَّمَ مَعَهُ سَهْوًا، وَلِسَهْوِهِ مَعَ إِمَامِهِ، أَوْ فِيمَا انْفَرَدَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ لِلسَّهْوِ سَجَدَ مَسْبُوقٌ إِذَا فَرَغَ، وَغَيْرُهُ بَعْدَ إِيَّاسِهِ مِنْ سُجُودِهِ^[٢].

[١] قَوْلُهُ: «لَمْ يَسْجُدْ» هَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ فِي (الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى) وَجَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ فِي (شَرْحِهِ)، وَابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ فِي (مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ).
وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَسْجُدُ، قَدَّمَهُ فِي (الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ).
قُلْتُ: وَمَا هُوَ بَبَعِيدٍ؛ لِكَوْنِهِ أَدَّى جُزْءًا مِنْ صَلَاتِهِ مُتَرَدِّدًا فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] الصَّوَابُ فِي سُجُودِ الْمَأْمُومِ إِذَا لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْإِمَامُ تَرَكَهُ لِعَدَمِ اعْتِقَادِ وَجُوبِهِ فَإِنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَسْجُدُ إِذَا كَانَ لَا قِضَاءَ عَلَيْهِ، سَوَاءً سَهَا مَعَ إِمَامِهِ أَوْ لَا؛

«وَسُجُودُ السَّهْوِ لِمَا» أَي: لِفِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ «يُبْطِلُ» الصَّلَاةَ «عَمْدُهُ» أَي: تَعَمُّدُهُ، وَمِنْهُ اللَّحْنُ الْمُحِيلُ لِلْمَعْنَى سَهْوًا أَوْ جَهْلًا «وَاجِبٌ» لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَمْرُهُ بِهِ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ، وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ.

وَمَا لَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ كَتَرَكَ السَّنَنِ، وَزِيَادَةَ قَوْلٍ مَشْرُوعٍ غَيْرِ السَّلَامِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ - لَا يَجِبُ لَهُ السُّجُودُ، بَلْ يُسَنُّ فِي الثَّانِي.

«وَتَبْطُلُ»^[١] الصَّلَاةُ «بِ» تَعَمُّدِ «تَرْكِ سُجُودٍ» سَهْوٍ وَاجِبٍ «أَفْضَلِيَّتُهُ قَبْلَ السَّلَامِ فَقَطُّ» فَلَا تَبْطُلُ بِتَعَمُّدِ تَرْكِ سُجُودٍ مَسْنُونٍ، وَلَا وَاجِبٍ مُحَلٍّ أَفْضَلِيَّتِهِ بَعْدَ السَّلَامِ، وَهُوَ مَا إِذَا سَلَّمَ قَبْلَ إِمْتَامِهَا^[٢]؛

لِأَنَّ الْإِمَامَ يَتَحَمَّلُ عَنْهُ سُجُودَ السَّهْوِ حِينَئِذٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَجَبَ عَلَيْهِ السُّجُودُ إِنْ كَانَ هُوَ قَدْ سَهَا مَعَ الْإِمَامِ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْإِمَامُ يَرَى وَجُوبَ السُّجُودِ وَجَبَ عَلَى الْمَأْمُومِ أَنْ يَسْجُدَ إِذَا تَرَكَهُ الْإِمَامُ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ نَاقِصَةٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ جَبْرِهَا، لَا سِيَّما إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ مَسْبُوقًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقِيلَ: لَا تَبْطُلُ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: تَبْطُلُ مُطْلَقًا، وَالْقَوْلَانِ وَجْهَانِ حَكَاهُمَا الْمَجْدُ^(١) وَغَيْرُهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَهُوَ مَا إِذَا سَلَّمَ قَبْلَ إِمْتَامِهَا» وَتَقَدَّمَ مَسْأَلَةُ أُخْرَى، وَهِيَ: مَا إِذَا تَرَكَ السَّلَامَ، فَإِنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ، ثُمَّ يَسْجُدُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنْ مَا كَانَ عَنْ نَقْصٍ فَإِنَّهُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَمَا كَانَ عَنْ زِيَادَةٍ فَبَعْدَهُ، وَأَنْ كَوْنَ السُّجُودِ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ وَاجِبٌ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المحرر (١/ ٨٥).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٢٥).

لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْهَا، فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي إِبْطَالِهَا، وَعُلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَفْضَلِيَّتُهُ» أَنَّ كَوْنَهُ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ نَذْبٌ؛ لَوْ رُوِيَ الْأَحَادِيثُ بِكُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ.

«وَإِنْ نَسِيَهُ» أَيُّ: نَسِيَ سُجُودَ السَّهْوِ الَّذِي مُحَلَّهُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَسَلَّمَهُ ثُمَّ ذَكَرَ «سَجْدًا» وَجُوبًا «إِنْ قَرُبَ زَمَنُهُ» وَإِنْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى فَإِذَا سَلَّمَ. وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ عُرْفًا، أَوْ أَخَذَتْ، أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ - لَمْ يَسْجُدْ، وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ.

«وَمَنْ سَهَا» فِي صَلَاةٍ «مِرَارًا كَفَاهُ» لِجَمِيعِ سَهْوِهِ «سَجْدَتَانِ» وَلَوْ اخْتَلَفَ مَحَلُّ السُّجُودِ^[١]، وَيُغْلَبُ مَا قَبْلَ السَّلَامِ لِسَبْقِهِ.

وَسُجُودُ السَّهْوِ وَمَا يُقَالُ فِيهِ وَفِي الرَّفْعِ مِنْهُ كَسُجُودِ صُلْبِ الصَّلَاةِ.

فَإِنْ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ أَتَى بِهِ بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنَ التَّشَهُّدِ، وَسَلَّمَهُ عَقِبَهُ، وَإِنْ أَتَى بِهِ بَعْدَ السَّلَامِ جَلَسَ بَعْدَهُ مُفْتَرِشًا فِي ثُنَائِيَّةٍ، وَمُتَوَرِّكًا فِي غَيْرِهَا، وَتَشَهُّدَ وَجُوبًا التَّشَهُّدَ الْأَخِيرَ، ثُمَّ سَلَّمَ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقِلِّ فِي نَفْسِهِ.

[١] الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ مَحَلُّهُمَا لَزِمَهُ أَنْ يَسْجُدَ لِكُلِّ سَهْوٍ فِي مَحَلِّهِ، صَحَّحَهُ

فِي (الْفَائِقِ) وَقَدَّمَهُ فِي (الْمَحَرَّرِ)^(١)، وَهُوَ قَوِيٌّ جِدًّا.



بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَأَوْقَاتِ النَّهْيِ

وَالتَّطَوُّعُ لُغَةً: فِعْلُ الطَّاعَةِ.

وَشَرْعًا: طَاعَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَأَفْضَلُ مَا يَتَطَوَّعُ بِهِ الْجِهَادُ، ثُمَّ النَّفَقَةُ فِيهِ، ثُمَّ تَعَلُّمُ الْعِلْمِ وَتَعْلِيمُهُ مِنْ حَدِيثٍ وَفَقْهِ وَتَفْسِيرٍ، ثُمَّ الصَّلَاةُ.

وَ«أَكْذَاهَا كُسُوفٌ ثُمَّ اسْتِسْقَاءٌ» لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ أَنَّهُ تَرَكَ صَلَاةَ الْكُسُوفِ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبِهَا، بِخِلَافِ الْإِسْتِسْقَاءِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَسْتَسْقِي تَارَةً وَيَتْرُكُ أُخْرَى.

«ثُمَّ تَرَاوِيحٌ» لِأَنَّهَا تُسَنُّ لَهَا الْجَمَاعَةُ «ثُمَّ وَتْرٌ» لِأَنَّهُ تُسَنُّ لَهُ الْجَمَاعَةُ بَعْدَ التَّرَاوِيحِ، وَهُوَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ. رَوَى عَنِ الْإِمَامِ: مَنْ تَرَكَ الْوِتْرَ عَمْدًا فَهُوَ رَجُلٌ سُوءٌ، لَا يَنْبَغِي أَنْ تُقْبَلَ لَهُ شَهَادَةٌ.

وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ «يُفْعَلُ بَيْنَ» صَلَاةِ «الْعِشَاءِ وَ»^[١] طُلُوعِ «الْفَجْرِ» فَوْقَتُهُ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَلَوْ بِمَجْمُوعَةٍ مَعَ الْمَغْرِبِ تَقْدِيمًا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَآخِرَ اللَّيْلِ لِمَنْ يَثْقُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ.

«وَأَقْلَهُ رُكْعَةٌ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْوِتْرُ رُكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَلَا يُكْرَهُ الْوِتْرُ بِهَا؛ لِثَبُوتِهِ عَنْ عَشْرَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

«وَأَكْثَرُهُ» أَي: أَكْثَرُ الْوُتْرِ «إِحْدَى عَشْرَةَ» رَكْعَةً، يُصَلِّيَهَا «مَثْنَى مَثْنَى» أَي: يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ ثِنْتَيْنِ «وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ» لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوتِرُ مِنْهَا بِوَاحِدَةٍ» وَفِي لَفْظٍ: «يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ» هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ.

وَلَهُ أَنْ يَسْرُدَ عَشْرًا، ثُمَّ يَجْلِسُ فَيَتَشَهَّدُ^[١] وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَأْتِي بِالرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ^[٢].

«وَإِنْ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ» سَرَدَهَا وَ«لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي آخِرِهَا» لِقَوْلِ أُمِّ سَلَمَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِسَبْعٍ وَخَمْسٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِسَلَامٍ وَلَا كَلَامٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ.

«و» إِنْ أَوْتَرَ «بِتِسْعٍ» يَسْرُدُ ثَمَانِيًا ثُمَّ «يَجْلِسُ عَقِبَ» الرَّكْعَةِ «الثَّامِنَةِ وَيَتَشَهَّدُ» التَّشَهَّدَ الْأَوَّلَ «وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّي التَّاسِعَةَ وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ» لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «وَيُصَلِّي تِسْعَ رَكَعَاتٍ، لَا يَجْلِسُ فِيهَا إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، وَيَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي التَّاسِعَةَ، ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ، ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَاهُ».

«وَأَذْنَى الْكَمَالِ» فِي الْوُتْرِ «ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ بِسَلَامَيْنِ» فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ الثَّالِثَةَ وَيُسَلِّمُ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَمَلًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْرُدَهَا بِسَلَامٍ وَاحِدٍ.

[١] أَي: التَّشَهَّدَ الْأَوَّلَ.

[٢] وَلَهُ أَنْ يَسْرُدَ الْجَمِيعَ، كَمَا فِي (الِإِقْنَاعِ)^(١).

«يَقْرَأُ»^[١] مَنْ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ «فِي» الرَّكْعَةِ «الْأُولَى بِ» سُورَةِ «سَبَّحْ وَفِي» الرَّكْعَةِ «الثَّانِيَةِ بِ» سُورَةِ «قُلْ يَتَّابِهَا الْكَافِرُونَ» وَفِي «الرَّكْعَةِ «الثَّالِثَةِ بِ» سُورَةِ «الإِخْلَاصِ» بَعْدَ الْفَاتِحَةِ.

«وَيَقْنَتُ فِيهَا» أَي: فِي الثَّالِثَةِ «بَعْدَ الرُّكُوعِ» نَدْبًا؛ لِأَنَّهُ صَحَّ عَنْهُ ﷺ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

وَإِنْ قَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ جَازٌ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْنَتُ فِي الْوُتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ» فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ، وَيَبْسُطُهُمَا، وَبُطُونُهُمَا نَحْوَ السَّمَاءِ، وَلَوْ كَانَ مَأْمُومًا.

«فَيَقُولُ» جَهْرًا «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ» أَصْلُ الْهَدَايَةِ الدَّلَالَةُ، وَهِيَ مِنَ اللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالْإِرْشَادُ.

«وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ» أَي: مِنَ الْأَسْقَامِ وَالْبَلَايَا، وَالْمُعَافَاةُ أَنْ يُعَافِيَكَ اللَّهُ مِنَ النَّاسِ، وَيُعَافِيَهُمْ مِنْكَ.

[١] كَوْنُهُ يَقْرَأُ فِي الْوُتْرِ هَذِهِ السُّورَ الثَّلَاثَ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ^(١)، وَفِيهِ: وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِمْ، وَرَوَاهُ هُوَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٢)، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَا يُسَلِّمُ .. إلخ.

(١) أخرجه النسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر أبي بن كعب، رقم (١٧٠١).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الوتر، باب ما جاء ما يقرأ في الوتر، رقم (٤٦٢)، والنسائي: كتاب قيام الليل، باب ذكر الاختلاف على أبي إسحاق في حديث سعيد بن جبیر عن ابن عباس في الوتر، رقم (١٧٠٢)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر، رقم (١١٧٢)، وابن أبي شيبة (٥١٢/٤).

«وَتَوَلَّيْنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ» الْوَلِيُّ ضِدُّ الْعَدُوِّ، مِنْ «تَوَلَّيْتُ الشَّيْءَ» إِذَا اعْتَنَيْتَ بِهِ. أَوْ مِنْ «وَلَّيْتُهُ» إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ وَاسِطَةٌ.

«وَبَارِكْ لِي فِيمَا أُعْطِيتَ» أَيُّ: أَنْعَمْتَ.

«وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ؛ إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يُذَلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَلَا يُعَزُّ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوَيْتِ» وَلَيْسَ فِيهِ: «وَلَا يُعَزُّ مَنْ عَادَيْتَ» وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَأَثْبَتَهَا فِيهِ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مُحْتَصَرًا، وَفِي آخِرِهِ: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ».

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَبِكَ مِنْكَ» إِظْهَارًا لِلْعَجْزِ وَالْإِنْقِطَاعِ.

«لَا نُحْصِي» أَيُّ: لَا نُطِيقُ، وَلَا نَبْلُغُ، وَلَا نُنْهِي «ثَنَاءٌ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» اغْتِرَافًا بِالْعَجْزِ عَنِ الثَّنَاءِ، وَرَدًّا إِلَى الْمُحِيطِ عِلْمُهُ بِكُلِّ شَيْءٍ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.

رَوَى الْحُمْسَةُ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي آخِرِ وَتَرِهِ، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ.

«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ» لِحَدِيثِ الْحَسَنِ السَّابِقِ، وَلَمَّا رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ عُمَرَ: «الدُّعَاءُ مُوقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى تُصَلِّيَ عَلَى نَبِيِّكَ».

وَزَادَ فِي (التَّبَصُّرَةِ): «وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» وَاقْتَصَرَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

«وَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ»^(١) إِذَا فَرَغَ مِنْ دُعَائِهِ هُنَا وَخَارِجَ الصَّلَاةِ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَحْطِطْهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَيَقُولُ الْإِمَامُ: اللَّهُمَّ اهْدِنَا... إِلَى آخِرِهِ، وَيُؤْمِنُ مَأْمُومٌ إِنْ سَمِعَهُ. «وَيُكْرَهُ قُتُوهُ فِي غَيْرِ الْوَتْرِ» رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: «إِنَّ الْقُنُوتَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ بَدْعَةٌ».

«إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ» مِنْ شِدَائِدِ الدَّهْرِ «غَيْرُ الطَّاعُونَ فَيَقْنَتُ الْإِمَامُ» الْأَعْظَمُ اسْتِحْبَابًا «فِي الْفَرَائِضِ» غَيْرِ الْجُمُعَةِ، وَيَجْهَرُ بِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ، وَمَنْ ائْتَمَّ بِقَانِتٍ فِي فَجْرِ تَابَعَ الْإِمَامَ، وَأَمَّنَ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/٢١٩): قَوْلُهُ: «وَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ» وَعَنْهُ: لَا يَمْسَحُ الْقَانِتُ وَجْهَهُ. قَالَ فِي الْخِلَافِ: نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ؛ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، فَعَنْهُ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَعَنْهُ: يُكْرَهُ، صَحَّحَهُ فِي الْوَسِيلَةِ اهـ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي جَوَابِ لَهُ: وَأَمَّا مَسْحُ وَجْهِهِ بِيَدَيْهِ فَلَيْسَ عَنْهُ^(١) فِيهِ إِلَّا حَدِيثٌ أَوْ حَدِيثَانِ لَا تَقُومُ بِهِمَا حُجَّةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

وَيَقُولُ بَعْدَ وَثْرِهِ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» ثَلَاثًا، وَيَمُدُّ بِهَا صَوْتَهُ فِي الثَّلَاثَةِ^[١].
«وَالْتَّرَاوِيحُ» سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يُصَلُّونَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ
وَيَتَرَوِّحُونَ سَاعَةً، أَيُّ: يَسْتَرِيحُونَ «عِشْرُونَ رَكْعَةً» لِمَا رَوَى أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ
فِي (الشَّافِي) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عِشْرِينَ
رَكْعَةً».

«تُفْعَلُ» رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ «فِي جَمَاعَةٍ مَعَ الْوُتْرِ» بِالْمَسْجِدِ أَوَّلَ اللَّيْلِ «بَعْدَ الْعِشَاءِ»
وَالْأَفْضَلُ: وَسُتِّهَا «فِي رَمَضَانَ» لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّهُ صَلَّى بِهَا
لَيْلِي فَصَلَّوْهَا مَعَهُ، ثُمَّ تَأَخَّرَ وَصَلَّى فِي بَيْتِهِ بَاقِيَ الشَّهْرِ» وَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ أَنْ
تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا».

وَفِي الْبُخَارِيِّ أَنَّ عُمَرَ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى أَبِي بَنٍ كَعْبٍ فَصَلَّى بِهِمُ التَّرَاوِيحَ.
وَرَوَى أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ: «مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ كُتِبَ لَهُ
قِيَامُ لَيْلَةٍ».

«وَيُوتِرُ الْمُتَهَجِّدُ» أَيُّ: الَّذِي لَهُ صَلَاةٌ بَعْدَ أَنْ يَنَامَ «بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ تَهَجُّدِهِ؛
لِقَوْلِهِ ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًّا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[١] رَوَى ذَلِكَ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى^(١) قَالَ الْعِرَاقِيُّ:
وَهُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤٠٦/٣)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ، بَابُ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ عَلَى شُعْبَةٍ،
رَقْم (١٧٣٢).

«فَإِنْ تَبَعَ إِمَامَهُ» فَأَوْتَرَ مَعَهُ، أَوْ أَوْتَرَ مُنْفَرِدًا، ثُمَّ أَرَادَ التَّهَجُّدَ - لَمْ يَنْقُضْ وَتْرَهُ، وَصَلَّى وَلَمْ يُوتِرْ.

وَإِنْ «شَفَعَهُ بِرُكْعَةٍ» أَي: ضَمَّ لَوِثْرِهِ الَّذِي تَبَعَ إِمَامَهُ فِيهِ رُكْعَةً جَازًا، وَتَحْصُلُ لَهُ فَضِيلَةٌ مُتَابَعَةً إِمَامِهِ، وَجَعَلَ وَتْرَهُ آخِرَ صَلَاتِهِ. وَ«يُكْرَهُ التَّنْقِلُ بَيْنَهَا» أَي: بَيْنَ التَّرَاوِيحِ.

رَوَى الْأَثَرُ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ أَبْصَرَ قَوْمًا يُصَلُّونَ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ فَقَالَ: مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ؟ أَتَصَلِّي وَإِمَامُكَ بَيْنَ يَدَيْكَ؟! لَيْسَ مِنَّا مَنْ رَغِبَ عَنَّا.

و«لَا» يُكْرَهُ^[١] «التَّعْقِيبُ» وَهُوَ الصَّلَاةُ «بَعْدَهَا» أَي: بَعْدَ التَّرَاوِيحِ وَالْوِثْرِ «فِي جَمَاعَةٍ» لِقَوْلِ أَنَسٍ: «لَا تَرْجِعُونَ إِلَّا لِحَيْرٍ تَرْجُونَهُ».

وَكَذَا لَا يُكْرَهُ الطَّوَّافُ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ،

[١] الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: يُكْرَهُ التَّعْقِيبُ، اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَأَطْلَقَهَا فِي (المُقْنَعِ)^(١) وَ(الفُرُوعِ)^(٢) وَ(الفَائِقِ)^(٣).

وَلَوْ قِيلَ بِالتَّفْصِيلِ لَكَانَ أَوَّلَى، وَهُوَ الْكَرَاهَةُ بَعْدَ الْوِثْرِ لَا قَبْلَهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا»^(٤).

(١) المقنع (١/ ١٩٠).

(٢) الفروع (٢/ ٣٧٨).

(٣) انظر: الإنصاف (٢/ ١٨٣).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الوتر، باب ليجعل آخر صلاته وترًا، رقم (٩٩٨)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى مثنى، رقم (٧٥١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَلَا يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ الزِّيَادَةُ عَلَى خَتْمَةٍ فِي التَّرَاوِيحِ إِلَّا أَنْ يُؤَثِّرُوا زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ،
وَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُمْ أَنْ يُنْقِصُوا عَنْ خَتْمَةٍ؛ لِيَحُوزُوا فَضْلَهَا.

«ثُمَّ» يَلِي الْوِثْرَ فِي الْفَضِيلَةِ «السُّنَنُ الرَّابِعَةُ» الَّتِي تُفْعَلُ مَعَ الْفَرَائِضِ، وَهِيَ
عَشْرُ رَكَعَاتٍ^[١].

«رَكَعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ
الْعِشَاءِ، وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ» لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ
رَكَعَاتٍ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ،
وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ، كَانَتْ سَاعَةً لَا يَدْخُلُ عَلَى
النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا أَحَدٌ. حَدَّثَنِي حَفْصَةُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَذَنَ الْمُؤَذِّنُ، وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى
رَكَعَتَيْنِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَهُمَا» أَيُّ: رَكَعَتَا الْفَجْرِ «أَكْذَاهَا» أَيُّ: أَفْضَلُ الرَّوَائِبِ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:
«لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ عَلَى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ» مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ، فَيُحَيَّرُ فِيمَا عَدَاهُمَا وَعَدَا الْوِثْرِ سَفَرًا.

[١] وَقِيلَ: اثْنَتَا عَشْرَةَ رَكَعَةً، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِحَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي كُلَّ يَوْمٍ ثِنْتَيِ عَشْرَةَ رَكَعَةً تَطَوُّعًا غَيْرَ
فَرِيضَةٍ إِلَّا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(١).

وَقَدْ وَرَدَ تَفْصِيلُهَا فِي السُّنَنِ: أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ
الْمَغْرِبِ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ، بَابُ فَضْلِ السُّنَنِ الرَّابِعَةِ، رَقْمُ (٧٢٨).

وَيُسَنُّ تَخْفِيفُهَا، وَاضْطِجَاعُ بَعْدِهَا عَلَى الْإِيْمَنِ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ﴿قُلْ يَتَائِبُ الْكَافِرُونَ﴾ وَفِي الثَّانِيَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

أَوْ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ وَفِي الثَّانِيَةِ ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ﴾ الْآيَةِ. وَيَلِي رَكْعَتِي الْفَجْرِ رَكْعَتَا الْمَغْرِبِ، وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا بِـ«الْكَافِرُونَ» وَ«الْإِخْلَاصِ».

«وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْهَا» أَيُّ: مِنَ الرَّوَاطِبِ «سُنَّ لَهُ قَضَاؤُهُ» كَالْوِتْرِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ قَضَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ مَعَ الْفَجْرِ حِينَ نَامَ عَنْهُمَا، وَقَضَى الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ^[١] الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَقَيَسَ الْبَاقِي.

وَقَالَ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّهِ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، لَكِنْ مَا فَاتَ مَعَ فَرَضِهِ وَكَثُرَ فَلَاوَلَى تَرْكُهُ، إِلَّا سُنَّةَ فَجْرِ.

وَوَقْتُ كُلِّ سُنَّةٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ مِنْ دُخُولِ وَقْتِهَا إِلَى فِعْلِهَا، وَكُلُّ سُنَّةٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ مِنْ فِعْلِهَا إِلَى خُرُوجِ وَقْتِهَا^[٢]. فَسُنَّةُ فَجْرِ وَظُهْرِ الْأَوَّلَةِ بَعْدَهُمَا قَضَاءٌ.

وَالسُّنَنُ غَيْرُ الرَّوَاطِبِ عَشْرُونَ: أَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعُ بَعْدَهَا، وَأَرْبَعُ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَأَرْبَعُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَأَرْبَعُ بَعْدَ الْعِشَاءِ، غَيْرُ السُّنَنِ الرَّوَاطِبِ.

قَالَ جَمْعٌ: يُحَافِظُ عَلَيْهَا، وَتُبَاحُ رَكْعَتَانِ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ.

[١] الصَّوَابُ: بَعْدَ الظُّهْرِ.

[٢] لَكِنْ يُكْرَهُ تَأْخِيرُ سُنَّةِ الْعِشَاءِ إِلَى وَقْتِ الضَّرُورَةِ، كَمَا نَصَّ بَعْضُ الْأَصْحَابِ

فَصْلٌ

«وَصَلَاةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

فَالْتَطَوُّعُ الْمُطْلَقُ أَفْضَلُهُ صَلَاةُ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِسْرَارِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْإِخْلَاصِ «وَأَفْضَلُهَا» أَيِ الصَّلَاةِ «ثُلُثُ اللَّيْلِ بَعْدَ نِصْفِهِ مُطْلَقًا» لِمَا فِي الصَّحِيحِ مَرْفُوعًا: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثُلُثَهُ، وَيَنَامُ سُدُسَهُ»^[١].

وَيُسَنُّ قِيَامُ اللَّيْلِ، وَافْتِتَاحُهُ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، وَوَقْتُهُ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَلَا يَقُومُهُ كُلُّهُ إِلَّا لَيْلَةَ عِيدٍ وَيَتَوَجَّهْ، وَلَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ.

«وَصَلَاةُ لَيْلٍ وَنَهَارٍ مَثْنَى مَثْنَى» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

و«مَثْنَى مَثْنَى» مَعْدُولٌ عَنِ «اِثْنَيْنِ اِثْنَيْنِ» وَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْمَكْرَرِ، وَتَكْرِيرُهُ لِتَوْكِيدِ اللَّفْظِ، لَا لِلْمَعْنَى.

وَكَثْرَةُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ أَفْضَلُ مِنْ طُولِ قِيَامٍ فِيمَا لَمْ يَرِدْ تَطْوِيلُهُ.

[١] وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِمًا»^(١) تَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب من نام عند السحر، رقم (١١٣٣).

«وَأِنْ تَطَوَّعَ فِي النَّهَارِ بِأَرْبَعٍ» بِشَهْدَيْنِ «كَالظُّهْرِ فَلَا بَأْسَ» لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ «أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا، لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِتَسْلِيمٍ».

وَأِنْ لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي آخِرِهِمْ فَقَدْ تَرَكَ الْأَوَّلَى، وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مَعَ الْفَاتِحَةِ سُورَةً. وَإِنْ زَادَ عَلَى اثْنَتَيْنِ لَيْلًا، أَوْ أَرْبَعَ نَهَارًا، وَلَوْ جَاوَزَ ثَمَانِيًا نَهَارًا بِسَلَامٍ وَاحِدٍ - صَحَّ، وَكُرِهَ فِي غَيْرِ الْوُتْرِ، وَيَصِحُّ التَّطَوُّعُ بِرَكْعَةٍ وَنَحْوِهَا^[١].

«وَأَجْرُ صَلَاةٍ قَاعِدٍ» بِلَا عَذْرِ «عَلَى نِصْفِ صَلَاةٍ قَائِمٍ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ صَلَّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ صَلَاةِ الْقَائِمِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَيُسَنُّ تَرْبُعُهُ بِمَحَلِّ قِيَامٍ، وَثَنِي رِجْلَيْهِ بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ.

[١] وَعَنْهُ: لَا يَصِحُّ تَطَوُّعُ بِرَكْعَةٍ، جَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ)^(١)، وَهِيَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْخُرَقِيِّ^(٢)، وَنَصَرَهَا الْمُصَنِّفُ، أَيِ الْمَوْفِقُ فِي (الْمُغْنِيِّ)^(٣)، وَالشَّارِحُ^(٤)، وَحُكْمُ التَّنْفُلِ بِنَحْوِ ثَلَاثٍ كَالْتَّنْفُلِ بِوَاحِدَةٍ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَصِحُّ بِفَرْدٍ كَرَكْعَةٍ^(٥) اهْ إِنْصَافَ^(٦) بَتَلْخِصٍ.

قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الصَّحَّةِ فِي التَّطَوُّعِ بِفَرْدٍ، قَالَه كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينَ.

(١) الوجيز (ص: ٨٠).

(٢) متن الخرقى (ص: ٢٨).

(٣) المغني (٢/ ٥٣٨ - ٥٣٩).

(٤) الشرح الكبير (١/ ٢٧٥).

(٥) الفروع (٢/ ٤٠١).

(٦) الإنصاف (٢/ ١٩٢ - ١٩٣).

«وَتُسَنُّ صَلَاةُ الضُّحَى» لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَوْصَانِي خَلِيلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثٍ: صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكَعَتَيْ الضُّحَى، وَأَنْ أُوتَرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ.

وَتُصَلَّى فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ دُونَ بَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يُدَاوِمُ عَلَيْهَا. «وَأَقْلَهَا رَكَعَتَانِ» لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «وَأَكْثَرُهَا ثَمَانٍ»^[١] لِمَا رَوَتْ أُمُّ هَانِئٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ صَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ سُبْحَةَ الضُّحَى» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ.

«وَوَقْتُهَا مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ النَّهْيِ» أَيُّ: مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرِ رُمُحٍ «إِلَى قُبُلِ الزَّوَالِ» أَيُّ: إِلَى دُخُولِ وَقْتِ النَّهْيِ، بِقِيَامِ الشَّمْسِ، وَأَفْضَلُهُ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ.

«وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ» وَالشُّكْرِ «صَلَاةً» لِأَنَّهُ سُجُودٌ يُقْصَدُ بِهِ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، لَهُ تَحْرِيمٌ وَتَحْلِيلٌ، فَكَانَ كَسُجُودِ الصَّلَاةِ.

فَيُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ لِصَلَاةِ النَّافِلَةِ: مِنْ سِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَالنِّيَّةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَيُسَنُّ سُجُودُ التَّلَاوَةِ «لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ» لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِيهَا السَّجْدَةُ، فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدَنَا مَوْضِعًا لِحَبْثَتِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[١] الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَكْثَرِهَا؛ لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ»^(١).

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب صلاة الضحى، رقم (٧١٩).

وَقَالَ عُمَرُ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَفْرِضْ عَلَيْنَا السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.
وَيَسْجُدُ فِي طَوَافٍ مَعَ قِصْرِ فَضْلٍ، وَيَتِمِّمُ مُحْدَثُ بَشْرَطِهِ، وَيَسْجُدُ مَعَ قِصْرِهِ،
وَإِذَا نَسِيَ سَجْدَةً لَمْ يُعِدِ الْآيَةَ لِأَجْلِهِ، وَلَا يَسْجُدُ لِهَذَا السَّهْوِ، وَيُكْرَرُ السُّجُودُ بِتَكَرُّارِ
التَّلَاوَةِ كَرَكْعَتِي الطَّوَافِ.

قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَكَذَا يَتَوَجَّهُ فِي تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ إِنْ تَكَرَّرَ دُخُولُهُ اهـ. وَمُرَادُهُ:
غَيْرَ قِيَمِ الْمَسْجِدِ.

«دُونَ السَّامِعِ» الَّذِي لَمْ يَقْصِدِ الْإِسْتِمَاعَ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
مَرَّ بِقَارِيٍّ يَقْرَأُ سَجْدَةً لِيَسْجُدَ مَعَهُ عُثْمَانُ، فَلَمْ يَسْجُدْ، وَقَالَ: «إِنَّمَا السَّجْدَةُ عَلَى مَنْ
اسْتَمَعَ» وَلَآئِنَّهُ لَا يُشَارِكُ الْقَارِيَّ فِي الْأَجْرِ، فَلَمْ يُشَارِكْهُ فِي السُّجُودِ.

«وَإِنْ لَمْ يَسْجُدِ الْقَارِيُّ» أَوْ كَانَ لَا يَصْلُحُ إِمَامًا لِلْمُسْتَمِعِ «لَمْ يَسْجُدْ»
لِأَنَّهُ ﷺ أَتَى إِلَى نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَرَأَ رَجُلٌ مِنْهُمْ سَجْدَةً، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فَقَالَ: «إِنَّكَ كُنْتَ إِمَامَنَا، وَلَوْ سَجَدْتَ سَجَدْنَا» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ
مُرْسَلًا.

وَلَا يَسْجُدُ الْمُسْتَمِعُ قُدَّامَ الْقَارِيَّ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ مَعَ خُلُوعِ يَمِينِهِ، وَلَا رَجُلٌ
لِتِلَاوَةِ امْرَأَةٍ، وَيَسْجُدُ لِتِلَاوَةِ أُمِّيٍّ وَصَبِيٍّ.

«وَهُوَ» أَيُّ: سُجُودُ التَّلَاوَةِ «أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَجْدَةً» فِي الْأَعْرَافِ، وَالرَّعْدِ،
وَالنَّحْلِ، وَالْإِسْرَاءِ، وَمَرْيَمَ وَ«فِي الْحَجِّ مِنْهَا اثْنَتَانِ» وَالْفُرْقَانِ، وَالنَّمْلِ، وَ«الْمُتَنَزِّلِ»
وَ«حَمِ السَّجْدَةِ» وَالنَّجْمِ، وَالْإِنْشِقَاقِ، وَاقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ، وَسَجْدَةُ ص سَجْدَةُ شُكْرِ.

وَلَا يُجْزَى رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ الصَّلَاةِ عَنْ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ.

«و» إِذَا أَرَادَ السُّجُودَ فَإِنَّهُ «يُكَبِّرُ» تَكْبِيرَتَيْنِ: تَكْبِيرَةً «إِذَا سَجَدَ» «و» تَكْبِيرَةً «إِذَا رَفَعَ» سَوَاءٌ كَانَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا «وَيَجْلِسُ» إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّلَاةِ «وَيُسَلِّمُ» وَجُوبًا، وَتُجْزِئُ وَاحِدَةً «وَلَا يَتَشَهُدُ» كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا سَجَدَ نَذْبًا، وَلَوْ فِي صَلَاةٍ.

وَسُجُودٌ عَنْ قِيَامٍ أَفْضَلُ.

«وَيُكْرَهُ لِلْإِمَامِ قِرَاءَةُ»^[١] آيَةِ «سَجْدَةٍ فِي صَلَاةٍ سِرٍّ وَ» كُرِهَ «سُجُودُهُ» أَيِ: سُجُودُ الْإِمَامِ لِلتَّلَاوَةِ «فِيهَا» أَيِ: فِي صَلَاةٍ سِرِّيَّةٍ كَالظُّهْرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَرَأَهَا إِمَامًا أَنْ يَسْجُدَ لَهَا أَوْ لَا، فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ لَهَا كَانَ تَارِكًا لِلسُّنَّةِ، وَإِنْ سَجَدَ لَهَا أَوْجَبَ الْإِبْهَامَ وَالتَّخْلِيطَ عَلَى الْمَأْمُومِ.

«وَيَلْزَمُ الْمَأْمُومُ مُتَابَعَتَهُ فِي غَيْرِهَا» أَيِ: غَيْرِ الصَّلَاةِ السَّرِّيَّةِ وَلَوْ مَعَ مَا يَمْنَعُ السَّمَاعَ كَبَعْدِ وَطَرَشٍ، وَيُخَيَّرُ فِي السَّرِّيَّةِ.

[١] وَفِي السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ، فَرَأَيْنَا أَنَّهُ قَرَأَ «تَنْزِيلُ.. السَّجْدَةِ»^(١). قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (كِتَابِ الصَّلَاةِ) لَهُ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ قِرَاءَةُ السَّجْدَةِ فِي صَلَاةِ السَّرِّ، وَأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا قَرَأَهَا سَجَدَ، وَلَا يُخَيَّرُ الْمَأْمُومُونَ بَيْنَ اتِّبَاعِهِ وَتَرْكِهِ، بَلْ تَجِبُ مُتَابَعَتُهُ^(٢) اهـ كَلَامُهُ. وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ فَإِنْ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْفِي الْكَرَاهَةَ، وَعُمُومُ الْأَدِلَّةِ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِ الْإِمَامِ تَتَنَاوَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر، رقم (٨٠٧).

(٢) الصلاة (ص: ١٥٨).

«وَيُسْتَحَبُّ» فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ «سُجُودُ الشُّكْرِ عِنْدَ تَجَدُّدِ النِّعَمِ وَانْدِفَاعِ النِّقَمِ» مُطْلَقًا؛ لِمَا رَوَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ إِذَا آتَاهُ أَمْرٌ يُسِّرُ بِهِ خَرًّا سَاجِدًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

«وَتَبْطُلُ بِهِ» أَيُّ: بِسُجُودِ الشُّكْرِ «صَلَاةٌ غَيْرِ جَاهِلٍ وَنَاسٍ» لِأَنَّهُ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالصَّلَاةِ، بِخِلَافِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ.

وَصِفَةُ سُجُودِ الشُّكْرِ وَأَحْكَامُهُ كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ.

«وَأَوْقَاتُ النَّهْيِ خَمْسَةٌ». الْأَوَّلُ «مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ»^[١] لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ» اِحْتِجَّ بِهِ أَحْمَدُ^[٢].

[١] وَقِيلَ: مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ^(١)، وَأَيْضًا فَهِيَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ كَالْعَصْرِ، فَتُعْتَبَرُ بِالصَّلَاةِ، أَهْكَاتُهُ.

[٢] هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ قَيْسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ لَهُ شَوَاهِدٌ أُخْرَى، يُعْضَدُ بَعْضُهَا بَعْضًا، إِلَّا أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَّقَتْ ذَلِكَ بِفِعْلِهِمَا، وَهِيَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، كَمَا قَالَ الْمَجْدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْمُنْتَقَى): هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ فِي الْفَجْرِ لَا يَتَعْلَقُ بِطُلُوعِهِ، بَلْ بِالْفِعْلِ كَالْعَصْرِ^(٢) أَهْ بِمَعْنَاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ تَعْلِيقَ النَّهْيِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ هُوَ نَفْيٌ لِمَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَاةِ لَا لِلنَّهْيِ عَنْهَا، وَأَمَّا تَعْلِيقُهُ بِالصَّلَاةِ فَهُوَ لِلنَّهْيِ عَنْهَا.

(١) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، رقم (٨٢٧)،

من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) المنتقى (ص: ٢٤٥).

«و» الثاني «مِنْ طُلُوعِهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ قَيْدَ» بِكَسْرِ الْقَافِ، أَي: قَدَر «رُوحٍ» فِي رَأْيِ الْعَيْنِ.

«و» الثالث «عِنْدَ قِيَامِهَا حَتَّى تَزُولَ» لِقَوْلِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نُقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَزُولَ، وَحِينَ تَتَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَتَضَيَّفُ بِفَتْحِ الْمُثَنَاءِ فَوْقَ أَي: تَمِيلُ.

«و» الرابع «مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِهَا» لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَالْإِعْتِبَارُ بِالْفَرَاغِ مِنْهَا، لَا بِالشُّرُوعِ فِيهَا، وَلَوْ فُعِلَتْ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ جَمْعًا، لَكِنْ تُفْعَلُ سُنَّةٌ ظَهَرَ بَعْدَهَا^[١].

«و» الخامس «إِذَا شَرَعْتَ» الشَّمْسُ «فِيهِ» أَي: فِي الْغُرُوبِ «حَتَّى يَتِمَّ» لِمَا تَقَدَّمَ^[٢].

[١] وَلَوْ فِي جَمْعٍ تَأْخِيرٍ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «لِمَا تَقَدَّمَ» اسْتَدَلَّ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) بِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)

لَكِنْ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَادْعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ»^(٢) اهـ كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) شرح منتهى الإرادات (١/ ٢٥٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، رقم (٥٨٣)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، رقم (٨٢٩).

«وَيَجُوزُ قَضَاءُ الْفَرَائِضِ فِيهَا» أَيُّ: فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ كُلِّهَا؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَيَجُوزُ أَيْضًا فِعْلُ الْمَنْدُورَةِ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ وَاجِبَةٌ.

«و» يَجُوزُ حَتَّى «فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ» الْقَصِيرَةِ «فِعْلُ رَكْعَتَيِ الطَّوَافِ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ»^[١] رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

«و» نَجُوزُ فِيهَا «إِعَادَةُ جَمَاعَةٍ» أُقِيمَتْ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ؛ لِمَا رَوَى يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّا مَعَهُ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟» فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: «لَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيَا مَعَهُمْ؛ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

[١] هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضًا غَيْرُ التِّرْمِذِيِّ، وَعَزَاهُ الْمَجْدُ^(١) إِلَى الْجَمَاعَةِ سِوَى الْبُخَارِيِّ^(٢)، لَكِنْ نَبَّهَ الْحَافِظُ أَبُو حَجَرٍ^(٣) عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَهْمٌ مِنْهُ، وَأَنَّ مُسْلِمًا لَمْ يَرَوْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المنتقى رقم (٩٩٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٨٠ / ٤)، وأبو داود: كتاب المناسك، باب الطواف بعد العصر، رقم (١٨٩٤)، والترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء في الصلاة بعد العصر، رقم (٨٦٨)، والنسائي: كتاب المواقيت، باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة، رقم (٥٨٥)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت، رقم (١٢٥٤)، من حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) التلخيص الحبير (١ / ٣٤٢).

فَإِنْ وَجَدَهُمْ يُصَلُّونَ لَمْ يُسْتَحَبَّ الدُّخُولُ^[١].

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ^[٢] دُونَ بَقِيَّةِ الْأَوْقَاتِ مَا لَمْ يُخَفَّ عَلَيْهَا.

«وَيَحْرُمُ تَطَوُّعُ بَغَيْرِهَا» أَيُّ: غَيْرِ الْمُتَقَدِّمَاتِ: مِنْ إِعَادَةِ جَمَاعَةٍ، وَرَكَعَتَيْ طَوَافٍ، وَرَكَعَتَيْ فَجْرِ قَبْلَهَا «فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ» حَتَّى مَا لَهُ سَبَبٌ كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ،

[١] أَيُّ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): هُنَا، وَظَاهِرُ هَذَا إِذَا دَخَلَ وَهُمْ يُصَلُّونَ لَا يُعِيدُ؛ خِلَافًا لِجَمْعٍ مِنْهُمْ الشَّارِحُ، وَهُوَ نَصُّ الْإِمَامِ، ثُمَّ ذَكَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: لَكِنْ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ: لَا يُسْتَحَبُّ الدُّخُولُ^(١).

أَمَّا كَلَامُهُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فَقَالَ هُوَ وَالْمَاتِنُ: وَإِنْ أُقِيمَتْ وَهُوَ خَارِجُ الْمَسْجِدِ فَإِنْ كَانَ وَقْتُ نَهْيٍ لَمْ يُسْتَحَبَّ لَهُ الدُّخُولُ حَتَّى تَفْرُغَ الصَّلَاةُ؛ لِامْتِنَاعِ الْإِعَادَةِ. وَقَالَ أَيْضًا: وَإِنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقْتُ نَهْيٍ يَقْصِدُ الْإِعَادَةَ ابْتِنَى عَلَى فِعْلٍ مَا لَهُ سَبَبٌ فِي وَقْتِ النَّهْيِ. وَالْمَذْهَبُ كَمَا جَزَمَ بِهِ آيَفَا: لَا يَجُوزُ، فَلَا إِعَادَةَ.

قُلْتُ: وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِعَادَةَ، كَمَا هُوَ مَفْهُومُ قَوْلِ صَاحِبِ (الْمُنْتَهَى) فِيمَا سَبَقَ، وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ أُقِيمَتْ. اهـ (إِقْنَاعٌ وَشَرْحُهُ)^(٢).

[٢] قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ (ص ٣١١ ج ٢٣) مِنْ (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): وَلِهَذَا يُقَالُ: الْجَنَازَةُ تُفْعَلُ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّهَا فَرَضٌ، وَإِنْ فُعِلَتْ ثَانِيَةً فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهَا تُفْعَلُ فَرَضًا فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ، وَإِنْ كَانَ لَهُمْ إِسْقَاطُهَا بِفِعْلِ الْغَيْرِ. اهـ.

(١) كشاف القناع (١/ ٤٥٢).

(٢) كشاف القناع (١/ ٤٥٨).

وَسُنَّةٌ وَضُوءٌ، وَسَجْدَةٌ تِلَاوَةٍ، وَصَلَاةٌ عَلَى قَبْرِ أَوْ غَائِبٍ، وَصَلَاةٌ كُسُوفٍ، وَفَضَاءٍ رَاتِبَةٍ، سِوَى سُنَّةِ ظَهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ الْمَجْمُوعَةِ إِلَيْهَا.

وَلَا يَنْعَقِدُ النَّفْلُ إِنْ ابْتَدَأَهُ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ وَلَوْ جَاهِلًا، إِلَّا تَحِيَّةَ مَسْجِدٍ إِذَا دَخَلَ حَالَ الْخُطْبَةِ، فَتَجُوزُ^(١) مُطْلَقًا، وَمَكَّةَ وَغَيْرَهَا فِي ذَلِكَ سَوَاءً.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٢٣٤): قَوْلُهُ: «فَتَجُوزُ» أَيُّ: بِلَا كَرَاهَةٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ^(١): الْإِبَاحَةُ فَقَطْ، وَلَعَلَّهُ غَيَّرَ ظَاهِرَهُ؛ لِمَا يَأْتِي أَه (فَيُرْوَى).

[١] قَوْلُهُ: «وَظَاهِرُ كَلَامِهِ الْإِبَاحَةُ...» إِنْخ؛ هَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ كَلَامَهُ هُنَا مَعْنَاهُ أَنَّ هَذِهِ مُسْتَنَاءَةٌ مِمَّا يَحْرُمُ، وَأَنَّ مَعْنَى الْجَوَازِ هُنَا عَدَمُ التَّحْرِيمِ لَا الْجَوَازُ الَّذِي هُوَ قَسِيمٌ لِلْمَنْدُوبِ وَبَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ، وَكَثِيرًا مَا يُعْبَرُونَ بِالْجَوَازِ فِي مُقَابَلَةِ الْمَنْعِ، سِوَاءٍ كَانَ ذَلِكَ لِاسْتِثْنَاءٍ أَوْ لِحَاجَةِ مُخَالَفٍ، وَيَكُونُ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ، وَهُوَ صَادِقٌ بِالْمَنْدُوبِ وَالْوَاجِبِ وَالْمُبَاحِ، فَتَنْبَهُ لِدَلِيلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

شُرِعَتْ لِأَجْلِ التَّوَاصُلِ وَالتَّوَادُدِ وَعَدَمِ التَّقَاطُعِ.

«تَلَزَمَ الرِّجَالُ» الْأَحْرَارَ الْقَادِرِينَ وَلَوْ سَفَرًا فِي شِدَّةِ خَوْفٍ «لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ» الْمُؤَدَّاةِ وَجُوبَ عَيْنٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتُمْ طَائِفَةً مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآيَةَ، فَأَمَرَ بِالْجَمَاعَةِ حَالَ الْخَوْفِ، فِي غَيْرِهِ أَوَّلَى؛ وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «أَنْقُلُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَنَافِقِينَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَاتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا. وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ، فَأَحْرِقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ بِالنَّارِ».

«لَا شَرْطَ» أَيُّ: لَيْسَتْ الْجَمَاعَةُ شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ، فَتَصِحُّ صَلَاةُ الْمُتَفَرِّدِ بِلَا عُدْرِ، وَفِي صَلَاتِهِ فَضْلٌ.

وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَتَنْعَقِدُ بِاثْنَيْنِ، وَلَوْ بِأَثْنَى وَعَبْدٍ، فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ وَعِيدٍ، لَا بِصَبِيٍّ فِي فَرَضٍ.

«وَلَهُ فِعْلُهَا» أَيُّ الْجَمَاعَةِ «فِي بَيْتِهِ» لِعُمُومِ حَدِيثٍ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا» وَفِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ هُوَ السُّنَّةُ، وَتُسَنُّ لِنِسَاءٍ مُتَفَرِّدَاتٍ عَنْ رِجَالٍ.

وَيُكْرَهُ لِحُسْنَاءٍ حُضُورَهَا مَعَ رِجَالٍ، وَيُبَاحُ لَغَيْرِهَا، وَبِمَجَالِسِ الْوَعظِ كَذَلِكَ

وَأَوَّلَى.

«وَتُسْتَحَبُّ صَلَاةُ أَهْلِ الثَّغْرِ» أَي: مَوْضِعِ الْمَخَافَةِ «فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ» لِأَنَّهُ أَعْلَى لِلْكَلِمَةِ، وَأَوْقَعُ لِلْهَيْئَةِ «وَالْأَفْضَلُ لِعَظِيمِهِمْ» أَي: غَيْرِ أَهْلِ الثَّغْرِ الصَّلَاةُ «فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي لَا تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ إِلَّا بِحُضُورِهِ» لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِذَلِكَ ثَوَابُ عِمَارَةِ الْمَسْجِدِ، وَتَحْصِيلُ الْجَمَاعَةِ لِمَنْ يُصَلِّي فِيهِ.

«ثُمَّ مَا كَانَ أَكْثَرَ جَمَاعَةٍ» ذَكَرَهُ فِي (الكَافِي) وَ(الْمُقْنِعِ) وَغَيْرِهِمَا، وَفِي (الشَّرْحِ) أَنَّهُ الْأَوَّلَى؛ لِحَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: «وَمَا كَانَ أَكْثَرَ جَمَاعَةٍ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

«ثُمَّ الْمَسْجِدَ الْعَتِيقَ» لِأَنَّ الطَّاعَةَ فِيهِ أَسْبَقُ.

قَالَ فِي (الْمُبْدِعِ): وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَكْثَرِ جَمَاعَةً.

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْمَسْجِدَ الْعَتِيقَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَكْثَرِ جَمَاعَةً. وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ) وَ(الْمُنْتَهَى).

«وَأَبْعَدُ» الْمَسْجِدَيْنِ «أَوَّلَى مِنْ أَقْرَبٍ» هُمَا إِذَا كَانَا حَدِيثَيْنِ أَوْ قَدِيمَيْنِ، اخْتَلَفَا فِي كَثْرَةِ الْجَمْعِ أَوْ قِلَّتِهِ أَوْ اسْتَوَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَعْظَمُ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ فَأَبْعَدُهُمْ مَمْشَى» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ.

وَتُقَدَّمُ الْجَمَاعَةُ مُطْلَقًا عَلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ.

«وَيَحْرُمُ أَنْ يُؤَمَّ فِي مَسْجِدٍ قَبْلَ إِمَامِهِ الرَّائِبِ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ عُذْرِهِ» لِأَنَّ الرَّائِبَ كَصَاحِبِ الْبَيْتِ، وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» وَلِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّنْفِيرِ عَنْهُ، وَمَعَ الْإِذْنِ هُوَ نَائِبٌ عَنْهُ.

قَالَ فِي (التَّنْقِيحِ): وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ لَا تَصِحُّ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى).

وَقَدَّمَ فِي (الرَّعَايَةِ) تَصِحُّ.

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ فِي (الْجَنَائِزِ).

وَأَمَّا مَعَ عُدْرِهِ فَإِنْ تَأَخَّرَ وَضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّوْا؛ لِفِعْلِ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، حِينَ غَابَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَحْسَنْتُمْ».

وَيُرَاسَلُ إِنْ غَابَ عَنْ وَقْتِهِ الْمُعْتَادِ، مَعَ قُرْبِ مُحَلِّهِ، وَعَدَمِ مَشَقَّةٍ. وَإِنْ بَعُدَ
مُحَلُّهُ، أَوْ لَمْ يُظَنَّ حُضُورَهُ، أَوْ ظَنَّ وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ - صَلَّوْا.

«وَمَنْ صَلَّى» وَلَوْ فِي جَمَاعَةٍ «ثُمَّ أُقِيمَ» أَيُّ: أَقَامَ الْمُؤَذِّنُ لِـ «فَرَضِ سُنٍّ» لَهُ «أَنْ
يُعِيدَهَا» إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ، أَوْ جَاءَ غَيْرَ وَقْتِ نَهْيٍ وَلَمْ يَقْصِدِ الْإِعَادَةَ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ إِعَادَتِهَا مَعَ إِمَامٍ الْحَيِّ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: «صَلِّ الصَّلَاةَ
لِوَقْتِهَا، فَإِنْ أُقِيمَتْ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلِّ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي صَلَّيْتُ فَلَا أَصَلِّي» رَوَاهُ
أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ.

«إِلَّا الْمَغْرِبَ» فَلَا تُسَنَّ إِعَادَتَهَا وَلَوْ كَانَ صَلَّاهَا وَحْدَهُ؛ لِأَنَّ الْمُعَادَةَ تَطَوُّعٌ،
وَالْتَطَوُّعُ لَا يَكُونُ بِيُوتَرٍ، وَلَا تُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ كَغَيْرِهِ،
وَكُرِّهَ قَصْدُ مَسْجِدٍ لِلْإِعَادَةِ.

«وَلَا تُكْرَهُ إِعَادَةُ جَمَاعَةٍ فِي غَيْرِ مَسْجِدَيْ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ» وَلَا فِيهِمَا لِعُدْرٍ، وَتُكْرَهُ
فِيهِمَا لِغَيْرِ عُدْرٍ؛ لِثَلَا يَتَوَانَى النَّاسُ فِي حُضُورِ الْجَمَاعَةِ مَعَ الْإِمَامِ الرَّاتِبِ.

«وَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

وَكَانَ عُمَرُ يَضْرِبُ عَلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ، فَلَا تَنْعَقِدُ النَّافِلَةُ بَعْدَ إِقَامَةِ الْفَرِيضَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَهَا مَعَ ذَلِكَ الْإِمَامِ الَّذِي أُقِيمَتْ لَهُ، وَيَصِحُّ قَضَاءُ الْفَائِتَةِ، بَلْ يَجِبُ مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ، وَلَا يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بِخَشْيَةِ فَوَاتِ الْجَمَاعَةِ.

«فَإِنْ» أُقِيمَتْ وَ«كَانَ» يُصَلِّي «فِي نَافِلَةٍ أَمَّتَهَا» خَفِيفَةً «إِلَّا أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ الْجَمَاعَةِ فَيَقْطَعُهَا» لِأَنَّ الْفَرَضَ أَهَمُّ.

«وَمَنْ كَبَّرَ» مَأْمُومًا «قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ» الْأَوَّلَى «لِحَقِّ الْجَمَاعَةِ» لِأَنَّهُ أَدْرَكَ جُزْءًا مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَدْرَكَ رَكْعَةً.

«وَإِنْ لَحِقَهُ» الْمَسْبُوقُ «رَاكِعًا دَخَلَ مَعَهُ فِي الرَّكْعَةِ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ فَقَدْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

فَيُدْرِكُ الرَّكْعَةَ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْإِمَامِ فِي الرُّكُوعِ بِحَيْثُ يَنْتَهِي إِلَى قَدْرِ الْإِجْزَاءِ قَبْلَ أَنْ يَزُولَ الْإِمَامُ عَنْهُ.

وَيَأْتِي بِالتَّكْبِيرَةِ كُلِّهَا قَائِمًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَوْ لَمْ يَطْمَئِنَّ، ثُمَّ يَطْمَئِنَّ وَيَتَابِعُ.

«وَأَجْزَأَتُهُ التَّحْرِيمَةُ»^[١] عَنْ تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَأْتِيَ بِتَكْبِيرَتَيْنِ، فَإِنْ نَوَاهُمَا بِتَكْبِيرَةٍ أَوْ نَوَى بِهِ الرُّكُوعَ لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ رُكْنٌ، وَلَمْ يَأْتِ بِهَا.

[١] أَي: فَتَسْقُطُ تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ فَلَا يَجِبُ.

وَيُسْتَحَبُّ دُخُولُهُ مَعَهُ حَيْثُ أَدْرَكَهُ، وَيَنْحَطُّ مَعَهُ فِي غَيْرِ رُكُوعٍ بِلَا تَكْبِيرٍ^[١]،
وَيَقُومُ مَسْبُوقٌ بِهِ، وَإِنْ قَامَ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ الثَّانِيَةِ وَلَمْ يَرْجِعْ انْقَلَبَتْ نَفْلًا.

«وَلَا قِرَاءَةَ عَلَى مَأْمُومٍ» أَيُّ: يَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ عَنْهُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ:
«مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقِرَاءَتُهُ لَهُ قِرَاءَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ. «وَيُسْتَحَبُّ» لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَقْرَأَ «فِي
إِسْرَارٍ إِمَامِهِ» أَيُّ: فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ. «و» فِي «سُكُوتِهِ» أَيُّ: سَكَتَاتِ الْإِمَامِ،
وَهِيَ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ وَبَعْدَهَا بِقَدْرِهَا، بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَكَذَا لَوْ سَكَتَ لِتَنْفُسِهِ.
«و» فِيمَا إِذَا «لَمْ يَسْمَعْهُ لِبُعْدٍ» عَنْهُ «لَا» إِذَا لَمْ يَسْمَعْهُ «لِطَرَشٍ» فَلَا يَقْرَأُ إِنْ أَشْغَلَ
غَيْرُهُ عَنِ الْإِسْتِمَاعِ، وَإِنْ لَمْ يَشْغَلْ أَحَدًا قَرَأَ^(١). «وَيُسْتَفْتَحُ» الْمَأْمُومُ «وَيُسْتَعِيدُ فِيمَا
يَجْهَرُ فِيهِ إِمَامُهُ» كَالسَّرِّيَّةِ.

قَالَ فِي (الشَّرْحِ)^(٢) وَغَيْرِهِ: مَا لَمْ يَسْمَعْ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ.

- (١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٢٤١): فَإِنَّهُ: أَمَّا لَوْ سَمِعَ هَمَمَةَ الْإِمَامِ لَمْ يَقْرَأْ،
نَصَّ عَلَيْهِ. وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَهُوَ أَظْهَرُ^[٢].
(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٢٤١): قَوْلُهُ: «قَالَ فِي الشَّرْحِ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَا
ذَكَرَهُ الْمَاتِنُ جَارٍ عَلَى غَيْرِ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ كَذَلِكَ (فَيُرْوَزُ)^[٣].

[١] وَقِيلَ: يُكَبِّرُ، وَهُمَا قَوْلَانِ مُطْلَقَانِ فِي (الْفَائِقِ)^(١).

[٢] قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ؛ إِذَا الْإِسْتِمَاعُ لِمَا لَا يُفْهَمُ كَلَّا اسْتِمَاعٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] أَقُولُ: لَا يَظْهَرُ أَنَّهُ جَارٍ عَلَى خِلَافِ الْمَذْهَبِ، وَإِنَّمَا مَعْنَى كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ

عَنْهُ الْإِسْتِفْتَاخُ وَالتَّعَوُّذُ فِي الْجَهْرِيَّةِ، كَمَا لَا يَسْقُطُ فِي السَّرِّيَّةِ.

وَمَا أَدْرَكَ الْمَسْبُوقَ مَعَ الْإِمَامِ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ، وَمَا يَقْضِيهِ أَوَّلُهَا، يَسْتَفْتَحُ لَهُ، وَيَتَعَوَّذُ، وَيَقْرَأُ سُورَةً.

لَكِنْ لَوْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ مَغْرِبٍ تَشْهَدَ عَقِبَ أُخْرَى ^(١)، وَيَتَوَرَّكُ مَعَهُ.

«وَمَنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ» أَوْ رَفَعَ مِنْهُمَا «قَبْلَ إِمَامِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَ» أَيُّ: يَرْجِعَ «لِيَأْتِيَ بِهِ» أَيُّ: بِمَا سَبَقَ بِهِ الْإِمَامُ «بَعْدَهُ» لِتَحْصُلِ الْمَتَابَعَةِ الْوَاجِبَةِ.

وَيَحْرُمُ سَبْقُ الْإِمَامِ عَمْدًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَمَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ يَجْعَلَ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ؟!» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالأَوَّلَى أَنْ يَشْرَعَ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْإِمَامِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٤٢/١): فَائِدَةٌ: يُتَصَوَّرُ فِي الْمَغْرِبِ سِتُّ تَشَهُدَاتٍ، كَمَا لَوْ أَدْرَكَ الْمَسْبُوقُ الْإِمَامَ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ، وَسَجَدَ الْإِمَامُ لِسَهْوٍ بَعْدَ السَّلَامِ، أَيُّ: فَيَتَشَهُدُ مَعَهُ ثُمَّ يَتَشَهُدُ مَعَهُ الثَّانِي، وَيَتَشَهُدُ مَعَهُ تَشَهُدٌ سُجُودِ السَّهْوِ الَّذِي مَحَلُّهُ بَعْدَ السَّلَامِ، فَيَتَشَهُدُ مَعَ الْإِمَامِ ثَلَاثَ تَشَهُدَاتٍ - كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْإِفْتِنَاعِ - وَسَهَا الْمَأْمُومُ فَسَجَدَ أَيْضًا بَعْدَ السَّلَامِ اهـ. (ح. م. ص). قَالَ ابْنُ ذُهْلَانَ: إِذَا جَلَسَ الْمَسْبُوقُ مَعَ الْإِمَامِ فِي التَّشَهُدِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شَاءَ قَرَأَ وَإِنْ شَاءَ سَكَتَ ^(١) بِخِلَافِ مَا إِذَا وَافَقَ مَوْضِعَ تَشَهُدِ الْمَسْبُوقِ، فَيَلْزِمُهُ اهـ.

[١] لَكِنْ الْأَوَّلَى أَنْ يَقْرَأَ؛ لِتَحْقِيقِ الْمَتَابَعَةِ، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا سُكُوتَ فِيهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَعَلَّ مُرَادَ ابْنِ ذُهْلَانَ فِي (التَّخْيِيرِ) أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ التَّشَهُدُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأِنْ كَبَّرَ مَعَهُ لِإِحْرَامٍ لَمْ تَنْعَقِدْ، وَإِنْ سَلَّمَ مَعَهُ كُرِّهَ وَصَحَّ، وَقَبْلَهُ عَمْدًا
بِلَا عُذْرٍ بَطَلَتْ، وَسَهَوَا يُعِيدُهُ بَعْدَهُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ.

«فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ» أَي: لَمْ يُعِدْ عَمْدًا حَتَّى لِحَقِّهِ الْإِمَامُ فِيهِ «بَطَلَتْ» صَلَاتُهُ^[١]؛
لِأَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ عَمْدًا.

وَأِنْ كَانَ سَهَوًا أَوْ جَهْلًا فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، وَيَعْتَدُّ بِهِ.

«وَأِنْ رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِ إِمَامِهِ عَالِمًا عَمْدًا بَطَلَتْ» صَلَاتُهُ^[٢]؛ لِأَنَّهُ سَبَقَهُ
بِمُعْظَمِ الرَّكَعَةِ.

«وَأِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا» وَجُوبَ الْمُتَابَعَةِ «بَطَلَتْ الرَّكَعَةُ» الَّتِي وَقَعَ السَّبْقُ
فِيهَا «فَقَطْ»^[٣] فَيُعِيدُهَا، وَتَصِحُّ صَلَاتُهُ لِلْعُذْرِ.

«وَأِنْ» سَبَقَهُ مَأْمُومٌ بِرُكْنَيْنِ بَأَن «رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ، ثُمَّ سَجَدَ قَبْلَ
رَفْعِهِ» أَي: رَفَعَ إِمَامِهِ مِنَ الرُّكُوعِ «بَطَلَتْ» صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْتَدِ بِإِمَامِهِ فِي أَكْثَرِ
الرَّكَعَةِ.

[١] الْوَجْهُ الثَّانِي: لَا تَبْطُلُ.

[٢] الْوَجْهُ الثَّانِي: لَا تَبْطُلُ، وَقِيلَ: هُوَ رَوَايَةٌ^(١).

[٣] وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: لَا تَبْطُلُ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَحَلَّ الرَّوَايَتَيْنِ إِذَا لَمْ يَأْتِ

بِهَا مَعَ إِمَامِهِ، فَأَمَّا إِنْ أَتَى بِذَلِكَ مَعَ إِمَامِهِ صَحَّتْ رَكَعَتُهُ^(٢).

(١) انظر: المغني (٢/ ٢١٠).

(٢) الإنصاف (٢/ ٢٣٦).

«إِلَّا الْجَاهِلُ وَالنَّاسِي» فَتَصِحُّ صَلَاتُهُمَا لِلْعُذْرِ^[١].

«وَيُصَلِّي» الْجَاهِلُ وَالنَّاسِي «تِلْكَ الرَّكْعَةُ قَضَاءً» لِبُطْلَانِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْتَدِ بِإِمَامِهِ فِيهَا، وَمَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ مَعَ إِمَامِهِ، وَلَا تَبْطُلُ بِسَبْقِ بُرْكَانٍ وَاحِدٍ غَيْرِ رُكُوعٍ، وَالتَّخْلُفُ عَنْهُ كَسَبْقِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

«وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ التَّخْفِيفُ مَعَ الْإِتْمَامِ»^[٢] لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ».

قَالَ فِي (المُبْدِعِ): وَمَعْنَاهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَدْنَى الْكَمَالِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَسَائِرِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْ يُؤْثِرَ الْمَأْمُومُ التَّطْوِيلَ، وَعَدْدُهُمْ يَنْحَصِرُ، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ، مَعَ أَنَّهُ سَبَقَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْفَجْرِ بِطَوَالِ الْمَفْصَلِ.
وَتُكْرَهُ سُرْعَةُ تَمَنُّعِ الْمَأْمُومِ فِعْلَ مَا يُسَنُّ.

[١] الصَّوَابُ فِي مَسْأَلَةِ السَّبْقِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا ذَاكِرًا بَطَلَتْ بِهِ صَلَاتُهُ، سَوَاءً كَانَ سَبْقًا إِلَى الرُّكْنِ أَمْ بِالرُّكْنِ، وَسَوَاءً رَجَعَ أَمْ لَمْ يَرْجِعْ. وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ أَوْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يُلْحَقَهُ الْإِمَامُ فِيهِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ لِيَأْتِيَ بِهِ بَعْدَ إِمَامِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (القَوَاعِدِ النُّورَانِيَّةِ) (ص: ٥٢): وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي لَهُمْ، وَلَا مُعَارِضَ لَذَلِكَ، وَلَا مُحْصَصَ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ عَلَيْهِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى الْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ. اهـ كَلَامُهُ. وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَتَصَرَّفُ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ، فَلَهُ نَوْعٌ وَلَايَةٌ، وَالْوَلِيُّ يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ. نَعَمْ، لَوْ كَانَ الْمَأْمُومُونَ مُحْصُورِينَ وَآثَرُوا الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْوَاجِبِ فَلَهُ ذَلِكَ.

«و» يُسَنُّ «تَطْوِيلُ الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَكْثَرَ مِنَ الثَّانِيَةِ» لِقَوْلِ أَبِي قَتَادَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُطَوِّلُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. إِلَّا فِي صَلَاةِ خَوْفٍ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، وَبِيسِيرٍ كـ «سَبَّحْ» وَ «الْغَاشِيَةِ».

«وَيُسْتَحَبُّ» لِلْإِمَامِ «اِنْتِظَارُ دَاخِلٍ إِنْ لَمْ يَشَقَّ عَلَى مَأْمُومٍ» لِأَنَّ حُرْمَةَ الَّذِي مَعَهُ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُ.

«وَإِذَا اسْتَأْذَنْتِ الْمَرْأَةُ الْحُرَّةُ أَوْ الْأَمَةُ «إِلَى الْمَسْجِدِ كُرِهَ مَنَعُهَا» لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَبُيُوتَهُنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ»^[١]، وَلِيُخْرِجَنَّ تَفَلَّاتٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَتَخْرُجُ غَيْرَ مُتَطَيِّبَةٍ وَلَا لَا بِسَةِ ثِيَابَ زِينَةٍ.

«وَبَيْتُهَا خَيْرٌ لَهَا» لِمَا تَقَدَّمَ.

وَلَا بَ تُمْ أَخٍ وَنَحْوِهِ مَنَعَ مُوَلِّيَّتِهِ مِنَ الْخُرُوجِ إِنْ خَشِيَ فِتْنَةً أَوْ ضَرَرًا، وَمِنْ الْإِنْفِرَادِ.

[١] يُسْتَسْنَى مِنْ ذَلِكَ خُرُوجُهُنَّ لِصَلَاةِ الْعِيدِ، فَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْيُتُوتِ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ^(١).

ﷺ بِهِ^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب شهود الحائض العيدين، رقم (٣٢٤)، ومسلم: كتاب صلاة العيدين، باب ذكر إباحتها خروج النساء في العيدين، رقم (٨٩٠)، من حديث أم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فصل في أحكام الإمامة

«الْأَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ الْأَقْرَأُ» جَوْدَةً «الْعَالِمُ فَقَهُ صَلَاتِهِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«ثُمَّ» إِنْ اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ «الْأَفْقَهُ» لِمَا تَقَدَّمَ.

فَإِنْ اجْتَمَعَ فِيهِمَا قَارِئَانِ وَأَحَدُهُمَا أَفْقَهُ أَوْ أَقْرَأُ قُدَّمَ، فَإِنْ كَانَا قَارِئَيْنِ قُدَّمَ أَجْوَدُهُمَا قِرَاءَةً، ثُمَّ أَكْثَرُهُمَا قُرْآنًا، وَيُقَدَّمُ قَارِئٌ لَا يَعْرِفُ أَحْكَامَ صَلَاتِهِ عَلَى فَقِيهِ أُمِّيٍّ، وَإِنْ اجْتَمَعَ فِيهِمَا أَحَدُهُمَا أَعْلَمُ بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ قُدَّمَ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ يُؤَثِّرُ فِي تَكْمِيلِ الصَّلَاةِ.

«ثُمَّ» إِنْ اسْتَوَوْا فِي الْقِرَاءَةِ وَالْفِقْهِ «الْأَسَنُّ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«ثُمَّ» مَعَ الْإِسْتِوَاءِ فِي السَّنِّ «الْأَشْرَفُ» وَهُوَ الْقُرَشِيُّ، وَتُقَدَّمُ بَنُو هَاشِمٍ عَلَى سَائِرِ قُرَيْشٍ؛ إِحْقَاقًا لِلْإِمَامَةِ الصَّغَرَى بِالْكِبَرَى؛ وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «قَدَّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْدِّمُوها». «ثُمَّ الْأَقْدَمُ هِجْرَةً» أَوْ إِسْلَامًا «ثُمَّ» مَعَ الْإِسْتِوَاءِ فِيمَا تَقَدَّمَ «الْأَتَقَى» لِقَوْلِهِ نَعَالَى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى﴾ [الحجرات: ١٣].

«ثُمَّ» إِنْ اسْتَوَوْا فِي الْكُلِّ يُقَدَّمُ «مَنْ قَرَعَ» إِنْ تَشَاحَا؛ لِأَنَّهُمْ تَسَاوَوْا فِي الْإِسْتِحْقَاقِ وَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ فَأُقَرَّعَ بَيْنَهُمْ، كَسَائِرِ الْحُقُوقِ.

«وَسَاكِنُ الْبَيْتِ وَإِمَامُ الْمَسْجِدِ أَحَقُّ» إِذَا كَانَ أَهْلًا لِلْإِمَامَةِ مِمَّنْ حَضَرَهُمْ،
وَلَوْ كَانَ فِي الْحَاضِرِينَ مَنْ هُوَ أَفْرَأُ أَوْ أَفْقَهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ
الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

«إِلَّا مِنْ ذِي سُلْطَانٍ» فَيَقْدَمُ عَلَيْهَا لِعُمُومِ وَلَايَتِهِ، وَلِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحَدِيثِ.
وَالسَّيِّدُ أَوَّلَى بِالْإِمَامَةِ فِي بَيْتِ عَبْدِهِ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ.

«وَحُرٌّ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ «وَحَاضِرٌ» أَيُّ: حَضَرِيٌّ، وَهُوَ النَّاشِئُ فِي الْمَدِينِ
وَالْقَرْيِ «وَمُقِيمٌ وَبَصِيرٌ وَخَتُونٌ» أَيُّ: مَقْطُوعُ الْقُلْفَةِ «وَمَنْ لَهُ ثِيَابٌ» أَيُّ: ثَوْبَانِ
وَمَا يَسْتُرُ بِهِ رَأْسَهُ «أَوَّلَى مِنْ ضِدِّهِمْ» خَبَرٌ عَنْ «حُرٍّ» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ.

فَالْحُرُّ أَوَّلَى مِنَ الْعَبْدِ وَالْمُبْعُضِ، وَالْحَضَرِيُّ أَوَّلَى مِنَ الْبَدَوِيِّ النَّاشِئِ بِالْبَادِيَةِ،
وَالْمُقِيمُ أَوَّلَى مِنَ الْمُسَافِرِ؛ لِأَنَّهُ رَبَّنَا يَقْصُرُ، فَيَقُوتُ الْمَأْمُومِينَ بَعْضُ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ.
وَبَصِيرٌ أَوَّلَى مِنْ أَعْمَى، وَخَتُونٌ أَوَّلَى مِنْ أَقْلَفٍ، وَمَنْ لَهُ مِنَ الثِّيَابِ مَا ذَكَرَ أَوَّلَى
مِنْ مَسْتَوِرِ الْعَوْرَةِ مَعَ أَحَدِ الْعَاتِقَيْنِ فَقَطْ، وَكَذَا الْمُبْعُضُ أَوَّلَى مِنَ الْعَبْدِ، وَالْمُتَوَضِّئُ
أَوَّلَى مِنَ الْمُتِمِّمِ.

وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي الْبَيْتِ أَوَّلَى مِنَ الْمُؤَجَّرِ، وَالْمُعِيرُ أَوَّلَى مِنَ الْمُسْتَعِيرِ، وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ
غَيْرِ الْأَوَّلَى بِلَا إِذْنِهِ^[١] لِحَدِيثٍ: «إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ لَمْ
يَزَالُوا فِي سَفَالٍ» ذَكَرَهُ أَحْمَدُ فِي رِسَالَتِهِ إِلَّا إِمَامَ الْمَسْجِدِ وَصَاحِبَ الْبَيْتِ فَتَحَرَّمَ.

[١] مَفْهُومُهُ: إِنْ أَذِنَ لَمْ تُكْرَهُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَقِيلَ: تُكْرَهُ، وَفِي رِسَالَةِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ: لَا يُجُوزُ أَنْ يُقَدِّمُوا إِلَّا أَعْلَمَهُمْ وَأَخَوْفَهُمْ. اهـ (إِنْصَافٌ)^(١).

«وَلَا تَصِحُّ» الصَّلَاةُ «خَلْفَ فَاسِقٍ» سَوَاءٌ كَانَ فِسْقُهُ مِنْ جِهَةِ الْأَفْعَالِ أَوْ
الْإِعْتِقَادِ^(١) إِلَّا فِي جُمُعَةٍ وَعِيدٍ؛ تَعَذُّرًا خَلْفَ غَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَوُثَّقَنَّ
أَمْرًا رَجُلًا، وَلَا أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا،»

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٤٩/١): قَوْلُهُ: «أَوْ الْإِعْتِقَادِ» أَيُّ: كَرَاظِيٍّ
وَخَارِجِيٍّ وَنَحْوِهِمَا. اهـ (فَيْرُوز). قَالَ الْمَجْدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الصَّحِيحُ أَنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ كَفَرْنَا فِيهَا
الدَّاعِيَةُ فَإِنَّا نَفْسُقُ الْمُقْلَدَ فِيهَا، كَمَنْ يَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، أَوْ بِأَنَّ الْأَفَاطِنَا^(١) بِهِ مَخْلُوقَةٌ، أَوْ أَنَّ
عِلْمَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ، أَوْ أَنَّ أَسْمَاءَهُ مَخْلُوقَةٌ، أَوْ أَنَّهُ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ، أَوْ يَسُبُّ الصَّحَابَةَ تَدْنِيًا؛
أَوْ أَنَّ الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ الْإِعْتِقَادِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. فَمَنْ كَانَ عَالِمًا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْبِدَعِ يَدْعُو
إِلَيْهِ، وَيُنَاطِرُ عَلَيْهِ، فَهُوَ مُحْكُومٌ بِكُفْرِهِ، نَصَّ أَحْمَدُ صَرِيحًا عَلَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ. انْتَهَى.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ عَلَى قَوْلِهِ: «لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ بِإِعْتِقَادٍ: كَمَسْأَلَةِ خَلْقِ الْقُرْآنِ، وَنَفْيِ
الرُّؤْيَا، أَوْ الرَّفْضِ، أَوْ التَّجْهِمِ وَنَحْوِهِ» قَالَ: كَاعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِمُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، أَوْ أَنَّ
الْقُرْآنَ الْمَكْتُوبَ فِي الْمَصَاحِفِ لَيْسَ بِكَلَامِ اللَّهِ بَلْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْهُ، انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَلَقَدْ عَمَّتِ الْبَلَوَى بِذَلِكَ، لَا سِيَّمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ، فَأَكْثَرُ مَنْ نَعْرِفُ الْيَوْمَ
عَلَى ذَلِكَ الْإِعْتِقَادِ الْفَاسِدِ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. اهـ (مَنْ خَطَّ شَيْخَنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبَا بَطِينٍ، جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا).

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ بِأَنَّ الْأَفَاطِنَا بِهِ مَخْلُوقَةٌ» فِي هَذَا نَظَرٌ؛ فَإِنَّ التَّحْقِيقَ فِي ذَلِكَ أَنَّ نَقُولَ:
الْقِرَاءَةُ تَتَضَمَّنُ قَارِئًا، وَلَفْظًا هُوَ فِعْلُهُ، وَمَلْفُوظًا بِهِ. فَأَمَّا الْقَارِئُ وَلَفْظُهُ الَّذِي هُوَ فِعْلُهُ
فَلَا رَيْبَ فِي أَنَّهَا مَخْلُوقَانِ، وَأَمَّا الْمَلْفُوظُ بِهِ فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مَنْ مَنَعَ
مِنَ السَّلَفِ إِطْلَاقَ قَوْلٍ: «لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ» لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِجْمَالًا؛ فَإِنَّ اللَّفْظَ يُطْلَقُ
عَلَى الْمَلْفُوظِ بِهِ، فَأَمَّا عِنْدَ التَّفْصِيلِ وَالْبَيَانِ فَإِنَّهُ يَزُولُ الْإِشْكَالُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ بِسُلْطَانٍ يَخَافُ سَوْطَهُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ جَابِرٍ.

«كَكَافِرٍ»^[١] أَي: كَمَا لَا تَصِحُّ خَلْفَ كَافِرٍ، سَوَاءٌ عَلِمَ بِكُفْرِهِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا^[٢]، وَتَصِحُّ خَلْفَ الْمُخَالِفِ فِي الْفُرُوعِ.

وَإِذَا تَرَكَ الْإِمَامُ مَا يَعْتَقِدُهُ وَاجِبًا وَخَدَهُ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُمَا، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ مَأْمُومٍ وَخَدَهُ لَمْ يُعَدَّ، وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا أَوْ وَاجِبًا مُخْتَلَفًا فِيهِ بِلَا تَأْوِيلٍ وَلَا تَقْلِيدٍ أَعَادَ^[٣].

«وَلَا» تَصِحُّ صَلَاةُ رَجُلٍ وَخُتْنَى خَلْفَ «امْرَأَةٍ» لِحَدِيثِ جَابِرِ السَّابِقِ «و» لَا خَلْفَ «خُتْنَى لِلرِّجَالِ» وَالْخُتْنَانِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ امْرَأَةً.

«وَلَا» إِمَامَةً «صَبِيٍّ لِبَالِغٍ» فِي فَرْضٍ^(١)؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٢٥٠): قَوْلُهُ: «وَلَا صَبِيٍّ لِبَالِغٍ فِي فَرْضٍ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَنْهُ: يَصِحُّ، اخْتَارَهُ الْأَجْرِيُّ؛ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ. وَالْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي (الْمُبْدِعِ) لَمْ يُعْزَلْ إِلَى شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحَّتِهِ. اهـ..... =

[١] وَقِيلَ: تَصِحُّ خَلْفُهُ إِنْ كَانَ كُفْرُهُ سِرًّا، قَالَهُ (الْإِنْصَافُ)^(١).

[٢] وَكَذَلِكَ الْفَاسِقُ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ، سَوَاءٌ عَلِمَ بِفِسْقِهِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: لَا إِعَادَةَ إِذَا جُهِلَ حَالُهُ مُطْلَقًا^(٢)، وَهُوَ الصَّوَابُ.

[٣] وَعَنْهُ: لَا يُعِيدُ. وَعَنْهُ: لَا يُعِيدُ إِنْ طَالَ^(٣).

(١) الْإِنْصَافُ (٢/ ٢٥٨).

(٢) انظر: المغني (٢/ ٥٠٦).

(٣) انظر: الفروع (٣/ ٣٥)، وَالْإِنْصَافُ (٢/ ٢٦٢-٢٦٣).

لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تُقَدِّمُوا صَبِيَانَكُمْ» قَالَ فِي (المُبْدَع) وَتَصَحُّ فِي نَفْلِ، وَإِمَامَةِ صَبِيٍّ بِمِثْلِهِ.

= قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَصِحُّ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. وَفِي (بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ) لِابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: لَا يُؤْمُ الْغُلَامُ حَتَّى يَحْتَلِمَ، فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ عَلَيْكَ إِمَامَتُهُ إِذَا كَانَ ابْنُ عَشْرِ؛ لِأَنَّهُ خُوطِبَ بِالصَّلَاةِ عِنْدَكَ؟ قِيلَ: لَوْلَا الْحَبْرُ لَرِمَ فِي النَّظَرِ. إِنْ قِيلَ: قَدْ أَمَّ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ وَهُوَ غُلَامٌ؟ قِيلَ: سُمِّيَ غُلَامًا وَهُوَ بَالِغٌ. وَرَوَايَةُ «أَنَّهُ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ» فِيهِ رَأْيٌ مَجْهُولٌ^[١] فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ. اهـ.

[١] قَوْلُهُ: «فِيهِ رَأْيٌ مَجْهُولٌ» هَذَا مِنَ الْعَجَائِبِ، فَالْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ أَمَّ قَوْمَهُ وَهُوَ ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ ثَابِتٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ^(١)، ذَكَرَهُ فِي أَثْنَاءِ غَزْوَةِ الْفَتْحِ بَعْدَ بَابِ مَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ زَمَنَ الْفَتْحِ، وَرَوَاتُهُ كُلُّهُمْ أَئِمَّةٌ مَشْهُورُونَ، وَإِلَيْكَ سَنَدُهُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ، فَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، وَلَا جَهَالََةَ فِي رَوَاتِهِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يُتَّبَعَ «بَدَائِعُ الْفَوَائِدِ» لِيَنْظُرَ فِي صِحَّةِ النُّقْلِ عَنْهُ، فَلَعَلَّهُ نَقَلَهُ فِيهِ عَنْ غَيْرِهِ، فَلْيُحَرَّرْ.

ثُمَّ إِنِّي أَطَّلَعْتُ عَلَى (بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ) فَوَجَدْتُ هَذَا الْكَلَامَ ص ٩١ ج ٤ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ خَطِّ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى مِمَّا ائْتَقَاهُ مِنْ شَرْحِ مَسَائِلِ الْكُوسَجِ لِأَبِي حَفْصِ الْبَرْمَكِيِّ، ابْتَدَأَ النَّقْلَ عَنْهُ مِنْ ص ٨٧ إِلَى ص ٩٤ مِنَ الْجُزْءِ الْمَذْكُورِ، وَكَانَ يَنْقُلُ عَنْهُ، وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

«و» لَا إِمَامَةً «أَخْرَسَ» وَلَوْ بِمِثْلِهِ^[١]؛ لِأَنَّهُ أَخْلَّ بِفَرْضِ الصَّلَاةِ لِغَيْرِ بَدَلٍ.
«وَلَا» إِمَامَةً^[٢] «عَاجِزٌ عَنْ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ أَوْ قُعُودٍ» إِلَّا بِمِثْلِهِ، «أَوْ قِيَامٍ» أَيُّ:
لَا تَصِحُّ إِمَامَةُ الْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ لِقَادِرٍ عَلَيْهِ «إِلَّا إِمَامِ الْحَيِّ»^[٣] أَيُّ الرَّائِبِ بِمَسْجِدٍ

[١] وَقِيلَ: تَصِحُّ إِمَامَةُ الْأَخْرَسِ بِمِثْلِهِ، وَمَنْ قَالَهُ الْمُوَفَّقُ فِي (الكَافِي)^(١). قَالَ
الْشَّارِحُ: وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ^(٢)، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. وَقِيلَ: تَصِحُّ إِمَامَةُ الْأَخْرَسِ بِغَيْرِ
مِثْلِهِ أَيْضًا.

[٢] وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ صَحَّةَ إِمَامَةِ الْعَاجِزِ عَنْ ذَلِكَ بِالْقَادِرِ عَلَيْهِ^(٣)، وَفِي
(الْإِنْصَافِ)^(٤) قَالَ فِي (الْمُحَرَّرِ): وَمَنْ عَجَزَ عَنْ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ لَمْ تَصِحَّ إِمَامَتُهُ بِقَادِرٍ
عَلَيْهِ^(٥)، وَقِيلَ: تَصِحُّ، جَزَمَ بِهِ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَ(الْوَجِيزِ)^(٦) إِنْ خُ.

[٣] يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ غَيْرَ إِمَامِ الْحَيِّ الْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ لِلْقَادِرِ
عَلَيْهِ. وَعَنْهُ رِوَايَةٌ: تَصِحُّ، وَإِنْ لَمْ يُرْجَ زَوَالُ عَلَيْهِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٧)، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛
لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا»^(٨) وَفِيهِ قَوْلٌ
ثَانٍ: تَصِحُّ إِمَامَةُ الْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ بِالْقَادِرِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْعَاجِزُ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

(١) الكافي (١/ ١٨٤).

(٢) الشرح الكبير (٢/ ٣٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٢٤٩).

(٤) الإنصاف (٢/ ٢٦٠).

(٥) انظر: المحرر (١/ ١٠٥).

(٦) الوجيز (ص: ٨٠).

(٧) الإنصاف (٢/ ٢٦٠ - ٢٦١).

(٨) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به، رقم (٦٨٩)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب اثتمام المأموم بالإمام، رقم (٤١١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«الْمَرْجُوزَ وَالْغُلَامَ عَلَيْهِ» لِئَلَّا يُفْضِيَ إِلَى تَرْكِ الْقِيَامِ عَلَى الدَّوَامِ.

«وَيُصَلُّونَ وَرَاءَهُ جُلُوسًا نَذْبًا»^[١] وَلَوْ كَانُوا قَادِرِينَ عَلَى الْقِيَامِ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ اجْلِسُوا» فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: رُوِيَ هَذَا مَرْفُوعًا مِنْ طُرُقٍ مُتَوَاتِرَةٍ.

«فَإِنْ ابْتَدَأَ بِهِمْ» الْإِمَامُ الصَّلَاةَ «قَائِمًا ثُمَّ اعْتَلَّ» أَيُّ: حَصَلَتْ لَهُ عِلَّةٌ عَجَزَ مَعَهَا عَنِ الْقِيَامِ «فَجَلَسَ أَتَمُّوا خَلْفَهُ قِيَامًا وَجُوبًا» «لِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ قَاعِدًا، وَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ عَائِشَةَ.

وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ قَدْ ابْتَدَأَ بِهِمْ قَائِمًا، كَمَا أَجَابَ بِهِ الْإِمَامُ.

«وَتَصَحَّ خَلْفَ مَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ بِمِثْلِهِ» كَالْأُمِّيِّ بِمِثْلِهِ «وَلَا تَصَحَّ خَلْفَ مُحَدِّثٍ» حَدَّثًا أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ «وَلَا» خَلْفَ «مُتَنَجِّسٍ» نَجَاسَةً غَيْرَ مَغْفُورٍ عَنْهَا إِذَا كَانَ «يَعْلَمُ ذَلِكَ» لِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ لَهُ فِي نَفْسِهِ.

«فَإِنْ جَهِلَ هُوَ» أَيُّ الْإِمَامُ «و» جَهِلَ الْمَأْمُومُ حَتَّى انْقَضَتْ «صَحَّتِ» الصَّلَاةُ «لِلْمَأْمُومِ وَخَدَهُ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى الْجُنُبُ بِالْقَوْمِ أَعَادَ صَلَاتَهُ، وَتَمَّتْ لِلْقَوْمِ صَلَاتُهُمْ» رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَرَّانِيُّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ.

[١] وَقِيلَ: وَجُوبًا، وَعَلَيْهِ: فَلَوْ صَلُّوا قِيَامًا لَمْ تَصَحَّ.

وَأِنْ عَلِمَ هُوَ أَوْ الْمَأْمُومُ فِيهَا اسْتَأْنَفُوا^[١]، وَإِنْ عَلِمَ مَعَهُ وَاحِدٌ أَعَادَ الْكُلَّ. وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا عَلَيْهِ فِيهَا سَهْوًا، أَوْ شَكَّ فِي إِخْلَالِ إِمَامِهِ بِرُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ مَعَهُ، بِخِلَافِ^[٢] مَا لَوْ تَرَكَ السُّتْرَةَ أَوْ الْإِسْتِقْبَالَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى غَالِبًا.

وَإِنْ كَانَ أَرْبَعُونَ فَقَطْ فِي جُمُعَةٍ، وَفِيهِمْ وَاحِدٌ مُحَدِّثٌ أَوْ نَجِسٌ - أَعَادَ الْكُلَّ، سِوَاءَ كَانَ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا.

«وَلَا تَصِحَّ «إِمَامَةُ أُمِّي»^[٣] مَنْسُوبٌ إِلَى الْأُمِّ، كَأَنَّهُ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي وَلَدَتْهُ عَلَيْهَا «وَهُوَ» أَيِّ الْأُمِّيِّ «مَنْ لَا يُحْسِنُ» أَيِّ: يَحْفَظُ «الْفَاتِحَةَ» أَوْ يُدْغِمُ فِيهَا مَا لَا يُدْغِمُ، بِأَنْ يُدْغِمَ حَرْفًا فِيهَا لَا يُبَائِلُهُ أَوْ يُقَارِبُهُ، وَهُوَ الْأَرْتُ.

[١] وَعَنْهُ: لَا يَسْتَأْنَفُ الْمَأْمُومُ بَلْ يَنْبِي^(١) وَهُوَ الصَّحِيحُ، كَمَا أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ دُونَ الْمَأْمُومِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَى الْمَأْمُومِ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِخِلَافِ مَا لَوْ تَرَكَ السُّتْرَةَ أَوْ الْإِسْتِقْبَالَ...» إلخ؛ هَذَا عَائِدٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَلَا تَصِحُّ خَلْفَ مُحَدِّثٍ وَلَا مُتَنَجِّسٍ يَعْلَمُ ذَلِكَ...» إلخ؛ فَإِنَّهَا تَصِحُّ مَعَ جَهْلِ الْمَأْمُومِ وَالْإِمَامِ ذَلِكَ. أَمَّا السُّتْرَةُ وَالْإِسْتِقْبَالُ فَإِنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِ لَا تَصِحُّ، سِوَاءَ جَهْلِ ذَلِكَ هُوَ وَالْإِمَامُ أَمْ لَا، وَقِيلَ: تَصِحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَعَنْهُ: تَصِحُّ، وَجَوَزَ الْمُؤَلِّقُ اقْتِدَاءَ مَنْ يُحْسِنُ قَدَرَ الْفَاتِحَةِ بِمَنْ لَا يُحْسِنُ قُرْآنًا^(٢). قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ. اهـ (إِنْصَافٌ)^(٣).

(١) انظر: المغني (٢/٥٠٦).

(٢) المغني (٣/٣٢).

(٣) الإنصاف (٢/٢٦٨).

«أَوْ يُبْدَلُ حَرْفًا» بِغَيْرِهِ، وَهُوَ الْأَلْتَعُ، كَمَنْ يُبْدَلُ الرَّاءُ غَيْنًا إِلَّا ضَادَ «الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» وَ«الضَّالِّينَ» بِظَاءٍ.

«أَوْ يُلْحَنُ فِيهَا لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى» كَكَسْرِ كَافٍ «إِيَّاكَ» وَضَمِّ تَاءٍ «أَنْعَمْتَ» وَفَتْحِ هَمْزَةٍ «أَهْدِنَا».

فَإِنْ لَمْ يُحْلَلِ الْمَعْنَى كَفَتْحِ دَالٍ «نَعْبُدُ» وَنُونٍ «نَسْتَعِينُ» لَمْ يَكُنْ أُمِّيًّا. «إِلَّا بِمِثْلِهِ» فَتَصَحَّحُ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ.

وَلَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ عَاجِزٍ عَنْ نِصْفِ الْفَاتِحَةِ الْأَوَّلِ بِعَاجِزٍ عَنْ نِصْفِهَا الْآخِرِ، وَلَا عَكْسُهُ، وَلَا اقْتِدَاءُ قَادِرٍ عَلَى الْأَقْوَالِ الْوَاجِبَةِ بِعَاجِزٍ عَنْهَا.

«وَإِنْ قَدَرَ» الْأُمِّيُّ «عَلَى إِصْلَاحِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ» وَلَا صَلَاةٌ مَنِ اتَّمَّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ رُكْنًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.

«وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ اللَّحَّانِ» أَيُّ: كَثِيرِ اللَّحَنِ الَّذِي لَا يُحِيلُ الْمَعْنَى، فَإِنْ أَحَالَهُ فِي غَيْرِ الْفَاتِحَةِ لَمْ يَمْنَعْ صِحَّةُ إِمَامَتِهِ، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَهُ، ذَكَرَهُ فِي (الشَّرْحِ). وَإِنْ أَحَالَهُ فِي غَيْرِهَا سَهْوًا أَوْ جَهْلًا أَوْ لَاقَةً صَحَّتْ صَلَاتُهُ.

«و» تُكْرَهُ إِمَامَةُ «الْفَأْفَاءِ وَالتَّمْتَامِ» وَنَحْوَهُمَا، وَالْفَأْفَاءُ الَّذِي يُكْرَرُ الْفَاءُ، وَالتَّمْتَامُ الَّذِي يُكْرَرُ التَّاءُ.

«و» تُكْرَهُ إِمَامَةُ «مَنْ لَا يُفْصِحُ بَعْضَ الْحُرُوفِ» كَالْقَافِ وَالضَّادِ، وَتَصِحُّ إِمَامَتُهُ أَعْجَمِيًّا كَانَ أَوْ عَرَبِيًّا.

وَكَذَا أَعْمَى، وَأَصَمُّ، وَأَقْلَفٌ، وَأَقْطَعُ يَدَيْنِ أَوْ رِجْلَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا إِذَا قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ، وَمَنْ يُضْرَعُ - فَتَصَحَّحُ إِمَامَتُهُمْ مَعَ الْكَرَاهَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ النِّقْصِ.

«و» يُكْرَهُ «أَنْ يُؤَمَّ» امْرَأَةً «أَجْنَبِيَّةً فَأَكْثَرَ لَا رَجُلَ مَعَهُنَّ» لِنَهْيِهِ ﷺ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ، فَإِنْ أَمَّ مُحَارِمَهُ أَوْ أَجْنَبِيَّاتٍ مَعَهُنَّ رَجُلٌ فَلَا كَرَاهَةَ؛ لِأَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يَشْهَدْنَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الصَّلَاةَ.

«أَوْ» أَنْ يُؤَمَّ «قَوْمًا أَكْثَرُهُمْ يَكْرَهُهُ بِحَقٍّ»^[١] كَخَلِّ فِي دِينِهِ أَوْ فَضْلِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ أَذَانَهُمْ: الْعَبْدُ الْآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامٌ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ فِي (الْمُبْدِعِ): حَسَنٌ غَرِيبٌ وَفِيهِ لِينٌ.

فَإِنْ كَانَ ذَا دِينَ وَسُنَّةٍ وَكَرِهُوهُ لِذَلِكَ فَلَا كَرَاهَةَ فِي حَقِّهِ.

«وَتَصِحُّ إِمَامَةٌ وَلَدِ الزَّنا وَالْجُنْدِيِّ إِذَا سَلِمَ دِينُهُمَا» وَكَذَا اللَّقِيطُ وَالْأَعْرَابِيُّ حَيْثُ صَلَحُوا لَهَا؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوُهُمْ».

«و» تَصِحُّ إِمَامَةٌ «مَنْ يُؤَدِّي الصَّلَاةَ بِمَنْ يَقْضِيهَا وَعَكْسُهُ» مَنْ يَقْضِي الصَّلَاةَ بِمَنْ يُؤَدِّيها؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَاحِدَةً، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْوَقْتُ، وَكَذَا لَوْ قَضَى ظَهْرَ يَوْمٍ خَلْفَ ظَهْرِ يَوْمٍ آخَرَ.

«لَا» اتِّبَاعُ «مُفْتَرِضٍ بِمُتَنَفِّلٍ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ» وَيَصِحُّ النَّفْلُ خَلْفَ الْفَرْضِ.

[١] وَقَالَ فِي (مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ) وَمِنْ قَبْلِهِ الْمَجْدُ^(١): يَكْرَهُونَهُ لِشَحْنَاءِ بَيْنَهُمْ فِي أَمْرِ دُنْيَوِيٍّ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ. اهـ (إِنْصَافٌ)^(٢).

(١) المحرر (١/١٠٩).

(٢) الإنصاف (٢/٢٧٤).

«وَلَا يَصِحُّ اتِّبَاعُ مَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِمَنْ يُصَلِّي العَصْرَ أَوْ غَيْرَهَا»^(١) وَلَوْ جُمُعَةً فِي غَيْرِ الْمَسْبُوقِ إِذَا أَدْرَكَ دُونَ رَكْعَةٍ.

قَالَ فِي (الْمُبْدِعِ): فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا تُخَالِفُ الْأُخْرَى كَصَلَاةِ كُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ وَجَنَازَةٍ وَعِيدٍ مُنَعٍ فَرَضًا، وَقِيلَ: وَنَفْلًا^(١)؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْمُخَالَفَةِ فِي الْأَفْعَالِ. انْتَهَى.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٢٥٦): قَوْلُهُ: «وَقِيلَ: نَفْلًا» أَيُّ: وَقِيلَ: الْمَنْعُوعُ صَلَاةُ نَفْلٍ تُخَالِفُ، كَشَفْعٍ مَثَلًا خَلْفَ كُسُوفٍ، وَمَفْهُومُهُ صِحَّةُ الْفَرَضِ، كَذَا فِي النُّسخِ =

[١] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَدَمُ صِحَّةِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي الْعِشَاءَ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَهُوَ إِحْدَى الطَّرِيقَتَيْنِ. وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ الْخِلَافَ جَارٍ هُنَا كَالْخِلَافِ فِيهَا قَبْلَهُ. وَاخْتَارَ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ، وَصَاحِبُ (مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ) وَ(الْفَائِقِ) وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الصَّحَّةَ هُنَا. قَالَ الْمَجْدُ: صَحَّ عَلَى مَنْصُوصِ أَحْمَدَ، فَعَلَى الصَّحَّةِ يُفَارِقُهُ الْمَأْمُومُ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الرَّابِعَةِ، وَيَتِمُّ لِنَفْسِهِ، وَيُسَلِّمُ، وَلَهُ أَنْ يَنْتَظِرَهُ، وَيُسَلِّمَ مَعَهُ^(١)، ثُمَّ قَالَ: وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا عَدَمُ صِحَّةِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ إِذَا كَانَتْ أَكْثَرُ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ، كَمَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ خَلْفَ الْفَجْرِ، وَالْعِشَاءَ خَلْفَ التَّرَاوِيحِ، وَقِيلَ: تَصَحُّ، وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى الصَّحَّةِ فِي التَّرَاوِيحِ^(٢) اهـ. يَغْنِي: إِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي التَّرَاوِيحِ. قَالَ فِي (الْفَائِقِ): وَتَسَوُّغُ عِشَاءِ الْآخِرَةِ خَلْفَ إِمَامِ التَّرَاوِيحِ، نَصَّ عَلَيْهِ^(٣) اهـ.

(١) الْإِنْصَافُ (٢/ ٢٧٨).

(٢) الْإِنْصَافُ (٢/ ٢٧٩).

(٣) انْظُرْ: الْإِنْصَافُ (٢/ ٢٧٩).

فَيُؤْخَذُ مِنْهُ صِحَّةُ نَفْلِ خَلْفَ نَفْلِ آخَرَ لَا يُجَالِفُهُ فِي أَفْعَالِهِ، كَشَفَعِ وَتَرِ خَلْفَ
تَرَاوِيحَ، حَتَّى عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي.

= الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا، وَلَمْ أَرْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فِي (الإِفْنَاعِ) وَلَا (الْمُنْتَهَى) وَلَا حَاشِيَتَيْهِمَا،
وَلَا فِي (الْإِنْصَافِ) وَلَا (الْفُرُوعِ) وَلَا (الْبُلْغَةِ) وَلَا (الرَّعَايَةِ) وَلَا (الْهِدَايَةِ) فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ
وَحَرِّزْهُ^١ اهـ. (فَيُرْوَز).

[١] الظَّاهِرُ أَنَّ الْعِبَارَةَ «وَقِيلَ: وَنَفْلًا» أَيْ: وَقِيلَ: يُمْنَعُ فَرَضًا وَنَفْلًا، فَتَكُونُ الْعِبَارَةُ
دَالَّةً عَلَى أَنَّ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ قَوْلَيْنِ: الْمَنْعُ مُطْلَقًا، وَالْمَنْعُ فِي الْفَرْضِ فَقَطْ، وَهُوَ الْمَقْدَمُ عِنْدَ
صَاحِبِ (الْمُبْدِعِ)^(١)، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ صَوَابُ الْعِبَارَةِ كَلَامُ الشَّارِحِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ
وَجَدْتُ ثُبُوتَ الْوَاوِ فِي نُسخَةٍ، فزَالَ الْإِشْكَالُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.



فصل في موقف الإمام والمؤمنين

السُّنَّةُ أَنَّ «يَقِفَ الْمُأْمُومُونَ» رِجَالًا كَانُوا أَوْ نِسَاءً إِنْ كَانُوا اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ «خَلْفَ
الإِمَامِ» لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَامَ أَصْحَابُهُ خَلْفَهُ، وَيُسْتَشْنَى
مِنْهُ إِمَامُ الْعُرَاةِ يَقِفُ وَسَطَهُمْ وَجُوبًا^[١].

وَالْمَرْأَةُ إِذَا أَمَّتِ النِّسَاءَ تَقِفُ وَسَطَهُنَّ اسْتِحْبَابًا، وَيَأْتِي.

«وَيَصِحُّ» وَقُوفُهُمْ «مَعَهُ» أَيُّ: مَعَ الإِمَامِ «عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ جَانِبِيهِ» «لِأَنَّ ابْنَ
مَسْعُودٍ صَلَّى بَيْنَ عَلَقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ» رَوَاهُ
أَحْمَدُ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

«لَا قُدَّامَهُ» أَيُّ: لَا قُدَّامَ الإِمَامِ، فَلَا تَصِحُّ^[٢] لِلْمَأْمُومِ وَلَوْ بِإِحْرَامٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
مَوْقِفًا بِحَالٍ، وَالْإِعْتِبَارُ بِمُؤَخَّرِ الْقَدَمِ وَإِلَّا لَمْ يَضُرَّ.

«وَأِنْ صَلَّى قَاعِدًا» فَلَا إِعْتِبَارَ بِالْأَلِيَّةِ حَتَّى لَوْ مَدَّ رِجْلَيْهِ وَقَدَّمَهُمَا عَلَى الإِمَامِ
لَمْ يَضُرَّ.

[١] فَلَوْ تَقَدَّمَهُمْ فِي حَالٍ يَجِبُ كَوْنُهُ وَسَطَهُمْ بَطَلَتِ الصَّلَاةُ، كَمَا ذَكَرُوهُ فِي بَابِ

سِرِّ الْعَوْرَةِ.

[٢] وَقِيلَ: تَصِحُّ فِي الْجُمُعَةِ، وَالْعِيدِ، وَالْجَنَازَةِ، وَنَحْوِهَا لِغُذْرِ اخْتَارِهِ الشَّيْخُ

تَقِيُّ الدِّينِ^(١)، وَاخْتَارَهُ فِي (الْفَائِقِ)^(٢).

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٣٢).

(٢) انظر: الإنصاف (٢/ ٢٨٠).

وَأِنْ كَانَ مُضْطَجِعًا فَبِالْجَنْبِ.

وَتَصِحُّ دَاخِلَ الْكَعْبَةِ إِذَا جَعَلَ وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِ إِمَامِهِ أَوْ ظَهْرَهُ إِلَى ظَهْرِهِ، لَا إِنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى وَجْهِ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ.

وَأِنْ وَقَفُوا حَوْلَ الْكَعْبَةِ مُسْتَدِيرِينَ صَحَّتْ، فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ فِي جِهَتِهِ أَقْرَبَ مِنَ الْإِمَامِ فِي جِهَتِهِ جَازَ إِنْ لَمْ يَكُونَا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَتَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ، وَيُغْتَفَرُ التَّقَدُّمُ فِي شِدَّةِ خَوْفٍ إِذَا أَمَكْنَ الْمَتَابَعَةَ.

«وَلَا» تَصِحُّ لِلْمَأْمُومِ إِنْ وَقَفَ «عَنْ يَسَارِهِ فَقَطُّ»^[١] أَي: مَعَ خُلُوءِ يَمِينِهِ، إِذَا صَلَّى رَكْعَةً فَأَكْثَرَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَدَارَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَجَابِرًا عَنْ يَسَارِهِ إِلَى يَمِينِهِ، وَإِذَا كَبَّرَ عَنْ يَسَارِهِ أَدَارَهُ مِنْ وَرَائِهِ إِلَى يَمِينِهِ، فَإِنْ كَبَّرَ مَعَهُ آخَرُ وَقَفَا خَلْفَهُ، فَإِنْ كَبَّرَ الْآخَرُ عَنْ يَسَارِهِ أَدَارَهُمَا بِيَدِهِ وَرَاءَهُ، فَإِنْ شَقَّ ذَلِكَ أَوْ تَعَذَّرَ تَقَدَّمَ الْإِمَامُ فَصَلَّى بَيْنَهُمَا، أَوْ عَنْ يَسَارِهِمَا.

وَلَوْ تَأَخَّرَ الْأَيْمَنُ قَبْلَ إِحْرَامِ الدَّاخِلِ لِيُصَلِّيَا خَلْفَهُ جَازَ، وَلَوْ أَدْرَكَهُمَا الدَّاخِلُ جَالِسَيْنِ كَبَّرَ وَجَلَسَ عَنْ يَمِينِ صَاحِبِهِ أَوْ يَسَارِ الْإِمَامِ، وَلَا تَأْخُرُ إِذْنُ لِلْمَشَقَّةِ فَالزَّمْنَى لَا يَتَقَدَّمُونَ وَلَا يَتَأَخَّرُونَ.

[١] وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ، وَعَنْهُ: تَصِحُّ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَهُوَ أَظْهَرُ^(١) وَصَوَّبَهُ فِي

(الْإِنْصَافِ)^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الفروع (٣/ ٣٨).

(٢) الإنصاف (٢/ ٢٨٢).

«وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ «الْفَذِّ» أَيِ الْفَرْدِ «خَلْفَهُ» أَيِ: خَلْفَ الْإِمَامِ «أَوْ خَلْفَ الصَّفِّ»^(١) إِنْ صَلَّى رَكْعَةً فَأَكْثَرَ، عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا، عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِفَرْدٍ خَلْفَ الصَّفِّ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ.

«وَرَأَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ.

«إِلَّا أَنْ يَكُونَ» الْفَذُّ خَلْفَ الْإِمَامِ أَوْ الصَّفِّ «امْرَأَةً» خَلْفَ رَجُلٍ فَتَصِحُّ صَلَاتُهَا^(٢)؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ، وَإِنْ وَقَفَتْ بِجَانِبِ الْإِمَامِ فَكَرَّجُلٍ، وَبِصَفِّ رَجَالٍ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاةُ مَنْ يَلِيهَا أَوْ خَلْفَهَا، فَصَفٌّ تَامٌ مِنْ نِسَاءٍ لَا يَمْنَعُ اقْتِدَاءَ مَنْ خَلْفَهُنَّ مِنْ رِجَالٍ.

[١] وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: تَصِحُّ خَلْفَ الصَّفِّ لِعُذْرٍ^(١)، وَذَكَرَ فِي (النَّوَادِرِ) رَوَايَةً: تَصِحُّ لِحُوفِهِ تَضْيِيقًا. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ: لِعُذْرٍ^(٢) اهـ، أَيِ: مِنْ مَعْنَاهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَتَصِحُّ صَلَاتُهَا» قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَكِنْ إِنْ كَانَ مَعَهَا امْرَأَةٌ أُخْرَى تُصَافُّهَا كَانَ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَقِفَ مَعَهَا، وَكَانَ حُكْمُهَا إِنْ لَمْ تَقِفْ مَعَهَا حُكْمُ الرَّجُلِ الْمُنْفَرِدِ عَنْ صَفِّ الرِّجَالِ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ^(٣)، وَفِي (الْمُحَرَّرِ): وَالْمَرَأَةُ مِثْلُهُ - أَيِ: الرَّجُلِ - فِي وَقُوفٍ خَلْفَ الصَّفِّ، إِلَّا إِذَا اتَّصَمَتْ بِرَجُلٍ، وَلَمْ تَجِدْ امْرَأَةً تَقِفُ مَعَهَا^(٤).

(١) مجموع الفتاوى (٥٥٩/٢٠)، والاختيارات الفقهية (ص: ٤٣٣).

(٢) الفروع (٤٠/٣).

(٣) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٣٣).

(٤) المحرر (١١١/١).

«وإِمَامَةُ النِّسَاءِ تَقِفُ فِي صَفِّهِنَّ» نَدْبًا، رُويَ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَإِنْ أَمَّتْ وَاحِدَةً وَقَفَتْ عَنْ يَمِينِهَا، وَلَا يَصِحُّ خَلْفُهَا.

«وَيَلِيهِ»^(١) أَي: يَلِي الإِمَامَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ «الرَّجَالُ» الْأَحْرَارُ، ثُمَّ الْعَبِيدُ الْأَفْضَلُ فَالْأَفْضَلُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لِيَلْنِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. «ثُمَّ الصَّبِيَّانُ» الْأَحْرَارُ ثُمَّ الْعَبِيدُ.

«ثُمَّ النِّسَاءُ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَخْرَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللَّهُ» وَيَقْدَمُ مِنْهُنَّ الْبَالِغَاتُ الْأَحْرَارُ، ثُمَّ الْأَرْقَاءُ، ثُمَّ مَنْ لَمْ تَبْلُغْ مِنَ الْأَحْرَارِ، فَالْأَرْقَاءُ الْفُضْلَى فَالْفُضْلَى، وَإِنْ وَقَفَ الْحَنَائِي صَفًّا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُمْ «ك» التَّرْتِيبِ فِي «جَنَائِزِهِمْ» إِذَا اجْتَمَعَتْ، فَيَقْدَمُونَ إِلَى الإِمَامِ وَإِلَى الْقِبْلَةِ فِي الْقَبْرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي صُفُوفِهِمْ.

«وَمَنْ لَمْ يَقِفْ مَعَهُ» فِي الصَّفِّ «إِلَّا كَافِرٌ أَوْ امْرَأَةٌ» أَوْ خُنْثَى وَهُوَ رَجُلٌ «أَوْ مَنْ عَلِمَ حَدَثَهُ» أَوْ نَجَاسَتَهُ «أَحَدُهُمَا» أَيِ الْمُصَلِّي أَوْ الْمُصَافِي لَهُ «أَوْ» لَمْ يَقِفْ مَعَهُ إِلَّا «صَبِيٌّ فِي فَرْضٍ - فَقَدْ» أَي: فَرَدَّ، فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ رَكْعَةً فَكَثُرَ، وَعُلِمَ مِنْهُ صِحَّةُ مُصَافَاةِ الصَّبِيِّ فِي النَّفْلِ، أَوْ مَنْ جَهِلَ حَدَثَهُ أَوْ نَجَسَهُ حَتَّى فَرَّغَ.

فَمَفْهُومُ كَلَامِهِ يُوَافِقُ مَا ذَكَرَهُ حَفِيدُهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ. وَأَمَّا ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ فَخِلَافُ ذَلِكَ لِإِطْلَاقِهِمْ صِحَّةَ صَلَاتِهَا فَذَا خَلَفَ الرَّجُلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] لَكِنْ لَوْ تَقَدَّمَ مَفْضُولٌ فَهَلْ يُؤَخَّرُ لِلْفَاضِلِ؟ جَزَمَ الْمَجْدُ بِأَنَّهُ لَا يُؤَخَّرُ^(١)، وَقَطَعَ ابْنُ رَجَبٍ بِجَوَازِ تَأْخِيرِ الصَّبِيِّ عَنِ الصَّفِّ الْفَاضِلِ^(٢) اهـ.

(١) انظر: الإنصاف (٢/ ٢٨٥).

(٢) فتح الباري لابن رجب (٥/ ٤٤٥).

«وَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً بِضَمِّ الْفَاءِ، وَهِيَ الْخَلْلُ فِي الصَّفِّ وَلَوْ بَعِيدَةً «دَخَلَهَا» وَكَذَا إِنْ وَجَدَ الصَّفِّ غَيْرَ مَرْصُوصٍ وَقَفَ فِيهِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصِلُونَ الصُّفُوفَ».

«وَالْإِلَّا» يَجِدُ فُرْجَةً وَقَفَ «عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ» لِأَنَّهُ مَوْقِفُ الْوَاحِدِ «فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فَلَهُ أَنْ يُنَبِّهَ مَنْ يَقُومُ مَعَهُ» بِنَحْنَحَةٍ أَوْ كَلَامٍ أَوْ إِشَارَةٍ، وَكُرِهَ بِجَذْبِهِ، وَيَتَّبِعُهُ مَنْ يُنَبِّهُهُ وَجُوبًا.

«فَإِنْ صَلَّى رَكْعَةً فَذَا لَمْ تَصِحَّ» صَلَاتُهُ لِمَا تَقَدَّمَ، وَكَرَّرَهُ لِأَجْلِ مَا أَعْقَبَهُ بِهِ. «وَإِنْ رَكَعَ فَذَا» أَيُّ: فَرَدًّا لِعُذْرٍ بِأَنْ خَشِيَ فَوَاتَ الرُّكْعَةَ «ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّفِّ» قَبْلَ سُجُودِ الْإِمَامِ «أَوْ وَقَفَ مَعَهُ آخِرُ قَبْلِ سُجُودِ الْإِمَامِ صَحَّتْ» صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرَةَ رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى حَتَّى دَخَلَ فِي الصَّفِّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تُعِدُّ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَإِنْ فَعَلَهُ وَلَمْ يَخْشَ فَوَاتَ الرُّكْعَةَ لَمْ تَصِحَّ إِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الصَّفِّ أَوْ يَقِفَ مَعَهُ آخِرُ.



فصل في أحكام الاقتداء

«يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْمُؤْمَرِ بِالْإِمَامِ» إِذَا كَانَا «فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ لَمْ يَرَهُ وَلَا مَنْ وَرَاءَهُ إِذَا سَمِعَ التَّكْبِيرَ» لِأَنَّهُمْ فِي مَوْضِعِ الْجَمَاعَةِ، وَيُمْكِنُهُمُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ بِسَمَاعِ التَّكْبِيرِ، أَشْبَهَ الْمَشَاهِدَةَ، «وَكَذَا» يَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا «خَارِجَهُ» أَيُّ: خَارِجَ الْمَسْجِدِ «إِنْ رَأَى» الْمُؤْمَرُ «الْإِمَامَ أَوْ» بَعْضُ «الْمُؤْمَرِينَ»^(١) الَّذِينَ وَرَاءَ الْإِمَامِ، وَلَوْ كَانَتِ الرُّؤْيَى فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ أَوْ مِنْ شَبَاكٍ وَنَحْوِهِ.

وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمُؤْمَرِ نَهْرٌ تَجْرِي فِيهِ السُّفُنُ، أَوْ طَرِيقٌ وَلَمْ تَتَّصِلْ فِيهِ الصُّفُوفُ حَيْثُ صَحَّتْ فِيهِ، أَوْ كَانَ الْمُؤْمَرُ بِسَفِينَةٍ وَإِمَامُهُ فِي أُخْرَى فِي غَيْرِ شِدَّةِ خَوْفٍ - لَمْ يَصِحَّ الْإِقْتِدَاءُ^(٢).

[١] قَوْلُهُ: «إِنْ رَأَى الْإِمَامَ» ظَاهِرُهُ: لَا يُشْتَرَطُ اتِّصَالُ الصُّفُوفِ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: يُشْتَرَطُ اتِّصَالُ الصُّفُوفِ، قَطَعَ بِهِ فِي (الْمُقْنِعِ)^(١)، وَ(الْكَافِي)^(٢)، وَ(الْمُعْنِي)^(٣)، وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَّصِلِ الصُّفُوفُ فَاتَّ مَقْصُودُ الْجَمَاعَةِ، لَا سِيَّمَا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَرَى وَجُوبَ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ. وَاتِّصَالُ الصُّفُوفِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الصَّفِّينِ مَا يَقُومُ فِيهِ صَفٌّ آخَرُ، وَقِيلَ: الْمُعْتَبَرُ ثَلَاثَةٌ أَذْرَعُ، وَقِيلَ: الْعُرْفُ.

[٢] وَعَنْهُ: يَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ، اخْتَارَهُ الْمُوقُّ^(٤)، وَغَيْرُهُ.....

(١) الْمُقْنِعُ (١/ ٢١٦).

(٢) الْكَافِي (١/ ١٩٣).

(٣) الْمُعْنِي (٣/ ٤٤ - ٤٥).

(٤) الْكَافِي (١/ ١٩٣).

«وَتَصِحُّ صَلَاةُ الْمُؤْمِنِينَ خَلْفَ إِمَامٍ عَالٍ عَنْهُمْ» لِفَعْلِ حُدَيْفَةَ وَعَمَّارٍ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

«وَيُكْرَهُ» عُلُوُّ الْإِمَامِ عَنِ الْمُؤْمِنِ «إِذَا كَانَ الْعُلُوُّ ذِرَاعًا فَأَكْثَرَ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أَمَّ الرَّجُلُ الْقَوْمَ فَلَا يَقُومَنَّ فِي مَكَانٍ أَرْفَعَ مِنْ مَكَانِهِمْ» فَإِنْ كَانَ الْعُلُوُّ يَسِيرًا دُونَ ذِرَاعٍ لَمْ يُكْرَهُ؛ لِصَلَاتِهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ وَضِعَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الدَّرَجَةِ السُّفْلَى؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ، وَلَا بَأْسَ بِعُلُوِّ الْمُؤْمِنِ.

«ك» مَا تُكْرَهُ «إِمَامَتُهُ فِي الطَّاقِ» أَيُّ: طَاقِ الْقِبْلَةِ، وَهِيَ الْمِحْرَابُ، رُويَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَتِرُ عَنْ بَعْضِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ رُؤْيَتَهُ لَمْ يُكْرَهُ.

«و» يُكْرَهُ «تَطَوُّعُهُ مَوْضِعَ الْمَكْتُوبَةِ» بَعْدَهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُصَلِّينَ الْإِمَامُ فِي مَقَامِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْمَكْتُوبَةُ حَتَّى يَتَنَحَّى عَنْهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنِ الْغُبَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ.

«إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ» فِيهِمَا بِأَنْ لَا يَجِدَ مَوْضِعًا خَالِيًا غَيْرَ ذَلِكَ.

«و» يُكْرَهُ لِلْإِمَامِ «إِطَالَةُ قُعُودِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ» لِقَوْلِ عَائِشَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَلَّمَ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

فَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقُومَ، أَوْ يَنْحَرِفَ عَنْ قِبْلَتِهِ إِلَى مَأْمُومٍ جِهَةً قَصْدِهِ، وَإِلَّا فَعَنْ

يَمِينِهِ.

وَقِيلَ فِي النَّهْرِ، وَمَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا فِي سَفِينَةٍ وَالْآخَرُ فِي أُخْرَى: تَصِحُّ أَيْضًا إِذَا أَمَكَنَ الْمُتَابِعَةُ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَالْمَدَارُّ عَلَى إِمْكَانِ الْمُتَابِعَةِ.

«فَإِنْ كَانَ ثَمَّ» أَي: هُنَاكَ «نِسَاءٌ لَبِثَ» فِي مَكَانِهِ «قَلِيلًا لِيَنْصَرِفْنَ» لِأَنَّهُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ الْمُؤْمُومُ قَبْلَ إِمَامِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَسْبِقُونِي بِالْإِنْصِرَافِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قَالَ فِي (الْمُغْنِي) وَ(الشَّرْح): إِلَّا أَنْ يُخَالِفَ الْإِمَامُ السُّنَّةَ فِي إِطَالَةِ الْجُلُوسِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، أَوْ لَمْ يَنْحَرْفْ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

«وَيُكْرَهُ وَقُوفُهُمْ» أَيِ الْمُؤْمِمِينَ «بَيْنَ السَّوَارِي إِذَا قَطَعْنَ» الصُّفُوفَ عُرْفًا بِلَا حَاجَةٍ^(١)؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ: «كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٢٦٥): فَائِدَةٌ: قَالَ فِي (جَمْعِ الْجَوَامِعِ): يُعْذَرُ مَنْ أَكَلَ ثُومًا وَنَحْوَهُ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): مِثْلُ الثُّومِ وَنَحْوِهِ مِنْ بِهِ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ، كَالْبُخَارِ وَنَحْوِهِ. قُلْتُ: وَتَنْ خُرَاجٍ وَجُرْحٍ وَنَحْوِهِ. قُلْتُ: وَمِثْلُ ذَلِكَ مَنْ يَتَأَذَى النَّاسُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ رَائِحَةٍ، كَانْتِشَارِ قَمَلٍ وَنَحْوِهِ. وَهَلْ يُعْذَرُ مَنْ ذَكَرَ بَتْرُكِ الْجُمُعَةِ؟ بَحْثٌ مَرْعِيٌّ بِأَنَّهُ يُعْذَرُ. قَالَ ابْنُ فَيْرُوزَ: وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ، لَكِنْ إِنْ أَكَلَهُ تَحْيِيلًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ^(١) وَيَحْرُمُ. وَكَذَا مَنْ بِهِ نَحْوُ بَرَصٍ وَصُنَانٍ وَبَخَرٍ، وَيُمْنَعُ أَبْرَصٌ وَمَجْدُومٌ وَمُتَأَذَى بِهِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ مُخَالَطَةُ صَاحِبٍ بِلَا إِذْنٍ. وَعَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَه. قَالَ الْخَلَوَاتِيُّ، وَهَلْ مِثْلُهُ شَارِبُ الدُّخَانِ؟ أَه.

[١] قَوْلُهُ: «فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ» لَكِنْ لَا يَحْضُرُ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّ مَنَعَهُ مِنْ حُضُورِ الْمَسْجِدِ لِإِذْنِهِ، وَهَذَا لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَكَلِهِ تَحْيِيلًا أَوْ لَا، لَكِنَّ فَائِدَةَ قَوْلِهِ: «لَا تَسْقُطُ» أَنَّهُ يَأْتُمُّ بَتْرُكُهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ كَانَ الصَّفُّ صَغِيرًا قَدَّرَ مَا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ فَلَا بَأْسَ.

وَحَرَّمَ بِنَاءَ مَسْجِدٍ يُرَادُّ بِهِ الضَّرَارُ لِمَسْجِدٍ بِقُرْبِهِ، فَيُهْدَمُ مَسْجِدُ الضَّرَارِ، وَيُبَاحُ^[١] اتِّخَاذُ الْمِحْرَابِ^[٢]، وَكُرِهَ حُضُورُ مَسْجِدٍ وَجَمَاعَةٍ لِمَنْ أَكَلَ بَصَلًا وَنَحْوَهُ حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهُ.

[١] وَعَنْهُ: يُسْتَحَبُّ. وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ^(١).

[٢] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): يَقِفُ عَنْ يَمِينِ الْمِحْرَابِ إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ وَاسِعًا، نَصَّ عَلَيْهِ، قَالَهُ ابْنُ تَمِيمٍ، وَابْنُ حُدَّانَ^(٢).



(١) انظر: الفروع (٣/ ٥٥ - ٥٦).

(٢) الإنصاف (٢/ ٢٩٨).

فصل في الأعداء المسقطين للجمعة والجماعة

«وَيُعْذَرُ بِتَرْكِ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ مَرِيضٌ» لِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا مَرَضَ تَخَلَّفَ عَنِ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
وَكَذَا خَائِفٌ حَدُوثَ مَرَضٍ.

وَتَلَزَمُ الْجُمُعَةُ دُونَ الْجَمَاعَةِ مَنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِإِثْنَانِهَا رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا.

«و» يُعْذَرُ بِتَرْكِهَا «مُدَافِعُ أَحَدِ الْأَخْبَثَيْنِ» الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ «وَمَنْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ» وَيَأْكُلُ حَتَّى يَشْبَعَ؛ لِحَبْرِ أَنْسٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

«و» يُعْذَرُ بِتَرْكِهَا «خَائِفٌ مِنْ ضَيَاعِ مَالِهِ أَوْ فَوَاتِهِ أَوْ ضَرَرٍ فِيهِ» كَمَنْ يَخَافُ عَلَى مَالِهِ مِنْ لِصٍّ وَنَحْوِهِ، أَوْ لَهُ خُبْرٌ فِي تَنَوُّرِ يَخَافُ عَلَيْهِ فَسَادًا، أَوْ لَهُ ضَالَّةٌ أَوْ أَبَقُ يَرْجُو وَجُودَهُ إِذَنْ، أَوْ يَخَافُ فَوْتَهُ إِنْ تَرَكَهُ، وَلَوْ مُسْتَأْجَرًا لِحِفْظِ بُسْتَانٍ أَوْ مَالٍ، أَوْ يَنْصُرُ فِي مَعِيشَةٍ يَحْتَاجُهَا.

«أَوْ» كَانَ يَخَافُ بِحُضُورِهِ الْجُمُعَةَ أَوْ الْجَمَاعَةَ «مَوْتَ قَرِيبِهِ» أَوْ رَفِيقِهِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يُمَرِّضُهَا غَيْرُهُ، أَوْ يَخَافُ عَلَى أَهْلِهِ أَوْ وَلَدِهِ.

«أَوْ» كَانَ يَخَافُ «عَلَى نَفْسِهِ مِنْ ضَرَرٍ» كَسَبْعٍ «أَوْ» مِنْ «سُلْطَانٍ» يَأْخُذُهُ «أَوْ» مِنْ «مُلَاَرَمَةِ غَرِيمٍ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ» يَدْفَعُهُ بِهِ؛ لِأَنَّ حَبْسَ الْمُعْسِرِ ظُلْمٌ.

وَكَذَا إِنْ خَافَ مُطَالَبَتَهُ بِالْمُؤَجَّلِ قَبْلَ أَجَلِهِ، فَإِنْ كَانَ حَالًا وَقَدَّرَ عَلَى وَفَائِهِ لَمْ يُعْذَر.

«أَوْ» كَانَ يَخَافُ بِحُضُورِهِمَا «مِنْ فَوَاتِ رُفْقَتِهِ» بِسَفَرٍ مُبَاحٍ، سَوَاءٌ أَنْشَأَهُ أَوْ اسْتَدَامَهُ.

«أَوْ» حَصَلَ لَهُ «غَلْبَةُ نُعَاسٍ» يَخَافُ بِهِ فَوْتَ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ، أَوْ مَعَ الْإِمَامِ.
«أَوْ» حَصَلَ لَهُ «أَذَى بِمَطَرٍ وَوَحَلٍ» بِفَتْحِ الْحَاءِ، وَتَسْكِينِهَا لُغَةً رَدِيئَةً، وَكَذَا ثُلُجٍ وَجَلِيدٍ وَبَرَدٍ.

«وَبَرِيحٍ بَارِدَةٍ شَدِيدَةٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ» لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُنَادِي مُنَادِيهِ فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ أَوْ الْمَطِيرَةِ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. وَكَذَا تَطْوِيلِ إِمَامٍ.

وَمَنْ عَلَيْهِ قَوْدٌ يَرْجُو الْعَفْوَ عَنْهُ، لَا مَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ، وَلَا إِنْ كَانَ فِي طَرِيقِهِ أَوْ الْمَسْجِدِ مُنْكَرٌ، وَيُنْكَرُهُ بِحَسَبِهِ.

وَإِذَا طَرَأَ بَعْضُ الْأَعْذَارِ فِي الصَّلَاةِ أَتَمَّهَا خَفِيفَةً إِنْ أَمَكْنَ، وَإِلَّا خَرَجَ مِنْهَا، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ).

قَالَ: وَالْمَأْمُومُ يُفَارِقُ إِمَامَهُ، أَوْ يُخْرِجُ مِنْهَا.



بَابُ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْذَارِ

وَهُمُ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ وَالْحَائِفُ.

«تَلْزَمُ الْمَرِيضُ الصَّلَاةُ» الْمَكْتُوبَةُ «قَائِمًا» وَلَوْ كَرَاعٍ، أَوْ مُعْتَمِدًا، أَوْ مُسْتَنِدًا إِلَى شَيْءٍ.

«فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ» بِأَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ أَوْ شَقَّ عَلَيْهِ لِضَرَرٍ أَوْ زِيَادَةِ مَرَضٍ «فَقَاعِدًا» مُتَرَبِّعًا نَدْبًا، وَيُثْنِي رِجْلَيْهِ فِي رُكُوعٍ وَسُجُودٍ.

«فَإِنْ عَجَزَ» أَوْ شَقَّ عَلَيْهِ الْقُعُودُ كَمَا تَقَدَّمَ «فَعَلَى جَنْبِهِ» وَالْأَيْمَنُ أَفْضَلُ «فَإِنْ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا وَرِجْلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ صَحَّ» وَكُرِهَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى جَنْبِهِ وَإِلَّا تَعَيَّنَ.

«وَيَوْمِي رَاكِعًا وَسَاجِدًا» مَا أَمَكْنَهُ «وَيُخَفِّضُهُ» أَيِ السُّجُودِ «عَنِ الرُّكُوعِ» لِحَدِيثٍ عَلَى مَرْفُوعًا: «يُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى قَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْجُدَ أَوْ مَا وَجَعَلَ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَلَّى مُسْتَلْقِيًا، رِجْلَاهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^[١].

«فَإِنْ عَجَزَ» عَنِ الْإِيَاءِ «أَوْ مَا بَعَيْنِيهِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ

[١] قَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ^(١).

أَوْ مَا بَطَرَفِهِ» رَوَاهُ زَكَرِيَّا السَّاجِيُّ بِسَنَدِهِ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.
وَيَنْبُوي الفعلُ عِنْدَ إِيمَانِهِ لَهُ، وَالْقَوْلُ كَالْفِعْلِ، يَسْتَحْضِرُهُ بِقَلْبِهِ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ
بَلْفَظِهِ، وَكَذَا أَسِيرٌ خَائِفٌ.

وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ مَا دَامَ الْعَقْلُ ثَابِتًا، وَلَا يَنْقُصُ أَجْرُ الْمَرِيضِ إِذَا صَلَّى وَلَوْ
بِالْإِيمَاءِ عَنْ أَجْرِ الصَّحِيحِ الْمُصَلِّي قَائِمًا، وَلَا بَأْسُ بِالسُّجُودِ عَلَى وَسَادَةٍ وَنَحْوِهَا^[١]،
وَإِنْ رُفِعَ لَهُ شَيْءٌ عَنِ الْأَرْضِ فَسَجَدَ عَلَيْهِ مَا أَمَكَّنَهُ صَحَّ وَكُرِهَ^[٢].

«فَإِنْ قَدَرَ» الْمَرِيضُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى قِيَامٍ «أَوْ عَجَزَ» عَنْهُ «فِي أَثْنَائِهَا انْتَقَلَ
إِلَى الْآخِرِ» فَيَسْتَقِلُّ إِلَى الْقِيَامِ مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَإِلَى الْجُلُوسِ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ.
وَيَرْكَعُ بِلا قِرَاءَةٍ مَنْ كَانَ قَرَأَ وَإِلَّا قَرَأَ، وَتُجْزِئُ الْفَاتِحَةُ مَنْ عَجَزَ فَأَتَمَّهَا فِي
انْحِطَاطِهِ، لَا مَنْ صَحَّ فَأَتَمَّهَا فِي ارْتِفَاعِهِ.

«وَإِنْ قَدَرَ عَلَى قِيَامٍ وَقَعُودٍ دُونَ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ أَوْ مَا بَرُكُوعٍ قَائِمًا» لِأَنَّ الرَّائِعَ
كَالْقَائِمِ فِي نَصْبِ رِجْلَيْهِ.....

[١] فَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَادَ مَرِيضًا وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى وَسَادَةٍ فَقَالَ لَهُ:
«صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْمِئْ إِيْمَاءً» الْحَدِيثُ، فَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ^(١) بِسَنَدٍ
قَوِيٍّ، لَكِنْ صَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ^(٢) وَقَفَهُ.

[٢] وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الْوَسَادَةِ أَنَّ هَذِهِ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الْأَرْضِ، بِخِلَافِ
الْوَسَادَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه البيهقي (٢/ ٤٣٤-٤٣٥).

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ١٩٥-١٩٦).

«وَأَوْمَأَ بِسُجُودِ قَاعِدًا» لِأَنَّ السَّاجِدَ كَالْجَالِسِ فِي جَمْعِ رَجُلَيْهِ.

وَمَنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَخْنِي رَقَبَتَهُ دُونَ ظَهْرِهِ حَنَاهَا، وَإِذَا سَجَدَ قَرَّبَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ مَا أَمَكْنَهُ، وَمَنْ قَدَرَ أَنْ يَقُومَ مُنْفَرِدًا وَيَجْلِسَ فِي جَمَاعَةٍ خَيْرٌ.

«وَلَمَّا رِيضَ الصَّلَاةُ مُسْتَلْقِيًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ؛ لِمُدَاوَاةِ بِقَوْلِ طَبِيبٍ مُسْلِمٍ»^[١] ثِقَةٍ، وَلَهُ الْفِطْرُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الصَّوْمَ مِمَّا يُمْكِنُ الْعِلَّةُ».

«وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ قَاعِدًا فِي السَّفِينَةِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ، وَيَصِحُّ الْفَرَضُ عَلَى الرَّاحِلَةِ» وَاقِفَةً أَوْ سَائِرَةً «خَشْيَةَ التَّأْذِي بِوَحَلٍ» أَوْ مَطَرٍ وَنَحْوِهِ؛ لِقَوْلِ يَعْلَى بْنِ مَرَّةٍ: «انْتَهَى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى مَضِيقٍ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَالسَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَالْبِلَّةُ مِنْ أَسْفَلٍ مِنْهُمْ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ، يَعْنِي إِيْمَاءً، يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: الْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَكَذَا إِنْ خَافَ انْقِطَاعًا عَنْ رُفْقَتِهِ بِنُزُولِهِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عَجَزَ عَنْ رُكُوبِ إِنْ نَزَلَ، وَعَلَيْهِ الْإِسْتِقْبَالُ، وَمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

[١] وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ إِسْلَامُهُ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَلَيُعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَاضَ قِسْمَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا كَانَ الْإِضْطِرَّارُ فِيهِ إِلَى الْإِضْطِجَاعِ مَعْلُومًا عِنْدَ النَّاسِ، فَهَذَا يُعْمَلُ فِيهِ بِقَوْلِ الطَّبِيبِ، مُسْلِمٍ كَانَ أَوْ كَافِرًا، وَالْعَمَلُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ بِمَا اسْتَفَاضَ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: فَهُوَ مَا كَانَ الْإِضْطِجَاعُ فِيهِ لَا يَعْلَمُ ضَرَرُهُ إِلَّا طَبِيبٌ أَوْ نَحْوُهُ، فَهَذَا مَحَلُّ الْخِلَافِ اهـ. تَقْرِيرُ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرٍ بْنِ سَعْدِيِّ.

«وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ «لِمَرَضٍ» وَخَدَهُ دُونَ عُنْزٍ مِمَّا تَقَدَّمَ.

وَمَنْ بِسَفِينَةٍ وَعَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فِيهَا، وَالخُرُوجِ مِنْهَا صَلَّى جَالِسًا مُسْتَقْبِلًا،
وَيَدُورُ إِلَى الْقِبْلَةِ كُلَّمَا انْحَرَفَتِ السَّفِينَةُ بِخِلَافِ النَّفْلِ.



فصل في قصر المسافر الصلاة

وَسَنَدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١] الآية.

«مَنْ سَافَرَ» أَي: نَوَى «سَفَرًا مُبَاحًا» أَي: غَيْرَ مَكْرُوهٍ وَلَا حَرَامٍ. فَيَدْخُلُ فِيهِ الْوَاجِبُ وَالْمَنْدُوبُ وَالْمُبَاحُ الْمَطْلُوقُ وَلَوْ نُزْهَةً^[١] وَفُرْجَةً، يَبْلُغُ «أَرْبَعَةَ بُرْدٍ» وَهِيَ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا، بَرًّا وَبَحْرًا وَهِيَ يَوْمَانِ قَاصِدَانِ «سُنَّ لَهُ قَصْرُ الرَّبَاعِيَّةِ رَكْعَتَيْنِ»^[٢] لِأَنَّهُ ﷺ دَاوَمَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْمَغْرِبِ وَالصُّبْحِ فَلَا يَقْصِرَانِ إِجْمَاعًا، قَالَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ.

«إِذَا فَارَقَ عَامِرَ قَرْيَتِهِ» سَوَاءً كَانَتِ الْبُيُوتُ دَاخِلَ الشُّورِ أَوْ خَارِجَهُ.

«أَوْ» فَارَقَ «خِيَامَ قَوْمِهِ» أَوْ مَا نُسِبَتْ إِلَيْهِ عُرْفًا سُكَانُ قُصُورٍ وَبَسَاتِينٍ وَنَحْوَهُمْ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا كَانَ يَقْصُرُ إِذَا ارْتَحَلَ، وَلَا يُعِيدُ مَنْ قَصَرَ بِشَرْطِهِ ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ اسْتِكْمَالِهِ الْمَسَافَةَ.

[١] وَعَنْهُ: لَا يَقْصُرُ فِي النَّزْهَةِ وَالْفُرْجَةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ وَلَعِبٌ بِلَا مَصْلَحَةٍ وَلَا حَاجَةٍ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْمَعَالِي، وَأَطْلَقَ الرَّوَايَتَيْنِ فِي (الرَّعَايَتَيْنِ) وَ(الْحَاوِيَيْنِ) وَ(الْمُذْهَبِ)^(١).

[٢] وَإِنْ أَتَمَّ فَجَائِزٌ، وَعَنْهُ: لَا يُعْجِبُنِي، وَكَرِهَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٢) قَالَ فِي (الْفُرُوعِ)^(٣): وَهُوَ أَظْهَرُ، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ الْإِتْمَامُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٤).

(١) انظر: الإنصاف (٢/ ٣١٤).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٣٤).

(٣) الفروع (٣/ ٨٧).

(٤) انظر: شرح معاني الآثار (١/ ٢٤٣)، المبسوط (١/ ٢٤٠).

وَيَقْصُرُ مَنْ أَسْلَمَ، أَوْ بَلَغَ، أَوْ طَهَّرَتْ بِسَفَرٍ مُبِيحٍ، وَلَوْ كَانَ الْبَاقِي دُونَ الْمَسَافَةِ، لَا مَنْ تَابَ إِذَنْ، وَلَا يَقْصُرُ مَنْ شَكَّ فِي قَدْرِ الْمَسَافَةِ، وَلَا مَنْ لَمْ يَقْصِدْ جِهَةً مُعَيَّنَةً كَالْتَّائِهِ^[١]، وَلَا مَنْ سَافَرَ لِيَتَرَخَّصَ.

وَيَقْصُرُ الْمُكْرَهُ كَالْأَسِيرِ^[٢]، وَامْرَأَةٌ وَعَبْدٌ تَبَعًا لِرِزْقٍ وَسَيِّدٌ.

«وَإِنْ أَحْرَمَ» فِي الْحَضَرِ ثُمَّ سَافَرَ أَوْ «أَحْرَمَ» سَفَرًا ثُمَّ أَقَامَ أَتَمَّ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ اجْتَمَعَ لَهَا حُكْمُ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، فَغَلَبَ حُكْمُ الْحَضَرِ، وَكَذَا لَوْ سَافَرَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ أَتَمَّهَا وَجُوبًا^[٣]؛ لِأَنَّهَا وَجِبَتْ تَامَةً.

«أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرٍ فِي سَفَرٍ» أَتَمَّهَا^[٤]؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ مُعْتَبَرٌ بِالْأَدَاءِ، وَهُوَ أَرْبَعٌ «أَوْ عَكْسُهَا» بِأَنْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي حَضَرٍ أَتَمَّ؛ لِأَنَّ الْقَصْرَ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ، فَبَطَلَ بِزَوَالِهِ.

«أَوْ أَتَمَّ» مُسَافِرٌ «بِمُقِيمٍ» أَتَمَّ.

[١] وَفِيهِ وَجْهٌ.

[٢] وَعَنْهُ: لَا^(١).

[٣] وَعَنْهُ: يَقْصُرُ^(٢). وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا^(٣).

[٤] وَقِيلَ: يَقْصُرُ.

(١) انظر: الإنصاف (٢/ ٣١٥).

(٢) انظر: المغني (٣/ ١٤٣).

(٣) الأوسط (٤/ ٤١٠).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «تِلْكَ السُّنَّةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَمِنْهُ لَوْ أَنتُمْ مُسَافِرٌ بِمُسَافِرٍ فَاسْتَخْلَفَ مُقِيمًا لِعُذِرَ فَيَلْزِمُهُ الْإِتِمَامُ.

«أَوْ» أَنتُمْ مُسَافِرٌ «بِمَنْ يَشُكُّ فِيهِ» أَيُّ: فِي إِقَامَتِهِ وَسَفَرِهِ لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ، وَإِنْ بَانَ أَنَّ الْإِمَامَ مُسَافِرٌ؛ لِعَدَمِ نِيَّتِهِ، لَكِنْ إِذَا عَلِمَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْإِمَامَ مُسَافِرٌ بِأَمَارَةٍ كَهَيْئَةِ لِبَاسٍ، وَأَنَّ إِمَامَهُ نَوَى الْقَصْرَ فَلَهُ الْقَصْرُ؛ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَنتُمْ أَتَمَّمْتُمْ، وَإِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ - لَمْ يَضُرَّ.

«أَوْ أَحْرَمَ بِصَلَاةٍ يَلْزِمُهُ إِتِمَامُهَا» لِكَوْنِهِ اقْتَدَى بِمُقِيمٍ، أَوْ لَمْ يَنْوَ قَصْرَهَا مَثَلًا «فَفَسَدَتْ» بِحَدَثٍ أَوْ نَحْوِهِ «وَأَعَادَهَا» أَتَمَّهَا؛ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ تَامَةً بِتَلْبُسِهِ بِهَا.

«أَوْ لَمْ يَنْوَ الْقَصْرَ عِنْدَ إِحْرَامِهَا» لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَإِطْلَاقُ النِّيَّةِ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ.

«أَوْ شَكَّ فِي نِيَّتِهِ» أَيُّ: نِيَّةِ الْقَصْرِ أَتَمَّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لَمْ يَنْوَهِ.

«أَوْ نَوَى إِقَامَةً أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ» أَتَمَّ.

وَإِنْ أَقَامَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ فَقَطُّ قَصَرَ؛ لِمَا فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَقَامَ بِهَا الرَّابِعَ وَالْخَامِسَ وَالسَّادِسَ وَالسَّابِعَ، وَصَلَّى الصُّبْحَ فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَنَى، وَكَانَ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى إِقَامَتِهَا».

«أَوْ» كَانَ الْمُسَافِرُ «مَلَّاحًا» أَيُّ: صَاحِبَ سَفِينَةٍ «مَعَهُ أَهْلُهُ، لَا يَنْوِي الْإِقَامَةَ بِيَلَدٍ، لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ» لِأَنَّ سَفَرَهُ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ، مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ ظَاعِنٍ عَنْ وَطَنِهِ وَأَهْلِهِ.

وَمِثْلُهُ مُكَارٍ وَرَاعٍ وَرَسُولٍ سُلْطَانٍ وَنَحْوِهِمْ، وَيُتِمُّ الْمُسَافِرُ إِذَا مَرَّ بِوَطْنِهِ، أَوْ بِلَدٍ لَهُ بِهِ امْرَأَةٌ، أَوْ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ فِيهِ، أَوْ نَوَى الْإِنْتِمَاءَ وَلَوْ فِي أَثْنَائِهَا بَعْدَ نِيَّةِ الْقَصْرِ. «وَإِنْ كَانَ لَهُ طَرِيقَانِ» بَعِيدٌ وَقَرِيبٌ «فَسَلِّكَ أَبْعَدَهُمَا» قَصَرَ؛ لِأَنَّهُ سَافِرٌ سَفَرًا بَعِيدًا «أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِي» سَفَرٍ «آخَرَ قَصَرَ» لِأَنَّ وُجُوبَهَا وَفِعْلَهَا وَجَدًا فِي السَّفَرِ، كَمَا لَوْ قَضَاهَا فِيهِ نَفْسِهِ.

قَالَ ابْنُ تَيْمٍ وَغَيْرُهُ: وَقَضَاءُ بَعْضِ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ كَقَضَاءِ جَمِيعِهَا. وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي (المُبْدِعِ) وَفِيهِ شَيْءٌ^{١١}.

«وَإِنْ حُسِسَ» ظُلْمًا أَوْ بِمَرَضٍ أَوْ مَطَرٍ وَنَحْوِهِ «وَلَمْ يَنْوَ إِقَامَةً» قَصَرَ أَبَدًا «لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقَامَ بِأَذْرِيَجَانَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ يَقْصُرُ الصَّلَاةَ، وَقَدْ حَالَ الثَّلْجُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدُّخُولِ» رَوَاهُ الْأَثَرُمُ.

وَالْأَسِيرُ يَقْصُرُ مَا أَقَامَ عِنْدَ الْعَدُوِّ.

«أَوْ أَقَامَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ بِلَا نِيَّةٍ إِقَامَةٍ» لَا يَدْرِي مَتَى تَنْقُضِي «قَصَرَ أَبَدًا» غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ كَثْرَةُ ذَلِكَ أَوْ قَلَّتْهُ «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقَامَ بِتَبُوكَ عَشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ.

وَإِنْ ظَنَّ أَنْ لَا تَنْقُضِي إِلَّا فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَتَمَّ، وَإِنْ نَوَى مُسَافِرَ الْقَصْرِ حَيْثُ لَمْ يُبَحْ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ، كَمَا لَوْ نَوَاهُ مُقِيمٌ.

[١] مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «فِيهِ شَيْءٌ» أَنَّهُ يَحْتَاجُ لِإِعَادَةِ نَظَرٍ فِيهَا يَظْهَرُ عِنْدَ التَّكَلُّمِ، لَكِنَّهُ

لَمْ يُقْطَعْ بِهِ.

فصل في الجمع

«يُجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا.

«و» يُجُوزُ الْجَمْعُ «بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْمَغْرِبِ» فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا فِي سَفَرٍ قَصِيرٍ^(١) لِمَا رَوَى مُعَاذٌ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ زَيْغِ الشَّمْسِ آخَرَ الظُّهْرِ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ، يُصَلِّيُهَا جَمِيعًا. وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَعَنْ أَنَسٍ مَعْنَاهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«و» يُبَاحُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا ذُكِرَ «لِمَرِيضٍ يَلْحَقُهُ بَرَكٌ» أَيُّ: تَرَكَ الْجَمْعَ «مَشَقَّةً» «لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ» وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا سَفَرٍ» رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا عُذْرَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْمَرَضُ.

وَقَدْ ثَبَتَ جَوَازُ الْجَمْعِ لِلْمُسْتَحَاضَةِ، وَهِيَ نَوْعٌ مَرَضٍ.

وَيُجُوزُ أَيْضًا لِمَرَضٍ لِمَشَقَّةٍ كَثْرَةِ نَجَاسَةٍ، وَنَحْوِ مُسْتَحَاضَةٍ وَعَاجِزٍ عَنْ طَهَارَةٍ، أَوْ تَيْمُمٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ وَقْتِ كَأَعْمَى وَنَحْوِهِ، وَلِعُذْرِ أَوْ شُغْلٍ يُبِيحُ تَرَكَ جُمُعَةٍ وَجَمَاعَةٍ.

[١] وَظَاهِرُهُ: سَائِرًا كَانَ أَوْ نَازِلًا، وَاخْتَارَ الْقَاضِي: لَا يُجُوزُ لِلنَّازِلِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّ الْجَمْعَ لَيْسَ مِنْ رُخْصِ السَّفَرِ الْمُطْلَقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ سُنَّةٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فَقَطْ^(١)، وَهُوَ أَصَحُّ وَأَظْهَرُ دَلِيلًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«و» يُبَاحُ الْجَمْعُ «بَيْنَ الْعِشَائِنِ» خَاصَّةً «لِمَطَرٍ يُبَلُّ الثَّيَابَ» وَتُوجَدُ مَعَهُ مَشَقَّةٌ، وَالثَّلْجُ وَالْبَرْدُ وَالْجَلِيدُ مِثْلُهُ، وَلَوْ حَلَّ وَرِيحٌ شَدِيدَةٌ بَارِدَةٌ «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ» رَوَاهُ النَّجَّادُ بِإِسْنَادِهِ، وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ. وَلَهُ الْجَمْعُ لِذَلِكَ.

«وَلَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ، أَوْ فِي مَسْجِدٍ طَرِيقِهِ تَحْتَ سَابَاطٍ» وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ الْعَامَّةَ يَسْتَوِي فِيهَا حَالُ وُجُودِ الْمَشَقَّةِ وَعَدَمِهَا كَالسَّفَرِ.

«وَالْأَفْضَلُ» لِمَنْ لَهُ الْجَمْعُ «فِعْلُ الْأَرْفَقِ بِهِ مِنْ» جَمْعٍ «تَأْخِيرٍ» بِأَنْ يُؤَخَّرَ الْأُولَى إِلَى الثَّانِيَةِ «و» جَمْعٍ «تَقْدِيمٍ» بِأَنْ يُقَدَّمَ الثَّانِيَةُ فَيُصَلِّيَهَا مَعَ الْأُولَى؛ لِحَدِيثِ مُعَاذِ السَّابِقِ.

فَإِنْ اسْتَوَيَا فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ، وَالْأَفْضَلُ بِعَرَفَةِ التَّقْدِيمِ، وَبِمُزْدَلِفَةِ التَّأْخِيرِ مُطْلَقًا، وَتَرَكَ الْجَمْعَ فِي سَوَاهُمَا أَفْضَلُ، وَيُشْتَرَطُ لِلْجَمْعِ تَرْتِيبٌ مُطْلَقًا. «فَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الْأُولَى اشْتُرِطَ» لَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

«نِيَّةٌ^[١] الْجَمْعِ عِنْدَ إِحْرَامِهَا»^[٢] أَيِ: إِحْرَامِ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ.

[١] وَقِيلَ: لَا تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(١)، وَأَبُو بَكْرٍ، وَقَدَّمَ ابْنُ

رَزِينِ^(٢).

[٢] وَفِيهِ وَجْهٌ: تُجْزِئُهُ النِّيَّةُ فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنْهَا.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٣٥).

(٢) انظر: الإنصاف (٢/ ٣٤١).

«و»^[١] الشَّرْطُ الثَّانِي: الْمُوَالَاةُ بَيْنَهُمَا^[٢] فَ«لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِمَقْدَارِ إِقَامَةِ صَلَاةٍ «وَوُضُوءٍ خَفِيفٍ» لِأَنَّ مَعْنَى الْجَمْعِ الْمَتَابَعَةَ وَالْمُقَارَنَةَ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ مَعَ التَّفْرِيقِ الطَّوِيلِ، بِخِلَافِ الْيَسِيرِ، فَإِنَّهُ مَعْفُودٌ عَنْهُ.

«وَيَبْطُلُ» الْجَمْعُ «بِرَاتِيَّةٍ» يُصَلِّيْهَا «بَيْنَهُمَا»^[٣] أَي: بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِصَلَاةٍ فَبَطُلَ، كَمَا لَوْ قَضَى فَاتِنَةً، وَإِنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ جَازَ.

«و» الثَّالِثُ «أَنْ يَكُونَ الْعُذْرُ» الْمُبِيحُ «مَوْجُودًا عِنْدَ افْتِتَاحِهَا وَسَلَامِ الْأَوَّلَى» لِأَنَّ افْتِتَاحَ الْأَوَّلَى مَوْضِعُ النِّيَّةِ، وَفَرَاغُهَا وَافْتِتَاحُ الثَّانِيَةِ مَوْضِعُ الْجَمْعِ، وَلَا يُشْتَرَطُ دَوَامُ الْعُذْرِ إِلَى فَرَاغِ الثَّانِيَةِ فِي جَمْعِ الْمَطَرِ وَنَحْوِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَإِنْ انْقَطَعَ السَّفَرُ فِي الْأَوَّلَى بَطُلَ الْجَمْعُ وَالْقَصْرُ مُطْلَقًا، فَيُتِمُّهَا وَتَصِحُّ، وَفِي الثَّانِيَةِ يُتِمُّهَا نَفْلًا.

«وَإِنْ جَمَعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ اشْتَرَطَ» لَهُ شَرْطَانِ:

«نِيَّةُ الْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأَوَّلَى» لِأَنَّهُ مَتَى أَخَّرَهَا عَنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ صَارَتْ قَضَاءً لَا جَمْعًا «إِنْ لَمْ يَضِقْ» وَقْتُهَا «عَنْ فِعْلِهَا» لِأَنَّ تَأْخِيرَهَا إِلَى مَا يَضِيقُ عَنْ فِعْلِهَا حَرَامٌ، وَهُوَ يُنَافِي الرُّخْصَةَ.

[١] وَقِيلَ: عِنْدَ إِحْرَامِ الثَّانِيَةِ.

[٢] وَقِيلَ: لَا تُشْتَرَطُ الْمُوَالَاةُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(١).

[٣] وَعَنْهُ: لَا يَبْطُلُ. وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَتَطَوَّعَ بَيْنَهُمَا^(٢).

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٣٥).

(٢) انظر: الإنصاف (٢/ ٣٤٣).

«و» الثاني «استمراؤ العذر» المبيح «إلى دخول وقت الثانية» فإن زال العذر قبله لم يجز الجمع؛ لزوال مقتضيه كالمرضى يبرأ، والمسافر يقدم، والمطر ينقطع، ولا بأس بالتطوع بينهما.

ولو صلى الأولى وحده ثم الثانية إماماً أو مأموماً، أو صلاهما خلف إمامين، أو من لم يجمع - صح.



فصل

«وَصَلَاةُ الْخَوْفِ صَحَّتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِصِفَاتٍ كُلُّهَا جَائِزَةٌ».

قَالَ الْأَثَرُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: تَقُولُ بِالْأَحَادِيثِ كُلِّهَا، أَوْ تَخْتَارُ وَاحِدًا مِنْهَا؟
قَالَ: أَنَا أَقُولُ: مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهَا كُلُّهَا فَحَسَنٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ سَهْلِ فَأَنَا اخْتَارُهُ.
وَشَرْطُهَا أَنْ يَكُونَ الْعَدُوُّ مُبَاحَ الْقِتَالِ، سَفَرًا كَانَ أَوْ حَضَرًا، مَعَ خَوْفٍ
هُجُومِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وَحَدِيثُ سَهْلِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ هُوَ صَلَاتُهُ ﷺ بِذَاتِ الرَّقَاعِ: «طَائِفَةٌ صَفَّتْ
مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وُجَّاهُ الْعَدُوِّ، فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ،
ثُمَّ انْصَرَفُوا وَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعَدُوِّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ
الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلُّوا رِجَالًا وَرُكْبَانًا، لِلْقِبْلَةِ وَغَيْرِهَا، يَوْمُؤُونَ طَاقَتَهُمْ.

وَكَذَا حَالُهُ هَرَبٍ مُبَاحٍ مِنْ عَدُوٍّ، أَوْ سَبِيلٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ خَافَ قُوَّةَ عَدُوٍّ يَطْلُبُهُ،
أَوْ وَقْتَ وَقُوفٍ بِعَرَفَةَ.

«وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ فِي صَلَاتِهَا مِنَ السَّلَاحِ مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا يُثْقَلُهُ
كَسَيْفٍ وَنَحْوِهِ» كَسَايْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] وَيَجُوزُ
حَمْلُ سِلَاحٍ نَجَسٍ فِي هَذِهِ الْحَالِ لِلْحَاجَةِ بِلاَ إِعَادَةٍ.



بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِجَمْعِهَا الْخَلْقَ الْكَثِيرَ، وَيَوْمُهَا أَفْضَلُ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ.
وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ مُسْتَقِلَّةٌ، وَأَفْضَلُ مِنَ الظُّهْرِ^(١)، وَفَرَضُ الْوَقْتِ، فَلَوْ صَلَّى
الظُّهْرَ أَهْلُ بَلَدٍ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ لَمْ تَصِحَّ، وَتَوَخَّرُ فَائِتَةٌ لِحَوْفِ فَوْتِهَا، وَالظُّهْرُ بَدَلٌ
عَنْهَا إِذَا فَاتَتْ.

«تَلْزَمُ» الْجُمُعَةُ «كُلَّ ذَكَرٍ» ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ
الْحُضُورِ فِي مَجَامِعِ الرِّجَالِ.
«حُرٌّ»^[١] لِأَنَّ الْعَبْدَ مَحْبُوسٌ عَلَى سَيِّدِهِ.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٢٨٣): قَوْلُهُ: «وَأَفْضَلُ مِنَ الظُّهْرِ» هَلِ الْمُرَادُ:
ظُهُرٌ غَيْرَ يَوْمِهَا أَوْ ظُهُرُ يَوْمِهَا؟ لَكِنْ يَمُنُّ لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ، وَهَذَا الثَّانِي أَظْهَرَ اهـ (م.خ)^[٢].

[١] وَعَنْ أَحْمَدَ: تَحِبُّ عَلَى الرَّقِيقِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، وَعَنْهُ: مُطْلَقًا، فَلَا يَمْنَعُهُ سَيِّدُهُ^(١)
وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ؛ لِغُمُومِ الْأَدِلَّةِ^(٢) وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
السَّعْدِيُّ^(٣).

[٢] قُلْتُ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

(١) انظر: المغني (٣/ ٢١٧)، والفروع (٣/ ١٣٦).

(٢) انظر: المحلى (٥/ ٥٤ - ٥٥)، م (٥٢٤).

(٣) المختارات الجلية (ص: ٥٢).

«مُكَلَّفٌ مُسْلِمٌ» لِأَنَّ الْإِسْلَامَ وَالْعَقْلَ شَرْطَانِ لِلتَّكْلِيفِ، وَصِحَّةُ الْعِبَادَةِ، فَلَا تَجِبُ عَلَى مَجْنُونٍ وَلَا صَبِيٍّ؛ لِمَا رَوَى طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ مَرْفُوعًا «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ، إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

«مُسْتَوْطِنٌ بِنَاءٍ» مُعْتَادٍ، وَلَوْ كَانَ فَرَاخٌ مِنْ حَجَرٍ أَوْ قَصَبٍ وَنَحْوِهِ، لَا يَرْتَحِلُ عَنْهُ شِتَاءً وَلَا صَيْفًا «اسْمُهُ» أَيِ الْبِنَاءِ «وَاحِدٌ وَلَوْ تَفَرَّقَ» الْبِنَاءُ حَيْثُ شَمِلَهُ اسْمٌ وَاحِدٌ، كَمَا تَقَدَّمَ.

«لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ» إِذَا كَانَ خَارِجًا عَنِ الْمَضَرِ «أَكْثَرُ مِنْ فَرَسَخٍ» تَقْرِيبًا، فَتَلْزَمُهُ بَغَيْرِهِ كَمَنْ بِخِيَامٍ وَنَحْوِهَا، وَلَا تَنْعَقِدُ بِهِ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَوْمَ فِيهَا، وَأَمَّا مَنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ السَّعْيُ إِلَيْهَا، قَرَبَ أَوْ بَعْدَ، سَمِعَ النِّدَاءَ أَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ؛ لِأَنَّ الْبَلَدَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ.

«وَلَا تَجِبُ» الْجُمُعَةُ «عَلَى مُسَافِرٍ سَفَرَ قَصْرٍ» لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يُسَافِرُونَ فِي الْحَجِّ وَغَيْرِهِ، فَلَمْ يُصَلِّ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْجُمُعَةَ فِيهِ، مَعَ اجْتِمَاعِ الْخَلْقِ الْكَثِيرِ، وَكَمَا لَا تَلْزَمُهُ بِنَفْسِهِ لَا تَلْزَمُهُ بَغَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ عَاصِيًا بِسَفَرِهِ، أَوْ كَانَ سَفَرُهُ فَوْقَ فَرَسَخٍ وَدُونَ الْمَسَافَةِ، أَوْ أَقَامَ مَا يَمْنَعُ الْقَصْرَ، أَوْ لَمْ يَنْوَ اسْتِيطَانًا - لَزِمَتْهُ بَغَيْرُهُ.

«وَلَا» تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى «عَبْدٍ» وَمُبْعَاضٍ وَامْرَأَةٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلَا خُتَى؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ رَجُلًا، «وَمَنْ حَضَرَهَا مِنْهُمْ أَجْزَأَتْهُ» لِأَنَّ إِسْقَاطَهَا عَنْهُمْ تَخْفِيفٌ «وَلَمْ تَنْعَقِدْ بِهِ» لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ، وَإِنَّمَا صَحَّتْ مِنْهُ تَبَعًا «وَلَمْ يَصِحَّ أَنْ يَوْمَ فِيهَا» لِئَلَّا يَصِيرَ التَّابِعُ مَتَّبِعًا.

«وَمَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ لِعُذْرٍ كَمَرَضٍ وَخَوْفٍ إِذَا حَضَرَهَا «وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَانْعَقَدَتْ بِهِ» وَجَازَ أَنْ يُؤَمَّ فِيهَا؛ لِأَنَّ سُقُوطَهَا لِمَشَقَّةِ السَّعْيِ وَقَدْ زَالَتْ.

«وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ» وَهُوَ «مِمَّنْ» يَجِبُ «عَلَيْهِ حُضُورُ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ» أَيُّ: قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الْجُمُعَةُ أَوْ مَعَ الشَّكِّ فِيهِ «لَمْ تَصَحَّ» ظُهُرُهُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى مَا لَمْ يُخَاطَبَ بِهِ، وَتَرَكَ مَا خُوطِبَ بِهِ، وَإِذَا ظَنَّ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْجُمُعَةَ سَعَى إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا فَرَضُهُ، وَإِلَّا انتظرَ حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهُمْ صَلَّوْا الْجُمُعَةَ، فَيُصَلِّي الظُّهْرَ.

وَ«تَصَحَّ» الظُّهْرُ «مِمَّنْ لَا نَجِبُ عَلَيْهِ» الْجُمُعَةُ لِمَرْضٍ وَنَحْوِهِ، وَلَوْ زَالَ عُذْرُهُ قَبْلَ تَجْمِيعِ الْإِمَامِ إِلَّا الصَّبِيَّ إِذَا بَلَغَ.

«وَالْأَفْضَلُ» تَأْخِيرُ الظُّهْرِ «حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ» الْجُمُعَةَ، وَحُضُورُهَا لِمَنْ اخْتَلَفَ فِي وُجُوبِهَا عَلَيْهِ كَعَبْدٍ أَفْضَلُ، وَنَدَبَ تَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ نَصَفِهِ لِتَارِكِهَا بِلَا عُذْرٍ.

«وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ» ^(١) الْجُمُعَةُ «السَّفَرُ فِي يَوْمِهَا بَعْدَ الزَّوَالِ» حَتَّى يُصَلِّيَ إِنْ لَمْ يَخَفْ فُوتَ رُفْقَتِهِ، وَقَبْلَ الزَّوَالِ يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا فِي طَرِيقِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٢٨٦): قَوْلُهُ: «وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ السَّفَرُ...» إلخ؛ هَذَا مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ ^[١]. (تَقْرِير).

[١] تَحْرِيمُ سَفَرٍ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ الزَّوَالِ لَيْسَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ، بَلْ هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ، كَمَا فِي (الْمَغْنِيِّ) ^(١).

فصل

«يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهَا» أَي: صِحَّةُ الْجُمُعَةِ أَرْبَعَةُ «شُرُوطٍ، لَيْسَ مِنْهَا إِذْنُ الْإِمَامِ»
 «لِأَنَّ عَلِيًّا صَلَّى بِالنَّاسِ وَعُثْمَانُ مَحْضُورٌ، فَلَمْ يُنَكِّرْهُ أَحَدٌ، وَصَوَّبَهُ عُثْمَانُ» رَوَاهُ
 الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ.

«أَحَدُهَا» أَي: أَحَدُ الشُّرُوطِ «الْوَقْتُ» لِأَنَّهَا صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ، فَاشْتَرَطَ لَهَا
 الْوَقْتُ كَبَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ، فَلَا تَصِحُّ قَبْلَ الْوَقْتِ وَلَا بَعْدَهُ إِجْمَاعًا، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ).
 «وَأَوَّلُهُ أَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ»^[١] لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِيدَانَ^[٢]:

[١] هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَا تَجُوزُ قَبْلَ السَّاعَةِ السَّادِسَةِ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ
 وَالْمَوْفَّقُ. قَالَ: وَأَمَّا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ؛ لِمَا ذَكَرَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلِأَنَّ
 التَّوَقُّيْتَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِنَصٍّ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ خُلَفَائِهِ أَنَّهُمْ
 صَلَّوْهَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ^(١) اهـ. وَكُلُّ قَوْلٍ بِجَوَازِ فِعْلِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْإِمَامِ
 أَحْمَدَ، وَقَدْ ضَعَّفَ النَّوَوِيُّ فِي (الْمَجْمُوعِ)^(٢) جَمِيعَ مَا احْتَجَّ بِهِ الْمُجِيزُونَ.

[٢] هُوَ تَابِعِيٌّ كَبِيرٌ، لَكِنْ غَيْرُ مَعْرُوفٍ الْعَدَالَةِ. قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ^(٣): يُشَبِّهُ الْمَجْهُولَ،
 وَقَالَ الْبُخَارِيُّ^(٤): لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ، اهـ (نِيلَ الْأَوْطَارِ)^(٥)، وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ

(١) المغني (٣/ ٢٤١).

(٢) المجموع (٤/ ٥١٢).

(٣) الكامل لابن عدي (٥/ ٣٦٩).

(٤) التاريخ الكبير (٥/ ١١٠).

(٥) نيل الأوطار (٣/ ٣١٠).

«شَهِدْتُ الْجُمُعَةَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ، ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عُمَرَ فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ إِلَى أَنْ أَقُولَ: قَدْ انْتَصَفَ النَّهَارُ، ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عُثْمَانَ فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ إِلَى أَنْ أَقُولَ: قَدْ زَالَ النَّهَارُ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ وَلَا أَنْكَرَهُ» رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَاحتَجَّ بِهِ.

قَالَ^(١): وَكَذَلِكَ رَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرٍ، وَسَعْدٍ، وَمُعَاوِيَةَ أَنَّهُمْ صَلَّوْا قَبْلَ الزَّوَالِ، وَلَمْ يُنْكَرْ.

«وَأَخْرَجَهَا آخِرُ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ» بِلَا خِلَافٍ، قَالَهُ فِي (المُبْدِعِ) وَفَعَلَهَا بَعْدَ الزَّوَالِ أَفْضَلُ.

«فَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا قَبْلَ التَّحْرِيمَةِ» أَيُّ: قَبْلَ أَنْ يُكَبَّرُوا لِلْإِحْرَامِ بِالْجُمُعَةِ «صَلَّوْا ظُهْرًا» قَالَ فِي (الشَّرْحِ): لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا «وَالْإِلَّا» بِأَنْ أَحْرَمُوا بِهَا فِي الْوَقْتِ فَ«جُمُعَةٌ» كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، تُدْرِكُ بِتَكْثِيرِ الإِحْرَامِ فِي الْوَقْتِ،

مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَذَهَبُ إِلَى جِمَالِنَا فَنُزِيحُهَا حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ^(١) يَعْنِي النَّوَاضِحَ، وَهَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ قَبْلَ الزَّوَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قُلْتُ: وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَذَهَبُ إِلَى جِمَالِنَا فَنُزِيحُهَا حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ؛ يَعْنِي النَّوَاضِحَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ^(٢). وَهَذَا ظَاهِرُهُ فِي أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ قَبْلَ الزَّوَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٣١)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب صلاة الجمعة حين تزلو الشمس، رقم (٨٥٨).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٣٣١)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب صلاة الجمعة حين تزلو الشمس، رقم (٨٥٨)، والنسائي: كتاب الجمعة، باب وقت الجمعة، رقم (١٣٩٠).

وَلَا تَسْقُطُ بِشَكِّ فِي خُرُوجِ الْوَقْتِ، فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ قَدْرُ الْخُطْبَةِ وَالتَّحْرِيمَةِ لَزِمَهُمْ فَعْلُهَا، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ.

الشَّرْطُ «الثَّانِي حُضُورُ أَرْبَعِينَ^(١) مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا» - وَتَقَدَّمَ بَيَانُهُمْ - الْخُطْبَةُ وَالصَّلَاةُ، قَالَ أَحْمَدُ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ مُضْعَبَ بْنِ عُمَيْرٍ إِلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ جَمَعَ بِهِمْ، وَكَانُوا أَرْبَعِينَ^[١]، وَكَانَتْ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بِالْمَدِينَةِ» وَقَالَ جَابِرٌ: «مَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَ جُمُعَةٍ وَأَصْحَى وَفِطْرٌ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَفِيهِ ضَعْفٌ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٨٨/١): قَوْلُهُ: «حُضُورُ أَرْبَعِينَ» وَعَنْهُ: تَعَقُّدُ بِأَرْبَعَةٍ، وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ. وَعَنْهُ: ثَلَاثَةٌ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ نَقِيُّ الدِّينِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ: بِمَنْ تَتَقَرَّى بِهِمْ قَرْيَةً عَادَةً. اهـ^[٢].

[١] الَّذِي فِي التَّلْخِصِ^(١): إِنَّهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ فِي إِسْنَادِهِ صَالِحَ ابْنِ أَبِي الْأَخْضَرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، فَتَأَمَّلْ.

[٢] وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ فِي قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا قَدْ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ»^(٢) وَلَفْظُ أَحْمَدَ: «لَا يُؤَدَّنُ وَلَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا اسْتَحْوَذَ» بِدُونِ قَدْ، وَلَيْسَ فِيهِ: وَلَا بَدْوٍ.

(١) التلخيص الحبير (١١٥/٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٩٦/٥)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب في التشديد في ترك الجماعة، رقم (٥٤٧)، والنسائي: كتاب الإمامة، باب التشديد في ترك الجماعة، رقم (٨٤٧).

الشَّرْطُ «الثَّالِثُ أَنْ يَكُونُوا بِقَرْيَةٍ مُسْتَوَظِنِينَ» بِهَا، مَبْنِيَّةٌ بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، فَلَا تَتِمُّ مِنْ مَكَانَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ، وَلَا تَصِحُّ مِنْ أَهْلِ الْحِيَامِ وَيُوتِ الشَّعْرِ وَنَحْوِهِمْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُقْصَدْ لِيَلَا سَيْطَانٍ غَالِبًا، وَكَانَتْ قِبَائِلُ الْعَرَبِ حَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِهَا، وَتَصِحُّ بِقَرْيَةٍ خَرَابٍ، عَزَمُوا عَلَى إِصْلَاحِهَا وَالْإِقَامَةِ بِهَا.

«وَتَصِحُّ» إِقَامَتُهَا «فِيمَا قَارَبَ الْبُنْيَانَ مِنَ الصَّحَرَاءِ» «لِأَنَّ أَسْعَدَ بْنَ زُرَّارَةَ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ فِي حَرَّةِ بَنِي بَيَاضَةَ»^[١] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: حَسَنُ الْإِسْنَادِ صَحِيحٌ^[٢].

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: حَرَّةُ بَنِي بَيَاضَةَ عَلَى مِيلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ.

وَإِذَا رَأَى الْإِمَامُ وَحْدَهُ الْعَدَدَ فَتَقَصَّ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُؤْمَهُمْ، وَلَزِمَهُ اسْتِخْلَافُ أَحَدِهِمْ، وَبِالْعَكْسِ لَا تَلْزَمُ وَاحِدًا مِنْهُمْ.

«فَإِنْ نَقَصُوا» عَنِ الْأَرْبَعِينَ «قَبْلَ إِتْمَامِهَا» لَمْ يَتِمُّوْهَا جُمُعَةً؛ لِفَقْدِ شَرْطِهَا.

وَ«اسْتَأْنَفُوا ظَهْرًا» إِنْ لَمْ تُتِمَّكَ إِعَادَتُهَا جُمُعَةً، وَإِنْ بَقِيَ مَعَهُ الْعَدَدُ بَعْدَ انْفِصَاصِ بَعْضِهِمْ، وَلَوْ مِمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ، وَلَحَقُوا بِهِمْ قَبْلَ نَقْصِهِمْ - أَتَمُّوا جُمُعَةً، «وَمَنْ» أَحْرَمَ فِي الْوَقْتِ وَ«أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْهَا» أَيُّ: مِنَ الْجُمُعَةِ «رَكْعَةً أَتَمَّهَا جُمُعَةً» لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» رَوَاهُ الْأَثَرُمُ.

[١] بَطْنٌ مِنَ الْأَنْصَارِ.

[٢] وَفِي التَّلْخِيسِ^(١): إِنَّهُ حَسَنُ الْإِسْنَادِ، وَإِنَّهُمْ كَانُوا أَرْبَعِينَ.

(١) التَّلْخِيسُ الْحَبِيرُ (٢/ ١١٥).

«وَإِنْ أَدْرَكَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ» بِأَنْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنَ الثَّانِيَةِ، ثُمَّ دَخَلَ مَعَهُ «أَتَمَّهَا ظَهْرًا» لِمَفْهُومٍ مَا سَبَقَ «إِذَا كَانَ نَوَى الظُّهْرَ»^[١] وَدَخَلَ وَقْتَهُ لِحَدِيثٍ: «وَأَتَمَّا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» وَإِلَّا أَتَمَّهَا نَفْلًا، وَمَنْ أَحْرَمَ مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ زُحِمَ عَنِ السُّجُودِ لَزِمَهُ السُّجُودُ عَلَى ظَهْرِ إِنْسَانٍ أَوْ رَجُلِهِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ فَإِذَا زَالَ الزَّحَامُ.

وَإِنْ أَحْرَمَ، ثُمَّ زُحِمَ، وَأُخْرِجَ عَنِ الصَّفِّ، فَصَلَّى فَذَا - لَمْ تَصِحَّ، وَإِنْ أُخْرِجَ فِي الثَّانِيَةِ نَوَى مُفَارَقَتَهُ، وَأَتَمَّهَا جُمُعَةً^[٢].

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: تَقَدَّمَ خُطْبَتَيْنِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَيُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ خُطْبَتَيْنِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وَالذِّكْرُ هُوَ الْخُطْبَةُ؛ وَلِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ، يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا بِجُلُوسٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَهُمَا بَدَلُ رَكَعَتَيْنِ لَا مِنَ الظُّهْرِ.

[١] قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ وَابْنُ مُفْلِحٍ فِي حَوَاشِيهِ: هَذَا أَظْهَرُ الْوَجْهَيْنِ. وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ ابْنُ شَاقِلَا: يَنْوِي جُمُعَةً، وَيَتَمَّهَا ظَهْرًا، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ، وَهِيَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ اهـ. إِنْصَافٌ^(١).

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِنْ أُخْرِجَ فِي الثَّانِيَةِ نَوَى مُفَارَقَتَهُ وَأَتَمَّهَا جُمُعَةً» انْظُرْ هَلْ يُقَاسُ عَلَى الْجُمُعَةِ غَيْرُهَا فِي أَنَّهُ إِذَا أُخْرِجَ فَصَارَ مُنْفَرِدًا نَوَى الْمَفَارَقَةَ بِجَامِعِ خَوْفِ الْبُطْلَانِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا يُمَكِّنُ قِصَاؤُهَا، وَإِنَّمَا صُحِّحَتْ صُرُورَةُ الظَّاهِرِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَافَ بُطْلَانَ صَلَاتِهِ بِسَبْقِ الْحَدَثِ جَازَ انْفِرَادُهُ، فَكَذَا هُنَا بِجَامِعِ خَوْفِ فَسَادِ الصَّلَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ كَاتِبُهُ.

وَمِنْ شَرَطِ صِحَّتَيْهِمَا حَمْدُ اللَّهِ بِلَفْظِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

«وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ» مُحَمَّدٍ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» لِأَنَّ كُلَّ عِبَادَةٍ افْتَقَرَتْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى افْتَقَرَتْ إِلَى ذِكْرِ رَسُولِهِ، كَالْأَذَانِ، وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الصَّلَاةِ.

«وَقِرَاءَةُ آيَةٍ» كَامِلَةٍ؛ لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ آيَةً، وَيَذْكُرُ النَّاسَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: يَقْرَأُ مَا شَاءَ.

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: لَوْ قَرَأَ آيَةً لَا تَسْتَقِلُّ بِمَعْنَى أَوْ حُكْمِ كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ [المدر: ٢١] أَوْ ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] لَمْ يَكْفِ، وَالْمَذْهَبُ لَا بُدَّ مِنْ قِرَاءَةِ آيَةٍ وَلَوْ جُنْبًا مَعَ تَحْرِيمِهَا.

فَلَوْ قَرَأَ مَا تَضَمَّنَ الْحَمْدَ وَالْمَوْعِظَةَ، ثُمَّ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - أَجْزَأُهُ.

«وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ.

قَالَ فِي (الْمُبْدَعِ): وَيَبْدَأُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، ثُمَّ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ بِالْمَوْعِظَةِ، ثُمَّ الْقِرَاءَةَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، وَلَا بُدَّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ.

«و» يُشْتَرَطُ «حُضُورُ الْعَدَدِ الْمُشْتَرَطِ» لِسَمَاعِ الْقَدْرِ الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرُ اشْتِرَاطِ لِلصَّلَاةِ، فَاشْتَرَطَ لَهُ الْعَدَدُ، كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، فَإِنْ نَقَصُوا وَعَادُوا قَبْلَ فَوْتِ رُكْنٍ مِنْهَا بَنَوْا.

وَأِنْ كَثُرَ التَّفْرِيقُ^[١]، أَوْ قَاتَ مِنْهَا رُكْنٌ^[٢]، أَوْ أَحْدَثَ فَتَطَهَّرَ^[٣] - اسْتَأْنَفَ مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ، وَيُشْتَرَطُ لَهُمَا أَيْضًا الْوَقْتُ، وَأَنْ يَكُونَ الْخُطِيبُ يَصْلُحُ إِمَامًا فِيهَا، وَالْجَهْرُ بِهِمَا، بِحَيْثُ يَسْمَعُ الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ، حَيْثُ لَا مَانِعَ، وَالنِّيَّةُ، وَالْإِسْتِيطَانُ لِلْقَدْرِ الْوَاجِبِ مِنْهُمَا، وَالْمُؤَالَاةُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ.

«وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُمَا الطَّهَّارَةُ» مِنَ الْحَدَثَيْنِ وَالنَّجَسِ، وَلَوْ خَطَبَ بِمَسْجِدٍ؛ لِأَنَّهَا ذِكْرٌ تَقَدَّمَ الصَّلَاةَ أَشْبَهَ الْأَذَانَ، وَتَحْرِيمُ ثُبِّ الْجُنُبِ بِالْمَسْجِدِ لَا تَعَلُّقٌ لَهُ بِوَاجِبِ الْعِبَادَةِ، وَكَذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ لَهُمَا سِتْرُ الْعَوْرَةِ.

«وَلَا أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا مَنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ» بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ، أَشْبَهَا الصَّلَاتَيْنِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَيْضًا حُضُورُ مُتَوَلَّى الصَّلَاةِ الْخُطْبَةَ، وَيُبْطِلُهَا كَلَامٌ مُحَرَّمٌ وَلَوْ يَسِيرًا، وَلَا تُجْزَى بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَ الْقُدْرَةِ.

[١] هَذَا فِيمَا لَوْ سَكَتَ حِينَ انْفِضَائِهِمْ حَتَّى طَالَ الْفَضْلُ، أَمَا لَوْ اسْتَمَرَ فِي خُطْبَتِهِ فِيمَا لَيْسَ بِرُكْنٍ مِنْهَا حَتَّى رَجَعُوا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ جُمْلٌ طَوِيلَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ فِي خُطْبَتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَيُّ: وَطَالَ الْفَضْلُ، وَإِلَّا كَفَاهُ إِعَادَةُ الرُّكْنِ الْفَائِتِ فَقَطْ، كَمَا فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(١) وَهُوَ مُرَادُهُمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] أَيُّ: وَطَالَ الْفَضْلُ، وَإِلَّا لَمْ يَضُرْ؛ لِأَنَّ الطَّهَّارَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا، فَيَقَالُ: إِنَّ مُجَرَّدَ الْحَدَثِ يُبْطِلُ الْخُطْبَةَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَمِنْ سُنَنِهَا» أَيِ الْخُطْبَتَيْنِ «أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مَنْبَرٍ» لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهُوَ بِكَسْرِ الْمِيمِ مِنَ النَّبَرِ وَهُوَ الِازْتِفَاعُ، وَاتِّخَاذُهُ سُنَّةً مُجْمَعَةً عَلَيْهَا^[١]، قَالَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ. وَيَضَعُهُ عَلَى تُوْدَةٍ إِلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي تَلِي السَّطْحَ، «أَوْ» يَخْطُبُ عَلَى «مَوْضِعٍ عَالٍ» إِنْ عَدِمَ الْمَنْبَرُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، عَنْ يَمِينِ مُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ بِالْمَحْرَابِ، وَإِنْ خَطَبَ بِالْأَرْضِ فَعَنْ يَسَارِهِمْ^[٢]، «و» أَنْ «يُسَلِّمَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ إِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ»^[٣] لِقَوْلِ جَابِرٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمَنْبَرَ سَلَّمَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. وَرَوَاهُ الْأَثَرُمُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ. وَرَوَاهُ النَّجَّادُ، عَنْ عُثْمَانَ - كَسَلَامِهِ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ فِي خُرُوجِهِ.

[١] وَأَمَّا الْمَحْرَابُ فَاتِّخَاذُهُ مَبَاحٌ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ: مُسْتَحَبٌّ.

[٢] قَالَهُ أَبُو الْمَعَالِي^(١).

[٣] وَكَذَلِكَ إِذَا خَرَجَ عَلَيْهِمْ كَمَا فِي (الْهَدْيِ)^(٢)، وَكَمَا فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٣) أَيْضًا، وَلِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَنَا مِنَ الْمَنْبَرِ سَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمَنْبَرِ، ثُمَّ صَعِدَ، فَإِذَا اسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ سَلَّمَ، ثُمَّ قَعَدَ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الطَّبْرَانِيُّ، وَابْنُ بَيْهَقٍ^(٥)، وَفِيهِ عَيْسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، ضَعَفَهُ ابْنُ عَدِيٍّ وَابْنُ حِبَّانَ^(٦) اهـ.

(١) انظر: الفروع (٣/ ١٧٦)، والمبدع (٢/ ١٦١).

(٢) زاد المعاد (١/ ٤٤٥ - ٤٤٦).

(٣) الإقناع (١/ ١٩٤).

(٤) الكامل لابن عدي (٦/ ٤٤٥).

(٥) أخرجه الطبراني في الأوسط رقم (٦٦٧٧)، والبيهقي (٣/ ٢٠٥).

(٦) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٢١).

«ثُمَّ يُسْنُ أَنْ «يَجْلِسَ إِلَى فَرَاحِ الْأَذَانِ» لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْلِسُ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ حَتَّى يَفْرَغَ الْمُؤَذِّنُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
«و» أَنْ «يَجْلِسَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ»؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ^[١].

«و» أَنْ «يَخْطُبَ قَائِمًا» لِمَا تَقَدَّمَ «وَيَعْتَمِدُ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَا» لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^[٢]، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ حَزْنٍ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الدِّينَ فُتِحَ بِهِ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ بِالْيُسْرَى، وَالْأُخْرَى بِحَرْفِ الْمِنْبَرِ، فَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ أَمْسَكَ يَمِينَهُ بِشِمَالِهِ^[٣] أَوْ أَرْسَلَهُمَا.

«و» أَنْ «يَقْصِدَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ» لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَلِأَنَّ التِّفَاتَةَ إِلَى أَحَدِ جَانِبَيْهِ إِعْرَاضٌ عَنِ الْآخَرِ، وَإِنْ اسْتَدْبَرَهُمْ كُرِهَ، وَيَنْحَرِفُونَ إِلَيْهِ إِذَا خَطَبَ؛ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ، ذَكَرَهُ فِي (المُبْدَعِ).

[١] عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَيُشْتَرَطُ تَقَدُّمُ خُطْبَتَيْنِ»^(١) وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢).

[٢] ظَاهِرُهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَعْتَمِدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَنَفَى ابْنُ الْقَيِّمِ أَنَّ يَكُونَ يَعْتَمِدُ عَلَى السَّيْفِ مُطْلَقًا، وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يُحْفَظُ عَنْهُ بَعْدَ اتِّخَاذِ الْمِنْبَرِ أَنَّهُ كَانَ يَرْقَاهُ بِسَيْفٍ وَلَا قَوْسٍ وَلَا غَيْرِهِ. اهـ (هَدْيٍ)^(٣).

[٣] وَفِي (الإِقْنَاعِ): أَمْسَكَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ^(٤) اهـ.

(١) انظر: (ص: ٢٨٦)

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الخطبة قائما، رقم (٩٢٠)، ومسلم: كتاب الجمعة، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة، رقم (٨٦١).

(٣) زاد المعاد (١/ ٤٢٩).

(٤) الإقناع (١/ ١٩٤).

«و» أَنْ «يَقْصُرَ الْخُطْبَةُ» لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ عَمَّارٍ مَرْفُوعًا: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقْصَرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ مِنْ فَقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ، وَاقْصُرُوا الْخُطْبَةَ». وَأَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ أَقْصَرَ، وَرَفَعَ صَوْتَهُ قَدْرَ إِمْكَانِهِ.

«و» أَنْ «يَدْعُوا لِلْمُسْلِمِينَ» لِأَنَّهُ مَسْنُونٌ فِي غَيْرِ الْخُطْبَةِ، فَفِيهَا أَوْلَى، وَيُبَاحُ الدُّعَاءُ لِمُعَيَّنٍ، وَأَنْ يَخْطُبَ مِنْ صَحِيفَةٍ.

قَالَ فِي (المُبْدِعِ): وَيَنْزِلُ مُسْرِعًا^[١].

وَإِذَا غَلَبَ الْخَوَارِجُ عَلَى بَلَدٍ فَأَقَامُوا فِيهِ الْجُمُعَةَ جَازَ اتِّبَاعُهُمْ نَصًّا. وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: يُصَلِّي مَعَهُمُ الْجُمُعَةَ، وَيُعِيدُهَا ظَهْرًا.

[١] وَهَلْ يَنْزِلُ عِنْدَ لَفْظِ الْإِقَامَةِ أَوْ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْخُطْبَةِ بِحَيْثُ يَصِلُ الْمِحْرَابَ عِنْدَ لَفْظِ الْإِقَامَةِ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، قَالَهُ فِي (التَّلْخِصِ) وَقَدَّمَ فِي (الرَّعَايَتَيْنِ) وَ(الْحَاوِيَيْنِ): يَنْزِلُ عِنْدَ لَفْظِ الْإِقَامَةِ^(١)، قُلْتُ: وَهُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي (الإِقْنَاعِ)^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَنْزِلُ قَبْلَ الْإِقَامَةِ؛ لِحَدِيثِ أَحْمَدَ: «كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ إِذَا جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَيُقِيمُ إِذَا نَزَلَ» ذَكَرَهُ فِي (الْمُنْتَقَى)^(٤).



(١) انظر: الإنصاف (٢/ ٣٩٩).

(٢) الإقناع (١/ ١٩٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ٤٤٩)، من حديث السائب بن يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) المنتقى (ص: ٣٠١).

فصل

«و» صَلَاةُ «الْجُمُعَةِ رَكَعَتَانِ» إِجْمَاعًا حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ «يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ جَهْرًا» لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «فِي» الرَّكَعَةِ «الْأُولَى بِالْجُمُعَةِ» بَعْدَ الْفَاتِحَةِ «وَفِي» الرَّكَعَةِ «الثَّانِيَةِ بِالْمُنَافِقِينَ» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَقْرَأُ بِهِمَا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَأَنْ يَقْرَأَ فِي فَجْرِهَا فِي الْأُولَى «الْم» السَّجْدَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ «هَلْ أَتَى» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَقْرَأُ بِهِمَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

«وَتَحْرُمُ إِقَامَتُهَا» أَيُّ: إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ وَكَذَا الْعِيدُ «فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ بِالْبَلَدِ» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَصْحَابُهُ لَمْ يُقِيمُوهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ «إِلَّا لِحَاجَةٍ» كَسَعَةِ الْبَلَدِ، وَتَبَاعُدِ أَقْطَارِهِ، أَوْ بُعْدِ الْجَامِعِ، أَوْ ضِيقِهِ^(١)، أَوْ خَوْفِ فِتْنَةٍ، فَيَجُوزُ التَّعَدُّدُ بِحَسَبِهَا فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا تُفْعَلُ فِي الْأَمْصَارِ الْعَظِيمَةِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، فَكَانَ إِجْمَاعًا، ذَكَرَهُ فِي (الْمُبْدِعِ).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٢٩٧): قَوْلُهُ: «أَوْ ضِيقُهُ» قَالَ الْفُتُوْحِيُّ: أَيُّ: ضِيقُ مَسْجِدِ الْبَلَدِ عَنْ أَهْلِهِ. انْتَهَى. قُلْتُ: الْإِطْلَاقُ فِي الْأَهْلِ شَامِلٌ لِكُلِّ مَنْ تَصَحَّ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ^(١) وَحِينَئِذٍ فَالتَّعَدُّدُ فِي مَضَرٍّ لِحَاجَةٍ اهـ (ح. مُتَّهَى).

[١] أَقُولُ: فِي هَذَا نَظَرٌ ظَاهِرٌ، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ ضِيقُهُ عَنِ الْمُصَلِّينَ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُمْ لَا حُكْمَ لَهُمْ، وَلَا يَجِبُ حُضُورُهُمْ، وَلَا نَأْتَا لَوْ اعْتَبَرْنَا ذَلِكَ لَجَازَ فِعْلُهَا فِي جَمِيعِ مَسَاجِدِ الْبَلَدِ تَقْرِيْبًا؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ اجْتَمَعُوا جَمِيعًا فِي كُلِّ مَسَاجِدِهِمْ لَكَادَتْ تَضِيقُ بِهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«فَإِنْ فَعَلُوا» أَي: صَلَّوْهَا فِي مَوْضِعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ بِلاَ حَاجَةٍ «فَالصَّحِيحَةُ مَا بَاشَرَهَا الْإِمَامُ أَوْ أَدْنَى فِيهَا» وَلَوْ تَأَخَّرَتْ، وَسَوَاءٌ قُلْنَا: إِذْنُهُ شَرْطٌ أَوْ لَا؛ إِذْ فِي تَصْحِيحِ غَيْرِهَا افْتِيَاتٌ عَلَيْهِ، وَتَقْوِيَةٌ لِحُجْمَتِهِ.

«فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي إِذْنٍ أَوْ عَدَمِهِ فَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ» لِأَنَّ الْإِسْتِغْنَاءَ حَصَلَ بِالْأَوَّلَى، فَأُضِيطَ الْحُكْمُ بِهَا، وَيُعْتَبَرُ السَّبْقُ بِالْإِحْرَامِ.

«وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا» وَلَا مَزِيَّةَ لِإِحْدَاهُمَا بَطَلَتَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَصْحِيحُهُمَا وَلَا تَصْحِيحُ إِحْدَاهُمَا فَإِنْ أُمَكِّنَ إِعَادَتُهَا جُمُعَةً فَعَلُوا، وَإِلَّا صَلَّوْهَا ظَهْرًا.

«أَوْ جُهِلَتِ الْأَوَّلَى» مِنْهُمَا «بَطَلَتَا» وَيُصَلُّونَ ظَهْرًا؛ لِإِحْتِمَالِ سَبْقِ إِحْدَاهُمَا، فَتَصِحُّ وَلَا تُعَادُ، وَكَذَا لَوْ أُقِيمَتْ فِي الْمَضَرِّ جُمُعَاتٌ وَجُهِلَ كَيْفَ وَقَعَتْ.

وَإِذَا وَافَقَ الْعِيدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَقَطَتْ عَنْ مَنْ حَضَرَهُ مَعَ الْإِمَامِ كَمَرِيضٍ، دُونَ الْإِمَامِ، فَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ أَقَامَهَا^(١)، وَإِلَّا صَلَّى ظَهْرًا، وَكَذَا الْعِيدُ بِهَا إِذَا عَزَمُوا عَلَى فِعْلِهَا سَقَطَ.

«وَأَقْلَ السُّنَّةِ» الرَّائِيَّةُ «بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ» «لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

[١] قَوْلُهُ: «فَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ» قُوَّتُهُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ حُضُورُ الْعَدَدِ الْمُعْتَبَرِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَعَنْهُ: لَا تَسْقُطُ عَنِ الْعَدَدِ الْمُعْتَبَرِ. وَكَلَامُ ابْنِ رَجَبٍ هُنَا فِيهِ تَظَرُّ حَيْثُ قَالَ: إِنَّهُ عَلَى رِوَايَةِ عَدَمِ السَّقُوطِ عَنِ الْإِمَامِ يَجِبُ أَنْ يُخْضَرَ مَعَهُ مَنْ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الصَّلَاةُ^(١)؛ لِأَنَّ هَذَا الَّذِي فَرَعَهُ رِوَايَةُ أُخْرَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَأَكْثَرَهَا سِتُّ» رَكَعَاتٍ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُهُ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.
وَيُصَلِّيَهَا مَكَانَهُ^[١]، بِخِلَافِ سَائِرِ السُّنَنِ فِي بَيْتِهِ، وَيُسَنُّ فَضْلُ بَيْنِ فَرَضٍ
وَسُنَّةٍ بِكَلَامٍ^[٢] أَوْ انْتِقَالٍ مِنْ مَوْضِعِهِ.
وَلَا سُنَّةَ لَهَا قَبْلَهَا أَيْ: رَاتِبَةً.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: رَأَيْتُ أَبِي يُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ رَكَعَتَيْنِ.
«وَيُسَنُّ أَنْ يَغْتَسِلَ» لَهَا فِي يَوْمِهَا؛ لِحَبْرِ عَائِشَةَ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لَيَوْمِكُمْ
هَذَا» وَعَنْ جَمَاعٍ وَعِنْدَ مُضِيِّ أَفْضَلُ «وَتَقَدَّمَ» وَفِيهِ نَظَرٌ^[٣].

[١] قَالَهُ فِي (شَرْحِ الْإِفْتِنَاعِ)^(١) وَفِيهِ نَظَرٌ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ.

[٢] وَيَكْفِي قَوْلُ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، أَهْمِنْ خَطِّ الْحَجَّائِي، أَهْمِنْ
حَاشِيَةِ شَيْخِنَا عَلَيْهِ، أَهْمِنْ نَقْلَتُهُ مِنْ حَاشِيَةِ عَلَى (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) وَالْمُرَادُ بِشَيْخِنَا الْمَذْكُورِ هُوَ
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ، قَالَهُ الْكَاتِبُ.

[٣] قَوْلُهُ: «فِيهِ نَظَرٌ» مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَحْتَاجُ لِإِعَادَةِ النَّظَرِ فِيهِ؛ لِيُظْهَرَ صِحَّتُهُ أَوْ فُسَادُهُ،
فَلَا يَقَعُ فِيهَا قُطْعٌ بِصِحَّتِهِ أَوْ فُسَادِهِ، بَلْ فِيهَا اخْتِمَلُهُمَا، فَإِنْ وَقَعَ بِمَقْطُوعٍ بِصِحَّتِهِ فَمُكَابَرَةٌ
وَمُعَانَدَةٌ وَبِمَقْطُوعٍ بِفُسَادِهِ فَمُحَابَاةٌ لِلْخَصْمِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «لَا يَحْتَاجُ لِنَظِيرٍ» أَيْ: لَا نَظَرَ فِي كَلَامِهِ. وَمَعْنَى «نَظَرُوهُ» قَالُوا:
فِيهِ نَظَرٌ. وَوَجْهُ تَنْظِيرِ الشَّارِحِ فِي كَلَامِ الْمَاتِنِ أَنَّ الْمَاتِنَ لَمْ يَذْكُرْ لِعُغْلِ الْجُمُعَةِ فَضْلًا
خَاصًّا كَسَائِرِ الْأَغْسَالِ الْمُسْتَحَبَّةِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ عَلَى وَجْهِ التَّمْثِيلِ فِي كِتَابِ الطَّهَّارَةِ؛ حَيْثُ

«و» يُسَنُّ «تَنْظِيفُ وَتَطْيِيبُ» لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدَّهْنُ، وَيَمَسُّ مِنْ طِيبٍ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ، فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ - أَيْ: حَظَبَ الْإِمَامُ - إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى».

«و» أَنْ «يَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ» لِيُزَوِّدَهُ فِي بَعْضِ الْأَفَاطِ، وَأَفْضَلُهَا الْبَيَاضُ، وَيَعْتَمُّ وَيَرْتَدِي.

«و» أَنْ «يُبَكِّرَ إِلَيْهَا مَاشِيًا» لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ» وَيَكُونُ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي.

«و» أَنْ «يَذْنُو مِنَ الْإِمَامِ» مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ، فَاسْتَمَعَ وَلَمْ يَلْغُ - كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا أَجْرُ سَنَةِ عَمَلٍ صِيَامُهَا وَقِيَامُهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ. وَيَسْتَغْلُ بِالصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ.

«و» أَنْ «يَقْرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي يَوْمِهَا» لِمَا رَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ».

«و» أَنْ «يُكْثِرَ الدُّعَاءَ» رَجَاءً أَنْ يُصَادِفَ سَاعَةَ الْإِجَابَةِ.

قَالَ فِي الْمِيَاهِ: وَإِنْ اسْتُعْمِلَ فِي طَهَارَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ كَتَجْدِيدِ وُضُوءٍ وَغُسْلِ جُمُعَةٍ إلخ؛ فَلِذَلِكَ نَظَرَ فِيهِ، وَلَعَلَّهُ غَفَلَ عَنْ كَلَامِ الْمَاتِنِ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، فَبَارَكَ مَنْ لَا يَضِلُّ وَلَا يَنْسَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، اه، كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ بْنِ عُثَيْمِينَ.

«و» أَنْ يُكْثِرَ «الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا لَيْلَتَهَا.

«وَلَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ» لِمَا رَوَى أَحْمَدُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ رَأَى رَجُلًا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ، فَقَدْ آذَيْتَ»، «إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُتَخَطِّي «إِمَامًا» فَلَا يُكْرَهُ لِلْحَاجَةِ، وَالْحَقُّ بِهِ فِي (الْغُنْيَةِ) الْمُؤَدَّنَ.

«أَوْ» يَكُونَ الْمُتَخَطِّي «إِلَى فُرْجَةٍ» لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِهِ فَيَتَخَطَّى؛ لِأَنَّهُمْ أَسْقَطُوا حَقَّ أَنْفُسِهِمْ بِتَأْخِيرِهِمْ.

«وَحَرَّمَ أَنْ يُقِيمَ غَيْرُهُ» وَلَوْ عَبْدُهُ أَوْ وَلَدُهُ الْكَبِيرُ «فَيَجْلِسَ مَكَانَهُ» لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ وَيَجْلِسَ فِيهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَكِنْ يَقُولُ: افْسَحُوا، قَالَهُ فِي (التَّلْخِصِ).

«إِلَّا» الصَّغِيرُ^(١) وَ«مَنْ قَدَّمَ صَاحِبًا لَهُ فَجَلَسَ فِي مَوْضِعٍ يُحْفَظُ لَهُ» وَكَذَا لَوْ جَلَسَ لِحَفْظِهِ بِدُونِ إِذْنِهِ. قَالَ فِي (الشَّرْحِ): لِأَنَّ النَّائِبَ يَقُومُ بِاخْتِيَارِهِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِلَّا الصَّغِيرُ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَقَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) فِي أَوَّلِ بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ: قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ: الْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ الْمَفْضُولِ وَالصَّلَاةُ مَكَانَهُ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْإِثَارِ بِمَكَانِهِ وَفِي مَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ^(١) مِنْهُمْ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ. قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ^(٢). اهـ.

(١) الفروع (٢/ ١٥٩).

(٢) الإنصاف (٢/ ٤١).

لَكِنْ إِنْ جَلَسَ فِي مَكَانِ الْإِمَامِ أَوْ طَرِيقِ الْمَارَّةِ أَوْ اسْتَقْبَلَ الْمُصَلِّينَ فِي مَكَانٍ صَيِّقٍ - أُقِيمَ، قَالَهُ أَبُو الْمَعَالِي.

وَكُرِّهَ إِثَارُ غَيْرِهِ بِمَكَانِهِ الْفَاضِلِ لَا قَبُولُهُ، وَلَيْسَ لِغَيْرِ الْمُؤَثِّرِ سَبْقُهُ.
«وَحَرَّمَ رَفْعَ مُصَلَّى مَفْرُوشٍ» لِأَنَّهُ كَالنَّائِبِ عَنْهُ «مَا لَمْ تَحْضُرِ الصَّلَاةَ» فَرَفَعَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهُ بِنَفْسِهِ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ.

«وَمَنْ قَامَ مِنْ مَوْضِعٍ لِعَارِضٍ لِحَقِّهِ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ قَرِيبًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ قَرِيبًا فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَلَمْ يُقَيِّدْهُ الْأَكْثَرُ بِالْعُودِ قَرِيبًا^[١].

«وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ لَمْ يَجْلِسْ» وَلَوْ كَانَ وَقْتُ نَهْيٍ «حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ يُوجِزُ فِيهِمَا» لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَقَدْ خَرَجَ الْإِمَامُ فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

زَادَ مُسْلِمٌ: «وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا» فَإِنْ جَلَسَ قَامَ فَأَتَى بِهِمَا، مَا لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ.
فَتَسْنُ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ لِمَنْ دَخَلَهُ غَيْرَ وَقْتِ نَهْيٍ إِلَّا الْخَطِيبَ، وَدَاخِلَهُ لِصَلَاةِ عِيدٍ، أَوْ بَعْدَ شُرُوعٍ فِي إِقَامَةٍ، وَقِيَمَةٍ، وَدَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِأَنَّ تَحِيَّتَهُ الطَّوَّافُ.
«وَلَا يَجُوزُ الْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ» إِذَا كَانَ مِنْهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

[١] قُلْتُ: لَكِنْ ذَكَرَ فِي (الْإِنْصَافِ) أَنَّ التَّقْيِيدَ هُوَ مُرَادٌ مَنْ أَطْلَقَ^(١). قُلْتُ: وَهُوَ

مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ فِي بَابِ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ. اهـ، كَاتِبُهُ.

﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤] وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: صَه، فَقَدْ لَغَا، وَمَنْ لَغَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

«إِلَّا لَهُ» أَي: لِلْإِمَامِ فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ «أَوْ لِمَنْ يُكَلِّمُهُ» لِصَلَحِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَلَّمَ سَائِلًا وَكَلَّمَهُ هُوَ، وَيَجِبُ لِتَحْذِيرِ ضَرِيرٍ وَغَافِلٍ عَنْ هَلَكَةٍ.

«وَيَجُوزُ» الْكَلَامُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ وَبَعْدَهَا، وَإِذَا سَكَتَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ، أَوْ شَرَعَ فِي الدُّعَاءِ، وَلَهُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِذَا سَمِعَهَا مِنَ الْخَطِيبِ، وَتُسَنُّ سِرًّا كَدُعَاءِ وَتَأْمِينٍ عَلَيْهِ، وَحَمْدُهُ^[١] خُفِيَّةٌ إِذَا عَطَسَ، وَرَدُّ سَلَامٍ، وَتَشْمِيتُ عَاطِسٍ^[٢].

وَإِشَارَةٌ^[٣] أَخْرَسَ إِذَا فُهِمَتْ كَكَلَامٍ، لَا تَسْكِيْتُ مُتَكَلِّمٍ بِإِشَارَةٍ، وَيُكْرَهُ الْعَبَثُ وَالشُّرْبُ حَالَ الْخُطْبَةِ إِنْ سَمِعَهَا وَإِلَّا جَازَ، نَصَّ عَلَيْهِ.

[١] مَعْطُوفٌ عَلَى الصَّلَاةِ فِي قَوْلِهِ: «وَلَهُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ».

[٢] وَعَنْهُ: يَحْرُمُ رَدُّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ. وَعَنْهُ: إِنْ سَمِعَ وَإِلَّا جَازَ^(١).

[٣] مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ: «كَكَلَامٍ».



بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَعُودُ وَيَتَكَرَّرُ لِأَوْقَاتِهِ، أَوْ تَفَاوُلًا، وَجَمْعُهُ أَعْيَادٌ.

«وَهِيَ» أَيُّ: صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ «فَرَضَ كِفَايَةً» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ يُدَاوِمُونَ عَلَيْهَا.

«إِذَا تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ قَاتَلَهُمُ الْإِمَامُ» لِأَنَّهَا مِنْ أَعْلَامِ الدِّينِ الظَّاهِرَةِ.

«و» أَوَّلُ «وَقْتِهَا كَصَلَاةِ الضُّحَى» لِأَنَّهُ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُ لَمْ يُصَلُّوها إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ، ذَكَرَهُ فِي (المُبْدَع).

«وَأَخِرُهَا» أَيُّ: آخِرُ وَقْتِهَا «الزَّوَالُ» أَيُّ: زَوَالِ الشَّمْسِ.

«فَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ بِالْعِيدِ إِلَّا بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ الزَّوَالِ «صَلُّوا مِنَ الْغَدِ» قَضَاءً؛ لِمَا رَوَى أَبُو عُمَيْرٍ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا: «غَمَّ عَلَيْنَا هَلَالُ شَوَّالٍ، فَأَصْبَحْنَا صِيَامًا، فَجَاءَ رَكْبٌ فِي آخِرِ النَّهَارِ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ أَنْ يُفْطِرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ، وَأَنْ يَخْرُجُوا غَدًا لِعِيدِهِمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَحَسَنَهُ.

«وَتُسَنُّ» صَلَاةُ الْعِيدِ «فِي صَحْرَاءَ» قَرِيبَةَ عُرْفَا؛ لِقَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمَصَلَّى» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ.

«و» يُسَنُّ «تَقْدِيمُ صَلَاةِ الْأَضْحَى، وَعَكْسُهُ الْفِطْرُ» فَيُؤَخَّرُهَا؛ لِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ

مُرْسَلًا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: أَنْ عَجِّلِ الْأُضْحَى، وَأَخِّرِ الْفِطْرَ، وَذَكِّرِ النَّاسَ».

«و» يُسَنُّ «أَكْلُهُ قَبْلَهَا» أَي: قَبْلَ الْخُرُوجِ لِصَلَاةِ الْفِطْرِ لِقَوْلِ بُرَيْدَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يُفْطِرَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَالْأَفْضَلُ تَمَرَاتٌ وَتِرَاقِلٌ^(١)، وَالتَّوَسُّعَةُ عَلَى الْأَهْلِ، وَالصَّدَقَةُ.

«وَعَكْسُهُ» أَي: يُسَنُّ الْإِمْسَاكُ «فِي الْأُضْحَى إِنْ ضَحَّى» حَتَّى يُصَلِّيَ، لِيَأْكُلَ مِنْ أُضْحِيَّتِهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَالْأَوَّلَى مِنْ كَبِدِهَا.

«وَتُكْرَهُ» صَلَاةُ الْعِيدِ «فِي الْجَامِعِ بِلَا عُذْرٍ» إِلَّا بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ؛ لِمُخَالَفَةِ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَخْلِفَ مَنْ يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِفِعْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيُخْطَبُ لَهُمْ، وَلَهُمْ فِعْلُهَا قَبْلَ الْإِمَامِ وَبَعْدَهُ، وَأَيُّهُمَا سَبَقَ سَقَطَ بِهِ الْفَرَضُ، وَجَارَتْ التَّضْحِيَةُ.

«وَيُسَنُّ تَبْكِيرُ مَأْمُومٍ إِلَيْهَا» لِيَحْضُلَ لَهُ الدُّنُوُّ مِنَ الْإِمَامِ وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ، فَيَكْثُرُ ثَوَابُهُ.

«مَاشِيًا» لِقَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

[١] لِحَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبُخَارِيُّ^(١).

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٢٦)، والبخاري: كتاب العيدين، باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج، رقم (٩٥٣).

«بَعْدَ صَلَاةِ «الصُّبْحِ وَ» يُسَنُّ «تَأَخُّرُ إِمَامٍ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ» لِقَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ:
«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ»
رَوَاهُ مُسْلِمٌ؛ وَلِأَنَّ الْإِمَامَ يُنْتَظَرُ وَلَا يَنْتَظَرُ.

وَيَخْرُجُ «عَلَى أَحْسَنِ هَيْئَةٍ» أَيُّ: لَا بَسًا أَجْمَلَ ثِيَابِهِ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ»
رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ «إِلَّا الْمُعْتَكِفَ
فَ» يَخْرُجُ «فِي ثِيَابٍ اعْتِكَافِهِ» لِأَنَّهُ أَثَرُ^[١] عِبَادَةٍ، فَاسْتَحَبَّ بَقَاؤُهُ.

«وَمِنْ شَرْطِهَا» أَيُّ: شَرْطُ صِحَّةِ صَلَاةِ الْعِيدِ «اسْتِيطَانُ وَعَدْدُ الْجُمُعَةِ» فَلَا تُقَامُ
إِلَّا حَيْثُ تُقَامُ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَافَقَ الْعِيدَ فِي حَجَّتِهِ وَلَمْ يُصَلِّ «لَا إِذْنُ إِمَامٍ»
فَلَا يُشْتَرَطُ كَالْجُمُعَةِ.

«وَيُسَنُّ» إِذَا غَدَا مِنْ طَرِيقٍ «أَنْ يَرْجِعَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ» لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ
عَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ» وَكَذَا الْجُمُعَةُ.
قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُنْتَهَى): وَلَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ.

وَقَالَ فِي (الْمُبْدَعِ): الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِيهِ شُرِعَتْ لِمَعْنَى خَاصٍّ فَلَا يَلْتَحِقُ بِهِ
غَيْرُهُ.

«وَيُصَلِّيَهَا رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ» لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ
وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. فَلَوْ قَدَّمَ الْخُطْبَةَ لَمْ يُعْتَدَ
بِهَا.

[١] فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الثِّيَابُ لَيْسَتْ أَثَرًا لِلِاعْتِكَافِ اهـ.

«يُكَبَّرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ» تَكْبِيرَةِ «الْإِحْرَامِ وَالِاسْتِفْتَاكِحِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ وَالْقِرَاءَةِ سِتًّا» زَوَائِدَ «وَفِي» الرَّكْعَةِ «الثَّانِيَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ خَمْسًا» لِمَا رَوَى أَحْمَدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي عِيدِ ثِنْتَيْ عَشْرَةِ تَكْبِيرَةٍ، سَبْعًا فِي الْأُولَى، وَخَمْسًا فِي الْآخِرَةِ» إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: اخْتَلَفَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّكْبِيرِ، وَكُلُّهُ جَائِزٌ.

«يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ» لِقَوْلِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ التَّكْبِيرِ».

قَالَ أَحْمَدُ: فَارَى أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ هَذَا كُلُّهُ.

وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ فِي الْجَنَازَةِ وَالْعِيدِ، وَعَنْ زَيْدٍ كَذَلِكَ، رَوَاهُمَا الْأَثَرُ.

«وَيَقُولُ» بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا» لِقَوْلِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: «سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ عَمَّا يَقُولُهُ بَعْدَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ؟ قَالَ: يَحْمَدُ اللَّهُ، وَيُنِيهِ عَلَيْهِ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» رَوَاهُ الْأَثَرُ وَحَرْبٌ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ.

«وَإِنْ أَحَبَّ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ» لِأَنَّ الْغَرَضَ الذِّكْرُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ، وَإِذَا شَكَّ فِي عَدَدِ التَّكْبِيرِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ، وَإِذَا نَسِيَ التَّكْبِيرَ حَتَّى قَرَأَ سَقَطَ؛ لِأَنَّهُ سَنَهُ فَاتَ مَحَلَّهَا، وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا أَحْرَمَ ثُمَّ رَكَعَ، وَلَا يَشْتَغِلُ بِقَضَاءِ التَّكْبِيرِ.

وَإِنْ أَدْرَكَهُ قَائِمًا بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنَ التَّكْبِيرِ لَمْ يَقْضِهِ، وَكَذَا إِنْ أَدْرَكَهُ فِي أَثْنَائِهِ سَقَطَ مَا فَاتَ.

«ثُمَّ يَقْرَأُ جَهْرًا» لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

«فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِ﴿سَبِّحْ﴾ وَبِ«الْغَاشِيَةِ» فِي الثَّانِيَةِ»^[١] لِقَوْلِ سَمُرَةَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ بِ﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

«فَإِذَا سَلَّمَ» مِنَ الصَّلَاةِ «خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ كَخُطْبَتِي الْجُمُعَةِ» فِي أَحْكَامِهِمَا حَتَّى فِي الْكَلَامِ، إِلَّا التَّكْبِيرَ مَعَ الْخَاطِبِ^[٢].

«يَسْتَفْتِحُ الْأُولَى بِتِسْعِ تَكْبِيرَاتٍ» قَائِمًا نَسَقًا «وَالثَّانِيَةَ بِسَبْعِ» تَكْبِيرَاتٍ كَذَلِكَ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ: «يُكَبِّرُ الْإِمَامُ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ أَنْ يُخْطَبَ تِسْعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ».

[١] وَيَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ أَيْضًا فِي الْأُولَى بِ﴿قَفْ﴾ وَفِي الثَّانِيَةِ بِ﴿أَقْرَبَتْ السَّاعَةُ﴾ كَمَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ^(١). وَمِنَ الْغَرِيبِ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ الْقِرَاءَةُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُمْ اقْتَصَرُوا عَلَى ﴿سَبِّحْ﴾ وَ«الْغَاشِيَةِ» وَذَكَرُوا قِرَاءَةَ ﴿قَفْ﴾ وَ﴿أَقْرَبَتْ﴾ رِوَايَةً مُقَابِلَةً لِلْمَذْهَبِ^(٢).

[٢] فَلَيْسَ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يُكَبِّرَ مَعَهُ، أَهْ كَاتِبُهُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، بَابُ مَا يَقْرَأُ بِهِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، رَقْمُ (٨٩١)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يَقْرَأُ فِي الْأَضْحَى وَالْفَطْرِ، رَقْمُ (١١٥٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ، رَقْمُ (٥٣٤)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ بِ﴿قَفْ﴾ وَ﴿أَقْرَبَتْ﴾، رَقْمُ (١٥٦٧)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، رَقْمُ (١٢٨٢).

(٢) انظر: المغني (٣/٢٦٩).

«يُخْتَمُّ فِي» خُطْبَةِ «الْفِطْرِ عَلَى الصَّدَقَةِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَغْنَوْهُمْ بِهَا عَنِ السُّؤَالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ».

«وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يُخْرِجُونَ» جِنْسًا، وَقَدَرًا، وَالْوُجُوبَ، وَالْوَقْتَ.
«وَيُرَغِّبُهُمْ فِي» خُطْبَةِ «الْأَضْحَى فِي الْأَضْحَى وَيُبَيِّنُ لَهُمْ حُكْمَهَا» «لِأَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ فِي خُطْبَةِ الْأَضْحَى كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِهَا» مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ، وَالْبَرَاءِ، وَجَابِرٍ، وَغَيْرِهِمْ.

«وَالتَّكْبِيرَاتُ الزَّوَائِدُ» سُنَّةٌ، «وَالذِّكْرُ بَيْنَهَا» أَيُّ: بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ سُنَّةٌ، وَلَا يُسَنُّ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأَخِيرَةِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ.

«وَالْخُطْبَتَانِ سُنَّةٌ» لِمَا رَوَى عَطَاءٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ، قَالَ: «إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ. وَلَوْ وَجَبَتْ لَوْجَبَ حُضُورُهَا وَاسْتِمَاعُهَا، وَالسُّنَّةُ لِمَنْ حَضَرَ الْعِيدَ مِنَ النِّسَاءِ حُضُورُ الْخُطْبَةِ، وَأَنْ يُفْرَدَنَّ بِمَوْعِظَةٍ، إِذَا لَمْ يَسْمَعَنَّ خُطْبَةَ الرِّجَالِ.

«وَيُكْرَهُ التَّنْفُلُ»^[١].....

[١] وَقِيلَ: يُصَلِّي تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، اخْتَارَهُ أَبُو الْفَرَجِ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَهُوَ أَظْهَرُ^(١)، وَرَجَّحَهُ فِي النُّكْتِ^(٢). اهـ (إِنْصَافُ)^(٣).

(١) الفروع (٣/ ٢٠٧).

(٢) النكت والفوائد (١/ ١٦٥).

(٣) الإنصاف (٢/ ٤٣٢).

وَقَضَاءُ فَائِتَةٍ «قَبْلَ الصَّلَاةِ» أَي: صَلَاةِ الْعِيدِ «وَبَعْدَهَا فِي مَوْضِعِهَا» قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهُمَا وَلَا بَعْدَهُمَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَيُسَنُّ لِمَنْ فَاتَتْهُ» صَلَاةُ الْعِيدِ «أَوْ» فَاتَهُ «بَعْضُهَا قَضَاؤُهَا» فِي يَوْمِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ «عَلَى صِفَتِهَا» لِفِعْلِ أَنْسٍ، وَكَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ.

«وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ» أَيِ الَّذِي لَمْ يَقْتَدِ بِأَذْبَارِ الصَّلَوَاتِ، وَإِظْهَارُهُ، وَجَهْرُهُ غَيْرُ أَنْشَى بِهِ «فِي لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ» فِي الْبُيُوتِ وَالْأَسْوَاقِ، وَالْمَسَاجِدِ وَغَيْرِهَا، وَيُجْهَرُ بِهِ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَصَلَّى إِلَى فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنْ خُطْبَتِهِ.

«و» التَّكْبِيرُ «فِي» عِيدِ «فِطْرٍ أَكَدَ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

«و» يُسَنُّ التَّكْبِيرُ الْمُطْلَقُ أَيْضًا «فِي كُلِّ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ» وَلَوْ لَمْ يَرَّ بِهَيْمَةَ الْأَنْعَامِ، «و» يُسَنُّ التَّكْبِيرُ «الْمُقَيَّدُ عَقَبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِي جَمَاعَةٍ» فِي الْأَضْحَى؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يُكَبِّرُ إِذَا صَلَّى وَحْدَهُ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِنَّمَا التَّكْبِيرُ عَلَى مَنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ» رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، فَيَلْتَفِتُ الْإِمَامُ إِلَى الْمَأْمُومِينَ، ثُمَّ يُكَبِّرُ؛ لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ» رَوَى عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

«وَلِلْمُحْرَمِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ النَّحْرِ إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ» لِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَشْغُولٌ بِالتَّلْيَةِ.

وَالْجَهْرُ بِهِ مَسْنُونٌ إِلَّا لِلْمَرْأَةِ، وَتَأْتِي بِهِ كَالذِّكْرِ عَقِبَ الصَّلَاةِ، قَدَّمَهُ فِي (الْمُبْدِعِ).

وَإِذَا فَاتَتْهُ صَلَاةٌ مِنْ عَامَّةٍ فَقَضَاهَا فِيهَا جَمَاعَةً كَبَرٌ؛ لِبَقَاءِ وَقْتِ التَّكْبِيرِ.

«وَإِنْ نَسِيَهُ» أَيِ التَّكْبِيرِ «قَضَاهُ» مَكَانَهُ. فَإِنْ قَامَ أَوْ ذَهَبَ عَادَ فَجَلَسَ «مَا لَمْ يُحْدِثْ، أَوْ يُخْرِجُ مِنَ الْمَسْجِدِ» أَوْ يَطُلُ الْفَصْلُ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَاتَ مُحَلُّهَا.

وَيُكَبِّرُ الْمَأْمُومُ إِذَا نَسِيَهُ الْإِمَامُ، وَالْمَسْبُوقُ إِذَا قَضَى كَالذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ.

«وَلَا يُسَنُّ» التَّكْبِيرُ «عَقِبَ صَلَاةِ عِيدٍ» لِأَنَّ الْأَثَرَ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْمَكْتُوبَاتِ، وَلَا عَقِبَ نَافِلَةٍ، وَلَا فَرِيضَةٍ صَلَّاهَا مُنْفَرِدًا؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

«وَصِفَتُهُ» أَيِ التَّكْبِيرِ «شَفَعًا: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ كَذَلِكَ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، قَالَهُ عَلِيٌّ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عُمَرَ.

وَلَا بِأَسَ بِقَوْلِهِ لِغَيْرِهِ: «تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ» كَالْجَوَابِ، وَلَا بِالتَّعْرِيفِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْأَمْصَارِ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ وَذِكْرٌ، وَأَوَّلُ مَنْ فَعَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَمَرُو بْنُ حُرَيْثٍ.



بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

يُقَالُ: «كَسَفَتْ» بِفَتْحِ الْكَافِ وَضَمِّهَا، وَمِثْلُهُ «خَسَفَتْ».

وَهُوَ ذَهَابُ ضَوْءِ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ أَوْ بَعْضُهُ، وَفَعْلُهَا ثَابِتٌ بِالسَّنَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَاسْتَنْبَطَهَا بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت: ٣٧].

«تُسَنُّ»^[١] صَلَاةُ الْكُسُوفِ «جَمَاعَةً» وَفِي جَامِعٍ أَفْضَلُ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَقَامَ وَكَبَّرَ، وَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَفَرَادَى» كَسَائِرِ النَّوَافِلِ «إِذَا كَسَفَ أَحَدُ النَّيِّرَيْنِ» الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ.

وَوَقْتُهَا مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى التَّجَلِّيِّ، وَلَا تُقْضَى كَاسْتِسْقَاءٍ وَنَحْيَةٍ مَسْجِدٍ.

فِيصَلِّي «رَكَعَتَيْنِ» وَيُسَنُّ الْغُسْلُ لَهَا «يَقْرَأُ فِي الْأُولَى جَهْرًا» وَلَوْ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ «بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سُورَةٌ طَوِيلَةٌ» مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ «ثُمَّ يَرْكَعُ» رُكُوعًا «طَوِيلًا» مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ «ثُمَّ يَرْفَعُ» رَأْسَهُ «وَيُسْمِعُ» أَيُّ: يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» فِي رَفْعِهِ «وَيَحْمَدُ» أَيُّ يَقُولُ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ» بَعْدَ اعْتِدَالِهِ كَغَيْرِهَا.

[١] وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: نَحِبُ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (كِتَابِ الصَّلَاةِ): وَهُوَ قَوْلٌ قَوِيٌّ

جِدًّا^(١). قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ.

(١) الصلاة وحكم تاركها (ص: ٣٠).

«ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً طَوِيلَةً دُونَ الْأُولَى، ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطِيلُ» الرَّكُوعَ «وَهُوَ دُونَ الْأَوَّلِ ثُمَّ يَرْفَعُ» فَيَسْمَعُ وَيَحْمَدُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَا يُطِيلُ «ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ» وَلَا يُطِيلُ الْجُلُوسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

«ثُمَّ يُصَلِّي» الرَّكْعَةَ «الثَّانِيَةَ ك» الرَّكْعَةَ «الأُولَى» لَكِنْ دُونَهَا فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُ فِيهَا^(١) «ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ» لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، كَمَا رُوِيَ عَنْهُ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقٍ، بَعْضُهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَلَا يُشْرَعُ لَهَا خُطْبَةٌ^(٢)؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَ بِهَا دُونَ الْخُطْبَةِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَقَرِيِّ (١/٣١٣): قَوْلُهُ: «وَلَا يُشْرَعُ لَهَا خُطْبَةٌ» وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يُخْطَبُ لَهَا^(١) (تَقْرِير).

[١] ظَاهِرُ قَوْلِهِ: «لَكِنْ دُونَهَا فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُ» أَنَّهُ إِنْ شَاءَ جَعَلَ الْقِيَامَ الْأَوَّلَ مِنْهَا كَالْقِيَامِ الثَّانِي مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ أَطْوَلَ أَوْ أَقْصَرَ، وَقِيلَ: كُلُّ قِيَامٍ أَقْصَرَ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ. قَالَ فِي (النُّكْتِ): وَدَعَوَى ظُهُورَ شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ لِهَذَا الْقَوْلِ فِيهِ نَظَرٌ، يَبْقَى الْقَوْلُ الْأَوَّلُ بِالتَّخْيِيرِ^(١) اهـ مُلَخَّصًا.

[٢] وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ^(٢) هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ وَرَدَتْ بِأَنَّهُ قَامَ، وَخَطَبَ، وَحَمَدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ، وَكُلُّهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٣)، وَهَذِهِ كُلُّهَا أَوْ صَافُ

(١) النكت والفوائد (١/١٧٢ - ١٧٣).

(٢) الأم (٢/٥٣١).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الكسوف، باب خطبة الإمام في الكسوف، رقم (١٠٤٦)، ومسلم: كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف، رقم (٩٠١)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأخرجه البخاري: كتاب الكسوف، باب قول الإمام في خطبة الكسوف: أما بعد، رقم (١٠٦١)، ومسلم: كتاب صلاة الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، رقم (٩٠٥)، من حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَلَا تُعَادُ إِنْ فَرَغْتَ قَبْلَ التَّجَلِّيِّ، بَلْ يَدْعُو وَيَذْكُرُ كَمَا لَوْ كَانَ وَقْتُ نَهْيٍ.

«فَإِنْ تَجَلَّى الْكُسُوفُ فِيهَا» أَيِ الصَّلَاةِ «أَتَمَّهَا خَفِيفَةً» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بِكُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

«وَإِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ كَاسِفَةً أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، أَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ» وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ «لَمْ يُصَلِّ؛ لِأَنَّهُ ذَهَبَ وَقْتُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمَا، وَيُعْمَلُ بِالْأَصْلِ فِي بَقَائِهِ وَذَهَابِهِ.

«أَوْ كَانَتْ آيَةٌ غَيْرَ الزَّلْزَلَةِ لَمْ يُصَلِّ» لِعَدَمِ نَقْلِهِ عَنْهُ وَعَنْ أَصْحَابِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَعَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي زَمَانِهِمْ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ، وَهُبوبَ الرِّيحِ، وَالصَّوَاعِقِ.

وَأَمَّا الزَّلْزَلَةُ وَهِيَ رَجْفَةُ الْأَرْضِ وَاضْطِرَابُهَا وَعَدَمُ سُكُونِهَا فَيُصَلِّي لَهَا إِنْ دَامَتْ؛ لِفِعْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَوَاهُ سَعِيدٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَقَالَ: لَوْ ثَبَتَ هَذَا الْحَدِيثُ لَقُلْنَا بِهِ.

«وَإِنْ أَتَى» مُصَلِّي الْكُسُوفِ «فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثِ رُكُوعَاتٍ، أَوْ أَرْبَعٍ، أَوْ خَمْسٍ - جَازَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى سِتَّ رَكْعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ» وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ ثَمَانِي رَكْعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ خَمْسَ رَكْعَاتٍ وَسَجَدَتَيْنِ» وَاتَّفَقَتِ الرِّوَايَاتُ عَلَى أَنَّ عَدَدَ الرُّكُوعِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ سَوَاءٌ.

الْخُطْبَةُ الْمَشْرُوعَةُ، وَكَوْنُ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِهَا لَا يُنَافِي أَنْ تَكُونَ مَشْرُوعَةً بِفِعْلِهِ، لَكِنَّ الْمَشْرُوعَ خُطْبَةٌ وَاحِدَةٌ لَا خُطْبَتَانِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَبِكُلِّ نَوْعٍ قَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ.

وَمَا بَعْدَ الْأَوَّلِ سُنَّةٌ، لَا تُدْرِكُ بِهِ الرَّكْعَةُ^[١]، وَيَصِحُّ فِعْلُهَا كَنَافِلَةٍ، وَتُقَدَّمُ جِنَازَةً عَلَى كُسُوفٍ وَعَلَى جُمُعَةٍ وَعِيدٍ أَمِنْ فَوْتِئِمَّا.

وَتُقَدَّمُ تَرَاوِيحُ عَلَى كُسُوفٍ إِنْ تَعَذَّرَ فِعْلُهَا^[٢]، وَيَتَصَوَّرُ كُسُوفُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْرِفَةٌ صَلَّى ثُمَّ دَفَعَ.

[١] وَقِيلَ: تُدْرِكُ بِهِ الرَّكْعَةُ، وَقِيلَ: تُدْرِكُ بِالثَّانِي إِنْ صَلَّاهَا بِثَلَاثِ رُكُوعَاتٍ فَأَكْثَرَ؛ لِإِذْرَاكِهِ مُعْظَمَ الرَّكْعَةِ.

[٢] وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يُقَدَّمُ الْكُسُوفُ، وَصَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ) لِأَنَّهُ أَوْكَدُ^(١).



بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ

وَهُوَ الدُّعَاءُ بِطَلَبِ السَّقْيِ عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ، أَيْ الصَّلَاةُ لِطَلَبِ السَّقْيِ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي:

«إِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ» أَيْ: أَمَحَلَّتْ، وَالْجَدْبُ نَقِيضُ الْخَضْبِ «وَقَحَطَ» أَيْ اخْتَبَسَ «الْمَطَرُ» وَضَرَّ ذَلِكَ، وَكَذَا إِذَا ضَرَّهُمْ غَوْرُ مَاءِ عُيُونٍ أَوْ أَنْهَارٍ «صَلَّوْهَا جَمَاعَةً وَفُرَادَى».

وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ؛ لِقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي، فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو، وَحَوْلَ رِدَائِهِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَالْأَفْضَلُ جَمَاعَةً حَتَّى بِسَفَرٍ، وَلَوْ كَانَ الْقَحْطُ بِغَيْرِ أَرْضِهِمْ، وَلَا اسْتِسْقَاءَ لِانْقِطَاعِ مَطَرٍ عَنْ أَرْضٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ وَلَا مَسْلُوكَةٍ؛ لِعَدَمِ الضَّرَرِ.

«وَصِفْتُهَا فِي مَوْضِعِهَا وَأَحْكَامِهَا كَ» صَلَاةِ «عِيدٍ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سُنَّةٌ الْإِسْتِسْقَاءِ سُنَّةُ الْعِيدَيْنِ، فَتُسَنُّ فِي الصَّحَرَاءِ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى سِتًّا زَوَائِدَ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا، مِنْ غَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي الْعِيدَ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِ«سَبَّحَ» وَفِي الثَّانِيَةِ بِ«الْغَاشِيَةِ» وَتُفْعَلُ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِيدِ.

«وَإِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ الْخُرُوجَ لَهَا وَعَظَ النَّاسَ» أَي: ذَكَرَهُمْ بِمَا يُلِينُ قُلُوبَهُمْ مِنَ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ «وَأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ» بِرَدِّهَا إِلَى مُسْتَحَقِّهَا؛ لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ سَبَبُ الْقَحْطِ، وَالتَّقْوَى سَبَبُ الْبَرَكَاتِ.

«و» أَمَرَهُمْ بِ«تَرْكِ التَّشَاخُنِ» مِنَ الشَّخْنَاءِ وَهِيَ الْعَدَاوَةُ؛ لِأَنَّهَا تَحْمِلُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَالْبُهْتِ، وَتَمْنَعُ نُزُولَ الْحَيْرِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «خَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ بِبَلِيلَةِ الْقَدْرِ، فَتَلَا حَى فَلَانٌ وَفُلَانٌ فَرُفِعَتْ».

«و» أَمَرَهُمْ بِ«الصَّيَامِ» لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى نُزُولِ الْغَيْثِ؛ وَلِحَدِيثِ: «دَعْوَةُ الصَّائِمِ لَا تَرُدُّ»، «و» أَمَرَهُمْ بِ«الصَّدَقَةِ» لِأَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ لِلرَّحْمَةِ، «وَيَعِدُهُمْ» أَي: يُعَيِّنُ لَهُمْ «يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ» لِيَتَهَيَّؤُوا لِلْخُرُوجِ، عَلَى الصِّفَةِ الْمَسْنُونَةِ.

«وَيَتَنَظَّفُ» لَهَا بِالْغُسْلِ، وَإِزَالَةِ الرَّوَائِحِ الْكَرِيهَةِ، وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ؛ لِئَلَّا يُؤْذِيَ. «وَلَا يَتَطَيَّبُ» لِأَنَّهُ يَوْمٌ اسْتِكَانَةٌ وَخُضُوعٌ، «وَيَخْرُجُ» الْإِمَامُ كَغَيْرِهِ «مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا» أَي: خَاضِعًا «مُتَذَلِّلًا» مِنَ الذَّلِّ وَهُوَ الْهُوَانُ.

«مُتَضَرِّعًا» أَي: مُسْتَكِينًا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِإِسْتِسْقَاءِ مُتَذَلِّلًا مُتَوَاضِعًا مُتَخَشِّعًا مُتَضَرِّعًا» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

«وَمَعَهُ أَهْلُ الدِّينِ وَالصَّلَاحِ وَالشُّيُوخُ» لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لِإِجَابَتِهِمْ «وَالصَّبِيَّانُ الْمُمَيِّزُونَ» لِأَنَّهُ لَا ذُنُوبَ لَهُمْ، وَأَبْيَحُ خُرُوجُ طِفْلِ وَعَجُوزٍ وَبَهِيمَةٍ، وَالتَّوَسُّلُ بِالصَّالِحِينَ. «وَإِنْ خَرَجَ أَهْلُ الذِّمَّةِ مُنْفَرِدِينَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ» بِمَكَانٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] «لَا» إِنْ انْفَرَدُوا «يَوْمٌ» لِئَلَّا يَتَّبِقَ نُزُولُ غَيْثٍ يَوْمَ خُرُوجِهِمْ وَحَدَّهُمْ، فَيَكُونَ أَعْظَمَ لِفِتْنَتِهِمْ، وَرُبَّمَا

افْتَتَنَ بِهِمْ غَيْرُهُمْ - «لَمْ يُمْنَعُوا» أَي: أَهْلُ الذِّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لِطَلَبِ الرِّزْقِ
«فِيصَلِّي بِهِمْ» رَكَعَتَيْنِ كَالْعِيدِ لِمَا تَقَدَّمَ.

«ثُمَّ يَخْطُبُ» خُطْبَةً «وَاحِدَةً» لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ بِأَكْثَرِ مِنْهَا،
وَيَخْطُبُ عَلَى مَنبَرٍ، وَيَجْلِسُ لِيَلَا سِتْرَاحَةً، ذَكَرَهُ الْأَكْثَرُ، كَالْعِيدِ فِي الْأَحْكَامِ، وَالنَّاسُ
جُلُوسٌ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدَع).

«يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ كَخُطْبَةِ الْعِيدِ» لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي
الِاسْتِسْقَاءِ كَمَا صَنَعَ فِي الْعِيدِ».

«وَيُكْثِرُ فِيهَا الْإِسْتِغْفَارَ، وَقِرَاءَةَ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا الْأَمْرُ بِهِ» كَقَوْلِهِ: «اسْتَغْفِرُوا
رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا» [نوح: ١٠] الْآيَاتِ.

قَالَ فِي (الْمُحَرَّرِ) وَ(الْفُرُوعِ): وَيُكْثِرُ فِيهَا الدُّعَاءَ، وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛
لِأَنَّ ذَلِكَ مَعُونَةٌ عَلَى الْإِجَابَةِ.

«وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ» اسْتِحْبَابًا فِي الدُّعَاءِ؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ
فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ، وَكَانَ يَرْفَعُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيئِهِ» مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ. وَظَهَرُوهَا نَحْوَ السَّمَاءِ لِحَدِيثِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«فَيَدْعُو بِدُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ» تَأْسِيًا بِهِ «وَمِنْهُ» مَا رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا»
بَوْضِلِ الْهَمْزَةِ وَقَطْعِهَا «غَيْثًا» أَي: مَطَرًا «مُغِيثًا» أَي: مُنْقِذًا مِنَ الشَّدَّةِ. يُقَالُ: غَاثُهُ
وَأَغَاثُهُ «إِلَى آخِرِهِ» أَي: آخِرِ الدُّعَاءِ، أَي: «هَنِيئًا، مَرِيئًا، غَدَقًا، مُجَلَّلًا، عَامًّا، سَحًّا،
طَبَقًا، دَائِمًا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ».

«اللَّهُمَّ سُقِيَا رَحْمَةً لَا سُقِيَا عَذَابٍ، وَلَا بَلَاءٍ، وَلَا هَذَمٍ، وَلَا غَرَقٍ».

«اللَّهُمَّ إِنَّا بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ مِنَ اللَّأَوَاءِ وَالْجُهْدِ وَالضَّنْكِ مَا لَا نَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ أَنْبِتْ لَنَا الزَّرْعَ، وَأَدِرَّ لَنَا الصَّرْعَ، وَأَسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ، وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِكَ، اللَّهُمَّ ارْفَعْ عَنَّا الْجُوعَ وَالْجُهْدَ وَالْعُرْيَ، وَاكْشِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ».

«اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا، فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا».

وَيُسْنُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ، وَيُحَوِّلَ رِدَاءَهُ^(١)، فَيَجْعَلَ الْيَمْنَ عَلَى الْاَيْسَرِ، وَالْاَيْسَرَ عَلَى الْيَمَنِ، وَيَفْعَلُ النَّاسُ كَذَلِكَ، وَيَتَرَكُونَهُ حَتَّى يَنْزِعُوهُ مَعَ ثِيَابِهِمْ، وَيَدْعُو سِرًّا فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمَرْتَنَا بِدُعَائِكَ وَوَعَدْتَنَا إِجَابَتَكَ، وَقَدْ دَعَوْنَاكَ كَمَا أَمَرْتَنَا، فَاسْتَجِبْ لَنَا كَمَا وَعَدْتَنَا» فَإِنْ سُقُوا وَإِلَّا عَادُوا ثَانِيًا وَثَالِثًا.

[١] لَمْ يُفْصَحِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَلِ التَّحْوِيلُ قَبْلَ الدُّعَاءِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُمَا بِالْوَاوِ، وَهِيَ لَا تَسْتَلِزِمُ التَّرْتِيبَ؟ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ ذِكْرَهُ التَّحْوِيلَ قَبْلَ الدُّعَاءِ يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِهِ عَلَى الدُّعَاءِ، وَهُوَ ظَاهِرُ (الِإِقْنَاعِ) حَيْثُ قَالَ: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ يُحَوِّلَ رِدَاءَهُ وَيَدْعُو سِرًّا، فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الدُّعَاءِ اسْتَقْبَلَهُمْ .. إلخ^(١)، وَصَرَّحَ فِي (الْمُنْتَهَى) بِتَقْدِيمِ الدُّعَاءِ؛ حَيْثُ ذَكَرَهُ، ثُمَّ قَالَ: ثُمَّ يُحَوِّلُ رِدَاءَهُ^(٢)، وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ مُخْتَلَفَةٌ، فَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو، ثُمَّ حَوَّلَ رِدَاءَهُ»^(٣)، وَفِي بَعْضِهَا مَا يَقْتَضِي الْعَكْسَ، كَمَا فِي إِحْدَى

(١) الإقناع (١/٢٠٨).

(٢) منتهى الإرادات (١/٣٧٩).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الاستسقاء، باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس، رقم (١٠٢٥).

«وَأِنْ سُقُوا قَبْلَ خُرُوجِهِمْ شَكَرُوا اللَّهَ وَسَأَلُوهُ الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ» وَلَا يُصَلُّونَ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا تَاهِبُوا لِلْخُرُوجِ فَيُصَلُّونَهَا^(١) شُكْرًا لِلَّهِ، وَيَسْأَلُونَهُ الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ.

«وَيُنَادَى» لَهَا «الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ» كَالْكُشُوفِ وَالْعِيدِ بِخِلَافِ جِنَازَةٍ وَتَرَاوِيحٍ، وَالْأَوَّلُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَالثَّانِي عَلَى الْحَالِ.

وَفِي (الرَّعَايَةِ) بَرَفْعِهِمَا وَبِنَصْبِهِمَا.

«وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهَا إِذْنُ الْإِمَامِ» كَالْعِيدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا.

«وَيُسْنُ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ، وَإِخْرَاجُ رَحْلِهِ وَثِيَابِهِ لِيُصِيبَهَا» لِقَوْلِ أَنَسٍ: أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ، فَحَسَرَ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، فَقُلْنَا: لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ: وَيَتَوَضَّأُ وَيَغْتَسِلُ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِذَا سَالَ الْوَادِي: «اخْرُجُوا بَنَا إِلَى الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ طَهُورًا فَتَطَهَّرُ بِهِ» وَفِي مَعْنَاهُ ابْتِدَاءُ زِيَادَةِ النَّيْلِ وَنَحْوِهِ.

رَوَايَاتِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ^(١) قَالَ: وَحَوْلَ رِدَائِهِ ثُمَّ دَعَا اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ. وَالْأَمْرُ فِي هَذَا وَاسِعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَكِنَّ الْأَرْجَحَ تَقْدِيمُ الدُّعَاءِ عَلَى التَّحْوِيلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقِيلَ: لَا يَخْرُجُونَ وَلَا يُصَلُّونَ، وَهُوَ قَوْلُ مُوَفَّقِ الدِّينِ^(٢) وَغَيْرِهِ قُلْتُ: وَهُوَ

أَظْهَرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، جَمَاعُ أَبْوَابِ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ وَتَفْرِيعُهَا، رَقْمُ (١١٦٣).

(٢) الْمَغْنِي (٣/٣٤٧).

«وَإِذَا زَادَتِ الْمِيَاهُ وَخِيفَ مِنْهَا سُنَّ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا» أَي: أَنْزِلْهُ حَوَالِي الْمَدِينَةِ، فِي مَوَاضِعِ النَّبَاتِ «وَلَا عَلَيْنَا» فِي الْمَدِينَةِ وَلَا غَيْرَهَا مِنَ الْمَبَانِي «اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَابِ» أَيِ الرَّوَابِي الصَّغَارِ «وَالْأَكَامِ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ تَلِيهَا مَدَّةً، عَلَى وَزْنِ أَصَالٍ، وَبِكَسْرِ الْهَمْزَةِ بِغَيْرِ مَدٍّ عَلَى وَزْنِ جِبَالٍ، قَالَ مَالِكٌ: هِيَ الْجِبَالُ الصَّغَارُ «وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ» أَيِ الْأَمَكِنَةِ الْمُنْخَفِضَةِ «وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ» أَي: أَصُولُهَا؛ لِأَنَّهُ أَنْفَعُ لَهَا؛ لِمَا فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ.

«رَبَّنَا لَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ» أَي: لَا تُكَلِّفْنَا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا لَا نَطِيقُ «الآيَةُ» أَي: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، وَيَحْرُمُ بِنَوءٍ كَذَا، وَيُبَاحُ: فِي نَوءٍ كَذَا.

وَإِضَافَةُ الْمَطَرِ إِلَى النَّوءِ دُونَ اللَّهِ كُفْرٌ إِجْمَاعًا، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ).



كِتَابُ الْجَنَائِزِ

بِفَتْحِ الْجِيمِ، جَمْعُ جِنَازَةٍ بِالْكَسْرِ، وَالْفَتْحُ لُغَةٌ، اسْمٌ لِلْمَيِّتِ أَوْ لِلنَّعْشِ عَلَيْهِ مَيِّتٌ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَيِّتٌ فَلَا يُقَالُ نَعَشٌ، وَلَا جِنَازَةٌ، بَلْ سَرِيرٌ، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ. وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ جَنَزَ إِذَا سَتَرَ. وَذَكَرَهُ هُنَا؛ لِأَنَّ أَهَمَّ مَا يُفَعَّلُ بِالْمَيِّتِ الصَّلَاةُ. وَيُسَنُّ الْإِكْتَارُ مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ، وَالِاسْتِعْدَادُ لَهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ هَازِمِ اللَّذَاتِ» هُوَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ^(١)، وَيُكْرَهُ الْأَيْنُ، وَتَمْنِي الْمَوْتِ. وَيُبَاحُ التَّدَاوِي^(٢) بِمُبَاحٍ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣٢١ / ١): قَوْلُهُ: «يُبَاحُ التَّدَاوِي»^(٢) وَاخْتَارَ الْقَاضِي وَأَبُو الْوَفَاءِ وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فَعَلَهُ؛ وَفَاقًا لِأَكْثَرِ الشَّافِعِيِّ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ مُؤَكَّدٌ، حَتَّى يُدَانِيَ بِهِ الْوُجُوبَ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّهُمَا سَوَاءٌ؛ أَيِ التَّدَاوِي وَتَرْكُهُ، وَالْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ مُبَاحٌ، وَتَرْكُهُ أَفْضَلُ. اهـ. (خَطُّهُ).

[١] أَيِ الْقَطْعِ، فَهَازِمٌ بِمَعْنَى قَاطِعٍ.

[٢] ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي أَوَّلِ (مَدَارِجِ السَّالِكِينَ) أَنَّهُ إِذَا تَيَقَّنَ النَّجَاةَ بِالدَّوَاءِ مِنَ الْهَلَاكِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ. وَإِنْ ظَنَّ الشِّفَاءَ بِهِ فَهَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ مُبَاحٌ أَوْ الْأَفْضَلُ تَرْكُهُ؟ فِيهِ نِزَاعٌ مَعْرُوفٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ^(١).

وَتَرَكُهُ أَفْضَلَ، وَيَحْرُمُ بِمَحْرَمٍ^[١] مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ^[٢]، مِنْ صَوْتٍ مِلْهَاءَ وَغَيْرِهِ، وَيَجُوزُ
بِبَوْلِ إِبِلٍ فَقَطْ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ) وَيُكْرَهُ أَنْ يَسْتَطِبَّ مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَأَنْ
يَأْخُذَ مِنْهُ دَوَاءً لَمْ يُبَيِّنْ لَهُ مُفْرَدَاتِهِ الْمُبَاحَةَ.

و«تُسَنُّ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ»^[٣] وَالسُّؤَالُ عَنْ حَالِهِ لِلْأَخْبَارِ، وَيَغِبُّ بِهَا، وَتَكُونُ
بُكْرَةً وَعَشِيًّا.

وَيَأْخُذُ بِيَدِهِ، وَيَقُولُ: «لَا بَأْسَ! طَهُورٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى» لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ،
وَيُنَفِّسُ لَهُ فِي أَجَلِهِ؛

[١] قَالَ فِي (الْفَتَاوَى) ص ١٧٦ مج ٢: وَأَمَّا التَّدَاوِي بِأَكْلِ شَحْمِ الْخِتَزِيرِ فَلَا يَجُوزُ،
وَأَمَّا التَّدَاوِي بِالتَّلَطُّخِ بِهِ ثُمَّ يَغْسِلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَهَذَا يَنْبَنِي عَلَى جَوَازِ مُبَاشَرَةِ النَّجَاسَةِ فِي
غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَفِيهِ نِزَاعٌ مَشْهُورٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحَاجَةِ، كَمَا يَجُوزُ اسْتِنْجَاءُ الرَّجُلِ
بِيَدِهِ، وَإِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِيَدِهِ، وَمَا أُبَيِّحُ لِلْحَاجَةِ جَازَ التَّدَاوِي بِهِ، كَمَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِلُبْسِ
الْحَرِيرِ عَلَى أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ، وَمَا أُبَيِّحُ لِلضَّرُورَةِ كَالْمَطَاعِمِ الْحَبِيثَةِ فَلَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِهَا،
كَمَا لَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِشُرْبِ الْحَمْرِ. اهـ.

[٢] لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيَ عَنِ التَّدَاوِي بِالْحَرَامِ^(١).

[٣] وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: الَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّصُّ وَجُوبُ ذَلِكَ، فَيُقَالُ: هُوَ وَاجِبٌ
عَلَى الْكِفَايَةِ^(٢)، وَاخْتَارَهُ فِي (الْفَائِقِ) اهـ. (إِنْصَافٌ)^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ فِي الْأَدْوِيَةِ الْمَكْرُوهَةِ، رَقْمُ (٣٨٧٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْإِخْتِيَارَاتُ (ص: ٤٤٣).

(٣) الْإِنْصَافُ (٢/ ٤٦٢).

لِحَبْرِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٗ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ^[١] فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَيَدْعُو لَهُ بِهَا وَرَدَ.
«و» يُسَنُّ «تَذْكِرُهُ التَّوْبَةَ» لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ أَخْوَجُ إِلَيْهَا مِنْ
غَيْرِهِ.

«وَالْوَصِيَّةُ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي بِهِ، يَبِيتُ
لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

«وَإِذَا نُزِلَ بِهِ» أَيُّ: نَزَلَ بِهِ مَلَكُ الْمَوْتِ لِقَبْضِ رُوحِهِ «سُنَّ تَعَاهُدُ» أَرْفَقَ أَهْلَهُ
وَأَتَقَاهُمْ لِرَبِّهِ بِ«بَلِّ حَلْقِهِ بِمَاءٍ أَوْ شَرَابٍ، وَنَدِي شَفْتَيْهِ» بِقُطْنَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُطْفِئُ مَا
نَزَلَ بِهِ مِنَ الشَّدَّةِ، وَيُسَهِّلُ عَلَيْهِ النُّطْقَ بِالشَّهَادَةِ.

«وَلَقْنِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَقْنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ «مَرَّةً، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ» لِثَلَا يُضَجِّرُهُ.

«إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بَعْدَهُ فَيُعِيدُ تَلْقِينَهُ» لِيَكُونَ آخِرُ كَلَامِهِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَيَكُونُ
«بِرَفْقٍ» أَيُّ: بِلُطْفٍ وَمُدَارَاةٍ؛ لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، فَهُنَا أَوَّلَى «وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ»
سُورَةَ «يَس» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ سُورَةَ يَس» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَلِأَنَّهُ
يُسَهِّلُ خُرُوجَ الرُّوحِ، وَيَقْرَأُ عِنْدَهُ أَيْضًا الْفَاتِحَةَ.

«وَيُوجِّهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ الْحَرَامِ: «قَبَلْتُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا»
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

[١] لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ، كَمَا فِي (الْفُرُوعِ) ^(١).

وَعَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ أَفْضَلُ إِنْ كَانَ الْمَكَانُ وَاسِعًا، وَإِلَّا فَعَلَى ظَهْرِهِ مُسْتَلْقِيًا، وَرِجْلَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ قَلِيلًا؛ لِيَصِيرَ وَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ.

«فَإِذَا مَاتَ سُنَّ تَغْمِيضُهُ» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَغْمَضَ أَبَا سَلَمَةَ، وَقَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُغْمِضُ ذَاتَ مُحَرَّمٍ وَتُغْمِضُهُ، وَكُرِّهَ مِنْ حَائِضٍ وَجَنْبٍ، وَأَنْ يَقْرَبَاهُ، وَيُغْمِضُ الْأُنْثَى مِثْلَهَا أَوْ صَبِيًّا.

«وَشُدُّ لَحْيَيْهِ» لِئَلَّا يَدْخُلَهُ الْهَوَامُّ «وَتَلْيِينُ مَفَاصِلِهِ» لِيَسْهَلَ تَغْسِيلُهُ، فَيَرُدُّ ذِرَاعَيْهِ إِلَى عَضْدَيْهِ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى جَنْبَيْهِ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا، وَيَرُدُّ سَاقَيْهِ إِلَى فَخْذَيْهِ، وَهُمَا إِلَى بَطْنِهِ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَقَبَ مَوْتِهِ قَبْلَ قَسْوَتِهِمَا، فَإِنْ شَقَّ ذَلِكَ تَرَكَهُ.

«وَخَلْعُ ثِيَابِهِ» لِئَلَّا يُحْمَى جَسَدُهُ فَيَسْرِعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ «وَسِتْرُهُ بِثَوْبٍ» لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ تُؤْتَى سُجِّي بِرُذْ حَبْرَةٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْطَفَ فَاضِلُ الثَّوْبِ عِنْدَ رَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ؛ لِئَلَّا يَرْتَفِعَ بِالرِّيحِ.

«وَوَضْعُ حَدِيدَةٍ» أَوْ نَحْوَهَا «عَلَى بَطْنِهِ» لِقَوْلِ أَنَسٍ: «ضَعُوا عَلَى بَطْنِهِ شَيْئًا مِنْ حَدِيدٍ» لِئَلَّا يَتَفَخَّحَ بَطْنُهُ.

«وَوَضْعُهُ عَلَى سَرِيرٍ غُسْلِيهِ» لِأَنَّهُ يَبْعُدُ عَنِ الْهَوَامِّ «مُتَوَجِّهًا» إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ «مُنْحَدِرًا نَحْوَ رِجْلَيْهِ» أَيُّ: أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ أَعْلَى مِنْ رِجْلَيْهِ؛ لِيَنْصَبَّ عَنْهُ الْمَاءُ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهُ.

«وَإِسْرَاعُ تَجْهِيزِهِ إِنْ مَاتَ غَيْرَ فَجْأَةً» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَنْبَغِي لِجِيفَةِ مُسْلِمٍ

أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُنْتَظَرَ بِهِ مَنْ يَحْضُرُهُ، مِنْ وَلِيِّهِ أَوْ غَيْرِهِ، إِنْ كَانَ قَرِيبًا، وَلَمْ يُحْشَ عَلَيْهِ، أَوْ يَشُقَّ عَلَى الْحَاضِرِينَ.

فَإِنْ مَاتَ فَجَاءَهُ أَوْ شُكَّ فِي مَوْتِهِ انْتِظَرَ بِهِ حَتَّى يُعْلَمَ مَوْتُهُ، بِانْخِسَافِ صُدْغِيهِ وَمِيلِ أَنْفِهِ، وَانْفِصَالِ كَفِّهِ، وَاسْتِرْخَاءِ رِجْلَيْهِ.

«وَأِنْفَازِ وَصِيَّتِهِ» لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْجِيلِ الْأَجْرِ.

«وَيَجِبُ» الْإِسْرَاعُ «فِي قَضَاءِ دِينِهِ» سَوَاءٌ كَانَ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لِأَدَمِيٍّ؛ لِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ» وَلَا بَأْسَ بِتَقْبِيلِهِ، وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ، وَلَوْ بَعْدَ تَكْفِينِهِ.



فصل

«غُسْلُ الْمَيِّتِ» الْمُسْلِمِ «وَتَكْفِينُهُ» فَرَضُ كِفَايَةٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِي وَقَصَتْهُ رَاِحِلَتُهُ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

«وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ» فَرَضُ كِفَايَةٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» رَوَاهُ الْحَلَّالُ وَالِدَّارُ قُطَيْبِيُّ، وَضَعَفَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ.

«وَدَفْنُهُ» فَرَضُ كِفَايَةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَمَانَهُ، فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَعْنَاهُ: أَكْرَمَهُ بِدَفْنِهِ.

وَحُمِّلَهُ أَيْضًا فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَاتَّبَاعُهُ سُنَّةٌ.

وَكَرِهَ الْإِمَامُ لِلْغَاسِلِ أَخْذَ أَجْرَةٍ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا، فَيُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أُعْطِيَ بِقَدْرِ عَمَلِهِ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ) وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُخْتَارَ لِتَغْسِيلِهِ ثِقَةٌ عَارِفٌ بِأَحْكَامِهِ.

«وَأَوَّلَى النَّاسِ بِغُسْلِهِ وَصِيَّتُهُ» الْعَدْلُ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَوْصَى أَنْ تُغَسَّلَهُ امْرَأَتُهُ أَسْمَاءُ، وَأَوْصَى أَنَسٌ أَنْ يُغَسَّلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ.

«ثُمَّ أَبَوُهُ» لِاخْتِصَاصِهِ بِالْحُنُوِّ وَالشَّفَقَةِ «ثُمَّ جَدُّهُ» وَإِنْ عَلَا؛ لِإِشْرَاقِهِ الْأَبَ فِي الْمَعْنَى «ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهِ» فَيَقْدَمُ الْإِبْنُ، ثُمَّ ابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ، ثُمَّ الْأَخُ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ الْأَخُ لِأَبٍ، عَلَى تَرْتِيبِ الْمِيرَاثِ «ثُمَّ ذَوُو أَرْحَامِهِ» كَالْمِيرَاثِ، ثُمَّ الْأَجَانِبُ، وَأَجْنَبِيٌّ أَوَّلَى مِنْ زَوْجَةٍ وَأَمَةٍ، وَأَجْنَبِيَّةٌ أَوَّلَى مِنْ زَوْجٍ وَسَيِّدٍ، وَزَوْجٌ أَوَّلَى مِنْ سَيِّدٍ، وَزَوْجَةٌ أَوَّلَى مِنْ أُمٍّ وَلَدٍ.

«و» الأولى «ب» غُسِّلَ «أُنْثَى وَصِيَّتُهَا» الْعَدْلُ «ثُمَّ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى مِنْ نِسَائِهَا»
فَتَقَدَّمَ أُمُّهَا وَإِنْ عَلَتْ، ثُمَّ بَنَّتُهَا وَإِنْ نَزَلَتْ، ثُمَّ الْقُرْبَى كَالْمِيرَاثِ، وَعَمَّتُهَا وَخَالَتُهَا
سَوَاءً، وَكَذَا بِنْتُ أَخِيهَا وَبِنْتُ أُخْتِهَا؛ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْقُرْبِ وَالْمَحْرَمِيَّةِ.
«وَلِكُلِّ» وَاحِدٍ «مِنَ الزَّوْجَيْنِ» إِنْ لَمْ تَكُنِ الزَّوْجَةُ ذِمِّيَّةً «غُسِّلَ صَاحِبُهُ»
لِيَا تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّ عَلِيًّا غَسَلَ فَاطِمَةَ؛ وَلِأَنَّ آثَارَ النِّكَاحِ مِنْ عِدَّةِ الْوَفَاةِ
وَالْإِرْثِ بَاقِيَّةٌ، فَكَذَا الْغُسْلُ، وَيَشْمَلُ مَا قَبْلَ الدُّخُولِ، وَأَنَّهَا تُغَسَّلُ^[١] وَإِنْ لَمْ
تَكُنْ فِي عِدَّةٍ، كَمَا لَوْ وَلَدَتْ عَقِبَ مَوْتِهِ، وَالْمُطَلَّقةُ الرَّجْعِيَّةُ إِذَا أُبِيحَتْ لَهُ.
«وَكَذَا سَيِّدٌ مَعَ سُرِّيَّتِهِ» أَيُّ: أَمَّتِهِ الْمُبَاحَةِ لَهُ، وَلَوْ أُمٌّ وَلَدَ^[٢].

«وَلِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ غُسِّلَ مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعِ سِنِينَ فَقَطُّ» ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى؛ لِأَنَّهُ
لَا عَوْرَةَ لَهُ؛ وَلِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ ابْنَ النَّبِيِّ ﷺ غَسَلَهُ النِّسَاءُ، فَتُغَسَّلُ مُجَرَّدًا مِنْ غَيْرِ
سُتْرَةٍ، وَتَمْسُ عَوْرَتَهُ، وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا.

«وَإِنْ مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ» لَيْسَ فِيهِنَّ زَوْجَةٌ وَلَا أُمَةٌ مُبَاحَةٌ لَهُ - يُمَّمُ.
«أَوْ عَكْسُهُ» بَأَنَّ مَاتَتْ امْرَأَةٌ بَيْنَ رِجَالٍ، لَيْسَ فِيهِمْ زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ لَهَا.....

[١] وَفِيهِ وَجْهٌ: لَا تُغَسَّلُ إِنْ وَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ.

[٢] وَقِيلَ: لَا تُغَسَّلُ أُمُّ الْوَلَدِ لِعِتْقِهَا بِالْمَوْتِ. وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا تُغَسَّلُ الْأُمَةُ سَيِّدَهَا

وَلَا يُغَسَّلُهَا^(١).

«يُمَمَّتْ كَخُنْتِي مُشْكِلٍ»^[١] لَمْ تَحْضُرْهُ أَمَةٌ لَهُ فَيُمَمُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْضُلُ بِالْغُسْلِ مِنْ غَيْرِ مَسِّ تَنْظِيفٍ، وَلَا إِزَالَةَ نَجَاسَةٍ، بَلْ رُبَّمَا كَثُرَتْ، وَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلرَّجَالِ فِي غُسْلِ الْأَقَارِبِ مِنَ النِّسَاءِ، وَلَا بِالْعَكْسِ.

«وَيَحْرُمُ أَنْ يُغْسَلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا» وَأَنْ يَحْمِلَهُ، أَوْ يُكَفِّنَهُ، أَوْ يَتَّبَعَ جَنَازَتَهُ، كَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المتحة: ١٣] «أَوْ يَدْفِنَهُ» لِلْأَيَّةِ، «بَلْ يُوَارَى» وَجُوبًا «لِعَدَمِ» مَنْ يُوَارِيهِ؛ لِإِلْقَاءِ قَتْلَى بَذْرِ فِي الْقَلْبِ.

وَيُشْتَرَطُ لِعُسْلِهِ طَهُورِيَّةٌ مَاءً، وَإِبَاحَتُهُ، وَإِسْلَامُ غَاسِلٍ - إِلَّا نَائِبًا عَنْ مُسْلِمٍ نَوَاهُ - وَعَقْلُهُ وَلَوْ مُمَيِّزًا أَوْ حَائِضًا أَوْ جُنُبًا^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٣٢٩): قَوْلُهُ: «أَوْ حَائِضًا أَوْ جُنُبًا» قَالَ فِي (الإِفْتَاعِ): بِلَا كَرَاهَةٍ. أَقُولُ: وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ الْحُكْمِ بِعَدَمِ كَرَاهَةِ ذَلِكَ مِنَ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ وَالْحُكْمِ بِكَرَاهَةِ قُرْبَانِهِمَا لِلْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ قُرْبَانَهُمَا مَكْرُوهٌ، وَأَنَّ ذَاتَ الْغُسْلِ لَيْسَتْ مَكْرُوهَةً مُطْلَقًا. وَظَهَرَ لِي فَرْقٌ^[٢] مِنْ أَحْسَنِ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ كَرَاهَةَ الْقُرْبَانِ وَقَتْ النَّزْعَ؛ لِأَذِيَّةِ الْمَلَائِكَةِ الَّتِي تَحْضُرُهُ لِأَخْذِ الرُّوحِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جُنُبٌ» وَفِي رِوَايَةٍ: «فِيهِ حَائِضٌ» وَعَدَمُ كَرَاهَةِ الْغُسْلِ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ؛ إِذِ الْمَلَائِكَةُ تَكُونُ قَدْ صَعِدَتْ بِرُوحِهِ، بَلْ رُبَّمَا يَكُونُ قَدْ مَضَى عَلَى ذَلِكَ زَمَنٌ طَوِيلٌ، فَتَدَبَّرَ. اهـ. (م. خ).

[١] فَيَلْفُ الْمَيِّمُ عَلَى يَدَيْهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا وَجْهَ الْمَيِّتِ وَيَدَيْهِ، وَلَهُ أَنْ يُيَمِّمَهُ بِلَا حَائِلٍ إِنْ كَانَ مُحْرِمًا.

[٢] هَذَا فَرْقٌ حَسَنٌ، لَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ؛ حَيْثُ كَرِهُوا تَغْيِضَ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَائِضِ وَالْجُنُبِ، مَعَ أَنَّ التَّغْيِضَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَقَبْضُ الْمَلِكِ لِرُوحِهِ،

«وَإِذَا أَخَذَ» أَي: شَرَعَ «فِي غُسْلِهِ سِتْرَ عَوْرَتِهِ» وَجُوبًا، وَهِيَ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ «وَجَرَدَهُ» نَذْبًا؛ لِأَنَّهُ أَمَكْنُ فِي تَغْسِيلِهِ، وَأَبْلَغُ فِي تَطْهِيرِهِ.

وَعُسِّلَ ﷺ فِي قَمِيصٍ؛ لِأَنَّ فَضْلَاتِهِ طَاهِرَةٌ، فَلَمْ يُحْسَ تَنْجُسُ قَمِيصِهِ.

«وَسَتَرَهُ عَنِ الْعْيُونِ» تَحْتَ سِتْرِ فِي خِيَمَةٍ أَوْ بَيْتٍ إِنْ أَمَكْنُ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرَهُ لَهُ.

«وَيُكْرَهُ لِعَیْرِ مُعَيَّنٍ فِي غُسْلِهِ حُضُورُهُ» لِأَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ فِي الْمَيِّتِ مَا لَا يَحِبُّ اِطْلَاعَ أَحَدٍ عَلَيْهِ، وَالْحَاجَةُ غَيْرُ دَاعِيَةٍ إِلَى حُضُورِهِ، بِخِلَافِ الْمَعَيَّنِ.

«ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ» أَي: رَأْسَ الْمَيِّتِ، غَيْرُ أَثْنَى حَامِلٍ «إِلَى قُرْبِ جُلُوسِهِ» بِحَيْثُ يَكُونُ كَالْمُحْتَضَنِ فِي صَدْرِ غَيْرِهِ «وَيَعْصِرُ بَطْنَهُ بِرَفْقٍ» لِيَخْرُجَ مَا هُوَ مُسْتَعِدٌّ لِلْخُرُوجِ، وَيَكُونُ هُنَاكَ بُخُورًا، «وَيُكْثِرُ صَبَّ الْمَاءِ حِينَئِذٍ» لِيُدْفَعَ مَا يَخْرُجُ بِالْعَصْرِ.

«ثُمَّ يُلْفُ» الْغَاسِلُ «عَلَى يَدِهِ خِرْقَةً فَيَنْجِيهِ» أَي: يَمْسَحُ فَرْجَهُ بِهَا «وَلَا يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَةٍ مِنْ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ» بِغَيْرِ حَائِلٍ، كَحَالِ الْحَيَاةِ؛ لِأَنَّ التَّطْهِيرَ يُمَكِّنُ بِدُونِ ذَلِكَ.

«وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَهُ إِلَّا بِخِرْقَةٍ» لِفِعْلِ عَلِيٍّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَحِينَئِذٍ يُعَدُّ الْغَاسِلُ خِرْقَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا لِلْسَّيْلَيْنِ، وَالْأُخْرَى لِبَقِيَّةِ بَدَنِهِ.

مَعَ أَنَّ الشَّيْخَ مَنْصُورًا فَسَّرَ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي قَوْلِ (الْإِقْنَاعِ): «وَإِنْ يَقْرَبَاهُ» فَسَّرَهُ بِالْمَيِّتِ ^(١)، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ وَالْجُنُبَ يُكْرَهُ قُرْبَاهُمَا الْمَيِّتَ لَا الْمُحْتَضَرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«ثُمَّ يُوضِيهِ نَدْبًا» كَوُضُوئِهِ لِلصَّلَاةِ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غُسْلِ ابْنَتِهِ: «ابْدَأْنَ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ.
وَكَانَ يَنْبَغِي تَأْخِيرُهُ عَنْ نِيَّةِ الْغُسْلِ، كَمَا فِي (الْمُتَهَيِّ) وَغَيْرِهِ.

«وَلَا يُدْخِلُ الْمَاءَ فِي فِيهِ وَلَا فِي أَنْفِهِ» خَشْيَةَ تَحْرِيكِ النَّجَاسَةِ «وَيُدْخِلُ أَصْبَعَيْهِ» إِبْهَامَهُ وَسَبَابَتَهُ «مَبْلُولَتَيْنِ» أَيُّ: عَلَيْهَا خِرْقَةٌ مَبْلُولَةٌ «بِالْمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ، وَفِي مَنْخَرَيْهِ فَيَنْظِفُهُمَا» بَعْدَ غَسْلِ كَفِّي الْمِيتِ، فَيَقُومُ الْمَسْحُ فِيهِمَا مَقَامَ غَسْلِهِمَا؛ خَوْفَ تَحْرِيكِ النَّجَاسَةِ، بِدُخُولِ الْمَاءِ جَوْفَهُ «وَلَا يُدْخِلُهُمَا» أَيِ الْفَمِ وَالْأَنْفِ «الْمَاءَ» لِإِمَّا تَقَدَّمَ.

«ثُمَّ يَنْوِي غُسْلَهُ» لِأَنَّهُ طَهَارَةٌ تَعْبُدِيَّةٌ، فَاشْتَرَطَتْ لَهُ النِّيَّةَ، كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ «وَيُسَمِّي» وَجُوبًا؛ لِإِمَّا تَقَدَّمَ «وَيَغْسِلُ بِرَغْوَةِ السِّدْرِ» الْمَضْرُوبِ «رَأْسَهُ وَلَحْيَتَهُ فَقَطُّ» لِأَنَّ الرَّأْسَ أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ، وَالرَّغْوَةُ لَا تَتَعَلَّقُ بِالشَّعْرِ.
«ثُمَّ يَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ ثُمَّ شِقَّهُ الْأَيْسَرَ» لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ «ثُمَّ» يَغْسِلُهُ «كُلَّهُ» يَفِيضُ الْمَاءُ عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ.

يَفْعَلُ مَا تَقَدَّمَ «ثَلَاثًا» إِلَّا الْوُضُوءَ فَفِي الْمَرَّةِ الْأُولَى فَقَطُّ.
«يُمرُّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مِنَ الثَّلَاثِ» يَدُهُ عَلَى بَطْنِهِ «لِيُخْرِجَ مَا تَخَلَّفَ» فَإِنْ لَمْ يَنْقُ بِثَلَاثِ غَسَلَاتٍ «زِيدَ حَتَّى يَنْقَى وَلَوْ جَاوَزَ السَّبْعَ».

وَكُرِّهَ اقْتِصَارُهُ فِي غُسْلِهِ عَلَى مَرَّةٍ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَيَحْرُمُ الْإِقْتِصَارُ مَا دَامَ يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى مَا دُونَ السَّبْعِ، وَسُنَّ قَطْعُ عَلَى وَثْرٍ.

وَلَا تَجِبُ مُبَاشَرَةُ الْغُسْلِ، فَلَوْ تَرَكَ تَحْتَ مِزَابٍ وَنَحْوِهِ، وَحَضَرَ مَنْ يَصْلُحُ لَغُسْلِهِ، وَنَوَى وَسَمَى، وَعَمَّهُ الْمَاءُ - كَفَى.

«وَيَجْعَلُ فِي الْغَسَلَةِ الْأَخِيرَةِ» نَذْبًا «كَافُورًا» وَسِدْرًا؛ لِأَنَّهُ يُصَلَّبُ الْجَسَدَ، وَيَطْرُدُ عَنْهُ الْهُوَامَ بِرَائِحَتِهِ «وَالْمَاءُ الْحَارُّ» يُسْتَعْمَلُ إِذَا احْتَجَّ إِلَيْهِ «وَالْأَشْنَانُ» يُسْتَعْمَلُ إِذَا احْتَجَّ إِلَيْهِ.

«وَالْخِلَالُ يُسْتَعْمَلُ إِذَا احْتَجَّ إِلَيْهِ» فَإِنْ لَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهَا كُرِهَتْ «وَيُقَصُّ شَارِبُهُ، وَيُقَلَّمُ أَظْفَارُهُ» نَذْبًا إِنْ طَالَ، وَيُؤْخَذُ شَعْرُ إِبْطَيْهِ، وَيُجْعَلُ الْمَأْخُودُ مَعَهُ كَعْصُو سَاقِطٍ^[١]، وَحَرَمَ حَلْقُ رَأْسِهِ، وَأَخَذُ عَانَتَيْهِ، كَخَتْنِ.

«وَلَا يُسْرَحُ شَعْرُهُ» أَيُّ: يُكْرَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مِنْ تَقْطِيعِ الشَّعْرِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ.

«ثُمَّ يُشَفُّ» نَذْبًا «بِثَوْبٍ» كَمَا فَعَلَ بِهِ ﷺ «وَيُضَفَّرُ» نَذْبًا «شَعْرُهَا» أَيُّ الْأَثْنَى «ثَلَاثَةَ قُرُونٍ وَيُسَدَّلُ وَرَاءَهَا» لِقَوْلِ أُمِّ عَطِيَّةَ: «فَضَفَّرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَأَلْقَيْنَاهُ خَلْفَهَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ» أَيُّ الْمَيِّتِ «شَيْءٌ بَعْدَ سَبْعِ» غَسَلَاتٍ «حُشْيٍ» الْمَحَلُّ «بِقُطْنٍ» لِيَمْنَعَ الْخَارِجَ، كَالْمُسْتَحَاضَةِ.

[١] ظَاهِرُ التَّشْبِيهِ أَنَّ جَعَلَ الْمَأْخُودَ مَعَهُ وَجُوبًا، لَكِنَّ عِبَارَتَهُ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)

تَقْتَضِي اسْتِحْبَابَهُ^(١)، فَعَلَيْهَا: التَّشْبِيهُ لَيْسَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. قَالَه كَاتِبُهُ.

«فَإِنْ لَمْ يَسْتَمِكْ» بِالْقَطْنِ «فَبِطِينٍ حُرٍّ» أَي: خَالِصٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ قُوَّةً تَمْنَعُ الْخَارِجَ
«ثُمَّ يُغْسَلُ الْمَحَلُّ» الْمُتَنَجِّسُ بِالْخَارِجِ.

«وَيُوضَّأُ»^[١] الْمِيَّتُ وَجُوبًا، كَالْجُنُبِ إِذَا أَخَذَتْ بَعْدَ الْغُسْلِ.

«وَإِنْ خَرَجَ» مِنْهُ شَيْءٌ «بَعْدَ تَكْفِينِهِ لَمْ يُعَدِ الْغُسْلُ» دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ، وَلَا بَأْسَ
بِقَوْلِ غَاسِلٍ لَهُ: انْقَلَبْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَنَحْوِهِ، وَلَا يَغْسِلُهُ فِي حَمَامٍ.

«وَمُحْرَمٌ» بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ «مَيِّتٌ كَحَيٍّ»، يُغْسَلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ لَا كَافُورٍ «وَلَا يُقَرَّبُ
طَبِيبًا» مُطْلَقًا.

«وَلَا يُلْبَسُ ذَكَرٌ مَخِيطٌ» مِنْ قَمِيصٍ وَنَحْوِهِ.

«وَلَا يُغَطَّى رَأْسُهُ، وَلَا وَجْهُهُ أَنْثَى» مُحْرَمَةٌ.

وَلَا يُؤْخَذُ شَيْءٌ مِنْ شَعْرِهِمَا وَظَفَرِهِمَا؛ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي مُحْرِمٍ مَاتَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ،
وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا».

وَلَا تَمْنَعُ مُعْتَدَّةٌ مِنْ طَيِّبٍ، وَتُزَالُ اللَّصُوقُ لِيُغْسَلَ وَاجِبٌ، إِنْ لَمْ يَسْقُطْ
مِنْ جَسَدِهِ شَيْءٌ بِإِزَالَتِهَا، فَيُمَسَّحُ عَلَيْهَا كَجَبِيرَةِ الْحَيِّ، وَيُزَالُ خَاتَمٌ وَنَحْوُهُ
وَلَوْ بَرَدَهُ.

[١] وَقِيلَ: يُغْسَلُ الْمَحَلُّ بِدُونِ وُضوءٍ. قَالَ النَّوَوِيُّ فِي (الْمَجْمُوعِ) (١٧٦/٥):

وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ لَا يَجِبُ غَيْرُ غَسْلِ النَّجَاسَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ
وَمَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ. قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ بِلا رَيْبٍ.

«وَلَا يُغَسَّلُ شَهِيدٌ مَعْرَكَةٍ وَمَقْتُولٌ ظُلْمًا»^[١] وَلَوْ أَثْنَيْنِ أَوْ غَيْرَ مُكَلَّفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَهَدَاءِ أَحَدٍ أَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلْهُمْ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

«إِلَّا أَنْ يَكُونَ» الشَّهِيدُ أَوْ الْمَقْتُولُ ظُلْمًا «جُنْبًا»^[٢] أَوْ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ لِحِيضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ إِسْلَامٍ^[٣].

[١] وَعَنْهُ: أَنَّ الْمَقْتُولَ ظُلْمًا لَا يُلْحَقُ بِالشَّهِيدِ^(١)، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي الْمَتْنِ، لَكِنَّ الْمَذْهَبَ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الشَّرْحِ^(٢). وَالْأَصْلُ وَجُوبُ تَغْسِيلِهِ إِلَّا بِنَصِّ ظَاهِرٍ أَوْ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ عَلَى عَدَمِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[٢] وَعَنْهُ: لَا يُغَسَّلُ^(٣)، وَلَوْ مَعَ مُوجِبٍ لِلْغُسْلِ قَبْلَ مَوْتِهِ كَالْجَنَابَةِ.

[٣] هَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ إِذَا كَانَ مُوجِبُ غُسْلِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ هُوَ الْإِسْلَامُ؛ لِحَدِيثِ الْأَصْرَمِ بْنِ عَبْدِ الْأَشْهَلِ^(٤) حِينَ أَسْلَمَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَقُتِلَ شَهِيدًا قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ وَلَمْ يُغَسَّلْ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُوَفَّقِ^(٥)، وَالشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ^(٦)، وَهُوَ أَصَحُّ؛ لِإِقْيَامِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المغني (٣/ ٤٧٥).

(٢) الشرح الكبير (٢/ ٣٣٦).

(٣) انظر: الإنصاف (٢/ ٤٩٩).

(٤) انظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٩٠).

(٥) المغني (٣/ ٤٧٠).

(٦) مجموع الفتاوى (٢١/ ٢٠١)، والاختيارات الفقهية (ص: ٤٤٥).

«وَيُذْفَنُ» وَجُوبًا «بِدَمِهِ» إِلَّا أَنْ تُخَالِطَهُ نَجَاسَةٌ فَيَغْسِلَا «فِي ثِيَابِهِ» الَّتِي قُتِلَ فِيهَا «بَعْدَ نَزْعِ السَّلَاحِ وَالْجُلُودِ عَنْهُ» لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ، وَأَنْ يُذْفَنُوا فِي ثِيَابِهِمْ بِدِمَائِهِمْ».

«وَأِنْ سُلِبَهَا كُفِّنَ بِغَيْرِهَا» وَجُوبًا «وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ» لِلْأَخْبَارِ؛ لِكُونِهِمْ أَحْيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ.

«وَأِنْ سَقَطَ عَنْ دَابَّتِهِ» أَوْ شَاهِقٍ بِغَيْرِ فِعْلِ الْعَدُوِّ «أَوْ وَجَدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ» أَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ، أَوْ بِرَفْسَةٍ، أَوْ عَادَ سَهْمُهُ عَلَيْهِ «أَوْ مُحِلَّ فَاكَلٍ» أَوْ شَرِبَ أَوْ نَامَ أَوْ بَالَ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ عَطَسَ «أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ عُزْفًا - غُسْلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ» كَغَيْرِهِ^[١].

وَيُغَسَّلُ الْبَاغِي وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُقْتَلُ قَاطِعُ الطَّرِيقِ، وَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصَلَّبُ^[٢].

«وَالسَّقْطُ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسْلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ» وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِكْ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَالسَّقْطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْعَى لِوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

[١] وَقِيلَ: يُغَسَّلُ، إِلَّا إِذَا طَالَ الْفَصْلُ، أَوْ أَكَلَ، اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَهُوَ أَصَحُّ، صَحَّحَهُ (الْمُصَنِّفُ). قُلْتُ: وَهُوَ عَيْنُ الصَّوَابِ، اهـ (إِنْصَافُ)^(١).

[٢] وَقِيلَ: يُصَلَّبُ أَوَّلًا، ثُمَّ يُغَسَّلُ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الرَّعَايَةِ)^(٢).

(١) الإنصاف (٢/٥٠٢).

(٢) الرعاية الصغرى (١/١٣٦).

وَتُسْتَحَبُّ تَسْمِيَّتُهُ، فَإِنْ جُهِلَ أَذْكَرُ هُوَ أَمْ أَنْثَى؟ سُمِّيَ بِصَالِحٍ لَهَا.

«وَمَنْ تَعَذَّرَ غُسْلُهُ» لِعَدَمِ الْمَاءِ أَوْ غَيْرِهِ كَالْحَرْقِ وَالْجُذَامِ وَالتَّبَضُّعِ «يُمَّم»^[١] كَالْجُنْبِ إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ، وَإِنْ تَعَذَّرَ غُسْلُ بَعْضِهِ غُسِلَ مَا أَمُكِنَ، وَيُمَّمُ لِلْبَاقِي.

«و» يَجِبُ «عَلَى الْغَاسِلِ سِتْرُ مَا رَأَهُ» مِنَ الْمَيِّتِ «إِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَنًا» فَيَلْزِمُهُ سِتْرُ الشَّرِّ لَا إِظْهَارُ الْخَيْرِ، وَنَزَجُو لِلْمُحْسِنِ وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ.
وَلَا نَشْهَدُ إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَيَحْرُمُ سُوءُ الظَّنِّ بِمُسْلِمٍ ظَاهِرِ الْعَدَالَةِ، وَيُسْتَحَبُّ ظَنُّ الْخَيْرِ بِالْمُسْلِمِ.

[١] وَعَنْهُ: لَا يُيَمَّمُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّنْظِيفُ، اه، إِنْصَافٌ^(١).



فصل في الكفن

«يَجِبُ تَكْفِينُهُ فِي مَالِهِ» ^(١) لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمَحْرَمِ: «كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ» «مُقَدَّمًا عَلَى دَيْنٍ» وَلَوْ بِرَهْنٍ «وَعَايِرُهُ» مِنْ وَصِيَّةٍ وَإِرْثٍ؛ لِأَنَّ الْمُفْلِسَ يُقَدَّمُ بِالْكِسْوَةِ عَلَى الدَّيْنِ، فَكَذَا الْمَيِّتُ، فَيَجِبُ لِحَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ الْمَيِّتِ ثَوْبٌ لَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ، يَسْتُرُ جَمِيعَهُ مِنْ مَلْبُوسٍ مِثْلِهِ مَا لَمْ يُوصِ بِدُونِهِ، وَالْجَدِيدُ أَفْضَلُ.

«فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ» أَيُّ: لِلْمَيِّتِ «مَالٌ» فَكَفَّنَتْهُ وَمَوُوتُهُ تَجْهِيْزُهُ «عَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ» لِأَنَّ ذَلِكَ يَلْزَمُهُ حَالُ الْحَيَاةِ، فَكَذَا بَعْدَ الْمَوْتِ «إِلَّا الزَّوْجُ لَا يَلْزَمُهُ كَفْنُ امْرَأَتِهِ» وَلَوْ غَنِيًّا؛ لِأَنَّ الْكِسْوَةَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِالزَّوْجِيَّةِ وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ، وَقَدْ انْقَطَعَ ذَلِكَ بِالْمَوْتِ.

فَإِنْ عُدِمَ مَالُ الْمَيِّتِ وَمَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ الْعَالِينَ بِحَالِهِ.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: مَنْ ظَنَّ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقُومُ بِهِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ أَرَادَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ لَمْ يَلْزَمْ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ قَبُولَهُ، لَكِنْ لَيْسَ لِلْبَقِيَّةِ نَبْشُهُ وَسَلْبُهُ مِنْ كَفْنِهِ بَعْدَ دَفْنِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/٣٣٦): قَوْلُهُ: «فِي مَالِهِ» قَالَ فِي (الْفُرُوعِ):

وَقِيلَ: ^[١] وَحَنُوطِهِ وَطَبِيئِهِ؛ وَفَاقًا لِلْمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ. اهـ.

وَإِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ مَعَ جَمَاعَةٍ فِي سَفَرٍ كَفَّنُوهُ مِنْ مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَفَّنُوهُ
وَرَجَعُوا عَلَى تَرِكَّتِهِ، أَوْ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ إِنْ نَوُوا الرُّجُوعَ.

«وَيُسْتَحَبُّ تَكْفِينُ رَجُلٍ فِي ثَلَاثِ لَفَائِفَ بَيْضٍ» مِنْ قُطْنٍ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كُفِّنَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ بَيْضٍ، سُحُولِيَّةٍ جُدُدٍ، يَمَانِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ
وَلَا عِمَامَةٌ، أُدْرِجَ فِيهَا إِدْرَاجًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَيُقَدَّمُ بِتَكْفِينٍ مَنْ يُقَدَّمُ بِغُسْلٍ، وَنَائِبُهُ كَهْوٍ، وَالْأَوَّلَى تَوَلَّيَهُ بِنَفْسِهِ.

«تُجَمَّرُ» أَيُّ: تُبَخَّرُ بَعْدَ رَشِّهَا بِمَاءٍ وَرَدٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِيَعْلُقَ.

«ثُمَّ تُبَسِّطُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ» أَوْ سَعُهَا وَأَحْسَنُهَا أَعْلَاهَا؛ لِأَنَّ عَادَةَ الْحَيِّ
جَعْلُ الظَّاهِرِ أَفْخَرَ ثِيَابِهِ «وَيُجْعَلُ الْحَنُوطُ» وَهُوَ أَخْلَاطٌ مِنْ طِيبٍ يُعَدُّ لِلْمَيِّتِ خَاصَّةً
«فِيهَا بَيْنَهَا» لَا فَوْقَ الْعُلْيَا؛ لِكِرَاهَةِ عُمَرُ وَابْنِهِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

«ثُمَّ يُوَضَّعُ» الْمَيِّتُ «عَلَيْهَا» أَيُّ اللَّفَائِفِ «مُسْتَلْقِيًا» لِأَنَّهُ أَمْكَنُ لِإِدْرَاجِهِ فِيهَا
«وَيُجْعَلُ مِنْهُ» أَيُّ: مِنَ الْحَنُوطِ «فِي قُطْنٍ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ» لِيَرُدَّ مَا يُخْرُجُ عِنْدَ تَحْرِيكِهِ.

«وَيُسَدُّ فَوْقَهَا خِرْقَةٌ مَشْقُوقَةُ الطَّرَفِ كَالْتَّبَانِ» وَهُوَ السَّرَاوِيلُ بِلَا أَكْثَامٍ «تُجْمَعُ
أَلْيَتَيْهِ وَمَثَانَتُهُ، وَيُجْعَلُ الْبَاقِي» مِنَ الْقُطْنِ الْمُحَنِّطِ «عَلَى مَنَافِدٍ وَجْهِهِ» عَيْنَيْهِ وَمَنْخَرَيْهِ
وَأُذُنَيْهِ وَفَمِهِ؛ لِأَنَّ فِي جَعْلِهَا عَلَى الْمَنَافِدِ مَنَعًا مِنْ دُخُولِ الْهَوَامِّ.

«و» عَلَى «مَوَاضِعِ سُجُودِهِ» رُكْبَتَيْهِ وَيَدَيْهِ وَجَبْهَتَهُ وَأَنْفِهِ، وَأَطْرَافِ قَدَمَيْهِ؛
تَشْرِيفًا لَهَا، وَكَذَا مَغَابِنَهُ، كَطَيِّ رُكْبَتَيْهِ، وَتَحْتَ إِبْطَيْهِ وَسُرَّتَيْهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ
يَتَّبَعُ مَغَابِنَ الْمَيِّتِ وَمَرَافِقَهُ بِالْمِسْكِ.

«وَإِنْ طَيِّبَ» الْمَيِّتُ «كُلُّهُ فَحَسَنٌ» لِأَنَّ أَنْسَا طَلِيَّ بِالْمِسْكِ، وَطَلَى ابْنُ عُمَرَ مَيِّتًا بِالْمِسْكِ، وَكُرِّهَ دَاخِلَ عَيْنَيْهِ، وَأَنْ يُطَيَّبَ بِوَرَسٍ وَزَعْفَرَانٍ، وَطَلِيَّهُ بِمَا يُمَسِّكُهُ كَصَبْرِ مَا لَمْ يُنْقَلْ.

«ثُمَّ يَرُدُّ طَرَفُ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا» مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ «عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَيَرُدُّ طَرَفُهَا الْآخَرُ مِنْ فَوْقَهُ» أَيُّ: فَوْقَ الطَّرَفِ الْأَيْمَنِ «ثُمَّ» يُفْعَلُ بِـ «الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ كَذَلِكَ» أَيُّ: كَالأُولَى.

«وَيُجْعَلُ أَكْثَرُ الْفَاضِلِ» مِنْ كَفَنِهِ «عَلَى رَأْسِهِ» لِشَرَفِهِ، وَيُعِيدُ الْفَاضِلَ عَلَى وَجْهِهِ وَرِجْلَيْهِ بَعْدَ جَمْعِهِ؛ لِيَصِيرَ الْكَفْنُ كَالْكَيْسِ، فَلَا يَنْتَشِرُ «ثُمَّ يَعْقِدُهَا» لِئَلَّا يَنْتَشِرَ «وَتُحْلَلُ فِي الْقَبْرِ» لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِذَا أَدْخَلْتُمُ الْمَيِّتَ الْقَبْرَ فَحُلُّوا الْعُقَدَ» رَوَاهُ الْأَثَرُمُ.

وَكَرِّهَ تَخْرِيقُ اللَّفَافَةِ؛ لِأَنَّهُ إِفْسَادُ لَهَا.

«وَإِنْ كُفِّنَ فِي قَمِيصٍ وَمُزَّرٍ وَلِفَافَةٍ جَازَ» «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَمِيصَهُ لَمَّا مَاتَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ الْمَيِّتَ يُؤَزَّرُ وَيُقَمَّصُ وَيُلَفُّ بِالثَّلَاثَةِ. وَهَذَا عَادَةُ الْحَيِّ. وَيَكُونُ الْقَمِيصُ بِكُمَيْنِ وَدَخَارِيصَ لَا بِزُرٍّ.

«وَتُكْفَنُ الْمَرْأَةُ» وَالْحُنْثَى نَدْبًا «فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ» بِيضٍ مِنْ قُطْنٍ «إِزَارٍ وَخِمَارٍ وَقَمِيصٍ وَلِفَافَتَيْنِ» لِمَا رَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِيهِ ضَعْفٌ عَنْ لَيْلَى الثَّقَفِيَّةِ قَالَتْ: «كُنْتُ فِيمَنْ غَسَلَ أُمَّ كُلْثُومَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ أَوَّلُ مَا أَعْطَانَا الْحِقَاءَ، ثُمَّ الدَّرْعَ، ثُمَّ الْخِمَارَ، ثُمَّ الْمِلْحَفَةَ، ثُمَّ أُدْرِجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الثَّوْبِ الْآخِرِ».

قَالَ أَحْمَدُ: الْحَقَاءُ الْإِزَارُ، وَالذَّرْعُ الْقَمِيصُ، فَتَوَزَّرَ بِالْمِزَرِ، ثُمَّ تَلَبَّسَ الْقَمِيصَ،
ثُمَّ تَخَمَّرَ، ثُمَّ تَلَفَّ بِاللِّفَافَتَيْنِ.

وَيُكْفَنُ صَبِيٌّ فِي ثَوْبٍ، وَيُبَاحُ فِي ثَلَاثَةِ مَا لَمْ يَرَهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ، وَصَغِيرَةٌ فِي
قَمِيصٍ وَلِفَافَتَيْنِ.

«وَالوَاجِبُ» لِلْمَيِّتِ مُطْلَقًا «ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَمِيعَهُ» لِأَنَّ الْعَوْرَةَ الْمَغْلَظَةَ يُجْزِئُ فِي
سِتْرِهَا ثَوْبٌ وَاحِدٌ، فَكَفَنُ الْمَيِّتِ أَوْلَى، وَيُكْرَهُ بِصُوفٍ وَشَعْرِ، وَيَحْرُمُ بِجُلُودٍ،
وَيَجُوزُ فِي حَرِيرٍ لِضَرُورَةٍ فَقَطْ.

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا بَعْضَ ثَوْبِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ - كَحَالِ الْحَيَاةِ - وَالْبَاقِي بِحَشِيشٍ
أَوْ وَرَقٍ.

وَحَرِّمَ دَفْنُ حُلِيِّ وَثِيَابٍ غَيْرِ الْكَفَنِ؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ.

وَلِحَيٍّ أَخَذَ كَفَنٍ مَيِّتٍ لِحَاجَةِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ بِثَمَنِهِ.



فصل في الصلاة على الميت

تَسْقُطُ بِمُكَلَّفٍ، وَتُسَنُّ جَمَاعَةً، وَأَنْ لَا تُنْقَصَ الصُّفُوفُ عَنْ ثَلَاثَةٍ.

وَالسُّنَّةُ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ عِنْدَ صَدْرِهِ «أَيُّ: صَدْرٍ ذَكَرٍ «وَعِنْدَ وَسْطِهَا» أَيُّ: وَسْطِ أُنْثَى، وَالْخُنْثَى بَيْنَ ذَلِكَ، وَالْأَوَّلَى بِهَا وَصِيُّهُ الْعَدْلُ، فَسَيِّدُ بَرَقِيْقِهِ، فَالسُّلْطَانُ، فَنَائِبُهُ الْأَمِيرُ، فَالْحَاكِمُ، فَالْأَوَّلَى بِغُسْلِ رَجُلٍ، فَرَوْجٌ بَعْدَ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَمَنْ قَدَّمَهُ وَلِيُّ بِمَنْزِلَتِهِ، لَا مَنْ قَدَّمَهُ وَصِيٌّ، وَإِذَا اجْتَمَعَتْ جَنَائِزُ قُدِّمَ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُهُمْ -وَتَقَدَّمَ- فَاسْنُ، فَاسْبَقُ، وَيُقْرَعُ مَعَ التَّسَاوِي، وَجَمْعُهُمْ بِصَلَاةٍ أَفْضَلُ، وَيُجْعَلُ وَسْطُ أُنْثَى حِذَاءَ صَدْرِ رَجُلٍ، وَخُنْثَى بَيْنَهُمَا.

«وَيُكَبَّرُ أَرْبَعًا» لِتَكْبِيرِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«يَقْرَأُ فِي الْأَوَّلَى» أَيُّ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأَوَّلَى، وَهِيَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَ«بَعْدَ التَّعَوُّذِ» وَالْبَسْمَلَةِ «الْفَاتِحَةِ» سِرًّا وَلَوْ لَيْلًا؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ عَنْ أُمِّ شَرِيكِ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَلَا نَسْتَفْتِحَ، وَلَا نَقْرَأَ سُورَةَ مَعَهَا».

«وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي» أَيُّ: بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ «الثَّانِيَةِ» كَالصَّلَاةِ فِي «التَّشَهُدِ» الْآخِرِ؛ لِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ «أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ السُّنَّةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يُكَبَّرَ الْإِمَامُ، ثُمَّ يَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأَوَّلَى سِرًّا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيُخْلِصُ الدُّعَاءَ لِلْمَيِّتِ، ثُمَّ يَسْلِمُ».

«وَيَدْعُو فِي الثَّالِثَةِ» لِمَا تَقَدَّمَ «فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّتِنَا وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرْنَا وَأَنْشَأْنَا؛ إِنَّكَ تَعْلَمُ مُنْقَلَبَنَا وَمَثْوَانَا، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَيْهِمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

لَكِنْ زَادَ فِيهِ الْمُوَفَّقُ: «وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وَلَفْظَةُ السُّنَّةِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ» بِضَمِّ الزَّايِ وَقَدْ تُسَكَّنُ، وَهُوَ الْقَرَى «وَأَوْسَعُ مُدْخَلَهُ» بِفَتْحِ الْمِيمِ مَكَانُ الدُّخُولِ، وَبِضَمِّهَا الْإِدْخَالُ «وَاغْسِلْهُ بِالمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرْدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَأَعِزَّهُ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ النَّارِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ عَلَى جِنَازَةٍ، حَتَّى تَمْتَلَأَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَيِّتَ.

وَفِيهِ: «وَأَبْدِلْهُ أَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ».

وَزَادَ الْمُوَفَّقُ لَفْظًا: «مِنَ الذُّنُوبِ».

«وَأَفْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ» لِأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ بِالْمَحَلِّ.

وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ أَثْنَى أَنْتَ الصَّغِيرَ، وَإِنْ كَانَ خُتْنَى قَالَ: هَذَا الْمَيِّتُ، وَنَحْوُهُ.

وَلَا بَأْسَ بِالإِشَارَةِ بِالْإِصْبَعِ حَالَ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ.

«وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ «صَغِيرًا» ذَكَرًا أَوْ أَثْنَى، أَوْ بَلَغَ مَجْنُونًا وَاسْتَمَرَ» قَالَ «بَعْدَ

«وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَيْهِمَا»: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ ذُخْرًا لَوَالِدَيْهِ وَفَرْطًا» أَيُّ: سَابِقًا مُهَيِّئًا

لِمَصَالِحِ وَالِدَيْهِ فِي الْآخِرَةِ، سَوَاءَ مَاتَ فِي حَيَاةِ وَالِدَيْهِ أَوْ بَعْدَهُمَا «وَأَجْرًا وَشَفِيعًا مُجَابًا،
اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا، وَأَعْظِمْ بِهِ أَجُورَهُمَا، وَالْحَقُّهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلْهُ
فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَقِهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابَ الْحَجِيمِ» وَلَا يَسْتَغْفِرُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ شَافِعٌ غَيْرُ
مَشْفُوعٍ فِيهِ، وَلَا جَرَى عَلَيْهِ قَلَمٌ. وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ إِسْلَامَ وَالِدَيْهِ دَعَا لِمَوَالِيهِ.

«وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا» وَلَا يَدْعُو، وَلَا يَتَشَهَّدُ، وَلَا يُسَبِّحُ «وَيُسَلِّمُ»
تَسْلِيمَةً «وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ». رَوَى الْجُوزْجَانِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
سَلَّمَ عَلَى الْجِنَازَةِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً».

وَيَجُوزُ تَلْقَاءُ وَجْهِهِ، وَثَانِيَةً، وَسُنَّ وَقُوفُهُ حَتَّى تُرْفَعَ.

«وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ» نَذْبًا «مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ» لِمَا تَقَدَّمَ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.

«وَوَاجِبُهَا» أَيِ الْوَاجِبُ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ مِمَّا تَقَدَّمَ «قِيَامٌ» فِي فَرْضِهَا
«وَتَكْبِيرَاتٌ» أَرْبَعٌ «وَالْفَاتِحَةُ»^(١) وَيَتَحَمَّلُهَا الْإِمَامُ عَنِ الْمَأْمُومِ «وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ
ﷺ وَدَعْوَةُ لِلْمَيِّتِ، وَالسَّلَامُ».

وَيُشْتَرَطُ لَهَا النِّيَّةُ، فَيَنْوِي الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ، وَلَا يَضُرُّ جَهْلُهُ بِالذِّكْرِ وَغَيْرِهِ،
فَإِنْ جَهْلَهُ نَوَى: «عَلَى مَنْ يُصَلِّي عَلَيْهِ الْإِمَامُ» وَإِنْ نَوَى أَحَدَ الْمَوْتَى اعْتَبِرَ تَعْيِينُهُ،
وَإِنْ نَوَى: «عَلَى هَذَا الرَّجُلِ» فَبَانَ امْرَأَةً أَوْ بِالْعَكْسِ أَجْزَاءً؛ لِقُوَّةِ التَّعْيِينِ، قَالَهُ
أَبُو الْمَعَالِي.

[١] وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ، وَذَكَرَ قَوْلًا بِالْكَرَاهَةِ^(١).

وإِسْلَامُ الْمَيِّتِ، وَطَهَارَتُهُ مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَإِلَّا صَلَّيْ عَلَيْهِ،
وَالِاسْتِقْبَالُ وَالسُّرَّةُ كَمَكْتُوبَةٍ، وَحُضُورُ الْمَيِّتِ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَا تَصِحُّ عَلَى جِنَازَةٍ
مَحْمُولَةٍ، وَلَا مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ.

«وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ التَّكْبِيرِ قَضَاهُ» نَدْبًا «عَلَى صِفَتِهِ» لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي
الْأَدَاءَ، كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، وَالْمَقْضِيُّ أَوَّلُ صَلَاتِهِ، يَأْتِي فِيهِ بِحَسَبِ ذَلِكَ، وَإِنْ خَشِيَ
رَفْعَهَا تَابَعَ التَّكْبِيرَ، رُفِعَتْ أَمْ لَا، وَإِنْ سَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَقْضِهِ صَحَّتْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ
لِعَائِشَةَ: «مَا فَاتَكَ لَا قَضَاءَ عَلَيْكَ».

«وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ» أَيُّ: عَلَى الْمَيِّتِ «صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ» إِلَى شَهْرٍ مِنْ دَفْنِهِ؛
لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ»
وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ «أَنَّ أُمَّ سَعْدٍ مَاتَتْ، وَالنَّبِيُّ ﷺ غَائِبٌ، فَلَمَّا قَدِمَ صَلَّى
عَلَيْهَا وَقَدْ مَضَى لِذَلِكَ شَهْرٌ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ مَا سَمِعْتُ هَذَا. وَتَحْرُمُ بَعْدَهُ مَا لَمْ تَكُنْ زِيَادَةً يَسِيرَةً.

«و» يُصَلِّي «عَلَى غَائِبٍ»^(١) عَنِ الْبَلَدِ، وَلَوْ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ، فَتَجُوزُ صَلَاةُ
الْإِمَامِ وَالْآحَادِ عَلَيْهِ «بِالنِّيَّةِ إِلَى شَهْرٍ» لِصَلَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى النَّجَاشِيِّ كَمَا فِي الْمُتَّفَقِ
عَلَيْهِ عَنْ جَابِرٍ، وَكَذَا غَرِيقٍ وَأَسِيرٍ وَنَحْوِهِمَا.

[١] قَوْلُهُ: «وَعَلَى غَائِبٍ» هَذَا الْمَذْهَبُ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: الصَّوَابُ أَنَّهُ إِنْ

كَانَ بِمَكَانٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ فِيهِ لِكُونِهِ بِدَارِ كُفْرٍ صَلَّى عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا^(١).....

وَأِنْ وُجِدَ بَعْضُ مَيِّتٍ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ فَكُكِّلْهُ إِلَّا الشَّعْرَ وَالظُّفْرَ وَالسِّنَّ،
فَيُغَسَّلُ وَيُكَفَّنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنْ وُجِدَ الْبَاقِي فَكَذَلِكَ، وَيُدْفَنُ بِجَنْبِهِ، وَلَا يُصَلَّى
عَلَى مَاكُولٍ بَبْطُنٍ آكِلٍ، وَلَا مُسْتَحِيلٍ بِإِحْرَاقٍ وَنَحْوِهِ^(١)، وَلَا عَلَى بَعْضٍ حَيٍّ مُدَّةَ
حَيَاتِهِ.

«وَلَا» يُسَنُّ أَنْ «يُصَلِّيَ الْإِمَامُ» الْأَعْظَمُ، وَلَا إِمَامٌ كُلُّ قَرِيَّةٍ - وَهُوَ وَالْيَهَا فِي
الْقَضَاءِ «عَلَى الْغَالِ» وَهُوَ مَنْ كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا غَنِمَهُ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: تُوُفِّيَ
رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ».
فَتَعَيَّرَتْ وَجُوهُ الْقَوْمِ، فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِمْ قَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ غَلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».
فَقَتَّسْنَا مَتَاعَهُ، فَوَجَدْنَا فِيهِ خَرَزًا مِنْ خَرَزِ الْيَهُودِ، مَا يُسَاوِي دِرْهَمَيْنِ. رَوَاهُ الْحَمْسَةُ
إِلَّا التِّرْمِذِيُّ. وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ.

«وَلَا عَلَى قَاتِلٍ نَفْسِهِ» عَمْدًا؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاوَوْهُ
بِرَجُلٍ قَدْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ، فَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ.
وَالْمَشَاقِصُ جَمْعُ مَشَقَصٍ كَمَنْبَرٍ، نَصْلٌ عَرِيضٌ أَوْ سَهْمٌ فِيهِ ذَلِكَ، أَوْ نَصْلٌ
طَوِيلٌ، أَوْ سَهْمٌ فِيهِ ذَلِكَ، يُرْمَى بِهِ الْوَحْشُ.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: هَذَا هُوَ الصَّوَابُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ بِإِحْرَاقٍ
وَنَحْوِهِ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ شَفَاعَةٌ لَهُ، وَهِيَ تَكُونُ عَلَى رُوحِهِ، وَحُضُورُ بَدَنِهِ غَيْرُ مَشْرُوطٍ عِنْدَ
تَعَذُّرِهِ، وَهَذَا هُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي (الْفُرُوعِ)^(٢) وَغَيْرِهِ.

(١) زاد المعاد (١/ ٥١٩ - ٥٢١).

(٢) الفروع (٣/ ٣٥٥).

«وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ» أَيُّ: عَلَى الْمَيِّتِ «فِي الْمَسْجِدِ» إِنْ أَمِنَ تَلْوِيئُهُ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءٍ فِي الْمَسْجِدِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
وَصَلَّى عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِيهِ، رَوَاهُ سَعِيدٌ.
وَالْمُصَلِّي قِيرَاطٌ، وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى^[١]، وَلَهُ بَيْتَامٌ دَفَنُهَا آخَرُ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يُفَارِقَهَا مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّى تُدْفَنَ.

[١] وَهَذَا قَوْلٌ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ، وَكِلَاهُمَا ضَعِيفَانِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ الْقِيرَاطَانَ كَمَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ سُئِلَ عَنْهُمَا فَقَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ»^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن، رقم (١٣٢٥)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنازة، رقم (٩٤٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فصل في حمل الميت ودفنه

وَيُسْقَطَانِ بِكَافِرٍ وَغَيْرِهِ كَتَكْفِينِهِ؛ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ النِّيَّةِ.

و«يُسَنُّ التَّرْبِيعُ فِي حَمْلِهِ» لِمَا رَوَى سَعِيدٌ وَابْنُ مَاجَةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةً فَلْيَحْمِلْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ كُلِّهَا، فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ فَلْيَطَّوِّعْ، وَإِنْ شَاءَ فَلْيَدْعُ» إِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ.

لَكِنْ كَرِهَهُ الْأَجَرِيُّ وَغَيْرُهُ إِذَا أَرَدَحُوا عَلَيْهَا، فَيُسَنُّ أَنْ يَحْمِلَهُ أَرْبَعَةٌ.

وَالتَّرْبِيعُ أَنْ يَضَعَ قَائِمَةَ السَّرِيرِ الْيُسْرَى فِي الْمُقَدِّمَةِ عَلَى كَتِفِهِ الْيَمَنِ، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُوَخَّرَةِ، ثُمَّ يَضَعُ قَائِمَتَهُ الْيُمْنَى الْمُقَدِّمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُوَخَّرَةِ.

«وَيُبَاحُ» أَنْ يَحْمَلَ كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى عَاتِقِهِ «بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ» «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَمَلَ جَنَازَةَ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ».

وَإِنْ كَانَ الْمَيِّتُ طِفْلاً فَلَا بَأْسَ بِحَمْلِهِ عَلَى الْأَيْدِي، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى نَعْشٍ، فَإِنْ كَانَ امْرَأَةً اسْتُحِبَّ تَغْطِيَةُ نَعْشِهَا بِمَكْبَةٍ^[١]؛ لِأَنَّهُ أُسْتُرَ لَهَا. وَيُرْوَى أَنَّ فَاطِمَةَ صُنِعَ لَهَا ذَلِكَ بِأَمْرِهَا، وَيُجْعَلُ فَوْقَ الْمَكْبَةِ ثَوْبٌ، وَكَذَا إِنْ كَانَ بِالْمَيِّتِ حَدَبٌ وَنَحْوُهُ.

[١] سَمَّاهَا بَعْضُهُمُ الْحَيْمَةَ، وَهِيَ شَيْءٌ مِثْلُ الْقُبَّةِ، يُوضَعُ فَوْقَ نَعْشِ الْمَرْأَةِ، وَيُوضَعُ

فَوْقَهُ ثَوْبٌ؛ لِيَسْتُرَ جَسَدَ الْمَيِّتَةِ.

وَكُرِهَ تَغْطِيَتُهُ بِغَيْرِ أَبْيَضٍ، وَلَا بِأَسٍ بِحَمْلِهِ عَلَى دَابَّةٍ لِفَرَضٍ صَحِيحٍ، كَبُعْدِ قَبْرِهِ.

«وَيُسَنُّ الإسْرَاعُ بِهَا» دُونَ الْحَبَبِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكَ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكَ سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«و» يُسَنُّ «كَوْنُ الْمُشَاةِ أَمَامَهَا» قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ.

«و» كَوْنُ «الرُّكْبَانِ خَلْفَهَا» لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مَرْفُوعًا: «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ»^(١) وَكُرِهَ رُكُوبٌ لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَعَوْدٍ.

«وَيُكْرَهُ جُلُوسٌ تَابِعِهَا حَتَّى تُوَضَعَ» بِالْأَرْضِ لِلدَّفْنِ، إِلَّا لِمَنْ بَعْدَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

[١] وَبَقِيَّتُهُ: «وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا»^(١).

وَفِي لَفْظٍ: «يَمْشِي خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَيَسَارِهَا قَرِيبًا مِنْهَا»^(٢).

وَفِي لَفْظٍ: «وَالْمَاشِي أَمَامَهَا قَرِيبًا مِنْهَا عَنْ يَمِينِهَا أَوْ عَنْ يَسَارِهَا»^(٣) اهـ. (مُتَّقَى)^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْأَطْفَالِ، رَقْمُ (١٠٣١)، مِنْ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ، رَقْمُ (٣١٨٠).

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/٢٤٩).

(٤) الْمُتَّقَى (ص: ٣٣٦).

وَكُرِّهَ قِيَامُهُ لَهَا إِنْ جَاءَتْ^(١) أَوْ مَرَّتْ بِهِ وَهُوَ جَالِسٌ، وَرَفَعَ الصَّوْتِ مَعَهَا وَلَوْ بِقِرَاءَةٍ، وَأَنْ تَتَّبَعَهَا امْرَأَةٌ. وَحَرَّمَ أَنْ يَتَّبَعَهَا مَعَ مُنْكَرٍ إِنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَتِهِ وَإِلَّا وَجَبَتْ.

«وَيُسَبَّحُ» أَيُّ: يُغَطَّى نَدْبًا «قَبْرُ امْرَأَةٍ» وَخُشْيٌ «فَقَطُّ» وَيُكْرَهُ لِرَجُلٍ بِلَا عُدْرٍ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ -وَقَدْ مَرَّ بِقَوْمٍ دَفَنُوا مَيْتًا، وَبَسَطُوا عَلَى قَبْرِهِ الثُّوبَ، فَجَذَبَهُ وَقَالَ-: «إِنَّمَا يُصْنَعُ هَذَا بِالنِّسَاءِ» رَوَاهُ سَعِيدٌ.

«وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ» لِقَوْلِ سَعِيدٍ: «الْحُدُوءُ لِحَدًّا، وَأَنْصَبُوا عَلَى اللَّبَنِ نَصْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[١] وَقِيلَ: يُسَنُّ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(١) وَصَاحِبُ (الْفَائِقِ)^(٢). قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِمَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ مِنْ حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجِنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تَخْلُفَكُمْ أَوْ تَوْضِعَ»^(٣)، وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ أَنَّهُ ﷺ قَامَ ثُمَّ قَعَدَ^(٤)، فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ الْقِيَامِ، وَأَمَّا أَمْرُهُ بِالْقُعُودِ فَإِنَّهُ لَا يُعَارِضُ مَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الْقِيَامِ؛ لِإِعْرَاضِ أَهْلِ الْكُتُبِ السَّتَةِ عَنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٤٥).

(٢) انظر: الإنصاف (٢/ ٥٣٤).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب القيام للجنائز، رقم (١٣٠٧)، ومسلم: كتاب الجنائز، باب القيام للجنائز، رقم (٣١٧٢)، والترمذي: كتاب الجنائز، باب ما جاء في القيام للجنائز، رقم (١٠٤٢)، والنسائي: كتاب الجنائز، باب الأمر بالقيام للجنائز، رقم (١٩١٦)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ما جاء في القيام للجنائز، رقم (١٥٤٢).

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب نسخ القيام للجنائز، رقم (٩٦٢).

وَاللَّحْدُ هُوَ أَنْ يُخْفَرُ إِذَا بَلَغَ قَرَارَ الْقَبْرِ فِي حَائِطِ الْقَبْرِ مَكَانًا يَسَعُ الْمَيِّتَ، وَكَوْنُهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ أَفْضَلُ. وَالشَّقُّ أَنْ يُخْفَرَ فِي وَسْطِ الْقَبْرِ كَالنَّهْرِ، وَيُبْنَى جَانِبَاهُ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ بِلَا عُدْرٍ كإِذْخَالِهِ خَشَبًا، وَمَا مَسَّتْهُ النَّارُ، وَدُفِنَ فِي تَابُوتٍ.

وَسُنَّ أَنْ يُوسَّعَ وَيُعَمَّقَ قَبْرٌ بِلَا حَدٍّ، وَيَكْفَى مَا يَمْنَعُ مِنَ السَّبَاعِ وَالرَّائِحَةِ. وَمَنْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ^(١) وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْنُهُ أَلْقِيَ فِي الْبَحْرِ سَلًا كإِذْخَالِهِ الْقَبْرِ، بَعْدَ غُسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَتَثْقِيلِهِ بِشَيْءٍ. «وَيَقُولُ مُدْخِلُهُ» نَذْبًا: «بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ» لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِذَلِكَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

«وَيَضَعُهُ» نَذْبًا «فِي لَحْدِهِ، عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ» لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ النَّائِمَ، وَهَذِهِ سُنَّتُهُ، وَيُقَدَّمُ بِدَفْنِ رَجُلٍ مَنْ يُقَدَّمُ بِغُسْلِهِ، وَبَعْدَ الْأَجَانِبِ مُحَارِمُهُ مِنَ النِّسَاءِ، ثُمَّ الْأَجْنِيَّاتِ، وَبِدَفْنِ امْرَأَةٍ مُحَارِمُهَا الرِّجَالُ، فَزَوْجٌ فَأَجَانِبٌ.

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَيِّتُ «مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْكَعْبَةِ: «فِيلْتَكُمُ أَحْيَاءٌ وَأَمْوَاتًا» وَيَنْبَغِي أَنْ يُدْنَى مِنَ الْحَائِطِ؛ لِئَلَّا يَنْكَبَّ عَلَى وَجْهِهِ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٣٥٠): قَوْلُهُ: «وَمَنْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ...» إلخ؛ وَيُعَايَا بِهَا، فَيَقَالُ: لَنَا مَسْأَلَةٌ يَقُومُ فِيهَا الْمَاءُ مَقَامَ التُّرَابِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَلَيْسَ لَنَا مَحَلٌّ نَابَ فِيهِ الْمَاءُ عَنِ التُّرَابِ إِلَّا هَذِهِ. اهـ. (ح. ش. مُتَّهَى)^[١].

[١] أَقُولُ: بَلْ ذَكَرُوا فِي الْجَبِيرَةِ إِذَا شَدَّهَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ وَخَافَ نَزْعَهَا أَنَّهُ يَتَيَّمُّ، قَالُوا: فَإِنْ عَمَّتْ مَحَلَّ التَّيَّمِّ مَسَحَهَا بِالْمَاءِ، وَهَذَا مَحَلٌّ ثَانٍ.

وَأَنْ يُسْنَدَ مِنْ وَرَائِهِ بِتُرَابٍ؛ لِئَلَّا يَنْقَلِبَ، وَيُجْعَلَ تَحْتَ رَأْسِهِ لِينَةً، وَيُشْرَحُ^[١] اللَّحْدُ بِاللَّبَنِ، وَيُتَعَاهَدَ خِلَالَهُ بِالْمَدْرِ^[٢] وَنَحْوِهِ، ثُمَّ بَطِينٌ فَوْقَ ذَلِكَ، وَحَثُّ التُّرَابِ عَلَيْهِ ثَلَاثًا بِالْيَدِ، ثُمَّ يِهَالُ، وَتَلْقِينُهُ^[٣]، وَالِدُّعَاءُ لَهُ بَعْدَ الدَّفْنِ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَرَشُّهُ بِمَاءٍ بَعْدَ وَضْعِ حَضَبَاءَ عَلَيْهِ.

«وَيُرْفَعُ الْقَبْرُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرِ» «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رُفِعَ قَبْرُهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرِ» رَوَاهُ السَّاجِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَيُكْرَهُ فَوْقَ شِبْرِ، وَيَكُونُ الْقَبْرُ «مُسْتَمًّا» لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ سُفْيَانَ التَّمَارِ «أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَمًّا» لَكِنْ مَنْ دُفِنَ بِدَارِ حَرْبٍ لِتَعَذُّرِ نَقْلِهِ فَلَا أَوْلَى تَسْوِيتُهُ بِالْأَرْضِ وَإِخْفَاؤُهُ.

«وَيُكْرَهُ تَجْصِصُهُ» وَتَرْوِيقُهُ، وَتَخْلِيقُهُ، وَهُوَ بِدْعَةٌ «وَالْبِنَاءُ» عَلَيْهِ^(١) لَا صَقَّهُ أَوْ لَا؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَقْرِيِّ (١/ ٣٥٢): قَوْلُهُ: «وَالْبِنَاءُ عَلَيْهِ» الْمُرَادُ: كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ إِطْلَاقِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْكَرَاهَةَ فِي الْبِنَاءِ عَلَيْهِ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، =

[١] أَي: يُنْصَد.

[٢] قِطْعُ الطِّينِ الْيَاسِ.

[٣] لِحَبْرِ أَبِي أَمَامَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ ﷺ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُكْلَفِ وَغَيْرِهِ، وَخَصَّهُ بَعْضُهُمْ بِالْمُكْلَفِ؛ بِنَاءً عَلَى نُزُولِ الْمَلَائِكِينَ، وَالْمُرْجَحُ نُزُولُ الْمَلَائِكِينَ عَلَى الْمُكْلَفِ وَغَيْرِهِ.

«و» تُكْرَهُ «الْكِتَابَةُ وَالْجُلُوسُ وَالْوِطْءُ عَلَيْهِ» لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «مَهَى أَنْ تُجَصَّصَ الْقُبُورُ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوْطَأَ». وَرَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ، فَتَخْرِقَ ثِيَابَهُ، فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ».

«و» يُكْرَهُ «الِاتِّكَاؤُ إِلَيْهِ» لِمَا رَوَى أَحْمَدُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَمْرُو بْنَ حَزْمٍ مُتَكِنًا عَلَى قَبْرِ فَقَالَ: «لَا تُؤْذِهِ».

وَدَفَنُ بِصَحْرَاءَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَدْفِنُ أَصْحَابَهُ بِالْبَقِيعِ سِوَى النَّبِيِّ ﷺ وَاخْتَارَ صَاحِبَاهُ الدَّفْنَ عِنْدَهُ؛

= وَأَمْرُهُ بِهِدْمُ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ؛ وَلِأَنَّهُ مِنْ الْغُلُوِّ فِي الْقُبُورِ الَّذِي يُصَيِّرُهَا أَوْثَانًا تُعْبَدُ، كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ، وَقَدْ «لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشُّرُجَ». وَأَخْبَرَ أَنَّ مَنْ بَنَى عَلَى قُبُورِ الصَّالِحِينَ فَهُوَ مِنْ شَرَارِ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ. وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْأَصْحَابَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَرَادُوا بِالْكَرَاهَةِ هُنَا كَرَاهَةَ التَّنْزِيهِ فَقَدْ أَبْعَدَ النُّجْعَةَ.^[١] وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ. (مِنْ هَامِشٍ عَلَى الْفُرُوعِ).

[١] قَوْلُهُ: «فَقَدْ أَبْعَدَ النُّجْعَةَ» أَقُولُ: إِنَّ مُرَادَ الْأَصْحَابِ بِالْكَرَاهَةِ كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ كَمَا هُوَ الْمَطْرَدُ فِي كَلَامِهِمْ، وَمِمَّا يَقْوِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ هُنَا قَالُوا: «وَيُكْرَهُ» وَقَالُوا فِي الْإِسْرَاجِ: «إِنَّهُ يَجْرُمُ» فَغَايَرُوا بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ؛ لِتَغَايِيرِ الْحُكْمَيْنِ عِنْدَهُمْ، وَالصَّوَابُ التَّحْرِيمُ فِي الْكُلِّ. لَكِنْ قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: يَنْبَغِي حَمْلُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ عَلَى كَرَاهَةِ التَّحْرِيمِ^(١)؛ إِذْ لَا يَلِيقُ بِعَالِمٍ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ مَا فِيهِ الثَّوَابُ بِتَرْكِهِ وَلَا عِقَابَ بِفِعْلِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَشْرَفًا وَتَبَرُّكًا، وَجَاءَتْ أَخْبَارٌ تَدُلُّ عَلَى دَفْنِهِمْ كَمَا وَقَعَ^[١]، وَيُكْرَهُ الْحَدِيثُ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا عِنْدَ الْقُبُورِ، وَالْمَشْيُ بِالنَّعْلِ فِيهَا، إِلَّا خَوْفَ نَجَاسَةٍ أَوْ شَوْكٍ، وَتَبَسُّمٍ، وَصَحْحٌ أَشَدُّ، وَيَحْرُمُ إِسْرَاجُهَا، وَاتِّخَاذُ الْمَسَاجِدِ، وَالتَّخَلِّيَ عَلَيْهَا وَبَيْنَهَا.

«وَيَحْرُمُ فِيهَا» أَي: فِي قَبْرِ وَاحِدٍ «دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ» مَعًا أَوْ وَاحِدًا بَعْدَ آخَرَ قَبْلَ بَلَاءِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَدْفِنُ كُلَّ مَيِّتٍ فِي قَبْرِ، وَعَلَى هَذَا اسْتَمَرَّ فِعْلُ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ^[٢]،

[١] نَقَلَهُ الْأَصْحَابُ عَنْ صَاحِبِ (الْمَحَرَّرِ) وَلَمْ يَذْكُرُوا شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، وَلَعَلَّ مِنْهَا مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ -وَقَدْ وُضِعَ عَلَى سَرِيرِهِ-: «إِنِّي لَا أَظُنُّ -وَفِي رِوَايَةٍ لَأَرْجُو- أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ؛ لِأَنِّي كَثِيرًا مَا كُنْتُ أَسْمَعُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَإِنْ كُنْتُ لَأَرْجُو أَنْ يَجْعَلَكَ اللَّهُ مَعَهُمَا»^(١) اهـ.

[٢] هَذَا هُوَ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْأَصْحَابُ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ هَذَا الدَّلِيلَ غَايَتُهُ -كَمَا فِي النُّكْتِ- أَنْ يَكُونَ دَالًّا عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُسْتَحَبُّ وَالْأَوَّلَى؛ وَلِذَلِكَ قَطَعَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ بِأَنَّ إِفْرَادَ كُلِّ مَيِّتٍ بِقَبْرِ مُسْتَحَبٌّ، وَفِي كَلَامِ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ أَنَّ جَمْعَ اثْنَيْنِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ مَكْرُوهٌ^(٢)، لَكِنْ قَالَ فِي (النُّكْتِ) عَنِ الْكَرَاهَةِ: إِنَّ فِيهَا نَظَرًا^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلاً»، رقم (٣٦٧٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٢٣٨٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٤٦).

(٣) النكت على مشكل المحرر (١/٢٠٦).

وَإِنْ حَفَرَ فَوَجَدَ عِظَامَ مَيِّتٍ دَفَنَهَا وَحَفَرَ فِي مَكَانٍ آخَرَ «إِلَّا لِضَّرُورَةٍ» كَثُرَتِ الْمَوْتَى، وَقَلَّةٌ مَنْ يَدْفِنُهُمْ، وَخَوْفُ الْفَسَادِ عَلَيْهِمْ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ أُحُدٍ: «ادْفِنُوا الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَيَقْدَمُ الْأَفْضَلُ لِلْقَبْلَةِ، وَتَقْدَمُ.

«وَيُجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اِثْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنْ تُرَابٍ» لِيَصِيرَ كُلُّ وَاحِدٍ كَأَنَّهُ فِي قَبْرِ مُنْفَرِدٍ، وَكُرِّهَ الدَّفْنُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقِيَامِهَا، وَغُرُوبِهَا، وَيَجُوزُ لَيْلًا^[١]، وَيُسْتَحَبُّ جَمْعُ الْأَقَارِبِ فِي بُقْعَةٍ؛ لِتَسْهُلَ زِيَارَتُهُمْ قَرِيبًا مِنَ الشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ؛ لِيُسْتَفَعَ بِمُجَاوَرَتِهِمْ فِي الْبَقَاعِ الشَّرِيفَةِ.

وَلَوْ وَصَّى أَنْ يُدْفَنَ فِي مَلِكِهِ دُفِنَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَسْبَلَةٍ قُدِّمَ، ثُمَّ يُقَرَّعُ، وَإِنْ مَاتَتْ ذِمِّيَّةٌ حَامِلٌ مِنْ مُسْلِمٍ دَفَنَهَا مُسْلِمٌ وَخَدَهَا إِنْ أُمِكنَ، وَإِلَّا فَمَعْنَا، عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ، وَظَهَرُهَا إِلَى الْقَبْلَةِ.

«وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ» لِمَا رَوَى أَنَسٌ مَرْفُوعًا: «قَالَ مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ فِيهَا (يَس) خُفِّفَ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَكَانَ لَهُ بَعْدُهُمْ حَسَنَاتٌ»، وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ أَنْ يُقَرَأَ عِنْدَهُ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتِهَا، قَالَهُ فِي (الْمُبْدَعِ).

«وَأَيُّ قُرْبَةٍ» مِنْ دُعَاءٍ^[٢]، وَاسْتِغْفَارٍ، وَصَلَاةٍ، وَصَوْمٍ، وَحَجٍّ، وَقِرَاءَةٍ، وَغَيْرِ

ذَلِكَ

[١] وَفِي (الْمَغْنِيِّ): لَا يَجُوزُ^(١).

[٢] الَّذِي أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وُصُولِهِ إِلَى الْمَيِّتِ خَمْسَةً: الدُّعَاءُ، وَالِاسْتِغْفَارُ، وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ، وَالْعَتَقُ، وَالْوَاجِبُ الَّذِي تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ كَالْحَجِّ، وَأَمَّا حَجُّ التَّطَوُّعِ وَالْعَتَقُ فَتَقَلَّ فِي

«فَعَلَهَا» مُسْلِمٌ «وَجَعَلَ ثَوَابَهَا مِثَّتِ مُسْلِمٍ أَوْ حَيٍّ نَفَعَهُ ذَلِكَ» قَالَ أَحْمَدُ: الْمِثَّتُ يَصِلُ إِلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْحَيِّ؛ لِلنُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِيهِ. ذَكَرَهُ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ.

وَحَتَّى لَوْ أَهْدَاهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ جَازَ، وَوَصَلَ إِلَيْهِ الثَّوَابُ.

«وَيُسْنُ أَنْ يُصْلَحَ لِأَهْلِ الْمِثَّتِ طَعَامٌ، يُبْعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ» ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اصْنَعُوا لِأَلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ جَاءَهُمْ مَا يَشْغُلُهُمْ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

«وَيُكْرَهُ لَهُمْ» أَيُّ لِأَهْلِ الْمِثَّتِ «فِعْلُهُ» أَيُّ: فِعْلُ الطَّعَامِ «لِلنَّاسِ» لِمَا رَوَى أَحْمَدُ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: «كُنَّا نَعُدُّ الْاجْتِمَاعَ إِلَى أَهْلِ الْمِثَّتِ، وَصَنَعَةَ الطَّعَامِ بَعْدَ دَفْنِهِ مِنَ النِّيَاحَةِ». وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ.

وَيُكْرَهُ الذَّبْحُ عِنْدَ الْقَبْرِ^(١)،

(الْإِنْصَافِ) الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ^(١)، لَكِنْ ذَكَرَ فِي (الْفُرُوعِ) رِوَايَةً عَنْ مَالِكٍ بِعَدَمِ الْوُصُولِ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] الصَّوَابُ أَنَّ الذَّبْحَ عِنْدَ الْقَبْرِ وَالصَّدَقَةَ وَنَحْوَهُمَا مُحَرَّمٌ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَدِيثُ أَنَسٍ^(٣)، وَكَذَلِكَ التَّغْلِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قُلْتُ: وَقَدْ جَزَمَ الشَّيْخُ بِحُرْمَةِ الذَّبْحِ وَالتَّضْحِيَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ^(٤). اهـ.

(١) الإنصاف (٢/ ٥٦٠).

(٢) الفروع (٣/ ٤٢٣ - ٤٢٩).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١٩٧)، وأبو داود: كتاب الجنائز، باب كراهية الذبح عند القبر، رقم (٣٢٢٢).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٩٥).

وَالْأَكْلُ مِنْهُ لِحَبْرِ أَنَسٍ: «لَا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^[١]. وَفِي مَعْنَاهُ الصَّدَقَةُ عِنْدَ الْقَبْرِ؛ فَإِنَّهُ مُحَدَّثٌ، وَفِيهِ رِيَاءٌ.

[١] وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١)، وَأَصْلُ الْعَقْرِ: ضَرْبُ قَوَائِمِ الْبَعِيرِ وَالشَّاةِ بِالسَّيْفِ وَهُوَ قَائِمٌ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَعْقِرُونَ الْإِبِلَ - أَيْ يَنْحَرُونَهَا - عَلَى قُبُورِ الْمَوْتَى، يَقُولُونَ: صَاحِبُ الْقَبْرِ كَانَ يَعْقِرُهَا لِلْأَضْيَافِ فِي حَيَاتِهِ فَيُكَافَأُ بِصَنِيعِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ^(٢). اهـ كَلَامُهُ.



(١) أبو داود: كتاب الجنائز، باب كراهية الذبح عند القبر، رقم (٣٢٢٢)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٧١).

فصل

«تُسَنُّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ» وَحَكَاهُ النَّوَوِيُّ إِجْمَاعًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُنْتُ نَبِيَّتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فزُورُوهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَزَادَ: «فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ».

وَسُنَّ أَنْ يَقِفَ زَائِرُ أَمَامِهِ، قَرِيبًا مِنْهُ، كَزِيَارَتِهِ فِي حَيَاتِهِ «إِلَّا لِلنِّسَاءِ» فَتُكْرَهُ لَهُنَّ زِيَارَتُهَا، غَيْرَ قَبْرِه وَعَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَبْرِي صَاحِبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

رَوَى أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ لَعَنَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ».

«و» يُسَنُّ أَنْ «يَقُولَ إِذَا زَارَهَا» أَوْ مَرَّ بِهَا: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ، يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُمْ، وَاعْفُزْ لَنَا وَلَهُمْ» لِلْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ» اسْتِثْنَاءٌ لِلتَّبَرُّكِ، أَوْ رَاجِعٌ لِلْحَقِّ لَا لِلْمَوْتِ، أَوْ إِلَى الْبِقَاعِ.

وَيَسْمَعُ الْمَيِّتُ الْكَلَامَ، وَيَعْرِفُ زَائِرَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، بَعْدَ الْفَجْرِ، قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

وَفِي (الْعُنْيَةِ): يَعْرِفُهُ كُلُّ وَقْتٍ، وَهَذَا الْوَقْتُ أَكْثَرُ، وَتُبَاحُ زِيَارَةِ قَبْرِ كَافِرٍ^[١].

[١] لِأَنَّ النَّبِيَّ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ زَارَ قَبْرَ أُمِّهِ^(١) بِإِذْنِ رَبِّهِ جَلَّ وَعَلَا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ اسْتِثْنَانِ النَّبِيِّ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، رَقْمُ (٩٧٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«وَتُسَنُّ تَعَزِيَّةُ الْمُسْلِمِ الْمَصَابِ بِالْمَيِّتِ» وَلَوْ صَغِيرًا، قَبْلَ الدَّفْنِ وَبَعْدَهُ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَهَ وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يُعَزِّي أَخَاهُ بِمُصِيبَةٍ إِلَّا كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ حُلَلِ الْكَرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَلَا تَعَزِيَّةَ بَعْدَ ثَلَاثٍ^[١].

فَيُقَالُ لِمَصَابٍ بِمُسْلِمٍ: أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ.

وَبِكَافِرٍ: أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ. وَتَحْرُمُ تَعَزِيَّةُ كَافِرٍ، وَكُرِهَ تَكَرُّارُهَا.

وَيُرَدُّ مُعَزَّى بِ: «اسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَكَ، وَرَحِمَنَا وَإِيَّاكَ».

وَإِذَا جَاءَتْهُ التَّعَزِيَّةُ فِي كِتَابٍ رَدَّهَا عَلَى الرَّسُولِ لَفْظًا.

«وَيُحُوزُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ» لِقَوْلِ أَنَسٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ».

وَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحَمُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَيُسَنُّ الصَّبْرُ وَالرِّضَا وَالِاسْتِرْجَاعُ، فَيَقُولُ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ» «اللَّهُمَّ

اجْرِنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا».

وَلَا يَلْزَمُ الرِّضَا بِمَرَضٍ وَفَقْرٍ وَعَاهَةٍ، وَيَحْرُمُ بِفِعْلِ الْمَعْصِيَةِ، وَكُرِهَ لِمَصَابٍ

تَغْيِيرُ حَالِهِ وَتَعْطِيلُ مَعَاشِهِ لَا جَعْلَ عَلَامَةٍ عَلَيْهِ؛ لِيُعْرَفَ فَيُعَزَّى، وَهَجْرُهُ لِلزَّيْنَةِ وَحَسَنِ الثِّيَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

[١] بَلْ تُكْرَهُ، كَمَا فِي (الإِقْنَاعِ) عَنْ جَمَاعَةٍ^(١).

«وَيَحْزُمُ النَّدْبُ» أَي: تَعْدَادُ مُحَاسِنِ الْمَيِّتِ كَقَوْلِهِ: وَاسَيِّدَاهُ، وَانْقِطَاعِ ظَهْرَاهُ
 «وَالنِّيَاحَةُ» وَهِيَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالنَّدْبِ ^[١] «وَشَقُّ الثَّوْبِ، وَلَطْمُ الْخَدِّ، وَنَحْوُهُ» كَصُرَاحٍ،
 وَنَتْفِ شَعْرٍ وَنَشْرِهِ، وَتَسْوِيدِ وَجْهِهِ وَخَمَشِهِ؛ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ».

وَفِيهِمَا «أَنَّهُ ﷺ بَرِيءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ وَالصَّالِقَةِ الَّتِي تَرْفَعُ
 صَوْتَهَا عِنْدَ الْمُصِيبَةِ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ «أَنَّهُ ﷺ لَعَنَ النَّائِحَةَ وَالْمُسْتَمِعَةَ».

[١] وَلَا بُدَّ أَنْ يُقَارَنَهُ رَنَّةٌ؛ لِيَكُونَ كَنُوحِ الْحَمَامِ.



كِتَابُ الزَّكَاةِ

لُغَةً: النَّهَاءُ وَالزِّيَادَةُ. يُقَالُ: زَكَا الزَّرْعُ إِذَا نَمَا وَزَادَ.

وَتُطْلَقُ عَلَى الْمَدْحِ وَالتَّطْهِيرِ وَالصَّلَاحِ.

وَسُمِّيَ الْمَخْرُجُ زَكَاةً؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ فِي الْمَخْرَجِ مِنْهُ، وَيَقِيهِ الْآفَاتِ.

وَفِي الشَّرْعِ: حَقٌّ وَاجِبٌ فِي مَالٍ خَاصٍّ، لِبَطَائِفَةِ مَخْصُوصَةٍ، فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ.

«تَجِبُ» الزَّكَاةُ فِي سَائِمَةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، وَالخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ، وَالْأَثْمَانِ،

وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ، وَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا.

«بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ» أَحَدُهَا «حُرِّيَّةٌ» فَلَا تَجِبُ عَلَى عَبْدٍ^(١)؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٣٥٩): قَوْلُهُ: «فَلَا تَجِبُ عَلَى عَبْدٍ» هَذَا عَلَى الْقَوْلِ

بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِالتَّمْلِكِ، وَإِنْ قُلْنَا: يَمْلِكُ بِتَمْلِكِ سَيِّدِهِ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ أَصْلًا^[٢] اهـ. (خَطُّهُ).

وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّ الْعَبْدَ يَمْلِكُ بِالتَّمْلِكِ، وَلَكِنْ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ؛ لِقُصُورِ مَلِكِهِ، وَمَذْهَبُ أَبِي

حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ: لَا يَمْلِكُ بِالتَّمْلِكِ، وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ، الْمَذْهَبُ مِنْهُمَا: كَقَوْلِ

الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ اهـ. (خَطُّهُ).

[١] وَتَجِبُ فِي الْمَالِ الَّذِي بِيَدِهِ عَلَى سَيِّدِهِ.

[٢] وَقِيلَ: عَلَيْهِ زَكَاةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ عَلَى السَّيِّدِ، قَالَهُ فِي (الْفُرُوعِ)^(١).

لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ، وَلَا عَلَى مُكَاتَبٍ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ، وَمِلْكُهُ غَيْرُ تَامٍّ، وَتَجِبُ عَلَى مُبْعَظٍ بِقَدْرِ حُرِّيَّتِهِ.

«و» الثَّانِي «إِسْلَامٌ» فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ، أَصْلِيٍّ أَوْ مُرْتَدٍّ، فَلَا يَقْضِيهَا إِذَا أَسْلَمَ.
«و» الثَّلَاثُ «مِلْكٌ نَصَابٍ»^[١] وَلَوْ لِصَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، فَإِنْ نَقَصَ عَنْهُ فَلَا زَكَاةَ إِلَّا الرِّكَازَ.

«و» الرَّابِعُ «اسْتِقْرَارُهُ» أَيُّ: تَمَامُ الْمِلْكِ فِي الْجُمْلَةِ، فَلَا زَكَاةَ فِي دَيْنِ الْكِتَابَةِ؛ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ تَعْجِيزَ نَفْسِهِ^[٢].

«و» الْخَامِسُ «مُضِي الْحَوْلِ» لِقَوْلِ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^[٣]؛

[١] تَقْرِيْبًا فِي أَثْمَانٍ وَعُرُوضٍ، وَتَحْدِيدًا فِي غَيْرِهِمَا، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَنْهُ أَنَّ النَّصَابَ تَحْدِيدٌ فِي الْجَمِيعِ، وَعَنْهُ: تَقْرِيْبٌ فِي الْجَمِيعِ^(١).

قُلْتُ: وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ تَحْدِيدٌ فِي الْأَثْمَانِ وَالْعُرُوضِ، وَتَقْرِيْبٌ فِي غَيْرِهِمَا، إِلَّا السَّائِمَةَ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهَا خِلَافٌ أَتَمَّا تَحْدِيدٌ؛ لِأَنَّ السَّائِمَةَ وَالْأَثْمَانَ قُدِّرَتْ بِالْعَدَدِ وَالْوَزْنِ، وَالْحُبُوبُ وَالثَّمَارُ قُدِّرَتْ بِالْأَوْسَاقِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْوَزْنَ مُحَدَّدٌ لِمَا قُدِّرَ بِهِ كَالْعَدَدِ، بِخِلَافِ الْأَوْسَاقِ فَقَدْ تَنَقَّصُ قَلِيلًا وَتَزِيدُ قَلِيلًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَكَذَلِكَ لَا زَكَاةَ فِي حِصَّةِ الْمُضَارِبِ مِنَ الرَّبْحِ، بِخِلَافِ حِصَّةِ رَبِّ الْمَالِ.

[٣] الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، لَكِنْ صَحَّحَ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٢) أَنَّهُ مُوقُوفٌ.

(١) انظر: الفروع (٣/٤٤٢-٤٤٣)، والإنصاف (٣/١٢).

(٢) علل الدارقطني (١٤/٤٢٦).

وَرِفْقًا بِالْمَالِكِ؛ لِيَتَكَامَلَ النَّهَاءُ فَيُؤَاسِيَ مِنْهُ.

وَيُعْفَى فِيهِ عَنْ نِصْفِ يَوْمٍ «فِي غَيْرِ الْمَعَشْرِ» أَيِ الْحُبُوبِ وَالشَّامِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَوْا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] وَكَذَا الْمَعْدِنُ وَالرَّكَازُ وَالْعَسَلُ؛ قِيَاسًا عَلَيْهِمَا، فَإِنْ اسْتَفَادَ مَالًا بِإِزْثٍ أَوْ هَبَةٍ وَنَحْوِهِمَا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ^[١].

«إِلَّا نِتَاجُ السَّائِمَةِ»^[٢].....

[١] وَعَنْهُ: لَا حَوْلَ لِمُسْتَفَادٍ^(١).

[٢] قَوْلُهُ: «إِلَّا نِتَاجُ السَّائِمَةِ...» إلخ؛ تَبَيَّنَ بِهَذَا وَمَا بَعْدَهُ أَنَّ الْمُسْتَفَادَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: الْأَوَّلُ: مَا يُعْتَبَرُ بِنَفْسِهِ فِي الْحَوْلِ وَالنِّصَابِ فَلَا يُضَمُّ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ هُوَ مَا اسْتَفَادَهُ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مِنْ جَنْسِهِ وَلَا فِي حُكْمِهِ، مِثْلُ أَنْ يَسْتَفِيدَ أَرْبَعِينَ شَاةً سَائِمَةً وَعِنْدَهُ نِصَابُ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَيَسْتَقْبِلُ حَوْلًا بِالسَّائِمَةِ، فَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِينَ فَلَا شَيْءَ فِيهَا.

النَّوْعُ الثَّانِي: مَا يَرْتَبِطُ بِغَيْرِهِ فِي الْحَوْلِ وَالنِّصَابِ، وَهُوَ نِتَاجُ السَّائِمَةِ وَرِبْحُ التِّجَارَةِ، فَيَزَكِّيهِمَا إِذَا تَمَّ حَوْلُ أَصْلِهِمَا الْكَامِلُ نِصَابًا، سَوَاءً كَانَ الْمُسْتَفَادُ نِصَابًا أَوْ أَقَلَّ، إِلَّا أَنْ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ كَالْوَقْصِ فِي السَّائِمَةِ.

الثَّالِثُ: مَا يَرْتَبِطُ بِغَيْرِهِ فِي النِّصَابِ وَيُعْتَبَرُ بِنَفْسِهِ فِي الْحَوْلِ، وَهُوَ مَا إِذَا اسْتَفَادَ مَالًا مِنْ جَنْسٍ أَوْ فِي حُكْمٍ مَا يَبِيدُهُ وَلَيْسَ رِبْحٌ تِجَارَةً، فَهَذَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نِصَابًا، إِذَا كَانَ عِنْدَهُ نِصَابٌ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ فِي حُكْمِهِ، لَكِنْ يُزَكِّيهِ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ لَا قَبْلَ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَبِحَ التِّجَارَةَ^[١] وَلَوْ لَمْ يَبْلُغِ «التَّاجُ أَوْ الرَّبْحُ» نِصَابًا، فَإِنَّ حَوْلَهَا حَوْلُ أَصْلَيْهِمَا «فَيَجِبُ ضَمُّهَا إِلَى مَا عِنْدَهُ» «إِنْ كَانَ نِصَابًا» لِقَوْلِ عُمَرَ: «اعْتَدَّ عَلَيْهِمُ بِالسَّخْلَةِ وَلَا تَأْخُذْهَا مِنْهُمْ» رَوَاهُ مَالِكٌ، وَلِقَوْلِ عَلِيٍّ: «عُدَّ عَلَيْهِمُ الصَّغَارَ وَالْكِبَارَ». فَلَوْ مَاتَتْ وَاحِدَةٌ مِنَ الْأُمَمَاتِ فَتَتَجَتُ سَخْلَةً انْقَطَعَ، بِخِلَافِ مَا لَوْ تَتَجَتُ ثُمَّ مَاتَتْ.

«وَالْأَلَا» يَكُنِ الْأَصْلُ نِصَابًا «فَ» حَوْلُ الْجَمِيعِ «مِنْ كَمَالِهِ» نِصَابًا. فَلَوْ مَلَكَ خُمْسًا وَثَلَاثِينَ شَاةً، فَتَتَجَتُ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَحَوْلُهَا مِنْ حِينَ تَبْلُغُ أَرْبَعِينَ، وَكَذَا لَوْ مَلَكَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مِثْقَالًا، وَرَبَحَتْ شَيْئًا فَشَيْئًا، فَحَوْلُهَا مُنْذُ بَلَغَتْ عِشْرِينَ.

وَلَا يَبْنِي الْوَارِثُ عَلَى حَوْلِ الْمَوْرُوثِ، وَيُضَمُّ الْمُسْتَفَادُ إِلَى نِصَابِ^[٢] بِيَدِهِ مِنْ جِنْسِهِ^[٣] أَوْ فِي حُكْمِهِ، وَيُزَكِّي كُلَّ وَاحِدٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ.

[١] وَعِنْدَ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ أَنَّ الْأَجْرَةَ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ مِنْ حِينَ قُبِضَتْ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى حَوْلٍ^(١)، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَمُعَاوِيَةَ أَنَّ مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا يُزَكِّيهِ حِينَ يَسْتَفِيدُهُ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَيُّ: فِي كَمَالِ النِّصَابِ.

[٣] كَذَهَبٍ وَذَهَبٍ، وَكَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَعُرُوضٍ تِجَارَةً، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي حُكْمِ الْآخَرِ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٥٢).

(٢) انظر: المغني (٤/ ٧٥).

«وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ^[١] أَوْ حَقٌّ مِنْ مَغْضُوبٍ أَوْ مَسْرُوقٍ أَوْ مَوْزُوثٍ مَجْهُولٍ وَنَحْوِهِ «مِنْ صَدَاقٍ وَغَيْرِهِ» كَثَمَنْ مَبِيعٍ وَقَرْضٍ «عَلَى مَلِيٍّ» بَاذِلٍ «أَوْ غَيْرِهِ أَدَّى زَكَاتَهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مَضَى» رُويَ عَنْ عَلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى قَبْضِهِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ، قَصَدَ^[٢] بَقَائِهِ عَلَيْهِ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ أَوْ لَا، وَلَوْ قَبَضَ دُونَ نَصَابٍ زَكَاةً، وَكَذَا لَوْ كَانَ بِيَدِهِ دُونَ نَصَابٍ وَبَاقِيَهُ دَيْنٌ أَوْ غَضَبٌ أَوْ ضَالٌّ، وَالْحَوَالَةُ بِهِ أَوْ الْإِبْرَاءُ كَالْقَبْضِ^[٣].

«وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُنْقُصُ النَّصَابَ» فَالْدَيْنُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ مَانِعٌ مِنْ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي قَدْرِهِ.

[١] وَقِيلَ فِي الدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ وَالْمَجْهُودِ وَعَلَى غَيْرِ الْمَلِيٍّ وَالضَّائِعِ وَالْمَغْضُوبِ: لَا تَحِبُّ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ وَاخْتِيَارُ الشَّيْخِ. وَعَنْ أَحْمَدَ: مَا يُؤَمَّلُ رُجُوعُهُ كَالدَّيْنِ عَلَى الْمُفْلِسِ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَمَا لَا يُؤَمَّلُ لَا تَحِبُّ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: هَذِهِ أَقْرَبُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ بَقَاءَ الدَّيْنِ الْفِرَارَ مِنْ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ لَمْ يَحِبُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْعَقِدْ سَبَبُ الْوُجُوبِ، وَلَعَلَّ مِثْلَهُ: إِذَا تَرَكَ الْمُضَارِبُ الْقِسْمَةَ؛ لِئَلَّا تَحِبَّ فِي حِصَّتِهِ مِنَ الرَّبْحِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ لَمْ يَنْعَقِدْ، بِخِلَافِ مَنْ أَخْرَجَ مِلْكَهُ عَنْ نَصَابٍ؛ فِرَارًا لِإِنْعِقَادِ سَبَبِ الْوُجُوبِ، وَهُوَ الْمِلْكُ التَّامُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا الْهَامِشُ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِخْرَاجِ لَا لَوُجُوبِ الزَّكَاةِ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةٌ بِكُلِّ حَالٍ عَلَى الْمَذْهَبِ.

[٣] وَعَلَى هَذَا فَيُزَكِّيهِ الْمُبْرِيُّ كَمَا لَوْ قَبَضَهُ، وَعَنْهُ: يُزَكِّيهِ الْمُبْرَأُ. وَقِيلَ: إِنْ كَانَ رَبُّ الدَّيْنِ قَادِرًا عَلَى اسْتِيفَائِهِ زَكَاةً، وَإِلَّا فَلَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَلَوْ كَانَ الْمَالُ الْمُرْكِيُّ ظَاهِرًا» كَالْمَوَاشِي وَالْحُبُوبِ وَالشَّامِرِ «وَكَفَّارَةً كَدَيْنٍ» وَكَذَا نَذْرٌ مُطْلَقٌ^[١]، وَزَكَاةٌ، وَدَيْنٌ حَجٌّ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ قَضَاؤُهُ، أَشْبَهَ دَيْنَ الْآدَمِيِّ؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ» وَمَتَى بَرِئَ ابْتَدَأَ حَوْلًا.

«وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا صِغَارًا انْعَقَدَ حَوْلُهُ حِينَ مَلَكَ» لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي أَرْبَعِينَ شَأْنًا» لِأَنَّهَا تَقَعُ عَلَى الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ، لَكِنْ لَوْ تَغَدَّتْ بِاللَّبَنِ فَقَطْ لَمْ تَحِبْ؛ لِإِدْمَامِ السَّوْمِ.

«وَإِنْ نَقَصَ النَّصَابُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ» انْقَطَعَ؛ لِإِدْمَامِ الشَّرْطِ، لَكِنْ يُعْفَى فِي الْأَثَمَانِ وَقِيمِ الْعُرُوضِ عَنْ نَقْصِ يَسِيرِ كَحَبَّةٍ وَحَبَّتَيْنِ؛ لِإِدْمَامِ انْضِبَاطِهِ.

«أَوْ بَاعَهُ» - وَلَوْ مَعَ خِيَارٍ - بِغَيْرِ جِنْسِهِ انْقَطَعَ الْحَوْلُ «أَوْ أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ، لَا فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ انْقَطَعَ الْحَوْلُ» لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ، وَيَسْتَأْنِفُ حَوْلًا، إِلَّا فِي ذَهَبٍ بِفِضَّةٍ وَبِالْعَكْسِ؛ لِأَنََّّهُمَا كَالْجِنْسِ الْوَاحِدِ، وَيُخْرِجُ مِمَّا مَعَهُ عِنْدَ الْوُجُوبِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَكَذًا نَذْرٌ مُطْلَقٌ» أَعْلَمَ أَنَّ نَذَرَ الصَّدَقَةِ بِنِصَابٍ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

الْأُولَى: أَنْ يَنْذَرَ الصَّدَقَةَ بِنِصَابٍ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاتُهُ، لَكِنْ يَبْرَأُ مِنَ الزَّكَاةِ وَالنَّذْرِ بِقَدْرِ مَا يُخْرِجُ مِنْهُ، كَمَنْ نَوَى الْفَرَضَ فَتَسْقُطُ عَنْهُ نَحْيَةُ الْمَسْجِدِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَنْذَرَ الصَّدَقَةَ بِنِصَابٍ مُعَيَّنٍ غَيْرِ مُقَيَّدٍ بِزَمَنٍ، فَلَا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ؛ لِزَوَالِ مَلَكَهِ أَوْ نَقْصِهِ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَنْذَرَ الصَّدَقَةَ بِنِصَابٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَلَا مُقَيَّدٍ بِزَمَنٍ، فَيَكُونُ مَدِينًا بِهِ، وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي ذَكَرَ الشَّارِحُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِذَا اشْتَرَى عَرَضًا لِتِجَارَةٍ بِنَقْدٍ، أَوْ بَاعَهُ بِهِ - بَنَى عَلَى حَوْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي قِيَمِ الْعُرُوضِ، وَهِيَ مِنْ جِنْسِ النِّقْدِ، وَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ لَمْ تَسْقُطْ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ إِسْقَاطَ حَقِّ غَيْرِهِ فَلَمْ تَسْقُطْ، كَالْمُطَلَّقِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ، فَإِنْ ادَّعَى عَدَمَ الْفِرَارِ وَثَمَّ قَرِينَةً عَمِلَ بِهَا وَإِلَّا فَقَوْلُهُ.

«وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِ» نَصَابٍ مِنْ «جِنْسِهِ» كَأَرْبَعِينَ شَاةً بِمِثْلِهَا أَوْ أَكْثَرَ «بَنَى عَلَى حَوْلِهِ» وَالزَّائِدُ تَبَعَ لِلْأَصْلِ فِي حَوْلِهِ كِتِّاجٍ، فَلَوْ أَبْدَلَ مِئَةً شَاةً بِمِئَتَيْنِ لَزِمَهُ شَاتَانِ إِذَا حَالَ حَوْلُ الْمِئَةِ، وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِدُونِ نَصَابٍ انْقَطَعَ.

«وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ» الَّذِي لَوْ دُفِعَ زَكَاتُهُ مِنْهُ أَجْزَأَتْ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ السَّائِمَةِ وَنَحْوَهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً» «وَفِيهَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشُرُ» وَنَحْوِ ذَلِكَ وَ«فِي» لِلظَّرْفِيَّةِ، وَتَعَلَّقُهَا بِالْمَالِ كَتَعَلَّقِ أَرْضٍ جِنَايَةَ بَرَقَبَةِ الْجَانِي، فَلِلْمَالِ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِهِ.

وَالنَّهَاءُ بَعْدَ وَجُوبِهَا لَهُ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ لَزِمَهُ مَا وَجَبَ فِيهِ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ: «وَلَهَا تَعَلُّقٌ بِالذِّمَّةِ» أَيُّ: ذِمَّةِ الْمُرْكَبِيِّ؛ لِأَنَّهُ الْمُطَالَبُ بِهَا.

«وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِهَا إِمَّاكَانُ الْأَدَاءِ» كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ، فَإِنَّ الصَّوْمَ يَجِبُ عَلَى الْمَرِيضِ وَالْحَائِضِ، وَالصَّلَاةُ تَجِبُ عَلَى الْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالنَّائِمِ، فَتَجِبُ فِي الدِّينِ وَالْمَالِ الْغَائِبِ وَنَحْوِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، لَكِنْ لَا يَلْزِمُهُ الْإِخْرَاجُ قَبْلَ حُصُولِهِ بِيَدِهِ.

«وَلَا» يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِهَا أَيْضًا «بِقَاءُ الْمَالِ» فَلَا تَسْقُطُ بِتَلْفِهِ، فَرَطَ أَوْ لَمْ يُفَرِّطْ، كَدَيْنِ الْآدَمِيِّ، إِلَّا إِذَا تَلَفَ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ بِجَانِحَةٍ قَبْلَ حَصَادٍ وَجَذَاذٍ.

«وَالزَّكَاةُ» إِذَا مَاتَ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ «كَالدَّيْنِ فِي التَّرِكَةِ»^[١] لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ» فَإِنْ وَجَبَتْ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ بِرَهْنٍ، وَضَاقَ الْمَالُ قُدِّمَ، وَإِلَّا تَخَاصَّ، وَيُقَدِّمُ نَذْرٌ مُعَيَّنٌ، وَأُضْحِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ.

[١] قَوْلُهُ: «وَالزَّكَاةُ كَالدَّيْنِ فِي التَّرِكَةِ» هَذَا مُقْتَضَى إِطْلَاقِ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَمِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ أَجْرَى النَّصَّ عَلَى ظَاهِرِهِ، سَوَاءً قُلْنَا: تَجِبُ فِي الذَّمَّةِ أَوْ فِي عَيْنِ الْمَالِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِعُمُومِ كَلَامِهِمْ، خُصُوصًا وَقَدْ أَعْقَبُوهَا لِمَا تَقَدَّمَ، فَعَلَى هَذَا سَوَاءٌ كَانَ النَّصَابُ الَّذِي فِيهِ الزَّكَاةُ مَوْجُودًا حِينَ الْمَوْتِ أَمْ لَا.

وَمِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ جَعَلَهُ مَبْنِيًّا عَلَى الْخِلَافِ فِي مَحَلِّ الْوُجُوبِ، فَإِنْ قُلْنَا: «فِي الذَّمَّةِ» فَهِيَ كَالدَّيْنِ، وَإِلَّا قُدِّمَتْ عَلَيْهِ.

وَشَرَطَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ مَوْجُودًا، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِذَا كَانَ مَوْجُودًا قُدِّمَتِ الزَّكَاةُ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ، وَقَدْ عَرَفْتَ الْمَذْهَبَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ، اهـ كَاتِبُهُ.



بَابُ زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ

وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ، وَسُمِّيَتْ بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَكَلَّمُ.

«تَحِبُّ» الزَّكَاةُ «فِي إِبِلٍ» بَخَاتِيٍّ أَوْ عِرَابٍ «وَبَقَرٍ» أَهْلِيَّةٍ أَوْ وَحْشِيَّةٍ وَمِنْهَا الْجَوَامِيسُ «وَوَغَنَمٍ» ضَانٍ أَوْ مَعَزٍ، أَهْلِيَّةٍ أَوْ وَحْشِيَّةٍ «إِذَا كَانَتْ» لِدَرٍّ وَنَسْلٍ، لَا لِعَمَلٍ^[١] وَكَانَتْ «سَائِمَةً» أَيُّ: رَاعِيَةً لِلْمُبَاحِ «الْحَوْلُ أَوْ أَكْثَرُهُ» لِحَدِيثِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فِي كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٌ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةً لَبُونٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ.

وَفِي حَدِيثِ الصَّدِّيقِ «وَفِي الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا» إِلَى آخِرِهِ.

فَلَا تَحِبُّ فِي مَعْلُوفَةٍ، وَلَا إِذَا اشْتَرَى لَهَا مَا تَأْكُلُهُ، أَوْ جَمَعَ لَهَا مِنَ الْمُبَاحِ مَا تَأْكُلُهُ.

«فَيَحِبُّ فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتُ مَخَاضٍ» إجماعاً،

[١] ظَاهِرُهُ: سَوَاءٌ كَانَ الْعَمَلُ مُبَاحًا أَوْ مُحَرَّمًا كَقَطْعِ الطَّرِيقِ بِهَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَالصَّوَابُ أَنَّ الْعَمَلَ الْمُحَرَّمَ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ إِذَا وُجِدَ السَّوْمُ، وَقَدْ صَوَّبَ فِي (الْإِنْصَافِ) أَنَّ قَطْعَ الْمَاشِيَةِ عَنِ السَّوْمِ لِقَصْدِ قَطْعِ الطَّرِيقِ بِهَا لَا يَقْطَعُ السَّوْمَ^(١)، وَهُوَ أَبْلَغُ مِمَّا اخْتَرَنَاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَهِيَ مَا تَمَّ لَهَا سَنَةٌ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا قَدْ حَمَلَتْ، وَالْمَاخِضُ الْحَامِلُ،
وَلَيْسَ كَوْنُ أُمِّهَا مَاخِضًا شَرْطًا، وَإِنَّمَا ذُكِرَ تَعْرِيفًا لَهَا بِغَالِبِ أَحْوَالِهَا.

«و» يَجِبُ «فِيهَا دُونَهَا» أَيُّ: دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ «فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ» بِصِفَةِ
الْإِبِلِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَعِيَّةً، فَفِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ كِرَامٍ سِمَانٍ شَاةٌ كَرِيمَةٌ سَمِينَةٌ، فَإِنْ
كَانَتْ الْإِبِلُ مَعِيَّةً فَفِيهَا شَاةٌ صَحِيحَةٌ، تَنْقُصُ قِيَمَتَهَا بِقَدْرِ نَقْصِ الْإِبِلِ، وَلَا يُجْزَى
بَعِيرٌ^[١] وَلَا بَقَرَةٌ^[٢]، وَلَا نِصْفَا شَاتَيْنِ.

وَفِي الْعِشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ، وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ،
إِجْمَاعًا فِي الْكُلِّ.

«وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ» مَا تَمَّ لَهَا سَتَتَانِ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا قَدْ وَضَعَتْ غَالِبًا،
فَهِيَ ذَاتُ لَبْنٍ.

[١] هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَقِيلَ: يُجْزَى إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ قِيَمَةَ شَاةٍ وَسَطٍ فَأَكْثَرَ، وَقِيلَ:
يُجْزَى إِنْ أَجْزَأَ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ، وَإِلَّا فَلَا.

وَعَلَى الْقَوْلِ بِالْإِجْزَاءِ فَهَلِ الْوَاجِبُ كُلُّهُ أَوْ خُمُسُهُ؟

حَكَى الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ وَجْهَيْنِ، فَعَلَى الثَّانِي يُجْزَى عَنِ الْعِشْرِينَ بَعِيرٌ،
وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يُجْزَى عَنْهَا إِلَّا أَرْبَعَةٌ. قُلْتُ: الْأَوَّلَى أَنَّ الْوَاجِبَ كُلُّهُ، وَأَنَّهُ يُجْزَى عَنِ
الْعِشْرِينَ عَلَى الْأَوَّلِ أَيْضًا. اهـ. إِنْصَافٌ^(١).

[٢] لَا تُجْزَى الْبَقَرَةُ، قَوْلًا وَاحِدًا، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢).

(١) الْإِنْصَافُ (٣/ ٤٩).

(٢) الْإِنْصَافُ (٣/ ٥٠).

«وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً» مَا تَمَّ لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ؛ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ يَطْرُقَهَا
الْفَحْلُ، وَأَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا وَتُرَكَّبَ.

«وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً» بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، مَا تَمَّ لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ؛ لِأَنَّهَا
تُجَذَعُ إِذَا سَقَطَ سِنُّهَا. وَهَذَا أَعْلَى سَنٍّ يَجِبُ فِي الزَّكَاةِ.

«وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ» إِجْمَاعًا «فَإِذَا زَادَتْ
عَنْ مِئَةٍ وَعِشْرِينَ وَاحِدَةً ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ» لِحَدِيثِ الصَّدَقَاتِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ، وَكَانَ عِنْدَ آلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ.

«ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً» فِي مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ حَقَّةً وَبَنَاتِ
لَبُونٍ، وَفِي مِئَةٍ وَأَرْبَعِينَ حَقَّتَانِ وَبَنَاتِ لَبُونٍ، وَفِي مِئَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حَقَاقٍ، وَفِي مِئَةٍ
وَسِتِّينَ أَرْبَعُ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَفِي مِئَةٍ وَسَبْعِينَ حَقَّةً وَثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ، وَهَكَذَا، فَإِذَا
بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ خَيْرٌ بَيْنَ أَرْبَعِ حَقَاقٍ، وَخَمْسِ بَنَاتِ لَبُونٍ.

وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَنَاتُ لَبُونٍ مَثَلًا وَعَدَمَهَا، أَوْ كَانَتْ مَعِيَّةً - فَلَهُ أَنْ يَعْدَلَ إِلَى
بَنَاتِ مُحَاضٍ، وَيَدْفَعُ جُبْرَانًا، أَوْ إِلَى حَقَّةٍ وَيَأْخُذُهَا، وَهُوَ شَاتَانٍ أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا^(١)،
وَيُخْزِي شَاةً وَعِشْرَةَ دَرَاهِمَ.

وَيَتَعَيَّنُ عَلَى وَلِيِّ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ أَذْوَنِ مُجْزِيٍّ، وَلَا دَخْلُ لِحَبْرَانٍ فِي غَيْرِ إِبِلٍ.

[١] وَالْخَيْرَةُ فِي ذَلِكَ لِرَبِّ الْمَالِ، حَتَّى بَيْنَ الشَّاةِ وَالْدَّرَاهِمِ، كَمَا فِي (الْفُرُوعِ) وَقِيلَ:

الْخَيْرَةُ لِلْمُعْطَى^(١)، وَهُوَ قَوِيٌّ.

فصل في زكاة البقر

وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ «بَقَرْتُ الشَّيْءَ» إِذَا شَقَّقْتَهُ؛ لِأَنَّهَا تَبْقَرُ الْأَرْضَ بِالْحِرَاثَةِ.
 «وَيَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ أَهْلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ وَحْشِيَّةٌ «تَبِيعُ أَوْ تَبِيعَةٌ» لِكُلِّ مِنْهَا
 سَنَةٌ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا دُونَ الثَّلَاثِينَ؛ لِحَدِيثِ مُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ.
 «و» يَجِبُ «فِي أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً» لَهَا سَتَتَانِ، وَلَا يُجْزَى مُسِنَّةٌ وَلَا تَبِيعَانِ^[١] «ثُمَّ»
 يَجِبُ «فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ» فَإِذَا بَلَغَتْ مَا يَتِمُّ فِيهِ الْفَرَضَانِ
 كَمِئَةٍ وَعِشْرِينَ خَيْرٌ؛ لِحَدِيثِ مُعَاذٍ، رَوَاهُ أَحْمَدُ.

«وَيُجْزَى الذَّكْرُ هُنَا» وَهُوَ التَّبِيعُ فِي الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ؛ لِرُودِ النَّصِّ بِهِ.

«و» يُجْزَى «ابْنُ لَبُونٍ» وَحَقٌّ وَجَدَّعُ «مَكَانَ بِنْتِ مُحَاضٍ»^[٢] عِنْدَ عَدَمِهَا.

«و» يُجْزَى الذَّكْرُ «إِذَا كَانَ النَّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا»^[٣]

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا تَبِيعَانِ» هَذَا الْمَذْهَبُ عِنْدَهُمْ، وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ اخْتِمَالًا بِإِجْزَائِهَا^(١)؛
 لِأَنَّهَا تُجْزَى فِي السَّتِينَ، فِي الْأَرْبَعِينَ أَوَّلَى، وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ.
 [٢] وَلَا يُجْبَرُ فَقَدْ الْأَثُوتَةُ بِزِيَادَةِ السَّنِّ فِي غَيْرِ هَذِهِ، وَقِيلَ: بَلَى، فَيُخْرِجُ حَقًّا عَنْ
 بِنْتِ لَبُونٍ عَدَمِهَا.

[٣] قَوْلُهُ: «وَيُجْزَى الذَّكْرُ إِذَا كَانَ النَّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا» هَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْإِبِلِ
 وَالْبَقَرِ. الْوَجْهُ الثَّانِي: عَدَمُ الْإِجْزَاءِ، وَقَوَاهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ؛ لِتَقْرِيرِ الشَّارِعِ الْوَاجِبِ
 فِيهِمَا سَنًا وَوَصْفًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سَوَاءٌ كَانَ مِنْ إِبِلٍ ^[١] أَوْ بَقَرٍ ^[٢] أَوْ غَنَمٍ ^[٣]؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ مُوَاسَاةٌ، فَلَا يُكَلَّفُهَا مِنْ غَيْرِ مَالِهِ.

[١] فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

[٢] فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.

[٣] وَجْهًا وَاحِدًا. وَقِيلَ: لَا.



فصل في زكاة الغنم

«وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ ضَأْنًا كَانَتْ أَوْ مَعَزًا، أَهْلِيَّةً أَوْ وَحْشِيَّةً»^[١] «شَاةٌ»
جَذَعُ ضَأْنٍ أَوْ ثَنِيٍّ مَعَزٍ، وَلَا شَيْءَ فِيمَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ.

«وَفِي مِئَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ» إجماعاً «وَفِي مِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهِ
ثُمَّ «تَسْتَقِرُّ الْفَرِيضَةُ» فِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ» فَنِي خَمْسٍ مِئَةٍ خَمْسُ شِيَاهِ، وَفِي سِتِّ مِئَةٍ
سِتُّ شِيَاهِ، وَهَكَذَا.

وَلَا تُؤْخَذُ هِرْمَةٌ^[٢] وَلَا مَعِيْبَةٌ لَا يُضَحَّى بِهَا، إِلَّا إِنْ كَانَ الْكُلُّ كَذَلِكَ،
وَلَا حَامِلٌ،

[١] الْغَنَمُ الْوَحْشِيَّةُ: غَنَمٌ مَعْرُوفَةٌ تُوجَدُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَلَيْسَتْ الطَّبَاءُ؛ لِأَنَّ
الطَّبَاءَ لَا زَكَاةَ فِيهَا بِلَا خِلَافٍ. اهـ.

أَقُولُ: أَمَّا كَوْنُ الْغَنَمِ غَيْرَ الطَّبَاءِ فَصَحِيحٌ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ، فَقَدْ
قَالَ فِي (الِإِقْتِنَاعِ): «وَلَا تَجِبُ فِيهَا سِوَى ذَلِكَ... إِلَى أَنْ قَالَ: كَالطَّبَاءِ»^(١) فَصَرَّحَ بِأَنَّ الطَّبَاءَ
لَا زَكَاةَ فِيهَا، مَعَ جَزْمِهِ بِأَنَّ فِي غَنَمِ الْوَحْشِ الزَّكَاةَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ الطَّبَاءِ.

وَأَمَّا كَوْنُ الطَّبَاءِ لَا زَكَاةَ فِيهَا بِلَا خِلَافٍ، فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّ ابْنَ حَامِدٍ أَوْجَبَهَا فِيهَا،
وَحَكَى رِوَايَةً عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢) اهـ. كَاتِبُهُ: مُحَمَّدٌ.

[٢] أَيْ: كَبِيرَةٌ.

(١) الإقناع (١/ ٢٤٢).

(٢) انظر: الإنصاف (٣/ ٤).

وَلَا الرُّبَى الَّتِي تُرْبِي وَلَدَهَا^[١]، وَلَا طُرُوقَةُ الْفَحْلِ، وَلَا كَرِيمَةٌ، وَلَا أَكُولَةٌ^[٢]، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

وَتُؤَخَذُ مَرِيضَةٌ مِنْ مَرَاضٍ، وَصَغِيرَةٌ مِنْ صِغَارٍ غَنَمٍ لَا إِبِلٍ وَبَقَرٍ، فَلَا يُجْزَى فُضْلَانٌ وَعَجَاجِيلٌ.

وَإِنْ اجْتَمَعَ صِغَارٌ وَكِبَارٌ، وَصَحَاحٌ وَمَعِيَّاتٌ، وَذُكُورٌ وَإِنَاثٌ - أُخِذَتْ أَنتَى صَحِيحَةٌ كَبِيرَةٌ، عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ^[٣].

وَإِنْ كَانَ النَّصَابُ نَوْعَيْنِ، كَبَخَاتِيٍّ وَعِرَابٍ، وَبَقَرٍ وَجَوَامِيسَ، وَضَائِنٍ وَمَعَزٍ - أُخِذَتْ^[٤] الْفَرِيضَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا

[١] قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)؛ وَقِيلَ: الَّتِي تُرْبِي فِي الْبَيْتِ لِأَجْلِ اللَّبَنِ، وَالْكُلُّ صَحِيحٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ): وَمُرَادُهُ السَّمِينَةُ^(٢). اهـ.

[٣] لَكِنْ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِئَةٌ وَعِشْرُونَ سَخْلَةً، وَوَاحِدَةٌ كَبِيرَةٌ، أَوْ مِئَةٌ وَعِشْرُونَ مَعِيَّةً وَوَاحِدَةٌ صَحِيحَةٌ - جَازَ أَنْ يُخْرِجَ الْكَبِيرَةَ وَسَخْلَةً فِي الْأُولَى، وَيُخْرِجَ الصَّحِيحَةَ وَمَعِيَّةً فِي الثَّانِيَةِ، كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى)^(٣).

[٤] هَكَذَا عِبَارَةٌ (الْإِقْنَاع)^(٤) وَ(الْمُنْتَهَى)^(٥) (أُخِذَتْ) لَكِنْ هَلِ الْخِيَارُ لِلْسَّاعِي

(١) انظر: المغني (٤/ ٤٤).

(٢) شرح منتهى الإرادات (١/ ٤٠٦).

(٣) منتهى الإرادات (١/ ٤٥٦).

(٤) الإقناع (١/ ٢٥٢).

(٥) منتهى الإرادات (١/ ٤٥٦).

عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ^[١].

«وَالْخُلْطَةُ» بِضَمِّ الْخَاءِ أَيْ الشَّرَكَةُ «تُصَيِّرُ الْمَالَيْنِ» الْمُخْتَلِطَيْنِ «كَ» الْمَالِ
«الوَاحِدِ»^[٢] إِنْ كَانَ نِصَابًا مِنْ مَاشِيَةٍ، وَالْخَلِيطَانِ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهَا، سَوَاءً كَانَتْ
خُلْطَةً أَعْيَانٍ بِكَوْنِهِ مُشَاعًا بِأَنْ يَكُونَ لِكُلِّ نِصْفٍ أَوْ نَحْوُهُ، أَوْ خُلْطَةً أَوْصَافٍ^[٣]^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٣٧٠): قَوْلُهُ: «أَوْ خُلْطَةً أَوْصَافٍ» سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ =

أَوْ لِصَاحِبِ الْمَالِ؟ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي (الْمُغْنِي) (١) وَ(الْفُرُوع) أَنَّهُ لِصَاحِبِ الْمَالِ، ثُمَّ قَالَ فِي
(الْفُرُوع): وَقِيلَ: يُخَيَّرُ السَّاعِي (٢). اهـ.

[١] وَقِيلَ: يُخْرِجُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا يُخْصُهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ (٣)، وَابْنِ الْمُنْذِرِ (٤)، وَهُوَ
أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَأْثِيرَ لِلْخُلْطَةِ (٥).

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ خُلْطَةً أَوْصَافٍ» قَالَ فِي (الْفُرُوع) بَعْدَ ذِكْرِ الْأَوْصَافِ الَّتِي تُعْتَبَرُ،
وَذَكَرَ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْأَصْحَابُ: وَهَذَا الْخَبَرُ ضَعِيفٌ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَلَمْ يَرَهُ حَدِيثًا؛ فَلِهَذَا
يَتَوَجَّهُ الْعَمَلُ بِالْعُرْفِ فِي هَذَا. وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنَّ خُلْطَةَ الْأَوْصَافِ لَا أَثَرَ لَهَا، كَمَا يُرَوَى عَنْ
طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ، وَالْأَصْلُ اعْتِبَارُ الْمَالِ بِنَفْسِهِ (٦) اهـ كَلَامُهُ.

(١) المغني (٤/ ٥٠ - ٥١).

(٢) الفروع (٤/ ٣١).

(٣) الأم (٣/ ٢٧).

(٤) الإشراف (٣/ ١٣)، م (٩٣١).

(٥) انظر: المبسوط (٢/ ١٥٣).

(٦) الفروع (٤/ ٤١).

بأن تميّز ما لكل، واشتركا في «مراح» بضم الميم وهو المبيت والمأوى و«مسرّح» وهو ما تجتمع فيه لتذهب للمرعى و«محلّب» وهو موضع الحلب و«فحلّ» بأن لا يختص بطرق أحد المالين و«مرعى» وهو موضع الرعي ووقته؛ لقوله ﷺ: «لا يجتمع بين مفترق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية» رواه الترمذي وغيره.

فلو كان لإنسان شاة، ولاخر تسعة وثلاثون، أو لأربعين رجلا أربعون شاة، لكل واحد شاة، واشتركا حولا تاما - فعليهم شاة على حسب ملكهم. وإذا كان لثلاثة مئة وعشرون شاة، لكل واحد أربعون، ولم يثبت لأحدهم حكم الأفراد في شيء من الحول - فعلى الجميع شاة أثلاثا.

= لأن نصيب كل واحدة موصوف بصفة تميّزه من الآخر، اه (فيروز) [١].

[١] والأظهر أنها سُميت بذلك؛ لأن اختلاطهما ليس في أعيان المال المختلط، بل في أوصافه، وهي أحواله التي تتعلق به من المراح والمرعى .. إلخ. قاله: كاتبه محمد بن عثيمين.

ورأيت في (المغني) ما يدل عليه؛ حيث قال في تفسيرها: ويشتري كان في الأوصاف التي نذكرها، ثم ذكر الأوصاف الخمسة^(١)، ثم إن التعليل الذي ذكره (ع. ب) غير مطابق؛ لأنهما لم يختلطا في أوصاف مالتيهما، بل وصف كل مال يختص به، فكيف يصح إضافة الخلطة إليه، وهو ظاهر.

وَلَا أَثَرَ لِحُلْطَةٍ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ، وَلَا فِيمَا دُونَ نِصَابٍ، وَلَا لِحُلْطَةٍ
مَغْصُوبٍ.

وَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ مُتَفَرِّقَةً فَوْقَ مَسَافَةِ قَصْرِ - فَلِكُلِّ مَحَلٍّ حُكْمُهُ،
وَلَا أَثَرَ لِحُلْطَةٍ وَلَا لِلتَّفْرِيقِ فِي غَيْرِ مَاشِيَةٍ، وَيَحْرُمَانِ فِرَارًا لِمَا تَقَدَّمَ.



بَابُ زَكَاةِ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] وَالزَّكَاةُ تُسَمَّى نَفَقَةً.

«نَجْبُ» الزَّكَاةُ «فِي الْحُبُوبِ كُلِّهَا»^(١) كَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْأُرْزِّ، وَالذُّخْنِ، وَالبَاقِلَاءِ، وَالْعَدَسِ، وَالْحَمَصِ، وَسَائِرِ الْحُبُوبِ

[١] قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُهَذَّبِ): مَذْهَبُنَا أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ النَّخْلِ وَالْعِنَبِ مِنَ الْأَشْجَارِ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْحُبُوبِ إِلَّا مَا يُقْتَاتُ وَيُدَّخَرُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ^(١)، وَمُحَمَّدٌ، وَأَبُو يُوسُفَ^(٢). وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَزُفَرٌ^(٣): يَجِبُ الْعُشْرُ فِي كُلِّ مَا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ إِلَّا الْحَطَبَ وَالْقَصَبَ الْفَارِسِيِّ وَالْحَشِيشَ الَّذِي يَنْبُتُ بِنَفْسِهِ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الزَّرْعِ زَكَاةٌ إِلَّا التَّمْرُ وَالزَّيْبُ وَالْحِنْطَةُ وَالشَّعِيرُ^(٤)، وَقَالَ أَحْمَدُ: يَجِبُ الْعُشْرُ فِي كُلِّ مَا يُكَالُ وَيُدَّخَرُ مِنَ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ^(٥).

وَقَالَ دَاوُدُ: مَا أَتَبَتَهُ الْأَرْضُ فَمَا كَانَ مُوسِقًا فَفِيهِ الزَّكَاةُ إِنْ بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، وَمَا كَانَ غَيْرَ مُوسِقٍ فَفِيهِ الزَّكَاةُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ^(٦).

(١) المدونة (١/ ٣٤١-٣٤٢)، والنوادر والزيادات (٢/ ٢٦١).

(٢) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (١/ ٤٥٣)، والمبسوط للسرخسي (٣/ ٢).

(٣) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (١/ ٤٥٣)، والمبسوط للسرخسي (٣/ ٢).

(٤) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (١/ ٤٥٣).

(٥) المغني (٤/ ١٥٥).

(٦) المجموع (٥/ ٤٥٦).

«وَلَوْ لَمْ تَكُنْ قُوْتًا»^[١] كَحَبِّ الرَّشَادِ، وَالْفُجْلِ، وَالْقَرِطِمِ، وَالْأَبَازِيرِ كُلِّهَا كَالْكُسْفَرَةِ، وَالْكُمُونِ، وَبِزْرِ الْكَتَّانِ، وَالْقَثَاءِ، وَالْخِيَارِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «فِيْمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعِيُونُ الْعُشْرُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«وَفِي كُلِّ ثَمَرٍ يُكَالُ وَيُدَخَّرُ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» فَدَلَّ عَلَى اعْتِبَارِ التَّوَسُّيِقِ.

وَمَا لَا يُدَخَّرُ لَا تَكْمُلُ فِيهِ النِّعْمَةُ؛ لِعَدَمِ النَّفْعِ بِهِ مَالًا «كَتَمَرٍ وَزَيْبٍ» وَلَوْزٍ وَفُسْتَقٍ وَبُنْدُقٍ.

وَلَا تَجِبُ فِي سَائِرِ الثَّمَارِ، وَلَا فِي الْحُضْرِ وَالْبُقُولِ وَالزُّهُورِ وَنَحْوِهَا غَيْرَ صَعْتَرٍ وَأُشْنَانٍ وَسَمَاقٍ وَوَرَقٍ شَجَرٍ يُقْصَدُ كَسِدْرٍ وَخِطْمِيٍّ وَأَسٍ - فَتَجِبُ فِيْهَا؛ لِأَنَّهَا مَكِيلَةٌ مُدَّخَرَةٌ.

«وَيُعْتَبَرُ» لِحُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ «بُلُوغُ نِصَابٍ قَدْرِهِ» بَعْدَ تَصْفِيَةِ حَبٍّ مِنْ قَشْرِهِ، وَجَفَافِ غَيْرِهِ، خَمْسَةُ أَوْسُقٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ يَرْفَعُهُ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ.

وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا، وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ عِرَاقِيٍّ، فَهِيَ «أَلْفٌ وَسِتُّ مِائَةٍ رِطْلٍ عِرَاقِيٍّ» وَأَلْفٌ وَأَرْبَعُ مِائَةٍ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ رِطْلًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ.....

[١] وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ الْإِدِّخَارُ، وَأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْكَيْلِ، وَإِنَّمَا اعْتَبِرَ فِي بَابِ الرِّبَا لِاعْتِبَارِ التَّسَاوِيِ^(١) بِخِلَافِهِ هُنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٥٤).

رِطْلٍ مِضْرِيٍّ، وَثَلَاثُ مِئَةٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رِطْلًا وَسِتَّةُ أَسْبَاعٍ رِطْلٍ دِمَشْقِيٍّ، وَمِئَتَانِ وَسَبْعَةٌ وَخَمْسُونَ رِطْلًا وَسَبْعُ رِطْلٍ قُدْسِيٍّ.

وَالْوَسْقُ وَالْمُدُّ وَالصَّاعُ مَكَايِيلُ، نُقِلَتْ إِلَى الْوِزْنِ؛ لِتُحْفَظَ وَتُنْقَلَ، وَتُعْتَبَرُ بِالْبُرِّ الرَّزِينِ، فَمَنْ اخْتَذَ مَكِيلًا يَسَعُ صَاعًا مِنْهُ عُرِفَ بِهِ مَا بَلَغَ حَدَّ الْوُجُوبِ مِنْ غَيْرِهِ.

«وَتُضَمُّ» أَنْوَاعُ الْجِنْسِ مِنْ «ثَمَرَةِ الْعَامِ الْوَاحِدِ» وَزَرْعِهِ «بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ» وَلَوْ مِمَّا يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ حَمْلَيْنِ «فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ» لِعُمُومِ الْخَبَرِ، وَكَمَا لَوْ بَدَأَ صَلَاحُ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْأُخْرَى، سَوَاءً اتَّفَقَ وَقْتُ إِطْلَاعِهَا وَإِدْرَاكِهَا أَوْ اخْتَلَفَ، تَعَدَّدَ الْبَلَدُ أَوْ لَا.

«لَا جِنْسٌ إِلَى آخِرٍ» فَلَا يُضَمُّ بُرٌّ لِسَعِيرٍ، وَلَا تَمْرٌ لِرَبِيبٍ فِي تَكْمِيلِ نَصَابٍ، كَالْمَوَاشِيِّ. «وَيُعْتَبَرُ» أَيْضًا لَوْ جُوبِ الزَّكَاةُ فِيمَا تَقَدَّمَ «أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ مَمْلُوكًا لَهُ» وَقْتُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ «وَهُوَ بُدْؤُ الصَّلَاحِ» «فَلَا تَحِبُّ فِيمَا يَكْتَسِبُهُ اللَّقَاطُ أَوْ يَأْخُذُهُ بِحَصَادِهِ» وَكَذَا مَا مَلَكَهُ بَعْدَ بُدْؤِ الصَّلَاحِ بِشِرَاءٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ غَيْرِهِ.

«وَلَا فِيمَا يَحْتَنِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ، كَالْبُطْمِ وَالزَّعْبَلِ»^[١] بِوِزْنِ جَعْفَرٍ، وَهُوَ شَعِيرُ الْجَبَلِ «وَبِزْرِ قُطُونَا» وَحَبِّ نَهَامٍ «وَلَوْ نَبَتَ فِي أَرْضِهِ» لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ، فَإِنْ نَبَتَ بِنَفْسِهِ مَا يَزْرَعُهُ الْآدَمِيُّ، كَمَنْ سَقَطَ لَهُ حَبٌّ حِنْطَةٍ فِي أَرْضِهِ، أَوْ أَرْضٍ مُبَاحَةٍ - فَفِيهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ وَقْتُ الْوُجُوبِ.

[١] وَقِيلَ: تَحِبُّ فِيمَا يَحْتَنِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ. وَقِيلَ: إِنْ نَبَتَ فِي أَرْضِهِ، وَكِلَاهُمَا وَجْهَانِ

لِلأَصْحَابِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

«يَجِبُ عَشْرٌ» وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ عَشْرَةِ «فِيمَا سَقَى بِلَا مُؤْنَةٍ» كَالْغَيْثِ وَالسُّيُوحِ،
وَالْبَعْلِ الشَّارِبِ بِعُرْوَقِهِ.

«و» يَجِبُ «نِصْفُهُ» أَيُّ: نِصْفُ الْعَشْرِ «مَعَهَا» أَيُّ: مَعَ الْمُؤْنَةِ، كَالدُّوَلَابِ
تُدِيرُهُ الْبَقَرُ، وَالنَّوَاضِحُ يُسْتَقَى عَلَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «وَمَا
سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعَشْرِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«و» يَجِبُ «ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ» أَيُّ: أَرْبَاعِ الْعَشْرِ «بِهِمَا» أَيُّ: فِيمَا يَشْرَبُ بِلَا مُؤْنَةٍ
وَبِمُؤْنَةٍ نِصْفَيْنِ، قَالَ فِي (الْمُبْدِعِ): بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ «فَإِنْ تَفَاوَتَا» أَيِ السَّقَى بِمُؤْنَةٍ
وَبِغَيْرِهَا «فَ» الْإِعْتِبَارُ «بِأَكْثَرِهِمَا نَفْعًا» وَنُمُوًّا؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ عَدَدِ السَّقَى، وَمَا يُسَقَى
بِهِ فِي كُلِّ وَفْتٍ يَشُقُّ، فَاعْتَبِرَ الْأَكْثَرُ كَالسَّوْمِ «وَمَعَ الْجَهْلِ» بِأَكْثَرِهِمَا نَفْعًا «الْعَشْرُ»
لِيُخْرِجَ مِنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ بَيِّقَيْنِ.

وَإِذَا كَانَ لَهُ حَائِطَانِ، أَحَدُهُمَا يُسَقَى بِمُؤْنَةٍ، وَالْآخَرُ بِغَيْرِهَا ضَمًّا فِي النَّصَابِ،
وَلِكُلِّ مِنْهُمَا حُكْمُ نَفْسِهِ، فِي سَقْيِهِ بِمُؤْنَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَيُصَدَّقُ مَالِكٌ فِيمَا سَقَى بِهِ.

«وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ، وَبَدَأَ صِلَاحُ الثَّمَرِ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ» لِأَنَّهُ يُقْصَدُ لِلْأَكْلِ
وَالْإِقْتِيَاتِ كَالْيَابِسِ، فَلَوْ بَاعَ الْحَبُّ أَوْ الثَّمَرَةَ، أَوْ تَلَفَا بِتَعَدِّيهِ بَعْدَ - لَمْ تَسْقُطْ،
وَإِنْ قَطَعَهُمَا أَوْ بَاعَهُمَا قَبْلَهُ فَلَا زَكَاةَ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْفِرَارَ مِنْهَا.

«وَلَا يَسْتَقِرُّ الْوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي الْبَيْدَرِ» وَنَحْوِهِ، وَهُوَ مَوْضِعُ تَشْمِيسِهَا
وَتَبْيِيسِهَا؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي حُكْمِ مَا لَمْ تُثَبِّتِ الْيَدُ عَلَيْهِ «فَإِنْ تَلَفَتْ» الْحُبُوبُ أَوْ الثَّمَارُ

«قَبْلَهُ» أَي: قَبْلَ جَعْلِهَا فِي الْبَيْدَرِ «بِغَيْرِ تَعَدٍّ مِنْهُ» وَلَا تَفْرِيطٍ «سَقَطَتْ»؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَسْتَقِرَّ.

وَإِنْ تَلَفَ الْبَعْضُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْوُجُوبِ زَكَّى الْبَاقِي إِنْ بَلَغَ نِصَابًا، وَإِلَّا فَلَا.
وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ زَكَّى الْبَاقِي مُطْلَقًا، حَيْثُ بَلَغَ مَعَ التَّالِفِ نِصَابًا.
وَيَلْزَمُ إِخْرَاجُ حَبِّ مُصَفًّى، وَثَمَرٍ يَابِسًا، وَيَحْرُمُ^[١] شِرَاءُ زَكَاتِهِ أَوْ صَدَقَتِهِ^[٢]،
وَلَا يَصِحُّ، وَيُزَكَّى كُلُّ نَوْعٍ عَلَى حَدِّهِ^[٣].

[١] وَعَنْهُ: يُكْرَهُ، وَعَنْهُ: يُبَاحُ، وَظَاهِرُهُ: لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الشَّرَاءِ كَالْهَبَةِ، وَظَاهِرُ
تَعْلِيلِ جَمَاعَةٍ: يَحْرُمُ؛ حَيْثُ عَلَّلُوا جَوَازَ تَمَلُّكِهَا بِالْإِزْثِ بِأَنَّهُ بِغَيْرِ فِعْلِهِ، قَالَهُ فِي (الْفُرُوعِ)^(١)
بِمَعْنَاهُ.

[٢] ظَاهِرُهُ: سَوَاءٌ اشْتَرَاهَا مِمَّنْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٢).

[٣] قَوْلُهُ: «عَلَى حَدِّهِ» فَيُخْرِجُ زَكَاتَ الشُّقْرِ مِنَ الشُّقْرِ، وَيُخْرِجُ زَكَاتَ السُّكَّرِيِّ مِنَ
السُّكَّرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ سَوَاءً شَقَّ ذَلِكَ أَمْ لَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، فَلَوْ كَانَ الْبُسْتَانُ
مِثْلَ نَخْلَةٍ، كُلُّ نَخْلَةٍ مِنْ نَوْعٍ -مَثَلًا- وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ كُلِّ نَخْلَةٍ قَدْرَ زَكَاتِهَا.
وَقِيلَ إِنْ شَقَّ أُخِذَ مِنَ الْوَسْطِ. وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُؤْخَذُ مِنْ أَحَدِهِمَا بِالْقِيَمَةِ كَالضَّأْنِ
وَالْمَعَزِ^(٣)، وَظَاهِرُهُ مُطْلَقًا، وَقَوْلُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- قَوِيٌّ إِنْ شَقَّ اعْتِبَارُ كُلِّ نَوْعٍ عَلَى
حَدِّهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الفروع (٣٧٧/٤).

(٢) الإقناع (٢٦٣/١).

(٣) انظر: الفروع (٨٦/٤)، والإنصاف (١١٢/٣).

«وَيَجِبُ الْعُشْرُ» أَوْ نِصْفُهُ «عَلَى مُسْتَأْجِرِ الْأَرْضِ» دُونَ مَالِكِهَا كَالْمُسْتَعِيرِ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] وَيَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَاجُ فِي أَرْضٍ خَرَاجِيَّةٍ، وَلَا زَكَاةَ فِي قَدْرِ الْخَرَاجِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ آخَرُ^[١].

«وَإِذَا أَخَذَ مِنْ مِلْكِهِ أَوْ مَوَاتٍ» كَرُؤُوسِ الْجِبَالِ «مِنَ الْعَسَلِ مِئَةً وَسِتِّينَ»^[٢] رَطْلًا عِرَاقِيًّا فَفِيهِ عُشْرُهُ^[٣].

قَالَ الْإِمَامُ: أَذْهَبُ إِلَى أَنَّ فِي الْعَسَلِ زَكَاةَ الْعُشْرِ، قَدْ أَخَذَ عُمَرُ مِنْهُمْ الزَّكَاةَ.

[١] فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَى غَلَّةِ الْأَرْضِ وَفِيهَا مَا فِيهِ الزَّكَاةُ، وَفِيهَا مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ - جَعَلَ الْخَرَاجُ فِي مُقَابَلَةِ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ، وَزَكَّى الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ أَحْوَطُ، قَالَهُ فِي (الِاقْتِنَاعِ)^(١) وَشَرَحَهُ^(٢).

[٢] قَوْلُهُ: «فِي الْعَسَلِ الزَّكَاةُ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَمُقْتَضَى بَحْثِهِ فِي (الْفُرُوعِ) الْمِيلُ إِلَى عَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ^(٣). قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ^(٤) اهـ كَلَامُهُ.

وَذَكَرَ فِي (الْمُغْنِيِّ) (٧١٣ / ٢) عَدَمَ الْوُجُوبِ عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَابْنِ الْمُنْذِرِ، وَذَكَرَ أَيْضًا خِلَافًا فِي نَصَابِهِ، فَقِيلَ: مِئَةٌ وَسِتُّونَ رَطْلًا، وَقِيلَ: سِتُّ مِئَةِ رَطْلٍ، قَالَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَلْفَ رَطْلٍ. اهـ.

[٣] تَزَنُّ بِالْكَيْلِ وَاحِدًا وَسِتِّينَ كَيْلُو، وَخُمْسَ كَيْلُو بِالْبُرِّ الرَّزِينِ.

(١) الإقناع (١/ ٢٦٤ - ٢٦٥).

(٢) كشاف القناع (٢/ ٢١٨).

(٣) الفروع (٤/ ١٢٣ - ١٢٥).

(٤) الإنصاف (٣/ ١١٤).

وَلَا زَكَاةَ فِيمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى الشَّجَرِ، كَالْمَنْ وَالتَّرَنَجِيلِ.

وَمَنْ زَكَّى مَا ذُكِرَ مِنَ الْمُعَشَّرَاتِ مَرَّةً فَلَا زَكَاةَ فِيهِ بَعْدُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُرْصَدٍ لِلنَّمَاءِ.

وَالْمَعْدِنُ إِنْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فَفِيهِ رُبْعُ عَشْرِهِ إِنْ بَلَغَ نَصَابًا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُمَا فَفِيهِ رُبْعُ عَشْرِ قِيمَتِهِ، إِنْ بَلَغَتْ نَصَابًا بَعْدَ سَبْكِ وَتَصْفِيَةٍ، إِنْ كَانَ الْمُخْرَجُ لَهُ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ.

«وَالرَّكَازُ مَا وُجِدَ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ بِكَسْرِ الدَّالِ أَيْ: مَدْفُونِهِمْ أَوْ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ كُفَّارٍ، عَلَيْهِ أَوْ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةٌ كُفْرٍ فَقَطْ» «فِيهِ الْخُمْسُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ» وَلَوْ عَرَضًا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَيُصْرَفُ مَصْرَفَ الْفَيِّءِ الْمُطْلَقِ، لِلْمَصَالِحِ كُلِّهَا، وَبَاقِيهِ لَوَاجِدِهِ، وَلَوْ أَجِيرًا لِغَيْرِ طَلَبِهِ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ عِلَامَةٌ الْمُسْلِمِينَ فَلْقَطَةٌ، وَكَذَا إِنْ لَمْ تَكُنْ عِلَامَةً.



بَابُ زَكَاةِ النَّقْدَيْنِ

أَي: الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

«يَجِبُ فِي الذَّهَبِ إِذَا بَلَغَ عَشْرِينَ مِثْقَالًا، وَفِي الْفِضَّةِ إِذَا بَلَغَتْ مِثَّتَيْ دِرْهَمٍ»
إِسْلَامِي «رُبْعُ الْعَشْرِ مِنْهُمَا» لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ
كُلِّ عَشْرِينَ مِثْقَالًا نِصْفَ مِثْقَالٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَعَنْ عَلِيٍّ نَحْوُهُ، وَحَدِيثِ أَنَسٍ
مَرْفُوعًا: «فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالِإِعْتِبَارُ بِالذَّرْهَمِ الْإِسْلَامِيِّ، الَّذِي وَزَنُهُ سِتَّةُ دَوَانِقٍ.

وَالْعَشْرَةُ مِنَ الدَّرَاهِمِ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ، فَالذَّرْهَمُ نِصْفُ مِثْقَالٍ وَخُمُسُهُ، وَهُوَ
خَمْسُونَ حَبَّةً وَخُمُسًا حَبَّةً شَعِيرٍ، وَالْعَشْرُونَ مِثْقَالًا خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَسُبْعَا
دِينَارٍ وَتُسْعُهُ، عَلَى التَّحْدِيدِ بِالَّذِي زَنَتْهُ دِرْهَمٌ وَتُمْنٌ دِرْهَمٍ، وَيَزَكِّي مَغْشُوشٌ إِذَا
بَلَغَ خَالِصُهُ نِصَابًا وَزَنًا.

«وَيُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ»^[١].....

[١] وَعَنْهُ: لَا يُضَمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ. قَالَ الْمَجْدُ: يُرْوَى عَنْ
أَحْمَدَ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهَا أَحْيَرًا. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهَذَا يَكُونُ الْمَذْهَبُ عَلَى الْمُصْطَلَحِ^(١) اهـ.
قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الشَّارَعَ قَدَّرَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصَابًا خَاصًّا، وَلَمْ
يَذْكُرِ الضَّمَّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) الْإِنْصَافُ (٣/ ١٣٤)، وَانْظُرْ: الْمَحَرَّرُ (١/ ٢١٧).

بِالْأَجْزَاءِ^[١]، فَلَوْ مَلَكَ عَشْرَةَ مِثْقَالٍ، وَمِئَةَ دِرْهَمٍ، فَكُلُّ مِنْهُمَا نِصْفُ نِصَابٍ، وَمَجْمُوعُهُمَا نِصَابٌ، وَيُجْزَى إِخْرَاجُ زَكَاةِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ مَقَاصِدَهُمَا وَزَكَاتُهُمَا مُتَّفَقَةٌ، فَهُمَا كَنَوْعَيْ جِنْسٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَاضِرِ وَالذَّيْنِ.

«وَتُضَمُّ قِيَمَةُ الْعُرُوضِ» أَي: عُرُوضِ التِّجَارَةِ «إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا» كَمَنْ لَهُ عَشْرَةُ مِثْقَالٍ وَمَتَاعٌ قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ أُخْرَى، أَوْ لَهُ مِئَةُ دِرْهَمٍ وَمَتَاعٌ قِيَمَتُهُ مِثْلُهَا، وَلَوْ كَانَ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَعُرُوضٌ ضُمَّ الْجَمِيعُ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ.

وَيُضَمُّ جَيْدُ كُلِّ جِنْسٍ وَمَضْرُوبُهُ إِلَى رَدِيئِهِ وَتَبَرِهِ، وَيُجْرُجُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ بِحِصَّتِهِ، وَالْأَفْضَلُ مِنَ الْأَعْلَى، وَيُجْزَى إِخْرَاجُ رَدِيٍّ عَنْ أَعْلَى مَعَ الْفَضْلِ.

«وَيُنَاحُ لِلذَّكْرِ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمِ»^[٢] «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[١] وَقِيلَ: إِنَّ الضَّمَّ يَكُونُ بِالْقِيَمَةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْ أَحَدِ النَّقْدَيْنِ نِصْفُ نِصَابٍ، وَمِنْ الْآخَرِ رُبْعُ نِصَابٍ، تَبْلُغُ قِيَمَتُهُ نِصْفَ نِصَابٍ - فَعَلَى الْمَذْهَبِ لَا زَكَاةَ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ بِالْأَجْزَاءِ لَا بِالْقِيَمَةِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي فِيهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ بِالْقِيَمَةِ لَا بِالْأَجْزَاءِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رُبْعُ النَّصَابِ مُعَدًّا لِلتِّجَارَةِ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ كَمَا يَأْتِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَيَكُونُ الضَّمُّ بِالْقِيَمَةِ.

[٢] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَلَمْ أَجِدْهُمْ اخْتَجُّوا عَلَى تَحْرِيمِ لِبَاسِ الْفِضَّةِ عَلَى الرِّجَالِ، وَلَا أَعْرِفُ التَّحْرِيمَ نَصًّا عَنْ أَحَدٍ، وَكَلَامُ شَيْخِنَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ لُبْسِهَا لِلرِّجَالِ، إِلَّا مَا دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ^(١). اهـ.

وَالْأَفْضَلُ جَعْلُ فَصِّهِ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ، وَلَهُ جَعْلُ فَصِّهِ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ، وَالْأَوَّلَى جَعْلُهُ فِي يَسَارِهِ، وَيُكْرَهُ بِسَبَابَةٍ وَوُسْطَى، وَيُكْرَهُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْهِ ذِكْرَ اللَّهِ، قُرَأْنَا أَوْ غَيْرَهُ.

وَلَوْ اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ عِدَّةَ خَوَاتِيمَ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ فِيهَا خَرَجَ عَنِ الْعَادَةِ، إِلَّا أَنْ يَتَّخِذَ ذَلِكَ لَوْلَدِهِ أَوْ عَبْدِهِ.

«و» يُبَاحُ لَهُ «قَبِيعَةُ السَّيْفِ» وَهِيَ مَا يُجْعَلُ عَلَى طَرَفِ الْقَبْضَةِ، قَالَ أَنَسُ: «كَانَتْ قَبِيعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِضَّةً» رَوَاهُ الْأَثَرُمُ.

«و» يُبَاحُ لَهُ «حِلْيَةُ الْمِنْطَقَةِ» وَهِيَ مَا يُشَدُّ بِهَا الْوَسْطُ، وَتُسَمِّيهِمَا الْعَامَّةُ الْحِيَاصَةَ. وَاتَّخَذَ الصَّحَابَةُ الْمَنَاطِقَ مُحَلَّلَةً بِالْفِضَّةِ.

«وَنَحْوُهُ» أَيُّ: نَحْوُ مَا ذَكَرَ، كَحِلْيَةِ الْجَوْشَنِ وَالْخُوْذَةِ، وَالْخُفِّ وَالرَّانِ وَحَمَائِلِ السَّيْفِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُسَاوِي الْمِنْطَقَةَ مَعْنَى، فَوَجَبَ أَنْ يُسَاوِيَهَا حُكْمًا.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَتُرْكَاشِ النَّشَابِ وَالْكَالِيلِ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرُ تَابِعٌ وَلَا يُبَاحُ غَيْرُ ذَلِكَ، كَتَحْلِيَةِ الْمَرَائِبِ، وَلِبَاسِ الْخَيْلِ، كَاللَّجْمِ، وَتَحْلِيَةِ الدَّوَاةِ، وَالْمِقْلَمَةِ، وَالْكَمَرَانِ وَالْمُسْطِ وَالْمُكْحَلَةِ وَالْمِيلِ، وَالْمِرَاةَ وَالْقَنْدِيلَ.

«و» يُبَاحُ لِلذَّكَرِ «مِنَ الذَّهَبِ قَبِيعَةُ السَّيْفِ» لِأَنَّ عُمَرَ كَانَ لَهُ سَيْفٌ فِيهِ سَبَائِكُ مِنْ ذَهَبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ حَنِيفٍ كَانَ فِي سَيْفِهِ مِسْمَارٌ مِنْ ذَهَبٍ، ذَكَرَهُمَا أَحَدُ وَقَيْدَهُمَا بِالْيَسِيرِ، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ قَبِيعَةَ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ وَزْنُهَا ثَمَانِيَةَ مِثْقَالٍ، فَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا كَانَتْ ذَهَبًا وَفِضَّةً، وَقَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ كَذَلِكَ.

«وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضُرُورَةٌ كَأَنَّهُ وَنَحْوُهُ» كَرِبَاطِ أَسْنَانٍ «لِأَنَّ عَرَفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ قَطَعَ أَنْفَهُ يَوْمَ الْكَلَابِ، فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ فِصَّةٍ، فَأَتَتْهُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَاتَّخَذَ أَنْفًا مِنْ ذَهَبٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

وَرَوَى الْأَثَرُ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، وَأَبِي جَهْمَةَ الضَّبْعِيِّ، وَأَبِي رَافِعٍ، وَثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ، وَالْمُعِيرَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، أَتَتْهُمْ شَدُّوا أَسْنَانَهُمْ بِالذَّهَبِ.

«وَيُبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بِلُبْسِهِ وَلَوْ كَثُرَ» كَالطُّوقِ، وَالْحُلُخَالِ، وَالسُّوَارِ، وَالْقُرْطِ، وَمَا فِي الْمَخَانِقِ، وَالْمَقَالِدِ، وَالتَّاجِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلنَّاتِ أُمْتِي، وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا» وَيُبَاحُ لَهَا تَحُلُّ بِجَوْهَرٍ وَنَحْوِهِ، وَكُرِّهَ تَحْتُمُّهُمَا بِحَدِيدٍ وَصُفْرِ وَنَحَاسٍ وَرَصَاصٍ.

«وَلَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّهَا» أَيُّ: حُلِيِّ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى الْمُبَاحِ «الْمُعَدَّةُ لِلِاسْتِعْمَالِ»^[١] أَوْ الْعَارِيَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ فِي الْحُلِيِّ زَكَاةٌ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ جَابِرٍ. وَهُوَ قَوْلُ أَنَسٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَعَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ أُخْتِهَا، حَتَّى وَلَوْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ حُلِيَّ النِّسَاءِ لِإِعَارَتِهِنَّ أَوْ بِالْعَكْسِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِرَارًا.

[١] مَفْهُومُ كَلَامِهِ: إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَدَّةً لِلِاسْتِعْمَالِ فَفِيهِ الزَّكَاةُ، سَوَاءٌ نَوَاهُ لِلْكَرِيِّ

أَمْ لَا، وَهُوَ صَحِيحٌ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ قُوَّةِ هَذَا الْمَفْهُومِ أَنَّهُ لَوْ انْكَسَرَ كَسْرًا يَمْنَعُ اسْتِعْمَالَهُ أَنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ لَا يَمْنَعُ اسْتِعْمَالَهُ فَلَا زَكَاةَ مَا لَمْ يَنْوِ تَرْكَ لُبْسِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَأِنْ أُعِدَّ الْحِلْيُ لِلْكِرَى أَوْ النِّفَقَةِ أَوْ كَانَ مُحَرَّمًا» كَسَرَجٍ وَلِحَافٍ وَأَنِيبَةٍ «فَفِيهِ الزَّكَاةُ» إِنْ بَلَغَ نِصَابًا وَزَنًّا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا سَقَطَتْ مِمَّا أُعِدَّ لِإِسْتِعْمَالِ بَصَرِهِ عَنْ جِهَةِ النَّهَاءِ، فَيَبْقَى مَا عَدَاهُ عَلَى مُقْتَضَى الْأَصْلِ.

فَإِنْ كَانَ مُعَدًّا لِلتَّجَارَةِ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ فِي قِيَمَتِهِ، كَالْعُرُوضِ وَمُبَاحِ الصَّنَاعَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلتَّجَارَةِ، يُعْتَبَرُ فِي النَّصَابِ بِوَزْنِهِ، وَفِي الْإِخْرَاجِ بِقِيَمَتِهِ^[١]. وَيَحْرُمُ أَنْ يُحْلَى مَسْجِدٌ، أَوْ يُمَوَّهَ سَقْفٌ أَوْ حَائِطٌ بِنَقْدٍ، وَتَجِبُ إِزَالَتُهُ، وَزَكَاتُهُ بِشَرْطِهِ إِلَّا إِذَا اسْتُهْلِكَ فَلَمْ يَجْتَمِعْ مِنْهُ شَيْءٌ.

[١] يَتَلَخَّصُ مِنْ كَلَامِهِ هُنَا وَمِنْ كَلَامِهِ الْآتِي أَنَّ الْمُرَكَّبَ مِنَ الْحِلْيِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

الْأَوَّلُ: مَا أُعِدَّ لِلْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ، فَهُوَ عُرُوضٌ يُعْتَبَرُ بِقِيَمَتِهِ.

الثَّانِي: الْمُبَاحُ الَّذِي فِيهِ الزَّكَاةُ، فَيُعْتَبَرُ فِي النَّصَابِ بِوَزْنِهِ، وَفِي الْإِخْرَاجِ بِقِيَمَتِهِ.

الثَّالِثُ: الْمُحَرَّمُ، فَيُعْتَبَرُ بِوَزْنِهِ فِي النَّصَابِ وَالْإِخْرَاجِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

جَمْعُ عَرْضٍ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ، وَهُوَ مَا أُعِدَّ لِبَيْعٍ وَشِرَاءٍ لِأَجْلِ رِبْحٍ.
سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُعْرَفُ لِبَيْعٍ وَيُشْتَرَى، أَوْ لِأَنَّهُ يُعْرَضُ ثُمَّ يَزُولُ.

«إِذَا مَلَكَهَا» أَيِ الْعُرُوضِ «بِفِعْلِهِ» كَالْبَيْعِ، وَالنِّكَاحِ، وَالْخُلْعِ، وَقَبُولِ الْهَبَةِ،
وَالْوَصِيَّةِ، وَاسْتِزْدَادِ الْمَبِيعِ «بِنِيَّةِ التَّجَارَةِ» عِنْدَ التَّمَلُّكِ، أَوْ اسْتِصْحَابِ حُكْمِهَا فِيهَا
تُعَوِّضُ عَنْ عَرْضِهَا «وَبَلَغَتْ قِيمَتَهَا نَصَابًا» مِنْ أَحَدِ النَّقْدَيْنِ «زَكَاةً قِيمَتَهَا» لِأَنَّهَا
مَحَلُّ الْوُجُوبِ؛ لِاعْتِبَارِ النَّصَابِ بِهَا، وَلَا تُجْزَى الزَّكَاةُ مِنَ الْعُرُوضِ.

«فَإِنْ مَلَكَهَا بِ» غَيْرِ فِعْلِهِ كَ«إِثْرٍ أَوْ»^[١] مَلَكَهَا «بِفِعْلِهِ بِغَيْرِ نِيَّةِ التَّجَارَةِ»
ثُمَّ نَوَاهَا «أَيِ التَّجَارَةِ بِهَا» لَمْ تَصِرْ لَهَا «أَيِ: لِلتَّجَارَةِ؛ لِأَنَّهَا خِلَافُ الْأَصْلِ فِي
الْعُرُوضِ، فَلَا تَصِيرُ لَهَا بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ إِلَّا حُلِيَّ لُبْسٍ، إِذَا نَوَاهُ لِقَنِيَّةٍ، ثُمَّ نَوَاهُ
لِلتَّجَارَةِ فَيُزَكَّى.

«وَتَقَوَّمَ» الْعُرُوضُ «عِنْدَ» تَمَامِ «الْحَوْلِ بِالْأَحْظَ لِلْفُقَرَاءِ مِنْ عَيْنٍ» أَيِ: ذَهَبٍ
«أَوْ وَرِقٍ» أَيِ: فِضَّةٍ،

[١] وَكَمَعْنَى حَوْلٍ فِي لُقْطَةٍ، وَرُجُوعِ الصَّدَاقِ أَوْ نِصْفِهِ بِفِرَاقٍ قَبْلَ الدُّخُولِ، كَمَا

فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) (١).

فَإِذَا بَلَغَتْ قِيمَتَهَا نَصَابًا بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ دُونَ الْآخِرِ اعْتَبِرَ مَا تَبْلُغُ بِهِ نَصَابًا «وَلَا يُعْتَبَرُ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ» لَا قَدْرًا وَلَا جِنْسًا، رُويَ عَنْ عُمَرَ، وَكَمَا لَوْ كَانَ عَرْضًا.

وَنَقُومُ الْمَغْنِيَةَ سَادِجَةً، وَالْخَصِيَّ بِصِفَتِهِ، وَلَا عِبْرَةَ بِقِيَمَةِ آنِيَةِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ.

«وَإِنْ اشْتَرَى عَرْضًا بِنَصَابٍ مِنْ أَثْمَانٍ أَوْ عُرُوضٍ بَنَى عَلَى حَوْلِهِ» لِأَنَّ وَضْعَ التَّجَارَةِ عَلَى التَّقْلِيلِ وَالِاسْتِبْدَالَ بِالْعُرُوضِ وَالْأَثْمَانِ، فَلَوْ انْقَطَعَ الْحَوْلُ بِهِ لَبَطَلَتْ زَكَاةُ التَّجَارَةِ.

«وَإِنْ اشْتَرَاهُ»^[١] أَوْ بَاعَهُ «بِ» نَصَابٍ «سَائِمَةٍ لَمْ يَبْنِ» عَلَى حَوْلِهِ لِاخْتِلَافِهَا فِي النِّصَابِ وَالْوَاجِبِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ نَصَابَ سَائِمَةٍ لِلتَّجَارَةِ بِمِثْلِهِ لِلْقِنِيَةِ^[٢]؛ لِأَنَّ السَّوْمَ^[٣] سَبَبٌ لِلزَّكَاةِ، قُدِّمَ عَلَيْهِ زَكَاةُ التَّجَارَةِ لِقُوَّتِهَا، فَبَزَوَالِ الْمَعَارِضِ يَثْبُتُ حُكْمُ السَّوْمِ؛ لِظُهُورِهِ.

[١] أي: العرض غير السائمة كما يأتي.

[٢] مثال ذلك أن يكون عنده أربعون شاةً للقنية، ثم بعد ذلك يبيعها بمثلها لكن للتجارة، فهنا يبنى على حول الأولى، هذا هو صورة المسألة، لكن تعليلها الذي ذكره المؤلف فيه نظر، كما تفهمه من الحاشية في الهامش. والله أعلم، كتبه: محمد بن عثيمين.

[٣] قوله: «لأن السوم...» إلخ؛ يظهر من التعليل أن المسألة عكس صورة المؤلف، وأن الصورة الموافقة هي أن يشتري نصاباً للقنية بمثلها للتجارة، كما هو في (الكافي) كذلك، وعلل بما علل به في الشرح هنا^(١)، وكما هو أيضاً في متن (المتهى)^(٢) لكن نظر فيه الشيخ

(١) الكافي (١/٣١٧).

(٢) متهى الإرادات (١/٤٩٣).

وَمَنْ مَلَكَ نِصَابًا مِنَ السَّائِمَةِ لِتِجَارَةٍ فَعَلَيْهِ زَكَاةُ تِجَارَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ قِيَمَتَهَا
نِصَابَ تِجَارَةٍ فَعَلَيْهِ زَكَاةُ السَّوْمِ.

وَإِذَا اشْتَرَى مَا يُصْبَغُ بِهِ وَيَبْقَى أَثَرُهُ كَزَعْفَرَانٍ وَنِيلٍ وَنَحْوِهِ فَهُوَ عَرَضُ تِجَارَةٍ،
يَقُومُ عِنْدَ حَوْلِهِ، وَكَذَا مَا يَشْتَرِيهِ دَبَّاعٌ لِيَدْبُغَ بِهِ كَعَفْصٍ، وَمَا يَدَّهِنُ بِهِ كَسَمْنٍ وَمِلْحٍ،
وَلَا شَيْءٍ فِي آلَاتِ الصَّبَّاعِ، وَأَمْتَعَةِ التَّجَارَةِ، وَقَوَارِيرِ الْعَطَّارِ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بَيْعَهَا
مَعَهَا.

وَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ، وَلَا فِي قِيَمَةِ مَا أُعِدَّ لِلْكَرَاءِ مِنْ عَقَارٍ وَحَيَوَانٍ.
وظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ: وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ شِرَاءِ الْعَقَارِ فَارًّا.

مَنْصُورٌ، وَعَارِضُهُ بِمَا ذَكَرَهُ بَعْدُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا نَوَى الْقِنْيَةَ فِي نِصَابِ التَّجَارَةِ اسْتَأْنَفَ،
قَالَ: فَهَذَا أَوَّلِي^(١)، وَلَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّ الْعِبَارَةَ انْقَلَبَتْ عَلَى صَاحِبِ (الْفُرُوعِ)^(٢)، وَتَبِعَهُ فِي
(التَّنْقِيحِ)^(٣)، وَعَلَى تَقْدِيرِ الْإِنْقِلَابِ يَكُونُ كَلَامُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأَخِيرَةِ مُوَافِقًا لِلْوَجْهِ الثَّانِي
الَّذِي ذَكَرُوهُ فِي مَسْأَلَتِنَا هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ كَاتِبُهُ: مُحَمَّدٌ.



(١) شرح منتهى الإرادات (١/٤٣٦).

(٢) الفروع (٤/١٩٧-١٩٨).

(٣) الفروع (٤/١٩٧-١٩٨).

بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

هُوَ اسْمٌ مَصْدَرٌ، مِنْ: أَفْطَرَ الصَّائِمُ إِفْطَارًا، وَهَذِهِ يُرَادُ بِهَا الصَّدَقَةُ عَنِ الْبَدَنِ، وَإِضَافَتُهَا إِلَى الْفِطْرِ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى سَبَبِهِ.

«نَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» مِنْ أَهْلِ الْبَوَادِي وَغَيْرِهِمْ، وَنَجِبُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ بُرٍّ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلَفْظُهُ لِلْبُخَارِيِّ: «فَضَلَ لَهُ» أَيُّ: عِنْدَهُ «يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتُهُ صَاعٌ عَنْ قُوْتِهِ وَقُوْتِ عِيَالِهِ» لِأَنَّ ذَلِكَ أَهَمُّ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ».

وَلَا يُعْتَبَرُ لَوْ جُوبِهَا مِلْكٌ نِصَابٍ، وَإِنْ فَضَلَ بَعْضُ صَاعٍ أَخْرَجَهُ لِحَدِيثٍ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ».

«و» يُعْتَبَرُ كَوْنُ ذَلِكَ كُلِّهِ بَعْدَ «حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ» لِنَفْسِهِ، أَوْ لِمَنْ تَلَزَمَهُ مُؤْتَتُهُ، مِنْ مَسْكَنِ، وَعَبْدٍ، وَدَابَّةٍ، وَثِيَابٍ بَذْلَةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

«وَلَا يَمْنَعُهَا الدِّينُ»^[١] لِأَنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً فِي الْمَالِ

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا يَمْنَعُهَا الدِّينُ...» إلخ؛ هَذَا الْمَذْهَبُ، وَاخْتَارَ أَبُو الْحَطَّابِ أَنَّهُ يَمْنَعُ

«إِلَّا بِطَلَبِهِ» أَي: طَلَبِ الدِّينِ، فَيَقْدُمُهُ إِذْنٌ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةً مُوَاسَاةً، وَقَضَاءَ الدِّينِ أَهَمُّ.

«فَيُخْرِجُ» زَكَاةَ الْفِطْرِ «عَنْ نَفْسِهِ» لِمَا تَقَدَّمَ «و» عَنْ «مُسْلِمٍ يَمُونُهُ» مِنَ الزَّوْجَاتِ، وَالْأَقَارِبِ، وَخَادِمِ زَوْجَتِهِ إِنْ لَزِمَتْهُ مُؤْنَتُهُ، وَزَوْجَةِ عَبْدِهِ الْحُرَّةِ، وَقَرِيْبِهِ الَّذِي يَلْزَمُهُ إِعْفَاؤُهُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «أَدُّوا الْفِطْرَةَ عَمَّنْ يَمُونُونَ».

وَلَا تَلْزَمُهُ فِطْرَةٌ مَنْ يَمُونُهُ مِنَ الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلْمُخْرِجِ عَنْهُ، وَالْكَافِرُ لَا يَقْبَلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَهِّرُهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ وَلَوْ عَبْدًا، وَلَا تَلْزَمُهُ فِطْرَةٌ أَحِيرٍ وَظَنُّهُ اسْتَأْجَرَهُمَا بِطَعَامِهِمَا^(١)، وَلَا مَنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

«فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْبَعْضِ» وَقَدَّرَ عَلَى الْبَعْضِ «بَدَأَ بِنَفْسِهِ» لِأَنَّ نَفَقَةَ نَفْسِهِ مُقَدَّمَةٌ، فَكَذَا فِطْرَتَهَا «فَأَمْرَاتِهِ» لَوْ جُوبِ نَفَقَتُهَا مُطْلَقًا وَلَا كَدِّتِهَا؛ وَلِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ «فَرَقِيْقِهِ» لَوْ جُوبِ نَفَقَتِهِ مَعَ الْإِعْسَارِ، وَلَوْ مَرَهُونًا، أَوْ مَعْصُوبًا، أَوْ غَائِبًا، أَوْ لِتِجَارَةٍ «فَأَمِّهِ» لِتَقْدِيمِهَا فِي الْبِرِّ «فَأَبِيْهِ» لِحَدِيث: «مَنْ أَبْرَأَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟» «فَوَلَدِهِ» لَوْ جُوبِ نَفَقَتِهِ فِي الْجُمْلَةِ «فَأَقْرَبِ فِي مِيرَاثٍ» لِأَنَّهُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فَأَكْثَرُ، وَلَمْ يَفْضَلْ إِلَّا صَاعٌ أَفْرَعٌ.

«وَلَوْ» تَبَرَّعَ بِمُؤْنَةٍ شَخْصٍ جَمِيعَ «شَهْرِ رَمَضَانَ» أَدَّى فِطْرَتَهُ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ تَبَرَّعَ بِهِ بَعْضُ الشَّهْرِ.

مُطْلَقًا، وَابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مُطْلَقًا؛ لِلْعُمُومِ، وَهُوَ الصَّوَابُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقِيلَ: تَلْزَمُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمَاتِنِ.

(١) انظر: المبدع (٢/ ٣٩٢)، والإنصاف (٣/ ١٧٦).

«وَالْعَبْدُ بَيْنَ شُرَكَاءَ عَلَيْهِمْ صَاعٌ» بِحَسَبِ مِلْكِهِمْ فِيهِ كَنَفَقَتِهِ، وَكَذَا حُرٌّ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، يُوزَعُ الصَّاعُ بَيْنَهُمْ، بِحَسَبِ النِّفَقَةِ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَةَ تَابِعَةٌ لِلنِّفَقَةِ.

«وَيُسْتَحَبُّ» أَنْ يُخْرِجَ «عَنِ الْجَنِينِ» لِفِعْلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا تَحِبُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا لَوْ تَعَلَّقَتْ بِهِ قَبْلَ ظُهُورِهِ لَتَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِأَجَنَةِ السَّوَائِمِ.

«وَلَا تَحِبُّ لِ» زَوْجَةِ «نَاشِزٍ» لِأَنَّهَا لَا تَحِبُّ عَلَيْهِ نَفَقَتَهَا، وَكَذَا مَنْ لَمْ تَحِبُّ نَفَقَتُهَا لِصَغَرِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهَا كَالْأَجْنَبِيَّةِ، وَلَوْ حَامِلًا، وَلَا لِأَمَةٍ تَسَلَّمَهَا لَيْلًا فَقَطُّ، وَتَحِبُّ عَلَى سَيِّدِهَا.

«وَمَنْ لَزِمَتْ غَيْرُهُ فِطْرَتُهُ» كَالزَّوْجَةِ وَالنَّسِيبِ الْمُعْسِرِ «فَأُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ» أَيُّ: إِذْنٌ مَنْ تَلَزَّمَهُ «أَجْزَأْتُ» لِأَنَّهُ الْمُخَاطَبُ بِهَا ابْتِدَاءً، وَالْغَيْرُ مُتَحَمِّلٌ. وَمَنْ أَخْرَجَ عَمَّنْ لَا تَلَزَّمُهُ فِطْرَتُهُ بِإِذْنِهِ أَجْزَأُ، وَإِلَّا فَلَا.

«وَتَحِبُّ» الْفِطْرَةُ «بِغُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةً» عِيدِ «الْفِطْرِ» لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْفِطْرِ، وَالِإِضَافَةُ تَقْتَضِي الْإِخْتِصَاصَ وَالسَّبَبِيَّةَ، وَأَوَّلُ زَمَنِ يَقَعُ فِيهِ الْفِطْرُ مِنْ جَمِيعِ رَمَضَانَ مَغِيبُ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةِ الْفِطْرِ.

«فَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ الْغُرُوبِ «أَوْ مَلَكَ عَبْدًا» بَعْدَ الْغُرُوبِ «أَوْ تَزَوَّجَ» زَوْجَةً بَعْدَ الْغُرُوبِ «أَوْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ» بَعْدَ الْغُرُوبِ «لَمْ تَلْزَمْهُ فِطْرَتُهُ» فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ وُجُودِ سَبَبِ الْوُجُوبِ.

«وَ» إِنْ وَجِدَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ «قَبْلَهُ» أَيُّ: قَبْلَ الْغُرُوبِ «تَلْزَمُ» الْفِطْرَةُ لِمَنْ ذَكَرَ؛ لِوُجُودِ السَّبَبِ.

«وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا» مُعَجَّلَةً «قَبْلَ الْعِيدِ بِيَوْمَيْنِ فَقَطْ» لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ فِي رَمَضَانَ» وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ»^[١].

وَعَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «فَقَطْ» أَنَّهَا لَا تُجْزَى قَبْلَهُمَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ» وَمَتَى قَدَّمَهَا بِالزَّمَنِ الْكَثِيرِ فَاتَ الْإِغْنَاءُ الْمَذْكُورُ.

«و» إِخْرَاجُهَا «يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ» مُضِيِّهِ إِلَى «الصَّلَاةِ أَفْضَلُ» لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ أَوَّلَ الْبَابِ.

«وَتُكْرَهُ فِي بَاقِيهِ» أَيِ: بَاقِي يَوْمِ الْعِيدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ «وَيَقْضِيهَا بَعْدَ يَوْمِهِ» وَيَكُونُ «أَيَّامًا» بِتَأْخِيرِهَا عَنْهُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ أَمْرَهُ ﷺ بِقَوْلِهِ: «أَغْنَوْهُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وَلِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِطْرَةٌ غَيْرُهُ إِخْرَاجُهَا مَعَ فِطْرَتِهِ مَكَانَ نَفْسِهِ.

[١] لَكِنَّ الَّذِي فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ يَدُلُّ سِيَاقُهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يُعْطَوْنَهَا مَنْ يُنْصَبُهُمُ الْإِمَامُ لِقَبْضِهَا، فَإِنَّ لَفْظَهُ: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا، وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ»^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على الحر والمملوك، رقم (١٥١١)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فصل

«وَيَجِبُ» فِي الْفِطْرَةِ «صَاعٌ» أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَتَقَدَّمَ فِي الْغُسْلِ «مِنْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ دَقِيقِهِمَا أَوْ سَوِيْقِهِمَا» أَيُّ: سَوِيْقِ الْبُرِّ أَوْ الشَّعِيرِ، وَهُوَ مَا يُحْمَصُ ثُمَّ يُطْحَنُ، وَيَكُونُ الدَّقِيقُ أَوْ السَّوِيْقُ بَوْرُنَ حَبِّهِ.

«أَوْ» صَاعٌ مِنْ «تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ أَقِطٍ»^[١] يُعْمَلُ مِنَ اللَّبَنِ الْمَخِيضِ؛ لِقَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: «كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ -إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ- صَاعًا مِنْ طَعَامٍ^[٢]، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[١] وَعَنْهُ: لَا يُجْزِئُ الْأَقِطُ، وَعَنْهُ: يُجْزِئُ لِمَنْ كَانَ قُوَّتُهُ دُونَ غَيْرِهِ^(١). قُلْتُ: وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ أَقْوَى، وَهِيَ الْقِيَاسُ فِي جَمِيعِ الْأَصْنَافِ الْخَمْسَةِ أَنَّهُ لَا تُجْزِئُ إِلَّا لِمَنْ كَانَتْ قُوَّتًا لَهُمْ. اهـ.

[٢] قَوْلُهُ: «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ» هَذَا الْمُبْهَمُ فَسَّرَهُ أَبُو سَعِيدٍ -كَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ- بِقَوْلِهِ: «وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرَ وَالزَّبِيبَ وَالْأَقِطَ وَالتَّمْرَ»^(٢).

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ قَدْ يُعَارِضُ لَفْظَ هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الطَّعَامَ وَحْدَهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ...» إلخ؛ وَ(أَوْ) تَدُلُّ عَلَى التَّنْوِيعِ، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا قِسِيمٌ لِمَا قَبْلَهَا، فَكَيْفَ يَكُونُ قِسْمًا مِنْهُ؟

(١) انظر: المغني (٤/ ٢٩٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الصدقة قبل العيد، رقم (١٥١٠).

وَالْأَفْضَلُ تَمْرٌ، فَرِيبٌ، فَبْرٌ، فَانْفَعُ، فَشَعِيرٌ، فَدَقِيقُهُمَا، فَسَوِيْقُهُمَا، فَأَقِطٌ.

«فَإِنْ عَدِمَ الْخَمْسَةَ الْمَذْكُورَةَ «أَجْزَأُ كُلِّ حَبٍّ» يُقْتَاتُ «وَتَمْرٍ يُقْتَاتُ» كَالذُّرَّةِ، وَالذُّخْنِ، وَالْأُرْزِ، وَالْعَدَسِ، وَالتِّينِ الْيَابِسِ، وَ«لَا» يُجْزِئُ «مَعِيبٌ» كَمُسَوَسٍ، وَمَبْلُولٍ، وَقَدِيمٍ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وَكَذَا مُخْتَلِطٌ بِكَثِيرٍ مِمَّا لَا يُجْزِئُ، فَإِنْ قَلَّ زَادَ بِقَدْرِ مَا يَكُونُ الْمُصَفَّى صَاعًا؛ لِقَلَّةِ مَشَقَّةِ تَنْقِيَّتِهِ.

وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ مُحِبُّ أَنْ يُنْقَى الطَّعَامُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ.

«وَلَا» يُجْزِئُ «خُبْزٌ» لَخُرُوجِهِ عَنِ الْكَيْلِ وَالِادِّخَارِ.

«وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى الْجَمَاعَةُ» مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ «مَا يَلْزَمُ الْوَاحِدَ»^[١] وَعَكْسُهُ «بِأَنْ يُعْطَى الْوَاحِدُ مَا عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يُنْقَصَ مُعْطَى عَنْ مُدِّ بَرٍّ، أَوْ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِذَا دَفَعَهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا فَأَخْرَجَهَا آخِذُهَا إِلَى دَافِعِهَا، أَوْ جُمِعَتِ الصَّدَقَةُ عِنْدَ الْإِمَامِ، فَفَرَّقَهَا عَلَى أَهْلِ الشُّهُمَانِ، فَعَادَتْ إِلَى إِنْسَانٍ صَدَقْتُهُ - جَازَ مَا لَمْ يَكُنْ حِيلَةً.

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ يُؤْتَى بِ(أَوْ) لِتَفْصِيلِ أَنْوَاعِ مَا أُجْمِلَ مِنْ قَبْلُ، مِثْلَ قَوْلِهِ ﷺ: «اسْأَلْكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»^(١) فَإِنْ قَوْلُهُ: «أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ...» إلخ؛ تَفْصِيلٌ لِمَا سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ، فَلْيُعْلَمَ ذَلِكَ.

[١] وَفِي (عُيُونِ الْمَسَائِلِ): لَا يُجْزِئُ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): كَذَا قَالَ^(٢).

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١/ ٣٩١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْفُرُوعُ (٤/ ٢٤٠).

بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ

يَجُوزُ لِمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ الصَّدَقَةُ تَطَوُّعًا قَبْلَ إِخْرَاجِهَا.

«وَيَجِبُ» إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ «عَلَى الْفَوْرِ»^[١] «مَعَ إِمْكَانِهِ» كَنَذَرِ مُطْلَقٍ وَكَفَّارَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ يَقْتَضِي الْفَوْرِيَّةَ، وَكَمَا لَوْ طَالَبَهُ بِهَا السَّاعِي؛ وَلِأَنَّ حَاجَةَ الْفَقِيرِ نَاجِزَةٌ، وَالتَّأْخِيرُ مُخِلٌّ بِالْمَقْصُودِ، وَرُبَّمَا أَدَّى إِلَى الْفَوَاتِ «إِلَّا لِضُرُورَةٍ» كَخَوْفِ رُجُوعِ سَاعٍ، أَوْ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، وَنَحْوِهِ.

وَلَهُ تَأْخِيرُهَا لِأَشَدِّ حَاجَةٍ وَقَرِيبٍ، وَجَارٍ، وَلِتَعَذُّرِ إِخْرَاجِهَا مِنَ الْمَالِ لِغَيْبَةِ وَنَحْوِهَا.

«فَإِنْ مَنَعَهَا» أَيِ الزَّكَاةِ «جَحْدًا لَوْجُوبِهَا كَفَرَ عَارِفٌ بِالْحُكْمِ» وَكَذَا جَاهِلٌ عُرِفَ فَعَلِمَ وَأَصَرَ، وَكَذَا جَاحِدٌ وَجُوبِهَا، وَلَوْ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ أَدَائِهَا «وَأَخَذَتْ» الزَّكَاةُ «مِنْهُ وَقَتِلَ» لِرِدَّتِهِ، بِتَكْذِيبِهِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، بَعْدَ أَنْ يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا.

«أَوْ بُخْلًا» أَيِ: وَمَنْ مَنَعَهَا بُخْلًا مِنْ غَيْرِ جَحْدٍ «أَخَذَتْ مِنْهُ» فَقَطُّ قَهْرًا، كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ، وَلَمْ يَكْفُرْ «وَعُزِّرَ» إِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ ذَلِكَ، وَقُوتِلَ إِنْ اخْتِيجَ إِلَيْهِ، وَوَضَعَهَا^(١) الْإِمَامُ فِي مَوَاضِعِهَا، وَلَا يَكْفُرُ بِقِتَالِهِ لِلْإِمَامِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٣٩٤): قَوْلُهُ: «وَوَضَعَهَا...» إِخْ؛ أَيِ: وَلَا حَرَمَ =

[١] وَقِيلَ: عَلَى التَّرَاخِي، كَمَا قِيلَ ذَلِكَ فِي النَّذْرِ الْمُطْلَقِ وَالْكَفَّارَةِ.

وَمَنْ ادَّعَىٰ أَدَاءَهَا، أَوْ بَقَاءَ الْحَوْلِ، أَوْ نَقَصَ النَّصَابِ، أَوْ أَنَّ مَا بِيَدِهِ لغيره،
وَنَحْوَهُ - صُدَّقَ بِلَا يَمِينٍ^[١].

«وَمَجِبُ» الزَّكَاةُ «فِي مَالِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ» لِمَا تَقَدَّمَ «فَيُخْرِجُهَا وَلِيَّيْهَا»^[٢] فِي
مَالِهَا كَصَرْفِ نَفَقَةٍ وَاجِبَةٍ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ، وَلِذَلِكَ صَحَّ
التَّوَكُّلُ فِيهِ، «وَلَا يُجُوزُ إِخْرَاجُهَا» أَيِ الزَّكَاةِ «إِلَّا بِنِيَّةٍ» مِنْ مُكَلَّفٍ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا
الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَالْأَوَّلَى قَرْنُ النِّيَّةِ بِدَفْعِ.

وَلَهُ تَقْدِيمُهَا بِزَمَنِ يَسِيرِ كَصَلَاةٍ، فَيَنْوِي الزَّكَاةَ أَوْ الصَّدَقَةَ الْوَاجِبَةَ، وَنَحْوَ
ذَلِكَ،

= وَوَجَبَ كَتْمُهَا^[٣] (فَيُرْوَى).

[١] وَوَجَهٌ فِي (الْفُرُوعِ) اِحْتِمَالًا: يُسْتَحْلَفُ إِنْ أَتَاهُمْ^(١). قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ، فَإِنْ
نَكَلَ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالتَّكْوُلِ، وَإِنْ حَلَفَ أَنَّهُ أَخْرَجَهَا لَمْ يَلْزَمُهُ تَعْيِينُ الْمُخْرَجِ إِلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
[٢] وَجُوبًا. وَعَنْهُ: لَا يَلْزَمُهُ إِنْ خَافَ رُجُوعًا عَلَيْهِ، لَكِنْ يُخْبِرُهَا بَعْدَ رُشْدِهِمَا بِأَنَّهُ
لَمْ يُخْرِجْ عَنْهَا^(٢).

[٣] وَجُوبُ كَتْمِهَا هُوَ مَا صَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٣)، وَقَطَعَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٤)، وَظَاهِرُ
الْمَذْهَبِ: لَا يَجِبُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الفروع (٤/٢٤٨).

(٢) انظر: الإنصاف (٣/١٩١).

(٣) الإنصاف (٣/١٨٨).

(٤) الإقناع (١/٢٨٣).

وَإِذَا أَخَذْتَ مِنْهُ قَهْرًا أَجْزَأَتْ ظَاهِرًا، وَإِنْ تَعَذَّرَ وَصُولُ إِلَى الْمَالِكِ لِحَبْسٍ أَوْ نَحْوِهِ
فَأَخَذَهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ - أَجْزَأَتْ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

«وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُفَرَّقَهَا بِنَفْسِهِ» لِيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ وَصُولِهَا إِلَى مُسْتَحَقِّهَا،
وَلَهُ دَفْعُهَا^[١] إِلَى السَّاعِي وَيُسْنُّ إِظْهَارُهَا «و» أَنْ «يَقُولَ عِنْدَ دَفْعِهَا هُوَ» أَيُّ: مُؤَدِّيَهَا
«وَأَخَذَهَا مَا وَرَدَ».

فَيَقُولُ دَافِعُهَا: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا» وَيَقُولُ أَخَذَهَا:
أَجْرَكَ اللَّهُ فِيهَا أَعْطَيْتَ، وَبَارَكَ لَكَ فِيهَا أَبْقَيْتَ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا.
وَإِنْ وَكَّلَ مُسْلِمًا^[٢] ثِقَةً جَارَ،.....

[١] وَقِيلَ: يَحِبُّ دَفْعُهَا إِلَى الْإِمَامِ إِذَا طَلَبَهَا. قُلْتُ: وَكَانَ يَضَعُهَا مَوَاضِعَهَا، وَإِلَّا
كَتَمَهَا مَا أَمْكَنَهُ.

[٢] وَقِيلَ: أَوْ ذِمِّيًّا، وَنَوَى الْمُوَكَّلُ، وَكَفَتْ نِيَّتُهُ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١): وَهُوَ قَوِيٌّ.
قُلْتُ: وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ هُنَا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَكْلِيفُ الْوَكِيلِ، فَيَصِحُّ تَوْكِيلُ الْمُمَيَّزِ،
وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٢)، وَهُوَ ظَاهِرُ (الْمُنْتَهَى)^(٣)، قَالَ فِي الْإِنْصَافِ: وَهُوَ أَوْلَى^(٤)، وَفِي
تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ: إِنَّهُ شَرَطُ، فَلَا يَصِحُّ^(٥)، وَجَزَمَ بِهِ شَارِحُ الْمُنْتَهَى^(٦).....

(١) الْإِنْصَافُ (٣/١٩٨).

(٢) الْإِقْنَاعُ (١/٢٨٦).

(٣) مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ (١/٥٠٨).

(٤) الْإِنْصَافُ (٣/١٩٨).

(٥) تَصْحِيحُ الْفُرُوعِ (٤/٢٥٣).

(٦) شَرْحُ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ (١/٤٤٩).

وَأَجْزَأَتْ نِيَّةُ مُوَكَّلٍ^(١) مَعَ قُرْبٍ، وَإِلَّا نَوَى مُوَكَّلٌ عِنْدَ دَفْعِ لَوَكِيلٍ، وَوَكِيلٌ^[١] عِنْدَ دَفْعِ لِفَقِيرٍ، وَمَنْ عَلِمَ أَهْلِيَّةَ أَخِيذِ كُرْهِ إِعْلَامُهُ بِهَا، وَمَعَ عَدَمِ عَادَتِهِ لَا يُجْزِئُهُ الدَّفْعُ لَهُ إِلَّا إِنْ أَعْلَمَهُ، «وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ مَالٍ فِي فَقَرَاءِ بَلَدِهِ» وَيَجُوزُ نَقْلُهَا إِلَى دُونِ مَسَافَةِ قَصْرِ مِنْ بَلَدِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ بَلَدٍ وَاحِدٍ «وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا»^[٢] مُطْلَقًا.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٣٩٦): قَوْلُهُ: «وَأَجْزَأَتْ نِيَّةُ مُوَكَّلٍ» لِأَنَّ الْغَرَضَ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُوَكَّلِ، وَلَا يَضُرُّ تَأْخِيرُ الْأَدَاءِ بِزَمَنِ يَسِيرٍ (فَيُرْوَزُ)^[٣].

قُلْتُ: وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ الصَّحَّحُ؛ حَيْثُ قُرْبَ الزَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ الْوَكِيلِ حِينَئِذٍ، وَعَدَمُهَا إِنْ بَعْدَ الزَّمَنِ لِاشْتِرَاطِ النِّيَّةِ مِنَ الْوَكِيلِ حِينَئِذٍ، وَغَيْرُ الْمُكَلَّفِ لَيْسَ أَهْلًا لَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقِيلَ: لَا تُشْتَرِطُ نِيَّةُ الْوَكِيلِ، وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ^(١) وَأَبُو الْخَطَّابِ^(٢)، وَهُوَ ظَاهِرٌ (الْمُقْنِعِ)^(٣).

[٢] وَقِيلَ: يَجُوزُ لِمَصْلَحَةٍ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٤)، وَجَعَلَ مَحَلَّ ذَلِكَ الْأَقْلِيمَ، فَلَا تُنْقَلُ مِنْ إِقْلِيمٍ لِآخَرَ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٥).

[٣] قُلْتُ: وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ إِنْ اُحْتِجَّ إِلَى نِيَّةِ الْوَكِيلِ اشْتَرِطَ التَّكْلِيفُ، وَإِلَّا فَلَا. اهـ كَاتِبُهُ.

(١) المحرر (١/ ٢٢٤).

(٢) انظر: الفروع (٤/ ٢٥٣).

(٣) المقنع (١/ ٣٤٦).

(٤) الاختيارات (ص: ٤٥٣).

(٥) الإنصاف (٣/ ٢٠١).

«إِلَى مَا تُقْصِرُ فِيهِ الصَّلَاةُ» لِقَوْلِهِ ﷺ لِمُعَاذٍ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «أَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ»^[١] بِخِلَافِ نَذْرِ، وَكَفَّارَةٍ، وَوَصِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ.

«فَإِنْ فَعَلَ» أَيُّ: نَقَلَهَا إِلَى مَسَافَةٍ قَصُرَ «أَجْزَأَتْ» لِأَنَّهُ دَفَعَ الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ، فَبَرِيَ مِنْ عَهْدَتِهِ، وَيَأْتِي «إِلَّا أَنْ يَكُونَ» الْمَالُ «فِي بَلَدٍ» أَوْ مَكَانٍ «لَا فَقَرَاءَ فِيهِ، فَيُفَرَّقُهَا فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ» لِأَنَّهُمْ أَوْلَى، وَعَلَيْهِ مُؤَنَّةُ نَقْلِ، وَدَفْعِ، وَكَيْلٍ، وَوَزْنٍ.

«فَإِنْ كَانَ» الْمَالُ «فِي بَلَدٍ وَمَالُهُ فِي» بَلَدٍ «آخَرَ أَخْرَجَ زَكَاةَ الْمَالِ فِي بَلَدِهِ» أَيُّ: بَلَدٍ بِهِ الْمَالُ، كُلُّ الْحَوْلِ أَوْ أَكْثَرُهُ^[٢]، دُونَ مَا نَقَصَ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَطْمَاعَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِهِ غَالِبًا بِمُضِيِّ زَمَنِ الْوُجُوبِ، أَوْ مَا قَارَبَهُ.

«و» أَخْرَجَ «فِطْرَتَهُ فِي بَلَدٍ هُوَ فِيهِ» وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِهِ مَالٌ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَةَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْبَدَنِ كَمَا تَقَدَّمَ.

[١] لَكِنْ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ تَعْلِيلًا مَجْزُومًا بِهِ عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ قَالَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ: «اتُّنُونِي بِعَرَضِ ثِيَابٍ حَمِيصٍ أَوْ لَبِيسٍ فِي الصَّدَقَةِ مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ، أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ، وَخَيْرٌ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ»^(١).

فَدَلَّ هَذَا عَلَى جَوَازِ نَقْلِهَا لِلْحَاجَةِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَاخْتِيَارُ شَيْخِنَا^(٢) (ع.ن.س.).

[٢] وَقِيلَ: يُفَرَّقُهُ حَيْثُ حَالُ حَوْلِهِ. قُلْتُ: وَهُوَ أَظْهَرُ؛ لِئَلَّا يُؤَخَّرَ الزَّكَاةُ. وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.

(١) صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب العرض في الزكاة، (٢/١٦٦).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٥٣).

وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ بَعَثُ السَّعَةِ قُرْبَ زَمَنِ الْوُجُوبِ؛ لِقَبْضِ زَكَاةِ الْمَالِ الظَّاهِرِ، كَالسَّائِمَةِ، وَالزَّرْعِ، وَالشَّارِ؛ لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَفِعْلِ خُلَفَائِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بَعْدَهُ.

«وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ لِحَوْلَيْنِ فَأَقْلَّ» لِمَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي الْأَمْوَالِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَجَّلَ مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَةً سَتَيْنِ»، وَيُعْضِّدُهُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ: «فَهِِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا» وَإِنَّمَا يَجُوزُ تَعْجِيلُهَا إِذَا كَمَلَ النَّصَابُ لَا عَمَّا يَسْتَفِيدُهُ.

وَإِذَا تَمَّ الْحَوْلُ، وَالنَّصَابُ نَاقِصٌ قَدَرًا مَا عَجَّلَهُ - صَحَّ وَأَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّ الْمُعَجَّلَ كَالْمَوْجُودِ فِي مِلْكِهِ، فَلَوْ عَجَّلَ عَنْ مِثْنِي شَاةٍ شَاتَيْنِ، فَتَجَبَّتْ عِنْدَ الْحَوْلِ سَخْلَةٌ - لَزِمَتْهُ ثَالِثَةٌ^[١]، وَإِنْ مَاتَ قَابِضٌ مُعَجَّلَةً، أَوْ اسْتَغْنَى قَبْلَ الْحَوْلِ - أَجْزَأَتْ، لَا إِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَعْلَمُ غِنَاهُ فَافْتَقَرَ؛ اعْتِبَارًا بِحَالِ الدَّفْعِ.

«وَلَا يُسْتَحَبُّ»^[٢] تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ، وَلَمِنْ أَخَذَ السَّاعِي مِنْهُ زِيَادَةً أَنْ يَعْتَدَّ بِهَا مِنْ قَابِلَةٍ، قَالَ الْمُوَفَّقُ: إِنْ نَوَى التَّعْجِيلَ.

[١] هَذَا بِنَاءٌ عَلَى الْمَذْهَبِ أَنَّ الْمُعَجَّلَ كَالْمَوْجُودِ فِي مِلْكِهِ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ آخَرُ أَنَّ الْمُعَجَّلَ كَالثَّلَاثِ، فَعَلَيْهِ لَا تَلْزِمُهُ الشَّاةُ الثَّلَاثَةُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَفِي (الْفُرُوعِ): يَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ: تُعْتَبَرُ الْمَصْلَحَةُ^(١). وَفِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ تَوَجُّعٌ

حَسَنٌ^(٢) اهـ.



(١) الفروع (٤/ ٢٧٦).

(٢) الإنصاف (٣/ ٢٠٤).

بَابُ أَهْلِ الزَّكَاةِ

وَهُمْ «ثَمَانِيَّةٌ» أَصْنَافٌ، لَا يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى غَيْرِهِمْ: مِنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ، وَالْقَنَاطِرِ، وَسَدِّ الْبُتُوقِ، وَتَكْفِينِ الْمَوْتَى، وَوَقْفِ الْمَصَاحِفِ، وَغَيْرِهَا مِنْ جِهَاتِ الْخَيْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] الْآيَةُ.

أَحَدُهُمُ «الْفُقَرَاءُ، وَهُمْ» أَشَدُّ حَاجَةً مِنَ الْمَسَاكِينِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَدَأَ بِهِمْ، وَإِنَّمَا يُبَدَأُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ، فَهُمْ «مَنْ لَا يَجِدُونَ شَيْئًا» مِنَ الْكِفَايَةِ «أَوْ يَجِدُونَ بَعْضَ الْكِفَايَةِ» أَيِ: دُونَ نِصْفِهَا.

وَإِنْ تَفَرَّغَ قَادِرٌ عَلَى التَّكْسِبِ لِلْعِلْمِ لَا لِلْعِبَادَةِ، وَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ أُعْطِيَ.

«وَالثَّانِي الْمَسَاكِينُ» الَّذِينَ «يَجِدُونَ أَكْثَرَهَا» أَيِ: أَكْثَرَ الْكِفَايَةِ «أَوْ نِصْفَهَا» فَيُعْطَى الصَّنَفَانِ تَمَامَ كِفَايَتَيْهِمَا مَعَ عَائِلَتَيْهِمَا سَنَةً.

وَمَنْ مَلَكَ - وَلَوْ مِنْ أَثْمَانٍ - مَا لَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ، فَلَيْسَ بِغَنِيِّ.

«وَالثَّلَاثُ الْعَامِلُونَ عَلَيْهَا وَهُمْ» السُّعَاةُ الَّذِينَ يَبْعَثُهُمُ الْإِمَامُ لِأَخْذِ الزَّكَاةِ مِنْ أَرْبَابِهَا كـ «جُبَائِهَا وَحُفَاطِهَا» وَكُتَابِهَا، وَقَسَامِهَا، وَشُرْطَ كَوْنِهِ مُكَلَّفًا، مُسْلِمًا، أَمِينًا، كَافِيًا، مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْقُرْبَى.

وَيُعْطَى قَدْرُ أَجْرَتِهِ مِنْهَا وَلَوْ غَنِيًّا، وَيَجُوزُ كَوْنُ حَامِلِهَا وَرَاعِيهَا مِمَّنْ مُنِعَ مِنْهَا.

الصَّنْفُ «الرَّابِعُ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ» جَمْعُ مُؤَلَّفٍ، وَهُوَ السَّيِّدُ الْمُطَاعُ فِي عَشِيرَتِهِ^[١]
 «مَنْ يُرْجَى إِسْلَامُهُ، أَوْ كَفُّ شَرِّهِ، أَوْ يُرْجَى بَعْطِيَّتُهُ قُوَّةُ إِيْمَانِهِ» أَوْ إِسْلَامُ نَظِيرِهِ،
 أَوْ جَبَايَتُهَا مِمَّنْ لَا يُعْطِيهَا، أَوْ دَفْعٌ عَنِ الْمُسْلِمِينَ.

وَيُعْطَى مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّالِيفُ عِنْدَ الْحَاجَةِ فَقَطْ، فَتَرَكَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ
 إِعْطَاءَهُمْ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي خِلَافَتِهِمْ، لَا لِسُقُوطِ سَهْمِهِمْ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الصَّرْفُ
 إِلَيْهِمْ^[٢] رُدَّ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ^[٣].

«الخَامِسُ الرَّقَابُ، وَهُمْ الْكَاتِبُونَ» فَيُعْطَى الْمَكَاتِبُ وَفَاءً دَيْنِهِ؛

[١] قَوْلُهُ: «وَهُوَ السَّيِّدُ الْمُطَاعُ فِي عَشِيرَتِهِ...» إلخ؛ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُعْطَى إِذَا لَمْ يَكُنْ
 سَيِّدًا، حَتَّى وَلَوْ كَانَ فِي ذَلِكَ قُوَّةٌ لِإِيْمَانِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةٍ خَاصَّةٍ، وَهِيَ مَنَفْعَةُ نَفْسِهِ
 وَحَدُّهُ، لَكِنْ قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: إِنَّ الْأَظْهَرَ الْجَوَازُ، فَإِنَّهُ إِعْطَاءٌ لِمَصْلَحَةِ الدِّينِ، وَهُوَ
 أَهَمُّ مِنَ الْإِعْطَاءِ لِلْحَاجَةِ الدُّنْيَا فَقَطْ؛ كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ هُنَا ذَكَرَهُ فِي (نَظَرِيَّةِ الْعَقْدِ)
 (ص: ٢٠)، وَهُوَ كَلَامٌ صَحِيحٌ، مُسْتَقِيمٌ، فَرَحِمَهُ اللَّهُ أَمِينَ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَإِنْ تَعَذَّرَ الصَّرْفُ إِلَيْهِمْ...» إلخ؛ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ وَجَبَ
 إِعْطَاؤُهُمْ، وَهُوَ خِلَافُ مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي جَوَازِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ، وَالْمَقْهُومُ
 لَا يُعَارِضُ الصَّرِيحَ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَعْنَى كَلَامِهِ سُقُوطُ سَهْمِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْعِبَارَةُ
 مُتَلَقَّاءَ مِمَّنْ يَرَى وَجُوبَ الْإِسْتِيعَابِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَقِيلَ: بَلْ انْقَطَعَ حُكْمُهُمْ، وَهُوَ رَوَايَةٌ^(١) فَعَلَيْهَا يَرُدُّ سَهْمُهُمْ فِي بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ،
 أَوْ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

لِعَجْزِهِ عَنْ وَفَاءِ مَا عَلَيْهِ، وَلَوْ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى التَّكْسِبِ، وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِ نَجْمٍ^[١].
وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهَا رَقَبَةً لَا تَعْتِقُ عَلَيْهِ فَيَعْتِقُهَا^[٢]؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

«و» يَجُوزُ أَنْ «يُفَكَّ مِنْهَا الْأَسِيرَ الْمُسْلِمَ» لِأَنَّ فِيهِ فَكَّ رَقَبَةٍ مِنَ الْأَسْرِ، لَا أَنْ
يَعْتِقَ قَنَّهُ^[٣] أَوْ مُكَاتَبَهُ عَنْهَا^[٤].

«السَّادِسُ الْغَارِمُ»^[٥] وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: غَارِمٌ «لِلْإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ» أَيِ الْوَصْلِ، بِأَنْ يَقَعَ بَيْنَ جَمَاعَةٍ عَظِيمَةٍ
-كَقَبِيلَتَيْنِ أَوْ أَهْلِ قَرْيَتَيْنِ- تَشَاجَرُ فِي دِمَاءٍ وَأَمْوَالٍ،

[١] وَقِيلَ: لَا يَأْخُذُ قَبْلَ حُلُولِ النَّجْمِ.

[٢] وَعَنْهُ: لَا يَجُوزُ. وَأَطْلَقَهُمَا فِي (الْمُقْنَعِ)^(١).

[٣] وَفِيهِ وَجْهٌ بِالْجَوَازِ.

[٤] (فَائِدَةٌ): وَلَا يَأْخُذُ مَنْ أُعْتِقَ فِي الزَّكَاةِ لِلْمُسْلِمِينَ إِنْ كَانَ الْمُعْتِقُ السَّاعِي، وَإِنْ
كَانَ الْمُعْتِقُ رَبَّ الْمَالِ فَوَلَاؤُهُ لَهُ، عَلَى مَا ذَكَرُوهُ فِي بَابِ الْعِتْقِ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ
أَحْمَدَ. وَعَنْهُ: يُرَدُّ فِي عِتْقِ مِثْلِهِ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): هُنَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ،
وَقِيلَ: وَفِي الصَّدَقَاتِ أَيْضًا، قَدَّمَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ^(٢).

قُلْتُ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُصْرَفَ فِي عِتْقِ مِثْلِهِ إِنْ أُمْكِنَ، وَإِلَّا فَفِي الصَّدَقَاتِ، أَمَّا كَوْنُ
الْوَلَاءِ يَعُودُ إِلَى الْمُعْتِقِ فَضَعِيفٌ.

[٥] وَلَوْ مَعَ تَأْجِيلِ الدِّينِ. اهـ.

(١) المقنع (١/ ٣٥٠).

(٢) الإنصاف (٣/ ٢٣٢).

وَيَحْدُثُ بِسَبَبِهَا الشَّخْنَاءُ وَالْعَدَاوَةُ، فَيَتَوَسَّطَ الرَّجُلُ بِالصُّلْحِ بَيْنَهُمَا، وَيَلْتَزِمَ فِي ذِمَّتِهِ مَالًا، عَوْضًا عَمَّا بَيْنَهُمْ؛ لِيُطْفِئَ النَّائِرَةَ - فَهَذَا قَدْ أَتَى مَعْرُوفًا عَظِيمًا، فَكَانَ مِنَ الْمَعْرُوفِ حَمْلُهُ عَنْهُ مِنَ الصَّدَقَةِ؛ لِئَلَّا يُجْحِفَ ذَلِكَ بِسَادَاتِ الْقَوْمِ الْمُصْلِحِينَ أَوْ يُوهِنَ عَزَائِمَهُمْ، فَجَاءَ الشَّرْعُ بِإِبَاحَةِ الْمَسْأَلَةِ فِيهَا، وَجَعَلَ لَهُمْ نَصِيبًا مِنَ الصَّدَقَةِ «وَلَوْ مَعَ غِنَى» إِنْ لَمْ يَدْفَعْ مِنْ مَالِهِ.

النَّوعُ الثَّانِي: مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «أَوْ» تَدِينَنَّ «لِنَفْسِهِ» فِي شِرَاءٍ مِنْ كُفَّارٍ، أَوْ مُبَاحٍ، أَوْ مُحَرَّمٍ وَتَابَ «مَعَ الْفَقْرِ»^[١]، وَيُعْطَى وَفَاءً دَيْنِهِ وَلَوْ لِلَّهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ صَرْفُهُ فِي غَيْرِهِ وَلَوْ فَقِيرًا، وَإِنْ دَفَعَ إِلَى الْغَارِمِ لِفَقْرِهِ جَازَ أَنْ يَقْضِيَ مِنْهُ دَيْنَهُ.

«السَّابِعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُمْ الْغَزَاةُ الْمُتَطَوِّعَةُ الَّذِينَ لَا دِيْوَانَ لَهُمْ» أَوْ لَهُمْ دُونَ مَا يَكْفِيهِمْ، فَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ لِعَزْوِهِ وَلَوْ غِنِيًّا.

وَيُجْزَى أَنْ يُعْطَى مِنْهَا لِحَجٍّ فَرَضَ^[٢] فَقِيرٌ وَعُمَرَتُهُ، لَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهَا فَرَسًا يَجْبِسُهَا^[٣]، أَوْ عَقَارًا يَقْفُهُ عَلَى الْغَزَاةِ، وَإِنْ لَمْ يَغْزِ رَدًّا مَا أَخَذَهُ.

[١] سَوَاءٌ كَانَ حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يُعْطَى قَبْلَ حُلُولِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنْهُ: وَنَفْلِهِ^(١).

[٣] وَعَنْهُ: يَجُوزُ، نَقْلُهُ ابْنُ الْحَكَمِ، وَقَدَّمَهُ فِي (الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى)^(٢)، وَهُوَ الصَّوَابُ. قَالَه كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) انظر: المغني (٩/ ٣٢٩).

(٢) انظر: الإنصاف (٣/ ٢٤٠).

نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ: إِذَا خَرَجَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَكَلَ مِنَ الصَّدَقَةِ.

«الثَّامِنُ ابْنُ السَّبِيلِ» وَهُوَ «الْمَسَافِرُ الْمُنْقَطِعُ بِهِ»^(١) أَي: بِسَفَرِهِ الْمُبَاحِ^[١]، أَوْ الْمَحْرَمِ إِذَا تَابَ «دُونَ الْمُتَشْيِ لِلسَّفَرِ مِنْ بَلَدِهِ» إِلَى غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي سَبِيلٍ؛ لِأَنَّ السَّبِيلَ هِيَ الطَّرِيقُ، فَسُمِّيَ مَنْ لَزِمَهَا ابْنُ السَّبِيلِ، كَمَا يُقَالُ: «وَلَدَ اللَّيْلِ» لِمَنْ يَكْثُرُ خُرُوجُهُ فِيهِ، وَ«ابْنُ الْمَاءِ» لِطَيْرِهِ؛ لِمَلَازِمَتِهِ لَهُ.

«فَيُعْطَى» ابْنُ السَّبِيلِ «مَا يُوصِّلُهُ إِلَى بَلَدِهِ» وَلَوْ وَجَدَ مُقَرِّضًا^[١٧].

وَإِنْ قَصَدَ بَلَدًا، وَاحْتَاجَ قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَيْهَا - أُعْطِيَ مَا يَصِلُ بِهِ إِلَى الْبَلَدِ الَّذِي قَصَدَهُ، وَمَا يَرْجِعُ بِهِ إِلَى بَلَدِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/٤٠٣): قَوْلُهُ: «وَهُوَ الْمَسَافِرُ...» إلخ؛ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ: لَا فَرْقَ بَيْنَ السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمُ الْمُنْقَطِعُ بِهِ: اشْتِرَاطُ طَوْلِهِ^[٢٧] اهـ. (ع. ن.).

[١] لَا لِلتَّزَهَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَلَا الْمَكْرُوهَ كَسَفَرِهِ وَخَدَهُ وَنَحْوِهِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَجُوزُ إِعْطَاؤُهُ فِي سَفَرِ التَّزَهَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَظَاهِرٌ كَلَامِ الْكَثِيرِ أَيْضًا أَنَّهُ يُعْطَى فِي السَّفَرِ الْمَكْرُوهِ، وَأَمَّا السَّفَرُ الْمَحْرَمُ فَقَطَعَ الْأَكْثَرُ بِأَنَّهُ لَا يُعْطَى اهـ. مُلْخَصًا مِنَ (الْإِنْصَافِ)^(١).

[٢] وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ إِذْنٌ.

[٣] قُلْتُ: وَالْأَوَّلَى إِنْقَاءُ كَلَامِهِمْ عَلَى عُمُومِهِ.

وَأِنْ فَضَّلَ مَعَ ابْنِ سَبِيلٍ، أَوْ غَارِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ مُكَاتَبٍ شَيْءٌ - رَدَّهُ، وَغَيْرُهُمْ يَتَصَرَّفُ بِهَا شَاءَ؛ لِمَلِكِهِ لَهُ مُسْتَقَرًّا.

«وَمَنْ كَانَ ذَا عِيَالٍ أَخَذَ مَا يَكْفِيهِمْ» لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ عَائِلَتِهِ مَقْصُودٌ دَفْعُ حَاجَتِهِ، وَيُصَدَّقُ مَنْ ادَّعَى عِيَالًا، أَوْ فَقْرًا، وَلَمْ يُعْرِفْ بِغِنَى.

«وَيُجُوزُ صَرَفُهَا» أَيِ الزَّكَاةُ «إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأِنْ تَخَفُوهَُا وَتَوَلَّوْهُا أَلْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] وَلِحَدِيثِ مُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «أَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. فَلَمْ يُذَكَّرْ فِي الْآيَةِ وَالْخَبَرِ إِلَّا صِنْفًا وَاحِدًا.

وَيُجْزَى الْإِقْتِصَارُ عَلَى إِنْسَانٍ وَاحِدٍ وَلَوْ غَرِيمُهُ أَوْ مُكَاتَبُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حِيلَةً؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١) أَمَرَ بَنِي زُرَيْقٍ بِدَفْعِ صَدَقَتِهِمْ إِلَى سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ، وَقَالَ لِقَبِيصَةَ: «أَقِمِ يَا قَبِيصَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا».

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٤٠٥): قَوْلُهُ: «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ...» إِنْخ؛ دَلِيلٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ^[١]. فَإِنْ قِيلَ: الْآيَةُ قَاضِيَةٌ بِاخْتِصَاصِ الثَّمَانِيَةِ بِالزَّكَاةِ، وَوُجُوبِ الصَّرْفِ إِلَى كُلِّ صِنْفٍ مِنْهُمْ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْآيَةَ لَيْسَتْ قَاضِيَةً بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا سَقَتْ لِبَيَانِ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَخْرُجُ عَنْهُمْ، لَا إِجَابَ قَسَمِهَا عَلَيْهِمْ. (فَيُرْوَز).

[١] أَقُولُ: بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا دَلِيلٌ لِمَا فِي الشَّرْحِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَيُجْزَى الْإِقْتِصَارُ عَلَى إِنْسَانٍ وَاحِدٍ» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَيْسَنُ» دَفَعَهَا «إِلَى أَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا تَلْزَمُهُ مُؤْنَتُهُمْ» كَخَالِهِ وَخَالَتِهِ، عَلَى قَدْرِ
 حَاجَتِهِمْ، الْأَقْرَبَ فَلِأَقْرَبَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَدَقْتُكَ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ صَدَقَةٌ
 وَصَلَةٌ».



فصل

«وَلَا يُجْزَى»^[١] أَنْ «تُدْفَعَ إِلَى هَاشِمِيٍّ» أَي: مَنْ يُنْسَبُ إِلَى هَاشِمٍ، بِأَنْ يَكُونَ مِنْ سُلَالَتِهِ، فَدَخَلَ فِيهِمْ أَلُ عَبَّاسٍ، وَأَلُ عَلِيٍّ، وَأَلُ جَعْفَرٍ، وَأَلُ عَقِيلٍ، وَأَلُ الْحَارِثِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَلُ أَبِي لَهَبٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

لَكِنْ تُجْزَى إِلَيْهِ إِنْ كَانَ غَازِيًا، أَوْ غَارِمًا لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، أَوْ مُؤَلَّفًا.

«و» لَا إِلَى «مُطَلَّبِيٍّ»^[٢] لِمُشَارَكَتِهِمْ لِبَنِي هَاشِمٍ فِي الْخُمْسِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمُنْجَا، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ وَغَيْرِهِ.

وَالْأَصَحُّ: تُجْزَى إِلَيْهِمْ، اخْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ، وَالشَّيْخَانِ، وَغَيْرُهُمْ؛ لِأَنَّ آيَةَ الْأَصْنَافِ - وَغَيْرَهَا مِنَ الْعُمُومَاتِ - تَتَنَاوَلُهُمْ،

[١] حَاصِلُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْمَوَانِعَ مِنْ دَفْعِ الزَّكَاةِ ثَمَانِيَّةٌ: الزَّوْجِيَّةُ. الثَّانِي: الْكُفْرُ إِلَّا فِي الْمُؤَلَّفَةِ. الثَّلَاثُ: كَمَا أَلِ الرِّقُّ إِلَّا فِي الْمُكَاتَبِ وَالْعَامِلِ. الرَّابِعُ: كَوْنُهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ إِلَّا فِي التَّأْلِيفِ وَالْعَزْوِ وَالْعَرْمِ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ. الْخَامِسُ: الْغِنَى إِلَّا فِي أَرْبَعَةٍ؛ الْعِمَالَةِ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةِ. السَّادِسُ: كَوْنُهُ أَصْلًا أَوْ فَرْعًا إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ. السَّابِعُ: وَجُوبُ النَّفَقَةِ إِلَّا فِي هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَالْمُكَاتَبِ وَابْنِ السَّبِيلِ. الثَّامِنُ: الْقُدْرَةُ عَلَى الْكَسْبِ حَيْثُ يُمْنَعُ الْغِنَى إِلَّا فِي تَفَرُّغٍ لِعِلْمٍ إِذَا تَعَذَّرَ الْجَمْعُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَهُمْ بَنُو الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، فَالْمُطَّلِبُ أَخُو هَاشِمٍ، وَمِنْ عَقِبِهِ مِسْطَحُ بْنُ أُنَاثَةَ، وَأَوْلَادُ عَبْدِ مَنَافٍ أَرْبَعَةٌ: هَاشِمٌ، وَالْمُطَّلِبُ، وَتَوْفَلٌ وَعَبْدُ شَمْسٍ.

وَمُشَارَكَتُهُمْ لِبَنِي هَاشِمٍ فِي الْخُمْسِ لَيْسَ لِمُجَرَّدِ قَرَابَتِهِمْ، بِدَلِيلِ أَنَّ بَنِي نَوْفَلٍ وَبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ مِثْلُهُمْ، وَلَمْ يُعْطُوا شَيْئًا مِنَ الْخُمْسِ، وَإِنَّمَا شَارَكُوهُمْ بِالنُّصْرَةِ مَعَ الْقَرَابَةِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ: «لَمْ يُفَارِقُونِي فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ» وَالنُّصْرَةُ لَا تَقْتَضِي حَرَمَانَ الزَّكَاةِ.

«و» لَا إِلَى «مَوَالِيهِمَا» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْهُمْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

لَكِنْ عَلَى الْأَصَحِّ: تُجْزَى إِلَى مَوَالِي بَنِي الْمُطَّلِبِ كَالْيَهُودِ، وَلِكُلِّ أَخَذُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ وَوَصِيَّةٍ أَوْ نَذْرٍ لِفُقَرَاءٍ لَا كَفَّارَةٍ.

«وَلَا إِلَى فَقِيرَةٍ تَحْتَ غَنِيِّ مُنْفِقٍ» وَلَا إِلَى فَقِيرٍ يُنْفِقُ عَلَيْهِ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ أَقَارِبِهِ؛ لِاسْتِغْنَائِهِ بِذَلِكَ.

«وَلَا إِلَى فَرَعِهِ» أَيُّ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ، مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ أَوْ وَلَدِ الْبِنْتِ.

«و» لَا إِلَى «أَصْلِهِ» كَأَبِيهِ، وَأُمِّهِ، وَجَدِّهِ، وَجَدَّتِهِ مِنْ قَبْلِهِمَا وَإِنْ عَلَوْا، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا عُمَّالًا، أَوْ مُؤَلِّفِينَ، أَوْ غَزَاةً، أَوْ غَارِمِينَ لِذَاتِ بَيْنٍ، وَلَا يُجْزَى أَيْضًا إِلَى سَائِرِ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَامِلًا، أَوْ غَارِيًّا، أَوْ مُؤَلِّفًا، أَوْ مُكَاتَبًا، أَوْ ابْنَ سَبِيلٍ، أَوْ غَارِمًا لِإِصْلَاحِ ذَاتِ بَيْنٍ.

وَيُجْزَى إِلَى مَنْ تَبَرَّعَ بِنَفَقَتِهِ بِضَمِّهِ إِلَى عِيَالِهِ، أَوْ تَعَدَّرَتْ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ قَرِيبٍ، بِنَحْوِ غَيْبَةٍ أَوْ امْتِنَاعٍ.

«وَلَا» تُجْزَى «إِلَى عَبْدٍ» كَامِلِ رِقٍّ، غَيْرِ عَامِلٍ أَوْ مُكَاتَبٍ «و» لَا إِلَى «زَوْجٍ» فَلَا يُجْزَى بِهَا دَفْعُ زَكَاتِهَا إِلَيْهِ، وَلَا بِالْعَكْسِ.

وَتُجْزَى إِلَى ذَوِي أَرْحَامِهِ مِنْ غَيْرِ عَمُودِي النَّسَبِ.

«وَإِنْ أَعْطَاهَا لِمَنْ ظَنَّهُ غَيْرَ أَهْلٍ» لِأَخْذِهَا «فَبَانَ أَهْلًا» لَمْ تُجْزَئْهُ؛ لِعَدَمِ جُزْمِهِ بَيْنَةَ الزَّكَاةِ حَالَ دَفْعِهَا لِمَنْ ظَنَّهُ غَيْرَ أَهْلٍ لَهَا «أَوْ بِالْعَكْسِ» بِأَنْ دَفَعَهَا لِغَيْرِ أَهْلِهَا ظَنًّا أَنَّهُ أَهْلُهَا «لَمْ تُجْزَئْهُ» لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى حَالُهُ غَالِبًا، وَكَذَلِكَ الْآدِمِيُّ.

«إِلَّا» إِذَا دَفَعَهَا «لِغَنِيٍّ ظَنَّهُ فَقِيرًا» فَتُجْزَئُ لَهُ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الرَّجُلَيْنِ الْجُلْدَيْنِ، وَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا مِنْهَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ».

«وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ مُسْتَحَبَّةٌ» حَتَّى اللَّهُ عَلَيْهَا فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَتُدْفَعُ مِيتَةَ السَّوْءِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

«و» هِيَ «فِي رَمَضَانَ» وَكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ فَاضِلٍ: كَالْعَشْرِ، وَالْحَرَمَيْنِ - أَفْضَلُ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ» الْحَدِيثُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«و» فِي «أَوْقَاتِ الْحَاجَاتِ أَفْضَلُ» وَكَذَا عَلَى ذِي رَحِمٍ، لَا سِيَّمَا مَعَ عَدَاوَةٍ، وَجَارٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ۝١٥ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾ [البقرة: ١٥-١٦] وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الصَّدَقَةُ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي الرَّحِمِ اثْنَتَانِ، صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ».

«وَتُسَنُّ» الصَّدَقَةُ «بِالْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَتِهِ وَ» كِفَايَةِ «مَنْ يَمُونُهُ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَيَأْتُمُّ» مَنْ تَصَدَّقَ «بِمَا يُنْقِصُهَا» أَي: يُنْقِصُ مُؤَنَّهُ تَلَزُمُهُ، وَكَذَا لَوْ أَضَرَّ
 بِنَفْسِهِ، أَوْ غَرِمَهُ، أَوْ كَفِيلَهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ».
 وَمَنْ أَرَادَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ كُلِّهِ، وَلَهُ عَائِلَةٌ لَهُمْ كِفَايَةً، أَوْ يَكْفِيهِمْ بِمَكْسَبِهِ -
 فَلَهُ ذَلِكَ لِقِصَّةِ الصَّدِيقِ. وَكَذَا لَوْ كَانَ وَحْدَهُ، وَيَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ حُسْنَ التَّوَكُّلِ،
 وَالصَّبْرَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِلَّا حُرْمٌ.



كِتَابُ الصِّيَامِ

لُغَةً: مُجَرَّدُ الْإِمْسَاكِ، يُقَالُ لِلْسَاكِتِ: صَائِمٌ؛ لِإِمْسَاكِهِ عَنِ الْكَلَامِ، وَمِنْهُ: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦]، وَفِي الشَّرْعِ: إِمْسَاكُ بَنِيَّةٍ عَنْ أَشْيَاءَ مَخْصُوصَةٍ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ مِنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ.

وَفَرَضَ صَوْمُ رَمَضَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ: فِي شَعْبَانَ، انْتَهَى. فَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ رَمَضَانَاتٍ إِجْمَاعًا.

«يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِرُؤْيَا هِلَالِهِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صُومُوا لِرُؤْيَايِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَايِهِ».

وَالْمُسْتَحَبُّ قَوْلُ: «شَهْرُ رَمَضَانَ» كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يُكْرَهُ قَوْلُ: «رَمَضَانَ».

«فَإِنْ لَمْ يَرِ» الْهِلَالَ «مَعَ صَحْوٍ، لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ» مِنْ شَعْبَانَ «أَصْبَحُوا مُفْطِرِينَ» وَكُرِهَ الصَّوْمُ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ الشَّكِّ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ.

«وَإِنْ حَالَ دُونُهُ» أَيُّ دُونَ هِلَالِ رَمَضَانَ بِأَنْ كَانَ فِي مَطْلَعِهِ لَيْلَةُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ «غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ» بِالتَّحْرِيكِ أَيُّ غَبَرَةٌ، وَكَذَا دُخَانٌ «فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ يَجِبُ صَوْمُهُ» أَيُّ: صَوْمُ يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، حُكْمًا ظَنِيًّا، اخْتِيَاظِيًّا، بَنِيَّةٍ رَمَضَانَ.

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ، وَنَصَرُوهُ، وَصَنَّفُوا فِيهِ التَّصَانِيفَ، وَرَدُّوا حُجَجَ الْمُخَالِفِ، وَقَالُوا: نُصُوصُ أَحْمَدَ تَدُلُّ عَلَيْهِ، انْتَهَى.

وَهَذَا قَوْلُ عُمَرَ وَابْنِهِ، وَعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَسٍ، وَمُعَاوِيَةَ، وَعَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ ابْنَتَيْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ».

قَالَ نَافِعٌ: «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِذَا مَضَى مِنَ الشَّهْرِ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، يَبْعَثُ مَنْ يَنْظُرُ لَهُ الْهِلَالَ، فَإِنْ رُؤِيَ فَذَاكَ، وَإِنْ لَمْ يَرِ، وَلَمْ يَحُلْ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ وَلَا قَتَرٌ أَصْبَحَ مُفْطِرًا، وَإِنْ حَالَ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ أَوْ قَتَرٌ أَصْبَحَ صَائِمًا».

وَمَعْنَى: «أَقْدُرُوا لَهُ» أَيُّ: ضَيِّقُوا، بِأَنْ يُجْعَلَ شَبَعَانِ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، وَقَدْ فَسَّرَهُ ابْنُ عُمَرَ بِفَعْلِهِ، وَهُوَ رَاوِيهِ، وَأَعْلَمُ بِمَعْنَاهُ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِهِ.

وَيُجْزَى صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِنْ ظَهَرَ مِنْهُ، وَتُصَلَّى التَّرَاوِيحُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ.

وَيَجِبُ إِمْسَاكُهُ عَلَى مَنْ لَمْ يُبَيِّتْ نِيَّتَهُ، لَا عِتَقٌ أَوْ طَلَاقٌ مُعَلَّقٌ بِرَمَضَانَ.

«وَإِنْ رُؤِيَ» الْهِلَالَ «نَهَارًا» وَلَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ «فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ»^[١] كَمَا لَوْ رُؤِيَ آخِرَ النَّهَارِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَإِنْ رُؤِيَ نَهَارًا فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ» قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا فِي (شَرْحِ الْبَهْجَةِ)^(١): وَالْمُرَادُ بِمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ لِلْمُسْتَقْبَلَةِ دَفْعُ مَا قِيلَ: إِنْ رُؤِيَ تَكُونُ لِلَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ اهـ. أَيُّ: فَلَا أَثَرَ لِرُؤْيِيهِ الْهِلَالَ نَهَارًا، وَإِنَّمَا يُعْتَدُّ بِالرُّؤْيِيَةِ بَعْدَ الْغُرُوبِ.....

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ مَرْفُوعًا: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَرَوْا الْهِلَالَ، يَقُولُونَ: هُوَ ابْنُ لَيْلَتَيْنِ».

«وَإِذَا رَأَاهُ أَهْلُ بَلَدٍ» أَيُّ: مَتَى ثَبُتَتْ رُؤْيَاهُ بِبَلَدٍ «لَزِمَ النَّاسَ كُلُّهُمْ الصَّوْمُ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ» وَهُوَ خِطَابٌ لِلأُمَّةِ كَافَّةً.

فَإِنْ رَأَاهُ جَمَاعَةٌ بِبَلَدٍ، ثُمَّ سَافَرُوا لِبَلَدٍ بَعِيدٍ، فَلَمْ يَرَ الْهِلَالَ بِهِ فِي آخِرِ الشَّهْرِ أَفْطَرُوا.

«وَيَصَامُ» وَجُوبًا «بِرُؤْيَا عَدَلٍ» مُكَلَّفٍ، وَيَكْفِي خَبَرَهُ بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ: «تَرَأَى النَّاسُ الْهِلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

«وَلَوْ» كَانَ «أَنْثَى» أَوْ عَبْدًا، أَوْ بِدُونِ لَفْظِ الشَّهَادَةِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِحَاكِمٍ - فَيَلْزَمُ الصَّوْمُ مَنْ سَمِعَ عَدْلًا يُخْبِرُ بِرُؤْيَيْهِ.

قُلْتُ: وَلَعَلَّهُ مُرَادُ أَصْحَابِنَا؛ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ السَّابِقِ، وَلَسَا يَأْتِي فِيمَنْ عَلَّقَ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ بِرُؤْيَا الْهِلَالَ؛ حَيْثُ قَالُوا: فَرُؤِي وَقَدْ غَرَبَتْ، فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ الرُّؤْيَا قَبْلَ الْغُرُوبِ لَا أَثَرَ لَهَا. اهـ (شرح إقناع)^(١).

وَأَقُولُ: إِنَّ رُؤْيَاهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ لَا تَحُلُو مِنْ حَالَيْنِ: فِيمَا أَنْ يُرَى خَلْفَ الشَّمْسِ أَوْ أَمَامَهَا، فَإِنْ رُؤِي خَلْفَهَا فَلَا رَيْبَ فِي أَنَّهُ سَيُهْلُ، وَإِنْ رُؤِي أَمَامَهَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُهْلَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُهْلَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَتَثَبُّتُ بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ، وَلَا يُقْبَلُ فِي شَوَّالٍ وَسَائِرِ الشُّهُورِ إِلَّا ذَكَرَانِ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ.

وَلَوْ صَامُوا ثَمَانِيَّةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوْهُ، قَضَوْا يَوْمًا فَقَطْ.

«وَأِنْ صَامُوا بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، فَلَمْ يَرِ الْهِلَالَ» لَمْ يُفْطَرُوا^[١]؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَأِنْ شَهِدَ اثْنَانِ فُصِّمُوا وَأَفْطَرُوا».

«أَوْ صَامُوا لِأَجْلِ غَيْمٍ» ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَلَمْ يَرَوْا الْهِلَالَ «لَمْ يُفْطَرُوا» لِأَنَّ الصَّوْمَ إِنَّمَا كَانَ اخْتِيَاطًا، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ رَمَضَانَ.

وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُمْ لَوْ صَامُوا بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَمْ يَرَوْهُ أَفْطَرُوا، صَحُّوًا كَانَ أَوْ غَيْمًا؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

«وَمَنْ رَأَى وَحْدَهُ هِلَالَ رَمَضَانَ، وَرُدَّ قَوْلُهُ» لَزِمَهُ الصَّوْمُ^[٢]، وَجَمِيعُ أَحْكَامِ الشَّهْرِ مِنْ طَلَاقٍ وَغَيْرِهِ مُعَلَّتْ بِهِ؛ لِإِعْلَامِهِ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ.

«أَوْ رَأَى» وَحْدَهُ «هِلَالَ شَوَّالٍ صَامَ» وَلَمْ يُفْطَرْ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطَرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

[١] وَعَنْهُ: يُفْطَرُونَ، فَيَثَبُّتُ تَبَعًا مَا لَا يَثَبُّتُ اسْتِقْلَالًا، وَقِيلَ: يُفْطَرُونَ إِنْ كَانَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ غَيْمٌ أَوْ نَحْوُهُ. قَالَ الْمَجْدُ: وَهُوَ حَسَنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(١).

[٢] وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَلْزَمُهُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٢).

(١) انظر: الإنصاف (٣/ ٢٧٦).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٥٩).

وَإِنْ اشْتَبَهَتِ الْأَشْهُرُ، عَلَى نَحْوِ مَأْسُورٍ، تَحَرَّى وَصَامَ، وَأَجْزَأُهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ تَقَدَّمَ، وَيَقْضِي مَا وَافَقَ عِيدًا أَوْ أَيَّامَ تَشْرِيقٍ^[١].

«وَيَلْزَمُ الصَّوْمُ» فِي شَهْرِ رَمَضَانَ «لِكُلِّ مُسْلِمٍ» لَا كَافِرٍ، وَلَوْ أَسْلَمَ فِي أَثْنَائِهِ قَضَى الْبَاقِيَ فَقَطْ «مُكَلَّفٍ» لَا صَغِيرٍ وَجُنُونٍ «قَادِرٍ» لَا مَرِيضٍ يَعْجُزُ عَنْهُ؛ لِلآيَةِ، وَعَلَى وَلِيِّ صَغِيرٍ مُطِيقٍ أَمْرَهُ بِهِ، وَضَرْبُهُ عَلَيْهِ؛ لِيَعْتَادَهُ.

«وَإِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ» بِرُؤْيَا الْهَلَالِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ «وَجَبَ الْإِمْسَاكُ»^[٢]، وَالْقَضَاءُ لِذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي أَفْطَرَهُ «عَلَى كُلِّ مَنْ صَارَ فِي أَثْنَائِهِ أَهْلًا لُجُوبِهِ» أَيُّ: وَجُوبِ الصَّوْمِ،

[١] وَكَذَا مَا وَافَقَ رَمَضَانَ الْقَابِلَ، فَلَا يُجْزئُهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِاعْتِبَارِ التَّعْيِينِ، وَإِنْ لَمْ نَعْتَبِرْهُ فَقَالَ الْمَجْدُ: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ يَقَعُ عَنْ رَمَضَانَ الثَّانِي، وَيَقْضِي الْأَوَّلَ^(١)، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي (الْفُرُوعِ)^(٢).

[٢] وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ رِوَايَةً: لَا يَلْزَمُ الْإِمْسَاكُ^(٣). وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: يُمَسِّكُ وَلَا يَقْضِي^(٤)، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ.

وَعَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ^(٥)، وَقَوْلُ الشَّيْخِ أَقْرَبُ إِلَى الْأَدِلَّةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(١) انظر: الإنصاف (٣/ ٢٧٩).

(٢) الفروع (٤/ ٤٢٧).

(٣) الهداية (ص: ١٥٥)، وانظر: المغني (٤/ ٣٨٧).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٥/ ١٠٨ - ١١٠).

(٥) انظر: الإنصاف (٣/ ٢٨١ - ٢٨٢).

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ حَالَ الْفِطْرِ مِنْ أَهْلِ وَجُوبِهِ «وَكَذَا حَائِضٌ وَنَفْسَاءُ طَهْرَتَا» فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، فَيُمْسِكَانِ^[١] وَيَقْضِيَانِ.

«و» كَذَا «مُسَافِرٌ قَدِمَ مُفْطِرًا» يُمْسِكُ، وَيَقْضِي^[٢].

وَكَذَا لَوْ بَرِيَ مَرِيضٌ مُفْطِرًا، أَوْ بَلَغَ صَغِيرٌ فِي أَثْنَاءِ مُفْطِرًا - أَمْسَكَ^[٣] وَقَضَى، فَإِنْ كَانُوا صَائِمِينَ أَجَزَّاهُمْ^[٤].

وَأِنْ عَلِمَ مُسَافِرٌ أَنَّهُ يَقْدُمُ غَدًا لَزِمَهُ الصَّوْمُ^[٥]، لَا صَغِيرٌ عَلِمَ أَنَّهُ يَبْلُغُ غَدًا؛ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ.

[١] وَعَنْهُ: لَا يَلْزَمُهُمَا الْإِمْسَاكُ، أَمَّا الْقَضَاءُ فَوَاجِبٌ، إِجْمَاعًا^(١).

[٢] وَالْخِلَافُ فِيهِمَا - أَيِ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ - كَالْخِلَافِ فِي الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ.

[٣] وَعَنْهُ: لَا يَلْزَمُهُ إِمْسَاكٌ وَلَا قَضَاءٌ، وَكَذَا مَجْنُونٌ أَفَاقَ، وَكَافِرٌ أَسْلَمَ.

وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُمُ الْإِمْسَاكُ دُونَ الْقَضَاءِ؛ وَفَاقًا لِلْأَثْمَةِ الثَّلَاثَةِ^(٢). فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فِيهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤] وَعِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ فِي الصَّبِيِّ يَبْلُغُ صَائِمًا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ كَالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ فِي أَثْنَائِهَا، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٣).

[٥] وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ، وَقِيلَ: يُسْتَحَبُّ، قَالَ الْمَجْدُ: وَهُوَ أَقْسُ. اهـ. (إِنْصَافٍ)^(٤).

(١) انظر: المغني (٤/ ٣٨٨)، والمبدع (٣/ ١٣).

(٢) انظر: الإنصاف (٣/ ٢٨٢).

(٣) الإنصاف (٣/ ٢٨٢).

(٤) الإنصاف (٣/ ٢٨٣).

«وَمَنْ أَفْطَرَ لِكَبِيرٍ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ أَطْعَمَ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا»^[١] مَا يُجْزَى فِي كَفَّارَةِ: مُدٌّ بَرٌّ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] «لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ، هِيَ لِلْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَالْمَرِيضُ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ فِي حُكْمِ الْكَبِيرِ.

لَكِنْ إِنْ كَانَ الْكَبِيرُ، أَوْ الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ مُسَافِرًا - فَلَا فِدْيَةَ؛ لِفِطْرِهِ بِعُذْرٍ مُعْتَادٍ، وَلَا قَضَاءٍ لِعَجْزِهِ عَنْهُ.

«وَسَنَّ» الْفِطْرُ «لِمَرِيضٍ يَضُرُّهُ» الصَّوْمُ «وَلِمُسَافِرٍ يَقْصُرُ» وَلَوْ بِلَا مَشَقَّةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

[١] قَوْلُهُ: «فِي الْكَبِيرِ وَالْمَرِيضِ الْمَيُتُّوسِ مِنْ بُرْئِهِ يُسَافِرُ لَا قَضَاءَ وَلَا إِطْعَامَ» فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَالصَّحِيحُ وَجُوبُ الْإِطْعَامِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا فِدْيَةَ لِفِطْرِهِ بِعُذْرٍ مُعْتَادٍ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ إِفْطَارَهُ هَذَا ثَابِتٌ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّيَامُ، سَوَاءً كَانَ مُسَافِرًا أَمْ مُقِيمًا، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ الْإِطْعَامُ، وَالْإِطْعَامُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ حَالَتِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا سَقَطَ عَنِ الْمُسَافِرِ لِاحْتِمَالِ وُجُودِ الْمَشَقَّةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «وَلَا قَضَاءَ لِعَجْزِهِ عَنْهُ» فَصَحِيحٌ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ لِعَجْزِهِ عَنْهُ، وَلَكِنْ هُوَ مِنَ الْأَصْلِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ، فَلَا يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ فَرَعُهُ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ الْإِطْعَامُ الَّذِي هُوَ بَدَلُ الصَّيَامِ، وَهَذَا لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ حَالِ السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُكْرَهُ لهُمَا الصَّوْمُ، وَيَجُوزُ وَطْءُ لِمَنْ بِهِ مَرَضٌ يَنْتَفِعُ بِهِ فِيهِ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ، أَوْ بِهِ سَبَقٌ، وَلَمْ تَنْدَفِعْ شَهْوَتُهُ بِدُونِ وَطْءٍ، وَيَخَافُ تَشَقُّقَ أُنْثِيَّتِهِ، وَلَا كَفَّارَةَ، وَيَقْضِي مَا لَمْ يَتَعَذَّرْ لِسَبَقٍ، فَيُطْعِمُ كَالْكَبِيرِ، وَإِنْ سَافَرَ لِيُفْطِرَ حَرْمًا.

«وَإِنْ نَوَى حَاضِرٌ صَوْمَ يَوْمٍ، ثُمَّ سَافَرَ فِي أَثْنَائِهِ فَلَهُ الْفِطْرُ» إِذَا فَارَقَ يُبُوتَ قَرْنَيْهِ وَنَحْوَهَا؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ، وَالْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ، وَالْأَفْضَلُ عَدَمُهُ.

«وَإِنْ أَفْطَرْتَ حَامِلٌ، أَوْ» أَفْطَرْتَ «مُرْضِعٌ؛ خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا» فَقَطْ، أَوْ مَعَ الْوَلَدِ «قَضَتْهُ» أَيُّ: قَضَتَا الصَّوْمَ «فَقَطْ» مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْمَرِيضِ الْحَائِفِ عَلَى نَفْسِهِ.

«و» إِنْ أَفْطَرْتَ خَوْفًا «عَلَى وَلَدَيْهِمَا» فَقَطْ «قَضَتْهُ» عَدَدَ الْأَيَّامِ «وَأَطَعَمْتَا»^[١] أَيُّ: وَجَبَ^[٢] عَلَى مَنْ يَمُونُ الْوَلَدَ أَنْ يُطْعِمَ عَنْهُمَا.....

[١] ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُتَنِّ أَنَّ الْإِطْعَامَ عَلَى الْوَالِدِ يَكْفِي؛ فَلِذَلِكَ صَرَفَ الشَّارِحُ عِبَارَتَهُ، فَتَأَمَّلْ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَاتِنِ هُوَ ظَاهِرُهُ فِي (الْمُقْنَعِ)^(١)، وَهُوَ اخْتِمَالُ لِابْنِ عَقِيلٍ فِي (الْفُنُونِ) وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ تَبَعَ لَهَا، وَهَذَا وَجَبَتْ كَفَّارَةُ وَاحِدَةٍ^(٢) اهـ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَيُّ: وَجَبَ...» إِلَخْ؛ مُرَادُهُ: فَوْرًا، فَلَا يُؤَخَّرُ إِلَى وَقْتِ الْقَضَاءِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْمُسْتَهْيِ)^(٣)، وَ(الْإِقْنَاعِ)^(٤) خِلَافًا لِلْمَجْدِ^(٥)، وَهُوَ مَا تَقْتَضِيهِ عِبَارَةُ الْمَاتِنِ

(١) المقنع (١/ ٣٦٤).

(٢) انظر: الإنصاف (٣/ ٢٩١).

(٣) منتهى الإرادات (٢/ ١٥).

(٤) الإقناع (١/ ٣٠٧).

(٥) المحرر (١/ ٢٢٨).

«لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا» مَا يُجْزَى فِي كَفَّارَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كَانَتْ رُحْصَةً لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ وَهُمَا يُطِيقَانِ الصَّيَّامَ أَنْ يُفْطِرَا وَيُطْعِمَا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَالْمَرْضِعُ وَالْحَبْلَى إِذَا خَافَتَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا أَفْطَرَتَا وَأَطْعَمَتَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «وَتُجْزَى هَذِهِ الْكَفَّارَةُ إِلَى مِسْكِينٍ وَاحِدٍ جُمْلَةً».

وَمَتَى قَبْلَ رَضِيعٍ ثَدْيٍ غَيْرَهَا، وَقَدَرُ أَنْ يُسْتَأْجَرَ لَهُ - لَمْ تُفْطَرْ، وَظَنُّ كَأَمْ، وَيَجِبُ الْفِطْرُ عَلَى مَنْ أَحْتَاجَهُ لِإِنْقَاضِ مَعْصُومٍ مِنْ هَلَكَةٍ كَغَرَقٍ. وَلَيْسَ لِمَنْ أُبِيحَ لَهُ فِطْرُ رَمَضَانَ صَوْمٌ غَيْرُهُ فِيهِ.

«وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ ثُمَّ جَنَّ، أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ، جَمِيعَ النَّهَارِ، وَلَمْ يَفُقْ جُزْءًا مِنْهُ - لَمْ يَصَحَّ صَوْمُهُ» لِأَنَّ الصَّوْمَ الشَّرْعِيُّ الْإِمْسَاكُ مَعَ النِّيَّةِ، فَلَا يُضَافُ لِلْمَجْنُونِ، وَلَا لِلْمُغْمَى عَلَيْهِ، فَإِنْ أَفَاقَ جُزْءًا مِنَ النَّهَارِ صَحَّ الصَّوْمُ^[١]، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ أَوْ آخِرِهِ «لَا إِنْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ» فَلَا يَمْنَعُ صِحَّةَ صَوْمِهِ؛ لِأَنَّ النَّوْمَ عَادَةٌ، وَلَا يَزُولُ بِهِ الْإِحْسَاسُ بِالْكُلِّيَّةِ.

كَالْإِفْتِنَاحِ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ، فَقَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا: «وَتُجْزَى هَذِهِ الْكَفَّارَةُ إِلَى مِسْكِينٍ وَاحِدٍ» جُمْلَةً مُحْمُولٌ عَلَى تَكْرِيرِهَا لِوَاحِدٍ، أَوْ مَعَ حُرْمَةِ التَّأْخِيرِ؛ حَيْثُ لَمْ يَدْفَعْهَا إِلَّا فِي آخِرِ يَوْمٍ، قَالَهُ الشَّيْخُ عُثْمَانُ.

[١] وَقِيلَ: لَا يَصَحُّ مَعَ الْجُنُونِ، فَيَفْسُدُ الصَّوْمُ بِقَلِيلِ الْجُنُونِ وَكَثِيرِهِ.

«وَيَلْزَمُ الْمَغْمَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ»^(١) أَي: قَضَاءُ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ زَمَنَ الْإِغْمَاءِ؛ لِأَنَّ مُدَّتَهُ لَا تَطُولُ غَالِيًا، فَلَمْ يَزَلْ بِهِ التَّكْلِيفُ «فَقَطُّ» بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِزَوَالِ تَكْلِيفِهِ.

«وَيَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ» بِأَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ يَصُومُ مِنْ رَمَضَانَ، أَوْ قَضَائِهِ، أَوْ نَذْرٍ، أَوْ كَفَّارَةٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَأَتَمَّا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى».

«مِنَ اللَّيْلِ» لِمَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ» وَقَالَ: إِسْنَادُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَوَسْطِهِ، وَآخِرِهِ، وَلَوْ أَتَى بَعْدَهَا لَيْلًا بِمُنَافٍ لِلصَّوْمِ، مِنْ نَحْوِ أَكْلِ وَوُطْءٍ.

«لِصَّوْمِ كُلِّ يَوْمٍ وَاجِبٍ» لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُفْرَدَةٌ، لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِفَسَادِ صَوْمٍ غَيْرِهِ «لَا نِيَّةَ الْفَرْضِيَّةِ» أَي: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ كَوْنَ الصِّيَامِ فَرْضًا؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ يُجْزِئُ عَنْهُ.

وَمَنْ قَالَ: «أَنَا صَائِمٌ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» مُتَرَدِّدًا - فَسَدَتْ نِيَّتُهُ، لَا مُتَبَرِّكًا، كَمَا لَا يَفْسُدُ إِيمَانُهُ بِقَوْلِهِ: «أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» غَيْرَ مُتَرَدِّدٍ فِي الْحَالِ. وَيَكْفِي فِي النِّيَّةِ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ بِنِيَّةِ الصَّوْمِ.

[١] وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ، وَاخْتَارَهُ فِي (الْفَائِقِ)^(١)، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِصِحَّةِ الصَّوْمِ عِنْدَهُ مَعَ الْإِغْمَاءِ^(٢).

(١) انظر: الإنصاف (٣/ ٢٩٣).

(٢) انظر: المبسوط (٣/ ٧٠).

«وَيَصِحُّ صَوْمُ النَّفْلِ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ، قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ» لِقَوْلِ مُعَاذٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَحُذَيْفَةَ، وَحَدِيثِ عَائِشَةَ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟» فَقُلْنَا: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي إِذَنْ صَائِمٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ. وَأَمَرَ بِصَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فِي أَثْنَائِهِ، وَيُحْكَمُ بِالصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ الْمَثَابِ عَلَيْهِ مِنْ وَقْتِهَا.

«وَلَوْ نَوَى: إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ فَرَضِي - لَمْ يُجْزِئُهُ»^[١] لِعَدَمِ جَزْمِهِ بِالنِّيَّةِ. وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ، وَقَالَ: وَإِلَّا فَأَنَا مُفْطِرٌ، فَبَانَ مِنْ رَمَضَانَ - أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ بَنَى عَلَى أَصْلٍ لَمْ يَثْبُتْ زَوَالُهُ.

«وَمَنْ نَوَى الْإِفْطَارَ أَفْطَرَ» أَيُّ: صَارَ كَمَنْ لَمْ يَنْوِ؛ لِقَطْعِهِ النِّيَّةَ، وَلَيْسَ كَمَنْ أَكَلَ، أَوْ شَرَبَ، فَيَصِحُّ أَنْ يَنْوِيَهُ نَفْلًا بِغَيْرِ رَمَضَانَ.

وَمَنْ قَطَعَ نِيَّةَ نَذْرٍ، أَوْ كَفَّارَةٍ، ثُمَّ نَوَاهُ نَفْلًا، أَوْ قَلَبَ نِيَّتَهُمَا إِلَى نَفْلِ - صَحَّ، كَمَا لَوْ انْتَقَلَ مِنْ فَرَضٍ صَلَاةٍ إِلَى نَفْلِهَا.

[١] وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى: يُجْزِئُهُ، اخْتَارَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(١).



بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ

وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ «مَنْ أَكَلَ، أَوْ شَرِبَ، أَوْ اسْتَعَطَّ» بِدُهْنٍ أَوْ غَيْرِهِ فَوَصَلَ إِلَى حَلْقِهِ، أَوْ دِمَاعِهِ «أَوْ اخْتَقَنَ، أَوْ اكْتَحَلَ بِمَا يَصِلُ» أَيُّ بِمَا يَعْلَمُ وَصُولُهُ «إِلَى حَلْقِهِ» لِرُطُوبَتِهِ، أَوْ حَدَّتِهِ: مَنْ كُحِلَ، أَوْ صَرِيَ، أَوْ قَطُورَ، أَوْ ذُرُورَ، أَوْ إِثْمِدَ كَثِيرٍ، أَوْ يَسِيرٍ مُطَيَّبٍ - فَسَدَ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ مَنفَذٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَادًا.

«أَوْ أَذْخَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْئًا مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ غَيْرِ إِحْلِيلِهِ» فَلَوْ قَطَرَ فِيهِ، أَوْ غَيَّبَ فِيهِ شَيْئًا، فَوَصَلَ إِلَى الْمَثَانَةِ - لَمْ يَبْطُلْ صَوْمُهُ.

«أَوْ اسْتَقَاءَ» أَيُّ اسْتَدْعَى الْقِيَّءَ فَقَاءَ، فَسَدَ أَيْضًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ حَسَنَهُ التَّرْمِذِيُّ» «أَوْ اسْتَمْنَى» فَأَمْنَى أَوْ أَمْدَى «أَوْ بَاشَرَ» دُونَ الْفَرْجِ، أَوْ قَبْلَ، أَوْ لَمَسَ «فَأَمْنَى أَوْ أَمْدَى، أَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ» مَنِيًّا - فَسَدَ صَوْمُهُ، لَا إِنْ أَمْدَى.

«أَوْ حَجَمَ، أَوْ اخْتَجَمَ وَظَهَرَ دَمٌ، عَامِدًا ذَاكِرًا» فِي الْكُلِّ «لِصَوْمِهِ فَسَدَ صَوْمُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ.

قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: ثَبُتُ الْأَخْبَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ.

وَلَا يُفْطَرُ بِفَصْدٍ، وَلَا شَرَطٍ، وَلَا رُعَافٍ.

«لَا» إِنْ كَانَ «نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا» وَلَوْ بِوَجُورٍ مُغْمًى عَلَيْهِ مُعَالَجَةً - فَلَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ، وَأَجْزَاهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا، وَالنَّسْيَانِ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا

عَلَيْهِ» وَلَحْدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيُسِّمْ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«أَوْ طَارَ إِلَى حَلْقِهِ ذُبَابٌ أَوْ غُبَارٌ» مِنْ طَرِيقٍ، أَوْ دَقِيقٌ، أَوْ دُحَانٌ - لَمْ يُفْطِرْ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْ ذَلِكَ، أَشْبَهَ النَّائِمَ «أَوْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ» لَمْ يُفْطِرْ^[١]؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عُفِيَ لَأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَتَكَلَّمَ بِهِ» وَقِيَاسُهُ عَلَى تَكَرُّرِ النَّظَرِ غَيْرِ مُسَلِّمٍ؛ لِأَنَّهُ دُونُهُ.

«أَوْ اخْتَلَمَ» لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ، وَكَذَا لَوْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ: أَيُّ غَلَبَهُ.

«أَوْ أَصْبَحَ فِي فِيهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ» أَيُّ: طَرَحَهُ - لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ، وَكَذَا لَوْ شَقَّ عَلَيْهِ أَنْ يَلْفِظَهُ، فَبَلَعَهُ مَعَ رِيْقِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ - لَمْ يَفْسُدْ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَإِنْ تَمَيَّزَ عَنْ رِيْقِهِ، وَبَلَعَهُ بِاخْتِيَارِهِ - أَفْطَرَ، وَلَا يُفْطِرُ إِنْ لَطَخَ بَاطِنَ قَدَمَيْهِ بِشَيْءٍ، فَوَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ.

«أَوْ اغْتَسَلَ، أَوْ تَمَضَّمَضَ، أَوْ اسْتَنْثَرَ» يَعْنِي اسْتَنْشَقَ «أَوْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ» فِي الْمَضْمَضَةِ أَوْ الْإِسْتِنْشَاقِ «أَوْ بَالَعَ» فِيهِمَا «فَدَخَلَ الْمَاءُ حَلْقَهُ - لَمْ يَفْسُدْ» صَوْمُهُ؛ لِعَدَمِ الْقَصْدِ.

وَتُكْرَهُ الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ لِلصَّائِمِ، وَتُقَدَّمُ، وَكُرِّهَ لَهُ عَبَثًا أَوْ إِسْرَافًا، أَوْ لِحَرْجًا، أَوْ عَطَشًا،

كَغَوْصِهِ فِي مَاءٍ لِغَيْرِ غُسْلٍ مَشْرُوعٍ، أَوْ تَبَرُّدٍ^(١)، وَلَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِمَا دَخَلَ حَلَقَهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ.

«وَمَنْ أَكَلَ» أَوْ شَرِبَ، أَوْ جَامَعَ «شَاكًّا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ» وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ طُلُوعُهُ «صَحَّ صَوْمُهُ» وَلَا قَضَاءٌ عَلَيْهِ، وَلَوْ تَرَدَّدَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ «لَا إِنْ أَكَلَ» وَنَحْوَهُ «شَاكًّا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ» مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي هُوَ صَائِمٌ فِيهِ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا غَرَبَتْ - فَعَلَيْهِ قَضَاءُ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ.

«أَوْ» أَكَلَ وَنَحْوَهُ «مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ فَبَانَ نَهَارًا» أَيُّ: فَبَانَ طُلُوعُ الْفَجْرِ، أَوْ عَدَمُ غُرُوبِ الشَّمْسِ - قَضَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ صَوْمَهُ.

وَكَذَلِكَ يَقْضِي إِنْ أَكَلَ وَنَحْوَهُ يَعْتَقِدُهُ نَهَارًا، فَبَانَ لَيْلًا، وَلَمْ يُجِدْ نِيَّةً لَوَاجِبٍ، لَا مَنْ أَكَلَ ظَانًّا غُرُوبَ الشَّمْسِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ الْخَطَأُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٤٢٤) قَوْلُهُ: «أَوْ تَبَرُّدٍ» انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ أَوَّلًا: «أَوْ لِحَرٍّ» يَعْنِي: فَإِنَّهُ يُكْرَهُ. وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَا إِذَا تَمَضَّمَضَ وَاسْتَشَشَقَ لِحَرٍّ وَبَيْنَ غَوْصِهِ لِتَبَرُّدٍ؟ وَلَعَلَّ الْفَارِقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمَضْمَضَةَ وَالْاسْتِشْشَاقَ مَظَنَّةٌ وَصُولُ شَيْءٍ إِلَى الْحَلَقِ، أَوِ الْجَوْفِ، بِخِلَافِ الْغَوْصِ، فَإِنَّهُ قَدْ لَا يَصِلُ مِنْهُ شَيْءٌ. فَلْيُحَرَّرْ (م خ)^[١].

[١] هَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

فصل

«وَمَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَلَوْ فِي يَوْمٍ لَزِمَهُ إِمْسَاكُهُ، أَوْ رَأَى الْهَلَالَ لَيْلَتَهُ، وَرَدَّتْ شَهَادَتُهُ، فَغَيَّبَ حَشْفَةَ ذَكَرِهِ الْأَصْلِيَّ (فِي قُبْلٍ) أَصْلِيٍّ «أَوْ دُبُرٍ» وَلَوْ نَاسِيًا، أَوْ مُكْرَهًا، أَوْ جَاهِلًا «فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ» أَنْزَلَ أَوْ لَا.

وَلَوْ أَوْلَجَ خُنْثَى مُشْكِلاً ذَكَرَهُ فِي قُبْلٍ خُنْثَى مُشْكِلاً، أَوْ قُبْلٍ امْرَأَةً، أَوْ أَوْلَجَ رَجُلٌ ذَكَرَهُ فِي قُبْلٍ خُنْثَى مُشْكِلاً - لَمْ يَفْسُدْ صَوْمٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يُنْزَلَ، كَالْغُسْلِ، وَكَذَا إِذَا أَنْزَلَ مَجْبُوبٌ، أَوْ امْرَأَتَانِ بِمُسَاحَقَةٍ.

«وَإِنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ» وَلَوْ عَمْدًا «فَأَنْزَلَ» مَنِيًّا أَوْ مَذْيًا «أَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ الْمُجَامَعَةُ «مَعْدُورَةً» بِجَهْلٍ، أَوْ نِسْيَانٍ، أَوْ إِكْرَاهٍ - فَالْقَضَاءُ، وَلَا كَفَّارَةٌ، وَإِنْ طَاوَعَتْ عَامِدَةً عَالِمَةً فَالْكَفَّارَةُ أَيْضًا.

«أَوْ جَامَعَ مَنْ نَوَى الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ» الْمُبَاحُ فِيهِ الْقَصْرُ، أَوْ فِي مَرَضٍ يُبِيحُ الْفِطْرَ «أَفْطَرَ، وَلَا كَفَّارَةَ» لِأَنَّهُ صَوْمٌ لَا يَلْزَمُ الْمُضِيَّ فِيهِ، أَشْبَهَ التَّطَوُّعَ؛ وَلِأَنَّهُ يُفْطَرُ بِنِيَّةِ الْفِطْرِ، فَيَقَعُ الْجَمَاعُ بَعْدَهُ.

«وَإِنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ، أَوْ مُتَوَالِيَيْنِ «أَوْ كَرَّرَهُ» أَيُّ: كَرَّرَ الْوَطْءَ «فِي يَوْمٍ، وَلَمْ يُكْفَرْ» لِلْوَطْءِ الْأَوَّلِ «فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الثَّانِيَةِ» وَهِيَ مَا إِذَا كَرَّرَ الْوَطْءَ فِي يَوْمٍ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ.

قَالَ فِي (الْمُغْنِي) وَ(الشَّرْحِ): بِغَيْرِ خِلَافٍ.

«وَفِي الْأُولَى» وَهِيَ مَا إِذَا جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ «اِثْنَتَانِ»^[١] لِأَنَّ كُلَّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُفْرَدَةٌ.
 «وَإِنْ جَامَعَ ثُمَّ كَفَّرَ، ثُمَّ جَامَعَ فِي يَوْمِهِ، فَكَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ»^[٢] لِأَنَّهُ وَطْءٌ مُحَرَّمٌ، وَقَدْ
 تَكَرَّرَ، فَتَكَرَّرَ هِيَ، كَالْحَجِّ.

«وَكَذَلِكَ مَنْ لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ» كَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ،
 أَوْ نَسِيَ النِّيَّةَ، أَوْ أَكَلَ عَامِدًا «إِذَا جَامَعَ» فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ؛ لِهُتْكِ حُرْمَةِ الزَّمَنِ.
 «وَمَنْ جَامَعَ وَهُوَ مُعَاقٍ، ثُمَّ مَرِضَ، أَوْ جُنَّ أَوْ سَافَرَ - لَمْ تَسْقُطِ»^[٣] الْكَفَّارَةُ
 عَنْهُ؛

[١] هَذَا الْمَذْهَبُ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: تَكْفِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ لِلتَّدَاخُلِ. قَالَ فِي (الْمُغْنِي):
 وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ الْحَرَقِيِّ، وَاخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ، وَمَذْهَبُ الزُّهْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَصْحَابِ
 الرَّأْيِ^(١).

[٢] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ، وَذَكَرَ الْحُلَوَانِيُّ رِوَايَةً: تَكْفِيهِ كَفَّارَةٌ
 وَاحِدَةٌ^(٢) يَعْنِي لِلْجَمَاعِ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَكَلَ عَامِدًا ثُمَّ جَامَعَ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ. قَالَ فِي
 (الْمُغْنِي): وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْجَمَاعِ^(٣).
 [٣] هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ^(٤)، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَسْقُطُ^(٥)، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ.

(١) المغني (٤/٣٨٦).

(٢) الإنصاف (٣/٣٢٠).

(٣) المغني (٤/٣٨٦).

(٤) المدونة (٢/١٣).

(٥) انظر: المبسوط (٣/٧٥)، وبدائع الصنائع (٢/١٠٠ - ١٠١)، وفيهما: تسقط الكفارة في المرض دون السفر.

لِاسْتِقْرَارِهَا، كَمَا لَوْ لَمْ يَطْرَأَ الْعُذْرُ «وَلَا تَجِبُ»^[١] الْكَفَّارَةُ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ نَصٌّ، وَغَيْرُهُ لَا يُسَاوِيهِ.

وَالنَّزْعُ جَمَاعٌ، وَالْإِنْزَالُ بِالمَسَاحَقَةِ كَالْجَمَاعِ، عَلَى مَا فِي (الْمُنْتَهَى).

«وَهِيَ» أَي: كَفَّارَةُ الْوَطْءِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ «عِتَقُ رَقَبَةٍ» مُؤْمِنَةٍ، سَلِيمَةٍ مِنْ الْعُيُوبِ الضَّارَّةِ بِالْعَمَلِ «فَإِنْ لَمْ يَجِدْ» رَقَبَةً «فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ» الصَّوْمَ «فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا» لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ بَرٌّ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أَوْ زَبِيبٍ، أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ أَقِطٍ «فَإِنْ لَمْ يَجِدْ» شَيْئًا يُطْعِمُهُ لِلْمَسَاكِينِ «سَقَطَتِ» الْكَفَّارَةُ؛ لِأَنَّ الْأَعْرَابِيَّ لَمَّا دَفَعَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ التَّمَرَ لِيُطْعِمَهُ لِلْمَسَاكِينِ، فَأَخْبَرَهُ بِحَاجَتِهِ قَالَ: «أَطْعِمُهُ أَهْلَكَ» وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِكَفَّارَةٍ أُخْرَى، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ بَقَاءَهَا فِي ذِمَّتِهِ، بِخِلَافِ كَفَّارَةِ حَجٍّ وَظَهَارٍ وَيَمِينٍ وَنَحْوِهَا.

وَيَسْقُطُ الْجَمِيعُ بِتَكْفِيرٍ غَيْرِهِ عَنْهُ بِإِذْنِهِ.

[١] وَعَنْ أَحْمَدَ: تَجِبُ بِالْإِنْزَالِ الْمَفْسِدُ لِلصَّوْمِ^(١). وَعَنْ مَالِكٍ: تَجِبُ بِكُلِّ مَا كَانَ هَتَكًا لِلصَّوْمِ^(٢). وَعَنْ عَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ، وَالزُّهْرِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ: تَجِبُ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ^(٣). وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ يُتَعَدَّى بِهِ، أَوْ يُتَدَاوَى بِهِ^(٤).



(١) انظر: المغني (٤/ ٣٦٥).

(٢) انظر: المعونة (ص: ٤٧٦)، والكافي لابن عبد البر (ص: ١٢٥).

(٣) انظر: الإشراف لابن المنذر (٣/ ١٢٨)، م (١١٥٧).

(٤) انظر: المبسوط (٣/ ٧٤)، والتنف في الفتاوى (١/ ١٥٩).

بَابُ مَا يُكْرَهُ وَيُسْتَحَبُّ فِي الصَّوْمِ وَحُكْمِ الْقَضَاءِ

أَيُّ: قَضَاءِ الصَّوْمِ.

«يُكْرَهُ» لِصَائِمٍ «جَمْعُ رَيْقِهِ فَيَبْتَلَعُهُ» لِلخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ مَنْ قَالَ يَفْطُرُهُ «وَيَحْرُمُ» عَلَى الصَّائِمِ «بَلْعُ النُّخَامَةِ»^(١) سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ جَوْفِهِ أَوْ صَدْرِهِ أَوْ دِمَاعِهِ «وَيُفْطِرُ بِهَا فَقَطُّ»^(٢) أَيُّ: لَا بِالرَّيْقِ «إِنْ وَصَلَتْ إِلَى فَمِهِ» لِأَنَّهَا مِنْ غَيْرِ الْفَمِ.

وَكَذَلِكَ إِذَا تَنَجَّسَ فَمُهُ بِدَمٍ، أَوْ قَيْءٍ وَنَحْوِهِ فَبَلَعَهُ وَإِنْ قَلَّ؛ لِإِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ، وَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ فَمِهِ حَصَاةً، أَوْ دِرْهَمًا، أَوْ خَيْطًا، ثُمَّ أَعَادَهُ - فَإِنْ كَثُرَ مَا عَلَيْهِ أَفْطَرَ وَإِلَّا فَلَا، وَلَوْ أَخْرَجَ لِسَانَهُ ثُمَّ أَعَادَهُ لَمْ يُفْطَرْ بِمَا عَلَيْهِ وَلَوْ كَثُرَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَصِلْ عَنْ مَحَلِّهِ، وَيُفْطِرُ بِرَيْقٍ أَخْرَجَهُ إِلَى مَا بَيْنَ شَفَتَيْهِ ثُمَّ بَلَعَهُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَقَرِيِّ (١ / ٤٣٠): قَوْلُهُ: «يَحْرُمُ بَلْعُ النُّخَامَةِ» قَالَ ابْنُ ذُهْلَانَ:

الظَّاهِرُ تَحْرِيمُهُ مُطْلَقًا؛ أَيُّ: لِلصَّائِمِ، وَالْمُفْطِرِ^(٢) اهـ (م. ق. ر).

[١] وَعَنْهُ: لَا يُفْطِرُ بِهَا^(١).

[٢] أَقُولُ: قَدْ صَرَّحَ فِي (شَرْحِ الْإِفْتِنَاعِ) أَوَّلَ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ بِتَحْرِيمِ النُّخَامَةِ عِنْدَ

حَدِّ النَّجَاسَةِ^(٢).

(١) انظر: المغني (٤ / ٣٥٥).

(٢) كشاف القناع (٢ / ٣٢٩).

«وَيُكْرَهُ ذَوْقُ طَعَامٍ بِلَا حَاجَةٍ» قَالَ الْمَجْدُ: الْمَنْصُوصُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ
لِحَاجَةٍ وَمَصْلَحَةٍ، وَحَكَاهُ هُوَ وَالْبُخَارِيُّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
«و» يُكْرَهُ «مَضْغُ عِلْكَ قَوِيٍّ» وَهُوَ الَّذِي كُلَّمَا مَضَعَهُ صَلَبٌ وَقَوِيٌّ؛ لِأَنَّهُ
يَحْلِبُ الْبَلْغَمَ، وَيَجْمَعُ الرِّيقَ، وَيُورِثُ الْعَطَشَ.
«وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُمَا» أَيُّ: طَعْمَ الطَّعَامِ وَالْعِلْكَ «فِي حَلْقِهِ أَفْطَرَ» لِأَنَّهُ أَوْصَلَهُ
إِلَى جَوْفِهِ.

«وَيَحْرُمُ» مَضْغُ «الْعِلْكَ الْمُتَحَلَّلِ» مُطْلَقًا، إِجْمَاعًا، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ) «إِنْ بَلَغَ
رِيقَهُ» وَإِلَّا فَلَا.

هَذَا مَعْنَى مَا ذَكَرَهُ فِي (الْمُقْنِعِ) وَ(الْمُغْنِي) وَ(الشَّرْحِ) لِأَنَّ الْمَحْرَمَ إِدْخَالَ ذَلِكَ
إِلَى جَوْفِهِ، وَلَمْ يُوجَدْ.

وَقَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَحْرُمُ مَضْغُ ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ
يَبْتَلِغْ رِيقَهُ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَكْثَرُ. اهـ.

وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ) وَ(الْمُنْتَهَى).

وَيُكْرَهُ أَنْ يَدَعَ بَقَايَا الطَّعَامِ بَيْنَ أَسْنَانِهِ، وَشَمَّ مَا لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَجْذِبَهُ نَفْسُهُ،
كَسَحِيقِ مِسْكٍ.

«وَتُكْرَهُ الْقُبْلَةُ» وَدَوَاعِي الْوُطْءِ «لَمَنْ تَحَرَّكَ شَهْوَتُهُ» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «نَهَى عَنْهَا
شَابًّا وَرَخَّصَ لِشَيْخٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَكَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِإِسْنَادٍ
صَحِيحٍ.

«وَكَانَ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ؛ لِمَا كَانَ مَالِكًا لِإِزِيهِ» وَغَيْرُ ذِي الشَّهْوَةِ فِي مَعْنَاهُ، وَتَحْرُمُ إِنْ ظَنَّ أَنْزَالًا.

«وَيَجِبُ» مُطْلَقًا «اجْتِنَابُ كَذِبٍ وَغِييَةٍ» وَنَمِيمَةٍ «وَشْتَمٍ» وَنَحْوِهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ أَحْمَدُ: يَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَتَعَاهَدَ صَوْمَهُ مِنْ لِسَانِهِ، وَلَا يُمَارِي، وَيَصُونُ صَوْمَهُ، وَكَانُوا إِذَا صَامُوا قَعَدُوا فِي الْمَسَاجِدِ، وَقَالُوا: نَحْفَظُ صَوْمَنَا، وَلَا نَعْتَابُ أَحَدًا، وَلَا يَعْمَلُ عَمَلًا يَجْرَحُ بِهِ صَوْمَهُ.

«وَسُنَّ» كَثْرَةُ قِرَاءَةٍ، وَذِكْرٍ، وَصَدَقَةٍ، وَكَفُّ لِسَانِهِ عَمَّا يُكْرَهُ، وَسُنَّ «لِمَنْ شَتِمَ قَوْلُهُ» جَهْرًا: «إِنِّي صَائِمٌ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ، أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ».

«و» سُنَّ «تَأْخِيرُ سُحُورٍ» إِنْ لَمْ يَحْشَ طُلُوعَ فَجْرِ ثَانٍ؛ لِقَوْلِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «تَسَحَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَكَرِهَ جَمَاعٌ مَعَ شَكٍّ فِي طُلُوعِ فَجْرِ لَا سُحُورٍ.

«و» يُسَنُّ «تَعْجِيلُ فِطْرِ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالْمُرَادُ إِذَا تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ، وَلَهُ الْفِطْرُ بِغَلَبَةِ الظَّنِّ.

وَمَحْصُلُ فَضِيلَتِهِ بِشُرْبٍ، وَكَمَالُهَا بِأَكْلٍ، وَيَكُونُ «عَلَى رُطْبٍ» لِحَدِيثِ أَنَسٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطْبَاتٍ، قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَعَلَى تَمْرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَمْرَاتٌ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

«فَإِنْ عُدِمَ» الرُّطْبُ «فَتَمَرٌ، فَإِنْ عُدِمَ ف» عَلَى «مَاءٍ» لِمَا تَقَدَّمَ.

«وَقَوْلُ مَا وَرَدَ» عِنْدَ فِطْرِهِ وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ، سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ».

«وَيُسْتَحَبُّ الْقَضَاءُ»^[١] أَي: قَضَاءُ رَمَضَانَ، فَوْرًا «مُتَتَابِعًا» لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ، وَسَوَاءٌ أَفْطَرَ بِسَبَبٍ مُحَرَّمٍ أَوْ لَا، وَإِنْ لَمْ يَقْضِ عَلَى الْفَوْرِ وَجَبَ الْعَزْمُ عَلَيْهِ. «وَلَا يَجُوزُ» تَأْخِيرُ قَضَائِهِ «إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ، مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ» لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كَانَ يَكُونُ عَلَى الصَّوْمِ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ؛ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. فَلَا يَجُوزُ التَّطَوُّعُ قَبْلَهُ»^[٢]، وَلَا يَصِحُّ.

«فَإِنْ فَعَلَ» أَي: أَخْرَهُ بِلا عُذْرٍ، حَرَّمَ عَلَيْهِ،

[١] يُقَدَّمُ قَضَاءُ رَمَضَانَ وَجُوبًا عَلَى نَذْرِ لَا يَخَافُ فَوْتَهُ؛ لِسَعَةِ وَقْتِهِ؛ لِتَأَكُّدِ الْقَضَاءِ؛ لَوْجُوبِهِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ. فَإِنْ خَافَ فَوْتَ النَّذْرِ قَدَّمَهُ إِنْ اتَّسَعَ وَقْتُ الْفَرْضِ، وَإِلَّا قَدَّمَ الْفَرْضَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنْهُ: بَلَى، وَصَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ) (١).

وَحِينَئِذٍ «فَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مِسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ»^[١] مَا يُجْزِي فِي كَفَّارَةٍ، رَوَاهُ سَعِيدٌ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَإِنْ كَانَ لِعُذْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

«وَإِنْ مَاتَ»^[٢] بَعْدَ أَنْ أَخَّرَهُ لِعُذْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلِغَيْرِ عُذْرِ أُطْعِمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٌ، كَمَا تَقَدَّمَ «وَلَوْ بَعْدَ رَمَضَانَ آخَرَ» لِأَنَّهُ بِإِخْرَاجِ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ زَالَ تَقْرِيطُهُ، وَالْإِطْعَامُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، أَوْصَى بِهِ أَوْ لَا، وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمُ كَفَّارَةٍ أُطْعِمَ عَنْهُ، كَصَوْمٍ مُتَعَةٍ، وَلَا يُقْضَى عَنْهُ مَا وَجَبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ^[٣].

[١] وَقِيلَ: لَا إِطْعَامَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَالنَّخَعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ^(١).

[٢] كَلَامُهُ مُشْكِلٌ: هَلْ يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ إِطْعَامُ مِسْكِينَيْنِ إِنْ مَاتَ بَعْدَ رَمَضَانَ آخَرَ وَقَدْ أَخَّرَهُ لِغَيْرِ عُذْرٍ، أَوْ يُرِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى إِطْعَامِ مِسْكِينٍ وَاحِدٍ؟ وَفِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: لَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى إِطْعَامِ مِسْكِينٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

وَالثَّانِي: عَلَيْهِ إِطْعَامُ مِسْكِينَيْنِ، جَزَمَ بِهِ فِي (الْمُحَرَّرِ)^(٢) وَغَيْرِهِ. رَاجِعَ (الْإِنْصَافَ)^(٣).

[٣] وَالصَّوَابُ أَنَّ الصَّوْمَ الْوَاجِبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ يُقْضَى عَنْهُ أَيْضًا؛ لِمَا فِي الْمُتَّقَى عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»^(٤)، فَأَمَّا الصَّلَاةُ فَفِيهَا رَوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّهَا تُقْضَى أَيْضًا.

(١) انظر: المغني (٤/ ٤٠٠).

(٢) المحرر (١/ ٢٣١).

(٣) الإنصاف (٣/ ٣٣٥).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم، رقم (١٩٥٢)، ومسلم: كتاب الصيام،

باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٧).

«وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ» نَذِرٌ «أَوْ حَجٌّ» نَذِرٌ «أَوْ اعْتِكَافٌ» نَذِرٌ «أَوْ صَلَاةٌ نَذِرٌ - اسْتَحَبَّ لَوْلِيهِ قَضَاؤُهُ» لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذِرٌ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَلِأَنَّ النِّيَابَةَ تَدْخُلُ فِي الْعِبَادَةِ بِحَسَبِ خِفَتِهَا، وَهُوَ أَخَفُّ حُكْمًا مِنَ الْوَاجِبِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ، وَالْوَلِيُّ هُوَ الْوَارِثُ.

فَإِنْ صَامَ غَيْرُهُ جَازَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ، وَإِنْ خَلَفَ تَرَكَةً وَجَبَ الْفِعْلُ، فَيَفْعَلُهُ الْوَلِيُّ، أَوْ يَدْفَعُ إِلَى مَنْ يَفْعَلُهُ عَنْهُ، وَيَدْفَعُ فِي الصَّوْمِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ طَعَامَ مِسْكِينٍ، وَهَذَا كُلُّهُ فَيَمْنٌ أَمْكَنُهُ^[١] صَوْمَ مَا نَذَرَهُ فَلَمْ يَصُومْهُ، فَلَوْ أَمْكَنَهُ بَعْضُهُ قُضِيَ ذَلِكَ الْبَعْضُ فَقَطْ، وَالْعُمْرَةُ فِي ذَلِكَ كَالْحَجِّ.

[١] قَوْلُهُ: «فَيَمْنٌ أَمْكَنُهُ...» إلخ؛ أَيُّ بَأْنٍ مَضَى زَمَنٌ يَتَسَعُّ لِلصَّوْمِ فِيهِ، سَوَاءً كَانَ هُنَاكَ مَانِعٌ حِسِّيٌّ كَمَرَضٍ، أَوْ شَرْعِيٌّ كَحَيْضٍ، أَمْ لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ، كَمَا صَرَّحَ بِمَعْنَى ذَلِكَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(١).



بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

وَفِيهِ فَضْلٌ عَظِيمٌ لِحَدِيثِ: «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ، الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، إِلَى سَبْعِ مِئَةٍ ضِعْفٍ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ» وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ لِلتَّشْرِيفِ وَالتَّعْظِيمِ.

«يُسَنُّ صِيَامُ» ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْعَلَهَا «أَيَّامُ» اللَّيَالِي «الْبَيْضِ» لِمَا رَوَى أَبُو ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَصُمْ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ. وَسُمِّيَتْ بَيْضًا لِبَيَاضِ لَيَالِيهَا كُلِّهَا بِالْقَمَرِ.

«و» يُسَنُّ صَوْمُ «الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «هُمَا يَوْمَانِ تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَحَبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ. «و» صَوْمُ «سِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ» لِحَدِيثِ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَاتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَيُسْتَحَبُّ تَتَابُعُهَا، وَكَوْنُهَا عَقِبَ الْعِيدِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُسَارَعَةِ إِلَى الْحَيْرِ^[١].

[١] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَسَمِيَ بَعْضُ النَّاسِ الثَّامِنَ مِنْ شَوَّالٍ عِيدَ الْأَبْرَارِ. وَقَالَ شَيْخُنَا: لَا يَجُوزُ اعْتِقَادُنَا مِنْ شَوَّالٍ عِيدًا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعِيدٍ إِجْمَاعًا، وَلَا شَعَائِرُهُ شَعَائِرُ عِيدٍ^(١). اهـ.

«وَصَوْمُ «شَهْرِ الْمُحَرَّمِ»^[١] لِحَدِيثٍ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«وَأَكْذَهُ الْعَاشِرُ، ثُمَّ التَّاسِعُ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَئِنْ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ لَأَصُومَنَّ التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ» اِحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ، وَقَالَ: إِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ أَوَّلُ الشَّهْرِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ لِيَتَيَقَّنَ صَوْمَهُمَا.

وَصَوْمُ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ سَنَةٍ، وَيُسَنُّ فِيهِ التَّوَسُّعَةُ عَلَى الْعِيَالِ.

«وَصَوْمُ «تِسْعِ ذِي الْحِجَّةِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«وَأَكْذَهُ عَرَفَةُ لِغَيْرِ حَاجٍّ بِهَا» وَهُوَ كَفَّارَةٌ سَنَتَيْنِ؛ لِحَدِيثٍ: «صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ» وَقَالَ فِي صِيَامِ عَاشُورَاءَ: «إِنِّي أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَيَلِي يَوْمَ عَرَفَةَ فِي الْإِكْدِيَّةِ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّامِنُ.

[١] ذَكَرَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (اللطائف) أَنَّ صِيَامَ شَهْرِ شَعْبَانَ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، وَأَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي صِيَامِ مُحَرَّمٍ مُحْمُولٌ عَلَى التَّطَوُّعِ الْمُطْلَقِ بِالصَّيَامِ، وَأَنَّ شَهْرَ شَعْبَانَ وَسَوَالِ بِمَنْزِلَةِ الرِّوَاتِبِ مَعَ الْفَرَائِضِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَأَفْضَلُهُ» أَيُّ أَفْضَلِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ «صَوْمُ يَوْمٍ، وَفِطْرُ يَوْمٍ» لِأَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَقَالَ: «هُوَ أَفْضَلُ الصَّيَامِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يُضْعِفَ الْبَدَنَ حَتَّى يَعْجِزَ عَمَّا هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّيَامِ، كَالْقِيَامِ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَحُقُوقِ عِبَادِهِ اللَّازِمَةِ، وَإِلَّا فَتَرَكُهُ أَفْضَلُ.

«وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ» بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِحْيَاءَ لِسَعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَإِنْ أَفْطَرَ مِنْهُ، أَوْ صَامَ مَعَهُ غَيْرُهُ - زَالَتِ الْكَرَاهَةُ.

«و» كُرِهَ إِفْرَادُ يَوْمِ «الْجُمُعَةِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَبْلَهُ يَوْمٌ أَوْ بَعْدَهُ يَوْمٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، «و» كُرِهَ إِفْرَادُ يَوْمِ «السَّبْتِ»^[١] لِحَدِيثٍ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَكُرِهَ صَوْمُ يَوْمِ النِّزْوِزِ وَالْمَهْرَجَانِ^[٢]، وَكُلُّ عِيدٍ لِلْكَفَّارِ، أَوْ يَوْمٍ يُفْرَدُونَهُ بِالْتَّعْظِيمِ.

[١] وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّ الْحَدِيثَ شَاذٌ أَوْ مَنْسُوخٌ^(١) نَقَلَهُ عَنْهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَاخْتَارَ الْمَجْدُ «لَا يُكْرَهُ» لِأَنَّهُمْ لَا يُعْظَمُونَهَا بِالصَّيَامِ، فَلَا تَحْصُلُ الْمُسَابَهَةُ. قُلْتُ: لَكِنْ تَخْصِيصُهَا بِالصَّوْمِ رُبَّمَا يُفْهَمُ مِنْهُ نَوْعُ تَعْظِيمٍ لَهَا، فَكُرِهَ ذَلِكَ؛ دَفْعًا لِلشُّبْهَةِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ صَوْمِ أَعْيَادِهِمْ»^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الاختيارات (ص: ٤٦٢).

(٢) الإنصاف (٣/ ٣٤٧).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (ص: ٨١)، وانظر: الإنصاف (٣/ ٣٤٩).

«و» يَوْمُ «الشَّكِّ»^[١] وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْمٌ وَلَا نَحْوُهُ؛ لِقَوْلِ عَمَّارٍ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَالبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا.

وَيُكْرَهُ الْوِصَالُ، وَهُوَ أَنْ لَا يُفْطِرَ بَيْنَ الْيَوْمَيْنِ أَوْ الْآيَامِ، وَلَا يُكْرَهُ إِلَى السَّحَرِ، وَتَرْكُهُ أَوْلَى.

«وَيَحْرُمُ صَوْمُ» يَوْمَيِ «الْعِيدَيْنِ» إِجْمَاعًا لِلنَّهْيِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «وَلَوْ فِي فَرْضٍ وَ» يَحْرُمُ «صِيَامُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ»^[٢] لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«إِلَّا عَنْ دَمٍ مُتَعَةٍ وَقِرَانٍ» فَيَصِحُّ صَوْمُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لِمَنْ عَدِمَ الْهَدْيَ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ: «لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصْمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«وَمَنْ دَخَلَ فِي فَرْضٍ مُوسِعٍ» مِنْ صَوْمٍ أَوْ غَيْرِهِ «حَرَمَ قَطْعُهُ» كَالْمُضَيِّقِ، فَيَحْرُمُ خُرُوجُهُ مِنَ الْفَرْضِ بِلَا عُدْرٍ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ مُتَعَيْنٌ، وَدَخَلَتِ التَّوَسُّعَةُ فِي وَقْتِهِ رَفَقًا، وَمِظْنَةً لِلْحَاجَةِ، فَإِذَا شَرَعَ تَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي إِتْمَامِهِ.

[١] وَقِيلَ: يَحْرُمُ. وَمَالَ إِلَيْهِ فِي (الْفُرُوعِ)^(١) قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢).

[٢] وَعَنْهُ: إِبَاحَةُ صِيَامِهَا فِي الْفَرْضِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْمُتَعَةِ^(٣).

(١) الفروع (٩٧/٥).

(٢) الإنصاف (٣/٣٤٩).

(٣) الروايتين والوجهين (١/٢٦٤-٢٦٥)، والمغني (٤/٤٢٥).

«وَلَا يَلْزَمُ» الْإِتْمَامُ «فِي النَّفْلِ» ^(١) مِنْ صَوْمٍ، وَصَلَاةٍ، وَوُضُوءٍ، وَغَيْرِهَا؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَهْدِي لَنَا حَيْثُ، فَقَالَ: «أَرِنِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا»، فَأَكَلَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ.

وَرَادَ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ: «إِنَّمَا مَثَلُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ مَثَلُ الرَّجُلِ يُخْرِجُ مِنْ مَالِهِ الصَّدَقَةَ، فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا، وَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا» وَكُرِهَ خُرُوجُهُ مِنْهُ بِلَا عَذْرِ.

«وَلَا قَضَاءُ فَاسِدِهِ» أَيُّ: لَا يَلْزَمُ قَضَاءُ مَا فَسَدَ مِنَ النَّفْلِ «إِلَّا الْحَجَّ» وَالْعُمْرَةَ، فَيَجِبُ إِتْمَامُهُمَا لِانْعِقَادِ الْإِحْرَامِ لَا زِمًا، فَإِنْ أَفْسَدَهُمَا أَوْ فَسَدَا لَزِمَهُ الْقَضَاءُ.

«وَتُرْجَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ» مِنْ رَمَضَانَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» زَادَ أَحْمَدُ: «وَمَا تَأَخَّرَ».

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهَا مَا يَكُونُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، أَوْ لِعِظَمِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللَّهِ، أَوْ لِأَنَّ لِلطَّاعَاتِ فِيهَا قَدْرًا عَظِيمًا، وَهِيَ أَفْضَلُ اللَّيَالِي، وَهِيَ بَاقِيَةٌ لَمْ تَرْفَعْ لِلْأَخْبَارِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٤٤٢): قَوْلُهُ: «وَلَا يَلْزَمُ الْإِتْمَامُ فِي النَّفْلِ...» إِخْبَارٌ، وَعَنْ أَحْمَدَ: يَجِبُ إِتْمَامُ الصَّوْمِ، وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ؛ وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ ^(١) اهـ.

[١] وَسَائِرُ التَّطَوُّعَاتِ كَالصَّوْمِ، إِلَّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، قَالَهُ فِي (الْفُرُوعِ) وَغَيْرِهِ، نَقْلًا عَنِ (الكَافِي) ^(١).

«وَأَوْتَارُهُ أَكْدُ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اطْلُبُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فِي ثَلَاثِ بَقِيْنَ، أَوْ سَبْعِ بَقِيْنَ، أَوْ تِسْعِ بَقِيْنَ».

«وَلَيْلَةُ سَبْعِ وَعَشْرِينَ أَبْلَغُ» أَي: أَرْجَاهَا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَغَيْرِهِمَا، وَحِكْمَةُ إِخْفَائِهَا لِيَجْتَهِدُوا فِي طَلَبِهَا.

«وَيَدْعُو فِيهَا» لِأَنَّ الدُّعَاءَ مُسْتَجَابٌ فِيهَا^(١) «بِمَا وَرَدَ» عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ وَافَقْتُهَا فِيمَ أَدْعُو؟ قَالَ: «قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ مُجِبُّ الْعَفْوِ، فَاعْفُ عَنِّي» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَلِلْتِّرْمِذِيِّ مَعْنَاهُ وَصَحَّحَهُ. وَمَعْنَى الْعَفْوِ: التَّرُكُ.

وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «سَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ، وَالْمُعَافَاةَ الدَّائِمَةَ، فَمَا أُوتِيَ أَحَدٌ بَعْدَ يَقِيْنٍ خَيْرًا مِنْ مُعَافَاةٍ» فَالْشَّرُّ الْمَاضِي يُزُولُ بِالْعَفْوِ، وَالْحَاضِرُ بِالْعَافِيَةِ، وَالْمُسْتَقْبَلُ بِالْمُعَافَاةِ؛ لِتَضَمُّنِهَا دَوَامَ الْعَافِيَةِ.

[١] هَكَذَا ذَكَرَهُ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ)^(١) وَغَيْرِهِ، وَفِي (الْإِقْنَاعِ): يُرْجَى إِجَابَةُ الدُّعَاءِ فِيهَا^(٢) لَكِنْ مِثْلُ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَوْقِيفٍ، فَلَا يُحْكَمُ بِأَنَّ الدُّعَاءَ فِيهَا مُسْتَجَابٌ إِلَّا بِنَصٍّ، أَوْ قَوْلِ صَحَابِيٍّ يُحْكَمُ بِأَنَّ قَوْلَهُ مَرْفُوعٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) المستوعب (١/٤٢٧).

(٢) الإقناع (١/٣٢٠).

بَابُ الْإِعْتِكَافِ

«هُوَ» لُغَةً: لُزُومُ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ ﴿يَعْتَكِفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وَاصْطِلَاحًا: «لُزُومُ مَسْجِدٍ».

أَيُّ: لُزُومُ مُسْلِمٍ عَاقِلٍ - وَلَوْ مُمَيِّزًا لَا غُسْلَ عَلَيْهِ - مَسْجِدًا، وَلَوْ سَاعَةً «لِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى» وَيُسَمَّى جَوَارًا، وَلَا يَبْطُلُ بِالْإِغْمَاءِ.

وَهُوَ «مُسْنُونٌ» كُلُّ وَقْتٍ إِجْمَاعًا^[١]؛ لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمُدَاوَمَتِهِ عَلَيْهِ، وَاعْتِكَافَ أَزْوَاجِهِ بَعْدَهُ وَمَعَهُ، وَهُوَ فِي رَمَضَانَ أَكْدُ لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَآكِدُهُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ.

«وَيَصِحُّ» الْإِعْتِكَافُ «بِلَا صَوْمٍ» لِقَوْلِ عُمَرَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتِكَفَ لَيْلَةً بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَلَوْ كَانَ الصَّوْمُ شَرْطًا لَمَا صَحَّ اعْتِكَافُ اللَّيْلِ.

«وَيَلْزَمَانِ» أَيِ الْإِعْتِكَافِ وَالصَّوْمِ «بِالنَّذْرِ» فَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتِكَفَ صَائِمًا، أَوْ يَصُومَ مُعْتِكَفًا - لَزِمَهُ الْجَمْعُ.

[١] الْإِجْمَاعُ لَيْسَ عَائِدًا عَلَى كَوْنِهِ كُلِّ وَقْتٍ، وَإِنَّمَا يَعُودُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَرَى أَنَّ الصِّيَامَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ، وَهَؤُلَاءِ لَا يَصِحُّ عِنْدَهُمُ الْإِعْتِكَافُ لَيْلًا إِلَّا تَبَعًا لِلنَّهَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَذَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ مُعْتَكِفًا وَنَحْوَهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَكَذَا لَوْ نَذَرَ صَلَاةً بِسُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ.

وَلَا يَجُوزُ لِرُجُوعِهِ اعْتِكَافٌ بِلَا إِذْنٍ زَوْجَهَا، وَلَا لِقِنْ بِلَا إِذْنٍ سَيِّدِهِ^[١]، وَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا مِنْ تَطَوُّعٍ مُطْلَقًا، وَمَنْ نَذَرَ بِلَا إِذْنٍ^[٢].

«وَلَا يَصِحُّ» الْإِعْتِكَافُ «إِلَّا» بِنِيَّةٍ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَلَا يَصِحُّ إِلَّا «فِي مَسْجِدٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ عَنكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]

[١] لَكِنْ يُجْزَى، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَقِيلَ: يَقَعُ بَاطِلًا كَصَلَاةٍ فِي مَغْضُوبٍ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ)^(١)، وَ(الرَّعَايَةِ)^(٢)، وَذَكَرَهُ نَصُّ أَحْمَدَ فِي الْعَبْدِ، وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَنْ نَذَرَ بِلَا إِذْنٍ» فَهَمَّ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ النَّذْرُ بِإِذْنٍ فَلَيْسَ هُمَا تَحْلِيلُهُمَا، وَهُوَ كَذَلِكَ، لَكِنْ إِنْ كَانَا قَدْ أَذْنَا هُمَا فِي الشُّرُوعِ فِيهِ فَلَيْسَ هُمَا ذَلِكَ، سَوَاءٌ كَانَ النَّذْرُ زَمَنًا مُعَيَّنًا أَمْ لَا، وَإِنْ كَانَ الْإِذْنُ فِي عَقْدِ النَّذْرِ فَإِنْ كَانَ زَمَنُهُ مُعَيَّنًا بِالْإِذْنِ فِيهِ أَذْنٌ مَنْ فَعَلَهُ، وَإِلَّا فَلَا، قَالَهُ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٤)، لَكِنْ عَلَى كِلَا الْأَمْرَيْنِ: مَتَى شَرَعَا فِي النَّذْرِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لَمْ يَمْلِكِ الْإِذْنُ تَحْلِيلَهُمَا، سَوَاءٌ كَانَ النَّذْرُ مُعَيَّنًا أَمْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ.

(١) المستوعب (١/ ٤٤٥).

(٢) الرعاية الصغرى (١/ ٢١٥).

(٣) انظر: الإنصاف (٣/ ٣٦٢).

(٤) الإقناع (١/ ٣٢٢).

«يُجْمَعُ فِيهِ» أَي: تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ^(١)؛ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ فِي غَيْرِهِ يُفْضِي إِمَّا إِلَى تَرْكِ الْجَمَاعَةِ أَوْ تَكَرُّارِ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا كَثِيرًا، مَعَ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ، وَهُوَ مُنَافٍ لِلْإِعْتِكَافِ.

«إِلَّا» مَنْ لَا تَلَزُمُهُ الْجَمَاعَةُ كَ«الْمَرْأَةِ» وَالْمَعْذُورِ، وَالْعَبْدِ «فَ» يَصِحُّ اعْتِكَافُهُمْ «فِي كُلِّ مَسْجِدٍ» لِلآيَةِ، وَكَذَا مَنْ اعْتَكَفَ مِنَ الشُّرُوقِ إِلَى الزَّوَالِ مَثَلًا «سِوَى مَسْجِدِ بَيْتِهَا» وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَتَّخِذُهُ لِصَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَسْجِدٍ حَقِيقَةً وَلَا حُكْمًا^(٢)؛ لِحَوَازِ لُبِّهَا فِيهِ حَائِضًا وَجُنُبًا.

وَمِنْ الْمَسْجِدِ ظَهْرُهُ، وَرَحْبَتُهُ الْمَحْوَطَةُ، وَمَنَارَتُهُ الَّتِي هِيَ أَوْ بَابُهَا فِيهِ، وَمَا زِيدَ فِيهِ، وَالْمَسْجِدُ الْجَامِعُ أَفْضَلُ لِرَجُلٍ تَحَلَّلَ اعْتِكَافَهُ جُمُعَةً.

«وَمَنْ نَذَرَهُ» أَيِ الْإِعْتِكَافِ «أَوْ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ» الْمَسَاجِدِ «الثَّلَاثَةِ» مَسْجِدِ مَكَّةَ، وَالْمَدِينَةِ، وَالْأَقْصَى

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٤٤٦): قَوْلُهُ: «لَيْسَ بِمَسْجِدٍ حَقِيقَةً وَلَا حُكْمًا» أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَظَاهِرٌ؛ إِذْ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ مَسْجِدٌ إِلَّا بِقَيْدِ الْإِضَافَةِ. وَأَمَّا حُكْمًا فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُقَالُ: لَهُ حُكْمُهُ مِنْ تَحْرِيمِ الْمُكُثِّ فِيهِ وَهُوَ جُنُبٌ، أَوْ وَهِيَ حَائِضٌ مِنْ غَيْرِ مَا يُبَيِّحُهُ، كَمَا قُلْنَا ذَلِكَ فِي رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ اهـ (فَيْرُوز). الرَّحْبَةُ -بِفَتْحِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْحَاءِ-^(٢): مُتَّسَعٌ يُجْعَلُ أَمَامَ الْمَسْجِدِ، وَأَمَّا الرَّحْبَةُ -بِسُكُونِ الْحَاءِ- فَمَدِينَةٌ مَعْرُوفَةٌ. اهـ.

[١] يُجْمَعُ فِيهِ.

[٢] وَذَكَرَ فِي (الْقَامُوسِ) أَنَّهُ يُجَوِّزُ إِسْكَانَهَا^(١).

(١) الْقَامُوسُ الْمَحِيط (ص: ١١٤).

«وَأَفْضَلُهَا» الْمَسْجِدُ «الْحَرَامُ، فَمَسْجِدُ الْمَدِينَةِ، فَالْأَقْصَى» لِقَوْلِهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ.

«لَمْ يَلْزِمَهُ» جَوَابُ «مَنْ» أَي: لَمْ يَلْزِمَهُ الْإِعْتِكَافُ أَوْ الصَّلَاةُ «فِيهِ» أَي: فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي عَيْنُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الثَّلَاثَةِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» فَلَوْ تَعَيَّنَ غَيْرُهَا بِتَعْيِينِهِ لَزِمَهُ الْمُضِيُّ إِلَيْهِ، وَاحْتِاجُ لِشَدِّ الرَّحْلِ إِلَيْهِ، لَكِنْ إِنْ نَذَرَ الْإِعْتِكَافَ فِي جَامِعٍ لَمْ يُجْزِئُهُ فِي مَسْجِدٍ لَا تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ^(١).

«وَإِنْ عَيَّنَ» لِعْتِكَافِهِ أَوْ صَلَاتِهِ «الْأَفْضَلَ» كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ «لَمْ يُجْزِ» اعْتِكَافُهُ أَوْ صَلَاتُهُ «فِيَمَا دُونَهُ» كَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى «وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ» فَمَنْ نَذَرَ اعْتِكَافًا أَوْ صَلَاةً بِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى - أَجْزَأُهُ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصْلِيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ: «صَلِّ هَهُنَا»، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «صَلِّ هَهُنَا»، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «شَأْنُكَ إِذَنْ».

«وَمَنْ نَذَرَ» اعْتِكَافًا «زَمَنًا مُعَيَّنًا» كَعَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ «دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ قَبْلَ لَيْلَتِهِ الْأُولَى» فَيَدْخُلُ قُبَيْلَ الْغُرُوبِ مِنَ الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ.

[١] ظَاهِرُهُ: سِوَاءِ تَحَلُّلِ اعْتِكَافِهِ جُمُعَةً أَمْ لَا، وَصَرَّحَ بِهِ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ)^(١)

وَالْمُرَادُ مَنْ تَلْزِمُهُ الْجُمُعَةُ، وَإِلَّا أَجْزَأَهُ بِغَيْرِهِ كَمَا فِي (الْمُتَهَيِّ)^(٢) اهـ.

(١) شرح منتهى الإرادات (١/ ٥٠٢).

(٢) منتهى الإرادات (٢/ ٤٦).

«وَخَرَجَ» مِنْ مُعْتَكِفِهِ «بَعْدَ آخِرِهِ» أَي: بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ آخِرَ يَوْمٍ مِنْهُ.
وَأِنْ نَذَرَ يَوْمًا دَخَلَ قَبْلَ فَجْرِهِ، وَتَأَخَّرَ حَتَّى تَغْرُبَ شَمْسُهُ.
وَأِنْ نَذَرَ زَمَنًا مُعَيَّنًا^[١] تَابَعَهُ وَلَوْ أَطْلَقَ «وَعَدَدًا» فَلَهُ تَفْرِيقُهُ، وَلَا تَدْخُلُ لَيْلَةُ
يَوْمٍ نَذَرِهِ كَيَوْمٍ لَيْلَةٍ نَذَرَهَا.

«وَلَا يُخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ» مِنْ مُعْتَكِفِهِ «إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ» كَاتِبَانِهِ بِمَا كُلِّ
وَمَشْرَبٍ لِعَدَمِ مَنْ يَأْتِيهِ بِهِمَا، وَكَفْيِهِ بَعْتَهُ، وَبَوْلٍ، وَغَائِطٍ، وَطَهَارَةٍ وَاجِبَةٍ، وَغُسْلٍ
مُتَنَجِّسٍ يَحْتَاجُهُ، وَإِلَى جُمُعَةٍ وَشَهَادَةٍ لَزِمَتَاهُ، وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُبَكِّرَ لِحُجَّةٍ، وَلَا يُطِيلَ
الْجُلُوسَ بَعْدَهَا، وَلَهُ الْمَشْيُ عَلَى عَادَتِهِ، وَقَصْدُ بَيْتِهِ لِحَاجَةٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا يَلِيقُ بِهِ
بِلَا ضَرَرٍ وَلَا مَنَّةٍ، وَغُسْلُ يَدَيْهِ بِمَسْجِدٍ فِي إِنَاءٍ مِنْ وَسَخٍ وَنَحْوِهِ لَا بَوْلٍ وَقَصْدُ
وَحِجَامَةٍ بِإِنَاءٍ فِيهِ أَوْ فِي هَوَائِهِ^[٢].

[١] كَشْهَرِ رَجَبٍ، أَوْ الْعَشْرِ الْوَاحِدِ مِنْهُ، أَوْ هَذَا الْأُسْبُوعِ، أَوْ الْأُسْبُوعِ الْأَوَّلِ مِنْ
شَهْرِ رَمَضَانَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَكَذَا إِنْ نَذَرَ شَهْرًا مُطْلَقًا لَزِمَهُ شَهْرٌ مُتَابِعٌ، وَعَنْهُ: لَا يَلْزِمُهُ^(١)،
وَهُوَ أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: يُجُوزُ الْبَوْلُ حَوْلَ الْبِرْكِ الَّتِي فِي الْمَسْجِدِ لَا اتِّخَاذَهَا
مَبَالًا^(٢). قَالَ فِي حَاشِيَةِ (الْإِقْنَاعِ): يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا فِيمَا إِذَا جُهِلَ زَمَنُ وَقْفِهَا، أَوْ عُلِمَ
أَنَّهَا بَعْدُهُ^(٣)، أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَعَ الْمَسْجِدِ أَوْ قَبْلَهُ فَلَا حُرْمَةَ لَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الروايتين والوجهين (٣/ ٦٣)، والمغني (١٣/ ٦٥٠).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٣٨٧).

(٣) حواشي الإقناع (١/ ٨١).

«وَلَا يَعُودُ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدُ جِنَازَةً» حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِعْتِكَافُ مُتَّابِعًا مَا لَمْ يَتَّعَيْنْ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ مَنْ يَقُومُ بِهِ «إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ» أَيُّ: يَشْتَرِطَ فِي ابْتِدَاءِ اعْتِكَافِهِ الْخُرُوجَ إِلَى عِبَادَةِ مَرِيضٍ، أَوْ شُهُودِ جِنَازَةٍ، وَكَذَا كُلُّ قُرْبَةٍ لَمْ تَتَّعَيْنْ عَلَيْهِ، وَمَا لَهُ مِنْهُ بُدٌّ، كَعِشَاءٍ وَمَبِيتٍ فِي بَيْتِهِ، لَا الْخُرُوجُ لِلتَّجَارَةِ، وَلَا التَّكْسِبُ بِالصَّنْعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا الْخُرُوجُ لِمَا شَاءَ.

وَأِنْ قَالَ: مَتَى مَرَضْتُ، أَوْ عَرَضَ لِي عَارِضٌ خَرَجْتُ - فَلَهُ شَرْطُهُ، وَإِذَا زَالَ الْعُذْرُ وَجَبَ الرَّجُوعُ إِلَى اعْتِكَافٍ وَاجِبٍ.

«وَأِنْ وَطِئَ» الْمُعْتَكِفُ «فِي فَرْجٍ» أَوْ أَنْزَلَ بِمُبَاشَرَةٍ دُونَهُ «فَسَدَ اعْتِكَافُهُ» وَيُكَفِّرُ كَفَّارَةً يَمِينٍ إِنْ كَانَ الْإِعْتِكَافُ مَنْذُورًا؛ لِإِفْسَادِ نَذْرِهِ، لَا لِوُطْئِهِ، وَيَبْطُلُ أَيْضًا اعْتِكَافُهُ بِخُرُوجِهِ لِمَا لَهُ مِنْهُ بُدٌّ، وَلَوْ قَلَّ.

«وَيُسْتَحَبُّ اسْتِغَالُهُ بِالْقُرْبِ» مِنْ صَلَاةٍ، وَقِرَاءَةٍ، وَذِكْرِ، وَنَحْوِهَا «وَاجْتِنَابُ مَا لَا يَغْنِيهِ» بِفَتْحِ الْيَاءِ، أَيُّ يَهْمُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ حُسِنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكَّهُ مَا لَا يَغْنِيهِ».

وَلَا بَأْسَ أَنْ تَزُورَهُ زَوْجَتُهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَتَتَحَدَّثَ مَعَهُ، وَتُصَلِّحَ رَأْسَهُ أَوْ غَيْرَهُ مَا لَمْ يَتَلَذَّذْ بِشَيْءٍ مِنْهَا، وَلَهُ أَنْ يَتَحَدَّثَ مَعَ مَنْ يَأْتِيهِ مَا لَمْ يُكْثِرْ.

وَيُكْرَهُ الصَّمْتُ إِلَى اللَّيْلِ، وَإِنْ نَذَرَهُ لَمْ يَفِ بِهِ، وَيَنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ الْمَسْجِدَ أَنْ يَنْوِيَ الْإِعْتِكَافَ مُدَّةً لُبَّيْهِ فِيهِ، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ صَائِمًا، وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ وَلَا الشَّرَاءُ فِيهِ لِلْمُعْتَكِفِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَصَحُّ.



كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

جَمْعُ مَنْسِكٍ، بِفَتْحِ السَّيْنِ وَكَسْرِهَا، وَهُوَ التَّعَبُّدُ، يُقَالُ: تَنَسَّكَ تَعَبَّدَ، وَغَلَبَ إِطْلَاقُهَا عَلَى مُتَعَبَّدَاتِ الْحَجِّ، وَالْمَنْسَكُ فِي الْأَصْلِ مِنَ النَّسِيكَةِ وَهِيَ الذَّبِيحَةُ. «الْحَجُّ» بِفَتْحِ الْحَاءِ فِي الْأَشْهُرِ -عَكْسُ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ- فُرِضَ سَنَةً تَسْعَ مِنْ الْهَجْرَةِ.

وَهُوَ لُغَةً: الْقَصْدُ.

وَشَرْعًا: قَصْدُ مَكَّةَ لِعَمَلٍ مَخْصُوصٍ فِي زَمَنِ مَخْصُوصٍ. «وَالْعُمْرَةُ» لُغَةً: الزِّيَارَةُ.

وَشَرْعًا: زِيَارَةُ الْبَيْتِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ.

وَهُمَا «وَاجِبَانِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَى النِّسَاءِ مِنْ جِهَادٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالَ فِيهِ، الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي النِّسَاءِ فَالرِّجَالُ أَوْلَى.

إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَيَجِبَانِ «عَلَى الْمُسْلِمِ، الْحُرِّ، الْمُكَلَّفِ، الْقَادِرِ» أَيِ الْمُسْتَطِيعِ «فِي عُمْرِهِ مَرَّةً» وَاحِدَةً؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ مُطَوَّعٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

فَالْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ شَرْطَانِ لِلْوُجُوبِ وَالصَّحَّةِ^[١]، وَالْبُلُوغُ وَكَمَالُ الْحَرِّيَّةِ شَرْطَانِ لِلْوُجُوبِ وَالْإِجْزَاءِ دُونَ الصَّحَّةِ، وَالْإِسْتِطَاعَةُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ دُونَ الْإِجْزَاءِ. فَمَنْ كَمَلَتْ لَهُ الشُّرُوطُ وَجَبَ عَلَيْهِ السَّعْيُ «عَلَى الْفَوْرِ» وَيَأْتِيهِ أَنْ أُخْرَهُ بِلا عُدْرٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ - يَعْنِي الْفَرِيضَةَ - فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَا يَعْزُضُ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

«فَإِنْ زَالَ الرَّقُّ» بِأَنْ عَتَقَ الْعَبْدُ مُحْرِمًا «و» زَالَ «الْجُنُونُ» بِأَنْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ، وَأَحْرَمَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا^[٢] «و» زَالَ «الصَّبَا» بِأَنْ بَلَغَ الصَّغِيرُ وَهُوَ مُحْرِمٌ «فِي الْحَجِّ» وَهُوَ «بِعَرَفَةَ» قَبْلَ الدَّفْعِ مِنْهُ أَوْ بَعْدَهُ إِنْ عَادَ فَوَقَّفَ فِي وَقْتِهِ^[٣]،

[١] ظَاهِرُهُ: عَدَمُ صِحَّةِ الْحَجِّ وَالْعُمَرَةِ مِنَ الْمَجْنُونِ وَإِنْ عَقَدَهُ الْوَلِيُّ، وَقِيلَ: يَصِحَّانِ إِنْ عَقَدَهُ الْوَلِيُّ لَهُ؛ قِيَاسًا عَلَى الصَّبِيِّ، وَقَالَهُ مَالِكٌ^(١) وَالشَّافِعِيُّ^(٢).

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَحْرَمَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْرِمًا» يُفْهَمُ مِنْهُ إِمْكَانُ كَوْنِهِ مُحْرِمًا مَعَ جُنُونِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَطْرَأَ الْجُنُونُ عَلَيْهِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ بِالْجُنُونِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ. وَقِيلَ: يَبْطُلُ بِالْجُنُونِ، وَهُوَ وَجْهٌ فِي الْمَذْهَبِ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي (الْفُرُوعِ)^(٣).
وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ إِنْ قُلْنَا بِصِحَّةِ نِيَابَةِ الْوَلِيِّ عَنْهُ فِيمَا بَقِيَ، وَإِلَّا بَطَلَ.

[٣] وَيَلْزَمُهُ الْعَوْدُ إِنْ أَمَكَّنَهُ فِي حَالٍ يُجْزِئُهُ عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ؛ لَوُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْفَوْرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المدونة (١/٤٣٨).

(٢) انظر: الحاوي (٤/٥)، والمجموع (٧/٢٠).

(٣) الفروع (٥/٢٠٧).

وَلَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ «وَفِي» أَي: أَوْ وَجَدَ ذَلِكَ فِي إِحْرَامِ «الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا - صَحَّ» أَيِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِيمَا ذَكَرَ «فَرَضًا» فَتُجْزِئُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَعُمْرَتِهِ، وَيَعْتَدُّ بِإِحْرَامٍ وَوُقُوفٍ مَوْجُودَيْنِ إِذَنْ، وَمَا قَبْلَهُ تَطَوُّعٌ، لَمْ يَنْقَلِبْ فَرَضًا.

فَإِنْ كَانَ الصَّغِيرُ أَوْ الْقِنُّ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ قَبْلَ الْوُقُوفِ لَمْ يُجْزِئْهُ الْحَجُّ، وَلَوْ أَعَادَ السَّعَى^(١)؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ مُجَاوِزُهُ عَدَدِهِ، وَلَا تَكَرَّارُهُ بِخِلَافِ الْوُقُوفِ، فَإِنَّهُ لَا قَدَرَ لَهُ مُحَدُودٌ، وَتُشْرَعُ اسْتِدَامَتُهُ، وَكَذَا إِنْ بَلَغَ أَوْ عَتَقَ فِي أَثْنَاءِ طَوَافِ الْعُمْرَةِ لَمْ تُجْزِئْهُ وَلَوْ أَعَادَهُ.

«و» يَصِحُّ «فِعْلُهُمَا»^[١] أَيِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ «مِنَ الصَّبِيِّ» نَفْلًا؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٤٥٤): قَوْلُهُ: «وَلَوْ أَعَادَ السَّعَى» وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: يُجْزِئُهُ وَلَوْ كَانَ قَدْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ (تَقْرِير). قُلْتُ: وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^[٢].

[١] إِذَا قُلْنَا بِصِحَّتِهِمَا مِنَ الصَّبِيِّ نَفْلًا لَزِمَهُ مُقْتَضَى الْإِحْرَامِ مِنْ وُجُوبِ الْمُضِيِّ وَالْكَفَّارَةِ بِفِعْلِ مُحْظُورٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: يَصِحُّ إِحْرَامُهُ وَلَا يَلْزَمُ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِ كَفَّارَةٌ، وَيَرْتَفِضُ بَرَفْضِهِ، وَيَحْتَنِبُ الطَّيِّبَ؛ اسْتِحْبَابًا، وَهَذَا الْقَوْلُ مُتَّجِهٌ أَنَّهُ يَصِحُّ إِحْرَامُهُ، وَلَا يَلْزَمُهُ حُكْمُهُ، وَيَثَابُ عَلَيْهِ إِذَا أَمَّهَ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِلْتِرَامِ، وَلَيْسَ عَلَى لُزُومِهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ^(١). اهـ.

[٢] وَهَذَا وَجْهٌ اخْتَارَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ.

لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَيُحْرِمُ الْوَلِيُّ فِي مَالٍ عَمَّنْ لَمْ يُمَيِّزْ، وَلَوْ مُحْرِمًا، أَوْ لَمْ يَحْجَّ، وَيُحْرِمُ مُمَيِّزٌ بِإِذْنِهِ، وَيَفْعَلُ وَلِيٌّ مَا يُعْجِزُهُمَا، لَكِنْ يَبْدَأُ الْوَلِيُّ فِي رَمِي بِنَفْسِهِ، وَلَا يُعْتَدُّ بِرَمِي حَلَالٍ، وَيُطَافُ بِهِ لِعَجْزِ رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا.

«و» يَصْحَاحُ مِنَ «الْعَبْدِ نَفْلًا» لِعَدَمِ السَّامِعِ، وَيَلْزَمَانِهِ بِنَذْرِهِ، وَلَا يُحْرِمُ بِهِ، وَلَا زَوْجَةٌ، إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدٍ وَزَوْجٍ، فَإِنْ عَقَدَاهُ فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا، وَلَا يَمْنَعُهَا مِنْ حَجِّ فَرَضٍ كَمُلَّتْ شُرُوطُهُ.

وَلِكُلِّ مَنْ أَبْوَى حُرٌّ بَالِغٌ مَنَعُهُ مِنْ إِحْرَامٍ بِنْفَلٍ، كَتَفَلٍ جِهَادٍ، وَلَا يُحْلَلَانِهِ إِنْ أَحْرَمَ.

«وَالْقَادِرُ» الْمُرَادُ فِيْمَا سَبَقَ «مَنْ أَمَكْنَهُ الرُّكُوبُ، وَوَجَدَ زَادًا وَرَاحِلَةً» بِأَلْتِهَمَا «صَالِحِينَ لِمِثْلِهِ» لِمَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: «مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: ٩٧] قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» وَكَذَا لَوْ وَجَدَ مَا يُحْصَلُ بِهِ ذَلِكَ.

«بَعْدَ قَضَاءِ الْوَاجِبَاتِ» مِنَ الدُّيُونِ، حَالَةً أَوْ مُؤَجَّلَةً، وَالزَّكَوَاتِ، وَالْكَفَّارَاتِ، وَالنُّذُورِ «و» بَعْدَ «النَّفَقَاتِ الشَّرْعِيَّةِ» لَهُ وَلِإِعْيَالِهِ عَلَى الدَّوَامِ، مِنْ عَقَارٍ، أَوْ بِضَاعَةٍ، أَوْ صِنَاعَةٍ.

«و» بَعْدَ «الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ» مِنْ كُتُبٍ، وَمَسْكِنٍ، وَخَادِمٍ، وَلِبَاسٍ مِثْلِهِ، وَغِطَاءٍ، وَوِطَاءٍ، وَنَحْوِهَا، وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا بِبَدَلٍ غَيْرِهِ لَهُ.

وَيُعْتَبَرُ أَمْنُ الطَّرِيقِ بِلَا خِفَارَةٍ، يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى الْمُعْتَادِ، وَسَعَةٌ وَقْتُ يُمَكِّنُ فِيهِ السَّيْرَ عَلَى الْعَادَةِ.

«وَإِنْ أَعْجَزَهُ» عَنِ السَّعْيِ «كِبَرٌ، أَوْ مَرَضٌ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ» أَوْ ثِقَلٌ لَا يَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى رُكُوبٍ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ، أَوْ كَانَ نِضْوَ الْخِلْقَةِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى رَاحِلَةٍ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلَةٍ «لِزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ يَحُجُّ وَيَعْتَمِرُ عَنْهُ» فَوَرًّا «مِنْ حَيْثُ وَجَبَا» أَيُّ: مِنْ بَلَدِهِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي أَدْرَكَتُهُ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَيُجْزَى» الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ «عَنْهُ» أَيُّ: عَنِ الْمَنُوبِ عَنْهُ إِذَنْ «وَإِنْ عُوِيَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ» قَبْلَ فَرَاغِ نَائِيهِ مِنَ النَّسْكِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَهُ بِهِ، فَخَرَجَ مِنَ الْعَهْدَةِ، وَيَسْقُطَانِ عَمَّنْ لَمْ يَجِدْ نَائِبًا^{١١}، وَمَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ.

وَيَصِحُّ أَنْ يَسْتَنْيِبَ قَادِرٌ وَغَيْرُهُ فِي نَفْلِ حَجٍّ أَوْ بَعْضِهِ، وَالنَّائِبُ أَمِينٌ فِيمَا يُعْطَاهُ؛ لِيَحُجَّ مِنْهُ، وَيُحْتَسَبُ لَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ وَخَادِمِهِ إِنْ لَمْ يَخْدَمْ مِثْلُهُ نَفْسَهُ.

«وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِهِ» أَيُّ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ «عَلَى الْمَرْأَةِ وَجُودُ مُحَرِّمِهَا» لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ مُحَرِّمٍ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مُحَرِّمٌ».....

[١] هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ مِنْ شُرُوطِ الْوُجُوبِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. فَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ لُزُومِ الْأَدَاءِ فَإِنَّهُمَا لَا يَسْقُطَانِ، بَلْ يَبْقَيَانِ فِي ذِمَّتِهِ حَتَّى يَجِدَ نَائِبًا، فَإِنْ مَاتَ أَخْرَجَا مِنْ تَرَكَّتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^[١]، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الشَّائِبَةِ وَالْعَجُوزِ، وَقَصِيرِ السَّفَرِ وَطَوِيلِهِ.
«وَهُوَ» أَيُّ: مُحْرَمُ السَّفَرِ «رَوْجُهَا، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ بِنَسَبٍ» كَأَخٍ
مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ «أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ» كَأَخٍ مِنْ رَضَاعٍ كَذَلِكَ.
وَحَرَجَ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ سَبَبٍ مُحْرَمٍ، كَأُمِّ الْمَرْثِيِّ بِهَا وَبَنَتِهَا، وَكَذَا أُمُّ الْمُوْطُوءَةِ
بِشُبْهَةِ وَبَنَتِهَا، وَالْمَلَاعِنُ لَيْسَ مُحْرَمًا لِلْمَلَاعِنَةِ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا عَلَيْهِ أَبَدًا عُقُوبَةٌ
وَتَغْلِيظٌ عَلَيْهِ، لَا لِحُرْمَتِهَا، وَنَفَقَةُ الْمَحْرَمِ عَلَيْهَا، فَيُشْتَرِطُ لَهَا مِلْكٌ زَادَ وَرَاحِلَةٌ لَهَا،
وَلَا يَلْزَمُهُ مَعَ بَذْلِهَا ذَلِكَ سَفَرٌ مَعَهَا^[٢]، وَمَنْ أَيْسَتْ مِنْهُ اسْتَنَابَتْ، وَإِنْ حَجَّتْ
بِدُونِهِ حَرُمَ وَأَجْزَأُ.

«وَأِنْ مَاتَ مَنْ لَزِمَاهُ» أَيِ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ «أُخْرِجَا مِنْ تَرَكَّتِهِ»^[٣].....

[١] بَلْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِلَفْظِهِ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا بِمَعْنَاهُ^(١).

[٢] وَعَنْهُ: يَلْزَمُهُ مَعَ بَذْلِهَا السَّفَرُ مَعَهَا^(٢)؛ لِحَبْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٣)،
وَاخْتِيَارُ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ^(٤) غَفَرَ اللَّهُ لَهُ.

[٣] وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (تَهْذِيبِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ) ص ٢٨٢ ج ٣: وَهَكَذَا مَنْ تَرَكَ الْحُجَّ
عَمْدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ، أَوْ تَرَكَ الزَّكَاةَ فَلَمْ يُخْرِجْهَا حَتَّى مَاتَ، فَإِنَّ مُقْتَضَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ، بَابُ حَجِّ النِّسَاءِ، رَقْمُ (١٨٦٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَجِّ،
بَابُ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مُحْرَمٍ إِلَى حَجٍّ وَغَيْرِهِ، رَقْمُ (١٣٤١).

(٢) انْظُرْ: الْمَغْنِي (٥/ ٣٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو مُحْرَمٍ، رَقْمُ (٥٢٣٣)، وَمُسْلِمٌ:
كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مُحْرَمٍ إِلَى حَجٍّ وَغَيْرِهِ، رَقْمُ (١٣٤١).

(٤) مَجْمُوعُ فِتَاوَى سَاحَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (١٦/ ١٢٢).

مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، أَوْصَى بِهِ أَوْ لَا، وَيَحُجُّ النَّائِبُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَا عَلَى الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَكُونُ بِصِفَةِ الْأَدَاءِ؛ وَذَلِكَ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ، أَقْضُوا اللَّهَ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ».

وَيَسْقُطُ بِحُجِّ أَجَنَبِيٍّ عَنْهُ، لَا عَنْ حَيٍّ بِلَا إِذْنِهِ، وَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ حُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ، وَإِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ.

الدَّلِيلُ وَقَوَاعِدُ الشَّرْعِ أَنَّ فِعْلَهُمَا عَنْهُ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا يُرَى ذِمَّتُهُ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَهْلُ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَلَكِنْ ظَوَاهِرُ الْأَدِلَّةِ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ كَلَامِهِ، مِثْلَ قَوْلِهِ ﷺ: «أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»^(١) فَالْصَّوَابُ قَضَاءُ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ عَنْهُ.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَمْ تُؤَقَّتْ بِوَقْتٍ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ، فَإِنَّ مَنْ تَعَمَّدَ الْفِطْرَ لَمْ يُقْضَ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُؤَقَّتٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْذُورًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، رقم (١٨٥٢)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

المِيقَاتُ لُغَةً: الْحُدُّ، وَاصْطِلَاحًا: مَوْضِعُ الْعِبَادَةِ وَزَمْنُهَا.

«وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ» بِضَمِّ الْحَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةُ أَهْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ، وَهِيَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيتِ مِنْ مَكَّةَ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ.

«و» مِيقَاتُ «أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ» بِضَمِّ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ قُرْبَ «رَابِعٍ» بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ.

«و» مِيقَاتُ «أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ» بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ لَيْلَتَانِ.

«و» مِيقَاتُ «أَهْلِ نَجْدٍ» وَالطَّائِفِ «قَرْنٌ» بِسُكُونِ الرَّاءِ، وَيُقَالُ: قَرْنُ الْمَنَازِلِ، وَقَرْنُ الشَّعَائِبِ، عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ مِنْ مَكَّةَ.

«و» مِيقَاتُ «أَهْلِ الْمَشْرِقِ» أَيِ الْعِرَاقِ، وَخُرَاسَانَ، وَنَحْوَهُمَا «ذَاتُ عَرِيقٍ» مَنْزِلٌ مَعْرُوفٌ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِيهِ عَرِيقًا، وَهُوَ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ نَحْوُ مَرَحَلَتَيْنِ.

«وَهِيَ» أَيِ هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ «لِأَهْلِهَا» الْمَذْكُورِينَ «وَلَمِنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ» أَيِ مَنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَمَنْ مَنَزَلَهُ دُونَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ يُحْرِمُ مِنْهُ حَجٌّ وَعُمْرَةٌ.

«وَمَنْ حَجَّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَ» إِنَّهُ يُحْرِمُ «مِنْهَا» لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «وَقَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَلِأَهْلِ

الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، هُنَّ لَهُنَّ وَلَمِنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ، مِمَّنْ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
وَمَنْ لَمْ يَمُرَّ بِمِيقَاتِ أَحْرَمٍ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ حَاذَى أَقْرَبَهَا مِنْهُ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ:
«انْظُرُوا إِلَى حَذُوهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَيُسْنُ أَنْ يَخْتَاطَ، فَإِنْ لَمْ يُحَازِدِ مِيقَاتَا أَحْرَمٍ عَنْ مَكَّةَ بِمَرَّحَلَتَيْنِ.
«وَعُمْرَتُهُ» أَيُّ: عُمْرَةٌ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ يُحْرِمُ لَهَا «مِنَ الْحِلِّ» «لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ
عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يُعِمِّرَ عَائِشَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
وَلَا يَحِلُّ - لِحُرِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ أَرَادَ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمَ - تَجَاوُزَ الْمِيقَاتِ بِلَا إِحْرَامٍ،
إِلَّا لِقِتَالٍ مُبَاحٍ، أَوْ خَوْفٍ، أَوْ حَاجَةٍ تَتَكَرَّرُ، كَحَطَّابٍ وَنَحْوِهِ.
فَإِنْ^{١١} تَجَاوَزَهُ لِغَيْرِ ذَلِكَ لَزِمَهُ أَنْ يَرْجِعَ لِيُحْرِمَ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ فَوْتَ حَجٍّ،
أَوْ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ فَعَلَيْهِ دَمٌ.

[١] أَعْلَمَ أَنَّ الْأَصْحَابَ ذَكَرُوا لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَ صُورٍ:

الْأُولَى: إِذَا تَجَاوَزَ الْمِيقَاتَ مُرِيدًا لِلنُّسُكِ.

الثَّانِيَّةُ: لَمْ يُرِدِ النُّسُكَ لَكِنَّهُ فَرَضَهُ.

الثَّالِثَةُ: إِذَا كَانَ مُرِيدًا لِلْحَرَمِ.

الرَّابِعَةُ: إِذَا كَانَ مُرِيدًا لِمَكَّةَ.

وَلَمْ يَذْكُرُوا وَجُوبَ الرُّجُوعِ، وَأَنَّ فِي تَرْكِهِ دَمًا إِلَّا فِي الصُّورَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، فَظَاهِرُهُ
لَا يَجِبُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ، وَكَلَامٌ مَنْصُورٌ هُنَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأِنْ تَجَاوَزَهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ ثُمَّ كُلفَ أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ، وَكُرِهَ إِحْرَامُ قَبْلَ مِيقَاتٍ،
وَبِحَجٍّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ، وَيَنْعَقِدُ.

«وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ» مِنْهَا يَوْمُ النَّحْرِ،
وَهُوَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ^[١].

[١] وَحَجَّةُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ تِسْعٍ كَانَتْ فِي ذِي الْحِجَّةِ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالْأَشْهُرُ
أَنَّهَا فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَذَكَرَهُ شَيْخُنَا اتِّفَاقًا^(١)، قَالَهُ فِي (الْفُرُوعِ)^(٢).



(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٤١/٢٥).

(٢) الفروع (٣٢٠/٥).

بَابُ الْإِحْرَامِ

لُغَةً: نِيَّةُ الدُّخُولِ فِي التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ يُحَرِّمُ عَلَى نَفْسِهِ بِنِيَّتِهِ مَا كَانَ مُبَاحًا لَهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ، مِنَ النِّكَاحِ وَالطَّيِّبِ وَنَحْوِهِمَا^(١).

وَشَرْعًا: «نِيَّةُ النُّسُكِ» أَيُّ: نِيَّةُ الدُّخُولِ فِيهِ، لَا نِيَّةَ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَعْتَمِرَ.

«سُنَّ لِمُرِيدِهِ» أَيُّ: لِمُرِيدِ الدُّخُولِ فِي النُّسُكِ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى «غُسْلٌ» وَلَوْ حَائِضًا وَنُفْسَاءَ «لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ -وَهِيَ نَفْسَاءُ- أَنْ تَغْتَسِلَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَأَمَرَ عَائِشَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ لِإِهْلَالِ الْحُجِّ وَهِيَ حَائِضٌ.

«أَوْ تَيْمُمٌ لِعَدَمِ» أَيُّ: عَدَمِ الْمَاءِ، أَوْ تَعَذُّرِ اسْتِعْمَالِهِ لِنَحْوِ مَرَضٍ..

«و» سُنَّ لَهُ أَيْضًا «تَنْظُفٌ» بِأَخْذِ شَعْرٍ، وَظْفُرٍ، وَقَطْعِ رَائِحَةِ كَرِيمَةٍ؛ لِئَلَّا يَحْتَاجَ إِلَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ، فَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٤٦٧): قَوْلُهُ: «وَنَحْوِهِمَا» أَيُّ: كَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ،

وَحَلْقِ الرَّأْسِ^[١] اهـ (فَيْرُوز).

[١] قَوْلُهُ: «وَحَلْقِ الرَّأْسِ» فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، بَلِ الْأَوَّلَى إِبْقَاؤُهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَوَفَّرَ

الشَّعْرُ لِلْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ.

«و» سُنَّ لَهُ أَيْضًا «تَطْيِبُ» فِي بَدَنِهِ بِمِسْكِ، أَوْ بَخُورٍ، أَوْ مَاءٍ وَرْدٍ، وَنَحْوِهَا؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ» وَقَالَتْ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصْرِ الْمِسْكِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَكُرِّهَ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي ثَوْبِهِ، وَلَهُ اسْتِدَامَةٌ لُبْسِهِ مَا لَمْ يَنْزَعَهُ، فَإِنْ نَزَعَهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَلْبَسَهُ قَبْلَ غَسْلِ الطَّيِّبِ مِنْهُ، وَمَتَى تَعَمَّدَ مَسَّ مَا عَلَى بَدَنِهِ مِنَ الطَّيِّبِ أَوْ نَحَاهُ مِنْ مَوْضِعِهِ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ، أَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ - فَدَى، لَا إِنْ سَالَ بِعَرَقٍ أَوْ شَمْسٍ.

«و» سُنَّ لَهُ أَيْضًا «تَجَرُّدٌ مِنْ مَحِيْطٍ» وَهُوَ كُلُّ مَا يُحَاطُ عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ: كَالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ «لِأَنَّهُ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

«و» سُنَّ لَهُ أَيْضًا أَنْ «يُحْرِمَ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ أَبْيَضَيْنِ» نَظِيفَيْنِ، وَنَعْلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَلْيُحْرِمَ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ، وَرِدَاءٍ، وَنَعْلَيْنِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَالْمُرَادُ بِالنَّعْلَيْنِ: التَّاسُومَةُ.

وَلَا يَجُوزُ لَهُ لُبْسُ السَّرْمُوزَةِ وَالْجُمُجُمِ، قَالَهُ فِي (الْفُرُوعِ).

«و» سُنَّ «إِحْرَامُ عَقَبَ رَكْعَتَيْنِ» نَفْلًا، أَوْ عَقَبَ فَرِيضَةٍ «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَهَلَ دُبُرَ الصَّلَاةِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

«وَنِيَّتُهُ شَرْطٌ» فَلَا يَصِيرُ مُحْرِمًا بِمُجَرَّدِ التَّجَرُّدِ أَوْ التَّلْبِيَةِ، مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الدُّخُولِ فِي النُّسْكِ لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

«وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ نُسْكَ كَذَا»^[١] أَي: أَنْ يُعَيَّنَ مَا يُحْرِمُ بِهِ، وَيَلْفَظَ بِهِ، وَأَنْ يَقُولَ «فَيَسِّرْهُ لِي» وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي.

وَأَنْ يَشْتَرِطَ فَيَقُولَ: «وَأِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» لِقَوْلِهِ ﷺ لِضَبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ حِينَ قَالَتْ لَهُ: «إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَجِدُنِي وَجِعَةً، فَقَالَ: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

زَادَ النَّسَائِيُّ فِي رِوَايَةِ إِسْنَادِهَا جَيِّدٌ: «فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَشْنَيْتَ».

فَمَتَى حُبْسَ بِمَرَضٍ، أَوْ عَدُوٍّ، أَوْ ضَلَّ عَنِ الطَّرِيقِ - حَلَّ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَلَوْ شَرَطَ: أَنْ يَحِلَّ مَتَى شَاءَ، أَوْ إِنْ أَفْسَدَهُ لَمْ يَقْضِهِ - لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ^[٢]،

[١] قَوْلُهُ: «وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُ: اللَّهُمَّ...» إِنْخ؛ قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي مَنْسَكِهِ: مَنْ لَبَّى قَاصِدًا لِلْإِحْرَامِ أَنْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ قَالَ: وَلَكِنْ تَنَازَعَ الْفُقَهَاءُ: هَلْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِذَلِكَ - يَقْصِدُ الشَّيْخُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ النُّسْكَ - كَمَا تَنَازَعُوا: هَلْ يُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ؟ وَالصَّوَابُ الْمَقْطُوعُ بِهِ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ .. إِنْخ^(١) اهـ. فَتَبَيَّنَ أَنَّ الصَّوَابَ أَنْ لَا يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ، بَلْ يَقُولَ: لَبَّيْكَ عُمْرَةً، أَوْ: لَبَّيْكَ حَجًّا، أَوْ لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] فَإِذَا جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِّ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي بَابِ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ، وَعَدَمُ بَطْلَانِهِ بِالْجُنُونِ هُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَبْطُلُ، وَأُطْلِقَتْهُمَا فِي (الْفُرُوعِ)^(٢).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠٥/٢٦).

(٢) الفروع (٢٠٧/٥).

وَلَا يَبْطُلُ الْإِحْرَامُ بِجُنُونٍ، أَوْ إِغْمَاءٍ^[١]، أَوْ سُكْرِ كَمَوْتٍ، وَلَا يَنْعَقِدُ مَعَ وُجُودِ أَحَدِهَا.
وَالْأَنْسَاكُ: تَمَتُّعٌ، وَإِفْرَادٌ، وَقِرَانٌ «وَأَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ التَّمَتُّعُ»^[٢] فَلَا إِفْرَادُ، فَالْقِرَانُ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَشْكُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ قَارِنًا، وَالْمُتَعَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ، أَنْتَهَى.

وَقَالَ: لِأَنَّهُ آخِرُ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَفِي الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ
-لَمَّا طَافُوا وَسَعَوْا- أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً إِلَّا مَنْ سَاقَ هَدْيًا» وَثَبَّتَ عَلَى إِحْرَامِهِ لِسَوْقِهِ
الْهَدْيِ، وَتَأَسَّفَ بِقَوْلِهِ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الْهَدْيَ،
وَلَا خَلَلْتُ مَعَكُمْ».

«وَصِفَتُهُ» أَيِ التَّمَتُّعِ «أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَيَفْرُغَ مِنْهَا، ثُمَّ يُحْرِمَ
بِالْحَجِّ فِي عَامِهِ» مِنْ مَكَّةَ، أَوْ قُرْبَهَا، أَوْ بَعِيدٍ مِنْهَا.

[١] وَأَمَّا الْإِغْمَاءُ فَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ بِهِ الْإِحْرَامُ، وَقِيلَ: يَبْطُلُ، وَأُطْلِقَ ابْنُ
عَقِيلٍ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ، وَأَمَّا السُّكْرُ فَلَا يَبْطُلُ بِهِ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَوَجَّهَ فِي (الْفُرُوعِ) الْبُطْلَانُ
مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْإِغْمَاءِ. اهـ. مِنْ (الْإِنْصَافِ)^(١) بِتَصَرُّفٍ وَزِيَادَةٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ التَّمَتُّعُ...» إلخ؛ قَالَ الشَّيْخُ فِي مَنْسَكِهِ: وَالتَّحْقِيقُ
أَنَّ ذَلِكَ يَتَنَوَّعُ، فَمَنْ كَانَ يُسَافِرُ إِلَى مَكَّةَ لِلْعُمْرَةِ مَرَّةً وَلِلْحَجِّ أُخْرَى، أَوْ يَأْتِي مَكَّةَ قَبْلَ
أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَيَعْتَمِرُ، وَيُقِيمُ بِهَا - فَلَا إِفْرَادُ أَفْضَلُ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ - كَذَا قَالَ، ثُمَّ
قَالَ: وَأَمَّا إِنْ جَمَعَ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ فِي سَفَرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَانَ قُدُومُهُ مَكَّةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ،
فَهَذَا إِنْ سَاقَ الْهَدْيَ فَالْقِرَانُ أَفْضَلُ، وَإِلَّا فَالتَّمَتُّعُ. اهـ بِمَعْنَاهُ^(٢).

(١) الإنصاف (٣/ ٣٨٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠١/ ٢٦).

وَالْإِفْرَادُ أَنْ يُحْرِمَ بِحَجٍّ، ثُمَّ بِعُمْرَةٍ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ.

وَالْقِرَانُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا، أَوْ بِهَا ثُمَّ يُدْخِلُهُ عَلَيْهَا قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي طَوَافِهَا، وَمَنْ أَحْرَمَ بِهِ، ثُمَّ أَدْخَلَهَا عَلَيْهِ لَمْ يَصَحَّ إِحْرَامُهُ بِهَا^[١].

«و» يَجِبُ «عَلَى الْأُفْقِيِّ» وَهُوَ مَنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةٍ قَصْرِ^[٢] فَأَكْثَرَ مِنَ الْحَرَمِ إِنْ أَحْرَمَ مُتَمَتِّعًا أَوْ قَارِنًا «دَمٌ» نُسُكٍ لَا جُبْرَانٍ، بِخِلَافِ أَهْلِ الْحَرَمِ، وَمَنْ هُوَ مِنْهُ دُونَ الْمَسَافَةِ - فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^[٣] [البقرة: ١٩٦].

[١] وَجَوَّزَ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ^(١) بِنَاءً عَلَى امْتِلَآءِ: مَنْ أَنَّ الْقَارِنَ يَلْزِمُهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَهَذَا قِيَاسُ الرِّوَايَةِ الْمُحْكِيَّةِ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْقَارِنِ^(٢) أَنَّهُ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ، وَيَسْعَى سَعْيَيْنِ.

[٢] وَإِنْ كَانَ لَهُ مَتَرَلَانِ، قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ، فَمِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ مَا كَانَ أَكْثَرَ إِقَامَتِهِ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ الْبَعِيدَ فَلَيْسَ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَإِلَّا فَمِنْهُمْ، وَهَذَا أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَحَاضِرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ هُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، وَقَالَ مَالِكٌ: هُمْ أَهْلُ مَكَّةَ^(٣)، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هُمْ أَهْلُ الْمَوَاقِيتِ وَمَنْ دُونَهُمْ إِلَى مَكَّةَ^(٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المبسوط (٤/ ١٨٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥٧/ ٢٦).

(٣) انظر: الكافي في فقه أهل المدينة (ص: ١٤٩)، وبداية المجتهد (١/ ٢٦٧).

(٤) انظر: مختصر الطحاوي (ص: ٦٦)، المبسوط (٤/ ١٦٩).

وَيُشْتَرَطُ^[١] أَنْ يُحْرَمَ بِهَا مِنْ مِيقَاتٍ أَوْ مَسَافَةٍ قَصْرٍ فَأَكْثَرَ مِنْ مَكَّةَ، وَأَنْ لَا يُسَافِرَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ سَافَرَ مَسَافَةً قَصْرٍ فَأَحْرَمَ^[٢] فَلَا دَمَ عَلَيْهِ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٤٧٠): قَوْلُهُ: «فَلَا دَمَ عَلَيْهِ...» إِنْخَ^[٢] وَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَقَامَ فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، وَإِنْ خَرَجَ لَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ» اهـ (خَطُّهُ).

[١] وَاخْتَارَ الْمُؤَفَّقُ^(١) وَالشَّارِحُ^(٢) وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ.

[٢] أَيْ بِالْحَجِّ، أَمَّا إِنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ نَاوِيًا الْحَجَّ مِنْ عَامِهِ فَهَذَا هُوَ التَّمَتُّعُ، فَعَلَيْهِ دَمُهُ.

[٣] وَالْحَاصِلُ: أَنَّ شُرُوطَ وَجُوبِ الدَّمِ لِمَنْ تَمَتَّعَ سَبْعَةً: ثَلَاثَةٌ تُشْتَرَطُ لِكَوْنِهِ مُتَمَتِّعًا، وَهِيَ: أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَأَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ بَعْدَ فَرَاعِهِ مِنْهَا، وَأَنْ يُحْجَّ فِي عَامِهِ. وَأَرْبَعَةٌ لَوْجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ، وَهِيَ: أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَأَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ مَسَافَةٍ قَصْرٍ عَنْ مَكَّةَ، وَأَنْ يَنْوِيَ التَّمَتُّعَ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ أَوْ أَثْنَائِهَا، وَأَنْ لَا يُسَافِرَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةً قَصْرٍ فَأَكْثَرَ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، نَعَمْ، اشْتَرَا طُ أَنْ لَا يُسَافِرَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةً قَصْرٍ يُمَكِّنُ أَنْ نَعْتَبِرَهُ صَحِيحًا إِذَا كَانَ السَّفَرُ إِلَى بَلَدِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المغني (٣٥٧/٥).

(٢) الشرح الكبير (٢٤٣/٣).

وَسُنَّ لِفُرْدٍ وَقَارِنٍ فَسُخِ نِيَّتُهُمَا بِحَجٍّ^[١]، وَيَنْوِيَانِ بِإِحْرَامِهِمَا ذَلِكَ عُمْرَةً مُفْرَدَةً؛ لِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ السَّابِقِ.

فَإِذَا حَلًّا أَحْرَمًا بِهِ لِيَصِيرَا مُتَمَتِّعَيْنِ مَا لَمْ يَسُوقَا هَدْيًا، أَوْ يَقِفَا بِعَرَفَةَ^[٢]، وَإِنْ سَاقَهُ مُتَمَتِّعٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ^[٣]،

[١] وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ نِيَّةُ التَّمَتُّعِ، وَلَا أَنْ يَكُونَ النُّسْكَانِ عَنْ وَاحِدٍ، لَكِنَّ الْمَذْهَبَ اشْتِرَاطُ النِّيَّةِ^(١)، وَأَمَّا عَدَمُ اشْتِرَاطِ وَقُوعِ النُّسْكِينِ عَنْ وَاحِدٍ فَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ.

[٢] لِأَنَّهَا شُرْعًا فِي فِعْلٍ خَاصٍّ بِالْحَجِّ، فَإِنْ فُعِلَا إِذَنْ فَلَعُوْ، قَالَهُ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٢).

[٣] قَوْلُهُ: «لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَنَقَلَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: إِنْ قَدِمَ فِي شَوَالٍ نَحْرَهُ، وَحَلَّ وَعَلَيْهِ هَدْيٌ آخَرُ، وَإِنْ قَدِمَ فِي الْعَشْرِ لَمْ يَحِلَّ، وَذَكَرُوا الْفَرْقَ بِأَنْ فِي الْعَشْرِ لَا يَطُولُ إِحْرَامُهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَهُ التَّحَلُّلُ، وَيَنْحَرُ هَدْيُهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ. قَالَ الشَّيْخُ: وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْحَرْقِيِّ، وَقَالَهُ الشَّافِعِيُّ. اهْمُلْ خَصًّا مِنَ (الْفُرُوعِ)^(٣).

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ سَائِقُ الْهَدْيِ جَعْلَهُ فِي الْعُمْرَةِ فَلَهُ نَحْرُهُ، وَيَتَحَلَّلُ، وَإِنْ أَرَادَ جَعْلَهُ فِي الْحَجِّ فَلَيْسَ لَهُ نَحْرُهُ، وَلَا التَّحَلُّلُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ قَارِنًا، فَقَدْ أَرَادَ نَحْرَهُ فِي الْحَجِّ؛ فَلِذَلِكَ امْتَنَعَ مِنَ الْحِلِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر الفروع (٥/ ٣٥١)، والإنصاف (٣/ ٤٤٢).

(٢) الإقناع (١/ ٣٥٢).

(٣) الفروع (٥/ ٣٧٤ - ٣٧٥).

فَيُحْرِمَ بِحَجٍّ إِنْ طَافَ وَسَعَى لِعُمْرَتِهِ قَبْلَ حَلْقٍ، فَإِذَا ذَبَحَهُ يَوْمَ النَّحْرِ حَلَّ مِنْهُمَا^[١].
 «وَأِنْ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ الْمُتَمَتِّعَةُ قَبْلَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ «فَحَشِيتُ فَوَاتِ الْحَجِّ
 أَحْرَمْتُ بِهِ» وَجُوبًا «وَصَارَتْ قَارِنَةً» لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ: أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ مُتَمَتِّعَةً
 فَحَاضَتْ^[٢]، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَهْلِي بِالْحَجِّ» وَكَذَا لَوْ خَشِيعُ غَيْرُهَا، وَمَنْ أَحْرَمَ
 وَأَطْلَقَ صَحَّ، وَصَرَفَهُ لِمَا شَاءَ، وَبِمِثْلِ مَا أَحْرَمَ فَلَانَ أَنْعَقَدَ بِمِثْلِهِ^[٣]، وَإِنْ جَهِلَهُ
 جَعَلَهُ عُمْرَةً؛ لِأَنَّهَا الْيَقِينُ، وَيَصِحُّ: أَحْرَمْتُ يَوْمًا، أَوْ بِنِصْفِ نُسْكِ، لَا: إِنْ أَحْرَمَ
 فَلَانَ فَأَنَا مُحْرِمٌ؛ لِعَدَمِ جَزْمِهِ.

«وَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ قَالَ» قَطَعَ بِهِ جَمَاعَةٌ، وَالْأَصَحُّ عَقَبَ إِحْرَامِهِ:.....

[١] وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَبْقَى مُتَمَتِّعًا، لَكِنْ قَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ أَنَّهُ يَكُونُ قَارِنًا؛ لِأَنَّهُ
 أَذْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] كَانَ مُبْتَدَأً حَيْضُهَا بِسَرَفِ اسْمِ مَوْضِعِ قُرْبِ التَّنْعِيمِ، وَأَمَّا طَهْرُهَا فَقِيلَ:
 بِعَرَفَةَ، وَقِيلَ: يَوْمَ النَّحْرِ.

[٣] ظَاهِرُهُ وَجُوبُ التِّزَامِ مَا أَحْرَمَ بِهِ، سَوَاءً كَانَ إِفْرَادًا، أَوْ قِرَانًا، أَوْ مُتَمَتِّعًا، لَكِنْ
 الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى نُسْكِ أَفْضَلَ. فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ فَلَانًا قَارِنٌ، فَإِنَّهُ يُجُوزُ لِمَنْ
 أَحْرَمَ بِمِثْلِهِ أَنْ يَجْعَلَهَا مُتَمَتِّعَةً، بِدَلِيلِ أَنَّ أَبَا مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحْرَمَ بِمِثْلِ مَا أَحْرَمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ،
 فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ أَهْلٌ بِمَا أَهْلٌ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ: «هَلْ سُقْتَ مِنْ هَذِي؟» قَالَ:
 لَا. قَالَ: فَطُفَّ بِالْبَيْتِ، وَبِالْصِّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلَّ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ بَعَثِ أَبِي مُوسَى وَمَعَاذُ إِلَى الْيَمَنِ، رَقْمُ (٤٣٤٦)، وَمُسْلِمٌ:
 كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ فِي نَسْخِ التَّحْلُلِ مِنَ الْإِحْرَامِ وَالْأَمْرُ بِالنِّهَامِ، رَقْمُ (١٢٢١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي
 مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ» أَي: أَنَا مُقِيمٌ عَلَى طَاعَتِكَ وَإِجَابَةِ أَمْرِكَ «لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ» رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي حَدِيثٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ، وَسُنَّ أَنْ يَذْكُرَ نُسْكَهُ فِيهَا، وَأَنْ يَبْدَأَ الْقَارِنُ بِذِكْرِ عُمْرَتِهِ، وَإِكْثَارِ التَّلْبِيَةِ، وَتَتَأَكَّدُ إِذَا عَلَا نَشْرًا، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا، أَوْ صَلَّى مَكْتُوبَةً، أَوْ أَقْبَلَ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، أَوْ التَّقَتِ الرَّفَاقُ، أَوْ سَمِعَ مُلَيًّا، أَوْ فَعَلَ مُحْظُورًا نَاسِيًا، أَوْ رَكِبَ دَابَّتَهُ، أَوْ نَزَلَ عَنْهَا، أَوْ رَأَى الْبَيْتَ.

«يُصَوِّتُ بِهَا الرَّجُلُ» أَي: يَجْهَرُ بِالتَّلْبِيَةِ لِحَبْرِ السَّائِبِ بْنِ خَلَادٍ مَرْفُوعًا: «أَتَانِي جَبْرِئِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ وَالتَّلْبِيَةِ» صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَإِنَّمَا يُسَنُّ الْجَهْرُ بِالتَّلْبِيَةِ فِي غَيْرِ مَسَاجِدِ الْحَلِّ وَأَمْصَارِهِ، وَفِي غَيْرِ طَوَافِ الْقُدُومِ وَالسَّعْيِ بَعْدَهُ، وَتُسْرَعُ بِالْعَرَبِيَّةِ لِقَادِرٍ، وَإِلَّا فَبِلُغَتِهِ، وَيُسَنُّ بَعْدَهَا دُعَاءُ وَصَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، «وَتُخَفِّفُهَا الْمَرْأَةُ» بِقَدْرِ مَا تُسْمِعُ رَفِيقَتَهَا، وَيُكْرَهُ جَهْرُهَا فَوْقَ ذَلِكَ؛ مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ، وَلَا تُكْرَهُ التَّلْبِيَةُ لِحَلَالٍ^(١).

[١] وَوَجَّهَ فِي (الْفُرُوعِ) اخْتِمَالًا بِالْكَرَاهَةِ^(١). وَالصَّوَابُ أَنَّ التَّلْبِيَةَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ الْمُعَيَّنَةِ مَكْرُوهَةٌ لِلْحَلَالِ، وَأَمَّا مِثْلُ: «لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ» فَغَيْرُ مَكْرُوهَةٍ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثٍ عَلَى فِي الْإِسْتِفْتَاكِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ بِيَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢). وَكَانَ ﷺ إِذَا رَأَى مَا يُعْجِبُهُ مِنَ الدُّنْيَا قَالَ: «لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ»^(٣).

(١) الفروع (٥/ ٣٩١).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل، رقم (٧٧١).

(٣) أخرجه الشافعي في المسند [بترتيب السندي] (١/ ٣٠٤ - ٣٠٥ رقم ٧٩٢)، من حديث مجاهد

بَابُ مَحْظُورَاتِ الإِحْرَامِ

أَيُّ: الْمَحْرَمَاتِ بِسَبَبِهِ.

و«هِيَ» أَيُّ: مَحْظُورَاتُهُ «تِسْعَةٌ».

أَحَدُهَا «حَلْقُ الشَّعْرِ» مِنْ جَمِيعِ بَدَنِهِ^[١] بِلَا عُذْرٍ، يَعْنِي إِزَالَتَهُ بِحَلْقٍ، أَوْ نَتْفٍ، أَوْ قَلْعٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦].

و«الثَّانِي» «تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ» أَوْ قَصُّهَا، مِنْ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ^[٢] بِلَا عُذْرٍ، فَإِنْ خَرَجَ بَعَيْنُهُ شَعْرًا، أَوْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَأَزَالَهُمَا، أَوْ زَالَ مَعَ غَيْرِهِمَا - فَلَا فِدْيَةَ.

[١] قَوْلُهُ: «مِنْ جَمِيعِ بَدَنِهِ» قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَشَعْرُ الْبَدَنِ كَالرَّأْسِ فِي الْفِدْيَةِ وَفَاقًا، خِلَافًا لِذَاوُدَ^(١) اه. يَعْنِي أَنَّ دَاوُدَ بْنَ عَلِيٍّ الظَّاهِرِيَّ خَصَّ التَّحْرِيمَ بِالرَّأْسِ فَقَطْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

[٢] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَسَبَقَ قَوْلُ دَاوُدَ فِي تَخْصِيصِهِ بِشَعْرِ الرَّأْسِ، وَيَتَوَجَّبُ هُنَا اخْتِمَالٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ سُلِّمَ التَّرَفُّهُ بِهِ فَهُوَ دُونَ الشَّعْرِ، فَيَمْتَنِعُ الْإِلْحَاقُ، وَلَا نَصٌّ يُصَارُ إِلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ الشَّيْخُ: وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى: لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرُدَّ بِهِ، فَظَاهِرُهُ أَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْ أَحَدٍ، وَلَمْ أَجِدْهُ لِغَيْرِهِ^(٢). اه.

(١) الفروع (٤٠١/٥).

(٢) الفروع (٤٠٩/٥)، وانظر: شرح العمدة (١٣/٣ - ١٤).

وَأِنْ حَصَلَ الْأَذَى بِقُرْحٍ أَوْ قَمَلٍ وَنَحْوِهِ فَأَزَالَ شَعْرَهُ لِذَلِكَ - فَدَى، وَمَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ بِإِذْنِهِ أَوْ سَكَتَ وَلَمْ يَنْهَهُ فَدَى، وَيُبَاحُ لِلْمُحْرِمِ غَسْلُ شَعْرِهِ بِسِدْرٍ وَنَحْوِهِ.

«فَمَنْ حَلَقَ» شَعْرَةً وَاحِدَةً أَوْ بَعْضَهَا فَعَلَيْهِ طَعَامُ مِسْكِينٍ^[١].

وَشَعْرَتَيْنِ أَوْ بَعْضَ شَعْرَتَيْنِ فَطَعَامُ مِسْكِينَيْنِ، وَثَلَاثَ شَعْرَاتٍ^(١) فَعَلَيْهِ دَمٌ.

«أَوْ قَلَمٌ» ظُفْرًا فَطَعَامُ مِسْكِينٍ، وَظُفْرَيْنِ فَطَعَامُ مِسْكِينَيْنِ وَ«ثَلَاثَةٌ» فَعَلَيْهِ دَمٌ
أَيُّ: شَاةٌ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينِ، أَوْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَإِنْ حَلَلَ شَعْرَهُ وَشَكََّ فِي
سُقُوطِ شَيْءٍ بِهِ اسْتُحِبَّتْ.

الثَّالِثُ: تَغْطِيَةُ رَأْسِ الذَّكَرِ إِجْمَاعًا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٤٧٤): قَوْلُهُ: «ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ» وَعَنْهُ: لَا تَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعِ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ. اهـ (إِنْصَافٌ)^[٢].

[١] وَعَنْهُ: قُبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ^(١).

[٢] وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى رِوَايَةً فِي خَمْسٍ^(٢)، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي رُبْعِ الرَّأْسِ^(٣)،
وَعِنْدَ مَالِكٍ فِيمَا يُطَاوُ بِهِ الْأَذَى^(٤). قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ بِمِثْلِهِ احْتِمَالٌ^(٥).

(١) انظر: الهداية للكلوذاني (ص: ١٧٨)، والمغني (٥/ ٣٨٧).

(٢) انظر: الشرح الكبير (٣/ ٢٦٣).

(٣) انظر: المبسوط (٤/ ٦٥)، وبدائع الصنائع (٢/ ١٨٧).

(٤) المدونة (١/ ٤١٢).

(٥) الفروع (٥/ ٣٩٩).

وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَمَنْ غَطَّى رَأْسَهُ بِمُلَاصِقٍ فَدَى»^[١] سَوَاءٌ كَانَ مُعْتَادًا كَعِمَامَةٍ وَبُرْنُسٍ أَمْ لَا كَقُرْطَاسٍ، وَطِينٍ، وَنُورَةٍ، وَحِنَاءٍ، أَوْ عَصَبَةٍ بِسِيرٍ، أَوْ اسْتَظَلَّ فِي مُحْمَلٍ، رَاكِبًا أَوْ لَا، وَلَوْ لَمْ يُلَاصِقْهُ، وَيَحْرُمُ ذَلِكَ بِلَا عُذْرٍ، لَا إِنْ حَمَلَ عَلَيْهِ، أَوْ اسْتَظَلَّ بِخَيْمَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَيْتٍ.

الرَّابِعُ: لُبْسُ الْمَخِيطِ.

وَالِإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ لَبَسَ ذَكَرٌ مَخِيطًا فَدَى» وَلَا يَعْقُدُ عَلَيْهِ رِدَاءٌ^[٢] وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا إِزَارُهُ وَمِنْطَقَةٌ وَهَمِيَانًا فِيهِمَا نَفَقَةٌ، مَعَ حَاجَةٍ لِعَقْدٍ. وَإِنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ لَبَسَ خُفَّيْنِ، أَوْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا لَبَسَ سَرَاوِيلَ إِلَى أَنْ يَجِدَ، وَلَا فِدْيَةَ.

[١] مَفْهُومُ قَوْلِهِ: «بِمُلَاصِقٍ» أَنَّ غَيْرَ الْمُلَاصِقِ لَا فِدْيَةَ فِيهِ، وَظَاهِرُهُ: وَلَا تَحْرِيمَ، فَيَجُوزُ الْاسْتَظْلَالُ بِمُحْمَلٍ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحَدٍ^(١) وَهِيَ أَصَحُّ؛ لِمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٢) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ الْحُصَيْنِ قَالَتْ: «حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فَرَأَيْتُهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَانْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاِحِلَتِهِ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ، أَحَدُهُمَا يَقُودُ بِهِ رَاِحِلَتَهُ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّمْسِ» وَفِي لَفْظٍ: «وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ»^(٣).

[٢] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَيْسَ عَلَى مَنْعِ عَقْدِ الرِّدَاءِ دَلِيلٌ إِلَّا مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ فِي كَرَاهَتِهِ، وَالَّذِينَ رَوَوْهُ عَنْهُ اخْتَلَفُوا: هَلِ الْكَرَاهَةُ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلتَّنْزِيهِ^(٤)؟

(١) انظر: المغني (٥/١٢٩)، والفروع (٥/٤١٦)، والإنصاف (٣/٤٦١).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر، رقم (١٢٩٨/٣١١).

(٣) أخرجه مسلم، رقم (١٢٩٨/٣١٢).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦/١١١).

الخامس: الطيب.

وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ طَيِّبٌ مُحَرَّمٌ بِدَنِّهِ أَوْ ثَوْبُهُ» أَوْ شَيْئًا مِنْهُمَا، أَوْ اسْتَعْمَلَهُ فِي أَكْلِ أَوْ شُرْبٍ «أَوْ اذْهَنَ» أَوْ اكْتَحَلَ، أَوْ اسْتَعَطَّ «بِمُطَيِّبٍ أَوْ شَمٍّ»^[١] قَصْدًا «طَيِّبًا، أَوْ تَبَخَّرَ بِعُودٍ وَنَحْوِهِ» أَوْ شَمَّهُ قَصْدًا، وَلَوْ بِخَوَرِ الْكَعْبَةِ - أَثَمَ وَ«فَدَى».

وَمِنْ الطَّيِّبِ: مِسْكٌ، وَكَافُورٌ، وَعَنْبَرٌ، وَزَعْفَرَانٌ، وَوَرْسٌ، وَوَرْدٌ، وَبَنْفَسَجٌ، وَالْيَنَافَرُ، وَيَاسَمِينٌ، وَبَانٌ، وَمَاءُ وَرْدٍ.

وَإِنْ شَمَّهَا بِلَا قَصْدٍ، أَوْ مَسَّ مَا لَا يَغْلُقُ كَقَطْعِ كَافُورٍ، أَوْ شَمِّ فَوَاكِهَةٍ، أَوْ عُودًا، أَوْ شَيْحًا، أَوْ رِيحَانًا فَارِسِيًّا، أَوْ نَهَامًا، أَوْ اذْهَنَ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيِّبٍ - فَلَا فِدْيَةَ.

السادس: قتل صيد البر واضطياده.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا مَأْكُولًا بَرِيًّا أَضْلًا» كَحَمَامٍ وَبَطٍّ وَلَوْ اسْتَأْنَسَ، بِخِلَافِ إِبِلٍ وَبَقَرٍ أَهْلِيَّةٍ، وَلَوْ تَوَحَّشَتْ «وَلَوْ تَوَلَّدَ مِنْهُ» أَيُّ: مِنَ الصَّيْدِ الْمَذْكُورِ «وَمِنْ غَيْرِهِ» كَالْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْمَأْكُولِ وَغَيْرِهِ، أَوْ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَغَيْرِهِ، تَغْلِيًّا لِلْحَظَرِ «أَوْ تَلَفَ» الصَّيْدُ الْمَذْكُورُ «فِي يَدِهِ» بِمُبَاشَرَةٍ، أَوْ سَبَبٍ كَأَشَارَةٍ وَدَلَالَةٍ، وَإِعَانَةٍ وَلَوْ بِمُنَاوَلَةِ آلَةٍ، أَوْ بِجِنَايَةِ دَابَّةٍ هُوَ مُتَصَرِّفٌ فِيهَا «فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ» وَإِنْ دَلَّ وَنَحْوُهُ مُحَرَّمٌ مُحَرَّمًا فَالْجَزَاءُ بَيْنَهُمَا،

[١] وَجَعَلَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (الْهَدْيِ) تَحْرِيمَ الشَّمِّ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرَائِعِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَأَجَازَ شَمَّهُ لِاسْتِعْلَامِهِ عِنْدَ الشَّرَاءِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ أَكْلُهُ مِمَّا صَادَهُ، أَوْ كَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي صَيْدِهِ، أَوْ ذُبَحَ، أَوْ صِيدَ لِأَجْلِهِ، وَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ لِنَحْوِ دَلَالَةٍ أَوْ صِيدَ لَهُ لَا يَحْرُمُ عَلَى مُحْرِمٍ غَيْرِهِ.

وَيُضْمَنُ بَيْنَ صَيْدٍ وَلَبَنُهُ إِذَا حَلَبَهُ بِقِيَمَتِهِ^[١]، وَلَا يَمْلِكُ الْمُحْرِمُ ابْتِدَاءَ صَيْدًا بِغَيْرِ إِرْثٍ، وَإِنْ أَحْرَمَ وَبِمَلَكِهِ صَيْدٌ لَمْ يَزُلْ، وَلَا يَدُهُ الْحُكْمِيَّةُ، بَلْ تُزَالُ يَدُهُ الْمَشَاهِدَةُ بِإِرْسَالِهِ.

«وَلَا يَحْرُمُ» بِإِحْرَامٍ أَوْ حَرَمٍ «حَيَوَانُ إِنْسِيٌّ» كَالدَّجَاجِ وَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيْدٍ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْبَحُ الْبُذْنَ فِي إِحْرَامِهِ بِالْحَرَمِ، «وَلَا» يَحْرُمُ «صَيْدُ الْبَحْرِ» إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْحَرَمِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [المائدة: ٩٦] وَطَيْرُ الْمَاءِ بَرِّيٌّ، «وَلَا» يَحْرُمُ بِحَرَمٍ وَلَا إِحْرَامٍ «قَتْلُ مُحْرِمٍ الْأَكْلِ» كَالْأَسَدِ، وَالنَّمِرِ، وَالْكَلْبِ إِلَّا الْمُتَوَلَّدَ كَمَا تَقَدَّمَ، «وَلَا» يَحْرُمُ قَتْلُ الصَّيْدِ «الصَّائِلِ» دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، سِوَاءِ خَشْيِ التَّلَفِ أَوْ الضَّرَرِ بِجُرْحِهِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ التَّحَقُّ بِالْمُؤْذِيَّاتِ، فَصَارَ كَالْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَيُسَنُّ مُطْلَقًا قَتْلُ كُلِّ مُؤْذٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ.

وَيَحْرُمُ بِإِحْرَامٍ^[٢] قَتْلُ قَمَلٍ وَصِئْبَانِهِ وَلَوْ بِرَمِيهِ، وَلَا جَزَاءَ فِيهِ، لَا بَرَاغِيثَ وَقَرَادٍ، وَنَحْوَهُمَا.

[١] وَلَا يَحِلُّ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْمُحْرِمِينَ شُرْبُهُ، وَأَمَّا لَوْ حَلَبَهُ الْحَلَالُ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِلْمُحِلِّينَ وَلِلْمُحْرِمِينَ أَيْضًا، سِوَى مَنْ حَلَبَ لِأَجْلِهِ.

[٢] وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ ثَانِيَّةٌ: لَا يَحْرُمُ قَتْلُ قَمَلٍ وَصِئْبَانِهِ^(١)، وَهُوَ أَصَحُّ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَيُضْمَنُ جَرَادٌ بِقِيَمَتِهِ، وَلِحَرَمِ احْتِاجِ لِفَعْلٍ مَحْظُورٍ فِعْلُهُ وَيَفْدِي، وَكَذَا لَوْ اضْطَرَّ إِلَى أَكْلِ صَيْدٍ، فَلَهُ ذَبْحُهُ وَأَكْلُهُ كَمَنْ بِالْحَرَمِ، وَلَا يُبَاحُ إِلَّا لِمَنْ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ.
السَّابِعُ: عَقْدُ النِّكَاحِ.

وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «وَيَحْرُمُ عَقْدُ نِكَاحٍ» فَلَوْ تَزَوَّجَ الْمُحْرِمُ، أَوْ زَوَّجَ مُحْرَمَةً، أَوْ كَانَ وَلِيًّا، أَوْ وَكَيْلًا فِي النِّكَاحِ - حَرَمٌ «وَلَا يَصِحُّ» لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ عُثْمَانَ مَرْفُوعًا: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ».

«وَلَا فِدْيَةٌ» فِي عَقْدِ النِّكَاحِ كَشِرَاءِ الصَّيْدِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ، وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَخْطُبَ امْرَأَةً كَخُطْبَةِ عَقْدِهِ، أَوْ حُضُورَهُ، أَوْ شَهَادَتَهُ فِيهِ.

«وَتَصِحُّ الرَّجْعَةُ» أَيُّ: لَوْ رَاجَعَ الْمُحْرِمُ امْرَأَتَهُ صَحَّتْ بِلَا كَرَاهَةٍ؛ لِأَنَّهُ إِمْسَاكٌ، وَكَذَا شِرَاءُ أَمَةٍ لِلْوَطْءِ.
الثَّامِنُ: الْوَطْءُ.

وَالِيهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ جَامَعَ» الْمُحْرِمُ بِأَنْ غَيَّبَ الْحَشْفَةَ فِي قُبْلٍ أَوْ دُبُرٍ مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ حَرَمٌ^[١]؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾ [البقرة: ١٩٧] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْجِمَاعُ.

[١] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَخَرَجَ بَعْضُهُمْ: لَا يَفْسُدُ بِوَطْءٍ بِهِمَةِ مَنْ عَدِمَ الْحَدَّ. وَأُطْلِقَ الْخُلُوعَانِي وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَفْسُدُ وَعَلَيْهِ شَأْنٌ^(١)، قُلْتُ: وَهَذَا أَقْرَبُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأِنْ كَانَ الْوَطْءُ «قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسُكُهُمَا» وَلَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَامِدِ وَالسَّاهِي^(١)؛ لِقَضَاءِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِفَسَادِ الْحَجِّ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ^[١].

«وَيَمْضِيَانِ فِيهِ» أَيُّ: يَجِبُ عَلَى الْوَاطِئِ وَالْمَوْطُوءَةِ الْمُضِيُّ فِي النُّسُكِ الْفَاسِدِ وَلَا يَخْرُجَانِ مِنْهُ بِالْوَطْءِ، رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، فَحُكْمُهُ كَالْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٤٨١): قَوْلُهُ: «وَالسَّاهِي» وَذَكَرَ فِي (الْفُصُولِ) رِوَايَةً: أَنَّهُ لَا يَفْسُدُ حَجُّ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي وَالْمُكْرِهِ وَنَحْوِهِمْ، وَخَرَجَهَا الْقَاضِي فِي كِتَابِ الرَّوَايَتَيْنِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَصَاحِبُ (الْفَائِقِ) وَمَالَ إِلَيْهِ فِي (الْفُرُوعِ)^[٢] وَقَالَ: هَذَا مُتَّجَهٌ، وَرَدَّ أَدِلَّةُ الْأَصْحَابِ، وَقَالَ: هَذَا فِيهِ نَظَرٌ (إِنْصَافٌ) وَجَدِيدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ: لَا يَفْسِدُهُ الْوَطْءُ نَاسِيًا (تَقْرِيرٌ).

[١] وَذَكَرَ فِي (الْمَغْنِيِّ)^(١) عَنِ الْحَسَنِ وَمَالِكٍ: يَجْعَلُ الْحَجَّةَ عُمْرَةً، وَلَا يُقِيمُ عَلَى حَجَّةٍ فَاسِدَةٍ. وَعَنْ دَاوُدَ: يَخْرُجُ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِذَا أَفْسَدَهُمَا، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

[٢] وَقَالَ بَعْدَ كَلَامِ شَيْخِهِ: وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(٣).

(١) المغني (٥ / ٢٠٥).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) الفروع (٥ / ٤٤٧).

«وَيَقْضِيَانِهِ» وَجُوبًا «ثَانِي عَامٍ» رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍو.
وَعِزُّ الْمُكَلَّفِ يَقْضِي بَعْدَ تَكْلِيفِهِ^[١]، وَحَجَّةُ الْإِسْلَامِ، فَوْرًا مِنْ حَيْثُ أُحْرِمَ
أَوَّلًا إِنْ كَانَ قَبْلَ مِيقَاتٍ، وَإِلَّا فَمِنْهُ، وَسُنَّ تَفَرُّقُهُمَا فِي قَضَاءٍ، مِنْ مَوْضِعٍ وَطْءٍ إِلَى
أَنْ يَحِلَّ.

وَالْوَطْءُ بَعْدَ^[٢] التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لَا يُفْسِدُ النُّسْكَ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ، وَلَا فِدْيَةٌ عَلَى
مُكْرَهَةٍ^{[٣][٤]}، وَنَفَقَةُ حَجَّةٍ قَضَائِهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْسِدُ لِنُسْكَهَا.

[١] قَوْلُهُ: «بَعْدَ تَكْلِيفِهِ» ظَاهِرُهُ: لَا يَصِحُّ قَبْلَ تَكْلِيفِهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَصَحَّ
الْقَاضِي فِي خِلَافِهِ صِحَّةَ الْقَضَاءِ قَبْلَ الْبُلُوغِ، وَهُوَ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ مِنْ مُوجِبَاتِ الْحَجِّ
السَّابِقِ، فَصَحَّ وَقُوعُهُ مِنَ الصَّبِيِّ كَالْأَصْلِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالْوَطْءُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ...» إِنْخُ؛ قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَإِنْ طَافَ وَلَمْ يَرْمِ،
ثُمَّ وَطِئَ، فَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ كَمَا سَبَقَ، أَيْ أَنَّهُ يُحْرِمُ مِنَ الْحِلِّ، وَقَدَّمَ بَعْضُهُمْ: لَا يَلْزَمُهُ
شَيْءٌ؛ لِوُجُودِ أَرْكَانِ الْحَجِّ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] فَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُطَاوَعَةَ عَلَيْهَا الْفِدْيَةُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَعَنْهُ: يُجْزِيهِمَا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ؛
وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ. وَعَنْهُ: لَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا وَطْءَ مِنْهَا^(٣).

[٤] وَعَنْهُ: يَفْدِي عَنْهَا الْوَاطِئُ^(٤).

(١) الروايتين والوجهين (٣/ ٦٩ - ٧٠)، وانظر: الإنصاف (٣/ ٤٩٩).

(٢) الفروع (٥/ ٤٦٠).

(٣) انظر: الإنصاف (٣/ ٥٢١).

(٤) انظر: الإنصاف (٣/ ٥٢١).

التَّاسِعُ: الْمُبَاشَرَةُ دُونَ الْفَرْجِ.

وَذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: «وَتَحْرُمُ الْمُبَاشَرَةُ» أَيُّ: مُبَاشَرَةُ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ «فَإِنْ فَعَلَ» أَيُّ: بَاشَرَهَا «فَأَنْزَلَ لَمْ يَفْسُدْ حَجُّهُ» كَمَا لَوْ لَمْ يُنْزَلْ^[١]، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى الْوَطْءِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ دُونَهَا.

«وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ» إِنْ أَنْزَلَ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ قُبْلَةٍ، أَوْ تَكَرَّرَ نَظَرٌ، أَوْ لَمَسَ لِشَهْوَةٍ، أَوْ أَمْنَى بِاسْتِمْنَاءٍ؛ قِيَاسًا عَلَى بَدَنَةِ الْوَطْءِ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ فَشَاةٌ كَفِدِيَّةٌ أَذَى، وَخَطَأٌ فِي ذَلِكَ كَعَمْدٍ، وَامْرَأَةٌ مَعَ شَهْوَةٍ كَرَجُلٍ فِي ذَلِكَ.

«لَكِنْ يُحْرِمُ»^[٢] بَعْدَ أَنْ يَخْرُجَ «مِنَ الْحِلِّ» لِيَجْمَعَ فِي إِحْرَامِهِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ

[١] حَاصِلُ الْكَلَامِ فِي الْإِنْزَالِ بَغَيْرِ الْوَطْءِ أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يُوجِبُ بَدَنَةً، وَهُوَ مَا كَانَ عَنْ مُبَاشَرَةٍ أَوْ تَكَرَّرِ نَظَرٍ، وَقِسْمٌ يُوجِبُ شَاةً، وَهُوَ مَا كَانَ بِنَظَرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقِسْمٌ لَا يُوجِبُ شَيْئًا، وَهُوَ مَا كَانَ عَنْ تَفْكِيرٍ.

وَأَمَّا الْإِمْدَاءُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ عَنْ مُبَاشَرَةٍ أَوْ تَكَرَّرِ نَظَرٍ فَفِيهِ شَاةٌ، وَإِنْ كَانَ عَنْ تَفْكِيرٍ أَوْ مِنْ نَظَرَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا شَيْءَ فِيهِ.

وَأَمَّا إِنْ حَصَلَ تَلَذُّذٌ بِلَا إِنْزَالٍ وَلَا مَذْيٍ فَإِنْ كَانَ تَلَذُّذٌ بِمُبَاشَرَةٍ حَرُمَ وَفَدَى، وَإِنْ كَانَ بِتَكَرَّرِ نَظَرٍ حَرُمَ وَلَا فِدْيَةَ، وَإِنْ كَانَ بِتَفْكِيرٍ فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ كَرَاهَتُهُ إِنْ تَعَلَّقَ بِمُبَاحَةٍ، وَتَحْرِيمُهُ إِنْ تَعَلَّقَ بِأَجْنَبِيَّةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَكِنْ يُحْرِمُ...» إِلَخْ؛ لَا يَخْفَى الْقَارِئُ تَنْظِيرُ الشَّيْخِ مَنْصُورٍ فِي كَلَامِ الْمَاتِنِ، وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَسُبْحَانَ مَنْ لَا يَضِلُّ وَلَا يَنْسَى! وَمِنْ أَعْجَبِ مَا رَأَيْتُ كَلَامَ لِلشَّيْخِ

«لِطَوَافِ الْفَرْصِ» أَي: لِيَطُوفَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ مُحَرَّمًا.

وظَاهِرُ كَلَامِهِ: أَنَّ هَذَا فِي الْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ، إِذَا أُنْزَلَ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّجِهٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْسُدْ إِحْرَامُهُ، حَتَّى يَحْتَاجَ لِتَجْدِيدِهِ، فَالْمُبَاشَرَةُ كَسَائِرِ الْمَحْرَمَاتِ غَيْرِ الْوَطْءِ، هَذَا مُقْتَضَى كَلَامِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ) كَ (الْمُنْتَهَى) وَ (الْمُقْنِعِ) وَ (التَّنْفِيحِ) وَ (الْإِنْصَافِ) وَ (الْمُبْدِعِ) وَغَيْرِهَا، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا هَذَا الْحُكْمَ فِيمَنْ وَطِئَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْإِحْتِيَاظِ؛ مُرَاعَاةً لِلْقَوْلِ بِالْإِفْسَادِ^[١].

«وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ» فِيمَا تَقَدَّمَ «كَالرَّجُلِ إِلَّا فِي اللَّبَاسِ» أَي: لِبَاسِ الْمَخِيطِ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا، وَلَا تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ.

«وَيَحْتَنَبُ الْبُرْقُوعَ وَالْقَفَازِينَ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَتَّقِبِ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةَ وَلَا تَلْبَسِ الْقَفَازِينَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَالْقَفَازَانِ شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ، يُدْخَلَانِ فِيهِ، يَسْتُرُهُمَا مِنَ الْحَرِّ، كَمَا يُعْمَلُ لِلْبُرَاةِ، وَيَقْدِي الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ بِلُبْسِهِمَا.

«وَيَحْتَنَبُ تَغْطِيَةَ وَجْهِهَا» أَيْضًا لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ،

عَبْدُ الْوَهَّابِ اعْتَدَرَ بِهِ عَنِ الْمَاتَنِ فَقَالَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِدْرَاكُ عَائِدًا عَلَى قَوْلِهِ: «وَيَقْضِيَانِهِ ثَانِي عَامٍ، وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ يُفِيدُ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَتَأَمَّلْهُ» اهـ. وَكَلَامُهُ بَعِيدٌ جِدًّا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] أَي: إِفْسَادِ النُّسْكِ بِالْإِنْزَالِ بِالْمُبَاشَرَةِ كَمَا هُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ^(١).

وإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا»^(١) فَتَضَعُ الثَّوبَ فَوْقَ رَأْسِهَا وَتُسَدِّلُهُ عَلَى وَجْهِهَا؛ لِرُورِ الرِّجَالِ قَرِيبًا مِنْهَا.

«وَيُنَاحُ لَهَا التَّحَلِّيُّ»^[١] بِالْحُلْخَالِ، وَالسَّوَارِ، وَالذَّمْلَجِ، وَنَحْوِهَا، وَيُسْنُّ لَهَا خِضَابٌ عِنْدَ إِحْرَامٍ، وَكُرِهَ بَعْدُهُ^[٢]، وَكُرِهَ لَهُمَا اكْتِحَالٌ بِإِثْمِدٍ لِرَبْنَةٍ، وَلَهَا بُسُّ مُعْصِفٍ وَكُحْلٍ،.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٤٨٤): قَوْلُهُ: «فِي وَجْهِهَا...» إِنْخ؛ وَلَوْ غَطَّتِ الْمَرْأَةُ وَجْهَهَا بِشَيْءٍ لَا يَمَسُّ الْوَجْهَ جَازَ بِالِاتِّفَاقِ. وَإِنْ كَانَ يَمَسُّهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُجُوزُ أَيْضًا، وَلَا تُكَلِّفُ الْمَرْأَةُ أَنْ تُجَافِيَ سُرَّتَهَا عَنِ الْوَجْهِ، لَا بِعُودٍ، وَلَا بِيَدِهَا، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَوَّى بَيْنَ وَجْهِهَا وَيَدِهَا، وَكَلَاهُمَا كَبَدَنِ الرَّجُلِ لَا كَرَأْسِهِ. وَأَزْوَاجُهُ ﷺ كُنَّ يُسَدِّلْنَ عَلَى وُجُوهُنَّ مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةِ الْمُجَافَاةِ، وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا، وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا الْقَوْلَ بَعْضُ السَّلَفِ.^[٣] اهـ (مِنْ مَنَسِكِ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى).

[١] وَعَنْهُ: يَحْرُمُ التَّحَلِّيُّ^(١).

[٢] رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(٢).

[٣] وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ، رَوَاهُ عَنْهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٣) مَوْقُوفًا. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا^(٤).

(١) انظر: المغني (١٥٨/٥ - ١٥٩).

(٢) أخرجه الدارقطني (٢/٢٧٢)، والبيهقي (٥/٤٨).

(٣) أخرجه الدارقطني (٢/٢٩٤) مرفوعًا.

(٤) الفروع (٥/٥٢٧).

وَقَطَعَ رَائِحَةً كَرِيمَةً بَغَيْرِ طَيِّبٍ، وَاتَّجَارَ، وَعَمَلَ صَنْعَةً مَا لَمْ يُشْغَلَا عَنْ وَاجِبٍ
 أَوْ مُسْتَحَبٍّ، وَلَهُ لُبْسٌ خَاتِمٌ، وَيَجْتَنِبَانِ الرَّفْثَ وَالْفُسُوقَ وَالْجِدَالَ، وَتُسَنُّ قِلَّةُ
 الْكَلَامِ إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ.



بَابُ الْفِدْيَةِ

أَي: أَقْسَامُهَا، وَقَدَرِ مَا يَجِبُ، وَالْمُسْتَحَقُّ لِأَخَذِهَا.

«يُخَيَّرُ بِفِدْيَةٍ»^[١] أَي: فِي فِدْيَةٍ «حَلَقٍ» فَوْقَ شَعْرَتَيْنِ «وَتَقْلِيمٍ» فَوْقَ ظُفْرَيْنِ^[٢] «وَتَعْطِيَةِ رَأْسٍ، وَطِيبٍ، وَلُبْسٍ مَحْبُطٍ - بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ مُدُّ بَرٍّ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ لِكَعْبِ ابْنِ عُجْرَةَ: «لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «اخْلُقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْصُكْ شَاةً» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَ «أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ، وَالْحَقُّ الْبَاقِي بِالْحَلْقِ.

«وَ» يُخَيَّرُ «بِجَزَاءٍ صَيِّدٍ بَيْنَ» ذَبْحِ «مِثْلٍ إِنْ كَانَ» لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ «أَوْ تَقْوِيمِهِ» أَيِ الْمِثْلِ بِمَحَلِّ التَّلَفِّ أَوْ قُرْبِهِ «بِدَرَاهِمَ يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا» يُجْزَى فِي فِطْرِهِ، أَوْ يُجْرَجُ بِعَدْلِهِ مِنْ طَعَامِهِ «فَيُطْعِمُ كُلَّ مَسْكِينٍ مُدًّا» إِنْ كَانَ الطَّعَامُ بَرًّا وَإِلَّا فَمُدَّيْنِ «أَوْ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ مِنَ الْبَرِّ «يَوْمًا» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥]

وَإِنْ بَقِيَ دُونَ مُدٍّ صَامَ يَوْمًا.

[١] وَعَنْهُ: أَنَّ مَنْ حَلَقَ بِلا عُدْرٍ لَزِمَهُ الدَّمُ بِلا تَخْيِيرٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ^(١).

[٢] وَعِنْدَ مَالِكٍ أَنَّ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْفِدْيَةُ هُوَ مَا أَمَاطَ بِهِ الْأَذَى^(٢).

(١) انظر: مختصر الطحاوي (ص: ٦٩)، المبسوط (٤/ ٧٣).

(٢) المدونة (١/ ٤١٢).

«و» يُخَيَّرُ «بِمَا لَا مِثْلَ لَهُ» بَعْدَ أَنْ يُقَوِّمَهُ بِدَرَاهِمٍ؛ لِتَعَذُّرِ الْمِثْلِ، وَيَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا كَمَا مَرَّ «بَيْنَ إِطْعَامٍ» كَمَا مَرَّ «وَصِيَامٍ» عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

«وَأَمَّا دَمٌ مُتَعَةٍ وَقِرَانٌ فَيَجِبُ الْهَدْيُ» بِشَرْطِهِ السَّابِقِ^[١]؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَالْقَارِنُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ.

«فَإِنْ عَدِمَهُ» أَيُّ: عَدِمَ الْهَدْيُ، أَوْ عَدِمَ ثَمَنُهُ، وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يُقْرِضُهُ «فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» فِي الْحَجِّ «وَالْأَفْضَلُ كَوْنُ آخِرِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ» وَإِنْ آخَرَهَا عَنْ أَيَّامٍ مَنِى صَامَهَا بَعْدَ، وَعَلَيْهِ دَمٌ مُطْلَقًا.

«و» صِيَامٌ «سَبْعَةَ» أَيَّامٍ «إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ» قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وَلَهُ صَوْمُهَا بَعْدَ أَيَّامٍ مَنِى، وَفَرَاغِهِ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ، وَلَا يَجِبُ تَتَابُعٌ وَلَا تَفْرِيقٌ فِي الثَّلَاثَةِ وَلَا السَّبْعَةِ.

[١] وَوَقْتُ وَجُوبِهِ قِيلَ: الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ، وَقِيلَ: الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ، وَقِيلَ: طُلُوعُ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَقِيلَ: رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ. نَقَلَهُ فِي (الْمُغْنِي) عَنْ عَطَاءٍ^(١)، وَنَقَلَهُ فِي (شَرْحِ الْمُهَذَّبِ) عَنْ مَالِكٍ^(٢)، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ وَجُوبِ ذَبْحِهِ فَلَمْ يَجِبْ قَبْلَهُ، كَالصَّلَاةِ لَا تَجِبُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا.

(١) الْمُغْنِي (٣٥٩/٥).

(٢) الْمَجْمُوع (١٨٤/٧).

«وَالْمَحْصَرُ» يَذْبَحُ هَدْيًا^[١] بِنِيَّةِ التَّحَلُّلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ بِنِيَّةِ التَّحَلُّلِ «ثُمَّ حَلَّ» قِيَاسًا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ.

«وَيَجِبُ بِوَطْءٍ فِي فَرْجٍ فِي الْحَجِّ» قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ «بِدَنَةٍ» وَبَعْدَهُ شَاةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْبَدَنَةَ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ، «و» يَجِبُ بِوَطْءٍ «فِي الْعُمْرَةِ شَاةٌ» وَتَقَدَّمَ حُكْمُ الْمُبَاشَرَةِ «وَإِنْ طَاوَعَتْهُ زَوْجَتُهُ لَزِمَهَا» أَيُّ: مَا ذُكِرَ مِنَ الْفِدْيَةِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ.

وَفِي نُسْخَةٍ: «لَزِمَهَا» أَيُّ الْبَدَنَةِ فِي الْحَجِّ، وَالشَّاةُ فِي الْعُمْرَةِ.

وَالْمُكْرَهَةُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا، وَتَقَدَّمَ حُكْمُ الْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى مَنْ فَكَرَ فَأَنْزَلَ، وَالْدَّمُ الْوَاجِبُ لِفَوَاتٍ أَوْ تَرْكِ وَاجِبٍ كَمُتْعَةٍ.

[١] وَاخْتَارَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (الْهَدْيِ) عَدَمَ الْوُجُوبِ، هَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١)، وَالَّذِي فِي (الْهَدْيِ) فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ أَنَّهُ قَالَ: ظَاهِرُ الْقُرْآنِ يُوجِبُ الْهَدْيَ دُونَ الْقَضَاءِ^(٢)، نَعَمْ لَوْ قِيلَ: إِنَّ مَنْ عَدِمَ الْهَدْيَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ بَدَلُهُ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ^(٣) لِعَدَمِ ذِكْرِهِ فِي الْآيَةِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ، أَوْ حَمْلُهُ عَلَى آيَةِ الْمُتْعَةِ لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ، وَكَمَا لَمْ يَحْمِلِ الْأَصْحَابُ آيَةَ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ عَلَى كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فِي وَجُوبِ الْإِطْعَامِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

(١) الْإِنْصَافُ (٤/ ٦٨).

(٢) زَادَ الْمَعَادُ (٣/ ٣٧٩).

(٣) انْظُرِ الْمَبْسُوطَ لِلْسَّرْحَسِيِّ (٤/ ١١٣).

فصل

«وَمَنْ كَرَّرَ مُحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ» وَاحِدٍ بِأَنْ حَلَقَ، أَوْ قَلَّمَ، أَوْ لَبَسَ مَخِيطًا، أَوْ تَطَيَّبَ، أَوْ وَطِئَ ثُمَّ أَعَادَهُ «وَلَمْ يَفِدْ» لِمَا سَبَقَ «فَدَى مَرَّةً» سَوَاءٌ فَعَلَهُ مُتَتَابِعًا أَوْ مُتَفَرِّقًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ فِدْيَةً وَاحِدَةً، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا وَقَعَ فِي دُفْعَةٍ أَوْ دُفْعَاتٍ، وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ السَّابِقِ ثُمَّ أَعَادَهُ لَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ ثَانِيًا «بِخِلَافِ صَيْدٍ» فَفِيهِ بَعْدَدِهِ، وَلَوْ فِي دُفْعَةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

«وَمَنْ فَعَلَ مُحْظُورًا مِنْ أَجْنَاسٍ» بِأَنْ حَلَقَ، وَقَلَّمَ أَظْفَارَهُ، وَلَبَسَ الْمَخِيطَ «فَدَى لِكُلِّ مَرَّةً» أَيُّ: لِكُلِّ جِنْسٍ فِدْيَتُهُ الْوَاجِبَةُ فِيهِ، سَوَاءٌ «رَفَضَ إِحْرَامَهُ أَوْ لَا» إِذِ التَّحَلُّلِ مِنَ الْحَجِّ لَا يَحْضُرُ إِلَّا بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: كَمَالِ أَفْعَالِهِ، أَوْ التَّحَلُّلِ عِنْدَ الْحَضَرِ، أَوْ بِالْعُذْرِ إِذَا شَرَطُهُ فِي ابْتِدَائِهِ، وَمَا عَدَا هَذِهِ لَا يَتَحَلَّلُ بِهِ، وَلَوْ نَوَى التَّحَلُّلَ لَمْ يَحِلَّ، وَلَا يَفْسُدُ إِحْرَامُهُ بِرَفْضِهِ، بَلْ هُوَ بَاقٍ، يَلْزِمُهُ أَحْكَامُهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ لِرَفْضِ الْإِحْرَامِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ نِيَّةٍ.

«وَيَسْقُطُ بِنِسْيَانٍ» أَوْ جَهْلٍ أَوْ إِكْرَاهٍ «فِدْيَةُ لُبْسٍ وَطِيبٍ وَتَغْطِيَةِ رَأْسٍ» لِحَدِيثِ: «عَفِيَ لِمُنْيٍ عَنِ الْخَطَا، وَالنِّسْيَانِ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» وَمَتَى زَالَ عُذْرُهُ أَرَاَهُ فِي الْحَالِ «دُونَ» فِدْيَةٍ^[١].....

[١] وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ سُقُوطُ الْفِدْيَةِ بِالْجَهْلِ وَالنِّسْيَانِ فِي الْجَمَاعِ، وَعِنْدَهُ أَيْضًا:

لَا يَفْسُدُ النَّسْكُ مَعَهَا^(١). اهـ.

«وَطءٌ»^[٢١]، وَصِيدٌ^[٢]، وَتَقْلِيمٌ، وَحَلْقٌ» فَتَجِبُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِتْلَافٌ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ، كَمَا لِالْأَدَمِيِّ.

وَإِنْ اسْتَدَامَ لُبْسٌ مَخِيطٌ أَحْرَمَ فِيهِ، وَلَوْ لَحْظَةً، فَوْقَ الْمُعْتَادِ مِنْ خَلْعِهِ فَدَى وَلَا يَشُقُّهُ.

[١] قَوْلُهُ: «دُونَ وَطءٍ» لَكِنْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَكْرَهَةَ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا فِي الْوَطءِ. وَحَاصِلُ الْكَلَامِ فِي هَذَا أَنَّ الْإِكْرَاهَ عَلَى الْوَطءِ عُذْرٌ فِي حَقِّ الْمَوْطُوءِ دُونَ الْوَاطِئِ. وَأَمَّا الْإِكْرَاهُ عَلَى الْحَلْقِ وَالتَّقْلِيمِ فَإِنْ فَعَلَهُمَا الْمَكْرَهُ عَلَيْهِمَا بِنَفْسِهِ فَدَى، وَإِنْ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْفَاعِلِ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ.

[٢] وَالْمُبَاشَرَةُ كَالْوَطءِ، لَا عُذْرُ فِيهَا، كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ.

[٣] وَعَنْهُ: عَلَيْهِ فِي الصَّيْدِ كَفَّارَةٌ إِنْ كَانَ عَامِدًا، وَإِلَّا فَلَا^(١)، وَيَتَخَرَّجُ مِثْلُهُ فِي الْحَلْقِ. وَكَوْنُ الْفِدْيَةِ فِي الصَّيْدِ لَا يَجِبُ إِلَّا مَعَ الْعَمْدِ هُوَ الْمُوَافِقُ لِلْآيَةِ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ طَاوُسٌ، وَدَاوُدُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ^(٢)، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّهُ السَّنَةُ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ^(٣)، وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ، وَغَيْرُهُ^(٤)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَالْآيَةُ فِي ذَلِكَ صَرِيحَةٌ وَاضِحَةٌ.

وَقِيَاسُ حَقِّ اللَّهِ بِحَقِّ الْآدَمِيِّ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَأَيْضًا فَالْقِيَاسُ لَا يُبْصَرُ إِلَيْهِ إِلَّا مَعَ عَدَمِ النَّصِّ، فَكَيْفَ وَالنَّصُّ صَرِيحٌ ظَاهِرٌ؟! فَلِذَلِكَ كَانَ هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَاتِبُهُ.

(١) انظر: المغني (٥/٣٩٦ - ٣٩٧).

(٢) الإشراف (٣/٢٢٩)، م (١٣٤٥).

(٣) المحلى (٧/٢١٥)، م (٨٧٥).

(٤) انظر: الفروع (٥/٥٤٢).

«وَكُلُّ هَدْيٍ أَوْ إِطْعَامٍ» يَتَعَلَّقُ بِحَرَمٍ أَوْ إِحْرَامٍ كَجَزَاءِ صَيْدٍ، وَدَمٍ مُتَعَةٍ وَقِرَانٍ، وَمَنْذُورٍ، وَمَا وَجِبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ، أَوْ فِعْلٍ مُحْظُورٍ فِي الْحَرَمِ «فَ» إِنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَبْحُهُ فِي الْحَرَمِ.

قَالَ أَحْمَدُ: مَكَّةُ وَمِنَى وَاحِدٌ، وَالْأَفْضَلُ نَحْرُ مَا بِحَجٍّ بِمِنَى وَمَا بِعُمْرَةٍ بِالْمَرْوَةِ، وَيَلْزَمُهُ تَفْرِقَةُ لَحْمِهِ، أَوْ إِطْلَاقُهُ «لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ» لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّوَسُّعَةَ عَلَيْهِمْ، وَهُمْ الْمُقِيمُ بِهِ وَالْمُجْتَارُ، مِنْ حَاجٍّ وَغَيْرِهِ يَمْنَنُ لَهُ أَخْذُ الزَّكَاةِ لِحَاجَّةٍ، وَإِنْ سَلَّمَهُ لَهُمْ حَيًّا فَذَبَحُوهُ أَجْزَاءً، وَإِلَّا رَدَّهُ وَذَبَحَهُ.

«وَفِدْيَةُ الْأَذَى» أَيِ الْحَلْقِ «وَاللَّبْسِ وَنَحْوِهِمَا» كَطِيبٍ، وَتَغْطِيَةِ رَأْسٍ، وَكُلِّ مُحْظُورٍ فَعَلَهُ خَارِجَ الْحَرَمِ «وَدَمُ الْإِخْصَارِ، حَيْثُ وُجِدَ سَبَبُهُ» مِنْ حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَحَرَ هَدْيَهُ فِي مَوْضِعِهِ بِالْحَدِيثِيَّةِ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ، وَيُجْزَى بِالْحَرَمِ أَيْضًا.

«وَيُجْزَى الصَّوْمُ» وَالْحَلْقُ «بِكُلِّ مَكَانٍ» لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ لِأَحَدٍ، فَلَا فَائِدَةَ لِتَخْصِيصِهِ.

«وَالدَّمُ» الْمَطْلُوقُ كَأُضْحِيَّةٍ «شَاةٌ» جَذْعُ ضَاْنٍ أَوْ ثَنِيٍّ مَعْزٍ «أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٌ» أَوْ بَقَرَةٌ، فَإِنْ ذَبَحَهَا فَأَفْضَلُ، وَتَجِبُ كُلُّهَا، «وَتُجْزَى عَنْهَا» أَيُّ: عَنِ الْبَدَنَةِ «بَقَرَةٌ» وَلَوْ فِي جَزَاءِ صَيْدٍ، كَعَكْسِهِ، وَعَنْ سَبْعِ شَيْءٍ بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ مُطْلَقًا.



بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

أَيُّ مِثْلُهُ فِي الْجُمْلَةِ إِنْ كَانَ وَإِلَّا فَقِيمَتُهُ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ مِنَ النَّعْمِ فِيمَا لَهُ مِثْلٌ؛
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الضَّبُعِ كَبْشًا، وَيُرْجَعُ فِيمَا قَضَتْ فِيهِ الصَّحَابَةُ إِلَى مَا قَضَوْا
بِهِ، فَلَا يَخْتَاجُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى؛ لِأَنَّهُمْ أَعْرَفُ، وَقَوْلُهُمْ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؛
وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ، بَأَيِّهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»^[١].

وَمِنْهُ «فِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ» رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَزَيْدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ،
وَمُعَاوِيَةَ؛ لِأَنَّهُمَا تُشَبَّهُهَا.

«و» فِي «حِمَارِ الْوَحْشِ» بَقَرَةٌ، رُوِيَ عَنْ عُمَرَ.

«و» فِي «بَقَرَتِهِ» أَيِ الْوَاحِدَةِ مِنْ بَقَرِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ، رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

«و» فِي «الْإِيلِ» عَلَى وَزْنِ قَنْبٍ وَخَلْبٍ وَسَيْدٍ - بَقَرَةٌ، رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

«و» فِي الشَّيْتَلِ بَقَرَةٌ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الشَّيْتَلُ الْوَعْلُ الْمُسْنُ.

«و» فِي «الْوَعْلِ بَقَرَةٌ» يُرْوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْأَرْوَى بَقَرَةٌ. قَالَ فِي
الصَّحَاحِ: الْوَعْلُ هِيَ الْأَرْوَى.

[١] هَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقِعِينَ) مِنْ ثَلَاثَةِ طُرُقٍ، ثُمَّ قَالَ:

وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ مِنْهَا. قَالَ الْبَزَّازُ: لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ ص ٣٣١ ج ٢. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْوَعْلُ بِفَتْحِ الْوَاوِ، مَعَ فَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا وَسُكُونِهَا: تَيْسُ الْجَبَلِ.

«و» فِي «الضَّبْعِ كَبْشٌ» قَالَ الْإِمَامُ: حَكَمَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ.

«و» فِي «الغَزَالَةِ عَنَزٌ» رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي الظَّبْيِ شَاةٌ».

«و» فِي «الْوَبْرِ» وَهُوَ دُوبِيَّةٌ كَحَلَاءٍ، دُونَ السَّنَوْرِ، لَا ذَنْبَ لَهَا: جَدْيٌ.

«و» فِي «الضَّبِّ جَدْيٌ» قَضَى بِهِ عُمَرُ وَأَزْبَدُ. وَالْجَدْيُ: الذَّكَرُ مِنْ أَوْلَادِ الْمَعْرِ، لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ.

«و» فِي «الْيَرْبُوعِ جَفْرَةٌ» لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ.

«و» فِي «الْأَرْزَبِ عَنَاقٌ» رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَالْعَنَاقُ الْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِ الْمَعْرِ، أَصْغَرُ مِنَ الْجَفْرَةِ.

«و» فِي «الْحَمَامَةِ شَاةٌ» حَكَمَ بِهِ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَنَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ: فِي حَمَامِ الْحَرَمِ، وَقِيسَ عَلَيْهِ حَمَامُ الْإِحْرَامِ، وَالْحَمَامُ كُلُّ مَا عَبَّ الْمَاءَ وَهَدَرَ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْفَوَاحِشُ وَالْوَرَاشِينُ، وَالْقَطَا، وَالْقُمْرِيُّ، وَالذُّبْسِيُّ.

وَمَا لَمْ تَقْضِ فِيهِ الصَّحَابَةُ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ عَذْلَيْنِ خَبِيرَيْنِ، وَمَا لَا مِثْلَ لَهُ - كَبَاقِي الطُّيُورِ^[١] وَلَوْ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ - فِيهِ الْقِيَمَةُ^[٢].

[١] مِثْلُ: الْوَرُزِّ، وَالْحُبَارَى، وَالْكُرْكِيِّ، وَالْحَجَلِ.

[٢] وَقِيلَ: إِذَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ فَفِيهِ شَاةٌ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛

وَعَلَى جَمَاعَةٍ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِ صَيْدٍ جَزَاءً وَاحِدٌ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٤٩٤): قَوْلُهُ: «وَعَلَى جَمَاعَةٍ اشْتَرَكُوا...» إلخ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِ آدَمِيٍّ^[١] (م. خ.).

[١] قَوْلُهُ: «بِخِلَافِ مَا إِذَا اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِ آدَمِيٍّ» غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِ الْآدَمِيِّ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ سِوَى دِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا، وَاخْتِيارَ الْقِصَاصِ فَإِنَّهُمْ يُقْتَلُونَ كُلُّهُمْ؛ لِتَعَذُّرِ التَّوْزِيعِ عَلَيْهِمْ.



بَابُ حُكْمِ صَيْدِ الْحَرَمِ

أَيُّ حَرَمٍ مَكَّةَ^[١]. «يَحْرُمُ صَيْدُهُ عَلَى الْمُحَرِّمِ وَالْحَلَالِ» إجماعاً؛ لحديث ابن عباسٍ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

«وَحُكْمُ صَيْدِهِ كَصَيْدِ الْمُحَرِّمِ» فِيهِ الْجَزَاءُ، حَتَّى عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَافِرِ، لَكِنَّ بَحْرِيَّةً لَا جَزَاءَ فِيهِ^[٢]، وَلَا يُمْلِكُ ابْتِدَاءً بِغَيْرِ إِرْثٍ، وَلَا يَلْزَمُ الْمُحَرِّمَ جَزَاءُ إِنْ.

«وَيَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرِهِ» أَيُّ: شَجَرِ الْحَرَمِ «وَحَشِيشُهُ الْأَخْضَرَيْنِ» اللَّذَيْنِ لَمْ يَزْرَعَهُمَا آدَمِيٌّ؛ لحديث: «وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُحْشَى حَشِيشُهَا» وَفِي رِوَايَةٍ: «وَلَا يُحْتَلَى شَوْكُهَا» وَيَجُوزُ قَطْعُ الْيَابِسِ، وَالثَّمَرَةِ، وَمَا زَرَعَهُ الْآدَمِيُّ، وَالْكَمَاةُ، وَالْفَقْعُ، وَكَذَا الْإِذْخَرُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا الْإِذْخَرُ» قَالَ فِي الْقَامُوسِ: حَشِيشٌ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِلَّا الْإِذْخَرُ».

[١] حَدَّ حَرَمِ مَكَّةَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، وَسَبْعَةُ أَمْيَالٍ مِنْ طَرِيقِ الْيَمَنِ وَالْعِرَاقِ وَالطَّائِفِ عَلَى عَرَافَاتٍ مِنْ بَطْنِ نَمْرَةٍ، وَتِسْعَةُ أَمْيَالٍ مِنَ الْجَعْرَانَةِ، وَعَشْرَةٌ مِنْ طَرِيقِ جُدَّةَ، وَأَحَدَ عَشَرَ مِنْ بَطْنِ عُرْنَةَ. هَكَذَا فِي (الْإِقْنَاعِ) بِمَعْنَاهُ^(١).

[٢] وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً: لَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ، لَا فِي حَرَمٍ وَلَا إِحْرَامٍ؛ لِظَاهِرِ الْآيَةِ^(٢).

(١) الإقناع (١/ ٣٧٨).

(٢) المغني (٥/ ١٨٠).

وَيُبَاحُ انْتِفَاعُ بِمَا زَالَ أَوْ انْكَسَرَ بِغَيْرِ فِعْلِ آدَمِيٍّ^[١]، وَلَوْ لَمْ يَبْنِ، وَتُضْمَنُ شَجَرَةٌ صَغِيرَةٌ عُرْفًا بِشَاةٍ، وَمَا فَوْقَهَا بِبَقَرَةٍ^[٢]، رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^[٣]، وَيُفَعَّلُ فِيهَا كَجَزَاءِ صَيْدٍ^(١)،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/٤٩٦): قَوْلُهُ: «وَيُفَعَّلُ فِيهَا كَجَزَاءِ صَيْدٍ» أَيُّ:

يُفَعَّلُ فِي الشَّاةِ أَوْ الْبَقَرَةِ كَمَا يُفَعَّلُ بِجَزَاءِ الصَّيْدِ، بَأَن يَذْبَحَهَا، وَيُفَرِّقَهَا، أَوْ يُطْلِقَهَا لِمَسَاكِينٍ =

[١] وَأَمَّا مَا انْكَسَرَ، أَوْ زَالَ بِفِعْلِ آدَمِيٍّ، فَلَا يُتَفَعَّلُ بِهِ، وَقِيلَ: يُتَفَعَّلُ بِهِ غَيْرُ قَاطِعِهِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: يَمْلِكُهُ بِصَدَقَتِهِ بِقِيَمَتِهِ^(١)، وَفِيهِ نَظَرٌ.

[٢] وَعَنْهُ: يَضْمَنُ الْجَمِيعَ بِالْقِيَمَةِ^(٢)؛ وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ^(٣)، وَعُورِضَ بِمَا رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعِنْدَ مَالِكٍ: لَا ضَمَانَ مُطْلَقًا^(٤)، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا أَجْدُ لِلضَّمَانِ دَلِيلًا^(٥). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] قَوْلُهُ: «رُويَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ» قَالَ الْحَافِظُ فِي (التَّلْخِيسِ)^(٦) نَقَلَهُ عَنْهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا أَبُو الْفَتْحِ الْقُشَيْرِيُّ فِي (الإِلْهَامِ) وَلَمْ يَعْزُدهُ اه. أَقُولُ: إِنْ صَحَّتِ الْأَثَارُ الْمَرْوِيَّةُ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي هَذَا الْبَابِ فَهِيَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ، وَإِلَّا فَالْقِيَاسُ أَنْ تُضْمَنَ بِالْقِيَمَةِ، وَإِنْ قُلْنَا بِالضَّمَانِ، وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِالضَّمَانِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَابْنِ الْمُنْذِرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، وَهَذَا قَوْلٌ قَوِيٌّ مُتَوَجِّهٌ.

(١) انظر: المبسوط (٤/١٠٤).

(٢) انظر: المغني (٥/١٨٨)، والفروع (٦/١٣-١٤).

(٣) انظر: المبسوط (٤/١٠٣).

(٤) انظر: المعونة (ص: ٥٣٥)، والكافي لابن عبد البر (ص: ١٥٦).

(٥) الإشراف (٣/٤٠٠)، م (١٦٥٦).

(٦) التلخيص الحبير (٢/٥٤٥).

وَيُضْمَنُ حَشِيشٌ وَوَرَقٌ بِقِيمَتِهِ، وَغُصْنٌ بِمَا نَقَصَ، فَإِنْ اسْتَخْلَفَ شَيْءٌ مِنْهَا سَقَطَ ضَمَانُهُ^[١]، كَرَدَّ شَجَرَةٍ فَتَنَبْتُ، لَكِنْ يُضْمَنُ نَقْصُهَا.

وَكُرْهَ إِخْرَاجِ تُرَابِ الْحَرَمِ وَحِجَارَتِهِ إِلَى الْحِلِّ^[٢]، لَا مَاءَ زَمْزَمَ، وَيَحْرُمُ إِخْرَاجُ تُرَابِ الْمَسَاجِدِ وَطَيْبِهَا لِلتَّبَرُّكِ وَغَيْرِهِ.

«وَيَحْرُمُ صَيْدُ» حَرَمِ «الْمَدِينَةِ» لِحَدِيثِ عَلِيٍّ: «الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، لَا يُخْتَلَى خِلَالَهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ تُقَطَعَ مِنْهَا شَجَرَةٌ، إِلَّا أَنْ يَعْلِفَ رَجُلٌ بَعِيرُهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

= الْحَرَمُ لِيَذْبَحُوهَا. وَيُخْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ -وَهُوَ أَظْهَرُ؛ لِمَا فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْقُصُورِ-: وَيُفْعَلُ فِي الشَّاةِ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ كَمَا يُفْعَلُ بِقِيمَةِ جَزَاءِ الصَّيْدِ، بَأَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا طَعَامًا يُجْزَى فِي فِطْرَةٍ، يُطْعَمُ كُلُّ مُسْكِينٍ مَدَّ بَرٍّ، أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ يَصُومُ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مُسْكِينٍ يَوْمًا. اهـ. (فَيَرُوز)^[٣].

[١] وَفِي وَجْهِ: لَا يَسْقُطُ ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَخْلَفَ غَيْرَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَوِيٌّ.

[٢] كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَهُ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(١).

[٣] قُلْتُ: وَالثَّانِي -أَعْنِي التَّخْيِيرَ كَجَزَاءِ الصَّيْدِ- هُوَ مَا جَزَمَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى) وَ(الْإِقْنَاعِ) وَشَرَحِيهِمَا^(٢).

وَحَيْثُذِ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ جَعْلِ عِبَارَتِهِ عَامَّةً لِلِاخْتِمَالَيْنِ.

(١) كشف القناع (٢/ ٤٧٢).

(٢) شرح منتهى الإرادات (١/ ٥٦٦)، كشف القناع (٢/ ٤٧١).

«وَلَا جَزَاءَ»^[١] فِيمَا حُرِّمَ مِنْ صَيْدِهَا، وَشَجَرِهَا، وَحَشِيشِهَا، قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: لَمْ يَلْغُنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ حَكَمُوا فِيهِ بِجَزَاءٍ. «وَيُبَاحُ الْحَشِيشُ» مِنْ حَرَمِ الْمَدِينَةِ «لِلْعَلْفِ» لِمَا تَقَدَّمَ.

«و» يُبَاحُ اتِّخَاذُ «آلَةِ الْحَرْثِ وَنَحْوِهِ» كَالْمَسَانِدِ وَآلَةِ الرَّحْلِ مِنْ شَجَرِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حَرَّمَ الْمَدِينَةَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَصْحَابُ عَمَلٍ، وَأَصْحَابُ نَضِجٍ، وَإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَرْضًا غَيْرَ أَرْضِنَا، فَرَخَّصْ لَنَا، فَقَالَ: «الْقَائِمَتَانِ»^[٢]، وَالْوِسَادَةُ، وَالْعَارِضَةُ، وَالْمُسْنَدُ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يُعْضَدُ، وَلَا يُخْبَطُ مِنْهَا شَيْءٌ^١ وَالْمُسْنَدُ: عُودُ الْبَكْرَةِ.

وَمَنْ أَدْخَلَهَا صَيْدًا فَلَهُ إِمْسَاكُهُ وَذَبْحُهُ^[٢].

[١] وَعَنْهُ: جَزَاؤُهُ سَلْبُ الْقَاتِلِ لِمَنْ أَخَذَهُ، هَذَا الْمَنْصُورُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ) وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ، وَالْمَيْمُونِيُّ، وَحَنْبَلٌ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ^(١). اهـ.

[٢] الْقَائِمَتَانِ هُمَا مَا تُنْصَبُ عَلَيْهِ الْبَكْرَةُ، وَالْعَارِضَةُ مَا بَيْنَهُمَا.

[٣] وَمَفْهُومُهُ أَنَّ مَنْ أَدْخَلَ حَرَمَ مَكَّةَ صَيْدًا فَلَيْسَ لَهُ إِمْسَاكُهُ، بَلْ يُرْسَلُهُ وَجُوبًا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ^(٢)، وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ إِزْسَالُهُ فَلَهُ ذَبْحُهُ، وَنَقَلَ الْمَلِكُ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ) فِيهِ تَوْجِيهًا، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَنَظَرَ فِي (الْفُرُوعِ) فِي قِيَاسِهِ عَلَى صَيْدِ الْإِحْرَامِ^(٣). قُلْتُ: وَهَذَا -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الفروع (٦/٢٤).

(٢) انظر: المبسوط (٤/٩٨)، وبدائع الصنائع (٢/٢٠٨).

(٣) الفروع (٥/٤٨٧).

«وَحَرَّمُهَا» بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ، وَهُوَ «مَا بَيْنَ عَيْرٍ» جَبَلٍ مَشْهُورٍ بِهَا «إِلَى ثَوْرٍ» جَبَلٍ صَغِيرٍ، لَوْنُهُ إِلَى الْحُمْرَةِ، فِيهِ تَدْوِيرٌ، لَيْسَ بِالْمُسْتَطِيلِ، خَلْفَ أُحَدٍ مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ، وَمَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ هُوَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، وَاللَّابَةُ الْحَرَّةُ، وَهِيَ أَرْضٌ تَرْكَبُهَا حِجَارَةٌ سُودٌ.

وَتُسْتَحَبُّ الْمَجَاوِرَةُ بِمَكَّةَ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَدِينَةِ.

قَالَ فِي (الْفُنُونِ): الْكَعْبَةُ أَفْضَلُ مِنْ مُجَرَّدِ الْحُجْرَةِ، فَأَمَّا وَالنَّبِيُّ ﷺ فِيهَا فَلَا وَاللَّهِ، وَلَا الْعَرْشُ وَحَمَلَتُهُ، وَلَا الْجَنَّةُ؛ لِأَنَّ بِالْحُجْرَةِ جَسَدًا لَوْ وُزِنَ بِهِ لَرَجَحَ اهـ.

وَتُضَاعَفُ الْحَسَنَةُ وَالسَّيِّئَةُ بِمَكَانٍ وَزَمَانٍ فَاضِلٍ.



بَابُ ذِكْرِ دُخُولِ مَكَّةَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ

«يُسَنُّ» دُخُولُ مَكَّةَ «مِنْ أَعْلَاهَا»^[١] وَالخُرُوجُ مِنْ أَسْفَلِهَا.

«و» يُسَنُّ دُخُولُ «الْمَسْجِدِ» الْحَرَامِ «مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ» لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، عَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ أَرْتِفَاعِ الضُّحَى، وَأَنَاخَ رَاحِلَتَهُ عِنْدَ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ، ثُمَّ دَخَلَ».

وَيُسَنُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ دُخُولِهِ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَبِاللَّهِ، وَمِنْ اللَّهِ، وَإِلَى اللَّهِ، اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ» وَإِذَا خَرَجَ قَالَ: «افْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ» ذَكَرَهُ فِي (أَسْبَابِ الْهَدَايَةِ).

[١] قَوْلُهُ: «يُسَنُّ مِنْ أَعْلَاهَا» يَعْنِي مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ، وَهِيَ ثَنِيَّةُ رِيعِ الْحُجُونِ. وَهَلْ يُسَنُّ ذَلِكَ لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى مَنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ طَرِيقِهِ يَنْبَغِي لَهُ الْعُدُولُ إِلَيْهَا، أَمْ هِيَ سُنَّةٌ لِمَنْ كَانَتْ فِي طَرِيقِهِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ؟ ظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْأَوَّلُ، فَيَعْدِلُ إِلَيْهَا. وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ^(١) أَنَّهُ لَا يُسَنُّ الْعُدُولُ إِلَيْهَا لِمَنْ لَمْ تَكُنْ فِي طَرِيقِهِ. وَأَمَّا الْخُرُوجُ فَيُسَنُّ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ مِنْ ثَنِيَّةِ كُدَى، وَهِيَ ثَنِيَّةُ قُرْبِ شَعْبِ الشَّافِعِيِّينَ، يُقَالُ لَهَا بَابُ شَيْبَةَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَتُعْرَفُ الْآنَ بِرِيعِ الْوَسَامِ، وَهِيَ فِي الشَّارِعِ الْعَامِّ الْمُوصِّلِ إِلَى جَرَوَلٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (الْهَدْيِ) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ فِي الْعُمْرَةِ مِنْ أَسْفَلِهَا^(٢).

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر الشرح الكبير للرافعي (٣/ ٣٨٥).

(٢) زاد المعاد (٢/ ٢٢٤).

«فَإِذَا رَأَى الْبَيْتَ رَفَعَ يَدَيْهِ»^[٢١] لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ
«وَقَالَ مَا وَرَدَ».

وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ، وَمِنْكَ السَّلَامُ، حَيَّنَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ، اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا
الْبَيْتَ تَعْظِيمًا، وَتَشْرِيفًا، وَتَكْرِيمًا، وَمَهَابَةً، وَبِرًّا، وَزِدْ مَنْ عَظَّمَهُ وَشَرَّفَهُ مِمَّنْ حَجَّهَ
وَاعْتَمَرَهُ تَعْظِيمًا، وَتَشْرِيفًا، وَتَكْرِيمًا، وَمَهَابَةً، وَبِرًّا»^[٢٢].

«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ كَثِيرًا، كَمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَكَمَا يَنْبَغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ
جَلَالِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَلَّغَنِي بَيْتَهُ، وَرَأَى لِدَلِكْ أَهْلًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ،
اللَّهُمَّ إِنَّكَ دَعَوْتَ إِلَى حَجِّ بَيْتِكَ الْحَرَامِ، وَقَدْ جِئْتُكَ لِدَلِكْ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي،

[١] عُمُومُ كَلَامِهِمْ يَشْمَلُ رُؤْيَاهُ بَعْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَقَبْلَهُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ
فِي نُسْخِهِ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِمَنْ رَأَاهُ قَبْلَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، أَمَّا بَعْدَ دُخُولِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَشْتَغَلَ
بِالطَّوَافِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] الْبَيْتُ هُوَ الْكَعْبَةُ، وَطُولُهَا فِي السَّمَاءِ ٢٧ ذِرَاعًا، وَعَرْضُهَا مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
إِلَى الرُّكْنِ الشَّامِيِّ ٢٥ ذِرَاعًا، وَمِنْهُ إِلَى الْغَرْبِيِّ ٢١ ذِرَاعًا، وَمِنْهُ إِلَى الْبَيَانِيِّ ٢٥ ذِرَاعًا، وَمِنْهُ
إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ٢٠ ذِرَاعًا، ذَكَرَهُ الْأَزْرَقِيُّ فِي تَارِيخِ مَكَّةَ^(٢).

[٣] إِلَى هُنَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (الْهَدْيِ) بِنَحْوِهِ بِصِيغَةِ التَّمْرِيصِ، ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ
مُرْسَلٌ، لَكِنْ سَمِعَ هَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَقُولُهُ^(٣).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢٠/٢٦).

(٢) أخبار مكة (١/٢٨٩ - ٢٩٠).

(٣) زاد المعاد (٢/٢٢٤).

وَاعْفُ عَنِّي، وَأَصْلِحْ لِي شَأْنِي كُلَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» وَيَرْفَعُ بِذَلِكَ صَوْتَهُ^[١].
 «ثُمَّ يَطُوفُ مُضْطَبِعًا» - فِي كُلِّ أَسْبُوعِهِ اسْتِحْبَابًا، إِنْ لَمْ يَكُنْ حَامِلًا مَعْذُورًا -
 بِرِدَائِهِ^[٢].

وَالِاضْطِبَاعُ: أَنْ يَجْعَلَ وَسَطَ رِدَائِهِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ، وَطَرَفِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ
 الْأَيْسَرِ، وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوْفِ أَزَالَ الْاضْطِبَاعَ.
 «يَبْتَدِئُ الْمُعْتَمِرُ بِطَوَافِ الْعُمْرَةِ» لِأَنَّ الطَّوْفَ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَاسْتَحَبَّتِ
 الْبَدَاءَةُ بِهِ؛ وَلِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

«و» يَطُوفُ «الْقَارِنُ وَالْمُفْرِدُ لِلْقُدُومِ» وَهُوَ الْوُرُودُ «فِيحَاذِي الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ
 بِكُلِّهِ» أَيُّ بِكُلِّ بَدَنِهِ^[٣]، فَيَكُونُ مَبْدَأَ طَوَافِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَبْتَدِئُ بِهِ «وَيَسْتَلِمُهُ»
 أَيُّ: يَمْسَحُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى.

[١] نَقَلَهُ فِي (الْمُغْنِي) وَ«الشَّرْح» عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ^(١). وَقَالَ فِي (الْفُرُوع):
 وَقِيلَ: يَجْهَرُ بِهِ^(٢) فَظَاهِرُهُ تَضْعِيفُ الْجَهْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِرِدَائِهِ» مُتَعَلِّقٌ بِ(حَامِلٍ) كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(٣).

[٣] وَإِنْ حَاذَاهُ بَعْضُهُ لَمْ يَصِحَّ الشُّوْطُ الْأَوَّلُ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ:
 يَصِحُّ^(٤).

(١) الْمُغْنِي (٥/٢١١ - ٢١٢)، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٣/٣٨٠ - ٣٨١).

(٢) الْفُرُوع (٦/٣٢).

(٣) كَشَافُ الْفَنَاءِ (٢/٤٧٧).

(٤) فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ (٣/٤٣٨)، قَالَ: عَلَى وَجْهَيْنِ.

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَنَّهُ نَزَلَ مِنَ الْجَنَّةِ أَشَدَّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

«وَيُقْبَلُهُ» لِمَا رَوَى عُمَرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ، وَوَضَعَ شَفْتَيْهِ عَلَيْهِ، يَبْكِي طَوِيلًا، ثُمَّ التَفَتَ، فَإِذَا بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَبْكِي، فَقَالَ: «يَا عُمَرُ! هَهُنَا تُسْكَبُ الْعَبْرَاتُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

نَقَلَ الْأَثَرُ: وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ، وَفَعَلَهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ.

«فَإِنْ شَقَّ» اسْتِلَامُهُ وَتَقْيِيلُهُ لَمْ يُزَاحِمْ، وَاسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ، وَ«قَبْلَ يَدِهِ» لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَهُ وَقَبْلَ يَدِهِ».

«فَإِنْ شَقَّ» اسْتَلَمَهُ بِشَيْءٍ وَقَبْلَهُ، رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^[١].

فَإِنْ شَقَّ «اللَّمْسُ أَشَارَ إِلَيْهِ» أَيُّ: إِلَى الْحَجَرِ بِيَدِهِ أَوْ بِشَيْءٍ وَلَا يُقْبَلُهُ؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ كُلَّمَا أَتَى الْحَجَرَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَّرَ».

«وَيَقُولُ» مُسْتَقْبِلُ الْحَجَرِ بِوَجْهِهِ كُلَّمَا اسْتَلَمَهُ «مَا وَرَدَ» وَمِنْهُ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ ﷺ» لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ عِنْدَ اسْتِلَامِهِ.

[١] لَوْ جَاءَ بِحَدِيثِ أَبِي الطُّفَيْلِ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمُحَجِّنٍ مَعَهُ، وَيُقْبَلُ الْمُحَجِّنَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١).

«وَيَجْعَلُ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَافَ كَذَلِكَ، وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

«وَيَطُوفُ سَبْعًا يَرْمُلُ الْأُفْقِيَّ» أَيِ الْمُحْرِمُ مِنْ بَعِيدٍ مِنْ مَكَّةَ «فِي هَذَا الطَّوَافِ» فَقَطْ إِنْ طَافَ مَاشِيًا، فَيُسْرِعُ الْمَشْيَ، وَيَقَارِبُ الْخَطَا «ثَلَاثًا» أَيِ: فِي ثَلَاثَةِ أَشْوَاطٍ. «ثُمَّ» بَعْدَ أَنْ يَرْمُلَ الثَّلَاثَةَ أَشْوَاطٍ «يَمْشِي أَرْبَعًا» مِنْ غَيْرِ رَمَلٍ؛ لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَلَا يُسَنُّ رَمْلُ لِحَامِلٍ مَعْذُورٍ، وَنِسَاءٍ، وَ مُحْرِمٍ مِنْ مَكَّةَ، أَوْ قُرْبَاهَا، وَلَا يُقْضَى الرَّمْلُ إِنْ فَاتَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ، وَالرَّمْلُ أَوَّلَى مِنَ الدُّنُوِّ مِنَ الْبَيْتِ، وَلَا يُسَنُّ رَمْلُ وَلَا اضْطِبَاعٌ فِي غَيْرِ هَذَا الطَّوَافِ.

وَيُسَنُّ أَنْ «يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ» فِي «كُلِّ مَرَّةٍ» عِنْدَ مُحَاذَاتِهِمَا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ فِي طَوَافِهِ» قَالَ نَافِعٌ: «وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

فَإِنْ شَقَّ اسْتِلَامُهَا أَشَارَ إِلَيْهِمَا، لَا الشَّامِيَّ، وَهُوَ أَوَّلُ رُكْنٍ يَمُرُّ بِهِ، وَلَا الْغَرْبِيَّ، وَهُوَ مَا يَلِيهِ، وَيَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١].

وَفِي بَقِيَّةِ طَوَافِهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا، وَسَعْيًا مَشْكُورًا، وَذَنْبًا مَغْفُورًا، رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَاهْدِنِي السَّبِيلَ الْأَقْوَمَ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ» وَتُسَنُّ الْقِرَاءَةُ فِيهِ.

«وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الطَّوَافِ»^(١) وَلَوْ يَسِيرًا مِنْ شَوَاطِئِ السَّبْعَةِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ ﷺ طَافَ كَامِلًا، وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» «أَوْ لَمْ يَنْوِهِ» أَيُّ: يَنْوِي الطَّوَافَ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ، أَشْبَهَ الصَّلَاةَ؛ وَلِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

«أَوْ» لَمْ يَنْوِ «نُسُكَهُ» بِأَنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا، وَطَافَ قَبْلَ أَنْ يَصْرِفَ إِحْرَامَهُ لِنُسُكِ مُعَيَّنٍ - لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ.

«أَوْ طَافَ عَلَى الشَّاذِرَوَانِ»^(٢) بِفَتْحِ الدَّالِ، وَهُوَ مَا فَضَلَ عَنْ جِدَارِ الْكَعْبَةِ - لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْبَيْتِ، فَإِذَا لَمْ يَطُفْ بِهِ لَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ جَمِيعِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٥٠٣): قَوْلُهُ: «الشَّاذِرَوَانِ» هُوَ الْقَدْرُ الَّذِي تَرَكَ خَارِجًا مِنْ عَرْضِ الْجِدَارِ، مُرْتَفَعًا عَنِ الْأَرْضِ، قَدْرُ ثُلَاثِي ذِرَاعٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُ. وَعِنْدَ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ: الشَّاذِرَوَانُ لَيْسَ مِنَ الْكَعْبَةِ، بَلْ جُعِلَ عِمَادًا لِلْبَيْتِ، يَعْنِي: فَيَصِحُّ الطَّوَافُ عَلَيْهِ اه (ق. ع). قَالَ الْأَزْرَقِيُّ: قَدْرُهُ سِتَّةَ عَشَرَ أَصْبُعًا، وَعَرْضُهُ ذِرَاعٌ، وَالذِّرَاعُ: عِشْرُونَ أَصْبُعًا، وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الْكَعْبَةِ، نَقَصَتْهُ قُرَيْشٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي جَوَانِبِ الْبَيْتِ، إِلَّا عِنْدَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَهُوَ فِي هَذَا الزَّمَانِ قَدْ صَفَحَ، فَصَارَ بِجَانِبِ^(٣) يَعْسُرُ الدَّوْسُ عَلَيْهِ، فَجَزَى اللَّهُ فَاعِلَهُ خَيْرًا اه (فَيْرُوز).

[١] قَالَ الْأَزْرَقِيُّ فِي (تَارِيخِ مَكَّةَ): ذَرَعُ طَوَافٍ سَبْعٍ بِالْكَعْبَةِ ٨٣٦ ذِرَاعًا، وَعِشْرُونَ أَصْبُعًا^(١).

[٢] لَعَلَّهُ: بِحَيْثُ.

«أَوْ طَافَ عَلَى «جِدَارِ الْحَجْرِ» بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ - لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَافَ مِنْ وَرَاءِ الْحَجْرِ وَالشَّاذِرَوَانِ، وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

«أَوْ» طَافَ وَهُوَ «عُرْيَانٌ أَوْ نَحِيسٌ» أَوْ مُحَدِّثٌ «لَمْ يَصِحَّ» طَوَافُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، إِلَّا أَنْتُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ»^(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْأَثَرُمُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَيُسْنُ فِعْلُ بَاقِي الْمَنَاسِكِ كُلِّهَا عَلَى طَهَارَةٍ، وَإِنْ طَافَ الْمُحْرِمُ لِابْسٍ مَحِيطٍ صَحَّ وَفَدَى.

[١] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١)، وَرَوَى مَرْفُوعًا، أَشَارَ إِلَيْهِ فِي مَنَسِكِهِ^(٢). وَقَالَ أَيُّضًا: وَالَّذِينَ أَوْجَبُوا الْوُضُوءَ لِلطَّوَّافِ لَيْسَ مَعَهُمْ دَلِيلٌ أَصْلًا، فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَلَا ضَعِيفٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِلطَّوَّافِ^(٣). وَقَالَ أَيُّضًا: ثُمَّ تَدَبَّرْتُ وَتَبَيَّنَ لِي أَنَّ طَهَارَةَ الْحَدَثِ لَا تُشْتَرَطُ فِي الطَّوَّافِ، وَلَا تَجِبُ فِيهِ بِلَا رَيْبٍ، وَلَكِنْ تُسْتَحَبُّ فِيهِ الطَّهَارَةُ الصَّغْرَى^(٤). وَقَالَ أَيُّضًا: وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يُوجِبْ عَلَى الطَّائِفِينَ طَهَارَةً، وَلَا اجْتِنَابَ نَجَاسَةٍ^(٥). اهـ مِنْ الْفَتَاوَى.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الحج، باب ما جاء في الكلام في الطواف، رقم (٩٦٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦/١٢٦).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢١/٢٧٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦/١٩٩).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦/٢١٢).

«ثُمَّ» إِذَا تَمَّ طَوَافُهُ «يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ» نَفْلًا، يَقْرَأُ فِيهِمَا بِ«الْكَافِرُونَ» وَ«الْإِنْخِلَاصِ»
 بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ» وَتُجْزَى مَكْتُوبَةٌ عَنْهُمَا، وَحَيْثُ رَكَعَهُمَا جَازًا، وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهُمَا «خَلْفَ
 الْمَقَامِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].



فصل

«ثُمَّ» بَعْدَ الصَّلَاةِ يَعُودُ وَ«يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ» لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيُسَنُّ الْإِكْثَارُ مِنَ الطَّوَافِ كُلِّ وَقْتٍ.

«وَيَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا مِنْ بَابِهِ» أَيُّ: بَابِ الصَّفَا لِيَسْعَى «فَيَرْقَاهُ» أَيِ الصَّفَا «حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ» فَيَسْتَقْبِلُهُ «وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَيَقُولُ مَا وَرَدَ» ثَلَاثًا، وَمِنْهُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَانَا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، صَدَقَ وَعْدُهُ، وَنَصَرَ عَبْدُهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ، وَلَا يُلَبِّي.

«ثُمَّ يَنْزِلُ» مِنَ الصَّفَا «مَاشِيًا إِلَى» أَنْ يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ «الْعَلَمِ الْأَوَّلِ» - وَهُوَ الْمَيْلُ^[١] الْأَخْضَرُ فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ - نَحْوُ سِتَّةِ أَذْرُعٍ «ثُمَّ يَسْعَى» مَاشِيًا سَعْيًا «شَدِيدًا إِلَى» الْعَلَمِ «الْآخِرِ» وَهُوَ الْمَيْلُ الْأَخْضَرُ بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ، حِذَاءَ دَارِ الْعَبَّاسِ «ثُمَّ يَمْشِي وَيَرْقَى الْمُرَّةَ، وَيَقُولُ مَا قَالَهُ عَلَى الصَّفَا ثُمَّ يَنْزِلُ» مِنَ الْمُرَّةِ «فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشِيهِ، وَيَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعِيهِ إِلَى الصَّفَا، يَفْعَلُ ذَلِكَ» أَيُّ: مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَشْيِ وَالسَّعْيِ.....

[١] قَالَ الْأَزْرَقِيُّ: بَيْنَ هَذَا الْعَلَمِ وَبَيْنَ وَسَطِ الصَّفَا ١٤٢ ذِرَاعًا وَنِصْفُ ذِرَاعٍ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَلَمِ الْآخِرِ ١١٢ ذِرَاعًا، وَبَيْنَ الْعَلَمِ الْآخِرِ وَبَيْنَ الْمُرَّةِ ٥٠٠ ذِرَاعٍ وَنِصْفُ ذِرَاعٍ، قَالَ: وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرَّةِ ٧٦٦ ذِرَاعًا^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«سَبْعًا: ذَهَابُهُ سَعِيَّةً، وَرُجُوعُهُ سَعِيَّةً» يَفْتَحُ بِالصَّفَا وَيَخْتِمُ بِالْمَرْوَةِ.

وَيَجِبُ اسْتِيعَابُ مَا بَيْنَهُمَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ، فَيُلْصِقُ عَقِبَهُ بِأَصْلِهِمَا إِنْ لَمْ يَرْقَهُمَا، فَإِنْ تَرَكَ مِمَّا بَيْنَهُمَا شَيْئًا وَلَوْ دُونَ ذِرَاعٍ لَمْ يَصَحَّ سَعِيَّةً.

«فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ سَقَطَ الشَّوْطُ الْأَوَّلُ» فَلَا يَحْتَسِبُهُ، وَيُكْثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي سَعِيَّةٍ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ قَالَ: «رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ، وَأَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ».

وَيُشْتَرَطُ لَهُ نِيَّةٌ وَمُؤَالَاةٌ، وَكَوْنُهُ بَعْدَ طَوَافِ نُسْكِ وَلَوْ مَسْنُونًا^[١].

[١] قَوْلُهُ: «وَكَوْنُهُ بَعْدَ طَوَافِ نُسْكِ وَلَوْ مَسْنُونًا» فَإِنْ سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ لَمْ يُجْزِهِ، وَعَنْ أَحْمَدَ: يُجْزِيهِ إِنْ كَانَ نَاسِيًا^(١)، وَالْجَاهِلُ فِيمَا يَظْهَرُ مِثْلُهُ، وَيُسْتَدَلُّ لِهَذَا الْقَوْلِ بِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْحَلْقِ قَبْلَ الذَّبْحِ؟ وَالذَّبْحِ قَبْلَ الرَّمْيِ؟ وَنَحْوِ هَذَا، قَالَ: «افْعَلْ وَلَا حَرَجَ»^(٢) بَلْ فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ السَّعْيِ قَبْلَ الطَّوَافِ؟ فَقَالَ: «طُفْ وَلَا حَرَجَ»^(٣)، وَهَذَا نَصٌّ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، أَعْنِي أَنَّهُ إِذَا سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَسَعِيَّةٌ صَحِيحَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المبدع (٣/ ٢٠٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها، رقم (٨٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب من حلق قبل النحر، رقم (١٣٠٦)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب المناسك، باب فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حجه، رقم (٢٠١٥).

«وَتُسَنُّ فِيهِ الطَّهَّارَةُ» مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ «وَالسَّتَارَةُ» أَيُّ: سَتَرُ الْعَوْرَةِ، فَلَوْ سَعَى مُحَدِّثًا، أَوْ نَجِسًا، أَوْ عُريَانًا أَجْزَأَهُ.

«و» تُسَنُّ «المُؤَالَاةُ»^[١] بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ، وَالْمَرْأَةُ لَا تَرْقَى الصِّفَا وَلَا الْمَرْوَةَ، وَلَا تَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا، وَتُسَنُّ مُبَادَرَةُ مُعْتَمِرٍ بِذَلِكَ.

«ثُمَّ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا لَا هَدْيَ مَعَهُ قَصَرَ مِنْ شَعْرِهِ» وَلَوْ لَبَدَّهُ، وَلَا يَحْلِقُهُ نَدْبًا؛ لِيُوفِّرَهُ لِلْحَجِّ «وَيَحْلُلَ» لِأَنَّهُ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ.

«وَالِإِلَّا» بَأَنَّ كَانَ مَعَ الْمُتَمَتِّعِ هَدْيٌ لَمْ يُقَصِّرْ وَ«حَلَّ إِذَا حَجَّ» فَيَدْخُلُ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

ثُمَّ وَجَدْتُ فِي (الْإِنْصَافِ) قَالَ: «لَا يُجْزِئُ السَّعْيُ قَبْلَ الطَّوَافِ، نَصَّ عَلَيْهِ» إِلَى أَنْ قَالَ: «وَعَنْهُ: يُجْزِئُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ دَمٍ. وَعَنْهُ: يُجْزِئُ مُطْلَقًا مَعَ دَمٍ. وَعَنْهُ: يُجْزِئُ مَعَ السَّهْوِ وَالْجَهْلِ»^(١). انْتَهَى مُلَخَّصًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَاتِنِ أَنَّ الْمُؤَالَاةَ بَيْنَ أَجْزَاءِ السَّعْيِ سُنَّةٌ، وَلَكِنَّ الشَّارِحَ رَحِمَهُ اللَّهُ صَرَفَهَا لِيُوَافِقَ الْمَشْهُورَ مِنَ الْمَذْهَبِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ مِنْ أَنَّ الْمُؤَالَاةَ فِي السَّعْيِ شَرْطٌ مِثْلُ الطَّوَافِ، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَاتِنِ هُوَ إِحْدَى الرَّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ، قَدَّمَهَا فِي (الْمُقْنِعِ)^(٢) وَالنَّظْمِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ)^(٣) وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ^(٤) وَالشَّارِحُ^(٥).

(١) الإنصاف (٤/ ٢١).

(٢) المقنع (١/ ٤٤٩).

(٣) الوجيز (ص: ١٤٥).

(٤) المغني (٥/ ٢٤٨).

(٥) الشرح الكبير (٣/ ٤٠٨).

وَالْمُعْتَمِرُ غَيْرُ الْمُتَمَتِّعِ يَحِلُّ، سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ، فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ
أَوْ غَيْرِهَا.

«وَالْمُتَمَتِّعُ» وَالْمُعْتَمِرُ «إِذَا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ» لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ
يَرْفَعُهُ: «كَانَ يُمَسِّكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعُمْرَةِ إِذَا اسْتَلَمَ الْحَجَرَ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَلَا بَأْسَ بِهَا فِي طَوَافِ الْقُدُومِ سِرًّا.



بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

«يُسَنُّ لِلْمُحِلِّينَ بِمَكَّةَ» وَقُرْبَهَا، حَتَّى مُتَمَتَّعَ حَلٍّ مِنْ عُمْرَتِهِ «الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ» وَهُوَ ثَامِنُ ذِي الْحِجَّةِ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَتَرَوَّونَ فِيهِ الْمَاءَ لِمَا بَعْدَهُ «قَبْلَ الزَّوَالِ» فَيُصَلِّي بِمَنَى الظُّهْرَ مَعَ الْإِمَامِ.

وَيُسَنُّ أَنْ يُحْرِمَ «مِنْهَا» أَيُّ: مِنْ مَكَّةَ، وَالْأَفْضَلُ مَنْ تَحْتَ الْمِيزَابِ «وَيُجْزَى» إِحْرَامُهُ «مِنْ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ»^[١] وَمِنْ خَارِجِهِ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ.

وَالْمُتَمَتَّعُ إِذَا عَدِمَ الْهَدْيَ وَأَرَادَ الصَّوْمَ سُنَّ لَهُ أَنْ يُحْرِمَ يَوْمَ السَّابِعِ^[٢]؛ لِيَصُومَ الثَّلَاثَةَ مُحْرِمًا.

«وَيَبِيتُ بِمَنَى» وَيُصَلِّي مَعَ الْإِمَامِ اسْتِحْبَابًا «فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ» مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ «سَارَ» مِنْ مَنَى «إِلَى عَرَفَةَ»^[٣].....

[١] ظَاهِرُهُ: لَا يُجُوزُ مِنَ الْحِلِّ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَابِثَيْنِ^(١).

[٢] أَيُّ: أَنْ يَكُونَ مُحْرِمًا فِيهِ، فَعَلَى هَذَا يُحْرَمُ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِهِ، كَمَا فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) فِي بَابِ الْفِدْيَةِ^(٢).

[٣] وَظَاهِرُهُ: لَا يُقِيمُ بِنَمْرَةٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُقِيمُ بِهَا إِلَى الزَّوَالِ.

(١) انظر: الإنصاف (٤/٢٦).

(٢) كشاف القناع (٢/٤٥٣).

فَأَقَامَ بِنَمْرَةَ^(١) إِلَى الزَّوَالِ، يَخْطُبُ بِهَا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ خُطْبَةً قَصِيرَةً مُفْتَتِحَةً بِالتَّكْبِيرِ، يَعْلَمُهُمْ فِيهَا الْوُقُوفَ، وَوَقْتَهُ، وَالذَّفْعَ مِنْهُ، وَالْمَبِيتَ بِمُزْدَلِفَةَ «وَكُلُّهَا» أَيُّ: كُلُّ عَرَفَةَ «مَوْقِفٌ إِلَّا بَطْنَ عُرْنَةَ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ عَرَفَةَ مَوْقِفٌ، وَارْفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

«وَسَنَّ أَنْ يَجْمَعَ» بِعَرَفَةَ مَنْ لَهُ الْجَمْعُ «بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ» تَقْدِيمًا «و» أَنْ «يَقِفَ رَاكِبًا» مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ «عِنْدَ الصَّخَرَاتِ وَجَبَلِ الرَّحْمَةِ» لِقَوْلِ جَابِرٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ بَطْنَ عُرْنَةَ نَاقَتِهِ الْقُصْوَى إِلَى الصَّخَرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ».

وَلَا يُشْرَعُ صُعُودُ جَبَلِ الرَّحْمَةِ، وَيُقَالُ لَهُ: جَبَلُ الدُّعَاءِ.

«وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ بِمَا وَرَدَ» كَقَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي».

وَيُكْثِرُ الْإِسْتِغْفَارَ، وَالتَّضَرُّعَ، وَالْخُشُوعَ، وَإِظْهَارَ الضَّعْفِ وَالْإِفْتِقَارِ، وَيُلِحُّ فِي الدُّعَاءِ، وَلَا يَسْتَبْطِئُ الْإِجَابَةَ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/٥٠٨): قَوْلُهُ: «فَأَقَامَ بِنَمْرَةَ» بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْمِيمِ بَعْدَهَا رَاءً (ح. ع) وَهُوَ مَوْضِعٌ بِعَرَفَةَ، وَهُوَ الْجَبَلُ الَّذِي عَلَيْهِ أَنْصَابُ الْحَرَمِ عَلَى يَمِينِكَ إِذَا خَرَجْتَ مِنْ مَازِمِي عَرَفَةَ تُرِيدُ الْمَوْقِفَ (ح. مُتَتَهَى)^[١].

[١] وَالصَّوَابُ أَنَّ نَمْرَةَ بِقُرْبِ عَرَفَةَ وَلَيْسَتْ مِنْهَا.

«وَمَنْ وَقَفَ أَيُّ: حَصَلَ بِعَرَفَةَ^(١) «وَلَوْ لَحْظَةً» أَوْ نَائِثًا^(٢)، أَوْ مَارًّا، أَوْ جَاهِلًا
أَتَتْهَا عَرَفَةَ «مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَهُوَ أَهْلٌ لَهُ» أَيُّ: لِلْحَجِّ، بِأَنْ
يَكُونَ مُسْلِمًا، مُحْرِمًا بِالْحَجِّ، لَيْسَ سَكْرَانًا، وَلَا مَجْنُونًا، وَلَا مُغْمًى عَلَيْهِ^(٣) «صَحَّ
حُجُّهُ» لِأَنَّهُ حَصَلَ بِعَرَفَةَ فِي زَمَنِ الْوُقُوفِ «وَالَا» يَقِفُ بِعَرَفَةَ، أَوْ وَقَفَ فِي غَيْرِ زَمَنِهِ،
أَوْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لِلْحَجِّ «فَلَا» يَصِحُّ حُجُّهُ؛ لِفَوَاتِ الْوُقُوفِ الْمُعْتَدِّ بِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/٥٠٩): «أَيُّ: حَصَلَ بِعَرَفَةَ» أَيُّ: فَلَا يُقَالُ:
لَا بُدَّ مِنَ الْإِرَادَةِ^(٤) (فَيُرْوَى).

[١] وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ الْوُقُوفُ مِنَ النَّائِمِ.

[٢] وَقِيلَ: يَصِحُّ الْوُقُوفُ مِنَ السَّكَرَانِ وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ.

[٣] وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ النِّيَّةَ فِي الْوُقُوفِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ، وَهُوَ عَجِيبٌ مِنْهُمْ، وَكَيْفَ
لَا تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ فِي رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ وَعَلَيْهِ مَدَارُ صِحَّتِهِ؛ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَجُّ
عَرَفَةَ»^(٥)!

وَلِذَلِكَ انْتَقَدَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْقَيِّمِ قَوْلَهُمْ هَذَا، وَقَالَ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّوَافِ وَالْوُقُوفِ
فِي الْحَقِيقَةِ، فَكِلَاهُمَا رُكْنٌ مَأْمُورٌ بِهِ، وَلَمْ يَنْوَ الْمُكَلَّفُ الْإِمْتِثَالَ فِيهِمَا، فَمَا الَّذِي صَحَّحَ
الْوُقُوفَ وَأَبْطَلَ الطَّوَافَ؟! اهـ. إِعْلَامٌ ص ٣٧٠ ج ١.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/٣٠٩)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ مَنْ لَمْ يَدْرِكْ عَرَفَةَ، رَقْمُ (١٩٤٩)،
وَالْتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ فِيمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ بِجَمْعٍ، رَقْمُ (٨٨٩)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ مَنَاسِكِ
الْحَجِّ، بَابُ فَرَضِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، رَقْمُ (٣٠١٦)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ مَنْ أَتَى عَرَفَةَ
قَبْلَ الْفَجْرِ، رَقْمُ (٣٠١٥)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«وَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ نَهَارًا، وَدَفَعَ مِنْهَا قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَلَمْ يَعُدْ إِلَيْهَا «قَبْلَهُ» أَي: قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَيَسْتَمِرُّ بِهَا إِلَيْهِ «فَعَلَيْهِ دَمٌ» أَي: شَاةٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهَا، وَاسْتَمَرَ لِلْغُرُوبِ، أَوْ عَادَ بَعْدَهُ قَبْلَ الْفَجْرِ^[١] - فَلَا دَمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْوَاجِبِ، وَهُوَ الْوُقُوفُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

«وَمَنْ وَقَفَ لَيْلًا فَقَطْ فَلَا» دَمَ عَلَيْهِ، قَالَ فِي شَرْحِ (الْمُقْنِعِ): لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَذْرَكَ عَرَفَاتٍ بَلِيلٍ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ».

«ثُمَّ يَدْفَعُ بَعْدَ الْغُرُوبِ» مَعَ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ عَلَى طَرِيقِ الْمَازِمَيْنِ «إِلَى مُزْدَلِفَةَ» وَهِيَ مَا بَيْنَ الْمَازِمَيْنِ إِلَى وَادِي مُحَسِّرٍ، وَيُسَنُّ كَوْنُ دَفْعِهِ «بِسَكِينَةٍ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ».

«وَيُسْرِعُ فِي الْفَجْوَةِ» لِقَوْلِ أُسَامَةَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ الْعَنْقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ» أَي: أَسْرَعَ؛ لِأَنَّ الْعَنْقَ انْبِسَاطُ السَّيْرِ، وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَنْقِ.

«وَيَجْمَعُ بِهَا» أَي: بِمُزْدَلِفَةَ «بَيْنَ الْعِشَائَيْنِ» أَي: يُسَنُّ لِمَنْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى مُزْدَلِفَةَ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مَنْ يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ قَبْلَ حَطِّ رَحْلِهِ، وَإِنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِالطَّرِيقِ تَرَكَ السُّنَّةَ وَأَجْزَأَهُ.

«وَيَبِيتُ بِهَا» وَجُوبًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاتَ بِهَا، وَقَالَ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ عَادَ بَعْدَهُ قَبْلَ الْفَجْرِ...» إلخ؛ هَذَا مَا جَزَمَ بِهِ فِي (الْإِيضَاحِ) وَظَاهِرُ كَلَامِ (الْإِنْصَافِ)^(١) أَنَّهُ قَوْلٌ آخَرُ غَيْرُ الَّذِي فِي الْمَتْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَلَهُ الدَّفْعُ» مِنْ مُزْدَلِفَةَ قَبْلَ الْإِمَامِ «بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ» لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ مِنْ مُزْدَلِفَةَ إِلَى مَنَى» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«و» الدَّفْعُ «قَبْلَهُ» أَيُّ: قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ «فِيهِ دَمٌ» عَلَى غَيْرِ سُقَاةٍ وَرُعَاةٍ، سَوَاءٌ كَانَ عَالِمًا بِالْحُكْمِ أَوْ جَاهِلًا، عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا «كَوْصُولِهِ إِلَيْهَا» أَيُّ: إِلَى مُزْدَلِفَةَ «بَعْدَ الْفَجْرِ» فَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ نُسْكًَا وَاجِبًا «لَا» إِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا «قَبْلَهُ» أَيُّ: قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ، وَكَذَا إِنْ دَفَعَ مِنْ مُزْدَلِفَةَ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَعَادَ إِلَيْهَا قَبْلَ الْفَجْرِ لَا دَمَ عَلَيْهِ.

«فَإِذَا» أَصْبَحَ بِهَا «صَلَّى الصُّبْحَ» بَغْلَسٍ، ثُمَّ «أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ» وَهُوَ جَبَلٌ صَغِيرٌ بِالْمُزْدَلِفَةِ؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ عِلَامَاتِ الْحَجِّ «فَيَرْقَاهُ أَوْ يَقِفُ عِنْدَهُ وَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيُكَبِّرُهُ» وَيَهْلِلُهُ «وَيَقْرَأُ» ﴿فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨] الْآيَتَيْنِ.

«وَيَدْعُو حَتَّى يُسْفِرَ» لِأَنَّ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ وَاقِفًا عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ حَتَّى أَسْفَرَ جِدًّا» فَإِذَا أَسْفَرَ سَارَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بِسَكِينَةٍ «فَإِذَا بَلَغَ مُحَسَّرًا»^(١) وَهُوَ وَادٍ بَيْنَ مُزْدَلِفَةَ وَمَنَى سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُحَسَّرُ سَالِكُهُ «أَسْرَعُ» قَدَرِ «رَمِيَةِ حَجَرٍ» إِنْ كَانَ مَاشِيًا، وَإِلَّا حَرَّكَ دَابَّتَهُ «لِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ حَرَّكَ قَلِيلًا» كَمَا ذَكَرَهُ جَابِرٌ.

«وَأَخَذَ الْحَصَى» أَيُّ: حَصَى الْجِمَارِ مِنْ حَيْثُ شَاءَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَأْخُذُ الْحَصَى

[١] قَدَرُ هَذَا الْوَادِي بِالذَّرَاعِ ٥٤٥ كَمَا نُقِلَ عَنِ الْأَزْرَقِيِّ^(١).

(١) أخبار مكة (٢/ ١٨٩ - ١٩٠).

مِنْ جَمْعٍ، وَفَعَلَهُ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَقَالَ: «كَانُوا يَتَزَوَّدُونَ الْحَصَى مِنْ جَمْعٍ» وَالرَّمْيُ تَحِيَّةٌ مِنِّي، فَلَا يَبْدَأُ قَبْلَهُ بِشَيْءٍ.

«وَعَدْدُهُ» أَيُّ: عَدَدُ حَصَى الْجِمَارِ «سَبْعُونَ» حَصَاةً، كُلُّ وَاحِدَةٍ «بَيْنَ الْحَمَصِ وَالْبُنْدُقِ» كَحَصَى الْحَذَفِ، فَلَا تُجْزَى صَغِيرَةٌ جَدًّا وَلَا كَبِيرَةٌ، وَلَا يُسَنُّ غَسْلُهُ.

«فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مِنًى، وَهِيَ مِنْ وَادِي مُحَسَّرٍ إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ» بَدَأَ بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ فَ«رَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ مُتَعاقِبَاتٍ» وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ، فَلَوْ رَمَى دُفْعَةً وَاحِدَةً لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا عَنْ وَاحِدَةٍ، وَلَا يُجْزَى الْوَضْعُ.

«يَرْفَعُ يَدَهُ» الِئْمَنَى حَالَ الرَّمْيِ «حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِهِ» لِأَنَّهُ أَعُونَ عَلَى الرَّمْيِ «وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ» وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا، وَسَعْيًا مَشْكُورًا، وَذَنْبًا مَغْفُورًا».

«وَلَا يُجْزَى الرَّمْيُ بِغَيْرِهَا» أَيُّ: غَيْرِ الْحَصَا كَجَوْهَرٍ، وَذَهَبٍ، وَمَعَادِنٍ. «وَلَا» يُجْزَى الرَّمْيُ «بِهَا ثَانِيًا» لِأَنَّهَا اسْتُعْمِلَتْ فِي عِبَادَةٍ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ ثَانِيًا، كَمَاءِ الْوُضُوءِ «وَلَا يَقِفُ» عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بَعْدَ رَمْيِهَا لِضِيقِ الْمَكَانِ، وَنُدَبَ أَنْ يَسْتَبْطِنَ الْوَادِي، وَأَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَأَنْ يَرْمِيَ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، وَإِنْ وَقَعَتِ الْحَصَاةُ خَارِجَ الْمَرْمَى، ثُمَّ تَدَخَّرَتْ فِيهِ أَجْزَأَتْ.

«وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ قَبْلَهَا» لِقَوْلِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ» أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

«وَيَرْمِي» نَذْبًا «بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ» لِقَوْلِ جَابِرٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ضَحَى يَوْمِ النَّحْرِ وَحْدَهُ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

«وَيُجْزَى» رَمِيهَا «بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ» مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أُمَّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ فَرَمَتْ جَهْرَةً الْعَقَبَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ، فَأَفَاضَتْ».

فَإِنْ غَرَبَتْ شَمْسُ يَوْمِ الْأَضْحَى قَبْلَ رَمِيهِ رَمَى مِنْ غَدٍ بَعْدَ الزَّوَالِ.
«ثُمَّ يَنْحَرُ هَدْيًا إِنْ كَانَ مَعَهُ» وَاجِبًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ وَعَلَيْهِ وَاجِبٌ اشْتِرَاءُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ سُنَّ لَهُ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِهِ، وَإِذَا نَحَرَ الْهَدْيَ فَرَقَّهُ عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ.

«وَيَخْلُقُ» وَيُسْنُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، وَيَبْدَأُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ «أَوْ يُقَصِّرُ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ» لَا مِنْ كُلِّ شَعْرَةٍ بَعِيْنَهَا.

وَمَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ، أَوْ ضَفَرَهُ، أَوْ عَقَصَهُ فَكَغَيْرِهِ، وَبِأَيِّ شَيْءٍ قَصَرَ الشَّعْرَ أَجْزَاءً، وَكَذَا إِنْ نَتَمَّهُ، أَوْ أَرَأَاهُ بِنُورَةٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِزَالَتُهُ، لَكِنَّ السُّنَّةَ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ.

«وَتُقَصَّرُ مِنْهُ الْمَرَأَةُ» أَيُّ: مِنْ شَعْرِهَا «قَدْرَ أُنْمَلَةٍ» فَأَقْلَّ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُهُ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. فَتُقَصَّرُ مِنْ كُلِّ قَرْنٍ قَدْرَ أُنْمَلَةٍ أَوْ أَقْلٍ.

وَكَذَا الْعَبْدُ، وَلَا يَخْلُقُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، وَسُنَّ لِمَنْ حَلَقَ أَوْ قَصَرَ أَخَذَ ظُفْرًا، وَشَارِبًا، وَعَانَةً، وَإِبْطًا.

«ثُمَّ» إِذَا رَمَى وَحَلَقَ أَوْ قَصَرَ فَ«قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ» كَانَ مُحْظُورًا بِالْإِحْرَامِ «إِلَّا النَّسَاءُ» وَطَأً، وَمُبَاشَرَةً، وَقُبْلَةً، وَلَمَسًا لَشَهْوَةٍ، وَعَقْدَ نِكَاحٍ؛ لِمَا رَوَى سَعِيدٌ،

عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَالثِّيَابُ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ».

«وَالْحَلَّاقُ وَالتَّقْصِيرُ» مِمَّنْ لَمْ يَخْلُقْ «نُسْكَ» فِي تَرْكِهَمَا دَمٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَلْيَقْصِّرُوا ثُمَّ لِيَتَحَلَّلُوا».

«وَلَا يُلْزَمُ بِتَأْخِيرِهِ» أَيِ الْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ عَنْ أَيَّامٍ مِنْ «دَمٍ»، وَلَا بِتَقْدِيمِهِ عَلَى الرَّمْيِ وَالنَّحْرِ وَلَا إِنْ نَحَرَ أَوْ طَافَ قَبْلَ رَمْيِهِ، وَلَوْ عَالِمًا؛ لِمَا رَوَى سَعِيدٌ، عَنْ عَطَاءٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ قَدَّمَ شَيْئًا قَبْلَ شَيْءٍ فَلَا حَرَجَ».

وَيَحْصُلُ التَّحَلُّلُ الْأَوَّلُ بِاِثْنَيْنِ مِنْ حَلْقٍ وَرَمْيٍ وَطَوَافٍ، وَالتَّحَلُّلُ الثَّانِي بِمَا بَقِيَ مَعَ سَعْيٍ، ثُمَّ يَخْطُبُ الْإِمَامُ بِمَنْىَ يَوْمَ النَّحْرِ خُطْبَةً يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ، يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا النَّحَرَ، وَالْإِفَاضَةَ، وَالرَّمْيَ.



فصل

«ثُمَّ يَفِيضُ إِلَى مَكَّةَ، وَيَطُوفُ الْقَارِنُ وَالْمُفْرِدُ بِنَيَْةِ الْفَرِيضَةِ طَوَافَ الزِّيَارَةِ»
وَيُقَالُ: طَوَافُ الْإِفَاضَةِ، فَيَعِينُهُ بِالنِّيَّةِ.

وَهُوَ رُكْنٌ، لَا يَتِمُّ حَجٌّ إِلَّا بِهِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَا يَطُوفَانِ لِلْقُدُومِ، وَلَوْ لَمْ
يَكُونَا دَخَلَا مَكَّةَ قَبْلَ.

وَكَذَا الْمُتَمَتِّعُ يَطُوفُ لِلزِّيَارَةِ فَقَطْ كَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ، فَإِنَّهُ
يُكْتَفِي بِهَا عَنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، وَاخْتَارَهُ الْمُؤَفَّقُ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَابْنُ رَجَبٍ.

وَنَصُّ الْإِمَامِ - وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ - أَنَّ الْقَارِنَ وَالْمُفْرِدَ - إِنْ لَمْ يَكُونَا دَخَلَاهَا
قَبْلَ - يَطُوفَانِ لِلْقُدُومِ بَرَمَلٍ^[١]، ثُمَّ لِلزِّيَارَةِ، وَأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ يَطُوفُ لِلْقُدُومِ^[٢]، ثُمَّ
لِلزِّيَارَةِ بِلَا رَمَلٍ^[٣].

«وَأَوَّلُ وَقْتِهِ» أَيُّ: وَقْتُ طَوَافِ الزِّيَارَةِ «بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ» لِمَنْ وَقَفَ
قَبْلَ ذَلِكَ بِعَرَفَاتٍ، وَإِلَّا فَبَعْدَ الْوُقُوفِ.

[١] وَاضْطِبَاعٍ.

[٢] قَالَ الْمُؤَفَّقُ فِي (الْمَغْنِيِّ) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الطَّوَافَ لِلْمُتَمَتِّعِ مَرَّتَيْنِ: وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا
وَافَقَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَى هَذَا الطَّوَافِ^(١).

قُلْتُ: وَهُوَ صَحِيحٌ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمَشْرُوعَ إِنَّمَا هُوَ طَوَافٌ وَاحِدٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَلَا اضْطِبَاعٍ.

«وَيُسَنُّ» فَعَلُهُ «فِي يَوْمِهِ» لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: «أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ فَيَكْبُرَ فِي نَوَاحِيهِ، وَيُصَلِّيَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، وَيَدْعُو اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ.

«وَلَهُ تَأْخِيرُهُ» أَيُّ: تَأْخِيرُ الطَّوَافِ عَنْ أَيَّامٍ مِنِّي^[١]؛ لِأَنَّ آخِرَ وَقْتِهِ غَيْرُ مُحَدَّدٍ كَالسَّعْيِ.

«ثُمَّ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِنْ كَانَ مُتَمَتِّعًا» لِأَنَّ سَعْيَهُ أَوَّلًا كَانَ لِلْعُمْرَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَسْعَى لِلْحَجِّ.

«أَوْ» كَانَ «غَيْرُهُ» أَيُّ: غَيْرُ مُتَمَتِّعٍ بِأَنْ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا «وَلَمْ يَكُنْ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ» فَإِنْ كَانَ سَعَى بَعْدَهُ لَمْ يُعَدَّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ التَّطَوُّعُ بِالسَّعْيِ، كَسَائِرِ الْأَنْسَاكِ غَيْرِ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ «ثُمَّ قَدْ حَلَّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ» حَتَّى النِّسَاءُ، وَهَذَا هُوَ التَّحَلُّلُ الثَّانِي.

«ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ لِمَا أَحَبَّ» وَيَتَضَلَّعُ مِنْهُ، وَيُرْشُ عَلَى بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ^[٢]،

[١] وَخَرَجَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ رِوَايَةً بِوُجُوبِ الدَّمِ إِذَا أَخْرَهُ عَنْ أَيَّامٍ مِنِّي^(١)، وَوَجَّهَ فِي (الْفُرُوعِ) هَذَا التَّخْرِيجَ فِي السَّعْيِ^(٢).

[٢] فِي اسْتِحْبَابِ الرَّشِّ عَلَى الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا أَعْلَمُ. وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

(١) الروايتين والوجهين (١/ ٢٨٩).

(٢) الفروع (٦/ ٥٨).

وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَتَنَفَّسُ ثَلَاثًا «وَيَدْعُو بِمَا وَرَدَ» فَيَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا وَاسِعًا، وَرِيًّا وَشَبَعًا، وَشِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ، وَاغْسِلْ بِهِ قَلْبِي، وَامْلَأْهُ مِنْ خَشْيَتِكَ وَحِكْمَتِكَ».

«ثُمَّ يَرْجِعُ» مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ «فَ» يُصَلِّي ظَهْرَ يَوْمِ النَّحْرِ بِمَنْىَ «وَيَبِيتُ بِمَنْىَ ثَلَاثَ لَيَالٍ» إِنْ لَمْ يَتَعَجَّلْ، وَلَيَلَتَيْنِ إِنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ، وَيَرْمِي الْجَمْرَاتِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ.

«فَيَرْمِي الْجَمْرَةَ الْأُولَى^[١] - وَتَلِي مَسْجِدَ الْخَيْفِ - بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ مُتَعاقِبَاتٍ، يَفْعَلُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ «وَيَجْعَلُهَا» أَيِ الْجَمْرَةِ «عَنْ يَسَارِهِ، وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا» بَحِثُ لَا يُصِيبُهُ الْحَصَى «وَيَدْعُو طَوِيلًا» رَافِعًا يَدَيْهِ «ثُمَّ» يَرْمِي «الْوُسْطَى مِثْلَهَا» بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَيَتَأَخَّرُ قَلِيلًا، وَيَدْعُو طَوِيلًا، لَكِنْ يَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ.

«ثُمَّ» يَرْمِي «جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ» بِسَبْعِ كَذَلِكَ «وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَمِينِهِ، وَيَسْتَبْطِنُ الْوَادِي، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، يَفْعَلُ هَذَا» الرَّمِي لِلْجَمَارِ الثَّلَاثِ عَلَى التَّرْتِيبِ وَالْكِفِيَّةِ الْمَذْكُورَيْنِ «فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ» فَلَا يُجْزَى قَبْلَهُ، وَلَا لَيْلًا لِغَيْرِ سُقَاةٍ وَرُعَاةٍ.

وَالْأَفْضَلُ الرَّمِي قَبْلَ صَلَاةِ الظُّهْرِ،

[١] بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى ٣٠٥ أَذْرُعٍ، وَبَيْنَ الْوُسْطَى وَجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ٤٨٧

ذِرَاعًا وَاثْنَتَا عَشْرَةَ أَصْبُعًا، قَالَهُ الْأَزْرَقِيُّ^(١).

(١) أخبار مكة (٢/ ١٨٥).

وَيَكُونُ «مُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ» فِي الْكُلِّ «مُرْتَبًا» أَيُّ: يَجِبُ تَرْتِيبُ الْجَمَرَاتِ الثَّلَاثِ^[١] عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

«فَإِنْ رَمَاهُ كُلُّهُ» أَيُّ: رَمَى حَصَى الْجَمَارِ السَّبْعِينَ كُلَّهُ «فِي» الْيَوْمِ «الثَّالِثِ» مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ «أَجْزَأَهُ» الرَّمْيُ أَدَاءً؛ لِأَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ كُلَّهَا وَقْتُ لِلرَّمْيِ. «وَيُرْتَبُّهُ بِنَيْتِهِ» فَيَرْمِي لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ بِنَيْتِهِ، ثُمَّ لِلثَّانِي مُرْتَبًا، وَهَلُمَّ جَرًّا، كَالْفَوَائِتِ مِنَ الصَّلَاةِ.

«فَإِنْ أَخْرَهُ» أَيُّ الرَّمْيِ «عَنْهُ» أَيُّ: عَنْ ثَالِثِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَعَلَيْهِ دَمٌ «أَوْ لَمْ يَبْتَ بِهَا» أَيُّ: بِمَنَى «فَعَلَيْهِ دَمٌ» لِأَنَّهُ تَرَكَ نُسْكًَا وَاجِبًا، وَلَا مَبِيتَ عَلَى سُقَاةٍ وَرِعَاةٍ. وَيَخْطُبُ الْإِمَامُ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ خُطْبَةً يُعَلِّمُهُمْ فِيهَا حُكْمَ التَّعْجِيلِ وَالتَّأْخِيرِ وَالتَّوْدِيعِ «وَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ خَرَجَ قَبْلَ الْغُرُوبِ» وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَسَقَطَ عَنْهُ رَمْيُ الْيَوْمِ الثَّالِثِ، وَيَذْفِنُ حَصَاهُ.

«وَالْإِلَّا» يَخْرُجُ قَبْلَ الْغُرُوبِ «لَزِمَهُ الْمَبِيتُ وَالرَّمْيُ مِنَ الْغَدِ» بَعْدَ الزَّوَالِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ: وَثَبَتَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَهُ الْمَسَاءُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، فَلْيَقُمْ إِلَى الْغَدِ، حَتَّى يَنْفِرَ مَعَ النَّاسِ».

[١] هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَهُوَ شَرْطٌ، فَلَوْ نَكَّسَ أَجْزَأَهُ عَنِ الْأُولَى فَقَطْ مُطْلَقًا. وَعَنْهُ: يُجْزِئُ عَنِ الْجَمِيعِ إِنْ كَانَ جَاهِلًا. وَعَنْهُ: يُجْزِئُ مُطْلَقًا^(١)، فَلَيْسَ التَّرْتِيبُ بِشَرْطٍ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

«فَإِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنْ مَكَّةَ»^(١) بَعْدَ عَوْدِهِ إِلَيْهَا «لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَطُوفَ لِلْوَدَاعِ» إِذَا فَرَّغَ مِنْ جَمِيعِ أُمُورِهِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَيُسَمَّى طَوَافَ الصَّدَرِ.

«فَإِنْ أَقَامَ» بَعْدَ طَوَافِ الْوَدَاعِ «أَوْ اتَّجَرَ بَعْدَهُ إِعَادَةً»^(١) إِذَا عَزَمَ عَلَى الْخُرُوجِ، وَفَرَّغَ مِنْ جَمِيعِ أُمُورِهِ؛ لِيَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ فِي تَوْدِيعِ الْمَسَافِرِ أَهْلَهُ وَإِخْوَانَهُ.

«وَإِنْ تَرَكَهُ» أَيُّ: طَوَافَ الْوَدَاعِ «غَيْرُ حَائِضٍ رَجَعَ إِلَيْهِ» بِلَا إِحْرَامٍ، إِنْ لَمْ يَبْعُدْ عَنِ مَكَّةَ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٥٢٠): قَوْلُهُ: «أَوْ اتَّجَرَ بَعْدَهُ...» إلخ؛ لَكِنَّ لَوِ اتَّجَرَ بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيجٍ: لَمْ تَلْزَمُهُ إِعَادَةٌ^(٢) (تَقْرِيرٌ).

[١] قَوْلُهُ: «فَإِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ...» إلخ؛ سِيَاقُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ فِي الْحَاجِّ فَهُوَ الَّذِي يَلْزَمُهُ طَوَافُ الْوَدَاعِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْحَاجِّ فَقَالَ فِي (التَّرْغِيبِ) وَ(التَّلْخِصِ): لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ. وَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَإِنْ خَرَجَ غَيْرُ حَاجٍّ فَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا لَا يُودَّعُ، وَقَالَ: فَإِنْ وَدَّعَ ثُمَّ أَقَامَ بِمَنْى وَلَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ فَيَتَوَجَّهُ جَوَازُهُ^(١). اهـ.

[٢] هَذَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ تَقِيَّ الدِّينِ أَوْ صَرِيحُهُ فِي مَنْسِكَهِ؛ حَيْثُ قَالَ: إِنْ اشْتَرَى شَيْئًا فِي طَرِيقِهِ بَعْدَ الْوَدَاعِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ^(٢) هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ.

(١) الفروع (٦/ ٦٤)، وانظر: الاختيارات الفقهية (ص: ٤٦٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٤٢).

وَيُحْرِمُ بِعُمْرَةٍ إِنْ بَعْدَ عَنْ مَكَّةَ^[١]، فَيَطُوفُ وَيَسْعَى لِلْعُمْرَةِ، ثُمَّ لِلْوَدَاعِ.

«فَإِنْ شَقَّ الرَّجُوعُ عَلَى مَنْ بَعْدَ عَنْ مَكَّةَ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ، أَوْ بَعْدَ عَنْهَا مَسَافَةَ قَصْرِ فَأَكْثَرَ - فَعَلَيْهِ دَمٌ^[٢]، وَلَا يُلْزَمُهُ الرَّجُوعُ إِذَنْ. «أَوْ لَمْ يَرْجِعْ» إِلَى الْوَدَاعِ «فَعَلَيْهِ دَمٌ» لِتَرْكِهِ نُسْكًَا وَاجِبًا.

«وَإِنْ أَخَّرَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ» وَنَصَّهُ: أَوْ الْقُدُومِ «فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ أَجْزَأَ عَنْ» طَوَافِ «الْوَدَاعِ» لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ، وَقَدْ فَعَلَ.

فَإِنْ نَوَى بِطَوَافِهِ الْوَدَاعَ لَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ، وَلَا وَدَاعٍ عَلَى حَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ إِلَّا أَنْ تَطْهَرَ قَبْلَ مُفَارَقَةِ الْبُنْيَانِ.

«وَيَقِفُ غَيْرُ الْحَائِضِ» وَالنَّفْسَاءِ بَعْدَ الْوَدَاعِ^[٣] فِي الْمُلْتَزِمِ

[١] قَوْلُهُ: «وَيُحْرِمُ بِعُمْرَةٍ إِنْ بَعْدَ» الْمُرَادُ بِالْبُعْدِ مَسَافَةُ الْقَصْرِ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ ذَكَرَ فِيهِ الْقُرْبُ وَالْبُعْدُ فَمُرَادُهُمْ بِهِ مَسَافَةُ الْقَصْرِ وَمَا دُونَهَا، وَغَلَطَ هُنَا بَعْضُ الْمُحَشِّينَ حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقُرْبِ وَالْبُعْدِ هُنَا الْعُرْفُ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ (الْإِنْصَافِ)^(١) وَ«حَاشِيَةِ الْمُنْتَهَى»^(٢) وَغَيْرِهِمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] سَوَاءٌ رَجَعَ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ فِيمَا سَبَقَ: «فَيَطُوفُ وَيَسْعَى لِلْعُمْرَةِ، ثُمَّ لِلْوَدَاعِ» الْوَدَاعُ الثَّانِي، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَقَدْ اسْتَقَرَّ فِيهِ الدَّمُ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

[٣] قَوْلُهُ: «بَعْدَ الْوَدَاعِ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَشْرَعُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَالِ، لَكِنْ قَالَ الشَّيْخُ فِي مَنْسَكِهِ: إِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ حَالَ الْوَدَاعِ أَوْ غَيْرِهِ، وَالصَّحَابَةُ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ

(١) الإنصاف (٤/ ٥١).

(٢) حاشية المنتهى (١/ ٥٠١).

وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ «بَيْنَ الرُّكْنِ» أَيِ الَّذِي بِهِ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ «وَالْبَابِ» وَيُلْصِقُ بِهِ وَجْهَهُ، وَصَدْرَهُ، وَذِرَاعَيْهِ، وَكَفَّيْهِ مَبْسُوطَتَيْنِ «دَاعِيَا بِنَا وَرَدَ».

وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ هَذَا بَيْتُكَ، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، وَابْنُ أُمَّتِكَ، حَمَلْتَنِي عَلَى مَا سَخَّرْتَ لِي مِنْ خَلْقِكَ، وَسَيَّرْتَنِي فِي بِلَادِكَ، حَتَّى بَلَغْتَنِي بِنِعْمَتِكَ إِلَى بَيْتِكَ، وَأَعْتَنِي عَلَى أَدَاءِ نُسُكِي، فَإِنْ كُنْتُ رَضِيتَ عَنِّي فَارْزُدْ عَنِّي رِضَى، وَإِلَّا فَمَنْ الْآنَ قَبْلَ أَنْ تَنَائِيَ عَنْ بَيْتِكَ دَارِي، وَهَذَا أَوْأَنُ انْصِرَافِي إِنْ أَذْنَتْ لِي، غَيْرَ مُسْتَبَدِّلٍ بِكَ وَلَا بِبَيْتِكَ، وَلَا رَاغِبٍ عَنْكَ وَلَا عَنْ بَيْتِكَ، اللَّهُمَّ فَأَصْحِبْنِي الْعَافِيَةَ فِي بَدَنِي، وَالصَّحَّةَ فِي جِسْمِي، وَالْعِصْمَةَ فِي دِينِي، وَأَحْسِنْ مُنْقَلَبِي، وَارْزُقْنِي طَاعَتَكَ مَا أَبْقَيْتَنِي، وَاجْمَعْ لِي بَيْنَ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وَيَدْعُو بِهَا أَحَبَّ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَيَأْتِي الْحَطِيمَ أَيْضًا - وَهُوَ تَحْتَ الْمِزَابِ - فَيَدْعُو، ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ، وَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ وَيُقْبِلُهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ.

«وَتَقِفُ الْحَائِضُ» وَالنُّفْسَاءُ «بِأَبَاهِ» أَيِ: بَابِ الْمَسْجِدِ «وَتَدْعُو بِالْدُّعَاءِ» الَّذِي

سَبَقَ.

حِينَ يَدْخُلُونَ مَكَّةَ^(١). وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (الْهَدْيِ): إِنَّ الَّذِي رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ يَوْمَ الْفَتْحِ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَفْوَانَ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ وَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْكَعْبَةِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَقَدْ اسْتَلَمُوا الرُّكْنَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الْحَطِيمِ، وَوَضَعُوا خُدُودَهُمْ عَلَى الْبَيْتِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَطَهُمْ^(٢).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٤٢).

(٢) زاد المعاد (٢/ ٢٩٨).

«وَتُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَبْرِی صَاحِبِهِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ حَدِيثٌ: «مَنْ حَجَّ فَزَارَ قَبْرِي بَعْدَ وَفَاتِي، فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ مُسْتَقْبِلًا لَهُ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، وَيَجْعَلُ الْحُجْرَةَ عَنْ يَسَارِهِ، وَيَدْعُو بِهَا أَحَبَّ، وَيَحْرُمُ الطَّوْفُ بِهَا، وَيُكْرَهُ التَّمَسُّحُ بِالْحُجْرَةِ^١، وَرَفَعَ الصَّوْتِ عِنْدَهَا.

[١] فَائِدَةٌ: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ (الرَّدُّ عَلَى الْإِخْنَائِيِّ) ص ١٥٠: وَلِهَذَا كَانَ الصَّحَابَةُ بِالْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِذَا دَخَلُوا الْمَسْجِدَ لَمْ يَكُونُوا يَذْهَبُونَ إِلَى نَاحِيَةِ الْقَبْرِ فَيُزَوِّرُونَهُ هُنَاكَ، وَلَا يَقِفُونَ خَارِجَ الْحُجْرَةِ، كَمَا لَمْ يَكُونُوا يَدْخُلُونَ الْحُجْرَةَ أَيْضًا لِزِيَارَةِ قَبْرِهِ، وَلَا كَانُوا يَأْتُونَ مِنْ بُيُوتِهِمْ لِمُجَرَّدِ زِيَارَةِ قَبْرِهِ، بَلْ هَذَا مِنَ الْبِدْعِ الَّتِي أَنْكَرَهَا الْأَئِمَّةُ وَالْعُلَمَاءُ. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مَالِكًا سُئِلَ عَنْ قَوْمٍ يَأْتُونَ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْيَوْمِ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ، وَرُبَّمَا وَقَفُوا فِي الْجُمُعَةِ، أَوِ الْيَوْمِ الْمَرَّةِ أَوْ الْمَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عِنْدَ الْقَبْرِ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ، وَيَدْعُونَ سَاعَةً؟ فَقَالَ لَمْ يَلْغُنِي فِعْلُ ذَلِكَ عَنْ أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَيُكْرَهُ إِلَّا لِمَنْ جَاءَ مِنْ سَفَرٍ أَوْ أَرَادَهُ. اهـ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ فِي ص ١٦٩: وَأَمَّا السَّلَامُ عِنْدَ الْقَبْرِ فَقَدْ عُرِفَ أَنَّ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ الْمُقِيمِينَ بِالْمَدِينَةِ لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَهُ كُلَّمَا دَخَلُوا الْمَسْجِدَ وَخَرَجُوا مِنْهُ، وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ حَالَةِ الصَّحَابَةِ، وَلَوْ كَانَ سَلَامُ التَّحِيَّةِ خَارِجَ الْحُجْرَةِ مُسْتَحَبًّا لَكَانَ مُسْتَحَبًّا لِكُلِّ أَحَدٍ، وَلِهَذَا كَانَ أَكْثَرُ السَّلَفِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْغُرَبَاءِ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَا بَيْنَ حَالِ السَّفَرِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ اسْتِحْبَابَ هَذَا لَهُوْلَاءِ وَكَرَاهَتَهُ لَهُوْلَاءِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَلَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَنْقُلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ شَرَعَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ الْإِثْنَانِ عِنْدَ الْوَدَاعِ لِلْقَبْرِ، وَشَرَعَ لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ ذَلِكَ عِنْدَ الْقُدُومِ مِنْ سَفَرٍ، وَشَرَعَ لِلْغُرَبَاءِ تَكَرِيرَ ذَلِكَ كُلَّمَا

وَإِذَا أَدَارَ وَجْهَهُ إِلَى بَلَدِهِ قَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، آيُّونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ».

«وَصِفَةُ الْعُمْرَةِ أَنْ يُحْرِمَ بِهَا مِنَ الْمِيقَاتِ» إِنْ كَانَ مَارًّا بِهِ «أَوْ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ» كَالْتَّنَعِيمِ «مِنْ مَكِّيٍّ وَنَحْوِهِ» مِمَّنْ بِالْحَرَمِ وَ«لَا» يَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ بِهَا «مِنَ الْحَرَمِ» لِمُخَالَفَةِ أَمْرِهِ ﷺ، وَيَنْعَقِدُ وَعَلَيْهِ دَمٌ.

«فَإِذَا طَافَ وَسَعَى، وَ» حَلَقَ أَوْ «قَصَرَ حَلَّ» لِإِثْبَانِهِ بِأَفْعَالِهَا.

«وَتُبَاحُ» الْعُمْرَةِ «كُلُّ وَقْتٍ» فَلَا تُكْرَهُ بِأَشْهُرِ الْحَجِّ، وَلَا يَوْمَ النَّحْرِ أَوْ عَرَفَةَ، وَيُكْرَهُ الْإِكْثَارُ وَالْمُؤَالَاةُ بَيْنَهَا بِاتِّفَاقِ السَّلَفِ، قَالَهُ فِي (المُبْدِع) وَيُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهَا فِي رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهَا تَعْدِلُ حَجَّةً.

«وَتُحْزِي» الْعُمْرَةُ مِنَ التَّنَعِيمِ، وَعُمْرَةُ الْقَارِنِ «عَنْ» عُمْرَةِ «الْفَرَضِ» الَّتِي هِيَ عُمْرَةُ الْإِسْلَامِ.

«وَأَزْكَانُ الْحَجِّ» أَرْبَعَةٌ:

«الْإِحْرَامُ» الَّذِي هُوَ نِيَّةُ الدُّخُولِ فِي النُّسُكِ لِحَدِيثِ: «إِتِمَّ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

دَخَلُوا الْمَسْجِدَ وَخَرَجُوا مِنْهُ، وَلَمْ يَشْرَعْ ذَلِكَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَمِثْلُ هَذَا لَيْسَ مَنْقُولًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنْ خُلَفَائِهِ، وَلَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ عَمَلِ الصَّحَابَةِ، وَإِنَّمَا نُقِلَ السَّلَامُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، السَّلَامُ عِنْدَ الْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ، وَلَيْسَ هُنَا مِنْ عَمَلِ الْخُلَفَاءِ وَأَكَابِرِ الصَّحَابَةِ، وَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ ابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ الْوُقُوفُ عِنْدَ الْقَبْرِ لِلْسَّلَامِ إِذَا دَخَلُوا الْمَسْجِدَ وَخَرَجُوا، بَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ... إلخ، وَتَمَامُهُ فِيهِ.

«وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ لِحَدِيثٍ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ».

«وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

«وَالسَّعْيُ» لِحَدِيثٍ: «اسْعَوْا؛ فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

«وَوَاجِبَاتُهُ» سَبْعَةٌ:

«الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ لَهُ» وَقَدْ تَقَدَّمَ.

«وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى الْغُرُوبِ» عَلَى مَنْ وَقَفَ نَهَارًا.

«وَالْمَبِيتُ لِغَيْرِ أَهْلِ السَّقَايَةِ وَالرَّعَايَةِ بِمَنَى» لِكَيْلِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ عَلَى مَا مَرَّ

«و» الْمَبِيتُ بِـ «مُزْدَلِفَةَ إِلَى بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ» لِمَنْ أَدْرَكَهَا قَبْلَهُ عَلَى غَيْرِ السَّقَايَةِ

وَالرُّعَاةِ.

«وَالرَّمْيُ» مُرْتَبًا، «وَالْحِلَاقُ» أَوْ التَّقْصِيرُ، «وَالْوَدَاعُ، وَالْبَاقِي» مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ

وَأَقْوَالِهِ السَّابِقَةِ «سُنَنٌ» كَطَوَافِ الْقُدُومِ، وَالْمَبِيتُ بِمَنَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ، وَالِإِضْطِبَاعُ

وَالرَّمْلُ فِي مَوْضِعِهِمَا، وَتَقْبِيلُ الْحَجَرِ، وَالْأَذْكَارِ، وَالْأَذْعِيَّةِ، وَصُعودِ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ.

«وَأَزْكَانُ الْعُمْرَةِ» ثَلَاثَةٌ «إِحْرَامٌ وَطَوَافٌ وَسَعْيٌ» كَالْحَجِّ.

«وَوَاجِبَاتُهَا الْحِلَاقُ» أَوْ التَّقْصِيرُ «وَالْإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِهَا» لِمَا تَقَدَّمَ.

«فَمَنْ تَرَكَ الْإِحْرَامَ لَمْ يَنْعَقِدْ نُسْكُهُ» حَجًّا كَانَ أَوْ عُمْرَةً، كَالصَّلَاةِ^[١] لَا تَنْعَقِدُ

إِلَّا بِالنِّيَّةِ.

[١] لَوْ قَالَ: «كَالصَّلَاةِ لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ» كَانَ أَوْلَى.

«وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا غَيْرَهُ» أَي: غَيْرَ الْإِحْرَامِ «أَوْ نَيْتَهُ» ^[١] حَيْثُ اعْتَبِرَتْ «لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ» أَي: لَمْ يَصِحَّ «إِلَّا بِهِ» أَي: بِذَلِكَ الرُّكْنِ الْمَتْرُوكِ هُوَ أَوْ نَيْتُهُ الْمُعْتَبَرَةُ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ يُجْزِئُ حَتَّى مِنْ نَائِمٍ، وَجَاهِلٍ أَتَاهَا عَرَفَةُ. «وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا» وَلَوْ سَهْوًا «فَعَلَيْهِ دَمٌ» فَإِنْ عَدِمَهُ فَكَصُومُ الْمُتَعَةِ «أَوْ سُنَّةً» أَي: وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً «فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ».

قَالَ فِي (الْفُصُولِ) وَغَيْرِهِ: وَلَمْ يُشْرَعْ الدَّمُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ جُبْرَانَ الصَّلَاةِ أَدْخَلَ، فَيَتَعَدَّى إِلَى صَلَاتِهِ مِنْ صَلَاةٍ غَيْرِهِ.

[١] لَوْ قَالَ: «أَوْ شَرْطًا فِيهِ» كَانَ أَحْسَنَ وَأَوْلَى.



بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ

الْفَوَاتُ كَالْفَوْتِ مَصْدَرٌ «فَاتَ» إِذَا سَبَقَ فَلَمْ يُدْرَكَ.

وَالْإِحْصَارُ مَصْدَرٌ «أَحْصَرَهُ» مَرَضًا كَانَ أَوْ عَدُوًّا، وَيُقَالُ: حَصَرَهُ أَيضًا.

«مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ» بِأَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ فَجُرَّ يَوْمَ النَّحْرِ وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ «فَاتَهُ الْحَجُّ» لِقَوْلِ جَابِرٍ: «لَا يَفُوتُ الْحَجُّ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ مِنْ لَيْلَةِ جَمْعٍ» قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: فَقُلْتُ لَهُ: أَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» رَوَاهُ الْأَثَرُمُ.

«وَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ»^[١] فَيَطُوفُ، وَيَسْعَى، وَيَخْلُقُ أَوْ يَقْصُرُ، إِنْ لَمْ يُخْتَرْ الْبَقَاءُ عَلَى إِحْرَامِهِ لِيَحْجَّ مِنْ قَابِلٍ «وَيَقْضِي» الْحَجَّ الْفَائِتَ.

«وَيُهْدِي»^[٢] هَدِيًّا يَذْبَحُهُ فِي قَضَائِهِ «إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ» فِي ابْتِدَاءِ إِحْرَامِهِ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ لِأَبِي أَيُّوبَ -لَمَّا فَاتَهُ الْحَجُّ-: «اصْنَعْ مَا يَصْنَعُ الْمُعْتَمِرُ، ثُمَّ قَدْ تَحَلَّلْتَ، فَإِنْ أَدْرَكَتَ الْحَجَّ قَابِلًا فَحُجَّ، وَأَهْدِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ. وَالْقَارِنُ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ.

[١] قَوْلُهُ: «وَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ» هَذَا هُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، اخْتَارَهَا فِي (الْفَائِقِ)

وَالْمَذْهَبُ أَنَّ إِحْرَامَهُ يَنْقَلِبُ عُمْرَةً^(١).

[٢] وَعَنْهُ: لَا هَدْيَ عَلَيْهِ^(٢).

(١) انظر: الإنصاف (٤/٦٢ - ٦٣).

(٢) انظر: الشرح الكبير (٣/٥١١).

وَمَنْ اشْتَرَطَ بِأَنْ قَالَ فِي ابْتِدَاءِ إِحْرَامِهِ: وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي - فَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ وَلَا قَضَاءَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَجُّ وَاجِبًا فَيُؤَدِّيهِ، وَإِنْ أَخْطَأَ النَّاسُ فَوَقَّفُوا فِي الثَّامِنِ، أَوِ الْعَاشِرِ - أَجْزَأُهُمْ، وَإِنْ أَخْطَأَ بَعْضُهُمْ^[١] فَاتَهُ الْحَجُّ.

«وَمَنْ» أَحْرَمَ فَ«صَدَّهُ عَدُوٌّ عَنِ الْبَيْتِ» وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى الْحَجِّ «أَهْدَى»^[٢] أَيُّ: نَحَرَ هَدْيًا فِي مَوْضِعِهِ «ثُمَّ حَلَّ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. سَوَاءٌ كَانَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ قَارِنًا، وَسَوَاءٌ كَانَ الْحَضَرُ عَامًّا فِي جَمِيعِ الْحَاجِّ أَوْ خَاصًّا بِوَاحِدٍ، كَمَنْ حُبِسَ بِغَيْرِ حَقٍّ.

«فَإِنْ فَقَدَهُ» أَيُّ: فَقَدَ الْهَدْيَ «صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ»^[٣] بِنِيَّةِ التَّحَلُّلِ «ثُمَّ حَلَّ».

[١] الْمُرَادُ: الْيَسِيرُ مِنْهُمْ، كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى)^(١).

[٢] وَاخْتَارَ ابْنُ الْقَيِّمِ عَدَمَ وَجُوبِ الْهَدْيِ، نَقَلَهُ عَنْهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢). وَانْظُرْ تَعْلِيلَنَا حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ فِي ص ٤٧٩ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

[٣] الصَّوَابُ: عَدَمَ وَجُوبِ الصِّيَامِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْقُرْآنِ، وَلِأَنَّ الْهَدْيَ الَّذِي كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ سَبْعُونَ بَعِيرًا، وَكَانُوا هُمْ أَكْثَرُ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، وَقَدْ ذَبَحُوا الْبَعِيرَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنْ بَقِيَّتِهِمْ مَا ذَبَحَ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ النَّبِيُّ ﷺ بِالصِّيَامِ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، وَهَذَا - أَعْنِي عَدَمَ وَجُوبِ الصِّيَامِ - هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ^(٣).

(١) منتهى الإرادات (١٧٧/٢).

(٢) الإنصاف (٦٨/٤).

(٣) انظر: المبسوط (١١٣/٤)، وبدائع الصنائع (١٨٠/٢).

وَلَا إِطْعَامَ فِي الْإِحْصَارِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ -كَالْخَرْقِيِّ وَغَيْرِهِ-: عَدَمُ وُجُوبِ
الْحُلُقِ أَوْ التَّقْصِيرِ^[١]، وَقَدَّمَهُ فِي (الْمُحَرَّرِ) وَ(شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ).
«وَإِنْ صُدَّ عَنْ عَرَفَةَ» دُونَ الْبَيْتِ «تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ» وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ قَلْبَ
الْحَجِّ عُمْرَةٌ جَائِزٌ بِلَا حَضَرٍ، فَمَعَهُ أَوَّلَى، وَإِنْ أُحْصِرَ عَنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فَقَطُّ لَمْ
يَتَحَلَّلْ حَتَّى يَطُوفَ، وَإِنْ أُحْصِرَ عَنْ وَاجِبٍ لَمْ يَتَحَلَّلْ وَعَلَيْهِ دَمٌ.
«وَإِنْ حَصَرَهُ مَرَضٌ أَوْ ذَهَابُ نَفَقَةٍ»^(١) أَوْ ضَلَّ الطَّرِيقَ «بَقِيَ مُحْرِمًا» حَتَّى
يَقْدَرَ عَلَى الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَفِيدُ بِالْإِحْلَالِ التَّخْلُصَ مِنَ الْأَدَى الَّذِي بِهِ بِخِلَافِ
حَضَرِ الْعَدُوِّ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْبَيْتِ بَعْدَ فَوَاتِ الْحَجِّ تَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ، وَلَا يَنْحَرُ هَذِيًّا
مَعَهُ إِلَّا بِالْحَرَمِ، هَذَا «إِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَ» فِي ابْتِدَاءِ إِحْرَامِهِ «أَنَّ يَحِلَّ حَيْثُ
حَبَسْتَنِي» وَإِلَّا فَلَهُ التَّحَلُّلُ مَجَانًّا فِي الْجَمِيعِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٥٢٨/١): قَوْلُهُ: «وَإِنْ حَصَرَهُ مَرَضٌ...» إِيحْ؛ قَالَ
فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): وَمِثْلُهُ حَائِضٌ تَعَذَّرَ مَقَامُهَا، أَوْ رَجَعَتْ وَلَمْ تَطْفُ لِحُجْلِهَا بِوُجُوبِ
طَوَافِ الزِّيَارَةِ، أَوْ لِعَجْزِهَا عَنْهُ، أَوْ لِدَهَابِ الرُّفْقَةِ. قَالَهُ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) وَفِي (الْإِنْصَافِ)
نَقْلًا عَنِ الزَّرْكَشِيِّ: أَنَّ لَهَا التَّحَلُّلَ عِنْدَ الشَّيْخِ^[٢] تَقْيِ الدِّينِ، كَمَنْ حَصَرَهُ عَدُوٌّ. وَاللَّهُ
أَعْلَمُ. اهـ (ع. ن).

[١] لَكِنْ صَرَّحَ فِي (الْإِقْنَاعِ) بِوُجُوبِهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ^(١). اهـ تَقْرِيرُ شَيْخِنَا.

[٢] وَعِنْدَ الشَّيْخِ أَيْضًا أَنَّ الْحَصَرَ بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ كَالْحَصْرِ بِعَدُوٍّ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْإِقْنَاعُ (٣٩٩/١).

(٢) الْاِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٤٦٨).

بَابُ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ

الْهَدْيُ مَا يُهْدَى لِلْحَرَمِ مِنْ نَعَمٍ وَغَيْرِهَا؛ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُهْدَى إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَالْأَضْحِيَّةُ بَضَمُّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرُهَا وَاحِدَةُ الْأَضَاحِيِّ، وَيُقَالُ: ضَحِيَّةٌ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِمَا.

«أَفْضَلُهَا إِبِلٌ ثُمَّ بَقْرٌ»^[١] إِنْ أُخْرِجَ كَامِلًا؛ لِكَثْرَةِ الثَّمَنِ، وَنَفْعِ الْفُقَرَاءِ «ثُمَّ غَنَمٌ».

وَأَفْضَلُ كُلِّ جِنْسٍ أَسْمَنُ فَأَغْلَى ثَمَنًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

فَأَشْهَبُ وَهُوَ الْأَمْلَحُ أَيْ الْأَبْيَضُ، أَوْ مَا بَيَاضُهُ أَكْثَرُ مِنْ سَوَادِهِ، فَأَصْفَرُ، فَأَسْوَدُ.

«وَلَا يُجْزَى فِيهَا إِلَّا جَذَعُ ضَاْنٍ» مَا لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ كَمَا يَأْتِي «وَتَنْبِي سِوَاهُ» أَيْ: سِوَى الضَّانِّ، مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَمَعَزٍ.

[١] قَوْلُ الْمَاتِنِ: «أَفْضَلُهَا» ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ فِي الْأَضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَرَجَّمْ إِلَّا لَهُمَا، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْأَفْضَلُ فِي الْعَقِيقَةِ الشَّاةُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (النِّهَايَةِ)^(١) وَفِيهِ نَظَرٌ.

«فَالِإِبِلِ» أَيِ السَّنِّ الْمُعْتَبَرِ لِإِجْزَاءِ إِبِلِ «خَمْسٍ» سِنِينَ «وَالْبَقَرُ سَتَانِ، وَالْمَعْزُ سَنَةٌ، وَالضَّأْنُ نِصْفُهَا» أَيِ: نِصْفُ سَنَةٍ؛ لِحَدِيثِ: «الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ أَضْحِيَّةٌ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

«وَتُجْزَى الشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ» وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَعِيَالِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ: «كَانَ الرَّجُلُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُضَحِّي بِالشَّاةِ عَنْهُ، وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعَمُونَ» قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُقْنِعِ): حَدِيثٌ صَحِيحٌ. «و» تُجْزَى «الْبَدَنَةُ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ»^[١] لِقَوْلِ جَابِرٍ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ سُبُعٍ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ.

«وَلَا تُجْزَى الْعَوْرَاءُ» بَيْنَهُ الْعَوْرُ -بِأَنْ اِنْخَسَفَتْ عَيْنُهَا- فِي الْهَدْيِ^[٢] وَلَا فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَلَا الْعَمْيَاءُ «و» لَا «الْعَجَفَاءُ» الْهَرِيْلَةُ الَّتِي لَا مُخَّ فِيهَا «و» لَا «الْعَرْجَاءُ» الَّتِي لَا تُطِيقُ مَشْيًا مَعَ صَحِيحَةٍ «و» لَا «الْمُتَمَاءُ»^[٣] الَّتِي ذَهَبَتْ ثَنَائِيهَا مِنْ أَصْلِهَا...

[١] أَيِ سَبْعِ شَيْءٍ، فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ سُبْعُهَا عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كَالشَّاةِ؛ إِذِ الْبَدَلُ لَهُ حُكْمُ الْمُبْدَلِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الشَّارِكِ فِي الثَّوَابِ وَالتَّشْرِيكِ فِي الْأَشْخَاصِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ كَاتِبُهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِي الْهَدْيِ» الْمُرَادُ بِهِ الْهَدْيُ الْوَاجِبُ بِغَيْرِ تَعْيِينٍ، أَمَّا الْوَاجِبُ بِتَعْيِينٍ، فَيُجْزَى فِيهِ الْمَعِيبُ وَغَيْرُهُ، بَلْ يُجْزَى فِيهِ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ كَالطَّعَامِ وَالْدَّرَاهِمِ. اهـ كَاتِبُهُ.

[٣] قَالَ الشَّيْخُ: هِيَ الَّتِي ذَهَبَ بَعْضُ أَسْنَانِهَا^(١).

«و» لَا «الْجَدَاءُ»^[١] أَي: مَا شَابَ وَنَشَفَ ضَرْعُهَا «و» لَا «الْمَرِيضَةُ» بَيْنَةُ الْمَرَضِ؛ لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاحِيِّ: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ. «و» لَا «الْعَضْبَاءُ» الَّتِي ذَهَبَ أَكْثَرُ أُذُنِهَا أَوْ قَرْنِهَا «بَلْ» تُجْزَى «الْبَرَاءُ» الَّتِي لَا ذَنْبَ لَهَا «خِلْقَةً» أَوْ مَقْطُوعًا^[٢]، وَالصَّمْعَاءُ، وَهِيَ صَغِيرَةُ الْأُذُنِ «وَالْجَمَاءُ» الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ لَهَا قَرْنٌ «وَحَصِيٌّ غَيْرُ مَجْبُوبٍ» بِأَنْ قُطِعَ خِصْيَتَاهُ فَقَطٌ.

«و» يُجْزَى مَعَ الْكَرَاهَةِ «مَا بِأُذُنِهِ أَوْ قَرْنِهِ» خَرَقٌ أَوْ شَقٌّ أَوْ «قَطْعٌ أَقْلٌ مِنَ النَّصْفِ» أَوْ النَّصْفَ فَقَطٌ^[٣]، عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ.

[١] قَالَ فِي (الإِقْنَاعِ): الْجَدَاءُ جَافَّةُ الضَّرْعِ^(١)، وَهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الشَّيْبُ، وَإِنَّمَا الْمُعْتَبَرُ عَدَمُ اللَّبَنِ فَقَطٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ مَقْطُوعًا» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُتَنِّ أَنَّ الْمَقْطُوعَةَ الذَّنْبُ لَا تُجْزَى، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَأَلْحَقَ الْمُصَنِّفُ^(٢) وَالشَّارِحُ^(٣) بِالْبَرَاءِ مَا قُطِعَ ذَنْبُهَا^(٤)، وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ هَذَا قَوْلٌ آخَرُ غَيْرُ مَا فِي الْمُتَنِّ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا ذَهَبَتْ أُذُنُهُ، فَإِنَّ الصَّمْعَاءَ وَالْجَمَاءَ تُجْزَى بَيْنَ، بِخِلَافِ مَقْطُوعَةِ الْأُذُنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] قَوْلُ الشَّارِحِ: «أَوْ النَّصْفَ فَقَطٌ» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَالَّذِي فِي الْمُتَنِّ قَوْلٌ آخَرُ، فَكَانَ يَنْبَغِي لِلشَّارِحِ أَنْ يُشِيرَ إِلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الإِقْنَاعُ (١/٤٠٣).

(٢) الْمَغْنِي (٥/٤٦٣).

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٣/٥٤٧).

(٤) الْإِنْصَافُ (٤/٨١).

قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُنتَهَى): وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ.

«وَالسُّنَّةُ نَحْرُ الْإِبِلِ قَائِمَةٌ مَعْقُولَةٌ يَدُهَا الْيُسْرَى، فَيُطْعَمُهَا بِالْحَرْبَةِ» أَوْ نَحْوَهَا
«فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ الْعُنُقِ وَالصَّدرِ» لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِعْلُ أَصْحَابِهِ، كَمَا
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ.

«و» السُّنَّةُ أَنْ «يُذْبَحَ غَيْرُهَا» أَيُّ: غَيْرُ الْإِبِلِ عَلَى جَنْبِهَا الْإِسْرَ مُوجَّهَةً إِلَى
الْقِبْلَةِ «وَيَجُوزُ عَكْسُهَا» أَيُّ: ذَبَحَ مَا يُنْحَرُ، وَنَحَرَ مَا يُذْبَحُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَجَاوَزْ مَحَلَّ
الذَّبْحِ؛ وَلِحَدِيثِ: «مَا أَمَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّ».

«وَيَقُولُ» حِينَ يُحْرِكُ يَدَهُ بِالنَّحْرِ أَوْ الذَّبْحِ: «بِسْمِ اللَّهِ» وَجُوبًا «وَاللَّهُ أَكْبَرُ»
اسْتِحْبَابًا «اللَّهُمَّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ». وَلَا بَأْسَ بِقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ، وَيَذْبَحُ
وَاجِبًا قَبْلَ نَفْلِ «وَيَتَوَلَّاهَا» أَيِ الْأُضْحِيَّةِ «صَاحِبُهَا» إِنْ قَدَرَ «أَوْ يُوَكِّلُ مُسْلِمًا
وَيَشْهَدُهَا»^[١] أَيُّ: يَخْضُرُ ذَبْحَهَا إِنْ وَكَّلَ فِيهِ، وَإِنْ اسْتَنَابَ ذِمِّيًّا فِي ذَبْحِهَا أَجْزَأَتْ
مَعَ الْكَرَاهَةِ. «وَوَقْتُ الذَّبْحِ» لِأُضْحِيَّةٍ، وَهَدْيٍ نَذْرٍ، أَوْ تَطَوُّعٍ، أَوْ مُتْعَةٍ، أَوْ قِرَانٍ
«بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ»^(١) بِالْبَلَدِ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٥٣٣): قَوْلُهُ: «بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ» وَإِذَا اجْتَمَعَ
عِيدٌ وَجُمُعَةٌ، وَصَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَاكْتَفَيْتَ بِهَا عَنْ صَلَاةِ الْعِيدِ، فَهَلْ يَجُوزُ الذَّبْحُ =

[١] ظَاهِرُهُ: لَا يَصِحُّ تَوْكِيلُ غَيْرِ الْمُسْلِمِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ^(١)؛ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُسْلِمِ
لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ.

فَإِنْ تَعَدَّدَتْ فِيهِ فَبِأَسْبَقِ صَلَاةٍ، فَإِنْ فَاتَتْ الصَّلَاةُ بِالزَّوَالِ ذَبَحَ بَعْدَهُ^[١].

«أَوْ» إِنْ كَانَ بِمَحَلٍّ لَا تُصَلَّى فِيهِ الْعِيدُ فَالْوَقْتُ بَعْدَ «قَدْرِهِ» أَيُّ: قَدَرِ زَمَنِ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَيَسْتَمِرُّ وَقْتُ الذَّبْحِ «إِلَى» آخِرِ «يَوْمَيْنِ بَعْدَهُ»^[٢] أَيُّ: بَعْدَ يَوْمِ الْعِيدِ.

قَالَ أَحْمَدُ: أَيَّامُ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالذَّبْحُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ - عَقِبَ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ وَذَبَحَ الْإِمَامُ - أَفْضَلُ، ثُمَّ مَا يَلِيهِ.

= بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ لِكَوْنِهَا قَامَتْ مَقَامَ الْعِيدِ، أَوْ لَا يَذْبَحُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ؟ تَوَقَّفَ فِيهِ (م.ص) وَقَالَ (م.خ): يَجُوزُ الذَّبْحُ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ. اهـ^[٣] (ح.ش مُتَتَهَى).

[١] وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الذَّبْحُ يَتَّبِعُ الصَّلَاةَ قَضَاءً، كَمَا يَتَّبِعُهَا آدَاءً مَا لَمْ تُؤَخَّرْ عَنْ أَيَّامِ الذَّبْحِ، فَيَتَّبِعُ الْوَقْتَ ضَرُورَةً^(١). اهـ.

[٢] وَقِيلَ: كُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ، رُويَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَطَاءٍ، وَالْحَسَنِ^(٢)، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(٣)، وَاخْتِيَارُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ^(٤)، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي يَوْمِ النَّحْرِ. وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: تَجُوزُ الْأَضْحِيَّةُ إِلَى شَهْرِ الْمُحَرَّمِ^(٥). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] لَا شَكَّ أَنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَهُ (م.خ) فَإِنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ سَقَطَتْ بِالْجُمُعَةِ، وَالْجُمُعَةُ قَامَتْ مَقَامَهَا، فَكَأَنَّهَا صَلَّيْتُ. قَالَهُ كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) انظر: الفروع (٦/ ٩٢)، والإنصاف (٤/ ٨٦).

(٢) انظر: الإشراف (٣/ ٣٥١)، م (١٥٦٧).

(٣) الأم (٣/ ٥٧٩)، وانظر: المجموع (٨/ ٣٩٠).

(٤) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٦٨).

(٥) انظر: المغني (١٣/ ٣٨٤).

«وَيُكْرَهُ» الذَّبْحُ «فِي لَيْلَتَيْهِمَا» أَي: لَيْلَتَيِ الْيَوْمَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ الْعِيدِ؛ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ قَالَ بَعْدَ الْإِجْزَاءِ فِيهِمَا.

«فَإِنْ قَاتَ» وَقْتُ الذَّبْحِ «قَضَى وَاجِبُهُ» وَفَعَلَ بِهِ كَالْأَدَاءِ^[١]، وَسَقَطَ التَّطَوُّعُ لِفَوَاتِ وَقْتِهِ، وَوَقْتُ ذَبْحٍ وَاجِبٍ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ مِنْ حِينِهِ، فَإِنْ أَرَادَ فِعْلُهُ لِعُذْرِ فَلَهُ ذَبْحُهُ قَبْلَهُ، وَكَذَا مَا وَجَبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ وَقْتُهُ مِنْ حِينِهِ.

[١] وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْأُضْحِيَّةِ مِنَ الثَّوَابِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَقَالَ فِي (التَّبَصُّرَةِ) يَكُونُ لِحَمَّا يَتَصَدَّقُ بِهِ لَا أُضْحِيَّةٌ فِي الْأَصَحِّ^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ لِأُضْحِيَّةٍ وَقْتًا مَخْصُوصًا لَا تَتَعَدَّاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



فصل

«وَيَتَعَيَّنَانِ أَيُّ الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ» بِقَوْلِهِ: هَذَا هَدْيٌ أَوْ أُضْحِيَّةٌ أَوْ لِلَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ يَقْنِضِي الْإِجَابَ، فَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ مُقْتَضَاهُ، وَكَذَا يَتَعَيَّنُ بِإِشْعَارِهِ أَوْ بِتَقْلِيدِهِ بِنَيْتِهِ «لَا بِالنِّيَّةِ» حَالُ الشِّرَاءِ أَوْ السَّوْقِ، كَأَخْرَاجِهِ مَالًا لِلصَّدَقَةِ.

«وَإِذَا نَعَيْتَ» هَدْيًا أَوْ أُضْحِيَّةً «لَمْ يَجْزُ بَيْعُهَا وَلَا هِبَتُهَا» لِتَعَلَّقَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا كَالْمَنْدُورِ عِتْقُهُ نَذْرٌ تَبَرُّرٌ.

«إِلَّا أَنْ يُبْدِلَهَا بِخَيْرٍ مِنْهَا» فَيَجُوزُ، وَكَذَا لَوْ نَقَلَ الْمَلِكُ فِيهَا وَاشْتَرَى خَيْرًا مِنْهَا جَازَ نَصًّا، وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْعُ الْفُقَرَاءِ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِالْبَدْلِ، وَيَرْكَبُ لِحَاجَةٍ فَقَطْ بِلَا ضَرَرٍ^[١].

«وَيَجْزُ صُوفُهَا وَنَحْوُهُ» كَشَعْرِهَا وَوَبَرِّهَا «إِنْ كَانَ» جَزُهُ

[١] وَعَنْهُ: يَجُوزُ الرُّكُوبُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرَرٌ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ^(١).

قُلْتُ: لَكِنْ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْحِثَتْ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا»^(٢)، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّهُ لَا بَدُّ مِنَ الْحَاجَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الإِنْصَافُ (٤/ ٩١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/ ٣١٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ جَوَازِ رُكُوبِ الْبَدَنَةِ الْمُهْدَاةِ لِمَنْ أَحْتَاجَ إِلَيْهَا، رَقْمُ (١٣٢٤)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ فِي رُكُوبِ الْبَدَنِ، رَقْمُ (١٧٦١)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ مَنَاسِكِ الْحَجِّ، بَابُ رُكُوبِ الْبَدَنَةِ الْمَعْرُوفِ، رَقْمُ (٢٨٠٢).

«أَنْفَعَ لَهَا وَيَتَصَدَّقُ بِهِ»^[١] وَإِنْ كَانَ بَقَاؤُهُ أَنْفَعَ لَهَا لَمْ يَجُزْ جَزُّهُ، وَلَا يَشْرَبُ مِنْ لَبَنِهَا إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ وَلَدِهَا.

«وَلَا يُعْطَى جَازِرَهَا أَجْرَتُهُ مِنْهَا» لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يُهْدَى لَهُ أَوْ يَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا «وَلَا يَبِيعُ جِلْدَهَا وَلَا شَيْئًا مِنْهَا» سَوَاءً كَانَتْ وَاجِبَةً أَوْ تَطَوُّعًا؛ لِأَنَّهَا تَعَيَّنَتْ بِالذَّبْحِ «بَلْ يَنْتَفَعُ بِهِ» أَيُّ: بِجِلْدِهَا أَوْ يَتَصَدَّقُ بِهِ اسْتِحْبَابًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَبِيعُوا لَحُومَ الْأَضَاحِيِّ وَالْهَدْيِ، وَتَصَدَّقُوا وَاسْتَمْتِعُوا بِجُلُودِهَا»^[٢] وَكَذَا حُكْمُ جُلُودِهَا.

«وَإِنْ تَعَيَّنَتْ» بَعْدَ تَعْيِينِهَا «ذَبَحَهَا وَأَجْزَأَتْهُ»^[٣] وَإِنْ تَلَفَتْ، أَوْ عَابَتْ بِفِعْلِهِ أَوْ تَفْرِيطِهِ لَزِمَهُ الْبَدَلُ^(١) كَسَائِرِ الْأَمَانَاتِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٥٣٥): قَوْلُهُ: «لَزِمَهُ الْبَدَلُ...» إِنْ خُفِيَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُعَيَّنٌ عَنْ وَاجِبٍ أَوْ مَنْذُورٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا ابْتِدَاءً فَالظَّاهِرُ عَدَمُ وَجُوبِ بَدَلِهِ، =

[١] وَلَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ كَاللَّحْمِ، وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ.

[٢] الْحَدِيثُ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(١).

[٣] ظَاهِرُهُ أَنَّهَا تُجْزَأُ أَضْحِيَّةً، لَكِنْ قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): إِنَّهَا تَخْرُجُ بِالْعَيْبِ عَنْ كَوْنِهَا أَضْحِيَّةً، وَعَزَاهُ لِصَاحِبِ الْقَوَاعِدِ فِي الْقَاعِدَةِ الْأَرْبَعِينَ، وَنَقَلَ عَنِ الْقَاضِي أَنَّ الْقِيَاسَ لَا تُجْزَأُ^(٢).

قُلْتُ: وَهَذَا أَقْرَبُ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ فِي عَدَمِ إِجْزَاءِ الْمَعِيَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤ / ١٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْإِنْصَافُ (٤ / ٩٨)، وَانْظُرْ: قَوَاعِدُ ابْنِ رَجَبٍ (ص: ٤٦٠).

«إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ التَّعِينِ» كَفْدِيَّةٌ وَمَنْذُورٌ فِي الذِّمَّةِ، عَيْنَ عَنْهُ صَاحِبًا فَتَعَيَّبَ، وَجَبَ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ مُطْلَقًا، وَكَذَا لَوْ سُرِقَ أَوْ ضَلَّ وَنَحْوُهُ، وَلَيْسَ لَهُ اسْتِرْجَاعٌ مَعِيبٍ وَضَالٍّ وَنَحْوِهِ وَجَدَهُ^[١].

«وَالْأُضْحِيَّةُ سُنَّةٌ» مُؤَكَّدَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَتَحِبُّ بِنَذَرٍ «وَذَبْحُهَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِشَمَنِهَا» كَاهِلْدِي وَالْعَقِيقَةُ؛ لِحَدِيثٍ: «مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِرَاقَةِ الدَّمِ».

«وَسَنَّ أَنْ يَأْكُلَ» مِنَ الْأُضْحِيَّةِ «وَيُيْهَدِي وَيَتَصَدَّقُ أَثْلَاثًا»

= لَكِنَّهُمْ لَمْ يُفَصِّلُوا^[٢] وَالْأَوَّلَى التَّفْصِيلُ . اهـ (ح . ش مُتَّهَى).

[١] وَعَنْهُ: لَهُ اسْتِرْجَاعُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرْقِيِّ^(١)، وَصَحَّحَهُ فِي (التَّصْحِيحِ) وَالْفَائِقِ وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ)^(٢)، وَ(الْمُنْتَخَبِ) وَ(تَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبْدِوسٍ) وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي شَرْحِهِ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ^(٣)، وَالشَّارِحُ فِي الْمَعِيبِ وَالْعَاطِبِ^(٤)، وَابْنُ أَبِي مُوسَى، وَهَذَا أَظْهَرَ حَتَّى فِي الضَّالِّ^(٥). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَقُولُ: إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ، بَلْ صَرِيحُهُ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ (الْمُتَّهَى)^(٦).

(١) متن الخرقى (١/ ١٤٧).

(٢) الوجيز (ص: ١٥٣).

(٣) المغني (٥/ ٤٣٥).

(٤) الشرح الكبير (٣/ ٥٧٥).

(٥) انظر: الإنصاف (٤/ ١٠٠).

(٦) منتهى الإرادات (٢/ ١٩٢-١٩٣).

فَيَأْكُلُ هُوَ وَأَهْلُ بَيْتِهِ الثُّلُثَ، وَيُهْدِي الثُّلُثَ، وَيَتَصَدَّقُ بِالثُّلُثِ، حَتَّى مِنَ الْوَاجِبَةِ^[١].
 وَمَا ذُبِحَ لِيَتِيمٍ أَوْ مُكَاتَبٍ لَا هَدِيَّةَ وَلَا صَدَقَةَ مِنْهُ، وَهَدْيُ التَّطَوُّعِ وَالْمُتَعَةِ
 وَالْقِرَانِ كَالْأُضْحِيَّةِ، وَالْوَاجِبُ^[٢] بِنَذْرٍ أَوْ تَعِينٍ^(١) لَا يَأْكُلُ مِنْهُ.
 «وَإِنْ أَكَلَهَا» أَيِ الْأُضْحِيَّةِ «إِلَّا أُوقِيَّةً تَصَدَّقَ بِهَا جَازٌ» لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَكْلِ
 وَالْإِطْعَامَ مُطْلَقٌ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٥٣٧): قَوْلُهُ: «أَوْ تَعِينٍ» ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ مُطْلَقًا،
 وَلَعَلَّ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ وَاجِبًا قَبْلَ التَّعِينِ ثُمَّ عَيْنُهُ، لَا مَا عَيْنُهُ ابْتِدَاءً؛ لِمَا فِي (الْمَغْنِيِّ)
 وَ(الشَّرْحِ): أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا أُوجِبَهُ بِالتَّعِينِ مِنْ
 غَيْرِ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا فِي ذِمَّتِهِ، وَمَا نَحَرَهُ تَطَوُّعًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجِبَهُ. وَنَقَلَ ذَلِكَ صَاحِبُ
 (الْفُرُوعِ) وَالزَّرْكَشِيُّ، مُقْتَصِرِينَ عَلَى ذَلِكَ. اهـ. قَالَ شَيْخُنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ: قُلْتُ: بَلْ كَلَامُ الْمُتَنِّ - أَيِ: مُتَنِ الْمُتَهَيِّ - صَرِيحٌ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْأَكْلِ، كَمَا هُوَ
 صَرِيحٌ (الْإِقْتِنَاعِ) وَ(الْغَايَةِ) اهـ. قَالَ فِي الشَّرْحِ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ هَدْيِهِ وَلَوْ أُوجِبَهُ
 بِالتَّعِينِ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ مِنْ هَدْيِهِ، وَذَكَرَ الشَّيْخُ: وَمِمَّا عَيْنُهُ، لَا عَمَّا فِي
 ذِمَّتِهِ. اهـ (ح. ش. مُتَهَيِّ)^[٢].

[١] لَكِنْ لَا يُهْدِي لِكَافِرٍ مِنَ الْوَاجِبَةِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 [٢] أَيِ: إِذَا كَانَ هَدْيًا، وَأَمَّا الْأُضْحِيَّةُ فَيَأْكُلُ مِنْهَا كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: «حَتَّى مِنَ
 الْوَاجِبَةِ» فَتَأْمَلْ.

[٣] الصَّوَابُ: جَوَازُ الْأَكْلِ مِنَ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ بِالتَّعِينِ؛ خِلَافًا لِلْأَصْحَابِ
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

«وَالَا» يَتَصَدَّقُ مِنْهَا بِأُوقِيَّةٍ بِأَنْ أَكَلَهَا كُلُّهَا «ضَمِنَهَا» أَيِ الْأُوقِيَّةِ بِمِثْلِهَا لَحْمًا؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ مَعَ بَقَائِهِ، فَلَزِمَتْهُ غَرَامَتُهُ إِذَا أَتْلَفَهُ كَالْوَدِيعَةِ.

«وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ يُضَحِّي» أَوْ يُضَحِّي عَنْهُ «أَنْ يَأْخُذَ فِي الْعَشْرِ» الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ «مِنْ شَعْرِهِ» أَوْ ظُفْرِهِ «أَوْ بَشَرَتِهِ شَيْئًا» إِلَى الذَّبْحِ؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ وَارَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يُضَحِّيَ» وَسُنَّ حَلْقُ بَعْدَهُ.



فصل

«تُسَنُّ الْعَقِيقَةُ» أَيِ الذَّبِيحَةِ عَنِ الْمَوْلُودِ فِي حَقِّ أَبِي وَلَوْ مُعْسِرًا وَيَقْتَرِضُ^(١).
قَالَ أَحْمَدُ: الْعَقِيقَةُ سُنَّةٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدْ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَفَعَلَهُ
أَصْحَابُهُ.

«عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ» مُتَقَارِبَتَانِ سِنًا وَشَبَهًا، فَإِنْ عَدِمَ فَوَاحِدَةً «وَعَنِ الْجَارِيَةِ
شَاةٌ» لِحَدِيثِ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَنِ الْغُلَامِ
شَاتَانِ مُتَكَافِئَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ».

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١ / ٥٣٩): قَوْلُهُ: «وَيَقْتَرِضُ» قَالَ الشَّيْخُ: مَحَلُّهُ لِمَنْ
لَهُ وَفَاءً أَه. قَالَ فِي (تُحْفَةِ الْمَوْدُودِ): وَهَذَا لِأَنَّهَا سُنَّةٌ وَنَسِيكَةٌ مَشْرُوعَةٌ بِسَبَبِ تَجَدُّدِ نِعْمَةٍ
عَلَى الْوَالِدَيْنِ، وَفِيهَا سِرٌّ بَدِيعٌ مَوْرُوثٌ عَنْ فِدَاءِ إِسْمَاعِيلَ بِالْكَبْشِ الَّذِي ذُبِحَ عَنْهُ،
وَفَدَاهُ تَعَالَى بِهِ، فَصَارَ سُنَّةً فِي أَوْلَادِهِ بَعْدَهُ: أَنْ يَفْدِيَ أَحَدَهُمْ عِنْدَ وَلَادَتِهِ بِذَبْحٍ يُذْبَحُ
عَنْهُ، وَلَا يُسْتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ هَذَا حِرْزًا لَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ بَعْدَ وَلَادَتِهِ، كَمَا كَانَ ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ
عِنْدَ وَضْعِهِ فِي الرَّحِمِ حِرْزًا لَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلِهَذَا قُلَّ مَنْ يَتْرُكُ أَبُوهُ الْعَقِيقَةَ عَنْهُ إِلَّا وَنَالَهُ
تَحْطِيطٌ مِنَ الشَّيْطَانِ. أَه. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ هَانِيٍّ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:
«الْغُلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَى أَنْ قَالَ أَحْمَدُ فِي مَوْضِعٍ
آخَرَ: مُرْتَهَنٌ عَنِ الشَّفَاعَةِ لَوَالِدَيْهِ^(١) أَه (مِنَ التُّحْفَةِ).

[١] لَكِنْ ضَعَّفَ ابْنُ الْقَيِّمِ هَذَا الْمَعْنَى، وَقَالَ: إِنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ مُرْتَهَنٌ فِي سِجْنِ
الشَّيْطَانِ، وَأَنَّ فِي الْعَقِيقَةِ فِدَاءً لَهُ وَفِكَكَائًا مِنْ هَذَا السِّجْنِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«تَذْبِيحُ يَوْمِ سَابِعِهِ»^(١) أَي: سَابِعِ الْمَوْلُودِ، وَيُحْلَقُ فِيهِ رَأْسُ ذَكَرٍ، وَيَتَصَدَّقُ بِوَزْنِهِ وَرِقًا، وَيُسَمَّى فِيهِ.

وَيُسَنُّ تَحْسِينَ الْإِسْمِ، وَيَحْرُمُ بِنَحْوِ عَبْدِ الْكَعْبَةِ، وَعَبْدِ النَّبِيِّ^(١)، وَعَبْدِ الْمَسِيحِ، وَيُكْرَهُ بِنَحْوِ حَرْبٍ وَيَسَارٍ، وَأَحَبُّ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ.

«فَإِنْ فَاتَ» الذَّبْحُ يَوْمَ السَّابِعِ «فَفِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ، فَإِنْ فَاتَ فَفِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ» مِنْ وَلَادَتِهِ، رُويَ عَنْ عَائِشَةَ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١/ ٥٤٠): قَوْلُهُ: «فِي سَابِعِهِ» وَلَوْ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَهُ. وَيَتَوَجَّهُ: أَوِ الْأَب. اهـ (ع. ن.)^(١).

[١] قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ»^(١) فَلَيْسَ مِنْ بَابِ إِنْشَاءِ التَّسْمِيَةِ، بَلْ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ بِالْإِسْمِ الَّذِي عُرفَ بِهِ الْمُسَمَّى، وَالْإِخْبَارُ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ تَعْرِيفِ الْمُسَمَّى لَا يَحْرُمُ، فَابْتُدِيَ الْإِخْبَارُ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْإِنْشَاءِ. قَالَ: وَقَدْ كَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ يَتَوَرَّعُونَ عَنْ إِطْلَاقِ قَاضِي الْقَضَاةِ، وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ؛ قِيَاسًا عَلَى مَا يَبْغِضُهُ اللَّهُ مِنَ التَّسْمِيَةِ بِمَلِكِ الْأَمْلَاقِ، وَهَذَا مَخْضُ الْقِيَاسِ، وَكَذَلِكَ تَحْرُمُ التَّسْمِيَةُ بِسَيِّدِ النَّاسِ، وَسَيِّدِ الْكُلِّ، كَمَا يَحْرُمُ بِسَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ. اهـ (إِفْتِنَاعُ وَشَرْحُهُ)^(٢).

[٢] وَقَالَ مَالِكٌ: لَوْ مَاتَ الْمَوْلُودُ قَبْلَ السَّابِعِ سَقَطَتْ عَنْهُ^(٣). وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو بَطِينٍ: إِنَّمَا تُشْرَعُ الْعَقِيقَةُ عَمَّنْ وَلَدَ حَيًّا. اهـ.

- (١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (١٧٧٦)، من حديث البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
- (٢) كشف القناع (٢٧/٣)، وانظر: تحفة المودود (ص: ٨١).
- (٣) انظر: البيان والتحصيل (٣/ ٣٨٧)، والذخيرة (٤/ ١٦٥).

وَلَا تُعْتَبَرُ الْأَسَابِيعُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَعُوقُ فِي أَيِّ يَوْمٍ أَرَادَ.

«تُنَزَّعُ جُدُولًا» جَمْعُ جَدَلٍ بِالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ، أَيُّ: أَعْضَاءُ «وَلَا يُكْسَرُ عَظْمُهَا» تَفَاوُلًا بِالسَّلَامَةِ، كَذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَطَبَخُهَا أَفْضَلَ، وَيَكُونُ مِنْهُ بِحُلُوٍّ^[١].

«وَحُكْمُهَا» أَيُّ: حُكْمُ الْعَقِيقَةِ فِيمَا يُجْزَى وَيُسْتَحَبُّ وَيُكْرَهُ، وَالْأَكْلُ، وَالْهَدِيَّةُ، وَالصَّدَقَةُ «كَالْأَضْحِيَّةِ» لَكِنْ يُبَاعُ جِلْدٌ وَرَأْسٌ وَسَوَاقِطٌ، وَيَتَصَدَّقُ بِشَمَنِهِ «إِلَّا أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِيهَا» أَيُّ: فِي الْعَقِيقَةِ «شُرْكٌ فِي دَمٍ» فَلَا تُجْزَى بَدَنَةٌ وَلَا بَقَرَةٌ إِلَّا كَامِلَةً. قَالَ فِي النَّهَائَةِ: وَأَفْضَلُهَا شَاةٌ.

«وَلَا تُسَنُّ الْفَرَعَةُ» بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ: نَحْرُ أَوَّلٍ وَلَدِ النَّاقَةِ.

«وَلَا تُسَنُّ الْعَتِيرَةُ» أَيُّضًا، وَهِيَ ذَبِيحَةُ رَجَبٍ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَا يُكْرَهُانِ، وَالْمُرَادُ بِالْخَبَرِ نَفْيُ كَوْنِهِمَا سُنَّةً.

[١] قَوْلُهُ: «وَيَكُونُ مِنْهُ بِحُلُوٍّ» قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: الْعَقِيقَةُ تُطْبَخُ بِمَاءٍ وَمِلْحٍ؟ قَالَ: يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ. قِيلَ: فَإِنْ طَبَخَهُ بِشَيْءٍ آخَرَ؟ قَالَ: مَا ضَرَّ ذَلِكَ. وَعَنْ عَطَاءٍ قَالَ: تُقَطَّعُ إِرْبًا، وَتُطْبَخُ بِمَاءٍ وَمِلْحٍ، وَيُهْدَى فِي الْجِيرَانِ^(١).



كِتَابُ الْجِهَادِ

مَصْدَرُ جَاهِدَ، أَيُّ: بَالِغٍ فِي قِتَالِ عَدُوِّهِ، وَشَرْعًا: قِتَالُ الْكُفَّارِ.

«وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ» إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي سَقَطَ عَنْ سَائِرِ النَّاسِ وَإِلَّا أَثِمَ الْكُلُّ،
وَيُسَنُّ بِتَأَكُّدٍ مَعَ قِيَامِ مَنْ يَكْفِي بِهِ.

وَهُوَ أَفْضَلُ مُتَطَوِّعٍ بِهِ، ثُمَّ النَّفَقَةُ فِيهِ.

«وَيَجِبُ» الْجِهَادُ «إِذَا حَضَرَهُ» أَيُّ: حَضَرَ صَفَّ الْقِتَالِ «أَوْ حَضَرَ بَلَدَهُ عَدُوٌّ»
أَوْ احْتِيجَ إِلَيْهِ «أَوْ اسْتَنْفَرَهُ الْإِمَامُ» حَيْثُ لَا عُذْرَ لَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً
فَاتَّبِعُوا﴾ [الأنفال: ٤٥] وَقَوْلِهِ: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْخِذُونَ
بِالْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨] وَإِذَا نُودِيَ: «الصَّلَاةَ جَامِعَةً» لِحَادِثَةٍ يُشَاوِرُ فِيهَا لَمْ يَتَأَخَّرْ أَحَدٌ
بِلَا عُذْرٍ.

«وَتَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا» رَوَاهُ
أَبُو الشَّيْخِ^[١] فِي كِتَابِ (الثَّوَابِ).

وَالرِّبَاطُ لُزُومُ تَغَرٍّ لِحِجَابِ الْمُقَوِّيًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَأَقْلُهُ سَاعَةٌ، وَأَفْضَلُهُ بِأَشَدِّ
التَّغَوُّرِ خَوْفًا، وَكُرِّهَ نَقْلِ أَهْلِهِ إِلَى مَخُوفٍ.

[١] الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ حَيَّانَ الْأَصْبَهَانِيِّ، مَشْهُورٌ

بِهَذَا الْإِسْمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَإِذَا كَانَ أَبَوَاهُ مُسْلِمَيْنِ»^[١] حُرَيْنٍ أَوْ أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ «لَمْ يُجَاهِدْ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ» صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَلَا يُعْتَبَرُ إِذْنُهُمَا لَوَاجِبٍ، وَلَا إِذْنُ جَدٍّ وَجَدَّةٍ، وَكَذَا لَا يَتَطَوَّعُ بِهِ مَدِينُ أَدَمِيٍّ لَا وَفَاءَ لَهُ إِلَّا مَعَ إِذْنٍ، أَوْ رَهْنٍ مُحَرَّرٍ، أَوْ كَفِيلٍ مَلِيٍّ.

«وَيَتَفَقَّدُ الْإِمَامُ» وَجُوبًا «جَيْشَهُ عِنْدَ الْمَسِيرِ، وَيَمْنَعُ» مَنْ لَا يَصْلُحُ لِحَرْبٍ مِنْ رِجَالٍ وَخَيْلٍ كَ «الْمُخْذَلِ» الَّذِي يُفْنَدُ النَّاسَ عَنِ الْقِتَالِ وَيُرْهِدُهُمْ فِيهِ «وَالْمُرْجِفِ» كَالَّذِي يَقُولُ: هَلَكْتُ سَرِيَّةُ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا لَهُمْ مَدَدٌ أَوْ طَاقَةٌ، وَكَذَا مَنْ يُكَاتِبُ بِأَخْبَارِنَا، أَوْ يَرْمِي بَيْنَنَا بِفِتْنٍ.

وَيُعَرِّفُ الْأَمِيرُ عَلَيْهِمُ الْعُرَفَاءَ، وَيَعْقِدُ لَهُمُ الْأَلْوِيَةَ وَالرَّايَاتِ، وَيَتَخَيَّرُ لَهُمُ الْمَنَازِلَ، وَيَحْفَظُ مَكَامِنَهَا، وَيَبْعَثُ الْعِيُونَ؛ لِيَتَعَرَّفَ حَالُ الْعَدُوِّ.

«وَلَهُ أَنْ يُنْفَلَ» أَيُّ: يُعْطَى زِيَادَةٌ عَلَى السَّهْمِ «فِي بَدَائِيهِ» أَيُّ: عِنْدَ دُخُولِهِ أَرْضَ الْعَدُوِّ، وَيَبْعَثُ سَرِيَّةً تَغِيرُ، وَيَجْعَلُ لَهَا «الرُّبْعَ» فَأَقْلَّ «بَعْدَ الْخُمْسِ وَفِي الرَّجْعَةِ» أَيُّ: إِذَا رَجَعَ مِنْ أَرْضِ الْعَدُوِّ، وَبَعَثَ سَرِيَّةً، وَيَجْعَلُ لَهَا «الثُّلْثَ» فَأَقْلَّ «بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ الْخُمْسِ.

وَيُقَسِّمُ الْبَاقِي فِي الْجَيْشِ كُلِّهِ؛ لِحَدِيثِ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفَلَ الرُّبْعَ فِي الْبَدَاةِ، وَالثُّلْثَ فِي الرَّجْعَةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

[١] ظَاهِرُهُ: عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْحُرِّيَّةِ فِيهِمَا، فَيَسْتَأْذِنُهُمَا وَلَوْ رَقِيقَيْنِ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَظَاهِرُ الْأَخْبَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَيَلْزَمُ الْجَيْشَ طَاعَتَهُ» وَالنَّصْحُ «وَالصَّبْرُ مَعَهُ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

«وَلَا يَجُوزُ» التَّعَلُّفُ وَالِإِحْتِطَابُ وَ«الْغَزْوُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا أَنْ يَفْجَأَهُمْ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ» بِفَتْحِ اللَّامِ أَيُّ: شَرُّهُ وَأَذَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَتَعَيَّنُ فِي قِتَالِهِ إِذَنْ.

وَيَجُوزُ تَبْيِيتُ الْكُفَّارِ، وَرَمْيُهُم بِالْمَنْجَنِيقِ، وَلَوْ قَتَلَ بِلَا قَصْدٍ صَبِيًّا وَنَحْوَهُ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ صَبِيٍّ، وَلَا امْرَأَةٍ، وَخُنْثَى، وَرَاهِبٍ، وَشَيْخٍ فَانٍ، وَزَمِنٍ، وَأَعْمَى، لَا رَأْيَ لَهُمْ، وَلَمْ يُقَاتِلُوا أَوْ يُجَرِّضُوا، وَيَكُونُونَ أَرْقَاءَ بِسَبْيِ.

وَالْمَسْبِيُّ غَيْرُ بَالِغٍ - مُنْفَرِدًا أَوْ مَعَ أَحَدِ أَبْوَيْهِ^(١) - مُسْلِمٌ، وَإِنْ أَسْلَمَ أَوْ مَاتَ أَحَدُ أَبْوَيْ غَيْرِ بَالِغٍ بَدَارِنَا فَمُسْلِمٌ، وَكَغَيْرِ الْبَالِغِ مَنْ بَلَغَ مَجْنُونًا.

«وَتُمْلِكُ الْغَنِيمَةَ بِالْأَسْتِيلَاءِ عَلَيْهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ» وَتَجُوزُ قِسْمَتُهَا فِيهَا لِثُبُوتِ أَيْدِينَا عَلَيْهَا، وَزَوَالِ مِلْكِ الْكُفَّارِ عَنْهَا.

وَالْغَنِيمَةُ مَا أُخِذَ مِنْ مَالِ حَرْبِيٍّ قَهْرًا بِقِتَالٍ، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٧): قَوْلُهُ: «أَوْ مَعَ أَحَدِ أَبْوَيْهِ...» إِنْخ. مَفْهُومُهُ:

إِنْ سُبِيَ مَعَ أَبْوَيْهِ جَمِيعًا فَغَيْرُ مُسْلِمٍ. اهـ. [٢].

[١] وَعَنْهُ: إِنْ سُبِيَ مَعَ أَحَدِ أَبْوَيْهِ فَهُوَ تَبِعٌ لَهُ^(١).

[٢] أَيُّ: فَيَكُونُ تَبَعًا لَهُمَا، كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى)^(٢).

(١) انظر: المغني (١٣/ ١١٢).

(٢) منتهى الإرادات (٢/ ٢١١).

مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْغَنَمِ وَهُوَ الرِّبْحُ «وَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقُوعَةَ» أَيِ الْحَرْبِ «مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ» بِقَصْدِهِ، قَاتَلَ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ، حَتَّى تُجَارِ الْعَسْكَرَ وَأَجْرَانِهِمُ الْمُسْتَعِدِّينَ لِلْقِتَالِ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ: «الْغَنِيمَةُ لِمَنْ شَهِدَ الْوُقُوعَةَ».

«فَيُخْرِجُ» الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ «الْخُمْسَ» بَعْدَ دَفْعِ سَلْبِ لِقَاتِلِ، وَأُجْرَةَ جَمْعٍ وَحِفْظٍ وَحَلٍّ، وَجُعِلَ مَنْ دَلَّ عَلَى مَصْلَحَةٍ، وَيَجْعَلُهُ خُمْسَةً أَسْهُمًا^[١]، مِنْهَا سَهْمٌ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ مَصْرُفُهُ كَفْيٌ، وَسَهْمٌ لِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ حَيْثُ كَانُوا غَنِيَّهُمْ وَفَقِيرِهِمْ، وَسَهْمٌ لِفُقَرَاءِ الْيَتَامَى، وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٌ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ، يَعْطَى مَنْ بِجَمِيعِ الْبِلَادِ حَسَبَ الطَّاقَةِ.

«ثُمَّ يُقَسَّمُ بَاقِي الْغَنِيمَةِ» وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا بَعْدَ إِعْطَاءِ النَّفْلِ وَالرَّضْخِ لِنَحْوِ قِنْ وَثُمَيْزٍ عَلَى مَا يَرَاهُ «لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ» وَلَوْ كَافِرًا «وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، سَهْمٌ لَهُ وَسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ» إِنْ كَانَ عَرَبِيًّا «لِأَنَّهُ ﷺ أَسْهُمٌ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، سَهْمَانِ لِفَرَسِهِ وَسَهْمٌ لَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وَلِلْفَارِسِ عَلَى فَرَسٍ غَيْرِ عَرَبِيٍّ سَهْمَانِ فَقَطْ، وَلَا يُسْهِمُ لِأَكْثَرِ مِنْ فَرَسَيْنِ إِذَا كَانَ مَعَ رَجُلٍ خَيْلٌ، وَلَا شَيْءٌ لْغَيْرِهَا مِنَ الْبَهَائِمِ^[٢]؛ لِعَدَمِ وُرُودِهِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

[١] وَقِيلَ: لَا يَجِبُ جَعْلُهُ خُمْسَةً أَسْهُمٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَؤُلَاءِ لِيَبَانَ جِهَةُ الْإِسْتِحْقَاقِ كَالزَّكَاةِ، فَلَا تَخْرُجُ عَنْهُمْ، وَلَا يَجِبُ اسْتِيعَابُهُمْ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْقَيِّمِ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

[٢] وَعَنْهُ: يُسْهِمُ لِلْبَعِيرِ مُطْلَقًا، نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةٍ مُهْنًا^(٢) فَلَهُ سَهْمٌ.....

(١) زاد المعاد (٥/ ٨٦).

(٢) انظر: المحرر (٢/ ١٧٧)، وشرح الزركشي (٣/ ١٨٩).

«وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرَايَاهُ» الَّتِي بُعِثَتْ مِنْهُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ «فِيمَا غَنِمَتْ وَيُشَارِكُونَهُ فِيمَا غَنِمَ» قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَتَرَدُّ سَرَايَاهُمْ عَلَى قَعْدِهِمْ». وَإِنْ بَعَثَ الْإِمَامُ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ جَيْشَيْنِ أَوْ سَرَيَتَيْنِ انْفَرَدَتْ كُلُّ بِيَا غَنِمَتْ.

«وَالْغَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ» وَهُوَ مَنْ كَتَمَ مَا غَنِمَهُ أَوْ بَعْضَهُ - لَا يُحْرَمُ سَهْمُهُ، وَ«يُحْرَقُ» وَجُوبًا «رَحْلُهُ كُلُّهُ» مَا لَمْ يُخْرَجْ عَنْ مِلْكِهِ «إِلَّا السَّلَاحُ، وَالْمُصْحَفُ، وَمَا فِيهِ رُوحٌ» وَاللَّهُ، وَنَفَقَتُهُ، وَكُتُبُ عِلْمٍ، وَثِيَابُهُ الَّتِي عَلَيْهِ، وَمَا لَا تَأْكُلُهُ النَّارُ فَلَهُ. قَالَ يَزِيدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: «السُّنَّةُ فِي الَّذِي يَغْلُ أَنْ يُحْرَقَ رَحْلُهُ» رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ.

«وَإِذَا غَنِمُوا» أَيِ الْمُسْلِمُونَ «أَرْضًا» بِأَنْ «فَتَحَوْهَا» عَنَوَةً «بِالسَّيْفِ» فَأَجَلَوْا عَنْهَا أَهْلَهَا «خَيْرَ الْإِمَامِ بَيْنَ قَسَمِهَا» بَيْنَ الْغَانِمِينَ «وَوَقَفَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ»^(١) بِلَفْظٍ مِنَ الْأَفَاطِ الْوَقْفِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١١ / ٢): قَوْلُهُ: «وَوَقَفَهَا...» إلخ. وَعَنْهُ: أَنَّهَا تَصِيرُ^(١) وَقَفًا بِنَفْسِ الْإِسْتِيلَاءِ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ) (خَطُّهُ).

قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): ظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ كَفَرَسٍ^(١) قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَلَا يُسْهِمُ لِلْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ بِلا نِزَاعٍ^(٢) اهـ.

[١] يَقْصِدُ بِذَلِكَ مَا جَلَا أَهْلُهَا عَنْهَا خَوْفًا مِنْهَا، وَمَا صُورِلُوا عَلَى أَنَّهَا لَنَا وَنُقِرُّهَا مَعَهُمْ بِالْخَرَاجِ.

(١) الفروع (١٠ / ٢٨٦).

(٢) الإنصاف (٤ / ١٧٥).

«وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا خَرَجًا مُسْتَمِرًّا يُؤْخَذُ مِمَّنْ هِيَ بِيَدِهِ» مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ، يَكُونُ أَجْرَةً لَهَا فِي كُلِّ عَامٍ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا فَتَحَهُ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ، وَكَذَا الْأَرْضُ الَّتِي جَلَوْا عَنْهَا خَوْفًا مِنَّا، أَوْ صَالَحْنَاهُمْ عَلَى أَتْنَاهَا لَنَا وَنُقَرُّهَا مَعَهُمْ بِالْخَرَاجِ، بِخِلَافِ مَا صُوِّلِحُوا عَلَى أَتْنَاهَا لَهُمْ وَلَنَا الْخَرَاجُ عَنْهَا، فَهُوَ كَجِزْيَةٍ تَسْقُطُ بِإِسْلَامِهِمْ.

«وَالْمَرْجِعُ فِي» مِقْدَارِ «الْخَرَاجِ وَالْجِزْيَةِ» حِينَ وَضَعِيهِمَا «إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ» الْوَاضِعِ لَهُمَا، فَيَضَعُهُ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ؛ لِأَنَّهُ أَجْرَةٌ، يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَزْمَنِ، فَلَا يَلْزَمُ الرُّجُوعُ إِلَى مَا وَضَعَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمَا وَضَعَهُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ لَيْسَ لِأَحَدٍ تَغْيِيرُهُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرِ السَّبَبُ كَمَا فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ ذَلِكَ حُكْمٌ.

وَالْخَرَاجُ عَلَى أَرْضٍ لَهَا مَاءٌ تُسْقَى بِهِ، وَلَوْ لَمْ تَزْرَعْ، لَا عَلَى مَسَاكِينِ.

«وَمَنْ عَجَزَ عَنْ عِمَارَةِ أَرْضِهِ» الْخَرَاجِيَّةِ «أُجْبِرَ عَلَى إِجَارَتِهَا أَوْ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهَا» بِإِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ لِلْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَجُوزُ تَعْطِيلُهَا عَلَيْهِمْ.

«وَيَجْرِي فِيهَا الْمِيرَاثُ» فَتَنْتَقِلُ إِلَى وَارِثٍ مَنْ كَانَتْ بِيَدِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ فِي يَدِ مُورَثِهِ، فَإِنْ أَثَرِهَا أَحَدًا صَارَ الثَّانِي أَحَقَّ بِهَا، كَالْمُسْتَأْجَرَةِ، وَلَا خَرَاجَ عَلَى مَزَارِعِ مَكَّةَ وَالْحَرَمِ.

«وَمَا أُخِذَ» بِحَقِّ بَغِيرِ قِتَالٍ «مِنْ مَالِ مُشْرِكٍ» أَيُّ: كَافِرٍ «كَجِزْيَةٍ وَخَرَاجٍ، وَعُشْرِ» تِجَارَةٍ مِنْ حَرْبِيٍّ، أَوْ نِصْفِهِ مِنْ ذِمِّيٍّ - اتَّجَرَّ إِلَيْنَا.

«وَمَا تَرْكُوهُ فَرَعًا» مِنَّا، أَوْ تَخَلَّفَ عَنْ مَيِّتٍ لَا وَارِثَ لَهُ «وَحُمُسُ خُمُسِ الْغَنِيمَةِ فَ» هُوَ «فِيءٌ» سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ، وَأَصْلُ الْفِيءِ الرُّجُوعُ.

«يُضْرَفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ» وَلَا يَخْتَصُّ بِالْمُقَاتِلَةِ، وَيُبْدَأُ بِالْأَهَمِّ فالْأَهَمُّ: مِنْ سَدِّ بَثْقٍ، وَتَغْزِيلِ نَهْرٍ، وَعَمَلِ قَنْطَرَةٍ، وَرِزْقِ نَحْوِ قُضَاةٍ، وَيُقَسَّمُ فَاضِلُ بَيْنَ أَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ، غَنِيِّهِمْ وَفَقِيرِهِمْ.



فصل

وَيَصِحُّ الْأَمَانُ مِنْ مُسْلِمٍ - عَاقِلٍ، مُحْتَارٍ، غَيْرِ سَكْرَانَ، وَلَوْ قِنَّا أَوْ أَثْنَى -
بِلَا ضَرَرٍ، فِي عَشْرِ سِنِينَ فَأَقَلَّ، مُنْجَزًا وَمُعَلَّقًا، مِنْ إِمَامٍ لَجَمِيعِ الْمُشْرِكِينَ، وَمَنْ
أَمِيرٍ لِأَهْلِ بَلَدَةٍ جُعِلَ بِإِزَائِهِمْ، وَمَنْ كُلِّ أَحَدٍ لِقَافِلَةٍ وَحِصْنٍ صَغِيرَيْنِ عُرْفًا،
وَيَحْرُمُ بِهِ قَتْلُ وَرَقٍّ وَأَسْرٌ.

وَمَنْ طَلَبَ الْأَمَانَ لِيَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ، وَيَعْرِفَ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ - لَزِمَ إِجَابَتُهُ،
ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى مَأْمَنِهِ.

وَالْهُدْنَةُ عَقْدُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ عَلَى تَرْكِ الْقِتَالِ مُدَّةً مَعْلُومَةً^[١] وَلَوْ طَالَتْ، بِقَدْرِ
الْحَاجَةِ، وَهِيَ لَا زِمَةٌ، يَجُوزُ عَقْدُهَا لِمَصْلَحَةٍ، حَيْثُ جَازَ تَأْخِيرُ الْجِهَادِ، لِنَحْوِ
ضَعْفِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ بِهَالٍ مِمَّا ضُرُورَةٌ، وَيَجُوزُ شَرْطُ رَدِّ رَجُلٍ جَاءَ مِنْهُمْ مُسْلِمًا
لِلْحَاجَةِ، وَأَمْرُهُ سِرًّا بِقِتَالِهِمْ، وَالْفِرَارِ مِنْهُمْ، وَلَوْ هَرَبَ قِنٌّ فَأَسْلَمَ لَمْ يُرَدَّ، وَهُوَ حُرٌّ،
وَيُؤْخَذُونَ بِجَنَائِبِهِمْ عَلَى مُسْلِمٍ مِنْ مَالٍ وَقَوْدٍ وَحَدٍّ.

وَيَجُوزُ قَتْلُ رَهَائِنِهِمْ إِنْ قَتَلُوا رَهَائِنَنَا، وَإِنْ خِيفَ نَقْضُ عَهْدِهِمْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ
لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ عَهْدٌ قَبْلَ الْإِغَارَةِ عَلَيْهِمْ.

[١] ظَاهِرُهُ: لَا تَجُوزُ مُطْلَقَةً، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ

الدِّينِ: تَصِحُّ، وَتَكُونُ جَائِزَةً، وَيُعْمَلُ بِالْمَصْلَحَةِ^(١).

بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ وَأَحْكَامِهَا

الذِّمَّةُ لُغَةً: الْعَهْدُ، وَالضَّمَانُ، وَالْأَمَانُ.

وَمَعْنَى عَقْدِ الذِّمَّةِ: إِقْرَارُ بَعْضِ الْكُفَّارِ عَلَى كُفْرِهِمْ، بِشَرْطِ بَذْلِ الْجِزْيَةِ، وَالتَّزَامِ أَحْكَامِ الْمِلَّةِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

«لَا يُعَقَّدُ» أَي: لَا يَصِحُّ عَقْدُ الذِّمَّةِ «لِغَيْرِ الْمَجُوسِ» لِأَنَّهُ يُرَوَى أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ فَرَفِعَ، فَصَارَتْ لَهُمْ بِذَلِكَ شُبْهَةٌ «وَلَاَنَّهُ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

«وَأَهْلَ الْكِتَابَيْنِ» الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، عَلَى اخْتِلَافِ طَوَائِفِهِمْ «وَمَنْ تَبِعَهُمْ»^[١] فَتَدَيَّنَ بِأَحَدِ الدِّينَيْنِ، كَالسَّامِرَةِ وَالْفَرَنْجِ وَالصَّابِيِّينَ؛ لِعُمُومِ^[٢] قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَلْزَمَ أَوْثَرُ الْكِتَابِ﴾ [البقرة: ١٠١].

«وَلَا يَعْقِدُهَا» أَي: لَا يَصِحُّ عَقْدُ الذِّمَّةِ «إِلَّا» مِنْ «إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ» لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُؤَبَّدٌ، فَلَا يُفْتَاتُ عَلَى الْإِمَامِ فِيهِ، وَيَجِبُ إِذَا اجْتَمَعَتْ شُرُوطُهُ.

[١] وَعَنْهُ: تُعَقَّدُ لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ، سِوَى عَبْدَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْكُلِّ^(١) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] لَعَلَّهُ: لِفَهْمِهِ.

«وَلَا جِزْيَةَ» وَهِيَ مَالٌ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِ الصَّغَارِ كُلِّ عَامٍ، بَدَلًا عَنْ قَتْلِهِمْ وَإِقَامَتِهِمْ بِدَارِنَا «عَلَى صَبِيٍّ، وَلَا امْرَأَةٍ» وَمَجْنُونٍ، وَزَمِنٍ، وَأَعْمَى، وَشَيْخٍ فَانٍ، وَخُنْثَى مُشْكِلٍ «وَلَا عَبْدٍ، وَلَا فَقِيرٍ يَعْجِزُ عَنْهَا» وَنَحِبٌ عَلَى عَتِيقٍ وَلَوْ لُسْلِمٍ.

«وَمَنْ صَارَ أَهْلًا لَهَا» أَيُّ: لِلْجِزْيَةِ «أُخِذَتْ مِنْهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ» بِالْحِسَابِ «وَمَتَّى بَذَلُوا الْوَاجِبَ عَلَيْهِمْ» مِنَ الْجِزْيَةِ «وَجَبَ قَبُولُهُ» مِنْهُمْ «وَحُرْمَ قِتَالِهِمْ» وَأَخَذُ مَا لَهُمْ، وَوَجَبَ دَفْعُ مَنْ قَصَدَهُمْ بِأَذَى مَا لَمْ يَكُونُوا بِدَارِ حَرْبٍ، وَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ سَقَطَتْ عَنْهُ.

«وَيُمْتَنُّونَ عِنْدَ أَخِذِهَا» أَيُّ: أَخَذِ الْجِزْيَةِ «وَيُطَالُ وَقُوفُهُمْ، وَتُجَرُّ أَيْدِيهِمْ» وَجُوبًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ صَغِيرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] وَلَا يُقْبَلُ إِزْسَالُهَا.



فصل في أحكام أهل الذمة

«وَيَلْزَمُ الْإِمَامَ أَخْذُهُمْ» أَي: أَخَذَ أَهْلَ الذِّمَّةِ «بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ فِي» ضَمَانِ «النَّفْسِ وَالْمَالِ وَالْعَرَضِ، وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيمَهُ» كَالزَّنا «دُونَ مَا يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ» كَالْخَمْرِ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالتَّزَامِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِيَهُودِيَيْنِ قَدْ فَجَرَا بَعْدَ إِحْصَانِهِمَا فَرَجَّهُمَا».

«وَيَلْزَمُهُمُ التَّمْيِيزُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ» بِالْقُبُورِ، بِأَنْ لَا يُدْفَنُوا فِي مَقَابِرِنَا، وَالْحَلِيِّ بِحَذْفِ مُقَدِّمِ رُؤُوسِهِمْ لَا كَعَادَةِ الْأَشْرَافِ، وَنَحْوِ شَدْ زُنَّارٍ، وَلِدُخُولِ حَمَامِنَا جُلُجُلٍ^[١]، أَوْ نَحْوِ خَاتَمِ رِصَاصٍ بِرِقَابِهِمْ.

«وَلَهُمْ رُكُوبٌ غَيْرُ خَيْلٍ» كَالْحَمِيرِ «بِغَيْرِ سَرَجٍ» فَيَرْكَبُونَ «بِإِكَافٍ» وَهُوَ الْبَرْدَعَةُ؛ لِمَا رَوَى الْحَلَّالُ أَنَّ عُمَرَ أَمَرَ بِحَزِّ نَوَاصِي أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَأَنْ يَشُدُّوا الْمَنَاطِقَ، وَأَنْ يَرْكَبُوا الْأُكُفَّ بِالْعَرَضِ.

«وَلَا يَحُوزُ تَصْدِيرُهُمْ فِي الْمَجَالِسِ، وَلَا الْقِيَامُ لَهُمْ، وَلَا بَدَاءُ تُهْمِهِمْ بِالسَّلَامِ» أَوْ بِكَيْفٍ أَصْبَحَتْ^[٢]؟ أَوْ أَمْسَيْتَ؟ أَوْ حَالُكَ؟

[١] جَرَسٌ صَغِيرٌ.

[٢] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَجَوَزَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(١).

وَلَا تَهْنِئْتُهُمْ، وَتَعَزِّيْتُهُمْ، وَعِيَادَتُهُمْ^[١]، وَشَهَادَةُ أَعْيَادِهِمْ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا تَبَدُّوْا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهَا» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

«وَيُمنَعُونَ مِنْ إِحْدَاثِ كَنَائِسٍ وَبَيْعٍ» وَجُمُتِ لِمَصَلَاةٍ فِي دَارِنَا «و» مِنْ «بِنَاءٍ مَا انْهَدَمَ مِنْهَا وَلَوْ ظُلْمًا»^[٢] لِمَا رَوَى كَثِيرٌ مِنْ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُبْنَى الْكَنِيسَةُ فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا يُجَدَّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا».

«و» يُمنَعُونَ أَيْضًا «مِنْ تَعْلِيَةِ بُنْيَانٍ عَلَى مُسْلِمٍ» وَلَوْ رَضِيَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يُعْلَى عَلَيْهِ» وَسَوَاءٌ لَأَصَقَهُ أَوْ لَا، إِذَا كَانَ يُعَدُّ جَارًا لَهُ، فَإِنْ عَلَا وَجَبَ نَقْضُهُ، وَ«لَا» يُمنَعُونَ مِنْ «مُسَاوَاتِهِ» أَيِ الْبُنْيَانِ «لَهُ» أَيِ: لِبِنَاءِ الْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الْعُلُوَّ، وَمَا مَلَكَوهُ عَالِيًا^[٣] مِنْ مُسْلِمٍ لَا يُنْقَضُ، وَلَا يُعَادُ عَالِيًا لَوْ انْهَدَمَ.

[١] وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: تَجَوُّزُ عِيَادَتِهِمْ وَتَهْنِئَتِهِمْ وَتَعَزِّيَتِهِمْ لِلْمَصْلَحَةِ

الرَّاجِحَةِ^(١) اهـ

[٢] وَقِيلَ: يُعَادُ الْمَهْدُومُ ظُلْمًا. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَهُوَ أَوَّلَى^(٢) اهـ (إِنْصَافٍ)^(٣).

[٣] قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ) ص ٢٣٥ ج ٣: وَكَوْنُ الْكَافِرِ يُمَكِّنُ مِنْ سُكْنَاهَا مَعَ عُلُوِّهَا عَلَى الْمُسْلِمِ لِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ مَلَكَهَا عَالِيَةً مِنْ مُسْلِمٍ - غَلَطَ مُحَضُّ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَلَا تُوَافِقُ أَصُولُهُ وَلَا فُرُوعُهُ، فَالْصَّوَابُ الْمَقْطُوعُ بِهِ عَدَمُ تَمْكِينِهِ مِنْ سُكْنَاهَا؛ فَإِنَّ الْمَفْسَدَةَ لَمْ تَكُنْ فِي نَفْسِ الْبِنَاءِ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي تَرْفُعِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. اهـ بِمَعْنَاهُ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٦١٥).

(٢) الفروع (١٠/٣٤١).

(٣) الإنصاف (٤/٢٣٨).

«و» يُمْنَعُونَ أَيْضًا «مِنْ إِظْهَارِ خَيْرٍ وَخَيْرٍ» فَإِنْ فَعَلُوا أَتَلَفْنَاهُمَا «و» مِنْ إِظْهَارِ «نَاقُوسٍ وَجَهْرٍ بِكِتَابِهِمْ» وَرَفَعَ صَوْتٍ عَلَى مَيِّتٍ، وَمِنْ قِرَاءَةِ قُرْآنٍ، وَمِنْ إِظْهَارِ أَكْلِ وَشُرْبٍ بِنَهَارٍ رَمَضَانَ.

وَإِنْ صُورُوا فِي بِلَادِهِمْ عَلَى جَزِيَّةٍ أَوْ خَرَجٍ لَمْ يُمْنَعُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِكَافِرٍ دُخُولُ مَسْجِدٍ^[١]، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ مُسْلِمٌ، وَإِنْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا فَلَنَا الْحُكْمُ وَالتَّرْكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]، وَإِنْ انْجَرَّ إِلَيْنَا حَرْبِيٌّ أَخَذَ مِنْهُ الْعُشْرُ، وَذِمِّيُّ نِصْفُ الْعُشْرِ؛ لِفِعْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّةً فِي السَّنَةِ فَقَطْ، وَلَا تُعَشَّرُ أَمْوَالُ الْمُسْلِمِينَ.

«وَإِنْ تَهَوَّدَ نَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكُسُهُ» بِأَنْ تَنَصَّرَ يَهُودِيٌّ «لَمْ يُقَرَّ» لِأَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى دِينٍ بَاطِلٍ، قَدْ أَقَرَّ بِبُطْلَانِهِ، أَشْبَهَ الْمُرْتَدَّ «وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ دِينُهُ» الْأَوَّلُ، فَإِنْ أَبَاهُمَا هُدَّدَ وَحُبِسَ وَضُرِبَ. قِيلَ لِلْإِمَامِ: أَنْقَتْلُهُ؟ قَالَ: لَا.^[٢]

[١] وَأَجَازَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ دُخُولَ الذِّمِّيِّ الْمَسْجِدَ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ كَرَجَاءِ

الْإِسْلَامِ^(١).

[٢] وَإِنْ انْتَقَلَ الْكِتَابِيُّ إِلَى دِينٍ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ يُقْتَلُ

بَعْدَ اسْتِثْنَائِهِ ثَلَاثًا، قَالَهُ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٢) وَغَيْرِهِ.



(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٦١٥).

(٢) الإقناع (٢/ ٥٤).

فَصْلٌ فِيْمَا يَنْقُضُ الْعَهْدَ

«فَإِنْ أَبَى الذَّمِّيُّ بَذَلَ الْجِزْيَةَ» أَوْ الصَّغَارَ «أَوْ التِّزَامَ حُكْمَ الْإِسْلَامِ» أَوْ قَاتَلَنَا
«أَوْ تَعَدَّى عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلِ أَوْ زَنَى» بِمُسْلِمَةٍ، وَقِيَاسُهُ اللَّوْاطُ «أَوْ» تَعَدَّى بِ «قَطَعَ
طَرِيقَ، أَوْ تَجَسَّسَ، أَوْ إِيوَاءَ جَاثُوسٍ، أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ كِتَابَهُ» أَوْ دِينَهُ
«بِسُوءٍ - انْتَقَضَ عَهْدُهُ» لِأَنَّ هَذَا ضَرَرٌ يَعْصِمُ الْمُسْلِمِينَ.

وَكَذَا لَوْ لَحِقَ بِدَارِ حَرْبٍ، لَا إِنْ أَظْهَرَ مُنْكَرًا، أَوْ قَذَفَ مُسْلِمًا، وَيُتَّقَضُ بِمَا
تَقَدَّمَ عَهْدُهُ «دُونَ» عَهْدِ «نِسَائِهِ وَأَوْلَادِهِ» فَلَا يُتَّقَضُ عَهْدُهُمْ تَبَعًا لَهُ؛ لِأَنَّ النِّقْضَ
وُجِدَ مِنْهُ فَاخْتِصَّ بِهِ.

«وَحُلَّ دَمُهُ» وَلَوْ قَالَ: «تُبْتُ» فَيُخَيَّرُ فِيهِ الْإِمَامُ كَأَسِيرٍ حَرْبِيٍّ - بَيْنَ قَتْلِ،
وَرِقٍّ، وَمَنٍّْ، وَفِدَاءٍ بِمَالٍ - أَوْ أَسِيرٍ مُسْلِمٍ.
«و» حُلَّ «مَالِهِ» لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهُ فِي نَفْسِهِ، بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِمَالِكِهِ، فَيَكُونُ فَيْئًا،
وَإِنْ أَسْلَمَ حُرْمَ قَتْلُهُ.



كِتَابُ الْبَيْعِ

جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاحِلَ اللَّهِ الْبَيْعُ﴾ [البقرة: ٢٧٥]. «وَهُوَ» فِي اللُّغَةِ: أَخَذَ شَيْءٌ وَإِعْطَاءُ شَيْءٍ؛ قَالَهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ، مَاخُودٌ مِنَ الْبَاعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ يَمُدُّ بَاعَهُ لِلْأَخِذِ وَالْإِعْطَاءِ. وَشَرْعًا: «مُبَادَلَةُ مَالٍ وَلَوْ فِي الذِّمَّةِ» بِقَوْلٍ أَوْ مُعَاطَاةٍ، وَالْمَالُ عَيْنٌ مُبَاخَةٌ النَّفْعِ بِلا حَاجَةٍ «أَوْ مَنْفَعَةٍ مُبَاخَةٍ» مُطْلَقًا «كَمَمَرٍ» فِي دَارٍ أَوْ غَيْرِهَا «بِمِثْلِ أَحَدِهِمَا» مُتَعَلِّقٌ بِ«مُبَادَلَةٍ» أَي: بِمَالٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ مُبَاخَةٍ، فَتَنَاقَلَ تِسْعَ صُورٍ: عَيْنٌ بَعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ، أَوْ مَنْفَعَةٌ دَيْنٍ بَعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ بِشَرْطِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ^[١] قَبْلَ التَّفَرُّقِ أَوْ بِمَنْفَعَةٍ، مَنْفَعَةٌ بَعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٣): تَنْبِيهُ: قَالَ الشَّارِحُ فِي حَاشِيَةِ الْإِفْتِنَاعِ: هَلْ يَخْتَصُّ بَيْعُ الْمَنَافِعِ بِمَنَافِعِ الْعَقَارِ فِي الصُّورِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الصُّلْحِ؛ لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اقْتِصَارِهِمْ عَلَيْهَا هُنَا، أَوْ تَعُمُّ كُلَّ مَنْفَعَةٍ لِإِطْلَاقِهِمْ هُنَا، وَإِنَّمَا مَثَلُوا بِتِلْكَ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا؟ لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ. انْتَهَى^[٢]. قُلْتُ: مُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا، وَهِيَ أَنَّ الْمَطْلُوقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمَقْيَدِ، وَلَا يُعَدَّلُ عَنْهَا إِلَّا بِشُبُّتٍ. اهـ. (فَيْرُوز).

[١] قَوْلُهُ: «بِشَرْطِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ» أَمَّا شَرْطُ الْحُلُولِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا شَرْطُ التَّقَابُضِ فَفِيهِ نَظَرٌ، وَالظَّاهِرُ صِحَّتُهُ إِذَا لَمْ يُشْتَرَطِ التَّأْجِيلُ؛ لِعَدَمِ الْمَحْذُورِ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَقُولُ: كَلَامُ الشَّيْخِ مَنْصُورٌ فِي الْحَاشِيَةِ يَدُلُّ عَلَى عُمُومِهَا لِمَنْفَعَةِ الْعَقَارِ وَغَيْرِهِ؛ حَيْثُ قَالَ فِي جِلْدِ الْمِثَّةِ الْمَدْبُوعِ: فَلَا يُبَاعُ لَا هُوَ وَلَا نَفْعُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَفْعُ بِهِ مُطْلَقًا بَلْ فِي الْيَابِسَاتِ. فَرَاجِعْ حَاشِيَتَهُ ص ٢٢ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى التَّأْيِيدِ» يُخْرِجُ الْإِجَارَةَ «غَيْرَ رَبًّا وَقَرْضٍ» فَلَا يُسَمَّيَانِ بَيْعًا وَإِنْ
وُجِدَتْ فِيهِمَا الْمُبَادَلَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]
وَالْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ فِي الْقَرْضِ الْإِرْفَاقُ، وَإِنْ قُصِدَ فِيهِ التَّمَلُّكُ أَيْضًا. «وَيَنْعَقِدُ»
الْبَيْعُ «بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ» بِفَتْحِ الْقَافِ وَحُكِّيَ ضَمُّهَا «بَعْدَهُ» أَي: بَعْدَ الْإِيجَابِ،
فَيَقُولُ الْبَائِعُ: بَعْتُكَ أَوْ مَلَكَتُكَ أَوْ نَحَوَهُ بِكَذَا، وَيَقُولُ الْمُشْتَرِي: ابْتَعْتُ أَوْ قَبِلْتُ
وَنَحَوَهُ. «و» يَصِحُّ الْقَبُولُ أَيْضًا «قَبْلَهُ» أَي: قَبْلَ الْإِيجَابِ بِلَفْظِ أَمْرٍ أَوْ مَاضٍ مُجَرَّدٍ
عَنِ اسْتِفْهَامٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى حَاصِلٌ بِهِ وَيَصِحُّ الْقَبُولُ «مُتَرَاخِيًا عَنْهُ» أَي: عَنِ
الْإِيجَابِ مَا دَامَا «فِي مَجْلِسِهِ»^(١) لِأَنَّ حَالَةَ الْمَجْلِسِ كَحَالَةِ الْعَقْدِ

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٤): قَوْلُهُ: «مَا دَامَا فِي مَجْلِسِهِ...» إِنْخ؛ فِي بَعْضِ
كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ: لَوْ كَتَبَ إِلَى غَائِبٍ بِالْبَيْعِ وَحَدَّهُ، فَقَبِلَ بِمُجَرَّدِ اِطْلَاعِهِ عَلَى الْكِتَابِ: صَحَّ؛
لِأَنَّ الْإِيجَابَ إِنَّمَا يَتِمُّ بِوُصُولِ الْكِتَابِ، وَمَا دَامَ فِي مَجْلِسِ الْقَبُولِ فَالْخِيَارُ ثَابِتٌ لَهُ، وَيَتِمَّادَى
خِيَارُ الْكَاتِبِ أَيْضًا إِلَى انْقِطَاعِ خِيَارِ الْمَكْتُوبِ لَهُ، حَتَّى لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْإِيجَابِ قَبْلَ
مُفَارَقَةِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ مَجْلِسَهُ، صَحَّ رُجُوعُهُ، وَلَمْ يَنْعَقِدِ الْبَيْعُ. انْتَهَى. وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا فِي
(الْإِقْنَاعِ)^(١). (مَنْ خَطَّ شَيْخَنَا عَبْدَ اللَّهِ أَبَا بَطِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى).

[١] وَهُوَ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): وَظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ
خِلَافُهُ؛ فَإِنَّهُمْ اعْتَبَرُوا فِي الْقَبُولِ أَنْ يَكُونَ عَقِبَ الْإِيجَابِ، ثُمَّ ذَكَرُوا حُكْمَ التَّرَاخِي عَلَى
مَا ذَكَرَهُ فِي التَّفْصِيلِ فِي الْمَجْلِسِ فَقَطْ، وَحَكُّوا رِوَايَةَ أَبِي طَالِبٍ فِي النِّكَاحِ مُقَابِلَةً لِمَا
قَدَّمُوهُ^(١) اهـ. كَلَامُهُ.

«فَإِنْ تَشَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ» عُرْفًا أَوْ انْقَضَى الْمَجْلِسُ قَبْلَ الْقَبُولِ «بَطْلٌ» لِأَنَّهُمَا صَارَا مُعْرِضَيْنِ عَنِ الْبَيْعِ، وَإِنْ خَالَفَ الْقَبُولُ الْإِجَابَ ^(١) لَمْ يَنْعَقِدْ.

«وَهِيَ» أَيِ الصُّورَةُ الْمَذْكُورَةُ، أَيِ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ «الصَّيْغَةُ الْقَوْلِيَّةُ» لِلْبَيْعِ.

«و» يَنْعَقِدُ أَيْضًا «بِمُعَاطَاةٍ وَهِيَ» الصَّيْغَةُ «الْفِعْلِيَّةُ» مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أَعْطِنِي هَذَا خُبْزًا، فَيُعْطِيهِ مَا يُرْضِيهِ، أَوْ يَقُولَ الْبَائِعُ: خُذْ هَذَا بِدَرْهَمٍ، فَيَأْخُذْهُ الْمُشْتَرِي، أَوْ وَضَعَ ثَمَنَهُ عَادَةً ^(٢) وَأَخَذَهُ عَقِبَهُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٤): قَوْلُهُ: «وَإِنْ خَالَفَ الْقَبُولُ الْإِجَابَ» أَيِ: فِي الْمَعْنَى قَدَرًا: كَبِعْتِكَ بَعَشْرَةَ، فَيَقُولُ: اشْتَرَيْتُهُ بِثَمَانِيَّةٍ. أَوْ صِفَةً: كَبِعْتُكَ بِنَاصِرِيَّةٍ، فَيَقُولُ: اشْتَرَيْتُهُ بِظَاهِرِيَّةٍ. انْتَهَى الْمَقْصُودُ (فَيُرْوَزُ) ^[١].

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٤-٢٥): قَوْلُهُ: «أَوْ وَضَعَ ثَمَنَهُ عَادَةً» فَلَوْ ضَاعَ ثَمَنُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَهَلْ هُوَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ، كَمَا قَالَهُ الْخَلَوِيُّ، أَوْ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي لِعَدَمِ قَبْضِ الْبَائِعِ لَهُ، كَمَا قَالَهُ عُثْمَانُ؟ (خَطُّهُ) قُلْتُ: الْأَظْهَرُ ^[٢]! قَوْلُ عُثْمَانَ. قَالَ فِي الْإِخْتِيَارَاتِ: وَإِذَا جَمَعَ الْبَائِعُ بَيْنَ عَقْدَيْنِ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ بِعَوَضَيْنِ مُتَمَيِّزَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَقْبَلَ أَحَدَهُمَا بِعَوَضِهِ. اهـ (خَطُّهُ).

[١] وَلَوْ زَادَ عَيْنًا أَيْضًا: كَبِعْتِكَ هَذَا الثَّوبَ، فَيَقُولُ: اشْتَرَيْتُ هَذِهِ الْعِمَامَةَ، فَلَا يَصِحُّ - لَكَانَ أَشْمَلَ.

[٢] أَقُولُ: بَلِ الْأَظْهَرُ قَوْلُ الْخَلَوِيِّ: إِذَا كَانَ الْبَائِعُ قَدْ أَعَدَّ مَكَانًا لَوْضَعَ الْأَثْمَانِ؛ لِأَنَّ وَعَاءَهُ كَيْدِهِ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي بَابِ الرِّبَا وَالصَّرْفِ. قَالَهُ كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ عُسَيْمِينَ.

فَتَقُومُ الْمُعَاطَاةُ مَقَامَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ^[١] لِلدَّلَالَةِ عَلَى الرِّضَا؛ لِعَدَمِ التَّعَبُّدِ فِيهِ، وَكَذَا حُكْمُ الْهِبَةِ^[٢]، وَالْهَدِيَّةِ^[٣]، وَالصَّدَقَةِ^[٤]، وَلَا بَأْسَ بِذَوِقِ الْمَبِيعِ حَالَ الشَّرَاءِ.

«وَيُشْتَرَطُ» لِلْبَيْعِ سَبْعَةُ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا «التَّرَاضِي مِنْهُمَا» أَي: مِنَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ «فَلَا يَصَحُّ» الْبَيْعُ «مِنْ مُكْرِهِ بِلَا حَقٍّ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ» رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ.

فَإِنْ أَكْرَهَهُ الْحَاكِمُ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ لَوْفَاءَ دَيْنِهِ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَ عَلَيْهِ بِحَقٍّ، وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى وَزْنِ مَالٍ، فَبَاعَ مِلْكَهُ - كُرِهَ الشَّرَاءُ مِنْهُ وَصَحَّ.

«و» الشَّرْطُ الثَّانِي «أَنْ يَكُونَ الْعَاقِدُ» وَهُوَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي «جَائِزَ التَّصَرُّفِ» أَي: حُرًّا مُكَلَّفًا رَشِيدًا.

«فَلَا يَصَحُّ تَصَرُّفُ صَبِيٍّ وَسَفِيهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّ» فَإِنْ أَذِنَ صَحَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾ [النساء: ٦] أَيِ اخْتَبَرُوا هُمْ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِتَفْوِيضِ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ إِلَيْهِ.

[١] ظَاهِرُهُ: وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَالِكُ حَاضِرًا لِلْعُرْفِ، وَعُلِمَ مِنْ تَعْبِيرِهِ بِالْفَاءِ أَنَّ التَّعْقِيبَ مُشْتَرَطٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] مَا لَمْ يُقْصَدَ بِهِ سِوَى الْإِعْطَاءِ.

[٣] مَا قُصِدَ بِهِ الْإِكْرَامُ وَالتَّوَدُّدُ.

[٤] مَا قُصِدَ بِهِ ثَوَابُ الْآخِرَةِ.

وَيَحْرُمُ الْإِذْنَ بِلَا مَصْلَحَةٍ^[١]، وَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهَا فِي الشَّيْءِ الْيَسِيرِ بِلَا إِذْنٍ، وَتَصَرُّفُ الْعَبْدِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

«و» الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: «أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ» الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى مَنْفَعَتِهَا^[٢] «مُبَاحَةٌ النَّفْعُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ» بِخِلَافِ الْكَلْبِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقْتَنَى لِصَيْدٍ، أَوْ حَرْثٍ، أَوْ مَا شِئَتْ، وَبِخِلَافِ جِلْدِ مَيْتَةٍ وَلَوْ مَدْبُوعًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُبَاحُ فِي يَابِسٍ، وَالْعَيْنُ هُنَا مُقَابِلُ الْمَنْفَعَةِ، فَتَتَاوَلُ مَا فِي الذِّمَّةِ «كَالْبَغْلِ وَالْحِمَارِ» لِأَنَّ النَّاسَ يَتَبَايَعُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ عَصْرِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ.

«و» كَ «دُودِ الْقَرْزِ» لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ طَاهِرٌ، يُقْتَنَى لِمَا يُخْرُجُ مِنْهُ «و» كَ «بَزْرِهِ» لِأَنَّهُ يُنْتَفَعُ بِهِ فِي الْمَالِ «و» كَ «الْفِيلِ وَسَبَاعِ الْبَهَائِمِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلصَّيْدِ» كَالْفَهْدِ وَالصَّقْرِ؛ لِأَنَّهُ يُبَاحُ نَفْعُهَا وَاقْتِنَاؤُهَا مُطْلَقًا «إِلَّا الْكَلْبُ»^[٣]

[١] وَظَاهِرُهُ: صِحَّةُ التَّصَرُّفِ وَلَوْ فِي حَالِ تَحْرُمِ الْإِذْنِ فِيهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَصِحَّ؛ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْإِذْنَ الْمَحْرَمَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ؛ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ الشَّارِعِ لِلْعُقُودِ وَالشُّرُوطِ الْمُحَرَّمَةِ، وَإِذَا بَطَلَ الْإِذْنُ بَطَلَ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ وَهُوَ صِحَّةُ التَّصَرُّفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[٢] فَخَرَجَ مَا لَا نَفْعَ فِيهِ كَالْحَشَرَاتِ، وَمَا فِيهِ نَفْعٌ مُحَرَّمٌ كَالْحُمْرِ، وَمَا مَنْفَعَتُهُ مُبَاحَةٌ إِبَاحَةً غَيْرَ مُطْلَقَةٍ، وَأَمْثَلَتْهُ فِي الشَّرْحِ^(١) اهـ.

[٣] وَوَجْهُهُ حَدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ^(٢)، وَفِيهِ النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ

(١) الشرح الكبير (٤/ ١٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب، رقم (١٥٦٩)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في ثمن السنور، رقم (٣٤٧٩).

فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ^(١)؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالسَّنُورُ، وَأَفْتَى بِهِ جَابِرٌ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ طَاوُسٍ وَجُجَاهِدٍ^(٢) وَأَهْلِ الظَّاهِرِ^(٣) وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ. قُلْتُ: وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْعُمُومُ حَتَّى فِي هِرٍّ يُتَفَعُّ بِهِ فِي الْبَيْتِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَأَنَّ الْمُرَادَ هِرٌّ لَا نَفْعَ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي الْقَاعِدَةِ التَّاسِعَةِ وَالتَّسْعِينَ. اهـ.

[١] عُمُومُ تَحْرِيمِ الْكَلْبِ يَشْمَلُ الْمَعْلَمَ وَغَيْرَهُ، وَاخْتَارَ الْحَارِثِيُّ صِحَّةَ بَيْعِ كَلْبِ الصَّيْدِ، وَاسْتَدَلَّ بِمَا رَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنُورِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ»^(٤) وَالْإِسْنَادُ جَيِّدٌ^(٥) اهـ كَلَامُهُ.

قُلْتُ: وَقَدْ أُعِلَّ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْوَقْفِ، وَبِأَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ مُدَلِّسٌ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالسَّمَاعِ مِنْ جَابِرٍ، وَبِضَعْفِ أَحَدِ طَرِيقَيْهِ وَهُوَ طَرِيقُ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ حَمَادٍ، وَعَلَيْهِ: فَالْعُمُومُ أَصَحُّ وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ (الْهَدْيِ)^(٦). لَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْمُعَاوَضَةُ عَنِ النَّزُولِ عَنْ حَقِّهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ حِيلَةٌ، لَكِنْ لَوْ اِخْتِاجُ إِلَيْهِ وَطَلَبُهُ مِمَّنْ لَا حَاجَةَ لَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِلْكٍ، وَإِنَّمَا لَهُ حَقُّ التَّقْدِيمِ وَالْإِخْتِصَاصِ فَقَطُّ، فَيُشَبِّهُ الْكَلَاءَ وَالْمَاءَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الإشراف (١٥/٦).

(٢) المحلى (٩/٩ - ١٣) م (١٥١٣).

(٣) أخرجه النسائي: كتاب الصيد والذبائح، باب الرخصة في ثمن كلب الصيد، رقم (٤٢٩٥)، وفي كتاب البيوع، باب ما استثنى [أي من بيع الكلب]، رقم (٤٦٦٨).

(٤) انظر: الإنصاف (٤/٢٨٠)، وقال النسائي بعد أن أخرجه في الموضع الأول: وحديث حجاج عن حماد بن سلمة ليس هو بصحيح، وقال في الموضع الثاني: هذا منكر.

(٥) زاد المعاد (٥/٧٧٢).

وَلَا يَبْعُ آلَهُ هُوَ^[١] وَخَيْرٌ، وَلَوْ كَانَا ذَمِّيَيْنِ^[٢] «وَالْحَشَرَاتِ» لَا يَصِحُّ بَيْعُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا نَفْعَ فِيهَا إِلَّا عَلَقًا لِمَصِّ الدَّمِ، وَدِيدَانًا لِمَصِيدِ سَمَكٍ، وَمَا يُصَادُ عَلَيْهِ كَبُومَةٌ شَبَاشًا.

«وَالْمُصْحَفَ»^(١) لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ، ذَكَرَ فِي (الْمُبْدِعِ) أَنَّ الْأَشْهَرِ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ.
قَالَ أَحْمَدُ: لَا نَعْلَمُ فِي بَيْعِ الْمُصْحَفِ رُخْصَةً.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٢٨): قَوْلُهُ: «وَالْمُصْحَفَ» مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: جَوَازُ بَيْعِ الْمُصْحَفِ^[٢]. وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ: يُكْرَهُ، يَعْنِي: فِي دَيْنٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِسَمَائِهِ مِنْ ابْتِدَالِهِ وَتَرْكِ تَعْظِيمِهِ. اهـ (ح. م. ص.).

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا يَبْعُ آلَهُ هُوَ» قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ) وَشَرَحَهُ فِي بَابِ الْمُوصَى بِهِ: وَلَا تَصِحُّ بِطَبْلِ هُوَ لَا يَصْلُحُ لِلْحَرْبِ حَالِ الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جَوْهَرٍ نَفِيسٍ يُتَنَفَّعُ بِرِضَايِهِ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ صَحَّتْ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ صِحَّةُ بَيْعِهِ^(١) اهـ.

قُلْتُ: وَإِذَا كَانَ الْمُصْحَفُ لِبَيْعِهِ وَالْوَصِيَّةُ بِهِ هُوَ الْإِنْتِفَاعُ بِرِضَايِهِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، بَلْ كُلُّ مَا يُتَنَفَّعُ بِرِضَايِهِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ إِذَا قُصِدَ بِهِ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَالصَّوَابُ صِحَّتُهُ إِذَا كَانَا ذَمِّيَيْنِ؛ لِإِعْتِقَادِهِمْ حِلَّهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ^(٢).

(١) كشاف القناع (٤/٣٧٢).

(٢) انظر: الشرح الكبير (٤/١٢).

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَدِدْتُ أَنَّ الْأَيْدِيَ تُقَطَّعُ فِي بَيْعِهَا؛ وَلِأَنَّ تَعْظِيمَهُ وَاجِبٌ، وَفِي بَيْعِهِ ابْتِدَالٌ لَهُ، وَلَا يُكْرَهُ إِبْدَالُهُ وَشِرَاؤُهُ اسْتِنْقَازًا، وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ: يَعْنِي مَنْ كَافِرٍ، وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْبَائِعُ مُسْلِمًا حَرَّمَ الشِّرَاءُ مِنْهُ؛ لِعَدَمِ دُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْكَافِرِ، وَمَفْهُومُ (التَّنْقِيحِ) وَ(الْمُنْتَهَى) يَصِحُّ بَيْعُهُ لِمُسْلِمٍ.

«وَالْمَيْتَةُ» لَا يَصِحُّ بَيْعُهَا^[١]؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْمَيْتَةِ وَالْخَمْرِ وَالْأَصْنَامِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَيُسْتَشْنَى مِنْهَا السَّمَكُ وَالْجَرَادُ.

«و» لَا «السَّرَجِينَ النَّجَسَ» لِأَنَّهُ كَالْمَيْتَةِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُ الطَّاهِرِ مِنْهُ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ).

«و» لَا «الْأَذْهَانَ النَّجَسَةَ وَلَا الْمُنْتَجِسَةَ»^[٢] لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ» وَلِلْأَمْرِ بِإِرَاقَتِهِ.

«وَيَجُوزُ الْإِسْتِصْبَاحُ بِهَا» أَيُّ: بِالْمُنْتَجِسَةِ، عَلَى وَجْهِ لَا تَتَعَدَّى نَجَاسَتُهُ كَالِإِنْتِفَاعِ بِجِلْدِ الْمَيْتَةِ الْمَذْبُوغِ «فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ» لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَنْجِيسِهِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِصْبَاحُ بِنَجَسِ الْعَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ سُمِّ قَاتِلٍ.

[١] لَكِنْ يُسْتَشْنَى الشَّعْرُ وَنَحْوُهُ إِذَا جُرَّ، وَكَذَلِكَ الْجِلْدُ، عَلَى الْقَوْلِ بِطَهَارَتِهِ بِالدَّبْنِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

[٢] وَإِذَا قُلْنَا بِأَنَّهَا تَطْهَرُ بِالْمُعَالَجَةِ جَارَ بَيْعِهَا، وَلَمْ يَحِكِ الْأَصْحَابُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا، وَقِيلَ: إِنْ جَارَ الْإِسْتِصْبَاحُ بِهَا جَارَ بَيْعِهَا، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

«و» الشَّرْطُ الرَّابِعُ «أَنْ يَكُونَ» الْعَقْدُ «مِنْ مَالِكٍ» لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهِ «أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ» كَالْوَكِيلِ وَالْوَلِيِّ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِحَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

وُخِصَّ مِنْهُ الْمَأْذُونُ لَهُ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْمَالِكِ.

«فَإِنْ بَاعَ مِلْكَ غَيْرِهِ» بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ مَعَ حُضُورِهِ وَسُكُوتِهِ، وَلَوْ أَجَارَهُ^[١] الْمَالِكُ مَا لَمْ يَخْطَأْ بِهِ مَنْ يَرَاهُ.

«أَوْ اشْتَرَى بِعَيْنِ مَالِهِ» أَيُّ: مَالٍ غَيْرِهِ «بِلَا إِذْنِهِ لَمْ يَصِحَّ» وَلَوْ أُجِيزَ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ «وَإِنْ اشْتَرَى لَهُ» أَيُّ: لِغَيْرِهِ «فِي ذِمَّتِهِ^[٢] بِلَا إِذْنِهِ، وَلَمْ يُسَمِّهِ فِي الْعَقْدِ صَحَّ» الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ فِي ذِمَّتِهِ، وَهِيَ قَابِلَةٌ لِلتَّصَرُّفِ، وَيَصِيرُ مِلْكًا لِمَنِ اشْتَرَى «لَهُ» مِنْ حِينِ الْعَقْدِ «بِالْإِجَارَةِ» لِأَنَّهُ اشْتَرَى لِأَجَلِهِ، وَنَزَلَ الْمُشْتَرِي نَفْسُهُ مَنْزِلَةَ الْوَكِيلِ، فَمَلَكَهُ مَنْ اشْتَرَى لَهُ، كَمَا لَوْ أَدْن.

«وَلَزِمَ» الْعَقْدُ «الْمُشْتَرِي بَعْدَمِهَا» أَيُّ: عَدَمِ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ، فَتَعَيَّنَ كَوْنُهُ لِلْمُشْتَرِي «مِلْكًا»^[٣] كَمَا لَوْ لَمْ يَنْوِ غَيْرُهُ، وَإِنْ سَمَّى فِي الْعَقْدِ مَنْ اشْتَرَى لَهُ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ بَاعَ مَا يَظُنُّهُ لِغَيْرِهِ فَبَانَ وَارْتَأَى أَوْ وَكَيْلًا صَحَّ.

[١] وَقِيلَ: يَصِحُّ إِنْ أَجَارَهُ الْمَالِكُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

[٢] عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى لَهُ بِعَيْنِ مَالٍ نَفْسِهِ لَمْ يَصِحَّ، لَكِنْ هَلْ هُوَ قَوْلًا وَاحِدًا

أَمْ عَلَى الْخِلَافِ فِي تَصَرُّفِ الْفُضُولِيِّ؟ عَلَى طَرِيقَيْنِ. اهـ.

[٣] مِنْ حِينِ عَقْدَ.

«وَلَا يُبَاعُ^[١] غَيْرُ الْمَسَاكِينِ مِمَّا فُتِحَ عَنْوَةً كَأَرْضِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقِ» وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَفَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا الْمَسَاكِينُ فَيَصِحُّ بَيْعُهَا؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ اقْتَطَعُوا الْخُطَطَ فِي الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ فِي زَمَنِ عُمَرَ، وَبَنَوْهَا مَسَاكِينَ، وَتَبَايَعُوهَا مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، وَلَوْ كَانَتْ أَلَتْهَا مِنْ أَرْضِ الْعَنْوَةِ، أَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً حَالَ الْفَتْحِ، وَكَأَرْضِ الْعَنْوَةِ فِي ذَلِكَ مَا جَلَوْا عَنْهُ فَرَعًا مِنَّا، وَمَا صُورُوا عَلَى أَنَّهُ لَنَا، وَنُقِرُّهُ مَعَهُمْ بِالْخَرَجِ، بِخِلَافِ مَا صُورُوا عَلَى أَنَّهُ لَهُمْ كَالْحِيرَةِ وَالْأَيْسَ وَبَانِقِيَا وَأَرْضِ بَنِي صُلُوبَا مِنْ أَرْضِ الْعِرَاقِ، فَيَصِحُّ بَيْعُهَا كَالَّتِي أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا، كَالْمَدِينَةِ.

«بَلْ» يَصِحُّ أَنْ «تُؤَجَّرَ»^(١) أَرْضُ الْعَنْوَةِ وَنَحْوُهَا؛ لِأَنَّهَا مُؤَجَّرَةٌ فِي أَيْدِي أَرْبَابِهَا بِالْخَرَجِ الْمَضْرُوبِ عَلَيْهَا فِي كُلِّ عَامٍ، وَإِجَارَةُ الْمُؤَجَّرِ جَائِزَةٌ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣٢ / ٢): قَوْلُهُ: «بَلْ يَصِحُّ أَنْ تُؤَجَّرَ»^[٢]. وَقِيلَ: يَجُوزُ الْبَيْعُ وَالْإِجَارَةُ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، اخْتَارَهُ الْمُؤَفَّقُ وَالشَّارِحُ؛ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَابْنُ الْقَيِّمِ جَوَازَ الْبَيْعِ فَقَطْ. اهـ.

[١] وَعَنْهُ: يَصِحُّ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): اخْتَارَهُ شَيْخُنَا^(١).

[٢] هَذِهِ الْحَاشِيَةُ مَحَلُّهَا فِي (ص: ٥٦٣) عَلَى قَوْلِهِ: «وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ رِبَاعٍ مَكَّةَ وَلَا

إِجَارَتُهَا».

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ رِبَاعِ مَكَّةَ وَلَا إِجَارَتُهَا؛ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ مَرْفُوعًا: «رِبَاعُ مَكَّةَ حَرَامٌ بَيْعُهَا، حَرَامٌ إِجَارَتُهَا» وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «مَكَّةُ لَا تُبَاعُ رِبَاعُهَا، وَلَا تُكْرَى بَيْتُهَا»^[١] رَوَاهُ الْأَثَرُمُ.

فَإِنْ سَكَنَ بِأَجْرَةٍ لَمْ يَأْتُمْ بِدَفْعِهَا، جَزَمَ بِهِ فِي (الْمَغْنِيِّ) وَغَيْرِهِ^[٢].

«وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَقْعِ الْبُثْرِ» وَمَاءِ الْعُيُونِ؛ لِأَنَّ مَاءَهَا لَا يُمْلِكُ؛ لِحَدِيثِ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَأَلِ وَالنَّارِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ. بَلْ رَبُّ الْأَرْضِ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي مِلْكِهِ.

«وَلَا» يَصِحُّ بَيْعُ «مَا يَنْبُتُ فِي أَرْضِهِ مِنْ كَلَالٍ وَشَوْكٍ» لِمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَا مَعَادِنُ جَارِيَةٌ، كَنَقَطٍ وَمِلْحٍ، وَكَذَا لَوْ عَشَّشَ فِي أَرْضِهِ طَيْرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ بِهِ، فَلَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ. «وَيَمْلِكُهُ أَخْذُهُ» لِأَنَّهُ مِنَ الْمُبَاحِ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ^[٣] دُخُولُ مِلْكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَحَرَمٌ مَنَعُ مُسْتَأْذِنٍ بِلَا ضَرَرٍ.

[١] ضَعِيفٌ.

[٢] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِيمَنْ عَامَلَ بِعَيْنَةٍ وَنَحْوِهَا فِي الزِّيَادَةِ عَنْ رَأْسِ مَالِهِ^(١) اه. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: وَيُعَايَا بِهَا^(٢).

[٣] قَوْلُهُ: «لَكِنْ لَا يَجُوزُ...» إلخ؛ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (الْهَدْيِ): وَهَذَا لَا أَصْلَ لَهُ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ، وَلَا فِي كَلَامِ أَحْمَدَ، فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ دُخُولُهَا لِأَخْذِ مَا لَهُ أَخْذُهُ، وَتَمَامُهُ فِيهِ^(٣).

(١) الفروع (٣٠١ / ١٠).

(٢) الإنصاف (٢٨٩ / ٤).

(٣) زاد المعاد (٨٠٣ / ٥ - ٨٠٤).

«و» الشَّرْطُ الْخَامِسُ «أَنْ يَكُونَ» الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ «مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ» لِأَنَّ مَا لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ شَبِيهٌ بِالْمَعْدُومِ، فَلَمْ يَصَحَّ بَيْعُهُ «فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ أَبِي» عُلِمَ خَبَرُهُ أَوْ لَا؛ لِمَا رَوَى أَحْمَدُ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ أَبِي». «و» لَا يَبِيعُ «شَارِدٍ وَ» لَا «طَيْرٍ فِي هَوَاءٍ» وَلَوْ أَلِفَ الرُّجُوعَ^[١] إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِمَغْلَقٍ، وَلَوْ طَالَ زَمَنٌ أَخَذَهُ.

«و» لَا يَبِيعُ «سَمَكٍ فِي مَاءٍ» لِأَنَّهُ غَرَّرَ مَا لَمْ يَكُنْ مَرْتَبًا بِمَحْذُورٍ يَسْهُلُ أَخْذُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ يُمْكِنُ تَسْلِيمُهُ.

«وَلَا» يَصِحُّ بَيْعُ «مَغْصُوبٍ مِنْ غَيْرِ غَاصِبِهِ، أَوْ قَادِرٍ عَلَى أَخْذِهِ» مِنْ غَاصِبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ، فَإِنْ بَاعَهُ مِنْ غَاصِبِهِ، أَوْ قَادِرٍ عَلَى أَخْذِهِ صَحَّ؛ لِعَدَمِ الْغَرَرِ، فَإِنْ عَجَزَ بَعْدُ فَلَهُ الْفَسْخُ.

«و» الشَّرْطُ السَّادِسُ: «أَنْ يَكُونَ» الْمَبِيعُ «مَعْلُومًا» عِنْدَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ؛ لِأَنَّ جَهَالََةَ الْمَبِيعِ غَرَرٌ، وَمَعْرِفَةُ الْمَبِيعِ إِمَّا «بِرُؤْيَا» لَهُ أَوْ لِعِضِّهِ الدَّالِّ عَلَيْهِ^[٢] مُقَارِنَةً أَوْ مُتَقَدِّمَةً بِزَمَنِ لَا يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْمَبِيعُ ظَاهِرًا.

وَيُلْحَقُ بِذَلِكَ مَا عُرِفَ بِلَمْسِهِ أَوْ شَمِّهِ أَوْ ذَوْقِهِ^[٣]

[١] وَقِيلَ: يَصِحُّ إِنْ أَلِفَ الرُّجُوعَ، فَإِنْ رَجَعَ فَالْبَيْعُ بِحَالِهِ، وَإِلَّا فَلَهُ الْفَسْخُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] كَرُؤْيَا أَحَدٍ وَجْهَي الثَّوْبِ، وَظَاهِرِ الصُّبْرَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

[٣] وَعَنْهُ: يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْرِفَ الْمَبِيعَ تَقْرِيْبًا، فَلَا يَصِحُّ شِرَاءُ غَيْرِ جَوْهَرِيٍّ جَوْهَرَةً وَنَحْوَهُ^(١) وَهَذَا قَوْلٌ لَهُ قُوَّةٌ.

«أَوْ صِفَةٍ» تَكْفِي فِي السَّلَمِ، فَتَقُومُ مَقَامَ الرُّؤْيَةِ فِي بَيْعِ مَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ خَاصَّةً^[١].
وَلَا يَصِحُّ^[٢] بَيْعُ الْأَنْمُودَجِ، بِأَنْ يُرِيَهُ صَاعًا مَثَلًا، وَيَبِيعَهُ الصُّبْرَةَ عَلَى أَنَّهَا مِنْ
جِنْسِهِ، وَيَصِحُّ بَيْعُ الْأَعْمَى وَشِرَاؤُهُ بِالْوَصْفِ، وَاللَّمْسِ، وَالشَّمِّ، وَالذَّوْقِ فِيمَا
يُعْرَفُ بِهِ كَتَوَكُّيلِهِ. «فَإِنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ» بِلَا وَصْفٍ^[٣].....

[١] فَأَمَّا الْعَقَارُ وَنَحْوُهُ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالصِّفَةِ. قَالَ فِي (النُّكْتِ): وَلَمَّا اخْتَجَّ
الْحَنَفِيُّ لِمَذْهَبِهِمْ فِي صِحَّةِ بَيْعِ الْغَائِبِ مِنْ غَيْرِ رُؤْيَةٍ وَلَا صِفَةٍ بِمَا رَوَى عَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ
بَيْعِ الْعَقَارِ حَمَلَهُ الْقَاضِي وَالشَّيْخُ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَصِفَ لَهُ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ
الدِّينِ: وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ بَيْعَ الْعَقَارِ بِالصِّفَةِ جَائِزٌ، وَالْعَقَارُ لَا يَجُوزُ فِيهِ السَّلَمُ، فَعَلِمَ أَنَّ
هَذَا أَوْسَعُ مِنْ بَابِ السَّلَمِ^(١) اهـ. وَهَذَا الْقَوْلُ -أَعْنِي الْقَوْلُ بِصِحَّةِ بَيْعِ الْعَقَارِ وَنَحْوِهِ مِمَّا
يَنْضَبُطُ بِالْوَصْفِ إِذَا بَاعَ بِالصِّفَةِ- هُوَ الْقَوْلُ الصَّوَابُ.

[٢] وَالصَّوَابُ صِحَّةُ بَيْعِ الْأَنْمُودَجِ، وَمَا الَّذِي يُخْرِجُهُ عَنْ قَوْلِنَا: الرُّؤْيَةُ قَدْ
تَكُونُ لَجَمِيعِ الْمَبِيعِ، وَقَدْ تَكُونُ لِبَعْضِهِ الدَّالُّ عَلَى بَقِيَّتِهِ؟ وَقَدْ صَوَّبَهُ -أَعْنِي الْقَوْلُ
بِصِحَّةِ بَيْعِ الْأَنْمُودَجِ- فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢).

[٣] أَيُّ: لَمْ يَصِحَّ، وَعَنْهُ: يَصِحُّ، اخْتَارَهُ فِي (الْفَائِقِ) وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي مَوْضِعٍ^(٣)،
وَعَلَيْهَا فَلَهُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ إِذَا رَأَاهُ، وَلَهُ الْفَسْخُ قَبْلَ الرُّؤْيَةِ، وَلَيْسَ لَهُ الْإِجَارَةُ قَبْلَهَا، وَلِلْبَائِعِ
أَيْضًا الْخِيَارُ إِذَا بَاعَ مَا لَمْ يَرَهُ وَقَلْنَا بِصِحَّتِهِ عَلَى تِلْكَ الرَّوَايَةِ. اهـ مُلَخَّصًا مِنْ (الْإِنْصَافِ)^(٤).

(١) النكت والفوائد (١/ ٢٩٢).

(٢) الإنصاف (٤/ ٢٩٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٣٥٥).

(٤) الإنصاف (٤/ ٢٩٥ - ٢٩٦).

«أَوْ رَأَهُ وَجْهَهُ» بِأَنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا هُوَ^[١] «أَوْ وُصِفَ لَهُ بِمَا لَا يَكْفِي سَلَامًا لَمْ يَصَحَّ»^[٢] البَيْعُ؛ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمَبِيعِ.

«وَلَا يُبَاعُ حَمْلٌ فِي بَطْنٍ، وَلَبَنٌ فِي ضَرْعٍ مُتَفَرِّدَيْنِ» لِلْجَهَالَةِ، فَإِنْ بَاعَ ذَاتَ لَبَنِ أَوْ حَمْلٍ دَخَلَ تَبَعًا «وَلَا» يُبَاعُ «مِسْكٌ فِي فَأْرَتِهِ» أَيِ الْوِعَاءِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ؛ لِلْجَهَالَةِ «وَلَا نَوَى فِي ثَمَرِهِ» لِلْجَهَالَةِ «وَلَا» صُوفٌ عَلَى ظَهْرِ^(١) لِنَهْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ وَلِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْحَيَوَانِ، فَلَمْ يَجْزِ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ كَأَعْضَائِهِ.

«وَلَا» يَبِيعُ «فُجْلٌ وَنَحْوُهُ» مِمَّا الْمَقْصُودُ مِنْهُ مُسْتَتَرٌّ بِالْأَرْضِ «قَبْلَ قَلْعِهِ»^[٣] لِلْجَهَالَةِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٤٠): قَوْلُهُ: «وَلَا صُوفٌ عَلَى ظَهْرِ» وَعَنْهُ: يَصَحُّ بِشَرْطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ؛ وَفَاقًا لِلْمَالِكِ. اهـ.^[٤]

[١] وَعَنْهُ: يَصَحُّ^(١).

[٢] وَعَنْهُ: يَصَحُّ^(٢)، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ، وَهُوَ الصَّوَابُ إِذَا انْضَبَطَ بِالصِّفَةِ، مِثْلُ أَنْ يَبِيعَهُ دَارًا بِالْوَصْفِ وَيَضْبُطَ صِفَاتِهَا.

[٣] وَقِيلَ: يَصَحُّ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(٣) وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ.

[٤] قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي جَزْءِهِ عَلَى الْبَهِيمَةِ ضَرَرٌ.

(١) انظر: الشرح الكبير (٤/٢٥)، والإنصاف (٤/٢٩٥).

(٢) انظر: الشرح الكبير (٤/٢٥)، والإنصاف (٤/٢٩٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٩/٤٨٨)، والاختيارات الفقهية (ص: ٤٦٩).

«وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَلَامَسَةِ» بِأَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ ثَوْبِي هَذَا، عَلَى أَنَّكَ مَتَى لَمَسْتَهُ فَهُوَ عَلَيْكَ بِكَذَا، أَوْ يَقُولَ: أَيُّ ثَوْبٍ لَمَسْتَهُ فَهُوَ لَكَ بِكَذَا.

«و» لَا يَبِيعُ «الْمُنَابَذَةَ» كَأَنْ يَقُولَ: أَيُّ ثَوْبٍ نَبَذْتُهُ إِلَيَّ - أَيْ طَرَحْتَهُ - فَعَلَيْكَ بِكَذَا؛ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَكَذَا بَيْعُ الْحَصَاةِ، كَأَرْمِهَا فَعَلَى أَيِّ ثَوْبٍ وَقَعْتَ فَلَكَ بِكَذَا، وَنَحْوُهُ.

«وَلَا» بَيْعُ «عَبْدٍ» غَيْرِ مُعَيَّنٍ «مِنْ عَبِيدِهِ وَنَحْوِهِ» كَشَاةٍ مِنْ قَطِيعٍ، وَشَجَرَةٍ مِنْ بُسْتَانٍ؛ لِلْجَهَالَةِ^[١]، وَلَوْ تَسَاوَتْ الْقِيَمُ.

«وَلَا» يَصِحُّ «اسْتِثْنَاؤُهُ إِلَّا مُعَيَّنًا» فَلَا يَصِحُّ: بَعْتُكَ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدَ إِلَّا وَاحِدًا؛ لِلْجَهَالَةِ. وَيَصِحُّ: إِلَّا هَذَا، وَنَحْوُهُ «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنِ الثَّنْيَا إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

«وَإِنْ اسْتَشْنَى» بَائِعٌ «مِنْ حَيَوَانٍ يُؤْكَلُ: رَأْسُهُ، وَجِلْدُهُ، وَأَطْرَافُهُ - صَحَّ»^[٢] لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، رَوَاهُ أَبُو الْخَطَّابِ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ الْمُشْتَرِي مِنْ ذَبْحِهِ لَمْ يُجْبَرْ بِلَا شَرْطٍ، وَلَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ عَلَى التَّقْرِيبِ، وَلِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ بِعَيْبٍ يَخْتَصُّ هَذَا الْمُسْتَشْنَى.

[١] وَالصَّوَابُ: صِحَّةُ ذَلِكَ إِذَا تَسَاوَتْ الْقِيَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «رَأْسُهُ وَجِلْدُهُ وَأَطْرَافُهُ» وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَيْضًا صِحَّةُ اسْتِثْنَاءِ مَا كَانَ مَعْلُومًا بِالمُشَاهَدَةِ مِثْلَ الْأَلْيَةِ وَالرَّقَبَةِ وَالرَّجْلِ إِلَى مَفْصِلِ الْفَخْذِ وَالْيَدِ إِلَى مَفْصِلِ الْعَصْدِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

«وَعَكْسُهُ» أَي: عَكُسُ اسْتِثْنَاءِ الْأَطْرَافِ فِي الْحُكْمِ اسْتِثْنَاءُ «الشَّحْمِ وَالْحَمَلِ»^[١] وَنَحْوِهِ بِمَا لَا يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْبَيْعِ، فَيُطْلَقُ الْبَيْعُ بِاسْتِثْنَائِهِ^[٢]، وَكَذَا لَوْ اسْتِثْنَى مِنْهُ رِطْلًا مِنْ لَحْمٍ وَنَحْوِهِ^[٣].

«وَيَصِحُّ بَيْعُ مَا مَأْكُولُهُ فِي جَوْفِهِ كَرُمَّانٍ وَبَطِيخٍ» وَبَيَضٍ؛ لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ لِذَلِكَ؛ وَلِكُونِهِ مَصْلَحَةً، لِفَسَادِهِ بِإِزَالَتِهِ.

«و» يَصِحُّ بَيْعُ «الْبَاقِلَا وَنَحْوِهِ» كَالْحِمَصِ وَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ «فِي قَشَرِهِ» يَعْنِي وَلَوْ تَعَدَّدَ قَشَرُهُ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ مُضَافٌ فَيُعْمُ، وَعِبَارَةُ الْأَصْحَابِ: فِي قَشَرِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَسْتُورٌ بِحَائِلٍ مِنْ أَصْلٍ خِلْقَتِهِ، أَشَبَّهُ الرُّمَّانَ.

[١] وَعَنْهُ: يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْحَمَلِ فِي الْبَيْعِ^(١) كَمَا يَصِحُّ فِي الْعِتْقِ، قَوْلًا وَاحِدًا^(٢) وَكَمَا يَصِحُّ بَيْعُ الْحَامِلِ بِالْحُرِّ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

[٢] لِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْبَيْعِ لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ إِلَّا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، وَهِيَ مَا إِذَا اسْتِثْنَى الْجِلْدَ وَنَحْوَهُ، ذَكَرَهُ فِي (الْمُنْتَهَى)^(٣) وَغَيْرِهِ، لَكِنْ يَأْتِي أَيْضًا فِي بَابِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّارِ صُورَةً أُخْرَى، وَهِيَ مَا إِذَا اشْتَرَطَ الْبَائِعُ الثَّمَرَةَ الَّتِي تَدْخُلُ فِي النَّخْلِ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ يَتَشَقَّقْ طَلْعُهَا، فَإِنَّهُ يَصِحُّ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهَا إِذَنْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الْمَذْهَبُ صِحَّةُ اسْتِثْنَاءِ رَطْلٍ مِنْ لَحْمٍ^(٤) لَكِنْ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا عُيِّنَ مَوْضِعُ الْقَطْعِ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ لِلْجَهَالَةِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ.

(١) انظر: المغني (٦/ ١٧٥).

(٢) انظر: الإنصاف (٤/ ٣٠٨).

(٣) منتهى الإرادات (٢/ ٢٦٩ - ٢٧٠).

(٤) انظر: الإنصاف (٤/ ٣٠٨).

«و» يَصِحُّ بَيْعُ «الْحَبِّ الْمُشْتَدِّ فِي سُنْبُلِهِ»^[١] لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَعَلَ الْإِشْتِدَادَ غَايَةً لِلْمَنْعِ، وَمَا بَعْدَ الْغَايَةِ يُخَالِفُ مَا قَبْلَهَا، فَوَجَبَ زَوَالُ الْمَنْعِ.

«و» الشَّرْطُ السَّابِعُ «أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَعْلُومًا»^[٢] لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْعَوَظَيْنِ، فَاشْتَرَطَ الْعِلْمُ بِهِ كَالْمَبِيعِ «فَإِنْ بَاعَهُ بِرَقْمِهِ»^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٤٣): قَوْلُهُ: «بِرَقْمِهِ» الرَّقْمُ: كَالْحَتْمِ لَفْظًا وَمَعْنَى. اهـ (صِحَاح). وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ صِحَّةَ بَيْعِ السَّلْعِ بِرَقْمِهَا، وَبِمَا يَنْقَطِعُ بِهِ السَّعْرُ، وَبِمَا بَاعَ بِهِ فَلَانٌ (إِنْصَاف). وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ الْمَقْطُوعُ بِهِ. اهـ.^[٤]

[١] قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): وَيَصِحُّ بَيْعُ التَّبَنِ دُونَ الْحَبِّ قَبْلَ تَصْفِيَةِ الْحَبِّ مِنْهُ^(١) اهـ، وَتَمَامُهُ فِيهِ. وَالْقَوْلُ بِصِحَّةِ اسْتِثْنَاءِ الْحَمْلِ هُوَ الصَّوَابُ.

[٢] وَعِلْمٌ مِنْ قَوْلِهِ: «فِي سُنْبُلِهِ» أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ مُفْرَدًا وَهُوَ فِي سُنْبُلِهِ لَمْ يَصِحَّ، كَبَيْعِ النَّوَى فِي التَّمْرِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

[٣] وَاخْتَارَ الشَّيْخُ صِحَّةَ الْبَيْعِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الثَّمَنَ، وَلَهُ ثَمَنُ الْمِثْلِ، كَالنِّكَاحِ، قَالَهُ عَنْهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢).

[٤] وَقَوْلُ الشَّيْخِ هُوَ الصَّوَابُ، لَكِنْ عِنْدِي أَنَّ الْبَيْعَ بِمَا بَاعَ بِهِ فَلَانٌ فِي صِحَّتِهِ تَفْصِيلٌ؛ وَذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ فَلَانٌ مِنْ أَهْلِ السُّوقِ الْمُعْتَبَرِينَ الَّذِينَ يَبِيعُونَ بِثَمَنِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ رَضَى الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي بِالْثَمَنِ إِذَا كَانَ ثَمَنُ الْمِثْلِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ فَلَانٌ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يَتَقَيَّدُونَ بِأَسْعَارِ الْأَسْوَاقِ فَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا بَاعَ بِأَزِيدَ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ أَنْقَصَ، فَلَا يَحْصُلُ الرِّضَا التَّامُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كشاف القناع (٣/١٧٢).

(٢) الإنصاف (٤/٣٠٩)، وانظر: الاختيارات الفقهية (ص: ٤٦٩).

أَي: ثَمَنِهِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ وَهُمَا يَجْهَلَانِهِ أَوْ أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ؛ لِلْجَهَالَةِ «أَوْ» بَاعَهُ
«بِأَلْفٍ»^[١] دِرْهَمٍ ذَهَبًا وَفِضَّةً لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ مِقْدَارَ كُلِّ جِنْسٍ مِنْهُمَا مَجْهُولٌ.

«أَوْ» بَاعَهُ «بِمَا يَنْقَطِعُ بِهِ السَّعْرُ» أَي: بِمَا يَقِفُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ لَمْ يَصِحَّ؛
لِلْجَهَالَةِ^[٢].

«أَوْ» بَاعَهُ «بِمَا بَاعَ» بِهِ «زَيْدٌ وَجَهْلَاهُ أَوْ»^[٣] جَهْلُهُ «أَحَدُهُمَا لَمْ يَصِحَّ» الْبَيْعُ؛
لِلْجَهْلِ بِالثَّمَنِ، وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ كَمَا يَبِيعُ النَّاسُ، أَوْ بِدِينَارٍ أَوْ دِرْهَمٍ مُطْلَقٍ، وَثُمَّ نُقُوذُ
مُتَسَاوِيَةً رَوَاجًا.

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدًا أَوْ غَلَبَ صَحَّ، وَصُرِفَ إِلَيْهِ، وَيَكْفِي عِلْمُ الثَّمَنِ
بِالْمُشَاهَدَةِ، كَصُبْرَةٍ مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ فُلُوسٍ، وَوزنِ صَنْجَةٍ، وَمِلءِ كَيْلٍ مَجْهُولَيْنِ^[٤].

«وَأِنْ بَاعَ ثَوْبًا أَوْ صُبْرَةً» وَهِيَ: الْكَوْمَةُ الْمَجْمُوعَةُ مِنَ الطَّعَامِ «أَوْ» بَاعَ
«قَطِيعًا، كُلَّ ذِرَاعٍ» مِنَ الثَّوْبِ بِكَذَا.....

[١] عِبَارَةٌ (الْمُقْنِعُ): أَوْ بِأَلْفٍ ذَهَبًا وَفِضَّةً^(١).

[٢] وَالصَّوَابُ صِحَّتُهُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ^(٢) وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ
أَحْمَدَ^(٣).

[٣] قَوْلُهُ: «وَجَهْلَاهُ..» إلخ؛ هَذَا عَائِدٌ عَلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصُّوَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤] وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ فِيهِنَّ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْغَرَرِ.

(١) المقنع (١٦/٢).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٦٩).

(٣) انظر: الإنصاف (٣١٠/٤).

«أَوْ» كُلَّ «قَفِيزٍ»^(١) مِنَ الصُّبْرَةِ بِكَذَا «أَوْ» كُلَّ «شَاةٍ» مِنَ الْقَطِيعِ «بِذَرَهُمْ» - صَحَّ^[١] الْبَيْعُ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمَا قَدَرَ الثَّوْبِ وَالصُّبْرَةِ وَالْقَطِيعِ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ مَعْلُومٌ بِالمُشَاهَدَةِ وَالثَّمَنِ مَعْلُومٌ؛ لِإِشَارَتِهِ إِلَى مَا يُعْرَفُ مَبْلَغُهُ بِجَهَةٍ لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمُتَعَاقِدَيْنِ، وَهِيَ الْكَيْلُ وَالْعَدُّ وَالذَّرْعُ.

«وَإِنْ بَاعَ مِنَ الصُّبْرَةِ كُلَّ قَفِيزٍ بِذَرَهُمْ» لَمْ يَصَحَّ^[٢]؛ لِأَنَّ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ وَ«كُلَّ» لِلْعَدَدِ فَيَكُونُ مَجْهُولًا، بِخِلَافِ مَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ الْكُلَّ لَا الْبَعْضُ، فَانْتَقَتِ الْجَهَالَةُ، وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ مِنَ الثَّوْبِ كُلَّ ذِرَاعٍ بِكَذَا، أَوْ مِنَ الْقَطِيعِ كُلَّ شَاةٍ بِكَذَا - لَمْ يَصَحَّ لِمَا ذُكِرَ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٤٤): قَوْلُهُ: «كُلَّ قَفِيزٍ...» إلخ؛ الْقَفِيزُ: ثَمَانِيَةُ مَكَايِكَ، وَالْمَكْوُكُ: صَاعٌ وَنِصْفٌ، قَالَهُ الْحَجَّائِيُّ فِي (ح. التَّنْقِيحِ) وَنَقَلَهُ الشَّيْخُ (م. ص)^[٣].

[١] وَقِيلَ: لَا يَصَحُّ.

[٢] وَقِيلَ: يَصَحُّ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَهُوَ الْأَشْبَهُ، وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي (الْمُغْنِي) ^(١) وَ(الشَّرْحِ) وَقَالَا: بِنَاءٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْإِجَارَةِ إِذَا آجَرَهُ كُلَّ شَهْرٍ بِذَرَهُمْ^(٢)، وَاخْتَارَهُ فِي (الْفَائِقِ) اهـ (إِنْصَافٍ)^(٣)، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

[٣] فَيَكُونُ الْقَفِيزُ اثْنَيْ عَشَرَ صَاعًا.

(١) الْمُغْنِي (٦/ ٢٠٨).

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٤/ ٣٤).

(٣) الْإِنْصَافُ (٤/ ٣١٥).

«أَوْ» بَاعَهُ «بِمِثَّةٍ ذَرَاهِمٍ إِلَّا دِينَارًا» لَمْ يَصَحَّ^[١] «وَعَكْسُهُ» أَنْ بَاعَ بِدِينَارٍ أَوْ دَنَانِيرٍ إِلَّا ذَرَاهِمًا لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّ قِيَمَةَ الْمُسْتَشْتَى مَجْهُولَةٌ، فَيَلْزَمُ الْجَهْلُ بِالثَّمَنِ؛ إِذْ اسْتِثْنَاءُ الْمَجْهُولِ مِنَ الْمَعْلُومِ يُصَيِّرُهُ مَجْهُولًا.

«أَوْ بَاعَ مَعْلُومًا وَمَجْهُولًا يَتَعَذَّرُ عِلْمُهُ» كَهَذِهِ الْفَرَسِ وَمَا فِي بَطْنِ أُخْرَى «وَلَمْ يَقُلْ: كُلُّ مِنْهُمَا بِكَذَا - لَمْ يَصَحَّ» الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الثَّمَنَ يُوزَعُ عَلَى الْمَبِيعِ بِالْقِيَمَةِ، وَالْمَجْهُولُ لَا يُمَكِّنُ تَقْوِيمَهُ، فَلَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ ثَمَنِ الْمَعْلُومِ، وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ بِمِثَّةٍ وَرِطْلٍ خَمْرٍ^[٢].

وَإِنْ قَالَ: كُلُّ مِنْهُمَا بِكَذَا صَحَّ فِي الْمَعْلُومِ بِثَمَنِهِ؛ لِلْعِلْمِ بِهِ «فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ»^[٣] عِلْمُ مَجْهُولٍ بَيْعَ مَعَ مَعْلُومٍ «صَحَّ فِي الْمَعْلُومِ بِقِسْطِهِ»^[٤] مِنَ الثَّمَنِ لِعَدَمِ الْجَهَالَةِ، وَهَذِهِ إِحْدَى مَسَائِلَ تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ الثَّلَاثِ.

[١] وَقِيلَ: يَصَحُّ إِنْ عِلِمَ قِيَمَةُ الدِّينَارِ، وَهُوَ أَظْهَرُ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ تَعْلِيلُ الْمَنْعِ.

[٢] وَخَرَجَ فِي (الْإِنْتِصَارِ) الصَّحَّةُ عَلَى رِوَايَةٍ^(١). قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ، لَكِنْ يَصَحُّ فِيمَا يُقَابَلُ الْمِثَّةَ، وَيَسْقُطُ مَا يُقَابَلُ الْحَمْرَ، وَيُقَدَّرُ الْحَمْرُ خَلًّا، وَلَيْسَ بَيْنَ الثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنِ فَرْقٌ، فَكَيْفَ قَالُوا بِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ فِي الْمُثَمَّنِ دُونَ الثَّمَنِ؟!

[٣] قَوْلُهُ: «فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ» صَحَّ فِي الْمَعْلُومِ بِقِسْطِهِ، قَالَ شَيْخُنَا فِي (الْمُخْتَارَاتِ الْجَلِيَّةِ): فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالْمَجْهُولِ وَقْتَ الْعَقْدِ يُصَيِّرُ الْمَعْلُومَ مَجْهُولًا^(٢). قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ فِي الْجَمِيعِ.

[٤] مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ وَعَبْدًا فِي بَيْتِي وَلَا يَصِفُهُ.

(١) انظر: الفروع (٦/ ١٦١)، والإنصاف (٤/ ٣١٧).

(٢) المختارات الجليلة (ص: ٦٨).

وَالثَّانِيَةُ أُشِيرَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «وَلَوْ بَاعَ مَشَاعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ كَعَبْدٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا» أَوْ مَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ الثَّمَنُ بِالْأَجْزَاءِ كَقَفِيرَيْنِ مُتَسَاوَيْنِ لهُمَا «صَحَّ» الْبَيْعُ «فِي نَصِيبِهِ بِقِسْطِهِ» مِنَ الثَّمَنِ؛ لِفَقْدِ الْجَهَالَةِ فِي الثَّمَنِ لِانْقِسَامِهِ عَلَى الْأَجْزَاءِ، وَلَمْ يَصَحَّ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ؛ لِعَدَمِ إِذْنِهِ.

وَالثَّلَاثَةُ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ بَاعَ عَبْدُهُ وَعَبْدٌ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ» بَاعَ «عَبْدًا وَحُرًّا أَوْ» بَاعَ «خَلًّا وَحُمْرًا صَفْقَةً وَاحِدَةً» بِثَمَنِ وَاحِدٍ «صَحَّ» الْبَيْعُ «فِي عَبْدِهِ» بِقِسْطِهِ «وَفِي الْخَلِّ بِقِسْطِهِ» مِنَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَهُ حُكْمٌ يُخْصُهُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا بَقِيًّا عَلَى حُكْمِهِمَا، وَيُقَدَّرُ حُمْرٌ خَلًّا وَحُرٌّ عَبْدًا؛ لِيَتَقَسَّطَ الثَّمَنُ.

«وَلِمُشْتَرِ الْحِيارِ إِنْ جَهِلَ الْحَالُ» بَيْنَ إِمْسَاكِ مَا يَصَحُّ فِيهِ الْبَيْعُ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَبَيْنَ رَدِّ الْمَبِيعِ؛ لِتَبْعِيضِ الصَّفْقَةِ عَلَيْهِ.

وَإِنْ بَاعَ عَبْدُهُ وَعَبْدٌ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ، أَوْ بَاعَ عَبْدُهُ لِاثْنَيْنِ، أَوْ اشْتَرَى عَبْدَيْنِ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ وَكَيْلَهُمَا بِثَمَنِ وَاحِدٍ صَحَّ، وَقُسْطُ الثَّمَنِ عَلَى قِيَمَتَيْهِمَا.

وَكَيْبَعُ: إِجَارَةٌ، وَرَهْنٌ، وَصُلْحٌ، وَنَحْوُهَا.



فصل

«وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ» وَلَا الشَّرَاءُ «مِمَّنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ نِدَائِهَا الثَّانِي» أَيِ الَّذِي عِنْدَ الْمُنْبَرِ عَقِبَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمُنْبَرِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَصَّ بِهِ الْحُكْمُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا تَوَدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩].

وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ، وَكَذَا قَبْلَ النَّدَاءِ لِمَنْ مَنَزَلُهُ بَعِيدٌ فِي وَقْتٍ وَجُوبِ السَّعْيِ عَلَيْهِ^(١)، وَتَحَرُّمُ الْمُسَاوَمَةِ وَالْمُنَادَاةِ إِذْنُ؛ لِأَنَّهَا وَسِيلَةٌ لِلْبَيْعِ الْمَحْرَمِ، وَكَذَا لَوْ تَضَائِقَ وَقْتٍ مَكْتُوبَةٍ^[١].

«وَيَصِحُّ» بَعْدَ النَّدَاءِ الْمَذْكُورِ الْبَيْعُ لِحَاجَةٍ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ مَطْبُوعِ حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٤٨): لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ وَلَا الشَّارِحُ حُكْمَ الْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ. عَبْدُ اللَّطِيفِ السُّبْكِيُّ^[٢].

[١] تَخْصِيصُهُ عَدَمَ الصَّحَّةِ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ فَقَطْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ فِي غَيْرِهِمَا، لَكِنَّ الْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كُلَّ عَقْدٍ فِي وَقْتٍ يُطَالَبُ فِيهِ بِطَاعَةٍ وَاجِبَةٍ وَهُوَ مِمَّا يَشْغُلُ عَنْهَا عَادَةً أَوْ أَشْغَلَ عَنْهَا يَقِينًا فَإِنَّ الْعَقْدَ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ كَالْغَاصِبِ لَوْفَقِهِ، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا إِذَا خَافَ فُتُورَ الْجَمَاعَةِ، وَقُلْنَا بِوُجُوبِهَا، وَمَا إِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ إِنْقَاضُ مَعْصُومٍ مِنْ مَهْلَكَةٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قُلْتُ: تَقَدَّمَ حُكْمُ ذَلِكَ فِي أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ فِي آخِرِ بَابِ الْإِعْتِكَافِ، ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ.

كَمْضَطَّرٍ إِلَى طَعَامٍ، أَوْ سُتْرَةٍ وَنَحْوِهِمَا، إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ يُبَاعُ، وَيَصِحُّ أَيْضًا «النِّكَاحُ، وَسَائِرُ الْعُقُودِ»^[١] كَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ وَالضَّمانِ وَالْإِجَارَةِ^[٢]، وَإِمْضَاءُ بَيْعِ خِيَارٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقِلُّ وَقُوعُهُ فَلَا تَكُونُ إِبَاحَتُهُ^[٣] ذَرِيعَةً إِلَى فَوَاتِ الْجُمُعَةِ أَوْ بَعْضِهَا بِخِلَافِ الْبَيْعِ.

«وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَصِيرٍ» وَنَحْوِهِ «مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

«وَلَا» بَيْعُ «سِلَاحٍ فِي فِتْنَةٍ» بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْهُ، قَالَهُ أَحْمَدُ. قَالَ: وَقَدْ يُقْتَلُ بِهِ، وَقَدْ لَا يُقْتَلُ بِهِ، وَكَذَا بَيْعُهُ لِأَهْلِ حَرْبٍ، أَوْ قُطَّاعِ طَرِيقٍ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ.

[١] وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ، وَلَا سَائِرُ الْعُقُودِ، كَالْبَيْعِ.

[٢] وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ: عَدَمُ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ، حَتَّى قَالُوا: إِنَّهَا تَنْعَقِدُ بِلَفْظِ بَيْعٍ إِنْ لَمْ يُصَفْ إِلَى الْعَيْنِ فَهِيَ بَيْعُ الْمَنَافِعِ. وَفِي الْمَذْهَبِ^(١) وَجْهٌ آخَرُ بِعَدَمِ صِحَّةِ الْعُقُودِ الْآخَرَى مُطْلَقًا، لَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّ الْعُقُودَ إِنْ كَانَتْ تُرَادُّ لِلتَّكْسِبِ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ كَالْبَيْعِ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ عُقُودَ تَبَرُّعٍ وَنَحْوَهَا فَلَا تَحْرِيمَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] ظَاهِرُ قَوْلِهِ: «إِبَاحَتُهُ» أَنَّهُ مُبَاحٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، فَكَيْفَ يَسُوعُ أَنْ يُبَيِّحَ لِشَخْصٍ أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ وَيَتَشَاغَلَ بِعَقْدِهِ وَتَقْوَتِهِ الْجُمُعَةِ؟ وَلِذَلِكَ قَالَ فِي (الْغَايَةِ): وَيَتَّبِعُهُ وَيَحْرُمُ - يَعْنِي مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ - فَتَكُونُ هَذِهِ الْأُمُورُ صَحِيحَةً مَعَ التَّحْرِيمِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مُحَالِفًا لِمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ فَإِنَّهُ مُوَافِقٌ لِمُقْتَضَى الْقَوَاعِدِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا بَيْعُ مَأْكُولٍ وَمَشْمُومٍ لِمَنْ يَشْرِبُ عَلَيْهِمَا الْمُسْكِرَ، وَلَا قَدَحٍ لِمَنْ يَشْرَبُ بِهِ خَمْرًا، وَلَا جَوْزٍ وَبَيْضٍ لِقَمَارٍ، وَيَحْرُمُ أَكْلُهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

«وَلَا» بَيْعُ «عَبْدٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ إِذَا لَمْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ» لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْتِدَامَةِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مِنَ الصَّغَارِ، فَمُنْعٌ مِنْ ابْتِدَائِهِ، فَإِنْ كَانَ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِالشَّرَاءِ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ وَاسِيلَةٌ إِلَى حُرِّيَّتِهِ.

«وَإِنْ أَسْلَمَ» قَبْلُ «فِي يَدِهِ» أَيُّ: يَدِ كَافِرٍ أَوْ عِنْدَ مُشْتَرِيهِ مِنْهُ، ثُمَّ رَدَّهُ لِنَحْوِ عَيْبٍ «أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ مِلْكِهِ» عَنْهُ بِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ عِتْقٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

«وَلَا تَكْفِي مُكَاتَبَتُهُ» لِأَنَّهَا لَا تُزِيلُ مِلْكَ سَيِّدِهِ عَنْهُ، وَلَا بَيْعُهُ بِخِيَارٍ؛ لِعَدَمِ انْقِطَاعِ عِلْقِهِ عَنْهُ.

«وَإِنْ جُمِعَ» فِي عَقْدٍ «بَيْنَ بَيْعٍ وَكِتَابَةٍ» بِأَنْ بَاعَ عَبْدَهُ شَيْئًا وَكَاتَبَهُ بِعَوَضٍ وَاحِدٍ، صَفْقَةً وَاحِدَةً «أَوْ» جُمِعَ بَيْنَ «بَيْعٍ وَصَرْفٍ»^(١) أَوْ إِجَارَةٍ، أَوْ خُلْعٍ، أَوْ نِكَاحٍ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٥٠-٥١): قَوْلُهُ: «وَإِنْ جُمِعَ بَيْنَ بَيْعٍ...» إلخ؛ مِثْلَ الْبَيْعِ مَعَ الْإِجَارَةِ، كَمَا لَوْ قَالَ: بِعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ، وَأَجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ سَنَةً بَعِشْرِينَ دِينَارًا، فَقَالَ الْآخَرُ: قَبِلْتُ ذَلِكَ بِذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ كُلُّ مِنَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ، وَيُقَسِّطُ الْعَوَضُ عَلَى الْعَبْدِ وَالِدَّارِ، وَصَفَةُ التَّقْسِيطِ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى قِيَمَةِ الْعَبْدِ لَوْ بِيَعَ وَحْدَهُ، وَإِلَى أَجْرَةِ الدَّارِ سَنَةً لَوْ أُجْرَتْ وَحْدَهَا، وَيُجْمَعُ بَيْنَ عَوَضَيْهِمَا، وَيُنْسَبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَوَضَيْنِ إِلَى مَجْمُوعِ الْعَوَضَيْنِ، وَيُؤْخَذُ لَهُ مِنَ الْمُسَمَّى بِقِسْطِهِ، فَفِي الْمِثَالِ لَوْ فَرَضْنَا: أَنَّ قِيَمَةَ الْعَبْدِ اثْنَا عَشَرَ دِينَارًا، وَأَجْرَةَ مِثْلِ الدَّارِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، وَنِسْبَةُ الثَّمَنِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ،

بِعَوْضٍ وَاحِدٍ «صَحَّ» الْبَيْعُ وَمَا جُمِعَ إِلَيْهِ «فِي غَيْرِ الْكِتَابَةِ» فَيُطْلُ الْبَيْعُ^(١)؛ لِأَنَّهُ بَاعَ مَالَهُ لِمَالِهِ وَتَصَحَّ هِيَ؛ لِأَنَّ الْبُطْلَانَ وَجَدَ فِي الْبَيْعِ فَاخْتَصَّ بِهِ

= يُخْصُّهُ مِنَ الْعَشْرِينَ ثَلَاثَةً أَرْبَاعِهَا، خُمُسَةً عَشَرَ دِينَارًا، وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا فُسِخَ الْعَقْدُ فِي أَحَدِهِمَا، لِعَيْبٍ أَوْ خِيَارٍ شَرْطٍ وَنَحْوَهُمَا، فَإِنَّ الْبَائِعَ وَالْمُوجِرَ يُرَدُّ مَا يُقَابِلُ الْمَفْسُوخَ فِيهِ مِنَ الْعَوْضِ، وَقَسَّ عَلَى هَذَا الْبَيْعَ مَعَ الصَّرْفِ أَوْ مَعَ الْخُلْعِ أَوْ النِّكَاحِ، فَالْبَيْعُ مَعَ الصَّرْفِ كَمَا لَوْ قَالَ: بِعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ، وَصَارَفْتُكَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ دَنَائِرَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ. وَمَعَ الْخُلْعِ كَمَا لَوْ قَالَ: الزَّوْجُ لِرَوْجَتِهِ: بِعْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ وَخَلَعْتُكَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ، فَيَنْظَرُ إِلَى قِيَمَةِ الْعَبْدِ، وَمَا يُخْلَعُ بِهِ مِثْلُهَا^(٢) وَيُقَسَّطُ الْعَوْضُ عَلَيْهِمَا كَمَا ذَكَرْنَا. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. اهـ (ع.ن).

[١] وَقِيلَ: يَصَحُّ الْبَيْعُ، وَإِنَّ الصَّحَّةَ مَنْصُوصُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ^(١) قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: وَالْأَكْثَرُونَ اكْتَفَوْا بِاقْتِرَانِ الْبَيْعِ بِشَرْطِهِ، وَهُوَ كَوْنُ الْمُشْتَرِي مُكَاتَبًا يَصَحُّ مُعَامَلَتُهُ لِلسَّيِّدِ^(٢) اهـ. وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْمُكَاتَبَ تَصَحَّ مُعَامَلَتُهُ لِسَيِّدِهِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ كَمَعَ الْأَجْنَبِيِّ، فَإِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالْكِتَابَةِ فَقَدْ قَارَنَ الْعَقْدُ شَرْطَ جَوَازِ التَّصَرُّفِ، وَالْأَكْثَرُونَ اكْتَفَوْا بِمُجَرَّدِ مُقَارَنَةِ شَرْطِ الصَّحَّةِ لِلْعَقْدِ، فَحَكَمُوا بِصَحَّةِ الْكِتَابَةِ وَمَا جُمِعَ مَعَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَا يُخْلَعُ بِهِ مِثْلُهَا» أَقُولُ: قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ) فِي بَابِ الْخُلْعِ فِي فَصْلِ: «وَلَا يَصَحُّ الْخُلْعُ إِلَّا بِعَوْضٍ» قَالَ: وَإِنْ قَالَتْ لِرَوْجَتِهَا: بِعْنِي عَبْدَكَ هَذَا وَطَلَّقْنِي بِأَلْفٍ، فَفَعَلَ، صَحَّ، وَكَانَ بَيْنًا وَخُلْعًا، وَيُقَسَّطُ الْأَلْفُ عَلَى الصَّدَاقِ الْمُسَمَّى وَعَلَى قِيَمَةِ الْعَبْدِ، فَتَكُونُ قِيَمَةُ الْخُلْعِ مَا يُخْصُّ الْمُسَمَّى^(٣)، وَهَذَا أَصَحُّ.

(١) انظر: المغني (٦/ ٣٣٥)، والإنصاف (٤/ ٣٢٢).

(٢) القواعد (ص: ٩٦).

(٣) الإقناع (٣/ ٢٥٥).

«وَيُقَسَّطُ الْعَوَضُ عَلَيْهَا» أَي: عَلَى الْمَبِيعِ وَمَا جُمِعَ إِلَيْهِ بِالْقِيمِ.

«وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ» الْمُسْلِمِ «كَأَن يَقُولَ لِمَنْ اشْتَرَى سِلْعَةً بِعَشْرَةٍ: أَنَا أُعْطِيكَ مِثْلَهَا بِتِسْعَةٍ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ». «و» يَحْرُمُ أَيْضًا «شِرَاؤُهُ عَلَى شِرَائِهِ كَأَن يَقُولَ لِمَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِتِسْعَةٍ: عِنْدِي فِيهَا عَشْرَةٌ» لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ فِي زَمَنِ الْخِيَارَيْنِ «لِيَنْفَسَخَ» الْمَقُولُ لَهُ الْعَقْدَ «وَيَعْقِدَ مَعَهُ» وَكَذَا سَوْمُهُ عَلَى سَوْمِهِ بَعْدَ الرِّضَا صَرِيحًا لَا بَعْدَ رَدٍّ.

«وَيَبْطُلُ الْعَقْدُ فِيهِمَا» أَي: فِي الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِهِ، وَالشِّرَاءِ عَلَى شِرَائِهِ، وَيَصِحُّ فِي السَّوْمِ عَلَى سَوْمِهِ، وَالْإِجَارَةِ كَالْبَيْعِ فِي ذَلِكَ، وَيَحْرُمُ بَيْعُ حَاضِرٍ لِبَادٍ، وَيَبْطُلُ إِنْ قَدِمَ لِبَيْعِ سِلْعَتِهِ بِسَعْرِ يَوْمِهَا جَاهِلًا بِسَعْرِهَا وَقَصْدُهُ الْحَاضِرُ وَالنَّاسُ حَاجَةٌ إِلَيْهَا^[١].
«وَمَنْ بَاعَ رِبَوِيًّا بِنَسِيئَةٍ» أَي: مُوَجَّلٍ، وَكَذَا حَالٌ لَمْ يُقْبَضْ^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٥٣): قَوْلُهُ: «لَمْ يُقْبَضِ» الظَّاهِرُ: أَنَّ الْقَبْضَ لَيْسَ بِشَرْطٍ؛ لِقَوْلِهِ فِي (الْإِنْصَافِ): بِثَمَنِ حَالٍ، وَفِي (الشَّرْحِ): وَإِنْ بَاعَ سِلْعَةً بِنَقْدٍ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا بِأَكْثَرِ نَسِيئَةٍ. اهـ (خَطُّهُ)^[٢].

[١] لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ اشْتِرَاطَ أَنْ يَكُونَ بِالنَّاسِ حَاجَةٌ إِلَيْهَا، وَهُوَ مِمَّا لَا يَقْتَضِيهِ الْحَدِيثُ، فَيَكُونُ غَيْرَ شَرْطٍ عَلَى الرَّاجِحِ. وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّ جَهْلَهُ بِالسَّعْرِ غَيْرُ مُشْتَرَطٍ؛ لِغُيُومِ الْحَدِيثِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] هَذِهِ غَلَطٌ فِي هَذَا الْمَحَلِّ.

«واعتاض عن ثمنه ما لا يُباع به نسيئة» كَثَمَن بُرَّ اعتاض عنه بُرًّا، أَوْ غَيْرُهُ مِنْ الْمَكِيلَاتِ - لَمْ يَجْزْ^[١]؛ لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ لِبَيْعِ رَبَوِيٍّ بِرَبَوِيٍّ نَسِيئَةً.

وَإِنْ اشْتَرَى مِنَ الْمُشْتَرِي طَعَامًا بِدَرَاهِمَ، وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَهَا مِنْهُ وَفَاءً أَوْ لَمْ يُسَلِّمْهَا إِلَيْهِ لَكِنْ قَاصُّهُ - جَازَ.

«أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَلَوْ غَيْرَ رَبَوِيٍّ» نَقْدًا بِدُونِ مَا بَاعَ بِهِ نَسِيئَةً أَوْ حَالًا لَمْ يُقْبَضْ لَا بِالْعَكْسِ - لَمْ يَجْزْ^[٢] لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى الرَّبَا؛ لِبَيْعِ أَلْفَا بِخَمْسِ مِئَةٍ، وَتُسَمَّى «مَسْأَلَةَ الْعَيْنَةِ»^[٣].

وَقَوْلُهُ: «لَا بِالْعَكْسِ» يَعْنِي: لَا إِنْ اشْتَرَاهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا بَاعَهُ بِهِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِمِثْلِهِ.

وَأَمَّا عَكْسُ مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ بِأَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِنَقْدٍ ثُمَّ اشْتَرَاهَا بِأَكْثَرِ مِنْهُ نَسِيئَةً - فَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ: يَجُوزُ بِلَا حِيلَةٍ، وَنَقَلَ حَرْبٌ أَنَّهَا مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ، وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي (الإِفْتِنَاعِ) وَصَاحِبُ (الْمُنْتَهَى) وَقَدَّمَهُ فِي (الْمُبْدِعِ) وَغَيْرِهِ.

[١] وَاخْتَارَ الْمُؤَلِّقُ الْجَوَازَ مُطْلَقًا إِذَا لَمْ يَكُنْ حِيلَةً^(١) وَجَوَّزَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ لِلْحَاجَةِ، وَإِلَّا فَلَا^(٢).

[٢] انْظُرْ كَلَامَهُ فِي (الْفُرُوعِ) عَلَى هَامِشٍ ص ٥٦٣ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

[٣] وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مُشْتَرِيَ السِّلْعَةِ إِلَى أَجَلٍ يَأْخُذُ بِدَلْهَا عَيْنًا، أَيْ نَقْدًا حَاضِرًا.

(١) المغني (٦/٢٦٣)، وانظر: الإنصاف (٤/٣٣٧).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٤)، وانظر: الإنصاف (٤/٣٣٧).

قَالَ فِي شَرْحِ (الْمُتَهَيِّ): وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّهُ يَتَّخِذُ وَسِيلَةً لِلرَّبَا كَمَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ، وَكَذَا الْعَقْدُ الْأَوَّلُ فِيهِمَا، حَيْثُ كَانَ وَسِيلَةً إِلَى الثَّانِي، فَيَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ.

«وَإِنْ اشْتَرَاهُ» أَيِ اشْتَرَى الْمَبِيعَ فِي مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ أَوْ عَكْسِهَا «بِغَيْرِ جَنْسِهِ» بِأَنْ بَاعَهُ بِذَهَبٍ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِفِضَّةٍ أَوْ بِالْعَكْسِ «أَوْ» اشْتَرَاهُ «بَعْدَ قَبْضٍ ثَمَنِهِ أَوْ بَعْدَ تَغْيِيرِ صِفَتِهِ»^(١) بِأَنْ هُزِلَ الْعَبْدُ، أَوْ نَسِيَ صَنْعَتَهُ، أَوْ تَحَرَّقَ الثَّوْبُ «أَوْ» اشْتَرَاهُ «مِنْ غَيْرِ مُشْتَرِيهِ» بِأَنْ بَاعَهُ مُشْتَرِيهِ، أَوْ وَهَبَهُ وَنَحْوَهُ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِأَعْنُ مِنْ صَارَ إِلَيْهِ - جَازَ.

«أَوْ اشْتَرَاهُ أَبَوُهُ» أَيِ: أَبُو بَائِعِهِ «أَوْ ابْنُهُ» أَوْ مُكَاتَبُهُ أَوْ زَوْجَتُهُ «جَازَ» الشَّرَاءُ مَا لَمْ يَكُنْ حِيلَةً^(٢) عَلَى التَّوَصُّلِ إِلَى فِعْلِ مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ.

وَمَنْ أَحْتَاجَ إِلَى نَقْدٍ فَاشْتَرَى^(٣) مَا يُسَاوِي مِثْلَهُ بِأَكْثَرٍ؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٥٦): قَوْلُهُ: «مَا لَمْ يَكُنْ حِيلَةً» رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: أَوْ اشْتَرَاهُ أَبَوُهُ، بِخَطِّهِ، فِيهِ نَظَرٌ^[١].

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٥٦): قَوْلُهُ: «وَمَنْ أَحْتَاجَ إِلَى نَقْدٍ فَاشْتَرَى...» إِنْ خ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي إِلَى السَّلْعَةِ حَاجَةٌ، =

[١] وَلَا عِبْرَةَ بِتَغْيِيرِهِ بِكَسَادٍ وَنَحْوِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الكَافِي)^(١) وَلَكِنْ لَوْ قِيلَ بِاعْتِبَارِهِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، كَمَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي ضَمَانِ نَقْصِ السَّعْرِ وَنَحْوِهِ، وَنَقْصِ السَّعْرِ فِي الْحَقِيقَةِ نَقْصٌ فِي الصِّفَةِ، كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي (شَرْحِ الْمُحَرَّرِ).

[٢] وَوَجْهُ النَّظَرِ أَنَّ الظَّاهِرَ عَوْدُهُ لِلْجَمِيعِ، لَكِنْ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ أَوْ تَغْيِيرِ الصِّفَةِ لَا تَتَأْتَى إِرَادَةُ الْحِيلَةِ.

لِيَتَوَسَّعَ بِشَمْنِهِ فَلَا بِأَسَ، وَتُسَمَّى «مَسْأَلَةُ التَّوَرُّقِ».

وَيَحْرُمُ التَّسْعِيرُ^[١]، وَالِاخْتِكَارُ فِي قُوتِ آدَمِيٍّ^[٢]، وَيُجْبَرُ عَلَى بَيْعِهِ كَمَا يَبِيعُ النَّاسُ، وَلَا يُكْرَهُ ادِّخَارُ قُوتِ أَهْلِهِ وَدَوَابِّهِ،

= بَلْ حَاجَتُهُ فِي الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَيَشْتَرِي السَّلْعَةَ لِيَبِيعَهَا بِالْعَيْنِ الَّذِي احتَاجَ إِلَيْهَا، فَإِنْ أَعَادَ السَّلْعَةَ إِلَى الْبَائِعِ، فَهُوَ الَّذِي لَا يُشْكُ فِي تَحْرِيمِهِ، وَإِنْ بَاعَهَا لِغَيْرِهِ بَيْعًا تَامًّا، وَلَمْ تَعُدْ إِلَى الْأَوَّلِ بِحَالٍ، فَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي كَرَاهَتِهِ، وَيُسَمُّونَهُ التَّوَرُّقَ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَكْرَهُهُ، وَيَقُولُ: التَّوَرُّقُ أَخُو الرِّبَا، وَإِيَّاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ يُرَخِّصُ فِيهِ، وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِيهِ رَوَاتَانِ مَنْصُوصَتَانِ^[٣] اهـ. (غَايَةٌ).

[١] قَوْلُهُ: «وَيَحْرُمُ التَّسْعِيرُ» اعْلَمْ أَنَّ أَسْبَابَ التَّسْعِيرِ غَالِبًا هِيَ الْغَلَاءُ، وَالْغَلَاءُ تَارَةٌ يَكُونُ سَبَبُهُ قَلَّةُ الْإِنْتِاجِ أَوْ كَثْرَةُ النَّاسِ، فَهَذَا لَا صُنْعَ لِآدَمِيٍّ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يَجُوزُ التَّسْعِيرُ. وَتَارَةٌ يَكُونُ الْغَلَاءُ بِسَبَبِ الْإِخْتِكَارِ بَأَن يَتَّفَقَ التَّجَارُ مَثَلًا عَلَى تَقْدِيمِ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهَا، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَجِبُ التَّسْعِيرُ عَلَيْهِمْ، وَالزَّامُ لَهُمْ بِالْبَيْعِ بِفَائِدَةٍ مَعْقُولَةٍ تَنْفَعُهُمْ وَلَا تَضُرُّ النَّاسَ، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ لَا يُخَالِفُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنْهُ: يَحْرُمُ فِي كُلِّ مَا يَضُرُّ النَّاسَ ادِّخَارُهُ^(١) وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ بِلَا شَكٍّ.

[٣] قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (تَهْذِيبِ السُّنَنِ) ص ١٠٨ ج ٥: وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ

أَبِي دَاوُدَ^(٢) عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْعَيْنَةِ، وَأَطْلَقَ عَلَيْهَا اسْمَهَا.

(١) انظر: الإنصاف (٤/٣٣٨).

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود (ص: ٢٦٣).

وَيُسَنُّ الْإِشْهَادُ عَلَى الْبَيْعِ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٥٨/٢): قَوْلُهُ: «وَيُسَنُّ الْإِشْهَادُ عَلَى الْبَيْعِ» أَيُّ: لِأَنَّ الْأَمْرَ فِي الْآيَةِ لِلْإِشْهَادِ. اهـ (فَيُرْوَى)^[١].

[١] قَوْلُهُ: «لِلْإِشْهَادِ» أَيُّ الْمُقْتَضِيِّ لِلنَّدْبِ، وَلَمْ يَجِبْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ الْأَعْرَابِيِّ وَلَمْ يُشْهَدْ^(١)، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. لَكِنْ ظَاهِرُ فِعْلِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَقْفُونَ عُقُودَ بَيْعِهِمْ حَتَّى يَجِدُوا مَنْ يَكُونُ شَاهِدًا بِالْعَقْدِ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَوَجَبَ ذَلِكَ وَلَمْ يُحْلُوا بِهِ، وَنُقِلَ عَنْهُمْ نَقْلًا صَحِيحًا ظَاهِرًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥/٢١٥)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَقْضِيَّةِ، بَابُ إِذَا عَلِمَ الْحَاكِمُ صَدَقَ الشَّاهِدُ الْوَاحِدُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ، رَقْمُ (٣٦٠٧)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ التَّسْهِيلِ فِي تَرْكِ الْإِشْهَادِ عَلَى الْبَيْعِ، رَقْمُ (٤٦٤٧)، مِنْ حَدِيثِ عِمَارَةَ بْنِ خَزِيمَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَمِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ

وَالشَّرْطُ هُنَا^(١): إِلْزَامُ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ الْآخَرَ بِسَبَبِ الْعَقْدِ مَا لَهُ فِيهِ مَنَفَعَةٌ، وَمَحَلُّ الْمُعْتَبَرِ مِنْهَا صُلْبُ الْعَقْدِ^(٢)، وَهِيَ ضَرْبَانِ، ذَكَرَ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا بِقَوْلِهِ: «مِنْهَا صَحِيحٌ» وَهُوَ مَا وَافَقَ مُقْتَضَى الْعَقْدِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٥٨ / ٢): تَنْبِيهُ: وَهَلْ إِذَا أُلْحِقَ بِهِ شَرْطٌ فَاسِدٌ زَمَنَ الْخِيَارَيْنِ يُلْحَقُ بِهِ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ مِنْ إِفْسَادِ الْعَقْدِ أَوْ فَسَادِهِ؟ ظَاهِرٌ عِبَارَةً (الْمُتَهَيِّ) وَشَرْحِهِ -آخِرُ الرَّبَا- مُقْتَضٍ لِلْحُقُوقِ، وَتَرْتَّبُ حُكْمِهِ، نَبَهَ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْأَذْكِيَاءِ. اهـ (فَيُرْوَى)^(٣).

[١] أَي: فِي بَابِ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ، وَاعْلَمْ أَنَّ بَيْنَ شَرْطِ الشَّيْءِ وَالشَّرْطِ فِيهِ فَرْقًا، فَأَمَّا شَرْطُهُ فَهُوَ مَا تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الشَّرْطُ فِيهِ فَهُوَ مَا يَتَوَقَّفُ لُزُومُهُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُسْقِطْهُ مَنْ هُوَ لَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمِنَ الْفُرُوقِ أَيْضًا أَنَّ شُرُوطَ الشَّيْءِ ثَابِتَةٌ مِنْ قِبَلِ الشَّارِعِ فَلَا يُمَكِّنُ إِسْقَاطُهَا، وَأَمَّا الشُّرُوطُ فِيهِ فَهِيَ مِنْ قِبَلِ الْعَاقِدَيْنِ، فَلِمَنْ هِيَ لَهُ إِسْقَاطُهَا. وَمِنْهَا أَنَّ الشُّرُوطَ فِي الشَّيْءِ قَدْ تَكُونُ صَحِيحَةً، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ مُعْتَبَرَةٍ، أَمَّا شُرُوطُ الشَّيْءِ فَكُلُّهَا صَحِيحَةٌ مُعْتَبَرَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] بَلْ يُؤْخَذُ مِنْ صَرِيحِ كَلَامِ (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) الْمُشَارِ إِلَيْهِ هُنَا لِلْحُقُوقِ؛ حَيْثُ قَالَ: إِنْ زَمَنَ الْخِيَارَيْنِ كَحَالِ الْعَقْدِ^(١). وَهُوَ وَاضِحٌ.

«أَحَدَهَا» شَرَطُ مُقْتَضَى الْبَيْعِ كَالْتَقَابِضِ، وَحُلُولِ الثَّمَنِ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ بَيَانٌ وَتَأْكِيدٌ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ، فَلِذَلِكَ أَسْقَطَهُ الْمُصَنِّفُ.

«الثَّانِي» شَرَطُ مَا كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الْعَقْدِ «كَالرَّهْنِ» الْمُعَيَّنِ أَوْ الضَّامِنِ الْمُعَيَّنِ «و» كَ «تَأْجِيلِ الثَّمَنِ» أَوْ بَعْضِهِ إِلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ^(١).

«و» كَشَرَطِ صِفَةٍ فِي الْمَبِيعِ كَ «كَوْنِ الْعَبْدِ كَاتِبًا أَوْ خَصِيًّا، أَوْ مُسْلِمًا»^(٢).....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٥٩): قَوْلُ الْمَاتِنِ: «كَكَوْنِ الْعَبْدِ كَاتِبًا» أَقُولُ: وَهَلْ يَجِبُ تَعْيِينُ الْكِتَابَةِ مِنْ كَوْنِهَا عَرَبِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا؟ وَعَلَى الثَّانِي: هَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْكِتَابَةِ الْعَرَبِيَّةِ =

[١] فَإِنْ أَجَّلَهُ إِلَى الْمَيْسَرَةِ لَمْ يَصَحَّ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَالصَّوَابُ صِحَّتُهُ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَلَانًا قَدِمَ لَهُ بَزٌّ مِنَ الشَّامِ فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ نَسِيئَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ، فَبَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَاْمْتَنَعَ» رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ بَيْهَقٍ^(١). قَالَ فِي (الْبُلُوغِ)^(٢): وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ، وَلَمَّا ذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّ قِيَاسَ الْمَذْهَبِ صِحَّةُ تَأْجِيلِ الصَّدَاقِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ، وَكَأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مُقْتَضَى الْعَقْدِ. قَالَ: وَلَوْ قِيلَ بِصِحَّتِهِ فِي جَمِيعِ الْأَجَالِ لَكَانَ مُتَّجَهَا^(٣) اهـ.

وَقَوْلُهُ: «كَأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ مُقْتَضَى الْعَقْدِ» وَجْهُهُ أَنَّ الْمُعْسِرَ لَا تَجُوزُ مُطَالَبَتُهُ مَا دَامَ مُعْسِرًا، وَهَذَا - أَيْ: عَدَمُ مُطَالَبَتِهِ بِالذِّينِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ - ثَابِتٌ، سَوَاءً شَرَطَهُ أَمْ لَا، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا شَرَطَهُ لَمْ يَكُنْ لِلْغَرِيمِ فُسْخٌ فِيمَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْفُسْخُ بِالْإِعْسَارِ لِدُخُولِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَهُ كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٢/ ٢٣)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٦/ ٢٥).

(٢) بُلُوغُ الْمَرَامِ رَقْم (٨٦٠).

(٣) الْاِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٥٥٠).

أَوْ خِيَاطًا مَثَلًا «وَالْأَمَةِ بِكَرًا» أَوْ نَحِيضُ، وَالْدَّابَّةَ هِمْلَاجَةً^(١)، وَالْفَهْدِ أَوْ نَحْوِهِ صَيُودًا - فَيَصِحُّ.

فَإِنْ وَقِيَ بِالشَّرْطِ وَإِلَّا فَلِصَاحِبِهِ الْفَسْخُ أَوْ أَرُشُ فَقَدْ الصِّفَةِ، وَإِنْ تَعَدَّرَ رَدُّ تَعَيَّنَ أَرُشُ، وَإِنْ شَرَطَ صِفَةً فَبَانَ أَعْلَى مِنْهَا فَلَا خِيَارَ.

= أَوْ يُكْتَفَى بِكَوْنِهِ يُحْسِنُ الْكِتَابَةَ بِأَيِّ قَلَمٍ كَانَ، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ فِي مَحَلِّ الْعَقْدِ؟ لِلنَّظَرِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ، وَالْأَقْرَبُ الْآخِرُ. اهـ (فَيْرُوز)^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٥٩ / ٢): فَائِدَةٌ: قَالَ ابْنُ عَطَوَةَ: إِذَا جَلَبَ الدَّابَّةَ، وَذَكَرَ صَاحِبَهَا أَنَّهَا حَامِلٌ، يَذْكُرُ ذَلِكَ لِمَنْ سَاوَمَهُ، ثُمَّ بَاعَ وَلَمْ يَشْتَرِ ذَلِكَ لِلْمُشْتَرِي حِينَ الْعَقْدِ، ثُمَّ بَانَتَ حَائِلًا، فَلَا رَدَّ وَلَا أَرُشُ^(٢). اهـ. وَقَالَ ابْنُ ذُهْلَانَ: وَإِنْ شَرَطَ الدَّابَّةَ كَثِيرَةَ اللَّبَنِ، صَحَّ، وَالْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ. وَإِنْ قَالَ: تَحِيءُ كُلَّ يَوْمٍ كَذَا فَشَرَطَ فَاسِدٌ، وَلَوْ فَاتَ غَرَضُهُ الْفَسْخُ. اهـ (م. ق. ر.). قَالَ فِي (الإِقْنَاعِ): وَإِنْ شَرَطَهَا حَائِلًا فَبَانَتَ حَامِلًا فَلَهُ الْفَسْخُ فِي الْأَدَمِيَّةِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ فِي الْأَدَمِيَّاتِ، لَا فِي غَيْرِهَا، زَادَ فِي (الرَّعَايَةِ) وَ(الْحَاوِي): إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِاللَّحْمِ: أَيُّ: لِمُرِيدِ اللَّحْمِ (خَطُّهُ).

[١] أَقُولُ: إِنَّ الْمُتَعَيَّنَ تَعَيَّنَ الْكِتَابَةَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ عُرْفٌ يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

[٢] الْمُتَوَجَّهُ أَنَّ لَهُ الرَّدَّ أَوْ الْأَرُشَ، كَمَا قَالَهُ صَاحِبُ (الْفُرُوعِ) رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا إِذَا أَخْبَرَهُ بِصِفَةٍ فَصَدَّقَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ فِي خِيَارِ التَّدْلِيلِ فِي أَنَّهُ يُثْبِتُ بِهِ الرَّدَّ، وَالصَّحِيحُ أَيْضًا: أَوْ الْأَرُشَ، وَقِيَاسُ قَوْلِهِمْ فِي النَّجْشِ أَنْ مِنْهُ أَنْ يَقُولَ: أَعْطَيْتُ فِي السَّلْعَةِ كَذَا وَهُوَ كَاذِبٌ، قَالَهُ كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ الْعُثَيْمِينُ.

«و» الثالث: شَرَطُ بَائِعٍ نَفْعًا مَعْلُومًا فِي مَبِيعٍ^(١)، غَيْرَ وَطْءٍ وَدَوَاعِيهِ «نَحْوُ أَنْ يَشْتَرِطَ الْبَائِعُ سُكْنَى الدَّارِ» أَوْ نَحْوَهَا «شَهْرًا، وَمُحْلَانِ الْبَعِيرِ» أَوْ نَحْوِهِ الْمَبِيعِ^(٢) «إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ» لِمَا رَوَى جَابِرٌ: «أَنَّهُ بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ جَمَلًا، وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٦٠): قَوْلُهُ: «نَفْعًا مَعْلُومًا فِي مَبِيعٍ» هَذَا مِنَ الْمَفْرَدَاتِ. قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): وَنَفَقَةُ الْمَبِيعِ الْمُسْتَشْنَى نَفْعُهُ مُدَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ، الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهَا عَلَى الْبَائِعِ^(١) لِأَنَّهُ مَالِكُ الْمَنْفَعَةِ، لَا مِنْ جِهَةِ الْمُشْتَرِي كَالْعَيْنِ الْمُوصَى بِنَفْعِهَا، لَا كَالْمَوْجَرَةِ وَالْمُعَارَةِ. قَالَ الشَّيْخُ: وَإِذَا شَرَطَ الْبَائِعُ نَفْعَ الْمَبِيعِ لغير مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ، فَمُقْتَضَى كَلَامِ أَصْحَابِنَا جَوَازُهُ، فَإِنَّهُمْ اخْتَجُّوا بِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّهَا أَعْتَقَتْ سَفِينَةً، وَشَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَخْدَمَ النَّبِيُّ ﷺ مَا عَاشَ» وَاسْتِثْنَاءُ خِدْمَةِ عَبْدِهِ فِي الْعِتْقِ كَاسْتِثْنَائِهَا فِي الْبَيْعِ (خَطُّهُ). وَالظَّاهِرُ: وَجُوبُ النَّفَقَةِ فِي الْمُدَّةِ الْمُسْتَثْنَاةِ عَلَى مُسْتَحِقِّ الْمَنْفَعَةِ، كَالْمَوْصَى لَهُ بِهَا. اهـ (ح.ع).

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٦١): تَبْيِيهُ: يُنْظَرُ فِيهِمَا إِذَا تَلَفَ الْمُسْتَشْنَى نَفْعُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ: هَلْ يَضْمَنُهُ لِكَوْنِهِ آخَرَ تَسْلِيمَةٍ^(٢) أَمْ لَا؛ لِقَوْلِهِمْ كَالْمُسْتَأْجِرِ؟ مُحَلٌّ نَظَرٍ، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي. تَأَمَّلْ. اهـ (فَيْرُوز).

[١] قُلْتُ: بَلِ الْأَظْهَرُ أَنَّهَا عَلَى الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهَا مِلْكُهُ، فَلَهُ غُنْمُهَا وَعَلَيْهِ غُرْمُهَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي أَحْيَرًا أَنَّهَا عَلَى مَالِكِ الْمَنْفَعَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «لِكَوْنِهِ آخَرَ تَسْلِيمَةٍ» لَيْسَ هَذَا هُوَ الْمَوْجِبُ لِلضَّمَانِ، بَلِ الْمَوْجِبُ هُوَ الْإِمْتِنَاعُ مِنْ تَسْلِيمِهِ، أَمَّا إِذَا بَقِيَ بِيَدِهِ بِاخْتِيَارِ الْمُشْتَرِي فَلَا ضَمَانَ إِلَّا فِيمَا يَحْتَاجُ لِتَوْفِيَةِ قَبْلِ تَوْفِيَتِهِ. قَالَه كَاتِبُهُ، عَفِيَ عَنْهُ.

وَاحتَجَّ فِي (التَّغْلِيْقِ) وَ(الِإِنْتِصَارِ) وَغَيْرَهُمَا بِشِرَاءِ عَثْمَانَ مِنْ صُهَيْبٍ أَرْضًا،
وَشَرَطَ وَقَفَهَا عَلَيْهِ وَعَلَى عَقِبِهِ، ذَكَرَهُ فِي (المُبْدِعِ) وَمُقْتَضَاهُ صِحَّةُ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ.
وَلِبَائِعِ إِجَارَةٍ وَإِعَارَةٍ مَا اسْتَشْنَى، وَإِنْ تَعَدَّرَ انْتِفَاعُهُ بِسَبَبِ مُشْتَرٍ فَعَلَيْهِ أَجْرُهُ
الْمِثْلُ لَهُ «أَوْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ» نَفْعًا مَعْلُومًا فِي مَبِيعِ كَ «حَمْلِ الْحَطَبِ» الْمَبِيعِ
إِلَى مَوْضِعٍ مَعْلُومٍ «أَوْ تَكْسِيرِهِ أَوْ خِيَاطَةِ الثَّوبِ» الْمَبِيعِ «أَوْ تَفْصِيلِهِ» إِذَا بَيَّنَّ نَوْعَ
الْخِيَاطَةِ أَوْ التَّفْصِيلِ، وَاحتَجَّ أَحْمَدُ لِذَلِكَ بِمَا رَوَى «أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ اشْتَرَى مِنْ
نَبْطِيٍّ جُرْزَةَ حَطَبٍ، وَشَارَطَهُ عَلَى حَمْلِهَا» وَلِأَنَّهُ بَيَّعَ وَإِجَارَةً فَالْبَائِعُ كَالْأَجِيرِ، وَإِنْ
تَرَاضَيَا عَلَى أَخْذِ أَجْرَتِهِ وَلَوْ بِلاَ عُذْرِ جَارَ.

«وَإِنْ جُمِعَ بَيْنَ شَرْطَيْنِ» مِنْ غَيْرِ النَّوَاعِينَ^[١] الْأَوَّلَيْنِ كَحَمْلِ حَطَبٍ وَتَكْسِيرِهِ،
وَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ وَتَفْصِيلِهِ «بَطَلَ الْبَيْعُ»^(١) لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانِ^[٢] فِي بَيْعٍ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَقَرِيِّ (٢/٦٣): قَوْلُهُ: «بَطَلَ الْبَيْعُ» وَعَنْهُ: يَصِحُّ، اخْتَارَهُ

الشَّيْخُ^[٢]

[١] وَهُمَا مَا كَانَ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ أَوْ مَصْلَحَتِهِ.

[٢] رَجَّحَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مَعْنَى الشَّرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ هِيَ مَسْأَلَةُ الْعَيْنَةِ^(١). وَاللَّهُ

أَعْلَمُ. وَقَدْ رَجَّحَهُ بِأَوْجُهُ، وَبَيَّنَّ ضَعْفَ مَا سِوَاهُ.

[٣] أَيُّ: تَقْيُّ الدِّينِ^(٢).

(١) إغاثة اللفهان (١/٣٦٣).

(٢) انظر: الإنصاف (٤/٣٤٨).

وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الشُّرُوطِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ «وَمِنْهَا فَاسِدٌ» وَهُوَ مَا يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

«أَحَدُهَا» «يُبْطَلُ الْعَقْدُ»^[٢١] مِنْ أَصْلِهِ «كَاشْتَرَا طِ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَقْدًا آخَرَ كَسَلَفٍ» أَيُّ: سَلَمٍ «وَقَرْضٍ، وَبَيْعٍ، وَإِجَارَةٍ، وَصَرَفٍ» لِلثَّمَنِ أَوْ غَيْرِهِ،

= وَحُلُّ الْخِلَافِ إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ مَصْلَحَتِهِ فَإِنْ كَانَا مِنْ مَصْلَحَتِهِ صَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ (إِنْصَافٍ).

[١] وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّ الشَّرْطَ وَحْدَهُ بَاطِلٌ، وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِوَسٍّ فِي تَذَكُّرَتِهِ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي (الْمَذْهَبِ) وَ(الْمُحَرَّرِ)^(١) وَ(الْفَائِقِ)^(٢). اهـ.

[٢] وَقَالَ مَالِكٌ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا جَائِزٌ، لَكِنْ يُسْتَنْى مِنْ هَذَا مَسْأَلَةُ السَّلَفِ وَالسَّلَمِ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي (الْمُغْنِيِّ): إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ خِلَافًا فِي الْبُطْلَانِ إِلَّا أَنَّ مَالِكًا يَقُولُ: إِنْ تَرَكَ مُشْتَرِطُ السَّلَفِ السَّلَفَ فَإِنَّهُ يَصَحُّ^(٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيُسْتَنْى أَيْضًا مَا إِذَا كَانَ اشْتِرَا طِ الْعَقْدِ الثَّانِي حِيلَةً عَلَى الرَّبَا، مِثْلَ أَنْ يَبِيعَ عَلَيْهِ صَاعِي بُرٍّ رَدِيءٍ بِدِرْهَمٍ، عَلَى أَنْ يَبِيعَهُ صَاعًا وَاحِدًا مِنَ الْبُرِّ الطَّيِّبِ بِدِرْهَمٍ، فَإِنَّ هَذَا حِيلَةٌ عَلَى بَيْعِ صَاعَيْنِ مِنَ الْبُرِّ الرَّدِيِّ بِصَاعٍ مِنَ الطَّيِّبِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المحرر (١/ ٣١٤).

(٢) الإنصاف (٤/ ٣٥٠).

(٣) انظر: التهذيب في اختصار المدونة (٣/ ١٤٤).

(٤) المغني (٦/ ٣٣٤).

وَشَرَكَةٍ وَهُوَ «بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ» الْمَنْهِي عَنْهُ، قَالَهُ أَحْمَدُ^[١].

«الثَّانِي» مَا يَصِحُّ مَعَهُ الْبَيْعُ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا خَسَارَةَ عَلَيْهِ، أَوْ مَتَى نَفَقَ الْمِيعُ وَإِلَّا رَدَّهُ، أَوْ» شَرَطَ أَنْ «لَا يَبِيعَ» الْمِيعَ «وَلَا يَهَبَ» لَهُ «وَلَا يَعْتِقَ» لَهُ «أَوْ» شَرَطَ «إِنْ أَعْتَقَ فَالْوَلَاءُ لَهُ» أَيُّ: لِلْبَائِعِ «أَوْ» شَرَطَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي «أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ» أَيُّ: أَنْ يَبِيعَ الْمِيعَ، أَوْ يَهَبَهُ وَنَحْوَهُ - «بَطَلَ الشَّرْطُ وَحْدَهُ»^[٢].....

[١] وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَام: بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ هِيَ مَسْأَلَةُ الْعَيْنَةِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: فَلَهُ أَوْ كَسَهُمَا أَوْ الرِّبَا^(١) فَأَوْ كَسَهُمَا الثَّمَنُ الْحَالُّ، وَالْمَوْجَلُّ هُوَ الْأَكْثَرُ، وَالْأَخْذُ بِهِ رَبًّا. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ هَذَا بَعْشَرَةً نَقْدًا أَوْ بَعْشَرِينَ نَسِيئَةً، وَرَجَّحَ ابْنُ الْقَيِّمِ^(٢) مَا قَالَهُ شَيْخُهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «بَطَلَ الشَّرْطُ وَحْدَهُ» قَالَ الْأَصْحَابُ: وَلَمِنْ فَاتٍ عَرَضُهُ بِفَسَادِ الشَّرْطِ مِنْ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ الْفَسْخُ، عَلِمَ الْحُكْمُ أَوْ جَهْلُهُ^(٣). اهـ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: لَيْسَ لِلْعَالَمِ بِفَسَادِ الشَّرْطِ أَنْ يَفْسَخَ؛ لِذُخُولِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ مُحْجَرٌ بَيْنَ الْفَسْخِ أَوْ أَرْضِ نَقْصِ الثَّمَنِ، وَقِيلَ: لَا أَرْضَ لَهُ، بَلْ يُحْجَرُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَبَيْنَ الْإِمْسَاكِ مَجَانًا. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ^(٤). اهـ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ عَالِمًا بِفَسَادِ الشَّرْطِ وَقَصْدِ تَغْيِيرِ الْمُشْتَرِي فَيُلْزَمُ بِالْأَرْضِ وَيَبْنَ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا فَلَا يُلْزَمُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مجموع الفتاوى (٢٩/٤٣٢).

(٢) إعلام الموقعين (٣/٢٢٥).

(٣) انظر: شرح منتهى الإرادات (٢/٣٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٩/٣٤٠ - ٣٤١).

لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَ شَرْطٍ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ فِي حَدِيثٍ بَرِيرَةَ أَبْطَلَ الشَّرْطَ، وَلَمْ يُبْطِلِ الْعَقْدَ.
«إِلَّا إِذَا شَرَطَ» الْبَائِعُ «الْعِتَقَ» عَلَى الْمُشْتَرِي فَيَصِحُّ الشَّرْطُ أَيْضًا، وَيُجْبَرُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعِتَقِ إِنْ أَبَاهُ، وَالْوَلَاءُ لَهُ، فَإِنْ أَصَرَ أَعْتَقَهُ حَاكِمٌ، وَكَذَا شَرْطُ رَهْنٍ فَاسِدٌ كَخَمْرِ وَمَجْهُولٍ، وَخِيَارٍ أَوْ أَجَلٍ مَجْهُولَيْنِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ فَيَصِحُّ الْبَيْعُ، وَيَفْسُدُ الشَّرْطُ.
«و» إِنْ قَالَ الْبَائِعُ: «بِعْتُكَ» كَذَا بِكَذَا «عَلَى أَنْ تَنْقُذَنِي الثَّمَنَ إِلَى ثَلَاثٍ» لَيَالٍ مَثَلًا، أَوْ عَلَى أَنْ تَرْهَنَنِيهِ بِشَمْنِهِ «وَالَا» تَفْعَلْ ذَلِكَ «فَلَا بَيْعَ بَيْنَنَا».....

[١] سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَمَّنْ بَاعَ أَمَةً وَشَرَطَ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ يَتَسَرَّى بِهَا لَا لِلْخِدْمَةِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ فِعْلًا أَوْ تَرْكًا فِي الْبَيْعِ مِمَّا هُوَ مَقْصُودٌ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمَبِيعِ نَفْسِهِ صَحَّ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ، كَشَرْطِ الْعِتَقِ، ثُمَّ ذَكَرَ صِحَّةَ شَرْطِ الْوَفِّ وَالتَّعْلِيمِ، وَأَنْ لَا يُخْرِجُهُ مِنْ ذَلِكَ الْبَلَدِ، أَوْ لَا يَسْتَعْمِلَهُ فِي الْعَمَلِ الْفُلَانِي، أَوْ لَا يُزَوِّجَهُ أَوْ يُسَاوِيَهُ فِي الْمَطْعَمِ، أَوْ لَا يَبِيعَهُ وَلَا يَهَبَهُ، فَإِذَا امْتَنَعَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْوَفَاءِ فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَيْهِ أَوْ يَنْفَسَخُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ^(١) اهـ.

وَقَوْلُهُ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ»^(٢) أَيُّ: وَمَا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ صَحِيحٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧١).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل، رقم (٢١٦٨)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق، رقم (١٥٠٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وَقَبِلَ الْمُشْتَرِي «صَحَّ» الْبَيْعُ وَالتَّعْلِيْقُ، كَمَا لَوْ شَرَطَ الْخِيَارَ، وَيَنْفَسِخُ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ.
«و» «الثَّالِثُ» مَا لَا يَنْعَقِدُ مَعَهُ بَيْعٌ، نَحْوُ: «بِعْتُكَ إِنْ جِئْتَنِي بِكَذَا أَوْ» إِنْ «رَضِيَ زَيْدٌ» بِكَذَا، وَكَذَا تَعْلِيْقُ الْقَبُولِ^[١] «أَوْ يَقُولُ» الرَّاهِنُ «لِلْمُرْتَمِنِ: إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ» فِي مَحَلِّهِ «وَالْأَلَّا فَالْرَهْنُ لَكَ - لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ» رَوَاهُ الْأَثَرُمُ، وَفَسَّرَهُ أَحْمَدُ بِذَلِكَ.

وَكَذَا كُلُّ بَيْعٍ عُلِّقَ عَلَى شَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ غَيْرِ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» وَغَيْرِ بَيْعِ الْعَرَبُونَ بِأَنْ يَدْفَعَ بَعْدَ الْعَقْدِ شَيْئًا، وَيَقُولُ: إِنْ أَخَذْتُ الْمَبِيعَ أَتَمَمْتُ الثَّمَنَ، وَإِلَّا فَهُوَ لَكَ - فَيَصِحُّ؛ لِفِعْلِ عُمَرَ^[٢] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْمَدْفُوعُ لِلْبَائِعِ إِنْ لَمْ يَتِمَّ الْبَيْعُ، وَالْإِجَارَةُ مِثْلُهُ.

[١] أَيُّ: فَلَا يَصِحُّ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: إِذَا قَالَ: بِعْتُكَ إِنْ جِئْتَنِي بِكَذَا أَوْ إِنْ رَضِيَ زَيْدٌ صَحَّ الْبَيْعُ وَالشَّرْطُ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ. اه. (اخْتِيَارَات) (١).
قُلْتُ: وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ذَكَرَهُ فِي (المُخْتَارَاتِ الْجَلِيَّةِ) (٢). اه. كَاتِبُهُ.

[٢] وَهُوَ مَا رُوِيَ عَنْ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ الْحَارِثِ أَنَّهُ اشْتَرَى لِعُمَرَ دَارَ السَّجْنِ مِنْ صَفْوَانَ ابْنِ أُمَيَّةَ، فَإِنْ رَضِيَ عُمَرُ وَإِلَّا فَلَهُ كَذَا وَكَذَا (٣). قَالَ الْأَثَرُمُ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: تَذَهَبُ إِلَيْهِ؟ قَالَ: أَيُّ شَيْءٍ أَقُولُ هَذَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟! قَالَهُ فِي (المُغْنِي) (٤)، وَقَالَ: فَأَمَّا إِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ قَبْلَ الْبَيْعِ دِرْهَمًا، وَقَالَ: لَا تَبِعْ هَذِهِ السَّلْعَةَ لِغَيْرِي وَإِنْ لَمْ أَشْتَرِهَا فَهَذَا الدِّرْهَمُ لَكَ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٠ - ٤٧١).

(٢) المختارات الجليلة (ص: ٦٦).

(٣) علقه البخاري: كتاب الخصومات، باب الربط والحبس في الحرم، (٣/ ١٢٣)، ووصله عبد الرزاق (٥/ ١٤٧)، وابن أبي شيبة (١١/ ٦٧٢)، والبيهقي (٦/ ٣٤).

(٤) المغني (٦/ ٣٣١).

«وَإِنْ بَاعَهُ» شَيْئًا «وَشَرَطَ» فِي الْبَيْعِ «الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ مَجْهُولٍ» أَوْ مِنْ عَيْبٍ كَذَا إِنْ كَانَ «لَمْ يَبْرَأْ» الْبَائِعُ، فَإِنْ وَجَدَ الْمُشْتَرِي بِالْمَبِيعِ عَيْبًا فَلَهُ الْخِيَارُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ بَعْدَ الْبَيْعِ، فَلَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِ قَبْلَهُ، وَإِنْ سَمَّى الْعَيْبَ أَوْ أَبْرَأَهُ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْعَقْدِ بَرَأَ.

«وَإِنْ بَاعَهُ دَارًا» أَوْ نَحْوَهَا مِمَّا يُذَرَعُ «عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَذْرُعٍ، فَبَانَتْ أَكْثَرُ» مِنْ عَشْرَةٍ «أَوْ أَقَلُّ» مِنْهَا «صَحَّ» الْبَيْعُ، وَالزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ.

«وَلَمِنْ جِهَلِهِ» أَيِ الْحَالِ مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ «وَفَاتَ غَرَضُهُ - الْخِيَارُ» فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ مَا لَمْ يُعْطِ الْبَائِعُ الزِّيَادَةَ لِلْمُشْتَرِي مَجَانًّا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، أَوْ يَرْضَ الْمُشْتَرِي بِأَخْذِهِ بِكُلِّ الثَّمَنِ فِي الثَّانِيَةِ؛ لِعَدَمِ فَوَاتِ الْغَرَضِ.

وَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى الْمَعَاوَضَةِ عَنِ الزِّيَادَةِ أَوْ النَّقْصِ - جَازَ، وَلَا يُجْبَرُ أَحَدُهُمَا عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ نَحْوَ صُبْرَةٍ عَلَى أَنَّهَا عَشْرَةُ أَقْفِزَةٍ فَبَانَتْ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ - صَحَّ الْبَيْعُ وَلَا خِيَارَ، وَالزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ^(١).

مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِعَقْدٍ مُبْتَدِئٍ وَحَسَبَ الدَّرْهَمَ مِنَ الثَّمَنِ صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِهَا لَمْ يَسْتَحِقَّ الْبَائِعُ الدَّرْهَمَ^(١) اهـ وَتَمَامُهُ فِيهِ.

[١] وَيَسْقُطُ مِنَ الثَّمَنِ بِقِسْطِ النَّاقِصِ، وَقِيلَ: إِذَا بَانَتْ أَنْقَصَ فَلَهُ الْخِيَارُ، قُلْتُ: وَلَعَلَّهُ أَظْهَرُ، خُصُوصًا إِذَا كَانَ لِلْمُشْتَرِي غَرَضٌ فِي قَدْرِ مُعَيَّنٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ الْخِيَارِ^(١) وَقَبْضِ الْمَبِيعِ وَالْإِقَالَةِ

الْخِيَارُ اسْمُ مَصْدَرٍ اخْتَارَ، أَيُّ: طَلَبَ خَيْرَ الْأَمْرَيْنِ، مِنْ الْإِمْضَاءِ وَالْفَسْخِ.
 «وَهُوَ» ثَمَانِيَةٌ «أَقْسَامُ: الْأَوَّلُ خِيَارُ الْمَجْلِسِ بِكَسْرِ اللَّامِ، مَوْضِعِ الْجُلُوسِ،
 وَالْمُرَادُ هُنَا مَكَانُ التَّبَايُعِ، «يُثْبِتُ» خِيَارُ الْمَجْلِسِ «فِي الْبَيْعِ» لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ يَرْفَعُهُ:
 «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا
 الْآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
 لَكِنْ يُسْتَشْنَى مِنَ الْبَيْعِ الْكِتَابَةُ^(١)،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٦٩-٧٠): تَنْبِيْهُ: وَإِذَا قُلْنَا فِي شِرَاءٍ مَنْ يَغْتَقِ
 عَلَيْهِ: لَا يَثْبُتُ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي، فَهَلْ يَثْبُتُ لِلْبَائِعِ أَمْ لَا؟ قَالَ فِي تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ: قِيلَ:
 لَا يَثْبُتُ لَهُ أَيُّضًا. قُلْتُ: وَهُوَ قَوِيٌّ؛ مُرَاعَاةً لِلْعَتَقِ. وَقِيلَ: يَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ
 لِلْمُشْتَرِي. قَالَهُ فِي (الرَّعَايَةِ) وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، يَعْنِي بِهِ: صَاحِبَ (الْفُرُوعِ) فَإِنَّ
 ظَاهِرَهُ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِالْمُشْتَرِي، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ الْإِخْتِصَاصُ.
 انْتَهَى كَلَامُ التَّصْحِيحِ (فَيْرُوز)^[١].

[١] أَقُولُ: فَعَلَى مَا ذَكَرَهُ: الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ يَضْمَنُهُ بِقِيَمَتِهِ لَا بِثَمَنِهِ؛ لِأَنَّهُ
 كَالْمُتْلَفِ لَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر الملحق المفرد بالتعليق على المسائل المرجوحة في باب الخيار (٢/٦٧٩)

وَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ^[١]، وَشِرَاءُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ^[٢] أَوْ اعْتَرَفَ بِحُرِّيَّتِهِ قَبْلَ الشِّرَاءِ.

«و» كَالْبَيْعِ «الصُّلْحُ بِمَعْنَاهُ» كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ، ثُمَّ صَالَحَهُ عَنْهُ بِعَوَضٍ، وَقِسْمَةُ التَّرَاضِي^[٣] وَالْهَبَةُ عَلَى عَوَضٍ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ «و» كَبَيْعٍ أَيْضًا «إِجَارَةٌ» لِأَنَّهَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ، أَشْبَهَتِ الْبَيْعَ «و» كَذَا «الصَّرْفُ وَالسَّلَامُ» لِتَنَاوُلِ الْبَيْعِ لَهُمَا «دُونَ سَائِرِ الْعُقُودِ» كَالْمَسَاقَاةِ، وَالْحَوَالَةِ، وَالْوَقْفِ، وَالرَّهْنِ، وَالضَّمَانِ.

«وَلِكُلِّ مِنَ الْمُتَبَايِعَيْنِ» وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمَا مِمَّنْ تَقَدَّمَ «الْخِيَارُ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا عُرْفًا بِأَبْدَانِهِمَا» مِنْ مَكَانِ التَّبَايُعِ^[٤]، فَإِنْ كَانَا فِي مَكَانٍ وَاسِعٍ كَصَحْرَاءَ فَبِأَنْ يَمْشِيَ أَحَدُهُمَا مُسْتَدْبِرًا لِصَاحِبِهِ خُطُوَاتٍ.

[١] وَقِيلَ: يَثْبُتُ بِقَوْلِ طَرَفِي الْعَقْدِ، فَعَلَيْهِ يَلْزَمُ الْبَيْعُ بِمُفَارَقَةِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وُضِعَ الْعَقْدُ فِيهِ، وَهَذَا أَصَحُّ؛ لِغُيُومِ الْأَدِلَّةِ.

[٢] لِرَجْمٍ أَوْ تَغْلِيْقٍ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَقِسْمَةُ التَّرَاضِي» قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) فِي بَابِ الْقِسْمَةِ: لَعَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ قَاسِمٌ^(١) اهـ. أَيْ: لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِيْمَا إِذَا كَانَتِ الْقِسْمَةُ بِقَاسِمٍ فَإِنَّهَا تَلْزَمُ بِمُجَرَّدِ قُرْعَتِهِ؛ لِأَنَّهَا حُكْمٌ. وَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ لَزِمَتْ بِرِضَاهُمَا وَتَفَرُّقِهِمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي (الْمُغْنِيِّ) وَجْهًا آخَرَ أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ إِلَّا بِالتَّرَاضِي؛ لِأَنَّهَا بَيْعٌ^(٢).

[٤] وَيُشْتَرَطُ كَوْنُ تَفَرُّقِهِمَا اخْتِيَارًا، فَإِنْ كَانَ كُرْهًا أَوْ خَوْفًا أَوْ إِجْءَاءً فَإِلَى أَنْ يَتَفَرَّقَا مِنْ مَوْضِعٍ زَالَ فِيهِ ذَلِكَ الْعُدْرُ، وَإِنْ أَكْرَهَ أَحَدُهُمَا بَقِيَ خِيَارُهُ فَقَطْ، وَبَطَلَ خِيَارُ صَاحِبِهِ، وَقِيلَ: يَبْطُلَانِ مَعًا، وَقِيلَ: لَا يَبْطُلَانِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٥٥٣).

(٢) المغني (١٤/ ١١٣).

وَإِنْ كَانَا فِي دَارٍ كَبِيرَةٍ، ذَاتِ مَجَالِسَ وَيُوتٍ - فَبِأَنْ يُفَارِقَهُ مِنْ بَيْتٍ إِلَى بَيْتٍ، أَوْ إِلَى نَحْوِ صِفَةٍ، وَإِنْ كَانَا فِي دَارٍ صَغِيرَةٍ فَإِذَا صَعِدَ أَحَدُهُمَا السَّطْحَ، أَوْ خَرَجَ مِنْهَا، فَقَدْ افْتَرَقَا، وَإِنْ كَانَا فِي سَفِينَةٍ كَبِيرَةٍ فَبَصُغُودِ أَحَدِهِمَا أَعْلَاهَا إِنْ كَانَا أَسْفَلَ، أَوْ بِالْعَكْسِ، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً فَبِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا مِنْهَا، وَلَوْ حُجِرَ بَيْنَهُمَا بِحَاجِزٍ كَحَائِطٍ أَوْ نَاصِيَةٍ لَمْ يُعَدَّ تَفَرُّقًا، لِبَقَائِهِمَا بِأَبْدَانِهِمَا بِمَحَلِّ الْعَقْدِ، وَلَوْ طَالَتِ الْمُدَّةُ.

«وَإِنْ نَفَيْاهُ» أَيِ: الْخِيَارِ، بِأَنْ تَبَايَعَا عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ بَيْنَهُمَا لَزِمَ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ «أَوْ أَسْقَطَاهُ» أَيِ الْخِيَارِ بَعْدَ الْعَقْدِ «سَقَطَ» لِأَنَّ الْخِيَارَ حَقٌّ لِلْعَاقِدِ، فَسَقَطَ بِإِسْقَاطِهِ.

«وَإِنْ أَسْقَطَهُ أَحَدُهُمَا» أَيِ: أَحَدِ الْمُتَبَايَعَيْنِ، أَوْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: اخْتَرْتُ - سَقَطَ خِيَارُهُ^[١]، وَ«بَقِيَ خِيَارُ الْآخَرِ» لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ إِسْقَاطُ لَخِيَارِهِ بِخِلَافِ صَاحِبِهِ، وَتَحَرُّمُ الْفُرْقَةِ؛ خَشْيَةَ الْفَسْخِ، وَيَنْقَطِعُ الْخِيَارُ بِمَوْتِ^[٢] أَحَدِهِمَا لَا بِجُنُونِهِ^[٣].
«وَإِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ» بِأَنْ تَفَرَّقَا كَمَا تَقَدَّمَ «لَزِمَ الْبَيْعُ» بِلَا خِلَافٍ.

[١] وَعَنْهُ: لَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ إِذَا قَالَ لِصَاحِبِهِ: اخْتَرْتُ^(١).

[٢] أَيِ: فَلَا يُورَثُ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ: بَلْ يُورَثُ كَخِيَارِ الشَّرْطِ.

[٣] فَيَكُونُ عَلَى خِيَارِهِ لَوْ أَفَاقَ فِي الْمَجْلِسِ، أَمَّا بَعْدَ التَّفَرُّقِ فَلَا خِيَارَ لَهُ، وَذَكَرَ فِي (الْإِقْنَاعِ) أَنَّهُ إِذَا خَرَسَ ثُمَّ جُنَّ أَنْ وَلِيَّهُ يَقُومُ مَقَامَهُ^(٢). قَالَ م. ص: ذَكَرَهُ فِي (الْمُغْنِيِّ) وَ(الشَّرْحِ)^(٣) وَلَمْ يُعْلَلْهُ، وَلَعَلَّهُ إِحْقَاقًا لَهُ بِالسَّفِينَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الإنصاف (٤/ ٣٧٣).

(٢) الإقناع (٢/ ٩٠).

(٣) المغني (٦/ ١٤)، و الشرح الكبير (٤/ ٦٤).

الْقِسْمُ «الثَّانِي» مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ: خِيَارُ الشَّرْطِ بِـ «أَنْ يَشْتَرِطَهُ» أَيُّ: يَشْتَرِطُ الْمُتَعَاقِدَانِ الْخِيَارَ «فِي» صُلْبِ الْعَقْدِ، أَوْ بَعْدَهُ فِي مُدَّةِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ، أَوْ الشَّرْطِ «مُدَّةً مَعْلُومَةً وَلَوْ طَوِيلَةً»^[١] لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ».

وَلَا يَصِحُّ اشْتِرَاؤُهُ بَعْدَ لُزُومِ الْعَقْدِ، وَلَا إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ^[٢]، وَلَا فِي عَقْدِ حِيلَةٍ لِيَرْبَحَ فِي قَرْضٍ^(١)، فَيَحْرُمُ، وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٧٢): قَوْلُهُ: «لِيَرْبَحَ فِي قَرْضٍ» كَمَا لَوْ قَالَ: أَقْرِضْنِي مِئَةَ دِينَارٍ، وَأَبِيعْكَ فِيهِنَّ دَارِي، وَتَجَعَلَ الْخِيَارَ لِي شَهْرًا، أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، فَأَقْرَضَهُ وَبَاعَهُ، فَالْقَرْضُ وَالْبَيْعُ فَاسِدَانِ. اهـ. وَمِنْهُ: أَنْ يُقْرِضَ شَخْصًا عَشْرَةَ أَزْوَاجٍ عَلَى أَنْ يَبِيعَهُ نَخْلَةً، وَيُثْبِتَهُ الْخِيَارَ سَنَةً حِيلَةً؛ لِيَرْبَحَ مِنْ ثَمَائِهَا (تَقْرِير) قِيلَ لِأَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ أَرَادَ إِزْفَاقَهُ أَرَادَ أَنْ =

[١] ظَاهِرُهُ: حَتَّى فِيمَا لَا يَبْقَى إِلَى آخِرِ الْمُدَّةِ كَطَعَامٍ، وَبَيْعٍ، وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ فِيمَا لَا يَبْقَى إِلَى آخِرِ الْمُدَّةِ، وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ أَنَّهُ قَالَ: يَتَوَجَّهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ^(١) قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَالْقَوْلُ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ مُتَّبَعٌ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنْهُ: يَجُوزُ، أَيُّ: أَجَلٌ مَجْهُولٌ، ثُمَّ هُمَا عَلَى خِيَارِهِمَا إِلَّا أَنْ يَقْطَعَاهُ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (الْهَدْيِ) فِي سِيَاقٍ فَقِهِ غَرْوَةَ ثَقِيفٍ عَلَى أَنَّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ إِذَا جَعَلَا أَجَلًا غَيْرَ مَحْدُودٍ جَازَ إِذَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ وَرَضِيَا بِهِ. قَالَ: وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ فِي الْخِيَارِ إِلَى مُدَّةٍ غَيْرِ مَحْدُودَةٍ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا حَتَّى يَقْطَعَاهُ، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ، وَتَمَامُهُ فِيهِ^(٣).

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَا إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ» أَقُولُ: قَدْ سَبَقَ أَنَّ الشَّرْطَ بَاطِلٌ وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ.

(١) شرح الزركشي (٢/ ١١).

(٢) الإنصاف (٤/ ٣٧٣).

(٣) زاد المعاد (٣/ ٤٨٩).

«وَابْتَدَأُوهَا» أَيِ ابْتَدَاءِ مُدَّةِ الْخِيَارِ «مِنَ الْعَقْدِ» إِنَّ شُرْطَ فِي الْعَقْدِ، وَإِلَّا فَمِنْ حِينَ اشْتَرِطَ «وَإِذَا مَضَتْ مُدَّتُهُ» أَيِ: مُدَّةِ الْخِيَارِ وَلَمْ يُفْسَخْ - لَزِمَ الْبَيْعُ.

«أَوْ قَطَعَاهُ» أَيِ: قَطَعَ الْمُتَعَاقِدَانِ الْخِيَارَ «بَطْلَ» وَلَزِمَ الْبَيْعُ، كَمَا لَوْ لَمْ يَشْتَرِطَاهُ.

«وَيُثْبِتُ» خِيَارُ الشَّرْطِ «فِي الْبَيْعِ وَالصُّلْحِ» وَالْقِسْمَةِ وَالْهَبَةِ «بِمَعْنَاهُ» أَيِ: بِمَعْنَى الْبَيْعِ كَالصُّلْحِ بِعَوَضٍ عَنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ مُقَرَّرٍ بِهِ، وَقِسْمَةِ التَّرَاضِي، وَهَبَةِ الثَّوَابِ؛ لِأَنَّهَا أَنْوَاعٌ مِنَ الْبَيْعِ «و» فِي «الْإِجَارَةِ فِي الذِّمَّةِ» كَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ «أَوْ» فِي إِجَارَةِ «عَلَى مُدَّةٍ لَا تَلِي الْعَقْدَ»^[١].....

= يُقَرِّضُهُ مَا لَا يَخَافُ أَنْ يَذْهَبَ^[٢] فَاشْتَرَى مِنْهُ شَيْئًا وَجَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ؟ فَقَالَ: هَذَا جَائِزٌ.

[١] قَوْلُهُ: «لَا تَلِي الْعَقْدَ» مَفْهُومُهُ أَنَّهَا إِنْ وَلِيَتْهُ لَمْ يَصَحَّ الشَّرْطُ، كَمَا فِي الشَّرْحِ فِي الْإِنْصَافِ. وَقِيلَ: يُثْبِتُ، قَالَهُ الْقَاضِي فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ. قَالَ فِي (الْفَائِقِ) اخْتَارَهُ شَيْخُنَا وَهُوَ الْمُخْتَارُ^(١) اهـ. وَشَيْخُهُمْ هُوَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، كَمَا اخْتَارَ الشَّيْخُ أَيْضًا جَوَازَ خِيَارِ الشَّرْطِ فِي كُلِّ الْعُقُودِ^(٢) وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ الْإِجَارَةِ مُطْلَقًا، وَالصَّرْفِ وَالسَّلَمِ وَالضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ^(٣). وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْخُنَا سِوَى هَذِهِ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَخْتَارُ ثُبُوتَهُ فِي كُلِّ عَقْدٍ كَالشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا نَصَّ عَلَى هَذِهِ الْحُمْسَةِ لِذِكْرِ الشَّارِحِ لَهَا هُنَا، فَأَرَادَ بَيَانَ مَرْجُوحِيَّةِ قَوْلِهِ. وَيَحْتَمِلُ تَخْصِيصُهُ ثُبُوتَ الْخِيَارِ بِهَذِهِ الْحُمْسَةِ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] يَعْنِي: الْمُقْتَرَضُ.

(١) الْإِنْصَافِ (٤/ ٣٧٤).

(٢) الْاِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٤٧٢).

(٣) الْمُخْتَارَاتُ الْجَلِيَّةُ (ص: ٦٨).

كَسَنَةِ ثَلَاثٍ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ إِذَا شَرَطَهُ مُدَّةً تَنْقُضِي قَبْلَ دُخُولِ سَنَةِ ثَلَاثٍ، فَإِنْ وَلِيَتْ
الْمُدَّةُ الْعَقْدَ، كَشَهْرٍ مِنَ الْآنِ - لَمْ يَصِحَّ شَرْطُ الْخِيَارِ؛ لِثَلَاثِ يَوْمَيْنِ إِلَى فَوَاتِ بَعْضِ
الْمَنَافِعِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهَا أَوْ اسْتِيفَائِهَا فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ جَائِزٍ، وَلَا يَثْبُتُ
خِيَارُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ كَصَرَفٍ^(١)، وَسَلَمٍ، وَضَمَانٍ، وَكَفَالَةٍ، وَيَصِحُّ شَرْطُهُ
لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ وَلَوْ وَكَيْلَيْنِ.

«وَإِنْ شَرَطَاهُ لِأَحَدِهِمَا دُونَ صَاحِبِهِ صَحَّ»^[١] الشَّرْطُ، وَثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ وَحْدَهُ؛
لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمَا فَكَيْفَمَا تَرَاضِيَا بِهِ جَازَ.

«و» إِنْ شَرَطَاهُ «إِلَى الْغَدِ أَوْ اللَّيْلِ» صَحَّ، وَ«يَسْقُطُ بِأَوَّلِهِ»^[٢].....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٧٣ / ٢): فَائِدَةٌ^[٢]: قَالَ فِي (الْقَوَاعِدِ): وَأَمَّا إِنْ أَسْقَطَ
الْمُشْتَرِي خِيَارَهُ بِعَوَضٍ بَذَلَهُ لَهُ الْبَائِعُ وَقَبِلَهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ عَلَى مَا يَتَّفَقَانِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ مِنَ
الْأَرْضِ فِي شَيْءٍ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ فِي الشُّفْعَةِ، وَنَصَّ عَلَى مِثْلِهِ الْإِمَامُ فِي النِّكَاحِ
فِي خِيَارِ الْمُعْتَقَةِ تَحْتَ عَبْدٍ. قَالَ ابْنُ ذَهْلَانَ: قَوْلُهُ: «لَيْسَ مِنَ الْأَرْضِ فِي شَيْءٍ» أَيُّ: لَيْسَ
حُكْمُهُ حُكْمُ الْأَرْضِ، فَيَجُوزُ بِزِيَادَةٍ وَنَقْصٍ، سَوَاءً قُلْنَا: إِنَّهُ فَسَخُ أَوْ إِسْقَاطُ أَوْ
مُعَاوَضَةٌ، وَأَمَّا أَنْ يَأْخُذَ عَوَضًا ثُمَّ يُطَالِبَ بِالْأَرْضِ فَلَا، وَهَذَا الَّذِي تَقَرَّرَ لَنَا عِنْدَ الشَّيْخِ
مُحَمَّدٍ. اهـ (م ق ر).

[١] وَإِنْ شَرَطَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا لِأَجْنَبِيٍّ دُونَهُمَا لَمْ يَصِحَّ.

[٢] وَيَتَوَجَّهُ الْعَمَلُ بِالْعُرْفِ. اهـ (فُرُوع) (١).

[٣] الظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّ هَذِهِ الْفَائِدَةِ خِيَارُ الْغَيْبِ.

أَي: أَوَّلِ الْغَدِ أَوْ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّ «إِلَى» لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ، فَلَا يَدْخُلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا، وَإِلَى صَلَاةٍ يَسْقُطُ بِدُخُولِ وَقْتِهَا.

«و» يَجُوزُ «لِمَنْ لَهُ الْخِيَارُ الْفَسْخُ وَلَوْ مَعَ غَيْبَةِ» صَاحِبِهِ «الْآخِرِ وَ» مَعَ «سَخَطِهِ» كَالطَّلَاقِ. «وَالْمَلِكُ» فِي الْمَبِيعِ «مُدَّةُ الْخِيَارَيْنِ» أَي: خِيَارِ الشَّرْطِ وَخِيَارِ الْمَجْلِسِ «لِلْمُشْتَرِي» سَوَاءٌ كَانَ الْخِيَارُ هُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

فَجَعَلَ الْمَالَ لِلْمُبْتَاعِ بِاشْتِرَاطِهِ^[١]، وَهُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ بَيْعٍ، فَشَمِلَ بَيْعَ الْخِيَارِ. «وَلَهُ» أَي: لِلْمُشْتَرِي «تَمَاضٍ» أَي: نَمَاءُ الْمَبِيعِ «الْمُنْفَصِلِ» كَالثَّمَرَةِ «وَكَسْبُهُ» فِي مُدَّةِ الْخِيَارَيْنِ، وَلَوْ فَسَخَاهُ بَعْدُ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكِهِ الدَّخِلِ فِي ضَمَانِهِ لِحَدِيثِ: «الْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ» صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَأَمَّا النَّمَاءُ الْمُتَّصِلُ كَالسَّمَنِ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ الْعَيْنَ^[٢] مَعَ الْفَسْخِ؛ لِتَعَدُّرِ انْفِصَالِهِ.

[١] أَي: فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْعَبْدَ لِلْمُبْتَاعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اشْتَرَطَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَالُ لَا يَنْبُتُ إِلَّا بِاشْتِرَاطِهِ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْمَلِكِ فِي الْعَبْدِ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِي النَّمَاءِ الْمُتَّصِلِ أَنَّهُ يَتَّبِعُ الْعَيْنَ» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَذَكَرَ ابْنُ رَجَبٍ نَصًّا عَنْ أَحْمَدَ يَقْضِي بِأَنَّهُ إِذَا رَدَّ الْمَعِيبَ الَّذِي قَدْ زَادَ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ النَّمَاءِ. ثُمَّ قَالَ: وَالْمَرْدُودُ بِالْإِقَالَةِ وَالْخِيَارِ يَتَوَجَّهُ فِيهِ مِثْلُهُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْفَسْخُ لِلْخِيَارِ رَفْعٌ لِلْعَقْدِ مِنْ أَصْلِهِ بِخِلَافِ الْمَعِيبِ وَالْإِقَالَةِ، وَفِيهِ بَعْدُ^(١). اهـ.

«وَيَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ أَحَدِهِمَا فِي الْمَبِيعِ وَ» لَا فِي «عَوَضِهِ الْمُعَيَّنِ فِيهَا» أَيُّ:
فِي مُدَّةِ الْخِيَارَيْنِ «بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ» فَلَا يَتَصَرَّفُ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْبَائِعِ
إِلَّا مَعَهُ، كَأَنَّ أَجْرَهُ لَهُ، وَلَا يَتَصَرَّفُ الْبَائِعُ فِي الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ زَمَنَ الْخِيَارَيْنِ إِلَّا بِإِذْنِ
الْمُشْتَرِي أَوْ مَعَهُ، كَأَنَّ اسْتَأْجَرَ مِنْهُ بِهِ عَيْنًا^[١].

هَذَا إِنْ كَانَ التَّصَرُّفُ «بِغَيْرِ تَجَرِبَةِ الْمَبِيعِ» فَإِنْ تَصَرَّفَ لِتَجَرِبَتِهِ، كَرُكُوبِ دَابَّةٍ
لِيَنْظُرَ سَيْرَهَا، وَحَلَبِ دَابَّةٍ لِيَعْلَمَ قَدْرَ لَبَنِهَا - لَمْ يَبْطُلْ خِيَارُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ
مِنَ الْخِيَارِ كَاسْتِخْدَامِ الرَّقِيقِ.

«إِلَّا عَتَقَ الْمُشْتَرِي» لِمَبِيعِ زَمَنَ الْخِيَارِ، فَيَنْفُذُ مَعَ الْحُرْمَةِ^[٢]، وَيَسْقُطُ خِيَارُ الْبَائِعِ
حِينَئِذٍ^[٣].

«وَتَصَرَّفُ الْمُشْتَرِي» فِي الْمَبِيعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُ زَمَنُهُ، بِنَحْوِ وَقْفٍ، أَوْ بَيْعٍ،
أَوْ هِبَةٍ، أَوْ لَمَسٍ لِشَهْوَةٍ «فَسُخِّ خِيَارُهُ» وَإِمْضَاءٌ لِلْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ الرِّضَا بِهِ،
بِخِلَافِ تَجَرِبَةِ الْمَبِيعِ وَاسْتِخْدَامِهِ،

[١] وَمَتَى حَصَلَ التَّصَرُّفُ بِإِذْنِ الْآخِرِ أَوْ مَعَهُ صَحَّ، وَكَانَ إِسْقَاطًا لِلْخِيَارِ كَمَا
نَصُّوا عَلَيْهِ، وَقَالَ فِي (الإِقْنَاعِ) وَشَرْحِهِ أَيُّضًا: وَإِذَا لَمْ يَنْفُذْ تَصَرُّفُهُمَا بِأَن تَصَرَّفَ أَحَدُهُمَا
بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ، فَتَصَرَّفَ مُشْتَرِي بَيْعٍ وَنَحْوِهِ، مُبْطِلٌ لَخِيَارِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْفُذْ^(١). اهـ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَيَنْفُذُ مَعَ الْحُرْمَةِ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ. قَالَهُ فِي (الإِنْصَافِ)^(٢).

[٣] وَقِيلَ: لَا يَسْقُطُ، فَيَرْجِعُ بِالْقِيَمَةِ إِذَا فَسَخَ.

(١) كشف القناع (٣/٢٠٩).

(٢) الإنصاف (٤/٣٨٩).

وَتَصَرَّفُ الْبَائِعُ فِي الْمَبِيعِ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ وَحْدَهُ لَيْسَ فَسْخًا لِلْبَيْعِ^[١]، وَيَبْطُلُ خِيَارُهُمَا مُطْلَقًا بِتَلَفٍ مَبِيعٍ بَعْدَ قَبْضِ^[٢]، وَيَاْتِلَافٍ مُشْتَرٍ إِيَّاهُ مُطْلَقًا.

«وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا» أَيُّ: مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي بِشَرْطِ الْخِيَارِ «بَطَلَ خِيَارُهُ» فَلَا يُوَرِّثُ^[٣] إِنْ لَمْ يَكُنْ طَالِبَ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ كَالشُّفَعَةِ وَحَدُّ الْقَذْفِ^[٤].

[١] لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ فِي الْمَبِيعِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِكَوْنِهِ غَيْرُ مَالِكٍ لَهُ، فَإِنَّ الْمَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ يَنْتَقِلُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ لِلْمُشْتَرِي، وَأَمَّا تَصَرُّفُهُ فِي الثَّمَنِ فَكَتَصَرَّفُ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[٢] قَوْلُهُ: «بَعْدَ قَبْضٍ» فَأَمَّا قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنْ كَانَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ بَطَلَ الْبَيْعُ بِتَلَفِهِ، فَيَبْطُلُ مَعَهُ الْخِيَارُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ ضَمَانِ الْمُشْتَرِي بَطَلَ الْخِيَارُ فَقَطْ، وَالْعَقْدُ بِحَالِهِ، فَفِي الْمَفْهُومِ تَفْصِيلٌ، فَلْيُعْلَمْ هَذَا. وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ خِيَارُ الْبَائِعِ، فَلَهُ الْفَسْخُ وَالرُّجُوعُ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا وَقِيمَتِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا^(١).

قُلْتُ: وَهِيَ أَظْهَرُ فِيمَا إِذَا أَتْلَفَهُ الْمُشْتَرِي وَكَانَ الْخِيَارُ لَهَا أَوْ لِلْبَائِعِ.

[٣] وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يُوَرِّثَ مُطْلَقًا، وَهُوَ الصَّوَابُ، كَالْأَجَلِ وَخِيَارِ الرَّدِّ لِعَيْبٍ وَغَيْرِهِمَا، وَهَذَا التَّخْرِيجُ لِأَبِي الْخَطَّابِ^(٢).

[٤] قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ: إِذَا لَمْ يَطْلُبْ لَيْسَ يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ أَنِّي عَلَى حَقِّي مِنْ كَذَا وَكَذَا، وَإِنِّي قَدْ طَلَبْتُهُ^(٣). اهـ.

(١) انظر: المغني (٧/ ٥١٠)، والشرح الكبير (٥/ ٥١٦).

(٢) انظر: الإنصاف (٤/ ٣٩٣).

(٣) انظر: المغني (٧/ ٥١٠).

«الثالث» مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ خِيَارُ الْغَبْنِ «إِذَا غَبَنَ فِي الْمَبِيعِ غَبْنًا يُخْرِجُ عَنِ الْعَادَةِ» لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِتَحْدِيدِهِ، فَرُجِعَ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ.

وَلَهُ ثَلَاثُ صُورٍ: إِحْدَاهَا تَلَقَّى الرُّكْبَانِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الْجَلَبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«و» الثَّانِيَةُ: الْمَشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «بِزِيَادَةِ النَّاجِسِ» الَّذِي لَا يُرِيدُ شِرَاءً وَلَوْ بِلَا مُوَاطَاةٍ^(١). وَمِنْهُ: «أَعْطِيتُ كَذًا» وَهُوَ كَاذِبٌ؛ لِتَغْرِيرِهِ الْمُشْتَرِيَّ.

«الثَّالِثَةُ» ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: «وَالْمُسْتَرْسِلِ» وَهُوَ مَنْ جَهِلَ الْقِيَمَةَ^(٢)،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٧٩): قَوْلُهُ: «وَلَوْ بِلَا مُوَاطَاةٍ» وَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الزَّائِدِ عَارِفًا بِالْقِيَمَةِ؛ لِيَحْصُلَ الْإِغْتِرَارُ^(١) بِزِيَادَتِهِ. اهـ (ع.ن).

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٧٩-٨٠): قَوْلُهُ: «وَهُوَ مَنْ جَهِلَ الْقِيَمَةَ...» إلخ؛ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ جَاهِلٌ بِالْقِيَمَةِ، مَا لَمْ تَكُنْ فَرِيئَةً تُكَذِّبُهُ، وَأَمَّا مَنْ لَهُ خِبْرَةٌ بِسِعْرِ الْمَبِيعِ، وَيَدْخُلُ عَلَى بَصِيرَةٍ بِالْغَبْنِ، وَمَنْ غَبَنَ^(٢) لِاسْتِعْجَالِهِ فِي الْبَيْعِ، وَلَوْ تَوَقَّفَ وَلَمْ يَسْتَعْجَلْ لَمْ يُغَبَّنْ، فَلَا خِيَارَ لِهَئِمَّا. اهـ (إِقْنَاع - ح.ش. مُنْتَهَى).

[١] وَفِي اشْتِرَاطِ هَذَا نَظَرٌ؛ فَإِنَّ تَغْرِيرَ غَيْرِهِ حَاصِلٌ، سَوَاءٌ كَانَ عَارِفًا بِالْقِيَمَةِ أَمْ لَا، وَسَبَبُ الْفَسْخِ هُوَ تَغْرِيرُ غَيْرِهِ. قَالَه كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَنْ غَبَنَ لِاسْتِعْجَالِهِ لَا خِيَارَ لَهُ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. وَقَالَ فِي الْمَذْهَبِ: لَوْ جَهِلَ الْغَبْنُ فِيمَا اشْتَرَاهُ لِعَجَلَتِهِ وَهُوَ لَا يَجْهَلُ الْقِيَمَةَ ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ أَيْضًا، وَجَزَمَ بِهِ فِي النَّظْمِ. اهـ (إِنْصَاف)^(١).

وَلَا يُحْسِنُ يُمَّاكِسُ^[١]، مِنْ اسْتَرْسَلَ إِذَا اطمَنَّ وَاسْتَأْنَسَ، فَإِذَا غُبِنَ ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ، وَلَا أَرَشَ مَعَ إِمْسَاكِ.

وَالْغَبْنُ مُحَرَّمٌ، وَخِيَارُهُ عَلَى التَّرَاخِي.

«الرَّابِعُ» مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ «خِيَارُ التَّدْلِيسِ» مِنَ الدُّلْسَةِ وَهِيَ الظُّلْمَةُ، فَيُثْبِتُ بِمَا يَزِيدُ بِهِ الثَّمَنُ «كَتْسَوِيدُ^[٢]» شَعَرِ الْجَارِيَةِ وَتَجْعِيدِهِ «أَيُّ: جَعَلَهُ جَعْدًا، وَهُوَ ضِدُّ السَّبْطِ «وَجَمْعُ مَاءِ الرَّحَى» أَيْ الْمَاءِ الَّذِي تَدُورُ بِهِ الرَّحَى «وَأَرْسَالِهِ عِنْدَ عَرْضِهَا» لِلْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَرْسَلَهُ بَعْدَ حَبْسِهِ اشْتَدَّ دَوْرَانُ الرَّحَى حِينَ ذَلِكَ، فَيَظُنُّ الْمُشْتَرِي أَنَّ ذَلِكَ عَادَتُهَا، فَيَزِيدُ فِي الثَّمَنِ، فَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ التَّدْلِيسُ ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ^[٣].

[١] الْمُمَاكَسَةُ الْمُنَاقَصَةُ فِي الثَّمَنِ، وَاسْتِرَاطُ كَوْنِهِ لَا يُحْسِنُ الْمُمَاكَسَةَ فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الْجَهْلَ بِالْقِيَمَةِ هُوَ سَبَبُ الْغَبْنِ، وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ يُحْسِنُ الْمُمَاكَسَةَ فَيُذَكِّرُ لَهُ السَّلْعَةَ بِثَمَنِ كَثِيرٍ فَيُمَّاكِسُ حَتَّى يُنْزَلَ لَهُ، وَيَكُونُ مَغْبُوتًا، قَالَهُ كَاتِبُهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «كَتْسَوِيدُ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِقَصْدٍ مِنَ الْمَدْلَسِ، وَأَنَّهُ لَوْ حَصَلَ بِلَا قَصْدٍ فَلَا خِيَارَ، كَأَهْرَارِ وَجْهِ الْجَارِيَةِ خَجَلًا، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَالْمَذْهَبُ لَهُ الْخِيَارُ حَتَّى هَذَا، وَهُوَ الْأَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] أَيْ: فَيُخَيَّرُ بَيْنَ الرَّدِّ وَبَيْنَ الْإِمْسَاكِ بِلَا أَرَشٍ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ^(١)، وَقِيلَ: لَهُ الْأَرَشُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَيْبِ أَوْ شَرْطِ صِفَةٍ مَرْغُوبَةٍ فَيَبِينُ عَدَمَهَا، وَقَدْ قَالُوا فِيهَا: لَهُ الْأَرَشُ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْمُصَرَّاءِ؛ فَإِنَّ ظَاهَرَ الْحَدِيثِ فِيهَا أَنَّ الْإِمْسَاكَ بِلَا أَرَشٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَذَا تَصْرِيهِ اللَّبَنِ فِي صَرْعِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ^[١]؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ: «لَا تُصَرُّوا
الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ
شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَحِيَارُ التَّدْلِيسِ عَلَى التَّرَاخِي إِلَّا الْمَصْرَاةَ، فَيُخَيَّرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُنْذُ عَلِمَ بَيْنَ
إِمْسَاكِ بِلَا أَرْضٍ وَرَدٍّ مَعَ صَاعِ تَمْرٍ سَلِيمٍ إِنْ حَلَبَهَا، فَإِنْ عَدِمَ التَّمْرَ فَقِيمَتُهُ، وَيُقْبَلُ
رَدُّ اللَّبَنِ بِحَالِهِ^[٢].

«الْحَامِسُ» مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ «خِيَارُ الْعَيْبِ» وَمَا بِمَعْنَاهُ «وَهُوَ» أَيِ الْعَيْبِ
«مَا يُنْقِصُ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ» عَادَةً، فَمَا عَدَّهُ التُّجَّارُ فِي عُرْفِهِمْ مُنْقِصًا أُنِيطَ الْحُكْمُ بِهِ، وَمَا
لَا فَلَا.

وَالْعَيْبُ «كَمَرَضِهِ» عَلَى جَمِيعِ حَالَاتِهِ فِي جَمِيعِ الْحَيَوَانَاتِ

[١] وَغَيْرُ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ مِثْلُهَا، لَكِنْ تُرَدُّ مَجَانًّا عَلَى الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ: بَلْ يَرُدُّ قِيَمَةَ مَا
تَلَفَ مِنَ اللَّبَنِ إِنْ كَانَ لَهُ قِيَمَةٌ، اهـ (مُنْتَهَى وَشْرُحُهُ)^(١).

وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ لَهُ قِيَمَةٌ أَيُّ كَلْبَنِ الْأَدَمِيَّةِ، أَمَّا لَبَنُ الْإِنْسَانِ فَلَا قِيَمَةَ لَهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ
أَصَوَّبٌ.

[٢] وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا التَّمْرُ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢).

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ، أَيُّ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ رَدُّ اللَّبَنِ إِلَّا بِرِضَاهُمَا، وَأَمَّا وَجُوبُ صَاعِ
التَّمْرِ فَالْصَّوَابُ أَنَّ التَّمْرَ إِذَا عُدِمَ رُجِعَ إِلَى صَاعٍ مِنْ قُوتِ الْبَلَدِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٤٤).

(٢) الإنصاف (٤/ ٤٠٠).

«وَفَقَدَ عَضُو» كِإَصْبُعٍ^[١] «وَسِنَّ أَوْ زِيَادَتَهُمَا، وَزَنَا الرَّقِيقِ» إِذَا بَلَغَ عَشْرًا^[٢] مِنْ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ «وَسَرِقَتِهِ» وَشُرْبِهِ مُسْكِرًا «وَابَاقِهِ، وَبَوْلِهِ فِي الْفِرَاشِ» وَكَوْنِهِ أَعْسَرَ^[٣] لَا يَعْمَلُ بِيَمِينِهِ عَمَلَهَا الْمُعْتَادُ^[٤]، وَعَدَمِ خِتَانِ ذَكَرٍ كَبِيرٍ، وَعَثْرَةِ مَرْكُوبٍ، وَحَرْنِهِ وَنَحْوِهِ، وَبَخَرٍ، وَحَوْلٍ، وَخَرَسٍ، وَطَرَشٍ، وَكَلْفٍ، وَقَرَعٍ، وَحَمَلِ أَمَةٍ، وَطُولِ مُدَّةِ نَقْلِ مَا فِي دَارٍ مَبِيعَةٍ عُرْفًا، وَكَوْنِهَا يَنْزِلُهَا الْجُنْدُ، لَا سُقُوطِ آيَاتِ يَسِيرَةٍ مِنْ مُصْحَفٍ وَنَحْوِهِ، وَلَا حُمَى وَصُدَاعٍ يَسِيرَيْنِ، وَلَا ثِيُوبَةٍ^[٥] أَوْ كُفْرٍ،

[١] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): كَالْحَصِيِّ، وَإِذَا زَادَتْ قِيمَتُهُ وَلَكِنْ يَقُوتهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ مُبَاحٌ^(١) اهـ. وَمَثَلٌ فِي (الْإِقْنَاعِ) بِالْحَصِيِّ^(٢). وَلَمْ يَقِيْدَهُ، لَكِنَّ التَّقْيِيدَ بِفَوَاتِ الْغَرَضِ أَوْلَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: إِذَا كَانَ مُمَيَّزًا، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، جَزَمَ بِهِ فِي (الْمُقْنِعِ)^(٣) وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ: إِذَا كَانَ بِالْغَا، قَالَهُ فِي (الْوَاضِحِ)^(٤) فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ.

[٣] قَالَ فِي (الْقَامُوسِ): وَأَعْسَرُ يَسُرُّ يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا، فَإِنْ عَمِلَ بِالشَّئَالِ فَهُوَ أَعْسَرُ^(٥).

[٤] وَقَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ) لَيْسَ الْأَعْسَرُ بِعَيْبٍ لِعَمَلِهِ بِإِحْدَى يَدَيْهِ^(٦). قُلْتُ: وَهُوَ مُتَّجِهٌ.

[٥] وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَلِ الْكُفْرُ وَالثِّيُوبَةُ عَيْبٌ^(٧) اهـ.

(١) الإنصاف (٤/٤٠٦).

(٢) الإقناع (٢/٩٣).

(٣) المقنع (٢/٤٤).

(٤) انظر: الإنصاف (٤/٤٠٦).

(٥) القاموس المحيط (ص: ٥٦٤).

(٦) المغني (٦/٢٣٨).

(٧) انظر: الشرح الكبير (٤/٨٦)، والإنصاف (٤/٤٠٩).

أَوْ عَدَمَ حَيْضٍ^[١]، وَلَا مَعْرِفَةَ غِنَاءٍ^[٢] (١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٨٣-٨٤): فَائِدَةٌ: قَالَ فِي (جَمْعِ الْجَوَامِعِ): وَأَمَّا الْقَمْلُ الْكَثِيرُ فِي ثَوْبٍ وَعِبَاءَةٍ وَفَرَوَةٍ، فَيَتَوَجَّهُ فِيهِ اخْتِمَالَانِ: أَحَدُهُمَا: عَيْبٌ، لِأَنَّهُ يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ؛ لِفَرَةِ النَّفْسِ مِنْهُ غَالِيًا، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَمَّا كَوْنُ الدَّارِ مَخُوفَةً أَوْ مُفْرِعَةً، هَلْ هُوَ عَيْبٌ؟ يَتَوَجَّهُ اخْتِمَالَانِ، الْمُخْتَارُ: نَعَمْ. وَإِنْ كَانَتِ الدَّارُ وَنَحْوَهَا مُفْرِعَةً، مَنْ سَكَنَ بِهَا جُنَّ، أَوْ أُذِيَ مَنْ سَكَنَ بِهَا مِنْهُمْ، أَوْ رُجِمَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَعَيْبٌ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ. وَإِنْ أَفْرَعَتْ لِكِبَرِهَا أَوْ اتَّسَاعِهَا فَلَيْسَ بِعَيْبٍ. وَكَوْنُ الْأَرْضِ لَا مَاءَ لَهَا، أَوْ لَهَا مَاءٌ لَا يَكْفِيهَا عَيْبٌ، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: وَالْجَارُ السَّوُّ عَيْبٌ، قُلْتُ: وَعَدَمُ الْجَارِ عَيْبٌ. اهـ (ح. ش. مُتَهَي).
قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ: يَبْعُ الْحَيَوَانُ الَّذِي فِيهِ الدَّبَرُ صَحِيحٌ، وَلَهُ الرَّدُّ إِنْ وَجَدَ لَهُ غَوْرًا =

وَلَوْ قِيلَ بِالتَّفْصِيلِ وَهُوَ أَنَّ الثُّبُوبَةَ وَإِنْ كَانَتْ عَيْبًا تُنْقِصُ الْقِيَمَةَ لَكِنْ ظَاهِرُ الْحَالِ أَنَّ الْجَارِيَةَ نَيْبٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ سَيِّدَهَا يَطُورُهَا فَيَكُونُ الْمُشْتَرِي كَأَنَّهُ عَلَى بَصِيرَةٍ فِيهَا. وَأَمَّا الْكُفْرُ فَإِنْ كَانَتْ مِنْ نَسْلِ مُسْلِمِينَ وَبَيْنَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَالظَّاهِرُ فِيهَا الْإِسْلَامُ، فَيَكُونُ فَوَائِهِ عَيْبًا. أَمَّا إِذَا كَانَتْ مِنْ سَبْيِ الْغَنِيمَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا تَكُونُ فِيهِ حَدِيثَةٌ عَهْدٍ بِكُفْرٍ فَإِنَّ الظَّاهِرَ كُفْرُهَا، فَلَا يَكُونُ وَجُودُهُ عَيْبًا يَتِمَكَّنُ بِهِ مِنَ الرَّدِّ، فَيَكُونُ الْمُشْتَرِي كَأَنَّهُ عَلَى بَصِيرَةٍ فِيهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] الصَّوَابُ أَنَّ الْعُقْمَ وَعَدَمَ الْحَيْضِ عَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ.

[٢] وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الْغِنَاءُ فِي الْأَمَةِ عَيْبٌ^(١). قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ إِذَا كَانَ يَشْغُلُ

قَلْبَهَا؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَى السَّيِّدِ وَتَفْوِيتًا لِمَصَالِحِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«فَإِذَا عَلِمَ الْمُشْتَرِي الْعَيْبَ بَعْدَ الْعَقْدِ «أَمْسَكَه بِأَرْضِهِ»^(١) إِنْ شَاءَ؛

= لَمْ يَعْلَمْهُ، وَأَمَّا اهْزَالُ فَعَيْبٍ، وَلَا يُؤْثَرُ عَلَى الْمُشْتَرِي ظُهُورُ الْعَيْبِ بِسَبَبِ الْإِبْقَاءِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَدْلِيلُ مَحْضٍ، وَالْكَيْ لَا يَكُونُ عَيْنًا إِلَّا إِنْ نَقَصَ الْقِيَمَةَ فِي عُرْفِ التُّجَّارِ. اهـ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَصِيرُ لَقَبًا: الْكَيْ لَيْسَ عَيْنًا مُطْلَقًا، لَكِنْ إِنْ كَانَ عَلَى مَفْصِلٍ فَهُوَ عَيْبٌ، اهـ. وَقَالَ أَيُّضًا: وَاعْلَمْ أَنَّ فَضْلَ الْخَطَابِ فِي الْكَيْ وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ مَا نَقَصَ عَيْنَ الْمَبِيعِ أَوْ قِيَمَتَهُ فِي عُرْفِ التُّجَّارِ. اهـ (م.ق.ر). وَقَالَ ابْنُ عَطُوتَ: الْهَزَالُ لَيْسَ بِعَيْبٍ. اهـ. وَفِي الْبُخَارِيِّ أَنَّ هَيَامَ الْإِبِلِ عَيْبٌ، وَهُوَ دَاءٌ يُصِيبُهَا يُسَمُّونَهُ الْغُدَّةَ، لَكِنْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا بَعْدَ ذَبْحِهِ، قَدَمُهُ وَحُدُوثُهُ، فَإِذَا ثَبَتَ قَدَمُهُ وَجَبَ الْأَرْضُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْقَدَمِ فِيمَا مَضَى أَمْرَ تَخِينٍ^{١١} لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، قَالَهُ شَيْخُنَا. اهـ (م.ق.ر).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢ / ٨٤): قَوْلُهُ: «أَمْسَكَه بِأَرْضِهِ» إِلَى قَوْلِهِ: «أَوْ رَدَّهُ وَأَخَذَ الثَّمَنَ...» إلخ؛ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الرَّدِّ وَبَيْنَ الْإِمْسَاكِ مَعَ الْأَرْضِ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ. وَعَنْهُ: لَيْسَ لَهُ أَرْضٌ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ رَدُّهُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَصَاحِبُ (الْفَائِقِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَهُوَ الْأَصَحُّ^{١٢}. (خَطُّهُ). الظَّاهِرُ: قَبُولُ قَوْلِهِ بِبَيَمِينِهِ إِذَا تَصَرَّفَ نَاوِيَا الرُّجُوعِ بِالْأَرْضِ، قَالَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ: أَمَّا إِذَا طَلَبَ الْأَرْضَ، ثُمَّ أَرَادَ الْفَسْخَ وَرَدَّ الْمَعِيبَ: اسْتَظْهَرَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَكَذَا عَكْسُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ (خَطُّهُ).

[١] لَعَلَّهُ: تَحْمِينٌ.

[٢] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِي حَوَاشِي (الْفُرُوعِ) أَنَّهُ إِذَا دَلَّسَ الْعَيْبَ خَيْرَ بَيْنَ الرَّدِّ وَالْإِمْسَاكِ مَعَ الْأَرْضِ، وَإِنْ لَمْ يُدَلَّسْ خَيْرَ بَيْنَ الرَّدِّ وَالْإِمْسَاكِ بِلَا أَرْضٍ^(١) اهـ. قُلْتُ: وَهَذَا قَوِيٌّ مُحْتَمَلٌ.

(١) الْإِنْصَافُ (٤ / ٤١٠).

لَأَنَّ الْمُتَبَايِعِينَ تَرَاضِيَا عَلَى أَنَّ الْعَوَظَ فِي مُقَابَلَةِ الْمَبِيعِ، فَكُلُّ جُزْءٍ مِنْهُ يُقَابَلُهُ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ، وَمَعَ الْعَيْبِ فَاتَ جُزْءٌ مِنَ الْمَبِيعِ، فَلَهُ الرُّجُوعُ بِبَدَلِهِ وَهُوَ الْأَرْضُ.

«وَهُوَ» أَيِ الْأَرْضِ «قِسْطُ مَا بَيْنَ قِيَمَةِ الصَّحَّةِ وَالْعَيْبِ» فَيَقُومُ الْمَبِيعُ صَحِيحًا ثُمَّ مَعِيًّا، وَيُؤْخَذُ قِسْطُ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الثَّمَنِ، فَإِنْ قُومَ صَحِيحًا بِعَشْرَةٍ وَمَعِيًّا بِثَمَانِيَةٍ رَجَعَ بِخُمْسِ الثَّمَنِ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، وَإِنْ أَفْضَى أَخَذَ الْأَرْضُ إِلَى رَبِّهَا - كَشِرَاءِ حُلِّيٍّ فَضْةً بِزِنْتِهِ دَرَاهِمَ - أَمْسَكَ مَجَانًا إِنْ شَاءَ «أَوْ رَدَّهَ وَأَخَذَ الثَّمَنَ»^[١] الْمَدْفُوعَ لِلْبَائِعِ، وَكَذَا لَوْ أُبْرِيَ^(١) الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ، أَوْ وَهَبَ لَهُ، ثُمَّ فُسِّخَ الْبَيْعُ لِعَيْبٍ أَوْ غَيْرِهِ - رَجَعَ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٨٦): قَوْلُهُ: «وَكَذَا لَوْ أُبْرِيَ...» إلخ؛ قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَعَنْهُ لَا رَدَّ وَلَا أَرْضَ لِمُشْتَرٍ وَهَبَهُ بَائِعٌ ثَمَنًا، أَوْ أَبْرَاهُ مِنْهُ كَمَهْرٍ فِي رِوَايَةٍ. اهـ.^[٢]

[١] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): لَوْ أَسْقَطَ الْمُشْتَرِي خِيَارَ الرَّدِّ بِعَوَظٍ بِذَلِكَ الْبَائِعِ وَقَبْلَهُ، صَحَّ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَرْضِ فِي شَيْءٍ، وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى مِثْلِهِ فِي خِيَارِ الْمُعْتَقَةِ تَحْتَ عَبْدٍ^(١) اهـ مُلْخَصًا.

[٢] قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ): وَمَوْوَنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُشْتَرِي^(٢)، وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْبَائِعُ مُدْلِّسًا، وَإِلَّا كَانَتْ مَوْوَنَتُهُ عَلَيْهِ.

[٣] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) بَعْدَ كَلَامٍ: وَيَتَخَرَّجُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْهَبَةِ وَالْإِبْرَاءِ، فَيَرْجِعُ فِي الْهَبَةِ دُونَ الْإِبْرَاءِ^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْإِنْصَافِ (٤/٤١٢).

(٢) الْإِقْنَاعِ (٢/١١٢).

(٣) الْإِنْصَافِ (٤/٤١٠).

وَأِنْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْعَقْدِ عَيْبَ الْمَبِيعِ، أَوْ حَدَثَ الْعَيْبُ بَعْدَ الْعَقْدِ - فَلَا خِيَارَ لَهُ إِلَّا فِي مَكِيلٍ وَنَحْوِهِ^[١] تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ.

«وَأِنْ تَلَفَ الْمَبِيعُ» الْمَعِيبُ «أَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ» أَوْ لَمْ يَعْلَمْ عَيْبُهُ حَتَّى صَنَعَ الثَّوْبَ أَوْ نَسَجَهُ، أَوْ وَهَبَ الْمَبِيعَ، أَوْ بَاعَهُ أَوْ بَعْضَهُ «تَعَيَّنَ الْأَرُشُ» لِتَعَذُّرِ الرَّدِّ، وَعَدَمِ وُجُودِ الرِّضَا بِهِ نَاقِصًا.

وَأِنْ دَلَّسَ الْبَائِعُ بِأَنْ عَلِمَ الْعَيْبَ وَكَتَمَهُ عَنِ الْمُشْتَرِي فَمَاتَ الْمَبِيعُ، أَوْ أَبَقَ - ذَهَبَ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ، وَرَدَّ لِلْمُشْتَرِي مَا أَخَذَهُ.

«وَأِنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَعْلَمْ عَيْبُهُ بِدُونِ كَسْرِهِ، كَجَوْزٍ هِنْدٍ، وَبَيْضٍ نَعَامٍ، فَكَسَرَهُ فَوَجَدَهُ فَاسِدًا، فَأَمْسَكَهُ - فَلَهُ أَرُشُهُ، وَإِنْ رَدَّهُ رَدَّ أَرُشَ كَسْرِهِ» الَّذِي تَبَقَّى لَهُ مَعَهُ قِيَمَةٌ وَأَخَذَ ثَمَنَهُ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْبَيْعِ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ، وَيَتَعَيَّنُ أَرُشٌ مَعَ كَسْرِ لَا تَبَقَّى مَعَهُ قِيَمَةٌ.

«وَأِنْ كَانَ» الْمَبِيعُ «كَبَيْضٍ دَجَاجٍ» فَكَسَرَهُ فَوَجَدَهُ فَاسِدًا «رَجَعَ بِكُلِّ الثَّمَنِ» لِأَنَّا تَبَيَّنَّا فُسَادَ الْعَقْدِ مِنْ أَصْلِهِ؛ لِكَوْنِهِ وَقَعَ عَلَى مَا لَا نَفْعَ فِيهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ رَدُّ فَاسِدٍ ذَلِكَ إِلَى بَائِعِهِ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهِ.

«وَخِيَارُ عَيْبٍ مُتَرَاخٍ»^[٢] لِأَنَّهُ لِدَفْعِ ضَرَرٍ مُتَحَقِّقٍ، فَلَمْ يَبْطُلْ بِالتَّأخِيرِ «مَا لَمْ يَوْجَدْ دَلِيلَ الرِّضَا» كَتَصَرُّفٍ فِيهِ بِإِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا،

[١] كَمَوْزُونٍ وَمَعْدُودٍ وَمَذْرُوعٍ.

[٢] وَعَنْهُ: عَلَى الْفَوْرِ. وَقِيلَ: السُّكُوتُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْعَيْبِ رِضًا، اهـ (إِنْصَافٌ)^(١).

عَالِمًا بِعَيْبِهِ^[١] وَاسْتَعْمَالِهِ لِغَيْرِ مَجْرِبَةٍ.

«وَلَا يَفْتَقِرُ» الْفَسْخُ لِلْعَيْبِ «إِلَى حُكْمٍ وَلَا رِضًا وَلَا حُضُورِ صَاحِبِهِ» أَيِ
الْبَائِعِ، كَالطَّلَاقِ.

وَلِشْتَرٍ^(١) مَعَ غَيْرِهِ مَعِيًّا أَوْ بِشَرَطِ خِيَارِ الْفَسْخِ فِي نَصِيهِ وَلَوْ رَضِيَ الْآخَرُ،
وَالْمَبِيعُ بَعْدَ فُسْخِ أَمَانَةٍ بِيَدِ مُشْتَرٍ.

«وَأِنْ اخْتَلَفَا» أَيِ: الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي مَعِيبٍ «عِنْدَ مَنْ حَدَثَ الْعَيْبُ» مَعَ
الِإِحْتِمَالِ.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٨٨/٢): قَوْلُهُ: «وَلِشْتَرٍ...» إِنْخ؛ شَرَحَهُ بِمَا ذَكَرَهُ
فِي (الْمُنْتَهَى) وَشَرَحَهُ، وَنَصَّهُ: وَلِشْتَرٍ مَعَ غَيْرِهِ، بِأَنْ اشْتَرَى شَخْصَانِ فَأَكْثَرُ مَعِيًّا صَفَقَةً
وَاحِدَةً، أَوْ اشْتَرَا مَعِيًّا^(٢) بِشَرَطِ خِيَارٍ، أَوْ غَبْنًا، أَوْ دُلَّسَ عَلَيْهِمَا، إِذَا رَضِيَ الْآخَرُ بِالْبَيْعِ
وَأَمْضَاهُ - الْفَسْخُ فِي نَصِيهِ مِنَ الْمَبِيعِ، لِأَنَّهُ رَدَّ جَمِيعَ مَا مَلَكَهُ بِالْعَقْدِ، فَجَازَ. اهـ (فَيُرُوز).

[١] أَيِ: فَلَا رَدَّ وَلَا أَرَشَ هُنَا، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. وَعَنْهُ: لَهُ الْأَرَشُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ دَلَّ
عَلَى الرِّضَا فَلَا يَدُلُّ عَلَى إِسْقَاطِ الْأَرَشِ كَأَمْسَاكِهِ، وَاسْتَظْهَرَاهُ فِي (الْفُرُوعِ)^(١) وَ(الرَّعَايَةِ
الْكُبْرَى) وَهُوَ كَمَا قَالَا. وَقَدْ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ عَنِ الْأَوَّلِ: إِنَّ فِيهِ بُعْدًا^(٢) وَصَوَّبَ فِي الْإِنْصَافِ
هَذِهِ الرَّوَايَةَ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] لَعَلَّهُ: شَيْئًا

(١) الفروع (٢٤٦/٦).

(٢) القواعد الفقهية (ص: ٢٦٣).

(٣) الإنصاف (٤/٤٢٠).

«فَقَوْلُ مُشْتَرٍ مَعَ يَمِينِهِ»^[١] إِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ يَدِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْضِ فِي الْجُزْءِ الْفَائِتِ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يَنْفِيهِ، فَيَحْلِفُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ وَبِهِ الْعَيْبُ، أَوْ أَنَّهُ مَا حَدَثَ عِنْدَهُ، وَيُرَدُّهُ.

«وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلْ إِلَّا قَوْلَ أَحَدِهِمَا» كَالِإِصْبَعِ الزَّائِدِ وَالْجَرْحِ الطَّرِيِّ الَّذِي لَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْعَقْدِ «قَبْلَ» قَوْلِ الْمُشْتَرِي فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ، وَالْبَائِعِ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي «بِلَا يَمِينٍ» لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ بَائِعٍ أَنْ الْمَبِيعَ الْمَعِيبَ لَيْسَ الْمَرْدُودَ، إِلَّا فِي خِيَارِ شَرْطٍ، فَقَوْلُ مُشْتَرٍ، وَقَوْلُ قَابِضٍ^[٢] فِي ثَابِتٍ فِي ذِمَّةٍ مِنْ ثَمَنِ، وَقَرْضٍ، وَسَلَمٍ وَنَحْوِهِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ يَدِهِ، وَقَوْلُ^[٣] مُشْتَرٍ فِي عَيْنٍ ثَمَنِ مُعَيَّنٍ بِعَقْدٍ، وَمَنْ اشْتَرَى مَتَاعًا، فَوَجَدَهُ خَيْرًا مِمَّا اشْتَرَى فَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِلَى بَائِعِهِ.

[١] وَعَنْهُ: قَوْلُ الْبَائِعِ^(١)؛ وَفَاقًا لِلْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ^(٢).

[٢] إِذَا أَرَادَ الْقَابِضُ رَدَّهُ بِعَيْبٍ وَأَنْكَرَهُ مَقْبُوضٌ مِنْهُ فَقَوْلُ الْقَابِضِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ شُغْلِ الذَّمِّ. وَقَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): إِذَا دَفَعَهُ لِمُسْتَحِقِّهِ ثُمَّ رَدَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْكَرَ الْمَقْبُوضَ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَاخُوذُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ بِيَمِينِهِ^(٣). اهـ.

[٣] أَيَّ أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُ مُشْتَرٍ: إِنْ الثَّمَنَ الْمَرْدُودَ لَيْسَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ. قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِلَّا فِي خِيَارِ شَرْطٍ، كَمَا تَقَدَّمَ^(٤). قُلْتُ: وَكَذَا إِنْ أَقَرَّ الْمُشْتَرِي بِالْعَيْبِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْبَائِعِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المغني (٦/ ٢٥١).

(٢) انظر المبسوط للسرخسي (٥/ ١٩٥)، والنوادر والزيادات (٦/ ٤٢٤)، والأم (٨/ ٢٢٣).

(٣) كشاف القناع (٣/ ٢٢٧).

(٤) كشاف القناع (٣/ ٢٢٧).

«السَّادِسُ» مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ «خِيَارٌ فِي الْبَيْعِ بِتَخْيِيرِ الثَّمَنِ مَتَى بَانَ الثَّمَنُ أَقَلُّ أَوْ أَكْثَرُ»^[١] مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ «وَيُثْبِتُ» فِي أَنْوَاعِهِ الْأَرْبَعَةِ.

«فِي التَّوَلِيَةِ» وَهِيَ بَيْعُ بَرَأْسِ الْمَالِ «و» فِي «الشَّرِكَةِ» وَهِيَ بَيْعُ بَعْضِهِ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَ: «أَشْرَكَتَكَ» يَنْصَرِفُ إِلَى نِصْفِهِ «و» فِي «الرُّابِحَةِ» وَهِيَ بَيْعُهُ بِثَمَنِهِ وَرَبْحٍ مَعْلُومٍ، وَإِنْ قَالَ: «عَلَى أَنْ أَرْبِحَ فِي كُلِّ عَشْرَةٍ دِرْهَمًا» كَرِهَ^[٢] «و» فِي «المُوَاضَعَةِ» وَهِيَ بَيْعُهُ بَرَأْسِ مَالِهِ وَخُسْرَانٍ مَعْلُومٍ.

«وَلَا بُدَّ فِي جَمِيعِهَا» أَيِ الصُّوَرِ الْأَرْبَعِ «مِنْ مَعْرِفَةِ الْمُشْتَرِي» وَالْبَائِعِ «رَأْسَ الْمَالِ» لِأَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْبَيْعِ، فَإِنْ فَاتَ لَمْ يَصَحَّ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ ثُبُوتِ الْخِيَارِ فِي الصُّوَرِ الْأَرْبَعِ تَبَعَ فِيهِ «الْمُقْنِعُ» وَهُوَ رَوَايَةٌ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ مَتَى بَانَ رَأْسُ الْمَالِ أَقَلَّ حَظَّ الزَّائِدِ، وَيَحْطُ قِسْطُهُ فِي مُرَابَحَةٍ وَيُنْقِصُهُ فِي مُوَاضَعَةٍ، وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي، وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى بَائِعٍ غَلَطًا فِي رَأْسِ الْمَالِ بِلَا بَيِّنَةٍ.

[١] يُتَصَوَّرُ «أَكْثَرُ» فِيمَا إِذَا ادَّعَى بَائِعٌ غَلَطًا بِأَنْ يَقُولَ: بِمِئَةِ، ثُمَّ يَدَّعِي أَنَّهُ غَلَطَ، وَأَنْ ثَمَنَهُ مِئَتَانِ، وَتَقُومُ بَيِّنَةُ ذَلِكَ، فَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي حِينَئِذٍ بَيْنَ الْفَسْخِ وَأَخْذِهِ بِالثَّمَنِ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ. عَلَى أَنِّي لَمْ أَجِدْ «أَوْ أَكْثَرُ» لَا فِي (الْمُنْتَهَى) وَلَا فِي (الْإِقْنَاعِ) وَلَا فِي (الْفُرُوعِ) وَلَا فِي (الْمُقْنِعِ) وَلَا فِي (الْإِنْصَافِ) وَإِنَّمَا عِبَارَتُهُمْ: «مَتَى بَانَ أَقَلُّ» وَهُوَ الْأَوْضَحُ، لَكِنْ قَوْلُ الْمَاتِنِ هُنَا: «أَوْ أَكْثَرُ» لَهُ وَجْهٌ، كَمَا سَبَقَ.

[٢] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): كَرِهَ فِي الْمَنْصُوصِ، نَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ، وَاحْتَجَّ بِكَرَاهَةِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ^(١).

«وَإِنْ اشْتَرَى» السَّلْعَةَ «بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ أَوْ» اشْتَرَى «مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ» كَأَبِيهِ وَابْنِهِ وَزَوْجَتِهِ «أَوْ» اشْتَرَى شَيْئًا «بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِهِ حِيلَةً» أَوْ مُحَابَاةً^(١)، أَوْ لِرَغْبَةٍ تَخْصُهُ، أَوْ مَوْسِمٍ فَاتٍ «أَوْ بَاعَ»^[١] بَعْضُ الصَّفَقَةِ بِقِسْطِهَا مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهَا بِهِ «وَلَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ» لِلْمُشْتَرِي «فِي تَخْيِيرِهِ بِالثَّمَنِ - فَلِمُشْتَرِ الْخِيَارِ بَيْنَ الْإِمْسَاكِ وَالرَّدِّ» كَالْتَدْلِيسِ.

وَالْمَذْهَبُ فِيهَا إِذَا بَانَ^(٢).....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٩٣-٩٤): قَوْلُهُ: «أَوْ مُحَابَاةٌ» الظَّاهِرُ: أَنَّهَا غَيْرُ الْحِيلَةِ؛ لِعَطْفِهِ لَهَا بِ(أَوْ) فَالْحِيلَةُ: أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْ إِنْسَانٍ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِهَا صُورَةً؛ لِيُخْبِرَ بِذَلِكَ^[٢] وَالْمُحَابَاةُ: أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْ نَحْوِ غُلَامِهِ الْحُرِّ. وَفِي (الْإِقْنَاعِ): شَرَاؤُهُ مِنْ نَحْوِ غُلَامِهِ الْحُرِّ تَمْثِيلٌ لِلْحِيلَةِ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ، وَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَصْدُهُ فِي الْمُحَابَاةِ لِأَجْلِ الْإِخْبَارِ كَانَ حِيلَةً، فَلَا إِشْكَالَ، وَإِنَّمَا انْتَهَجْتُ سَبِيلَ التَّفْرِيقِ؛ لِعَطْفِهِ الْمُحَابَاةَ بِ(أَوْ) الْمُقْتَضِيَةِ ذَلِكَ. اهـ (فَيُزَوِّزُ).

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٩٤): قَوْلُهُ: «وَالْمَذْهَبُ فِيهَا إِذَا بَانَ...» إِنْخُ؛ قَالَ الشَّيْخُ (ع.ن.): فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مُشْتَرٍ بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّ الْأَجْلِ، فَهَلْ يَأْخُذُ الثَّمَنُ مِنَ الْبَائِعِ، =

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ بَاعَ...» إِنْخُ؛ ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا يَنْقَسِمُ الثَّمَنُ عَلَيْهِ بِالْأَجْزَاءِ وَمَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّ مَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِ الثَّمَنُ بِالْأَجْزَاءِ يُجْوزُ بَيْعُهُ تَوَلِيَةً وَنَحْوَهَا بِقِسْطٍ مِنَ الثَّمَنِ. قَالَ فِي (الْمُبْدَعِ): بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ^(١). اهـ.

[٢] قُلْتُ: وَمِنْ الْحِيلَةِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا فِي مُقَابَلَةِ دَيْنٍ لَهُ عَلَى بَائِعِهَا؛ لِيَتَخَلَّصَ مِنْهُ.

الْثَمَنُ مُؤَجَّلًا أَنَّهُ يُؤَجَّلُ عَلَى الْمُشْتَرِي^[١] وَلَا خِيَارَ؛ لِزَوَالِ الضَّرَرِ، كَمَا فِي (الإِقْنَاعِ) وَ(الْمُتَتَّهِى).

«وَمَا يُزَادُ فِي ثَمَنِ أَوْ يُحْطُ مِنْهُ» أَي: مِنَ الثَّمَنِ «فِي مُدَّةِ خِيَارٍ» مَجْلِسٍ أَوْ شَرْطٍ «أَوْ يُؤْخَذُ أَرْضًا لِعَيْنٍ» «أَوْ» لـ «جَنَائِيَةٍ عَلَيْهِ» أَي: عَلَى الْمِيعِ وَلَوْ بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ - «يَلْحَقُ بِرَأْسِ مَالِهِ، وَ» يَجِبُ أَنْ «يُخْبَرَ بِهِ» كَأَصْلِهِ^[٢].

= وَيُؤَجَّلُ عَلَيْهِ مِقْدَارُ الْأَجَلِ أَمْ لَا؟ اهـ. أَقُولُ: مُقْتَضَى مَا ذَكَرُوهُ فِي الشُّفْعَةِ أَنَّهُ يَكُونُ كَالْحَالِ^[٣] وَقَدْ يُقَالُ بِالْفَرْقِ. تَأَمَّلْ، اهـ (فَيَرْوِز).

[١] وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي (شَرْحِ الإِقْنَاعِ) أَنَّهُ يَأْخُذُهُ بِالْأَجَلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ الْبَائِعُ إِلَيْهِ^(١). وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ بِمِثْلِ الْأَجَلِ الَّذِي اشْتَرَاهُ الْبَائِعُ بِهِ.

[٢] فَيَقُولُ مِثْلًا: إِذَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا وَأَخَذْتُ كَذَا أَرْضًا لِعَيْنٍ فِيهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَضَعَ الْأَرْضَ مِنَ الثَّمَنِ، وَيَقُولُ: اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا. قَالَ فِي (شَرْحِ الإِقْنَاعِ): خِلَافًا لِأَبِي الْحَطَّابِ وَمُتَابِعِيهِ^(٢). اهـ.

[٣] لِأَنَّ الْأَصْحَابَ ذَكَرُوا أَنَّ الشَّفِيعَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا بَعْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ يَكُونُ الثَّمَنُ كَالْحَالِ، لَكِنْ نَقَلَ فِي (الْإِنْصَافِ) عَنِ الْحَارِثِيِّ أَنَّهُ قَطَعَ بِأَنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ اسْتِثْنَاءُ الْأَجَلِ، وَنَصَرَ ذَلِكَ^(٣).

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ هُنَا وَهُنَاكَ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ مِنْ صِفَةِ الثَّمَنِ، ثُمَّ إِنَّ الْبَيْعَ بِالْحُلُولِ وَالتَّأْجِيلِ يَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا بَيِّنًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كشاف القناع (٣/ ٢٣٨).

(٢) كشاف القناع (٣/ ٢٣٤).

(٣) الإنصاف (٦/ ٣٠٢).

وَكَذَا مَا يَزَادُ فِي مَبِيعٍ، أَوْ أَجَلٍ، أَوْ خِيَارٍ، أَوْ يُنْقَصُ مِنْهُ فِي مُدَّةِ خِيَارٍ - فَيُلْحَقُ بِعَقْدٍ. «وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ» أَي: مَا ذُكِرَ مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ حَظٍّ «بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ» بِفَوَاتِ الْخِيَارَيْنِ «لَمْ يُلْحَقْ بِهِ» أَي: بِالْعَقْدِ، فَلَا يُلْزَمُ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ، لَا إِنْ جَنَى الْمَبِيعُ فَقْدَاهُ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ بِهِ الْمَبِيعُ ذَاتًا وَلَا قِيمَةً.

«وَإِنْ أَخْبَرَ بِالْحَالِ» بِأَنْ يَقُولَ: اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، أَوْ زِدْتُهُ أَوْ نَقَصْتُهُ كَذَا، وَنَحْوَهُ «فَحَسَنٌ» لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الصَّدَقِ، وَلَا يُلْزَمُ الْإِخْبَارُ بِأَخْذِ نَهَاءٍ، وَاسْتِخْدَامِ، وَوَطْءٍ، إِنْ لَمْ يُنْقَضْ، وَإِنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِعَشْرَةِ مَثَلًا، وَعَمِلَ فِيهِ صَنْعَةً، أَوْ دَفَعَ أُجْرَةً كَيْلَهُ أَوْ مَخْزَنَهُ - أَخْبَرَ بِالْحَالِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ ذَلِكَ، وَيَقُولَ: تَحَصَّلَ عَلَيَّ بِكَذَا.

وَمَا بَاعَهُ اثْنَانِ مُرَابَحَةً، فَثَمَنُهُ بِحَسَبِ مِلْكِيَّتِهِمَا، لَا عَلَى رَأْسِ مَالِيَّتِهِمَا^(١).

[١] قَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ): وَحَكَى أَبُو بَكْرٍ عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى أَنَّ الثَّمَنَ عَلَى قَدْرِ رُؤُسِ أَمْوَالِهِمَا؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْمُرَابَحَةِ يَقْضِي أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ فِي مُقَابَلَةِ رَأْسِ الْمَالِ، فَيَكُونُ مَقْسُومًا عَلَى حَسَبِ رُؤُسِ أَمْوَالِهِمَا، وَلَمْ أَجِدْ عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً بِمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ. وَقِيلَ: هَذَا وَجْهٌ خَرَّجَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَيْسَ بِرِوَايَةٍ^(٢) اهـ. قُلْتُ: لَوْ قِيلَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ الْبَائِعَانِ: بَعْنَاهُ عَلَيْكَ بِرَأْسِ مَالِهِ عَلَى أَنْ تُرَبِّحَنَا كَذَا وَكَذَا فَيَكُونُ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ مِلْكِيَّتِهِمَا وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَا: بَعْنَاهُ عَلَى أَنْ تُرَبِّحَ فِي الْعَشْرَةِ دِرْهَمًا فَيَكُونُ عَلَى رَأْسِ مَالِيَّتِهِمَا، فَلَوْ قِيلَ بِهَذَا الْفَرْقِ لَكَانَ مُتَجَهًّا. وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ رَأْسَ مَالِهِ، وَالرَّبْحُ نِصْفَانِ^(٣). وَلَعَلَّ هَذِهِ الرِّوَايَةُ أَصَوَّبُ مِمَّا ذَكَرْنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المغني (٦/ ٢٧٧ - ٢٧٨).

(٢) انظر: المغني (٦/ ٢٧٧)، والشرح الكبير (٤/ ١٠٨).

«السَّابِعُ» مِنْ أَقْسَامِ الْخِيَارِ «خِيَارٌ» يَثْبُتُ «لِاخْتِلَافِ الْمُتَبَايَعَيْنِ» فِي الْجُمْلَةِ.
 «فَإِذَا اخْتَلَفَا»^[١] هُمَا أَوْ وَرَثَتُهُمَا، أَوْ أَحَدُهُمَا وَوَرَثَةُ الْآخَرِ «فِي قَدْرِ الثَّمَنِ» بِأَنْ
 قَالَ بَائِعٌ: بِعْتُكَ بِمِئَةِ وَقَالَ مُشْتَرٍ: بِثَمَانِينَ، وَلَا بَيِّنَةَ لَهُمَا، أَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنَتَاهُمَا
 «تَحَالَفًا»^[٢] وَلَوْ كَانَتِ السَّلْعَةُ تَالِفَةً «فَيَحْلِفُ بَائِعٌ أَوْ لَا: مَا بِعْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا بِعْتُهُ
 بِكَذَا،.....

[١] قَوْلُهُ: «إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ تَحَالَفَا وَلِكُلِّ الْفَسْخِ» قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي
 نَظَرِيَّةِ الْعَقْدِ (ص ١٦٦): وَالصَّوَابُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ، يَعْنِي: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ
 الْبَائِعِ، فَإِنْ رَضِيَهِ الْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَلَهُ الْفَسْخُ أَوْ لِلْبَائِعِ، وَلَا تَحَالَفَ بَيْنَهُمَا. اهـ. هَذَا الْمَذْهَبُ
 مِنْ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِالنَّفْيِ ثُمَّ الْإِثْبَاتِ. وَعَنْهُ: يُبْدَأُ بِالْإِثْبَاتِ ثُمَّ النَّفْيِ، وَأَمَّا اشْتِرَاؤُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ
 فَهُوَ الْمَذْهَبُ أَيْضًا، وَقَدَّمَ فِي (الْفُرُوعِ) أَنَّهُ يُجْزِئُ أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ: مَا بِعْتُهُ إِلَّا بِكَذَا، وَيَقُولَ
 الْمُشْتَرِي: مَا اشْتَرَيْتُهُ إِلَّا بِكَذَا^(١) وَهُوَ قَوْلُ صَاحِبِ (الرَّعَايَةِ)^(٢) وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِحُصُولِ
 الْمَقْصُودِ بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «تَحَالَفَا» يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قَبَضَ الْبَائِعُ الثَّمَنَ ثُمَّ فَسَخَ الْعَقْدَ
 بِإِقَالَةٍ أَوْ عَيْبٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ كَمَا فِي
 (الْمُنْتَهَى)^(٣) فَإِنْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا أُخِذَ بِقَوْلِ صَاحِبِهِ، وَإِنْ نَكَلَا جَمِيعًا رَدَّهُمَا الْحَاكِمُ، قَالَهُ فِي
 (الْإِقْنَاعِ)^(٤).

(١) الفروع (٦/ ٢٦٧).

(٢) الرعاية (١/ ٣٣٦).

(٣) منتهى الإرادات (٢/ ٣٣٠).

(٤) الإقناع (٢/ ١٠٧).

ثُمَّ يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي^(١): مَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا» وَإِنَّمَا بَدَأَ بِالنَّفْيِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْيَمِينِ. «وَلِكُلِّ» مِنَ الْمُبَايَعِينَ بَعْدَ التَّحَالُفِ «الْفَسْخُ إِذَا لَمْ يَرْضَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الْآخَرِ» وَكَذَا إِجَارَةٌ. وَإِنْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِقَوْلِ الْآخَرِ، أَوْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا وَنَكَلَ الْآخَرُ - أَقَرَّ الْعَقْدُ. «فَإِنْ كَانَتِ السَّلْعَةُ» الَّتِي فُسِخَ الْبَيْعُ فِيهَا بَعْدَ التَّحَالُفِ «تَالِفَةً رَجَعَا إِلَى قِيَمَةِ مِثْلِهَا»^[١].....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٩٦): قَوْلُ الْمَاتِنِ: «ثُمَّ يَحْلِفُ الْمُشْتَرِي» فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ^[٢]، وَصَرَّحَ بِهِ شَيْخُ مَشَائِخِنَا.

[١] قَوْلُهُ: «رَجَعَا إِلَى قِيَمَةِ مِثْلِهَا» لَكِنْ مَتَى تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ؟ هَلْ تُعْتَبَرُ وَقْتُ الْعَقْدِ أَوْ وَقْتُ الْفَسْخِ أَوْ وَقْتُ التَّلَفِ؟ قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) عَلَى قَوْلِ الْمُتَنَهَّى وَشَرْحِهِ: وَإِنْ تَعَيَّبَ الْمُبِيعُ عِنْدَ مُشْتَرٍ قَبْلَ تَلْفِهِ ضَمَّ أَرْضَهُ إِلَى قِيَمَتِهِ^(١).

قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ قِيَمَتَهُ تُعْتَبَرُ حَالِ التَّلَفِ لَا حَالِ الْعَقْدِ، وَإِلَّا لَمْ يُجْتَزَّ إِلَى ضَمِّ أَرْضِهِ إِلَى قِيَمَتِهِ، لَكِنْ الْقِيَمَةُ تُعْتَبَرُ حَالِ الْعَقْدِ عَلَى مَا أَوْضَحْتُهُ فِي الْحَاشِيَةِ^(٢).

وَقَالَ فِي الْحَاشِيَةِ: الظَّاهِرُ أَنَّ قِيَمَتَهَا تُعْتَبَرُ وَقْتُ الْعَقْدِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ (الْمُسْتَوْعِبِ) فِي تَقْوِيمِ الْمُبِيعِ الْمُعِيبِ. وَقَدْ قَالَ (الْمُسْتَوْعِبُ) هُنَاكَ مُعَلَّلًا اعْتِبَارَ الْقِيَمَةِ بِوَقْتِ الْعَقْدِ بِأَنَّ مَا زَادَ عَلَيْهَا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فَلَا يَقُومُ عَلَيْهِ، وَمَا نَقَصَ فَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ كَجُمْلَةِ الْمُبِيعِ^(٣).

[٢] لَعَلَّهُ: عَلَى التَّرْتِيبِ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٤٧).

(٢) كشاف القناع (٣/ ٢٣٨).

(٣) المستوعب (١/ ٦٨٠).

وَيُقْبَلُ^[١] قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِيهَا؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ، وَفِي قَدْرِ الْمَبِيعِ.

«فَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي صِفَتِهَا»^[٢] أَي: صِفَةِ السِّلْعَةِ التَّالِفَةِ، بِأَنْ قَالَ الْبَائِعُ: كَانَ الْعَبْدُ كَاتِبًا، وَأَنْكَرَهُ الْمُشْتَرِي^[٣] «فَقَوْلُ مُشْتَرٍ» لِأَنَّهُ غَارِمٌ، وَإِذَا تَخَالَفَا فِي الْإِجَارَةِ، وَفُسِخَتْ بَعْدَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ - فَأَجْرُهُ الْمِثْلُ وَفِي أَثْنَائِهَا بِالْقِسْطِ.

«وَإِذَا فُسِخَ الْعَقْدُ» بَعْدَ التَّحَالُفِ «انْفَسَخَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا»^(١) فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمَا، كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٩٧): قَوْلُهُ: «وَزَاهِرًا وَبَاطِنًا» أَي: فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمَا، فَيَبَاحُ لِلْبَائِعِ جَمِيعُ التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ، وَكَذَا الْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ إِنْ كَانَ ظَالِمًا. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ: أَنَّ الْعَقْدَ يَنْفَسَخُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا مُطْلَقًا. وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ: إِنْ كَانَ الْبَائِعُ ظَالِمًا انْفَسَخَ فِي حَقِّهِ ظَاهِرًا، وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي ظَالِمًا انْفَسَخَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. قَالَ: وَاخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ قَوْلُ ثَالِثٍ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ فُسِخَ الْمَظْلُومُ مِنْهُمَا انْفَسَخَ =

[١] وَظَاهِرُهُ: لَوْ كَانَتْ أَقْلٌ مِمَّا أَقَرَّ بِهِ الْمُشْتَرِي أَوْ أَكْثَرُ مِمَّا أَقَرَّ بِهِ الْبَائِعُ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ أَقْلٌ مِمَّا أَقَرَّ بِهِ الْمُشْتَرِي فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِمَا أَقَرَّ بِهِ، وَإِذَا كَانَتْ أَكْثَرُ مِمَّا أَقَرَّ بِهِ الْبَائِعُ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ بِمَا أَقَرَّ بِهِ أَيْضًا.

[٢] فَيَقُومُهَا عَدْلَانِ إِنْ تَنَازَعَ الْمُتَعَاقِدَانِ، كَمَا فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) هُنَا.

[٣] وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي وُجُودَ عَيْبٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَقَدَّمَ فِي (الْمَحَرَّرِ) أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ^(١) وَهُوَ الْمَذْهَبُ، كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى) لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ^(٢).

(١) المحرر (١/ ٣٣٢).

(٢) انظر: شرح منتهى الإرادات (٢/ ٥٦).

[٢] أَقُولُ: إِنَّ الْقَوْلَ بِإِنْفِسَاخِهِ ظَاهِرًا فَقَطْ فِي حَقِّ الظَّالِمِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِكَلَامِهِمْ فِي الصُّلْحِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَقَالَ الْمُشْتَرِي: لَا أَسْلَمُ الثَّمَنَ حَتَّى أَسْتَلِمَ الْمَبِيعَ «وَالثَّمَنُ عَيْنٌ» أَيُّ: مُعَيَّنٌ «نُصِّبَ عَدْلٌ» أَيُّ: نَصَبَهُ الْحَاكِمُ «يَقْبِضُ مِنْهُمَا» الْمَبِيعَ وَالثَّمَنَ «وَيُسَلِّمُ الْمَبِيعَ» لِلْمُشْتَرِي «ثُمَّ الثَّمَنَ» لِلْبَائِعِ؛ لِجَرَيَانِ عَادَةِ النَّاسِ بِذَلِكَ^[١].

«وَإِنْ كَانَ» الثَّمَنُ «دَيْنًا حَالًا أُجْبِرَ بَائِعٌ» عَلَى تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْمُشْتَرِي بِعَيْنِهِ «ثُمَّ» أُجْبِرَ «مُشْتَرٍ إِنْ كَانَ الثَّمَنُ فِي الْمَجْلِسِ» لِرُجُوبِ دَفْعِهِ عَلَيْهِ فَوْرًا؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْهُ^[٢].

«وَإِنْ كَانَ» دَيْنًا «غَائِبًا فِي الْبَلَدِ» أَوْ فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ «حُجِرَ عَلَيْهِ» أَيُّ: عَلَى الْمُشْتَرِي «فِي الْمَبِيعِ وَبَقِيَّةُ مَالِهِ حَتَّى يُحْضَرَهُ»^[٣] خَوْفًا مِنْ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَالِهِ تَصَرُّفًا يَضُرُّ بِالْبَائِعِ.

«وَإِنْ كَانَ» الْمَالُ «غَائِبًا بَعِيدًا» مَسَافَةِ الْقَصْرِ، أَوْ غِيَبُهُ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ «عَنْهَا» أَيُّ: عَنِ الْبَلَدِ «وَالْمُشْتَرِي مُعْسِرٌ» يَعْنِي: أَوْ ظَهَرَ أَنَّ الْمُشْتَرِي مُعْسِرٌ «فَلِبَائِعِ الْفَسْخِ» لِتَعَذُّرِ الثَّمَنِ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمُشْتَرِي مُفْلِسًا، وَكَذَا مُؤَجَّرٌ يَنْقُدُ حَالًا.

[١] وَعَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَائِعَ يُجْبَرُ عَلَى تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ^(١).

[٢] وَقِيلَ: لَهُ حَبْسُهُ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ الْحَالَّ، اخْتَارَهُ الْمُؤَقِّ^(٢). وَعَلَيْهِ فَلَوْ سَلَّمَهُ

لَمْ يَمْلِكْ بَعْدُ اسْتِرْجَاعَهُ وَلَا مَنَعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَقِيلَ: لِلْبَائِعِ الْفَسْخُ. اهـ (إِنْصَافٌ)^(٣).

(١) انظر: المغني (٦/٢٨٦).

(٢) المغني (٦/٢٨٦).

(٣) الإنصاف (٤/٤٥٨).

«وَيُثْبِتُ الْخِيَارُ لِلْخُلْفِ فِي الصِّفَةِ» إِذَا بَاعَهُ شَيْئًا مَوْصُوفًا^[١] «وَلَتَغَيِّرَ مَا تَقَدَّمَتْ رُؤْيَتُهُ» الْعَقْدَ، وَبِذَلِكَ تَمَّتْ أَقْسَامُ الْخِيَارِ ثَمَانِيَةً.

[١] فَتَغَيَّرَ فَلَهُ الْخِيَارُ، كَمَا لَوْ تَغَيَّرَ مَا تَقَدَّمَتْ رُؤْيَتُهُ الْعَقْدَ، فَإِنْ اُخْتَلَفَ فِي التَّغْيِيرِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي بِبَيِّنَةٍ، قَالَهُ فِي (الِإِقْنَاعِ) وَشَرَحَهُ ص ١٧ ج ٢ طَبْعَةُ مُقْبِلٍ.



فَصْلٌ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَمَا يَخْصُلُ بِهِ قَبْضُهُ

«وَمَنْ اشْتَرَى مَكِيلًا وَنَحْوَهُ»^[١] وَهُوَ الْمَوْزُونُ، وَالْمَعْدُودُ، وَالْمَذْرُوعُ «صَحَّ الْبَيْعُ» وَلَزِمَ بِالْعَقْدِ «حَيْثُ لَا خِيَارَ» وَلَمْ يَصَحَّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ»^[٢] بَيْعٍ^[٣] أَوْ هِبَةٍ^[٤].....

[١] ظَاهِرُ قَوْلِهِ: «مَكِيلًا وَنَحْوَهُ» تَعْلِيقُ الْحُكْمِ بِهِ، سَوَاءٌ بَيْعٌ بِكَيْلٍ وَنَحْوِهِ أَوْ جِزَافًا، وَعَلَى هَذَا فَالضُّبْرَةُ الْمَبِيعَةُ لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهَا قَبْلَ الْقَبْضِ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَمْ يَصَحَّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ...» إِنْخ؛ قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْبَائِعَ قَدْ لَا يُسَلِّمُهُ، لَا سِيَّمَا مَعَ رِبْحِهِ فِيهِ، فَمَنْعُهُ مِنْ بَابِ مَا لَا يُقَدَّرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ، وَعَدَمُ الْقُدْرَةِ تَتَأَكَّدُ مَعَ رِبْحِهِ، قَالَ: فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ بَيْعُهُ تَوَلِيَّةً، وَكَذَا شَرَكَةً^(١) كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي (الْفُرُوعِ) وَكَذَا جَوَزَ بَيْعُهُ مِنْ بَائِعِهِ^(٢) وَهُوَ رَوَايَةٌ أَيْضًا.

[٣] قَوْلُهُ: «بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ..» إِنْخ قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): (تَنْبِيْهُ): ظَاهِرُ قَوْلِهِ: «لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ» جَوَازُ التَّصَرُّفِ فِيهِ لِغَيْرِ الْبَيْعِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ^(٣) أَهْ كَلَامُهُ. قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَيْضًا، لَكِنْ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ فَلَهُ حُكْمُهُ كَالْهِبَةِ عَلَى عَوَضٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَوْ هِبَةٍ» كَلَامُهُ عَامٌّ فِي الْهِبَةِ عَلَى عَوَضٍ وَفِي الْهِبَةِ عَلَى غَيْرِ عَوَضٍ، وَفِي (الْفُرُوعِ) وَجْهٌ بِجَوَازِ الْهِبَةِ بِلاَ عَوَضٍ^(٤).

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٣).

(٢) الفروع (٦/ ٢٧٩).

(٣) الإنصاف (٤/ ٤٦٣).

(٤) الفروع (٦/ ٢٧٨).

أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ رَهْنٍ أَوْ حَوَالَةٍ «حَتَّى يَقْبِضَهُ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَيَصِحُّ عِتْقُهُ^[١]، وَجَعْلُهُ مَهْرًا^[٢]، وَعَوَضَ خُلْعٍ^[٣]، وَوَصِيَّةً بِهِ^[٤]، وَإِنْ اشْتَرَى الْمَكِيلَ وَنَحْوَهُ جِزَافًا^(١) صَحَّ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ^[٥]؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١٠١): «جِزَافًا» بِكَسْرِ الْحِيمِ وَفَتْحِهَا^[٦] (مُطْلَعٌ).

[١] إِبْجَاعًا. [٢] وَفِيهِ وَجْهٌ: لَا.

[٣] وَفِيهِ وَجْهٌ مُخَرَّجٌ: لَا. [٤] وَفِيهِ وَجْهٌ مُخَرَّجٌ: لَا.

[٥] قَوْلُهُ: «وَإِنْ اشْتَرَى الْمَكِيلَ وَنَحْوَهُ جِزَافًا صَحَّ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ» أَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الثَّابِتُ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(١) وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «كَانُوا يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ جِزَافًا بِأَعْلَى السُّوقِ، فَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَنْقَلُوهُ» وَفِي لَفْظٍ: «حَتَّى يُحَوِّلُوهُ». وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ^(٢)؛ وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ أَوَّلَى، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الطَّعَامِ إِذَا اشْتَرَى بِكَيْلٍ أَوْ جِزَافًا إِلَّا بَعْدَ قَبْضِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْآتِي فَلَعَلَّهُ إِنَّمَا جَارَ حَيْثُ كَانَ الْبَيْعُ عَلَى غَيْرِ أَجْنَبِيٍّ، وَهَذَا مَا يُؤَيِّدُ كَلَامَ الشَّيْخِ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ مِنْ بَائِعِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٦] وَكَذَا بِالضَّمِّ كَمَا فِي (الْقَامُوسِ)^(٣).

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب من رأى إذا اشترى طعاما جزافا أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله، رقم (٢١٣٧)، ومسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم (١٥٢٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يقبض، رقم (٢١٣٥)، ومسلم: كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض، رقم (١٥٢٥).

(٣) القاموس المحيط (ص: ١٠٢٩).

لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَضَّتِ السُّنَّةُ أَنَّ مَا أَدْرَكَتْهُ الصَّفَقَةُ حَيًّا»^[١] مَجْمُوعًا فَهُوَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي.

«وَإِنْ تَلَفَ» الْمَبِيعُ بِكَيْلٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ بَعْضُهُ «قَبْلَ» قَبْضِهِ «فَمِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ»^[٢] وَكَذَا لَوْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قَبْضِهِ «وَإِنْ تَلَفَ» الْمَبِيعُ الْمَذْكُورُ «بِأَفَةِ سَمَاوِيَّةٍ» لَا صُنْعَ لِأَدَمِيٍّ فِيهَا «بَطَلَ» أَيِ انْفَسَخَ «الْبَيْعُ» وَإِنْ بَقِيَ الْبَعْضُ خَيْرَ الْمُشْتَرِي فِي أَخْذِهِ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ^[٣].

«وَإِنْ أَتْلَفَهُ» أَيِ الْمَبِيعِ بِكَيْلٍ أَوْ نَحْوِهِ «أَدَمِيٍّ» سَوَاءٌ كَانَ هُوَ الْبَائِعَ أَوْ أَجْنَبِيًّا «خَيْرَ مُشْتَرٍ بَيْنَ فُسْخِ» الْبَيْعِ، وَيَرْجِعُ عَلَى بَائِعٍ بِمَا أَخَذَ مِنْ ثَمَنِهِ «و» بَيْنَ «إِمْضَاءٍ، وَمُطَالَبَةٍ مُتْلَفِهِ بِبَدْلِهِ» أَيِ: بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا، أَوْ قِيمَتِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا. وَإِنْ تَلَفَ بِفِعْلِ مُشْتَرٍ، فَلَا خِيَارَ لَهُ؛ لِأَنِّ اتْلَافَهُ كَقَبْضِهِ.

و«مَا عَدَاهُ»^(١) أَيِ: عَدَا مَا اشْتَرِيَ بِكَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدٍّ، أَوْ ذَرْعٍ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١٠٢): قَوْلُهُ: «وَمَا عَدَاهُ..» إِنْ خُ؛ هَذَا مِنَ الْمَفْرَدَاتِ، =

[١] الْمُرَادُ بِالْحَيَاةِ هُنَا الْوُجُودُ.

[٢] قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ): لَكِنْ إِنْ عَرَضَهُ بَائِعٌ عَلَى مُشْتَرٍ فَأَمْتَنَعَ مِنْ قَبْضِهِ بَرِيءٌ مِنْهُ، كَمَا فِي (الْكَافِي)^(١) فِي الْإِجَارَةِ^(٢) اهـ. قُلْتُ: وَهُوَ قَوِيٌّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] أَيِ: وَبَيَّنَّ رَدَّهُ.

(١) الْكَافِي (٢/ ٣١٥).

(٢) شَرْحُ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ (٢/ ٥٩).

كَالْعَبْدِ وَالْدَّارِ «يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْمُشْتَرِي فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ»^(١) لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: كُنَّا نَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَيْعِ بِالْدَّرَاهِمِ فَنَأْخُذُ عَنْهَا الدَّنَانِيرَ، وَبِالْعَكْسِ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ أَنْ تُؤْخَذَ بِسَعْرِ يَوْمِهَا، مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَبَيْنَهُمَا شَيْءٌ» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ.

إِلَّا الْمَبِيعَ بِصِفَةٍ أَوْ رُؤْيَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ، فَلَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

«وَإِنْ تَلَفَ مَا عَدَا الْمَبِيعَ بِكَيْلٍ وَنَحْوِهِ فَمِنْ ضَمَانِهِ»^[١] أَي: ضَمَانِ الْمُشْتَرِي؛

= وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي التَّصَرُّفُ فِيهِ وَلَوْ ضَمِنَهُ، اخْتَارَهَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^[٢] وَجَعَلَهَا طَرِيقَةَ الْحَرَقِيِّ. وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ: لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ (خَطُّهُ).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١٠٢): فَائِدَةٌ: قَالَ ابْنُ عَطُوةَ: ذَكَرَ الْأَصْحَابُ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا لَمْ يَصِحَّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ كَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ مُطْلَقًا. قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي حَاشِيَتِهِ: حَتَّى بِأَكْلٍ. وَأَجَازَ شَيْخُنَا الْعَسْكَرِيُّ الْأَكْلَ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَّصَرُّفٍ، فَطَلَبْتُ مِنْهُ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ فَلَمْ يَقُمْهُ^[٣]. اهـ (م. ق. ر.).

[١] وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَا يَكُونُ مِنْ ضَمَانِهِ إِلَّا إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ قَبْضِهِ^(١).

[٢] وَقَالَ: إِنَّ عَلَى ذَلِكَ تَدُلُّ نُصُوصُ أَحْمَدَ^(٢).

[٣] الدَّلِيلُ وَاضِحٌ، وَهُوَ أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا وَرَدَ عَنِ الْبَيْعِ فَقَطْ، وَمَا كَانَ بِمَعْنَاهُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ فَهُوَ مِثْلُهُ فِي النَّهْيِ، وَمَا لَا فَلَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٤٤ - ٣٤٥).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٣).

لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْخَرَجُ بِالضَّمانِ» وَهَذَا الْمِيعُ لِلْمُشْتَرِي، فَضْمَانُهُ عَلَيْهِ، وَهَذَا «مَا لَمْ يَمْنَعَهُ بَائِعٌ مِنْ قَبْضِهِ» فَإِنْ مَنَعَهُ حَتَّى تَلَفَ ضَمِنَهُ ضَمَانُ غَضَبٍ.

وَالثَّمَرُ عَلَى الشَّجَرِ، وَالْمِيعُ بِصِفَةٍ أَوْ رُؤْيَةٍ سَابِقَةٍ - مِنْ ضَمَانِ بَائِعٍ^[١]، وَمَنْ تَعَيَّنَ مِلْكُهُ فِي مَوْرُوثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ غَنِيمَةٍ فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

و«يَحْضُلُ قَبْضُ مَا يَبِيعُ بِكَيْلٍ» بِالْكَيْلِ «أَوْ» يَبِيعُ بِ«وَزْنٍ» بِالْوَزْنِ «أَوْ» يَبِيعُ بِ«عَدٍّ» بِالْعَدِّ «أَوْ» يَبِيعُ بِ«ذَرْعٍ بِذَلِكَ» الذَّرْعُ؛ لِحَدِيثِ عُثْمَانَ يَرْفَعُهُ: «إِذَا بَعْتَ فِكْلًا، وَإِذَا ابْتَعْتَ فَاکْتَلَ» رَوَاهُ الْإِمَامُ.

وَشَرْطُهُ حُضُورُ مُسْتَحِقٍّ أَوْ نَائِبِهِ^[٢]،

[١] وَبِهَذَا عُلِمَ أَنَّ الْمِيعَ الَّذِي مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ سَبْعَةٌ: مَا يَبِيعُ بِكَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدٍّ، أَوْ ذَرْعٍ، أَوْ صِفَةٍ، أَوْ رُؤْيَةٍ سَابِقَةٍ لِعَقْدٍ حَيْثُ صَحَّ الْبَيْعُ، أَوْ الثَّمَرُ عَلَى الشَّجَرِ. وَأَنَّ الْمِيعَ الَّذِي لَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ سِتَّةٌ: مَا يَبِيعُ بِكَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدٍّ، أَوْ ذَرْعٍ، أَوْ صِفَةٍ، أَوْ رُؤْيَةٍ سَابِقَةٍ لِعَقْدٍ. وَالصَّوَابُ أَنَّ كُلَّ بَيْعٍ لَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ بَيْعٌ وَنَحْوَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، كَمَا اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَانْظُرِ (الِاخْتِيَارَاتِ) ص ١٢٦.

[٢] فَايِدَةٌ: قَالَ فِي (الْمُنْتَهَى وَشَرْحِهِ): وَإِنْ قَبِضَ الْمَكِيلُ وَنَحْوَهُ جَزَافًا ثَقَّةً بِقَوْلٍ بَازِلٍ أَنَّهُ قَدَّرَ حَقَّهُ وَلَمْ يَحْضُرْ كَيْلُهُ أَوْ وَزَنُهُ، ثُمَّ وَجَدَهُ نَاقِصًا قَبْلَ قَوْلِهِ فِي قَدْرِ نَقْصِهِ إِنْ كَانَ قَدْ تَلَفَ أَوْ اخْتَلَفَا فِي بَقَائِهِ عَلَى حَالِهِ، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى بَقَائِهِ عَلَى حَالِهِ فَإِنَّهُ يُكَالُ وَيُنْظَرُ لِامْكَانِ الْعِلْمِ بِهِ. وَإِنْ صَدَقَهُ فِي قَدْرِهِ بَرَى الدَّافِعُ مِنْ عَهْدَتِهِ وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى نَقْصِهِ بَعْدَ تَصَدِيقِهِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ لِفَسَادِ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهِ حُضُورَ مُسْتَحِقٍّ أَوْ نَائِبِهِ^(١) اهْتَصَرَفَ.....

وَيَصِحُّ اسْتِنَابَةُ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ لِلْمُسْتَحَقِّ، وَمَوْؤَنَةُ كَيْالٍ وَوَزَانٍ وَعَدَادٍ وَنَحْوِهِ عَلَى بَاذِلٍ. وَلَا يَضْمَنُ نَاقِدٌ حَاذِقٌ أَمِينٌ خَطَأً.

«و» يَحْصُلُ الْقَبْضُ «فِي صُبْرَةٍ وَمَا يُنْقَلُ» كَثِيَابٍ وَحَيَوَانٍ «بِنَقْلِهِ، وَ» يَحْصُلُ الْقَبْضُ فِي «مَا يُتَنَاوَلُ» كَالْجَوَاهِرِ وَالْأَثْنَانِ «بِتَنَاوُلِهِ» إِذِ الْعُرْفُ فِيهِ ذَلِكَ «وَعِثْرُهُ» أَيُّ: غَيْرِ مَا ذُكِرَ - كَالْعَقَارِ وَالثَّمَرَةِ عَلَى الشَّجَرِ - قَبْضُهُ «بِتَخْلِيَّتِهِ» بِلَا حَائِلٍ، بَأَن يَفْتَحَ لَهُ بَابَ الدَّارِ، أَوْ يُسَلِّمَهُ مِفْتَاحَهَا وَنَحْوَهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَتَاعٌ لِلْبَائِعِ، قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ.

وَيُعْتَبَرُ لِحَوَازِ قَبْضِ مُشَاعٍ يُنْقَلُ إِذْنُ شَرِيكِهِ.

وَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَإِنْ قَبَضَهُ جِزَافًا لِعِلْمِهَا قَدْرُهُ جَازَ، وَفِي الْمَكِيلِ رِوَايَتَانِ^(١) ذَكَرَهُ فِي (الْمُحَرَّرِ)^(٢) وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ فِيمَنْ شَاهَدَ كَيْلَهُ قَبْلَ شِرَائِهِ رِوَايَتَيْنِ فِي شِرَائِهِ بِلَا كَيْلٍ ثَانٍ، وَخَصَّهْمَا فِي (التَّلْخِيصِ) بِالْمَجْلِسِ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ، وَأَنَّ الْمَوْزُونَ مِثْلُهُ. اهـ (إِنْصَافٍ)^(٣).

قَوْلُهُ فِي (الْمُنْتَهَى): «وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى نَقْصِهِ بَعْدَ تَصْدِيقِهِ» أَقُولُ: قَالَ فِي (الْمُقْنِعِ)^(٤) وَ(الْإِنْصَافِ): وَإِنْ قَبَضَهُ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا ثُمَّ ادَّعَى غَلَطًا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، وَالثَّانِي يُقْبَلُ إِذَا ادَّعَى غَلَطًا مُمَكِّنًا عُرْفًا. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَالنَّفْسُ تَمِيلُ إِلَيْهِ مَعَ صِدْقِهِ وَأَمَانَتِهِ^(٥) اهـ.

(١) الفروع (٦/٢٧٩).

(٢) المحرر (١/٣٣٩).

(٣) الإنصاف (٥/١١٦).

(٤) المقنع (٢/٩٨).

(٥) الإنصاف (٥/١٢٢).

«وَالْإِقَالَةُ» مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَهٗ^[١]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَهِيَ «فَسْخٌ» لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الرَّفْعِ وَالْإِزَالَةِ، يُقَالُ: أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَكَ، أَيُّ: أَرَاهَا، فَكَانَتْ فَسْخًا لِلْبَيْعِ لَا بَيْعًا.

فَ «تَجَوُّزٌ قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ» وَلَوْ نَحَوَ مَكِيلٍ، وَلَا تَجَوُّزٌ إِلَّا «بِمِثْلِ الثَّمَنِ» الْأَوَّلِ، قَدْرًا وَنَوْعًا؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ إِذَا ارْتَفَعَ رَجَعَ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَا كَانَ لَهُ، وَتَجَوُّزٌ بَعْدَ نِدَاءِ الْجُمُعَةِ.

وَلَا يُلْزَمُ إِعَادَةُ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ، وَتَصَحُّ مِنْ مُضَارِبٍ وَشَرِيكَ^[٢]، وَبِلَفْظِ صَلَاحٍ وَبَيْعٍ وَمُعَاطَاةٍ، وَلَا يَحْتُسُّ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ.

«وَلَا خِيَارَ فِيهَا» أَيُّ: لَا يَثْبُتُ فِي الْإِقَالَةِ خِيَارٌ مَجْلِسٍ وَلَا خِيَارٌ شَرْطٍ وَنَحْوِهِ «وَلَا شُفْعَةً» فِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بَبَيْعًا. وَلَا تَصَحُّ مَعَ تَلَفِ مِثْمَنٍ، أَوْ مَوْتِ عَاقِدٍ^[٣]، ...

[١] وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ^(١)، وَقَالَ الْقُسَيْرِيُّ: عَلَى شَرْطِهَا^(٢). اهـ.

[٢] بِخِلَافِ الْوَكِيلِ، فَلَا تَصَحُّ مِنْهُ بغيرِ إِذْنِ الْمُوَكَّلِ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ مَوْتِ عَاقِدٍ» هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهَا فَسْخٌ. أَمَّا إِنْ قُلْنَا أَنَّهَا بَيْعٌ فَتَصَحُّ مِنَ الْوَرْتَةِ عَلَى أَنَّ فِيهَا قَوْلًا آخَرَ بِصَحَّتِهَا مِنْهُمْ عَلَى الْقَوْلَيْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ فِي فَضْلِ الْإِقَالَةِ، رَقْمُ (٣٤٦٠)، وَابْنُ مَاجَهٗ: كِتَابُ التِّجَارَاتِ، بَابُ الْإِقَالَةِ، رَقْمُ (٢١٩٩)، وَابْنُ حِبَّانَ رَقْمُ (٥٠٣٠)، وَالْحَاكِمُ (٤٥/٢).

(٢) الْاِقْتِرَاحُ فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحِ لِأَبِي الْفَتْحِ الْقُسَيْرِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ (ص: ٩٩).

وَلَا بَزِيَادَةٍ عَلَى ثَمَنِ^[١]، أَوْ نَقْصِهِ، أَوْ غَيْرِ جِنْسِهِ، وَمَوْثُونَةٌ رَدِّ مَبِيعٍ تَقَايَلَاهُ عَلَى بَائِعٍ.

[١] نَقَلَ ابْنُ مَنُصُورٍ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ تَرْجَعَ السَّلْعَةُ إِلَى صَاحِبِهَا وَمَعَهَا فَضْلٌ، إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ السُّوقُ أَوْ اسْتَأْنَفَ الْبَيْعَ، وَأَوَّلَى مِنْهُ تَغْيِيرُ صِفَةِ السَّلْعَةِ، قَالَ ابْنُ رَجَبٍ، وَعَلَّلَهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ بِشَبْهِهِ بِمَسَائِلِ الْعَيْنَةِ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى لِصَاحِبِ السَّلْعَةِ دَرَاهِمٌ مَعَ رُجُوعِهَا إِلَيْهِ. لَكِنْ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: إِنَّ مُحَذُّورَ الرَّبَا هُنَا بَعِيدٌ جَدًّا، وَنَقَلَ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ، قَالَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ: وَسَأَلَهُ عَنْ بَيْعِ الْعَرَبُونَ، فَذَكَرَ لَهُ حَدِيثَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقِيلَ لَهُ: تَذْهَبُ إِلَيْهِ؟ فَقَالَ: أَيْ شَيْءٍ أَقُولُ وَهَذَا عَنْ عُمَرَ؟! ثُمَّ قَالَ: أَلَيْسَ كَانَ ابْنُ سِيرِينَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَرُدَّ السَّلْعَةُ إِلَى صَاحِبِهَا إِذَا كَرِهَهَا وَمَعَهَا شَيْءٌ؟ ثُمَّ قَالَ: هَذَا مِثْلُهُ. قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: فَقَدْ جَعَلَ بَيْعُ الْعَرَبُونَ مِنْ جِنْسِ الْإِقَالَةِ بِرِبْحٍ، وَهُوَ يَرَى جَوَازَ بَيْعِ الْعَرَبُونَ، أَيْ: فَهَذَا مِثْلُهُ. اهْ مُلَخَّصًا مِنْ مُلَحَقِ الْقَوَاعِدِ^(١).



بَابُ الرِّبَا وَالصَّرْفِ

الرِّبَا مَقْصُورٌ، وَهُوَ لُغَةٌ: الزِّيَادَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [فصلت: ٣٩] أَي: عَلَتْ.

وَشَرْعًا: زِيَادَةٌ فِي شَيْءٍ مَخْصُوصٍ.

وَالْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].
«وَالصَّرْفُ» بَيْعٌ نَقْدٌ بِنَقْدٍ.

قِيلَ: سُمِّيَ بِهِ لِصَرِيفِهِمَا، وَهُوَ تَصَوُّبُهُمَا فِي الْمِيزَانِ.
وَقِيلَ: لِانْتِصَرَفِهِمَا عَنْ مُقْتَضَى الْبَيَاعَاتِ، مِنْ عَدَمِ جَوَازِ التَّفَرُّقِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَنَحْوِهِ.

وَالرِّبَا نَوْعَانِ: رِبَا فَضْلٍ، وَرِبَا نَسِيئَةٍ.
وَ«يَحْرُمُ رِبَا الْفَضْلِ فِي» كُلِّ «مَكِيلٍ»^(١) بَيْعٍ بِجِنْسِهِ مَطْعُومًا كَانَ كَالْبُرِّ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٠٧ / ٢): قَوْلُهُ: «فَيَحْرُمُ رِبَا الْفَضْلِ فِي كُلِّ مَكِيلٍ..»
إِلْخ؛ فَعَلَى هَذَا: الْعِلَّةُ فِي الرِّبَا: الْكَيْلُ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْأَثْمَانِ الثَّمَنِيَّةِ، وَفِيمَا
عَدَاهَا كَوْنُهُ مَطْعُومَ جِنْسٍ، فَيَخْتَصُّ بِالْمَطْعُومَاتِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ:
الْعِلَّةُ الطَّعْمُ، وَالْجِنْسُ شَرْطٌ. وَعَنْهُ: لَا يُجْزِئُ إِلَّا فِي الْمَطْعُومِ إِذَا كَانَ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا، وَهُوَ
قَدِيمٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَاخْتِيَارُ الْمُوَفَّقِ وَالشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ، وَقَوَاهُ الشَّارِحُ. وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: =

أَوْ غَيْرُهُ كَالْأَشْنَانِ «و» فِي كُلِّ «مَوْزُونٍ بَيْعٍ بِجِنْسِهِ» مَطْعُومًا كَانَ كَالسُّكَّرِ، أَوْ لَا كَالْكَتَّانِ؛ لِحَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ مَرْفُوعًا: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ.

وَلَا رِبَا فِي مَاءٍ، وَلَا فِيمَا لَا يُوزَنُ عُرْفًا لِصِنَاعَتِهِ^[١] كَفُلُوسٍ غَيْرِ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، وَلَا فِي مَطْعُومٍ لَا يُكَالُ وَلَا يُوزَنُ، كَبَيْضٍ وَجَوْزٍ.

«وَيَجِبُ فِيهِ» أَيُّ: يُشْتَرَطُ فِي بَيْعٍ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ بِجِنْسِهِ مَعَ التَّمَاثُلِ «الْحُلُولُ وَالْقَبْضُ» مِنَ الْجَانِبَيْنِ بِالْمَجْلِسِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا سَبَقَ: «يَدًا بِيَدٍ».

= لَا يُجْرِي إِلَّا فِي الْقُوتِ أَوْ مَا يَصْلُحُ بِهِ الْقُوتُ^[٢]. (تَقْرِير) وَقَوْلُ مَالِكٍ: يَنْتَقِضُ بِالْحَطَبِ، وَالْأَدَمُ يُسْتَصْلَحُ بِهِ الْقُوتُ، وَلَا رِبَا فِيهِ عِنْدَهُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْكِيلُ وَالْوِزْنُ وَالطَّعْمُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فَفِيهِ الرِّبَا، رِوَايَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمَا انْعَدَمَ فِيهِ الْكِيلُ وَالْوِزْنُ وَالطَّعْمُ وَاخْتَلَفَ جِنْسُهُ فَلَا رِبَا فِيهِ، رِوَايَةً وَاحِدَةً، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَالثَّبَنِ وَالنَّوَى وَالْقَتِّ وَالْمَاءِ وَالطِّينِ، إِلَّا الْأَرْمَنِيَّ. اهـ (ح. ش. مُنْتَهَى).

- [١] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَمَا خَرَجَ عَنِ الْقُوتِ بِالصَّنْعَةِ فَلَيْسَ بِرِبَوِيٍّ، وَإِلَّا فَجِنْسٌ بِنَفْسِهِ، فَبَيْعُ خُبْزٍ بِهَرِيرَةٍ، وَزَيْتٍ بِزَيْتُونٍ، وَسَمِيسٍ بِشِيرِجٍ^(١).
- [٢] قُلْتُ: وَرَجَّحَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ) قَوْلَ مَالِكٍ^(٢).

(١) الاختيارات الفقهية (٤٧٣ - ٤٧٤).

(٢) أعلام الموقعين (١٥٦ / ٢).

«وَلَا يُبَاعُ مَكِيلٌ بِجِنْسِهِ إِلَّا كَيْلًا»^[١] فَلَا يُبَاعُ بِجِنْسِهِ وَزَنًا، وَلَوْ تَمَرَةً^[٢] بِتَمَرَةٍ «وَلَا» يُبَاعُ «مُوزُونٌ بِجِنْسِهِ إِلَّا وَزَنًا» فَلَا يَصَحُّ كَيْلًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوزنٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوزنٍ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ كَيْلًا بِكَيْلٍ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ كَيْلًا بِكَيْلٍ» رَوَاهُ الْأَثَرُمُ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ؛ وَلِأَنَّ مَا خُولِفَ مَعْيَارُهُ^[٣] الشَّرْعِيُّ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ التَّمَاثُلُ، وَالْجَهْلُ بِهِ كَالْعِلْمِ بِالتَّفَاضُلِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا يُبَاعُ مَكِيلٌ بِجِنْسِهِ إِلَّا كَيْلًا» وَقَالَ فِي (الْفَائِقِ): وَقَالَ شَيْخُنَا -يَعْنِي بِهِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ-: إِنَّ بَيْعَ الْمَكِيلِ بِجِنْسِهِ وَزَنًا سَاغٍ. اهـ مِنْ (الْإِنْصَافِ)^(١).

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَا يُبَاعُ مَكِيلٌ بِجِنْسِهِ إِلَّا كَيْلًا...» إلخ؛ وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: مَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْكَيْلُ وَالْوَزْنُ -مِثْلُ الْأَدْهَانِ- يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ كَيْلًا وَوَزَنًا. وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ^(٢). اهـ.

[٣] وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ مَا لَا يُكَالُ لِقَلْتِهِ كَالْتَمَرَةِ وَالتَّمَرَتَيْنِ وَالْحَفْنَةِ وَالْحَفْنَتَيْنِ لَيْسَ فِيهِ رَبًّا^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَلِأَنَّ مَا خُولِفَ مَعْيَارُهُ الشَّرْعِيُّ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ التَّمَاثُلُ» فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ، فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقْنَا التَّمَاثُلَ صَحَّ بِأَيِّ مَعْيَارٍ؛ لِحَدِيثِ: «مِثْلًا بِمِثْلٍ» إِلَّا إِذَا اخْتَلَفَ الْكَيْلُ وَالْوَزْنُ، فَحَيْثُ نَزَجُ لِلْأَصْلِ، وَهُوَ بَيْعُ الْمَكِيلِ كَيْلًا وَبَيْعُ الْمُوزُونِ وَزَنًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي (شَرْحِ الْمُهَذَّبِ) أَنَّ أَبَا حَامِدٍ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى اعْتِبَارِ الْوَزْنِ فِي الْمُوزُونِ،

(١) الْإِنْصَافُ (١٦/٥).

(٢) الْأَخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٤٧٤).

(٣) انظر: بداية المبتدي (ص: ١٣٩)، وشرح فتح القدير (٢٤٦/٦).

وَلَوْ كَيْلَ الْمَكِيلِ، أَوْ وَزَنَ الْمَوْزُونُ فَكَانَا سَوَاءً - صَحَّ.

«وَلَا» يُبَاعُ «بَعْضُهُ» أَي: بَعْضُ الْمَكِيلِ أَوْ الْمَوْزُونِ «بِبَعْضٍ» مِنْ جِنْسِهِ «جِزَافًا» لِمَا تَقَدَّمَ مَا لَمْ يَعْلَمَا تَسَاوِيَهُمَا فِي الْمَعْيَارِ الشَّرْعِيِّ، فَلَوْ بَاعَهُ صُبْرَةً بِأُخْرَى، وَعَلِمَا كَيْلَهُمَا وَتَسَاوِيَهُمَا أَوْ تَبَايَعَاهُمَا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَكَيْلَتَا فَكَانَتَا سَوَاءً - صَحَّ. وَكَذَا زُبْرَةٌ حَدِيدٍ بِأُخْرَى مِنْ جِنْسِهَا.

«فَإِنْ اخْتَلَفَ الْجِنْسُ» كَبُرِّ شَعِيرٍ، وَحَدِيدٍ بِنَحَاسٍ «جَازَتْ الثَّلَاثَةُ»^(١) أَيِ الْكَيْلِ وَالْوَزْنِ وَالْجِزَافِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ فَيَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ.

وَأَمَّا الْكَيْلُ فِي الْمَكِيلِ فَقَلَّ عَنْ بَعْضِهِمْ خِلَافًا أَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ بِالْوَزْنِ^(٢) وَأَمَّا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ: الْأَصْنَافُ الْأَرْبَعَةُ الْبُرُّ وَالشَّعِيرُ وَالتَّمْرُ وَالْمِلْحُ مَكِيلَةٌ، وَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ مَوْزُونَانِ؛ لِلنَّصِّ، وَمَا عَدَاهُنَّ يُعْتَبَرُ بِعُرْفِ الْبَلَدِ^(٣). وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: يُعْتَبَرُ الْعُرْفُ مُطْلَقًا^(٤). وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ. وَانْظُرْ هَامِشَ ص ٦٣٥ فِي هَذَا الْكِتَابِ.

[١] وَأَجَازَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بَيْعَ الْمَكِيلِ وَزَنًّا وَبِالْعَكْسِ إِذَا كَانَ كَالذَّهْنِ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِمَا، كَمَا أَجَازَ بَيْعَ الْمَصْصُورِ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا، وَبَيْعَ الْخَالِصِ مِنَ الْفِضَّةِ بِالْمَغْشُوشِ الَّذِي لَا يُقْصَدُ غِشُّهُ مَعَ التَّمَّائِلِ^(٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المجموع (١٠/٢٢٩).

(٢) انظر: الباب شرح الكتاب (١/١٢٨)، وملتنقى الأبحر (١/١٢٢).

(٣) انظر: الباب شرح الكتاب (١/١٢٨)، وملتنقى الأبحر (١/١٢٢).

(٤) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٣ - ٤٧٤).

«وَالْجِنْسُ مَا لَهُ اسْمٌ خَاصٌّ يَشْمَلُ أَنْوَاعًا» فَالْجِنْسُ هُوَ الشَّامِلُ لِأَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ بِأَنْوَاعِهَا، وَالنَّوْعُ هُوَ الشَّامِلُ لِأَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ بِأَشْخَاصِهَا، وَقَدْ يَكُونُ النَّوْعُ جِنْسًا وَبِالْعَكْسِ.

وَالْمُرَادُ هُنَا الْجِنْسُ الْأَخْصُ ^(١)، وَالنَّوْعُ الْأَخْصُ، فَكُلُّ نَوْعَيْنِ اجْتَمَعَا فِي اسْمٍ خَاصٍّ فَهُوَ جِنْسٌ ^[١]، وَقَدْ مَثَّلَهُ بِقَوْلِهِ: «كَبُرُّ وَنَحْوُهُ» مِنْ شَعِيرٍ وَتَمْرٍ وَمِلْحٍ.

«وَفُرُوعُ الْأَجْنَاسِ كَالْأَدِقَّةِ وَالْأَخْبَازِ وَالْأَذْهَانِ» أَجْنَاسٌ؛ لِأَنَّ الْفَرْعَ يَتَّبِعُ الْأَصْلَ، فَلَمَّا كَانَتْ أُصُولُ هَذِهِ أَجْنَاسًا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ أَجْنَاسًا، فَدَقِيقُ الْحِنْطَةِ جِنْسٌ، وَدَقِيقُ الذَّرَّةِ جِنْسٌ، وَكَذَا الْبَوَاقِي.

«وَاللَّحْمُ أَجْنَاسٌ بِاخْتِلَافِ أُصُولِهِ» لِأَنَّهُ فَرْعٌ أُصُولُ هِيَ أَجْنَاسٌ، فَكَانَ أَجْنَاسًا كَالْأَخْبَازِ، وَالضَّأْنُ وَالْمَعْزُ جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَلَحْمُ الْبَقَرِ وَالْجَوَامِيسِ جِنْسٌ، وَلَحْمُ الْإِبِلِ جِنْسٌ، وَهَكَذَا.

«وَكَذَا اللَّبَنُ» أَجْنَاسٌ بِاخْتِلَافِ أُصُولِهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١١٠): قَوْلُهُ: «وَالْمُرَادُ هُنَا: الْجِنْسُ...» إِنْخ؛ اعْلَمْ أَنَّ الْجِنْسَ وَالنَّوْعَ إِذَا عَامَّانِ كَالْجِنْسِ النَّامِيِّ لِلْجِنْسِ وَالْحَيَوَانَ لِلنَّوْعِ، وَإِذَا خَاصَّانِ كَالْحَيَوَانَ لِلْجِنْسِ وَالْإِنْسَانَ لِلنَّوْعِ ^[٢] فَالْمُرَادُ هُنَا: الْجِنْسُ الْخَاصُّ كَالْبُرِّ، لَا الْعَامُّ الَّذِي هُوَ الْمَكِيلُ، وَالنَّوْعُ الْخَاصُّ الَّذِي هُوَ الْبَحِيرَانِي مَثَلًا لَا الْعَامُّ الَّذِي هُوَ الْبُرُّ. تَأَمَّلْ. اهـ (فَيْرُوز).

[١] أَي: ذَلِكَ الْمُجْتَمِعُ فِيهِ.

[٢] تَمَثِيلُهُ بِالْإِنْسَانِ لِلنَّوْعِ الْأَخْصِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ جِنْسٌ أَخْصَصٌ؛ لِأَنَّ النَّوْعَ الْأَخْصَصَ هُوَ الْأُنْثَى أَوْ الذَّكَرُ.

«وَاللَّحْمُ، وَالشَّحْمُ، وَالْكَبِدُ، وَالْقَلْبُ، وَالْأَلْيَةُ، وَالطَّحَالُ، وَالرَّئَةُ وَالْأَكَارُغُ أَجْنَاسٌ» لِأَنَّهَا مُخْتَلِفَةٌ فِي الْأَسْمِ وَالْخِلْقَةِ، فَيَجُوزُ بَيْعُ جِنْسٍ مِنْهَا بِآخَرٍ مُتَفَاضِلًا.

«وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ لَحْمٍ بِحَيَوَانٍ مِنْ جِنْسِهِ»^[١] لِمَا رَوَى مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ».

«وَيَصِحُّ» بَيْعُ اللَّحْمِ «بِ» حَيَوَانٍ مِنْ «غَيْرِ جِنْسِهِ» كَلَحْمٍ ضَأْنٍ بِبَقَرَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَصْلُهُ وَلَا جِنْسُهُ، فَجَازَ، كَمَا لَوْ بَاعَ بِغَيْرِ مَاكُولٍ.

«وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ حَبٍّ كَبُرُّ» بِدَقِيقِهِ وَلَا سَوِيقِهِ «لِتَعَذُّرِ التَّسَاوِي^[٢]؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَ الْحَبِّ تَنْتَشِرُ بِالطَّحْنِ، وَالنَّارَ قَدْ أَخَذَتْ مِنَ السَّوِيقِ.

وَأِنْ بَاعَ الْحَبُّ بِدَقِيقٍ أَوْ سَوِيقٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ صَحَّ؛ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ التَّسَاوِي إِذْنًا.

[١] وَقَيَّدَ الْمَنَعَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بِمَا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ اللَّحْمَ، وَإِلَّا فَيَجُوزُ^(١) وَهُوَ أَظْهَرُ، قَالَهُ كَاتِبُهُ، عُفِيَ عَنْهُ.

[٢] وَعَنْهُ: يَجُوزُ وَزْنًا، وَعَلَّلَ أَحْمَدُ الْمَنَعَ بِأَنَّهُ أَصْلُهُ كَيْلٌ، فَيَتَوَجَّهُ مِنَ الْجَوَازِ بَيْعُ مَكِيلٍ وَزْنًا وَمَوْزُونٍ كَيْلًا، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا، وَكَذَا نُصُوصُهُ فِي خُبْزِ بَحْبِهِ وَدَقِيقِهِ، وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَغَيْرُهُ الْمَنَعَ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَاءً، وَعَلَّلَهُ ابْنُ شَهَابٍ بِأَنَّهَا إِذَا صَارَا خُبْزًا كَانَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا. اهـ مِنَ الْفُرُوعِ^(٢).

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٤).

(٢) الفروع (٦/ ٣٠٣).

«و» لَا يَبِيعُ «نَيْيَّةً بِمَطْبُوحَةٍ» كَالْحِنْطَةِ بِالْهَرِيسَةِ، أَوْ الْحَنْزِ بِالنِّشَاءِ؛ لِأَنَّ النَّارَ تَعْقِدُ أَجْزَاءَ الْمَطْبُوحِ فَلَا يَحْصُلُ التَّسَاوِي.

«و» لَا يَبِيعُ «أَصْلِهِ بِعَصِيرٍ» كَزَيْتُونٍ بِزَيْتٍ، وَسَمْسِمٍ بِشِيرَجٍ^[١]، وَعَنْبٍ بِعَصِيرِهِ.

«و» لَا يَبِيعُ «خَالِصَهُ بِمَشُوبِهِ» كَحِنْطَةٍ فِيهَا شَعِيرٌ بِخَالِصَةٍ، وَلَكِنْ مَشُوبٌ بِخَالِصٍ؛ لِإِنْتِفَاءِ التَّسَاوِي الْمُشْتَرَطِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخَلْطُ يَسِيرًا، وَكَذَا يَبِيعُ اللَّبَنُ بِالْكَشْكِ، وَلَا يَبِيعُ الْهَرِيسَةُ وَالْحَرِيرَةُ وَالْفَالُودَجُ وَالسَّنْبُوسُكَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَلَا يَبِيعُ نَوْعٌ مِنْهَا بِنَوْعٍ آخَرَ.

«و» لَا يَبِيعُ «رَطْبُهُ بِيَابِسِهِ» كَبِيعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، وَالْعَنْبِ بِالزَّيْبِ؛ لِمَا رَوَى مَالِكٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ؟ قَالَ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ.

«وَيَجُوزُ بَيْعُ دَقِيقِهِ» أَيُّ: دَقِيقِ الرَّبْوِيِّ «بِدَقِيقِهِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي النُّعُومَةِ» لِأَنَّهَا تَسَاوَيَا حَالَ الْعَقْدِ عَلَى وَجْهِ لَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِالنَّقْصَانِ.

«و» يَجُوزُ بَيْعُ «مَطْبُوحِهِ بِمَطْبُوحِهِ» كَسَمْنٍ بِقَرِيٍّ بِسَمْنٍ بِقَرِيٍّ، مِثْلًا بِمِثْلٍ.

«و» يَجُوزُ بَيْعُ «خُبْزِهِ بِخُبْزِهِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي الشَّافِ»^[٢].....

[١] الشَّيْرَجُ دُهْنُ السَّمْسِمِ، وَقَضِيَّةُ شَكْلِهِ فِي (الْمُنْجِدِ)^(١) كَسُرِّ الشَّيْنِ وَالرَّاءِ.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: وَإِنْ تَفَاوَتَا.

(١) المنجد في اللغة (ص: ٣٨١).

فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ رُطُوبَةً مِنَ الْآخَرِ لَمْ يَحْصُلِ التَّسَاوِي الْمَشْتَرِطُ، وَيُعْتَبَرُ التَّمَاثُلُ^(١) فِي الْحُبْزِ بِالْوِزْنِ كَالنِّشَاءِ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ بِهِ عَادَةً، وَلَا يُمَكِّنُ كَيْلُهُ، لَكِنْ إِنْ يَيْسَ وَدَقَّ، وَصَارَ فَتِيئًا يَبِيعَ بِمِثْلِهِ كَيْلًا.

«و» يُبَاعُ «عَصِيرُهُ بِعَصِيرِهِ» كَمَا عِنَبٍ بِمَاءِ عِنَبٍ «وَرُطْبُهُ بِرُطْبِهِ» كَالرُّطَبِ وَالْعِنَبِ بِمِثْلِهِ؛ لِتَسَاوِيهِمَا، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ «الْمُحَاقَلَةِ» وَهِيَ بَيْعُ الْحَبِّ الْمُشْتَدِّ فِي سُنْبُلِهِ بِجِنْسِهِ، وَيَصِحُّ بِغَيْرِ جِنْسِهِ.

وَلَا يَبِيعُ «الْمُزَابَنَةُ» وَهِيَ بَيْعُ الرُّطَبِ عَلَى النَّخْلِ بِالتَّمْرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا،.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١١٢): قَوْلُهُ: «وَيُعْتَبَرُ التَّمَاثُلُ...» إِنْخ؛ قَالَ فِي (الِإِقْنَاعِ وَشَرْحِهِ): وَالتَّسَاوِي بَيْنَ الْجُبْنِ وَالْجُبْنِ بِالْوِزْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ كَيْلُهُ، وَكَذَلِكَ الْعِنَبُ وَالزُّبْدُ وَالسَّمْنُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ كَيْلُهَا. قُلْتُ: وَمِثْلُهُ الْعَجْوَةُ إِذَا جُبِلَتْ فَتَصِيرُ مِنَ الْمَوْزُونِ^(١) لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ كَيْلُهَا. اهـ.

[١] مُرَادُهُمْ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَنْتَقِلُ إِلَى الْوِزْنِ لِمَعْرِفَةِ التَّسَاوِي، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهَا تَنْتَقِلُ عَنِ الْجِنْسِ بِحَيْثُ يَجُوزُ بَيْعُ تَمْرٍ غَيْرِ مُجْبِلٍ بِتَمْرٍ مُجْبِلٍ مُتَفَاضِلٍ، كَمَا فَهَمَهُ بَعْضُ النَّاسِ؛ فَإِنَّ التَّفَاضُلَ بَيْنَ التَّمْرِ لَا يَجُوزُ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَالْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَمَّا ذَكَرُوا تَحْرِيمَ التَّفَاضُلِ بَيْنَ التَّمْرِ لَمْ يَسْتَشْنُوا شَيْئًا، وَلَمَّا ذَكَرُوا أَنَّ التَّمْرَ مَكِيلٌ اسْتَشْنَوْا صُورَةَ مَا يَتَعَدَّرُ كَيْلُهُ، فَذَلَّ هَذَا عَلَى مَا قُلْنَا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ فِي هَامِشٍ لَهُ عَلَى (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(١).

بأن يبيعه خَرْصًا، بِمِثْلِ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ إِذَا جَفَّ كَيْلًا، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ لِحْتَاجِ لِرُطْبٍ وَلَا ثَمَنَ مَعَهُ، بِشَرَطِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، فَفِي نَخْلٍ بِتَخْلِيَّتِهِ، وَفِي تَمَرٍ بِكَيْلٍ، وَلَا تَصِحُّ فِي بَقِيَّةِ الثَّمَارِ.

«وَلَا يُبَاعُ رَبْوِيٌّ بِجَنْسِهِ، وَمَعَهُ» أَيُّ: مَعَ أَحَدِ الْعَوَظِينَ «أَوْ مَعَهُمَا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِمَا» كَمُدِّ عَجْوَةٍ وَدِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ، أَوْ بِمُدِّي عَجْوَةٍ، أَوْ بِمُدٍّ وَدِرْهَمٍ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَ ^[١]: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِقِلَادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرْزٌ، ابْتَاعَهَا رَجُلٌ بِتِسْعَةِ دَنَانِيرَ، أَوْ سَبْعَةِ دَنَانِيرَ،

[١] أَقُولُ: هَذَا الْحَدِيثُ رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَفِيهَا اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَسُنَنِ النَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا بِاِثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَقَفَضَلَهَا وَوَجَدَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اِثْنَيْ عَشَرَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا يُبَاعُ حَتَّى يُفْصَلَ» ^(١).

وَإِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِهِ حَتَّى يُفْصَلَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِتَسَاوِيِ الْعَوَظِينَ، وَهُوَ شَرَطٌ، وَهَذَا عِلْمٌ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الذَّهَبُ الْمُفْرَدُ أَكْثَرَ مِنَ الَّذِي مَعَهُ غَيْرُهُ بِقَدَرٍ يُقَابِلُ الزَّائِدَ مِنَ الذَّهَبِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ، مِثْلُ أَنْ يَشْتَرِيَ قِلَادَةً فِيهَا دِينَارٌ ذَهَبٌ وَخَرْزٌ يُسَاوِي دِينَارًا بِدِينَارَيْنِ، وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى اخْتِيَارِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، بَابُ بَيْعِ الْقِلَادَةِ فِيهَا خَرْزٌ وَذَهَبٌ، رَقْمُ (١٥٩١)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ فِي حَلِيَةِ السِّيفِ تَبَاعٌ بِالدِّرَاهِمِ، رَقْمُ (٣٣٥٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي شُرَاءِ الْقِلَادَةِ وَفِيهَا ذَهَبٌ وَخَرْزٌ، رَقْمُ (١٢٥٥)، وَالنَّسَائِيُّ: كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ بَيْعِ الْقِلَادَةِ فِيهَا الْخَرْزُ وَالذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، رَقْمُ (٤٥٧٣).

(٢) (الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٣).

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا، حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا» قَالَ: فَرَدَّهٗ حَتَّى مَيَّزَ بَيْنَهُمَا^(١)، فَإِنْ كَانَ مَا مَعَ الرَّبْوِيِّ يَسِيرًا لَا يُقْصَدُ، كَخَبْزٍ فِيهِ مِلْحٌ بِمِثْلِهِ - فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ.

«وَلَا» يُبَاعُ «تَمْرٌ بِلَا نَوَى، بِمَا» أَيُّ: بِتَمْرٍ^(١) «فِيهِ نَوَى» لِاشْتِمَالِ أَحَدِهِمَا عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ، وَكَذَا لَوْ نَزَعَ النَّوَى، ثُمَّ بَاعَ التَّمْرَ وَالنَّوَى بِتَمْرٍ وَنَوَى. «وَيُبَاعُ النَّوَى بِتَمْرٍ فِيهِ نَوَى»^(٢)، وَ«يُبَاعُ «لَبَنٌ وَ» يُبَاعُ «صُوفٌ بِشَاةٍ ذَاتِ لَبَنٍ وَصُوفٍ».....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١١٤): قَوْلُهُ: «بِتَمْرٍ» قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّ مَا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا مِمَّا تَقَدَّمَ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْبَيْعِ، فَوْجُودُهُ كَعَدَمِهِ، أَه. وَهَلْ يَدْخُلُ تَبَعًا أَوْ يَكُونُ لِبَائِعِهِ؟ جَزَمَ بَعْضُهُمْ بِالثَّانِي (م. خ)^(١).

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١١٥): فَائِدَةُ: عَجَنُ التَّمْرِ يَنْقُلُهُ عَنْ أَصْلِهِ إِلَى الْوِزْنِ^(٢) جَزَمَ بِهِ الْعَسْكَرِيُّ، وَأَفْتَى بِهِ شَهَابُ الدِّينِ بْنُ النَّجَّارِ فِي حَرَمِ مَكَّةَ بَعْدَ أَنْ سُئِلَ عَنْهُ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي (الإِفْصَاحِ). وَمِمَّا يَرُشِّحُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ تَتَعَلَّقُ بِالْمُمْكِنِ دُونَ الْمُسْتَحِيلِ؛ إِذِ الْمَعْجُونُ لَا يُمَكِّنُ كَيْلُهُ (خَطُّهُ): مَا قَوْلُكُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ فِي شِرَاءِ =

[١] فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ فَضَالَةَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا بِأَثْنِي عَشَرَ دِينَارًا، وَأَنَّهُ فَصَلَهَا، فَوَجَدَ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ أَثْنِي عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَا يُبَاعُ حَتَّى يُفْصَلَ»^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] بَلِ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ يَدْخُلُ تَبَعًا، وَلَا رَيْبَ فِي ذَلِكَ.

[٣] قُلْتُ: وَالْمُرَادُ بِنَقْلِهِ إِلَى الْوِزْنِ أَنَّهُ تُعْتَبَرُ الْمُثَالَّةُ فِيهِ بِالْوِزْنِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَى قِسْمِ الْمَوْزُونِ فَيُبَاعُ بِالتَّمْرِ غَيْرِ الْمَعْجُونِ نَسِيئَةً وَمُتَفَاضِلًا، وَمَنْ ظَنَّ ذَلِكَ فَقَدْ وَهَمَ، بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ حَيْثُ يَنْتَقِلُ مِنَ التَّمَائِلِ وَالتَّقَابُضِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَأَنَّ النَّوَى فِي التَّمْرِ، وَاللَّبَنَ وَالصُّوفَ فِي الشَّاةِ غَيْرُ مَقْصُودٍ، كَذَا رُمُوهُ سَقْفُهَا بِذَهَبٍ بِذَهَبٍ صَحَّ، وَكَذَا دِرْهَمٌ فِيهِ نَحَاسٌ بِمِثْلِهِ أَوْ بِنُحَاسٍ، وَنَخْلَةٌ عَلَيْهَا ثَمَرَةٌ بِمِثْلِهَا أَوْ بِثَمَرٍ، وَيَصِحُّ بَيْعُ نَوْعَيْنِ جِنْسٍ بِنَوْعِيهِ أَوْ نَوْعِهِ، كَحِنْطَةٍ حُمْرَاءَ وَسُودَاءَ بَبَيْضَاءَ، وَتَمْرٍ مَعْقِلِيٍّ وَبَرْنِيٍّ بِإِبْرَاهِيمِيٍّ وَصَيْحَانِيٍّ.

«وَمَرَدٌ» أَيُّ: مَرَجِعُ «الْكَيْلِ لِعُرْفِ الْمَدِينَةِ» عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «و» مَرَجِعُ «الْوَزْنِ لِعُرْفِ مَكَّةَ زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ» لِمَا رَوَى عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ الْمَدِينَةِ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ مَكَّةَ»^[١].

اللَّحْمُ بِالتَّمْرِ الْمَعْجُونِ حَالًا، لِكِنَّهُ رَبُّمَا تَأَخَّرَ عَنْ وَقْتِ الْبَيْعِ قَبْضُ التَّمْرِ مُدَّةً، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟ أَفْتُونَا مَأْجُورِينَ.

الْجَوَابُ: يَبِيعُ اللَّحْمُ بِالتَّمْرِ الْمَعْجُونِ عَلَى حُكْمِ الْحُلُولِ وَالْقَبْضِ لَمْ يَتَقَابَضَا^(١) فِي الْمَجْلِسِ صَحِيحٌ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَهُ الشَّيْخُ الْمُوفَّقُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا إِذَا كَانَ نَسِيئُهُ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ التَّمْرَ مَكِيلٌ لَا يَتَقَلُّ عَنِ الْكَيْلِ وَلَوْ عُجِنَ، وَاللَّحْمُ مَوْزُونٌ، وَالْمَحْدُورُ يَبِيعُ الْمَكِيلَ بِالْمَكِيلِ، وَالْمَوْزُونُ بِالْمَوْزُونِ مِنْ غَيْرِ تَقَابُضٍ. كَتَبَهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَوْمِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[١] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْبَزَّازُ، وَسَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ^(٢) وَالدَّارَقُطْنِيُّ^(٣).

(١) بهامش الأصل: صوابه: إذا تقابضا، قاله شيخنا.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب في قول النبي ﷺ المكيال مكيال المدينة، رقم (٣٣٤٠)، والنسائي: كتاب الزكاة، باب كم الصاع، رقم (٢٥٢٠)، من حديث ابن عمر رَحِمَهُمَا.

وأخرجه البزار رقم (٤٨٥٤)، وابن حبان رقم (٣٢٨٣)، من حديث ابن عباس رَحِمَهُمَا.

(٣) علل الدارقطني (١٢٦/١٣) وقال: والصحيح عن ابن عمر رَحِمَهُمَا.

«وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ هُنَاكَ» أَي: بِالمَدِينَةِ وَمَكَّةَ «اعْتَبِرْ عُرْفُهُ فِي مَوْضِعِهِ»^(١) لِأَنَّ مَا لَا عُرْفَ لَهُ فِي الشَّرْعِ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ، كَالْقَبْضِ وَالْحِرْزِ. فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْبِلَادُ اعْتَبِرَ الْغَالِبُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُدٌّ إِلَى أَقْرَبِ مَا يُشَبِّهُهُ بِالْحِجَازِ.

[١] قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي (الإِفْصَاحِ)^(١): «وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَكِيلَاتِ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا مَكِيلَةٌ أَبَدًا، وَهِيَ الْبُرُّ وَالشَّعِيرُ وَالتَّمْرُ وَالْمِلْحُ، لَا يُبَاعُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ إِلَّا كَيْلًا. وَالْمَوْزُونَاتُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهَا مَوْزُونَةٌ أَبَدًا.

وَأَمَّا مَا لَمْ يُنْصَصْ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِيهِ كَيْلًا وَلَا وَزْنًا: فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى عَادَاتِ النَّاسِ بِالْبَلَدِ الَّذِي هُمْ فِيهِ^(٢). وَقَالَ الثَّلَاثَةُ^(٣): إِلَى عَادَةِ الْحِجَازِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى عُرْفِ الْمَدِينَةِ فِي الْمَكِيلِ، وَإِلَى عُرْفِ مَكَّةَ فِي الْمَوْزُونِ.

وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ هُنَاكَ: اخْتَمَلَ أَنْ يُرَدَّ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ شَبَّهَ بِهِ بِالْحِجَازِ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يُرَدَّ إِلَى عُرْفِهِ فِي مَوْضِعِهِ.

ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمَّا ثَبَتَ عَنْهُ كَيْلُ التَّمْرِ فِي الْمَدِينَةِ فَإِنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَصْلُ الْمِائِلَةِ، وَأَنْ لَا يُؤْخَذَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ إِلَّا بِمِيعَارٍ، فَيَكُونُ فِيهَا يَتَهَيُّ كَيْلُهُ الْكَيْلُ، وَفِيهَا لَا يَتَهَيُّ كَيْلُهُ الْوَزْنُ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي مِيزَانِ مَكَّةَ» اهـ كَلَامُهُ مُلَخَّصًا.

وَانْظُرْ هَامِشَ ص ٦٣٣-٦٣٥.

(١) انظر حاشية الروض المربع لابن قاسم (٤/ ٥١٥).

(٢) انظر: مختصر القدوري (ص: ٨٧).

(٣) انظر: منهاج الطالبين للنووي (ص: ٣٦)، وتكملة المجموع للسبكي (١٠/ ٢٧٣، ٢٧٧).

وَكُلُّ مَائِعٍ مَكِيلٌ^(١)، وَيَجُوزُ التَّعَامُلُ بِكَيْلٍ لَمْ يُعْهَدْ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١١٦/٢): قَوْلُهُ: «وَكُلُّ مَائِعٍ مَكِيلٌ» وَكَذَا مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْحُبُوبِ، كَبُرٍّ وَشَعِيرٍ وَأُشْنَانٍ وَأَبَازِيرٍ، وَالشَّامِ كَرُطَبٍ وَتَمْرٍ^[٢] وَزَبِيبٍ وَفُسْتَقٍ وَبُنْدُقٍ وَلَوْزٍ، وَكَذَا الدَّقِيقُ وَالسَّوِيقُ وَالْبَطْمُ وَالْعُنَابُ وَالْمِشْمِشُ وَالزَّيْتُونُ وَالْمِلْحُ، وَالْمَوْزُونُ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالنَّحَاسِ وَالْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالزَّبَقِ وَالْكَتَّانِ وَالْقُطْنِ^[٣] وَالشَّعِيرِ وَالْوَبَرِ وَالْغَزَلِ وَاللُّؤْلُؤِ وَالزُّجَاجِ وَالطِّينِ الْأَرْمَنِيِّ وَاللَّحْمِ وَالشَّحْمِ^[٤] وَالزَّعْفَرَانِ وَالْعُصْفُرِ^[٥] وَالْعِنَبِ وَالزُّبْدِ^[٦] وَنَحْوِهِ. وَغَيْرُ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ وَالْجَوْزِ وَالْبَيْضِ وَالرَّمَّانِ وَالْقَثَاءِ وَالْخِيَارِ، وَسَائِرِ الْخَضِرَوَاتِ، وَالْبُقُولِ وَالسَّفْرَجَلِ وَالْتَفَّاحِ وَالْكُمَثْرَى وَالْخَوْخَ وَنَحْوَهَا. اهـ (م.ص).

[١] كَلْبَيْنِ وَخَلٍّ وَزَيْتٍ وَشَيْرِجٍ وَسَائِرِ الْأَدْهَانِ، وَجَعَلَ فِي (الرَّوْضَةِ) الْعَسَلَ مَوْزُونًا^(١).

[٢] وَبُسْرِ.

[٣] وَالْحَرِيرِ وَالْقَزَّ وَالصُّوفِ.

[٤] وَالشَّمْعِ.

[٥] وَمِنْ ذَلِكَ الْخُبْزُ إِلَّا إِذَا دَقَّ وَصَارَ فَتِيئًا، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا التَّمْرُ إِذَا تَجَبَّلَ، وَالْعِنَبُ وَالزُّبْدُ، وَأَمَّا السَّمْنُ فَالتَّحْقِيقُ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ الْمُحْسِنِيُّ.

[٦] وَالْجُبْنِ.

فصل

«وَيَحْرُمُ رِبَا النِّسِيَّةِ» مِنَ النِّسَاءِ بِالْمَدِّ، وَهُوَ التَّأْخِيرُ «فِي بَيْعِ كُلِّ جِنْسَيْنِ اتَّفَقَا فِي عِلَّةِ رِبَا الْفَضْلِ» وَهِيَ الْكِيلُ وَالْوَزْنُ.

«لَيْسَ أَحَدُهُمَا» أَيُّ: أَحَدُ الْجِنْسَيْنِ «نَقْدًا» فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا نَقْدًا كَحَدِيدٍ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ جَارَ النِّسَاءِ، وَإِلَّا لَأَنَسَدَ بَابُ السَّلَمِ فِي الْمَوْزُونَاتِ غَالِبًا، إِلَّا صَرَفَ فُلُوسٍ نَافِقَةً بِنَقْدٍ، فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْحُلُولُ وَالْقَبْضُ، وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ^[١]: لَا، وَتَبِعَهُ فِي (الِإِقْنَاعِ).

[١] وَاخْتَلَفَ كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَمَرَّةً أَبَاحَ النِّسَاءَ فِي بَيْعِ الْفُلُوسِ بِالنَّقْدِ^(١) وَمَرَّةً قَالَ: الْأَظْهَرُ مَنْعُهُ^(٢).

أَمَّا الْأَوْرَاقُ النَّقْدِيَّةُ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا حِينَ ظَهَرَتْ.

وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَجْزِي فِيهَا رِبَا النِّسِيَّةِ دُونَ رِبَا الْفَضْلِ. وَاخْتَارَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا رِبَا مُطْلَقًا، فَقَالَ فِي الْفَتَاوَى ٣١٨ بَعْدَ كَلَامِ سَبَقَ: تَعَيَّنَ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْعُرُوضِ وَبِمَنْزِلَةِ الْفُلُوسِ الْمَعْدِنِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ فِيهَا وَفِي الْمَعَامَلَةِ بِهَا الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ وَالْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ عَدَمُهُ، ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ، لَا يَجُوزُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَبِيعَ مَثَلًا مِئَةً مِنْهَا حَاضِرَةً بِمِئَةٍ وَعِشْرِينَ مُوَجَّلَةً، كَمَا لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْفُلُوسِ الْمَعْدِنِيَّةِ عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩/٤٦٩).

«كَالْمَكِيلَيْنِ وَالْمَوْزُونَيْنِ» وَلَوْ مِنْ جِنْسَيْنِ، فَإِذَا بَاعَ بَرٌّ بِشَعِيرٍ، أَوْ حَدِيدٌ بِنُحَاسٍ - اعْتَبَرَ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ. «وَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ» الْعَقْدُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ» وَالْمُرَادُ بِهِ الْقَبْضُ.

«وَإِنْ بَاعَ مَكِيلًا بِمَوْزُونٍ» أَوْ عَكْسُهُ «جَازَ التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَ» جَازَ «النِّسَاءُ» لِأَنَّهَا لَمْ يَجْتَمِعَا فِي أَحَدٍ وَصَفِي عِلَّةَ رَبَا الْفَضْلِ، أَشْبَهَ الثِّيَابَ بِالْحَيَوَانِ.

«وَمَا لَا كَيْلَ فِيهِ وَلَا وَزْنَ، كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ يَجُوزُ فِيهِ النَّسَاءُ»^[١] لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «أَنْ يَأْخُذَ عَلَى فَلَائِصِ^[٢] الصَّدَقَةِ، فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ^[٣]، وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ. وَإِذَا جَازَ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فَفِي الْجِنْسَيْنِ أَوْلَى.

[١] وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَا يَجُوزُ إِذَا بَاعَ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] جَمْعُ قُلُوصٍ، وَهِيَ النَّاقَةُ الشَّابَّةُ.

[٣] وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ^(٢) كَمَا فِي (الْمُنْتَقَى)^(٣) قَالَ فِي (نَيْلِ الْأَوْطَارِ) وَفِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، وَفِيهِ مَقَالٌ مَعْرُوفٌ^(٤) لَكِنْ قَوَّى الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ إِسْنَادَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا طَوِيلًا فِي هَذَا، وَمَالَ إِلَى الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ^(٥) فَلْيُرَاجَعْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٧١/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب الرخصة في ذلك [الحيوان بالحيوان نسيئة]، رقم (٣٣٥٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) منتقى الأخبار رقم (٢٢٥٩).

(٤) نيل الأوطار (٦/٥٦٤).

(٥) فتح الباري (٤/٤١٩ - ٤٢٠).

«وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الدِّينِ بِالدِّينِ»^[١] حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا؛ لِحَدِيثِ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ»^[٢] وَهُوَ بَيْعُ مَا فِي الذِّمَّةِ بِشَيْءٍ مُؤَجَّلٍ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ. وَكَذَا بِحَالٍ لَمْ يُقْبَضْ^[٣]

[١] وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: يَجُوزُ بَيْعُ الدِّينِ فِي الذِّمَّةِ مِنَ الْغَرِيمِ وَغَيْرِهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ دَيْنِ السَّلَمِ وَغَيْرِهِ وَلَكِنْ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ فَقَطْ؛ لِثَلَاثِ يَرْبَحَ فِيهَا لَمْ يَضْمَنْ^(١) اهـ.

[٢] فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ الرِّبَازِيُّ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ. قَالَ أَحْمَدُ^(٢): لَا نَحِلُّ الرِّوَايَةَ عَنْهُ عِنْدِي، وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ غَيْرِهِ، وَقَالَ: لَيْسَ فِي هَذَا حَدِيثٌ يَصِحُّ، وَلَكِنْ إِجْمَاعُ النَّاسِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ. اهـ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَكَذَا بِحَالٍ لَمْ يُقْبَضْ» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا، وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (تَهْذِيبِ السُّنَنِ) ص ١١٨ ج ٥ أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ فِيهِ أَحَدُ النَّقْدَيْنِ مِنَ الْآخِرِ وَجَبَ قَبْضُ الْعَوَضِ فِي الْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّهُ ضُرِفَ بِسَعْرِ يَوْمِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَضْمُونٍ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَاوَضَ عَنِ الْمَكِيلِ بِمَكِيلٍ أَوْ الْمُوزُونِ بِمُوزُونٍ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ كَقُطْنٍ بِحَرِيرٍ وَجَبَ قَبْضُ الْعَوَضِ فِي مَجْلِسِ التَّعْوِيزِ، وَإِنْ بَاعَ بِغَيْرِ مَكِيلٍ أَوْ مُوزُونٍ كَالْعَقَارِ وَالْحَيَوَانِ فَهَلْ يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ فِي مَجْلِسِ التَّعْوِيزِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، أَصَحُّهُمَا لَا يُشْتَرَطُ، وَهُوَ مَنْصُوصٌ أَحْمَدَ. اهـ. وَمَا قَالَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ. ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الْأَصْحَابِ فِي آخِرِ بَابِ السَّلَمِ^(٣) صَرِيحًا فِي جَوَازِ التَّفَرُّقِ قَبْلَ الْقَبْضِ إِذَا بَاعَ بِمُعَيَّنٍ

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٦).

(٢) انظر الضعفاء للعقيلي (٤/ ١٦١)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٥٢)، والكامل لابن عدي (٨/ ٤٥).

(٣) انظر: مطالب أولي النهى (٣/ ٢٣١).

قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَجَعَلِهِ رَأْسَ مَالٍ سَلَمٍ^[١].

لَا يُشَارِكُهُ فِي عِلَّةِ رَبِّ الْفَضْلِ، كَمَا لَوْ كَانَ الدِّينُ ذَهَبًا، وَبَاعَهُ بِبُرٍّ مُعَيَّنٍ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِمَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ، فَيَكُونُ مُقَيَّدًا لِكَلَامِهِ هُنَا.

[١] فَائِدَةٌ: اَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ شَيْءٌ فَأَخَذَ عَنْهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ بِقَدَرِ حَقِّهِ أَوْ أَقَلَّ، وَلَا يَجُوزُ بِأَكْثَرٍ؛ لِأَنَّهُ رِبْحٌ فِيمَا لَمْ يَضْمَنْ، وَقَدْ نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ إِنْ كَانَ رَبَوِيًّا عَنْ رَبَوِيٍّ يُشَارِكُهُ فِي الْمِيعَارِ وَجَبَ الْقَبْضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا فَإِنَّهُ يُشْتَرِطُ الْقَبْضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ أَيْضًا عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ: لَا. نَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ أَحَدٍ^(١) قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا أَسْلَمَ فِيهِ وَوَجَدَ غَيْرَهُ مِنْ جِنْسِهِ أَيَأْخُذُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَانَ دُونَ الشَّيْءِ الَّذِي لَهُ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَ فِي قَفِيرٍ حِنْطَةٍ مُوَصِّلِيًّا فَقَالَ: أَخَذْتُ مَكَانَهُ شَلْبِيًّا أَوْ قَفِيرَ شَعِيرٍ، فَكَيْلَتُهُ وَاحِدَةٌ وَلَا يَزْدَادُ، وَإِنْ كَانَ فَوْقَهُ فَلَا يَأْخُذُ، وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَوَاهُ طَاوُسٌ عَنْهُ: «إِذَا أَسْلَمْتَ فِي شَيْءٍ فَجَاءَ الْأَجَلُ فَلَمْ تَجِدِ الَّذِي أَسْلَمْتَ فِيهِ تَجِدْ عَوَضًا بِأَنْقَصَ مِنْهُ، وَلَا تَرْبَحْ مَرَّتَيْنِ»^(٢). اهـ.



(١) انظر مجموع الفتاوى (٢٩ / ٥٠٤ - ٥٠٥).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٨ / ١٦) موقوفًا.

فصل^(١)

«وَمَتَى افْتَرَقَ الْمُتَصَارِفَانِ بِأَبْدَانِهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي خِيَارِ الْمَجْلِسِ «قَبْلَ قَبْضِ الْكُلِّ»
أَيُّ: كُلِّ الْعَوَضِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فِي الْجَانِبَيْنِ «أَوْ» قَبْلَ قَبْضِ «الْبَعْضِ» مِنْهُ «بَطَلَ الْعَقْدُ
فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ» سَوَاءٌ كَانَ الْكُلُّ أَوْ الْبَعْضُ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ شَرْطُ لِحْصَةِ الْعَقْدِ^(٢)؛ لِقَوْلِهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَيَبْعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ».

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٢٠ / ٢): فَائِدَةٌ^(١): قَالَ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ) مَا
مُلَخَّصُهُ: وَجَمَاعُ الْأَمْرِ أَنَّهُ إِذَا بَاعَهُ رَبَوِيًّا بِشَمَنْ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ بِشَمَنْ مِنْ جَنْسِهِ،
فِيمَا أَنْ يُوَاطِئَهُ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْهُ لَفْظًا، أَوْ يَكُونَ الْعُرْفُ قَدْ جَرَى بَيْنَهُمَا بِذَلِكَ أَوْ لَا يَكُونَ،
فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَ فَهُوَ بَاطِلٌ، كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَجْرَ بَيْنَهُمَا مُوَاطَاةٌ، لَكِنْ قَدْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي
أَنَّ الْبَائِعَ يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ رَبَوِيًّا فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ بِذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ الْمُوَاطَاةِ. وَإِنْ قَصَدَ
الْبَائِعُ الشَّرَاءَ مِنْ بَعْدِ الْبَيْعِ وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي، فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ هَهُنَا: لَوْ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ
دَنَانِيرَ بَدْرَاهِمَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَشْتَرِيَ بِالْأَدْرَاهِمِ مِنْهُ ذَهَبًا، إِلَّا أَنْ يَمْضِيَ وَيَتَنَاعَ بِالْوَرِقِ مِنْ غَيْرِهِ
ذَهَبًا، فَلَا يَسْتَقِيمُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الَّذِي ابْتَنَعَ مِنْهُ الدَّنَانِيرَ، فَيَشْتَرِيَ مِنْهُ ذَهَبًا. قَالَ ابْنُ
الْقَيْمِ: وَالْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِهِ حَمَلُوا ذَلِكَ عَلَى التَّحْرِيمِ، أَيُّ: الْمَنْعِ (خَطُّهُ).

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٢٠ / ٢): قَوْلُهُ: «لِأَنَّ الْقَبْضَ شَرْطُ لِحْصَةِ الْعَقْدِ»
فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ كَمَا ذَكَرَهُ هُوَ أَنَّهُ شَرْطُ لِبَقَائِهِ (فَيُرْوَى)^(٢).

[١] هَذِهِ الْفَائِدَةُ مُحَلَّلَهَا ص ٥٧٨ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

[٢] وَيُمْكِنُ إِزَالَةُ النَّظَرِ بِأَنَّ الْمُرَادَ شَرْطَ لِاسْتِمْرَارِ الصَّحَّةِ.

وَلَا يَضُرُّ طُولُ الْمَجْلِسِ مَعَ تَلَاذُمِهِمَا، وَلَوْ مَشِيَ إِلَى مَنْزِلٍ أَحَدُهُمَا مُضْطَجِعِينَ صَحَّ، وَقَبْضُ الْوَكِيلِ قَبْلَ مُفَارَقَةِ مُوَكَّلِهِ الْمَجْلِسِ كَقَبْضِ مُوَكَّلِهِ، وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْقَبْضِ فَسَدَ الْعَقْدُ.

«وَالدَّرَاهِمُ وَالْدَنَانِيرُ تَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ فِي الْعَقْدِ» لِأَنَّهَا عَوَضٌ مُشَارٌّ إِلَيْهِ فِي الْعَقْدِ، فَوَجَبَ أَنْ تَتَعَيَّنَ كَسَائِرِ الْأَعْوَاضِ «فَلَا تُبَدَّلُ» بَلْ يَلْزَمُ تَسْلِيمُهَا إِذَا طُولِبَ بِهَا؛ لِوُقُوعِ الْعَقْدِ عَلَى عَيْنِهَا.

«وَإِنْ وَجَدَهَا مَغْصُوبَةً بَطَلَ» الْعَقْدُ، كَالْمَبِيعِ إِذَا ظَهَرَ مُسْتَحَقًّا، وَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ فَمِنْ مَالٍ بَائِعٍ، إِنْ لَمْ تَحْتَجْ لَوْزْنٍ أَوْ عَدٍّ.

«و» إِنْ وَجَدَهَا «مَعِيْبَةً مِنْ جِنْسِهَا» كَالْوُضُوحِ فِي الذَّهَبِ، وَالسَّوَادِ فِي الْفِضَّةِ «أَمْسَكَ» بِلَا أَرْشٍ إِنْ تَعَاقَدَا عَلَى مِثْلَيْنِ، كَدَرَهُمَ فِضَّةٍ بِمِثْلِهِ، وَإِلَّا فَلَهُ أَخْذُهُ فِي الْمَجْلِسِ، وَكَذَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ «أَوْ رَدَّ» الْعَقْدَ لِلْعَيْبِ.

وَإِنْ وَجَدَهَا مَعِيْبَةً مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا - كَمَا لَوْ وَجَدَ الدَّرَاهِمَ نُحَاسًا - بَطَلَ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ بَاعَهُ غَيْرَ مَا سَمَّى لَهُ.

«وَيَحْرُمُ الرِّبَا بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْحَرَبِيِّ» بِأَنْ يَأْخُذَ الْمُسْلِمُ زِيَادَةً مِنَ الْحَرَبِيِّ؛ لِغُمُومِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَدِلَّةِ.

«و» يَحْرُمُ الرِّبَا «بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مُطْلَقًا بِدَارِ إِسْلَامٍ أَوْ حَرْبٍ» لِمَا تَقَدَّمَ، إِلَّا بَيْنَ سَيِّدٍ وَرَقِيقِهِ، وَإِذَا كَانَ لَهُ عَلَى آخَرٍ دَنَانِيرُ، فَقَضَاهُ دَرَاهِمَ شَيْئًا فَشَيْئًا.

فَإِنْ كَانَ يُعْطِيهِ كُلِّ دِرْهَمٍ بِحِسَابِهِ مِنَ الدِّينَارِ - صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ

ثُمَّ تَحَاسَبَا بَعْدَ فَصَارْفِهِ بِهَا وَقَتَ الْمُحَاسَبَةِ لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ دَيْنَ بَدَيْنِ^[١].

وَإِنْ قَبِضَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ مَا لَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ صَارْفَهُ بَعَيْنٍ وَذِمَّةٍ - صَحَّ.

[١] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): لَوْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ دَيْنٌ عَلَى صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَتَصَارَفَا، وَلَمْ يُخْضَرَا شَيْئًا، فَلَا يَجُوزُ، سَوَاءً كَانَا حَالَيْنِ أَوْ مُؤَجَّلَيْنِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِيمَا إِذَا كَانَا نَقْدَيْنِ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقْيُّ الدِّينِ الْجَوَازَ^(١). اهـ.

قُلْتُ: وَمَا اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقْيُّ الدِّينِ هُوَ الصَّوَابُ. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ بَيْعِ الْأُصُولِ وَالشُّمَارِ

الْأُصُولُ جَمْعُ أَصْلٍ، وَهُوَ مَا يَتَفَرَّغُ عَنْهُ غَيْرُهُ، وَالْمُرَادُ هُنَا الدُّورُ وَالْأَرْضُ وَالشَّجَرُ، وَالشُّمَارُ جَمْعُ ثَمَرٍ، كَجَبَلٍ وَجِبَالٍ، وَوَاحِدُ الثَّمَرِ ثَمْرَةٌ.

«إِذَا بَاعَ دَارًا» أَوْ وَهَبَهَا، أَوْ رَهْنَهَا، أَوْ وَقَفَهَا، أَوْ أَقْرَ، أَوْ أَوْصَى بِهَا «شَمِلَ» الْعَقْدُ «أَرْضَهَا» أَيَّ إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ يَصِحُّ بَيْعُهَا، فَإِنْ لَمْ يَجْزِ كَسَوَادِ الْعِرَاقِ فَلَا.

«و» شَمِلَ «بِنَاءَهَا وَسَقْفَهَا» لِأَنَّهَا دَاخِلَانِ فِي مُسَمَّى الدَّارِ «و» شَمِلَ «الْبَابَ الْمَنْصُوبَ» وَحَلَقَتُهُ «وَالسَّلَمَ وَالرَّفَّ الْمَسْمُورَيْنِ وَالْحَايَةَ الْمَدْفُونَةَ» وَالرَّحَى الْمَنْصُوبَةَ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِهَا لِمَصْلَحَتِهَا، أَشْبَهَ الْحِيطَانَ، وَكَذَا الْمَعْدِنُ الْجَامِدُ، وَمَا فِيهَا مِنْ شَجَرٍ وَعُرْشٍ «دُونَ مَا هُوَ مُودَعٌ فِيهَا مِنْ كَنْزٍ» وَهُوَ الْمَالُ الْمَدْفُونُ «وَحَجَرٍ» مَدْفُونٍ «وَمُنْفَصِلٍ مِنْهَا كَحَبْلِ، وَدَلْوٍ، وَبِكْرَةٍ، وَقُفْلٍ، وَقُرْشٍ، وَمِفْتَاحٍ» وَمَعْدِنٍ جَارٍ، وَمَاءٍ نَبْعٍ، وَحَجَرٍ رَحَى فَوْقَانِي^[١]؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِهَا، وَاللَّفْظُ لَا يَتَنَاوَلُهُ.....

[١] الْوَجْهُ الثَّانِي: يَدْخُلُ الْمِفْتَاحُ وَحَجَرُ الرَّحَى الْفَوْقَانِيُّ، صَحَّحَهُ فِي التَّصْحِيحِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ)^(١) قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢) وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ. وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْعُرْفِ فَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِشُمُولِ الْبَيْعِ لَهُ فَهُوَ دَاخِلٌ وَمَا لَا فَلَا لِكَانَ لَهُ وَجْهٌ، وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. قَالَهُ كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) الوجيز (ص: ١٨٨).

(٢) الإنصاف (٥ / ٥٥).

وَلَوْ كَانَتْ الصَّيْغَةُ الْمُتَلَفِّظُ بِهَا الطَّاحُونَةُ أَوْ الْمَعْصَرَةُ - دَخَلَ الْفَوْقَانِي كَالْتَحْتَانِي.

«وَإِنْ بَاعَ أَرْضًا» أَوْ وَهَبَهَا، أَوْ وَقَفَهَا أَوْ رَهْنَهَا، أَوْ أَقْرَ، أَوْ أَوْصَى بِهَا «وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: بِحُقُوقِهَا - شَمِلَ» الْعَقْدُ «عَرْسَهَا وَبِنَاءَهَا» لِأَنَّهَا مِنْ حُقُوقِهَا.

وَكَذَا إِنْ بَاعَ وَنَحْوَهُ بُسْتَانًا؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْأَرْضِ، وَالشَّجَرِ، وَالْحَائِطِ.

«وَإِنْ كَانَ فِيهَا زَرْعٌ» لَا يُحْصَدُ إِلَّا مَرَّةً «كَبْرٌ وَشَعِيرٌ - فَلِبَائِعٍ» وَنَحْوِهِ «مَبْقَى» إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ أَخْذِهِ بِلا أَجْرَةٍ، مَا لَمْ يَشْتَرِطْهُ مُشْتَرِي.

«وَإِنْ كَانَ» الزَّرْعُ «يُجَزُّ» مِرَارًا، كَرَطَبَةٍ وَبُقُولٍ «أَوْ يُلْقَطُ مِرَارًا» كَقَثَائِهِ وَبَادِنَجَانٍ وَكَذَا نَحْوُ وَرْدٍ «فَأَصُولُهُ لِلْمُشْتَرِي» لِأَنَّهَا تُرَادُّ لِلْبَقَاءِ، فَهِيَ كَالشَّجَرَةِ.

«وَالْجِزَّةُ وَاللَّقْطَةُ الظَّاهِرَتَانِ عِنْدَ الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ» وَكَذَا زَهْرٌ تَفْتَحُ؛ لِأَنَّهُ كَالثَّمَرِ الْمُؤَبَّرِ، وَعَلَى الْبَائِعِ قَطْعُهَا فِي الْحَالِ.

«وَإِنْ اشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي ذَلِكَ صَحَّ» الشَّرْطُ، وَكَانَ لَهُ، كَالثَّمَرِ الْمُؤَبَّرِ إِذَا اشْتَرَطَهُ مُشْتَرِي الشَّجَرِ، وَيَنْبُتُ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي ظَنُّ دُخُولِ مَا لَيْسَ لَهُ مِنْ زَرْعٍ وَثَمَرٍ كَمَا لَوْ جَهَلَ وَجُودَهُمَا، وَلَا يَشْمَلُ بَيْعُ قَرْيَةٍ مَزَارِعَهَا بِلا نَصٍّ أَوْ قَرِينَةٍ.



فصل

«وَمَنْ بَاعَ» أَوْ وَهَبَ أَوْ رَهَنَ «نَخْلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ» وَلَوْ لَمْ يُؤَبَّرْ «فَ» الثَّمَرُ
 «لِبَائِعٍ»^[١] مُبْنًى إِلَى الْجُذَاذِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ مُشْتَرٍ وَنَحْوَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا
 بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَثَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالتَّأْيِيرُ التَّلْقِيحُ، وَإِنَّمَا نُصَّ عَلَيْهِ وَالْحُكْمُ مَنْوُطٌ بِالتَّشَقُّقِ^[٢]؛ لِإِلَازِمَتِهِ لَهُ غَالِبًا.
 وَكَذَا لَوْ صَالَحَ بِالنَّخْلِ، أَوْ جَعَلَهُ أُجْرَةً، أَوْ صَدَاقًا، أَوْ عِوَضَ خُلْعٍ، بِخِلَافِ
 وَقْفٍ وَوَصِيَّةٍ^[٣]،

[١] قَوْلُهُ: «فَالثَّمَرُ لِبَائِعٍ...» إِنْخ؛ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ غَيْرَ الثَّمَرِ مِنَ الْخُوصِ وَنَحْوِهِ يَكُونُ
 لِلْمُشْتَرِي، وَهُوَ كَذَلِكَ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ الْخُوصُ يَابِسًا، وَأَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَاجِينَ
 لِلْمُشْتَرِي، كَمَا يُفِيدُهُ ظَاهِرُ قَوْلِهِ: «فَالثَّمَرُ» وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي (الِاقْتِنَاعِ)^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالْحُكْمُ مَنْوُطٌ بِالتَّشَقُّقِ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَلَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّ الْحُكْمَ
 مَنْوُطٌ بِالتَّأْيِيرِ، كَمَا أَنَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ؛ وَلِأَنَّهُ بَعْدَ التَّأْيِيرِ حَصَلَ لِلْبَائِعِ فِعْلٌ فِيهِ، فَتَعَلَّقَ
 نَفْسُهُ بِهِ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ، فَدَلَّ النَّصُّ وَالِإِعْتِبَارُ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ مَنْوُطٌ بِالتَّأْيِيرِ لَا بِالتَّشَقُّقِ.
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] قَوْلُهُ: «بِخِلَافِ وَقْفٍ وَوَصِيَّةٍ» أَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي حَرَّرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي قَوَاعِدِهِ فِي
 هَذَا الْمَبْحَثِ أَنَّ الْعُقُودَ كَالْبَيْعِ وَالرَّهْنِ، يُفَرَّقُ فِيهَا بَيْنَ التَّأْيِيدِ وَعَدَمِهِ.

وَأَمَّا الْفُسُوخُ فَفِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:

فَإِنَّ الثَّمَرَةَ تَدْخُلُ فِيهَا، أَثَرَتْ أَوْ لَمْ تُؤَبَّرْ كَفَسَخِ لِعَيْبٍ وَنَحْوِهِ^[١].

«وَكَذَلِكَ» أَيُّ: كَالنَّخْلِ «شَجَرُ الْعَيْبِ، وَالتُّوتِ، وَالرُّمَّانِ وَغَيْرِهِ» كَجَمِّيزٍ، مِنْ كُلِّ شَجَرٍ لَا قِشْرَ عَلَى ثَمَرَتِهِ، فَإِذَا بَاعَ وَنَحْوَهُ بَعْدَ ظُهُورِ الثَّمَرَةِ كَانَتْ لِلْبَائِعِ وَنَحْوِهِ.

▪ (يَتَّبَعُ مُطْلَقًا) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الطَّلَعَ زِيَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِكُلِّ حَالٍ، أَوْ أَنَّ الْفَسَخَ رَفْعٌ لِلْعَقْدِ مِنْ أَصْلِهِ.

▪ (لَا يَتَّبَعُ مُطْلَقًا) بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ زِيَادَةٌ مُنْفَصِلَةٌ.

▪ (يَتَّبَعُ إِنْ كَانَ مُؤَبَّرًا وَإِلَّا فَلَا كَالْعُقُودِ) كَذَا فِي النُّسخَةِ، وَلَعَلَّهُ: (يَتَّبَعُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُؤَبَّرٍ).

وَأَمَّا الْوَقْفُ وَالْوَصِيَّةُ فَلَا فَرْقَ فِيهِمَا بَيْنَ التَّأْيِيرِ وَعَدَمِهِ، فَالثَّمَرَةُ تَتَّبَعُ بِكُلِّ حَالٍ. قَالَ: وَقَدْ يُوجِبُهُ بِأَنَّ الْوَصِيَّةَ عَقْدٌ تَبَرُّعٌ، لَا يَسْتَدْعِي عَوْضًا، فَدَخَلَ فِيهَا كُلُّ مُتَّصِلٍ، وَعَلَى هَذَا فَالْهَبَةُ الْمُطْلَقَةُ كَذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَخْتَصَّ ذَلِكَ بِمَا فِيهِ مَعْنَى الْقُرْبَةِ مِنَ الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ وَالْوَصِيَّةِ^(١) اهـ مُلَخَّصًا.

[١] قَوْلُهُ: «كَفَسَخَ لِعَيْبٍ» هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ زِيَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ، تَتَّبَعُ فِي الْفُسُوحِ، وَنَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّ الطَّلَعَ الْمُتَشَقِّقَ زِيَادَةٌ مُنْفَصِلَةٌ، وَعَلَيْهِ فَلَا تَدْخُلُ فِي الْفَسَخِ، وَرُجُوعِ الْأَبِ فِي الْهَبَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ): وَهُوَ الْمَذْهَبُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ^(٢) وَجَعَلَ فِي (الْكَافِي) كُلَّ ثَمَرَةٍ عَلَى شَجَرَةٍ فَهِيَ زِيَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قواعد ابن رجب (ص: ١٨٥).

(٢) الإقناع (٢/ ١٢٨).

«و» كَذَا «مَا ظَهَرَ مِنْ نَوْرِهِ كَالْمِشْمَشِ وَالتُّفَّاحِ وَمَا خَرَجَ مِنْ أَكْثَامِهِ» جَمَعَ كَمَّ وَهُوَ الْغُلَافُ «كَالْوَرْدِ»^[١] وَالْبَنْفُسِجِ «وَالْقُطْنِ» الَّذِي يَحْمَلُ فِي كُلِّ سَنَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ بِمَثَابَةِ تَشَقُّقِ الطَّلَعِ^[٢].

«وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ» أَيُّ: قَبْلَ التَّشَقُّقِ فِي الطَّلَعِ، وَالظُّهُورِ فِي نَحْوِ الْعِنَبِ وَالتُّوتِ وَالْمِشْمَشِ، وَالخُرُوجِ مِنَ الْأَكْثَامِ فِي نَحْوِ الْوَرْدِ وَالْقُطْنِ «وَالْوَرَقِ - فَلِمُشْتَرٍ» وَنَحْوِهِ؛ لِمَفْهُومِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي النَّخْلِ، وَمَا عَدَاهُ فَبِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ.

وَإِنْ تَشَقَّقَ أَوْ ظَهَرَ بَعْضُ ثَمَرِهِ، وَلَوْ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ، فَهُوَ لِبَائِعٍ، وَغَيْرُهُ لِمُشْتَرٍ، إِلَّا فِي شَجَرَةٍ،.....

[١] نَظَرَ ابْنُ رَجَبٍ فِي الْعَدَدِ بِأَنَّ هَذَا الْقَشْرَ مُلَازِمٌ، لَيْسَ كَالطَّلَعِ، فَظُهُورُهُ ظُهُورٌ لِلثَّمَرَةِ^(٢).

[٢] إِذَا اخْتَلَفَا فِي تَشَقُّقِ الطَّلَعِ وَنَحْوِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ وَنَحْوِهِ.

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): بِلَا نِزَاعٍ^(٣) وَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ وَجْهٌ مِنْ وَاهِبٍ ادَّعَى شَرْطَ ثَوَابٍ^(٤) أَيُّ: فَيَكُونُ - عَلَى هَذَا الْوَجْهِ - الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي وَنَحْوِهِ كَمُتَّهَبٍ أَنْكَرَ شَرْطَ ثَوَابٍ، وَهَذَا أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِسْتِحْقَاقِ، أَمَّا الْمَذْهَبُ فَيَعْلَلُوهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ خُرُوجِ مِلْكِهِ عَنْهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الكافي (٣/ ١٠٠).

(٢) قواعد ابن رجب (ص: ١٨٧).

(٣) الإنصاف (٥/ ٦٣).

(٤) الفروع (٦/ ١٩٩).

فَالْكُلُّ لِبَائِعٍ وَنَحْوِهِ^(١)، وَلِكُلِّ السَّقْيِ لِمَصْلَحَةٍ، وَلَوْ تَصَرَّرَ الْآخَرُ.

«وَلَا يُبَاعُ^(١) ثَمَرٌ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهِ»

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١٢٩): قَوْلُهُ: «إِلَّا فِي شَجَرَةٍ فَالْكُلُّ لِبَائِعٍ» أَيُّ: إِلَّا إِذَا كَانَ التَّشْقُّقُ فِي بَعْضِ شَجَرَةٍ، فَإِنَّ جَمِيعَ الثَّمَرَةِ لِلْبَائِعِ وَنَحْوِهِ؛ إِنْ حَاقَّا لِمَا لَمْ يَتَشَقَّقْ بِمُتَشَقِّقٍ. قَالَ فِي (الإِقْنَاعِ): «وَنَصَّ الْإِمَامُ، وَمَفْهُومُ الْحَدِيثِ، وَعُمُومُهُ، يُخَالِفُهُ». قَالَ الشَّارِحُ: لَا مُخَالَفَةَ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الْإِمَامِ: «مَا أَتَرَ» صَادِقٌ بِمَا إِذَا أَتَرَ جَمِيعَ النَّخْلَةِ أَوْ بَعْضَهَا، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ. قُلْتُ: وَمَا قَالَهُ بَعِيدٌ، وَلَقَدْ سَلَكَ سَبِيلَ الصَّوَابِ فِي حَاشِيَةِ الإِقْنَاعِ؛ حَيْثُ سَلَّمَ ذَلِكَ وَلَمْ يَتَعَقَّبْ. اهـ (فَيْرُوز) ^(١٢).

[١] عُمُومُ كَلَامِهِ يَشْمَلُ النَّهْيَ حَتَّى عَمَّا يَبِيعُ مُفْرَدًا، وَقَدْ بَدَأَ الصَّلَاحُ فِي نَوْعِهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَقِيلَ: يَصِحُّ، وَهُوَ اخْتِمَالٌ فِي (الْمُغْنِي) ^(١) وَ(الشَّرْح) ^(٢) وَهُمَا وَجْهَانِ فِي (الْمَجَرَّدِ) ^(٣) اهـ.

وَبِهَذَا عَلِمَتْ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا بَيْنَ الْأَصْحَابِ، اهـ كَاتِبُهُ.

[٢] وَمَا ذَكَرَهُ فِي الإِقْنَاعِ ^(٤) قَوْلُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ تَأْيِيرَ بَعْضِ النَّخْلَةِ كِتَابِيرَ جَمِيعِهَا مِنْ وَجْوهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ تَأْيِيرَ النَّخْلَةِ صَادِقٌ بِتَأْيِيرِ بَعْضِهَا، كَمَا أَنَّ صِلَاحَ بَعْضِهَا صِلَاحٌ لَهَا.

(١) المغني (٦/ ١٥٧ - ١٥٨).

(٢) الشرح الكبير (٤/ ٢٨٠).

(٣) الإنصاف (٥/ ٨٠).

(٤) الإقناع (٢/ ١٢٩).

«لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ.

«وَلَا» يُبَاعُ «زَرْعٌ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ» لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ عُمرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ، وَعَنْ بَيْعِ السَّنْبُلِ حَتَّى يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِيَ». «وَلَا» تُبَاعُ «رَطْبَةٌ وَبَقْلٌ، وَلَا قِثَاءٌ وَنَحْوُهُ كَبَاذِنِجَانٍ دُونَ الْأَصْلِ» أَيُّ: مُنْفَرِدَةٌ عَنْ أَصُولِهَا؛ لِأَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مَسْتُورٌ مُغَيَّبٌ، وَمَا يَحْدُثُ مِنْهُ مَعْدُومٌ، فَلَمْ يَحْزُ يَبْعُهُ كَالَّذِي يَحْدُثُ مِنَ الثَّمَرَةِ.

فَإِنْ أُبِيعَ الثَّمَرُ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهِ بِأَصُولِهِ، أَوِ الزَّرْعُ الْأَخْضَرُ بِأَرْضِهِ، أَوْ أُبِيعَا لِمَالِكٍ أَصْلُهُمَا^(١)، أَوْ أُبِيعَ قِثَاءٌ وَنَحْوُهُ مَعَ أَصْلِهِ صَحَّ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَ إِذَا أُبِيعَ مَعَ الشَّجَرِ، وَالزَّرْعَ إِذَا أُبِيعَ مَعَ الْأَرْضِ دَخَلَا تَبَعًا فِي الْبَيْعِ، فَلَمْ يَضُرَّ اخْتِمَالُ الْغَرَرِ، وَإِذَا أُبِيعَا لِمَالِكٍ الْأَصْلُ فَقَدْ حَصَلَ التَّسْلِيمُ لِلْمُشْتَرِيَ عَلَى الْكَمَالِ.

الثَّانِي: أَنَّ حِكْمَةَ كَوْنِهَا لِلْبَائِعِ هُوَ أَنَّهُ عَمِلَ فِي هَذِهِ الثَّمَرَةِ عَمَلًا يَقْتَضِي تَعَلُّقَ قَلْبِهِ بِهَا، وَعَمَلُهُ بِبَعْضِهَا يُوجِبُ ذَلِكَ قَطْعًا.

الثَّالِثُ: أَنَّا إِذَا لَمْ نَقُلْ بِذَلِكَ لَزِمَ مِنْهُ اشْتِرَاكُهَا فِي هَذِهِ الثَّمَرَةِ، وَالِاشْتِرَاكُ يُوجِبُ الْإِعْتِرَاكَ غَالِبًا، فَيُؤَدِّي إِلَى الْمُنَازَعَةِ، وَالشَّرِيعَةُ لَمْ تَأْتِ بِمَا يُبَيِّرُ الْخُصُومَةَ، بَلْ أَتَتْ بِالْتَّحْذِيرِ مِنْ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ أُبِيعَا لِمَالِكٍ أَصْلُهُمَا صَحَّ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يَصِحُّ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ؛ لِغُمُومِ الْحَدِيثِ^(١).

«إِلَّا» إِذَا بَاعَ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا، أَوْ الزَّرْعَ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ «بِشْرَطِ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ» فَيَصِحُّ إِنْ انْتَفَعَ بِهِمَا؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْبَيْعِ لِحَوْفِ التَّلَفِ، وَحُدُوثِ الْعَاهَةِ، وَهَذَا مَأْمُونٌ فِيمَا يُقْطَعُ.

«أَوْ» إِلَّا إِذَا بَاعَ الرُّطْبَةَ وَالْبُقُولَ «جِزَّةً» مَوْجُودَةً فَ«جِزَّةً» فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ لَا جَهَالَةَ فِيهِ وَلَا غَرَرَ.

«أَوْ» إِلَّا إِذَا بَاعَ الْقِثَاءَ وَنَحْوَهَا «لَقِطَةً» مَوْجُودَةً فَ«لَقِطَةً» مَوْجُودَةً؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَمَا لَمْ يُخْلَقْ لَمْ يُجْزَ بَيْعُهُ.

«وَالْحَصَادُ» لِزَرْعٍ، وَالْجُذَاذُ لِثَمَرٍ «وَاللُّقَاطُ» لِقِثَاءٍ وَنَحْوَهَا «عَلَى الْمُشْتَرِي»^[١] لِأَنَّهُ نَقْلٌ لِلْمَلِكِ، وَتَفْرِيعٌ لِلْمَلِكِ الْبَائِعِ عَنْهُ، فَهُوَ كَنَقْلِ الطَّعَامِ.

«وَإِنْ بَاعَهُ» أَيِ الثَّمَرِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهِ، أَوْ الزَّرْعَ قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ، أَوْ الْقِثَاءَ وَنَحْوَهُ «مُطْلَقًا» أَيِ: مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ قَطْعٍ وَلَا تَبْقِيَةٍ - لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

«أَوْ» بَاعَهُ ذَلِكَ «بِشْرَطِ الْبَقَاءِ» لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ «أَوْ اشْتَرَى ثَمَرًا لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ بِشْرَطِ الْقَطْعِ، وَتَرَكَهُ حَتَّى بَدَأَ» صِلَاحُهُ - بَطَلَ الْبَيْعُ بِزِيَادَتِهِ؛ لِئَلَّا يُجْعَلَ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى شِرَاءِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا وَتَرَكِهَا حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُهَا، وَكَذَا زَرْعٌ أَخْضَرُ بَيْعَ بِشْرَطِ الْقَطْعِ، ثُمَّ تُرِكَ حَتَّى اسْتَدَّ حَبُّهُ.

«أَوْ» اشْتَرَى «جِزَّةً» ظَاهِرَةً مِنْ بَقْلِ، أَوْ رَطْبَةً «أَوْ» اشْتَرَى «لَقِطَةً» ظَاهِرَةً مِنْ قِثَاءٍ وَنَحْوَهَا،

[١] وَيَصِحُّ شَرْطُهُ عَلَى الْبَائِعِ.

ثُمَّ تَرَكْهُمَا «فَنَمَتَا»^(١) بَطَلَ الْبَيْعُ؛ لِئَلَّا يَتَّخَذَ حِيلَةً عَلَى بَيْعِ الرَّطْبَةِ وَنَحْوِهَا، وَالْقِثَاءِ وَنَحْوِهَا، بِغَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ.

«أَوْ اشْتَرَى مَا بَدَأَ صَلاَحُهُ» مِنْ ثَمَرٍ «وَحَصَلَ» مَعَهُ «آخِرُ وَاشْتَبَهَا» بَطَلَ الْبَيْعُ، قَدَّمَهُ فِي (الْمُقْنِعِ) وَغَيْرِهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ،

[١] قَوْلُهُ: «فَنَمَتَا بَطَلَ الْبَيْعُ» قَالَ فِي (الْفَائِقِ): وَالْمُخْتَارُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ؛ لِيَفْسَخَ^(١). وَعَنْهُ: إِذَا تَرَكَ الرَّطْبَةَ حَتَّى طَالَتْ لَمْ يَبْطُلِ الْبَيْعُ، ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ^(٢) اهـ. قُلْتُ: وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلْبَائِعِ خِيَارُ الْفَسْخِ، كَمَا قَالَهُ فِي (الْفَائِقِ) وَهُوَ الصَّوَابُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي (الْإِنْصَافِ) مَا خَلَّصْتُهُ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي مَأْخَذِ الْبُطْلَانِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ لِحَقِّ اللَّهِ وَوَسِيلَتُهُ إِلَى شِرَاءِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْؤِ صَلاَحِهَا، وَقِيلَ: لِاخْتِلَاطِ مَالِ الْمُشْتَرِي بِمَالِ الْبَائِعِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَمَيَّزُ، فَبَطَلَ بِهِ الْبَيْعُ كَمَا لَوْ تَلَفَ. فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ إِلَّا بِالتَّأْخِيرِ إِلَى بُدْؤِ الصَّلاَحِ وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْخُرَقِيِّ^(٣)، وَيَكُونُ تَأْخِيرُهُ إِلَى مَا قَبْلَ ذَلِكَ جَائِزًا. وَلَوْ كَانَ الْمُشْتَرَى رَطْبَةً وَنَحْوَهَا فَتَرَكَهَا حَتَّى طَالَتْ لَمْ يَفْسَخِ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ لَا نَهْيَ فِي بَيْعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَعَلَى الثَّانِي يَبْطُلُ الْبَيْعُ بِمُجَرَّدِ الزِّيَادَةِ^(٤) اهـ.

قُلْتُ: وَالْمَأْخَذُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَمَا فُرِعَ عَلَيْهِ فَصَحِيحٌ، لَكِنْ لِلْبَائِعِ الْفَسْخُ إِذَا زَادَ وَلَمْ يَكُنْ بِرِضَاةٍ.

(١) انظر: الإنصاف (٥/ ٧١).

(٢) شرح الزركشي (٢/ ٤٥ - ٤٦).

(٣) متن الخرقى (ص: ٦٦).

(٤) الإنصاف (٥/ ٧١ - ٧٢).

وَأِنْ عَلِمَ قَدْرُ الثَّمَرَةِ الْحَادِثَةِ دُفِعَ لِلْبَائِعِ، وَالْبَاقِي لِلْمُشْتَرِي، وَإِلَّا اضْطَلَحَ^(١)، وَلَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ، وَلَمْ يَتَعَذَّرْ تَسْلِيمُهُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَالتِّي قَبْلَهَا اخْتِذَاهُ حِيلَةٌ عَلَى شِرَاءِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا كَمَا تَقَدَّمَ.

«أَوْ» اشْتَرَى رُطْبًا «عَرِيَّةً» - وَتَقَدَّمَتْ صُورَتُهَا فِي الرَّبَا - فَتَرَكَهَا «فَأْتَمَرَتْ» أَيُّ: صَارَتْ تَمَرًا «بَطَلَ» الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ لِلْحَاجَةِ إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ، فَإِذَا أَتَمَرَ تَبَيَّنَا عَدَمَ الْحَاجَةِ، سَوَاءٌ كَانَ التَّرْكُ لِغُذْرٍ أَوْ لَا.

«وَالْكُلُّ» أَيُّ الثَّمَرَةُ وَمَا حَدَثَ مَعَهَا عَلَى مَا سَبَقَ «لِلْبَائِعِ» لِفَسَادِ الْبَيْعِ.

«وَإِذَا بَدَأَ» أَيُّ: ظَهَرَ «مَا لَهُ صِلَاحٌ فِي الثَّمَرَةِ، وَاشْتَدَّ الْحَبُّ - جَازَ بَيْعُهُ» أَيُّ: يَبِيعُ مَا ذُكِرَ مِنَ الثَّمَرَةِ وَالْحَبِّ «مُطْلَقًا» أَيُّ: مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ «و» جَازَ بَيْعُهُ «بِشَرْطِ التَّبَقُّيَةِ» أَيُّ: تَبَقُّيَةِ الثَّمَرِ إِلَى الْجُذَاذِ، وَالزَّرْعِ إِلَى الْحَصَادِ؛ لِأَمْنِ الْعَاهَةِ يَبْدُو الصِّلَاحِ.

«وَلِلْمُشْتَرِي تَبَقُّيَتُهُ إِلَى الْحَصَادِ وَالْجُذَاذِ» وَلَهُ قَطْعُهُ فِي الْحَالِ، وَلَهُ بَيْعُهُ قَبْلَ جَذِّهِ «وَيُلْزَمُ الْبَائِعَ سَقْيُهُ» بِسَقْيِ الشَّجَرَةِ الَّذِي هُوَ عَلَيْهَا «إِنْ اِحْتِيَاجٌ إِلَى ذَلِكَ» أَيُّ: إِلَى السَّقْيِ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَسْلِيمُهُ كَامِلًا،

[١] قَالَ الْقَاضِي: إِنْ كَانَتْ الثَّمَرَةُ لِلْبَائِعِ فَحَدَّثَتْ أُخْرَى قِيلَ لِكُلِّ مِنْهُمَا: اسْمَحْ بِصَيْبِكَ، فَإِنْ فَعَلَ أُجْبِرَ الْآخَرُ عَلَى الْقَبُولِ وَإِلَّا فُسِخَ الْعَقْدُ، وَإِنْ اشْتَرَى ثَمَرَةً فَحَدَّثَتْ أُخْرَى قِيلَ لِلْبَائِعِ ذَلِكَ لَا غَيْرَ^(١). اهـ.

فَلَزِمَهُ سَقِيُّهُ «وَأِنْ تَضَرَّرَ الْأَصْلُ» بِالسَّقِيِّ، وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ إِنْ أَبَى، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ الْأَصْلَ وَعَلَيْهِ ثَمَرٌ لِلْبَائِعِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي سَقِيُّهَا؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَمْلِكْهَا مِنْ جِهَتِهِ.

«وَأِنْ تَلَفَتْ» ثَمَرَةٌ أُبِيعَتْ بَعْدَ^[١] بُدْوِ صِلَاحِهَا دُونَ أَصْلِهَا قَبْلَ أَوَانِ جُذَاذِهَا «بِآفَةِ سَمَاقِيَّةٍ» وَهِيَ مَا لَا صُنْعَ لِأَدَمِيِّ فِيهَا، كَالرَّيْحِ وَالْحَرِّ وَالْعَطَشِ «رَجَعَ» وَلَوْ بَعْدَ الْقَبْضِ «عَلَى الْبَائِعِ» لِحَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ؛ وَلِأَنَّ التَّخْلِيَةَ فِي ذَلِكَ لَيْسَتْ بِقَبْضٍ تَامٍّ، وَإِنْ كَانَ التَّالِفُ يَسِيرًا لَا يَنْضَبِطُ فَاتَ عَلَى الْمُشْتَرِي.

«وَأِنْ أَتْلَفَهُ» أَيِ الثَّمَرِ الْمَبِيعِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ «أَدَمِيٌّ» وَلَوْ الْبَائِعُ «خَيْرٌ مُشْتَرٍ بَيْنَ الْفَسْخِ» وَمُطَالَبَةِ الْبَائِعِ بِمَا دَفَعَ مِنَ الثَّمَنِ «وَالْإِمْضَاءِ» أَيِ الْبَقَاءِ عَلَى الْبَيْعِ «وَمُطَالَبَةِ الْمُتْلِفِ» بِالْبَدَلِ.

«وَصَلَاحُ بَعْضٍ» ثَمَرَةٌ «الشَّجَرَةِ صَلاَحٌ لَهَا»^[٢] وَلِسَائِرِ النَّوعِ الَّذِي فِي الْبُسْتَانِ لِأَنَّ اعْتِبَارَ الصَّلَاحِ فِي الْجَمِيعِ يَشُقُّ.

[١] وَمِثْلُهُ إِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ إِذَا صَحَّ الْبَيْعُ، وَلَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ الْقَطْعِ فِي الْحَالِ، أَمَا إِنْ تَمَّ كُنْ وَأَخَرَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْبَائِعِ.

[٢] ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُؤَلَّفِ أَنَّهُ يَكُونُ صَلاَحًا لَهَا وَلِسَائِرِ النَّوعِ، سَوَاءً يَبِيعُ النَّوعُ جَمِيعًا صَفْقَةً وَاحِدَةً، أَوْ يَبِيعُ كُلَّ شَجَرَةٍ وَحْدَهَا، وَهُوَ أَحَدُ الْإِحْتِمَالَيْنِ أَوِ الْوَجْهَيْنِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِذَا يَبِيعُ كُلَّ شَجَرَةٍ وَحْدَهَا اعْتَبِرَتْ بِنَفْسِهَا، فَإِنْ كَانَ قَدْ بَدَأَ صَلاَحُهَا وَإِلَّا لَمْ يَصَحَّ الْبَيْعُ.

«وَبُدُّو الصَّلَاحَ فِي ثَمَرِ النَّخْلِ أَنْ تَحْمَرَ أَوْ تَصْفَرَّ» «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهُو، قِيلَ لِأَنْسٍ: وَمَا زَهُوْهَا؟ قَالَ: تَحْمَارٌ أَوْ تَصْفَارٌ».

«وَفِي الْعِنَبِ أَنْ يَتَمَوَّهَ حُلُوءًا» لِقَوْلِ أَنْسٍ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرَوَاتُهُ ثِقَاتٌ، قَالَهُ فِي (المُبْدِع).

«وَفِي بَقِيَّةِ الثَّمَرِ» كَالْتِفَاحِ وَالْبَطِيخِ «أَنْ يَبْدُوَ فِيهِ النُّضْجُ، وَيَطِيبَ أَكْلُهُ» «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَطِيبَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالصَّلَاحُ فِي نَحْوِ قِثَاءٍ أَنْ يُؤْكَلَ عَادَةً، وَفِي حَبٍّ أَنْ يَشْتَدَّ، أَوْ يَبْيَضَّ.

«وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا» أَوْ أَمَةً «لَهُ مَالٌ^[١] - فَمَالُهُ لِبَائِعِهِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُشْتَرِي»
لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِبَائِعِهِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ»
رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ» أَيِ الْمُشْتَرِي «الْمَالُ» الَّذِي مَعَ الْعَبْدِ «اشْتَرِطَ عِلْمُهُ» أَيِ الْعِلْمِ بِالْمَالِ «وَسَائِرُ شُرُوطِ الْبَيْعِ» لِأَنَّهُ مَبِيعٌ مَقْصُودٌ، أَشْبَهَ مَا لَوْ ضَمَّ إِلَيْهِ عَيْنًا أُخْرَى.

«وَالْإِلَّا» يَكُنْ قَصْدُهُ الْمَالُ «فَلَا» يُشْتَرِطُ لَهُ شُرُوطُ الْبَيْعِ، وَصَحَّ شَرْطُهُ وَلَوْ كَانَ مَجْهُولًا؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ تَبَعًا، أَشْبَهَ أَسَاسَاتِ الْحِيطَانِ، وَسَوَاءٌ كَانَ مِثْلَ الثَّمَنِ أَوْ فَوْقَهُ أَوْ دُونَهُ.

[١] قَوْلُهُ: «لَهُ مَالٌ» اللَّامُ هُنَا لِإِلَاخْتِصَاصِ، كَمَا تَقُولُ: السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ، وَالْفِنَاءُ لِلدَّارِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَلَيْسَتْ اللَّامُ هُنَا لِلْمِلْكِ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ.

وَإِذَا شَرَطَ مَالَ الْعَبْدِ ثُمَّ رَدَّهُ بِإِقَالَةٍ أَوْ غَيْرِهَا - رَدَّهُ مَعَهُ.

«وَتِيَابُ الْجَمَالِ» الَّتِي عَلَى الْعَبْدِ الْمَبِيعِ «لِلْبَائِعِ» لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ عَلَى الْعَادَةِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حَاجَةُ الْعَبْدِ «و» تِيَابُ لُبْسِ «الْعَادَةِ لِلْمُشْتَرِي» لِحَرَيَانِ الْعَادَةِ بِبَيْعِهَا مَعَهُ، وَيَشْمَلُ بَيْعُ دَابَّةٍ كَفَرَسٍ لِحَامًا وَمَقْوَدًا وَنَعْلًا.



بَابُ السَّلَمِ

هُوَ لُغَةٌ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَالسَّلَفُ لُغَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَسُمِّيَ سَلَمًا لِتَسْلِيمِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ، وَسَلَفًا لِتَقْدِيمِهِ.

«وَهُوَ» شَرْعًا «عَقْدٌ عَلَى مَوْصُوفٍ» يَنْضَبُطُ بِالصِّفَةِ «فِي الذَّمَّةِ» فَلَا يَصِحُّ فِي عَيْنِ كَهَذِهِ الدَّارِ «مُؤَجَّلٍ» بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ «بِشَمَنِ مَقْبُوضٍ بِمَجْلِسِ الْعَقْدِ».

وَهُوَ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَيَصِحُّ» السَّلَمُ «بِالْفَاطِ الْبَيْعِ» لِأَنَّهُ بَيْعٌ حَقِيقَةٌ «و» بِلَفْظِ «السَّلَمِ وَالسَّلَفِ» لِأَنَّهُمَا حَقِيقَةٌ فِيهِ؛ إِذْ هُمَا اسْمٌ لِلْبَيْعِ الَّذِي عُجِّلَ ثَمَنُهُ وَأُجِّلَ مُثْمَنُهُ.

«بِشُرُوطٍ سَبْعَةٍ» زَائِدَةٌ عَلَى شُرُوطِ الْبَيْعِ^[١]، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِ«يَصِحُّ».

«أَحَدُهَا: انْضِبَاطُ صِفَاتِهِ» الَّتِي يَخْتَلِفُ الثَّمَنُ بِاخْتِلَافِهَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ مَا لَا يُمَكِّنُ ضَبْطَ صِفَاتِهِ يَخْتَلِفُ كَثِيرًا، فَيَفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ وَالْمُسَاقَاةِ.

«بِمَكِيلٍ» أَيُّ: كَمَكِيلٍ مِنْ: حُبُوبٍ، وَتَنَارٍ، وَخَلٍّ، وَدُهْنٍ، وَلَبَنِ، وَنَحْوِهَا «وَمَوْزُونٍ» مِنْ: قُطْنٍ، وَحَرِيرٍ، وَصُوفٍ، وَنَحَاسٍ، وَزَيْبَقٍ، وَشَبٍّ، وَكَبْرِيتٍ،

[١] لَا تَتَوَهَّمُ أَنَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ زَائِدَةٌ أَصْلًا، بَلْ فِيهَا شُرُوطٌ زَائِدَةٌ عَلَى شُرُوطِهَا،

وَالَا فَهِيَ هِيَ كَمَا يَظْهَرُ لِلْمُتَأَمِّلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَشَحْمٍ، وَلَحْمٍ نَيٍّ^[١] وَلَوْ مَعَ عَظْمِهِ إِنْ عُيِّنَ مَوْضِعُ قَطْعٍ «وَمَذْرُوعٍ» مِنْ: ثِيَابٍ وَخِيُوطٍ.

«وَأَمَّا الْمَعْدُودُ الْمُخْتَلِفُ كَالْفَوَاكِهِ» الْمَعْدُودَةُ كَرَمَانٍ فَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ^[٢]؛ لِاخْتِلَافِهِ بِالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ «و» كَ «الْبُقُولِ» لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ، وَلَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرُهَا بِالْحَزْمِ «و» كَ «الْجُلُودِ» لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ، وَلَا يُمَكِّنُ ذَرْعُهَا؛ لِاخْتِلَافِ الْأَطْرَافِ «و» كَ «الرُّؤُوسِ» وَالْأَكَارِعِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ ذَلِكَ الْعِظَامُ وَالْمَشَافِرُ «و» كَ «الْأَوَانِيِ الْمُخْتَلِفَةِ الرُّؤُوسِ وَالْأَوْسَاطِ كَالْقَمَاقِمِ وَالْأَسْطَالِ الضَّيْقَةِ الرُّؤُوسِ» لِاخْتِلَافِهَا «و» كَ «الْجَوَاهِرِ» وَاللُّؤْلُؤِ وَالْعَقِيقِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا مُتَبَايِنًا بِالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ وَحُسْنِ التَّدْوِيرِ، وَزِيَادَةِ الضَّوِّ وَالصَّفَا «و» كَ «الْحَامِلِ مِنَ الْحَيَوَانِ» كَأَمَةٍ حَامِلٍ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَأْتِي عَلَى ذَلِكَ، وَالْوَلَدُ مَجْهُولٌ غَيْرُ مُحَقَّقٍ، وَكَذَا لَوْ أَسْلَمَ فِي أَمَةٍ وَوَلَدَهَا؛ لِنُدْرَةِ جَمْعِهِمَا الصِّفَةَ.

[١] يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ صِحَّةِ السَّلَامِ فِي لَحْمٍ مَطْبُوخٍ أَوْ مَشْوِيٍّ، وَقِيلَ: يَصِحُّ، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ، وَهُمَا اخْتِلَافَانِ مُطْلَقَانِ فِي (التَّلْخِيصِ) وَلَعَلَّ هَذَا أَظْهَرُ؛ حَيْثُ أُمَكِّنَ ضَبْطُهُ، وَلَوْ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ؛ فَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كُلُّ سَلَمٍ يَخْتَلِفُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] الْجُلُودُ وَالرُّؤُوسُ وَالْفَوَاكِهُ وَنَحْوُهَا لَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهَا عَلَى الْمَذْهَبِ، وَعَنْهُ: يَصِحُّ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ الصَّوَابُ؛ حَيْثُ أُمَكِّنَ ضَبْطُهُ^(٢) اهـ. قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا فَيُسَلِّمُ فِيمَا يَتَفَاوَتْ صِغَرًا أَوْ كِبَرًا مِنَ الْفَوَاكِهِ وَزَنًا، وَفِيمَا يَتَقَارَبُ عَدًّا.....

(١) الإنصاف (٨٦/٥).

(٢) الإنصاف (٨٦/٥-٨٧).

«وَكُلُّ مَغْشُوشٍ» لِأَنَّ غِشَّهُ يَمْنَعُ الْعِلْمَ بِالْقَدْرِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَتْ
الْأَثْمَانُ خَالِصَةً صَحَّ السَّلْمُ فِيهَا، وَيَكُونُ رَأْسُ الْمَالِ غَيْرَهَا، وَيَصِحُّ السَّلْمُ فِي
فُلُوسٍ، وَيَكُونُ رَأْسُ الْمَالِ عَرْضًا^(١).

«وَمَا يُجْمَعُ أَخْلَاطًا» مَقْصُودَةٌ «غَيْرُ مُتَمَيِّزَةٍ كَالْغَالِيَةِ» وَالنَّدَّ «وَالْمَعَاجِينِ» الَّتِي
يَتَدَاوَى بِهَا «فَلَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِ» لِعَدَمِ انْضِبَاطِهِ.
«وَيَصِحُّ» السَّلْمُ «فِي الْحَيَوَانِ» وَلَوْ أَدَمِيًّا؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٣٩ / ٢): قَوْلُهُ: «وَيَكُونُ رَأْسُ الْمَالِ عَرْضًا» وَصَوَّبَ
فِي (الِإِقْنَاعِ) جَوَّازَ السَّلْمِ فِيهَا، وَلَوْ كَانَ رَأْسُ مَالِهَا أَثْمَانًا (خَطُّهُ)^(١).

وَأَمَّا الْجُلُودُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا يُؤْخَذُ صَفَائِحَ يُعْتَبَرُ بِالذَّرْعِ وَمَا لَا فَبِالْعَدِّ.
وَأَمَّا الْحَامِلُ مِنَ الْحَيَوَانِ فَالْمَذْهَبُ لَا يَصِحُّ، وَفِيهِ وَجْهٌ: يَصِحُّ، وَهُوَ أَصَحُّ، وَأُطْلِقَهُمَا
فِي (الْكَافِي)^(١) وَ(الْفَائِقِ) وَالنَّظْمِ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الْأَوَانِي الْمُخْتَلِفَةُ رُؤُوسًا وَأَوْسَاطًا فَالْمَذْهَبُ فِيهَا عَدَمُ الصَّحَّةِ، وَالتَّحْقِيقُ
الصَّحَّةُ إِنْ أُمِكنَ ضَبْطُهَا، كَالَّذِي يَكُونُ مَصْنُوعًا بِالْآلَاتِ كَالْأَبَارِيْقِ الْمَعْرُوفَةِ الْآنَ
وَنَحْوِهَا، أَمَّا مَا صُنِعَ بِالْيَدِ فَهَذَا يُخْتَلَفُ، فَلَا يَصِحُّ السَّلْمُ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَتَجْوِيزُ (الِإِقْنَاعِ)^(٣) ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْرِي فِيهَا رَبَا النَّسِيئَةِ، وَالْمَذْهَبُ
يَجْرِي فِيهَا، كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) الكافي (١١٠ / ٢).

(٢) انظر: الإنصاف (٨٦ / ٥).

(٣) الإقناع (١٣٤ / ٢).

لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.
 «و» يَصِحُّ أَيْضًا فِي «الثِّيَابِ الْمَنَسُوجَةِ مِنْ نَوَعَيْنِ» كَالْكَتَّانِ وَالْقَطْنِ وَنَحْوِهِمَا؛
 لِأَنَّ ضَبْطَهَا مُمَكِّنٌ، وَكَذَا نُسَابُ وَنَبْلُ مَرِيشَانَ، وَخِفَافٌ وَرِمَاحٌ.
 «و» يَصِحُّ أَيْضًا فِي «مَا خِلَطُهُ» بِكَسْرِ الْخَاءِ «غَيْرُ مَقْصُودٍ كَالْجُبْنِ» فِيهِ الْإِنْفَحَةُ
 «وَحَلُّ التَّمْرِ» فِيهِ الْمَاءُ «وَالسَّكَنْجَبِينَ» فِيهِ الْحَلُّ «وَنَحْوُهَا» كَالشَّيْرِجِ، وَالْحُبْزِ،
 وَالْعَجِينِ.

الشَّرْطُ «الثَّانِي ذِكْرُ الْجِنْسِ^[١] وَالنَّوْعِ^[٢]» أَيُّ: جِنْسِ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَنَوْعِهِ «وَكُلٌّ
 وَصْفٌ يَخْتَلِفُ بِهِ» أَيُّ: بِسَبَبِهِ «الثَّمَنُ» اخْتِلَافًا «ظَاهِرًا» كَلَوْنِهِ، وَقَدَرِهِ، وَبَلَدِهِ
 «وَحَدَاتِهِ وَقَدَمِهِ» وَلَا يَجِبُ اسْتِقْصَاءُ كُلِّ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَعَذَّرُ، وَلَا مَا لَا يَخْتَلِفُ
 بِهِ الثَّمَنُ؛ لِعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ.

[١] وَظَاهِرُ كَلَامِ (الْمُنْتَهَى): لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْجِنْسِ. قَالَ: الثَّانِي: ذِكْرُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ
 ثَمَنُهُ غَالِبًا كَنَوْعِهِ^(١). قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَهُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِذِكْرِ جِنْسِهِ^(٢) اهـ. وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ،
 كَمَا ذَكَرْنَاهُ أَعْلَاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِذِكْرِ النَّوْعِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ النَّوْعِ يَسْتَلْزِمُ ذِكْرَ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ
 النَّوْعَ أَخْصَصُ، وَالْأَخْصَصُ يَسْتَلْزِمُ الْأَعْمَ وَلَا عَكْسَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي (مَجْمُوعِ
 الْمُنْفُورِ) نَقْلًا عَنْ (جَمْعِ الْجَوَامِعِ) بَعْدَ أَنْ قَدَّمَ ذِكْرَ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ، قَالَ: وَاكْتَفَى بَعْضُهُمْ
 بِذِكْرِ النَّوْعِ. اهـ ج ١ ص ٢٦٠.

(١) منتهى الإرادات (٢/ ٣٨٤).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٩٠).

«وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ» الْمُتَعَاقِدَيْنِ «الْأَرْدَا أَوْ الْأَجُودَ»^[١] لِأَنَّهُ لَا يَنْحَصِرُ؛ إِذْ مَا مِنْ رَدِيٍّ أَوْ جَيِّدٍ إِلَّا وَيَحْتَمَلُ وُجُودَ أَرْدَا أَوْ أَجُودَ مِنْهُ «بَلْ» يَصِحُّ شَرْطُ «جَيِّدٍ وَرَدِيٍّ» وَيُجْزِئُ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ جَيِّدٌ أَوْ رَدِيٌّ، فَيَنْزِلُ الْوَصْفُ عَلَى أَقَلِّ دَرَجَةٍ.

«فَإِنْ جَاءَ» الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ «بِمَا شَرَطَ» لِلْمُسْلِمِ لَزِمَهُ أَخْذُهُ «أَوْ» جَاءَهُ بِ «أَجُودَ مِنْهُ»^[٢] أَي: مِنَ الْمُسْلِمِ فِيهِ «مِنْ نَوْعِهِ وَلَوْ قَبْلَ مَحَلِّهِ» أَي: حُلُولِهِ «وَلَا ضَرَرَ فِي قَبْضِهِ لَزِمَهُ أَخْذُهُ» لِأَنَّهُ جَاءَهُ بِمَا تَنَاوَلَهُ الْعَقْدُ وَزِيَادَةٌ تَنْفَعُهُ، وَإِنْ جَاءَهُ بِدُونِ مَا وُصِفَ أَوْ بِغَيْرِ نَوْعِهِ مِنْ جِنْسِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ وَلَا يَلْزِمُهُ، وَإِنْ جَاءَهُ بِجِنْسٍ آخَرَ لَمْ يُجْزَلْهُ قَبُولُهُ.

[١] أَمَّا شَرْطُ الْأَجُودِ فَلَمْ أَجِدْ خِلَافًا فِي عَدَمِ صِحَّتِهِ، لَا فِي (الْفُرُوعِ) وَلَا (الْمُقْنِعِ) وَلَا (الْإِنْصَافِ) وَلَا (الْمَغْنِيِّ)^(١) لَكِنَّ الْقَوْلَ بِصِحَّتِهِ جَيِّدٌ، وَيُؤْخَذُ مِنَ الْأَجُودِ مَا يَكُونُ، وَالنَّاسُ حِينَمَا يَشْتَرِطُونَ الْأَجُودَ لَا يَعْرِفُونَ بِذَلِكَ إِلَّا مَعْنَى مِنَ الْجَيِّدِ جَدًّا، وَأَمَّا شَرْطُ الْأَرْدَا فَبِصِحَّتِهِ وَجْهٌ فِي الْمَذْهَبِ، وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ مِنَ الصَّحَّةِ، بَلْ هُوَ أَقْرَبُ مِنَ الْقَوْلِ بِصِحَّةِ الْأَجُودِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يَرُدُّ الْجَيِّدَ لِطَلَبِ الرَّدِيِّ، وَلَا الرَّدِيَّ لِطَلَبِ الْأَرْدَا، فَلَا يَكُونُ فِيهِ مُحَاصِمَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: لَا يَلْزِمُهُ الْأَجُودُ وَإِنْ كَانَ فِي النَّوعِ، كَمَا لَا يَلْزِمُهُ مِنْهُ نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْجِنْسِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: يَلْزِمُهُ مِنَ الْجِنْسِ أَيْضًا. وَعَنْ أَحْمَدَ: يَحْرُمُ أَخْذُ غَيْرِ النَّوعِ مِنَ الْجِنْسِ، كَمَا يَحْرُمُ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر الفروع (٣٢٣/٦)، والمقنع (٨٩/٢)، والمغني (٣٩٢/٦).

(٢) انظر: المغني (٤٢١/٦)، والإنصاف (٩٥/٥).

وَإِنْ قَبَضَ الْمُسْلِمَ فِيهِ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَلَهُ رَدُّهُ^[١] وَإِمْسَاكُهُ مَعَ الْأَرْضِ .
 الشَّرْطُ «الثَّالِثُ ذِكْرُ قَدْرِهِ» أَيُّ: قَدَرِ الْمُسْلِمِ فِيهِ «بِكَيْلٍ» مَعْهُودٍ فِيمَا يُكَالُ «أَوْ
 وَزْنٍ» مَعْهُودٍ فِيمَا يُوزَنُ؛ لِحَدِيثٍ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ،
 وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. «أَوْ ذَرَعَ يُعْلَمُ» عِنْدَ الْعَامَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا
 كَانَ مَجْهُولًا تَعَذَّرَ الْإِسْتِيفَاءُ بِهِ عِنْدَ التَّلَفِّ، فَيَقُوتُ الْعِلْمُ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ، فَإِنْ شَرَطَا
 مَكْيَالًا غَيْرَ مَعْلُومٍ بِعَيْنِهِ أَوْ صَنْجَةً غَيْرَ مَعْلُومَةٍ بِعَيْنِهَا لَمْ يَصَحَّ، وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا
 صَحَّ السَّلْمُ دُونَ التَّعْيِينِ. «وَإِنْ أَسْلَمَ فِي الْمَكِيلِ» كَالْبُرِّ وَالشَّيْرِجِ^[٢] «وَزَنًا أَوْ فِي
 الْمَوْزُونِ» كَالْحَدِيدِ «كَيْلًا لَمْ يَصَحَّ»^[٣] السَّلْمُ؛

[١] أَيُّ: وَيُطَالَبُ بِالْبَدَلِ، كَمَا فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) (١)؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ
 لَا عَلَى مُعَيَّنٍ.

[٢] هُوَ دُهْنُ السَّمْسِمِ، وَهِيَ مِنَ الدَّخِيلِ .

[٣] وَعَنْ أَحْمَدَ: يَصَحُّ أَنْ يُسْلِمَ فِي الْمَكِيلِ وَزَنًا وَبِالْعَكْسِ (٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ (٣)
 وَقَالَهُ مَالِكٌ فِي التَّمْرِ يُسْلَمُ وَزَنًا إِذَا تَعَامَلَ النَّاسُ فِيهِ بِالْوَزْنِ (٤) .

وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ الَّذِي لَا يَسَعُ النَّاسُ الْعَمَلَ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي حَدِيثِ
 ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ... إلخ» (٥) . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) شرح منتهى الإرادات (٩٦/٢) .

(٢) انظر: المغني (٤٠٠/٦)، والشرح الكبير (٣٢٥/٤) .

(٣) انظر: الحاوي (٤٠٤/٥)، وروضة الطالبين (١٤/٤) .

(٤) انظر: منح الجليل (٣٦١/٥) .

(٥) أخرجه البخاري: كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، رقم (٢٢٤٠)، ومسلم: كتاب المساقاة،

باب السلم، رقم (١٦٠٤) .

لَأَنَّهُ قَدَرَهُ بِغَيْرِ مَا هُوَ مُقَدَّرٌ بِهِ - فَلَمْ يَجْزْ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَ فِي الْمَذْرُوعِ وَزَنًا^[١].

وَلَا يَصِحُّ فِي فَوَاكِهَ مَعْدُودَةٍ كَرُمَانٍ وَسَفَرَجَلٍ وَلَوْ وَزَنًا^[٢].

الشَّرْطُ «الرَّابِعُ ذِكْرُ أَجَلٍ مَعْلُومٍ» لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ؛ وَلِأَنَّ الْحُلُولَ يُخْرِجُهُ عَنْ اسْمِهِ وَمَعْنَاهُ، وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ الْأَجَلُ «لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ»^[٣] عَادَةً كَشَهْرِ.

«فَلَا يَصِحُّ» السَّلَمُ إِنْ أَسْلَمَ «حَالًا» لِمَا سَبَقَ «وَلَا» إِنْ أَسْلَمَ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ، كَ«إِلَى الْحَصَادِ وَالْجُذَاذِ» وَقُدُومِ الْحَاجِّ^[٤]؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ، فَلَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا.

[١] قَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ): لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَذْرُوعِ بِالذَّرْعِ بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ^(١). اهـ.

[٢] هَذِهِ إِشَارَةٌ خِلَافٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي ص ٦٦٤ رِوَايَةٌ بِصِحَّةِ ذَلِكَ، وَقَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) بَعْدَ كَلَامٍ سَبَقَ: فَالصَّحِيحُ إِذَنْ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ مَا يَتَقَارَبُ يُسَلَّمُ فِيهِ عَدَدًا، وَمَا يَتَفَاوَتُ تَفَاوُتًا كَثِيرًا يُسَلَّمُ فِيهِ وَزَنًا^(٢). اهـ. وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

[٣] قَوْلُهُ: «لَهُ وَقَعٌ فِي الثَّمَنِ» قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَلَيْسَ هَذَا فِي كَلَامِ أَحْمَدَ^(٣). وَظَاهِرُ كَلَامِهِ اشْتِرَاطُ الْأَجَلِ وَلَوْ كَانَ الْأَجَلُ قَرِيبًا، وَمَالَ إِلَيْهِ، وَقَالَ: هُوَ أَظْهَرُ. اهـ. إِنْصَافُ^(٤). قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَيْضًا.

[٤] وَعَنْهُ: يَصِحُّ، قَدَمَهُ فِي (الْفَائِقِ)^(٥). قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ، لَكِنْ يَجْعَلُهُ إِلَى زَمَنِ الْحَصَادِ وَنَحْوِهِ لَا إِلَى فِعْلِهِ.

(١) المغني (٦/٤٠١).

(٢) الإنصاف (٥/٩٧).

(٣) الفروع (٦/٣٢٦).

(٤) الإنصاف (٥/٩٨).

(٥) انظر: الإنصاف (٥/٩٩ - ١٠٠).

«وَلَا يَصِحُّ السَّلَامُ «إِلَى» أَجَلٍ قَرِيبٍ كـ «يَوْمٍ» وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَقَعَ لَهُ فِي الثَّمَنِ «إِلَّا» أَنْ يُسَلَّمَ «فِي شَيْءٍ يَأْخُذُهُ مِنْهُ كُلُّ يَوْمٍ» أَجْزَاءً مَعْلُومَةً «كَخَبْزٍ وَلَحْمٍ وَنَحْوِهِمَا» مِنْ كُلِّ مَا يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ؛ إِذِ الْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى ذَلِكَ.

فَإِنْ قَبِضَ الْبَعْضُ وَتَعَدَّرَ الْبَاقِي رَجَعَ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَلَا يُجْعَلُ لِلْبَاقِي فَضْلًا عَلَى الْمَقْبُوضِ؛ لِتَمَاطِلِ أَجْزَائِهِ، بَلْ يَقْسُطُ الثَّمَنُ عَلَيْهِمَا بِالسَّوِيَّةِ.

الشَّرْطُ «الْخَامِسُ أَنْ يُوجَدَ» الْمُسَلَّمُ فِيهِ «غَالِبًا فِي مَحَلِّهِ» بِكَسْرِ الْحَاءِ، أَيْ: وَقْتُ حُلُولِهِ؛ لِوُجُوبِ تَسْلِيمِهِ إِذَنْ، فَإِنْ كَانَ لَا يُوجَدُ فِيهِ أَوْ يُوجَدُ نَادِرًا - كَالسَّلَامِ فِي الْعِنَبِ وَالرُّطَبِ إِلَى الشِّتَاءِ - لَمْ يَصِحَّ.

«و» يُعْتَبَرُ أَيْضًا وَجُودُ الْمُسَلَّمِ فِيهِ فِي «مَكَانِ الْوَفَاءِ» غَالِبًا، فَلَا يَصِحُّ إِنْ أَسْلَمَ فِي ثَمَرَةِ بُسْتَانٍ^[١] صَغِيرٍ^[٢] مُعَيَّنٍ،

[١] قَوْلُهُ: «فَلَا يَصِحُّ فِي ثَمَرَةِ بُسْتَانٍ» قَالَ فِي (الرَّوَضَةِ): وَإِنْ كَانَتِ الثَّمَرَةُ مَوْجُودَةً فَعَنَّهُ: يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهَا^(١) اهـ. وَفِي (الْمُخْتَارَاتِ الْجَلِيَّةِ) لَشَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ أَنَّهُ يَصِحُّ فِي بُسْتَانٍ وَنَحْوِهِ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] ظَاهِرُهُ: أَنَّ الْبُسْتَانَ الْكَبِيرَ يَصِحُّ أَنْ يُسَلَّمَ فِي ثَمَرِهِ، لَكِنْ عِبَارَتُهُ فِي (الْمُتَهَيِّ) وَ(الْإِقْنَاعِ)^(٣) غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ بِالصَّغِيرِ، فَتَكُونُ عَامَّةً، فَلَا يَصِحُّ فِي ثَمَرِ بُسْتَانٍ مُعَيَّنٍ، صَغِيرًا كَانَ أَمْ كَبِيرًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الإنصاف (١٠٣/٥).

(٢) المختارات الجليلة (ص: ٧٢).

(٣) المتهى (٢/٣٨٨)، الإقناع (٢/١٤٢).

أَوْ قَرِيَّةٍ صَغِيرَةٍ، أَوْ فِي نِتَاجٍ مِنْ فَحْلٍ بَنِي فَلَانٍ أَوْ غَنَمِهِ، أَوْ مِثْلِ هَذَا الثَّوْبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنْ تَلْفُهُ وَانْقِطَاعُهُ.

وَالْأُيُوتُ يُعْتَبَرُ وَجُودُ الْمُسْلِمِ فِيهِ «وَقْتُ الْعَقْدِ» لِأَنَّهُ لَيْسَ وَقْتُ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ «فَإِنْ» أَسْلَمَ إِلَى مَحَلٍّ يُوجَدُ فِيهِ غَالِبًا فَ«تَعَذَّرَ» الْمُسْلِمُ فِيهِ بِأَنْ لَمْ تَحْمِلِ الثَّمَارُ تِلْكَ السَّنَةَ «أَوْ» تَعَذَّرَ «بَعْضُهُ فَلَهُ» أَيُّ: لِرَبِّ السَّلَمِ «الصَّبْرُ» إِلَى أَنْ يُوجَدَ فَيُطَالَبَ بِهِ «أَوْ فَسَخَ» الْعَقْدَ فِي «الْكُلِّ» إِنْ تَعَذَّرَ الْكُلُّ، «أَوْ» فِي «الْبَعْضِ» الْمُتَعَذِّرِ.

«وَيَأْخُذُ الثَّمَنَ الْمَوْجُودَ أَوْ عِوَضَهُ» أَيُّ: عِوَضَ الثَّمَنِ التَّالِفِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ إِذَا زَالَ وَجَبَ رَدُّ الثَّمَنِ، وَيَجِبُ رَدُّ عَيْنِهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا، أَوْ عِوَضَهُ إِنْ كَانَ تَالِفًا، أَيُّ: مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا، أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا، هَذَا إِنْ فُسِخَ فِي الْكُلِّ، فَإِنْ فُسِخَ فِي الْبَعْضِ فَبِقِسْطِهِ.

الشَّرْطُ «السَّادِسُ أَنْ يَقْبِضَ الثَّمَنَ تَامًا» لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسْلِفْ» الْحَدِيثَ، أَيُّ: فَلْيُعْطِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ اسْمُ السَّلَفِ فِيهِ حَتَّى يُعْطِيَهُ مَا أَسْلَفَهُ قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَ مَنْ أَسْلَفَهُ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ مَالِ السَّلَمِ «مَعْلُومًا قَدْرُهُ وَوَصْفُهُ» كَالْمُسْلَمِ فِيهِ، فَلَا يَصِحُّ بِصُبْرَةٍ لَا يَعْلَمَانِ قَدْرَهَا، وَلَا بِجَوْهَرٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يَنْضَبِطُ بِالصِّفَةِ.

وَيَكُونُ الْقَبْضُ «قَبْلَ التَّفَرُّقِ» مِنَ الْمَجْلِسِ، وَكُلُّ مَا لَيْنِ حُرْمِ النِّسَاءِ فِيهِمَا لَا يَجُوزُ إِسْلَامُ أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ؛ لِأَنَّ السَّلَمَ مِنْ شَرْطِهِ التَّأْجِيلُ.

«وَإِنْ قَبِضَ الْبَعْضُ» مِنَ الثَّمَنِ فِي الْمَجْلِسِ «ثُمَّ افْتَرَقَا» قَبْلَ قَبْضِ الْبَاقِي «بَطَلَ» فِيمَا عَدَاهُ» أَيُّ: عَدَا الْمَقْبُوضِ، وَصَحَّ فِي الْمَقْبُوضِ، وَلَوْ جَعَلَ دَيْنًا سَلَمًا لَمْ يَصَحَّ،

وَأَمَانَةٌ أَوْ عَيْنًا مَغْصُوبَةً أَوْ عَارِيَةً يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْقَبْضِ.

«وَإِنْ أَسْلَمَ» ثَمَّنًا وَاحِدًا «فِي جِنْسٍ» كَبُرَّ «إِلَى أَجْلَيْنِ» كَرَجَبٍ وَشَعْبَانَ مَثَلًا «أَوْ عَكْسَهُ» بِأَنْ أَسْلَمَ فِي جِنْسَيْنِ كَبُرَّ وَشَعِيرٍ إِلَى أَجَلٍ كَرَجَبٍ مَثَلًا «صَحَّ» السَّلَامُ «إِنْ بَيَّنَّ» قَدَرَ «كُلِّ جِنْسٍ وَثَمَنَهُ» فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، بِأَنْ يَقُولَ: أَسْلَمْتُكَ دِينَارَيْنِ، أَحَدَهُمَا فِي إِرْدَبِّ قَمْحٍ، صِفَتِهِ كَذَا، وَأَجَلُهُ كَذَا، وَالثَّانِي فِي إِرْدَبَيْنِ شَعِيرًا، صِفَتُهُ كَذَا، وَالْأَجَلُ كَذَا. «وَوَصَحَّ» أَيْضًا إِنْ بَيَّنَّ «قِسْطَ كُلِّ أَجَلٍ» فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، بِأَنْ يَقُولَ: أَسْلَمْتُكَ دِينَارَيْنِ: أَحَدَهُمَا فِي إِرْدَبِّ قَمْحٍ إِلَى رَجَبٍ، وَالْآخَرَ فِي إِرْدَبِّ وَرُبْعٍ مَثَلًا إِلَى شَعْبَانَ، فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مَا ذَكَرَ فِيهِمَا لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّ مُقَابِلَ كُلِّ مِنَ الْجِنْسَيْنِ أَوْ الْأَجْلَيْنِ مَجْهُولٌ.

الشَّرْطُ «السَّابِعُ أَنْ يُسْلِمَ فِي الذِّمَّةِ فَلَا يَصِحُّ»^(١) السَّلَامُ «فِي عَيْنٍ» كَدَارٍ وَشَجَرَةٍ؛ لِأَنَّهَا رُبَّمَا تَلِفَتْ قَبْلَ أَوَانِ تَسْلِيمِهَا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٤٧/٢): قَوْلُهُ: «أَنْ يُسْلِمَ فِي الذِّمَّةِ» وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمْ (كَالِإِقْنَاعِ)^(١) وَ(الْمُنْتَهَى) هَذَا الشَّرْطُ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِذِكْرِ الْأَجَلِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَجَّلَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الذِّمَّةِ (خَطُّهُ).

[١] قَوْلُهُ: «كَ(الِإِقْنَاعِ) وَ(الْمُنْتَهَى)» فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنْ (الْمُنْتَهَى) وَ(الِإِقْنَاعِ)^(١) كِلَاهُمَا ذَكَرَهُ، وَلَعَلَّ فِي الْعِبَارَةِ تَحْرِيفًا، وَإِلَّا فَمِثْلُ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ أَبَا بَطِينٍ لَا يَجْهَلُ كَلَامَ (الْمُنْتَهَى) وَ(الِإِقْنَاعِ) وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ. نَعَمْ، قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُنْتَهَى): وَلَمْ يَذْكُرْهُ بَعْضُهُمْ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِذِكْرِ الْأَجَلِ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) منتهى الإرادات (٣٨٩/٢)، والإقناع (١٤٣/٢).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٩٦/٢).

«و» لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ مَكَانِ الْوَفَاءِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَذْكُرْهُ، بَلْ «يَجِبُ الْوَفَاءُ مَوْضِعَ الْعَقْدِ»^(١) لِأَنَّ الْعَقْدَ يَقْتَضِي التَّسْلِيمَ فِي مَكَانِهِ، وَلَهُ أَخْذُهُ فِي غَيْرِهِ إِنْ رَضِيََا، وَلَوْ قَالَ: خُذْهُ وَأُجْرَةٌ حَمْلِهِ إِلَى مَوْضِعِ الْوَفَاءِ - لَمْ يَحْزُرْ.

«وَيَصِحُّ شَرْطُهُ» أَيِ الْوَفَاءِ «فِي غَيْرِهِ» أَيِ: غَيْرِ مَكَانِ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ، فَصَحَّ شَرْطُ الْإِيْفَاءِ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ، كَبَيْعِ الْأَعْيَانِ، وَإِنْ شَرَطَا الْوَفَاءَ مَوْضِعَ الْعَقْدِ كَانَ تَأْكِيدًا «وَإِنْ عَقَدَا» السَّلَمَ «بِبَرٍّ» يَّة «أَوْ بَحْرٍ شَرَطَاهُ» أَيِ: مَكَانَ الْوَفَاءِ لُزُومًا، وَإِلَّا فَسَدَ السَّلَمُ؛ لِتَعَذُّرِ الْوَفَاءِ مَوْضِعَ الْعَقْدِ، وَلَيْسَ بَعْضُ الْأَمَاكِنِ سِوَاهُ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ، فَاشْتَرَطَ تَعْيِينُهُ بِالْقَوْلِ كَالْكَيْلِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فِي تَعْيِينِهِ مَعَ يَمِينِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/١٤٧): قَوْلُهُ: «بَلْ يَجِبُ الْوَفَاءُ مَوْضِعَ الْعَقْدِ» وَكَذَا سَائِرُ الدُّيُونِ، كَالثَّمَنِ فِي الدِّمَّةِ وَالْأُجْرَةِ إِذَا كَانَتْ دَيْنًا، وَالصَّدَاقُ وَعَوَضُ الْخُلْعِ وَكُلُّ عَوَضٍ مُلْتَزِمٌ فِي الدِّمَّةِ.

قَالَ الْمُتَوَلَّى الشَّافِعِيُّ: لِكُلِّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ حُكْمُ السَّلَمِ الْحَالِ، إِنْ عَيَّنَ لِلتَّسْلِيمِ مَكَانَ جَازًا، وَإِلَّا تَعَيَّنَ مَوْضِعُ الْعَقْدِ. اهـ (ح. ش. مُتَّهَى). وَقَالَ أَبُو بَطِينٍ^(١): يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِالْعُرْفِ. اهـ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ رُمَيْحٍ فِي مَجْمُوعِهِ: مَحَلُّ الْوَفَاءِ مَعَ التَّنَازُعِ مَوْضِعُ الْعَقْدِ فِي الْبَلَدِ. (م. ق. ر.).

[١] وَقَوْلُ أَبِي بَطِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَجِيهٌ؛ فَإِنَّهُمَا رُبَّمَا عَقَدَا فِي غَيْرِ بَلَدَيْهِمَا، فَإِذَا كَانَ الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ تَسْلِيمَ ذَلِكَ فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِ تَعَيَّنَ. قَالَهُ كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الْعُثَيْمِيُّ، عَفِيَ عَنْهُ.

«وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ» لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِ «قَبْلَ قَبْضِهِ»^[١] «لِنَهْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ».

«وَلَا» تَصِحُّ أَيْضًا «هَبْتُهُ»^[٢] لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ؛ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى تَسْلِيمِهِ «وَلَا الْحَوَالَةَ بِهِ» لِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ إِلَّا عَلَى دَيْنٍ مُسْتَقَرٍّ، وَالسَّلَامُ عُرْضَةٌ لِلْفَسْخِ «وَلَا» الْحَوَالَةُ «عَلَيْهِ»^[٣] أَيُّ: عَلَى الْمُسْلِمِ فِيهِ، أَوْ رَأْسِ مَالِهِ بَعْدَ فُسْخٍ «وَلَا أَخْذَ عَوْضِهِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ»^[٤].

[١] وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنَ الْغَرِيمِ وَغَيْرِهِ، لَكِنْ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ فَقَطْ؛ لِئَلَّا يَرْبَحَ فِيهَا لَمْ يَضْمَنْ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ^(١).

[٢] وَعَنْهُ: تَصِحُّ هَبْتُهُ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ، نَقْلَهَا حَرْبٌ، وَاخْتَارَهُ فِي (الْفَائِقِ) وَهُوَ مُقْتَضَى اخْتِيَارِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢).

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الْهَبَةَ عَقْدُ تَبَرُّعٍ مُحْضٍ، لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِ الْمَوْهُوبِ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ، فَإِنَّ الْمَوْهُوبَ لَهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَاسْتَلَمَهُ فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا ضَرَرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَا الْحَوَالَةَ بِهِ وَلَا عَلَيْهِ» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَفِي طَرِيقَةِ بَعْضِ الْأَصْحَابِ: تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِهِ وَعَلَيْهِ^(٣) اهْمُلْ خَصًّا.

[٤] قَوْلُهُ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ»^(٤). هَذَا الْحَدِيثُ فِي إِسْنَادِهِ

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٦).

(٢) الإنصاف (١٠٩/٥).

(٣) الإنصاف (١١٠/٥).

(٤) أخرجه أبو داود: كتاب البيوع، باب السلف لا يحول، رقم (٣٤٦٨)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره، رقم (٢٢٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَسَوَاءٌ فِيمَا ذُكِرَ إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ فِيهِ مَوْجُودًا أَوْ مَعْدُومًا، وَالْعَوَضُ مِثْلُهُ فِي الْقِيَمَةِ، أَوْ أَقْلُ أَوْ أَكْثَرُ، وَتَصِحُّ الْإِقَالَةُ فِي السَّلَمِ «وَلَا يَصِحُّ» أَخَذُ «الرَّهْنِ وَالْكَفِيلِ بِهِ» أَيُّ: بِدَيْنِ السَّلَمِ، رُوِيَ كَرَاهِيَّتُهُ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ؛ إِذْ وَضَعَ الرَّهْنَ لِلِاسْتِيفَاءِ مِنْ ثَمَنِهِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْإِسْتِيفَاءِ مِنَ الْغَرِيمِ، وَلَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاءُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مِنْ عَيْنِ الرَّهْنِ، وَلَا مِنْ ذِمَّةِ الضَّامِنِ؛ حَذَرًا مِنْ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَيَصِحُّ بَيْعُ دَيْنٍ مُسْتَقَرٍّ - كَقَرْضٍ أَوْ ثَمَنِ مَبِيعٍ - لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ ^[١].....

عَطِيَّةُ بْنُ سَعْدِ الْعَوْفِيُّ، قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ ^(١). وَأَجَابَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي سِيَاقِ حُجَّةِ الْمُجِيزِينَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِوَجْهَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: ضَعْفُهُ.

وَالثَّانِي: لَا يَصْرِفُهُ إِلَى سَلَمٍ آخَرَ، أَوْ يَبْعُهُ بِمُعَيَّنٍ مُوَجَّلٍ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ بَاعَ دَيْنَ بَدَلَيْنِ، وَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي (تَهْذِيبِ السُّنَنِ) ص ١١١-١١٨ ج ٥، فَرَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً، وَجَزَاهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا.

[١] وَلَا يَجُوزُ لِعَازِلٍ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَعَنْهُ: بَلَى ^(٢) وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ^(٣) وَهُوَ الصَّوَابُ، لَكِنْ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ - كَمَا تَقَدَّمَ - لِئَلَّا يَرْبَحَ فِيمَا لَمْ يَضْمَنْ، هَكَذَا اشْتَرَطَ وَهُوَ صَحِيحٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ شَرْطُ آخَرُ، وَهُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى أَخْذِهِ مِنَ الْغَرِيمِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ مِنَ الشُّرُوطِ الْقُدْرَةَ عَلَى تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ بَاعَ بِمَا لَا يُبَاعُ بِهِ نَسِيئَةً، وَفِيهِ نَظَرٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مختصر سنن أبي داود (١١٣ / ٥).

(٢) انظر: الإنصاف (١١٢ / ٥).

(٣) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٦).

بِشَرْطِ قَبْضِ عَوْضِهِ فِي الْمَجْلِسِ^(١)، وَتَصِحُّ هِبَةٌ كُلِّ دَيْنٍ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ لغيره، وَتَصِحُّ اسْتِنَابَةٌ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ لِلْمُسْتَحَقِّ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١٥٠): قَوْلُهُ: «وَتَصِحُّ اسْتِنَابَةٌ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ لِلْمُسْتَحَقِّ» وَذَلِكَ كَأَن يُوَكَّلَ الْمَدِينُ رَبَّ الدَّيْنِ فِي قَبْضِهِ، وَمَفْهُومُهُ^[٢] عَدَمُ صِحَّةِ عَكْسِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَيَكْفِي قَبْضُهُ مِنْ نَفْسِهِ لِرَبِّ الْمَالِ، وَإِذَا تَصَدَّقَ عَنْهُ الَّذِي قَالَ كَانَ عَنِ الْأَمْرِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ تَخْرِيجُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا. اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «بِشَرْطِ قَبْضِ عَوْضِهِ فِي الْمَجْلِسِ» ظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَالْمَذْهَبُ التَّفْصِيلُ، وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ بَاعَ بِمُعَيَّنٍ لَا يَجْرِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهَا النَّسِيبَةُ جَازَ التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَإِنْ بَاعَ بِمَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ أَوْ بِمَا لَا يُبَاعُ بِهِ نَسِيبَةٌ وَجَبَ الْقَبْضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَقُولُ: أَيْنَ الْمَفْهُومُ؟ وَلَقَدْ صَرَّحَ فِي (الإِقْنَاعِ)^(١) بِصِحَّةِ قَبْضِ الْوَكِيلِ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ. وَصُورَتُهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ دَيْنٌ لِلْمَدِينِ فَيَقُولَ لَهُ الْمَدِينُ: اقْبِضْ دَيْنِي مِنْ نَفْسِكَ لِي، ثُمَّ اقْبِضْهُ لِنَفْسِكَ عَنِّي. ثُمَّ قَالَ: وَيَصِحُّ عَكْسُهُ، أَيُّ: عَكَسُ قَبْضِ الْوَكِيلِ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ اسْتِنَابَةٌ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ لِلْمُسْتَحَقِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ الْقَرْضِ

بِفَتْحِ الْقَافِ، وَحُكِّي كَسْرُهَا، وَمَعْنَاهُ لُغَةً: الْقَطْعُ، وَاصْطِلَاحًا: دَفْعُ مَالٍ لِمَنْ يَتَنَفَّعُ بِهِ وَيَرُدُّ بَدَلَهُ، وَهُوَ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ. «وَهُوَ مَنْدُوبٌ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ^[١] ابْنُ مَسْعُودٍ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَةِ مَرَّةٍ» وَهُوَ مُبَاحٌ لِلْمُقْتَرِضِ، وَلَيْسَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْمَكْرُوهَةِ؛ لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

«وَمَا يَصِحُّ بَيْعُهُ» مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَرْضٍ «صَحَّ قَرْضُهُ» مَكِيلًا كَانَ أَوْ مَوْزُونًا أَوْ غَيْرَهُمَا؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَسْلَفَ بَكْرًا «إِلَّا بَنِي آدَمَ»^(١) فَلَا يَصِحُّ قَرْضُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ، وَلَا هُوَ مِنَ الْمَرَافِقِ، وَيُفْضَى إِلَى أَنْ يَقْتَرِضَ جَارِيَةً يَطْوُهَا ثُمَّ يَرُدُّهَا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَقَرِيِّ (٢/ ١٥٢): قَوْلُهُ: «إِلَّا بَنِي آدَمَ» وَقِيلَ: يَصِحُّ قَرْضُ الْعَبْدِ دُونَ الْأَمَةِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، إِلَّا أَنْ يُقْرِضَنَّ مِنْ ذَوِي أَرْحَامِهِنَّ (خَطُّهُ). وَجَوَّزَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ قَرْضَ الْمَنَافِعِ، مِثْلَ أَنْ يَخْصُدَ مَعَهُ يَوْمًا وَيَخْصُدَ الْآخَرَ مَعَهُ يَوْمًا، أَوْ يُسْكِنَهُ دَارًا وَيُسْكِنَهُ الْآخَرَ بَدَلَهَا (إِنْصَافٌ)^[٢].

[١] هَذَا الْحَدِيثُ فِي إِسْنَادِهِ سُلَيْمَانُ بْنُ يُسَيْرٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ^(١): وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قُلْتُ: وَالْمَذْهَبُ: لَا يَجُوزُ^(٢).

(١) علل الدارقطني (٥/ ١٥٧-١٥٨).

(٢) انظر الفروع (٦/ ٣٤٩)، والإنصاف (٥/ ١٢٥).

وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ قَدْرِ الْقَرْضِ وَوَصْفِهِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمُقْرِضُ مِمَّنْ يَصَحُّ تَبَرُّعُهُ، وَيَصَحُّ بِلَفْظِهِ، وَبِلَفْظِ السَّلَفِ، وَكُلُّ مَا أَدَّى مَعْنَاهُمَا، وَإِنْ قَالَ: مَلَكَتُكَ، وَلَا قَرِينَةَ عَلَى رَدِّ بَدَلٍ فَهَبَةٌ.

«وَيُمْلِكُ» الْقَرْضُ «بِقَبْضِهِ» كَاهِبَةً، وَيَتِمُّ بِالْقَبُولِ، وَلَهُ الشَّرَاءُ بِهِ مِنْ مُقْرِضِهِ «فَلَا يُلْزَمُ رَدُّ عَيْنِهِ» لِلزُّومِ بِالْقَبْضِ «بَلْ يَثْبُتُ بَدَلُهُ فِي ذِمَّتِهِ» أَيُّ: ذِمَّةُ الْمُقْتَرِضِ «حَالًا، وَلَوْ أَجَلَهُ»^[١] الْمُقْرِضُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُنْعٍ فِيهِ مِنَ التَّفَاضُلِ - فَمَنْعُ الْأَجَلِ فِيهِ كَالصَّرْفِ. قَالَ الْإِمَامُ: الْقَرْضُ حَالٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَفِيَ بِوَعْدِهِ.

«فَإِنْ رَدَّهُ الْمُقْتَرِضُ» أَيُّ: رَدَّ الْقَرْضُ بِعَيْنِهِ «لَزِمَ» الْمُقْرِضُ «قَبُولُهُ» إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا^(١)؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٥٣/٢): قَوْلُهُ: «لَزِمَ الْمُقْرِضُ قَبُولُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا..» إِنْخٌ؛ وَقَدَّمَ فِي (الْمُغْنِي) وَ(الشَّرْح): مُطْلَقًا. اهـ.^[٢]

[١] وَيَحْرُمُ التَّأْجِيلُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ، وَهُوَ الصَّوَابُ. اهـ (إِنْصَافٌ)^(١) ذَكَرَهُ بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي صَحَّةِ التَّأْجِيلِ وَالْإِلْزَامِ بِهِ، وَقَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ) وَ«شَرْحِهِ»: وَيَحْرُمُ الْإِلْزَامُ بِتَأْجِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ إِلْزَامٌ بِمَا لَا يُلْزَمُ^(٢) وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ (الْفُرُوعِ) وَغَيْرِهِ: يَحْرُمُ تَأْجِيلُهُ^(٣) اهـ.

[٢] وَكَذَلِكَ قَدَّمَهُ فِي (الرَّعَايَتَيْنِ) قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٤). وَقَالَ: هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ

(١) الْإِنْصَافُ (١٣١/٥)، وَانْظُرْ: الرِّعَايَةُ الصَّغْرَى (٣٤٢/١).

(٢) كَشَافُ الْقِنَاعِ (١٨٩/٣).

(٣) الْفُرُوعُ (٣٤٩/٦).

(٤) الْإِنْصَافُ (١٢٦/٥).

لِأَنَّهُ رَدَّهُ عَلَى صِفَةِ حَقِّهِ، سَوَاءٌ تَغَيَّرَ سِعْرُهُ^[١] أَوْ لَا؛ حَيْثُ لَمْ يَتَعَيَّبْ، وَإِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا لَمْ يَلْزَمِ الْمُقْرِضُ قَبُولَهُ، وَلَهُ الطَّلَبُ بِالْقِيَمَةِ.

«وَإِنْ كَانَتْ الدَّرَاهِمُ الَّتِي وَقَعَ الْقَرْضُ عَلَيْهَا «مُكَسَّرَةً أَوْ» كَانَ الْقَرْضُ «فُلُوسًا، فَمَنَعَ السُّلْطَانُ الْمُعَامَلَةَ بِهَا» أَيُّ: بِالدَّرَاهِمِ الْمُكَسَّرَةِ أَوْ الْفُلُوسِ «فَلَهُ» أَيُّ: لِلْمُقْرِضِ «الْقِيَمَةُ»^[٢] وَقَتَ الْقَرْضِ^[٣] لِأَنَّهُ كَالْعَيْبِ، فَلَا يَلْزَمُهُ قَبُولُهَا،

فِي (الْهَدَايَةِ) وَ(الْمُذْهَبِ) وَ(مَسْبُوكِ الذَّهَبِ) وَ(الْمُسْتَوْعِبِ)^(١) وَ(الْخُلَاصَةِ) وَ(الْكَافِي)^(٢) وَ(التَّلْخِيصِ) وَ(الْبُلْغَةِ) وَ(النَّظْمِ) وَ(مُسْتَخْبِ الْأَدَمِيِّ) وَغَيْرِهِمْ؛ لِإِطْلَاقِهِمُ الرَّدَّ^(٣). اهـ.

[١] وَقِيلَ: إِذَا رَخَّصَ السَّعْرُ لَزِمَتْهُ الْقِيَمَةُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَّا نَقَلَهُ فِي الْمَفْرَدَاتِ عَنِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٤). وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[٢] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَكَذَا سَائِرُ الدُّيُونِ، كَعَوَضِ خُلْعٍ وَعَتَقٍ وَمُتْلَفٍ مِنْ غَضَبٍ وَنَحْوِهِ وَأُجْرَةٍ وَنَحْوِهَا، ثُمَّ قَالَ: إِذَا الضَّابِطُ أَنَّ الدَّيْنَ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ كَانَ ثَمَنًا، فَصَارَ غَيْرَ ثَمَنِ^(٥). اهـ.

[٣] وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَقَتَ التَّحْرِيمِ. قَالَ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ): وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٦). قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ) بَلْ هُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَ الْمِثْلُ فَلَهُ الْقِيَمَةُ وَقَتَ التَّعَدُّرِ لَا وَقَتَ الْقَرْضِ فَهَذَا مِثْلُهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا. قَالَه كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) المستوعب (١/ ٧٢٠).

(٢) الكافي (٢/ ١٢٢).

(٣) الإنصاف (٥/ ١٢٦).

(٤) المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد (١/ ٤٤٣ - ٤٤٤).

(٥) انظر: المنح الشافيات (١/ ٤٤٤)، والإنصاف (٥/ ١٢٧ - ١٢٨).

(٦) المستوعب (١/ ٧٢٠).

وَسَوَاءٌ كَانَتْ بَاقِيَّةٌ أَوْ اسْتَهْلَكَهَا، وَتَكُونُ الْقِيَمَةُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الدَّرَاهِمِ، وَكَذَلِكَ الْمَغْشُوشَةُ إِذَا حَرَّمَهَا السُّلْطَانُ.

«وَيُرَدُّ» الْمُقْتَرَضُ «الْمِثْلُ» أَيُّ: مِثْلُ مَا اقْتَرَضَهُ «فِي الْمِثْلِيَّاتِ» لِأَنَّ الْمِثْلَ أَقْرَبُ شَبْهًا مِنَ الْقِيَمَةِ، فَيَجِبُ رَدُّ مِثْلِ فُلُوسٍ غَلَتْ^[١]، أَوْ رَخِصَتْ، أَوْ كَسَدَتْ «و» يُرَدُّ «الْقِيَمَةُ فِي غَيْرِهَا» مِنَ الْمُتَقَوِّمَاتِ، وَتَكُونُ الْقِيَمَةُ فِي جَوْهَرٍ وَنَحْوِهِ يَوْمَ قَبْضِهِ، وَفِيمَا يَصِحُّ سَلَمٌ فِيهِ يَوْمَ قَرْضِهِ.

«فَإِنْ أَعْوَزَ» أَيُّ: تَعَذَّرَ^[٢] «الْمِثْلُ فَالْقِيَمَةُ إِذَنْ» أَيُّ: وَقْتَ إِعْوَاظِهِ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ «وَيَحْرُمُ» اشْتِرَاطُ «كُلِّ شَرْطٍ جَرَّ نَفْعًا» كَأَنْ يُسْكِنَهُ دَارَهُ، أَوْ يُقْضِيَهُ خَيْرًا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُ إِزْفَاقٍ وَقُرْبَةٍ، فَإِذَا شَرَطَ فِيهِ الزِّيَادَةَ أَخْرَجَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ.

«وَإِنْ بَدَأَ بِهِ» أَيُّ: بِمَا فِيهِ نَفْعٌ كَسُكْنَى دَارِهِ «بِلَا شَرْطٍ» وَلَا مُوَاطَأةَ بَعْدَ الْوَفَاءِ جَارَ، لَا قَبْلَهُ «أَوْ أَعْطَاهُ أَجُودَ»^[٣] بِلَا شَرْطٍ جَارَ لِأَنَّهُ ﷺ اسْتَسْلَفَ بَكْرًا فَرَدَّ خَيْرًا مِنْهُ، وَقَالَ: «خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[١] أَيُّ: لَمْ تَحْرُمِ الْمُعَامَلَةَ بِهَا.

[٢] قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) فِي الْغَضَبِ إِنْ أَعْوَزَ لِعَدَمٍ أَوْ بُعْدٍ أَوْ غَلَاءٍ^(١): وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ مَعْنَى الْإِعْوَاظِ.

[٣] ظَاهِرُهُ: عَدَمُ جَوَازِ زِيَادَةِ الْعَدَدِ، مِثْلُ أَنْ يُعْطِيَهُ عَنِ الدَّرْهِمِ دَرَاهِمَيْنِ، لَكِنْ صَرَّحَ فِي (الْإِقْنَاعِ) أَنَّهُ لَوْ أَعْطَاهُ أَكْثَرَ جَارَ^(٢) وَفِي (الْمُغْنِي) وَ(الْكَافِي) بِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الصِّفَةِ

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/٣١٨).

(٢) الإقناع (٢/١٤٩).

«أَوْ» أَعْطَاهُ «هَدِيَّةً بَعْدَ الْوَفَاءِ جَازَ» لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ تِلْكَ الزِّيَادَةَ عَوَضًا فِي الْقَرْضِ، وَلَا وَسِيلَةً إِلَيْهِ.

«وَإِنْ تَبَرَّعَ» الْمُقْتَرِضُ «لِمُقْرِضِهِ قَبْلَ وَفَائِهِ بِشَيْءٍ لَمْ تَجْرِ عَادَتُهُ بِهِ» قَبْلَ الْقَرْضِ «لَمْ يَجْزِ إِلَّا أَنْ يَنْوِي» الْمُقْرِضُ «مُكَافَأَتَهُ» عَلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ «أَوْ اخْتِسَابَهُ مِنْ دَيْنِهِ» فَيَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعًا قَالَ: «إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا، فَأَهْدَى إِلَيْهِ، أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّائِبَةِ - فَلَا يَرْكَبُهَا وَلَا يَقْبَلُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَفِي سَنَدِهِ جَهَالَةٌ.

«وَإِنْ أَقْرَضَهُ»^(١) أَتَمَانًا فَطَالَبَهُ بِهَا بِبَلَدٍ آخَرَ لَزِمَتْهُ» الْاِتِّمَانُ، أَيُّ: مِثْلُهَا؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ قَضَاءُ الْحَقِّ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ فَلَزِمَتْهُ؛ وَلِأَنَّ الْقِيَمَةَ لَا تَخْتَلِفُ، فَانْتَفَى الضَّرَرُ.

وَالْقَدَرُ^(١) جَائِزَةٌ. قَالَ فِي (الْفُصُولِ): وَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فَيُعْفَى فِيهِمَا عَنِ الرَّجْحَانِ فِي الْقَضَاءِ إِذَا كَانَ يَسِيرًا^(٢) اه. قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): وَلَعَلَّ كَلَامَهُ فِي (الْمُغْنِي) وَ(الْكَافِي) مَحْمُولٌ عَلَى الزِّيَادَةِ الْيَسِيرَةِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ^(٣) اه.

[١] قَوْلُهُ: «وَإِنْ أَقْرَضَهُ..» إلخ؛ أَقُولُ: هَلِ الْمُرَادُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحَمْلِهَا مَوْوَنَةٌ وَقِيَمَتُهَا يَبْلَدُ الْقَرْضِ أَنْقَضُ، بِدَلِيلِ تَعْلِيلِهِ بَعْدَ الضَّرَرِ وَاخْتِلَافِ الْقِيَمَةِ أَمْ مُطْلَقًا؟ الْأَظْهَرُ الْأَوَّلُ. ثُمَّ وَجَدْتُ فِي حَاشِيَةِ عَبْدِ الْوَهَّابِ^(٤) مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: التَّحْقِيقُ مَا ذَكَرَ، فَرَاغَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اه. كَاتِبُهُ مُحَمَّدٌ، عَفَى عَنْهُ الصَّمَدُ.

(١) المغني (٦/٤٣٨)، والكافي (٢/١٢٥).

(٢) انظر: كشف القناع (٣/٣١٧).

(٣) كشف القناع (٣/٣١٧).

(٤) حاشية عبد الوهاب بن فيروز على الروض (ق ٤٥/ب) [من مخطوطات الجامع الكبير بعنيزة].

«و» يَجِبُ «فِيهَا لِحْمَلِهِ مَوْؤَنَةٌ قِيَمَتُهُ» بِبَلَدِ الْقَرْضِ؛ لِأَنَّهُ الْمَكَانُ الَّذِي يَجِبُ التَّسْلِيمُ فِيهِ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْمِثْلُ فِي الْبَلَدِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ حَمْلُهُ إِلَيْهِ «إِنْ لَمْ تَكُنْ» قِيَمَتُهُ «بِبَلَدِ الْقَرْضِ أَنْقَصَ» صَوَابُهُ: أَكْثَرَ. فَإِنْ كَانَتِ الْقِيَمَةُ بِبَلَدِ الْقَرْضِ أَكْثَرَ^[١] - لَزِمَ مِثْلُ الْمِثْلِيِّ؛ لِعَدَمِ الضَّرَرِ إِذْ^[٢]، وَلَا يُجْبِرُ رَبُّ الدَّيْنِ عَلَى اخْتِزِاقِ قَرْضِهِ بِبَلَدٍ آخَرَ، إِلَّا فِيهَا لَا مَوْؤَنَةَ لِحْمَلِهِ مَعَ أَمْنِ الْبَلَدِ^[٣] وَالطَّرِيقِ^[٤].

وَإِذَا قَالَ: اقْتَرَضَ لِي مِئَةً، وَلَكَ عَشْرَةٌ - صَحَّ؛ لِأَنَّهَا فِي مُقَابَلَةِ مَا بَدَلَهُ مِنْ جَاهِهِ، وَلَوْ قَالَ: اضْمَنْنِي فِيهَا وَلَكَ ذَلِكَ - لَمْ يَجْزُ.

[١] أَوْ: مُسَاوِيَةً.

[٢] مِثَالُ ذَلِكَ: اقْرَضَهُ عَشْرَةَ أَصْعَ بُرٍّ فِي مَكَّةَ، وَطَالَبَهُ بِهَا فِي الْمَدِينَةِ، وَلِحْمَلِهَا مَوْؤَنَةً، فَلَا يَلْزَمُهُ وَفَاؤُهَا، وَلَهُ قِيَمَتُهَا فِي مَكَّةَ؛ لِأَنَّهَا بَلَدُ الْقَرْضِ، وَهُوَ مَحَلُّ الْوَفَاءِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ قِيَمَتُهَا فِي مَكَّةَ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا فِي الْمَدِينَةِ فَلَا تَلْزَمُهُ الْقِيَمَةُ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يُحْصَلَ الْأَصْعَ فِي الْمَدِينَةِ بِأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهَا فِي مَكَّةَ فَلَزِمَتْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ.

[٣] أَيُّ: فَيَلْزَمُهُ بِشَرْطِهِ. وَفِي (الْإِنْصَافِ): لَوْ قِيلَ بِعَدَمِ الزُّوْمِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَجَدَّدُ عَدَمُ الْأَمْنِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤] وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ اخْتَلَفَتِ الْقِيَمَةُ، مِثْلُ أَنْ يُقْرَضَهُ دِينَارًا يُسَاوِي فِي بَلَدِ الْقَرْضِ عَشْرَةً، فَيُسَلَّمُهُ إِلَيْهِ بِبَلَدٍ آخَرَ يُسَاوِي فِيهِ تِسْعَةً، فَيَلْزَمُهُ قَبُولُهُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَعَ تَضَرُّرِهِ بِنَقْصِ الْقِيَمَةِ.



بَابُ الرَّهْنِ

هُوَ لُغَةً: الثُّبُوتُ وَالِدَوَامُ. يُقَالُ: مَاءٌ رَاهِنٌ، أَيُّ: رَاكِدٌ، وَنِعْمَةٌ رَاهِنَةٌ، أَيُّ: دَائِمَةٌ. وَشَرْعًا: تَوْثِيقَةُ دَيْنٍ^[١] بِعَيْنٍ يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤَهُ^[٢] مِنْهَا أَوْ مِنْ ثَمَنِهَا. وَهُوَ جَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا يَصِحُّ بِدُونِ إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ، أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا، وَيُعْتَبَرُ مَعْرِفَةُ قَدْرِهِ وَجِنْسِهِ وَصِفَتِهِ، وَكَوْنُ رَاهِنٍ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، مَالِكًا لِلْمَرْهُونِ، أَوْ مَأْذُونًا لَهُ فِيهِ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١٦٠): قَوْلُهُ: «أَوْ مَأْذُونًا لَهُ» كَأَنِ اسْتَعَارَ أَوْ اسْتَأْجَرَ مَا يَصِحُّ رَهْنُهُ لِرَهْنِهِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ، وَلَوْ لَمْ يُبَيَّنْ لَهُ قَدْرُ الدَّيْنِ^[٢] لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُبَيَّنَ لَهُ ذَلِكَ، وَالْمُزْتَمِنَ، وَالْجِنْسَ الَّذِي يَرَهْنُهُ بِهِ، وَمُدَّتَهُ، فَإِنْ شَرَطَ لَهُ شَيْئًا فَخَالَفَ لَمْ يَصِحَّ رَهْنُهُ، وَلِلَّهِ دَرُّهُ مَا أَحْسَنَ تَعْيِيرُهُ! فَانْظُرْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ: «وَلَا بُدَّ مِنْ مِلْكِهِ وَلَوْ مَنَافِعِهِ» فَإِنَّ هَذَا التَّعْيِيرَ لَا يَشْمَلُ بظَاهِرِهِ الْمَعَارَ. اهـ (فَيَرُوز).

[١] قَوْلُهُ: «تَوْثِيقَةُ دَيْنٍ» أَيُّ وَاجِبٍ، وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَخْذُ الرَّهْنِ بِالْمُسْلَمِ فِيهِ وَهُوَ دَيْنٌ، وَالصَّوَابُ جَوَازُهُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

[٢] قَالَ فِي (الْمُنْتَهَى) وَ(الْإِقْنَاعِ)^(١): اسْتِيفَاؤُهُ أَوْ بَعْضُهُ مِنْهَا أَوْ مِنْ ثَمَنِهَا. اهـ بِالْمَعْنَى.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَوْ لَمْ يُبَيَّنْ قَدْرُ الدَّيْنِ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَقَدَّمَ فِي (الرَّعَايَةِ) أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَبْيِينِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

و«يَصِحُّ» الرَّهْنُ «فِي كُلِّ عَيْنٍ يُجُوزُ بَيْعُهَا» لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ الْإِسْتِثْقَاءُ بِالذَّيْنِ؛ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى اسْتِيفَائِهِ مِنْ ثَمَنِ الرَّهْنِ عِنْدَ تَعَدُّرِهِ مِنَ الرَّاهِنِ، وَهَذَا مُتَحَقِّقٌ فِي كُلِّ عَيْنٍ يُجُوزُ بَيْعُهَا.

«حَتَّى الْمَكَاتِبِ» لِأَنَّهُ يُجُوزُ بَيْعُهُ، وَيُمْكِنُ مِنَ الْكَسْبِ، وَمَا يُؤَدِّيهِ مِنَ النُّجُومِ رَهْنٌ مَعَهُ، وَإِنْ عَجَزَ ثَبَتَ الرَّهْنُ فِيهِ وَفِي كَسْبِهِ، وَإِنْ عَتَقَ بَقِيَ مَا أَدَّاهُ رَهْنًا، وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ مَنْعِهِ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَالْمُعْلَقُ عِثْقُهُ بِصِفَةٍ إِنْ كَانَتْ تُوجَدُ قَبْلَ حُلُولِ الذَّيْنِ لَمْ يَصِحَّ رَهْنُهُ، وَإِلَّا صَحَّ.

وَيَصِحُّ الرَّهْنُ «مَعَ الْحَقِّ» بِأَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ هَذَا بِعَشْرَةِ إِلَى شَهْرٍ، تَرَهَّنُنِي بِهَا عَبْدُكَ هَذَا، فَيَقُولُ: اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ وَرَهْنْتُهُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَى جَوَازِهِ إِذَنْ.

«و» يَصِحُّ «بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ الْحَقِّ بِالْإِجْمَاعِ، وَلَا يُجُوزُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ وَثِيقَةٌ بِحَقٍّ، فَلَمْ يَجْزِ قَبْلَ ثُبُوتِهِ؛ وَلِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْحَقِّ فَلَا يَسْبِقُهُ، وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ «بِذَيْنِ ثَابِتٍ» أَوْ مَالُهُ إِلَيْهِ، حَتَّى عَلَى عَيْنٍ مَضْمُونَةٍ كَعَارِيَةٍ، وَمَقْبُوضٍ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ، وَنَفْعِ إِجَارَةٍ فِي ذِمَّةٍ، لَا عَلَى ذَيْنِ كِتَابَةٍ، أَوْ دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَةٍ قَبْلَ الْحُلُولِ، وَلَا بِعَهْدَةٍ مَبِيعٍ، وَثَمَنِ وَأُجْرَةٍ مُعَيَّنَتَيْنِ، وَنَفْعِ نَحْوِ دَارٍ مُعَيَّنَةٍ. «وَيَلْزَمُ» الرَّهْنُ بِالْقَبْضِ «فِي حَقِّ الرَّاهِنِ فَقَطُّ» لِأَنَّ الْحِظَّ فِيهِ لِغَيْرِهِ، فَلَزِمَ مِنْ جِهَتِهِ، كَالضَّامَانِ فِي حَقِّ الضَّامِنِ.

«وَيَصِحُّ رَهْنُ الْمَشَاعِ» لِأَنَّهُ يُجُوزُ بَيْعُهُ فِي مَحَلِّ الْحَقِّ ثُمَّ إِنْ رَضِيَ الشَّرِيكُ وَالْمُزْتَمِنُ بِكَوْنِهِ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِمَا - جَازَ، وَإِنْ اخْتَلَفَا جَعَلَهُ حَاكُمٌ بِيَدِ أَمِينٍ أَمَانَةً أَوْ بِأُجْرَةٍ^[١].

[١] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): لَكِنْ هَلْ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُوجِرَهُ؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

«وَيَجُوزُ رَهْنُ الْمَبِيعِ» قَبْلَ قَبْضِهِ «غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ» وَالْمَذْرُوعِ وَالْمَعْدُودِ «عَلَى ثَمَنِهِ وَغَيْرِهِ» عِنْدَ بَائِعِهِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ، بِخِلَافِ الْمَكِيلِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، فَكَذَلِكَ رَهْنُهُ «وَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ» كَالْوَقْفِ وَأُمُّ الْوَلَدِ «لَا يَصِحُّ رَهْنُهُ» لِعَدَمِ حُصُولِ مَقْصُودِ الرَّهْنِ مِنْهُ «إِلَّا الثَّمَرَةُ وَالزَّرْعُ الْأَخْضَرُ قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهِمَا بِدُونِ شَرْطِ الْقَطْعِ» فَيَصِحُّ رَهْنُهُمَا مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُمَا بِدُونِهِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْبَيْعِ؛ لِعَدَمِ الْأَمْنِ مِنَ الْعَاهَةِ، وَلِهَذَا أُمِرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ، وَبِتَقْدِيرِ تَلْفِئِهِمَا لَا يَفُوتُ حَقُّ الْمُزْتَمِنِ مِنَ الدَّيْنِ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِذِمَّةِ الرَّاهِنِ، وَيَصِحُّ رَهْنُ الْجَارِيَةِ دُونَ وَلَدِهَا، وَعَكْسُهُ، وَيُبَاعَانِ، وَيَخْتَصُّ الْمُزْتَمِنُ بِمَا قَابَلَ الرَّهْنُ مِنَ الثَّمَنِ.

«وَلَا يُلْزَمُ الرَّهْنُ» فِي حَقِّ الرَّاهِنِ «إِلَّا بِالْقَبْضِ» كَقَبْضِ الْمَبِيعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣] وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَكِيلِ وَغَيْرِهِ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْقَبْضُ مِنَ الْمُزْتَمِنِ أَوْ مَنْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ، وَالرَّهْنُ قَبْلَ الْقَبْضِ صَحِيحٌ، وَلَيْسَ بِإِلَازِمٍ^[١] -

أَحَدُهُمَا: نَعَمْ، جَزَمَ بِهِ فِي (الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى)^(١) وَ(الْحَاوِيَيْنِ) وَ(الْوَجِيزِ)^(٢) وَتَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوَسٍّ وَغَيْرِهِمْ. وَالثَّانِي: لَا، قَالَ: وَهُوَ الصَّوَابُ^(٣) اهـ.

قُلْتُ: بَلِ الصَّوَابُ الْأَوَّلُ؛ حَتَّى لَا تَتَعَطَّلَ مَنَافِعُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] فَلَا يُجْبَرُ الرَّاهِنُ عَلَى الْإِقْبَاضِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ الرَّهْنُ مَشْرُوطًا فِي بَيْعٍ فَاُمْتَنَعَ مِنْ إِقْبَاضِهِ فَلِلْبَائِعِ الْفَسْخُ، كَمَا فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٤).

(١) الرعاية الصغرى (١/٣٤٦).

(٢) الوجيز (ص: ١٩٦).

(٣) الإنصاف (٥/١٤٢).

(٤) الإقناع (٢/١٥٦).

فَلِلرَّاهِنِ فَسْخُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ، فَإِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ بِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ عِتْقٍ بَطُلَ، أَوْ بِنَحْوِ إِجَارَةٍ أَوْ تَذْيِيرٍ لَا يَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْبَيْعِ.

«وَاسْتِدَامَتُهُ» أَيِ الْقَبْضِ «شَرْطٌ»^[١] فِي الزُّومِ لِلآيَةِ، وَكَالِابْتِدَاءِ.

«فَإِنْ أَخْرَجَهُ» الْمُزْتَهِنُ «إِلَى الرَّاهِنِ بِاخْتِيَارِهِ» وَلَوْ كَانَ نِيَابَةً عَنْهُ^{[٢][٣]} «زَالَ لُزُومُهُ» لِزَوَالِ اسْتِدَامَةِ الْقَبْضِ، وَبَقِيَ الْعَقْدُ كَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ قَبْضٌ، وَلَوْ آجَرَهُ أَوْ أَعَارَهُ الْمُزْتَهِنُ أَوْ غَيْرَهُ بِإِذْنِهِ فَلَزُومُهُ بَاقٍ.

«فَإِنْ رَدَّهُ» أَيِ: رَدَّ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ «إِلَيْهِ» أَيِ: إِلَى الْمُزْتَهِنِ «عَادَ لُزُومُهُ إِلَيْهِ» لِأَنَّهُ أَقْبَضَهُ بِاخْتِيَارِهِ، فَلَزِمَ كَالِابْتِدَاءِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ عَقْدٍ لِبَقَائِهِ، وَلَوْ اسْتَعَارَ شَيْئًا لِرَهْنِهِ جَازٌ^[٤]،

[١] وَعَنْهُ: لَا فِي الْمُتَعَيَّنِ، وَاخْتَارَهُ فِي (الْفَائِقِ)^(١).

[٢] وَلَوْ بِإِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ كَالْوَدِيعَةِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَوْ كَانَ نِيَابَةً عَنْهُ» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَذَكَرَ فِي (الْإِنْصَارِ) احْتِمَالًا:

أَنَّهُ لَا يَزُولُ لُزُومُهُ إِذَا أَخَذَهُ الرَّاهِنُ مِنْهُ بِإِذْنِهِ نِيَابَةً عَنْهُ^(٢) اهـ.

[٤] قَوْلُهُ: «جَازٌ» ظَاهِرُهُ: لَا يَلْزَمُ بَيَانُ قَدْرِ الدَّيْنِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، لَكِنْ يَنْبَغِي ذَلِكَ،

وَاخْتَارَ فِي (الرَّعَايَةِ) أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ الدَّيْنِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٣) قُلْتُ: وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الإنصاف (١٥٢/٥).

(٢) الإنصاف (١٥١/٥).

(٣) الإنصاف (١٤٨/٥).

وَلِرَبِّهِ الرَّجُوعُ قَبْلَ إِقْبَاضِهِ^[١] لَا بَعْدَهُ.

لَكِنْ لَهُ مُطَالَبَةُ الرَّاهِنِ بِفَكَائِهِ مُطْلَقًا^[٢]، وَمَتَى حَلَّ الْحَقُّ وَلَمْ يَقْضِهِ فَلِلْمُرْتَهِنِ بَيْعُهُ، وَاسْتِيفَاءُ دَيْنِهِ مِنْهُ.

وَيَرْجَعُ الْمَعِيرُ بِقِيمَتِهِ أَوْ مِثْلِهِ^[٣]، وَإِنْ تَلَفَ ضَمَنَهُ الرَّاهِنُ وَهُوَ الْمُسْتَعِيرُ، وَلَوْ لَمْ يُفْرِطِ الْمُرْتَهِنُ.

«وَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا» أَيُّ: مِنَ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ «فِيهِ» أَيُّ: فِي الرَّهْنِ الْمَقْبُوضِ «بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ» لِأَنَّهُ يَفُوتُ عَلَى الْآخِرِ حَقُّهُ، فَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى الْمَنَافِعِ لَمْ يَجْزِ الْإِنْتِفَاعُ،

[١] أَيُّ: إِقْبَاضِ الرَّاهِنِ الرَّهْنِ.

[٢] وَقِيَاسُ كَلَامِ الشَّيْخِ فِي الْقَرْضِ: لَا يُطَالَبُ بِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِوُجُوبِ الْوَفَاءِ بِالْوَعْدِ.

[٣] سَوَاءٌ كَانَتْ أَكْثَرُ مِمَّا بَاعَ بِهِ أَوْ أَقَلُّ، وَصَوَّبَ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١) أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ أَقَلُّ مِمَّا بَاعَ بِهِ رَجَعَ بِالزِّيَادَةِ، وَصَوَّبَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ، وَصَحَّحَهُ فِي (الرَّعَايَةِ) وَقَدَّمَهُ فِي (الْمُنْتَهَى) فَقَالَ: رَجَعَ بِمِثْلِ مِثْلٍ وَبِالْأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَةٍ مُتَقَوِّمٍ أَوْ مَا بَاعَ بِهِ، وَالْمَنْصُوصُ بِقِيمَتِهِ^(٢) اهـ.

وَلَوْ قِيلَ: يَرْجَعُ بِمَا بَاعَ بِهِ مُطْلَقًا لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ عَنِ الْقِيَمَةِ بِتَفْرِيطِ الرَّاهِنِ، فَحَيْثُ يَضْمَنُ النِّقْصَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الإنصاف (٥/١٤٩).

(٢) منتهى الإرادات (٢/٤٠٦).

وَكَاثَتْ مُعْطَلَةً^[١]، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْإِجَارَةِ أَوْ الْإِعَارَةِ جَازَ.

وَلَا يُمْنَعُ الرَّاهِنُ مِنْ سَقْيِ شَجَرٍ، وَتَلْقِيحٍ، وَمُدَاوَاةٍ، وَفَصْدٍ، وَإِنزَاءٍ فَحَلٍ عَلَى مَرْهُونٍ، بَلْ مِنْ قَطْعِ سِلْعَةٍ خَطَرَةٍ «إِلَّا عِتَقَ الرَّاهِنُ» الْمَرْهُونَ «فَإِنَّهُ يَصِحُّ مَعَ الْإِثْمِ» لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّرَايَةِ وَالتَّغْلِيْبِ «وَتَوْخَذُ قِيَمَتُهُ» حَالَ الْإِعْتَاقِ مِنَ الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ مِنَ الْوَثِيقَةِ.

وَتَكُونُ «رَهْنًا مَكَانَهُ» لِأَنَّهَُا بَدَلُ عَنْهُ، وَكَذَا لَوْ قَتَلَهُ أَوْ أَحْبَلَ الْأَمَّةَ بِلَا إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ، أَوْ أَقَرَّ بِالْعِتْقِ وَكَذَّبَهُ.

«وَتَمَاءُ الرَّهْنِ» الْمُتَّصِلُ وَالْمُنْفَصِلُ، كَالسَّمَنِ، وَتَعْلُمُ الصَّنْعَةِ، وَالْوَلَدِ، وَالثَّمَرَةِ، وَالصُّوْفِ «وَكَسْبُهُ»، وَأَرُشُ الْجَنَائَةِ عَلَيْهِ - مُلْحَقٌ بِهِ «أَيُّ: بِالرَّهْنِ، فَيَكُونُ رَهْنًا مَعَهُ، وَيُبَاعُ مَعَهُ لَوْفَاءُ الدَّيْنِ إِذَا بَاعَ.

«وَمَوْوَنَتُهُ» أَيُّ الرَّهْنِ «عَلَى الرَّاهِنِ» لِحَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَغْلُقُ^[٢] الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ،.....

[١] وَاخْتَارَ فِي (الرَّعَايَةِ): لَا تُعْطَلُ، وَيُجْبَرُ الْمُتَمَنِّعُ مِنْهُمَا عَلَى الْإِيجَارِ^(١) وَاسْتَظْهَرَ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢) يُجْبَرُ الْمُرْتَهِنُ دُونَ الرَّاهِنِ، وَلِظَاهِرِ قَوْلِ (الرَّعَايَةِ) لِأَنَّ لِلْمُرْتَهِنِ حَقًّا فِي النَّهَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَالَ فِي (الْقَامُوسِ): غَلَقَ كَفَرَحَ^(٣).

(١) انظر: الرعاية الصغرى (١/ ٣٤٤).

(٢) الإنصاف (٥/ ١٥٢).

(٣) القاموس المحيط (ص: ١١٨٢).

لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ»^[١] رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

«وَعَلَى الرَّاهِنِ أَيْضًا «كَفَنُهُ» وَمُؤْنَةٌ تَجْهِيْزُهُ بِالْمَعْرُوفِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَابِعٌ لِمُؤْنَتِهِ
«وَعَلَيْهِ أَيْضًا «أُجْرَةُ مَخْزَنِهِ» إِنْ كَانَ مَخْزُونًا، وَأُجْرَةُ حِفْظِهِ «وَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ
الْمُرْتَهِنِ» لِلخَبَرِ السَّابِقِ، وَلَوْ قَبْلَ عَقْدِ الرَّهْنِ، كَبَعْدِ الْوَفَاءِ.

«إِنْ تَلَفَ مِنْ غَيْرِ تَعَدٍّ وَلَا تَفْرِيطٍ «مِنْهُ» أَيُّ: مِنَ الْمُرْتَهِنِ «فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ» قَالَهُ
عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ كَالْوَدِيعَةِ، فَإِنْ تَعَدَّى أَوْ فَرَطَ ضَمِنَ»^[٢].

«وَلَا يَسْقُطُ بِهِلَاكِهِ» أَيُّ الرَّهْنِ «شَيْءٌ مِنْ دَيْنِهِ» لِأَنَّهُ كَانَ ثَابِتًا فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ
قَبْلَ التَّلَفِ، وَلَمْ يُوجَدْ مَا يُسْقِطُهُ، فَبَقِيَ بِحَالِهِ، وَكَمَا لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ عَبْدًا لَيْسَ بِهِ وَيَسْتَوْفِي
حَقَّهُ مِنْ ثَمَنِهِ قِمَاتٍ.

«وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ» أَيُّ الرَّهْنِ «فَبَاقِيهِ رَهْنٌ بِجَمِيعِ الدَّيْنِ» لِأَنَّ الدَّيْنَ كُلَّهُ
مُتَعَلِّقٌ بِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الرَّهْنِ «وَلَا يَنْفَكُ بَعْضُهُ مَعَ بَقَاءِ بَعْضِ الدَّيْنِ» لِأَنَّ سَبْقَ.....

[١] قَوْلُهُ: «لَهُ غُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ» هَذَا مُخْتَلَفٌ فِي رَفْعِهِ، فَرَفَعَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ، وَوَقَفَهُ
بَعْضُهُمْ، وَأَرْسَلَهُ آخَرُونَ، فَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ^(١)، فَبَيَّنَ أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ،
وَكَذَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي (الْمَرَاثِلِ)^(٢).

[٢] أَيُّ: صَارَ مَضْمُونًا، وَالرَّهْنُ بَاقٍ بِحَالِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَصَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ).
وَفِيهِ وَجْهٌ بِطُلَانِ الرَّهْنِ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِهِ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (٤/ ١٠٠).

(٢) الْمَرَاثِلُ رَقْمُ (١٨٦).

(٣) الْإِنْصَافُ (٥/ ١٥٩-١٦٠).

سَوَاءٌ كَانَ مِمَّا تُمْكِنُ قِسْمَتُهُ أَوْ لَا، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُزْتَهِنِ فِي التَّلَفِ، وَإِنْ ادَّعَاهُ بِحَادِثٍ ظَاهِرٍ كُلَّفَ بَيِّنَةً بِالْحَادِثِ، وَقَبِلَ قَوْلُهُ فِي التَّلَفِ، وَعَدِمَ التَّفْرِيطَ، وَنَحْوَهُ.

«وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ»^(١) أَي: فِي الرَّهْنِ بِأَنْ رَهْنَهُ عَبْدًا بِمِئَةٍ، ثُمَّ رَهْنَهُ عَلَيْهَا ثَوْبًا؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةُ اسْتِثْنَاءٍ «دُونَ» الزِّيَادَةِ فِي «دَيْنِهِ» فَإِذَا رَهْنَهُ عَبْدًا بِمِئَةٍ لَمْ يَصَحَّ جَعْلُهُ رَهْنًا بِخَمْسِينَ مَعَ الْمِئَةِ وَلَوْ كَانَ يُسَاوِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرَّهْنَ اشْتَغَلَ بِالمِئَةِ الْأُولَى، وَالْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ. «وَإِنْ رَهْنًا» وَاحِدٌ «عِنْدَ اثْنَيْنِ شَيْئًا» عَلَى دَيْنٍ لِهُمَا «فَوْقَى أَحَدَهُمَا» انْفَكَ فِي نَصِيهِهِ^[١]؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْوَاحِدِ مَعَ الْإِثْنَيْنِ بِمَنْزِلَةِ عَقْدَيْنِ، فَكَأَنَّهُ رَهْنٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النِّصْفَ مُنْفَرِدًا، ثُمَّ إِنْ طَلَبَ الْمُقَاسِمَةَ أُجِيبَ إِلَيْهَا إِنْ كَانَ الرَّهْنُ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا. «أَوْ رَهْنَاهُ شَيْئًا فَاسْتَوْفَى مِنْ أَحَدِهِمَا انْفَكَ فِي نَصِيهِهِ»^[٢] لِأَنَّ الرَّاهِنَ مُتَعَدِّدٌ...

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٦٩/٢): قَوْلُهُ: «وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ فِيهِ...» إلخ؛ وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ جَوَازَ الزِّيَادَةِ فِي دَيْنِهِ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ (خَطُّ شَيْخِنَا عَبْدِ اللَّهِ أَبَا بَطِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى)^[٢].

[١] وَقِيلَ: لَا.

[٢] وَقِيلَ: لَا يَنْفَكَ. قَالَ الْقَاضِي: وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ: إِنْ عَقَدَ الْإِثْنَيْنِ مَعَ الْوَاحِدِ فِي حُكْمِ الصَّفَقَةِ الْوَاحِدَةِ^(١) اهـ.

[٣] قُلْتُ: جَوَازُ الزِّيَادَةِ فِي دَيْنِهِ هُوَ الصَّوَابُ، وَقَوْلُ الْأَصْحَابِ: «الْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ» فِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُشْغَلْ لِأَجْنَبِيٍّ وَإِنَّمَا شُغِلَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ بِرِضَاهُ، فَهُوَ كَمَا لَوْ فَسَخَ الرَّهْنَ فِي بَعْضِهِ وَرَهْنَ هَذَا الْبَعْضَ لِأَجْنَبِيٍّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَلَوْ رَهَنَ اثْنَانِ عَبْدًا لِهَمَّا عِنْدَ اثْنَيْنِ بِالْأَلْفِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ عُقُودٍ، وَيَصِيرُ كُلُّ رُبْعٍ مِنْهُ رَهْنًا بِمَتْنَيْنِ وَخَمْسِينَ.

وَمَتَى قَضَى بَعْضُ دَيْنِهِ أَوْ أُبْرِئَ مِنْهُ وَبِيعَ رَهْنُ أَوْ كَفِيلٌ - فَعَمَّا نَوَاهُ، فَإِنْ أَطْلَقَ صَرَفَهُ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ.

«وَمَتَى حَلَّ الدَّيْنُ» لَزِمَ الرَّاهِنُ الْإِيفَاءَ كَالَّذِينَ الَّذِي لَا رَهْنَ بِهِ «وَو» إِنْ «امْتَنَعَ مِنْ وَفَائِهِ فَإِنْ كَانَ الرَّاهِنُ أَذِنَ لِلْمُرْتَهِنِ أَوْ الْعَدْلُ» الَّذِي تَحْتَ يَدِهِ الرَّهْنُ «فِي بَيْعِهِ - بَاعَهُ» لِأَنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ فِيهِ، فَلَا يَحْتَاجُ لِتَجْدِيدِ إِذْنِ مِنَ الرَّاهِنِ، وَإِنْ كَانَ الْبَائِعُ الْعَدْلُ اعْتَبَرَ إِذْنُ الْمُرْتَهِنِ أَيْضًا «وَوَفَّى الدَّيْنُ» لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْبَيْعِ، وَإِنْ فَضَلَ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْءٌ فَلِمَالِكِهِ، وَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ فَعَلَى الرَّاهِنِ.

«وَالَا» يَأْذَنُ فِي الْبَيْعِ وَلَمْ يُوفَّ «أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى وَفَائِهِ أَوْ بَيْعِ الرَّهْنِ» لِأَنَّ هَذَا شَأْنُ الْحَاكِمِ، فَإِنْ امْتَنَعَ حَبَسَهُ، أَوْ عَزَّرَهُ حَتَّى يَفْعَلَ «فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ» أَيُّ: أَصَرَّ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ، أَوْ كَانَ غَائِبًا، أَوْ تَغَيَّبَ «بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَوَفَّى دَيْنَهُ» لِأَنَّهُ حَقٌّ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، فَقَامَ الْحَاكِمُ مَقَامَهُ فِيهِ، وَلَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ بَيْعُهُ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّهِ أَوْ الْحَاكِمِ.



فصل

«وَيَكُونُ» الرَّهْنُ «عِنْدَ مَنْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ» فَإِذَا اتَّفَقَا أَنْ يَكُونَ تَحْتَ يَدِ جَائِزِ التَّصَرُّفِ صَحَّ، وَقَامَ قَبْضُهُ مَقَامَ قَبْضِ الْمُرْتَهِنِ، وَلَا يَجُوزُ تَحْتَ يَدِ صَبِيٍّ أَوْ عَبْدٍ بغيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، أَوْ مُكَاتَبٍ بغيرِ جُعْلٍ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

وَإِنْ شَرَطَ جَعْلُهُ بِيَدِ اثْنَيْنِ لَمْ يَنْفَرِدْ أَحَدُهُمَا بِحِفْظِهِ، وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ وَلَا لِلْمُرْتَهِنِ إِذَا لَمْ يَتَّفَقَا وَلَا لِلْحَاكِمِ نَقْلُهُ عَنْ يَدِ الْعَدْلِ إِلَّا أَنْ تَتَغَيَّرَ حَالُهُ، وَلِلْوَكِيلِ رَدُّهُ عَلَيْهِمَا لَا عَلَى أَحَدِهِمَا.

«وَإِنْ أَذْنَا لَهُ فِي الْبَيْعِ» أَيُّ: بَيْعِ الرَّهْنِ «لَمْ يَبِعْ إِلَّا بِنَقْدِ الْبَلَدِ» لِأَنَّ الْحِطَّ فِيهِ لِرَوَاجِهِ، فَإِنْ تَعَدَّدَ بَاعَ بِجِنْسِ الدَّيْنِ، فَإِنْ عُدِمَ فَبِمَا ظَنَّهُ أَصْلَحَ، فَإِنْ تَسَاوَتْ عَيْنُهُ حَاكِمٌ، وَإِنْ عَيْنَا نَقْدًا تَعَيَّنَ، وَلَمْ تَحْزُخْ مُخَالَفَتُهُمَا، فَإِنْ اخْتَلَفَا لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَيُرْفَعُ الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ، وَيَأْمُرُ بِبَيْعِهِ بِنَقْدِ الْبَلَدِ، سَوَاءً كَانَ مِنْ جِنْسِ الْحَقِّ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَافَقَ قَوْلَ أَحَدِهِمَا أَوْ لَا.

«وَإِنْ» بَاعَ بِإِذْنِهِمَا وَ«قَبْضُ الثَّمَنِ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ» مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ «فَمِنْ ضَمَانِ الرَّاهِنِ» لِأَنَّ الثَّمَنَ فِي يَدِ الْعَدْلِ أَمَانَةٌ، فَهُوَ كَالْوَكِيلِ.

«وَإِنْ أَدَعَى» الْعَدْلُ «دَفَعَ الثَّمَنَ إِلَى الْمُرْتَهِنِ، فَأَنْكَرَهُ وَلَا بَيِّنَةَ» لِلْعَدْلِ بِدَفْعِهِ لِلْمُرْتَهِنِ «وَلَمْ يَكُنْ» الدَّفْعُ «بِحُضُورِ الرَّاهِنِ - ضَمِنَ» الْعَدْلُ؛ لِأَنَّهُ فَرَّطَ حَيْثُ لَمْ يُشْهَدْ؛ وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا أُذِنَ لَهُ فِي قَضَاءِ مُبْرئٍ وَلَمْ يَحْصُلْ فَيَرْجِعُ الْمُرْتَهِنُ عَلَى رَاهِنٍ، ثُمَّ هُوَ عَلَى الْعَدْلِ، وَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ بَيِّنَةً لَمْ يَضْمَنْ؛ لِعَدَمِ تَفْرِيطِهِ، سَوَاءً كَانَتْ

الْبَيْتَةُ قَائِمَةٌ أَوْ مَعْدُومَةٌ^(١)، كَمَا لَوْ كَانَ بِحَضْرَةِ الرَّاهِنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُفَرَّطًا «كَوَكِيلٍ» فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْعَدْلِ فِيمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ. «وَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يَبِيعَهُ» الْمُزْتَهِنُ «إِذَا حَلَّ الدَّيْنُ» فَفَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ يُنَافِي مُقْتَضَى الْعَقْدِ، كَشَرَطِهِ أَنْ لَا يَسْتَوْفِيَ الدَّيْنَ مِنْ ثَمَنِهِ، أَوْ لَا يَبَاعَ مَا خِيفَ تَلْفُهُ^(٢).

[١] لَكِنْ لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ بَيْتَةٌ وَمَاتَتْ، وَنَحْوُهُ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ، إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ الرَّاهِنُ، هَكَذَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ^(١)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بِتَسْلِيمِهِ بَيْتَةً لَا يُعَدُّ مُفَرَّطًا، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، فَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ بَيْتَةٌ فَكَانَتْ ادَّعَى عَدَمَ التَّفْرِيطِ، وَكُلُّ أَمِينٍ ادَّعَى عَدَمَ التَّفْرِيطِ يَمُنُّ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي التَّلَفِ فَقَوْلُهُ مَقْبُولٌ، فَيَكُونُ قَوْلُ هَذَا مَقْبُولًا فِي إِقَامَةِ الْبَيْتَةِ. هَذَا مَا ظَهَرَ لِي، وَهُوَ بَعْضُ مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ يَقْبُولُ قَوْلَهُ فِي الدَّفْعِ مُطْلَقًا. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

ثُمَّ وَجَدْتُ فِي (الْفُرُوعِ) فِي قَبُولِ قَوْلِ الضَّامِنِ قَضِيَّتَهُ بِشُهُودٍ فَمَاتُوا فَأَنْكَرَ الْمَضْمُونُ عَنْهُ الْإِشْهَادَ: إِنْ فِي ذَلِكَ قَوْلَيْنِ، أَيْ: وَجْهَيْنِ^(٢) فَهَذَا مِثْلُهُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي (الْفُرُوعِ) أَيْضًا فِي بَابِ الْوَكَالَةِ فِي آخِرِ فَصْلِ مِنْهَا: لَوْ قَالَ الْوَكِيلُ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ: أَشْهَدْتُ، فَمَاتُوا، أَوْ: أَذْنْتُ لِي فِيهِ بِلَا بَيْتَةٍ، أَوْ: قَضَيْتُ بِحَضْرَتِكَ - صَدَقَ الْمُوَكَّلُ لِلْأَصْلِ، وَيَتَوَجَّهُ فِي الْأُولَى: لَا، وَأَنَّ فِي الثَّانِيَةِ الْخِلَافَ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ^(٣) فَوَاقِقَ مَا قُلْنَاهُ تَمَامًا، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

[٢] فُهِمَ مِنْهُ صِحَّةُ رَهْنٍ مَا خِيفَ تَلْفُهُ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، فَيُبَاعُ، وَيُجْعَلُ ثَمَنُهُ رَهْنًا. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَفِيهِ وَجْهٌ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي^(٤) اهـ.

(١) انظر: كشف القناع (٣/ ٣٤٩).

(٢) الفروع (٦/ ٤٠١).

(٣) الفروع (٧/ ٧٣).

(٤) الإنصاف (٥/ ١٤١).

«أَوْ» شَرَطَ «إِنْ جَاءَهُ بِحَقِّهِ فِي وَقْتِ كَذَا وَإِلَّا فَالرَّهْنُ لَهُ» أَيُّ: لِلْمُرْتَهِنِ بِدَيْنِهِ
 «لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ وَحْدَهُ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ» رَوَاهُ الْأَثَرُمُ، وَفَسَّرَهُ
 الْإِمَامُ بِذَلِكَ، وَيَصِحُّ الرَّهْنُ لِلْخَبَرِ.

«وَيُقْبَلُ قَوْلُ رَاهِنٍ فِي قَدْرِ الدَّيْنِ» بَأَنْ قَالَ الْمُرْتَهِنُ: هُوَ رَهْنٌ بِأَلْفٍ، وَقَالَ
 الرَّاهِنُ: بَلْ بِمِئَةٍ فَقَطْ «و» يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي قَدْرِ «الرَّهْنِ» فَإِذَا قَالَ الْمُرْتَهِنُ:
 أَرَهَنْتَنِي هَذَا الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ، وَقَالَ الرَّاهِنُ: بَلِ الْعَبْدَ وَحْدَهُ، فَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ.

«و» يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي «رَدِّهِ» بَأَنْ قَالَ الْمُرْتَهِنُ: رَدَدْتُهُ إِلَيْكَ، وَأَنْكَرَ الرَّاهِنُ،
 فَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ، وَالْمُرْتَهِنَ قَبَضَ الْعَيْنَ لِمَنْفَعَتِهِ^[١]، فَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ
 كَالْمُسْتَأْجِرِ.

«و» يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي «كَوْنِهِ عَصِيرًا لَا خَمْرًا» فِي عَقْدِ شُرْطٍ فِيهِ بَأَنْ قَالَ:
 بَعْتُكَ كَذَا بِكَذَا عَلَى أَنْ تَرَهَنْتَنِي هَذَا الْعَصِيرَ، وَقَبِلَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَقْبَضَهُ لَهُ، ثُمَّ قَالَ
 الْمُرْتَهِنُ: كَانَ خَمْرًا، فَلِيَ فَسَخَ الْبَيْعَ، وَقَالَ الرَّاهِنُ: بَلْ كَانَ عَصِيرًا فَلَا فَسَخَ - فَقَوْلُهُ؛
 لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةُ.

«وَإِنْ أَقَرَّ الرَّاهِنُ «أَنَّهُ» أَيُّ: أَنَّ الرَّهْنَ «مِلْكٌ غَيْرُهُ» قَبِلَ عَلَى نَفْسِهِ دُونَ الْمُرْتَهِنِ،
 فَيَلْزِمُهُ رَدُّهُ لِلْمَقَرِّ لَهُ إِذَا انْفَلَكَ الرَّهْنُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَالْمُرْتَهِنَ قَبَضَ الْعَيْنَ لِمَصْلَحَةٍ» هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى جَادَةِ الْمَذْهَبِ، وَهِيَ أَنَّهُ
 إِنْ كَانَ لِلْقَابِضِ مَصْلَحَةٌ فِيمَا قَبَضَهُ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَصْلَحَةٌ قَبِلَ
 كَالْوَدِيعِ بَلَا جُعَلٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«أَوْ» أَقَرَّ «أَنَّهُ» أَيُّ: أَنَّ الرَّهْنَ «جَنَى قَبْلَ» إِقْرَارِ الرَّاهِنِ «عَلَى نَفْسِهِ» لَا عَلَى
 الْمُزْتَمِنِ إِنْ كَذَّبَهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي حَقِّهِ، وَقَوْلُ الْغَيْرِ عَلَى غَيْرِهِ غَيْرُ مَقْبُولٍ «وَحُكِمَ
 بِإِقْرَارِهِ بَعْدَ فَكِّهِ» أَيُّ: فَكَّ الرَّهْنِ - بِوَفَاءِ الدَّيْنِ، أَوْ الْإِبْرَاءِ مِنْهُ «إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ
 الْمُزْتَمِنُ» فَيَبْطُلُ الرَّهْنُ؛ لَوْجُودِ الْمُقْتَضِي السَّالِمِ عَنِ الْمَعَارِضِ، وَيُسَلَّمُ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ بِهِ.



فصل

«وَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَرْكَبَ»^(١) مِنَ الرَّهْنِ «مَا يُرْكَبُ وَ» أَنْ «يُحْلَبَ مَا يُحْلَبُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ» مُتَحَرِّيًا لِلْعَدْلِ «بِلَا إِذْنٍ» رَاهِنٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الظُّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٧٦/٢): قَوْلُهُ: «وَلِلْمُرْتَهِنِ...» إلخ؛ قَالَ فِي الْمُبْدِعِ -عَقِبَ الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ لِلْمُرْتَهِنِ رُكُوبَ الْمَرْهُونِ وَحَلْبَهُ-: هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ^(١) غَيْرَ قَرْضٍ، فَإِنْ كَانَ قَرْضًا لَمْ يُجْزَ، نَصَّ عَلَيْهِ؛ حَدَرًا مِنْ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفَعَةٍ. اهـ.

فَصَرِيحٌ هَذَا مَعَ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ هُنَا يَقْتَضِي أَنَّ قَوْلَهُ: «مَا لَمْ يَكُنْ قَرْضًا» قَيْدٌ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ^(٢) اهـ.

[١] هَذَا الْقَيْدُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِخَالَفَتِهِ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ وَعَدَمِ الْمَحْذُورِ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَهِنَ رُكُوبُهُ وَحَلْبُهُ بِقَدْرِ النَّفَقَةِ، فَلَا يَخْتَصُّ بِمَنَفَعَةٍ حَتَّى نَقُولَ إِنَّهُ مِنْ بَابِ الْقَرْضِ الَّذِي جَرَّ نَفْعًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَهَذَا مُحْتَمَلٌ فِي كَلَامِ (الْمُنْتَهَى)^(١) أَمَّا فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٢) فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِمَا؛ لِانْقِطَاعِ الْأَخِيرَةِ عَنِ الْأُولَى، وَالْأَخِيرَةُ هِيَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِإِذْنِ مَالِكِهِ، فَبِذَلِكَ يَظْهَرُ أَنَّ الْقَيْدَ خَاصٌّ بِالْأَخِيرَةِ فَقَطْ. قَالَه كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) منتهى الإرادات (٢/ ٤٢١).

(٢) الإقناع (٢/ ١٧٠).

وَتُسْتَرْضَعُ الْأَمَةُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهَا^(١)، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الرَّهْنِ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِهِ^(٢).

«وَإِنْ أَنْفَقَ عَلَى الْحَيَوَانِ «الرَّهْنِ بِغَيْرِ إِذْنِ الرَّاهِنِ مَعَ إِمْكَانِهِ» أَيُّ: إِمْكَانِ اسْتِثْنَائِهِ «لَمْ يَرْجَعْ» عَلَى الرَّاهِنِ وَلَوْ نَوَى الرَّجُوعَ؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٧٧/٢): تَنْبِيْهُ: عُمُومُ كَلَامِهِ يَقْتَضِي أَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِإِذْنِهِ جَائِزٌ مُطْلَقًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الدَّيْنُ قَرْضًا، كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى) وَ(الْإِقْنَاعِ)^(٣) (فَيْرُوز).

[١] وَأَمَّا اسْتِخْدَامُ الرَّقِيقِ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ فَلَا يَجُوزُ بِلَا إِذْنِ الرَّاهِنِ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَهُ أَنَّ يَسْتَخْدِمُ الْعَبْدَ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوَسٍّ، وَقَدَّمَهُ فِي (الْفَائِقِ) وَصَحَّحَهُ فِي (الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى)^(٤) اهـ. قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ؛ قِيَاسًا عَلَى الظَّهْرِ وَاللَّبَنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] فَقَدْ ذَكَرَ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءَ صَاحِبُ (الْإِقْنَاعِ)^(٥) ثُمَّ قَالَ الشَّارِحُ: فَرَّقَ الْمُصَنِّفُ هُنَا كَأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ بَيْنَ الْقَرْضِ وَغَيْرِهِ مِنَ الدِّيُونِ، وَتَقَدَّمَ فِي الْقَرْضِ أَنَّ كُلَّ غَرِيمٍ كَالْمُقْتَرِضِ فِي الْهَدِيَّةِ وَنَحْوِهَا، فَمُقْتَضَاهُ عَدَمُ الْفَرْقِ هُنَاكَ، وَذَكَرَ صَاحِبُ (الْمُسْتَوْعِبِ) أَنَّ فِي غَيْرِ الْقَرْضِ رِوَايَتَيْنِ^(٦) فَيَكُونُ الْمُصَنِّفُ كَصَاحِبِ (الْمُنْتَهَى) مَشَى فِي كُلِّ بَابٍ عَلَى رِوَايَةٍ^(٧) اهـ.

(١) الإنصاف (١٧٤/٥).

(٢) الإقناع (١٧١/٢).

(٣) المستوعب (٧٤١/١).

(٤) كشف القناع (٣٥٦/٣).

لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ أَوْ مَفْرَطٌ؛ حَيْثُ لَمْ يَسْتَأْذِنْ الْمَالِكَ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ.

«وَإِنْ تَعَذَّرَ»^[١] اسْتِثْنَانُهُ، وَأَنْفَقَ بِنَيَّْةِ الرُّجُوعِ «رَجَعَ» عَلَى الرَّاهِنِ «وَلَوْ لَمْ يَسْتَأْذِنْ الْحَاكِمَ» لِأَحْتِيَاجِهِ لِحِرَاسَةِ حَقِّهِ «وَكَذَا وَدِيعَةٌ» وَعَارِيَةٌ «وَدَوَابُّ مُسْتَأْجَرَةٌ» هَرَبَ رَبِّهَا»^[٢] فَلَهُ الرُّجُوعُ إِذَا أَنْفَقَ عَلَى ذَلِكَ بِنَيَّْةِ الرُّجُوعِ عِنْدَ تَعَذُّرِ إِذْنِ مَالِكِهَا بِالْأَقْلِ مِمَّا أَنْفَقَ أَوْ نَفَقَةَ الْمَثَلِ. «وَلَوْ خَرِبَ الرَّهْنُ» إِنْ كَانَ دَارًا «فَعَمَّرَهُ» الْمُرْتَهِنُ «بِلَا إِذْنِ» الرَّاهِنِ «رَجَعَ بِأَلْتِهِ فَقَطُّ»^(١) لِأَنَّهَا مِلْكُهُ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَقَرِيِّ (١٧٧ / ٢): قَوْلُهُ: «رَجَعَ بِأَلْتِهِ فَقَطُّ» وَقِيلَ: وَيَرْجِعُ بِمَا يَحْفَظُ بِهِ مَالِيَّةَ الدَّارِ، وَأُطْلِقَ فِي (النَّوَادِر): يَرْجِعُ. وَقَالَ شَيْخُنَا فَيَمْنُ عَمَرَ وَقَفًا بِالْمَعْرُوفِ لِيَأْخُذَ عِوَضَهُ: يَأْخُذُ مِنْ مَعْلِهِ (فُرُوعٌ) وَجَزَمَ الْقَاضِي فِي (الْخِلَافِ الْكَبِيرِ) أَنَّهُ يَرْجِعُ بِجَمِيعِ مَا عَمَرَ فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَصْلَحَةِ الرَّهْنِ (إِنْصَافٌ)^[١].

[١] وَقِيلَ: يَرْجِعُ وَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ. قَالَ الشَّارِحُ: وَهُوَ أَفْسُ كَالدَّيْنِ^(١) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
[٢] وَأَمَّا غَيْرُ الْمُسْتَأْجَرَةِ فَإِنْ كَانَ يَجُوزُ التَّقَاطُهَا كَالْغَنَمِ رَجَعَ بِمَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا، وَإِلَّا فَلَا. وَأَمَّا غَيْرُ الدَّوَابِّ فَإِنْ كَانَ إِنْفَاقُهُ عَلَيْهِ لِإِنْقَاضِهِ مِنْ هَلَكَةِ رَجَعَ بِذَلِكَ أَيْضًا، وَإِلَّا فَلَا. وَانْظُرْ هَامِشَ (١٣١ / ٢).

[٣] وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ: وَلَوْ قِيلَ: إِنْ كَانَتِ الدَّارُ بَعْدَمَا خَرِبَ مِنْهَا تَحْرِزُ قِيَمَةَ الدَّيْنِ الْمَرْهُونِ بِهِ لَمْ يَرْجِعْ، وَإِنْ كَانَ دُونَ حَقِّهِ أَوْ فَوْقَ حَقِّهِ وَيَخْشَى مِنْ تَدَايُعِهَا لِلْخَرَابِ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى تَنْقُصَ عَنْ مِقْدَارِ الْحَقِّ فَلَهُ أَنْ يَعْمُرَ وَيَرْجِعَ - لَكَانَ مُتَجَهًّا^(٢) اهـ.....

(١) الشرح الكبير (٤ / ٤٤١).

(٢) قواعد ابن رجب (ص: ١٤٦).

لَا يَمَّا يَحْفَظُ بِهِ مَالِيَّةَ الدَّارِ وَأُجْرَةَ الْمُعْمَرِينَ؛ لِأَنَّ الْعِمَارَةَ لَيْسَتْ وَاجِبَةً عَلَى الرَّاهِنِ، فَلَمْ يَكُنْ لِعِيزِهِ أَنْ يَنْوَبَ عَنْهُ فِيهَا، بِخِلَافِ نَفَقَةِ الْحَيَوَانِ؛ لِحُرْمَتِهِ فِي نَفْسِهِ.

وَإِنْ جَنَى الرَّهْنُ، وَوَجَبَ مَالٌ - خَيْرٌ سَيِّدُهُ بَيْنَ فِدَائِهِ وَبَيْعِهِ، وَتَسْلِيمِهِ إِلَى وَلِيِّ الْجَنَائَةِ فَيَمْلِكُهُ، فَإِنْ فَدَاهُ فَهُوَ رَهْنٌ بِحَالِهِ، وَإِنْ بَاعَهُ أَوْ سَلَّمَهُ فِي الْجَنَائَةِ بَطَلَ الرَّهْنُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَغْرِقِ الْأَرْضُ قِيمَتَهُ يَبِيعَ مِنْهُ بِقَدْرِهِ، وَبَاقِيهِ رَهْنٌ.

وَإِنْ جُنِيَ عَلَيْهِ فَالْحَصْمُ سَيِّدُهُ، فَإِنْ أَخَذَ الْأَرْضَ كَانَ رَهْنًا، وَإِنْ اقْتَصَصَ فَعَلَيْهِ ^[١] قِيمَةُ أَقْلِ الْعَبْدَيْنِ ^(١) الْجَانِيِ وَالْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، قِيمَةٌ تَكُونُ رَهْنًا مَكَانَهُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٧٩ / ٢): قَوْلُهُ: «فَعَلَيْهِ قِيمَةُ أَقْلِ الْعَبْدَيْنِ» هَذَا إِنْ كَانَ الْقِصَاصُ بغيرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ. وَفِيهِ رِوَايَةٌ ^[٢]: يَلْزَمُهُ قِيمَةُ الْمَرْهُونِ أَوْ أَرْضُهُ (خَطُّ شَيْخِنَا).

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) وَهُوَ قَوِيٌّ ^(١). اهـ.

[١] وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) وَهُوَ تَخْرِيجٌ فِي (الْمَغْنِيِّ) وَ(الشَّرْحِ) ^(٢) قَالَ فِي (الْمُحَرَّرِ): وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدِي ^(٣) اهـ (إِنْصَافِ) ^(٤). قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ حَيْثُ قُلْنَا: إِنَّ الرَّاهِنَ مُحَيَّرٌ بَيْنَ الْقِصَاصِ وَأَخِذِ دَيْتِهِ، فَأَمَّا إِذَا قُلْنَا بِالْقَوْلِ الثَّانِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْقِصَاصُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ فَيَتَوَجَّهُ حَيْثُذُ الْقَوْلِ بِالضَّمَانِ. قَالَه كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الْعُثَيْمِينَ.

[٢] قُلْتُ: وَهَذِهِ هِيَ الْمَنْصُوصَةُ كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى) ^(٥).

(١) الإنصاف (١٧٧ / ٥).

(٢) المغني (٤٩٧ / ٦)، والشرح الكبير (٤٤٨ / ٤).

(٣) المحرر (٣٣٦ / ١).

(٤) الإنصاف (١٨٣ / ٥).

(٥) منتهى الإرادات (٤٢٤ / ٢).

بَابُ الضَّمانِ

مَأْخُودٌ مِنَ الضَّمانِ، فِدْمَةُ الضَّامِنِ فِي ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ^[١]، وَمَعْنَاهُ شَرْعًا: التِّزَامُ مَا وَجَبَ عَلَى غَيْرِهِ -مَعَ بَقَائِهِ^[٢]- وَمَا قَدْ يَجِبُ، وَيَصِحُّ بِلَفْظِ: ضَمِينٍ، وَكَفِيلٍ، وَقَبِيلٍ، وَحَمِيلٍ، وَزَعِيمٍ، وَتَحَمَّلْتُ دِينَكَ، أَوْ ضَمِيتُهُ، أَوْ هُوَ عِنْدِي، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَبِإِشَارَةِ مَفْهُومَةٍ مِنْ أَخْرَسَ.

و«لَا يَصِحُّ» الضَّمانُ «إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ» لِأَنَّهُ إِجَابُ مَالٍ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَغِيرٍ وَلَا سَفِيهِ، وَيَصِحُّ مِنْ مُفْلِسٍ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ فِي ذِمَّتِهِ، وَمِنْ قِنٍّ وَمُكَاتَبٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِمَا، وَيُؤْخَذُ بِمَا بِيَدِ مُكَاتَبٍ، وَمَا ضَمِنَهُ قِنٌّ مِنْ سَيِّدِهِ.

«وَلِرَبِّ الْحَقِّ مُطَالَبَةٌ مِنْ شَاءَ مِنْهُمَا»^[٣] أَي: مِنَ الْمَضْمُونِ وَالضَّامِنِ.....

[١] سَبَقَ فِي آخِرِ بَابِ الْقَرْضِ: لَوْ قَالَ: أَضْمَنُ بِالْمِئَةِ وَلَكَ عَشْرَةٌ فَفَعَلَ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ.

[٢] فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِالضَّمانِ، قَالَهُ فِي (شرح المنتهى)^(١) فَيَكُونُ هَذَا الْقَيْدُ حُكْمًا لَا فَضْلًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَقِيلَ: لَا يُطَالَبُ الضَّامِنُ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَتْ مُطَالَبَةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ^(٢)، ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي (المُغْنِي)^(٣).....

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ١٢٣).

(٢) انظر التفريع لابن الجلاب (٢/ ٣١٣-٣١٤)، والكافي لابن عبد البر (٢/ ٧٩٥).

(٣) المغني (٧/ ٨٦).

«فِي الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ»^[١]؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتَيْهِمَا، فَمَلَكَ مُطَالَبَةً مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا؛
لِحَدِيثِ: «الرَّعِيمُ غَارِمٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

«فَإِنْ بَرِئَتْ ذِمَّةُ الْمَضْمُونِ عَنْهُ» مِنَ الدَّيْنِ الْمَضْمُونِ بِإِبْرَاءٍ، أَوْ قَضَاءٍ، أَوْ حَوَالَةٍ
وَنَحْوِهَا «بَرِئَتْ ذِمَّةُ الضَّامِنِ» لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهُ «لَا عَكْسَهُ» فَلَا يَبْرَأُ الْمَضْمُونُ عَنْهُ بِإِبْرَاءِ
الضَّامِنِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ لَا يَبْرَأُ بِإِبْرَاءِ التَّبَعِ. وَإِذَا تَعَدَّدَ الضَّامِنُ^[٢] لَمْ يَبْرَأْ أَحَدُهُمْ
بِبَرَاءَةِ الْآخَرِ، وَيَبْرَأُونَ بِإِبْرَاءِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ.

قُلْتُ: وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ فِي (الْمُخْتَارَاتِ الْجَلِيَّةِ)^(١).

[١] وَقِيلَ: يَبْرَأُ الْمَيِّتُ بِمُجَرَّدِ الضَّمَانِ إِنْ كَانَ مُفْلِسًا، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ^(٢).

[٢] قَوْلُهُ: «وَإِذَا تَعَدَّدَ الضَّامِنُ...» إلخ؛ اعْلَمْ أَنَّ تَعَدُّدَ الضَّامِنِ تَارَةً يَكُونُ
الضَّامِنُونَ كُلُّ وَاحِدٍ فَرَعٌ لِلْآخَرِ، مِثْلُ أَنْ يَضْمَنَ الضَّامِنَ ضَامِنٌ آخَرُ، وَيَضْمَنُ هَذَا الْآخَرَ
ضَامِنٌ ثَالِثٌ، وَهَكَذَا، فَهَؤُلَاءِ إِذَا بَرِئَ الْأَصِيلُ بَرُّوا جَمِيعًا، وَإِنْ بَرِئَ أَحَدُ الضَّمَنَاءِ بَرِئَ
هُوَ وَمَا بَعْدَهُ دُونَ مَا قَبْلَهُ، هَذَا نَوْعٌ مِنْ تَعَدُّدِ الضَّامِنِ. وَتَارَةً يَكُونُ الضَّامِنُونَ جَمَاعَةً ضَمِنُوا
رَجُلًا، مِثْلُ أَنْ يَضْمَنَ رَجُلَانِ رَجُلًا وَاحِدًا، فَهَذِهِ لَهَا صُورٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَقُولَا: ضَمِنَّا لَكَ الدَّيْنَ بَيْنَنَا، فَيَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا ضَامِنٌ نِصْفِهِ فَقَطْ،
فَيُطَالَبُهُ رَبُّهُ بِحِصَّتِهِ.

الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَقُولَا: ضَمِنَّا لَكَ، كُلُّ وَاحِدٍ يَضْمَنُ جَمِيعَ الدَّيْنِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنٌ
جَمِيعَ الدَّيْنِ، فَلِرَبِّهِ مُطَالَبَةٌ كُلُّ مِنْهُمَا بِجَمِيعِهِ.

(١) المختارات الجليلة (ص: ٧٦-٧٧).

(٢) انظر: المغني (٧/ ٨٥).

«وَلَا يُعْتَبَرُ مَعْرِفَةُ الضَّامِنِ لِلْمَضْمُونِ عَنْهُ وَلَا» مَعْرِفَتُهُ لِلْمَضْمُونِ «لَهُ»^[١]
لِأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ رِضَاهُمَا، فَكَذَا مَعْرِفَتُهُمَا «بَلْ» يُعْتَبَرُ «رِضَى الضَّامِنِ» لِأَنَّ الضَّامِنَ
تَبَرَّعَ بِالتَّزَامِ الْحَقِّ فَاُعْتَبِرَ لَهُ الرِّضَا، كَالْتَبَرُّعِ بِالْأَعْيَانِ.

«وَيَصِحُّ ضَمَانُ الْمَجْهُولِ إِذَا آلَ إِلَى الْعِلْمِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ، حِمْلُ
بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ، زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢] وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ^[٢]؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ.

«و» يَصِحُّ أَيْضًا ضَمَانُ مَا يُؤْوَلُ إِلَى الْوُجُوبِ.....

الثَّالِثَةُ: أَنَّ يَقُولَا: ضَمِنَّا لَكَ الْأَلْفَ، وَلَمْ يُصَرِّحَا بِأَنَّهُ بَيْنَهُمَا وَلَا بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
ضَامِنٌ جَمِيعَ الدِّينِ، فَلَمَنْصُوصٌ عَنْ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةٍ مِثْلُهَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ضَامِنٌ لْجَمِيعِ
الدِّينِ، فَأَيُّهُمَا شَاءَ أَخَذَ بِجَمِيعِ حَقِّهِ مِنْهُ^(١).

وَقَالَ الْقَاضِي وَصَاحِبُ (الْمُغْنِي): يَضْمَنَانِي بِالْحِصَصِ^(٢) كَالصُّورَةِ الْأُولَى، فَيَكُونُ
بَيْنَهُمَا، وَهَذَا هُوَ مَا جَزَمَ بِهِ فِي (الإِقْنَاعِ)^(٣) أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ رَجَبٍ فِي الْقَاعِدَةِ ١١٣،
وَالْأَظْهَرُ الصَّوَابُ مَنْصُوصُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. قَالَهُ كَاتِبُهُ.

[١] وَقِيلَ: بَلَى. وَقِيلَ: بَلَى فِي الْمَضْمُونِ. اهـ.

[٢] قَدْ يُقَالُ: إِنَّ مِثْلَ الْحِمْلِ مَعْلُومٌ بِالْعُرْفِ، فَهُوَ كَاطِّلاقِ النَّفَقَةِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَكْتَفَى
فِيهِ بِالْعُرْفِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالآيَةِ فِي (شَرْحِ الإِقْنَاعِ) عَلَى ضَمَانِ مَا لَمْ يَجِبْ^(٤) وَهُوَ أَوْضَحُ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المغني (٧/١٠٨)، والإنصاف (٥/٢١٨).

(٢) المغني (٧/١٠٨)، وانظر: المبدع (٤/٢٩٦).

(٣) الإقناع (٢/١٧٦).

(٤) كشف القناع (٣/٣٦٧).

كَ«العَوَارِي وَالْمَغْصُوبِ وَالْمَقْبُوضِ بِسَوْمٍ»^[١] إِنْ سَاوَمَهُ وَقَطَعَ ثَمَنَهُ، أَوْ سَاوَمَهُ فَقَطَّ لِيُرِيَهُ أَهْلَهُ إِنْ رَضَوْهُ، وَإِلَّا رَدَّهُ، وَإِنْ أَخَذَهُ لِيُرِيَهُ أَهْلَهُ بِلَا مُسَاوَمَةٍ، وَلَا قَطْعِ ثَمَنِ - فَغَيْرُ مَضْمُونٍ.

«و» يَصِحُّ ضَمَانُ «عَهْدَةِ مَبِيعٍ» بِأَنْ يَضْمَنَ الثَّمَنُ^[٢] إِذَا اسْتُحِقَّ الْمَبِيعُ، أَوْ رُدَّ بَعِيْبٌ، أَوْ الْأَرْضُ إِنْ خَرَجَ مَعِيْبًا، أَوْ يَضْمَنَ الثَّمَنُ لِلْبَائِعِ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ، أَوْ إِنْ ظَهَرَ بِهِ عَيْبٌ أَوْ اسْتُحِقَّ فَيَصِحُّ لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَالْفَاظُ ضَمَانِ الْعَهْدَةِ: ضَمِنْتُ عَهْدَتَهُ، أَوْ دَرَكَهُ، وَنَحْوَهُمَا.

وَيَصِحُّ أَيْضًا ضَمَانُ مَا يَجِبُ^[٣] بِأَنْ يَضْمَنَ مَا يَلْزِمُهُ مِنْ دَيْنٍ،

[١] قَوْلُهُ: «وَالْمَقْبُوضِ بِسَوْمٍ» فَهَمْ مِنْهُ ضَمَانُ الْمَقْبُوضِ بِسَوْمٍ - وَهُوَ الْمَذْهَبُ - بِالشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ وَغَيْرُهُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْمَالِكِ^(١) قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): ذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِي ضَمَانِهِ رَوَايَتَيْنِ^(٢) أَه. قُلْتُ: وَعَلَى رِوَايَةِ عَدَمِ الضَّمَانِ لَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ، بَلْ ضَمَانُ التَّعَدِّي فِيهِ كَسَائِرِ الْأَمَانَاتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] ضَمَانُ الْعَهْدَةِ صُورَتَانِ: أَنْ يَضْمَنَ عَنْهُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ قَبْلَ تَسْلِيمِ الثَّمَنِ. وَالثَّانِيَةُ أَنْ يَضْمَنَ عَنِ الْبَائِعِ الثَّمَنَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ ظَهَرَ الْمَبِيعُ مُسْتَحَقًّا، وَنَحْوَهُ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا الشَّارِحُ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ.

[٣] وَفِي (الْمَغْنِيِّ) اِحْتِمَالُ بَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ ضَمَانُ مَا يَجِبُ، قَالَهُ (الْإِنْصَافُ)^(٤).

(١) مسائل أحمد رواية إسحاق بن منصور رقم (٢١٨٦).

(٢) الفروع (٦/ ٢٨٧).

(٣) الشرح الكبير (٥/ ٨٤ - ٨٥).

(٤) الإنصاف (٥/ ١٩٥)، وانظر: المغني (٧/ ٧٥).

أَوْ مَا يُدَايِنُهُ زَيْدٌ لِعَمْرٍو وَنَحْوُهُ، وَلِلضَّامِنِ إِبْطَالُهُ^(١) قَبْلَ وُجُوبِهِ «لَا ضَمَانُ الْأَمَانَاتِ» كَوَدِيعَةٍ، وَمَالِ شَرِكَةٍ، وَعَيْنِ مُؤَجَّرَةٍ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ عَلَى صَاحِبِ الْيَدِ، فَكَذَا ضَامِنُهُ «بَلْ» يَصِحُّ ضَمَانُ «التَّعَدِّي فِيهَا» أَيُّ: فِي الْأَمَانَاتِ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونُ مَضْمُونَةً عَلَى مَنْ هِيَ بِيَدِهِ كَالْمَغْضُوبِ، وَإِنْ قَضَى الضَّامِنُ الدَّيْنَ بِنَيْتِهِ^(٢) الرُّجُوعَ رَجَعَ، وَإِلَّا فَلَا، وَكَذَا كَفِيلٌ، وَكُلُّ مُؤَدٍّ عَنْ غَيْرِهِ دَيْنًا وَاجِبًا غَيْرَ نَحْوِ زَكَاةٍ.

[١] وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ إِبْطَالُهُ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١) وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنْ تَضَمَّنَ ضَرَرًا مِثْلَ أَنْ يُعْطِيَهُ وَرَقَةً بِضَمَانٍ مَا يَسْتَدِينُ ثُمَّ يُبْطَلُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْخُذَ الْوَرَقَةَ فَهَذَا مِمَّنْوعٌ؛ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ ضَرَرَ الْمَضْمُونِ لَهُ بِتَغْرِيرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ ضَرَرًا جَارَ إِبْطَالُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا ثَلَاثُ صُورٍ:

إِحْدَاهَا: قَضَى الدَّيْنَ بِنَيْتِ التَّبَرُّعِ، فَلَا يَرْجِعُ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): بِلَا نِزَاعٍ. الثَّانِيَّةُ: قَضَاهُ بِنَيْتِ الرُّجُوعِ، فَيَرْجِعُ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْمُصَنَّفِ.

الثَّالِثَةُ: قَضَاهُ وَلَمْ يَنْوِ تَبَرُّعًا وَلَا رُجُوعًا، بَلْ ذُهْلًا، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ: لَا يَرْجِعُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَقِيلَ: يَرْجِعُ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢): وَهُوَ ظَاهِرُ نَقْلِ ابْنِ مَنصُورٍ وَظَاهِرُ الْحَرْقِيِّ^(٣)، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ)^(٤) اهـ. قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) الإنصاف (٥/ ١٩٥).

(٢) الإنصاف (٥/ ٢٠٥).

(٣) مختصر الخرقى (ص: ٧٤).

(٤) الوجيز (ص: ٢٠٠ - ٢٠١).

فصل في الكفالة^[١]

وَهِيَ التِّزَامُ رَشِيدٍ إِخْصَارَ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ مَالِيٌّ لِرَبِّهِ، وَتَنْعَقِدُ بِمَا يَنْعَقِدُ بِهِ ضَمَانٌ، وَإِنْ ضَمِنَ مَعْرِفَتُهُ أُخِذَ بِهِ.

«وَتَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِ» بَدَنِ «كُلِّ» إِنْسَانٍ عِنْدَهُ «عَيْنُ مَضْمُونَةٍ» كَعَارِيَةِ لِيَرُدَّهَا أَوْ بَدَلَهَا.

«و» تَصِحُّ أَيْضًا «بِدَنِ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ» وَلَوْ جَهْلَهُ الْكَفِيلُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا حَقٌّ مَالِيٌّ، فَصَحَّتِ الْكِفَالَةُ بِهِ كَالضَّمَانِ.

و«لَا» تَصِحُّ بِدَنِ مَنْ عَلَيْهِ «حَدٌّ» لِلَّهِ تَعَالَى كَالزَّانَا، أَوْ لِأَدَمِيِّ كَالْقَذْفِ؛

[١] مِنَ الْفُرُوقِ بَيْنَ الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ:

- ١- أَنَّ الضَّمَانَ التِّزَامُ لِلدَّيْنِ وَهِيَ لِلْبَدَنِ.
- ٢- يَجُوزُ فِيهِ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ مَعَ حُضُورِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا مُطَالَبَةُ الْكَفِيلِ مَعَ حُضُورِ الْمَكْفُولِ.
- ٣- لَا يَبْرَأُ الضَّامِنُ بِمَوْتِ الْمَضْمُونِ عَنْهُ، وَيَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِمَوْتِ الْمَكْفُولِ.
- ٤- يَصِحُّ ضَمَانُ دَيْنِ الْمَيِّتِ، وَلَا تَصِحُّ كِفَالَةُ الْمَيِّتِ.
- ٥- يَبْرَأُ أَحَدُ الضَّامِنَيْنِ بِقَضَاءِ الضَّامِنِ الثَّانِي لِلدَّيْنِ، وَلَا يَبْرَأُ أَحَدُ الْكَفِيلَيْنِ بِتَسْلِيمِ الثَّانِي لِلْمَكْفُولِ.
- ٦- لَا يَصِحُّ الضَّمَانُ مُؤَقَّتًا وَتَصِحُّ الْكِفَالَةُ.

لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «لَا كَفَالَةَ فِي حَدٍّ»^(١).

«وَلَا» بَيِّنَ مَنْ عَلَيْهِ «قِصَاصٌ» لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ الْجَانِي، وَلَا بَرَزُوجَةٍ وَشَاهِدٍ وَلَا بِمَجْهُولٍ، أَوْ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ، وَتَصَحُّ: إِذَا قَدِمَ الْحَاجُّ^(٢) فَأَنَّا كَفِيلٌ بَزَيْدٍ شَهْرًا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٨٨/٢): قَوْلُهُ: «وَتَصَحُّ إِذَا قَدِمَ الْحَاجُّ...» إِنْخ؛ قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَمَى): لِحُجْمِهِ تَغْلِيْقًا وَتَوْقِيْتًا، وَكِلَاهُمَا صَحِيْحٌ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَمَّا تَوْقِيْتُ الضَّمَانِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ^(٣) اه. قَالَ فِي حَاشِيَتِهِ: قَوْلُهُ: «فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ» فَيُطْلَبُ الْفَرْقُ بَيْنَ الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ، مَعَ أَنَّهَا نَوْعٌ مِنْهُ، كَمَا أَسْلَفَهُ الشَّارِحُ. قَالَ الْخُلَوَيْ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الضَّمَانَ أَضْيَقُ مِنَ الْكَفَالَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ضَمِنَ الدَّيْنَ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ، بِخِلَافِ الْكَفَالَةِ بِالْبَدَنِ، فَإِنَّهَا تَسْقُطُ بِهِمَا وَبِمَوْتِ الْمَكْفُولِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ نَوْعًا مِنْ شَيْءٍ آخَرَ مُسَاوَاةَ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ فِي الْحُكْمِ، بَلْ قَدْ يُخْتَلِفَانِ، كَمَا فِي السَّلَامِ مَعَ الْبَيْعِ. اه. (ع.ن.).

[١] قَالَ فِي (بُلُوغِ الْمَرَامِ)^(١): رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. قَالَ فِي (السُّبُلِ): وَقَالَ -أَيُّ الْبَيْهَقِيِّ-: إِنَّهُ مُنْكَرٌ^(٣) اه.

[٢] بَلِ الظَّاهِرُ صِحَّتُهُ؛ فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِذَا لَمْ تُخَالِفِ الشَّرْعَ، وَالْأَصْلُ فِي الْعُقُودِ وَالشَّرُوطِ الَّتِي تُضْمَنُ مَصْلَحَةُ الْأَصْلِ فِيهَا الْإِبَاحَةُ، حَتَّى يَرِدَ دَلِيلُ الْمَنْعِ.

(١) بلوغ المرام رقم (٨٨٣).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (٧٧/٦).

(٣) سبل السلام (١٦٥/٣).

«وَيُعْتَبَرُ رِضَى الْكَفِيلِ» لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْحَقُّ ابْتِدَاءً إِلَّا بِرِضَاهُ «لَا» رِضَى
«مَكْفُولٍ بِهِ» أَوْ لَهُ، كَالضَّامَانِ.

«فَإِنْ مَاتَ» الْمَكْفُولُ بِرِئِ الْكَفِيلِ؛ لِأَنَّ الْحُضُورَ سَقَطَ عَنْهُ «أَوْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ
بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى» قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ بِرِئِ الْكَفِيلِ؛ لِأَنَّ تَلَفَهَا بِمَنْزِلَةِ مَوْتِ الْمَكْفُولِ بِهِ، فَإِنْ
تَلَفَتْ بِفِعْلِ آدَمِيِّ فَعَلَى الْمُتْلِفِ بَدْلُهَا وَلَمْ يَبْرَأِ الْكَفِيلُ.

«أَوْ سَلَّمَ» الْمَكْفُولُ «نَفْسَهُ بِرِئِ الْكَفِيلِ» لِأَنَّ الْأَصْلَ آدَاءُ مَا عَلَى الْكَفِيلِ،
أَشْبَهَ مَا لَوْ قَضَى الْمَضْمُونُ عَنْهُ الدِّينَ، وَكَذَا يَبْرَأُ الْكَفِيلُ إِذَا سَلَّمَ الْمَكْفُولُ بِمَحَلِّ
العَقْدِ، وَقَدْ حَلَّ الْأَجَلُ أَوْ لَا بِلَا ضَرَرٍ فِي قَبْضِهِ، وَلَيْسَ ثُمَّ يَدُّ حَائِلَةً^(١) ظَالِمَةً، وَإِنْ
تَعَذَّرَ إِحْضَارُ الْمَكْفُولِ مَعَ حَيَاتِهِ، أَوْ غَابَ وَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ إِحْضَارَهُ فِيهِ - ضَمِنَ
مَا عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْبَرَاءَةَ مِنْهُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ ثُمَّ يَدُّ حَائِلَةً...» إلخ؛ ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا قَيْدٌ فِيمَا إِذَا سَلَّمَهُ قَبْلَ
الْأَجَلِ، وَهُوَ ظَاهِرُ (الْمُنْتَهَى)^(١) لَكِنْ ظَاهِرُ (الْإِقْنَاعِ) أَنَّهَا قَيْدٌ فِي الْجَمِيعِ، وَأَنَّهُ لَا يَبْرَأُ
بِالتَّسْلِيمِ مَعَ الْيَدِّ الْحَائِلَةِ الظَّالِمَةِ، وَإِلَيْكَ عِبَارَتُهُ قَالَ: فَمَتَى أَحْضَرَهُ... بَعْدَ حُلُولِ أَجَلِ
الْكَفَالَةِ أَوْ أَحْضَرَهُ قَبْلَهُ، وَلَا ضَرَرٍ فِي قَبْضِهِ، وَسَلَّمَهُ أَوْ سَلَّمَ مَكْفُولُ نَفْسَهُ فِي مَحَلِّهِ بِرِئِ^(٢).
قَالَ فِي (الشَّرْحِ) وَ(الْمَتْنِ): وَحَلُّ بَرَاءَةِ الْكَفِيلِ بِتَسْلِيمِهِ (مَا لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ يَدُّ حَائِلَةً ظَالِمَةً)
تَمَنَعُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْصُلُ لَهُ غَرَضُهُ^(٣) اهـ. وَفِي (الْإِنْصَافِ): إِذَا أَحْضَرَ الْمَكْفُولَ بِهِ، وَسَلَّمَهُ
بَعْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ، بِرِئِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا.....

(١) منتهى الإرادات (٢/٤٣٨).

(٢) الإقناع (٢/١٨٤).

(٣) كشاف القناع (٣/٣٧٨).

وَمَنْ كَفَلَهُ اثْنَانِ فَسَلَّمَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَبْرَأِ الْآخَرَ^(١)، وَإِنْ سَلَّمَ نَفْسَهُ بَرَأَ.

قَالَ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ)^(١): وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْمُغْنِي) وَ(الشَّرْحِ)^(٢) بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ يَدٌ حَائِلَةٌ ظَالِمَةٌ. قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُرَادُ غَيْرِهِمْ^(٣) اه كَلَامُ (الْإِنْصَافِ). فَدَلَّ صَرِيحُ كَلَامِهِ عَلَى أَنَّ هَذَا قَيْدٌ فِي الْجَمِيعِ، أَعْنِي فِيمَا إِذَا سَلَّمَهُ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَبَعْدَهُ. لَكِنْ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الَّذِي قَيْدُهُ هُوَ صَاحِبُ (الْمُسْتَوْعِبِ) وَ(الْمُغْنِي) وَ(الشَّرْحِ) وَقَوْلُ صَاحِبِ (الْإِنْصَافِ): «الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُرَادُ غَيْرِهِمْ» غَيْرُ مُسَلِّمٍ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَهُ بَعْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ بَرَأَ مُطْلَقًا، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ مَنْ لَمْ يُقَيِّدْهُ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَفِيلَ قَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ، وَوُجُودُ الْيَدِ الْحَائِلَةِ الظَّالِمَةِ لَيْسَ مِنْ جِهَتِهِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِتَقْرِيطٍ أَوْ تَقْصِيرٍ مِنْهُ، بَلْ هُوَ بِأَمْرِ خَارِجٍ، فَتَدَبَّرْ.

[١] هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ أَشْهَرُ الْوَجْهَيْنِ. وَقِيلَ: يَبْرَأُ، وَهُوَ اخْتِمَالٌ فِي (الْكَافِي)^(٤) وَنَصَرَهُ الْأَزْجِيُّ فِي «نَهَائِيهِ» قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُمَا إِنْ كَفَلَا كَفَالَةَ اشْتِرَاكِ، مِثْلُ: «كَفَلْنَا لَكَ زَيْدًا نُسَلِّمُهُ إِلَيْكَ» فَإِنَّهُ يَبْرَأُ أَحَدُهُمَا بِتَسْلِيمِ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ الْمُتَتَرِّمَ وَاحِدٌ. وَإِنْ كَفَلَا كَفَالَةَ انْفِرَادٍ وَاشْتِرَاكِ، مِثْلُ: كُلُّ وَاحِدٍ مَنَا كَفِيلٌ لَكَ بِزَيْدٍ لَمْ يَبْرَأُ بِتَسْلِيمِ صَاحِبِهِ، كَمَا لَوْ كَفَلَا فِي عَقْدَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ، وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ الْقَاضِي فِي ضَمَانِ الرَّجُلَيْنِ الدِّينِ^(٥) اه مُلَخَّصًا، وَسَبَقَ بَحْثُ الضَّمَانِ فِي هَامِشِ (ص ٧٠١-٧٠٢) مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.



(١) المستوعب (١/٧٦٦).

(٢) المغني (٧/٩٩)، والشرح الكبير (٥/١٠٢).

(٣) الإنصاف (٥/٢١٤).

(٤) الكافي (٢/٢٣٧).

(٥) قواعد ابن رجب (ص: ٢٧٤).

بَابُ الْحَوَالَةِ

مُسْتَقَّةٌ مِنَ التَّحَوُّلِ؛ لِأَنَّهَا تَحَوُّلُ الْحَقِّ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى، وَتَتَعَقَّدُ بِ«أَحْلَنْتُكَ وَأَتَّبَعْتُكَ» بِدَيْنِكَ عَلَى فَلَانٍ، وَنَحْوِهِ.

و«لَا تَصِحُّ» الْحَوَالَةُ «إِلَّا عَلَى دَيْنٍ مُسْتَقَرٍّ»^[١] إِذْ مُقْتَضَاهَا إِنْزَامُ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِالذَّيْنِ مُطْلَقًا، وَمَا لَيْسَ بِمُسْتَقَرٍّ غُرْصَةً لِلسَّقُوطِ، فَلَا تَصِحُّ عَلَى مَالٍ كِتَابِيٍّ أَوْ سَلَمٍ أَوْ صَدَاقٍ قَبْلَ دُخُولِهِ، أَوْ ثَمَنِ مُدَّةٍ خِيَارٍ وَنَحْوِهَا، وَإِنْ أَحَالَهُ عَلَى مَنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ فَهِيَ وَكَالَةٌ، وَالْحَوَالَةُ عَلَى مَالِهِ فِي الدِّيَّانِ أَوْ الْوَقْفِ إِذْنٌ فِي الْإِسْتِيفَاءِ^[٢].

«وَلَا يُعْتَبَرُ اسْتِقْرَارُ الْمُحَالِ بِهِ» فَإِنْ أَحَالَ الْمُكَاتَبُ سَيِّدَهُ أَوْ الزَّوْجَ زَوْجَتَهُ صَحَّ؛ لِأَنَّ لَهُ تَسْلِيمَهُ، وَحَوَالَتُهُ تَقُومُ مَقَامَ تَسْلِيمِهِ.

«وَيُسْتَرَطُّ» أَيْضًا لِلْحَوَالَةِ «اتِّفَاقُ الدَّيْنَيْنِ» أَيُّ: تَمَثُّلُهُمَا «جِنْسًا» كَدَنَانِيرَ بِدَنَانِيرٍ، أَوْ دَرَاهِمَ بِدَرَاهِمٍ، فَإِنْ أَحَالَ مَنْ عَلَيْهِ ذَهَبٌ بِفِضَّةٍ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ يَصَحَّ «وَوُضْعًا» كَصِحَاحٍ بِصِحَاحٍ، أَوْ مَضْرُوبَةٍ بِمِثْلِهَا فَإِنْ اخْتَلَفَا لَمْ يَصَحَّ^[٣].....

[١] هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ.

[٢] أَيُّ: فَلِلْمُخْتَالِ الرَّجُوعُ، كَمَا لِلوَكِيلِ أَنْ يَغْزِلَ نَفْسَهُ.

[٣] قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَأَمَّا مَنْ أَخْلَقَهَا بِالْإِسْتِيفَاءِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ تَفَاوُتًا يُجْبِرُ عَلَى أَخْذِهِ عِنْدَ بَذْلِهِ كَالْجَيْدِ عَنِ الرَّدِيِّ صَحَّتْ، وَإِلَّا فَلَا^(١) اهـ (إِنْصَافٌ)^(٢).....

(١) شرح الزركشي (٢/ ١٣٩).

(٢) الإنصاف (٥/ ٢٢٧).

«وَوَقْتًا» أَي: حُلُولًا أَوْ تَأْجِيلًا أَجَلًا وَاحِدًا، فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَالًا وَالْآخَرُ مُؤَجَّلًا، أَوْ أَحَدُهُمَا يَحِلُّ بَعْدَ شَهْرٍ وَالْآخَرُ بَعْدَ شَهْرَيْنِ لَمْ تَصِحَّ «وَقَدْرًا» فَلَا يَصِحُّ بِخَمْسَةِ عَلَى سِتَّةٍ؛ لِأَنَّهَا إِرْفَاقٌ كَالْقَرْضِ، فَلَوْ جُوزَتْ مَعَ الْإِخْتِلَافِ لَصَارَ الْمَطْلُوبُ مِنْهَا الْفَضْلُ، فَتَخْرُجُ عَنْ مَوْضُوعِهَا.

«وَلَا يُؤْتَرُ الْفَاضِلُ» فِي بُطْلَانِ الْحَوَالَةِ، فَلَوْ أَحَالَ بِخَمْسَةِ مِنْ عَشْرَةٍ عَلَى خَمْسَةٍ، أَوْ بِخَمْسَةِ عَلَى خَمْسَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ - صَحَّتْ لِاتِّفَاقِ مَا وَقَعَتْ فِيهِ الْحَوَالَةُ، وَالْفَاضِلُ بَاقٍ بِحَالِهِ لِرَبِّهِ.

«وَإِذَا صَحَّتِ» الْحَوَالَةُ بِأَنْ اجْتَمَعَتْ شُرُوطُهَا «نَقَلَتِ الْحَقَّ إِلَى ذِمَّةِ الْمَحَالِّ عَلَيْهِ وَبَرِيءِ الْمُحِيلِ»^(١) بِمُجَرَّدِ الْحَوَالَةِ، فَلَا يَمْلِكُ الْمُحْتَالُ الرُّجُوعَ عَلَى الْمُحِيلِ بِحَالٍ، سَوَاءً أَمْكَنَ اسْتِيفَاءُ الْحَقِّ أَوْ تَعَذُّرُ لِمَطْلٍ، أَوْ فَلَسٍ، أَوْ مَوْتٍ، أَوْ غَيْرِهَا. وَإِنْ تَرَاضَى الْمُحْتَالُ وَالْمَحَالُّ عَلَيْهِ عَلَى خَيْرٍ مِنَ الْحَقِّ، أَوْ دُونَهُ فِي الصِّفَةِ أَوْ الْقَدْرِ،

قُلْتُ: وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تَجُوزَ الْحَوَالَةُ بِمُؤَجَّلٍ عَلَى حَالٍ؛ لِأَنَّهُ زَادَهُ خَيْرًا، فَصَارَ كَالْحَوَالَةِ بِجَيِّدٍ عَنْ رَدِيٍّ، وَكَذَلِكَ لَوْ قِيلَ: إِنَّهُ إِذَا أَحَالَهُ بِرَدِيٍّ عَنْ جَيِّدٍ أَوْ بِحَالٍ عَلَى مُؤَجَّلٍ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَمْنَعْهُ حَقُّهُ بِدُونِهِ، وَرَضِيَ بِذَلِكَ الْمَحَالُّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اسْتِيفَاءٌ، وَالْإِسْتِيفَاءُ يَجُوزُ فِيهِ أَخْذُ الرَّدِيٍّ عَنِ الْجَيِّدِ، وَكَذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ يَجُوزُ تَأْجِيلُ الْحَالِ وَيَلْزَمُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَعَنْهُ: لَا يَبْرَأُ مُطْلَقًا، فَلِلْمُحْتَالِ الرُّجُوعُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِنَا فِي (الْمُخْتَارَاتِ

الْجَلِيَّةِ)^(١).

أَوْ تَعْجِيلِهِ، أَوْ تَأْجِيلِهِ^(١)، أَوْ عَوَضِهِ - جَازٌ^[١].

«وَيُعْتَبَرُ» لِصِحَّةِ الْحَوَالَةِ «رِضَاهُ»^[٢] أَي: رَضِيَ الْمُحِيلُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ عَلَيْهِ، فَلَا يُلْزَمُهُ أَدَاؤُهُ مِنْ جِهَةِ الدَّيْنِ عَلَى الْمَحَالِ عَلَيْهِ، وَيُعْتَبَرُ أَيْضًا عِلْمُ الْمَالِ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١٩٣): قَوْلُهُ: «أَوْ تَأْجِيلِهِ» لَا يُقَالُ: هَذَا يُشْكَلُ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْحَالَ لَا يُوجَلُّ؛ لِأَنَّ الْمَجْدَ فِي (شَرْحِ الْهِدَايَةِ) صَرَّحَ بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «لَا يُوجَلُّ الْحَالَ» لَا يُلْزَمُ أَنْ يُوجَلَّ؛ لِأَنَّهُ^[٣] حَرَامٌ وَلَا يَصِحُّ، وَيُلَوِّحُ لِذَلِكَ الْمَعْنَى قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِيمَا سَبَقَ: «وَإِنْ ضَمِنَ الْمُوجَلَّ حَالًا لَمْ يُلْزَمْ قَبْلَ أَجَلِهِ» فَتَدَبَّرْ. (م خ) قَالَ فِي (الشَّرْحِ) بَعْدَ كَلَامِ ذِكْرِهِ: أَوْ رَضِيَ مَنْ عَلَيْهِ الْمُوجَلُّ بِتَعْجِيلِهِ أَوْ مَنْ لَهُ الْحَالَ بِإِنْظَارِهِ - جَازٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِي الْقَرْضِ، فَفِي الْحَوَالَةِ أَوَّلَى (حَطُّهُ).

[١] قَوْلُهُ: «جَازٌ» لَكِنَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ جَائِزٌ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ قَاعِدَةَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْحَالَ لَا يُلْزَمُ تَأْجِيلُهُ بِالتَّأْجِيلِ، كَمَا مَرَّ فِي الْقَرْضِ، وَيَأْتِي فِي الصُّلْحِ أَيْضًا، فَتَدَبَّرْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُنَا: «لِأَنَّ الْمَذْهَبَ...» إلخ؛ أَي: وَأَمَّا عَلَى اخْتِيَارِ ابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» فَإِنَّهُ يُلْزَمُ تَأْجِيلُ الْحَالَ بِتَأْجِيلِهِ^(١) وَهُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِهِ تَقِيٍّ الدِّينِ^(٢) أَيْضًا، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ بَابِ وُجُوبِ الْوَفَاءِ بِالْوَعْدِ لَكَفَى؛ فَإِنَّ الْوَفَاءَ بِالْوَعْدِ وَاجِبٌ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ.

[٢] قَالَ الْمُوَفَّقُ فِي (الْمُغْنِيِّ): وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ^(٣).

[٣] لَعَلَّهُ: لَا أَنَّهُ.

(١) إغاثة اللهفان (٢/ ١٥).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٦).

(٣) المغني (٧/ ٥٦).

وَأَنْ يَكُونَ مِمَّا يَثْبُتُ مِثْلُهُ فِي الذِّمَّةِ بِالِاتِّلَافِ، مِنْ الْأَثْمَانِ وَالْحُبُوبِ وَنَحْوِهَا^[١].
 وَ«لَا» يُعْتَبَرُ «رَضَى الْمَحَالِ عَلَيْهِ»^[٢]؛ لِأَنَّ لِلْمُحِيلِ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْحَقَّ بِنَفْسِهِ
 وَبَوَكِيلِهِ، وَقَدْ أَقَامَ الْمُحْتَالَ مَقَامَ نَفْسِهِ فِي الْقَبْضِ، فَلَزِمَ الْمَحَالُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ «وَلَا
 رَضَى الْمُحْتَالُ» إِنْ أَحِيلَ «عَلَى مَلِيٍّ» وَيُجْبَرُ عَلَى اتِّبَاعِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ:
 «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
 وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ أَحِيلَ بِحَقِّهِ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَحْتَلْ».

وَالْمَلِيُّ: الْقَادِرُ بِمَالِهِ، وَقَوْلُهُ، وَبَدَنِهِ. فَمَالُهُ: الْقُدْرَةُ عَلَى الْوَفَاءِ، وَقَوْلُهُ: أَنْ
 لَا يَكُونَ مُطَاطِلًا، وَبَدَنُهُ: إِمْكَانُ حُضُورِهِ إِلَى مَجْلِسِ الْحَاكِمِ^(١)، قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١٩٤): قَوْلُهُ: «إِمْكَانُ حُضُورِهِ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ»
 [تَنْبِيهِ] أَفْهَمُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ لَا يُمْكِنُ إِحْضَارُهُ مَجْلِسَ الْحُكْمِ كَالْوَالِدِ، وَمَنْ هُوَ فِي غَيْرِ الْبَلَدِ،
 أَوْ مَنْ هُوَ ذُو سُلْطَانٍ لَا يَلْزَمُ رَبَّ الدِّينِ أَنْ يَحْتَالَ (فَيْرُوز)^[٢].

[١] وَقِيلَ: يَصِحُّ فِي الْمَعْدُودِ وَالْمَذْرُوعِ. هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، كَمَا فِي (الْمُتَهَيِّ) وَالْإِقْنَاعِ^(١)
 فَالشَّرْطُ صِحَّةُ السَّلَمِ فِيهِ. قَالَهُ كَاتِبُهُ.

[٢] قَالَ مَالِكٌ: وَيُعْتَبَرُ إِنْ كَانَ الْمُحْتَالُ عَدُوًّا لَهُ^(٢).

[٣] وَهُوَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ فَيْرُوزٌ هَذَا، وَذَكَرَنِي (الْإِقْنَاعِ) وَشَرَحَهُ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ
 يُحِيلَ عَلَى أَبِيهِ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُحِيلَ لَا يَمْلِكُ الْمُطَالَبَةَ بِهِ فَكَذَا فَرَعُهُ^(٣). اهـ

(١) انتهى الإرادات (٢/ ٤٤٢)، والإقناع (٢/ ١٨٩).

(٢) انظر: عيون المسائل للقاضي عبد الوهاب (ص: ٥٤٩)، وشرح التلطين للمازري (٣/ ١٥١).

(٣) كشف القناع (٣/ ٣٨٧).

«وَإِنْ كَانَ»^[١] الْمُحَالُ عَلَيْهِ «مُفْلِسًا وَلَمْ يَكُنِ» الْمُحْتَالُ «رَضِيَ» بِالْحَوَالَةِ عَلَيْهِ «رَجَعَ بِهِ» أَيُّ: بِدَيْنِهِ عَلَى الْمُحِيلِ؛ لِأَنَّ الْفَلَسَ عَيْبٌ، وَلَمْ يَرْضَ بِهِ، فَاسْتَحَقَّ الرُّجُوعَ، كَالْمَبِيعِ الْمَعِيبِ، فَإِنْ رَضِيَ بِالْحَوَالَةِ عَلَيْهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ الْمَلَاءَةُ؛ لِتَفْرِيطِهِ.

«وَمَنْ أُحِيلَ بِثَمَنِ مَبِيعٍ»^[٢] بِأَنْ أَحَالَ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ بِهِ عَلَى مَنْ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَبَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا فَلَا حَوَالَةَ «أَوْ أُحِيلَ بِهِ»^[٣] أَيُّ: بِالثَّمَنِ «عَلَيْهِ» بِأَنْ أَحَالَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي مَدِينَهُ بِالثَّمَنِ «فَبَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا» بِأَنْ بَانَ الْمَبِيعُ مُسْتَحَقًّا، أَوْ حُرًّا، أَوْ خَمْرًا «فَلَا حَوَالَةَ» لِظُهُورِ أَنْ لَا ثَمَنَ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ لِبُطْلَانِ الْبَيْعِ، وَالْحَوَالَةُ فَرْعٌ عَلَى لُزُومِ الثَّمَنِ، وَيَبْقَى الْحَقُّ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلًا.

[١] هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُحَالَ عَلَيْهِ مُفْلِسٌ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُحْتَالُ رَاضِيًا، فَيَرْجِعُ بِلَا نِزَاعٍ.
الثَّانِيَةُ: أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مُفْلِسٌ، وَقَدْ رَضِيَ الْمُحْتَالُ، فَلَا يَرْجِعُ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ؛ حَيْثُ لَمْ يَخْتِطْ لِنَفْسِهِ بِاشْتِرَاطِ الْمَلَاءَةِ. وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى: يَرْجِعُ.
الثَّالِثَةُ: أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مُفْلِسٌ، وَقَدْ رَضِيَ الْمُحْتَالُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَلِيئًا، فَيَرْجِعُ بِلَا نِزَاعٍ. اهـ مُلَخَّصًا مِنَ (الْإِنْصَافِ) ^(١).

[٢] صُورَةُ ذَلِكَ: اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو ثَوْبًا بِمِئَةٍ، فَأَحَالَ زَيْدٌ عَمْرًا عَلَى بَكْرِ مَدِينِ زَيْدٍ.

[٣] صُورَةُ ذَلِكَ: اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو ثَوْبًا بِمِئَةٍ، فَأَحَالَ عَمْرٌو بَكْرًا عَلَى زَيْدٍ بِهَذَا الثَّمَنِ.

«وَإِذَا فُسِّخَ الْبَيْعُ» بِتَقَايُلٍ، أَوْ خِيَارٍ عَيْبٍ أَوْ نَحْوِهِ «لَمْ تَبْطُلِ» الْحَوَالَةُ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْبَيْعِ لَمْ يَزْتَفِعْ، فَلَمْ يَسْقُطِ الثَّمَنُ، فَلَمْ تَبْطُلِ الْحَوَالَةُ، وَلِلْمُشْتَرِي الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا رَدَّ الْمُعَوَّضَ اسْتَحَقَّ الرُّجُوعَ بِالْعَوَضِ.

«وَلَهُمَا أَنْ يُحِيلَا» أَي: لِلْبَائِعِ أَنْ يُحِيلَ الْمُشْتَرِيَ عَلَى مَنْ أَحَالَهُ الْمُشْتَرِيَ عَلَيْهِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى^[١]، وَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يُحِيلَ الْمُحْتَالَ عَلَيْهِ عَلَى الْبَائِعِ فِي الثَّانِيَةِ^[٢].

وَإِذَا اخْتَلَفَا فَقَالَ: «أَحْلُتْكَ» قَالَ: بَلْ «وَكَلَّتْنِي» أَوْ بِالْعَكْسِ - فَقَوْلُ مُدَّعِي الْوَكَالَةِ^(١). وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى: «أَحْلُتْكَ» أَوْ «أَحْلُتْكَ بِدَيْنِي» وَادَّعَى أَحَدُهُمَا إِرَادَةَ الْوَكَالَةِ صَدَقَ، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى «أَحْلُتْكَ بِدَيْنِكَ» فَقَوْلُ مُدَّعِي الْحَوَالَةِ.

وَإِذَا طَالَبَ الدَّائِنُ الْمَدِينُ فَقَالَ: أَحَلْتُ عَلَى فَلَانًا الْغَائِبَ، وَأَنْكَرَ رَبُّ الْمَالِ - قَبْلَ قَوْلِهِ مَعَ يَمِينِهِ، وَيُعْمَلُ بِالْبَيِّنَةِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١٩٥): قَوْلُهُ: «فَقَوْلُ مُدَّعِي الْوَكَالَةِ»^[٢] وَقِيلَ: يُقْبَلُ قَوْلُ مُدَّعِي الْحَوَالَةِ، صَحَّحَهُ فِي (التَّلْخِصِ) وَ(الْفَائِقِ) وَصَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ) (خَطُّهُ).

[١] فَيُحِيلُ عَمْرُو زَيْدًا عَلَى بَكْرٍ الَّذِي كَانَ زَيْدٌ قَدْ أَحَالَهُ عَلَيْهِ.

[٢] فَيُحِيلُ زَيْدٌ بَكْرًا عَلَى عَمْرٍو الَّذِي كَانَ قَدْ أَحَالَ بَكْرًا عَلَى زَيْدٍ.

[٣] هَذِهِ الْحَاشِيَةُ صَوَابُهَا عَلَى الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ مَا إِذَا اتَّفَقَا عَلَى: «أَحْلُتْكَ» وَاخْتَلَفَا فِي الْمُرَادِ، وَالصَّوَابُ مَا صَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١).

بَابُ الصُّلْحِ

هُوَ لُغَةً: قَطْعُ الْمُنَازَعَةِ. وَشَرْعًا: مُعَاقَدَةٌ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى إِصْلَاحِ بَيْنِ مُتَخَاصِمَيْنِ.
وَالصُّلْحُ فِي الْأَمْوَالِ ^(١) قِسْمَانِ: عَلَى إِقْرَارٍ وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «إِذَا أَقَرَّ لَهُ
بَدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ فَأَسْقَطَ» عَنْهُ مِنَ الدَّيْنِ بَعْضُهُ «أَوْ وَهَبَ» مِنَ الْعَيْنِ «الْبَعْضَ وَتَرَكَ
الْبَاقِي» أَيِ: لَمْ يُرَى مِنْهُ وَلَمْ يَهَبْهُ «صَحَّ» لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يُمْنَعُ مِنْ إِسْقَاطِ بَعْضِ
حَقِّهِ، كَمَا لَا يُمْنَعُ مِنْ اسْتِيفَائِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَلَّمَ غُرَمَاءَ جَابِرٍ لِيَضَعُوا عَنْهُ، وَحُلَّ
صِحَّةَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِ الصُّلْحِ، فَإِنْ وَقَعَ بِلَفْظِهِ لَمْ يَصَحَّ ^(٢)؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/١٩٦): وَالصُّلْحُ فِي الْأَمْوَالِ. قَيَّدَ بِذَلِكَ، مَعَ أَنَّ
الصُّلْحَ يَجْرِي فِي غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالتَّبْوِيبِ. (فَيْرُوز). وَلَا يَقَعُ فِي الْغَالِبِ
إِلَّا عَنْ ^(٣) الْإِنْحِطَاطِ مِنْ رُبُوبَةٍ إِلَى مَا دُونَهَا عَلَى سَبِيلِ الْمُدَارَاةِ لِيُلْوِغَ بَعْضُ الْغَرَضِ، وَهُوَ
مِنْ أَكْبَرِ الْعُقُودِ فَائِدَةٌ، وَلِذَلِكَ حَسُنَ فِيهِ الْكَذِبُ. اهـ (ح م ص).

[١] وَعَنْهُ: يَصَحُّ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي (الْمَوْجِزِ) وَ(التَّبَصُّرَةِ)
وَإِخْتَارَهُ ابْنُ النَّبَاءِ فِي خِصَالِهِ، وَقَالَ أَيُّضًا: وَظَاهِرٌ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ^(١) أَنَّ الصُّلْحَ عَلَى الْإِقْرَارِ
لَا يُسَمَّى صُلْحًا. قَالَ الْمُصَنِّفُ وَ(الْشَارِحُ) وَغَيْرُهُمَا: وَالْخِلَافُ فِي التَّسْمِيَةِ، وَأَمَّا فِي الْمَعْنَى
فَمُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) اهـ مُلَخَّصًا ^(٣).

[٢] لَعَلَّهُ: فِي.

(١) متن الخرقى (ص: ٧٣).

(٢) المغني (٧/١٢)، والشرح الكبير (٥/٣).

(٣) الإنصاف (٥/٢٣٥).

لِأَنَّهُ صَالِحٌ عَنْ بَعْضٍ مَّالِهِ بِبَعْضٍ، فَهُوَ هَضْمٌ لِلْحَقِّ.

وَمَحَلُّهُ أَيْضًا «إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطَاهُ» بِأَنْ يَقُولَ: بِشَرْطِ أَنْ تُعْطِيَنِي كَذَا، أَوْ: عَلَى أَنْ تُعْطِيَنِي أَوْ تُعَوِّضَنِي كَذَا، وَيَقْبَلُ عَلَى ذَلِكَ - فَلَا يَصِحُّ^[١]؛ لِأَنَّهُ يُفْضِي إِلَى الْمَعَاوِضَةِ، فَكَأَنَّهُ عَاوِضٌ عَنْ بَعْضٍ حَقَّهُ بِبَعْضٍ، وَاسْمُ «يَكُنْ» ضَمِيرُ الشَّانِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: «إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطًا» أَيْ: بِشَرْطِ.

وَمَحَلُّهُ أَيْضًا أَنْ لَا يَمْنَعَهُ حَقُّهُ بِدُونِهِ، وَإِلَّا بَطَلَ؛ لِأَنَّهُ أَكْلٌ لِمَالِ الْغَيْرِ بِالْبَاطِلِ «و» مَحَلُّهُ أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ «مِمَّنْ لَا يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ» كَمُكَاتِبٍ وَنَاطِرٍ وَقَفٍ، وَوَلِيٍّ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُوهُ، إِلَّا إِنْ أَنْكَرَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلَا بَيْنَهُ^[٢]؛ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَ الْبَعْضِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ اسْتِيفَاءِ الْكُلِّ أَوَّلَى مِنْ تَرْكِهِ.

«وَأِنْ وَضَعَ» رَبُّ الدِّينِ «بَعْضَ» الدِّينِ «الْحَالَّ، وَأَجَلَ بَاقِيَهُ» - صَحَّ الْإِسْقَاطُ فَقَطْ» لِأَنَّهُ أَسْقَطَ عَنْ طَيْبِ نَفْسِهِ، وَلَا مَانِعٍ مِنْ صِحَّتِهِ، وَلَمْ يَصِحَّ التَّأَجُّلُ؛ لِأَنَّ الْحَالَّ لَا يَتَأَجَّلُ.

وَكَذَا لَوْ صَالِحُهُ عَنْ مِئَةِ صِحَاحٍ بِخَمْسِينَ مُكْسَرَةً، فَهُوَ إِبرَاءٌ مِنَ الْخَمْسِينَ، وَوَعْدٌ فِي الْأُخْرَى مَا لَمْ يَقَعْ بِلَفْظِ الصُّلَحِ، فَلَا يَصِحُّ كَمَا تَقَدَّمَ.

[١] وَقِيلَ: يَصِحُّ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ) وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ، أَمَّا الْمُقَرَّرُ فَهُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ^(١).

[٢] انْظُرْ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ص ٢٠٣^(٢).

(١) الْإِنْصَافُ (٥/٢٣٦).

(٢) فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٢٠٣): قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: «إِذَا صَالِحٌ عَلَى بَعْضِ الْحَقِّ خَوْفًا مِنْ ذَهَابِ جَمِيعِهِ، فَهُوَ مَكْرُوهٌ لَا يَصِحُّ صَلَاحُهُ، وَلَهُ أَنْ يَطَالِبَهُ بِالْحَقِّ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ أَقْرَبَهُ أَوْ ثَبَّتَ بَيْنَهُ».

«وَإِنْ صَالَحَ عَنِ الْمُؤَجَّلِ بِبَعْضِهِ حَالًا»^(١) لَمْ يَصَحَّ فِي غَيْرِ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّهُ يَبْذُلُ الْقَدْرَ الَّذِي يُحْطُهُ عَوَضًا عَنْ تَعْجِيلِ مَا فِي ذِمَّتِهِ، وَيَبِيعُ الْحُلُولَ وَالتَّأْجِيلَ لَا يَجُوزُ.

«أَوْ بِالْعَكْسِ» بِأَنْ صَالَحَ عَنِ الْحَالِ بِبَعْضِهِ مُؤَجَّلًا لَمْ يَصَحَّ إِنْ كَانَ بِلَفْظِ الصُّلْحِ كَمَا تَقَدَّمَ، فَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ وَنَحْوِهِ صَحَّ الْإِسْقَاطُ دُونَ التَّأْجِيلِ، وَتَقَدَّمَ.

«أَوْ أَقَرَّ لَهُ بَيْتٌ» ادَّعَاهُ «فَصَالَحَهُ عَلَى سُكْنَاهُ» وَلَوْ مُدَّةً مُعَيَّنَةً كَسَنَةِ «أَوْ» عَلَى أَنْ «يَبْنِي لَهُ فَوْقَهُ عُرْفَةً» أَوْ صَالَحَهُ عَلَى بَعْضِهِ - لَمْ يَصَحَّ الصُّلْحُ؛ لِأَنَّهُ صَالَحَهُ عَنْ مِلْكِهِ عَلَى مِلْكِهِ أَوْ مَنْفَعَتِهِ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ تَبَرُّعًا مَتَى شَاءَ أَخْرَجَهُ، وَإِنْ فَعَلَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَصَالِحَةِ مُعْتَقِدًا وَجُوبَهُ عَلَيْهِ بِالصُّلْحِ - رَجَعَ عَلَيْهِ بِأَجْرَةٍ مَا سَكَنَ، وَأَخَذَ مَا كَانَ يَبِيدُهُ مِنَ الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ١٩٨): قَوْلُهُ: «وَإِنْ صَالَحَ عَنِ الْمُؤَجَّلِ...» إلخ؛ وَقَالَ فِي «الْإِخْتِيَارَاتِ»: يَصَحُّ الصُّلْحُ عَنِ الْمُؤَجَّلِ بِبَعْضِهِ حَالًا، وَهُوَ رَوَايَةٌ^(١) عَنْ أَحْمَدَ، وَحَكَى قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ. اهـ. وَمِثْلُهُ نَازِلُ الْوَقْفِ، صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ فِي (شَرْحِ الْمُحَرَّرِ).

[١] لَمَّا ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ هَذَا الْقَوْلَ فِي (إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ) وَأَدْلَتُهُ قَالَ: وَلَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى التَّفْصِيلِ، فَلَا يَجُوزُ فِي دَيْنِ الْمُقْرِضِ إِذَا قُلْنَا بِلُزُومِ تَأْجِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ فِيهِ رَدُّ الْمِثْلِ، فَإِذَا عَجَّلَ لَهُ وَأَسْقَطَ بَاقِيَهُ خَرَجَ عَنْ مُوجِبِ الْعَقْدِ، وَكَانَ قَدْ أَقْرَضَهُ مِثَّةً فَوْقَاهُ تَسْعِينَ بِلَا مَنْفَعَةٍ لِلْمُقْرِضِ، وَأَمَّا ثَمَنُ الْمَبِيعِ وَالْأَجْرَةُ وَعَوَضُ الْخُلْعِ وَالصَّدَاقُ فَيَجُوزُ - لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ^(١) اهـ. بِمَعْنَاهُ.

«أَوْ صَالِحٌ مُكَلَّفًا لِيُقَرَّرَ لَهُ بِالْعُبُودِيَّةِ» أَيُّ بَأْنَهُ مَمْلُوكُهُ - لَمْ يَصِحَّ «أَوْ» صَالِحٌ
«امْرَأَةً لَتُقَرَّرَ لَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ بِعَوَضٍ لَمْ يَصِحَّ»^(١) الصُّلْحُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صُلْحٌ يُحِلُّ حَرَامًا؛
لِأَنَّ إِزْقَاقَ النَّفْسِ، وَبَذْلَ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا بِعَوَضٍ لَا يُجُوزُ.

«وَأِنْ بَذَلَاهُمَا» أَيُّ: دَفَعَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْعُبُودِيَّةَ، وَالْمَرْأَةُ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا الزَّوْجِيَّةَ
عَوَضًا «لَهُ» أَيُّ: لِلْمُدَّعَى «صُلْحًا عَنْ دَعْوَاهُ - صَحَّ» لِأَنَّهُ يُجُوزُ أَنْ يُعْتَقَ عَبْدُهُ،
وَيُفَارِقَ امْرَأَتَهُ بِعَوَضٍ.

وَمَنْ عَلِمَ بِكَذِبِ دَعْوَاهُ لَمْ يُبَحَّ لَهُ أَخْذُ الْعَوَضِ؛ لِأَنَّهُ أَكْلٌ لِمَالِ الْغَيْرِ بِالْبَاطِلِ
«وَأِنْ قَالَ: أَقَرَّ لِي بِدِينِي وَأَعْطَيْكَ مِنْهُ كَذَا فَفَعَلَ» أَيُّ: فَاقْرَأَ بِالذِّينِ «صَحَّ الْإِقْرَارُ»
لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِحَقِّ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْكَارُهُ وَ«لَا» يَصِحَّ «الصُّلْحُ» لِأَنَّهُ يُجِبُّ عَلَيْهِ الْإِقْرَارُ بِمَا
عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ، فَلَمْ يُحَلَّ لَهُ أَخْذُ الْعَوَضِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَخَذَ شَيْئًا رَدَّهُ.

وَأِنْ صَالَحَهُ عَنِ الْحَقِّ بِغَيْرِ جَنْسِهِ، كَمَا لَوْ اعْتَرَفَ لَهُ بِعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ، فَعَوَّضَهُ عَنْهُ

[١] فَإِنْ فَعَلَ فَبَاعَهُ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ، وَرَجَعَ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ. وَلَوْ قَالَ لِأَخْرَجَ: اشْتَرَيْ
مِنْ زَيْدٍ فَإِنِّي عَبْدُهُ، فَاشْتَرَاهُ، فَبَانَ حُرًّا، لَمْ يَلْزَمْ الْقَائِلُ الْعَهْدَةَ، وَيُؤَدَّبُ هُوَ وَبَائِعُهُ، وَيَرُدُّ
كُلُّ مَنِهْمَا مَا أَخَذَهُ. وَعَنْهُ: يُؤْخَذُ الْبَائِعُ وَالْمُقَرَّرُ بِالثَّمَنِ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ غَابَ أُخِذَ
الْآخَرُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(١) وَصَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢). قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ
هَذَا فِي كُلِّ غَارٍ^(٣) أَوْ مُلْحَصًا مِنْ (الْإِقْنَاعِ) مِنْ آخِرِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ
ص ٦ ج ٢.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٧٠).

(٢) الإنصاف (٤/ ٢٦٧).

(٣) الفروع (٦/ ١٧٨).

مَا يَجُوزُ تَعْوِضُهُ - صَحَّ، فَإِنْ كَانَ بِنَقْدٍ عَنْ نَقْدٍ فَصَرَفٌ، وَإِنْ كَانَ بِعَرْضٍ فَبَيْعٌ، يُعْتَبَرُ لَهُ مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ، وَيَصَحُّ بِلَفْظِ صَلَاحٍ وَمَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ بِمَنْفَعَةٍ كَسَكْنَى دَارٍ فَإِجَارَةٌ، وَإِنْ صَلَحَتِ الْمُعْتَرِفَةُ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ بِتَرْوِيجِ نَفْسِهَا صَحَّ، وَيَكُونُ صَدَاقًا، وَإِنْ صَلَحَ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ بِشَيْءٍ فِي الذِّمَّةِ لَمْ يَجْزِ التَّفَرُّقُ قَبْلَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ، وَإِنْ صَلَحَ عَنْ دَيْنٍ بِغَيْرِ جِنْسِهِ جَازَ مُطْلَقًا^[١]، وَبِجِنْسِهِ^[٢] لَا يَجُوزُ.....

[١] قَوْلُهُ: «مُطْلَقًا» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ بِأَكْثَرِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَالْصَّوَابُ عَدَمُ الْجَوَازِ بِأَكْثَرٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَذَ أَكْثَرَ فَقَدْ رِبَحَ فِيمَا لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ نَهَى عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ^(١).
[٢] قَيْدُهُ فِي (شَرْحِ الْإِقْتِنَاعِ) بِمَا إِذَا كَانَ مِثْلِيًّا، وَإِلَّا جَازَ مُطْلَقًا، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي غَيْرِ الْمِثْلِيِّ الْقِيَمَةُ، فَالْصَّلَاحُ فِي الْحَقِيقَةِ عَنْهَا، وَهِيَ إِنَّمَا تَكُونُ مِنَ النَّقْدَيْنِ، فَاخْتَلَفَ الْجِنْسُ، فَلَا رَبَا^(٢).

وَهَذَا التَّغْلِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَنْطَبِقُ إِلَّا عَلَى الْمُتْلَفِ، وَبَدَلَ الْقَرْضِ، وَنَحْوَهَا مِمَّا يَجِبُ فِيهِ الْقِيَمَةُ، وَأَمَّا الْمَبِيعُ وَنَحْوُهُ فَيَجِبُ فِيهِ نَفْسُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ لَا قِيَمَتُهُ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي (الْمُنْتَهَى) وَلَا (شَرْحِهِ) وَلَا (الْإِقْتِنَاعِ) وَلَا (الْفُرُوعِ) وَلَا (الْإِنْصَافِ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، نَعَمْ ذَكَرَ فِي (الْإِنْصَافِ) قَبْلَ ذَلِكَ: لَوْ كَانَ فِي ذِمَّتِهِ مِثْلِيًّا مِنْ قَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يُصَالِحَ عَنْهُ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ مِنْ جِنْسِهِ، وَإِنْ صَلَحَ عَنْ قِيَمَةِ ذَلِكَ بِأَكْثَرٍ مِنْهَا جَازَ^(٣) اهـ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٧٤/٢)، وأبو داود: كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، رقم (٣٥٠٤)، والترمذي: كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، رقم (١٢٣٤)، والنسائي: كتاب البيوع، باب سلف وبيع، رقم (٤٦٢٩)، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب النهي عن بيع ما ليس عندك، رقم (٢١٨٨)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) كشاف القناع (٣/٣٩٤).

(٣) الإنصاف (٥/٢٣٨).

بِأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى وَجْهِ الْمَعَاوِضَةِ، وَيَصِحُّ الصُّلْحُ عَنْ مَجْهُولٍ تَعَذَّرَ عِلْمُهُ مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ بِمَعْلُومٍ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ عِلْمُهُ^(١) فَكِبْرَاءَةٌ مِنْ مَجْهُولٍ^[١].

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٠١): قَوْلُهُ: «فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ عِلْمُهُ...» إِنْخ؛ قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَمَتَّى): كَثَرَكَةِ بَاقِيَةٍ، صَالِحَ الْوَرَثَةِ الزَّوْجَةِ عَنْ حِصَّتِهَا مِنْهَا مَعَ الْجَهْلِ بِهَا، قَالَ فِي حَاشِيَتِهِ: وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْوَرَثَةُ يَعْلَمُونَ التَّرَكَّةَ، وَصَالِحُوا بَعْضَهُمْ مِمَّنْ لَا يَعْلَمُهَا، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُجَوِّزُهُ أَحَدٌ، قَالَ أَحْمَدُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: إِنْ صُولِحَتِ امْرَأَةٌ مِنْ ثَمَنِهَا لَمْ يَصِحَّ الصُّلْحُ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ شُرَيْحٍ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ صُولِحَتْ مِنْ ثَمَنِهَا لَمْ يَتَبَيَّنْ^[٢] لَهَا مَا تَرَكَ زَوْجُهَا فَهِيَ الرِّيبَةُ كُلُّهَا (خَطُّهُ).

[١] فَيَكُونُ صَحِيحًا، وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(١).

[٢] لَعَلَّهُ: لَمْ يُبَيَّنْ.



فصل

القِسْمُ الثَّانِي: صَلُحَّ عَلَى إِنْكَارٍ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَعِيْنٍ أَوْ دَيْنٍ فَسَكَتَ أَوْ أَنْكَرَ وَهُوَ يَجْهَلُهُ» أَي: يَجْهَلُ مَا ادَّعَى بِهِ عَلَيْهِ «ثُمَّ صَالَحَ» عَنْهُ «بِمَالٍ» حَالٌ أَوْ مُؤَجَّلٍ «صَحَّ» الصُّلْحُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِوَدِيعَةٍ، أَوْ تَفْرِيطٍ فِيهَا، أَوْ قِرَاضٍ، فَأَنْكَرَ وَصَالَحَ عَلَى مَالٍ - فَهُوَ جَائِزٌ، ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ وَغَيْرِهِ «وَهُوَ» أَي: صُلْحُ الْإِنْكَارِ «لِلْمُدَّعِي بَيْعٌ» لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُهُ عَوَضًا عَنْ مَالِهِ، فَلَزِمَهُ حُكْمُ اعْتِقَادِهِ «يُرَدُّ مَعِيْبُهُ» أَي: مَعِيْبَ مَا أَخَذَهُ مِنْ الْعَوَضِ «وَيَنْفَسَخُ الصُّلْحُ» كَمَا لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا فَوَجَدَهُ مَعِيْبًا «وَيُؤْخَذُ مِنْهُ» الْعَوَضُ إِنْ كَانَ شِقْصًا «بِشَفْعَةٍ» لِأَنَّهُ بَيْعٌ.

وَإِنْ صَالَحَهُ بِبَعْضِ عَيْنِ الْمُدَّعَى بِهِ فَهُوَ فِيهِ كَمُنْكَرٍ «وَ» الصُّلْحُ «لِلْآخِرِ» الْمُنْكَرِ «إِبْرَاءٌ» لِأَنَّهُ دَفَعَ الْمَالَ؛ افْتِدَاءً لِيَمِيْنِهِ، وَإِزَالَةً لِلضَّرَرِ عَنْهُ لَا عَوَضًا عَنْ حَقٍّ يَعْتَقِدُهُ «فَلَا رَدَّ» لِمَا صَالَحَ عَنْهُ بِعَيْنٍ يَجِدُهُ فِيهِ «وَلَا شَفْعَةَ» فِيهِ لِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَوَضٍ.

«وَإِنْ كَذَبَ أَحَدُهُمَا» فِي دَعْوَاهُ أَوْ إِنْكَارِهِ، وَعَلِمَ بِكَذِبِ نَفْسِهِ «لَمْ يَصَحَّ» الصُّلْحُ «فِي حَقِّهِ بَاطِنًا» لِأَنَّهُ عَالِمٌ بِالْحَقِّ، قَادِرٌ عَلَى إِيْصَالِهِ لِمُسْتَحِقِّهِ، غَيْرُ مُعْتَقِدٍ أَنَّهُ مُحِقٌّ «وَمَا أَخَذَهُ حَرَامٌ»^١ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ لِلْمَالِ بِالْبَاطِلِ،

[١] قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ): وَإِنْ صَالَحَ الْمُنْكَرُ بِشَيْءٍ، ثُمَّ أَقَامَ مُدَّعٍ بَيْنَهُ أَنَّ الْمُنْكَرَ أَقَرَّ

وَأِنْ صَالَحَ عَنِ الْمُنْكَرِ أَجْنَبِيٌّ بَغَيْرِ إِذْنِهِ صَحَّ، وَلَمْ يَرْجَعْ عَلَيْهِ^(١).

وَيَصِحُّ الصُّلْحُ عَنْ قِصَاصٍ، وَسُكْنَى دَارٍ، وَعَيْبٍ بَقِيلٍ وَكَثِيرٍ «وَلَا يَصِحُّ الصُّلْحُ بِعَوَاضٍ عَنْ حَدِّ سَرِقَةٍ وَقَذْفٍ» أَوْ غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا يُؤُولُ إِلَيْهِ.

قَبْلَ الصُّلْحِ بِالْمَلِكِ لَمْ تُسْمَعْ، وَلَوْ شَهِدَتْ بِأَصْلِ الْمَلِكِ، وَلَمْ يَنْقُضِ الصُّلْحُ^(١) اهـ.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، كَيْفَ وَقَدْ قَالُوا: لَمْ يَصَحَّ فِي حَقِّهِ بَاطِنًا، فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ الْمَلِكُ فَلِلْمُدَّعِي نَقْضُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَالَحَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِثْبَاتَهُ، فَإِذَا تَبَيَّنَ ثُبُوتُهُ وَجَبَ بُطْلَانُ الصُّلْحِ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَهَذَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِهِمْ: لَوْ صَالَحَ الْمُقَرَّبُ بِنَقْضِ حَقِّهِ لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ هَضْمٌ لِلْحَقِّ.

وَقَدْ ذَكَرُوا فِي بَابِ «الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ» فِي بَابِ طَرِيقِ الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ الْمُنْكَرُ، ثُمَّ أَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً حَكَمَ لَهُ بِهَا، وَلَمْ تَكُنِ الْيَمِينُ مُزِيلَةً لِلْحَقِّ، فَهَذَا مِثْلُهُ إِذَا صَالَحَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ ثُبُوتُ حَقِّهِ، فَهُوَ عَلَى دَعْوَاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي (رَسَائِلِ عُلَمَاءِ نَجْدٍ) جَوَابًا لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمُ النَّقْضِ، وَاخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ تَقْيِ الدِّينِ نَقْضُ الصُّلْحِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا صَالَحَ مُكْرَهًا فِي الْحَقِيقَةِ؛ إِذْ لَوْ عَلِمَ الْبَيِّنَةُ لَمْ يَسْمَحْ بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّهِ. اهـ.

فَوَافَقَ مَا قُلْنَا اخْتِيَارُ الشَّيْخِ تَقْيِ الدِّينِ عَلَى حَسَبِ نَقْلِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ. وَانْظُرْ ص ٧١٦ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

[١] وَإِنْ كَانَ بِإِذْنِهِ فِي الصُّلْحِ أَوْ الْأَدَاءِ، رَجَعَ؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ وَجَبَ بِعَقْدِ الصُّلْحِ، فَلَمَّا أَدَّاهُ كَانَ قَدْ أَدَّى بِذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ وَاجِبًا، فَيَرْجِعُ إِنْ نَوَى الرُّجُوعَ. اهـ كَاتِبُهُ.

«وَلَا» عَنْ «حَقِّ شُفْعَةٍ» أَوْ خِيَارٍ^[١]؛ لِأَنَّهَا لَمْ يُشْرَعَا لِاسْتِفَادَةِ مَالٍ، وَإِنَّمَا شُرِعَ الْخِيَارُ لِلنَّظَرِ فِي الْأَحْظِ، وَالشُّفْعَةُ لِإِزَالَةِ الضَّرَرِ بِالشَّرِكَةِ «وَلَا» عَنْ «تَرْكِ شَهَادَةٍ» بِحَقِّ أَوْ بَاطِلٍ. «وَتَسْقُطُ الشُّفْعَةُ» إِذَا صَالَحَ عَنْهَا؛ لِإِرْضَاهُ بِتَرْكِهَا، وَيَرُدُّ الْعِوَضَ «و» كَذَا حُكْمُ «الْحَدِّ» وَالْخِيَارِ^(١).

وَأِنْ صَالَحَهُ عَلَى أَنْ يُجْرِيَ^(٢)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٠٥): «وَكَذَا حُكْمُ الْحَدِّ وَالْخِيَارِ» أَيُّ: أَتَتْهُمَا يَسْقُطَانِ بِطَلَبِ الْمُصَالَحَةِ. (فَيُرْوَى) أَيُّ: لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَمْ تُشْرَعْ لِاسْتِفَادَةٍ^[٢] مَالٍ (م.خ).
(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٠٥-٢٠٦): قَوْلُهُ: «وَأِنْ صَالَحَهُ عَلَى أَنْ يُجْرِيَ...» إِنْخ؛ قَالَ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ): وَيَجِبُ عَلَى الْجَارِ تَمْكِينُ جَارِهِ مِنْ إِجْرَاءِ مَالِهِ عَلَى أَرْضِهِ إِذَا احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ ضَرَرٌ، فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَحَكَمَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ^[٣].

[١] صَحَّحَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ صِحَّةَ الْمُصَالَحَةِ عَنِ الشُّفْعَةِ وَالْخِيَارِ^(١) وَمِنْ الْغَرِيبِ أَنَّ صَاحِبَ (الْإِنْصَافِ) حِينَ تَكَلَّمَ عَلَيْهِمَا مَعَ مَسَائِلَ أُخْرَى، وَذَكَرَ عَدَمَ الصِّحَّةِ قَالَ: بِلَا نِزَاعٍ^(٢) مَعَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا أَوْلَى، فَتَدَبَّرْ. قَالَه كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.
[٢] لَعَلَّهُ: لِاسْتِفَادَةٍ.

[٣] قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرُ رِوَايَةِ أَبِي الصَّقْرِ فِيمَنْ أَسَاحَ عَيْنًا تَحْتَ أَرْضٍ، فَانْتَهَى حَفْرُهُ إِلَى أَرْضٍ أَوْ دَارٍ رَجُلٍ، فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَضَرَّةٌ^(٣) وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

(١) المختارات الجلية (ص: ٧٨-٧٩).

(٢) الإنصاف (٥/ ٢٤٧).

(٣) انظر: الفروع (٦/ ٤٣٦)، والمبدع (٤/ ٢٩٢).

عَلَى أَرْضِهِ أَوْ سَطْحِهِ مَاءً مَعْلُومًا صَحَّ^(١)؛ لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ بَعْوَضٍ مَعَ بَقَاءِ مِلْكِهِ فَإِجَارَةٌ، وَإِلَّا فَبَيْعٌ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِجَارَةِ هُنَا بَيَانُ الْمُدَّةِ؛ لِلْحَاجَةِ^[١]، وَيَجُوزُ شِرَاءُ مَرٍّ فِي مِلْكِهِ، وَمَوْضِعٍ فِي حَائِطٍ يَجْعَلُهُ أَبًا، وَبُقْعَةٍ يَخْفِرُهَا بئرًا، وَعُلُوٌّ بَيْنَ بَيْنِي عَلَيْهِ بُنْيَانًا مَوْصُوفًا^(٢)،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٢٠٦): قَوْلُهُ: «مَاءً مَعْلُومًا» وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِسَاقِيَتِهِ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ، هَذَا إِنْ كَانَ غَيْرَ مَاءٍ مَطَرٍ، فَإِنْ كَانَ إِيَّاهُ فَبِرُؤْيَةٍ مَا يَزُولُ عَنْهُ الْمَاءُ، وَمَسَاحَتِهِ، وَمَعْرِفَةِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى السَّطْحِ (فَيْرُوز)^[٢].

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٢٠٧): قَوْلُهُ: «بَيْنِي عَلَيْهِ بُنْيَانًا مَوْصُوفًا» وَمَتَى زَالَ الْبِنَاءُ فَلَهُ إِعَادَتُهُ، سَوَاءٌ زَالَ لِسُقُوطِهِ أَوْ سُقُوطِ مَا تَحْتَهُ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَيَرْجِعُ بِأَجَرَةٍ مُدَّةَ زَوَالِهِ عَنْهُ، جَزَمَ بِهِ فِي (الْإِنْصَافِ) وَ(الْمُسْتَهَي) وَعَلَى مُقْتَضَى مَا فِي الْإِجَارَةِ: إِنَّمَا يَرْجِعُ إِذَا كَانَ يَفْعَلُ رَبُّ الْبَيْتِ أَوْ يَغْيِرُ فَعْلَهُمَا، أَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ الْمُسْتَأْجِرِ وَحْدَهُ فَلَا رُجُوعَ لَهُ (م.ص - خَطُّهُ)^[٣].

[١] وَفِي الْقَوَاعِدِ^(١): لَيْسَ بِإِجَارَةٍ مُحَضَّةٍ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ بِالْبَيْعِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَلَى التَّأْيِيدِ، وَمِثْلُهُ الْحُكُورَةُ.

[٢] وَهَلْ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْعُمُقِ إِنْ وَقَعَ إِجَارَةٌ؟ قَالَ فِي (الْمُسْتَهَي): لَا^(٢) وَفِي (الْإِقْنَاعِ): نَعَمْ^(٣). وَقَوْلُ (الْإِقْنَاعِ) أَظْهَرُ.

[٣] وَهَذَا هُوَ مَرَادُهُمْ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ هُنَا: «وَيَرْجِعُ بِأَجَرَةٍ مُدَّةَ زَوَالِهِ» فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْأَجَرَةِ هَذِهِ الْمُدَّةَ فِي الْجُمْلَةِ، عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَعْرُوفِ هُنَاكَ.

(١) القواعد لابن رجب (ص: ٢١٣).

(٢) منتهى الإرادات (٢/٤٥٨).

(٣) الإقناع (٢/١٩٨).

وَيَصِحُّ فِعْلُهُ صَلَاحًا أَبَدًا أَوْ إِجَارَةً مُدَّةً مَعْلُومَةً^[١] [٢].

«وَأِنْ حَصَلَ غُصْنُ شَجَرَتِهِ فِي هَوَاءٍ غَيْرِهِ» الْخَاصُّ بِهِ أَوْ الْمُشْتَرَكِ «أَوْ» حَصَلَ غُصْنُ شَجَرَتِهِ فِي «قَرَارِهِ» أَيُّ: قَرَارِ غَيْرِهِ الْخَاصُّ أَوْ الْمُشْتَرَكِ، أَيُّ: فِي أَرْضِهِ، وَطَالَبَهُ بِإِزَالَةِ ذَلِكَ «أَزَالَهُ» وَجُوبًا، إِمَّا بِقَطْعِهِ، أَوْ لِيَّهِ إِلَى نَاحِيَةٍ أُخْرَى.

«فَإِنْ أَبَى» مَالِكُ الْغُصْنِ إِزَالَتَهُ «لَوَّاهُ» مَالِكُ الْهَوَاءِ «إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا» يُمَكِّنُ «فَلَهُ قَطْعُهُ» لِأَنَّهُ إِخْلَاءٌ لِلْمَلِكِ الْوَاجِبِ إِخْلَاؤُهُ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى حُكْمِ حَاكِمٍ، وَلَا يُجْبَرُ الْمَالِكُ عَلَى الْإِزَالَةِ^[٣]؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ مَالِكُ الْهَوَاءِ مَعَ إِمْكَانِ لِيَّهِ ضَمْنُهُ،

[١] قَوْلُهُ: «مُدَّةً مَعْلُومَةً» قَالَ فِي (الْمُنْتَهَى) وَ«شَرْحِهِ»: وَإِذَا مَضَتْ بَقِيَّةٌ، وَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ، وَلَا يُطَالَبُ بِإِزَالَةِ بَنَائِهِ وَخَشْيِهِ؛ لِأَنَّهُ الْعُرْفُ^(١).

قُلْتُ: وَعَلَى قِيَاسِهِ الْحُكُورَةُ الْمَعْرُوفَةُ. اهـ

وَالْحُكُورَةُ وَضَعُ دَرَاهِمَ مُعَيَّنَةٍ عَلَى قِطْعَةٍ مُحْتَكِرَةٍ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ الْبُسْتَانِ وَنَحْوِهِ، أَيُّ: فَإِذَا تَمَّتِ الْمُدَّةُ بَقِيَّةً، وَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ، وَتُسَمَّى الْحُكُورَةُ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْقَصِيمِ (أَصْبَرَهُ). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] لَوْ قِيلَ بَعْدَ اشْتِرَاطِ الْمُدَّةِ هُنَا لِلْحَاجَةِ لَكَانَ لَهُ وَجْهُ؛ قِيَاسًا عَلَى إِجْرَاءِ الْمَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] الْوَجْهُ الثَّانِي: يُجْبَرُ، وَصَوْبُهُ فِي (تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ)^(٢) وَهُمَا وَجْهَانِ مُطْلَقَانِ فِيهِ.

(١) منتهى الإرادات (٢/ ١٤٨).

(٢) تصحيح الفروع (٦/ ٤٤٠).

وَأِنْ صَالِحُهُ عَلَى بَقَاءِ الْغُصْنِ بِعَوْضٍ لَمْ يَجْزْ^(١)، وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ الشَّمْرَةَ بَيْنَهُمَا وَنَحْوَهُ
صَحَّ جَائِزًا^(١)، وَكَذَا حُكْمُ عَرَقِ شَجَرَةٍ حَصَلَ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ^(٢).

«وَيَجُوزُ فِي الدَّرَبِ النَّافِذِ فَتَحُ الْأَبْوَابِ لِلِاسْتِطْرَاقِ»^(٣) لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَيَّنْ لَهُ مَالِكٌ،
وَلَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْمُجْتَازِينَ وَ«لَا» يَجُوزُ «إِخْرَاجُ رَوْشِنٍ» عَلَى أَطْرَافِ خَشَبٍ أَوْ نَحْوِهِ
مَدْفُونَةٍ فِي الْحَائِطِ

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٢٠٧-٢٠٨): قَوْلُهُ: «بِعَوْضٍ لَمْ يَجْزْ» وَفِي
(الْمُغْنِي): اللَّائِقُ بِمَذْهَبِنَا صِحَّتُهُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَابْنُ عَقِيلٍ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ، سِوَاءِ
كَانَ الْغُصْنُ رَطْبًا أَوْ يَابَسًا^(١) (خَطُّ شَيْخِنَا).

[١] وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ.

[٢] ظَاهِرُهُ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْعُرُوقِ تَأْثِيرٌ، وَفِي (الكَافِي) مَا ظَاهَرُهُ اعْتِبَارُ التَّأْثِيرِ
عَلَى الْجَارِ فِي بِنَائِهِ أَوْ بِنَائِهِ^(١).

[٣] قَوْلُهُ: «وَيَجُوزُ فِي الدَّرَبِ النَّافِذِ فَتَحُ الْأَبْوَابِ لِلِاسْتِطْرَاقِ» ظَاهِرُهُ: وَلَوْ فَتَحَهُ
مُقَابِلَ بَابٍ غَيْرِهِ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِمَا يَأْتِي فِي الدَّرَبِ الْمُشْتَرَكِ أَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُ الْبَابِ إِلَى أَوَّلِ
الدَّرَبِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَضَمَّنَ ضَرَرًا عَلَى مُقَابِلِهِ، بِأَنْ يَفْتَحَ أَمَامَ بَابِهِ، أَوْ عَالِيًا بِحَيْثُ
يُشْرِفُ عَلَى جَارِهِ، فَمَقْيَاسُ هَذَا أَلَّا يَفْتَحَهُ فِي الدَّرَبِ النَّافِذِ عَلَى وَجْهِ يُضَرُّ بِمَنْ يُقَابِلُهُ،
وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: وَيَحْرُمُ أَنْ يُحْدِثَ فِي مِلْكِهِ مَا يُضَرُّ بِجَارِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤] وَقِيلَ: يَصِحُّ فِي الْيَابِسِ دُونَ الرُّطْبِ؛ لِأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ، فَلَا قَوْلَ ثَلَاثَةٍ.

«و» لَا إِخْرَاجُ «سَابَاطٍ» وَهُوَ الْمُسْتَوْفِي لِلطَّرِيقِ كُلِّهِ عَلَى جِدَارَيْنِ «و» لَا إِخْرَاجُ «دَكَّةٍ» بِفَتْحِ الدَّالِ، وَهِيَ الدُّكَّانُ وَالْمِصْطَبَةُ^[١] بِكَسْرِ المِيمِ «و» لَا إِخْرَاجُ «مِيزَابٍ» وَلَوْ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَارَّةِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ^[٢] إِمَامٌ^(١) أَوْ نَائِبُهُ وَلَا ضَرَرَ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْمُسْلِمِينَ، فَجَرَى مَجْرَى إِذْنِهِمْ.

«وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ» أَيُّ: لَا يُخْرِجُ رَوْشَنَا، وَلَا سَابَاطًا، وَلَا دَكَّةً، وَلَا مِيزَابًا «فِي» مَلِكٍ جَارٍ وَدَرْبٍ مُشْتَرَكٍ «غَيْرِ نَافِذٍ» بِلَا إِذْنِ الْمُسْتَحِقِّ «أَيِ الْجَارِ أَوْ أَهْلِ الدَّرْبِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لِحَقِّ الْمُسْتَحِقِّ، فَإِذَا رَضِيَ بِإِسْقَاطِهِ جَارَ،.....»

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٠٩): قَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ إِمَامٌ...» إِنْخُ؛ أَيُّ: فِي الرُّوشَنِ وَالسَّابَاطِ وَالْمِيزَابِ، لَا الدَّكَّةُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا وَلَوْ بِإِذْنِ، وَفِي كَلَامِهِ إِيهَامٌ (فَيُرْوَى)^[٢].

[١] أَيُّ: عَتَبَةُ الْبَابِ، كَمَا فِي (الْإِفْنَاع).

[٢] وَحَكَى الشَّيْخُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ جَوَازَهُ، وَلَوْ بِلَا إِذْنٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرَرٌ، وَاخْتَارَهُ هُوَ وَصَاحِبُ (الْفَائِقِ) نَقَلَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١).

[٣] قَوْلُهُ: «وَفِي كَلَامِهِ إِيهَامٌ» أَقُولُ: نَعَمْ، فِيهِ إِيهَامٌ أَنَّ الدَّكَّةَ كَالْمِيزَابِ، تَجُوزُ بِإِذْنِ الْإِمَامِ بِلَا ضَرَرٍ، وَالْمَذْهَبُ لَا، لَكِنْ فِيهِ قَوْلٌ آخَرُ بِأَنَّ الدَّكَّةَ حُكْمُهَا حُكْمُ الْمِيزَابِ، ذَكَرَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢) وَهُوَ الصَّوَابُ، وَأَنَّ الْعَمَلَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِالْعُرْفِ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ ضَرَرًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْإِنْصَافِ (٥/ ٢٥٥).

(٢) الْإِنْصَافِ (٥/ ٢٥٤).

وَيَجُوزُ نَقْلُ بَابٍ فِي دَرْبٍ ^[١] غَيْرِ نَافِذٍ إِلَى أَوَّلِهِ بِلَا ضَرَرٍ، لَا إِلَى دَاخِلٍ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ مَنْ فَوْقَهُ، وَيَكُونُ إِعَارَةً ^[٢].

وَحَرْمٌ أَنْ يُجَدِّثَ بِمِلْكِهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ ^(١) كَحَمَامٍ، وَرَحَى، وَتَنُورٍ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢١٠ - ٢١١): ... قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): وَلَيْسَ لِلْجَارِ مَنَعُ جَارِهِ مِنْ تَعْلِيَةِ بَنَائِهِ، وَلَوْ خَافَ نَقْصَ أُجْرَةِ دَارِهِ، قَالَ الشَّيْخُ: بِلَا نِزَاعٍ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): كَذَا قَالَ، وَلَيْسَ لَهُ -أَي: الْجَارِ- مَنَعُهُ، أَيْ: مَنَعُ جَارِهِ مِنْ تَعْلِيَةِ دَارِهِ وَلَوْ أَفْضَى إِعْلَاؤُهُ إِلَى سَدِّ الْفَضَاءِ عَنْهُ، قَالَهُ الشَّيْخُ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَقَدْ اخْتَجَّ أَحْمَدُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- =

[١] الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمُ الدَّرْبُ الَّذِي هُمْ فِيهِ حَقُّ الْإِسْطِرْقِ فَقَطْ، فَأَمَّا الدَّرْبُ الَّذِي هُوَ مِلْكُ هُمْ إِمَّا بِشِرَاءٍ أَوْ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ أَرَاضِيهِمْ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ فِيهِ عَلَى حَسَبِ مِلْكِهِمْ، فَلَهُ أَنْ يَنْقُلَ بَابَهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرٍ مَا يَمْلِكُهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، وَلَيْسَ فَتْحُهُ الْبَابَ فِي أَوَّلِهِ بِدَلِيلٍ عَلَى إِسْقَاطِ حَقِّهِ مِنْ آخِرِهِ.

هَذَا وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ آخَرٍ، اخْتَارَهُ فِي (الْمُغْنِي) ^(١) أَنَّهُ يَمْلِكُ نَقْلَهُ إِلَى دَاخِلٍ بِلَا ضَرَرٍ، كَفَتْحِهِ مُقَابِلَ بَابٍ غَيْرِهِ، وَقِيلَ: إِنْ سَدَّ الْبَابَ الْأَوَّلَ جَازَ وَإِلَّا فَلَا، وَلَكِنَّ الصَّوَابَ الْمَذْهَبُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِلْكًا هُمْ، فَإِنَّ هُمْ التَّصَرَّفَ فِيهِ عَلَى حَسَبِ مِلْكِهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] بَحَثُ الْفُتُوْحِيِّ بِأَنَّهَا تَكُونُ إِعَارَةً ^(٢) لَازِمَةً لَا هِبَةً، وَالْفَرْقُ بَيْنَ كَوْنِهَا هِبَةً وَإِعَارَةً لَازِمَةً أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَنْ فَوْقَهُ وَدُونَ مَحَلِّهِ الْأَوَّلِ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى دَاخِلٍ لَمْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَسْتَأْذِنَهُ، وَفِيهِ فَرْقٌ آخَرٌ، ذَكَرَهُ فِي الْحَاشِيَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْمُغْنِي (٧/ ٥٠).

(٢) مَتْنُهُ الْإِرَادَاتُ (٢/ ٤٦٣).

وَلَهُ مَنَعُهُ^[١]، كَدَقٌ وَسَقْفِي يَتَعَدَّى، وَحَرَمٌ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي جِدَارِ جَارٍ أَوْ مُشْتَرَكٍ بِفَتْحِ طَاقٍ أَوْ ضَرْبٍ وَتَدٍ وَنَحْوِهِ بِلَا إِذْنِهِ.

«وَلَيْسَ لَهُ وَضْعُ خَشْبِهِ عَلَى حَائِطِ جَارِهِ» أَوْ حَائِطِ مُشْتَرَكٍ «إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ»
فَيَجُوزُ «إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ التَّسْقِيفُ إِلَّا بِهِ» وَلَا ضَرَرَ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ: «لَا يَمْنَعَنَّ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ عَلَى جِدَارِهِ».....

= بِالْخَبَرِ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ مَنَعُهُ اهـ.^[٢] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ. اهـ. قَالَ فِي الْإِخْتِيَارَاتِ -بَعْدَ حِكَايَةِ كَلَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ- قُلْتُ: وَفِيهِ عَلَى قَاعِدَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ نَظَرٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقِيلَ: لَا، وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ أَصَحُّ. وَقَدْ سُئِلْتُ عَنْ مَذْبَعَةٍ تَرَكَهَا صَاحِبُهَا، ثُمَّ أَرَادَ تَجْدِيدَهَا، فَهَلْ يَمْلِكُ ذَلِكَ؟
فَأَجَبْتُ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أَبْقَى رُسُومَهَا فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُجَدِّدَ الْعَمَلَ بِهَا، وَإِنْ نَقَضَهَا فَلَا؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ عِبَارَةٌ عَنْ تَرْكِ الْعَمَلِ بِهَا، بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِي، فَإِنَّهُ قَدْ رَغِبَ عَنْهَا إِطْلَاقًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَهَذَا التَّوَجُّهُ صَحِيحٌ، وَفِي شَرْحِ ابْنِ رَجَبٍ عَلَى الْأَرْبَعِينَ^(١) نَقْلًا عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيِّ مَنَعُ إِطَالَةِ الْبِنَاءِ، وَمَنَعُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ^(٢) وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ ضَعِيفٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، مَرْفُوعًا فِي حَقِّ الْجَارِ، وَفِيهِ: «وَلَا يَسْتَطِيلُ بِالْبِنَاءِ فَيَحْجُبَ عَنْهُ الرِّيحَ إِلَّا بِإِذْنِهِ»^(٣) اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) جامع العلوم والحكم (ص: ٣٠٧).

(٢) انظر: الشرح الكبير للرافعي (٦/ ٢١٦)، وروضة الطالبين (٥/ ٢٨٥).

(٣) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين رقم (٢٤٣٠)، والبيهقي في الشعب رقم (٩١١٣).

-ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ-: «مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ، وَاللَّهِ لَا زِمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَاْفِكُمْ»^(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَكَذَلِكَ» حَائِطُ «الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ» كَحَائِطِ نَحْوِ بَيْتِهِمْ، فَيَجُوزُ لِحَارِهِ وَضَعُ خَشْبِهِ عَلَيْهِ، إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ تَسْقِيفُ إِلَّا بِهِ بِلَا ضَرَرٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ «وَإِذَا انْهَدَمَ جِدَارُهُمَا» الْمُسْتَرَكُّ أَوْ سَقْفُهُمَا «أَوْ خِيفَ ضَرَرُهُ» بِسُقُوطِهِ «فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُعْمِرَهُ الْآخَرُ مَعَهُ أَجْبَرَ عَلَيْهِ» إِنْ اِمْتَنَعَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٢١٢): قَوْلُهُ: «وَاللَّهِ لَا زِمِينَ بِهَا...» إلخ؛ وَمَعْنَاهُ: لَا ضَعْنَ هَذِهِ السُّنَّةَ بَيْنَ أَكْتَاْفِكُمْ، وَلَا حَمْلَنَكُمْ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: لَا ضَعْنَ جُذُوعَ الْجَيْرَانِ عَلَى أَكْتَاْفِكُمْ، مُبَالِغَةً، وَلِأَنَّهُ انْتِفَاعٌ بِحَائِطِ جَارِهِ عَلَى وَجْهِ لَا يَضُرُّ بِهِ، أَشْبَهَ الْإِسْتِنَادَ إِلَيْهِ. وَإِنْ أُمَكِّنَ وَضَعُهُ عَلَى غَيْرِهِ لَمْ يَجْزِ وَضَعُهُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّهِ، وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا بِهِ جَارًا، فَإِنْ أَبَى رَبُّ الْحَائِطِ تَمَكِينَهُ مِنْهُ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، وَإِنْ صَالَحَهُ عَنْهُ شَيْءٌ جَارًا، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ): وَظَاهِرُهُ: حَتَّى فِي الْحَالَةِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا التَّمَكِينُ. اهـ (ش. ق. ع.)^(١).

[١] لَكِنْ قَالَ فِي (الْمُبْدِعِ) إِنْ كَانَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ مَنْعُهُ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَأْخُذَ عَوَضًا؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ عَوَضَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ^(١) اهـ. وَهَكَذَا فِي (الكَافِي) قَالَ: وَإِنْ صَالَحَهُ الْمَالِكُ عَمَّا وَضَعَ خَشْبَهُ بِعَوَضٍ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ وَضَعُهُ لَمْ يَجْزِ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ عَوَضَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ^(٢) اهـ.

(١) المبدع (٤/٣٠١).

(٢) الكافي (٢/٢١٣).

فَإِنْ أَبِي أَخَذَ حَاكِمٌ مِنْ مَالِهِ، وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ، وَإِنْ بَنَاهُ شَرِيكُ شَرِكَةٍ بِنِيَّةِ رُجُوعٍ رَجَعَ
«وَكَذَا النَّهْرُ، وَالذُّوْلَابُ، وَالْقَنَاةُ» الْمُشْتَرَكَةُ إِذَا احتَاجَتْ لِعِمَارَةٍ.

وَلَا يُمْنَعُ شَرِيكٌ مِنْ عِمَارَةٍ، فَإِنْ فَعَلَ فَاَلْمَاءُ عَلَى الشَّرِكَةِ، وَإِنْ أُعْطِيَ قَوْمٌ
قَنَاتِهِمْ أَوْ نَحْوَهَا لِمَنْ يَعْمُرُهَا، وَلَهُ مِنْهَا جُزْءٌ مَعْلُومٌ - صَحَّ، وَمَنْ لَهُ عُلوٌّ لَمْ يَلْزَمْهُ
عِمَارَةُ سُفْلِهِ إِذَا انْهَدَمَ، بَلْ يُجْبَرُ عَلَيْهِ مَالِكُهُ، وَيَلْزَمُ الْأَعْلَى سُتْرَةٌ تَمْنَعُ مُشَارَفَةَ
الْأَسْفَلِ^[١]، فَإِنْ اسْتَوَيَا اشْتَرَكَا.

[١] عُمُومُهُ يَتَنَاوَلُ مَا كَانَ سَابِقًا عَلَى الْجَارِ الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ أَمْ لَا، وَقَدْ صَرَّحَ
بِهِ فِي النَّظْمِ فَقَالَ:

وَيَلْزَمُ أَيْضًا سَدُّ طَائِقٍ عِلَاوَلَوْ تَقَدَّمَ، وَدَعَاوَى لَا أَرَى لَا تُقْلَدِ^(١)
وَقَدْ أَجَابَ سَعِيدُ بْنُ حَجَرٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ تَفْرِقَةً بَيْنَ السَّابِقِ وَاللَّاحِقِ عَنِ الْعُلَمَاءِ،
وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) منظومة الآداب لابن عبد القوي (ص: ٥٤).

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
١٣٧	أَبْرَدُ
٢٢١	اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا
١٧٧	اجْعَلُوهَا فِي سُورَةِ كَذَا فِي مَحَلِّ كَذَا
١٣١	إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ
٣٤٣	إِذَا رَأَيْتُمُ الْجِنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تَخْلُفَكُمْ أَوْ تُوضَعَ
٢٣٠	إِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ
٤٥٢	أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ
٥٣١	ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُجِلَّتْ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا
٣٩٣	اسْأَلْكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ
١٣٩	أَفْضَلُ الْقِيَامِ قِيَامُ دَاوُدَ
٥٠٠	افْعَلْ وَلَا حَرَجَ
٣٠٨	أَمَّا بَعْدُ
٤٦٣	أَنَّ أَبَا مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحْرَمَ بِمِثْلِ مَا أَحْرَمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ
١٣١	أَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ يُؤَذِّنُ بَعْدَ الْفَجْرِ
٣٥	إِنَّ الْمَاءَ لَا يَجْنَبُ
٥٨٢	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنَ الْأَعْرَابِيِّ وَلَمْ يُشْهَدْ
٣٥	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ
٢٢٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ
١٤٤	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ كَمَا كَانَ يُصَلِّيهِمَا فِي وَقْتَيْهِمَا

- ٢٨٩ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَنَا مِنَ الْمِنْبَرِ سَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمِنْبَرِ
 ١٦٢ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ إِلَى الْقِبْلَةِ
 ٢٨٣ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَذَهُبُ إِلَى جَمَالِنَا فَنُرِيحُهَا حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ..
 ٣٠٠ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ [الفطر على تمراتٍ قبل الخروج لصلاة العيد]
 ١٨٥ أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ .
 ٤٥ أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انكسرَ فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ
 ١٥٤ إِنْ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهَا
 ٥٣٧ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ
 ٦٢ أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ
 ٣٤٤ أَنَّهُ ﷺ قَامَ (لِلجَنَازَةِ) ثُمَّ قَعَدَ
 ٧٠ أَنَّهُ صَبَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءُهُ
 ٤٩٤ أَنَّهُ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمُحَجِّنٍ مَعَهُ، وَيُقَبِّلُ الْمُحَجِّنَ
 ١٤٣ ثُمَّ صَلَّى الْعِدَاةَ، وَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ
 ٥٠٥ الْحُجَّ عَرَفَةَ
 ٤٦٧ حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ
 ٣١٤ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو، ثُمَّ حَوَّلَ رِدَاءَهُ
 ٣١ دَعَا مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ
 ١٧٩ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ
 ٣٥٢ زَارَ قَبْرَ أُمِّهِ
 ٥٠٠ طُفَّ وَلَا حَرَجَ
 ١٨٩ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتَرَ أَيْقَظَهَا

- ٢٢٦ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ
- ٢٩١ كَانَ بِلَالٌ يُؤَدِّنُ إِذَا جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ
- ٦٢٣ كَانُوا يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ جَزَافًا .. فَنَهَاَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَنْقَلُوهُ
- ٥٩٠ كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ
- ٣٤٨ كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ
- ٢٧ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ عَامٌ وَلَا يَوْمٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ حَتَّى تَلْقُوا رَبَّكُمْ
- ٦٣٨ لَا يُبَاغُ حَتَّى يُفْصَلَ
- ١٣٥ لَا، افْدِرُوا لَهُ قَدْرَهُ
- ٤٦٤ لَبَّيْكَ إِنْ الْعَيْشَ عَيْشَ الْآخِرَةِ
- ٤٦٤ لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَالْحَيْرُ كُلُّهُ بِيَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ
- ٦٨٩ لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ
- ٢٢٤ مَا أَلْفَاهُ السَّحَرُ عِنْدِي إِلَّا نَائِبًا
- ٤٧ مَا قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ مِيتَةً
- ٢٨٤ مَا مِنْ ثَلَاثَةِ فِي قَرْيَةٍ وَلَا بَدْوٍ لَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ إِلَّا قَدْ اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ
- مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي كُلَّ يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رُكْعَةً تَطَوُّعًا غَيْرَ فَرِيضَةٍ إِلَّا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا
- ٢٢٢ فِي الْجَنَّةِ
- ٣٢ الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ
- ٣٤١ مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ
- ٦٣٢ مِثْلًا بِمِثْلِ
- ١٥٤ مَرَّ عَلَيْهِ ﷺ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَحْمَرَانِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدِّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ
- ٦٢٣ مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ

- مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ ١٣٨
- مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَضُرُّهُ إِلَى غَيْرِهِ ٦٧٤، ٦٦٨
- مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ ٤٧١
- مَنْ قَصَّ أَظْفَارَهُ مُخَالِفًا لِمَ يَرِي عَيْنِيهِ رَمَدًا ٥٩
- مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا ٥٩
- مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ ٤٣٢
- نَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَأَمَرَهُمْ بِوَضْعِ الْأَيْدِي عَلَى الرُّكْبِ ١٧٨
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنَّورِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ ٥٥٨
- نَهَى عَنِ التَّدَاوِي بِالْحَرَامِ ٣١٨
- نَهَى عَنِ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ ٧١٩
- وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا ٢٤٨
- وَالْمَأْشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا ٣٤٣
- وَحَوْلَ رِدَاءِهِ ثُمَّ دَعَا اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ ٣١٥
- وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ١٣٩
- وَلَا يَسْتَطِيلُ بِالْبِنَاءِ فَيَحْجُبَ عَنْهُ الرِّيحُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ٧٢٩
- وَلَا يُسَلِّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ ٢١٧
- يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَلَانًا قَدِمَ لَهُ بَزٌّ مِنَ الشَّامِ فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ .. فَبَعَثَ إِلَيْهِ ٥٨٤
- يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِ﴿ق﴾ وَفِي الثَّانِيَةِ بِ﴿أَفْتَرَبِ السَّاعَةَ﴾ ٣٠٣
- يَمْشِي خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَيَسَارِهَا قَرِيبًا مِنْهَا ٣٤٣



فهرس الفوائد

الفائدة	الصفحة
المقدمة	١٩
الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ بِمَعْنَى الثَّنَاءِ وَإِرَادَةِ التَّكْرِيمِ وَالتَّعْظِيمِ	٢٢
(أَيُّ) إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (تَقُولُ)	٢٦
كِتَابُ الطَّهَّارَةِ	٢٨
الْوُضُوءُ الْمُسْتَحَبُّ إِذَا فَعَلَهُ عَلَى غَيْرِ طَهَّارَةٍ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ ارْتِفَاعُ الْحَدَثِ	٢٩
حُكْمُ الْمَاءِ إِذَا تَغَيَّرَ بِغَيْرِ مُمَازَجٍ	٣٠
قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: لَا يَصِحُّ فِي الْمَاءِ الْمُسَخَّنِ بِالشَّمْسِ حَدِيثٌ وَلَا أَثَرٌ	٣٢
حُكْمُ الْمَاءِ الْمُسَخَّنِ بِالشَّمْسِ	٣٣
مَسَاحَةُ الْقُلْتَيْنِ	٣٣
الصَّوَابُ فِي الْمَاءِ الَّذِي خَلَّتْ بِهِ امْرَأَةٌ أَنَّهُ يَرْفَعُ الْحَدَثَ	٣٥
الطَّهُّورُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ	٣٥
الْمُرَادُ بِخُلُوِّ الْمَرْأَةِ بِالْمَاءِ انْفِرَادُهَا بِالِاسْتِعْمَالِ	٣٥
الْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا	٣٨
حُكْمُ غَسْلِ آلَةِ التَّرَجِّحِ	٣٨
الصَّوَابُ التَّحْرِي إِذَا اشْتَبَهَ طَهُّورُ بِنَجَسٍ	٤٠
مَوَاضِعُ الْجَمْعِ بَيْنَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَالتَّيَمُّمِ	٤١
الثِّيَابُ الْمَغْصُوبَةُ	٤١
حُكْمُ الْوُضُوءِ مِنَ الْأَوَانِي الثَّمِينَةِ	٤٣

- ٤٣..... العلة من تحريم استخدام آنية الذهب والفضة
- ٤٥..... الكراهة حكم شرعي، يحتاج في إثباته إلى دليل من الشرع
- ٤٧..... حرم في (المستوعب) نتف الریش ونحوه من حي لا يلامه
- ٤٧..... إذا أبان من الصيد عضوًا غير الرأس فمات الصيد مع البيئونة أو بعدها بقليل
- ٤٨..... حكم الطريدة
- ٥٥..... القيام لا يمنع الاستجمار
- ٥٧..... لابن حمدان من أصحابنا رحمهم الله رعيتان، صغرى وكبرى
- ٥٨..... قال الأصحاب: إنه يجوز للإنسان أن يحتن نفسه إن قوي عليه وأحسنه
- ٥٩..... قال ابن القيم: وأما قص الشارب فالدليل يقتضي وجوبه إذا طال
- ٥٩..... كيفية المخالفة في قص الأظفار
- ٦٢..... هل تقدمت الفضيلة على السنة؟
- ٦٣..... هل يجزئ غسل الرأس عن المسح؟
- ٦٥..... اختار الشيخ تقي الدين سقوط الموالاة مع العذر
- ٦٥..... الموالاة أن لا يؤخر غسل عضو بزمن طويل عرفًا
- ٦٦..... كلام العلماء على النية
- ٦٧..... صور نية الغسل المسنون
- ٦٨..... التسمية أربعة أقسام
- ٧١..... حكم المسح على الخفين لمن لبسهما من أجله
- ٧١..... ابتداء المدة من المسح بعد الحدث أم قبله
- ٧٤..... الفرق بين المسح على الجبيرة والمسح على الخف

- ٧٨ الماء إذا شربه وَقَذَفَهُ فِي الْحَالِ
- ٧٨ الصَّوَابُ فِي الْقِيَاءِ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ، لَا قَلِيلُهُ وَلَا كَثِيرُهُ
- ٧٩ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ
- ٨١ الصَّحِيحُ نَقْضُ وَضُوءِ الْمَلْمُوسِ بَدَنُهُ إِذَا حَصَلَ مِنْهُ شَهْوَةٌ
- الْمَعْرُوفُ عَنِ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ لِصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَلَكِنْ لَهُ التَّيْمُمُ
- ٨٤ لِحَوْفِ قَوْتِهَا
- ٨٦ عِلَامَاتُ الْمَنِيِّ
- ٨٧ حُكْمُ الْاِغْتِسَالِ بِانْتِقَالِ الْمَنِيِّ
- ٨٩ حُكْمُ الْبَوْلِ فِي الْبِرْكِ الَّتِي فِي الْمَسَاجِدِ
- ٩٤ كُلُّ عَجْزٍ حِسِّيٍّ فَإِنَّهُ عَجْزٌ شَرْعِيٌّ، وَلَا عَكْسُ
- ٩٤ لَا يُشْتَرَطُ لِلتَّيْمُمِ دُخُولُ الْوَقْتِ
- ٩٥ مَا يُشْرَعُ لَهُ التَّيْمُمُ
- ٩٧ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّهُ يَتَيَمَّمُ لِحَوْفِ قَوْتِ الْوَقْتِ
- ٩٨ لَا تَحْرِيمَ مَعَ الْعَجْزِ
- ٩٩ حُكْمُ التَّيْمُمِ مِنْ أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ
- ١٠٢ نَصُّوا عَلَى وَجُوبِ التَّأْخِيرِ لِتَعَلُّمِ الْفَاتِحَةِ وَنَحْوِهَا مَعَ أَنَّ لَهَا بَدَلًا
- ١٠٤ الْإِبَاحَةُ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِيمَا تُرَالُ بِهِ
- ١٠٦ الْقَوْلُ بِعَدَمِ نَجَاسَةِ الْحَمْرِ أَرْجَحُ مِنَ الْقَوْلِ بِالنَّجَاسَةِ
- ١٠٩ حُكْمُ سُورِ سَبَاحِ الْبَهَائِمِ
- ١١٢ لَا اخْتِيَاظَ فِي الْمُنْدُوبِ

- ١١٧ الصَّوَابُ أَنَّ مَنْ يَلْحَقُهُ السَّلْسُ رَاكِعًا وَسَاجِدًا فَإِنَّهُ يَوْمِيٌّ
- ١١٨ الصَّوَابُ أَنَّ النَّفَسَ يَثْبُتُ بِالْقَاءِ مَا يُتَيَقَّنُ أَنَّهُ حَمْلٌ
- ١١٩ الفرق بين الحيض والنفاس
- ١٢٠ كِتَابُ الصَّلَاةِ
- ١٢٠ حُكْمُ قِضَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ وَالسَّكَرَانِ
- ١٢١ مَنْ شَرِبَ مُحَرَّمًا هَلْ يُؤَاخَذُ بِإِقْرَارِهِ وَطَلَاقِهِ وَجَنَائِثِهِ وَنَحْوِهَا
- ١٢٢ لَا عُقُوبَةَ عَلَى مُسْتَحَبٍّ
- ١٢٢ لَا يَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ إِذَا بَلَغَ فِي أَثْنَاءِ الصَّوْمِ
- قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا: إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ مِمَّا لَا يُجْمَعُ إِلَى مَا بَعْدَهَا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِضَيِّقِ وَفْتِهَا
- ١٢٣
- ١٢٥ حُكْمُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لِلنِّسَاءِ
- ١٢٥ الصَّوَابُ وَجُوبُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ عَلَى الْمُسَافِرِينَ كَمَا يَجِبَانِ عَلَى الْمُقِيمِينَ
- ١٢٧ مَتَى يَجُوزُ رَزْقُ الْمُؤَدَّنِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ
- ١٢٧ صِفَةُ الْأَذَانِ
- ١٢٨ مَالُ الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ إِلَى أَنْ أَذَانَ الْقَاعِدِ لَا يُجْزِئُ
- ١٢٩ فِي النَّصِيحَةِ: السُّنَّةُ أَنْ يُؤَدَّنَ فِي الْمَنَارَةِ وَيُقِيمَ أَسْفَلَ
- ١٣٠ كَثِيرًا مَا يُعْبَرُ بِالْجَوَازِ وَالْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْمَنْعِ
- ١٣٠ الْعَدَالَةُ حَيْثُ اشْتَرِطَتْ تُشْتَرِطُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، إِلَّا فِي مَوَاضِعَ
- ١٣١ حُكْمُ الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ
- ١٣٨ خُرُوجُ وَقْتِ صَلَاتِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ

- هل المراد بالليل، هل هو إلى طلوع الفجر أو الشمس؟ ١٣٩
- الثقة: هو العدل الضابط ١٤٠
- قضاء الحائض والنفساء الصلاة ١٤١
- حكم قضاء الصلاة وما يجمع إليها قبلها ١٤٢
- الصواب في قضاء الصلوات الإعتبار بالمقضية ١٤٣
- قال ابن تيمية: لا تجوز الصلاة عرياناً مع القدرة على اللباس باتفاق العلماء ١٤٤
- عورة الرجل ١٤٥
- عورة المعتق ١٤٥
- ذكروا في المناسك أنه لو طاف لأبس محيط، صح طوافه، وفدى ١٤٧
- حكم الصلاة في الثوب الحرير ١٤٨
- الفرق بين الشتر والماء في الهبة والاستعارة ١٤٩
- الخلاص جار في كون القيد في المعطوف عليه قيداً في المعطوف ١٥٠
- استعمال الصور على ثلاثة وجوه ١٥١
- أول من كسى الكعبة ١٥٣
- حكم الثوب المعصفر ١٥٤
- حكم الصلاة في المقبرة والحش والحمام ١٥٧
- حكم الصلاة على أسطح المقبرة والحش والحمام ١٥٩
- الأنظر أن النذر المطلق يُحْدَى به حدو الفرائض ١٥٩
- القول بعدم صحة الفرض في الكعبة محل نظر ١٥٩
- حكم من عدلت به دابته إلى غير القبلة ١٦٣

- ١٦٦ حكم صلاة الأعمى إن فرط في تحري القبلة
- ١٦٧ اشترط أن ينوي بفعله الصلاة أنها لله
- ١٦٨ التردد في النية
- ١٦٩ حكم قلب النية بالنسبة للإمام
- ١٦٩ اشترط نيّة الإمام الإمامة
- ١٧٧ تنكيس السور وتنكيس الآيات
- ١٧٨ معنى التطبيق في الركوع
- ١٧٩ ما يقال بعد الاعتدال من الركوع له أربع صفات
- ١٧٩ الجَمْعُ بَيْنَ اللّٰهُمَّ وَبَيْنَ الْوَائِ فِي قَوْل: «اللّٰهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»
- ١٨٥ مسألة رفع المرأة يديها في الصلّة
- ١٨٧ رفع البصر إلى السماء في الصلّة
- ١٨٧ مِنْ أَقْوَالِ أَصْحَابِنَا أَنَّ لِلْإِقْعَاءِ صُورًا ثَلَاثًا
- ١٨٩ الأظهر أنه لا تُكره الصلّة إلى النَّائِمِ
- الصلّة إذا كانت مكروهة لا لذاتها ففيها ثواب، أمّا إن كانت مكروهة لذاتها فلا
- ١٩٠ ثواب فيها
- ١٩٠ الصّواب عدم كراهة السّواك بعد الرّوال للصّائم
- ١٩٤ في كراهة التّنبيه بالنّحنحة نظر
- قَالَ أَصْحَابُنَا: يُخَيَّرُ الْمُصَلِّي بَيْنَ رَدِّ السَّلَامِ بِالْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ وَبَيْنَ التَّأْخِيرِ حَتَّى
- ١٩٥ يُسَلِّمَ، وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ
- ١٩٧ الْقِرَاءَةُ بِهَا فِيهِ دُعَاءٌ: هَلْ يَحْضُلُ لَهُ الْقِرَاءَةُ وَالْدُعَاءُ؟

- تَارِكِ الْوَاجِبِ جَهْلًا عَلَيْهِ السُّجُودُ، وَكَذَا مَنْ لَحَنَ لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى جَهْلًا ٢٠٣
- الصَّوَابُ عَدَمُ كَرَاهَةِ السَّلَامِ عَلَى الْمُصَلِّي ٢٠٨
- سُجُودُ الْمَأْمُومِ إِذَا لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ ٢١٢
- يُكْرَهُ تَأْخِيرُ سُنَّةِ الْعِشَاءِ إِلَى وَقْتِ الضَّرُورَةِ ٢٢٣
- السَّنَنُ غَيْرُ الرِّوَاتِبِ عِشْرُونَ ٢٢٣
- الظَّاهِرُ عَدَمُ الصَّحَّةِ فِي التَّطَوُّعِ بِفَرْدٍ ٢٢٥
- الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَكْثَرِ صَلَاةِ الضُّحَى ٢٢٦
- قِرَاءَةُ السَّجْدَةِ فِي صَلَاةِ السَّرِّ ٢٢٨
- إِسْمَاعِيلُ بْنُ قَيْسٍ، ضَعِيفٌ ٢٢٩
- تَعْلِيقُ النَّهْيِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ هُوَ نَفْيُ لِمَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَاةِ لَا لِلنَّهْيِ عَنْهَا، وَأَمَّا تَعْلِيقُهُ
بِالصَّلَاةِ فَهُوَ لِلنَّهْيِ عَنْهَا ٢٢٩
- كَثِيرًا مَا يُعْبَرُونَ بِالْجَوَازِ فِي مُقَابَلَةِ الْمَنْعِ ٢٣٣
- الِاسْتِمَاعُ لِمَا لَا يُفْهَمُ كَلَّا اسْتِمَاعٍ ٢٣٨
- الصَّوَابُ فِي مَسْأَلَةِ السَّبْقِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا ذَاكِرًا بَطَلَتْ بِهِ صَلَاتُهُ ٢٤١
- خُرُوجُ النِّسَاءِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ، أَفْضَلُ مِنَ الْبُيُوتِ ٢٤٢
- قَوْلُ: «لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ» ٢٤٥
- إِمَامَةُ الْغُلَامِ ٢٤٦
- تَصَحُّحُ إِمَامَةِ الْأَخْرَسِ بِمِثْلِهِ ٢٤٨
- اِقْتِدَاءُ مَنْ يُحْسِنُ قَدَرَ الْفَاتِحَةِ بِمَنْ لَا يُحْسِنُ قُرْآنًا ٢٥٠
- لَوْ تَقَدَّمَ مَفْضُولٌ فَهَلْ يُؤَخَّرُ لِلْفَاضِلِ؟ ٢٥٨

- يُشْتَرَطُ اتِّصَالُ الصُّفُوفِ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ٢٦٠
- الْأَمْرَاضُ قِسْمَانِ ٢٦٨
- تَحْرِيمُ سَفَرٍ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ الزَّوَالِ لَيْسَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ ٢٨١
- كُلُّ قَوْلٍ بِجَوَازِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ٢٨٢
- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سِيدَانَ تَابِعِيٌّ كَبِيرٌ، لَكِنْ غَيْرُ مَعْرُوفٍ الْعَدَالَةِ ٢٨٢
- إِذَا خَافَ بَطْلَانَ صَلَاتِهِ بِسَبْقِ الْحَدَثِ جَازَ انْفِرَادُهُ ٢٨٦
- نَفَى ابْنُ الْقَيْمِ اعْتِمَادَ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى السَّيْفِ مُطْلَقًا فِي الْخُطْبَةِ ٢٩٠
- هَلْ يَنْزِلُ عِنْدَ لَفْظِ الْإِقَامَةِ أَوْ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْخُطْبَةِ ٢٩١
- الصَّوَابُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ ضَيْقُ الْمَسْجِدِ عَنِ الْمُصَلِّينَ ٢٩٢
- الْقَوْلُ بِوُجُوبِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ جَمَاعَةً ٣٠٧
- أَوْصَافُ الْخُطْبَةِ الْمَشْرُوعَةِ فِي الْكُسُوفِ ٣٠٨
- هَلِ تَحْوِيلُ الرَّدَاءِ قَبْلَ الدُّعَاءِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْاسْتِسْقَاءِ ٣١٤
- كِتَابُ الْجَنَائِزِ ٣١٧
- حُكْمُ إِذَا تَيَقَّنَ النَّجَاةَ بِالدَّوَاءِ مِنَ الْهَلَاكِ ٣١٧
- الصَّوَابُ أَنَّهُ تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ بِإِحْرَاقٍ وَنَحْوِهِ ٣٤٠
- الْمُرَجَّحُ نَزُولُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْمُكَلَّفِ وَغَيْرِهِ ٣٤٦
- قَطَعَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُضُولِ بِأَنَّ إِفْرَادَ كُلِّ مَيِّتٍ بِقَبْرِ مُسْتَحَبٌّ ٣٤٨
- الَّذِي أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَصُولِهِ إِلَى الْمَيِّتِ خَمْسَةً ٣٤٩
- الصَّوَابُ أَنَّ الذَّبْحَ عِنْدَ الْقَبْرِ وَالصَّدَقَةَ وَنَحْوَهُمَا مُحَرَّمٌ ٣٥٠
- أَصْلُ الْعَقْرِ: ضَرْبُ قَوَائِمِ الْبَعِيرِ وَالشَّاةِ بِالسَّيْفِ وَهُوَ قَائِمٌ ٣٥١

- كِتَابُ الزَّكَاةِ ٣٥٥
- الْأَظْهَرُ فِي النَّصَابِ أَنَّهُ مُحْدِدٌ فِي الْأَثْمَانِ وَالْعُرُوضِ، وَتَقْرِبٌ فِي غَيْرِهِمَا، إِلَّا السَّائِمَةَ ... ٣٥٦
- لَا زَكَاةَ فِي حِصَّةِ الْمُضَارِبِ مِنَ الرَّبْحِ، بِخِلَافِ حِصَّةِ رَبِّ الْمَالِ ٣٥٦
- الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْمَالِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ٣٥٧
- عِنْدَ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ أَنَّ الْأَجْرَةَ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ مِنْ حِينَ قُبِضَتْ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى حَوْلٍ ٣٥٨
- الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَعُرُوضُ التِّجَارَةِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي حُكْمِ الْآخِرِ ٣٥٨
- نَذَرُ الصَّدَقَةَ بِنَصَابٍ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ ٣٦٠
- الصَّوَابُ أَنَّ الْعَمَلَ الْمَحْرَمَ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ إِذَا وَجَدَ السَّوْمَ ٣٦٣
- الطُّبَاءُ لَا زَكَاةَ فِيهَا بِلَا خِلَافٍ ٣٦٨
- سَبَبُ تَسْمِيَةِ خُلَاطَةِ الْأَوْصَافِ ٣٧٠
- الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يُضْمُّ الذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ٣٨٠
- الْمَزْكِيُّ مِنَ الْحَيِّ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ٣٨٤
- قَدْ يُؤْتَى بِـ (أَوْ) لِتَفْصِيلِ أَنْوَاعٍ مَا أَجْهَلَ مِنْ قَبْلُ ٣٩٣
- حُكْمُ تَوْكِيلِ الْمُمَيِّزِ ٣٩٦
- جَوَازُ نَقْلِ زَكَاةِ الْمَالِ لِلْحَاجَةِ ٣٩٨
- وَلَاءٌ مَنْ أُعْتِقَ فِي الزَّكَاةِ ٤٠٢
- الْمَوَانِعُ مِنْ دَفْعِ الزَّكَاةِ ثَمَانِيَةٌ ٤٠٧
- كِتَابُ الصِّيَامِ ٤١١
- رُؤْيَاةُ الْهَلَالِ قَبْلَ الْغُرُوبِ لَا تَحُلُّو مِنْ حَالَيْنِ ٤١٣

- ٤١٧ الصَّحِيحُ وَجُوبُ الإِطْعَامِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بَرؤُهُ
- ٤٣١ يُقَدِّمُ قَضَاءَ رَمَضَانَ وَجُوبًا عَلَى نَذْرِ لَا يَخَافُ قُوَّتُهُ
- ٤٣٢ الصَّوَابُ أَنَّ الصَّوْمَ الْوَاجِبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ يُقْضَى عَنْ الْمَيِّتِ
- ٤٤٦ كِتَابُ الْمَنَاسِكِ
- ٤٥١ الصَّوَابُ قَضَاءُ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ عَنْ مَنْ تَرَكَهَا عَمْدًا مَعَ الْقُدْرَةِ حَتَّى مَاتَ
- ٤٥٤ صور تجاوز الميقات
- ٤٥٦ الْأَوَّلَى فِي الْإِحْرَامِ إِنْقَاءُ الشَّعْرِ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَتَوَفَّرَ لِلْحَلْقِ أَوْ التَّقْصِيرِ
- ٤٥٨ هَلْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِ: (اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ النَّسِكَ)
- ٤٥٨ إِذَا جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِ
- ٤٥٩ أَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ
- ٤٦٠ حَاضِرُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ هُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ
- ٤٦١ شُرُوطُ وَجُوبِ الدَّمِ لِمَنْ تَمَتَّعَ سَبْعَةً
- ٤٦٣ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى نُسْكِ أَفْضَلَ
- ٤٧٣ حَاصِلُ الْكَلَامِ فِي الْإِنْزَالِ بَغَيْرِ الْوَطْءِ أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ
- ٤٧٨ وَقْتُ وَجُوبِ الْهَدْيِ
- ٤٨١ الْإِكْرَاهُ عَلَى الْحَلْقِ وَالتَّقْلِيمِ
- ٤٨١ الْفِدْيَةُ فِي الصَّيْدِ لَا يَجِبُ إِلَّا مَعَ الْعَمْدِ
- ٤٨١ قِيَاسُ حَقِّ اللَّهِ بِحَقِّ الْإِدْمِيِّ ضَعِيفٌ جَدًّا
- ٤٩١ هَلْ يُسَنُّ دُخُولُ مَكَّةَ مِنْ أَعْلَاهَا لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى مَنْ كَانَتْ فِيهِ غَيْرُ طَرِيقِهِ
- ٤٩٢ الْبَيْتُ هُوَ الْكَعْبَةُ، وَطُولُهَا فِي السَّمَاءِ ٢٧ ذِرَاعًا

- قَالَ الْأَزْرَقِيُّ فِي تَارِيخِ مَكَّةَ: ذَرَعُ طَوَافٍ سَبْعٍ بِالْكَعْبَةِ ٨٣٦ ذِرَاعًا ٤٩٦
- قَالَ الْأَزْرَقِيُّ: بَيْنَ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ وَبَيْنَ وَسْطِ الصَّفَا ١٤٢ ذِرَاعًا وَنِصْفُ ذِرَاعٍ ٤٩٩
- إِذَا سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا فَإِنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ ٥٠٠
- الصَّوَابُ أَنَّ نَمْرَةَ بِقُرْبِ عَرْفَةَ وَلَيْسَتْ مِنْهَا ٥٠٤
- النِّيَّةُ فِي الْوُقُوفِ بِعَرْفَةَ ٥٠٥
- قَدَرُ وَادِي مُحَسَّرٍ بِالذَّرَاعِ ٥٤٥ كَمَا نُقِلَ عَنِ الْأَزْرَقِيِّ ٥٠٧
- فِي اسْتِحْبَابِ الرَّشِّ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ عَلَى الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ نَظَرٌ ٥١٢
- بَيْنَ الْجَمْرَةِ الْأُولَى وَبَيْنَ الْجَمْرَةِ الْوُسْطَى ٣٠٥ أَذْرُعٌ .. قَالَهُ الْأَزْرَقِيُّ ٥١٣
- كُلُّ مَوْضِعٍ ذَكَرَ فِيهِ الْقُرْبُ وَالْبُعْدُ فَمُرَادُهُمْ بِهِ مَسَافَةُ الْقَصْرِ وَمَا دُونَهَا ٥١٦
- حُكْمُ زِيَارَةِ قَبْرِ الرَّسُولِ ﷺ ٥١٨
- حُكْمُ السَّلَامِ عِنْدَ قَبْرِ الرَّسُولِ ﷺ ٥١٨
- الصَّوَابُ: عَدَمُ وَجُوبِ الصِّيَامِ عَمَّنْ فَقَدَ الْهَدْيَ ٥٢٣
- الْبَدَلُ لَهُ حُكْمُ الْمُبْدَلِ، وَفَرْقٌ بَيْنَ التَّشْرِيكِ فِي الثَّوَابِ وَالتَّشْرِيكِ فِي الْأَشْخَاصِ ... ٥٢٦
- حُكْمُ تَوَكُّيلِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ فِي الْأُضْحِيَّةِ ٥٢٨
- إِنَّ لِلْأُضْحِيَّةِ وَقْتًا مُحْضُوصًا لَا تَتَعَدَّاهُ ٥٣٠
- الصَّوَابُ: جَوَازُ الْأَكْلِ مِنَ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ بِالتَّعْيِينِ؛ خِلَافًا لِلْأَصْحَابِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ... ٥٣٤
- التَّسْمِيَةُ بـ (عَبْدُ الْمُطَّلَبِ) ٥٣٧
- كِتَابُ الْجِهَادِ ٥٣٩
- اخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَخَذَ الْحِزْبِيَّةَ مِنَ الْكُلِّ ٥٤٧
- أَجَازَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ دُخُولَ الذَّمِّيِّ الْمَسْجِدَ لِلْمُصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ ٥٥١

- ٥٥٣ كِتَابُ الْبَيْعِ
- ٥٥٧ الْإِذْنُ الْمَحْرَمُ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ
- ٥٥٨ عُمُومُ تَحْرِيمِ الْكَلْبِ يَشْمَلُ الْمَعْلَمَ وَغَيْرَهُ
- ٥٦٥ الْعَقَارُ وَنَحْوُهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالصِّفَةِ
- ٥٦٥ الصَّوَابُ صِحَّةُ بَيْعِ الْأَنْمُودَجِ
- ٥٦٨ يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْحَمْلِ فِي الْبَيْعِ
- ٥٦٩ الْبَيْعُ بِمَا بَاعَ بِهِ فَلَانٌ فِي صِحَّتِهِ تَفْصِيلٌ
- الْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كُلَّ عَقْدٍ فِي وَقْتٍ يُطَالَبُ فِيهِ بِطَاعَةٍ وَاجِبَةٍ وَهُوَ مِمَّا يَشْغُلُ
- ٥٧٤ عَنْهَا عَادَةً أَوْ أَشْغَلَ عَنْهَا يَقِينًا فَإِنَّ الْعَقْدَ لَا يَصِحُّ
- أَسْبَابُ التَّسْعِيرِ غَالِبًا هِيَ الْغَلَاءُ، وَالْغَلَاءُ تَارَةً يَكُونُ سَبَبُهُ قِلَّةُ الْإِنْتِاجِ أَوْ كَثْرَةُ
- ٥٨١ النَّاسِ
- ٥٨٣ بَيْنَ شَرْطِ الشَّيْءِ وَالشَّرْطِ فِيهِ فَرْقٌ
- ٥٩٤ يُشْتَرَطُ كَوْنُ تَفَرُّقِهِمَا [أَيِ الْبَيْعَانِ] اخْتِيَارًا
- ٦٠٣ الْمُهَاسِةُ الْمُنَاقَصَةُ فِي الثَّمَنِ
- ٦٠٥ قَالَ فِي (الْقَامُوسِ): وَأَعْسَرُ يَسْرُ يَعْمَلُ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا
- ٦٠٥ قَالَ فِي (الْمُغْنِيِّ): لَيْسَ الْأَعْسَرُ بِعَيْبٍ لِعَمَلِهِ بِإِحْدَى يَدَيْهِ
- ٦٠٦ الصَّوَابُ أَنَّ الْعُقْمَ وَعَدَمَ الْحَيْضِ عَيْبٌ
- ٦١٩ مُدَّعِي الشَّرْطِ الْفَاسِدِ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ قَوْلُهُ مَثَلًا فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ
- ٦٢٣ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الطَّعَامِ إِذَا اشْتَرِيَ بِكَيْلٍ أَوْ جَزَافًا إِلَّا بَعْدَ قَبْضِهِ
- ٦٢٦ الْمِيعَ الَّذِي مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ سَبْعَةُ أَصْنَافٍ

- ٦٣٦ الشَّيْرُجُ دُهْنُ السَّمْسِمِ
 الأوراقُ النَّقْدِيَّةُ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا حِينَ ظَهَرَتْ. وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَجْرِي فِيهَا
 ٦٤٣ رَبًّا النَّسِيئَةَ دُونَ رَبِّ الْفَضْلِ
 إِذَا كَانَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ شَيْءٌ فَأَخَذَ عَنْهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ
 ٦٤٦ بِقَدْرِ حَقِّهِ أَوْ أَقَلَّ
 ٦٥٤ إِذَا اخْتَلَفَا فِي تَشَقُّقِ الطَّلَعِ وَنَحْوِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ
 ٦٥٥ الظَّاهِرُ أَنَّ تَأْبِيرَ بَعْضِ النَّخْلَةِ كِتَابِيرُ جَمِيعِهَا
 الهِبَةُ عَقْدٌ تَبْرُعُ مَحْضٍ، لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا الْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِ الْمَوْهُوبِ عَلَى الْقَوْلِ
 ٦٧٤ الصَّحِيحِ
 ٦٧٧ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسِيرٍ، مَتْرُوكٌ
 ٧٠١ أَنْ يَضْمَنَ رَجُلَانِ رَجُلًا وَاحِدًا، فَهَذِهِ لَهَا صُورٌ
 ٧٠٣ ضَمَانُ الْعَهْدَةِ صُورَتَانِ
 ٧٠٤ إِنْ قَضَى الصَّامِنُ الدَّيْنَ فِيهِ ثَلَاثُ صُورٍ
 ٧٠٥ مِنَ الْفُرُوقِ بَيْنَ الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ
 ٧٠٦ الْأَصْلُ فِي الْعُقُودِ وَالشُّرُوطِ الَّتِي تُضْمَنُ مَصْلَحَةُ الْأَصْلِ فِيهَا الْإِبَاحَةُ
 ٧١١ قَاعِدَةُ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْحَالَ لَا يَلْزَمُ تَأْجِيلُهُ بِالتَّأْجِيلِ
 ٧١٣ مَسْأَلُهُ إِنْ كَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُفْلِسًا لَهَا ثَلَاثُ حَالَاتٍ
 ٧٢٥ الْحُكُورَةُ وَضَعُ دَرَاهِمٍ مُعَيَّنَةٍ عَلَى قِطْعَةٍ مُحْتَكِرَةٍ مِنَ الْأَرْضِ أَوِ الْبُسْتَانِ وَنَحْوِهِ.....
 ٧٢٩ مَذْبَغَةٌ تَرَكَهَا صَاحِبُهَا، ثُمَّ أَرَادَ تَجْدِيدَهَا، فَهَلْ يَمْلِكُ ذَلِكَ؟



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
نبذة مختصرة عن فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين	٩
صورة من المخطوط	١٧
مقدمة الكتاب	١٩
كتاب الطهارة	٢٨
المياه باعتبار ما تتنوع إليه	٣٠
باب الآنية	٤٣
باب الاستنجاء	٤٩
باب السواك وسنن الوضوء	٥٦
باب قروض الوضوء وصفته	٦٣
أقسام التسمية	٦٨
باب المسح على الخفين	٧١
باب نواقض الوضوء	٧٨
الفقهاء السبعة	٧٩
حكم اشتراط الطهارة لصلاة الجنازة	٨٤
باب الغسل	٧٨
علامات المني	٨٦
باب التيمم	٩٤

- ٩٧..... التِيْمُّمُ لِحَوْفِ قَوْتِ الْوَقْتِ
- ١٠٣..... بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ الْحُكْمِيَّةِ
- ١٠٦..... مَسْأَلَةُ نَجَاسَةِ الْخَمْرِ
- ١١٠..... بَابُ الْحَيْضِ
- ١١٧..... حُكْمُ مَنْ يَلْحَقُهُ السَّلْسُ رَاكِعًا وَسَاجِدًا
- ١١٩..... الْفَرْقُ بَيْنَ الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ
- ١٢٠..... كِتَابُ الصَّلَاةِ
- ١٢٠..... حُكْمُ الْقَضَاءِ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ وَالسَّكَرَانِ
- ١٢٥..... بَابُ الْأَذَانِ
- ١٢٥..... الْأَذَانُ لِلنِّسَاءِ
- ١٢٧..... صِفَةُ الْأَذَانِ
- ١٣٠..... الْكَلَامُ بَيْنَ الْأَذَانِ
- ١٣١..... الْأَذَانُ قَبْلَ الْوَقْتِ
- ١٣٤..... بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ
- ١٣٨..... مَنْ لَمْ يَجِدْ وَقْتَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ
- ١٣٩..... الْمُرَادُ بِاللَّيْلِ
- ١٤٢..... قَضَاءُ الصَّلَاةِ الْحَاضِرَةِ وَمَا يُجْمَعُ إِلَيْهَا قَبْلَهَا
- ١٤٣..... قَضَاءُ الْفَوَائِتِ
- ١٤٥..... عَوْرَةُ الرَّجُلِ
- ١٤٩..... الْفَرْقُ بَيْنَ الشُّرَّةِ وَالْمَاءِ فِي مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ وَالِاسْتِعَارَةِ

- ١٥١ اسْتِعْمَالُ الصُّورِ
- ١٥٣ أَوَّلُ مَنْ كَسَى الكَعْبَةَ
- ١٥٧ الأماكِنُ التي لا تصحُّ الصلاةُ فيها
- ١٥٩ الصَّلَاةُ داخلِ الكَعْبَةِ
- ١٦٧ تَعْيِينُ الصَّلَاةِ فِي النِّيَّةِ
- ١٦٧ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
- ١٦٩ اشْتِرَاطُ نِيَّةِ الإِمَامِ الإِمَامَةَ
- ١٧٢ بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ
- ١٧٧ تَنْكِيسُ الشُّورِ
- ١٧٨ التَّطْبِيقُ
- ١٨٥ الرِّوَايَاتُ فِي رَفْعِ الْمِرْأَةِ يَدَيْهَا فِي الصَّلَاةِ
- ١٨٧ فَضْلٌ: وَيُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ التِّفَاتُهُ
- ١٨٧ صُورُ الإِقْعَاءِ
- ١٩٠ الصلاةُ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ
- ١٩٥ رَدُّ السَّلَامِ بِالْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ
- ١٩٨ فَضْلٌ: أَرْكَائُهَا
- ٢٠٣ بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ
- ٢١٠ فَضْلٌ: فِي الْكَلَامِ عَلَى السُّجُودِ لِلنَّقْصِ
- ٢١٢ سُجُودُ الْمَأْمُومِ إِذَا لَمْ يَسْجُدِ الإِمَامُ
- ٢١٥ بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ وَأَوْقَاتِ النَّهْيِ

- ٢١٧ القِرَاءَةُ فِي الْوُتْرِ
- ٢٢٠ التَّرَاوِيحُ
- ٢٢٢ السُّنَنُ الرَّابِتَةُ
- ٢٢٤ فَضْلٌ: وَصَلَاةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ
- ٢٢٥ التَّطَوُّعُ بِرَكْعَةٍ
- ٢٢٨ قِرَاءَةُ السَّجْدَةِ فِي صَلَاةِ السَّرِّ
- ٢٣٢ حُكْمُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ
- ٢٣٤ بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ
- ٢٤١ مَسْأَلَةُ السَّبْقِ
- ٢٤٣ فَضْلٌ: فِي أَحْكَامِ الْإِمَامَةِ
- ٢٤٥ حُكْمُ قَوْلٍ: «لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ»
- ٢٤٨ إِمَامَةُ الْأَخْرَسِ بِمِثْلِهِ
- ٢٤٨ إِمَامَةُ الْعَاجِزِ
- ٢٥٣ صَلَاةُ الْمَغْرِبِ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي الْعِشَاءَ
- ٢٥٥ فَضْلٌ: فِي مَوْقِفِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِينَ
- ٢٥٨ صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فَذَا خَلْفَ الرَّجُلِ
- ٢٥٨ لَوْ تَقَدَّمَ مَفْضُولٌ فَهَلْ يُؤَخَّرُ لِلْفَاضِلِ
- ٢٦٠ فَضْلٌ: فِي أَحْكَامِ الْإِقْتِدَاءِ
- ٢٦٠ اتِّصَالُ الصُّفُوفِ
- ٢٦٤ فَضْلٌ: فِي الْأَعْذَارِ الْمُسْقِطَةِ لِلْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ

- ٢٦٦ بَابُ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْدَارِ
- ٢٦٧ الصَّلَاةُ عَلَى الْوِسَادَةِ
- ٢٦٨ الْأَمْرَاضُ قِسْمَانِ
- ٢٧٠ فَضْلٌ: فِي قَصْرِ الْمُسَافِرِ الصَّلَاةَ
- ٢٧٠ الْقَصْرُ فِي النَّزْهَةِ وَالْفُرْجَةِ
- ٢٧٤ فَضْلٌ: فِي الْجَمْعِ
- ٢٧٨ فَضْلٌ: صَلَاةُ الْخَوْفِ صَحَّتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
- ٢٣٤ بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ
- ٢٨٢ فَضْلٌ: يُشْتَرَطُ لِصَحَّتِهَا
- ٢٨٢ وَقْتُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ
- ٢٩١ هَلْ يَنْزِلُ عِنْدَ لَفْظِ الْإِقَامَةِ أَوْ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْخُطْبَةِ
- ٢٩٢ فَضْلٌ: وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ
- ٢٩٤ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «لَا يَخْتِاجُ لِنَظِيرٍ»
- ٢٩٩ بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ
- ٣٠٣ الْقِرَاءَةُ فِي الْأُولَى بِـ ﴿قَ﴾ وَفِي الثَّانِيَةِ بِـ ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ﴾
- ٣٠٧ بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ
- ٣١١ بَابُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ
- ٣١٤ هَلِ التَّخْوِيلُ قَبْلَ الدُّعَاءِ أَوْ بَعْدَهُ
- ٣١٧ كِتَابُ الْجَنَائِزِ
- ٣١٨ التَّدَاوِي بِالْحَرَامِ

- فَصْلٌ: فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ ٣٢٢
- تَغْمِيضُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَائِضِ وَالْجُنُبِ ٣٢٠
- شَهِيدُ الْمَعْرَكَةِ وَالْمَقْتُولُ ظُلْمًا ٣٢٩
- فَصْلٌ: فِي الْكَفَنِ ٣٣٢
- فَصْلٌ: فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ ٣٣٦
- الصَّلَاةُ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ بِإِحْرَاقٍ وَنَحْوِهِ ٣٤٠
- فَصْلٌ: فِي حَمْلِ الْمَيِّتِ وَدَفْنِهِ ٣٤٢
- الْقِيَامُ لِلْجَنَازَةِ ٣٤٤
- مَا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَصُولِهِ إِلَى الْمَيِّتِ خَمْسَةً ٣٤٩
- الدَّبْحُ عِنْدَ الْقَبْرِ وَالصَّدَقَةُ ٣٥٠
- فَصْلٌ: تُسَنُّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ ٣٥٢
- كِتَابُ الزَّكَاةِ ٣٥٥
- الْمُسْتَفَادُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ٣٥٧
- الْأُجْرَةُ ٣٥٨
- الدَّيْنُ الْمُؤَجَّلُ وَالْمَجْحُودُ ٣٥٩
- نَذْرُ الصَّدَقَةِ بِنَصَابٍ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ ٣٦٠
- بَابُ زَكَاةِ بَيْمَةِ الْأَنْعَامِ ٣٦٣
- فَصْلٌ: فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ ٣٦٦
- فَصْلٌ: فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ ٣٦٨
- الْغَنَمُ الْوَحْشِيَّةُ ٣٦٨

٣٧٣	بَابُ زَكَاةِ الْحُبُوبِ وَالْتِمَارِ
٣٧٦	فَصْلٌ: يَجِبُ عَشْرُ الْخُ
٣٨٠	بَابُ زَكَاةِ النَّقْدَيْنِ
٣٨٤	الْمَزْكَى مِنَ الْحَلِيِّ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ
٣٨٥	بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ
٣٨٨	بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ
٣٩٢	فَصْلٌ: يَجِبُ فِي الْفِطْرَةِ صَاعٌ
٣٩٤	بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ
٤٠٠	بَابُ أَهْلِ الزَّكَاةِ
٤٠٢	وَلَاءٌ مَنْ أُعْتِقَ فِي الزَّكَاةِ
٤٠٧	فَصْلٌ: لَا يُجْزِئُ أَنْ تُدْفَعَ إِلَى هَاشِمِيٍّ
٤٠٧	الْمَوَانِعُ مِنْ دَفْعِ الزَّكَاةِ
٤١١	كِتَابُ الصِّيَامِ
٤١٣	رُؤْيَاهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ لَا تَحُلُو مِنْ حَالَيْنِ
٤٢٢	بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَمَا يُوجِبُ الْكُفَّارَةَ
٤٢٥	فَصْلٌ: وَمَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ
٤٢٨	بَابُ مَا يُكْرَهُ وَمَا يُسْتَحَبُّ فِي الصَّوْمِ وَحُكْمُ الْقَضَاءِ
٤٣٤	بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ
٤٣٤	عِيدُ الْأَبْرَارِ
٤٤٠	بَابُ الْإِعْتِكَافِ

- ٤٤٦ **كِتَابُ الْمَنَاسِكِ**
- ٤٥١ مَنْ تَرَكَ الْحَجَّ عَمْدًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ
- ٤٥٣ **بَابُ الْمَوَاقِيتِ**
- ٤٥٤ صُورٌ تَجَاوَزُ الْمِيقَاتِ
- ٤٥٦ **بَابُ الْإِحْرَامِ**
- ٤٥٨ إِذَا جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ
- ٤٥٩ أَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ
- ٤٦١ شُرُوطُ وَجُوبِ الدَّمِ لِمَنْ تَمَتَّعَ
- ٤٦٣ التَّزَامُ مَا أَحْرَمَ بِهِ
- ٤٦٥ **بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ**
- ٤٦٧ الْإِسْتِظْلَالُ بِمَحْمَلٍ وَنَحْوِهِ
- ٤٧٣ الْإِنْزَالُ بِغَيْرِ الْوَطْءِ
- ٤٧٧ **بَابُ الْفِدْيَةِ**
- ٤٧٨ وَقْتُ وَجُوبِ الْهَدْيِ
- ٤٨٠ **فَصْلٌ: فِيمَنْ كَرَّرَ مُحْظُورًا**
- ٤٨٣ **بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ**
- ٤٨٦ **بَابُ حُكْمِ صَيْدِ الْحَرَمِ**
- ٤٩١ **بَابُ ذِكْرِ دُخُولِ مَكَّةَ**
- ٤٩٢ طُولُ الْكَعْبَةِ وَعَرْضُهَا
- ٤٩٩ **فَصْلٌ: فِي اسْتِيلَامِ الْحَجَرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَامِ**

٤٩٩	الْعَلَمُ الْأَوَّلُ
٥٠٣	بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
٥٠٥	النِّيَّةُ فِي الْوُقُوفِ
٥١٨	زِيَارَةُ قَبْرِ الرَّسُولِ ﷺ
٥١٨	السَّلَامُ عِنْدَ الْقَبْرِ
٥١٩	فَصْلٌ: فِي الْإِفَاضَةِ إِلَى مَكَّةَ
٥٢٢	بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ
٥٢٥	بَابُ الْهَدْيِ وَالْأُضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ
٥٣١	فَصْلٌ: فِي تَعْيِينِ الْهَدْيِ وَالْأُضْحِيَّةِ
٥٣٦	فَصْلٌ: تُسَنُّ الْعَقِيقَةُ
٥٣٧	قَوْلُهُ ﷺ: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»
٥٣٩	كِتَابُ الْجِهَادِ
٥٤٦	فَصْلٌ: وَيَصِحُّ الْأَمَانُ مِنْ مُسْلِمٍ إلَّا
٥٤٧	بَابُ عَقْدِ الذِّمَّةِ وَأَحْكَامِهَا
٥٤٩	فَصْلٌ فِي أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ
٥٥٢	فَصْلٌ فِيمَا يَنْقُضُ الْعَهْدَ
٥٥٣	كِتَابُ الْبَيْعِ
٥٥٦	شُرُوطُ الْبَيْعِ
٥٥٨	تَحْرِيمُ الْكَلْبِ
٥٦٥	بَيْعُ الْأَنْمُودَجِ

- فَصْلٌ: وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَلَا الشَّرَاءُ مِمَّنْ تَلَزَمَهُ الْجُمُعَةُ ٥٧٤
- التَّسْعِيرُ ٥٨١
- بَابُ الشُّرُوطِ فِي الْبَيْعِ ٥٨٣
- مَنْ بَاعَ أَمَةً وَشَرَطَ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ يَتَسَرَّى بِهَا لَا لِلْخِدْمَةِ ٥٩٠
- بَابُ الْخِيَارِ وَقَبْضِ الْمَبِيعِ وَالْإِقَالَةِ ٥٩٣
- الْمُهَاكَسَةُ ٦٠٣
- فَصْلٌ فِي التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ ٦٢٢
- فَائِدَةٌ: إِنْ قَبِضَ الْمَكِيلَ وَنَحَوَهُ جِزَافًا ٦٢٦
- بَابُ الرِّبَا وَالصَّرْفِ ٦٣٠
- فَصْلٌ: وَيَحْرُمُ رِبَا النِّسِيَّةِ ٦٤٣
- الْأَوْرَاقُ النَّقْدِيَّةُ ٦٤٣
- فَائِدَةٌ: إِذَا كَانَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ شَيْءٌ فَأَخَذَ عَنْهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ ٦٤٦
- فَصْلٌ: وَمَتَى افْتَرَقَ الْمُتَصَارِفَانِ بِأَبْدَانِهِمَا إلَخُ ٦٤٧
- بَابُ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالْتِمَارِ ٦٥٠
- فَصْلٌ: وَمَنْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ رَهَنَ نَحْلًا تَشَقَّقَ طَلْعُهُ ٦٥٢
- إِذَا اخْتَلَفَا فِي تَشَقُّقِ الطَّلَعِ وَنَحْوِهِ ٦٥٤
- بَابُ السَّلَمِ ٦٦٣
- بَابُ الْقَرْضِ ٦٧٧
- بَابُ الرَّهْنِ ٦٨٣
- هَلْ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُؤْجِرَهُ الرَّهْنُ؟ ٦٨٤

٦٩٢	فَصْلٌ: وَيَكُونُ الرَّهْنُ عِنْدَ مَنْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ أَمَانَةً إِنْ خُ
٦٩٣	لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ بَيْتُهُ وَمَاتَتْ
٦٩٦	فَصْلٌ: وَلِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَرْكَبَ مِنَ الرَّهْنِ مَا يُرْكَبُ إِنْ خُ
٦٩٧	اسْتِخْدَامُ الرَّقِيقِ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ
٧٠٠	بَابُ الضَّمانِ
٧٠١	تَعَدُّ الضَّامِنِ
٧٠٣	ضَمَانُ الْعَهْدَةِ صُورَتَانِ
٧٠٥	فَصْلٌ: فِي الْكَفَالَةِ
٧٠٥	مِنْ الْفُرُوقِ بَيْنَ الضَّمانِ وَالْكَفَالَةِ
٧٠٩	بَابُ الْحَوَالَةِ
٧١٥	بَابُ الصُّلْحِ
٧٢١	فَصْلٌ: فِي الصُّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ
٧٣٣	فهرس الأحاديث والآثار
٧٣٧	فهرس الفوائد
٧٥١	فهرس الموضوعات



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



سلسلة مؤلفات
فضيلة الشيخ

١٦١

التعليق على الفروض المبرحة

للشيخ العلامة للتحقيق أبو السعادات منصور بن يونس البهوتي الحنبلي

المتوفى سنة ١٠٥١ هـ

نقدته الأبرار سمع رضى الله عنه وأسكنه جنة

بقائم

فضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الثاني

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التعليق على
الفروض المربع

٢

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين

التعليق على الروض المربع / مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - ط ١ - القصيم، ١٤٣٧ هـ

٧٢٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٦١)

ردمك: ٦ - ٨٥ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٠ - ٨٧ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج ٢)

١ - الفقه الحنبلي أ - العنوان

١٤٣٧/٤٨٠٦

ديوي: ٢٥٨،٤

رقم الإيداع: ١٤٣٧/٤٨٠٦

ردمك: ٦ - ٨٥ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٠ - ٨٧ - ٨١٦٣ - ٦٠٣ - ٩٧٨ (ج ٢)

حقوق الطبع محفوظة

لمؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيرياً بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى

١٤٣٧ هـ

يطلب الكتاب من :

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

المملكة العربية السعودية

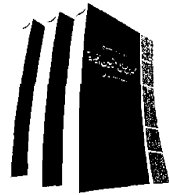
القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص.ب: ١٩٢٩

هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - فاكس: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوال المبيعات: ٠٥٥٠٧٣٣٧٦٦

www.ibnothaimeen.com

info@binothaimeen.com



الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدرة للنشر والتوزيع - شارع محمد مقلد - متفرع من مصطفى النحاس

بجوار سوبر ماركت أولاد رجب

هاتف وفاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول: ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٦١)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التعليق على الفرض المربع

للشيخ العلامة المحقق أو السعادات منصور بن يوسف البهوتي الحنبلي

المتوفى سنة ١٠٥١هـ

نعمته الدبراسع رحمه ورضوانه وأسكنه فسيح جناته

بقلم
فضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الثاني

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ الْحَجَرِ

وَهُوَ فِي اللَّغَةِ التَّضْيِيقُ وَالْمَنْعُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَرَامُ وَالْعَقْلُ حَجَرًا.

وَشَرْعًا: مَنَعَ إِنْسَانٍ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِي مَالِهِ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: حَجَرٌ لِحَقِّ الْغَيْرِ كَعَلَى مُفْلِسٍ، وَحَجَرٌ لِحَقِّ نَفْسِهِ كَعَلَى نَحْوِ صَغِيرٍ.

«وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَفَاءِ شَيْءٍ مِنْ دَيْنِهِ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ وَحَرَمَ حَبْسُهُ» وَمُلَازِمَتُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

فَإِنْ ادَّعَى الْعُسْرَةَ^[١]، وَدَيْنُهُ عَنْ عَوْضٍ، كَثَمَنِ وَقَرْضٍ أَوْ لَا، وَعُرِفَ لَهُ مَالٌ سَابِقُ الْعَالِبِ بَقَاؤُهُ، أَوْ كَانَ أَقَرَّ بِالْمَلَاءَةِ - حَبَسَ إِنْ لَمْ يُقِمَّ بَيْنَهُ تَخْرِبُ بَاطِنِ حَالِهِ^[٢]، وَتُسْمَعُ قَبْلَ حَبْسٍ وَبَعْدَهُ، وَإِلَّا حَلَفَ وَخَلَّى سَبِيلَهُ.

«وَمَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى وَفَاءِ دَيْنِهِ لَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ» لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى الْحَجَرِ عَلَيْهِ «وَأَمْرٌ» أَيُّ: وَوَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ أَمْرُهُ «بِوَفَائِهِ» بِطَلَبِ غَرِيمِهِ؛

[١] وَفِي (الْفُرُوعِ)^(١): قَالَ شَيْخُنَا: وَمَنْ أَقَرَّ بِالْقُدْرَةِ فَادَّعَى إِعْسَارًا وَأَمَكَنَ عَادَةً

قَبْلُ^(٢) اهـ.

[٢] وَيَكْفِي اثْنَانِ، وَعَنْهُ: بَلْ ثَلَاثَةٌ.

(١) الفروع (٦/٤٥٦).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٤٨٠).

لِحَدِيث: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ» وَلَا يَتَرَخَّصُ مَنْ سَافَرَ قَبْلَهُ، وَلِغَرِيمٍ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا^(١) مَنَعُهُ مِنْ غَيْرِ جِهَادٍ مُتَعَيْنٍ، حَتَّى يُوثَّقَ بِرَهْنٍ مُحَرَّرٍ، أَوْ كَفِيلٍ مَلِيٍّ «فَإِنْ أَبَى» الْقَادِرُ وَفَاءَ الدَّيْنِ الْحَالِ «حُبْسَ بَطْلَبِ رَبِّهِ» ذَلِكَ؛ لِحَدِيث: «لِيَ الْوَاجِدُ ظُلْمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُمَا.

قَالَ الْإِمَامُ: قَالَ وَكَيْعُ: «عِرْضُهُ: شَكْوَاهُ» وَ«عُقُوبَتُهُ: حَبْسُهُ».

فَإِنْ أَبَى عَزْرُهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى «فَإِنْ أَصَرَ» عَلَى عَدَمِ قَضَاءِ الدَّيْنِ «وَلَمْ يَبِعْ مَالَهُ بِأَعَهُ الْحَاكِمُ وَقَضَاهُ» لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ؛ وَدَفْعًا لِضَرَرِ رَبِّ الدَّيْنِ بِالتَّأخِيرِ.

«وَلَا يُطَالَبُ» مَدِينٌ «بِ» دَيْنٍ «مُؤَجَّلٍ» لِأَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ أَدَاؤُهُ قَبْلَ حُلُولِهِ، وَلَا يُحْجَرُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِهِ «وَمَنْ مَالُهُ لَا يَفِي بِمَا عَلَيْهِ» مِنَ الدَّيْنِ «حَالًا وَجَبَ» عَلَى الْحَاكِمِ «الْحَجْرُ عَلَيْهِ بِسُؤَالِ غُرْمَائِهِ» كُلِّهِمْ «أَوْ بَعْضِهِمْ» لِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ، وَبَاعَ مَالَهُ» رَوَاهُ الْحَلَالُ بِإِسْنَادِهِ.

«وَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهُ» أَيُّ: إِظْهَارُ حَجْرِ الْمُفْلِسِ، وَكَذَا السَّفِيهِ؛ لِيَعْلَمَ النَّاسُ بِحَالِهِ، فَلَا يُعَامِلُوهُ إِلَّا عَلَى بَصِيرَةٍ.

«وَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ» أَيُّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لِفُلْسٍ «فِي مَالِهِ» الْمَوْجُودِ وَالْحَادِثِ بِإِثْرٍ أَوْ غَيْرِهِ.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢١٧): تَبَتُّهُ: ظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ السَّفَرُ غَيْرَ مُحْوَفٍ، أَوْ كَانَ الدَّيْنُ لَا يَحِلُّ قَبْلَ مُدَّتِهِ (فَيُرْزَقُ)^[١].

[١] وَظَاهِرُهُ أَيْضًا: سَوَاءٌ أَكَانَ الْمَدِينُ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا، وَهُوَ مُحَلٌّ نَظَرٍ.

«بَعْدَ الْحَجَرِ» بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ أَوْ تَدْبِيرٍ^(١) «وَلَا إِفْرَارُهُ عَلَيْهِ» أَي: عَلَى مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحْجُورٌ عَلَيْهِ، وَأَمَّا تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ قَبْلَ الْحَجَرِ عَلَيْهِ فَصَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ رَشِيدٌ، غَيْرُ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ، لَكِنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِضْرَارُ بِغَيْرِمِهِ.

«وَمَنْ بَاعَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ شَيْئًا»^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٢٢): قَوْلُهُ: «وَمَنْ بَاعَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ شَيْئًا...» الْخ؛ وَشَرَطَ كَوْنُ مُفْلِسٍ حَيًّا إِلَى أَخْذِهَا، وَبَقَاءَ كُلِّ عَوَضِهَا فِي ذِمَّتِهِ، وَكَوْنُ كُلِّهَا فِي مِلْكِهِ، إِلَّا إِذَا جَمَعَ الْعَقْدُ عَدَدًا، فَيَأْخُذُ مَعَ تَعَذُّرِ بَعْضِهِ مَا بَقِيَ، وَكَوْنُ السَّلْعَةِ بِحَالِهَا: لَمْ تُوْطَأْ بِكَرٍّ، وَلَمْ يُجْرَحْ^(٢) قِنْ، وَلَمْ يُخْلَطْ بِغَيْرٍ مُتَمَيِّزٍ، وَلَمْ تَتَغَيَّرْ صِفَتُهَا بِمَا يُزِيلُ اسْمَهَا، كَنَسِيجِ غَزْلِ، وَخُبْزِ دَقِيقٍ، وَجَعْلِ دُهْنٍ صَابُونًا، وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ كَشَفْعَةٍ وَجَنَائَةٍ وَرَهْنٍ، وَإِنْ أَسْقَطَهُ رَبُّهُ فَكَمَا لَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ، وَلَمْ يَزِدْ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً كَسِمْنٍ، وَتَعَلَّمَ صَنْعَةً، وَتَجَدَّدَ حَمْلٌ، لَا إِنْ وَلَدَتْ. انْتَهَى.

مَفْهُومُهُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ حَيَاةُ رَبِّ الدَّيْنِ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ صَحِيحٌ، وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ لِلرُّجُوعِ حَيَاةُ رَبِّ الدَّيْنِ، فَلَيْسَ لِرُورَثَتِهِ الرُّجُوعُ، وَمَشَى عَلَيْهِ فِي (الْإِقْنَاعِ) (خَطَهُ).....

[١] وَعَنْهُ: «وَعِثِّي»^(١) اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

[٢] وَقِيلَ: وَطَأُ الْبِكْرِ وَجَرَحُ الْقِنْ لَا يَمْنَعُ الرُّجُوعَ. قُلْتُ: وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ نَقَصَتْ صِفَتُهَا فَالْبَائِعُ مُحْيَرٌّ بَيْنَ أَخْذِهَا بِصِفَتِهَا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ وَقَدْ رَضِيَهَا نَاقِصَةً، وَبَيْنَ تَرْكِهَا وَيَضْرِبُ مَعَ الْغَرَمَاءِ - لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، وَمَا هُوَ بَعِيدٌ.

قَبْلَ الْحَجَرِ^[١]، وَوَجَدَهُ بَاقِيًا بِحَالِهِ^[٢].....

= قَوْلُهُ: «وَلَمْ يَزِدْ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً...» إِنْخ؛ وَعَنْهُ: أَنَّ الزِّيَادَةَ الْمُتَّصِلَةَ لَا تَمْنَعُ الرَّجُوعَ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَلَعَلَّ هَذَا الْقَوْلَ هُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّهُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ (خَطُّهُ)^[٣].

[١] قَوْلُهُ: «وَمَنْ بَاعَهُ أَوْ أَقْرَضَهُ قَبْلَ الْحَجَرِ...» إِنْخ؛ ظَاهِرُهُ: أَنَّ الرَّجُوعَ بَعَيْنِ مَالِهِ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ الْحَجَرِ، وَصَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ، لَكِنْ ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ) ص ١٠٥ ج ٢ أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا عَجَزَ عَنِ الثَّمَنِ كَانَ لِلْبَائِعِ الرَّجُوعُ فِي عَيْنِ مَالِهِ، سِوَاءَ حَكَمِ الْحَاكِمِ بِفَلْسِهِ أَمْ لَا. وَطَرَدُ هَذَا عَجْزُ الزَّوْجِ عَنِ الصَّدَاقِ أَوْ الْوَطْءِ أَوْ النَّفَقَةِ أَوْ الْكِسْوَةِ، فَلِلْمَرْأَةِ الْفَسْخُ. وَطَرَدُهُ إِذَا عَجَزَتْ عَنِ الْعِوَضِ فِي الْخُلْعِ كَانَ لِلزَّوْجِ الرَّجْعَةُ، وَإِذَا صَالَحَ عَنِ الْقِصَاصِ بِشَيْءٍ وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ مَا صَالَحَ عَلَيْهِ كَانَ لَهُ الْعَوْدُ إِلَى طَلَبِ الْقِصَاصِ. اهـ. قُلْتُ: وَمَا قَالَهُ هُوَ طَرَدُ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ، وَالصَّوَابُ.

[٢] فَإِنْ خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ كَأَن بَاعَهَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا فَلِلْأَوَّلِ الرَّجُوعُ أَيْضًا، وَيُقَرَّعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّانِي. وَقِيلَ: يُخْتَصُّ بِهَا، وَقِيلَ: لَا رُجُوعَ لِلْأَوَّلِ، وَقِيلَ: إِنْ عَادَتْ إِلَى الْمُفْلِسِ بِسَبَبٍ جَدِيدٍ لَمْ يَرْجِعْ، وَإِنْ عَادَتْ بِفَسْخٍ فَلَهُ الرَّجُوعُ. اهـ (إِنْصَافٌ) بِمَعْنَاهُ^(١).

[٣] قُلْتُ: وَعَلَى قِيَاسِ كَلَامِ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ تَكُونُ الزِّيَادَةُ لِلْمُفْلِسِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ عَنْهُ فِي (الْقَوَاعِدِ) فِي أَنَّ النَّهَاءَ الْمُتَّصِلَ لَا يَتَّبِعُ، وَقَالَ عَنْ مَسْأَلَةِ الْبَائِعِ إِذَا رَجَعَ بَعَيْنِ مَالِهِ عَلَى الْمُفْلِسِ وَقَدْ زَادَ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً: إِنَّهُ يَتَخَرَّجُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ فِي الرَّدِّ بِالْغَيْبِ أَنَّ يَرْجِعَ الْبَائِعُ هَهُنَا، وَيَرُدُّ قِيمَةَ الزِّيَادَةِ^(٢) كَمَا لَوْ صَبَغَ الْمُفْلِسُ الثَّوبَ. اهـ مِنَ الْقَاعِدَةِ ٨١.

(١) الإنصاف (٥/ ٢٨٩).

(٢) مسائل أحمد رواية إسحاق بن منصور رقم (١٨٠١).

وَلَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا مِنْ ثَمَنِهِ - فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ^[١]؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَدْرَكَ مَتَاعَهُ عِنْدَ إِنْسَانٍ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَكَذَا لَوْ أَقْرَضَهُ أَوْ بَاعَهُ شَيْئًا «بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ «رَجَعَ فِيهِ» إِذَا وَجَدَهُ بِعَيْنِهِ «إِنْ جَهِلَ حَجْرَهُ» لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ بِجَهْلِ حَالِهِ.

«وَالَا» يَجْهَلُ الْحَجْرَ عَلَيْهِ «فَلَا»^[٢] رُجُوعَ لَهُ فِي عَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَيَرْجِعُ بِثَمَنِ الْمَبِيعِ، وَبَدَلَ الْقَرْضِ، إِذَا انْفَكَّ حَجْرُهُ.

«وَإِنْ تَصَرَّفَ» الْمُفْلِسُ «فِي ذِمَّتِهِ» بِشِرَاءٍ أَوْ ضَمَانٍ أَوْ نَحْوِهِمَا «أَوْ أَقَرَّ» الْمُفْلِسُ «بِذَيْنٍ أَوْ» أَقَرَّ بِ«جِنَايَةٍ»^[٣] تُوجِبُ قَوْدًا أَوْ مَالًا - صَحَّ «تَصَرَّفُهُ فِي ذِمَّتِهِ، وَإِقْرَارُهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلتَّصَرُّفِ، وَالْحَجْرُ مُتَعَلِّقٌ بِمَالِهِ لَا بِذِمَّتِهِ.

«وَيُطَالَبُ بِهِ» أَيُّ: بِمَا لَزِمَهُ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ وَنَحْوِهِ، وَمَا أَقَرَّ بِهِ «بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ عَنْهُ» لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا مَنَعْنَا تَعَلُّقَهُ بِمَالِهِ لِحَقِّ الْغُرْمَاءِ، فَإِذَا اسْتَوْفِيَ فَقَدْ زَالَ الْعَارِضُ.

[١] وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْفَسْخِ، فَعَلَى هَذَا لَا يُشَارِكُ الْغُرْمَاءُ إِنْ زَادَ ثَمَنُهُ عَنْ قِيَمَتِهِ وَقْتَ أَخْذِهِ.

[٢] وَقِيلَ: لَهُ الرُّجُوعُ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ مُطْلَقًا.

[٣] وَأَمَّا لَوْ جَنَى فَقَالَ فِي (الْمُنْتَهَى) وَ(شَرْحِهِ): وَإِنْ جَنَى مُحْجُورٌ عَلَيْهِ لِفُلْسٍ جِنَايَةً تُوجِبُ مَالًا أَوْ قِصَاصًا وَاخْتَبِرَ السَّالُّ شَارَكَ مَجْنِيَّ عَلَيْهِ الْغُرْمَاءَ، كَالْجِنَايَةِ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ^(١) اهـ.

«وَيَبِيعُ الْحَاكِمُ مَالَهُ» أَي: مَالَ الْمُفْلِسِ الَّذِي لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الدَّيْنِ بِشَمَنِ مِثْلِهِ
أَوْ أَكْثَرَ «وَيُقَسَّمُ ثَمَنُهُ» فَوْرًا «بِقَدْرِ دَيُونِ غُرْمَائِهِ» الْحَالَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ جُلُّ الْمَقْصُودِ
مِنَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ، وَفِي تَأْخِيرِهِ مَطْلٌ، وَهُوَ ظَالِمٌ لَهُمْ.

«وَلَا يَحِلُّ» دَيْنٌ «مُوجَلٌّ بِفَلْسٍ» مَدِينٍ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ حَقٌّ لِلْمُفْلِسِ فَلَا يَسْقُطُ
بِفَلْسِهِ كَسَائِرِ حُقُوقِهِ «وَلَا» يَحِلُّ مُوجَلٌّ أَيْضًا «بِمَوْتٍ» ^(١) مَدِينٍ «إِنْ وَثَّقَ وَرَثَتُهُ
بِرَهْنٍ» يُحْرَزُ «أَوْ كَفِيلٍ مِلِيٍّ» بِأَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ قِيَمَةِ التَّرَكَةِ أَوْ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ
حَقٌّ لِلْمَيِّتِ، فَوُرِثَ عَنْهُ كَسَائِرِ حُقُوقِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوَثَّقُوا حَلٌّ؛ لِغَلَبَةِ الضَّرَرِّ.

«وَإِنْ ظَهَرَ غَرِيمٌ» لِلْمُفْلِسِ «بَعْدَ الْقِسْمَةِ» لِمَالِهِ لَمْ تُنْقَضْ وَ«رَجَعَ عَلَى الْغُرْمَاءِ
بِقِسْطِهِ» لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَاضِرًا شَارَكَهُمْ، فَكَذَا إِذَا ظَهَرَ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٢٥): قَوْلُهُ: «وَلَا يَحِلُّ مُوجَلٌّ بِمَوْتٍ» هُوَ مِنْ
الْمُفْرَدَاتِ، وَعَنْهُ: يَحِلُّ؛ وَفَاقًا لِأَكْثَرِهِمْ (خَطُّهُ). فَإِذَا كَانَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ مُوجَلٌّ، وَقُلْنَا:
لَا يَحِلُّ الْمُوجَلُّ إِذَا وَثَّقَ الْوَرَثَةُ، هَلْ يَكُونُ التَّوْثِيقُ مِنَ التَّرَكَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا؟ مَالُ ابْنِ
نَصْرِ اللَّهِ إِلَى الثَّانِيَةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ (خَطُّهُ) ^(١).

[١] فَائِدَةٌ: مَتَى قُلْنَا بِالْحُلُولِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الدَّيْنَ كُلَّهُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ،
وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْأَصْحَابِ، وَقَدَّمَهُ فِي (الْفَائِقِ) قَالَ: وَالْمُخْتَارُ سُقُوطُ جُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ فِي
مُقَابَلَةِ الْأَجَلِ، وَهُوَ مَاخُودٌ مِنَ الْوَضْعِ وَالتَّأْجِيلِ. اهـ.
قُلْتُ: وَهُوَ حَسَنٌ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ) ^(١) وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَإِنْ بَقِيَ عَلَى الْمُفْلِسِ بَقِيَّةٌ وَلَهُ صَنْعَةٌ أُجْبِرَ عَلَى التَّكْسِبِ لَوْفَائِهَا، كَوَقْفٍ وَأُمَّ وَلَدٍ يَسْتَغْنِي عَنْهُمَا.

«وَلَا يَفُكُّ حَجْرَهُ إِلَّا حَاكِمٌ»^[١] لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِحُكْمِهِ، فَلَا يَزُولُ إِلَّا بِهِ، وَإِنْ وَقَّى مَا عَلَيْهِ، انْفَكَّ الْحَجْرُ بِلَا حَاكِمٍ؛ لَزَوَالِ مُوجِبِهِ.

[١] وَفِيهِ وَجْهٌ: يَزُولُ بِقَسَمِ مَالِهِ.



فَصْلٌ فِي الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لِحَظِهِ

«وَيُحْجَرُ عَلَى السَّفِيهِ، وَالصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونِ؛ لِحَظِهِمْ» إِذِ الْمَصْلَحَةُ تَعُودُ عَلَيْهِمْ، بِخِلَافِ الْمُفْلِسِ، وَالْحَجَرُ عَلَيْهِمْ عَامٌّ فِي ذِمَّتِهِمْ وَمَالِهِمْ، وَلَا يَحْتَاجُ لِحَاكِمٍ، فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُمْ قَبْلَ الْإِذْنِ.

«وَمَنْ أَعْطَاهُمْ مَالَهُ بَيْعًا أَوْ قَرْضًا» أَوْ وَدِيعَةً وَنَحْوَهَا «رَجَعَ بَعِيْنُهُ» إِنْ بَقِيَ؛ لِأَنَّهُ مَالُهُ «وَإِنْ» تَلَفَ فِي أَيْدِيهِمْ أَوْ «اتَّلَفُوهُ لَمْ يَضْمِنُوا» لِأَنَّهُ سَلَّطَهُمْ عَلَيْهِ بِرِضَاهُ، عَلِمَ بِالْحَجَرِ أَوْ لَا؛ لِتَقْرِيطِهِ.

«وَيَلْزَمُهُمْ أَرْشُ الْجِنَايَةِ» إِنْ جَنَوْا؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْرِيطَ فِي الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ، وَالْإِتْلَافُ يَسْتَوِي فِيهِ الْأَهْلُ وَغَيْرُهُ.

«و» يَلْزَمُهُمْ أَيْضًا «ضَمَانُ مَالٍ مَنْ لَمْ يَدْفَعْهُ إِلَيْهِمْ» لِأَنَّهُ لَا تَقْرِيطَ مِنَ الْمَالِكِ، وَالْإِتْلَافُ يَسْتَوِي فِيهِ الْأَهْلُ وَغَيْرُهُ.

«وَإِنْ نَمَّ لِصَغِيرٍ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً» حُكِمَ بِبُلُوغِهِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ: «عُرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجْزِنِي»^[١]، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَأَجَازَنِي»^[٢] مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

[١] زَادَ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ: «وَلَمْ يَرِنِ بَلَغْتُ»^(١).

[٢] زَادَ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ: «وَرَأَيْ بَلَغْتُ» وَسَنَدُهُمَا صَحِيحٌ.

«أَوْ نَبَتْ حَوْلَ قُبْلِهِ شَعْرٌ خَشِنٌ»^(١) حُكِمَ بِبُلُوغِهِ «لِأَنَّ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ لَمَّا حَكَمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بِقَتْلِهِمْ، وَسَبَّي ذُرَارِيَّهِمْ أَمَرَ أَنْ يُكْشَفَ عَنْ مُؤْتَرِرِهِمْ، فَمَنْ أَنْبَتْ فَهُوَ مِنَ الْمُقَاتِلَةِ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ فَهُوَ مِنَ الذَّرِّيَّةِ، وَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقَعَةٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«أَوْ أَنْزَلَ» حُكِمَ بِبُلُوغِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ [النور: ٥٩].

«أَوْ عَقَلَ مَجْنُونٌ، وَرَشَدًا» أَي: مَنْ بَلَغَ وَعَقَلَ «أَوْ رَشَدَ سَفِيهٌ - زَالَ حَجْرُهُمْ» لَزَوَالِ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ ءَاسَأْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦].

«بِلَا قَضَاءٍ» حَاكِمٍ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ بِغَيْرِ حُكْمِهِ، فزَالَ لِرِزْوَالِ مُوجِبِهِ بِغَيْرِ حُكْمِهِ. «وَتَزِيدُ الْجَارِيَّةُ» عَلَى الذَّكَرِ «فِي الْبُلُوغِ بِالْحَيْضِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٢٨): قَوْلُهُ: «خَشِنٌ» أَي: قَوِيٌّ (ح.ع.ن) وَعَنْهُ: لَا عِبْرَةَ بِنَبَاتِ الشَّعْرِ الْخَشِنِ حَوْلَ الْقُبْلِ (خَطُّهُ)^[١].

[١] قُلْتُ: وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ أَنَّهُ مُعْتَبَرٌ فِي الدَّمِيِّينَ دُونَ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّ الدَّمِيَّ يَبْعُدُ أَنْ يَسْتَعْجَلَ الْإِنْبَاتَ بِمُعَالَجَةٍ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُدْرِكُ الْإِنْبَاتُ عَلَيْهِ جَزِيَّةٌ، بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ فَقَدْ يُعَالَجُهُ. وَفُهُمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْإِنْبَاتَ بِمُعَالَجَةٍ لَا عِبْرَةَ بِهِ، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ صَرِيحِ كَلَامِهِمْ فَيَمْنُ أَقَرَّ وَادَّعَى أَنَّ إِنْبَاتَهُ بِعِلَاجٍ، قَالُوا: فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْبُلُوغِ لِمَنْ أَنْبَتْ بِعِلَاجٍ؛ لِأَنَّا تَيَبَّنَّا أَنَّ هَذَا الْإِنْبَاتَ كَانَ قَبْلَ أَوَانِهِ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

«وَإِنْ حَمَلَتْ» الْجَارِيَةُ «حُكْمَ بُلُوغِهَا» عِنْدَ الْحَمْلِ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ إِنْزَالِهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةَ بِخَلْقِ الْوَلَدِ مِنْ مَائِهَا، فَإِذَا وَلَدَتْ حُكْمَ بُلُوغِهَا مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّهُ الْيَقِينُ.

«وَلَا يَنْفَكُ» الْحَجْرُ عَنْهُمْ «قَبْلَ شُرُوطِهِ»^[١] السَّابِقَةِ بِحَالٍ، وَلَوْ صَارَ شَيْخًا.

«وَالرُّشْدُ الصَّلَاحُ فِي الْمَالِ» لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ ءَانَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦] أَيُّ: صَلَاحًا فِي أَمْوَالِهِمْ، فَعَلَى هَذَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَالُهُ وَإِنْ كَانَ مُفْسِدًا لِدِينِهِ، وَيُؤْتَسَّرُ رُشْدُهُ «بِأَنْ يَتَصَرَّفَ مِرَارًا فَلَا يُغْبِنُ» غُبْنًا فَاحِشًا «غَالِبًا، وَلَا يَبْذُلُ مَالَهُ فِي حَرَامٍ» كَخَمْرِ وَآلَاتِ هَوٍ «أَوْ فِي غَيْرِ فَائِدَةٍ» كَغِنَاءٍ^[٢]، وَنَفْطٍ؛ لِأَنَّ مَنْ صَرَفَ مَالَهُ فِي ذَلِكَ عَدَّ سَفِيهًا.

«وَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ» أَيِ الصَّغِيرِ «حَتَّى يُخْتَبَرَ» لِيُعْلَمَ رُشْدُهُ «قَبْلَ بُلُوغِهِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ﴾ [النساء: ٦] الْآيَةِ، وَالِاخْتِبَارُ يُخْتَصُّ بِالْمَرَاهِقِ، الَّذِي يَعْرِفُ الْمُعَامَلَةَ وَالْمَصْلَحَةَ.

«وَوَلِيُّهُمْ» أَيُّ: وَلِيُّ السَّفِيهِ الَّذِي بَلَغَ سَفِيهًا وَاسْتَمَرَّ، وَالصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونِ «حَالِ الْحَجْرِ الْأَبِّ» الرَّشِيدُ الْعَدْلُ وَلَوْ ظَاهِرًا؛ لِكَمَالِ شَفَقَتِهِ «ثُمَّ وَصِيَّةٌ» لِأَنَّهُ نَائِبُهُ، وَلَوْ بِجُعْلٍ

[١] وَيُقْبَلُ قَوْلُ الصَّبِيِّ إِنَّهُ بَلَغَ بِاخْتِلَامٍ إِذَا أُمْكَنَ صِدْقُهُ بِأَنْ يَكُونَ قَدْ بَلَغَ عَشْرًا، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنَّهُ بَلَغَ بِسِنٍّ إِلَّا بَيِّنَةً، وَكَذَا إِبْنَاتٍ، فَيَحْتَاجُ إِلَى النَّظَرِ إِلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ مُنْبِتًا وَلَا فَقَوْلُهُ كَذِبٌ، ذَكَرُوا هَذِهِ الْمَبَاحِثَ فِي الْإِقْرَارِ.

[٢] أَيُّ: غِنَاءٍ مُبَاحٍ، وَأَمَّا الْمُحَرَّمُ فَيَدْخُلُ فِي بَذْلِ الْمَالِ فِي الْحَرَامِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

وَتَمَّ مُتَبَرِّعٌ «تَمَّ الْحَاكِمُ» لِأَنَّ الْوِلَايَةَ انْقَطَعَتْ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ فَتَعَيَّنَتْ لِلْحَاكِمِ.
وَمَنْ فُكَّ عَنْهُ الْحَجَرُ فَسَفِهَ أُعِيدَ عَلَيْهِ، وَلَا يَنْظَرُ فِي مَالِهِ إِلَّا الْحَاكِمُ^[١]، كَمَنْ
جُنَّ بَعْدَ بُلُوغٍ وَرُشْدٍ.

«وَلَا يَتَصَرَّفُ لِأَحَدِهِمْ وَلِيُّهُ إِلَّا بِالْأَحْظَ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ
إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٣٤] وَالسَّفِيهُ وَالْمَجْنُونُ فِي مَعْنَاهُ.

«وَيَتَجَرُّ»^(١) وَلِيُّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ «لَهُ مَجَانًا» أَيُّ: إِذَا اتَّجَرَ وَلِيُّ الْيَتِيمِ فِي مَالِهِ كَانَ
الرَّبْحُ كُلُّهُ لِلْيَتِيمِ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءُ مَالِهِ، فَلَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهُ إِلَّا بِعَقْدٍ، وَلَا يَعْقِدُ الْوَلِيُّ لِنَفْسِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٣٢-٢٣٣): فَأَيْدَتَانِ:

الْأُولَى: قَالَ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ): وَلَوْ مَاتَ الْوَصِيُّ وَجْهَلْ بَقَاءُ مَالِ مُوَلَّيِهِ كَانَ دَيْنًا
فِي تَرِكَتِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَلَّى عَلَى الْيَتَامَى إِلَّا مَنْ كَانَ قَوِيًّا خَيْرًا بِمَا وَلِيَ عَلَيْهِ، أَمِينًا عَلَيْهِ،
وَالْوَاجِبُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْوَلِيُّ بِهَذِهِ الصِّفَةِ أَنْ يَسْتَبْدَلَ بِهِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ الْمُسَمَّاةَ، لَكِنْ
إِذَا عَمِلَ لِلْيَتَامَى اسْتَحَقَّ أَجْرَةَ الْمَثَلِ، كَالْعَمَلِ فِي سَائِرِ الْعُقُودِ الْفَاسِدَةِ. اهـ.

الثَّانِيَةُ: لَوْ مَاتَ مَنْ يَتَجَرُّ لِيَتِيمِهِ وَلِنَفْسِهِ، وَقَدْ اشْتَرَى شَيْئًا وَلَمْ يُعْرِفْ لِمَنْ هُوَ؟ فَقَالَ
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَمْ يُقَسِّمَ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ يُوقِفِ الْأَمْرَ؛ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، بَلْ مَذْهَبُ أَحْمَدَ
رَحِمَهُ اللَّهُ: يُقَرَّعُ، فَمَنْ قَرَعَ حَلَفَ وَأَخَذَهُ. قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: إِذَا وَقَعَتِ الْقُرْعَةُ لِلْيَتِيمِ فَمَنْ
يُحْلِفُ، وَكَيْفَ يُحْلِفُ؟^[٢] (ح.م.ص) وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ: يُحْلِفُ الْيَتِيمُ إِذَا بَلَغَ (خَطُّهُ).....

[١] وَقِيلَ: يَنْظَرُ فِيهِ وَلِيُّهُ الْأَوَّلُ، كَمَا لَوْ بَلَغَ سَفِيهُهَا.

[٢] قُلْتُ: وَلَوْ قِيلَ بِكَوْنِهَا لِلْوَرَثَةِ بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا اشْتَرَاهُ مُورَثُهُمْ أَنَّهُ لَهُمْ،

لَا سِيَّامًا إِذَا كَانَ يَكْتُبُ مَا يَتَجَرُّ بِهِ لِلْيَتِيمِ وَلَمْ نَجِدْ كِتَابَتَهُ هَذَا الشَّيْءَ الْمُسْتَبْتَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَلَهُ دَفْعُ مَالِهِ» لِمَنْ يَتَجَرَّ فِيهِ «مُضَارَبَةٌ بِجُزْءٍ» مَعْلُومٍ «مِنَ الرِّبْحِ» لِلْعَامِلِ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ أَبْضَعَتْ مَالَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلِأَنَّ الْوَلِيَّ نَائِبٌ عَنْهُ فِيهَا فِيهِ مَصْلَحَتُهُ.

وَلَهُ الْبَيْعُ نِسَاءً، وَالْقَرْضُ بِرَهْنٍ^(١)، وَإِدَاعُهُ، وَشِرَاءُ الْعَقَارِ، وَبِنَاؤُهُ لِمَصْلَحَةٍ^(٢)،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٣٤): قَوْلُهُ: «لِمَصْلَحَةٍ» عَائِدٌ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ. وَالْمَشْهُورُ: جَوَازُ قَرْضِهِ لِمَلِيٍّ لِمَصْلَحَةٍ بِلَا رَهْنٍ. وَفِي (الْمُقْنِعِ): يُقْرِضُهُ بِرَهْنٍ (خَطُّهُ)^(٢).

ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ إِنْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ فَهِيَ مُرَجَّحَةٌ، وَإِلَّا فَلَا تَرْجِيحَ؛ لِأَنَّ حُصُولَ مَالِ الْيَتِيمِ بِيَدِهِ وَتَصَرُّفِهِ فِيهِ يُلْحَقُهُ بِمَالِهِ بِجَامِعِ التَّصَرُّفِ فِي كُلِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «بِرَهْنٍ» لَمْ أَرَهُ فِي (الْمُنْتَهَى) وَلَا (الْإِقْنَاعِ) بَلْ قَالَا: لِمَصْلَحَةٍ وَأَمِينٍ مَلِيٍّ وَلَوْ بِلَا رَهْنٍ^(١) وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ مَا هُنَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمِينًا، لَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ؛ إِذْ ظَاهِرُهُ الْمَنْعُ مِنْ غَيْرِ الْأَمِينِ مُطْلَقًا. وَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَلَهُ بَيْعُهُ نِسَاءً، وَقَرْضُهُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا لِمَصْلَحَةٍ^(٢). وَقِيلَ: بِرَهْنٍ. وَفِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ يُقْرِضُهُ بِرَهْنٍ. وَسِيَاقُ كَلَامِهِمْ لِحِطَّةٍ. وَفِي (الْتَرَاغُيبِ): فِي قَرْضِهِ بِرَهْنٍ - زَادَ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ) - وَإِشْهَادِ رِوَايَتَيْنِ. أَهْ مُلَخَّصًا^(٣) فَبِذَلِكَ ظَهَرَ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ هُنَا مَا شِىَ عَلَى قَوْلٍ آخَرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّعْيِيرَ بِاللَّامِ هُنَا إِمَّا لِدَفْعِ خِلَافٍ مَنْ يَمْنَعُ - إِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَمْنَعُ - وَإِمَّا لِدَفْعِ تَوْهُمِ الْمَنْعِ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ وَجُوبُ مَا يَرَى فِيهِ الْمَصْلَحَةُ؛

(١) منتهى الإرادات (٢/ ٥٠٣)، والإقناع (٢/ ٢٢٤).

(٢) الفروع (٧/ ١٣).

(٣) الإنصاف (٥/ ٣٢٨ - ٣٢٩).

وَشِرَاءُ الْأُضْحِيَّةِ لِمُوسَى، وَتَرْكُهُ فِي الْمَكْتَبِ بِأَجْرَةٍ، وَلَا يَبِيعُ عَقَارَهُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ.

«وَيَأْكُلُ الْوَلِيُّ الْفَقِيرُ مِنْ مَالِ مُوَلَّيْهِ» ^(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦] «الْأَقْلَ مِنْ كِفَايَتِهِ أَوْ أُجْرَتِهِ» أَي: أُجْرَةُ عَمَلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ بِالْعَمَلِ وَالْحَاجَةَ جَمِيعًا فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَأْخُذَ إِلَّا مَا وَجَدَا فِيهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٣٦): تَذْنِيبٌ: مَا ذَكَرَهُ الْمَاتِنُ مِنْ أَنَّ لِلْوَلِيِّ الْفَقِيرِ الْأَكْلَ مِنْ مَالِ مُوَلَّيْهِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَاكِمَ أَوْ أَمِينَهُ، فَإِنْ كَانَ فَلَا، وَبِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَبًا، فَإِنْ كَانَ فَلَهُ الْأَكْلُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فَقِيرًا ^(١).

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ وَالْأَصْحَابُ أَنْفُسُهُمْ قَالُوا: لَا يَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ إِلَّا بِمَا هُوَ أَحَظُّ، وَهَكَذَا، وَلَهُ تَرْكُهُ فِي الْمَكْتَبِ بِأَجْرَةٍ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَعْلِيمُهُ مَا يَنْفَعُهُ وَلَوْ بِأَجْرَةِ الْعَادَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي (الْمُنْتَهَى) أَنَّ الْأَبَ كَغَيْرِهِ، لَا يَأْكُلُ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ^(١) وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ (الْمُخْتَصَرِ) وَصَرَّحَ فِي (الْإِقْنَاعِ) بِخِلَافِهِ ^(٢) وَعَلَّلَ ذَلِكَ فِي شَرْحِهِ بِأَنَّ لِلْأَبِ التَّمْلُكَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ ^(٣) وَعَلَى هَذَا فَلَا يَكُونُ مَا يَأْخُذُهُ الْأَبُ بِسَبَبِ الْوِلَايَةِ وَلَكِنْ بِسَبَبِ أَنَّ لَهُ الْأَخْذَ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَنْبَغِي اسْتِثْنَاؤُهُ؛ لِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ. قَالَه كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ ابْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) منتهى الإرادات (٢/ ٥٠٨ - ٥٠٩).

(٢) الإقناع (٢/ ٢٢٨).

(٣) كشف القناع (٣/ ٤٥٥).

«مَجَانًا» فَلَا يَلْزَمُهُ عَوْضُهُ إِذَا أَيْسَرَ؛ لِأَنَّهُ عَوَّضَ عَنْ عَمَلِهِ، فَهُوَ فِيهِ كَالْأَجِيرِ
وَالْمُضَارِبِ «وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ» بِيَمِينِهِ «وَالْحَاكِمُ» بِغَيْرِ يَمِينٍ «بَعْدَ فِكِّ الْحَجَرِ فِي
النَّفَقَةِ» وَقَدَرَهَا مَا لَمْ يُخَالِفْ عَادَةً وَعُرْفًا.

وَلَوْ قَالَ: أَنْفَقْتُ عَلَيْكَ مُنْذُ سَتَيْنِ، فَقَالَ: مِنْ سَنَةٍ^[١] - قُدِّمَ قَوْلُ الصَّبِيِّ؛
لِأَنَّ الْأَصْلَ مُوَافَقَتُهُ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِع).

«و» يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ أَيْضًا فِي وُجُودِ «الضَّرُورَةِ وَالْغِبْطَةِ» إِذَا بَاعَ عَقَارَهُ
وَادَّعَاهُمَا ثُمَّ أَنْكَرَهُ «و» يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَلِيِّ أَيْضًا فِي «التَّلَفِ» وَعَدَمِ التَّفْرِيطِ؛ لِأَنَّهُ
أَمِينٌ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَتُهُ.

«و» يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي «دَفْعِ الْمَالِ» إِلَيْهِ بَعْدَ رُشْدِهِ^[٢]؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ،

[١] وَصُورَةُ هَذِهِ: أَنْ يَكُونَ لِلصَّبِيِّ مَالٌ غَائِبٌ، فَيَنْفِقُ عَلَيْهِ الْوَلِيُّ مِنْ مَالِهِ، فَإِذَا
حَضَرَ مَالُ الصَّبِيِّ قَالَ: أَنْفَقْتُ عَلَيْكَ مُنْذُ سَتَيْنِ؛ لِيَرْجِعَ بِنَفَقَتَيْهِمَا عَلَيْهِ، فَيُنْكِرُ الصَّبِيُّ.
أَوْ يَكُونَ لِلصَّبِيِّ وَلِيٌّ سَابِقٌ، فَيَدَّعِي الْوَلِيُّ الْجَدِيدُ أَنَّهُ تَوَلَّاهُ وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ مُنْذُ سَتَيْنِ، وَيُنْكِرُ
الصَّبِيُّ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ. فَأَمَّا الْوَلِيُّ الْمُسْتَمِرُّ الَّذِي يُنْفِقُ مِنْ مَالِ
الصَّبِيِّ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي قَدْرِ النَّفَقَةِ وَرَمْنَهَا؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ، وَلَمْ يَدَّعِ شَيْئًا يُخَالِفُ الْأَصْلَ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَدَفْعِ الْمَالِ إِلَيْهِ بَعْدَ رُشْدِهِ» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُقْبَلَ
إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَقَوَاهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالْإِشْهَادِ عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَيْهِمْ. وَقَالَ أَيْضًا: وَيَحْتَمِلُ أَنْ
لَا يُقْبَلَ قَوْلُهُ إِلَّا فِي الْأَخْطِيَةِ فِي الْبَيْعِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ^(١) اهـ.

وَإِنْ كَانَ بِجُعْلٍ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي دَفْعِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِنَفْعِهِ كَالْمُرْتَهِنِ، وَلَوْلِيٍّ مُّخَيَّرَ وَسَيِّدُهُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ فَيَنْفَكَّ عَنْهُ الْحَجَرُ فِي قَدَرٍ مَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ.

«وَمَا اسْتَدَانَ الْعَبْدُ لِرَمِّ سَيِّدِهِ» أَدَاؤُهُ «إِنْ أُذِنَ لَهُ» فِي اسْتِدَانَتِهِ بِبَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ؛ لِأَنَّهُ غَرَّ النَّاسَ بِمُعَامَلَتِهِ «وَالْإِلَّا» يَكُنْ اسْتَدَانَ بِأَذْنِ سَيِّدِهِ «فَ» لَمَّا اسْتَدَانَهُ «فِي رَقَبَتِهِ» يُخَيِّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ بَيْعِهِ وَفِدَائِهِ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيمَتِهِ، أَوْ دَيْنِهِ، وَلَوْ أَعْتَقَهُ^(١).

وَإِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ بَاقِيَةً رُدَّتْ لِرَبِّهَا «كَاسْتِدَاعِهِ» أَيُّ: أَخَذِهِ وَدِيْعَةً فَيَتْلَفُهَا «وَأَرْشَ جَنَائِيهِ وَقِيمَةَ مُتْلَفِهِ» فَيَتَعَلَّقُ ذَلِكَ كُلُّهُ بِرَقَبَتِهِ، وَيُخَيِّرُ سَيِّدُهُ كَمَا نَقَدَّمْ.

وَلَا يَتَبَرَّعُ الْمَأْذُونُ لَهُ بِدَرَاهِمَ وَلَا كِسُوفَةٍ، بَلْ بِإِهْدَاءٍ مَأْكُولٍ، وَإِعَارَةِ دَابَّةٍ، وَعَمَلٍ دَعْوَةٍ بِلَا إِسْرَافٍ، وَلِغَيْرِ الْمَأْذُونِ لَهُ الصَّدَقَةُ مِنْ قُوَّتِهِ، بِنَحْوِ رَغِيْفٍ إِذَا لَمْ يَضُرَّهُ، وَلِلْمَرْأَةِ الصَّدَقَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا بِذَلِكَ، مَا لَمْ تَضْطَرِّ الْعَادَةَ، أَوْ يَكُنْ بِخِيَلًا، أَوْ تَشْكُ فِي رِضَاهُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٢٣٨): فَائِدَةٌ: قَالَ الشَّيْخُ عُثْمَانُ فِي (حَاشِيَةِ الْمُتَهَيِّ): دَيْنُ الْعَبْدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّةِ السَّيِّدِ، وَهِيَ الدُّيُونُ الَّتِي أُذِنَ لَهُ فِيهَا. وَقِسْمٌ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ، وَهِيَ دِيُونُ غَيْرِ الْمَأْذُونِ لَهُ مِمَّا ثَبَتَ بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارِ السَّيِّدِ. وَقِسْمٌ يَتَعَلَّقُ بِذِمَّةِ الْعَبْدِ، وَهُوَ مَا لَمْ يَثْبُتْ بِغَيْرِ إِقْرَارِ الْعَبْدِ فَقَطْ. اهـ^[١].

[١] أَقُولُ: وَثَمَّ قِسْمٌ رَابِعٌ يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهِ، وَذَكَرُوهُ فِي جِنَايَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ إِذَا كَانَتْ خَطَأً. وَقِسْمٌ خَامِسٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ وَلَا بِكَسْبِهِ وَلَا ذِمَّةِ سَيِّدِهِ، وَهِيَ جِنَايَةُ الْمَغْصُوبِ، فَإِنَّهَا تَلْزُمُ غَاصِبِهِ. وَقِسْمٌ سَادِسٌ هَدَرٌ، وَهِيَ جِنَايَةُ الْمَغْصُوبِ عَلَى مَالِ غَاصِبِهِ أَوْ نَفْسِهِ فِي غَيْرِ قَوْلِهِ.

بَابُ الْوَكَاةِ

بِفَتْحِ الْوَائِ وَكَسْرِهَا: التَّفْوِيضُ.

تَقُولُ: وَكَلْتُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ، أَيْ: فَوَضَعْتُهُ إِلَيْهِ.

وَاصْطِلَاحًا: اسْتِنَابَةً جَائِزِ التَّصَرُّفِ مِثْلَهُ فِيمَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ.

«تَصِحُّ» الْوَكَاةُ «بِكُلِّ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ» كَ «أَفْعَلَ كَذَا» أَوْ «أَذْنْتُ لَكَ فِي فِعْلِهِ» وَنَحْوِهِ، وَتَصِحُّ مُؤَقَّتَةً، وَمُعَلَّقَةً بِشَرْطِ كَوَصِيَّةٍ وَإِبَاحَةِ أَكْلِ، وَوِلَايَةِ قَضَاءٍ، وَإِمَارَةٍ.

«وَيَصِحُّ الْقَبُولُ عَلَى الْفَوْرِ وَالْتَّرَاحِي» بِأَنْ يُوَكَّلَهُ فِي بَيْعِ شَيْءٍ، فَيَبِيعُهُ بَعْدَ سَنَةٍ، أَوْ يُبْلِغُهُ أَنَّهُ وَكَّلَهُ بَعْدَ شَهْرٍ، فَيَقُولُ: قَبِلْتُ «بِكُلِّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ دَالٌّ عَلَيْهِ» أَيْ: عَلَى الْقَبُولِ؛ لِأَنَّ قَبُولَ وَكَلَايَةِ عَلَيْهِ السَّلَامَ كَانَ بِفِعْلِهِمْ، وَكَانَ مُتَرَاخِيًا عَنْ تَوَكِيلِهِ إِيَّاهُمْ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدَعِ) وَيُعْتَبَرُ تَعْيِينُ الْوَكِيلِ.

«وَمَنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ» لِنَفْسِهِ «فَلَهُ التَّوَكِيلُ» فِيهِ «وَالْتَّوَكُّلُ فِيهِ» أَيْ: جَازَ أَنْ يَسْتَنْيِبَ غَيْرَهُ، وَأَنْ يَتَوَبَّعَ عَنْ غَيْرِهِ؛ لِإِنْتِفَاءِ الْمَفْسَدَةِ، وَالْمُرَادُ فِيمَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ، وَيَأْتِي، وَمَنْ لَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ بِنَفْسِهِ فَنَائِبُهُ أَوَّلَى^[١]، فَلَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ مَا سَيَمْلِكُهُ،

[١] وَيُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ تَوَكِيلُ الْأَعْمَى بَصِيرًا فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَى رُؤْيِيَةٍ فِي شِرَائِهِ.

أَوْ طَلَاقٍ مَنْ يَتَزَوَّجُهَا لَمْ يَصَحَّ^(١)، وَيَصَحُّ تَوْكِيلُ امْرَأَةٍ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا وَغَيْرِهَا،
وَأَنْ يَتَوَكَّلَ وَاجِدُ الطَّوْلِ فِي قَبُولِ نِكَاحِ أَمَةٍ لِمَنْ تُبَاحُ لَهُ، وَغَنِيٌّ لِفَقِيرٍ فِي قَبُولِ زَكَاةٍ،
وَفِي قَبُولِ نِكَاحِ أُخْتِهِ وَنَحْوِهَا^(١١) لِأَجْنَبِيٍّ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٤١): قَوْلُهُ: «لَمْ يَصَحَّ» لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَمْلِكُهُ
الْمُوكَّلُ حِينَ التَّوَكُّلِ، ذَكَرَهُ الْأَزْجِيُّ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي (الْفُرُوعِ). وَلَوْ قَالَ: إِنْ تَزَوَّجَتْ
هَذِهِ فَقَدْ وَكَلْتُكَ فِي طَلَاقِهَا، وَإِنْ اشْتَرَيْتُ هَذَا الْعَبْدَ فَقَدْ وَكَلْتُكَ فِي عِتْقِهِ، صَحَّ إِنْ قُلْنَا:
يَصَحُّ تَعْلِيْقُهُمَا عَلَى مِلْكِهِمَا^(١٢) وَإِلَّا فَلَا.

وَقِيلَ: بَلَى، قَالَهُ فِي (الْفُرُوعِ) انْتَهَى مَا فِي شَرْحِهِ.

وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْوَكَالَתَ الْمُعَلَّقَةَ لَا تَصَحُّ إِلَّا حَيْثُ تَصَحُّ الْوَكَالَتُ الْمُنْجِزَةُ عَلَى الصَّحِيحِ،
وَالْفَرْقُ بَيْنَ عِتْقِ مَا سَيَمْلِكُهُ وَطَلَاقٍ مَنْ سَيَتَزَوَّجُهَا: أَنَّ الْعِتْقَ قُرْبَةٌ وَيَتَشَوَّفُ إِلَيْهِ الشَّارِعُ،
بِخِلَافِ الطَّلَاقِ. اهـ (م.خ).

[١] وَيَصَحُّ أَنْ يَتَوَكَّلَ الْمَجْهُودُ عَلَيْهِ لِفَلَسٍ فِي بَيْعٍ وَشِرَاءٍ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ بِأَعْيَانِ
مَالِهِ، وَلَكِنْ يَصَحُّ تَصَرُّفُهُ فِي ذِمَّتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَالْمَذْهَبُ: يَصَحُّ تَعْلِيْقُ الْعِتْقِ دُونَ الطَّلَاقِ. وَقِيلَ: لَا يَصَحُّ فِي الْجَمِيعِ^(١)؛
لِحَدِيثٍ: «لَا عِتْقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ»^(٢) وَفِي الْإِسْتِدْلَالِ بِالْحَدِيثِ عَلَى عَدَمِ الصَّحَّةِ
نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: لَا عِتْقَ مُنْجِزٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المغني (١٣/ ٤٨٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٩٠)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب في الطلاق قبل النكاح، رقم
(٢١٩٠)، والترمذي: كتاب الطلاق، باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح، رقم (١١٨١)، من حديث
عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

«وَيَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِي كُلِّ حَقٍّ آدَمِيٍّ مِنَ الْعُقُودِ» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَلَّ عُرْوَةَ بْنَ الْجَعْدِ فِي الشِّرَاءِ، وَسَائِرِ الْعُقُودِ: كَالِإِجَارَةِ، وَالْقَرْضِ، وَالْمُضَارَبَةِ، وَالْإِبْرَاءِ، وَنَحْوِهَا فِي مَعْنَاهُ.

«وَالْفُسُوحُ» كَالْخُلْعِ، وَالْإِقَالَةِ «وَالْعَتَقِ، وَالطَّلَاقِ» لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي الْإِنْشَاءِ، فَجَازَ فِي الْإِزَالَةِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى «وَالرَّجْعَةِ، وَتَمَلُّكِ الْمُبَاحَاتِ»^[١] مِنَ الصَّيْدِ، وَالْحَشِيشِ، وَنَحْوِهِ^[٢] كَأَحْيَاءِ الْمَوَاتِ؛ لِأَنَّهُمَا تَمَلُّكُ مَالٍ بِسَبَبٍ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ، فَجَازَ كَالِإِتِّبَاعِ «لَا الظَّهَارِ» لِأَنَّهُ قَوْلٌ مُنْكَرٌ وَزُورٌ «وَاللَّعَانِ وَالْأَيْمَانِ» وَالنُّدُورِ، وَالْقِسَامَةِ، وَالْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ، وَالشَّهَادَةِ، وَالرِّضَاعِ، وَالِإِلْتِقَاطِ، وَالِإِغْتِنَامِ، وَالْغَضَبِ، وَالْجَنَائَةِ، فَلَا تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَتَمَلُّكِ الْمُبَاحَاتِ» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ.

قُلْتُ: وَالنَّفْسُ تَمِيلُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُوَكَّلَ لَا يَمْلِكُهُ عِنْدَ الْوَكَالَةِ، وَهُوَ مِنَ الْمُبَاحَاتِ، فَمَنْ اسْتَوَلَى عَلَيْهِ مَلِكُهُ^(١) أَهْ كَلَامُهُ.

[٢] وَمِثْلُهُ التَّوَكُّلُ فِي الْإِقْرَارِ، فَيَصِحُّ، وَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ عَلَى الْمَذْهَبِ. وَقَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْوَكَالََةَ فِيهِ إِقْرَارٌ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِينَ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِقْرَارٍ^(٢).

قُلْتُ: وَاعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنَ الْأَصْحَابِ.

(١) الْإِنْصَافُ (٥/٣٥٨).

(٢) الْإِنْصَافُ (٥/٣٥٧).

«و» تَصِحُّ الْوَكَالَةُ أَيْضًا «فِي كُلِّ حَقٍّ لِلَّهِ تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ مِنَ الْعِبَادَاتِ» كَتَفَرِّقَةِ صَدَقَةٍ، وَزَكَاةٍ، وَنَذْرِ، وَكَفَّارَةٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَبْعَثُ عُمَّالَهُ لِقَبْضِ الصَّدَقَاتِ وَتَفْرِيقِهَا، وَكَذَا حَجٍّ، وَعُمْرَةٍ، عَلَى مَا سَبَقَ.

وَأَمَّا الْعِبَادَاتُ الْبَدَنِيَّةُ الْمَحْضَةُ كَالصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالطَّهَارَةِ مِنَ الْحَدَثِ - فَلَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِدَنٍ مِنْ هِيَ عَلَيْهِ، لَكِنْ رَكْعَتَا الطَّوَافِ تَتَّبِعُ الْحَجَّ.

«و» تَصِحُّ فِي «الْحُدُودِ فِي إِبْثَاتِهَا وَاسْتِيفَائِهَا» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَاعْدُ يَا أَنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا، فَاغْتَرَفَتْ، فَأَمَرَ بِهَا فَرَجَمَتْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَيَجُوزُ الْإِسْتِيفَاءُ فِي حَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ وَعَيْبَتِهِ. «وَلَيْسَ لِلْمُوكِّلِ أَنْ يُوَكَّلَ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ»^(١) إِذَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ مِثْلُهُ وَلَمْ يُعْجِزْهُ^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي التَّوَكُّيلِ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٤٥): قَوْلُهُ: «إِذَا كَانَ يَتَوَلَّاهُ مِثْلُهُ وَلَمْ يُعْجِزْهُ» =

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا يَجُوزُ لِلْمُوكِّلِ أَنْ يُوَكَّلَ ...» إلخ؛ وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ أَحْمَدَ الْجَوَازُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ كَانَ مَصْلَحَةُ الْمُوَكَّلِ وَإِلَّا فَلَا، وَأَمَّا الْوَصِيُّ وَالْحَاكِمُ يُوَكَّلَانِ فَقِيلَ: هُمَا كَالْمُوكِّلِ، وَالصَّوَابُ جَوَازُ تَوْكِيلِهِمَا^(١) وَإِنْ مَنَعْنَاهُ فِي الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُمَا بِالْوِلَايَةِ خُصُوصًا إِيصَاءُ الْوَصِيِّ إِلَى آخِرِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ بِلَا رَيْبٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَمْ يُعْجِزْهُ» ظَاهِرُهُ: إِنْ أَعْجَزَهُ فَلَهُ التَّوَكُّيلُ، لَكِنْ هَلْ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِي الْجَمِيعِ أَوْ فِي الْقَدْرِ الَّذِي عَجَزَ عَنْهُ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ، الْمَذْهَبُ مِنْهُمَا: يُوَكَّلُ فِي الْجَمِيعِ، وَالصَّوَابُ: يُوَكَّلُ فِيمَا يُعْجِزُهُ فَقَطُّ.

(١) انظر: المغني (٧/ ٢٠٩)، والمحرم (١/ ٣٤٩).

وَلَا تَضْمَنَهُ إِذْنُهُ؛ لِكَوْنِهِ يَتَوَلَّى مِثْلَهُ.

«إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ إِلَيْهِ» بَأَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي التَّوَكُّيلِ، أَوْ يَقُولَ: اصْنَعْ مَا شِئْتَ، وَيَصِحُّ تَوَكُّيلُ عَبْدٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ.

«وَالْوَكَّالَةُ عَقْدٌ جَائِزٌ»؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِهَةِ الْمُوَكَّلِ إِذْنٌ، وَمِنْ جِهَةِ الْوَكِيلِ بَذْلُ نَفْعٍ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ لَازِمٍ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَسْخُهَا.

«وَتَبْطُلُ بِفَسْخِ أَحَدِهِمَا وَمَوْتِهِ» وَجُنُونِهِ الْمُطْبِقِ؛ لِأَنَّ الْوَكَّالَةَ تَعْتَمِدُ الْحَيَاةَ وَالْعَقْلَ، فَإِذَا انْتَفَيَا انْتَفَتْ صِحَّتُهَا.

= قَالَ فِي (الِاقْتِنَاعِ) وَ(شَرْحِهِ): وَمَا يَعْجِزُ عَنْهُ الْوَكِيلُ وَنَحْوُهُ لِكَثْرَتِهِ لَهُ التَّوَكُّيلُ فِي جَمِيعِهِ؛ لِأَنَّ الْوَكَّالَةَ اقْتَضَتْ جَوَازَ التَّوَكُّيلِ، فَجَازَ فِي جَمِيعِهِ، كَمَا لَوْ أْذِنَ فِيهِ لَفْظًا كَتَوَكُّيلِهِ، أَيْ: كَمَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ فِيمَا لَا يَتَوَلَّى مِثْلَهُ بِنَفْسِهِ، أَيْ: إِذَا كَانَ الْعَمَلُ مِمَّا يَرْتَفِعُ الْوَكِيلُ عَنْ مِثْلِهِ كَالْأَعْمَالِ الدُّنْيَا فِي حَقِّ أَشْرَافِ النَّاسِ الْمُرتَفِعِينَ عَنْ فِعْلِهَا عَادَةً، فَإِنَّ الْإِذْنَ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ.

قَالَ فِي (الْفُرُوعِ) بَعْدَ ذِكْرِ الْمَسْأَلَةِ: وَلَعَلَّ ظَاهِرَ مَا سَبَقَ: يَسْتَنْبِئُ نَائِبًا فِي الْحَجِّ لِمَرْضٍ؛ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ. اهـ^[١].

[١] قُلْتُ: وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ عَدَمِ الْإِسْتِنَابَةِ^(١)؛ لِأَنَّ التَّوَكُّيلَ فِي الْحَجِّ يَحْتَلِفُ بِهِ الْقَصْدُ اخْتِلَافًا كَبِيرًا، فَقَدْ يُوَكَّلُ مَنْ لَا يَرْضَاهُ الْمُوَكَّلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المبسوط للسرخسي (٤/١٥٢)، وبدائع الصنائع (٢/٢١٢)، ونهاية المطلب (٤/١٣٣)، والبيان للعمراني (٤/٥٦).

وَإِذَا وَكَّلَ فِي طَلَاقِ الزَّوْجَةِ ثُمَّ وَطَّئَهَا، أَوْ فِي عِتْقِ الْعَبْدِ ثُمَّ كَاتَبَهُ، أَوْ دَبَّرَهُ - بَطَلَتْ.

«و» تَبَطَّلَ أَيْضًا بِ«عَزْلِ الْوَكِيلِ» وَلَوْ قَبْلَ عِلْمِهِ^(١)؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ عَقْدَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى رِضَى صَاحِبِهِ، فَصَحَّ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، كَالطَّلَاقِ، وَلَوْ بَاعَ أَوْ تَصَرَّفَ فَادَّعَى أَنَّهُ عَزَلَهُ قَبْلَهُ لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

«و» تَبَطَّلَ أَيْضًا بِ«بَحْجَرِ السَّفِيهِ» لِزَوَالِ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ، لَا بِالْحَجْرِ لِفَلْسٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْ عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ.

لَكِنْ إِنْ حُجِرَ عَلَى الْمُوَكَّلِ، وَكَانَتْ فِي أَعْيَانِ مَالِهِ بَطَلَتْ؛ لِانْقِطَاعِ تَصَرُّفِهِ فِيهَا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٢٤٦): قَوْلُهُ: «وَلَوْ قَبْلَ عِلْمِهِ» وَعَنْ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : لَا يَنْعَزِلُ قَبْلَ الْعِلْمِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَاخْتِيَارُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ (تَقْرِيرٌ)^[٢].

[١] فَإِنْ تَصَرَّفَ بَعْدَ الْعَزْلِ وَقَبْلَ الْعِلْمِ فَضَامِنٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَنْعَزِلُ، وَقِيلَ: لَا يَضْمَنُ، وَصَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١) لِعَدَمِ تَقْرِيطِهِ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ: لَوْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ تَصَرَّفَ فَبَاعَ، وَأَنَّ الْمُوَكَّلَ بَاعَ أَيْضًا، وَجْهَلِ أَسْبَقُ الْعَقْدَيْنِ، فَقِيَاسُ كَلَامِهِمْ فِي النِّكَاحِ أَنْ يُفْسَخَ الْعَقْدَانِ مَعًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ يَكُونُ تَصَرُّفُهُ قَبْلَ الْعِلْمِ وَبَعْدَ الْعَزْلِ صَحِيحًا.

«وَمَنْ وُكِّلَ فِي بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ لَمْ يَبِعْ وَلَمْ يَشْتَرِ مِنْ نَفْسِهِ»^[١] لَأَنَّ الْعُرْفَ فِي
الْبَيْعِ يَبْعُ الرَّجُلُ مِنْ غَيْرِهِ، فَحُمِلَتْ الْوَكَالَةُ عَلَيْهِ؛ وَلِأَنَّهُ تَلَحُّقُهُ تَهْمَةً.
«و» لَا مِنْ «وَلَدِهِ» وَوَالِدِهِ، وَزَوْجَتِهِ، وَمُكَاتِبِهِ،

[١] لَكِنْ لَوْ أَذِنَ لَهُ الْمُوَكَّلُ بِذَلِكَ فَلَا بَأْسَ. وَهَلْ مِثْلُ ذَلِكَ سَائِرُ الْعُقُودِ؟ الظَّاهِرُ:
نَعَمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي شُرُوطِ النِّكَاحِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْوَلِيِّ وَتَوَكُّيلِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ
أَنْ يَعْقِدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْقِدَهُ لَوْلَدِهِ وَنَحْوِهِ مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ إِذَا كَانَ
كُفُوًا.

وَفَرَّقَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ بِأَنَّ الثَّمَنَ رُكْنٌ فِي الْبَيْعِ بِخِلَافِ
الصَّدَاقِ^(١) أَيْ: فَلَيْسَ رُكْنًا فِي النِّكَاحِ، وَهَذَا مِنَ الْغَرِيبِ، فَإِنَّ عَقْدَ الْمَعَاوِضَةِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
عَقْدَ تَبَرُّعٍ، فِيهِبُهُ الشَّيْءُ بِلا ثَمَنٍ، أَمَا فِي النِّكَاحِ فَلَا يَصِحُّ مَعَهُ نَفْيُ الْمَهْرِ، وَلَوْ زَوَّجَهَا بِشَرْطِ
نَفْيِ الْمَهْرِ لَمْ يَصِحَّ النَّفْيُ.

وَهَلْ يَصِحُّ النِّكَاحُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ، الْمَذْهَبُ: صِحَّتُهُ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ. فَكَيْفَ نَقُولُ:
الثَّمَنُ رُكْنٌ فِي الْبَيْعِ مَعَ صِحَّةِ نَفْيِهِ، وَالتَّبَرُّعُ بِالْمَبِيعِ، وَنَقُولُ: إِنَّ الْمَهْرَ لَيْسَ رُكْنًا فِي النِّكَاحِ
مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ نَفْيُهُ؟ وَلِذَلِكَ الصَّوَابُ فِي كِلْتَا الْمَسْأَلَتَيْنِ الصَّحَّةُ؛ حَيْثُ زَالَتِ التَّهْمَةُ،
وَعَدَمُ الصَّحَّةِ مَعَ الْخِيَانَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنْهُ: يَجُوزُ^(٢) إِذَا زَادَ عَلَى مَبْلَغِ ثَمَنِهِ فِي النَّدَاءِ، أَوْ وُكِّلَ مَنْ يَبِيعُ حَيْثُ جَازَ
التَّوَكُّيلُ، وَكَانَ هُوَ أَحَدَ الْمُشْتَرِيَيْنِ.

(١) كشاف القناع (٥/ ٥٨).

(٢) انظر: المغني (٧/ ٢٢٨).

وَسَائِرِ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ^[١]؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي حَقِّهِمْ^[٢]، وَيَمِيلُ إِلَى تَرْكِ الْإِسْتِقْصَاءِ عَلَيْهِمْ فِي الثَّمَنِ، كَتُهُمَّتِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَكَذَا حَاكِمٌ، وَأَمِينُهُ، وَنَاطِرٌ وَقَفٍ، وَوَصِيٌّ، وَمُضَارِبٌ، وَشَرِيكَ عِنَانٍ، وَوُجُوهُ^[٣].

«وَلَا يَبِيعُ» الْوَكِيلُ «بِعَرَضٍ»^[٤]، وَلَا نِسَاءً^[٥]، وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ لِأَنَّ عَقْدَ الْوَدَالَةِ لَمْ يَقْتَضِهِ^[٦]، فَإِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ نَقْدَانِ بَاعَ بِأَغْلِبِهِمَا رَوَاجًا، فَإِنْ تَسَاوَيَا خَيْرٌ.

[١] وَأَمَّا مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ كَأَخِيهِ فَتَصَحُّ، وَذَكَرَ الْأَرَجِيُّ فِيهِمْ وَجْهَيْنِ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): قُلْتُ: حَيْثُ حَصَلَ تُهُمَةٌ فِي ذَلِكَ لَا يَصِحُّ^(١) أَه.

قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَيُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ عَيَّنَ لَهُ الثَّمَنَ جَازَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ مِنْهُمْ؛ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ إِذَنْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَأَمَّا وَلِيُّ الْيَتِيمِ فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اتِّجَارُهُ مَجَانًّا. قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: وَإِنْ دَفَعَهُ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ اتَّجَرَ فِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ كَمَا لَوْ دَفَعَهُ إِلَى أَجْنَبِيٍّ؟ قَالَ: وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ كَمَا لَوْ اتَّجَرَ فِيهِ بِنَفْسِهِ. وَتَقَدَّمَ فِي ص ١٥.

[٤] فَإِنْ بَاعَ بِعَرَضٍ لَمْ يَصَحَّ، قَالَ فِي (الْمُنْتَهَى) وَ(شَرْحِهِ): إِلَّا بِإِذْنٍ أَوْ قَرِينَةٍ كَبِيعِ حِزَمٍ بِقُلٍّ وَنَحْوِهَا بِفُلُوسٍ^(٢) أَه.

[٥] فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصَحَّ، كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى)^(٣).

[٦] فَإِنْ بَاعَ بِغَيْرِهِ لَمْ يَصَحَّ.

(١) الْإِنْصَافُ (٥/٣٧٨).

(٢) شَرْحُ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ (٢/٧).

(٣) مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ (٢/٥٣٣).

«وَإِنْ بَاعَ بِدُونِ ثَمَنِ الْمِثْلِ» إِنْ لَمْ يُقَدَّرْ لَهُ ثَمَنٌ «أَوْ» بَاعَ بِ«دُونِ مَا قَدَّرَهُ لَهُ»
 الْمُوَكَّلُ صَحَّ «أَوْ اشْتَرَى لَهُ بِأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ» وَكَانَ لَمْ يُقَدَّرْ لَهُ ثَمَنًا «أَوْ مِمَّا قَدَّرَهُ
 صَحَّ» الشِّرَاءُ؛ لِأَنَّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ ذَلِكَ بِثَمَنِ مِثْلِهِ صَحَّ بغيره «وَضَمِنَ النَّقْصَ» فِي
 مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ «وَوَضَمِنَ الزِّيَادَةَ» فِي مَسْأَلَةِ الشِّرَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ.

وَالْوَصِيُّ وَنَاطِرُ الْوَقْفِ كَالْوَكِيلِ فِي ذَلِكَ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ.

وَإِنْ قَالَ: بَعُهُ بِدَرْهَمٍ فَبَاعَهُ بِدِينَارٍ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ زَادَهُ خَيْرًا «وَإِنْ بَاعَ» الْوَكِيلُ
 «بِأَزِيدَ» مِمَّا قَدَّرَهُ لَهُ الْمُوَكَّلُ صَحَّ «أَوْ قَالَ» الْمُوَكَّلُ: «بِعْ بِكَذَا مُوَجَّلًا، فَبَاعَ» الْوَكِيلُ
 «بِهِ حَالًا» صَحَّ.

«أَوْ» قَالَ الْمُوَكَّلُ: «اشْتَرِ بِكَذَا حَالًا، فَاشْتَرَى بِهِ مُوَجَّلًا، وَلَا ضَرَرَ فِيهِمَا»
 أَيُّ: فِيمَا إِذَا بَاعَ بِالْمُوجَّلِ حَالًا، أَوْ اشْتَرَى بِالْحَالِ مُوَجَّلًا «صَحَّ» لِأَنَّهُ زَادَهُ خَيْرًا،
 فَهُوَ كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِهِ بِعَشْرَةٍ، فَبَاعَهُ بِأَكْثَرَ مِنْهَا.

«وَالَا فَلَا» أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَبْعَ أَوْ يَشْتَرِ بِمِثْلِ مَا قَدَّرَهُ لَهُ بِلَا ضَرَرٍ، بَأَنَ قَالَ: بَعُهُ
 بِعَشْرَةٍ مُوَجَّلَةٍ فَبَاعَهُ بِتِسْعَةٍ حَالَةً^[١]، أَوْ: بَاعَهُ بِعَشْرَةٍ حَالَةً،

[١] قَوْلُهُ: «فَبَاعَهُ بِتِسْعَةٍ حَالَةً» وَقَوْلُهُ: «فَاشْتَرَاهُ بِأَحَدَ عَشَرَ» فِي التَّمْثِيلِ هَذَا نَظَرٌ
 عَلَى كَلَامِ الْمَاتِنِ؛ فَإِنَّ كَلَامَ الْمَاتِنِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا بَاعَ أَوْ اشْتَرَى بِمَا قَدَّرَ لَهُ لَا بِأَقْلٍ وَلَا بِأَكْثَرٍ؛
 حَيْثُ قَالَ: فَبَاعَ بِهِ، وَقَالَ: فَاشْتَرَاهُ بِهِ، فَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْوَكِيلَ بَاعَ وَاشْتَرَى بِمَا قَدَّرَ بِهِ،
 فَانْتَبَهَ لِذَلِكَ. وَعَلَيْهِ: فَإِنَّهُ لَا يُنَافِي قَوْلُهُ فِيمَا سَبَقَ: إِذَا بَاعَ بِأَقْلٍ مِمَّا قَدَّرَهُ لَهُ أَوْ اشْتَرَى بِأَكْثَرَ
 مِمَّا قَدَّرَهُ لَهُ صَحَّ وَضَمِنَ النَّقْصَ وَالزِّيَادَةَ. وَصُورَةُ الْعَرَرِ فِيمَا إِذَا قَالَ: اشْتَرِ بِكَذَا حَالًا
 فَاشْتَرَى بِهِ مُوَجَّلًا أَنْ يَكُونَ ثَمَّ خَوْفٌ يَخْشَى مَعَهُ الْمُوَكَّلُ تَلَفَ الثَّمَنِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَعَلَى الْمُوَكَّلِ ضَرَرٌ بِحِفْظِ الثَّمَنِ فِي الْحَالِّ، أَوْ: بَعُهُ بِعَشْرَةٍ حَالَةً فَبَاعَهُ بِأَحَدٍ عَشَرَ مُوَجَّلَةً، أَوْ قَالَ: اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةٍ حَالَةً فَاشْتَرَاهُ بِأَحَدٍ عَشَرَ مُوَجَّلَةً، أَوْ بِعَشْرَةٍ مُوَجَّلَةٍ مَعَ ضَرَرٍ - لَمْ يَنْفُذْ تَصَرُّفُهُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ مُوَكَّلَهُ.

وَقَدَّمَ فِي (الْفُرُوعِ) أَنَّ الضَّرَرَ لَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ، وَتَبِعَهُ فِي (الْمُنْتَهَى) وَ(التَّنْقِيحِ) فِي مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ (الْمُنْتَهَى) أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ الشِّرَاءِ، وَقَدْ سَبَقَ لَكَ أَنَّ بَيْعَ الْوَكِيلِ بِانْقِصَاصٍ مِمَّا قُدِّرَ لَهُ وَشِرَاءُهُ بِأَكْثَرٍ مِنْهُ - صَحِيحٌ، وَيَضْمَنُ^[١].

[١] رَاجِعْ ص ٢٨ وَتَعْلِيْقَنَا عَلَى كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.



فصل

«وَإِنْ اشْتَرَى» الْوَكِيلُ «مَا يَعْلَمُ عَيْبَهُ لَزِمَهُ» أَي: لَزِمَ الشَّرَاءُ الْوَكِيلَ فَلَيْسَ لَهُ رَدُّهُ؛ لِذُخُولِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ «إِنْ لَمْ يَرْضَ» بِهِ «مُوكَّلُهُ» فَإِنْ رَضِيَهُ كَانَ لَهُ؛ لِنَيْتِهِ بِالشَّرَاءِ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِعَيْنِ الْمَالِ لَمْ يَصَحَّ

«فَإِنْ جَهِلَ» عَيْبَهُ «رَدَّهُ» لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْمُوكَّلِ، وَلَهُ^[١] أَيْضًا رَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، فَإِنْ حَضَرَ قَبْلَ رَدِّ الْوَكِيلِ، وَرَضِيَ بِالْعَيْبِ، لَمْ يَكُنْ لِلْوَكِيلِ رَدُّهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ، بِخِلَافِ الْمُضَارِبِ^[٢]؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا، فَلَا يُسْقِطُ رِضَى غَيْرِهِ، فَإِنْ طَلَبَ الْبَائِعُ الْإِمْهَالَ حَتَّى يَحْضُرَ الْمُوكَّلُ لَمْ يَلْزَمِ الْوَكِيلَ ذَلِكَ، وَحُقُوقُ الْعَقْدِ - كَتَسْلِيمِ الثَّمَنِ، وَقَبْضِ الْمَبِيعِ، وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ، وَضَمَانِ الدَّرَكِ - تَتَعَلَّقُ بِالْمُوكَّلِ^[٣].

«وَوَكِيلُ الْبَيْعِ يُسَلِّمُهُ» أَي: يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْوَكَالَةِ فِي الْبَيْعِ يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِهِ «وَلَا يَقْبِضُ» الْوَكِيلُ فِي الْبَيْعِ «الثَّمَنَ» بغيرِ إِذْنِ الْمُوكَّلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوَكَّلُ فِي الْبَيْعِ مَنْ لَا يَأْمَنُهُ عَلَى قَبْضِ الثَّمَنِ «بغيرِ قَرِينَةٍ» فَإِنْ دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى قَبْضِهِ،

[١] أَي: لِلْمُوكَّلِ.

[٢] فَلهُ الرَّدُّ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ صَاحِبُ الْمَالِ.

[٣] لَكِنْ الْحُقُوقُ الْمُتَرَتِّبَةُ عَلَى بَدَنِ الْعَاقِدِ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ، مِثْلُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ، فَيَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُوكَّلُ حَاضِرًا فَيَخْتَصُّ بِهِ، كَمَا فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) عَنْ (الْمُبْدِعِ)^(١).

مِثْلَ تَوَكِيلِهِ فِي بَيْعِ شَيْءٍ فِي سُوقٍ غَائِبًا عَنِ الْمُوَكَّلِ، أَوْ مَوْضِعٍ يُضَيِّعُ الثَّمَنَ بِتَرْكِ قَبْضِ الْوَكِيلِ لَهُ - كَانَ إِذْنًا فِي قَبْضِهِ، فَإِنْ تَرَكَهُ ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ مُفَرِّطًا، هَذَا الْمَذْهَبُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ. وَقَدَّمَ فِي (التَّنْفِيحِ) وَتَبِعَهُ فِي (الْمُنْتَهَى): لَا يَقْبِضُهُ إِلَّا بِإِذْنٍ، فَإِنْ تَعَذَّرَ لَمْ يَلْزَمْ الْوَكِيلُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُفَرِّطٍ؛ لِكَوْنِهِ لَا يَمْلِكُ قَبْضَهُ.

«وَيُسَلِّمُ وَكَيْلَ الشَّرَاءِ الثَّمَنَ» لِأَنَّهُ مِنْ تَتَمَّتِهِ وَحُقُوقِهِ، كَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ «فَلَوْ أَخْرَهُ» أَيُّ: أَخْرَجَ تَسْلِيمَ الثَّمَنِ «بِلَا عُذْرٍ وَتَلَفَ» الثَّمَنُ «ضَمِنَهُ» لِتَعَدُّهِ بِالتَّأْخِيرِ، وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ فِي بَيْعٍ تَقْلِيلُهُ عَلَى مُشْتَرٍ إِلَّا بِحَضْرَتِهِ، وَإِلَّا ضَمِنَ.

«وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعٍ فَاسِدٍ» لَمْ يَصِحَّ وَلَمْ يَمْلِكْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ؛ وَلِأَنَّ الْمُوَكَّلَ لَا يَمْلِكْهُ «ف» لَوْ «بَاعَ» الْوَكِيلُ إِذْنًا بَيْنَا «صَحِيحًا» لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَكَّلْ فِيهِ. «أَوْ وَكَّلَهُ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ» لَمْ يَصِحَّ^[١]؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ هَبَةٍ مَالِهِ، وَطَلَاقِ نِسَائِهِ، وَإِعْتَاقِ رَقِيقِهِ، فَيَعْظُمُ الْغَرَرُ وَالضَّرَرُ. «أَوْ» وَكَّلَهُ فِي «شِرَاءِ مَا شَاءَ»^[٢]

[١] وَقِيلَ: يَصِحُّ، كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ مَالِهِ كُلِّهِ، أَوْ الْمُطَالَبَةِ بِحُقُوقِهِ كُلِّهَا، أَوْ الْإِبْرَاءِ مِنْهَا، أَوْ مِمَّا شَاءَ مِنْهَا^(١) اهـ (إِنْصَافٌ).

[٢] وَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ مَا يَرَاهُ صَالِحًا أَوْ نَحْوَهُ فَإِنَّهُ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ عَيْنٍ بِمَا يَرَاهُ أَوْ بِقِيمَةٍ مِثْلِهَا، أَوْ نَحْوَهُ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ وَلَا غَرَرٌ. وَقَدْ ذَكَرُوا رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ بِصَحَّةِ التَّوَكِيلِ فِي: اشْتَرَى مَا شِئْتَ^(٢). وَمَا قُلْنَاهُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ التَّوَكِيلَ مُقَيَّدٌ بِمَا رَأَاهُ مَصْلَحَةً، فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى عَدَمِ الْغَرَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْإِنْصَافُ (٥/٣٩٢).

(٢) انظر: المغني (٧/٢٠٥)، والشرح الكبير (٥/٢٤١).

أَوْ عَيْنًا بِمَا شَاءَ، وَلَمْ يُعَيَّنْ «نَوْعًا وَثَمَنًا» لَمْ يَصَحَّ «لِأَنَّهُ يَكْثُرُ فِيهِ الْغَرَرُ، وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ مَالِهِ كُلِّهِ، أَوْ مَا شَاءَ مِنْهُ صَحَّ. قَالَ فِي (الْمُبْدِعِ): وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ - فِي «بَيْعِ مَنْ مَالِي مَا شِئْتُ» - لَهُ بَيْعُ مَالِهِ كُلِّهِ.

«وَالْوَكِيلُ فِي الْخُصُومَةِ لَا يَقْبِضُ» لِأَنَّ الْإِذْنَ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ نُطْقًا وَلَا عُرْفًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَرْضَى لِلْخُصُومَةِ مَنْ لَا يَرْضَاهُ لِلْقَبْضِ. «وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ» فَالْوَكِيلُ فِي الْقَبْضِ لَهُ الْخُصُومَةُ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهَا، فَهُوَ إِذَنْ فِيهَا عُرْفًا.

«و» إِنْ قَالَ الْمُوَكَّلُ: «اقْبِضْ حَقِّي مِنْ زَيْدٍ» مَلَكَهُ مِنْ وَكِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ وَ«لَا يَقْبِضُ مِنْ وَرَثَتِهِ» لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِذَلِكَ، وَلَا يَقْتَضِيهِ الْعُرْفُ «إِلَّا أَنْ يَقُولَ» الْمُوَكَّلُ لِلْوَكِيلِ: اقْبِضْ حَقِّي «الَّذِي قَبْلَهُ» أَوْ عَلَيْهِ - فَلَهُ الْقَبْضُ مِنْ وَارِثِهِ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَةَ اقْتَضَتْ قَبْضَ حَقِّهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ قَالَ: «اقْبِضْهُ الْيَوْمَ» لَمْ يَمْلِكْهُ غَدًا^[١].

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٥٤): «... وَقَالَ الْقَاضِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ يَدُلُّ^[٢] عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَاصِمَ عَنْ غَيْرِهِ فِي إِبْنَاتِ حَقٍّ أَوْ نَفِيهِ، وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِحَقِيقَةِ أَمْرِهِ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي (الْمُغْنِي) وَالشَّارِحُ فِي الصُّلَحِ عَنْ مُنْكَرٍ: يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْلَمَ صِدْقَ الْمُدَّعِي، فَلَا يَحِلُّ دَعْوَى مَا لَا يَعْلَمُ بُبُوتَهُ».

[١] قَوْلُهُ: «لَمْ يَمْلِكْهُ غَدًا» الظَّاهِرُ مَا لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْحَثُّ عَلَى الْمُبَادَرَةِ بِقَبْضِهِ، فَإِنْ كَانَ قَرِينَةٌ فَلَهُ قَبْضُهُ فِي الْعَدِّ، كَمَا قَالُوهُ فِيمَنْ حَلَفَ: «لِيَقْبِضِيَنَّهُ حَقَّهُ غَدًا» فَقَضَاهُ قَبْلَهُ لَمْ يَجُنْثَ، إِذَا كَانَ نِيَّتُهُ الْمُبَادَرَةَ إِلَى قَضَائِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] الْآيَةُ لَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَى مَا قَالَهُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهَا مُقَيَّدَةٌ بِمَنْ كَانَ حَائِنًا، وَأَمَّا مَنْ لَا تُعْلَمُ خِيَانَتُهُ فَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْخُصُومَةِ عَنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

«وَلَا يَضْمَنُ وَكِيلٌ» فِي «الْإِيدَاعِ إِذَا» أَوْدَعَ وَ«لَمْ يُشْهِدْ» وَأَنْكَرَ الْمُوَدَّعُ^[١]؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي الْإِشْهَادِ؛ لِأَنَّ الْمُوَدَّعَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالتَّلَفِ. وَأَمَّا الْوَكِيلُ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ حُضُورِ الْمُوَكَّلِ، وَلَمْ يُشْهِدْ - ضَمِنَ إِذَا أَنْكَرَ رَبُّ الدَّيْنِ^[٢]، وَتَقَدَّمَ فِي «الضَّمَانِ»^[٣].

[١] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) وَقِيلَ: يَضْمَنُ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي رِوَايَةً أَه. قُلْتُ: وَهُوَ قَوْلٌ قَوِيٌّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُنْكَرُ الْإِيدَاعُ. فَتَأَمَّلْ.

[٢] وَقِيلَ: لَا يَضْمَنُ، سِوَاءَ أَمَكَنَهُ الْإِشْهَادُ أَوْ لَا، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ. وَأَقُولُ: لَوْ قِيلَ بِالتَّفْصِيلِ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْإِشْهَادِ عَلَى قَضَائِهِ وَلَمْ يُشْهِدْ ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ، وَإِلَّا تَكُنِ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِالْإِشْهَادِ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْ كَالدَّيْنِ الْقَلِيلِ، وَفِي (الْفُرُوعِ): يَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ: يَضْمَنُهُ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُوَكَّلُ وَإِلَّا فَلَا^(١) أَه (إِنْصَافِ)^(٢).

[٣] صَوَابُهُ الرَّهْنُ كَمَا قَالَ الْمُحَشِّي، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ (١/٦٩٣)، وَتَقَدَّمَ أَيْضًا حُكْمُ مَا لَوْ قَالَ: «قَضَيْتُهُ بَيِّنَةً» فَمَاتُوا، وَنَحْوُهُ.



(١) الفروع (٧/٧٣).

(٢) الإنصاف (٥/٣٩٦).

فَصْلٌ

«وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ، لَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِيَدِهِ بِلَا تَفْرِيطٍ» لِأَنَّهُ نَائِبُ الْمَالِكِ فِي الْيَدِ
وَالْتَصَرُّفِ، فَالْهَلَاكُ فِي يَدِهِ كَالْهَلَاكِ فِي يَدِ الْمَالِكِ وَلَوْ بِجُعْلٍ، فَإِنْ قَرَطَ أَوْ تَعَدَّى أَوْ
طَلَبَ مِنْهُ الْمَالُ فَاِمْتَنَعَ مَنْ دَفَعَهُ لِغَيْرِ عُدْرٍ - ضَمِنَ.

«وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ» أَيِ الْوَكِيلِ «فِي نَفْيِهِ» أَيِ: نَفْيِ التَّفْرِيطِ وَنَحْوِهِ «وَ» فِي «الْهَلَاكِ
مَعَ يَمِينِهِ» لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ.

لَكِنْ إِنْ ادَّعَى التَّلَفَ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ، كَحَرِيقِ عَامٍّ، وَنَهْبِ جَيْشٍ - كُلُّفَ إِقَامَةِ
الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ.

وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ، وَاشْتَرَاهُ، وَاخْتَلَفَا فِي قَدْرِ ثَمَنِهِ قَبْلَ قَوْلِ الْوَكِيلِ،
وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي رَدِّ الْعَيْنِ، أَوْ ثَمَنِهَا إِلَى الْمُوَكَّلِ فَقَوْلُ وَكِيلٍ مُتَطَوِّعٍ^[١]، وَإِنْ كَانَ بِجُعْلٍ
فَقَوْلُ مُوَكَّلٍ^[٢].

وَإِذَا قَبَضَ الْوَكِيلُ الثَّمَنَ حَيْثُ جَازَ فَهُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ، لَا يَلْزَمُ تَسْلِيمُهُ قَبْلَ
طَلْبِهِ، وَلَا يَضْمَنُهُ بِتَأْخِيرِهِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ.

[١] وَقِيلَ: لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، نَقَلَهُ فِي (الْإِنْصَافِ) عَنِ (الرَّعَايَةِ)^(١).

[٢] قَوْلُهُ: «فَقَوْلُ مُوَكَّلٍ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَفِيهِ آخَرُ بِقَبُولِ قَوْلِهِ، وَأُطْلِقَ هُمَا فِي

(الْمُقْنِعِ)^(٢) وَغَيْرِهِ.

(١) الْإِنْصَافُ (٥ / ٣٩٨)، وَانْظُرْ: الرَّعَايَةُ الصَّغْرَى (١ / ٣٧٨).

(٢) الْمُقْنِعُ (٢ / ١٥٨).

«وَمَنْ ادَّعى وَكَالَهُ زَيْدٌ فِي قَبْضِ حَقِّهِ مِنْ عَمْرٍو»^(١) بَلَا بَيِّنَةٍ «لَمْ يَلْزَمْهُ» أَي: عَمْرًا «دَفَعَهُ إِنْ صَدَّقَهُ» لِحَوَازِ أَنْ يُنْكَرَ زَيْدُ الْوَكَالَةِ، فَيَسْتَحِقُّ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ «وَلَا» يَلْزَمْهُ «الْيَمِينُ إِنْ كَذَّبَهُ» لِأَنَّهُ لَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي لُزُومِ تَحْلِيلِهِ.

«فَإِنْ دَفَعَهُ» عَمْرٍو «فَأَنْكَرَ زَيْدُ الْوَكَالَةِ حَلْفَ» لِاحْتِمَالِ صِدْقِ الْوَكِيلِ فِيهَا «وَضَمَنَهُ عَمْرٍو» فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ زَيْدٌ؛ لِبَقَاءِ حَقِّهِ فِي ذِمَّتِهِ^[١]،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٥٨): فَائِدَتَانِ: الْأُولَى: قَالَ فِي (الْقَوَاعِدِ): لَوْ ادَّعى الرَّدَّ إِلَى غَيْرِ مَنْ اتَّيَمَّنَهُ بِإِذْنِ الْمُوَكَّلِ قَبْلَ قَوْلِ الْوَكِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ، وَتَمَامُهُ فِيهِ (خَطُّهُ)^[٢].

الثَّانِيَةُ: قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): الْوَكِيلُ فِي الضَّبْطِ مِثْلُ مَنْ وَكَّلَ رَجُلًا فِي كِتَابَةِ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ كَأَهْلِ الدِّيَّانِ، قَوْلُهُ أُولَى بِالْقَبُولِ مِنْ وَكِيلٍ التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ عَلَى نَفْسِ الْإِخْبَارِ بِمَا لَهُ وَبِمَا عَلَيْهِ، وَنَظِيرُهُ إِقْرَارُ كِتَابِ الْأَمْوَالِ وَكُتَابِ السُّلْطَانِ بِمَا عَلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَسَائِرِ أَهْلِ الدِّيَّانِ بِمَا عَلَى جِهَاتِهِمْ مِنَ الْحُقُوقِ، مِنْ نَظِيرِ الْوَقْفِ وَعَامِلِ الصَّدَقَةِ وَالْخُرَاجِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يُخْرَجُونَ عَنْ وَكَالَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ، ذَكَرَهُ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ). اهـ.

[١] وَمَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ فَأَبَى تَسْلِيمَهُ حَتَّى يُشْهَدَ عَلَى الْقَابِضِ فَإِنْ كَانَ مِنْ يُمْنَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ كَوَكِيلٍ مُتَبَرِّعٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لِصَاحِبِ الْحَقِّ بَيِّنَةٌ فِي ثُبُوتِهِ عَلَيْهِ - لَزِمَهُ الدَّفْعُ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ. وَإِنْ كَانَ مِنْ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، أَوْ اخْتَلَفَ فِي قَبُولِ قَوْلِهِ، أَوْ كَانَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ بَيِّنَةٌ بِهِ، وَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُ مَنْ بِيَدِهِ الْحَقُّ فِي الرَّدِّ، وَأَبَى الرَّدَّ إِلَّا مَعَ الْإِشْهَادِ - فَلَهُ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] لَكِنِ الْمَذْهَبُ: لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، كَمَا فِي (الْمُسْتَهَيِّ) وَ(الِإِقْنَاعِ)^(١).

وَيَرْجِعُ عَمْرُو عَلَى الْوَكِيلِ، مَعَ بَقَاءِ مَا قَبَضَهُ أَوْ تَعَدَّيْهِ، لَا إِنْ صَدَّقَهُ، وَتَلَفَ بِيَدِهِ
بِلَا تَفْرِيطٍ.

«وَإِنْ كَانَ الْمَدْفُوعُ» لِمُدَّعِي الْوَكَالَةِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ «وَدِيعَةً أَخَذَهَا» حَيْثُ وَجَدَهَا؛
لِأَنَّهَا عَيْنُ حَقِّهِ «فَإِنْ تَلَفَتْ ضَمَّنَ أَتَيْهَا شَاءَ» لِأَنَّ الدَّافِعَ ضَمِنَهَا بِالدَّفْعِ، وَالْقَابِضُ
قَبَضَ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ، فَإِنْ ضَمَّنَ الدَّافِعَ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْقَابِضِ إِنْ صَدَّقَهُ، وَإِنْ ضَمَّنَ
الْقَابِضُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الدَّافِعِ، وَكَدَعَوَى الْوَكَالَةِ دَعَوَى الْحَوَالَةِ وَالْوَصِيَّةِ.

وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ مَاتَ وَأَنَا وَارِثُهُ لَزِمَهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ مَعَ التَّصَدِيقِ، وَالْيَمِينُ - مَعَ
الْإِنْكَارِ - عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ.



بَابُ الشَّرِكَةِ

بِوزْنِ سَرَقَةٍ، وَنِعْمَةٍ، وَتَمَرَةٍ.

«وَهِيَ» نَوْعَانِ: شَرِكَةُ أَمْلَاكِ وَهِيَ «اجْتِمَاعٌ فِي اسْتِحْقَاقِ» كَثُبُوتِ الْمَلِكِ فِي عَقَارٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ لِاثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ.

«أَوْ» شَرِكَةُ عُقُودٍ، وَهِيَ اجْتِمَاعٌ فِي «تَصَرُّفٍ» مِنْ بَيْعٍ وَنَحْوِهِ «وَهِيَ» أَيُّ شَرِكَةِ الْعُقُودِ - وَهِيَ الْمَقْصُودَةُ هُنَا - «أَنْوَاعٌ» خَمْسَةٌ:

«ف» أَحَدُهَا «شَرِكَةُ عِنَانٍ» سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَسَاوِي الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمَالِ وَالتَّصَرُّفِ، كَالْفَارِسَيْنِ إِذَا سَوَّيَا بَيْنَ فَرَسَيْهِمَا، وَتَسَاوَيَا فِي السَّيْرِ.

وَهِيَ «أَنْ يَشْتَرِكَ بَدَنَانِ» أَيُّ: شَخْصَانِ فَأَكْثَرَ، مُسْلِمَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا، وَلَا تُكْرَهُ مُشَارَكَةُ كِتَابِيٍّ لَا يَلِي التَّصَرُّفَ «بِمَالِيهِمَا الْمَعْلُومِ» كُلُّ مِنْهُمَا، الْحَاضِرَيْنِ.

«وَلَوْ» كَانَ مَالٌ كُلُّ مِنْهُمَا «مُتَفَاوِتًا» بِأَنْ لَمْ يَتَسَاوَ الْمَالَانِ قَدْرًا أَوْ جِنْسًا أَوْ صِفَةً «لِيَعْمَلَا فِيهِ بِيَدَيْنِهِمَا» أَوْ يَعْمَلَ فِيهِ أَحَدُهُمَا، وَيَكُونُ لَهُ مِنَ الرَّبْحِ أَكْثَرُ مِنْ رِبْحِ مَالِهِ، فَإِنْ كَانَ بِدُونِهِ لَمْ يَصَحَّ، وَبِقَدْرِهِ إِبْضَاعٌ، وَإِنْ اشْتَرَكََا فِي مُحْتَطَلٍ بَيْنَهُمَا شَائِعًا صَحَّ إِنْ عَلِمَا قَدْرَ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا.

«فَيَنْفُذُ تَصَرُّفُ كُلِّ مِنْهُمَا فِيهِمَا» أَيُّ: فِي الْمَالَيْنِ «بِحُكْمِ الْمَلِكِ فِي نَصِيْبِهِ، وَ» بِحُكْمِ «الْوَكَالَةِ فِي نَصِيْبِ شَرِيكِهِ» وَيُعْنِي لَفْظُ الشَّرِكَةِ عَنْ إِذْنِ صَرِيحٍ فِي التَّصَرُّفِ.

«وَيُشْتَرَطُ» لِسَرِكَةِ الْعِنَانِ وَالْمُضَارَبَةِ «أَنْ يَكُونَ رَأْسُ السَّالِ مِنَ النَّقْدَيْنِ الْمَضْرُوبَيْنِ» لِأَنَّهَا قِيمُ الْأَمْوَالِ، وَأَثْمَانُ الْبِيعَاتِ، فَلَا تَصِحُّ بِعَرُوضٍ وَلَا فُلُوسٍ وَلَوْ نَافِقَةً، وَتَصِحُّ بِالنَّقْدَيْنِ «وَلَوْ مَغْشُوشَيْنِ يَسِيرًا» كَحَبَّةِ فُضَّةٍ فِي دِينَارٍ، ذَكَرَهُ فِي (الْمُغْنِي) وَ(الشَّرْح) لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ الْغِشُّ كَثِيرًا لَمْ يَصِحَّ؛ لِعَدَمِ انضِبَاطِهِ.

«و» يُشْتَرَطُ أَيْضًا «أَنْ يَشْتَرِطًا لِكُلِّ مِنْهُمَا جُزْءًا مِنَ الرَّبْحِ مُشَاعًا مَعْلُومًا» كَالثُلُثِ وَالرُّبْعِ؛ لِأَنَّ الرَّبْحَ مُسْتَحَقٌّ لَهُمَا بِحَسَبِ الْإِشْتِرَاطِ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إِشْتِرَاطِهِ كَالْمُضَارَبَةِ، فَإِنْ قَالَا: وَالرَّبْحُ بَيْنَنَا، فَهُوَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ^[١].

«فَإِنْ لَمْ يَذْكُرَا الرَّبْحَ» لَمْ تَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنَ الشَّرِكَةِ، فَلَا يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهِ «أَوْ شَرَطًا لِأَحَدِهِمَا جُزْءًا مَجْهُولًا» لَمْ تَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْجَهَالََةَ تَمْنَعُ تَسْلِيمَ الْوَاجِبِ «أَوْ» شَرَطًا «دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً» لَمْ تَصِحَّ؛ لِإِحْتِمَالِ أَنْ لَا يَرْبَحَهَا، أَوْ لَا يَرْبَحَ غَيْرَهَا «أَوْ» شَرَطًا «رِبْحَ أَحَدِ الثَّوَيْنِ» أَوْ إِحْدَى السَّفَرَتَيْنِ، أَوْ رِبْحَ تِجَارَةٍ فِي شَهْرٍ أَوْ عَامٍ بَعَيْنِهِ «لَمْ تَصِحَّ» لِأَنَّهُ قَدْ يَرْبِحُ فِي ذَلِكَ الْمَعِينِ دُونَ غَيْرِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ فَيَخْتَصُّ أَحَدُهُمَا بِالرَّبْحِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَوْضُوعِ الشَّرِكَةِ.

«وَكَذَا مُسَاقَاةٌ وَمُزَارَعَةٌ وَمُضَارَبَةٌ» فَيُعْتَبَرُ فِيهَا تَعْيِينُ جُزْءٍ مُشَاعٍ مَعْلُومٍ لِلْعَامِلِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

«وَالْوَضِيعَةُ» أَيِ الْحُسْرَانِ «عَلَى قَدْرِ السَّالِ» بِالْحِسَابِ، سَوَاءً كَانَتْ لِتَلَفٍ،

[١] ظَاهِرُهُ: وَإِنْ تَفَاوَتْ قَدْرُ مَالِيَهُمَا، وَرَجَّحَ شَيْخُنَا (ع.س) أَنَّهُ عَلَى قَدْرِ مَالِيَهُمَا إِلَّا بِتَضَرُّيْحٍ بِالتَّنْصِيفِ. اهـ. وَالْقَرِينَةُ مِثْلُ التَّضَرُّيْحِ.

أَوْ نُقْصَانٍ فِي الثَّمَنِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

«وَلَا يُشْتَرَطُ خَلْطُ الْمَالَيْنِ»^[١] لِأَنَّ الْقَصْدَ الرَّبْحَ، وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْخَلْطِ
«وَلَا» يُشْتَرَطُ أَيْضًا «كَوْنُهُمَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ» فَيَجُوزُ إِنْ أَخْرَجَ أَحَدُهُمَا دَنَائِرَ
وَالْآخَرَ دَرَاهِمَ، فَإِذَا اقْتَسَمَا رَجَعَ كُلُّ بِيَالِهِ، ثُمَّ اقْتَسَمَا الْفَضْلَ^[٢]،

[١] وَقِيلَ: بَلْ يُشْتَرَطُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ يُخْلَطَا فَقَدْ يَتَلَفُ مَالُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ،
وَقَدْ يَرْبِحُ دُونَ الْمَالِ الثَّانِي. وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَمَّا صَحَّتِ الشَّرِكَةُ صَارَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ
مَالٍ صَاحِبِهِ إِذَا تَسَاوَى الْمَالَانِ، أَوْ بِقَدْرِهِ إِنْ اختلفَا.

[٢] وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُشْتَرَطُ اتَّفَاقُهُمَا^(١) وَعَلَى هَذَا فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُخْرَجَ أَحَدُهُمَا دَنَائِرَ
وَالْآخَرَ دَرَاهِمَ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ هُوَ الصَّوَابُ إِذَا كَانَتِ الْقِيَمَةُ تَخْتَلِفُ كَمَا فِي عَصْرِنَا، فَإِنَّ
الذَّهَبَ قَدْ يَرْتَفِعُ سِعْرُهُ وَقَدْ يَنْخَفِضُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفِضَّةِ.

وَقَدْ عَلَّلَ أَصْحَابُنَا عَدَمَ صِحَّةِ الشَّرِكَةِ بِالْفُلُوسِ بِأَنَّ قِيَمَتَهَا تَزِيدُ وَتَنْقُصُ، أَشْبَهَتْ
الْعُرُوضَ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَنْطَبِقُ عَلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي عَصْرِنَا، وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ فِي قِيَاسِ
الْمَذْهَبِ أَنْ يَكُونَ مَالُ أَحَدِهِمَا مِنَ الذَّهَبِ وَالْآخَرِ مِنَ الْفِضَّةِ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ،
وَيُجْعَلَ رَأْسُ مَالِهِ قِيَمَتُهُ مِنَ الْآخَرِ، فَإِذَا جَاءَ أَحَدُهُمَا بِمِئَةِ دِينَارٍ وَالْآخَرُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ
تُسَاوِيَا، فَإِنَّ أَحَدَهُمَا يَقُومُ بِالْآخَرِ وَيَكُونُ رَأْسُ مَالٍ، فَإِذَا قَوْمَنَا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ قُلْنَا: مَالُ
صَاحِبِ الذَّهَبِ كَأَنَّهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ، فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ عِنْدَ التَّصْفِيَةِ، وَإِنْ قَوْمَنَا الْفِضَّةَ بِمِئَةِ دِينَارٍ
قُلْنَا: مَالُ صَاحِبِ الْفِضَّةِ مِئَةُ دِينَارٍ، فَيَرْجِعُ إِلَيْهَا عِنْدَ التَّصْفِيَةِ، هَذَا هُوَ مُقْتَضَى الْعَدْلِ؛ لِأَنَّنَا
لَوْ اعْتَبَرْنَا عَيْنَ الْمَالِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَأَجَحَفْنَا بِأَحَدِهِمَا حِينَ يَخْتَلِفُ السَّعْرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَا يَشْتَرِيهِ كُلُّ مِنْهُمَا بَعْدَ عَقْدِ الشَّرِكَةِ فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ تَلَفَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ فَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِمَا.

وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَبِيعَ، وَيَشْتَرِيَ، وَيَقْبِضَ، وَيُطَالِبَ بِالذَّيْنِ، وَيُخَاصِمَ فِيهِ، وَيُحِيلَ وَيَحْتَالَ، وَيَرُدَّ بِالْعَيْبِ، وَيَفْعَلَ كُلَّ مَا هُوَ مِنْ مَصْلَحَةِ تِجَارَتِهِمَا، لَا أَنْ يُكَاتِبَ^[١] رَقِيقًا، أَوْ يُزَوِّجَهُ، أَوْ يُعْتَقَهُ، أَوْ يُحَايِيَ، أَوْ يَقْتَرِضَ^[٢] عَلَى الشَّرِكَةِ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ.

وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَتَوَلَّى مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَوَلَّيِهِ مِنْ نَشْرِ ثَوْبٍ، وَطَيِّهِ، وَإِحْرَازِهِ، وَقَبْضِ النِّقْدِ، وَنَحْوِهِ، فَإِنْ اسْتَأْجَرَ لَهُ فَلَا أَجْرَ عَلَيْهِ.

[١] وَقِيلَ: لَهُ أَنْ يُكَاتِبَ الرَّقِيقَ، وَأَنْ يُعْتَقَهُ بِمَالٍ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): قُلْتُ: حَيْثُ كَانَ فِي عِتْقِهِ بِمَالٍ مَصْلَحَةٌ، جَازَ^(١).

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْتَرِضَ» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) قَوْلُهُ: وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَدِينَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ أَكْثَرَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. وَقِيلَ: يَجُوزُ ذَلِكَ. قَالَ الْقَاضِي: إِذَا اسْتَقْرَضَ شَيْئًا لَزِمَهُمَا، وَرَبْحُهُ لَّهُمَا^(٢) اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا -أَعْنِي جَوَازَ الْإِقْتِرَاضِ بِلَا إِذْنٍ لِمَصْلَحَةِ الشَّرِكَةِ- هُوَ الصَّوَابُ، إِذَا كَانَ فِي حُدُودِ مَالِ الشَّرِكَةِ، وَإِنْ كَانَ أَزِيدَ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا بِإِذْنٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) الإنصاف (٥/٤١٤).

(٢) الإنصاف (٥/٤١٩).

فصل

النَّوعُ «الثَّانِي: الْمُضَارَبَةُ» مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ السَّفَرُ لِلتَّجَارَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠] وَتُسَمَّى قِرَاضًا وَمُعَامَلَةً.

وَهِيَ: دَفْعُ مَالٍ مَعْلُومٍ «لِالتَّجَرِّ» أَيٍّ: لِمَنْ يَتَّجِرُ «بِهِ بِيَعُضِ رِبْحِهِ» أَيٍّ: بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مُشَاعٍ مِنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ، فَلَوْ قَالَ: خُذْ هَذَا الْمَالَ مُضَارَبَةً، وَلَمْ يَذْكُرْ سَهْمَ الْعَامِلِ - فَالرَّيْبُ كُلُّهُ لِرَبِّ الْمَالِ، وَالْوَضِيعَةُ عَلَيْهِ، وَلِلْعَامِلِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ^[١].

وَإِنْ شَرَطَ جُزْءًا مِنَ الرِّبْحِ لِعَبْدٍ أَحَدِهِمَا، أَوْ لِعَبْدَيْهِمَا صَحَّ، وَكَانَ لِسَيِّدِهِ. وَإِنْ شَرَطَاهُ لِلْعَامِلِ وَلِأَجْنَبِيٍّ مَعًا، وَلَوْ وَلَدَ أَحَدِهِمَا، أَوْ امْرَأَتُهُ، وَشَرَطَا عَلَيْهِ عَمَلًا مَعَ الْعَامِلِ - صَحَّ، وَكَانَا عَامِلَيْنِ، وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ الْمُضَارَبَةُ.

«فَإِنْ قَالَ» رَبُّ الْمَالِ لِلْعَامِلِ: اتَّجِرْ بِهِ «وَالرَّيْبُ بَيْنَنَا - فَنِصْفَانِ» لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَيْهِمَا إِضَافَةً وَاحِدَةً وَلَا مُرَجَّحَ، فَاقْتَضَى التَّسْوِيَةَ.

«وَإِنْ قَالَ»: اتَّجِرْ بِهِ «وَلِي» ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ أَوْ ثُلُثُهُ «أَوْ» قَالَ: اتَّجِرْ بِهِ وَ«لَكَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ أَوْ ثُلُثُهُ» - صَحَّ لِأَنَّهُ مَتَى عُلِمَ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا أَخَذَهُ «وَالْبَاقِي لِلْآخِرِ» لِأَنَّ الرِّبْحَ مُسْتَحَقٌّ لهُمَا، فَإِذَا قُدِّرَ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا مِنْهُ فَالْبَاقِي لِلْآخِرِ بِمَفْهُومِ اللَّفْظِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلِلْعَامِلِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَالصَّوَابُ أَنَّ لِلْعَامِلِ سَهْمٌ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَهُ بِنِيَّةِ الْمُضَارَبَةِ بِعَوَضٍ لَمْ يُسَمَّ، فَرُجِعَ فِيهِ إِلَى عَوَضِ الْمِثْلِ، كَسَائِرِ الْمُضْمُونَاتِ. وَانْظُرْ حَاشِيَةَ الصَّفْحَةِ بَعْدَهَا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ تَقِي الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

«وَإِنْ اِخْتَلَفَا لِمَنِ الْجُزْءُ «الْمَشْرُوطُ» لَهُ «ف» هُوَ «لِعَامِلٍ» قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا^[١]؛ لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بِالْعَمَلِ، وَهُوَ يَقِلُّ وَيَكْثُرُ؛ وَإِنَّمَا تُقَدَّرُ حِصَّتُهُ بِالشَّرْطِ بِخِلَافِ رَبِّ الْمَالِ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بِمَالِهِ، وَيَخْلِفُ مُدَّعِيَهُ، وَإِنْ اِخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْجُزْءِ بَعْدَ الرِّبْحِ فَقَوْلُ مَالِكٍ بِيَمِينِهِ.

«وَكَذَا مُسَاقَاةٌ وَمُزَارَعَةٌ» إِذَا اِخْتَلَفَا فِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ أَوْ قَدْرِهِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، «وَمُضَارَبَةٌ» كَشْرِكَةٍ عِنَانٍ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَالرِّبْحُ لِرَبِّ الْمَالِ، وَلِلْعَامِلِ أَجْرُهُ مِثْلِهِ، وَنَصِيحُ مُوَقَّتَةٍ وَمُعَلَّقَةٍ.

«وَلَا يُضَارِبُ»^[٢] الْعَامِلُ «بِمَالٍ لِآخِرٍ إِنْ أَضَرَ الْأَوَّلَ، وَلَمْ يَرْضَ» لِأَنَّمَا تَتَعَقَّدُ عَلَى الْحِظِّ وَالنَّمَاءِ، فَلَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَمْنَعُهُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَرَرٌّ عَلَى الْأَوَّلِ، أَوْ أُذِنَ جَازًا؛ «فَإِنْ فَعَلَ» بِأَنْ ضَارَبَ لِآخِرٍ، مَعَ ضَرَرِّ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ «رَدَّ حِصَّتَهُ» مِنْ رِبْحِ الثَّانِيَةِ «فِي الشَّرِكَةِ» الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ بِالْمَنْفَعَةِ الَّتِي اسْتُحِقَّتْ بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ، وَلَا نَفَقَةَ لِعَامِلٍ إِلَّا بِشَرْطٍ^[٣].

«وَلَا يُقَسَّمُ»^[٤] الرِّبْحُ

[١] ظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا إِذَا لَمْ تُكْذَّبْهُ الْعَادَةُ، فَإِنْ كَذَّبَتْهُ الْعَادَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مَنْ تُصَدِّقُهُ.

[٢] يَعْنِي: يَحْرُمُ ذَلِكَ، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَقَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ: يَجُوزُ ذَلِكَ.

[٣] انْظُرْ ص ٤٣ فِي بَيَانِ مَا تُؤْخَذُ مِنْهُ هَذِهِ النَّفَقَةُ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَلَا يُقَسَّمُ»، أَيُّ: يَحْرُمُ ذَلِكَ، لَكِنْ لَوْ أَبَى مَالِكُ الْبَيْعَ بَعْدَ فسخِ الْمُضَارَبَةِ

أُجِبَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فِيهِ رِبْحٌ.

«مَعَ بَقَاءِ الْعَقْدِ» أَيِ الْمُضَارَبَةِ «إِلَّا بِاتِّفَاقِهَا» لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يُخْرَجُ عَنْهَا، وَالرَّيْبُ وَقَايَةُ لِرَأْسِ الْمَالِ «وَإِنْ تَلَفَ رَأْسُ الْمَالِ أَوْ» تَلَفَ «بَعْضُهُ» قَبْلَ التَّصَرُّفِ - انْفَسَخَتْ فِيهِ الْمُضَارَبَةُ^[١] كَالتَّالِفِ قَبْلَ الْقَبْضِ.

وَإِنْ تَلَفَ «بَعْدَ التَّصَرُّفِ» جُبِرَ مِنَ الرَّيْبِ؛ لِأَنَّهُ دَارِي فِي التَّجَارَةِ، وَشَرَعَ فِيهَا قُصِدَ بِالْعَقْدِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى الرَّيْبِ «أَوْ خَسِرَ» فِي إِحْدَى سِلْعَتَيْنِ أَوْ سَفَرَتَيْنِ «جُبِرَ» ذَلِكَ «مِنَ الرَّيْبِ» أَيُّ: وَجَبَ جَبْرُ الْخُسْرَانِ مِنَ الرَّيْبِ، وَلَمْ يَسْتَحَقَّ الْعَامِلُ شَيْئًا إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ رَأْسِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهَا مُضَارَبَةٌ وَاحِدَةٌ «قَبْلَ قِسْمَتِهِ» نَاضًا «أَوْ تَنْضِيضِهِ»^[٢] مَعَ مُحَاسَبَتِهِ، فَإِذَا احْتَسَبَا وَعَلِمَا مَا لِهَـمَا - لَمْ يُجْبَرَ الْخُسْرَانُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا قَبْلَهُ؛ تَنْزِيلًا لِلتَّنْضِيضِ مَعَ الْمُحَاسَبَةِ مَنْزِلَةَ الْمُقَاسَمَةِ^[٣].

[١] قَالَ فِي الْإِنْصَافِ: بِلَا نِزَاعٍ أَعْلَمُهُ^(١).

[٢] أَيُّ: تَحْوِيلُهُ إِلَى تَقْدِيرٍ.

[٣] فَائِدَةٌ: قَالَ الْأَصْحَابُ: وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ فِي الْمُضَارَبَةِ نَفَقَةٌ إِلَّا بِشَرْطٍ، قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(٢): وَتَرَدَّدَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ^(٣): هَلْ هِيَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ مِنَ الرَّيْبِ؟

قُلْتُ: بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنَ الرَّيْبِ. اهـ. قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْوَهَّابِ فِي حَاشِيَةِ لَهُ عَلَى (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) بِخَطِّهِ: وَعَلَى هَذَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ رَيْبٌ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ. وَأَقُولُ: بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ؛ لِكَوْنِهِ مَا أَتَّفَقَ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَلِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي لَا يَخْفَى

(١) الْإِنْصَافِ (٥/٤٤٤).

(٢) كَشَافُ الْقِنَاعِ (٣/٥١٧).

(٣) حَاشِيَةُ ابْنِ نَصْرِ اللَّهِ عَلَى الْفُرُوعِ (ق/٨٦) [مَخْطُوطَاتُ الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ].

وَإِذَا انْفَسَخَ الْعَقْدُ، وَالْمَالُ عَرِضٌ أَوْ دَيْنٌ، فَطَلَبَ رَبُّ الْمَالِ تَنْضِيضَهُ -
لَزِمَ الْعَامِلُ.

وَتَبَطَّلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، فَإِنْ مَاتَ عَامِلٌ، أَوْ مُودَعٌ، أَوْ وَصِيٌّ وَنَحْوُهُ، وَجُهِلَ
بَقَاءُ مَا بِيَدِهِمْ - فَهُوَ دَيْنٌ فِي التَّرَكَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِخْفَاءَ وَعَدَمَ التَّعْيِينَ كَالْغَضَبِ^(١)، وَيُقْبَلُ
قَوْلُ الْعَامِلِ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنْ هَلَاكِ وَخُسْرَانٍ، وَمَا يَذْكُرُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ، أَوْ لِلْمُضَارَبَةِ؛
لِأَنَّهُ أَمِينٌ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ فِي عَدَمِ رَدِّهِ إِلَيْهِ.

عَلَى مَنْ تَأَمَّلَ فَتَدَبَّرَ. قَالَهُ كَاتِبُهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ، وَعَرَضَهُ عَلَى شَيْخِنَا وَالِدِهِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ
مُحَمَّدِ بْنِ فَيْرُوزَ، فَأَقَرَّهُ^(١). اهـ.

[١] وَقِيلَ: لَا، إِنْ مَاتَ فَجَاءَةً، وَقِيلَ: هُوَ كَالْوَدِيعَةِ، وَفِيهَا وَجْهٌ: لَا تَكُونُ دَيْنًا فِي
تَرْكِهِ وَلَا يَلْزُمُهُ شَيْءٌ. اهـ.



(١) انظر: حاشية السعدي على الإقناع (ص: ٤٠).

فصل

«الثَّالِثُ شَرَكَةُ الْوُجُوهِ» سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا يَعْمَلَانِ فِيهَا بِوَجْهَيْهَا أَيُّ: جَاهَيْهَا، وَالْجَاهُ وَالْوَجْهُ وَاحِدٌ.

وَهِيَ: أَنْ يَشْتَرِكَا عَلَى «أَنْ يَشْتَرِيَا فِي ذِمَّتَيْهِمَا» مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لهُمَا مَالٌ «بِجَاهَيْهَا فَمَا رِبَحًا» هـ «ف» هُوَ «بَيْنَهُمَا» عَلَى مَا شَرَطَاهُ، سِوَاءٍ عَيْنَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ مَا يَشْتَرِيهِ، أَوْ جِنْسَهُ، أَوْ وَقْتَهُ أَوْ لَا، فَلَوْ قَالَ: مَا اشْتَرَيْتَ مِنْ شَيْءٍ فَبَيْنَنَا صَحَّ «وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَكِيلٌ صَاحِبِهِ وَكَفِيلٌ عَنْهُ بِالْثَمَنِ» لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى الْوَكَالَةِ وَالْكَفَالَةِ «وَالْمِلْكُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَاهُ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ». «وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ مِلْكَيْهِمَا» كَشَرَكَةِ الْعِنَانِ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَاهَا «وَالرَّبْحُ عَلَى مَا شَرَطَاهُ» كَالْعِنَانِ، وَهُمَا فِي تَصَرُّفٍ كَشَرِيكَي عِنَانٍ.

«الرَّابِعُ شَرَكَةُ الْأَبْدَانِ» وَهِيَ «أَنْ يَشْتَرِكَا فِيمَا يَكْتَسِبَانِ بِأَبْدَانِهِمَا» أَيُّ: يَشْتَرِكَانِ فِي كَسْبَيْهِمَا مِنْ صَنَائِعِهِمَا، فَمَا رَزَقَ اللَّهُ فَهُوَ بَيْنَهُمَا «فَمَا تَقَبَّلَهُ أَحَدُهُمَا مِنْ عَمَلٍ يَلْزَمُهَا فِعْلُهُ» وَيُطَالَبَانِ بِهِ؛ لِأَنَّ شَرَكَةَ الْأَبْدَانِ لَا تَنْعَقِدُ إِلَّا عَلَى ذَلِكَ، وَتَصَحُّ مَعَ اخْتِلَافِ الصَّنَائِعِ، كَقَصَّارٍ مَعَ خَيَّاطٍ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَلَبُ الْأُجْرَةِ، وَلِلْمُسْتَأْجِرِ دَفْعُهَا إِلَى أَحَدِهِمَا، وَمَنْ تَلَفَتْ بِيَدِهِ بِغَيْرِ تَفْرِيطٍ لَمْ يَضْمَنْ.

«وَتَصَحُّ» شَرَكَةُ الْأَبْدَانِ «فِي الْإِحْتِشَاشِ، وَالْإِحْتِطَابِ، وَسَائِرِ الْمُبَاحَاتِ» كَالثَّمَارِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْجِبَالِ، وَالْمَعَادِنِ، وَالتَّلَصُّصِ عَلَى دَارِ الْحَرْبِ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «اشْتَرَكْتُ أَنَا وَسَعْدٌ وَعَمَّارٌ يَوْمَ بَدْرٍ، فَلَمْ أَجِئْ أَنَا وَعَمَّارٌ

بَشْيءٍ، وَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ» قَالَ أَحْمَدُ: أَشْرَكَ بَيْنَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

«وَإِنْ مَرَضَ أَحَدُهُمَا فَالْكَسْبُ» الَّذِي عَمَلَهُ أَحَدُهُمَا «بَيْنَهُمَا» اخْتَجَّ الْإِمَامُ بِحَدِيثِ سَعْدٍ، وَكَذَا لَوْ تَرَكَ الْعَمَلَ^[١] لِغَيْرِ عُذْرٍ «وَإِنْ طَالَبَهُ الصَّحِيحُ أَنْ يُقِيمَ مَقَامَهُ لَزِمَهُ» لِأَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى أَنْ يَعْمَلَا، فَإِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِنَفْسِهِ لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَقَامَهُ؛ تَوْفِيَةً لِلْعَقْدِ بِمَا يَقْتَضِيهِ، وَلِلْآخِرِ الْفَسْخُ^[٢].

وَإِنْ اشْتَرَكَ عَلَى أَنْ يَحْمِلَا عَلَى دَابَّتَيْهِمَا وَالْأَجْرَةُ بَيْنَهُمَا صَحَّ، وَإِنْ أَجَرَاهُمَا^[٣] بِأَعْيُنِهِمَا فَلِكُلِّ أَجْرَةُ دَابَّتَيْهِ، وَيَصِحُّ دَفْعُ دَابَّةٍ وَنَحْوِهَا لِمَنْ يَعْمَلُ عَلَيْهَا، وَمَا رَزَقَهُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَاهُ.

[١] (●) هَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ الْعَمَلَ لِغَيْرِ عُذْرٍ فَلَا حَظَّ لَهُ فِيمَا كَسَبَهُ صَاحِبُهُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَاتِنِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، خُصُوصًا إِذَا كَانَ صَاحِبُهُ لَمْ يَعْلَمْ بِتَرْكِ الْعَمَلِ، أَمَّا إِذَا عَلِمَ وَسَكَتَ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ لِصَاحِبِهِ حَظًّا فِيمَا كَسَبَهُ صَاحِبُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] ظَاهِرُهُ: اخْتِصَاصُ مِلْكِ الْفَسْخِ بِهَذِهِ الْحَالِ، أَعْنِي بِمَا إِذَا لَمْ يَعْمَلْ، وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلْ لَهُ الْفَسْخُ مُطْلَقًا، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَإِنْ أَجَرَهُمَا...» إلخ؛ بَيَّنَّ مَعْنَى ذَلِكَ فِي (الْإِقْنَاعِ) وَ(شَرْحِهِ) حَيْثُ قَالَ: وَإِنْ اشْتَرَكَ فِي أَجْرَةِ عَيْنِ الدَّابَّتَيْنِ إِجَارَةً خَاصَّةً لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْمُكْتَرِيَّ اسْتَحَقَّ مَنَفَعَةَ الْبَهِيمَةِ الَّتِي اسْتَأْجَرَهَا، وَلِكُلِّ أَجْرَةُ دَابَّتَيْهِ، فَإِنْ أَعَانَ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ فِي التَّحْمِيلِ كَانَ لَهُ أَجْرَةُ مِثْلِهِ^(٢) اهـ.

(١) كشاف القناع (٣/ ٥٢٨).

(٢) كشاف القناع (٣/ ٥٢٨).

«الخامس شركة المفوضة» وهي «أن يفوض كل منهما إلى صاحبه كل تصرف مالي وبديني من أنواع الشركة»^[١] بيعة، وشراء، ومضاربة، وتوكيلاً، وابتيعاً في الذمة، ومسافرة بالمال، وارتهاً، وضمان ما يرى من الأعمال، أو يشتركا في كل ما يثبت لهما وعليهما فتصح. «والربح على ما شرطاه، والوضيعة بقدر المال» لما سبق في العنان. «فإن أدخلها فيها»^[٢] كسباً أو غرامة نادرين «كوجدان لقطعة، أو ركاز، أو ميراث، أو أرض جناية» أو ما يلزم أحدهما من ضمان غضب أو نحوه - فسدت»^[٣] [٢] لكثرة الغرر فيها؛ ولأنها تضمنت كفالة وغيرها، مما لا يقتضيه العقد.

[١] الأنواع هي ما سبق لك من العنان فما بعده. اهـ.

[٢] المذهب عدم صحة الشركة مع اشتراط دخول الأكساب النادرة، ويمكن أن يقال: إن كان الكسب لا عمل للشريك فيه أصلاً بل هو داخل في ملكه قهراً كالإرث فإنه لا يدخل في الشركة، وإن كان له فيه عمل كالإلتقاط وإخراج الركاز فجائز، ويدخل في الشركة، وإن كان لا عمل له فيه ولكن يدخل في ملكه باختياره كالهبة فيحتمل وجهين. والله أعلم.

[٣] قوله: «فسدت» هذا المذهب، وبه قال الشافعي^(١)، وأجازه الثوري والأوزاعي

وأبو حنيفة^(٢)، وحكي ذلك عن مالك^(٣). اهـ. (مغني) (٥/٢٦).

[٤] قال في (الإنصاف): على الصحيح من المذهب^(٤).....

(١) الأم (٤/٤٨٧).

(٢) الأوسط لابن المنذر (١٠/٥١٢)، مختصر اختلاف العلماء (٤/١٥)، والمبسوط للسرخسي (١١/١٥٣).

(٣) المعونة للقاضي عبد الوهاب (ص: ١١٤٦)، وبداية المجتهد (٤/٣٧).

(٤) الإنصاف (٥/٤٦٥).

فَظَاهِرُهُ أَنَّ فِي الصَّحَّةِ خِلَافًا، وَلَكِنْ الْأَقْرَبُ عَدَمُ الصَّحَّةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الصَّهْنُ
بِسَبَبِ عَمَلٍ اشْتَرَكَا فِيهِ، مِثْلَ أَنْ يُحْطَى فِي تَفْصِيلِ ثَوْبٍ أَوْ إِصْلَاحِ بَابٍ أَوْ نَحْوِهِ فَهَذَا قَدْ
يُقَالُ: إِنَّهُ عَلَى مَالِ الشَّرِكَةِ، كَمَا قُلْنَا فِي خَطَا الْإِمَامِ: إِنَّ الْحُكْمَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ الْمَسَاقَاةِ

مِنَ السَّقْيِ؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ أَمْرِهَا بِالْحِجَازِ، وَهِيَ: دَفْعُ شَجَرٍ لَهُ ثَمَرٌ مَأْكُولٌ - وَلَوْ غَيْرَ مَغْرُوسٍ - إِلَى آخَرٍ؛ لِيُقَوِّمَ بِسَقْيِهِ وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ لَهُ مِنْ ثَمَرِهِ.

«تَصِحُّ الْمَسَاقَاةُ عَلَى شَجَرٍ لَهُ ثَمَرٌ يُؤْكَلُ» مِنْ نَخْلٍ وَغَيْرِهِ^(١)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «عَامَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: «عَامَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَهْلَ خَيْبَرَ بِالشَّطْرِ، ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، ثُمَّ أَهْلُوهُمْ إِلَى الْيَوْمِ يُعْطُونَ الثُّلُثَ أَوْ الرَّبْعَ».

وَلَا تَصِحُّ عَلَى مَا لَا ثَمَرَ لَهُ كَالْحُورِ^(١)، أَوْ لَهُ ثَمَرٌ غَيْرُ مَأْكُولٍ كَالصَّنَوْبَرِ وَالْقَرْظِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٨٠): قَوْلُهُ: «وَلَا تَصِحُّ عَلَى مَا لَا ثَمَرَ لَهُ..» إِنْخ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّ الْمَسَاقَاةَ إِنَّمَا تَكُونُ بِجُزْءٍ مِنَ الثَّمَرَةِ، وَهَذَا لَا ثَمَرَ لَهُ. وَقَالَ الْمُؤَفِّقُ وَالشَّارِحُ: تَصِحُّ الْمَسَاقَاةُ عَلَى مَا لَهُ وَرَقٌ يُقْصَدُ كِتُوبٌ، أَوْ لَهُ زَهْرٌ يُقْصَدُ كَوَرْدٍ وَنَحْوِهِ كِيَاسَمِينَ؛ إِجْرَاءً لِلوَرَقِ وَالزَّهْرِ بِجُزْءٍ مِنَ الثَّمَرَةِ^(٢).... =

[١] لَكِنْ لَا تَصِحُّ عَلَى مَا لَا سَاقَ لَهُ وَلَا عَلَى قُطْنٍ وَمَقَاتِيٍّ، قَالَهُ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) (١).

[٢] وَصَوَّبَ هَذَا الْقَوْلَ فِي (الْإِنْصَافِ) (٢).

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٢٣٣).

(٢) الانصاف (٥/ ٤٦٦).

«و» تَصِحُّ الْمَسَاقَاةُ أَيْضًا «عَلَى» شَجَرٍ ذِي «ثَمَرَةٍ مُوجُودَةٍ» لَمْ تَكْمُلْ، تَنْمَى بِالْعَمَلِ، كَالْمُزَارَعَةِ عَلَى زَرْعٍ ثَابِتٍ؛ لِأَنَّهَا إِذَا جَازَتْ فِي الْمَعْدُومِ مَعَ كَثَرَةِ الْغَرَرِ فَنِي الْمَوْجُودِ وَقَلَّةِ الْغَرَرِ أَوْلَى.

«و» تَصِحُّ أَيْضًا «عَلَى شَجَرٍ يَغْرِسُهُ» فِي أَرْضِ رَبِّ الشَّجَرِ «وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ حَتَّى يُثْمَرَ».

اِخْتَجَّ الْإِمَامُ بِحَدِيثِ خَيْرٍ؛ وَلِأَنَّ الْعَوَضَ وَالْعَمَلَ مَعْلُومَانِ فَصَحَّتْ، كَالْمَسَاقَاةِ عَلَى شَجَرٍ مَغْرُوسٍ «بِجُزْءٍ مِنَ الثَّمَرَةِ» مُشَاعٍ مَعْلُومٍ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «تَصِحُّ»، فَلَوْ شَرَطَا فِي الْمَسَاقَاةِ الْكُلَّ لِأَحَدِهِمَا، أَوْ أَصْعًا مَعْلُومَةً، أَوْ ثَمَرَةً شَجَرَةٍ مُعَيَّنَةٍ - لَمْ تَصِحَّ.

وَتَصِحُّ الْمُنَاصَبَةُ، وَالْمُغَارَسَةُ، وَهِيَ دَفْعُ أَرْضٍ وَشَجَرٍ لِمَنْ يَغْرِسُهُ - كَمَا تَقَدَّمَ - بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مَعْلُومٍ مِنَ الشَّجَرِ.

«وَهُوَ» أَيُّ: عَقْدُ الْمَسَاقَاةِ وَالْمُغَارَسَةِ وَالْمُزَارَعَةِ «عَقْدٌ جَائِزٌ» مِنَ الطَّرَفَيْنِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْمُضَارَبَةِ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ عَلَى جُزْءٍ مِنَ النَّعَاءِ فِي الْمَالِ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى ذِكْرِ مُدَّةٍ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا فَسْخُهَا مَتَى شَاءَ.

= وَالْمَذْهَبُ: لَا. وَعَلَى قِيَاسِهِ شَجَرٌ لَهُ خَشَبٌ يُقْصَدُ كَحُورٍ وَصَفْصَافٍ.

لَكِنْ صَرَّحَ الْمُؤَلِّقُ وَالشَّارِحُ أَنَّهَا لَا تَصِحُّ فِي الصَّنَوْبَرِ وَالْحُورِ وَالصَّفْصَافِ وَنَحْوِهَا بِلَا خِلَافٍ، مَعَ أَنَّ خَشَبَهُ مَقْصُودٌ أَيْضًا، فَكَيْفَ يُقَاسُ عَلَى كَلَامِهِمَا مَا صَرَّحَا بِنَفْيِهِ؟ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْقَصْدُ مِنْهُ الْإِزَامَةُ الْحُجَّةُ، أَيُّ: هَذَا لَا زِمَ لَكُمْ، مَعَ أَنَّكُمْ لَا تَقُولُونَ بِهِ. اه (ق.ع. وَشَرْحُهُ).

«فَإِنْ فَسَخَ الْمَالِكُ قَبْلَ ظُهُورِ الثَّمَرَةِ فَلِلْعَامِلِ الْأَجْرَةُ» أَي: أُجْرَةُ مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ إِتِمَامِ عَمَلِهِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعَوَضَ.

«وَإِنْ فَسَخَهَا هُوَ» أَي: فَسَخَ الْعَامِلُ الْمَسَاقَاةَ قَبْلَ ظُهُورِ الثَّمَرَةِ «فَلَا شَيْءَ لَهُ» لِأَنَّهُ رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ، وَإِنْ انْفَسَخَتْ بَعْدَ ظُهُورِ الثَّمَرَةِ فَهِيَ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَاهُ، وَيَلْزَمُ الْعَامِلَ تِمَامُ الْعَمَلِ كَالْمُضَارِبِ.

«وَيَلْزَمُ الْعَامِلَ كُلُّ مَا فِيهِ صَلَاحُ الثَّمَرَةِ مِنْ حَرْثٍ وَسَقْيٍ وَزِبَارٍ» بِكَسْرِ الزَّايِ، وَهُوَ قَطْعُ الْأَغْصَانِ الرَّدِيئَةِ مِنَ الْكَرَمِ «وَتَلْقِيحٍ، وَتَشْمِيسٍ، وَإِصْلَاحِ مَوْضِعِهِ وَ» إِصْلَاحِ «طُرُقِ الْمَاءِ، وَحَصَادِ وَنَحْوِهِ» كَالَّةِ حَرْثٍ، وَبَقْرِهِ، وَتَفْرِيقِ زَبْلِ، وَقَطْعِ حَشِيشٍ مُضَرٍّ، وَشَجَرٍ يَابِسٍ، وَحِفْظِ ثَمَرٍ عَلَى شَجَرٍ إِلَى أَنْ يُقْسَمَ.

«وَعَلَى رَبِّ السَّالِ مَا يُضْلِحُهُ» أَي: مَا يَحْفَظُ الْأَصْلَ «كَسَدِّ حَائِطٍ وَإِجْرَاءِ الْأَنْهَارِ» وَحَفْرِ الْبُئْرِ «وَالدُّوَلَابِ وَنَحْوِهِ» كَالَّتِي تَدِيرُهُ، وَدَوَابِّهِ، وَشِرَاءِ مَا يُلَقَّحُ بِهِ، وَتَحْصِيلِ مَاءٍ وَزَبْلِ^(١).

وَالْجُذَاذُ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ حَصَّتَيْهِمَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ عَلَى الْعَامِلِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا كَالْمُضَارِبِ فِيمَا يَقْبَلُ وَيَرُدُّ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٨٧-٢٨٨): فَائِدَةٌ: لَوْ شَرَطَ عَلَى أَحَدِهِمَا مَا يَلْزَمُ الْآخَرَ لَمْ يَجْزُ، وَفَسَدَ الشَّرْطُ^(١) عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، إِلَّا فِي الْجُذَاذِ عَلَى مَا يَأْتِي، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُمَا... اهـ

فصل

«وَتَصِحُّ الْمَزْرَعَةُ» لِحَدِيثِ خَيْرِ السَّابِقِ، وَهِيَ دَفْعُ أَرْضٍ وَحَبٍّ لِمَنْ يَزْرَعُهُ، وَيَقُومُ عَلَيْهِ، أَوْ حَبٍّ مَزْرُوعٍ يَنْمَى بِالْعَمَلِ لِمَنْ يَقُومُ عَلَيْهِ «بِجُزءٍ» مُشَاعٍ «مَعْلُومِ النَّسْبَةِ» كَالثُلُثِ أَوْ الرَّبْعِ وَنَحْوِهِ «مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ لِرَبِّهَا» أَيُّ: لِرَبِّ الْأَرْضِ «أَوْ لِلْعَامِلِ، وَالْبَاقِي لِلْآخِرِ» أَيُّ: إِنْ شَرِطَ الْجُزءُ الْمُسَمَّى لِرَبِّ الْأَرْضِ فَالْبَاقِي لِلْعَامِلِ، وَإِنْ شَرِطَ لِلْعَامِلِ فَالْبَاقِي لِرَبِّ الْأَرْضِ؛ لِأَمَّهْمَا يَسْتَحِقَّانِ ذَلِكَ، فَإِذَا عُيِّنَ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا مِنْهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي لِلْآخِرِ.

«وَلَا يُشْتَرَطُ» فِي الْمَزْرَعَةِ وَالْمَغَارَسَةِ «كَوْنُ الْبَذْرِ وَالْغِرَاسِ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ» فَيَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَهُ الْعَامِلُ فِي قَوْلِ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ مُهَنَّا، وَصَحَّحَهُ فِي (الْمُغْنِي) وَ(الشَّرْحِ) وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ.

«وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ» لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَزْرَعَةِ قِصَّةُ خَيْرٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ الْبَذْرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وظَاهِرُ الْمَذْهَبِ اشْتِرَاطُهُ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ، وَاخْتَارَهُ عَامَّةُ الْأَصْحَابِ، وَقَدَّمَهُ فِي (التَّنْقِيحِ) وَتَبِعَهُ الْمُصَنِّفُ فِي (الإِقْنَاعِ) وَقَطَعَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى).

وَإِنْ شَرِطَ رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَأْخُذَ مِثْلَ بَذْرِهِ، وَيَقْتَسِمَا الْبَاقِي - لَمْ يَصِحَّ.

وَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ شَجَرٌ، فَمَزْرَعُهُ عَلَى الْأَرْضِ، وَسَاقَاهُ عَلَى الشَّجَرِ - صَحَّ.

وَكَذَا لَوْ آجَرَهُ الْأَرْضَ، وَسَاقَاهُ عَلَى شَجَرِهَا فَيَصِحُّ، مَا لَمْ يَتَّخِذْ حِيلَةً عَلَى بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا.

وَتَصِحُّ مُسَاقَاةٌ وَمُزَارَعَةٌ بِلَفْظِهَا وَلَفْظِ الْمُعَامَلَةِ، وَمَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ، وَلَفْظِ إِجَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ مُؤَدٌّ لِلْمَعْنَى، وَتَصِحُّ إِجَارَةُ أَرْضٍ بِجُزْءٍ مُشَاعٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَإِنْ لَمْ تُزْرَعْ نُظِرَ إِلَى مُعَدَّلِ الْمُغَلِّ، فَيَجِبُ الْقِسْطُ الْمُسَمَّى.



بَابُ الْإِجَارَةِ

مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْأَجْرِ وَهُوَ الْعَوَضُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الثَّوَابُ أَجْرًا، وَهِيَ عَقْدٌ عَلَى
مَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ مَوْصُوفَةٍ فِي الذِّمَّةِ، مُدَّةً مَعْلُومَةً، أَوْ عَمَلٍ
مَعْلُومٍ، بِعَوَضٍ مَعْلُومٍ.

وَتَتَعَقَّدُ^[١] بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ وَالْكَرَاءِ، وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا، وَبِلَفْظِ بَيْعٍ^(١) إِنْ لَمْ يُضَفْ
لِلْعَيْنِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٩٤-٢٩٥): قَوْلُهُ: «وَبِلَفْظِ بَيْعٍ إِنْ لَمْ يُضَفْ
لِلْعَيْنِ» نَحْوُ: «بِعْتُكَ نَفْعَ دَارِي شَهْرًا بِكَذَا» فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ، وَالْمَنَافِعُ بِمَنْزِلَةِ
الْأَعْيَانِ؛ لِأَنَّهَا يَصِحُّ الْإِعْتِيَاضُ عَنْهَا، وَتُضْمَنُ بِالْيَدِ وَالْإِتْلَافِ، فَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى الْعَيْنِ
كَ«بِعْتُكَ دَارِي شَهْرًا» لَمْ يَصِحَّ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: التَّحْقِيقُ أَنَّ الْمُتَعَاقِدَيْنِ إِنْ
عَرَفَا الْمَقْصُودَ ائْتَقَدَتْ بِأَيِّ لَفْظٍ كَانَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي عَرَفَ بِهَا الْمُتَعَاقِدَانِ مَقْصُودَهُمَا،
وَهَذَا عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْعُقُودِ، فَإِنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَحْدِّ حَدًّا لِأَلْفَاظِ الْعُقُودِ، بَلْ ذَكَرَهَا مُطْلَقَةً،
وَكَذَا قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ) وَصَحَّحَهُ فِي (التَّصْحِيحِ) وَ(النَّظْمِ) وَجَزَمَ بِمَعْنَاهُ
فِي (الْإِفْتَاءِ). اهـ (ش. مُتَهَيَّ).^[٢]

[١] وَتَصِحُّ أَيْضًا بِمُعَاطَاةٍ، كَمَا يَأْتِي فِيْمَنْ دَخَلَ حَمَامًا وَنَحْوَهُ. اهـ، كَاتِبُهُ.

[٢] وَلَا رَيْبَ فِي صِحَّةِ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ، وَقَدْ صَحَّحُوا بَيْعَ الْمُعَاطَاةِ، وَعَلَّلُوهُ بِدَلَالَةِ
الْمَعْنَى، وَهَذَا يَقْتَضِي ائْتِقَادَ كُلِّ عَقْدٍ بِكُلِّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ صَحِيحٌ.

و«تَصَحُّ» الإِجَارَةُ «بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ»:

أَحَدُهَا «مَعْرِفَةُ الْمَنْفَعَةِ» لِأَنَّهَا الْمَعْقُودُ عَلَيْهَا، فَاشْتَرَطَ الْعِلْمُ بِهَا كَالْمَبِيعِ، وَتَحْصُلُ الْمَعْرِفَةُ إِمَّا بِالْعُرْفِ «كَسُكْنَى دَارٍ» لِأَنَّهَا لَا تُكْرَى إِلَّا لِذَلِكَ، فَلَا يَعْمَلُ فِيهَا حَدَادَةٌ وَلَا قِصَارَةٌ، وَلَا يُسْكِنُهَا دَابَّةٌ، وَلَا يَجْعَلُهَا مَخْزَنًا لِطَعَامٍ، وَيَدْخُلُ مَاءُ بَيْتٍ تَبَعًا، وَلَهُ إِسْكَانُ ضَيْفٍ وَزَائِرٍ.

«و» كـ «خِدْمَةِ أَدَمِيٍّ» فَيُخْدَمُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ حُرَّةً أَوْ أَمَةً صَرَفَ وَجْهَهُ عَنِ النَّظَرِ^(١).

«و» يَصَحُّ اسْتِئْجَارُ أَدَمِيٍّ لِعَمَلٍ مَعْلُومٍ، كـ «تَعْلِيمِ عِلْمٍ» وَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ أَوْ قِصَارَتِهِ، أَوْ لِيَدُلَّ عَلَى طَرِيقٍ وَنَحْوِهِ؛ لِمَا فِي الْبُخَارِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ فِي حَدِيثِ الْهَجْرَةِ: «وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَرْقَطٍ - وَقِيلَ: ابْنُ أَرْقِطٍ - كَانَ كَافِرًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ هَادِيًا خَرِيَّتًا، وَالْخَرِيْتُ الْمَاهِرُ بِالْهُدَايَةِ» وَإِمَّا بِالْوَصْفِ^[١]، كَحَمَلِ زُبْرَةٍ حَدِيدٍ وَزَنْهَا كَذَا إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ، وَبِنَاءِ حَائِطٍ يَذْكُرُ طَوْلَهُ، وَعَرْضَهُ، وَسُمْكَهُ، وَالْتَهُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٢٩٦): قَوْلُهُ: «صَرَفَ وَجْهَهُ عَنِ النَّظَرِ» قَالَ فِي (الإِقْنَاعِ) وَلَا يَخْلُو مَعَهَا فِي بَيْتٍ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا مُتَجَرِّدَةً وَلَا إِلَى شَعْرِهَا. اهـ.^[٢]

[١] قَوْلُهُ: «وَإِمَّا بِالْوَصْفِ» هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «إِمَّا بِالْعُرْفِ». اهـ كَاتِبُهُ.

[٢] قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: يُجُوزُ أَنْ يَسْتَأْجَرَ الْأَمَةُ وَالْحُرَّةُ لِلْخِدْمَةِ، وَلَكِنْ يَصْرَفُ وَجْهُهُ

عَنِ النَّظَرِ^(١) اهـ (إِقْنَاع).

الشَّرْطُ «الثَّانِي مَعْرِفَةُ الْأُجْرَةِ» بِمَا تَحْصُلُ بِهِ مَعْرِفَةُ الثَّمَنِ؛ لِحَدِيثِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ اسْتِئْجَارِ الْأَجِيرِ حَتَّى يُبَيَّنَ لَهُ أَجْرُهُ».

فَإِنْ أَجَرَهُ الدَّارَ بِعِمَارَتِهَا أَوْ عَوَاضٍ مَعْلُومٍ، وَشَرَطَ عَلَيْهِ عِمَارَتَهَا خَارِجًا عَنِ الْأُجْرَةِ - لَمْ تَصَحَّ^[١]، وَلَوْ أَجَرَهَا بِمُعَيَّنٍ عَلَى أَنْ يُنْفِقَ الْمُسْتَأْجِرُ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ، مُحْتَسِبًا بِهِ مِنَ الْأُجْرَةِ صَحَّ.

«وَتَصَحَّ» الْإِجَارَةُ «فِي الْأَجِيرِ وَالظُّئْرِ بِطَعَامِهَا وَكِسَوَتِهَا» رُويَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَأَبِي مُوسَى فِي الْأَجِيرِ.

وَأَمَّا الظُّئْرُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وَيُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ الْعِلْمُ بِمُدَّةِ الرِّضَاعِ، وَمَعْرِفَةُ الطِّفْلِ بِالمُشَاهَدَةِ، وَمَوْضِعُ الرِّضَاعِ، وَمَعْرِفَةُ الْعَوَاضِ.

«وَإِنْ دَخَلَ حَمَامًا أَوْ سَفِينَةً» بِلَا عَقْدٍ «أَوْ أُعْطِيَ ثَوْبُهُ قَصَارًا^[٢] أَوْ خِيَاطًا» لِيَعْمَلَاهُ «بِلَا عَقْدٍ - صَحَّ بِأُجْرَةِ الْعَادَةِ» لِأَنَّ الْعُرْفَ الْجَارِيَّ بِذَلِكَ يَقُومُ مَقَامَ الْقَوْلِ، وَكَذَا لَوْ دَفَعَ مَتَاعَهُ لِمَنْ يَبِيعُهُ، أَوْ اسْتَعْمَلَ حَمَالًا وَنَحْوَهُ فَلَهُ أُجْرَةٌ مِثْلِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَادَةٌ بِأَخْذِ الْأُجْرَةِ^[٣].

[١] لِعَدَمِ الْعِلْمِ، فَلَوْ شَرَطَ عِمَارَةَ شَيْءٍ مَعْدِنٍ لِحَائِطٍ سَاقِطٍ وَنَحْوِهِ صَحَّ إِذَا ذَكَرَ مَا يُعْتَبَرُ الْعِلْمُ بِهِ.

[٢] الْقَصَارُ مُبَيِّضُ الثِّيَابِ، فَهُوَ الْغَسَالُ حَتَّى تَبْيَضَّ.

[٣] وَقِيلَ: لَا أُجْرَةَ لَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَادَةٌ بِأَخْذِهَا إِلَّا بِشَرْطِ.

الشَّرْطُ «الثَّالِثُ الْإِبَاحَةُ فِي» نَفْعِ «الْعَيْنِ» الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ الْمَقْصُودِ، كِإِجَارَةِ دَارٍ يَجْعَلُهَا مَسْجِدًا، وَشَجَرٍ لِنَشْرِ ثِيَابٍ، أَوْ قُعُودٍ بِظِلِّهِ.

«فَلَا تَصِحُّ» الْإِجَارَةُ «عَلَى نَفْعٍ مُحَرَّمٍ كَالزَّيْنِ، وَالزَّمْرِ، وَالْغِنَاءِ، وَجَعْلِ دَارِهِ كَنِيسَةً، أَوْ لِبَيْعِ الْخَمْرِ» لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ الْمُحَرَّمَ مَطْلُوبٌ إِزَالَتُهَا، وَالْإِجَارَةُ تُنَافِيهَا، وَسَوَاءٌ شَرِطَ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ أَوْ لَا، إِذَا ظَنَّ الْفِعْلُ.

وَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ طَيْرٍ لِيُوقِظَهُ لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ، وَلَا شَمْعٍ وَطَعَامٍ لِيَتَجَمَّلَ بِهِ وَيُرَدَّهُ، وَلَا ثَوْبٍ يُوضَعُ عَلَى نَعْشٍ مَيِّتٍ، ذَكَرَهُ فِي ^[١] (الْمُغْنِي) وَ(الشَّرْح) وَلَا نَحْوِ تَفَاحَةٍ لَشَمٍّ ^[٢].

«وَتَصِحُّ إِجَارَةُ حَائِطٍ لَوْضِعَ أَطْرَافِ خَشِيهِ» الْمَعْلُومِ «عَلَيْهِ» لِإِبَاحَةِ ذَلِكَ. «وَلَا تُؤَجَّرُ الْمَرْأَةُ نَفْسُهَا» بَعْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ عَلَيْهَا «بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا» لِتَقْوِيَةِ حَقِّ الزَّوْجِ ^[٣].

[١] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةِ جَوَازُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١).

[٢] بِخِلَافِ غَيْرٍ وَنَحْوِهِ فَيَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى.

[٣] يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّهَا لَوْ آجَرَتْ نَفْسُهَا عَلَى وَجْهِ لَا تُفَوِّتُ بِهِ حَقَّ الزَّوْجِ صَحَّ ذَلِكَ، مِثْلُ أَنْ تُسْتَأْجَرَ لِحِيَاظَةِ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ بِمَا لَا تُفَوِّتُ بِهِ حَقَّ الزَّوْجِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

فصل

«وَيُشْتَرَطُ فِي الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ» خَمْسَةُ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: «مَعْرِفَتُهَا بِرُؤْيِيَّةٍ أَوْ صِفَةٍ»^[١] إِنْ انْضَبَطَتْ بِالْوَصْفِ؛ وَهَذَا قَالَ «فِي غَيْرِ الدَّارِ وَنَحْوِهَا» بِمَا لَا يَصِحُّ فِيهِ السَّلَامُ، فَلَوْ اسْتَأْجَرَ حَمَامًا فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ يَخْتَلِفُ بِالصَّغَرِ وَالْكِبَرِ، وَمَعْرِفَةِ مَائِهِ، وَمُشَاهَدَةِ الْإِيْوَانِ، وَمَطْرَحِ الرَّمَادِ، وَمَضْرَفِ الْمَاءِ.

وَكِرِهَ أَحْمَدُ كِرَاءَ الْحَمَامِ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ مَنْ تَنَكَّشَفَ عَوْرَتُهُ فِيهِ.

«وَالشَّرْطُ الثَّانِي «أَنْ يُعْقَدَ عَلَى نَفْعِهَا» الْمُسْتَوْفَى «دُونَ أَجْزَائِهَا» لِأَنَّ الْإِجَارَةَ هِيَ بَيْعُ الْمَنَافِعِ، فَلَا تَدْخُلُ الْأَجْزَاءُ فِيهَا «فَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ الطَّعَامِ لِلْأَكْلِ وَلَا الشَّمْعِ لِيُشْعِلَهُ». وَلَوْ أَكْرَى شَمْعَةً لِيُشْعَلَ مِنْهَا، وَبُرِدَ بَقِيَّتُهَا، وَثَمَنَ مَا ذَهَبَ، وَأَجَرَ الْبَاقِي - فَهُوَ فَاسِدٌ، «وَلَا حَيَوَانٍ لِيَأْخُذَ لَبَنَهُ» أَوْ صُوفَهُ، أَوْ شَعْرَهُ، أَوْ وَبَرَهُ «إِلَّا فِي الظُّئْرِ» فَيَجُوزُ، وَتَقَدَّمَ. «وَنَقَعَ الْبُئْرَ» أَيُّ: مَاؤُهَا الْمُسْتَنْقَعُ فِيهَا «وَمَاءُ الْأَرْضِ يَدْخُلَانِ تَبَعًا»^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٣٠٥): قَوْلُهُ: «يَدْخُلَانِ تَبَعًا» قَالَ فِي (الْإِنْصَارِ):

قَالَ أَصْحَابُنَا: لَوْ غَارَ مَاءُ دَارٍ مُؤَجَّرَةٍ فَلَا فَسْخَ^[٢] لِعَدَمِ دُخُولِهِ فِي الْإِجَارَةِ.

[١] وَقِيلَ: تَصِحُّ الْإِجَارَةُ وَلَوْ بِلا رُؤْيِيَّةٍ وَصِفَةٍ، وَلَهُ خِيَارُ الرُّؤْيِيَّةِ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَلَا فَسْخَ» هَذَا هُوَ مَا قَطَعَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى)^(١) وَقَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ) وَ(شَرْحِهِ)

فِي فَصْلِ «وَالْإِجَارَةُ عَقْدٌ لَا زِمَ»: أَوْ انْقَطَعَ الْمَاءُ مِنْ بُئْرِهَا - أَيُّ: لِدَارٍ - ثَبَتَ لَهُ الْفَسْخُ.

كَحَبْرِ نَاسِخٍ^(١)، وَخُيُوطِ خِيَاطٍ، وَكُحْلِ كَحَالٍ، وَمَرْهَمِ طَبِيبٍ وَنَحْوِهِ.

«و» الشَّرْطُ الثَّالِثُ «الْقُدْرَةُ عَلَى التَّسْلِيمِ» كَالْبَيْعِ «فَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ الْعَبْدِ «الْأَبَقِ وَالْجَمَلِ «الشَّارِدِ» وَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ، وَلَا الْمَغْصُوبِ مِمَّنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ، وَلَا إِجَارَةُ الْمَشَاعِ مُفْرَدًا لِغَيْرِ الشَّرِيكِ، وَلَا يُوجَرُ مُسْلِمٌ لِذِمِّي لِيَخْدِمَهُ، وَتَصِحُّ لِغَيْرِهَا.

«و» الشَّرْطُ الرَّابِعُ «اِسْتِمَالُ الْعَيْنِ عَلَى الْمَنْفَعَةِ، فَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ بَهِيمَةٍ زَمَنَةً لِلْحَمَلِ، وَلَا أَرْضٍ لَا تُنْبِتُ لِلزَّرْعِ» لِأَنَّ الْإِجَارَةَ عَقْدٌ عَلَى الْمَنْفَعَةِ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَقَرِيِّ (٢/٣٠٦): قَوْلُهُ: «كَحَبْرِ نَاسِخٍ...» إِنْخٌ؛ وَقِيلَ^[١]: يَلْزَمُ ذَلِكَ الْمُسْتَأْجِرَ. وَقِيلَ: يُتَّبَعُ فِي ذَلِكَ الْعُرْفُ. اهـ (إِنْصَافٌ).

قَالَ الشَّارِحُ: وَلَا يُعَارِضُهُ مَا قَدَّمْتُهُ عَنِ (الْإِنْتِصَارِ) مِنْ أَنَّهُ لَا فَسْخَ لَهُ بِذَلِكَ؛ لِإِمْكَانِ حَمْلِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ الْفَسْخُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هُوَ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ لَا نَفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ بِمُجَرَّدِ انْقِطَاعِهِ؛ لِتَعَذُّرِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْنَا: «يَدْخُلُ تَبَعًا» فَإِنَّهُ لَا يُنَافِي ثُبُوتَ الْخِيَارِ بِانْقِطَاعِهِ^(١) اهـ. وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

[١] أَقُولُ: قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) عَنِ (الْفُرُوعِ): وَمَنْ أَكْثَرَى لِنَسْخِ أَوْ خِيَاطَةٍ أَوْ كُحْلِ وَنَحْوِهِ لَزِمَهُ حَبْرٌ وَخُيُوطٌ وَكُحْلٌ. وَقِيلَ: يَلْزَمُ ذَلِكَ الْمُسْتَأْجِرَ. وَقِيلَ: يُتَّبَعُ فِي ذَلِكَ الْعُرْفُ^(٢) اهـ. قُلْتُ: وَهَذَا فَرْقٌ بَيْنَ مَنْ يَدْعُو هَؤُلَاءِ إِلَى مَنَزَلِهِ لِيَعْمَلُوا وَبَيْنَ مَنْ يُعْطِيهِمُ الشَّيْءَ لِيَعْمَلُوهُ، فَفِي الْأَوَّلِ يَكُونُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ غَالِبًا، وَفِي الثَّانِي بِالْعَكْسِ، هَذَا هُوَ الْعُرْفُ، وَالرُّجُوعُ إِلَيْهِ أَوْلَى إِلَّا بِشَرْطٍ.

(١) كشاف القناع (٤/٢٤).

(٢) الإنصاف (٦/٣٢)، وانظر: الفروع (٧/١٧٣).

وَلَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاءُ هَذِهِ الْمَنْفَعَةِ مِنْ هَذِهِ الْعَيْنِ.

«و» الشَّرْطُ الْخَامِسُ «أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ» مَمْلُوكَةً «لِلْمُؤَجَّرِ أَوْ مَاذُونًا لَهُ فِيهَا» فَلَوْ تَصَرَّفَ فِيهَا لَا يَمْلِكُهُ بغيرِ إِذْنِ مَالِكِهِ لَمْ يَصَحَّ كَبَيْعِهِ.

«وَتَجُوزُ إِجَارَةُ الْعَيْنِ» الْمُؤَجَّرَةُ بَعْدَ قَبْضِهَا إِذَا آجَرَهَا الْمُسْتَأْجِرُ «لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ» فِي الْإِنْتِفَاعِ أَوْ دُونَهُ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ لَمَّا كَانَتْ مَمْلُوكَةً لَهُ جَازَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهَا بِنَفْسِهِ وَنَائِبِهِ «لَا بِأَكْثَرِ مِنْهُ ضَرَرًا»^(١) لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ بِنَفْسِهِ، فَبَنَائِبِهِ أَوْلَى، وَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُؤَجِّرَ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِ، وَالْأَجْرَةُ لَهُ.

«وَتَصَحُّ إِجَارَةُ الْوَقْفِ» لِأَنَّ مَنَافِعَهُ مَمْلُوكَةٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، فَجَازَ لَهُ إِجَارَتُهَا كَالْمُسْتَأْجِرِ «فَإِنْ مَاتَ الْمُؤَجِّرُ فَانْتَقَلَ» الْوَقْفُ «إِلَى مَنْ بَعْدَهُ لَمْ تَنْفَسِخْ»^(٢) لِأَنَّهُ آجَرَ مِلْكَهُ فِي زَمَنِ وَلَائِيَّتِهِ، فَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِهِ، كَمَالِكِ الطَّلُقِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣٠٨ / ٢): قَوْلُهُ: «لَا بِأَكْثَرِ مِنْهُ ضَرَرًا» قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ): وَلَا لِمَنْ يُخَالِفُ ضَرَرُهُ ضَرَرَهُ. اهـ.^[١]

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣٠٩ / ٢): قَوْلُهُ: «لَمْ تَنْفَسِخْ» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ الْمَذْهَبُ عَلَى مَا اصْطَلَحْنَاهُ فِي الْخُطْبَةِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْوَجْهُ الثَّانِي: تَنْفَسِخُ، جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي خِلَافِهِ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَغَيْرُهُمْ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: هَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ، قَالَ الْقَاضِي: هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ =

[١] أَقُولُ: وَيُمْكِنُ أَخْذُهَا مِنْ قَوْلِهِ هُنَا: «لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ» فَإِنْ مَنْ خَالَفَهُ فَلَيْسَ قَائِمًا بِمَقَامِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، بَلْ فِي الْجُمْلَةِ. اهـ. كَاتِبُهُ.

«وَلِلثَّانِي حِصَّتُهُ مِنَ الْأَجْرَةِ» مِنْ حِينَ مَوْتِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ كَانَ قَبَضَهَا رَجَعَ فِي تَرْكِتِهِ بِحِصَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِهِ لَهَا، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهَا فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهَا تَسْقُطُ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ) وَإِنْ لَمْ تُقْبَضْ فَمِنْ مُسْتَأْجِرٍ.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي قَوَاعِيدِهِ: وَهُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الطَّبَقَةَ الثَّانِيَةَ تَسْتَحِقُّ الْعَيْنَ بِمَنَافِعِهَا تَلَقِّيًا عَنِ الْوَاقِفِ بِانْقِرَاضِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى. قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، إِلَى أَنْ قَالَ: مَحَلُّ الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمُ إِذَا كَانَ الْمُؤْجَرُ هُوَ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ بِأَصْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُؤْجَرُ هُوَ النَّازِلُ الْعَامُّ أَوْ مَنْ شَرَطَ لَهُ وَكَانَ أَجْنَبِيًّا لَمْ تَنْفَسِخِ الْإِجَارَةُ بِمَوْتِهِ، قَوْلًا وَاحِدًا. قَالَهُ الْمُصَنِّفُ، وَالشَّارِحُ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَالشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ ابْنُ رَجَبٍ، وَغَيْرُهُمْ. قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: أَمَّا إِذَا شَرَطَهُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، أَوْ أَتَى بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَافْتَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِالْحَاقِقِ بِالْحَاكِمِ وَنَحْوِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَنْفَسِخُ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَأَدْخَلَهُ ابْنُ حَمْدَانَ فِي الْخِلَافِ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَهُوَ الْأَشْبَهُ. وَمَحَلُّ الْخِلَافِ أَيْضًا عِنْدَ ابْنِ حَمْدَانَ فِي رِعَايَتِهِ وَغَيْرِهِ: إِذَا أَجَرَهُ مُدَّةً يَعْيشُ فِي مِثْلِهَا غَالِبًا، فَأَمَّا إِنْ أَجَرَهُ مُدَّةً لَا يَعْيشُ فِي مِثْلِهَا^١ غَالِبًا فَإِنَّهُ يَنْفَسِخُ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي: يَرْجِعُ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى وَرَثَةِ الْمُؤْجِرِ الْقَابِضِ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: إِنْ كَانَ قَبَضَهَا الْمُؤْجَرُ رَجَعَ بِذَلِكَ فِي تَرْكِتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَرْكَةً، فَافْتَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ هُوَ النَّازِلُ فَمَاتَ فَلِلْبَطْنِ الثَّانِي فَسُخِ الْإِجَارَةُ، وَالرُّجُوعُ بِالْأَجْرَةِ عَلَى مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ. انْتَهَى.

[١] قُلْتُ: وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا تَعَطَّلَتْ مَنَافِعُهُ، وَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ بَيْنِهِ أَوْ إِجَارَتِهِ مُدَّةً طَوِيلَةً، وَهِيَ مَا يُسَمُّونَهُ بِالضُّبْرَةِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ يَجِبُ فِيهَا النَّظَرُ لِلْأَصْلَحِ، فَإِذَا كَانَ الْأَصْلَحُ التَّأْجِيرُ أُجِرَتْ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ الْبَيْعُ بِيَعَتْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدَّمَ فِي (التَّنْفِيسِ) أَنَّهَا تَنْفَسُخُ إِنْ كَانَ الْمُؤَجَّرُ الْمُؤَقَّفَ عَلَيْهِ بِأَصْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ، وَكَذَا حُكْمُ مَقْطَعِ أَجَرٍ إِقْطَاعُهُ ثُمَّ أُقْطِعَ لِغَيْرِهِ، وَإِنْ أَجَرَ النَّاطِرُ الْعَامُّ أَوْ مَنْ شَرَطَ لَهُ وَكَانَ أَجْنَبِيًّا لَمْ تَنْفَسِخِ الْإِجَارَةُ بِمَوْتِهِ وَلَا بِعَزْلِهِ^[١].

وَإِنْ أَجَرَ الْوَلِيُّ الْيَتِيمَ أَوْ مَالَهُ، أَوِ السَّيِّدُ الْعَبْدَ ثُمَّ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَرَشَدَ، أَوْ عَتَقَ الْعَبْدَ، أَوْ مَاتَ الْوَلِيُّ أَوْ عُزِلَ - لَمْ تَنْفَسِخِ الْإِجَارَةُ، إِلَّا أَنْ يُؤَجَّرَهُ مُدَّةً يَعْلَمُ بُلُوغَهُ أَوْ عِتْقَهُ فِيهَا، فَتَنْفَسِخُ مِنْ حِينِهَا.

«وَإِنْ أَجَرَ الدَّارَ وَنَحْوَهَا» كَالْأَرْضِ «مُدَّةً مَعْلُومَةً وَلَوْ طَوِيلَةً يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ بَقَاءُ الْعَيْنِ فِيهَا صَحَّ» وَلَوْ ظَنَّ عَدَمَ الْعَاقِدِ فِيهَا،

[١] اعْلَمْ أَنَّ الْمُؤَجَّرَ لِلْوَقْفِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَاطِرًا خَاصًّا أَوْ عَامًّا، فَالْخَاصُّ ثَلَاثَةُ

أَنْوَاعٍ:

الْأَوَّلُ: مَنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ لَهُ النَّظَرَ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الْوَقْفِ، لَا يَسْتَحِقُّ فِيهِ شَيْئًا.

الثَّانِي: مَنْ شَرَطَ لَهُ النَّظَرَ وَهُوَ غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ.

الثَّالِثُ: مَنْ كَانَ لَهُ النَّظَرُ لِإِسْتِحْقَاقِهِ الْوَقْفَ لَا لِلشَّرْطِ.

وَأَمَّا الْعَامُّ فَهُوَ الْحَاكِمُ، فَتَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ فِي النَّوعِ الثَّالِثِ، وَهُوَ مَنْ اسْتَحَقَّ النَّظَرَ بِلَا شَرْطٍ، بَلْ بِإِسْتِحْقَاقِهِ الْوَقْفَ، وَلَا تَنْفَسِخُ فِي النَّوعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَلَا فِي الْقِسْمِ الثَّانِي، هَذَا مَعْنَى مَا فِي حَاشِيَةِ عُثْمَانَ^(١)، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ هُنَا يَقْتَضِي الْإِنْفِسَاخَ فِيهَا إِذَا كَانَ الْمَشْرُوطُ لَهُ النَّظَرُ غَيْرُ أَجْنَبِيٍّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) حاشية عثمان النجدي على المنتهى (٣/ ٨٥-٨٦).

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَقْفِ وَالْمِلْكِ^[١]؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ كَوْنُ الْمُسْتَأْجِرِ يُمَكِّنُهُ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ مِنْهَا غَالِبًا.

وَلَيْسَ لَوَكِيلٍ مُطْلَقٍ إِجَارَةٌ مُدَّةً طَوِيلَةً، بَلِ الْعُرْفُ كَسْتَيْنِ وَنَحْوَهُمَا، قَالَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَلِيَ الْمُدَّةُ الْعَقْدَ، فَلَوْ أَجَرَهُ سَنَةً خَمْسٍ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ صَحَّ، وَلَوْ كَانَتْ الْعَيْنُ مُؤَجَّرَةً، أَوْ مَرْهُونَةً حَالَ عَقْدٍ إِنْ قَدَرَ عَلَى تَسْلِيمِهَا عِنْدَ وَجُوبِهِ.

«وَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا» أَيِ الْعَيْنِ «لِعَمَلٍ، كَدَابَّةٍ لِرُكُوبٍ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ^[٢] أَوْ بَقَرٍ لِحَرْثٍ» أَرْضٍ مَعْلُومَةٍ بِالمُشَاهَدَةِ لِاخْتِلَافِهَا بِالصَّلَابَةِ وَالرَّخَاوَةِ «أَوْ دِيَّاسٍ زَرْعٍ» مُعَيَّنٍ أَوْ مَوْصُوفٍ؛ لِأَنَّهَا مَنَفَعَةٌ مُبَاحَةٌ مَقْصُودَةٌ «أَوْ» اسْتَأْجَرَ «مَنْ يَدُلُّهُ عَلَى طَرِيقٍ - اشْتَرَطَ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ» الْعَمَلِ «وَضَبْطُهُ بِمَا لَا يَخْتَلِفُ» لِأَنَّ الْعَمَلَ هُوَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ، فَاشْتَرَطَ فِيهِ الْعِلْمُ كَالْبَيْعِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَقْفِ وَالْمِلْكِ» هَكَذَا فِي (الرَّعَايَةِ) لَكِنْ قَالَ فِي (الْمُبْدَعِ) عَنْ مَسْأَلَةِ الْوَقْفِ: وَفِيهِ نَظَرٌ^(١) قَالَهُ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(٢).

[٢] قَوْلُهُ: «إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ» قَالَ فِي (إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ)^(٣): وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي صِحَّةَ الْإِجَارَةِ، عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَصَلَ إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا فَلَا أَجْرَ مِئَةٍ، وَإِنْ وَصَلَ إِلَى مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا فَلَا أَجْرَ مِئَتَيْنِ، وَكَذَا: إِنْ خِطَّتْ هَذَا الثُّوبَ رُومِيًّا فَلَكَ دِرْهَمٌ أَوْ فَارِسِيًّا فَلَكَ نِصْفُ دِرْهَمٍ، ثُمَّ عَلَّلَهُ ص ٢١٥.

(١) المبدع (٥/ ٨٥).

(٢) كشاف القناع (٤/ ٥).

(٣) إغاثة اللهفان (٢/ ٦).

«وَلَا تَصِحَّ» الْإِجَارَةُ «عَلَى عَمَلٍ يَخْتَصُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ» أَيُّ: مُسْلِمًا، كَالْحَجِّ وَالْأَذَانِ وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ^(١)؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ كَوْنُهَا قُرْبَةً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمْ يَجْزُ أَخْذُ الْأُجْرَةِ عَلَيْهَا، كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يُصَلُّونَ خَلْفَهُ، وَيَجُوزُ أَخْذُ رِزْقٍ عَلَى ذَلِكَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَجُعَالَةٍ، وَأَخْذُ بِلَا شَرْطٍ، وَيُكْرَهُ لِلْحَرِّ أَكْلُ أُجْرَةٍ عَلَى حِجَامَةٍ، وَيُطْعِمُهُ الرَّقِيقَ وَالبَهَائِمَ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٣١٣): قَوْلُهُ: «كَالْحَجِّ وَالْأَذَانِ وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ» وَكَذَا إِقَامَةُ وَإِمَامَةُ وَقَضَاءُ وَتَعْلِيمُ فَقِهِ وَحَدِيثٍ.^[١] وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: جَوَازُ أَخْذِ الْأُجْرَةِ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْإِمَامَةِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ. وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: الْمَنْعُ مُطْلَقًا. وَعَنْ أَحْمَدَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: «يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْإِمَامَةِ. وَجَوَازُهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ لِلْحَاجَةِ (خَطُّهُ) قَالَ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ): وَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الْأُجْرَةَ عَلَى تَعْلِيمِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَنَحْوِهِمَا إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا، وَهُوَ وَجْهُ فِي الْمَذْهَبِ. وَلَا يَصِحُّ الْإِسْتِجَارُ عَلَى الْقِرَاءَةِ وَإِهْدَائِهَا إِلَى الْمَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْإِذْنُ فِي ذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ الْقَارِئَ إِذَا قَرَأَ لِأَجْلِ الْمَالِ فَلَا ثَوَابَ لَهُ، فَأَيُّ شَيْءٍ يَهْدَى إِلَى الْمَيْتِ؟! وَإِنَّمَا يَصِلُ إِلَى الْمَيْتِ الْعَمَلُ الصَّالِحُ، وَالْإِسْتِجَارُ عَلَى مُجَرَّدِ التَّلَاوَةِ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ. وَإِنَّمَا تَنَازَعُوا فِي الْإِسْتِجَارِ عَلَى التَّعْلِيمِ. وَلَا بَأْسَ بِأَخْذِ الْأُجْرَةِ عَلَى الرُّقِيَةِ. وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْخُذَ الْحَاجُّ عَنْ غَيْرِهِ لِيَحْجَّ، لَا أَنْ يَحْجَّ لِيَأْخُذَ، فَمَنْ أَحَبَّ إِبْرَاءَ الْمَيْتِ أَوْ رُؤْيَا الْمَشَاعِرِ يَأْخُذُ لِيَحْجَّ.....»

[١] وَفِي (الْمَغْنِيِّ): تَصِحُّ الْإِجَارَةُ عَلَى تَعْلِيمِ حَدِيثٍ وَفَقِهِ^(١). قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ.

«و» يَجِبُ «عَلَى الْمُؤَجِّرِ كُلِّ مَا يَتِمَكَّنُ بِهِ» الْمُسْتَأْجِرُ «مِنَ النَّفْعِ كَزِمَامِ الْجَمَلِ» وَهُوَ الَّذِي يَقُودُهُ بِهِ «وَرَحْلِهِ وَحِزَامِهِ» بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ «وَالشَّدَّ عَلَيْهِ» أَيُّ: عَلَى الرَّحْلِ «وَشَدَّ الْأَحْمَالِ وَالْمَحَامِلِ وَالرَّفْعِ وَالْحَطِّ وَلُزُومِ الْبَعِيرِ» لِيَنْزِلَ الْمُسْتَأْجِرُ لِصَلَاةٍ فَرَضٍ، وَقَضَاءِ حَاجَةِ إِنْسَانٍ، وَطَهَارَةٍ، وَيَدْعَ الْبَعِيرَ وَاقِفًا حَتَّى يَقْضِيَ ذَلِكَ.

«وَمَفَاتِيحُ الدَّارِ» عَلَى الْمُؤَجِّرِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ التَّمَكُّنَ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ، وَبِهِ يَحْصُلُ، وَهِيَ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ.

«و» عَلَى الْمُؤَجِّرِ أَيْضًا «عِمَارَتُهَا» فَلَوْ سَقَطَ حَائِطٌ أَوْ خَشَبَةٌ فَعَلَيْهِ إِعَادَتُهُ «فَأَمَّا تَفْرِغُ الْبَالُوْعَةِ وَالْكَيْفِ» وَمَا فِي الدَّارِ مِنْ زَبَلٍ أَوْ قُبَامَةٍ وَمَصَارِفِ حَمَامٍ «فَيُلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرُ إِذَا تَسَلَّمَهَا فَارْعَةً» مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِفِعْلِهِ، فَكَانَ عَلَيْهِ تَنْظِيفُهُ.

وَيَصِحُّ كِرَاءُ الْعُقْبَةِ، بِأَنْ يَرْكَبَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، وَيَمْشِيَ فِي بَعْضٍ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، إِمَّا بِالْفَرَايِخِ أَوْ الزَّمَانِ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ اثْنَانِ جَمَلًا يَتَعَاقَبَانِ عَلَيْهِ صَحَّ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْبَادِي مِنْهُمَا أُقِرَّ بَيْنَهُمَا فِي الْأَصَحِّ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدِعِ).

= وَمِثْلُهُ كُلُّ رِزْقٍ أُخِذَ عَلَى عَمَلٍ صَالِحٍ، فَفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ يَقْصِدُ الدِّينَ وَالْدُّنْيَا وَسِيلَةً وَعَكْسَهُ. فَلَا شُبُهَةَ أَنْ عَكْسَهُ لَيْسَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَصِنَاعَةُ التَّنْجِيمِ وَأَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا وَبَذْلُهَا: حَرَامٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَلَى وُلاَةِ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ، وَالْقِيَامُ فِي ذَلِكَ مِنْ أَفْضَلِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ أَبُو طَالِبٍ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الرَّجُلِ يُغَسِّلُ الْمَيِّتَ بِكِرَاءٍ؟ قَالَ بِكِرَاءٍ؟ وَاسْتَعْظَمَ ذَلِكَ. قُلْتُ: يَقُولُ: أَنَا فَقِيرٌ؟ قَالَ: هَذَا كَسْبٌ سُوءٌ. وَوَجْهُ هَذَا النَّصِّ أَنَّ تَغْسِيلَ الْمَوْتَى مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ، وَالتَّكْسِبُ بِذَلِكَ يُؤْذِنُ بِتَمَنِّي مَوْتِ الْمُسْلِمِينَ فَيُشْبِهُ الْإِحْتِكَارَ. اهـ.

فَصْلٌ

«وَهِيَ» أَيِ الْإِجَارَةِ «عَقْدٌ لَازِمٌ» مِنَ الطَّرَفَيْنِ؛ لِأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ، فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَسْخُهَا لِغَيْرِ عَيْبٍ أَوْ نَحْوِهِ.

«فَإِنْ أَجَرَهُ شَيْئًا وَمَنَعَهُ» أَيِ: مَنَعَ الْمُؤْجِرُ الْمُسْتَأْجِرَ الشَّيْءَ الْمُؤْجَرِ «كُلَّ الْمُدَّةِ أَوْ بَعْضَهَا» بِأَنْ سَلَّمَهُ الْعَيْنَ، ثُمَّ حَوَّلَهُ قَبْلَ تَقْضِي الْمُدَّةِ «فَلَا شَيْءَ لَهُ» مِنَ الْأُجْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ مَا تَنَاوَلَهُ عَقْدُ الْإِجَارَةِ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا.

«وَأِنْ بَدَأَ الْآخِرُ» أَيِ الْمُسْتَأْجِرِ فَتَحَوَّلَ «قَبْلَ انْقِضَائِهَا» أَيِ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ «فَعَلَيْهِ» جَمِيعُ الْأُجْرَةِ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ لَازِمٌ، فَتَرْتَّبَ مُقْتَضَاهَا، وَهُوَ مِلْكُ الْمُؤْجِرِ الْأَجَرَ وَالْمُسْتَأْجِرِ الْمَنَافِعَ.

«وَتَنْفَسِخُ» الْإِجَارَةُ «بِتَلْفِ الْعَيْنِ الْمُؤْجَرَةِ» كَدَابَّةٍ وَعَبْدٍ مَاتَا؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ زَالَتْ بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِنْ كَانَ التَّلْفُ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ لَهَا أُجْرَةٌ انْفَسَخَتْ فِيمَا بَقِيَ، وَوَجِبَ لِلْمَاضِي الْقِسْطُ.

«و» تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ أَيْضًا «بِمَوْتِ الْمُرْتَضِعِ» لِتَعَذُّرِ اسْتِيفَاءِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ لَا يَقُومُ مَقَامَهُ؛ لِاخْتِلَافِهِمْ فِي الرِّضَاعِ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٣١٩): فَأَيْدَتَانِ:

الأولى: إِذَا هَرَبَ الْأَجِيرُ، أَوْ شَرَدَتِ الدَّابَّةُ، أَوْ أَخَذَ الْمُؤْجِرُ الْعَيْنَ وَهَرَبَ بِهَا، أَوْ مَنَعَهُ اسْتِيفَاءَ الْمَنْفَعَةِ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ هَرَبٍ: لَمْ تَنْفَسِخِ الْإِجَارَةُ، وَيَثْبُتُ لَهُ خِيَارُ الْفَسْخِ، فَإِنْ فَسَخَ فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ وَكَانَتِ الْإِجَارَةُ عَلَى مُدَّةٍ انْفَسَخَتْ بِمُضِيِّهَا يَوْمًا فَيَوْمًا..... =

«و» تَنْفَسِخُ الإِجَارَةُ أَيضًا بِمَوْتِ «الرَّائِبِ» إِنْ لَمْ يُخْلَفْ بَدَلًا» أَي: مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ، بَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ، أَوْ كَانَ غَائِبًا، كَمَنْ يَمُوتُ بِطَرِيقِ مَكَّةَ وَيَتْرُكُ جَمَلَهُ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهَا تَنْفَسِخُ فِي الْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ غَالِبٌ مَنَعَ الْمُسْتَأْجِرَ مَنْفَعَةَ الْعَيْنِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ غَضِبَتْ، هَذَا كَلَامُهُ فِي (الْمَقْبَحِ).

= فَإِنْ عَادَتِ الْعَيْنُ فِي أَثْنَائِهَا اسْتَوْفَى مَا بَقِيَ، وَإِنْ انْقَضَتْ انْفَسَخَتْ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ كَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ أَوْ نَحْوِهِ، أَوْ حَمَلٍ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ اسْتَوْجَرَ مِنْ مَالِهِ مَنْ يَعْمَلُهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلَهُ الْفَسْخُ، فَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ فَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالْعَمَلِ. وَإِنْ هَرَبَ قَبْلَ اكْتِمَالِ عَمَلِهِ مَلَكَ الْمُسْتَأْجِرُ الْفَسْخَ وَالصَّبْرَ كَمَرَضٍ، قَدَّمَهُ فِي (الْفَائِقِ) وَ(الرَّعَايَتَيْنِ) وَ(الْحَاوِي الصَّغِيرِ). اهـ (إِنْصَافَ).

الثَّانِيَةُ: قَالَ فِي (الِإِفْتِنَاعِ): وَإِنْ هَرَبَ الْجَمَالُ وَنَحْوُهُ بِدَوَائِهِ اسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ، وَبَاعَ مَالَهُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَوْ كَانَتْ الدَّوَابُّ مُعَيَّنَةً فِي الْعَقْدِ فَلِلْمُسْتَأْجِرِ الْفَسْخُ، وَلَا أَجْرَةَ لِمَا مَضَى. وَإِنْ هَرَبَ^[١] أَوْ مَاتَ وَتَرَكَ بِهَائِمَهُ وَلَهُ مَالٌ أَنْفَقَ عَلَيْهَا الْحَاكِمُ مِنْ مَالِهِ، وَلَوْ بَيَّعَ مَا فَضَلَ مِنْهَا؛ لِأَنَّ عُلْفَهَا وَسَقِيَهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَدَانَ عَلَيْهِ، أَوْ أُذِنَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي النِّفْقَةِ، فَإِذَا انْقَضَتْ بَاعَهَا الْحَاكِمُ، وَوَفَّى الْمُنْفَقَ، وَحَفِظَ بَاقِي ثَمَنِهَا لِصَاحِبِهَا. فَإِنْ لَمْ يَسْتَأْذِنْ الْحَاكِمُ وَأَنْفَقَ بِنِيَّةِ الرَّجُوعِ رَجَعَ، وَإِلَّا فَلَا. وَلَا يُعْتَبَرُ الْإِشْهَادُ عَلَى نِيَّةِ الرَّجُوعِ، صَحَّحَهُ فِي (الْقَوَاعِدِ). وَإِذَا رَجَعَ وَاخْتَلَفَا فِيمَا أَنْفَقَ وَكَانَ الْحَاكِمُ قَدَّرَ النِّفْقَةَ قَبْلَ قَوْلِ الْمُكْتَرِي فِي ذَلِكَ، دُونَ مَا زَادَ، وَإِنْ لَمْ يُقَدَّرْ لَهُ قَبْلَ قَوْلِهِ فِي قَدْرِ النِّفْقَةِ بِالْمَعْرُوفِ. اهـ.

[١] أَمَّا مَسْأَلَةُ الْهَرَبِ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْمَوْتِ فَلَا؛ فَإِنَّ لَهُ وَرَثَةً يَقُومُونَ مَقَامَهُ، وَيَمْلِكُونَ بِهَائِمَهُ، وَلَا وِلَايَةَ لِلْحَاكِمِ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا وَاضِحٌ أَيْضًا، فَلْيُتَأَمَّلْ.

وَالَّذِي فِي (الْإِقْنَاعِ) وَ(الْمُنْتَهَى) وَغَيْرِهِمَا: أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ رَاكِبٍ.
 «و» تَنْفَسُخُ أَيْضًا بِ«انْقِلَاعِ ضَرْسٍ» اكْتَرَى لِقْلَعِهِ «أَوْ بُرْئِهِ» لِتَعَذُّرِ اسْتِيفَاءِ
 الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ. فَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ، وَامْتَنَعَ الْمُسْتَأْجِرُ مِنْ قَلْعِهِ لَمْ يُجْبَرْ.
 «وَنَحْوُهُ» أَي: تَنْفَسُخُ الْإِجَارَةُ بِنَحْوِ ذَلِكَ، كَاسْتِئْجَارِ طَيْبٍ؛ لِيُدَاوِيَهُ فَبِرَى.
 وَ«لَا» تَنْفَسُخُ «بِمَوْتِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ»^[١] أَوْ أَحَدِهِمَا^(١) مَعَ سَلَامَةِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ؛
 لِلزُّومِهَا وَ«لَا» تَنْفَسُخُ «بِ» عُدْرٍ لِأَحَدِهِمَا مِثْلِ «ضَيَاعِ نَفَقَةِ الْمُسْتَأْجِرِ» لِلْحَجِّ
 «وَنَحْوُهُ» كَاخْتِرَاقِ مَتَاعٍ مِنْ اكْتَرَى دُكَّانًا لِيَبْعَهُ فِيهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٣٢٠-٣٢١): قَوْلُهُ: «لَا بِمَوْتِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ أَوْ
 أَحَدِهِمَا...» إلخ؛ قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): قَالَ ابْنُ مُنْجَا فِي شَرْحِهِ: فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ الْجَمْعُ
 بَيْنَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «تَنْفَسُخُ بِمَوْتِ الرَّاكِبِ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ بَعْدُ: «لَا تَنْفَسُخُ بِمَوْتِ الْمُكْرِي
 وَلَا الْمُكْتَرَى»؟ قِيلَ: يَجِبُ حُلُّ قَوْلِهِ: «لَا تَنْفَسُخُ بِمَوْتِ الْمُكْتَرَى» عَلَى أَنَّهُ مَاتَ وَلَهُ
 وَارِثٌ، وَهُنَاكَ صَرَحَ أَنَّهَا تَنْفَسُخُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ. قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَالَ هَذَا
 مُتَابَعَةً لِلْأَصْحَابِ، وَقَالَ ذَلِكَ لِأَجْلِ اخْتِيَارِهِ. اهـ^[٢].

[١] يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَتْنِ مِنْ أَنَّهَا تَنْفَسُخُ بِمَوْتِ رَاكِبٍ لَمْ يُخْلَفْ بَدَلًا، أَوْ
 يُقَالُ: إِنَّ الرَّاكِبَ عَقَدَ عَلَى نَفْسِهِ، فَسَلَامَةُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ غَيْرُ حَاصِلَةٍ، فَلَا اسْتِثْنَاءَ. وَاللَّهُ
 أَعْلَمُ. وَيُسْتَشْنَى أَيْضًا مَا تَقَدَّمَ مِنْ انْفِسَاخِهَا بِمَوْتِ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مُؤْجِرًا بِأَصْلِ
 الْإِسْتِحْقَاقِ.

[٢] وَالظَّاهِرُ مِنْ انْفِسَاخِهَا بِمَوْتِ الرَّاكِبِ أَنَّ الرَّاكِبَ عَقَدَ عَلَى عَيْنِهِ، فَتَنْفَسُخُ
 كَالرَّضِيعِ، فَيَمُوتُ بَيْنَ مَا إِذَا عَقَدَ عَلَى عَيْنِهِ وَمَا إِذَا أُطْلِقَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَأِنْ أَكْثَرَى دَارًا فَأَنْهَدَمْتُ، أَوْ أَكْثَرَى أَرْضًا لِيَزْرَعَ فَاَنْقَطَعَ مَاؤُهَا، أَوْ غَرَقَتْ - انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ فِي الْبَاقِي» مِنَ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْعَقْدِ قَدْ فَاتَ، أَشْبَهَ مَا لَوْ تَلَفَ.

وَأِنْ أَجَرَهُ أَرْضًا بِلَا مَاءٍ صَحَّ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ مَعَ عِلْمِهِ بِحَالِهَا، وَإِنْ ظَنَّ وَجُودَهُ بِالْأَمْطَارِ وَزِيَادَةِ الْأَنْهَارِ صَحَّ كَالْعِلْمِ، وَإِنْ غُصِبَتِ الْمُؤَجَّرَةُ خَيْرَ الْمُسْتَأْجِرِ بَيْنَ الْفَسْخِ وَعَلَيْهِ أَجْرَةٌ مَا مَضَى، وَبَيَّنَ الْإِمْضَاءُ وَمُطَالَبَةُ الْغَاصِبِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ.

وَمَنْ اسْتَوْجَرَ لِعَمَلٍ^[١] شَيْءٍ فَمَرِضَ - أَقِيمَ مَقَامَهُ مِنْ مَالِهِ مَنْ يَعْمَلُهُ مَا لَمْ تُشْتَرَطْ مُبَاشَرَتُهُ، أَوْ يَخْتَلِفُ فِيهِ الْقَصْدُ كَالنَّسْخِ، فَيُخَيَّرُ الْمُسْتَأْجِرُ بَيْنَ الصَّبْرِ وَالْفَسْخِ.

«وَأِنْ وَجَدَ الْمُسْتَأْجِرُ الْعَيْنَ مَعِيَّةً أَوْ حَدَثَ بِهَا» عِنْدَهُ «عَيْبٌ» وَهُوَ مَا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُتُ الْأَجْرِ «فَلَهُ الْفَسْخُ» إِنْ لَمْ يُزَلْ بِلَا ضَرَرٍ يُلْحَقُهُ «وَعَلَيْهِ أَجْرَةٌ مَا مَضَى» لِاسْتِيفَائِهِ الْمَنْفَعَةَ فِيهِ، وَلَهُ الْإِمْضَاءُ مَجَانًّا، وَالْخِيَارُ عَلَى التَّرَاخِي، وَيَجُوزُ بَيْعُ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ، وَلَا تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ بِهِ، وَلِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ^[٢].

[١] هَذَا إِنْ كَانَ الْعَقْدُ عَلَى عَمَلٍ فِي الذَّمَّةِ، أَمَّا إِنْ كَانَ الْعَقْدُ عَلَى عَيْنِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ أَنْ يُقِيمَ غَيْرَهُ مَقَامَهُ، كَمَا فِي (الْإِقْنَاعِ)^(١) وَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ هُنَا فِيهِ إِيهَامٌ.

[٢] فَإِنْ عَلِمَ فَلَا فُسْخَ لَهُ وَلَا أَجْرَةَ، بَلْ تَكُونُ جَمِيعُ الْأَجْرَةِ لِلْبَائِعِ، وَكَأَنَّ الْمُشْتَرِي دَخَلَ عَلَى أَنَّ الْمَنْفَعَةَ مُسْتَثْنَاةٌ عَلَيْهِ؛ حَيْثُ عَلِمَ بِأَنَّهَا مُؤَجَّرَةٌ وَرَضِيَ بِهَا، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ وَاخْتَارَ الْإِمْضَاءَ فَإِنَّ الْأَجْرَةَ تَكُونُ لَهُ. وَقَدْ يُقَالُ: الْأَجْرَةُ لِلْبَائِعِ وَلِلْمُشْتَرِي الْأَرْضُ، وَهُوَ أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَمَتَى قُلْنَا بِأَنَّ الْأَجْرَةَ لَهُ فَإِنَّهُ يَسْتَحَقُّهَا مِنْ حِينَ عَقْدَ الشِّرَاءِ.

«وَلَا يَضْمَنُ أَجِيرٌ خَاصٌّ» وَهُوَ مَنْ اسْتُؤْجِرَ مُدَّةً مَعْلُومَةً، يَسْتَحِقُّ الْمُسْتَأْجِرُ نَفْعَهُ فِي جَمِيعِهَا سِوَى فِعْلِ الْخَمْسِ^[١] بِسُنَنِهَا فِي أَوْقَاتِهَا، وَصَلَاةِ جُمُعَةٍ وَعِيدٍ، وَسُمِّيَ خَاصًّا لِاخْتِصَاصِ الْمُسْتَأْجِرِ بِنَفْعِهِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، وَلَا يَسْتَنْبِ «مَا جَنَّتْ يَدُهُ خَطَأً» لِأَنَّهُ نَائِبُ الْمَالِكِ فِي صَرْفِ مَنَافِعِهِ فِيمَا أَمَرَ بِهِ، فَلَمْ يَضْمَنْ كَالْوَكِيلِ، وَإِنْ تَعَدَّى أَوْ فَرَطَ ضَمِنَ.

«وَلَا» يَضْمَنُ أَيْضًا «حَجَّامٌ، وَطَبِيبٌ، وَبَيْطَارٌ» وَخَتَانٌ «لَمْ تَجْنِ أَيْدِيهِمْ إِنْ عُرِفَ حَدِثُهُمْ» أَيُّ: مَعْرِفَتُهُمْ صَنَعَتُهُمْ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ فِعْلًا مُبَاحًا فَلَمْ يَضْمَنْ سَرَايَتَهُ.

وَلَا فَرَقَ بَيْنَ خَاصِّهِمْ وَمُشْتَرِكِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ حَدَقٌ فِي الصَّنِيعَةِ ضَمِنُوا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُمْ مُبَاشَرَةُ الْقَطْعِ إِذْنًا، وَكَذَا لَوْ كَانَ حَازِقًا وَجَنَّتْ يَدُهُ بِأَنْ تَجَاوَزَ بِالْخِتَانِ إِلَى بَعْضِ الْحَشْفَةِ، أَوْ بِآلَةٍ كَالَّةٍ، أَوْ تَجَاوَزَ بِقَطْعِ السَّلْعَةِ مَوْضِعَهَا ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ لَا يَخْتَلِفُ ضَمَانُهُ بِالْعَمْدِ وَالْخَطَأِ.

«وَلَا» يَضْمَنُ أَيْضًا «رَاعٍ لَمْ يَتَعَدَّ» لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ عَلَى الْحِفْظِ كَالْمُودِعِ، فَإِنْ تَعَدَّى أَوْ فَرَطَ ضَمِنَ.

«وَيَضْمَنُ» الْأَجِيرُ «الْمُشْتَرِكُ» وَهُوَ مَنْ قُدِّرَ نَفْعُهُ بِالْعَمَلِ، كَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ، وَبِنَاءِ حَائِطٍ، سُمِّيَ مُشْتَرَكًا؛ لِأَنَّهُ يَتَقَبَّلُ أَعْمَالًا لِلْجَمَاعَةِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ يَعْمَلُ لَهُمْ،

[١] وَظَاهِرُهُ: لَا يَمْلِكُ أَنْ يُصَلِّيَهَا جَمَاعَةً، لَكِنْ قَالَ فِي (الغَايَةِ): وَيَتَجَبَّهُ احْتِمَالُ أَنَّهُ يَمْلِكُهَا جَمَاعَةً، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ، خُصُوصًا مَعَ الْعُرْفِ الْمُطْرَدِ؛ لِأَنَّ تَرَكَ الْجَمَاعَةَ مُحَرَّمٌ.

فَيَشْتَرِكُونَ فِي نَفْعِهِ كَالْحَائِكِ، وَالْقَصَّارِ، وَالصَّبَّاحِ، وَالْحَمَّالِ، فَكُلُّ مِنْهُمْ ضَامِنٌ «مَا تَلَفَ بِفَعْلِهِ»^[١] كَتَخْرِيقِ الثَّوبِ، وَغَلَطِهِ فِي تَقْصِيلِهِ.

رُويَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَشُرَيْحٍ، وَالْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ؛ لِكَوْنِهِ لَا يَسْتَحِقُّ الْعَوَضَ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَأَنَّ الثَّوبَ لَوْ تَلَفَ فِي حِرْزِهِ بَعْدَ عَمَلِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرَةٌ فِيمَا عَمِلَ بِهِ، بِخِلَافِ الْخَاصِّ، وَالْمُتَوَلِّدُ مِنَ الْمَضْمُونِ مَضْمُونٌ، وَسَوَاءٌ عَمِلَ فِي بَيْتِهِ أَوْ بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ، أَوْ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى الْمَتَاعِ أَوْ لَا.

«وَلَا يَضْمَنُ» الْمُشْتَرِكُ «مَا تَلَفَ مِنْ حِرْزِهِ أَوْ بِغَيْرِ فَعْلِهِ» لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ كَالْمُودِعِ «وَلَا أَجْرَةٌ لَهُ»^[٢] فِيمَا عَمِلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ عَمَلَهُ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّ عَوَضَهُ، سَوَاءٌ كَانَ فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ غَيْرِهِ، بِنَاءً كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَإِنْ حَبَسَ الثَّوبَ عَلَى أَجْرَتِهِ فَتَلَفَ ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْهَنْهُ عِنْدَهُ، وَلَا أَذِنَ لَهُ فِي إِمْسَاكِهِ، فَلَزِمَتْهُ الضَّمَانُ كَالْغَاصِبِ، وَإِنْ ضَرَبَ الدَّابَّةَ بِقَدْرِ الْعَادَةِ لَمْ يَضْمَنْ.

[١] قَالَ فِي (الْمُغْنِيِّ): وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي لَهُ: لَا يَضْمَنُ مَا لَمْ يَتَعَدَّ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ وَطَاوُسٍ وَزُفَرٍ^(١) اهـ.
وَفِي (الْإِنْصَافِ) أَنَّ الْقَاضِيَ ذَكَرَ فِي تَضْمِينِهِ ثَلَاثَ رِوَايَاتٍ: الضَّمَانُ وَعَدَمُهُ، وَالثَّلَاثَةُ لَا يَضْمَنُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُسْتَطَاعٍ كَزُلْفَى وَنَحْوِهِ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): قُلْتُ: وَهُوَ قَوْلِي^(٢) اهـ.

[٢] الصَّوَابُ أَنَّ لَهُ الْأَجْرَةَ؛ لِأَنَّهُ قَامَ بِالْعَمَلِ الَّذِي اسْتَوْجَرَ لَهُ، فَاسْتَحَقَّ عَوَضَهُ.

(١) المغني (٨/ ١٠٤).

(٢) الإنصاف (٦/ ٧٣).

«وَتَجِبُ الْأُجْرَةُ بِالْعَقْدِ» كَثَمَنِ وَصَدَاقٍ، وَتَكُونُ حَالَةً «إِنْ لَمْ تُؤَجَّلْ» بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ فَلَا تَجِبُ حَتَّى يَحِلَّ.

«وَتُسْتَحَقُّ» أَي: يَمْلِكُ الطَّلَبُ بِهَا «بِتَسْلِيمِ الْعَمَلِ الَّذِي فِي الذَّمَّةِ» وَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُهَا قَبْلَهُ وَإِنْ وَجَبَتْ بِالْعَقْدِ؛ لِأَنَّهَا عَوَاضٌ، فَلَا يُسْتَحَقُّ تَسْلِيمُهَا إِلَّا مَعَ تَسْلِيمِ الْمَعَوَاضِ كَالصَّدَاقِ، وَتُسْتَقَرُّ كَامِلَةً بِاسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ، وَبِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ، وَمُضِيِّ الْمُدَّةِ، مَعَ عَدَمِ الْمَانِعِ، أَوْ فَرَاغِ عَمَلٍ مَا يَبِيدُ مُسْتَأْجِرٍ وَدَفْعِهِ إِلَيْهِ.

وَإِنْ كَانَتْ لِعَمَلٍ فَيَبْدُلُ تَسْلِيمِ الْعَيْنِ، وَمُضِيِّ مُدَّةٍ يُمَكِّنُ الْإِسْتِيفَاءَ فِيهَا.

«وَمَنْ تَسَلَّمَ عَيْنًا بِإِجَارَةٍ فَاسِدَةٍ، وَفَرَعَتِ الْمُدَّةُ - لَزِمَهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ» لِمُدَّةِ بَقَائِهَا فِي يَدِهِ، سَكَنَ أَوْ لَمْ يَسْكُنْ؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ تَلَفَتْ تَحْتَ يَدِهِ بِعَوَاضٍ لَمْ يُسَلِّمْ لِلْمُؤَجَّرِ، فَرَجَعَ إِلَى قِيَمَتِهَا.



بَابُ السَّبْقِ

وَهُوَ بِتَحْرِيكِ الْبَاءِ: الْعَوْضُ الَّذِي يُسَابِقُ عَلَيْهِ، وَبِسُكُونِهَا الْمُسَابَقَةُ أَيْ الْمَجَارَاةُ بَيْنَ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ.

«يَصِحُّ» أَيُّ: يَجُوزُ السَّبْقُ «عَلَى الْأَقْدَامِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ وَالسُّفُنِ وَالْمَزَارِقِ» جَمْعُ مِزْرَاقٍ، وَهُوَ الرُّمْحُ الْقَصِيرُ، وَكَذَا الْمَنَاجِيقُ، وَرَمَى الْأَحْجَارَ بِمَقَالِيعَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ «لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَابِقُ عَائِشَةَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ «وَصَارَعَ رُكَانَةَ فَصَرَعَهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ «وَسَابِقُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«وَلَا تَصِحُّ» أَيُّ: لَا تَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ «بِعَوْضٍ إِلَّا فِي إِبِلٍ، وَخَيْلٍ، وَسِهَامٍ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي نَضْلٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ حَافِرٍ» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ مَاجَهَ: «أَوْ نَضْلٍ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، قَالَهُ فِي (الْمُبْدَعِ).

«وَلَا بُدَّ» لِصِحَّةِ الْمُسَابَقَةِ «مِنْ تَعْيِينِ الْمَرْكُوبَيْنِ» لَا الرَّاكِبَيْنِ^(١)؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَعْرِفَةُ سُرْعَةِ عَدُوِّ الْحَيَوَانِ الَّذِي يُسَابِقُ عَلَيْهِ «و» لَا بُدَّ مِنْ «اتِّحَادِهِمَا» فِي النَّوعِ، فَلَا تَصِحُّ بَيْنَ عَرَبِيٍّ وَهَجِينٍ.

[١] وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ اشْتِرَاطُ تَعْيِينِ الرَّاكِبَيْنِ^(١) وَهُوَ الصَّوَابُ الْمَقْطُوعُ بِهِ؛ لِاخْتِلَافِ

جَزْيِ الْمَرْكُوبَيْنِ بِاخْتِلَافِهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ جِدًّا.

«و» لَا بُدَّ فِي الْمُنَاضَلَةِ مِنْ تَعْيِينِ «الرَّمَاةِ» لِأَنَّ الْقَصْدَ مَعْرِفَةً حَذَقِهِمْ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالتَّعْيِينِ بِالرُّؤْيَةِ، وَيُعْتَبَرُ فِيهَا أَيْضًا كَوْنُ الْقَوْسَيْنِ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ، فَلَا تَصِحُّ بَيْنَ قَوْسٍ عَرَبِيَّةٍ وَفَارِسِيَّةٍ.

«و» لَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ تَحْدِيدِ «الْمَسَافَةِ» بِأَنْ يَكُونَ لِابْتِدَاءِ عَدُوهِمَا وَآخِرِهِ غَايَةٌ لَا يَخْتَلِفَانِ فِيهِ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْمُنَاضَلَةِ تَحْدِيدُ مَدَى رَمِيٍّ «بِقَدْرِ مُعْتَادٍ» فَلَوْ جَعَلَا مَسَافَةً بَعِيدَةً، تَعَدَّرُ الْإِصَابَةَ فِي مِثْلِهَا غَالِبًا - وَهُوَ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثِ مِئَةِ ذِرَاعٍ - لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ يَفُوتُ بِذَلِكَ، ذَكَرَهُ فِي (الشَّرْحِ) وَغَيْرِهِ.

«وَهِيَ» أَيِ الْمُسَابَقَةِ «جُعَالَةً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا» فَسُخِّهَا «لِأَنَّهَا عَقْدٌ عَلَى مَا لَا تَتَحَقَّقُ الْقُدْرَةُ عَلَى تَسْلِيمِهِ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ الْفَضْلُ لِأَحَدِهِمَا، فَلَهُ الْفَسْخُ دُونَ صَاحِبِهِ.

«وَتَصِحُّ الْمُنَاضَلَةُ» أَيِ الْمُسَابَقَةُ بِالرَّمِيِّ، مِنْ النَّضْلِ وَهُوَ السَّهْمُ التَّامُّ «عَلَى مُعَيَّنَيْنِ» سَوَاءً كَانَا اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مَعْرِفَةُ الْحَذَقِ كَمَا تَقَدَّمَ «يُحْسِنُونَ الرَّمِيَّ» لِأَنَّ مَنْ لَا يُحْسِنُهُ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ.

وَيُشْتَرَطُ لَهَا أَيْضًا تَعْيِينُ عَدَدِ الرَّمِيِّ وَالْإِصَابَةِ، وَمَعْرِفَةُ قَدْرِ الْغَرَضِ: طُولِهِ، وَعَرْضِهِ، وَسُمْكِهِ، وَارْتِفَاعِهِ مِنَ الْأَرْضِ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ لهُمَا غَرَضَانِ إِذَا بَدَأَ أَحَدُهُمَا بِغَرَضٍ بَدَأَ الْآخَرُ بِالثَّانِي؛ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



بَابُ الْعَارِيَةِ

بِتَخْفِيفِ الْيَأِ وَتَشْدِيدِهَا، مِنَ الْعُرْيِ وَهُوَ التَّجَرُّدُ، سُمِّيَتْ عَارِيَةً لِتَجَرُّدِهَا
عَنِ الْعِوَاضِ.

«وَهِيَ إِبَاحَةٌ نَفْعِ عَيْنٍ» يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا «تَبْقَى بَعْدَ اسْتِيفَائِهِ» لِيَرُدَّهَا عَلَى
مَالِكِهَا، وَتَنْعَقِدُ بِكُلِّ لَفْظٍ أَوْ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَيُسْتَرَطُّ أَهْلِيَّةُ الْمُعِيرِ لِلتَّبَرُّعِ شَرْعًا،
وَأَهْلِيَّةُ الْمُسْتَعِيرِ لِلتَّبَرُّعِ لَهُ، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ ^[١]

[المائدة: ٢].

«وَتُبَاحُ إِعَارَتِهِ كُلِّ ذِي نَفْعٍ مُبَاحٍ» كَالدَّارِ، وَالْعَبْدِ، وَالذَّائِبَةِ، وَالثَّوبِ، وَنَحْوِهَا
«إِلَّا الْبُضْعُ» لِأَنَّ الْوَطْءَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي نِكَاحٍ، أَوْ مِلْكٍ يَمِينٍ، وَكِلَاهُمَا مُنْتَقَبٍ.

«وَ» إِلَّا «عَبْدًا مُسْلِمًا لِكَافِرٍ» لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِخْدَامُهُ «وَ» إِلَّا «صَيْدًا وَنَحْوَهُ»
كَمَخِيطٍ «لِمُحْرَمٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

«وَ» إِلَّا «أُمَّةً شَابَةً لَغَيْرِ امْرَأَةٍ أَوْ مُحْرَمٍ» لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا، وَحِلُّ ذَلِكَ إِنْ
خَشِيَ الْمُحْرَمَ، وَإِلَّا كُرِهَ فَقَطْ، وَلَا بَأْسَ بِشَوْهَاءَ وَكَبِيرَةٍ لَا تُشْتَهَى، وَلَا بِإِعَارَتِهَا
لِامْرَأَةٍ أَوْ ذِي مُحْرَمٍ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ عَلَيْهَا.

[١] لَوْ اسْتَدَلَّ الْمُؤَلِّفُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ كَانَ

أَظْهَرَ؛ إِذْ أَنَّهُ قَدْ يُعِيرُهُ لَشَيْءٍ مُبَاحٍ فَلَا تَتَنَاوَلُهُ الْآيَةُ. قَالَه كَاتِبُهُ، عَفِيَ عَنْهُ.

وَلِلْمُعِيرِ الرُّجُوعُ مَتَى شَاءَ^[١] مَا لَمْ يَأْذَنْ فِي شُغْلِهِ بِشَيْءٍ يَسْتَضِرُّ الْمُسْتَعِيرُ بِرُجُوعِهِ فِيهِ كَسْفِينَةٍ لِحَمْلِ مَتَاعِهِ، فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ مَا دَامَتْ فِي لُجَّةِ الْبَحْرِ، وَإِنْ أَعَارَهُ حَائِطًا لِيَضَعَ عَلَيْهِ أَطْرَافَ خَشْبِهِ لَمْ يَرْجِعْ مَا دَامَ عَلَيْهِ.

«وَلَا أَجْرَةَ لِمَنْ أَعَارَ حَائِطًا» ثُمَّ رَجَعَ «حَتَّى يَسْقُطَ» لِأَنَّ بَقَاءَهُ بِحُكْمِ الْعَارِيَةِ، فَوَجَبَ كَوْنُهُ بِلَا أَجْرَةٍ، بِخِلَافِ مَنْ أَعَارَ أَرْضًا لِيَزْرَعَ ثُمَّ رَجَعَ، فَيَبْقَى الزَّرْعُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ لِحَصَادِهِ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْحَقَّيْنِ.

«وَلَا يَرُدُّ» الْحَشَبَ «إِنْ سَقَطَ» الْحَائِطُ لِهَدْمٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ تَنَاوَلَ الْأَوَّلَ، فَلَا يَتَعَدَّاهُ لِغَيْرِهِ «إِلَّا بِإِذْنِهِ» أَيُّ: إِذْنِ صَاحِبِ الْحَائِطِ، أَوْ عِنْدَ الصَّرُورَةِ إِلَى وَضْعِهِ إِذَا لَمْ يَتَضَرَّرِ الْحَائِطُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الصُّلْحِ.

«وَتُضْمَنُ الْعَارِيَةُ»^[٢]

[١] وَعَنْ أَحَدٍ: إِنْ عَيَّنَ مُدَّةً تَعَيَّنَتْ، فَلَا يَمْلِكُ الرُّجُوعُ قَبْلَهَا^(١).

قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهُوَ الْأَقْوَى^(٢). قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَفَاءِ بِالْوَعْدِ، وَهُوَ وَاجِبٌ.

[٢] الْعَارِيَةُ تُضْمَنُ إِلَّا فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ:

إِحْدَاهَا: إِذَا كَانَتْ وَقْفًا عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ. الثَّانِيَةُ: إِذَا كَانَ الْمُعِيرُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَمُسْتَأْجِرٍ.

الثَّلَاثَةُ: إِذَا تَلَفَتْ فِيهَا اسْتُعِيرَتْ لَهُ. الرَّابِعَةُ: إِذَا رَكِبَ مُنْقَطِعًا لِلثَّوَابِ فَلَا ضَمَانَ عَلَى

الرَّاكِبِ. وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا تُضْمَنُ إِلَّا إِذَا تَعَدَّى، أَوْ فَرَطَ، أَوْ شَرِطَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الفروع (٧/ ١٩٧ - ١٩٨)، والمبدع (٥/ ١٣٨).

(٢) انظر: الإنصاف (٦/ ١٠٤).

الْمَقْبُوضَةُ إِذَا تَلَفَتْ فِي غَيْرِ مَا اسْتَعِيرَتْ لَهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

لَكِنْ الْمُسْتَعِيرُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ لِكُتُبِ عِلْمٍ وَنَحْوِهَا مَوْقُوفَةٌ - لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُفَرِّطْ، وَحَيْثُ ضَمِنَهَا الْمُسْتَعِيرُ فَبِقِيمَتِهَا يَوْمَ تَلَفَتْ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِثْلِيَّةً وَإِلَّا فَبِمِثْلِهَا، كَمَا تُضْمَنُ فِي الْإِتْلَافِ.

«وَلَوْ شَرِطَ نَفِي ضَمَانِهَا» لَمْ يَسْقُطْ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَقْدٍ اقْتَضَى الضَّمَانَ لَمْ يُغَيِّرْهُ الشَّرْطُ، وَعَكْسُهُ نَحْوُ وَدِيعَةٍ لَا تَصِيرُ مَضْمُونَةً بِالشَّرْطِ.

وَإِنْ تَلَفَتْ هِيَ أَوْ أَجْزَاؤُهَا فِي انْتِفَاعٍ بِمَعْرُوفٍ لَمْ تُضْمَنْ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ تَضَمَّنَ الْإِذْنَ فِي الْإِتْلَافِ، وَمَا أُذِنَ فِي إِتْلَافِهِ غَيْرُ مَضْمُونٍ.

«وَعَلَيْهِ» أَيُّ: وَعَلَى الْمُسْتَعِيرِ «مَوْؤَنَةٌ رَدَّهَا» أَيُّ: رَدُّ الْعَارِيَةِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثٍ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ».

وَإِذَا كَانَتْ وَاجِبَةَ الرَّدِّ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَوْؤَنَةُ الرَّدِّ عَلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الرَّدُّ «لَا الْمُؤْجَرَةَ» فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ مَوْؤَنَةُ رَدِّهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الرَّدُّ، بَلْ يَرْفَعُ يَدَهُ إِذَا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ، وَمَوْؤَنَةُ الدَّابَّةِ الْمُؤْجَرَةِ وَالْمُعَارَةِ عَلَى الْمَالِكِ، وَلِلْمُسْتَعِيرِ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ بِنَفْسِهِ وَبَوَكِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُهُ.

«وَلَا يُعِيرُهَا» وَلَا يُؤْجَرُهَا؛ لِأَنَّهَا إِبَاحَةٌ الْمَنْفَعَةِ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُبَيِّحَهَا غَيْرُهُ، كِبَاحَةِ الطَّعَامِ «فَإِنْ» أَعَارَهَا وَ«تَلَفَتْ عِنْدَ الثَّانِي اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ قِيمَتُهَا» إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً، سِوَاءُ كَانَ عَالِمًا بِالْحَالِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ فِي يَدِهِ «و» اسْتَقَرَّتْ «عَلَى

مُعِيرَهَا أَجْرُهَا» لِلْمُعِيرِ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُسْتَعِيرُ الثَّانِي عَالِمًا بِالْحَالِ، وَإِلَّا اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ أَيْضًا.

«و» لِلْمَالِكِ أَنْ «يُضْمَنَ أَيُّهَا شَاءَ» مِنَ الْمُعِيرِ؛ لِأَنَّهُ سَلَّطَ عَلَى إِتْلَافِ مَالِهِ، أَوْ الْمُسْتَعِيرِ؛ لِأَنَّ التَّلَفَ حَصَلَ تَحْتَ يَدِهِ.

«وإِنْ أَرْكَبَ» دَابَّتَهُ «مُنْقَطِعًا» طَلَبًا «لِلثَوَابِ لَمْ يَضْمَنْ» لِأَنَّ يَدَ رَبِّهَا لَمْ تَنْزَلْ عَلَيْهَا كَرْدِيفِهِ وَوَكِيلِهِ.

وَلَوْ سَلَّمَ شَرِيكَ لِشَرِيكِهِ الدَّابَّةَ، فَتَلَفَتْ بِلا تَفْرِيطٍ وَلَا تَعَدٍّ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِيهِ فَكَعَارِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَ بِإِجَارَةٍ فَإِجَارَةٌ، فَلَوْ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ لِيَعْلِفَهَا، وَيَقُومَ بِمَصَالِحِهَا لَمْ يَضْمَنْ.

«وَإِذَا قَالَ» الْمَالِكُ: «أَجَرْتُكَ» وَقَالَ «مَنْ هِيَ بِيَدِهِ: «بَلْ أَعَرْتَنِي أَوْ بِالْعَكْسِ» بِأَنْ قَالَ: أَعَرْتُكَ، قَالَ: بَلْ آجَرْتَنِي - فَقَوْلُ الْمَالِكِ فِي الثَّانِيَةِ، وَتُرَدُّ إِلَيْهِ فِي الْأُولَى إِنْ اخْتَلَفَا «عَقَبَ الْعَقْدِ» أَيُّ: قَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ «قُبْلَ قَوْلِ مُدْعِي الْإِجَارَةِ» مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ عَقْدِ الْإِجَارَةِ، وَحِينَئِذٍ تُرَدُّ الْعَيْنُ إِلَى مَالِكِهَا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً.

«و» إِنْ كَانَ الْإِخْتِلَافُ «بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ» لَهَا أَجْرَةٌ فَالْقَوْلُ «قَوْلُ الْمَالِكِ» مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي مَالِ الْغَيْرِ الضَّمَانُ، وَيَرْجِعُ الْمَالِكُ حِينَئِذٍ «بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ» لِمَا مَضَى مِنَ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ لَمْ تَتَّبَثْ.

«وَإِنْ قَالَ» الَّذِي فِي يَدِهِ الْعَيْنُ: «أَعَرْتَنِي، أَوْ قَالَ: أَجَرْتَنِي قَالَ» الْمَالِكُ: «بَلْ غَصَبْتَنِي» فَقَوْلُ مَالِكٍ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي رَدِّهَا «أَوْ قَالَ» الْمَالِكُ: «أَعَرْتُكَ» وَقَالَ «

مَنْ هِيَ بِيَدِهِ: «بَلْ أَجَرْتَنِي وَالبَهِيمَةُ تَالِفَةٌ»^[١] فَقَوْلُ مَالِكٍ^[٢]؛ لِأَنَّهَا اخْتَلَفَا فِي صِفَةِ الْقَبْضِ، وَالْأَصْلُ فِيمَا يَقْبِضُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ الضَّمَانُ؛ لِلْأَثَرِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْغَارِمِ فِي الْقِيَمَةِ.

«أَوْ اخْتَلَفَا فِي رَدِّ فَقَوْلُ الْمَالِكِ» لِأَنَّ الْمُسْتَعِيرَ قَبَضَ الْعَيْنَ لِحِطِّ نَفْسِهِ، فَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ.

وَإِنْ قَالَ: أَوْدَعْتَنِي، فَقَالَ: غَصَبْتَنِي، أَوْ قَالَ: أَوْدَعْتُكَ، قَالَ: بَلْ أَعَرْتَنِي - صُدِّقَ الْمَالِكُ بِيَمِينِهِ، وَعَلَيْهِ الْأُجْرَةُ بِالِانْتِفَاعِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَالْبَهِيمَةُ تَالِفَةٌ» مِثْلُهُ إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً، فَتُرَدُّ الْعَيْنُ إِلَى مَالِكِهَا، لَكِنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّلَفِ لَوْ قِيلَ: «الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَعِيرِ» لَمْ يَلْزَمْهُ ضَمَانٌ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى أَوْ يُفَرِّطَ.

[٢] بِلَا نِزَاعٍ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١).



بَابُ الْغَضَبِ

مَصْدَرُ: غَضَبَ يَغْضِبُ، بِكَسْرِ الصَّادِ.

«وَهُوَ» لُغَةً: أَخَذَ الشَّيْءَ ظُلْمًا.

وَاصْطِلَاحًا «الِاسْتِيلَاءُ» عُرْفًا «عَلَى حَقِّ غَيْرِهِ» مَا لَا كَانَ أَوْ اخْتِصَاصًا «قَهْرًا بِغَيْرِ حَقٍّ» فَخَرَجَ بِقَيْدِ الْقَهْرِ الْمَسْرُوقِ وَالْمُنْتَهَبِ وَالْمُخْتَلَسِ وَ«بِغَيْرِ حَقٍّ» اسْتِيلَاءُ الْوَلِيِّ عَلَى مَالِ الصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ، وَالْحَاكِمِ عَلَى مَالِ الْمَفْلِسِ.

وَهُوَ مُحَرَّمٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

«مِنْ عَقَارٍ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ الضَّيْعَةُ وَالنَّخْلُ وَالْأَرْضُ، قَالَهُ أَبُو السَّعَادَاتِ.

«وَمَنْقُولٍ» مِنْ أَثَاثٍ وَحَيَوَانٍ، وَلَوْ أُمٌّ وَلَدٍ، لَكِنْ لَا تَثْبُتُ الْيَدُ عَلَى بُضْعٍ، فَيَصِحُّ تَزْوِيجُهَا، وَلَا يَضْمَنُ نَفْعُهُ.

وَلَوْ دَخَلَ دَارًا قَهْرًا، وَأَخْرَجَ رَبِّهَا - فَعَاصِبٌ. وَإِنْ أَخْرَجَهُ قَهْرًا وَلَمْ يَدْخُلْ، أَوْ دَخَلَ مَعَ حُضُورِ رَبِّهَا وَقُوَّتِهِ فَلَا، وَإِنْ دَخَلَ قَهْرًا وَلَمْ يُخْرِجْهُ فَقَدْ غَضَبَ مَا اسْتَوْلَى عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُرِدِ الْغَضَبَ فَلَا، وَإِنْ دَخَلَهَا قَهْرًا فِي غَيْبَةِ رَبِّهَا فَعَاصِبٌ وَلَوْ كَانَ فِيهَا قُهَاشُهُ، ذَكَرَهُ فِي (الْمُبْدِعِ).

«وَإِنْ غَضَبَ كَلْبًا يُقْتَنَى» كَكَلْبِ صَيْدٍ وَمَاشِيَةٍ وَزَرْعٍ «أَوْ» غَضَبَ «خَمْرٍ ذِمِّيٍّ» مَسْتُورَةً «رَدَّهْمَا» لِأَنَّ الْكَلْبَ يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ وَاقْتِنَاؤُهُ، وَخَمْرُ الذِّمِّيِّ يُقَرُّ عَلَى شُرْبِهَا، وَهِيَ مَالٌ عِنْدَهُ.

«وَلَا يَلْزَمُ أَنْ «يُرَدَّ جِلْدُ مَيْتَةٍ» غَضِبَ وَلَوْ بَعْدَ الدَّبْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطْهَرُ بِدَبْنٍ، وَقَالَ الْحَارِثِيُّ: يَرُدُّهُ؛ حَيْثُ قُلْنَا: يُبَاحُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ فِي الْيَابِسَاتِ.

قَالَ فِي (تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ): وَهُوَ الصَّوَابُ.

«وَإِتْلَافُ الثَّلَاثَةِ» أَيِ الْكَلْبِ وَالْخَمْرِ الْمُحَرَّمَةِ وَجِلْدِ الْمَيْتَةِ «هَدَرٌ» سَوَاءٌ كَانَ الْمُتْلِفُ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا عَوْضٌ شَرْعِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا.

«وَإِنْ اسْتَوَى عَلَى حُرٍّ كَبِيرٍ^[١] أَوْ صَغِيرٍ^(١)» لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ «وَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ كَرَهَا» فَعَلَيْهِ أَجْرَتُهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْفَى مَنَافِعَهُ، وَهِيَ مُتَقَوِّمَةٌ «أَوْ حَبَسَهُ» مُدَّةً لِمَلِكِهَا أَجْرَةٌ «فَعَلَيْهِ أَجْرَتُهُ» لِأَنَّهُ قَوَّتَ مَنَفَعَتَهُ، وَهِيَ مَالٌ يَجُوزُ أَخْذُ الْعَوْضِ عَنْهَا، وَإِنْ مَنَعَهُ الْعَمَلُ مِنْ غَيْرِ غَضَبٍ أَوْ حَبْسٍ لَمْ يَضْمَنْ مَنَافِعَهُ.

«وَيَلْزَمُ» غَاصِبًا «رَدُّ الْمَغْصُوبِ» إِنْ كَانَ بَاقِيًا وَقَدَرَ عَلَى رَدِّهِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ، لَا لَاعِبًا وَلَا جَادًّا، وَمَنْ أَخَذَ عَصَا أَخِيهِ فَلْيُرُدَّهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَإِنْ زَادَ لَزِمَهُ رَدُّهُ «بِزِيَادَتِهِ» مُتَّصِلَةً كَانَتْ أَوْ مُنْفَصِلَةً؛ لِأَنَّهَا مِنْ نَمَاءِ الْمَغْصُوبِ، وَهُوَ لِمَالِكِهِ، فَلَزِمَهُ رَدُّهُ كَالْأَصْلِ.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٣٥٥): قَوْلُهُ: «أَوْ صَغِيرٍ» قَالَ فِي شَرْحِ (الْإِقْنَاعِ): لَكِنْ تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ أَنَّهُ إِذَا أَبْعَدَهُ عَنْ بَيْتِ أَهْلِهِ يَلْزَمُهُ رَدُّهُ وَمُؤْتَتَهُ عَلَيْهِ. اهـ^[٢].

[١] وَفِيهِ وَجْهٌ: يَضْمَنْهُ، وَوَجْهٌ ثَانٍ: يَضْمَنْهُ فِي الصَّغِيرِ دُونَ الْكَبِيرِ.

[٢] فَعَلَى هَذَا يَضْمَنْهُ إِنْ تَلَفَ.

«وَأِنْ غَرِمَ» عَلَى رَدِّ الْمَغْضُوبِ «أَضْعَافَهُ» لِكَوْنِهِ بَنَى عَلَيْهِ أَوْ بَعْدَ وَنَحْوِهِ.

«وَأِنْ بَنَى فِي الْأَرْضِ» الْمَغْضُوبَةِ «أَوْ غَرَسَ لَزِمَهُ الْقَلْعُ» إِذَا طَالَبَهُ الْمَالِكُ بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ».

«وَلَزِمَهُ» «أَرْضُ نَقْصِهَا» أَيُّ: نَقْصِ الْأَرْضِ «وَتَسْوِيَّتُهَا» لِأَنَّهُ ضَرَرُ حَصَلَ بِفِعْلِهِ «وَالْأَجْرَةُ» أَيُّ: أَجْرَةٌ مِثْلُهَا إِلَى وَقْتِ التَّسْلِيمِ، وَإِنْ بَذَلَ رَبُّهَا قِيَمَةَ الْغَرَّاسِ وَالْبِنَاءِ لِيَمْلِكَهُ لَمْ يَلْزَمْ الْغَاصِبَ قَبُولُهُ، وَلَهُ قَلْعُهَا.

وَإِنْ زَرَعَهَا وَرَدَّهَا بَعْدَ أَخْذِ الزَّرْعِ فَهُوَ لِلْغَاصِبِ وَعَلَيْهِ أَجْرَتُهَا، وَإِنْ كَانَ الزَّرْعُ قَائِمًا فِيهَا خَيْرٌ رَبُّهَا بَيْنَ تَرْكِهِ إِلَى الْحَصَادِ بِأَجْرَةٍ مِثْلِهِ وَبَيْنَ أَخْذِهِ بِنَفَقَتِهِ، وَهِيَ مِثْلُ بَذَرِهِ وَعَوَضٍ لَوَاحِقِهِ.

«وَلَوْ غَصَبَ جَارِحًا أَوْ عَبْدًا أَوْ فَرَسًا فَحَصَلَ بِذَلِكَ»^[١] الْجَارِحُ أَوْ الْعَبْدُ أَوْ الْفَرَسُ «صَيْدٌ فَلِمَالِكِهِ»^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٣٦١): قَوْلُهُ: «فَلِمَالِكِهِ» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ):

عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: هَذَا الْمَذْهَبُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ) وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ^[٢]: هُوَ لِلْغَاصِبِ، وَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي (الْمُغْنِي) قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهُوَ قَوِيٌّ. =

[١] وَقِيلَ فِي الْجَارِحِ وَالْفَرَسِ إِذَا حَصَلَ بِهِ صَيْدٌ أَنَّهُ يَكُونُ لِلْغَاصِبِ، وَعَلَيْهِ

الْأَجْرَةُ، قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهُوَ قَوِيٌّ^(١) اهـ.

[٢] هَذَا الْقَوْلُ خَاصٌّ فِي الْفَرَسِ وَالْجَارِحِ لَا فِي جَمِيعِ الصُّورِ؛ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ

هَذِهِ الْحَاشِيَةُ.

أَيُّ: مَالِكِ الْجَارِحِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَ بِسَبَبِ مِلْكِهِ فَكَانَ لَهُ، وَكَذَا لَوْ غَصَبَ شَبَكَةً أَوْ شَرَكًا أَوْ فَخًا، وَصَادَ بِهِ، وَلَا أُجْرَةٌ لِذَلِكَ، وَكَذَا لَوْ كَسَبَ الْعَبْدُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ غَصَبَ مِنْجَلًا^[١] وَقَطَعَ بِهِ شَجَرًا أَوْ حَشِيشًا، فَهُوَ لِلْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ آلَةٌ، فَهُوَ كَالْحَبْلِ يُرَبِّطُ بِهِ.

«وَإِنْ ضَرَبَ الْمَصُوغَ» الْمَغْضُوبَ «وَنَسَجَ الْغَزَلَ، وَقَصَّرَ الثَّوبَ أَوْ صَبَغَهُ^[٢]، وَنَجَرَ الْخَشَبَةَ» بَابًا «وَنَحْوَهُ، أَوْ صَارَ الْحَبُّ زَرْعًا، وَ» صَارَتِ «الْبَيْضَةُ فَرْخًا، وَ» صَارَ «النَّوَى غَرْسًا - رَدَّهُ وَأَرْشَ نَقْصِهِ» إِنْ نَقَصَ «وَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ» نَظِيرَ عَمَلِهِ، وَلَوْ زَادَ بِهِ الْمَغْضُوبُ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ.

= وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: يَتَوَجَّهُ فِيمَا إِذَا غَصَبَ فَرْسًا وَكَسَبَ عَلَيْهِ مَا لَا أَنْ يُجْعَلَ الْكَسْبُ بَيْنَ الْغَاصِبِ وَمَالِكِ الدَّابَّةِ عَلَى قَدَرِ نَفْعِهِمَا، بِأَنْ يَقُومَ مَنَفَعَةُ الرَّكَّابِ وَمَنَفَعَةُ الْفَرَسِ، ثُمَّ يَقْسِمَ الصَّيْدَ بَيْنَهُمَا. مُلَخَّصًا.

[١] وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمِنْجَلِ وَالشَّبَكَةِ وَنَحْوِهَا أَنَّ الْمِنْجَلَ لَمْ يُحْصَلِ الشَّجَرُ بِنَفْسِهِ، بَلِ الَّذِي حَصَلَهُ الْغَاصِبُ، وَأَمَّا الشَّبَكَةُ فَهِيَ الصَّائِدَةُ بِنَفْسِهَا وَلِذَلِكَ تَصِيدُ مَعَ غِيَةِ الْغَاصِبِ فَظَهَرَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ صَبَغَهُ» ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الصَّبْغَ يَكُونُ لِصَاحِبِ الثَّوبِ مُطْلَقًا، وَفِيهِ نَظَرٌ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْفَصْلِ بَعْدَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّبْغَ هُنَا فِي (الْمُقْنِعِ) وَلَا (الْإِقْنَاعِ) وَلَا (الْمُنْتَهَى) بَلْ قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُنْتَهَى) لَمَّا عَلَّلَ الْمَسَائِلَ الْمَذْكُورَةَ بِخِلَافِ مَا لَوْ غَصَبَ ثَوْبًا فَصَبَغَهُ لِأَنَّ الصَّبْغَ عَيْنُ مَالٍ لَا يَزُولُ مِلْكُ مَالِكِهِ عَنْهُ بِجَعْلِهِ مَعَ مِلْكٍ غَيْرِهِ^(١) اهـ.....

وَلِلْمَالِكِ إِجْبَارُهُ عَلَى إِعَادَةِ مَا أَمْكَنَ رَدُّهُ إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى كَحُلِيِّ وَدَرَاهِمَ وَنَحْوِهِمَا «وَيُلْزَمُهُ» أَيِ الْغَاصِبِ «ضَمَانُ نَقْصِهِ» أَيِ الْمَغْصُوبِ، وَلَوْ بِنَبَاتٍ لِحَيَّةٍ أَمْرَدًا^[١]، فَيَغْرُمُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ ضَمْنَهُ بِأَكْثَرِ الْأَمْرَيْنِ، مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَرْشِ الْجَنَائَةِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ وَجَدَ، فَوَجَبَ أَنْ يَضْمَنَهُ بِأَكْثَرِهِمَا.

«وَإِنْ خَصَى الرَّقِيقَ رَدَّهُ مَعَ قِيَمَتِهِ»^[٢] لِأَنَّ الْحُصَيْنَيْنِ يَجِبُ فِيهِمَا كَمَالُ الْقِيَمَةِ، كَمَا يَجِبُ فِيهِمَا كَمَالُ الدِّيَةِ مِنَ الْحُرِّ، وَكَذَا لَوْ قَطَعَ مِنْهُ مَا فِيهِ دِيَّةٌ، كَيْدِيهِ أَوْ ذَكَرِهِ أَوْ أَنْفِهِ.

«وَمَا نَقَصَ بِسِعْرِ لَمْ يَضْمَنْ» لِأَنَّهُ رَدَّ الْعَيْنَ بِحَالِهَا،

وَعَلَى هَذَا فَالظَّاهِرُ أَنَّ ذِكْرَ الصَّبْغِ هُنَا سَبْقُهُ قَلَمٍ مِنَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَوْ يُجْمَلُ عَلَى مَا إِذَا صَبَغَهُ بِصَبْغٍ مِنَ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ، وَيُمْكِنُ أَخْذُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ وَقَوْلِ الشَّارِحِ: «وَلَا شَيْءٌ لِلْغَاصِبِ نَظِيرَ عَمَلِهِ» فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ لَا شَيْءَ مِنَ الْغَاصِبِ سِوَى الْعَمَلِ، وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ مِنْ كَوْنِهِ سَبْقُهُ قَلَمٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا ضَمَانَ لِنَقْصِهِ بِنَبَاتٍ لِحَيَّتِهِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: إِنْ لَمْ تَنْقُصِ الْقِيَمَةَ بِالْخِصَاءِ، وَقُلْنَا: «يَضْمَنْ الْعَبْدُ بِمَا نَقَصَ» فَلَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ، هَكَذَا بَنَاهُ الْحَارِثِيُّ عَلَى اخْتِلَافِ الْقَوْلَيْنِ^(٢) وَهُوَ ظَاهِرٌ، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ عَدَمُ الْبِنَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: بدائع الصنائع (١٥٦/٧).

(٢) انظر: الإنصاف (١٥٥/٦).

لَمْ يَنْقُضْ مِنْهَا عَيْنٌ وَلَا صِفَةٌ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ «وَلَا» يَضْمَنُ نَقْصًا حَصَلَ «بِمَرَضٍ» إِذَا «عَادَ» إِلَى حَالِهِ «بِبُرْئِهِ» مِنَ الْمَرَضِ؛ لِزَوَالِ مُوجِبِ الضَّمَانِ، وَكَذَا لَوْ انْقَلَعَ سِنُّهُ ثُمَّ عَادَ؛ فَإِنْ رَدَّ الْمَغْصُوبَ مَعِيًّا وَزَالَ عَيْبُهُ فِي يَدِ مَالِكِهِ، وَكَانَ أَخَذَ الْأَرْضَ - لَمْ يَلْزَمْهُ رَدُّهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَرَّ ضَمَانُهُ بِرَدِّ الْمَغْصُوبِ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ لَمْ يَسْقُطْ ضَمَانُهُ لِذَلِكَ^[١].

«وَإِنْ عَادَ» النِّقْصُ «بِتَعْلِيمِ صَنْعَةٍ» كَمَا لَوْ غَصَبَ عَبْدًا سَمِينًا قِيمَتُهُ مِئَةً، فَهَزَلَ فَصَارَ يُسَاوِي تِسْعِينَ، وَتَعَلَّمَ صَنْعَةً، فَزَادَتْ قِيمَتُهُ بِهَا عَشْرَةً «ضَمِنَ النِّقْصُ» لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الثَّانِيَةَ غَيْرُ الْأُولَى.

«وَإِنْ تَعَلَّمَ» صَنْعَةً زَادَتْ بِهَا قِيمَتُهُ عِنْدَ الْغَاصِبِ «أَوْ سَمِنَ» عِنْدَهُ «فَزَادَتْ قِيمَتُهُ ثُمَّ نَسِيَ» الصَّنْعَةَ «أَوْ هَزَلَ فَانْقَصَتْ» قِيمَتُهُ «ضَمِنَ الزِّيَادَةُ» لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ فِي نَفْسِ الْمَغْصُوبِ، فَلَزِمَ الْغَاصِبَ ضَمَانُهَا، كَمَا لَوْ طَالَبَهُ بِرَدِّهَا فَلَمْ يَفْعَلْ، وَ«كَمَا لَوْ» عَادَتْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَوَّلِ «بِأَنْ» غَصَبَ عَبْدًا فَسَمِنَ، فَصَارَ يُسَاوِي مِئَةً، ثُمَّ هَزَلَ فَصَارَ يُسَاوِي تِسْعِينَ، فَتَعَلَّمَ صَنْعَةً فَصَارَ يُسَاوِي مِئَةً - ضَمِنَ نَقْصَ الْهَرَالِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الثَّانِيَةَ غَيْرُ الْأُولَى.

«و» إِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ الثَّانِيَةُ «مِنْ جِنْسِهَا» أَيُّ: مِنْ جِنْسِ الزِّيَادَةِ الْأُولَى، كَمَا لَوْ نَسِيَ صَنْعَةً، ثُمَّ تَعَلَّمَهَا وَلَوْ صَنْعَةً بَدَلْ صَنْعَةٍ «لَا يَضْمَنُ» لِأَنَّ مَا ذَهَبَ عَادَ، فَهُوَ كَمَا لَوْ مَرَضَ ثُمَّ بَرِيَ مِنْهُ «إِلَّا أَكْثَرَهُمَا» يَعْنِي إِذَا نَسِيَ صَنْعَةً وَتَعَلَّمَ أُخْرَى، وَكَانَتْ الْأُولَى أَكْثَرَ فَضْلَ بَيْنَهُمَا؛ لِفَوَاتِهِ وَعَدَمِ عَوْدِهِ، وَإِنْ جَنَى الْمَغْصُوبُ فَعَلَى غَاصِبِهِ أَرْضَ جَنَائِيهِ.

فصل

«وَإِنْ خَلَطَ» الْمَغْصُوبَ بِمَا يَتَمَيَّزُ، كَحِنْطَةٍ بِشَعِيرٍ، وَتَمْرٍ بِزَيْبٍ - لَزِمَ الْغَاصِبَ تَخْلِيفُهُ وَرَدُّهُ، وَأَجْرُهُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَ«بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ كَزَيْتٍ أَوْ حِنْطَةٍ بِمِثْلِهِمَا» لَزِمَهُ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مِثْلِيٌّ، فَيَجِبُ مِثْلُ مَكِيلِهِ.

وَبِدُونِهِ، أَوْ خَيْرٍ مِنْهُ، أَوْ بَغَيْرِ جَنْسِهِ كَزَيْتٍ بِشَيْرِجٍ - فَهُمَا شَرِيكَانِ بِقَدْرِ مِلْكَيْهِمَا، فَيَبَاعُ وَيُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ قَدْرَ حِصَّتِهِ.

وَإِنْ نَقَصَ الْمَغْصُوبُ عَنْ قِيَمَتِهِ مُنْفَرِدًا ضَمِنَهُ الْغَاصِبُ «أَوْ صَبَغَ» الْغَاصِبُ «الثَّوبَ، أَوْ لَتَّ سَوِيقًا» مَغْصُوبًا «بِدُهْنٍ» مِنْ زَيْتٍ أَوْ نَحْوِهِ «أَوْ عَكْسَهُ» بِأَنْ غَصَبَ دُهْنًا وَلَتَّ بِهِ سَوِيقًا «وَلَمْ تَنْقُصِ الْقِيَمَةُ» أَيُّ: قِيَمَةُ الْمَغْصُوبِ «وَلَمْ تَزِدْ - فَهُمَا شَرِيكَانِ بِقَدْرِ مَا لَيْتَهُمَا فِيهِ» لِأَنَّ اجْتِمَاعَ الْمَلِكَيْنِ يَقْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ، فَيَبَاعُ، وَيُوزَعُ الثَّمَنُ عَلَى الْقِيَمَتَيْنِ.

«وَإِنْ نَقَصَتِ الْقِيَمَةُ» فِي الْمَغْصُوبِ «ضَمِنَهَا» الْغَاصِبُ لِتَعَدِّيهِ «وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا فَلِلصَّاحِبِ» أَيُّ: لِصَاحِبِ الْمَلِكِ الَّذِي زَادَتْ قِيَمَتُهُ؛ لِأَنَّهَا تَبَعٌ لِلْأَصْلِ. «وَلَا يُجْبَرُ مَنْ أَبَى قَلْعَ الصَّبْغِ»^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَتَقَرِيِّ (٢/٣٦٩): قَوْلُهُ: «وَلَا يُجْبَرُ مَنْ أَبَى قَلْعَ الصَّبْغِ» أَيُّ: لِأَنَّ فِيهِ إِتْلَافًا لِلْمَلِكِ، وَإِنْ أَرَادَ الْمَالِكُ بَيْعَ الثَّوبِ فَلَهُ ذَلِكَ، وَلَوْ أَبَى الْغَاصِبُ. وَإِنْ أَرَادَ الْغَاصِبُ بَيْعَهُ لَمْ يُجْبَرِ الْمَالِكُ؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ» وَإِنْ بَدَّلَ الْغَاصِبُ لِرَبِّ الثَّوبِ قِيَمَتَهُ لِيَمْلِكَهُ، أَوْ بَدَّلَ رَبُّ الثَّوبِ قِيَمَةَ الصَّبْغِ لِلْغَاصِبِ لِيَمْلِكَهُ: لَمْ يُجْبَرِ الْآخَرُ؛ =

إِذَا طَلَبَهُ صَاحِبُهُ، وَإِنْ وَهَبَ الصَّبْغَ لِصَاحِبِ الثَّوبِ لَزِمَهُ قَبُولُهُ^(١).

«وَلَوْ قُلِعَ غَرَسُ الْمُشْتَرِي أَوْ بِنَاؤُهُ لِاسْتِحْقَاقِ الْأَرْضِ» أَيُّ: خُرُوجِ الْأَرْضِ مُسْتَحَقَّةٌ لِلْغَيْرِ «رَجَعَ» الْغَارِسُ أَوْ الْبَانِي إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِالْحَالِ «عَلَى بَائِعِهَا» لَهُ «بِالْغَرَامَةِ» لِأَنَّهُ غَرَّهَ وَأَوْهَمَهُ أَنَّهَا مِلْكُهُ بَيَّعَهَا لَهُ.

«وَإِنْ أَطْعَمَهُ» الْغَاصِبُ «لِعَالِمٍ بِغَضَبِهِ، فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ» لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَالَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، وَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُ الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ، وَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى الْآكِلِ «وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ» فَإِنْ أَطْعَمَهُ لِغَيْرِ عَالِمٍ فَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ غَرَّ الْآكِلَ.

«وَإِنْ أَطْعَمَهُ» الْغَاصِبُ «لِلْمَالِكِ أَوْ رَهْنَهُ» لِلْمَالِكِ «أَوْ أودَعَهُ» لِلْمَالِكِ «أَوْ آجَرَهُ إِيَّاهُ»

= لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا. وَصَحَّحَ الْحَارِثِيُّ: أَنَّ لِلْمَالِكِ الثَّوبَ تَمَلُّكَ الصَّبْغِ بِقِيمَتِهِ؛ لِيَتَخَلَّصَ مِنَ الضَّرَرِ. اه. ^[١] (ق.ع. وَشَرْحِهِ).

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٣٦٩): قَوْلُهُ: «لَزِمَهُ قَبُولُهُ» قَالَ فِي (الِاقْتِنَاعِ) وَ(شَرْحِهِ): وَلَا يَلْزِمُ الْمَالِكَ قَبُولُ هَبَةِ مَسَامِيرَ سَمَرَ بِهَا أَبَا مَغْصُوبًا؛ لِأَنَّهَا أَعْيَانٌ مُتَمَيِّزَةٌ، أَشْبَهَتْ الْغِرَاسَ. اه. ^[٢].

[١] وَهَذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: «لِأَنَّهَا أَعْيَانٌ» أَنَّ الصِّفَاتِ يَجِبُ قَبُولُهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَلِذَلِكَ يَلْزِمُ قَبُولُ الصَّبْغِ هَبَةً، وَتَحْوِ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَمْ يَبْرَأَ» الْغَاصِبُ^[١] «إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ» الْمَالِكُ أَنَّهُ مِلْكُهُ، فَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهِ عَلَى حَسَبِ اخْتِيَارِهِ، وَكَذَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ الْغَاصِبُ عَلَى قِصَارَتِهِ أَوْ خِيَاطَتِهِ.

«وَيَبْرَأُ» الْغَاصِبُ «بِإِعَارَتِهِ» الْمَغْضُوبَ لِمَالِكِهِ مِنْ ضَمَانٍ عَيْنِهِ، عَلِمَ أَنَّهُ مِلْكُهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ، وَالْأَيْدِي الْمُرْتَبَّةُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ كُلُّهَا أَيْدِي ضَمَانٍ.

فَإِنْ عَلِمَ الثَّانِي فَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَعَلَى الْأَوَّلِ، إِلَّا مَا دَخَلَ الثَّانِي عَلَى أَنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ، فَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ.

«وَمَا تَلَفَ» أَوْ أَتْلَفَ مِنْ مَغْضُوبٍ «أَوْ تَغَيَّبَ» وَلَمْ يُمَكِّنْ رَدُّهُ كَعَبْدٍ أَبَقَ وَفَرَسٍ شَرَدَ.....

[١] نَظَّمَ الشَّيْخُ الْحَلِيفِيُّ الْأَيْدِي الْمُرْتَبَّةَ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ بِقَوْلِهِ:

وَعَاصِبٌ عَلَى يَدَيْهِ رُبَّتْ	وَأَيْدِي ضَمَانٍ وَهِيَ عَشْرٌ نُظِمَتْ
فَمُشْتَرٍ مُسْتَأْجَرٍ مُتَّهَبٍ	وَقُلٌ وَكَيْلٌ مُسْتَعِيرٍ غَاصِبٍ
مُضَارِبٍ وَنَاجِحٍ وَهَكَذَا	مُخَالِعٍ وَمُتْلِفٍ فَخُذْ بِذَا
فَالْكُلِّ مِنْهُمْ ضَامِنٌ لَا يَرْجِعُ	مَعَ عِلْمِهِ وَمَنْ سِوَاهُ يَتَّبِعُ
لِغَاصِبٍ إِلَّا يَدًا قَدْ ضَمِنَتْ	فِي الشَّرْعِ قِيمَةً لِعَيْنٍ أَتْلَفَتْ

اهـ. رَحِمَهُ اللَّهُ.

«مِنْ مَغْصُوبٍ مِثْلِيٍّ» وَهُوَ كُلُّ مَكِيلٍ^[١] أَوْ مَوْزُونٍ لَا صِنَاعَةَ^[٢] فِيهِ مُبَاحَةٌ يَصَحُّ السَّلَامُ فِيهِ «عَرَمَ مِثْلُهُ إِذَنْ» لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ رَدُّ الْعَيْنِ لَزِمَهُ رَدُّ مَا يُقَوِّمُ مَقَامَهَا، وَالْمِثْلُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْقِيَمَةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنْتَى مِنْهُ الْمَاءُ فِي الْمَفَازَةِ، فَإِنَّهُ يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ فِي مَكَانِهِ، ذَكَرَهُ فِي (الْمُبْدَع).

«وَالْأَلَا» يُمَكِّنُ رَدُّ مِثْلِ الْمِثْلِيِّ لِإِعْوَاذِهِ «فَقِيَمَتُهُ يَوْمَ تَعَذَّرَ» لِأَنَّهُ وَقْتُ اسْتِحْقَاقِ الطَّلَبِ بِالْمِثْلِ، فَاعْتَبِرَتِ الْقِيَمَةُ إِذَنْ.

«وَيُضْمَنُ غَيْرَ الْمِثْلِيِّ»^(١) - إِذَا تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ -

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٣٧٤): قَوْلُهُ: «وَيُضْمَنُ غَيْرَ الْمِثْلِيِّ بِقِيَمَتِهِ» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: هُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ. وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمَةِ مِنْ رِوَايَةِ صَالِحٍ وَحَبْلٍ وَمُوسَى بْنِ سَعِيدٍ =

[١] قَوْلُهُ: «فِي الْمِثْلِيِّ وَهُوَ كُلُّ مَكِيلٍ...» إلخ؛ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. وَقَالَ شَيْخُنَا: الصَّوَابُ أَنَّ الْمِثْلِيَّ هُوَ مَا لَهُ نَظِيرٌ أَوْ مُقَارِبٌ مِنْ مَعْدُودٍ أَوْ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ أَوْ مَصْنُوعٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ حَدِيثُ الْقُصْعَةِ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ»^(١) وَهُوَ صَحِيحٌ وَاضِحٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَهُ كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَا صِنَاعَةَ فِيهِ» يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ النِّقْدَانِ فِيهِمَا صِنَاعَةٌ مُبَاحَةٌ، لَكِنَّهُمَا صَرَّحُوا بِوُجُوبِ رَدِّ مِثْلِهَا مُطْلَقًا هُنَا وَفِي الْقَرَضِ. اه كَاتِبُهُ.

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ يَكْسَرُ لَهُ الشَّيْءُ، رَقْمُ (١٣٥٩)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَصْلُهُ فِي الْبَخَارِيِّ: كِتَابُ الْمَظَالِمِ، بَابُ إِذَا كَسَرَ قِصْعَةً أَوْ شَيْئًا لِغَيْرِهِ، رَقْمُ (٢٤٨١).

«بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ تَلَفِهِ» فِي بَلَدِهِ، مِنْ نَقْدِهِ ^(١) أَوْ غَالِبِهِ؛

= وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْكَحَّالِ، وَفِي الدَّائِيَةِ مِنْ رِوَايَةٍ مُهْنًا، وَفِي الثِّيَابِ مِنْ رِوَايَةِ الْكَحَّالِ أَيْضًا وَابْنِ مَشِيشٍ وَمُهْنًا. وَعَنْهُ: فِي الثَّوْبِ وَالْقَصْعَةِ وَالْعَصَا وَنَحْوِهَا: يَضْمَنُهَا بِالْمِثْلِ مُرَاعِيًا لِلْقِيَمَةِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَصَاحِبُ (الْفَاتِقِ). قَالَ فِي رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ سَعِيدٍ: الْمِثْلُ فِي الْعَصَا وَالْقَصْعَةِ إِذَا كَسَرَ، وَفِي الثَّوْبِ، وَصَاحِبُ الثَّوْبِ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ شَقَّ الثَّوْبَ، وَإِنْ شَاءَ مَثَلَهُ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: مَعْنَاهُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ-: إِنْ شَاءَ أَخَذَ أَرَشَ الشَّقِّ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَفِيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ قَالَ فِي رِوَايَةِ الشَّالَنْجِيِّ: يَلْزَمُهُ الْمِثْلُ فِي الْعَصَا وَالْقَصْعَةِ وَالثَّوْبِ، قُلْتُ: فَلَوْ كَانَ الشَّقُّ قَلِيلًا؟ قَالَ: صَاحِبُ الثَّوْبِ بِالْخِيَارِ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي (الْفَاتِقِ) وَغَيْرِهِ. وَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَعَنْهُ يَضْمَنُهُ بِمِثْلِهِ، ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَاخْتَارَهَا شَيْخُنَا، قَالَ الْحَارِثِيُّ: هُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي مُوسَى وَاخْتِيَارُهُ، وَذَكَرَ لَفْظُهُ فِي «الْإِرْشَادِ» قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهُوَ الْحَقُّ. وَعَنْهُ: يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ بِمِثْلِهِ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ. وَذَكَرَ فِي (الْإِنْصَارِ) وَ(الْمُفْرَدَاتِ): لَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بَغَيْرِ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ، وَبَغَيْرِ الْقِيَمَةِ فِي الْمُتَقَوِّمِ: لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ، وَلَمْ يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ فِيمَنْ كَسَرَ خَلْخَالَ أَنَّهُ يُضْلِحُّهُ. ^[١] اهـ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٣٧٤-٣٧٥): قَوْلُهُ: «يَوْمَ تَلَفِهِ فِي بَلَدِهِ مِنْ نَقْدِهِ»

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهَذَا الْمَذْهَبُ، نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهُوَ الصَّحِيحُ وَالْمَشْهُورُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ) وَ«نَظْمِ الْمُفْرَدَاتِ» وَ«الْمُنَوَّرِ» وَغَيْرِهِمْ. وَيَتَخَرَّجُ أَنْ يَضْمَنَهُ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ غَضَبِهِ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: أَوْرَدَ الْمُصَنِّفُ وَأَبُو الْخَطَّابِ هَذَا التَّخْرِيجَ مِنْ قَوْلِ أَحْمَدَ فِي حَوَاجِجِ الْبَقَالِ يُعْطِيهِ عَلَى سِعْرِ يَوْمٍ أَخَذَ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ =

[١] يَبْغِي أَنْ يُقَالَ: يُضْلِحُّهُ وَيَضْمَنُ نَقْصَهُ، أَوْ: يَرُدُّ مِثْلَهُ سَلِيمًا.

لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهٗ فِي عَبْدٍ قَوْمَ عَلَيْهِ»^(١).

= الحَوَائِجِ يَمْلِكُهَا الْآخِذُ بِأَخِذِهَا، بِخِلَافِ الْمَغْصُوبِ. انْتَهَى. وَعَنْهُ: أَكْثَرُهُمَا، يَعْنِي: أَكْثَرُ الْقِيَمَتَيْنِ^(١): قِيَمَةُ يَوْمٍ تَلْفِهِ وَيَوْمِ غَضَبِهِ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَمِنْ الْأَصْحَابِ مَنْ حَكَى رِوَايَةً بِوُجُوبِ أَقْصَى الْقِيَمِ مِنْ يَوْمِ الْغَضَبِ إِلَى يَوْمِ التَّلْفِ، وَنُسِبَ إِلَى الْحَرْقِيِّ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَوْ غَضَبَهَا حَامِلًا فَوَلَدَتْ فِي يَدِهِ، ثُمَّ مَاتَ الْوَلَدُ، أَخَذَهَا سَيِّدُهَا، وَقِيَمَةُ وَلَدِهَا أَكْثَرُ مَا كَانَتْ قِيَمَةً» وَهُوَ اخْتِيَارُ السَّامِرِيِّ. قَالَ الْقَاضِي فِي الرِّوَايَتَيْنِ: وَمَا وَجَدْتُ رِوَايَةً بِمَا قَالَ الْحَرْقِيُّ، وَهُوَ عِنْدِي غَيْرُ مُنَافٍ لِلْأَوَّلِ، فَإِنَّ قِيَمَةَ الْوَلَدِ بَعْدَ الْوِلَادَةِ تَتَزَايَدُ بِتَزَايُدِ تَرْبِيَّتِهِ، فَيَكُونُ يَوْمَ مَوْتِهِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ، وَعَلَى هَذَا يَتَعَيَّنُ حُمْلُ مَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ مِنْ نَصِّ أَحْمَدَ، وَمَا عَدَاهُ مِنْ ذَلِكَ لَا يُعْرَفُ مِنْ نَصِّهِ. انْتَهَى.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣٧٥ / ٢): فَائِدَةٌ: حُكْمُ الْمَقْبُوضِ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ^(٢) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ حُكْمُ الْمَغْصُوبِ فِي اعْتِبَارِ الضَّمَانِ بِيَوْمِ التَّلْفِ، وَكَذَا الْمُتْلَفُ بِلَا غَضَبٍ، بِغَيْرِ خِلَافٍ، قَالَهُ الْحَارِثِيُّ. اهـ.

[١] وَلَعَلَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِضَمَانِ نَقْصِ السَّعْرِ. اهـ.

[٢] وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ الْمَقْبُوضَ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ يُضْمَنُ بِالْمَسْمَى^(١) وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٢) لَكِنْ: هَلِ الْمَقْبُوضُ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ يَثْبُتُ بِهِ الْمِلْكُ أَمْ لَا؟ الْمَذْهَبُ: لَا، فَيَلْزَمُهُ ضَمَانُ نَقْصِهِ، وَالزِّيَادَةُ لِصَاحِبِهِ، وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ مَنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ فِيهِ، وَخَرَجَ أَبُو الْخَطَّابِ صِحَّةَ التَّصَرُّفِ، وَكَذَا أَبَدَى ابْنُ عَقِيلٍ اِحْتِمَالًا بِنُفُوذِ الْإِقَالَةِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ،

(١) انظر: المبدع (١٢٣ / ٤)، والإنصاف (٤٧٤ / ٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٩ / ٢٣١ - ٢٣٢).

وَلَوْ أَخَذَ حَوَائِجَ مِنْ بَقَالٍ وَنَحْوِهِ فِي أَيَّامٍ، ثُمَّ حَاسَبَهُ - فَإِنَّهُ يُعْطِيهِ بِسَعْرِ يَوْمٍ أَخْذِهِ.

وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُ الْمَغْضُوبِ، فَتَقَصَّتْ قِيمَةُ بَاقِيهِ كَزَوْجِي خُفٍّ تَلَفَ أَحَدُهُمَا - رَدَّ الْبَاقِي، وَقِيمَةُ التَّالِفِ، وَأَرْشَ نَقْصِهِ.

«وَإِنْ تَخَمَّرَ عَصِيرٌ» مَغْضُوبٌ «فَ» عَلَى الْغَاصِبِ «الْمِثْلُ» لِأَنَّ مَالِيَّتَهُ زَالَتْ تَحْتَ يَدِهِ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ «فَإِنْ انْقَلَبَ خَلًّا دَفَعَهُ» لِمَالِكِهِ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ مِلْكِهِ «وَو» دَفَعَ «مَعَهُ» نَقْصَ قِيمَتِهِ «حِينَ كَانَ» «عَصِيرًا» إِنْ نَقَصَ؛ لِأَنَّهُ نَقْصٌ حَصَلَ تَحْتَ يَدِهِ، وَيَسْتَرْجِعُ الْغَاصِبُ مَا أَدَّاهُ بَدَلًا عَنْهُ^(١).

وَإِذَا كَانَ الْمَغْضُوبُ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِإِجَارَتِهِ لَزِمَ الْغَاصِبُ أَجْرَهُ مِثْلَهُ مُدَّةَ بَقَائِهِ بِيَدِهِ، اسْتَوْفَى الْمَنَافِعَ أَوْ تَرَكَهَا تَذَهَبُ.

وَهَذَا يُشْرَعُ بِإِنْعِقَادِ الْبَيْعِ، قَالَهُ فِي الْقَاعِدَةِ ٤٦^(١) وَفِي (الْإِنْصَافِ) عَنْ صَاحِبِ (الْفَائِقِ) أَنَّهُ قَالَ: قَالَ شَيْخُنَا - يَعْنِي بِهِ الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ -: يَتَرَجَّحُ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ بِعَقْدٍ فَاسِدٍ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَهُوَ مِثْلُ الْعَصِيرِ الَّذِي كَانَ دَفَعَهُ لِتَخَمَّرِ عَصِيرِ الْمَالِكِ، كَقِيمَةِ عَبْدٍ أَبْقَى وَغَرَمَهَا الْغَاصِبُ. اهـ.



(١) قواعد ابن رجب (ص: ٦٦).

(٢) الإنصاف (٤/ ٤٧٣).

فصل

«وَتَصَرَّفَاتُ الْغَاصِبِ الْحُكْمِيَّةُ» أَيِ الَّتِي لَهَا حُكْمٌ مِنْ صِحَّةٍ وَفَسَادٍ: كَالْحَجِّ، وَالطَّهَّارَةِ، وَنَحْوِهِمَا، وَالْبَيْعِ، وَالْإِجَارَةِ، وَالنِّكَاحِ، وَنَحْوِهَا «بَاطِلَةٌ» لِعَدَمِ إِذْنِ الْمَالِكِ.

وَإِنْ اتَّجَرَ فِي الْمَغْصُوبِ فَالرَّبْحُ لِلْمَالِكِ^(١) «وَالْقَوْلُ فِي قِيَمَةِ التَّالِفِ» قَوْلُ الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ «أَوْ قَدْرُهُ» أَيِ: قَدْرُ الْمَغْصُوبِ «أَوْ صِفَتُهُ» بِأَنْ قَالَ: غَصَبْتَنِي عَبْدًا كَاتِبًا، وَقَالَ الْغَاصِبُ: لَمْ يَكُنْ كَاتِبًا فَ«قَوْلُهُ» أَيِ: قَوْلُ الْغَاصِبِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٣٨٢): فَوَائِدُ:

الْأُولَى: إِذَا اتَّجَرَ بِالْوَدِيعَةِ فَالرَّبْحُ لِلْمَالِكِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ. وَنَقَلَ حَنْبَلٌ: لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَيُتَصَدَّقُ بِهِ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ مُقْتَضٍ لِطُلَانِ الْعَقْدِ، وَذَلِكَ وَفَقَ الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ فِي تَصَرُّفِ الْغَاصِبِ، وَهُوَ أَقْوَى. انْتَهَى.

الثَّانِيَّةُ: لَوْ قَارَضَ بِالْمَغْصُوبِ أَوْ الْوَدِيعَةِ فَالرَّبْحُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَا شَيْءٌ لِلْعَامِلِ عَلَى الْمَالِكِ، وَإِنْ عَلِمَ فَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَى الْغَاصِبِ أَيْضًا، وَإِلَّا فَلَهُ عَلَيْهِ أُجْرَةُ الْمِثْلِ.

الثَّالِثَةُ: إِجَارَةُ الْغَاصِبِ لِلْمَغْصُوبِ، وَهُوَ كَالْبَيْعِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْأُجْرَةُ لِلْمَالِكِ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ: أَنَّ الْمُسَمَّى هُوَ الْوَاجِبُ لِلْمَالِكِ، قَالَهُ الْحَارِثِيُّ، وَقَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ: إِنَّ الْوَاجِبَ أُجْرَةُ الْمِثْلِ، قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهُوَ أَقْوَى^[١].

[١] قُلْتُ: وَالصَّوَابُ أَنَّ لَهُ أُجْرَةَ الْمِثْلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُسَمَّى أَكْثَرَ مِنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَالْمُسَمَّى كُلُّهُ لِلْمَالِكِ؛ لِأَنَّهُ نِهَاؤُ مِلْكِهِ.

«و» الْقَوْلُ «فِي رَدِّهِ أَوْ تَعْيِيهِ» بِأَنْ قَالَ الْغَاصِبُ: كَانَتْ فِيهِ إِصْبَعٌ زَائِدَةٌ أَوْ نَحْوَهَا، وَأَنْكَرَهُ مَالِكُهُ، فَ«قَوْلُ رَبِّهِ» لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرَّدِّ وَالْعَيْبِ، وَإِنْ شَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ^[١] أَنَّ الْمَغْضُوبَ كَانَ مَعِيًّا وَقَالَ الْغَاصِبُ: كَانَ مَعِيًّا وَقَتَّ غَضَبِهِ، وَقَالَ الْمَالِكُ: تَعَيَّبَ عِنْدَكَ - قُدِّمَ قَوْلُ الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ.

«وَإِنْ جَهِلَ» الْغَاصِبُ «رَبَّهُ» أَيُّ: رَبِّ الْمَغْضُوبِ - سَلَّمَهُ إِلَى الْحَاكِمِ، فَبَرِّئَ مِنْ عَهْدَتِهِ^[٢]، وَيَلْزَمُهُ تَسَلُّمُهُ.

أَوْ «تَصَدَّقَ بِهِ عَنْهُ مَضْمُونًا» أَيُّ: بِنَيْتِهِ ضَمَانِهِ إِنْ جَاءَ رَبُّهُ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٣٨٣): قَوْلُهُ: «فَبَرِّئَ مِنْ عَهْدَتِهِ» دُنْيَا وَأُخْرَى. وَأَمَّا إِذَا تَصَدَّقَ بِهِ^[٢] فَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ (خَطُّهُ) قَالَ ابْنُ ذُهْلَانَ: إِذَا كَانَ عِنْدَهُ دَيْنٌ أَوْ وَدِيعَةٌ لِمَجْهُولٍ الْآنَ، فَدَفَعَهُ إِلَى الْحَاكِمِ بَرِّئَ، فَلَوْ رَدَّهُ إِلَيْهِ الْحَاكِمُ لِمَعْنَى فِيهِ كَفَقَرٍ وَنَحْوِهِ جَازَ لَهُ اه (م. ق. ر.).

[١] قَوْلُهُ: «إِذَا اخْتَلَفَا فِي عَيْنِهِ» فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ، ثُمَّ قَالَ: «وَإِنْ شَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ..» إلخ؛ قَدْ يُظَنُّ أَنَّ بَيْنَهُمَا تَعَارُضًا، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْمَسْأَلَةَ الْأُولَى مَفْرُوضَةٌ فِيهَا إِذَا كَانَ الْمَغْضُوبُ تَالِفًا قَبْلَ ثُبُوتِ عَيْنِهِ، وَالثَّانِيَةُ بِالْعَكْسِ، فَتَبَنَّهُ، وَهَذَا هُوَ مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ (الإِقْنَاعِ)^(١).

[٢] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): بِلَا نِزَاعٍ^(٢).

[٣] أَيُّ: عَنْ نَفْسِهِ.

(١) الإِقْنَاعُ (٢/ ٣٥٣).

(٢) الْإِنْصَافُ (٦/ ٢١٢).

فَإِذَا تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ ثَوَابُهُ لِرَبِّهِ، وَسَقَطَ عَنْهُ إِثْمُ الْغَصْبِ^(١)، وَكَذَا حُكْمُ رَهْنٍ، وَوَدِيعَةٍ، وَنَحْوِهِمَا إِذَا جُهِلَ رَبُّهَا، وَلَيْسَ لِمَنْ هِيَ عِنْدَهُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهَا، وَلَوْ كَانَ فَقِيرًا.

«وَمَنْ أَتْلَفَ» لِغَيْرِهِ مَالًا «مُحْتَرَمًا» بِغَيْرِ إِذْنٍ ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَهُ عَلَيْهِ «أَوْ فَتَحَ قَفْصًا» عَنْ طَائِرٍ فَطَارَ ضَمِنَ «أَوْ» فَتَحَ «بَابًا» فَضَاعَ مَا كَانَ مُغْلَقًا عَلَيْهِ بِسَبَبِهِ «أَوْ حَلَّ وَكَاءَ» زِقَّ مَائِعٍ أَوْ جَامِدٍ فَأَذَابَتْهُ الشَّمْسُ، أَوْ أَلْقَتْهُ رِيحٌ فَاَنْدَفَقَ - ضَمِنَهُ.

«أَوْ» حَلَّ «رِبَاطًا» عَنْ فَرَسٍ «أَوْ» حَلَّ «قَيْدًا» عَنْ مُقَيَّدٍ «فَذَهَبَ مَا فِيهِ، أَوْ أَتْلَفَ» مَا فِيهِ «شَيْئًا، وَنَحْوُهُ» أَيُّ: نَحَوُ مَا ذَكَرَ «ضَمِنَهُ» لِأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِ فِعْلِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٣٨٤): قَالَ الشَّيْخُ عُثْمَانُ مَا مَعْنَاهُ: جَوَّازُ أَخْذِ الْفُقَرَاءِ مَخْصُوصٌ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ مَا إِذَا تَصَدَّقَ الْغَاصِبُ بِالْمَغْصُوبِ بِنَيَّْةِ ضَمَانِهِ بِشَرْطِهِ. وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ ذَلِكَ فَهُوَ مِنَ الْأَيْدِي الْعَشْرَةِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالظَّاهِرُ: إِذَا تَصَدَّقَ بِهَا تَائِبًا حَلَّتْ لِأَخِذِهَا (خَطُّهُ).

قَالَ ابْنُ ذُهْلَانَ: إِذَا كَانَ بِيَدِ شَخْصٍ مَالٌ غَصِبَ، لَا يَعْرِفُ رَبُّهُ، فَأَعْطَى مِنْهُ فَقِيرًا أُبِيحَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْغَصْبَ الْمَجْهُولُ رَبُّهُ لِلْفُقَرَاءِ^[١] صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْقَيِّمِ وَالْقَاضِي وَغَيْرُهُمْ. اهـ (م. ق. ر.).

[١] وَظَاهِرُ هَذَا لَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ مُطْلَقًا، وَهَذَا ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّ كَلَامَهُمْ فِي الْأَيْدِي الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَغْصُوبُ مِنْهُ مَوْجُودًا مَعْلُومًا بِخِلَافِ مَا هُنَا. قَالَهُ كَاتِبُهُ: مُحَمَّدُ الصَّالِحُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

«وَإِنْ رَبَطَ دَابَّةً بِطَرِيقٍ ضَيِّقٍ^(١) فَعَثَرَ بِهِ إِنْسَانٌ» أَوْ أَتْلَفَ شَيْئًا «ضَمِنَهُ»^(٢)
لِتَعَدِّيهِ بِالرَّبْطِ، وَمِثْلُهُ لَوْ تَرَكَ فِي الطَّرِيقِ طِينًا أَوْ خَشَبَةً أَوْ حَجَرًا أَوْ كَيْسَ دَرَاهِمٍ
أَوْ أَسْنَدَ خَشَبَةً إِلَى حَائِطٍ «ك» مَا يَضْمَنُ مُقْتَنِي «الْكَلْبِ الْعُقُورِ لِمَنْ دَخَلَ بَيْتَهُ بِإِذْنِهِ
أَوْ عَقَرَهُ خَارِجَ مَنْزِلِهِ» لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ بِاِقْتِنَائِهِ.

فَإِنْ دَخَلَ مَنْزِلَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ بِالدُّخُولِ، وَإِنْ أَتْلَفَ الْعُقُورُ
شَيْئًا بِغَيْرِ الْعَقْرِ - كَمَا لَوْ وَلَغَ أَوْ بَالَ فِي إِنَاءِ إِنْسَانٍ - فَلَا ضَمَانٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَخْتَصُّ
بِالْعُقُورِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعُقُورِيِّ (٢/ ٣٩٠): قَوْلُهُ: «بِطَرِيقٍ ضَيِّقٍ»^(١) هَذَا الْقَوْلُ
رِوَايَةٌ ذَكَرَهَا فِي (الْإِنْصَافِ) وَقَيَّدَهُ بِهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ يَدُهُ عَلَيْهَا، أَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ
وَاسِعًا، وَلَمْ تَكُنْ يَدُ صَاحِبِ الدَّابَّةِ عَلَيْهَا. وَفِي (الْإِقْنَاعِ) وَ(الْمُنْتَهَى): وَلَوْ كَانَ الطَّرِيقُ
وَاسِعًا، سَوَاءٌ كَانَتْ يَدُ رَبِّهَا عَلَيْهَا أَوْ لَا. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): قَالَ فِي (الْقَوَاعِدِ) فِي
الْمَنْصُوصِ: وَكَذَا لَوْ أَوْقَفَ الدَّابَّةَ فِي الطَّرِيقِ. (خَطُّهُ).

[١] ظَاهِرُهُ: سَوَاءٌ كَانَتْ يَدُهُ عَلَيْهَا أَمْ لَا، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ الطَّرِيقُ وَاسِعًا لَمْ
يَضْمَنْ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَدُهُ عَلَيْهَا.
وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهُ يَضْمَنُ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي (الْمُقْنِعِ)^(١) وَنَقَلَ فِي (الْإِنْصَافِ)
عَنِ الْحَارِثِيِّ قَوْلَهُ: وَنَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٢) اهـ.
[٢] هَذِهِ الْحَاشِيَةُ غَيْرُ مُحَرَّرَةٍ.

(١) الْمُقْنِعُ (٢/ ٢٥٣).

(٢) الْإِنْصَافُ (٦/ ٢٢٠).

وَحُكْمُ أَسَدٍ، وَنَمْرٍ، وَذَنْبٍ، وَهَرٍّ - تَأْكُلُ الطُّيُورَ، وَتُقَلِّبُ الْقُدُورَ فِي الْعَادَةِ - حُكْمُ كَلْبٍ عَقُورٍ، وَلَهُ قَتْلٌ^[١] هَرٍّ بِأَكْلِ لَحْمٍ وَنَحْوِهِ، وَالْفَوَاسِقِ.

وَإِنْ حَفَرَ فِي فِنَائِهِ بَيْتًا لِنَفْسِهِ ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِهَا، وَإِنْ حَفَرَهَا لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ بِلَا ضَرَرٍ فِي سَابِلَةٍ - لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِهَا؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ. وَإِنْ مَالَ حَائِطُهُ، وَلَمْ يَهْدِمْهُ حَتَّى أَتْلَفَ شَيْئًا لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَيْلَ حَادِثٌ، وَالسَّقُوطَ بَغِيرَ فِعْلِهِ.

«وَمَا أَتْلَفَتِ الْبَهِيمَةُ مِنَ الزَّرْعِ»^[٢] وَالشَّجَرِ وَغَيْرِهِمَا «لَيْلًا ضَمِنَهُ صَاحِبُهَا وَعَكْسُهُ النَّهَارُ» لِمَا رَوَى مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حِزَامِ بْنِ سَعْدٍ «أَنَّ نَاقَةَ لِلْبَرَاءِ دَخَلَتْ حَائِطَ قَوْمٍ، فَأَفْسَدَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَمَا أَفْسَدَتْ بِاللَّيْلِ فَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِمْ» «إِلَّا أَنْ تُرْسَلَ» نَهَارًا «بِقُرْبِ مَا تَتْلَفُهُ عَادَةً» فَيَضْمَنْ مُرْسَلُهَا؛ لِتَفْرِيطِهِ.

[١] قَالَ الْأَصْحَابُ^(١) فِي قَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ: يَجِبُ قَتْلُهُ، وَالْأَسْوَدُ الْبَهِيمُ يُبَاحُ، وَغَيْرُهُمَا يَحْرُمُ، وَمُرَادُهُمْ مَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ أَذِيَّةٌ، فَيَسْنُ قَتْلُ كُلِّ مُؤْذٍ.

[٢] ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الْمَتْنِ: لَا يَضْمَنْ سِوَى الزَّرْعِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْمَغْنِيِّ)^(٢) وَ(الْوَجِيزِ)^(٣) وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَيْضًا: يَضْمَنْ، سِوَاءُ فَرَطٍ أَمْ لَمْ يُفَرِّطْ، وَهِيَ إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، وَقَطَعَ بِهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَالْمَذْهَبُ: لَا يَضْمَنْ إِذَا لَمْ يُفَرِّطْ^(٤) وَهُوَ أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المغني (٦/٣٥٥-٣٥٦)

(٢) المغني (١٢/٥٤٢).

(٣) الوجيز (ص: ٢٤٥-٢٤٦).

(٤) انظر: الإنصاف (٦/٢٤٠).

وَإِذَا طَرَدَ دَابَّةٌ مِنْ زَرْعِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِلَّا أَنْ يُدْخِلَهَا مَزْرَعَةً غَيْرَهُ، فَإِذَا اتَّصَلَتْ
الْمَزَارِعُ صَبَرَ لِيَرْجِعَ عَلَى رَبِّهَا^[١]. وَلَوْ قَدَرَ أَنْ يُخْرِجَهَا، وَلَهُ مُنْصَرِفٌ غَيْرُ الْمَزَارِعِ،
فَتَرَكَهَا - فَهَدَرٌ.

«وَإِنْ كَانَتْ» الْبَهِيمَةُ «بِيَدِ رَاكِبٍ، أَوْ قَائِدٍ، أَوْ سَائِقٍ - ضَمِنَ جَنَائَتَهَا بِمُقَدَّمِهَا»
كَيْدِهَا وَفِيمَهَا «لَا» مَا جَنَتْ «بِمُؤَخَّرِهَا»^[٢] كَرَجْلِهَا؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ مَرْفُوعًا:
«الرَّجُلُ جُبَارٌ» وَفِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «رَجُلُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ» وَلَوْ كَانَ السَّبَبُ مِنْ
غَيْرِهِمْ - كَنَخْسٍ وَتَنْفِيرٍ - ضَمِنَ فَاعِلُهُ، فَلَوْ رَكِبَهَا اثْنَانِ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ
مِنْهُمَا.

«وَبَاقِي جَنَائَتِهَا هَدَرٌ» إِذَا لَمْ يَكُنْ يَدُ أَحَدٍ عَلَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْعَجَمَاءُ
جُبَارٌ» أَيْ هَدَرٌ، لَا الضَّارِيَةَ وَالْجَوَارِحَ وَشِبْهَهَا «كَقَتْلِ الصَّائِلِ عَلَيْهِ» مِنْ آدَمِيِّ أَوْ
غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْقَتْلِ، فَإِذَا قَتَلَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ بِدَفْعِ جَائِرٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ
صَيَانَةِ النَّفْسِ.

[١] قَوْلُهُ: «صَبَرَ لِيَرْجِعَ عَلَى رَبِّهَا» ظَاهِرُهُ: وَجُوبُ ذَلِكَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَالضَّوَابُّ أَنَّهُ
لَا يَلْزَمُهُ الصَّبْرُ، وَأَنَّ لَهُ أَنْ يَضْرِفَهَا عَنْ مَزْرَعَتِهِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لَوْ دَخَلَتْ مَزْرَعَةً غَيْرَهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَا بِمُؤَخَّرِهَا» ظَاهِرُهُ يَشْمَلُ حَتَّى مَا وَطِئَتْ بِهَا، وَالْمَذْهَبُ الضَّمَانُ،
لَكِنْ ظَاهِرُ نَقْلِ ابْنِ هَانِيٍّ: لَا يَضْمَنْ^(١). وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَا يَضْمَنْ مَا أَصَابَتْ بِرَجْلِهَا
أَوْ نَفَحَتْ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى حَبْسِهَا، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ)^(٢).

(١) مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ (٢/ ٨٨).

(٢) الفروع (٧/ ٢٦٢).

«و» كـ «كَسَرَ مِزْمَارٍ» أَوْ غَيْرِهِ مِنْ آلَةِ اللّٰهُو «وَصَلَبٍ، وَآنِيَةٍ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ، وَآنِيَةٍ خَمْرٍ غَيْرِ مُحْتَرَمَةٍ» لِمَا رَوَى أَحْمَدُ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مُدِيَّةً، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ، وَفِيهَا زِقَاقُ الْخَمْرِ قَدْ جُلِبَتْ مِنَ الشَّامِ، فَشَقَّقَتْ بِحَضْرَتِهِ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ».

وَلَا يَضْمَنُ كِتَابًا فِيهِ أَحَادِيثُ رَدِيئَةٌ، وَلَا حُلِيًّا مُحَرَّمًا عَلَى الرِّجَالِ إِذَا لَمْ يَصْلُحْ لِلنِّسَاءِ.



بَابُ الشُّفْعَةِ

بِإِسْكَانِ الْفَاءِ مِنَ الشَّفْعِ وَهُوَ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ الشَّفِيعَ بِالشُّفْعَةِ يَضُمُّ الْمَبِيعَ إِلَى مَلِكِهِ الَّذِي كَانَ مُنْفَرِدًا.

«وَهِيَ اسْتِحْقَاقُ»^[١] الشَّرِيكَ «اِنتِزَاعَ حِصَّةِ شَرِيكِهِ مِمَّنْ اِنْتَقَلَتْ إِلَيْهِ»^[٢] بِعَوَضٍ مَالِيٍّ كَالْبَيْعِ، وَالصُّلْحِ وَالْهَبَةِ بِمَعْنَاهُ^[٣]، فَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ نَصِيبَ الْبَائِعِ «بِثَمَنِهِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ» لِمَا رَوَى أَحْمَدُ وَالبُخَارِيُّ، عَنْ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ،

[١] يَنْبَغِي أَنْ تُفَسَّرَ الشُّفْعَةُ بِاِنتِزَاعِ الْحِصَّةِ لَا بِاسْتِحْقَاقِ اِنتِزَاعِهَا، وَلَمْ أَعْثُرْ عَلَى مَنْ عَبَّرَ بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ عَثَرْتُ عَلَى تَعْرِيفِهَا فِي بَعْضِ كُتُبِ الْمَالِكِيَّةِ فَقَالَ: أَخَذُ شَرِيكَ .. إلخ^(١) وَعَبَّرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِقَوْلِهِ: «تَمْلُكُ» فَوَافَقَ مَا ذَكَرْتُهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «مِمَّنْ اِنْتَقَلَتْ إِلَيْهِ» ظَاهِرُهُ: لَا شُفْعَةَ فِي التَّاجِيرِ، فَلَوْ كَانَ لِاثْنَيْنِ دَارٌ فَأَجَرَ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ مِنْهَا لِأَخَرَ فَلَا شُفْعَةَ لِشَرِيكِهِ. وَقِيلَ: لَهُ الشُّفْعَةُ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي مَالِكٍ، حَكَاهُ عَنْهُ فِي (جَوَاهِرِ الْإِكْلِيلِ) ص ١٥٨ ج ٢.

[٣] أَمَّا الْمَأْخُودُ أَجْرَةً أَوْ جُعَالَةً أَوْ عَوَضًا فِي كِتَابَةِ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَرَدَّهُ الْحَارِثِيُّ، وَصَحَّحَ جَرِيَّانَ الشُّفْعَةَ فِيهِ قَوْلًا وَاحِدًا^(٢). قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) انظر: الشرح الكبير للدردير (٣/ ٤٧٣).

(٢) انظر: الإنصاف (٦/ ٢٥٣).

فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ»^(١).

«فَإِنْ انْتَقَلَ» نَصِيبُ الشَّرِيكِ «بِغَيْرِ عَوْضٍ»

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٤٠٠): قَوْلُهُ: «فَلَا شُفَاعَةَ» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ^[١] وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: فِيهِ الشُّفْعَةُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي (الْإِنْصَارِ) وَابْنُ حَمْدَانَ فِي (الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى) فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ: يَأْخُذُهُ بِقِيَمَتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ، وَصَاحِبُ (الْفَائِقِ) وَصَحَّحَهُ النَّاطِمُ. وَقِيلَ: يَأْخُذُهُ بِقِيَمَةِ مُقَابِلِهِ مِنْ مَهْرٍ وَدِيَّةٍ، حَكَاهُ الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ حَامِدٍ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَعَلَى قِيَاسِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: مَا أُخِذَ أَجْرَةٌ أَوْ ثَمَنًا فِي سَلَمٍ أَوْ عَوْضًا فِي كِتَابِهِ. قَالَ فِي (الكَافِي): وَمِثْلُهُ مَا اشْتَرَاهُ الذَّمِّيُّ بِخَمْرِ أَوْ خِنْزِيرٍ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَطَرَدَ أَصْحَابُنَا الْوَجْهَيْنِ فِي الشَّقْصِ الْمَجْعُولِ أَجْرَةً فِي الْإِجَارَةِ، وَلَكِنْ نَقُولُ: الْإِجَارَةُ نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ، فَيَبْعُدُ طَرْدُ الْخِلَافِ إِذَنْ، فَالصَّحِيحُ عَلَى أَصْلِنَا: جَرَيَانُ الشُّفْعَةِ قَوْلًا وَاحِدًا، وَلَوْ كَانَ الشَّقْصُ جُعْلًا فِي جُعَالَةٍ فَكَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ. وَطَرَدَ صَاحِبُ (التَّلْخِصِ) وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ الْخِلَافَ أَيْضًا فِي الشَّقْصِ الْمَأْخُودِ عَوْضًا عَنْ نُجُومِ الْكِتَابَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَطَعَ بِنَفْيِ الشُّفْعَةِ فِيهِ، وَهُوَ الْقَاضِي يَعْقُوبُ، وَلَا أَعْلَمُ لِدَلِيلِكَ وَجْهًا، وَحَكَى بَعْضُ شُيُوخِنَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ طَرْدَ الْوَجْهَيْنِ أَيْضًا فِي الْمَجْعُولِ رَأْسَ مَالٍ فِي السَّلَمِ، وَهُوَ أَيْضًا بَعِيدٌ، فَإِنَّ السَّلَمَ نَوْعٌ مِنَ الْبَيْعِ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَارِثِيِّ. اهـ.

[١] وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ فِيمَا إِذَا كَانَ بِعَوْضٍ غَيْرِ مَالِيٍّ، أَمَّا إِذَا انْتَقَلَ بِغَيْرِ عَوْضٍ فَلَمْ يُحْكَمْ فِيهِ الْخِلَافُ.

كَالِإِرْثِ وَالْهَبَةِ بِغَيْرِ ثَوَابٍ، وَالْوَصِيَّةِ^[١] «أَوْ كَانَ عِوَضُهُ» غَيْرِ مَالِيٍّ بِأَنْ جُعِلَ «صَدَاقًا أَوْ خُلْعًا أَوْ صُلْحًا عَنْ دَمٍ عَمْدٍ - فَلَا شُفْعَةَ» لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ بِغَيْرِ مَالٍ، أَشْبَهَ الْإِرْثَ؛ وَلِأَنَّ الْخَبَرَ وَرَدَّ فِي الْبَيْعِ^[٢]، وَهَذِهِ لَيْسَتْ فِي مَعْنَاهُ.

«وَيَحْرُمُ التَّحِيلُ لِإِسْقَاطِهَا»^(١) قَالَ الْإِمَامُ: لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنَ الْحِيلِ فِي إِبْطَالِهَا، وَلَا إِبْطَالِ حَقِّ مُسْلِمٍ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٤٠١): قَوْلُهُ: «وَيَحْرُمُ التَّحِيلُ لِإِسْقَاطِهَا» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): بِلَا زِنَاعٍ فِي الْمَذْهَبِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَلَا تَسْقُطُ بِالتَّحِيلِ أَيْضًا، نَصٌّ عَلَيْهِ، اهـ. قَالَ فِي (الْفَاتِي): مِنْ صُورِ التَّحِيلِ: أَنْ يَقْفَهُ الْمُشْتَرِي أَوْ يَهَبَهُ؛ حِيلَةً لِإِسْقَاطِهَا، فَلَا تَسْقُطُ =

[١] أَيُّ: فَلَا شُفْعَةَ، وَذَكَرَ فِي (الْمُغْنِي) رِوَايَةً عَنْ مَالِكٍ أَنَّ فِيهِ الشُّفْعَةَ، وَحَكَى عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: لِأَنَّ الشُّفْعَةَ شُرِعَتْ لِإِزَالَةِ الضَّرَرِ، وَلِأَنَّ الضَّرَرَ اللَّاحِقَ بِالتَّهَبِ دُونَ ضَرَرِ الْمُشْتَرِي؛ فَإِنْ إِفْدَامَ الْمُشْتَرِي عَلَى بَذْلِ الْمَالِ فِي الشَّقْصِ دَلِيلُ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ، فَانْتِزَاعُهُ مِنْهُ أَعْظَمُ ضَرَرًا مِنْ أَخْذِهِ بِمَنْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ دَلِيلُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ^(١) اهـ بِمَعْنَاهُ.

وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَأْخُذُهُ الشَّفِيعُ بِقِيَمَتِهِ، قَالَهُ فِي (الْمُغْنِي) أَيْضًا، وَالْقَوْلُ بِالشُّفْعَةِ فِيهِ قَوْلٌ قَوِيٌّ جِدًّا، قَالَهُ كَاتِبُهُ.

[٢] لَعَلَّهُ يُشِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرِكَةٍ لَمْ تُقَسِّمَ رُبْعَةً أَوْ حَائِطًا، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِنْ بَاعَهُ وَلَمْ يُؤْذَنَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ^(٢). اهـ.

(١) المغني (٧/ ٤٤٤).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب الشفعة، رقم (١٦٠٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَاسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ بِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَتِ الْيَهُودُ، فَتَسْتَحِلُّوا مُحَرَّمَ اللَّهِ بِأَذْنَى الْحَيْلِ».

«وَتَبُّتُ» الشُّفْعَةُ «لِشْرِيكَ فِي أَرْضٍ تَجِبُ قِسْمَتُهَا»^(١) فَلَا شُفْعَةَ فِي مَقُولٍ، كَسَيْفٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ، وَلَا فِيهَا لَا تَجِبُ قِسْمَتُهُ، كَحَمَامٍ، وَدُورٍ صَغِيرَةٍ وَنَحْوِهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا شُفْعَةَ فِي فَنَاءٍ، وَلَا طَرِيقٍ، وَلَا مَنْقَبَةٍ» رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي الْغَرِيبِ.

وَالْمَنْقَبَةُ: طَرِيقٌ ضَيِّقٌ بَيْنَ دَارَيْنِ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْلُكَهُ أَحَدٌ.

بِذَلِكَ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَيُغْلَطُ مَنْ يُحْكُمُ بِهَذَا مِمَّنْ يَتَّحِلُّ مَذْهَبَ أَحْمَدَ. وَلِلشَّفِيعِ الْأَخْذُ بِدُونِ حُكْمٍ، انْتَهَى. قَالَ فِي الْقَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ وَالْخَمْسِينَ: صَرَّحَ الْقَاضِي بِجَوَازِ الْوَقْفِ وَالْإِقْدَامِ عَلَيْهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي مَسْأَلَةِ التَّحِيلِ عَلَى إِسْقَاطِ الشُّفْعَةِ: تَحْرِيمُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ.^[١] انْتَهَى (ح. ق. ع).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٤٠١): قَوْلُهُ: «تَجِبُ قِسْمَتُهَا» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): يَعْنِي: قِسْمَةُ إِجْبَارٍ. اهـ.^[٢]

[١] وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ الْحَامِلُ لَهُ عَلَى الْوَقْفِ قَصْدَ إِسْقَاطِ حَقِّ الشَّفِيعِ فَهَذَا حَرَامٌ بِلَا شَكٍّ. أَمَّا إِنْ كَانَ قَصْدُهُ تَوْقِيفَ الشَّقْصِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ فَلَا أَظْهَرَ الْجَوَازِ، فَإِنْ ادَّعَى الشَّفِيعُ أَنَّهُ مُتَّحِلٌّ قَبْلَ قَوْلِ الْمُشْتَرِي، كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ، وَيَحْتَمِلُ الْعَمَلُ بِالْقَرَأَيْنِ.

[٢] وَهِيَ فِي كُلِّ مَا لَا ضَرَرَ وَلَا رَدَّ عَوْضٍ فِي قِسْمَتِهِ.

«وَيَتَّبِعُهَا» أَيِ الْأَرْضِ «الْغِرَاسُ وَالْبِنَاءُ» فَتَبَّتِ الشُّفْعَةُ فِيهِمَا تَبَعًا لِلْأَرْضِ إِذَا بَيْعًا مَعَهَا لَا إِنْ بَيْعًا مُفْرَدَيْنِ^[١] «لَا الثَّمَرَةُ وَالزَّرْعُ» إِذَا بَيْعًا مَعَ الْأَرْضِ، فَلَا يُؤْخَذَانِ بِالشُّفْعَةِ^[٢]؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي الشُّفْعَةِ، كَقِمَاشِ الدَّارِ «فَلَا شُفْعَةَ لِحَارٍ» لِحَدِيثِ جَابِرِ السَّابِقِ.

«وَهِيَ» أَيِ الشُّفْعَةُ «عَلَى الْفَوْرِ وَقْتَ عِلْمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا إِذَنْ بِلَا عُدْرِ بَطَلَتْ»^[٣] لِقَوْلِهِ ﷺ: «الشُّفْعَةُ لِمَنْ وَائِبَهَا» وَفِي رِوَايَةٍ: «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ»^[٤] رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْبَيْعِ فَهُوَ عَلَى شُفْعَتِهِ وَلَوْ مَضَى سِنُونَ،

[١] وَقِيلَ: تَجِبُ فِيهِمَا وَإِنْ بَيْعًا مُفْرَدَيْنِ.

[٢] بَلْ يَتَّقِيَانِ إِلَى الْحَصَادِ وَالْجُذَادِ، لَكِنْ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ الشَّقْصَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ كَمَا فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(١) وَهُنَا وَجْهٌ ثَانٍ بِأَخْذِ الزَّرْعِ وَالثَّمَرَةِ تَبَعًا.

[٣] وَمِنَ الْعُدْرِ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا بِأَنَّ التَّأْخِيرَ مُسْقِطٌ، بِخِلَافِ مَنْ تَرَكَهَا جَهْلًا بِكَوْنِهِ يَسْتَحِقُّ الشُّفْعَةَ، فَإِنَّهَا تَسْقُطُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَصَوَّبَ فِي (الْإِنْصَافِ) عَدَمَ السَّقُوطِ، وَصَحَّحَهُ الْحَارِثِيُّ^(٢). قُلْتُ: وَهُوَ أَظْهَرُ.

[٤] كِلَاهُمَا ضَعِيفٌ، وَالثَّانِي مُنْكَرٌ لَا أَصْلَ لَهُ، وَإِذَا تَبَيَّنَ ضَعْفُهُمَا رَجَعْنَا إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ أَنَّ الْحَقَّ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، كَمَا هُوَ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا فِي الْحَاشِيَةِ.

(١) كشاف القناع (٤/١٥٦).

(٢) الإنصاف (٦/٢٦٧).

وَكَذَا لَوْ أَخَّرَ لِعُذْرٍ، بَأْنَ عِلْمَ لَيْلًا فَأَخَّرَهُ إِلَى الصَّبَاحِ، أَوْ لِحَاجَةِ أَكْلٍ أَوْ شُرْبٍ أَوْ طَهَارَةٍ، أَوْ إِغْلَاقِ بَابٍ، أَوْ خُرُوجٍ مِنْ حَمَّامٍ، أَوْ لِيَأْتِيَ بِالصَّلَاةِ وَسُنَنِهَا.

وَإِنْ عِلْمَ وَهُوَ غَائِبٌ أَشْهَدَ عَلَى الطَّلَبِ بِهَا إِنْ قَدَرَ.

«وَإِنْ قَالَ» الشَّفِيعُ «لِلْمُشْتَرِي: بِغْنِي» مَا اشْتَرَيْتَ «أَوْ صَالِحِي»^[١] سَقَطَتْ لِفَوَاتِ الْفَوْرِ «أَوْ كَذَبَ الْعَدْلَ»^[٢] الْمُخْبِرَ لَهُ بِالْبَيْعِ سَقَطَتْ؛ لِتَرَاحِيهِ عَنِ الْأَخْذِ بِلَا عُذْرٍ، فَإِنْ كَذَّبَ فَاسْقًا لَمْ تَسْقُطْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ الْحَالَ عَلَى وَجْهِهِ.

«أَوْ طَلَبَ» الشَّفِيعُ «أَخْذَ الْبَعْضِ» أَي: بَعْضَ الْحِصَّةِ الْمَبِيعَةِ «سَقَطَتْ» شُفْعَتُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِضْرَارًا بِالْمُشْتَرِي بِتَبْعِيضِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ، وَالضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِمِثْلِهِ، وَلَا تَسْقُطُ الشُّفْعَةُ إِنْ عَمِلَ الشَّفِيعُ دَلَالًا بَيْنَهُمَا، أَوْ تَوَكَّلَ لِأَحَدِهِمَا، أَوْ أَسْقَطَهَا قَبْلَ الْبَيْعِ. «وَالشُّفْعَةُ لِـ» شَرِيكَيْنِ «اِثْنَيْنِ بِقَدَرِ حَقِّيهِمَا» لِأَنَّهَا حَقٌّ يُسْتَفَادُ بِسَبَبِ الْمِلْكِ، فَكَانَتْ عَلَى قَدَرِ الْأَمْثَالِكِ.

فَدَارُ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ: نِصْفٌ، وَثُلُثٌ، وَسُدُسٌ، فَبَاعَ رَبُّ الثُّلُثِ، فَاَلْمَسَاةُ مِنْ سِتَّةٍ، وَالثُّلُثُ يُقَسَّمُ عَلَى أَرْبَعَةٍ، لِصَاحِبِ النِّصْفِ ثَلَاثَةً، وَلِصَاحِبِ السُّدُسِ وَاحِدًا.

[١] وَقَالَ فِي (إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ): لَوْ جَاءَ الشَّفِيعُ يَطْلُبُ الشُّفْعَةَ فَصَالِحُهُ الْمُشْتَرِي عَلَى نِصْفِ الدَّارِ بِنِصْفِ الثَّمَنِ، أَوْ عَلَى بَيْتٍ مِنَ الدَّارِ بِعَيْنِهِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ - جَازَ، وَتَمَامُهُ فِيهِ^(١).

[٢] فَإِنْ كَذَّبَ مَسْتُورًا فِي السَّقُوطِ قَوْلَانِ، أَطْلَقَهُمَا فِي (الْفُرُوعِ)^(٢).

(١) إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ (٢/ ١٥).

(٢) الْفُرُوعُ (٧/ ٢٧٩ - ٢٨٠).

«فَإِنْ عَفَا أَحَدُهُمَا» أَي: أَحَدُ الشَّفِيعَيْنِ «أَخَذَ الْآخَرَ الْكُلَّ أَوْ تَرَكَ» الْكُلُّ؛ لِأَنَّ فِي أَخْذِ الْبَعْضِ إِضْرَارًا^[١] بِالْمُشْتَرَى، وَلَوْ وَهَبَهَا لِشَرِيكِهِ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَائِبًا، فَلَيْسَ لِلْحَاضِرِ أَنْ يَأْخُذَ إِلَّا الْكُلَّ أَوْ يَتْرُكَ، فَإِنْ أَخَذَ الْكُلَّ ثُمَّ حَضَرَ الْغَائِبُ قَاسَمَهُ.

«وَإِنْ اشْتَرَى اثْنَانِ حَقَّ وَاحِدٍ» فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ حَقِّ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ مَعَ اثْنَيْنِ بِمَنْزِلَةِ عَقْدَيْنِ^[٢] «أَوْ عَكْسَهُ» بَأَنْ اشْتَرَى وَاحِدٌ حَقَّ اثْنَيْنِ صَفْقَةً، فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ أَحَدِهِمَا^[٣]؛ لِأَنَّ تَعَدُّدَ الْبَائِعِ كَتَعَدُّدِ الْمُشْتَرَى.

«أَوْ اشْتَرَى وَاحِدٌ شَقْصَيْنِ» بِكَسْرِ الشَّيْنِ، أَي: حِصَّتَيْنِ «مِنْ أَرْضَيْنِ صَفْقَةً وَاحِدَةً» - فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ أَحَدِهِمَا^[٤] لِأَنَّ الضَّرَرَ قَدْ يَلْحَقُهُ بِأَرْضٍ دُونَ أَرْضٍ.

«وَإِنْ بَاعَ شَقْصًا وَسَيْفًا» فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ الشَّقْصِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ يُحِبُّ فِيهِ الشُّفْعَةَ إِذَا بَاعَ مُنْفَرِدًا، فَكَذَا إِذَا بَاعَ مَعَ غَيْرِهِ.....

[١] قَوْلُهُ: «لِأَنَّ فِي أَخْذِ الْبَعْضِ إِضْرَارًا...» إلخ؛ لَكِنْ لَوْ رَضِيَ الْمُشْتَرَى بِالشَّقْصِ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ الشَّفِيعَ طَلَبَ أَخْذَ الْجَمِيعِ - فَظَاهِرُ تَعْلِيلِهِمْ هَذَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَخْذُ حِصَّتِهِ، وَظَاهِرُ تَعْلِيلِهِمْ لَثُبُوتِ أَصْلِ الشُّفْعَةِ - وَهُوَ انْتِفَاءُ ضَرَرِ الشَّرِيكِ - يَقْتَضِي الْأَخْذَ بِالْجَمِيعِ.

[٢] وَقِيلَ: هُوَ عَقْدٌ وَاحِدٌ، فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا الْكُلَّ أَوْ يَتْرُكُ. اهـ (إِنْصَافٌ)^(١).

[٣] وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَخْذُ الْكُلِّ أَوْ التَّرْكَ. اهـ (إِنْصَافٌ)^(٢).

[٤] وَلَهُ أَخْذُ الْجَمِيعِ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ كَمَا فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٣).

(١) الْإِنْصَافُ (٦/ ٢٧٩).

(٢) الْإِنْصَافُ (٦/ ٢٧٦).

(٣) الْإِقْنَاعُ (٢/ ٣٧١).

«أَوْ تَلَفَ بَعْضُ الْمَبِيعِ، فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ الشَّقْصِ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ» لِأَنَّهُ تَعَذَّرَ أَخْذُ الْكُلِّ، فَجَازَ لَهُ أَخْذُ الْبَاقِي، كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ آدَمِيُّ، فَلَوْ اشْتَرَى دَارًا بِأَلْفٍ تُسَاوِي أَلْفَيْنِ، فَبَاعَ بِأَبْهَا أَوْ هَدَمَهَا فَبَقِيَتْ بِأَلْفٍ - أَخَذَهَا الشَّفِيعُ بِخُمْسِ مِئَةٍ.

«وَلَا شُفْعَةَ بِشَرَكَةِ وَقْفٍ»^[١] لِأَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِالشُّفْعَةِ، فَلَا تَحِبُّ بِهِ؛ وَلِأَنَّ مُسْتَحِقَّهُ غَيْرُ تَامِّ الْمَلِكِ «وَلَا» شُفْعَةَ أَيْضًا^[٢] بِ«غَيْرِ مَلِكٍ» لِلرَّقَبَةِ «سَابِقٍ» بِأَنْ كَانَ شَرِيكًا فِي الْمَنْفَعَةِ، كَالْمَوْصَى لَهُ بِهَا، أَوْ مَلِكَ الشَّرِيكَانِ دَارًا صَفْقَةً وَاحِدَةً فَلَا شُفْعَةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ لِعَدَمِ الضَّرَرِ.

«وَلَا» شُفْعَةَ «لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ» لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى.

[١] وَقَالَ الْحَارِثِيُّ: وَجُوبُ الشُّفْعَةِ عَلَى قَوْلِنَا بِالْمَلِكِ - أَيُّ: بِأَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ يَمْلِكُ الْوَقْفَ - هُوَ الْحَقُّ^(١). قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

[٢] الْوَجْهُ الثَّانِي: تَثَبُّتُ الشُّفْعَةِ فِي شَرَكَةِ الْوَقْفِ مُطْلَقًا، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَلِمَنْ يَكُونُ الشَّقْصُ الْمَشْفُوعُ؟ أَيْكُونُ مَلِكًا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمُ الَّذِينَ أَخَذُوهُ بِالشُّفْعَةِ أَمْ يَكُونُ وَقْفًا تَبَعًا لِلْوَقْفِ الْأَوَّلِ؟ ذَكَرَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ أَنَّهُ يُرْجَعُ إِلَى مَصْلَحَةِ الْوَقْفِ، إِنْ كَانَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ أَنْ يَتَّبِعَهُ تَبَعُهُ، وَإِلَّا كَانَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الَّذِي أَخَذَهُ بِالشُّفْعَةِ^(٢). وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر: الإنصاف (٦/ ٢٨٣).

(٢) المختارات الجلية (ص: ٨٤).

فصل

«وَإِنْ تَصَرَّفَ^[١] مُشْتَرِيهِ»^[٢] أَي: مُشْتَرِي شِقْصٍ ثَبَّتَ فِيهِ الشُّفْعَةُ «بِوَقْفِهِ
أَوْ هَبْتِهِ أَوْ رَهْنِهِ» أَوْ صَدَقَهُ بِهِ «لَا بِوَصِيَّةٍ سَقَطَتِ الشُّفْعَةُ» لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ
بِالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَالْمَوْهُوبِ لَهُ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ بِغَيْرِ عَوْضٍ.

وَلَا تَسْقُطُ الشُّفْعَةُ بِمُجَرَّدِ الْوَصِيَّةِ بِهِ قَبْلَ قَبُولِ الْمُوصَى لَهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي؛
لِعَدَمِ لُزُومِ الْوَصِيَّةِ.

«و» إِنْ تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِيهِ «بِبَيْعٍ فَلَهُ»^[٣] أَي: لِلشَّفِيعِ «أَخْذُهُ بِأَحَدِ الْبَيْعَيْنِ»
لِأَنَّ سَبَبَ الشُّفْعَةِ الشَّرَاءُ، وَقَدْ وُجِدَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا؛ وَلِأَنَّهُ شَفِيعٌ فِي الْعَقْدَيْنِ، فَإِنْ
أَخَذَ بِالْأَوَّلِ رَجَعَ الثَّانِي عَلَى بَائِعِهِ بِمَا دَفَعَ لَهُ^[٤]؛ لِأَنَّ الْعَوْضَ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ،

[١] وَقِيلَ: إِنْ تَصَرَّفَهُ لَا يَسْقُطُ مُطْلَقًا، وَتُقِلَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ الشَّفِيعَ
بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِالشُّفْعَةِ وَيُبْطِلَ تَصَرُّفَهُ وَبَيْنَ أَنْ يُمْضِيَ تَصَرُّفَهُ وَلَا يَأْخُذَ بِهَا، وَهُوَ
قَوْلٌ قَوِيٌّ جِدًّا، وَذَلِكَ لِسَبْقِ حَقِّ الشَّفِيعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] ضَابِطُ التَّصَرُّفِ الْمُسْقُطِ أَنْ يَكُونَ نَاقِلًا لِلْمِلْكِ عَلَى وَجْهِ لَا تَثْبُتُ بِهِ الشُّفْعَةُ
ابْتِدَاءً. قَالَهُ كَاتِبُهُ.

[٣] إِذَا فُسِّخَ عَقْدُ الْبَيْعِ بَعِيْبٍ أَوْ إِقَالَةٍ أَوْ تَحَالُفٍ، ثُمَّ عَلِمَ الشَّفِيعُ فَلَهُ الْأَخْذُ بِهَا؛
لِسَبْقِ حَقِّهِ، فَيَنْقُضُ الْفَسْخُ، وَيَأْخُذُهُ بِالثَّمَنِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ
الْإِخْتِلَافِ فِي الثَّمَنِ، فَيُؤْخَذُ بِمَا قَالَ الْبَائِعُ. اهـ.

[٤] وَإِنْ أَخَذَ بِالْأَخِيرِ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى أَحَدٍ.

وَأِنْ أَجَرَهُ فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُهُ، وَتُنْفَسَخُ بِهِ الْإِجَارَةُ^[١]، هَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَ التَّصَرُّفُ قَبْلَ الطَّلَبِ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُ الْمُشْتَرِي، وَثُبُوتُ حَقِّ التَّمَلُّكِ لِلشَّفِيعِ لَا يَمْنَعُ مِنْ تَصَرُّفِهِ، وَأَمَّا تَصَرُّفُهُ بَعْدَ الطَّلَبِ فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُ الشَّفِيعِ إِذَنْ.

«وَلِلْمُشْتَرِي الْغَلَّةُ» الْحَاصِلَةُ قَبْلَ الْأَخْذِ «و» لَهُ أَيْضًا «النَّمَاءُ الْمُنْفَصِلُ»^[٢] لِأَنَّهُ مِنْ مِلْكِهِ، وَالْخَرَجُ بِالضَّمَانِ «و» لَهُ أَيْضًا «الزَّرْعُ وَالشَّمْرَةُ الظَّاهِرَةُ» أَيِ الْمُؤَبَّرَةِ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، وَيَبْقَى إِلَى الْحَصَادِ وَالْجُذَادِ؛ لِأَنَّ ضَرَرَهُ لَا يَبْقَى، وَلَا أَجْرَةٌ عَلَيْهِ.

وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ النَّمَاءَ الْمُتَّصِلَ كَالشَّجَرِ إِذَا كَبُرَ، وَالطَّلْعُ إِذَا لَمْ يُؤَبَّرْ - يَتَّبِعُ فِي الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ، كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ^[٣].

[١] الْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ الْإِجَارَةَ لَا تَنْفَسَخُ، وَلِلشَّفِيعِ قِسْطُهُ مِنَ الْأَجْرَةِ مِنْ حِينَ أَخْذِهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ صَدَرَتْ مِنْ مَالِكٍ، وَهِيَ عَقْدٌ لَا زِمَ، فَلَمْ تَنْفَسَخْ بِانْتِقَالِ الْمِلْكِ. وَأَمَّا رَهْنُهُ فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ إِنْ انْفَكَ الرَّهْنُ بِوَفَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ لَمْ تَسْقُطْ، وَإِنْ بَاعَ الرَّهْنُ سَقَطَتْ.

[٢] كَفَسِيلِ النَّخْلِ.

[٣] قَوْلُهُ: «كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ» هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا سَبَقَ فِي بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّارِ؛ حَيْثُ ذُكِرَ أَنَّ الشَّمْرَةَ تَتَّبِعُ، سَوَاءٌ أُبْرَتْ أَمْ لَا. (١/ ٦٥٢-٦٥٣) مِنْهُ.

[٤] قَوْلُهُ: «كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ» هَذَا الْأَصْلُ الَّذِي جَعَلَهُ الشَّارِحُ مَقِيسًا عَلَيْهِ فِيهِ خِلَافٌ: هَلْ يَدْخُلُ فِيهِ النَّمَاءُ الْمُتَّصِلُ فَلَا يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي فِيهِ حَقٌّ أَوْ لَا يَدْخُلُ فَيَكُونُ لِلْمُشْتَرِي فِيهِ حَقٌّ، وَيُقَوِّمُ خَالِيًا مِنَ الزِّيَادَةِ وَزَائِدًا وَمَا بَيْنَهُمَا فَلِلْمُشْتَرِي؟ وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الصَّوَابُ فِي مَسْأَلَةِ الشُّفْعَةِ أَنَّ النَّمَاءَ الْمُتَّصِلَ يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي، فَيُقَوِّمُ عَلَى

«فَإِنْ بَنَى» الْمُشْتَرِي «أَوْ غَرَسَ» فِي حَالٍ يُعَذَّرُ فِيهِ الشَّرِيكُ بِالتَّأْخِيرِ بِأَنْ قَاسَمَ الْمُشْتَرِي وَكِيلَ الشَّفِيعِ، أَوْ رَفَعَ الْأَمْرَ لِلْحَاكِمِ فَقَاسَمَهُ، أَوْ قَاسَمَ الشَّفِيعَ لِإِظْهَارِهِ زِيَادَةَ فِي الثَّمَنِ وَنَحْوِهِ، ثُمَّ غَرَسَ أَوْ بَنَى «فَلِلشَّفِيعِ تَمَلُّكُهُ بِقِيَمَتِهِ» دَفْعًا لِلضَّرَرِ، فَتَقْوَمُ الْأَرْضُ مَغْرُوسَةً أَوْ مَبْنِيَّةً، ثُمَّ تَقْوَمُ خَالِيَةً مِنْهُمَا، فَمَا بَيْنَهُمَا فَهُوَ قِيَمَةُ الْغَرَّاسِ وَالْبِنَاءِ.

«و» لِلشَّفِيعِ «قَلْعُهُ وَيَغْرُمُ نَقْصَهُ» أَيُّ: مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ بِالْقَلْعِ؛ لِزَوَالِ الضَّرَرِ بِهِ، فَإِنْ أَبَى فَلَا شُفْعَةَ «وَلِرَبِّهِ» أَيُّ: رَبِّ الْغَرَّاسِ وَالْبِنَاءِ «أَخْذُهُ» وَلَوْ اخْتَارَ الشَّفِيعُ تَمَلُّكُهُ بِقِيَمَتِهِ «بِلَا ضَرَرٍ»^[١] يَلْحَقُ الْأَرْضَ بِأَخْذِهِ، وَكَذَا مَعَ ضَرَرٍ، كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى) وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، وَالضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ.

«وَإِنْ مَاتَ الشَّفِيعُ قَبْلَ الطَّلَبِ بَطَلَتْ»^[٢] الشُّفْعَةُ؛

الشَّفِيعُ، وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»^(١) وَمَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَ الظَّالِمِ لَهُ حَقٌّ، وَهَذَا غَيْرُ ظَالِمٍ. وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا النَّهْيَ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي، فَكَيْفَ لَا يُقَوِّمُ لَهُ؟! وَأَيْضًا فَهُوَ نَتِيجَةُ عَمَلِهِ، فَعَدَمُ تَعْوِضِهِ عَنْهُ ظُلْمٌ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّ النَّهْيَ الْمُتَّصِلَ لِلْمُشْتَرِي كَالنَّهْيِ الْمُنْفَصِلِ.

[١] وَهَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، اخْتَارَهُ الْمُؤَفِّقُ وَالشَّارِحُ^(٢) وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ^(٣).

[٢] وَقِيلَ: لَا تَبْطُلُ، فَلِلْوَرَثَةِ الْمُطَالَبَةِ، وَهُوَ تَخْرِيجُ لِأَبِي الْخَطَّابِ، وَظَاهِرُ مَا نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَنْ أَحْمَدَ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْخَرَجِ، بَابُ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ، رَقْمُ (٣٠٧٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَا ذَكَرَ فِي إِحْيَاءِ أَرْضِ الْمَوَاتِ، رَقْمُ (١٣٧٨)، مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْمَغْنِي (٤٧٧/٧)، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٥١٤/٥).

(٣) انْظُرْ: الْإِنْصَافَ (٢٩٣/٦).

(٤) انْظُرْ: الْمَغْنِي (٥١٠/٧)، وَالْإِنْصَافَ (٢٦٢/٦).

لأنه نوع خيار للتملك أشبه خيار القبول^[١] «و» إن مات «بعده» أي: بعد الطلب ثبتت «لوارثه» لأن الحق قد تقرر بالطلب؛ ولذلك لا تسقط بتأخير الأخذ بعده.

«ويأخذ» الشفيع الشقص «بكل الثمن» الذي استقر عليه العقد؛ لحديث جابر: «فهو أحق به بالثمن» رواه أبو إسحاق الجوزجاني في (الترجم).

«فإن عجز عن الثمن أو «بعضه سقطت شفعته» لأن في أخذه بدون دفع كل الثمن إضراراً بالمشتري، والضرر لا يزال بالضرر، وإن أحضر رهناً أو كفيلًا لم يلزم المشتري قبوله، وكذا لا يلزمه قبول عوض عن الثمن.

وللمشتري حبسه على ثمنه، قاله في (الترغيب) وغيره؛ لأن الشفعة قهر، والبيع عن رضا^[٢]، ويمهل إن تعذر في الحال ثلاثة أيام «و» الثمن «المؤجل يأخذ» الشفيع «المليء به» لأن الشفيع يستحق الأخذ بقدر الثمن وصفته، والتأجيل من صفته «وضده» - أي: ضد المليء وهو المعسر - يأخذه إذا كان الثمن مؤجلاً «بكفيل مليء» دفعاً للضرر، وإن لم يعلم الشفيع حتى حل فهو كالحال.

«ويقبل في الخلف» في قدر الثمن «مع عدم البيئة» لواحده منهما «قول المشتري» مع يمينه؛ لأنه العاقد، فهو أعلم بالثمن، والشفيع ليس بغارم؛ لأنه لا شيء عليه، وإنما يريد تملك الشقص بثمنه بخلاف الغاصب ونحوه.

[١] أي: قبول البيع بعد إيجاب البائع؛ فإن المشتري إذا مات بين الإيجاب والقبول بطل الإيجاب، ولم يكن لورثته القبول عنه.

[٢] (●) قوله: «والبيع عن رضا» قاله جواباً عن كون البائع لا يملك حبس

البيع على ثمنه.

«فَإِنْ قَالَ» الْمُشْتَرِي «اشْتَرَيْتُهُ بِالْأَلْفِ أَخَذَ الشَّفِيعُ بِهِ» أَي: بِالْأَلْفِ «وَلَوْ أَتَيْتَ الْبَائِعَ» أَنَّ الْبَيْعَ بِـ «أَكْثَرَ» مِنَ الْأَلْفِ؛ مُوَاخَذَةً لِلْمُشْتَرِي بِإِقْرَارِهِ. فَإِنْ قَالَ: غَلَطْتُ، أَوْ كَذَبْتُ، أَوْ نَسِيتُ - لَمْ يُقْبَلْ؛ لِأَنَّهُ رُجُوعٌ عَنْ إِقْرَارِهِ^[١].

وَمَنْ ادَّعَى عَلَى إِنْسَانٍ شُفْعَةً فِي شَقْصٍ، فَقَالَ: لَيْسَ لَكَ مَلِكٌ فِي شَرِكَتِي، فَعَلَى الشَّفِيعِ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بِالشَّرَكَةِ، وَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ وَضْعِ الْيَدِ «وَإِنْ أَقَرَّ الْبَائِعُ بِالْبَيْعِ» فِي الشَّقْصِ الْمَشْفُوعِ «وَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي» شِرَاءَهُ «وَجَبَتْ» الشُّفْعَةُ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ أَقَرَّ بِحَقِّينِ، حَقٌّ لِلشَّفِيعِ، وَحَقٌّ لِلْمُشْتَرِي، فَإِذَا سَقَطَ حَقُّ الْمُشْتَرِي بِإِنْكَارِهِ ثَبَتَ حَقُّ الْآخَرِ، فَيَقْبِضُ الشَّفِيعُ مِنَ الْبَائِعِ، وَيُسَلِّمُ إِلَيْهِ الثَّمَنَ، وَيَكُونُ دَرَكُ الشَّفِيعِ عَلَى الْبَائِعِ، وَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِلشَّفِيعِ مُحَاكَمَةُ الْمُشْتَرِي.

«وَعَهْدَةُ الشَّفِيعِ عَلَى الْمُشْتَرِي، وَعَهْدَةُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ» فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الْآخِرَةِ، فَإِذَا ظَهَرَ الشَّقْصُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعِيًّا، رَجَعَ الشَّفِيعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ، أَوْ بِأَرْشِ الْعَيْبِ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ، فَإِنْ أَبَى الْمُشْتَرِي قَبْضَ الْمَبِيعِ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ.

وَلَا شُفْعَةٌ فِي بَيْعِ خِيَارٍ قَبْلَ انْقِضَائِهِ، وَلَا فِي أَرْضِ السَّوَادِ وَمِصْرَ وَالشَّامِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ وَقَفَهَا، إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بَبَيْعِهَا حَاكِمٌ، أَوْ يَفْعَلَهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَلَفٌ فِيهِ، وَحُكْمُ الْحَاكِمِ يَنْفُذُ فِيهِ.

[١] وَقِيلَ: يُقْبَلُ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: هَذَا الْأَقْوَى^(١) وَيَتَخَرَّجُ: يُقْبَلُ قَوْلُ مَعْرُوفٍ بِالصَّدَقِ.

بَابُ الْوَدِيعَةِ

مِنْ وَدَعَ الشَّيْءَ: إِذَا تَرَكَهُ؛ لِأَنَّهَا مَتْرُوكَةٌ عِنْدَ الْمُودَعِ، وَالْإِيدَاعُ تَوْكِيلٌ فِي الْحِفْظِ تَبَرُّعًا، وَالْإِسْتِيدَاعُ تَوَكُّلٌ فِيهِ كَذَلِكَ، وَيُعْتَبَرُ لَهَا مَا يُعْتَبَرُ فِي وَكَالَةٍ.

وَيُسْتَحَبُّ قَبُولُهَا لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ ثِقَّةٌ، قَادِرٌ عَلَى حِفْظِهَا، وَيُكْرَهُ لِغَيْرِهِ إِلَّا بِرِضَى رَبِّهَا.

وَ«إِذَا تَلَفَتْ» الْوَدِيعَةُ «مِنْ بَيْنِ مَالِهِ، وَلَمْ يَتَعَدَّ، وَلَمْ يُفَرِّطْ - لَمْ يَضْمَنْ» لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ. وَسَوَاءٌ ذَهَبَ مَعَهَا شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ أَوْ لَا.

«وَيَلْزَمُهُ» أَيِ الْمُودَعِ «حِفْظُهَا فِي حِرْزِ مِثْلِهَا» عُرْفًا كَمَا يَحْفَظُ مَالَهُ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمْرًا بِأَدَائِهَا، وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحِفْظِ.

قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ): مَنْ اسْتُودِعَ شَيْئًا حَفَظَهُ فِي حِرْزِ مِثْلِهِ عَاجِلًا مَعَ الْقُدْرَةِ وَإِلَّا ضَمِنَ.

«فَإِنْ عَيَّنَّهُ» أَيِ الْحِرْزِ «صَاحِبُهَا فَأَخْرَزَهَا بِدُونِهِ ضَمِنَ» سَوَاءٌ رَدَّهَا إِلَيْهِ أَوْ لَا؛ لِخِلَافَتِهِ لَهُ فِي حِفْظِ مَالِهِ.

«وَ» إِنْ أَخْرَزَهَا «بِمِثْلِهِ أَوْ أَخْرَزَ» مِنْهُ «فَلَا» ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ تَقْيِيدَهُ بِهَذَا الْحِرْزِ يَقْتَضِي مَا هُوَ مِثْلُهُ، فَمَا فَوْقَهُ مِنْ بَابٍ أَوْلى.

«وَإِنْ قَطَعَ الْعَلْفَ عَنِ الدَّابَّةِ» الْمُوَدَّعَةِ «بِغَيْرِ قَوْلِ صَاحِبِهَا ضَمِنَ» لِأَنَّ الْعَلْفَ مِنْ كَمَالِ الْحِفْظِ، بَلْ هُوَ الْحِفْظُ بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَقْتَضِي عُلْفَهَا وَسَقْيَهَا، فَكَأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ عُرْفًا.

وَإِنْ نَهَاهُ الْمَالِكُ عَنْ عُلْفِهَا وَسَقْيِهَا لَمْ يَضْمَنْ^(١)؛ لِإِذْنِهِ فِي إِتْلَافِهَا، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَمَرَهُ بِقَتْلِهَا، لَكِنْ يَأْتُمُّ بِتَرْكِ عُلْفِهَا إِذْنٌ؛ لِحُرْمَةِ الْحَيَوَانِ.

«وَإِنْ عَيَّنَ جَبِيهً» بِأَنْ قَالَ: أَحْفَظُهَا فِي جَبِيكِ «فَتَرَكَهَا فِي كُمِّهِ أَوْ يَدِهِ ضَمِنَ» لِأَنَّ الْجَبِيبَ أَخْرَزُ، وَرُبَّمَا نَسِيَ فَسَقَطَ مَا فِي كُمِّهِ أَوْ يَدِهِ «وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ» فَإِذَا قَالَ: اتْرُكْهَا فِي كُمِّكَ أَوْ يَدِكَ، فَتَرَكَهَا فِي جَبِيهِ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَزُ، وَإِنْ قَالَ: اتْرُكْهَا فِي يَدِكَ، فَتَرَكَهَا فِي كُمِّهِ، أَوْ بِالْعَكْسِ، أَوْ قَالَ: اتْرُكْهَا فِي بَيْتِكَ، فَشَدَّهَا فِي ثِيَابِهِ وَأَخْرَجَهَا ضَمِنَ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ أَخْرَزُ.

«وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ» عَادَةً كَزَوْجَتِهِ وَعَبْدِهِ «أَوْ» رَدَّهَا لِمَنْ يَحْفَظُ «مَالَ رَبِّهَا لَمْ يَضْمَنْ» لِحَرَيَانِ الْعَادَةِ بِهِ، وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَى التَّلْفِ وَالرَّدِّ كَالْمُودَعِ.

«وَعَكْسُهُ الْأَجْنَبِيُّ وَالْحَاكِمُ» بِلَا عُدْرٍ، فَيَضْمَنْ الْمُوَدَّعُ بِدَفْعِهَا إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُودَعَ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ «وَلَا يُطَالَبَانِ» أَيِ الْحَاكِمِ وَالْأَجْنَبِيِّ بِالْوَدِيعَةِ إِذَا تَلَفَتْ عِنْدَهُمَا بِلَا تَفْرِيطٍ «إِنْ جَهَلَا» جَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٤١٧): قَوْلُهُ: «لَمْ يَضْمَنْ»^[١] قَالَ فِي (الْحَاوِي

الصَّغِيرِ): وَيَقْوَى عِنْدِي أَنَّهُ يَضْمَنْ. اهـ (إِنْصَاف).

[١] هَذَا عَائِدٌ عَلَى قَوْلِهِ: وَإِنْ نَهَاهُ الْمَالِكُ عَنْ عُلْفِهَا لَمْ يَضْمَنْ.

لِأَنَّ الْمُودَعَ ضَمِنَ بِنَفْسِ الدَّفْعِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْحِفْظِ فَلَا يَجِبُ عَلَى الثَّانِي ضَمَانٌ؛
لِأَنَّ دَفْعًا وَاحِدًا لَا يُوجِبُ ضَمَانَيْنِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: لَهُ ذَلِكَ، فَلِلْمَالِكِ مُطَالَبَةٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا، وَيَسْتَقِرُّ الضَّمَانُ عَلَى
الثَّانِي إِنْ عَلِمَ، وَإِلَّا فَعَلَى الْأَوَّلِ، وَجَزَمَ بِمَعْنَاهُ فِي (الْمُنْتَهَى) ^[١].

«وَإِنْ حَدَثَ خَوْفٌ أَوْ» حَدَثَ لِلْمُودَعَ «سَفَرٌ رَدَّهَا عَلَى رَبِّهَا» أَوْ وَكَيْلِهِ فِيهَا؛
لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَخْلِيصًا لَهُ مِنْ دَرَكِهَا، فَإِنْ دَفَعَهَا لِلْحَاكِمِ إِذَنْ ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ
عَلَى الْحَاضِرِ، «فَإِنْ غَابَ» رَبُّهَا «حَمَلَهَا» الْمُودَعُ «مَعَهُ» فِي السَّفَرِ، سَوَاءٌ كَانَ لِضُرُورَةٍ
أَوْ لَا «إِنْ كَانَ أَخْرَزَ» وَلَمْ يَنْهَهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْحِفْظُ، وَهُوَ مَوْجُودٌ هُنَا، وَلَهُ مَا
أَنْفَقَ بِنِيَّةِ الرَّجُوعِ، قَالَ الْقَاضِي.

«وَإِلَّا» يَكُنِ السَّفَرُ أَحْفَظَ لَهَا، أَوْ كَانَ نَهَى عَنْهُ - دَفَعَهَا إِلَى الْحَاكِمِ ^[٢]؛ لِأَنَّ
فِي السَّفَرِ بِهَا غَرًّا؛ لِأَنَّهُ عُرْضَةٌ لِلنَّهْبِ وَغَيْرِهِ، وَالْحَاكِمُ يَقُومُ مَقَامَ صَاحِبِهَا عِنْدَ
غَيْبَتِهِ، فَإِنْ أَوْدَعَهَا مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْحَاكِمِ ضَمِنَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ
حَاكِمُ أَهْلٍ «أَوْدَعَهَا ثِقَةً» لِفِعْلِهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يُهَاجِرَ أَوْدَعَ الْوَدَائِعَ الَّتِي كَانَتْ
عِنْدَهُ لِأَمِّ أَيْمَنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ^[٣]؛ وَلِأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ، وَكَذَا حُكْمُ مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ.

[١] وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْغَضَبِ.

[٢] وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَاتِنِ: يُودَعُهَا ثِقَةً مِنْ غَيْرِ الرَّجُوعِ إِلَى الْحَاكِمِ، وَهَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ.

[٣] وَلَكِنَّهُ أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنِ الْهَجْرَةِ حَتَّى يُؤَدِّيَ تِلْكَ الْوَدَائِعَ، فَالْنَبِيُّ ﷺ

أَوْدَعَهَا أُمَّ أَيْمَنَ، وَأَمَرَ عَلِيًّا بِرَدِّهَا إِلَى أَهْلِهَا ^(١).

«وَمَنْ» تَعَدَّى فِي الْوَدِيعَةِ بِأَنْ «أُودِعَ دَابَّةً فَرَكِبَهَا لِغَيْرِ نَفْعِهَا» أَي: عَلَفَهَا وَسَقَّيَهَا «أَوْ» أُودِعَ «ثَوْبًا فَلَبِسَهُ» لِغَيْرِ خَوْفٍ مِنْ عَثٍّ أَوْ نَحْوِهِ «أَوْ» أُودِعَ «دَرَاهِمَ فَأَخْرَجَهَا مِنْ مُحْرَزٍ» هَا «ثُمَّ رَدَّهَا»^[١] إِلَى حِرْزِهَا «أَوْ رَفَعَ الْخَتَمَ» عَنْ كَيْسِهَا أَوْ كَانَتْ مَشْدُودَةً فَازَالَ الشَّدَّ - ضَمِنَ، أَخْرَجَ مِنْهَا شَيْئًا أَوْ لَا؛ لِهَتْكَ الْحِرْزِ «أَوْ خَلَطَهَا بِغَيْرِ مُتَمَيِّزٍ» كَدَرَاهِمَ بِدَرَاهِمَ^[٢]، وَزَيْتٍ بِزَيْتٍ فِي مَالِهِ أَوْ غَيْرِهِ «فَضَاعَ الْكُلُّ ضَمِنَ» الْوَدِيعَةَ؛ لِتَعَدِّيهِ^[٣]،

[١] وَعَنْهُ: لَا يَضْمَنُ، اخْتَارَهُ ابْنُ الزَّاعُوْنِي^(١).

[٢] وَعَنْهُ: لَا يَضْمَنُ بِخَلْطِ النَّقُودِ. وَعَلَيْهَا: لَوْ تَلَفَ بَعْضُ الْمُخْتَلَطِ جُعِلَ التَّالِفُ مِنْ مَالِ الْمُوْدِعِ، نَصًّا. قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، وَمُقْتَضَى الْعَدْلِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا بِالْقِسْطِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفَرِّطٍ وَلَا مُتَعَدٍّ، فَكَيْفَ يَخْتَصُّ وَحْدَهُ بِالضَّمَانِ؟! وَيَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مَا ذَكَرَهُ فِي (الْإِنْصَافِ) فِيمَنْ أَحَدَ دِرْهَمًا وَرَدَّهُ أَوْ بَدَلَهُ وَكَانَ غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ، فَتَلَفَ نِصْفُ الْمَالِ، فَقِيلَ: يَضْمَنُ نِصْفَ دِرْهَمٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِإِحْتِمَالِ بَقَاءِ الدَّرْهَمِ أَوْ بَدَلِهِ، وَلَا يَجِبُ مَعَ الشَّكِّ، قَالَهُ الْحَارِثِيُّ^(٢) اهـ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا قَالَهُ الْقَاضِي فِيمَنْ اخْتَلَطَتِ الْوَدِيعَةُ بِمَالِهِ مِنْ غَيْرِ مُتَمَيِّزٍ كَبِيرٍ بَيْنَ، وَلَا تَفْرِيطٍ مِنْهُ، ثُمَّ ضَاعَ الْبَعْضُ، فَإِنَّهُمَا يَصِيرَانِ شَرِيكَيْنِ فِي الضَّائِعِ، وَهَذَا هُوَ الْمَقْطُوعُ بِهِ عِنْدِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَهُ كَاتِبُهُ.

[٣] فُهِمَ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ خَلَطَهَا بِإِذْنِ مَالِكِهَا فَلَا ضَمَانَ؛ لِعَدَمِ التَّعَدِّي، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِقْرَاضِ فَيَضْمَنُ؛ لِثُبُوتِ الْقَرْضِ فِي ذِمَّتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المبدع (٥/ ٢٤٠)، والإنصاف (٦/ ٣٣١).

(٢) الإنصاف (٦/ ٣٣٣).

وَإِنْ ضَاعَ الْبَعْضُ وَلَمْ يَدْرِ أَيُّهُمَا ضَاعَ ضَمِنَ أَيْضًا، وَإِنْ خَلَطَهَا بِمُتَمَيِّزٍ، كَدَرَاهِمَ
بِدَنَانِيرَ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ أَخَذَ دِرْهَمًا مِنْ غَيْرِ مُحَرَّرِهِ ثُمَّ رَدَّهُ فَضَاعَ الْكُلُّ ضَمِنَهُ وَحْدَهُ،
وَإِنْ رَدَّ بَدَلَهُ غَيْرَ مُتَمَيِّزٍ ضَمِنَ الْجَمِيعَ^[١].

وَمَنْ أَوْدَعَهُ صَبِيٌّ وَدِيعَةً لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِرَدِّهَا لَوْلِيِّهِ، وَمَنْ دَفَعَ لَصَبِيٍّ وَنَحْوِهِ
وَدِيعَةً لَمْ يَضْمَنْهَا مُطْلَقًا، وَلَعَبْدٍ ضَمِنَهَا بِإِتْلَافِهَا فِي رَقَبَتِهِ^[٢].

[١] لِأَنَّهُ خَلَطَهَا بِغَيْرِ مُتَمَيِّزٍ.

[٢] وَقِيلَ: تَتَعَلَّقُ بِذِمَّتِهِ، فَيُتَّبَعُ بِهَا بَعْدَ الْعِتْقِ.



فصل

«وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُودَعِ فِي رَدِّهَا إِلَى رَبِّهَا» أَوْ مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ «أَوْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ»^[١] بِأَنْ
قَالَ: دَفَعْتُهَا لِفُلَانٍ بِإِذْنِكَ، فَأَنْكَرَ مَالِكُهَا الْإِذْنَ أَوْ الدَّفْعَ - قَبْلَ قَوْلِ الْمُودَعِ، كَمَا لَوْ
ادَّعَى رَدَّهَا عَلَى مَالِكِهَا.

«و» يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا فِي «تَلْفِهَا وَعَدِمِ التَّفْرِيطِ» بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ، لَكِنْ^[٢] إِنْ
ادَّعَى التَّلْفَ بِظَاهِرٍ كُلفَ بِهِ بَيِّنَةً، ثُمَّ قَبْلَ قَوْلِهِ فِي التَّلْفِ، وَإِنْ آخَرَ رَدَّهَا بَعْدَ طَلِبِهَا
بِلَا عُدْرِ ضَمِنَ، وَيُمْهَلُ لِأَكْلِ وَنَوْمٍ وَهَضْمِ طَعَامٍ بِقَدْرِهِ.

وَإِنْ أَمَرَهُ بِالدَّفْعِ إِلَى وَكِيلِهِ، فَتَمَكَّنَ وَأَبَى - ضَمِنَ، وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا وَكِيلُهُ^[٣].

«فَإِنْ قَالَ: لَمْ تُودِعْنِي، ثُمَّ ثَبَّتَ» الْوَدِيعَةُ.....

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ» هَذَا مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ: لَا يُقْبَلُ، وَقَوَاهُ
الْحَارِثِيُّ^(١) وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[٢] ظَاهِرُهُ: لَا يَلْزَمُهُ بَيَانُ سَبَبِ التَّلْفِ، وَفِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) أَنَّهُ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ التَّلْفَ
وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] لَكِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ إِمَّا الدَّفْعَ وَإِمَّا الْإِعْلَامَ، فَيَكْفِي الْإِعْلَامَ؛ لِأَنَّ مَوْؤَنَةَ الدَّفْعِ
لَا تَلْزَمُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِيهِ قَوْلُ ثَانٍ: لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا طَلَبَهَا الْوَكِيلُ وَأَبَى الرَّدَّ، وَهُوَ
قَوِيٌّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الإنصاف (٦/ ٣٣٩).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٣٥٩).

«بَيِّنَةٌ أَوْ إِقْرَارٍ، ثُمَّ ادَّعَى رَدًّا أَوْ تَلَفًا»^[١] سَابِقِينَ لِحُجُودِهِ لَمْ يُقْبَلَا وَلَوْ بَيِّنَةٌ»^[٢] لَأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِلْبَيِّنَةِ، وَإِنْ شَهِدَتْ بِأَحَدِهِمَا، وَلَمْ تُعَيَّنْ وَقْتًا لَمْ تُسْمَعْ «بَلْ» يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِبَيِّنَةٍ فِي الرَّدِّ وَالتَّلَفِ «فِي» إِذَا أَجَابَ بِ«قَوْلِهِ: مَا لَكَ عِنْدِي شَيْءٌ، وَنَحْوِهِ» كَمَا لَوْ أَجَابَ بِقَوْلِهِ: لَا حَقَّ لَكَ قِبَلِي، أَوْ: لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا «أَوْ» ادَّعَى الرَّدَّ أَوْ التَّلَفَ «بَعْدَهُ»^[٣] أَي: بَعْدَ جُحُودِهِ «بِهَا» أَي: بِالْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا يُنَافِي مَا شَهِدَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ، وَلَا يُكَذِّبُهَا.

«وَإِنْ» مَاتَ الْمُودَعُ وَ«ادَّعَى وَارِثُهُ الرَّدَّ مِنْهُ» أَي: مِنْ وَارِثِ الْمُودَعِ لِرَبِّهَا «أَوْ مِنْ مُوَرِّثِهِ» وَهُوَ الْمُودَعُ «لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ» لِأَنَّ صَاحِبَهَا لَمْ يَأْمَنْهُ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ الْمُودَعِ.

«وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُ الْمُودِعِينَ نَصِيْبَهُ مِنْ مَكِيلٍ أَوْ مُوزُونٍ يَنْقَسِمُ» بِلَا ضَرَرٍ.....

[١] أَي: تَلَفًا لَا ضَمَانَ فِيهِ

[٢] مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَنْجَحِدَ الْعَارِيَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ تَثَبَّتْ يَوْمَ السَّبْتِ، ثُمَّ يَدَّعِي الرَّدَّ أَوْ التَّلَفَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، فَلَا يُقْبَلُ ذَلِكَ وَلَوْ بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لَهَا، فَإِنَّ شَهَادَةَ الْبَيِّنَةِ بِالتَّلَفِ أَوْ الرَّدِّ يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْوَدِيعَةِ، وَهُوَ يُنْكِرُ ذَلِكَ بِجُحُودِهِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: لَعَلَّ الْوَدِيعَةَ حَدَثَتْ بَعْدَ الْجُحُودِ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِالرَّدِّ أَوْ التَّلَفِ سَابِقَةٌ عَلَيْهِ.

[٣] مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِ وَيُنْكِرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ تَثَبَّتْ يَوْمَ الْأَحَدِ، ثُمَّ يَدَّعِي الرَّدَّ أَوْ التَّلَفَ يَوْمَ السَّبْتِ، فَيُقْبَلُ بِبَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ جُحُودَهُ لَا يُكَذِّبُهَا؛ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ تُحْدِثَ الْوَدِيعَةُ آخِرَ مَهَارِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ انْكَارِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّهُ بِانْكَارِهَا صَارَ غَيْرَ أَمِينٍ، فَلَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

«أَخَذَهُ» أَي: أَخَذَ نَصِيْبَهُ فَيَسْلَمُ إِلَيْهِ^[١]؛ لِأَنَّ قِسْمَتَهُ مُمَكِّنَةٌ بغيرِ ضَرَرٍ وَلَا غَبْنٍ.

«وَلِلْمُسْتَوْدَعِ، وَالْمُضَارِبِ، وَالْمُرْتَهِنِ، وَالْمُسْتَأْجِرِ» إِذَا غَضِبَتِ الْعَيْنُ مِنْهُمْ «مُطَالِبَةٌ غَاصِبِ الْعَيْنِ» لِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِحِفْظِهَا، وَذَلِكَ مِنْهُ.

وَإِنْ صَادَرَهُ سُلْطَانٌ أَوْ أَخَذَهَا مِنْهُ قَهْرًا لَمْ يَضْمَنْ، قَالَهُ أَبُو الْخَطَّابِ.

[١] وَقِيلَ: لَا يَجِبُ تَسْلِيمُهُ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ أَوْ الْحَاكِمِ.



بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالْوَاوِ «وَهِيَ» مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَوْتِ، وَهُوَ عَدَمُ الْحَيَاةِ.

وَاصْطِلَاحًا «الْأَرْضُ الْمُنْفَكَّةُ عَنِ الْإِخْتِصَاصَاتِ وَمِلْكِ مَعْصُومٍ» بِخِلَافِ
الطَّرِيقِ وَالْأَفْنِيَةِ وَمَسِيلِ الْمِيَاهِ وَالْمُحْتَطَبَاتِ وَنَحْوِهَا، وَمَا جَرَى عَلَيْهِ مِلْكٌ مَعْصُومٌ
بِشِرَاءٍ أَوْ عَطِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا فَلَا يُمْلِكُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِالْإِحْيَاءِ.

«فَمَنْ أَحْيَاهَا» أَيِ الْأَرْضِ الْمَوَاتِ «مَلَكَهَا» لِحَدِيثِ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ: «مَنْ أَحْيَا
أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَعَنْ عَائِشَةَ مِثْلُهُ، رَوَاهُ مَالِكٌ،
وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ مُسْنَدٌ صَحِيحٌ، مُتَلَقًى بِالْقَبُولِ عِنْدَ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ
وغيرهم.

«مِنْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ» ذِمِّيٌّ مُكَلَّفٌ وَغَيْرُهُ؛ لِعُمُومِ مَا تَقَدَّمَ، لَكِنْ عَلَى الذَّمِّيِّ
خَرَجٌ مَا أَحْيَا مِنْ مَوَاتٍ عَنَوَةٍ.

«بِإِذْنِ الْإِمَامِ» فِي الْإِحْيَاءِ «وَعَدَمِهِ»^[١] لِعُمُومِ الْحَدِيثِ؛ وَلِأَنَّهَا عَيْنٌ مُبَاحَةٌ،
فَلَا يَفْتَقِرُ مِلْكُهَا إِلَى إِذْنٍ «فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَغَيْرِهَا» فَجَمِيعُ الْبِلَادِ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ.

[١] (●) قَوْلُهُ: «وَعَدَمِهِ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ

أَبِي حَنِيفَةَ^(١) وَحُكَيْي رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ^(٢).....

(١) انظر: المبسوط (٢٣/١٦٧).

(٢) انظر: الإنصاف (٦/٣٥٩).

«وَالْعَنُوتُ» كَأَرْضِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقِ «كَغَيْرِهَا» مِمَّا أَسْلَمَ أَهْلُهُ عَلَيْهِ،
أَوْ صَوْلِحُوا عَلَيْهِ، إِلَّا مَا أَحْيَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ أَرْضِ كُفَّارٍ صَوْلِحُوا عَلَى أَنَّهَا لَهُمْ وَلَنَا
الْخِرَاجُ^[١].

«وَيُؤْمَلِكُ بِالْإِحْيَاءِ مَا قَرُبَ مِنْ عَامِرٍ إِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَصْلَحَتِهِ» لِعُمُومِ مَا تَقَدَّمَ،
وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ، فَإِنْ تَعَلَّقَ بِمَصَالِحِهِ كَمَقْبَرَةٍ وَمَلَقَى كُنَاسَةً وَنَحْوَهُمَا لَمْ يُؤْمَلِكْ.

وَكَذَا مَوَاتُ الْحَرَمِ وَعَرَافَاتُ لَا يُؤْمَلِكُ بِالْإِحْيَاءِ، وَإِذَا وَقَعَ فِي الطَّرِيقِ وَقَتَ
الْإِحْيَاءِ نِزَاعٌ فَلَهَا سَبْعَةُ أَذْرُعٍ^[٢]، وَلَا تُغَيَّرُ بَعْدَ وَضْعِهَا، وَلَا يُؤْمَلِكُ مَعْدِنٌ ظَاهِرٌ^[٣]

قُلْتُ: وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ إِنْ مَنَعَ الْإِمَامُ مِنَ الْإِحْيَاءِ بِدُونِ إِذْنِهِ؛ لِئَلَّا تَحْصُلَ الْفَوَاضِي
وَالْتَعَدِّي، كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْجِهَاتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] أَيُّ: فَلَا يَمْلِكُهَا الْمُسْلِمُ؛ لِأَنَّ الْبَلَدَ لَهُمْ، وَالْمَوَاتُ تَابِعٌ لَهُ.

[٢] وَفِي كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ اعْتِبَارُ قَدْرِ الْحَاجَةِ^(١) فَعَلَى هَذَا يَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ الْأَزْمِنَةِ وَالْأَمْكِنَةِ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَقْدِيرُهُ بِسَبْعَةِ أَذْرُعٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢)
وغيرهما.

[٣] ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الْمَعْدِنَ الْبَاطِنَ يُؤْمَلِكُ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ
فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ، وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا لَا تُؤْمَلِكُ، قَطَعَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى) وَ(الْإِقْنَاعِ)^(٣)
وَالْمُرَادُ الْمَعْدِنُ مُتَفَرِّدًا. أَمَّا إِذَا مَلَكَ الْأَرْضَ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ مَا فِيهَا مِنْ مَعْدِنٍ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ،

(١) انظر: الحاوي (٧/ ٤٨٨)، وروضة الطالبيين (٥/ ٢٨٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب إذا اختلفوا في الطريق الميتاء، رقم (٢٤٧٣)، ومسلم:

كتاب المساقاة، باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه، رقم (١٦١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) منتهى الإرادات (٣/ ٢٧٥)، والإقناع (٢/ ٣٨٦).

كَمْلَحٍ وَكُحْلٍ وَجَصٍّ بِأَحْيَاءٍ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ إِقْطَاعُهُ^(١).

وَمَا نَضَبَ عَنْهُ الْمَاءُ مِنَ الْجَزَائِرِ لَمْ يُحْيِ^(٢) بِالْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّ الْمَاءَ إِلَى الْجَانِبِ
الْآخِرِ، فَيُضَرُّ بِأَهْلِهِ، وَيُتَنَفَّعُ بِهِ بِنَحْوِ زَرْعٍ.

إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَارِيًا كَالْمَاءِ وَالنَّفْطِ فَلَا يَمْلِكُهُ، وَلَكِنْ يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ. وَقَالَ فِي (الغَايَةِ):
وَيَتَّجِهُهُ، وَلَا مَا كَانَ ظَاهِرًا لِلنَّاسِ يَأْخُذُونَهُ قَبْلَ إِحْيَاءِ، أَيْ: فَلَا يَمْلِكُهُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ،
قَالَ شَارِحُهَا: وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَعَلَّلَهُ بِتَغْلِيلٍ جَيِّدٍ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ إِقْطَاعُهُ» هَذَا مَا جَزَمَ بِهِ فِي (الإِقْنَاعِ)^(٤) وَغَيْرِهِ، وَهُوَ
الْمَذْهَبُ. قَالَ فِي (شَرْحِ الإِقْنَاعِ): وَصَحَّحَ فِي الشَّرْحِ^(٥) جَوَازَهُ «لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ
ابْنَ الْحَارِثِ مَعَادِنَ الْقَبَلِيَّةِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٦) وَغَيْرُهُ، ذَكَرَهُ شَارِحُ الإِقْنَاعِ عَلَى قَوْلِهِ:
«وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ إِقْطَاعُ مَعَادِنَ ظَاهِرَةٍ أَوْ بَاطِنَةٍ»^(٧) وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الَّذِي صَحَّحَ فِي
الشَّرْحِ جَوَازَهُ إِنَّمَا هُوَ إِقْطَاعُ الْمَعَادِنِ الْبَاطِنَةِ دُونَ الظَّاهِرَةِ، كَمَا هُوَ فِي (الْمُغْنِيِّ)^(٨)
وَالشَّارِحُ فِي الْعَالِبِ يُتَابِعُ صَاحِبَ (الْمُغْنِيِّ). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: بَلْ يُمْلِكُ بِالْأَحْيَاءِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الإِقْنَاعِ)^(٩) وَالصَّوَابُ مَا هُنَا، لَكِنْ

(١) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى (٤/ ١٨٣).

(٢) الإقناع (٢/ ٣٨٦).

(٣) الشرح الكبير (٦/ ١٥٦).

(٤) أخرجه أبو داود: كتاب الخراج، باب في إقطاع الأرضين، رقم (٣٠٦١)، من طريق ربيعة بن أبي
عبد الرحمن قال: عن غير واحد. وبرقم (٣٠٦٢-٣٠٦٣)، من حديث عمرو بن عوف المزني

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) كشاف القناع (٤/ ١٨٨).

(٦) المغني (٨/ ١٥٥).

(٧) الإقناع (٤/ ١٨٨).

«وَمَنْ أَحَاطَ مَوَاتًا» بِأَنْ أَدَارَ حَوْلَهُ حَائِطًا مَنِيعًا بِمَا جَرَتِ الْعَادَةُ بِهِ - فَقَدْ أَحْيَاهُ، سَوَاءٌ أَرَادَهَا لِلْبِنَاءِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، عَنْ جَابِرٍ.

«أَوْ حَفَرَ بُئْرًا فَوَصَلَ إِلَى الْمَاءِ» فَقَدْ أَحْيَاهُ «أَوْ أَجْرَاهُ» أَيِ الْمَاءِ «إِلَيْهِ» أَيِ: إِلَى الْمَوَاتِ «مَنْ عَيْنٍ وَنَحْوَهَا أَوْ حَبَسَهُ» أَيِ الْمَاءِ «عَنْهُ» أَيِ: عَنِ الْمَوَاتِ إِذَا كَانَ لَا يَزْرَعُ مَعَهُ «لِيَزْرَعَ - فَقَدْ أَحْيَاهُ» لِأَنَّ نَفْعَ الْأَرْضِ بِذَلِكَ أَكْثَرُ مِنَ الْحَائِطِ، وَلَا إِحْيَاءٌ^(١) بِحَرْثٍ وَزَرْعٍ.

«وَيَمْلِكُ» الْمُحْيِي «حَرِيمَ الْبُئْرِ الْعَادِيَّةِ» بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ أَيِ الْقَدِيمَةِ، مَنْسُوبَةٌ إِلَى عَادٍ، وَلَمْ يُرْذَ عَادًا بِعَيْنِهَا «خَمْسِينَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ» إِذَا كَانَتْ انْطَمَتْ، وَذَهَبَ مَاؤُهَا، فَجَدَّدَ حَفَرَهَا وَعِمَارَتَهَا، أَوْ انْقَطَعَ مَاؤُهَا فَاسْتَخْرَجَهُ.

«وَحَرِيمُ الْبَدْيَةِ» الْمُحَدَّثَةُ «نِصْفُهَا» خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا؛ لِمَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي الْأَمْوَالِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: «السُّنَّةُ فِي حَرِيمِ الْقَلِيبِ الْعَادِيِّ خَمْسُونَ ذِرَاعًا، وَالْبَدْيِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعًا» وَرَوَى الْحَلَّالُ وَالِدَّارَقُطْنِيُّ نَحْوَهُ مَرْفُوعًا.

بَشَرَطِ أَنْ يَكُونَ فِي الْجَانِبِ الْآخِرِ مَنْ يَتَضَرَّرُ بِإِحْيَائِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْجَانِبِ الْآخِرِ عَامِرٌ يَتَضَرَّرُ بِإِحْيَائِهِ فَإِنَّهُ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ بِلَا رَيْبٍ.

[١] قَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ): وَلِلشَّافِعِيِّ^(١) وَجْهٌ أَنَّ حَرْثَهَا وَزَرْعَهَا إِحْيَاءٌ لَهَا، وَأَنَّهُ مُعْتَبَرٌ

فِي إِحْيَائِهَا، وَلَا يَتِمُّ بِدُونِهِ^(٢).

(١) الأم (٧٨/٥).

(٢) المغني (١٧٨/٨).

وَحَرِيمُ شَجَرَةٍ قَدَرُ مَدِّ أَغْصَانِهَا، وَحَرِيمُ دَارٍ مِنْ مَوَاتٍ حَوْلَهَا مَطْرَحُ تُرَابٍ، وَكُنَاسَةٌ، وَثَلَجٌ، وَمَاءٌ مِزَابٍ، وَلَا حَرِيمَ لِدَارٍ مُحْفُوفَةٍ بِمِلْكٍ، وَيَتَصَرَّفُ كُلُّ مِنْهُمْ بِحَسَبِ الْعَادَةِ، وَمَنْ تَحَجَّرَ مَوَاتًا بِأَنْ أَدَارَ حَوْلَهُ أَحْجَارًا وَنَحْوَهَا لَمْ يَمْلِكْهُ، وَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَوَارِثُهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَلَيْسَ لَهُ بَيْعُهُ^[١].

«وَلِلْإِمَامِ إِقْطَاعُ مَوَاتٍ لِمَنْ يُحْيِيهِ» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقْطَعَ بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ الْعَقِيقَ «وَلَا يَمْلِكُهُ» بِالْإِقْطَاعِ، بَلْ هُوَ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ، فَإِذَا أَحْيَاهُ مَلِكُهُ، وَلِلْإِمَامِ أَيْضًا إِقْطَاعُ غَيْرِ مَوَاتٍ، تَمْلِكًا وَانْتِفَاعًا لِلْمَصْلَحَةِ.

«و» لَهُ «إِقْطَاعُ الْجُلُوسِ» لِلْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ «فِي الطَّرِيقِ الْوَاسِعَةِ» وَرَحْبَةِ مَسْجِدٍ غَيْرِ مُحَوَّطَةٍ «مَا لَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ» لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْذَنَ فِيمَا لَا مَصْلَحَةَ فِيهِ، فَضْلًا عَمَّا فِيهِ مَضَرَّةٌ «وَيَكُونُ» الْمُقْطَعُ «أَحَقُّ بِجُلُوسِهَا» وَلَا يَزُولُ حَقُّهُ بِنَقْلِ مَتَاعِهِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَقَّ بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ، وَلَهُ التَّظْلِيلُ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا لَيْسَ بِنَاءٍ بِلَا ضَرَرٍ، وَيُسَمَّى هَذَا إِقْطَاعَ إِزْفَاقٍ.

«وَمَنْ غَيْرُ إِقْطَاعٍ» لِلطَّرِيقِ الْوَاسِعَةِ، وَالرَّحْبَةِ غَيْرِ الْمُحَوَّطَةِ - الْحَقُّ «لِمَنْ سَبَقَ بِالْجُلُوسِ، مَا بَقِيَ قُفَّاسُهُ فِيهَا وَإِنْ طَالَ» جَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ)

[١] وَقِيلَ: يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَهُوَ اخْتِمَالٌ لِأَبِي الْخَطَّابِ^(١)، وَأَطْلَقَهُمَا فِي (الْمُحَرَّرِ)^(٢) وَ(الرَّعَايَتَيْنِ)^(٣) وَ(الْحَاوِي الصَّغِيرِ) اهـ. (إِنْصَافٍ)^(٤).

(١) الهداية لأبي الخطاب (ص: ٣٢٥).

(٢) المحرر (١/ ٣٦٨).

(٣) الرعاية الصغرى (١/ ٤٣٢).

(٤) الإنصاف (٦/ ٣٧٤).

لَأَنَّهُ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ، فَلَمْ يُمْنَعْ، فَإِذَا نَقَلَ مَتَاعَهُ كَانَ لِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ.
وَفِي (الْمُنْتَهَى) وَغَيْرِهِ: فَإِنْ أَطَالَهُ أَزِيلَ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَالْمَالِكِ.

«وَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ» فَأَكْثَرَ إِلَيْهَا وَضَاقَتْ «اِقْتِرَعَا» لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي السَّبْقِ،
وَالْقُرْعَةُ مُمَيَّزَةٌ، وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مُبَاحٍ مِنْ صَيْدٍ أَوْ حَطَبٍ أَوْ مَعْدِنٍ وَنَحْوِهِ فَهُوَ أَحَقُّ
بِهِ، وَإِنْ سَبَقَ إِلَيْهِ اثْنَانِ قُسِمَ بَيْنَهُمَا.

«وَلَمَنْ فِي أَعْلَى الْمَاءِ الْمُبَاحِ» كَمَا مَطَرِ «السَّقْيِ»، وَحَبْسُ الْمَاءِ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى
كَعْبِهِ ثُمَّ يُرْسِلُهُ إِلَى مَنْ يَلِيهِ «فَيَفْعَلُ كَذَلِكَ، وَهَلُمَّ جَرًّا، فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنِ الْأَوَّلِ أَوْ
مَنْ بَعْدَهُ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لِلْآخِرِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى
يَصِلَ إِلَى الْجَذْرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: نَظَرْنَا إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:
«ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْجَذْرِ» فَكَانَ ذَلِكَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ مَمْلُوكًا،
قُسِمَ بَيْنَ الْمَلَائِكِ بِقَدْرِ التَّفَقُّةِ وَالْعَمَلِ، وَتَصَرَّفَ كُلُّ وَاحِدٍ فِي حِصَّتِهِ بِمَا شَاءَ.

«وَلِلْإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ حِمَى مَرْعَى» أَيُّ: أَنْ يَمْنَعَ النَّاسَ مِنْ مَرْعَى «لِدَوَابِّ
الْمُسْلِمِينَ» الَّتِي يَقُومُ بِحِفْظِهَا كَخَيْلِ الْجِهَادِ وَالصَّدَقَةِ «مَا لَمْ يَضُرَّهُمْ» بِالتَّضْيِيقِ
عَلَيْهِمْ؛ لِمَا رَوَى عُمَرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «حَمَى النَّقِيعَ لِحَيْلِ الْمُسْلِمِينَ» رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ.

وَمَا حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ لِأَحَدٍ نَقْضُهُ^[١]،

[١] هَذَا مَعَ بَقَاءِ الْحَاجَةِ، فَإِنْ زَالَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فَنِي جَوَازِ نَقْضِهِ وَجَهَانِ، ظَاهِرُ
الْمَذْهَبِ عَدَمُ الْجَوَازِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَا حَمَاهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَيْمَةِ يَجُوزُ نَقْضُهُ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَرْبَابِ الدَّوَابِّ
عَوَضًا عَنْ مَرْعَى مَوَاتٍ أَوْ حِمَى؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «شَرَّكَ النَّاسَ فِيهِ».

وَمَنْ جَلَسَ فِي نَحْوِ جَامِعٍ لِفَتْوَى أَوْ إِقْرَاءٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِمَكَانِهِ مَا دَامَ فِيهِ، أَوْ غَابَ
لِعُذْرِ وَعَادٍ قَرِيبًا، وَمَنْ سَبَقَ إِلَى رِبَاطٍ، أَوْ نَزَلَ فِقْيَةً بِمَدْرَسَةٍ، أَوْ صُوفِيًّا بِخَانِقَاهُ -
لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ مِنْهُ لِلْحَاجَةِ.



بَابُ الْجَعَالَةِ

بِتَثْلِيثِ الْجِيمِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ.

قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: الْجُعْلُ، وَالْجَعَالَةُ. وَالْجَعِيلَةُ: مَا يُعْطَاهُ الْإِنْسَانُ عَلَى أَمْرٍ يَفْعَلُهُ.

«وَهِيَ» اضْطِلَاحًا «أَنْ يَجْعَلَ» جَائِزُ التَّصَرُّفِ «شَيْئًا» مُتَمَوِّلًا «مَعْلُومًا»^[١] لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُ عَمَلًا مَعْلُومًا «كَرَدَّ عَبْدٍ مِنْ مَحَلٍّ كَذَا، أَوْ بِنَاءٍ حَائِطٍ كَذَا «أَوْ» عَمَلًا «مَجْهُولًا» مُدَّةً مَعْلُومَةً «كَشَهْرٍ كَذَا «أَوْ» مُدَّةً «مَجْهُولَةً» فَلَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِالْعَمَلِ وَلَا الْمُدَّةُ، وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا هُنَا بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ، وَلَا تَعْيِينُ الْعَامِلِ لِلْحَاجَةِ، وَيَقُومُ الْعَمَلُ مَقَامَ الْقَبُولِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ كَالْوَكَاةِ.

وَدَلِيلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢] وَحَدِيثُ اللَّدِيعِ، وَالْعَمَلُ الَّذِي يُؤْخَذُ الْجُعْلُ عَلَيْهِ «كَرَدَّ عَبْدٍ وَلُقْطَةٍ» فَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ فَجَعَلَ لَهُ مَالِكُهَا جُعْلًا لِيَرُدَّهَا لَمْ يُبَحِّحْ لَهُ أَخْذُهُ.

[١] قَالَ فِي (الْمُغْنِيِّ): وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَصَحَّ الْجَعَالَةُ مَعَ الْجَهْلِ بِالْعَوَضِ إِذَا كَانَ الْجَهْلُ لَا يَمْنَعُ التَّسْلِيمَ، نَحْوَ أَنْ يَقُولَ: مَنْ وَجَدَ عَبْدِي الْآبَقِ فَلَهُ نِصْفُهُ، وَمَنْ رَدَّ لُقْطَتِي فَلَهُ ثُلُثُهَا^(١) اهـ (إِنْصَافٌ)^(٢).

(١) الْمُغْنِي (٨/ ٣٢٤).

(٢) الْإِنْصَاف (٦/ ٣٩٠).

«و» كـ «خِيَاطَةٍ، وَبِنَاءِ حَائِطٍ» وَسَائِرِ مَا يُسْتَأْجَرُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَعْمَالِ^[١].

«فَمَنْ فَعَلَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِقَوْلِهِ» أَيُّ: بِقَوْلِ صَاحِبِ الْعَمَلِ: مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلَهُ كَذَا «اِسْتَحَقَّهُ» لِأَنَّ الْعَقْدَ اسْتَقَرَّ بِتَمَامِ الْعَمَلِ «وَالْجَمَاعَةُ» إِذَا عَمَلُوهُ «يَقْتَسِمُونَهُ» بِالسَّوِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ اشْتَرَكُوا فِي الْعَمَلِ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ الْعَوَضُ، فَاشْتَرَكُوا فِيهِ.

«و» إِنْ بَلَغَهُ الْجُعْلُ «فِي أَثْنَائِهِ» أَيُّ: أَثْنَاءِ الْعَمَلِ «يَأْخُذُ قِسْطَ تَمَامِهِ» لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ قَبْلَ بُلُوغِ الْخَبَرِ غَيْرُ مَأْذُونٍ لَهُ فِيهِ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّ بِهِ عَوَضًا، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ إِلَّا بَعْدَ الْعَمَلِ لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا لِذَلِكَ.

«و» الْجَعَالَةُ عَقْدٌ جَائِزٌ «لِكُلِّ» مِنْهُمَا «فَسْخُهَا» كَالْمُضَارَبَةِ «ف» مَتَى كَانَ الْفَسْخُ «مِنَ الْعَامِلِ» قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ فَإِنَّهُ «لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا» لِأَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّ نَفْسِهِ، حَيْثُ لَمْ يَأْتِ بِمَا شَرِطَ عَلَيْهِ «و» إِنْ كَانَ الْفَسْخُ «مِنَ الْجَاعِلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ»^[٢].....

[١] ظَاهِرُهُ: أَنَّ مَا لَا يُسْتَأْجَرُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَعْمَالِ لَا يُجَاعَلُ، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ، فَإِنَّ الْعَمَلَ إِمَّا أَنْ لَا يَصِحَّ الْاسْتِئْجَارُ عَلَيْهِ لِجَهَالَتِهِ فَقَدْ صَرَّحَ بِصِحَّةِ الْجَعَالَةِ فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ عِلْمُهُ، وَإِمَّا أَنْ لَا تَصِحَّ الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ لِغَيْرِ ذَلِكَ بَلْ لِدَاثَتِهِ، كَالْعَمَلِ الَّذِي يَكُونُ فَاعِلُهُ مُتَقَرِّبًا إِلَى اللَّهِ بِهِ، فَهَذَا إِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا كَالْأَذَانِ صَحَّتِ الْجَعَالَةُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَعَدِّ كَالصَّلَاةِ لَمْ تَصِحَّ، فَالْمَفْهُومُ فِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حُكْمَ اسْتِحْقَاقِ الْجُعْلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ إِذَا كَانَ الْفَسْخُ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا إِذَا كَانَ الْفَسْخُ لِعُذْرٍ، كَأَرْضٍ جُوعِلَ عَلَى حَرْثِهَا، وَزَرْعٍ جُوعِلَ عَلَى حِرَاسَتِهِ، فَغَرَقَتِ الْأَرْضُ أَوْ الزَّرْعُ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ مِنَ الْجُعْلِ بِقِسْطِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَفْرِيطَ مِنَ الْعَامِلِ، فَلَا يَذْهَبُ عَمَلُهُ هَدْرًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فِي الْعَمَلِ فَـ «لِلْعَامِلِ أُجْرَةٌ» مِثْلِ «عَمَلِهِ»^[١] لِأَنَّهُ عَمَلُهُ بِعَوَضٍ لَمْ يُسَلَّمْ لَهُ، وَقَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ لَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ^[٢]، وَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْجُعْلِ جَازٌ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ جَائِزٌ.

«وَمَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي أَصْلِهِ» أَيُّ: أَصْلِ الْجُعْلِ «أَوْ قَدْرِهِ»^[٣] يُقْبَلُ قَوْلُ الْجَاعِلِ «لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ».

[١] قَوْلُهُ: «فَلِلْعَامِلِ أُجْرَةٌ مِثْلِ عَمَلِهِ» إِنْ قِيلَ: لِمَاذَا لَمْ يُجْعَلْ لَهُ الْقِسْطُ مِنَ الْجُعْلِ الْمُسَمَّى؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْفَسْخَ رَفْعٌ لِلْعَقْدِ مِنْ أَصْلِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: يَجِبُ الْقِسْطُ مِنَ الْجُعْلِ الْمُسَمَّى، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعَدْلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا رَحِمَهُ اللَّهُ صَحَّحَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ (الْمُخْتَارَاتِ الْجَلِيَّةِ) ص ٥٩.

[٢] قَوْلُهُ: «وَقَبْلَ الشُّرُوعِ لَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ» ظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، وَفِيهِ شَيْءٌ، وَالْأَظْهَرُ التَّفْصِيلُ، فَيُقَالُ: إِنْ كَانَ فَسْخُ الْجَاعِلِ لِمُغْرَضٍ غَيْرِ قَصْدِ الْمَضَارَّةِ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ. وَإِنْ كَانَ لِقَصْدِ الْمَضَارَّةِ، مِثْلَ أَنْ يُجَاعِلَهُ عَلَى شَيْءٍ فِي وَقْتِ مَوْسِمِهِ، حَتَّى إِذَا فَاتَ الْمَوْسِمُ فَسَخَ الْجَاعِلُ؛ إِضْرَارًا، فَهَذَا قَدْ فَوَّتَ عَلَى الْعَامِلِ الْعَقْدَ وَقْتِ مَوْسِمِهِ؛ إِضْرَارًا بِهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١) فَعَلَيْهِ: يَجِبُ عَلَى الْجَاعِلِ أَزْشُ مَا بَيْنَ الْعَقْدِ وَقْتِ الْمَوْسِمِ وَبَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ غَرَّ الْعَامِلَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَقِيلَ: يَتَحَالَفَانِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ، فَيُفْسَخُ الْعَقْدُ وَتَحِبُّ أُجْرَةُ الْمِثْلِ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ؛ إِذْ لَا مُرْجِحَ لِأَحَدِهِمَا، وَكَذَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الْجُعْلِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥/ ٣٢٧)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ، رَقْمُ (٢٣٤٠)، مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١/ ٣١٣)، وَابْنُ مَاجَهَ رَقْمُ (٢٣٤١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

«وَمَنْ رَدَّ لُقْطَةً أَوْ ضَالَّةً أَوْ عَمَلَ لِغَيْرِهِ عَمَلًا بِغَيْرِ جُعْلٍ» وَلَا إِذْنٍ «لَمْ يَسْتَحِقَّ عَوْضًا» لِأَنَّهُ بَذَلَ مَنَفَعَةً مِنْ غَيْرِ عَوْضٍ، فَلَمْ يَسْتَحِقَّهُ، وَلِئَلَّا يَلْزَمَ الْإِنْسَانُ مَا لَمْ يَلْتَزِمُهُ «إِلَّا» فِي تَخْلِيصِ مَتَاعٍ غَيْرِهِ مِنْ هَلَكَةٍ فَلَهُ أَجْرُهُ الْمِثْلُ؛ تَرْغِيًّا. وَإِلَّا «دِينَارًا، أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا عَنْ رَدِّ الْآبِقِ» مِنَ الْمِضْرِ أَوْ خَارِجَهُ، رُويَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ؛ لِقَوْلِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي رَدِّ الْآبِقِ إِذَا جَاءَ بِهِ مِنْ خَارِجِ الْحَرَمِ دِينَارًا».

«وَيَرْجِعُ» رَادُّ الْآبِقِ «بِنَفَقَتِهِ أَيْضًا»^[١] لِأَنَّهُ مَاؤُودٌ فِي الْإِنْفَاقِ شَرْعًا لِحُرْمَةِ النَّفْسِ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ التَّبَرُّعَ، وَلَوْ هَرَبَ مِنْهُ فِي الطَّرِيقِ، وَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ رَجَعَ فِي تَرْكِتِهِ.

[١] وَيَرْجِعُ أَيْضًا بِنَفَقَةٍ دَائِيَةٍ يَجُوزُ اتِّقَاطُهَا، وَلَوْ لَمْ يَسْتَأْذِنْ الْمَالِكَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى إِذْنِهِ. أَقُولُ: انْظُرْ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُنَا وَبَيْنَ مَا فِي بَابِ الرِّهْنِ وَالْوَدِيعَةِ مِنْ عَدَمِ الرَّجُوعِ إِذَا لَمْ يَسْتَأْذِنْ رَبَّهَا مَعَ الْقُدْرَةِ؟! ثُمَّ رَأَيْتُ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) أَنَّ التَّعْلِيلَ هُنَا: الْإِذْنُ فِيهِ شَرْعًا لِحُرْمَةِ النَّفْسِ وَحَتَّى عَلَى صَوْنِ ذَلِكَ عَلَى رَبِّهِ، بِخِلَافِ الْوَدِيعَةِ وَنَحْوِهَا^(١). وَفِي (حَاشِيَةِ الْمُتَمَهِّي)^(٢): لَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّ الْإِسْتِئْذَانَ هُنَا نَادِرٌ بِخِلَافِ ذَلِكَ. وَلَكِنْ عَلَى كُلِّ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ لَا فَرْقَ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ وَجُودًا وَعَدَمًا، فَكَيْفَ يَرْجِعُ هُنَا مَعَ عَدَمِ الْإِذْنِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا هُنَاكَ؟! وَأَيْضًا فَمَتَى قَدَرْنَا عَلَى الْإِذْنِ لَمْ يَكُنْ نَادِرًا. ثُمَّ رَأَيْتُ صَاحِبَ (الْمُحَرَّرِ)^(٣) وَأَبَا الْخَطَّابِ قَطَعَ بَأْتِيهَا كَالْوَدِيعَةِ^(٤) وَهَذَا أَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهْ كَاتِبُهُ.

(١) كشف القناع (٤/٢٠٧).

(٢) حاشية النجدي على المتهمي (٣/٢٩٦).

(٣) المحرر (١/٣٣٦).

(٤) انظر: الإنصاف (٦/٣٩٧).

وَعُلِمَ مِنْهُ جَوَازُ أَخْذِ الْآبِقِ لِمَنْ وَجَدَهُ، وَهُوَ أَمَانَةٌ بِيَدِهِ، وَمَنْ ادَّعَاهُ فَصَدَّقَهُ
الْعَبْدُ أَخَذَهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سَيِّدَهُ دَفَعَهُ إِلَى الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ؛ لِيَحْفَظَهُ لِصَاحِبِهِ، وَلَهُ^[١] بَيْعُهُ
لِمَصْلَحَةٍ.

وَلَا يَمْلِكُهُ مُلْتَقَطُهُ بِالتَّعْرِيفِ، كَضَوَالِّ الْإِبِلِ، وَإِنْ بَاعَهُ فَفَاسِدٌ.

[١] أَيُّ: لِلْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ.



بَابُ اللَّقْطَةِ

بِضْمِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْقَافِ، وَيُقَالُ: لُقَاطَةٌ بِضْمِ اللَّامِ، وَلَقْطَةٌ بِفَتْحِ اللَّامِ وَالْقَافِ.

«وَهِيَ مَالٌ أَوْ مُخْتَصَرٌ ضَلَّ عَنْ رَبِّهِ».

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِغَيْرِ الْحَيَوَانِ، وَيُسَمَّى ضَالَّةً.

«و» يُعْتَبَرُ فِيمَا يَجِبُ تَعْرِيفُهُ أَنْ «تَتَّبِعُهُ هِمَّةٌ أَوْ سَاطِ النَّاسِ» بِأَنْ يَهْتَمُّوا فِي طَلْبِهِ «فَأَمَّا الرَّغِيفُ وَالسَّوْطُ» وَهُوَ الَّذِي يُضْرَبُ بِهِ، وَفِي (شَرْحِ الْمُهَذَّبِ): هُوَ فَوْقَ الْقَضِيبِ وَدُونَ الْعَصَا «وَنَحْوُهُمَا» كَشِسْعِ النَّعْلِ «فَيَمْلِكُ» بِالِاتِّقَاطِ «بِلَا تَعْرِيفٍ» وَيُبَاحُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا، وَالسَّوْطِ، وَالْحَبْلِ، يَلْتَقِطُهُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعُ بِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَكَذَا التَّمْرَةِ وَالْخِرْقَةِ، وَمَا لَا خَطَرَ لَهُ، وَلَا يَلْزُمُهُ دَفْعُ بَدَلِهِ.

«وَمَا امْتَنَعَ مِنْ سَبْعِ صَغِيرٍ» كَذَنْبٍ، وَيَرِدُ الْمَاءُ «كَثُورٍ وَجَمَلٍ وَنَحْوَهُمَا» كَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالطُّبَاءِ وَالطُّيُورِ وَالْفُهُودِ - وَيُقَالُ لَهَا الضَّوَالُّ وَالْهُوَامِيُّ وَالْهُوَامِلُ - «حَرَّمَ أَخْذَهُ» لِقَوْلِهِ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَالَ عُمَرُ: «مَنْ أَخَذَ الضَّالَّةَ فَهُوَ ضَالٌّ» أَيُّ: مُخْطِئٌ، فَإِنْ أَخَذَهَا ضَمِنَهَا، وَكَذَا نَحْوُ حَجَرٍ طَاحُونٍ، وَخَشَبٍ كَبِيرٍ.

«وَلَهُ التَّقَاطُ غَيْرَ ذَلِكَ» أَي: غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصَّوَالِ وَنَحْوِهَا «مِنْ حَيَوَانٍ» كَغَنَمٍ، وَفُضْلَانٍ، وَعَبَاجِيلٍ، وَأَفْلَاءٍ «وغيره» كَأَتْمَانٍ، وَمَتَاعٍ «إِنْ أَمِنَ نَفْسَهُ عَلَى ذَلِكَ» وَقَوِيَ عَلَى تَعْرِيفِهَا؛ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لُقْطَةِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تُعَرَّفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَادْفَعْهَا إِلَيْهِ».

وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ فَقَالَ: «خُذْهَا؛ فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّبِّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مُخْتَصَرًا.

وَالْأَفْضَلُ تَرْكُهَا^[١]، رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ.

«وَالَا» يَأْمَنُ نَفْسَهُ عَلَيْهَا «فَهُوَ كَغَاصِبٍ» فَلَيْسَ لَهُ أَخْذُهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَضْيِيعِ مَالٍ غَيْرِهِ، وَيَضْمِنُهَا إِنْ تَلَفَتْ، فَرَطَ أَوْ لَمْ يُفَرِّطْ، وَلَا يَمْلِكُهَا وَإِنْ عَرَفَهَا، وَمَنْ أَخْذَهَا ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَوْضِعِهَا أَوْ فَرَطَ فِيهَا ضَمْنَهَا، وَيُخَيَّرُ فِي الشَّاةِ وَنَحْوِهَا بَيْنَ ذَبْحِهَا وَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ أَوْ بَيْعِهَا وَيَحْفَظُ ثَمَنَهَا، أَوْ يُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ بِنَيْةِ الرَّجُوعِ. وَمَا يُخْشَى فَسَادُهُ لَهُ بَيْعُهُ وَحِفْظُ ثَمَنِهِ، أَوْ أَكْلُهُ بِقِيَمَتِهِ، أَوْ تَجْفِيفُ مَا يُمَكِّنُ تَجْفِيفُهُ.

[١] وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ بِمَضْيَعَةٍ فَأَخْذُهَا أَفْضَلُ، قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهَذَا أَظْهَرُ الْأَقْوَالِ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ الصَّوَابُ. وَخَرَجَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ مِنْ هَذَا وَجُوبَ أَخْذُهَا، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ قَوِيٌّ فِي النَّظَرِ^(١) اهـ.

«وَيُعَرَّفُ الْجَمِيعُ» وَجُوبًا؛ لِحَدِيثِ زَيْدِ السَّابِقِ مَهَارًا بِالنَّدَاءِ «فِي مَجَامِعِ النَّاسِ» كَالْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِشَاعَةَ ذِكْرِهَا وَإِظْهَارَهَا لِيُظْهَرَ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا «غَيْرَ الْمَسَاجِدِ» فَلَا تُعَرَّفُ^[١] فِيهَا «حَوْلًا» كَامِلًا، رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، عَقِبَ الْإِلْتِقَاطِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَطْلُبُهَا إِذْنًا، كُلَّ يَوْمٍ أُسْبُوعًا^(١)، ثُمَّ عُرِفَا، وَأَجْرَةُ الْمُنَادِي عَلَى الْمُلتَقِطِ «وَيَمْلِكُهُ بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ التَّعْرِيفِ «حُكْمًا» أَيُّ: مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارِ كَالْمِيرَاثِ، غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا؛ لِغُيُومِ مَا سَبَقَ، وَلَا يَمْلِكُهَا بِدُونِ تَعْرِيفٍ «لَكِنْ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا قَبْلَ مَعْرِفَةِ صِفَاتِهَا» أَيُّ: حَتَّى يَعْرِفَ وَعَاءَهَا، وَوِكَاءَهَا، وَقَدَرَهَا، وَجِنْسَهَا، وَصِفَتَهَا، وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ عِنْدَ وَجْدَانِهَا، وَالْإِشْهَادُ عَلَيْهَا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٤٤١): قَوْلُهُ: «أُسْبُوعًا»^[٢] أَيُّ: سَبْعَةَ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ فِيهِ أَكْثَرُ، ثُمَّ لَا يَجِبُ تَعْرِيفُهَا بَعْدَ الْأُسْبُوعِ مُتَوَالِيًا، بَلْ عَلَى عَادَةِ النَّاسِ، قَطَعَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى) وَغَيْرِهِ. اهـ (ق.ع. وَشَرْحُهُ).

[١] بَلْ يُكْرَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ: يَحْرُمُ، وَهُوَ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ تَقُولَ لِمَنْ سَمِعْتَهُ يُنْشِدُ الضَّالَّةَ فِي الْمَسْجِدِ: «لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لَهُذِهِ»^(١) وَلَا يَأْمُرُ بِالْدُّعَاءِ عَلَى فِعْلِ مَكْرُوهٍ، وَالتَّعْرِيفُ كَالْإِنْشَادِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً، وَهِيَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لَهُذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: بَعْدَ الْأُسْبُوعِ يُعَرَّفُهَا كُلُّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً شَهْرًا، ثُمَّ كُلُّ شَهْرٍ مَرَّةً حَتَّى تَتِمَّ السَّنَةُ، وَالْأَصَحُّ الرُّجُوعُ لِلْعُرْفِ مُطْلَقًا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ نَشْدِ الضَّالَّةِ فِي الْمَسْجِدِ، رَقْمُ (٥٦٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«فَمَتَى جَاءَ طَالِبُهَا فَوَصَفَهَا لَزِمَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ» بِلَا بَيِّنَةٍ وَلَا يَمِينٍ، وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ؛ لِحَدِيثِ زَيْدٍ، وَفِيهِ: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا، وَعَدَدَهَا، وَوِكَاءَهَا، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَيُضْمَنُ تَلْفَهَا وَنَقْصَهَا بَعْدَ الْحَوْلِ مُطْلَقًا لَا قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يُفَرِّطْ.

«وَالسَّفِيهُ وَالصَّبِيُّ يُعَرَّفُ لِقَطْعَتَيْهِمَا وَلِيَّتُهُمَا» لِقِيَامِهِ مَقَامَهُمَا، وَيَلْزَمُهُ أَخْذُهَا مِنْهُمَا، فَإِنْ تَرَكَهَا فِي يَدَيْهِمَا فَتَلَفَتْ ضَمْنُهَا، فَإِنْ لَمْ تُعَرَّفْ فِيهِمَا لَهَا. وَإِنْ وَجَدَهَا عَبْدٌ عَدْلٌ فَلِسَيِّدِهِ أَخْذُهَا مِنْهُ، وَتَرْكُهَا مَعَهُ؛ لِيُعَرِّفَهَا، فَإِنْ لَمْ يَأْمَنْ سَيِّدُهُ عَلَيْهَا سَتَرَهَا عَنْهُ وَسَلَّمَهَا لِلْحَاكِمِ، ثُمَّ يَدْفَعُهَا إِلَى سَيِّدِهِ بِشَرْطِ الضَّمَانِ، وَالْمَكَاتَبُ كَالْحُرِّ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ فَهِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ.

«وَمَنْ تَرَكَ حَيَوَانًا» لَا عَبْدًا أَوْ مَتَاعًا «بِفَلَاةٍ لَانْقِطَاعِهِ أَوْ عَجْزِ رَبِّهِ عَنْهُ مَلَكُهُ أَخْذُهُ»^[١] بِخِلَافِ عَبْدٍ وَمَتَاعٍ، وَكَذَا مَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ خَوْفًا مِنْ غَرَقٍ فَيَمْلِكُهُ أَخْذُهُ، وَإِنْ انْكَسَرَتْ سَفِينَةٌ فَاسْتَخْرَجَهُ قَوْمٌ فَهُوَ لِرَبِّهِ، وَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ. «وَمَنْ أَخَذَ نَعْلَهُ وَنَحْوَهُ» مِنْ مَتَاعِهِ «وَوَجَدَ مَوْضِعَهُ غَيْرَهُ فَلْقَطَةٌ» وَيَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْهُ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ، وَإِذَا وَجَدَ عُنْبَرَةً عَلَى السَّاحِلِ فَهِيَ لَهُ.

[١] وَقِيلَ: لَا يَمْلِكُهُ، وَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مَا تَرَكَ لَانْقِطَاعِهِ وَمَا تَرَكَ لِلْعَجْزِ عَنْهُ، فَالْأَوَّلُ يَمْلِكُهُ أَخْذُهُ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ تَرَكَهُ رَغْبَةً عَنْهُ، وَالثَّانِي لَا يَمْلِكُهُ، وَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ لَمْ يَتْرُكْهُ رَغْبَةً عَنْهُ، وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ أَصَحُّ، وَهُوَ أَخْذُ بَاحِدِ الْقَوْلَيْنِ، فَلَمْ يُخْرَجْ عَنْهُمَا.

بَابُ اللَّقِيطِ

بِمَعْنَى مَلْقُوطٍ. «وَهُوَ» اضْطِلَاحًا: «طِفْلٌ لَا يُعْرَفُ نَسَبُهُ وَلَا رِقَّةٌ، نُبِذَ» أَيُّ: طُرِحَ فِي شَارِعٍ أَوْ غَيْرِهِ «أَوْ ضَلَّ، وَأَخَذَهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢] وَيُسَنُّ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ.

«وَهُوَ حُرٌّ» فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّ الْحُرِّيَّةَ هِيَ الْأَصْلُ، وَالرَّقُّ عَارِضٌ «وَمَا وَجَدَ مَعَهُ» مِنْ فِرَاشٍ تَحْتَهُ، أَوْ ثِيَابٍ فَوْقَهُ، أَوْ مَالٍ فِي جَيْبِهِ «أَوْ تَحْتَهُ ظَاهِرًا أَوْ مَدْفُونًا، طَرِيقًا أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ كَحَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ» مَشْدُودًا بِثِيَابِهِ «أَوْ» مَطْرُوحًا «قَرِيبًا مِنْهُ - فَ» هُوَ «لَهُ» عَمَلًا بِالظَّاهِرِ؛ وَلِأَنَّ لَهُ يَدًا صَحِيحَةً كَالْبَالِغِ.

«وَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ» مُلْتَقِطُهُ بِالْمَعْرُوفِ؛ لِوِلَايَتِهِ عَلَيْهِ «وَالْإِلَّا» يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ «فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ» لِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَذْهَبَ فَهُوَ حُرٌّ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ، وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ» وَفِي لَفْظٍ: «وَعَلَيْنَا رِضَاعُهُ» وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُلتَقِطِ.

فَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِنْفَاقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَعَلَى مَنْ عَلِمَ حَالَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ تَرَكَوهُ أَثْمُوا.

«وَهُوَ مُسْلِمٌ» إِذَا وَجِدَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا أَهْلٌ ذِمَّةٌ؛ تَغْلِييًا لِلْإِسْلَامِ وَالْدَّارِ، وَإِنْ وَجِدَ فِي بَلَدٍ كُفَّارٍ لَا مُسْلِمَ فِيهِ فَكَافِرٌ تَبَعًا لِلدَّارِ.

«وَحَضَانَتُهُ لِوَالِدِهِ الْأَمِينِ» لِأَنَّ عُمَرَ أَقَرَّ اللَّقِيطَ فِي يَدِ أَبِي جَمِيلَةَ حِينَ قَالَ لَهُ عَرِيفُهُ: إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ.

«وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ» مِمَّا وَجَدَ مَعَهُ مِنْ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ «بِغَيْرِ إِذْنِ حَاكِمٍ» لِأَنَّهُ وَلِيُّهُ.
 فَإِنْ كَانَ فَاسِقًا أَوْ رَقِيقًا أَوْ كَافِرًا، وَاللَّقِيطُ مُسْلِمٌ أَوْ بَدَوِيًّا يَتَّقِلُ فِي الْمَوَاضِعِ،
 أَوْ وَجَدَهُ فِي الْحَضَرِ فَأَرَادَ نَقْلَهُ إِلَى الْبَادِيَةِ - لَمْ يَقَرَّ بِيَدِهِ.
 «وَمِيرَاثُهُ وَدَيْتُهُ» كَدِيَّةٌ حُرٌّ «لِبَيْتِ الْمَالِ» إِنْ لَمْ يُخْلَفْ وَارِثًا كَغَيْرِ اللَّقِيطِ، وَلَا وَلَاً
 عَلَيْهِ؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

«وَوَلِيُّهُ فِي» الْقَتْلِ «الْعَمْدِ» الْعُدْوَانِ «الْإِمَامُ، يُخَيَّرُ بَيْنَ الْقِصَاصِ وَالِدِّيَةِ»
 لِبَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ، وَإِنْ قُطِعَ طَرَفُهُ عَمْدًا انْتَظَرَ بُلُوغُهُ وَرُشْدُهُ؛
 لِيَقْتَصَّ أَوْ يَعْفُو.

وَإِنْ ادَّعَى إِنْسَانٌ أَنَّهُ مَمْلُوكُهُ، وَلَمْ يَكُنْ بِيَدِهِ - لَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ أَنَّ أُمَّتَهُ
 وَلَدَتْهُ فِي مِلْكِهِ وَنَحْوِهِ.

«وَإِنْ أَقَرَّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ» وَلَوْ «ذَاتَ زَوْجٍ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ أَنَّهُ وَلَدَهُ لِحَقِّ بِهِ»
 لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِهِ مُحَضٌّ مَصْلَحَةٌ لِلطُّفْلِ؛ لِاتِّصَالِ نَسَبِهِ، وَلَا مَضَرَّةَ عَلَى غَيْرِهِ فِيهِ،
 وَشَرْطُهُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِدَعْوَتِهِ، وَأَنْ يُمَكِّنَ كَوْنَهُ مِنْهُ حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، وَإِذَا ادَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ
 لَمْ يَلْحَقْ بِزَوْجِهَا، كَعَكْسِهِ «وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِ اللَّقِيطِ» فَيُلْحِقُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَوَامُّ
 أَوْ وَلَدٌ؛ احْتِيَاطًا لِلنَّسَبِ^(١).

[١] لَكِنْ هَلْ يَرِثُهُ؟ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يَرِثُهُ، وَفِي (الْإِنْصَافِ) فِي كِتَابِ الْإِقْرَارِ،
 فِيمَنْ أَقَرَّ بِنَسَبِ مَيِّتٍ أَنَّهُ يَرِثُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، قَالَ: وَقِيلَ: لَا يَرِثُهُ إِنْ كَانَ مَيِّتًا لِلتَّهْمَةِ، بَلْ
 يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْ غَيْرِ إِرْثٍ، وَهُوَ اخْتِمَالٌ فِي (الْمُغْنِيِّ) وَ(الشَّرْحِ)^(١).

«وَلَا يَتَّبِعُ» اللَّقِيطُ «الْكَافِرُ» الْمُدَّعِي أَنَّهُ وَلَدُهُ «فِي دِينِهِ إِلَّا» أَنْ يُقِيمَ «بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ أَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِهِ» لِأَنَّ اللَّقِيطَ مُحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ بِظَاهِرِ الدَّارِ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْكَافِرِ فِي كُفْرِهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، وَكَذَا لَا يَتَّبِعُ رَقِيقًا فِي رِقِّهِ.

«وَإِنْ اعْتَرَفَ» اللَّقِيطُ «بِالرَّقِّ مَعَ سَبْقِ مُنَافٍ» ^[١] لِلرَّقِّ مِنْ بَيْعٍ وَنَحْوِهِ ^[٢]، أَوْ عَدَمِ سَبْقِهِ - لَمْ يُقْبَلْ؛ لِأَنَّهُ يُبْطَلُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْحُرِّيَّةِ الْمَحْكُومِ بِهَا، سَوَاءً أَقَرَّ ابْتِدَاءً لِإِنْسَانٍ أَوْ جَوَابًا لِدَعْوَى عَلَيْهِ «أَوْ قَالَ» اللَّقِيطُ بَعْدَ بُلُوغِهِ: «إِنَّهُ كَافِرٌ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ» لِأَنَّهُ مُحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ، وَيُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ.

«وَإِنْ ادَّعَاهُ جَمَاعَةٌ قُدِّمَ ذُو الْبَيِّنَةِ» مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا، حُرًّا أَوْ عَبْدًا؛ لِأَنَّهَا تُظْهَرُ الْحَقُّ وَتُبَيِّنُهُ «وَالْإِلَّا» يَكُنْ لَهُمْ بَيِّنَةٌ أَوْ تَعَارَضَتْ عُرْضَ مَعَهُمْ عَلَى الْقَافَةِ «فَمَنْ أَلْحَقَتْهُ الْقَافَةُ بِهِ» لِحَقِّهِ؛ لِقَضَاءِ عُمَرُ بِهِ بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ ^(١) اهـ. وَأَقُولُ: نَعَمْ، إِنَّ الصَّوَابَ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ (الْإِنْصَافِ) أَنَّهُ الصَّوَابُ.

[١] قَوْلُ الْمَاتِنِ: «مَعَ سَبْقِ مُنَافٍ» مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ مُنَافٍ قَبْلَ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، قَطَعَ بِهِ صَاحِبُ (الْمُحَرَّرِ) ^(٢) وَمَالَ إِلَيْهِ الْحَارِثِيُّ ^(٣) اهـ (إِنْصَافِ).

[٢] قَوْلُهُ: «مِنْ بَيْعٍ وَنَحْوِهِ» مَعْنَاهُ أَنْ يَقَعَ مِنْ ذَلِكَ اللَّقِيطِ بَيْعٌ أَوْ نَحْوُهُ مِنْ التَّصَرُّفَاتِ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ يُنَافِي رِقِّهِ. اهـ كَاتِبُهُ.

(١) الْإِنْصَافُ (١٢/١٤٨).

(٢) الْمُحَرَّرُ (١/٣٧٤).

(٣) الْإِنْصَافُ (٦/٤٥١).

وَإِنْ أَلْحَقْتُهُ بِاثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ لِحَقِّ بِهِمْ، وَإِنْ أَلْحَقْتُهُ بِكَافِرٍ أَوْ أَمَةٍ لَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ وَلَا رِقِّهِ، وَلَا يُلْحَقُ بِأَكْثَرٍ مِنْ أُمَّ.

وَالْقَافَةُ: قَوْمٌ يَعْرِفُونَ الْأَنْسَابَ بِالشَّبهِ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِقَبِيلَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَيَكْفِي وَاحِدٌ.

وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا عَدَلًا مُجَرَّبًا فِي الْإِصَابَةِ، وَيَكْفِي مُجَرَّدُ خَبَرِهِ، وَكَذَا إِنْ وَطِئَ اثْنَانِ امْرَأَةً بِشُبْهَةٍ^(١) فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ وَأَتَتْ بِوَلَدٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمَا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٤٥١): قَوْلُهُ: «وَكَذَا إِنْ وَطِئَ اثْنَانِ امْرَأَةً بِشُبْهَةٍ...» إلخ؛ قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُنتَهَى): سَوَاءٌ ادَّعَاهُ أَوْ جَحَدَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا، وَقَدْ ثَبَتَ الْإِفْتِرَاشُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَشَرَطَ أَبُو الْحَطَّابِ فِي وَطْءِ الزَّوْجَةِ أَنْ يَدَّعِيَ الزَّوْجُ أَنَّهُ مِنْ وَطْءِ الشُّبْهَةِ، فَعَلَى قَوْلِهِ: إِنْ ادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ اخْتَصَّ بِهِ لِقُوَّةُ جَانِبِهِ، وَبِقَوْلِ أَبِي الْحَطَّابِ جَزَمَ فِي (الْمُقْنَعِ) وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، كَمَا فِي شَرْحِهِ. اهـ^(١).

[١] لَكِنَّ الصَّوَابَ قَطْعًا مَا جَزَمَ بِهِ فِي (الْمُقْنَعِ)^(١) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»^(٢).



(١) المقنع (٢/٣٠٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب تفسير المشبهات، رقم (٢٠٥٣)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب الولد للفراش وتوقي الشبهات، رقم (١٤٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كِتَابُ الْوَقْفِ

يُقَالُ: وَقَفَ الشَّيْءُ، وَحَبَسَهُ، وَأَحْبَسَهُ، وَسَبَّلَهُ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَأَوْقَفَهُ لُغَةً شَاذَّةٌ.

وَهُوَ مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ الْمُسْلِمُونَ، وَمِنَ الْقَرَبِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهَا.
«وَهُوَ تَحْبِيسُ الْأَصْلِ، وَتَسْيِيلُ الْمَنْفَعَةِ» عَلَى بَرٍّ أَوْ قُرْبَةٍ، وَالْمُرَادُ بِالْأَصْلِ: مَا يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ.

وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْوَاقِفُ جَائِزَ التَّصَرُّفِ «وَيَصِحُّ» الْوَقْفُ «بِالْقَوْلِ وَبِالْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَيْهِ» عُرْفًا «كَمَنْ جَعَلَ أَرْضَهُ مَسْجِدًا، وَأَذِنَ لِلنَّاسِ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ» أَوْ أَذَنَ فِيهِ وَأَقَامَ «أَوْ» جَعَلَ أَرْضَهُ «مَقْبَرَةً وَأَذِنَ» لِلنَّاسِ «فِي الدَّفْنِ فِيهَا» أَوْ سِقَايَةً وَشَرَعَهَا لَهُمْ^(١)؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ جَارٍ بِذَلِكَ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْوَقْفِ.

«وَصَرِيحِهِ» أَيُّ: صَرِيحِ الْقَوْلِ «وَقَفْتُ، وَحَبَسْتُ، وَسَبَّلْتُ» فَمَتَى أَتَى بِصِيغَةٍ مِنْهَا صَارَ وَقْفًا، مِنْ غَيْرِ انْضِمَامِ أَمْرِ زَائِدٍ.

«وَكِنَايَتِهِ: تَصَدَّقْتُ، وَحَرَمْتُ، وَأَبَدْتُ» لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا فِيهِ عُرْفٌ لُغَوِيٌّ وَلَا شَرْعِيٌّ.

[١] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَلَوْ نَوَى خِلَافَهُ، نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ^(١).

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٠٥)، وانظر: الفروع (٧/ ٣٢٩)، والمبدع (٥/ ١٥٢).

«فُشِّرَطُ النِّيةِ مَعَ الْكِنايةِ أَوْ اقْتِرَانُ» الْكِنايةِ بِـ «أَحَدِ الْأَلْفَاظِ الْخَمْسَةِ» الْباقيةِ مِنْ الصَّرِيحِ وَالْكِنايةِ، كَتَصَدَّقْتُ بِكَذَا صَدَقَةً مَوْقُوفَةً، أَوْ مُحَبَّسَةً، أَوْ مُسَبَّلَةً، أَوْ مُحَرَّمَةً، أَوْ مُؤَبَّدَةً؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَتَرَجَّحُ بِذَلِكَ لِإِرَادَةِ الْوَقْفِ «أَوْ» اقْتِرَانُهَا بِـ «حُكْمِ الْوَقْفِ»^[١] كَقَوْلِهِ: تَصَدَّقْتُ بِكَذَا صَدَقَةً لَا تُبَاعُ وَلَا تُورَثُ.

«وَيُشْتَرَطُ فِيهِ» أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: «الْمَنْفَعَةُ» أَيُّ: أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ يُتَنَفَّعُ بِهَا «دَائِمًا مِنْ مُعَيَّنٍ»^[٢] فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ شَيْءٍ فِي الذِّمَّةِ كَعَبْدٍ وَدَارٍ، وَلَوْ وَصَفَهُ كَالِهَبَةِ «يُتَنَفَّعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ كَعَقَارٍ وَحَيَوَانٍ» وَنَحْوَهُمَا مِنْ أَثَاثٍ وَسِلَاحٍ.

وَلَا يَصِحُّ وَقْفُ الْمَنْفَعَةِ كَخِدْمَةِ عَبْدٍ مُوصَى لَهُ بِهَا^[٣]،

[١] لَوْ قَالَ: «أَوْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْوَقْفِ» لَكَانَ أَشْمَلَ؛ لِيَعْمَ مِثْلُ قَوْلِهِ: «تَصَدَّقْتُ بِكَذَا عَلَى زَيْدٍ وَمِنْ بَعْدِهِ عَمْرٍو» أَوْ يَقُولُ: «تَصَدَّقْتُ بِكَذَا عَلَى زَيْدٍ وَالنَّاطِرُ عَمْرٍو» أَوْ يَقُولُ: «تَصَدَّقْتُ بِهَذِهِ الدَّارِ عَلَى زَيْدٍ وَالنَّاطِرُ عَمْرٍو» وَنَحْوُ ذَلِكَ.

[٢] فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ الْمُبْتَهَمِ، كَأَحَدِ هَذَيْنِ، وَلَا مُعَيَّنٍ مَجْهُولٍ، كَدَارٍ لَمْ يَرَهَا، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: مَنَعُ هَذَا بَعِيدٌ وَكَذَا هَبْتُهُ^(١) اهـ (شَرْحُ إِقْنَاعِ)^(٢). قُلْتُ: وَالْحَقُّ كَمَا قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ، فَيَبْعُدُ أَنْ لَا يَصِحَّ وَقْفُ الْمُعَيَّنِ الْمَجْهُولِ، وَالصَّوَابُ صِحَّةُ وَقْفِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَكَذَا مَنَفَعَةُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ. قَالَ فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) بَعْدَ ذِكْرِ عَدَمِ صِحَّةِ وَقْفِ الْمَنْفَعَةِ، وَمَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ إِلَى صِحَّتِهِ^(٣) اهـ.....

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٠٦).

(٢) كشاف القناع (٤/ ٢٤٤).

(٣) كشاف القناع (٤/ ٢٤٤).

وَلَا عَيْنٍ لَا يَصِحُّ بَيْعُهَا كَحُرٍّ وَأُمٍّ وَلَدٍ، وَلَا مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مَعَ بَقَائِهِ كَطَعَامٍ لِأَكْلٍ، وَيَصِحُّ وَقْفُ الْمُصْحَفِ وَالْمَاءِ وَالْمَشَاعِ.

«و» الشَّرْطُ الثَّانِي: «أَنْ يَكُونَ عَلَى بَرٍّ» إِذَا كَانَ عَلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى بَرٍّ لَمْ يَحْصُلِ الْمَقْصُودُ «كَالْمَسَاجِدِ، وَالْقَنَاطِرِ»^[١]، وَالْمَسَاكِينِ وَالسَّقَايَاتِ^[٢] وَكُتِبَ الْعِلْمُ «وَالْأَقَارِبِ مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ» لِأَنَّ الْقَرِيبَ الذِّمِّيَّ مَوْضِعُ الْقُرْبَةِ، بِدَلِيلِ جَوَازِ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِ.

وَوَقَفْتُ صَفِيَّةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى أَخٍ لَهَا يَهُودِيٍّ، فَيَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى كَافِرٍ مُعَيَّنٍ «غَيْرِ حَرَبِيٍّ» وَمُرْتَدٍّ لِإِنْتِفَاءِ الدَّوَامِ؛ لِأَنَّهُمَا مَقْتُولَانِ عَنْ قُرْبٍ «و» غَيْرِ «كَنِيسَةٍ» وَبَيْعَةٍ^[٣] وَبَيْتِ نَارٍ وَصَوْمَعَةٍ، فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا بُنِيَتْ لِلْكَفْرِ، وَالْمُسْلِمُ وَالذِّمِّيُّ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ^[٤].

قُلْتُ: وَالصَّوَابُ الصَّحَّةُ كَمَا مَالَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَلْ قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَوْ قَالَ: وَقَفْتُ هَذِهِ عَلَى قَرْضِ الْمُحْتَاجِينَ لَمْ يَكُنْ جَوَازٌ هَذَا بَعِيدًا^(١).

[١] هِيَ الْجُسُورُ تُبْنَى عَلَى الْمَاءِ لِلْعُبُورِ عَلَيْهَا.

[٢] مَوَاضِعٌ لِلْمَاءِ يَسْتَقِي فِيهَا النَّاسُ.

[٣] مُتَعَبَّدُ النَّصَارَى.

[٤] وَصَحَّحَ فِي (الْوَاضِحِ) وَقَفَ الذِّمِّيُّ عَلَى الْبَيْعَةِ وَالْكَنِيسَةِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)

وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: وَفِي (الْمَوْجِزِ) رِوَايَةٌ: يَصِحُّ عَلَى الْبَيْعَةِ وَالْكَنِيسَةِ كَمَا رُبِّهَا^(٢) اهـ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٠٦).

(٢) الإنصاف (١٥/٧).

«و» غَيْرِ «نَسَخِ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَكُتِبَ زَنْدَقَةٌ» وَبَدَعَ مُضِلَّةً، فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَقَدْ غَضِبَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ رَأَى مَعَ عُمَرَ شَيْئًا اسْتَكْتَبَهُ مِنَ التَّوْرَةِ، وَقَالَ: «أَفَيَّ شَاكُّ أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ أَلَمْ آتِ بِهَا بَيَضَاءَ نَفِيَّةٍ؟ وَلَوْ كَانَ أَخِي مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي».

وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا عَلَى قُطَاعِ الطَّرِيقِ، أَوِ الْمَغَانِي، أَوْ فَقَرَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، أَوِ التَّنْوِيرِ عَلَى قَبْرِ، أَوْ تَبْخِيرِهِ، أَوْ عَلَى مَنْ يُقِيمُ عِنْدَهُ أَوْ يَخْدُمُهُ، وَلَا وَقْفِ سُتُورٍ لِغَيْرِ الْكَعْبَةِ. «وَكَذَا الْوَصِيَّةُ» فَلَا تَصِحُّ عَلَى مَنْ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ «و» كَذَا «الْوَقْفُ عَلَى نَفْسِهِ»^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٤٥٧): قَوْلُهُ: «وَكَذَا الْوَقْفُ عَلَى نَفْسِهِ» وَعَنْهُ: يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى النَّفْسِ، اخْتَارَهَا جَمَاعَةٌ^(١). قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): عَلَيْهَا الْعَمَلُ فِي زَمَانِنَا وَقَبْلَهُ مِنْ أَرْمَنَةِ مُتَطَاوِلَةٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِيهِ مَصْلَحَةٌ عَظِيمَةٌ، وَتَرْغِيبٌ فِي فِعْلِ الْخَيْرِ، وَهُوَ مِنْ مَحَاسِنِ الْمَذْهَبِ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَمَتَى حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ، فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ: يَنْفُذُ حُكْمُهُ ظَاهِرًا. قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُنتَهَى): وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ الْقَضَاءِ بِالرُّجُوحِ مِنَ الْخِلَافِ. اهـ.

قُلْتُ: هَذَا فِي الْمَجْتَهِدِ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ: «حَيْثُ يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ» أَمَّا الْمُقَلِّدُ فَلَا. اهـ. (ش. ق. ع).

- [١] مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي مُوسَى، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَالْحَارِثِيُّ، وَأَبُو الْمَعَالِي فِي (النِّهَايَةِ) وَ(الْخُلَاصَةِ) وَ(التَّصْحِيحِ) وَ(إِدْرَاكِ الْغَايَةِ) وَمَالَ إِلَيْهِ فِي

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٠٥).

قَالَ الْإِمَامُ: لَا أَعْرِفُ الْوَقْفَ إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ اللَّهُ تَعَالَى، أَوْ فِي سَبِيلِهِ، فَإِنْ وَقَفَهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ فَلَا أَعْرِفُهُ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ إِمَّا تَمْلِكُ لِلرَّقَبَةِ أَوْ الْمَنْفَعَةِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمْلِكَ نَفْسَهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَيُصَرَّفُ فِي الْحَالِ لِمَنْ بَعْدَهُ^(١)، كَمُنْقَطِعِ الْإِبْتِدَاءِ^(٢).

فَإِنْ وَقَفَ عَلَى غَيْرِهِ وَاسْتَشْنَى كُلَّ الْغَلَّةِ أَوْ بَعْضَهَا، أَوْ الْأَكْلَ مِنْهُ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، أَوْ مُدَّةً مَعْلُومَةً - صَحَّ الْوَقْفُ.

وَالشَّرْطُ لِشَرْطِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكْلَ الْوَالِي مِنْهَا، وَكَانَ هُوَ الْوَالِي عَلَيْهَا، وَفَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

(التَّلْخِصِ) وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْمُنَوَّرِ) وَ(مُتَخَبِ الْأَدْمِيِّ) وَقَدَّمَهُ فِي (النِّهَايَةِ) وَ(الْمُسْتَوْعِبِ)^(١) وَ(الْهَادِي) وَ(الْفَائِقِ) وَالْمَجْدُ فِي مُسَوِّدَتِهِ عَلَى (الْهَدَايَةِ)^(٢) وَكُلُّ هَؤُلَاءِ عُلَمَاءُ أَجَلَاءٍ مِنْ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَعَفَى عَنْهُمْ، آمِينَ.

[١] إِنْ ذَكَرَ جِهَةً بَعْدَهُ، وَإِلَّا فَهُوَ مِلْكٌ لَهُ كَمَا يَعْلَمُ مِنَ (الْمُنْتَهَى)^(٣) وَغَيْرِهِ.

[٢] وَقَوْلُهُ: «كَمُنْقَطِعِ الْإِبْتِدَاءِ» هَذِهِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الْوَقْفِ. الصِّفَةُ الثَّانِيَّةُ: مُنْقَطِعُ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ وَالْوَسْطِ. الثَّلَاثَةُ: مُنْقَطِعُ الْإِبْتِدَاءِ وَلَيْسَ غَيْرُهُ. الرَّابِعَةُ: مُنْقَطِعُ الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَسْطِ. الْخَامِسَةُ: مُنْقَطِعُ الْإِبْتِدَاءِ وَالْإِنْتِهَاءِ. السَّادِسَةُ: مُنْقَطِعُ الْوَسْطِ فَقَطْ. السَّابِعَةُ: مُنْقَطِعُ الْوَسْطِ وَالْإِنْتِهَاءِ. الثَّامِنَةُ: مُنْقَطِعُ الْإِنْتِهَاءِ فَقَطْ. وَيَصِحُّ الْوَقْفُ فِي غَيْرِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ. اهـ.

(١) المستوعب (٢/١٣٦).

(٢) انظر: الإنصاف (٧/١٦).

(٣) منتهى الإرادات (٤/٣٣٧).

وَالشَّرْطُ الثَّالِثُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَيُسْتَرَطُّ فِي غَيْرِ» الْوَقْفِ عَلَى «الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ» كَالرِّبَاطِ وَالْقَنْطَرَةِ «أَنْ يَكُونَ عَلَى مُعَيَّنٍ يَمْلِكُ» مِلْكًا ثَابِتًا؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ تَمْلِكُ، فَلَا يَصِحُّ عَلَى مَجْهُولٍ، كَرَجُلٍ وَمَسْجِدٍ، وَلَا عَلَى أَحَدٍ هَذَيْنِ^[١]، وَلَا عَلَى عَبْدٍ وَمُكَاتَبٍ^[٢] وَ«لَا» عَلَى «مَلِكٍ» وَجَنِيِّ وَمَيِّتٍ «وَحَيَوَانٍ»^[٣]، وَحَمَلٍ، وَقَبْرِ «أَصَالَةً». وَلَا عَلَى مَنْ سَيُولَدُ، وَيَصِحُّ عَلَى وَلَدِهِ، وَمَنْ يُولَدُ لَهُ، وَيَدْخُلُ الْحَمْلُ وَالْمَعْدُومُ تَبَعًا^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٤٥٨-٤٥٩): إِذَا مَاتَ مُسْتَحِقُّ الْوَقْفِ وَهُوَ عَلَى بُطُونٍ، أَوْ مَاتَ إِمَامٌ مَسْجِدٍ أَوْ عَزَلُ، وَصَارَ الْوَقْفُ أَثْلًا، وَقَدْ أَدْرَكَ قَطْعُهُ عَادَةً كَالْحُورِ إِذَا أَتَى أَوْ أَنْ قَطْعِهِ، فَهُوَ لِلْمَيِّتِ وَالْمَعْرُولِ، وَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الْخَبَرَةِ، فَإِنْ تَرَكَ قَطْعُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ فزَادَ فَلَا قَرَبُ إِلَى الْفَهْمِ مَعَ الْإِشْكَالِ^[٤] أَنَّهُ يَقُومُ وَقْتُ الْمَوْتِ وَوَقْتُ الْقَطْعِ وَالزِّيَادَةُ نِصْفَانِ، كَمَا لَوْ أَخَّرَ الْمُشْتَرِي قَطْعَهُ، قَالَهُ شَيْخُنَا. اهـ (م. ق. ر.).

[١] وَقِيلَ: يَصِحُّ عَلَى أَحَدٍ هَذَيْنِ، وَيَخْرُجُ بِقُرْعَةٍ.

[٢] وَقِيلَ: يَصِحُّ عَلَى الْمُكَاتَبِ، وَاخْتَارَهُ الْحَارِثِيُّ^(١).

[٣] وَاخْتَارَ الْحَارِثِيُّ صِحَّةَ الْوَقْفِ عَلَى الْبَهِيمَةِ، وَيُنْفَقُ عَلَيْهَا^(٢).

[٤] أَقُولُ: قَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي (الْإِقْنَاعِ) وَأَنَّهُ إِمَّا أَنْ تُقَسَمَ الزِّيَادَةُ عَلَى قَدْرِ الْقِيَمَتَيْنِ، وَإِمَّا أَنْ يُعْطِيَ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ أَجْرَةَ الْأَرْضِ لِلْبَطْنِ الثَّانِي^(٣).

(١) انظر: الإنصاف (٧/٢٢).

(٢) انظر: الإنصاف (٧/٢٣).

(٣) الإقناع (٣/٢٤).

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَقِفَ نَاجِزًا، فَلَا يَصِحُّ مُوَقَّتًا وَلَا مُعَلَّقًا^[١] إِلَّا بِمَوْتٍ، وَإِذَا شَرَطَ أَنْ يَبِيعَهُ مَتَى شَاءَ أَوْ يَهَبَهُ أَوْ يَرْجِعَ فِيهِ - بَطَلَ الْوَقْفُ وَالشَّرْطُ قَالَهُ فِي (الشَّرْحِ).
 «لَا قَبُولُهُ» أَيُّ: قَبُولُ الْوَقْفِ، فَلَا يُشْتَرَطُ^[٢]، وَلَوْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ «وَلَا إِخْرَاجُهُ عَنْ يَدِهِ» لِأَنَّهُ إِزَالَةُ مِلْكٍ يَمْنَعُ الْبَيْعَ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ فِيهِ ذَلِكَ كَالْعِتَقِ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٤٦٠): قَالَ فِي (الْمُتَهَيِّ) وَ«شَرْحِهِ»: وَيَلْزَمُ الْوَقْفُ الْمُعَلَّقُ بِالْمَوْتِ مِنْ حِينِهِ، أَيُّ: حِينَ صُدُورِهِ. قَالَ الشَّيْخُ عُثْمَانُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِنْ قِيلَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُدَبَّرِ، مَعَ أَنَّ كِلَيْهِمَا تَعْلِيقٌ بِالْمَوْتِ، وَمَعَ ذَلِكَ التَّدْبِيرُ لَا يَلْزَمُ مِنْ حِينِهِ؟ قُلْنَا: قَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ إِلَى الْفَرْقِ^[٣] بِأَنَّ الْمُدَبَّرَ لَا يَتَقَلُّ الْمِلْكُ فِيهِ إِلَى آدَمِيٍّ، بِخِلَافِ الْوَقْفِ =

قَالَ شَارِحُهُ: وَالْأَوَّلُ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي بَيْعِ الْأَصُولِ وَالثَّمَارِ^(١).

[١] وَقِيلَ: يَصِحُّ الْوَقْفُ الْمُعَلَّقُ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَالْحَارِثِيُّ، وَصَاحِبُ الْفَاتِي^(٢)، وَابْنُ الْقَيِّمِ^(٣) وَهُوَ الصَّحِيحُ.

[٢] وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ، فَإِنْ رَدَّهُ بَطَلَ فِي حَقِّهِ، فَإِنْ ذَكَرَ لَهُ مَا لَا صُرْفَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا بَطَلَ الْوَقْفُ.

[٣] قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا عَسِرٌ جِدًّا^(٤). قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ، فَالْصَّوَابُ أَنَّ الْوَقْفَ الْمُعَلَّقَ بِالْمَوْتِ لَا يَنْفِذُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ فَأَقَلَّ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ نُلْزِمَهُ بِمَا لَمْ يَلْزَمْ فَتَنْفِذُهُ فِي الْحَالِ، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ.

(١) كشف القناع (٤/ ٢٨٦).

(٢) انظر: الإنصاف (٧/ ٢٣).

(٣) انظر: إعلام الموقعين (٤/ ١٤).

(٤) الإنصاف (٧/ ٢٥).

وَإِنْ وَقَفَ عَلَى عَبْدِهِ ثُمَّ الْمَسَاكِينَ صُرِفَ فِي الْحَالِ لَهُمْ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى جِهَةٍ
تَنْقَطِعُ كَأَوْلَادِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَالًا، أَوْ قَالَ: هَذَا وَقْفٌ^[١] وَلَمْ يُعَيِّنْ جِهَةً - صَحَّ،
وَصُرِفَ بَعْدَ أَوْلَادِهِ^[٢].....

= فَمِنْ جِئْنَاهُ؛ لِتَعْلُقِ حَقَّ الْآدَمِيِّ بِهِ، بِخِلَافِ التَّدْبِيرِ. اه (ع.ق). وَفِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ): وَأَمَّا
الْكَسْبُ وَنَحْوُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لِلْوَقْفِ وَوَرَثَتِهِ إِلَى الْمَوْتِ؛ لِقَوْلِ الْمَيْمُونِيِّ لِلْإِمَامِ: وَالْوَقْفُ إِنَّمَا
هُوَ شَيْءٌ وَقَفَهُ بَعْدَهُ، وَهُوَ مِلْكُهُ السَّاعَةِ. اه (خَطُّهُ).

[١] إِذَا قَالَ: «وَقَفْتُ» وَسَكَتَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَصْرِفًا، فَفِي (الْإِقْنَاعِ): لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ^(١)
وَالْمَذْهَبُ: يَصِحُّ، وَيُصْرَفُ إِلَى وَرَثَةِ الْوَاقِفِ كَالْمُنْقَطِعِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يُصْرَفُ فِي وُجُوهِ
الْبِرِّ وَالْحَيْرِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ^(٢) وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَصُرِفَ بَعْدَ أَوْلَادِهِ...» إلخ؛ وَيُسَمَّى هَذَا الْوَقْفَ الْمُنْقَطِعَ، وَفِيهِ
رَوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا مَا ذُكِرَ، وَهِيَ الْمَذْهَبُ. وَالثَّانِيَّةُ: يَعُودُ إِلَى وَرَثَةِ الْمُوقِفِ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ
رَجَبٍ فِي الْفَائِدَةِ النَّاسِعَةِ: وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ حَرْبٍ وَغَيْرِهِ، وَظَاهِرُ
كَلَامِهِ أَنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهِمْ إِرْثًا لَا وَقْفًا، وَبِهِ جَزَمَ الْحَلَّالُ فِي (الْجَامِعِ)^(٣) وَابْنُ أَبِي مُوسَى،
وَهَذَا مُنْزَلٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مِلْكٌ لِلْمُوقِفِ عَلَيْهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ^(٤) اه.
قُلْتُ: وَكَوْنُ الْوَقْفِ مِلْكًا لِلْمُوقِفِ عَلَيْهِ هُوَ الْمَذْهَبُ، فَيَكُونُ مُقْتَضَى قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ
أَنَّهُ يَكُونُ لَوَرَثَةِ الْمُوقِفِ عَلَيْهِ مِلْكًا، وَهُوَ خِلَافُ مَا صَرَّحُوا بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الإقناع (٦/٣).

(٢) انظر: المغني (٨/٢١٣).

(٣) الوقوف والرجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد (ص: ٤٤).

(٤) قواعد ابن رجب (ص: ٤٢٨).

لِوَرَثَةِ الْوَاقِفِ^[١] نَسَبًا عَلَى قَدَرِ إِرْثِهِمْ^[٢] وَقَفًّا عَلَيْهِمْ^(١)؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢ / ٤٦١): قَوْلُهُ: «عَلَى قَدَرِ إِرْثِهِمْ وَقَفًّا عَلَيْهِمْ» وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى^[٢]: يَكُونُ مِلْكًا، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذَا أَصَحُّ وَأَشْبَهُ بِكَلَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اهـ (خَطُّهُ) قَالَ فِي (الْمُغْنِي): وَعَنْهُ يُصْرَفُ إِلَى الْمَسَاكِينِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ؛ لِأَنَّهُ مَصْرَفُ الصَّدَقَاتِ، وَحُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْكُفَّارَاتِ وَنَحْوِهَا، فَإِذَا وَجَدْتَ صَدَقَةً غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ الْمَصْرِفِ انْصَرَفَتْ إِلَيْهِمْ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَقْرَبُ الْأَقْوَالِ فِيهِ: صَرَفُهُ إِلَى الْمَسَاكِينِ، فَإِنْ كَانَ فِي وَرَثَةِ الْوَاقِفِ مَسَاكِينٌ كَانُوا أَوْلَى بِهِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ. اهـ (خَطُّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى).

[١] قَوْلُهُ: «لِوَرَثَةِ الْوَاقِفِ» أَيُّ: حِينَ الْإِقْرَاضِ، كَمَا يُعْلَمُ مِنَ (الرَّعَايَةِ). اهـ (ش. ت.).

[٢] قَوْلُهُ: «عَلَى قَدَرِ إِرْثِهِمْ» قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهُوَ لَوْ وَقَفَ عَلَى أَقَارِبِهِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَخْصِصٌ وَتَفْضِيلٌ، وَقَدْ قَالُوا هُنَا: إِنَّمَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْأَقَارِبِ وَقَفًّا. اهـ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): فَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ مَالَ إِلَى عَدَمِ الْمَفَاضَلَةِ، وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ. قَالَ فِي (الْفَائِقِ): وَعَنْهُ فِي أَقَارِبِهِ ذَكَرَهُمْ وَأَنْشَأَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، وَيَخْتَصُّ بِهِ الْوَارِثُ^(١). اهـ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى...» إلخ؛ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: إِنْ رَجَعَ إِلَى الْوَرَثَةِ كَانَ مِلْكًا بِخِلَافِ الْعَصَبَةِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَهَذَا أَصَحُّ وَأَشْبَهُ بِكَلَامِ أَحْمَدَ^(٢). اهـ. وَذَلِكَ أَنَّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ رِوَايَتَيْنِ:
إِحْدَاهُمَا: يَعُودُ لِلْوَرَثَةِ.

(١) الْإِنْصَافُ (٧ / ٣٠).

(٢) الْاِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٥٠٧).

لِأَنَّ الْوَقْفَ مَضْرِفُهُ الْبِرُّ، وَأَقَارِبُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِبِرِّهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فَعَلَى الْمَسَاكِينِ^(١).

وَالثَّانِيَّةُ: إِلَى الْعَصْبَةِ. وَعَلَيْهِمَا: هَلْ يَعُودُ مِلْكًا أَوْ وَقْفًا؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى فَصَّلَ فَقَالَ: إِنْ قُلْنَا بِعَوْدِهِ إِلَى الْوَرَثَةِ فَإِنَّهُ مِلْكٌ، وَإِنْ قُلْنَا بِعَوْدِهِ إِلَى الْعَصْبَةِ فَإِنَّهُ وَقْفٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْوَرَثَةِ كَانَ سَبَبُهُ الْإِرْثَ، وَالْوَارِثُ مَالِكٌ^(٢) وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقِيلَ: يُضْرَفُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ لِصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِعَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ، وَقَطَعَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ، وَصَاحِبُ (الْمُحَرَّرِ)^(٢) وَغَيْرُهُمَا. اهـ (إِنْصَافٌ)^(٣).



(١) انظر: الإنصاف (٣١ / ٧).

(٢) المحرر (٣٦٩ / ١).

(٣) الإنصاف (٣٢ / ٧).

فصل

«وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ» لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَفَ وَقَفًا وَشَرَطَ فِيهِ شُرُوطًا، وَلَوْ لَمْ يَجِبِ اتِّبَاعُ شَرْطِهِ لَمْ يَكُنْ فِي اسْتِثْنَائِهِ فَائِدَةٌ.

«فِي جَمْعٍ» بَأَنْ يَقِفَ عَلَى أَوْلَادِهِ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ، وَنَسْلِهِ، وَعَقِبِهِ «وَتَقْدِيمِ» بَأَنْ يَقِفَ عَلَى أَوْلَادِهِ، مَثَلًا يُقَدِّمُ الْأَفْقَهَ، أَوِ الْأَذِينَ، أَوِ الْمَرِيضَ وَنَحْوَهُ «وَضِدِّ ذَلِكَ» فَضِدُّ الْجَمْعِ الْإِفْرَادُ، بَأَنْ يَقِفَ عَلَى وَلَدِهِ زَيْدٍ، ثُمَّ أَوْلَادِهِ، وَضِدُّ التَّقْدِيمِ التَّأْخِيرُ، بَأَنْ يَقِفَ عَلَى وَلَدِ فُلَانٍ بَعْدَ بَنِي فُلَانٍ.

«واعتبارِ وصفِ وعدمِهِ» بَأَنْ يَقُولَ: عَلَى أَوْلَادِهِ الْفُقَهَاءَ، فَيَخْتَصُّ بِهِمْ، أَوْ يُطْلَقَ فَيُعَمِّمُهُمْ وَغَيْرُهُمْ «وَالترتيبِ» بَأَنْ يَقُولَ: عَلَى أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ، «وَنَظَرٍ» بَأَنْ يَقُولَ: النَّاطِرُ فُلَانٌ، فَإِنْ مَاتَ فُلَانٌ؛ لِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ وَفَقَهُ إِلَى حَفْصَةَ، تَلِيَهُ مَا عَاشَتْ، ثُمَّ يَلِيهِ ذُو الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا.

«وغير ذلك» كَشَرْطِ أَنْ لَا يُوجَرَ، أَوْ قَدْرِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ، أَوْ أَنْ لَا يَنْزَلَ فِيهِ فَاسِقٌ أَوْ شَرِيرٌ أَوْ مُتَجَوِّهٌ وَنَحْوُهُ، وَإِنْ نَزَلَ مُسْتَحِقٌّ تَنْزِيلًا شَرْعِيًّا لَمْ يَجْزِ صَرْفُهُ بِلَا مُوجِبٍ شَرْعِيٍّ.

«فَإِنْ أَطْلَقَ» فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ «وَلَمْ يَشْتَرِطْ» وَصَفًا «اسْتَوَى الْغَنِيُّ وَالذَّكَرُ وَضِدُّهُمَا» ^(١) أَيِ الْفَقِيرِ وَالْأُنْثَى؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٤٦٨-٤٦٩): قَوْلُهُ: «فَإِنْ أَطْلَقَ وَلَمْ يُشْتَرِطْ اسْتَوَى الْغَنِيُّ وَالذَّكَرُ..» إلخ؛ لَكِنْ لَوْ جُهِلَ شَرْطُهُ، فَقَالَ فِي (الْمُنْتَهَى): وَلَوْ جُهِلَ شَرْطُهُ =

لِعَدَمِ مَا يَقْتَضِي التَّخْصِصَ «وَالنَّظَرُ» فِيمَا إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ النَّظَرُ لِأَحَدٍ، أَوْ شَرَطَ لِإِنْسَانٍ وَمَاتَ فَالنَّظَرُ «لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ» الْمُعَيَّنُ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ وَغَلَّتْهُ لَهُ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا اسْتَقَلَّ بِهِ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدَرِ حِصَصِهِمْ^(١)، وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ نَحْوَهُ قَامَ وَلِيُّهُ مَقَامَهُ فِيهِ.

= عُمِلَ بِعَادَةِ جَارِيَةٍ، ثُمَّ عُرِفَ^(٢) قَالَ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ): الْعَادَةُ الْمُسْتَمِرَّةُ وَالْعُرْفُ الْمُسْتَقَرُّ فِي الْوَقْفِ يَدُلُّ عَلَى شَرْطِ الْوَاقِفِ أَكْثَرَ مِمَّا يَدُلُّ لَفْظُ الْإِسْتِفَاضَةِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعَادَةَ الْمُسْتَمِرَّةَ تَدُلُّ عَلَى شَرْطِ الْوَاقِفِ، يَعْنِي لَوْ اسْتَمَرَ الْوَقْفُ عَلَى أَمْرِ مِنْ تَفَرُّقَةٍ أَوْ تَفَاضُلٍ أَوْ تَسْوِيَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَمْ يُعْلَمْ شَرْطُ الْوَاقِفِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِي الْوَقْفِ وَأَنَّهُ شَرْطُهُ.

الثَّانِي: الْعُرْفُ يَدُلُّ عَلَى شَرْطِ الْوَاقِفِ، يَعْنِي لَوْ كَانَ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْبَلَدِ -أَيَّ: بَلَدِ الْوَاقِفِ- لَفْظٌ مُسْتَعْمَلٌ لَشَيْءٍ فَوُجِدَ فِي لَفْظِ وَاقِفٍ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ دَلٌّ الْعُرْفُ عَلَى أَنَّهُ مُرَادُ الْوَاقِفِ، وَأَنَّهُ الشَّرْطُ الَّذِي شَرَطَ.

الثَّالِثُ: الْإِسْتِفَاضَةُ تَدُلُّ عَلَى شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَأَنَّهَا دُونَ الْعَادَةِ. اهـ.

[١] أَيَّ: كُلُّ يَنْظُرُ عَلَى حِصَّتِهِ، كَمَا فِي (الِإِقْنَاعِ) وَ(شَرْحِهِ)^(١).

[٢] وَفِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) عَنِ الْحَارِثِيِّ أَنَّهُ يُعْمَلُ بِصَرْفٍ مَنْ تَقَدَّمَ مِمَّنْ يُوثَقُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَرْجَحُ مِمَّا عَدَاهُ^(٢) اهـ.

(١) كشف القناع (٤/٢٦٨).

(٢) كشف القناع (٤/٢٦٠).

وَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى مَسْجِدٍ، أَوْ مَنْ لَا يُمَكِّنُ حَضْرَهُمْ كَالْمَسَاكِينِ فَلِلْحَاكِمِ
وَلَهُ أَنْ يَسْتَنْبِ فِيهِ.

«وَإِنْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ» أَوْ أَوْلَادِهِ «أَوْ وَلَدٍ غَيْرِهِ ثُمَّ عَلَى الْمَسَاكِينِ فَهُوَ لَوْلَدِهِ»
الْمَوْجُودِ حِينَ الْوَقْفِ «الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ» وَالْحَنَاثِي؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَشْمَلُهُمْ «بِالسَّوِيَّةِ»
لِأَنَّهُ شَرَكٌ بَيْنَهُمْ، وَإِطْلَاقُهَا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ لَهُمْ بَشْيٌ.

وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمُ الْوَلَدُ الْمَنْفِيُّ بِاللَّعَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَلَدَهُ «ثُمَّ» بَعْدَ أَوْلَادِهِ
لِـ«وَلَدِ بَنِيهِ»^[١] وَإِنْ سَفَلُوا؛ لِأَنَّهُ وَلَدُهُ، وَيَسْتَحِقُّونَهُ مُرْتَبًا وَجِدُوا حِينَ الْوَقْفِ أَوْ لَا.

«دُونِ» وَلَدِ «بَنَاتِهِ» فَلَا يَدْخُلُ وَلَدُ الْبَنَاتِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ إِلَّا بِنَصِّ
أَوْ قَرِينَةٍ؛ لِعَدَمِ دُخُولِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

«كَمَا لَوْ قَالَ: عَلَى وَلَدٍ وَلَدِهِ، وَذُرِّيَّتِهِ لَصُلْبِهِ» أَوْ عَقِبِهِ، أَوْ نَسْلِهِ، فَيَدْخُلُ وَلَدُ
الْبَنِينَ، وَجِدُوا حَالَةَ الْوَقْفِ أَوْ لَا، دُونَ وَلَدِ الْبَنَاتِ إِلَّا بِنَصِّ أَوْ قَرِينَةٍ.

وَالْعَطْفُ بِثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْبَطْنُ الثَّانِي شَيْئًا حَتَّى يَنْقَرِضَ الْأَوَّلُ،
إِلَّا أَنْ يَقُولَ: مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لَوْلَدِهِ، وَالْعَطْفُ بِالْوَاوِ لِلتَّشْرِيكِ.

«وَلَوْ قَالَ: عَلَى بَنِيهِ، أَوْ: بَنِي فَلَانٍ - اخْتَصَّ بِذُكُورِهِمْ» لِأَنَّ لَفْظَ الْبَنِينَ وَضَعَ
لِذَلِكَ حَقِيقَةً، قَالَ تَعَالَى ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩].....

[١] ظَاهِرُهُ: حَتَّى أَوْلَادِ الْبَنِينَ الَّذِينَ حَدَّثُوا أَوْ لَمْ يَسْتَحِقُّ آبَاؤُهُمْ، وَصَرَّحَ فِي
(الغَايَةِ) بِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا أَوْلَادُ الْأَبْنَاءِ الْمَوْجُودِينَ حَالَ الْوَقْفِ، وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ،
وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: لَوْ قَالَ: «هَذَا وَقْفٌ عَلَى وَلَدِي فَلَانٌ وَفُلَانٌ، وَعَلَى وَلَدِ وَلَدِي» كَانَ
الْوَقْفُ عَلَى الْمُسَمَّيْنِ وَأَوْلَادِهِمَا وَأَوْلَادِ الثَّالِثِ. اهـ.

«إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَبِيلَةً» كَبَنِي هَاشِمٍ، وَتَمِيمٍ، وَقُضَاعَةَ «فَيَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ» لِأَنَّ اسْمَ الْقَبِيلَةِ يَشْمَلُ ذَكَرَهَا وَأُنْثَاهَا «دُونَ أَوْلَادِهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ» لِأَنَّهُمْ لَا يَتَنَسَّبُونَ إِلَى الْقَبِيلَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا.

«وَالْقَرَابَةُ» إِذَا وَقَفَ عَلَى قَرَابَتِهِ أَوْ قَرَابَةِ زَيْدٍ «وَأَهْلُ بَيْتِهِ، وَقَوْمُهُ» وَنَسَبَاؤُهُ «يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى مِنْ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَبِيهِ وَ» أَوْلَادِ «جَدِّهِ وَ» أَوْلَادِ «جَدِّ أَبِيهِ» فَقَطْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُجَاوِزْ بَنِي هَاشِمٍ بِسَهْمِ ذَوِي الْقُرْبَى، وَلَمْ يُعْطِ قَرَابَةَ أُمِّهِ وَهُمْ بَنُو زُهْرَةَ شَيْئًا، وَيَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، وَالْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ، وَالْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ، وَالْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ لَشُمُولِ اللَّفْظِ لَهُمْ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمْ مَنْ يُخَالِفُ دِينَهُ.

وَإِنْ وَقَفَ عَلَى ذَوِي رَحِمِهِ شَمِلَ كُلَّ قَرَابَةٍ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْآبَاءِ، وَالْأُمَّهَاتِ، وَالْأَوْلَادِ؛ لِأَنَّ الرَّحِمَ يَشْمَلُهُمْ، وَالْمَوَالِي يَتَنَاوَلُ الْمَوْلَى مِنْ فَوْقُ وَأَسْفَلَ.

«وَإِنْ وَجَدْتَ قَرِينَةً تَقْتَضِي إِرَادَةَ الْإِنَاثِ أَوْ» تَقْتَضِي «حِرْمَانَهُنَّ عَمَلُ جِهًا» أَيُّ: بِالْقَرِينَةِ؛ لِأَنَّ دَلَالَتَهَا كَدَلَالَةِ اللَّفْظِ. «وَإِذَا وَقَفَ عَلَى جَمَاعَةٍ يُمَكِّنُ حَضْرَهُمْ» كَأَوْلَادِهِ، أَوْ أَوْلَادِ زَيْدٍ وَلَيْسُوا قَبِيلَةً «وَجَبَ تَعْمِيمُهُمْ وَالتَّسَاوِي»^[١] بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَقَدْ أُمَكِّنَ الْوَفَاءُ بِهِ، فَوَجَبَ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ.

[١] وَقَالَ فِي (الْفَائِقِ): يَحْتَمِلُ جَوَازُ الْمَفَاضَلَةِ فِيمَا يُقْصَدُ فِيهِ تَمْيِيزٌ، كَالْوَقْفِ عَلَى

الْفُقَهَاءِ.

قُلْتُ: وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ. وَقَالَ الْحَارِثِيُّ: الْأَوَّلَى جَوَازُ التَّفْضِيلِ لِلْحَاجَةِ. أَهْ مُلَخَّصًا فِي (الْإِنْصَافِ)^(١).

فَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ فِي ابْتِدَائِهِ عَلَى مَنْ يُمَكِّنُ اسْتِيعَابُهُ فَصَارَ مِمَّنْ لَا يُمَكِّنُ اسْتِيعَابُهُ، كَوَقْفِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَجَبَ تَعْمِيمُ مَنْ أُمَكَّنَ مِنْهُمْ، وَالتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ.

«وَالْأَلَا» يُمَكِّنُ حَضْرَهُمْ وَاسْتِيعَابَهُمْ، كَبَنِي هَاشِمٍ وَتَمِيمٍ - لَمْ يَجِبْ تَعْمِيمُهُمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ وَ«جَازَ التَّفْضِيلُ» لِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ حِرْمَانُهُ جَازَ تَفْضِيلُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ «وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمْ» لِأَنَّ مَقْصُودَ الْوَاقِفِ بِرُذَلِكَ الْجِنْسِ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالذَّفْعِ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَإِنْ وَقَفَ مَدْرَسَةً أَوْ رِبَاطًا وَنَحْوَهُمَا عَلَى طَائِفَةٍ اخْتُصَّتْ بِهِمْ، وَإِنْ عَيَّنَ إِمَامًا وَنَحْوَهُ تَعَيَّنَ، وَالْوَصِيَّةُ فِي ذَلِكَ كَالْوَقْفِ.



فصل

«وَالْوَقْفُ عَقْدٌ لَا زِمَ» بِمَجَرَّدِ الْقَوْلِ، وَإِنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ حَاكِمٌ كَالْعَتَقِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُوهَبُ، وَلَا يُورَثُ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فـ «لَا يَجُوزُ فَسْخُحُ» بِإِقَالَةٍ وَلَا غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ مُؤَبَّدٌ «وَلَا يُبَاعُ» وَلَا يُنَاقَلُ بِهِ^(١) «إِلَّا أَنْ تَتَعَطَّلَ مَنَافِعُهُ» بِالْكُلِّيَّةِ كَدَارٍ انْهَدَمَتْ، أَوْ أَرْضٍ خَرِبَتْ، وَعَادَتْ مَوَاتَا،.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/٤٧٨): قَوْلُهُ: «وَلَا يُنَاقَلُ بِهِ» وَالْمَنَاقَلَةُ: إِبْدَالُهُ وَلَوْ بِخَيْرٍ مِنْهُ نَصًّا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا». وَقَدْ صَنَّفَ الشَّيْخُ يُوسُفُ الْمُرْدَاوِيُّ كِتَابًا لَطِيفًا فِي رَدِّ الْمَنَاقَلَةِ فِي الْوَقْفِ، وَأَجَادَ وَأَفَادَ، قَالَ الشَّيْخُ (م.ص). قَالَ فِي (الْفُرُوع): وَجَوَزَهُمَا شَيْخُنَا^(١) لِلْمَصْلَحَةِ، وَذَكَرَهُ وَجْهًا فِي الْمَنَاقَلَةِ. وَأَوَمَّا إِلَيْهِ أَحْمَدُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- نَقَلَ صَالِحُ نَقْلِ الْمَسْجِدِ لِمَنْفَعَةِ النَّاسِ. اهـ (ح.ش) مُتَّهَى.

[١] قَالَ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ): وَجَوَزَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ تَغْيِيرَ الْوَقْفِ لِلْمَصْلَحَةِ، كَجَعْلِ الدَّارِ حَوَانِيتَ، وَالْحُكُورَةِ الْمَشْهُورَةِ^(١) اهـ. قَالَ ابْنُ قُنْدُسٍ: يُرِيدُ بِهَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَوْقَافِ كَانَتْ بَسَاتِينَ فَأَحْكَرُوهَا، وَجُعِلَتْ بَيُوتًا وَحَوَانِيتَ، وَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ الْأَعْيَانُ. وَمِنْ ذَلِكَ وَقْفُ الْمِسْمَارِيَّةِ بِالشَّامِ، كَانَتْ بَسَاتِينَ فَأَحْكَرُوهَا، عُمِلَتْ بَيُوتًا وَحَوَانِيتَ، وَلَمْ يُنْكَرْهُ عُلَمَاءُ ذَلِكَ الزَّمَانِ، قَالَ ابْنُ قُنْدُسٍ^(٢). اهـ مِنْ هَامِشِ نُسخَةِ (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) الْخَطِّيَّةِ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥١٤).

(٢) حاشية ابن قندس على الفروع (٧/٣٨٥).

وَلَمْ تُمَكِّنْ عِمَارَتَهَا فَيْبَاعُ؛ لِمَا رُوِيَ «أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَى سَعْدٍ -لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ الَّذِي بِالْكُوفَةِ نُقِبَ- أَنْ انْقِلِ الْمَسْجِدَ الَّذِي بِالتَّمَارِينِ، وَاجْعَلْ بَيْتَ الْمَالِ فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ لَنْ يَزَالَ فِي الْمَسْجِدِ مُصَلًّا» وَكَانَ هَذَا بِمَشْهَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَظْهَرْ خِلَافُهُ، فَكَانَ كَالِإِجْمَاعِ. وَلَوْ شَرَطَ الْوَاقِفُ أَنْ لَا يُبَاعَ إِذَنْ فَفَاسِدٌ^(١).

«وَيُصْرَفُ ثَمَنُهُ فِي مِثْلِهِ» لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ مِثْلُهُ فِي بَعْضِ مِثْلِهِ، وَيَصِيرُ وَقْفًا بِمَجَرَّدِ الشَّرَاءِ، وَكَذَا فَرَسٌ حَبِيسٌ لَا يَصْلُحُ لِعَزْوٍ. «وَلَوْ أَنَّهُ» أَيِ الْوَاقِفِ «مَسْجِدٌ» وَلَمْ يُتَنَفَّعْ بِهِ فِي مَوْضِعِهِ فَيُبَاعَ إِذَا خَرِبَتْ مَحَلَّتُهُ «وَاللَّهُ» أَيِ: وَيَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِ آلِيهِ، وَصَرَفُهَا فِي عِمَارَتِهِ «وَمَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ» مِنْ حُصْرِهِ، وَزَيْتِهِ، وَنَفَقَتِهِ وَنَحْوِهَا «جَازَ صَرْفُهُ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ»

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٤٨٠-٤٨١): قَالَ فِي (الْمُتَهَيِّ) وَ(شَرْحِهِ): وَيُنْفَقُ عَلَى مَوْقُوفٍ ذِي رُوحٍ مَا عَيْنٌ وَاقِفٌ، فَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ بِهِ فَمِنْ غَلَّتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَلَّةٌ لِيُضْعَفَ وَنَحْوُهُ، فَتَنَفَقَتُهُ عَلَى مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ مُعَيَّنٌ، فَإِنْ تَعَدَّرَ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لِعَجْزٍ أَوْ غَيْبَةٍ وَنَحْوِهَا بَيْعَ الْمَوْقُوفِ، وَصُرِفَ ثَمَنُهُ فِي عَيْنٍ مِثْلِهِ تَكُونُ وَقْفًا لِمَحَلِّ الصَّرُورَةِ، فَإِنْ أُمِكنَ إِيجَارُهُ كَعَبْدٍ وَفَرَسٍ، أَوْ جَرَّ مُدَّةً بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ، وَنَفَقَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، كَالْفُقَرَاءِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ بَيْعُ... إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَجِبُ عِمَارَةُ الْوَاقِفِ بِحَسَبِ الْبُطُونِ. قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو بَطِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَيِ: يَسْتَدَانِ عَلَيْهِ، وَيُورَّعُ عَلَى الْبُطُونِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا. وَقَالَ أَيُّضًا: قَوْلُهُ: وَصُرِفَ ثَمَنُهُ فِي عَيْنٍ مِثْلِهِ، لَعَلَّ الْمُرَادَ^١: عَيْنٌ لَا تَحْتَاجُ لِنَفَقَةٍ. اهـ.

لِأَنَّهُ انْتِفَاعٌ بِهِ فِي جِنْسٍ مَا وَقَفَ لَهُ «وَالصَّدَقَةُ بِهِ عَلَى فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ» لِأَنَّ شَيْبَةَ بَنَ عُثْمَانَ الْحَجَبِيِّ كَانَ يَتَصَدَّقُ بِخُلُقَانِ الْكَعْبَةِ.

وَرَوَى الْحَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ عَائِشَةَ أَمَرَتْهُ بِذَلِكَ؛ وَلِأَنَّهُ مَالُ اللَّهِ تَعَالَى، لَمْ يَنْبَغَ لَهُ مَصْرُفٌ فَصُرِفَ إِلَى الْمَسَاكِينِ، وَفَضْلُ مَوْقُوفٍ عَلَى مُعَيَّنٍ اسْتِحْقَاقُهُ مُقَدَّرٌ - يَتَعَيَّنُ إِرْصَادُهُ، وَنَصٌّ فِيْمَنْ وَقَفَ عَلَى قَنْطَرَةٍ فَانْحَرَفَ الْمَاءُ: يُرْصَدُ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى ثَغْرِ فَاخْتَلَّ صُرِفَ فِي ثَغْرِ مِثْلِهِ، وَعَلَى قِيَاسِهِ مَسْجِدٌ، وَرِبَاطٌ، وَنَحْوُهُمَا، وَلَا يَجُوزُ غَرْسُ شَجَرَةٍ، وَلَا حَفْرُ بَيْتٍ بِالْمَسْجِدِ، وَإِذَا غَرَسَ النَّاطِرُ أَوْ بَنَى فِي الْوَقْفِ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ، أَوْ مِنْ مَالِهِ وَتَوَاهُ لِلْوَقْفِ فَلِلْوَقْفِ.

قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ فِي غَرْسِ أَجْنَبِيٍّ أَنَّهُ لِلْوَقْفِ بِنَيْتِهِ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢/ ٤٨٥): قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ:

[١] تَتِمَّةٌ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى الْوَقْفِ: اَعْلَمْ أَنَّ الْوَاقِفَ إِمَّا أَنْ يُعَيَّنَ جِهَةً مَصْرُفِهِ أَوْ لَا، فَإِنْ عَيَّنَهَا عُمِلَ بِهَا، وَإِلَّا فِيمَا أَنْ يَكُونَ الْوَقْفُ ذَا رُوحٍ أَمْ لَا، فَإِنْ كَانَ ذَا رُوحٍ أُنفِقَ عَلَيْهِ مِنْ عُلَّتِهِ إِنْ كَانَتْ، وَإِلَّا فَعَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا، وَإِلَّا فَعَلَى بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ أَوْ جَرَّ بِقَدَرِ نَفَقَتِهِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ بَيْعَ وَصُرِفَ فِي مِثْلِهِ وَقَفًا. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا رُوحٍ لَمْ يَلْزَمْ تَعْمِيرُهُ إِلَّا بِشَرْطِ الْوَاقِفِ فَيَعْمَلُ بِقَوْلِهِ، فَإِنْ أَطْلَقَ التَّعْمِيرَ قُدِّمَ عَلَى أَرْبَابِ الْوُظَائِفِ، قَالَ الْمُنْتَقِ: مَا لَمْ يُفْضَ إِلَى تَعْطِيلِ مَصَالِحِهِ، فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا حَسَبَ الْإِمْكَانِ^(١). وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: يَجِبُ التَّعْمِيرُ بِحَسَبِ الْبُطُونِ وَلَوْ بِلا شَرْطٍ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: شرح منتهى الإرادات (٢/ ٤١٧).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٠٩).

الوقف إذا كان جزءاً مشاعاً كالرُّبْع والخُمُس مثلاً جاز أن يُقسَم، ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية. وأمّا إذا كان الوقف مُقدِّماً في غلّة هذا النخل فلا يُقسَم، إلّا أن يكون قسَمُ مُهاياةٍ غير لازم، كأن يكون: لهؤلاء ما فضل بعد الوقف من غلّة هذه السنّة مثلاً^١ ويكون للآخرين ما فضل عن السنّة بعدها، ولو طلب أحد الشُّركاء المساقاة عليه أُجيبوا، ويُقسَم ما فضل بعد الوقف على الورثة بحسب سهامهم.

[١] قوله: «كأن يكون: لهؤلاء ما فضل من غلّة هذه السنّة وللآخرين ما فضل بعدها» أقول: في هذا نظرٌ وعررٌ، فهو يُشبه المزارعة إذا قال: لك الثمرة هذه السنّة ولي السنّة الأخرى. لكن لو تقاسموا ذلك بالإنّفاع فلا بأس، كأن يسكن هؤلاء سنّة ويسكن الآخرون سنّة أخرى. والله أعلم.



بَابُ الْهِبَةِ وَالْعَطِيَّةِ

الهِبَةُ مِنْ هُبُوبِ الرِّيحِ، أَيُّ: مُرُورِهِ، يُقَالُ: وَهَبْتُ لَهُ شَيْئًا وَهَبًا، بِإِسْكَانِ
الْهَاءِ وَفَتْحِهَا، وَهَبَةً.

وَالِاتِّهَابُ قَبُولُ الْهِبَةِ، وَالِاسْتِيهَابُ سُؤَالُ الْهِبَةِ.

«وَالْعَطِيَّةُ» هُنَا الْهِبَةُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ.

«وَهِيَ التَّبَرُّعُ» مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ^[١] «بِتَمْلِيكَ مَالِهِ الْمَعْلُومِ الْمَوْجُودِ فِي حَيَاتِهِ
غَيْرِهِ» «مَفْعُولُ تَمْلِيكَ» بِمَا يُعَدُّ هِبَةً عُرْفًا، فَخَرَجَ بِ «التَّبَرُّعِ» عُقُودُ الْمُعَاوَضَاتِ كَالْبَيْعِ
وَالِإِجَارَةِ وَبِ «التَّمْلِيكِ» الْإِبَاحَةُ كَالْعَارِيَةِ وَبِ «الْمَالِ» نَحْوُ الْكَلْبِ^[٢] وَبِ «الْمَعْلُومِ»
الْمَجْهُولِ وَبِ «الْمَوْجُودِ»: الْمَعْدُومِ، فَلَا تَصِحُّ الْهِبَةُ فِيهَا وَبِ «الْحَيَاةِ» الْوَصِيَّةُ.

«وَإِنْ شَرَطَ» الْعَاقِدُ «فِيهَا عَوَضًا مَعْلُومًا فَ» هِيَ «بَيْعٌ» لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌَ بِعَوَضٍ
مَعْلُومٍ، وَيَتَّبْتُ الْخِيَارَ وَالشُّفْعَةَ، فَإِنْ كَانَ الْعَوَضُ مَجْهُولًا لَمْ تَصِحَّ، وَحُكْمُهَا
كَالْبَيْعِ الْفَاسِدِ، فَيَرُدُّهَا بَرِيَادَتِهَا مُطْلَقًا، وَإِنْ تَلَفَتْ رَدَّ قِيمَتِهَا.

[١] (●) لَوْ قَالَ: «مِنْ جَائِزِ التَّبَرُّعِ» لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ جَازَ تَصَرُّفُهُ

جَازَ تَبَرُّعُهُ.

[٢] وَسَيَأْتِي أَنَّ الْكَلْبَ الْمُبَاحَ اقْتِنَاؤُهُ تَصِحُّ هِبَتُهُ، وَلَكِنْ إِمَّا أَنْ الْمَاتِنَ جَرَى عَلَى

قَوْلَيْنِ، أَوْ أَنَّ مَعْنَى صِحَّةِ الْهِبَةِ فِيهِ هُوَ رَفْعُ الْيَدِ عَنْهُ، فَلَا تَتَّبْتُ لَهُ أَحْكَامُ الْهِبَةِ، وَهَذَا هُوَ
الْأَقْرَبُ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَهُ كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

وَالْهَبَةُ الْمُطْلَقَةُ لَا تَقْتَضِي عَوْضًا، سَوَاءٌ كَانَتْ لِمَثْلِهِ، أَوْ دُونَهُ، أَوْ أَعْلَى مِنْهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَرْطِ عَوْضٍ فَقَوْلُ مُنْكَرٍ بِيَمِينِهِ.

«وَلَا يَصِحُّ» أَنْ يَهَبَ «مَجْهُولًا»^[١] كَالْحَمَلِ فِي الْبَطْنِ، وَاللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ «إِلَّا مَا تَعَدَّرَ عِلْمُهُ» كَمَا لَوْ اخْتَلَطَ مَالُ اثْنَيْنِ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَمَيَّزُ، فَوَهَبَ أَحَدُهُمَا لِرَفِيقِهِ نَصِيْبَهُ مِنْهُ، فَيَصِحُّ لِلْحَاجَةِ كَالصُّلْحِ، وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا هِبَةً مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ كَالْأَبْقِ وَالشَّارِدِ.

«وَتَنْعَقِدُ»^[٢] الْهَبَةُ.....

[١] وَصَحَّحَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّهُ يَصِحُّ ذَلِكَ^(١) وَذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ اِحْتِمَالًا بِصِحَّتِهِ إِنْ كَانَ الْوَاهِبُ لَا يَجْهَلُهُ، وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ قَوِيٌّ جِدًّا، وَصَحَّحَ الشَّيْخُ أَيْضًا صِحَّةَ هِبَةِ الْمَعْدُومِ. وَقَالَ: إِنَّ اشْتِرَاطَ الْقُدْرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ هُنَا فِيهِ نَظَرٌ^(٢). قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

[٢] وَمَتَى انْعَقَدَتْ مَلَكَهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ، فَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهَا عَلَى الْمَذْهَبِ، ثُمَّ إِنْ رَجَعَ الْوَاهِبُ فَالظَّاهِرُ ثُبُوتُ الْبَدَلِ لَهُ، وَلَا يَرُدُّ التَّصَرُّفُ؛ لِصِحَّتِهِ. قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَمَى) عَنْ صِحَّةِ التَّصَرُّفِ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الْبَيْعُ بِخِيَارٍ لَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهِ، فَهُنَا أَوْلَى^(٣). وَقِيلَ: لَا تُمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ، فَلَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ قَبْلَهُ، وَقِيلَ: الْمَلِكُ مُرْتَبٌّ عَلَى الْقَبْضِ، فَإِنْ تَمَّ ثَبَتَ، وَتَبَيَّنَ صِحَّةُ التَّصَرُّفِ، وَإِلَّا فَلَا، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَامِدٍ^(٤). قَالَ فِي

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥١٥).

(٢) المختارات الجلية (ص: ٨٨) بتصرف.

(٣) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٤١٣).

(٤) انظر: المغني (١٤/ ١٤٣).

«بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ» بِأَنْ يَقُولَ: «وَهَبْتُكَ» أَوْ: «أَهْدَيْتُكَ» أَوْ: «أَعْطَيْتُكَ» فَيَقُولُ: «قَبِلْتُ» أَوْ: «رَضِيتُ» وَنَحْوُهُ.

«و» بِ«الْمُعَاطَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا» أَي: عَلَى الْهِبَةِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُهْدِي وَيُهْدَى إِلَيْهِ، وَيُعْطِي وَيُعْطَى، وَيُفَرِّقُ الصَّدَقَاتِ، وَيَأْمُرُ سُعَاتَهُ بِأَخْذِهَا وَتَفْرِيقِهَا، وَكَانَ أَصْحَابُهُ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ إِجَابٌ وَلَا قَبُولٌ، وَلَوْ كَانَ شَرْطًا لُنُقِلَ عَنْهُمْ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا أَوْ مَشْهُورًا.

«وَتَلَزَمَ بِالْقَبْضِ بِإِذْنِ وَاهِبٍ» لِمَا رَوَى مَالِكٌ، عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نَحَلَهَا جُذَاذَ عِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِهِ بِالْعَالِيَةِ، فَلَمَّا مَرَضَ قَالَ: يَا بُنَيَّةُ كُنْتُ نَحَلْتُكَ جُذَاذَ عِشْرِينَ وَسَقًا، وَلَوْ كُنْتُ حُزْتِيهِ أَوْ قَبْضَتِيهِ كَانَ لَكَ، فَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالٌ وَارِثٌ، فَاقْتَسَمُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى».

وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ نَحْوَهُ، وَلَمْ يُعْرِفْ لهُمَا فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفٌ.

«إِلَّا مَا كَانَ فِي يَدِ مُتَّهَبٍ» وَدِيعَةً، أَوْ غَضَبًا، أَوْ نَحْوَهُمَا؛ لِأَنَّ قَبْضَهُ مُسْتَدَامٌ، فَاعْنَى عَنِ الْإِبْتِدَاءِ.

«وَوَارِثُ الْوَاهِبِ» إِذَا مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ «يَقُومُ مَقَامَهُ» فِي الْإِذْنِ وَالرَّجُوعِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ يُؤْوِلُ إِلَى الزُّومِ، فَلَمْ يَنْفَسِخْ بِالْمَوْتِ، كَالْبَيْعِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ،

(شَرْحُ الْإِفْتِنَاعِ): وَهُوَ وَجْهٌ حَسَنٌ^(١) اهـ. قُلْتُ: وَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِجَابُ إِعْلَامِ مَنْ تَصَرَّفَ مَعَهُ بِالْحَالِ؛ لِيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ.

وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُتَّهَبِ، وَيَقْبَلُ وَيَقْبِضُ لِلصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ وَلِيَّهِ، وَمَا اتَّهَبَهُ عَبْدٌ غَيْرُ
مُكَاتَبٍ وَقَبْلَهُ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ، وَيَصِحُّ قَبُولُهُ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ.

«وَمَنْ أَتْرَأَ غَرِيمَهُ مِنْ دَيْنِهِ» وَلَوْ قَبَلَ وَجُوبِهِ «بِلَفْظِ الإِخْلَالِ، أَوْ الصَّدَقَةِ،
أَوْ الْهَبَةِ وَنَحْوِهَا» كَالِإِسْقَاطِ، أَوْ التَّرْكِ، أَوْ التَّمْلِيكِ، أَوْ الْعَفْوِ «بَرَأَتْ ذِمَّتُهُ، وَلَوْ»
رَدَّهُ وَ«لَمْ يَقْبَلْ» لِأَنَّهُ إِسْقَاطُ حَقٍّ، فَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى الْقَبُولِ كَالْعِتْقِ، وَلَوْ كَانَ الْمُبْرَأُ
مِنْهُ مَجْهُولًا.

لَكِنْ لَوْ جَهْلُهُ رَبُّهُ، وَكَتَمَهُ الْمَدِينُ خَوْفًا مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ لَمْ يُبْرِئْهُ - لَمْ تَصِحَّ
الْبَرَاءَةُ، وَلَوْ أَتْرَأَ أَحَدٌ غَرِيمَهُ أَوْ مِنْ أَحَدٍ دَيْنِيهِ لَمْ تَصِحَّ؛ لِإِبْهَامِ الْمَحِلِّ.

«وَتَجُوزُ هِبَةُ كُلِّ عَيْنٍ تُبَاعُ» وَهِبَةُ جُزْءٍ مُشَاعٍ مِنْهَا إِذَا كَانَ مَعْلُومًا «و» هِبَةُ
«كُلِّ يُقْتَنَى» وَنَجَاسَةِ يُبَاحُ نَفْعُهَا كَالْوَصِيَّةِ، وَلَا تَصِحُّ مُعَلَّقَةً وَلَا مُوقَّتَةً إِلَّا نَحْوُ:
جَعَلْتُهَا لَكَ عُمْرَكَ، أَوْ: حَيَاتَكَ، أَوْ: عُمْرِي؛ أَوْ: مَا بَقِيَتْ - فَتَصِحَّ، وَتَكُونُ
لِمَوْهُوبٍ لَهُ وَلِوَرَثَتِهِ بَعْدَهُ.

وَإِنْ قَالَ: سُكْنَاهُ لَكَ عُمْرَكَ، أَوْ غَلَّتُهُ، أَوْ: خِدْمَتُهُ لَكَ، أَوْ: مَنَحْتُكَ - فَعَارِيَةٌ؛
لِأَنَّهَا هِبَةُ الْمَنَافِعِ.

وَمَنْ بَاعَ أَوْ وَهَبَ فَاسِدًا ثُمَّ تَصَرَّفَ فِي الْعَيْنِ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ - صَحَّ الثَّانِي؛
لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِهِ.



فصل

«يَجِبُ التَّعْدِيلُ فِي عَطِيَّتِهِ أَوْ لَادِهِ بِقَدْرِ إِرْثِهِمْ» لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ؛ اقْتِدَاءً بِقِسْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقِيَاسًا لِحَالِ الْحَيَاةِ عَلَى حَالِ الْمَوْتِ، قَالَ عَطَاءٌ: مَا كَانُوا يَقْسِمُونَ إِلَّا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى. وَسَائِرُ الْأَقَارِبِ فِي ذَلِكَ كَالْأَوْلَادِ.

«فَإِنْ فَضَلَ بَعْضُهُمْ» بِأَنْ أَعْطَاهُ فَوْقَ إِرْثِهِ أَوْ خَصَّهُ «سَوَى» وَجُوبًا «بِرُجُوعٍ» حَيْثُ أُمِكْنَ «أَوْ زِيَادَةٍ» لِمَفْضُولٍ لِيُسَاوِيَ الْفَاضِلَ، أَوْ إِعْطَاءٍ لِيَسْتَوُوا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، مُخْتَصَرًا.

وَتَحَرَّمَ الشَّهَادَةُ عَلَى التَّخْصِيسِ، أَوْ التَّفْضِيلِ؛ تَحْمُلًا وَأَدَاءً إِنْ عَلِمَ، وَكَذَا كُلُّ عَقْدٍ فَاسِدٍ عِنْدَهُ، مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

«فَإِنْ مَاتَ» الْوَاهِبَ «قَبْلَهُ» أَيُّ: قَبْلَ الرُّجُوعِ أَوْ الزِّيَادَةِ «ثَبَّتَ» لِلْمُعْطَى، فَلَيْسَ لِبَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ الرُّجُوعُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِمَرَضٍ الْمَوْتِ فَيَقِفُ عَلَى إِجَارَةِ الْبَاقِينَ. «وَلَا يَجُوزُ لَوَاهِبٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَّتِهِ اللَّازِمَةِ» لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«إِلَّا الْأَبَ» فَلَهُ الرُّجُوعُ، قَصْدَ التَّسْوِيَةِ أَوْ لَا، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ فَيَرْجِعُ فِيهَا، إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ» رَوَاهُ الْحُمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلَا يَمْنَعُ الرُّجُوعُ نَقْصُ الْعَيْنِ أَوْ تَلَفُ بَعْضِهَا، أَوْ زِيَادَةُ مُنْفَصِلَةٍ، وَيَمْنَعُهُ زِيَادَةُ مُتَّصِلَةٍ، وَبَيْعُهُ، وَهَبُّهُ، وَرَهْنُهُ، مَا لَمْ يَنْفَكْ.

«وَلَهُ» أَي: لِأَبٍ حُرٍّ «أَنْ يَأْخُذَ وَيَتَمَلَّكَ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَلَا يَحْتَاجُهُ»
لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ، وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ»
رَوَاهُ سَعِيدٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

وَسَوَاءٌ كَانَ الْوَالِدُ مُحْتَاجًا أَوْ لَا، وَسَوَاءٌ كَانَ الْوَلَدُ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ مَا يَضُرُّ بِالْوَلَدِ، أَوْ تَعَلَّقَتْ بِهِ حَاجَتُهُ، وَلَا مَا يُعْطِيهِ
وَلَدًا آخَرَ، وَلَا فِي مَرَضٍ مَوْتٍ أَحَدِهِمَا الْمَخُوفِ.

«فَإِنْ تَصَرَّفَ» وَالِدُهُ «فِي مَالِهِ» قَبْلَ تَمَلُّكِهِ وَقَبْضِهِ «وَلَوْ فِيمَا وَهَبَهُ لَهُ» أَي:
لِوَلَدِهِ وَأَقْبَضَهُ إِيَّاهُ «بِبَيْعٍ» أَوْ هِبَةٍ «أَوْ عَتَقٍ أَوْ إِبْرَاءٍ» غَرِيمٍ وَلَدِهِ مِنْ دَيْنِهِ - لَمْ يَصَحَّ
تَصَرُّفُهُ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْوَلَدِ عَلَى مَالِ نَفْسِهِ تَامٌ، فَيَصَحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ. وَلَوْ كَانَ لِلْغَيْرِ
أَوْ مُشْتَرَكًا لَمْ يَجُزْ.

«أَوْ أَرَادَ أَخْذَهُ» أَي: أَرَادَ الْوَالِدُ أَخْذَ مَا وَهَبَهُ لِوَلَدِهِ «قَبْلَ رُجُوعِهِ» فِي هِبَتِهِ
بِالْقَوْلِ، كَرَجَعْتُ فِيهَا «أَوْ» أَرَادَ أَخْذَ مَالٍ وَلَدِهِ قَبْلَ «تَمَلُّكِهِ بِقَوْلٍ أَوْ نِيَّةٍ، وَقَبْضٍ
مُعْتَبَرٍ - لَمْ يَصَحَّ» تَصَرُّفُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِالْقَبْضِ مَعَ الْقَوْلِ أَوْ النِّيَّةِ، فَلَا يَنْفُذُ
تَصَرُّفُهُ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ «بَلْ بَعْدَهُ» أَي: بَعْدَ الْقَبْضِ الْمُعْتَبَرِ مَعَ الْقَوْلِ أَوْ النِّيَّةِ؛
لِصَيُورَتِهِ مِلْكًا لَهُ بِذَلِكَ، وَإِنْ وَطِئَ جَارِيَةَ ابْنِهِ فَأَحْبَلَهَا صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ، وَوَلَدُهُ
حُرٌّ، وَلَا حَدٌّ وَلَا مَهْرٌ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِبْنُ وَطِئَهَا.

«وَلَيْسَ لِلْوَلَدِ مُطَالَبَةٌ أَبِيهِ بِدَيْنٍ وَنَحْوِهِ» كَقِيمَةِ مُتَلَفٍ، وَأَرْشِ جِنَايَةٍ؛ لِمَا رَوَى
الْحَلَّالُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَبِيهِ يَقْتَضِيهِ دَيْنًا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ
لِأَبِيكَ».

«إِلَّا بِنَفَقَتِهِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ لَهُ مُطَالَبَتَهُ بِهَا، وَحَبْسَهُ عَلَيْهَا» لِضُرُورَةِ حِفْظِ
النَّفْسِ، وَلَهُ الطَّلَبُ بِعَيْنِ مَالٍ يَبِيدُ أَبِيهِ، فَإِنْ مَاتَ الْإِبْنُ فَلَيْسَ لَوَرَثَتِهِ مُطَالَبَةُ الْأَبِ
بِدَيْنٍ وَنَحْوِهِ كَمُورَثَتِهِمْ، وَإِنْ مَاتَ الْأَبُ رَجَعَ الْإِبْنُ بِدَيْنِهِ فِي تَرَكَّتِهِ.

وَالصَّدَقَةُ وَهِيَ مَا قُصِدَ بِهِ ثَوَابُ الْآخِرَةِ، وَالْهَدِيَّةُ وَهِيَ مَا قُصِدَ بِهِ
إِكْرَامًا وَتَوَدُّدًا وَنَحْوُهُ «نَوْعَانِ مِنَ الْهَبَةِ» حُكْمُهُمَا حُكْمُهَا فِيمَا تَقَدَّمَ. وَوِعَاءُ هَدِيَّةٍ
كَهِيَ مَعَ عُرْفٍ.



فصل في تصرفات المريض

بِعَطِيَّةٍ أَوْ نَحْوَهَا.

«مَنْ مَرَضَهُ غَيْرُ مَخُوفٍ كَوَجَعَ ضَرْسٍ وَعَيْنٍ وَصَدَاعٍ» أَي: وَجَعَ رَأْسٍ
«يَسِيرٍ فَتَصَرَّفَهُ لَا زِمَ، كَ» تَصَرَّفَ «الصَّحِيحُ، وَلَوْ» صَارَ مَخُوفًا وَ«مَاتَ مِنْهُ» اعْتِبَارًا
بِحَالِ الْعَطِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ فِي حُكْمِ الصَّحِيحِ.

«وَإِنْ كَانَ» الْمَرَضُ الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ الْمَوْتُ «مَخُوفًا كَبُرْسَامٍ» وَهُوَ بُخَارٌ يَرْتَقِي
إِلَى الرَّأْسِ، وَيُؤَثِّرُ فِي الدِّمَاغِ، فَيَخْتَلُّ عَقْلُ صَاحِبِهِ «وَذَاتِ الْجَنْبِ» قُرُوحٌ بِبَاطِنِ
الْجَنْبِ «وَوَجَعَ قَلْبٍ» وَرِيَّةٌ لَا تَسْكُنُ حَرَكَتُهَا «وَدَوَامَ قِيَامٍ» وَهُوَ الْمَبْطُونُ الَّذِي
أَصَابَهُ الْإِسْهَالُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ إِمْسَاكُهُ «وَدَوَامَ رُعَافٍ» لِأَنَّهُ يُصَفِّي الدَّمَ، فَتَذْهَبُ
الْقُوَّةُ «وَأَوَّلُ فَالِجٍ» وَهُوَ دَاءٌ مَعْرُوفٌ يُرْخِي بَعْضَ الْبَدَنِ «وَأَخْرَسِلٌ» بِكَسْرِ السِّينِ
«وَالْحُمَى الْمُطْبِقَةُ، وَ» حُمَى «الرَّبْعِ، وَمَا قَالَ طَبِيبَانِ - مُسْلِمَانِ عَدْلَانِ - إِنَّهُ مَخُوفٌ»
فَعَطَايَاهُ كَوْصِيَّةٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ،
زِيَادَةً لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

«وَمَنْ وَقَعَ الطَّاعُونُ بَيْلَدِهِ» أَوْ كَانَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ عِنْدَ التِّحَامِ حَرْبٍ، وَكُلٌّ مِنَ
الطَّائِفَتَيْنِ مُكَافِئَةٌ لِلْأُخْرَى، أَوْ كَانَ مِنَ الْمُقْهُورَةِ، أَوْ كَانَ فِي لُجَّةِ الْبَحْرِ عِنْدَ
هَيْجَانِهِ، أَوْ قَدَّمَ أَوْ حُبَسَ لِقَتْلِ «وَمَنْ أَخَذَهَا الطَّلُقُ» حَتَّى تَنْجُو «لَا يَلْزَمُ تَبَرُّعُهُ
لِوَارِثِ شَيْءٍ وَلَا بِمَا فَوْقَ الثَّلَاثِ» وَلَوْ لِأَجْنَبِيٍّ «إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ لَهَا إِنْ مَاتَ مِنْهُ»
كَوَصِيَّةٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّ تَوَقُّعَ التَّلَفِ مِنْ أَوْلِيكَ كَتَوَقُّعِ الْمَرِيضِ.

«وَإِنْ عُوِيَ» مِنْ ذَلِكَ «فَكَصَحِيحٍ» فِي نَفُوذِ عَطَايَاهُ كُلِّهَا؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ.

«وَمَنْ اُئْتَدَّ مَرَضُهُ بِجُذَامٍ أَوْ سِلٍّ» فِي ابْتِدَائِهِ «أَوْ فَالَجٍ» فِي انْتِهَائِهِ «وَلَمْ يَقْطَعْهُ بِفِرَاشٍ فَ» عَطَايَاهُ «مِنْ كُلِّ مَالِهِ» لِأَنَّهُ لَا يُخَافُ تَعْجِيلَ الْمَوْتِ مِنْهُ كَالْهَرَمِ «وَالْعَكْسُ» بِأَنْ لَزِمَ الْفِرَاشَ «بِالْعَكْسِ» فَعَطَايَاهُ كَوَصِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ مَرِيضٌ، صَاحِبُ فِرَاشٍ، يُخْشَى مِنْهُ التَّلَفُ.

«وَيُعْتَبَرُ الثَّلَثُ عِنْدَ مَوْتِهِ» لِأَنَّهُ وَقْتُ لُزُومِ الْوَصَايَا وَاسْتِحْقَاقِهَا، وَثُبُوتِ وَلَايَةِ قَبُولِهَا وَرَدِّهَا.

فَإِنْ ضَاقَ ثَلَاثُهُ عَنِ الْعَطِيَّةِ وَالْوَصِيَّةِ قُدِّمَتِ الْعَطِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا لَا زِمَةَ، وَنَهَاءُ الْعَطِيَّةِ مِنَ الْقَبُولِ إِلَى الْمَوْتِ تَبَعَ لَهَا، وَمُعَاوَضَةُ الْمَرِيضِ بِشَمَنِ الْمَثَلِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَالْمُحَابَاةُ كَعَطِيَّةٍ.

«و» تُفَارِقُ الْعَطِيَّةُ الْوَصِيَّةَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ «يُسَوَّى بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِ وَالْمُتَأَخِّرِ فِي الْوَصِيَّةِ» لِأَنَّهَا تَبْرُعُ بَعْدَ الْمَوْتِ، يُوجَدُ دُفْعَةً وَاحِدَةً «وَيُبْدَأُ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ فِي الْعَطِيَّةِ» لِقُوعِهَا لِأَزِمَةٍ.

«و» الثَّانِي: أَنَّهُ «لَا يَمْلِكُ الرَّجُوعُ فِيهَا» أَيُّ: فِي الْعَطِيَّةِ بَعْدَ قَبْضِهَا؛ لِأَنَّهَا تَقَعُ لِأَزِمَةٍ فِي حَقِّ الْمُعْطِي، وَتَنْتَقِلُ عَلَى الْمُعْطَى فِي الْحَيَاةِ، وَلَوْ كَثُرَتْ، وَإِنَّمَا مُنِعَ مِنَ التَّبْرُعِ بِالزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثِ لِحَقِّ الْوَرَثَةِ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ الرَّجُوعَ فِيهَا.

«و» الثَّالِثُ: أَنَّ الْعَطِيَّةَ «يُعْتَبَرُ الْقَبُولُ لَهَا عِنْدَ وُجُودِهَا» لِأَنَّهَا تَمْلِكُ فِي الْحَالِ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ فَإِنَّهَا تَمْلِكُ بَعْدَ الْمَوْتِ، فَاعْتَبِرَ عِنْدَ وُجُودِهِ.

«و» الرَّابِعُ: أَنَّ الْعَطِيَّةَ «يُثْبِتُ الْمَلِكُ» فِيهَا «إِذْنٌ» أَيُّ: عِنْدَ قَبُولِهَا كَالْهَبَةِ، لَكِنْ يَكُونُ مُرَاعَى؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ هَلْ هُوَ مَرَضُ الْمَوْتِ أَوْ لَا، وَلَا نَعْلَمُ هَلْ يَسْتَفِيدُ مَالًا أَوْ يَتَلَفُ شَيْءٌ مِنْ مَالِهِ، فَتَوَقَّفْنَا لِنَعْلَمَ عَاقِبَةَ أَمْرِهِ، فَإِذَا خَرَجَتْ مِنَ الثُّلُثِ تَبَيَّنَّا أَنَّ الْمَلِكَ كَانَ ثَابِتًا مِنْ حِينِهِ وَإِلَّا فَبَقْدَرِهِ «وَالْوَصِيَّةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ» فَلَا تُمْلِكُ قَبْلَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ بَعْدَهُ فَلَا تَتَقَدَّمُهُ.

وَإِذَا مَلَكَ الْمَرِيضُ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ بَهَبَةً أَوْ وَصِيَّةً، أَوْ أَقَرَّ أَنَّهُ أَعْتَقَ ابْنَ عَمِّهِ فِي صِحَّتِهِ عِتْقًا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَوَرَثًا؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ حِينَ مَوْتِ مُورِّثِهِ - لَا مَانِعَ بِهِ، وَلَا يَكُونُ عِتْقُهُمْ وَصِيَّةً.

وَلَوْ دَبَّرَ ابْنُ عَمِّهِ عِتْقَ وَلَمْ يَرِثْ.

وَإِنْ قَالَ: «أَنْتَ حُرٌّ آخِرَ حَيَاتِي» عِتْقَ وَوَرِثَ.



كِتَابُ الْوَصَايَا

جَمْعُ وَصِيَّةٍ، مَاخُذَةٌ مِنْ وَصِيَّتِ الشَّيْءِ: إِذَا وَصَلْتُهُ، فَالْمُوصِي وَصَلَ مَا كَانَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ بِمَا بَعْدَ مَوْتِهِ.

وَاصْطِلَاحًا: الْأَمْرُ بِالتَّصَرُّفِ بَعْدَ الْمَوْتِ أَوْ التَّبَرُّعِ بِالْمَالِ بَعْدَهُ.

وَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ مِنَ الْبَالِغِ الرَّشِيدِ، وَمِنَ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ وَالسَّفِيهِ بِالْمَالِ، وَمِنَ الْأَخْرَسِ بِإِشَارَةٍ مَفْهُومَةٍ، وَإِنْ وُجِدَتْ وَصِيَّةُ إِنْسَانٍ بِخَطِّهِ الثَّابِتِ بَيِّنَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ وَرَثَتِهِ صَحَّحَتْ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْتُبَ وَصِيَّتَهُ، وَيُشْهَدَ عَلَيْهَا.

و«يُسْنُ لِمَنْ تَرَكَ خَيْرًا، وَهُوَ الْمَالُ الْكَثِيرُ» عُرْفًا «أَنْ يُوصِيَ بِالْخُمْسِ» رُويَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ السَّلَفِ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: رَضِيتُ بِمَا رَضِيَ اللَّهُ بِهِ لِنَفْسِهِ، يَعْنِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١].

«وَلَا تَجُوزُ» الْوَصِيَّةُ «بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ لِأَجْنَبِيٍّ» لِمَنْ لَهُ وَارِثٌ «وَلَا لِوَارِثٍ

بَشِيءٍ»^[١]

[١] يُسْتَسْنَى مِنْ ذَلِكَ إِذَا أَوْصَى بِثُلْثِهِ يَكُونُ وَفَقًا عَلَى بَعْضِ الْوَرَثَةِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَفِيهِ قَوْلٌ: لَا، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُوَفَّقِ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ، كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرَثَةِ لَهُمَا بَعْدَ الْمَوْتِ»^[١] لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِسَعْدِ حِينَ قَالَ: أُوصِي بِمَا لِي كُلُّهُ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: بِالشَّطْرِ؟ قَالَ: «لَا»، قَالَ: بِالثُّلُثِ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ. وَإِنْ وَصَّى لِكُلِّ وَارِثٍ بِمُعَيَّنٍ بِقَدْرِ إِرْثِهِ جَازٌ^[٢]؛ لِأَنَّ حَقَّ الْوَارِثِ فِي الْقَدْرِ لَا فِي الْعَيْنِ، وَالْوَصِيَّةُ بِالثُّلُثِ قَمَا دُونَ لِأَجْنَبِيٍّ تَلْزَمُ بِلَا إِجَازَةٍ. وَإِذَا أَجَازَ الْوَرَثَةُ مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ أَوْ لَوَارِثٍ «ف» إِنَّهَا «تَصِحُّ تَنْفِيذًا» لِأَنَّهَا إِمْضَاءٌ لِقَوْلِ الْمَوْرَثِ بِلَفْظٍ: أَجَزْتُ، أَوْ أَمْضَيْتُ، أَوْ أَنْفَذْتُ، وَلَا تُعْتَبَرُ لَهَا أَحْكَامُ الْهَبَةِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرَثَةِ لَهَا بَعْدَ الْمَوْتِ» فَهَمَّ مِنْهُ أَنْ إِجَازَتَهُمْ قَبْلَ الْمَوْتِ لَا تُعْتَبَرُ، وَهُوَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ إِجَازَتُهُمْ قَبْلَ الْمَرَضِ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ بَعْدَهُ فَعَبْرٌ صَحِيحَةٌ عَلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (الْبَدَائِعِ) ص ٤ ج ١ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ إِذْنُهُمْ بَعْدَ الْمَرَضِ. قَالَ: وَقَوْلُهُ أَظْهَرُ. اهـ.

كَمَا رَجَّحَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَحْثِ نَفْسَهُ سُقُوطَ الْخِيَارِ وَالشُّفْعَةِ بِإِسْقَاطِهِمَا قَبْلَ الْبَيْعِ، وَقَالَ: إِنَّ النَّصَّ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ، فَرَحِمَهُ اللَّهُ، وَجَزَاهُ خَيْرًا، آمِينَ.

[٢] قَوْلُهُ: «جَازٌ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنْ نَقُولَ: إِنْ حَقَّ الْوَارِثُ فِي الْقَدْرِ لَا فِي الْعَيْنِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ حَقَّ الْوَرَثَةِ مُشَاعًا فِي التَّرَكَةِ، وَالْمُشَاعُ لَا يَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِالْقَدْرِ بَلْ بِكُلِّ مُعَيَّنٍ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْوَجْهُ الثَّانِي الَّذِي اخْتَارَهُ النَّاطِمُ أَصَحَّ، وَهُوَ عَدَمُ الصَّحَّةِ. قَالَهُ كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

«وَتُكْرَهُ وَصِيَّةُ فَقِيرٍ» عُرْفًا «وَارِثُهُ مُحْتَاجٌ» لِأَنَّهُ عَدْلٌ مِنْ أَقَارِبِهِ الْمَحَاوِجِ إِلَى الْأَجَانِبِ «وَتَجُوزُ»^(١) الْوَصِيَّةُ بِالْكُلِّ لِمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ» رُويَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ لِحَقِّ الْوَرِثَةِ فَإِذَا عُدِمُوا زَالَ الْمَانِعُ.

«وَأِنْ لَمْ يَفِبِ الثُّلُثُ بِالْوَصَايَا» أَوْ لَمْ تُجْزِ الْوَرِثَةُ «فَالنَّقْصُ» عَلَى الْجَمِيعِ «بِالْقِسْطِ» فَيَتَحَاصُّونَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مُتَقَدِّمِهَا وَمُتَأَخِّرِهَا وَالْعَتَقِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُمْ تَسَاوَوْا فِي الْأَصْلِ، وَتَفَاوَتْوا فِي الْمِقْدَارِ، فَوَجَبَتْ الْمَحَاصَّةُ، كَمَسَائِلِ الْعَوْلِ.

«وَأِنْ أَوْصَى لِوَارِثٍ، فَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ غَيْرَ وَارِثٍ» كَأَخٍ حُجِبَ بِابْنٍ تَجَدَّدَ «صَحَّتْ» الْوَصِيَّةُ؛ اعْتِبَارًا بِحَالِ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهُ الْحَالُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْوَارِثِ وَالْمَوْصَى لَهُ «وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ» فَمَنْ أَوْصَى لِأَخِيهِ مَعَ وُجُودِ ابْنِهِ، فَمَاتَ ابْنُهُ، بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ إِنْ لَمْ تُجْزَ بَاقِي الْوَرِثَةِ.

«وَيُعْتَبَرُ» لِمَلِكِ الْمَوْصَى لَهُ الْمُعَيَّنِ الْمَوْصَى بِهِ «الْقَبُولُ» بِالْقَوْلِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ كَالِهَبَةِ «بَعْدَ الْمَوْتِ» لِأَنَّهُ وَقْتُ ثُبُوتِ حَقِّهِ وَهُوَ عَلَى التَّرَاخِي، فَيَصِحُّ «وَأِنْ طَالَ» الزَّمَنُ بَيْنَ الْقَبُولِ وَالْمَوْتِ^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/٧): فَائِدَةٌ: قَالَ فِي (الْمُنْتَهَى): وَإِنْ مَاتَ مُوصَى لَهُ

قَبْلَ مُوصٍ بَطَلَتْ، لَا إِنْ كَانَتْ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ. اه. قَالَ الْمُحَقِّقُ الشَّيْخُ عُثْمَانُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- :- =

[١] يَتَلَخَّصُ مِنْ كَلَامِهِ وَكَلَامِ غَيْرِهِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ: إِمَّا وَاجِبَةٌ، كَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِلَّهِ أَوْ آدَمِيٍّ. أَوْ مُسْتَحَبَّةٌ، وَهِيَ الَّتِي بِالْخُمْسِ مِنْ غَنَى عُرْفًا. أَوْ مُبَاحَةٌ، مِثْلُ الْوَصِيَّةِ بِالْكُلِّ لِمَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، وَوَصِيَّةِ فَقِيرٍ لَمْ يَحْتَجْ وَارِثَهُ. أَوْ مَكْرُوهَةٌ كَوَصِيَّةِ فَقِيرٍ وَارِثُهُ مُحْتَاجٌ. أَوْ مُحَرَّمَةٌ كَوَصِيَّةِ لِوَارِثٍ مُطْلَقًا أَوْ لِأَجْنَبِيٍّ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= قَوْلُهُ: «لَا إِنْ كَانَتْ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ» صُورَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُوصِيَ زَيْدٌ بِقَضَاءِ دَيْنٍ عَمَرُو، وَالَّذِينَ هُوَ لِبَكْرٍ، فَيَمُوتَ بَكْرٌ^[١] قَبْلَ مَوْتِ زَيْدٍ، فَإِنَّمَا لَا تَبْطُلُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، وَعَلَلَهُ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) لِلْمُؤَلَّفِ، وَكَذَا فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ) وَاللَّفْظُ لَهُ بِأَنْ تَفْرِغَ ذِمَّةُ الْمَدِينِ بَعْدَ مَوْتِهِ كَتَفْرِغِهَا قَبْلَهُ؛ لَوْجُودِ الشُّغْلِ فِي الْحَالَيْنِ، كَمَا لَوْ كَانَ حَيًّا. وَبِخَطِّ الشَّيْخِ (م.ص) عَلَى قَوْلِهِ: «بَعْدَ مَوْتِهِ» أَيُّ: رَبِّ الدَّيْنِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا مَثَّلْنَا، لَا أَنَّ الَّذِي مَاتَ فِي الْمِثَالِ أَوْ لَا هُوَ بَكْرٌ، الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الدَّيْنِ. وَهَذِهِ كَالْمُسْتَشْنَاءَةِ مِنْ قَاعِدَةِ كُلِّيَّةٍ، تَقْرِيرُهَا: كُلُّ وَصِيَّةٍ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ فِيهَا قَبْلَ الْمُوصِي فَإِنَّمَا تَبْطُلُ، إِلَّا إِذَا أَوْصَى لَهُ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ. إِخ. فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ، قَالَهُ شَيْخُنَا اه (ع.ن - ح ابنُ عَوْضِ).

[١] قَوْلُهُ: «فَيَمُوتُ بَكْرٌ فَلَا تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ» هَذَا صَحِيحٌ أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّ الْمُوصَى لَهُ وَهُوَ عَمَرُو بَاقٍ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا مُرَادَ الْأَصْحَابِ، بَلْ مُرَادُهُمْ أَنْ يَمُوتَ عَمَرُو فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ فَلَا تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُوصَى لَهُ حَقِيقَةً هُوَ عَمَرُو، أَمَّا بَكْرٌ فَلَمْ يَسْتَفِدْ مِنَ الْوَصِيَّةِ شَيْئًا، فَإِنْ دَيْنُهُ سَوْفَ يَأْتِيهِ عَاجِلًا أَوْ آجِلًا، وَإِنَّمَا الَّذِي اسْتَفَادَ عَمَرُو.

وَكَلَامُهُ فِي (الْإِقْنَاعِ) وَشَرْحِهِ وَتَعْلِيلُهُمْ يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا، قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ) وَشَرْحِهِ: أَوْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي لَمْ تَبْطُلِ الْوَصِيَّةُ؛ لِأَنَّ تَفْرِغَ ذِمَّةِ الْمَدِينِ بَعْدَ مَوْتِهِ كَتَفْرِغِهَا قَبْلَهُ؛ لَوْجُودِ الشُّغْلِ فِي الْحَالَيْنِ، كَمَا لَوْ كَانَ حَيًّا^(١) اه. فَأَيُّهَا الْمَشْغُولُهُ ذِمَّتُهُ الْمَدِينُ أَوْ الْغَرِيمُ؟ لَا شَكَّ أَنَّهُ الْمَدِينُ، فَيَكُونُ هُوَ الْمَيِّتَ، وَهُوَ عَمَرُو فِي الْمِثَالِ لَا بَكْرٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ جِدًّا. وَاللَّهُ الْمُوفق.

و«لَا» يَصِحُّ الْقَبُولُ «قَبْلَهُ» أَي: قَبْلَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حَقٌّ.

وَإِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفُقَرَاءِ أَوْ مَنْ لَا يُمَكِّنُ حَضْرَهُمْ كَبْنِي تَمِيمٍ، أَوْ مَصْلَحَةِ مَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ حَجٍّ - لَمْ تَقْتَرِ إِلَى قَبُولٍ، وَلَزِمَتْ بِمُجَرَّدِ الْمَوْتِ.

«وَيَثْبُتُ الْمِلْكُ بِهِ» أَي: بِالْقَبُولِ «عَقِبَ الْمَوْتِ»^[١] قَدَّمَهُ فِي (الرَّعَايَةِ) وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمِلْكَ حِينَ الْقَبُولِ كَسَائِرِ الْعُقُودِ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ سَبَبٌ، وَالْحُكْمُ لَا يَتَقَدَّمُ سَبَبُهُ، فَمَا حَدَثَ قَبْلَ الْقَبُولِ مِنْ نَمَاءٍ مُنْفَصِلٍ، فَهُوَ لِلْوَرَثَةِ، وَالْمُتَّصِلُ يَتَّبِعُهَا.

«وَمَنْ قَبِلَهَا» أَيِ الْوَصِيَّةِ «ثُمَّ رَدَّهَا» وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ «لَمْ يَصِحَّ الرَّدُّ» لِأَنَّ مِلْكَهُ قَدْ اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا بِالْقَبُولِ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْوَرَثَةُ بِذَلِكَ، فَتَكُونُ هِبَةً مِنْهُمْ، تُعْتَبَرُ شُرُوطُهَا.

«وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ فِي الْوَصِيَّةِ» لِقَوْلِ عُمَرَ: «يُغَيِّرُ الرَّجُلُ مَا شَاءَ فِي وَصِيَّتِهِ».

فَإِذَا قَالَ: رَجَعْتُ فِي وَصِيَّتِي أَوْ أَبْطَلْتُهَا وَنَحْوَهُ - بَطَلَتْ،

[١] قَوْلُ الْمَاتِنِ: «عَقِبَ الْمَوْتِ» جَعَلَهُ الشَّارِحُ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ: «وَيَثْبُتُ» فَعَلَى هَذَا يَكُونُ كَلَامُهُ فِي الْمَتَنِ مُخَالَفًا لِلْمَشْهُورِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ، حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ (بِهِ) وَيَكُونُ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْمِلْكَ يَثْبُتُ بِالْقَبُولِ إِذَا كَانَ الْقَبُولُ عَقِبَ الْمَوْتِ، أَمَّا إِنْ كَانَ قَبْلَهُ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ الْمِلْكُ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ وُجُودِ سَبَبِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَه كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

وَأَقُولُ أَيْضًا: عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَخِيرِ لَا يَكُونُ مُخَالَفًا لِلْمَذْهَبِ، لَكِنْ يَكُونُ فِيهِ شَبَهُ تَكَرَّرٍ مَعَ قَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ: «وَيُعْتَبَرُ الْقَبُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَذَا إِنْ وُجِدَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ «وَإِنْ قَالَ» الْمُوصِي: «إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَلَهُ مَا وَصَّيْتُ بِهِ لِعَمْرٍو فَقَدِمَ» زَيْدٌ «فِي حَيَاتِهِ» أَي: حَيَاةِ الْمُوصِي «فَلَهُ» أَي: فَالْوَصِيَّةُ لَزَيْدٍ؛ لِرُجُوعِهِ عَنِ الْأَوَّلِ، وَصَرَفِهِ إِلَى الثَّانِي مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ وَقَدْ وُجِدَ.

«و» إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ «بَعْدَهَا» أَي: بَعْدَ حَيَاةِ الْمُوصِي فَالْوَصِيَّةُ لِعَمْرٍو «لِأَنَّهُ لَمَّا مَاتَ قَبْلَ قُدُومِهِ اسْتَقَرَّتْ لَهُ لِعَدَمِ الشَّرْطِ فِي زَيْدٍ؛ لِأَنَّ قُدُومَهُ إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ مِلْكِ الْأَوَّلِ، وَانْقِطَاعِ حَقِّ الْمُوصِي مِنْهُ»^[١].

«وَيُخْرِجُ» وَصِيٌّ فَوَارِثٌ فَحَاكِمٌ «الْوَاجِبَ كُلَّهُ مِنْ دَيْنٍ وَحَجٍّ وَغَيْرِهِ» كَزَكَاةٍ، وَنَذْرٍ، وَكَفَّارَةٍ «مِنْ كُلِّ مَالِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ بِهِ»^[٢].....

[١] وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ، بَلْ أَوْصَى بِالْعَيْنِ لَزَيْدٍ ثُمَّ أَوْصَى بِهَا لِعَمْرٍو فَهِيَ بَيْنَهُمَا اشْتِرَاكٌ تَرَاحُمٌ، قَالَهُ الْأَصْحَابُ. وَقِيلَ: هُوَ لِلثَّانِي خَاصَّةً، اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَنَقَلَ الْأَثَرُ: يُؤْخَذُ بِآخِرِ الْوَصِيَّةِ^(١) اهـ (إِنْصَافٌ).

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ أَنَّهُ يَكُونُ لِلثَّانِي خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ رُجُوعٌ عَنِ الْأَوَّلِ، وَيَتَخَرَّجُ مِنْهُ لَوْ أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ ثُمَّ إِلَى عَمْرٍو أَنَّ الْوَصِيَّ عَمْرٍو فَقَطْ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَزْلًا لَزَيْدٍ مَا لَمْ يُصَرِّحْ بِاشْتِرَاكِهْمَا، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ زَيْدًا ثُمَّ وَكَّلَ عَمْرًا، فَهُوَ عَزْلٌ لَزَيْدٍ مَا لَمْ يُصَرِّحْ بِاشْتِرَاكِهْمَا، وَهَذَا هُوَ مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ بَيْنَهُمْ، وَالْعَزْلُ أَوْ الرُّجُوعُ كَمَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ يَكُونُ بِالْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] ثُمَّ يُعْتَبَرُ الثَّلَاثُ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْوَاجِبِ، فَإِذَا كَانَتْ تَرَكَّتُهُ أَرْبَعِينَ وَعَلَيْهِ عَشْرَةُ دِينَارٍ، وَقَدْ أَوْصَى بِالثَّلَاثِ، قُضِيَتْ عَشْرَةُ الدِّينِ، وَأُخِذَ ثُلُثُ الْبَاقِي عَشْرَةُ لِلْوَصِيَّةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١١] وَلِقَوْلِ عَلِيٍّ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

«فَإِنْ قَالَ: أَدُّوا الْوَاجِبَ مِنْ ثُلْثِي بُدِيَ بِهِ» أَيُّ: بِالْوَاجِبِ «فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ» أَيُّ: مِنْ الثُّلُثِ «شَيْءٌ أَخَذَهُ صَاحِبُ التَّبَرُّعِ» لِتَعْيِينِ الْمُوصِي.

«وَالْإِلَّا» يَفْضُلُ شَيْءٌ «سَقَطَ» التَّبَرُّعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوصَ لَهُ بِشَيْءٍ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرَثَةُ، فَيُعْطَى مَا أَوْصَى لَهُ بِهِ، وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْوَاجِبِ شَيْءٌ مُكَمَّمٌ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.

قَالَ: أَخْرَجُوهُ مِنْ ثُلْثِي، فَإِنَّا نُخْرِجُ الدَّيْنَ مِنْ ثُلْثِ الْأَرْبَعِينَ، فَيَبْقَى ثَلَاثَةُ أَرْبَعٍ وَثُلُثُ رِيَالٍ لِلْوَصِيَّةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ الْمَوْصَى لَهُ

«تَصِحُّ» الْوَصِيَّةُ «لِمَنْ يَصِحُّ تَمْلُكُهُ» مِنْ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٦] قَالَ مُحَمَّدٌ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ: «هُوَ» ^[١] وَصِيَّةُ الْمُسْلِمِ لِلْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ.

وَتَصِحُّ لِمُكَاتِبِهِ، وَمُدَبَّرِهِ، وَأُمِّ وَلَدِهِ «وَلِعَبْدِهِ بِمُشَاعِ كُنْثَلِهِ» لِأَنَّهَا وَصِيَّةٌ تَضَمَّنَتْ الْعِتْقَ بِثُلْثِ مَالِهِ «وَيَعْتِقُ مِنْهُ بِقَدْرِهِ» أَيُّ: بِقَدْرِ الثُّلْثِ.

فَإِنْ كَانَ ثُلُثُهُ مِثَّةً، وَقِيَمَةُ الْعَبْدِ مِثَّةً فَأَقْلَ - عَتَقَ كُلَّهُ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مِنْ كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْمَالِ ثُلُثُهُ مُشَاعًا، وَمِنْ جُمْلَتِهِ نَفْسُهُ، فَيَمْلِكُ ثُلُثَهَا، فَيَعْتِقُ وَيَسْرِى إِلَىٰ بَقِيَّتِهِ «وَيَأْخُذُ الْفَاضِلَ» مِنَ الثُّلْثِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ حُرًّا، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلْثِ عَتَقَ مِنْهُ بِقَدْرِ الثُّلْثِ.

«و» إِنْ أَوْصَى «بِمِثَّةٍ أَوْ بِمُعَيَّنٍ» كَدَارٍ وَثَوْبٍ «لَا تَصِحُّ» هَذِهِ الْوَصِيَّةُ «لَهُ» أَيُّ: لِعَبْدِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِلْكًا لِلْوَرَثَةِ، فَمَا وَصَّى لَهُ بِهِ فَهُوَ لَهُمْ، فَكَأَنَّهُ وَصَّى لَوَرَثَتِهِ بِمَا يَرِثُونَهُ، فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَلَا تَصِحُّ لِعَبْدٍ غَيْرِهِ.

«وَتَصِحُّ» الْوَصِيَّةُ «بِحَمْلٍ» تَحَقَّقَ وَجُودُهُ قَبْلَهَا؛ لِحَرَايَاهَا مَجْرَى الْإِرْثِ

[١] وَالصَّوَابُ أَنَّ مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّ اللَّهَ نَسَخَ التَّوَارِثَ بِالْإِيمَانِ وَالْهَجْرَةِ - الَّذِي كَانَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِالْمُؤَاخَاةِ -، وَجَعَلَهُ لِدَوَى الْأَرْحَامِ، إِلَّا أَنْ يُوصِيَ أَحَدٌ إِلَىٰ مَنْ وَلَاهَ بِوَصِيَّةٍ، فَلَا بَأْسَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«و» تَصَحُّ أَيْضًا «لِحَمَلٍ تَحَقَّقَ وَجُودُهُ قَبْلَهَا» أَي: قَبْلَ الْوَصِيَّةِ بِأَنْ تَضَعَهُ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ إِنْ كَانَتْ فِرَاشًا، أَوْ لِأَقْلٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ^[١] إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ، وَلَا تَصَحُّ لِمَنْ تَحْمِلُ بِهِ هَذِهِ الْمَرْأَةُ.

«وَإِذَا أَوْصَى مَنْ لَا حَجَّ عَلَيْهِ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِأَلْفٍ صُرِفَ مِنْ ثُلُثِهِ مُؤَنَّةٌ حَجَّةٌ بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى يَنْفُذَ» الْأَلْفُ، رَاكِبًا أَوْ رَاجِلًا؛ لِأَنَّهُ وَصَّى بِهَا فِي جِهَةِ قُرْبَةٍ، فَوَجَبَ صَرْفُهَا فِيهَا، فَلَوْ لَمْ يَكْفِ الْأَلْفُ أَوْ الْبَقِيَّةُ حُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ.

وَإِنْ قَالَ: حَجَّةٌ بِأَلْفٍ دُفِعَ لِمَنْ يُحُجُّ بِهِ وَاحِدَةً؛ عَمَلًا بِالْوَصِيَّةِ، حَيْثُ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ وَإِلَّا فَبِقَدْرِهِ، وَمَا فَضَّلَ^[٢] مِنْهَا فَهُوَ لِمَنْ يُحُجُّ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ إِرْفَاقَهُ.

«وَلَا تَصَحُّ» الْوَصِيَّةُ «لِلْمَلِكِ» وَجَنِّي^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ١١-١٢): قَوْلُهُ: «وَجَنِّي» قُلْتُ: وَيَرِدُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ =

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ لِأَقْلٍ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ» هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنْ أَكْثَرَ مُدَّةِ الْحَمَلِ أَرْبَعُ سِنِينَ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا: «لَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ» وَهُوَ الصَّوَابُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عُبَيْدٍ^(١) فَإِنَّا مَتَى تَحَقَّقْنَا وَجُودَهُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اسْتَحَقَّهَا، وَإِنْ لَمْ يُوضَعْ إِلَّا بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَمَا فَضَّلَ مِنْهَا فَلَهُ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَحَكَى الْحَارِثِيُّ رِوَايَةً أَنَّ الْبَقِيَّةَ بَعْدَ نَفَقَةِ الْحَجَّةِ إِزْثُ، وَجَزَمَ بِذَلِكَ فِي (التَّبَصُّرَةِ) وَصَحَّحَهُ فِي (الْخُلَاصَةِ) وَقَدَّمَهُ فِي (الْهُدَايَةِ) وَأَطْلَقَهُمَا فِي الْمَذْهَبِ^(٢) وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُوصَى لَهُ مُعَيَّنًا فَالْبَقِيَّةُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِيهِ قَصْدُ الْإِرْفَاقِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا فَالْبَقِيَّةُ إِزْثُ - لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المغني (١١/ ٢٣٣).

(٢) انظر: الإنصاف (٧/ ٢٣٩).

«وَبِهِيْمَةٍ وَمَيِّتٍ»^[١] كَاهِبَةٍ لَهُمْ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ تَمْلِيكِهِمْ.

«فَإِنْ وَصَّى لِحَيٍّ وَمَيِّتٍ يَعْلَمُ مَوْتَهُ فَالْكُلُّ لِلْحَيِّ» لِأَنَّهُ لَمَّا أَوْصَى بِذَلِكَ مَعَ عِلْمِهِ بِمَوْتِهِ فَكَأَنَّهُ قَصَدَ الْوَصِيَّةَ لِلْحَيِّ وَحْدَهُ.....

= مِنْ أَحْكَامِ الْجَنِّ مِنْ أَنَّهُ يُقْبَلُ أَنَّ مَا بِيَدِهِمْ مِلْكُهُمْ مَعَ إِسْلَامِهِمْ، وَأَنَّهُ تَصَحُّ مُعَامَلَتُهُمْ اه
(حَاشِيَّةٌ - خَطُّهُ).

أَقُولُ: مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ (م ص) أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى مَا ذَكَرَ، الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ غَيْرُ وَارِدٍ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ النَّوْعَ الْأَوَّلَ فِيمَا إِذَا وَجَدَ شَيْءٌ فِي أَيْدِيهِمْ، وَأَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي وَهُوَ الْوَصِيَّةُ لَهُمْ فَإِنَّهَا نَوْعٌ آخَرٌ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ قَصْدِهِمْ بِذَلِكَ، الَّذِي هُوَ ذَرِيعَةٌ إِلَى التَّقَرُّبِ إِلَيْهِمْ بِالنَّذْرِ وَغَيْرِهِ مِمَّا هُوَ شَرَكٌ مُحَرَّمٌ^[٢]. قَالَهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَنْقَرِيُّ.

[١] قَوْلُهُ: «لَا تَصِحُّ لِبِهِيْمَةٍ وَمَيِّتٍ» سَبَقَ عَنِ الْحَارِثِيِّ صِحَّةُ الْوَقْفِ عَلَى الْبِهِيْمَةِ، وَيُضْرَفُ فِي عِلْفِهَا، فَيَتَخَرَّجُ مِنْهُ صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ لَهَا، وَيُضْرَفُ فِي عِلْفِهَا وَمَصَالِحِهَا كَالْوَقْفِ، وَهَذَا مَا لَمْ تَكُنِ الْبِهِيْمَةُ خِيَلِ جِهَادٍ وَإِبْلَةٍ، فَيَصِحُّ أَنْ يُوصِيَ لَهَا بِلَا رَيْبٍ؛ لِأَنَّ الْقَصُودَ الْجِهَةَ، جِهَةَ الْجِهَادِ، لَا عَيْنَ الْبِهِيْمَةِ.

وَأَمَّا الْمَيِّتُ فَإِنْ قُصِدَ تَمْلِيْكُهُ فَمَعْلُومٌ أَنَّ تَمْلِيْكَهُ لَا يَصِحُّ، فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ، وَإِنْ قُصِدَ نَفْعُهُ بِالْمَالِ صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ، وَيُتَصَدَّقُ بِهِ عَنْهُ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ بِالْمَالِ عَنِ الْمَيِّتِ جَائِزَةٌ، وَثَوَابُهَا يَصِلُ إِلَيْهِ، فَإِذَا أَوْصَى لِلْمَيِّتِ بِالْمَالِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: «تَصَدَّقُوا بِهِ عَنْهُ» وَلَا مَانِعَ مِنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] مُرَادُ تَنْظِيرِهِ أَنَّ قَوْلَهُمْ: «مِلْكُهُمْ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ يَمْلِكُونَ، وَتَعْلِيلُهُمْ هُنَا صَرِيحٌ فِي عَدَمِ صِحَّةِ تَمْلِكِهِمْ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ. كَتَبَهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الْعُثَيْمِينُ.

«وَأِنْ جَهَلَ» مَوْتَهُ «فَ» لِلْحَيِّ «النَّصْفُ»^[١] مِنَ الْمُوصَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ الْوَصِيَّةَ إِلَيْهِمَا، وَلَا قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ إِرَادَةِ الْآخَرِ، وَلَا نَصَحَ الْوَصِيَّةَ لِكُنَيْسَةٍ، وَبَيَّتْ نَارًا، أَوْ عِمَارَتَهُمَا، وَلَا لِكِتَابِ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَنَحْوِهِمَا.

«وَأِنْ أَوْصَى بِإِلَهِ لِبَنِيهِ وَأَجْنَبِيٍّ فَرَدًّا» وَصِيَّتَهُ «فَلَهُ التُّسْعُ» لِأَنَّهُ بِالرَّدِّ رَجَعَتِ الْوَصِيَّةُ إِلَى الثُّلُثِ، وَالْمُوصَى لَهُ ابْنَانِ وَالْأَجْنَبِيُّ، فَلَهُ ثُلُثُ الثُّلُثِ وَهُوَ تِسْعٌ. وَإِنْ وَصَّى لِزَيْدٍ وَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ بِثُلْثِهِ، فَلَزِيدُ التُّسْعِ^[٢]، وَلَا يُدْفَعُ لَهُ شَيْءٌ بِالْفَقْرِ^[٣]؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ، وَلَوْ أَوْصَى بِثُلْثِهِ لِلْمَسَاكِينِ، وَلَهُ أَقَارِبُ مُحَاوِيجُ، غَيْرُ وَارِثِينَ، لَمْ يُوصَ لَهُمْ - فَهُمْ أَحَقُّ بِهِ.

[١] وَالْمَذْهَبُ لَهُ النِّصْفُ مُطْلَقًا^(١).

[٢] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَحْتَمِلُ أَنَّ لَهُ السُّدُسَ؛ لِأَنَّهُمَا هُنَا صِنْفٌ وَاحِدٌ^(٢) اهـ.

[٣] هَذَا الْمَذْهَبُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، وَنَقَلَ الْقَاضِي الْإِتِّفَاقَ عَلَى ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ حَكَى عَنْهُ أَنَّهُ خَرَجَ وَجْهًا بِمُشَارَكَتِهِمْ إِذَا كَانَ فَقِيرًا^(٣) اهـ. (إِنْصَافٌ بِمَعْنَاهُ.

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِنْ خَرَجَ بِنَصِيْبِهِ مِنَ الْمُوصَى بِهِ عَنْ حَدِّ الْفَقْرِ لَمْ يُعْطَ شَيْئًا مِنْ نَصِيْبِ الْفُقَرَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ بِنَصِيْبِهِ مِنَ الْمُوصَى بِهِ عَنْ حَدِّ الْفَقْرِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ نَصِيْبِ الْفُقَرَاءِ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْوَجْهِ الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَنِ الْقَاضِي عَلَى هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر: المغني (٨/٤١٣-٤١٤).

(٢) انظر: الإنصاف (٧/٢٥٠).

(٣) الإنصاف (٧/٢٤٨).

بَابُ الْمَوْصَى بِهِ

«تَصَحَّ بِمَا يُعْجَرُ عَنْ تَسْلِيمِهِ كَأَبِي، وَطَيْرٍ فِي هَوَاءٍ» وَحَلٍ فِي بَطْنٍ، وَلَبَنٍ فِي ضَرْعٍ؛ لِأَنَّهَا تَصَحُّ بِالْمَعْدُومِ، فَهَذَا أَوَّلِي.

«و» تَصَحُّ «بِالْمَعْدُومِ كَ» وَصِيَّةٍ «بِمَا يَحْمِلُ حَيَوَانُهُ» وَأَمْتُهُ «وَشَجَرَتُهُ، أَبَدًا أَوْ مُدَّةً مُعَيَّنَةً» كَسَنَةِ، وَلَا يَلْزَمُ الْوَارِثُ السَّقْيُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضْمَنْ تَسْلِيمَهَا، بِخِلَافِ بَائِعٍ «فَإِنْ» حَصَلَ شَيْءٌ فَهُوَ لِلْمَوْصَى لَهُ بِمُقْتَضَى الْوَصِيَّةِ، وَإِنْ «لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ» بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ لِأَنَّهَا لَمْ تُصَادِفْ مُحَلًّا.

«وَتَصَحَّ بِ» سَمَا فِيهِ نَفْعٌ مُبَاحٌ مِنْ «كَلْبٍ صَيْدٍ وَنَحْوِهِ» كَحَرْثٍ، وَمَاشِيَةٍ «وَبِزَيْتٍ مُتَنَجِّسٍ» لِغَيْرِ مَسْجِدٍ «و» لِلْمَوْصَى «لَهُ ثُلُثُهَا» أَيُّ: ثُلُثُ الْكَلْبِ وَالزَّيْتِ الْمُتَنَجِّسِ «وَلَوْ كَثُرَ الْمَالُ^[١]، إِنْ لَمْ تُجْزِ الْوَرَثَةُ» لِأَنَّ مَوْضُوعَ الْوَصِيَّةِ عَلَى سَلَامَةٍ ثُلْثِي التَّرِكَةِ لِلْوَرَثَةِ، وَلَيْسَ مِنَ التَّرِكَةِ شَيْءٌ مِنْ جِنْسِ الْمَوْصَى بِهِ^[٢].....

[١] قَوْلُهُ: «وَلَوْ كَثُرَ الْمَالُ» نَظَرَ فِي هَذَا شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ^(١)، وَاخْتَارَ أَنَّ جَمِيعَ الْمَوْصَى بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ، وَأَوْصَى بِمَا ذَكَرَ زِيَادَةً عَلَى الثُّلُثِ، فَحِينَئِذٍ يَفْتَقِرُ إِلَى إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ وَهُوَ كَمَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[٢] وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ كِلَابٌ أُخْرَى غَيْرُ مَا أَوْصَى بِهِ فَلَهُ مَا أَوْصَى بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. قَالَه كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

وَإِنْ وَصَّى بِكُلِّبٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُلِّبٌ - لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةُ.

«وَتَصِحُّ بِمَجْهُولٍ كَعَبْدٍ وَشَاةٍ» لِأَنَّهَا إِذَا صَحَّتْ بِالْمَعْدُومِ فَالْمَجْهُولُ أَوَّلِيٌّ^[١] «وَيُعْطَى» الْمُوصَى لَهُ «مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ» لِأَنَّهُ الْيَقِينُ كَالْإِقْرَارِ، فَإِنْ اخْتَلَفَ الْإِسْمُ بِالْحَقِيقَةِ وَالْعُرْفِ قُدِّمَ «الْعُرْفِيُّ»^[٢] فِي اخْتِيَارِ الْمُوقِّقِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ) وَ(التَّبَصُّرَةِ) لِأَنَّهُ الْمُبَادِرُ إِلَى الْفَهْمِ.

وَقَالَ الْأَصْحَابُ: تُغْلَبُ الْحَقِيقَةُ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ.

«وَإِذَا أَوْصَى بِثُلْثَيْهِ» أَوْ نَحْوِهِ «فَاسْتَحْدَثَ مَا لَا وَلَوْ دِيَّةً»^[٣]

[١] وَمِنْ ذَلِكَ لَوْ نَصَبَ أُخْبُولَةً قَبْلَ مَوْتِهِ فَوَقَعَ فِيهَا صَيْدٌ بَعْدَهُ، فَيَدْخُلُ فِي التَّرَكَّةِ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَقَالَ فِي (الْإِنْتِصَارِ) وَغَيْرِهِ: لَا يَدْخُلُ، وَيَكُونُ كُلُّهُ لِلْوَرَثَةِ^(١) اهـ كَلَامُهُ. قُلْتُ: هَذَا هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[٢] قَوْلُهُ: «قُدِّمَ الْعُرْفِيُّ» وَقَالَ الْأَصْحَابُ: تُقَدِّمُ الْحَقِيقَةُ. يَظْهَرُ أَثَرُ الْخِلَافِ فِي الْمِثَالِ: فَإِذَا أَوْصَى بِشَاةٍ وَبَعِيرٍ وَثَوْرٍ فَعَلَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ يُعْطِيهِ الْوَرَثَةُ مَا شَاءُوا مِنْ ضَأْنٍ وَمَعَزٍ وَذَكْرٍ وَأُنْثَى، فِيمَا إِذَا أَوْصَى لَهُ بِشَاةٍ.

وَعَلَى مَا فِي الْمَتْنِ يُعْطَى أَنْثَى مِنَ الضَّأْنِ، وَفِي مَسْأَلَتِي الْبَعِيرِ وَالثَّوْرِ يُعْطِيهِ الْوَرَثَةُ مَا شَاءُوا مِنْ ذَكْرٍ وَأُنْثَى عَلَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ، وَعَلَى مَا فِي الْمَتْنِ يُعْطُونَهُ ذَكَرًا مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ. وَالصَّوَابُ مَا فِي الْمَتْنِ مِنْ اتِّبَاعِ الْعُرْفِ فِي ذَلِكَ كَالْإِيْيَانِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَوْ دِيَّةً» إِشَارَةٌ إِلَى الْخِلَافِ، وَهِيَ الرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ الدِّيَّةَ لَا تَدْخُلُ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا تَحْدُثُ عَلَى مِلْكِ الْوَرَثَةِ لَا عَلَى مِلْكِ الْمَيِّتِ.

بَأَن قُتِلَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً وَأُخِذَتْ دِيْنُهُ «دَخَلَ» ذَلِكَ «فِي الْوَصِيَّةِ» لِأَنَّهَا تَحِبُّ لِلْمَيِّتِ
بَدَلَ نَفْسِهِ، وَنَفْسُهُ لَهُ، فَكَذَا بَدَلُهَا، وَيُقْضَى مِنْهَا دِيْنُهُ، وَمُؤْنَةُ تَجْهِيْزِهِ.

«وَمَنْ أُوصِيَ لَهُ بِمُعَيَّنٍ فَتَلَفَ» قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي، أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ الْقَبُولِ «بَطَلَتْ»
الْوَصِيَّةُ؛ لِزَوَالِ حَقِّ الْمُوصَى لَهُ «وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ غَيْرُهُ» أَيُّ: غَيْرِ الْمُعَيَّنِ الْمُوصَى بِهِ
«فَهُوَ لِلْمُوصَى لَهُ» لِأَنَّ حُقُوقَ الْوَرَثَةِ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ؛ لِتَعْيِينِهِ لِلْمُوصَى لَهُ «إِنْ خَرَجَ
مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ الْحَاصِلِ لِلْوَرَثَةِ»^[١] وَإِلَّا فَيَقْدَرُ الثُّلُثُ.

وَالِإِعْتِبَارُ فِي قِيَمَةِ الْوَصِيَّةِ - لِيُعْرَفَ خُرُوجُهَا مِنَ الثُّلْثِ وَعَدَمِهِ - بِحَالَةِ
الْمَوْتِ؛ لِأَنَّهَا حَالَةُ لُزُومِ الْوَصِيَّةِ. وَإِنْ كَانَ مَا عَدَا الْمُعَيَّنَ دَيْنًا أَوْ غَائِبًا أَخَذَ الْمُوصَى
لَهُ ثُلْثَ الْمُوصَى بِهِ، وَكُلُّ مَا اقْتَضَى مِنَ الدَّيْنِ أَوْ حَضَرَ مِنَ الْغَائِبِ شَيْءٌ مَلَكَ مِنَ
الْمُوصَى بِهِ قَدْرَ ثُلْثِهِ، حَتَّى يَمْلِكَهُ كُلُّهُ.

[١] يَعْنِي حِينَ الْمَوْتِ، وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ سِوَاهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَكَانَ بِقَدْرِ الثُّلْثِ حِينَ الْمَوْتِ
فَهُوَ جَمِيعُهُ لِلْمُوصَى لَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالْأَنْصِبَاءِ وَالْأَجْزَاءِ

الْأَنْصِبَاءُ جَمْعُ نَصِيبٍ، وَالْأَجْزَاءُ جَمْعُ جُزْءٍ.

«إِذَا أَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبٍ وَارِثٍ مُعَيَّنٍ فَلَهُ مِثْلُ نَصِيبِهِ مَضْمُومًا إِلَى الْمَسْأَلَةِ»
فَتَصَحَّحُ مَسْأَلَةُ الْوَرِثَةِ، وَتَزِيدُ عَلَيْهَا مِثْلُ نَصِيبِ ذَلِكَ الْمُعَيَّنِ، فَهُوَ الْوَصِيَّةُ.

وَكَذَا لَوْ أَسْقَطَ لَفْظَ: «مِثْلُ» «فَإِذَا أَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ» أَوْ بِنَصِيبِهِ «وَلَهُ ابْنَانِ فَلَهُ» أَيُّ: لِلْمُوصَى لَهُ «الثُّلُثُ» لِأَنَّ ذَلِكَ مِثْلُ مَا يَحْصُلُ لِابْنِهِ «وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً، فَ» لِلْمُوصَى لَهُ «الرُّبْعُ» لِمَا سَبَقَ «وَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ بِنْتُ فَلَهُ التُّسْعَانِ» لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ مِنْ سَبْعَةٍ، لِكُلِّ ابْنٍ سَهْمَانِ، وَلِلْأُنْثَى سَهْمٌ، وَيُزَادُ عَلَيْهَا مِثْلُ نَصِيبِ ابْنِ، فَتَصِيرُ تِسْعَةً، فَالِاثْنَانِ مِنْهَا تُسْعَانِ.

«وَإِنْ وَصَّى لَهُ بِمِثْلِ نَصِيبِ أَحَدٍ وَرَثَتِهِ وَلَمْ يُبَيِّنْ» ذَلِكَ الْوَارِثَ «كَانَ لَهُ مِثْلُ مَا لِأَقْلَهُمْ نَصِيبًا» لِأَنَّهُ الْيَقِينُ، وَمَا زَادَ مَشْكُوكٌ فِيهِ «فَمَعَ ابْنٍ وَبِنْتٍ» لَهُ «رُبْعٌ» مِثْلُ نَصِيبِ الْبِنْتِ «وَمَعَ زَوْجَةٍ وَابْنٍ» لَهُ «تُسْعٌ» مِثْلُ نَصِيبِ الزَّوْجَةِ، وَإِنْ وَصَّى بِضِعْفِ نَصِيبِ ابْنِهِ فَلَهُ مِثْلَاهُ، وَبِضِعْفِيهِ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَمْثَالِهِ، وَبِثَلَاثَةِ أَضْعَافِهِ فَلَهُ أَرْبَعَةُ أَمْثَالِهِ، وَهَكَذَا، «وَ» إِنْ أَوْصَى «بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ سُدُسٌ»^[١].....

[١] وَعَنْهُ: لَهُ سَهْمٌ مِمَّا تَصَحَّحُ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ^(١).

بِمَنْزِلَةِ سُدُسٍ مَفْرُوضٍ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّ السَّهْمَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ
السُّدُسُ، قَالَهُ إِيَّاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ.

وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلًا أَوْصَى لِآخِرِ بَسْمِهِ مِنَ الْمَالِ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ
السُّدُسَ.

«و» إِنْ أَوْصَى «بِشَيْءٍ، أَوْ جُزْءٍ، أَوْ حَظٍّ» أَوْ نَصِيبٍ، أَوْ قِسْطٍ «أَعْطَاهُ الْوَارِثُ
مَا شَاءَ» مِمَّا يُتَمَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَدَّ لَهُ فِي اللُّغَةِ وَلَا فِي الشَّرْعِ، فَكَانَ عَلَى إِطْلَاقِهِ.



بَابُ الْمُوصَى إِلَيْهِ ^(١)

لَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْوَصِيَّةِ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ، وَوَثِقَ مِنْ نَفْسِهِ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

«تَصَحُّ وَصِيَّةُ الْمُسْلِمِ إِلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ ^[١]،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٦/٣): قَوْلُهُ: «الْمُوصَى إِلَيْهِ» هُوَ الْمَأْذُونُ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ بَعْدَ الْمَوْتِ فِي الْمَالِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا لِلْوَصِيِّ التَّصَرُّفُ فِيهِ حَالَةَ الْحَيَاةِ، مِمَّا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ بِمِلْكِهِ وَوِلَايَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْوَصِيَّةِ لِلْقَوِيِّ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ مَتَدَوِّبَةٌ؛ لِفِعْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. اهـ. وَفِي (الْمُغْنِي): قِيَاسُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ أَنَّ تَرْكَهُ أَوَّلَى؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَطَرِ، وَهُوَ لَا يَعْدِلُ بِالسَّلَامَةِ شَيْئًا فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ؛ إِذِ الْغَالِبُ فِيهَا الْعَطْبُ وَقِلَّةُ السَّلَامَةِ، لَكِنْ رَدَّ الْحَارِثِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ إِمَّا وَاجِبَةً أَوْ مُسْتَحَبَّةً، وَأَوَّلَوِيَّةُ تَرْكِ الدُّخُولِ يُؤَدِّي إِلَى تَعْطِيلِهَا، قَالَ: فَالذُّخُولُ قَدْ يَتَعَيَّنُ فِيمَا هُوَ مُعَرَّضٌ لِلضَّيَاعِ، إِمَّا لِعَدَمِ قَاضٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ دَرَّةٍ الْمَفْسَدَةِ وَجَلْبِ الْمَصْلَحَةِ. اهـ (ح - ابنُ عَوَظٍ) ^[٢].

[١] يُعْتَبَرُ وُجُودُ شُرُوطِ الْمُوصَى إِلَيْهِ حَالِ الْوَصِيَّةِ إِلَيْهِ وَحَالَ الْمَوْتِ، فَلَوْ فَقَدَتْ ثُمَّ عَادَتْ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي فَالْوَصِيَّةُ إِلَيْهِ بِحَالِهَا، وَإِنْ لَمْ تَعُدْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ فَقَدَتْ بَعْدَ الْمَوْتِ انْفَسَخَتْ الْوَصِيَّةُ إِلَيْهِ.

[٢] قُلْتُ: وَفِي (الْإِقْنَاعِ) أَنَّ الدُّخُولَ فِيهَا لِلْقَوِيِّ قُرْبَةٌ ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَدْلٍ، رَشِيدٌ^[١] وَلَوْ «امْرَأَةً، أَوْ مَسْتُورًا، أَوْ عَاجِزًا وَيُضَمُّ إِلَيْهِ أَمِينٌ»^[٢]، أَوْ «عَبْدًا» لِأَنَّهُ تَصِحُّ اسْتِنَابَتُهُ فِي الْحَيَاةِ فَصَحَّ أَنْ يُوصَى إِلَيْهِ كَالْحُرِّ «وَيَقْبَلُ» عَبْدٌ غَيْرُ الْمُوصِي «بِإِذْنِ سَيِّدِهِ» لِأَنَّ مَنَافِعَهُ مُسْتَحَقَّةٌ لَهُ، فَلَا يُفَوِّتُهَا عَلَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

«وَإِذَا أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ، وَ» أَوْصَى «بَعْدَهُ إِلَى عَمْرٍو، وَلَمْ يَعْزِلْ زَيْدًا - اشْتَرَكَا»^[٣]

كَمَا لَوْ أَوْصَى إِلَيْهِمَا مَعًا.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٧/٣): قَوْلُهُ: «وَإِذَا أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ وَبَعْدَهُ إِلَى عَمْرٍو وَلَمْ يَعْزِلْ زَيْدًا اشْتَرَكَا» قَالَ الْمُنْقُورُ فِي مَجْمُوعِهِ: الظَّاهِرُ: إِذَا كَانَتِ الْقَرِينَةُ اجْتِمَاعَهُمَا بِكُونِهِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ أَوْ مَرَضٍ وَاحِدٍ؛ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ، فَلَوْ أَوْصَى زَيْدًا ثُمَّ بَعْدَ زَمَانٍ أَوْصَى عَمْرًا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّصَرُّفَ لِلثَّانِي فَقَطْ، قَالَهُ شَيْخُنَا؛ لِأَنَّهُ فِي الْعَادَةِ عَزْلٌ لِلأَوَّلِ، اه. قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو بَطِينٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ: لَا فَرْقَ^[٤]. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «رَشِيدٌ» أَيُّ: فِيمَا وَصَّى إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَشِيدًا فِي غَيْرِهِ، فَلَوْ وَصَّى إِلَيْهِ بِتَزْوِيجِ بَنَاتِهِ، وَقُلْنَا بِصَحَّةِ ذَلِكَ اعْتِبَرُ أَنْ يَكُونَ رَشِيدًا فِي بَابِ التَّزْوِيجِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَشِيدًا فِي بَابِ الْمَالِ، وَإِنْ وَصَّى إِلَيْهِ بِتَصَرُّفٍ مَالِيٍّ اعْتِبَرُ أَنْ يَكُونَ رَشِيدًا فِي بَابِ الْمَالِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَشِيدًا فِي بَابِ النِّكَاحِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَيُّ: وَقَوِيٌّ.

[٣] انْظُرْ هَامِشَ ص ١٧٥ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

[٤] نَعَمْ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ: لَا فَرْقَ، لَكِنَّهُمْ قَيَّدُوهُ بِمَا إِذَا لَمْ يُعْزَلِ الْأَوَّلُ، فَلَوْ كَانَتِ الْعَادَةُ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ عَزْلٌ لَهُ فَإِنَّ الْعَزْلَ يَثْبُتُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَفْهُومًا مِنْهُ كَلَامُهُمْ؛ حَيْثُ قَيَّدُوا ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ يُعْزَلِ الْأَوَّلُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَهُ كَاتِبُهُ عُفْيٌ عَنْهُ. وَانْظُرْ هَامِشَ ص ١٧٥ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

«وَلَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِتَصَرُّفٍ لَمْ يَجْعَلْهُ مُوصِي لَهُ»^[١] لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِنَظَرِهِ وَحْدَهُ كَالْوَكِيلَيْنِ، وَإِنْ غَابَ أَحَدُهُمَا أَوْ مَاتَ أَقَامَ الْحَاكِمُ مَقَامَهُ أَمِينًا^[٢]، وَإِنْ جَعَلَ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِالتَّصَرُّفِ صَحَّ.

وَيَصِحُّ قَبُولُ الْمُوصَى إِلَيْهِ الْوَصِيَّةَ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي وَبَعْدَ مَوْتِهِ، وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ مَتَى شَاءَ^{(١) [٢]}،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٨/٣): قَوْلُهُ: «وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ.. إلخ» أَيُّ: لِلْمُوصِي ذَلِكَ، قَالَ فِي (الْمُحَرَّرِ): إِذَا وَجَدَ حَاكِمًا. وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ وَحَنْبَلٌ، قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ شَرْطًا فِيمَا إِذَا عَزَلَ نَفْسَهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصَى لَا فِي حَيَاتِهِ، اهـ. قُلْتُ: وَمِثْلُ عَدَمِ وَجُودِ الْحَاكِمِ وَجُودُهُ مَعَ^[٤] أَهْلِيَّتِهِ إِذَا خِيفَ مِنْهُ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ. اهـ (ح م ص خَطُّهُ).

[١] وَذَكَرَ الْحَارِثِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى رِوَايَةِ بِالْجَوَازِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١).

[٢] قَوْلُهُ: «أَقَامَ الْحَاكِمُ مَقَامَهُ أَمِينًا» وَهَذَا بِخِلَافِ الْوَكِيلَيْنِ إِذَا مَاتَ أَوْ غَابَ أَحَدُهُمَا، فَلَا يَضُمُّ إِلَيْهِ أَمِينًا، وَلَا يَتَصَرَّفُ وَحْدَهُ، كَمَا نَصُّوا عَلَى ذَلِكَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُوَكَّلَ حَيٌّ، فَيُمْكِنُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ بِأَنْ يَسْتَأْذِنَ مِنْهُ وَنَحْوِهِ، بِخِلَافِ الْوَصِيِّ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ مَتَى شَاءَ» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا، ثُمَّ ذَكَرَ أَقْوَالَ: مِنْهَا رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي بِحَالٍ وَلَا قَبْلَهُ أَيْضًا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ بِذَلِكَ^(٢).

[٤] لَعَلَّهُ: «عَدَمٌ».

(١) الْإِنْصَافُ (٧/٢٨٩).

(٢) الْإِنْصَافُ (٧/٢٩٣).

وَلَيْسَ لِلْمُوصَى إِلَيْهِ أَنْ يُوصِيَ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ إِلَيْهِ^[١].

«وَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةٌ إِلَّا فِي تَصَرُّفٍ مَعْلُومٍ» لِيَعْلَمَ الْوَصِيُّ مَا أُوصِيَ إِلَيْهِ بِهِ؛ لِيَحْفَظَهُ وَيَتَصَرَّفَ فِيهِ «يَمْلِكُهُ الْمُوصِي: كَقَضَاءِ دَيْنِهِ^[٢]، وَتَفْرِقَةِ ثُلُثِهِ، وَالنَّظَرِ لِصِغَارِهِ» لِأَنَّ الْوَصِيَّ يَتَصَرَّفُ بِالِإِذْنِ، فَلَمْ يَجْزِ إِلَّا فِيمَا يَمْلِكُهُ الْمُوصِي كَالْوَكَالَةِ.

«وَلَا تَصِحُّ» الْوَصِيَّةُ «بِمَا لَا يَمْلِكُهُ الْمُوصِي كَوَصِيَّةِ الْمَرْأَةِ بِالنَّظَرِ فِي حَقِّ أَوْلَادِهَا الْأَصَاغِرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ» كَوَصِيَّةِ الرَّجُلِ بِالنَّظَرِ عَلَى بَالِغٍ رَشِيدٍ فَلَا تَصِحُّ؛ لِعَدَمِ وِلَايَةِ الْمُوصِي حَالِ الْحَيَاةِ.

«وَمَنْ وَصَّى» إِلَيْهِ «فِي شَيْءٍ لَمْ يَصِرْ وَصِيًّا فِي غَيْرِهِ» لِأَنَّهُ اسْتَفَادَ التَّصَرُّفَ بِالِإِذْنِ، فَكَانَ مَقْصُورًا عَلَى مَا أُذِنَ فِيهِ كَالْوَكِيلِ.

[١] وَعَنْهُ: لَهُ أَنْ يُوصِيَ مُطْلَقًا.

قَالَ الْحَارِثِيُّ: لَوْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْقَاضِيَ يُسْنِدُ إِلَى مَنْ لَيْسَ أَهْلًا أَوْ أَنَّهُ ظَالِمٌ انْتَجَهَ جَوَازُ الْإِيصَاءِ، قَوْلًا وَاحِدًا، بَلْ يَجِبُ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ حِفْظِ الْأَمَانَةِ، وَصَوْنِ الْمَالِ عَنِ التَّلَفِ وَالضَّيَاعِ^(١) اهـ (إِنْصَافٌ).

[٢] قَوْلُهُ: «كَقَضَاءِ دَيْنِهِ» أَمَّا الْوَصِيَّةُ إِلَيْهِ بِاسْتِيفَاءِ دَيْنِهِ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ مَعَ بُلُوغِ الْوَارِثِ وَرُشْدِهِ، وَكَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ لِي: لَوْ كَانَ الْوَارِثُ غَيْرَ بَالِغٍ رَشِيدٍ وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهِمْ وَلايَةٌ كَالِإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ إِلَيْهِ بِاسْتِثْنَاءِ دَيْنِهِ وَالحَالَةُ هَذِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَلايَةَ عَلَيْهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَنْ أَوْصِيَ بِقَضَاءِ دَيْنٍ مُعَيَّنٍ فَأَبَى الْوَرَثَةُ أَوْ جَحَدُوا، أَوْ تَعَدَّرَ إِبْنَانُهُ - قَضَاهُ^[١]
 بَاطِنًا بِغَيْرِ عِلْمِهِمْ، وَكَذَا إِنْ أَوْصِيَ إِلَيْهِ بِتَفْرِيقِ ثُلَاثِهِ وَأَبَوَا أَوْ جَحَدُوا أَخْرَجَهُ بِمَا فِي
 يَدِهِ بَاطِنًا.

وَتَصَحَّ وَصِيَّةُ كَافِرٍ إِلَى مُسْلِمٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَكْتُهُ نَحْوَ خَيْرٍ، وَإِلَى عَدْلٍ فِي
 دِينِهِ^[٢].

«وَإِنْ ظَهَرَ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ يَسْتَعْرِقُ تَرَكْتَهُ بَعْدَ تَفْرِيقِ الْوَصِيِّ» الثُّلَاثُ الْمَوْصَى
 إِلَيْهِ بِتَفْرِيقَتِهِ «لَمْ يَضْمَنْ» الْوَصِيُّ لِرَبِّ الدَّيْنِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْدَّيْنِ،
 وَكَذَا إِنْ جَهَلَ مُوَصَّى لَهُ فَتَصَدَّقَ بِهِ هُوَ أَوْ حَاكِمٌ ثُمَّ عِلِمَ^[٣].

[١] قَوْلُهُ: «قَضَاهُ» أَيُّ: وَجُوبًا، مَا لَمْ يَخَفْ تَبِعَةً فَلَا يَجِبُ، وَكَذَلِكَ الْوَصِيَّةُ بِتَفْرِيقِ
 ثُلَاثِهِ إِذَا خَافَ تَبِعَةً، فَلَا يَلْزِمُهُ مَعَ انْكَارِ الْوَرَثَةِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي (الِإِقْنَاعِ)^(١).

[٢] أَيُّ: كَافِرٍ عَدْلٍ فِي دِينِهِ، قَالَ فِي (تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ): الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ
 الْمُسْلِمِ، فَإِنْ اشْتَرَطَ فِي الْمُسْلِمِ الْعَدَالَهَ فَالْكَافِرُ أَوْلَى، وَإِلَّا فَيَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ، وَالْأَوْلَى
 الْإِشْتِرَاطُ^(٢). اهـ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَكَذَا إِنْ جَهَلَ.. إلخ» أَيُّ: بِأَنْ قَالَ: هُوَ لِفُلَانٍ مِنْ قَرَاتِي وَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ
 قَرِيبٌ بِهَذَا الْإِسْمِ وَنَحْوِهِ، فَلَا يَضْمَنْ فِي الْكُلِّ، لَكِنْ إِنْ أُمِكنَ الرُّجُوعُ عَلَى آخِذٍ رَجَعَ
 عَلَيْهِ، وَوَقَّى بِهِ الدَّيْنَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرْجَعَ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ، وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ لِاسْتِنَادِهِ إِلَى
 مُسْتَنَدٍ شَرْعِيٍّ كُلْقَطَةٍ تَمْلِكُ بِالِالْتِقَاطِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.....

(١) الإقناع (٣/ ٨٠).

(٢) تصحيح الفروع (٧/ ٤٨٨).

«وَأِنْ قَالَ: ضَعْ ثُلُثِي حَيْثُ شِئْتَ» أَوْ أَعْطِهِ لِمَنْ شِئْتَ، أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى مَنْ شِئْتَ «لَمْ يَحِلَّ» لِلْوَصِيِّ أَخْذُهُ «لَهُ» لِأَنَّهُ تَمْلِكُ مِلْكَهُ بِلَا إِذْنٍ، فَلَا يَكُونُ قَابِلًا لَهُ كَالْوَكِيلِ «وَلَا» دَفْعُهُ «لِوَلَدِهِ»^(١) وَلَا سَائِرِ وَرَثَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي حَقِّهِمْ، أَغْنِيَاءَ كَانُوا أَوْ فَقَرَاءَ.

وَأِنْ دَعَتْ الْحَاجَّةُ إِلَى بَيْعِ بَعْضِ الْعَقَارِ لِقَضَاءِ دَيْنٍ، أَوْ حَاجَةِ صِغَارٍ، وَفِي بَيْعِ بَعْضِهِ ضَرَرٌ - فَلَهُ الْبَيْعُ عَلَى الصَّغَارِ وَالْكِبَارِ إِنْ اِمْتَنَعُوا أَوْ غَابُوا.

«وَمَنْ مَاتَ بِمَكَانٍ لَا حَاكِمَ بِهِ وَلَا وَصِيَّ جَازٍ لِبَعْضٍ مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَوَلَّى تَرْكَتِهِ،

ثُمَّ رَأَيْتُنِي كَتَبْتُ فِي هَامِشٍ (شَرْحُ الْمُنْتَهَى) أَنَّ هَذَا هُوَ رَأْيُ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَوْلُهُ: «لَكِنْ إِنْ أُمِّكَنْ الرَّجُوعُ عَلَى آخِذٍ رَجَعَ» قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ بَحْثًا، كَمَا فِي (شَرْحِ الْمُنْتَهَى)^(١).

[١] وَقِيلَ: يَجُوزُ دَفْعُهُ إِلَى الْوَلَدِ، اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ^(٢) وَالْمَجْدُ^(٣) وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَاتِنِ جَوَازُ دَفْعِهِ لِلْوَالِدِ وَالْأَقْرَبِينَ، وَاخْتَارَهُ الْمُؤَفَّقُ وَالْمَجْدُ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: وَهُوَ الْمَذْهَبُ. قَالَ فِي (الْفَائِقِ): وَلَيْسَ لَهُ دَفْعُهُ إِلَى وَرَثَةِ الْوَصِيِّ، ذَكَرَهُ الْمَجْدُ فِي (شَرْحِ الْهِدَايَةِ) وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي الصَّقْرِ وَأَبِي دَاوُدَ، وَقَالَ الْحَارِثِيُّ^(٤).

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٤٩٦).

(٢) المغني (٨/ ٥٦١).

(٣) المحرر (١/ ٣٩٣).

(٤) انظر: الإنصاف (٧/ ٢٩٩ - ٣٠٠).

وَعَمَلُ الْأَصْلَحِ حَيْثُ فِيهَا مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ» لِأَنَّهُ مَوْضِعُ ضَرُورَةٍ، وَيُكْفَنُ مِنْهَا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَمِنْ عِنْدِهِ وَيَرْجِعُ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى مَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ^[١] إِنْ نَوَاهُ؛ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ لِذَلِكَ.

[١] الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: «عَلَى مَنْ يَلْزَمُهُ تَجْهِيزُهُ» إِذْ لَا يَرْجِعُ عَلَى الزَّوْجِ وَإِنْ كَانَ تَلْزَمُهُ النَّفَقَةُ؛ لِأَنَّ تَجْهِيزَ زَوْجَتِهِ لَا يَلْزَمُهُ عَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا، وَإِنْ كَانَ الصَّوَابُ لَزُومَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ..



(١) انظر: المهذب للشيرازي (١/١٢٩ - ١٣٠)، وحلية العلماء للشاشي (٢/١٠٨).

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

جَمْعُ فَرِيضَةٍ بِمَعْنَى مَفْرُوضَةٍ، أَيْ: مَقْدَرَةٍ، فَهِيَ: نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ شَرْعًا لِمُسْتَحِقِّهِ.
وَقَدْ حَثَّ ﷺ عَلَى تَعْلَمِهِ وَتَعْلِيمِهِ فَقَالَ: «تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ، وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ؛
فَإِنِّي أَمْرٌ مَقْبُوضٌ، وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيَقْبُضُ، وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ، حَتَّى يَخْتَلِفَ اثْنَانِ فِي الْفَرِيضَةِ
فَلَا يَجِدَانِ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالحَاكِمُ، وَلَفْظُهُ لَهُ.

«وَهِيَ» أَيِ الْفَرَائِضِ «الْعِلْمُ بِقِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ» جَمْعُ مِيرَاثٍ، وَهُوَ الْمَالُ الْمُخْلَفُ
عَنْ مَيِّتٍ، وَيُقَالُ لَهُ أَيُّضًا: التَّرَاثُ، وَيُسَمَّى الْعَارِفُ بِهَذَا الْعِلْمِ فَارِضًا، وَفَرِيضًا،
وَفَرِضِيًّا، وَفَرَائِضِيًّا، وَقَدْ مَنَعَهُ بَعْضُهُمْ، وَرَدَّهُ غَيْرُهُ.

«أَسْبَابُ الْإِرْثِ» وَهُوَ انْتِقَالُ مَالِ الْمَيِّتِ إِلَى حَيٍّ بَعْدَهُ - ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: «رَحِمٌ» أَيْ: قَرَابَةٌ، قَرَبْتُ أَوْ بَعُدْتُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ
أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥].

«و» الثَّانِي «نِكَاحٌ» وَهُوَ عَقْدُ الزَّوْجِيَّةِ الصَّحِيحِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ
نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [النساء: ١٢] الْآيَةُ.

«و» الثَّالِثُ «وَلَاءٌ» عِتْقٌ؛ لِحَدِيثِ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحِمَةِ النَّسَبِ» رَوَاهُ ابْنُ
حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ.

وَالْمُجْمَعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ مِنَ الذُّكُورِ عَشْرَةٌ: الْإِبْنُ، وَابْنَتُهُ وَإِنْ نَزَلَ، وَالْأَبُ، وَأَبُوهُ

وَأِنْ عَلَا، وَالْأَخْ مُطْلَقًا، وَأَبْنُ الْأَخِ لَا مِنْ الْأُمِّ، وَالْعَمُّ لغيرِ أُمٍّ، وَابْنُهُ، وَالزَّوْجُ، وَذُو
الْوَلَاءِ.

وَمِنْ الْإِنَاثِ سَبْعٌ: الْبِنْتُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلَ، وَالْأُمُّ، وَالْجَدَّةُ، وَالْأُخْتُ،
وَالزَّوْجَةُ، وَالْمُعْتَقَةُ.

«وَالْوَرَثَةُ» ثَلَاثَةٌ «ذُو فَرْضٍ، وَعَصَبَةٌ، وَ» ذُو «رَحِمٍ» وَيَأْتِي بَيَانُهُمْ.
وَإِذَا اجْتَمَعَ جَمِيعُ الذُّكُورِ وَرِثَ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ: الْإِبْنُ، وَالْأَبُ، وَالزَّوْجُ.
وَجَمِيعُ النِّسَاءِ وَرِثَ مِنْهُنَّ خَمْسٌ: الْبِنْتُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ، وَالْأُمُّ، وَالزَّوْجَةُ،
وَالشَّقِيقَةُ.

وَمُمْكِنُ الْجَمْعُ مِنَ الصَّنْفَيْنِ وَرِثَ: الْأَبَوَانِ، وَالْوَلَدَانِ، وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ.
«فَذُو الْفُرُوضِ عَشْرَةٌ: الزَّوْجَانِ، وَالْأَبَوَانِ، وَالْجَدُّ، وَالْجَدَّةُ، وَالْبَنَاتُ» الْوَاحِدَةُ
فَأَكْثَرُ «وَبَنَاتُ الْإِبْنِ» كَذَلِكَ «وَالْأَخَوَاتُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ» كَذَلِكَ «وَالْإِخْوَةُ مِنَ الْأُمِّ»
كَذَلِكَ، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا.

«فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ» مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ «وَمَعَ وُجُودِ وَلَدٍ» وَارِثٍ
«أَوْ وَلَدِ ابْنٍ» وَارِثٍ «وَأِنْ نَزَلَ» ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَاحِدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا «الرُّبْعُ» لِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ
لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ﴾ [النساء: ١٢].

«وَلِلزَّوْجَةِ فَأَكْثَرُ نِصْفُ حَالِيهِ فِيهِمَا» فَلَهَا الرُّبْعُ مَعَ عَدَمِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ،
وَتُؤْمَنُ مَعَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ
كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ﴾ [النساء: ١٢].

«وَلِكُلِّ مِنَ الْأَبِّ وَالْجَدِّ السُّدُسُ بِالْفَرَضِ مَعَ ذُكُورِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ»
 أَيُّ: مَعَ ذَكَرٍ فَأَكْثَرُ مِنْ وَلَدِ الصُّلْبِ، أَوْ ذَكَرٍ فَأَكْثَرُ مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١].

«يَرِثَانِ بِالتَّعْصِيبِ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ» الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى «و» عَدَمِ «وَلَدِ الْإِبْنِ»
 كَذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ
 فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] فَأُضَافَ الْمِيرَاثُ إِلَيْهِمَا، ثُمَّ جَعَلَ لِلْأُمِّ الثُّلُثَ، فَكَانَ
 الْبَاقِي لِلْأَبِ.

«و» يَرِثَانِ «بِالْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ مَعَ إِنْثَاهِمَا» أَيُّ: إِنْثَا الْأَوْلَادِ، أَوْ أَوْلَادِ
 الْإِبْنِ، وَاحِدَةً كُنَّ أَوْ أَكْثَرَ، فَمَنْ مَاتَ عَنْ أَبِي وَبِنْتٍ أَوْ جَدٍّ فَلِلْبِنْتِ النِّصْفُ،
 وَلِلْأَبِ أَوْ الْجَدِّ السُّدُسُ فَرَضًا لِمَا سَبَقَ، وَالْبَاقِي تَعْصِييًا؛ لِحَدِيثِ «أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ
 بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ».



فصل

«وَالْجَدُّ لِأَبٍ وَإِنْ عَلَا» بِمَحْضِ الذُّكُورِ «مَعَ وَلَدٍ أَبَوَيْنِ أَوْ» وَلَدٍ «أَبٍ» ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، وَاحِدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا «كَأَخٍ مِنْهُمْ» فِي مُقَاسَمَتِهِمُ الْمَالِ، أَوْ مَا أَبَقَتْ الْفُرُوضُ؛ لِأَنَّهُمْ تَسَاوَوْا فِي الْإِذْلَاءِ بِالْأَبِ، فَتَسَاوَوْا فِي الْمِيرَاثِ، وَهَذَا قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَمَنْ وَافَقَهُ^[١].

[١] وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ^(١) وَمَالِكٍ^(٢) وَالشَّافِعِيِّ^(٣) وَقَالَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ^(٤).

وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ كَالْأَبِ فَيَحْجُبُهُمْ^(٥) وَقَالَهُ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَعَائِشَةُ، وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، وَأَبِي بْنُ كَعْبٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَقَالَهُ عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَقَتَادَةُ، وَعُثْمَانُ الْبَتِّيُّ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَابْنُ سِيرِينَ.

وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ^(٦) وَزُفَرٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، وَنُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ، وَدَاوُدَ، وَإِسْحَاقَ ابْنِ رَاهَوِيَةَ^(٧).....

(١) انظر: الإنصاف (٧/ ٣٠٥).

(٢) انظر: المعونة (ص: ١٦٨١)، والكافي لابن عبد البر (ص: ٥٦٦).

(٣) الأم (٥/ ١٧٤).

(٤) انظر: الإشراف لابن المنذر (٤/ ٣٤٤).

(٥) انظر: الإنصاف (٧/ ٣٠٥ - ٣٠٦).

(٦) انظر: المبسوط (٢٩/ ١٧٩ - ١٨٠).

(٧) انظر: الإشراف لابن المنذر (٤/ ٣٤٢)، ومختصر اختلاف العلماء (٣/ ٤٣٥، ٤٤٠)، الاستذكار

(١٥/ ٤٣٤)، والمغني (٩/ ٦٥ - ٦٦).

فَجَدُّ وَأُخْتُ: لَهُ سَهْمَانِ، وَلَهَا سَهْمٌ.

جَدُّ وَأَخٌ: لِكُلِّ سَهْمٌ.

جَدُّ وَأُخْتَانِ: لَهُ سَهْمَانِ، وَلِكُلِّ مِنْهُنَّ سَهْمٌ.

جَدُّ وَثَلَاثُ أَخَوَاتٍ: لَهُ سَهْمَانِ، وَلِكُلِّ مِنْهُنَّ سَهْمٌ.

جَدُّ وَأَخٌ وَأُخْتُ: لِلْجَدِّ سَهْمَانِ، وَلِلْأَخِ سَهْمَانِ، وَلِلْأُخْتِ سَهْمٌ.

وَفِي جَدٍّ وَجَدَّةٍ وَأَخٍ: لِلْجَدَّةِ السُّدُسُ، وَالْبَاقِي لِلْجَدِّ، وَالْأَخُ مُقَاسِمَةٌ، وَالْأَخُ لِأُمٍّ فَأَكْثَرُ سَاقِطٌ بِالْجَدِّ كَمَا يَأْتِي.

«فَإِنْ نَقَصَتْهُ» أَيِ الْجَدِّ «الْمُقَاسِمَةُ عَنْ ثُلُثِ الْمَالِ» إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ صَاحِبُ فَرْضٍ «أُعْطِيَهُ» أَيِ: أُعْطِيَ ثُلُثَ الْمَالِ، كَجَدٍّ وَأَخَوَيْنِ وَأُخْتٍ فَأَكْثَرُ، لَهُ الثُّلُثُ،

وَاخْتَارَهُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ وَالْأَجَرِيُّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ عَنْ أَبِي حَفْصٍ الْعُكْبَرِيِّ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ^(١) وَابْنُ الْقَيِّمِ ^(٢) وَابْنُ بَطَّةَ، وَصَاحِبُ (الْفَائِقِ) ^(٣)، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَهُوَ أَظْهَرُ ^(٤).

قُلْتُ: وَاخْتَارَهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ بْنُ سَعْدِيٍّ ^(٥) وَهُوَ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ كَاتِبُهُ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٢٥).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٢١٣).

(٣) انظر: الإنصاف (٦/ ٣٠٦).

(٤) الفروع (٨/ ١٨).

(٥) المختارات الجلية (ص: ٩٠).

وَالْبَاقِي لَهُمْ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَتَسْتَوِي لَهُ الْمَقَاسِمَةُ وَالثُّلُثُ فِي جَدٍّ وَأَخَوَيْنِ، وَجَدٍّ وَأَرْبَعِ أَخَوَاتٍ، وَجَدٍّ وَأَخٍ وَأُخْتَيْنِ.

«وَمَعَ ذِي فَرَضٍ» كَبِنَتْ، أَوْ بِنَتْ ابْنٍ، أَوْ زَوْجٍ، أَوْ زَوْجَةً، أَوْ أُمًّا، أَوْ جَدَّةً - يُعْطَى الْجَدُّ «بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ ذِي الْفَرَضِ، وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ «الْأَحْظَ مِنَ الْمَقَاسِمَةِ» كَزَوْجَةٍ وَجَدٍّ وَأُخْتٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ، لِلْجَدِّ سَهْمَانِ، وَلِلزَّوْجَةِ سَهْمٌ، وَلِلأُخْتِ سَهْمٌ «أَوْ ثُلُثَ مَا بَقِيَ» كَأُمٍّ وَجَدٍّ وَخَمْسَةِ إِخْوَةٍ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ، لِلأُمِّ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، وَلِلْجَدِّ ثُلُثُ الْبَاقِي خَمْسَةٌ، وَلِكُلِّ أَخٍ سَهْمَانِ «أَوْ سُدُسَ الْكُلِّ» كَبِنَتْ، وَأُمٌّ، وَجَدٌّ، وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ.

«فَإِنْ لَمْ يَبْقَ» بَعْدَ ذَوِي الْفُرُوضِ «سِوَى السُّدُسِ» كَبِنَتْ، وَبِنَتْ ابْنٍ، وَأُمًّا، وَجَدًّا، وَإِخْوَةً «أَعْطِيَهُ» أَيُّ: أُعْطِيَ الْجَدُّ السُّدُسَ الْبَاقِي «وَسَقَطَ الْإِخْوَةُ» مُطْلَقًا؛ لَا سِتْغَرَاقِ الْفُرُوضِ التَّرِكَهَ «إِلَّا» الْأُخْتُ «فِي الْأَكْدَرِيَّةِ» وَهِيَ زَوْجٌ، وَأُمٌّ، وَأُخْتٌ، وَجَدٌّ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلأُمِّ الثُّلُثُ.

يَفْضُلُ سُدُسُ يَأْخُذُهُ الْجَدُّ، وَيُفَرِّضُ لِلأُخْتِ النِّصْفُ، فَتَعُولُ لِتِسْعَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْجَدُّ وَالْأُخْتُ لِلْمَقَاسِمَةِ، وَسَهَامُهُمَا أَرْبَعَةٌ، عَلَى ثَلَاثَةِ عَدَدِ رُؤُوسِهِمَا، فَتَصِحُّ مِنْ سَبْعَةٍ وَعَشْرِينَ: لِلزَّوْجِ تِسْعَةٌ، وَلِلأُمِّ سِتَّةٌ، وَلِلْجَدِّ ثَمَانِيَةٌ، وَلِلأُخْتِ أَرْبَعَةٌ، سُمِّيَتِ الْأَكْدَرِيَّةُ لِتَكْدِيرِهَا لِأُصُولِ زَيْدٍ فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ «وَلَا يَعُولُ» فِي مَسَائِلِ الْجَدِّ غَيْرِهَا.

«وَلَا يُفَرِّضُ لِأُخْتٍ مَعَهُ» أَيُّ: مَعَ الْجَدِّ ابْتِدَاءً «إِلَّا بِهَا» أَيُّ: بِالْأَكْدَرِيَّةِ وَأَمَّا مَسَائِلُ الْمُعَادَةِ فَيُفَرِّضُ فِيهَا لِلشَّقِيقَةِ بَعْدَ أَخْذِ نَصِيْبِهِ.

«وَوَلَدِ الْأَبِ» ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ «إِذَا انْفَرَدُوا» عَنْ وَلَدِ
 الْأَبَوَيْنِ «مَعَهُ» أَيُّ: مَعَ الْجَدِّ «كَوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ» فِيمَا سَبَقَ «فَإِنْ اجْتَمَعُوا» أَيُّ اجْتَمَعَ
 الْأَشْقَاءُ وَوَلَدُ الْأَبِ عَادَّ وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ الْجَدُّ بِوَلَدِ الْأَبِ «فَ» إِذَا «قَاسَمُوهُ أَخَذَ
 عَصَبَهُ وَلَدِ الْأَبَوَيْنِ مَا بِيَدِ وَلَدِ الْأَبِ» كَجَدٍّ وَأَخٍ شَقِيقٍ وَأَخٍ لِأَبٍ: فَلِلْجَدِّ سَهْمٌ،
 وَالباقِي لِلشَّقِيقِ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى تَعْصِيًا مِنَ الْأَخِ لِلْأَبِ.

«وَ» تَأْخُذُ «أُنْثَاهُمْ» إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً «تَمَامَ فَرَضِهَا» وَهُوَ النِّصْفُ «وَمَا بَقِيَ
 لَوَلَدِ الْأَبِ» فَجَدٌّ وَشَقِيقَةٌ وَأَخٌ لِأَبٍ، تَصِحُّ مِنْ عَشْرَةِ: لِلْجَدِّ أَرْبَعَةٌ، وَلِلشَّقِيقَةِ
 خَمْسَةٌ، وَلِلْأَخِ لِلْأَبِ مَا بَقِيَ وَهُوَ سَهْمٌ، فَإِنْ كَانَتِ الشَّقِيقَاتُ ثَنَتَيْنِ فَأَكْثَرَ، لَمْ يُتَصَوَّرْ
 أَنْ يَبْقَى لَوَلَدِ الْأَبِ شَيْءٌ.



فصل في أحوال الأم

«وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ مَعَ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ» ذَكَرْنَا أَوْ أَنْثَى، وَاحِدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]
«أَوْ اثْنَيْنِ» فَأَكْثَرَ «مِنْ إِخْوَةٍ أَوْ أَخَوَاتٍ» أَوْ مِنْهُمَا لِفُهْومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١].

«و» لَهَا «الثُّلُثُ مَعَ عَدَمِهِمْ» أَي: عَدَمِ الْوَلَدِ، وَوَلَدِ الْإِبْنِ، وَالْعَدَدِ مِنْ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَةٌ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١].

«و» ثُلُثُ الْبَاقِي، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ إِمَّا «السُّدُسُ مَعَ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ» فَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةٍ «و» إِمَّا «الرُّبُعُ مَعَ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ وَلِلْأَبِ مِثْلَاهُمَا» أَي: مِثْلَا النَّصِيبَيْنِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَيُسَمَّيَانِ بِالْغَرَّائِنِ وَالْعُمَرَيَّتَيْنِ، قَضَى فِيهِمَا عُمُرُ بَذَلِكَ، وَتَبِعَهُ عُثْمَانُ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وَوَلَدُ الزَّانَا وَالْمَنْفِيِّ بِلَعَانٍ: عَصْبَتُهُ - بَعْدَ ذُكُورِ وَلَدِهِ - عَصْبَةُ أُمِّهِ فِي إِرْثٍ فَقَطْ.



فصل في ميراث الجدّة

«تَرِثُ أُمُّ الْأُمِّ، وَأُمُّ الْأَبِ، وَأُمُّ أَبِي الْأَبِ» فَقَطْ «-وَإِنْ عَلَوْنَ أُمُومَةً- السُّدُسُ»
 لِمَا رَوَى سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «أَنَّ
 النَّبِيَّ ﷺ وَرَثَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ، ثِنْتَيْنِ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ، وَوَاحِدَةً مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ
 وَأَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَالِدَارِقُطْنِيُّ.

«فَإِنْ» انْفَرَدَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ أَخَذَتْهُ، وَإِنْ اجْتَمَعَ اثْنَتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ وَ«تَحَاذَيْنِ»
 أَي: تَسَاوَيْنِ فِي الْقُرْبِ أَوْ الْبُعْدِ مِنَ الْمَيِّتِ «ف» السُّدُسُ «بَيْنَهُنَّ» لِعَدَمِ الْمَرْجَحِ
 لِإِحْدَاهُنَّ عَنِ الْأُخْرَى «وَمَنْ قُرِبَتْ» مِنَ الْجَدَّاتِ «ف» السُّدُسُ «لَهَا وَحْدَهَا»
 مُطْلَقًا، وَتَسْقُطُ الْبُعْدَى مِنْ كُلِّ جِهَةٍ بِالْقُرْبَى.

«وَتَرِثُ أُمُّ الْأَبِ وَ» أُمُّ «الْجَدِّ مَعَهَا» أَي: مَعَ الْأَبِ وَالْجَدِّ «ك» مَا يَرِثَانِ «مَعَ
 الْعَمِّ» رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي مُوسَى، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَأَبِي
 الطُّفَيْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

«وَتَرِثُ الْجَدَّةُ» الْمُدْلِيَةُ «بِقَرَابَتَيْنِ» مَعَ الْجَدَّةِ ذَاتِ الْقَرَابَةِ الْوَاحِدَةِ «ثُلُثِي
 السُّدُسِ» وَلِلْأُخْرَى ثُلُثُهُ «فَلَوْ تَزَوَّجَ بِنْتُ خَالَيهِ فَاتَتْ بِوَلَدٍ فَجَدَّتُهُ أُمُّ أُمِّ أُمٍّ وَلِدَهُمَا،
 وَأُمُّ أُمِّ أَبِيهِ، وَإِنْ تَزَوَّجَ بِنْتُ عَمَّتِيهِ» فَاتَتْ بِوَلَدٍ «فَجَدَّتُهُ أُمُّ أُمِّ أُمٍّ، وَأُمُّ أَبِي أَبِيهِ» فَتَرِثُ
 بِالْقَرَابَتَيْنِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَرِثَ جَدَّةٌ بِجِهَةٍ مَعَ ذَاتِ ثَلَاثٍ.



فصل في ميراث البنات، وبنات الابن، والأخوات

«وَالنِّصْفُ فَرَضُ بِنْتٍ» إِذَا كَانَتْ «وَحْدَهَا» بِأَنْ انْفَرَدَتْ عَمَّنْ يُسَاوِيهَا وَيُعَصِّبُهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١] «ثُمَّ هُوَ» أَيِ النِّصْفِ «لِبِنْتِ ابْنٍ وَحْدَهَا» إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدُ صُلْبٍ، وَانْفَرَدَتْ عَمَّنْ يُسَاوِيهَا وَيُعَصِّبُهَا «ثُمَّ» عِنْدَ عَدَمِهَا «لِأُخْتٍ لِابْنَيْنِ» عِنْدَ انْفِرَادِهَا عَمَّنْ يُسَاوِيهَا أَوْ يُعَصِّبُهَا، أَوْ يَحْجُبُهَا «أَوْ» أُخْتٍ «لِأَبٍ وَحْدَهَا» عِنْدَ عَدَمِ الشَّقِيقَةِ وَانْفِرَادِهَا.

«وَالثُّلَثَانِ لِثُنْتَيْنِ مِنَ الْجَمِيعِ» أَيِ: مِنَ الْبَنَاتِ، أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ، أَوْ الشَّقِيقَاتِ، أَوْ الْأَخَوَاتِ لِأَبٍ «فَأَكْثَرُ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١] وَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَيْ سَعْدِ الثُّلُثَيْنِ، وَقَالَ تَعَالَى فِي الْأُخْتَيْنِ: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] «إِذَا لَمْ يُعَصِّبَنَّ بِذَكَرٍ» بِإِزَائِهِنَّ، أَوْ أَنْزَلَ مِنْ بَنَاتِ الْإِبْنِ عِنْدَ احْتِيَاجِهِنَّ إِلَيْهِ كَمَا يَأْتِي، فَإِنْ عَصَّبَنَ بِذَكَرٍ فَلِمَالٍ أَوْ مَا أَبْقَتْ الْفُرُوضُ بَيْنَهُمْ، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

«وَالسُّدُسُ لِبِنْتِ ابْنٍ فَأَكْثَرُ» وَإِنْ نَزَلَ أَبُوهَا، تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ «مَعَ بِنْتٍ» وَاحِدَةٍ لِقَضَاءِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَقَوْلِهِ: «إِنَّهُ قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«وَلِأُخْتٍ فَأَكْثَرُ لِأَبٍ مَعَ أُخْتٍ» وَاحِدَةٍ «لِابْنَيْنِ» السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ كِبْنَتِ الْإِبْنِ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ «مَعَ عَدَمِ مُعَصِّبٍ فِيهِمَا» أَيِ: فِي مَسْأَلَتِي بِنْتِ الْإِبْنِ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ، وَالْأُخْتِ لِأَبٍ مَعَ الشَّقِيقَةِ، فَإِنْ كَانَ مَعَ إِحْدَاهُمَا مُعَصِّبٌ اقْتَسَمَا الْبَاقِي، لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.

«فَإِنْ اسْتَكْمَلَ الثَّلَاثِينَ بَنَاتٍ» بِأَنْ كُنَّ ثِنْتَيْنِ فَأَكْثَرَ - سَقَطَ بَنَاتُ الْإِبْنِ إِنْ لَمْ يُعَصِّبَنَّ «أَوْ» اسْتَكْمَلَ الثَّلَاثِينَ «هُمَا» أَيُّ: بِنْتُ وَبِنْتُ ابْنِ «سَقَطَ مَنْ دُونَهُنَّ» كَبَنَاتِ ابْنِ ابْنِ «إِنْ لَمْ يُعَصِّبْهُنَّ ذَكَرُ بِإِزَائِهِنَّ» أَيُّ: بِدَرَجَتِهِنَّ «أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ» مِنْ بَنِي الْإِبْنِ، وَلَا يُعَصِّبُ ذَاتَ فَرَضٍ أَعْلَى مِنْهُ، وَلَا مَنْ هِيَ أَنْزَلُ مِنْهُ.

«وَكَذَا الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ» يَسْقُطْنَ «مَعَ الْأَخَوَاتِ لِابْنَيْنِ» اثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرَ «إِنْ لَمْ يُعَصِّبْهُنَّ أَخُوهُنَّ» الْمُسَاوِي هُنَّ، وَابْنُ الْأَخِ لَا يُعَصِّبُ أُخْتَهُ، وَلَا مَنْ فَوْقَهُ.

«وَالْأُخْتُ فَأَكْثَرُ» شَقِيقَةٌ كَانَتْ أَوْ لِأَبٍ، وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ «تَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ مَا فَضَلَ عَنْ فَرَضِ الْبِنْتِ» أَوْ بِنْتُ الْإِبْنِ «فَازِيدَ» أَيُّ: فَأَكْثَرَ، فَالْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ عَصَبَاتُ.

فَفِي بِنْتٍ، وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ، وَأَخٍ لِأَبٍ: لِلْبِنْتِ النِّصْفُ، وَلِلشَّقِيقَةِ الْبَاقِي، وَيَسْقُطُ الْأَخُ لِأَبٍ بِالشَّقِيقَةِ؛ لِكَوْنِهَا صَارَتْ عَصَبَةً مَعَ الْبِنْتِ.

«وَلِلذَّكَرِ» الْوَاحِدِ «أَوْ الْأُنْثَى» الْوَاحِدَةِ أَوْ الْخُتْنَى «مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِاثْنَيْنِ» مِنْهُمُ ذَكَرَيْنِ، أَوْ أَنْثَيْنِ، أَوْ خُتْنَيْنِ، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ «فَازِيدَ الثَّلَاثِ بَيْنَهُمُ بِالسَّوِيَّةِ» لَا يَفْضُلُ ذَكَرُهُمْ عَلَى أَنْثَاهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ أَمْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ [النساء: ١٢] أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا وَلَدُ الْأُمِّ.



فصل في الحجب^(١)

وَهُوَ لُغَةً: الْمَنْعُ.

وَاصْطِلَاحًا: مَنْعٌ مَنْ قَامَ بِهِ سَبَبُ الْإِرْثِ مِنَ الْإِرْثِ بِالْكُلِّيَّةِ، أَوْ مِنْ أَوْفَرِ حَظِّيهِ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ حَجَبَ حِرْمَانٍ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

«يَسْقُطُ الْأَجْدَادُ بِالْأَبِ» لِإِدْلَالِهِمْ بِهِ «و» يَسْقُطُ «الْأَبْعَدُ» مِنَ الْأَجْدَادِ «بِالْأَقْرَبِ» كَذَلِكَ «و» تَسْقُطُ «الْجَدَّاتُ» مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ وَالْأَبِ «بِالْأُمِّ» لِأَنَّ الْجَدَّاتِ يَرِثْنَ بِالْوِلَادَةِ، وَالْأُمُّ أَوْلَاهُنَّ؛ لِمُبَاشَرَتِهَا الْوِلَادَةَ.

«و» يَسْقُطُ «وَلَدُ الْإِبْنِ بِالْإِبْنِ» وَلَوْ لَمْ يُدَلَّ بِهِ لِقُرْبِهِ «و» يَسْقُطُ «وَلَدُ الْأَبَوَيْنِ» ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى «بِابْنٍ وَابْنِ ابْنٍ» وَإِنْ نَزَلَ «وَأَبٍ» حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا.

«و» يَسْقُطُ «وَلَدُ الْأَبِ بِهِمْ» أَيُّ: بِالْإِبْنِ وَابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ، وَالْأَبِ «وَبِالْأَخِ لِأَبَوَيْنِ» وَبِالْأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ إِذَا صَارَتْ عَصَبَةً مَعَ الْبِنْتِ، أَوْ بِنْتُ الْإِبْنِ.

[١] قَالَ الْفَرَضِيُّونَ: مَنْ أَدْلَى بِوَاسِطَةٍ حَجَبَتْهُ تِلْكَ الْوَاسِطَةُ إِلَّا الْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْأُمِّ، وَالْجَدَّةَ أُمُّ الْأَبِ وَالْجَدَّ مَعَ ابْنَتِهَا. ثُمَّ إِنِّي رَأَيْتُ لِابْنِ رَجَبٍ قَاعِدَةً نَافِعَةً قَالَ فِيهَا: مَنْ أَدْلَى بِشَخْصٍ وَقَامَ مَقَامُهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ عِنْدَ عَدَمِهِ حَجَبَهُ ذَلِكَ الشَّخْصُ، كَجَدٍّ مَعَ أَبٍ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ مَقَامُهُ لَمْ يَحْجُبْهُ كَأُمِّ بَجْدٍ وَأَبِيهِ، وَكَالْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ مَعَ أُمِّهِمْ^(١) وَهِيَ قَاعِدَةٌ أَحْسَنُ مِنْ قَاعِدَةِ الْفَرَضِيِّينَ. اهـ.

(١) قواعد ابن رجب (ص: ٣٤٧).

«و» يَسْقُطُ «وَلَدُ الْأُمِّ بِالْوَلَدِ» ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى «وَبِوَلَدِ الْإِبْنِ» كَذَلِكَ
«وَبِالْأَبِ وَأَبِيهِ» وَإِنْ عَلَا «وَيَسْقُطُ بِهِ» أَيُّ: بِأَبِ الْأَبِ وَإِنْ عَلَا «كُلُّ ابْنِ أَخٍ، وَ»
كُلُّ «عَمٍّ» وَابْنِهِ لِقُرْبِهِ، وَمَنْ لَا يَرِثُ - لِرِقِّ أَوْ قَتْلِ أَوْ اخْتِلَافِ دِينٍ - لَا يَحْجُبُ
حُرْمَانَا وَلَا نُقْصَانَا.



بَابُ الْعَصَبَاتِ

مِنَ الْعَصَبِ، وَهُوَ الشَّدُّ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِشَدِّ بَعْضِهِمْ أَرْزَ بَعْضٍ.
«وَهُمْ كُلُّ مَنْ لَوْ انْفَرَدَ لِأَخَذِ الْمَالَ بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ» كَالْأَبِ، وَالْإِبْنِ، وَالْعَمِّ،
وَنَحْوِهِمْ.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «بِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ» عَنْ ذِي الْفَرَضِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا انْفَرَدَ يَأْخُذُهُ بِالْفَرَضِ
وَالرَّدِّ، فَقَدْ أَخَذَهُ بِجِهَتَيْنِ.

«وَمَعَ ذِي فَرَضٍ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ» بَعْدَ ذَوِي الْفُرُوضِ، وَيَسْقُطُ إِذَا اسْتَعْرَقَتِ
الْفُرُوضُ التَّرِكَهَ، فَالْعَصَبَةُ مَنْ يَرِثُ بِلَا تَقْدِيرٍ، وَيُقَدَّمُ أَقْرَبُ الْعَصَبَةِ.

«فَأَقْرَبُهُمْ ابْنٌ، فَإِنَّهُ وَإِنْ نَزَلَ» لِأَنَّهُ جُزْءُ الْمَيِّتِ «ثُمَّ الْأَبُ» لِأَنَّ سَائِرَ الْعَصَبَاتِ
يُذَلُّونَ بِهِ «ثُمَّ الْجَدُّ» أَبُوهُ «وَإِنْ عَلَا» لِأَنَّهُ أَبٌ، وَلَهُ إِيلَادٌ «مَعَ عَدَمِ أَخٍ لِابْنَيْنِ أَوْ لِأَبٍ»
فَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُمْ فَعَلَى مَا تَقَدَّمَ.

«ثُمَّ هُمَا» أَيُّ: ثُمَّ الْأَخُ لِابْنَيْنِ، ثُمَّ لِأَبٍ «ثُمَّ بَنُوهُمَا» أَيُّ: ثُمَّ بَنُو الْأَخِ
الشَّقِيقِ، ثُمَّ بَنُو الْأَخِ لِأَبٍ وَإِنْ نَزَلُوا «أَبَدًا، ثُمَّ عَمٌّ لِابْنَيْنِ، ثُمَّ عَمٌّ لِأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمَا
كَذَلِكَ» فَيُقَدَّمُ بَنُو الْعَمِّ الشَّقِيقِ، ثُمَّ بَنُو الْعَمِّ لِأَبٍ.

«ثُمَّ أَعْمَامُ أَبِيهِ لِابْنَيْنِ، ثُمَّ» أَعْمَامُ أَبِيهِ «لِأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمْ كَذَلِكَ» يُقَدَّمُ ابْنُ
الْعَمِّ الشَّقِيقِ عَلَى ابْنِ الْعَمِّ لِأَبٍ «ثُمَّ أَعْمَامُ جَدِّهِ، ثُمَّ بَنُوهُمْ كَذَلِكَ» ثُمَّ أَعْمَامُ أَبِي
جَدِّهِ، ثُمَّ بَنُوهُمْ كَذَلِكَ، وَهَكَذَا.

«لَا يَرِثُ بَنُو أَبِي أَعْلَى» وَإِنْ قَرَّبُوا «مَعَ بَنِي أَبِي أَقْرَبَ وَإِنْ نَزَلُوا» لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُهُ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلِأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

و«أُولَى» هُنَا بِمَعْنَى أَقْرَبَ لَا بِمَعْنَى أَحَقَّ؛ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِبْهَامِ وَالْجَهَالَةِ.

«فَأَخٌ لِأَبٍ» وَابْنُهُ وَإِنْ نَزَلَ «أُولَى مِنْ عَمٍّ» وَلَوْ شَقِيقًا «و» مِنْ «ابْنِهِ، وَ» أَخٌ لِأَبٍ أُولَى مِنْ «ابْنِ أَخٍ لِابْنَيْنِ» لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُ «وَهُوَ» أَيُّ ابْنِ أَخٍ لِابْنَيْنِ «أَوْ ابْنُ أَخٍ لِأَبٍ - أُولَى مِنْ ابْنِ ابْنِ أَخٍ لِابْنَيْنِ» لِقُرْبِهِ «وَمَعَ الْإِسْتِوَاءِ» فِي الدَّرَجَةِ كَأَخَوَيْنِ وَعَمَّيْنِ «يُقَدَّمُ مِنَ ابْنَيْنِ» عَلَى مَنْ لِأَبٍ؛ لِقُوَّةِ الْقَرَابَةِ.

«فَإِنْ عَدِمَ عَصَبَةُ النَّسَبِ وَرِثَ الْمُعْتَقُ» وَلَوْ أَنَّ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«ثُمَّ عَصَبَتُهُ» الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ كَنَسَبٍ، ثُمَّ مَوْلَى الْمُعْتَقِ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ الرَّدُّ، ثُمَّ ذَوُو الْأَرْحَامِ.



فصل

«يَرِثُ الْإِبْنُ» مَعَ الْبِنْتِ مِثْلَيْهَا «و» يَرِثُ «ابْنُهُ» أَي: ابْنُ الْإِبْنِ مَعَ بِنْتِ الْإِبْنِ مِثْلَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] «و» يَرِثُ «الْأَخُ لِابْنَيْنِ» مَعَ أُخْتٍ لِابْنَيْنِ مِثْلَيْهَا «و» يَرِثُ الْأَخُ «لِأَبٍ مَعَ أُخْتِهِ مِثْلَيْهَا» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦].

«وَكُلُّ عَصَبَةٍ غَيْرُهُمْ» أَي: غَيْرُ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ، كَابْنِ الْأَخِ، وَالْعَمِّ، وَابْنِ لِعَمِّ، وَابْنِ الْمُعْتَقِ، وَأَخِيهِ «لَا تَرِثُ أُخْتُهُ مَعَهُ شَيْئًا» لِأَنَّهَا مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَالْعَصَبَةُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِمْ.

«وَابْنَا عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمٍّ» لِلْمَيِّتَةِ «أَوْ زَوْجٌ» لَهَا «لَهُ فَرَضُهُ» أَوَّلًا «وَالْبَاقِي» بَعْدَ فَرَضِهِ «لَهُمَا» تَعْصِيًّا، فَلَوْ مَاتَتِ امْرَأَةٌ عَنْ بِنْتٍ وَزَوْجٍ هُوَ ابْنُ عَمٍّ فَتَرِكَتُهَا بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَإِنْ تَرَكَتْ مَعَهُ بَنَتَيْنِ فَلِمَالٍ بَيْنَهُمْ أَثْلَانًا.

«وَيُبْدَأُ بِ» ذَوِي «الْفُرُوضِ» فَيُعْطُونَ فُرُوضَهُمْ «وَمَا بَقِيَ لِلْعَصَبَةِ» لِحَدِيث: «الْحَقُّوْا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلِأَوَّلَى رَجُلٍ عَصَبَةٍ».

«وَيَسْقُطُونَ» أَيِ الْعَصَبَةُ إِذَا اسْتَعْرَفَتِ الْفُرُوضُ التَّرِكَهَ؛ لِمَا سَبَقَ حَتَّى الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ «فِي الْحَمَارِيَّةِ» وَهِيَ زَوْجٌ، وَأُمٌّ، وَإِخْوَةُ لِأُمٍّ، وَإِخْوَةُ أَشْقَاءَ: لِلزَّوْجِ النِّصْفُ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ، وَلِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ الثُّلُثُ، وَتَسْقُطُ الْأَشْقَاءُ؛ لِاسْتِعْرَاقِ الْفُرُوضِ التَّرِكَهَ.

رُويَ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي مُوسَى
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَضَى بِهِ عُمَرُ أَوَّلًا، ثُمَّ وَقَعَتْ ثَانِيًا فَأَسْقَطَ وَلَدَ الْأَبَوَيْنِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ:
 يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا أَلَيْسَتْ أُمُّنَا وَاحِدَةً؟ فَشَرَكَ بَيْنَهُمْ؛ وَلِذَلِكَ
 سُمِّيَتْ بِالْحِمَارِيَّةِ.



بَابُ أَصُولِ الْمَسَائِلِ

وَالْعَوْلُ وَالرَّدُّ.

أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ: مَخْرُجُ فَرْضِهَا أَوْ فُرُوضِهَا.

«وَالْفُرُوضُ سِتَّةٌ: نِصْفٌ، وَرُبْعٌ، وَثُمْنٌ، وَثُلْثَانٌ، وَثُلْثٌ، وَسُدُسٌ» هَذِهِ الْفُرُوضُ الْقُرْآنِيَّةُ، وَثُلْثُ الْبَاقِي ثَبَتَ بِالْإِجْتِهَادِ.

«وَالْأَصُولُ سَبْعَةٌ» أَرْبَعَةٌ لَا عَوْلَ فِيهَا، وَثَلَاثَةٌ قَدْ تَعُولُ «فَنِصْفَانِ» مِنْ اثْنَيْنِ كَزَوْجٍ وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ أَوْ لِأَبٍ، وَيُسَمَّيَانِ بِالْيَتِيمَتَيْنِ «أَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ» كَزَوْجٍ وَعَمٍّ «مِنْ اثْنَيْنِ» مَخْرُجُ النِّصْفِ «وَتِلْكَ ثَلَاثَانِ» وَمَا بَقِيَ مِنْ ثَلَاثَةٍ، مَخْرُجُ الثُّلُثَيْنِ، كَبَنَتَيْنِ وَعَمٍّ «أَوْ ثُلْثٌ وَمَا بَقِيَ» كَأُمٍّ وَأَبٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ مَخْرُجُ الثُّلْثِ «أَوْ هُمَا» أَيِ الثُّلْثَانِ وَالثُّلْثِ، كَأُخْتَيْنِ لِأُمٍّ، وَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِهَا «مِنْ ثَلَاثَةٍ» لِتَسَاوِي مَخْرَجِ الْفَرْضَيْنِ، فَيَكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا «وَرُبْعٌ» وَمَا بَقِيَ كَزَوْجٍ وَابْنٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ مَخْرُجُ الرُّبْعِ «أَوْ ثُمْنٌ وَمَا بَقِيَ» كَزَوْجَةٍ وَابْنٍ مِنْ ثَمَانِيَةٍ مَخْرُجُ الثُّمْنِ «أَوْ» رُبْعٌ «مَعَ النِّصْفِ» كَزَوْجٍ وَبَنَتٍ «مِنْ أَرْبَعَةٍ» لِدُخُولِ مَخْرَجِ النِّصْفِ فِي مَخْرَجِ الرُّبْعِ «و» ثُمْنٌ مَعَ نِصْفٍ، كَزَوْجَةٍ وَبَنَتٍ وَعَمٍّ «مِنْ ثَمَانِيَةٍ» لِدُخُولِ مَخْرَجِ النِّصْفِ فِي الثُّمْنِ.

«فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ» أَصُولٌ «لَا تَعُولُ» لِأَنَّ الْعَوْلَ ازْدِحَامُ الْفُرُوضِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

«وَالنِّصْفُ مَعَ الثُّلُثَيْنِ» كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِ أُمٍّ، مِنْ سِتَّةٍ لِتَبَايُنِ الْمَخْرَجَيْنِ،

وَتَعُولُ لِسَبْعَةٍ «أَوْ» النِّصْفُ مَعَ «الثُّلُثِ» كَزَوْجٍ، وَأُمٌّ وَعَمٌّ مِنْ سِتَّةٍ؛ لِتَبَايُنِ الْمَخْرَجَيْنِ
«أَوْ» النِّصْفُ مَعَ «السُّدُسِ» كَبْنٍ وَأُمٍّ وَعَمٍّ مِنْ سِتَّةٍ لِدُخُولِ مَخْرَجِ النِّصْفِ فِي
السُّدُسِ «أَوْ هُوَ» أَيِ السُّدُسِ «وَمَا بَقِيَ» كَأُمٍّ وَابْنٍ «مِنْ سِتَّةٍ» مَخْرَجُ السُّدُسِ «وَتَعُولُ»
السِّتَّةُ «إِلَى عَشْرَةٍ شَفْعًا وَوَتَرًا».

فَتَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ كَزَوْجٍ وَأُخْتٍ لِغَيْرِ أُمٍّ وَجَدَّةٍ، وَإِلَى ثَمَانِيَةٍ كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَأُخْتٍ
لِغَيْرِهَا، وَإِلَى تِسْعَةٍ كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ لِأُمٍّ، وَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِهَا، وَإِلَى عَشْرَةٍ كَزَوْجٍ وَأُمٍّ
وَأَخَوَيْنِ لِأُمٍّ وَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِهَا، وَتُسَمَّى ذَاتَ الْفُرُوحِ لِكَثْرَةِ عَوْلِهَا.

«وَالرُّبْعُ مَعَ الثُّلُثَيْنِ» كَزَوْجٍ وَبَنَتَيْنِ وَعَمٌّ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ؛ لِتَبَايُنِ الْمَخْرَجَيْنِ
«أَوْ» الرُّبْعُ مَعَ «الثُّلُثِ» كَزَوْجَةٍ وَأُمٍّ وَعَمٍّ، مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ كَذَلِكَ «أَوْ» الرُّبْعُ مَعَ
«السُّدُسِ» كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَابْنٍ «مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ» لِلتَّوَافُقِ.

«وَتَعُولُ» الْإِثْنَا عَشَرَ «إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ وَوَتَرًا» فَتَعُولُ لِثَلَاثَةِ عَشَرَ، كَزَوْجٍ وَبَنَتَيْنِ
وَأُمٍّ، وَلِخَمْسَةِ عَشَرَ كَزَوْجٍ وَبَنَتَيْنِ وَأَبَوَيْنِ، وَإِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ كَثَلَاثَ زَوْجَاتٍ وَجَدَّتَيْنِ
وَأَرْبَعَ أَخَوَاتٍ لِأُمٍّ وَثَمَانِ أَخَوَاتٍ لِأَبَوَيْنِ، وَتُسَمَّى أُمُّ الْأَرَامِلِ وَأُمُّ الْفُرُوجِ.

«وَالثَّمْنُ مَعَ السُّدُسِ» كَزَوْجَةٍ وَأُمٍّ وَابْنٍ، مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ؛ لِتَوَافُقِ
الْمَخْرَجَيْنِ «أَوْ» الثَّمْنُ مَعَ «ثُلُثَيْنِ» كَزَوْجَةٍ وَبَنَتَيْنِ، وَأَخٍ شَقِيقٍ «مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ»
لِلتَّبَايُنِ «وَتَعُولُ» مَرَّةً وَاحِدَةً «إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ» وَلِذَلِكَ تُسَمَّى الْبَخِيلَةَ، كَزَوْجَةٍ
وَأَبَوَيْنِ وَابْنَتَيْنِ، وَتُسَمَّى الْمُنْبَرِيَّةَ.

«وَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ الْفُرُوضِ شَيْءٌ وَلَا عَصْبَةٌ» مَعَهُمْ «رُدَّ» الْفَاضِلُ «عَلَى كُلِّ
ذِي «فَرَضٍ بِقَدْرِهِ» أَيُّ: بِقَدْرِ فَرَضِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ

فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴿[الأنفال: ٧٥].

«غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ» فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ ذَوِي الْقَرَابَةِ، فَإِنْ كَانَ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ وَاحِدًا أَخَذَ الْكُلَّ فَرَضًا وَرَدًّا، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً مِنْ جِنْسٍ كَبَنَاتٍ أَوْ جَدَّاتٍ فَبِالسَّوِيَّةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ جِنْسُهُمْ فَخُذْ عَدَدَ سَهَامِهِمْ مِنْ أَصْلِ سِتَّةٍ، وَاجْعَلْ عَدَدَ السَّهَامِ الْمَأْخُوذَةِ أَصْلَ مَسْأَلَتِهِمْ.

فَجَدَّةٌ وَأَخٌ لِأُمٍّ مِنْ اثْنَيْنِ، وَأُمٌّ وَأَخٌ لِأُمٍّ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَأُمٌّ وَبِنْتُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَأُمٌّ وَابْنَتَانِ مِنْ خَمْسَةٍ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ زَوْجٌ أَوْ زَوْجَةٌ فُيَسَمُّ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِهِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ، فَإِنْ انْقَسَمَ كَزَوْجَةٍ وَأُمٍّ وَأَخَوَيْنِ لِأُمٍّ وَإِلَّا ضُرِبَتْ مَسْأَلَةُ الرَّدِّ فِي مَسْأَلَةِ الزَّوْجِيَّةِ.

كَزَوْجٍ وَجَدَّةٍ وَأَخٍ لِأُمٍّ، أَصْلُ مَسْأَلَةِ الزَّوْجِ مِنْ اثْنَيْنِ، لَهُ وَاحِدٌ، يَبْقَى وَاحِدٌ، عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ اثْنَيْنِ، لَا يَنْقَسِمُ، فَتُضْرَبُ اثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ فَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ، لِلزَّوْجِ سَهْمَانِ، وَلِلْجَدَّةِ سَهْمٌ، وَلِلْأَخِ سَهْمٌ.



بَابُ التَّصْحِيحِ وَالْمَنَاسَخَاتِ وَقِسْمَةِ التَّرَكَاتِ

التَّصْحِيحُ: تَحْصِيلُ أَقْلٍ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ عَلَى الْوَرِثَةِ بِلاَ كَسْرِ.

«إِذَا انْكَسَرَ سَهْمُ فَرِيقٍ» أَي: صِنْفٌ مِنَ الْوَرِثَةِ «عَلَيْهِمْ ضَرَبَتْ عَدَدُهُمْ إِنْ بَايَنَ سِهَامُهُمْ» كَثَلَاثِ أَخَوَاتٍ لِغَيْرِ أُمٍّ وَعَمٍّ، لَهُنَّ سَهْمَانِ عَلَى ثَلَاثَةٍ، لَا تَنْقَسِمُ وَتَبَايَنَ، فَتَضْرِبُ عَدَدُهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةً، فَتَصِحُّ مِنْ تِسْعَةٍ، لِكُلِّ أُخْتٍ سَهْمَانِ، وَلِلْعَمِّ ثَلَاثَةٌ.

«أَوْ» تَضْرِبُ «وَفَقَهُ» أَي: وَفَقَ عَدَدُهُمْ «إِنْ وَافَقَهُ» أَي: عَدَدُ سِهَامِهِمْ «بِحُزْرِ كَثَلَتْ وَنَحْوِهِ» كَرُبُعٍ وَنِصْفٍ وَثُمْنٍ «فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَعَوَّلَهَا إِنْ عَالَتْ، فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ» الْمَسْأَلَةُ، كَزَوْجٍ وَسِتِّ أَخَوَاتٍ لِغَيْرِ أُمٍّ، أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ سِتَّةٍ، وَعَالَتْ لِسَبْعَةٍ، وَسِهَامُ الْأَخَوَاتِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ، تَوَافَقَ عَدَدُهُنَّ بِالنِّصْفِ، فَتَضْرِبُ وَفَقَ عَدَدُهُنَّ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ فِي سَبْعَةٍ، تَصِحُّ مِنْ أَحَدٍ وَعَشْرِينَ، لِلزَّوْجِ تِسْعَةٌ، وَلِكُلِّ أُخْتٍ سَهْمَانِ.

«وَيَصِيرُ لِلْوَاحِدِ» مِنَ الْفَرِيقِ الْمُنْكَسِرِ عَلَيْهِ «مَا كَانَ لِجَمَاعَتِهِ» عِنْدَ التَّبَايُنِ كَالْمِثَالِ الْأَوَّلِ. «أَوْ» يَصِيرُ لَوَاحِدِهِمْ «وَفَقَهُ» أَي: وَفَقَ مَا كَانَ لِجَمَاعَتِهِ عِنْدَ التَّوَافُقِ كَالْمِثَالِ الثَّانِي.

وَإِنْ كَانَ الْإِنْكَسَارُ عَلَى فَرِيقَيْنِ فَأَكْثَرَ نَظَرْتَ بَيْنَ كُلِّ فَرِيقٍ وَسِهَامِهِ وَتُثِّبُ الْمُبَايَنَ، وَوَفَقَ الْمَوَافِقَ، ثُمَّ تَنْظُرُ بَيْنَ الْمُثَبَّاتِ بِالنِّسْبِ الْأَرْبَعِ، وَتَحْصِلُ أَقْلَ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ

عَلَيْهَا، فَمَا كَانَ يُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ تَضْرِبُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ بِعَوْلِهَا إِنْ عَالَتْ، فَمَا بَلَغَ فَمِنْهُ
تَصِحُّ، كَجَدَّتَيْنِ وَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ لِأُمِّ وَسِتَّةِ أَعْمَامٍ، أَصْلُهَا سِتَّةٌ، وَجُزْءُ سَهْمِهَا سِتَّةٌ،
وَتَصِحُّ مِنْ سِتَّةِ وَثَلَاثَيْنِ، لِكُلِّ جَدَّةٍ ثَلَاثَةٌ، وَلِكُلِّ أَخٍ أَرْبَعَةٌ، وَلِكُلِّ عَمٍّ ثَلَاثَةٌ.



فصل

وَالْمُنَاسَخَاتُ: جَمْعُ مُنَاسَخَةٍ، مِنَ النَّسخِ، بِمَعْنَى الْإِبْطَالِ، أَوْ الْإِزَالَةِ، أَوْ التَّغْيِيرِ، أَوْ النَّقْلِ.

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ: مَوْتُ ثَانٍ فَأَكْثَرَ مِنْ وَرَثَةِ الْأَوَّلِ قَبْلَ قِسْمِ تَرَكَّتِهِ.

«إِذَا مَاتَ شَخْصٌ وَلَمْ يُقْسَمِ تَرَكَّتُهُ حَتَّى مَاتَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ فَإِنْ وَرَثُوهُ» أَيُّ: وَرَثَتُهُ وَرَثَةُ الثَّانِي «كَالْأَوَّلِ» أَيُّ: كَمَا يَرِثُونَ الْأَوَّلَ «كَإِخْوَةٍ» أَشْقَاءَ أَوْ لِأَبٍ، ذُكُورٍ، أَوْ ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ، مَاتُوا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، حَتَّى بَقِيَ ثَلَاثَةٌ مَثَلًا «فَاقْسِمُهَا» أَيُّ التَّرَكَّةَ «عَلَى مَنْ بَقِيَ» مِنَ الْوَرَثَةِ، وَلَا تَلْتَفِتْ لِلْأَوَّلِ.

«وَإِنْ كَانَ وَرَثَتُهُ كُلُّ مَيِّتٍ لَا يَرِثُونَ غَيْرَهُ، كإِخْوَةٍ لَهُمْ بَنُونَ فَصَحَّ» الْمَسْأَلَةُ «الْأُولَى، وَاقْسِمُ سَهْمَ كُلِّ مَيِّتٍ عَلَى مَسْأَلَتِهِ» وَهِيَ عَدَدُ بَنِيهِ «وَصَحَّ الْمُنْكَسِرُ كَمَا سَبَقَ» كَمَا لَوْ مَاتَ إِنْسَانٌ عَنْ ثَلَاثَةِ بَنِينَ، ثُمَّ مَاتَ الْأَوَّلُ عَنْ ابْنَيْنِ، ثُمَّ الثَّانِي عَنْ ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ الثَّالِثُ عَنْ أَرْبَعَةٍ، فَاَلْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَمَسْأَلَةُ الثَّانِي مِنْ اثْنَيْنِ، وَسَهْمُهُ يُبَايِنُهُمَا، وَمَسْأَلَةُ الثَّالِثِ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَسَهْمُهُ يُبَايِنُهَا، وَمَسْأَلَةُ الرَّابِعِ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَسَهْمُهُ يُبَايِنُهَا.

وَالِإِثْنَانِ دَاخِلَةٌ فِي الْأَرْبَعَةِ، وَهِيَ تُبَايِنُ الثَّلَاثَةَ، فَتَضَرِبُهَا فِيهَا، فَتَبْلُغُ اثْنَيْ عَشَرَ، تَضَرِبُهَا فِي ثَلَاثَةٍ، تَبْلُغُ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ، وَمِنْهَا تَصِحُّ لِلْأَوَّلِ اثْنَا عَشَرَ لِابْنِيهِ، وَلِلثَّانِي اثْنَا عَشَرَ لِبَنِيهِ الثَّلَاثَةِ، وَلِلثَّالِثِ اثْنَا عَشَرَ لِبَنِيهِ الْأَرْبَعَةِ.

«وَإِنْ لَمْ يَرِثُوا الثَّانِي كَالْأَوَّلِ» بِأَنْ اخْتَلَفَ مِيرَاثُهُمْ مِنْهُمَا «صَحَّحَتْ» الْمَسْأَلَةُ

«الأولى» لِلْمَيِّتِ الْأَوَّلِ، وَعَرَفَتْ سِهَامَ الثَّانِي مِنْهَا، وَعَمِلَتْ مَسْأَلَةَ الثَّانِي «وَقَسَمَتْ أَصْهُمَ الثَّانِي» مِنَ الْأَوَّلِ «عَلَى» مَسْأَلَةِ «وَرَثِيهِ، فَإِنْ انْقَسَمَتْ صَحَّتْ مِنْ أَصْلِهَا».

كَرَّجُلٍ خَلَفَ زَوْجَةً وَبِنْتًا وَأَخًا، ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ عَنْ زَوْجٍ وَبِنْتٍ وَعَمٍّ، فَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى مِنْ ثَمَانِيَّةٍ، وَسِهَامُ الْبِنْتِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ، وَمَسْأَلَتُهَا أَيْضًا مِنْ أَرْبَعَةٍ، فَصَحَّتَا مِنَ الثَّمَانِيَّةِ: لِزَوْجَةِ أَبِيهَا سَهْمٌ، وَلِزَوْجِهَا سَهْمٌ، وَلِبْنَتِهَا سَهْمَانِ، وَلِعَمَّهَا أَرْبَعَةٌ، ثَلَاثَةٌ مِنْ أَخِيهِ، وَسَهْمٌ مِنْهَا.

«وَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمِ» سِهَامُ الثَّانِي عَلَى مَسْأَلَتِهِ «ضَرَبْتَ كُلَّ الثَّانِيَّةِ» إِنْ بَايَنَتَهَا سِهَامُ الثَّانِي «أَوْ» ضَرَبْتَ «وَفَقَّهَا لِلْسَّهَامِ» إِنْ وَافَقَتْهَا «فِي الْأُولَى» فَمَا بَلَغَ فَهُوَ الْجَامِعَةُ.

«وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْهَا» أَيُّ: مِنَ الْأُولَى «فَاضْرِبْهُ فِيمَا ضَرَبْتَهُ فِيهَا» وَهُوَ الثَّانِيَّةُ عِنْدَ التَّبَايُنِ، أَوْ وَفَّقَهَا عِنْدَ التَّوَافُقِ «وَمَنْ لَهُ مِنَ الثَّانِيَّةِ شَيْءٌ فَاضْرِبْهُ فِيمَا تَرَكَهُ الْمَيِّتُ» الثَّانِي، أَيُّ: فِي عَدَدِ سِهَامِهِ مِنَ الْأُولَى عِنْدَ الْمُبَايَنَةِ «أَوْ وَفَّقِهِ» عِنْدَ الْمُوَافَقَةِ. وَمَنْ يَرِثُ مِنْهُمَا يُجْمَعُ مَا لَهُ مِنْهُمَا، فَمَا اجْتَمَعَ «فَهُوَ لَهُ».

مِثَالُ الْمُوَافَقَةِ: أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ أُمًّا لِلْبِنْتِ الْمَيِّتَةِ فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ، فَتَصِيرُ مَسْأَلَتُهَا مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، تُوَافِقُ سِهَامَهَا الْأَرْبَعَةَ مِنَ الْأُولَى بِالرُّبْعِ، فَتَضْرِبُ رُبْعَهَا ثَلَاثَةً فِي الْأُولَى وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ، تَكُنْ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ: لِلزَّوْجَةِ مِنَ الْأُولَى سَهْمٌ، فِي ثَلَاثَةٍ وَفَقَّ الثَّانِيَّةُ بِثَلَاثَةٍ، وَمِنْ الثَّانِيَّةِ سَهْمَانِ، فِي وَاحِدٍ وَفَقَّ سِهَامُ الْبِنْتِ بِاثْنَيْنِ، فَيَجْتَمِعُ لَهَا خَمْسَةٌ، وَلِلْأَخِ مِنَ الْأُولَى ثَلَاثَةٌ، فِي ثَلَاثَةٍ وَفَقَّ الثَّانِيَّةُ بِتِسْعَةٍ، وَمِنْ الثَّانِيَّةِ وَاحِدٌ فِي وَاحِدٍ بِوَاحِدٍ، فَلَهُ عَشْرَةٌ، وَلِزَوْجِ الثَّانِيَّةِ ثَلَاثَةٌ، وَلِبْنَتِهَا سِتَّةٌ.

وَمِثَالُ الْمُبَايَنَةِ: أَنْ تَمُوتَ الْبِنْتُ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ عَنْ زَوْجٍ وَبِئْتَيْنِ وَأُمٍّ، فَإِنَّ مَسْأَلَتَهَا تَعُولُ لِثَلَاثَةِ عَشَرَ، تُبَايِنُ سِهَامَهَا الْأَرْبَعَةَ، فَتَضْرِبُهَا فِي الْأُولَى، تَكُنْ مِثَّةً وَأَرْبَعَةً: لِلزَّوْجَةِ مِنَ الْأُولَى سَهْمٌ فِي الثَّانِيَةِ بِثَلَاثَةِ عَشَرَ، وَلَهَا مِنَ الثَّانِيَةِ سَهْمَانِ مَضْرُوبَانِ فِي سِهَامِهَا مِنَ الْأُولَى أَرْبَعَةً، بِثَمَانِيَةٍ، يَجْتَمِعُ لَهَا أَحَدُ وَعِشْرُونَ، وَلِلْأَخِ مِنَ الْأُولَى ثَلَاثَةٌ فِي الثَّانِيَةِ، بِتِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ، وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَلِلزَّوْجِ مِنَ الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ بِاِثْنَيْ عَشَرَ، وَلِبَيْتَيْهَا مِنَ الثَّانِيَةِ ثَمَانِيَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ، بِاِثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ.

«وَتَعْمَلُ فِي» الْمِيتِ «الثَّالِثِ فَأَكْثَرَ عَمَلِكَ فِي» الْمِيتِ «الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ» فَتُصَحِّحُ الْجَامِعَةَ لِلْأُولَيْنِ، وَتَعْرِفُ سِهَامَ الثَّالِثِ مِنْهَا، وَتَقْسِمُهَا عَلَى مَسْأَلَتِهِ.

فَإِنْ انْقَسَمَتْ لَمْ تَحْتَجْ لِضَرْبٍ، وَتُقَسَّمُ كَمَا سَبَقَ، فَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمِ فَاضْرِبِ الثَّالِثَةَ أَوْ وَفَّقَهَا فِي الْجَامِعَةِ، ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْجَامِعَةِ الْأُولَى أَخْذُهُ مَضْرُوبًا فِي مَسْأَلَةِ الثَّالِثِ أَوْ وَفَّقَهَا، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّالِثَةِ أَخْذُهُ مَضْرُوبًا فِي سِهَامِهِ أَوْ وَفَّقَهَا، وَهَكَذَا إِنْ مَاتَ رَابِعٌ فَأَكْثَرَ.



فصل في قسمة التركات

وَالْقِسْمَةُ: مَعْرِفَةُ نَصِيبِ الْوَاحِدِ مِنَ الْمَقْسُومِ.

«إِذَا أُمِّكَنَ نِسْبَةُ سَهْمِ كُلِّ وَارِثٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ بِجُزْءٍ» كَنَصْفِ وَعُشْرِ «فَلَهُ»
 أَيُّ: فَلِذَلِكَ الْوَارِثُ مِنَ التَّرِكَةِ «كَنِسْبَتِهِ» فَلَوْ مَاتَتْ امْرَأَةٌ عَنْ تِسْعِينَ دِينَارًا،
 وَخَلَفَتْ زَوْجًا، وَأَبَوَيْنِ، وَابْنَتَيْنِ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ خُمْسَةِ عَشَرَ: لِلزَّوْجِ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ،
 وَهِيَ خُمُسُ الْمَسْأَلَةِ، فَلَهُ خُمُسُ التَّرِكَةِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ دِينَارًا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَبَوَيْنِ
 اثْنَانِ، وَهُمَا ثُلَاثَا خُمُسِ الْمَسْأَلَةِ، فَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلَاثَا خُمُسِ التَّرِكَةِ، اثْنَا عَشَرَ
 دِينَارًا، وَلِكُلِّ مِنَ ابْنَتَيْنِ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ خُمُسُ الْمَسْأَلَةِ، وَثُلُثُ خُمُسِهَا، فَلَهَا كَذَلِكَ مِنَ
 التَّرِكَةِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا، وَإِنْ ضَرَبْتَ سَهَامَ كُلِّ وَارِثٍ فِي التَّرِكَةِ، وَقَسَمْتَ
 الْحَاصِلَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ، خَرَجَ نَصِيبُهُ مِنَ التَّرِكَةِ، وَإِنْ قَسَمْتَ عَلَى الْقَرَارِيطِ، فَهِيَ فِي
 عُرْفِ أَهْلِ مِصْرَ وَالشَّامِ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ قِيرَاطًا، فَاجْعَلْ عَدَدَهَا كَتَرِكَةِ مَعْلُومَةٍ،
 وَاقْسِمْ كَمَا مَرَّ.



بَابُ ذَوِي الْأَرْحَامِ

وَهُمْ: كُلُّ قَرِيبٍ لَيْسَ بِذِي فَرْضٍ وَلَا عَصَبَةٍ، وَ«يَرِثُونَ بِالتَّنْزِيلِ» أَيُّ: بِتَنْزِيلِهِمْ مَنَزْلَةً مَنْ أَذْلُوا بِهِ مِنَ الْوَرِثَةِ «الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى» مِنْهُمْ «سَوَاءٌ» لِأَنَّهُمْ يَرِثُونَ بِالرَّحِمِ الْمَجْرَدَةِ، فَاسْتَوَى ذَكَرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ، كَوَلَدِ الْأُمِّ.

«فَوَلَدُ الْبَنَاتِ، وَوَلَدُ بَنَاتِ الْبَنِينَ وَوَلَدُ الْأَخَوَاتِ» مُطْلَقًا «كَأُمَّهَاتِهِنَّ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ» مُطْلَقًا كَأَبَائِهِنَّ «و» بَنَاتُ «الْأَعْمَامِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ» كَأَبَائِهِنَّ «وَبَنَاتُ بَنِيهِمْ» أَيُّ: بَنِي الْإِخْوَةِ، أَوْ بَنِي الْأَعْمَامِ، كَأَبَائِهِنَّ.

«وَوَلَدُ الْإِخْوَةِ لِأُمِّ كَأَبَائِهِمْ، وَالْأَخْوَالُ وَالْخَالَاتُ وَأَبُو الْأُمِّ كَالْأُمِّ، وَالْعَمَّاتُ وَالْعَمُّ لِأُمِّ كَأَبٍ، وَكُلُّ جَدَّةٍ أَذَلَّتْ بِأَبٍ بَيْنَ أُمَيْنِ، هِيَ إِحْدَاهُمَا، كَأُمِّ أَبِي أُمِّ، أَوْ بِأَبٍ أَعْلَى مِنَ الْجَدِّ كَأُمِّ أَبِي الْجَدِّ، وَأَبُو أُمِّ أَبِي وَأَبُو أُمِّ أُمِّ وَأَخَوَاهُمَا وَأُخْتَاهُمَا بِمَنْزِلَتِهِمْ، فَيَجْعَلُ حَقُّ كُلِّ وَارِثٍ بِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيبٍ «لِمَنْ أَذَلَّ بِهِ» مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَلَوْ بَعْدَ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا أَخَذَ الْمَالَ كُلَّهُ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً فَسَمَ الْمَالُ بَيْنَ مَنْ يُدْلُونَ بِهِ، فَمَا حَصَلَ لِكُلِّ وَارِثٍ فَهُوَ لِمَنْ يُدْلَى بِهِ، وَإِنْ بَقِيَ مِنْ سِهَامِ الْمَسْأَلَةِ شَيْءٌ رُدَّ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِمْ.

«فَإِنْ أَذَلَّ جَمَاعَةٌ بِوَارِثٍ بِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيبٍ «وَأَسْتَوَتْ مَنْزِلَتُهُمْ مِنْهُ بِلا سَبْقٍ، كَأَوْلَادِهِ، فَنَصِيبُهُ لَهُمْ» كَارِثِهِمْ مِنْهُ، لَكِنْ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى.

«فَابْنٌ وَبِنْتُ لِأُخْتٍ، مَعَ بِنْتٍ لِأُخْتٍ أُخْرَى - لِهَذِهِ الْمُنْفَرِدَةِ «حَقٌّ» أَيُّ:

إِرْثُ «أُمِّهَا، وَلِلأُولَئِينَ حَقُّ أُمِّهَا» سَوِيَّةٌ بَيْنَهُمَا.

«وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مَنَازِلُهُمْ مِنْهُ جَعَلْتُهُمْ مَعَهُ» أَيُّ: مَعَ مَنْ أَذْلُوا بِهِ «كَمِيَّتٍ اقْتَسَمُوا إِرْثَهُ» عَلَى حَسَبِ مَنَازِلِهِمْ مِنْهُ.

«فَإِنْ خَلَفَ ثَلَاثَ خَالَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ» أَيُّ: وَاحِدَةٌ شَقِيقَةٌ، وَوَاحِدَةٌ لِأَبٍ، وَوَاحِدَةٌ لِأُمٍّ «وَوَثَلَتْ عَمَّاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ» كَذَلِكَ «فَالثُلُثُ» الَّذِي كَانَ لِلأُمِّ «لِلْخَالَاتِ أَخْمَاسًا» لِأَنَّهُنَّ يَرِثْنَ الأُمَّ كَذَلِكَ «وَالثُّلُثَانِ» اللَّذَانِ كَانَا لِلأَبِ «لِلْعَمَّاتِ أَخْمَاسًا» لِأَنَّهُنَّ يَرِثْنَ الأَبَ كَذَلِكَ «وَتَصِحُّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ» لِلْاجْتِرَاءِ بِإِحْدَى الْخَمْسَتَيْنِ؛ لِتَمَازُلِهِمَا، وَضَرْبِهَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةً، لِلْخَالَاتِ مِنْ ذَلِكَ خَمْسَةٌ، لِلشَّقِيقَةِ ثَلَاثَةً، وَلِلَّتِي لِأَبٍ سَهْمٌ، وَلِلَّتِي لِأُمٍّ سَهْمٌ، وَلِلْعَمَّاتِ عَشْرَةٌ، لِلَّتِي مِنْ قَبْلِ الأَبَوَيْنِ سِتَّةٌ، وَلِلَّتِي مِنْ قَبْلِ الأَبِ سَهْمَانِ، وَلِلَّتِي مِنْ قَبْلِ الأُمِّ سَهْمَانِ.

«وَفِي ثَلَاثَةِ أَخْوَالٍ مُتَفَرِّقِينَ» أَيُّ: أَحَدُهُمْ شَقِيقُ الأُمِّ، وَالْآخَرُ لِأَبِيهَا، وَالْآخَرُ لِأُمِّهَا «لِلَّذِي الأُمُّ السُّدُسُ» كَمَا يَرِثُهُ مِنْ أُخْتِهِ لَوْ مَاتَتْ «وَالْبَاقِي لِذِي الأَبَوَيْنِ» وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ الْاِخْ لِأَبٍ «فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ» أَيُّ: مَعَ الْأَخْوَالِ «أَبُو أُمٍّ أَسْقَطَهُمْ» لِأَنَّ الأَبَ يَسْقُطُ الْاِخْوَةَ.

«وَفِي ثَلَاثِ بَنَاتٍ عُمُومَةٍ مُتَفَرِّقِينَ» أَيُّ: بِنْتُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ، وَبِنْتُ عَمٍّ لِأَبٍ، وَبِنْتُ عَمٍّ لِأُمٍّ «الْمَالُ لِلَّتِي لِلأَبَوَيْنِ» لِقِيَامِهِنَّ مَقَامَ آبَائِهِنَّ، فَبِنْتُ الْعَمِّ لِأَبَوَيْنِ بِمَنْزِلَةِ أُمِّهَا.

«وَإِنْ أَذْلَى جَمَاعَةٌ بِجَمَاعَةٍ قَسَمْتَ الْمَالَ بَيْنَ الْمُذْلَى بِهِمْ» كَأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ «فَمَا صَارَ لِكُلِّ وَاحِدٍ» مِنَ الْمُذْلَى بِهِمْ «أَخْذُهُ الْمُذْلَى بِهِ» مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ؛ لِأَنَّهُ وَارِثُهُ «وَإِنْ

سَقَطَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ عَمِلَتْ بِهِ «فَعَمَّةٌ وَبِنْتُ أَخٍ، الْمَالُ لِلْعَمَّةِ؛ لِأَنَّهَا تُدْلِي بِالْأَبِ، وَبِنْتُ الْأَخِ تُدْلِي بِالْأَخِ.

وَيَسْقُطُ بَعِيدٌ مِنْ وَارِثٍ بِأَقْرَبٍ مِنْهُ، إِلَّا إِنْ اخْتَلَفَتِ الْجِهَاتُ، فَيَنْزِلُ بَعِيدٌ، حَتَّى يَلْحَقَ بِوَارِثٍ، سَقَطَ بِهِ أَقْرَبُ أَوْ لَا.

«وَالْجِهَاتُ» الَّتِي يَرِثُ بِهَا ذَوُو الْأَرْحَامِ ثَلَاثَةٌ:

«أَبُوَّةٌ» وَيَدْخُلُ فِيهَا فُرُوعُ الْأَبِ: مِنَ الْأَجْدَادِ، وَالْجَدَّاتِ السَّوَاقِطِ، وَبَنَاتِ الإِخْوَةِ، وَأَوْلَادِ الْأَخَوَاتِ^[١]، وَبَنَاتِ الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ، وَعَمَّاتِ الْأَبِ وَالْجَدِّ.

[١] وَأَمَّا أَوْلَادُ أَوْلَادِ الْأُمِّ فَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ سَلُومٍ فِي (شَرْحِ الْبُرْهَانِيَّةِ) بِأَنَّهُمْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ لَكِنْ ذَكَرَ فِي (الْمُغْنِي) مِثَالًا يَقْتَضِي خِلَافَهُ^(١) وَالْمَعْنَى يُسَاعِدُ مَا فِي شَرْحِ ابْنِ سَلُومٍ.

وَقَدْ قَالَ فِيهِ تَقْلًا عَنْ صَاحِبِ كِتَابِ (الْعَذْبِ الْفَائِضِ): اسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمُ الْأَجْدَادَ وَالْجَدَّاتِ السَّوَاقِطَ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، هَلْ هُمْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ لِنِسْبَتِهِمْ إِلَيْهَا أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأَبُوَّةِ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ عِبَارَتِهِمْ؛ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرُوا الْأَجْدَادَ وَالْجَدَّاتِ السَّوَاقِطَ إِلَّا فِي جِهَةِ الْأَبُوَّةِ؟ وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ فَيْرُوزَ الْحَنْبَلِيُّ بِأَنَّ جِهَةَ الْأَبُوَّةِ يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ مَنْ أَذْلَ بِالْأَبِ مِمَّنْ لَيْسَ بِذِي فَرْصٍ وَلَا عَصْبَةٍ، وَكَذَا جِهَةُ الْأُمِّ وَالْبَنُوَّةِ.

قُلْتُ: وَمُقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ فَيْرُوزَ يُوَافِقُ مَا فِي شَرْحِ ابْنِ سَلُومٍ مِنْ أَنَّ أَوْلَادَ الإِخْوَةِ لِأُمِّ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ الصَّوَابُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَاتِبُهُ مُحَمَّدٌ.

«وَأُمُومَةٌ» وَيَدْخُلُ فِيهَا فُرُوعُ الْأُمِّ: مِنَ الْأَخْوَالِ، وَالْحَالَاتِ، وَأَعْمَامِ الْأُمِّ، وَأَعْمَامِ أَبِيهَا وَأُمِّهَا، وَعَمَّاتِ الْأُمِّ، وَعَمَّاتِ أَبِيهَا وَجَدَّهَا وَأُمُّهَا، وَأَخْوَالِ الْأُمِّ وَخَالَاتِهَا.

«وَبُنُوَّةٌ» وَيَدْخُلُ فِيهَا أَوْلَادُ بَنَاتِ، وَأَوْلَادُ بَنَاتِ الْإِبْنِ.

وَمَنْ أَذْلَى بِقَرَابَتَيْنِ وَرِثَ بِهِمَا، وَلِزَوْجٍ أَوْ زَوْجَةٍ مَعَ ذِي رَحِمٍ فَرَضَهُ كَامِلًا بِلَا حَجَبٍ وَلَا عَوْلٍ، وَالْبَاقِي لِذِي الرَّحِمِ، وَلَا يَعُولُ هُنَا إِلَّا أَصْلُ سِتَّةٍ إِلَى سَبْعَةٍ: كَخَالَةٍ، وَبَنَتِي أُخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ، وَبَنَتِي أُخْتَيْنِ لِأُمِّ، لِلْخَالَةِ سَهْمٌ، وَلِبَنَتِي الْأُخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ أَرْبَعَةٌ، وَلِبَنَتِي الْأُخْتَيْنِ لِأُمِّ سَهْمَانِ.



بَابُ مِيرَاثِ الْحَمْلِ

بِفَتْحِ الْحَاءِ، وَالْمَرَادُ: مَا فِي بَطْنِ الْأَدَمِيَّةِ.

يُقَالُ: امْرَأَةٌ «حَامِلٌ وَحَامِلَةٌ» إِذَا كَانَتْ حُبْلَى.

«و» مِيرَاثُ «الْحَنْثَى الْمُشْكِلِ» الَّذِي لَمْ تَتَّضَحْ ذُكُورَتُهُ وَلَا أُنُوثَتُهُ.

«مَنْ خَلَفَ وَرَثَةً فِيهِمْ حَمْلٌ» يَرِثُهُ «فَطَلَبُوا الْقِسْمَةَ وَقَفَ لِلْحَمْلِ» إِنْ اخْتَلَفَ إِرْثُهُ بِالذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ «الْأَكْثَرُ مِنْ إِرْثِ ذَكَرَيْنِ أَوْ أَنْثَيْنِ» لِأَنَّ وَضْعَهُمَا كَثِيرٌ مُعْتَادٌ، وَمَا زَادَ عَلَيْهِمَا نَادِرٌ، فَلَمْ يُوقَفْ لَهُ شَيْءٌ.

فَفِي زَوْجَةِ حَامِلٍ وَابْنٍ: لِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ، وَلِلْأَبْنِ ثُلُثُ الْبَاقِي، وَيُوقَفُ لِلْحَمْلِ إِرْثُ ذَكَرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ، وَتَصِحُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ.

وَفِي زَوْجَةِ حَامِلٍ وَأَبَوَيْنِ، يُوقَفُ لِلْحَمْلِ نَصِيبُ أَنْثَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ، وَيُدْفَعُ لِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ عَائِلًا لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَلِلْأَبِ السُّدُسُ كَذَلِكَ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ كَذَلِكَ.

«فَإِذَا وُلِدَ أَخَذَ حَقَّهُ» مِنَ الْمَوْقُوفِ «وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِمُسْتَحِقِّهِ» وَإِنْ أَعُوزَ شَيْءٌ، بَأَنْ وَقَفْنَا مِيرَاثَ ذَكَرَيْنِ، فَوَلَدَتْ ثَلَاثَةً - رَجَعَ عَلَى مَنْ هُوَ بِيَدِهِ.

«وَمَنْ لَا يَحْجُبُهُ» الْحَمْلُ «يَأْخُذُ إِرْثَهُ» كَامِلًا «كَالْجَدَّةِ» فَإِنْ فَرَضَهَا السُّدُسُ مَعَ الْوَلَدِ وَعَدَمِهِ «وَمَنْ يُنْقِصُهُ» الْحَمْلُ «شَيْئًا» يُعْطَى «الْيَقِينُ» كَالزَّوْجَةِ وَالْأُمِّ،

فَيُعْطِيَانِ الثُّمْنَ وَالسُّدُسَ، وَيُوقِفُ الْبَاقِي «وَمَنْ سَقَطَ بِهِ» أَيُّ: بِالْحَمْلِ «لَمْ يُعْطَ شَيْئًا» لِلشَّكِّ فِي إِرْثِهِ.

«وَيَرِثُ» الْمَوْلُودُ «وَيُورَثُ إِنْ اسْتَهَلَ صَارِحًا» لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا اسْتَهَلَ الْمَوْلُودُ صَارِحًا وَرِثَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ «أَوْ عَطَسَ، أَوْ بَكَى، أَوْ رَضَعَ، أَوْ تَنَفَّسَ وَطَالَ زَمَنُ التَّنَفُّسِ، أَوْ وَجَدَ» مِنْهُ «دَلِيلٌ» عَلَى «حَيَاتِهِ» كَحَرَكَةِ طَوِيلَةٍ أَوْ سُعَالٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تَدُلُّ عَلَى الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ «غَيْرَ حَرَكَةٍ» قَصِيرَةٍ «وَاخْتِلَاجٍ» لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ.

«وَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُهُ فَاسْتَهَلَ» أَيُّ: صَوَّتَ «ثُمَّ مَاتَ وَخَرَجَ لَمْ يَرِثْ» وَلَمْ يُورَثْ كَمَا لَوْ لَمْ يَسْتَهَلَّ «وَإِنْ جُهِلَ الْمُسْتَهَلُّ مِنَ التَّوَأْمَيْنِ» إِذَا اسْتَهَلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، ثُمَّ مَاتَ الْمُسْتَهَلُّ وَجُهِلَ، وَكَانَا ذَكَرًا وَأُنْثَى «وَاخْتَلَفَ إِرْثُهُمَا» بِالذُّكُورَةِ وَالْأُنْثَى «يُعَيَّنُ بِقُرْعَةٍ» كَمَا لَوْ طَلَّقَ إِحْدَى نِسَائِهِ وَلَمْ تُعْلَمْ عَيْنُهَا.

وَإِنْ لَمْ يَخْتَلَفْ مِيرَاثُهُمَا، كَوَلَدِ الْأُمِّ أُخْرِجَ السُّدُسُ لَوَرَثَةِ الْجَنِينِ بِغَيْرِ قُرْعَةٍ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا.

وَلَوْ مَاتَ كَافِرٌ بِدَارِنَا عَنْ حَمْلٍ مِنْهُ لَمْ يَرِثْهُ؛ لِحُكْمِنَا بِإِسْلَامِهِ قَبْلَ وَضْعِهِ، وَيَرِثُ صَغِيرٌ حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ بِمَوْتِ أَحَدِ أَبَوَيْهِ مِنْهُ.

«وَالخُنْثَى» مَنْ لَهُ شَكْلُ ذَكَرٍ رَجُلٍ وَفَرْجُ امْرَأَةٍ، أَوْ تُقَبُّ فِي مَكَانِ الْفَرْجِ، يَخْرُجُ مِنْهُ الْبَوْلُ، وَيُعْتَبَرُ أَمْرُهُ بِبَوْلِهِ مِنْ أَحَدِ الْفَرْجَيْنِ.

فَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا فَيَسْبِقُهُ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُمَا مَعًا اعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا، فَإِنْ اسْتَوَيَا فَهُوَ «الْمُسْكِلُ» فَإِنْ رُجِيَ كَشْفُهُ لِصِغَرِ أُعْطِيَ وَمَنْ مَعَهُ الْيَقِينُ، وَوُقِفَ الْبَاقِي لِتَظْهَرِ

ذُكُورِيَّتُهُ بِنَبَاتِ لَحْيَتِهِ، أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ ذَكَرِهِ، أَوْ تَظْهَرُ أُنْثَوِيَّتُهُ بِحَيْضٍ، أَوْ تَفْلُكٍ ثُدْيٍ،
أَوْ إِمْنَاءٍ مِنْ فَرْجٍ.

فَإِنْ مَاتَ، أَوْ بَلَغَ بِلَا أَمَارَةٍ «يَرِثُ نِصْفَ مِيرَاثِ ذَكَرٍ» إِنْ وَرِثَ بِكَوْنِهِ ذَكَرًا
فَقَطُّ كَوَلَدٍ أَخٍ، أَوْ عَمٍّ خُنْثَى «وَنِصْفَ مِيرَاثِ أُنْثَى» إِنْ وَرِثَ بِكَوْنِهِ أُنْثَى فَقَطُّ
كَوَلَدٍ أَبِي خُنْثَى، مَعَ زَوْجٍ وَأُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ.

وَإِنْ وَرِثَ بِهِمَا مُتَقَاضِلًا أُعْطِيَ نِصْفَ مِيرَاثَيْهِمَا، فَتُعْمَلُ مَسْأَلَةُ الذُّكُورِيَّةِ، ثُمَّ
مَسْأَلَةُ الْأُنْثَوِيَّةِ، وَتَنْظَرُ بَيْنَهُمَا بِالنِّسْبِ الْأَرْبَعُ، وَتُحْصَلُ أَقَلُّ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ عَلَى كُلِّ مَنِهْمَا،
وَتَضْرِبُهُ فِي اثْنَيْنِ، عَدَدِ حَالِي الْخُنْثَى.

ثُمَّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ فَاضْرِبْهُ فِي الْأُخْرَى أَوْ وَفَّقْهَا، فَابْنُ وَوَلَدُ
خُنْثَى، مَسْأَلَةُ الذُّكُورِيَّةِ مِنْ اثْنَيْنِ، وَالْأُنْثَوِيَّةِ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَهُمَا مُتَبَايِنَانِ، فَإِذَا ضَرَبْتَ
إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى كَانَ الْحَاصِلُ سِتَّةً، فَاضْرِبْهَا فِي اثْنَيْنِ، تَصِحُّ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ،
لِلذَّكَرِ سَبْعَةً، وَلِلْخُنْثَى خَمْسَةً.

وَإِنْ صَالَحَ الْخُنْثَى مَنْ مَعَهُ عَلَى مَا وَقَفَ لَهُ صَحَّ إِنْ صَحَّ تَبَرُّعُهُ.



بَابُ مِيرَاثِ الْمَفْقُودِ

وَهُوَ مَنْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ، فَلَمْ تُعْلَمْ لَهُ حَيَاةٌ وَلَا مَوْتُ.

«مَنْ خَفِيَ خَبْرُهُ بِأَسْرٍ أَوْ سَفَرٍ غَالِبِهِ السَّلَامَةُ كَتَبَارَةً» وَسِيَاحَةً «انْتَظَرِ بِهِ تَمَامَ تِسْعِينَ سَنَةً مُنْذُ وُلِدَ» لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَإِنْ فَقَدَ ابْنٌ تِسْعِينَ اجْتَهِدَ الْحَاكِمُ.

«وَإِنْ كَانَ غَالِبُهُ الْهَلَاكُ، كَمَنْ غَرِقَ فِي مَرْكَبٍ، فَسَلِمَ قَوْمٌ دُونَ قَوْمٍ، أَوْ فَقَدَ مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ، أَوْ فِي مَفَازَةٍ مُهْلِكَةٍ» كَذَرَبِ الْحِجَارِ «انْتَظَرِ بِهِ تَمَامَ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ تَلَفَ» أَيُّ: فَقَدَ؛ لِأَنَّهَا مُدَّةٌ يَتَكَرَّرُ فِيهَا تَرَدُّدُ الْمُسَافِرِينَ وَالتُّجَّارِ، فَانْقِطَاعُ خَبَرِهِ عَنْ أَهْلِهِ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ هَلَاكُهُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ حَيًّا لَمْ يَنْقَطِعْ خَبْرُهُ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ.

«ثُمَّ يُقَسِّمُ مَالَهُ فِيهِمَا» أَيُّ: فِي مَسْأَلَتِي غَلْبَةِ السَّلَامَةِ بَعْدَ التَّسْعِينَ، وَغَلْبَةِ الْهَلَاكِ بَعْدَ الْأَرْبَعِ سِنِينَ، فَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ قَسْمِ مَالِهِ أَخَذَ مَا وَجَدَ، وَرَجَعَ عَلَى مَنْ أَتْلَفَ شَيْئًا بِهِ.

«فَإِنْ مَاتَ مُورَثُهُ فِي مُدَّةِ التَّرْبُصِ» السَّابِقَةِ «أَخَذَ كُلُّ وَارِثٍ إِذْنًا» أَيُّ: حِينَ الْمَوْتِ «الْيَقِينِ» وَهُوَ مَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْقُصَ عَنْهُ مَعَ حَيَاةِ الْمَفْقُودِ أَوْ مَوْتِهِ.

«وَوُوقِفَ مَا بَقِيَ» حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُ الْمَفْقُودِ، فَاعْمَلْ مَسْأَلَةَ حَيَاتِهِ وَمَسْأَلَةَ مَوْتِهِ، وَحَصِّلْ أَقْلَ عَدَدٍ يَنْقَسِمُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا، فَيَأْخُذْ وَارِثٌ مِنْهُمَا - لَا سَاقِطٌ فِي إِحْدَاهُمَا - الْيَقِينِ.

«فَإِنْ قَدِمَ» الْمَفْقُودُ «أَخَذَ نَصِيبَهُ» الَّذِي وَقَفَ لَهُ «وَإِنْ لَمْ يَأْتِ» أَيُّ: وَلَمْ تُعْلَمْ حَيَاتُهُ حِينَ مَوْتِ مُورَثِهِ «فَحُكْمُهُ» أَيُّ: حُكْمُ مَا وَقَفَ لَهُ «حُكْمُ مَالِهِ» الَّذِي لَمْ يُخْلَفْهُ مُورَثُهُ، فَيَقْضَى مِنْهُ دَيْنُهُ، وَيُنْفَقَ عَلَى زَوْجَتِهِ مِنْهُ مُدَّةَ تَرْبُصِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِمَوْتِهِ إِلَّا عِنْدَ انْقِضَاءِ زَمَنِ انْتِظَارِهِ.

«وَلِبَاقِي الْوَرَثَةِ أَنْ يَصْطَلِحُوا عَلَى مَا زَادَ عَنْ حَقِّ الْمَفْقُودِ فَيَقْتَسِمُونَهُ» عَلَى حَسَبِ مَا يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُخْرَجُ عَنْهُمْ.



بَابُ مِيرَاثِ الْغَرَقَى

جَمْعُ غَرِيقٍ، وَكَذَا مَنْ خَفِيَ مَوْتُهُمْ، فَلَمْ يُعْلَمِ السَّابِقُ مِنْهُمْ.

«إِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ - كَأَخَوَيْنِ لِأَبٍ - بَهْذَمٍ، أَوْ غَرَقٍ، أَوْ غُرْبَةٍ، أَوْ نَارٍ» مَعًا فَلَا تَوَارُثَ بَيْنَهُمَا «و» إِنْ «جُهِلَ السَّابِقُ بِالْمَوْتِ» أَوْ عُلِمَ ثُمَّ نُسِيَ «وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهِ» بِأَنْ لَمْ يَدَّعِ وَرَثَتُهُ كُلُّ سَبَقِ مَوْتِ الْآخِرِ «وَرِثَ كُلُّ وَاحِدٍ» مِنَ الْغَرَقَى وَنَحْوِهِمْ «مِنَ الْآخِرِ مِنْ تِلَادِ مَالِهِ» أَيُّ: مِنْ قَدِيمِهِ، وَهُوَ بِكَسْرِ التَّاءِ «دُونَ مَا وَرِثَهُ مِنْهُ» أَيُّ: مِنَ الْآخِرِ «دَفْعًا لِلدَّوْرِ» هَذَا قَوْلُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَيَقْدَرُ أَحَدُهُمَا مَاتَ أَوَّلًا، وَيُورَثُ الْآخَرُ مِنْهُ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَا وَرِثَهُ عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ، ثُمَّ يُصْنَعُ بِالثَّانِي كَذَلِكَ.

فَفِي أَخَوَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَوْلَى زَيْدٍ، وَالْآخَرِ مَوْلَى عَمْرٍو - مَاتَا، وَجُهِلَ الْحَالُ، يَصِيرُ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ لِمَوْلَى الْآخَرِ.

وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ مِنَ الْوَرَثَةِ سَبَقَ مَوْتِ الْآخَرِ وَلَا بَيِّنَةٌ - تَحَالَفَا، وَلَمْ يَتَوَارَثَا.

بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ الْمِلَّةِ

جَمْعُ «مِلَّةٍ» بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَهِيَ الدِّينُ وَالشَّرِيعَةُ.

مِنْ مَوَانِعِ الْإِرْثِ اخْتِلَافُ الدِّينِ فَـ «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ إِلَّا بِالْوَلَاءِ»
لِحَدِيثِ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدَهُ أَوْ
أُمَّتَهُ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَإِلَّا إِذَا أَسْلَمَ كَافِرٌ قَبْلَ قَسَمِ مِيرَاثِ مُورِّثِهِ الْمُسْلِمِ فَيَرِثُ.

«وَلَا» يَرِثُ «الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ إِلَّا بِالْوَلَاءِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَرِثُ الْكَافِرُ
الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وُخْصَ بِالْوَلَاءِ، فَيَرِثُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ شُعْبَةٌ مِنَ الرَّقِّ.

«و» اخْتِلَافُ الدَّارَيْنِ لَيْسَ بِبَاطِلٍ فَـ «سَيَوَارِثُ الْحَرْبِيُّ وَالذِّمِّيُّ وَالْمُسْتَأْمَنُ» إِذَا
اتَّخَذَتْ أَدْيَانُهُمْ؛ لِعُمُومِ النُّصُوصِ.

«وَأَهْلُ الذِّمَّةِ يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مَعَ اتِّفَاقِ أَدْيَانِهِمْ، لَا مَعَ اخْتِلَافِهَا، وَهُمْ
مِلَّةٌ شَتَّى» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَتَوَارِثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى».

«وَالْمُرْتَدُّ لَا يَرِثُ أَحَدًا» مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا مِنَ الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَرُّ عَلَى مَا هُوَ
عَلَيْهِ، فَلَمْ يَنْبُتْ لَهُ حُكْمُ دِينٍ مِنَ الْأَدْيَانِ «وَإِنْ مَاتَ» الْمُرْتَدُّ «عَلَى رِدَّتِهِ» - فَمَالُهُ
فِيهِ؟^(١) لِأَنَّهُ لَا يُقَرُّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَهُوَ مُبَايِنٌ لِدِينِ أَقَارِبِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٤٦): قَوْلُهُ: «وَإِنْ مَاتَ الْمُرْتَدُّ فَمَالُهُ فِيهِ؟» وَعَنْهُ: =

«وَوَيْرِثُ الْمَجُوسِيِّ بِقَرَابَتَيْنِ» غَيْرِ مُحْجُوبَتَيْنِ فِي قَوْلِ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَغَيْرِهِمَا «إِنْ أَسْلَمُوا أَوْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ» فَلَوْ خَلَفَ أُمُّهُ وَهِيَ أُخْتُهُ بِأَنْ وَطِئَ أَبُوهُ ابْنَتَهُ، فَوَلَدَتْ هَذَا الْمَيِّتَ، وَرِثَ الثُّلُثَ بِكَوْنِهَا أُمًّا، وَالنِّصْفَ بِكَوْنِهَا أُخْتًا «وَكَذَا حُكْمُ الْمُسْلِمِ يَطَأُ ذَاتَ رَحِمٍ مُحْرَمٍ مِنْهُ بِشُبْهَةٍ» نِكَاحٍ أَوْ تَسَرُّ، وَيَثْبُتُ النَّسَبُ.

«وَلَا إِرْثَ بِنِكَاحِ ذَاتِ رَحِمٍ مُحْرَمٍ» كَأُمِّهِ وَبِنْتِهِ وَبِنْتِ أَخِيهِ «وَلَا» إِرْثَ «بِعَقْدٍ» نِكَاحٍ «لَا يُقَرَّرُ عَلَيْهِ لَوْ أَسْلَمَ» كَمَا طَلَّقَتْهُ ثَلَاثًا، وَأُمُّ زَوْجَتِهِ، وَأُخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعِ.

= أَنَّهُ لَوَرَّثَتْهُ الْمُسْلِمِينَ. اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ^[١] وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ. اهـ (خَطُّهُ).

[١] قُلْتُ: وَابْنُ الْقَيْمِ فِي (إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ) ^(١).



بَابُ مِيرَاثِ الْمُطَلَّقةِ

رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا يُتَّهَمُ فِيهِ بِقَصْدِ الْحِرْمَانِ.

«مَنْ أَبَانَ زَوْجَتَهُ فِي صِحَّتِهِ» لَمْ يَتَوَارَثَا «أَوْ» أَبَانَهَا فِي «مَرَضِهِ غَيْرِ الْمَخُوفِ وَمَاتَ بِهِ» لَمْ يَتَوَارَثَا؛ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ حَالَ الطَّلَاقِ «أَوْ» أَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ «الْمَخُوفِ وَلَمْ يَمُتْ بِهِ لَمْ يَتَوَارَثَا» لِانْقِطَاعِ النِّكَاحِ، وَعَدَمِ التُّهْمَةِ.

«بَلْ» يَتَوَارَثَانِ «فِي طَلَاقِ رَجْعِيٍّ لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهُ» سَوَاءٌ كَانَ فِي الْمَرَضِ أَوْ فِي الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ.

«وَإِنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ مُتَّهَمًا بِقَصْدِ حِرْمَانِهَا» بِأَنْ أَبَانَهَا ابْتِدَاءً، أَوْ سَأَلَتْهُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا «أَوْ عَلَّقَ إِبَانَتَهَا فِي صِحَّتِهِ عَلَى مَرَضِهِ، أَوْ» عَلَّقَ إِبَانَتَهَا «عَلَى فِعْلٍ لَهُ» كَدْخُولِ الدَّارِ «فَفَعَلَهُ فِي مَرَضِهِ» الْمَخُوفِ «وَنَحْوُهُ» كَمَا لَوْ وَطِئَ عَاقِلٌ حَمَاتَهُ بِمَرَضِ مَوْتِهِ الْمَخُوفِ «لَمْ يَرِثَهَا» إِنْ مَاتَتْ؛ لِقَطْعِهِ نِكَاحَهَا.

«وَتَرِثُهُ» هِيَ «فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَهَا» لِقَضَاءِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ تَرْتَدَّ» فَيَسْقُطُ مِيرَاثُهَا، وَلَوْ أَسْلَمَتْ بَعْدُ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَتْ بِاخْتِيَارِهَا مَا يُنَافِي نِكَاحَ الْأَوَّلِ، وَيَثْبُتُ الْإِرْثُ لَهُ دُونَهَا إِنْ فَعَلَتْ فِي مَرَضِ مَوْتِهَا الْمَخُوفِ مَا يَفْسُخُ نِكَاحَهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ إِنْ اتَّهَمَتْ بِقَصْدِ حِرْمَانِهِ.

بَابُ الْإِقْرَارِ بِمُشَارِكٍ فِي الْمِيرَاثِ

«إِذَا أَقَرَّ كُلُّ الْوَرَثَةِ» الْمَكْلَفِينَ «وَلَوْ أَنَّهُ» أَيِ الْوَارِثِ الْمُقَرَّرُ «وَاحِدٌ» مُنْفَرِدٌ بِالْإِرْثِ «بِوَارِثٍ لِلْمَيِّتِ» مِنْ ابْنٍ وَنَحْوِهِ «وَصَدَّقَ» الْمُقَرَّرُ بِهِ «أَوْ كَانَ» الْمُقَرَّرُ بِهِ «صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا» وَالْمُقَرَّرُ بِهِ مَجْهُولُ النَّسَبِ - ثَبَتَ نَسَبُهُ بِشَرْطِ أَنْ يُمَكِّنَ كَوْنُ الْمُقَرَّرِ بِهِ مِنَ الْمَيِّتِ، وَأَنْ لَا يُنَازَعَ الْمُقَرَّرُ فِي نَسَبِ الْمُقَرَّرِ بِهِ.

«و» ثَبَتَ «إِرْثُهُ» حَيْثُ لَا مَانِعَ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ يَقُومُ مَقَامَ الْمَيِّتِ فِي بَيِّنَاتِهِ وَدَعَاوِيهِ وَغَيْرِهَا، فَكَذَلِكَ فِي النَّسَبِ، وَيُعْتَبَرُ إِقْرَارُ زَوْجٍ وَمَوْلَى إِنْ وَرِثَا.

«وَإِنْ أَقَرَّ» بِهِ بَعْضُ الْوَرَثَةِ، وَلَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ - ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْ مُقَرَّرٍ فَقَطْ، وَأَخَذَ الْفَاضِلَ بِيَدِهِ أَوْ مَا فِي يَدِهِ إِنْ أَسْقَطَهُ.

فَلَوْ أَقَرَّ «أَحَدُ ابْنَيْهِ بِأَخٍ مِثْلِهِ» أَيِ: مِثْلِ الْمُقَرَّرِ «فَلَهُ» أَيِ: لِلْمُقَرَّرِ بِهِ «ثُلُثُ مَا بِيَدِهِ» أَيِ: يَدِ الْمُقَرَّرِ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ تَضَمَّنَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَكْثَرَ مِنْ ثُلْثِ التَّرَكَةِ، وَفِي يَدِهِ نِصْفُهَا، فَيَكُونُ السُّدُسُ الزَّائِدُ لِلْمُقَرَّرِ بِهِ.

«وَإِنْ أَقَرَّ بِأَخْتٍ فَلَهَا خُمُسُهُ» أَيِ: خُمُسُ مَا بِيَدِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَّعِي أَكْثَرَ مِنْ خُمُسِي الْمَالِ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ النِّصْفِ الَّذِي بِيَدِهِ، يَبْقَى خُمُسُهُ، فَيَدْفَعُهُ لَهَا.

وَإِنْ أَقَرَّ ابْنُ ابْنٍ بِابْنٍ - دَفَعَ لَهُ كُلَّ مَا بِيَدِهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْجُبُهُ، وَطَرِيقُ الْعَمَلِ: أَنْ تَضْرِبَ مَسْأَلَةَ الْإِقْرَارِ أَوْ وَفَّقَهَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْكَارِ، وَتَدْفَعُ لِلْمُقَرَّرِ سَهْمَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ

الإقرار في مسألة الإنكار أو وفقها، ولينكر سهمه من مسألة الإنكار في مسألة
الإقرار أو وفقها، ولتقر به ما فضل.



بَابُ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ وَالْمُبْعُضِ وَالْوَلَاءِ

بِفَتْحِ الْوَائِ وَالْمَدِّ، أَيُّ: وَلَاَاءِ الْعِتَاقَةِ.

«مَنْ أَنْفَرَدَ بِقَتْلِ مُورَثِهِ، أَوْ شَارَكَ فِيهِ مُبَاشَرَةً أَوْ سَبِيًّا» كَحَفْرِ بئرٍ تَعْدِيًّا، أَوْ نَصَبِ سَكِينٍ «بِلَا حَقٍّ - لَمْ يَرْتَهُ إِنْ لَزِمَهُ» أَيِ الْقَاتِلِ «قَوْدٌ، أَوْ دِيَّةٌ، أَوْ كَفَّارَةٌ» عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْجَنَائِيَّاتِ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ» رَوَاهُ مَالِكٌ فِي مُوطَّئِهِ، وَأَحْمَدُ.

«وَالْمُكْلَفُ وَغَيْرُهُ» أَيُّ: غَيْرُ الْمُكْلَفِ - كَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ - فِي هَذَا «سَوَاءٌ» لِعُمُومِ مَا سَبَقَ.

«وَإِنْ قَتَلَ بِحَقٍّ قَوْدًا أَوْ حَدًّا أَوْ كُفْرًا» أَيُّ: غَيْرِ رِدَّةٍ «أَوْ بِنَعْيٍ» أَيُّ: قَطَعَ طَرِيقَ؛ لِئَلَّا يَتَكَرَّرَ مَعَ مَا يَأْتِي «أَوْ» بِ- «صِيَالَةٍ، أَوْ حَرَابَةٍ، أَوْ شَهَادَةٍ وَارِثِهِ» بِمَا يُوجِبُ الْقَتْلَ «أَوْ قَتَلَ الْعَادِلُ الْبَاغِيَّ، وَعَكْسُهُ» كَقَتْلِ الْبَاغِي الْعَادِلَ «وَرِثُهُ» لِأَنَّهُ فَعَلُ مَاذُونٍ فِيهِ، فَلَمْ يَمْنَعْ الْمِيرَاثَ.

«وَلَا يَرِثُ الرَّقِيقُ» وَلَوْ مُدَبَّرًا، أَوْ مُكَاتَبًا، أَوْ أُمٌّ وَلَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَرِثَ لَكَانَ لِسَيِّدِهِ، وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ «وَلَا يُورَثُ» لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ.

«وَيَرِثُ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ، وَيُورَثُ وَيَحْجِبُ، بِقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ» لِقَوْلِ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَكَسَبُهُ وَإِرْثُهُ بِحُرِّيَّتِهِ لَوَرِثَتِهِ.

فَابْنُ نِصْفِهِ حُرٌّ، وَأُمُّ وَعَمُّ حُرَّانِ، لِلابْنِ نِصْفُ مَالِهِ لَوْ كَانَ حُرًّا، وَهُوَ رُبُعٌ
وَسُدُسٌ، وَلِلْأُمِّ رُبُعٌ، وَالبَاقِي لِلْعَمِّ.

«وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا» أَوْ أَمَةً، أَوْ أَعْتَقَ بَعْضَهُ فَسَرَى إِلَى الْبَاقِي، أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ
بِرْجَمٍ، أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ إِيْلَادٍ، أَوْ أَعْتَقَهُ فِي زَكَاةٍ، أَوْ كَفَّارَةٍ «فَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ» لِقَوْلِهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلَهُ أَيْضًا الْوَلَاءُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِهِمْ وَإِنْ سَفَلُوا، مِنْ زَوْجَةٍ عَتِيقَةٍ أَوْ سُرِّيَّةٍ،
وَعَلَى مَنْ لَهُ أَوْ لَهُمْ وَلَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ وَلِيُّ نِعْمَتِهِمْ، وَبِسَبَبِهِ عَتَقُوا؛ وَلِأَنَّ الْفِرْعَ يَتَّبِعُ
أَصْلَهُ.

وَيَرِثُ ذُو الْوَلَاءِ مَوْلَاهُ «وَإِنْ اخْتَلَفَ دِيْنُهُمَا» لِمَا تَقَدَّمَ، فَيَرِثُ الْمُعْتِقُ عَتِيقَهُ
عِنْدَ عَدَمِ عَصَبَةِ النَّسَبِ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ بَعْدَهُ، الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبُ عَلَى مَا سَبَقَ.

«وَلَا يَرِثُ النِّسَاءُ بِالْوَلَاءِ إِلَّا مَنْ أَعْتَقْنَ» أَيُّ: بِأَشْرَنْ عَتَقَهُ، أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِنَّ
بِنَحْوِ كِتَابَةٍ «أَوْ أَعْتَقَهُ مَنْ أَعْتَقْنَ» أَيُّ: عَتِيقُ عَتِيقِهِنَّ، وَأَوْلَادُهُمْ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو
ابْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «مِيرَاثُ الْوَلَاءِ لِلْكُبْرَى مِنَ الذُّكُورِ».

وَلَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا وَلَاءٌ مَنْ أَعْتَقْنَ، وَالْكُبْرَى -بِضْمٍ الْكَافِ وَسُكُونِ
الْمُوَحَّدَةِ- أَقْرَبُ عَصَبَةِ السَّيِّدِ إِلَيْهِ يَوْمَ مَوْتِ عَتِيقِهِ.

وَالْوَلَاءُ لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ، وَلَا يُوقَفُ، وَلَا يُوصَى بِهِ، وَلَا يُورَثُ.
فَلَوْ مَاتَ السَّيِّدُ عَنِ ابْنَيْنِ، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا عَنِ ابْنٍ، ثُمَّ مَاتَ عَتِيقُهُ -فَارِثُهُ
لِلابْنِ سَيِّدُهُ وَحَدَّهُ.

وَلَوْ مَاتَ ابْنُ السَّيِّدِ، وَخَلَفَ أَحَدُهُمَا ابْنًا، وَالْآخَرُ تِسْعَةً، ثُمَّ مَاتَ الْعَتِيقُ -
فَارِثُهُ عَلَى عَدَدِهِمْ كَالنَّسَبِ.

وَلَوْ اشْتَرَى أَخٌ وَأُخْتُهُ أَبَاهُمَا، فَعَتَقَ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ مَلَكَ قِنًا فَأَعْتَقَهُ، ثُمَّ مَاتَ
الْأَبُ، ثُمَّ الْعَتِيقُ - وَرِثَةُ الْإِبْنِ بِالنَّسَبِ دُونَ أُخْتِهِ بِالْوَلَاءِ، وَتُسَمَّى مَسْأَلَةُ الْقُضَاةِ.

يُرَوَّى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَبْعِينَ قَاضِيًا مِنْ قُضَاةِ الْعِرَاقِ عَنْهَا -
فَأَخْطَوْا فِيهَا.



كِتَابُ الْعِتْقِ

وَهُوَ لُغَةً: الْحُلُوصُ.

وَشَرْعًا: تَحْرِيرُ الرَّقَبَةِ وَتَخْلِيصُهَا مِنَ الرَّقِّ.

«وَهُوَ مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبِ» لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهُ كَفَّارَةً لِلْقَتْلِ، وَالْوَطْءِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَالْأَيَّامِ، وَجَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَكَأَنَّ لِمُعْتِقِهِ مِنَ النَّارِ.

وَأَفْضَلُ الرِّقَابِ أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، وَذَكَرُ، وَتَعَدُّدُ أَفْضَلُ.

«وَيُسْتَحَبُّ عِتْقُ مَنْ لَهُ كَسْبٌ» لِإِنْتِفَاعِهِ بِهِ «وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ» فَيُكْرَهُ عِتْقُ مَنْ لَا كَسْبَ لَهُ، وَكَذَا مَنْ يُخَافُ مِنْهُ زِنًا أَوْ فُسَادًا، وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ مِنْهُ أَوْ ظَنَّ حَرَمَ.

وَصَرِيحُهُ نَحْوُ: أَنْتَ حُرٌّ، أَوْ مُحَرَّرٌ، أَوْ عَتِيقٌ، أَوْ مُعْتَقٌ، أَوْ حَرَّرْتُكَ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ.

وَكَنَايَتُهُ نَحْوُ: خَلَيْتُكَ، وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ، وَلَا سَبِيلَ أَوْ لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ، وَأَنْتَ لِلَّهِ، أَوْ مَوْلَايَ، وَمَلَكَتُكَ نَفْسَكَ.

وَمَنْ أَعْتَقَ جُزْءًا مِنْ رَقِيقِهِ سَرَى إِلَى بَاقِيهِ، وَمَنْ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ مِنْ مُشْتَرَكٍ سَرَى إِلَى الْبَاقِي إِنْ كَانَ مُوسِرًا، مَضْمُونًا بِقِيمَتِهِ.

وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ عِتْقَ عَلَيْهِ بِالْمَلِكِ، وَيَصِحُّ مُعْلَقًا بِشَرْطٍ فَيَعْتِقُ إِذَا وُجِدَ.

«وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْعَتَقِ بِمَوْتٍ وَهُوَ التَّدْبِيرُ» سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ دَبَّرَ
 الْحَيَاةَ، وَلَا يَبْطُلُ بِإِبْطَالٍ وَلَا رُجُوعٍ، وَيَصِحُّ وَقْفُ الْمُدَبَّرِ وَهَبَتْهُ وَيَبْعُهُ وَرَهْنَتْهُ، وَإِنْ
 مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ بَيْعِهِ عَتَقَ إِنْ خَرَجَ مِنْ ثُلُثِهِ وَإِلَّا فَبَقْدَرِهِ.



بَابُ الْكِتَابَةِ

«وَهِيَ» مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكِتَبِ وَهُوَ الْجَمْعُ؛ لِأَنَّهَا تُجْمَعُ نَجُومًا.

وَشَرْعًا: «بَيْعُ» سَيِّدٍ «عَبْدَهُ نَفْسَهُ بِمَالٍ» مَعْلُومٍ، يَصِحُّ السَّلَامُ فِيهِ «مُؤَجَّلٍ فِي ذِمَّتِهِ» بِأَجَلَيْنِ فَأَكْثَرُ.

«وَتُسَنُّ» الْكِتَابَةُ «مَعَ أَمَانَةِ الْعَبْدِ وَكَسْبِهِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣].

«وَتُكْرَهُ» الْكِتَابَةُ «مَعَ عَدَمِهِ» أَيِ: عَدَمِ الْكَسْبِ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ كَلًّا عَلَى النَّاسِ، وَلَا يَصِحُّ عِتْقُ وَكِتَابَةُ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ، وَتَنْعَقِدُ بِ«كَاتِبَتِكَ عَلَى كَذَا» مَعَ قَبُولِ الْعَبْدِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: «فَإِذَا أَدَيْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ».

وَمَتَى أَدَّى مَا عَلَيْهِ، أَوْ أَبْرَاهُ مِنْهُ سَيِّدُهُ عِتْقًا، وَيَمْلِكُ كَسْبُهُ وَنَفْعُهُ وَكُلَّ تَصَرُّفٍ يُصْلِحُ مَالَهُ كَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ.

«وَيَجُوزُ بَيْعُ الْمُكَاتَبِ» لِقِصَّةِ بَرِيرَةَ؛ وَلِأَنَّهُ قِنْ مَّا بَقِيَ عَلَيْهِ ذِرْهَمٌ «وَمُشْتَرِيهِ يَقُومُ مَقَامَ مُكَاتِبِهِ» بِكَسْرِ التَّاءِ «فَإِنْ أَدَّى» الْمُكَاتَبُ «لَهُ» أَيِ: لِلْمُشْتَرِي مَّا بَقِيَ مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ «عِتْقًا وَوَلَاؤُهُ لَهُ» أَيِ: لِلْمُشْتَرِي «وَإِنْ عَجَزَ» الْمُكَاتَبُ عَنْ أَدَاءِ جَمِيعِ مَالِ الْكِتَابَةِ أَوْ بَعْضِهِ لِمَنْ كَاتَبَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ «عَادَ قِنًّا».

فَإِذَا حُلَّ نَجْمٌ وَلَمْ يُؤَدِّهِ الْمُكَاتَبُ فَلِسَيِّدِهِ الْفَسْخُ، كَمَا لَوْ أَعْسَرَ الْمُشْتَرِي بِبَعْضِ

الْثُمْنِ، وَيَلْزَمُ إِنْظَارُهُ ثَلَاثًا، لِنَحْوِ بَيْعِ عَرْضٍ، وَيَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى مَنْ
وَقَى كِتَابَتَهُ رُبْعَهَا؛ لِمَا رَوَى أَبُو بَكْرٍ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَيْنَكُمْ﴾ [النور: ٣٣] قَالَ: «رُبْعُ الْكِتَابَةِ» وَرُوِيَ مَوْقُوفًا
عَلَى عَلِيٍّ.



بَابُ أَحْكَامِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ

أَصْلُ أُمٍّ: أُمُّهُ؛ وَلِذَلِكَ جُمِعَتْ عَلَى «أُمَّهَاتٍ» بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ.
 «إِذَا أَوْلَدَ حُرٌّ أُمَّتَهُ» وَلَوْ مُدَبَّرَةً أَوْ مُكَاتَبَةً.
 «أَوْ» أَوْلَدَ «أُمَّةً لَهُ وَلِغَيْرِهِ» وَلَوْ كَانَ لَهُ جُزْءٌ يَسِيرٌ مِنْهَا.

«أَوْ أُمَّةً» لِـ «سَوْلَدِهِ» كُلِّهَا أَوْ بَعْضَهَا وَلَمْ يَكُنِ الْإِبْنُ وَطِئَهَا، قَدْ «خُلِقَ وَلَدُهُ حُرًّا» بِأَنْ حَمَلَتْ بِهِ فِي مِلْكِهِ «حَيًّا وَلَدَ أَوْ مَيِّتًا، قَدْ تَبَيَّنَ فِيهِ خَلْقُ الْإِنْسَانِ» وَلَوْ خَفِيًّا «لَا» بِالْقَاءِ «مُضْغَةً، أَوْ جِسْمٍ بِلَا تَخْطِيطٍ - صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ، تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ مِنْ كُلِّ مَالِهِ» وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهَا؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُهُ: «مَنْ وَطِئَ أُمَّتَهُ فَوَلَدَتْ، فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ دُبُرِ مَنْتَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَهَ.

وَإِنْ أَصَابَهَا فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ بِنِكَاحٍ أَوْ شُبْهَةٍ، ثُمَّ مَلَكَهَا حَامِلًا - عَتَقَ الْحَمْلَ، وَلَمْ تَصِرْ أُمٌّ وَلَدٍ، وَمَنْ مَلَكَ أُمَّةً حَامِلًا فَوَطِئَهَا حَرَمَ عَلَيْهِ بَيْعُ الْوَلَدِ وَيُعْتَقُهُ.
 «وَأَحْكَامُ أُمِّ الْوَلَدِ» كـ «أَحْكَامِ الْأُمَّةِ» الْقِنِّ «مِنْ وَطْءٍ، وَخِدْمَةٍ، وَإِجَارَةٍ، وَنَحْوِهِ» كِإِعَارَةٍ، وَإِيدَاعٍ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُ مَا دَامَ حَيًّا «لَا فِي نَقْلِ الْمِلْكِ فِي رَقَبَتِهَا وَلَا بِمَا يُرَادُّ لَهُ» أَيُّ: لِنَقْلِ الْمِلْكِ^[١].

[١] قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٥٨-٥٩): فَائِدَةٌ: قَوْلُهُ فِي (الْمُسْتَهَى): «وَوَلَدُهَا مِنْ

غَيْرِ سَيِّدِهَا بَعْدَ إِيلَادِهَا كَهَيِّ» أَيُّ: عَدَمُ صِحَّةِ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَعِتْقُهُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ. وَفِي قَوْلِهِ: «كَهَيِّ» إِقَامَةُ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَقَامَ ضَمِيرِ الْجَرِّ، وَيُتَسَمَّحُ فِيهِ، وَفِيهِ أَيْضًا جَرُّ الْكَافِ =

فَالْأَوَّلُ «كَوَقَفٍ وَبَيْعٍ» وَهَبَةٍ، وَجَعَلَهَا صَدَاقًا، وَنَحْوَهُ.

«وَالثَّانِي: كَـ»رَهْنٍ« وَكَذَا «نَحْوُهَا» أَي: نَحْوُ الْمَذْكُورَاتِ، كَالْوَصِيَّةِ بِهَا؛
لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ» وَقَالَ: «لَا يُبْعَنُ،
وَلَا يُوهَبَنُ، وَلَا يُورَثَنُ، يَسْتَمْتَعُ مِنْهَا السَّيِّدُ مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ» رَوَاهُ
الدَّارِقُطْنِيُّ.

وَتَصَحَّ كِتَابَتُهَا، فَإِنْ أَدَّتْ فِي حَيَاتِهِ عَتَقَتْ وَمَا بَقِيَ بِيَدِهَا لَهَا، وَإِنْ مَاتَ
وَعَلَيْهَا شَيْءٌ عَتَقَتْ وَمَا بِيَدِهَا لِلْوَرَثَةِ، وَيَتْبَعُهَا وَلَدُهَا مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا بَعْدَ إِيلَادِهَا،
فَيَعْتَقُ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا.

وَإِذَا جَنَتْ فِدَيْتَ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهَا يَوْمَ الْفِدَاءِ، أَوْ أَرَشِ الْجَنَايَةَ، وَإِنْ قَتَلَتْ
سَيِّدَهَا عَمْدًا أَوْ خَطَأً عَتَقَتْ، وَلِلْوَرَثَةِ الْقِصَاصُ فِي الْعَمْدِ أَوْ الدِّيَةِ، فَيَلْزِمُهَا الْأَقْلُ
مِنْهَا أَوْ مِنْ قِيَمَتِهَا كَالْخَطَأِ.

وَإِنْ أَسْلَمَتْ أُمُّ وَلَدٍ كَافِرٍ مُنِعَ مِنْ غَشْيَانِهَا، وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حَتَّى يُسْلِمَ،
وَأُجْبِرَ عَلَى نَفَقَتِهَا إِنْ عَدِمَ كَسْبُهَا.

= لِلضَّمِيرِ، وَهُوَ قَلِيلٌ أَوْ شَاذٌ^(١) وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ: وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا اه (خَطُّهُ).

[١] إِنَّمَا الشَّاذُّ أَوْ الْقَلِيلُ أَنْ تَجَرَ الْمُتَّصِلَ، أَمَّا الْمُتَفَصِّلُ فَلَيْسَ شَاذًّا فِيمَا يَظْهَرُ، وَهُوَ
عِبَارَةٌ (الْمُنْتَهَى)^(١) كَمَا لَا يُخْفَى.

كِتَابُ النِّكَاحِ

هُوَ لُغَةً: الْوَطْءُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْعَقْدِ، فَإِذَا قَالُوا: «نَكَحَ فُلَانَةً، أَوْ بِنْتَ فُلَانٍ» أَرَادُوا تَزَوُّجَهَا، وَعَقَدَ عَلَيْهَا، وَإِذَا قَالُوا: «نَكَحَ امْرَأَتَهُ» لَمْ يُرِيدُوا إِلَّا الْمَجَامَعَةَ.

وَشَرْعًا: عَقْدٌ يُعْتَبَرُ فِيهِ لَفْظُ «إِنْكَاحٍ» أَوْ «تَزْوِيجٍ» فِي الْجُمْلَةِ، وَالْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مُنْفَعَةٌ الْإِسْتِمْتَاعِ.

«وَهُوَ سُنَّةٌ» لِذِي شَهْوَةٍ لَا يَخَافُ زِنًا، مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ. وَيُبَاحُ لِمَنْ لَا شَهْوَةَ لَهُ، كَالْعَيْنِ وَالْكَبِيرِ.

«وَفِعْلُهُ مَعَ الشَّهْوَةِ أَفْضَلُ مِنْ نَوَافِلِ الْعِبَادَةِ» لِاشْتِمَالِهِ عَلَى مَصَالِحَ كَثِيرَةٍ، كَتَحْصِينِ فَرْجِهِ، وَفَرْجِ زَوْجَتِهِ، وَالْقِيَامِ بِهَا، وَتَحْصِيلِ النَّسْلِ، وَتَكْثِيرِ الْأُمَّةِ، وَتَحْقِيقِ مُبَاهَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَمَنْ لَا شَهْوَةَ لَهُ نَوَافِلُ الْعِبَادَةِ أَفْضَلُ لَهُ.

«وَيَجِبُ» النِّكَاحُ «عَلَى مَنْ يَخَافُ زِنًا بِتَرْكِهِ» وَلَوْ ظَنًّا، مِنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقُ إِعْفَافِ نَفْسِهِ وَصَوْنِهَا عَنِ الْحَرَامِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَادِرِ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَالْعَاجِزِ عَنْهُ، وَلَا يُكْتَفَى بِمَرَّةٍ، بَلْ يَكُونُ فِي مَجْمُوعِ الْعُمُرِ، وَيَحْرُمُ بَدَارِ حَرْبٍ إِلَّا لِضُرُورَةٍ، فَيُبَاحُ لِغَيْرِ أَسِيرٍ.

«وَيُسْنُ نِكَاحُ وَاحِدَةٍ» لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَيْهَا تَعْرِضُ لِلْمَحَرَّمِ، قَالَ تَعَالَى:
﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩].

«دَيْنَةٌ» لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسْبِهَا،
وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَظَفَرِ بَذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«أُجْنِيَّةٌ» لِأَنَّ وَلَدَهَا يَكُونُ أَنْجَبَ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ الطَّلَاقُ، فَيَقْضِي مَعَ الْقَرَابَةِ
إِلَى قَطِيعَةِ الرَّحِمِ.

«بِكْرٌ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِجَابِرٍ: «فَهَلَا بَكْرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وُلُودٌ» أَيُّ: مِنْ نِسَاءٍ يُعْرَفْنَ بِكَثْرَةِ الْأَوْلَادِ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ يَرْفَعُهُ: «تَزَوَّجُوا
الْوُدُودَ الْوُلُودَ؛ فَإِنِّي مُكَاتِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ سَعِيدٌ.
«بِلَا أُمٍّ» لِأَنَّهَا رَبِّمَا أَفْسَدَتْهَا عَلَيْهِ.

وَيُسْنُ أَنْ يَتَخَيَّرَ الْجَمِيلَةَ؛ لِأَنَّهُ أَغْضُ لِبَصَرِهِ.

«و» يَبَاحُ «لَهُ» أَيُّ: لِمَنْ أَرَادَ خِطْبَةَ امْرَأَةٍ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِجَابَتُهُ «نَظَرَ مَا يَظْهَرُ
غَالِبًا» كَوَجْهِ وَرَقَبَةٍ وَيَدٍ وَقَدَمٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَقَدَرَ أَنْ
يَرَى مِنْهَا بَعْضَ مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

«مِرَارًا» أَيُّ: يُكَرِّرُ النَّظَرَ «بِلَا خَلْوَةٍ» إِنْ أَمِنَ ثَوْرَانَ الشَّهْوَةِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى
إِذْنِهَا، وَيَبَاحُ نَظَرُ ذَلِكَ، وَرَأْسٍ وَسَاقٍ مِنْ أَمَةٍ وَذَاتٍ مُحَرَّمٍ.

وَلِعَبْدٍ نَظَرَ ذَلِكَ مِنْ مَوْلَاتِهِ، وَلِشَاهِدٍ وَمُعَامِلٍ نَظَرَ وَجْهِ مَشْهُودٍ عَلَيْهَا وَمَنْ
تَعَامَلَهُ، وَكَفَّيْهَا لِحَاجَةٍ، وَلَطِيبٍ وَنَحْوِهِ نَظَرَ وَلَمْ يَسُ مَآ دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، وَلَا مَرَأَةً

نَظَرٌ مِنْ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ إِلَى مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّةِ وَرُكْبَةٍ.

وَيَحْرُمُ خَلْوَةُ ذَكَرٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ بِامْرَأَةٍ.

«وَيَحْرُمُ التَّصْرِيحُ بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَّةِ» كَقَوْلِهِ: أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَكَ؛ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْمُعْتَدَّةُ «مِنْ وَفَاةٍ وَالْمُبَانَةِ» حَالِ الْحَيَاةِ «دُونَ التَّعْرِيزِ» فَيُبَاحُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَيَحْرُمُ التَّعْرِيزُ كَالْتَّصْرِيحِ لِرَجْعِيَّةٍ «وَيُبَاحُ لِمَنْ أَبَانَهَا بِدُونِ الثَّلَاثِ» لِأَنَّهُ

يُبَاحُ لَهُ نِكَاحُهَا فِي عِدَّتِهَا «كَرَجْعِيَّتِهَا» فَإِنَّ لَهُ رَجْعَتَهَا فِي عِدَّتِهَا «وَيَحْرُمَانِ» أَيِ التَّصْرِيحِ وَالتَّعْرِيزِ «مِنْهَا عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا» فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجْعِيَّةِ أَنْ تُجِيبَ مَنْ خَطَبَهَا فِي عِدَّتِهَا، تَصْرِيحًا أَوْ تَعْرِيزًا، وَأَمَّا الْبَائِنُ فَيُبَاحُ لَهَا إِذَا خُطِبَتْ فِي عِدَّتِهَا التَّعْرِيزُ دُونَ التَّصْرِيحِ.

«وَالْتَّعْرِيزُ: إِنِّي فِي مِثْلِكَ لِرَاغِبٍ، وَتُجْبِيَةُ» إِذَا كَانَتْ بَائِنًا: «مَا يُرْغَبُ عَنْكَ،

وَنَحْوُهُمَا» كَقَوْلِهِ: لَا تُفَوِّتْنِي بِنَفْسِكَ، وَقَوْلُهَا: إِنْ قُضِيَ شَيْءٌ كَانَ.

«فَإِنْ أَجَابَ وَلِيُّ مُجْبَرَةٍ» - وَلَوْ تَعْرِيزًا - لِمُسْلِمٍ «أَوْ أَجَابَتْ غَيْرُ الْمُجْبَرَةِ لِمُسْلِمٍ

- حَرُمَ عَلَى غَيْرِهِ خُطْبَتُهَا» بِلَا إِذْنِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَنْكِحَ أَوْ يَتْرَكَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالتَّسَائِيُّ.

«وَإِنْ رُدَّ» الْخَاطِبُ الْأَوَّلُ «أَوْ أَذِنَ» أَوْ تَرَكَ، أَوْ اسْتَأْذَنَ الثَّانِي الْأَوَّلَ فَسَكَتَ

«أَوْ جَهِلَتِ الْحَالُ» بَأَنَّ لَمْ يَعْلَمْ الثَّانِي إِجَابَةَ الْأَوَّلِ «جَارَ» لِلثَّانِي أَنْ يُخْطَبَ.

«وَيُسَنُّ الْعَقْدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَسَاءً» لِأَنَّ فِيهِ سَاعَةَ الْإِجَابَةِ، وَيُسَنُّ بِالْمَسْجِدِ،

ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ^[١]، وَيُسَنُّ أَنْ يُخْطَبَ قَبْلَهُ «بِخُطْبَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ».

وَهِيَ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

وَيُسَنُّ أَنْ يُقَالَ لِمَتَزَوَّجٍ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكُمَا، وَعَلَيْكُمَا، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ» فَإِذَا زُفَّتْ إِلَيْهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا، وَخَيْرَ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ مَا جَبَلْتَهَا عَلَيْهِ».

[١] فِي (إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ) ص ١١٣ ج ٣.



فصل

«وَأَرْكَانُهُ» أَي: أَرْكَانُ النِّكَاحِ ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: «الزَّوْجَانِ الْخَالِيَانِ مِنَ الْمَوَانِعِ» كَالْمُعْتَدَّةِ.

«و» الثَّانِي: «الْإِيجَابُ» وَهُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الْوَلِيِّ، أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.

«و» الثَّالِثُ: «الْقَبُولُ» وَهُوَ اللَّفْظُ الصَّادِرُ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ.

«وَلَا يَصِحُّ» النِّكَاحُ «مَنْ يُحْسِنُ» اللَّغَةَ «الْعَرَبِيَّةَ بِغَيْرِ لَفْظٍ: زَوَّجْتُ أَوْ أَنْكَحْتُ» لِأَنَّهُمَا اللَّفْظَانِ اللَّذَانِ وَرَدَ بِهِمَا الْقُرْآنُ، وَلِأَمْتِهِ: «أَعْتَقْتُكَ وَجَعَلْتُ عِتْقَكَ صَدَاقَكَ» وَنَحْوُهُ؛ لِقِصَّةِ صَفِيَّةَ. «و» لَا يَصِحُّ قَبُولُ إِلَّا بِلَفْظٍ «قَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا، أَوْ تَزَوَّجْتُ، أَوْ قَبِلْتُ» أَوْ رَضِيْتُ^[١]، وَيَصِحُّ النِّكَاحُ^[٢] مِنْ هَازِلٍ، وَتَلَجِئَةٍ.

[١] وَكَذَا لَوْ قَالَ الْحَاطِبُ لِلْوَلِيِّ: أَزَوَّجْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. أَوْ قَالَ لِمُتَزَوِّجٍ: أَقْبَلْتَ؟

فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَهُ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(١) وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ مُعَادٍ فِي الْجَوَابِ. اهـ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَيَصِحُّ النِّكَاحُ مِنْ هَازِلٍ» ظَاهِرُهُ أَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الْعُقُودِ لَا يَصِحُّ، وَهُوَ

الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْعَقِدُ مِنَ الْهَازِلِ^(٢) لِأَنَّ الْفَرْجَ مُحَرَّمٌ فَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِجَدِّ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ^(٣): وَخَصَّ الثَّلَاثَةَ بِالذِّكْرِ - يَعْنِي النِّكَاحَ وَالطَّلَاقَ وَالرَّجْعَةَ - لِتَأَكِّدِ أَمْرَ الْفُرُوجِ، وَإِلَّا فَكُلُّ تَصَرُّفٍ يَنْعَقِدُ بِالْهَزْلِ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا الشَّافِعِيَّةِ.....

(١) الإقناع (٣/ ١٦٧).

(٢) انظر: البيان والتحصيل (٥/ ١٣٥)، والذخيرة (٤/ ٤٠٣).

(٣) انظر: فيض القدير (٣/ ٣٠٠).

«وَمَنْ جَهِلَهُمَا» أَي: عَجَزَ عَنِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ بِالْعَرَبِيَّةِ «لَمْ يَلْزَمُهُ تَعَلُّمُهُمَا، وَكَفَاهُ مَعْنَاهُمَا الْخَاصُّ بِكُلِّ لِسَانٍ» لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُنَا الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَبَّدٍ بِتِلَاوَتِهِ، وَيَنْعَقِدُ مِنْ أَخْرَسَ بِكِتَابَةٍ وَإِشَارَةٍ مَفْهُومَةٍ^[١].

«فَإِنْ تَقَدَّمَ الْقَبُولُ» عَلَى الْإِيجَابِ «لَمْ يَصَحَّ» لِأَنَّ الْقَبُولَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْإِيجَابِ، فَمَتَى وَجِدَ قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ قَبُولًا. «وَإِنْ تَأَخَّرَ» أَي: تَرَخَى الْقَبُولُ «عَنِ الْإِيجَابِ - صَحَّ مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ، وَلَمْ يَتَشَاغَلَا بِمَا يَقْطَعُهُ» عُرْفًا، وَلَوْ طَالَ الْفَصْلُ^[٢]؛

وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ فِي (زَادِ الْمَعَادِ)^(١) وَأَنَّ نَفُوذَ التَّصَرُّفِ فِي جَمِيعِ الْعُقُودِ - أَعْنِي بِالْهَرْلِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَيَنْعَقِدُ مِنْ أَخْرَسَ بِكِتَابَةٍ وَإِشَارَةٍ مَفْهُومَةٍ» يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ غَيْرَ الْأَخْرَسِ لَا يَنْعَقِدُ مِنْهُ بِذَلِكَ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي (الْمُنْتَهَى)^(٢) وَ(الْإِقْنَاعِ)^(٣) وَغَيْرِهِمَا. وَذَكَرَ فِي (الْإِنْصَافِ) قَوْلًا بِانْعِقَادِهِ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ الْأَخْرَسِ^(٤) وَهَذَا الْقَوْلُ ظَاهِرٌ عَلَى قَوْلٍ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ لَفْظًا مُعَيَّنًا؛ إِذْ أَنَّ مَقْصُودَهُمْ تَرْتُّبُ النِّكَاحِ بِأَيِّ صِغَةٍ كَانَتْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَظَاهِرُهُ: وَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ أَمْرٍ أَوْ مَاضٍ مُجَرَّدٍ عَنِ اسْتِفْهَامٍ وَنَحْوِهِ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ، فَإِنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ لَهُ صِغَةً، وَلِذَلِكَ انْعَقَدَ بِالْمُعَاطَةِ، هَكَذَا قَالُوا، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّ حُكْمَ النِّكَاحِ كَحُكْمِ الْبَيْعِ يَنْعَقِدُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.....

(١) زاد المعاد (٥/ ٢٠٤).

(٢) منتهى الإرادات (٤/ ٥٩).

(٣) الإقناع (٣/ ١٦٨).

(٤) الإنصاف (٨/ ٤٩).

لَأَنَّ حُكْمَ الْمَجْلِسِ حُكْمُ حَالَةِ الْعَقْدِ «وَأِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَهُ» أَيُّ: قَبْلَ الْقَبُولِ أَوْ تَشَاغُلًا
بِمَا يَقْطَعُهُ عُرْفًا «بَطَلَ» الْإِيجَابِ لِلْإِعْرَاضِ عَنْهُ.
وَكَذَا لَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَبُولِ، لَا إِنْ نَامَ.

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) عَنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ - وَهُوَ عَدَمُ صِحَّةِ تَقَدُّمِ الْقَبُولِ -: إِنَّهُ مِنَ
الْمُفْرَدَاتِ، وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ رِوَايَةً بِالصَّحَّةِ إِذَا تَقَدَّمَ بِلَفْظِ الْمَاضِي أَوْ الْأَمْرِ ^(١) اهْمُلْخَصًا.
وَهُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثِ الْوَاهِبَةِ نَفْسَهَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ
الْقُرْآنِ» ^(٢) وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ قَالَ: قَبِلْتُ.



(١) الإنصاف (٨/ ٥٠).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن، رقم (٥٠٢٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الصداق، رقم (١٤٢٥)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فصل

«وَلَهُ شُرُوطٌ» أَرْبَعَةٌ:

«أَحَدُهَا: تَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ» لِأَنَّ الْمُقْصُودَ فِي النِّكَاحِ التَّعْيِينَ، فَلَا يَصِحُّ بِدُونِهِ،
كـ «زَوَّجْتُكَ بِنْتِي» وَلَهُ غَيْرُهَا، حَتَّى يُمَيِّزَهَا.

وَكَذَا لَوْ قَالَ: «زَوَّجْتُهَا ابْنَكَ» وَلَهُ بَنُونَ «فَإِنْ أَشَارَ الْوَلِيُّ إِلَى الزَّوْجَةِ أَوْ سَمَّاها»
بِاسْمِهَا «أَوْ وَصَفَهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ» كَالطَّوِيلَةِ أَوِ الْكَبِيرَةِ صَحَّ النِّكَاحُ؛ لِحُصُولِ التَّمْيِيزِ.

«أَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي، وَلَهُ» بِنْتُ «وَاحِدَةٌ، لَا أَكْثَرُ - صَحَّ» النِّكَاحُ؛ لِعَدَمِ
الِإِلْتِبَاسِ، وَلَوْ سَمَّاها بِغَيْرِ اسْمِهَا.

وَمَنْ سَمَّى لَهُ فِي الْعَقْدِ غَيْرَ مَخْطُوبَتِهِ، فَقَبْلَ يَظُنُّهَا إِيَّاهَا - لَمْ يَصَحَّ.



فصل

الشَّرْطُ «الثَّانِي: رِضَاهُمَا» فَلَا يَصِحُّ إِنْ أُكْرِهَ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ حَقٍّ، كَالْبَيْعِ «إِلَّا الْبَالِغُ الْمَعْتَوَى» فَيُزَوِّجُهُ أَبُوهُ، أَوْ وَصِيُّهُ فِي النِّكَاحِ^[١] «و» إِلَّا «الْمَجْنُونَةَ وَالصَّغِيرَ»^[٢]، وَالْبَكَرَ وَلَوْ مُكَلَّفَةً، لَا الثَّيِّبَ «إِذَا تَمَّ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ»^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٧٠-٧١): قَوْلُهُ: «إِذَا تَمَّ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ» وَاخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ عَدَمَ إِجْبَارِ بِنْتِ تِسْعِ سِنِينَ، بِكُرًا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا، قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا بَلَغَتْ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَلَا يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا بِإِذْنِهَا، قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْأَصْحَابِ: وَهُوَ الْأَقْوَى^[١] اهـ. (إِنْصَاف).

[١] وَظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَالصَّوَابُ مَنْعُهُ إِلَّا لِحَاجَتِهِمْ لِلنِّكَاحِ.

[٢] أَيُّ: مَنْ لَمْ يَبْلُغْ.

[٣] ظَاهِرُهُ: تَزْوِيجُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَلَوْ مُرَاهِقًا كَرِهَ الزَّوْاجَ.

وَالصَّوَابُ: لَا يَمْلِكُ أَنْ يُزَوِّجَهُ حَيْثُ نَزَّ إِلَّا لِحَاجَةٍ، سَوَاءً كَانَ مُرَاهِقًا أَوْ دُونَهُ. وَهَلْ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ.

[٤] وَنَقَلَ ابْنُ حَزْمٍ فِي (الْمَحَلَّى) ٤٥٩/ ٩ عَنْ ابْنِ شُبْرُمَةَ: لَا يُجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يُزَوِّجَ

ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ حَتَّى تَبْلُغَ وَتَأْذَنَ، وَأَجَابَ عَنْ تَزْوِيجِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِأَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ، وَرَدَّهُ ابْنُ حَزْمٍ بِأَنَّهُ دَعَايَ الْخُصُوصِيَّةَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَهَذَا حَقٌّ، وَلَكِنَّ الْعِلَّةَ عِنْدِي هِيَ الْعِلْمُ بِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمْ تُسَمَّعْ فِي تَزْوِيجِهَا النَّبِيَّ ﷺ،

«فَإِنَّ الْأَبَ وَوَصِيَّهُ فِي النِّكَاحِ يُزَوِّجَانِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ» كَثِيبٌ ^[١] دُونَ تِسْعٍ؛ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ إِذْنِهِمْ.

وَ«كَالسَّيِّدِ مَعَ إِمَائِهِ» فَيُزَوِّجُهُنَّ بِغَيْرِ إِذْنِهِنَّ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَنَافِعَ بُضْعِهِنَّ «وَ» كَالسَّيِّدِ مَعَ «عَبْدِهِ الصَّغِيرِ» فَيُزَوِّجُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، كَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ.

«وَلَا يُزَوِّجُ بَاقِيَ الْأَوْلِيَاءِ» كَالجَدِّ وَالْأَخِ وَالْعَمِّ «صَغِيرَةً دُونَ تِسْعٍ» ^[٢] بِحَالٍ بِكَرًّا كَانَتْ أَوْ ثِيْبًا «وَلَا» يُزَوِّجُ غَيْرَ الْأَبِ وَوَصِيَّهُ فِي النِّكَاحِ «صَغِيرًا» إِلَّا الْحَاكِمُ لِحَاجَةٍ.

وَلِهَذَا لَمَّا خَيْرَهَا النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ التَّخْيِيرِ اخْتَارَتِ النَّبِيَّ ﷺ وَقَالَتْ: أَفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَايَ؟ ^(١).

فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ وَتَأْذَنَ بِذَلِكَ، وَلَا حُجَّةَ لِمَنْ خَالَفَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ عَائِشَةَ. فَأَيْنَ مِثْلُ عَائِشَةَ، وَأَيْنَ مِثْلُ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَيْنَ مِثْلُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأَمَانَةِ وَالِاحْتِيَاظِ لِنِسْتِهِ؟! وَلَا إِجْمَاعَ يَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ بِهَذَا الَّذِي هُوَ ظَاهِرُ النُّصُوصِ، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُ الْخِلَافِ عَنِ ابْنِ شُبْرُومَةَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ إِجْبَارُهَا، وَعَلَيْهِ فَلَا تُزَوِّجُ حَتَّى يَتِمَّ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ، ثُمَّ تَأْذَنَ.

[٢] وَعَنْ أَحْمَدَ: لَهُمْ ذَلِكَ، وَهِيَ بِالْخِيَارِ إِذَا بَلَغَتْ ^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبُ الرِّجَالِ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾، رقم (٤٧٨٥)، ومسلم: كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية، رقم (١٤٧٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) انظر: الإنصاف (٨/ ٦٢).

«وَلَا يُزَوِّجُ غَيْرَ الْأَبِ وَوَصِيَّهُ فِيهِ «كَبِيرَةٌ عَاقِلَةٌ»^(١) بَكْرًا أَوْ ثَيِّبًا «وَلَا بِنْتَ تِسْعٍ» سِنِينَ كَذَلِكَ «إِلَّا بِإِذْنِهَا» لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «تُسْتَأْمَرُ الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا، فَإِنْ سَكَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا، وَإِنْ أَبَتْ لَمْ تُكْرَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَإِذْنُ بِنْتِ تِسْعٍ مُعْتَبَرٌ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ: «إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ أَمْرَأَةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَمَعْنَاهُ: فِي حُكْمِ الْمَرْأَةِ.

«وَهُوَ» أَيُّ الْإِذْنِ «صَمَاتُ الْبِكْرِ» وَلَوْ ضَحِكَتْ أَوْ بَكَتْ «وَنُطْقُ الثَّيِّبِ» بِوَطْءٍ فِي الْقُبُلِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ: «لَا تُنْكَحُ الْاَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: «أَنْ تَسْكُتَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَيُعْتَبَرُ فِي اسْتِثْنَاءِ تَسْمِيَةِ الزَّوْجِ عَلَى وَجْهِ تَقَعُّ بِهِ الْمَعْرِفَةُ.

[١] وَإِنْ كَانَتْ مَجْنُونَةً زَوَّجَهَا مَعَ الْحَاجَةِ كُلِّ وَلِيٍّ، قَالَهُ فِي (الْمُنْتَهَى)^(١).



فصل

الشَّرْطُ «الثَّالِثُ: الْوَلِيُّ»^[١] لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ.

«وَشُرُوطُهُ» أَيُّ: شُرُوطُ الْوَلِيِّ سَبْعَةٌ:

«التَّكْلِيفُ»^[٢] لِأَنَّ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ يَخْتَاجُ لِمَنْ يَنْظُرُ لَهُ، فَلَا يَنْظُرُ لِغَيْرِهِ.

«وَالذَّكُورِيَّةُ» لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا وِلَايَةَ لَهَا عَلَى نَفْسِهَا، فَفِي غَيْرِهَا أَوْلَى.

«وَالْحُرِّيَّةُ»^[٣] لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَفِي غَيْرِهِ أَوْلَى.

[١] وَعَنْهُ: لَيْسَ الْوَلِيُّ بِشَرْطٍ مُطْلَقًا، وَقَيَّدَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ بِالْعُذْرِ؛ لِعَدَمِ الْوَلِيِّ وَالسُّلْطَانِ^(١) وَفِي (الْإِنْصَافِ) قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ فِي رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ فِي سَفَرٍ لَيْسَ مَعَهُمَا وَلِيٌّ وَلَا شُهُودٌ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا وَإِنْ خَافَ الزَّانَا بِهَا. قُلْتُ: وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ مَعَ خَوْفِ الزَّانَا بِهَا^(٢) اهـ كَلَامُهُ.

[٢] وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ: إِذَا بَلَغَ عَشْرًا زَوَّجَ وَتَزَوَّجَ^(٣) وَقَدَّمَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِي (الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ)^(٤).

[٣] هَذَا الْمَذْهَبُ، قَالَ فِي (الرَّوَضَةِ): هَلْ لِلْعَبْدِ وِلَايَةٌ عَلَى قَرَابَتِهِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ.

(١) انظر: شرح الزركشي (٢/ ٣١٩).

(٢) الإنصاف (٨/ ٧١).

(٣) انظر: المغني (٩/ ٣٦٧ - ٣٦٨).

(٤) انظر: الإنصاف (٨/ ٧٣).

«وَالرُّشْدُ فِي الْعَقْدِ» بِأَنْ يَعْرِفَ الْكُفَاءَ، وَمَصَالِحَ النِّكَاحِ، لَا حِفْظَ الْمَالِ، فَرُشْدُ كُلِّ مَقَامٍ بِحَسَبِهِ.

«وَاتِّفَاقُ الدِّينِ» فَلَا وِلَايَةَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمَةٍ^[١]، وَلَا لِنَضْرَانِيٍّ عَلَى مَجُوسِيَّةٍ؛ لِعَدَمِ التَّوَارِثِ بَيْنَهُمَا «سِوَى مَا يُذَكَّرُ» كَأُمٍّ وَلَدٍ لِكَافِرٍ أَسْلَمَتْ، وَأُمَةٍ كَافِرَةٍ لِمُسْلِمٍ، وَالسُّلْطَانُ يُزَوِّجُ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ.

«وَالْعَدَالَةُ»^[٢] وَلَوْ ظَاهِرَةً؛ لِأَنَّهَا وِلَايَةٌ نَظَرِيَّةٌ، فَلَا يَسْتَبَدُّ بِهَا الْفَاسِقُ إِلَّا فِي سُلْطَانٍ، وَسَيِّدٍ يُزَوِّجُ أُمَّتَهُ.

إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ «فَلَا تُزَوِّجُ»^[٣] امْرَأَةً نَفْسَهَا وَلَا غَيْرَهَا لِمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ فِي (الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ): وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَكُونُ وَلِيًّا^(١) اهْتِصَافُ. قُلْتُ: وَالصَّوَابُ أَنَّ الْحُرِّيَّةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ، وَلِأَنَّ شَفَقَةَ الرَّقِيقِ عَلَى بَنَاتِهِ كَشَفَقَةِ الْحُرِّ.

[١] ظَاهِرَةٌ: وَلَوْ كَانَ أَبَا فَلَا يَلِي نِكَاحَ ابْنَتِهِ الْمُسْلِمَةِ، وَقِيلَ: يَلِيهِ. فَعَلَى هَذَا: هَلْ يَعْقِدُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ يَعْقِدُهُ مُسْلِمٌ بِإِذْنِهِ أَوْ يَعْقِدُهُ الْحَاكِمُ بِإِذْنِهِ أَوْ بِدُونِهِ؟ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ.

[٢] وَعَنْهُ: لَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ وَلَا الْبُلُوغُ^(٢).

[٣] وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً: يُجُوزُ لَهَا تَزْوِيجُ نَفْسِهَا. وَعَنْهُ: لَهَا أَنْ تَأْمُرَ رَجُلًا يُزَوِّجُهَا^(٣).

(١) الإنصاف (٨ / ٧٢).

(٢) انظر: المغني (٩ / ٣٦٧ - ٣٦٨)، والإنصاف (٨ / ٧٣).

(٣) انظر: شرح الزركشي (٢ / ٣٢٨ - ٣٢٩)، والإنصاف (٨ / ٦٦).

«وَيُقَدِّمُ أَبُو الْمَرْأَةِ الْحُرَّةَ «فِي إِنْكَاحِهَا» لِأَنَّهُ أَكْمَلُ نَظَرًا، وَأَشَدُّ شَفَقَةً ثُمَّ وَصِيَّهُ فِيهِ»^[١] أَي: فِي النِّكَاحِ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ «ثُمَّ جَدَّهَا لِأَبٍ وَإِنْ عَلَا» الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ؛ لِأَنَّ لَهُ إِيلَادًا وَتَعْصِيًا فَأَشْبَهَ الْأَبَ «ثُمَّ ابْنَهَا، ثُمَّ بَنُوهُ وَإِنْ نَزَلُوا» الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: أَنَّهَا لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، أَرْسَلَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي شَاهِدًا، قَالَ: «لَيْسَ مِنْ أَوْلِيَائِكَ شَاهِدٌ وَلَا غَائِبٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ»، فَقَالَتْ: قُمْ يَا عُمَرُ^(١)، فَزَوِّجْ رَسُولَ اللَّهِ، فَزَوَّجَهُ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

«ثُمَّ أَخُوَهَا لِابْنَيْنِ، ثُمَّ لِأَبٍ» كَالْمِيرَاثِ «ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ» وَإِنْ نَزَلُوا، يُقَدِّمُ مَنْ لِابْنَيْنِ عَلَى مَنْ لِأَبٍ إِنْ اسْتَوَوْا فِي الدَّرَجَةِ، الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٧٣): قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «فَقَالَتْ: قُمْ يَا عُمَرُ»^[٢]

الْمُرَادُ بِهِ: عُمَرُ ابْنُهَا، وَهُوَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ، لَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْجَمِيعِ اهـ.

[١] عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ وَلَايَةَ النِّكَاحِ تُسْتَفَادُ بِالْوَصِيَّةِ، وَعَنْهُ: لَا تُسْتَفَادُ، وَعَنْهُ: تُسْتَفَادُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَةٌ^(١)، وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ الرِّوَايَاتِ إِلَى الصَّحَّةِ إِذَا كَانَ الْعَصَبَةُ أَهْلًا لِلْوَلَايَةِ.

[٢] رَجَعَ ابْنُ الْقَيِّمِ أَنَّ الَّذِي زَوَّجَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ كَانَ صَغِيرًا، فَإِنَّهُ يَوْمَ مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ عُمَرُ تِسْعَ سِنِينَ، فَيَكُونُ وَقْتُ نِكَاحِ النَّبِيِّ ﷺ لِأُمِّهِ ابْنِ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَمِثْلُهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُزَوَّجَ، قَالَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (الْهَدْيِ)^(١).

(١) انظر: المغني (٩/ ٣٦٥)، والإنصاف (٨/ ٨٦).

(٢) زاد المعاد (١/ ١٠٧).

«ثُمَّ عَمَّهَا لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِأَبٍ» لِمَا تَقَدَّمَ «ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ» عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْمِيرَاثِ
 «ثُمَّ أَقْرَبُ عَصَبَةٍ نَسَبٍ كَالِإِزْثِ» فَأَحَقُّ الْعَصَبَاتِ بَعْدَ الْإِخْوَةِ بِالْمِيرَاثِ أَحَقُّهُمْ
 بِالْوِلَايَةِ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْوِلَايَةِ عَلَى الشَّفَقَةِ وَالنَّظَرِ، وَذَلِكَ مُعْتَبَرٌ بِمِطِئَتِهِ وَهُوَ الْقَرَابَةُ.
 «ثُمَّ الْمَوْلَى الْمُنْعَمُ» بِالْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ يَرِثُهَا، وَيَعْقِلُ عَنْهَا «ثُمَّ أَقْرَبُ عَصَبَتِهِ نَسَبًا»
 عَلَى تَرْتِيبِ الْمِيرَاثِ «ثُمَّ» إِنْ عَدِمُوا فَعَصَبَةُ «وَلَاءٍ» عَلَى مَا تَقَدَّمَ «ثُمَّ السُّلْطَانُ» وَهُوَ
 الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: وَالْقَاضِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْأَمِيرِ فِي هَذَا، فَإِنْ عُدِمَ الْكُلُّ رَوَّجَهَا ذُو
 سُلْطَانٍ فِي مَكَانِهَا، فَإِنْ تَعَذَّرَ وَكَلَّتْ، وَوَلِيٌّ أُمَةٌ سَيِّدُهَا وَلَوْ فَاسِقًا، وَلَا وِلَايَةَ لِأَخٍ
 مِنْ أُمٍّ، وَلَا خَالٍ وَنَحْوِهِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

«فَإِنْ عَضَلَ» الْوَلِيُّ «الْأَقْرَبُ» بِأَنْ مَنَعَهَا كُفُوءًا رَضِيئَةً وَرَغِبَ بِهَا صَحَّ مَهْرًا،
 وَيَفْسُقُ بِهِ إِنْ تَكَرَّرَ «أَوْ لَمْ يَكُنِ» الْأَقْرَبُ «أَهْلًا» لِكُونِهِ طِفْلًا أَوْ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا أَوْ عَبْدًا
 «أَوْ غَابَ» الْأَقْرَبُ «غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً، لَا تُقْطَعُ إِلَّا بِكُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ» فَوْقَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ^[١]،
 أَوْ جُهْلِ مَكَانِهِ - «زَوْجَ» الْحُرَّةِ الْوَلِيِّ «الْأَبْعَدُ» لِأَنَّ الْأَقْرَبَ هُنَا كَالْمَعْدُومِ.

«وَإِنْ زَوْجَ الْأَبْعَدُ، أَوْ» زَوْجَ «أَجْنَبِيٍّ» وَلَوْ حَاكِمًا «مِنْ غَيْرِ عُذْرِ» لِلْأَقْرَبِ
 «لَمْ يَصَحَّ»^[٢] النِّكَاحُ؛

[١] قَوْلُهُ: «فَوْقَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ» هَذَا الْقَيْدُ لَيْسَ فِي (الْمُنْتَهَى) وَلَكِنْ مَأْخَذُهُ أَنَّ مَنْ
 دُونَ الْمَسَافَةِ فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ فَلَا يُعَدُّ غَائِبًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنْهُ: يَصَحُّ، وَيَقِفُ عَلَى الْإِجَازَةِ^(١).

لِعَدَمِ الْوِلَايَةِ مِنَ الْعَاقِدِ عَلَيْهَا مَعَ وُجُودِ مُسْتَحِقِّهَا، فَلَوْ كَانَ الْأَقْرَبُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ عَصَبَةٌ أَوْ أَنَّهُ صَارَ أَوْ عَادَ أَهْلًا بَعْدَ مَنَافٍ - صَحَّ النِّكَاحُ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ.

وَوَكِيلُ كُلِّ وَلِيٍّ يَقُومُ مَقَامَهُ، غَائِبًا أَوْ حَاضِرًا بِشَرْطِ إِذْنِهَا لِلْوَكِيلِ بَعْدَ تَوْكِيلِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُجْبَرَةً، وَيُسْتَرْطُ فِي وَكِيلٍ وَلِيٍّ مَا يُسْتَرْطُ فِيهِ.

وَيَقُولُ الْوَلِيُّ أَوْ وَكِيلُهُ لَوَكِيلِ الزَّوْجِ: زَوَّجْتُ مُوَكَّلَكَ فَلَانًا فَلَانَةً، وَيَقُولُ وَكِيلُ الزَّوْجِ: قَبِلْتُهُ لِفُلَانٍ، أَوْ لِمُوَكَّلِي فَلَانٍ^[١].

وَإِنْ اسْتَوَى وَلَيَّانٍ فَأَكْثَرُ سُنَّ تَقْدِيمِ أَفْضَلِ فَاسَنَّ، فَإِنْ تَشَاخَوْا أُفْرِغَ، وَيَتَعَيَّنُ مَنْ أَدْنَتْ لَهُ مِنْهُمْ.

وَمَنْ زَوَّجَ ابْنَهُ بِنْتَ أَخِيهِ وَنَحْوَهُ صَحَّ أَنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ، وَيَكْفِي: زَوَّجْتُ فَلَانًا فَلَانَةً.

وَكَذَا وَلِيٌّ عَاقِلَةٌ تَحِلُّ لَهُ إِذَا تَزَوَّجَهَا بِإِذْنِهَا كَفَى قَوْلُهُ: تَزَوَّجْتُهَا.

[١] فَإِنْ لَمْ يَقُلْ: «فُلَانٍ» فَوَجَّهَانِ. وَفِي (الرَّعَايَةِ) إِنْ قَالَ: قَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ، وَنَوَى أَنَّهُ قَبْلَهُ لِمُوَكَّلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ صَحَّ.

قُلْتُ: يَحْتَمِلُ ضِدَّهُ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ^(١) اهْ كَلَامُهُ، وَهُوَ وَجِيهٌ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمَا إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ وَالشُّهُودُ يَعْلَمَانِ الْمُوَكَّلَ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ، قَالَهُ كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.



فصل

الشَّرْطُ «الرَّابِعُ الشَّهَادَةُ»^[١] لِحَدِيثِ جَابِرٍ^[٢] مَرْفُوعًا: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ» رَوَاهُ الْبَرْقَانِيُّ، وَرَوَى مَعْنَاهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا.

[١] قَوْلُهُ: «الرَّابِعُ الشَّهَادَةُ» قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَاشْتَرَاطُ الْإِشْهَادِ وَحْدَهُ ضَعِيفٌ، لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ حَدِيثٌ، إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ: «لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْإِشْهَادِ عَلَى النِّكَاحِ شَيْءٌ» إِلَى أَنْ قَالَ: «وَلَوْ كَانَ قَدْ أَظْهَرَ ذَلِكَ لَنُقِلَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُضَعِّعُوا حِفْظَ مَا لَا بُدَّ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً مِنْ مَعْرِفَتِهِ» إِلَى أَنْ قَالَ: «فَعَلِمَ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْإِشْهَادِ دُونَ غَيْرِهِ بَاطِلٌ قَطْعًا» إِلَى أَنْ قَالَ: «وَلِهَذَا إِذَا كَانَ النِّكَاحُ فِي مَوْضِعٍ لَا يَظْهَرُ فِيهِ كَانَ إِعْلَانُهُ بِالْإِشْهَادِ، فَلَا إِشْهَادَ قَدْ يَجِبُ فِي النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يُعْلَنُ وَيَظْهَرُ» إِلَى أَنْ قَالَ مَا مَعْنَاهُ: «وَالْأَمَاكِنُ الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا الْمَجَاهِيلُ قَدْ يَجِبُ فِيهَا الْإِشْهَادُ» اهـ ص ٧٠-٧٢ ج ٢ مِنْ (الْفَتَاوَى).

[٢] صَحَابِيُّ هَذَا الْحَدِيثِ كَمَا فِي التَّلْخِيسِ هُوَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَعَزَاهُ إِلَى أَحْمَدَ وَالْدَّارَقُطْنِيِّ وَالطَّبْرَانِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ^(١) مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْهُ، وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ^(٢) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا، وَقَالَ: وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مُنْقَطِعًا فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ بِهِ. اهـ مِنْ (التَّلْخِيسِ).

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ١٤٢ رقم ٢٩٩)، والدارقطني (٣/ ٢٢٥)، والبيهقي (١٢٥/٧).

(٢) الأم (٦/ ٤٣١-٤٣٢).

«فَلَا يَصِحُّ» النِّكَاحُ «إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ» وَلَوْ ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ إِعْلَانُ
النِّكَاحِ «ذَكَرَيْنِ، مُكَلَّفَيْنِ، سَمِيعَيْنِ، نَاطِقَيْنِ»^[١] وَلَوْ أَتَتْهُمَا ضَرِيرَانِ، أَوْ عَدَوَا
الزَّوْجَيْنِ^[٢]، وَلَا يُبْطِلُهُ تَوَاصٍ بِكِتْمَانِهِ.

وَلَا تُشْتَرَطُ الشَّهَادَةُ بِخُلُوقِهَا مِنَ الْمَوَانِعِ، أَوْ إِذْنِهَا، وَالْإِحْتِيَاظُ بِالشَّهَادَةِ، فَإِنْ
أَنْكَرَتِ الْإِذْنَ صُدِّقَتْ قَبْلَ دُخُولِ لَا بَعْدَهُ.

«وَلَيْسَتْ الْكَفَاءَةُ -وَهِيَ» لُغَةً: الْمَسَاوَاةُ، وَهُنَا «دِينٌ» أَيُّ: أَدَاءُ الْفَرَائِضِ
وَاجْتِنَابُ النَّوَاهِي «وَمَنْصِبٌ، وَهُوَ النَّسَبُ، وَالْحُرِّيَّةُ»^[٣] وَصِنَاعَةٌ غَيْرُ زَرِيَّةٍ،
وَيَسَارٌ بِحَسَبِ مَا يَجِبُ لَهَا - «شَرْطًا فِي صِحَّتِهِ» أَيُّ: صِحَّةِ النِّكَاحِ «لِأَمْرِ النَّبِيِّ
ﷺ فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ أَنْ تَنْكِحَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَنَكَحَهَا بِأَمْرِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، بَلْ شَرْطٌ
لِلزَّوْمِ.

«فَلَوْ زَوَّجَ الْأَبُ عَفِيفَةً بِفَاجِرٍ أَوْ عَرَبِيَّةً بِعَجَمِيٍّ» أَوْ حُرَّةً بِعَبْدٍ.....

[١] الصَّوَابُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ النُّطْقِ، وَأَنَّ شَهَادَةَ الْأَخْرَسِ مَقْبُولَةٌ إِذَا كَتَبَهَا أَوْ أَشَارَ
بِهَا عَلَى وَجْهِ يُفْهَمُ.

[٢] لَكِنْ: لَا تَصِحُّ شَهَادَةُ مُتَّهَمٍ لِرَجْمٍ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْ عَمُودِ نَسَبِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ الْوَلِيِّ
أَوْ أَحَدِهِمَا كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى وَشَرْحِهِ)^(١) وَفِيهِ وَجْهٌ بِالصَّحَّةِ، وَأُطْلِقَهَا فِي (الْمُقْنِعِ)^(٢).

[٣] وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّ النَّسَبَ لَا اعْتِبَارَ بِهِ فِي الْكَفَاءَةِ^(٣) وَهُوَ الصَّوَابُ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٢/٦٤٨).

(٢) المقنع (٣/٢٨).

(٣) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٣٣).

«فَلِمَنْ لَمْ يَرْضَ مِنَ الْمَرْأَةِ أَوْ الْأَوْلِيَاءِ»^[١] حَتَّى مِنْ حَدَثٍ «الْفَسْخُ» فَيَفْسَخُ أَخٌ مَعَ
رِضَى أَبِي؛ لِأَنَّ الْعَارَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَحِيَارُ الْفَسْخِ عَلَى التَّرَاخِي، لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِإِسْقَاطِ عَصْبَةِ، أَوْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى
رِضَاهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ.

[١] ظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ الْوَلِيُّ بَعِيدًا. وَعَنْهُ: لَا يَمْلِكُ الْأَبْعَدُ الْفَسْخَ مَعَ رِضَا الْأَقْرَبِ
وَالْمَرْأَةِ^(١).



(١) انظر: المغني (٣٩٠ / ٩)، والإنصاف (١٠٦ / ٨).

بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ

وَهُنَّ ضَرْبَانِ:

«أَحَدُهُمَا» مَنْ تَحَرَّمَ إِلَى الْأَبَدِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «تَحَرَّمَ أَبَدًا الْأُمُّ، وَكُلُّ جَدَّةٍ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ أَوْ الْأَبِ «وَأِنْ عَلَتْ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

«وَالْبِنْتُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ، وَبِنْتَاهُمَا» أَيُّ: بِنْتُ الْبِنْتِ، وَبِنْتُ بِنْتِ الْإِبْنِ «مِنْ حَلَالٍ وَحَرَامٍ وَإِنْ سَفُلْنَ»^[١] وَارِثَةٌ كَانَتْ أَوْ لَا؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

«وَكُلُّ أُخْتٍ» شَقِيقَةٌ كَانَتْ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

«وَبِنْتُهَا» أَيُّ: بِنْتُ الْأُخْتِ مُطْلَقًا، وَبِنْتُ ابْنِهَا.

«وَبِنْتُ ابْنَتِهَا» وَإِنْ نَزَلَتْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: ٢٣].

«وَبِنْتُ كُلِّ أَخٍ، وَبِنْتُهَا، وَبِنْتُ ابْنِهِ» أَيُّ ابْنِ الْأَخِ «وَبِنْتُهَا» أَيُّ: بِنْتُ بِنْتِ ابْنِ أَخِيهِ «وَأِنْ سَفُلَتْ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣].

[١] وَكَذَا الْأَخَوَاتُ وَبَنَاتُهُنَّ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَالْعَمَّاتِ وَالْحَالَاتِ يَحْرُمْنَ مِنْ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَكَذَلِكَ زَوَاجَاتُ الْأَبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ، سَوَاءٌ كَانَ الْأَبَاءُ وَالْأَبْنَاءُ مِنْ حَلَالٍ أَمْ حَرَامٍ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ) ص ٤٢ ط. مُقْبِلٍ.

«وَكُلُّ عَمَّةٍ وَخَالََةٍ وَإِنْ عَلَتَا» مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَمَلْتُمْكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

«وَالْمَلَاعِنَةُ عَلَى الْمَلَاعِنِ» وَلَوْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ، فَلَا تَحِلُّ لَهُ بِنِكَاحٍ وَلَا مِلْكٍ يَمِينٍ.
«وَيَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ» وَلَوْ مُحَرَّمًا «مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ» مِنَ الْأَقْسَامِ السَّابِقَةِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«إِلَّا أُمُّ أَخْتِهِ» وَأُمُّ أَخِيهِ مِنْ رَضَاعٍ «و» إِلَّا «أُخْتُ ابْنِهِ» مِنَ الرَّضَاعِ، فَلَا تَحْرُمُ الْمُرْضِعَةُ وَلَا بِنْتُهَا عَلَى أَبِي الْمُرْتَضِعِ وَأَخِيهِ مِنْ نَسَبٍ، وَلَا أُمُّ الْمُرْتَضِعِ وَأُخْتُهِ مِنْ نَسَبٍ عَلَى أَبِي الْمُرْتَضِعِ وَابْنِهِ الَّذِي هُوَ أَخُو الْمُرْتَضِعِ؛ لِأَنََّّهُنَّ فِي مُقَابَلَةٍ مَنْ يَحْرُمُ بِالمُصَاهَرَةِ لَا بِالنَّسَبِ^[١].

«وَيَحْرُمُ» بِالمُصَاهَرَةِ «بِالعَقْدِ» وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ دُخُولٌ وَلَا خَلْوَةٌ «زَوْجَةُ أَبِيهِ» وَلَوْ مِنْ رَضَاعٍ «و» زَوْجَةُ «كُلِّ جَدٍّ» وَإِنْ عَلَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢].

«و» تَحْرُمُ أَيْضًا بِالعَقْدِ «زَوْجَةُ ابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ» وَلَوْ مِنْ رَضَاعٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ﴾ [النساء: ٢٣] «دُونَ بَنَاتِهِنَّ» أَيُّ: بَنَاتِ حَلَائِلِ آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ «و» دُونَ «أُمَّهَاتِهِنَّ» فَتَحِلُّ لَهُ رَبِيبَةُ وَالِدِهِ وَوَلَدُهُ، وَأُمُّ زَوْجَةِ وَالِدِهِ وَوَلَدُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

[١] وَمُقْتَضَى هَذَا التَّعْلِيلِ أَنْ لَا يَنْبَغِي الْإِسْتِثْنَاءُ، إِلَّا أَنَّهُمْ ذَكَرُوهُ تَبَيَّنًا لِلْحُكْمِ فَقَطْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

«وَتَحْرُمُ» أَيْضًا «أُمُّ زَوْجَتِهِ وَجَدَّاهُ» وَلَوْ مِنْ رَضَاعٍ ^[١] «بِالْعَقْدِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَمَهْتُ نِسَائِكُمْ» [النساء: ٢٣].

«و» تَحْرُمُ أَيْضًا الرَّبَائِبُ، وَهُنَّ «بَنَاتُهَا» أَيُّ: بِنْتُ الزَّوْجَةِ «وَبَنَاتُ أَوْلَادِهَا» الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ وَإِنْ نَزَلْنَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ «بِالدُّخُولِ» ^[٢] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَرَبَّيْبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ» [النساء: ٢٣].

[١] قَوْلُهُ: «لَوْ مِنْ رَضَاعٍ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَا يَثْبُتُ تَحْرِيمُ الْمُصَاهَرَةِ بِالرَّضَاعِ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ نِكَاحُ أُمِّ زَوْجَتِهِ وَابْنَتِهَا مِنَ الرِّضَاعِ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ نِكَاحُ أَبِي زَوْجَتِهَا وَابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعِ ^(١) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» ^(٢) وَهَؤُلَاءِ مُحَرَّمَاتُ بِالصَّهْرِ لَا بِالنَّسَبِ، وَلِفَهْمِ قَوْلِهِ: «وَحَلَّيْلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ» وَلِأَنَّ الْأُمَّ مِنَ الرِّضَاعِ لَا تَدْخُلُ فِي مُطَلَقِ الْأُمِّ، وَلِذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ» بَلْ قَالَ: «وَأَمَهْتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ» فَلَا تَدْخُلُ أُمُّ الزَّوْجَةِ مِنَ الرِّضَاعِ فِي مُطَلَقِ قَوْلِهِ: «وَأَمَهْتُ نِسَائِكُمْ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَظَاهِرُهُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الرَّبِيبَةُ فِي حِجْرِهِ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، وَجُمْهُورِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: «تَحِلُّ إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي حِجْرِهِ» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ^(٣) عَنْ عَلِيٍّ بِإِسْنَادٍ وَصَفَهُ ابْنُ كَثِيرٍ بِالْقُوَّةِ وَالثَّبُوتِ عَنْ عَلِيٍّ،

(١) انظر: قواعد ابن رجب (ص: ٣٥٢)، والإنصاف (٨/ ١١٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، رقم (٢٦٤٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، رقم (١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٩١٢).

«فَإِنْ بَانَ الزَّوْجَةُ» قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَوْ بَعْدَ الْخُلُوةِ «أَوْ مَاتَتْ بَعْدَ الْخُلُوةِ أَبْحَنَ» أَيِ الرِّبَائِبِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنًا^(١) حَرَّمَ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَبَنَتُهَا، وَحَرَّمَ عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣ / ٨١): قَوْلُهُ: «وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنًا» قَالَ فِي (الِإِقْنَاعِ وَشَرْحِهِ): وَيُثْبِتُ تَحْرِيمُ الْمُصَاهَرَةِ بِوِطْءٍ حَلَالٍ إِجْمَاعًا، وَبِوِطْءٍ حَرَامٍ كَزِنًا، وَبِوِطْءٍ شُبْهَةٍ، وَلَوْ كَانَ الْوَاطِئُ بِهِ فِي دُبُرٍ، وَلَا يَثْبُتُ التَّحْرِيمُ بِالْوِطْءِ إِنْ كَانَتْ الْمُوْطُوءَةُ مَيِّتَةً أَوْ صَغِيرَةً لَا يُوطَأُ مِثْلَهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِلْبَعْضِيَّةِ، أَشَبَهُ النَّظَرَ، وَلَا بِمُبَاشَرَتِهَا، وَلَا بِنَظَرِهِ إِلَى فَرْجِهَا أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا بِخُلُوةٍ وَلَوْ لِشَهْوَةٍ، وَكَذَا لَوْ فَعَلَتْ هِيَ ذَلِكَ بِرَجُلٍ، أَوْ اسْتَدَخَلَتْ مَاءَهُ. وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: وَلَوْ اسْتَدَخَلَتْ مَيِّتَ زَوْجٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ بِشَهْوَةٍ ثَبَتَ النَّسَبُ وَالْعِدَّةُ وَالْمُصَاهَرَةُ، وَتَبِعَهُ فِي «الْمُنْتَهَى» فِي الصَّدَاقِ. وَيَحْرُمُ بِاللُّوَاطِ لَا بِدَوَاعِيهِ مِنْ قُبْلَةٍ وَنَحْوِهَا، وَلَا بِمُسَاحَقَةِ النِّسَاءِ مَا يَحْرُمُ بِوِطْءِ الْمَرْأَةِ، فَمَنْ تَلَوَّطَ بِغُلَامٍ أَوْ بِبَالِغٍ حَرَّمَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أُمُّ الْآخَرِ وَابْنَتُهُ نَصًّا. وَتَحْرُمُ أُخْتُهُ مِنَ الزَّانَا، وَبِنْتُ ابْنِهِ، وَبِنْتُ بَنْتِهِ مِنَ الزَّانَا، وَبِنْتُ أَخِيهِ، وَبِنْتُ أُخْتِهِ مِنَ الزَّانَا، وَكَذَا عَمَّتُهُ وَخَالَتُهُ مِنَ الزَّانَا، وَكَذَا حَلِيلَةُ الْأَبِ =

وَنَقَلَهُ عَنِ الظَّاهِرِيَّةِ وَابْنِ حَزْمٍ^(١)، وَحُكِيَ عَنِ مَالِكٍ، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الدَّهْبِيِّ أَنَّهُ عَرَضَ هَذَا الْقَوْلَ عَلَى الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ فَاسْتَشْكَلَهُ، وَتَوَقَّفَ فِي هَذَا^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المحلى (٩/ ٥٢٧).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٢٥١ - ٢٥٢).

= وَالْإِبْنِ مِنَ الزَّانَا؛ لِدُخُولِهِنَّ فِي الْعُمُومَاتِ السَّابِقَةِ. وَتَحْرُمُ الْمُلَاعِنَةُ عَلَى الْمُلَاعِنِ عَلَى التَّأْيِيدِ، وَلَوْ أَكْذَبَ الْمُلَاعِنُ نَفْسَهُ، أَوْ كَانَ اللَّعَانُ بَعْدَ الْبَيْنُونَةِ، أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ. وَإِذَا قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا لِيَتَزَوَّجَ امْرَأَتَهُ لَمْ تَحُلْ لَهُ أَبَدًا، قَالَهُ الشَّيْخُ؛ عُقُوبَةٌ لَهُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ الْمُحَرَّمِ، كَحِرْمَانِ الْقَاتِلِ الْمِيرَاثَ. وَقَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي رَجُلٍ خَبَبَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا حَتَّى طَلَّقَهَا: يُعَاقَبُ عُقُوبَةً بَلِيغَةً، وَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ فِي أَحَدِ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا، وَيَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا^[١] وَإِذَا فَسَخَ الْحَاكِمُ نِكَاحًا لِعِنَّةٍ أَوْ عَيْبٍ يُوجِبُ الْفَسْخَ لَمْ تَحْرُمِ الْمَفْسُوخُ نِكَاحُهَا عَلَى الْمَفْسُوخِ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ. اهـ باختصارٍ.

[١] وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ) ص ١٩٤ عَنْ عُمَرَ وَمَالِكٍ وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ أَنَّ الْمُنْكَوْحَةَ فِي عِدَّتِهَا تَحْرُمُ عَلَى مَنْ نَكَحَهَا تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



فصل في الضرب الثاني من المحرمات

«وَتَحْرُمُ إِلَى أَمَدٍ أُخْتُ مُعْتَدَّتِهِ^[١] وَأُخْتُ زَوْجَتِهِ وَبَنَاتُهُمَا» أَيُّ: بِنْتُ أُخْتٍ مُعْتَدَّتِهِ وَبِنْتُ أُخْتِ زَوْجَتِهِ «وَعَمَّتَاهُمَا وَخَالَتَاهُمَا» وَإِنْ عَلَتَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ، وَكَذَا بِنْتُ أُخْتَيْهِمَا، وَكَذَا أُخْتُ مُسْتَبْرَأَتِهِ، وَبِنْتُ أَخِيهَا، أَوْ أُخْتِهَا، أَوْ عَمَّتِهَا، أَوْ خَالَتِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣] وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلَا يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ أُخْتِ شَخْصٍ مِنْ أَبِيهِ وَأُخْتِهِ مِنْ أُمِّهِ، وَلَا بَيْنَ مُبَانَةِ شَخْصٍ وَبِنْتِهِ مِنْ غَيْرِهَا وَلَوْ فِي عَقْدٍ.

«فَإِنْ طُلِّقَتِ» الْمَرْأَةُ «وَفَرَّغَتِ الْعِدَّةُ أَبْخَنَ» أَيُّ: أُخْتِهَا، أَوْ عَمَّتِهَا، أَوْ خَالَتِهَا، أَوْ نَحْوُهَا؛ لِإِعْدَمِ الْمَانِعِ.

[١] قَوْلُهُ: «أُخْتُ مُعْتَدَّتِهِ» ظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَتِ الْعِدَّةُ مِنْ زِنَا أَوْ شُبْهَةٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَأَشَارَ إِلَى اخْتِمَالٍ فِي (الْمُغْنِيِّ)^(١) وَ(الشَّرْحِ)^(٢) بِإِعْدَمِ التَّحْرِيمِ^(٣).

قُلْتُ: وَهُوَ الْأَوَّلَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المغني (٩/ ٤٨٠).

(٢) الشرح الكبير (٧/ ٥٠١).

(٣) الإنصاف (٨/ ١٣٣).

وَمَنْ وَطِئَ أُخْتَ زَوْجَتِهِ بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنًا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّةَ
الْمَوْتُوءَةِ «فَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا» أَيُّ: تَزَوَّجَ الْأُخْتَيْنِ وَنَحَوَهُمَا «فِي عَقْدٍ» وَاحِدٍ لَمْ يَصَحَّ
«أَوْ» تَزَوَّجَهُمَا فِي «عَقْدَيْنِ»^[١] مَعًا بَطَلًا لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَصْحِيحَهُ فِيهِمَا، وَلَا مَزِيَّةَ
لِإِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَ خَمْسًا فِي عَقْدٍ أَوْ عُقُودٍ مَعًا.

«فَإِنْ تَأَخَّرَ أَحَدُهُمَا» أَيُّ: أَحَدُ الْعَقْدَيْنِ بَطَلَ مُتَأَخِّرُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ حَصَلَ
بِهِ «أَوْ وَقَعَ» الْعَقْدُ الثَّانِي «فِي عِدَّةِ الْأُخْرَى وَهِيَ بَائِنٌ»^[٢] أَوْ رَجْعِيَّةٌ بَطَلَ «الثَّانِي؛ لِئَلَّا
يَجْتَمِعَ مَاؤُهُ فِي رَحِمِ أُخْتَيْنِ أَوْ نَحْوِهِمَا.

وَأِنْ جُهِلَ أَسْبَقُ الْعَقْدَيْنِ فُسِخَا، وَلِإِحْدَاهُمَا نِصْفُ مَهْرِهَا بِقُرْعَةٍ، وَمَنْ
مَلَكَ أُخْتَ زَوْجَتِهِ وَنَحَوَهَا صَحَّ، وَلَا يَطُوهَا حَتَّى يُفَارِقَ زَوْجَتَهُ وَتَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا،
وَمَنْ مَلَكَ نَحْوَ أُخْتَيْنِ صَحَّ،

[١] يُتَصَوَّرُ وَقُوعُهُمَا مَعًا فِي عَقْدَيْنِ بِأَنْ يُوَكَّلَ مَنْ يَقْبَلُ نِكَاحَ إِحْدَاهُمَا، فَيَقْعُ
قَبُولُهُ مَعَ قَبُولِ الزَّوْجِ نِكَاحَ الْأُخْرَى. اهـ.

[٢] وَقِيلَ: إِذَا كَانَتْ بَائِنًا لَمْ يَبْطُلْ وَلَمْ يَحْرُمْ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ^(١) وَالشَّافِعِيِّ^(٢) وَابْنِ
أَبِي لَيْلَى. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَتْ بَائِنًا بِثَلَاثٍ لَمْ يَحْرُمْ وَإِلَّا حُرِّمَ، وَهُوَ قَوْلُ مُتَوَسِّطٍ؛ لِأَنَّ
الْبَائِنَ بِثَلَاثٍ لَا يُمَكِّنُ عَوْدَهَا إِلَيْهِ فِي الْعِدَّةِ لَا بِعَقْدٍ وَلَا بِغَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْبَائِنِ بِغَيْرِ الثَّلَاثِ،
فَإِنَّهُ يُمَكِّنُهَا الْعَوْدَ إِلَى زَوْجِهَا بِعَقْدٍ، وَمِثْلُ الْبَائِنِ بِثَلَاثٍ الْبَائِنُ بِفَسْخِ لِعَانٍ؛ لِأَنَّهَا لَا يُمَكِّنُ
عَوْدَهَا إِلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المدونة (٢/٢٠١).

(٢) انظر: المذهب (٢/٤٣)، والحاوي (٩/١٦٩).

وَلَهُ وَطْءُ أَيَّهَا شَاءَ، وَتَحْرُمُ بِهِ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرَّمَ الْمَوْطُوءَةُ بِإِخْرَاجٍ عَنْ مِلْكِهِ،
أَوْ تَزْوِيجٍ بَعْدَ اسْتِبْرَاءٍ.

وَلَيْسَ لِحُرٍّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ، وَلَا لِعَبْدٍ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَكْثَرِ مِنْ
اِثْنَتَيْنِ^[١].

«وَتَحْرُمُ الْمُعْتَدَّةُ» مِنَ الْغَيْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى
يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

«و» كَذَا «الْمُسْتَبْرَأَةُ مِنْ غَيْرِهِ» لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، فَيُقْضَى إِلَى
اخْتِلَاطِ الْمِيَاهِ وَاشْتِبَاهِ الْأَنْسَابِ.

«و» تَحْرُمُ «الزَّانِيَةُ» عَلَى زَانٍ وَغَيْرِهِ «حَتَّى تَتُوبَ وَتَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا» لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾^[٢] [النور: ٣].
وَتَوْبَتُهَا أَنْ تُرَاوِدَ فَتَمْتَنِعَ.

«و» تَحْرُمُ «مُطَلَّقَتُهُ ثَلَاثًا حَتَّى يَطَّأَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ» بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

[١] وَلَمِنْ نِصْفِهِ فَأَكْثَرُ حُرٍّ جَمْعُ ثَلَاثٍ، قَالَهُ فِي (الإِقْنَاعِ) وَ(الْمُنْتَهَى)^(١).

[٢] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَهَا مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَهَا
فَهُوَ زَانٍ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الْفَاسِدَ لَا أَثَرَ لَهُ، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا مُعْتَقِدًا حِلِّهَا فَهُوَ مُشْرِكٌ؛ لِأَنَّهُ أَحَلَّ
مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَتَحْلِيلُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ شِرْكٌ.

«و» تَحْرُمُ «المُحْرِمَةُ حَتَّى تَحِلَّ»^[١] مِنْ إِحْرَامِهَا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ، وَلَمْ يَذْكُرِ التِّرْمِذِيُّ الْخُطْبَةَ.

«وَلَا يَنْكِحُ كَافِرٌ مُسْلِمَةً» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١] «وَلَا» يَنْكِحُ «مُسْلِمٌ وَلَوْ عَبْدًا كَافِرَةً» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١] «إِلَّا حُرَّةً كِتَابِيَّةً» أَبَوَاهَا كِتَابِيَانِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

«وَلَا يَنْكِحُ حُرٌّ مُسْلِمٌ أُمَةً مُسْلِمَةً»^[٢] إِلَّا أَنْ يَخَافَ عَنَتَ الْعُرُوبَةِ؛ لِحَاجَةِ الْمُتَعَةِ أَوْ الْخِدْمَةِ لِكَوْنِهِ كَبِيرًا أَوْ مَرِيضًا، أَوْ نَحْوَهُمَا، وَلَوْ مَعَ صِغَرِ زَوْجَتِهِ الْحُرَّةِ أَوْ غَيْبَتِهَا أَوْ مَرَضَتِهَا «وَيَعْجِزُ عَنْ طَوْلٍ» أَي: مَهْرٍ «حُرَّةً أَوْ ثَمَنٍ أُمَةً» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء: ٢٥] الْآيَةُ.

[١] أَي: الْحِلَّ كُلَّهُ، فَلَا يَحِلُّ عَقْدُ النِّكَاحِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ، وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً بِحِلِّ عَقْدِ النِّكَاحِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ، وَاخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ كَمَا فِي (الْإِنْصَافِ)^(١) وَ(الِاخْتِيَارَاتِ)^(٢).

[٢] وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ جَوَازَ نِكَاحِهَا إِنْ شَرَطَ عَلَى سَيِّدِهَا عِتْقَ كُلِّ مَنْ يُوَلَّدُ مِنْهَا. وَقَالَ: إِنَّهُ مَذْهَبُ اللَّيْثِ، قَالَ: وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَ أُمَةً كِتَابِيَّةً شَرَطَ عَلَى سَيِّدِهَا عِتْقَ وَلَدِهَا مِنْهُ^(٣) اهـ.....

(١) الْإِنْصَافُ (٤ / ٤٠).

(٢) الْإِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٤٦٧).

(٣) الْإِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٥٣٩).

وَاشْتَرَا طُ الْعَجْزِ عَنْ ثَمَنِ الْأُمَةِ اخْتَارَهُ جَمْعٌ كَثِيرٌ، قَالَ فِي (التَّفْصِيحِ): وَهُوَ أَظْهَرُ؛ وَقَدْ دَمَّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ، وَتَبِعَهُ فِي (الْمُنْتَهَى).

«وَلَا يَنْكِحُ عَبْدٌ سَيِّدَتَهُ» قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ «وَلَا» يَنْكِحُ «سَيِّدُ أُمَّتِهِ» لِأَنَّ مِلْكَ الرِّقَبَةِ يُفِيدُ مِلْكَ الْمَنْفَعَةِ وَإِبَاحَةَ الْبُضْعِ، فَلَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ عَقْدُ أَضْعَفُ مِنْهُ.

«وَلِلْحُرِّ نِكَاحُ أُمَةِ أَبِيهِ»^[١] لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لِلْأَبْنِ فِيهَا، وَلَا شُبْهَةَ مِلْكِ «دُونِ» نِكَاحِ «أُمَةِ ابْنِهِ» فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهُ أُمَةَ ابْنِهِ^[٢]؛ لِأَنَّ الْأَبَ لَهُ التَّمَلُّكُ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قُلْتُ: وَفِي الْأَخِيرَةِ نَظَرٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ فَنَيْتَكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ وَقَدْ أَجَابَ الشَّيْخُ عَنْ مَفْهُومِ الْآيَةِ بِأَنَّهُ لَا عُمُومَ لَهُ، فَيَصْدُقُ بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقِيلَ: لَا.

[٢] هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَمَنْ بَعْدَهُ^(٢)، وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ يَجُوزُ^(٣)، وَذَكَرَ ابْنُ رَجَبٍ لِلْمَنْعِ ثَلَاثَةَ مَآخِذٍ، أَحَدُهَا: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا وَالَّذِي يَظْهَرُ عَدَمُ الْمَنْعِ، كَمَا لَوْ كَانَ الْأَبُ رَقِيقًا، وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ، وَجَدْتُهُ بِخَطِّهِ فِي حَاشِيَةٍ عَلَى (شَرْحِ الْمُنْتَهَى).

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٣٩).

(٢) انظر: الإنصاف (٨/ ١٤٧ - ١٤٨).

(٣) انظر: المبسوط (٥/ ١٢٢).

«وَلَيْسَ لِلْحُرَّةِ نِكَاحُ عَبْدٍ وَلَدَهَا»^[١] لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَ زَوْجَهَا أَوْ بَعْضَهُ لَانْفَسَخَ النِّكَاحُ، وَعُلِمَ بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ لِلْعَبْدِ نِكَاحَ أُمَةٍ وَلَوْ لِابْنِهِ، وَلِلْأُمَةِ نِكَاحُ عَبْدٍ وَلَوْ لِابْنِهَا.

«وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ الزَّوْجَ الْآخَرَ، أَوْ مَلَكَهُ بِإِزْثٍ أَوْ غَيْرِهِ «أَوْ» مَلَكَ وَلَدَهُ الْحُرَّ أَوْ» مَلَكَ «مُكَاتَبَةً» أَيُّ: مُكَاتَبُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ مُكَاتَبٌ وَلَدِهِ «الزَّوْجَ الْآخَرَ، أَوْ بَعْضَهُ - انْفَسَخَ نِكَاحُهُمَا»^[٢] وَلَا يَنْقُصُ بِهَذَا الْفَسْخُ عَدَدُ الطَّلَاقِ.

«وَمَنْ حَرَّمَ وَطُوءَهَا بِعَقْدٍ» كَالْمُعْتَدَةِ وَالْمُحْرِمَةِ وَالزَّانِيَةِ وَالْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا «حَرَّمَ» وَطُوءَهَا «بِمِلْكٍ يَمِينٍ»؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ إِذَا حَرَّمَ لِكَوْنِهِ طَرِيقًا إِلَى الْوَطْءِ فَلَا يُحَرِّمُ الْوَطْءُ بِطَرِيقِ الْأُولَى «إِلَّا أُمَةٌ كِتَابِيَّةٌ»^[٣] فَتَحِلُّ لِدُخُولِهَا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣].

[١] وَقِيلَ: بَلَى؛ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَنْعِ.

[٢] وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ شِرَاءَ الْوَلَدِ وَالْمُكَاتَبِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَنْفَسَخُ النِّكَاحُ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُبْنِيَّةٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَنْعِ نِكَاحِ أُمَةِ ابْنِهِ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْمَنْعِ، فَيَكُونُ الصَّحِيحُ هُنَا عَدَمُ الْإِنْفَسَاحِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَكِنْ فِي مَسْأَلَةِ الْمُكَاتَبِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ مُوقُوفًا عَلَى عَتَقِهِ، فَإِنْ عَتَقَ لَمْ يَنْفَسَخِ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الرَّقِّ انْفَسَخَ، وَكَذَلِكَ لَا يَنْفَسَخُ لَوْ أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِتَعْجِيزِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] قَوْلُهُ: «إِلَّا أُمَةٌ كِتَابِيَّةٌ» قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ): وَلَيْسَ لِلْمَجُوسِيِّ نِكَاحُ كِتَابِيَّةٍ نَصًّا^(١)

«وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ مُحَلَّلَةٍ وَمُحَرَّمَةٍ فِي عَقْدٍ - صَحَّ فِيمَنْ حَلُّهُ» وَبَطَلَ فِيمَنْ تَحَرَّمَ،
فَلَوْ تَزَوَّجَ أَيُّمَا وَمُزَوَّجَةً فِي عَقْدٍ، صَحَّ فِي الْإِيمِ؛ لِأَنَّهَا حَلُّ النِّكَاحِ.
«وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ خُنْثَى مُشْكِلٍ قَبْلَ تَبَيُّنِ أَمْرِهِ» لِعَدَمِ تَحَقُّقِ مُبِيحِ النِّكَاحِ.

قَالَ فِي (شَرْحِهِ): فَإِنْ مَلَكَهَا فَلَهُ وَطْؤُهَا عَلَى الصَّحِيحِ^(١) وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْمُسْتَنْىِ مَسْأَلَتَيْنِ:
هَذِهِ وَالَّتِي فِي الْمَتْنِ. وَقَوْلُهُ: «إِلَّا أَمَةً كِتَابِيَّةً» مَفْهُومُهُ أَنَّ الْأَمَةَ غَيْرَ الْكِتَابِيَّةِ لَا يَحِلُّ وَطْؤُهَا
بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

وَالصَّحِيحُ حُلٌّ وَطْئُهَا؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ: «وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ
تَقِيِّ الدِّينِ^(٢) وَلَمْ يَصَحَّ ادِّعَاءُ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْمَنْعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) كشاف القناع (٥ / ٨٥).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٣٩).

بَابُ الشُّرُوطِ وَالْعُيُوبِ فِي النِّكَاحِ

وَالْمُعْتَبَرُ مِنَ الشُّرُوطِ مَا كَانَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ أَوْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ قَبْلَهُ، وَهِيَ قِسْمَانِ: صَحِيحٌ وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «إِذَا شَرَطْتَ طَلَاقَ ضَرَّتِهَا، أَوْ أَنْ لَا يَتَسَرَّى، أَوْ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، أَوْ»^(١) أَنْ «لَا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ بَلَدِهَا» أَوْ أَنْ لَا يُفَرِّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَوْلَادِهَا أَوْ أَبْوَيْهَا، أَوْ أَنْ تُرْضِعَ وَلَدَهَا الصَّغِيرَ

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٨٦-٨٧): تَبَيَّنَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ: صِحَّةُ دَفْعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى الْآخِرِ مَالًا عَلَى أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ، أَمَّا الزَّوْجُ فَمُطْلَقًا، وَأَمَّا الزَّوْجَةُ فَبَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا، وَإِنْ لَمْ يَفِ بِالشَّرْطِ لَمْ يَسْتَحِقَّ الْعَوَضَ؛ لِأَنَّهَا هَبَّةٌ مَشْرُوطَةٌ بِشَرْطِ فَنَتَنَفِي بِإِنْغَائِيهِ، وَقَالَ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ: لَوْ شَرَطَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْآخِرِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَالشَّرْطُ بَاطِلٌ فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ غَرَضٌ صَحِيحٌ، بِخِلَافِ حَالِ الْحَيَاةِ، قَالَهُ فِي «الْإِنْصَافِ» وَنَازَعَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي أَخْذِ الْوُجُوبِ مِنْ نَصِّ الْإِمَامِ، فَقَالَ: وَأَمَّا شَرْطُهُ أَوْ شَرْطُهَا أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ الْمَوْهُوبُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَلَمْ يُصَرِّحْ أَحْمَدُ بِوُجُوبِ الرَّدِّ، وَإِنَّمَا قَالَ: يُعْجِبُنِي، كَأَنَّهُ وَعَدٌ لَهَا فِيهِ غَرَضٌ. اهـ (ح. ق. ع.)^(١).

[١] قُلْتُ: وَقَدْ صَرَّحَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَمَى) فِي بَابِ الْمُوصَى لَهُ بِرَدِّ الْمَالِ لِمَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ بِشَرْطِ عَدَمِ الزَّوْاجِ مِنْ زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«أَوْ شَرَطْتُ نَقْدًا مُعَيَّنًا» تَأْخُذُ مِنْهُ مَهْرَهَا «أَوْ» شَرَطْتُ «زِيَادَةً فِي مَهْرَهَا - صَحَّ الشَّرْطُ، وَكَانَ لَا زِمًا، فَلَيْسَ لِلزَّوْجِ فَكُّهُ بِدُونِ إِبَانَتِهَا^[١]، وَيُسْنُ^[٢] وَفَاؤُهُ بِهِ.

«فَإِنْ خَالَفَهُ فَلَهَا الْفَسْخُ» عَلَى التَّرَاخِي؛ لِقَوْلِ عُمَرَ - لِلَّذِي قَضَى عَلَيْهِ بِلُزُومِ الشَّرْطِ حِينَ قَالَ: «إِذَنْ يُطَلَّقُنَا - : «مَقَاطِعُ الْحُقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ».

وَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مَنْزِلِ أَبَوَيْهَا فَهَاتَ أَحَدُهُمَا بَطَلَ الشَّرْطُ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: فَاسِدٌ، وَهُوَ أَنْوَاعٌ:

أَحَدُهَا: نِكَاحُ الشُّغَارِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «وَإِذَا زَوَّجَهُ وَلَيْتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرَ وَلَيْتَهُ فَعَلًا» أَيُّ: زَوَّجَ كُلَّ مِنْهُمَا الْآخَرَ وَلَيْتَهُ «وَلَا مَهْرَ» بَيْنَهُمَا «بَطَلَ النِّكَاحَانِ» لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «نَهَى عَنِ الشُّغَارِ، وَالشُّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرَ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.....

[١] يُفْهَمُ مِنْهُ: لَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا ثُمَّ رَاجَعَهَا فَالشَّرْطُ بَاقٍ.

[٢] الْاِقْتِصَارُ عَلَى السُّنَنِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالصَّوَابُ الْوُجُوبُ، فَنَقُولُ لَهُ: يَجِبُ عَلَيْكَ

الْوَفَاءُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ مِثْلَ زِيَادَةِ الْمَهْرِ لَزِمَتْهُ بِكُلِّ حَالٍ، سَوَاءً أَبَانَهَا أَمْ لَا، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ أَنْ لَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا وَلَا يَتَزَوَّجَ فَإِنَّهُ آثَمٌ مَا لَمْ يُبَيِّنْهَا، فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ هَذَا الْفَسْخُ فَأَيُّ فَائِدَةٍ لَهَا إِذَا أَبَانَهَا؟ قُلْنَا: الْفَائِدَةُ هِيَ أَنَّ الْفُرْقَةَ تَكُونُ مِنْهُ حِينَئِذٍ، فَإِذَا كَانَ الْفِرَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ اسْتَحَقَّتْ نِصْفَ الْمَهْرِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في المهر، رقم (٢٧٢١)، ومسلم: كتاب النكاح،

باب الوفاء بالشروط في النكاح، رقم (١٤١٨)، من حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَكَذَا لَوْ جَعَلَا بُضْعَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَعَ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ مَهْرًا لِلْأُخْرَى.

«فَإِنْ سُمِّيَ لِهَمَا» أَي: لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا «مَهْرٌ» مُسْتَقِلٌّ غَيْرُ قَلِيلٍ بِلَا حِيلَةٍ «صَحَّ» النِّكَاحَانِ، وَلَوْ كَانَ الْمُسَمَّى دُونَ مَهْرِ الْمَثَلِ، وَإِنْ سُمِّيَ لِأَحَدَاهُمَا دُونَ الْآخَرَى صَحَّ نِكَاحُ مَنْ سُمِّيَ لَهَا فَقَطْ.

وَالثَّانِي: نِكَاحُ الْمُحَلَّلِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِشَرْطٍ أَنَّهُ مَتَى حَلَّلَهَا لِلْأَوَّلِ طَلَّقَهَا أَوْ نَوَاهُ» أَيِ التَّحْلِيلِ «بِلَا شَرْطٍ» يُذَكِّرُ فِي الْعَقْدِ، أَوْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ قَبْلَهُ وَلَمْ يَرْجَعْ - بَطَلَ النِّكَاحُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «هُوَ الْمُحَلَّلُ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ.

«أَوْ قَالَ» وَلِيٌّ: «زَوَّجْتُكَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ، أَوْ إِنْ رَضِيَتْ أُمُّهَا» أَوْ نَحْوُهُ مِمَّا عُلِّقَ فِيهِ النِّكَاحُ عَلَى شَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ، فَلَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ^(١)، غَيْرُ: زَوَّجْتُ أَوْ قَبِلْتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَيَصِحُّ، كَقَوْلِهِ: زَوَّجْتُكَهَا إِذَا كَانَتْ بِنْتِي، أَوْ إِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، وَهُمَا يَعْلَمَانِ ذَلِكَ، أَوْ إِنْ شِئْتُ، فَقَالَ: شِئْتُ وَقَبِلْتُ، وَنَحْوُهُ، فَإِنَّهُ صَحِيحٌ.

«أَوْ» قَالَ وَلِيٌّ: زَوَّجْتُكَ وَ«إِذَا جَاءَ غَدٌ» أَوْ وَقْتُ كَذَا «فَطَلَّقَهَا، أَوْ وَقْتَهُ بِمُدَّةٍ»

[١] وَعَنْهُ: يَنْعَقِدُ. قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: وَرِوَايَةُ الصَّحَّةِ أَقْوَى وَفِي (الْفَائِقِ) وَهُوَ الْمُخْتَارُ، وَنَصَرَهُ شَيْخُنَا، يَعْنِي الشَّيْخَ تَقِيَّ الدِّينِ، وَقَالَ: أَيِ الشَّيْخِ تَقِيَّ الدِّينِ: الْأَنْصُ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ جَوَازُهُ^(١) اهـ. قُلْتُ: وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

بأن قال: زَوَّجْتُكَهَا شَهْرًا أَوْ سَنَةً، أَوْ يَتَزَوَّجُ الْغَرِيبُ بِنْتَهُ طَلَاقُهَا إِذَا رَجَعَ «بَطَلَ الْكُلُّ» وَهَذَا النَّوعُ^(١) هُوَ نِكَاحُ الْمُتْعَةِ.

قَالَ سَبْرَةُ «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتْعَةِ عَامَ الْفَتْحِ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

[١] قَوْلُهُ: «وَهَذَا النَّوعُ» الْإِشَارَةُ تَعُودُ إِلَى النِّكَاحِ الْمُعَلَّقِ وَالْمَوْقَّتِ، فَكِلَاهُمَا نِكَاحُ مُتْعَةٍ، هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِهِ هُنَا وَفِي (الْمُنْتَهَى)^(١) أَمَّا (الْإِقْنَاعُ) فَظَاهِرٌ كَلَامِهِ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ نِكَاحَ الْمُتْعَةِ هُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِلَى مُدَّةٍ^(٢) وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) منتهى الإرادات (٤/ ١٠١ - ١٠٢).

(٢) الإقناع (٣/ ١٩٢).

فصل

«وإن شرط أن لا مهر لها^[١]، أو» أن «لا نفقة»^{[٢][٣]} لها «أو» شرط «أن يقسم لها أقل من ضررتها، أو أكثر» منها «أو شرط فيه» أي: في النكاح «خياراً أو» شرط «إن جاء بالمهر في وقت كذا وإلا فلا نكاح بينهما» أو شرط أن يسافر بها، أو أن تستدعيه لوطء عند إرادتها، أو أن لا تسلم نفسها^[٤].....

[١] واختار الشيخ تقي الدين أن شرط عدم المهر يبطل به النكاح، وأنه قول أكثر السلف، واختار أيضاً صحة شرط الخيار لهما أو لأحدهما كما في (الاختيارات)^(١). والله أعلم.

[٢] وقال الشيخ تقي الدين: يحتمل صحة شرط عدم النفقة^(٢). قلت: وكذلك يحتمل صحة شرط أن يقسم لها أقل من ضررتها؛ لأن الحق لها، وقد أسقطته كالنفقة. والله أعلم.

[٣] قوله: «وإن شرط لا نفقة لها» لم يصح، وقال الشيخ تقي الدين: يتوجه صحته^(٣).

[٤] قال الشيخ تقي الدين: لو شرط أن لا تسلم نفسها إلا في وقت بعينه فهو كشرط تأخير التسليم في البيع والإجارة، وقياس المذهب صحته، وذكر أصحابنا أنه لا يصح^(٤).

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٤١)، وانظر: الإنصاف (٨/ ١٦٥).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٤١).

(٣) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٤١).

(٤) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٤١).

إِلَى مُدَّةٍ كَذَا، وَنَحْوُهُ^[١] «بَطَلَ الشَّرْطُ» لِمُنَافَاتِهِ مُقْتَضَى الْعَقْدِ، وَتَضَمُّنِهِ إِسْقَاطَ حَقِّ يَجِبُ بِهِ قَبْلَ انْعِقَادِهِ «وَصَحَّ النِّكَاحُ» لِأَنَّ هَذِهِ الشَّرُوطَ تَعُودُ إِلَى مَعْنَى زَائِدٍ فِي الْعَقْدِ، لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ، وَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِهِ فِيهِ.

«وَإِنْ شَرَطَهَا مُسْلِمَةً» أَوْ قَالَ وَلَيْهَا: زَوَّجْتُكَ هَذِهِ الْمُسْلِمَةَ، أَوْ ظَنَّنَهَا مُسْلِمَةً، وَلَمْ تُعَرَفْ بِتَقَدُّمِ كُفْرِ «فَبَانَتْ كِتَابِيَّةٌ» فَلَهُ الْفَسْخُ؛ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ.

«أَوْ شَرَطَهَا^[٢] بَكْرًا، أَوْ جَمِيلَةً، أَوْ نَسِيَّةً، أَوْ» شَرْطُ «نَفْيِ عَيْبٍ.....»

[١] كَمَا لَوْ شَرَطْتَ أَنْ لَا يَطَأَ فَلَا يَصِحُّ، وَكَذَلِكَ لَوْ شَرَطْتَ أَنْ لَا يَطَأَ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقْيُ الدِّينِ صِحَّةَ شَرْطِهِ عَدَمَ الْوُطْءِ، كَشَرْطِ تَرْكِ مَا تَسْتَحِقُّهُ^(١). قُلْتُ: وَيَتَوَجَّهُ صِحَّةُ شَرْطِهَا أَنْ لَا يَطَأَهَا إِذَا كَانَ لَهَا مَصْلَحَةٌ، وَالنِّكَاحُ قَدْ يُرَادُّ لِلْخِدْمَةِ فَقَطْ، فَشَرْطُ عَدَمِ الْوُطْءِ لَا يُنَافِيهِ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ شَرَطَهَا.. إلخ» أَمَّا إِذَا كَانَ الشَّرْطُ مِنْهَا بِأَنْ شَرَطْتَ فِي الزَّوْجِ صِفَةً مِثْلَ كَوْنِهِ نَسِيًّا أَوْ جَمِيلًا أَوْ نَحْوَهُ، ثُمَّ بَانَ أَقَلٌّ - فَلَا فُسْخَ لَهَا، إِلَّا إِذَا اشْتَرَطْتَ صِفَةً يَحُلُّ فَقْدُهَا بِالْكَفَاءَةِ، كَالْحُرِّيَّةِ، فَيَصِحُّ الشَّرْطُ، وَلَهَا الْفُسْخُ بِفَقْدِهَا، هَكَذَا ذَكَرَ الْأَصْحَابُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهَا الْفُسْخَ إِذَا وَجَدْتُهُ أَقَلًّا مِمَّا شَرَطْتَ، كَمَا لَوْ أَخْلَ بِالشَّرُوطِ الْأُخْرَى، كَزِيَادَةِ الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ فَوَاتَ الْجَمَالِ فِي الزَّوْجِ أَشَدُّ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ فَوَاتِ دُرَيْهَمَاتٍ اشْتَرَطْتَهَا زِيَادَةً فِي مَهْرِهَا أَوْ نَفَقَتِهَا، وَكَمَا أَنَّ لِلزَّوْجِ قَصْدًا فِي جَمَالِ الْمَرْأَةِ فَلِلزَّوْجَةِ قَصْدٌ فِي جَمَالِ الرَّجُلِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. اهـ كَاتِبُهُ.

وَفِي (فَتْحِ الْمَعِينِ) فِي فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ ص ٣٣٧ ج ٣: وَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ خِيَارٌ

لَا يَنْفَسُخُ بِهِ النِّكَاحُ» بِأَنْ شَرَطَهَا سَمِيعَةً أَوْ بَصِيرَةً «فَبَانَتْ بِخِلَافِهِ - فَلَهُ الْفَسْخُ»^[١]
لِمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ شَرَطَ صِفَةً فَبَانَتْ أَعْلَى مِنْهَا فَلَا فُسْخَ.

وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَشَرَطَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهَا حُرَّةٌ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا أَمَةٌ - فَإِنْ كَانَ مِنْ
يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ فَلَهُ الْخِيَارُ، وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَمَا وَلَدَتْهُ قَبْلَ الْعِلْمِ حُرٌّ، يَفْدِيهِ
بِقِيمَتِهِ يَوْمَ وَلَا دَيْتِهِ.

وَإِنْ كَانَ الْمَغْرُورُ عَبْدًا فَوَلَدَهُ حُرٌّ أَيْضًا، يَفْدِيهِ إِذَا عَتَقَ، وَيَرْجِعُ زَوْجٌ بِالْفِدَاءِ
وَالْمَهْرِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ.

وَمَنْ تَزَوَّجَتْ رَجُلًا عَلَى أَنَّهُ حُرٌّ أَوْ تَظَنُّهُ حُرًّا، فَبَانَ عَبْدًا - فَلَهَا الْخِيَارُ.

«وَإِنْ عَتَقَتْ» أَمَةٌ «تَحْتَ حُرٍّ فَلَا خِيَارَ لَهَا» لِأَنَّهَا كَافَأَتْ زَوْجَهَا فِي الْكَمَالِ، كَمَا
لَوْ أَسْلَمَتْ كِتَابِيَّةٌ تَحْتَ مُسْلِمٍ «بَلْ» يَثْبُتُ لَهَا الْخِيَارُ إِنْ عَتَقَتْ كُلَّهَا «تَحْتَ عَبْدٍ» كُلُّهُ
لِحَدِيثِ بَرِيرَةَ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا أَسْوَدَ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ،
وَعَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

بِخُلْفِ شَرْطٍ وَقَعَ بِهِ الْعَقْدُ لَا قَبْلَهُ، كَأَنْ شُرِطَ فِي أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ حُرِّيَّةٌ أَوْ نَسَبٌ أَوْ جَمَالٌ
أَوْ يَسَارٌ أَوْ بَكَارَةٌ أَوْ شَبَابٌ أَوْ سَلَامَةٌ مِنْ عُيُوبٍ، فَإِنْ بَانَ أَدْنَى مِمَّا شُرِطَ فَلَهُ فُسْخٌ
وَلَوْ بِلَا قَاضٍ، فَوَافَقَ مَا قُلْنَا، وَاللَّهُ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

[١] وَمَتَى فُسِخَ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ، وَبَعْدَهُ يَجِبُ الْمَهْرُ، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى
مَنْ غَرَّهُ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «أَوْ شَرَطَهَا بِكُرًا... إلخ» أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطٍ فَلَا فُسْخَ
لَهُ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي (شَرْحِ الْمُنتَهَى)^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَقُولُ: فَسَخْتُ نِكَاحِي، أَوْ: اخْتَرْتُ نَفْسِي، وَلَوْ مُتَرَاخِيًا مَا لَمْ يُوجَدْ مِنْهَا
 دَلِيلُ رِضَى، كَتَمَكِينَ مِنْ وَطْءٍ، أَوْ قُبْلَةٍ وَنَحْوِهَا، وَلَوْ جَاهِلَةً، وَلَا يَحْتَاجُ فَسْخُهَا
 لِحَاكِمٍ، فَإِنْ فَسَخْتَ قَبْلَ دُخُولٍ فَلَا مَهْرَ وَبَعْدَهُ هُوَ لِسَيِّدِهَا.



فصل في العيوب في النكاح

وَأَفْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ: قِسْمٌ يَخْتَصُّ بِالرِّجَالِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «وَمَنْ وَجَدَتْ زَوْجَهَا مَجْبُوبًا» قُطِعَ ذَكَرُهُ كُلُّهُ «أَوْ» بَعْضُهُ وَ«بَقِيَ لَهُ مَا لَا يَطَأُ بِهِ - فَلَهَا الْفَسْخُ، وَإِنْ ثَبَتَتْ عِنْتَهُ بِإِقْرَارِهِ، أَوْ» ثَبَتَتْ «بَيِّنَةٍ عَلَى إِقْرَارِهِ أَجَلَ سَنَةٍ» هِلَالِيَّةٌ «مُنْذُ تَحَاكُمِهِ» رُويَ عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْفُصُولُ الْأَرْبَعَةُ وَلَمْ يَزَلْ، عَلِمَ أَنَّهُ خِلَقَةٌ.

«فَإِنْ وَطِئَ فِيهَا» أَي: فِي السَّنَةِ «وَالَا فَلَهَا الْفَسْخُ» وَلَا يُحْتَسَبُ^[١] عَلَيْهِ مِنْهَا مَا اعْتَزَلْتَهُ فَقَطْ. «وَإِنْ اعْتَرَفَتْ أَنَّهُ وَطِئَهَا» فِي الْقَبْلِ فِي النِّكَاحِ الَّذِي تَرَفَعَا فِيهِ، وَلَوْ مَرَّةً «فَلَيْسَ بِعَيْنٍ» لِاعْتِرَافِهَا بِمَا يَنَافِي الْعِنَةَ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعِنَةِ فَقَدْ زَالَتْ. «وَلَوْ قَالَتْ فِي وَقْتٍ: رَضِيتُ بِهِ عَيْنًا - سَقَطَ خِيَارُهَا أَبَدًا» لِرِضَاهَا بِهِ، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَتْهُ عَالِمَةً عِنْتَهُ.

[١] ذَكَرَ فِي (الْبُلْغَةِ) احْتِمَالَيْنِ: هَلْ يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ فِي مُدَّةِ نُشُوزِهَا أَمْ لَا؟ وَوَقَعَ لِلْقَاضِي فِي خِلَافِهِ^(١) تَرَدُّدٌ، وَالظَّاهِرُ لِي أَنَّهُ يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ضَرْبِ الْمُدَّةِ هُوَ اسْتِظْهَارُ حَالَتِهِ فَقَطْ، وَهَذَا لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ كَوْنِهَا عِنْدَهُ أَمْ لَا.

نَعَمْ، إِنْ قُلْنَا: «إِنْ بُعِدَهَا عَنْهُ سَبَبٌ فِي تَعَاْفِلِهِ عَنِ الْجِمَاعِ» بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ، فَقَدْ يَكُونُ مِنْهُ مُبَاشَرَةٌ تَدْعُو إِلَى الْجِمَاعِ، فَهَذَا يَتَوَجَّهُ مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل

«و» الْقِسْمُ الثَّانِي يَخْتَصُّ بِالْمَرْأَةِ^[١] وَهُوَ «الرَّتْقُ» بِأَنْ يَكُونَ فَرْجُهَا مَسْدُودًا، لَا يَسْلُكُهُ ذَكَرٌ بِأَصْلِ الْخَلْقَةِ «وَالْقَرْنُ» لَحْمٌ زَائِدٌ يَنْبُتُ فِي الْفَرْجِ فَيَسُدُّهُ «وَالْعَقْلُ» وَرَمٌّ فِي اللَّحْمَةِ الَّتِي بَيْنَ مَسْلَكِي الْمَرْأَةِ، فَيَضِيقُ مِنْهَا فَرْجُهَا، فَلَا يَنْفُذُ فِيهِ الذَّكَرُ «وَالْفَتْقُ» انْخِرَاقُ مَا بَيْنَ سَيْبِلَيْهَا، أَوْ مَا بَيْنَ مَخْرَجِ بَوْلٍ وَمَنِيٍّ «وَاسْتِطْلَاقُ بَوْلٍ وَنَجْوٍ» أَيُّ: غَائِطٍ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ «وَقُرُوحٌ سَيَّالَةٌ فِي فَرْجٍ» وَاسْتِحَاضَةٌ.

«و» مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ وَهُوَ الْمُشْتَرِكُ «بِأَسُورٌ وَنَاصُورٌ» وَهُمَا دَاآنِ بِالْمَقْعَدَةِ «و» مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ «خِصَاءٌ» أَيُّ: قَطْعُ الْخُصْيَتَيْنِ «وَسَلٌّ» لَهُمَا «وَوِجَاءٌ» لَهُمَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ الْوِطْءَ أَوْ يُضَعِفُهُ «و» مِنَ الْمُشْتَرِكِ «كَوْنُ أَحَدِهِمَا خُنْثَى وَاضِحًا» أَمَّا الْمُشْكِلُ فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهُ، كَمَا تَقَدَّمَ «وَجُنُونٌ وَلَوْ سَاعَةً، وَبَرَصٌ، وَجُذَامٌ» وَقَرَعُ رَأْسٍ لَهُ رِيحٌ مُنْكَرَةٌ، وَبَخْرُ فَمٍ «يُثْبِتُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفَسْخُ» لِمَا فِيهِ مِنَ النَّفَرَةِ^[٢] «وَلَوْ حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ»^[٣]

[١] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: تُرَدُّ الْمَرْأَةُ بِكُلِّ عَيْبٍ يُنْفَرُ عَنْ كَمَالِ الْإِسْتِمْتَاعِ^(١) اهـ.

[٢] وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ -بَلْ صَرِيحُهُ- أَنْ حِصَارَ الْعُيُوبِ فِيهَا ذَكَرُوهُ. قَالَ فِي (الْعَايَةِ):

لَا بَغْيَ مَا ذَكَرَ بِلَا شَرْطِهِ، كَعَوَرٍ وَعَرَجٍ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَكَوْنُ أَحَدِهِمَا عَقِيمًا أَوْ نِضْوًا، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ شَرْطَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخِرِ انْتِفَاءُ الْعُقْمِ شَرْطٌ صَحِيحٌ، قَالَهُ كَاتِبُهُ.

[٣] قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ وَشَرْحِهِ): وَهُنَا -أَيُّ: إِذَا كَانَ الْفَسْخُ بَعْدَ الدُّخُولِ لِعَيْبٍ طَرَأَ

وَالدُّخُولُ كَالِإِجَارَةِ «أَوْ كَانَ بِالْآخِرِ عَيْبٌ مِثْلُهُ» أَوْ مُغَايِرٌ لَهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَأْتَفُ مِنْ عَيْبٍ غَيْرِهِ، وَلَا يَأْتَفُ مِنْ عَيْبِ نَفْسِهِ.

«وَمَنْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ» بَأْنِ قَالَ: رَضِيْتُ بِهِ «أَوْ وَجِدْتُ مِنْهُ دَلَالَتَهُ» مِنْ وَطْءٍ أَوْ تَمَكُّينٍ مِنْهُ «مَعَ عِلْمِهِ» بِالْعَيْبِ «فَلَا خِيَارَ لَهُ» وَلَوْ جَهَلَ الْحُكْمَ^[١]، أَوْ ظَنَّهُ يَسِيرًا فَبَانَ كَثِيرًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسٍ مَا رَضِيَ بِهِ.

«وَلَا يَتِمُّ» أَيُّ: لَا يَصِحُّ «فَسُخَّ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِحَاكِمٍ»^[٢] فَيَفْسُخُهُ الْحَاكِمُ بِطَلَبٍ مَنْ ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ، أَوْ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ فَيَفْسُخُهُ.

«فَإِنْ كَانَ» الْفَسْخُ «قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ» لَهَا،

بَعْدَهُ - لَا يَرْجِعُ بِالْمَهْرِ عَلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُلْ غَرَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ^(١) اهـ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَوْ جَهَلَ الْحُكْمَ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَنَقَلَ فِي (الإِقْنَاعِ) عَنِ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى الْجَهْلُ بِالْخِيَارِ، وَمِثْلُهُ يَجْهَلُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ الْفَسْخُ عَلَى الْأَظْهَرِ^(٢) اهـ بِمَعْنَاهُ.

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ.

[٢] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَوْ قِيلَ: إِنَّ الْفَسْخَ يَثْبُتُ بِتَرَاضِيهِمَا تَارَةً وَيُحْكَمُ الْحَاكِمُ أُخْرَى، أَوْ بِمُجَرَّدِ فُسْخِ الْمُسْتَحَقِّ ثُمَّ الْآخِرَانِ أَمْضَاهُ، وَإِلَّا أَمْضَاهُ الْحَاكِمُ - لَتَوَجَّهَ، وَهُوَ الْأَقْوَى^(٣) اهـ (اِخْتِيَارَاتٍ).

(١) كَشَافُ الْقِنَاعِ (٥/١١١).

(٢) الإِقْنَاعُ (٣/٢٠٠ - ٢٠١).

(٣) الْاِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٥٤٤).

سَوَاءٌ كَانَ الْفَسْخُ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا^[١]؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ إِنْ كَانَ مِنْهَا فَقَدْ جَاءَتْ الْفُرْقَةُ مِنْ قَبْلِهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ فَإِنَّمَا فَسَخَ لِعَيْبِهَا الَّذِي دَلَّسَتْهُ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ مِنْهَا.

«و» إِنْ كَانَ الْفَسْخُ «بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ الدُّخُولِ أَوْ الْخُلُوةِ فَ«لَهَا» الْمَهْرُ «الْمُسَمَّى» فِي الْعَقْدِ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ بِالْعَقْدِ، وَاسْتَقَرَّ بِالدُّخُولِ، فَلَا يَسْقُطُ «وَيَرْجِعُ بِهِ»^[٢] عَلَى الْغَارِّ إِنْ وُجِدَ لِأَنَّهُ غَرَّهُ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ.

وَالْغَارُّ مَنْ عَلِمَ الْعَيْبَ وَكَتَمَهُ، مِنْ زَوْجَةٍ^[٣] عَاقِلَةٍ، وَوَلِيٍّ، وَوَكِيلٍ، وَإِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ دُخُولٍ أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْفَسْخِ، فَلَا رُجُوعَ عَلَى غَارٍّ.

«وَالصَّغِيرَةُ وَالْمَجْنُونَةُ وَالْأَمَةُ لَا تُزَوَّجُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بِمَعِيبٍ» يُرَدُّ بِهِ فِي النِّكَاحِ؛

[١] قَالَ فِي (الْقَوَاعِدِ): وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ عَنْ أَحْمَدَ فِي مَجْبُوبٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمَّا دَخَلَ بِهَا لَمْ تَرْضَ بِهِ: لَهَا ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ نِصْفُ الصَّدَاقِ إِذَا لَمْ تَرْضَ بِهِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا فَسَخَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْفَسْخِ - وَهُوَ الْعَيْبُ - مِنْ جِهَتِهِ، وَهِيَ مَعْدُورَةٌ فِي الْفَسْخِ^(١) اهـ.

[٢] أَيُّ بِجَمِيعِ الْمَهْرِ. وَقِيلَ: لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِمَا زَادَ عَلَى مَهْرِهَا نَاقِصَةً.

[٣] فَإِنْ كَانَ الْغُرُورُ مِنْهُمَا اخْتَصَّ الْوَلِيُّ بِالْغُرْمِ؛ لِأَنَّهُ الْمُبَاشِرُ، وَقَالَ الْمُؤَقَّقُ: إِذَا كَانَ مِنْهَا وَمِنَ الْوَكِيلِ فَبَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ^(٢). قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): فَيَكُونُ فِي كُلِّ مِنَ الْوَلِيِّ وَالْوَكِيلِ قَوْلَانِ^(٣) اهـ.

(١) قواعد ابن رجب (ص: ٣٦١).

(٢) المغني (٩/ ٤٤٦).

(٣) الإنصاف (٨/ ٢٠٤).

لِأَنَّ وَلِيَّهِنَّ لَا يَنْظُرُ لَهُنَّ إِلَّا بِمَا فِيهِ الْحَظُّ وَالْمَصْلَحَةُ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصَحَّ إِنْ عَلِمَ، وَإِلَّا صَحَّ، وَيَفْسَخُ إِذَا عَلِمَ.

وَكَذَا وَلِيُّ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ، لَيْسَ لَهُ تَزْوِجُهُمَا بِمَعِيبَةٍ تُرَدُّ فِي النِّكَاحِ، فَإِنْ فَعَلَ فَكَمَا تَقَدَّمَ.

«فَإِنْ رَضِيتِ» الْعَاقِلَةُ «الْكَبِيرَةُ مَجْبُوبًا أَوْ عَيْنًا لَمْ تُنْتَعِ» لِأَنَّ الْحَقَّ فِي الْوَطْءِ لَهَا دُونَ غَيْرِهَا «بَلْ» يَمْنَعُهَا وَلِيُّهَا الْعَاقِلُ^[١] «مِنْ» تَزْوِجِ «مَجْنُونٍ، وَمَجْدُومٍ، وَأَبْرَصٍ» لِأَنَّ فِي ذَلِكَ عَارًا عَلَيْهَا وَعَلَى أَهْلِهَا، وَضَرَرًا يُخْشَى تَعَدُّيهِ إِلَى الْوَلَدِ.

«وَمَتَى» تَزَوَّجَتْ مَعِيًّا لَمْ تَعْلَمْهُ، ثُمَّ «عَلِمَتِ الْعَيْبَ» بَعْدَ عَقْدٍ - لَمْ يُجْبَرْ عَلَى فُسْخٍ «أَوْ» كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ مَعِيٍّ حَالَ الْعَقْدِ، ثُمَّ «حَدَّثَ بِهِ» الْعَيْبُ بَعْدَهُ «لَمْ يُجْبَرْهَا وَلِيُّهَا عَلَى الْفُسْخِ» إِذَا رَضِيتَ بِهِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْوَلِيِّ فِي ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ، لَا فِي دَوَامِهِ.

[١] دُونَ بَقِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ.



بَابُ نِكَاحِ الْكُفَّارِ

مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ.

«حُكْمُهُ كِنِكَاحِ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّحَّةِ، وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ، وَالظُّهَارِ، وَالْإِيلَاءِ، وَوُجُوبِ الْمَهْرِ، وَالنَّفَقَةِ، وَالْقَسَمِ، وَالْإِحْصَانِ، وَغَيْرِهَا، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْنَا «وَيُقْرُونَ عَلَى فَاسِدِهِ» أَيُّ: فَسَادِ النِّكَاحِ «إِذَا اعْتَقَدُوا صِحَّتَهُ فِي شَرْعِهِمْ» بِخِلَافِ مَا لَا يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ، فَلَا يُقْرُونَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دِينِهِمْ «وَلَمْ يَرْتَفِعُوا إِلَيْنَا» لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ، وَلَمْ يَعْتَزِضْ عَلَيْهِمْ فِي أَنْكِحَتِهِمْ، مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُمْ يَسْتَبِيحُونَ نِكَاحَ مُحَارِمِهِمْ.

«فَإِنْ أَتَوْنَا قَبْلَ عَقْدِهِ عَقْدَنَاهُ عَلَى حُكْمِنَا» بِإِجَابِ وَقَبُولِ وَوَلِيِّ وَشَاهِدَي عَدْلٍ مِنَّا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢].

«وَإِنْ أَتَوْنَا بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ الْعَقْدِ فِيمَا بَيْنَهُمْ «أَوْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ» عَلَى نِكَاحٍ - لَمْ نَتَعَرَّضْ لِكَيْفِيَّةِ صُدُورِهِ: مِنْ وُجُودِ صِغَةٍ، أَوْ وَلِيٍّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

«وَ» إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَتْ «الْمَرْأَةُ تُبَاحُ إِذْنُ» أَيُّ: وَقْتُ التَّرَافُعِ إِلَيْنَا أَوْ الْإِسْلَامِ، كَعَقْدٍ فِي عِدَّةٍ فَرَعَتْ، أَوْ عَلَى أُخْتِ زَوْجَةٍ مَاتَتْ، أَوْ كَانَ وَقَعَ الْعَقْدُ بِلَا صِغَةٍ أَوْ وَلِيٍّ أَوْ شُهُودٍ «أَقْرَأَ» عَلَى نِكَاحِيهِمَا؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ حَيْثُ لَا مَانِعَ مِنْهُ، فَلَا مَانِعَ مِنْ اسْتِدَامَتِهِ.

«وَإِنْ كَانَتْ» الزَّوْجَةُ «مِمَّنْ لَا يُجُوزُ ابْتِدَاءُ نِكَاحِهَا» حَالَ التَّرَافُعِ أَوْ الْإِسْلَامِ،

كَذَاتِ مُحْرَمٍ، أَوْ مُعْتَدَّةٍ لَمْ تَفْرُغْ عِدَّتِهَا، أَوْ مُطَلَّقَةٍ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ
«فُرَّقَ بَيْنَهُمَا» لِأَنَّ مَا مَنَعَ ابْتِدَاءَ الْعَقْدِ مَنَعَ اسْتِدَامَتَهُ.

«وَإِنْ وَطِئَ حَرْبِي حَرْبِيَّةً فَأَسْلَمًا» أَوْ تَرَفَعَا إِلَيْنَا «وَقَدْ اعْتَقَدَاهُ نِكَاحًا - أُقِرَّ»
عَلَيْهِ؛ لِأَنَّا لَا نَتَعَرَّضُ لِكَيْفِيَّةِ النِّكَاحِ بَيْنَهُمْ «وَالَا» يَعْتَقِدَاهُ نِكَاحًا «فُسِخَ» أَيُّ: فُرَّقَ
بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ سِفَاحٌ، فَيَجِبُ إِنْكَارُهُ.

«وَمَتَى كَانَ الْمَهْرُ صَحِيحًا أَخَذْتُهُ» لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ «وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا» كَخَمْرِ
أَوْ خِنْزِيرٍ «وَقَبَضْتُهُ اسْتَقَرَّ» فَلَا شَيْءَ لَهَا غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُمَا تَقَابَضَا بِحُكْمِ الشَّرْكِ.

«وَإِنْ لَمْ تَقْبِضْهُ» وَلَا شَيْئًا مِنْهُ فَرِضَ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْحَمَرَ وَنَحْوَهُ لَا يَكُونُ
مَهْرًا مُسْلِمَةً - فَيَبْطُلُ، وَإِنْ قَبَضْتَ الْبَعْضَ وَجَبَ قِسْطُ الْبَاقِي مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ.

«وَ» إِنْ «لَمْ يُسَمَّ» لَهَا مَهْرٌ «فُرِضَ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ» لِحُلُولِ النِّكَاحِ عَنِ التَّسْمِيَةِ.



فصل

«وَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعًا»^[١] بِأَنْ تَلَفَّظَا بِالْإِسْلَامِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، فَعَلَى نِكَاحِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُمَا اخْتِلَافٌ دِينٍ «أَوْ» أَسْلَمَ «زَوْجٌ كِتَابِيَّةٌ» كِتَابِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ كِتَابِيٍّ «فَعَلَى نِكَاحِيهِمَا» لِأَنَّ لِلْمُسْلِمِ ابْتِدَاءَ نِكَاحِ الْكِتَابِيَّةِ.

«فَإِنْ أَسْلَمَتْ هِيَ» أَيِ الزَّوْجَةِ الْكِتَابِيَّةِ تَحْتَ كَافِرٍ قَبْلَ دُخُولِ انْفِسَاحِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَةَ لَا تَحِلُّ لِكَافِرٍ «أَوْ» أَسْلَمَ «أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ غَيْرِ الْكِتَابِيَّتَيْنِ» كَالْمَجُوسِيَّتَيْنِ يُسْلِمُ أَحَدُهُمَا «قَبْلَ الدُّخُولِ بَطَلٌ» النِّكَاحُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [المتحنة: ١٠] وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ﴾ [المتحنة: ١٠].

«فَإِنْ سَبَقَتْهُ» بِالْإِسْلَامِ «فَلَا مَهْرَ» لَهَا؛ لِمَجِيءِ الْفُرْقَةِ مِنْ قِبَلِهَا «وَإِنْ سَبَقَهَا» بِالْإِسْلَامِ «فَلَهَا نِصْفُهُ» أَيِ: نِصْفُ الْمَهْرِ؛ لِمَجِيءِ الْفُرْقَةِ مِنْ قِبَلِهِ^[٢]، وَكَذَا إِنْ أَسْلَمَا وَادَّعَتْ سَبْقَهُ، أَوْ قَالَا: سَبَقَ أَحَدُنَا وَلَا نَعْلَمُ عَيْنَهُ.

«وَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا» أَيِ: أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ غَيْرِ الْكِتَابِيَّتَيْنِ،

- [١] وَكَذَا إِنْ أَسْلَمَ فِي الْمَجْلِسِ، اخْتَارَهُ النَّازِمُ، وَصَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١) وَهُوَ احْتِمَالٌ فِي (الْمُغْنِي) لِأَنَّ تَلَفُّظَهُمَا بِهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً فِيهِ عُسْرٌ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
- [٢] وَقِيلَ: مَجِيءُ الْفُرْقَةِ مِمَّنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا، وَصَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٣).

(١) الْإِنْصَافُ (٨/ ٢١٠).

(٢) الْمُغْنِي (٨/ ١٠).

(٣) الْإِنْصَافُ (٨/ ٢١١ - ٢١٢).

أَوْ أَسْلَمَتْ كَافِرَةً تَحْتَ كَافِرٍ «بَعْدَ الدُّخُولِ - وَقَفَ^[١] الْأَمْرُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ» لِمَا رَوَى مَالِكٌ فِي مُوطَّئِهِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: «كَانَ بَيْنَ إِسْلَامِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَامْرَأَتِهِ بِنْتِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ - نَحْوُ مِنْ شَهْرٍ، أَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ، وَبَقِيَ صَفْوَانُ حَتَّى شَهِدَ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ وَهُوَ كَافِرٌ، ثُمَّ أَسْلَمَ، وَلَمْ يُفَرِّقِ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ امْرَأَتُهُ بِذَلِكَ النِّكَاحِ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: شَهْرَةٌ هَذَا الْحَدِيثِ أَقْوَى مِنْ إِسْنَادِهِ.

وَقَالَ ابْنُ شُبْرُمَةَ: كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ الرَّجُلُ قَبْلَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةُ قَبْلَ الرَّجُلِ، فَأَيُّهُمَا أَسْلَمَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَهِيَ امْرَأَتُهُ، فَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْعِدَّةِ فَلَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا.

«فَإِنْ أَسْلَمَ الْآخِرُ فِيهَا» أَيُّ: فِي الْعِدَّةِ «دَامَ النِّكَاحُ» بَيْنَهُمَا؛ لِمَا سَبَقَ «وَالْإِلَّا» يُسَلِّمُ الْآخِرُ حَتَّى انْقَضَتْ «بَانَ فَسْخُوهُ»^[٢] أَيُّ: فَسَخَ النِّكَاحَ «مُنْذُ أَسْلَمَ الْأَوَّلُ» مِنَ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ، وَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ إِنْ أَسْلَمَتْ قَبْلَهُ، وَلَوْ لَمْ يُسَلِّمِ.

[١] وَقِيلَ: يُنْفَسَخُ بِمَجَرَّدِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ^(١).

[٢] وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّهُ لَا يَنْفَسَخُ إِلَّا أَنْ تُنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَالْأَمْرُ إِلَيْهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ^(٢) لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ^(٣). وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ أَيْضًا، وَهُوَ أَظْهَرُ، قَالَهُ كَاتِبُهُ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ:

(١) انظر: المغني (١٠/ ٨ - ٩).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٤٦ - ٥٤٧).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٦١)، وأبو داود: كتاب الطلاق، باب إلى متى ترد عليه امرأته إذا أسلم بعدها، رقم (٢٢٤٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

«وَإِنْ كَفَرَا» أَيِ ارْتَدَّا «أَوْ» ارْتَدَّ «أَحَدُهُمَا بَعْدَ الدُّخُولِ - وَقَفَ الْأَمْرُ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ» كَمَا لَوْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا، فَإِنْ تَابَ مَنْ ارْتَدَّ قَبْلَ انْقِضَائِهَا فَعَلَى نِكَاحِهَا، وَإِلَّا تَبَيَّنَا فَسَحَهُ مِنْذُ ارْتَدَّ^[١].

«و» إِنْ ارْتَدَّا أَوْ أَحَدُهُمَا «قَبْلَهُ» أَيِ: قَبْلَ الدُّخُولِ «بَطَلَ» النِّكَاحُ؛ لِاخْتِلَافِ الدِّينِ.

وَمَنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ فَأَسْلَمَنْ، أَوْ كُنَّ كِتَابِيَّاتٍ - اخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا إِنْ كَانَ مُكَلَّفًا، وَإِلَّا وَقَفَ الْأَمْرُ حَتَّى يُكَلَّفَ، وَإِنْ أَبَى الْإِخْتِيَارَ أُجْبِرَ بِحَبْسٍ، ثُمَّ تَعْزِيرٍ، وَإِنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُخْتَانِ اخْتَارَ مِنْهُمَا وَاحِدَةً.

«إِنْ بَيْنَ إِسْلَامِهَا أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ سَنَةً» وَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَانَ بَيْنَ إِسْلَامِهَا وَإِسْلَامِهِ سِتُّ سِنِينَ» فَوَهُمْ، إِنَّمَا أَرَادَ بَيْنَ هِجْرَتِهَا وَإِسْلَامِهِ^(١). وَقَدْ اخْتَارَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ^(٢) مَا اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

[١] وَقِيلَ: لَا يَنْفَسِخُ، بَلْ يَكُونُ الْأَمْرُ إِلَيْهَا، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٣).



(١) زاد المعاد (٥/١٣٦).

(٢) المختارات الجليلة (ص: ٩٥).

(٣) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٤٧).

بَابُ الصَّدَاقِ

يُقَالُ: أَصْدَقْتُ الْمَرْأَةَ، وَمَهَرْتُهَا، وَأَمَهَرْتُهَا. وَهُوَ عَوْضٌ يُسَمَّى فِي النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَهُ.

«يُسْنُ تَخْفِيفُهُ» لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَهً أَيْسَرُهُنَّ مَوْثَنَةً»^[١] رَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ بِإِسْنَادِهِ.

«و» تُسَنُّ «تَسْمِيَّتُهُ فِي الْعَقْدِ» لِقَطْعِ النَّزَاعِ، وَلَيْسَتْ شَرْطًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وَيُسْنُ أَنْ يَكُونَ «مِنْ أَرْبَعِ مِئَةِ دِرْهَمٍ»^[٢] مِنَ الْفِضَّةِ، وَهِيَ صَدَاقُ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ «إِلَى خَمْسِ مِئَةٍ دِرْهَمٍ، وَهِيَ صَدَاقُ أَرْوَاجِهِ ﷺ، وَإِنْ زَادَ فَلَا بَأْسَ.

[١] أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ بِرَمْزِ «ح م ك هب»^(١) فَالْأَوَّلَى لِأَحَدٍ فِي مُسْنَدِهِ، وَالثَّانِيَةُ لِلْحَاكِمِ، وَالثَّالِثَةُ لِلْبَيْهَقِيِّ فِي (شُعَبِ الْإِيمَانِ)^(٢).

[٢] (أَرْبَعُ مِئَةٍ) الدَّرْهَمُ تُسَاوِي بِالرِّيَالِ الْعَرَبِيِّ السُّعُودِيِّ مِئَةً وَأَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ رِيَالًا وَأَرْبَعَةً أَسْعَافٍ دِرْهَمٍ، وَالْخُمْسُ مِئَةُ تُسَاوِي مِئَةً وَخَمْسَةً وَخَمْسِينَ وَخُمْسَةً أَسْعَافٍ رِيَالٍ، فَكُلُّ تِسْعِ مِئَةٍ دِرْهَمٍ مِئَتَانِ وَثَمَانُونَ رِيَالًا عَرَبِيًّا.

(١) الجامع الصغير (١/ ٩١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٦/ ١٤٥)، والحاكم (٢/ ١٧٨)، والبيهقي في الشعب رقم (٦١٤٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

«و» لَا يَتَقَدَّرُ الصَّدَاقُ، بَلْ «كُلُّ مَا صَحَّ» أَنْ يَكُونَ «ثَمَنًا أَوْ أُجْرَةً صَحَّ» أَنْ يَكُونَ «مَهْرًا وَإِنْ قُلَّ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْتَمَسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَإِنْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ قُرْآنٍ لَمْ يَصِحَّ» الإِصْدَاقُ؛ لِأَنَّ الْفُرُوجَ لَا تُسْتَبَاحُ إِلَّا بِالْأَمْوَالِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] وَرَوَى النَّجَّادُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ رَجُلًا عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ قَالَ: «لَا تَكُونُ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ مَهْرًا».

«بَلْ» يَصِحُّ أَنْ يُصْدَقَهَا تَعْلِيمَ مُعَيَّنٍ: مِنْ «فِقْهِ وَأَدَبٍ» كَنَحْوِ، وَصَرَفٍ، وَبَيَانٍ، وَلُغَةٍ، وَنَحْوِهَا «وَشِعْرٍ مُبَاحٍ مَعْلُومٍ» وَلَوْ لَمْ يَعْرِفْهُ، وَيَتَعَلَّمْهُ ثُمَّ يُعَلِّمَهَا، وَكَذَا لَوْ أَصْدَقَهَا تَعْلِيمَ صَنْعَةٍ، أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ خِيَاطَةٍ تَوْجِبُهَا، أَوْ رَدَّ قِنْفَهَا مِنْ حِلٍّ مُعَيَّنٍ؛ لِأَنَّهَا مَنَفَعَةٌ يَجُوزُ أَخْذُ الْعَوَضِ عَلَيْهَا، فَهِيَ مَالٌ.

«وَإِنْ أَصْدَقَهَا طَلَاقَ ضَرَّتْهَا لَمْ يَصِحَّ» لِحَدِيثٍ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً بِطَلَاقٍ أُخْرَى» «وَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا» لِفَسَادِ التَّسْمِيَةِ.

«وَمَتَى بَطَلَ الْمُسَمَّى» كَكُونِهِ مَجْهُولًا كَعَبْدٍ، أَوْ ثَوْبٍ، أَوْ خَمْرًا، أَوْ نَحْوِهِ^[١] «وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ» بِالْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُسَلِّمُ إِلَّا بِبَدَلٍ وَلَمْ يُسَلِّمْ، وَتَعَدَّرَ رَدُّ الْعَوَضِ، فَوَجَبَ بَدْلُهُ، وَلَا يَضُرُّ جَهْلُ يَسِيرٍ.

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ خَمْرًا أَوْ نَحْوِهِ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَنْهُ: يَجِبُ مِثْلُ الْخَمْرِ خَلًّا، وَهُوَ قَوِيٌّ جِدًّا؛ لِأَنَّ الزَّوْجَةَ رَضِيَتْ بِهِ^(١) فَقَطْ، فَكَيْفَ يُلْزَمُ بِمَا هُوَ أَكْثَرُ إِنْ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَكْثَرَ، أَوْ تُلْزَمُ بِمَا هُوَ أَقَلُّ إِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا أَقَلَّ.

(١) انظر: المغني (١٠/ ١١٠)، والإنصاف (٨/ ٢٣٩).

فَلَوْ أَصْدَقَهَا عَبْدًا مِنْ عَبِيدِهِ، أَوْ فَرَسًا مِنْ خَيْلِهِ، وَنَحْوَهُ - فَلَهَا أَحَدُهُمْ
بِقُرْعَةٍ^(١).

وَقِنْطَارًا مِنْ نَحْوِ زَيْتٍ، أَوْ قَفِيزًا مِنْ نَحْوِ بُرٍّ - لَهَا الْوَسْطُ.

[١] وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: إِنَّ تَسَاوَوْا فَلَهَا أَحَدُهُمْ بِقُرْعَةٍ، وَإِلَّا فَلَهَا الْوَسْطُ^(١).
قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.



فصل

«وَإِنْ أَصْدَقَهَا أَلْفًا إِنْ كَانَ أَبُوهَا حَيًّا، وَالْفَيْنِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا^[١] - وَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ»
لِفَسَادِ التَّسْمِيَةِ؛ لِلْجَهَالَةِ إِذَا كَانَتْ حَالَةُ الْأَبِ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ؛ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا فِي
مَوْتِ أَبِيهَا غَرَضٌ صَحِيحٌ.

«و» إِنْ تَزَوَّجَهَا «عَلَى: إِنْ كَانَتْ لِي زَوْجَةً بِالْفَيْنِ أَوْ لَمْ تَكُنْ» لِي زَوْجَةً «بِأَلْفٍ»
- يَصِحُّ «النِّكَاحُ بِالمُسَمَّى» لِأَنَّ خُلُوءَ الْمَرَأَةِ مِنْ ضَرَّةٍ مِنْ أَكْبَرِ أَغْرَاضِهَا الْمَقْصُودَةِ
لَهَا. وَكَذَا إِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ بَلَدِهَا أَوْ دَارِهَا، وَأَلْفٍ إِنْ لَمْ
يُخْرِجَهَا. «وَإِذَا أَجَلَ الصَّدَاقَ أَوْ بَعْضَهُ» كَنَصْفِهِ أَوْ ثُلُثِهِ «صَحَّ» التَّأْجِيلُ^[٢] «فَإِنْ عَيَّنَ
أَجَلًا» أُنِيطَ بِهِ «وَالَا» يُعَيَّنُ أَجَلًا بَلْ أَطْلَقَا «فَمَحِلُّهُ الْفُرْقَةُ» الْبَائِنَةُ بِمَوْتِ أَوْ غَيْرِهِ؛
عَمَلًا بِالْعُرْفِ وَالْعَادَةِ.

[١] وَعَنْهُ: يَجِبُ الْمُسَمَّى، خَرَجَهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ مِنَ الَّتِي بَعْدَهَا^(١).

قُلْتُ: وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ، فِيهِ التَّخْرِيجُ نَظَرٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «صَحَّ التَّأْجِيلُ» قَالَ الشَّيْخُ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ): وَلَوْ قِيلَ: يُكْرَهُ جَعْلُ

الصَّدَاقِ دَيْنًا، سَوَاءً كَانَ مُؤَخَّرَ الْوَفَاءِ وَهُوَ حَالٌ أَوْ مُؤَجَّلًا - لَكَانَ مُتَوَجِّهًا؛ لِحَدِيثِ
الْوَاهِبَةِ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ^(٢) أَهْ كَلَامُهُ. قُلْتُ: وَحَدِيثُ الْوَاهِبَةِ نَفْسَهَا قَضِيَّةٌ عَيْنٌ، فَقَدْ يَكُونُ
الزَّوْجُ الَّذِي تَزَوَّجَهَا عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ لَا يَسْتَطِيعُ الْوَفَاءَ. وَحِينَئِذٍ يُفَرَّقُ بَيْنَ مَنْ يَسْتَطِيعُ
الْوَفَاءَ فَلَا يُكْرَهُ لَهُ التَّأْجِيلُ وَمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ فَيُكْرَهُ لَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المغني (٢٣/٨)، والمبدع (١٤٠/٧)، والإنصاف (٢٤٢/٨).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٤٨).

«وَأِنْ أَصْدَقَهَا مَالًا مَغْضُوبًا يَعلَمَانِهِ كَذَلِكَ «أَوْ» أَصْدَقَهَا «خِزِيرًا وَنَحْوَهُ» كَخَمْرِ - صَحَّ النِّكَاحُ، كَمَا لَوْ لَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا وَ«وَجَبَ» لَهَا «مَهْرُ الْمِثْلِ» لِمَا تَقَدَّمَ^[١].
وَأِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى عَبْدٍ فَخَرَجَ مَغْضُوبًا أَوْ حُرًّا، فَلَهَا قِيمَتُهُ يَوْمَ عَقْدِهِ؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِهِ؛ إِذْ ظَنَّتَهُ مَمْلُوكًا. «وَأِنْ وَجَدَتْ» الْمَهْرَ «الْمُبَاحَ مَعِيًّا» كَعَبْدٍ بِهِ نَحْوُ عَرَجٍ «خَيْرَتْ بَيْنَ» إِمْسَاكِهِ مَعَ «أَرْضِهِ وَ» بَيْنَ رَدِّهِ وَأَخْذِ «قِيمَتِهِ» إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا، وَإِلَّا فَمِثْلُهُ. وَإِنْ أَصْدَقَهَا ثَوْبًا، وَعَيْنَ ذَرْعَةٍ، فَبَانَ أَقَلٌّ - خَيْرَتْ بَيْنَ أَخْذِهِ مَعَ قِيمَةٍ مَا نَقَصَ، وَبَيْنَ رَدِّهِ وَأَخْذِ قِيمَةِ الْجَمِيعِ، وَالْمُتَزَوِّجَةُ عَلَى عَصِيرٍ بَانَ خَمْرًا مِثْلَ الْعَصِيرِ.
«وَأِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ لَهَا وَأَلْفٍ لِأَيِّهَا» أَوْ عَلَى أَنَّ الْكُلَّ لِلْأَبِ «صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ»^{[٢][٣]} لِأَنَّ لِلْوَالِدِ الْأَخْذَ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ؛

[١] وَقِيلَ: قِيمَةُ الْعَبْدِ.

[٢] قَوْلُهُ: «صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَالصَّوَابُ أَنَّ مَا كَانَ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلِلزَّوْجَةِ، وَمَا كَانَ بَعْدَهُ فَلِمَنْ شَرَطَهُ لَهُ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حِبَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ، وَأَحَقُّ مَا يُكْرَمُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ ابْنَتُهُ وَأُخْتُهَا» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ^(١). رَوَاهُ الْحَدِيثُ بَعْدَ عَمْرِو ثِقَاتٌ، وَفِي عَمْرِو كَلَامٌ مَشْهُورٌ، وَالصَّوَابُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ، كَمَا حَقَّقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَقِيلَ: يَجِبُ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ. وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ،

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٨٢)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً، رقم (٢١٢٩)، والنسائي: كتاب النكاح، باب التزويج على نواة من ذهب، رقم (٣٣٥٣)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب الشرط في النكاح، رقم (١٩٥٥).

لِهَا تَقَدَّمَ، وَيَمْلِكُهُ الْأَبُ بِالْقَبْضِ مَعَ النِّيَّةِ.

«فَلَوْ طَلَّقَ» الزَّوْجُ «قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَ الْقَبْضِ» أَي: قَبْضِ الزَّوْجَةِ لِلْأَلْفِ وَأَبَيْهَا الْأَلْفَ «رَجَعَ» عَلَيْهَا «بِالْأَلْفِ» دُونَ أَبِيهَا، وَكَذَا إِذَا شَرَطَ الْكُلَّ لَهُ، وَقَبَضَهُ بِالنِّيَّةِ، ثُمَّ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ، رَجَعَ عَلَيْهَا بِقَدْرِ نِصْفِهِ.

«وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَبِ لَهَا»^[١] أَي: لِلْمُطَلَّقِ وَالْمُطَلَّقةِ؛ لِأَنَّا قَدَرْنَا أَنَّ الْجَمِيعَ صَارَ لَهَا، ثُمَّ أَخَذَهُ الْأَبُ مِنْهَا، فَتَصِيرُ كَأَنَّهَا قَبَضَتْهُ، ثُمَّ أَخَذَهُ مِنْهَا.

«وَلَوْ شَرَطَ ذَلِكَ» أَيِ الصَّدَاقِ أَوْ بَعْضِهِ «لِغَيْرِ الْأَبِ» كَالجَدِّ وَالْأَخِ «فَكُلُّ الْمُسَمَّى لَهَا» أَي: لِلزَّوْجَةِ؛ لِأَنَّهُ عَوَظُ بُضْعِهَا، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ.

«وَمَنْ زَوَّجَ بِنْتَهُ وَلَوْ نَيْيًّا بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلَهَا صَحَّ» وَلَوْ كَرِهَتْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنَ النِّكَاحِ الْعَوَظُ، وَلَا يَلْزَمُ أَحَدًا تَتِمَّةُ الْمَهْرِ^[٢].

«وَإِنْ زَوَّجَهَا بِهِ» أَي: بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلَهَا «وَلِيٌّ غَيْرُهُ» أَي: غَيْرُ الْأَبِ.....

وَعِكْرِمَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبِي عُبَيْدٍ: يَجِبُ الْمُسَمَّى كُلُّهُ لِلزَّوْجَةِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقِيلَ: يَرْجِعُ عَلَى الْأَبِ بِنِصْفِ مَا أَخَذَ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَالنَّفْسُ تَمِيلُ إِلَيْهِ^(٢). قُلْتُ: وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا إِلَّا بِنِصْفِ الْأَلْفِ لَا بِالْأَلْفِ كُلِّهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: عَلَى الزَّوْجِ تَتِمَّتُهُ. وَقِيلَ: بَلْ عَلَى الْأَبِ.

(١) انظر: الإشراف لابن المنذر (٥/ ٤٤) م (٢٦١٨).

(٢) الإنصاف (٨/ ٢٤٨).

«بِإِذْنِهَا صَحَّ» مَعَ رُشْدِهَا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهَا، وَقَدْ أَسْقَطَتْهُ «وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ» فِي تَزْوِيجِهَا بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِهَا لِغَيْرِ الْأَبِ «فَ» لَهَا «مَهْرُ الْمِثْلِ» عَلَى الزَّوْجِ؛ لِفَسَادِ التَّسْمِيَةِ بِعَدَمِ الْإِذْنِ فِيهَا.

«وَإِنْ زَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ بِمَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ أَكْثَرَ صَحَّ» لَا زِمًا؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَمْ تَرْضَ بِدُونِهِ، وَقَدْ تَكُونُ مَصْلَحَةُ الْإِبْنِ فِي بَذْلِ الزِّيَادَةِ.

وَيَكُونُ الصَّدَاقُ «فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ»^[١] إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ فِي الْعَقْدِ «وَإِنْ كَانَ» الزَّوْجُ «مُعْسِرًا لَمْ يَضْمَنْهُ الْأَبُ»^[٢] لِأَنَّ الْأَبَ نَائِبٌ عَنْهُ فِي التَّزْوِيجِ، وَالنَّائِبُ لَا يَلْزِمُهُ مَا لَمْ يَلْزِمْهُ كَالْوَكِيلِ، فَإِنْ ضَمِنَهُ غَرَمَهُ، وَلِأَبٍ قَبْضُ صَدَاقٍ مُحْجُورٍ عَلَيْهَا لَا رَشِيدَةَ وَلَوْ بِكَرًا إِلَّا بِإِذْنِهَا.

[١] وَعَنْهُ: عَلَى الْأَبِ ضَمَانًا، وَعَنْهُ: أَصَالَةٌ^(١).

[٢] ذَكَرُوا فِي بَابِ الْحَجْرِ عِبَارَةً عَامَّةً قَالُوا فِيهَا: وَيَلْزِمُ وَلِيَّ السَّفِينَةِ زِيَادَةُ مَهْرِ زَوْجِهَا، فَهَلْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؟ الْجَوَابُ: لَعَلَّ مَا هُنَا إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ هُوَ الْأَبُ، بِخِلَافِ مَا هُنَاكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: «وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَضْمَنْهُ الْأَبُ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ ثَانِيَةٌ بِالضَّمَانِ. وَقِيلَ: يَضْمَنُ الزِّيَادَةَ فَقَطْ^(٢). وَالْأَظْهَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ يَضْمَنُ إِذَا بَانَ مُعْسِرًا، أَمَّا إِنْ كَانَ غَيْرَ مُعْسِرٍ فَيَضْمَنُ الزِّيَادَةَ فَقَطْ، لَكِنْ فِي مَسْأَلَةِ الْإِعْسَارِ يَرْجِعُ الْأَبُ عَلَى ابْنِهِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الاختيارات (ص: ٥٥٤)، والإنصاف (٨ / ٢٥١ - ٢٥٢).

(٢) انظر: الإنصاف (٨ / ٢٥٢).

وَإِنْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ صَحَّ، وَتَعَلَّقَ صَدَاقٌ وَنَفَقَةٌ وَكِسْوَةٌ وَمَسْكَنٌ بِذِمَّةِ
 سَيِّدِهِ، وَبِلَا إِذْنِهِ لَا يَصَحُّ، فَإِنْ وَطِئَ تَعَلَّقَ مَهْرُ الْمِثْلِ بِرَقَبَتِهِ.



فصل

«وَتَمْلِكُ الْمَرْأَةَ» جَمِيعَ «صَدَاقِهَا بِالْعَقْدِ» كَالْبَيْعِ، وَسُقُوطُ نِصْفِهِ بِالطَّلَاقِ لَا يَمْنَعُ
وُجُوبَ جَمِيعِهِ بِالْعَقْدِ «وَلَهَا» أَيُّ: لِلْمَرْأَةِ «نَهَاءُ» الْمَهْرِ «الْمُعَيَّنِ» مِنْ كَسْبٍ، وَثَمَرَةٍ،
وَوَلَدٍ، وَنَحْوِهَا، وَلَوْ حَصَلَ «قَبْلَ الْقَبْضِ» لِأَنَّهُ نَهَاءٌ مِلْكُهَا.

«وَضِدُّهُ بِضِدِّهِ» أَيُّ: ضِدُّ الْمُعَيَّنِ كَقَفِيزٍ مِنْ صُبْرَةٍ، وَرِطْلٍ مِنْ زُبْرَةٍ بِضِدِّ الْمُعَيَّنِ
فِي الْحُكْمِ، فَنَهَاؤُهُ لَهُ، وَضَمَانُهُ عَلَيْهِ، وَلَا تَمْلِكُ تَصَرُّفًا فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ كَمَبِيعٍ.
«وَإِنْ تَلَفَ» الْمَهْرُ الْمُعَيَّنُ قَبْلَ قَبْضِهِ «فَمِنْ ضَمَانِهَا» فَيَقُوتُ عَلَيْهَا «إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهَا
زَوْجُهَا قَبْضَهُ فَيَضْمَنَهُ» لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْغَاصِبِ إِذَنْ.

«وَلَهَا التَّصَرُّفُ فِيهِ» أَيُّ: فِي الْمَهْرِ الْمُعَيَّنِ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهَا، إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ لِكَيْلٍ،
أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدٍّ، أَوْ ذَرْعٍ، فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهَا فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، كَمَبِيعٍ بِذَلِكَ. «وَعَلَيْهَا
زَكَاتُهُ» أَيُّ: زَكَاتُ الْمُعَيَّنِ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنَ الْعَقْدِ، وَحَوْلُ الْمُبْتَهَمِ مِنْ تَعْيِينٍ.
«وَإِنْ طَلَّقَ» مَنْ أَقْبَضَهَا الصَّدَاقَ «قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ الْخُلُوةِ فَلَهُ نِصْفُهُ» أَيُّ:
نِصْفُ الصَّدَاقِ «حُكْمًا» أَيُّ: قَهْرًا كَالْمِيرَاثِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ
أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ ^[١] [البقرة: ٢٣٧]

[١] عُمُومُهُ يَشْمَلُ مَا إِذَا خَلَا بِهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفُ الْمَهْرِ
الْمَقْرُوضِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي (الْجَدِيدِ) وَمَذْهَبُ الثَّلَاثَةِ: «لَهَا الْمَهْرُ كَامِلًا بِالْخُلُوةِ بِهَا»
وَبِهِ حَكَمَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي التَّفْسِيرِ ^(١).

«دُونَ تَمَائِهِ» أَي: نَمَاءِ الْمَهْرِ «الْمُنْفَصِلِ» قَبْلَ الطَّلَاقِ فَتَخْتَصُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكُهَا، وَالنَّمَاءُ بَعْدَ الطَّلَاقِ لَهَا.

«وَفِي» النَّمَاءِ «الْمُتَّصِلِ» كَسَمَنِ عَبْدٍ أَمَهَرَهَا إِيَّاهُ، وَتَعَلَّمَ صَنْعَةً - إِذَا طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ لَهُ نِصْفُ قِيمَتِهِ «أَي: قِيمَةِ الْعَبْدِ «بِدُونِ تَمَائِهِ» الْمُتَّصِلِ؛ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكُهَا، فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ.

وَإِنْ اخْتَارَتْ رَشِيدَةً دَفَعَ نِصْفَهُ زَائِدًا لِرِمَّةِ قَبُولِهِ، وَإِنْ نَقَصَ بِنَحْوِ هَذَا خَيْرَ رَشِيدٍ بَيْنَ أَخْذِ نِصْفِهِ بِلَا أَرْشٍ وَبَيْنَ نِصْفِ قِيمَتِهِ^[١].

وَإِنْ بَاعَتْهُ، أَوْ وَهَبَتْهُ وَأَقْبَضَتْهُ، أَوْ رَهَنْتَهُ، أَوْ أَعْتَقَتْهُ - تَعَيَّنَ لَهُ نِصْفُ الْقِيَمَةِ، وَأَيُّهُمَا عَفَا لِصَاحِبِهِ عَمَّا وَجَبَ لَهُ، وَهُوَ جَائِزُ التَّصَرُّفِ صَحَّ عَفْوُهُ، وَلَيْسَ لَوْلِيٍّ الْعَفْوُ عَمَّا وَجَبَ لِمَوْلَاهُ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى.

«وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ» أَوْ وَلِيَّاهُمَا «أَوْ وَرَثَتُهُمَا» أَوْ أَحَدُهُمَا وَلَوْلِيٍّ الْآخَرِ أَوْ وَرَثَتُهُ «فِي قَدْرِ الصَّدَاقِ أَوْ عَيْنِهِ أَوْ فِيمَا يَسْتَقَرُّ بِهِ»^[٢] مِنْ دُخُولٍ أَوْ خُلُوةٍ أَوْ نَحْوِهَا - «فَقَوْلُهُ» أَي: قَوْلُ الزَّوْجِ أَوْ وَلِيِّهِ أَوْ وَارِثِهِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ، وَكَذَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي جِنْسِ الصَّدَاقِ أَوْ صِفَتِهِ.

[١] أَي: يَوْمَ عَقْدِهِ.

[٢] أَعْلَمُ أَنَّ لِلْمَهْرِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ: حَالُ سُقُوطٍ، وَحَالُ تَنْصِيفٍ، وَحَالُ اسْتِقْرَارٍ.

فَالأُولَى فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْفُرْقَةُ مِنْهَا قَبْلَ الدُّخُولِ.

وَالثَّانِيَةُ فِيمَا إِذَا كَانَتْ مِنَ الزَّوْجِ وَخُدَّهِ، أَوْ مَعَ أَجْنَبِيِّ، أَوْ مِنْهَا مَعَ أَجْنَبِيٍّ، أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَخُدَّهِ.

«و» إِنْ اِخْتَلَفَا فِي قَبْضِهِ فَـ الْقَوْلُ «قَوْلُهَا»^(١) أَوْ قَوْلٌ وَلِيِّهَا، أَوْ وَارِثُهَا مَعَ الْيَمِينِ؛ حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ لَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْضِ.

وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى صَدَاقَيْنِ، سِرٍّ وَعَلَانِيَةٍ، أَخَذَ بِالزَّائِدِ مُطْلَقًا^[١].

وَهَدِيَّةُ زَوْجٍ لَيْسَتْ مِنَ الْمَهْرِ، فَمَا قَبْلَ عَقْدِ إِنْ وَعَدُوهُ وَلَمْ يَفُورَا رَجَعَ بِهَا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١١٣/٣): قَوْلُهُ: «فَقَوْلُهَا»^[٢] هَذَا فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَيْنِ، وَالْأُخْرَى: الْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَبِهِ جَزَمَ فِي (الإِقْنَاعِ) وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيهَا إِذَا طَلَّقَ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَعَلَى مَا هُنَا لَا مُتْعَةَ لَهَا، بَلْ لَهَا نِصْفُ مَهْرِ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّهُ الْمُسَمَّى لَهَا، وَعَلَى مَا فِي (الإِقْنَاعِ): لَهَا الْمُتْعَةُ؛ لِأَنَّهَا مُفَوَّضَةٌ. اهـ (ع. ن - ح ابن عَوْضِ).

وَالثَّالِثَةُ فِيهَا إِذَا مَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ، أَوْ وَطِئَهَا فِي الْفَرْجِ، أَوْ خَلَا بِهَا عَنْ مُمِيزٍ وَهُمَا أَهْلٌ لِلوُطْءِ بِشَرَطٍ أَنْ يَعْلَمَ بِهَا، وَتُمْكِنُهُ مِنْ وَطِئِهَا، أَوْ مَسَّهَا، أَوْ نَظَرَ لِفَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ، أَوْ قَبَّلَهَا وَلَوْ بِحَضْرَةِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ.

[١] وَمِثْلُهُ الْبَيْعُ، فَيُؤْخَذُ بِالزَّائِدِ مُطْلَقًا عَلَى مَا قَدَّمَهُ فِي (الْمُنْتَهَى) وَقَالَ بَعْدُ: «الْأَصَحُّ قَوْلُ الْمُنْتَحِجِ»: الْأَظْهَرُ أَنَّ الثَّمَنَ هُوَ الثَّانِي إِنْ كَانَ فِي مُدَّةِ خِيَارٍ، وَإِلَّا فَالْثَّمَنُ الْأَوَّلُ^(١). اهـ.

[٢] هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي عَلَيْهَا هَذَا التَّعْلِيلُ هِيَ فِيهَا إِذَا اِخْتَلَفَا فِي تَسْمِيَةِ مَهْرِ الْمِثْلِ فَادَّعَتْهُ هِيَ وَأَنْكَرَهُ الزَّوْجُ، فَلَمْ يَذْهَبْ: الْقَوْلُ قَوْلُهَا. وَفِي (الإِقْنَاعِ): الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ^(٢) وَلَمْ يَذْكَرْ هُنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ، فَيَكُونُ تَعْلِيلُهَا هُنَا وَهَمَّا. فَتَأَمَّلْ.

(١) منتهى الإرادات (٢/ ٢٧١).

(٢) الإقناع (٣/ ٢٢١ - ٢٢٢).

فصل

«يَصِحُّ تَفْوِيضُ الْبُضْعِ، بِأَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ الْمَجْبِرَةَ بِلَا مَهْرٍ «أَوْ تَأْذَنَ الْمَرْأَةُ لَوْلِيَّهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا بِلَا مَهْرٍ» فَيَصِحُّ الْعَقْدُ، وَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦].

«و» يَصِحُّ أَيْضًا «تَفْوِيضُ الْمَهْرِ بِأَنْ يُزَوِّجَهَا عَلَى مَا يَشَاءُ أَحَدُهُمَا» أَيُّ: أَحَدُ - الزَّوْجَيْنِ «أَوْ» يَشَاءُ «أَجْنَبِيٌّ فَ» يَصِحُّ الْعَقْدُ، وَ«لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْعَقْدِ» لِسُقُوطِ التَّسْمِيَةِ بِالْجَهَالَةِ، وَلَهَا طَلَبُ فَرَضِهِ.

«وَيَفْرُضُهُ» أَيُّ: مَهْرُ الْمِثْلِ «الْحَاكِمُ بِقَدْرِهِ» بِطَلَبِهَا؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ مِثْلٌ عَلَى الزَّوْجِ، وَالنَّقْصَ مِنْهُ مِثْلٌ عَلَى الزَّوْجَةِ.

«وَإِنْ تَرَاضِيََا قَبْلَهُ» أَيُّ: قَبْلَ فَرَضِ الْحَاكِمِ وَلَوْ عَلَى قَلِيلٍ «جَازَ» لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا «وَيَصِحُّ» أَيْضًا «إِبْرَأُوهَا مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ قَبْلَ فَرَضِهِ» لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهَا، فَهِيَ مُخَيَّرَةٌ بَيْنَ إِبْقَائِهِ وَإِسْقَاطِهِ.

«وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا» أَيُّ: مِنَ الزَّوْجَيْنِ «قَبْلَ الْإِصَابَةِ» وَالْخُلُوةُ «وَالْفَرَضُ» لِمَهْرِ الْمِثْلِ «وَرِثَتُهُ الْآخَرُ» لِأَنَّ تَرَكَ تَسْمِيَةِ الصَّدَاقِ لَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ.

«وَلَهَا مَهْرٌ» مِثْلُهَا مِنْ «نِسَائِهَا» أَيُّ: قَرَابَاتِهَا: كَأُمٍّ، وَخَالَاتٍ، وَعَمَّةٍ، فَيُعْتَبَرُ الْحَاكِمُ بِمَنْ تُسَاوِيهَا مِنْهُنَّ، الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى: فِي مَالٍ، وَجَمَالٍ، وَعَقْلٍ، وَأَدَبٍ، وَسِنٍّ، وَبِكَارَةٍ أَوْ ثُبُوبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَقَارِبُ فَبِمَنْ تُشَابِهُهَا مِنْ نِسَاءِ بَلَدِهَا.

«وَإِنْ طَلَّقَهَا» أَيُّ الْمَفْوضَةِ، أَوْ مَنْ سُمِّيَ لَهَا مَهْرٌ فَاسِدٌ «قَبْلَ الدُّخُولِ» وَالْخُلُوةُ

«فَلَهَا الْمُتْعَةُ»^[١] بِقَدْرِ يُسِرُّ زَوْجَهَا وَعُسْرِهِ «لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ﴾» [البقرة: ٢٣٦] فَأَعْلَاهَا خَادِمٌ، وَأَدْنَاهَا كِسْوَةٌ تُجْزئُهَا فِي صَلَاتِهَا^[٢].

«وَيَسْتَقِرُّ مَهْرُ الْمَثَلِ» لِلْمُفَوَّضَةِ وَنَحْوَهَا «بِالدُّخُولِ» وَالْخُلُوةِ وَلَمْسِهَا، وَنَظَرِهِ إِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ، وَتَقْبِيلِهَا بِحَضْرَةِ النَّاسِ، وَكَذَا الْمُسَمَّى يَتَقَرَّرُ بِذَلِكَ.

وَيَتَنَصَّفُ الْمُسَمَّى بِفُرْقَةٍ مِنْ قَبْلِهِ، كَطَلَاقِهِ وَخُلْعِهِ وَإِسْلَامِهِ، وَيَسْقُطُ كُلُّهُ بِفُرْقَةٍ مِنْ قَبْلِهَا، كَرِدَّتِهَا وَفَسْخِهَا لِعَيْبِهِ وَاخْتِيَارِهَا لِنَفْسِهَا، بِجَعْلِهِ لَهَا بِسُؤَالِهَا.

«وَإِنْ طَلَّقَهَا» أَيِ الزَّوْجَةِ -مُفَوَّضَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا- «بَعْدَهُ» أَيِ: بَعْدَ الدُّخُولِ «فَلَا مُتْعَةَ» لَهَا، بَلْ لَهَا الْمَهْرُ كَمَا تَقَدَّمَ.

«وَإِذَا افْتَرَقَا فِي» النِّكَاحِ «الْفَاسِدِ» الْمُخْتَلَفِ فِيهِ «قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ»^[٣] فَلَا مَهْرٌ وَلَا مُتْعَةٌ، سِوَاءِ طَلَّقَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الْفَاسِدَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ.

«و» إِنْ افْتَرَقَا «بَعْدَ أَحَدِهِمَا» أَيِ الدُّخُولِ أَوْ الْخُلُوةِ،

[١] وَقِيلَ: لِلْمُفَوَّضَةِ تَفْوِيضُ مَهْرٍ نِصْفُ مَهْرِ الْمَثَلِ فِيمَا إِذَا أَطْلَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ.

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ الْمَذْهَبُ^(١) وَلَعَلَّهُ عَلَى مَا اضْطَلَحَهُ، وَهُوَ قَوِيٌّ.

[٢] وَعَنْهُ: يُرْجَعُ فِي تَقْدِيرِهَا إِلَى الْحَاكِمِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢) وَهُوَ أَظْهَرُ.

[٣] وَعَنْهُ: لَا يَسْتَقِرُّ بِالْخُلُوةِ، وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ^(٣) لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

(١) الْإِنْصَافُ (٨/ ٣٠٠).

(٢) الْإِنْصَافُ (٨/ ٣٠١).

(٣) الْمَغْنِي (١٠/ ١٥٧)، وَالشرح الكبير (٨/ ٩٧).

أَوْ مَا يُقَرَّرُ الصَّدَاقُ بِمَا تَقَدَّمَ «يَجِبُ الْمُسَمَّى»^[١] لَهَا فِي الْعَقْدِ؛ قِيَاسًا عَلَى الصَّحِيحِ،
وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِ حَدِيثِ عَائِشَةَ^[٢]: «وَلَهَا الَّذِي أَعْطَاهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا».

«وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ لِمَنْ وَطِئَتْ» فِي نِكَاحِ بَاطِلٍ مُجْمَعٍ عَلَى بُطْلَانِهِ^[٣]، كَالْخَامِسَةِ
وَالْمُعْتَدَةِ، أَوْ وَطِئَتْ «بِشُبْهَةٍ»^[٤] أَوْ زَنَا كُرْهًا^[٥].....

[١] وَقِيلَ: مَهْرُ الْمِثْلِ.

[٢] هُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا
فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجْرُوا فَالْسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ» قَالَ فِي
(الْبُلُوغِ)^(١): أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ^(٢) اهـ.
وَأَمَّا اللَّفْظُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فَرَوَاهُ الْبَرْقَانِيُّ وَالْخَلَّالُ بِإِسْنَادِهِمَا^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ
مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[٣] وَلَوْ سُمِّيَ لَهَا مَهْرٌ.

[٤] وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ: لَا يَجِبُ لَهَا^(٤).

[٥] قَوْلُهُ: «أَوْ زَنَا كُرْهًا» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ: لَا يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ فِي
الزَّنا مُطْلَقًا، ذَكَرَهَا، وَاخْتَارَهَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَقَالَ: هُوَ خَبِيثٌ^(٥).

(١) بلوغ المرام (ص: ١٩٨).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب النكاح، باب في الولي، رقم (٢٠٨٣)، والترمذي: كتاب النكاح، رقم

(١١٠٢)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم (١٨٧٩)، وأبو عوانة رقم

(٤٠٣٧)، وابن حبان رقم (٤٠٧٤-٤٠٧٥)، والحاكم (١٦٨/٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) انظر: المغني (٩/٣٥٢)، وهو أيضا لفظ ابن حبان رقم (٤٠٧٤).

(٤) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٥٧).

(٥) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٥٧)، وانظر: الإنصاف (٨/٣٠٧).

لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا» أَي: نَالَ مِنْهُ، وَهُوَ الْوَطْءُ؛ وَلِأَنَّهُ
إِتْلَافٌ لِلْبُضْعِ بِغَيْرِ رِضَى مَالِكِهِ، فَأَوْجَبَ الْقِيَمَةَ وَهِيَ الْمَهْرُ.

«وَلَا يَجِبُ مَعَهُ» أَي: مَعَ الْمَهْرِ «أَرْشُ بَكَارَةٍ» ^[١] لِدُخُولِهِ فِي مَهْرٍ مِثْلِهَا؛ لِأَنَّهُ
يُعْتَبَرُ بِبَكْرِ مِثْلِهَا، فَلَا يَجِبُ مَرَّةً ثَانِيَةً، وَلَا فَرْقٌ فِيهَا ذِكْرَ بَيْنِ ذَاتِ الْمَحْرَمِ وَغَيْرِهَا.

وَالزَّانِيَةُ الْمُطَاوَعَةُ لَا شَيْءَ لَهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ مَنْ نِكَاحُهَا
فَاسِدٌ قَبْلَ طَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ، فَإِنْ أَبَاهُمَا زَوْجٌ فَسَخَهُ حَاكِمٌ.

«وَلِلْمَرْأَةِ» قَبْلَ دُخُولٍ «مَنْعُ نَفْسِهَا حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الْحَالَّ» مُفَوَّضَةٌ
كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا؛ لِأَنَّ الْمَنْفَعَةَ الْمَعْقُودَ عَلَيْهَا تَتَلَفُ بِالِاسْتِيفَاءِ، فَإِذَا تَعَدَّرَ اسْتِيفَاءُ
الْمَهْرِ عَلَيْهَا لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتِرْجَاعُ عَوِضِهَا، وَلَهَا التَّفَقُّةُ زَمَنُهُ.

«فَإِنْ كَانَ» الصَّدَاقُ «مُؤَجَّلًا» وَلَمْ يَحِلَّ «أَوْ حَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ» ^[٢] لَمْ تَمْلِكْ مَنْعُ
نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِتَأْخِيرِهِ «أَوْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا تَبَرُّعًا» أَي: قَبْلَ الطَّلَبِ بِالْحَالِّ
«فَلَيْسَ لَهَا» بَعْدَ ذَلِكَ «مَنْعُهَا» ^[٣] أَي: مَنْعُ نَفْسِهَا؛ لِرِضَاهَا بِالتَّسْلِيمِ، وَاسْتِقْرَارِ
الصَّدَاقِ.

[١] أَرْشُ الْبَكَارَةِ مَا بَيْنَ مَهْرِهَا بِكْرًا وَمَهْرِهَا ثِيْبًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ زَالَتْ
الْبَكَارَةُ بِجِنَايَةٍ فَحُكُومَةٌ، وَبِوَطْءٍ فَأَرْشُ مَا بَيْنَ الْمَهْرَيْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا حَلَّ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَلَهَا مَنْعُ نَفْسِهَا، كَمَا لَوْ كَانَ غَيْرَ مُؤَجَّلٍ،
وَهَذَا أَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. اه، مُحَمَّدٌ.

[٣] وَالْوَجْهُ الثَّانِي: إِذَا تَبَرَّعَتْ بِتَّسْلِيمِ نَفْسِهَا، ثُمَّ أَرَادَتْ الْمَنْعَ تَمْلِكُ ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ
أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَدْ وَعَدَهَا بِالتَّسْلِيمِ ثُمَّ مَطَّلَ بِهَا فَإِنَّهَا تَمْلِكُ، وَإِلَّا فَلَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَوْ أَبَى الزَّوْجُ تَسْلِيمَ الصَّدَاقِ حَتَّى تُسَلِّمَ نَفْسَهَا، وَأَبَتْ تَسْلِيمَ نَفْسِهَا حَتَّى يُسَلِّمَ الصَّدَاقَ - أُجِبَ زَوْجٌ ثُمَّ زَوْجَةٌ، وَلَوْ أَقْبَضَهُ لَهَا، وَامْتَنَعَتْ بِلَا عُدْرِ، فَلَهُ اسْتِرْجَاعُهُ.

«فَإِنْ أَعْسَرَ» الزَّوْجُ «بِالْمَهْرِ الْحَالِّ فَلَهَا الْفَسْخُ» إِنْ كَانَتْ حُرَّةً مُكَلَّفَةً «وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ» لِتَعَذُّرِ الْوُصُولِ إِلَى الْعَوَضِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُعَوَّضِ، كَمَا لَوْ أَفْلَسَ الْمُشْتَرِي، مَا لَمْ تَكُنْ تَزَوَّجَتْهُ عَالِمَةً بِعُسْرَتِهِ، وَيُخَيَّرُ سَيِّدُ الْأَمَةِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ، بِخِلَافِ وَلِيِّ صَغِيرَةٍ وَجُنُونَةٍ.

«وَلَا يَفْسُخُهُ» أَيِ النِّكَاحِ لِعُسْرَتِهِ بِحَالٍ مَهْرٍ «إِلَّا حَاكِمٌ» كَالْفَسْخِ لِعِنَةٍ وَنَحْوِهَا؛ لِلَاخْتِلَافِ فِيهِ.

وَمَنْ اعْتَرَفَ لِمَرْأَةٍ أَنَّ هَذَا ابْنُهَا مِنْهَا - لَزِمَهُ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا؛ لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ، قَالَهُ فِي (التَّرْغِيبِ).



بَابُ وَلِيمَةِ الْعُرْسِ

أَصْلُ الْوَلِيمَةِ: تَمَامُ الشَّيْءِ وَاجْتِمَاعُهُ، ثُمَّ نُقِلَتْ لِطَعَامِ الْعُرْسِ خَاصَّةً؛ لِاجْتِمَاعِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ.

«تُسَنُّ» الْوَلِيمَةُ بِعَقْدٍ وَلَوْ «بِشَاةٍ فَأَقْلٌ»^(١) مِنْ شَاةٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ - حِينَ قَالَ لَهُ: «تَزَوَّجْتُ»-: «أَوَّلُكُمْ وَلَوْ بِشَاةٍ» «وَأَوَّلَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ بِحَيْسٍ وَضَعَهُ عَلَى نِطْعٍ صَغِيرٍ» كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَنَسٍ، لَكِنْ قَالَ جَمْعٌ: يُسْتَحَبُّ أَنْ لَا تَنْقُصَ عَنْ شَاةٍ.

[١] وَقِيلَ: بِحَسَبِ حَالِ الزَّوْجِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ﴾ وَلَآنَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: «أَوَّلُكُمْ وَلَوْ بِشَاةٍ»^(١) وَأَوَّلُهُ هُوَ عَلَى صَفِيَّةَ بِحَيْسٍ^(٢). وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهَا لَا تُسَنُّ بِزَائِدٍ عَلَى الشَّاةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ حَدِيثَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّاةَ أَقْلُ شَيْءٍ لِلْغَنِيِّ. وَمِنْ تَرَاجُمِ (الْمُتَّقَى) (بَابُ اسْتِحْبَابِ الْوَلِيمَةِ بِالشَّاةِ فَأَكْثَرُ وَجَوَازِهَا بِدُونِهَا)^(٣) فَالْصَّوَابُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ أَنَّ الشَّاةَ أَقْلُ شَيْءٍ لِلْغَنِيِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب كيف يدعى للمتزوج، رقم (٥١٥٥)، ومسلم: كتاب النكاح، باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (١٤٢٧)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الوليمة ولو بشاة، رقم (٥١٦٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها، رقم (١٣٦٥)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) متقى الأخبار (ص: ٦١٤).

«وَتَجِبُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ» أَي: فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ «إِجَابَةُ مُسْلِمٍ يَحْرُمُ هَجْرُهُ» بِخِلَافِ نَحْوِ رَافِضِيٍّ، وَتُتَجَاهَرُ بِمَعْصِيَةِ إِنْ دَعَاهُ «إِلَيْهَا» أَي: إِلَى الْوَلِيمَةِ «إِنْ عَيَّنَهُ» الدَّاعِي «وَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ» أَي: فِي مَحَلِّ الْوَلِيمَةِ «مُنْكَرٌ» لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَا يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

«فَإِنْ دَعَاهُ الْجَفَلَى» بَفَتْحِ الْفَاءِ، كَقَوْلِهِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ هَلُمُّوا إِلَى الطَّعَامِ^[١] لَمْ تَجِبِ الْإِجَابَةُ «أَوْ» دَعَاهُ «فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ» كُرِهَتْ إِجَابَتُهُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْوَلِيمَةُ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ، وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ، وَالثَّالِثُ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ^[٢]، وَتُسَنُّ فِي ثَانِي يَوْمٍ؛ لِذَلِكَ الْحَبَرُ.

[١] قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) (١): وَكَقَوْلِ رَسُولِ رَبِّ الْوَلِيمَةِ: «أَمَرْتُ أَنْ أَدْعُو كُلَّ مَنْ لَقِيتُ أَوْ مَنْ شِئْتُ». اهـ. قُلْتُ: وَهَذَا يُعَارِضُ حَدِيثَ أَنَسٍ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «ادْعُ لِي فَلَانًا وَفُلَانًا وَمَنْ لَقِيتُ» (٢) فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ، فَيَكُونُ قَوْلُ (الْمُتَهَيِّ) مَرْدُودًا.

[٢] هَذَا الْحَدِيثُ رَوِي مِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ (٣)، وَأَسَانِيدُهُ ضَعِيفَةٌ، كَمَا فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) وَ(نَيْلِ الْأَوْطَارِ) (٤) اهـ كَاتِبُهُ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٣٣٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الهدية للعروس، رقم (٥١٦٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب، رقم (١٤٢٨).

(٣) حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه: كتاب النكاح، باب إجابة الداعي، رقم (١٩١٥). وحديث ابن مسعود أخرجه الترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في الوليمة، رقم (١٠٩٧).

(٤) نيل الأوطار (٨/ ٦١ - ٦٢).

«أَوْ دَعَاهُ ذِمِّيٌّ» أَوْ مَنْ فِي مَالِهِ حَرَامٌ «كُرِهَتْ الْإِجَابَةُ» لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ إِذْ لَالَ أَهْلَ الذِّمَّةِ، وَالتَّبَاعُدُ عَنِ الشُّبْهَةِ، أَوْ مَا فِيهِ الْحَرَامُ؛ لِئَلَّا يُوَاقِعَهُ.

وَسَائِرُ الدَّعَوَاتِ مُبَاحَةٌ، غَيْرَ عَقِيقَةٍ فَتُسَنُّ، وَمَأْتَمٌ فَتُكْرَهُ، وَالْإِجَابَةُ إِلَى غَيْرِ الْوَلِيْمَةِ مُسْتَحَبَّةٌ غَيْرُ مَا تَمَّ فَتُكْرَهُ.

«وَمَنْ صَوَّمَهُ وَاجِبٌ» - كَنَذَرٍ وَقَضَاءِ رَمَضَانَ - إِذَا دُعِيَ لِلْوَلِيْمَةِ حَضَرَ وَجُوبًا، وَ«دَعَا» اسْتَحْبَابًا «وَانْصَرَفَ» لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَدْعُ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^[١].

«وَالصَّائِمُ الْمُنْتَفِلُ» إِذَا دُعِيَ أَجَابَ وَ«يُفْطِرُ إِنْ جَبَرَ» قَلْبَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الشُّرُورَ لِقَوْلِهِ ﷺ لِرَجُلٍ اعْتَزَلَ عَنِ الْقَوْمِ نَاحِيَةً، وَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ: «دَعَاكُمْ أَخَوَكُمْ، وَتَكَلَّفَ لَكُمْ، كُلُّ يَوْمًا، ثُمَّ صُمَّ يَوْمًا مَكَانَهُ إِنْ شِئْتَ».

«وَلَا يَجِبُ» عَلَى مَنْ حَضَرَ «الْأَكْلُ» وَلَوْ مُفْطِرًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ أَكَلَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ».

قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُقْنِعِ)^[٢]: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

[١] الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ^(١).

[٢] قَالَ فِي (الْمُنْتَقَى) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ^(٢). وَقَالَ فِيهِ: «وَهُوَ

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/ ٢٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْأَمْرِ بِإِجَابَةِ الدَّاعِي إِلَى دَعْوَةٍ، رَقْم (١٤٢٩)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ، رَقْم (٣٧٣٨)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٩٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْأَمْرِ بِإِجَابَةِ الدَّاعِي، رَقْم (١٤٣٠)،

وَيُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

«وَابَاحَتُهُ» أَي: إِبَاحَةُ الْأَكْلِ «مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى صَرِيحِ إِذْنِ أَوْ قَرِينَةٍ» وَلَوْ مِنْ بَيْتِ قَرِيبٍ أَوْ صَدِيقٍ لَمْ يُحْرِزْهُ عَنْهُ^(١)؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ^(٢): «مَنْ دَخَلَ عَلَى غَيْرِ دَعْوَةٍ، دَخَلَ سَارِقًا، وَخَرَجَ مُغِيرًا».

وَالدَّعَاءُ إِلَى الْوَلِيْمَةِ، وَتَقْدِيمُ الطَّعَامِ إِذْنٌ فِيهِ، وَلَا يَمْلِكُهُ مَنْ قَدَّمَ إِلَيْهِ، بَلْ يَهْلِكُ عَلَى مَلِكٍ صَاحِبِهِ.

«وَإِنْ عَلِمَ» الْمَدْعُوُّ «أَنَّ ثَمَّ» أَي: فِي الْوَلِيْمَةِ «مُنْكَرًا» كَزَمْرٍ وَخَمْرٍ وَأَلَاتٍ لَهُوَ،

صَائِمٌ^(١) اهـ. فَقَدْ عَرَفْتَ مَا فِي عَزْوِ الْمُؤَلِّفِ الْحَدِيثَ إِلَى شَارِحِ الْمُقْنِعِ.

[١] قَوْلُهُ: «أَوْ صَدِيقٍ لَمْ يُحْرِزْهُ عَنْهُ» أَي: فَإِنْ أَحْرَزَهُ عَنْهُ كَانَ الْمَنْعُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى، وَمَنْعُ الْأَكْلِ مِمَّا إِذَا كَانَ مُحْرَزًا ظَاهِرًا، أَمَّا مَعَ عَدَمِ الْإِحْرَازِ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ آيَةَ النُّورِ ظَاهِرَةٌ فِي جَوَازِ الْأَكْلِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ مَا اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٢) وَاسْتَظْهَرَهُ فِي (الْفُرُوعِ)^(٣) فِي جَوَازِ الْأَكْلِ وَالْحَالَةَ هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤)، وَفِيهِ رَاوٍ مُجْهُولٌ، وَمَنْ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ أَيْضًا.

= وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ، رَقْمُ (٣٧٤٠)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ مَنْ دَعِيَ إِلَى طَعَامٍ وَهُوَ صَائِمٌ، رَقْمُ (١٧٥١)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) مُنْتَقَى الْأَخْبَارِ رَقْمُ (٢٧٤٣).

(٢) الْاِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٥٦١).

(٣) الْفُرُوعُ (٨/ ٣٦٨).

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ، رَقْمُ (٣٧٤١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَفَرَّشَ حَرِيرٍ، وَنَحَوَهَا - فَإِنْ كَانَ «يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِهِ حَضَرَ وَغَيْرُهُ» لِأَنَّهُ يُؤَدِّي بِذَلِكَ
فَرْضَيْنِ إِبْجَابَةَ الدَّعْوَةِ وَإِزَالََةَ الْمُنْكَرِ.

«وَالْإِلَّا» يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِهِ «أَبَى» الْحُضُورَ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ
بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَقْعُدُ عَلَى مَائِدَةٍ يُدَارُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^[١].

«وَإِنْ حَضَرَ» مَنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِالْمُنْكَرِ «ثُمَّ عَلِمَ بِهِ أَزَالَهُ» لَوْجُوبِهِ عَلَيْهِ، وَيَجْلِسُ
بَعْدَ ذَلِكَ «فَإِنْ دَامَ» الْمُنْكَرُ «لِعَجْزِهِ» أَيِ الْمَدْعُوِّ «عَنْهُ أَنْصَرَفَ» لِيَلَّا يَكُونَ قَاصِدًا
لِرُؤُوسِهِ أَوْ سَمَاعِهِ.

«وَإِنْ عَلِمَ» الْمَدْعُوُّ «بِهِ» أَيِ: بِالْمُنْكَرِ «وَلَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ - حُيِّرَ» بَيْنَ الْجُلُوسِ
وَالْأَكْلِ، وَالْإِنْصِرَافِ؛ لِعَدَمِ وُجُوبِ الْإِنْكَارِ حِينَئِذٍ.
«وَكُرِّهَ النَّثَارَ وَالتَّقَاطُطُ» لِمَا يَحْصُلُ فِيهِ مِنَ النَّهْيَةِ وَالتَّزَاهُمِ، وَأَخَذَهُ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ فِيهِ دَنَاءَةٌ وَسَخْفٌ.

«وَمَنْ أَخَذَهُ» أَيِ: أَخَذَ شَيْئًا مِنَ النَّثَارِ «أَوْ وَقَعَ فِي حَجْرِهِ» مِنْهُ شَيْءٌ «فَ» هُوَ
«لَهُ» قَصْدَ تَمْلِكِهِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ حَازَهُ وَمَالِكُهُ قَصْدَ تَمْلِكِهِ لِمَنْ حَازَهُ.
«وَيُسَنُّ إِعْلَانُ النِّكَاحِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ»

[١] وَرَوَاهُ أَحْمَدُ أَيْضًا^(١)، لَكِنْ رِوَايَةُ التِّرْمِذِيِّ^(٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَرَوَاهُ عَنْ
جَابِرِ الْحَاكِمِ وَالنَّسَائِيِّ^(٣) أَيْضًا، وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ فإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٠ / ١).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي دُخُولِ الْحَمَامِ، رَقْمُ (٢٨٠١).

(٣) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى رَقْمُ (٦٧٠٨)، وَالْحَاكِمُ (٢٨٨ / ٤).

وَفِي لَفْظٍ: «أَظْهَرُوا النِّكَاحَ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

«و» يُسَنُّ «الدَّفُّ» أَيِ الضَّرْبُ بِهِ إِذَا كَانَ لَا حِلْقَ بِهِ وَلَا صُنُوجَ «فِيهِ» أَيِ فِي النِّكَاحِ «لِلنِّسَاءِ»^[١] وَكَذَا خِتَانٌ، وَقُدُومٌ غَائِبٍ، وَوِلَادَةٌ، وَإِمْلَاكٌ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَضْلُ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الصَّوْتُ وَالْدَّفُّ فِي النِّكَاحِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^[٢]. وَتَحْرُمُ كُلُّ مَلْهَاءٍ سِوَى الدَّفِّ، كَمِزْمَارٍ، وَطَنْبُورٍ، وَجُنُكٍ، وَعُودٍ. قَالَ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ) وَ(التَّرْغِيبِ): سِوَاءِ اسْتَعْمِلَ لِحْزِينَ أَوْ سُرُورٍ.

[١] قَوْلُهُ: «لِلنِّسَاءِ» ظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لِلرِّجَالِ، وَصَرَّحَ صَاحِبُ (الإِقْنَاعِ) بِأَنَّهُ يُكْرَهُ لَهُمْ^(١) لَكِنْ قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): ظَاهِرُ قَوْلِهِ -يَعْنِي صَاحِبَ الْمُقْنَعِ-^(٢) أَنَّهُ سِوَاءِ كَانَ الضَّارِبُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً^(٣). قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ صَاحِبِ (الْمُنْتَهَى)^(٤). وَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَظَاهِرُ نُصُوصِهِ -يَعْنِي الْإِمَامَ أَحْمَدَ- وَكَلَامِ الْأَصْحَابِ التَّسْوِيَةِ^(٥) يَعْنِي بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْعُرْفِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْرِ فِيهِ الْعُرْفُ لِلرِّجَالِ صَارَ نَوْعَ دَنَاءَةٍ وَتَشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] بَلْ رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَالْحَمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ^(٦)، وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ.

(١) الإقناع (٣/٢٣٨).

(٢) المقنع (٣/١٠١).

(٣) الإنصاف (٨/٣٤٢).

(٤) منتهى الإرادات (٤/١٧٣).

(٥) الفروع (٨/٣٧٧).

(٦) أخرجه الإمام أحمد (٤/٢٥٩)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في إعلان النكاح، رقم (١٠٨٨)، والنسائي: كتاب النكاح، باب إعلان النكاح بالصوت وضرب الدف، رقم (٣٣٦٩)، وابن ماجه: كتاب النكاح، باب إعلان النكاح، رقم (١٨٩٦)، والحاكم (٢/١٨٤)، من حديث محمد بن حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تَتِمَّةٌ فِي جَمَلٍ مِنْ أَدَبِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ

تُسَنُّ التَّسْمِيَةُ جَهْرًا عَلَى أَكْلِ وَشُرْبٍ، وَالْحَمْدُ إِذَا فَرَّغَ، وَأَكْلُهُ بِمَا يَلِيهِ،
بِيَمِينِهِ، بِثَلَاثِ أَصَابِعَ، وَتَخْلِيلُ مَا عَلَقَ بِأَسْنَانِهِ، وَمَسْحُ الصَّحْفَةِ، وَأَكْلُ مَا تَنَاسَرَ،
وَغَضُّ طَرْفِهِ عَنِ جَلِيسِهِ، وَشُرْبُهُ ثَلَاثًا مَصًّا، وَيَتَنَفَّسُ خَارِجَ الْإِنَاءِ، وَكُرَهُ شُرْبُهُ
مِنْ فَمِ سِقَاءٍ، وَفِي أَثْنَاءِ طَعَامٍ بِلَا عَادَةٍ، وَإِذَا شَرِبَ نَاوَلَهُ الْأَيْمَنَ.

وَيُسَنُّ غَسْلُ يَدَيْهِ قَبْلَ طَعَامٍ مُتَقَدِّمًا بِهِ رَبُّهُ، وَبَعْدَهُ مُتَأَخِّرًا بِهِ رَبُّهُ.

وَكَرَهُ رَدُّ شَيْءٍ مِنْ فَمِهِ إِلَى الْإِنَاءِ، وَأَكْلُهُ حَارًّا، أَوْ مِنْ وَسْطِ الصَّحْفَةِ أَوْ
أَعْلَاهَا، وَفَعْلُهُ مَا يَسْتَقْدَرُهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَمَدْحُ طَعَامِهِ وَتَقْوِيمُهُ، وَعَيْبُ الطَّعَامِ،
وَقِرَانُهُ فِي تَمَرٍ مُطْلَقًا^[١]، وَأَنْ يَفْجَأَ قَوْمًا عِنْدَ وَضْعِ طَعَامِهِمْ تَعَمُّدًا، وَأَكْلُهُ كَثِيرًا
بَحَيْثُ يُؤْذِيهِ أَوْ قَلِيلًا بَحَيْثُ يَضُرُّهُ.

[١] أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُ مُشَارِكٌ أَوْ لَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الشَّرِّ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ
الدِّينِ أَنَّ غَيْرَ التَّمْرِ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ أَفْرَادًا مِثْلُهُ^(١). اهـ كَاتِبُهُ.



بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ

الْعِشْرَةُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْاجْتِمَاعُ، يُقَالُ لِكُلِّ جَمَاعَةٍ: عِشْرَةٌ وَمَعَشَرٌ، وَهِيَ هُنَا: مَا يَكُونُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْأَلْفَةِ وَالْإِنْصَامِ.

«يَلْزَمُ» كَلَامٌ مِنَ «الزَّوْجَيْنِ الْعِشْرَةُ» أَيُّ: مُعَاشَرَةُ الْآخِرِ «بِالْمَعْرُوفِ» فَلَا يُمِطُّهُ بِحَقِّهِ، وَلَا يَتَكَرَّرُ لِبَذْلِهِ، وَلَا يُتَّبَعُهُ أَذَى وَمَنَّةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وَيَنْبَغِي إِمْسَاكُهَا مَعَ كَرَاهَتِهِ لَهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَبِّمَا رُزِقَ مِنْهَا وَلَدًا فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا.

«وَيَحْرُمُ مَطْلُ كُلِّ وَاحِدٍ» مِنَ الزَّوْجَيْنِ «بِمَا يَلْزَمُهُ لِلزَّوْجِ الْآخِرِ، وَالتَّكَرُّهُ لِبَذْلِهِ» أَيُّ: بِذَلِ الْوَاجِبِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

«وَإِذَا تَمَّ الْعَقْدُ لَزِمَ تَسْلِيمُ» الزَّوْجَةِ «الْحُرَّةِ الَّتِي يُوطَأُ مِثْلُهَا» وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ، وَلَوْ كَانَتْ نِصْوَةَ الْخِلْقَةِ.

وَيُسْتَمْتَعُ بِمَنْ يُخْشَى عَلَيْهَا كَحَائِضٍ «فِي بَيْتِ الزَّوْجِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«تَسْلِيمِ» «إِنْ طَلَبَهُ» أَيُّ: طَلَبَ الزَّوْجُ تَسْلِيمَهَا «وَلَمْ تَشْرُطْ» فِي الْعَقْدِ «دَارَهَا أَوْ بَلَدَهَا» فَإِنْ اشْتَرَطَ عُمَلٌ بِالشَّرْطِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلَا يَلْزَمُ ابْتِدَاءُ تَسْلِيمِ مُحْرَمَةٍ، وَمَرِيضَةٍ، وَصَغِيرَةٍ، وَحَائِضٍ، وَلَوْ قَالَ: «لَا أَطَأُ» وَإِنْ أَنْكَرَ أَنْ وَطَأَهُ يُؤْذِيهَا فَعَلَيْهَا الْبَيْتَةُ.

«وَإِذَا اسْتَمَهَلَ أَحَدُهُمَا» أَي: طَلَبَ الْمُهَلَّةَ لِيُصْلِحَ أَمْرَهُ «أُمَهْلَ الْعَادَةِ وَجُوبًا»
 طَلَبًا لِلْيُسْرِ وَالسُّهُولَةِ «لَا لِعَمَلِ جَهَازٍ» بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِهَا فَلَا تَجِبُ الْمُهَلَّةُ لَهُ،
 لَكِنْ فِي (الْغُنْيَةِ): تُسْتَحَبُّ الْإِجَابَةُ لِذَلِكَ.

«وَيَجِبُ تَسْلِيمُ الْأَمَةِ» مَعَ الْإِطْلَاقِ «لَيْلًا فَقَطْ» لِأَنَّهُ زَمَانُ الْإِسْتِمْتَاعِ لِلزَّوْجِ،
 وَلِلسَّيِّدِ اسْتِخْدَامُهَا نَهَارًا؛ لِأَنَّهُ زَمَنُ الْخِدْمَةِ.

وَإِنْ شَرِطَ تَسْلِيمُهَا نَهَارًا، أَوْ بَذَلَهُ سَيِّدٌ - وَجَبَ عَلَى الزَّوْجِ تَسْلِيمُهَا نَهَارًا
 أَيْضًا.

«وَيُبَاشِرُهَا» أَي: لِلزَّوْجِ الْإِسْتِمْتَاعُ بِزَوْجَتِهِ فِي قَبْلِ، وَلَوْ مِنْ جِهَةِ الْعَجِيزَةِ
 «مَا لَمْ يَضُرَّ» بِهَا «أَوْ يَشْغُلَهَا عَنْ فَرَضٍ» بِاسْتِمْتَاعِهِ، وَلَوْ عَلَى تَنُورٍ، أَوْ ظَهَرِ قَتَبٍ.

«وَلَهُ» أَي: لِلزَّوْجِ «السَّفَرُ بِالْحُرَّةِ» مَعَ الْأَمْنِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَصْحَابُهُ كَانُوا
 يُسَافِرُونَ بِنِسَائِهِمْ «مَا لَمْ تَشْتَرِطْ ضِدَّهُ» أَي: أَنْ لَا يُسَافِرَ بِهَا، فَيُوفِّيَ لَهَا بِالشَّرْطِ،
 وَإِلَّا فَلَهَا الْفَسْخُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالْأَمَةُ الْمَرْجُوعَةُ لَيْسَ لِرِزْوَجِهَا وَلَا سَيِّدِهَا سَفَرٌ بِهَا بِلا إِذْنِ الْآخِرِ، وَلَا يَلْزَمُ
 الزَّوْجَ لَوْ بَوَّأَهَا سَيِّدُهَا مَسْكَنًا أَنْ يَأْتِيَهَا فِيهِ، وَلِسَيِّدٍ سَفَرٌ بِعَبْدِهِ الْمَرْجُوعِ، وَاسْتِخْدَامُهُ
 نَهَارًا.

«وَيَحْرُمُ وَطُوءُهَا فِي الْحَيْضِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾
 [البقرة: ٢٢٢] الْآيَةِ، وَكَذَا بَعْدَهُ قَبْلَ الْغُسْلِ^[١].....

[١] لَكِنْ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ.

«و» في «الدُّبْرِ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ»
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ. وَيَحْرُمُ عَزْلُ بِلَا إِذْنِ حُرَّةٍ أَوْ سَيِّدِ أَمَةٍ^(١).

«وَلَهُ إِجْبَارُهَا» أَيُّ: لِلزَّوْجِ إِجْبَارُ زَوْجَتِهِ «عَلَى غُسْلِ حَيْضٍ» وَنَفَاسٍ وَجَنَابَةٍ،
إِذَا كَانَتْ مُكَلَّفَةً «و» غُسْلِ «نَجَاسَةٍ» وَاجْتِنَابِ مُحَرَّمَاتٍ، وَإِزَالَةِ وَسَخٍ وَدَرَنِ «وَأَخِذْ
مَا تَعَافَهُ النَّفْسُ مِنْ شَعَرٍ وَغَيْرِهِ» كَطَفْرِ، وَمَنْعِهَا مِنْ أَكْلِ مَا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٍ، كَبَصَلٍ
وَكُرَّاثٍ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ كِهَالِ الْإِسْتِمْتَاعِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مُسْلِمَةً أَوْ ذِمِّيَّةً، وَلَا تُجْبَرُ عَلَى
عَجْنٍ أَوْ خَبْزٍ أَوْ طَبْخٍ أَوْ نَحْوِهِ.

«وَلَا تُجْبَرُ الذِّمِّيَّةُ عَلَى غُسْلِ الْجَنَابَةِ» فِي رِوَايَةٍ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ لَهُ
إِجْبَارُهَا عَلَيْهِ، كَمَا فِي (الْإِنْصَافِ) وَغَيْرِهِ، وَلَهُ مَنْعُ ذِمِّيَّةٍ مِنْ دُخُولِ بَيْعَةٍ وَكَنِيسَةٍ
وَشُرْبِ مَا يُسَكِّرُهَا لَا مَا دُونَهُ، وَلَا تَكْرَهُ عَلَى إِفْسَادِ صَوْمِهَا أَوْ صَلَاتِهَا أَوْ سَبْتِهَا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ١٢٨): قَوْلُهُ: «أَوْ سَيِّدِ أَمَةٍ» أَيُّ: لِأَنَّ الْوَلَدَ حَقُّ
لَهُ، وَيَبْقَى النَّظَرُ فِيهَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ قَدْ اشْتَرَطَ حُرِّيَّةَ الْوَلَدِ، هَلْ يَتَوَقَّفُ أَيْضًا عَلَى إِذْنِ
السَّيِّدِ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ سَقَطَ حَقُّهُ وَبَقِيَ حَقُّ الْأَمَةِ؟^(١) وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا حَيْثُئِذٍ: أَنَّ مِثْلَ
الْحُرَّةِ فِي اسْتِئْذَانِهَا الْأَمَةَ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ قَدْ اشْتَرَطَ حُرِّيَّةَ وَلَدِهَا. قَالَهُ شَيْخُنَا الْحَلَوِيُّ اه
(ابْنُ عَوْصٍ).

[١] صَرَّحَ فِي (الْإِنْصَافِ) بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ إِذْنِ السَّيِّدِ إِذَا كَانَ قَدْ اشْتَرَطَ حُرِّيَّةَ الْوَلَدِ^(١).

فصل

«وَيَلْزُمُهُ» أَيِ الزَّوْجِ «أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ الْحُرَّةِ لَيْلَةً مِنْ أَرْبَعٍ» لَيَالٍ إِذَا طَلَبَتْ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجْمَعَ مَعَهَا ثَلَاثًا مِثْلَهَا، وَهَذَا قَضَاءُ كَعْبِ بْنِ سَوَّارٍ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَاشْتَهَرَ وَلَمْ يُنْكَرْ. وَعِنْدَ الْأَمَةِ لَيْلَةً مِنْ سَبْعٍ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يُجْمَعُ مَعَهَا ثَلَاثُ حَرَائِرَ، وَهِيَ عَلَى النِّصْفِ.

«و» لَهُ أَنْ «يَنْفَرِدَ إِذَا أَرَادَ» الْإِنْفِرَادَ «فِي الْبَاقِي» إِذَا لَمْ يَسْتَغْرِقْ زَوْجَاتِهِ جَمِيعَ اللَّيَالِي: فَمَنْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ لَهُ الْإِنْفِرَادُ فِي ثَلَاثِ لَيَالٍ مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ، وَمَنْ تَحْتَهُ حَرَّتَانِ لَهُ أَنْ يَنْفَرِدَ فِي لَيْلَتَيْنِ، وَهَكَذَا.

«وَيَلْزُمُهُ الْوَطْءُ إِنْ قَدَرَ» عَلَيْهِ ^[١] «كُلُّ ثُلْثِ سَنَةٍ مَرَّةً» بِطَلَبِ الزَّوْجَةِ، حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً، مُسْلِمَةً أَوْ ذِمِّيَّةً؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَرَ ذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فِي حَقِّ الْمَوْلَى، فَكَذَلِكَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ لَا تُوجِبُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، فَدَلَّ أَنَّ الْوَطْءَ وَاجِبٌ بِدُونِهَا.

«وَإِنْ سَافَرَ فَوْقَ نِصْفِهَا» أَيِ: نِصْفِ سَنَةٍ، فِي غَيْرِ حَجٍّ أَوْ غَزْوٍ وَاجِبَيْنِ،

[١] فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَإِنْ كَانَ لِعِنَتِهِ فَقَدْ سَبَقَ الْحُكْمُ، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عِنَتِهِ كَالْمَرَضِ فَلَا فُسْخَ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَهَا الْفُسْخُ كَتَعَذُّرِ النِّفَقَةِ، وَأَوَّلَى لِلْفُسْخِ بِتَعَذُّرِهِ إِجْمَاعًا فِي الْإِيْلَاءِ ^(١).

أَقُولُ: وَكَلامُ الشَّيْخِ هُوَ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ. قَالَهُ كَاتِبُهُ عُفَيَّ عَنْهُ.

أَوْ طَلَبَ رِزْقٍ يَحْتَاجُهُ «وَطَلَبْتُ قُدُومَهُ وَقَدَّرَ^[١] لِرِمِّهِ» الْقُدُومُ «فَإِنْ أَبِي أَحَدَهُمَا»
أَيُّ الْوَطْءِ فِي كُلِّ ثُلُثِ سَنَةٍ مَرَّةً، أَوْ الْقُدُومَ إِذَا سَافَرَ فَوْقَ نِصْفِ سَنَةٍ وَطَلَبَتْهُ «فُرُقَ
بَيْنَهُمَا بِطَلَبِهَا» وَكَذَا إِنْ تَرَكَ الْمَيِّتَ كَالْمُؤَيَّاتِ. وَلَا يَجُوزُ الْفَسْخُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا بِحُكْمِ
حَاكِمٍ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

«وَتُسَنُّ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْوَطْءِ وَقَوْلُ الْوَارِدِ» لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «لَوْ أَنَّ
أَحَدَكُمْ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ
مَا رَزَقْتَنَا، فَوُلِدَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«وَيُكْرَهُ» الْوَطْءُ مُتَجَرِّدِينَ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْهُ فِي حَدِيثِ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عِنْدَ
ابْنِ مَاجَهٍ.

وَتُكْرَهُ «كَثْرَةُ الْكَلَامِ» حَالَتُهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ عِنْدَ مُجَامَعَةِ النِّسَاءِ،
فَإِنَّ مِنْهُ يَكُونُ الْخَرَسُ وَالْفَأْفَاءُ» (و) يُكْرَهُ «النَّزْعُ قَبْلَ فَرَاعِهَا» لِقَوْلِهِ ﷺ: «ثُمَّ إِذَا
قَضَى حَاجَتَهُ فَلَا يُعْجَلْهَا حَتَّى تَقْضِيَ حَاجَتَهَا».

(و) يُكْرَهُ «الْوَطْءُ بِمَرَأَى أَحَدٍ» أَوْ مَسْمَعِهِ، أَيُّ بِحَيْثُ يَرَاهُ أَحَدٌ أَوْ يَسْمَعُهُ،
غَيْرَ طِفْلٍ لَا يَعْقِلُ، وَلَوْ رَضِيًا.

(و) يُكْرَهُ «التَّحَدُّثُ بِهِ» أَيُّ: بِمَا جَرَى بَيْنَهُمَا؛ لِنَهْيِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُ، رَوَاهُ
أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ،

[١] فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَلَا فَسْخَ، قَالَهُ الْأَصْحَابُ، قَالُوا: بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُفْسَخُ نِكَاحُ الْمَقْضُودِ
إِذَا تَرَكَ لِمَرَأَتِهِ نَفَقَةً، قَالَهُ فِي (الْإِقْنَاعِ) (١).

وَلَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ وَطْءِ نِسَائِهِ أَوْ مَعَ إِمَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ؛ لِقَوْلِ أَنَسٍ: «سَكَبْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ غُسْلًا وَاحِدًا فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ».

«وَيَحْرُمُ جَمْعُ زَوْجَتَيْهِ فِي مَسْكَنٍ وَاحِدٍ بِغَيْرِ رِضَاهُمَا» لِأَنَّ عَلَيْهِمَا ضَرَرًا فِي ذَلِكَ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْغَيْرَةِ، وَاجْتِمَاعُهُمَا يُثِيرُ الْخُصُومَةَ.

«وَلَهُ مَنَعُهَا» أَيُّ: مَنَعَ زَوْجَتَهُ «مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ» وَلَوْ لِرِيزَارَةِ أَبَوَيْهَا أَوْ عِيَادَتِهَا أَوْ حُضُورِ جَنَازَةِ أَحَدِهِمَا، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ بِلَا إِذْنِهِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ^(١).

«وَيُسْتَحَبُّ إِذْنُهُ» أَيُّ: إِذْنُ الزَّوْجِ لَهَا فِي الْخُرُوجِ «أَنْ تُمَرِّضَ مُحْرَمَهَا» كَأَخِيهَا وَعَمَّتْهَا، أَوْ مَاتَ لِتَعُودِهِ «وَتَشْهَدَ جَنَازَتَهُ» لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ صَلَةِ الرَّحِمِ، وَعَدَمُ إِذْنِهِ يَكُونُ حَامِلًا لَهَا عَلَى مُحَالَفَتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ كَلَامِ أَبَوَيْهَا، وَلَا مَنَعُهَا مِنْ زِيَارَتِهَا.

[١] كَمَا لَوْ كَانَ غَيْرَ قَائِمٍ بِحَقِّهَا، فَتَخْرُجُ لِتُحْصَلَ الْقَوَاتُ لَهَا، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَذَلِكَ أَنَّ لَهَا ثَلَاثَ حَالَاتٍ: الْإِذْنُ وَالْمَنَعُ وَالسُّكُوتُ، فَفِي الْحَالَيْنِ الْأُولَيَيْنِ الْأَمْرُ ظَاهِرٌ، وَفِي الْحَالِ الثَّالِثَةِ يَحْرُمُ الْخُرُوجُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَتَرَدَّدَ فِيهِ الشَّيْخُ نَقِي الدِّينِ^(١).

قُلْتُ: وَالْمَنَعُ صَحِيحٌ، فَيَحْرُمُ إِلَّا مَعَ قَرِينَةٍ عُرْفِيَّةٍ ظَاهِرَةٍ فِي أَنَّهَا تَخْرُجُ مَا لَمْ يَمْنَعْ، فَيُعْمَلُ بِهَا.

«وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ إِجَارَةِ نَفْسِهَا» لِأَنَّهُ يَفُوتُ بِهَا حَقُّهُ، فَلَا تَصِحُّ إِجَارَتُهَا نَفْسَهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَإِنْ أَجَرَتْ نَفْسَهَا قَبْلَ النِّكَاحِ صَحَّتْ وَلَزِمَتْ «و» لَهُ مَنَعُهَا «مِنْ إِرْضَاعِ وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِضُرُورَتِهِ» أَيُّ: ضُرُورَةِ الْوَلَدِ، بَأَنَّ لَمْ يَقْبَلْ ثَدْيَ غَيْرِهَا، فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا إِذَنْ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِهْلَاكِ نَفْسٍ مَعْصُومَةٍ، وَلِلزَّوْجِ الْوَطْءُ مُطْلَقًا، وَلَوْ أَضَرَّ بِمُسْتَأْجِرٍ أَوْ مُرْتَضِعٍ.



فصل في القسم

«و» يَجِبُ «عَلَيْهِ» أَي: عَلَى الزَّوْجِ «أَنْ يُسَاوِيَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ فِي الْقَسْمِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩] وَتَمَيِّزُ إِحْدَاهُمَا مِثْلُ، وَيَكُونُ لَيْلَةً وَلَيْلَةً، إِلَّا أَنْ يَرْضَيْنَ بِأَكْثَرِ، وَلِزَوْجَةٍ أَمَةٍ مَعَ حُرَّةٍ لَيْلَةً مِنْ ثَلَاثٍ.

«وَعِمَادُهُ» أَيِ الْقَسْمِ «اللَّيْلُ لِمَنْ مَعَّاشُهُ النَّهَارُ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ» فَمَنْ مَعِيشَتُهُ بَلِيلٌ كَحَارِسٍ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ بِالنَّهَارِ، وَيَكُونُ النَّهَارُ فِي حَقِّهِ كَاللَّيْلِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، وَلَهُ أَنْ يَأْتِيَهُنَّ وَأَنْ يَدْعُوهُنَّ إِلَى مَحَلِّهِ، وَأَنْ يَأْتِيَ بَعْضًا وَيَدْعُو بَعْضًا، إِذَا كَانَ مَسْكَنَ مِثْلَهَا.

«وَيَقْسِمُ» وَجُوبًا «لِحَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ وَمَرِيضَةٍ وَمَعِيَّةٍ» بِنَحْوِ جُذَامٍ «وَمُجَنُّونَةٍ مَأْمُونَةٍ»^(١) وَغَيْرَهَا كَمَنْ آلَى أَوْ ظَاهَرَ مِنْهَا، وَرَتَقَاءَ، وَمَحْرَمَةً، وَمُمَيَّزَةً؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ السَّكَنُ وَالْأَنْسُ.

وَهُوَ حَاصِلُ بَالِيتٍ عِنْدَهَا^(٢)، وَلَيْسَ لَهُ بَدَاءَةٌ فِي قَسْمٍ وَلَا سَفَرٌ بِإِحْدَاهُنَّ بِلَا قُرْعَةٍ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ.

[١] وَأَمَّا غَيْرُ الْمَأْمُونَةِ فَلَا قَسْمَ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ) وَشَرَحَهُ^(١).

[٢] فَأَمَّا النَّفَقَةُ وَالشَّهَوَاتُ وَالْمَأْكُلُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ مَعَ قِيَامِهِ بِالْوَاجِبِ، وَالصَّوَابُ وَجُوبُ ذَلِكَ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ^(٢).

(١) كشف القناع (٢٠١/٥).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٦٣).

«وَإِنْ سَافَرْتَ» زَوْجَتُهُ «بِلَا إِذْنِهِ، أَوْ بِإِذْنِهِ فِي حَاجَتِهَا»^[١] أَوْ أَبَتْ السَّفَرَ مَعَهُ، أَوْ أَبَتْ «الْمَيْتَ عِنْدَهُ فِي فِرَاشِهِ - فَلَا قَسَمَ لَهَا، وَلَا نَفَقَةَ» لِأَنَّهَا عَاصِيَةٌ كَالنَّاشِزِ، وَأَمَّا مَنْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا وَلَوْ بِإِذْنِهِ فَلْتَعَذَّرِ الْإِسْتِمْتَاعَ مِنْ جِهَتِهَا، وَيَحْرُمُ أَنْ يَدْخُلَ إِلَى غَيْرِ ذَاتِ لَيْلَةٍ فِيهَا إِلَّا لِضْرُورَةٍ، وَفِي نَهَارِهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ، فَإِنْ لَبِثَ أَوْ جَامَعَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ.

«وَمَنْ وَهَبَتْ قَسَمَهَا لِضَرَّتِهَا بِإِذْنِهِ» أَيُّ: بِإِذْنِ الزَّوْجِ جَازَ «أَوْ» وَهَبَتْهُ «لَهُ، فَجَعَلَهُ لِ» زَوْجَةٍ «أُخْرَى جَازَ» لِأَنَّ الْحَقَّ فِي ذَلِكَ لِلزَّوْجِ وَالْوَاهِبَةِ، وَقَدْ رَضِيََا «فَإِنْ رَجَعَتْ» الْوَاهِبَةُ «قَسَمَ لَهَا مُسْتَقْبَلًا» لِصِحَّةِ رُجُوعِهَا فِيهِ؛ لِأَنَّهَا هَبَتْهُ لَمْ تُقْبَضْ بِخِلَافِ الْمَاضِي فَقَدْ اسْتَقَرَّ حُكْمُهُ.

وَلِزَوْجَةٍ بِذَلِكَ قَسَمٍ وَنَفَقَةٍ لِزَوْجٍ لِيُمْسِكَهَا، وَيَعُودُ حَقُّهَا^[٢] بِرُجُوعِهَا، وَتُسَنُّ تَسْوِيَةُ زَوْجٍ فِي وَطْءٍ بَيْنَ نِسَائِهِ، وَفِي قَسَمٍ بَيْنَ إِمَائِهِ «وَلَا قَسَمَ» وَاجِبٌ عَلَى سَيِّدٍ «لِإِمَائِهِ، وَأُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣].

[١] وَالصَّوَابُ وَجُوبُ النَّفَقَةِ لَهَا إِذَا سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ، سَوَاءً لِحَاجَتِهَا أَوْ لِحَاجَتِهِ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ حَيْثُ أَذِنَ فِيهِ.

[٢] وَاخْتَارَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَعُودُ حَقُّهَا بِرُجُوعِهَا إِذَا خَيَّرَهَا بَيْنَ الطَّلَاقِ وَبَيْنَ أَنْ تَبْقَى مَعَهُ، وَتُسْقِطُ مَا ذَكَرَ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاهُ صُلْحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمَرْأَةِ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا، فَتَقُولُ: لَا تُطَلِّقْنِي وَأَنْتَ

«بَلْ يَطَأُ» السَّيِّدُ «مَنْ شَاءَ» مِنْهُنَّ «مَتَى شَاءَ» وَعَلَيْهِ أَنْ لَا يُعْضِلَهُنَّ إِنْ لَمْ يُرِدْ اسْتِمْتَاعًا بِهِنَّ.

«وَإِنْ تَزَوَّجَ بِكْرًا» وَمَعَهُ غَيْرُهَا «أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا» وَلَوْ أَمَةً «ثُمَّ دَارَ» عَلَى نِسَائِهِ «وَو» إِنْ تَزَوَّجَ «ثَيِّبًا» أَقَامَ عِنْدَهَا «ثَلَاثًا» ثُمَّ دَارَ لِحَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ: «مَنْ السُّنَّةُ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَقَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ. قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنْ أَنَسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ.

«وَإِنْ أَحَبَّتِ» الثَّيِّبُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا «سَبْعًا، فَعَلَ وَقَضَى مِثْلَهُنَّ» أَيُّ: مِثْلُ السَّبْعِ «لِلْبَوَاقِي» مِنْ ضَرَاتِهَا؛ لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ هَوَانٌ عَلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا.

فِي حِلٍّ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَى وَالْقَسَمِ لِي^(١) وَإِذَا كَانَ صُلْحًا لَزِمَ، كَمَا يَلْزَمُ مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْحَقُوقِ. قَالَ: وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ حَقَّهَا يَتَجَدَّدُ» فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ هَذَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْمُعَارَضَةِ، وَهَذَا الْقَوْلُ الَّذِي اخْتَارَهُ هُوَ الصَّوَابُ، وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي (الْهُدَى) ص ٣٨ ج ٤.



(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب «وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا»، رقم (٥٢٠٦)، ومسلم: كتاب التفسير، رقم (٣٠٢١).

فصل في النشور

وَهُوَ «مَعْصِيَتُهَا إِيَّاهُ فِيمَا يُحِبُّ عَلَيْهَا» مَاخُودٌ مِنَ النَّشْرِ، وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ، فَكَأَنَّمَا ارْتَفَعَتْ وَتَعَالَتْ عَمَّا فُرِضَ عَلَيْهَا مِنَ الْمَعَاشِرَةِ بِالْمَعْرُوفِ.

«فَإِذَا ظَهَرَ مِنْهَا أَمَارَاتُهُ بِأَنْ لَا تُجِيبُهُ إِلَى الْإِسْتِمْتَاعِ أَوْ تُجِيبُهُ مُتَبَرِّمَةً» مُتَشَاوِلَةً «أَوْ مُتَكَرِّهَةً - وَعَظَهَا» أَيُّ: خَوْفَهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَكَرَهَا مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا مِنَ الْحَقِّ وَالطَّاعَةِ، وَمَا يُلْحَقُهَا مِنَ الْإِثْمِ بِالْمُخَالَفَةِ.

«فَإِنْ أَصَرَّتْ» عَلَى النَّشُورِ بَعْدَ وَعَظِهَا «هَجَرَهَا فِي الْمَضْجَعِ» أَيُّ: تَرَكَ مُضَاجَعَتَهَا «مَا شَاءَ، وَ» هَجَرَهَا «فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» فَقَطُّ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».

«فَإِنْ أَصَرَّتْ» بَعْدَ الْهَجْرِ الْمَذْكُورِ «ضَرْبَهَا» ضَرْبًا «غَيْرَ مُبْرِحٍ» أَيُّ: شَدِيدٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ، ثُمَّ يُضَاجِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ» وَلَا يَزِيدُ عَلَى عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَيُجْتَنَبُ الْوَجْهَ وَالْمَوَاضِعَ الْمَخُوفَةَ، وَلَهُ تَأْدِيبُهَا عَلَى تَرْكِ الْفَرَائِضِ. وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ ظُلْمٍ صَاحِبِهِ أَسْكَنْهُمَا حَاكِمٌ قُرْبَ ثِقَةٍ، يُشْرِفُ عَلَيْهِمَا وَيُلْزِمُهُمَا الْحَقَّ، فَإِنْ تَعَذَّرَ^[١] وَتَشَاقَقَا بَعَثَ الْحَاكِمُ عَدْلَيْنِ يَعْرِفَانِ الْجَمْعَ وَالتَّفْرِيقَ،

[١] تَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ النَّشُورُ مِنَ الْمَرْأَةِ فَلِتَأْدِيبِهَا خَمْسُ طُرُقٍ مُرْتَبَةٌ: الْوَعْظُ،

ثُمَّ الْهَجْرُ، ثُمَّ الضَّرْبُ، ثُمَّ الْإِسْكَانُ قُرْبَ ثِقَةٍ مُشْرِفٍ، ثُمَّ بَعَثَ الْحَكَمَيْنِ

وَالْأَوَّلَى مِنْ أَهْلِهِمَا، يُوكَّلَانِيهِمَا فِي فِعْلِ الْأَصْلَحِ مِنْ جَمْعٍ وَتَفْرِيقٍ، بِعَوَضٍ أَوْ دُونَهُ.

وَالصَّوَابُ أَنَّ الطَّرِيقَ الرَّابِعَ - وَهُوَ الْإِسْكَانُ قُرْبَ ثِقَةٍ - غَيْرُ مُعْتَبَرٍ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِهِ فِي الْقُرْآنِ،
وَعَدَمِ فَائِدَتِهِ فِي الْغَالِبِ. قَالَهُ كَاتِبُهُ.



بَابُ الْخُلْعِ

وَهُوَ فِرَاقُ الزَّوْجَةِ بِعَوَضٍ، بِالْفَاطِ مَحْصُوصَةٍ، سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَخْلَعُ نَفْسَهَا مِنَ الزَّوْجِ كَمَا تَخْلَعُ اللَّبَاسَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هِنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧].

«مَنْ صَحَّ تَبَرُّعُهُ» وَهُوَ الْحُرُّ الرَّشِيدُ غَيْرُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ «مِنْ زَوْجَةٍ وَأَجْنَبِيٍّ»^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ١٣٦): قَوْلُهُ: «وَأَجْنَبِيٍّ» قَالَ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ): فَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِعَهَا، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَفْتَدِيَ الْأَسِيرَةَ، وَكَمَا يَجُوزُ أَنْ يَنْذِلَ الْأَجْنَبِيَّ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ عَوَضًا لِعِتْقِهِ، وَلِهَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَشْرُوطًا بِمَا إِذَا كَانَ قَصْدُهُ^(١) تَخْلِيصَهَا مِنْ رِقٍّ =

[١] أَقُولُ: لِحُلْعِ الْأَجْنَبِيِّ عَنِ الْمَرْأَةِ بِلَا إِذْنِهَا أَسْبَابٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَقْصِدَ مَصْلَحَةَ الزَّوْجِ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ كَارِهًا لِلزَّوْجَةِ إِلَّا أَنَّهُ يَشُحُّ أَنْ يُفَارِقَهَا بِلَا عَوَضٍ، فَيُعْطِيهِ عَوَضًا لِيُفَارِقَهَا، فَهَذَا جَائِزٌ.

الثَّانِي: أَنْ يَقْصِدَ مَصْلَحَةَ الزَّوْجَةِ، مِثْلَ أَنْ تَكُونَ كَارِهَةً لِلزَّوْجِ، وَلَكِنْ لَيْسَ لَدَيْهَا مِنَ الْمَالِ مَا تُخَالِعُ بِهِ، فَيَنْذِلُ لِلزَّوْجِ عَوَضًا؛ لِيُفَارِقَهَا، وَهَذَا أَيْضًا جَائِزٌ.

الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ لِمَصْلَحَةِ الْجَمِيعِ، مِثْلَ أَنْ يَعْرِفَ سُوءَ الْعِشْرَةِ بَيْنَهُمَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ، وَأَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَكْرَهُ الْبَقَاءَ مَعَ الْآخَرِ، وَلَكِنْ لَا يَتَسَرَّرُ الْحُلْعُ لِلزَّوْجَةِ، فَيَنْذِلُ عَوَضًا؛ لِيُفَارِقَهَا الزَّوْجُ، فَهَذَا جَائِزٌ أَيْضًا لِلْمَصْلَحَةِ.

-صَحَّ بَذْلُهُ لِعَوَضِهِ» وَمَنْ لَا فَلَا؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ مَالٍ فِي مُقَابَلَةِ مَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا مَنْفَعَةٍ، فَصَارَ كَالْتَبَرُّعِ.

«فَإِذَا كَرِهَتْ» الزَّوْجَةُ «خُلِقَ زَوْجُهَا أَوْ خُلِقَهُ» أُبِيحَ الْخُلْعُ، وَالْخُلْعُ بِفَتْحِ الْخَاءِ صُورَتُهُ الظَّاهِرَةُ، وَبِضَمِّهَا صُورَتُهُ الْبَاطِنَةُ «أَوْ» كَرِهَتْ «نَقَصَ دِينَهُ، أَوْ خَافَتْ إِنْمَا بِتَرْكِ حَقِّهِ - أُبِيحَ الْخُلْعُ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وَتُسَنُّ إِجَابَتُهَا إِذْنًا، إِلَّا مَعَ مُحَبَّتِهِ لَهَا، فَيُسَنُّ صَبْرُهَا، وَعَدَمُ افْتِدَائِهَا.

= الزَّوْجِ لِمَصْلَحَتِهَا فِي ذَلِكَ. وَنَقَلَ مُهَنَّاتُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ: طَلَّقِ امْرَأَتَكَ حَتَّى أَتَزَوَّجَهَا وَلَكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ، فَأَخَذَ مِنْهُ الْأَلْفَ، ثُمَّ قَالَ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! رَجُلٌ يَقُولُ لِرَجُلٍ: طَلَّقِ امْرَأَتَكَ حَتَّى أَتَزَوَّجَهَا، لَا يَحِلُّ هَذَا. اهـ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَقْصِدَ مَصْلَحَةَ نَفْسِهِ، مِثْلُ أَنْ يَقْصِدَ الزَّوْاجَ بِالْمَرْأَةِ مَعَ اسْتِقَامَةِ حَالِهَا مَعَ زَوْجِهَا، فَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ نَصِّ أَحْمَدَ^(١).

الخَامِسُ: أَنْ يَقْصِدَ الْإِضْرَارَ بِالزَّوْجَةِ وَقَطْعَ رِزْقِهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَهَذَا حَرَامٌ أَيْضًا؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَرْأَةَ عَنْ سُؤَالِ طَلَاقِ أُخْتِهَا؛ لِتَكْفَأَ مَا فِي صَحْفَتِهَا^(٢).

السَّادِسُ: أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ قَصْدٌ مِمَّا سَبَقَ سِوَى مُجَرَّدِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ، فَهَذَا قَصْدٌ سَيِّئٌ، يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ مُحَالَعَةُ الْأَجْنَبِيِّ عَنِ الْمَرْأَةِ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الاختيارات الفقهية (ص: ٥٦٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الشروط التي لا تحل في النكاح، رقم (٥١٥٢)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، رقم (١٤٠٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«وَالْأَلَا» يَكُنْ حَاجَةً إِلَى الْخُلْعِ، بَلْ بَيْنَهُمَا الْإِسْتِقَامَةُ «كُرْهًا، وَوَقَعَ» لِحَدِيثِ ثَوْبَانَ مَرْفُوعًا: «أَيُّهَا امْرَأَةٌ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ - فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ.

«فَإِنْ عَضَلَهَا ظُلْمًا لِلْإِفْتِدَاءِ» أَيُّ: لِنَفْتِدَيَ مِنْهُ «وَلَمْ يَكُنْ» ذَلِكَ «لِزِنَاهَا، أَوْ نُشُوزِهَا، أَوْ تَرْكِهَا فَرْضًا، فَفَعَلَتْ» أَيُّ افْتَدَتْ مِنْهُ - حَرَمٌ وَلَمْ يَصَحَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لَتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [النساء: ١٩] فَإِنْ كَانَ لِزِنَاهَا أَوْ نُشُوزِهَا أَوْ تَرْكِهَا فَرْضًا جَازَ وَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرُهَا بِحَقٍّ.

«أَوْ خَالَعَتِ الصَّغِيرَةَ وَالْمَجْنُونَةَ وَالسَّفِيهَةَ» وَلَوْ بِإِذْنِ وَلِيِّ^[١] «أَوْ» خَالَعَتِ «الْأُمَّةُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهَا - لَمْ يَصَحَّ الْخُلْعُ» لِحُلُولِهِ عَنْ بَذْلِ عَوَضٍ مِمَّنْ يَصَحُّ تَبَرُّعُهُ «وَوَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا إِنْ» لَمْ يَكُنْ تَمَّ عَدَدُهُ وَ«كَانَ» الْخُلْعُ الْمَذْكُورُ «بِلَفْظِ الطَّلَاقِ أَوْ نِيَّتِهِ» لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَحَقِّ بِهِ عَوَضًا، فَإِنْ تَجَرَّدَ عَنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ وَنِيَّتِهِ فَلَعُو، وَيَقْبِضُ عَوَضَ الْخُلْعِ زَوْجٌ رَشِيدٌ، وَلَوْ مُكَاتَّبًا أَوْ مُحْجُورًا عَلَيْهِ لِفَلَسٍ، وَوَلِيُّ الصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ، وَيَصَحُّ الْخُلْعُ مِمَّنْ يَصَحُّ طَلَاقُهُ.

[١] وَقِيلَ: يَصَحُّ بِإِذْنِ وَلِيِّ، وَقَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) لَكِنْ بِشَرَطِ الْمَصْلَحَةِ لَهَا^(١).

فصل

«وَالْخُلْعُ بِلَفْظِ صَرِيحِ الطَّلَاقِ أَوْ كِنَايَتِهِ» أَي: كِنَايَةِ الطَّلَاقِ «وَقَضْدُهُ» بِهِ الطَّلَاقُ «طَلَاقٌ بَائِنٌ» لِأَنَّهَا بِذَلِكَ الْعَوَضِ لِتَمْلِكَ نَفْسَهَا، وَأَجَابَهَا لِسُؤَالِهَا.

«وَإِنْ وَقَعَ الْخُلْعُ «بِلَفْظِ الْخُلْعِ، أَوْ الْفَسْخِ، أَوْ الْفِدَاءِ» بِأَنْ قَالَ: خَلَعْتُ، أَوْ فَسَخْتُ، أَوْ فَادَيْتُ «وَلَمْ يَنْوِهِ طَلَاقًا - كَانَ فَسْخًا، لَا يُنْقِصُ عَدَدَ الطَّلَاقِ» رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَاحتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلُوقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ثُمَّ قَالَ: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فَذَكَرَ تَطْلِيقَتَيْنِ، وَالْخُلْعَ وَتَطْلِيقَهُ بَعْدَهُمَا، فَلَوْ كَانَ الْخُلْعُ طَلَاقًا لَكَانَ رَابِعًا.

وَكَنَايَاتُ الْخُلْعِ: «بَارَيْتُكَ» وَ«أَبْرَأْتُكَ» وَ«أَبْتَنْتُكَ» لَا يَقَعُ بِهَا إِلَّا بِنَيْتٍ أَوْ قَرِينَةٍ، كَسُؤَالٍ وَبَذْلِ عَوَضٍ، وَيَصِحُّ بِكُلِّ لُغَةٍ مِنْ أَهْلِهَا لَا مُعَلَّقًا^[١] «وَلَا يَقَعُ بِمُعْتَدَةٍ مِنْ خُلْعِ طَلَاقٍ، وَلَوْ وَاجَهَهَا» الزَّوْجُ «بِهِ» رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ؛ وَلَأنَّهُ لَا يَمْلِكُ بُضْعَهَا، فَلَمْ يَلْحَقْهَا طَلَاقُهُ كَالْأَجْنَبِيَّةِ.

[١] قَوْلُهُ: «لَا يَصِحُّ مُعَلَّقًا» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ، قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: وَعَدَمُ الصَّحَّةِ أَظْهَرُ؛ لِأنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ، يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَى الْمُتَعَاقِدَيْنِ، فَلَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ بِشَرْطٍ كَالْبَيْعِ^(١) اهـ. وَقَالَ فِي (الرَّعَايَةِ): إِنَّهُ يَصِحُّ^(٢).

قُلْتُ: وَهُوَ الْأَظْهَرُ، وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّلَاقِ الْمُعَلَّقِ عَلَى عَوَضٍ؟

(١) انظر: الإنصاف (٨/ ٤١٢).

(٢) انظر: الفروع (٦/ ١٩١).

«وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ الرَّجْعَةِ فِيهِ» أَي: فِي الْخُلْعِ، وَلَا شَرْطُ خِيَارٍ، وَيَصِحُّ الْخُلْعُ فِيهِمَا «وَأِنْ خَالَعَهَا بِغَيْرِ عَوَضٍ» لَمْ يَصَحَّ^[١]؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ فُسْخَ النِّكَاحِ لِغَيْرِ مُقْتَضٍ يُبَيِّحُهُ «أَوْ» خَالَعَهَا «بِمُحَرَّمٍ» يَعْلَمَانِهِ^[٢]، كَحَمْرٍ وَخَنْزِيرٍ وَمَغْصُوبٍ «لَمْ يَصَحَّ» الْخُلْعُ، وَيَكُونُ لَعْنًا؛ لِخُلُوهِ عَنِ الْعَوَضِ «وَيَقَعُ الطَّلَاقُ» الْمَسْئُولُ عَلَى ذَلِكَ «رَجْعِيًّا إِنْ كَانَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ أَوْ نِيَّتِهِ» لِخُلُوهِ عَنِ الْعَوَضِ.

وَأِنْ خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ فَبَانَ حُرًّا أَوْ مُسْتَحَقًّا - صَحَّ الْخُلْعُ، وَلَهُ قِيمَتُهُ، وَيَصَحُّ عَلَى رَضَاعٍ وَلَدِهِ وَلَوْ أَطْلَقَا، وَيَنْصَرِفُ إِلَى حَوْلَيْنِ، أَوْ تَتَمَّتْهُمَا، فَإِنْ مَاتَ رَجَعَ بِبَقِيَّةِ الْمُدَّةِ^[٣]، يَوْمًا فَيَوْمًا.

[١] وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: يَصِحُّ، وَعَلَّلَهُ بِتَعْلِيلَيْنِ قَوِيَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الرَّجْعَةَ حَقٌّ لِلزَّوْجَيْنِ، فَإِذَا رَضِيََا بِإِسْقَاطِهَا سَقَطَتْ.

الثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ فُرْقَةٌ بَعُوضٍ؛ لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِتَرْكِ النَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى، وَرَضِيَ هُوَ بِتَرْكِ ارْتِجَاعِهَا، وَكَمَا أَنَّ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْعَوَضَ إِسْقَاطَ مَا ثَبَتَ لَهَا مِنَ الْحُقُوقِ كَالدَّيْنِ فَلَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ إِسْقَاطًا لِمَا ثَبَتَ لَهَا بِالطَّلَاقِ كَالنَّفَقَةِ .. إلخ^(١).

[٢] فَإِنْ جَهَلَاهُ فَلَهُ بَدَلُهُ، أَي: مِثْلُ الْمِثْلِيِّ وَقِيمَةُ الْمُتَقَوِّمِ، قَالَهُ فِي (الإِقْنَاعِ وَشَرْحِهِ)^(٢).

[٣] أَي: الْأَجْرَةُ فِي مَسْأَلَةِ الرِّضَاعِ، وَالنَّفَقَةُ فِي مَسْأَلَةِ النَّفَقَةِ، يَوْمًا فَيَوْمًا، وَقِيلَ: دُفْعَةً وَاحِدَةً، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الْعَدْلِ^(٣). اهـ (إِنْصَاف).

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٦٦).

(٢) كشاف القناع (٥/ ٢٢٠).

(٣) الإنصاف (٨/ ٤٠١).

«وَمَا صَحَّ مَهْرًا» مِنْ عَيْنِ مَالِيَّةٍ وَمَنْفَعَةٍ مُبَاحَةٍ «صَحَّ الْخُلْعُ بِهِ» لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. «وَيُكْرَهُ» خُلْعُهَا «بِأَكْثَرِ مِمَّا أَعْطَاهَا» لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ جَمِيلَةٍ: «وَلَا يَزْدَادُ» وَيَصِحُّ الْخُلْعُ إِذَنْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

«وَإِنْ خَالَعَتْ حَامِلٌ بِنَفَقَةِ عِدَّتِهَا صَحَّ» وَلَوْ قُلْنَا: النِّفَقَةُ لِلْحَمْلِ؛ لِأَنَّهَا فِي التَّحْقِيقِ فِي حُكْمِ الْمَالِكَةِ لَهَا مُدَّةُ الْحَمْلِ. «وَيَصِحُّ» الْخُلْعُ «بِالْمَجْهُولِ»^[١] كَالْوَصِيَّةِ؛ وَلِأَنَّهُ إِسْقَاطُ لِحَقِّهِ مِنَ الْبُضْعِ، وَلَيْسَ بِتَمْلِيكِ شَيْءٍ، وَالْإِسْقَاطُ يَدْخُلُهُ الْمُسَاحَقَةُ.

«فَإِنْ خَالَعَتْهُ عَلَى حَمْلٍ شَجَرَتْهَا، أَوْ» حَمِلَ «أَمَّتَهَا، أَوْ مَا فِي يَدِهَا أَوْ بَيْتِهَا مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ مَتَاعٍ، أَوْ عَلَى عَبْدٍ» مُطْلَقٍ وَنَحْوِهِ «صَحَّ» الْخُلْعُ، وَلَهُ مَا يَحْصُلُ، وَمَا فِي بَيْتِهَا أَوْ يَدِهَا. «وَلَهُ مَعَ عَدَمِ الْحَمْلِ» فِيمَا إِذَا خَالَعَهَا عَلَى نَحْوِ حَمْلِ شَجَرَتْهَا «و» مَعَ عَدَمِ «الْمَتَاعِ» فِيمَا إِذَا خَالَعَهَا عَلَى مَا فِي بَيْتِهَا مِنَ الْمَتَاعِ «و» مَعَ عَدَمِ «العَبْدِ» لَوْ خَالَعَهَا عَلَى مَا فِي بَيْتِهَا مِنْ عَبْدٍ - «أَقْلُ مُسَمَّاهُ»^[٢] أَي: أَقْلُ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ لِصِدْقِ الْإِسْمِ بِهِ، وَكَذَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ مُبْهَمٍ أَوْ نَحْوِهِ لَهُ أَقْلُ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِسْمُ. «و» لَهُ «مَعَ عَدَمِ الدَّرَاهِمِ» فِيمَا إِذَا خَالَعَهَا عَلَى مَا بِيَدِهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ «ثَلَاثَةٌ» دَرَاهِمٍ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ الْجَمْعِ.

[١] وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا يَصِحُّ، وَقَالَ: هُوَ قِيَاسُ قَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَجَزَمَ بِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ^(١).

[٢] وَقِيلَ: لَهُ مَهْرُهَا، إِمَّا مَهْرُ الْمِثْلِ أَوْ الْمُسَمَّى، عَلَى قَوْلَيْنِ.

فصل

«وَإِذَا قَالَ» الزَّوْجُ لِرَوْجَتِهِ أَوْ غَيْرَهَا «مَتَى» أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا «أَوْ إِذَا» أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا «أَوْ إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ - طَلَّقْتُ» بَائِنًا «بِعَطِيَّتِهِ» الألف «وإن تراخى»^[١] الإِعْطَاء؛ لَوْجُودِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ، وَيَمْلِكُ الألفَ بِالإِعْطَاءِ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَعْطَيْتَنِي هَذَا الْعَبْدَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَأَعْطَتْهُ إِيَّاهُ - طَلَّقَتْ، وَلَا شَيْءَ لَهُ إِنْ خَرَجَ مَعِيًّا، وَإِنْ بَانَ مُسْتَحَقَّ الدَّمِ فَقَبِلَ فَأَرُشَ عَيْبِهِ، وَمَغْصُوبًا أَوْ حُرًّا هُوَ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ تَطْلُقْ لِعَدَمِ صِحَّةِ الإِعْطَاءِ.

وَإِنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ أَلْفٌ أَوْ بِأَلْفٍ» وَنَحْوُهُ، فَقَبِلَتْ بِالْمَجْلِسِ - بَائِنَتْ، وَاسْتَحَقَّتْهُ، وَإِلَّا وَقَعَ رَجْعِيًّا^[٢]، وَلَا يَنْقَلِبُ بَائِنًا لَوْ بَدَّلَتْهُ بَعْدُ.

«وَإِنْ قَالَتْ: اخْلَعْنِي عَلَى أَلْفٍ، أَوْ» اخْلَعْنِي «بِأَلْفٍ، أَوْ» اخْلَعْنِي «وَلَكَ أَلْفٌ - فَفَعَلَ» أَي: خَلَعَهَا وَلَوْ لَمْ يَذْكُرِ الألفَ

[١] وَظَاهِرُهُ: لَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ إِبْطَالَهُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّ لَهُ إِبْطَالَهُ قَبْلَ قَبُولِهَا بِتَسْلِيمِهِ. وَقَالَ: إِنَّ الشَّرْطَ الْمَحْضَ الَّذِي لَا مُعَاوَضَةَ فِيهِ يَكُونُ لَازِمًا^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: لَا يَقَعُ حَتَّى تُوَافَقَ، فَيَلْزِمُهَا الألفُ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْ إِلَّا عَلَى أَسَاسِ التِّزَامِ بِذَلِكَ.

«بَأْنَتْ وَاسْتَحَقَّهَا» مِنْ غَالِبٍ نَفَدِ الْبَلَدِ إِنْ أَجَابَهَا عَلَى الْفَوْرِ^[١]؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ كَالْمَعَادِ فِي الْجَوَابِ.

«و» إِنْ قَالَتْ: «طَلَّقْنِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا اسْتَحَقَّهَا»^[٢] لِأَنَّهُ أَوْقَعَ مَا اسْتَدَعَتْهُ وَزِيَادَةً «وَعَكْسُهُ بِعَكْسِهِ» فَلَوْ قَالَتْ: طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ، فَطَلَّقَ أَقَلَّ مِنْهَا، لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا^[٣]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُجِبْهَا لِمَا بَذَلَتْ الْعِوَضَ فِي مُقَابَلَتِهِ «إِلَّا فِي وَاحِدَةٍ بَقِيَتْ» مِنَ الثَّلَاثِ، فَيَسْتَحِقُّ الْأَلْفَ، وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا كَمَلَتْ، وَحَصَلَتْ مَا يُحْصَلُ بِالثَّلَاثِ مِنَ الْبَيْنُونَةِ وَالتَّحْرِيمِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

«وَلَيْسَ لِلْأَبِ خُلْعُ زَوْجَةِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ» وَالْمَجْنُونِ «وَلَا طَلَاقُهَا»^[٤] لِحَدِيث: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ «وَلَا» لِلْأَبِ «خُلْعُ ابْنَتِهِ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهَا»^[٥]؛ لِأَنَّهُ لَا حَظَّ لَهَا فِي ذَلِكَ،

[١] وَقِيلَ: أَوْ التَّرَاخِي.

[٢] وَقِيلَ: لَا.

[٣] وَقِيلَ: لَهُ ثُلُثُ الْأَلْفِ.

[٤] قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ لِلْأَبِ خُلْعُ زَوْجَةِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ وَلَا طَلَاقُهَا» هَذَا الْمَذْهَبُ. وَعَنْهُ: لَهُ ذَلِكَ، نَصَرَهَا الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ، وَاخْتَارَهَا ابْنُ عَبْدِوَسٍ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: إِنَّهَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ^(١).

[٥] وَقِيلَ: بَلَى، وَقَالَهُ احْتِمَالًا فِي (الْمُغْنِي)^(٢) وَ(الشَّرْح) إِنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ^(٣) وَصَوَّبَهُ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٢/ ٣٥٩)، الإنصاف (٨/ ٣٧٨).

(٢) المغني (١٠/ ٣٠٧).

(٣) الشرح الكبير (٨/ ١٨٠).

وَهُوَ بَذْلٌ لِلْمَالِ فِي غَيْرِ مُقَابَلَةٍ عَوَضٍ مَالِيٍّ، فَهُوَ كَالْتَبَرُّعِ، وَإِنْ بَذَلَ الْعَوَضُ مِنْ مَالِهِ صَحَّ كَالْأَجْنَبِيِّ، وَيَحْرُمُ خُلْعُ الْحِيلَةِ وَلَا يَصَحُّ^[١].

«وَلَا يُسْقِطُ الْخُلْعُ غَيْرَهُ مِنَ الْحُقُوقِ» فَلَوْ خَالَعَتْهُ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَسْقُطْ مَا لَهَا مِنْ حُقُوقِ زَوْجِيَّةٍ وَغَيْرِهَا بِسُكُوتِ عَنْهَا، وَكَذَا لَوْ خَالَعَتْهُ بِبَعْضِ مَا عَلَيْهِ لَمْ يَسْقُطِ الْبَاقِي كَسَائِرِ الْحُقُوقِ.

«وَإِنْ عَلَّقَ طَلَاقُهَا بِصِفَةٍ» كَدُخُولِ الدَّارِ «ثُمَّ أَبَانَهَا فَوَجِدَتْ»^[٢] الصِّفَةُ حَالِ بَيِّنَتِهَا «ثُمَّ نَكَحَهَا» أَيُّ: عَقَدَ عَلَيْهَا بَعْدَ وُجُودِ الصِّفَةِ.....

فِي (الْإِنْصَافِ)^(١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ)^(٢).

[١] مِثَالُ خُلْعِ الْحِيلَةِ أَنْ يَكُونَ قَدْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلْقَتَيْنِ، ثُمَّ عَلَّقَ الطَّلَاقَ الثَّالِثَةَ عَلَى دُخُولِ الشَّهْرِ مِثْلًا أَوْ قُدُومِ زَيْدٍ، فَلَمَّا قَرَّبَ حُصُولَ الشَّرْطِ خَالَعَهَا مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ حُصُولُ الشَّرْطِ فِي حَالِ بَيِّنَتِهَا مِنْهُ، فَإِذَا مَرَّ الشَّرْطُ عَادَ فَنَزَّوَجَهَا مِنْ جَدِيدٍ، وَانْظُرْ تَعْلِيلَ عَدَمِ صِحَّتِهِ فِي الْحَاشِيَةِ.

[٢] قَالَ فِي (الْمُقْنَعِ): وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ الصِّفَةُ حَالِ الْبَيِّنُونَةِ عَادَتْ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ^(٣).

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رِوَايَةً أَنَّ الصِّفَةَ لَا تَعُودُ مُطْلَقًا.

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي مِنْهَاجِ الشَّافِعِيَّةِ. اهـ (إِنْصَافِ) ص ٤٢٤ ج ٨.

(١) الْإِنْصَافِ (٨/ ٣٨٩).

(٢) إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ (٢/ ١٠).

(٣) الْمُقْنَعِ (٣/ ١٣١).

«فَوُجِدَتْ» الصِّفَّةُ «بَعْدَهُ» أَي: بَعْدَ النِّكَاحِ «طَلَّقَتْ»^[١].

وَكَذَا لَوْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ ثُمَّ بَانَ، ثُمَّ عَادَتِ الزَّوْجِيَّةُ وَوُجِدَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ، فَتَطَلَّقَ؛ لِوُجُودِ الصِّفَّةِ، وَلَا تَنْحَلُّ بِفِعْلِهَا حَالُ الْبَيْنُونَةِ، وَلَوْ كَانَتِ الْأَدَاةُ لَا تَقْتَضِي التَّكْرَارَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْحَلُّ إِلَّا عَلَى وَجْهِ يَحْنُثُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ حَلٌّ وَعَقْدٌ، وَالْعَقْدُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْمَلِكِ فَكَذَا الْحَلُّ، وَالْحِنْثُ لَا يَحْصُلُ بِفِعْلِ الصِّفَّةِ حَالُ الْبَيْنُونَةِ، فَلَا تَنْحَلُّ الْيَمِينَ بِهِ «كَعْتَقَ» فَلَوْ عَلَقَ عِتْقَ قَنِّهِ عَلَى صِفَةٍ، ثُمَّ بَاعَهُ فَوُجِدَتْ، ثُمَّ مَلَكَهُ ثُمَّ وَجِدَتْ - عَتَقَ لِمَا سَبَقَ «وَالِإِلَّا» تُوجَدُ الصِّفَّةُ بَعْدَ النِّكَاحِ وَالْمَلِكِ «فَلَا» طَلَاقٌ وَلَا عِتْقٌ بِالصِّفَّةِ حَالُ الْبَيْنُونَةِ وَزَوَالِ الْمَلِكِ؛ لِأَنَّهَا إِذَنْ لَيْسَا مَحَلًّا لِلْوُقُوعِ.

[١] وَقِيلَ: لَا تَطَلَّقُ إِنْ أَبَانَهَا بِثَلَاثٍ.

وَقِيلَ: لَا تَطَلَّقُ مُطْلَقًا وَهُوَ الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يَطْرَأُ بِبَالِهِ سِوَى النِّكَاحِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّعْلِيقُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: إِنْ بَنَتْ مِنِّي ثُمَّ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَالرَّاجِحُ عَدَمُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيقٌ طَلَاقٍ مِنْ نِكَاحٍ لَمْ يُوجَدْ، فَهُوَ قَبْلَ مَلَكَهِ لَهُ.



كِتَابُ الطَّلَاقِ

وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: التَّخْلِيَةُ، يُقَالُ: طُلُقَتِ النَّاقَةُ إِذَا سَرَحَتْ حَيْثُ شَاءَتْ^[١]،
وَالِإِطْلَاقُ الْإِرْسَالُ. وَشَرْعًا: حُلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ أَوْ بَعْضِهِ.

«يُبَاحُ» الطَّلَاقُ «لِلْحَاجَةِ» كَسُوءِ خُلُقِ الْمَرْأَةِ وَالتَّضَرُّرِ بِهَا مَعَ عَدَمِ حُصُولِ
الْغَرَضِ «وَيُكْرَهُ» الطَّلَاقُ «لِعَدَمِهَا» أَيُّ: عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ؛ لِحَدِيثِ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ
إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ»^[٢] وَلَا شَتْمَالِهِ عَلَى إِزَالَةِ النِّكَاحِ، الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْمَصَالِحِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهَا.

[١] مِنْ (الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ) ص ٥٠٣ ج ١ فَإِنْ أَمَرَهُ أَبُوهُ بِطَّلَاقِ امْرَأَتِهِ لَمْ يَجِبْ.
قِيلَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَلَيْسَ عُمَرُ أَمْرُ ابْنِهِ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ؟ قَالَ: حَتَّى يَكُونَ أَبُوكَ
مِثْلَ عُمَرَ. وَعَنْ أَحْمَدَ: يُطَلِّقُ لِأَمْرِ أَبِيهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا لَا لِأَمْرِ أُمِّهِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ
فَيَمْنُ تَأْمُرُهُ أُمُّهُ بِطَّلَاقِ امْرَأَتِهِ: لَا يَحِلُّ أَنْ يُطَلِّقَهَا، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَبْرَّهَا، وَلَيْسَ تَطْلِيقُ امْرَأَتِهِ
مِنْ بَرِّهَا، اهْ مُلْخَصًا مِنْ (الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ) لِابْنِ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[٢] رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالحَاكِمُ^(١) مِنْ حَدِيثِ مُحَارِبٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَرَوَاهُ
أَبُو دَاوُدَ وَالبَيْهَقِيُّ^(٢) مُرْسَلًا، وَرَجَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالدَّارِقُطْنِيُّ^(٣) وَالبَيْهَقِيُّ، اهْ (تَلْخِيصٌ)^(٤).

- (١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ فِي كِرَاهِيَةِ الطَّلَاقِ، رَقْم (٢١٧٨)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ
الطَّلَاقِ، بَابُ حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، رَقْم (٢٠١٨)، وَالحَاكِمُ (١٩٦/٢).
(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَابُ فِي كِرَاهِيَةِ الطَّلَاقِ، رَقْم (٢١٧٧)، وَالبَيْهَقِيُّ (٣٢٢/٧).
(٣) عَلَّلَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (١١٧-١١٨)، وَعَلَّلَ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢٢٥/١٣).
(٤) التَّلْخِيصُ الْحَبِيرُ (٤١٧/٣).

«وَيُسْتَحَبُّ لِلضَّرَرِ» أَي: لِتَضَرُّرِهَا بِاسْتِدَامَةِ النِّكَاحِ فِي حَالِ الشَّقَاقِ، وَحَالِ تَحْوِجِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْمُخَالَعَةِ؛ لِيُزُولَ عَنْهَا الضَّرَرُ، وَكَذَا لَوْ تَرَكْتَ صَلَاةً أَوْ عِفَّةً أَوْ نَحْوَهُمَا، وَهِيَ كَالرَّجُلِ، فَيُسْنُ أَنْ تَخْتَلَعَ إِنْ تَرَكَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى.

«وَيَحِبُّ» الطَّلَاقُ «لِلْإِيْلَاءِ» عَلَى الزَّوْجِ الْمُوَلِيِّ، إِذَا أَبَى الْفَيْئَةَ.

«وَيَحْرُمُ لِلْبِدْعَةِ» وَيَأْتِي بَيَانُهُ.

«وَيَبْصَحُ مِنْ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ وَ» زَوْجٍ «مُمَيِّزٍ يَعْقِلُهُ» أَيِ الطَّلَاقِ، بِأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ النِّكَاحَ يَزُولُ بِهِ؛ لِعُمُومِ حَدِيثٍ: «إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ» وَتَقَدَّمَ.

«وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ مَعْذُورًا» كَمَجْنُونٍ، وَمُغْمَى عَلَيْهِ، وَمَنْ بِهِ بَرَسَامٌ، أَوْ نُشَافٌ، وَنَائِمٌ، وَمَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا كُرْهًا، أَوْ أَكَلَ بَنَجًا وَنَحْوَهُ لِتَدَاوٍ أَوْ غَيْرِهِ - «لَمْ يَقَعْ طَلَاقُهُ» لِقَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كُلُّ الطَّلَاقِ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمَعْتُوه» ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ.

«وَعَكْسُهُ الْإِثْمُ» فَيَقَعُ^[١] طَلَاقُ السَّكَرَانِ طَوْعًا وَلَوْ خَلَطَ فِي كَلَامِهِ،

[١] وَعَنْهُ: لَا يَقَعُ طَلَاقُ السَّكَرَانِ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَصَاحِبُ (الْمَغْنِيِّ)^(١) وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٢). وَقَالَ أَحْمَدُ: كُنْتُ أَقُولُ: إِنَّهُ يَقَعُ، حَتَّى تَبَيَّنَتْهُ فَعَلَبَ عَلِيٌّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ. وَقَالَ: الَّذِي يَأْمُرُهُ بِالطَّلَاقِ أَتَى اثْنَيْنِ: حَرَّمَهَا عَلَيْهِ وَأَحَلَّهَا لِغَيْرِهِ، وَمَنْ لَا يَأْمُرُهُ أَتَى خَصْلَةً وَاحِدَةً^(٣) اهـ.

(١) المغني (١٠/٣٤٧).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٦٨).

(٣) انظر: الفروع (٩/١٣)، والمبدع (٧/٢٥٣).

أَوْ سَقَطَ تَمَيُّزُهُ بَيْنَ الْأَعْيَانِ، وَيُؤَاخِذُ بِسَائِرِ أَقْوَالِهِ، وَكُلُّ فِعْلٍ يُعْتَبَرُ لَهُ الْعَقْلُ كَإِقْرَارٍ وَقَذْفٍ وَقَتْلِ^[١] وَسَرِقَةٍ.

«وَمَنْ أُنْكَرَ عَلَيْهِ» أَيُّ: عَلَى الطَّلَاقِ «ظُلْمًا» أَيُّ: بِغَيْرِ حَقٍّ - بِخِلَافِ مُوَلِّ أَبِي الْفَيْئَةِ - فَأَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ «بِإِيلَامٍ» أَيُّ: بِعُقُوبَةٍ مِنْ ضَرْبٍ أَوْ خَنْقٍ، أَوْ نَحْوِهَا «لَهُ» أَيُّ: لِلزَّوْجِ «أَوْ لَوْلَدِهِ، أَوْ أَخَذَ مَالٍ يَضُرُّهُ، أَوْ هَدَّدَهُ بِأَحَدِهَا» أَيُّ: أَحَدِ الْمَذْكُورَاتِ مِنْ إِيلَامٍ لَهُ، أَوْ لَوْلَدِهِ، أَوْ أَخَذَ مَالٍ يَضُرُّهُ «قَادِرٌ» عَلَى مَا هَدَّدَهُ بِهِ بِسُلْطَةٍ أَوْ تَغْلِبٍ كَلِصٍّ وَنَحْوِهِ «يُظَنُّ» الزَّوْجُ «إِقَاعَهُ» أَيُّ: إِيقَاعَ مَا هَدَّدَهُ «بِهِ، فَطَلَّقَ تَبَعًا لِقَوْلِهِ - لَمْ يَقَعِ» الطَّلَاقُ؛ حَيْثُ لَمْ يُرْفَعْ عَنْهُ ذَلِكَ حَتَّى يُطَلَّقَ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «لَا طَلَاقَ وَلَا عِتَاقَ فِي إِغْلَاقٍ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ^[٢]. وَالْإِغْلَاقُ الْإِنْكَارُ.

[١] قَالَ فِي (إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ) ص ١٩٩: إِنَّمَا يُؤَاخِذُ بِالْقَتْلِ وَإِنْ كَانَ لَا قَصْدَ لَهُ؛ لِئَلَّا يَتَّخِذَ السُّكْرُ وَسِيلَةً إِلَى قَتْلِ الْمَعْصُومِ. اهـ.

قُلْتُ: وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ عَنْ أَحْمَدَ: لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ^(١).

[٢] وَرَوَاهُ أَيْضًا الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ وَأَبُو يَعْلَى^(٢)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، ضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ^(٣)، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقٍ لَيْسَ هُوَ فِيهَا، لَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ عَائِشَةَ. اهـ (تَلْخِيسُ)^(٤).

(١) انظر: الشرح الكبير (٣٥١ / ٩)، والإنصاف (٤٦٢ / ٩).

(٢) أخرجه أبو يعلى رقم (٤٤٤٤)، والحاكم (١٩٨ / ٢)، والبيهقي (٣٥٧ / ٧).

(٣) الجرح والتعديل (١٠ / ٨).

(٤) التلخيص الحبير (٣ / ٤٢٤ - ٤٢٥).

وَمَنْ قَصَدَ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ دُونَ دَفْعِ الْإِكْرَاهِ - وَقَعَ طَلَاقُهُ، كَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى طَلْقِهِ، فَطَلَّقَ أَكْثَرَ. «وَيَقَعُ الطَّلَاقُ» بَائِنًا لَا الْخُلْعَ «فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ» كِبَلًا وَلِيٍّ وَلَوْ لَمْ يَرَهُ^[١] مُطَلَّقٌ، وَلَا يَسْتَحِقُّ عَوَضًا سُئِلَ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ بَدْعِيًّا فِي حَيْضٍ. «وَيَقَعُ الطَّلَاقُ» مِنَ الْغَضَبَانِ مَا لَمْ يُغَمَّ عَلَيْهِ، كَغَيْرِهِ. «وَوَكِيلُهُ» أَيُّ الزَّوْجِ فِي الطَّلَاقِ «كَهُوَ» فَيَصِحُّ تَوَكِيلُ مُكَلَّفٍ وَمُمَيِّزٍ يَعْقِلُهُ «وَيُطَلَّقُ» الْوَكِيلُ «وَاحِدَةً» فَقَطُ «وَيُطَلَّقُ فِي غَيْرِ وَقْتٍ بَدْعِيَّةٍ» مَتَى شَاءَ، إِلَّا أَنْ يُعَيَّنَ لَهُ وَقْتًُا وَعَدَدًا فَلَا يَتَعَدَّاهُمَا، وَلَا يَمْلِكُ تَعْلِيْقًا إِلَّا بِجَعْلِهِ لَهُ. «وَأَمْرَاتُهُ»^[٢] إِذَا قَالَ لَهَا: طَلَّقِي نَفْسِكَ «كَوَكِيلِهِ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا» فَلَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا طَلْقَةً مَتَى شَاءَتْ، وَيَبْطُلُ بِرُجُوعٍ.

[١] أَيُّ: وَلَوْ لَمْ يَرِ صِحَّتُهُ مُطَلَّقًا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ خِلَافًا لِأَبِي الْخَطَّابِ؛ حَيْثُ قَالَ: لَا يَقَعُ إِلَّا أَنْ يَعْتَقَدَ صِحَّتَهُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قُلْتُ: وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي (الْفَتَاوَى) ص ٦١ ج ٤ مَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِهِ لِقَوْلِ أَبِي الْخَطَّابِ، فَقَالَ: وَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِي النِّكَاحِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ إِذَا اعْتَقَدَ صِحَّتَهُ. اه. قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَعْتَقُدُ فَسَادَهُ فَكَيْفَ يَصِحُّ مِنْهُ الطَّلَاقُ فِيهِ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. نَعَمْ زُبَيْدًا نَقُولُ: يَصِحُّ الطَّلَاقُ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَرَى أَنَّهُ نِكَاحٌ صَحِيحٌ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ طَلَاقِ ذَلِكَ الرَّجُلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَأَمْرَاتُهُ كَوَكِيلِهِ .. إلخ» صَرِيحٌ فِي جَوَازِ تَوَكِيلِ الْمَرْأَةِ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا، وَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْخَلَفِ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ تَوَكِيلِ الْمَرْأَةِ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا، وَمِنْهُمْ أَهْلُ الظَّاهِرِ، وَمِنْ هُنَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ: لَوْ عَلَّقَ الْيَمِينُ بِفِعْلِ الزَّوْجَةِ لَمْ تُطَلَّقْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ مَلَكَ الطَّلَاقِ الزَّوْجَ، وَجَعَلَهُ بِيَدِهِ رَحْمَةً مِنْهُ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ بِيَدِ الْمَرْأَةِ. أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ) ص ٢١٦ ج ٣.

فصل

«إِذَا طَلَّقَهَا مَرَّةً» أَي: طَلَّقَهَا وَاحِدَةً «فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْ فِيهِ، وَتَرَكَهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا فَهُوَ سُنَّةٌ» أَي: فَهَذَا الطَّلَاقُ مُوَافِقٌ لِلْسُنَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١] قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: طَاهِرَاتٍ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ.

لَكِنْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ: لَوْ طَلَّقَهَا فِي طَهْرٍ مُتَعَقِّبٍ لِرَجْعَةٍ مِنْ طَلَاقٍ فِي حَيْضٍ فَبِدْعَةٍ «فَتَحْرُمُ^[١] الثَّلَاثُ إِذَنْ» أَي: يَحْرُمُ إِيقَاعُ الثَّلَاثِ - وَلَوْ بِكَلِمَاتٍ - فِي طَهْرٍ لَمْ يُصْبَهَا فِيهِ لَا بَعْدَ رَجْعَةٍ أَوْ عَقْدٍ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَرَ.

فَمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، قَبْلَ الدُّخُولِ كَانَ ذَلِكَ أَوْ بَعْدَهُ.

«وَإِنْ طَلَّقَ مَنْ دَخَلَ بِهَا فِي حَيْضٍ^[٢] أَوْ طَهْرٍ وَطِئَ فِيهِ» وَلَمْ يَسْتَبِنْ حَمْلَهَا، وَكَذَا لَوْ عَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى نَحْوِ أَكْلِهَا مِمَّا يَتَحَقَّقُ وَقُوعُهُ حَالَتَيْهَا «فَبِدْعَةٍ» أَي: فَذَلِكَ الطَّلَاقُ بِدْعَةٌ مُحَرَّمٌ،

[١] وَظَاهِرُهُ: لَا تَحْرُمُ الثَّلَاثَانِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، لَكِنْ تُكْرَهُانِ، وَقِيلَ: هُمَا كَالثَّلَاثِ.

[٢] ظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، حَتَّى وَلَوْ سَأَلَتْهُ طَلَاقًا عَلَى عَوْضٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ، وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهَا إِذَا سَأَلَتْهُ طَلَاقًا عَلَى عَوْضٍ لَمْ يَحْرُمَ.

نَعَمْ إِنْ قُلْنَا: «إِنَّ الطَّلَاقَ عَلَى عَوْضٍ خُلْعٌ» فَإِنَّهُ لَا يَتَوَجَّهُ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّ الْخُلْعَ لَا يَثْبُتُ لَهُ أَحْكَامُ الطَّلَاقِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

و«يَقَعُ»^[١] لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِمَرَاَجَعَتِهَا» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

«وَتُسَنُّ رَجْعَتُهَا»^[٢] إِذَا طُلِّقَتْ زَمَنَ الْبِدْعَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «وَلَا سُنَّةَ وَلَا بِدْعَةَ» فِي زَمَنِ أَوْ عَدَدٍ^[٣] «لِصَغِيرَةٍ، وَآيَسَةٍ، وَغَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا، وَمَنْ بَانَ» أَيُّ: ظَهَرَ «حَمْلُهَا».

فَإِذَا قَالَ لِإِحْدَاهُنَّ: أَنْتِ طَالِقٌ لِلْسُنَّةِ طُلْقَةً، وَلِلْبِدْعَةِ طُلْقَةً - وَقَعَتَا فِي الْحَالِ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ فِي غَيْرِ الْآيَسَةِ إِذَا صَارَتْ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ.

وَإِنْ قَالَهُ لِمَنْ لَهَا سُنَّةٌ وَبِدْعَةٌ، فَوَاحِدَةٌ فِي الْحَالِ وَالْأُخْرَى فِي ضِدِّ حَالِهَا إِذَنْ.

«وَصَرِيحُهُ» أَيُّ: صَرِيحُ الطَّلَاقِ، وَهُوَ مَا وُضِعَ لَهُ «لَفْظُ الطَّلَاقِ»، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُ.....

[١] وَقِيلَ: لَا. اخْتَارَهُ الشَّيْخُ^(١) وَابْنُ الْقَيِّمِ^(٢).

[٢] وَعَنْهُ: تَجِبُ^(٣).

[٣] الصَّحِيحُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ بِدْعَةَ الْعَدَدِ تَثْبُتُ هُؤُلَاءِ كَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ^(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) مجموع الفتاوى (٣٣/ ١٣٠)، وانظر: الإنصاف (٨/ ٤٤٨).

(٢) زاد المعاد (٥/ ٢٢٣).

(٣) انظر: المغني (١٠/ ٣٢٨).

(٤) انظر: المغني (١٠/ ٣٤٠)، والإنصاف (٨/ ٤٥٥).

كَ «طَلَّقْتُكَ»^[١]، وَطَالِقٌ، وَمُطَلَّقَةٌ اسْمٌ مَفْعُولٍ «غَيْرَ أَمْرٍ» كَاطْلُقِي «و» غَيْرَ «مُضَارِعٍ»^[٢] كَتُطَلِّقِينَ «و» غَيْرَ: «مُطَلَّقَةٌ اسْمٌ فَاعِلٍ» فَلَا يَقَعُ بِهِذِهِ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ طَلَاقٌ.

«فَيَقَعُ» الطَّلَاقُ «بِهِ» أَيُّ: بِالصَّرِيحِ «وَأِنْ لَمْ يَنْوِهِ»^[٣]، جَادُّ أَوْ هَا زِلُّ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ: «ثَلَاثُ جَدُّهِنَّ جَدُّ، وَهَزْلُهُنَّ جَدُّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ.

«فَإِنْ نَوَى بِطَالِقٍ» طَالِقًا «مِنْ وَثَاقٍ» يَفْتَحُ الْوَاوِ أَيُّ: قَيْدٍ «أَوْ» نَوَى طَالِقًا «فِي نِكَاحٍ سَابِقٍ، مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ أَرَادَ» أَنْ يَقُولَ «طَاهِرًا فَنُحْلَطَ» أَيُّ: سَبَقَ لِسَانُهُ.....

[١] وَقِيلَ فِي «طَلَّقْتُكَ وَمُطَلَّقَةٌ»: لَيْسَ مِنَ الصَّرِيحِ؛ لِاحْتِمَالِ الْمَاضِي.

[٢] وَمِثْلُ فِي (الإِقْنَاعِ) بِقَوْلِهِ: «أُطْلَقُكَ»^(١) أَيُّ: لِأَنَّهُ وَعَدُ. وَقَالَ فِي (شَرْحِ الْمُنتَهَى) فِي كِتَابِ الْعِتْقِ: «غَيْرَ أَمْرٍ وَمُضَارِعٍ وَاسْمٍ فَاعِلٍ» كَقَوْلِهِ لِرَفِيقِهِ: حَرَّرَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ، أَوْ: أَحْرَرَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ، أَوْ: هَذَا مُحَرَّرٌ أَوْ مُعْتَقٌ، فَلَا يَعْتَقُ؛ لِأَنَّهُ طَلَبَ وَوَعَدُ أَوْ خَبَرَ عَنْ غَيْرِهِ^(٢) وَنَحْوُهُ فِي (شَرْحِ الإِقْنَاعِ)^(٣) وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ كَ (تُطَلِّقِينَ) بِضَمِّ التَّاءِ، وَفَتْحِ الطَّاءِ، وَكَسْرِ اللَّامِ مُشَدَّدَةً.

[٣] وَعَنْهُ: لَا يَقَعُ إِلَّا بِنِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ^(٤).

(١) الإِقْنَاعُ (٩/٤).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٥٧٨/٢).

(٣) كشف القناع (٥١١/٤).

(٤) انظر: الإنصاف (٤٦٥/٨).

«لَمْ يُقْبَلْ» مِنْهُ ذَلِكَ «حُكْمًا»^(١) لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ، وَيَدِينُ فِيهَا بَيْنَهُ
وَيَيْنَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِنَيْتِهِ.

«وَلَوْ سُئِلَ: أَطَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ - وَقَعَ»^[١] الطَّلَاقُ، وَلَوْ أَرَادَ الْكَذِبَ^[٢]،
أَوْ لَمْ يَنْوِهِ؛ لِأَنَّ «نَعَمْ» صَرِيحٌ فِي الْجَوَابِ، وَالْجَوَابُ الصَّرِيحُ لِلْفُظِّ الصَّرِيحِ صَرِيحٌ^[٣].

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ١٤٩): قَوْلُهُ: «لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ حُكْمًا» هَذَا الْمَشْهُورُ
فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّورِ، وَفِيهَا إِذَا نَوَى بِقَوْلِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ» طَالِقًا مِنْ وَثَاقٍ، أَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ:
طَاهِرٌ، فَسَبَقَ لِسَانُهُ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي حَالِ غَضَبِهِ، وَلَا جَوَابًا لِسُؤَالِهَا الطَّلَاقَ، فَفِيهِ رِوَايَةٌ
أُخْرَى أَنَّهُ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ الْمَذْهَبُ، صَحَّحَهُ فِي (التَّصْحِيحِ)^[٤]
وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ) وَمُتَخَبِ الْأَدَمِيِّ، وَقَدَّمَهُ فِي (الْمُغْنِي) وَ(الْكَافِي) وَ(الشَّرْحِ) إِلَّا فِي
قَوْلِهِ: «أَرَدْتُ أَنَّهَا مُطَلَّقةٌ مِنْ زَوْجٍ كَانَ قَبْلِي» فَكَانَ كَذَلِكَ، فَأُطْلِقَ فِيهَا وَجْهَيْنِ، وَفِيهَا إِذَا
قَالَ: «أَرَدْتُ أَنَّهَا مُطَلَّقةٌ مِنْ زَوْجٍ كَانَ قَبْلِي» وَجْهٌ ثَالِثٌ: أَنَّهُ يُقْبَلُ إِنْ كَانَ وَجِدَ، وَإِلَّا فَلَا،
قُلْتُ: وَهُوَ قَوِيٌّ. اهـ (ح. ش. مُنْتَهَى).

[١] وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى: تَطَلَّقَ حُكْمًا فَقَطْ^(١).

[٢] وَقِيلَ: تَطَلَّقَ حُكْمًا.

[٣] وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ صَرِيحًا^(٢). وَعَلَى هَذَا فَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ
أَوْ كَانَتْ قَرِينَةً وَقَعَ، وَإِلَّا فَلَا.

[٤] وَقَالَ فِي (تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ): إِنَّهُ الصَّحِيحُ^(٣).

(١) الإرشاد (ص: ٢٩٢).

(٢) شرح الزركشي (٢/ ٤٦٧).

(٣) تصحيح الفروع (٩/ ٣٠).

«أَوْ» سُئِلَ الزَّوْجُ «أَلَيْكَ امْرَأَةٌ؟ فَقَالَ: لَا، وَأَرَادَ الْكَذِبَ» أَوْ لَمْ يَنْوِ بِهِ الطَّلَاقَ «فَلَا» تَطْلُقُ؛ لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ، تَفْتَقِرُ إِلَى نِيَّةِ الطَّلَاقِ، وَلَمْ تَوْجَدْ.

وَإِنْ أَخْرَجَ زَوْجَتَهُ مِنْ دَارِهَا، أَوْ لَطَمَهَا، أَوْ أَطْعَمَهَا وَنَحْوَهُ، وَقَالَ: هَذَا طَلَاؤُكَ - طَلَقْتُ، وَكَانَ صَرِيحًا^[١].

وَمَنْ طَلَّقَ وَاحِدَةً مِنْ زَوْجَاتِهِ، ثُمَّ قَالَ عَقِبْهُ لِضَرَّتَيْهَا: أَنْتِ شَرِيكُتُهَا أَوْ مِثْلُهَا - فَصَرِيحٌ فِيهِمَا، وَإِنْ كَتَبَ صَرِيحَ طَلَاقِ امْرَأَتِهِ بِمَا يَبِينُ وَقَعَ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ^[٢]؛ لِأَنَّهَا صَرِيحَةٌ فِيهِ. فَإِنْ قَالَ: لَمْ أُرِدْ إِلَّا تَجْوِيدَ خَطِي، أَوْ غَمَّ أَهْلِي قَبْلَ^[٣]، وَكَذَا لَوْ قَرَأَ مَا كَتَبَهُ، وَقَالَ: لَمْ أَقْصِدْ إِلَّا الْقِرَاءَةَ، وَإِنْ أَتَى بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ مَنْ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ - لَمْ يَقَعْ.

[١] وَعَنْهُ: «كِنَايَةٌ» نَصَرَهُ الْمُؤَفَّقُ^(١) وَالشَّارِحُ^(٢) فَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ سَبَبُ طَلَاؤِكَ يَكُنْ، وَفِي قَبُولِهِ حُكْمًا وَجْهَانِ، الْمَذْهَبُ الْقَبُولُ.

[٢] وَعَنْهُ: لَا يَقَعُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَخَرَّجُ أَنَّهُ لَغْوٌ^(٣) وَفِي (الرَّعَايَةِ): يَتَخَرَّجُ أَنْ لَا يَقَعَ وَإِنْ نَوَاهُ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): قُلْتُ: النَّفْسُ تَمِيلُ إِلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ بِذَلِكَ^(٤). اهـ.

[٣] أَيُّ: ظَاهِرًا أَوْ بَاطِنًا، وَعَنْهُ: لَا يَقْبَلُ ظَاهِرًا^(٥).

(١) المغني (١٠ / ٣٦٠).

(٢) الشرح الكبير (٨ / ٢٨٠).

(٣) الفروع (٩ / ٣٥).

(٤) الإنصاف (٨ / ٤٧٢).

(٥) انظر: المغني (١٠ / ٥٠٤).

فصل

«وَكِنَايَتُهُ»^(١) نَوَعَانِ: ظَاهِرَةٌ وَخَفِيَّةٌ، فَ«الظَّاهِرَةُ» هِيَ الْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لِلْبَيِّنُونَ «نَحْوُ: أَنْتَ خَلِيَّةٌ، وَبَرِيَّةٌ، وَبَائِنٌ، وَبَتَّةٌ، وَبَتْلَةٌ» أَي: مَقْطُوعَةُ الْوَصْلَةِ «وَأَنْتَ حُرَّةٌ، وَأَنْتَ الْحَرْجُ» وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ، وَتَزَوَّجِي مَنْ شِئْتَ، وَحَلَلْتَ لِلْأَزْوَاجِ، وَلَا سَبِيلَ لِي أَوْ لَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ، وَأَعْتَقْتُكَ، وَغَطَّيْتُ شَعْرَكَ، وَتَقَنَّعِي.

«وَ» الْكِنَايَةُ «الْخَفِيَّةُ» مَوْضُوعَةٌ لِلطَّلَاقِ الْوَاحِدَةِ «نَحْوُ: أَخْرَجِي، وَادْهَبِي، وَذُوقِي، وَتَجَرَّعِي، وَاعْتَدِّي» وَلَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا «وَاسْتَبْرِي، وَاعْتَزِلِي، وَلَسْتُ لِي بِأَمْرَةٍ، وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ، وَمَا أَشْبَهَهُ» كَلَّا حَاجَةٌ لِي فِيكَ، وَمَا بَقِيَ شَيْءٌ، وَأَغْنَاكَ اللَّهُ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ طَلَّقَكَ، وَاللَّهُ قَدْ أَرَاكَ مِنْي، وَجَرَى الْقَلَمُ، وَلَفْظُ فِرَاقٍ وَسَرَّاحٍ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ.

[١] قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْكِنَايَةُ كُلُّ لَفْظٍ احْتَمَلَ ظَاهِرُهُ غَيْرَ الطَّلَاقِ^(١) وَلَا تَنْحَصِرُ الْأَلْفَاظُهَا. قَالَ ابْنُ رَسْلَانَ فِي تَعْرِيفِهَا:

وَكُلُّ لَفْظٍ لِفِرَاقٍ احْتَمَلَ فَهُوَ كِنَايَةٌ بِنَيَّْةٍ حَصَلَتْ^(٢)

وَقَوْلُهُمْ هُوَ الصَّوَابُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُتَفَتَّنَ لِفَائِدَةٍ، وَهِيَ أَنَّ مَذْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ تُعْتَبَرُ فِيهَا الْقَرَائِنُ وَالْعُرْفُ، فَرُبَّ صَرِيحٍ عِنْدَ قَوْمٍ يَكُونُ كِنَايَةً عِنْدَ آخَرِينَ وَبِالْعَكْسِ، وَرُبَّ كِنَايَةٍ فِي سِيَاقٍ تَكُونُ صَرِيحًا فِي سِيَاقٍ آخَرَ بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّوَابُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: إعانة الطالبين للدمياطي (٤ / ٨).

(٢) متن الزيد لابن رسلان (ص: ٣٥).

«وَلَا يَقَعُ بِكِنَايَةٍ وَلَوْ» كَانَتْ «ظَاهِرَةً طَلَاً إِلَّا بَيِّنَةً مُقَارِنَةً لِلْفُظْ» لِأَنَّهُ مُوضِعٌ لِمَا يُشَابِهُهُ وَيُجَانِسُهُ، فَيَتَعَيَّنُ لِدَلِيلِكَ؛ لِإِرَادَتِهِ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يُنَوِّ لَمْ يَقَعْ. «إِلَّا حَالُ خُصُومَةٍ، أَوْ» حَالُ «غَضَبٍ، أَوْ» حَالُ «جَوَابِ سُؤَالِهَا» فَيَقَعُ الطَّلَا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ بِالْكِنَايَةِ، وَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ؛ لِلْقَرِينَةِ^[١]. «فَلَوْ لَمْ يُرِدْهُ» فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ «أَوْ أَرَادَ غَيْرَهُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ - لَمْ يَقْبَلْ» مِنْهُ «حُكْمًا»^[٢] لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ دَلَالَةِ الْحَالِ، وَيَلِدِينَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى.

«وَيَقَعُ مَعَ النِّيَّةِ بِ» الْكِنَايَةِ «الظَّاهِرَةِ ثَلَاثٌ، وَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً»^[٣] لِقَوْلِ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. «و» يَقَعُ «بِالْحَفِيَّةِ مَا نَوَاهُ» مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ أَكْثَرَ، فَإِنْ نَوَى الطَّلَا فَقَطْ فَوَاحِدَةً. وَقَوْلُ: أَنَا طَالِقٌ^[٤]، أَوْ بَائِنٌ، أَوْ: كُلِّي، أَوْ أَشْرَبِي، أَوْ أَقْعُدِي، أَوْ: بَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَنَحْوُهُ - لَعَوٌّ، وَلَوْ نَوَاهُ طَلَاً.

[١] وَعَنْهُ: لَا إِلَّا بَيِّنَةً^(١).

[٢] وَعَنْهُ: يُقْبَلُ^(٢)، وَيَنْبَغِي أَنْ يُرْجَعَ إِلَى حَالِ الزَّوْجِ، فَيُقْبَلُ الْمَعْرُوفُ بِالصَّدَقِ.

[٣] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ^(٣).

[٤] وَكَذَلِكَ لَوْ زَادَ «مِنْكَ» بِأَنْ قَالَ: أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ. وَقَالَ فِي (الْمُقْنِعِ): فِيمَا إِذَا زَادَ

«مِنْكَ»: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ^(٤).

(١) انظر: المغني (١٠/٣٦١).

(٢) انظر: الإنصاف (٨/٤٨٢).

(٣) الإنصاف (٨/٤٨٣).

(٤) المقنع (٣/١٥٠).

فصل

«وَإِنْ قَالَ» لِرَوْجَتِهِ «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ أَوْ كَظَهَرِ أُمِّي - فَهُوَ ظَهَارٌ، وَلَوْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ» لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي تَحْرِيمِهَا «وَكَذَلِكَ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ» أَوْ: الْحِلُّ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَإِنْ قَالَهُ لِحَرَمَةٍ بِحَيْضٍ أَوْ نَحْوِهِ وَنَوَى أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ بِهِ فَلَعَوُ.
«وَإِنْ قَالَ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَعْنِي بِهِ^(١) الطَّلَاق - طَلَقْتُ ثَلَاثًا»^[٢].....

[١] أَيْ بِقَوْلِهِ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ» وَمِثْلُهُ إِذَا قَالَ: «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ» أَعْنِي بِهِ الطَّلَاقَ أَوْ طَلَاقًا، كَمَا فِي (شرح المُنْتَهَى)^(١) وَعِبَارَةُ (الإِقْنَاعِ)^(٢) مُوَهَّمَةٌ كَعِبَارَةِ الْمُتَنِ بِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ خَاصٌّ فِي قَوْلِهِ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ». وَعَلَى الْمَذْهَبِ تَكُونُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ ثَلَاثَةً أَفْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي» فَهَذَا ظَهَارٌ بِكُلِّ حَالٍ، سَوَاءٌ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ أَوْ الظَّهَارَ أَوْ الْيَمِينَ، وَسَوَاءٌ وَصَلَهُ بِقَوْلِهِ: «أَعْنِي بِهِ طَلَاقًا» أَمْ لَا.
الثَّانِي: قَوْلُهُ: «أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ». أَوْ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ» فَهُوَ ظَهَارٌ وَلَوْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ وَالْيَمِينَ، إِلَّا أَنْ يَصِلَهُ بِقَوْلِهِ: «أَعْنِي بِهِ طَلَاقًا» فَيَكُونُ طَلَاقًا.
الثَّلَاثُ: قَوْلُهُ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَالْمَيْتَةِ وَنَحْوِهَا» فَيَقَعُ مَا نَوَاهُ مِنْ طَلَاقٍ وَظَهَارٍ وَيَمِينَ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَظَهَارٌ.

[٢] وَعَنْهُ: وَاحِدَةٌ إِنْ لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ^(٣).

(١) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٨٩).

(٢) الإقناع (٤/ ١٢).

(٣) انظر: المغني (١٠/ ٣٩٨).

لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلِاسْتِغْرَاقِ؛ لِعَدَمِ مَعْهُودٍ يُحْمَلُ عَلَيْهِ «وَإِنْ قَالَ: أَعْنِي بِهِ طَلَاً - فَوَاحِدَةً» لِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ.

«وَإِنْ قَالَ: زَوْجَتُهُ «كَالْمَيْتَةِ، وَالْدَّمُ، وَالْحَنْزِيرُ - وَقَعَ مَا نَوَاهُ مِنْ طَلَاٍ وَظَهَارٍ وَيَمِينٍ» بِأَنْ يُرِيدَ تَرَكَ وَطْئَهَا، لَا تَحْرِيمَهَا وَلَا طَلَاقَهَا، فَتَكُونُ يَمِينًا، فِيهَا الْكَفَّارَةُ بِالْحِنْثِ «وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا» مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ «فَظَهَارٌ»^[١] لِأَنَّ مَعْنَاهُ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ، كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ.

«وَإِنْ قَالَ: حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ وَكَذَبَ» لِكَوْنِهِ لَمْ يَكُنْ حَلَفَ بِهِ «لَزِمَهُ» الطَّلَاقُ «حُكْمًا»^[٢] مُوَآخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ، وَيَدِينُ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

«وَإِنْ قَالَ» لِرِزْوَجَتِهِ: «أَمْرُكَ بِيَدِكَ مَلَكَتُ ثَلَاثًا»^[٣]، وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً» لِأَنَّهُ كِنَايَةٌ ظَاهِرَةٌ. وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

«وَيَتَرَاخَى» فَلَهَا أَنْ تُطَلَّقَ نَفْسُهَا مَتَى شَاءَتْ^[٤] مَا لَمْ يُحَدِّدْ لَهَا حَدًّا، أَوْ «مَا لَمْ يَطَأْ، أَوْ يُطَلَّقْ، أَوْ يَفْسَخْ» مَا جَعَلَهُ لَهَا، أَوْ تَرُدَّ هِيَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ الْوَكَالَهَ.

[١] وَقِيلَ: يَمِينٌ.

[٢] وَعَنْهُ: لَا يَلْزِمُهُ^(١).

[٣] وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ. وَعَنْهُ: لَا تَمْلِكُ إِلَّا وَاحِدَةً مَا لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ^(٢).

[٤] وَخَرَجَ أَبُو الْخَطَّابِ تَقْيِيدُهُ بِالْمَجْلِسِ^(٣).

(١) انظر: الشرح الكبير (٣٠٦ / ٨)، والإنصاف (٤٩١ / ٨).

(٢) انظر: الإنصاف (٤٩٢ / ٨).

(٣) انظر: الشرح الكبير (٣١٢ / ٨).

«وَيَخْتَصُّ» قَوْلُهُ لَهَا «اخْتَارِي نَفْسَكَ بِوَاحِدَةٍ، وَبِالْمَجْلِسِ الْمُتَّصِلِ^[١] مَا لَمْ يَزِدْهَا فِيهِمَا» بِأَنْ يَقُولَ لَهَا: اخْتَارِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ، أَوْ: أَيَّ عَدَدٍ شِئْتَ، فَيَكُونُ عَلَى مَا قَالَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ، وَقَدْ وَكَّلَهَا فِيهِ، وَوَكَّلَ كُلَّ إِنْسَانٍ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَاخْتَرَزَ بِالْمُتَّصِلِ عَمَّا لَوْ تَشَاغَلَا بِقَاطِعٍ قَبْلَ اخْتِيَارِهَا - فَيَبْطُلُ بِهِ.

وَصِفَةُ اخْتِيَارِهَا: اخْتَرْتُ نَفْسِي، أَوْ أَبَوِي، أَوْ الْأَزْوَاجَ.

فَإِنْ قَالَتْ: اخْتَرْتُ زَوْجِي، أَوْ اخْتَرْتُ فَقَطْ - لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ «فَإِنْ رَدَّتِ» الزَّوْجَةَ «أَوْ وَطِئَتْ» هَا «أَوْ طَلَّقَتْ» هَا «أَوْ فَسَخَ» خِيَارَهَا قَبْلَهُ «بَطَلَ خِيَارُهَا» كَسَائِرِ الْوَكَالَاتِ.

وَمَنْ طَلَّقَ فِي قَلْبِهِ لَمْ يَقَعْ، وَإِنْ تَلَفَّظَ بِهِ أَوْ حَرَّكَ^[٢] لِسَانَهُ وَقَعَ، وَمُمِيزٌ وَمُمِيزَةٌ يَعْقِلَانِهِ كَبَالِغَيْنِ فِيمَا تَقَدَّمَ.

[١] وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ الْإِتِّصَالُ.

[٢] الصَّوَابُ عَدَمُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ إِذَا حَرَّكَ بِهِ لِسَانَهُ مَا لَمْ يُبَيِّنِ الْحُرُوفَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ

لَا فِظٍ بِهِ.



بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ

وَهُوَ مُعْتَبَرٌ بِالرِّجَالِ، رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَزَيْدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ فَ«يَمْلِكُ مَنْ كُلُّهُ حُرٌّ، أَوْ بَعْضُهُ» حُرٌّ «ثَلَاثًا، وَ» يَمْلِكُ «الْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ^[١]، حُرَّةٌ كَانَتْ زَوْجَتَاهُمَا أَوْ أَمَةً» لِأَنَّ الطَّلَاقَ خَالِصٌ حَقُّ الزَّوْجِ، فَاعْتَبِرَ بِهِ.

«فَإِذَا قَالَ حُرٌّ: «أَنْتِ الطَّلَاقُ^[٢]، أَوْ» أَنْتِ «طَالِقٌ، أَوْ» قَالَ: «عَلَيَّ» الطَّلَاقُ «أَوْ» قَالَ: «يَلْزُمُنِي»^[٣] الطَّلَاقُ - «وَقَعَ ثَلَاثًا بِنَيْتِهَا» لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ «وَالَا» يَنْوِي بِذَلِكَ ثَلَاثًا «فَوَاحِدَةً» عَمَلًا بِالْعُرْفِ^[٤].

[١] فَإِنْ طَلَّقَ اثْنَتَيْنِ ثُمَّ عَتَقَ فَاَلْمَذْهَبُ: يَمْلِكُ الثَّالِثَةَ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
[٢] وَعَنْهُ: يَقَعُ فِي: «أَنْتِ الطَّلَاقُ» ثَلَاثُ^(١) حَمَلًا لَهَا عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ، وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي: «أَعْنِي بِهِ الطَّلَاقُ».

[٣] وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: «الطَّلَاقُ يَلْزُمُنِي» لَا تَطْلُقُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ التَّزَامًا بِالطَّلَاقِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى يُطْلَقَ، وَإِنْ كَانَ التَّزَامًا بِوُقُوعِهِ لَمْ يَقَعْ حَتَّى يُوجَدَ سَبَبُهُ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الصَّيْغَةُ فِي الْعُرْفِ إِنْشَاءً لِلطَّلَاقِ، فَيَتَّبِعُ الْعُرْفُ فِي ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤] وَإِنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ بَائِنًا، أَوْ الْبَتَّةَ، أَوْ بِلا رَجْعَةٍ» فَاَلْمَذْهَبُ تَقَعُ الثَّلَاثُ. وَعَنْهُ: وَاحِدَةٌ بَائِنَةً. وَعَنْهُ: مَا نَوَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.....

وَكَذَا قَوْلُهُ: الطَّلَاقُ لَازِمٌ لِي أَوْ عَلَيَّ، فَهُوَ صَرِيحٌ، مُنْجَزًا وَمُعَلَّقًا وَمَحْلُوفًا بِهِ.

وَإِذَا قَالَ مَنْ مَعَهُ عَدَدٌ وَقَعَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ طَلَقَةً، مَا لَمْ تَكُنْ نِيَّةً أَوْ سَبَبٌ يُخَصِّصُهُ بِإِحْدَاهُنَّ.

وَإِنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ» وَنَوَى ثَلَاثًا وَقَعَتْ، بِخِلَافِ: «أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً» فَلَا يَقَعُ بِهِ ثَلَاثًا، وَإِنْ نَوَاهَا.

«وَيَقَعُ بِلَفْظٍ» أَنْتِ طَالِقٌ «كُلُّ الطَّلَاقِ، أَوْ أَكْثَرُهُ، أَوْ عَدَدَ الْحَصَى أَوْ الرِّيحِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ - ثَلَاثٌ، وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً» لِأَنَّهَا لَا يَحْتَمِلُهَا لَفْظُهُ، كَقَوْلِهِ: يَا مِثَّةَ طَالِقٍ.

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَغْلَظَ الطَّلَاقِ، أَوْ أَطْوَلَهُ، أَوْ أَعْرَضَهُ، أَوْ مِلَّ الدُّنْيَا، أَوْ عِظَمَ الْجَبَلِ - فَطَلَقَةً، إِنْ لَمْ يَنْوِ أَكْثَرَ.

«وَإِنْ طَلَّقَ» مِنْ زَوْجَتِهِ «عُضْوًا» كَيْدًا، أَوْ إِصْبَعٍ «أَوْ» طَلَّقَ مِنْهَا «جُزْءًا مُشَاعًا» كَنِصْفٍ وَسُدُسٍ «أَوْ» جُزْءًا «مُعَيَّنًا» كَنِصْفِهَا الْفَوْقَانِيَّ «أَوْ» جُزْءًا «مُبْهَمًا» بِأَنْ قَالَ لَهَا: جُزْؤُكِ طَالِقٌ «أَوْ قَالَ» لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ «نِصْفَ طَلَقَةٍ، أَوْ جُزْءًا مِنْ طَلَقَةٍ - طَلَقْتُ» لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَبَعُّضُ.

قُلْتُ: ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَنَّ وَصْفَهَا بِالْبَيِّنُونَةِ لَاغٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَذَكَرَ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ، وَأَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْقِيَاسُ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّهَا وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ، ذَكَرَهُ ص ١٠٣-١٠٤ ج ٤ (زَادُ الْمَعَادِ).

«وَعَكْسُهُ: الرُّوحُ»^(١)، وَالسِّنُّ، وَالشَّعْرُ، وَالظُّفْرُ، وَنَحْوُهُ» فَإِذَا قَالَ لَهَا: «رُوحُكَ أَوْ سِنَّكَ، أَوْ شَعْرُكَ، أَوْ ظُفْرُكَ أَوْ سَمْعُكَ، أَوْ بَصْرُكَ، أَوْ رِيقُكَ» طَالِقٌ - لَمْ تَطْلُقْ، وَعِتَّقَ فِي ذَلِكَ كَطَّلَاقٍ.

«وَإِذَا قَالَ لِـ» زَوْجَةٍ «مَدْخُولٍ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، وَكَرَّرَهُ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا «وَقَعَ الْعَدْدُ» أَيُّ: وَقَعَ الطَّلَاقُ بَعْدَ التَّكْرَارِ، فَإِنْ كَرَّرَهُ مَرَّتَيْنِ وَقَعَ اثْنَتَانِ، وَإِنْ كَرَّرَهُ ثَلَاثًا وَقَعَ ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ.

«إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ» بِتَكَرَّارِهِ «تَأْكِيدًا يَصِحُّ» بِأَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا «أَوْ» يَنْوِيَ «إِفْهَامًا» فَيَقَعُ وَاحِدَةً؛ لِإِنْصِرَافِ مَا زَادَ عَلَيْهَا عَنِ الْوُقُوعِ، بِنِيَّةِ التَّأْكِيدِ الْمُتَّصِلِ، فَإِنْ انفَصَلَ التَّأْكِيدُ وَقَعَ أَيْضًا؛ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ.

«وَإِنْ كَرَّرَهُ بِلِ» بِأَنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، بَلْ طَالِقٌ «أَوْ بِشَمِّ» بِأَنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ طَالِقٌ «أَوْ بِالْفَاءِ» بِأَنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ، فَطَالِقٌ «أَوْ قَالَ» طَالِقٌ طَلَقَةً «بَعْدَهَا» طَلَقَةً «أَوْ» طَلَقَةً «قَبْلَهَا» طَلَقَةً «أَوْ» طَلَقَةً «مَعَهَا» طَلَقَةً - وَقَعَ اثْنَتَانِ فِي مَدْخُولٍ بِهَا؛ لِأَنَّ لِلرَّجْعِيَّةِ حُكْمَ الزَّوْجَاتِ فِي لُحُوقِ الطَّلَاقِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/١٥٦): قَوْلُهُ: «وَعَكْسُهُ الرُّوحُ» هَذَا وَجْهٌ^(١) وَالْمَذْهَبُ كَمَا فِي (الْإِنْصَافِ): تَطْلُقُ بِتَطْلِيلِ الرُّوحِ. اهـ (خَطُّهُ).

[١] وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَصَاحِبِ (الْإِقْنَاعِ)^(١) وَ(الْمُنْتَهَى)^(٢).

(١) الإقناع (٤/١٨).

(٢) منتهى الإرادات (٤/٢٥٩).

«وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا بَانَتْ بِالْأُولَى، وَلَمْ يَلْزِمَهُ مَا بَعْدَهَا» لِأَنَّ الْبَائِنَ لَا يَلْحَقُهَا طَلَاقٌ، بِخِلَافٍ: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةً مَعَهَا طَلَقَةٌ، أَوْ فَوْقَ طَلَقَةٍ، أَوْ تَحْتَ طَلَقَةٍ، أَوْ فَوْقَهَا، أَوْ تَحْتَهَا طَلَقَةٌ - فِثْنَتَانِ، وَلَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا.

«وَالْمُعَلَّقُ» مِنَ الطَّلَاقِ «كَالْمُنْجَزِ فِي هَذَا» الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، فَإِنْ قَالَ: إِنْ قُمتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَطَالِقٌ، وَطَالِقٌ، فَقَامَتْ - وَقَعَ الثَّلَاثُ، وَلَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا. وَإِنْ قُمتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَطَالِقٌ، أَوْ: ثُمَّ طَالِقٌ، وَقَامَتْ - وَقَعَ ثِنْتَانِ فِي مَدْخُولٍ بِهَا، وَتَبَيَّنُ غَيْرُهَا بِالْأُولَى.



فصل في الاستثناء في الطلاق

«وَيَصِحُّ مِنْهُ» أَي: مِنَ الزَّوْجِ «اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ فَأَقْلَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ وَ»
عَدَدِ «المُطَلَّقاتِ» فَلَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ، وَلَا أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ «فَإِذَا قَالَ: أَنْتِ
طَالِقٌ طَلَقْتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً وَقَعَتْ وَاحِدَةٌ» لِأَنَّهُ كَلَامٌ مُتَّصِلٌ، أَبَانَ بِهِ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى غَيْرُ
مُرَادٍ بِالْأَوَّلِ.

قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾
[الزخرف: ٢٦ - ٢٧] يُرِيدُ بِهِ الْبَرَاءَةَ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

«وَأِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً فَطَلَقَتَانِ لِمَا سَبَقَ.

وَأِنْ قَالَ: إِلَّا طَلَقْتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اسْتَثْنَى ثِنْتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً مِنْ
ثَلَاثٍ، فَيَقَعُ ثِنْتَانِ.

وَأِنْ قَالَ: ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا، أَوْ: إِلَّا ثِنْتَيْنِ - وَقَعَ الثَّلَاثُ.

«وَأِنْ اسْتَثْنَى بِقَلْبِهِ مِنْ عَدَدِ الْمُطَلَّقاتِ» بِأَنْ قَالَ: نِسَاؤُهُ طَوَالِقُ، وَنَوَى
إِلَّا فَلَانَةً «صَحَّ» الْإِسْتِثْنَاءُ فَلَا تَطْلُقُ^{١١}؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «نِسَائِي طَوَالِقُ» عَامٌّ، يَجُوزُ
التَّعْبِيرُ بِهِ عَنْ بَعْضِ مَا وُضِعَ لَهُ؛ لِأَنَّ اسْتِعْمَالَ اللَّفْظِ الْعَامِّ فِي الْمَخْصُوصِ سَائِعٌ فِي
الْكَلَامِ.

[١] مَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْتِثْنَاءُ لِمَنْ سَأَلَتْهُ طَلَاقَهَا، فَلَا يَقْبَلُ حُكْمًا، وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ

«دُونَ عَدَدِ الطَّلَاقِ» فَإِذَا قَالَ: هِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَنَوَى إِلَّا وَاحِدَةً - وَقَعَتِ الثَّلَاثُ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ نَصٌّ فِيْمَا يَتَنَاوَلُهُ فَلَا يَرْتَفِعُ بِالنِّيَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ أَقْوَى مِنَ النِّيَّةِ. وَكَذَا لَوْ قَالَ: نِسَائِي الْأَرْبَعُ طَوَالِقُ، وَاسْتَنْتَى وَاحِدَةً بِقَلْبِهِ - فَتَطْلُقُ الْأَرْبَعُ. وَإِنْ قَالَ: لِرَوْجَاتِي: «أَرْبَعُكُنَّ إِلَّا فَلَانَةَ طَوَالِقُ - صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ» فَلَا تَطْلُقُ الْمُسْتِثْنَاءُ لِخُرُوجِهَا مِنْهُنَّ بِالْإِسْتِثْنَاءِ.

«وَلَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ لَمْ يَتَّصِلْ عَادَةً» لِأَنَّ غَيْرَ الْمُتَّصِلِ يَقْتَضِي رَفْعَ مَا وَقَعَ بِالْأَوَّلِ، وَالطَّلَاقُ إِذَا وَقَعَ لَا يُمَكِّنُ رَفْعَهُ بِخِلَافِ الْمُتَّصِلِ، فَإِنَّ الْإِتِّصَالَ يَجْعَلُ اللَّفْظَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ قَبْلَ تَمَامِهَا، وَيَكْفِي اتِّصَالُهُ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا، كَانْقِطَاعِهِ بِتَنْفُسٍ أَوْ سُعَالٍ وَنَحْوِهِ.

«فَلَوْ انفَصَلَ» الْإِسْتِثْنَاءُ «وَأُمَكِّنَ الْكَلَامُ دُونَهُ - بَطُلَ» ^(١) الْإِسْتِثْنَاءُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ^[١].

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ١٥٩): قَوْلُهُ: «وَأُمَكِّنَ الْكَلَامُ... إلخ» ^[٢] أَيِ: اِحْتَمَلَ صِدْقَهُ، أَوْ اِحْتَمَلَ وُجُودَهُ مِنْهُ، أَوْ مِنَ الزَّوْجِ الَّذِي قَبْلَهُ. وَقِيلَ: مَحَلُّ هَذَا إِذَا وَجِدَ، اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ. اهـ (حَظُّهُ).

[١] وَقِيلَ: يَصِحُّ الْإِسْتِثْنَاءُ وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ إِلَّا بَعْدُ، وَهُوَ الصَّوَابُ مَا دَامَ الْكَلَامُ وَاحِدًا أَوْ لَمْ يَطُلِ الْفَصْلُ.

[٢] هَذِهِ الْحَاشِيَةُ لَا تَسْتَقِيمُ هُنَا، وَإِنَّمَا هِيَ عَلَى قَوْلِهِ: «وَإِنْ أَرَادَ بِطَّلَاقٍ سَبَقَ مِنْهُ أَوْ مِنْ زَيْدٍ وَأُمَكِّنَ» فَلْيُعْلَمَ.

«وَشَرْطُهُ» أَي: شَرْطُ صِحَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ «النِّيَّةُ» أَي: نِيَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ «قَبْلَ كَمَالِ مَا اسْتُثْنِيَ مِنْهُ» فَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا غَيْرَ نَاوٍ لِلْإِسْتِثْنَاءِ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ فَقَالَ: إِلَّا وَاحِدَةً - لَمْ يَنْفَعُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَوَقَعَتِ الثَّلَاثُ، وَكَذَا شَرْطُ مُتَأَخِّرِ وَنَحْوُهُ؛ لِأَنَّهَا صَوَارِفُ اللَّفْظِ عَنِ مُقْتَضَاهُ، فَوَجَبَ مُقَارَنَتُهَا لَفْظًا وَنِيَّةً.



بَابُ حُكْمِ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ

«فِي» الزَّمَنِ «الْمَاضِي وَ» وَقُوعِهِ فِي الزَّمَنِ «الْمُسْتَقْبَلِ».

«إِذَا قَالَ» لِرَوْجَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ، أَوْ» قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ «قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكَ، وَلَمْ يَنْوَ وَقُوعَهُ فِي الْحَالِ^[١] - لَمْ يَقَعْ» الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ رَفَعُ لِلِاسْتِيْحَاةِ، وَلَا يُمَكِّنُ رَفْعُهَا فِي الْمَاضِي.

وَأِنْ أَرَادَ وَقُوعَهُ الْآنَ وَقَعَ فِي الْحَالِ^[٢]؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَغْلَظُ فِي حَقِّهِ.

«وَإِنْ أَرَادَ» أَنَّهَا طَالِقٌ «بِطَّلَاقٍ سَبَقَ مِنْهُ، أَوْ» بِطَّلَاقٍ سَبَقَ «مِنْ زَيْدٍ، وَأَمَكَنَ» بِأَنْ كَانَ صَدَرَ مِنْهُ طَّلَاقٌ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ كَانَ طَلَّاقُهَا صَدَرَ مِنْ زَيْدٍ قَبْلَ ذَلِكَ «قَبْلَ» مِنْهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُ، فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طَّلَاقٌ مَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً، كَغَضَبٍ أَوْ سُؤَالٍ طَّلَاقٍ.

«فَإِنْ مَاتَ» مَنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ، أَوْ: قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكَ «أَوْ جُنَّ أَوْ خَرَسَ قَبْلَ بَيَانِ مُرَادِهِ - لَمْ تَطْلُقْ» عَمَلًا بِالْمُتَبَادِرِ مِنَ اللَّفْظِ.

[١] أَي: وَلَا قَرِينَةً عَلَى وَقُوعِهِ فِي الْحَالِ، كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا.

[٢] وَعَنْهُ: لَا يَقَعُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ زَوْجَتَهُ بِالْأَمْسِ^(١).

«وَإِنْ قَالَ» لِرَوْجَتِهِ: أَنْتِ «طَالِقٌ ثَلَاثًا قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ» لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا بِالتَّعْلِيقِ^(١)، وَلَمْ يَجْزِ وَطُؤُهَا، مِنْ حِينَ عَقِدَ الصِّفَةِ إِلَى مَوْتِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَهْرٍ يَأْتِي يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَهْرٌ وَقُوعِ الطَّلَاقِ، جَزَمَ بِهِ بَعْضُ الْأَصْحَابِ.

«فَ» إِنْ «قَدِمَ» زَيْدٌ «قَبْلَ مُضِيِّهِ» أَي: مُضِيَ شَهْرٌ أَوْ مَعَهُ «لَمْ تَطْلُقِي» كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ.

«وَ» إِنْ قَدِمَ «بَعْدَ شَهْرٍ وَجُزْءٍ تَطْلُقِي فِيهِ» أَي: يَتَسَعُ لِقُوعِ الطَّلَاقِ فِيهِ «يَقَعُ» أَي: تَبَيَّنَ وَقُوعُهُ؛ لِقُجُودِ الصِّفَةِ، فَإِنْ كَانَ وَطِئَ فِيهِ فَهُوَ مُحْرَّمٌ، وَلَهَا الْمَهْرُ.

«فَإِنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ بِيَوْمٍ» مَثَلًا «وَقَدِمَ» زَيْدٌ «بَعْدَ شَهْرٍ وَيَوْمَيْنِ» مَثَلًا «صَحَّ الْخُلْعُ» لِأَنَّهَا كَانَتْ زَوْجَةً حِينَهُ «وَبَطَلَ الطَّلَاقُ» الْمُعَلَّقُ؛ لِأَنَّهَا وَقَتْ وَقُوعَهُ بَائِنٌ، فَلَا يُلْحَقُهَا.

«وَعَكْسُهَا» أَي: يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَيَبْطُلُ الْخُلْعُ، وَتَرْجِعُ بِعَوَضِهِ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ١٦٠): قَوْلُهُ: «لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا بِالتَّعْلِيقِ» قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): فَيُعَايَا بِهَا، فَيُقَالُ: امْرَأَةٌ مُطَلَّقَةٌ بَائِنًا وَلَيْسَتْ حَامِلًا^(١) وَنَجِبُ لَهَا النَّفَقَةُ (م.خ).

[١] هَذِهِ الْمَعَايَا غَيْرُ مُسْتَقِيمَةٍ؛ فَإِنَّا لَا نَحَقِّقُ بَيْنُونَتَهَا حَتَّى يَقْدَمَ زَيْدٌ بَعْدَ شَهْرٍ وَجُزْءٍ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ سُقُوطِ النَّفَقَةِ، لَكِنْ لَوْ تَبَيَّنَ فِيهَا بَعْدُ أَنَّهَا بَائِنَتْ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِالنَّفَقَةِ، كَمَا لَوْ أَنْفَقَتْ مِنْ مَالِهِ فَتَبَيَّنَ مَوْتُهُ، فَإِنَّ الْوَارِثَ يَرْجِعُ عَلَيْهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إِذَا قَدِمَ زَيْدٌ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ «بَعْدَ شَهْرٍ وَسَاعَةٍ» مِنَ التَّعْلِيْقِ، إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا؛
لِأَنَّ الْخُلْعَ لَمْ يُصَادِفْ عِصْمَةً.

«وَإِنْ قَالَ» لِرِزْوَجَتِهِ: هِيَ «طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي» أَوْ مَوْتِكَ، أَوْ مَوْتِ زَيْدٍ «طَلَقْتُ
فِي الْحَالِ» لِأَنَّ مَا قَبْلَ مَوْتِهِ مِنْ حِينَ عَقْدِ الصِّفَةِ.

وَإِنْ قَالَ: قُبِيلَ مَوْتِي - مُصَغَّرًا - وَقَعَ فِي الْجُزْءِ الَّذِي يَلِيهِ الْمَوْتُ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ
دَلٌّ عَلَى التَّقْرِيبِ «وَعَكْسُهُ» إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ «مَعَهُ» أَيُّ: مَعَ مَوْتِي «أَوْ بَعْدَهُ»
فَلَا يَقَعُ؛ لِأَنَّ الْبَيْنُونَةَ حَصَلَتْ بِالْمَوْتِ، فَلَمْ يَبْقَ نِكَاحٌ يُزِيلُهُ الطَّلَاقُ، وَإِنْ قَالَ: يَوْمَ
مَوْتِي طَلَقْتُ أَوَّلَهُ.



فصل

«و» إِنْ قَالَ «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طُرْتُ، أَوْ صَعَدْتَ السَّمَاءَ، أَوْ قَلَبْتَ الْحَجَرَ ذَهَبًا، وَنَحَوُهُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ» لِذَاتِهِ أَوْ عَادَةً، كَإِنْ رَدَدْتَ أَمْسٍ، أَوْ جَمَعْتَ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ، أَوْ شَاءَ الْمَيِّتُ أَوْ الْبَهِيمَةُ «لَمْ تَطْلُقِي» لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِصِفَةٍ لَمْ تُوجَدْ.

«وَتَطْلُقِي فِي عَكْسِهِ فَوْرًا» لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى عَدَمِ فِعْلِ الْمُسْتَحِيلِ، وَعَدَمُهُ مَعْلُومٌ «وَهُوَ» أَيُّ: عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ عَلَى «النَّفْيِ فِي الْمُسْتَحِيلِ، مِثْلُ: أَنْتِ طَالِقٌ «لَأَقْتُلَنَّ الْمَيِّتَ»^[١] أَوْ لَأَصْعِدَنَّ السَّمَاءَ، وَنَحَوُهُمَا «كَلَّا شَرَبَنَّ مَاءَ الْكُوزِ، وَلَا مَاءَ بِهِ، أَوْ لَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، أَوْ لَا طِيرَنَّ - فَيَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَعَتَّقَ وَظَهَارٌ وَيَمِينٌ بِاللَّهِ كَطَّلَاقٍ فِي ذَلِكَ.

[١] قَوْلُهُ: «مِثْلُ: أَنْتِ طَالِقٌ لَأَقْتُلَنَّ الْمَيِّتَ» اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: «لَأَقْتُلَنَّ الْمَيِّتَ» إِثْبَاتٌ، لَكِنْ لِمَا كَانَ قَوْلُهُ: «أَنْتِ طَالِقٌ» مُسْتَعْمَلًا اسْتِعْمَالَ الْيَمِينِ صَارَ كَقَوْلِهِ: «وَاللَّهِ لَأَقْتُلَنَّ الْمَيِّتَ» يَحْنُثُ فِيهِ فَوْرًا؛ لِاسْتِحَالَةِ قَتْلِ الْمَيِّتِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ يَمِينٌ عَلَى إِيجَادِ مُسْتَحِيلٍ لَا تَعْلِيْقُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَتَى بِاللَّامِ الْوَاقِعَةِ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ، وَأَتَى بِالتَّأَكِيدِ الدَّالَّ عَلَى الْقَسَمِ الْمَحْذُوفِ، فَيَكُونُ الطَّلَاقُ مُحْلُوفًا بِهِ.

أَمَّا التَّعْلِيْقُ الْمَجْرَدُ عَلَى نَفْيِ الْمُسْتَحِيلِ، فَمِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أَقْتُلِ الْمَيِّتَ» فَتَطْلُقِي فِي الْحَالِ؛ لِوُجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ يَقِينًا، وَهُوَ تَحَقُّقُ عَدَمِ قَتْلِ الْمَيِّتِ تَحَقُّقًا لَا يُرْجَى انْتِفَاؤُهُ، فَلَا مَعْنَى لِتَرَاحِي الطَّلَاقِ، قَالَ ذَلِكَ: كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

«وَأَنْتِ طَالِقُ الْيَوْمِ إِذَا جَاءَ غَدٌ» كَلَامٌ «لَغَوٌ» لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ؛ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ شَرْطِهِ؛ لِأَنَّ الْغَدَ لَا يَأْتِي فِي الْيَوْمِ، بَلْ بَعْدَ ذَهَابِهِ.

وَأِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا، عَلَى سَائِرِ الْمَذَاهِبِ - وَقَعَتِ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يُقَلَّ: «ثَلَاثًا» فَوَاحِدَةٌ.

«وَإِذَا قَالَ» لِرُزُوجَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ فِي هَذَا الشَّهْرِ، أَوْ» هَذَا «الْيَوْمِ - طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ» لِأَنَّهُ جَعَلَ الشَّهْرَ أَوْ الْيَوْمَ ظَرْفًا لَهُ، فَإِذَا وَجِدَ مَا يَتَّسِعُ لَهُ وَقَعَ؛ لَوْجُودِ ظَرْفِهِ.

«وَإِنْ قَالَ»: أَنْتِ طَالِقٌ «فِي غَدٍ، أَوْ» يَوْمَ «السَّبْتِ، أَوْ» فِي «رَمَضَانَ - طَلَّقْتَ فِي أَوَّلِهِ» وَهُوَ طُلُوعُ الْفَجْرِ مِنَ الْغَدِ، أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ، وَغُرُوبُ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ شَعْبَانَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

«وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ» أَنَّ الطَّلَاقَ إِنَّمَا يَقَعُ «آخِرَ الْكُلِّ» أَيُّ: آخِرَ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي ذَكَرْتُ «دِينَ، وَقَبْلَ» ذَلِكَ مِنْهُ حُكْمًا؛ لِأَنَّ آخِرَ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ وَوَسَطَهَا مِنْهَا، فَإِرَادَتُهُ لِذَلِكَ لَا تُخَالِفُ ظَاهِرَ لَفْظِهِ، بِخِلَافِ: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا، أَوْ يَوْمَ كَذَا، فَلَا يَدِينُ، وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ أَنَّهُ أَرَادَ آخِرَهُمَا.

«و» إِنْ قَالَ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ» مَثَلًا «طَلَّقْتَ عِنْدَ انْقِضَائِهِ» رُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، فَيَكُونُ تَوْقِيتًا لِإِقْبَاعِهِ، وَيُرَجَّحُ ذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَ لِلطَّلَاقِ غَايَةً، وَلَا غَايَةً لِآخِرِهِ، وَإِنَّمَا الْغَايَةُ لِأَوَّلِهِ «إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ» وَقُوعَهُ «فِي الْحَالِ، فَيَقَعُ» فِي الْحَالِ.

«و» إِنْ قَالَ أَنْتِ «طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ تَطْلُقُ بِ» انْقِضَاءِ «اثنَيْ عَشَرَ شَهْرًا» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ﴾ [التوبة: ٣٦] أَي: شُهُورُ السَّنَةِ، وَتُعْتَبَرُ بِالْأَهْلَةِ، وَيَكْمُلُ مَا حَلَفَ فِي أَثْنَائِهِ بِالْعَدَدِ.

«فَإِنْ عَرَفَهَا» أَيِ السَّنَةِ «بِاللَّامِ» كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِذَا مَضَتْ السَّنَةُ «طَلَقْتَ بِانْسِلَاحِ ذِي الْحِجَّةِ» لِأَنَّ «أَلَ» لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ، وَكَذَا: إِذَا مَضَى شَهْرٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ، تَطْلُقُ بِمُضِيِّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَإِذَا مَضَى الشَّهْرُ فَبِانْسِلَاحِهِ، وَأَنْتِ طَالِقٌ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ تَطْلُقُ بِدُخُولِهِ، وَفِي آخِرِهِ تَطْلُقُ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ.



بَابُ تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ^[١]

أَيُّ تَرْتِيْبِهِ عَلَى شَيْءٍ حَاصِلٍ أَوْ غَيْرِ حَاصِلٍ بِـ (إِنْ) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا
و«لَا يَصِحُّ»^[٢] التَّعْلِيْقُ.....

[١] أَعْلَمَ أَنَّ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ تَعْلِيْقًا مُحْضًا، فَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِوُجُودِ الشَّرْطِ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: «إِذَا
غَرَبَتِ الشَّمْسُ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فَمَتَى غَرَبَتْ طَلَّقَتْ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ يَمِينًا مُحْضًا، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: «إِنْ كَلَّمْتُ فَلَانًا فَرَوْجَتِي طَالِقٌ» فَإِذَا
كَلَّمَهُ لَمْ تَطْلُقْ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُحْتَمِلًا لَهَا، مِثْلَ أَنْ يُعَلِّقَهُ عَلَى فِعْلٍ أَوْ عَلَى فِعْلٍ مَنْ تَمَلَّكَ مَنَعَهُ،
بِأَنْ يَقُولَ لَهَا: إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَفَعَلَتْهُ، فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ التَّعْلِيْقَ - أَيْ أَنَّهَا
مَتَى فَعَلَتْهُ فَلَا رَغْبَةَ لَهُ فِيهَا بَلْ هُوَ مُطَلَّقٌ لَهَا - فَإِنَّهَا تَطْلُقُ، وَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْيَمِينَ وَهُوَ
تَأْكِيدُ مَنَعِهَا عَنِ الْفِعْلِ لَا طَلَاقُهَا إِنْ فَعَلَتْ فَإِنَّهَا لَا تَطْلُقُ بِذَلِكَ، وَيُكْفَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] إِذَا عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِبْطَالَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَذَكَرَ فِي (الْإِنْتِصَارِ)

و(الْوَاضِحِ) رِوَايَةً بِجَوَازِ فُسْخِ الْعِتْقِ الْمُعْلَقِ عَلَى شَرْطٍ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ فِي ذَلِكَ
فِي طَلَاقٍ^(١). وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ: التَّعْلِيْقُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ إِيقَاعُ الْجَزَاءِ إِنْ
كَانَ مُعَاوَضَةً فَهُوَ مُعَاوَضَةٌ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لَازِمَةً فَلَا زِمَ، وَإِلَّا فَلَا يُلْزَمُ الْخُلْعُ قَبْلَ الْقَبُولِ

«إِلَّا مِنْ زَوْجٍ» يَعْقِلُ الطَّلَاقَ، فَلَوْ قَالَ ^[١]: «إِنْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، أَوْ فُلَانَةً فَهِيَ طَالِقٌ - لَمْ يَقَعْ بِتَزَوُّجِهَا؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، مَرْفُوعًا: «لَا تَذَرُ لَابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ ^[٢] فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَاقَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنَهُ.

وَلَا الْكِتَابَةَ. وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: «التَّعْلِيقُ لَا زِمٌ» دَعْوَى مُجَرَّدَةٌ. اهـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. نَقَلَهُ عَنْهُ فِي (الْفُرُوعِ) ^(١) أَثْنَاءَ بَابِ الْخُلْعِ، وَكَذَلِكَ حَاشِيَةُ الْمُقْنِعِ هُنَاكَ ^(٢) وَفِي بَابِ التَّعْلِيقِ بِالشُّرُوطِ ^(٣) فَلْتَرَجَعَ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمٍ. وَانْظُرْ ص ٣٣٣ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

[١] قَوْلُهُ: «فَلَوْ قَالَ... إِنْ» ذَكَرَ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ) ص ٢٥٨ ج ٣ فِي الْحِيلَةِ عَلَى تَصْحِيحِ شَرْطِ الزَّوْجَةِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا إِذَا خَافَتْ أَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى مَنْ لَا يَصَحُّ ذَلِكَ، ذَكَرَ فِي الْحِيلَةِ أَنْ تَلْزِمَهُ عِنْدَ الْعَقْدِ أَنْ يَقُولَ: «إِنْ تَزَوَّجْتُ عَلَيْكَ امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ» وَهَذَا الشَّرْطُ يَصَحُّ. وَإِنْ قُلْنَا: «لَا يَصَحُّ تَعْلِيقُ الطَّلَاقِ بِالنِّكَاحِ» نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، ثُمَّ ذَكَرَ تَعْلِيلَ ذَلِكَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] لَكِنْ فِي مَسْأَلَةِ الْعِتْقِ جَوَزَ الْأَصْحَابُ تَعْلِيقَهُ بِالْمَلِكِ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ الْعَبْدَ يَصَحُّ شِرَاؤُهُ لِلْعِتْقِ، فَالْعِتْقُ مَقْصُودٌ صَحِيحٌ فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ، فَصَحَّ تَعْلِيقُهُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا النِّكَاحُ فَلَا يَصَحُّ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لِيُطَلِّقَهَا، فَلَيْسَ الطَّلَاقُ مَقْصُودًا فِي النِّكَاحِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ فِي النِّكَاحِ الْبَقَاءُ وَالْإِلْتِمَامُ، فَلَمْ يَصَحَّ تَعْلِيقُ الطَّلَاقِ بِالنِّكَاحِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا يُعَارِضُ الْحَدِيثَ؛ لِإِنِّي لَمْ أَعْتَقْهُ إِلَّا بَعْدَ مِلْكِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الفروع (٨/ ٤٣٩).

(٢) حاشية المقنع (٣/ ١٢٤).

(٣) حاشية المقنع (٣/ ١٧٨).

«فَإِذَا عَلَّقَهُ» أَي: عَلَّقَ الزَّوْجُ الطَّلَاقَ «بِشَرْطٍ» مُتَقَدِّمٌ أَوْ مُتَأَخِّرٌ، كَإِنْ دَخَلَتْ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ «لَمْ تَطْلُقِي قَبْلَهُ» أَي: قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ.
«وَلَوْ قَالَ: عَجَلْتُهُ» أَي: عَجَلْتُ مَا عَلَّقْتُهُ، لَمْ يَتَعَجَّلْ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ تَعَلَّقَ بِالشَّرْطِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ تَغْيِيرُهُ، فَإِنْ أَرَادَ تَعْجِيلَ طَلَاقٍ سِوَى الطَّلَاقِ الْمُعَلَّقِ وَقَعَ، فَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ الَّذِي عُלِّقَ بِهِ الطَّلَاقُ وَهِيَ زَوْجَتُهُ^[١] وَقَعَ أَيْضًا.

«وَإِنْ قَالَ» -مَنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِشَرْطٍ-: «سَبَقَ لِسَانِي بِالشَّرْطِ، وَلَمْ أُرِدْهُ - وَقَعَ الطَّلَاقُ «فِي الْحَالِ» لِأَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا هُوَ أَغْلَظُ مِنْ غَيْرِ تَهْمَةٍ.

«وَإِنْ قَالَ» لِزَوْجَتِهِ «أَنْتِ طَالِقٌ، وَقَالَ: أَرَدْتُ: «إِنْ قُمْتِ» لَمْ يُقْبَلْ» مِنْهُ «حُكْمًا»^[٢] لِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَأَنْتِ طَالِقٌ مَرِيضَةً -رَفْعًا وَنَصْبًا- يَقَعُ بِمَرَضِهَا.
«وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ» الْمُسْتَعْمَلَةُ غَالِبًا «إِنْ» بِكَسْرِ الهمزة وَسُكُونِ النُّونِ، وَهِيَ أُمُّ الْأَدَوَاتِ «وَإِذَا، وَمَتَى، وَأَيُّ» بَفَتْحِ الهمزة وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ «وَمَنْ» بَفَتْحِ الميمِ وَسُكُونِ النُّونِ «وَكُلَّمَا، وَهِيَ» أَي: «كُلَّمَا» «وَحْدَهَا لِلتَّكْرَارِ»^[٣].....

[١] لَوْ قَالَ: «وَهِيَ مِمَّنْ يَلْحَقُهُ طَلَاقُهُ» كَانَ أَوْضَحَ وَأَعَمَّ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: الرَّجْعِيَّةُ زَوْجَةٌ فِي حُقُوقِ الطَّلَاقِ. وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «لَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَرَجَّحَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ) الْوَجْهَ الثَّانِيَّ أَنَّهُ يُقْبَلُ حُكْمًا كَمَا يُقْبَلُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ. ذَكَرَهُ ص ٧١ ج ٣.

[٣] وَالْخُلَاصَةُ أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ لَا تُفِيدُ التَّكْرَارَ إِلَّا (كُلَّمَا) أَمَّا الْفَوْرِيَّةُ وَالتَّرَاخِي فَإِنْ كَانَ نِيَّةً أَوْ قَرِينَةً لِأَحَدِهِمَا عُمَلَّ بِهَا، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَتِ الْأَدَاةُ (إِنْ) فَهِيَ لِلتَّرَاخِي، وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا فَلِلتَّرَاخِي، إِلَّا مَعَ (لَمْ) فَلِلْفَوْرِيَّةِ. هَذَا خُلَاصَةُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ.

لَا يَتَعَمُّ الْأَوْقَاتِ، فَهِيَ بِمَعْنَى: كُلِّ وَقْتٍ، وَأَمَّا «مَتَى» فَهِيَ اسْمُ زَمَانٍ بِمَعْنَى: أَيِّ وَقْتٍ، وَبِمَعْنَى «إِذَا» فَلَا تَقْتَضِي التَّكَرَّارَ.

«وَكُلُّهَا» أَيُّ: كُلُّ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ «وَمَهْمَا» وَحَيْثُمَا «بَلَا لَمْ» أَيُّ: بِدُونِ لَمْ «أَوْ نِيَّةُ فَوْرٍ أَوْ قَرِينَتِهِ» أَيُّ: قَرِينَةُ الْفَوْرِ «لِلتَّرَاخِي، وَ» هِيَ «مَعَ» لَمْ «لِلْفَوْرِ» إِلَّا مَعَ نِيَّةِ التَّرَاخِي أَوْ قَرِينَتِهِ «إِلَّا إِنْ» فَإِنَّهَا لِلتَّرَاخِي حَتَّى مَعَ «لَمْ» «مَعَ عَدَمِ نِيَّةِ فَوْرٍ أَوْ قَرِينَتِهِ، فَإِذَا قَالَ» لِرِزْوَجَتِهِ: «إِنْ قُضِّتِ» فَأَنْتِ طَالِقٌ «أَوْ: إِذَا» قُضِّتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ «أَوْ: مَتَى» قُضِّتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ «أَوْ: أَيِّ وَقْتٍ» قُضِّتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، «أَوْ: مَنْ قَامَتْ» مِنْكُمْ فَهِيَ طَالِقٌ «أَوْ: كُلَّمَا قُضِّتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ - فَمَتَى وَجَدَ» الْقِيَامَ «طَلَّقَتْ» عَقِبَهُ، وَإِنْ بَعْدَ الْقِيَامِ عَنْ زَمَانٍ الْحَلْفِ.

«وَإِنْ تَكَرَّرَ الشَّرْطُ» الْمُعْلَقُ^[١] عَلَيْهِ «لَمْ يَتَكَرَّرِ الْحِنْثُ» لِمَا تَقَدَّمَ «إِلَّا فِي كُلِّمَا» فَيَتَكَرَّرُ مَعَهَا الْحِنْثُ عِنْدَ تَكَرُّرِ الشَّرْطِ؛ لِمَا سَبَقَ.

«وَ» إِنْ قَالَ: «إِنْ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَلَمْ يَنْوَ وَقْتًا، وَلَمْ تَقُمْ قَرِينَةُ بَفَوْرِ، وَلَمْ يُطْلَقْهَا - طَلَّقَتْ فِي آخِرِ حَيَاةِ أَوَّلِيهَا مَوْتًا» لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى تَرْكِ الطَّلَاقِ، فَإِذَا مَاتَ الزَّوْجُ فَقَدْ وَجَدَ التَّرْكَ مِنْهُ، وَإِنْ مَاتَتْ هِيَ فَاتَ طَلَقُهَا بِمَوْتِهَا.

«وَ» إِنْ قَالَ: «مَتَى لَمْ» أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ «أَوْ: إِذَا لَمْ» أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ «أَوْ: أَيِّ وَقْتٍ لَمْ أُطْلَقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ إِيقَاعَهُ فِيهِ وَلَمْ يَفْعَلْ - طَلَّقَتْ» لِمَا تَقَدَّمَ.

[١] مِثْلُ إِنْ عَلَّقَهُ عَلَى قِيَامِهَا مَثَلًا فَقَامَتْ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، فَلَا تَطْلُقُ إِلَّا مَرَّةً، إِلَّا فِي (كُلِّمَا) لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا وَحْدَهَا لِلتَّكَرُّارِ. قَالَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

«و» إِنْ قَالَ: «كُلَّمَا لَمْ أَطْلُقْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَمَضَى مَا يُمَكِّنُ إِيقَاعُ ثَلَاثٍ»
 طَلَّقَتْ «مُرْتَبَةً» أَي: وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ «فِيهِ» أَي: فِي الزَّمَنِ الَّذِي مَضَى - «طَلَّقَتْ
 الْمَذْخُولَ بِهَا ثَلَاثًا» لِأَنَّ «كُلَّمَا» لِلتَّكَرُّارِ «وَتَبَيَّنَ غَيْرُهَا» أَي: غَيْرُ الْمَذْخُولِ بِهَا «بِ»
 الطَّلَاقِ «الْأُولَى» فَلَا تَلَحُّقُهَا الثَّانِيَةُ وَلَا الثَّالِثَةُ.

«و» إِنْ قَالَ: «إِنْ قُمْتَ فَقَعَدْتَ» لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدَ «أَوْ» قَالَ:
 إِنْ قُمْتَ «ثُمَّ قَعَدْتَ» لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدَ «أَوْ» إِنْ قَالَ: «إِنْ قَعَدْتَ إِذَا
 قُمْتَ» لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدَ «أَوْ» قَالَ: «إِنْ قَعَدْتَ إِنْ قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ» -
 لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَقُومَ ثُمَّ تَقْعُدَ لِأَنَّ لَفْظَ ذَلِكَ يَقْتَضِي تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ عَلَى الْقِيَامِ
 مَسْبُوقًا بِالْقُعُودِ.

وَيُسَمَّى نَحْوُ: «إِنْ قَعَدْتَ إِنْ قُمْتَ» اغْتِرَاضُ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ، فَيَقْتَضِي
 تَقْدِيمَ الْمُتَأَخِّرِ، وَتَأْخِيرَ الْمُتَقَدِّمِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الثَّانِي فِي اللَّفْظِ شَرْطًا لِلَّذِي قَبْلَهُ،
 وَالشَّرْطُ يَتَقَدَّمُ الْمَشْرُوطَ.

فَلَوْ قَالَ: إِنْ أَعْطَيْتُكَ، إِنْ وَعَدْتُكَ، إِنْ سَأَلْتَنِي - لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَسْأَلَهُ، ثُمَّ
 يَعِدَهَا، ثُمَّ يُعْطِيهَا.

«و» إِنْ عَطَفَ «بِالْوَاوِ» كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتَ وَقَعَدْتَ «تَطْلُقُ بِوُجُودِهِمَا»
 أَيِ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ «وَلَوْ غَيْرَ مُرْتَبَيْنِ» أَي: سَوَاءً تَقَدَّمَ الْقِيَامُ عَلَى الْقُعُودِ أَوْ تَأَخَّرَ؛
 لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَقْتَضِي تَرْتِيبًا.

«و» إِنْ عَطَفَ «بِأَوْ» بِأَنْ قَالَ: إِنْ قُمْتَ أَوْ قَعَدْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ - طَلَّقَتْ
 «بِوُجُودِ أَحَدِهِمَا» أَي: بِالْقِيَامِ أَوْ الْقُعُودِ؛ لِأَنَّ «أَوْ» لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ.

وَإِنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى صِفَاتٍ فَاجْتَمَعَتْ فِي عَيْنٍ، كَإِنْ رَأَيْتَ رَجُلًا فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَإِنْ رَأَيْتَ أَسْوَدَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَإِنْ رَأَيْتَ فَقِيهًا فَأَنْتَ طَالِقٌ، فَرَأَتْ رَجُلًا أَسْوَدَ فَقِيهًا - طَلَّقَتْ ثَلَاثًا^[١].

[١] وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ الْأَظْهَرُ فِي مُرَادِ الْحَالِفِ، وَالْعُرْفُ يَقْتَضِيهِ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ خِلَافَهُ^(١)، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.



فصل في تعليقه بالحَيْضِ

«إِذَا قَالَ» لِرُؤُوسِهِ: «إِنْ حِضَّتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ - طَلَّقْتَ بِأَوَّلِ حَيْضٍ مُتَيَقِّنٌ»
لِوُجُودِ الصِّفَةِ، فَإِنْ لَمْ يُتَيَقَّنْ أَنَّهُ حَيْضٌ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتِمَّ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ، أَوْ نَقَصَ
عَنِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ - لَمْ تَطْلُقْ.

«و» إِنْ قَالَ: «إِذَا حِضَّتْ حَيْضَةً» فَأَنْتِ طَالِقٌ «تَطْلُقُ بِأَوَّلِ الطُّهْرِ مِنْ حَيْضَةٍ
كَامِلَةٍ» لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْحَيْضِ، فَإِذَا وَجَدَتْ حَيْضَةً كَامِلَةً
فَقَدْ وَجَدَ الشَّرْطَ، وَلَا يُعْتَدُّ بِحَيْضَةٍ عَلَّقَ فِيهَا، فَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا حِينَ التَّعْلِيقِ لَمْ
تَطْلُقْ حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ حَيْضَةً مُسْتَقْبَلَةً، وَيَنْقَطِعَ دَمُهَا.

«وَفِي» إِذَا قَالَ: «إِذَا حِضَّتْ نِصْفَ حَيْضَةٍ» فَأَنْتِ طَالِقٌ «تَطْلُقُ» طَاهِرًا
«فِي نِصْفِ عَادَتِهَا» لِأَنَّ الْأَحْكَامَ تَتَعَلَّقُ بِالْعَادَةِ، فَتَعَلَّقَ بِهَا وَقُوعُ الطَّلَاقِ، لَكِنْ إِذَا
مَضَتْ حَيْضَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ تَبَيَّنَا وَقُوعُهُ فِي نِصْفِهَا؛ لِأَنَّ النِّصْفَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِوُجُودِ
الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ أَيَّامَ الْحَيْضِ قَدْ تَطَوَّلَ وَقَدْ تَقَصَّرَ، فَإِذَا طَهَّرْتَ تَبَيَّنَا مُدَّةَ الْحَيْضِ، فَيَقَعُ
الطَّلَاقُ فِي نِصْفِهَا.

وَمَتَى ادَّعَتْ حَيْضًا وَأَنْكَرَ فَقَوْلُهَا، كَأِنْ أَضْمَرْتَ بُغْضِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَادَّعَتْهُ،
بِخِلَافِ نَحْوِ قِيَامٍ، وَإِنْ قَالَ: إِذَا طَهَّرْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا طَلَّقْتَ
بِانْقِطَاعِ الدَّمِ، وَإِلَّا فَإِذَا طَهَّرْتَ مِنْ حَيْضَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ.



فصل في تعليقه بالحمل

«إِذَا عَلَّقَهُ بِالْحَمْلِ» كَقَوْلِهِ: «إِنْ كُنْتُ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ» «فَوَلَدْتُ لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ» مِنْ زَمَنِ الْحَلْفِ، سَوَاءٌ كَانَ يَطَأُ أَمْ لَا، أَوْ لِدُونِ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَلَمْ يَطَأْ بَعْدَ حَلْفِهِ - «طَلَقْتُ مِنْذُ حَلْفٍ» لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا كَانَتْ حَامِلًا، وَإِلَّا لَمْ تَطْلُقْ، وَيَحْرُمُ وَطُؤُهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا بِحَيْضَةٍ.

«وَإِنْ قَالَ» لِرُزُوجَتِهِ: «إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ» - حَرَّمَ وَطُؤُهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا بِحَيْضَةٍ، مَوْجُودَةٍ، أَوْ مُسْتَقْبَلَةٍ، أَوْ مَاضِيَةٍ لَمْ يَطَأْ بَعْدَهَا، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ وَطُؤُهَا «فِي» الطَّلَاقِ «الْبَائِنِ» دُونَ الرَّجْعِيِّ.

«وَهِيَ» أَيُّ: مَسْأَلَةٌ «إِنْ لَمْ تَكُونِي حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ» «عَكْسُ» الْمَسْأَلَةِ «الْأُولَى» وَهِيَ: «إِنْ كُنْتُ حَامِلًا فَأَنْتِ طَالِقٌ» «فِي الْأَحْكَامِ» فَإِنْ وَلَدْتَ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ طَلَقْتَ؛ لِأَنَّا تَبَيَّنَّا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا، وَكَذَا إِنْ وَلَدْتَ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَكَانَ يَطَأُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْحَمْلِ.

وَإِنْ قَالَ: «إِنْ حَمَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ» - لَمْ يَقَعْ إِلَّا بِحَمْلٍ مُتَجَدِّدٍ، وَلَا يَطُؤُهَا إِنْ كَانَ وَطِئَ فِي طَهْرٍ حَلَفَ فِيهِ قَبْلَ حَيْضٍ، وَلَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ كُلِّ طَهْرٍ.

«وَإِنْ عَلَّقَ طَلْقَهُ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا بِذَكَرٍ، وَطَلَقْتَيْنِ» إِنْ كَانَتْ حَامِلًا «بِأُنْثَى» فَوَلَدَتْهُمَا - طَلَقَتْ ثَلَاثًا بِالذَّكَرِ وَاحِدَةً، وَبِالْأُنْثَى اثْنَتَيْنِ «وَإِنْ كَانَ مَكَانَهُ» أَيُّ: مَكَانَ قَوْلِهِ: «إِنْ كُنْتُ حَامِلًا بِذَكَرٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً، وَإِنْ كُنْتُ حَامِلًا بِأُنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ اثْنَتَيْنِ»: «إِنْ كَانَ حَمْلُكَ أَوْ مَا فِي بَطْنِكَ» ذَكَرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً، وَإِنْ كَانَ

أُنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ، وَلَدَتْهُمَا - «لَمْ تَطْلُقِي بِهِمَا» لِأَنَّ الصَّيْغَةَ الْمَذْكُورَةَ تَقْتَضِي
 حَصْرَ الْحَمْلِ فِي الذُّكُورِيَّةِ أَوْ الْأُنْثَوِيَّةِ، فَإِذَا وُجِدَا لَمْ تَتَمَحَّضْ ذُكُورِيَّتُهُ وَلَا أَنْثَوِيَّتُهُ،
 فَلَا يَكُونُ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ مَوْجُودًا.



فصل في تعليقه بالولادة

يَقَعُ مَا عُلِقَ عَلَى وَلَادَةٍ بِإِلْقَاءِ مَا تَبَيَّنَ فِيهِ بَعْضُ خَلْقِ الْإِنْسَانِ، لَا بِإِلْقَاءِ عَلَقَةٍ وَنَحْوِهَا.

«إِذَا عُلِقَ طَلَقَةٌ عَلَى الْوِلَادَةِ بِذَكَرٍ، وَطَلَقَتَيْنِ» عَلَى الْوِلَادَةِ «بِأُنْثَى» بِأَنْ قَالَ: «إِنْ وَلَدَتْ ذَكَرًا فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَةٌ، وَإِنْ وَلَدَتْ أُنْثَى فَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقَتَيْنِ» «فَوَلَدَتْ ذَكَرًا، ثُمَّ» وَلَدَتْ «أُنْثَى، حَيًّا» كَانَ الْمَوْلُودُ «أَوْ مَيِّتًا - طَلَقْتَ بِالْأَوَّلِ» مَا عُلِقَ بِهِ، فَيَقَعُ فِي الْمِثَالِ طَلَقَةٌ وَفِي عَكْسِهِ ثِنْتَانِ «وَبَايَعْتَ بِالثَّانِي وَلَمْ تَلْطُقْ بِهِ» لِأَنَّ الْعِدَّةَ انْقَضَتْ بِوَضْعِهِ، فَصَادَفَهَا الطَّلَاقُ بَايَعًا، فَلَمْ يَقَعْ، كَقَوْلِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ مَعَ انْقِضَاءِ عِدَّتِكَ» وَإِنْ وَلَدَتْهُمَا مَعًا طَلَقْتَ ثَلَاثًا.

«وَإِنْ أَشْكَلَ كَيْفِيَّتُهُ وَضَعِيَّتُهُ» بِأَنْ لَمْ يُعْلَمْ أَوْضَعَتْهُمَا مَعًا أَوْ مُتَفَرِّقَيْنِ «فَوَاحِدَةٌ» أَيُّ: فَوْقَ طَلَقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهَا الْمُتَيَقَّنَةُ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ.



فصل في تعليقه بالطلاق

«إِذَا عَلَّقَهُ عَلَى الطَّلَاقِ» بِأَنْ قَالَ: إِنْ طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ «ثُمَّ عَلَّقَهُ عَلَى الْقِيَامِ» بِأَنْ قَالَ: إِنْ قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ «أَوْ عَلَّقَهُ عَلَى الْقِيَامِ، ثُمَّ» عَلَّقَهُ «عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ» بِأَنْ قَالَ: إِنْ قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقي فَأَنْتِ طَالِقٌ «فَقَامَتْ - طَلَّقْتُ طَلَقَتَيْنِ فِيهَا» أَي: فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ، وَاحِدَةً بِقِيَامِهَا وَأُخْرَى بِتَطْلِيلِهَا الْحَاصِلِ بِالْقِيَامِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ طَلَاقَهَا بِوُجُودِ الصِّفَةِ تَطْلِيلٌ لَهَا. وَفِي الثَّانِيَةِ طَلَقَةٌ بِالْقِيَامِ، وَطَلَقَةٌ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ عَلَيْهَا بِالْقِيَامِ. وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا فَوَاحِدَةٌ فَقَطْ.

«وَإِنْ عَلَّقَهُ» أَيِ الطَّلَاقِ «عَلَى قِيَامِهَا» بِأَنْ قَالَ: إِنْ قُمْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ «ثُمَّ» عَلَّقَ الطَّلَاقَ «عَلَى طَلَاقِهِ لَهَا فَقَامَتْ - فَوَاحِدَةٌ» بِقِيَامِهَا، وَلَمْ تَطْلُقْ بِتَعْلِيلِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْهَا.

«وَإِنْ قَالَ» لِرِزْوَجَتِهِ: «كُلَّمَا طَلَّقْتُكَ» فَأَنْتِ طَالِقٌ «أَوْ» قَالَ: «كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقي فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَوُجِدَا» أَيِ الطَّلَاقِ فِي الْأُولَى، أَوْ وَقُوعُهُ فِي الثَّانِيَةِ - «طَلَّقْتُ فِي الْأُولَى» وَهِيَ قَوْلُهُ: «كُلَّمَا طَلَّقْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ» «طَلَقَتَيْنِ» طَلَقَةٌ بِالْمُنْجَزِ، وَطَلَقَةٌ بِالْمَعْلَقِ عَلَيْهِ.

«وَ» طَلَّقْتُ «فِي الثَّانِيَةِ» وَهِيَ قَوْلُهُ: «كُلَّمَا وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقي فَأَنْتِ طَالِقٌ» «ثَلَاثًا» إِنْ وَقَعَتِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ رَجْعِيَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ طَلَقَةٌ وَاقِعَةٌ عَلَيْهَا، فَتَقَعُ بِهَا الثَّالِثَةُ.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ
-ثَلَاثًا، طَلَقَةٌ بِالْمَنْجَزِ، وَتَمَّتْهَا مِنَ الْمَعْلَقِ، وَيُلْغُو قَوْلُهُ: «قَبْلَهُ» وَتُسَمَّى
السُّرْيَجِيَّةَ^[١].

[١] نِسْبَةٌ إِلَى ابْنِ سُرْيَجٍ، فَقَدْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا: إِنَّهُ يَنْحَسِمُ بَابُ الطَّلَاقِ^(١). قَالَ
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَمَا قَالَهُ مُحَدِّثٌ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُفْتِ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ،
وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَأَنْكَرَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى مَنْ أَفْتَى بِهَا، وَقَالَ الشَّيْخُ أَيْضًا: إِنَّ
هَذَا التَّعْلِيقَ بَاطِلٌ، وَلَا يَقَعُ سِوَى الْمُنْجَزَةِ^(٢). اهـ كَلَامُهُ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ).

وَبِهَذَا عُرِفَ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

مَذْهَبُ ابْنِ سُرْيَجٍ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا طَلَاقٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ بِهَا الطَّلَاقُ صَادَقَهَا
وَهِيَ بَائِنٌ، وَهِيَ لَا تَبِينُ حَتَّى يَقَعَ بِهَا الطَّلَاقُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهَا طَلَاقٌ وَهَذَا
قَوْلٌ بَاطِلٌ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: تَطَلَّقَ ثَلَاثًا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

وَالثَّالِثُ: تَطَلَّقَ وَاحِدَةً، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر: المغني (١٠/٤٢٣)، والشرح الكبير (٨/٤١١).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٧٨).

فصل في تعليقه بالحلف

«إِذَا قَالَ» لِرُزُوجَتِهِ: «إِذَا حَلَفْتُ بِطَلَّاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ» لَهَا: «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ قُمْتِ» أَوْ إِنْ لَمْ تَقُومِي، أَوْ: إِنْ هَذَا الْقَوْلُ حَقٌّ أَوْ كَذِبٌ، وَنَحْوُهُ بِمَا فِيهِ حَثٌّ، أَوْ مَنَعٌ، أَوْ تَصَدِيقُ خَيْرٍ أَوْ تَكْذِيبُهُ «طَلَّقْتُ فِي الْحَالِ» لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِالْحَلْفِ مِنَ الْحَثِّ أَوْ الْكَفِّ أَوْ التَّأْكِيدِ «لَا إِنْ عَلَّقَهُ» أَيِ الطَّلَاقِ «بِطُلُوعِ الشَّمْسِ وَنَحْوِهِ» كَقُدُومِ زَيْدٍ أَوْ بِمَشِيَّتِهَا «لِأَنَّهُ» أَيِ التَّعْلِيقِ الْمَذْكُورِ «شَرْطٌ لَا حَلْفٌ» لِعَدَمِ اشْتِمَالِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ بِالْحَلْفِ.

«و» مَنْ قَالَ لِرُزُوجَتِهِ: «إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَّاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ» قَالَ لَهَا: «إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَأَعَادَهُ مَرَّةً أُخْرَى - طَلَّقْتُ» طَلَّقَةً «وَاحِدَةً» لِأَنَّ إِعَادَتَهُ حَلْفٌ وَكَلَامٌ.

«و» إِنْ أَعَادَهُ «مَرَّتَيْنِ فَ» طَلَّقَتَانِ «ثِنْتَانِ، وَ» إِنْ أَعَادَهُ «ثَلَاثًا فَثَلَاثُ» طَلَّقَاتٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَرَّةٍ مَوْجُودٌ فِيهَا شَرْطُ الطَّلَاقِ، وَيَنْعَقِدُ شَرْطُ طَلْقَةٍ أُخْرَى مَا لَمْ يَقْصِدْ إِفْهَامَهَا فِي: «إِنْ حَلَفْتُ بِطَلَّاقِكَ» وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا تَبِينُ بِالْأُولَى، وَلَا تَنْعَقِدُ يَمِينُهُ الثَّانِيَّةُ وَلَا الثَّالِثَةُ فِي مَسْأَلَةِ الْكَلَامِ.



فصل في تعليقه بالكلام

«إِذَا قَالَ لِرَؤُوسَتِهِ: «إِنْ كَلَّمْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَتَحَقَّقِي، أَوْ قَالَ رَجْرًا لَهَا: «تَنَحِّي، أَوْ اسْكُتِي - طَلَّقْتُ» اتَّصَلَ ذَلِكَ بِيَمِينِهِ^(١) أَوْ لَا، وَكَذَا لَوْ سَمِعَهَا تَذَكُّرُهُ بِسُوءٍ فَقَالَ: «الْكَاذِبُ عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ» وَنَحْوُهُ - حِنْثٌ؛ لِأَنَّهُ كَلَّمَهَا، مَا لَمْ يَنْوِ كَلَامًا غَيْرَ هَذَا، فَعَلَى مَا يَنْوِي.

«و» مَنْ قَالَ لِرَؤُوسَتِهِ: «إِنْ بَدَأْتُكَ بِكَلَامٍ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَقَالَتْ» لَهُ: «إِنْ بَدَأْتُكَ بِهِ» أَيْ: بِكَلَامٍ «فَعَبْدِي حُرٌّ - انْحَلَّتْ يَمِينُهُ» لِأَنَّهَا كَلَّمَتْهُ أَوَّلًا، فَلَمْ يَكُنْ كَلَامُهُ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ابْتِدَاءً «مَا لَمْ يَنْوِ عَدَمَ الْبَدَاءَةِ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ» فَإِنْ نَوَى ذَلِكَ فَعَلَى مَا نَوَى، ثُمَّ إِنْ بَدَأَتْهُ بِكَلَامٍ عَتَقَ عَبْدُهَا، وَإِنْ بَدَأَهَا بِهِ انْحَلَّتْ يَمِينُهَا.

وَإِنْ قَالَ: إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَكَلَّمَتْهُ حِنْثٌ، وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ زَيْدٌ كَلَامَهَا لِغَفْلَةٍ أَوْ شُغْلٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ كَانَ مَجْنُونًا، أَوْ سَكَرَانًا، أَوْ أَصَمَّ يَسْمَعُ لَوْ لَا الْمَانِعُ.

وَكَذَا لَوْ كَاتَبَتْهُ، أَوْ رَاسَلَتْهُ، إِنْ لَمْ يَنْوِ مُشَافَهَتَهَا، وَكَذَا لَوْ كَلَّمَتْ غَيْرَهُ وَزَيْدٌ يَسْمَعُ تَقْصِيدُهُ بِالْكَلَامِ، لَا إِنْ كَلَّمَتْهُ مَيْتًا، أَوْ غَائِبًا، أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ، أَوْ نَائِمًا، أَوْ وَهِيًا مَجْنُونَةً، أَوْ أَشَارَتْ إِلَيْهِ.

[١] وَفِي (الْمُقْنِعِ): يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَحْتَثَ بِالْكَلَامِ الْمُتَّصِلِ؛ لِأَنَّ إِثْبَانَهُ بِهِ يَدُلُّ عَلَى كَلَامٍ مُنْفَصِلٍ^(١) وَصَوَّبَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢).

(١) الْمُقْنِعُ (٣/٢٠٠).

(٢) الْإِنْصَافُ (٩/٩١).

فصل في تعليقه بالإذن

«إِذَا قَالَ» لِرَوْجَتِهِ: «إِنْ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِي، أَوْ:» «إِنْ خَرَجْتَ» «إِلَّا بِإِذْنِي، أَوْ:»
 «إِنْ خَرَجْتَ» «حَتَّى أَذِنَ لَكَ، أَوْ» قَالَ لَهَا: «إِنْ خَرَجْتَ إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ بِغَيْرِ إِذْنِي فَأَنْتِ
 طَالِقٌ، فَخَرَجْتَ مَرَّةً بِإِذْنِهِ، ثُمَّ خَرَجْتَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ» - طَلَقْتُ^[١] لِرَوْجَتِ الصِّفَةِ.

«أَوْ أَذِنَ لَهَا» فِي الْخُرُوجِ «وَلَمْ تَعْلَمْ» بِالْإِذْنِ وَخَرَجْتَ - طَلَقْتُ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ
 هُوَ الْإِعْلَامُ وَلَمْ يُعْلَمْهَا «أَوْ خَرَجْتَ» مَنْ قَالَ لَهَا: «إِنْ خَرَجْتَ إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ بِغَيْرِ
 إِذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ» «تُرِيدُ الْحَمَامَ وَغَيْرَهُ» أَوْ عَدَلْتَ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ «طَلَقْتُ فِي الْكُلِّ»
 لِأَنَّهَا إِذَا خَرَجَتْ لِلْحَمَامِ وَغَيْرِهِ فَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِ الْحَمَامِ «لَا إِنْ
 أَذِنَ» لَهَا «فِيهِ» أَيُّ: فِي الْخُرُوجِ «كُلَّمَا شَاءَتْ» فَلَا يَحْنُثُ بِخُرُوجِهَا بَعْدَ ذَلِكَ؛
 لِرَوْجَتِ الْإِذْنِ «أَوْ قَالَ» لَهَا: «إِنْ خَرَجْتَ» «إِلَّا بِإِذْنِ زَيْدٍ، فَمَاتَ زَيْدٌ، ثُمَّ خَرَجْتَ»
 فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ.

[١] وَعَنْهُ: لَا تَطْلُقُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الْإِذْنَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ، وَقَوَاهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١).



فصل في تعليقه بالمشيئة

«إِذَا عَلَّقَهُ» أَيِ الطَّلَاقِ «بِمَشِيَّتِهَا» بِإِنْ «أَوْ غَيْرَهَا مِنْ الْحُرُوفِ» أَيِ الْأَدَوَاتِ، كَذَا، وَمَتَى، وَمَهْمَا «لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَشَاءَ» فَإِذَا شَاءَتْ طَلَّقَتْ ^[١] «وَلَوْ تَرَاحَى» وَجُودُ الْمَشِيَّةِ مِنْهَا كَسَائِرِ التَّعَالِيقِ، فَإِنْ قَيَّدَ الْمَشِيَّةَ بِوَقْتٍ كَانِ شَيْءٌ الْيَوْمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ - تَقَيَّدَتْ بِهِ.

«إِنْ قَالَتْ» مَنْ قَالَ لَهَا: «إِنْ شِئْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ»: «قَدْ شِئْتُ إِنْ شِئْتَ، فَشَاءَ - لَمْ تَطْلُقْ» وَكَذَا إِنْ قَالَتْ: قَدْ شِئْتُ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَنَحْوُهُ؛ لِأَنَّ الْمَشِيَّةَ أَمْرٌ خَفِيٌّ، لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ.

«وَإِنْ قَالَ» لِرِزْوَجَتِهِ: «إِنْ شِئْتَ وَشَاءَ أَبُوكَ» فَأَنْتِ طَالِقٌ «أَوْ» قَالَ: إِنْ شِئْتَ وَشَاءَ «زَيْدٌ» فَأَنْتِ طَالِقٌ «لَمْ يَقَعِ» الطَّلَاقُ «حَتَّى يَشَاءَ مَعًا» أَيِ: جَمِيعًا، فَإِذَا شَاءَا وَقَعَ، وَلَوْ شَاءَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْفَوْرِ وَالْآخِرِ عَلَى التَّرَاحِي؛ لِأَنَّ الْمَشِيَّةَ قَدْ وَجِدَتْ مِنْهُمَا.

«وَإِنْ شَاءَ أَحَدُهُمَا» وَحْدَهُ «فَلَا» حِنْثٌ؛ لِعَدَمِ وَجُودِ الصِّفَةِ، وَهِيَ مَشِيَّتُهُمَا. «و» إِنْ قَالَ لِرِزْوَجَتِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ «أَوْ» قَالَ: «عَبْدِي حُرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» أَوْ: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أَوْ: مَا لَمْ يَشَأِ اللَّهُ، وَنَحْوُهُ «وَقَعَا» أَيِ الطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ عَلَى مَا لَا سَبِيلَ إِلَى عِلْمِهِ، فَبَطَلَ، كَمَا لَوْ عَلَّقَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ.

[١] وَلَا يَصِحُّ رُجُوعُهُ كَبَقِيَّةِ التَّعَالِيقِ، وَعَنْهُ: يَصِحُّ، كَاخْتَارِي، وَأَمْرُكَ بِيَدِكَ ^(١).

«و» مَنْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ: «إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - طَلَّقْتَ إِنْ دَخَلْتَ» [١] الدَّارَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ إِنْ لَمْ يَنْوَ رَدَّ الْمَشِيئَةِ إِلَى الْفِعْلِ، فَإِنْ نَوَاهُ لَمْ تَطْلُقْ، دَخَلَتْ أَوْ لَمْ تَدْخُلْ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ إِذَنْ يَمِينٌ؛ إِذْ هُوَ تَعْلِيْقٌ عَلَى مَا يُمَكِّنُ فِعْلَهُ وَتَرْكُهُ، فَيَدْخُلُ تَحْتَ عُمُومِ حَدِيثٍ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ.

«و» إِنْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ لِرِضَى زَيْدٍ، أَوْ: أَنْتِ طَالِقٌ لِمَشِيئَتِهِ - طَلَّقْتَ فِي الْحَالِ» لِأَنَّ مَعْنَاهُ: أَنْتِ طَالِقٌ؛ لِكَوْنِ زَيْدٍ رِضَى بِطَلَاقِكَ، أَوْ لِكَوْنِهِ شَاءَ طَلَاقَكَ، بِخِلَافٍ: «أَنْتِ طَالِقٌ لِقُدُومِ زَيْدٍ» وَنَحْوِهِ «فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ» بِقَوْلِي: «لِرِضَى زَيْدٍ أَوْ لِمَشِيئَتِهِ» «الشَّرْطُ» أَيُّ: تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ عَلَى الْمَشِيئَةِ أَوْ الرِّضَا «قُبْلَ حُكْمٍ» لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُسْتَعْمَلُ لِلشَّرْطِ، وَحِينَئِذٍ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى يَرْضَى زَيْدٌ أَوْ يَشَاءَ، وَلَوْ تَمَيَّزَا يَعْقِلُهَا، أَوْ سَكَرَانِ، أَوْ بِإِشَارَةٍ مَفْهُومَةٍ مِنْ آخِرَسَ، لَا إِنْ مَاتَ، أَوْ غَابَ، أَوْ جُنَّ قَبْلَهَا.

«و» مَنْ قَالَ لِرُؤُوسِهِ: «أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ رَأَيْتِ الْهَلَالَ فَإِنْ نَوَى» حَقِيقَةَ «رُؤُوسِهَا» أَيُّ: مُعَايَنَتِهَا إِيَّاهُ «لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَرَاهُ» وَيُقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ حُكْمًا؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ «وَالْأَيُّ» يَنْوِي حَقِيقَةَ رُؤُوسِهَا «طَلَّقْتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ بِرُؤْيَا غَيْرِهَا» وَكَذَا بِتَهَامِ الْعِدَّةِ إِنْ لَمْ يَنْوِ الْعِيَانِ؛ لِأَنَّ رُؤْيَا الْهَلَالِ - فِي عُرْفِ الشَّرْعِ - الْعِلْمُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا».

[١] لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى دُخُولِهَا، فَتَعْلِيْقُهُ بِالْمَشِيئَةِ حِينَئِذٍ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مُعْلَقًا عَلَى الدُّخُولِ؛ لِأَنَّ تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ؛ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهَا تَطْلُقُ إِذَا عَلَّقَهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ. اهـ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

فصل في مسائل متفرقة

«وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا، أَوْ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَأَدْخَلَ الدَّارَ بَعْضَ جَسَدِهِ «أَوْ أَخْرَجَ» مِنْهَا «بَعْضَ جَسَدِهِ» لَمْ يَحْنَثْ؛ لِعَدَمِ وُجُودِ الصِّفَةِ؛ إِذِ الْبَعْضُ لَا يَكُونُ كُلًّا، كَمَا أَنَّ الْكُلَّ لَا يَكُونُ بَعْضًا «أَوْ دَخَلَ» مَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ الدَّارَ «طَاقَ الْبَابِ» لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْهَا بِجُمْلَتِهِ.

«أَوْ» حَلَفَ «لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزَلِهَا، فَلَبَسَ ثَوْبًا فِيهِ مِثَّةٌ» أَيُّ: مِنْ غَزَلِهَا لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْبَسْ ثَوْبًا كُلَّهُ مِنْ غَزَلِهَا «أَوْ» حَلَفَ «لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا الْإِنَاءِ، فَشَرِبَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَثْ»^[١] لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَبْ مَاءَهُ، وَإِنَّمَا شَرِبَ بَعْضَهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ، فَشَرِبَ بَعْضَهُ فَإِنَّهُ يَحْنَثُ؛ لِأَنَّ شُرْبَ جَمِيعِهِ مُمْتَنَعٌ، فَلَا تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ يَمِينُهُ، وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْحُبْزَ، أَوْ لَا يَشْرَبُ الْمَاءَ، فَيَحْنَثُ بِبَعْضِهِ.

«وَإِنْ فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ» مُكْرَهًا، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ مُعْمَى عَلَيْهِ، أَوْ نَائِمًا - لَمْ يَحْنَثْ مُطْلَقًا، وَ«نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا حَيْثُ فِي طَلَاقٍ وَعِتَاقٍ فَقَطْ» لِأَنَّهَا حَقٌّ آدَمِيٌّ، فَاسْتَوَى فِيهِمَا الْعَمْدُ وَالنَّسْيَانُ وَالْخَطَأُ كَالْإِثْلَافِ، بِخِلَافِ الْيَمِينِ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَكَذَا لَوْ عَقَدَهَا يَظُنُّ^[٢] صِدْقَ نَفْسِهِ فَبَانَ خِلَافُ ظَنِّهِ، يَحْنَثُ فِي طَلَاقٍ وَعِتَاقٍ،

[١] وَيَخْرُجُ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فَيَمْنُ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا فَعَلَّ بَعْضَهُ.

[٢] قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أُولَى بَعْدَمِ الْحِنْثِ مِنْ فِعْلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، وَقَدْ ظَنَّ طَائِفَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى أَمْرٍ يَعْتَقِدُهُ كَمَا حَلَفَ،

دُونَ يَمِينٍ بِاللَّهِ تَعَالَى.

فَتَبَيَّنَ بِخِلَافِهِ أَنَّهُ يَحْنَثُ، قَوْلًا وَاحِدًا، وَهَذَا خَطَأً، بَلِ الْخِلَافُ ثَابِتٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ^(١). اهـ.

قُلْتُ: وَالْأَصَحُّ عَدَمُ الْوُقُوعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ. وَعَلَى مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فَيَمْنُ حَلَفَ عَلَى زَيْدٍ مَثَلًا لِقَصْدِ إِكْرَامِهِ فَحَنَثَهُ أَنْ لَا حِنْثَ، مُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لِهَذَا الْقَصْدِ لَا حِنْثَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ بِقَصْدِ الْمَنْعِ أَوْ الْحَثِّ أَوْ التَّصَدِيقِ أَوْ التَّكْذِيبِ يَمِينٌ، فَلَا يَحْنَثُ فِيهِ إِلَّا حَيْثُ حِنْثَ فِي الْيَمِينِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمَجْمُوعَةِ الْعِلْمِيَّةِ عَنِ الشَّيْخِ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ كَاذِبًا يَعْلَمُ كِذْبَ نَفْسِهِ لَا تَطْلُقُ زَوْجَتُهُ، وَلَا يُلْزَمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، ذَكَرَهُ فِي ص ١٢٣.

وَفِي (إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ) ص ٣٦٠ ج ٣: لَوْ قَالَ: حَلَفْتُ بِطَّلَاقِ امْرَأَتِي ثَلَاثًا لَا أَفْعَلُ كَذَا، وَكَانَ كَاذِبًا، ثُمَّ فَعَلَهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَلَمْ تَطْلُقْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ، ثُمَّ نَقَلَ نَصِيْنٌ عَنْ أَحْمَدَ فِي الْيَمِينِ وَالطَّلَاقِ، ثُمَّ قَالَ: فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا - أَيْ: فِي تَخْرِيجِهِمَا - عَلَى ثَلَاثِ طُرُقٍ.

إِلَى أَنْ قَالَ: الثَّالِثَةُ أَنَّهُ حَيْثُ أَلْزَمَهُ أَرَادَ فِي الْحُكْمِ، وَحَيْثُ لَمْ يُلْزَمْهُ بَقِيَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَفْقَهُ، وَالْمَرَدُّ عَلَى أَصُولِ مَذْهَبِهِ. اهـ. قُلْتُ: وَحَاصِلُ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا أَفْعَلُ كَذَا فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ إِنْشَاءَ الْحَلْفِ حِنْثَ بِفِعْلِهِ، إِمَّا بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ أَوْ بِكَفَّارَةِ يَمِينٍ عَلَى الْخِلَافِ، وَأَمَّا إِنْ قَصَدَ الْإِخْبَارَ فَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَا حِنْثَ، وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا دُيِّنَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، وَلَمْ يُقْبَلْ حُكْمًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٨١).

«وَإِنْ فَعَلَ بَعْضُهُ» أَي: بَعْضُ مَا حَلَفَ لَا يَفْعَلُهُ «لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ»^[١]
 أَوْ تَدُلَّ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ، كَمَا تَقَدَّمَ فِيمَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ.
 «وَإِنْ حَلَفَ» بِطَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ «لَيَفْعَلَنَّهُ» أَي: شَيْئًا عَيْنَهُ «لَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِفِعْلِهِ كُلِّهِ»
 فَمَنْ حَلَفَ لِيَأْكُلَنَّ هَذَا الرَّغِيفَ، لَمْ يَبْرَأْ حَتَّى يَأْكُلَهُ كُلَّهُ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَنَاوَلَتْ فِعْلَ
 الْجَمِيعِ، فَلَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِفِعْلِهِ، وَإِنْ تَرَكَهُ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا لَمْ يَحْنَثْ، وَمَنْ يَمْتَنِعُ بِيَمِينِهِ
 -كَزَوْجَةٍ وَقَرَابَةٍ- إِذَا قَصَدَ مَنَعَهُ كَنَفْسِهِ، وَمَنْ حَلَفَ: «لَا يَأْكُلُ طَعَامًا طَبَخَهُ زَيْدٌ»
 فَأَكَلَ طَعَامًا طَبَخَهُ زَيْدٌ وَغَيْرُهُ حَنِثَ.

[١] وَعَنْهُ: يَحْنَثُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ جَمِيعَهُ^(١).



(١) انظر: الشرح الكبير (٨/ ٤٤٦)، والإنصاف (٩/ ١١٧).

بَابُ التَّأْوِيلِ فِي الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ أَوْ غَيْرِهِ

«وَمَعْنَاهُ» أَي: مَعْنَى التَّأْوِيلِ «أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظِهِ مَا» أَي: مَعْنَى «يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ» أَي: ظَاهِرَ لَفْظِهِ، كُنِيَ بِهِ «نِسَائِهِ طَوَالِيقُ» بَنَاتِهِ وَنَحْوُهُنَّ «فَإِذَا حَلَفَ وَتَأَوَّلَ» فِي «يَمِينِهِ نَفْعُهُ» التَّأْوِيلُ فَلَا يَحْنُثُ «إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا» بِحَلْفِهِ، فَلَا يَنْفَعُهُ التَّأْوِيلُ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ.

«فَإِنْ حَلَفَ ظَالِمٌ: مَا لَزَيْدٍ عِنْدَكَ شَيْءٌ، وَلَهُ» أَي: لَزَيْدٍ «عِنْدَهُ» أَي: عِنْدَ الْحَالِفِ «وَدِيعَةٌ بِمَكَانٍ فَ» حَلَفَ وَ«نَوَى غَيْرَهُ» أَي: غَيْرَ مَكَانِهَا، أَوْ نَوَى غَيْرَهَا «أَوْ» نَوَى «بِمَا: الَّذِي» - لَمْ يَحْنُثْ.

«أَوْ حَلَفَ» مَنْ لَيْسَ ظَالِمًا بِحَلْفِهِ: «مَا زَيْدٌ هَهُنَا، وَنَوَى» مَكَانًا «غَيْرَ مَكَانِهِ» بِأَنْ أَشَارَ إِلَى غَيْرِ مَكَانِهِ - لَمْ يَحْنُثْ «أَوْ حَلَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ: لَا سَرَقَتْ مِنِّي شَيْئًا، فَخَانَتْهُ فِي وَدِيعَةٍ وَلَمْ يَنْوِهَا» أَي: لَمْ يَنْوِ الْخِيَانَةَ بِحَلْفِهِ عَلَى السَّرِقَةِ «لَمْ يَحْنُثْ فِي الْكُلِّ» لِلتَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ؛ وَلِأَنَّ الْخِيَانَةَ لَيْسَتْ سَرِقَةً، فَإِنْ نَوَى بِالسَّرِقَةِ الْخِيَانَةَ، أَوْ كَانَ سَبَبُ الْيَمِينِ الَّذِي هَيَّجَهَا الْخِيَانَةَ - حَنِثَ.

بَابُ الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ

أَي: التَّرَدُّدُ فِي وُجُودِ لَفْظِهِ، أَوْ عَدَدِهِ، أَوْ شَرْطِهِ.

«مَنْ شَكَّ فِي طَلَاقٍ، أَوْ» شَكَّ فِي «شَرْطِهِ»^(١) أَي: شَرْطِ الطَّلَاقِ الَّذِي عُلِّقَ عَلَيْهِ وُجُودِيًّا كَانَ أَوْ عَدَمِيًّا «لَمْ يَلْزَمْهُ» الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ شَكَّ طَرَأَ عَلَى يَقِينٍ فَلَا يُزِيلُهُ. قَالَ الْمُؤَفِّقُ: وَالْوَرَعُ التَّرَامُ الطَّلَاقِ.

«وَأِنْ» تَيَقَّنَ الطَّلَاقَ وَ«شَكَّ فِي عَدَدِهِ فَطَلَقَهُ» عَمَلًا بِالْيَقِينِ، وَطَرَحًا لِلشَّكِّ «وَتُبَاحُ» الْمَشْكُوكِ فِي طَلَاقِهَا ثَلَاثًا «لَهُ» أَي: لِلشَّكِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّحْرِيمِ.

وَيُمنَعُ مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ ثَمَرَةً مُعَيَّنَةً - أَوْ نَحْوَهَا اشْتَبَهَتْ بِغَيْرِهَا - مِنْ أَكْلِ ثَمَرَةٍ بِمَا اشْتَبَهَتْ بِهِ، وَإِنْ لَمْ تَمْنَعُهُ بِذَلِكَ مِنَ الْوَطْءِ «فَإِذَا قَالَ لِامْرَأَتِي: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ» وَنَوَى مُعَيَّنَةً «طَلَقَتِ الْمُنَوَّيَّةُ» لِأَنَّهُ عَيَّنَهَا بِنَيْتِهِ، فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ عَيَّنَهَا بِلَفْظِهِ.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ١٨٠): فَائِدَةٌ: قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): لَوْ عُلِّقَ

الطَّلَاقُ عَلَى عَدَمِ شَيْءٍ، وَشَكَّ فِي وُجُودِهِ فَهَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ؟

عَلَى وَجْهَيْنِ^[١]: أَحَدُهُمَا: لَا يَقَعُ وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَ صَاحِبِ (الْمَحَرَّرِ) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ وَعَدَمُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ. وَالثَّانِي: يَقَعُ، وَنَقَلَ مُهَنَّادٌ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَالشَّيْرَازِيُّ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي فُنُونِهِ. اهـ.

[١] وَمَبْنَاهُمَا عَلَى تَعَارُضِ الْأَصْلَيْنِ، أَيْهُمَا يُرَجَّحُ.

«وَالَا» يَنُوعُ مُعَيَّنَةً طَلَّقَتْ «مَنْ قُرِعَتْ» لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُطَلَّاقَةِ مِنْهُمَا عَيْنًا، فَشُرِعَتْ الْقُرْعَةُ؛ لِأَنَّهَا طَرِيقٌ شَرْعِيٌّ لِإِخْرَاجِ الْمَجْهُولِ «كَمَنْ طَلَّقَ إِحْدَاهُمَا»^[١] أَيُّ: إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ «بِائْتِنَا وَنَسِيَهَا» فَيَقْرَعُ بَيْنَهُمَا؛ لِمَا تَقَدَّمَ. وَتَجِبُ نَفَقَتُهُمَا إِلَى الْقُرْعَةِ، وَإِنْ مَاتَ أَقْرَعَ وَرَثَتُهُ.

«وَإِنْ تَبَيَّنَ» لِلزَّوْجِ بِأَنْ ذَكَرَ «أَنَّ الْمُطَلَّاقَةَ» الْمُعَيَّنَةَ الْمُنْسِيَةَ «غَيْرَ الَّتِي قُرِعَتْ»^[٢] رُدَّتْ إِلَيْهِ» أَيُّ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ، لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا مِنْهُ طَلَاقٌ بِصَرِيحٍ وَلَا كِنَايَةٍ «مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ» فَلَا تُرَدُّ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي إِبْطَالِ حَقِّ غَيْرِهِ «أَوْ» مَا لَمْ «تَكُنِ الْقُرْعَةُ بِحَاكِمٍ» لِأَنَّ قُرْعَتَهُ حُكْمٌ، فَلَا يَرْفَعُهُ الزَّوْجُ.

[١] قَوْلُهُ: «كَمَنْ طَلَّقَ.. إلخ» وَاخْتَارَ الْمُؤَلِّقُ عَدَمَ الْقُرْعَةِ، وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ هُنَا، وَأَطَالَ فِي تَقْرِيرِهِ، وَقَالَ: لَا نَعْلَمُ بِالْقَوْلِ بِهَا عَنِ الصَّحَابَةِ قَائِلًا، وَقَالَ: إِنَّ الْوَارِدَ فِيهِ الْقُرْعَةُ هُنَا الْمِيرَاثُ إِذَا مَاتَ وَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَتَيْتُهُنَّ الْمُطَلَّاقَةُ، فَيَقْرَعُ بَيْنَهُنَّ لِلْمِيرَاثِ، وَقَالَ فِي مَسْأَلَةِ الْحِلِّ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ جَمِيعُهُنَّ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْأَمْرُ، وَيُؤْخَذَ بِنَفَقَةِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهُنَّ مُحْبُوسَاتٌ عَلَيْهِ، ذَكَرَهُ فِي (الْمَغْنِيِّ) ص ٢٥٤-٢٥٥ ج ٧.

[٢] إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُطَلَّاقَةَ غَيْرَ الَّتِي قُرِعَتْ وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ، سَوَاءٌ كَانَ فِي حَالٍ يُمَكِّنُ رَدَّ الْمَقْرُوعَةِ أَمْ لَا، فَتَنَبَّهَ. وَقَوْلُهُ فِيهَا إِذَا تَزَوَّجَتْ: لَا تُرَدُّ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ فِي إِبْطَالِ حَقِّ غَيْرِهِ، يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ صَدَّقَهُ الزَّوْجُ رُدَّتْ إِلَيْهِ، وَحُرِّمَتْ عَلَى الزَّوْجِ، وَهُوَ كَذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ قُرْعَةَ الْحَاكِمِ حُكْمٌ فَلَا يَرْفَعُهُ الزَّوْجُ» يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ بَيِّنَةٌ أَنَّ الْمُطَلَّاقَةَ غَيْرَ الَّتِي قُرِعَتْ فَإِنَّهَا تُرَدُّ إِلَيْهِ، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَتْ وَثَبَتَ بَيِّنَةٌ أَنَّ الْمُطَلَّاقَةَ غَيْرَ الَّتِي قُرِعَتْ فَتُرَدُّ إِلَيْهِ أَيْضًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وإن قال» لزوجه: «إن كان هذا الطائر غراباً ففلانة» أي: هند مثلاً «طالق»، وإن كان حماماً ففلانة» أي: حفصة مثلاً طالق «وجهل» الطائر «لم تطلقاً»^(١) لا حتمال كون الطائر ليس غراباً ولا حماماً.

وإن قال: إن كان غراباً ففلانة طالق، وإلا ففلانة، ولم يعلم - وقع بإحداهما، وتعين بقرعة.

«وإن قال لزوجه وأجنبية اسمها هند: إحداكما» طالق - طلقت امرأته «أو» قال لهما: «هند طالق طلقت امرأته» لأنه لا يملك طلاق غيرها، وكذا لو قال لحماته - ولها بنات - بنتك طالق طلقت زوجته.

(١) قال في حاشية العنقري (٣/ ١٨١-١٨٢): قوله: «لم تطلقاً»^(١) واختار ابن عقيّل والحلواني وابنه في (التبصرة) والشيخ تقي الدين - رحمه الله تعالى - وقوع الطلاق، وجزم به في (الروضة) فيقرع، وذكر القاضي المنصوص، وذكر بعض الأصحاب احتمالاً يقتضي وقوع الطلاق بهما، قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله تعالى -: وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وذكره، وهذا قول مكحول، ومال إليه أبو عبيد. اهـ (ح. ش. منتهى).

[١] هذه المسألة فيما إذا قال أحدهما: إن كان هذا الطائر غراباً فامرأتي طالق، وقال الثاني: إن لم يكن غراباً فامرأتي طالق، ولم يعلماه، كما ذكره في (الإنصاف)^(١) فتنبه، فإنما توهم أن تكون هي مسألة: إن كان هذا الطائر غراباً ففلانة طالق، وإن كان حماماً ففلانة. كتبه محمد بن عثيمين.

«وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ الْأَجْنَبِيَّةَ» دِينَ لَا حِتَالٍ صِدْقِهِ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ، وَ«لَمْ يُقْبَلْ» مِنْهُ «حُكْمًا»^[١] لِأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ «إِلَّا بِقَرِينَةٍ» دَالَّةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، مِثْلُ أَنْ يَدْفَعَ بِذَلِكَ ظَالِمًا، أَوْ يَتَخَلَّصَ بِهِ مِنْ مَكْرُوهِ، فَيُقْبَلُ لَوْجُودِ دَلِيلِهِ.

«وَإِنْ قَالَ لِمَنْ ظَنَنْهَا زَوْجَتَهُ: أَنْتِ طَالِقٌ - طَلَقْتَ الزَّوْجَةَ» لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي الطَّلَاقِ بِالْقَصْدِ دُونَ الْخِطَابِ «وَكَذَا عَكْسُهَا»^(١) بِأَنْ قَالَ لِمَنْ ظَنَنْهَا أَجْنَبِيَّةً: «أَنْتِ طَالِقٌ» فَبَانَتْ زَوْجَتُهُ - طَلَقْتَ؛ لِأَنَّهُ وَاجَهٌ بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (١٨٢/٣): قَوْلُهُ: «وَكَذَا عَكْسُهَا» جَزَمَ بِذَلِكَ فِي (الْمُنْتَهَى) قَالَ فِي شَرْحِهِ: عَلَى الْأَصَحِّ. وَفِي (الِإِقْنَاعِ): لَا تَطْلُقُ، وَنَصَرَهُ فِي الشَّرْحِ، وَصَحَّحَهُ فِي (الِإِخْتِيَارَاتِ) اهـ (خَطُّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى)^[٢].

[١] وَقِيلَ: بَلَى.

[٢] قُلْتُ: وَهَذَا أَصَحُّ، وَتَعْلِيلُهُمُ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى يَدُلُّ عَلَيْهِ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُقْبَلَ حُكْمًا.



بَابُ الرَّجْعَةِ

وَهِيَ: إِعَادَةُ مُطْلَقَةٍ غَيْرِ بَائِنٍ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عَقْدٍ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْحُرَّ إِذَا طَلَّقَ دُونَ الثَّلَاثِ، وَالْعَبْدَ دُونَ اثْنَتَيْنِ - أَنَّ لِهُمَا الرَّجْعَةَ فِي الْعِدَّةِ.

«مَنْ طَلَّقَ بِلَا عِوَضٍ زَوْجَتَهُ» بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ «مَدْخُولًا بِهَا أَوْ مَخْلُوءًا بِهَا دُونَ مَا لَهُ مِنَ الْعَدَدِ» بِأَنْ طَلَّقَ حُرٌّ دُونَ ثَلَاثٍ، وَعَبْدٌ دُونَ اثْنَتَيْنِ «فَلَهُ» أَيُّ: لِلْمُطْلَقِ حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، وَلَوْلِيَّهِ إِذَا كَانَ مَجْنُونًا^[١] «رَجَعْتُهَا» مَا دَامَتْ «فِي عِدَّتِهَا وَلَوْ كَرِهَتْ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وَأَمَّا مَنْ طَلَّقَ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ، أَوْ بِعِوَضٍ^[٢]، أَوْ خَالَعٍ، أَوْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْحُلُوءِ - فَلَا رَجْعَةَ، بَلْ يُعْتَبَرُ عَقْدُ بَشْرُوطِهِ، وَمَنْ طَلَّقَ نِهَايَةَ عَدَدِهِ لَمْ يَحُلْ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَتَقَدَّمَ، وَيَأْتِي.

[١] وَقِيلَ: لَا يَمْلِكُهَا وَلِيُّ الْمَجْنُونِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يَمْلِكُهَا لِلْمَصْلَحَةِ، وَلَعَلَّ الْخِلَافَ يَتَنَزَّلُ عَلَى ذَلِكَ.

[٢] لَكِنْ لَوْ عَجَزَتْ عَنْ بَذْلِ الْعِوَضِ فَهَلْ يَمْلِكُ الزَّوْجُ الرَّجْعَةَ؟ انْظُرْ كَلَامَهُ فِي (الإِغْلَامِ) ص ١٠٦ ج ٢ وَتَعْلِيْقَنَا عَلَى هَامِشٍ (ص ٨) مِنْ هَذَا الْكِتَابِ فَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّ لِلزَّوْجِ الرَّجْعَةَ إِذَا عَجَزَتْ الْمَرْأَةُ عَنْ عِوَضِ الْخُلْعِ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُ بِالرَّجْعَةِ الرُّجُوعُ، بِحَيْثُ لَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا طَلَّقَ بِعِوَضٍ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ.

وَتَحْصُلُ الرَّجْعَةُ «بِلَفْظٍ: «رَاجَعْتُ امْرَأَتِي» وَنَحْوِهِ» كَارْتَجَعْتُهَا، وَرَدَدْتُهَا، وَأَمْسَكْتُهَا، وَأَعَدْتُهَا، وَ«لَا» تَصِحُّ الرَّجْعَةُ بِلَفْظٍ «نَكَحْتُهَا وَنَحْوِهِ» كَتَزَوَّجْتُهَا^[١]؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ.

وَالرَّجْعَةُ: اسْتِبَاحَةُ بُضْعٍ مَقْصُودٍ؛ فَلَا تَحْصُلُ بِالْكِنَايَةِ.
«وَيُسَنُّ الْإِشْهَادُ» عَلَى الرَّجْعَةِ، وَلَيْسَ شَرْطًا فِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَفْتَقِرُ إِلَى قَبُولٍ، فَلَمْ تَفْتَقِرْ إِلَى إِشْهَادٍ.

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ: أَنَّ الرَّجْعَةَ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى وَلِيٍّ، وَلَا صَدَاقٍ، وَلَا رِضَى الْمَرْأَةِ، وَلَا عِلْمِهَا «وَهِيَ» أَيِ الرَّجْعِيَّةِ «زَوْجَةٌ» يَمْلِكُ مِنْهَا مَا يَمْلِكُهُ مَنْ لَمْ يُطَلِّقْهَا، وَ«لَهَا» مَا لِلزَّوْجَاتِ مِنْ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ وَمَسْكَنِ «وَعَلَيْهَا حُكْمُ الزَّوْجَاتِ»^[٢] مِنْ لُزُومِ مَسْكَنِ وَنَحْوِهِ «لَكِنْ لَا قِسْمَ لَهَا» فَيَصِحُّ أَنْ تُطَلَّقَ وَتُلَاعَنَ، وَيَلْحَقُهَا ظَهَارُهُ وَإِيلَاؤُهُ، وَلَهَا أَنْ تَتَشَرَّفَ لَهُ وَتَتَرَيَّنَ، وَلَهُ السَّفَرُ وَالْحُلُوءُ بِهَا وَوُطْؤُهَا.

«وَتَحْصُلُ الرَّجْعَةُ أَيْضًا بِوُطْئِهَا»^[٣] وَلَوْ لَمْ يَنْوِ بِهِ الرَّجْعَةَ

[١] وَالْوَجْهُ الثَّانِي: تَحْصُلُ الرَّجْعَةُ بِهِمَا، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): أَوْ مَا إِلَيْهِ أَحْمَدُ^(١).

[٢] وَذَكَرُوا مِنَ الْفُرُوقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الزَّوْجَاتِ سِوَى الْقِسْمِ أَنَّهَا يُلْزَمُهَا لُزُومُ الْمَسْكَنِ، وَأَنَّهُ يَعُودُ حَقُّهَا مِنَ الْحِصَانَةِ السَّاقِطُ بِتَزَوُّجِهَا، وَأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ مِنْ وَقْفٍ اشْتَرَطَ فِيهِ أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ فَلَا حَقَّ لَهُ، وَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الزَّوْجَ مَا يَعُودُ بِنَظَافَتِهَا.

[٣] وَقِيلَ: لَا تَحْصُلُ بِالْوُطْءِ إِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ الرَّجْعَةَ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ^(٢).

(١) الْإِنْصَافُ (٩/ ١٥١).

(٢) انْظُرْ: الْإِرْشَادُ (ص: ٢٨٩).

«وَلَا تَصِحُّ مُعَلَّقَةٌ بِشَرْطٍ» كَإِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ رَاجَعْتُكَ، أَوْ كُلَّمَا طَلَّقْتُكَ فَقَدْ رَاجَعْتُكَ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ فَيَصِحُّ.

«فَإِذَا طَهَّرَتْ» الْمُطَلَّقةَ رَجْعِيًّا «مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، وَلَمْ تَغْتَسِلْ، فَلَهُ رَجْعُهَا»
رُويَ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لَوْ جُودَ أَثَرُ الْحَيْضِ، الْمَانِعِ لِلزَّوْجِ مِنَ
الْوَطْءِ، فَإِنْ اغْتَسَلَتْ مِنْ حَيْضَةٍ ثَالِثَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ ارْتَجَعَهَا^(١) - لَمْ تَحِلَّ إِلَّا بِنِكَاحٍ
جَدِيدٍ.

وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْأَحْكَامِ: مِنْ قَطْعِ الْإِزْثِ، وَالطَّلَاقِ، وَاللَّعَانِ، وَالنَّفَقَةِ وَغَيْرِهَا
فَتَحْصُلُ بِانْقِطَاعِ الدَّمِ.

«وَإِنْ فَرَّغَتْ عِدَّتُهَا قَبْلَ رَجْعَتِهَا بَانَتْ وَحُرِّمَتْ قَبْلَ عَقْدِ جَدِيدٍ» بِوَلِيِّ
وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ؛ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُعَوِّلُكُمْ اللَّهُ عَلَى قَوْلِهِ دُونَ مَا يَمْلِكُ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أَيُّ: فِي
الْعِدَّةِ.

«وَمَنْ طَلَّقَ دُونَ مَا يَمْلِكُ» بِأَنْ طَلَّقَ الْحُرَّ وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ، أَوْ طَلَّقَ الْعَبْدَ
وَاحِدَةً «ثُمَّ رَاجَعَ» الْمُطَلَّقةَ رَجْعِيًّا

وَعَلَيْهَا: فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ بِالْوَطْءِ حَتَّى مَعَ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ اخْتَارَهَا
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(١).

[١] وَإِنْ كَانَتِ الْعِدَّةُ بِوَضْعِ الْحَمْلِ فَوَضَعَتْ أَحَدَ التَّوَأْمَيْنِ فَلَهُ رَجْعُهَا مَا دَامَ
الثَّانِي فِي بَطْنِهَا، وَبِمُجَرَّدِ وَضْعِ الْحَمْلِ تَنْقِضِي الْعِدَّةَ، وَلَا رَجْعَةَ، وَلَوْ قَبْلَ طَهْرِهَا مِنْ
النَّفَاسِ وَغُسْلِهَا بِخِلَافِ الْحَيْضِ.

«أَوْ تَزَوَّجَ» الْبَائِنَ «لَمْ يَمْلِكْ» مِنَ الطَّلَاقِ «أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ» ^(١) مِنْ عَدَدِ طَلَاقِهِ «وَطِئَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ أَوْ لَا» لِأَنَّ وَطْءَ الثَّانِي لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْإِحْلَالِ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ، فَلَا يُغَيِّرُ حُكْمَ الطَّلَاقِ، كَوَطْءِ السَّيِّدِ، بِخِلَافِ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا إِذَا نَكَحَتْ مَنْ أَصَابَهَا، ثُمَّ فَارَقَهَا، ثُمَّ عَادَتْ لِلأَوَّلِ - فَإِنَّهَا تَعُودُ عَلَى طَلَاقِ ثَلَاثٍ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣ / ١٨٥): «لَمْ يَمْلِكْ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ» وَعَنْ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ عَلَى طَلَاقِ ثَلَاثٍ ^[١] وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُمرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ. اهـ (ح. ش. مُنْتَهَى).

[١] يَعْنِي: إِذَا رَجَعَتْ بَعْدَ زَوْجٍ.



فصل

«وَإِنْ ادَّعَتْ» الْمُطَلَّقَةُ «انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا فِي زَمَنِ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا» أَي: عِدَّتِهَا فِيهِ، أَوْ «ادَّعَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ الْمُمَكِّنِ وَأَنْكَرَهُ» أَي: أَنْكَرَ الْمُطَلَّقُ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا «فَقَوْلُهَا» لِأَنَّهُ أَمْرٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ قِبَلِهَا، فَقُبِلَ قَوْلُهَا فِيهِ.

«وَإِنْ ادَّعَتْ» أَي انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ «الْحُرَّةُ بِالْحَيْضِ فِي أَقَلِّ مِنْ تِسْعَةِ وَعَشْرِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةً» أَوْ ادَّعَتْ أَمَةً فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ وَلَحْظَةً - «لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهَا» لِأَنَّ ذَلِكَ أَقَلُّ زَمَنِ يُمَكِّنُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِيهِ، فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى انْقِضَائِهَا فِيمَا دُونَهُ.

وَإِنْ ادَّعَتْ انْقِضَاءَهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ قَبْلَ بَيِّنَةٍ وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ حَيْضَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِيهِ يَنْدُرُ جَدًّا.

«وَإِنْ بَدَّأَتْ» أَي: بَدَأَتْ الرَّجْعِيَّةُ مُطَلَّقَهَا «فَقَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي» وَقَدْ مَضَى مَا يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ «فَقَالَ» الْمُطَلَّقُ: «كُنْتُ رَاجِعْتُكَ» فَقَوْلُهَا؛ لِأَنَّهَا مُنْكَرَةٌ، وَدَعْوَاهُ لِلرَّجْعَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ: أَنَّهُ كَانَ رَاجِعَهَا قَبْلُ.

وَكَذَا لَوْ تَدَاْعِيَا مَعًا، وَمَتَى رَجَعَتْ قَبْلَ، كَجَحْدِ أَحَدِهِمَا النِّكَاحَ ثُمَّ يَعْتَرِفُ بِهِ. «أَوْ بَدَّأَهَا بِهِ» أَي: بَدَأَ الزَّوْجُ بِقَوْلِهِ: «كُنْتُ رَاجِعْتُكَ» «فَأَنْكَرَتْهُ» وَقَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي قَبْلَ رَجْعَتِكَ «فَقَوْلُهَا» ^(١) قَالَهُ الْحَرْقِيُّ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ١٨٧): قَوْلُهُ: «فَأَنْكَرَتْهُ»، وَقَالَتْ: انْقَضَتْ عِدَّتِي قَبْلَ رَجْعَتِكَ فَقَوْلُهَا قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): مَتَى قُلْنَا: الْقَوْلُ قَوْلُهَا فَمَعَ يَمِينُهَا عِنْدَ الْحَرْقِيِّ =

قَالَ فِي (الْوَاضِحِ) - فِي الدَّعَاوِي -: نَصَّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ أَبُو الْفَرَجِ الشَّيْرَازِيُّ، وَصَاحِبُ (الْمُنَوَّرِ).

وَالْمَذْهَبُ فِي الثَّانِيَةِ: الْقَوْلُ قَوْلُهُ، كَمَا فِي (الْإِنْصَافِ) وَصَحَّحَهُ فِي (الْفُرُوعِ) وَغَيْرِهِ، وَقَطَعَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ) وَ(الْمُنْتَهَى).

= وَالْمُصَنِّفُ، وَقَدَّمَهُ فِي (الرَّعَايَتَيْنِ) وَ(الْحَاوِي). وَقَالَ الْقَاضِي: قِيَاسُ الْمَذْهَبِ: لَا يَجِبُ عَلَيْهَا يَمِينٌ^[١] وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ذَكَرَهَا فِي (الرَّعَايَتَيْنِ) وَالزَّرْكَشِيُّ. وَكَذَا لَوْ قُلْنَا: الْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ نَكَلْتُ: لَمْ يَقْضَ عَلَيْهَا بِالنُّكُولِ، قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ. قَالَ أَبُو ذَرٍّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُرَدَّ الْيَمِينُ عَلَى الزَّوْجِ، قَالَ: وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ. اهـ (ح. ش. مُنْتَهَى).

[١] وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَمِينُ فِي رَجْعَةٍ، فَقَوْلُ الْقَاضِي: «إِنَّهُ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ» صَحِيحٌ.



فصل

«إِذَا اسْتَوْفَى الْمُطَلَّقُ مَا يَمْلِكُ مِنَ الطَّلَاقِ» بِأَنْ طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا وَالْعَبْدُ اثْنَتَيْنِ «حَرُمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى يَطَّأَهَا زَوْجٌ» غَيْرُهُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] «فِي قَبْلِ» فَلَا يَكْفِي الْعَقْدُ، وَلَا الْحُلُوءُ، وَلَا الْمُبَاشَرَةُ دُونَ الْفَرْجِ، وَلَا يُشْتَرَطُ بُلُوغُ الزَّوْجِ الثَّانِي، فَيَكْفِي «وَلَوْ» كَانَ «مُرَاهِقًا»^[١] أَوْ لَمْ يَبْلُغْ عَشْرًا؛ لِغُمُومِ مَا سَبَقَ.

«وَيَكْفِي» فِي حِلِّهَا لِمُطَلَّقِهَا ثَلَاثًا «تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ» كُلُّهَا مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي «أَوْ قَدَرِهَا مَعَ جَبٍّ» أَيٍّ: قَطْعٌ لِلْحَشْفَةِ؛ لِحُصُولِ ذَوْقِ الْعُسَيْلَةِ بِذَلِكَ «فِي فَرْجِهَا» أَيٍّ: قَبْلُهَا «مَعَ انْتِشَارٍ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ» لَوْجُودِ حَقِيقَةِ الْوَطْءِ.

«وَلَا تَحِلُّ» الْمُطَلَّقَةُ ثَلَاثًا «بِوَطْءِ دُبُرٍ، وَ» وَطْءِ «شُبْهَةٍ، وَ» وَطْءِ فِي «مِلْكٍ يَمِينٍ، وَ» وَطْءِ فِي «نِكَاحٍ فَاسِدٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠].

«وَلَا» تَحِلُّ بِوَطْءِ «فِي حَيْضٍ، وَنَفَاسٍ، وَإِحْرَامٍ، وَصِيَامٍ فَرَضٍ»^[٢].....

[١] مَنْ قَارَبَ الْبُلُوغَ.

[٢] وَاخْتَارَ الْمُؤَفَّقُ وَالشَّارِحُ^(١) حِلَّهَا بِوَطْءٍ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ، وَهُوَ اخْتِمَالٌ لِأَبِي الْخَطَّابِ، وَالْمَنْصُوصُ وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ خِلَافَهُ، وَحَكَاهُ الْمُؤَفَّقُ -أَعْنِي حِلَّهَا بِالْوَطْءِ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ- مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ^(٢).

(١) الشرح الكبير (٨/ ٤٩٨).

(٢) المغني (١٠/ ٥٥١).

لِأَنَّ التَّحْرِيمَ فِي هَذِهِ الصُّورِ لِمَعْنَى فِيهَا؛ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَحْلُّ بَوَاطِءِ مُحَرَّمٍ، كَمَرَضٍ
أَوْ ضَيْقٍ وَقْتِ صَلَاةٍ، أَوْ فِي مَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ.

«وَمَنْ ادَّعَتْ مُطَلَّقَتَهُ الْمُحَرَّمَةَ» وَهِيَ الْمُطَلَّاقَةُ ثَلَاثًا «وَقَدْ غَابَتْ» عَنْهُ «نِكَاحُ
مَنْ أَحَلَّهَا» بِوَطْئِهِ إِيَّاهَا «و» ادَّعَتْ «انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا مِنْهُ» أَيُّ: مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي «فَلَهُ»
أَيُّ: لِلأَوَّلِ «نِكَاحُهَا إِنْ صَدَّقَهَا» فِيمَا ادَّعَتْهُ «وَأَمَّا» ذَلِكَ، بِأَنْ مَضَى زَمَنٌ يَتَّسِعُ
لَهُ؛ لِأَنَّهَا مُؤْتَمِنَةٌ عَلَى نَفْسِهَا.



كتاب الإيلاء

بِالْمَدِّ، أَيِ: الْحَلْفِ، مَصْدَرُ آلِي يُوْلِي، وَالْأَلْيَةُ الْيَمِينُ.

«وَهُوَ» شَرَعًا: «حَلْفُ زَوْجٍ» يُمَكِّنُهُ الْوَطْءُ «بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَتِهِ» كَالرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ «عَلَى تَرْكِ وَطْءِ زَوْجَتِهِ فِي قُبُلِهَا» أَبَدًا، أَوْ «أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ» قَالَ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] الْآيَةُ.

وَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَلَا إِيْلَاءَ بِحَلْفِ بَنَدِرٍ، أَوْ عَتَقٍ، أَوْ طَلَاقٍ، وَلَا بِحَلْفٍ عَلَى تَرْكِ وَطْءِ سُرَّتَيْهِ أَوْ رَتَقَاءَ.

«وَيَصِحُّ» الْإِيْلَاءُ «مِنْ» كُلِّ مَنْ يَصِحُّ طَلَاقُهُ مِنْ مُسْلِمٍ وَ«كَافِرٍ وَ» حُرٍّ وَ«قِنْ» وَ«بَالِغٍ وَ» مُمَيِّزٍ وَغَضْبَانَ وَسَكْرَانَ وَمَرِيضٍ مَرَجُو بُرْؤُهُ، وَمِمَّنْ^[١] أَيَّ زَوْجَةٍ يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا، وَلَوْ «لَمْ يَدْخُلْ بِهَا» لِعُمُومِ مَا تَقَدَّمَ.

وَ«لَا» يَصِحُّ الْإِيْلَاءُ «مِنْ» زَوْجٍ «مُجْتَنُونَ وَمُغْمَى عَلَيْهِ» لِعَدَمِ الْقَصْدِ «وَ» لَا مِنْ «عَاجِزٍ عَنْ وَطْءٍ لِحَبِّ كَامِلٍ أَوْ شَلَلٍ» لِأَنَّ الْمَنْعَ هُنَا لَيْسَ لِلْيَمِينِ.

[١] تَبِعُ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ صَاحِبَ (الْمُقْنِعِ)^(١) وَالْمُرَادُ: عَاجِزٌ عَنِ الْوَطْءِ عَجْزًا يُمَكِّنُ بُرْؤُهُ كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ. فَأَمَّا مَا لَا يُمَكِّنُ زَوَالَهُ مِثْلُ الْجَبِّ وَالشَّلَلِ فَلَا يَصِحُّ مَعَهُ الْإِيْلَاءُ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ مُتَعَدِّ حَالًا وَمَالًا.

«فَإِذَا قَالَ» لِرُزُوجَتِهِ: «وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ أَبَدًا أَوْ عَيْنٌ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ» كَحَمْسَةِ أَشْهُرٍ «أَوْ» قَالَ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ «حَتَّى يَنْزِلَ عَيْسَى» ابْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ «أَوْ» حَتَّى «يُخْرِجَ الدَّجَالَ أَوْ» غِيَاةً بِمُحَرَّمٍ، أَوْ يَبْذُلَ مَالَهَا كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا وَطِئْتُكَ «حَتَّى تَشْرِبِي الْخَمْرَ، أَوْ تُسْقِطِي دِينَكَ، أَوْ تَهْبِي مَالَكَ، وَنَحْوُهُ» أَيُّ: نَحْوُ مَا ذَكَرَ «ف» هُوَ «مُولٍ» تُضْرَبُ لَهُ مُدَّةُ الْإِيْلَاءِ.

«فَإِذَا مَضَى أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ يَمِينِهِ وَلَوْ» كَانَ الْمَوْلَى «قِنًا» لِعُمُومِ الْآيَةِ «فَإِنْ وَطِئَ وَلَوْ بِتَغْيِيبِ حَشْفَةٍ» أَوْ قَدَرِهَا عِنْدَ عَدَمِهَا فِي الْفَرْجِ «فَقَدْ فَاءَ» لِأَنَّ الْفَيْئَةَ الْجَمَاعُ، وَقَدْ أَتَى بِهِ وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ أُدْخِلَ ذَكَرَ نَائِمٍ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ وَجِدَ.

«وَالَا» يَفِ بِوَطْءٍ مَنْ آلَى مِنْهَا، وَلَمْ تُعْفِهِ ^[١] «أَمْرُهُ» الْحَاكِمُ «بِالطَّلَاقِ» إِنْ طَلَبَتْ ذَلِكَ مِنْهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧].
«فَإِنْ أَبَى» الْمَوْلَى أَنْ يَفِيَّ وَأَنْ يُطَلَّقَ «طَلَّقَ حَاكِمٌ عَلَيْهِ وَاحِدَةً» ^[٢] أَوْ ثَلَاثًا، أَوْ فَسَخَ «لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْمَوْلَى عِنْدَ امْتِنَاعِهِ.

[١] بِضَمِّ التَّاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْفَاءِ، مِنْ أَعْفَاهُ يُعْفِيهِ إِذَا تَرَكَ مُطَالَبَتَهُ بِحَقِّهِ، كَتَبَهُ كَاتِبُهُ.

[٢] وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ طَلَاقَ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْحَاكِمِ طَلَاقٌ رَجْعِيٌّ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَعَنْهُ أَنَّهُ بَائِنٌ ^(١). قَالَ الْقَاضِي: الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ فُرْقَةَ الْحَاكِمِ تَكُونُ بَائِنًا ^(٢)، وَهَذَا أَظْهَرُ، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ لَهُ الرَّجْعَةَ بِرِضَاهَا لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) انظر: الإنصاف (٩/ ١٩٠).

(٢) انظر: المغني (١١/ ٤٦).

«وَإِنْ وَطِئَ» المُولِي مَنْ آلَى مِنْهَا «فِي الدُّبْرِ، أَوْ» وَطِئَهَا «دُونَ الْفَرْجِ فَهَا فَاءٌ»
لِأَنَّ الْإِيْلَاءَ يَخْتَصُّ بِالْحَلْفِ عَلَى تَرْكِ الْوُطْءِ فِي الْقَبْلِ، وَالْفَيْئَةُ الرَّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ،
فَلَا تَحْصُلُ الْفَيْئَةُ بغيرِهِ كَمَا لَوْ قَبَّلَهَا.

«وَإِنْ ادَّعَى» المُولِي «بَقَاءَ الْمُدَّةِ» أَي: مُدَّةَ الْإِيْلَاءِ، وَهِيَ الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرُ صُدِّقَ؛
لِأَنَّهُ الْأَصْلُ «أَوْ» ادَّعَى «أَنَّهُ وَطِئَهَا وَهِيَ ثَبِّبَ صُدِّقَ مَعَ يَمِينِهِ» لِأَنَّهُ أَمْرٌ خَفِيٌّ،
لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ.

«وَإِنْ كَانَتْ» الَّتِي آلَى مِنْهَا «بِكُفْرًا، أَوْ ادَّعَتْ الْبِكَارَةَ، وَشَهِدَ بِذَلِكَ» أَي: بِبِكَارَتِهَا «امْرَأَةٌ عَدْلٌ - صُدِّقَتْ» وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِبِكَارَتِهَا ثِقَةً فَقَوْلُهُ بِيَمِينِهِ.

«وَإِنْ تَرَكَ» الزَّوْجُ «وُطْأَهَا» أَي: وَطِئَ زَوْجَتَهُ «إِضْرَارًا بِهَا بِلَا يَمِينٍ» عَلَى
تَرْكِ وَطِئِهَا «وَلَا عُذْرٍ» لَهُ «فَكَمُولٍ» وَكَذَا مَنْ ظَاهَرَ وَلَمْ يُكْفَرْ فَيُضْرَبُ لَهُ أَرْبَعَةُ
أَشْهُرٍ، فَإِنْ وَطِئَ وَإِلَّا أُمِرَ بِالطَّلَاقِ، فَإِنْ أَبَى طَلَّقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ، أَوْ فَسَخَ النِّكَاحَ،
كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمُولِي.

وَإِنْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِيْلَاءِ، وَبِأَحَدِهِمَا عُذْرٌ يَمْنَعُ الْجَمَاعَ أَمْرٌ أَنْ يَفِيءَ بِلِسَانِهِ،
فَيَقُولُ: مَتَى قَدَرْتُ جَامِعَتِكَ، ثُمَّ مَتَى قَدَرَ وَطِئَ أَوْ طَلَّقَ، وَيُمْهَلُ لِصَلَاةِ فَرْضٍ،
وَتَحُلُّ مِنْ إِحْرَامٍ، وَهَضْمٍ، وَنَحْوِهِ، وَمُظَاهَرٌ لَطَلَبِ رَقَبَةٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.



كِتَابُ الظَّهَارِ

مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهْرِ، وَخُصَّ بِهِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الرُّكُوبِ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْمَرْكُوبُ ظَهْرًا، وَالْمَرْأَةُ مَرْكُوبَةً إِذَا غَشِيَتْ.

«وَهُوَ مُحَرَّمٌ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِّنَ أَلْقَوْلِ وَرُورًا﴾ [المجادلة: ٢] «فَمَنْ شَبَّهَ^[١] زَوْجَتَهُ أَوْ شَبَّهَ^[٢] «بَعْضَهَا» أَي: بَعْضَ زَوْجَتِهِ «بِبَعْضٍ» مَنِ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ «أَوْ بِكُلِّ مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ أَبَدًا^[٣] بِنَسَبٍ» كَأُمِّهِ وَأُخْتِهِ «أَوْ رِضَاعٍ» كَأُخْتِهِ مِنْهُ، أَوْ بِمُصَاهَرَةٍ كَحَمَاتِهِ، أَوْ بِمَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ إِلَى أَمَدٍ كَأُخْتِ زَوْجَتِهِ وَعَمَّتِهَا «مِنْ ظَهْرٍ» بَيَانٌ لِلْبَعْضِ.

[١] أَي: أَيُّ زَوْجٍ يَصِحُّ طَلَاقُهُ شَبَّهَ .. إلخ.

[٢] قَوْلُهُ: «مَنْ شَبَّهَ زَوْجَتَهُ» ظَاهِرُهُ: لَا يَصِحُّ الظَّهَارُ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ^(١)، وَالْمَذْهَبُ صِحَّتُهُ، وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْآيَةِ، وَأَجَابُوا عَنْهَا بِأَنَّهَا خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، لَكِنَّ الرَّوَايَةَ الْأُولَى هِيَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ كَمَا قَالُوا فِي الطَّلَاقِ وَاللَّعَانِ وَالْإِيلَاءِ: إِنَّهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ زَوْجٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] قَوْلُهُ: «أَبَدًا» مَفْهُومُهُ أَنَّ الْمَحْرَمَةَ إِلَى أَمَدٍ كَأُخْتِ زَوْجَتِهِ وَكَالْأَجْنَبِيَّةِ لَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ بِهَا ظَهْرًا، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ^(٢)، وَالْمَذْهَبُ هُوَ ظَهَارٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المغني (١١ / ٧٥)، والشرح الكبير (٨ / ٥٧٠)، والإنصاف (٩ / ٢٠٢).

(٢) انظر: المغني (١١ / ٥٨)، والشرح الكبير (٨ / ٥٦١).

كَأَن يَقُولَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي أَوْ أُخْتِي «أَوْ» أَنْتِ عَلَيَّ كَ «بَطْنٍ» عَمَّتِي «أَوْ عُضْوٍ آخَرَ لَا يَنْفَصِلُ» كَيْدَهَا أَوْ رَجُلَهَا «بِقَوْلِهِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«شَبَّهَ» «لَهَا» أَيُّ: لِرِوَجْتِهِ: «أَنْتِ» أَوْ ظَهْرُكَ أَوْ يَدُكَ «عَلَيَّ أَوْ مَعِي أَوْ مِنِّي كَظْهَرِ أُمِّي، أَوْ كَيْدِ أُخْتِي، أَوْ وَجْهِ حِمَاتِي، وَنَحْوُهُ، أَوْ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ» - فَهُوَ مُظَاهِرٌ وَلَوْ نَوَى طَلَاقًا أَوْ يَمِينًا «أَوْ» قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ «كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ»^[١] أَوْ الْحَنْزِيرِ «فَهُوَ مُظَاهِرٌ» جَوَابُ «فَمَنْ».

كَذَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ فُلَانَةٍ الْأُجْنَبِيَّةِ، أَوْ ظَهْرِ أَبِي، أَوْ أَخِي، أَوْ زَيْدٍ^[٢].

وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ أَوْ عِنْدِي كَأُمِّي، أَوْ مِثْلُ أُمِّي، وَأَطْلَقَ فَظْهَارًا^[٣]، وَإِنْ نَوَى فِي الْكَرَامَةِ وَنَحْوَهَا دِينَ، وَقَبْلَ حُكْمًا، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ أُمِّي أَوْ كَأُمِّي فَلَيْسَ بِظْهَارٍ، إِلَّا مَعَ نِيَّةٍ أَوْ قَرِينَةٍ، وَإِنْ قَالَ: شَعْرُكَ أَوْ سَمْعُكَ، وَنَحْوُهُ، كَظْهَرِ أُمِّي فَلَيْسَ بِظْهَارٍ.

[١] إِذَا قَالَ: كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَالْحَنْزِيرِ فَهُوَ مُظَاهِرٌ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ طَلَاقًا أَوْ يَمِينًا، فَعَلَى مَا نَوَى، كَمَا يُعْلَمُ بِمَا تَقَدَّمَ.

[٢] وَعَنْهُ: لَيْسَ بِظْهَارٍ^(١).

[٣] وَعَنْهُ: لَيْسَ بِظْهَارٍ^(٢).

قَالَ الْمُؤَفَّقُ: وَالَّذِي يَصِحُّ عِنْدِي فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ: إِنْ وُجِدَتْ نِيَّةٌ أَوْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى الظَّهَارِ فَهُوَ ظْهَارٌ، وَإِلَّا فَلَا^(٣).

(١) انظر: المغني (١١/ ٥٩).

(٢) انظر: الإرشاد (ص: ٣٠٧)، والإنصاف (٩/ ١٩٤).

(٣) المغني (١١/ ٦٠).

«وَإِنْ قَالَتْهُ لِرَوْجِهَا» أَي: قَالَتْ لَهُ نَظِيرَ مَا يَصِيرُ بِهِ مُظَاهِرًا مِنْهَا «فَلَيْسَ بِظَهَارٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] فَخَصَّهُمْ بِذَلِكَ «وَعَلَيْهَا» أَي: عَلَى الزَّوْجَةِ إِذَا قَالَتْ ذَلِكَ لِرَوْجِهَا «كَفَّارَتُهُ» أَي: كَفَّارَةُ الظَّهَارِ؛ قِيَاسًا عَلَى الزَّوْجِ، وَعَلَيْهَا التَّمْكِينُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، وَيُكْرَهُ نِدَاءُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ الْآخَرَ بِمَا يَخْتَصُّ بِذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ، كَأَبِي وَأُمِّي «وَيَصِحُّ» الظَّهَارُ «مِنْ كُلِّ زَوْجَةٍ» لَا مِنْ أُمِّ أَوْ أُمِّ وَلَدٍ، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَلَا يَصِحُّ مِمَّنْ لَا يَصِحُّ طَلَاقُهُ.



فصل

«وَيَصِحُّ الظَّهَارُ مُعَجَّلًا» أَي: مُنْجَزًا، كَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي «و» يَصِحُّ الظَّهَارُ
أَيْضًا «مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ» كَأَنْ قُمْتَ فَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي «فَإِذَا وُجِدَ» الشَّرْطُ «صَارَ
مُظَاهِرًا» لِيُجُودِ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ.

«و» يَصِحُّ الظَّهَارُ «مُطْلَقًا» أَي: غَيْرَ مُؤَقَّتٍ كَمَا تَقَدَّمَ «و» يَصِحُّ «مُؤَقَّتًا»
كَأَنْتِ عَلَيَّ كَظَهَرِ أُمِّي شَهْرَ رَمَضَانَ «فَإِنْ وَطِئَ فِيهِ كَفَرُ» لِظَهَارِهِ «وَإِنْ فَرَغَ الْوَقْتُ
زَالَ الظَّهَارُ» بِمُضِيِّهِ.

«وَيَحْرُمُ» عَلَى مُظَاهِرٍ وَمُظَاهِرٍ مِنْهَا «قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ» لِظَهَارِهِ «وَطُءٌ وَدَوَاعِيهِ»
كَالْقُبْلَةِ وَالِاسْتِمْتَاعِ بِمَا دُونَ الْفَرْجِ «مِمَّنْ ظَاهَرَ مِنْهَا» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَلَا تَقْرُبَهَا
حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ» صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ «وَلَا تَثْبُتُ الْكَفَّارَةُ فِي الذِّمَّةِ» أَي: فِي
ذِمَّةِ الْمُظَاهِرِ «إِلَّا بِالْوَطْءِ» اخْتِيَارًا.

«وَهُوَ» أَيِ الْوَطْءِ «الْعَوْدُ» فَمَتَى وَطِئَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَلَوْ مَجْنُونًا، وَلَا نَجِبُ
قَبْلَ الْوَطْءِ؛ لِأَنَّهَا شَرْطٌ لِحُلِّهِ، فَيُؤْمَرُ بِهَا مَنْ أَرَادَهُ؛ لِيَسْتَحِلَّهُ بِهَا «وَيَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا
قَبْلَهُ» أَي: قَبْلَ الْوَطْءِ «عِنْدَ الْعَزْمِ عَلَيْهِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الصِّيَامِ وَالْعِتَقِ: ﴿مَنْ قَبَلَ
أَنْ يَتَمَسَّكَ﴾ [المجادلة: ٤].

وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْوَطْءِ سَقَطَتْ «وَتَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ بِتَكْرِيرِهِ» أَيِ
الظَّهَارِ وَلَوْ كَانَ الظَّهَارُ بِمَجَالِسَ «قَبْلَ التَّكْفِيرِ مِنْ» زَوْجَةٍ «وَاحِدَةٍ» كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ
تَعَالَى «و» تَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ «لِظَهَارِهِ مِنْ نِسَائِهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ» بَأَنْ قَالَ لِرِزْوَجَاتِهِ:

«أَنْتَنْ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي» لِأَنَّهُ ظَهَرَ وَاحِدٌ «وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْهُنَّ» أَيُّ: مِنْ زَوْجَاتِهِ
 «بِكَلِمَاتٍ» بِأَنْ قَالَ لِكُلِّ مِنْهُنَّ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي «ف» عَلَيْهِ «كَفَّارَاتٌ بِعَدِيدِهِنَّ»^[١]
 لِأَنَّهَا أَتَمَّانُ مُتَكَرِّرَةٌ عَلَى أَعْيَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ، كَمَا لَوْ كَفَّرَ ثُمَّ
 ظَاهَرَ.

[١] وَعَنْهُ: كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي تَذَكِيرَتِهِ، وَغَيْرُهُمَا^(١).



فصل

«وَكَفَّارَتُهُ» أَي: كَفَّارَةُ الظَّهَارِ عَلَى التَّرْتِيبِ «عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا»^[١] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] الآية.

وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْكَفَّارَاتِ وَقْتُ وُجُوبِهَا، فَلَوْ أَعْسَرَ مُوسِرٌ قَبْلَ تَكْفِيرِهِ لَمْ يُجْزِئَهُ صَوْمٌ، وَلَوْ أَيْسَرَ مُعْسِرٌ لَمْ يَلْزَمْهُ عِتْقُ وَيُجْزِئُهُ.

«وَلَا تَلْزَمُ الرَّقَبَةُ» فِي الْكَفَّارَةِ «إِلَّا لِمَنْ مَلَكَهَا أَوْ أَمَكَنَهُ ذَلِكَ» أَي: مَلَكَهَا «بِشَمَنِ مِثْلِهَا» أَوْ مَعَ زِيَادَةٍ لَا تُجْحَفُ بِمَالِهِ وَلَوْ نَسِيئَةً وَلَهُ مَالٌ غَائِبٌ أَوْ مُؤَجَّلٌ، لَا هِبَةٍ، وَيُشْتَرَطُ لِلزُّومِ شَرَاءُ الرَّقَبَةِ أَنْ يَكُونَ ثَمْنُهَا «فَاضِلًا عَنْ كِفَايَتِهِ دَائِمًا، وَ» عَنْ «كِفَايَةِ مَنْ يَمُونُهُ» مِنْ زَوْجَةٍ وَرَقِيقٍ وَقَرِيبٍ «و» فَاضِلًا «عَمَّا يَحْتَاجُهُ» هُوَ وَمَنْ يَمُونُهُ «مِنْ مَسْكِنٍ وَخَادِمٍ» صَالِحِينَ لِمِثْلِهِ إِذَا كَانَ مِثْلُهُ يُحْدَمُ «وَمَرْكُوبٍ وَعَرْضٍ بِذَلِكَ» يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ «وَتِيَابٍ تَجْمُلُ، وَ» فَاضِلًا عَنْ «مَالٍ يَقُومُ كَسْبُهُ بِمَوْؤُنَتِهِ» وَمَوْؤُنَةٍ عِيَالِهِ «وَكُتْبٍ عِلْمٍ» يَحْتَاجُ إِلَيْهَا «وَوَفَاءٍ دِينٍ» لِأَنَّ مَا اسْتَعْرَفْتَهُ حَاجَةٌ الْإِنْسَانِ فَهُوَ كَالْعُدُومِ.

[١] قَوْلُهُ: «سِتِّينَ مِسْكِينًا» عُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ رَدَّهَا عَلَى مِسْكِينٍ وَاحِدٍ سِتِّينَ يَوْمًا وَنَحْوُ ذَلِكَ لَمْ يُجْزِئْ، وَهُوَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ غَيْرُهُ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَنْ أَحْمَدَ: يُجْزِئُهُ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ^(١)، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِمُخَالَفَتِهِ ظَاهِرَ الْآيَةِ.

(١) انظر: المغني (٩٣/١١)، والإنصاف (٩/٢٣٠).

«وَلَا يُجْزَى فِي الْكَفَّارَاتِ كُلُّهَا» كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وَالْقَتْلِ، وَالْوَطْءِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى «إِلَّا رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً»^[١] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ قَتَلَ مُؤَمَّنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٌ» [النساء: ٩٢] وَالْحَقُّ بِذَلِكَ سَائِرُ الْكَفَّارَاتِ «سَلِيمَةً مِنْ عَيْبٍ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرَرًا بَيِّنًا» لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَمْلِيكَ الرَّقِيقِ مَنَافِعَهُ، وَتَمَكِينَهُ مِنْ التَّصَرُّفِ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَحْصُلُ هَذَا مَعَ مَا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرَرًا بَيِّنًا «كَالْعَمَى، وَالشَّلَلِ لِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ، أَوْ أَقْطَعِيهِمَا» أَيْ الْيَدِ وَالرَّجْلِ «أَوْ أَقْطَعَ الْأَصْبُعَ الْوُسْطَى، أَوْ السَّبَابَةَ، أَوْ الْإِبْهَامَ، أَوْ الْأَنْمُلَةَ مِنَ الْإِبْهَامِ» أَوْ أَنْمُلَتَيْنِ مِنْ وَسْطَى أَوْ سَبَابَةٍ «أَوْ أَقْطَعَ الْخِنْصِرَ وَالْبِنْصَرَ» مَعًا «مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ» لِأَنَّ نَفْعَ الْيَدِ يَزُولُ بِذَلِكَ، وَكَذَا أَخْرَسَ لَا تُفْهَمُ إِشَارَتُهُ.

«وَلَا يُجْزَى مَرِيضٌ مَيُؤُوسٌ مِنْهُ وَنَحْوُهُ» كَزَمَنِ وَمُقْعَدٍ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُمَكِّنُهُمَا الْعَمَلُ فِي أَكْثَرِ الصَّنَائِعِ، وَكَذَا مَغْصُوبٌ «وَلَا» تُجْزَى «أُمٌّ وَلَدٍ» لِأَنَّ عِتْقَهَا مُسْتَحَقٌّ بِسَبَبٍ آخَرَ.

«وَيُجْزَى الْمُدَبِّرُ» وَالْمُكَاتَّبُ إِذَا لَمْ يُوَدَّ شَيْئًا «وَوَلَدُ الزَّنا وَالْأَحْمَقُ وَالْمَرْهُونُ وَالْجَانِي»^[٢] وَالصَّغِيرُ^[٣] وَالْأَعْرَجُ يَسِيرًا «وَالْأَمَةُ الْحَامِلُ وَلَوْ اسْتُشْنِيَ حَمْلُهَا» لِأَنَّ مَا فِي هَؤُلَاءِ مِنَ النِّقْصِ لَا يَضُرُّ بِالْعَمَلِ.

[١] وَلَوْ نِصْفَي عَبْدَيْنِ، وَقِيلَ: إِنْ كَمَلْتَ فِيهِمَا الْحَرِّيَّةَ أَجْزَاءً، وَإِلَّا فَلَا، وَهُوَ أَظْهَرُ.

[٢] وَأَمَّا مَنْ تَحْتَمَّ قَتْلُهُ فَالظَّاهِرُ: لَا يَصِحُّ عِتْقُهُ.

[٣] وَنَقَلَ الْقَاضِي رِوَايَةً بَعْدَ إِجْزَائِهِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ^(١).

فصل

«يَجِبُ التَّابِعُ فِي الصَّوْمِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [المجادلة: ٤] وَيَنْقَطِعُ بِصَوْمٍ غَيْرِ رَمَضَانَ، وَيَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ «فَإِنْ تَخَلَّلَهُ رَمَضَانُ» لَمْ يَنْقَطِعِ التَّابِعُ «أَوْ» تَخَلَّلَهُ «فِطْرٌ يَجِبُ كَعِيدِ وَأَيَّامِ تَشْرِيقٍ، وَحَيْضٌ وَنَفَاسٌ وَجُنُونٌ، وَمَرَضٌ خَوْفٌ، وَنَحْوُهُ» كَأَعْمَاءِ جَمِيعِ الْيَوْمِ لَمْ يَنْقَطِعِ التَّابِعُ «أَوْ أَفْطَرَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهَا أَوْ لِعُذْرِ يُبِيحُ الْفِطْرَ» كَسَفَرٍ «لَمْ يَنْقَطِعِ» التَّابِعُ؛ لِأَنَّهُ فِطْرٌ لِسَبَبٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِاخْتِيَارِهِمَا. وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُسْكِينِ الْمُطْعَمِ مِنَ الْكَفَّارَةِ: أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا حُرًّا وَلَوْ أُنْثَى «وَيُجْزَى التَّكْفِيرُ بِمَا يُجْزَى فِي فِطْرَةٍ فَقَطْ» مِنْ بُرٍّ وَشَعِيرٍ وَتَمْرٍ وَزَبِيبٍ وَأَقِطٍ، وَلَا يُجْزَى غَيْرُهَا وَلَوْ قُوتَ بَلَدِهِ.

«وَلَا يُجْزَى» فِي إِطْعَامِ كُلِّ مُسْكِينٍ «مِنْ الْبُرِّ أَقْلٌ مِنْ مُدٍّ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ» كَالْتَمْرِ وَالشَّعِيرِ «أَقْلٌ مِنْ مُدَّيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ» لِحَاجَتِهِمْ: كَالْفَقِيرِ، وَالْمُسْكِينِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالْعَارِمِ لِمُصْلَحَتِهِ وَلَوْ صَغِيرًا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ. وَالْمُدُّ: رِطْلٌ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ، وَتَقَدَّمَ فِي الْغُسْلِ. «وَإِنْ غَدَى الْمَسَاكِينُ أَوْ عَشَّاهُمْ لَمْ يُجْزِئُهُ»^(١) لِعَدَمِ تَمْلِكِهِمْ ذَلِكَ الطَّعَامَ،

[١] وَعَنْهُ: يُجْزِئُهُ^(١)، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٢)، وَهُوَ أَظْهَرُ؛ لِطَبَاقَتِهِ ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَكَهَذَا لَوْ نَذَرَ إِطْعَامَهُمْ.

(١) انظر: المغني (١١ / ٩٧).

(٢) انظر: الإنصاف (٩ / ٢٣٣).

بِخِلَافِ مَا لَوْ نَذَرَ إِطْعَامَهُمْ، وَلَا يُجْزَى الْخُبْزُ وَلَا الْقِيَمَةُ، وَسُنَّ إِخْرَاجُ أَذَمٍّ مَعَ مُجْزِيٍّ.
 «وَتَجِبُ النِّيَّةُ فِي التَّكْفِيرِ مِنْ صَوْمٍ وَغَيْرِهِ» فَلَا يُجْزَى عَتَقٌ وَلَا صَوْمٌ وَلَا إِطْعَامٌ
 بِلَا نِيَّةٍ؛ لِحَدِيثٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَيُعْتَبَرُ تَبَيُّتُ نِيَّةِ الصَّوْمِ، وَتَعْيِينُهَا جِهَةً
 الْكَفَّارَةِ.

«وَإِنْ أَصَابَ الْمُظَاهِرُ مِنْهَا» فِي أَثْنَاءِ الصَّوْمِ «لَيْلًا»^[١] أَوْ نَهَارًا وَلَوْ نَاسِيًا^[٢]
 أَوْ مَعَ عُذْرٍ يُبِيحُ الْفِطْرَ «انْقَطَعَ التَّتَابُعُ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ
 قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة: ٤].

«وَإِنْ أَصَابَ غَيْرَهَا» أَيَّ غَيْرِ الْمُظَاهِرِ مِنْهَا «لَيْلًا» أَوْ نَاسِيًا أَوْ مَعَ عُذْرٍ يُبِيحُ
 الْفِطْرَ «لَمْ يَنْقَطِعِ» التَّتَابُعُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ، وَلَا هُوَ مُحَلٌّ لِلتَّتَابُعِ، وَلَا يُضَرُّ
 وَطْءُ مُظَاهِرٍ مِنْهَا فِي أَثْنَاءِ إِطْعَامٍ مَعَ تَحْرِيمِهِ.

[١] وَعَنْهُ: لَا يَنْقَطِعُ إِنْ أَصَابَهَا لَيْلًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَابْنِ الْمُنْذِرِ^(١)،
 وَقَوَاهُ فِي (الْمُغْنِي) ^(٢) وَهُوَ الْأَصَحُّ، لَكِنَّهُ أَثَمٌ؛ لِوَطْئِهِ قَبْلَ إِمْتَامِ الصَّوْمِ.

[٢] وَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ نَاسِيًا لَمْ يَنْقَطِعِ التَّتَابُعُ؛ لِعُذْرِهِ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا إِذَا وَطِئَ
 مَعَ عُذْرٍ يُبِيحُ الْفِطْرَ فَحُكْمُهُ كَحُكْمِ وَطْئِهَا لَيْلًا، كَمَا سَتَرَاهُ.

[٣] وَقِيلَ: لَا يَنْقَطِعُ إِذَا كَانَ نَاسِيًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ جَاهِلًا، مِثْلَ
 أَنْ يَظُنَّ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ الْأُخْرَى، أَوْ أَنَّ وَطْئَهَا لَا يَقْطَعُ التَّتَابُعَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) الإشراف (٣٠٩/٥) م (٣١٧٥).

(٢) المغني (٩١/١١ - ٩٢).

كِتَابُ اللَّعَانِ

مُسْتَقٌّ مِنَ اللَّعْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ يَلْعَنُ نَفْسَهُ فِي الْخَامِسَةِ إِنْ كَانَ كَاذِبًا.

وَهُوَ: شَهَادَاتٌ مُوَكَّدَاتٌ بِأَيَّانٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ مَقْرُونَةٍ بِلْعَنِ وَغَضَبٍ.
و«يُشْتَرَطُ»^[١] فِي صِحَّتِهِ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] فَمَنْ قَذَفَ أَجْنَبِيَّةً حُدَّ وَلَا لِعَانَ.
«وَمَنْ عَرَفَ الْعَرَبِيَّةَ لَمْ يَصَحَّ لِعَانُهُ بِغَيْرِهَا» لِمُخَالَفَتِهِ لِلنَّصِّ «وَإِنْ جَهِلَهَا»
أَيُّ الْعَرَبِيَّةِ «فَبِلُغَتِهِ» أَيُّ: لَا عَنَ بِلُغَتِهِ وَلَمْ يَلْزَمْهُ تَعَلُّمُهَا.

[١] الَّذِي تَلَخَّصَ مِنْ شُرُوطِ اللَّعَانِ عَشْرَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ مُكَلَّفَيْنِ.

الثَّانِي: أَنْ لَا يَتَّبَتَ زَنَاها بِإِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُصَرِّحَ بِقَذْفِهَا بِالزَّنا.

الرَّابِعُ: أَنْ تُطَالِبَهُ بِحَدِّ الْقَذْفِ، وَهَذِهِ شُرُوطُ ثُبُوتِهِ.

الْخَامِسُ: أَنْ يَأْتِيَ كُلُّ مِنْهُمَا بِصِيغَةِ اللَّعَانِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ.

السَّادِسُ: أَنْ تَكُونَ الصِّيغَةُ بِالْعَرَبِيَّةِ لِمَنْ يَعْرِفُهَا.

«فَإِذَا قَدَفَ امْرَأَتُهُ بِالزَّانَا» فِي قُبْلٍ أَوْ دُبُرٍ وَلَوْ فِي طَهْرٍ وَطَيٍّ فِيهِ «فَلَهُ إِسْقَاطُ الْحَدِّ» إِنْ كَانَتْ مُحْصَنَةً، وَالتَّعْزِيرُ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ «بِاللَّعَانِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] الْآيَاتِ.

«فَيَقُولُ» الزَّوْجُ «قَبْلَهَا» أَيُّ: قَبْلَ الزَّوْجَةِ «أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ زَنَتْ زَوْجَتِي هَذِهِ، وَيُشِيرُ إِلَيْهَا» إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً «وَمَعَ غَيْبَتِهَا يُسَمِّيَهَا وَيُنْسِبُهَا» بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ «و» يَزِيدُ «فِي الْخَامِسَةِ: أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ. ثُمَّ تَقُولُ هِيَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ كَذَبَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّانَا، ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ: وَأَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ».

وَسَنَ تَلَا عَنْهُمَا قِيَامًا بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ أَرْبَعَةٍ فَأَكْثَرَ بَوَاقٍ وَمَكَانٍ مُعْظَمِينَ، وَأَنْ يَأْمُرَ حَاكِمٌ مَنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى فَمِ زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ عِنْدَ الْخَامِسَةِ، وَيَقُولُ: اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّهَا الْمُوجِبَةُ، وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ.

«فَإِنْ بَدَأَتْ»^[١] الزَّوْجَةُ «بِاللَّعَانِ قَبْلَهُ» أَيُّ: قَبْلَ الزَّوْجِ لَمْ يَصَحَّ

السَّابِعُ: أَنْ لَا يَحْصُلَ فِيهَا نَقْصٌ وَلَا تَغْيِيرٌ.

الثَّامِنُ: أَنْ تَكُونَ مُنْجَزَةً.

التَّاسِعُ: أَنْ تَكُونَ الْبَدَاءَةُ مِنَ الزَّوْجِ.

الْعَاشِرُ: أَنْ يَحْضُرَهَا إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ. وَهَذِهِ الشُّرُوطُ تَعُودُ لِصِغَةِ اللَّعَانِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] هَذِهِ شُرُوطُ لِصِغَةِ اللَّعَانِ، وَهِيَ أَنْ يَبْدَأَ الزَّوْجُ، وَأَنْ يَأْتِيَ كُلُّ مِنْهُمَا بِجَمِيعِ

لَفْظِ اللَّعَانِ مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ وَلَا تَبْدِيلٍ، وَأَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الْعَرَبِيَّةِ لِمَنْ عَرَفَهَا.

«أَوْ نَقَصَ أَحَدُهُمَا شَيْئًا مِنَ الْأَلْفَاظِ» أَيْ الْجُمْلِ «الْخُمْسَةِ» لَمْ يَصِحَّ «أَوْ لَمْ يَحْضُرْهُمَا حَاكِمٌ أَوْ نَائِبُهُ» عِنْدَ التَّلَاعُنِ لَمْ يَصِحَّ «أَوْ أَبْدَلَ أَحَدُهُمَا «لَفْظَةً» «أَشْهَدُ» بِـ «أُقْسِمُ» أَوْ «أَحْلِفُ» لَمْ يَصِحَّ «أَوْ» أَبْدَلَ الزَّوْجُ «لَفْظَةَ اللَّعْنَةِ بِالْإِبْعَادِ» أَوْ الْغَضَبِ وَنَحْوِهِ لَمْ يَصِحَّ «أَوْ» أَبْدَلْتُ لَفْظَةَ «الْغَضَبِ بِالسَّخَطِ لَمْ يَصِحَّ» اللَّعَانُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ النَّصِّ^[١]، وَكَذَا إِنْ عُلِقَ بِشَرْطٍ، أَوْ عُدِمَتْ مَوْالَاةُ الْكَلِمَاتِ.

[١] الْوَجْهُ الثَّانِي: يَصِحُّ.



فصل

«وَإِنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ الصَّغِيرَةَ^[١] أَوْ الْمَجْنُونَةَ بِالزَّنَا عَزَّرَ وَلَا لِعَانَ» لِأَنَّهُ يَمِينٌ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ.

«وَمِنْ شَرْطِهِ قَذْفُهَا» أَيِ الزَّوْجَةِ «بِالزَّنَا لَفْظًا» قَبْلَهُ «كَ» قَوْلِهِ: «زَنَيْتَ، أَوْ: يَا زَانِيَةً، أَوْ: رَأَيْتُكَ تَزْنِي فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ» لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَذْفٌ يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] الْآيَةُ.

«فَإِنْ قَالَ» لِزَوْجَتِهِ: «وُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ أَوْ» وَطِئَتْ «مُكْرَهَةً، أَوْ نَائِمَةً، أَوْ قَالَ^[٢]: لَمْ تَزْنِ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا الْوَلَدُ مِنِّي فَشَهِدَتْ امْرَأَةٌ ثِقَةً أَنَّهُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِهِ لِحَقِّهِ نَسَبُهُ»^[٣] لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»

[١] هِيَ الَّتِي دُونَ التَّسْعِ سِنِينَ، كَمَا فِي (الإِقْنَاعِ). قَالَ: وَإِنْ كَانَتْ يُوطَأُ مِثْلَهَا فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، وَلَيْسَ لَهَا وَلَا لَوَلِيِّهَا الْمَطَالَبَةُ بِهِ حَتَّى تَبْلُغَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَسْقَطَ الْحَدَّ بِاللَّعَانِ^(١) اهـ مَعَ تَصَرُّفٍ لَا يُحِلُّ.

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ قَالَ: لَمْ تَزْنِ.. إلخ» هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فَرَضَهَا فِي (المُقْنِعِ) فِيمَا إِذَا قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَبَانَهَا^(٢) وَهُوَ ظَاهِرٌ.

[٣] وَلَا لِعَانَ لِنَفْيِ الْوَلَدِ، وَعَنْهُ: بَلَى، اخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٣).

(١) الإِقْنَاعُ (٩٩/٤).

(٢) الْمُقْنِعُ (٣/٢٥٨ - ٢٥٩).

(٣) الْإِنْصَافُ (٩/٢٤٧).

«وَلَا لِعَانَ» بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْذِفْهَا بِمَا يُوجِبُ الْحَدَّ، وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ تُكَذِّبَهُ الزَّوْجَةُ.
«وَإِذَا تَمَّ» اللَّعَانُ «سَقَطَ عَنْهُ» أَيُّ: عَنِ الزَّوْجِ «الْحَدُّ» إِنْ كَانَتْ مُحْصَنَةً «وَالْتَعَزِيرُ»
إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ «وَتَبَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا» أَيُّ: بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِتِمَامِ اللَّعَانِ «بِتَحْرِيمِ
مُؤَبَّدٍ»^[١] وَلَوْ لَمْ يُفَرِّقِ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا، أَوْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدُ، وَيَنْتَفِي الْوَلَدُ إِنْ ذُكِرَ فِي
اللَّعَانِ صَرِيحًا أَوْ تَضَمُّنًا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَهُ إِقْرَارُ بِهِ، أَوْ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ هُنَّ
بِهِ فَسَكَّتْ، أَوْ أَمَّنَ عَلَى الدَّعَاءِ، أَوْ آخَرَ نَفِيهِ مَعَ إِمْكَانِهِ^[٢]، وَمَتَى أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ
ذَلِكَ لِحَقِّهِ نَسَبُهُ، وَحَدٌّ لِمُحْصَنَةٍ وَعَزْرٌ لِعَظِيمِهَا^[٣]، وَالتَّوَأْمَانِ الْمَنَفِيَّانِ أَخَوَانِ لِأُمٍّ.

[١] قَوْلُهُ: «بِتَحْرِيمِ مُؤَبَّدٍ» هَذَا الْحُكْمُ الثَّلَاثُ، وَالرَّابِعُ: انْتِفَاءُ الْوَلَدِ.

[٢] وَلَا يَصِحُّ نَفْيُ الْوَلَدِ قَبْلَ وَضْعِهِ. قَالَ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ: لَعَلَّهُ يَكُونُ رِيحًا.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقِيلَ: يَصِحُّ، اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ^(١) وَالشَّارِحُ^(٢) اهـ (إِنْصَافٌ)^(٣).

[٣] وَأَمَّا التَّحْرِيمُ الْمُؤَبَّدُ فَلَا يَرْتَفِعُ بَعْدَ اللَّعَانِ كَمَا تَقَدَّمَ إِلَّا عَلَى رِوَايَةٍ، فَتَحِلُّ لَهُ
إِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ، قِيلَ: بِعَقْدٍ جَدِيدٍ، وَقِيلَ: مُطْلَقًا.



(١) المغني (١١/١٦١).

(٢) الشرح الكبير (٩/٥٣).

(٣) الإنصاف (٩/٢٥٥).

فَصْلٌ فِيْمَا يُلْحَقُ مِنَ النِّسْبِ

«مَنْ وَلَدَتْ زَوْجَتُهُ مَنْ» أَي: وَلَدَا «أَمْكَنَ كَوْنُهُ مِنْهُ لِحَقِّهِ» نَسَبُهُ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» وَإِمْكَانُ كَوْنِهِ مِنْهُ «بِأَنْ تَلِدَهُ بَعْدَ نِصْفِ سَنَةٍ مُنْذُ أَمْكَنَ وَطُوءُهُ» إِيَّاهَا، وَلَوْ مَعَ غَيْبَةٍ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ «أَوْ» تَلِدَهُ «دُونَ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ أَبَانِهَا» زَوْجُهَا. «وَهُوَ» أَيِ الزَّوْجِ «مَنْ يُولَدُ لِمِثْلِهِ كَابْنِ عَشْرِ» لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا لِعَشْرِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» وَلِأَنَّ تَمَامَ عَشْرِ سِنِينَ يُمَكِّنُ فِيهِ الْبُلُوغُ، فَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ، وَ«لَا يُحْكَمُ بِلُوغِهِ إِنْ شُكَّ فِيهِ» لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ، وَإِنَّمَا أَلْحَقْنَا الْوَلَدَ بِهِ؛ حِفْظًا لِلنِّسْبِ وَاجْتِنَاءً.

وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ كَوْنُهُ مِنْهُ كَأَنَّ أَتَتْ بِهِ لِدُونَ نِصْفِ سَنَةٍ مُنْذُ تَزَوَّجَهَا وَعَاشَ، أَوْ لِفَوْقِ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ أَبَانِهَا - لَمْ يُلْحَقْهُ نَسَبُهُ.

وَإِنْ وَلَدَتْ رَجْعِيَّةً بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ طَلَّقَهَا، وَقَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، أَوْ لِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا - لِحَقِّهِ نَسَبُهُ.

«وَمَنْ اعْتَرَفَ بِوُطْءِ أَمَّتِهِ فِي الْفَرْجِ أَوْ دُونِهِ» أَوْ ثَبَتَ عَلَيْهِ ذَلِكَ «فَوَلَدَتْ لِنِصْفِ سَنَةٍ أَوْ أَزِيدَ لِحَقِّهِ» نَسَبُ «وَلَدِهَا» لِأَنَّهَا صَارَتْ فِرَاشًا لَهُ «إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْإِسْتِبْرَاءَ» بَعْدَ الْوُطْءِ بِحَيْضَةٍ فَلَا يُلْحَقُهُ؛ لِأَنَّهُ بِالِاسْتِبْرَاءِ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ رَحِمِهَا «وَيُخْلِفُ عَلَيْهِ» أَي: عَلَى الْإِسْتِبْرَاءِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلْوَلَدِ لَوْلَاهُ لَثَبَتْ نَسَبُهُ.

«وَإِنْ قَالَ» السَّيِّدُ: «وُطِئَتْهَا دُونَ الْفَرْجِ أَوْ فِيهِ» أَي: فِي الْفَرْجِ «وَلَمْ تُنْزَلْ، أَوْ: عَزَلْتُ - لِحَقِّهِ» نَسَبُهُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

«وَأِنْ أَعْتَقَهَا» السَّيِّدُ «أَوْ بَاعَهَا بَعْدَ اغْتِرَافِهِ بِوَطْئِهَا، فَاتَتْ بِوَلَدٍ لِدُونِ نِصْفِ سَنَةٍ» وَعَاشَ «لِحَقِّهِ» نَسَبُهُ؛ لِأَنَّ أَقْلَ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، فَإِذَا أَتَتْ بِهِ لِدُونِهَا وَعَاشَ عُلِمَ أَنَّ حَمْلَهَا كَانَ قَبْلَ عِتْقِهَا وَبَيْعِهَا، حِينَ كَانَتْ فِرَاشًا لَهُ «وَالْبَيْعُ بَاطِلٌ» لِأَنَّهَا صَارَتْ أُمًّا وَلَدٍ لَهُ، وَلَوْ كَانَ اسْتَبْرَأَهَا؛ لِظُهُورِ أَنَّهُ دَمٌ فَسَادٍ؛ لِأَنَّ الْحَامِلَ لَا تَحِيضُ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَسْتَبْرِئْهَا وَوَلَدَتْهُ لِأَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ سَنَةٍ، وَلِأَقْلَ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ، وَادَّعَى مُشْتَرٍ أَنَّهُ مِنْ بَائِعٍ، وَإِنْ اسْتَبْرِئَتْ ثُمَّ وَلَدَتْ لِفَوْقِ نِصْفِ سَنَةٍ لَمْ يَلْحَقْ بِائِعًا. وَلَا أَثَرَ لِسَبِّهِ مَعَ فِرَاشٍ، وَتَبَعِيَّةُ نَسَبٍ لِأَبٍ مَا لَمْ يَنْفِهِ بِلْعَانٍ، وَتَبَعِيَّةُ دِينٍ لِحَيْرِهِمَا.



كِتَابُ الْعِدَّةِ

وَاحِدَهَا عِدَّةٌ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَهِيَ التَّرْبُصُ الْمَحْدُودُ شَرْعًا^[١]، مَأْخُودَةٌ مِنَ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ أَزْمِنَهُ الْعِدَّةُ مُحْصُورَةٌ مُقَدَّرَةٌ.

«تَلَزَمُ الْعِدَّةُ كُلَّ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ أَوْ مُبْعَضَةٍ، بِالْغَةِ أَوْ صَغِيرَةٍ، يُوطَأُ مِثْلُهَا «فَارَقَتْ زَوْجَهَا» بِطَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ فَسْخٍ «خَلَا بِهَا مُطَاوَعَةً»^[٢] مَعَ عِلْمِهِ بِهَا، وَ«مَعَ قُدْرَتِهِ»^[٣] عَلَى وَطْئِهَا وَلَوْ مَعَ مَا يَمْنَعُهُ «أَيِ الْوَطْءِ «مِنْهُمَا» أَيِ: مِنَ الزَّوْجَيْنِ كَجَبِّهِ وَرَتَّقِهَا «أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا حِسًّا» كَجَبِّهِ أَوْ رَتَّقِهَا «أَوْ» يَمْنَعُ الْوَطْءَ «شَرْعًا» كَصَوْمٍ وَحَيْضٍ.

[١] لَوْ الْحَقُّ بِالْحَدِّ قَوْلُهُ: «بِسَبَبِ فُرْقَةِ نِكَاحٍ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ» لَكَانَ أَتَمَّ.

[٢] وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ مُطَاوَعَةً؛ لِغُمُومِ قَضَاءِ الصَّحَابَةِ، وَلِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ وَطْئِهَا وَلَوْ كَانَتْ مُكْرَهَةً عَلَى الْخُلُوعِ، وَهِيَ أَوْلَى بِإِيجَابِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا مِمَّنْ خَلَا بِهَا وَهِيَ رَتَقَاءُ أَوْ وَهُوَ مَجْبُوبٌ، وَهَذَا هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ.

[٣] أَسْقَطَ فِي (الِإِقْنَاعِ) وَ(الْمُنْتَهَى) شَرْطَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْوَطْءِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِقَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ: «وَلَوْ مَعَ مَا يَمْنَعُهُ مِنْهُمَا.. إلخ» وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ شَرْطٌ عَلَى قَوْلٍ. قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) وَعَنْهُ: لَا عِدَّةَ مَعَ مَانِعٍ شَرْعِيٍّ كَالْحَرَامِ وَحَيْضٍ^(١) اهـ مُلَخَّصًا.

«أَوْ وَطِئَهَا» أَي: تَلَزَمَ الْعِدَّةُ زَوْجَةً وَطِئَهَا ثُمَّ فَارَقَهَا «أَوْ مَاتَ عَنْهَا» أَي: تَلَزَمَ الْعِدَّةُ مُتَوَفًى عَنْهَا مُطْلَقًا «حَتَّى فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ فِيهِ خِلَافٌ»^(١) كِنِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ؛ إِنْ حَاقَ لَهُ بِالصَّحِيحِ، وَلِذَلِكَ وَقَعَ فِيهِ الطَّلَاقُ.

«وَإِنْ كَانَ» النِّكَاحُ «بَاطِلًا وَفَاقًا» أَي: إِجْمَاعًا، كِنِكَاحٍ خَامِسَةٍ أَوْ مُعْتَدَّةٍ «لَمْ تَعْتَدَ لِلْوَفَاةِ» إِذَا مَاتَ عَنْهَا، وَلَا إِذَا فَارَقَهَا فِي الْحَيَاةِ قَبْلَ الْوُطْءِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ هَذَا الْعَقْدِ كَعَدَمِهِ.

«وَمَنْ فَارَقَهَا» زَوْجَهَا «حَيًّا قَبْلَ وَطْءٍ وَخُلُوةٍ» بِطَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

«أَوْ» طَلَّقَهَا «بَعْدَهُمَا» أَي: بَعْدَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ «أَوْ» طَلَّقَهَا «بَعْدَ أَحَدِهِمَا وَهُوَ يَمْنُ لَا يُؤَلَّدُ لِمِثْلِهِ» كَابْنِ دُونَ عَشْرِ، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا كَبْنَتِ دُونَ تِسْعٍ فَلَا عِدَّةَ؛ لِلْعِلْمِ بِبِرَاءَةِ الرَّحِمِ، بِخِلَافِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا فَتَعْتَدُ مُطْلَقًا؛ تَعَبُّدًا لِظَاهِرِ الْآيَةِ.

وَقُلْتُ: وَمِثْلُهُ الْمَانِعُ الْحِسِّيُّ، وَاخْتَارَ فِي (عُمَدِ الْأَدِلَّةِ) لَا عِدَّةَ بِخُلُوةٍ مُطْلَقًا^(١). فَتَكُونُ الْأَقْوَالُ ثَلَاثَةً، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا عِدَّةَ فِي الْخُلُوةِ مُطْلَقًا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ^(٢).

[١] وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: لَا عِدَّةَ فِي الْفَاسِدِ إِلَّا بِالْوُطْءِ^(٣).

(١) انظر: الإنصاف (٩/ ٢٧٠).

(٢) الأم (٦/ ٥٤٧)، وانظر: الحاوي (٩/ ٥٤٠).

(٣) انظر: المغني (١١/ ٢٦٢)، الإنصاف (٩/ ٢٧٠).

«أَوْ تَحَمَّلَتْ بِمَاءِ الزَّوْجِ» ثُمَّ فَارَقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ فَلَا عِدَّةَ لِلآيَةِ
السَّابِقَةِ، وَكَذَا لَوْ تَحَمَّلَتْ بِمَاءِ غَيْرِهِ، وَجَزَمَ فِي (الْمُنْتَهَى) فِي الصَّدَاقِ بِوُجُوبِ الْعِدَّةِ
لِلْحُقُوقِ النَّسَبِ بِهِ ^[١] «أَوْ قَبْلَهَا» أَي: قَبْلَ زَوْجَتِهِ «أَوْ لَمَسَهَا» ^[٢] وَلَوْ لَشَهْوَةٍ «بِلَا خُلُوةٍ»
ثُمَّ فَارَقَهَا فِي الْحَيَاةِ «فَلَا عِدَّةَ» ^[٣] لِلآيَةِ السَّابِقَةِ.

[١] وَهَذَا أَقْوَى بِمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ مِنْ أَنَّهُ لَا عِدَّةَ بِتَحْمِيلِ مَاءِ الزَّوْجِ. قَالَه كَاتِبُهُ.

[٢] وَقِيلَ: تَحِبُّ الْعِدَّةُ إِذَا قَبَّلَهَا أَوْ لَمَسَهَا بِلَا خُلُوةٍ.

[٣] تَلَخَّصَ لَوْجُوبِ الْعِدَّةِ شُرُوطٌ:

الْأَوَّلُ: كَوْنُهَا زَوْجَةً. الثَّانِي: كَوْنُهَا مِمَّنْ يُوطَأُ مِثْلَهَا.

الثَّالِثُ: كَوْنُهُ مِمَّنْ يَطَأُ مِثْلَهُ. الرَّابِعُ: كَوْنُ النِّكَاحِ غَيْرَ بَاطِلٍ.

الْخَامِسُ: الْوَطْءُ أَوْ الْخُلُوةُ بِهَا مُطَاوَعَةً بِشَرَطِ عِلْمِهِ بِهَا إِلَّا فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ، فَلَا يُشْتَرَطُ
سِوَى كَوْنِهَا زَوْجَةً بِنِكَاحٍ غَيْرِ بَاطِلٍ.

وَتَمَّ تَلْخِيصُ آخَرٍ، هُوَ أَنْ نَقُولَ: لِعِدَّةِ الْفِرَاقِ فِي الْحَيَاةِ ثَلَاثَةٌ شُرُوطٌ:

الْأَوَّلُ: كَوْنُ النِّكَاحِ غَيْرَ بَاطِلٍ.

الثَّانِي: كَوْنُ الزَّوْجِ يَطَأُ مِثْلَهُ وَالزَّوْجَةُ يُوطَأُ مِثْلَهَا.

الثَّالِثُ: الْوَطْءُ أَوْ الْخُلُوةُ عَنْ مُمَيِّزٍ، بِشَرَطِ كَوْنِ الزَّوْجَةِ مُطَاوَعَةً فِي الْخُلُوةِ وَعَالِمًا بِهَا.

أَمَّا فِي فُرْقَةِ الْمَوْتِ فَالشَّرْطُ وَاحِدٌ، وَهُوَ كَوْنُ النِّكَاحِ غَيْرَ بَاطِلٍ.



فصل

وَالْمُعْتَدَاتُ سِتٌّ، أَيُّ: سِتَّةُ أَصْنَافٍ:

أَحَدُهَا «الْحَامِلُ، وَعِدَّتُهَا مِنْ مَوْتٍ وَغَيْرِهِ إِلَى وَضْعِ كُلِّ الْحَمْلِ»^(١) وَاحِدًا كَانَ أَوْ عَدَدًا، حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً، مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كَافِرَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ أَلْوَحَالٍ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٠٧/٣): قَوْلُهُ: «إِلَى وَضْعِ كُلِّ الْحَمْلِ ... إِخْ» وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ مَاتَ^(١) بِبَطْنِهَا؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ. قُلْتُ: وَلَا نَفَقَةَ لَهَا؛ حَيْثُ نَجِبُ لِلْحَامِلِ؛ لِمَا يَأْتِي أَنَّ النَّفَقَةَ لِلْحَمْلِ، وَالْمَيْتُ لَيْسَ مُحَلًّا لَوُجُوبِهَا. (م.ص).

[١] قَالَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ فِي كَلَامٍ لَهُ عَلَى هَامِشٍ (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ): فَيُظْهِرُ أَنَّهَا مَتَى تَحَقَّقَتْ مَوْتُهُ وَصَارَ بِحَالَةٍ لَا يُرْجَى لَهُ خُرُوجٌ فَإِنَّهَا تَعْتَدُ بِغَيْرِ الْحَمْلِ لِسُقُوطِ حُكْمِهِ^(١). اهـ.

وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ»^(٢) وَهُنَا لَيْسَ لِلْحَمْلِ سَقْيٌ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ مَيِّتٌ، وَعَلَى هَذَا فَتَعْتَدُ عِدَّةً مَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَهِيَ تَعْلَمُ مَا رَفَعَهُ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ. وَفِي (الغَايَةِ): يَتَّجِهُ احْتِمَالُ أَنْ تَكُونَ آيِسَةً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المختارات من فتاوى السعدي (ص: ٢٤٨) م (٢٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٠٨/٤)، وأبو داود: كتاب النكاح، باب في وطء السبايا، رقم (٢١٥٨)، والترمذي: كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل، رقم (١١٣١)، من حديث رويغ بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَيُّهَا تَنْقِضِي الْعِدَّةَ «ب» وَضَع «مَا تَصِيرُ بِهِ أُمَّةٌ أُمٌ وَلَدٍ» وَهُوَ مَا تَبَيَّنَ فِيهِ خَلْقُ الْإِنْسَانِ وَلَوْ خَفِيًّا «فَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ» أَيُّ: يَلْحَقِ الْحَمْلُ الزَّوْجَ «لِصِغَرِهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ مَمْسُوحًا»^[١]، أَوْ «لِكَوْنِهَا» وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ نَكَحَهَا» أَيُّ: وَأَمَكَنَ اجْتِمَاعَهُ بِهَا «وَنَحْوُهُ» بَأَن تَأْتِي بِهِ لِفَوْقِ أَرْبَعِ سِنِينَ مُنْذُ أَبَانَهَا «وَعَاشَ» مَنْ وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ - «لَمْ تَنْقُضِ بِهِ»^[٢] عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا؛ لِعَدَمِ لِحْوَقِهِ بِهِ لِإِنْتِفَائِهِ عَنْهُ يَقِينًا.

«وَأَكْثَرُ مُدَّةِ الْحَمْلِ أَرْبَعُ سِنِينَ»^[٣] لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَا وَجَدَ «وَأَقْلَاهَا» أَيُّ: أَقَلُّ مُدَّةِ الْحَمْلِ «سِتَّةَ أَشْهُرٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَمَلُهُ، وَفَصْلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

[١] أَيُّ: مَقْطُوعِ الذِّكْرِ وَالْخُصْيَيْنِ.

[٢] أَيُّ: وَتَعْتَدُ بَعْدَهُ الْوَفَاءُ أَوْ الطَّلَاقِ بَعْدَ ذَلِكَ، كَمَا فِي (الْإِقْنَاعِ)^(١).

[٣] هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ^(٢)، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ عَنْ أَحْمَدَ: أَكْثَرُهَا سَنَتَانِ، وَفِيهِ قَوْلٌ ثَالِثٌ أَنَّ أَكْثَرَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ، وَقَوْلٌ رَابِعٌ أَنَّ أَكْثَرَهَا خَمْسُ سِنِينَ^(٣)، وَفِيهِ قَوْلٌ خَامِسٌ أَنَّهَا سِتُّ أَوْ سَبْعُ سِنِينَ، قَالَهُ الزُّهْرِيُّ^(٤)، وَالْقَوْلُ السَّادِسُ أَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَكْثَرِ زَمَنِ الْحَمْلِ؛ لِأَنَّا وَجَدْنَا لِأَقْلَاهُ حَدًّا فِي تَأْوِيلِ الْكِتَابِ، وَلَمْ نَجِدْ لِآخِرِهِ وَقْتًا، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ^(٥).

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَقَدْ وَجَدَ مَنْ بَقِيَ حَمْلُهَا أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الإقناع (٤/ ١١٠).

(٢) الأم (٦/ ٥٣٦).

(٣) انظر: المغني (١١/ ٢٣٢ - ٢٣٣).

(٤) انظر: الإشراف (٥/ ٣٤٧).

(٥) انظر: الإشراف (٥/ ٣٤٧)، والمغني (١١/ ٢٣٣).

وَالْفِصَالُ: انْقِضَاءُ مُدَّةِ الرَّضَاعِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَنْفَصِلُ بِذَلِكَ عَنْ أُمِّهِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فَإِذَا سَقَطَ الْحَوْلَانِ -الَّتِي هِيَ مُدَّةُ الرَّضَاعِ- مِنْ ثَلَاثِينَ شَهْرًا بَقِيَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ، فَهِيَ مُدَّةُ الْحَمْلِ^[١]. وَذَكَرَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي (الْمَعَارِفِ) أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ وُلِدَ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ.

«وَعَالِيهَا» أَيُّ: غَالِبُ مُدَّةِ الْحَمْلِ «تِسْعَةُ أَشْهُرٍ» لِأَنَّ غَالِبَ النِّسَاءِ يَلِدْنَ فِيهَا «وَيُبَاحُ» لِلْمَرَأَةِ «إِلْقَاءُ النُّطْفَةِ قَبْلَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا بِدَوَاءٍ مُبَاحٍ»^[٢] وَكَذَا شُرْبُهُ حِصُولِ حَيْضٍ، إِلَّا قُرْبَ رَمَضَانَ لِتَفْطَرُهُ وَلِقْطَعِهِ، لَا فِعْلٌ مَا يَقْطَعُ حَيْضَهَا بِهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمِهَا.

[١] لَكِنْ لَوْ جَاءَ الْمُؤَلَّفُ بِالْآيَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ لَكَانَ أَضْرَحَ وَأَظْهَرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَفِي (أَحْكَامِ النِّسَاءِ) لِابْنِ الْجَوْزِيِّ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ^(١)، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ: جَائِزٌ مَا لَمْ تَنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ^(٢). قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَلَهُ وَجْهٌ^(٣) اهـ.



(١) أَحْكَامُ النِّسَاءِ (ص: ٩٢).

(٢) انظر: الإِنْصَاف (١/ ٣٨٦).

(٣) الْفُرُوع (١/ ٣٩٣).

فصل

«الثَّانِيَةُ» مِنَ الْمُعْتَدَاتِ «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا بِلَا حَمْلٍ مِنْهُ» لِقَدَمِ الْكَلَامِ عَلَى الْحَامِلِ «قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ» وَطِئَ مِثْلَهَا أَوْ لَا «لِلْحُرَّةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةٌ» أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

«وَلِلْأَمَةِ» الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا «نِصْفُهَا» أَيُّ: نِصْفُ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ، فَعِدَّتُهَا شَهْرَانِ وَخَمْسَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى تَنْصِيفِ عِدَّةِ الْأَمَةِ فِي الطَّلَاقِ، فَكَذَا عِدَّةُ الْمَوْتِ، وَعِدَّةُ مُبْعَضَةٍ بِالْحِسَابِ.

«فَإِنْ مَاتَ زَوْجٌ رَجْعِيَّةً فِي عِدَّةِ طَلَاقٍ سَقَطَتْ» عِدَّةُ الطَّلَاقِ «وَابْتَدَأَتْ عِدَّةُ وَفَاةٍ مُنْذُ مَاتَ» لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ، فَكَانَ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ.

«وَإِنْ مَاتَ» الْمُطْلُوقُ «فِي عِدَّةٍ مِنْ أَبَانِهَا فِي الصَّحَّةِ لَمْ تَنْتَقِلْ» عَنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً وَلَا فِي حُكْمِهَا لِعَدَمِ التَّوَارُثِ.

«وَتَعْتَدُ مِنْ أَبَانِهَا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ الْأَطْوَلُ مِنْ عِدَّةِ وَفَاةٍ وَطَلَاقٍ»^(١) لِأَنَّهَا مُطْلَقَةٌ فَوَجِبَتْ عَلَيْهَا عِدَّةُ الطَّلَاقِ، وَوَارِثَةٌ فَتَجِبُ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ، وَيَنْدَرِجُ أَقْلُهُمَا فِي أَكْثَرِهِمَا.....

[١] وَبَتَدِيءُ عِدَّةِ الْوَفَاةِ مِنَ الْمَوْتِ لَا قَبْلَ ذَلِكَ، وَأَمَّا عِدَّةُ الطَّلَاقِ فَمِنْ الطَّلَاقِ. اهـ

تَقْرِيرٌ كَمَا فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(١).

(١) كَشَافُ الْقِنَاعِ (٥/٤١٦).

«مَا لَمْ تَكُنِ» الْمُبَانَةُ «أَمَةً أَوْ ذِمِّيَّةً، أَوْ» مَنْ «جَاءَتِ الْبَيِّنُونَ مِنْهَا - فَ» تَعْتَدُ «لِطَلَاقٍ لَا» لِـ «غَيْرِهِ» لِانْقِطَاعِ أَثَرِ النِّكَاحِ بَعْدَ مِيرَاثِهَا. وَمَنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا قَبْلَ مَوْتِهِ لَمْ تَعْتَدْ لَهُ وَلَوْ وَرِثَتْ؛ لِأَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ مُحِلٌّ لِلْأَزْوَاجِ.

«وَإِنْ طَلَّقَ بَعْضَ نِسَائِهِ مُبْهَمَةً» كَانَتْ «أَوْ مُعَيَّنَةً ثُمَّ أَنْسَاهَا ثُمَّ مَاتَ» الْمُطَلَّقُ «قَبْلَ قُرْعَةٍ - اعْتَدَّ كُلُّ مِنْهُنَّ» أَيُّ: مِنْ نِسَائِهِ «- سِوَى حَامِلٍ - الْأَطْوَلُ مِنْهُمَا» أَيُّ: مِنْ عِدَّةِ طَلَاقٍ وَوَفَاةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْمُخْرَجَةَ بِقُرْعَةٍ، وَالْحَامِلُ عِدَّتُهَا وَضَعُ الْحَمْلِ كَمَا سَبَقَ.

وَإِنْ ارْتَابَتْ مُتَوَقِّفٌ^[١] عَنْهَا زَمَنَ عِدَّتِهَا أَوْ بَعْدَهُ بِأَمَارَةٍ حَمَلٍ، كَحَرَكَةٍ أَوْ رَفْعِ حَيْضٍ - لَمْ يَصِحَّ نِكَاحُهَا حَتَّى تَزُولَ الرِّيبَةُ.

«الثَّالِثَةُ» مِنَ الْمُعْتَدَّاتِ «الْحَائِلُ ذَاتُ الْأَقْرَاءِ، وَهِيَ» جَمْعُ قُرْعٍ بِمَعْنَى «الْحَيْضِ» رَوَى عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ «الْمُفَارِقَةُ فِي الْحَيَاةِ» بِطَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ فُسْخٍ «فَعِدَّتُهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ مُبْعُضَةً ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ كَامِلَةٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وَلَا يُعْتَدُّ بِحَيْضَةٍ طُلِّقَتْ فِيهَا «وَالْإِلَّا» بِأَنْ كَانَتْ أَمَةً فَعِدَّتُهَا «قُرْعَانِ»^[٢] رَوَى عَنْ عُمَرَ، وَابْنِهِ، وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

[١] وَكَذَلِكَ غَيْرُ الْمُتَوَقِّفِ عَنْهَا إِذَا ارْتَابَتْ لَا تَتَزَوَّجُ حَتَّى تَزُولَ الرِّيبَةُ. قَالَهُ كَاتِبُهُ عَفِيَّ عَنْهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَالْإِلَّا» بِأَنْ كَانَتْ أَمَةً فَعِدَّتُهَا قُرْعَانِ لَكِنْ لَوْ عَتَقَتْ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ فَهَلْ تُنْقَلُ إِلَى عِدَّةِ حُرَّةٍ أَوْ تُكْمَلُ عِدَّةُ أَمَةٍ؟ إِنْ كَانَتْ رَجْعِيَّةً انْتَقَلَتْ إِلَى عِدَّةِ حُرَّةٍ وَإِلَّا أَتَمَّتْ عِدَّةُ أَمَةٍ.

«الرَّابِعَةُ» مِنَ الْمُعْتَدَاتِ «مَنْ فَارَقَهَا» زَوْجَهَا «حَيًّا وَلَمْ تَحْضَ لِصِغَرِ أَوْ إِيَّاسٍ^[١]، فَتَعْتَدُ حُرَّةً ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي بَيَّسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: ٤] أَي: كَذَلِكَ.

«و» عِدَّةُ «أُمَةٍ» كَذَلِكَ «شَهْرَانِ»^[٢] لِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ حَيْضَتَانِ، وَلَوْ لَمْ تَحْضَ كَانَتْ عِدَّتُهَا شَهْرَيْنِ» رَوَاهُ الْأَثَرُمُ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ.

«و» عِدَّةُ «مُبْعَضَةٍ بِالْحِسَابِ» فَتَزِيدُ عَلَى الشَّهْرَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ الثَّالِثِ بِقَدْرِ مَا فِيهَا مِنَ الْحُرِّيَّةِ «وَيُجْبَرُ الْكُسْرُ» فَلَوْ كَانَ رُبْعُهَا حُرًّا فَعِدَّتُهَا شَهْرَانِ وَثَمَانِيَّةُ أَيَّامٍ.

«وَالْخَامِسَةُ» مِنَ الْمُعْتَدَاتِ «مَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَلَمْ تَذِرْ سَبِيَّهُ» أَي: سَبَبَ رَفْعِهِ، فَعِدَّتُهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً «سَنَةً، تِسْعَةُ أَشْهُرٍ لِلْحَمْلِ» لِأَنَّهَا غَالِبُ مُدَّتِهِ «وِثَلَاثَةُ» أَشْهُرٍ «لِلْعِدَّةِ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا قَضَاءُ عُمَرَ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، لَا يُنْكِرُهُ مِنْهُمْ مُنْكَرٌ عَلِمْنَاهُ.

وَلَا تُنْقُضُ الْعِدَّةُ بِعَوْدِ الْحَيْضِ بَعْدَ الْمُدَّةِ «وَتُنْقُضُ الْأُمَةُ» عَنْ ذَلِكَ «شَهْرًا» فَعِدَّتُهَا أَحَدَ عَشَرَ شَهْرًا.

[١] وَإِنْ طَرَأَ الْإِيَّاسُ عَلَيْهَا أَوْ أَتَى الْحَيْضُ صَغِيرَةً اسْتَأْنَفَتْ عِدَّةَ الطَّارِي، كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى)^(١).

[٢] وَعَنْهُ: شَهْرٌ وَنِصْفٌ. وَعَنْهُ: ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ^(٢).

(١) منتهى الإرادات (٤/ ٣٩٧).

(٢) انظر: المغني (١١/ ٢٠٩).

«وَعِدَّةٌ مَنْ بَلَغَتْ وَلَمْ تَحِضْ» كَأَيْسَةٍ؛ لِدُخُولِهَا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ [الطلاق: ٤]. «و» عِدَّةُ «الْمُسْتَحَاضَةِ النَّاسِيَةِ»^[١] لَوَقْتِ حَيْضِهَا كَأَيْسَةٍ «و» عِدَّةُ «الْمُسْتَحَاضَةِ الْمُبْتَدَأَةِ» الْحَرَّةُ «ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَالْأَمَةُ شَهْرَانِ»^[٢] لِأَنَّ غَالِبَ النِّسَاءِ يَحِضْنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ حَيْضَةً.

«وَإِنْ عَلِمَتْ» مَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا «مَا رَفَعَهُ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ رَضَاعٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا - فَلَا تَزَالُ فِي عِدَّةٍ حَتَّى يَعُودَ الْحَيْضُ فَتَعْتَدَ بِهِ» وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ؛ لِأَنَّهَا مُطَلَّقَةٌ لَمْ تَيَأَسَ مِنَ الدَّمِ «أَوْ تَبْلُغَ سِنَّ الْإِيَّاسِ» خَمْسِينَ سَنَةً «فَتَعْتَدَ عِدَّتَهُ» أَيُّ: عِدَّةُ ذَاتِ الْإِيَّاسِ. وَيُقْبَلُ قَوْلُ زَوْجِ أَنَّهُ لَمْ يُطَلِّقْ إِلَّا بَعْدَ حَيْضٍ، أَوْ وَلَادَةٍ، أَوْ فِي وَقْتِ كَذَا. «السَّادِسَةُ» مِنَ الْمُعْتَدَاتِ «امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ تَتَرَبَّصُ»^[٣] حَرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةً.....

[١] قَوْلُهُ فِي عِدَّةِ الْمُسْتَحَاضَةِ النَّاسِيَةِ وَالْمُبْتَدَأَةِ: «إِنَّ عِدَّتَهُمَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ» ظَاهِرُهُ: وَلَوْ مَعَ تَمَيُّزٍ، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ، فَإِنَّ مَنْ لَهَا تَمَيُّزٌ مِنْ مُعْتَادَةِ نَاسِيَةٍ أَوْ مُبْتَدَأَةٍ تَعْمَلُ بِهِ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْحَيْضِ، وَكَمَا فِي (الْمُنْتَهَى)^(١) وَ(الْإِقْنَاعِ)^(٢) هُنَا، فَتَنْبَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَأَمَّا الْمُبْعَضَةُ فَبِالْحِسَابِ، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ كُلَّامَنْ ذَكَرَ يَعْتَدُ كَأَيْسَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] ظَاهِرُ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: «تَتَرَبَّصُ ثُمَّ تَعْتَدُ» وَجُوبُ التَّرَبُّصِ وَالْإِعْتِدَادِ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ) فِي أَوَّلِ الْبَحْثِ^(٢)، لَكِنْ ذَكَرَ فِي آخِرِ الْبَحْثِ أَنَّ امْرَأَةَ الْمَفْقُودِ

(١) منتهى الإرادات (٤/ ٣٩٧).

(٢) الإقناع (٤/ ١١٢).

(٣) الإقناع (٤/ ١١٣).

«مَا تَقَدَّمَ فِي مِيرَاثِهِ» أَي: أَرْبَع سِنِينَ مِنْ فَقْدِهِ إِنْ كَانَ ظَاهِرُ غَيْبَتِهِ الْهَلَاكَ، وَتَمَامُ تِسْعِينَ سَنَةً مِنْ وَلَا دَيْتِهِ إِنْ كَانَ ظَاهِرُ غَيْبَتِهِ السَّلَامَةَ «ثُمَّ تَعْتَدُ لِلْوَفَاةِ» أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ «وَأَمَّةٌ» فَقَدْ زَوْجُهَا «كَحُرَّةٍ فِي التَّرْبُصِ» أَرْبَع سِنِينَ أَوْ تِسْعِينَ سَنَةً. «وَأَمَّا فِي الْعِدَّةِ» لِلْوَفَاةِ بَعْدَ التَّرْبُصِ الْمَذْكُورِ فَعِدَّتُهَا «نِصْفُ عِدَّةِ الْحُرَّةِ» لِهَا تَقَدَّمَ.

«وَلَا تَفْتَقِرُ»^[١] زَوْجَةُ الْمَفْقُودِ «إِلَى حُكْمِ حَاكِمٍ بِضَرْبِ الْمُدَّةِ»^[٢] أَي: مُدَّةِ التَّرْبُصِ «وَعِدَّةِ الْوَفَاةِ» كَمَا لَوْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ وَكُمُدَةُ الْإِبْلَاءِ، وَلَا تَفْتَقِرُ أَيْضًا إِلَى طَلَاقٍ وَلِيٍّ زَوْجُهَا.

إِذَا اخْتَارَتِ الْمَقَامَ وَالصَّبْرَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ، فَلَهَا النِّفْقَةُ مِنْ مَالِهِ مَا دَامَ حَيًّا^(١)، قَالَ فِي شَرْحِهِ لِقِيَامِ مُوجِبِهَا^(٢) وَهُوَ الزَّوْجِيَّةُ: فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الْأَمْرَ رَاجِعٌ إِلَيْهَا.

وَالظَّاهِرُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ الْوَاجِبَ الْعِدَّةَ بَعْدَ التَّرْبُصِ. ثُمَّ إِنْ اخْتَارَتِ الْبَقَاءَ فَلَهَا ذَلِكَ، وَلَهَا النِّفْقَةُ إِذَا تَبَيَّنَ حَيَاتُهُ مَا لَمْ يَكُنْ تَرْبُصُهَا بِحُكْمِ حَاكِمٍ فَإِنَّهُ لَا نَفْقَةَ لَهَا، كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَعَنْهُ: تَفْتَقِرُ؛ وَفَاقًا لِلْأَثْمَةِ الثَّلَاثَةِ^(٣).

[٢] أَي: فَيَكُونُ ابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ حِينَ انْقِطَاعِ خَيْرِهِ كَمَا فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(٤).

(١) الْإِقْنَاعُ (٤/ ١١٤).

(٢) كَشَافُ الْقِنَاعِ (٥/ ٤٢٣).

(٣) انْظُرْ: الْمَغْنِي (١١/ ٢٥١).

(٤) كَشَافُ الْقِنَاعِ (٥/ ٤٢٢).

«وَإِنْ تَزَوَّجْتَ» زَوْجَةً الْمَفْقُودَ بَعْدَ مُدَّةِ التَّرْبُصِ وَالْعِدَّةِ «فَقَدِمَ الْأَوَّلُ قَبْلَ وَطْءِ الثَّانِي - فَهِيَ لِلأَوَّلِ» لِأَنَّا تَبَيَّنَّا بِقُدُومِهِ بُطْلَانَ نِكَاحِ الثَّانِي، وَلَا مَانِعَ مِنَ الرَّدِّ^[١].

«و» إِنْ قَدِمَ الْأَوَّلُ «بَعْدَهُ» أَي: بَعْدَ وَطْءِ الثَّانِي فَ «لَهُ» أَي: لِلأَوَّلِ «أَخَذَهَا زَوْجَةً بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ، وَلَوْ لَمْ يُطْلَقِ الثَّانِي، وَلَا يَطُوءُ» هَا الْأَوَّلُ «قَبْلَ فَرَاغِ عِدَّةِ الثَّانِي، وَلَهُ» أَي: لِلأَوَّلِ «تَرْكُهَا مَعَهُ» أَي: مَعَ الثَّانِي «مِنْ غَيْرِ تَجْدِيدِ عَقْدٍ» لِلثَّانِي. وَقَالَ الْمُتَّقِي: الْأَصَحُّ بِعَقْدِهِ. اهـ.

قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ): وَإِنْ قُلْنَا: يَحْتَاجُ الثَّانِي عَقْدًا جَدِيدًا طَلَّقَهَا الْأَوَّلُ لِذَلِكَ. اهـ. وَعَلَى هَذَا فَتَعَدُّ بَعْدَ طَلَاقِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يُجَدِّدُ الثَّانِي عَقْدًا؛ لِأَنَّ زَوْجَةَ الْإِنْسَانِ لَا تَصِيرُ زَوْجَةً لِغَيْرِهِ بِمُجَرَّدِ تَرْكِهِ لَهَا، وَقَدْ تَبَيَّنَّا بُطْلَانَ عَقْدِ الثَّانِي بِقُدُومِ الْأَوَّلِ.

«وَيَأْخُذُ» الزَّوْجُ الْأَوَّلُ «قَدَرَ الصَّدَاقِ الَّذِي أَعْطَاهَا^[٢] مِنْ» الزَّوْجِ «الثَّانِي» إِذَا تَرَكَهَا لَهُ؛ لِقَضَاءِ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّدَاقِ الَّذِي سَاقَ إِلَيْهَا هُوَ.

[١] وَعِنْدَ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ أَنَّ الزَّوْجَ الْأَوَّلَ مُخَيَّرٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَهْرِهَا مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ مَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: يَأْخُذُ قَدَرَ الصَّدَاقِ الَّذِي أَعْطَاهَا الزَّوْجُ الثَّانِي، وَهُمَا رَوَايَتَانِ مُطْلَقَتَانِ فِي (المُقْنِعِ)^(٢) وَ(الفُرُوعِ)^(٣) وَغَيْرِهِمَا.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٨٨).

(٢) المقنع (٣/ ٢٨٤).

(٣) الفروع (٩/ ٢٥١).

«وَيَرْجِعُ الثَّانِي^[١] عَلَيْهَا بِمَا أَخَذَهُ» الْأَوَّلُ «مِنْهُ» لِأَنَّهَا غَرَامَةٌ لَزِمَتْهُ بِسَبَبِ وَطْئِهِ
لَهَا، فَارْجَعَ بِهَا عَلَيْهَا، كَمَا لَوْ غَرَّتْهُ، وَمَتَى فُرِّقَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ لِمُوجِبٍ ثُمَّ بَانَ انْتِفَاؤُهُ
فَكَمَفْقُودٍ.

[١] وَعَنْهُ: لَا يَرْجِعُ، قَالَ فِي (الْمُغْنِي): وَهُوَ أَظْهَرُ^(١).

قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ قَدْ غَرَّتْهُ بِأَنْ لَمْ تُخْبِرْهُ بِأَنَّهَا امْرَأَةٌ مَفْقُودَةٌ.



فصل

«وَمَنْ مَاتَ زَوْجُهَا الْغَائِبُ» اعْتَدَّتْ مِنْ مَوْتِهِ «أَوْ طَلَّقَهَا» وَهُوَ غَائِبٌ «اعْتَدَّتْ مُنْذُ الْفُرْقَةِ وَإِنْ لَمْ تَحِدَّ» أَي: وَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِالْإِحْدَادِ فِي صُورَةِ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الْإِحْدَادَ لَيْسَ شَرْطًا لِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ.

«وَعِدَّةٌ مَوْطُوءَةٌ بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنًا» أَوْ مَوْطُوءَةٌ «بِعَقْدٍ فَاسِدٍ كَمُطْلَقَةٍ»^[١] حُرَّةٌ كَانَتْ أَوْ أَمَةٌ مُزَوَّجَةٌ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ يَقْتَضِي شُغْلَ الرَّحِمِ، فَوَجَبَتْ الْعِدَّةُ مِنْهُ كَالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ، وَتُسْتَبْرَأُ أَمَةٌ غَيْرُ مُزَوَّجَةٍ بِحَيْضَةٍ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَى زَوْجٍ وَطِئَتْ زَوْجَتَهُ بِشُبْهَةٍ أَوْ زِنًا زَمَنَ عِدَّةٍ - غَيْرُ وَطْءٍ فِي فَرْجٍ.

وَ«إِنْ وَطِئَتْ مُعْتَدَّةٌ بِشُبْهَةٍ، أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا» أَي: بَيْنَ الْمُعْتَدَّةِ الْمَوْطُوءَةِ وَالْوَاطِئِ «وَأَثَمَتْ عِدَّةُ الْأَوَّلِ» سَوَاءٌ كَانَتْ عِدَّتُهُ مِنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ، أَوْ وَطْءٍ بِشُبْهَةٍ مَا لَمْ تَحْمِلْ مِنَ الثَّانِي، فَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا مِنْهُ بِوَضْعِ الْحَمْلِ، ثُمَّ تَعْتَدُّ لِلْأَوَّلِ.

[١] وَفِي (الْإِخْتِيَارَاتِ) أَنَّ الْمَوْطُوءَةَ بِشُبْهَةٍ وَالزَّانِيَ بَهَا وَالْمُخَالِعَةَ وَالْمَفْسُوخَ نِكَاحَهَا وَالْمُطْلَقَةَ آخَرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، كُلٌّ مِنْهُنَّ يَعْتَدُّ بِحَيْضَةٍ اسْتِبْرَاءٍ. لَكِنْ قَالَ صَاحِبُ (الْإِخْتِيَارَاتِ): إِنَّ الشَّيْخَ عَلَّقَ الْقَوْلَ بِذَلِكَ فِي الْمُطْلَقَةِ آخَرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ حَكَى الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ الْقَرَاءِ الْقَوْلَ بِذَلِكَ عَنِ ابْنِ اللَّبَّانِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَلَا يُحْتَسَبُ مِنْهَا» أَي: مِنْ عِدَّةِ الْأَوَّلِ «مَقَامُهَا عِنْدَ الثَّانِي» بَعْدَ وَطْئِهِ؛ لِانْقِطَاعِهَا بِوَطْئِهِ «ثُمَّ» بَعْدَ اعْتِدَادِهَا لِلْأَوَّلِ «اعْتَدْتُ لِلثَّانِي» لِأَنَّهَا حَقَّانِ اجْتَمَعَا لِرَجُلَيْنِ، فَلَمْ يَتَدَاخَلَا، وَقُدِّمَ أَسْبَقُهَا كَمَا لَوْ تَسَاوَيَا فِي مُبَاحٍ غَيْرِ ذَلِكَ.

«وَتَحِلُّ»^[١] الْمَوْطُوءَةُ فِي عِدَّتِهَا بِشُبْهَةِ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ «لَهُ» أَي: لَوَاطِئِهَا بِذَلِكَ «بِعَقْدٍ»^[٢] بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّتَيْنِ^[٣] لِقَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.....

[١] ظَاهِرُهُ: لَا تَحِلُّ لَهُ قَبْلَ انْقِضَائِهِمَا، حَتَّى وَلَوْ شَرَعْتَ فِي عِدَّةِ الْوَاطِئِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ نَضَرِ اللَّهِ: وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَهُ نِكَاحُهَا إِذَا دَخَلْتَ فِي عِدَّةِ وَطْئِهِ. وَصَاحِبُ (الْمُغْنِي) أَشَارَ إِلَيْهِ^(١) اهْبِمَعْنَاهُ مِنْ (شَرْحِ الْمُنتَهَى) فِي بَابِ الْمُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ^(٢).

قُلْتُ: بَلْ نَقَلَ فِي (الْإِنْصَافِ) عَنِ الْمُوفَّقِ أَنَّ لَهُ نِكَاحَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْأَوَّلِ^(٣). قُلْتُ: وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ.

[٢] لَكِنْ هُنَا مَسْأَلَةٌ يَنْبَغِي التَّفَطُّنُ لَهَا، وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا رَأَى الْحَاكِمُ الْمَصْلَحَةَ فِي مَنْعِهِ أَبَدًا مِنْ نِكَاحِهَا حَتَّى لَا يَتَعَجَّلَ النَّاسُ فِي نِكَاحِ ذَوَاتِ الْعِدَّةِ فَلَهُ ذَلِكَ. وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا جَاءَ عَنْ عُمَرَ: «لَا يَنْكِحُهَا أَبَدًا»^(٤) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَعَنْهُ: لَا تَحِلُّ لِلثَّانِي أَبَدًا^(٥) وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ^(٦)، وَقَدِيمُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ^(٧)؛ لِقَوْلِ عُمَرَ: «لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا».

(١) المغني (١١/ ٢٤٠).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٢/ ٦٥٨).

(٣) الإنصاف (٩/ ٣٠٠).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٦/ ٢١٠).

(٥) انظر: المغني (١١/ ٢٤٠).

(٦) انظر: بداية المجتهد (٢/ ٣٨).

(٧) انظر: المذهب للشيرازي (٢/ ١٥١).

فَهُوَ خَاطِبٌ مِنَ الْخُطَّابِ».

«وَإِنْ تَزَوَّجْتَ» الْمُعْتَدَّةُ «فِي عِدَّتِهَا لَمْ تَنْقَطِعْ» عِدَّتِهَا «حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا» أَيُّ: يَطَّأُهَا؛ لِأَنَّ عَقْدَهُ بَاطِلٌ فَلَا تَصِيرُ بِهِ فِرَاشًا «فَإِذَا فَارَقَهَا» الثَّانِي «بَنَتْ عَلَى عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةَ مِنَ الثَّانِي» لِمَا تَقَدَّمَ.

«وَإِنْ آتَتْ» الْمُوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ فِي عِدَّتِهَا «بَوْلَدٍ مِنْ أَحَدِهِمَا» بَعَيْنِهِ «انْقَضَتْ مِنْهُ عِدَّتُهَا بِهِ» أَيُّ: بِالْوَلَدِ، سَوَاءً كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ مِنَ الثَّانِي.

«ثُمَّ اعْتَدَّتْ لِلْآخِرِ» بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ^[١]، وَيَكُونُ الْوَلَدُ لِلْأَوَّلِ إِذَا آتَتْ بِهِ لِذَوْنِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي، وَيَكُونُ لِلثَّانِي إِذَا آتَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ، مُنْذُ بَانَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَإِنْ أَشْكَلَ عُرِضَ عَلَى الْقَافَةِ.

«وَمَنْ وَطِئَ مُعْتَدَّتَهُ الْبَائِنَ» فِي عِدَّتِهَا «بِشُبْهَةٍ»^[٢] اسْتَأْنَفَتِ الْعِدَّةَ بِوَطْئِهِ، وَدَخَلَتْ فِيهَا بَقِيَّةُ الْعِدَّةِ «الْأُولَى» لِأَنَّهَا عِدَّتَانِ مِنْ وَاحِدٍ لَوْطَيْنِ، يَلْحَقُ النَّسَبُ فِيهِمَا حُقُوقًا وَاحِدًا، فَتَدَاخَلَا، وَتَبْنِي الرَّجْعِيَّةُ إِذَا طُلِّقَتْ فِي عِدَّتِهَا عَلَى عِدَّتِهَا، وَإِنْ رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا اسْتَأْنَفَتْ.

«وَإِنْ نَكَحَ مَنْ أَبَانَهَا فِي عِدَّتِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ» بِهَا.....

[١] ظَاهِرُهُ: أَنَّهَا تَسْتَأْنَفُ الْعِدَّةَ لِلْأَوَّلِ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ فَإِنَّهَا لَا تَسْتَأْنَفُ وَإِنَّمَا

تُسَمَّى الْعِدَّةَ لِلْأَوَّلِ إِذَا كَانَ الْحَمْلُ لِلثَّانِي، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْمُغْنِي) ص ٤٨٣ ج ٧.

[٢] فَهَمَّ مِنْهُ وَمِنَ التَّعْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ وَطِئَهَا بِزَنًا أَمَّتِ الْعِدَّةَ الْأُولَى، ثُمَّ اسْتَأْنَفَتْ،

وَهُوَ كَذَلِكَ.

«بَنَتْ» عَلَى مَا مَضَى مِنْ عِدَّتِهَا؛ لِأَنَّهُ طَلَّاقٌ فِي نِكَاحٍ ثَانٍ، قَبْلَ الْمَسِيسِ وَالْخُلُوعِ، فَلَمْ يُوجِبْ عِدَّةً، بِخِلَافِ مَا إِذَا رَاجَعَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ^[١]؛ لِأَنَّ الرَّجْعَةَ إِعَادَةٌ إِلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ.

[١] أَي: فَتَسْتَأْنِفُ الْعِدَّةَ كَمَا سَبَقَ.



فصل

يَحْرُمُ إِحْدَادُ فَوْقَ ثَلَاثٍ عَلَى مَيِّتٍ غَيْرِ زَوْجٍ، وَ«يَلْزَمُ الْإِحْدَادُ مُدَّةَ الْعِدَّةِ كُلِّ»
 امْرَأَةٍ «مُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يَحِلُّ
 لَامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ
 أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَإِنْ كَانَ النِّكَاحُ فَاسِدًا لَمْ يَلْزَمْهَا الْإِحْدَادُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً.
 وَلَا يُعْتَبَرُ لِلزُّوْمِ الْإِحْدَادُ كَوْنُهَا وَارِثَةً أَوْ مُكَلَّفَةً، فَيَلْزَمُهَا «وَلَوْ ذِمِّيَّةً أَوْ أَمَةً
 أَوْ غَيْرَ مُكَلَّفَةٍ» فَيُجَنَّبُهَا وَلَيْهَا الطَّيِّبُ وَنَحْوُهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ الزَّوْجُ مُكَلَّفًا أَوْ لَا؛ لِغُضْمِ
 الْأَحَادِيثِ، وَلِتَسَاوِيهِنَّ فِي لُزُومِ اجْتِنَابِ الْمُحَرَّمَاتِ.

«وَيُبَاحُ» الْإِحْدَادُ «لِبَايْنٍ مِنْ حَيٍّ»^(١) وَلَا يُسَنُّ لَهَا، قَالَهُ فِي (الرَّعَايَةِ) «وَلَا يَجِبُ»
 الْإِحْدَادُ «عَلَى» مُطْلَقَةٍ «رَجْعِيَّةٍ، وَ» لَا عَلَى «مَوْطُوءَةٍ بِشُبْهَةِ أَوْ زِنَا» أَوْ فِي نِكَاحٍ
 فَاسِدٍ^(٢) أَوْ نِكَاحٍ «بَاطِلٍ أَوْ مِلْكٍ يَمِينٍ» لِأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً مُتَوَفَّى عَنْهَا.

[١] وَعَنْهُ: يَجِبُ^(١). وَقَالَهَا أَصْحَابُ الرَّأْيِ^(٢).

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَقَالَ الْقَاضِي فِي (الْجَامِعِ):
 الْمَنْصُوصُ لِلزُّوْمِ. وَجَزَمَ بِهِ فِي الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ، وَقَالَ: نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَرَائِيُّ،
 وَمُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي مُوسَى^(٣).....

(١) انظر: المغني (١١/٢٩٩).

(٢) المسبوط (٥٨/٦).

(٣) انظر: الإنصاف (٩/٣٠٣).

«وَالْإِحْدَادُ: اجْتِنَابُ مَا يَدْعُو إِلَى جَمَاعِهَا، وَيُرْغَبُ فِي النَّظَرِ إِلَيْهَا مِنَ الزَّيْنَةِ وَالطَّيِّبِ وَالتَّحْسِينِ» بِإِسْفِيزَاجٍ وَنَحْوِهِ «وَالْحَنَّا، وَمَا صُبِغَ لِلزَّيْنَةِ» قَبْلَ نَسْجٍ أَوْ بَعْدَهُ، كَأَحْمَرَ وَأَصْفَرَ وَأَخْضَرَ وَأَزْرَقَ صَافِيَيْنِ.

«و» تَرَكَ «حُلِيٍّ وَكُحْلٍ أَسْوَدَ» بِلَا حَاجَةٍ «لَا تُوتِنَا وَنَحْوُهَا، وَلَا» تَرَكَ «نِقَابٍ، وَ» لَا تَرَكَ «أَبْيَضَ وَلَوْ كَانَ حَسَنًا» كَابْرَيْسَمٍ؛ لِأَنَّ حُسْنَهُ مِنْ أَصْلٍ خِلْقَتِهِ، فَلَا يَلْزَمُ تَغْيِيرُهُ، وَلَا تَمْنَعُ مِنْ لُبْسِ مُلَوَّنٍ لِدَفْعِ وَسَخِ كَكُحْلِيٍّ، وَلَا مِنْ أَخْذِ ظَفْرِ وَنَحْوِهِ، وَلَا مِنْ تَنْظِيفٍ وَغَسَلٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا أَظْهَرُ؛ حَيْثُ قُلْنَا بِوُجُوبِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا كَمَا هُوَ الْمَذْهَبُ، فَإِنَّ الْعِدَّةَ وَالْإِحْدَادَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَا مُتَلَازِمَيْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: وَجَزَمَ فِي (الْمُعْنِي) بِالْوُجُوبِ فِي بَابِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ ص ٤٥٦ ج ٦. وَأَمَّا هُنَا فِي بَابِ الْإِحْدَادِ فَجَزَمَ بِعَدَمِ الْوُجُوبِ، وَعِبَارَتُهُ: وَلَا إِحْدَادَ عَلَى الْمُنْكَوحَةِ نِكَاحًا فَاسِدًا، ذَكَرَهُ فِي ص ٥١٨ ج ٧. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



فصل

«وَتَجِبُ عِدَّةُ الْوَفَاةِ فِي الْمَنْزِلِ»^[١] الَّذِي مَاتَ زَوْجُهَا وَهِيَ بِهِ^[٢] «حَيْثُ وَجَبَتْ»
فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَحَوَّلَ مِنْهُ بِلاَ عَذْرِ، رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ
مَسْعُودٍ، وَأُمِّ سَلَمَةَ.

«فَإِنْ تَحَوَّلَتْ خَوْفًا» عَلَى نَفْسِهَا، أَوْ مَالِهَا «أَوْ» حُوِّلَتْ «قَهْرًا، أَوْ» حُوِّلَتْ
«بِحَقِّ» يَجِبُ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ بِتَحْوِيلِ مَالِكِهِ لَهَا، أَوْ طَلَبِهِ فَوْقَ أَجْرَتِهِ،
أَوْ لَا تَمُجِّدُ مَا تَكْتَرِي بِهِ إِلَّا مِنْ مَالِهَا^[٣].....

[١] فَإِنْ مَاتَ زَوْجُهَا وَهِيَ فِي السَّفَرِ نَظَرْتُ فَإِنْ كَانَتْ قَرِيبَةً رَجَعْتُ وَإِلَّا خُيِّرْتُ
بَيْنَ الرُّجُوعِ وَالْمُضِيِّ فِي حَاجَتِهَا، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ أَنْ خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهَا إِلَى بَيْتٍ آخَرَ فَإِنْ
كَانَ الْخُرُوجُ لِسُكْنَى الْبَيْتِ الثَّانِي خُيِّرْتُ وَإِلَّا رَجَعْتُ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

[٢] وَالْإِعْتِبَارُ بِمَوْضِعِ سُكْنَاهَا، فَلَوْ مَاتَ وَهِيَ فِي بَيْتِ أَهْلِهَا لِحَاجَةٍ أَوْ زِيَارَةٍ
وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَّ فِي بَيْتِ سُكْنَاهَا.

[٣] ذَكَرَهُ فِي (الْمُغْنِي) ^(١) وَ(الشَّرْح) ^(٢) وَفِي (التَّرْغِيبِ): إِنْ قُلْنَا لَا سُكْنَى لَهَا فَعَلَيْهَا
الْأُجْرَةُ ^(٣). وَنَظَرَ الزَّرْكَشِيُّ فِيمَا قَالَهُ فِي (الْمُغْنِي) وَقَالَ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا بَدَلُ
الْأُجْرَةِ مِنْ مَالِهَا إِنْ قَدَرْتُ عَلَيْهَا، وَإِلَّا فَلَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وَسْعَهَا ^(٤). قُلْتُ: وَهَذَا
أَقْرَبُ إِلَى الْقَوَاعِدِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المغني (١١/٢٩٢).

(٢) الشرح الكبير (٩/١٥٤).

(٣) انظر: الإنصاف (٩/٣٠٧).

(٤) شرح الزركشي (٢/٥٤٧).

«انْتَقَلْتُ حَيْثُ شَاءْتُ» لِلضَّرُورَةِ، وَيَلْزَمُ مُتَقَلَّةً بِلاَ حَاجَةٍ الْعَوْدُ. وَتُنْقِضِي الْعِدَّةَ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ حَيْثُ كَانَتْ.

«وَلَهَا» أَيُّ: لِلْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَمَنَ الْعِدَّةِ «الْخُرُوجُ لِحَاجَتِهَا نَهَارًا لَا لَيْلًا» لِأَنَّهُ مَظَنَّةُ الْفَسَادِ «وَإِنْ تَرَكْتَ الْإِحْدَادَ» عَمْدًا «أَثِمْتُ، وَتَمَّتْ عِدَّتُهَا بِمُضِيِّ زَمَانِهَا» أَيُّ: زَمَانِ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِحْدَادَ لَيْسَ شَرْطًا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، وَرَجْعِيَّةٌ فِي لُزُومِ مَسْكَنِ كَمْتَوَقَّى عَنْهَا^[١].

وَتَعْتَدُّ بَائِنٌ بِمَأْمُونٍ مِنَ الْبَلَدِ حَيْثُ شَاءْتُ، وَلَا تَبِيْتُ إِلَّا بِهِ، وَلَا تُسَافِرُ، وَإِنْ أَرَادَ إِسْكَانُهَا بِمَنْزِلِهِ أَوْ غَيْرِهِ؛ تَحْصِينًا لِفِرَاشِهِ - وَلَا مَحْذُورَ فِيهِ - لَزِمَهَا.

[١] وَفِي (الْفُرُوعِ): وَقِيلَ: كَزَوْجَةٍ^(١)، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الْحَقُّ غَيْرَ وَاجِبٍ؛ حَيْثُ انْتَقَى عَلَى التَّحَوُّلِ وَعَمِلَ النَّاسُ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ الاسْتِبْرَاءِ^[١]

مَأْخُودٌ مِنَ الْبَرَاءَةِ، وَهِيَ: التَّمْيِيزُ وَالْقَطْعُ.

وَشَرْعًا: تَرْبُصٌ يُقْصَدُ مِنْهُ الْعِلْمُ بِبَرَاءَةِ رَحِمِ مَلِكٍ يَمِينٍ.

«مَنْ مَلَكَ أَمَةً يُوطَأُ مِثْلَهَا» بَيَّعَ أَوْ هَبَهُ أَوْ سَبَى أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ «مِنْ صَغِيرٍ وَذَكَرٍ وَضِدَّهِمَا» وَهُوَ الْكَبِيرُ وَالْمَرَأَةُ «حَرَّمَ عَلَيْهِ وَطُوعَهَا وَمُقَدَّمَاتُهَا» أَيُّ: مُقَدَّمَاتُ الْوَطْءِ مِنْ قُبْلَةٍ وَنَحْوِهَا «قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

[١] اخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ عَدَمَ وَجُوبِ اسْتِبْرَاءِ الْبِكْرِ وَالْآيسَةِ، وَمَنْ أَخْبَرَهُ صَادِقٌ بِاسْتِبْرَائِهَا^(١).

وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا يَلْزَمُ الْإِسْتِبْرَاءُ إِذَا مَلَكَهَا مِنْ طِفْلٍ أَوْ امْرَأَةٍ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ مُقْتَضَى قَوَاعِدِ الشَّيْخِ^(٢) وَفِي (الْهَدْيِ): لَا يَحْرُمُ زَمَنَ الْإِسْتِبْرَاءِ سِوَى الْوَطْءِ فَقَطْ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ^(٣)، فَيَجُوزُ عَلَيْهَا أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا دُونَ الْفَرْجِ.

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا أَرْجَحُ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٨٩).

(٢) الإنصاف (٩/ ٣١٧).

(٣) زاد المعاد (٥/ ٢٤٠).

وَإِنْ أَعْتَقَهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا لَمْ يَصَحَّ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا^[١]، وَكَذَا لَيْسَ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ بَائِعُهَا يَطْوُهَا^[٢]، وَمَنْ وَطِئَ أَمَتَهُ ثُمَّ أَرَادَ تَزْوِيجَهَا أَوْ بَيْعَهَا حَرَمًا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا، فَإِنْ خَالَفَ صَحَّ الْبَيْعُ دُونَ التَّزْوِيجِ.

وَإِنْ أَعْتَقَ سُرِّيَّتَهُ^[٣] أَوْ أُمَّ وَلَدِهِ، أَوْ عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ - لَزِمَهَا اسْتِبْرَاءُ نَفْسِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَبْرَأَهَا.

«وَاسْتِبْرَاءُ الْحَامِلِ بِوَضْعِهَا» كُلُّ الْحَمْلِ «و» اسْتِبْرَاءُ «مَنْ تَحِيضُ بِحَيْضَةٍ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سَبِيٍّ أَوْ طَاسٍ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ حَامِلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

[١] قَوْلُهُ: «فَيَمَنْ أَعْتَقَ أَمَتَهُ قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا لَا يَصَحُّ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ.

وَفِي (الْمُغْنِي) أَنَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ إِذَا كَانَ يُصِيبُهَا، فَأَمَّا إِنْ كَانَ لَا يَطْوُهَا فَذَكَرَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُهَا بِغَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ، ثُمَّ صَحَّحَ جَوَازَ ذَلِكَ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ، ثُمَّ عَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ: وَلَا تَهَا حَلٌّ لِمَنْ تَزَوَّجَهَا سِوَاهُ فَلَهُ أَوْلَى^(١) اهـ.

[٢] فَإِنْ كَانَ لَا يَطْوُهَا أَوْ يَطْوُهَا لَكِنْ اسْتَبْرَأَهَا جَازَ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَمَنْ وَطِئَ أَمَتَهُ..» إلخ، هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِمَّا يَجِبُ فِيهِ الْإِسْتِبْرَاءُ.

وَالْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ هُوَ قَوْلُهُ: «وَمَنْ أَعْتَقَ سُرِّيَّتَهُ أَوْ أُمَّ وَلَدِهِ».

أَمَّا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ فَهُوَ الْمَلِكُ.

«و» اسْتَبْرَأَ «الْأَيْسَةَ وَالصَّغِيرَةَ بِمُضِيِّ شَهْرٍ» لِقِيَامِ الشَّهْرِ مَقَامَ حَيْضَةٍ فِي الْعِدَّةِ،
وَاسْتَبْرَأَ مَنْ ارْتَفَعَ حَيْضُهَا وَلَمْ تَدْرِ مَا رَفَعَهُ عَشْرَةُ أَشْهُرٍ، وَتُصَدَّقُ الْأَمَةُ إِذَا قَالَتْ:
«حِضْتُ».

وَإِنْ ادَّعَتْ مَوْرُوئَةَ تَحْرِيمِهَا عَلَى وَارِثٍ بِوَطْءِ مُورِّثِهِ، أَوْ ادَّعَتْ مُشْتَرَاةً أَنَّ
لَهَا زَوْجًا - صُدِّقَتْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا.



كِتَابُ الرِّضَاعِ

وَهُوَ لُغَةً: مَصُّ اللَّبَنِ مِنَ الثَّدْيِ، وَشَرَعًا: مَصُّ مَنْ دُونَ الْحَوْلَيْنِ لَبَنًا ثَابِتًا عَنْ حَمَلٍ، أَوْ شُرْبُهُ، أَوْ نَحْوُهُ.

«يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ. «وَالْمَحْرَمُ» مِنَ الرِّضَاعِ «خَمْسُ رَضَعَاتٍ» لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أُنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَنُسِخَ مِنْ ذَلِكَ خَمْسُ رَضَعَاتٍ، وَصَارَ إِلَى خَمْسٍ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَيَحْرُمُ الْخَمْسُ إِذَا كَانَتْ فِي الْحَوْلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأُمَمَاءُ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَمَتَى امْتَصَّ ثُمَّ قَطَعَهُ لِيَتَنَفَّسَ أَوْ انْتَقَالَ إِلَى ثَدْيٍ آخَرَ وَنَحْوِهِ فَرَضْعَةٌ، فَإِنْ عَادَ وَلَوْ قَرِيبًا فَثَنَتَانِ. «وَالسَّعُوطُ» فِي أَنْفِ «وَالْوَجُورُ» فِي فَمٍ مُحَرَّمٍ كَرَضَاعٍ «وَلَبَنُ» الْمَرَأَةِ «الْمَيْتَةِ» كَلَبَنِ الْحَيَّةِ^[١].

[١] وَقِيلَ: لَا يَنْشُرُ الْحَرَمَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ^(١)، وَتَوَقَّفَ فِيهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ مِثْلَ هَذِهِ^(٢).

(١) الأم (٦/ ٨٩).

(٢) انظر: المغني (١١/ ٣١٦).

«و» لَبْنُ «الْمَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةٍ أَوْ بَعْقِدٍ فَاسِدٍ» كَالْمَوْطُوءَةِ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ «أَوْ بَاطِلٍ»
 أَيِ الْمَوْطُوءَةِ بِنِكَاحٍ بَاطِلٍ إِجْمَاعًا «أَوْ بِزَنًا مُحَرَّمٍ».
 لَكِنْ يَكُونُ مُرْتَضِعٌ ابْنًا لَهَا مِنَ الرَّضَاعِ فَقَطْ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ ^[١]؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ
 تَثْبُتِ الْأَبَوَّةُ مِنَ النَّسَبِ لَمْ يَثْبُتْ مَا هُوَ فَرْعُهَا.
 «وَعَكْسُهُ» أَيِ: عَكْسُ اللَّبَنِ الْمَذْكُورِ لَبْنُ «الْبَهِيمَةِ، وَ» لَبْنُ «غَيْرِ حُبْلَى
 وَلَا مَوْطُوءَةٍ» ^[٢] فَلَا يُحَرَّمُ.

[١] وَهُمَا النِّكَاحُ الْبَاطِلُ وَالزَّانَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ثُبُتَ الرَّضَاعُ فِي حَقِّ الزَّانِي. قَالَهُ
 فِي (الْإِنْصَافِ) ^(١).
 [٢] قَوْلُهُ: «وَلَا مَوْطُوءَةٍ» هَذَا خِلَافُ الْمَذْهَبِ؛ فَإِنَّ الْمَذْهَبَ لَا يُحَرِّمُ إِلَّا مَا ثَابَرَ
 عَنْ حَمْلٍ فَقَطْ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِّ الرَّضَاعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أَنَّهُ يَنْشُرُ التَّحْرِيمَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَمْلٍ أَوْ وَطْءٍ، ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي
 مُوسَى ^(٢). قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ ^(٣) ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ
 لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ ^(٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي (الْمُغْنِي) قَوْلَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ قَوْلُ كُلِّ مَنْ يَحْفَظُ
 عَنْهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ^(٥).

(١) (الإنصاف ٩/ ٣٣٠).

(٢) (الإرشاد (ص: ٣١٥).

(٣) (المغني ١١/ ٣٢٤)، والشرح الكبير ٩/ ١٦٩).

(٤) (الإنصاف ٩/ ٣٣٢).

(٥) (المغني ١١/ ٣٢٤).

فَلَوْ ارْتَضَعَ طِفْلٌ وَطِفْلَةٌ مِنْ بَيْمَةٍ، أَوْ رَجُلٍ، أَوْ خُنْثَى مُشْكِلٍ، أَوْ مِنْ لَمْ تَحْمِلْ - لَمْ يَصِيرَا أَخَوَيْنِ.

«فَمَتَى أَرْضَعَتِ امْرَأَةٌ طِفْلاً» دُونَ الْحَوْلَيْنِ «صَارَ» الْمُرْتَضِعُ «وَلَدَهَا فِي» تَحْرِيمِ «النِّكَاحِ، وَ» إِبَاحَةِ «النَّظَرِ وَالْخُلُوءَةِ، وَ» فِي «الْمَحْرَمِيَّةِ» دُونَ وَجُوبِ النِّفَقَةِ وَالْعَقْلِ وَالْوِلَايَةِ وَغَيْرِهَا.

«وَ» صَارَ الْمُرْتَضِعُ أَيضًا فِيمَا تَقَدَّمَ فَقَطُّ «وَلَدَ مَنْ نُسِبَ لَبْنُهَا إِلَيْهِ بِحَمْلٍ» أَيُّ: بِسَبَبِ حَمْلِهَا مِنْهُ، وَلَوْ بَتَحْمِلِهَا مَاءَهُ «أَوْ وَطْءٍ» بِنِكَاحٍ أَوْ شُبْهَةٍ، بِخِلَافِ مَنْ وَطِئَ بِزَنَانٍ؛ لِأَنَّ وَلَدَهَا لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ فَالْمُرْتَضِعُ كَذَلِكَ.

«وَ» صَارَتْ «مَحَارِمُهُ» أَيُّ: مَحَارِمُ الْوَاطِئِ اللَّاحِقِ بِهِ النَّسَبُ: كَأَبَائِهِ، وَأُمَّهَاتِهِ، وَأَجْدَادِهِ، وَجَدَّاتِهِ، وَإِخْوَتِهِ، وَأَخَوَاتِهِ، وَأَوْلَادِهِمْ، وَأَعْمَامِهِ، وَعَمَّاتِهِ، وَأَخْوَالِهِ، وَخَالَاتِهِ «مَحَارِمُهُ» أَيُّ: مَحَارِمُ الْمُرْتَضِعِ «وَ» صَارَتْ «مَحَارِمُهَا» أَيُّ: مَحَارِمُ الْمُرْضِعَةِ: كَأَبَائِهَا، وَأَخَوَاتِهَا، وَأَعْمَامُهَا، وَنَحْوِهِمْ «مَحَارِمُهُ» أَيُّ: مَحَارِمُ الْمُرْتَضِعِ «دُونَ أَبَوَيْهِ وَأَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا» فَلَا تَنْتَشِرُ الْحُرْمَةُ لِأَوَّلِيكَ «فَتُبَاحُ الْمُرْضِعَةُ لِأَبِي الْمُرْتَضِعِ وَأَخِيهِ مِنَ النَّسَبِ، وَ» تُبَاحُ «أُمُّهُ وَأُخْتُهُ مِنَ النَّسَبِ لِأَبِيهِ وَأَخِيهِ» مِنْ رَضَاعٍ إِجْمَاعًا، كَمَا يَحِلُّ لِأَخِيهِ مِنْ أَبِيهِ أُخْتُهُ مِنْ أُمِّهِ.

«وَمَنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بَنَّتُهَا» كَأُمِّهِ وَجَدَّتِهِ وَأُخْتِهِ «فَارْضَعَتْ طِفْلَةً حَرَّمَهَا عَلَيْهِ» أَبَدًا «وَفَسَّخَتْ نِكَاحَهَا مِنْهُ إِنْ كَانَتْ زَوْجَةً» لَهُ؛ لِإِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

وَمَنْ أَرْضَعَ خَمْسَ أُمَّهَاتٍ أَوْلَادِهِ بِلَبْنِهِ زَوْجَةً لَهُ صُغْرَى - حُرِّمَتْ عَلَيْهِ؛

لِثُبُوتِ الْأُبُوَّةِ، دُونَ أُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِ؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الْأُمُومَةِ.

«وَكُلُّ^[١] امْرَأَةٍ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا بِ» سَبَبِ «رَضَاعِ قَبْلِ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا» لِجِيءِ الْفُرْقَةِ مِنْ جِهَتِهَا «وَكَذَا إِنْ كَانَتْ» الزَّوْجَةُ «طِفْلَةً فَدَبَّتْ فَرَضَعَتْ مِنْ» أُمٍّ أَوْ أُخْتٍ لَهُ «نَائِمَةً» انْفَسَخَ نِكَاحُهَا وَلَا مَهْرَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لِلزَّوْجِ فِي الْفَسْخِ.

«وَ» إِنْ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا «بَعْدَ الدُّخُولِ» فَ «مَهْرُهَا بِحَالِهِ» لِاسْتِقْرَارِ الْمَهْرِ بِالدُّخُولِ.

«وَإِنْ أَفْسَدَهُ»^[٢] أَيُّ: نِكَاحَهَا «غَيْرُهَا فَلَهَا عَلَى الزَّوْجِ نِصْفُ الْمُسَمَّى قَبْلَهُ» أَيُّ: قَبْلَ الدُّخُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهَا فِي الْفَسْخِ «وَ» لَهَا «جَمِيعُهُ بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ الدُّخُولِ؛ لِاسْتِقْرَارِهِ بِهِ.

«وَيَرْجِعُ الزَّوْجُ بِهِ» أَيُّ: بِمَا غَرِمَهُ مِنْ نِصْفٍ أَوْ كُلِّ «عَلَى الْمُفْسِدِ» لِأَنَّهُ أَغْرَمَهُ، فَإِنْ تَعَدَّدَ الْمُفْسِدُ وَزَّعَ الْغَرْمُ عَلَى الرِّضَاعَاتِ الْمُحَرَّمَةِ.

[١] مِثَالُهُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ زَوْجَتَانِ صُغْرَى وَكُبْرَى، فَتَرْضَعُ الْكُبْرَى الصُّغْرَى، فَإِنَّ نِكَاحَ الْكُبْرَى يَنْفَسَخُ، وَكَذَا الصُّغْرَى إِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَأَمَّا الْمَهْرُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا، وَبَعْدَهُ لَهَا الْمَهْرُ.

[٢] مِثَالُهُ: أَنْ تَدُبَّ الصُّغْرَى فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ فَتَرْضَعَ مِنَ الْكُبْرَى، فَيَنْفَسَخَ نِكَاحُ الْكُبْرَى، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ، وَبَعْدَهُ لَهَا جَمِيعُ الْمَهْرِ، وَفِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ يَرْجِعُ بِهِ الزَّوْجُ عَلَى الصُّغْرَى.

«وَمَنْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ»: أَنْتِ أُخْتِي لِرَضَاعٍ بَطَلَ النِّكَاحُ حُكْمًا؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِهَا يُوجِبُ فسخَ النِّكَاحِ بَيْنَهُمَا، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ «فَإِنْ كَانَ» إِقْرَارُهُ «قَبْلَ الدُّخُولِ وَصَدَّقْتُهُ» أَنَّهَا أُخْتُهَا «فَلَا مَهْرَ» لَهَا؛ لِأَنَّهَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ «وَإِنْ كَذَّبْتُهُ» فِي قَوْلِهِ: «إِنَّهَا أُخْتُهَا» قَبْلَ الدُّخُولِ «فَلَهَا نِصْفُهُ» أَيُّ: نِصْفُ الْمُسَمَّى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ عَلَيْهَا فِي إِسْقَاطِ حَقِّهَا.

و«يَجِبُ» الْمَهْرُ «كُلُّهُ» إِذَا كَانَ إِقْرَارُهُ بِذَلِكَ «بَعْدَهُ» أَيُّ: بَعْدَ الدُّخُولِ وَلَوْ صَدَّقْتُهُ، مَا لَمْ تَكُنْ مَكْتَنَةً مِنْ نَفْسِهَا مُطَاوَعَةً.

«وَإِنْ قَالَتْ هِيَ ذَلِكَ» أَيُّ: قَالَتْ لِرَوْجَتِهَا: أَنْتِ أُخِي مِنَ الرِّضَاعِ «وَأَكْذَبَهَا فَهِيَ زَوْجَتُهُ حُكْمًا» أَيُّ: ظَاهِرًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا لَا يُقْبَلُ عَلَيْهِ فِي فسخِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ، وَأَمَّا بَاطِنًا فَإِنْ كَانَتْ صَادِقَةً فَلَا نِكَاحَ، وَإِلَّا فَهِيَ زَوْجَتُهُ أَيْضًا.

«وَإِذَا شُكَّ فِي الرِّضَاعِ»^[١]، أَوْ «شُكَّ فِي كَمَالِهِ» أَيُّ: كَوْنِهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ

[١] وَكَذَا لَوْ شُكَّ فِي كَوْنِهِ فِي الْحَوْلَيْنِ أَوْ بَعْدَهُمَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحِلُّ، فَلَا يَزُولُ إِلَّا بِبَيِّنِ التَّحْرِيمِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَحْرُمَ هُنَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَوْلَيْنِ، وَيُشَبِّهُ هَذَا مَا سَبَقَ فِي بَابِ الشُّكِّ فِي الطَّلَاقِ فِيمَا إِذَا شُكَّ فِي حُصُولِ شَرْطِ عَدَمِيٍّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِي ذَلِكَ وَجْهَيْنِ، وَالْمَذْهَبُ عَدَمُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّكَاحِ، فَلَا يَزُولُ إِلَّا بِبَيِّنِ الْفَسْخِ.

ثُمَّ وَجَدْتُ فِي (شرح المنتهى) التَّصْرِيحَ بِأَنَّهُ إِذَا شُكَّ فِي وَقُوعِهِ فِي الْحَوْلَيْنِ فَلَا تَحْرِيمَ^(١)

«أَوْ شَكَّتِ الْمُرْضِعَةُ» فِي ذَلِكَ «وَلَا بَيِّنَةٌ - فَلَا تَحْرِيمٌ» لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرِّضَاعِ
 الْمَحْرَمِ، وَإِنْ شَهِدَتْ بِهِ امْرَأَةٌ مَرَضِيَّةٌ ثُبَّتَ.
 وَكَرِهَ اسْتِرْضَاعُ فَاجِرَةٍ، وَسَيِّئَةِ الْخُلُقِ، وَجَذْمَاءَ، وَبَرَصَاءَ.

وَأَمَّا لَوْ شَكَّكْنَا فِي عَيْنِ الطِّفْلِ الْمُرْتَضِعِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ ثُبُوتُ حُرْمَةِ النِّكَاحِ فَقَطُّ فِي الْمُسْتَبْهِنِ
 دُونَ ثُبُوتِ الْمَحْرَمِيَّةِ، وَجَوَازُ النَّظَرِ وَالْخُلُوعِ؛ تَغْلِيظًا لِحَاثِبِ الْحَظَرِ، وَقِيَاسًا عَلَى كَلَامِهِمْ
 فِيمَا إِذَا أَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِ اثْنَيْنِ وَطِئَاهَا بِشُبْهَةٍ، وَأَشْكَلَ الْأَمْرُ عَلَى الْقَافَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 قُلْتُ: وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي قَوْلِهِمْ: لَوْ اشْتَبَهَتْ أُخْتُه بِأَجْنَبِيَّةٍ
 وَجَبَ الْكَفُّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كِتَابُ النَّفَقَاتِ

جَمْعُ نَفَقَةٍ، وَهِيَ كِفَايَةُ مَنْ يَمُونُهُ خُبْرًا وَأَدَمًا وَكِسْوَةً وَمَسْكَنًا وَتَوَابِعَهَا.

«يَلْزَمُ الزَّوْجَ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ قُوْتًا» أَي: خُبْرًا وَأَدَمًا «وَكِسْوَةً وَسُكْنَى بِمَا يَصْلُحُ لِمِثْلِهَا» لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ زَرْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ.

«وَيُعْتَبَرُ الْحَاكِمُ» تَقْدِيرُ «ذَلِكَ بِحَالِهِمَا» ^(١) أَي: يَسَارِهِمَا أَوْ إِعْسَارِهِمَا، أَوْ يَسَارِ أَحَدِهِمَا وَإِعْسَارِ الْآخَرِ «عِنْدَ التَّنَازُعِ» بَيْنَهُمَا «فَيَفْرُضُ» الْحَاكِمُ «لِلْمُوسِرَةِ تَحْتَ الْمُسِرِ قَدْرَ كِفَايَتِهَا مِنْ أَرْفَعِ خُبْرِ الْبَلَدِ وَأُدَمِهِ، وَ» يَفْرُضُ لَهَا «لَحْمًا عَادَةَ الْمُسِرِينَ بِمَحَلِّهِمَا، وَ» يَفْرُضُ لِلْمُوسِرَةِ تَحْتَ الْمُسِرِ مِنَ الْكِسْوَةِ «مَا يُلْبَسُ مِثْلُهَا مِنْ حَرِيرٍ وَغَيْرِهِ» كَجَيْدِ كَتَانٍ وَقُطْنٍ، وَأَقْلُ مَا يَفْرُضُهُ مِنَ الْكِسْوَةِ قَمِيصٌ، وَسَرَاوِيلٌ، وَطَرَا حَةٌ، وَمَقْنَعَةٌ، وَمَدَاسٌ، وَمَضْرَبَةٌ لِلشِّتَاءِ.

«وَلِلنَّوْمِ فِرَاشٌ وَلِحَافٌ وَإِزَارٌ» لِلنَّوْمِ فِي مَحَلٍّ جَرَتْ الْعَادَةُ فِيهِ

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٢٢٤): قَوْلُهُ: «بِحَالِهِمَا» وَقَالَ مَالِكٌ: تُعْتَبَرُ بِحَالِ الْمَرَأَةِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تُعْتَبَرُ بِحَالِ الزَّوْجِ. اهـ (ح. ش. مُتَهَي) ^[١].

[١] أَقُولُ: إِنَّ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لِيُفَقِّ دُوسَعَةً مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾.

«وَمَحْدَّةٌ، وَلِلْجُلُوسِ حَصِيرٌ جَيِّدٌ، وَزَيْتٌ» أَي: بِسَاطٌ، وَلَا بُدَّ مِنْ مَاعُونِ الدَّارِ، وَيُكْتَفَى بِخَرْفٍ وَخَشَبٍ، وَالْعَدْلُ مَا يَلِيقُ بِهِمَا، وَلَا يَلْزُمُهُ مِلْحَفَةٌ وَخُفٌّ لِحْزُوجِهَا.

«و» يَفْرَضُ الْحَاكِمُ «لِلْفَقِيرَةِ تَحْتَ الْفَقِيرِ مِنْ أَذْنَى خُبْرِ الْبَلَدِ، وَ» مِنْ «أَدَمٍ يُلَاثِمُهَا» وَتُنْقَلُ مُتَبَرِّمَةً مِنْ أَدَمٍ إِلَى آخَرٍ.

«و» يَفْرَضُ لِلْفَقِيرَةِ مِنَ الْكِسْوَةِ «مَا يُلْبَسُ مِثْلُهَا وَيُجْلَسُ» وَيَنَامُ «عَلَيْهِ، وَ» يَفْرَضُ «لِلْمُتَوَسِّطَةِ مَعَ الْمُتَوَسِّطِ، وَالْعَيْنِيَّةُ مَعَ الْفَقِيرِ وَعَكْسُهَا» ^(١) كَفَقِيرَةٍ تَحْتَ غَنِيِّ «مَا بَيْنَ ذَلِكَ عُرْفًا» لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ اللَّائِقُ بِحَالِهَا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٢٢٥-٢٢٦): قَوْلُهُ: «وَيَفْرَضُ لِلْمُتَوَسِّطَةِ مَعَ الْمُتَوَسِّطِ.. إلخ» قَالَ الشَّهَابُ الْفُتُوخِيُّ فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى (الْمَحَرَّرِ): لَمْ يَذْكُرِ الْمُتَوَسِّطَةَ تَحْتَ الْفَقِيرِ، وَلَا الْفَقِيرَةَ تَحْتَ الْمُتَوَسِّطِ. أَمَّا الْمُتَوَسِّطَةُ تَحْتَ الْفَقِيرِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ رُبَّتُهَا أَعْلَى مِنْ رُبَّةِ الْفَقِيرَةِ تَحْتَ الْفَقِيرِ، وَكَذَا الْفَقِيرَةُ تَحْتَ الْمُتَوَسِّطِ. اهـ. وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ وَلَا صَاحِبُ (الْمَحَرَّرِ) أَيْضًا الْمُوَسَّرَةَ تَحْتَ الْمُتَوَسِّطِ، وَعَكْسُهُ. أَمَّا الْمُوَسَّرَةُ تَحْتَ الْمُتَوَسِّطِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ رُبَّتُهَا أَعْلَى مِنَ الْمُتَوَسِّطَةِ تَحْتَ الْمُتَوَسِّطِ، وَدُونَ رُبَّةِ الْمُوَسَّرَةِ تَحْتَ الْمُوَسَّرِ، وَكَذَا عَكْسُهُ، هَذَا قِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ الشَّهَابُ، وَبِذَلِكَ تَتِمُّ الصُّورُ التَّسْعُ الْمُمْكِنَةُ فِي حَقِّ الزَّوْجَيْنِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الزَّوْجَ إِمَّا مُوسِرٌ أَوْ مُتَوَسِّطٌ أَوْ مُعْسِرٌ، وَعَلَى الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ فَالزَّوْجَةُ إِمَّا مُوسِرَةٌ أَوْ مُتَوَسِّطَةٌ أَوْ مُعْسِرَةٌ، وَإِذَا ضَرَبْتَ ثَلَاثَةً فِي ثَلَاثَةٍ حَصَلَ تِسْعَةٌ، وَالْمُصَنِّفُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- ذَكَرَ مِنَ الصُّورِ خَمْسًا، وَهِيَ مَا إِذَا كَانَا مُوسِرَيْنِ، أَوْ مُتَوَسِّطَيْنِ، أَوْ مُعْسِرَيْنِ، أَوْ الزَّوْجَ مُوسِرًا وَالزَّوْجَةَ مُعْسِرَةً، أَوْ عَكْسُهُ، وَبَقِيَ أَرْبَعٌ، ذَكَرَ الشَّهَابُ مِنْهَا صُورَتَيْنِ، وَهُمَا مَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ فَقِيرًا وَالزَّوْجَةُ مُتَوَسِّطَةً، أَوْ عَكْسُهُ، وَذَكَرْتُ صُورَتَيْنِ، وَهُمَا مَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ =

«وَعَلَيْهِ» أَي: عَلَى الزَّوْجِ «مُؤُونَةٌ نَظَافَةٌ زَوْجَتِهِ» مِنْ دُهْنٍ وَسَدْرٍ، وَثَمَنٍ مَاءٍ وَمُسْطًى، وَأُجْرَةٌ قِيَمَةٌ «دُون» مَا يَعُودُ بِنَظَافَةٍ «خَادِمَهَا» فَلَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَادُ لِلزَّيْنَةِ، وَهِيَ غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ مِنَ الْخَادِمِ.

و«لَا» يَلْزَمُ الزَّوْجَ لِزَوْجَتِهِ «دَوَاءً وَأُجْرَةٌ طَيِّبٌ» إِذَا مَرَضَتْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ حَاجَتِهَا الصَّرُورِيَّةِ الْمُعْتَادَةِ، وَكَذَا لَا يَلْزَمُهُ ثَمَنُ طَيِّبٍ وَحِنَاءٍ وَخِصَابٍ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ أَرَادَ مِنْهَا تَزِينًا بِهِ، أَوْ قَطَعَ رَائِحَةَ كَرِيمَةٍ وَأَتَى بِهِ لَزِمَهَا، وَعَلَيْهِ لِمَنْ يُخْدَمُ مِثْلُهَا خَادِمٌ وَاحِدٌ^[١]، وَعَلَيْهِ أَيْضًا مُؤَسَّسَةٌ لِحَاجَةٍ.

= مُتَوَسِّطًا وَالزَّوْجَةُ مُوسِرَةٌ، أَوْ عَكْسُهُ، فَهَذِهِ التَّسْعُ صُورٌ^[٢]. وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ (ع.ن).

[١] وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ بِحَسَبِ حَالِهَا. قُلْتُ: وَهُوَ أَظْهَرُ.

[٢] قَوْلُهُ: «التَّسْعُ صُورٌ» وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ فِي مِقْدَارِ النَّفَقَةِ، فِي صُورَةٍ مِنْهَا تَحِبُّ أَعْلَاهَا، وَهِيَ مَا إِذَا كَانَ مُوسِرِينَ، وَفِي صُورَةٍ تَحِبُّ أَدْنَاهَا، وَهِيَ مَا إِذَا كَانَا فَقِيرَيْنِ، وَفِي صُورَتَيْنِ يَحِبُّ الْوَسْطُ وَإِلَى الْأَعْلَى أَقْرَبُ، وَهُمَا إِذَا كَانَ غَنِيًّا وَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ أَوْ كَانَ مُتَوَسِّطًا وَهِيَ غَنِيَّةٌ، وَفِي صُورَتَيْنِ يَحِبُّ الْوَسْطُ وَإِلَى الْأَدْنَى أَقْرَبُ، وَهُمَا إِذَا كَانَ فَقِيرًا وَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ، أَوْ كَانَ مُتَوَسِّطًا وَهِيَ فَقِيرَةٌ، وَفِي ثَلَاثَةِ صُورٍ يَحِبُّ التَّوَسُّطُ بَيْنَ بَيْنَ، وَهِيَ مَا إِذَا كَانَا مُتَوَسِّطَيْنِ، أَوْ كَانَ فَقِيرًا وَهِيَ غَنِيَّةٌ، أَوْ كَانَ غَنِيًّا وَهِيَ فَقِيرَةٌ، فَهَذِهِ تِسْعُ الصُّوَرِ وَحُكْمُهَا، وَلَا يَأْبَى كَلَامُهُمْ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ. قَالَه كَاتِبُهُ.

فصل

«وَنَفَقَةُ الْمُطَلَّاقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَكِسْوَتُهَا وَسُكْنَاهَا كَالزَّوْجَةِ» لِأَنَّهَا زَوْجَةٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرِدْهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] «وَلَا قَسَمَ لَهَا» أَي: لِلرَّجْعِيَّةِ وَتَقَدَّمَ.

«وَالْبَائِنُ بِفَسْخٍ أَوْ طَلَاقٍ» ثَلَاثًا أَوْ عَلَى عَوْضٍ «لَهَا ذَلِكَ» أَيِ النَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ وَالسُّكْنَى «إِنْ كَانَتْ حَامِلًا» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

وَمَنْ أَنْفَقَ يَطْنُهَا حَامِلًا فَبَانَتْ حَائِلًا رَجَعَ، وَمَنْ تَرَكَ^(١) يَطْنُهَا حَائِلًا فَبَانَتْ حَامِلًا^(٢) لَزِمَهُ مَا مَضَى، وَمَنْ ادَّعَتْ حَمْلًا وَجَبَ إِنْفَاقُ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَبَيِّنْ رَجَعَ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٢٨/٣): قَوْلُهُ^(١): «وَمَنْ تَرَكَ يَطْنُهَا حَائِلًا فَبَانَتْ

[١] قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ: هَذَا إِنْ قُلْنَا: النَّفَقَةُ لَهَا وَإِلَّا فَلَا^(١). قُلْتُ: وَهُوَ قِيَاسُ الْمَذْهَبِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ كَاتِبُهُ.

[٢] أَقُولُ: ذَكَرَ فِي (الْإِنْصَافِ) فِي سُقُوطِ ذَلِكَ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ طَرِيقَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: الْبِنَاءُ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي نَفَقَتِهَا هَلْ هِيَ لَهَا أَوْ لِلْحَمْلِ؟ وَالثَّانِيَةُ: عَدَمُ السَّقُوطِ عَلَى كِلْتَا الرَّوَايَتَيْنِ^(٢).

(١) انظر: المبدع (٨/١٩٣).

(٢) الإنصاف (٩/٣٦٦ - ٣٦٧).

«وَالنَّفَقَةُ» لِلْبَائِنِ الْحَامِلِ «لِلْحَمْلِ» نَفْسِهِ «لَا لَهَا مِنْ أَجْلِهِ» لِأَنَّهَا تَحِبُّ بِوُجُودِهِ وَتَسْقُطُ بَعْدَمِهِ^(١)، فَتَحِبُّ لِحَامِلٍ نَاشِزٍ، وَلِحَامِلٍ مِنْ وَطْءٍ بِشْبَهَةٍ، أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ مِلْكٍ يَمِينٍ وَلَوْ أَعْتَقَهَا، وَتَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ.

قَالَ الْمُنْفَعُ: مَا لَمْ تَسْتَدِنْ بِإِذْنِ حَاكِمٍ، أَوْ تُنْفِقَ بِنِيَّةِ رُجُوعٍ.

«وَمَنْ» أَيُّ: أَيُّ زَوْجَةٍ «حُبِسَتْ وَلَوْ ظُلْمًا»^(١)،

حَامِلًا.. إلخ» هَلْ هَذِهِ مُسْتَثْنَاءٌ مِنْ قَاعِدَةِ الْمَذْهَبِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي (الإِقْنَاعِ) أَوْ جَرَى عَلَى رَوَايَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ: نَفَقَةُ الْحَامِلِ لِلْحَمْلِ تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّهَا نَفَقَةٌ قَرِيبٌ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّ النَّفَقَةَ لَهَا لِأَجْلِ الْحَمْلِ؟ قُلْتُ: وَيَتَوَجَّهُ أَتَنَّهُمْ إِنَّمَا خَصُّوا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِعَدَمِ السَّقُوطِ؛ لِأَنَّ الْحَامِلَ هِيَ الَّتِي تَأْكُلُ لَا الْحَمْلُ نَفْسُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ (خَطُّهُ).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٢٨ / ٣): قَوْلُهُ: «لِأَنَّهَا تَحِبُّ بِوُجُودِهِ، وَتَسْقُطُ بَعْدَمِهِ» قَالَ الشَّيْخُ (م.ص) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: قُلْتُ: فَلَوْ مَاتَ بَيْطُنُهَا انْقَطَعَتْ؛ لِأَنَّهَا لَا تَحِبُّ لِمَيِّتٍ. اهـ. (ح.ش. مُتَتَهَى) وَقَالَ الْمُحَقِّقُ الشَّيْخُ عُثْمَانُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى (الْمُتَتَهَى): قَوْلُهُ: «وَتَحِبُّ لِحَمْلٍ» أَيُّ مُدَّتُهُ، فَلَوْ زَادَ عَلَى أَكْثَرِهَا وَلَمْ تَضَعْهُ فَالظَّاهِرُ سَقُوطُ النَّفَقَةِ؛ لِعَدَمِ حُقُوقِهِ بِهِ، أَشْبَهَ حَمْلَ الْمَلَاعِنَةِ، قَالَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ. قَالَ: وَقَدْ أَفْتِيْتُ بِهِ سَنَةَ ثَمَانٍ مِائَةٍ وَخَمْسٍ وَثَلَاثِينَ. اهـ^(٢).

[١] وَقِيلَ: إِنْ حُبِسَتْ بِحَقٍّ أَوْ ظُلْمًا فَلَهَا ذَلِكَ^(١)، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا لَهَا النَّفَقَةُ إِنْ حُبِسَتْ ظُلْمًا فَقَطُّ.

[٢] لَكِنْ: هَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِمَا أَتَّفَقَ لِلْحُكْمِ بِأَنَّ الْوَلَدَ لَيْسَ لَهُ؟ الظَّاهِرُ: نَعَمْ.

أَوْ نَشَرَتْ، أَوْ تَطَوَّعَتْ بِلَا إِذْنِهِ بِصَوْمٍ^[١] أَوْ حَجٍّ، أَوْ أَحْرَمَتْ بِتَنْذِيرِ حَجٍّ^[٢]، أَوْ «نَذِرَ صَوْمٍ، أَوْ صَامَتْ عَنْ كَفَّارَةٍ، أَوْ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ مَعَ سَعَةٍ وَقْتِهِ» بِلَا إِذْنِ زَوْجٍ^[٣] «أَوْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا وَلَوْ بِإِذْنِهِ - سَقَطَتْ»^[٤] نَفَقَتُهَا؛ لِأَنَّهَا مَنَعَتْ نَفْسَهَا عَنْهُ بِسَبَبٍ لَا مِنْ جِهَتِهِ، فَسَقَطَتْ نَفَقَتُهَا، بِخِلَافِ مَنْ أَحْرَمَتْ بِفَرِيضَةٍ مِنْ صَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ صَلَاةٍ وَلَوْ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا بِسُنَنِهَا، أَوْ صَامَتْ قَضَاءَ رَمَضَانَ فِي آخِرِ شَعْبَانَ؛ لِأَنَّهَا فَعَلَتْ مَا أَوْجَبَ الشَّرْعُ عَلَيْهَا، وَقَدَّرُهَا فِي حَجَّةٍ فَرَضَ كَحَضَرٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي نُشُورٍ أَوْ أَخَذِ نَفَقَةٍ فَقَوْلُهَا.

«وَلَا نَفَقَةٌ وَلَا سُكْنَى» مِنْ تَرْكَةِ «لِمُتَوَقِّئِ عَنْهَا» وَلَوْ حَامِلًا؛ لِأَنَّ الْمَالَ انْتَقَلَ عَنِ الزَّوْجِ إِلَى الْوَرَثَةِ، وَلَا سَبَبَ لَوْجُوبِ النِّفَقَةِ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَالنَّفَقَةُ مِنْ حِصَّةِ الْحَمْلِ مِنَ التَّرِكَةِ إِنْ كَانَتْ، وَإِلَّا فَعَلَى وَارِثِهِ الْمُوَسِّرِ.

[١] وَقِيلَ: إِنْ تَطَوَّعَتْ بِالصَّوْمِ فَلَهَا النِّفَقَةُ^(١)؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ تَفْطِيرُهَا.

[٢] وَقِيلَ: لَهَا النِّفَقَةُ إِنْ أَحْرَمَتْ بِإِذْنِهِ^(٢).

[٣] وَقِيلَ: لَهَا النِّفَقَةُ إِذَا صَامَتْ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ^(٣).

[٤] قَوْلُهُ: «أَوْ سَافَرَتْ لِحَاجَتِهَا بِإِذْنِهِ سَقَطَتْ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَذَكَرَ فِي (الْمُقْنِعِ)

اِحْتِمَالًا بَعْدَ السَّقُوطِ^(٤) وَهُوَ أَصَحُّ، وَهَذَا عَامٌّ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْحَاجَةُ دِينِيَّةً كَحَجٍّ تَطَوُّعٍ، أَوْ غَيْرَهَا كِعِلَاجٍ وَتِجَارَةٍ وَغَيْرِهِمَا. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) انظر: الفروع (٣٠٠/٩)، والإنصاف (٣٨١/٩).

(٢) انظر: تصحيح الفروع (٣٠١/٩).

(٣) انظر: الإنصاف (٣٨١/٩).

(٤) (المقنع (٣/٣١٥).

«وَلَهَا» أَي: لِمَنْ وَجَبَتْ لَهَا النِّفَقَةُ مِنْ زَوْجَةٍ وَمُطَلَقَةٍ رَجْعِيَّةٍ، وَبَائِنٍ حَامِلٍ، وَنَحْوِهَا «أَخَذُ نَفَقَةَ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَوَّلِهِ» يَعْنِي مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتِ الْحَاجَةِ فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ، وَالْوَاجِبُ دَفْعُ قُوْتٍ مِنْ خُبْزٍ وَأُذْمٍ لَا حَبٍّ وَلَا قِيَمَتِهَا» أَي: قِيَمَةِ النِّفَقَةِ.

«وَلَا» يَجِبُ «عَلَيْهَا أَخْذُهَا» أَي: أَخْذُ قِيَمَةِ النِّفَقَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُعَاوَضَةٌ، فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ مَنْ امْتَنَعَ مِنْهُمَا، وَلَا يَمْلِكُ الْحَاكِمُ فَرْضَ غَيْرِ الْوَاجِبِ، كَدَرَاهِمٍ، إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا «فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ» أَي: عَلَى أَخْذِ الْقِيَمَةِ «أَوْ» اتَّفَقَا «عَلَى تَأْخِيرِهَا أَوْ تَعْجِيلِهَا مُدَّةً طَوِيلَةً أَوْ قَلِيلَةً - جَازَ» لِأَنَّ الْحَدَّ لَا يَعْدُوهُمَا.

«وَلَهَا الْكِسْوَةُ كُلُّ عَامٍ مَرَّةً فِي أَوَّلِهِ» ^(١) أَي: أَوَّلِ الْعَامِ مِنْ زَمَنِ الْوُجُوبِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَى الْكِسْوَةِ، فَيُعْطِيهَا كِسْوَةَ السَّنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَرْدِيدُ الْكِسْوَةِ شَيْئًا فَشَيْئًا، بَلْ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، يُسْتَدَامُ إِلَى أَنْ يَبْلَى، وَكَذَا غِطَاءٌ وَوِطَاءٌ، وَسِتَارَةٌ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٢٣١): قَوْلُهُ: «فِي أَوَّلِهِ.. إلخ» فَلَوْ تَزَوَّجَ بِهَا مَثَلًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، هَلْ يَكُونُ أَوَّلُ عَامِ الْكِسْوَةِ حِينَ دَخَلَ بِهَا فِي رَمَضَانَ وَآخِرُهُ مِثْلُ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، أَوْ يَجِبُ لَهَا قِسْطُ بَقِيَّةِ الْعَامِ الْأَوَّلِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ عَامًا مِنْ أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ؟ لَمْ أَجِدْ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ تَعَرُّضًا ^[١] لِذَلِكَ، وَالثَّانِي أَقْوَى؛ قِيَاسًا عَلَى مَنْ اسْتَأْجَرَ سَنَةً فِي أَثْنَاءِ شَهْرٍ فَإِنَّ مَا بَعْدَ الشَّهْرِ الْمُسْتَأْجَرَ فِيهِ يُؤْخَذُ بِالْأَهْلِةِ. وَعَلَى الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: يُعْتَبَرُ سَنَةً =

[١] قُلْتُ: بَلْ ظَاهِرُ قَوْلِ الشَّارِحِ أَي: «أَوَّلِ الْعَامِ مِنْ زَمَنِ الْوُجُوبِ» أَنَّ الْعَامَ مُعْتَبَرٌ بِابْتِدَاءِ وَجُوبِ النِّفَقَةِ لَا بِأَوَّلِ الْمُحَرَّمِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَاخْتَارَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: أَنَّهَا كَمَا عَوْنِ الدَّارِ وَمُسْطِ، تَجِبُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، وَمَتَى انْقَضَى الْعَامُ وَالْكِسْوَةُ بَاقِيَةً فَعَلَيْهِ كِسْوَةُ لِلْجَدِيدِ.

«وَإِذَا غَابَ» الزَّوْجُ أَوْ كَانَ حَاضِرًا «وَلَمْ يُنْفِقْ» عَلَى زَوْجَتِهِ «لَزِمَتْهُ نَفَقَةٌ مَا مَضَى» وَكِسْوَتُهُ، وَلَوْ لَمْ يَفْرِضْهَا الْحَاكِمُ، تَرَكَ الْإِنْفَاقَ لِعُذْرٍ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يَجِبُ مَعَ الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ كَالْأُجْرَةِ.

«وَإِنْ أَنْفَقَتِ» الزَّوْجَةُ «فِي غَيْبَتِهِ» أَي: غَيْبَةِ الزَّوْجِ «مِنْ مَالِهِ فَبَانَ مَيْتًا غَرَمَهَا الْوَارِثُ» لِلزَّوْجِ «مَا أَنْفَقَتْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ» لِانْقِطَاعِ وَجُوبِ النِّفَقَةِ عَلَيْهِ بِمَوْتِهِ، فَمَا قَبِضَتْهُ بَعْدَهُ لَا حَقَّ لَهَا فِيهِ، فَيَرْجِعُ عَلَيْهَا بِدَلِيلِهِ.

= الْكِسْوَةُ كُلُّهَا بِالْعَدَدِ كَمَا فِي شُهُورِ سَنَةِ الْإِجَارَةِ. فَإِذَا ادَّعَتِ الزَّوْجَةُ بِكِسْوَةِ سَنَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ وَجَبَ النَّظَرُ فِي أَوَّلِ سَنَةٍ حَتَّى تَسْتَحِقَّ الْمَطَالَبَةَ بِسَنَةٍ كَامِلَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ، وَيَنْبِئُ عَلَى ذَلِكَ اسْتِحْقَاقُ فسخِ النِّكَاحِ إِذَا أَعْسَرَ الزَّوْجُ بِكِسْوَةِ السَّنَةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا، هَلْ تَسْتَحِقُّ الْفَسْخَ بِقِسْطِ مَا مَضَى مِنْهَا أَوْ بِمَا بَقِيَ خَاصَّةً؟ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ. اهـ (ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ عَلَى الْفُرُوعِ - ح ابْنُ عَوْضٍ).



فصل

«وَمَنْ تَسَلَّمَ زَوْجَتَهُ» الَّتِي يُوطَأُ مِثْلَهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا «أَوْ بَذَلَتْ» تَسْلِيمَ
«نَفْسِهَا» أَوْ بَذَلَهُ وَلِيِّهَا «وَمِثْلَهَا يُوطَأُ» بِأَنْ تَمَّ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ «وَجَبَتْ نَفَقَتُهَا»^[١]
وَكَسَوَتَهَا «وَلَوْ مَعَ صِغَرِ زَوْجٍ وَمَرَضِهِ وَجَبَهُ وَعِثَّتِهِ».

وَيُجْبَرُ الْوَلِيُّ مَعَ صِغَرِ الزَّوْجِ عَلَى بَذْلِ نَفَقَتِهَا وَكَسَوَتِهَا مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّ
النَّفَقَةَ كَأَرْشٍ جَنَائِيَةٍ.

وَمَنْ بَذَلَتْ التَّسْلِيمَ - وَزَوْجُهَا غَائِبٌ - لَمْ يُفَرَضْ لَهَا، حَتَّى يُرَاسِلَهُ حَاكِمٌ،
وَيَمْضِيَ زَمَنٌ يُمَكِّنُ قُدُومَهُ فِي مِثْلِهِ.

«وَلَهَا» أَيِ الزَّوْجَةِ «مَنْعُ نَفْسِهَا» مِنَ الزَّوْجِ «حَتَّى تَقْبِضَ صَدَاقَهَا الْحَالَّ»
لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهَا اسْتِدْرَاكُ مَنَفَعَةِ الْبُضْعِ لَوْ عَجَزَتْ عَنْ أَخْذِهِ بَعْدُ، وَلَهَا النَّفَقَةُ فِي
مُدَّةِ الْإِمْتِنَاعِ لِذَلِكَ لِأَنَّهُ بِحَقٍّ.

«فَإِنْ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا طَوْعًا» قَبْلَ قَبْضِ حَالِّ الصَّدَاقِ «ثُمَّ أَرَادَتْ الْمَنْعَ لَمْ تَمْلِكْهُ»
وَلَا نَفَقَةَ لَهَا مُدَّةَ الْإِمْتِنَاعِ، وَكَذَا لَوْ تَسَاكَنَا بَعْدَ الْعَقْدِ فَلَمْ يَطْلُبْهَا وَلَمْ تَبْذُلْ نَفْسَهَا
- فَلَا نَفَقَةَ.

[١] عُمُومُ كَلَامِهِ يَتَنَاوَلُ حَتَّى لَوْ كَانَتْ لَا يُمَكِّنُ وَطُوءُهَا شَرْعًا كَحَائِضٍ، أَوْ حِسًّا
كَرْتَقَاءٍ وَمَرِيضَةٍ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى)^(١) لَكِنْ لَوْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا مِنْهُ التَّسْلِيمَ ثُمَّ مَرَضَتْ
فَسَلَّمَتْ نَفْسَهَا مَرِيضَةً فَلَا نَفَقَةَ لَهَا.

«وَإِذَا أَعْسَرَ» الزَّوْجُ «بِنَفَقَةِ الْقُوْتِ، أَوْ» أَعْسَرَ بِ«الْكِسْوَةِ» أَي: كِسْوَةِ الْمُعْسِرِ^[١]
 «أَوْ» أَعْسَرَ بِ«بَعْضِهَا» أَي: بَعْضِ نَفَقَةِ الْمُعْسِرِ، أَوْ كِسْوَتِهِ «أَوْ» أَعْسَرَ بِ«الْمَسْكَنِ»
 أَي: مَسْكَنِ مُعْسِرٍ، أَوْ صَارَ لَا يَجِدُ النَّفَقَةَ إِلَّا يَوْمًا دُونَ يَوْمٍ - «فَلَهَا فَسْخُ النِّكَاحِ»
 مِنْ زَوْجِهَا الْمُعْسِرِ^[٢]؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ مَا يُنْفِقُ عَلَى
 امْرَأَتِهِ قَالَ: «يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

فَتَفْسَخُ فَوْرًا أَوْ مُتَرَاخِيًا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ، وَلَهَا الصَّبْرُ مَعَ مَنْعِ نَفْسِهَا وَبِدُونِهِ^[٣]،
 وَلَا يَمْنَعُهَا تَكْسِبًا وَلَا يَحْبُسُهَا.

«فَإِنْ غَابَ» زَوْجُ مُوسِرٍ «وَلَمْ يَدْعُ لَهَا نَفَقَةً، وَتَعَذَّرَ أَخْذَهَا مِنْ مَالِهِ، وَ»
 تَعَذَّرَتْ «اسْتِدَانَتْهَا عَلَيْهِ - فَلَهَا الْفَسْخُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ»^(١) لِأَنَّ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ
 مُتَعَذَّرٌ فَكَانَ لَهَا الْخِيَارُ، كَحَالِ الْإِعْسَارِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٢٣٤): قَوْلُهُ: «فَلَهَا الْفَسْخُ بِإِذْنِ حَاكِمٍ» قَالَ فِي
 (الْإِقْنَاعِ): لَا يَتَعَذَّرُ الْوَطْءُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بَغْيَتَهُ الْإِضْرَارَ بِتَرْكِهِ، فَإِنْ قَصَدَهُ فَلَهَا الْفَسْخُ بِهِ =

[١] ظَاهِرُ كَلَامِهِ هُنَا أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ غَنِيَّةً وَأَعْسَرَ الزَّوْجُ بِنَفَقَةٍ مُتَوَسِّطٍ فَلَا فَسْخَ
 لَهَا، وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى قَوَاعِدِهِمْ فَإِنْ فَرَضَهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ نَفَقَةً مُتَوَسِّطٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قُلْتُ: ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ) ص ١٠٥ ج ٢ أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا عَجَزَ
 عَنِ الصَّدَاقِ أَوْ الْوَطْءِ أَوْ النَّفَقَةِ أَوْ الْكِسْوَةِ فَلِلزَّوْجَةِ فَسْخُ النِّكَاحِ.

[٣] قَوْلُهُ: «وَبِدُونِهِ» ظَاهِرُهُ: لَا تَرْجِعْ عَلَيْهِ بَعْدُ، لَكِنْ صَرِيحُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ، فَقَدْ
 صَرَّحُوا بِأَنَّهَا تَرْجِعُ بِنَفَقَةِ مُعْسِرٍ إِذَا كَانَتْ مُسْلِمَةً نَفْسَهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنْ مَنَعَ مُوسِرٌ نَفَقَةً أَوْ كِسْوَةً أَوْ بَعْضَهُمَا، وَقَدَّرَتْ عَلَى مَالِهِ - أَخَذَتْ كِفَايَتَهَا، وَكِفَايَةً وَلَدِهَا وَخَادِمِهَا بِالْمَعْرُوفِ بِلَا إِذْنِهِ، فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ، فَإِنْ غَيَّبَ مَالَهُ وَصَبَرَ عَلَى الْحَبْسِ فَلَهَا الْفَسْخُ؛ لِتَعَذُّرِ النَّفَقَةِ عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِهِ.

= إِنْ كَانَ سَفَرُهُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ. اهـ. وَهَلْ مِثْلُهُ مَا إِذَا تَحَيَّلَ بِأَنْ صَارَ يَغِيبُ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ يَحْضُرُ فَلَا يَطَأُ ثُمَّ يُسَافِرُ، وَمَجْمُوعُ السَّفَرَيْنِ مَعَ الْإِقَامَاتِ الْمُتَخَلِّلَةِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؟ فَلْيُحَرَّرْ. اهـ. (م.خ) ^[١].

[١] نَعَمْ مِثْلُهُ، بَلْ أَوْلَى.



بَابُ نَفَقَةِ الْأَقْرَابِ وَالْمَالِكِ مِنَ الْأَدَمِيِّينَ وَالْبَهَائِمِ

«تَجِبُ» النَّفَقَةُ كَامِلَةً إِذَا كَانَ الْمُنْفَقُ عَلَيْهِ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا «أَوْ تَتِمَّتْهَا» إِذَا كَانَ لَا يَمْلِكُ الْبَعْضَ «لِأَبَوَيْهِ وَإِنْ عَلَوْا» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْأُولَادِينَ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣] وَمِنْ الْإِحْسَانِ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِمَا.

«و» تَجِبُ^[١] النَّفَقَةُ أَوْ تَتِمَّتْهَا «لِوَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ» ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣] «حَتَّى ذَوِي الْأَرْحَامِ مِنْهُمْ» أَيُّ: مِنْ آبَائِهِ وَأُمَّهَاتِهِ كَأَجْدَادِهِ الْمُذْلِينَ بِإِنَاثٍ، وَجَدَّاتِهِ السَّاقِطَاتِ، وَمِنْ أَوْلَادِهِ كَوَلَدِ الْبِنْتِ، سَوَاءً «حَاجِبُهُ» أَيُّ الْغَنِيِّ «مُعْسِرٌ» فَمَنْ لَهُ أَبٌ وَجَدُّ مُعْسِرَانِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمَا، وَلَوْ كَانَ مُحْجُوبًا مِنْ الْجَدِّ بِأَبِيهِ الْمُعْسِرِ «أَوْ لَا» بَأَنَّ لَمْ يَحْجِبْهُ أَحَدٌ، كَمَنْ لَهُ جَدُّ مُعْسِرٌ وَلَا أَبٌ لَهُ، فَعَلَيْهِ نَفَقَةُ جَدِّهِ؛ لِأَنَّهُ وَارِثُهُ.

[١] شُرُوطُ وَجُوبِ نَفَقَةِ الْأَقْرَابِ وَهُمْ أَرْبَعَةٌ:

الْأَوَّلُ: غِنَى الْمُنْفَقِ.

الثَّانِي: فَقْرُ الْمُنْفَقِ عَلَيْهِ، وَلَا اسْتِثْنَاءُ فِي هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ.

الثَّالِثُ: كَوْنُ الْمُنْفَقِ وَارِثًا لِلْمُنْفَقِ عَلَيْهِ بِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيَةٍ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ عَمُودُ النَّسَبِ.

الرَّابِعُ: اتِّفَاقُ الدِّينِ، وَيُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ الْوَلَاءُ كَمَا قَرَّرُوهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَسَيَأْتِي أَنَّ فِي اشْتِرَاطِ اتِّفَاقِ الدِّينِ نَظْرًا، وَلَا سِيَّيَا فِي الْأَبْوَيْنِ.

«و» تَجِبُ النَّفَقَةُ أَوْ إِكْمَالُهَا لِـ «كُلِّ مَنْ يَرِثُهُ» الْمُنْفِقُ «بِفَرْضٍ» كَوَلَدٍ لِأُمِّ
 «أَوْ تَعْصِيبٍ» كَأَخٍ وَعَمٍّ لِغَيْرِ أُمِّ «لَا» لِمَنْ يَرِثُهُ «بِرَحِمٍ»^[١] كَخَالٍ وَخَالَاتِهِ «سِوَى
 عَمُودَيْ نَسَبِهِ» كَمَا سَبَقَ «سِوَاءَ وَرَثَتِهِ الْآخَرِ كَأَخٍ» لِلْمُنْفِقِ «أَوْ لَا كَعَمَّةٍ وَعَتِيقٍ».

وَتَكُونُ النَّفَقَةُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ «بِمَعْرُوفٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ
 رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ثُمَّ قَالَ: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فَأَوْجَبَ
 عَلَى الْأَبِ نَفَقَةَ الرِّضَاعِ، ثُمَّ أَوْجَبَ مِثْلَ ذَلِكَ عَلَى الْوَارِثِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ مَنْ أَبْرُ؟ قَالَ: «أُمُّكَ، وَأَبَاكَ، وَأُخْتُكَ،
 وَأَخَاكَ»، وَفِي لَفْظٍ: «وَمَوْلَاكَ الَّذِي هُوَ أَدْنَاكَ، حَقًّا وَاجِبًا، وَرَحِمًا مَوْصُولًا».

وَيُشْتَرَطُ لِوُجُوبِ نَفَقَةِ الْقَرِيبِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمُنْفِقُ وَارِثًا لِمَنْ يُنْفِقُ عَلَيْهِ، وَتَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

الثَّانِي: فَقْرُ الْمُنْفِقِ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «مَعَ فَقْرٍ مَنْ تَجِبُ لَهُ» النَّفَقَةُ
 «وَعَجْزِهِ عَنِ تَكْسِبٍ» لِأَنَّ النَّفَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى سَبِيلِ الْمَوَاسَاةِ، وَالْغِنَى بِمِلْكِهِ
 أَوْ قُدْرَتِهِ عَلَى التَّكْسِبِ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْمَوَاسَاةِ، وَلَا يُعْتَبَرُ نَقْصُهُ، فَتَجِبُ لِصَحِيحٍ
 مُكَلَّفٍ لَا حِرْفَةَ لَهُ.

الثَّلَاثُ: غِنَى الْمُنْفِقِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «إِذَا فَضَلَ» مَا يُنْفِقُهُ عَلَيْهِ.....

[١] وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَجُوبَهَا عَلَى مَنْ يَرِثُ بِرَحِمٍ^(١) وَهُوَ الصَّوَابُ؛
 لِمُوَافَقَتِهِ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ؛ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾.

«عَنْ قُوتِ نَفْسِهِ، وَزَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ، يَوْمَهُ وَلَيْلَتَهُ، وَ» عَنْ «كِسْوَةِ وَسُكْنَى» لِنَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ وَرَقِيقِهِ «مِنْ حَاصِلٍ» فِي يَدِهِ «أَوْ مُتَحَصِّلٍ» مِنْ صِنَاعَةٍ أَوْ تِجَارَةٍ أَوْ أُجْرَةِ عَقَارٍ، أَوْ رِيعٍ وَقَفٍ وَنَحْوِهِ؛ لِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فَقِيرًا فَلْيَبْدَأْ بِنَفْسِهِ، فَإِنْ كَانَ فَضْلٌ فَعَلَى عِيَالِهِ، فَإِنْ كَانَ فَضْلٌ فَعَلَى قَرَابَتِهِ».

وَالَا» نَحْبُ نَفَقَةِ الْقَرِيبِ «مِنْ رَأْسِ مَالِ» التَّجَارَةِ «و» لَا مِنْ «ثَمَنِ مِلْكٍ، وَ» لَا مِنْ «آلَةِ صِنْعَةٍ» لِحُصُولِ الضَّرَرِ بِوُجُوبِ الْإِنْفَاقِ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ قَدَرَ أَنْ يَكْتَسِبَ أُجْبِرَ لِنَفَقَةِ قَرِيبِهِ.

«وَمَنْ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ أَبٍ» وَاحْتِاجَ لِلنَّفَقَةِ «فَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِمْ» أَيُّ: عَلَى وَارِثِهِ «عَلَى قَدْرِ إِرْثِهِمْ»^[١] مِنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَتَّبَ النَّفَقَةَ عَلَى الْإِرْثِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] فَوَجَبَ أَنْ يَتَرَتَّبَ مِقْدَارُ النَّفَقَةِ عَلَى مِقْدَارِ الْإِرْثِ «ف» مَنْ لَهُ أُمٌّ وَجَدَّ «عَلَى الْأُمِّ» مِنَ النَّفَقَةِ «الثُّلُثُ، وَالثُّلَثَانِ عَلَى الْجَدِّ» لِأَنَّهُ لَوْ مَاتَ لَوَرِثَاهُ كَذَلِكَ.

[١] فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمْ مُوسِرًا وَالْآخَرُ مُعْسِرًا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُسِرِّ إِلَّا بِقَدْرِ إِرْثِهِ، وَلَا يُلْزَمُهُ أَنْ يَتَحَمَّلَ عَنِ الْغَيْرِ مَا يَحِبُّ عَلَيْهِ إِلَّا فِي عَمُودِي النَّسَبِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا فَقِيرًا وَجَبَ عَلَى الْآخَرِ جَمِيعُ النَّفَقَةِ؛ لِقُوَّةِ الْقَرَابَةِ، وَلِعَدَمِ اعْتِبَارِ الْإِرْثِ فِيهِمْ. اهـ مُلَخَّصًا مِنْ (الِإِقْنَاعِ وَشَرْحِهِ)^(١). وَفِيهِ أَيْضًا مَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَحَدُ الْفُرُوعِ أَوْ الْأَصُولِ يَرِثُ دُونَ الْآخَرِ، وَالْكُلُّ مُوسِرٌ فَالْنَّفَقَةُ عَلَى الْوَارِثِ، وَمِثْلُهُ بِأُمِّ أُمٍّ وَأَبِيهَا، وَقَالَ: النَّفَقَةُ عَلَى أُمِّ الْأُمِّ دُونَ أَبِي الْأُمِّ؛ لِأَنَّ أُمَّ الْأُمِّ وَارِثَةٌ دُونَ أَبِيهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

«وَمَنْ لَهُ جَدَّةٌ وَأَخٌ لِغَيْرِ أُمٍّ عَلَى الْجَدَّةِ السُّدُسُ، وَالْبَاقِي عَلَى الْأَخِ» لِأَنَّهَا يَرْتَانِهِ كَذَلِكَ «وَالْأَبُ يَنْفَرِدُ بِنَفَقَةِ وَلَدِهِ»^[١] لِقَوْلِهِ ﷺ لِهِنْدَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدُكِ بِالْمَعْرُوفِ».

«وَمَنْ لَهُ ابْنٌ فَقِيرٌ، وَأَخٌ مُوسِرٌ، فَلَا نَفَقَةَ لَهُ عَلَيْهِمَا» أَمَّا ابْنُهُ فَلِفَقْرِهِ، وَأَمَّا الْأَخُ فَلِحُجْبِهِ بِالْإِبْنِ «وَمَنْ» احتاج لنفقة وأُمُّهُ فَقِيرَةٌ، وَجَدَّتُهُ مُوسِرَةٌ، فَتَفَقَّطَتْ عَلَى الْجَدَّةِ لَيْسَارَهَا، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ حُجْبَهَا بِالْأُمِّ؛ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْمِيرَاثِ فِي عَمُودِي النِّسَبِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

«وَمَنْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ زَيْدٍ» مَثَلًا لِكَوْنِهِ ابْنُهُ، أَوْ أَبَاهُ، أَوْ أَخَاهُ، وَنَحْوُهُ «فَعَلَيْهِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ حَاجَةِ الْفَقِيرِ؛ لِدُعَاءِ ضَرُورَتِهِ إِلَيْهِ «كَ» نَفَقَةِ «ظَهْرٍ» مَنْ تَحِبُّ نَفَقَتَهُ فَيَجِبُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهَا «لِحَوْلَيْنِ» كَامِلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْعِمَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وَالْوَارِثُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ.

[١] ظَاهِرُ كَلَامِهِ: حَتَّى مَعَ وُجُودِ ابْنٍ لِلْوَلَدِ، كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ أَبٌ وَابْنٌ مُوسِرَانِ وَهُوَ مُعْسِرٌ، فَالْنَفَقَةُ عَلَى الْأَبِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي الرِّضْعِ وَلَيْسَ لَهُ ابْنٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَبَ فِي الْمَثَالِ لَا يَنْفَرِدُ بِنَفَقَةِ ابْنِهِ، بَلْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السُّدُسُ وَالْبَاقِي عَلَى الْإِبْنِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْكُلُّ عَلَى الْإِبْنِ، وَصَرَّحَ ابْنُ عَقِيلٍ بِالثَّانِي، فَقَالَ: وَالْإِبْنُ يَنْفَرِدُ بِنَفَقَةِ وَالِدَيْهِ، وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَوَّلِ: إِنَّهُ الْقِيَاسُ، وَانْظُرِ (الِاخْتِيَارَاتِ)^(١).

«وَلَا نَفَقَةً بِقَرَابَةٍ «مَعَ اخْتِلَافِ دِينٍ»^[١] وَلَوْ مِنْ عُمُودِي نَسَبِهِ؛ لِعَدَمِ التَّوَارُثِ إِذَنْ «إِلَّا بِالْوَلَاءِ» فَتَلَزُمُ النَّفَقَةُ الْمُسْلِمَ لِعَتِيقِهِ الْكَافِرِ، وَعَكْسُهُ؛ لِإِزْتِهَائِهِ مِنْهُ.

«و» يَجِبُ «عَلَى الْآبِ أَنْ يَسْتَرْضِعَ لَوْلَدِهِ» إِذَا عُدِمَتْ أُمُّهُ، أَوْ امْتَنَعَتْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأِنْ تَعَاَسَرْتُمُ فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦] أَي: فَاسْتَرْضِعُوا لَهُ أُخْرَى.

«وَيُؤَدِّي الْأَجْرَةَ» لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ نَفَقَةٌ؛ لِتَوَلُّدِ اللَّبَنِ مِنْ غِذَائِهَا «وَلَا يَمْنَعُ» الْآبُ «أُمُّهُ إِرْضَاعَهُ» أَي: إِرْضَاعَ وَلَدِهَا^[٢]؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ خِدْمَتِهِ^(١)؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٣٩ / ٣): قَوْلُهُ: «وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ خِدْمَتِهِ»^[٣] لَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْأُمَّ أَحَقُّ بِالْحَصَانَةِ إِذَا مَنَعَهَا مِنْ مُبَاشَرَةِ الْخِدْمَةِ بِنَفْسِهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّحْذِيرِ =

[١] وَعَنْهُ: تَجِبُ لِعُمُودِي النَّسَبِ خَاصَّةً^(١).

قُلْتُ: وَهُوَ أَصَحُّ، بَلْ لَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهَا لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ بِوُجُوبِ صَلَةِ الرَّحِمِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْأَبْوَيْنِ الْكَافِرَيْنِ: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ وَالنَّفَقَةُ مِنَ الصُّحْبَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ بِالْمَعْرُوفِ. قَالَه كَاتِبُهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[٢] وَأَوْجَبَهُ الشَّيْخُ إِنْ كَانَتْ فِي حِبَالِ أَبِيهِ، وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهَا^(٢)، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ بِلَا رَيْبٍ.

[٣] هَذِهِ الْحَاشِيَةُ عَلَى قَوْلِهِ: «وَلَا يَلْزُمُ الزَّوْجَةَ إِرْضَاعَ وَلَدِهَا» فَلْيُعْلَمَ.

(١) انظر: المغني (١١ / ٣٧٥ - ٣٧٦).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٩١).

لِأَنَّهُ يَمُوتُ حَقُّ الْإِسْتِمْتَاعِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ.

«وَلَا يَلْزَمُهَا» أَيُّ: لَا يَلْزَمُ الزَّوْجَةَ إِرْضَاعُ وَلَدِهَا، دَنِيَّةً كَانَتْ أَوْ شَرِيفَةً؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأِنْ تَعَاَسَ رِثْمُ فَسَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦] «إِلَّا لِضُرُورَةٍ كَخَوْفِ تَلْفِهِ» أَيُّ تَلْفِ الرَّضِيعِ، بِأَنْ لَمْ يَقْبَلْ ثَدْيَ غَيْرِهَا، وَنَحْوُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ قَازَ مِنْ هَلَكَةٍ، وَيَلْزَمُ أُمُّ وَلَدٍ إِرْضَاعُ وَلَدِهَا مُطْلَقًا، فَإِنْ عَتَقَتْ فَكَبَائِنٍ.

«وَلَهَا» أَيُّ: لِلْمُرْضِعَةِ «طَلَبُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ» لِرِضَاعِ وَلَدِهَا «وَلَوْ أَرْضَعَهُ غَيْرُهَا مَجَانًّا» لِأَنَّهَا أَشْفَقُ مِنْ غَيْرِهَا، وَلَبَنُهَا أَمْرًا «بَائِنًا كَانَتْ» أُمُّ الرَّضِيعِ فِي الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ «أَوْ نَحْتَهُ» أَيُّ: زَوْجَةً لِأَبِيهِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

«وَإِنْ تَزَوَّجَتْ» الْمُرْضِعَةُ «آخَرَ فَلَهُ» أَيُّ: لِلثَّانِي «مَنْعُهَا مِنْ إِرْضَاعِ وَلَدِ الْأَوَّلِ مَا لَمْ» تَكُنْ اشْتَرَطَتْهُ فِي الْعَقْدِ، أَوْ «يَضْطَرُّ إِلَيْهَا» بِأَنْ لَمْ يَقْبَلْ ثَدْيَ غَيْرِهَا، أَوْ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهَا؛ لِتَعَيُّنِهِ عَلَيْهَا إِذَنْ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

= الْمَفُوتِ لِحَقِّهِ، أَوْ الْمُنْقَصِ لَهُ، لَا يَمْنَعُ أَنْ يُقِيمَ لَهَا مَنْ يُبَاشِرُ ذَلِكَ غَيْرُهَا، مَعَ عَدَمِ انْتِرَاعِهِ مِنْهَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ (ح. م. ص).



فصل في نفقة الرقيق

«و» يَجِبُ «عَلَيْهِ» أَي: عَلَى السَّيِّدِ «نَفَقَةُ رَقِيقِهِ» وَلَوْ أَبَقَا أَوْ نَاشِزًا «طَعَامًا» مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ الْبَلَدِ «وَكِسْوَةً وَسُكْنَى» بِالْمَعْرُوفِ «وَأَنْ لَا يُكَلِّفَهُ مَشَقًّا كَثِيرًا» لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلِّفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ.

«وإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْمَخَارَجَةِ» وَهِيَ: جَعْلُهُ عَلَى الرَّقِيقِ كُلِّ يَوْمٍ أَوْ كُلِّ شَهْرٍ شَيْئًا مَعْلُومًا لَهُ «جَارًا» إِنْ كَانَتْ قَدَرُ كَسْبِهِ فَأَقْلَ بَعْدَ نَفَقَتِهِ.

رُوي أَنَّ الزُّبَيْرَ كَانَ لَهُ أَلْفُ مَمْلُوكٍ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ كُلُّ يَوْمٍ دِرْهَمٌ.

«وَيُرِيحُهُ سَيِّدُهُ» وَقَتَ الْقَائِلَةِ، وَهِيَ وَسَطُ النَّهَارِ «و» وَقَتَ «النَّوْمِ، وَ» وَقَتَ «الصَّلَاةِ» الْمَفْرُوضَةِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِمْ فِي تَرْكِ ذَلِكَ ضَرَرًا، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

«وَيُرَكِّبُهُ السَّيِّدُ» «فِي السَّفَرِ عَقِبَهُ» لِحَاجَةٍ؛ لِئَلَّا يُكَلِّفَهُ مَا لَا يُطِيقُ.

«وإِنْ طَلَبَ» الرَّقِيقُ «نِكَاحًا زَوْجَهُ» السَّيِّدُ «أَوْ بَاعَهُ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا

الْأَيْمَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور: ٣٢].

«وإِنْ طَلَبَتْهُ» أَيِ التَّزْوِيجِ «أُمَةٌ وَطَنَهَا» السَّيِّدُ «أَوْ زَوْجَهَا، أَوْ بَاعَهَا» إِزَالَةً لِضَرَرِ الشَّهْوَةِ عَنْهَا، وَيُزَوِّجُ أُمَةً صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا مَنْ يَلِي مَالَهُ إِذَا طَلَبَتْهُ، وَإِنْ غَابَ سَيِّدٌ عَنْ أُمٍّ وَلَدِهِ زُوِّجَتْ لِحَاجَةِ نَفَقَةٍ أَوْ وَطْءٍ، وَلَهُ تَأْدِيبُ رَقِيقِهِ وَزَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ، وَلَوْ مُكَلَّفًا مُزَوَّجًا، بِضَرْبٍ غَيْرِ مُبْرِحٍ.

وَيُقَيِّدُهُ إِنْ خَافَ إِبَاقَهُ، وَلَا يَشْتُمُ أَبَوَيْهِ وَلَوْ كَافِرَيْنِ، وَلَا يُلْزِمُهُ بَيْعُهُ بِطَلَبِهِ مَعَ
الْقِيَامِ بِحَقِّهِ، وَحَرْمُ أَنْ تُسْتَرْضَعَ أُمَةٌ لِغَيْرِ وَلَدِهَا إِلَّا بَعْدَ رِيَّةٍ، وَلَا يَتَسَرَّى عَبْدٌ
مُطْلَقًا.



فصل في نفقة البهائم

«و» يَجِبُ عَلَيْهِ عِلْفُ بَهَائِمِهِ وَسَقْيُهَا وَمَا يُضْلِحُهَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عُدْبَتِ امْرَأَةٌ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جَوْعًا، فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«و» يَجِبُ عَلَيْهِ «أَنْ لَا يُحْمِلَهَا مَا تَعْجِزُ عَنْهُ» لِئَلَّا يُعَذِّبَهَا، وَيَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا فِي غَيْرِ مَا خُلِقَتْ لَهُ، كَبَقَرٍ لِحَمْلٍ وَرُكُوبٍ، وَإِبِلٍ وَحُمُرٍ لِحَرْثٍ وَنَحْوِهِ^[١]، وَيَحْرُمُ لَعْنُهَا، وَضَرْبُ وَجْهِ، وَوَسْمُ فِيهِ.

«وَلَا يُخْلَبُ مِنْ لَبْنِهَا مَا يَضُرُّ وَلَدَهَا» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

«فَإِنْ عَجَزَ» مَالِكُ الْبَهِيمَةِ «عَنْ نَفَقَتِهَا أُجِبَ عَلَى بَيْعِهَا، أَوْ إِجَارَتِهَا، أَوْ ذَبْحِهَا إِنْ أُكِلَتْ» لِأَنَّ بَقَاءَهَا فِي يَدِهِ مَعَ تَرْكِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا ظُلْمٌ، وَالظُّلْمُ تَجِبُ إِزَالَتُهُ.

فَإِنْ أَبَى فَعَلَ حَاكِمُ الْأَصْلَحِ^[٢]،

[١] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الصَّيْدِ: اخْتَلَفُوا فِي رُكُوبِ الْبَقَرِ، فَيَلْزَمُ الْمَانِعَ مِنْهُ مَنَعُ تَحْمِيلِ الْبَقَرِ وَالْحَرْثِ بِالْإِبِلِ وَالْحُمُرِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ يُعْمَلُ بِالظَّاهِرِ وَلَا بِالْمَعْنَى أَيْضًا؟^(١) اهـ كَلَامُهُ.

[٢] قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٢) وَ(الْمُنْتَهَى): أَوْ اقْتَرَضَ عَلَيْهِ وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا^(٣).

(١) الفروع (٣٣٢/٩).

(٢) الإقناع (١٥٦/٤).

(٣) منتهى الإرادات (٤٧٠/٤).

وَيُكْرَهُ جَزُ مَعْرِفَةٍ^[١] وَنَاصِيَةٍ وَذَنْبٍ، وَتَعْلِيقُ جَرَسٍ أَوْ وَتَرٍ، وَنُزُؤُ حِمَارٍ عَلَى فَرَسٍ،
وَتُسْتَحَبُّ نَفَقَتُهُ عَلَى مَالِهِ غَيْرِ الْحَيَوَانِ.

قُلْتُ: وَلَعَلَّ الْأَخِيرَ أَوْلَى إِنْ تَعَلَّقَ بِهَا حَقٌّ لِلْغَيْرِ كَمَرْهُونَةٍ لَا يُمَكِّنُ إِجَارَتُهَا فَإِنْ
أَمْكَنَتْ أَوْ جَرَتْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] هِيَ الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى مَا اخْدُودَبَ مِنْ رَقَبَةِ الْفَرَسِ.



بَابُ الْحَضَانَةِ

مِنَ الْحِضْنِ، وَهُوَ: الْجَنْبُ؛ لِأَنَّ الْمُرَبِّيَّ يَضُمُّ الطِّفْلَ إِلَى حِضْنِهِ.

وَهِيَ: حِفْظُ صَغِيرٍ وَنَحْوِهِ عَمَّا يَضُرُّهُ، وَتَرْبِيَّتُهُ بِعَمَلٍ مَصَالِحِهِ.

«تَجِبُ» الْحَضَانَةُ «لِحِفْظِ صَغِيرٍ وَمَعْتُوهِ» أَي: مُحْتَلِّ الْعَقْلِ «وَمُجَنُّونٍ» لِأَنَّهُمْ

يَهْلِكُونَ بِتَرْكِهَا وَيُضَيِّعُونَ؛ فَلِذَلِكَ وَجِبَتْ؛ إِنْجَاءً مِنَ الْهَلَكَةِ.

«وَالْأَحَقُّ بِهَا أُمُّ» ^[١] لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ؛

[١] قَوْلُهُ: «وَالْأَحَقُّ بِهَا أُمُّ .. إلخ» قَالَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَتَحَرَّوْا فِي التَّرْتِيبِ

ضَابِطًا تَطْمِئِنُّ إِلَيْهِ النَّفْسُ ^(١). قُلْتُ: وَلَمَّا ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْهَدْيِ) ^(٢) الضَّوَابِطَ الَّتِي

ذَكَرَهَا أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ ذَكَرَ لِشَيْخِهِ ضَابِطًا صَحَّحَهُ، وَقَالَ: إِنَّ أَيَّ مَسْأَلَةٍ تَرُدُّ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ

يُمْكِنُ أَخْذُهَا مِنْهُ، وَحَاصِلُ الضَّابِطِ أَنَّهُ يُقَدَّمُ فِي الْحَضَانَةِ الْأَقْرَبُ، سَوَاءً كَانَ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ

أَمْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، فَإِنْ اسْتَوَوْا قُدِّمَتِ الْأُنْثَى كَالْأُمِّ عَلَى الْأَبِ، فَإِنْ كَانَا ذَكَرَيْنِ أَوْ أُنْثَيْنِ فَإِنْ

كَانَا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ أُفْرِغَ، وَإِلَّا قُدِّمَ مَنْ فِي جِهَةِ الْأَبِ، هَذَا حَاصِلُ كَلَامِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ نُظِمَ فِي بَيِّنَتَيْنِ:

وَإِنْ يَكُونَا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى

وَقُدِّمَ الْأَقْرَبُ ثُمَّ الْأُنْثَى

أَبْوَةٌ إِنْ لَجَهَاتٍ تَتَمَي

فَأَفْرَعَنْ فِي جِهَةٍ وَقُدِّمَ

(١) المختارات الجلية (ص: ١٠١).

(٢) زاد المعاد (٥/ ٤٠٢-٤٠٣).

وَلَا تَهَا أَشْفَقَ عَلَيْهِ «ثُمَّ أُمَّهَاتُهَا الْقُرْبَىٰ فَالْقُرْبَىٰ» لِأَنَّ فِي مَعْنَى الْأُمِّ؛ لِتَحَقُّقِ وَلَادَتِهِنَّ «ثُمَّ أَبٌ» لِأَنَّهُ أَصْلُ النَّسَبِ «ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ» أَيِ الْقُرْبَىٰ فَالْقُرْبَىٰ؛ لِأَنَّ يَدْلِينَ بِعَصَبَةِ قَرِيبَةٍ «ثُمَّ جَدٌّ» كَذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى أَبِي الْمَحْضُونِ «ثُمَّ أُمَّهَاتُهُ كَذَلِكَ» الْقُرْبَىٰ فَالْقُرْبَىٰ.

«ثُمَّ أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ» لِتَقَدُّمِهَا فِي الْمِيرَاثِ «ثُمَّ» أُخْتُ «لِلْأُمِّ» كَالْجَدَّاتِ «ثُمَّ» أُخْتُ «لِلْأَبِ، ثُمَّ خَالَةُ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ» خَالَةُ «لِلْأُمِّ، ثُمَّ» خَالَةُ «لِلْأَبِ» لِأَنَّ الْخَالَاتِ يُدْلِينَ بِالْأُمِّ «ثُمَّ عَمَّاتُ كَذَلِكَ» أَيِ: تُقَدِّمُ الْعَمَّةُ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِلْأُمِّ، ثُمَّ لِلْأَبِ؛ لِأَنَّ يَدْلِينَ بِالْأَبِ «ثُمَّ خَالَاتُ أُمِّهِ» كَذَلِكَ «ثُمَّ خَالَاتُ أَبِيهِ» كَذَلِكَ «ثُمَّ عَمَّاتُ أَبِيهِ» كَذَلِكَ.

وَلَا حَضَانَةَ لِعَمَّاتِ الْأُمِّ مَعَ عَمَّاتِ الْأَبِ؛ لِأَنَّ يَدْلِينَ بِأَبِي الْأُمِّ، وَهُوَ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، وَعَمَّاتُ الْأَبِ يُدْلِينَ بِالْأَبِ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَبِ الْعَصَبَاتِ.
«ثُمَّ بَنَاتُ إِخْوَتِهِ» تُقَدِّمُ بِنْتُ أَخٍ شَقِيقٍ، ثُمَّ بِنْتُ أَخٍ لِأُمِّ،

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) عَلَى قَوْلِهِ: «فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فِي الْحَضَانَةِ أَقْرَعُ» مُرَادُهُ: إِذَا كَانَ الطِّفْلُ دُونَ السَّبْعِ، فَأَمَّا إِنْ بَلَغَ سَبْعًا فَإِنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ وَالْأَخَوَيْنِ وَنَحْوِهِمَا، سَوَاءٌ كَانَ غُلَامًا أَوْ جَارِيَةً، جَزَمَ بِهِ فِي (الْمُحَرَّرِ) ^(١) وَ(النَّظْمِ) وَ(الْوَجِيزِ) ^(٢) وَ(الْفُرُوعِ) ^(٣) وَغَيْرُهُمْ مِنْ الْأَصْحَابِ ^(٤) اه مِنْ الْإِنْصَافِ.

(١) المحرر (٢/ ١٢١).

(٢) الوجيز (ص: ٣٣٠).

(٣) الفروع (٩/ ٣٤٧).

(٤) الإنصاف (٩/ ٤٣٠).

ثُمَّ بِنْتُ أَخٍ لِأَبٍ «و» مِثْلُهُنَّ بَنَاتُ «أَخَوَاتِهِ، ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِهِ» لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لِأُمٍّ، ثُمَّ لِأَبٍ «و» بَنَاتُ «عَمَّاتِهِ» كَذَلِكَ «ثُمَّ بَنَاتُ أَعْمَامِ أَبِيهِ» كَذَلِكَ «وَبَنَاتُ عَمَّاتِ أَبِيهِ» كَذَلِكَ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ.

«ثُمَّ» تَنْتَقِلُ «لِبَاقِي الْعَصْبَةِ الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ» فَتَقْدَمُ الْإِخْوَةُ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، ثُمَّ الْأَعْمَامُ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، ثُمَّ أَعْمَامُ آبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمْ، وَهَكَذَا.

«فَإِنْ كَانَتْ» الْمَحْضُونَةُ «أُنْثَى فَ» يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ الْعَصْبَةُ «مِنْ مَحَارِمِهَا» وَلَوْ بِرِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ إِنْ تَمَّ لَهَا سَبْعُ سِنِينَ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا إِلَّا عَصْبَةٌ غَيْرُ مُحَرَّمٍ سَلَّمَهَا لثِقَةٍ يَخْتَارُهَا، أَوْ إِلَى مُحَرَّمِهِ، وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَتْ أُمٌّ وَلَيْسَ لَوْلَدِهَا غَيْرُهَا.

«ثُمَّ» تَنْتَقِلُ الْحَضَانَةُ «لِلذَّوِيِّ أَرْحَامِهِ» مِنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ غَيْرِ مَنْ تَقَدَّمَ، وَأَوَّلَاهُمْ أَبَوَا أُمٍّ، ثُمَّ أُمُّهُاتُهُ، فَأَخٌ لِأُمٍّ، فَحَالَ «ثُمَّ» تَنْتَقِلُ «لِلْحَاكِمِ» لِعُمُومٍ وَلَايَتِهِ.

«وَإِنْ امْتَنَعَ مَنْ لَهُ الْحَضَانَةُ» مِنْهَا «أَوْ كَانَ» مَنْ لَهُ الْحَضَانَةُ «غَيْرَ أَهْلٍ» لِلْحَضَانَةِ «انْتَقَلَتْ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ» يَعْنِي إِلَى مَنْ يَلِيهِ كَوِلَايَةِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ وُجُودَ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ كَعَدَمِهِ.

«وَلَا حَضَانَةَ لِمَنْ فِيهِ رِقٌّ» وَلَوْ قَلَّ؛ لِأَنَّهَا وَلَايَةٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا «وَلَا» حَضَانَةَ «لِفَاسِقٍ» لِأَنَّهُ لَا يُوثَقُ بِهِ فِيهَا، وَلَا حَظٌّ لِلْمَحْضُونِ فِي حَضَانَتِهِ «وَلَا» حَضَانَةَ «لِكَافِرٍ» عَلَى مُسْلِمٍ؛ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِعَدَمِ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنَ الْفَاسِقِ.

«وَلَا حَضَانَةَ لِمُزَوَّجَةٍ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْ مُحْضُونٍ مِنْ حِينَ عَقَدَ» لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ، وَلَوْ رَضِيَ زَوْجٌ.

«فَإِنْ زَالَ الْمَانِعُ» بِأَنْ عَتَقَ الرَّقِيقُ، وَتَابَ الْفَاسِقُ، وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ، وَطُلِّقَتِ الْمُزَوَّجَةُ وَلَوْ رَجَعِيًّا «رَجَعَ إِلَى حَقِّهِ» لَوْجُودِ السَّبَبِ، وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ.

«وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ» أَيُّ: أَبَوَيِ الْمُحْضُونِ «سَفَرًا طَوِيلًا»^[١] لِغَيْرِ الضَّرَارِ، قَالَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَابْنُ الْقَيِّمِ «إِلَى بَلَدٍ بَعِيدٍ» مَسَافَةً قَصْرٍ فَأَكْثَرَ «لِيَسْكُنَهُ، وَهُوَ» أَيِ الْبَلَدِ «وَطَرِيقُهُ أَمْنَانٍ - فَحَضَانَتُهُ» أَيِ الْمُحْضُونِ «لِأَبِيهِ» لِأَنَّهُ الَّذِي يَقُومُ بِتَأْدِيبِهِ وَتَحْرِيجِهِ وَحِفْظِ نَسَبِهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْوَلَدُ فِي بَلَدِ الْأَبِ ضَاعَ.

«وَإِنْ بَعُدَ السَّفَرُ» وَكَانَ «لِحَاجَةٍ» لَا لِسُكْنَى فَمُقِيمٌ^[٢] مِنْهُمَا أُولَى «أَوْ قُرْبَ» السَّفَرِ «لَهَا»

[١] حَاصِلُ كَلَامِهِ: فِيمَا إِذَا أَرَادَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ سَفَرًا أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ فَلَمُقِيمٌ أُولَى، سَوَاءٌ كَانَ هُوَ الْأَبُ أَوْ غَيْرُهُ، وَإِنْ كَانَ السَّفَرُ لِلْسُّكْنَى فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا فَلَأُمُّ أُولَى، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا فَالْحَضَانَةُ لِلْأَبِ بِشَرْطِ أَمْنِ الْبَلَدِ وَالطَّرِيقِ. قَالَهُ كَاتِبُهُ عَفَى اللَّهُ عَنْهُ.

[٢] وَقِيلَ: الْأُمُّ أُولَى، جَزَمَ بِهِ فِي (الْهِدَايَةِ) وَ(الْمُذْهَبِ) وَ(مَسْبُوكِ الذَّهَبِ) وَ(الْخُلَاصَةِ) وَ(الْوَجِيزِ)^(١) وَقَدَّمَهُ فِي (الْمُحَرَّرِ)^(٢) وَ(النَّظْمِ) وَ(الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى)^(٣) وَ(الْحَاوِي) وَأَطْلَقَهُمَا فِي (الْفُرُوعِ)^(٤)

(١) الوجيز (ص: ٣٣٠).

(٢) المحرر (٢/ ١٢٠).

(٣) الرعاية الصغرى (٢/ ٣٠٤).

(٤) الفروع (٩/ ٣٤٤).

أَيَّ: لِحَاجَةٍ وَيَعُودُ، فَالْمُقِيمُ^[١] مِنْهُمَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّ فِي السَّفَرِ إِضْرَارًا بِهِ «أَوْ» قَرَبَ السَّفَرِ وَكَانَ «لِلْمُسْكِنِ فِي» الْحَضَانَةِ «لِأُمِّهِ» لِأَنَّهَا أَتَمَّ شَفَقَةً، وَإِنَّمَا أَخْرَجْتُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ لِيُؤَافِقَ مَا فِي (الْمُنْتَهَى) وَغَيْرِهِ.

قُلْتُ: وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْمُخْتَصَرِ) كَمَا هُوَ أَمَامَكَ، وَبِهَذَا عُرِفَ أَنَّ (الْمُخْتَصَرَ) كَانَ عَلَى قَوْلٍ قَوِيٍّ، خِلَافَ الْمَذْهَبِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الشَّرْحِ يُوهِمُ انْفِرَادَ الْمُتَنِّ بِأَنَّ الْأَحَقَّ الْأُمُّ؛ لِأَنَّ صَرْفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ بِدُونِ بَيَانٍ.

وَقَوْلُهُ: «لِيُؤَافِقَ مَا فِي (الْمُنْتَهَى)»^(١) وَغَيْرِهِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَ فِيهَا خِلَافٌ، وَهَكَذَا الْمَسْأَلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا كِلَاهُمَا قَدْ ثَبَتَ فِيهِ الْخِلَافُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقِيلَ: الْأُمُّ أَوَّلَى، جَزَمَ بِهِ فِي (الْهِدَايَةِ) وَ(الْمَذْهَبِ) وَ(مَسْبُوكِ الدَّهَبِ) وَ(الْخُلَاصَةِ) وَ(الْمُحَرَّرِ)^(٢) وَ(الْحَاوِيَيْنِ) وَغَيْرِهِمْ، وَقَدَّمَهُ فِي (الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى)^(٣) وَأَطْلَقَهُمَا فِي (الْفُرُوعِ)^(٤). قُلْتُ: وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْمُخْتَصَرِ) كَمَا هُوَ أَمَامَكَ.



(١) منتهى الإرادات (٤/ ١٥٩ - ١٦٠).

(٢) المحرر (٢/ ١٢٠).

(٣) الرعاية الصغرى (٢/ ٣٠٤).

(٤) الفروع (٩/ ٣٤٣).

فصل

«وَإِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ» كَامِلَةً «عَاقِلًا» - خَيْرٌ بَيْنَ أَبَوَيْهِ^(١)، فَكَانَ مَعَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا» فَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، وَرَوَى سَعِيدٌ وَالشَّافِعِيُّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ غُلَامًا بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ».

فَإِنْ اخْتَارَ أَبَاهُ كَانَ عِنْدَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَلَا يُمْنَعُ زِيَارَةُ أُمِّهِ، وَإِنْ اخْتَارَهَا كَانَ عِنْدَهَا لَيْلًا، وَعِنْدَ أَبِيهِ نَهَارًا؛ لِيُعْلَمَهُ وَيُؤَدِّبَهُ، وَإِنْ عَادَ فَاخْتَارَ الْآخَرَ نُقِلَ إِلَيْهِ، ثُمَّ إِنْ اخْتَارَ الْأَوَّلَ نُقِلَ إِلَيْهِ، وَهَكَذَا.

فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ أَوْ اخْتَارَهُمَا أَقْرَعَ «وَلَا يُقَرَّرُ» مُحْضُونٌ «بِيَدٍ مَنْ لَا يَصُونُهُ وَيُضْلِحُهُ» لِفَوَاتِ الْمُقْصُودِ مِنَ الْحَضَانَةِ.

«وَأَبُو الْأُنثَى أَحَقُّ بِهَا بَعْدَ» أَنْ تَسْتَكْمَلَ «السَّبْعَ، وَيَكُونُ الذَّكْرُ بَعْدَ» بُلُوغِهِ وَ«رُشْدِهِ حَيْثُ شَاءَ» لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ لِأَحَدٍ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ عَنْ أَبَوَيْهِ. «وَالْأُنثَى» مُنْذُ يَتِمُّ لَهَا سَبْعُ سِنِينَ^(١).....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٢٥١): قَوْلُهُ: «وَالْأُنثَى مُنْذُ يَتِمُّ لَهَا سَبْعُ سِنِينَ.. إلخ» وَعَنْ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْأُمُّ أَحَقُّ بِبِنْتِ سَبْعِ سِنِينَ. قَدَمَهَا فِي (الْفُرُوعِ) وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ. =

[١] فَإِنْ عُدِمَ الْأَبَوَانِ قَامَ مَنْ لَهُ الْحَضَانَةُ مِنَ الذُّكُورِ مَقَامَ الْأَبِ، وَمَنْ هِيَ لَهُ مِنَ الْإِنَاثِ مَقَامَ الْأُمِّ كَمَا فِي (الإِقْنَاعِ)^(١).

«عِنْدَ أَبِيهَا» وَجُوبًا «حَتَّى يَسْتَلِمَهَا زَوْجُهَا» لِأَنَّهُ أَحْفَظُ لَهَا، وَأَحَقُّ بِوِلَايَتِهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا تُنْتَعِ الْأُمُّ مِنْ زِيَارَتِهَا إِنْ لَمْ يُخَفَ مِنْهَا.

وَلَوْ كَانَ الْأَبُ عَاجِزًا عَنْ حِفْظِهَا، أَوْ يُهْمِلُهُ لِاشْتِغَالِهِ عَنْهُ، أَوْ قَلَّةِ دِينِهِ، وَالْأُمُّ قَائِمَةٌ بِحِفْظِهَا - قُدِّمَتْ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ.

وَقَالَ: إِذَا قُدِّرَ أَنَّ الْأَبَ تَزَوَّجَ بِبُصْرَةٍ، وَهُوَ يَرْكُهَا عِنْدَ ضَرَّةٍ أُمِّهَا لَا تَعْمَلُ مَصْلَحَتَهَا، بَلْ تُؤْذِيهَا، وَتَقْصُرُ فِي مَصْلَحَتِهَا، وَأُمُّهَا تَعْمَلُ مَصْلَحَتَهَا، وَلَا تُؤْذِيهَا - فَالْحَضَانَةُ هُنَا لِلْأُمِّ قَطْعًا.

وَلِأَبِيهَا وَبَاقِي عَصَبَتِهَا مَنْعُهَا مِنَ الْإِنْفِرَادِ، وَالْمَعْتَوَةِ وَلَوْ أَنْثَى عِنْدَ أُمِّهِ مُطْلَقًا.

= قَالَ فِي (الْهَدْيِ) وَهِيَ الْأَشْهُرُ عَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَصَحُّ دَلِيلًا^[١]. وَقِيلَ: تُخَيَّرُ؛ وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ، وَذَكَرَهُ فِي (الْهَدْيِ) رِوَايَةً. وَقَالَ: نَصَّ عَلَيْهَا. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَالْمَذْهَبُ: الْأَبُ أَحَقُّ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: الْأُمُّ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى تَتَزَوَّجَ أَوْ تَحِيضَ. اهـ (ح. ش. مُتَّهَى).

[١] وَقَالَ أَيُّضًا: هَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي لَا نَخْتَارُ سِوَاهُ^(١).



كِتَابُ الْجَنَايَاتِ

جَمْعُ جِنَايَةٍ.

وَهِيَ لُغَةً: التَّعَدِّي عَلَى بَدَنِ أَوْ مَالٍ أَوْ عِرْضٍ.

وَاصْطِلَاحًا: التَّعَدِّي عَلَى الْبَدَنِ بِمَا يُوجِبُ قِصَاصًا أَوْ مَالًا.

وَمَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَمْدًا عُدْوَانًا فَسَقَ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَرَهُ، وَتَوْبَتُهُ مَقْبُولَةٌ.

و«هِيَ» أَيُّ الْجِنَايَةِ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ:

«عَمْدٌ يَخْتَصُّ الْقَوْدُ بِهِ» وَالْقَوْدُ: قَتْلُ الْقَاتِلِ بِمَنْ قَتَلَهُ «بِشَرْطِ الْقَصْدِ» أَيُّ: أَنْ يَقْصِدَ الْجَانِي الْجِنَايَةَ.

«وَالضَّرْبُ الثَّانِي: «شِبْهُ عَمْدٍ، وَالثَّالِثُ «خَطَأٌ» رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

«فَالْقَتْلُ «الْعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ^[١] مَنْ يَعْلَمُهُ آدَمِيًّا مَعْصُومًا فَيَقْتُلُهُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مَوْتُهُ بِهِ» فَلَا قِصَاصَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَهُ، وَلَا إِنْ قَصَدَهُ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا.

[١] فَإِنْ ادَّعَى الْجَانِي أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ قَتْلَهُ لَمْ يُصَدَّقْ قَالَهُ الْأَصْحَابُ، وَهُوَ صَحِيحٌ، لَكِنْ لَوْ قَالَ: لَمْ أَقْصِدِ الْجِنَايَةَ، وَلَا ظَنَنْتُ أَنَّهُ آدَمِيٌّ مَعْصُومٌ فَكَذَلِكَ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ قَرِينَةٍ قَوِيَّةٍ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ.

وَلِلْعَمْدِ تِسْعُ صُورٍ:

إِحْدَاهَا: مَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «مِثْلُ أَنْ يَجْرَحَهُ بِمَا لَهُ مَوْرٌ» أَي: نُفُوذٌ «فِي الْبَدَنِ» كَسِكِّينَ وَشَوْكَةٍ، وَلَوْ بَغْرَزِهِ بِإِبْرَةٍ وَنَحْوِهَا^(١)، وَلَوْ لَمْ يُدَاوِ مَجْرُوحٌ قَادِرٌ جَرَحَهُ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَقْتُلَهُ بِمُتَقَلٍّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «أَوْ يَضْرِبُهُ بِحَجَرٍ كَبِيرٍ وَنَحْوِهِ» كَلَّتْ وَسَدَانٍ وَلَوْ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ، فَإِنْ كَانَ الْحَجَرُ صَغِيرًا فَلَيْسَ بِعَمْدٍ إِلَّا إِنْ كَانَ فِي مَقْتَلٍ، أَوْ حَالٍ^(٢) ضَعْفٍ قُوَّةٍ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ صِغَرٍ، أَوْ كِبَرٍ، أَوْ حَرٍّ، أَوْ بَرْدٍ، وَنَحْوِهِ، أَوْ يُعِيدُهُ بِهِ.

«أَوْ يُلْقِيَّ عَلَيْهِ حَائِطًا» أَوْ سَقْفًا وَنَحْوَهُمَا «أَوْ يُلْقِيَهُ مِنْ شَاهِقٍ» فَيَمُوتَ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يُلْقِيَهُ بِجُحْرِ أَسَدٍ أَوْ نَحْوِهِ، أَوْ مَكْتُوفًا بِحَضْرَتِهِ،

[١] قَوْلُهُ: «لَوْ بَغْرَزِهِ بِإِبْرَةٍ.. إلخ» هَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَيْسَ بِعَمْدٍ، سَوَاءٌ مَاتَ فِي الْحَالِ أَوْ بَقِيَ مُتَأَلِّمًا حَتَّى مَاتَ. وَأَمَّا إِذَا فَصَدَهُ فَتَرَكَ شَدَّ مَوْضِعِ الْفُصْدِ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الصُّورَةِ السَّادِسَةِ، وَذَكَرَهُ فِي (الْفُرُوعِ)^(١) مَحَلَّ وَفَاقٍ^(٢) وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى)^(٣) وَ(الْإِقْنَاعِ)^(٤).

[٢] قَوْلُهُ: «أَوْ حَالٍ ضَعْفٍ» أَي: وَإِنْ كَانَ لَا يَقْتُلُهُ لَوْ كَانَ حَالٍ صِحَّةٍ وَقُوَّةٍ، فَلَوْ قَالَ: «لَمْ أَعْلَمْ أَنَّهُ مَرِيضٌ» وَنَحْوَهُ لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ، وَقِيلَ: يَقْبَلُ، فَيَكُونُ شَبَهُ عَمْدٍ، وَقِيلَ: يَقْبَلُ إِنْ كَانَ مِثْلُهُ يَجْهَلُهُ، وَإِلَّا فَلَا.

(١) الفروع (٣٥٣/٩).

(٢) انظر: الإنصاف (٤٣٤/٩).

(٣) منتهى الإرادات (٨/٥).

(٤) الإقناع (١٦٣/٤).

أَوْ فِي مَضِيقٍ بِحَضْرَةِ حَيَّةٍ، أَوْ يُنْهَشُهُ كَلْبًا أَوْ حَيَّةً، أَوْ يُلْسِعُهُ عَقْرَبًا مِنْ الْقَوَاتِلِ غَالِبًا.
الرَّابِعَةُ: مَا أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «أَوْ» يُلْقِيَهُ «فِي نَارٍ أَوْ مَاءٍ يُغْرِقُهُ، وَلَا يُمَكِّنُهُ
التَّخْلُصُ مِنْهُمَا» لِعَجْزِهِ أَوْ كَثَرَتِهَا، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ فَهَدَرٌ^(١).

الخَامِسَةُ: ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: «أَوْ يُخَنِّقُهُ» بِحَبْلِ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ يَسُدُّ فَمَهُ وَأَنْفَهُ، أَوْ يَعْرِصِرُ
خُصْيَتَيْهِ زَمَنًا يَمُوتُ فِي مِثْلِهِ.

السَّادِسَةُ: أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «أَوْ يَحْبِسُهُ وَيَمْنَعُ عَنْهُ الطَّعَامَ أَوْ الشَّرَابَ، فَيَمُوتُ
مِنْ ذَلِكَ فِي مُدَّةٍ يَمُوتُ فِيهَا غَالِبًا» بِشَرْطِ تَعَذُّرِ الطَّلَبِ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَهَدَرٌ.
السَّابِعَةُ: مَا أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «أَوْ يَقْتُلُهُ بِسِحْرِ» يَقْتُلُ غَالِبًا^(١).

الثَّامِنَةُ: الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ «أَوْ» يَقْتُلُهُ بِ«سُمٍّ» بِأَنْ سَقَاهُ سُمًّا لَا يَعْلَمُ بِهِ، أَوْ يَخْلِطُهُ
بِطَّعَامٍ وَيُطْعِمُهُ لَهُ،
.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٥٥/٣): قَوْلُهُ: «بِسِحْرِ يَقْتُلُ غَالِبًا» أَيُّ: فَيُقْتَلُ
السَّاحِرُ حَدًّا^(٢) وَتَجِبُ دِيَّةُ الْمَقْتُولِ فِي تَرْكِتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَالَ الْمَجْدُ فِي شَرْحِهِ: وَعِنْدِي فِي
هَذَا نَظَرٌ. اهـ (م.ص).

[١] وَقِيلَ: يَضْمَنُ بِالذِّيَّةِ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ مِنْهُمَا، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الإِقْنَاعِ)
فِي مَسْأَلَةِ النَّارِ^(١) وَقَالَ فِي شَرْحِهِ: إِنَّهُ صَوَّبَهُ فِي (تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ)^(٢).
[٢] وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِالْمَقْتُولِ.

(١) الإِقْنَاعُ (١٦٥/٤).

(٢) كَشَافُ الْقِنَاعِ (٥٠٨/٥)، وَانْظُرْ: تَصْحِيحُ الْفُرُوعِ (٣٥٢/٩).

أَوْ بِطَعَامٍ أَكَلَهُ فَيَأْكُلُهُ جَهْلًا، وَمَتَى ادَّعَى قَاتِلٌ بِسُوءٍ أَوْ بِسِحْرِ عَدَمَ عِلْمِهِ أَنَّهُ قَاتِلٌ - لَمْ يُقْبَلْ^[١].

التَّاسِعَةُ: الْمَشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «أَوْ شَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِمَا يُوجِبُ قَتْلَهُ» مِنْ زِنَا أَوْ رِدَّةٍ لَا تُقْبَلُ مَعَهَا التَّوْبَةُ، أَوْ قَتْلِ عَمْدٍ «ثُمَّ رَجَعُوا» أَيِ الشُّهُودِ بَعْدَ قَتْلِهِ «وَقَالُوا: عَمَدْنَا قَتْلَهُ» فَيَقَادُ بِهَذَا كُلُّهُ، «وَنَحْوُ ذَلِكَ» لِأَنَّهُمْ تَوَصَّلُوا إِلَى قَتْلِهِ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا. وَيَخْتَصُّ بِالْقِصَاصِ مُبَاشِرٌ لِلْقَتْلِ، عَالِمٌ بِأَنَّهُ ظَلَمَ، ثُمَّ وَلِيٌّ عَالِمٌ بِذَلِكَ، فَبَيِّنَةٌ وَحَاكِمٌ عَالِمٌ ذَلِكَ.

«وَشَبَهُ الْعَمْدِ أَنْ يَقْصِدَ جَنَايَةً لَا تَقْتُلُ غَالِبًا، وَلَمْ يَجْرَحْهُ بِهَا، كَمَنْ ضَرَبَهُ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَى صَغِيرَةٍ» وَنَحْوَهَا «أَوْ لَكَزَهُ وَنَحْوُهُ» بِيَدِهِ، أَوْ أَلْقَاهُ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ، أَوْ صَاحَ بِعَاقِلٍ اغْتَمَلَهُ، أَوْ بِصَغِيرٍ عَلَى سَطْحٍ قَمَاتٍ. «وَقَتْلُ» «الْخَطَا: أَنْ يَفْعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ»^(١)،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٥٧/٣): قَوْلُهُ: «أَنْ يَفْعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ» أَيُّ: بِأَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ فَوْقَ عَتِ السَّكِينِ عَلَى أَدَمِيٍّ أَوْ بِهَيْمَةٍ فَقَتَلَهُ. وَعَلِمَ مِنْهُ إِذَا فَعَلَ مَا لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ، كَمَنْ قَصَدَ رَمِيَّ مَعْصُومٍ مِنْ أَدَمِيٍّ أَوْ بِهَيْمَةٍ فَقَتَلَ الْمَعْصُومَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ خَطَاً بَلْ عَمْدًا، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ مَنْصُوصٌ أَحْمَدُ^[٢] قَالَ الْقَاضِي فِي رِوَايَتِهِ..... =

[١] وَقِيلَ: يُقْبَلُ، فَيَكُونُ شَبَهُ عَمْدٍ، وَقِيلَ: يُقْبَلُ إِنْ كَانَ مِثْلُهُ يَجْهَلُهُ، وَإِلَّا فَلَا.

[٢] قُلْتُ: وَهُوَ مَفْهُومُ (الْمُتَّهَى) لَكِنْ جَزَمَ فِي (الْإِقْنَاعِ) أَنَّهُ خَطَاً^(٢) وَقَدْ اشتهر

(١) منتهى الإرادات (١٢/٥).

(٢) الإقناع (١٦٨/٤).

مِثْلَ أَنْ يَرْمِيَ مَا يَظُنُّهُ صَيْدًا، أَوْ يَرْمِيَ «غَرَضًا، أَوْ» يَرْمِيَ «شَخْصًا» مُبَاحَ الدَّمِ كَحَرْبِيٍّ وَزَانٍ مُحْصَنٍ «فَيُصِيبُ آدَمِيًّا» مَعْصُومًا «لَمْ يَقْصِدْهُ» بِالْقَتْلِ فَيَقْتُلُهُ، وَكَذَا لَوْ أَرَادَ قَطْعَ لَحْمٍ أَوْ غَيْرَهُ مِمَّا لَهُ فِعْلُهُ، فَسَقَطَتْ مِنْهُ السَّكِينُ عَلَى إِنْسَانٍ فَقَتَلَهُ «و» كَذَا «عَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ» لِأَنَّهُ لَا قَصْدَ لَهُمَا، فَهُمَا كَالْمُكَلَّفِ الْمُخْطِئِ.

فَالْكَفَّارَةُ فِي ذَلِكَ فِي مَالِ الْقَاتِلِ، وَالِدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، كَمَا يَأْتِي، وَيُصَدَّقُ إِنْ قَالَ: «كُنْتُ يَوْمَ قَتَلْتُهُ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا» وَأَمَكَنَ.

وَمَنْ قَتَلَ بِصَفِّ كُفَّارٍ مَنْ ظَنَّهُ حَرَبِيًّا فَبَانَ مُسْلِمًا، أَوْ رَمَى كُفَّارًا تَتَرَسُّوا بِمُسْلِمٍ - وَخِيفَ عَلَيْنَا إِنْ لَمْ نَرْمِهِمْ وَلَمْ يَقْصِدْهُ - فَقَتَلَهُ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فَقَطْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢] وَلَمْ يَذْكُرِ الدِّيَّةَ.

= وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ، وَقَدَّمَ فِي (الْمُغْنِيِّ): أَنَّهُ خَطَأٌ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِ فِي (الْمُحَرَّرِ) وَغَيْرِهِ. اهـ (ح. م. ص).

بِأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ صَرِيحُ الْإِقْنَاعِ وَمَفْهُومُ الْمُتَنَهَى كَانَ الْمَذْهَبُ مَا فِي (الْإِقْنَاعِ). وَبَعْدَ فَإِنَّهُ إِذَا قَصَدَ بَهِيمَةً مُحَرَّمَةً فَأَصَابَ آدَمِيًّا فَلَا رَيْبَ أَنَّ ذَلِكَ خَطَأٌ، وَلَيْسَ بِعَمْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْجِنَايَةَ عَلَى الْآدَمِيِّ الْمَعْصُومِ لَا عَلَى عَيْنِهِ وَلَا عَلَى جَنْسِهِ، وَإِنَّمَا قَصَدَ الْجِنَايَةَ عَلَى بَهِيمَةٍ، وَهِيَ أَقْلُ حُرْمَةٍ مِنَ الْآدَمِيِّ بِكَثِيرٍ. وَعِنْدِي أَنَّ فِي ثُبُوتِ ذَلِكَ عَمْدًا عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بَعْدًا.

نَعَمْ، إِذَا قَصَدَ الْجِنَايَةَ عَلَى آدَمِيٍّ مَعْصُومٍ فَأَصَابَ آدَمِيًّا مَعْصُومًا غَيْرَهُ فَهَذَا قَدْ قَصَدَ الْجِنَايَةَ عَلَى آدَمِيٍّ مَعْصُومٍ، وَهُوَ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهُ فَقَدْ قَصَدَ جَنْسَهُ، فَيَتَوَجَّهُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ عَمْدٌ، عَلَى أَنَّ فِي الْقَلْبِ مِنْ ذَلِكَ قَلَقًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

فصل

«تُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ» أَيِ الْإِثْنَانِ فَأَكْثَرَ «بِ» الشَّخْصِ «الْوَاحِدِ» إِنْ صَلَحَ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ لِقَتْلِهِ؛ لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَتَلَ سَبْعَةً مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ قَتَلُوا رَجُلًا» وَقَالَ: لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلَهُمْ بِهِ جَمِيعًا. وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ لِلْقَتْلِ فَلَا قِصَاصَ مَا لَمْ يَتَوَاطَوْا عَلَيْهِ.

«وَإِنْ سَقَطَ الْقَوْدُ» بِالْعَفْوِ عَنِ الْقَاتِلِينَ «أَدَّوْا دِيَّةً وَاحِدَةً» لِأَنَّ الْقَتْلَ وَاحِدٌ، فَلَا يَلْزَمُ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ دِيَّةٍ، كَمَا لَوْ قَتَلُوهُ خَطَأً، وَإِنْ جَرَحَ وَاحِدٌ جَرْحًا وَآخَرُ مِئَةً فَهُمَا سَوَاءٌ. وَإِنْ قَطَعَ وَاحِدٌ حَشَوْتَهُ، أَوْ وَدَجِيهَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ آخَرُ - فَالْقَاتِلُ الْأَوَّلُ، وَيُعْزَرُ الثَّانِي.

«وَمَنْ أَكْرَهَ مُكَلَّفًا عَلَى قَتْلِ مُعَيَّنٍ»^[١] «مُكَافِئِهِ فَقَتَلَهُ فَالْقَتْلُ» أَيِ الْقَوْدِ إِنْ لَمْ يَغْفُ وَلِيَّهُ «أَوْ الدِّيَّةُ» إِنْ عَفَا «عَلَيْهِمَا»^[٢] أَيِ: عَلَى الْقَاتِلِ وَمَنْ أَكْرَهَ؛ لِأَنَّ الْقَاتِلَ قَصَدَ اسْتِيقَاءَ نَفْسِهِ بِقَتْلِ غَيْرِهِ، وَالْمُكْرَهَ تَسَبَّبَ إِلَى الْقَتْلِ بِمَا يُفْضِي إِلَيْهِ غَالِبًا. وَقَوْلُ قَادِرٍ: اقْتُلْ نَفْسَكَ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ إِكْرَاهٌ^[٣].

[١] وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ اخْتَصَّ الْقَاتِلُ بِالضَّمَانِ.

[٢] وَقِيلَ: عَلَى الْمُكْرَهَ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ. قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ عَكْسُهُ^(١).

[٣] وَقِيلَ: لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ، وَفِعْلُهُ حَرَامٌ، جَزَمَ بِهِ فِي (الْإِنْصَافِ) ثُمَّ قَالَ: وَاخْتَارَ فِي

(الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى) أَنَّهُ إِكْرَاهٌ^(٢).....

(١) الفروع (٣٦٣/٩).

(٢) الإنصاف (٤٥٥/٩ - ٤٥٦).

«وإن أمر» مَكَلَّفٌ «بِالْقَتْلِ غَيْرَ مُكَلَّفٍ» كَصَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ - فَالْقَصَاصُ عَلَى
الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ آتَى لَهُ، لَا يُمَكِّنُ إِجْبَابُ الْقِصَاصِ عَلَيْهِ، فَوَجَبَ عَلَى الْمُتَسَبِّبِ بِهِ.

«أَوْ» أَمَرَ مُكَلَّفٌ بِالْقَتْلِ «مُكَلَّفًا يَجْهَلُ تَحْرِيمَهُ» أَيُّ: تَحْرِيمِ الْقَتْلِ، كَمَنْ نَشَأَ بِغَيْرِ
بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَلَوْ عَبْدًا لِلْأَمْرِ - فَالْقِصَاصُ عَلَى الْأَمْرِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

«أَوْ أَمَرَ بِهِ» أَيُّ: بِالْقَتْلِ «السُّلْطَانُ ظُلْمًا مَنْ لَا يَعْرِفُ ظُلْمَهُ فِيهِ» أَيُّ: فِي الْقَتْلِ،
بِأَنَّ لَمْ يَعْرِفِ الْمَأْمُورُ أَنَّ الْمَقْتُولَ لَمْ يَسْتَحِقَّ الْقَتْلَ «فَقَتَلَ» الْمَأْمُورُ «فَالْقَوْدُ» إِنْ لَمْ
يَعْفُ مُسْتَحِقُّهُ «أَوِ الدِّيَّةُ» إِنْ عَفَا عَنْهُ «عَلَى الْأَمْرِ» بِالْقَتْلِ دُونَ الْمُبَاشَرِ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ؛
لِوُجُوبِ طَاعَةِ الْإِمَامِ فِي غَيْرِ الْمَعْصِيَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِالْحَقِّ.

«وإن قتل المأمور» مِنَ السُّلْطَانِ أَوْ غَيْرِهِ «الْمُكَلَّفَ» حَالُ كَوْنِهِ «عَالِمًا تَحْرِيمِ
الْقَتْلِ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ» بِالْقَوْدِ أَوِ الدِّيَّةِ؛ لِمُبَاشَرَتِهِ الْقَتْلَ مَعَ عَدَمِ الْعُذْرِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ».

«دُونَ الْأَمْرِ» بِالْقَتْلِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، لَكِنْ يُؤَدَّبُ بِمَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنْ ضَرْبِ
أَوْ حَسَبٍ.

وَمَنْ دَفَعَ إِلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ آتَى قَتْلًا، وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ فَقَتَلَ - لَمْ يَلْزَمْ^[١].....

وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ) فَإِنَّهُ لَا يَسْتَفِيدُ بِقَتْلِ نَفْسِهِ دَفْعَ مَا هُدِّدَ بِهِ، وَعَلَى الْمَذْهَبِ:
يُقْتَلُ الْقَاتِلُ.

[١] ظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَحَدَ الْأَلَةِ لِلْقَتْلِ
فَإِنَّهُ ضَامِنٌ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ الصَّغِيرُ: أَعْطِنِي السَّكِينَ أَقْتُلْ فَلَانًا وَتَحَوُّ ذَلِكَ، فَهَذَا لَا رَيْبَ
أَنَّهُ ضَامِنٌ بِالْدَّفْعِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الدَّافِعَ شَيْءٌ^(١).

«وَإِنْ اشْتَرَكَ فِيهِ» أَيُّ: فِي الْقَتْلِ «اِثْنَانِ لَا يَجِبُ الْقَوْدُ عَلَى أَحَدِهِمَا» لَوْ كَانَ «مُنْفَرِدًا؛ لِأَبَوَّةٍ» لِلْمَقْتُولِ «أَوْ غَيْرَهَا» مِنْ إِسْلَامٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ، كَمَا لَوْ اشْتَرَكَ أَبٌ وَأَجْنَبِيٌّ فِي قَتْلِ وَلَدِهِ، أَوْ حُرٌّ وَرَقِيقٌ فِي قَتْلِ رَقِيقٍ، أَوْ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ فِي قَتْلِ كَافِرٍ.....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٢٦١): فَائِدَةٌ: قَالَ فِي (الْمُتَهَمَى): وَمَنْ أَمْسَكَ إِنْسَانًا لِأَخْرَ حَتَّى قَتَلَهُ، أَوْ حَتَّى قَطَعَ طَرْفَهُ قِمَاتًا، أَوْ فَتَحَ فَمَهُ حَتَّى سَقَاهُ سُمًّا: قُتِلَ قَاتِلٌ، وَحُبِسَ^(١) مُمْسِكٌ حَتَّى يَمُوتَ. اهـ. قَالَ الشَّيْخُ (م.ص) فِي الْحَاشِيَةِ: قَوْلُهُ: «وَمَنْ أَمْسَكَ.. إلخ» شَرَطَ فِي (الْمُغْنِي) أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ يَقْتُلُهُ، وَتَابَعَهُ الشَّارِحُ، وَفِي (الْإِنْصَافِ) قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا، قَالَ الْقَاضِي: إِذَا أَمْسَكَهُ لِلْعِبِّ أَوْ الضَّرْبِ وَقَتْلُهُ الْقَاتِلُ فَلَا قَوْدَ عَلَى الْمَاسِكِ. وَقَالَ فِي مُتَخَبِ الشِّيرَازِيِّ: لَا مَازِحًا مُتَلَاعِبًا. اهـ. وَظَاهِرٌ كَلَامِ جَمَاعَةٍ: الْإِطْلَاقُ. اهـ. وَقَالَ الْخُلُوتِيُّ: قَوْلُهُ: «وَحُبِسَ مُمْسِكٌ حَتَّى يَمُوتَ» أَيُّ: لِأَنَّهُ فَعَلَ بِهِ فِعْلًا أَوْجَبَ الْمَوْتَ، كَمَا لَوْ حَبَسَهُ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ حَتَّى مَاتَ.

وَهَلْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا حُبِسَ يُمْنَعُ مِنَ الشَّرَابِ وَالطَّعَامِ؟ صَرَّحَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِهِ بِأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْهُمَا، ثُمَّ رَأَيْتُ بِخَطِّ الشَّيْخِ مُوسَى الْحَجَّائِيِّ صَاحِبِ (الْإِقْنَاعِ) بِهِمَا مَشِي مَا نَصَّهُ أَنَّهُ يُطْعَمُ وَيُسْقَى فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ، وَفِي (مُبْدَعِ) ابْنِ مُفْلِحٍ: لَا يُطْعَمُ وَلَا يُسْقَى، وَهَذَا يَجِيءُ عَلَى قَوْلٍ مِنْ أَنَّ الْمُمْسِكَ يُقْتَلُ، وَلِأَنَّ هَذَا مِنْ أَنْوَاعِ قَتْلِ الْعَمْدِ كَمَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ. اهـ (م.خ).

[١] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَعَنْهُ: يُقْتَلَانِ، اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ^(١).

- «فَالْقَوْدُ عَلَى الشَّرِيكِ» ^(١) لِلْأَبِ ^[١] فِي قَتْلِ وَلَدِهِ، وَعَلَى شَرِيكِ الْحُرِّ وَالْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّهُ شَارَكَ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ الْعُدْوَانِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ الْقِصَاصُ عَنِ الْأَبِ وَالْحُرِّ وَالْمُسْلِمِ لِمَعْنَى يَخْتَصُّ بِهِمْ، لَا لِقُصُورٍ فِي السَّبَبِ.

بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَكَ خَاطِئٌ وَعَامِدٌ، أَوْ مُكَلَّفٌ وَغَيْرُهُ، أَوْ وَلِيُّ قِصَاصٍ وَأَجْنَبِيٍّ، أَوْ مُكَلَّفٌ وَسَبْعٌ، أَوْ مَقْتُولٌ فِي قَتْلِ نَفْسِهِ - فَلَا قِصَاصَ.

«فَإِنْ عَدَلَ» وَلِيُّ الْقِصَاصِ «إِلَى طَلَبِ الْمَالِ» مِنْ شَرِيكِ الْأَبِ وَنَحْوِهِ «لَزِمَهُ نِصْفُ الدِّيَةِ» كَالشَّرِيكِ فِي إِتْلَافِ مَالٍ، وَعَلَى شَرِيكِ قِنَّ نِصْفُ قِيَمَةِ الْمَقْتُولِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٢٦١): قَوْلُهُ: «فَالْقَوْدُ عَلَى الشَّرِيكِ» ظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا ^[٢] وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْمَذْهَبُ التَّفْصِيلُ، كَمَا قَالَ الشَّارِحُ وَمَشَى عَلَيْهِ فِي (الِإِقْنَاعِ) وَ(الْمُنْتَهَى). قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ الْمَذْهَبُ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ) وَغَيْرِهِ. اهـ (خَطُّهُ).

[١] وَأَمَّا الْأَبُ وَنَحْوُهُ مِمَّنْ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِمْ فَعَلَيْهِمُ الْقِسْطُ مِنَ الدِّيَةِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ، وَعَلَى شَرِيكِ قِنَّ نِصْفُ قِيَمَةِ الْمَقْتُولِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَفِي الْمَذْهَبِ قَوْلٌ ثَالِثٌ بَعْدَ الْقِصَاصِ عَلَى الشَّرِيكِ مُطْلَقًا، فَلَا قَوْلَ ثَلَاثَةٍ، وَالتَّفْصِيلُ ضَعِيفٌ؛ لِعَدَمِ الْفَرْقِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ لَا يُدْرَى أَيُّهُمَا حَصَلَ بِهِ الْقَتْلُ فِي جَمِيعِ الصُّورِ. فَالْبَابُ وَاحِدٌ إِمَّا أَنْ يَلْزِمَهُ الْقِصَاصُ فِي جَمِيعِ الصُّورِ أَوْ لَا يَلْزِمُهُ فِي جَمِيعِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ شُرُوطِ وَجُوبِ الْقِصَاصِ

«وَهِيَ أَرْبَعَةٌ»:

أَحَدُهَا «عِصْمَةُ الْمَقْتُولِ» بِأَنْ لَا يَكُونَ مُهْدَرِ الدِّمِ «فَلَوْ قَتَلَ مُسْلِمٌ» حَرَبِيًّا
أَوْ نَحْوَهُ «أَوْ» قَتَلَ «ذِمِّيٌّ» أَوْ غَيْرُهُ «حَرَبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا» أَوْ زَانِيًا مُحْصَنًا، وَلَوْ قَبْلَ ثُبُوتِهِ
عِنْدَ حَاكِمٍ - «لَمْ يَضْمَنْهُ بِقِصَاصٍ وَلَا دِيَّةٍ» وَلَوْ أَنَّهُ مِثْلُهُ.

الشَّرْطُ «الثَّانِي: التَّكْلِيفُ» بِأَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ بِالْغَا عَاقِلًا؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ عُقُوبَةٌ
مُغْلَظَةٌ «فَلَا» يَجِبُ «قِصَاصٌ عَلَى صَغِيرٍ، وَ» لَا «مَجْنُونٍ»^[١] أَوْ مَعْتُوهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ
قَصْدٌ صَحِيحٌ^[٢].

الشَّرْطُ «الثَّالِثُ: الْمُكَافَاةُ» بَيْنَ الْمَقْتُولِ وَقَاتِلِهِ حَالِ جَنَائَتِهِ «بِأَنْ يُسَاوِيَهُ» الْقَاتِلُ
«فِي الدِّينِ، وَالْحُرِّيَّةِ، وَالرَّقِّ» يَعْنِي بِأَنْ لَا يَفْضُلَ الْقَاتِلُ الْمَقْتُولَ بِإِسْلَامٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ
أَوْ مِلْكٍ «فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ» حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ «بِكَافِرٍ»^[٣] كِتَابِيٍّ أَوْ مَجُوسِيٍّ،

[١] قَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ): لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ^(١).

[٢] وَيَجِبُ عَلَى السَّكْرَانِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: لَا يَجِبُ^(٢).

[٣] وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ غَيْرِ الْحَرَبِيِّ^(٣) وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ؛ لِأَنَّ

(١) المغني (١١ / ٤٨١).

(٢) انظر: المغني (١١ / ٤٨٢).

(٣) انظر: المبسوط (٢٦ / ١٣١).

ذِمِّي أَوْ مُعَاهِدٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

«وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ»^[١].....

فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»^(١) وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَالَ مَالِكٌ: يُقْتَلُ بِهِ الْمُسْلِمُ إِذَا كَانَ الْقَتْلُ غِيلَةً^(٢) فَلَا تُشْتَرَطُ الْمُكَافَأَةُ فِي الدِّينِ فِي قَتْلِ الْغِيلَةِ عِنْدَ مَالِكٍ.

[١] قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِنْ قَتَلَ مَنْ يَعْلَمُهُ أَوْ يَظُنُّهُ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ قَاتِلَ أَبِيهِ، فَتَيَنَّ خِلَافُ ظَنِّهِ، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ.

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَقِيلَ: لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ. ذَكَرَهُ فِي (الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ)^(٣) اهـ. قُلْتُ: وَهَذَا الْقِيلُ أَصَحُّ؛ لِعَدَمِ انْطِبَاقِ حَدِّ الْعَمْدِ عَلَى مَنْ ذُكِرَ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: بَلَى^(٤)، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَدَاوُدُ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَقَتَادَةَ، وَالْحَكَمَ^(٥).

وَقَالَ بِهِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، قَالَ: وَلَيْسَ فِي الْعَبْدِ نُصُوصٌ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ تَمْنَعُ قَتْلَ الْحُرِّ بِهِ^(٦). وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: جَاءَ فِي مَنْعِهِ آثَارٌ مُتَعَدِّدَةٌ عَنِ السَّلَفِ، وَجَاءَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثٌ لَا تَصَحُّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب كتاب العلم، رقم (١١١)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل المدينة، رقم (١٣٧٠)، من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) المدونة (٤/٦٥١).

(٣) الإنصاف (٩/٤٧٢).

(٤) انظر: المبسوط (٢٦/١٢٩).

(٥) انظر: الاستذكار (٢٥/٢٦٧)، ومختصر اختلاف العلماء (٤/٩٠)، والمغني (١١/٤٧٣).

(٦) الاختيارات (ص: ٥٩٤).

لِحَدِيثِ أَحْمَدَ عَنْ عَلِيٍّ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُقْتَلَ حُرٌّ بِعَبْدٍ» وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُهُ: «لَا يُقْتَلَ حُرٌّ بِعَبْدٍ» وَكَذَا لَا يُقْتَلَ حُرٌّ بِمُبْعَضٍ، وَلَا مُكَاتَبٌ بِقَنَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِرَقَبَتِهِ.

«وَعَكْسُهُ» بِأَنْ قَتَلَ كَافِرٌ مُسْلِمًا، أَوْ قِنٌّ أَوْ مُبْعَضٌ حُرًّا «يُقْتَلُ» الْقَاتِلُ، وَيُقْتَلُ الْقِنُّ بِالْقِنِّ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيمَتُهُمَا، كَمَا يُؤْخَذُ الْجَمِيلُ بِالذَّمِيمِ، وَالشَّرِيفُ بِضِدِّهِ. «وَيُقْتَلُ الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى»^(١) وَالْأُنْثَى بِالذَّكَرِ «وَالْمُكَلَّفُ بِغَيْرِ الْمُكَلَّفِ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: يُقْتَلُ السَّيِّدُ بِعَبْدِهِ^(٢) لِعُمُومِ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ»^(٣) وَعُمُومِ حَدِيثِ: «الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ»^(٤) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] وَقَالَ الْحَسَنُ وَعَطَاءٌ: لَا يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: لَا يُقْتَلُ بِامْرَأَتِهِ خَاصَّةً^(٥). وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لَا يُقْتَلُ بِهَا إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ أَوْلِيَاؤُهَا نِصْفَ الدِّيَةِ^(٥)؛

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٤٩٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٥/ ١٠)، وأبو داود: كتاب الديات، باب من قتل عبده أو مثل به أيقاد منه؟ رقم (٤٥١٥)، والترمذي: كتاب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل عبده، رقم (١٤١٤)، والنسائي: كتاب القسامة، باب القود من السيد للمولى، رقم (٤٧٣٦)، وابن ماجه: كتاب الديات، باب هل يقتل الحر بالعبد، رقم (٢٦٦٣).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٩١)، وأبو داود: كتاب الجهاد، باب في السرية ترد على أهل العسكر، رقم (٢٧٥١)، وابن ماجه: كتاب الديات، باب المسلمون تتكافأ دماءهم، رقم (٢٦٨٥)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٤٩٠).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (١٤/ ١٨٧).

الشَّرْطُ «الرَّابِعُ: عَدَمُ الْوِلَادَةِ» بِأَنْ لَا يَكُونَ الْمَقْتُولُ وَلَدًا لِلْقَاتِلِ وَإِنْ سَفَلَ، وَلَا لِبَيْتِهِ وَإِنْ سَفَلَتْ «فَلَا يُقْتَلُ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ وَإِنْ عَلَا بِالْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ»^(١) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بِوَلَدِهِ».

لِأَنَّ دَيْتَهَا عَلَى النِّصْفِ مِنْ دَيْتِهِ. وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ وَعُثْمَانَ الْبَيْتِيِّ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِهَا مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ الدِّيَةُ فَقَطْ، ذَكَرَهَا عَنْهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قُلْتُ: وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَعِكْرِمَةَ وَمَالِكٍ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ^(٢)، وَقِيلَ فِي (الْمَغْنِيِّ) عَنْ الزُّهْرِيِّ: لَا يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِزَوْجَتِهِ^(٣) كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ اللَّيْثِ.

[١] عُمُومُهُ يَتَنَاوَلُ الْأُمَّ وَالْأَبَ وَإِنْ عَلَوْا أُمُومَةً أَوْ أَبُوهَ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَقَالَ اللَّيْثُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ، فَيُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ؛ لِظَاهِرِ آيِ الْكِتَابِ وَالْأَخْبَارِ الْمَوْجِبَةِ لِلْقَصَاصِ^(٤)، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٥).

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَالسُّنَّةُ إِنَّمَا جَاءَتْ: «لَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بِوَلَدِهِ»^(٦) فَالْحَاقُ الْجَدُّ أَبِي الْأُمِّ بِذَلِكَ بَعِيدٌ^(٧) وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ: تُقْتَلُ الْأُمُّ دُونَ الْأَبِ^(٨) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ١٢١).

(٢) انظر: نيل الأوطار (٧/ ٢٣).

(٣) المغني (١١/ ٤٨٦).

(٤) الإشراف (٧/ ٣٥١ - ٣٥٢) م (٤٩٠٠).

(٥) انظر: الإنصاف (٩/ ٤٧٣).

(٦) أخرجه الترمذي: كتاب الديات، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا، رقم (١٤٠١)، وابن

ماجه: كتاب الديات، باب لا يقتل والد بولده، رقم (٢٦٦١)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٧) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٩٤).

(٨) انظر: المغني (١١/ ٤٨٤).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ، مُسْتَفِيزٌ عَنْدهُمْ.

«وَيُقْتَلُ الْوَلَدُ بِكُلِّ مِنْهُمَا» أَيُّ: مِنَ الْأَبَوَيْنِ وَإِنْ عَلَوْا؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨] وَخُصَّ مِنْهُ مَا تَقَدَّمَ بِالنِّصِّ.

وَمَتَى^(١) وَرِثَ قَاتِلٌ أَوْ وَلَدُهُ بَعْضَ دَمِهِ فَلَا قَوْدَ، فَلَوْ قَتَلَ أَخَا زَوْجَتِهِ فَوَرِثَتْهُ، ثُمَّ مَاتَتْ فَوَرِثَهَا الْقَاتِلُ أَوْ وَلَدُهُ فَلَا قِصَاصَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَعُصُ.

وَقَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ تَعَمَّدَهُ تَعَمُّدًا لَا شَكَّ فِيهِ قُتِلَ، بِخِلَافِ ضَرْبِهِ بَعْصًا وَنَحْوِهِ فَيَمُوتُ^(١).

[١] قَوْلُهُ: «وَمَتَى وَرِثَ قَاتِلٌ.. إلخ» هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ضَعِيفَةٌ جِدًّا فِيمَا إِذَا وَرِثَهُ وَلَدُهُ؛ فَإِنَّ الْآثَارَ إِنَّمَا جَاءَتْ: «لَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ» وَهُنَا الْأَبُ لَمْ يَقْتُلْ وَلَدُهُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُقْتَلُ بِهِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الصَّوَابُ الرَّوَايَةَ الثَّانِيَةَ: أَنَّهُ إِذَا وَرِثَ وَلَدُهُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ الْوَالِدُ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ قَتْلِ الْوَالِدِ بِالْوَلَدِ. وَاخْتَارَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ^(٢)، وَمِنْهُمْ ابْنُ الْقَيْمِ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ.



(١) المدونة (٤/ ٦٢٣).

(٢) انظر: الإنصاف (٩/ ٤٧٤).

(٣) إعلام الموقعين (٣/ ١٩٠).

بَابُ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ

وَهُوَ فِعْلٌ مَجْنِيٌّ عَلَيْهِ أَوْ فِعْلٌ وَلِيَّهِ بِجَانٍ مِثْلَ فَعْلِهِ أَوْ شَبْهَهُ.

«يُشْتَرَطُ لَهُ» أَيِ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ «ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: أَحَدُهَا: كَوْنُ مُسْتَحِقِّهِ مُكَلَّفًا» أَيِ: بِالِغَا عَاقِلًا.

«فَإِنْ كَانَ» مُسْتَحِقُّ الْقِصَاصِ أَوْ بَعْضُ مُسْتَحِقِّهِ «صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا لَمْ يَسْتَوْفِهِ» لَهُمَا أَبٌ، وَلَا وَصِيٌّ، وَلَا حَاكِمٌ^[١]؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ ثَبَتَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْفِيِّ وَالِإِنْتِقَامِ، وَلَا يَخْصُلُ ذَلِكَ لِمُسْتَحِقِّهِ بِاسْتِيفَاءٍ غَيْرِهِ «وَحُبْسَ الْجَانِي» مَعَ صِغَرِ مُسْتَحِقِّهِ «إِلَى الْبُلُوغِ، وَ» مَعَ جُنُونِهِ إِلَى «الْإِفَاقَةِ» لِأَنَّ مُعَاوِيَةَ حَبَسَ هُدْبَةَ بَنَ خَشْرَمٍ فِي قِصَاصٍ حَتَّى بَلَغَ ابْنُ الْقَتِيلِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ فَلَمْ يُنْكَرْ. وَإِنْ اِحْتِجَا لِنَفَقَةٍ فَلِوَلِيِّ مَجْنُونٍ^[٢] فَقَطِ الْعَفْوُ إِلَى الدِّيَةِ.

الشَّرْطُ «الثَّانِي: اتِّفَاقُ الْأَوْلِيَاءِ الْمُشْتَرِكِينَ فِيهِ» أَيِ: فِي الْقِصَاصِ

[١] وَعَنْهُ: يَجُوزُ لِلْأَبِ وَالْوَصِيِّ وَالْحَاكِمِ أَنْ يَتَسَوَّفُوهُ فَعَلَيْهَا: يَجُوزُ لَهُمْ أَيْضًا الْعَفْوُ

إِلَى الدِّيَةِ^(١).

[٢] وَعَنْهُ: وَوَلِيُّ الصَّغِيرِ أَيْضًا، وَصَوْبُهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٢) وَصَحَّحَهُ فِي (الْمُغْنِيِّ)^(٣).

(١) انظر: المغني (١١/ ٥٩٣ - ٥٩٤)، والإنصاف (٩/ ٤٧٩).

(٢) الإنصاف (٨/ ٤٨٠).

(٣) المغني (١١/ ٥٩٤).

«عَلَى اسْتِيفَائِهِ، وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ» لِأَنَّهُ يَكُونُ مُسْتَوْفِيًا لِحَقِّ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَلَا وَلايَةَ لَهُ عَلَيْهِ «وَأِنْ كَانَ مَنْ بَقِيَ» مِنَ الشَّرَكَاءِ فِيهِ «غَائِبًا، أَوْ صَغِيرًا، أَوْ مَجْنُونًا - اِنْتَظِرَ الْقُدُومُ» لِلْغَائِبِ «وَالْبُلُوغُ» لِلصَّغِيرِ «وَالْعَقْلُ» لِلْمَجْنُونِ^(١).

وَمَنْ مَاتَ قَامَ وَارِثُهُ مَقَامَهُ، وَإِنْ انْفَرَدَ بِهِ بَعْضُهُمْ عَزَرَ فَقَطُّ، وَلِشَرِيكَ فِي تَرْكَةِ جَانِ حَقُّهُ مِنَ الدِّيَةِ، وَيَرْجِعُ وَارِثُ جَانٍ عَلَى مُقْتَصَصٍ بِمَا فَوْقَ حَقِّهِ، وَإِنْ عَفَا بَعْضُهُمْ سَقَطَ الْقَوْدُ.

الشَّرْطُ «الثَّالِثُ: أَنْ يُؤْمَنَ فِي الْإِسْتِيفَاءِ أَنْ يَتَعَدَّى الْجَانِي» إِلَى غَيْرِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣].

«فَإِذَا وَجَبَ» الْقِصَاصُ «عَلَى» امْرَأَةٍ «حَامِلٍ أَوْ» امْرَأَةٍ «حَائِلٍ فَحَمَلَتْ - لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى تَضَعَ الْوَلَدَ، وَتَسْقِيَهُ اللَّبَأَ» لِأَنَّ قَتْلَ الْحَامِلِ يَتَعَدَّى إِلَى الْجَنِينِ، وَقَتْلَهَا قَبْلَ أَنْ تَسْقِيَهُ اللَّبَأَ يُضَرُّهُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ لَا يَعْيشُ إِلَّا بِهِ.

«ثُمَّ» بَعْدَ سَقْيِهِ اللَّبَأَ «إِنْ وَجَدَ مَنْ يُرْضِعُهُ» أُعْطِيَ الْوَلَدُ لِمَنْ يُرْضِعُهُ وَقُتِلَتْ؛ لِأَنَّ غَيْرَهَا يَقُومُ مَقَامَهَا فِي إِرْضَاعِهِ «وَالْإِلَّا» يُوجَدُ مَنْ يُرْضِعُهُ «تُرِكَتْ حَتَّى تُفْطِمَهُ» لِحَوْلَيْنِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا قَتَلَتِ الْمَرْأَةُ عَمْدًا لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدُهَا، وَإِذَا زَنَتْ لَمْ تُرْجَمْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدُهَا» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ.

[١] وَعَنْهُ: يَجُوزُ لِلْبَالِغِ الْعَاقِلِ اسْتِيفَاؤُهُ^(١).

«وَلَا يُقْتَصُّ مِنْهَا» أَيُّ: مِنَ الْحَامِلِ «فِي طَرَفٍ» كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ «حَتَّى تَضَعَ»
وَأِنْ لَمْ تَسْقِيهِ اللَّبَأُ.

«وَالْحَدُّ» بِالرَّجْمِ إِذَا زَنَتِ الْمُحْصَنَةُ الْحَامِلُ أَوْ الْحَائِلُ وَحَمَلَتْ «فِي ذَلِكَ
كَالْقِصَاصِ» فَلَا تُرْجَمُ حَتَّى تَضَعَ وَتَسْقِيَهُ اللَّبَأُ، وَيُوجَدَ مَنْ يُرْضِعُهُ، وَإِلَّا فَحَتَّى
تَفْطِمَهُ، وَتُحَدُّ بِجَلْدٍ عِنْدَ الْوَضْعِ.



فصل

«وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَوْفَى قِصَاصٌ إِلَّا بِحَضْرَةِ سُلْطَانٍ أَوْ نَائِيهِ» لِإِفْتِقَارِهِ إِلَى اجْتِهَادِهِ خَوْفَ الْحَيْفِ.

«وَلَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِ «آلَةِ مَاضِيَةٍ» وَعَلَى الْإِمَامِ تَفَقُّدُ الْآلَةِ؛ لِيَمْنَعَ الْإِسْتِيفَاءَ بِالْآلَةِ كَالَّةٍ؛ لِأَنَّهُ إِسْرَافٌ فِي الْقَتْلِ، وَيَنْظُرُ فِي الْوَلِيِّ، فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى اسْتِيفَائِهِ وَيُحْسِنُهُ مَكَّنَهُ مِنْهُ، وَإِلَّا أَمَرَهُ أَنْ يُوَكَّلَ، وَإِنْ احتَاجَ إِلَى أُجْرَةٍ فَمِنْ مَالِ جَانٍ.

«وَلَا يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ إِلَّا بِضَرْبِ الْعُنُقِ بِسَيْفٍ، وَلَوْ كَانَ الْجَانِي قَتَلَهُ بغيرِهِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ. وَلَا يُسْتَوْفَى مِنْ طَرَفٍ إِلَّا بِسَكِّينٍ وَنَحْوِهَا لِئَلَّا يَحِيفَ.



بَابُ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ

أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِهِ.

«يَجِبُ بِ» الْقَتْلِ «الْعَمْدِ الْقَوْدُ أَوِ الدِّيَّةُ، فَيُخَيَّرُ الْوَلِيُّ بَيْنَهُمَا» لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُوْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ» رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ.

«وَعَفْوُهُ» أَيُّ: عَفُوٌّ وَلِيَ الْقِصَاصِ «مَجَانًا» أَيُّ: مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا «أَفْضَلُ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧] وَلِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَا عَفَا رَجُلٌ عَنْ مَظْلَمَةٍ إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ. ثُمَّ لَا تَعْزِيرَ عَلَى جَانِبٍ^[١].

«فَإِنْ اخْتَارَ» وَلِيَ الْجِنَايَةِ «الْقَوْدَ أَوْ عَفَا عَنِ الدِّيَةِ فَقَطُّ» أَيُّ: دُونَ الْقِصَاصِ «فَلَهُ أَخْذُهَا» أَيُّ: أَخْذُ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّ الْقِصَاصَ أَعْلَى، فَإِذَا اخْتَارَهُ لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَيْهِ الْإِتِّقَالُ إِلَى الْأَدْنَى «و» لَهُ «الصُّلْحُ^[٢] عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا»

[١] قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): كَذَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ، وَفِي تَعْزِيرِهِ قَوْلُ سَيِّئَاتِي فِيمَا بَعْدُ^(١) اهـ.

[٢] قَوْلُهُ: «وَلَهُ الصُّلْحُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا» هَذَا الْمَذْهَبُ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (زَادِ الْمَعَادِ): الْأَرْجَحُ دَلِيلًا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ إِلَّا إِلَى الدِّيَةِ أَوْ دُونِهَا^(٢).

(١) الفروع (٩/ ٤١٠).

(٢) زاد المعاد (٣/ ٤٥٤).

أَيُّ: مِنَ الدِّيَّةِ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ ^[١]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْفُ مُطْلَقًا.

«وَإِنْ اخْتَارَهَا» أَيِ اخْتَارَ الدِّيَّةَ فَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهَا، فَإِنْ قَتَلَهُ بَعْدَ قِتْلِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّهُ مِنَ الْقِصَاصِ «أَوْ عَفَا مُطْلَقًا» بِأَنْ قَالَ: عَفَوْتُ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِقِصَاصٍ وَلَا دِيَّةٍ فَلَهُ الدِّيَّةُ ^[٢] لِإِنْصِرَافِ الْعَفْوِ إِلَى الْقِصَاصِ؛ لِأَنَّهُ الْمَطْلُوبُ الْأَعْظَمُ.

«أَوْ هَلَكَ الْجَانِي فَلَيْسَ لَهُ» أَوْ لَوِيَ الْجِنَايَةَ «غَيْرُهَا» أَيُّ: غَيْرُ الدِّيَّةِ مِنْ تَرْكَةِ الْجَانِي؛ لِتَعَذُّرِ اسْتِيفَاءِ الْقَوْدِ، كَمَا لَوْ تَعَذَّرَ فِي طَرَفِهِ.

«وَإِذَا قَطَعَ» الْجَانِي «إِصْبُعًا عَمْدًا فَعَفَا» الْمَجْرُوحُ «عَنْهَا ثُمَّ سَرَتْ» الْجِنَايَةُ «إِلَى الْكَفِّ أَوْ النَّفْسِ، وَكَانَ الْعَفْوُ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ ف» السَّرَايَةُ «هَذَرٌ» لِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ بِالْجِنَايَةِ شَيْءٌ، فَسَرَايَتُهَا أَوْلَى.

«وَإِنْ كَانَ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ فَلَهُ» أَيُّ: لِلْمَجْرُوحِ «تَمَامُ الدِّيَّةِ» ^[٣].....

[١] فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ مَا صَالَحَ عَلَيْهِ فَهَلْ لَهُ الْعَوْدُ إِلَى طَلَبِ الْقِصَاصِ أَوْ يُقَالُ: سَقَطَ فَلَا يَعُودُ؟

انْظُرْ هَامِشَ ص ٨ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، وَص ١٠٥ ج ٢ مِنْ (إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ) حَيْثُ صَرَّحَ بِأَنَّ لَهُ الْعَوْدَ، وَهُوَ الْعَدْلُ.

[٢] وَعَنْهُ: لَا شَيْءَ لَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْمُحَرَّرِ) ^(١) وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ بِلَا رَيْبٍ، قَالَهُ كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُنَيْمٍ.

[٣] وَالْمَذْهَبُ كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى) ^(٢) وَ(الْإِقْنَاعِ) أَنَّهُ مَتَى عَفَى سَقَطَ الْقَوْدُ، سَوَاءً كَانَ

(١) المحرر (٢/ ١٣٤).

(٢) منتهى الإرادات (٥/ ٤٠).

أَيُّ: دِيَّة مَا سَرَتْ إِلَيْهِ، بِأَنْ يُسْقَطَ مِنْ دِيَّة مَا سَرَتْ إِلَيْهِ الْجَنَائَةُ أَرَشَ مَا عَفَا عَنْهُ، وَيَجِبُ الْبَاقِي.

«وَأِنْ وَكَّلَ» وَلِيُّ الْجَنَائَةِ «مَنْ يَقْتَصُّ» لَهُ «ثُمَّ عَفَا» الْمُوَكَّلُ عَنِ الْقِصَاصِ «فَاقْتَصَّ وَكَيْلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ» بِعَفْوِهِ «فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا» لَا عَلَى الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّهُ مُحْسِنٌ بِالْعَفْوِ، وَ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١] وَلَا عَلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَفْرِيطَ مِنْهُ. وَإِنْ عَفَا مَجْرُوحٌ عَنْ قَوْدِ نَفْسِهِ أَوْ دِيَّتِهَا صَحَّ كَعَفْوِ وَارِثِهِ.

«وَأِنْ وَجَبَ لِرَقِيقٍ قَوْدٌ^[١]، أَوْ» وَجَبَ لَهُ «تَغْزِيرٌ قَذْفٍ - فَطَلَبُهُ» إِلَيْهِ «وَأِسْقَاطُهُ إِلَيْهِ»^[٢] أَيُّ: إِلَى الرَّقِيقِ دُونَ سَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحْتَصَصٌ بِهِ

الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ أَوْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ، وَلَهُ تَمَامُ الدِّيَّةِ، سَوَاءٌ كَانَ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ أَوْ عَلَى غَيْرِ مَالٍ^(١) صَرَّحًا بِذَلِكَ، كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[١] أَيُّ: فِي طَرَفٍ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَطَلَبُهُ وَأِسْقَاطُهُ إِلَيْهِ» الْمُرَادُ بِذَلِكَ الْقَوْدُ فَقَطُ، فَإِذَا جَنَى عَلَيْهِ جَنَائَةً تَوْجِبُ الْقَوْدَ، فَطَلَبَ السَّيِّدُ الْقَوْدَ وَعَفَا عَنْهُ الْعَبْدُ، أَوْ طَلَبَ السَّيِّدُ الْمَالَ وَطَلَبَ الْعَبْدُ الْقَوْدَ - أُخِذَ بِقَوْلِ الْعَبْدِ، لَكِنْ لَيْسَ لِلْعَبْدِ إِسْقَاطُ الْمَالِ كَمَا فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) ^(٢) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَالِيَّةَ تَتَلَفُ عَلَى السَّيِّدِ، فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ إِسْقَاطُهَا.

وَقَالَ فِي (حَاشِيَةِ الْمُتَهَيِّ) أَيُّضًا: وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِسْقَاطُ الْمَالِ، وَإِنْ أَطْلَقَ الْعَفْوُ، وَقُلْنَا: إِنَّهُ يَشْمَلُ الْقَوْدَ وَالدِّيَّةَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْقِصَاصُ، وَالدِّيَّةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِسَيِّدِهِ،

(١) الإِفْنَاع (٤/ ١٨٨).

(٢) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٢٨١).

«فَإِنْ مَاتَ» الرَّقِيقُ بَعْدَ وُجُوبِ ذَلِكَ لَهُ «فَلِسَيِّدِهِ» طَلَبُهُ وَإِسْقَاطُهُ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ؛
لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِهِ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُ فِيهِ مِلْكٌ.

لَا يَمْلِكُ الْعَفْوُ عَنْهَا، وَهَذَا لَا يَتَأْتِي إِلَّا إِذَا قُلْنَا: «الْوَاجِبُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ» أَمَّا إِذَا قُلْنَا:
«الْوَاجِبُ الْقَوْدُ عَيْنًا» فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ عَفْوَهُ صَحِيحٌ، وَلَيْسَ لِلْسَيِّدِ شَيْءٌ، وَلَمْ أَرْ مَنْ
صَرَّحَ بِذَلِكَ، قَالَهُ الظُّهَيْرِيُّ فِي شَرْحِهِ. اه حَاشِيَةِ الْمُتَنَهَّى لِلشَّيْخِ مَنْصُورٍ^(١).



بَابُ مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْأَطْرَافِ وَالْجَرَاحِ

«مَنْ أُقِيدَ بِأَحَدٍ فِي النَّفْسِ» لَوْجُودِ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ «أُقِيدَ بِهِ فِي الطَّرَفِ
وَالْجِرَاحِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] الآية.
«وَمَنْ لَا» يُقَادُ بِأَحَدٍ فِي النَّفْسِ كَالْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ، وَالْحُرِّ بِالْعَبْدِ، وَالْأَبِ بِوَلَدِهِ
«فَلَا» يُقَادُ بِهِ فِي طَرَفٍ وَلَا جِرَاحٍ؛ لِعَدَمِ الْمُكَافَأَةِ.
«وَلَا يَجِبُ إِلَّا بِمَا يُوجِبُ الْقَوْدَ فِي النَّفْسِ، وَهُوَ» أَيِ الْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ
نَوَعَانِ: أَحَدُهُمَا فِي الطَّرَفِ فَتُؤْخَذُ الْعَيْنُ «بِالْعَيْنِ» «وَالْأَنْفُ» بِالْأَنْفِ «وَالْأُذُنُ» بِالْأُذُنِ
«وَالسِّنُّ» بِالسِّنِّ «وَالْجِفْنُ» بِالْجِفْنِ «وَالشَّفَّةُ» بِالشَّفَةِ، الْعُلْيَا بِالْعُلْيَا، وَالسُّفْلَى بِالسُّفْلَى
«وَالْيَدُ» بِالْيَدِ، الْيُمْنَى بِالْيُمْنَى، وَالْيُسْرَى بِالْيُسْرَى «وَالرَّجُلُ» بِالرَّجْلِ كَذَلِكَ
وَ«الْإِصْبَعُ» بِالْإِصْبَعِ، تُمَثِّلُهَا فِي مَوْضِعِهَا «وَالْكَفُّ» بِالْكَفِّ الْمُمَثِّلَةِ «وَالْمِرْفَقُ» بِمِثْلِهِ.
«وَالذِّكْرُ وَالْخُصِيَّةُ وَالْأَلْيَةُ وَالشُّفْرُ»^[١] بِضَمِّ الشَّيْنِ، وَهُوَ أَحَدُ اللَّحْمَيْنِ الْمُحِيطَيْنِ
بِالْفَرْجِ كَأَحَاطَةِ الشَّفَتَيْنِ عَلَى الْفَمِ «كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ» لِلآيَةِ السَّابِقَةِ.

[١] قَالَ فِي (الْقَامُوسِ): الشُّفْرُ: حَرْفُ الْفَرْجِ^(١) اهـ. وَقَالَ الْمُصَنِّفُ نَفْسُهُ فِي بَابِ
نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ: «وَلَا يَنْقُصُ مَسُّ شُفْرَيْهَا وَهِيَ حَافَتَا فَرْجِهَا» وَهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ تَفْسِيرَهُ هُنَا
خَطَأٌ فِيمَا يَظْهَرُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْقَامُوسُ الْمُحِيط (ص: ٥٣٥).

«وَلِلْقَاصِ فِي الطَّرَفِ شُرُوطٌ» ثَلَاثَةٌ:

«الْأَوَّلُ: الْأَمْنُ مِنَ الْحَيْفِ» وَهُوَ شَرْطُ جَوَازِ الْإِسْتِيفَاءِ، وَيُشْتَرَطُ لِوُجُوبِهِ
إِمْكَانُ الْإِسْتِيفَاءِ بِلَا حَيْفٍ «بِأَنْ يَكُونَ الْقَطْعُ مِنْ مِفْصَلٍ أَوْ لَهُ حَدٌّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ» أَيُّ:
إِلَى حَدٍّ «كَمَارِنِ الْأَنْفِ، وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ» دُونَ الْقَصَبَةِ.

فَلَا قِصَاصَ فِي جَائِفَةٍ، وَلَا كَسْرٍ عَظِيمٍ غَيْرِ سِنٍّ، وَلَا بَعْضٍ سَاعِدٍ^[١] وَنَحْوِهِ،
وَيُقْتَصُّ مِنْ مَنْكِبٍ مَا لَمْ يُخَفَّ جَائِفَةً.

الشَّرْطُ «الثَّانِي: الْمُثَابَلَةُ فِي الْأِسْمِ وَالْمَوْضِعِ، فَلَا تُؤْخَذُ يَمِينٌ» مِنْ يَدٍ وَرِجْلٍ
وَعَيْنٍ وَأُذُنٍ وَنَحْوِهَا «بِيسَارٍ، وَلَا يَسَارٌ بِيَمِينٍ»^[٢]، وَلَا «يُؤْخَذُ» خِنْصَرٌ بَيْنَصَرٍ، وَلَا
عَكْسُهُ؛ لِعَدَمِ الْمُسَاوَاةِ فِي الْأِسْمِ، وَلَا يُؤْخَذُ «أَصْلِيٌّ بِزَائِدٍ، وَعَكْسُهُ» فَلَا يُؤْخَذُ زَائِدٌ
بِأَصْلِيٍّ؛ لِعَدَمِ الْمُسَاوَاةِ فِي الْمَكَانِ وَالْمَنْفَعَةِ.

[١] كَسَاقٍ وَوَرِكٍ وَعَضْدٍ وَقَصَبَةٍ أَنْفٍ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَقْتَصُّ مِنَ الْمِفْصَلِ الَّذِي دُونَهُ. وَهَلْ لَهُ أَرُشُ الزَّائِدِ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ.
فَعَلَى هَذَا يَقْتَصُّ مِنْ مِفْصَلِ قَدَمٍ وَرُكْبَةٍ وَمِرْفَقٍ وَكَفٍّ وَمَارِنٍ. ثُمَّ هَلْ لَهُ الْأَرُشُ؟ عَلَى
وَجْهَيْنِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ وَجُوبُ الْأَرُشِ؛ قِيَاسًا عَلَى مَا قَالُوهُ فِي شَجَةِ أَبْلَغَ مِنَ الْمُوضِحَةِ أَنَّ
لَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مُوضِحَةً، وَلَهُ أَرُشُ الزَّائِدِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[٢] وَلَوْ تَرَاضِيَ فَهُوَ حَرَامٌ، لَكِنْ تُجْزِئُ مَعَ التَّرَاضِي وَلَهَا ضَمَانٌ، وَكَذَا لَوْ قَطَعَهَا
غَلَطًا وَظَنَّ أَنَّهَا تُجْزِئُ، كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى)^(١).

«وَلَوْ تَرَضَا» عَلَى أَخْذِ أَصْلِي بَزَائِدٍ أَوْ عَكْسِهِ «لَمْ يَجْزُ» أَخْذُهُ بِهِ؛ لِعَدَمِ الْمَقَاصَةِ^[١]، وَيُؤْخَذُ زَائِدٌ بِمِثْلِهِ مَوْضِعًا وَخِلْقَةً.

الشَّرْطُ «الثَّالِثُ: اسْتِوَاءُهُمَا» أَيِ اسْتِوَاءِ الطَّرْفَيْنِ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ وَالْمُقْتَصَصِ مِنْهُ «فِي الصَّحَّةِ وَالْكَمَالِ، فَلَا تُؤْخَذُ يَدٌ أَوْ رِجْلٌ «صَحِيحَةٌ»^[٢] بِ«يَدٍ أَوْ رِجْلٍ «شَلَاءٌ»^[٣]، وَلَا يَدٌ أَوْ رِجْلٌ «كَامِلَةٌ الْأَصَابِعِ» أَوْ الْأَطْفَارِ «بِنَاقِصَتِهِمَا» «وَلَا» تُؤْخَذُ «عَيْنٌ صَحِيحَةٌ» بِ«عَيْنٍ «قَائِمَةٍ» وَهِيَ الَّتِي بَيَاضُهَا وَسَوَادُهَا صَافِيَانِ، غَيْرَ أَنَّ صَاحِبَهَا لَا يُبْصَرُ بِهَا، قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ، وَلَا لِسَانٌ نَاطِقٌ بِأَخْرَسٍ وَلَوْ تَرَضَا؛ لِنَقْصِ ذَلِكَ.

«وَيُؤْخَذُ عَكْسُهُ» فَتُؤْخَذُ الشَّلَاءُ، وَنَاقِصَةُ الْأَصَابِعِ، وَالْعَيْنُ الْقَائِمَةُ بِالصَّحِيحَةِ «وَلَا أَرُشٌ»^[٤] لِأَنَّ الْمَعِيبَ مِنْ ذَلِكَ كَالصَّحِيحِ فِي الْخِلْقَةِ، وَإِنَّمَا نَقَصَ فِي الصِّفَةِ، وَتُؤْخَذُ أُذُنٌ سَمِيعٌ بِأُذُنٍ أَصَمٍّ شَلَاءً، وَمَارِنٌ الْأَشْمُ الصَّحِيحِ بِمَارِنِ الْأَخْشَمِ الَّذِي لَا يَجِدُ رَائِحَةَ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِعِلَّةٍ فِي الدِّمَاغِ.

[١] لَكِنْ تُجْزَى مَعَ التَّرَاضِي وَلَا ضَمَانٌ.

[٢] قَوْلُهُ: «فَلَا تُؤْخَذُ يَدٌ أَوْ رِجْلٌ صَحِيحَةٌ بِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ شَلَاءً» قَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ): لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ بِأَخْذِ ذَلِكَ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ دَاوُدَ^(١) اهْبِمَعْنَاهُ.

[٣] أَمَّا الْأُذُنُ فَتُؤْخَذُ الصَّحِيحَةُ بِالشَّلَاءِ، كَمَا سَيَأْتِي.

[٤] وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَهُ الْأَرُشُ.

فصل

«النوع الثاني» من نوعي القصاص فيما دون النفس «الجراح، فيقتص في كل جرح ينتهي إلى عظم» لإمكان استيفاء القصاص من غير حيف ولا زيادة، وذلك «كالموضحة» في الرأس والوجه «وجرح العضد، و» جرح «الساق، و» جرح «الفخذ، و» جرح «القدم» لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

«ولا يقتص في غير ذلك من الشجاج» كالهشمة والمنقلة والمأمومة «و» لا في غير ذلك من «الجروح»^(١) كالجائفة؛ لعدم أمن الحيف والزيادة، ولا يقتص في كسر عظم «غير كسر سن» لإمكان الاستيفاء منه بغير حيف، كبرد ونحوه «إلا أن يكون» الجرح «أعظم من الموضحة كالهشمة والمنقلة والمأمومة فله» أي: للمجني عليه «أن يقتص موضحة» لأنه يقتصر على بعض حقه، ويقتص من محل جنايته «وله أرش الرائد» على الموضحة، فيأخذ بعد اقتصاصه من موضحة في هاشمة خمسا من الإبل، وفي منقلة عشرا، وفي مأمومة ثمانية وعشرين وثلاثا، ويعتبر قدر جرح بمساحة، ودون كثافة اللحم.

[١] ونقل ابن منصور عن أحمد: كل شيء من الجراح والكسر يُقدر على الاقتصاص يقتص منه للأخبار^(١) واختاره الشيخ تقي الدين، وقال: ثبت ذلك عن الخلفاء الراشدين^(٢) نقله في (الإنصاف) في الكلام على الاقتصاص من اللطمة، ونحو ذلك^(٣).

(١) مسائل الإمام أحمد رواية الكوسج رقم (٢٥٣٤).

(٢) الاختيارات الفقهية (ص: ٥٩٦).

(٣) الإنصاف (١٠/١٥-١٦).

«وَإِذَا قَطَعَ جَمَاعَةٌ طَرَفًا» يُوجِبُ قَوْدًا كَيِّدٍ «أَوْ جَرَحُوا جُرْحًا يُوجِبُ الْقَوْدَ» كَمَوْضِحَةٍ وَلَمْ تَتَمَيَّزْ أَفْعَاهُمْ، كَانَ وَضَعُوا حَدِيدَةً عَلَى يَدٍ، وَتَحَامَلُوا عَلَيْهَا حَتَّى بَانَتْ - «فَعَلَيْهِمْ» أَيُّ: عَلَى الْجَمَاعَةِ الْقَاطِعِينَ أَوْ الْجَارِحِينَ «الْقَوْدُ» لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ «أَنَّهُ شَهِدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ بِسَرِقَةٍ، فَقَطَعَ يَدَهُ، ثُمَّ جَاءَ بِآخَرَ فَقَالَ: هَذَا هُوَ السَّارِقُ، وَأَخْطَأْنَا فِي الْأَوَّلِ، فَرَدَّ شَهَادَتَهُمَا عَلَى الثَّانِي، وَغَرَمَهُمَا دِيَّةَ يَدِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ: لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمَا تَعَمَّدْتُمَا لَقَطَعْتُكُمَا» وَإِنْ تَفَرَّقَتْ أَفْعَاهُمْ، أَوْ قَطَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جَانِبٍ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِمْ^[١].

«وَسِرَايَةُ الْجَنَايَةِ مَضْمُونَةٌ فِي النَّفْسِ فَمَا دُونَهَا» فَلَوْ قَطَعَ إِضْبَعًا فَتَاكَلَتْ أُخْرَى أَوْ الْيَدُ، وَسَقَطَتْ مِنْ مِفْصَلٍ - فَالْقَوْدُ، وَفِيمَا يُشَلُّ الْأَرْضُ «وَسِرَايَةُ الْقَوْدِ مُهْدَرَةٌ» فَلَوْ قَطَعَ طَرَفًا قَوْدًا فَسَرَى إِلَى النَّفْسِ فَمَا دُونَهَا فَلَا شَيْءَ عَلَى قَاطِعٍ؛ لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ، لَكِنْ إِنْ قَطَعَ قَهْرًا مَعَ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ أَوْ بِآلَةٍ كَاللَّهِ أَوْ مَسْمُومَةٍ وَنَحْوَهَا - لَزِمَهُ بَقِيَّةُ الدِّيَّةِ.

«وَلَا» يَجُوزُ أَنْ «يُقْتَصَّ مِنْ عَضْوٍ وَجُرْحٍ قَبْلَ بُرْئِهِ»^[٢].....

[١] وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ تَوَاطَوْا^(١) قَالَهُ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا اقْتَصَّ الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْبُرْءِ، أَوْ أَخَذَ الدِّيَّةَ قَبْلَهُ، فَإِنَّ الْجَنَايَةَ سِرَايَتُهَا هُنَا لَا تُضْمَنُ، كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا.

[٢] وَعَنْهُ: يَجُوزُ^(٢) وَفَاقًا لِلشَّافِعِيِّ^(٣).

(١) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٢٨٩).

(٢) انظر: المغني (١١/ ٥٦٤)، والإنصاف (١٠/ ٣١).

(٣) الأم (٧/ ١٣٤)، وانظر: المذهب (٢/ ١٨٥)، والحاوي (١٢/ ١٦٧).

لِحَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّ رَجُلًا جَرَحَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَقِيدَ، فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسْتَقَادَ مِنَ الْجَارِحِ حَتَّى يَبْرَأَ الْمَجْرُوحُ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

«كَمَا لَا تُطْلَبُ لَهُ» أَيُّ: لِلْعُضْوِ أَوْ الْجُرْحِ «دِيَّةٌ» قَبْلَ بُرْئِهِ؛ لِاحْتِمَالِ السَّرَايَةِ، فَإِنْ اقْتَصَّ قَبْلُ فِسْرَايَتِهَا بَعْدُ هَدْرٌ^[١].

وَلَا قَوْدَ وَلَا دِيَّةَ لِمَا رُجِيَ عَوْدُهُ مِنْ نَحْوِ سِنٍّ وَمَنْفَعَةٍ فِي مُدَّةٍ تَقُولُهَا أَهْلُ الْخُبْرَةِ، فَلَوْ مَاتَ تَعَيَّنَتْ دِيَّةُ الذَّاهِبِ.

[١] هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ، وَمَذْهَبُ الثَّلَاثَةِ: لَا تُهْدَرُ الْجِنَايَةُ. وَاللَّهُ

أَعْلَمُ.



كِتَابُ الدِّيَاتِ

جَمْعُ دِيَّةٍ، وَهِيَ الْمَالُ الْمُؤَدَّى إِلَى مَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ وَلِيِّهِ بِسَبَبِ جِنَايَةٍ.
يُقَالُ: وَدِيتُ الْقَتِيلَ إِذَا أُعْطِيتَ دِيَّتُهُ.

«كُلُّ مَنْ أَتْلَفَ إِنْسَانًا بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ» بَأَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ أَفْعَى، أَوْ أَلْقَاهُ عَلَيْهَا،
أَوْ حَفَرَ بَيْتًا مُحَرَّمًا حَفْرُهُ، أَوْ وَضَعَ حَجَرًا، أَوْ قَشَرَ بَطِيخًا، أَوْ مَاءً بِفَنَائِهِ أَوْ طَرِيقًا،
أَوْ بَالَتْ بِهِمَا دَابَّتُهُ^[١] وَيَدُهُ عَلَيْهَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ - «لَزِمَتْهُ دِيَّتُهُ» سَوَاءٌ كَانَ مُسْلِمًا، أَوْ ذَمِيًّا،
أَوْ مُسْتَأْمَنًا أَوْ مُهَادِنًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ
مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢].

«فَإِنْ كَانَتْ» الْجِنَايَةُ «عَمْدًا مُحْضًا فَ» الدِّيَّةُ «فِي مَالِ الْجَانِي»^[٢] لِأَنَّ الْأَصْلَ
يَقْتَضِي أَنْ يَدَلَ الْمُتْلَفِ يَجِبُ عَلَى مُتْلِفِهِ، وَأَرْشَ الْجِنَايَةِ عَلَى الْجَانِي، وَإِنَّمَا خُولِفَ فِي
الْعَاقِلَةِ لِكَثْرَةِ الْخَطَأِ، وَالْعَامِدُ لَا عُذْرَ لَهُ، فَلَا يَسْتَحِقُّ التَّخْفِيفَ، وَتَكُونُ «حَالَةً»
غَيْرَ مُوَجَّلَةٍ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي بَدَلِ الْمُتْلَفَاتِ.

[١] وَتَقَدَّمَ فِي الْغَضَبِ كَلَامُ الْأَصْحَابِ فِي (الْمُنْتَهَى): إِنْ كَانَتْ بِيَدِ رَاكِبٍ وَقَائِدٍ
وَسَائِقٍ كَانَ الضَّمَانُ بَيْنَهُمْ، وَبِيَدِ اثْنَيْنِ فَالضَّمَانُ بَيْنَهُمَا^(١) قَالَ فِي (الْمُنْتَهَى) بِمَعْنَاهُ.
[٢] يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ عَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ فَإِنَّهُ خَطَأٌ، وَعَنْهُ فِي الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ
أَنْ عَمَدَهُ فِي مَالِهِ.

(١) منتهى الإرادات (٣/ ٢١٧).

«و» دِيَّةُ «شِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَا عَلَى عَاقِلَتِهِ»^[١] أَي: عَاقِلَةُ الْجَانِي؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «اقتُلتَ امرأتانِ مِنْ هَذيلٍ، فرَمَتْ إحداهُما الأُخرى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَمَنْ دَعَا مَنْ يُخْفِرُ لَهُ بَثْرًا بِدَارِهِ فَمَاتَ بِهِدْمٍ لَمْ يُلْقِهِ أَحَدٌ عَلَيْهِ - فَهَدَرٌ.

«وَإِنْ غَضِبَ حُرًّا صَغِيرًا» أَي: حَبَسَهُ عَنْ أَهْلِهِ «فَنَهَشْتُهُ حَيَّةً» فَمَاتَ «أَوْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ» وَهِيَ نَارٌ تَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فِيهَا رَعْدٌ شَدِيدٌ، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ، فَمَاتَ - وَجَبَتِ الدِّيَّةُ «أَوْ مَاتَ بِمَرَضٍ» وَجَبَتِ الدِّيَّةُ.

جَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ) وَ(مُتَخَبِ الْأَمْدِيِّ) وَصَحَّحَهُ فِي (التَّصْحِيحِ) وَعَنْهُ: لَا دِيَّةَ عَلَيْهِ، نَقَلَهَا أَبُو الصَّقَرِ، وَجَزَمَ بِهَا فِي (الْمُنَوَّرِ) وَغَيْرِهِ، وَقَدَّمَهَا فِي (الْمُحَرَّرِ) وَغَيْرِهِ.

قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَمَى): عَلَى الْأَصَحِّ، وَجَزَمَ بِهَا فِي (التَّنْقِيحِ) وَتَبِعَهُ فِي (الْمُتَهَمَى) وَ(الْإِقْنَاعِ)^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٢٨٠-٢٨١): الثَّالِثَةُ: قَالَ فِي (الْمُتَهَمَى وَشَرْحِهِ): وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ مُضْطَرٍّ أَوْ إِلَى شَرَابِهِ، فَطَلَبَهُ، فَمَنَعَهُ رَبُّهُ حَتَّى مَاتَ، أَوْ أَخَذَ طَعَامَ غَيْرِهِ أَوْ شَرَابَهُ وَهُوَ عَاجِزٌ عَنْ دَفْعِهِ، فَتَلَفَ، أَوْ دَابَّتْهُ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ مَا يَدْفَعُ بِهِ صَائِلًا عَلَيْهِ مِنْ سَبْعٍ وَنَحْوِهِ، فَأَهْلَكَهُ، ضَمَنَهُ. قَالَ فِي (الْمُعْنِيِّ): وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الدِّيَّةَ فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَ هَذَا الْفِعْلَ الَّذِي يَقْتُلُ مِثْلُهُ غَالِيًا.....

[١] وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: لَا تَحْمِلُ شِبْهُ الْعَمْدِ عَلَى الصَّحِيحِ، ص ١٢٣ ج ٢ (إِغْلَام).

«أَوْ غَلَّ حُرًّا مُكَلَّفًا وَقَيْدَهُ، فَمَاتَ بِالصَّاعِقَةِ أَوْ الْحَيَّةِ - وَجَبَتِ الدِّيَّةُ» لِأَنَّهُ هَلَكَ فِي حَالِ تَعَدِّيهِ، بِحَبْسِهِ عَنِ الْهَرَبِ مِنَ الصَّاعِقَةِ، وَالْبَطْشِ بِالْحَيَّةِ أَوْ دَفْعِهَا عَنْهُ.

= وَقَالَ الْقَاضِي: تَكُونُ عَلَى عَاقِلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ، فَهُوَ شَبَهُ الْعَمْدِ. وَلَا يَضْمَنُ مَنْ أَمَكَّنَهُ إِنْجَاءُ نَفْسٍ مِنْ هَلَكَةٍ فَلَمْ يَفْعَلْ. وَمَنْ أَفْرَعَ أَوْ ضَرَبَ شَخْصًا وَلَوْ صَغِيرًا، فَأَحْدَثَ بَغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ أَوْ رِيحٍ، وَلَمْ يَدُمْ فَعَلِيهِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ، وَيَضْمَنُ أَيْضًا جُنَايَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ بِسَبَبِ إِفْزَاعِهِ أَوْ ضَرْبِهِ، وَتَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ بِشَرْطِهِ. وَمَنْ أَكْرَهَ امْرَأَةً فَرَزَنِي بِهَا، وَحَمَلَتْ، وَمَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ، ضَمِنَهَا، وَتَحْمِلُهَا الْعَاقِلَةُ إِنْ ثَبَتَ بَغَيْرِ إِقْرَارِهِ. اهـ. قَالَ (م ص): وَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ فَنُفِيَ مَالِهِ. اهـ^[١].

[١] أَي: مَا لَمْ تُصَدِّقْهُ الْعَاقِلَةُ.



فصل

«وَإِذَا أَدَّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ» وَلَمْ يُسْرِفْ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَكَذَا لَوْ أَدَّبَ زَوْجَتَهُ فِي نُشُوزٍ «أَوْ» أَدَّبَ «سُلْطَانٌ رَعِيَّتَهُ، أَوْ» أَدَّبَ «مُعَلِّمٌ صَبِيَّهُ وَلَمْ يُسْرِفْ لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِهِ»^[١] أَي: بِتَأْدِيبِهِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ شَرْعًا، وَلَمْ يَتَعَدَّ فِيهِ.

وَإِنْ أَسْرَفَ، أَوْ زَادَ عَلَى مَا يَحْضُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ، أَوْ ضَرَبَ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ مِنْ صَبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ - ضَمِنَ لِتَعَدِّيهِ.

«وَلَوْ كَانَ التَّأْدِيبُ لِحَامِلٍ فَأَسْقَطَتْ جَنِينًا ضَمِنَهُ الْمُؤَدِّبُ» بِالْغُرَّةِ؛ لِسُقُوطِهِ بِتَعَدِّيهِ «وَإِنْ طَلَبَ السُّلْطَانُ امْرَأَةً لِكَشْفِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى»^[٢] فَأَسْقَطَتْ «أَوْ اسْتَعْدَى عَلَيْهَا رَجُلٌ» أَي: طَلَبَهَا لِدَعْوَى عَلَيْهَا «بِالشَّرْطِ فِي دَعْوَى لَهُ، فَأَسْقَطَتْ» جَنِينًا «ضَمِنَهُ السُّلْطَانُ» فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ لِهَلَاكِهِ بِسَبَبِهِ «و» ضَمِنَ «الْمُسْتَعْدِي» فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ؛ لِهَلَاكِهِ بِسَبَبِهِ.

«وَلَوْ مَاتَتْ» الْحَامِلُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ «فَزَعًا» بِسَبَبِ الْوَضْعِ أَوْ لَا «لَمْ يَضْمَنْ» أَي: لَمْ يَضْمَنْهَا السُّلْطَانُ فِي الْأُولَى،

[١] شُرُوطُ عَدَمِ الضَّمَانِ خَمْسَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَفْعَلَ مَا يَسْتَحِقُّ التَّأْدِيبَ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّأْدِيبِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَقْصِدَ التَّأْدِيبَ دُونَ الْإِنْتِقَامِ لِنَفْسِهِ. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَايَةُ التَّأْدِيبِ.

الخَامِسُ: أَنْ لَا يُسْرِفَ فِي ذَلِكَ بِكَمِّيَّةٍ وَلَا كَيْفِيَّةٍ.

[٢] وَفِي (الْمُنْتَهَى)^(١): أَوْ غَيْرِهِ.

وَلَا الْمُسْتَعْدِي فِي الثَّانِيَةِ^(١)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِهَلَاكِهَا فِي الْعَادَةِ، جَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ) وَقَدَّمَهُ فِي (الْمَحَرَّرِ) وَ(الْكَافِي).

وَعَنْهُ: أَتَمَّ ضَامِنَانِ لَهَا كَجَنِينِهَا لِهَلَاكِهِنَّ بِسَبَبِهِمَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، كَمَا فِي (الْإِنْصَافِ) وَغَيْرِهِ، وَقَطَعَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى) وَغَيْرِهِ.

وَلَوْ مَاتَتْ حَامِلٌ أَوْ حَمْلُهَا مِنْ رِيحٍ طَعَامٍ وَنَحْوِهِ ضَمِنَ رَبُّهُ، إِنْ عَلِمَ ذَلِكَ عَادَةً.
«وَمَنْ أَمَرَ شَخْصًا مُكَلَّفًا أَنْ يَنْزِلَ بِثَرًا، أَوْ» أَمَرَهُ أَنْ «يَضَعَدَ شَجَرَةً» فَفَعَلَ
«فَهَلَكَ بِهِ» أَيُّ: بِنَزْوِلِهِ أَوْ صُغُودِهِ «لَمْ يَضْمَنْهُ» الْآمِرُ «وَلَوْ أَنَّ الْآمِرَ سُلْطَانٌ»^[١]
لَعَدِمَ إِكْرَاهِهِ لَهُ، وَ «كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ سُلْطَانٌ أَوْ غَيْرُهُ» لِذَلِكَ وَهَلَكَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجُنْ،
وَلَمْ يَتَعَدَّ عَلَيْهِ، وَكَذَا لَوْ سَلَّمَ بِالِغُ عَاقِلٌ نَفْسَهُ أَوْ وَلَدَهُ إِلَى سَابِحٍ حَادِقٍ؛ لِيُعَلِّمَهُ
السَّابِحَةَ، فَغَرِقَ - لَمْ يَضْمَنْهُ السَّابِحُ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَقَرِيِّ (٣/ ٢٨٢): قَوْلُهُ: «وَضَمِنَ الْمُسْتَعْدِي.. إلخ» ظَاهِرُهُ:
وَلَوْ كَانَتْ ظَالِمَةً، وَقَالَ فِي (الْمُغْنِي) ^[٢] وَ(الشَّرْحُ): فَإِنْ كَانَتْ هِيَ الظَّالِمَةُ فَأَحْضَرَهَا عِنْدَ
الْقَاضِي، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَضْمَنْهَا. قَالَ ابْنُ قُندُسٍ: سَوَاءٌ أَحْضَرَهَا بِنَفْسِهِ أَوْ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ
وَطَلَبِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ جِدًّا، وَكَلَامُ (الْمُغْنِي) وَ(الشَّرْحُ) فِي الْمُسْتَعْدِي لَا فِي السُّلْطَانِ، بَلْ
أُطْلِقَا الضَّمَانَ فِي حَقِّهِ. اهـ (خَطُّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى).

[١] الْوَجْهُ الثَّانِي: يَضْمَنْهُ إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ.

[٢] وَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ (الْمُغْنِي) فِي عَدَمِ ضَمَانِ الْمُسْتَعْدِي إِذَا كَانَتْ ظَالِمَةً إِنَّهَا هُوَ
بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا، أَمَّا جَنِينُهَا فَقَالَ: إِنَّهُ يَضْمَنْهُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ^(١)، فَتَبَّهَ.

بَابُ مَقَادِيرِ دِيَاتِ النَّفْسِ

المَقَادِيرُ جَمْعُ مِقْدَارٍ، وَهُوَ مَبْلَغُ الشَّيْءِ وَقَدْرُهُ.

«دِيَةُ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ مِئَةٌ بَعِيرٍ، أَوْ أَلْفُ مِثْقَالٍ ذَهَبًا^[١]، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَضَّةً^[٢]، أَوْ مِئَتَا بَقْرَةٍ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ» لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الدِّيَةِ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِئَتَيْنِ بَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَعَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَتَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ» وَفِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ «وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ». «هَذِهِ» الْخَمْسُ الْمَذْكُورَاتُ «أُصُولُ الدِّيَةِ» دُونَ غَيْرِهَا «فَأَيُّهَا أَحْضَرَ مَنْ تَلَزَّمَهُ» أَيِ الدِّيَةِ «لَزِمَ الْوَلِيُّ قَبُولَهُ» سِوَاءِ كَانَ وَلِيَّ الْجَنَائِيَةِ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ النَّوعِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالْأَصْلِ فِي قَضَاءِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ.

[١] أَلْفُ مِثْقَالِ الذَّهَبِ تَبْلُغُ بِالْجُنَيْهِ السُّعُودِيِّ خَمْسَ مِئَةِ جُنَيْهِ وَوَاحِدًا وَسَبْعِينَ وَثَلَاثَةَ أَسْبَاعِ جُنَيْهِ؛ لِأَنَّ زِنَةَ الْجُنَيْهِ مِثْقَالَانِ إِلَّا رُبْعًا. وَأَمَّا اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ الدَّرْهَمِ فَيَبْلُغُ بِالْدَّرَاهِمِ السُّعُودِيَّةِ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَسَبْعَ مِئَةٍ وَثَلَاثَةَ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثَ رِيَالٍ؛ لِأَنَّ الرِّيَالَ الْعَرَبِيَّ مِثْقَالَانِ وَرُبْعٌ خَالِصًا.

[٢] الدَّرْهَمُ الْإِسْلَامِيُّ بِالْمِثْقَالِ يُسَاوِي $\frac{7}{10}$ مِنَ الْمِثْقَالِ، فَكُلُّ عَشْرَةِ دَرَاهِمَ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ، وَالْمِثْقَالُ أَرْبَعَةٌ وَرُبْعٌ مِنَ الْجِرَامَاتِ.

ثُمَّ تَارَةً تُغْلَظُ الدِّيَّةُ وَتَارَةً تُخَفَّفُ «ف» تُغْلَظُ^[١] «فِي قَتْلِ الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ» فَيُؤْخَذُ «خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتِ لَبُونٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً» وَلَا تَغْلِظُ فِي غَيْرِ إِبِلٍ.

«و» تَكُونُ الدِّيَّةُ «فِي الْخَطَا» مُخَفَّفَةً، فَ«تَحِبُّ أَخْنَسًا، ثَمَانُونَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ» أَيُّ: عِشْرُونَ بِنْتِ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بِنْتِ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً «وَعِشْرُونَ مِنْ بَنِي مَخَاضٍ» هَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَكَذَا حُكْمُ الْأَطْرَافِ^[٢].

وَتُؤْخَذُ مِنْ بَقَرٍ مُسَنَّاتٍ وَأَتْبَعَةٍ، وَمِنْ غَنَمٍ ثَنَائِيَا وَأَجْذَعَةٌ نِصْفَيْنِ «وَلَا تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ فِي ذَلِكَ» أَيُّ: أَنْ تَبْلُغَ قِيَمَةُ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الشِّيَاهِ دِيَّةً نَقْدًا؛ لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ «بَلَّ» تُعْتَبَرُ فِيهَا «السَّلَامَةُ» مِنَ الْعُيُوبِ؛ لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ.

«وَدِيَّةُ» الْحَرِّ «الْكِتَابِيُّ» الذَّمِّيُّ، أَوْ الْمُعَاهَدُ، أَوْ الْمُسْتَأْمَنُ «نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ» لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِأَنَّ عَقْلَ أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَكَذَا جَرَّاحُهُ.

[١] أَعْلَمُ أَنَّ التَّغْلِيزَ وَالتَّخْفِيفَ كَمَا يَكُونُ فِي دِيَّةِ النَّفْسِ يَكُونُ فِي دِيَّةِ الطَّرْفِ وَالْجُرُوحِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(١) هُنَا، وَعَلَى هَذَا فَفِي مُوضَحَةِ عَمْدًا أَرْبَعَةً: وَاحِدٌ مِنْ بَنَاتِ الْمَخَاضِ، وَوَاحِدٌ مِنْ بَنَاتِ اللَّبُونِ، وَوَاحِدٌ مِنَ الْحِقَاقِ، وَوَاحِدٌ مِنَ الْجَذَعَاتِ، وَالْخَامِسُ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ قِيَمَتُهُ رُبْعُ قِيَمَةِ الْأَرْبَعَةِ. وَإِنْ كَانَتْ خَطَأً فَنِيهَا أَرْبَعَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَوَاحِدٌ مِنْ بَنِي مَخَاضٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَيُّ: تُغْلَظُ فِيهَا فِي الْعَمْدِ. وَانْظُرِ الْهَامِشَ.

«وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ» الذَّمِّيُّ، أَوِ الْمُعَاهِدِ، أَوِ الْمُسْتَأْمَنِ «و» دِيَّةُ «الْوَثْنِيِّ» الْمُعَاهِدِ، أَوِ الْمُسْتَأْمَنِ «ثَمَانِ مِئَةِ دِرْهَمٍ»^[١] كَسَائِرِ الْمُشْرِكِينَ. رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ. وَجَرَّاحُهُ بِالنِّسْبَةِ.

«وَنِسَاؤُهُمْ» أَيُّ: نِسَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَالْمَجُوسِ، وَعَبْدَةُ الْأَوْثَانِ، وَسَائِرِ الْمُشْرِكِينَ «عَلَى النِّصْفِ» مِنْ دِيَّةِ ذُكْرَانِهِمْ «ك» دِيَّةِ نِسَاءِ «الْمُسْلِمِينَ» لِمَا فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ: «دِيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ».

وَيَسْتَوِي الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيمَا يُوجِبُ دُونَ ثُلُثِ الدِّيَّةِ^[٢]؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى تَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَّتِهِ» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ. وَدِيَّةُ حُنْثَى مُشْكِلٍ نِصْفُ دِيَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا.

«وَدِيَّةُ قِنٍّ» ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، وَلَوْ مُدَبَّرًا أَوْ مُكَاتَبًا «قِيمَتُهُ» عَمْدًا كَانَ الْقَتْلُ أَوْ خَطَأً؛ لِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ، فَضُمِّنَ بِقِيمَتِهِ، بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ، كَالْفَرَسِ.

«وَفِي جِرَاحِهِ» أَيُّ: جِرَاحِ الْقِنِّ إِنْ قُدِّرَ مِنْ حُرٍّ بِقِسْطِهِ مِنْ قِيمَتِهِ^(١)،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٢٨٥): قَوْلُهُ: «وَفِي جِرَاحِهِ إِنْ قُدِّرَ مِنْ حُرٍّ بِقِسْطِهِ

مِنْ قِيمَتِهِ» وَعَنْهُ: أَنَّهُ يَضْمَنُ بِهَا نَقْصَ مُطْلَقًا، اخْتَارَهُ الْحَلَالُ، وَالْمُصَنَّفُ، وَصَاحِبُ التَّرْغِيبِ، =

[١] تُسَاوِي بِالرِّيَالِ ٢٤٨ رِيَالًا وَ $\frac{٨}{٩}$ رِيَالٍ.

[٢] وَأَمَّا فِي الثُّلُثِ فَمَا فَوْقَ فَهِيَ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّتِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ، قَالَ فِي

(الْإِنْصَافِ): وَهِيَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ، وَعَنْهُ: عَلَى النِّصْفِ مِنْ جِرَاحِ الرَّجُلِ مُطْلَقًا، كَالزَّائِدِ عَلَى الثُّلُثِ^(١). اهـ.

فَفِي يَدِهِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ، نَقَصَ بِالْجِنَايَةِ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، وَفِي أَنْفِهِ قِيَمَتُهُ كَامِلَةً، وَإِنْ قَطَعَ ذَكَرَهُ ثُمَّ خَصَّاهُ، فَقِيَمَتُهُ لِقَطْعِ ذَكَرِهِ، وَقِيَمَتُهُ مَقْطُوعُهُ، وَمِلْكُ سَيِّدِهِ بَاقٍ عَلَيْهِ.

وَإِنْ لَمْ يُقَدَّرْ مِنْ حُرٍّ ضَمِنَ بِـ «مَا نَقَصَهُ» بِجِنَايَتِهِ «بَعْدَ الْبُرْءِ» أَيِ التَّامِّ جُرْحِهِ، كَالْجِنَايَةِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ.

«وَيَجِبُ فِي الْجَنِينِ» الْحُرِّ «ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى» إِذَا سَقَطَ ^[١] مَيِّتًا بِجِنَايَةٍ عَلَى أُمِّهِ، عَمْدًا أَوْ خَطَأً

= وَالشَّارِحُ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوَازِيُّ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَغَيْرُهُمْ. قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» اهـ (إِنْصَافٍ) ^[٢].

[١] قَوْلُهُ: «إِذَا سَقَطَ مَيِّتًا» لَهُ مَفْهُومَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَسْقُطَ حَيًّا لَوْ قَتَّ يَعِيشُ لِمِثْلِهِ فِيهِ دَيْتُهُ مَوْلُودًا. الثَّانِي: أَنْ يَمُوتَ فِي بَطْنِهَا بِجِنَايَةٍ عَلَيْهَا، فَتَمُوتُ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ. قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَقَتَادَةُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ ^(١) وَقَالَ: وَإِنْ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا وَجَبَ ضَمَانُهُ، سَوَاءٌ أَلْقَتْهُ فِي حَيَاتِهَا أَوْ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ أَلْقَتْهُ مَيِّتًا بَعْدَ مَوْتِهَا لَمْ يَضْمَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى أَعْضَائِهَا، وَبِمَوْتِهَا سَقَطَ حُكْمُ أَعْضَائِهَا ^(٢) اهـ.

[٢] وَأَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُتَعَيَّنُ؛ فَإِنَّ الرَّقِيقَ مَالٌ يُبَاعُ وَيُشْتَرَى وَيُرَادُّ لِلتَّجَارَةِ، فَوَجَبَ ضَمَانُهُ بِالنَّقْصِ، كَمَا لَوْ جَنَى عَلَى بَيْمَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الشرح الكبير (٩ / ٥٣١).

(٢) الشرح الكبير (٩ / ٥٣١).

«عُشْرُ دِيَّةِ أُمِّهِ، غُرَّةً» أَي: عَبْدًا أَوْ أُمَةً، قِيمَتُهَا خَمْسُ مِنَ الْإِبِلِ^[١]، إِنْ كَانَ حُرًّا مُسْلِمًا.

«و» يَجِبُ فِي الْجَنِينِ «عُشْرُ قِيمَتِهَا» أَي: قِيمَةُ أُمِّهِ «إِنْ كَانَ» الْجَنِينُ «مَمْلُوكًا»^[٢]، وَتُقَدَّرُ الْحُرَّةُ الْحَامِلُ بِرَفِيقِ «أُمَةٍ» وَيُؤْخَذُ عُشْرُ قِيمَتِهَا يَوْمَ جَنَائَتِهِ عَلَيْهَا نَقْدًا^[٣]، ...

[١] قَوْلُهُ: «قِيمَتُهَا خَمْسُ مِنَ الْإِبِلِ» قَالَ فِي (الإِقْنَاعِ وَشَرْحِهِ): وَقِيمَةُ غُرَّةِ جَنِينِ الْمَجُوسِيَّةِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، فَإِنْ تَعَذَّرَ وَجُودُ غُرَّةٍ بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ وَجَبَتْ الدَّرَاهِمُ، كَمَا لَوْ تَعَذَّرَتْ غُرَّةُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْغُرَّةَ وَجَبَتْ قِيمَتُهَا مِنْ أَحَدِ الْأُصُولِ فِي الدِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَةَ لِلْجَانِي فِي دَفْعِ مَا شَاءَ مِنَ الْأُصُولِ^(١) اهـ (الإِقْنَاعِ وَشَرْحِهِ).

قَوْلُهُ: «قِيمَتُهَا خَمْسُ مِنَ الْإِبِلِ» ظَاهِرُ كَلَامٍ (شَرْحِ الإِقْنَاعِ) أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ لَا تَنْقُصَ عَنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: لِأَنَّهُ أَقْلُ مَا قَدَّرَهُ الشَّارِعُ فِي الْجَنَائَةِ، وَهُوَ أَرْضُ الْمُوضَحَةِ، فَرَدَّدَنَاهُ إِلَيْهِ. قَالَ: وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيمَةُ الْإِبِلِ وَنُصِفَ عُشْرُ الدِّيَّةِ مِنْ غَيْرِهَا فَظَاهِرُ الْحَرْفِيِّ أَنَّهَا تُقَوَّمُ بِالْإِبِلِ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: تُقَوَّمُ بِالذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ، فَتُجْعَلُ قِيمَتُهَا خَمْسِينَ دِينَارًا أَوْ سِتِّ مِائَةِ دِرْهَمٍ. اهـ مِنْ (شَرْحِ الإِقْنَاعِ)^(٢).

[٢] بِشَرْطِ أَنْ يَتَبَيَّنَ فِيهِ خَلْقُ إِنْسَانٍ، وَأَنْ لَا يُخْرَجَ حَيًّا لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ، فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ خَلْقُ إِنْسَانٍ فَهَدْرٌ، وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ فَضَمَانُهُ بِالْدِّيَّةِ.

[٣] وَخَرَجَ الْمَجْدُ ضَمَانُهُ بِمَا نَقَصَ أُمُّهُ فَقَطْ^(٣). قُلْتُ: وَهُوَ وَجِيهٌ جَدًّا، خُصُوصًا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ جَنَايَةَ الْعَبْدِ يُضْمَنُ بِهَا نَقْصُهُ مُطْلَقًا، وَعَلَى الْمَذْهَبِ أَيْضًا فِي جَنِينِ الْبَهَائِمِ.

(١) كشف القناع (٦/ ٢٤).

(٢) كشف القناع (٦/ ٢٣).

(٣) انظر: المحرر (٢/ ١٤٧)، والإنصاف (١٠/ ٧١).

وَإِنْ سَقَطَ حَيًّا لَوْفَتِ يَعِيشُ لِمِثْلِهِ، وَهُوَ نِصْفُ سَنَةٍ فَأَكْثَرُ، فَفِيهِ إِذَا مَاتَ مَا فِيهِ مَوْلُودًا، وَفِي جَنِينٍ دَابَّةٍ مَا نَقَصَ أُمُّهُ^(١).

«وَإِنْ جَنَى رَقِيقٌ خَطَأً، أَوْ» جَنَى «عَمْدًا لَا قَوْدَ فِيهِ» كَالْجَانِفَةِ «أَوْ» جَنَى عَمْدًا «فِيهِ قَوْدٌ وَاخْتِيرَ فِيهِ الْمَالُ، أَوْ أَتْلَفَ» رَقِيقٌ «مَالًا» وَكَانَتِ الْجِنَايَةُ وَالْإِتْلَافُ «بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ - تَعَلَّقَ» مَا وَجَبَ بِ«ذَلِكَ بِرَقَبَتِهِ» لِأَنَّهُ مُوجِبٌ جِنَايَتَهُ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَعَلَّقَ ذَلِكَ بِرَقَبَتِهِ، كَالْقِصَاصِ.

«فَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ أَنْ يَفْدِيَهُ بِأَرْشِ جِنَايَتِهِ» إِنْ كَانَ قَدَرُ قِيَمَتِهِ فَأَقْلَ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْهَا لَمْ يُلْزَمْهُ سِوَى قِيَمَتِهِ، حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ فِي الْجِنَايَةِ «أَوْ يُسَلِّمَهُ» السَّيِّدُ «إِلَى وَلِيِّ الْجِنَايَةِ فَيَمْلِكُهُ، أَوْ يَبِيعَهُ» السَّيِّدُ «وَيَدْفَعُ ثَمَنَهُ» لَوَلِيِّ الْجِنَايَةِ إِنْ اسْتَعْرِفَهُ أَرْشُ الْجِنَايَةِ، وَإِلَّا دَفَعَ مِنْهُ بِقَدْرِهِ.

وَإِنْ كَانَتِ الْجِنَايَةُ بِإِذْنِ السَّيِّدِ أَوْ أَمْرِهِ فَدَاهُ بِأَرْشِهَا كُلِّهِ، وَإِنْ جَنَى عَمْدًا فَعَفَا الْوَلِيُّ عَلَى رَقَبَتِهِ - لَمْ يَمْلِكْهُ بِغَيْرِ رِضَى سَيِّدِهِ، وَإِنْ جَنَى عَلَى عَدَدٍ زَا حَمَ كُلُّ بِحِصَّتِهِ، وَشَرَاءُ وَلِيِّ قَوْدٍ لَهُ عَفْوُ عَنْهُ.

[١] وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا: هُوَ كَجَنِينِ الْأُمَةِ، فَيَجِبُ فِيهِ عُسْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ^(١).

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ دِيَاتِ الْأَعْضَاءِ ^[١] وَمَنَافِعِهَا

أَيُّ مَنَافِعِ الْأَعْضَاءِ.

«مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ مِنْهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ كَالْأَنْفِ» وَلَوْ مِنْ أَحْشَمٍ أَوْ مَعَ عَوْجِهِ «وَاللِّسَانِ وَالذَّكْرِ» وَلَوْ مِنْ صَغِيرٍ «فَفِيهِ دِيَةٌ» تِلْكَ «النَّفْسُ» الَّتِي قُطِعَ مِنْهَا عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ مَرْفُوعًا: «وَفِي الذَّكْرِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَدْعًا الدِّيَّةُ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَاللَّفْظُ لَهُ.

«وَمَا فِيهِ» أَيُّ: فِي الْإِنْسَانِ «مِنْهُ شَيْئَانِ كَالْعَيْنَيْنِ» وَلَوْ مَعَ حَوْلٍ أَوْ عَمَشٍ «و» كَ«الْأُذُنَيْنِ» وَلَوْ أَصَمَّ «و» كَ«الشَّفَتَيْنِ، وَ» كَ«اللِّحْيَيْنِ» وَهُمَا: الْعِظْمَانِ اللَّذَانِ فِيهِمَا الْأَسْنَانُ «و» كَ«ثَدْيِي الْمَرْأَةِ، وَ» كَ«ثُدُوتِي الرَّجُلِ» بِالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ، فَإِنْ ضَمَمْتَهَا هَمَزَتْ وَإِنْ فَتَحْتَهَا لَمْ تَهْمِزْ، وَهُمَا لِلرَّجُلِ بِمَنْزِلَةِ الثَّدْيَيْنِ لِلْمَرْأَةِ «و» كَ«الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ وَالْأَلْيَتَيْنِ وَالْأَنْثَيْنِ» ^[٢]، وَإِسْكَتِي الْمَرْأَةَ بِكَسْرِ الهمزة وَفَتْحِهَا، وَهُمَا شُفْرَاهَا

[١] كُلُّ عَضْوٍ ذِي شَلَلٍ فِيهِ حُكُومَةٌ، سِوَى الْأُذُنِ وَالْأَنْفِ؛ فَإِنْ فِيهِمَا الدِّيَّةُ كَامِلَةً، وَكُلُّ عَضْوٍ صَارَ ذَا شَلَلٍ بِسَبَبِ الْجَنَائِيَةِ فَتَجِبُ دِيَّتُهُ سِوَى الْأُذُنِ وَالْأَنْفِ فِيهِمَا حُكُومَةٌ، وَعَلَى هَذَا فِي لِسَانِ الْأَخْرَسِ وَذَكَرِ الْعَيْنِ وَالْخَصِيِّ حُكُومَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَذَكَرَ فِي (الْإِنْصَافِ) احْتِمَالًا: يَجِبُ فِيهِمَا دِيَّةٌ وَحُكُومَةٌ؛ لِتُقْصَانَ الذَّكْرَ بِقَطْعِهَا.

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- «فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا»^[١] أَي: نِصْفُ الدِّيَّةِ لِتِلْكَ النَّفْسِ.

«وَفِي الْمَنْخَرَيْنِ ثُلَاثَا الدِّيَّةِ، وَفِي الْحَاجِزِ بَيْنَهُمَا ثُلُثُهَا» لِأَنَّ الْمِرَانَ يَشْمَلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، مَنْخَرَيْنِ وَحَاجِزًا، فَوَجَبَ تَوَزِيعُ الدِّيَّةِ عَلَى عَدَدِهَا.

«وَفِي الْأَجْفَانِ الْأَرْبَعَةِ الدِّيَّةُ، وَفِي كُلِّ جَفْنٍ رُبُعُهَا» أَي: رُبُعُ الدِّيَّةِ «وَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ» إِذَا قُطِعَتْ «الدِّيَّةُ كَأَصَابِعِ الرَّجُلَيْنِ» فَفِيهَا دِيَّةٌ إِذَا قُطِعَتْ «وَفِي كُلِّ أُصْبُعٍ» مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجُلَيْنِ «عَشْرُ الدِّيَّةِ» لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «دِيَّةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجُلَيْنِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أُصْبُعٍ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ.

«وَفِي كُلِّ أَنْمَلَةٍ» مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجُلَيْنِ «ثُلُثُ عَشْرِ الدِّيَّةِ»^[٢] لِأَنَّ فِي كُلِّ أُصْبُعٍ ثَلَاثُ مَفَاصِلَ «وَالْإِبْهَامُ» فِيهِ «مِفْصَلَانِ، وَفِي كُلِّ مِفْصَلٍ» مِنْهُمَا «نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ كَدِيَّةِ السِّنِّ»

[١] سَوَاءٌ قُطِعَ الْيَدُ مِنَ الْكُوعِ وَالرَّجُلُ مِنَ الْكَعْبِ أَوْ مِنْ فَوْقَ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَقَالَ الْقَاضِي: فِي الزَّائِدِ حُكُومَةٌ، وَاخْتَارَهُ أَبُو الْحَطَّابِ. قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١) وَفِيهِ أَيْضًا: لَوْ قُطِعَ الْأَنْفُ مَعَ قَصْبَتِهِ فَفِي الْجَمِيعِ الدِّيَّةُ، وَيَحْتَمِلُ دِيَّةٌ وَحُكُومَةٌ فِي الْقَصْبَةِ^(٢) أَهْ بِتَصْرِفٍ لَا يُجِلُّ.

[٢] قَالَ فِي (الْإِقْنَاعِ وَشَرْحِهِ) وَفِي الظُّفْرِ حُمُسُ دِيَّةِ الْأُصْبُعِ إِذَا قَلَعَهُ وَلَمْ يَعْدُ، أَوْ عَادَ أَسْوَدَ^(٣).

(١) الْإِنْصَافُ (١٠/٨٦).

(٢) الْإِنْصَافُ (١٠/٨٦).

(٣) كَشَافُ الْقِنَاعِ (٦/٤٩).

يَعْنِي أَنَّ فِي كُلِّ سَنٍّ^[١] أَوْ نَابٍ أَوْ ضَرْسٍ، وَلَوْ مِنْ صَغِيرٍ وَلَمْ يَعُدَّ^[٢] - خَمْسًا مِنْ الْإِبِلِ؛ لِحَبْرِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ مَرْفُوعًا: «فِي السَّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

- [١] لَكِنْ لَوْ كَانَتْ السَّنُّ سَوْدَاءَ فَفِيهَا حُكُومَةٌ، كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ، وَقَيَّدَهَا فِي (الْإِقْنَاعِ) بِأَلَّتِي ذَهَبَ نَفْعُهَا بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَعَضَّ بِهَا شَيْئًا^(١).
- [٢] أَوْ عَادَ أَسْوَدَ وَاسْتَمَرَ، كَمَا فِي (الْمُنْتَهَى)^(٢) وَظَاهِرُ الْإِقْنَاعِ: حُكُومَةٌ إِنْ لَمْ يُفْقَدْ نَفْعُهَا^(٣) وَلَعَلَّهُ أَصَحُّ.



(١) الإقناع (٤/٢٢٨).

(٢) منتهى الإرادات (٥/٨٥).

(٣) الإقناع (٤/٢٢٤).

فصل في دية المنافع

«و» تَجِبُ «فِي كُلِّ حَاسَّةٍ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ، وَهِيَ» أَيِ الْحَوَاسِّ «السَّمْعُ وَالْبَصَرُ»^(١)
وَالشَّمُّ وَالذَّوْقُ»^[١] لِحَدِيثٍ: «وَفِي السَّمْعِ الدِّيَّةُ» وَلِقَضَاءِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ
ضَرَبَ رَجُلًا فَذَهَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَنِكَاحُهُ وَعَقْلُهُ بِأَرْبَعِ دِيَّاتٍ، وَالرَّجُلُ حَيٌّ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٩١ / ٣): قَوْلُهُ: «وَهِيَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ.. إلخ»
قَالَ الشَّهَابُ الْفُتُوخِيُّ وَالِدُ صَاحِبِ (الْمُنْتَهَى) فِيمَا كَتَبَهُ عَلَى «الْمُحَرَّرِ»: لَمْ يَذْكُرُوا اللَّمَسَ
مَعَ كَوْنِهِ مِنَ الْحَوَاسِّ الَّتِي أَثْبَتَهَا الْمُتَكَلِّمُونَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفْقَدُ مَعَ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ، وَأَمَّا إِذَا فُقِدَ
فِي بَعْضِ الْأَعْضَاءِ كَمَا إِذَا سُلِّتَ يَدُهُ فَبَطَلَتْ حَاسَّةُ اللَّمَسِ مِنْهَا، فَإِنَّهُ تَجِبُ دِيَّةُ ذَلِكَ
الْعُضْوِ. اهـ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِالسَّلَلِ عَنِ اللَّمَسِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَفْصِيلًا؛ إِذْ هُوَ فِي الْأَنْفِ وَالْأُذُنِ
لَيْسَ فِيهِ إِلَّا حُكُومَةٌ، وَفِي غَيْرِهِمَا كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ دِيَّةُ ذَلِكَ الْعُضْوِ كَمَا تَقَدَّمَ. لَكِنْ ذَكَرَ
الْجِرَاعِيُّ اللَّمَسَ مِنَ الْحَوَاسِّ، فَقَضِيَّتُهُ أَنَّ فِيهِ دِيَّةً وَاحِدَةً، وَهُوَ مُخَالَفٌ مُقْتَضَى حُكْمِهِمْ
عَلَيْهِ بِحُكْمِ السَّلَلِ؛ إِذْ مُقْتَضَى مَا ذَكَرُوا أَنَّهُ لَوْ جَنَى عَلَيْهِ فَسُلِّتَ يَدَاهُ أَوْ رِجْلَاهُ مَثَلًا
وَجَبَتْ عَلَيْهِ دِيَّتَانِ، وَعَلَى كَلَامِ الْجِرَاعِيِّ: دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ. فَلْيُحَرَّرْ.^[٢] اهـ (ع.ن).

[١] قَالَ الْأَصْحَابُ: وَالْمَذَاقَاتُ خَمْسٌ، وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ خُمُسُ الدِّيَّةِ، وَهِيَ: الْحَلَاوَةُ
وَالْمَرَارَةُ وَالْمُلُوحَةُ وَالْعُدُوبَةُ وَالْحُمُوضَةُ.

[٢] الظَّاهِرُ أَنَّ اللَّمَسَ فَقْدُهُ غَيْرُ السَّلَلِ؛ فَإِنَّ السَّلَلَ بَطْلَانُ الْحَرَكَةِ مَعَ زَوَالِ
الِّلْمَسِ، أَمَّا فَقْدَانُ اللَّمَسِ فَقَدْ يَكُونُ مَعَ بَقَاءِ حَرَكَةِ الْعُضْوِ.

«وَكَذَا» تَجِبُ الدِّيَةُ كَامِلَةً «فِي الْكَلَامِ، وَ» فِي «الْعَقْلِ، وَ» فِي «مَنْفَعَةِ الْمَشْيِ، وَ» فِي مَنْفَعَةِ «الْأَكْلِ»^[١]، وَ» فِي مَنْفَعَةِ «النِّكَاحِ»^[٢]، وَ» فِي «عَدَمِ اسْتِمْسَاكِ الْبَوْلِ أَوْ الْغَائِطِ» لِأَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ مَنْفَعَةٌ كَبِيرَةٌ، لَيْسَ فِي الْبَدَنِ مِثْلُهَا كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ.

وَفِي ذَهَابِ بَعْضِ ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ بِقَدْرِهِ، فَفِي بَعْضِ الْكَلَامِ بِحِسَابِهِ، وَيُقَسَّمُ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ حَرْفًا، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ قَدْرُ الذَّاهِبِ فَحُكُومَةٌ.

«وَ» يَجِبُ «فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ الْأَرْبَعَةِ الدِّيَةُ»^[٣] وَهِيَ أَيِ الشُّعُورِ الْأَرْبَعَةِ «شَعْرُ الرَّأْسِ، وَ» شَعْرُ «اللِّحْيَةِ، وَ» شَعْرُ «الْحَاجِبَيْنِ، وَأَهْدَابُ الْعَيْنَيْنِ».

[١] لَهُ صُورٌ، وَهِيَ: أَنْ يَفْقِدَ شَهْوَةَ الْأَكْلِ، أَوْ مَنْفَعَتَهُ، أَوْ لَا يَسْتَطِيعَ الْأَكْلَ، أَوْ يَأْكُلُ وَلَا يَهْضُمُ. فَهَذِهِ أَرْبَعُ صُورٍ.

[٢] لَهُ ثَلَاثُ صُورٍ:

الْأُولَى: أَنْ يَذْهَبَ جِمَاعُهُ بِأَنْ يَكُونَ عَيْنِيًّا، وَهَذِهِ ظَاهِرَةٌ. الثَّانِيَةُ: أَنْ يَذْهَبَ مَاؤُهُ. الثَّالِثَةُ: أَنْ يَذْهَبَ إِحْبَالُهُ. وَنَصَّ عَلَى هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(١).

قُلْتُ: وَثَمَّ صُورَةٌ رَابِعَةٌ، هِيَ أَنْ تَذْهَبَ شَهْوَتُهُ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] وَعَنْهُ: حُكُومَةٌ^(٢)، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ^(٣) وَالشَّافِعِيِّ^(٤) لِأَنَّ نَفْعَهَا هُوَ الْجَمَالُ فَقَطْ، فَهِيَ كَالْيَدِ الشَّلَاءِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الإقناع (٢٢٦/٤).

(٢) انظر: الإنصاف (١٠١/١٠).

(٣) انظر: المعونة (ص: ١٣٢٩)، والكافي (ص: ٥٩٤).

(٤) الأم (٧/٢٠٣ - ٢٠٤).

رُويَ عَنْ عَلِيٍّ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فِي الشَّعْرِ الدِّيَّةُ» وَلَآئِنَّهُ أَذْهَبَ الْجَمَالَ عَلَى الْكَمَالِ، وَفِي حَاجِبٍ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي هُذْبٍ رُبْعُهَا، وَفِي شَارِبٍ حُكُومَةٌ «فَإِنْ عَادَ» الذَّاهِبُ مِنْ تِلْكَ الشُّعُورِ «فَنَبَتْ»^[١] سَقَطَ مُوجِبُهُ «فَإِنْ كَانَ أَخَذَ شَيْئًا رَدَّهُ».

وَإِنْ تَرَكَ مِنْ لَحْيَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مَا لَا جَمَالَ فِيهِ - فَدِيَّةٌ كَامِلَةٌ.

«و» يَجِبُ «فِي عَيْنٍ»^[٢]

[١] قَوْلُهُ: «فَإِنْ عَادَ فَنَبَتْ سَقَطَ مُوجِبُهُ» لَكِنْ لَوْ بَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فَالظَّاهِرُ ثُبُوتُ دِيَّتِهِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ) فِي ذَهَابِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ؛ حَيْثُ قَالَ: وَإِنْ ذَهَبَ سَمْعُهُ أَوْ بَصَرُهُ، فَقَالَ عَدْلَانِ مِنْ أَهْلِ الْخَبَرَةِ: لَا يُرْجَى عَوْدُهُ وَجَبَتْ. وَإِنْ قَالَا: يُرْجَى عَوْدُهُ إِلَى مُدَّةٍ عَيْنَاهَا انْتَضَرَ إِلَيْهَا، وَلَمْ يُعْطَ الدِّيَّةَ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْمُدَّةَ، فَإِنْ بَلَغَهَا وَلَمْ يَعُدْ، أَوْ مَاتَ قَبْلَ مُضِيِّهَا وَجَبَتْ الدِّيَّةُ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنْ قَالَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ: يُرْجَى عَوْدُهُ لَكِنْ لَا تُعْرَفُ لَهُ مُدَّةٌ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ أَوْ الْقِصَاصُ^(١). اهـ.

[٢] وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ^(٢) وَالشَّافِعِيِّ: فِيهَا نِصْفُ الدِّيَّةِ؛ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَعُمُومُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ يَقْتَضِي أَنَّ فِيهَا نِصْفَ الدِّيَّةِ وَهُوَ مُقْتَضَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ^(٤) نَقَلَهُ عَنْهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٥).

(١) الإقناع (٤/ ٢١٧).

(٢) انظر: الحجة على أهل المدينة (٤/ ٣٠٣).

(٣) الأم (٧/ ٣٠١).

(٤) شرح الزركشي (٣/ ٤٩).

(٥) الإنصاف (١٠/ ١٠٣).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعُنُقَرِيِّ (٣/ ٢٩٢-٢٩٣): قَوْلُهُ: «وَيَجِبُ فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الدِّيَّةُ كَامِلَةً» أَيْ: وَلَوْ خَطَأً (تَاج) وَهَذَا مِنَ الْأَمَاكِينِ الَّتِي تُغْلَظُ فِيهَا الْغَرَامَةُ بِتَضْعِيفِهَا، وَكَذَلِكَ قَتْلُ الْمُسْلِمِ الْكَافِرِ عَمْدًا، وَالنِّقَاطُ الْحَيَوَانِ الْمُتَمَتِّعِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ إِذَا تَلَفَ فِي يَدِهِ. اهـ (ع.ن عن ابن عَادِلٍ) [٢].

[١] اَعْلَمُ أَنَّ الْأَعْوَرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَالِعًا أَوْ مَقْلُوعًا، وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْجِنَايَةُ عَمْدًا أَوْ غَيْرَ عَمْدٍ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ عَمْدٍ فَإِنْ كَانَ مَقْلُوعًا فَلَهُ الدِّيَّةُ كَامِلَةً، وَإِنْ كَانَ قَالِعًا فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ مَا قَلَعَ فَقَطْ، وَإِنْ كَانَتْ الْجِنَايَةُ عَمْدًا فَإِنْ كَانَ مَقْلُوعًا خَيْرٌ بَيْنَ الْقِصَاصِ بَشْرُطِهِ وَلَهُ مَعَهُ نِصْفُ الدِّيَّةِ إِنْ كَانَ الْقَالِعُ صَحِيحًا، وَبَيْنَ أَخْذِ الدِّيَّةِ كَامِلَةً.

وَإِنْ كَانَ الْأَعُورُ قَالِعًا فَإِنْ كَانَ الْمَقْلُوعُ أَعُورَ مُمَازِلًا لَهُ خَيْرٌ بَيْنَ الْقِصَاصِ بِشَرِّهِ،
وَبَيْنَ أَخْذِ الدِّيَةِ كَامِلَةً، وَإِنْ كَانَ الْمَقْلُوعُ صَحِيحًا فَلَهُ الدِّيَةُ كَامِلَةً وَلَا قِصَاصَ، إِلَّا أَنْ
يَقْلَعَ عَيْنَيْهِ جَمِيعًا، فَيُخَيَّرُ الْمَقْلُوعُ بَيْنَ أَخْذِ الدِّيَةِ كَامِلَةً وَبَيْنَ قَلْعِ عَيْنِ الْأَعُورِ، وَلَيْسَ لَهُ
غَيْرُهَا. وَقِيلَ: لَهُ أَيْضًا نِصْفُ الدِّيَةِ لِلْعَيْنِ الْأُخْرَى، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ فِي
(الْمُغْنَى): وَهَذَا مُقْتَضَى الدَّلِيلِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَكَذًا مِنْ سَرَقٍ ثَمَرًا أَوْ كَثْرًا، وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ رَجَبٍ إِلَيْهِ فِي إِحْدَى قَوَاعِدِهِ فَقَالَ: مَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ الْعُقُوبَةُ لِمَانِعٍ أَوْضَعَفَ عَلَيْهِ الْغُرْمُ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المغنى (١٢ / ١١٢).

(۲) قواعد ابن رجب (ص: ۳۳۷).

وَلَا نَقْلَعُ عَيْنَ الْأَعْوَرِ يَتَضَمَّنُ إِذْهَابَ الْبَصَرِ كُلِّهِ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ بِعَيْنِ الْأَعْوَرِ مَا يَخْصُلُ بِالْعَيْنَيْنِ، وَإِنْ قَلَعَ صَحِيحُ عَيْنِ أَعْوَرَ أُقِيدَ بِشَرْطِهِ، وَعَلَيْهِ مَعَهُ نِصْفُ الدِّيَةِ.

«وَإِنْ قَلَعَ الْأَعْوَرُ عَيْنَ الصَّحِيحِ» الْعَيْنَيْنِ «الْمُثَابِلَةَ لِعَيْنِهِ الصَّحِيحَةِ عَمْدًا - فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ وَلَا قِصَاصَ» ^[١] رُوي عَنْ عُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُمَا مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ وَلِأَنَّ الْقِصَاصَ يُفْضَى إِلَى اسْتِيفَاءِ جَمِيعِ الْبَصَرِ مِنَ الْأَعْوَرِ، وَهُوَ إِنَّمَا أَذْهَبَ بَصَرَ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ كَانَ قَلَعَهَا خَطَأً فَنِصْفُ الدِّيَةِ.

«و» يَجِبُ «فِي قَطْعِ يَدِ الْأَقْطَعِ» أَوْ رِجْلِهِ وَلَوْ عَمْدًا «نِصْفُ الدِّيَةِ كَغَيْرِهِ» أَيِ: كَغَيْرِ الْأَقْطَعِ، وَكَبَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ ^[٢]، وَلَوْ قَطَعَ يَدَ صَحِيحٍ أُقِيدَ بِشَرْطِهِ.

[١] وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ أَنَّ عَلَيْهِ الْقِصَاصَ أَوْ نِصْفَ الدِّيَةِ ^(١) لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ. وَعَنْ مَالِكٍ: لَا قِصَاصَ، وَعَلَيْهِ نِصْفُ الدِّيَةِ ^(٢). وَقَالَ فِي (الْمُقْنَعِ): وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُقْلَعَ عَيْنُهُ، وَيُعْطَى نِصْفُ الدِّيَةِ ^(٣) فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، وَالْمَذْهَبُ الرَّابِعُ.

[٢] وَظَاهِرُهُ: حَتَّى السَّمْعِ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ فِيهِ احْتِمَالٌ وَتَخْرِيجٌ مِنْ جَعْلِهِ كَالنَّظَرِ مِنْ خِصَاصِ الْبَابِ ^(٤) أَيِ: فَيَكُونُ كَالنَّظَرِ هُنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) الأم (٩/ ١١١-١١٢)، والحجة على أهل المدينة (٤/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) المدونة (٤/ ٦٣٧).

(٣) المقنع (٣/ ٤١٣).

(٤) الفروع (٩/ ٤٦٣).

بَابُ الشَّجَاجِ وَكَسْرِ الْعِظَامِ

«الشَّجُّ»: الْقَطْعُ، وَمِنْهُ: شَجَجْتُ الْمَفَازَةَ، أَيُّ: قَطَعْتُهَا.

«الشَّجَّةُ: الْجُرْحُ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ خَاصَّةً» سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَقْطَعُ الْجِلْدَةَ، فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِهِمَا سُمِّيَ جُرْحًا لَا شَجَّةً «وَهِيَ» أَيِ الشَّجَّةُ بِاعْتِبَارِ تَسْمِيَّتِهَا الْمَنْقُولَةِ عَنِ الْعَرَبِ «عَشْرٌ» مُرْتَبَةٌ.

أَوَّلُهَا: «الْحَارِصَةُ» بِالْحَاءِ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَتَيْنِ «الَّتِي تَحْرُسُ الْجِلْدَ، أَيُّ: تَشْقُّهُ قَلِيلًا وَلَا تُدْمِيهِ» أَيُّ: لَا يَسِيلُ مِنْهُ دَمٌ، وَالْحَرْصُ الشَّقُّ، يُقَالُ: حَرَصَ الْقَصَّارُ الثَّوْبَ إِذَا شَقَّهُ قَلِيلًا، وَتُسَمَّى أَيْضًا: الْقَاشِرَةُ وَالْقَشْرَةُ.

«ثُمَّ» يَلِيهَا «الْبَازِلَةُ»، وَهِيَ: الدَّامِيَّةُ وَالِدَّامِعَةُ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ؛ لِقَلَّةِ سَيْلَانِ الدَّمِ مِنْهَا؛ تَشْبِيهًا بِخُرُوجِ الدَّمْعِ مِنَ الْعَيْنِ «وَهِيَ الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ، ثُمَّ» يَلِيهَا «الْبَاضِعَةُ»، وَهِيَ الَّتِي تَبْضِعُ اللَّحْمَ «أَيُّ: تَشْقُّهُ بَعْدَ الْجِلْدِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْبُضْعُ.

«ثُمَّ» يَلِيهَا «الْمُتَلَاخِمَةُ»، وَهِيَ: الْغَائِصَةُ فِي اللَّحْمِ «وَلِذَلِكَ اشْتُقَّتْ مِنْهُ «ثُمَّ» يَلِيهَا «السَّمْحَاقُ»، وَهِيَ «الَّتِي مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِظَمِ قَشْرَةٌ رَقِيقَةٌ» تُسَمَّى السَّمْحَاقُ، سُمِّيَتْ الْجِرَاحَةُ الْوَاصِلَةُ إِلَيْهَا بِهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجِرَاحَةَ تَأْخُذُ فِي اللَّحْمِ كُلِّهِ، حَتَّى تَصِلَ إِلَى هَذِهِ الْقَشْرَةِ.

«فَهَذِهِ الْخُمْسُ لَا مُقَدَّرَ فِيهَا، بَلْ» فِيهَا «حُكُومَةٌ» لِأَنَّهُ لَا تَوْقِيفَ فِيهَا فِي الشَّرْعِ، فَكَانَتْ كَجِرَاحَاتِ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ.

«وَفِي الْمَوْضِحَةِ، وَهِيَ مَا تُوضِحُ اللَّحْمَ» هَكَذَا فِي خَطِّهِ، وَالصَّوَابُ «الْعَظْمُ» وَتُبْرُزُهُ «عَظْفُ تَفْسِيرٍ عَلَى «تُوضِحُهُ» وَلَوْ أَبْرَزْتَهُ بِقَدْرِ إِبْرَةٍ لَمِنْ يَنْظُرُهُ «خَمْسَةُ أَبْعَرَةٍ» لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ «وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ» فَإِنْ عَمَّتْ رَأْسًا وَنَزَلَتْ إِلَى وَجْهِهِ فَمَوْضِحَتَانِ.

«ثُمَّ» يَلِيهَا «الْهَاشِمَةُ، وَهِيَ: الَّتِي تُوضِحُ الْعَظْمَ وَتَهْشِمُهُ» أَي: تَكْسِرُهُ «وَفِيهَا عَشْرَةُ أَبْعَرَةٍ» رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ فِي عَصْرِهِ مُخَالِفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. «ثُمَّ» يَلِيهَا «الْمُنْقَلَةُ، وَهِيَ: مَا تُوضِحُ الْعَظْمَ وَتَهْشِمُهُ، وَتَنْقِلُ عِظَامَهَا، وَفِيهَا خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ» لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ.

«وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَأْمُومَةِ» وَهِيَ الَّتِي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةِ الدِّمَاغِ، وَتُسَمَّى الْأَمَّةَ، وَأُمَّ الدِّمَاغِ «وَالدَّامِغَةُ» بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، الَّتِي تُخْرِجُ الْجِلْدَةَ^[١] «ثُلُثُ الدِّيَةِ» لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ» وَالِدَّامِغَةُ أَبْلَغُ. وَإِنْ هَشِمَهُ بِمِثْقَلٍ وَلَمْ يُوضِّحْهُ، أَوْ طَعَنَهُ فِي خَدِّهِ فَوَصَلَ إِلَى فَمِهِ - فَحُكُومَةٌ، كَمَا لَوْ أَدْخَلَ غَيْرُ زَوْجٍ إِصْبَعَهُ فِي فَرْجِ بَكْرٍ.

«وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ» لِمَا فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: «وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ» وَ«هِيَ» أَيِ الْجَائِفَةُ «الَّتِي تَصِلُ إِلَى بَاطِنِ الْجَوْفِ» كَبْطَنِ وَلَوْ لَمْ تَخْرِقْ أَمْعَاءَ،

[١] وَقِيلَ: فِي الدَّامِغَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ مَعَ حُكُومَةٍ؛ لِحَرْقِ الْجِلْدَةِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١) وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ، كَمَا قُلْنَا فَيَمَنْ افْتَصَّ مَوْضِحَةً عَنْ مُنْقَلَةٍ أَنَّ لَهُ أَرْشَ الزَّائِدِ.

وَوَظْهَرٍ، وَصَدْرٍ، وَحَلْقٍ، وَمَتَانَةٍ، وَبَيْنَ خُصْيَتَيْنِ، وَدُبُرٍ^[١].

وَإِنْ أَدْخَلَ السَّهْمَ مِنْ جَانِبٍ فَخَرَجَ مِنْ آخَرٍ فَجَائِفَتَانِ، رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَمَنْ وَطِئَ زَوْجَةً لَا يُوطَأُ مِثْلُهَا فَحَرَقَ مَا بَيْنَ مَخْرَجِ بَوْلٍ وَمَنِيٍّ، أَوْ مَا بَيْنَ السَّيْلَيْنِ فَعَلَيْهِ الدِّيَةُ إِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ بَوْلٌ، وَإِلَّا فُتِلَتْهَا، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يُوطَأُ مِثْلُهَا لِمِثْلِهِ فَهَدَرُ.

«و» يَجِبُ «فِي الصَّلْعِ» إِذَا جُبِرَ كَمَا كَانَ بَعِيرٌ «و» يَجِبُ فِي «كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ التَّرْقُوتَيْنِ بَعِيرٌ» لِمَا رَوَى سَعِيدٌ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فِي الصَّلْعِ جَمْلٌ، وَفِي التَّرْقُوتَةِ جَمْلٌ»، وَالتَّرْقُوتَةُ: الْعِظْمُ الْمُسْتَدِيرُ حَوْلَ الْعُنُقِ مِنَ النَّحْرِ إِلَى الْكَتِفِ، وَلِكُلِّ إِنْسَانٍ تَرْقُوتَانِ. وَإِنْ أَنْجَبَرَ الصَّلْعُ أَوْ التَّرْقُوتَةُ غَيْرَ مُسْتَقِيمَيْنِ فَحُكُومَةٌ.

[١] قَوْلُهُ: «وَبَيْنَ خُصْيَتَيْنِ» مَعْنَى هَذِهِ الْعِبَارَةُ تَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «وَدُبُرٍ» مَعْطُوفًا عَلَى الْمُشْتَى قَبْلَهُ، وَعَلَيْهِ فَاَلْمَرَادُ بِمَجْرَى الْبَوْلِ بَيْنَ الدُّبُرِ وَالْخُصْيَتَيْنِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: «كَبَطْنٍ» وَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَرَادُ وَعَاءَ الْخُصْيَتَيْنِ، وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةً (الْمُنْتَهَى وَشَرْحِهِ) فَقَدْ قَالَ: «وَفِي الْجَائِفَةِ، وَهِيَ مَا يَصِلُ إِلَى بَاطِنِ جَوْفٍ، أَيْ: مَا لَا يَظْهَرُ لِلرَّائِي مِنْهُ كَدَاخِلِ بَطْنٍ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَبَيْنَ خُصْيَتَيْنِ وَدَاخِلِ دُبُرٍ»^(١). وَأَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ عِبَارَةً (الْفُرُوعِ) فَإِنَّهُ قَالَ: «كَبَطْنٍ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَوُخْصِيَتَيْنِ وَدُبُرٍ»^(٢) اهـ كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمٍ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٣٢١).

(٢) الفروع (٩/ ٤٦٧).

«و» يَجِبُ «فِي كَسْرِ الذَّرَاعِ، وَهُوَ: السَّاعِدُ الْجَامِعُ لِعَظْمَيِ الزَّنْدِ وَالْعَصْدِ^[١]،
و» فِي «الْفَخِذِ، وَ» فِي «السَّاقِ» وَالزَّنْدِ^[٢]^(١).....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٢٩٦-٢٩٧/٣): قَوْلُهُ: «وَفِي السَّاقِ وَالزَّنْدِ إِذَا جُبِرَ ذَلِكَ مُسْتَقِيمًا بَعِيرَانِ» وَعَنْ أَحْمَدَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- رِوَايَةٌ: فِي الزَّنْدِ الْوَاحِدِ أَرْبَعَةَ أَبْعَرَةٍ؛ لِأَنَّهُ عَظْمَانِ، وَفِيمَا سِوَاهُ بَعِيرَانِ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي. اهـ (إِنْصَاف) وَالزَّنْدُ -بِفَتْحِ الزَّايِ- قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: مَفْصَلُ طَرَفِ الذَّرَاعِ فِي الْكَفِّ، وَهُمَا زَنْدَانِ بِالْكَوْعِ، وَالْكَرْسُوعُ وَهُوَ طَرَفُ الزَّنْدِ الَّذِي يَلِي الْخِنْصَرَ، وَهُوَ النَّاتِيءُ عَنِ الرُّسْغِ^[٣] (ح.م.ص).

[١] قَوْلُهُ: «وَالْعَصْدُ» بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: «وَفِي الذَّرَاعِ» أَي: وَفِي الْعَصْدِ... إلخ.
[٢] قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الزَّنْدَيْنِ أَنَّ فِيهِمَا أَرْبَعَةَ أَبْعَرَةٍ^(١) لِأَنَّ فِيهِمَا أَرْبَعَةَ عِظَامٍ، فَفِي كُلِّ عَظْمٍ بَعِيرٌ، وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ أَنَّ الَّذِي فِيهِ مُقَدَّرٌ مِنَ الْعِظَامِ الضَّلْعُ وَالتَّرْقُوعَةُ وَالذَّرَاعُ وَالْعَصْدُ وَالْفَخِذُ وَالسَّاقُ وَالزَّنْدُ، أَي: سَبْعَةُ عِظَامٍ، لَكِنْ صَحَّحَ فِي (الْمُغْنِي) أَنَّهُ لَا مُقَدَّرَ إِلَّا فِي الضَّلْعِ وَالتَّرْقُوعَةِ وَالزَّنْدِ، وَفِي الْبَاقِي حُكُومَةٌ، وَعِنْدَ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ أَنَّ فِي الْجَمِيعِ حُكُومَةً^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
[٣] قَالَ بَعْضُهُمْ^(٣):

وَعَظْمٌ يَلِي الْإِبْهَامَ كُوعٌ وَمَا يَلِي
وَعَظْمٌ يَلِي إِبْهَامَ رَجُلٍ مُلَقَّبٌ
لِخِنْصَرِهِ الْكَرْسُوعُ وَالرُّسْغُ مَا وَسَطُ
يُبُوعٍ فَخِذٌ بِالْعِلْمِ وَاحْدَرٌ مِنَ الْغَلَطِ

(١) الروايتين والوجهين (٢/ ٢٨١).

(٢) المغني (١٢/ ١٧٤-١٧٥).

(٣) ذكره السفاريني في غذاء الألباب (٢/ ٢٣٦) غير منسوب.

«إِذَا جُبِرَ ذَلِكَ مُسْتَقِيمًا بَعِيرَانِ» لِمَا رَوَى سَعِيدٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ «أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ فِي أَحَدِ الزَّانِدَيْنِ إِذَا كُسِرَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ أَنَّ فِيهِ بَعِيرَيْنِ، وَإِذَا كُسِرَ الزَّانِدَانِ فَفِيهِمَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الْإِبِلِ» وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

«وَمَا عَدَا ذَلِكَ» الْمَذْكُورِ «مِنَ الْجِرَاحِ وَكُسْرِ الْعِظَامِ» كَخَرَزَةِ صُلْبٍ وَعُضْعُصٍ وَعَانَةٍ «فَفِيهِ حُكُومَةٌ، وَالْحُكُومَةُ: أَنْ يَقُومَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جِنَايَةَ بِهِ، ثُمَّ يَقُومُ وَهِيَ» أَيِ الْجِنَايَةِ «بِهِ قَدْ بَرَأَتْ، فَمَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ فَلَهُ» أَيِ: لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ «مِثْلُ نِسْبَتِهِ مِنَ الدِّيَةِ كَأَنَّ» أَيِ: لَوْ قَدَرْنَا أَنَّ «قِيَمَتَهُ» أَيِ: قِيَمَةَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ «عَبْدًا سَلِيمًا» مِنَ الْجِنَايَةِ «سِتُونَ، وَقِيَمَتُهُ بِالْجِنَايَةِ خَمْسُونَ - فَفِيهِ» أَيِ: فِي جُرْحِهِ «سُدُسٌ دِيَّتِهِ» لِنَقْصِهِ بِالْجِنَايَةِ سُدُسَ قِيَمَتِهِ.

«إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْحُكُومَةُ فِي مَحَلٍّ لَهُ مُقَدَّرٌ» مِنَ الشَّرْعِ «فَلَا يُبْلَغُ بِهَا» أَيِ: بِالْحُكُومَةِ «الْمُقَدَّرُ»^(١) كَشَجَةِ دُونَ الْمَوْضِحَةِ، لَا تَبْلُغُ حُكُومَتُهَا أَرْشَ الْمَوْضِحَةِ. وَإِنْ لَمْ تُنْقِصْهُ الْجِنَايَةُ حَالَ بُرءِ قَوْمٍ حَالَ جَرَيَانِ دَمٍ، فَإِنْ لَمْ تُنْقِصْهُ أَيْضًا، أَوْ زَادَتْهُ حُسْنًا - فَلَا شَيْءَ فِيهَا.

[١] وَعَنْهُ: يَجُوزُ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَإِلَيْهِ مِثْلُ أَبِي مُحَمَّدٍ^(١).



بَابُ الْعَاقِلَةِ وَمَا تَحْمِلُهُ

«عَاقِلَةُ الْإِنْسَانِ» ذُكِرَ «عَصَبَاتُهُ كُلُّهُمْ مِنَ النَّسَبِ وَالْوَلَاءِ، قَرِيبُهُمْ» كَالِإِخْوَةِ «وَبَعِيدُهُمْ» كَابْنِ ابْنِ ابْنِ عَمٍّ جَدِّ الْجَانِي «حَاضِرُهُمْ وَغَائِبُهُمْ» حَتَّى عَمُودِي نَسَبِهِ^[١]، وَهُمْ آبَاءُ الْجَانِي وَإِنْ عَلَوْا، وَأَبْنَاؤُهُ وَإِنْ نَزَلُوا، سَوَاءٌ كَانَ الْجَانِي رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ - مِنْ بَنِي لَحْيَانَ - سَقَطَ مَيِّتًا بَعْرَةً عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوَفِّتْ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِزَوْجِهَا وَبَنَتَيْهَا، وَأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

يُقَالُ: عَقَلْتُ عَنْ فُلَانٍ إِذَا غَرِمْتَ عَنْهُ دِيَّةَ جَنَائِيهِ، وَلَوْ عُرِفَ نَسَبُهُ مِنْ قَبِيلَةٍ وَلَمْ يُعْلَمْ مِنْ أَيِّ بَطُونِهَا لَمْ يَعْقِلُوا عَنْهُ، وَيَعْقِلُ هَرِمٌ وَزَمِنٌ وَأَعْمَى أَغْنِيَاءَ.

«وَلَا عَقْلَ عَلَى رَقِيقٍ» لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ، وَلَوْ مَلَكَ فَمِلْكُهُ ضَعِيفٌ «وَلَا عَلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ» كَصَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ النُّصْرَةِ «وَلَا عَلَى فَقِيرٍ» لَا يَمْلِكُ نِصَابَ زَكَاةٍ عِنْدَ حُلُولِ الْحَوْلِ فَاضِلًا عَنْهُ، كَحَجٍّ وَكَفَّارَةِ ظَهَارٍ، وَلَوْ مُعْتَمِلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْمُوَاسَاةِ «وَلَا أَثْنَى، وَلَا مُخَالَفٍ لِدِينِ الْجَانِي» لِفَوَاتِ الْمُعَاصِدَةِ وَالْمُنَاصَرَةِ.

وَيَتَعَاقَلُ أَهْلُ ذِمَّةٍ اتَّحَدَتْ مِلْلُهُمْ، وَخَطَأُ إِمَامٍ وَحَاكِمٍ فِي حُكْمِهِمَا فِي بَيْتِ الْمَالِ،

[١] وَعَنْهُ: جَمِيعُ عَصَبَتِهِ إِلَّا أَبْنَاؤُهُ إِذَا كَانَ امْرَأَةً^(١) لِأَنَّهُ مِنْ قَوْمٍ آخَرِينَ.

(١) انظر: المغني (٣٩ / ١٢)، وشرح الزركشي (٤٠ / ٣).

وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ، أَوْ لَهُ وَعَجَزَتْ، فَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا
فَمِنْ بَيِّنِ الْمَالِ، حَالًا إِنْ أُمِكنَ، وَإِلَّا سَقَطَتْ.

«وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا مُحْضًا» وَلَوْ لَمْ يَجِبْ بِهِ قِصَاصٌ كَجَائِفَةٍ وَمَأْمُومَةٍ؛ لِأَنَّ
الْعَامِدَ غَيْرَ مَعْذُورٍ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْمَوَاسَاةَ، وَخَرَجَ بِالْمَحْضِ شِبْهُ الْعَمْدِ فَتَحْمِلُهُ.
«وَلَا» تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ أَيْضًا «عَبْدًا» أَيُّ: قِيمَةَ عَبْدٍ قَتَلَهُ الْجَانِي، أَوْ قَطَعَ طَرَفَهُ،
وَلَا تَحْمِلُ أَيْضًا جِنَايَتَهُ «وَلَا» تَحْمِلُ أَيْضًا «صُلْحًا» عَنْ إِنْكَارٍ «وَلَا اعْتِرَافًا لَمْ تُصَدِّقْ
بِهِ» بَأَن يُقَرَّرَ عَلَى نَفْسِهِ بِجِنَايَةٍ وَتُنْكِرَهُ الْعَاقِلَةُ.

رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «لَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا صُلْحًا،
وَلَا اعْتِرَافًا» وَرَوَى عَنْهُ مَوْقُوفًا: «وَلَا» تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ أَيْضًا «مَا دُونَ ثُلْثِ الدِّيَةِ
التَّامَّةِ» ^(١) أَيُّ: دِيَّةِ ذَكَرٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ؛ لِقَضَاءِ عُمَرَ: «أَتَمَّهَا لَا تَحْمِلُ شَيْئًا حَتَّى يَبْلُغَ عَقْلَ
الْمَأْمُومَةِ، إِلَّا غُرَّةَ جَنِينٍ مَاتَ بَعْدَ أُمِّهِ أَوْ مَعَهَا بِجِنَايَةٍ وَاحِدَةٍ لَا قَبْلَهَا».

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣ / ٣٠٠): قَوْلُهُ: «وَلَا مَا دُونَ ^(١) ثُلْثِ الدِّيَةِ التَّامَّةِ»
وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَحْمِلُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَحْمِلُ السَّنَّ وَالْمَوْضِعَةَ
وَمَا فَوْقَهُمَا. وَعِنْدَهُ أَيْضًا: تَحْمِلُ قِيمَةَ الْعَبْدِ؛ لِأَتَمَّهَا دِيَّةُ آدَمِيٍّ. اهـ (ح. ش. مُتَهَي).

[١] وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ: إِذَا شَرِبَتْ دَوَاءً عَمْدًا فَاسْقَطَتْ جَنِينًا فَالْدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ ^(١)
قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): فَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالُ تَحْمِيلِ الْعَاقِلَةِ الْقَلِيلَ ^(٢).

(١) مسائل الإمام أحمد رواية الكوسج (٢٤٣١).

(٢) الفروع (٩ / ١٠).

وَيُؤَجِّلُ مَا وَجَبَ بِشِبْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ عَلَى ثَلَاثِ سِنِينَ، وَيَجْتَهِدُ الْحَاكِمُ فِي تَحْمِيلِ كُلِّ مِنْهُمْ مَا يَسْهُلُ عَلَيْهِ، وَيَبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ^[١]، لَكِنْ تُؤَخَّذُ مِنْ بَعِيدٍ لَغَيْبَةِ قَرِيبٍ^[٢].

وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: مَا أَصَابَ الصَّبِيَّ مِنْ شَيْءٍ فَعَلَى الْأَبِ إِلَى قَدْرِ الثُّلُثِ، فَإِذَا جَاوَزَتْ ثُلُثَ الدِّيَةِ فَعَلَى الْعَاقِلَةِ، فَهَذِهِ رَوَايَةٌ لَا تَحْمِلُ الثُّلُثَ^(١) اهـ، مُلَخَّصًا مِنَ (الْإِنْصَافِ).

[١] قَالَ فِي (الْمُغْنِيِّ): وَمَتَى اتَّسَعَتْ أَمْوَالُ قَوْمٍ لِلْعَقْلِ لَمْ يَعْدُهُمْ إِلَى مَنْ بَعْدَهُمْ^(٢) اهـ.

[٢] وَقِيلَ: يُبْعَثُ إِلَيْهِ.



(١) (الإنصاف) (١٠/١٢٧).

(٢) (المغني) (١٢/٤٣).

فصل في كفارة القتل

«مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُحَرَّمَةً» وَلَوْ نَفْسَهُ^[١]، أَوْ قَتَلَ، أَوْ مُسْتَأْمَنًا، أَوْ جَنِينًا، أَوْ شَارَكَ^[٢] فِي قَتْلِهَا «خَطَأً» أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ^[٣] «مُبَاشَرَةً أَوْ تَسْبِيًا»^[٤] كَحَفَرِهِ بَيْتًا «فَعَلَيْهِ» أَيُّ: عَلَى الْقَاتِلِ وَلَوْ كَافِرًا، أَوْ قَتَا، أَوْ صَغِيرًا،

[١] قَوْلُهُ: «وَلَوْ نَفْسَهُ» هَذَا أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، صَحَّحَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ؛ لِغُمُومِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً﴾ وَاخْتَارَ الْمُؤَفَّقُ عَدَمَ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ ﴿وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴿فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ غَيْرَ نَفْسِهِ، وَبِأَنَّ عَامِرَ بْنَ الْأَكْوَعِ حِينَ قَتَلَ نَفْسَهُ خَطَأً لَمْ يُوجِبِ النَّبِيُّ ﷺ كَفَّارَةً^(١) وَهَذَا الْقَوْلُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ. قِصَّةُ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ بَارَزَ مَرْحَبًا يَهُودِيٍّ، فَعَادَ سَيْفُ عَامِرٍ إِلَيْهِ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: بَطَلَ أَجْرُ عَامِرٍ، قَتَلَ نَفْسَهُ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ هَذَا الْقِيلِ، فَقَالَ: «لَقَدْ كَذَبَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، بَلْ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ»^(٢) وَلَمْ يَأْمُرْ بِكَفَّارَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنْهُ: عَلَى الْمُشْتَرِكِينَ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ^(٣).

[٣] وَعَنْهُ: لَا تَجِبُ فِي شَبَهِ الْعَمْدِ كَالْعَمْدِ^(٤).

[٤] بِغَيْرِ حَقٍّ.

(١) المغني (١٢/٢٢٥-٢٢٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، رقم (٤١٩٦)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير،

باب غزوة ذي قرد، رقم (١٨٠٧)، من حديث سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: المغني (١٢/٢٢٦).

(٤) انظر: الإنصاف (١٠/١٣٧).

أَوْ مَجْنُونًا^[١] «الْكَفَّارَةُ» عِتَقَ رَقَبَةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَلَا إِطْعَامَ فِيهَا.

وَأِنْ كَانَتْ النَّفْسُ مُبَاحَةً كَبَاحٍ، أَوْ الْقَتْلُ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا أَوْ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ فَلَا كَفَّارَةَ.

وَيُكَفِّرُ قِنْ بَصُومٍ، وَمِنْ مَالٍ غَيْرِ مُكْلَفٍ وَلِيَّهِ، وَتَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْقَتْلِ^[٢].

[١] وَقَالَ فِي (الْإِتِّصَارِ): لَا كَفَّارَةَ عَلَى الْمَجْنُونِ^(١). وَلَوْ قِيلَ: إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْعِتْقِ فَعَلَيْهِ الْعِتْقُ، وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْهُ فَلَا صِيَامَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ صِيَامٌ، وَنُقِلَ فِي الشَّرْحِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَكَافِرٍ^(٢) وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؛ لِعَدَمِ تَكْلِيفِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَلِأَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّطَهِيرِ بِالْكَفَّارَةِ.

[٢] قَالَ فِي (الْإِرْشَادِ): وَإِنْ جَنَى عَلَيْهَا فَالْقَتْلُ جَنَيْنَيْنِ فَأَكْثَرُ فَقِيلَ: كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ. وَقِيلَ: تَتَعَدَّدُ^(٣) قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَيُخْرِجُ مِثْلَهُ فِي جَنِينٍ وَأُمِّهِ^(٤) قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٥) أَيُّ: فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ تَخْرِيجُ صَحِيحٍ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ: إِذَا جَنَى عَلَى حَامِلٍ فَمَاتَتْ هِيَ وَمَا فِي بَطْنِهَا لَمْ يَضْمَنْ مَا فِي بَطْنِهَا، وَيَتَخَرَّجُ عَلَيْهِ: «صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عَلَى الْحَامِلِ تُجْزَى عَنْهَا وَعَنْ حَمْلِهَا».



(١) انظر: الإنصاف (١٠/١٣٦).

(٢) الشرح الكبير (٩/٦٦٨).

(٣) الإرشاد (ص: ٤٦٥).

(٤) الفروع (١٠/١٤).

(٥) الإنصاف (١٠/١٣٥).

بَابُ الْقَسَامَةِ

وَهِيَ لُغَةً: اسْمُ الْقَسَمِ، أُقِيمَ مَقَامَ الْمَصْدَرِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: أَقَسَمَ إِقْسَامًا وَقَسَامَةً.

وَشَرَعًا «أَيُّمَانُ مُكَرَّرَةٌ فِي دَعْوَى قَتْلِ مَعْصُومٍ» رَوَى أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ»^[١] وَلَا تَكُونُ فِي دَعْوَى قَطْعِ طَرَفٍ وَلَا جُرْحٍ^[٢].

[١] فِي (زَادِ الْمَعَادِ) ص ٤٢٩ ج ٣ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي الْقَتِيلِ يُوجَدُ بَيْنَ ظَهْرَانِي قَوْمٍ أَنَّ الْأَيُّمَانَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ^(١)، فَإِنْ نَكَلُوا حَلَفَ الْمُدَّعُونَ وَاسْتَحَقُّوا، فَإِنْ نَكَلَ الْفَرِيقَانِ كَانَتِ الدِّيَةُ نِصْفَهَا عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ، وَبَطَلَ النِّصْفُ إِذَا لَمْ يَحْلِفُوا، وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى تَفْرِيقِ الْمَأْخُوذِ ظُلْمًا عَلَى فَقَرَاءِ الْمَحَلِّ بِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ الدِّيَةَ عَلَى أَهْلِ الْمَكَانِ - يَعْنِي الْقَرْيَةَ الَّتِي وُجِدَ فِيهَا الْقَتِيلُ - قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَهَذَا لَا يُخَالِفُ بَابَ الدَّعَاوَى، وَلَا بَابَ الْقَسَامَةِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِمْ لَوْثٌ ظَاهِرٌ يُوجِبُ تَقْدِيمَ الْمُدَّعِينَ^(٢). اهـ.

[٢] قَوْلُهُ: «فِي دَعْوَى قَطْعِ طَرَفٍ وَلَا جُرْحٍ» وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي النَّفْسِ، فَيَقْتَضِرُ عَلَيْهِ وَفِيهِ وَجْهٌ ضَعِيفٌ لِلشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تَجْرِي فِي دَعْوَى الطَّرَفِ وَالْجُرْحِ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ كَمَذْهَبِ أَحْمَدَ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٢/١٠).

(٢) زاد المعاد (١٦-١٥/٥).

(٣) انظر: الشرح الكبير للرافعي (١٤/١١).

و«مِنْ شُرُوطِهَا» أَيِ الْقَسَامَةِ «اللَّوْثُ، وَهُوَ الْعَدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ»^(١) كَالْقَبَائِلِ
الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضًا بِالنَّارِ وَكَمَا بَيْنَ الْبُغَاةِ وَأَهْلِ الْعَدْلِ. وَسَوَاءٌ وَجِدَ مَعَ
اللَّوْثِ أَثَرُ قَتْلِ أَوْ لَا.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣٠٢-٣٠٣): فَائِدَةٌ: قَالَ فِي (الإِقْنَاعِ وَشَرْحِهِ):
قَالَ الْقَاضِي: وَلَا يُشْتَرَطُ مَعَ الْعَدَاوَةِ الظَّاهِرَةِ أَنْ لَا يَكُونَ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي بِهِ الْقَتِيلُ غَيْرُ
الْعَدُوِّ، نَصٌّ عَلَيْهِ؛ خِلَافًا لِلْقَاضِي. قَالَ: وَيَجُوزُ لِلْأَوْلِيَاءِ أَنْ يُقْسِمُوا عَلَى الْقَاتِلِ إِذَا غَلَبَ
عَلَى ظَنِّهِمْ أَنَّهُ قَتَلَهُ، وَإِنْ كَانُوا غَائِبِينَ عَنْ مَكَانِ الْقَتْلِ. اهـ. وَلَا يَنْبَغِي^[٢] أَنْ يُخْلِفُوا إِلَّا بَعْدَ
الِاسْتِثْنَاءِ فِي غَلَبَةِ الظَّنِّ، وَيَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَعْظُمَهُمْ وَيُعَرِّفَهُمْ مَا فِي الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ.
وَيَدْخُلُ فِي اللَّوْثِ: لَوْ حَصَلَ عَدَاوَةٌ بَيْنَ سَيِّدٍ عَبْدٍ وَغَيْرِهِ، فَقُتِلَ الْعَبْدُ، فَلِسَيِّدِهِ أَنْ يُقْسِمَ
عَلَى عَدْوِهِ. وَيَدْخُلُ فِي اللَّوْثِ: لَوْ حَصَلَتِ الْعَدَاوَةُ بَيْنَ عَصَبَتِهِ وَغَيْرِهِمْ، فَلِعَصَبَتِهِ أَنْ
يُقْسِمُوا عَلَى أَعْدَائِهِمْ، وَكَذَا لَوْ حَصَلَتِ عَدَاوَةٌ بَيْنَ سَيِّدٍ وَعَبْدِهِ، فَلَوْ وَجِدَ قَتِيلٌ فِي
صَحْرَاءَ، وَلَيْسَ مَعَهُ غَيْرُ عَبْدِهِ كَانَ ذَلِكَ لَوْثًا فِي حَقِّ الْعَبْدِ. قُلْتُ: لَعَلَّ الْمُرَادَ: إِنْ كَانَ
عَدَاوَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَإِلَّا فَلَا يَظْهَرُ ذَلِكَ اهـ.

[١] وَلَوْ كَانَتِ الْعَدَاوَةُ بَيْنَ شَخْصَيْنِ اثْنَيْنِ، كَمَا لَوْ كَانَتْ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ، نَصٌّ
عَلَى ذَلِكَ فِي (الإِقْنَاعِ) فَقَوْلُهُ هُنَا: «كَالْقَبَائِلِ إلَخْ»^(١) لَيْسَ بِشَرْطٍ عَلَى الْمَذْهَبِ.

[٢] مُرَادُهُ: عَدَمُ الْجَوَازِ؛ فَإِنَّ الْيَمِينَ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ أَوْ غَلَبَةِ ظَنٍّ لَا تَجُوزُ. كَيْفَ
وَفِيهَا اسْتِحْقَاقُ دَمٍ مُسْلِمٍ أَوْ مَالِهِ؟! فَهِيَ أَبْلَغُ أَيْمَانِ الْغَمُوسِ، وَفِي عِبَارَتِهِ إِيهَامٌ. وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

«فَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ الْقَتْلُ مِنْ غَيْرِ لَوْثٍ حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً وَبَرِيٌّ»^[١] حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ لِلْمُدَّعِي كَسَائِرِ الدَّعَاوِي، فَإِنْ نَكَلَ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ إِنْ لَمْ تَكُنِ الدَّعْوَى بِقَتْلِ عَمْدٍ، فَإِنْ كَانَتْ بِهِ لَمْ يَحْلِفْ وَخَلَّى سَبِيلَهُ.

وَمِنْ شَرْطِ الْقَسَامَةِ أَيْضًا: تَكْلِيفُ مُدَّعَى عَلَيْهِ الْقَتْلُ، وَإِمْكَانُ الْقَتْلِ مِنْهُ، وَوَصْفُ الْقَتْلِ فِي الدَّعْوَى، وَطَلَبُ جَمِيعِ الْوَرَثَةِ، وَاتِّفَاقُهُمْ عَلَى الدَّعْوَى وَعَلَى عَيْنِ الْقَاتِلِ، وَكَوْنُ فِيهِمْ ذُكُورٌ مُكَلَّفُونَ، وَكَوْنُ الدَّعْوَى عَلَى وَاحِدٍ^[٢] مُعَيَّنٍ^[٣]، وَيُقَادُ فِيهَا إِذَا تَمَّتِ الشُّرُوطُ.

[١] وَظَاهِرُهُ: لَوْ كَانَتْ عَمْدًا، وَهُوَ الصَّوَابُ، فَإِنْ حَلَفَ فَلَا كَلَامَ، وَإِلَّا فَهَلْ يُقْضَى عَلَيْهِ بِالِدِّيَّةِ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يُقْضَى عَلَيْهِ بِهَا إِذَا حَلَفَ الْمُدَّعِي عَلَى دَعْوَاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «عَلَى وَاحِدٍ» قَالَ فِي (نَيْلِ الْأَوْطَارِ) عَنِ الْجُمْهُورِ: يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ عَلَى مُعَيَّنٍ، سَوَاءً كَانَ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَخْتَصُّ الْقَتْلُ بِوَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ الْمُعَيَّنِينَ أَوْ يُقْتَلُ الْكُلُّ^(١) اهـ.

[٣] وَعَنْهُ: لَهُمُ الْقَسَامَةُ عَلَى جَمَاعَةٍ مُعَيَّنِينَ، وَيَسْتَحِقُّونَ الدِّيَّةَ^(٢).

[٤] قَوْلُهُ: «مُعَيَّنٍ» ذَكَرَهُ فِي (نَيْلِ الْأَوْطَارِ) أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ جَعَلُوا مِنْ شَرْطِهَا أَنْ تَكُونَ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثٍ سَهْلٍ، وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ أَنَّ الْقَسَامَةَ تَصِحُّ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ إِلَّا أَنَّهَا شَرْطُ^(٣) اهـ.

(١) نيل الأوطار (٨/ ٤٨٦).

(٢) انظر: المبدع (٩/ ٣٨)، والإنصاف (١٠/ ١٤٥).

(٣) نيل الأوطار (٨/ ٤٨٦).

«وَيُبْدَأُ بِأَيَّانِ الرَّجَالِ^[١] مِنْ وَرَثَةِ الدَّمِ^[٢] فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا» وَتُوزَعُ بَيْنَهُمْ بِقَدْرِ إِرْثِهِمْ، وَيُكْمَلُ كَسْرٌ، وَيُقْضَى لَهُمْ.

وَيُعْتَبَرُ حُضُورُ مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ وَسَيِّدٍ قِنٍّ وَقَتَ حَلْفٍ، وَمَتَى حَلَفَ الذَّكَورُ

[١] قَوْلُهُ: «وَيُبْدَأُ بِأَيَّانِ الرَّجَالِ.. إلخ» فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ إِيهَامٌ وَهُوَ أَنَّهَا تُوْهِمُ أَنَّ النِّسَاءَ يَحْلِفْنَ فِي الْقِسَامَةِ وَإِنَّمَا يُبْدَأُ بِالرِّجَالِ أَوَّلًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا مَعْنَى الْعِبَارَةِ أَنَّهُ يُبْدَأُ فِيهَا بِأَيَّانِ الْمُدَّعِينَ بِخِلَافٍ غَيْرِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. مَعَ أَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى أَنَّ الْأُنْثَى تُقْسِمُ فِي الْخَطَأِ^(١). وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

[٢] قَوْلُهُ: «مِنْ وَرَثَةِ الدَّمِ» وَتُوزَعُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ إِرْثِهِمْ، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ ثَانِيَةٌ: أَنَّهُ يَحْلِفُ مِنَ الْعَصْبَةِ الْوَارِثِينَ وَغَيْرِهِمْ خَمْسُونَ رَجُلًا^(٢)، كُلُّ رَجُلٍ يَمِينًا وَاحِدَةً، وَعَلَيْهَا يُبْدَأُ بِالْوَرَثَةِ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغُوا خَمْسِينَ تَمَّمُوا مِنْ بَاقِي الْعَصْبَةِ، الْأَقْرَبَ فَلِأَقْرَبٍ، فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مِنْ عَصْبَتِهِ خَمْسُونَ رُدَّتِ الْإِيْمَانُ عَلَى الْمَوْجُودِينَ، وَقُسِمَتْ بَيْنَهُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْأَنْصَارِ: «يَحْلِفُ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْكُمْ»^(٣) وَقَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ خَمْسُونَ رَجُلًا وَارِثًا، وَلِأَنَّهُ خَاطَبَ بِهَذَا بَنِي عَمِّهِ، وَهُمْ غَيْرُ وَارِثِينَ، فَإِنَّ أَخَاهُ كَانَ مَوْجُودًا، أَشَارَ إِلَى هَذَا فِي (الْمَغْنِيِّ)^(٤) وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ هِيَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهَا ظَاهِرٌ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الفروع (١٩/١٠).

(٢) انظر: الهداية (ص: ٥٢٩)، والمغني (١٢/٢١٠).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب إكرام الكبير، رقم (٦١٤٢)، ومسلم: كتاب القسامة والمحاريق والقصاص والديات، باب القسامة، رقم (١٦٦٩)، من حديث رافع بن خديج وسهل ابن أبي حنمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) المغني (١٢/٢١٠).

فَالْحَقُّ حَتَّى فِي عَمْدٍ لِّجَمِيعِ الْوَرَثَةِ.

«فَإِنْ نَكَلَ الْوَرَثَةُ»^[١] عَنِ الْخَمْسِينَ يَمِينًا أَوْ عَنْ بَعْضِهَا «أَوْ كَانُوا» أَيِ الْوَرَثَةِ كُلُّهُمْ «نِسَاءً حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبَرِيءٌ» إِنْ رَضِيَ الْوَرَثَةُ، وَإِلَّا فَدَى الْإِمَامُ الْقَتِيلَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كَمَيِّتٍ فِي زَحْمَةٍ جُمُعَةٍ وَطَوَافٍ.

[١] وَإِنْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ حَلَفَ الْبَاقُونَ، وَاسْتَحَقُّوا مِنَ الدِّيَةِ بِقِسْطِهِمْ، وَلَا قِصَاصَ؛

لِعَدَمِ اتَّفَاقِهِمْ.



كِتَابُ الْحُدُودِ

جَمْعُ حَدٍّ، وَهُوَ لُغَةٌ الْمَنْعُ، وَحُدُودُ اللَّهِ مُحَارِمُهُ.

وَاصْطِلَاحًا: عُقُوبَةُ مُقَدَّرَةٍ شَرْعًا فِي مَعْصِيَةٍ؛ لِتَمْنَعِ الْوُقُوعَ فِي مِثْلِهَا.

«لَا يَجِبُ^[١] الْحَدُّ إِلَّا عَلَى بَالِغٍ عَاقِلٍ» لِحَدِيثٍ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ» «مُلْتَزِمٍ أَحْكَامَ الْمُسْلِمِينَ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا، بِخِلَافِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُسْتَأْمِنِ «عَالِمٍ بِالتَّحْرِيمِ» لِقَوْلِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ: «لَا حَدَّ إِلَّا عَلَى مَنْ عَلِمَهُ».

«فَيُقِيمُهُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ» مُطْلَقًا، سِوَاءَ كَانَ الْحَدُّ لِلَّهِ، كَحَدِّ الزَّنا، أَوْ لِأَدَمِيٍّ كَحَدِّ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى اجْتِهَادٍ،

[١] ظَاهِرُهُ: وَجُوبُ إِقَامَةِ الْحَدِّ مُطْلَقًا، وَسَيَّاتِي فِي حَدِّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ أَنَّ مَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ تَسْقُطُ عَنْهُ مَا كَانَ لِلَّهِ، وَمَنْ تَابَ مِنْ زِنَا أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ شُرْبٍ قَبْلَ ثُبُوتِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ) ص ١٩٨ ج ٢: الْمَسْلُوكُ الْوَسْطُ أَنَّ الْإِمَامَ مُحَيَّرٌ بَيْنَ إِقَامَةِ الْحَدِّ وَتَرْكِهِ فَيَمْنُ جَاءَ تَائِبًا، كَمَا أَقَامَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَا عَزَرَ وَالْغَامِذِيَّةِ^(١)، وَقَالَ لِصَاحِبِ الْحَدِّ الَّذِي اعْتَرَفَ بِهِ: «أَذْهَبْ فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ»^(٢) اهـ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، رقم (١٦٩٥)، من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الحدود، باب إذا أقر بالحد ولم يبين، رقم (٦٨٢٣)، ومسلم: كتاب التوبة، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَحْسَنَ بُدْهَنَ السَّيِّئَاتِ﴾، رقم (٢٧٦٤)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا يُؤْمَنُ مِنْ اسْتِيفَائِهِ الْحَيْفُ، فَوَجَبَ تَقْوِيضُهُ إِلَى نَائِبِ اللَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ، وَيُقِيمُهُ
«فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ» وَيَحْرُمُ فِيهِ؛ لِحَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ
يُسْتَفَادَ بِالْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُنْشَدَ الْأَشْعَارُ، وَأَنْ تُقَامَ فِيهِ الْحُدُودُ».

وَيَحْرُمُ شَفَاعَةُ وَقَبُولُهَا فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ أَنْ يَبْلُغَ الْإِمَامَ، وَلَسَيِّدٍ مُكَلَّفٍ
عَالِمٍ بِهِ وَبِشُرُوطِهِ إِقَامَتُهُ بِجَلْدٍ، وَإِقَامَةُ تَعْزِيرٍ عَلَى رَقِيقٍ كُلُّهُ لَهُ^[١].

«وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ فِي الْحَدِّ قَائِمًا» لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى إِعْطَاءِ كُلِّ عَضْوٍ حَظَّهُ مِنْ
الضَّرْبِ «بِسَوِّطٍ» وَسَطٍ «لَا جَدِيدٍ وَلَا خَلْقٍ» بِفَتْحِ الْحَاءِ؛ لِأَنَّ الْجَدِيدَ يَجْرَحُهُ وَالْخَلْقَ
لَا يُؤْلَمُهُ.

«وَلَا يُمَدُّ وَلَا يُزْبَطُ وَلَا يُجَرَّدُ» الْمَحْدُودُ مِنْ ثِيَابِهِ عِنْدَ جَلْدِهِ؛ لِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ:
«لَيْسَ فِي دِينِنَا مَدٌّ وَلَا قَيْدٌ وَلَا تَجْرِيدٌ».

«بَلْ يَكُونُ عَلَيْهِ قَمِيصٌ أَوْ قَمِيصَانِ» وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَرَوٌ أَوْ جُبَّةٌ مُحْشَوَةٌ نُزِعَتْ
«وَلَا يُبَالِغُ بِضَرْبِهِ، بَحَيْثُ يَشُقُّ الْجِلْدَ» لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَأْدِيبُهُ لَا إِهْلَاكُهُ، وَلَا يَرْفَعُ
ضَارِبٌ يَدَهُ بَحَيْثُ يَبْدُو إِبْطُهُ.

«و» سُنَّ أَنْ «يُفَرَّقَ الضَّرْبُ عَلَى بَدَنِهِ» لِيَأْخُذَ كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُ حَظَّهُ؛ وَلِأَنَّ
تَوَالِي الضَّرْبِ عَلَى عَضْوٍ وَاحِدٍ يُؤَدِّي إِلَى الْقَتْلِ، وَيُكْثَرُ مِنْهُ فِي مَوَاضِعِ اللَّحْمِ،

[١] لَا إِنْ كَانَتْ أَمَةٌ مُزَوَّجَةً فَلَا يُقِيمُهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ. وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ
أَنَّهُ يُجُوزُ لِلْسَيِّدِ أَنْ يُقِيمَ الْحَدَّ عَلَى رَقِيقِهِ وَلَوْ كَانَ ثُبُوتُهُ بِعِلْمِ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى
التَّأْدِيبِ، وَلَا يُتَّهِمُ فِيهِ، بِخِلَافِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ.

كَالْأَلْيَيْنِ وَالْفَخِذَيْنِ، وَيُضْرَبُ مِنْ جَالِسٍ ظَهْرُهُ وَمَا قَارَبَهُ «وَيَتَقَى» وَجُوبًا «الرَّأْسُ وَالْوَجْهُ وَالْفَرْجُ وَالْمَقَاتِلُ» كَالْفُؤَادِ وَالْخُصْيَيْنِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا أَدَّى ضَرْبُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ إِلَى قَتْلِهِ أَوْ ذَهَابِ مَنْفَعَتِهِ.

«وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِيهِ» أَيُّ: فِيمَا ذَكَرَ «إِلَّا أَنَّهَا تُضْرَبُ جَالِسَةً» لِقَوْلِ عَلِيٍّ: «تُضْرَبُ الْمَرْأَةُ جَالِسَةً وَالرَّجُلُ قَائِمًا» «وَتُسَدُّ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، وَتُمْسَكُ يَدَاهَا لِئَلَّا تَنْكَشِفَ» لِأَنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةً، وَفِعْلُ ذَلِكَ بِهَا أَسْتَرُ لَهَا، وَتُعْتَبَرُ لِإِقَامَتِهِ نِيَّةً لَا مُوَالَاةً^[١].

«وَأَشَدُّ الْجَلْدِ فِي الْحُدُودِ «جَلْدُ الزَّنا، ثُمَّ جَلْدُ الْقَذْفِ، ثُمَّ جَلْدُ الشُّرْبِ، ثُمَّ جَلْدُ التَّعْزِيرِ» لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّ الزَّنا بِمَزِيدِ تَأْكِيدِ بَقُولِهِ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢] وَمَا دُونُهُ أَخَفُّ مِنْهُ فِي الْعَدَدِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ فِي الصِّفَةِ.

وَلَا يُؤَخَّرُ حَدُّ لِمَرَضٍ^(١)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣٠٧): قَوْلُهُ: «وَلَا يُؤَخَّرُ حَدُّ لِمَرَضٍ» وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ: تَأْخِيرُ الْحَدِّ لِلْمَرَضِ.^[٢] اهـ (خَطُّهُ).

[١] قَوْلُهُ: «لَا مُوَالَاةً» انْظُرْ كَلَامَ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ فِي الْأَسْفَلِ، وَيُؤَيِّدُ كَلَامَ الشَّيْخِ كَلَامُ الْأَصْحَابِ فِي حَدِّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ يَدَهُ وَرِجْلَهُ تُقَطَّعُ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَهَذَا -أَعْنِي تَأْخِيرَهُ لِلْمَرَضِ- هُوَ الصَّوَابُ إِنْ رُجِيَ زَوَالُ الْمَرَضِ، وَإِلَّا فَلَا، مَا لَمْ يَكُنِ الْحَدُّ بِاتِّلَافٍ كَالرَّجْمِ، فَلَا يُؤَخَّرُ إِذَا ثَبَتَ لَا لِمَرَضٍ وَلَا لِغَيْرِهِ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِي تَأْخِيرِهِ، وَقَدْ سَبَقَ لَكَ تَأْخِيرُ قُطْعٍ مَعَ خَوْفِ تَلَفٍ مُحْدُوْدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ، وَكَذَلِكَ تَأْخِيرُ الْحَدِّ عَنِ الْحَامِلِ حَتَّى تَضَعَ إِذَا كَانَ قُطْعًا أَوْ قَتْلًا، أَمَّا إِذَا كَانَ جَلْدًا فَالظَّاهِرُ: لَا يُؤَخَّرُ،

وَلَوْ رُجِيَ زَوَالُهُ، وَلَا لِحَرٍّ أَوْ بَرْدٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ خِيفَ مِنَ السَّوْطِ لَمْ يَتَعَيَّنْ، فَيَقَامُ بِطَرْفِ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ، وَيُؤَخَّرُ لِسُكْرِ حَتَّى يَصْحُو^[١].

«وَمَنْ مَاتَ فِي حَدٍّ فَالْحَقُّ قَتْلُهُ» وَلَا شَيْءَ عَلَى مَنْ حَدَّهُ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ، بِأَمْرِ اللَّهِ وَأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ وَمَنْ زَادَ - وَلَوْ جَلْدَةً - أَوْ فِي السَّوْطِ^[٢]، أَوْ بِسَوْطٍ لَا يَحْتَمِلُهُ، فَتَلَفَ الْمَحْدُودُ - ضَمِنَهُ بِدَيْتِهِ.

«وَلَا يُخْفَرُ لِلْمَرْجُومِ فِي الزَّنا» رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُخْفَرْ لِلْجَهَنِّيَّةِ، وَلَا لِلْيَهُودِيِّينَ^[٣]، لَكِنْ تُشَدُّ عَلَى الْمَرْأَةِ ثِيَابُهَا؛ لِئَلَّا تَنْكَشِفَ.

وَتُضْرَبُ عَلَى وَجْهِ لَا يَضُرُّ عَلَى قِيَاسِ الْمَذْهَبِ، وَالصَّوَابُ تَأْخِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَرَضِ الْمَرْجُومِ زَوَالُهُ.

[١] يُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَنَّجَ مَنْ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ حَتَّى وَلَوْ كَانَ قَطَعَ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقَطْعِ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ: مَا يَنَالُهُ مِنَ الْأَلَمِ. وَالثَّانِي: فَوَاتُ الْعُضْوِ، فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الْأَمْرَيْنِ. هَذَا فِي مَسْأَلَةِ الْحَدِّ، وَأَمَّا فِي الْقِصَاصِ فَلَا شَكَّ أَنَّ تَمَامَ الْقِصَاصِ فِي أَنْ لَا يُبَنَّجَ؛ لِأَنَّ جُنَايَتَهُ تَضَمَّنَتْ أَلَمَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ وَفَوَاتَ عُضْوِهِ، فَتَمَامُ الْقِصَاصِ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ تَبْنِيجُهُ مَعَ رِضَا الْمُسْتَحِقِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[٢] هَذَا مَصْدَرٌ وَلَيْسَ اسْمُ آلَةٍ، وَالْمَعْنَى: زَادَ فِي صِفَتِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ شَدِيدًا. اهـ

[٣] لَكِنْ رَوَى أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَفَرَ لِمَاعِزٍ وَالْغَامِدِيَّةِ^(١)، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٤٧/٥)، ومسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، رقم (١٦٩٥/٢٣)، من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيَجِبُ فِي إِقَامَةِ حَدِّ الزَّنا حُضُورُ إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَلَوْ وَاحِدًا^(١)، وَسُنَّ حُضُورُ مَنْ شَهِدَ، وَبَدَأَتْهُمْ بِرَجْمٍ.

الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُخْفَرُ لِلْمَرْجُومِ مُطْلَقًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُخْفَرُ مُطْلَقًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يُخْفَرُ لِلْمَرْأَةِ دُونَ الرَّجُلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ ثَبَتَ الزَّنا بَيِّنَةً حُفِرَ لَهُ وَإِنْ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ لَمْ يُخْفَرْ لَهُ، قَالَ فِي (نَيْلِ الْأَوْطَارِ): وَالظَّاهِرُ مَشْرُوعِيَّةُ الْحُفْرِ^(١)، وَمَقْدَارُ الْحُفْرِ إِلَى سُرَّةِ الرَّجُلِ وَتُدْيِي الْمَرْأَةِ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِلَى الصَّدْرِ فِيهِمَا، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ، وَلَا يُدْفَنُ الْمُخْفُورُ لَهُ حِينَ الرَّجْمِ.

[١] وَالصَّوَابُ الْقَوْلُ الثَّانِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ أَقَلَّ الطَّائِفَةِ ثَلَاثَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ حَدِّ الزَّانَا

وَهُوَ فَعْلٌ الْفَاحِشَةِ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ.

«إِذَا زَنَى» الْمُكَلَّفُ «الْمُحْصَنُ رُجِمَ حَتَّى يَمُوتَ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَفِعْلُهُ^[١]، وَلَا يُجْلَدُ قَبْلَهُ وَلَا يُنْفَى.

[١] ثَبَتَ الرَّجْمُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَمْسَةِ أَشْخَاصٍ: فِي امْرَأَةٍ صَاحِبِ الْعَسِيفِ الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ: «وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا»^(١) وَفِي قِصَّةِ مَا عَزَبَ بْنِ مَالِكٍ، وَفِي قِصَّةِ الْيَهُودِيِّينَ^(٢)، وَفِي قِصَّةِ الْغَامِذِيَّةِ وَهِيَ الْجُهَيْنَةُ؛ لِأَنَّ غَامِذَ بَطْنٍ مِنْ جُهَيْنَةَ، وَقَدْ أَتَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الزَّانَا وَقَالَ فِيهَا: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ لَغُفِرَ لَهُ»^(٣) وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «لَوْ قُسِّمَتْ عَلَى سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ»^(٤) وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ حِينَ سَبَّهَا لَمَّا نَضَحَ مِنْ دَمِهَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب الوكالة في الحدود، رقم (٢٣١٤)، ومسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، رقم (١٦٩٧-١٦٩٨)، من حديث زيد بن خالد وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد، رقم (١٣٢٩)، ومسلم: كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا، رقم (١٦٩٩)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، رقم (٢٣/١٦٩٥)، من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم: كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، رقم (١٦٩٦)، من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«وَالْمُحْصَنُ: مَنْ وَطِئَ امْرَأَتَهُ الْمُسْلِمَةَ أَوِ الذَّمِيَّةَ» أَوِ الْمُسْتَأْمَنَةَ «فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ»
 فِي قُبُلِهَا «وَهُمَا» أَيِ الزَّوْجَانِ «بِالْغَانِ عَاقِلَانِ حُرَّانِ، فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ مِنْهَا» أَيِ: مِنْ
 هَذِهِ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ^[١] «فِي أَحَدِهِمَا» أَيِ: أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ «فَلَا إِحْصَانَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا»
 وَيَثْبُتُ إِحْصَانُهُ بِقَوْلِهِ: وَطِئْتُهَا وَنَحْوِهِ، لَا بِوَلَدِهِ مِنْهَا مَعَ انْكَارِ وَطِئِهِ.

عَلَى وَجْهِ خَالِدٍ عِنْدَ رَجْمِهِ إِيَّاهَا، وَالْقَوْلُ الثَّانِي قَالَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعُمَرَ حِينَ قَالَ لَهُ: «اتَّصَلِي عَلَيْهَا
 وَقَدْ زَنْتِ؟!».

[١] تَلَخَّصَ أَنَّ شُرُوطَ الْإِحْصَانِ ثَمَانِيَةٌ:

الْوَطْءُ فِي الْقُبْلِ، وَأَنْ يَكُونَ فِي نِكَاحٍ، وَهَذِهِ الشُّرُوطُ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا.
 وَأَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ صَحِيحًا، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: لَا يُشْتَرَطُ.
 وَحُكِيَ عَنِ اللَّيْثِ وَالْأَوْزَاعِيِّ: «وَالْحُرِّيَّةُ» وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَمْ يُخَالِفْ
 فِيهِ إِلَّا أَبُو ثَوْرٍ، مَعَ أَنَّهُ قَيَّدَهُ بِأَنْ لَا يَكُونَ الْقَوْلُ بِخِلَافِهِ مُحَالِفًا لِلْإِجْمَاعِ.
 وَحُكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ فِي الْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ حُرَّةً هُوَ مُحْصَنٌ.
 وَابْلُوغُ وَالْعَقْلُ، وَمِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ.
 وَفِي وَجْهِ لَأَصْحَابِنَا أَنَّ الْمُرَاهِقَ يُحْصَنُ الْبَالِغَ.

فَهَذِهِ سَبْعَةُ شُرُوطٍ، وَالثَّامِنُ أَنْ تَتِمَّ هَذِهِ الشُّرُوطُ حَالَ الْوَطْءِ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهَا
 بِالْغَا عَاقِلًا حُرًّا، وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا وَجِدَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ فِي أَحَدِهِمَا ثَبَتَ الْإِحْصَانُ فِي
 حَقِّهِ دُونَ الْآخَرِ، إِلَّا لِصَبِيِّ فَلَا يُحْصَنُ الْكَبِيرَةُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ، أَهْ مُلَخَّصًا مِنْ
 (الْمُغْنِي) ١٦١ / ٨. وَفِيهِ وَجْهٌ أَنَّ الْمُرَاهِقَ يُحْصَنُ الْبَالِغَ، فَإِذَا تَزَوَّجَ بَالِغٌ مُرَاهِقَةً فَهُوَ
 مُحْصَنٌ، أَوْ بَالِغَةٌ مُرَاهِقًا فَهِيَ مُحْصَنَةٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَإِذَا زَنَى» الْمُكَلَّفُ «الْحُرُّ غَيْرُ الْمُحْصَنِ جُلْدَ مِئَةِ جَلْدَةٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢٠] «وَعَرَّبَ» أَيُّضًا مَعَ الْجُلْدِ «عَامًا» لِمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَعَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَعَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَعَرَّبَ».

«وَلَوْ» كَانَ الْمَجْلُودُ «امْرَأَةً» فَتُغَرَّبُ مَعَ مُحْرَمٍ، وَعَلَيْهَا أُجْرَتُهُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْمُحْرَمُ فَوَحْدَهَا إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ^[١]، وَيُغَرَّبُ غَرِيبٌ إِلَى غَيْرِ وَطْنِهِ.

«و» إِذَا زَنَى «الرَّقِيقُ» جُلْدَ «خَمْسِينَ جَلْدَةً» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] وَالْعَذَابُ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ مِئَةُ جَلْدَةٍ لَا غَيْرُ «وَلَا يُغَرَّبُ»^[٢] الرَّقِيقُ؛ لِأَنَّ التَّغْرِيبَ إِضْرَارٌ بِسَيِّدِهِ، وَيُجْلَدُ وَيُغَرَّبُ مُبْعَضٌ بِحِسَابِهِ.

[١] قَالَ فِي (الْمُقْنَعِ): وَيَحْتَمِلُ سُقُوطُ النَّفْيِ مَعَ عَدَمِ الْمُحْرَمِ^(١) وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ قَوِيٌّ جِدًّا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النَّفْيِ هُوَ إِبْعَادُهَا عَنْ مَوْضِعِ الرَّيْبِ، وَالْوُقُوعِ فِي الْفَاحِشَةِ، وَفِي سَفَرِهَا وَحْدَهَا بِلَا مُحْرَمٍ تَعْرِضُ لَهَا بِذَلِكَ، فَلَا يُمَكِّنُ الْحُكْمُ بِهَا الْحِكْمَةَ تَقْتَضِي ضِدَّهُ. قَالَ ذَلِكَ كَاتِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

قُلْتُ: وَفِي (زَادِ الْمَعَادِ) لِابْنِ الْقَيِّمِ ص ٤٣٩ ج ٣ فِيمَا تَضَمَّتْهُ أَقْضِيَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الزَّانَا تَغْرِيبُ الْمَرْأَةِ كَمَا يُغَرَّبُ الرَّجُلُ، لَكِنْ يُغَرَّبُ مَعَهَا مُحْرَمُهَا إِنْ أَمَكَنَ وَإِلَّا فَلَا. اهـ.

[٢] وَقِيلَ: يُغَرَّبُ نِصْفَ عَامٍ^(٢).

(١) المقنع (٣/ ٤٥٥).

(٢) انظر: الهداية (ص: ٥٣١)، والمغني (١٢/ ٣٣٣).

«وَحَدَّثُ لُوطِيٍّ»^{(١)(٢)}

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣١٠-٣١١): قَوْلُهُ: «وَحَدَّثُ لُوطِيٍّ كَزَانٍ» وَهَذَا مَشْهُورٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءٍ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَمُحَمَّدٍ. وَعَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ حَدَّه الرِّجْمُ، بِكَرًّا كَانَ أَوْ ثِنِيًّا، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَرَبِيعَةَ، وَمَالِكٍ، وَإِسْحَاقَ.^[١] اهـ (ح. ش. مُتَّهَى).

(٢) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣١١): فَائِدَةٌ: قَالَ فِي (الْمُتَّهَى): وَزَانٍ بِذَاتِ =

[١] بَلْ نَقَلَ غَيْرٌ وَاحِدٍ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى قَتْلِهِ، مُحْصَنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنٍ، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّتِهِ، فَحَرَّقَهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعَلِيٌّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَهَشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ^(١)، وَرَأَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنْ يُرْمَى مِنْ أَعْلَى مَكَانٍ فِي الْبَلَدِ مُنْكَسًا وَيُتْبَعَ بِالْحِجَارَةِ^(٢)، وَلَمَّا اخْتَلَفَ قَوْلُهُمْ فِي صِفَةِ قَتْلِهِ ظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ ذَلِكَ اخْتِلَافٌ فِي قَتْلِهِ، فَحَكَاهَا مَسْأَلَةَ نَزَاعٍ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمٍ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ» رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ^(٣)، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي ذِمِّ الْمَلَاهِي، رَقْم (١٤٠)، وَالْخَرَائِطِي فِي مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ، رَقْم (٤٢٨)، وَالْأَجْرِي فِي ذِمِّ اللُّوَاطِ، رَقْم (٢٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ، رَقْم (٥٠٠٥).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي ذِمِّ الْمَلَاهِي، رَقْم (١٢٥)، وَالْأَجْرِي فِي ذِمِّ اللُّوَاطِ، رَقْم (٣٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ، رَقْم (٥٠٠٤).

(٣) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١/ ٣٠٠)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ فِيمَنْ عَمِلَ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ، رَقْم (٤٤٦٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ اللُّوْطِيِّ، رَقْم (١٤٥٦)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ مَنْ عَمِلَ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ، رَقْم (٢٥٦١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَاعِلًا كَانَ أَوْ مَفْعُولًا «كَزَانٍ» فَإِنْ كَانَ مُحْصَنًا فَحَدُّهُ الرَّجْمُ، وَإِلَّا جُلِدَ مِئَّةً وَغُرِبَ عَامًا. وَمَمْلُوكُهُ كَغَيْرِهِ، وَدُبُرُ أَجْنَبِيَّةٍ كِلَوَاطٍ^(١).

«وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ لِلزَّانَا إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: أَحَدُهَا: تَغِيْبُ حَشْفَةِ أَصْلِيَّةٍ كُلِّهَا» أَوْ قَدَرَهَا لِعَدَمِ «فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ أَصْلِيَّتَيْنِ» مِنْ آدَمِيٍّ حَيٍّ، فَلَا يُحَدُّ مَنْ قَبَلَ أَوْ بَاشَرَ دُونَ الْفَرْجِ، وَلَا مَنْ غَيَّبَ بَعْضَ الْحَشْفَةِ، وَلَا مَنْ غَيَّبَ الْحَشْفَةَ الزَّائِدَةَ، أَوْ غَيَّبَ الْأَصْلِيَّةَ فِي زَائِدٍ أَوْ مَيِّتٍ^[١]،

= مَحْرَمٌ كَغَيْرِهَا^[٢] اهـ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣١١): قَوْلُهُ: «وَدُبُرُ أَجْنَبِيَّةٍ كِلَوَاطٍ» أَمَّا دُبُرُ زَوْجَتِهِ فَلَيْسَ فِي الْحُكْمِ كَذَلِكَ، لَكِنَّهُ كَبِيرَةٌ، وَيُعَزَّرُ عَلَى فِعْلِهِ، فَتَدْبُرُ (م.خ)^[٢].

[١] الرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: يَجِبُ الْحَدُّ بِوَطْءِ الْمَيِّتَةِ، بَلْ نَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ: بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: عَلَيْهِ حَدَّانِ، فَظَنَنْتُهُ يَعْنِي نَفْسَهُ^(١)، وَلِذَلِكَ أَثْبَتَ ابْنُ الصَّرِفِيِّ رِوَايَةً فِيمَنْ وَطِئَ مَيِّتَةً أَنَّ عَلَيْهِ حَدَّيْنِ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُقْتَلُ بِكُلِّ حَالٍ، مُحْصَنًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (الْجَوَابِ الْكَافِي)^(٣).

[٣] وَفِي (الْإِنْصَافِ): قَالَ فِي (التَّبَصُّرَةِ) وَ(التَّرْغِيبِ): دُبُرُ الْأَجْنَبِيَّةِ كَاللَّوْاطِ، وَقِيلَ: كَالزَّانَا^(٤).

(١) مسائل أحمد رواية عبد الله (١٥٣٩).

(٢) انظر: الإنصاف (١٠/ ١٨٤).

(٣) الجواب الكافي (ص: ١٢٣).

(٤) الإنصاف (١٠/ ١٧٧).

أَوْ فِي بَهِيمَةٍ، بَلْ يُعَزَّرُ^[١] وَتُقْتَلُ الْبَهِيمَةُ.

وَأِنَّمَا يُحَدُّ الزَّانِي إِذَا كَانَ الْوَطْءُ الْمَذْكُورُ «حَرَامًا مُحْضًا» أَي: خَالِيًا عَنِ الشُّبْهَةِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ:

الشَّرْطُ «الثَّانِي: انْتِفَاءُ الشُّبْهَةِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ادْرُؤُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^[٢].....

[١] قَوْلُهُ: «بَلْ يُعَزَّرُ» وَقِيلَ: حَدُّهُ حَدُّ الزَّانَا، وَقِيلَ: حَدُّهُ حَدُّ اللُّوْطِيِّ. فَإِذَا قُلْنَا بِقَتْلِهِ فَدَلِيلُهُ الْحَدِيثُ: «مَنْ أَتَى بَهِيمَةً فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوهَا مَعَهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١).

وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، فَمِنْ ثَمَّ أَخَذَ الْأَصْحَابُ بِالْأَهْوَنِ، وَهُوَ قَتْلُ الْبَهِيمَةِ^(٢). [٢] حَدِيثُ «ادْرُؤُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٣) ضَعِيفٌ مَرْفُوعًا، لَكِنْ قَدْ رُوِيَ نَحْوُهُ مَوْقُوفًا عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَعَائِشَةَ^(٤)، وَالرَّوَايَةُ عَنْ هَؤُلَاءِ تُعْضِدُ الْمَرْفُوعَ وَتَقْوِيهِ، فَيَصْلُحُ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنْ يُحْتَجَّ بِهِ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ بِالشُّبْهَةِ مَا يَكُونُ شُبْهَةً حَقِيقَةً لَا مُجَرَّدَ شُبْهَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (١ / ٢٦٩)، وأبو داود: كتاب الحدود، باب فيمن أتى بهيمة، رقم (٤٤٦٤)، والترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة، رقم (١٤٥٥)، وابن ماجه: كتاب الحدود، باب من أتى ذات محرم ومن أتى بهيمة، رقم (٢٥٦٤)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: المغني (١٢ / ٣٥١)، والإنصاف (١٠ / ١٧٨).

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود، رقم (١٤٢٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٤ / ٤٥٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٨ / ٢٣٨).

«فَلَا يُحَدُّ بِوَطْءِ أَمَةٍ لَهُ فِيهَا شَرْكٌ» أَوْ مُحَرَّمَةٍ^[١] بِرِضَاعٍ وَنَحْوِهِ «أَوْ لَوْلَدِهِ» فِيهَا شَرْكٌ
 «أَوْ، وَطِئَ امْرَأَةً» فِي مَنْزِلِهِ «ظَنَّنَهَا زَوْجَتَهُ، أَوْ» ظَنَّنَهَا «سُرِّيَّتَهُ» فَلَا حَدَّ «أَوْ» وَطِئَ
 امْرَأَةً «فِي نِكَاحٍ بَاطِلٍ اعْتَقَدَ صِحَّتَهُ، أَوْ» وَطِئَ امْرَأَةً فِي «نِكَاحٍ» مُخْتَلَفٍ فِيهِ كَمُتْعَةٍ،
 أَوْ بِلَا وَلِيٍّ، وَنَحْوُهُ «أَوْ» وَطِئَ أَمَةً فِي «مِلْكٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ»^[٢] بَعْدَ قَبْضِهِ^[٣] كَشِرَاءٍ
 فُضُولِيٍّ وَلَوْ قَبْلَ الْإِجَازَةِ، وَ«نَحْوُهُ» أَيُّ: نَحْوُ مَا ذَكَرَ كَجَهْلِ تَحْرِيمِ الزَّانَا مِنْ قَرِيبٍ
 عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ نَاشِئٍ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ «أَوْ أَكْرَهَتْ الْمَرْأَةُ»^[٤] الْمَرْئِيُّ بِهَا

[١] الِوَجْهُ الثَّانِي: عَلَيْهِ الْحَدُّ بِوَطْءِ الْمُحَرَّمَةِ بِرِضَاعٍ وَنَحْوِهِ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَهُوَ
 أَظْهَرُ^(١) وَهُوَ كَمَا قَالَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «مُخْتَلَفٌ فِيهِ» ظَاهِرُهُ: سَوَاءٌ اعْتَقَدَ حِلَّهُ أَوْ تَحْرِيمَهُ، صَرَّحَ بِهِ فِي (شَرْحِ
 الْإِقْتِنَاعِ) وَقَالَ: إِنَّهُ الْمَذْهَبُ^(٢) وَصَرَّحَ فِي (الْمُنْتَهَى) بِأَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ اعْتَقَدَ التَّحْرِيمَ^(٣)
 وَعَنْهُ: يُحَدُّ إِنْ اعْتَقَدَ التَّحْرِيمَ، اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ^(٤) وَهُوَ أَصَحُّ.

[٣] قَوْلُهُ: «بَعْدَ قَبْضِهِ» يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا وَطِئَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنَّهُ يُحَدُّ، وَصَحَّحَهُ
 فِي (الْإِنْصَافِ)^(٥). وَقِيلَ: لَا يُحَدُّ، وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا ع. س.

[٤] وَأَمَّا الرَّجُلُ فَيُحَدُّ إِذَا أَكْرَهَ عَلَى أَنْ يَزْنِيَ، وَعَنْهُ: لَا يُحَدُّ وَهُوَ أَظْهَرُ؛ وَفَاقًا
 لِلْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ^(٦).

(١) الفروع (٥٨/١٠).

(٢) كشاف القناع (٩٧/٦).

(٣) منتهى الإرادات (١٢٤/٥).

(٤) انظر: الإنصاف (١٨٢/١٠).

(٥) الإنصاف (١٨٦/١٠).

(٦) انظر: المغني (٣٤٨/١٢)، والإنصاف (١٨٢/١٠).

«عَلَى الزَّنا» فَلَا حَدَّ، وَكَذَا مُلَوِّطٌ بِهِ أَكْرَهَ بِالْجَاءِ أَوْ تَهْدِيدٍ، أَوْ مَنَعَ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ مَعَ إِضْرَارٍ فِيهِمَا.

السَّرْطُ «الثَّالِثُ: ثُبُوتُ الزَّنا، وَلَا يَثْبُتُ» الزَّنا «إِلَّا بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقَرَّرَ بِهِ» أَيُّ: بِالزَّنا مُكَلَّفٌ وَلَوْ قِنَّا «أَرْبَعَ مَرَّاتٍ»^[١] لِحَدِيثِ مَا عَزَرَ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْأَرْبَعُ «فِي مَجْلِسٍ أَوْ مَجَالِسَ، وَ» يُعْتَبَرُ أَنْ «يُصَرِّحَ بِذِكْرِ حَقِيقَةِ الْوَطْءِ» فَلَا تَكْفِي الْكِنَايَةُ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ مَا لَا يُوجِبُ الْحَدَّ، وَذَلِكَ شُبْهَةٌ تَدْرَأُ الْحَدَّ.

«وَ» يُعْتَبَرُ أَنْ «لَا يَنْزِعَ» أَيُّ: يَرْجِعُ «عَنْ إِقْرَارِهِ حَتَّى يَتِمَّ عَلَيْهِ الْحَدُّ» فَلَوْ رَجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ، أَوْ هَرَبَ كُفَّ عَنْهُ.

وَلَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةً عَلَى إِقْرَارِهِ بِهِ أَرْبَعًا فَأَنْكَرَ، أَوْ صَدَّقَهُمْ دُونَ أَرْبَعٍ - فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ وَلَا عَلَيْهِمْ.

الْأَمْرُ «الثَّانِي» مِمَّا يَثْبُتُ بِهِ الزَّنا: «أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ»^[٢] بَزْنًا وَاحِدٍ يَصِفُونَهُ» فَيَقُولُونَ: رَأَيْنَا ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا،

[١] وَمَذْهَبُ مَالِكٍ^(١) وَالشَّافِعِيِّ: يَثْبُتُ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً^(٢).

[٢] قَوْلُهُ: «فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ» اشْتَرِاطُ الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ^(٣)، وَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ^(٤) وَابْنُ الْمُنْذِرِ^(٥) وَغَيْرُهُمَا عَدَمَ اشْتِرَاطِ ذَلِكَ مُحْتَجِينَ بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) المدونة (٤/ ٤٨٢).

(٢) الأم (٧/ ٣٩١).

(٣) انظر: المبسوط (٩/ ٩٠)، وبدائع الصنائع (٧/ ٤٨).

(٤) انظر: الحاوي (١٣/ ٢٢٨).

(٥) الإشراف (٧/ ٣٠٢) م (٤٧٩٣).

كَالْمَرْوَدِّ فِي الْمُكْحَلَةِ، وَالرِّشَاءِ فِي الْبَيْرِ «لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَقَرَّ عِنْدَهُ مَا عِزُّ، قَالَ لَهُ: «أَنْكِهَتَهَا؟» لَا يُكْنِي! قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ الْمَرْوَدُّ فِي الْمُكْحَلَةِ وَالرِّشَاءُ فِي الْبَيْرِ؟» قَالَ: نَعَمْ. وَإِذَا اعْتَبِرَ التَّصْرِيحُ فِي الْإِقْرَارِ فَالشَّهَادَةُ أُولَى.

«أَرْبَعَةٌ» فَاعِلٌ «يَشْهَدُ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ٤] وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونُوا «مِنْ»^[١] تُعْتَبَرُ شَهَادَتُهُمْ فِيهِ «أَيُّ: فِي الزَّانَا، بَأَنْ يَكُونُوا رِجَالًا عَدُولًا، لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ بِهِ مَانِعٌ مِنْ عَمَى أَوْ زَوْجِيَّةٍ «سَوَاءٌ أَتَوْا الْحَاكِمَ جُمْلَةً أَوْ مُتَفَرِّقِينَ»^[٢].

فَإِنْ شَهِدُوا فِي مَجْلِسَيْنِ فَأَكْثَرُ، أَوْ لَمْ يُكْمِلْ بَعْضُهُمُ الشَّهَادَةَ، أَوْ قَامَ بِهِ مَانِعٌ - حُدُّوا لِلْقَذْفِ،

﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَجْلِسَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ﴾ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَهَذَا قَوْلُ قَوِيٍّ، قَوَاهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِيٍّ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(١).

[١] فَصَارَتْ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ أَرْبَعَةً: اتِّحَادُ الزَّانَا، وَاتِّحَادُ مَجْلِسِ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ، وَوَصْفُ الزَّانَا بِذِكْرِ كَيْفِيَّتِهِ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمَرْبِيِّ بِهَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ. وَكَلَامُهُمْ هُنَا وَفِي الشَّهَادَاتِ مُخْتَلِفٌ. الرَّابِعُ: كَوْنُ الشُّهُودِ أَرْبَعَةً رِجَالٍ عَدُولٍ مِمَّنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِيهِ، هَذَا حَاصِلُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

[٢] وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ جَاءُوا مُتَفَرِّقِينَ فَهُمْ قَذَفَةٌ. اهـ (مُغْنِي) (٢).

(١) المختارات الجليلة (ص: ١٠٤).

(٢) المغني (١٢/٣٦٦).

كَمَا لَوْ عَيَّنَ اثْنَانِ يَوْمًا أَوْ بَلَدًا أَوْ زَاوِيَةً مِنْ بَيْتٍ كَبِيرٍ وَآخِرَانِ آخَرَ^[١].

«وَإِنْ حَمَلَتْ امْرَأَةٌ لَا زَوْجَ لَهَا وَلَا سَيِّدَ لَمْ تُحَدِّ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ»^(١) الْحَمْلُ، وَلَا يَجِبُ أَنْ تُسْأَلَ؛ لِأَنَّ فِي سُؤَالِهَا عَنْ ذَلِكَ إِشَاعَةَ الْفَاحِشَةِ، وَذَلِكَ مِنْهِيٌّ عَنْهُ. وَإِنْ سُئِلَتْ وَادَّعَتْ أَنَّهَا مُكْرَهَةٌ، أَوْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ، أَوْ لَمْ تَعْرِفْ بِالزَّوْنِ أَرْبَعًا - لَمْ تُحَدِّ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ يُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/٣١٣): «قَوْلُهُ: لَمْ تُحَدِّ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ» وَعَنْ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: تُحَدُّ إِذَا لَمْ تَدَّعِ شُبْهَةً، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: عَلَيْهَا الْحَدُّ إِذَا كَانَتْ مُقِيمَةً غَيْرَ غَرِيبَةٍ، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ مِنْهَا أَمَارَاتُ الْإِكْرَاهِ، بِأَنْ تَأْتِيَ مُسْتَعِثَّةً أَوْ صَارِخَةً؛ لِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ الْإِعْتِرَافُ» اهـ (ح. ش. مُنْتَهَى). وَقَالَ فِي (الِاخْتِيَارَاتِ): وَإِنْ حَمَلَتْ امْرَأَةٌ لَا زَوْجَ لَهَا وَلَا سَيِّدَ حَدَّتْ إِنْ لَمْ تَدَّعِ شُبْهَةً، وَكَذَا مَنْ وَجَدَ مِنْهُ رَائِحَةَ الْحُمْرِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِيهِمَا. اهـ^[٢].

[١] وَعَنْهُ: لَا يُحَدُّونَ إِذَا عَيَّنَ أَحَدُهُمْ يَوْمًا أَوْ بَلَدًا وَنَحْوَهُ، وَالْآخِرُ آخَرُ، وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ^(١). اهـ.

[٢] وَإِذَا رَجَعَ الشُّهُودُ أَوْ بَعْضُهُمْ قَبْلَ حَدِّ حُدُّوا لِلْقَذْفِ، وَعَنْهُ: لَا، وَبَعْدَهُ يُحَدُّ رَاجِعٌ فَقَطْ^(٢). اهـ.

[٣] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) وَذَكَرَ فِي (الْوَسِيلَةِ) وَ(الْمَجْمُوعِ) رَوَايَةً أَنَّهَا تُحَدُّ، وَلَوْ ادَّعَتْ شُبْهَةً^(٣) الْأَقْوَالُ حِينَئِذٍ ثَلَاثَةٌ.

(١) انظر: المغني (١٢/٣٩٦)، والإنصاف (١٠/١٩٣).

(٢) انظر: المغني (١٢/٣٩٦)، والمبدع (٩/٨١).

(٣) الإنصاف (١٠/١٩٩).

بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

وَهُوَ الرَّمْيُ بِزَنًا أَوْ لَوَاطٍ.

«إِذَا قَذَفَ الْمُكَلَّفُ» الْمُخْتَارُ وَلَوْ أَخْرَسَ بِإِشَارَةٍ بِالزَّنَا «مُحْصَنًا»^[١] وَلَوْ مَجْبُوبًا، أَوْ ذَاتَ مُحَرِّمٍ، أَوْ رَتَقَاءً «جُلْدًا»^[٢] قَازِفٌ «ثَمَانِينَ جَلْدَةً إِنْ كَانَ» الْقَازِفُ «حُرًّا» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

[١] وَظَاهِرُ كَلَامِهِ وَجُوبُ حَدِّ الْقَذْفِ عَلَى الْوَالِدِ بِقَذْفِ وَلَدِهِ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَمَالِكٍ^(١)، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ^(٢)، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ: لَا حَدَّ عَلَى الْوَالِدِ أَبَا كَانَ أَوْ أُمًّا بِقَذْفِ وَلَدِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ^(٣) وَالشَّافِعِيِّ^(٤). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَيُسْتَنْى مِنْ ذَلِكَ مَنْ قَذَفَ نَبِيًّا أَوْ أُمَّ نَبِيٍّ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ، وَيُقْتَلُ حَدًّا وَإِنْ تَابَ، قَالَهُ فِي (الْمُنْتَهَى)^(٥) وَغَيْرِهِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَكَذَا لَوْ قَذَفَ نِسَاءَهُ ﷺ، قَالَ: لِأَنَّ هَذَا عَارٌ وَغَضَاضَةٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَذَى لَهُ أَعْظَمُ مِنْ أَذَاهُ بِنِكَاحِهِنَّ بَعْدَهُ^(٦). اهـ.

(١) المدونة (٤/٤٩٧).

(٢) الإشراف (٧/٣١٧) م (٤٨٢٦)، والمغني (١٢/٣٨٩).

(٣) انظر: المبسوط (٩/١٢٣)، وبدائع الصنائع (٧/٥٥).

(٤) انظر: الشرح الكبير للرافعي (١٠/١٦٦).

(٥) منتهى الإرادات (٥/١٣٨).

(٦) الصارم المسلول (٦/٥٨).

«وَإِنْ كَانَ» الْقَاذِفُ «عَبْدًا» أَوْ أَمَةً وَلَوْ عَتَقَ عَقِبَ قَذْفٍ - جُلِدَ «أَرْبَعِينَ»^[١] جَلْدَةً كَمَا تَقَدَّمَ فِي الزَّنا «و» الْقَاذِفُ «الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ» يُجْلَدُ «بِحِسَابِهِ» فَمَنْ نَصَفَهُ حُرٌّ يُجْلَدُ سِتِينَ جَلْدَةً.

«وَقَذْفُ غَيْرِ الْمُحْصَنِ» وَلَوْ قِتَنَهُ «يُوجِبُ التَّعْزِيرَ» عَلَى الْقَاذِفِ؛ رَدْعًا عَنْ أَعْرَاضِ الْمُعْصُومِينَ.

«وَهُوَ» أَيُّ: حَدُّ الْقَذْفِ «حَقٌّ»^[٢] لِلْمَقْذُوفِ^[٣] فَيَسْقُطُ بِعَفْوِهِ، وَلَا يُقَامُ إِلَّا بِطَلَبِهِ، كَمَا يَأْتِي، لَكِنْ لَا يَسْتَوْفِيهِ بِنَفْسِهِ، وَتَقَدَّمَ.

[١] وَقِيلَ: يُجْلَدُ ثَمَانِينَ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقَبِيصَةُ ابْنِ ذُوَيْبٍ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، قَالُوا: لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلْأَدَمِيِّ، فَاسْتَوَى فِي الْعُقُوبَةِ فِيهِ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ؛ حِمَايَةً لِلْمَقْذُوفِ، بِخِلَافِ الزَّنا^(١) فَإِنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى.

[٢] قَوْلُهُ: «وَهُوَ حَقٌّ لِلْمَقْذُوفِ» هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ^(٢) وَالشَّافِعِيِّ^(٣) فَيَسْقُطُ بِعَفْوِهِ، وَلَا يُسْتَوْفَى بِدُونِ طَلَبِهِ، وَلَا تَصِحُّ التَّوْبَةُ إِلَّا بِتَحْلِيلِهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى^(٤) فَتَنَعَّكُسُ الْأَحْكَامُ.

[٣] فَلَا يُجَدُّ وَالِدٌ بِقَذْفٍ وَلَدِهِ وَلَا يُعَزَّرُ.

(١) انظر: الإشراف (٣١٣/٧) م (٤٨١٤)، ومختصر اختلاف العلماء (٣٨٦/٢)، والاستذكار (١١٩/٢٤)، والمغني (٣٨٨/١٢).

(٢) المدونة (٥١٢/٤).

(٣) انظر: المذهب (٣٤٩/١)، الحاوي (٣١/١٧).

(٤) انظر: المبسوط (٧١/٩).

«وَالْمُحْصَنُ هُنَا» أَي: فِي بَابِ الْقَذْفِ هُوَ «الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَاقِلُ الْعَفِيفُ» عَنِ الزَّانَا ظَاهِرًا، وَلَوْ تَائِبًا مِنْهُ «الْمُلْتَزِمُ الَّذِي يُجَامِعُ مِثْلَهُ» وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ وَبِنْتُ تِسْعٍ «وَلَا يُشْتَرَطُ بُلُوغُهُ» لَكِنْ لَا يُحَدُّ قَاذِفٌ غَيْرُ بَالِغٍ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُطَالِبَ، وَمَنْ قَذَفَ غَائِبًا لَمْ يُحَدَّ حَتَّى يَخْضَرَ وَيُطَالِبَ، أَوْ يُثَبِّتَ طَلَبَهُ فِي غَيْبَتِهِ. وَمَنْ قَالَ لِابْنِ عَشْرَيْنَ: زَنَيْتَ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً لَمْ يُحَدَّ.

«وَصَرِيحُ الْقَذْفِ» قَوْلُهُ: «يَا زَانِي^[١] يَا لُوطِي، وَنَحْوُهُ» كَيَا عَاهِرُ، أَوْ قَدْ زَنَيْتَ، أَوْ زَنَى فَرْجُكَ، وَيَا مَنِيوُكَ، وَيَا مَنِيوَكَةَ، إِنْ لَمْ يُفَسِّرْهُ بِفِعْلِ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ^(١).

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣١٥) قَوْلُهُ: «إِنْ لَمْ يُفَسِّرْهُ بِفِعْلِ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ» أَي: إِذَا قَالَ لِلْأَمَةِ يَا مَنِيوَكَةَ، ثُمَّ فَسَّرَهُ بِفِعْلِ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ، وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّ الْأَمَةَ لَا يُحَدُّ بِقَذْفِهَا مُطْلَقًا، لَكِنْ يَحْتَمِلُ^[٢] عَلَى مَا إِذَا قَالَ لَهَا بَعْدَ عِتْقِهَا، وَفَسَّرَهُ بِفِعْلِ السَّيِّدِ بِهَا قَبْلَ عِتْقِهَا، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُقَيِّدَهُ بِذَلِكَ. اهـ (مِنْ حَاشِيَةِ التَّنْقِيحِ).

[١] مَنْ قَالَ: يَا ابْنَ الزَّانِيَةِ كَانَ قَاذِفًا لِأُمِّهِ.

وَمَنْ قَالَ: يَا ابْنَ الزَّانِيَيْنِ كَانَ قَاذِفًا لِأَبَوَيْهِ قَذْفًا وَاحِدًا.

وَمَنْ قَالَ: يَا زَانِي ابْنَ الزَّانِي كَانَ قَاذِفًا لَهُ وَلِأَبِيهِ قَذْفَيْنِ فَعَلَيْهِ حَدَّانِ إِنْ كَانَ أَبُوهُ حَيًّا، وَعَلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ حَدٌّ وَاحِدٌ.

[٢] وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ إِذَا فَسَّرَهُ بِفِعْلِ سَيِّدٍ فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى قَذْفًا فَلَا يُوجِبُ تَعْزِيرًا،

وَكَلَامُهُ فِي صِيَغِ الْقَذْفِ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ كَوْنِهِ يُوجِبُ حَدًّا أَوْ تَعْزِيرًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَكِنَايَتُهُ» أَي: كِنَايَةُ الْقَذْفِ «يَا قَحْبَةً»^[١٢] وَ«يَا فَاجِرَةً»^[١٣] وَ«يَا حَبِيشَةً»
وَ«فَضَحْتَ زَوْجَكَ، أَوْ نَكَّسْتَ رَأْسَهُ، أَوْ جَعَلْتَ لَهُ قُرُونًا، وَنَحْوَهُ» كَعَلَّقْتَ عَلَيْهِ
أَوْ لَادًا مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ أَفْسَدْتَ فِرَاشَهُ، وَلِعَرَبِيٍّ: يَا نَبْطِي وَنَحْوَهُ، وَزَنْتَ يَدَكَ أَوْ رِجْلَكَ،
وَنَحْوَهُ.

«وَإِنْ فَسَّرَهُ بِغَيْرِ الْقَذْفِ قُبُلَ»^[١٤] وَعُزِّرَ كَقَوْلِهِ: يَا كَافِرُ، يَا فَاسِقُ، يَا فَاجِرُ،
يَا حِمَارُ، وَنَحْوَهُ «وَإِنْ قَذَفَ أَهْلَ بَلَدٍ، أَوْ» قَذَفَ «جَمَاعَةً لَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُمْ الزَّنا عَادَةً
عُزِّرَ» لِأَنَّهُ لَا عَارَ عَلَيْهِمْ بِهِ؛ لِلْقَطْعِ بِكَذِبِهِ،

[١] الْقَحْبَةُ تُطْلَقُ لُغَةً عَلَى الْعَجُوزِ.

[٢] قَالَ فِي (الْقَامُوسِ): الْقَحْبُ الْمُسْنُ وَالْعَجُوزُ قَحْبَةٌ، وَالَّذِي يَأْخُذُهُ السُّعَالُ،
وَالْقَحْبَةُ الْفَاسِدَةُ الْجَوْفِ مِنْ دَاءٍ، وَالْفَاجِرَةُ؛ لِأَنَّهَا تَسْعُلُ وَتَنْحِنُ أَي: تَرْمِزُ بِهِ، أَوْ هِيَ
مَوْلَدَةٌ، وَبِهِ قَحْبَةٌ أَي: سُعَالٌ^(١).

[٣] فِي (الْقَامُوسِ): الْفَجْرُ الْإِنْبِعَاثُ فِي الْمَعَاصِي وَالزَّنا كَالْفُجُورِ فِيهِمَا^(٢).

[٤] فَإِنْ فَسَّرَهُ بِهِمَا لَمْ يَكُنْ قَذْفًا، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): لَوْ قِيلَ: إِنَّهُ قَذَفَ بِقَرِينَةٍ
غَضَبٍ وَخُصُومَةٍ لَكَانَ مُتَّجِهَاً^(٣) اه، وَهُوَ كَمَا قَالَ.

[٥] ظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، وَعَنْهُ: يُقْبَلُ إِنْ كَانَ ثَمَّ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَإِلَّا فَلَا؛ وَلِذَلِكَ اخْتَارَ
ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّ الْكِنَايَاتِ مَعَ دَلَائِلِ الْحَالِ صَرَائِحُ^(٤).

(١) القاموس المحيط (ص: ١٥٧).

(٢) القاموس المحيط (ص: ٥٨٤).

(٣) الإنصاف (١٠/ ٢١٢).

(٤) انظر: الإنصاف (١٠/ ٢١٦).

وَكَذَا لَوْ اخْتَلَفْنَا فِي أَمْرٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: «الْكَاذِبُ ابْنُ الزَّانِيَةِ» عَزَّرَ وَلَا حَدَّ^[١].

«وَيَسْقُطُ حَدُّ الْقَذْفِ بِالْعَفْوِ» أَيُّ: عَفْوِ الْمُقْذُوفِ عَنِ الْقَازِفِ «وَلَا يُسْتَوْفَى»
حَدُّ الْقَذْفِ «بِدُونِ الطَّلَبِ» أَيُّ: طَلَبِ الْمُقْذُوفِ؛ لِأَنَّهُ حَقُّهُ، كَمَا تَقَدَّمَ؛ وَلِذَلِكَ لَوْ
قَالَ الْمُكَلَّفُ: أَقْذِفْنِي فَقَذَفَهُ لَمْ يُحَدَّ وَعَزَّرَ، وَإِنْ مَاتَ الْمُقْذُوفُ وَلَمْ يُطَالَبْ بِهِ سَقَطَ،
وَالْأَمْرُ فَلِجَمِيعِ الْوَرَثَةِ، وَلَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ حَدًّا لِلْبَاقِي كَامِلًا، وَمَنْ قَذَفَ مَيِّتًا حَدًّا
بِطَلَبٍ وَارِثٍ مُحْصَنٍ^[٢]. وَمَنْ قَذَفَ نَبِيًّا كَفَرَ وَقُتِلَ وَلَوْ تَابَ، أَوْ كَانَ كَافِرًا فَأَسْلَمَ.

[١] وَإِنْ قَالَ لَهُ: زَنَيْتَ بِفُلَانَةٍ، أَوْ لَهَا: زَنَى بِكَ فُلَانٌ، فَقَازِفٌ لَهَا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ،
فَعَلَيْهِ حَدٌّ وَاحِدٌ بِطَلَبِهَا أَوْ طَلَبِ أَحَدِهِمَا. وَإِنْ قَالَ عَنْ نَفْسِهِ: زَنَيْتُ بِفُلَانَةٍ فَقَازِفٌ
لَهَا، فَيَلْزَمُهُ الْحَدُّ، هَذَا الْمَذْهَبُ. وَنَقَلَ فِي (الْمُغْنِي) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، قَالَ:
وَيَتَخَرَّجُ لَنَا مِثْلُهُ^(١). اهـ. قُلْتُ: وَهَذَا أَظْهَرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. قَالَ فِي (الْمُنْتَقَى)^(٢): بَابُ
مَنْ أَقْرَبَ الزَّانَا بِامْرَأَةٍ لَا يَكُونُ قَازِفًا لَهَا، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٣)، وَحَسَنُهُ
الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ^(٤).

[٢] وَقِيلَ: لَا حَدَّ بِقَذْفِ مَيِّتٍ مُطْلَقًا.



(١) المغني (٣٩٧/١٢).

(٢) منتقى الأخبار (ص: ٦٥٣ - ٦٥٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٢١٧/٥)، وأبو داود: كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك، رقم
(٤٤١٩)، من حديث نعيم بن هزال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) التلخيص الحبير (١٠٧/٤).

بَابُ حَدِّ الْمُسْكِرِ

أَيُّ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ السُّكْرُ، وَهُوَ اخْتِلَاطُ الْعَقْلِ.

«كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، وَهُوَ خَمْرٌ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

«وَلَا يُبَاحُ شُرْبُهُ» أَيُّ: شُرِبَ مَا يُسْكِرُ كَثِيرُهُ «لِلذَّةِ وَلَا لِنَدَاوٍ وَلَا عَطَشٍ وَلَا غَيْرِهِ، إِلَّا لِدَفْعِ لُقْمَةٍ غُصَّ بِهَا وَلَمْ يَحْضُرْهُ غَيْرُهُ» أَيُّ: غَيْرُ الْخَمْرِ، وَخَافَ تَلْفًا؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ بَوْلٌ، وَعَلَيْهِمَا مَاءٌ نَجِسٌ.

«وَإِذَا شَرِبَهُ» أَيُّ الْمُسْكِرِ «الْمُسْلِمُ» أَوْ شَرِبَ مَا خُلِطَ بِهِ وَلَمْ يَسْتَهْلِكْ فِيهِ، أَوْ أَكَلَ عَجِينًا لُتَّ بِهِ «مُخْتَارًا عَالِمًا أَنَّ كَثِيرَهُ^[١] يُسْكِرُ - فَعَلَيْهِ الْحَدُّ^[٢] ثَمَانُونَ جَلْدَةً مَعَ الْحُرِّيَّةِ» لِأَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي حَدِّ الْخَمْرِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: «اجْعَلْهُ كَأَخْفِ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ، فَضَرَبَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكَتَبَ بِهِ إِلَى خَالِدٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ فِي الشَّامِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ. فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ كَثِيرَهُ يُسْكِرُ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَيُصَدَّقُ فِي جَهْلِ ذَلِكَ.

[١] وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ لَمْ يُسْكِرْهُ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي (الإِقْنَاعِ)^(١).

[٢] ظَاهِرُهُ: أَنَّ عُقُوبَةَ السُّكْرِ حَدٌّ، وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقِيلَ: بَلْ هِيَ تَعْزِيرٌ لَا حَدٌّ مُقَدَّرٌ، وَفِي كَلَامِ لَابْنِ الْقَيْمِ فِي (إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ) ص ٢١٩ ج ٢ مَا ظَاهِرُهُ

«وَعَلَيْهِ» «أَرْبَعُونَ مَعَ الرَّقِّ» عَبْدًا كَانَ أَوْ أَمَةً، وَيُعَزَّرُ مَنْ وَجَدَ مِنْهُ رَائِحَتَهَا، أَوْ حَصَرَ شُرْبَهَا، لَا مَنْ جَهِلَ التَّحْرِيمَ، لَكِنْ لَا يُقْبَلُ مِنْ نَشْأَتَيْنِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَثْبُتُ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً كَقَذْفٍ أَوْ بِشَهَادَةِ عَدَلَيْنِ.

وَيَحْرُمُ عَصِيرٌ غَلَا، أَوْ أَتَى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهَا، وَيُكْرَهُ الْخَلِيطَانِ^[١]

أَنَّهُ لَيْسَتْ بِحَدٍّ، قَالَ: وَكَانَتْ عُقُوبَةُ هَذِهِ الْجِنَايَةِ غَيْرَ مُقَدَّرَةٍ مِنَ الشَّارِعِ، بَلْ ضَرَبَ فِيهَا بِالْأَيْدِي وَالنَّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ وَالْجَرِيدِ، وَضَرَبَ فِيهَا أَرْبَعِينَ، فَلَمَّا اسْتَخَفَّ النَّاسُ بِهَا غَلَطَهَا الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ فَجَعَلَهَا تَمَانِينَ بِالسَّوْطِ، وَنَفَى فِيهَا، وَحَلَقَ الرَّأْسَ.. إلخ. قُلْتُ: وَالنَّفْسُ تَمِيلُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، أَيْ أَنَّهُ غَيْرُ حَدٍّ، وَلَوْ كَانَ حَدًّا مُقَدَّرًا مِنَ الشَّارِعِ لَمَا سَاعَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ الزِّيَادَةُ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] كَرَاهَةُ الْخَلِيطَيْنِ هِيَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ، وَلَكِنَّ صَاحِبَ (الْمَغْنِي) رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ تَفْصِيلًا قَوِيًّا، وَهُوَ أَنَّ الْخَلِيطَيْنِ إِنْ بَقِيََا مُدَّةً يُخَافُ مِنْهَا بُلُوغُ الْإِسْكَارِ كُرِّهَا وَإِلَّا فَلَا^(١).

وَيُسْتَدَلُّ لَهُ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «كُنَّا نَبْذُرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِسِقَاءٍ، فَنَأْخُذُ قَبْضَةً مِنْ تَمْرٍ وَقَبْضَةً مِنْ زَبِيبٍ، فَنَطْرُحُهَا» الْحَدِيثُ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ^(٢) وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ إِلَّا تَبَالَةً بَنَتْ يَزِيدَ الرَّائِيَةَ لَهُ عَنْ عَائِشَةَ فَإِنَّهَا مَجْهُولَةٌ.

وَلَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يُعْضِدهُ عُمُومُ أدَلَّةِ الْحِلِّ، وَيُحْمَلُ مَا ثَبَتَ بِهِ الْأَحَادِيثُ مِنَ النَّهْيِ عَنِ الْخَلِيطَيْنِ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يُخْشَى أَوْ يُظَنُّ فِيهَا الْإِسْكَارُ.

(١) المغني (١٢/٥١٦-٥١٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه: كتاب الأشربة، باب صفة النبيذ وشربه، رقم (٣٣٩٨)، وأخرجه أيضًا الإمام أحمد (٦/٤٦)، وأبو داود: كتاب الأشربة، باب في الخليطين، رقم (٣٧٠٨).

كَنَبِيدٍ تَمَرٍ مَعَ زَبِيبٍ، لَا وَضْعُ تَمَرٍ أَوْ نَحْوِهِ وَحْدَهُ فِي مَاءٍ لِتَحْلِيَّتِهِ مَا لَمْ يَشْتَدَّ أَوْ تَتِمَّ لَهُ
ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ.

وَعَلَى هَذَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ إِذَا خَلَطَهُمَا ثُمَّ شَرَبَهُمَا فِي الْحَالِ لَمْ يَضُرَّ وَلَا يُكْرَهُ،
وَإِذَا أَخَّرَهُمَا مُدَّةً يُخْشَى مِنْهَا بُلُوغُهُمَا الْإِسْكَارَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ ذَلِكَ كُرْهًا،
وَإِنْ أَخَّرَهُمَا مُدَّةً يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ فِيهَا أَنَّهُمَا بَلَغَا الْإِسْكَارَ قَوِيَّتِ الْكَرَاهَةُ، وَرُبَّمَا وَصَلَتْ
إِلَى التَّحْرِيمِ، كَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي بَلَدٍ أَوْ زَمَنٍ حَارٍّ، وَإِذَا بَلَغَا الْإِسْكَارَ وَذَلِكَ بِغَلْيَانِهِمَا حُرْمًا.
كَتَبَهُ م ح ع.



بَابُ التَّعْزِيرِ

«وَهُوَ» لُغَةً الْمَنْعُ، وَمِنْهُ التَّعْزِيرُ بِمَعْنَى النُّصْرَةِ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْمُعَادِيَ مِنَ الْإِيذَاءِ.
وَاصْطِلَاحًا «التَّأْدِيبُ» لِأَنَّهُ يَمْنَعُ بِمَا لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ.

«وَهُوَ» أَيِ التَّعْزِيرِ «وَاجِبٌ»^[١] فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةَ، كَاسْتِمْتَاعِ
لَا حَدَّ فِيهِ «أَيُّ: كُمُبَاشَرَةٍ دُونَ فَرْجٍ «و» كـ «سَرِقَةٍ لَا قَطْعَ فِيهَا» لِكَوْنِ الْمَسْرُوقِ
دُونَ نِصَابٍ أَوْ غَيْرِ مُحَرَّرٍ «و» كـ «جَنَايَةٍ لَا قَوْدَ فِيهَا»^[٢] كَصَفْعٍ وَوَكْزٍ «و» كـ «إِتْيَانِ
الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ، وَالْقَذْفِ بِغَيْرِ الزَّنا» إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَقْدُوفُ وَلَدًا لِلْقَاضِي، فَإِنْ كَانَ فَلَا حَدَّ
وَلَا تَعْزِيرَ «وَنَحْوِهِ» أَيُّ: نَحْوِ مَا ذُكِرَ كَشْتِمِهِ بِغَيْرِ الزَّنا، وَقَوْلِهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَيْكَ»
أَوْ «خَصْمُكَ» وَلَا يُحْتَاجُ فِي إِقَامَةِ التَّعْزِيرِ إِلَى مُطَالَبَةٍ.

[١] وَقِيلَ: لَيْسَ بِوَاجِبٍ، بَلْ يُرْجَعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَفِي (الْمَغْنِيِّ): وَلَا دِيَّةَ^(١)، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ خِلَافُهُ، وَهُوَ أَظْهَرُ؛ فَإِنَّ الْجَنَايَاتِ
عَلَى الْأَنْفُسِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ الْمُحَرَّمَاتِ تَتَضَمَّنُ حَقَّيْنِ: أَحَدُهُمَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَالثَّانِي
حَقُّ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنَ الْأَدِلَّةِ أَنَّ التَّعْزِيرَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَإِنَّمَا يُرْجَعُ
فِيهِ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ، فَإِنَّ هُنَاكَ قَضَايَا وَقَعَتْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُحَرَّمَةٌ وَلَمْ يُعْزَرْ عَلَيْهَا،
كَمَا أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي كَيْفِيَّتِهِ، كَمَا وَرَدَ التَّعْزِيرُ بِأَخْذِ السَّالِ كَمَا نَعِيَ الزَّكَاةَ،
وَوَاطِئِ ذَاتِ الْمُحَرَّمِ، وَبِتَحْرِيقِهِ كَالْعَالِ، وَبِالْهَجْرِ كَمَا فِي قِصَّةِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ،

«وَلَا يُزَادُ فِي التَّعْزِيرِ عَلَى عَشْرِ^[١] جَلَدَاتٍ» لِحَدِيثِ أَبِي بُرْدَةَ مَرْفُوعًا: «لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِلْحَاكِمِ نَقْصُهُ عَنِ الْعَشْرَةِ حَسْبًا يَرَاهُ.

لَكِنْ مَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ حَدًّا لِلشُّرْبِ، وَعُزِّرَ لِفِطْرِهِ بِعِشْرِينَ سَوْطًا؛ لِفِعْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَكَمَا فِي هَجْرِ الزَّوْجَةِ النَّاشِزِ، بَلْ ذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: إِنْ تَرَكَ تَشْمِيتَ الْعَاطِسِ إِذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ مِنْ بَابِ التَّعْزِيرِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[١] وَفِي (الْمُغْنِي) قَالَ: وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ أَحْمَدَ وَالْحَرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ بِكُلِّ جَنَايَةٍ حَدًّا مَشْرُوعًا فِي جِنْسِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى حَدِّ غَيْرِ جِنْسِهَا، فَمَا كَانَ سَبَبُهُ الْوَطْءَ جَازَ أَنْ يُجْلَدَ مِثْلَهُ إِلَّا سَوْطًا، وَمَا كَانَ سَبَبُهُ غَيْرَ الْوَطْءِ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ أَدْنَى الْحُدُودِ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ أَنْ يُزَادَ التَّعْزِيرُ عَلَى الْحَدِّ إِذَا رَأَى الْإِمَامُ^(٢). وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: إِنَّهُ لَا يَتَعَذَّرُ، لَكِنْ مَا فِيهِ مُقَدَّرٌ لَا يَبْلُغُهُ، فَلَا يَقْطَعُ بِسَرِقَةٍ دُونَ نَصَابٍ، وَلَا يُحَدُّ حَدَّ الشُّرْبِ بِمَضْمَضَةٍ خَمْرٍ وَنَحْوِهِ، قَالَ: وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَاخْتِيَارُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ^(٣). قُلْتُ: وَهُوَ أَظْهَرُ.

وَالظَّاهِرُ أَيْضًا عَدَمُ تَقْيِيدِهَا بِجِنْسٍ خَاصٍّ مِنَ التَّعْزِيرِ، فَيَكُونُ بِالضَّرْبِ، وَالنَّيْلِ مِنْ عِزِّهِ، وَالْعَزْلِ عَنْ مَنْصِبِهِ، وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الرَّدْعُ وَالزَّجْرُ، لَا نَوْعٌ مُعَيَّنٌ مِنَ الْعُقُوبَةِ، وَقَالَهُ بِمَعْنَاهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٤). كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٦٠٢).

(٢) المغني (١٢/ ٥٢٤ - ٥٢٥).

(٣) انظر: الإنصاف (١٠/ ٢٤٩).

(٤) الاختيارات الفقهية (ص: ٦٠٤ - ٦٠٥).

وَمَنْ وَطِئَ أَمَةً امْرَأَتَهُ حُدَّ مَا لَمْ تَكُنْ أَحَلَّتْهَا^(١) لَهُ، فَيُجْلَدُ مِثَّةً إِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ فِيهِمَا، وَمَنْ وَطِئَ أَمَةً لَهُ فِيهَا شِرْكٌ عَزَرَ بِمِثَّةٍ إِلَّا سَوْطًا. وَيَحْرُمُ تَعْزِيرُ بِحَلْقِ لَحْيَةٍ، وَقَطْعِ طَرْفٍ، أَوْ جُرْحٍ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ، أَوْ إِتْلَافِهِ. «وَمَنْ اسْتَمْنَى بِيَدِهِ» مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ «بَغَيْرِ حَاجَةٍ عَزَرَ» لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ، وَإِنْ فَعَلَهُ خَوْفًا مِنَ الزَّانَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى نِكَاحٍ وَلَوْ لِأَمَةٍ.

[١] وَعَنْهُ: يُحَدُّ وَإِنْ أَحَلَّتْهَا لَهُ^(١)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(٢): رُويَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ عَلِيُّ وَابْنُ عُمَرَ، وَقَدْ رَوَى الْحُمْسَةُ^(٣) مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ مَرْفُوعًا نَحْوَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، فَيَكُونُ هُوَ الصَّحِيحَ.



(١) انظر: المغني (١٢/٣٤٦)، والإنصاف (١٠/٢٤٢-٢٤٣).

(٢) سنن الترمذي (٤/٥٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (٤/٢٧٣)، وأبو داود: كتاب الحدود، باب في الرجل يزني بجارية امرأته، رقم (٤٤٥٨)، والترمذي: كتاب الحدود، باب في الرجل يقع على جارية امرأته، رقم (١٤٥١)، والنسائي: كتاب النكاح، باب إحلل الفرج، رقم (٣٣٦٠)، وابن ماجه: كتاب الحدود، باب من وقع على جارية امرأته، رقم (٢٥٥١).

بَابُ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ

وَهِيَ: أَخَذَ مَالٍ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِفَاءِ مِنْ مَالِكِهِ أَوْ نَائِبِهِ.

«إِذَا أَخَذَ» الْمُكَلَّفُ «الْمُلْتَزِمُ» مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا، بِخِلَافِ الْمُسْتَأْمَنِ وَنَحْوِهِ
«نِصَابًا مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ، مِنْ مَالٍ مَعْصُومٍ» بِخِلَافِ حَرْبٍ «لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ، عَلَى وَجْهِ
الْإِخْتِفَاءِ - قَطْعٌ»^[١] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]
وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

«فَلَا قَطْعَ عَلَى مُنْتَهَبٍ»^[٢] وَهُوَ الَّذِي يَأْخُذُ الْمَالَ عَلَى وَجْهِ الْغَنِيمَةِ «وَلَا
مُخْتَلِسٍ»^[٣] وَهُوَ الَّذِي يَخْطِفُ الشَّيْءَ وَيَمُرُّ بِهِ «وَلَا غَاصِبٍ، وَلَا خَائِنٍ فِي وَدِيعَةٍ
أَوْ عَارِيَةٍ أَوْ غَيْرِهَا» لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِسَرِقَةٍ.

لَكِنَّ الْأَصَحَّ: أَنَّ جَا حِدَ الْعَارِيَةِ يُقَطَّعُ إِذَا بَلَغَتْ نِصَابًا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ:
«كَانَتْ مَخْرُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَالسَّائِي وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا أَعْرِفُ شَيْئًا يَدْفَعُهُ.

[١] قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ: وَقَدْ كَانَ الْقَطْعُ مَعْمُولًا بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقُرِّرَ
فِي الْإِسْلَامِ^(١).

[٢] الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُنْتَهَبِ وَالْمُخْتَلِسِ أَنَّ الْأَوَّلَ يَعْتَمِدُ عَلَى قُوَّتِهِ وَالثَّانِي عَلَى هَرَبِهِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تفسیر ابن کثیر (١٠٧/٣).

«وَيُقَطَّعُ الطَّرَارُ» وَهُوَ «الَّذِي يَبُطُّ الْجَيْبَ أَوْ غَيْرَهُ وَيَأْخُذُ مِنْهُ» أَوْ بَعْدَ سُقُوطِهِ
 إِنْ بَلَغَ نَصَابًا؛ لِأَنَّهُ سَرِقَةٌ مِنْ حِرْزٍ.
 «وَيُسْتَرْطُ» لِلْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ سِتَّةَ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: «أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ مَالًا مُحْتَرَمًا» لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِمَالٍ لَا حُرْمَةَ لَهُ، وَمَالُ
 الْحَرْبِيِّ تَجُوزُ سَرِقَتُهُ بِكُلِّ حَالٍ «فَلَا قَطْعَ بِسَرِقَةِ آلَةٍ لَهُ» لِعَدَمِ الْإِحْتِرَامِ «وَلَا» بِسَرِقَةِ
 «مُحَرَّمٍ كَالْخَمْرِ» وَصَلِيبٍ وَأَنِيَّةٍ^[١] فِيهَا خَمْرٌ، وَلَا بِسَرِقَةِ مَاءٍ^(١)، أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣٢٥): قَوْلُهُ: «وَلَا بِسَرِقَةِ مَاءٍ» قَالَ فِي الشَّرْحِ:
 لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. اهـ^[٢].

[١] وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: يُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ إِنَاءٍ فِيهِ خَمْرٌ^(١)، وَهُوَ الصَّوَابُ، مَا لَمْ يَكُنْ
 قَصْدُهُ الْخَمْرَ، فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ الْخَمْرَ فَلَا قَطْعَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قُلْتُ: لَكِنْ ذَكَرَ فِي (الْإِنْصَافِ) عَنِ ابْنِ عَقِيلٍ أَنَّهُ يُقَطَّعُ، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ هُبَيْرَةَ،
 وَأَطْلَقَهُمَا فِي (الْمُحَرَّرِ)^(٢) وَ(الْحَاوِي الصَّغِيرِ) وَقَالَ فِي (الرَّوَضَةِ): إِنْ لَمْ يَتَمَوَّلْ عَادَةً كَمَاءٍ
 وَكَلَّا مُحْرَزٍ فَلَا قَطْعَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ^(٣) اهـ.

ثُمَّ إِذَا قُلْنَا بَعْدَ الْقَطْعِ بِسَرِقَةِ الْمَاءِ فَلَوْ سَرَقَ إِنَاءً فِيهِ مَاءٌ فَالصَّوَابُ وَجُوبُ قَطْعِهِ
 مِنْ أَجْلِ سَرِقَةِ الْإِنَاءِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَالٍ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْمَاءِ بَذْلُهُ فِيهَا، فَهَذَا لَا قَطْعَ
 فِيهِ لَا بِسَرِقَةِ الْمَاءِ وَلَا الْإِنَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِنَاءٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: الشرح الكبير (١٠/ ٢٤٨)، والفروع (١٠/ ١٣٣).

(٢) المحرر (٢/ ١٥٦).

(٣) الإنصاف (١٠/ ٢٥٦).

وَلَا بِسَرِقَةٍ مُكَاتَبٍ^[١] وَأُمٌّ وَلَدٍ، وَمُصْحَفٍ، وَحُرٌّ وَلَوْ صَغِيرًا^[٢]، وَلَا بِنَا عَلَيْهِمَا^[٣].
 الشَّرْطُ الثَّانِي: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَيُشْتَرَطُ» أَيْضًا «أَنْ يَكُونَ» الْمَسْرُوقُ
 «نَصَابًا، وَهُوَ» أَيُّ: نَصَابُ السَّرِقَةِ «ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» خَالِصَةٍ، أَوْ تُخَلَّصُ مِنْ مَغْشُوشَةٍ
 «أَوْ رُبْعِ دِينَارٍ» أَيُّ: مِثْقَالٍ، وَإِنْ لَمْ يُضْرَبْ «أَوْ عَرَضُ قِيمَتِهِ كَأَحَدِهِمَا» أَيُّ: ثَلَاثَةُ
 دَرَاهِمٍ أَوْ رُبْعِ دِينَارٍ، فَلَا قَطْعَ بِسَرِقَةٍ مَا دُونَ ذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ
 إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا.

وَكَانَ رُبْعُ الدِّينَارِ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ، وَالْدِّينَارُ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا، رَوَاهُ أَحْمَدُ.
 «وَإِذَا نَقَصَتْ قِيمَةُ الْمَسْرُوقِ» بَعْدَ إِخْرَاجِهِ لَمْ يَسْقُطِ الْقَطْعُ؛ لِأَنَّ النُّقْصَانَ
 وَجَدَ فِي الْعَيْنِ بَعْدَ سَرِقَتِهَا «أَوْ مَلَكَهَا» أَيِ الْعَيْنِ الْمَسْرُوقَةِ «السَّارِقُ» بَيْعَ أَوْ هَبَةً
 أَوْ غَيْرِهَا «لَمْ يَسْقُطِ الْقَطْعُ» بَعْدَ التَّرَافُعِ إِلَى الْحَاكِمِ.
 «وَتُعْتَبَرُ قِيمَتُهَا» أَيُّ: قِيمَةُ الْعَيْنِ الْمَسْرُوقَةِ «وَقْتُ إِخْرَاجِهَا مِنَ الْحِرْزِ» لِأَنَّهُ
 وَقْتُ السَّرِقَةِ الَّتِي وَجَبَ بِهَا الْقَطْعُ.....

[١] وَقِيلَ: يُقَطَّعُ بِسَرِقَتِهِ إِنْ قُلْنَا بِجَوَازِ بَيْعِهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ، فَوَجَبَ
 الْقَطْعُ بِسَرِقَتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقِيلَ: يُقَطَّعُ بِسَرِقَةِ الْحُرِّ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ الْكَبِيرِ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ
 أَحْمَدَ^(١).

[٣] قَوْلُهُ: «وَلَا بِنَا عَلَيْهِمَا» أَيُّ مِنْ حُلِيِّ وَنَحْوِهِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ،
 وَلَكِنْ الْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ يُقَطَّعُ بِسَرِقَةٍ مَا عَلَيْهِمَا وَإِنْ لَمْ يُقَطَّعْ بِسَرِقَتِهِمَا، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

(١) انظر: المغني (١٢/٤٢٢)، والإنصاف (١٠/٢٥٨).

«فَلَوْ ذَبَحَ فِيهِ» أَي: فِي الْحِرْزِ «كَبْشًا» فَفَقَصَتْ قِيمَتُهُ «أَوْ شَقَّ فِيهِ ثَوْبًا، فَفَقَصَتْ قِيمَتُهُ عَنْ نِصَابِ» السَّرِقَةِ «ثُمَّ أَخْرَجَهُ» مِنَ الْحِرْزِ - فَلَا قَطْعَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْ مِنَ الْحِرْزِ نِصَابًا «أَوْ أَتْلَفَ فِيهِ» أَي: فِي الْحِرْزِ «الْمَالُ لَمْ يُقْطَعْ» لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْ مِنْهُ شَيْئًا.

«و» الشَّرْطُ الثَّلَاثُ «أَنْ يُخْرِجَهُ مِنَ الْحِرْزِ، فَإِنْ سَرَقَهُ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ» كَمَا لَوْ وَجَدَ أَبًا مَفْتُوحًا، أَوْ حِرْزًا مَهْتُوكًا «فَلَا قَطْعَ» عَلَيْهِ «وَحِرْزُ السَّالِمِ: مَا الْعَادَةُ حِفْظُهُ فِيهِ» إِذِ الْحِرْزُ مَعْنَاهُ الْحِفْظُ، وَمِنْهُ: احْتَرَزَ أَي: تَحَفَّظَ.

«وَيُخْتَلَفُ» الْحِرْزُ «بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْبُلْدَانِ وَعَدْلِ السُّلْطَانِ وَجَوْرِهِ وَقُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ» لِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ بِاخْتِلَافِ الْمَذْكُورَاتِ «فَحِرْزُ الْأَمْوَالِ» أَيِ النُّقُودِ «وَالْجَوَاهِرِ وَالْقُمَاشِ فِي الدُّورِ وَالذَّكَائِنِ وَالْعُمَرَانِ» أَي: الْأَبْنِيَةِ الْحَصِينَةِ وَالْمَحَالِّ الْمَسْكُونَةِ مِنَ الْبَلَدِ «وَرَاءَ الْأَبْوَابِ وَالْأَغْلَاقِ الْوَثِيقَةِ» وَالْغَلْقُ اسْمٌ لِلْقِفْلِ خَشَبًا كَانَ أَوْ حَدِيدًا. وَصُنْدُوقٌ بِسُوقٍ وَثَمَّ حَارِسٌ حِرْزٌ.

«وَحِرْزُ الْبَقْلِ، وَقُدُورِ الْبَاقِلَاءِ وَنَحْوِهِمَا» كَقُدُورِ طَبِيخٍ وَخَرْفٍ «وَرَاءَ الشَّرَائِعِ» وَهِيَ مَا يُعْمَلُ مِنْ قَصَبٍ وَنَحْوِهِ، يُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ بِحَبْلِ أَوْ غَيْرِهِ «إِذَا كَانَ فِي السُّوقِ حَارِسٌ» لِحَرَيَانِ الْعَادَةِ بِذَلِكَ.

«وَحِرْزُ الْحَطَبِ وَالْخَشَبِ الْحِطَائِرُ» جَمْعُ حَظِيرَةٍ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ: مَا يُعْمَلُ لِلْإِبِلِ وَالْغَنَمِ مِنَ الشَّجَرِ، تَأْوِي إِلَيْهِ فَيَعْبُرُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ وَيُرَبِّطُ.

«وَحِرْزُ الْمَوَاشِيِّ الصَّيْرِ» جَمْعُ صِيرَةٍ، وَهِيَ حَظِيرَةُ الْغَنَمِ «وَحِرْزُهَا» أَيِ الْمَوَاشِيِّ «فِي الْمَرْعَى بِالرَّاعِي وَنَظَرِهِ إِلَيْهَا غَالِبًا» فَمَا غَابَ عَنْ مُشَاهَدَتِهِ غَالِبًا فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْحِرْزِ.

وَحِرْزُ سُفْنٍ فِي شَطِّ بَرَبْطِهَا، وَإِبِلٍ بَارِكَةٍ مَعْقُولَةٍ بِحَافِظٍ حَتَّى نَائِمٍ، وَحُمُولَتِهَا بِتَقْطِيرِهَا مَعَ قَائِدٍ يَرَاهَا، وَمَعَ عَدَمِ تَقْطِيرِهَا بِسَائِقٍ يَرَاهَا، وَحِرْزُ ثِيَابٍ فِي حَمَامٍ وَنَحْوِهِ بِحَافِظٍ كَقُعُودِهِ عَلَى مَتَاعٍ، وَإِنْ فَرَطَ حَافِظُ حَمَامٍ بَنَوْمٍ أَوْ تَشَاغُلٍ ضَمِنَ، وَلَا قَطَعَ عَلَى سَارِقٍ إِذْنٌ. وَحِرْزُ بَابٍ وَنَحْوِهِ: تَرْكِيبُهُ بِمَوْضِعِهِ.

«و» الشَّرْطُ الرَّابِعُ «أَنْ تَنْتَفِي الشُّبْهَةُ» عَنِ السَّارِقِ لِحَدِيثٍ: «ادْرُؤُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^[١] «فَلَا يُقْطَعُ» سَارِقٌ «بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالٍ أَبِيهِ وَإِنْ عَلَا^[٢]، وَلَا بِسَرِقَةٍ مِنْ مَالٍ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ» لِأَنَّ نَفَقَةَ كُلِّ مِنْهُمَا تَجِبُ فِي مَالِ الْآخِرِ «وَالْأَبُ وَالْأُمُّ فِي هَذَا سَوَاءٌ» لِمَا ذَكَرَ.

[١] تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي حَدِّ الزَّانَا.

[٢] وَعَنْ أَحْمَدَ: يُقْطَعُ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي (الْوَاضِحِ) قَطْعُ الْكُلِّ غَيْرِ الْأَبِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَأَبُو ثَوْرٍ: الْقَطْعُ عَلَى كُلِّ سَارِقٍ بِظَاهِرِ الْكِتَابِ، إِلَّا أَنْ يَجْمَعُوا عَلَى شَيْءٍ فَيُسْتَشْنَى^(٢).

وَقَالَ مَالِكٌ: يُقْطَعُ الْإِبْنُ وَإِنْ سَفَلَ بِسَرِقَةٍ مِنْ أَبِيهِ^(٣)، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا قَطْعَ بِالسَّرِقَةِ مِنْ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤). اهـ (مُغْنِي)^(٥) مُلَخَّصًا.

(١) انظر: الفروع (١٠/١٤٤)، والإنصاف (١٠/٢٧٨).

(٢) الإشراف (٧/٢١٠) م (٤٦٣٦).

(٣) انظر: المعونة (ص: ١٤٢٧)، والكافي لابن عبد البر (ص: ٥٧٩).

(٤) انظر: المبسوط (٩/١٥١).

(٥) المغني (١٢/٤٥٩).

«وَيُقْطَعُ الْأَخُ» بِسَرِقَةِ مَالِ أَخِيهِ «وَ» يُقْطَعُ «كُلُّ قَرِيبٍ بِسَرِقَةِ مَالِ قَرِيبِهِ»^[١]
لِأَنَّ الْقَرَابَةَ هُنَا لَا تَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ مِنْ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ، فَلَمْ تَمْنَعِ الْقَطْعَ.
«وَلَا يُقْطَعُ أَحَدٌ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِسَرِقَتِهِ مِنْ مَالِ الْآخَرِ، وَلَوْ كَانَ مُحْرَزًا عَنْهُ»^[٢]
رَوَى ذَلِكَ سَعِيدٌ، عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.

«وَإِذَا سَرَقَ عَبْدٌ وَلَوْ مُكَاتَبًا «مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ أَوْ سَيِّدٍ مِنْ مَالِ مُكَاتَبِهِ»
فَلَا قَطْعَ «أَوْ» سَرَقَ «حُرٌّ مُسْلِمٌ»^{[٣][٤]}.....

[١] ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْقَرِيبَ يُقْطَعُ بِسَرِقَةِ مَنْ مَالِ قَرِيبِهِ، سَوَاءٌ وَجَبَ لِلسَّارِقِ
النَّفَقَةُ عَلَيْهِ أَوْ لَا، وَسَوَاءٌ كَانَ مَنَعُهُ إِيَّاهَا أَمْ لَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعَ وَجُوبِ النَّفَقَةِ لَا يُقْطَعُ،
وَلَا سِيَّمَا إِذَا مَنَعَهُ؛ لِاخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ هُنَا فِي الظَّفَرِ، وَهُوَ شُبْهَةٌ يُدْرَأُ بِهَا الْحَدُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ،
كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[٢] وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ مُحْرَزًا قُطِعَ^(١).

[٣] قَوْلُهُ: «أَوْ حُرٌّ مُسْلِمٌ» قَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ) وَقَالَ حَمَّادٌ وَمَالِكٌ وَابْنُ الْمُنْذِرِ: يُقْطَعُ؛
لِظَاهِرِ الْكِتَابِ^(٢) اهـ.

[٤] قَوْلُهُ: «أَوْ حُرٌّ مُسْلِمٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ» تَقْيِيدُهُ لِحُرٍّ هُوَ مَا اخْتَارَهُ كَثِيرٌ مِنَ
الْأَصْحَابِ، وَقَدَّمَهُ فِي (الْمُنْتَهَى) ثُمَّ نَقَلَ بَعْدَ ذَلِكَ كَلَامَ (الْمُنْفَحِ) وَالصَّحِيحُ: لَا يُقْطَعُ^(٣)
وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ سَرَقَ مِنْ مَالٍ لِسَيِّدِهِ فِيهِ حَقٌّ وَهُوَ لَا يُقْطَعُ بِالسَّرِقَةِ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ، فَيَكُونُ
مُؤَافَقًا لِقَوْلِهِمْ: أَوْ مِنْ مَالٍ لِأَحَدٍ يَمْنَعُ لَا يُقْطَعُ بِالسَّرِقَةِ مِنْهُ فِيهِ شَرَكَةٌ. اهـ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

(١) انظر: الإرشاد (ص: ٤٨١)، والمغني (١٢ / ٤٦١).

(٢) المغني (١٢ / ٤٦١).

(٣) منتهى الإرادات (٥ / ١٥٥).

أَوْ قِنْ «مِنْ بَيْتِ الْمَالِ» فَلَا قَطْعَ «أَوْ» سَرَقَ «مِنْ غَنِيمَةٍ لَمْ تُخَمَّسْ» فَلَا قَطْعَ؛ لِأَنَّ لِبَيْتِ الْمَالِ فِيهَا خُمُسُ الْخُمُسِ «أَوْ» سَرَقَ «فَقِيرٌ مِنْ غَلَّةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى الْفُقَرَاءِ» فَلَا قَطْعَ لِدُخُولِهِ فِيهِمْ.

«أَوْ» سَرَقَ «شَخْصٌ مِنْ مَالٍ لَهُ فِيهِ شَرَكَةٌ أَوْ لِأَحَدٍ مِمَّنْ لَا يُقْطَعُ بِالسَّرِقَةِ مِنْهُ» كَأَبِيهِ وَابْنِهِ وَزَوْجِهِ وَمُكَاتِبِهِ «لَمْ يُقْطَعْ» لِلشُّبْهَةِ.

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: ثُبُوتُ السَّرِقَةِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: «وَلَا يُقْطَعُ إِلَّا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ» يَصِفَانِهَا بَعْدَ الدَّعْوَى، مِنْ مَالِكٍ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ «أَوْ بِإِقْرَارٍ»^[١] السَّارِقِ «مَرَّتَيْنِ»^[٢] بِالسَّرِقَةِ، وَيَصِفُهَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ؛ لِاحْتِمَالِ ظَنِّهِ الْقَطْعَ فِي حَالٍ لَا قَطْعَ فِيهَا «وَلَا يَنْزِعُ» أَي: يَرْجِعُ «عَنْ إِقْرَارِهِ حَتَّى يُقْطَعَ» وَلَا بَأْسَ بِتَلْقِينِهِ الْإِنْكَارَ.

«و» الشَّرْطُ السَّادِسُ «أَنْ يُطَالَبَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ» السَّارِقُ «بِمَالِهِ» فَلَوْ أَقَرَّ بِسَرِقَةٍ مِنْ مَالٍ غَائِبٍ، أَوْ قَامَتْ بِهَا بَيِّنَةٌ - انْتِظَرِ حُضُورَهُ وَدَعَاؤُهُ، فَيُحْبَسُ وَتُعَادُ الشَّهَادَةُ.

«وَإِذَا وَجَبَ الْقَطْعُ» لِاجْتِمَاعِ شُرُوطِهِ «قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى»^[٣].....

[١] وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: ثَبَّتُ بِإِقْرَارٍ مَرَّةً. اهـ (مُغْنِي) ^(١).

[٢] وَاعْتِبَارُ التَّكْرَارِ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ.

[٣] فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ يُمْنَى قُطِعَتِ الْيُسْرَى مِنْ رِجْلَيْهِ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ):

بَلَا نَزَاعٍ ^(٢).

(١) الْمُغْنِي (١٢/٤٦٤).

(٢) الْإِنْصَافِ (١٠/٢٨٦).

لِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ «فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا» وَلِأَنَّهُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ «مِنْ مَفْصِلِ الْكَفِّ» لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ: «تُقَطَّعُ يَمِينُ السَّارِقِ مِنَ الْكُوعِ» وَلَا مُخَالَفَ لَهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ.

«وَحُسِمَتْ»^[١] وَجُوبًا بِغَمْسِهَا فِي زَيْتٍ مُغْلَى؛ لِتَسْتَدَّ أَفْوَاهُ الْعُرُوقِ، فَيَنْقَطِعَ الدَّمُ، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى مِنْ مَفْصِلِ كَعْبِهِ بِتَرْكِ عَقْبِهِ، وَحُسِمَتْ، فَإِنْ عَادَ حُسِسَ حَتَّى يَتُوبَ، وَحَرُمَ أَنْ يُقَطَّعَ.

«وَمَنْ سَرَقَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ، ثُمَّ كَانَ أَوْ كَثُرًا» بِضَمِّ الْكَافِ^[٢] وَفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ «طَلَعَ الْفُحَّالِ» «أَوْ غَيْرُهُمَا» مِنْ جُمَّارٍ أَوْ غَيْرِهِ «أُضْعِفَتْ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ» أَيُّ: ضَمِنَهُ بِعَوَضِهِ مَرَّتَيْنِ.

[١] نَفَقَةُ الْقَطْعِ وَالْحُسْمِ فِي مَالِ السَّارِقِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَيْهِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلِحِفْظِ نَفْسِهِ، فَكَانَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ، وَعَلَى هَذَا فَالْقِيَاسُ أَيْضًا لِخَاقِ سَائِرِ الْحُدُودِ بِذَلِكَ. وَقِيلَ: إِنَّ نَفَقَةَ ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ، وَلَيْسَ الْقَطْعُ وَاجِبًا مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا يَجِبُ حَيْثُ رُفِعَ إِلَى الْإِمَامِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ وَجُوبَ الْحَدِّ لِلْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ، فَتَلَحُّقُ نَفَقَتُهُ بِسَائِرِ الْمَصَالِحِ، وَهِيَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِمَا عَلِمْتَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِضَمِّ الْكَافِ وَفَتْحِ الثَّاءِ» قَالَ (الْقَامُوسُ): وَالْكَثْرُ وَيُحْرَكُ جُمَّارُ النَّخْلِ^(١)، وَهَكَذَا فِي (تَهْذِيبِ الصَّحَاحِ) بِفَتْحِ الْكَافِ وَالتَّحْرِيكِ، وَكَذَا فِي (نَيْلِ الْأَوْطَارِ)^(٢) وَ(سُبُلِ السَّلَامِ)^(٣)، وَلَا أَذْرِي مَا وَجَّهَ الضَّمُّ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) القاموس المحيط (ص: ٦٠٢).

(٢) نيل الأوطار (٩/ ١٠٠).

(٣) سبل السلام (٤/ ٣٥).

قَالَ الْقَاضِي، وَاخْتَارَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَقُدِّمَ فِي (التَّنْقِيحِ): أَنَّ التَّضْعِيفَ خَاصٌّ
بِالثَّمَرِ، وَالطَّلْعِ، وَالْجَمَّارِ، وَالْمَاشِيَةِ. وَقَطَعَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى) وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ التَّضْعِيفَ
وَرَدَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، فَلَا يُتَجَاوَزُ بِهِ مَحَلُّ النَّصِّ «وَلَا قَطَعَ»
لِفَوَاتِ شَرْطِهِ، وَهُوَ الْحِرْزُ.



بَابُ حَدِّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ

«وَهُمُ الَّذِينَ يَعْزُضُونَ لِلنَّاسِ بِالسَّلَاحِ» وَلَوْ عَصَاً أَوْ حَجَرًا «فِي الصَّحَرَاءِ أَوْ الْبُنْيَانِ» أَوْ الْبَحْرِ «فَيَغْصِبُونَهُمُ الْمَالَ» الْمُخْتَرَمَ «مُجَاهِرَةً لَا سَرِقَةً» وَيُعْتَبَرُ ثُبُوتُهُ بَيِّنَةً، أَوْ إِقْرَارٍ مَرَّتَيْنِ، وَالْحِرْزُ وَنَصَابِ السَّرِقَةِ.

«فَمَنْ» أَيُّ: فَأَيُّ مُكَلَّفٍ مُلْتَزِمٍ، وَلَوْ أَتَى أَوْ رَقِيقًا «مِنْهُمْ» أَيُّ: مِنْ قُطَاعِ الطَّرِيقِ «قَتَلَ مُكَافِئًا» لَهُ «أَوْ غَيْرَهُ» أَيُّ: غَيْرَ مُكَافِئٍ «كَالْوَلَدِ» يَقْتُلُهُ أَبُوهُ «وَوَكَّالِ الْعَبْدِ» يَقْتُلُهُ الْحُرُّ «وَوَكَّالِ الذَّمِّيِّ» يَقْتُلُهُ الْمُسْلِمُ «وَأَخَذَ الْمَالَ» الَّذِي قَتَلَهُ لِقَصْدِهِ - «قَتَلَ» وَجُوبًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ غُسِّلَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ «ثُمَّ صُلِبَ»^[١] قَاتِلُ مَنْ يُقَادُّ^[٢] بِهِ فِي غَيْرِ الْمَحَارَبَةِ «حَتَّى يَشْتَهَرَ» أَمْرُهُ، وَلَا يُقَطَّعُ مَعَ ذَلِكَ.

[١] صَرِيحُ كَلَامِهِ أَنَّ الصَّلْبَ بَعْدَ التَّغْسِيلِ وَالصَّلَاةِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَقِيلَ: بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْقَتْلِ. وَقِيلَ: قَبْلَ الْقَتْلِ، أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١).

[٢] قَوْلُهُ: «ثُمَّ صُلِبَ قَاتِلُ مَنْ يُقَادُّ بِهِ» ظَاهِرُ كَلَامِهِ كَ (الْإِقْنَاعِ)^(٢) وَ (الْمُسْتَهْيِ) أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يُقَادُّ بِهِ لَا يُصَلَّبُ^(٣) وَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ صُلْبِهِ هُوَ إِظْهَارُهُ؛ لِيَرْتَدَعَ غَيْرُهُ، وَإِذَا ثَبَتَ الْقَتْلُ فِي غَيْرِ الْمَكَافِي فُتُبُوتُ الصَّلْبِ أَوْلَى، وَلِأَنَّ الصَّلْبَ شَرَعَ لِعِظَمِ

(١) الْإِنْصَافُ (٢/ ٥٣٦، ١٠/ ٢٩٣).

(٢) الْإِقْنَاعُ (٤/ ٢٨٧).

(٣) مُتَهَيَّ الْإِرَادَاتِ (٥/ ١٦٠).

«وَإِنْ قَتَلَ» الْمُحَارِبُ «وَلَمْ يَأْخُذِ الْمَالَ - قَتَلَ حَتْمًا وَلَمْ يُصْلَبْ» لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِي خَيْرِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْآتِي.

«وَإِنْ جَنَوْا بِمَا يُوجِبُ قَوْدًا فِي الطَّرَفِ» كَقَطْعِ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ وَنَحْوِهِمَا «مُحْتَمَّ اسْتِيفَاؤُهُ» كَالنَّفْسِ، صَحَّحَهُ فِي (تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ) وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ) وَقَدَّمَ فِي (الرَّعَايَتَيْنِ) وَغَيْرِهِمَا، وَعَنْهُ: لَا يَتَحْتَمُّ اسْتِيفَاؤُهُ.

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَقَطَعَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى) وَغَيْرِهِ.

«وَإِنْ أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَارِبِينَ» مِنَ الْمَالِ قَدْرًا مَا يَقْطَعُ بِأَخْذِهِ السَّارِقُ «مِنْ مَالٍ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ» وَلَمْ يَقْتُلُوا - قُطِعَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ يَدُهُ الْيُمْنَى، وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى، فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ وَجُوبًا «وَحُسْمَتًا» بِالزَّيْتِ الْمُغْلَى «ثُمَّ خُلِّيَ» سَبِيلُهُ. «فَإِنْ لَمْ يُصَيِّبُوا نَفْسًا وَلَا مَالًا يَبْلُغُ نِصَابَ السَّرِقَةِ نَفَوْا بِأَنْ يُشَرَّدُوا»^[١].....

جَنَاتِهِ بِأَخْذِ الْمَالِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى سُقُوطِهِ، وَلِهَذَا كَانَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ (الْفُرُوعِ)^(١) وَ(الْإِنْصَافِ) وَ(الْمُحَرَّرِ)^(٢): الصَّلْبُ مُطْلَقًا، وَهُوَ ظَاهِرُ عِبَارَةِ (الْمُخْتَصَرِ) وَهُوَ أَوْلَى. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُسَيْمٍ.

[١] فَسَّرَ الْمُؤَلِّفُ النَّفْيَ بِالتَّشْرِيدِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّ نَفْيَهُ حَبْسُهُ^(٣)، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، إِلَّا أَنْ لَا يَنْدَفِعَ شَرُّهُمْ بِتَشْرِيدِهِمْ، فَيَتَوَجَّهَ الْقَوْلُ بِالْحَبْسِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ دَفْعَ شَرِّهِمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الفروع (١٥٦/١٠ - ١٥٧).

(٢) المحرر (١٦١/٢).

(٣) انظر: الإرشاد (ص: ٤٦٨)، والإنصاف (٢٩٨/١٠).

مُتَمَرِّقِينَ، «فَلَا يُتْرَكُونَ يَأْوُونَ إِلَى بَلَدٍ» حَتَّى تَظْهَرَ تَوْبَتُهُمْ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ
الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ
أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ قَتَلُوا وَصَلَّبُوا، وَإِذَا قَتَلُوا
وَلَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ قَتَلُوا وَلَمْ يُصَلَّبُوا، وَإِذَا أَخَذُوا الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلُوا قُطِّعَتْ أَيْدِيهِمْ
وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ، وَإِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا نَفَوْا مِنَ الْأَرْضِ» رَوَاهُ
الشَّافِعِيُّ.

وَلَوْ قَتَلَ بَعْضُهُمْ ثَبَتَ حُكْمُ الْقَتْلِ فِي حَقِّ جَمِيعِهِمْ، وَإِنْ قَتَلَ بَعْضٌ وَأَخَذَ
الْمَالَ بَعْضٌ تَحْتَمَّ قَتْلُ الْجَمِيعِ وَصَلْبُهُمْ.

«وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ»^[١] أَي: مِنَ الْمُحَارِبِينَ «قَبْلَ أَنْ يُقَدَّرَ عَلَيْهِ سَقَطَ عَنْهُ مَا كَانَ»
وَاجِبًا «لِلَّهِ» تَعَالَى «مِنْ نَفْيٍ وَقَطْعٍ» يَدٍ وَرِجْلٍ «وَصَلْبٍ، وَتَحْتَمَّ قَتْلُ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
[المائدة: ٣٤] «وَأَخَذَ بِمَا لِلْأَدَمِيِّينَ مِنْ نَفْسٍ وَطَرْفٍ وَمَالٍ إِلَّا أَنْ يُعْفَى لَهُ عَنْهَا» مِنْ
مُسْتَحَقِّهَا.

وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ سَرِقَةٍ أَوْ زِنَا أَوْ شُرْبٍ، فَتَابَ مِنْهُ قَبْلَ ثُبُوتِهِ^[٢] عِنْدَ
حَاكِمٍ - سَقَطَ، وَلَوْ قَبْلَ إِصْلَاحِ عَمَلٍ.

[١] انْظُرْ هَامِشَ ص ٥٣٦ مِنْهُ.

[٢] قَوْلُهُ: «قَبْلَ ثُبُوتِهِ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَقِيلَ: قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ كَحَدِّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ،
وَقِيلَ: قَبْلَ إِقَامَتِهِ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي (الْهُدَايَةِ) وَ(الْمَذْهَبِ)

«وَمَنْ صَالَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ حُرْمَتِهِ» كَأُمِّهِ وَبَنَتِهِ وَأُخْتِهِ وَزَوْجَتِهِ «أَوْ مَالِهِ، أَدَمِيٍّ أَوْ بَيْمَةٍ - فَلَهُ» أَيُّ: لِلْمَصُولِ عَلَيْهِ «الدَّفْعُ عَنْ ذَلِكَ بِأَسْهَلِ مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ دَفْعُهُ بِهِ» فَإِذَا انْدَفَعَ بِالْأَسْهَلِ حَرَمَ الْأَضْعَبُ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

«فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعِ» الصَّائِلُ «إِلَّا بِالْقَتْلِ فَلَهُ» أَيُّ: لِلْمَصُولِ عَلَيْهِ «ذَلِكَ» أَيُّ: قَتْلُ الصَّائِلِ «وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ» لِأَنَّهُ قَتَلَهُ لِدَفْعِ شَرِّهِ.

«وَإِنْ قُتِلَ» الْمَصُولُ عَلَيْهِ «فَهُوَ شَهِيدٌ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَقَاتَلَ فَقُتِلَ، فَهُوَ شَهِيدٌ» رَوَاهُ الْحَلَّالُ.

«وَيُلْزَمُهُ الدَّفْعُ عَنْ نَفْسِهِ» فِي غَيْرِ فِتْنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وَكَذَا يُلْزَمُهُ الدَّفْعُ فِي غَيْرِ فِتْنَةٍ عَنْ نَفْسِ غَيْرِهِ «و» عَنْ «حُرْمَتِهِ» وَحُرْمَةِ غَيْرِهِ؛ لِئَلَّا تَذْهَبَ الْأَنْفُسُ «دُونَ مَالِهِ» ^(١) فَلَا يُلْزَمُهُ الدَّفْعُ عَنْهُ وَلَا حِفْظُهُ عَنِ الضِّيَاعِ وَالْهَلَاكِ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣٣٣): قَوْلُهُ: «دُونَ مَالِهِ» وَعَنْهُ: يُلْزَمُهُ ^(١) الدَّفْعُ عَنْ مَالِهِ. قَالَ فِي (التَّبَصُّرَةِ): يُلْزَمُهُ عَلَى الْأَصَحِّ، وَفِيهَا أَيْضًا: يُلْزَمُهُ حِفْظُهُ عَنِ الضِّيَاعِ. اهـ (مِنْ =

وَالْخُلَاصَةِ) وَ(الْكَافِي) ^(١) وَ(الْهَادِي) وَالْمُصَنِّفُ هُنَا وَغَيْرِهِمْ، بَلْ هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ كَمَا قَالَ فِي (الْمُغْنِي) ^(٢) وَقَدَّمَهُ فِي (الرَّعَايَتَيْنِ) وَ(الْحَاوِيَيْنِ) ^(٣).

[١] وَالصَّوَابُ فِي ذَلِكَ اتِّبَاعُ الْمَصْلَحَةِ وَدَفْعُ أَعْلَى الْمَفْسَدَتَيْنِ بِأَدْنَاهُمَا.

(١) الكافي (٤/ ١٧٢ - ١٧٣).

(٢) المغني (١٢/ ٤٨٥).

(٣) الإنصاف (١٠/ ٣٠٢).

«وَمَنْ دَخَلَ مَنْزِلَ رَجُلٍ مُتَلَصِّصًا فَحُكِّمَهُ كَذَلِكَ» أَي: يَدْفَعُهُ بِالْأَسْهَلِ
فَالْأَسْهَلِ، فَإِنْ أَمَرَهُ بِالخُرُوجِ فَخَرَجَ لَمْ يَضْرِبْهُ، وَإِلَّا فَلَهُ ضَرْبُهُ بِأَسْهَلِ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ،
فَإِنْ خَرَجَ بِالْعَصَا لَمْ يَضْرِبْهُ بِالْحَدِيدِ، وَمَنْ نَظَرَ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ مِنْ خِصَاصِ بَابٍ
مُغْلَقٍ وَنَحَوِهِ فَخَذَفَ عَيْنَهُ أَوْ نَحَوَهَا، فَتَلَفَتْ، فَهَدَّرَ، بِخِلَافِ مُسْتَمِعٍ قَبْلَ إِنْذَارِهِ.

= (الْإِنْصَافِ) وَأَطْلَقَ صَاحِبُ (التَّبَصُّرَةِ) وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لُزُومَهُ عَنْ مَالِ
الْغَيْرِ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ يَسْقُطُ بِالْإِيَّاسِ مِنْ فَائِدَتِهِ فِي قَوْلِ،
وَالْمَشْهُورُ: أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ وَجُوبُ الْإِنْكَارِ وَإِنْ أُيسِرَ مِنْ فَائِدَتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ. وَفِي
(الْفُرُوعِ): وَيَتَوَجَّهُ فِي الذَّبِّ عَنْ عَرَضٍ غَيْرِهِ الْخِلَافُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَحَادِيثَ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ
ذَلِكَ. اهـ (ح. ش. مُتَّهَى).



بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ

أَيُّ: الْجَوْرِ وَالظُّلْمِ وَالْعُدُولِ عَنِ الْحَقِّ.

«إِذَا خَرَجَ قَوْمٌ لَهُمْ شَوْكَةٌ وَمَنْعَةٌ» بِفَتْحِ النُّونِ جَمْعُ مَانِعٍ، كَفَسَقَةٍ وَكَفَرَةٍ، وَبِسُكُونِهَا بِمَعْنَى: امْتِنَاعٍ يَمْنَعُهُمْ «عَلَى الْإِمَامِ بِتَأْوِيلِ سَائِغٍ» وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُطَاعٌ «فَهُمْ بُعَاةٌ» ظَلَمَةٌ، فَإِنْ كَانُوا جَمْعًا يَسِيرًا لَا شَوْكَةَ لَهُمْ، أَوْ لَمْ يَخْرُجُوا بِتَأْوِيلٍ أَوْ خَرَجُوا بِتَأْوِيلٍ غَيْرِ سَائِغٍ - فَقُطَاعٌ طَرِيقٍ.

وَنَصَبُ الْإِمَامِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَيُجْبَرُ مَنْ تَعَيَّنَ لِذَلِكَ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ حُرًّا، ذَكَرًا، عَدْلًا، قُرَشِيًّا، عَالِمًا، كَافِيًا ابْتِدَاءً وَدَوَامًا.

«و» يَجِبُ «عَلَيْهِ» أَيُّ: عَلَى الْإِمَامِ «أَنْ يُرَاسِلَهُمْ» أَيُّ الْبُعَاةِ «فَيَسْأَلَهُمْ» عَنْ «مَا يَنْقِمُونَ مِنْهُ فَإِنْ ذَكَرُوا مَظْلَمَةً أَزَالَهَا، وَإِنْ ادَّعَوْا شُبْهَةً كَشَفَهَا» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩] وَالْإِصْلَاحُ إِنَّمَا يَكُونُ بِذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ مَا يَنْقِمُونَ مِنْهُ مِمَّا لَا يَحِلُّ أَزَالَهُ، وَإِنْ كَانَ حَلَالًا لَكِنْ التَّبَسُّ عَلَيْهِمْ، فَاعْتَقَدُوا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْحَقِّ، بَيَّنَّ لَهُمْ دَلِيلَهُ، وَأَظْهَرَ لَهُمْ وَجْهَهُ.

«فَإِنْ فَاؤُوا» أَيُّ: رَجَعُوا عَنِ الْبَغْيِ وَطَلَبَ الْقِتَالَ تَرَكَهُمْ «وَالِإِلَّا» يَرْجِعُوا «قَاتِلَهُمْ» وَجُوبًا، وَعَلَى رَعِيَّتِهِ مَعُونَتُهُ، وَيَحْرُمُ قِتَالُهُمْ بِمَا يُعِمُّ إِتْلَافَهُمْ، كَمَنْجَنِيْقٍ وَنَارٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ، وَقَتْلُ ذُرِّيَّتِهِمْ وَمُدْبَرِهِمْ وَجَرِيحِهِمْ، وَمَنْ تَرَكَ الْقِتَالَ، وَلَا قُوَّةَ بِقَتْلِهِمْ بَلِ الدِّيَّةُ، وَمَنْ أَسَرَ مِنْهُمْ حُبْسًا، حَتَّى لَا شَوْكَةَ وَلَا حَرْبَ.

وَإِذَا انْقَضَتْ فَمَنْ وَجَدَ مِنْهُمْ مَالَهُ بِيَدِ غَيْرِهِ أَخَذَهُ، وَمَا تَلَفَ حَالَ حَرْبٍ غَيْرِ مَضْمُونٍ^[١]، وَإِنْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ الْخَوَارِجِ وَلَمْ يَخْرُجُوا عَنْ قَبْضَةِ الْإِمَامِ لَمْ يُتَعَرَّضْ لَهُمْ، وَتَجْرِي الْأَحْكَامُ عَلَيْهِمْ كَأَهْلِ الْعَدْلِ.

«وَإِنْ اقْتَتَلَتْ طَائِفَتَانِ لِعَصَبِيَّةٍ، أَوْ طَلَبَ «رِئَاسَةٍ فَهُمَا ظَالِمَتَانِ، تَضْمَنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ «مَا أَتَلَفَتْ» عَلَى «الْأُخْرَى».

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: فَأَوْجِبُوا الضَّمَانَ عَلَى مَجْمُوعِ الطَّائِفَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ عَيْنُ الْمُتَلَفِ.

وَمَنْ دَخَلَ بَيْنَهُمَا لِصُلْحٍ فَقُتِلَ، وَجُهِلَ قَاتِلُهُ، وَمَا جُهِلَ مُتَلَفُهُ - ضَمِنَتْهُ عَلَى السَّوَاءِ.

[١] وَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ مَا أَتَلَفُوهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ فَهُوَ مَضْمُونٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِانْقِضَاءِ الْحَرْبِ يَكُونُونَ مَعْصُومِينَ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّ أَهْلَ الْبَغْيِ لَا يَضْمَنُونَ مَا أَتَلَفُوهُ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ، وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ يَضْمَنُونَ.



بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ

وَهُوَ لُغَةٌ: الرَّاجِعُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ﴾ [المائدة: ٢١].

وَاصْطِلَاحًا: «الَّذِي يَكْفُرُ بَعْدَ إِسْلَامِهِ» طَوْعًا، وَلَوْ مُمِيزًا أَوْ هَازِلًا، بِنُطْقٍ، أَوْ اعْتِقَادٍ، أَوْ شَكٍّ، أَوْ فِعْلٍ.

«فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ» تَعَالَى كَفَرَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] «أَوْ جَحَدَ رُبُوبِيَّتَهُ» سُبْحَانَهُ «أَوْ» جَحَدَ «وَحْدَانِيَّتَهُ، أَوْ» جَحَدَ «صِفَةٍ»^[١] مِنْ صِفَاتِهِ «كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ - كَفَرَ، «أَوْ اتَّخَذَ لِلَّهِ تَعَالَى «صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا، أَوْ جَحَدَ بَعْضَ كُتُبِهِ، أَوْ» جَحَدَ بَعْضَ «رُسُلِهِ، أَوْ سَبَّ اللَّهَ» سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى «أَوْ» سَبَّ «رَسُولَهُ» أَي: رَسُولًا مِنْ رُسُلِهِ، أَوْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ «فَقَدْ كَفَرَ» لِأَنَّ جَحْدَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَجَحْدِهِ كُلِّهِ، وَسَبَّ أَحَدٍ مِنْهُمْ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جَاحِدِهِ.

«وَمَنْ جَحَدَ تَحْرِيمَ الزَّنا، أَوْ» جَحَدَ «شَيْئًا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا»

[١] الصَّوَابُ فِي جَحْدِ الصِّفَةِ أَنْ يُحَقِّقَ الْقَوْلَ فِيهَا، فَيُقَالُ: إِنْ أَنْكَرَ الصِّفَةَ إِنْكَارًا مُطْلَقًا وَهِيَ ثَابِتَةٌ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ كَفَرَ، وَإِنْ أَوْلَاهَا مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ سَائِغًا لَمْ يَكْفُرْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَائِغًا كَفَرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرُبَّمَا نَقُولُ: إِنْكَارُ الصِّفَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَكْذِيبًا أَوْ تَأْوِيلًا، فَإِنْ كَانَ تَكْذِيبًا كَفَرَ وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلًا فَإِنْ اسْتَلْزَمَ نَفْيُهَا نَقْصًا كَفَرَ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ سَائِغًا لَمْ يَكْفُرْ، وَإِلَّا كَفَرَ؛ لِأَنَّهُ مُكَابِرٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَيُّ: عَلَى تَحْرِيمِهَا، أَوْ جَحْدَ حِلِّ خُبْرٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ، أَوْ جَحْدَ وَجُوبِ عِبَادَةِ مِنَ الْخَمْسِ، أَوْ حُكْمًا ظَاهِرًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ إِجْمَاعًا قَاطِعِيًّا «بِجَهْلٍ» أَيُّ: بِسَبَبِ جَهْلِهِ، وَكَانَ يَمْنُ يَجْهَلُ مِثْلُهُ ذَلِكَ «عُرِّفَ» حُكْمَ «ذَلِكَ» لِيَرْجَعَ عَنْهُ «وَإِنْ» أَصَرَ، أَوْ «كَانَ مِثْلُهُ لَا يَجْهَلُهُ» - كَفَرَ «لِعَانَدَتِهِ لِلْإِسْلَامِ، وَامْتِنَاعِهِ مِنَ الْإِلْتِزَامِ لِأَحْكَامِهِ، وَعَدَمِ قَبُولِهِ لِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَكَذَا لَوْ سَجَدَ لِكَوْكَبٍ وَنَحْوِهِ، أَوْ أَتَى بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ صَرِيحٍ فِي الْإِسْتِهْزَاءِ بِالدِّينِ، أَوْ اِمْتَنَهَنَ الْقُرْآنَ، أَوْ أَسْقَطَ حُرْمَتَهُ، لَا مَنْ حَكَى كُفْرًا سَمِعَهُ وَهُوَ لَا يَعْتَقِدُهُ.



فصل

«فَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ مُكَلَّفٌ^[١] مُخْتَارٌ، رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ - دُعِيَ إِلَيْهِ»
 أَي: إِلَى الْإِسْلَامِ، وَاسْتُتِيبَ «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» وَجُوبًا «وَضِيقَ عَلَيْهِ»^[٢] وَحُسْرًا؛ لِقَوْلِ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَهَلَّا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا، فَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا، وَاسْتَبْتُمُوهُ لَعَلَّهُ
 يَتُوبُ، أَوْ يُرَاجِعُ أَمْرَ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضَرْ، وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَغَنِي» رَوَاهُ مَالِكٌ فِي
 الْمَوْطَأِ. وَلَوْ لَمْ تَحِبِ الْإِسْتِثَابَةُ لِمَا بَرِئَ مِنْ فِعْلِهِمْ.

«فَإِنْ» أَسْلَمَ لَمْ يُعْزَرْ، وَإِنْ «لَمْ يُسَلِّمْ قُتِلَ بِالسَّيْفِ» وَلَا يُحْرَقُ بِالنَّارِ؛ لِقَوْلِهِ
 عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ، وَلَا تُعَذِّبُوهُ بِعَذَابِ اللَّهِ» يَعْنِي النَّارَ،
 أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ. إِلَّا رَسُولٌ كَفَّارٌ فَلَا يُقْتَلُ.

وَلَا يَقْتُلُهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ مَا لَمْ يَلْحَقْ بِدَارِ حَرْبٍ، فِلِكُلِّ أَحَدٍ قَتْلُهُ، وَأَخْذُ
 مَا مَعَهُ.

«وَلَا تُقْبَلُ» فِي الدُّنْيَا «تَوْبَةُ مَنْ سَبَّ اللَّهَ» تَعَالَى «أَوْ» سَبَّ «رَسُولَهُ» سَبًّا صَرِيحًا،
 أَوْ تَنْقَصَهُ.....

[١] فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ فَإِنْ كَانَ مَجْنُونًا أَوْ غَيْرَ مُمَيِّزٍ فَلَا عِبْرَةَ بِكَلَامِهِ، وَلَا تَثْبُتُ
 رِدَّتُهُ، وَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا ثَبَتَتْ رِدَّتُهُ، لَكِنْ لَا يُسْتَتَابُ إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِهِ.

[٢] وَعَنْهُ: أَنَّ الْإِسْتِثَابَةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، وَعَنْهُ: تَحِبُّ الْإِسْتِثَابَةُ دُونَ التَّأْجِيلِ^(١)،
 وَالْأَوَّلَى الرُّجُوعُ إِلَى الْمَصْلَحَةِ فِي ذَلِكَ.

«وَلَا تَوْبَهُ مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ»^(١) وَلَا تَوْبَهُ زَنْدِيقٍ، وَهُوَ الْمُنَافِقُ الَّذِي يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُخْفِي الْكُفْرَ «بَلْ يُقْتَلُ بِكُلِّ حَالٍ» لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تَدُلُّ عَلَى فَسَادِ عَقِيدَتِهِ، وَقَلَّةِ مَبَالَاةٍ بِالْإِسْلَامِ^[١].

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣٤٢): قَوْلُهُ: «وَلَا مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ» قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: تَكَرَّرُ الرَّدَّةُ هَلْ يَحْصُلُ بِمَرَّتَيْنِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ اللَّغَةِ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثٍ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ تُشْعِرُ^[٢] بِهِ؟ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ. اهـ. قُلْتُ: قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَعَنْهُ: لَا تُقْبَلُ إِنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ ثَلَاثًا أَوْ أَكْثَرَ، وَإِلَّا قُبِلَتْ اهـ. وَظَاهِرُهُ: أَنَّ الْمُقَدَّمَ الْإِكْتِفَاءَ بِمَرَّتَيْنِ. اهـ. (ح. م. ص).

[١] وَالصَّوَابُ قَبُولُ تَوْبَةٍ كُلِّ مَنْ تَابَ تَوْبَةً نَصُوحًا مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ وَلِقَوْلِهِ فِي نَفْسِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ لَكِنْ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِنْ تَابَ قُبِلَ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّ السَّبَّ حَقٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ لِأَدَمِيٍّ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ عَفَا عَنْهُ، فَوَجِبَ الْأَخْذُ بِهِ، بِخِلَافِ مَنْ سَبَّ اللَّهَ ثُمَّ تَابَ، فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ؛ لِأَنَّ سَبَّ اللَّهَ حَقٌّ لِلَّهِ، وَقَدْ عَلِمْنَا عَفْوَهُ تَعَالَى عَنْ حَقِّهِ لِمَنْ تَابَ إِلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ عَامٌّ لِلْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ وَالْمُرْتَدِّ، وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ، وَإِنَّ الْكَافِرَ الْأَصْلِيَّ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي بَابِ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَقُولُ: بَلِ الْآيَةُ فِيهَا الْكُفْرُ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ، لَكِنْ فِي الثَّانِيَةِ ذَكَرَ زِيَادَةَ كُفْرِهِ، فَتَأَمَّلْ، وَالصَّوَابُ قَبُولُ تَوْبَةٍ مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ فِيهَا أَنَّ آخِرَ أَمْرِهِمْ أَنَّهُمْ أَزْدَادُوا كُفْرًا، وَلَيْسَ فِيهَا أَنَّهُمْ تَابُوا بَعْدُ، وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ وَأَزْدَادَ كُفْرُهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُوفِّقُهُمْ لِلْهِدَايَةِ.

وَيَصِحُّ إِسْلَامُ مُمِيزٍ يَعْقِلُهُ وَرِدَّتُهُ، لَكِنْ لَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ بَعْدَ الْبُلُوغِ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ «وَتَوْبَةُ الْمُرْتَدِّ» إِسْلَامُهُ «و» تَوْبَةُ «كُلِّ كَافِرٍ إِسْلَامُهُ بِأَنْ يَشْهَدَ» الْمُرْتَدُّ
أَوِ الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(١) وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ:
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَنِيسَةَ فَإِذَا هُوَ بِيَهُودِيٍّ يَقْرَأُ عَلَيْهِمُ التَّوْرَةَ، فَقَرَأَ حَتَّى أَتَى
عَلَى صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأُمَّتِهِ فَقَالَ: هَذِهِ صِفَتُكَ وَصِفَةُ أُمَّتِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَنَّكَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْوَا أَخَاكُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

«وَمَنْ كَانَ كُفْرُهُ بِجَحْدِ فَرْضٍ وَنَحْوِهِ» كَتَحْلِيلِ حَرَامٍ أَوْ تَحْرِيمِ حَلَالٍ،
أَوْ جَحْدِ نَبِيٍّ أَوْ كِتَابٍ، أَوْ رِسَالَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلَى غَيْرِ الْعَرَبِ «فَتَوْبَتُهُ مَعَ» إِيْتَابِهِ
بِ«الشَّهَادَتَيْنِ إِقْرَارُهُ بِالْمَجْحُودِ بِهِ» مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَذَّبَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِمَا اعْتَقَدَهُ مِنْ
الْجَحْدِ، فَلَا بُدَّ فِي إِسْلَامِهِ مِنَ الْإِقْرَارِ بِمَا جَحَدَهُ «أَوْ قَوْلُهُ: أَنَا» مُسْلِمٌ، أَوْ «بَرِيءٌ
مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ» دِينَ «الْإِسْلَامِ».

[١] وَظَاهِرُ كَلَامِهِ: لَا يَكْفِي إِحْدَى الشَّهَادَتَيْنِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً: تَكْفِي شَهَادَةُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَعَنْهُ: إِنْ كَانَ مُقَرَّرًا بِالتَّوْحِيدِ،
وَفِي (الْفُرُوعِ): يَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ: يَكْفِي التَّوْحِيدُ مِمَّنْ لَا يُقَرَّرُ بِهِ كَالْوَثْنِيِّ؛ لِظَاهِرِ الْأَخْبَارِ،
وَلِحَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ^(١)، وَذَكَرَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي (الْإِفْصَاحِ) يَكْفِي التَّوْحِيدُ مُطْلَقًا. اهـ مِنْ
(الْإِنْصَافِ) مُلَخَّصًا^(٢) وَالظَّاهِرُ: تُقْبَلُ مِمَّنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ يُطَالَبُ بِشَهَادَةِ أَنَّ
مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ شَهِدَ وَإِلَّا فَمُرْتَدٌّ.

(١) الفروع (١٠/١٩٨).

(٢) الإنصاف (١٠/٣٣٦).

وَلَوْ قَالَ كَافِرٌ: أَسْلَمْتُ، أَوْ: أَنَا مُسْلِمٌ، أَوْ: أَنَا مُؤْمِنٌ - صَارَ مُسْلِمًا، وَإِنْ لَمْ يَلْفِظْ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَلَا يُغْنِي قَوْلُهُ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» عَنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ.
وَإِنْ قَالَ: أَنَا مُسْلِمٌ، وَلَا أَنْطِقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ - لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ، حَتَّى يَأْتِيَ بِالشَّهَادَتَيْنِ.

وَيُمنَعُ الْمُزْتَدُّ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ، وَتُقْضَى مِنْهُ دُيُونُهُ، وَيُنْفَقُ مِنْهُ عَلَيْهِ وَعَلَى عِيَالِهِ، فَإِنْ أَسْلَمَ، وَإِلَّا صَارَ فَيْئًا مِنْ مَوْتِهِ مُرْتَدًّا.

وَيَكْفُرُ سَاحِرٌ يَرْكَبُ الْمِكْنَسَةَ فَتَسِيرُ بِهِ فِي الْهَوَاءِ، وَنَحْوُهُ^[١]، لَا كَاهِنٌ وَمُنْجِمٌ وَعَرَّافٌ وَضَارِبٌ بِحَصَى، وَنَحْوُهُ إِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ إِبَاحَتَهُ، وَأَنَّهُ يَعْلَمُ بِهِ الْأُمُورَ الْمَغِيْبَةَ، وَيُعْزِّرُ، وَيُكْفَى عَنْهُ.

وَيَحْرُمُ طَلَّسُمٌ^[٢]، وَرُقِيَّةٌ بَغَيْرِ الْعَرَبِيِّ، وَيَجُوزُ الْحُلُّ بِسِحْرِ ضُرُورَةٍ.

[١] فَأَمَّا مَنْ كَانَ سِحْرُهُ بِأَدْوِيَةٍ وَتَدَخِينٍ وَسَقْيٍ مَا يَضُرُّ فَلَا يَكْفُرُ وَلَا يُقْتَلُ، وَلَكِنْ يُعْزَّرُ، وَقِيلَ: لَهُ تَغْزِيرُهُ بِالْقَتْلِ.

[٢] قَالَ فِي دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْحَدِيثُ: الطَّلَّسُمُ رُمُوزٌ وَإِشَارَاتٌ تُنْقَشُ عَلَى قِطْعَةٍ مِنَ الْحَجَرِ أَوْ الْوَرَقِ أَوْ نَحْوِهَا، تُحْمَلُ أَوْ تُلبَسُ لِلْوَقَايَةِ مِنَ الْأَرْوَاحِ الشَّرِّيرَةِ، أَوْ لِحِمَايَةِ صَاحِبِهَا مِنَ الْأَمْرَاضِ، وَالطَّلَاسِمُ مَا تُعْرَفُ بِالرُّقَى وَالتَّعَاوِيدِ وَالْأَحْجِبَةِ. اهـ مُلَخَّصًا.
وَقَالَ فِي (الْمُنْجِدِ) هِيَ خُطُوطٌ أَوْ كِتَابَةٌ يَسْتَعْمِلُهَا السَّاحِرُ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ يَدْفَعُ بِهَا كُلَّ مُؤْذٍ (يُونَانِيَّةٌ)^(١) اهـ.



كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ

جَمَعَ طَعَامٌ، وَهُوَ مَا يُؤْكَلُ وَيُشْرَبُ، وَ«الْأَصْلُ فِيهَا الْحِلُّ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].

«فَيُبَاحُ كُلُّ» طَعَامٍ «طَاهِرٍ» بِخِلَافِ مُتَنَجِّسٍ وَنَجِسٍ «لَا مَضَرَّةَ فِيهِ» احْتِرَازًا عَنِ الشُّمِّ وَنَحْوِهِ، حَتَّى الْمِسْكُ وَنَحْوُهُ كَالْعَنْبَرِ «مِنْ حَبٍّ وَثَمَرٍ وَغَيْرِهِمَا» مِنَ الطَّاهِرَاتِ.

«وَلَا يَحِلُّ نَجِسٌ كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] «وَلَا» يَحِلُّ «مَا فِيهِ مَضَرَّةٌ كَالشُّمِّ وَنَحْوِهِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

«وَحَيَوَانَاتُ الْبَرِّ مُبَاحَةٌ إِلَّا الْحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ» لِحَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«و» إِلَّا «مَا لَهُ نَابٌ يَفْتَرِسُ بِهِ»^[١] أَي: يَنْهَشُ بِنَابِهِ؛ لِقَوْلِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«غَيْرِ الضَّبُعِ» لِحَدِيثِ جَابِرٍ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَكْلِ الضَّبُعِ» اخْتِجَّ بِهِ أَحْمَدُ.

[١] وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَبَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ: يُبَاحُ مَا يَفْتَرِسُ.

وَالَّذِي لَهُ نَابٌ «كَالْأَسَدِ، وَالنَّمِرِ»^[١]، وَالذَّنْبِ، وَالْفِيلِ^[٢]، وَالْفَهْدِ^[٣]، وَالْكَلْبِ،
وَالْخَنْزِيرِ، وَابْنِ آوَى^[٤]، وَابْنِ عُرْسٍ^[٥]، وَالسَّنَوْرِ «مُطْلَقًا»^[٦] «وَالنَّمْسِ، وَالْقِرْدِ،
وَالدُّبِّ»^[٧] وَالْفَنَكِ^[٨]، وَالثَّعْلَبِ^[٩]، وَالسَّنَجَابِ^[١٠]، وَالسَّمُورِ^[٨].

[١] سَبْعُ أَصْعُرٍ مِنَ الْأَسَدِ، وَلَهُ جِلْدٌ مُنْقَطٌ.

[٢] وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ عَنْهُ: يُكْرَهُ^(١).

[٣] سَبْعُ بَيْنِ الْكَلْبِ وَالنَّمِرِ، مُنْقَطُ الْجِلْدِ.

[٤] فِيهِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ^(٢).

[٥] وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مُبَاحٌ^(٣).

[٦] وَعَنْهُ: يُبَاحُ السَّنَوْرُ الْبَرِّيُّ^(٤).

[٧] وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ.

[٨] الْوَجْهُ الثَّانِي: يُبَاحَانِ.

[٩] وَعَنْهُ: يُبَاحُ^(٥).

[١٠] الْوَجْهُ الثَّانِي: يُبَاحُ، وَمَالَ إِلَيْهِ الْمُؤَفَّقُ^(٦) وَالشَّارِحُ^(٧).

(١) انظر: الإنصاف (٣٥٦/١٠).

(٢) انظر: المهذب (٢٤٨/١)، والحاوي (١٣٩/١٥).

(٣) انظر: المهذب (٢٤٧/١)، والحاوي (١٤٠/١٥).

(٤) انظر: المغني (٣١٩/١٣)، والإنصاف (٣٦٠-٣٦١/١٠).

(٥) انظر: الإرشاد (ص: ٣٨٥)، والمغني (٣١٩/١٣).

(٦) المغني (٣٢٤/١٣).

(٧) الشرح الكبير (٧٧/١١).

«و» إِلَّا «مَا لَهُ مِخْلَبٌ مِنَ الطَّيْرِ يَصِيدُ بِهِ»^[١]: كَالْعُقَابِ، وَالْبَازِي، وَالصَّقْرُ، وَالشَّاهِينِ، وَالْبَاشِقِ، وَالْحِدَاةُ - بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ وَالْهَمْزَةِ - «وَالْبُومَةُ» لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطُّيُورِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^[٢].

«و» إِلَّا «مَا يَأْكُلُ الْحَيْفَ»^[٣] مِنَ الطَّيْرِ «كَالنَّسْرِ وَالرَّخِمِ وَاللَّقْلِقِ»^[٤] وَالْعَقْعَقِ^[٥]

[١] وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَحْرُمُ مِنَ الطَّيْرِ شَيْءٌ^(١)، وَقَالَ النَّخَعِيُّ: إِلَّا الْخَفَّاشُ^(٢).

[٢] بَلْ قَالَ فِي (الْمُنْتَقَى)^(٣): رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤).

[٣] وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ وَغَيْرُهُ: يُكْرَهُ^(٥)، وَجَعَلَ فِيهِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رِوَايَتِي الْجَلَّالَةَ، وَقَالَ: عَامَّةُ أَجْوِبَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لَيْسَ فِيهَا تَحْرِيمٌ^(٦). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤] طَائِرٌ يُوصَفُ بِالذِّكَاةِ وَالْفِطْنَةِ يَأْكُلُ الْحَيَّاتِ.

[٥] طَائِرٌ يُشَبَّهُ الْعُرَابَ أَوْ هُوَ الْعُرَابُ^(٧) اه (مُنْجِدٌ) وَقَالَ أَحْمَدُ فِيهِ: إِنْ لَمْ يَكُنْ يَأْكُلُ الْحَيْفَ فَلَا بَأْسَ بِهِ^(٨).

(١) المدونة (١/ ٥٤٢).

(٢) انظر: المغني (١٣/ ٣٢١).

(٣) المنتقى (ص: ٨٠٢).

(٤) أخرجه الإمام أحمد (١/ ٢٤٤)، ومسلم: كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، رقم (١٩٣٤)، وأبو داود: كتاب الأطعمة، باب النهي عن أكل السباع، رقم (٣٨٠٥)، والنسائي: كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة أكل لحوم الدجاج، رقم (٤٣٤٨)، وابن ماجه: كتاب الصيد، باب أكل كل ذي ناب من السباع، رقم (٣٢٣٤).

(٥) مسائل أحمد رواية عبد الله رقم (١٠١٤).

(٦) الاختيارات الفقهية (ص: ٦١٧).

(٧) المنجد (ص: ٥١٧).

(٨) انظر: المغني (١٣/ ٣٢١).

وَهُوَ الْقَاقُ^[١] «وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ^[٢] وَالْغُدَافِ^[٣]، وَهُوَ» طَائِرٌ «أَسْوَدُ صَغِيرٌ أَغْبَرُ،
وَالْغُرَابُ الْأَسْوَدُ الْكَبِيرُ، وَ» إِلَّا «مَا يَسْتَحِبُّهُ الْعَرَبُ» دَوُو الْيَسَارِ «كَالْقُنْفُذِ^[٤]
وَالنَّيْصِ^[٥] وَالْفَأْرَةُ وَالْحَيَّةُ^[٦] وَالْحَشَرَاتِ كُلُّهَا وَالْوَطَاطِ، وَ» إِلَّا «مَا تَوَلَّدَ مِنْ
مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ كَالْبَغْلِ» مِنَ الْخَيْلِ وَالْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَالسَّمْعِ، وَهُوَ ابْنُ الذَّنْبِ
وَالضَّبْعِ^[٧].

وَمَا تَجْهَلُهُ الْعَرَبُ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي الشَّرْعِ - يُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ شَبَهَا بِهِ،
وَلَوْ أَشْبَهَ مُبَاحًا وَمُحَرَّمًا غُلِبَ التَّحْرِيمُ. وَدَوُو جُبْنٍ وَخَلٍّ وَنَحْوَهَا يُؤْكَلُ تَبَعًا.

[١] قَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَمَى): طَائِرٌ نَحْوُ الْحَمَامَةِ، طَوِيلُ الذَّنْبِ، يَأْكُلُ الْحَيَّاتِ^(١).

[٢] وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ إِنْ لَمْ يَأْكُلِ الْجَيْفَ، وَالْخِلَافُ فِي غُرَابِ الْبَيْنِ أَيْضًا.

[٣] الْوَجْهُ الثَّانِي: يُبَاحُ.

[٤] وَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ^(٢)، وَرَخَّصَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ^(٣) وَأَبُو ثَوْرٍ^(٤).

[٥] هُوَ الْقُنْفُذُ الضَّخْمُ.

[٦] أَجَارَهَا مَالِكٌ إِذَا ذُكِّيَتْ^(٥)، وَكَذَا أَجَارَ الْحَشَرَاتِ.

[٧] أَيُّ: أَبَوْهُ ذَنْبٌ وَأُمُّهُ ضَبْعٌ، وَأَمَّا الْعُسْبَارُ فَبِالْعَكْسِ أُمُّهُ ذِئْبَةٌ وَأَبَوْهُ مِنْ ذُكُورِ

الضَّبَاعِ.

(١) شرح منتهى الإرادات (٤٠٨/٣).

(٢) انظر: فتاوى السعدي (١/٢٣٢)، والمبسوط (١١/٢٥٥).

(٣) الأم (٣/٦٢٩).

(٤) انظر: المغني (١٣/٣١٦).

(٥) المدونة (١/٥٤٢).

فصل

«وَمَا عَدَا ذَلِكَ» الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ حَرَامٌ «فَحَلَالٌ» عَلَى الْأَصْلِ «كَالْخَيْلِ»^[١] لِمَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «وَبَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ» وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ^[٢]؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١] «وَالدَّجَاجُ، وَالْوَحْشِيُّ مِنَ الْحُمْرِ، وَ» مِنَ «الْبَقَرِ» كَالْأَيْلِ وَالتَّيْتَلِ وَالْوَعِلِ وَالْمَهَا «وَ» كَالطَّبَّاءِ وَالنَّعَامَةِ وَالْأَرْزَبِ وَسَائِرِ الْوَحْشِ» كَالزَّرَافَةِ وَالْوَبْرِ^[٣]، وَالزَّبُوعِ^[٤]، وَكَذَا الطَّائِفُوسِ، وَالْبَيْغَاءِ وَالزَّاعِ، وَغُرَابِ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَطَابٌ فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

«وَيُبَاحُ حَيَوَانُ الْبَحْرِ كُلِّهِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦] «إِلَّا الضَّفْدَعُ»

[١] وَحَرَّمَهَا أَبُو حَنِيفَةَ^(١)، وَكَرَّهَهَا مَالِكٌ^(٢).

[٢] وَعَنْ أَحْمَدَ فِي الْهُدُودِ وَالصُّرُدِ رَوَايَتَانِ، إِحْدَاهُمَا: الْإِبَاحَةُ، وَالثَّانِيَةُ: لَا^(٣).

[٣] وَحَرَّمَهُ أَبُو حَنِيفَةَ.

[٤] وَعَنْهُ: يَحْرُمُ^(٤)، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ^(٥).

(١) انظر: المبسوط (١١/ ٢٣٤)، وبدائع الصنائع (٥/ ٣٨).

(٢) انظر: المعونة (ص: ٧٠٢)، والبيان والتحصيل (٣/ ٢٨٨).

(٣) انظر: المغني (١٣/ ٣٢٦).

(٤) انظر: الإرشاد (ص: ٣٨٦)، والإنصاف (١٠/ ٣٦١).

(٥) انظر: المبسوط (١١/ ٢٥٥).

لَأَنَّهُا مُسْتَحَبَّةٌ «و» إِلَّا «التَّمْسَاحَ» لِأَنَّهُ ذُو نَابٍ يَفْتَرِسُ بِهِ «و» إِلَّا «الْحَيَّةَ» لِأَنَّهُمَا مِنَ الْمُسْتَحَبَّاتِ.

وَتَحْرُمُ الْجَلَالَةُ الَّتِي أَكْثَرُ عَافِيهَا النَّجَاسَةُ، وَلَبَنُهَا وَيَبْضُهَا نَجِسٌ حَتَّى تُجْبَسَ ثَلَاثًا، وَتُطْعَمَ الطَّاهِرَ فَقَطْ.

وَيُكْرَهُ أَكْلُ تُرَابٍ وَفَحْمٍ وَطِينٍ، وَغُدَّةٍ^[١]، وَأُذُنِ قَلْبٍ^[٢]، وَبَصَلٍ وَثُومٍ وَنَحْوِهِمَا مَا لَمْ يَنْضَجْ بِطَبَخٍ، لَا لَحْمٍ مُتَيْنٍ أَوْ نِيءٍ.

«وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى مُحَرَّمٍ» بِأَنْ خَافَ التَّلَفَ إِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ «غَيْرَ السَّمِّ حُلَّ لَهُ» إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سَفَرٍ مُحَرَّمٍ «مِنْهُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ» أَيُّ: يُمَسِّكُ قُوَّتَهُ وَيَحْفَظُهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] وَلَهُ التَّرْوُدُ إِنْ خَافَ.

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ السُّؤَالِ عَلَى أَكْلِهِ^(١)،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣٥١): قَوْلُهُ: «وَيَجِبُ تَقْدِيمُ السُّؤَالِ عَلَى أَكْلِهِ» وَقَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَجِبُ وَلَا يَأْتِمُ، وَإِنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ. اهـ (ق.ع)^[٢].

[١] الْغُدَّةُ: كُلُّ عُقْدَةٍ فِي الْجَسَدِ أَطَافَ بِهَا شَحْمٌ، وَكُلُّ قِطْعَةٍ صُلْبَةٍ بَيْنَ الْعَصَبِ^(١). اهـ (قَامُوس) وَهِيَ بِضَمِّ الْغَيْنِ.

[٢] أَذْنَا الْقَلْبِ زَنْمَتَانِ فِي أَعْلَاهُ^(٢). اهـ (قَامُوس).

[٣] قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص: ٣٨٨).

(٢) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ص: ١٥١٧).

وَيَتَحَرَّى فِي مُذَكَّاةٍ اشْتَبَهَتْ بِمَيْتَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا طَعَامَ غَيْرِهِ، فَإِنْ كَانَ رَبُّهُ مُضْطَرًّا، أَوْ خَائِفًا أَنْ يَضْطَرَّ - فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَلَيْسَ لَهُ إِثَارُهُ، وَإِلَّا لَزِمَهُ بَذْلُ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ فَقَطْ بِقِيَمَتِهِ^(١)، فَإِنْ أَبَى رَبُّ الطَّعَامِ أَخَذَهُ الْمُضْطَرُّ مِنْهُ بِالْأَسْهَلِ فَلِأَسْهَلِ^(٢)، وَيُعْطِيهِ عَوَضَهُ.

«وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى نَفْعِ مَالِ الْغَيْرِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ» كَثِيبٌ «لِدَفْعِ بَرْدٍ، أَوْ» حَبْلِ أَوْ دَلْوٍ لـ «اسْتِقَاءِ مَاءٍ وَنَحْوِهِ وَجَبَ بَذْلُهُ لَهُ» أَي: لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ «مَجَانًّا» مَعَ عَدَمِ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ؛

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣٥١): «أَخَذَهُ الْمُضْطَرُّ مِنْهُ بِالْأَسْهَلِ.. إلخ» فَإِنْ أَبَى رَبُّ الطَّعَامِ بَذْلَهُ بِالْأَسْهَلِ أَخَذَهُ الْمُضْطَرُّ قَهْرًا، وَيُعْطِيهِ عَوَضَهُ^(٢) فَإِنْ مَنَعَهُ فَلَهُ قِتَالُهُ عَلَى مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ، فَإِنْ قُتِلَ صَاحِبُ الطَّعَامِ لَمْ يَجِبْ ضَمَانُهُ، وَإِنْ قُتِلَ الْمُضْطَرُّ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ، وَيَلْزَمُهُ عَوَضُهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَخَذَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فِي الْحَالِ لَزِمَهُ فِي ذِمَّتِهِ اهـ (ق.ع. وَشَرْحُهُ).

[١] وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: بَلْ مَجَانًّا، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): كَالْمَنْفَعَةِ فِي الْأَشْهَرِ^(١) هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ فِي (الْإِنْصَافِ) لَكِنَّ الَّذِي فِي (الْإِخْتِيَارَاتِ) أَنَّهُ إِنْ كَانَ فَقِيرًا لَمْ يَلْزَمُهُ الْعَوَضُ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا لَزِمَهُ الْعَوَضُ^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] فَإِنْ طَلَبَ الْمُضْطَرُّ الطَّعَامَ مِنْ غَيْرِ مُضْطَرٍّ فَمَنَعَهُ إِيَّاهُ، فَهَلَكَ، ضَمِنَهُ صَاحِبُ الطَّعَامِ، كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الدِّيَاتِ قُبِيلَ بَابِ مَقَادِيرِ دِيَاتِ النَّفْسِ. انْظُرْ ص ٥٠ ج ١٠ مِنْ (الْإِنْصَافِ).

(١) الْإِنْصَافُ (١٠/ ٣٧٤).

(٢) الْإِخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ (ص: ٦١٧).

لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَمَّ عَلَى مَنْعِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَيَسْتَعُونُ الْمَاعُونُ﴾ [الماعون: ٧].

وَأِنْ لَمْ يَجِدِ الْمُضْطَرُّ إِلَّا أَدَمِيًّا مَعْصُومًا فَلَيْسَ لَهُ أَكْلُهُ وَلَا أَكْلُ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ نَفْسِهِ.

«وَمَنْ مَرَّ بِشَمَرِ بُسْتَانٍ فِي شَجَرٍ، أَوْ تَسَاقَطَ عَنْهُ وَلَا حَائِطَ عَلَيْهِ» أَيْ: عَلَى الْبُسْتَانِ «وَلَا نَاطِرَ» أَيْ: حَافِظَ لَهُ «فَلَهُ الْأَكْلُ مِنْهُ مَجَانًّا مِنْ غَيْرِ حُمْلٍ» وَلَوْ بِلَا حَاجَةٍ^(١)، رُوِيَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ لَهُ صُعُودُ شَجَرَةٍ، وَلَا رَمْيُهُ بِشَيْءٍ، وَلَا الْأَكْلُ مِنْ مَجْمُوعٍ إِلَّا لِضُرُورَةٍ. وَكَذَا زَرْعٌ قَائِمٌ، وَشَرْبُ لَبَنٍ مَاشِيَةٍ.

«وَتَجِبُ» عَلَى الْمُسْلِمِ «ضِيَاةُ الْمُسْلِمِ»^(١) الْمُجْتَازُ بِهِ فِي الْقَرْيِ «دُونَ الْأَمْصَارِ»^(٢)

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣٥٢): قَوْلُهُ: «وَلَوْ بِلَا حَاجَةٍ» هَذَا مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ، وَعَنْهُ: لَا يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، وَقَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ: لَا يُبَاحُ الْأَكْلُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ^(٣) اهـ (ح. ش. مُتَّهَى).

[١] وَعَنْهُ: وَالذِّمِّيُّ^(١)، وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي (الْأَرْبَعِينَ)، وَقَالَ: هُوَ الْمَنْصُوصُ^(٢) عَنْ أَحْمَدَ، وَالْحَاضِرُ كَالْمُسَافِرِ فِي وَجْهِهِ^(٣).

[٢] وَعَنْهُ: بَلَى^(٤).

[٣] وَقِيلَ: إِنْ جَرَتْ عَادَةٌ بِالْأَكْلِ جَازَ، وَهُوَ أَصَحُّ، اهـ شَيْخُنَا.

(١) انظر: الفروع (٣٨٥/ ١٠).

(٢) جامع العلوم والحكم (ص: ١٤٢).

(٣) انظر: المحرر (٢/ ١٩١)، والإنصاف (١٠/ ٣٨٠).

(٤) انظر: المبدع (٩/ ٢١٢)، والإنصاف (١٠/ ٣٨١).

«يَوْمًا وَلَيْلَةً» قَدَّرَ كِفَايَتَهُ مَعَ أَذَمٍ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ»، قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَيَجِبُ إِنْزَالُهُ بِبَيْتِهِ مَعَ عَدَمِ مَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ^{١١}، فَإِنْ أَبَى مَنْ نَزَلَ بِهِ الضَّيْفُ فَلِلضَّيْفِ طَلَبُهُ بِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ، فَإِنْ أَبَى فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْ مَالِهِ بِقَدْرِهِ.

[١] وَظَاهِرُهُ: لَا يَجِبُ مَعَ وُجُودِ مَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ كَوَقْفٍ لِلْمُسَافِرِينَ، وَسَوَاءٌ كَانَ الضَّيْفُ مِمَّا لَا غَضَاصَةَ عَلَيْهِ فِي نُزُولِهِ بِهِ أَمْ لَا، وَلَكِنَّ الصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَمْنُ لَا يَنْزِلُ بِالْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ وَجَبَ إِنْزَالُهُ بِالْبَيْتِ، وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ النُّصُوصُ؛ فَإِنَّ الشَّارِحَ أَوْجَبَ الضِّيَافَةَ بِالْمَعْرُوفِ، وَهَذَا مِنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.



بَابُ الذَّكَاءِ^[١]

يُقَالُ: ذَكَى الشَّاةَ وَنَحَوَهَا تَذْكِيَةً، أَيُ: ذَبَحَهَا، فَهِيَ ذَبْحٌ أَوْ نَحْرُ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ الْبَرِّيِّ، بِقَطْعِ حُلُقُومِهِ وَمَرِيئِهِ، أَوْ عَقْرُ مُتَمَنِّعٍ، وَ«لَا يُبَاحُ شَيْءٌ مِنَ الْحَيَوَانِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ» لِأَنَّ غَيْرَ الْمَذْكِيِّ مَيْتَةٌ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣].

«إِلَّا الْجَرَادَ وَالسَّمَكَ»^[٢] وَكُلُّ مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ» فَيَحِلُّ بِدُونِ ذَكَاةٍ لِحَلِّ مَيْتَتِهِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ يَرْفَعُهُ: «أَحِلَّ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ الْحَوْتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

وَمَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ كَالسُّلْحَفَةِ وَكُلِّ الْمَاءِ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّكَاءِ، وَحَرُمَ بَلْعُ سَمَكٍ حَيًّا، وَكُرِهَ شَيْءُهُ حَيًّا، لَا جَرَادٍ؛ لِأَنَّهُ لَا دَمَ لَهُ.

«وَيُشْتَرَطُ لِلذَّكَاءِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ»:

[١] فِي (مَقَائِسِ اللُّغَةِ) لِابْنِ فَارِسٍ: الذَّالُّ وَالْكَافُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَرِّدٌ مُنْقَاسٌ، يَدُلُّ عَلَى حَدِّهِ فِي الشَّيْءِ وَنَقَازِهِ^(١).

[٢] إِنَّمَا نَصَّ عَلَى السَّمَكِ وَعَطَفَ عَلَيْهِ مَا هُوَ أَعَمُّ؛ لِأَنَّ هُنَا رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ بِأَنَّهُ لَا تَبَاحَ مَيْتَةُ بَحْرِيٍّ سِوَى السَّمَكِ^(٢).

(١) مقاييس اللغة (٢/ ٣٥٧).

(٢) انظر: الفروع (١٠/ ٣٨٨)، والإنصاف (١٠/ ٣٨٥).

أَحَدَهَا: «أَهْلِيَّةُ الْمَذْكِيِّ، بِأَنْ يَكُونَ عَاقِلًا» فَلَا يُبَاحُ مَا ذَكَاهُ مَجْنُونٌ، أَوْ سَكْرَانٌ، أَوْ طِفْلٌ لَمْ يُمَيِّزْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ قَصْدُ التَّذْكِيَةِ «مُسْلِمًا» كَانَ «أَوْ كِتَابِيًّا» أَبَوَاهُ كِتَابِيَّانِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «طَعَامُهُمْ ذَبَائِحُهُمْ» «وَلَوْ» كَانَ الْمَذْكِيُّ «مُيَمَّرًا» أَوْ «مُرَاهِقًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ أَقْلَفًا»^[١] لَمْ يُحْتَنَ وَلَوْ بِلَا عَذْرِ «أَوْ أَعْمَى» أَوْ حَائِضًا^[٢] أَوْ جُنُبًا^[٣].

«وَلَا تُبَاحُ ذَكَاءُ سَكْرَانٍ»^[٤] وَمَجْنُونٍ لِمَا تَقَدَّمَ «وَو» لَا ذَكَاءُ «وَتَنِيَّ وَمَجُوسِيٍّ وَمُرْتَدٍ» لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

الشَّرْطُ «الثَّانِي: الْآلَةُ: فِتْبَاحُ الذَّكَاءِ بِكُلِّ مُحَدَّدٍ» يَنْهَرُ الدَّمُ بِحَدِّهِ «وَلَوْ» كَانَ «مَغْضُوبًا، مِنْ حَدِيدٍ وَحَجَرٍ وَقَصَبٍ وَغَيْرِهِ» كَخَشَبٍ لَهُ حَدٌّ، وَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَعَظْمٍ «إِلَّا السِّنَّ وَالظَّفْرَ».....

[١] وَعَنْهُ: لَا تَصِحُّ ذَبِيحَةُ الْأَقْلَفِ الَّذِي لَا يُخَافُ مِنْ خِتَانِهِ^(١)، وَعَنْهُ: تُكْرَهُ^(٢).

[٢] وَعَنْهُ: تُكْرَهُ مِنْ حَائِضٍ وَنَفْسَاءَ، قَالَهُ فِي (الرَّعَايَةِ)^(٣).

[٣] وَقِيلَ: تُكْرَهُ ذَكَاءُ الْجُنُبِ، نَقَلَ حَنْبَلٌ: لَا يَذْبَحُ الْجُنُبُ^(٤).

[٤] وَعَنْهُ: تُبَاحُ^(٥).

(١) انظر: الفروع (٣٩١ / ١٠).

(٢) انظر: الإنصاف (٣٨٩ / ١٠).

(٣) انظر: الإنصاف (٣٨٩ / ١٠).

(٤) انظر: الفروع (٣٩١ / ١٠)، والإنصاف (٣٨٩ / ١٠).

(٥) انظر: الإنصاف (٣٨٩ / ١٠).

لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ فَكُلْ لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الشَّرْطُ «الثَّالِثُ: قَطْعُ الْحُلُقُومِ» وَهُوَ مَجْرَى النَّفْسِ «و» قَطْعُ «الْمَرِيءِ»^[١] بِالْمَدِّ، وَهُوَ: مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِبَانَتُهُمَا^[٢] وَلَا قَطْعُ الْوَدَجَيْنِ، وَلَا يَضُرُّ رَفْعُ يَدِ الذَّابِحِ إِنْ أَتَمَّ الذَّكَاءَ عَلَى الْفُورِ. وَالسُّنَّةُ نَحْرُ إِبِلٍ بِطَعْنٍ بِمُحَدَّدٍ فِي لَبَتَيْهَا، وَذَبْحُ غَيْرِهَا.

«فَإِنْ أَبَانَ الرَّأْسَ بِالذَّبْحِ لَمْ يَحْرُمِ الْمَذْبُوحُ، وَذَكَاءُ مَا عُجِزَ عَنْهُ مِنَ الصَّيْدِ وَالنَّعَمِ الْمُتَوَحَّشَةِ، وَ» النَّعَمِ «الْوَاقِعَةِ فِي بَيْتٍ وَنَحْوِهَا بِجَرْحِهِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ بَدَنِهِ» رَوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

«إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ وَنَحْوِهِ» مِمَّا يَقْتُلُهُ لَوْ انْفَرَدَ «فَلَا يُبَاحُ» أَكْلُهُ لِحُصُولِ قَتْلِهِ بِمُيَسِّحٍ وَخَاطِرٍ، فَعُغْلِبَ جَانِبُ الْحَظَرِ، وَمَا ذَبَحَ مِنْ قَفَاهُ وَلَوْ عَمْدًا إِنْ أَتَتْ الْآلَةُ عَلَى مَحَلِّ ذَبْحِهِ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَفْرَغةٌ حَلًّا، وَإِلَّا فَلَا، وَلَوْ أَبَانَ رَأْسَهُ حَلًّا مُطْلَقًا.

[١] وَفِي (التَّرْغِيبِ) أَنَّهُ يُشْتَرَطُ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ مُحْتَمِلٌ، وَيُقَوَّى عَدَمُهُ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنْهُ: يُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ قَطْعُ الْوَدَجَيْنِ، وَعَنْهُ: أَوْ أَحَدُهُمَا، وَعَنْهُ: يَكْفِي قَطْعُ الْوَدَجَيْنِ^(٢)، وَقَالَ الشَّيْخُ: يَكْفِي ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَرْبَعَةِ^(٣)، وَالْأَرْبَعَةُ هِيَ الْحُلُقُومُ وَالْمَرِيءُ وَالْوَدَجَانِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الفروع (١٠/٣٩٣-٣٩٤).

(٢) انظر: المحرر (٢/١٩١)، وشرح الزركشي (٣/٢٥٢).

(٣) الاختيارات الفقهية (ص: ٦١٨).

وَالنَّطِيحَةُ وَنَحْوُهَا إِنَّ ذَكَاهَا، وَحَيَاتُهَا تُمَكِّنُ زِيَادَتِهَا عَلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ - حَلَّتْ، وَالِإِخْتِيَاطُ مَعَ تَحْرُكٍ وَلَوْ بِيَدٍ أَوْ رِجْلِ، وَمَا قُطِعَ حُلُقُومُهُ، أَوْ أُبِينَتْ حَشَوَتُهُ، فَوُجُودُ حَيَاتِهِ كَعَدَمِهَا.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَقُولَ الذَّابِحُ «عِنْدَ» حَرَكَةِ يَدِهِ بِ «الذَّبْحِ: بِسْمِ اللَّهِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] وَ«لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهَا» كَقَوْلِهِ: بِاسْمِ الْخَالِقِ، وَنَحْوُهُ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ التَّسْمِيَةِ يَنْصَرِفُ إِلَى «بِسْمِ اللَّهِ» وَتُجْزِئُ بغيرِ عَرَبِيَّةٍ وَلَوْ أَحْسَنَهَا.

«فَإِنْ تَرَكَهَا» أَيِ التَّسْمِيَةِ «سَهْوًا أَيْبَحَتْ» الذَّبِيحَةَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ» رَوَاهُ سَعِيدٌ «لَا» إِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ «عَمْدًا» وَلَوْ جَهْلًا فَلَا تَحِلُّ الذَّبِيحَةُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وَمَنْ بَدَأَ لَهُ ذَبْحٌ غَيْرِ مَا سَمَّى عَلَيْهِ أَعَادَ التَّسْمِيَةَ، وَيُسَنُّ مَعَ التَّسْمِيَةِ التَّكْبِيرُ، لَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَمَنْ ذَكَرَ مَعَ اسْمِ اللَّهِ اسْمَ غَيْرِهِ حَرَمَ، وَلَمْ يَحِلَّ الْمَذْبُوحُ. «وَيُكْرَهُ أَنْ يَذْبَحَ بِالْأَلَةِ كَالَّةٍ» لِحَدِيثٍ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُحَدِّدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ» رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ.

«و» يُكْرَهُ أَيْضًا «أَنْ يُحَدِّثَهَا وَالْحَيَوَانَ يُبْصَرُهُ» لِقَوْلِ ابْنِ عُمرَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَنْ تُحَدَّ الشِّفَارُ، وَأَنْ تُوَارَى عَنِ الْبَهَائِمِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

«و» يُكْرَهُ أَيْضًا «أَنْ يُوجَّهَهُ» أَيِ الْحَيَوَانَ «إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ» لِأَنَّ السُّنَّةَ تَوْجِيهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ، وَالرَّفْقُ بِهِ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْآلَةِ بِقُوَّةٍ.

«و» يُكْرَهُ أَيْضًا «أَنْ يَكْسِرَ عُنُقَهُ» أَي: عَنْقَ مَا ذَبَحَ «أَوْ يَسْلُخَهُ قَبْلَ أَنْ يَرِدَ»
 أَي: قَبْلَ زُهْوِ نَفْسِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بُدَيْلَ بْنَ وَرْقَاءَ
 الْخُزَاعِيِّ عَلَى جَمَلٍ أَوْ رَقٍّ، يَصِيحُ فِي فِجَاجٍ مَنَى بِكَلِمَاتٍ، مِنْهَا: لَا تَعْجَلُوا الْأَنْفُسَ قَبْلَ
 أَنْ تَزْهَقَ» رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ. وَإِنْ ذَبَحَ كِتَابِيٌّ مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ حَلٌّ لَنَا إِنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ.
 وَذَكَاهُ جَنِينٍ مُبَاحٌ بِذَكَاهِ أُمِّهِ إِنْ خَرَجَ مَيْتًا أَوْ مُتَحَرِّكًا كَمَذْبُوحٍ.



بَابُ الصَّيْدِ

وَهُوَ: اقْتِنَاصُ حَيَوَانٍ حَلَالٍ، مُتَوَحَّشٍ طَبْعًا، غَيْرِ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَصِيدِ.

و«لَا يَحِلُّ الْمَصِيدُ الْمَقْتُولُ فِي الْأَصْطِيَادِ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الصَّائِدُ مِنْ أَهْلِ الذُّكَاةِ» فَلَا يَحِلُّ صَيْدُ مَجُوسِيٍّ، أَوْ وَثْنِيٍّ وَنَحْوِهِ، وَكَذَا مَا شَارَكَ فِيهِ.

الشَّرْطُ «الثَّانِي: الْآلَةُ، وَهِيَ نَوْعَانِ» أَحَدُهُمَا: «مُحَدَّدٌ، يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي آلَةِ الذَّبْحِ، وَ» يُشْتَرَطُ فِيهِ أَيْضًا «أَنْ يَجْرَحَ» الصَّيْدَ «فَإِنْ قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ لَمْ يُبَحَّ» لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا أَمْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّ».

«وَمَا لَيْسَ بِمُحَدَّدٍ، كَالْبُنْدُقِ وَالْعَصَا وَالشَّبَكَةِ وَالْفَعَّ لَا يَحِلُّ^[١] مَا قُتِلَ بِهِ» وَلَوْ مَعَ قَطْعِ حُلُقُومٍ وَمَرِيٍّ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ، فَذَكَاهُ حَلًّا، وَإِنْ رَمَى صَيْدًا بِالْهَوَاءِ أَوْ عَلَى شَجَرَةٍ فَسَقَطَ فَمَاتَ حَلًّا، وَإِنْ وَقَعَ فِي مَاءٍ وَنَحْوِهِ لَمْ يَحِلَّ.

[١] لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَقَ، فَكُلَّهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ بَعْرُضِهِ فَلَا تَأْكُلْهُ»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَابُ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، رَقْمُ (٥٤٧٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ، بَابُ الصَّيْدِ بِالْكَلابِ الْمَعْلَمَةِ، رَقْمُ (١٩٢٩).

«وَالنَّوْعُ الثَّانِي: الْجَارِحَةُ، فَيُبَاحُ مَا قَتَلْتَهُ» الْجَارِحَةُ «إِنْ كَانَتْ مُعَلَّمَةً»^[١] سَوَاءٌ كَانَتْ مِمَّا يَصِيدُ بِمَخْلَبِهِ مِنَ الطَّيْرِ، أَوْ بِنَابِهِ مِنَ الْفُهُودِ وَالْكِلَابِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُوهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤] إِلَّا الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ^[٢]، فَيَحْرُمُ صَيْدُهُ^[٣] وَاقْتِنَاؤُهُ، وَيُبَاحُ قَتْلُهُ.

وَتُعَلِّمُ نَحْوِ كَلْبٍ وَفَهْدٍ: أَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ، وَيَنْزَجِرَ إِذَا زُجِرَ، وَإِذَا أَمْسَكَ لَمْ يَأْكُلْ.

وَتُعَلِّمُ نَحْوِ صَفْرٍ أَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ، وَيَرْجِعَ إِذَا دُعِيَ، لَا بِتَرْكِ أَكْلِهِ.

[١] وَاشْتَرَطَ الْأَصْحَابُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- أَنْ يَجْرَحَ الْجَارِحُ مَا قَتَلَهُ، فَإِنْ قَتَلَهُ بِصَدْمٍ أَوْ خَنْقٍ لَمْ يُبَحْ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهُ يُبَاحُ؛ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ، وَهُوَ ظَاهِرُ اخْتِيَارِ الْمَجْدِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْمُنْتَقَى) فَإِنَّهُ قَالَ عَقِبَ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْإِبَاحَةِ، سَوَاءٌ قَتَلَهُ الْكَلْبُ جَرْحًا أَوْ خَنْقًا^(١). اهـ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] مَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَ الْأَسْوَدِ لَا يُبَاحُ قَتْلُهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَقُورًا فَيَجِبُ قَتْلُهُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٣] تَحْرِيمُ صَيْدِ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ، وَذَهَبَ الْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ مَالِكٌ^(٢) وَأَبُو حَنِيفَةَ^(٣) وَالشَّافِعِيُّ إِلَى حِلِّ صَيْدِهِ^(٤)، وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) منتقى الأخبار (ص: ٨٠٨).

(٢) انظر: المعونة (ص: ٦٨٢)، والذخيرة (٤/ ١٧٢).

(٣) انظر: المبسوط (١١/ ٢٤٢).

(٤) انظر: الحاوي (٩/ ١٥)، والشرح الكبير (٩/ ١٢).

الشَّرْطُ «الثَّالِثُ: إِرْسَالُ الْآلَةِ قَاصِدًا» لِلصَّيْدِ «فَإِنْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ أَوْ غَيْرُهُ
بِنَفْسِهِ لَمْ يَبْحُ» مَا صَادَهُ «إِلَّا أَنْ يَزْجُرَهُ فَيَزِيدَ فِي عَدْوِهِ بِطَلْبِهِ، فَيَحِلُّ» الصَّيْدُ؛ لِأَنَّ
زَجْرَهُ أَثَرٌ فِي عَدْوِهِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ أَرْسَلَهُ، وَمَنْ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ حَلٌّ.

الشَّرْطُ «الرَّابِعُ: التَّسْمِيَةُ عِنْدَ إِرْسَالِ السَّهْمِ، أَوْ» إِرْسَالِ «الْجَارِحَةِ، فَإِنْ تَرَكَهَا»
أَيَّ التَّسْمِيَةَ «عَمْدًا أَوْ سَهْوًا لَمْ يَبْحُ» الصَّيْدُ؛ لِفَهُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ
الْمُعْلَمُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَلَا يَضُرُّ إِنْ تَقَدَّمَ التَّسْمِيَةُ بِسِيرٍ، وَكَذَا إِنْ تَأَخَّرَتْ بِكَثِيرٍ، فِي جَارِحٍ إِذَا
زَجْرَهُ فَأَنْزَجَرَ، وَلَوْ سَمَى عَلَى صَيْدٍ فَأَصَابَ غَيْرَهُ حَلٌّ، لَا عَلَى سَهْمٍ^[١] أَلْقَاهُ وَرَمَى
بِغَيْرِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ سَمَى عَلَى سِكِّينٍ ثُمَّ أَلْقَاهَا وَذَبَحَ بِغَيْرِهَا^[٢].

[١] وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُبَاحَ، كَمَا لَوْ سَمَى عَلَى سِكِّينٍ فَذَبَحَ بِغَيْرِهَا، قَالَهُ فِي
(الْإِنْصَافِ)^(١).

[٢] قَالَ الْأَصْحَابُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ-: وَإِنْ وَضَعَ مَنَاجِلَ أَوْ سَكَكِينَ وَسَمَى عِنْدَ
وَضْعِهَا فَتَقَلَّتْ صَيْدًا حَلٌّ إِنْ جَرَحَتْهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَنَقَلَ فِي (الْمُغْنِي) عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا لَا تَحِلُّ
مُطْلَقًا^(٢)، وَقَوْلُهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؛ لِإِنْفِصَالِ التَّسْمِيَةِ عَنْ وَقْتِ الذَّبْحِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ: «إِذَا رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ»^(٣) فَأَمَرَ بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عِنْدَ رَمْيِ السَّهْمِ،
وَالْإِصَابَةُ تَعْقِبُ الرَّمْيَ وَلَا تَتَأَخَّرُ عَنْهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الإِنْصَافُ (١٠/٤٣٥).

(٢) الْمُغْنِي (١٣/٢٨٠).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ، بَابُ الصَّيْدِ بِالْكَلاَبِ الْمُعْلَمَةِ، رَقْمُ (١٩٢٩)، مِنْ حَدِيثِ
عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«وَيُسَنُّ أَنْ يَقُولَ مَعَهَا» أَيُّ: مَعَ بِاسْمِ اللَّهِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، كَ» مَا فِي «الذِّكَاةِ» لِأَنَّهُ
 كَانَ إِذَا ذَبَحَ يَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُهُ.
 وَيُكْرَهُ الصَّيْدُ لِلَّهِو، وَهُوَ أَفْضَلُ مَأْكُولٍ، وَالزَّرَاعَةُ أَفْضَلُ مُكْتَسَبٍ.



كِتَابُ الْإِيمَانِ

جَمْعُ يَمِينٍ، وَهِيَ الْحَلْفُ وَالْقَسَمُ.

«وَالْيَمِينُ الَّتِي تَجِبُ بِهَا الْكَفَّارَةُ إِذَا حَنَثَ» فِيهَا «هِيَ الْيَمِينُ» الَّتِي يُحْلَفُ فِيهَا
«بِ» اسْمِ «اللَّهِ»^[١] الَّذِي لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ: كَاللَّهِ، وَالْقَدِيمِ الْأَزَلِيِّ، وَالْأَوَّلِ الَّذِي
لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ، وَالْآخِرِ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ، وَخَالِقِ الْخَلْقِ، وَرَبِّ الْعَالَمِينَ،
وَالرَّحْمَنِ.

أَوِ الَّذِي يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَنْوَ الْغَيْرَ: كَالرَّحِيمِ وَالْخَالِقِ وَالرَّازِقِ وَالْمَوْلَى.
«أَوْ» بِ «صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ» تَعَالَى: كَوَجْهِ اللَّهِ، وَعَظَمَتِهِ، وَكِبَرِيَّائِهِ، وَجَلَالِهِ،
وَعِزَّتِهِ، وَعَهْدِهِ، وَأَمَانَتِهِ، وَإِرَادَتِهِ.

«أَوْ بِالْقُرْآنِ أَوْ بِالْمُصْحَفِ» أَوْ بِسُورَةٍ أَوْ آيَةٍ مِنْهُ، وَلَعَمْرُ اللَّهِ يَمِينٌ.
وَمَا لَا يُعَدُّ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى: كَالشَّيْءِ وَالْمَوْجُودِ، وَمَا لَا يَنْصَرِفُ إِطْلَاقُهُ إِلَيْهِ
وَيَحْتَمِلُهُ: كَالْحَيِّ وَالْوَاحِدِ وَالكَرِيمِ إِنْ نَوَى بِهِ اللَّهُ فَهُوَ يَمِينٌ، وَإِلَّا فَلَا، وَالْحَلْفُ
بِغَيْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَصِفَاتِهِ «مُحَرَّمٌ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا
فَلْيُحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَيُكْرَهُ الْحَلْفُ بِالْأَمَانَةِ.

[١] مُلَخَّصُ كَلَامِهِ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِاسْمِ خَاصٍّ بِاللَّهِ فَيَمِينٌ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ، وَإِنْ شَارَكَهُ
غَيْرُهُ وَلَمْ يَنْوَ الْغَيْرَ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ وَالْإِطْلَاقُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْغَيْرِ فَيَمِينٌ إِنْ
نَوَى بِهِ اللَّهُ وَإِلَّا فَلَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَلَا تَجِبُ بِهِ» أَي: بِالْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ «كَفَّارَةً» إِذَا حِنْثَ «وَيُشْتَرَطُ لِرُجُوبِ الْكَفَّارَةِ» إِذَا حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى «ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ: الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ مُنْعَقِدَةً، وَهِيَ الْيَمِينُ «الَّتِي قُصِدَ عَقْدُهَا عَلَى» أَمْرٍ «مُسْتَقْبَلٍ مُمَكِّنٍ»^(١)، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى أَمْرٍ مَاضٍ كَاذِبًا عَالِمًا فَهِيَ «الْيَمِينُ «الْعَمُوسُ» لِأَنَّهَا تَغْمِسُهُ فِي الْإِثْمِ، ثُمَّ فِي النَّارِ. وَلَعَوُ الْيَمِينِ» هُوَ «الَّذِي يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ بِغَيْرِ قُصْدٍ كَقَوْلِهِ» فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ: «لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ»^(٢).....

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٣٦٥-٣٦٦): قَوْلُهُ: «كَقَوْلِهِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ.. إلخ» وَظَاهِرُهُ: وَلَوْ فِي الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَلَا كَفَّارَةً فِيهَا، وَإِنْ عَقَدَهَا عَلَى زَمَنِ مَاضٍ يَظُنُّ صِدْقَ نَفْسِهِ، فَبَانَ بِخِلَافِهِ حِنْثٌ فِي طَلَاقٍ وَعَتَاقٍ فَقَطْ، وَتَقَدَّمَ آخِرُ تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ^(٢) بِالشُّرُوطِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَكَذَا عَقَدَهَا عَلَى زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ ظَانًّا صِدْقَهُ فَلَمْ يَكُنْ، =

[١] قَوْلُهُ: «مُمَكِّنٌ» فِي مَفْهُومِهِ تَفْصِيلٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مَفْهُومَهُ هُوَ الْمُسْتَحِيلُ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى عَدَمِهِ فَلَعَوُ، كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ الْمَيِّتَ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى وُجُودِهِ حِنْثٌ فِي الْحَالِ، كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ لَا أَقْتُلَنَّ الْمَيِّتَ، وَظَاهِرُ الْمَتْنِ أَنَّهَا لَا تَنْعَقِدُ مُطْلَقًا، وَهُوَ أَحَدُ الْوُجُوهِ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ (الْإِنْصَافِ).

[٢] وَقَدْ اخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ حَتَّى فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ ظَنَّ طَائِفَةً مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ يَحْنُثُ قَوْلًا وَاحِدًا، وَهَذَا خَطَأٌ؛ فَإِنَّ الْخِلَافَ ثَابِتٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ^(١). اهـ.

لِحَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «اللَّغْوُ فِي الْيَمِينِ كَلَامُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ»
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَرُويَ مَوْقُوفًا.

«وَكَذَا يَمِينٌ عَقَدَهَا يَظُنُّ صِدْقَ نَفْسِهِ فَبَانَ بِخِلَافِهِ فَلَا كَفَّارَةَ فِي الْجَمِيعِ»
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] وَهَذَا مِنْهُ، وَلَا تَنْعَقِدُ
أَيْضًا مِنْ نَائِمٍ وَصَغِيرٍ^[١] وَمَجْنُونٍ وَنَحْوِهِمْ.

الشَّرْطُ «الثَّانِي: أَنْ يَخْلِفَ مُحْتَارًا، فَإِنْ حَلَفَ مُكْرَهًا لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينُهُ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: الْحِنْتُ فِي يَمِينِهِ بِأَنْ يَفْعَلَ مَا حَلَفَ عَلَى تَرْكِهِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ
أَنْ لَا يُكَلِّمَ زَيْدًا،

= كَمَنْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِهِ يَظُنُّ أَنَّهُ يُطِيعُهُ فَلَمْ يَفْعَلْ، أَوْ ظَنَّ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ خِلَافَ نِيَّةِ الْحَالِفِ،
وَنَحْوُ ذَلِكَ^[٢]. اهـ (ق.ع).

[١] أَي: دُونَ الْبُلُوغِ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي بَابِ الْإِيلَاءِ: «إِنَّهُ يَصِحُّ مِنَ الْمُمِيزِ» فَمَعْنَاهُ
تَرْتَّبُ أَحْكَامِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتِ الْيَمِينُ غَيْرَ مُنْعَقِدَةٍ، فَلَوْ فَاءَ وَوُطِئَ لَمْ تَلْزَمْهُ الْكَفَّارَةُ،
وَلَا يُشْتَرَطُ لِرَتْبِ أَحْكَامِ الْإِيلَاءِ أَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ مُنْعَقِدَةً، فَإِنْ مَنْ تَرَكَ وَطْأَهَا إِضْرَارًا
بِهَا بِلَا عُدْرٍ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ الْمُولِي وَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ، عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَ فِي (الْإِنْصَافِ) تَخْرِيجًا بِإِنْعِقَادِهَا
مِنْ مُمِيزٍ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَقَالَ: إِنَّ الْمَسْأَلَةَ عَلَى رِوَايَتَيْنِ^(٢).

(١) الْإِنْصَافُ (١٦/١١).

(٢) انظر: الفروع (٤٤٦/١٠)، وَالْإِنْصَافُ (٢٠/١١).

فَكَلَّمَهُ مُخْتَارًا، أَوْ يَتْرَكَ مَا حَلَفَ عَلَىٰ فِعْلِهِ، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَيَكْلَمَنَّ زَيْدًا الْيَوْمَ، فَلَمْ يُكَلِّمَهُ «مُخْتَارًا ذَاكِرًا» لِيَمِينِهِ «فَإِذَا حِنْثٌ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ»^[١] لِأَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ.

«وَمَنْ قَالَ فِي يَمِينٍ مُكْفَرَةً» أَيُّ: تَدْخُلُهَا الْكَفَّارَةُ، كَيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَنَذِيرٍ وَظَهَارٍ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَمْ يَحِنْثْ» فِي يَمِينِهِ، فَعَلَ أَوْ تَرَكَ، إِنْ قَصَدَ الْمَشِيئَةَ وَاتَّصَلَتْ بِيَمِينِهِ، لَفْظًا أَوْ حُكْمًا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحِنْثْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

«وَيُسْنُ الْحِنْثُ فِي الْيَمِينِ إِذَا كَانَ» الْحِنْثُ «خَيْرًا»^[٢] كَمَنْ حَلَفَ عَلَىٰ فِعْلٍ مَكْرُوهٍ أَوْ تَرَكَ مَنْدُوبٍ، وَإِنْ حَلَفَ عَلَىٰ فِعْلٍ مَنْدُوبٍ أَوْ تَرَكَ مَكْرُوهٍ كَرِهَ حِنْثُهُ، وَعَلَىٰ فِعْلٍ وَاجِبٍ أَوْ تَرَكَ مُحَرَّمٍ حَرَّمَ حِنْثُهُ، وَعَلَىٰ فِعْلٍ مُحَرَّمٍ أَوْ تَرَكَ وَاجِبٍ وَجَبَ حِنْثُهُ، وَيُخَيَّرُ فِي مُبَاحٍ، وَحِفْظُهَا فِيهِ أَوْلَىٰ

[١] قَوْلُهُ: «فَإِنْ حِنْثٌ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا فَلَا كَفَّارَةَ» لَا يُقَالُ: ظَاهِرُهُ أَنَّ الْجَاهِلَ تَلَزَّمَهُ الْكَفَّارَةُ، فَقَدْ سَبَقَ فِي بَابِ تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ بِالشَّرْطِ، فَضَلَّ مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ، أَنَّ الْجَاهِلَ كَالنَّاسِي، فَتَنَبَّهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَضَابِطُ ذَلِكَ أَنَّ الْيَمِينَ إِنْ كَانَتْ عَلَىٰ فِعْلٍ فَالْحِنْثُ بِضِدِّ ذَلِكَ الْفِعْلِ، فَإِذَا حَلَفَ عَلَىٰ فِعْلٍ وَاجِبٍ فَالْحِنْثُ مُحَرَّمٌ، أَوْ عَلَىٰ فِعْلٍ مُسْتَحَبٍّ فَعَدَمُ الْحِنْثِ مُسْتَحَبٌّ، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَىٰ تَرَكَ فَالْحِنْثُ مُوَافِقٌ لِمَا يُعَدُّ تَرْكًا، فَإِذَا حَلَفَ عَلَىٰ تَرَكَ وَاجِبٍ فَالْحِنْثُ وَاجِبٌ أَوْ عَلَىٰ تَرَكَ مُسْتَحَبٍّ فَالْحِنْثُ مُسْتَحَبٌّ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَىٰ مُبَاحٍ فِعْلًا أَوْ تَرْكًا فَالْحِنْثُ مُبَاحٌ فِعْلًا أَوْ تَرْكًا، لَكِنْ حِفْظُ الْيَمِينِ أَوْلَىٰ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا يَلْزَمُ إِبْرَارُ قَسَمٍ ^(١) كَإِجَابَةِ سُؤَالٍ بِاللَّهِ تَعَالَى، بَلْ يُسَنُّ.

وَمَنْ حَرَّمَ حَلَالًا سِوَى زَوْجَتِهِ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا ظَهَارٌ ^[١] - كَمَا تَقَدَّمَ - سِوَاءَ كَانَ الَّذِي حَرَّمَهُ «مِنْ أَمَةٍ أَوْ طَعَامٍ أَوْ لِبَاسٍ أَوْ غَيْرِهِ» كَقَوْلِهِ: مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ - وَلَا زَوْجَةً لَهُ - أَوْ قَالَ: طَعَامِي عَلَيَّ كَالْمَيْتَةِ - «لَمْ يَحُرِّمْ» عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاهُ يَمِينًا بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ لِمَ تَحَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم: ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢] وَالْيَمِينَ عَلَى الشَّيْءِ لَا تُحَرِّمُهُ.

«وَتَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِنْ فَعَلَهُ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: ٢] أَيِ التَّكْفِيرِ.

وَسَبَبُ نُزُولِهَا: أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَنْ أَعُودَ إِلَى شَرْبِ الْعَسَلِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَمَنْ قَالَ: هُوَ يَهُودِيٌّ، أَوْ كَافِرٌ، أَوْ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ، أَوْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/٣٦٧): قَوْلُهُ: «وَلَا يَلْزَمُ إِبْرَارُ قَسَمٍ.. إلخ» وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى مُعَيَّنٍ، فَلَا يَجِبُ إِجَابَةُ سَائِلٍ يُقْسِمُ عَلَى النَّاسِ، وَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَقَدْ رُوِيَ مَا يَدُلُّ عَلَى ^[٢] إِجَابَةِ مَنْ سَأَلَ بِاللَّهِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَحَادِيثَ. اهـ.

[١] قَوْلُهُ فِي الزَّوْجَةِ: «لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا ظَهَارٌ» هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ تَحْرِيمَهَا عَلَى حَسَبِ نِيَّتِهِ، فَإِنْ نَوَى بِهِ الظَّهَارَ فَهُوَ ظَهَارٌ، وَإِنْ نَوَى بِهِ الْيَمِينَ فَيَمِينٌ، وَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ فَطَّلَاقٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَمِينٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَيِ: عَلَى وَجُوبِهَا.

أَوْ مِنَ الْإِسْلَامِ، أَوْ الْقُرْآنِ، أَوْ النَّبِيِّ ﷺ، وَنَحْوُ ذَلِكَ: لِيَفْعَلَنَّ كَذَا، أَوْ إِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ، أَوْ إِنْ كَانَ فَعَلَهُ - فَقَدْ فَعَلَ مُحَرَّمًا، وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ بِحِثِّهِ^[١].

[١] وَقِيلَ: لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِهِ نَصٌّ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وَاخْتَارَهُ الْمُؤَلِّفُ وَالشَّارِحُ^(١).



(١) المغني (١٣/٤٦٣)، والشرح الكبير (١١/١٩٣).

فصل في كفارة اليمين

«يُخَيَّرُ مَنْ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ بَيْنَ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ» لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ بَرٌّ
أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ «أَوْ كِسْوَتِهِمْ» أَيِ الْعَشْرَةِ مَسَاكِينَ، لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ يُجْزئُهُ فِي
صَلَاتِهِ، وَلِلْمَرْأَةِ دِرْعٌ وَحِمَارٌ كَذَلِكَ «أَوْ عِتْقِ رَقَبَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ» شَيْئًا مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ
«فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَفَّرْتُمُوهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا
تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩]
«مُتَتَابِعَةٍ» وَجُوبًا لِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةٍ) وَتَجِبُ كَفَّارَةُ نَذْرِ
فَوْرًا بِحِنْثٍ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَهُ.

«وَمَنْ لَزِمَتْهُ أَيْمَانٌ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، مُوجِبُهَا وَاحِدٌ» وَلَوْ عَلَى أَفْعَالٍ، كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ
لَا أَكَلْتُ، وَاللَّهِ لَا شَرِبْتُ، وَاللَّهِ لَا أَعْطَيْتُ، وَاللَّهِ لَا أَخَذْتُ «فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ»
لَا تَنْتَهِا كَفَّارَاتُ مَنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، فَتَدْخُلُ كَالْحُدُودِ مِنْ جِنْسٍ.

«وَإِنْ اخْتَلَفَ مُوجِبُهَا» أَيُّ: مُوجِبُ الْأَيْمَانِ، وَهُوَ الْكَفَّارَةُ «كَظَهَارٍ وَيَمِينٍ
بِاللَّهِ» تَعَالَى «لَزِمَاهُ» أَيِ الْكَفَّارَتَانِ «وَلَمْ يَتَدَاخَلَا» لِعَدَمِ اتِّحَادِ الْجِنْسِ، وَيُكَفِّرُ قِنْ
بِصَوْمٍ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنْعُهُ مِنْهُ، وَيُكَفِّرُ كَافِرٌ بِغَيْرِ صَوْمٍ.



بَابُ جَامِعِ الْإِيمَانِ الْمَحْلُوفِ بِهَا

«يُرْجَعُ فِي الْإِيمَانِ إِلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ إِذَا اخْتَمَلَهَا اللَّفْظُ»^[١] لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَأَمَّا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى» فَمَنْ نَوَى بِالسَّقْفِ أَوْ الْبِنَاءِ السَّمَاءَ، أَوْ بِالْفِرَاشِ أَوْ الْبَسَاطِ الْأَرْضَ - قُدِّمَتْ عَلَى عُمُومِ لَفْظِهِ، وَيَجُوزُ التَّعْرِيصُ فِي مُحَاطَبَةِ لَغَيْرِ ظَالِمٍ.

«فَإِنْ عُدِمَتِ النِّيَّةُ رُجِعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ، وَمَا هَيَّجَهَا» لِدَلَالَةِ ذَلِكَ عَلَى النِّيَّةِ. فَمَنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّ زَيْدًا حَقَّهُ عَدًّا، فَقَضَاهُ قَبْلَهُ - لَمْ يَحْنَثْ إِذَا اقْتَضَى السَّبَبُ أَنَّهُ لَا يَتَجَاوَزُ عَدًّا، وَكَذَا لِيَأْكُلَنَّ شَيْئًا، أَوْ لِيَفْعَلَنَّهُ عَدًّا، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُهُ إِلَّا بِمِثَّةٍ لَمْ يَحْنَثْ إِلَّا إِنْ بَاعَهُ بِأَقْلَ مِنْهَا. وَإِنْ حَلَفَ لَا يَشْرِبُ لَهُ الْمَاءَ مِنْ عَطَشٍ، وَبَيْتُهُ أَوْ السَّبَبُ: قَطْعُ مِثَّتِهِ - حَنْثَ بِأَكْلِ خُبْرِهِ، وَاسْتِعَارَةِ دَابَّتِهِ، وَكُلِّ مَا فِيهِ مِثَّةٌ «فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ» أَيِ النِّيَّةِ وَسَبَبِ الْيَمِينِ الَّذِي هَيَّجَهَا «رُجِعَ إِلَى التَّعْيِينِ» لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ دَلَالَةِ الْإِسْمِ عَلَى الْمُسَمَّى؛ لِأَنَّهُ يَنْفِي الْإِبْهَامَ بِالْكُلِّيَّةِ.

[١] فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِذَا اخْتَمَلَهَا اللَّفْظُ» أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْتَمِلْهَا لَمْ يُقْبَلْ وَمِثْلُهُ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) بِمَنْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُ خُبْرًا، وَقَالَ: أَرَدْتُ لَا أَدْخُلُ بَيْتًا^(١).

ثُمَّ إِنَّ الْإِحْتِمَالَ تَارَةً يَكُونُ قَرِيبًا مِنْ ظَاهِرِ لَفْظِهِ، وَتَارَةً يَكُونُ بَعِيدًا، وَتَارَةً يَتَوَسَّطُ، فَيُقْبَلُ فِي غَيْرِ الْبَعِيدِ، أَمَّا فِي الْبَعِيدِ فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ، أَمَّا حُكْمًا فَلَا قَبُولَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«فَإِذَا حَلَفَ: لَا لَبِستُ هَذَا الْقَمِيصَ، فَجَعَلَهُ سَرَائِيلَ، أَوْ رِداءً، أَوْ عِمَامَةً، وَلَبِستُهُ - حِنْثَ. أَوْ: لَا كَلَمْتُ هَذَا الصَّبِيَّ، فَصَارَ شَيْخًا» وَكَلَّمَهُ حِنْثَ.

«أَوْ» حَلَفَ: لَا كَلَمْتُ «زَوْجَةَ فَلَانٍ» هَذِهِ «أَوْ صَدِيقَهُ فَلَانًا» هَذَا «أَوْ مَمْلُوكَهُ سَعِيدًا» هَذَا «فَزَالَتِ الزَّوْجِيَّةُ وَالْمَلِكُ وَالصَّدَاقَةُ ثُمَّ كَلَمَهُمْ» حِنْثَ.

«أَوْ» حَلَفَ: «لَا أَكَلْتُ لَحْمَ هَذَا الْحَمَلِ^[١]، فَصَارَ كَبْشًا» وَأَكَلَهُ - حِنْثَ.

«أَوْ» حَلَفَ: لَا أَكَلْتُ «هَذَا الرُّطَبَ» فَصَارَ تَمْرًا أَوْ دِبْسًا أَوْ خَلًّا وَأَكَلَهُ - حِنْثَ.

«أَوْ» حَلَفَ: لَا أَكَلْتُ «هَذَا اللَّبَنَ فَصَارَ جُبْنًا، أَوْ كَشْكًا^[٢] وَنَحْوَهُ، ثُمَّ أَكَلَهُ - حِنْثَ فِي الْكُلِّ» لِأَنَّ عَيْنَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ بَاقِيَّةٌ، كَحَلِيفِهِ لَا لَبِستُ هَذَا الْغَزَلَ، فَصَارَ ثَوْبًا، وَكَذَا حَلِيفُهُ لَا يَدْخُلُ دَارَ فَلَانٍ هَذِهِ، فَدَخَلَهَا وَقَدْ بَاعَهَا، أَوْ وَهِيَ فِضَاءٌ أَوْ مَسْجِدٌ، أَوْ حَمَامٌ، وَنَحْوَهُ. «إِلَّا أَنْ يَنْوِي» الْحَالِفُ، أَوْ يَكُونَ سَبَبُ الْيَمِينِ يَقْتَضِي «مَا دَامَ» الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ «عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ» فَتَقَدَّمَ النِّيةُ، وَسَبَبُ الْيَمِينِ عَلَى التَّعْيِينِ كَمَا تَقَدَّمَ.

[١] بِفَتْحِ الْمِيمِ الْجَدْعُ مِنْ أَوْلَادِ الضَّأْنِ.

[٢] الْكَشْكُ قَالَ فِي (الْمُنْجِدِ): طَعَامٌ يُتَّخَذُ مِنْ نَقِيعِ الْبُرْغُلِ بِاللَّبَنِ بَعْدَ اخْتِيَارِهِ يُفْتُ وَيُطْبَخُ^(١) اهـ. وَقَالَ فِي (الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ): طَعَامٌ يُصْنَعُ مِنَ الدَّقِيقِ وَاللَّبَنِ، وَيُجَفَّفُ حَتَّى يُطْبَخَ مَتَى اخْتِيجَ إِلَيْهِ، وَرُبَّمَا عُمِلَ مِنَ الشَّعِيرِ^(٢)، قَالَ الْمُطَرِّزِيُّ: هُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ^(٣) اهـ.

(١) المنجد (ص: ٦٨٧).

(٢) المعجم الوسيط (٢/ ٧٨٩).

(٣) المغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٢٢١).

فَصْلٌ

«فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ» أَيِ النِّيَّةِ وَالسَّبَبِ وَالتَّعْيِينِ «رُجِعَ» فِي الْيَمِينِ «إِلَى مَا يَتَنَاوَلُهُ
الْإِسْمُ، وَهُوَ» أَيِ الْإِسْمِ «ثَلَاثَةٌ: شَرْعِيٌّ، وَحَقِيقِيٌّ، وَعُرْفِيٌّ» وَقَدْ لَا يَخْتَلِفُ الْمُسَمَّى:
كَالْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ، وَنَحْوَهَا.

«فَالشَّرْعِيُّ» مِنَ الْأَسْمَاءِ «مَا لَهُ مَوْضُوعٌ فِي الشَّرْعِ وَمَوْضُوعٌ فِي اللُّغَةِ» كَالصَّلَاةِ
وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ «فَ» الْإِسْمُ «الْمُطْلَقُ» فِي الْيَمِينِ سَوَاءٌ
كَانَتْ عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ «يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ» لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ
الْمُتَبَادَرُ، أَيِ الْمَفْهُومُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِلَّا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَيَتَنَاوَلُ الصَّحِيحَ وَالْفَاسِدَ
لِوُجُوبِ الْمُضِيِّ فِيهِ كَالصَّحِيحِ.

«فَإِذَا حَلَفَ لَا يَبِيعُ، أَوْ لَا يَنْكِحُ، فَعَقَدَ عَقْدًا فَاسِدًا» مِنْ بَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ «لَمْ يَحْنَثْ»
لِأَنَّ الْبَيْعَ وَالنِّكَاحَ لَا يَتَنَاوَلُ الْفَاسِدَ.

«وَإِنْ قَيَّدَ» الْحَالِفُ «يَمِينَهُ بِمَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ» أَيِ: بِمَا لَا تُتِمُّنُ الصَّحَّةُ مَعَهُ «كَأَنَّهُ
حَلَفَ لَا يَبِيعُ الْخَمْرَ أَوْ الْخِنْزِيرَ - حِنْثٌ بِصُورَةِ الْعَقْدِ»^[١] لِتَعَذُّرِ حَمْلِ يَمِينِهِ عَلَى عَقْدٍ
صَحِيحٍ.

وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: إِنْ طَلَقْتُ فَلَانَةَ الْأَجْنَبِيَّةِ، فَأَنْتِ طَالِقٌ - طَلَقْتَ بِصُورَةِ
طَلَاقِ الْأَجْنَبِيَّةِ.

«و» الإِسْمُ الْحَقِيقِيُّ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَغْلِبْ مَجَازُهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ كَاللَّحْمِ، فَإِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ، فَأَكَلَ شَحْمًا، أَوْ مُحًّا، أَوْ كَبْدًا، أَوْ نَحْوَهُ: كَكُلِّيَّةٍ، وَكَرِشٍ، وَطِحَالٍ، وَقَلْبٍ، وَلَحْمِ رَأْسٍ، وَلِسَانٍ - «لَمْ يَحْنَثْ» لِأَنَّ إِطْلَاقَ اسْمِ اللَّحْمِ لَا يَتَنَاوَلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِنِيَّةِ اجْتِنَابِ الدَّسَمِ.

«وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ أَدَمًا حَنِثَ بِأَكْلِ الْبَيْضِ، وَالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ، وَالْخَلِّ، وَالزَّيْتُونِ، وَنَحْوِهِ» كَالْجُبْنِ وَاللَّبَنِ «وَكُلُّ مَا يُضْطَبَعُ بِهِ» عَادَةً كَالزَّيْتِ وَالْعَسَلِ وَالسَّمَنِ وَاللَّحْمِ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْنَى التَّأْدِمِ.

«و» إِنْ حَلَفَ «لَا يَلْبَسُ شَيْئًا فَلَبَسَ ثَوْبًا أَوْ دِرْعًا أَوْ جَوْشَنًا»^[١] أَوْ عِمَامَةً أَوْ قَلَنْسُوَةً «أَوْ نَعْلًا - حَنِثَ» لِأَنَّهُ مَلْبُوسٌ حَقِيقَةٌ وَعُرْفًا.

«وإِنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ إِنْسَانًا حَنِثَ بِكَلَامِ كُلِّ إِنْسَانٍ» لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَيَعْمُ حَتَّى وَلَوْ قَالَ: تَنَحَّ أَوْ اسْكُتْ.

أَوْ: لَا كَلَّمْتُ زَيْدًا، فَكَاتَبَهُ أَوْ رَاسَلَهُ - حَنِثَ، مَا لَمْ يَنْوِ مُشَافَهَتَهُ.

«و» إِنْ حَلَفَ «لَا يَفْعَلُ شَيْئًا فَوَكَّلَ مَنْ فَعَلَهُ - حَنِثَ» لِأَنَّ الْفِعْلَ يُضَافُ إِلَى مَنْ فُعِلَ عَنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ﴾ [الفتح: ٢٧] وَإِنَّمَا الْحَالِقُ غَيْرُهُمْ «إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مَبَاشَرَتَهُ بِنَفْسِهِ» فَتَقَدَّمَ نِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ.

«و» الإِسْمُ «الْعُرْفِيُّ» مَا اشْتَهَرَ بِمَجَازِهِ فَغَلَبَ عَلَى «الْحَقِيقَةِ كَالرَّأْيَةِ» فِي الْعُرْفِ لِلْمَزَادَةِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ: الْجَمْلُ الَّذِي يُسْتَقَى عَلَيْهِ.....

«وَالْغَائِطِ» فِي الْعُرْفِ لِلْخَارِجِ الْمُسْتَقْدَرِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ لِفَنَاءِ الدَّارِ، وَمَا اطمأنَّ مِنَ الْأَرْضِ «وَنَحْوَهُمَا» كَالظَّعِينَةِ وَالذَّابَّةِ وَالْعَذْرَةِ «فَتَعَلَّقْتُ الْيَمِينَ بِالْعُرْفِ» دُونَ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ فِي نَحْوِ مَا ذُكِرَ صَارَتْ كَالْمَهْجُورَةِ، وَلَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ النَّاسِ.

«فَإِذَا حَلَفَ عَلَى وَطْءِ زَوْجَتِهِ، أَوْ» حَلَفَ عَلَى «وَطْءِ دَارٍ - تَعَلَّقْتُ يَمِينَهُ بِجَمَاعِهَا» أَيُّ: جَمَاعٍ مَنْ حَلَفَ عَلَى وَطْئِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ اللَّفْظُ فِي الْعُرْفِ «و» تَعَلَّقْتُ يَمِينَهُ «بِدُخُولِ الدَّارِ» الَّتِي حَلَفَ لَا يَطُؤُهَا؛ لِمَا ذُكِرَ.

«وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ شَيْئًا، فَأَكَلَهُ مُسْتَهْلَكًا فِي غَيْرِهِ، كَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ سَمْنًا، فَأَكَلَ خَبِيصًا^[١] فِيهِ سَمْنٌ لَا يَظْهَرُ فِيهِ طَعْمُهُ» - لَمْ يَحْنَثْ «أَوْ» حَلَفَ «لَا يَأْكُلُ بَيْضًا، فَأَكَلَ نَاطِفًا لَمْ يَحْنَثْ» لِأَنَّ مَا أَكَلَهُ لَا يُسَمَّى سَمْنًا وَلَا بَيْضًا.

«وَإِنْ ظَهَرَ طَعْمُ شَيْءٍ مِنَ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ» فِيمَا أَكَلَهُ «حَنِثَ» لِأَكْلِهِ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ.

[١] شَيْءٌ يُعْمَلُ مِنَ التَّمْرِ وَالسَّمْنِ.



فصل

«وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا، كَكَلَامِ زَيْدٍ وَدُخُولِ دَارٍ وَنَحْوِهِ، فَفَعَلَهُ مُكْرَهًا - لَمْ يَحْنَثْ» لِأَنَّ فِعْلَ الْمُكْرَهِ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ «وَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَمْتَنِعُ بِيَمِينِهِ، وَ«يَقْصِدُ مَنَعَهُ - كَالزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ - أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا، فَفَعَلَهُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا - حَنْثٌ فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ «فَقَطُّ» أَيُّ: دُونَ الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالنَّذْرِ وَالظُّهَارِ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ حَقُّ آدَمِيٍّ، فَلَمْ يُعْذَرْ فِيهِ بِالنِّسْيَانِ وَالْجَهْلِ، كِتْلَافِ الْمَالِ وَالْجَنَائَةِ، بِخِلَافِ الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهَا حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ رَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ.

«و» إِنْ حَلَفَ «عَلَى مَنْ لَا يَمْتَنِعُ بِيَمِينِهِ مِنْ سُلْطَانٍ وَغَيْرِهِ» كَالْأَجْنَبِيِّ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا «فَفَعَلَهُ - حَنْثٌ» الْحَالِفُ «مُطْلَقًا» سَوَاءً فَعَلَهُ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا، عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا.

«وَإِنْ فَعَلَ هُوَ» أَيِ الْحَالِفِ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا، أَوْ مَنْ لَا يَمْتَنِعُ بِيَمِينِهِ مِنْ سُلْطَانٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ «أَوْ غَيْرِهِ» أَيُّ: غَيْرِ مَنْ ذَكَرَ «مِمَّنْ قَصَدَ مَنَعَهُ» كَزَوْجَةٍ وَوَلَدٍ «بَعْضَ مَا حَلَفَ عَلَى كُلِّهِ» كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الرِّغِيفَ فَأَكَلَ بَعْضَهُ - «لَمْ يَحْنَثْ» لِعَدَمِ وُجُودِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ «مَا لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ» أَوْ قَرِينَةً، كَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مَاءَ هَذَا النَّهْرِ، فَشَرِبَ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَحْنَثُ.



بَابُ النَّذْرِ

لُغَةً: الْإِيجَابُ. يُقَالُ: نَذَرْتُ دَمَ فُلَانٍ، أَيُّ: أَوْجَبَ قَتْلَهُ.
وَشَرْعًا: الْإِزَامُ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ نَفْسَهُ لِلَّهِ تَعَالَى شَيْئًا غَيْرَ مُحَالٍ بِكُلِّ قَوْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَالصَّحِيحُ «النَّذْرُ» إِلَّا مِنْ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ؛ لِحَدِيثِ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ»
«وَلَوْ» كَانَ «كَافِرًا» نَذَرَ عِبَادَةٍ؛ لِحَدِيثِ عُمَرَ: إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ
لَيْلَةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

وَالصَّحِيحُ مِنْهُ أَيُّ: مِنَ النَّذْرِ «خَمْسَةُ أَقْسَامٍ».

أَحَدُهَا: النَّذْرُ «الْمُطْلَقُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ، وَلَمْ يُسَمَّ شَيْئًا، فَيَلْزِمُهُ
كَفَّارَةُ يَمِينٍ»^[١] لِمَا رَوَى عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا
لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

«الثَّانِي: نَذْرُ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ، وَهُوَ تَعْلِيْقُ نَذْرِهِ بِشَرْطٍ يَقْصِدُ الْمَنْعَ مِنْهُ» أَيُّ:
مِنَ الشَّرْطِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ «أَوْ الْحَمْلَ عَلَيْهِ، أَوْ التَّصْدِيقَ، أَوْ التَّكْذِيبَ» كَقَوْلِهِ: إِنْ
كَلَّمْتُكَ، أَوْ: إِنْ لَمْ أَضْرِبْكَ، أَوْ: إِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْخَبَرُ صِدْقًا أَوْ كَذِبًا - فَعَلَيَّْ الْحُجُّ
أَوْ الْعِتْقُ، وَنَحْوُهُ.

[١] وَعَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ، وَيَلْزِمُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.

«فِيخَيْرَ بَيْنَ فِعْلِهِ وَكَفَّارَةِ يَمِينٍ» لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا نَذَرَ فِي غَضَبٍ، وَكَفَّارَتُهُ يَمِينٌ» رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي سُنَنِهِ.

«الثَّالِثُ: نَذَرُ الْمُبَاحِ كُلِّسِ ثَوْبِهِ وَرُكُوبِ دَابَّتِهِ» فَإِنْ نَذَرَ ذَلِكَ «فَحُكْمُهُ كَ» الْقِسْمِ «الثَّانِي» يُخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَكَفَّارَةِ يَمِينٍ.

«وَإِنْ نَذَرَ مَكْرُوهًا مِنْ طَلَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ اسْتُحِبَّ لَهُ أَنْ يُكَفِّرَ» كَفَّارَةُ يَمِينٍ «وَلَا يَفْعَلُهُ» لِأَنَّ تَرْكَ الْمَكْرُوهِ أَوْلَى مِنْ فِعْلِهِ، وَإِنْ فَعَلَهُ فَلَا كَفَّارَةَ.

«الرَّابِعُ: نَذَرُ الْمَعْصِيَةِ^(١)، كَ» نَذَرِ «شُرْبِ الْخَمْرِ، وَ» نَذَرِ «صَوْمِ يَوْمِ الْحَيْضِ، وَ» يَوْمِ «النَّحْرِ» وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ «فَلَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ».

«وَيُكَفِّرُ» مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ، رُوِيَ هَذَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ،

[١] قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ (أَيُّ) انْعِقَادِ النَّذْرِ الْمُبَاحِ مِنْ الْمُفْرَدَاتِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ^(١) اهـ.

وَأَمَّا نَذَرُ الْمَعْصِيَةِ فَفِيهِ عَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَانِ، إِحْدَاهُمَا: يَنْعَقِدُ وَلَا يَجُوزُ وَيُكَفِّرُ، وَالثَّانِيَةُ: لَا يَنْعَقِدُ^(٢)، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ^(٣)، وَهُوَ أَصَحُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الْإِنْصَافُ (١١/١٢١).

(٢) انظر: الْمَغْنِي (١٣/٦٢٢ - ٦٢٤).

(٣) الْمَدُونَةُ (١/٥٨٥)، وَالْأَمُّ (٣/٦٥٦)، وانظر: فتاوى السغدِي (١/١٩٥)، وَتَحْفَةُ الْفُقَهَاء (٢/٣٣٩).

وَيَقْضِي^(١) مَنْ نَذَرَ صَوْمًا مِنْ ذَلِكَ غَيْرَ يَوْمِ الْحِيْضِ.

«الْحَامِسُ: نَذَرُ التَّبَرُّرِ مُطْلَقًا» أَي: غَيْرَ مُعَلَّقٍ «أَوْ مُعَلَّقًا: كَفَعَلَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَنَحْوِهِ» كَالْعُمْرَةِ وَالصَّدَقَةِ وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ.

فَمِثَالُ الْمُطْلَقِ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ أَوْ أُصَلِّيَ.

وَمِثَالُ الْمُعَلَّقِ «كَقَوْلِهِ: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي، أَوْ سَلَّمَ مَالِي الْغَائِبَ، فَلِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا» مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ وَنَحْوِهِ «فَوُجِدَ الشَّرْطُ - لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ» أَي: بِنَذْرِهِ؛ لِحَدِيثِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

«إِلَّا إِذَا نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ كُلِّهِ» مَنْ يُسَنُّ لَهُ، فَيَجْزِيهِ قَدْرُ ثُلُثِهِ، وَلَا كَفَّارَةَ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَبِي لُبَابَةَ لَمَّا نَذَرَ أَنْ يَنْخَلَعَ مِنْ مَالِهِ صَدَقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى: «يُجْزَى عَنْكَ الثُّلُثُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

«أَوْ» نَذَرَ الصَّدَقَةَ «بِمُسَمًّى مِنْهُ» أَي: مَالِهِ كَأَلْفٍ «يَزِيدُ» مَا سَمَّاهُ «عَلَى ثُلُثِ الْكُلِّ - فَإِنَّهُ يُجْزِيهِ» أَنْ يَتَصَدَّقَ «بِقَدْرِ الثُّلُثِ» وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، جَزَمَ بِهِ فِي (الْوَجِيزِ) وَغَيْرِهِ. وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الصَّدَقَةُ بِمَا سَمَّاهُ، وَلَوْ زَادَ عَلَى الثُّلُثِ، كَمَا فِي (الْإِنْصَافِ) وَقَطَعَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى) وَغَيْرِهِ.

«وَفِيهَا عَدَاهَا» أَي: عَدَى الْمَسْأَلَةُ الْمَذْكُورَةَ، بِأَنْ نَذَرَ الثُّلُثَ فَمَا دُونَهُ «يَلْزَمُهُ» الصَّدَقَةُ بِـ «الْمُسَمًّى» لِعُمُومِ مَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ».

[١] وَعَنْهُ: لَا يَقْضِي^(١).

«وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ كَرَجَبٍ أَوْ مُطَلَقٍ «لَزِمَهُ التَّابِعُ»^(١) لِأَنَّ إِطْلَاقَ الشَّهْرِ يَقْتَضِي التَّابِعَ، سَوَاءً صَامَ شَهْرًا بِالْهَلَالِ أَوْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا بِالْعَدَدِ.

«وَإِنْ نَذَرَ أَيَّامًا مَعْدُودَةً» كَعَشْرَةِ أَيَّامٍ أَوْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا «لَمْ يَلْزِمَهُ التَّابِعُ» لِأَنَّ الْأَيَّامَ لَا دَلَالَهَ لَهَا عَلَى التَّابِعِ «إِلَّا بِشَرْطٍ» بِأَنْ يَقُولَ مُتَّابِعَةً «أَوْ نِيَّةً» التَّابِعِ.

وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ الدَّهْرِ لَزِمَهُ، فَإِنْ أَفْطَرَ كَفَّرَ فَقَطُّ بِغَيْرِ صَوْمٍ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ رَمَضَانُ، وَلَا يَوْمُ نَهْيٍ، وَيَقْضِي فِطْرَهُ بِرَمَضَانَ، وَيُصَامُ لِظَهَارٍ وَنَحْوِهِ مِنْهُ، وَيُكَفَّرُ مَعَ صَوْمِ ظَهَارٍ وَنَحْوِهِ، وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمِ الْخَمِيسِ وَنَحْوِهِ فَوَافَقَ عِيدًا أَوْ أَيَّامَ تَشْرِيقٍ أَفْطَرَ وَقَضَى وَكَفَّرَ، وَإِنْ نَذَرَ صَلَاةً وَأَطْلَقَ فَأَقْلُهُ رَكَعَتَانِ قَائِمًا لِقَادِرٍ.

وَإِنْ نَذَرَ صَوْمًا وَأَطْلَقَ، أَوْ صَوْمَ بَعْضِ يَوْمٍ - لَزِمَهُ يَوْمٌ بَنِيَّةٌ مِنَ اللَّيْلِ، وَلَئِنْ نَذَرَ صَلَاةً جَالِسًا أَنْ يُصَلِّيَهَا قَائِمًا، وَإِنْ نَذَرَ رَقَبَةً فَأَقْلُ مُجْزِيٍّ فِي كَفَّارَةٍ.

[١] وَقَالَ الشَّافِعِيُّ^(١): يَتَصَدَّقُ بِجَمِيعِهِ لِعُمُومِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ»^(٢) لَكِنْ إِذَا صَحَّ حَدِيثٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ الْعَمَلُ هُوَ الْوَاجِبُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يَلْزِمُهُ التَّابِعُ؛ وَفَاقًا لِلْأَثْمَةِ الثَّلَاثَةِ^(٣)، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا^(٤).



(١) الأم (٣/ ٦٥٨).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، رقم (٦٦٩٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) انظر: المبسوط للسرخسي (٣/ ٩٤)، والنوادر والزيادات (٢/ ٦٤)، ونهاية المطلب (١٨/ ٤٤٧)، والمجموع (٨/ ٤٨٠).

(٤) انظر: الروايتين والوجهين (٣/ ٦٣).

كِتَابُ الْقَضَاءِ

لُغَةً: إِحْكَامُ الشَّيْءِ، وَالْفَرَاقُ مِنْهُ، وَمِنْهُ: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾

[فصلت: ١٢].

وَاصْطِلَاحًا: تَبْيِينُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَالْإِلْزَامُ بِهِ، وَفَصْلُ الْحُكُومَاتِ.
«وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ» لِأَنَّ أَمْرَ النَّاسِ لَا يَسْتَقِيمُ بِدُونِهِ، وَ«يُلْزَمُ الْإِمَامُ أَنْ يُنْصَبَ فِي كُلِّ إِقْلِيمٍ» بِكَسْرِ الهمزة «قَاضِيًا» لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُبَاشِرَ الْخُصُومَاتِ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ بِنَفْسِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُرْتَّبَ فِي كُلِّ إِقْلِيمٍ مَنْ يَتَوَلَّى فَصْلَ الْخُصُومَاتِ بَيْنَهُمْ؛ لِئَلَّا تَضِيعَ الْحُقُوقُ.

«وَيُخْتَارُ» لِنَصَبِ الْقَضَاءِ «أَفْضَلُ مَنْ يَجِدُ عِلْمًا وَوَرَعًا» لِأَنَّ الْإِمَامَ نَاطِرٌ لِلْمُسْلِمِينَ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ اخْتِيَارُ الْأَصْلَحِ لَهُمْ «وَيَأْمُرُهُ بِتَقْوَى اللَّهِ» لِأَنَّ التَّقْوَى رَأْسُ الدِّينِ.

«و» يَأْمُرُهُ بِ«أَنْ يَتَحَرَّى الْعَدْلَ» أَيُّ: إِعْطَاءُ الْحَقِّ لِمُسْتَحِقِّهِ مِنْ غَيْرِ مِيلٍ «وَيَجْتَهِدُ الْقَاضِي فِي إِقَامَتِهِ» أَيُّ: إِقَامَةِ الْعَدْلِ بَيْنَ الْأَخْصَامِ.

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَصْلُحُ، وَلَمْ يُوْجَدْ غَيْرُهُ، مِمَّنْ يُوثِقُ بِهِ - أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، إِنْ لَمْ يَشْغَلْهُ عَمَّا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ، وَيَحْرُمُ بَذْلُ مَالٍ فِيهِ، وَأَخْذُهُ، وَطَلْبُهُ وَفِيهِ مُبَاشِرُ أَهْلٍ.

«فَيَقُولُ» الْمُؤَلَّى لِمَنْ يُؤَلِّيهِ: «وَلَيْتَكَ الْحُكَمَ، أَوْ: قَلَدْتُكَ الْحُكَمَ، وَنَحْوُهُ» كَفَوَّضْتُ، أَوْ رَدَدْتُ، أَوْ جَعَلْتُ إِلَيْكَ الْحُكَمَ، أَوْ اسْتَنْبَتُكَ، أَوْ اسْتَخْلَفْتُكَ فِي الْحُكَمِ، وَالْكِنَايَةُ

نَحْوُ: اعْتَمَدْتُ أَوْ عَوَّلْتُ عَلَيْكَ لَا يَنْعَقِدُ بِهَا إِلَّا بِقَرِينَةٍ، نَحْوُ: فَاحْكُم.

«وَيُكَاتِبُهُ» بِالْوِلَايَةِ «فِي الْبُعْدِ» أَيُّ: إِذَا كَانَ غَائِبًا، فَيَكْتُبُ لَهُ الْإِمَامُ عَهْدًا بِمَا وَلَاَهُ، وَيُشْهَدُ عَدْلَيْنِ عَلَيْهَا.

«وَتُنْفِذُ وَِلَايَةَ الْحُكْمِ الْعَامَّةِ:

١- الْفَضْلَ بَيْنَ الْخُصُومِ.

٢- وَأَخْذَ الْحَقِّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ» أَيُّ: أَخْذَهُ لِرَبِّهِ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ.

٣- وَالنَّظَرَ فِي أَمْوَالِ غَيْرِ الرَّاشِدِينَ» كَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ، وَكَذَا مَالُ غَائِبٍ.

٤- وَالْحَجَرَ عَلَى مَنْ يَسْتَوْجِبُهُ لِسَفِهِ أَوْ فَلَاسٍ.

٥- وَالنَّظَرَ فِي وَقُوفٍ^[١] عَمَلِهِ؛ لِيَعْمَلَ بِشَرْطِهَا.

٦- وَتَنْفِذَ الْوَصَايَا.

٧- وَتَزْوِيجَ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا» مِنَ النِّسَاءِ.

٨- وَإِقَامَةَ الْحُدُودِ.

٩- وَإِمَامَةَ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ» مَا لَمْ يُخَصَّصَ بِإِمَامٍ.

١٠- وَالنَّظَرَ فِي مَصَالِحِ عَمَلِهِ، بِكَفِّ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقَاتِ وَأَفْنِيَّتِهَا، وَنَحْوَهُ»

[١] الْوُقُوفُ جَمْعُ وَقْفٍ، أَيُّ أَنَّهُ يَنْظَرُ فِي الْأَوْقَافِ الَّتِي فِي عَمَلِهِ؛ لِيَعْمَلَ فِيهَا بِشَرْطِ

كَجَبَايَةِ خَرَاجٍ وَزَكَاةٍ، مَا لَمْ يُخَصَّ بِعَامِلٍ، وَتَصَفِّحِ شُهُودَهُ وَأَمَنَائِهِ؛ لِيَسْتَبْدَلَ بِمَنْ يَثْبُتُ جَرْحُهُ، وَالْإِحْتِسَابُ عَلَى الْبَاعَةِ وَالْمُشْتَرِينَ، وَالْإِزَامِهِمْ بِالشَّرْعِ.
«وَيَجُوزُ أَنْ يُؤَلَّى الْقَاضِيَ عُمُومَ النَّظَرِ فِي عُمُومِ الْعَمَلِ» بِأَنْ يُؤَلَّى سَائِرَ الْأَحْكَامِ فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ.

«و» يَجُوزُ أَنْ «يُؤَلَّى خَاصًّا فِيهِمَا» بِأَنْ يُؤَلَّى الْأَنْكِحَةَ بِمَضَرٍّ مَثَلًا «أَوْ» يُؤَلَّى خَاصًّا «فِي أَحَدِهِمَا» بِأَنْ يُؤَلَّى سَائِرَ الْأَحْكَامِ بِبَلَدٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ يُؤَلَّى الْأَنْكِحَةَ بِسَائِرِ الْبُلْدَانِ، وَإِذَا وَلَّاهُ بَلَدًا مُعَيَّنًا نَفَذَ حُكْمَهُ فِي مُقِيمٍ بِهِ، وَطَارِيٍّ إِلَيْهِ فَقَطْ، وَإِنْ وَلَّاهُ بِمَحَلٍّ مُعَيَّنٍ لَمْ يَنْفِذْ حُكْمَهُ فِي غَيْرِهِ، وَلَا يَسْمَعُ بَيِّنَةً إِلَّا فِيهِ، كَتَعْدِيلِهَا.

وَلِلْقَاضِي طَلَبُ رِزْقٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِنَفْسِهِ وَخُلَفَائِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْعَلْ لَهُ فِيهِ شَيْءٌ وَلَيْسَ لَهُ مَا يَكْفِيهِ، وَقَالَ لِلْخَصْمَيْنِ: لَا أَقْضِي بَيْنَكُمَا إِلَّا بِجُعْلٍ - جَارَ. وَمَنْ يَأْخُذُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَمْ يَأْخُذْ أَجْرَةً لِفُتْيَاهُ وَلَا لِحُكْمِهِ.

«وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَاضِي عَشْرُ صِفَاتٍ: كَوْنُهُ بِالْغَا عَاقِلًا» لِأَنَّ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ تَحْتَ وَلَايَةِ غَيْرِهِ، فَلَا يَكُونُ وَالِيًا عَلَى غَيْرِهِ.

«ذَكَرَّا» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا أَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ».

«حُرًّا»^[١] لِأَنَّ الرَّقِيقَ مَشْغُولٌ بِحُقُوقِ سَيِّدِهِ.

[١] وَقِيلَ: لَا تُشْتَرَطُ الْحَرِّيَّةُ، وَهُوَ أَصَحُّ وَأَظْهَرُ، فَإِنَّ السَّيِّدَ إِذَا أَدِنَ لَهُ بِالْقَضَاءِ

لَمْ يَمْلِكْ نَفْعَهُ وَقَتَ الْقَضَاءِ كَمُؤَجَّرٍ، وَلَا فَرْقَ، وَالْحَرِّيَّةُ لَا تَعُودُ إِلَى مَعْنَى فِي الْقَضَاءِ، فَمَتَى ثَبَتَ عِلْمُهُ وَأَمَانَتُهُ صَحَّ قِيَامُهُ بِالْقَضَاءِ، فَإِنَّ كُلَّ وَلَايَةٍ وَعَمَلٍ تَمَّ فِيهَا الْقُوَّةُ وَالْأَمَانَةُ فَقَدْ كَمَلْنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.....

«مُسْلِمًا» لِأَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطٌ لِلْعَدَالَةِ.

«عَدْلًا» وَلَوْ تَائِبًا مِنْ قَذْفٍ، فَلَا يَجُوزُ تَوَلِيَّةُ الْفَاسِقِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾ [الحجرات: ٦] الْآيَةُ.

«سَمِيعًا» لِأَنَّ الْأَصَمَّ لَا يَسْمَعُ كَلَامَ الْخَصْمَيْنِ.

«بَصِيرًا» لِأَنَّ الْأَعْمَى لَا يَعْرِفُ الْمُدَّعِيَّ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

«مُتَكَلِّمًا»^[١] لِأَنَّ الْأَخْرَسَ لَا يُمَكِّنُهُ النُّطْقُ بِالْحُكْمِ، وَلَا يَفْهَمُ جَمِيعُ النَّاسِ

إِشَارَتَهُ.

«مُجْتَهِدًا» إِجْمَاعًا، ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ، قَالَهُ فِي (الْفُرُوع).

وَلِذَلِكَ قِيلَ فِي الْفَاسِقِ بِشُبْهَةٍ وَفِي الْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ أَنَّ قَضَاءَهُمْ صَحِيحٌ وَهُوَ أَظْهَرُ، فَإِنَّ الْفِسْقَ إِذَا كَانَ لِمَعْنَى لَا يُخِلُّ بِأَمَانَتِهِ فَلَا يَمْنَعُ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَكُونُ فَاسِقًا مِنْ جِهَةِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ، لَكِنْ مِنْ جِهَةِ الْأَمَانَةِ وَعَدَمِ الْحَيْفِ لَا يَقَعُ مِنْهُ فِسْقٌ، فَمِثْلُ هَذَا الظَّاهِرُ صِحَّةُ قَضَائِهِ، فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا يُنَافِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِالتَّبَيُّنِ عِنْدَ خَبَرِهِ فَكَيْفَ يَقْبَلُ حُكْمَهُ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرُدَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ، وَإِنَّمَا أَمَرَنَا بِالتَّبَيُّنِ؛ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ كَذَبٌ فِي خَبَرِهِ، فَإِذَا عَرَفْنَا عَدَمَ ذَلِكَ فَهَذَا هُوَ التَّبَيُّنُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١] اشْتَرَطَ الْأَصْحَابُ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى- أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي مُتَكَلِّمًا، فَلَا أَخْرَسَ

وَإِنْ فُهِمَتِ إِشَارَتُهُ لَا يَصْلُحُ قَاضِيًا، وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِيهِ وَجْهَانِ^(١) وَمِنْ الْإِشَارَةِ الْمَفْهُومَةِ أَنْ يَكُونَ كَاتِبًا، فَيَكْتُبُ الْحُكْمَ الَّذِي يُصْدِرُهُ عَلَى الْخُصُومِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«وَلَوْ» كَانَ مُجْتَهِدًا «فِي مَذْهَبِهِ» الْمُقْلَدِ فِيهِ لِإِمَامٍ مِنَ الْأَثَمَةِ، فَبِرَاعِي أَلْفَاظِ إِمَامِهِ وَمُتَأَخَّرَهَا، وَيُقْلَدُ كِبَارَ مَذْهَبِهِ فِي ذَلِكَ، وَيَحْكُمُ بِهِ وَلَوْ اعْتَقَدَ خِلَافَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَهَذِهِ الشُّرُوطُ تُعْتَبَرُ حَسَبَ الْإِمْكَانِ.

وَتَجِبُ وَلَايَةُ الْأَمْثَلِ فَلَا مَثَلٍ، وَعَلَى هَذَا يَدُلُّ كَلَامُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، فَيُؤَلَّى لِعَدَمِ الْأَنْفَعِ مِنَ الْفَاسِقَيْنِ، وَأَقْلَهُمَا شَرًّا، وَأَعْدَلُ الْمُقْلَدِينَ، وَأَعْرَفُهُمَا بِالتَّقْلِيدِ.

قَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي كَاتِبًا، أَوْ وَرِعًا^[١]، أَوْ زَاهِدًا، أَوْ يَقِظًا، أَوْ مُثَبَّتًا لِلْقِيَاسِ، أَوْ حَسَنَ الْخُلُقِ، وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ كَذَلِكَ.

«وَإِذَا حَكَمَ» بِتَشْدِيدِ الْكَافِ «اِثْنَانِ» فَأَكْثَرَ «بَيْنَهُمَا رَجُلًا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ»^[٢]...

[١] إِذَا فَسَّرْنَا الْوَرَعَ بِتَرْكِ مَا يَضُرُّ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُشْتَرَطًا عَلَى قَاعِدَةِ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ عَدَمَهُ يُنَافِي الْعَدَالَةَ، وَلَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْوَرَعَ يَكُونُ تَامًّا، أَيْ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَا يَضُرُّ بِهِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، فَهَذَا لَا يُشْتَرَطُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ الْعَدَالَةِ؛ لِأَنَّهُ يُخْرَجُ عَنِ الْوَرَعِ، يَفْعَلُ الصَّغِيرَةَ مَرَّةً وَلَا يُخْرَجُ بِهِ عَنِ الْعَدَالَةِ، وَأَمَّا الْوَرَعُ النَّاقِصُ وَهُوَ أَنْ يَفْعَلَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ مَا يَضُرُّهُ فَهَذَا يُشْتَرَطُ.

[٢] قَوْلُهُ: «يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ» أَيْ: بِأَنْ اتَّصَفَ بِصِفَاتِ الْقَاضِي السَّابِقَةِ، كَمَا فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) ^(١) وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: الصِّفَاتُ الْعَشْرُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي (الْمُحَرَّرِ) ^(٢) فِي الْقَاضِي لَا تُشْتَرَطُ فِيمَنْ يُحْكَمُ الْحَصَمَانِ فَيَحْكُمُ بَيْنَهُمَا ^(٣).....

(١) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٤٩٥).

(٢) المحرر (٢/ ٢٠٣).

(٣) الاختيارات الفقهية (ص: ٦٢٧).

فَحَكَمَ بَيْنَهُمَا «نَفَذَ حُكْمُهُ فِي الْمَالِ، وَالْحُدُودِ، وَاللَّعَانِ، وَغَيْرِهَا» مِنْ كُلِّ مَا يَنْفَذُ فِيهِ حُكْمٌ مَنْ وَلَّاهُ إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ؛ لِأَنَّ عُمَرَ وَأَبِيًّا تَحَاكَمَا إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَتَحَاكَمَ عُثْمَانُ وَطَلْحَةُ إِلَى جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِمَّنْ ذَكَرْنَا قَاضِيًّا.

قُلْتُ: وَهُوَ صَحِيحٌ، وَالْفَرْقُ أَنَّ هَذَا وَلَايَتُهُ وَحُكْمُهُ خَاصٌّ مَرْضِيٌّ بِهِ، بِخِلَافِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ عَامٌّ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الْعَدَالََةَ لَا بُدَّ مِنْهَا حَتَّى فِي هَذَا، وَكَذَا الْعِلْمُ بِمَا يُوجِبُ الْحُكْمَ لِأَحَدِهِمَا، بِخِلَافِ الْفَاسِقِ وَالْجَاهِلِ، وَلَا يُنَافِي هَذَا كَلَامَ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ آدَابِ الْقَاضِي

أَيُّ: أَخْلَاقِهِ الَّتِي يَنْبَغِي لَهُ التَّخَلُّقُ بِهَا.

«يَنْبَغِي» أَيُّ: يُسَنُّ «أَنْ يَكُونَ قَوِيًّا مِنْ غَيْرِ عُنْفٍ» لِئَلَّا يَطْمَعَ فِيهِ الظَّالِمُ، وَالْعُنْفُ ضِدُّ الرِّفْقِ، «لَيْتَنَا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ» لِئَلَّا يَهَابَهُ صَاحِبُ الْحَقِّ، «حَلِيمًا» لِئَلَّا يَغْضَبَ مِنْ كَلَامِ الْخَصْمِ، «ذَا أَنَاءَةٍ» أَيُّ: تُودَدَةٍ وَتَأَنٍّ؛ لِئَلَّا تُؤَدِّيَ عَجَلَتُهُ إِلَى مَا لَا يَنْبَغِي، «و» ذَا «فِطْنَةٍ» لِئَلَّا يَخْدَعَهُ بَعْضُ الْأَخْصَامِ.

وَيُسَنُّ أَنْ يَكُونَ عَفِيفًا بَصِيرًا بِأَحْكَامِ مَنْ قَبْلَهُ، وَيَدْخُلَ يَوْمَ اثْنَيْنِ أَوْ خَمِيسٍ أَوْ سَبْتٍ، لَا بِسَا هُوَ وَأَصْحَابُهُ أَجْمَلِ الثِّيَابِ، وَلَا يَتَطَيَّرُ، وَإِنْ تَفَاءَلَ فَحَسَنٌ.

«وَلْيَكُنْ مَجْلِسُهُ فِي وَسْطِ الْبَلَدِ» إِذَا أُمْكَنَ؛ لِيَسْتَوِيَ أَهْلُ الْبَلَدِ فِي الْمَضِيِّ إِلَيْهِ، وَلْيَكُنْ مَجْلِسُهُ فَرِيدًا لَا يَتَأَذَى فِيهِ بِشَيْءٍ، وَلَا يُكْرَهُ الْقَضَاءُ فِي الْجَامِعِ. وَلَا يَتَّخِذُ حَاجِبًا، وَلَا بَوَابًا وَلَا عُدْرًا إِلَّا فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ.

«و» يَجِبُ «أَنْ يَعْدَلَ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي لَحْظِهِ وَلَفْظِهِ وَمَجْلِسِهِ وَدُخُولِهَا عَلَيْهِ» إِلَّا مُسْلِمًا^{١١} مَعَ كَافِرٍ، فَيَقْدَمُ دُخُولًا، وَيُرْفَعُ جُلُوسًا، وَإِنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا رَدًّا، وَلَمْ يَسْتَظِرْ سَلَامَ الْآخَرِ.

[١] قَوْلُهُ: «إِلَّا مُسْلِمًا... إلخ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَلَكِنْ الصَّحِيحُ وَالصَّوَابُ مَا أَطْلَقَهُ فِي الْمَثْنِ مِنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ يُرَاعَى فِيهَا الْعَدْلُ وَسُلُوكُ مَا يُوَصِّلُ إِلَى اسْتِظْهَارِ الْحَقُّوقِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي تَقْدِيمِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْكَافِرِ

وَيَحْرُمُ أَنْ يَسَارَّ أَحَدُهُمَا، أَوْ يُلْقِنَهُ حُجَّتَهُ، أَوْ يُضَيِّفَهُ، أَوْ يُعَلِّمَهُ كَيْفَ يَدَّعِي،
إِلَّا أَنْ يَتْرُكَ مَا يُلْزِمُهُ ذِكْرُهُ فِي الدَّعْوَى.

«وَيَنْبَغِي» أَي: يُسَنُّ «أَنْ يَخْضَرَ مَجْلِسَهُ فَقَهَاءُ الْمَذَاهِبِ، وَأَنْ يُشَاوِرَهُمْ فِيمَا
يُشْكِلُ عَلَيْهِ» إِنْ أُمِكنَ، فَإِنْ اتَّضَحَ لَهُ الْحُكْمُ حَكَمَ، وَإِلَّا آخَرَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

«وَيَحْرُمُ الْقَضَاءُ وَهُوَ غَضَبَانُ كَثِيرًا» لِحَبْرِ أَبِي بَكْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَا يَقْضِيَنَّ حَاكِمٌ
بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

«أَوْ» وَهُوَ «حَاقِنٌ، أَوْ فِي شِدَّةِ جُوعٍ، أَوْ فِي شِدَّةِ «عَطَشٍ، أَوْ» فِي شِدَّةِ «هَمٍّ،
أَوْ مَلَلٍ، أَوْ كَسَلٍ، أَوْ نُعَاسٍ، أَوْ بَرْدٍ مُؤْلِمٍ، أَوْ حَرٍّ مُزْعِجٍ» لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَشْغُلُ
الْفِكْرَ الَّذِي يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى إِصَابَةِ الْحَقِّ فِي الْغَالِبِ، فَهُوَ فِي مَعْنَى الْغَضَبِ.

«وَإِنْ خَالَفَ» وَحَكَمَ فِي حَالٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ «فَأَصَابَ الْحَقَّ نَفَذَ» حُكْمُهُ
لِمُوَافَقَتِهِ الصَّوَابَ.

«وَيَحْرُمُ» عَلَى الْحَاكِمِ «قَبُولُ رِشْوَةٍ» لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

«وَكَذًا» يَحْرُمُ عَلَى الْقَاضِي قَبُولُ «هَدِيَّةٍ» لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «هَدَايَا
الْعَمَالِ غُلُولٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ.

كَسَّرَ لِقَلْبِ الْكَافِرِ، فَيَتَلَعَّمُ عَنْ ذِكْرِ حُجَّتِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُفْضِيًّا إِلَى عَدَمِ تَبَيُّنِ الْحُجَّةِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«إِلَّا» إِذَا كَانَتْ الْهَدِيَّةُ «مِمَّنْ كَانَ يُهَادِيهِ قَبْلَ وَلَايَتِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ حُكُومَةً» فَلَهُ أَخْذُهَا كَمَا كُفِّتْ.

قَالَ الْقَاضِي: وَيُسْنُ لَهُ التَّنَزُّهُ عَنْهَا، فَإِنْ أَحَسَّ أَنَّهُ يُقَدِّمُهَا بَيْنَ يَدَيْ خُصُومَةٍ، أَوْ فَعَلَهَا حَالَ الْحُكُومَةِ - حَرَّمَ أَخْذَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّهَا كَالرَّشْوَةِ. وَيُكْرَهُ بَيْعُهُ أَوْ شِرَاؤُهُ إِلَّا بِوَكِيلٍ لَا يُعْرِفُ بِهِ.

«وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَحْكُمَ إِلَّا بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ» لِيَسْتَوِيَ بِهِمُ الْحَقُّ، وَيُحْرَمُ تَعْيِينُهُ قَوْمًا بِالْقَبُولِ.

«وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ لِنَفْسِهِ، وَلَا لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ» كَوَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَزَوْجَتِهِ، وَلَا عَلَى عَدُوِّهِ كَالشَّهَادَةِ، وَمَتَى عَرَضَتْ لَهُ أَوْ لِأَحَدٍ مِمَّنْ ذَكَرَ حُكُومَةً - تَحَاكَمًا إِلَى بَعْضِ خُلَفَائِهِ أَوْ رَعِيَّتِهِ، كَمَا حَاكَمَ عُمَرُ أَبِيًّا إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

وَيُسْنُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْمَحْبُوسِينَ، وَيَنْظُرَ فِيمَ حُبِسُوا، فَمَنْ اسْتَحَقَّ الْإِبْقَاءَ أَبْقَاهُ، وَمَنْ اسْتَحَقَّ الْإِطْلَاقَ أَطْلَقَهُ، ثُمَّ فِي أَمْرِ آيَتَامٍ وَمَجَانِينَ، وَوُقُوفٍ وَوَصَايَا، لَا وَلِيَّ لَهُمْ وَلَا نَاطِرٍ، وَلَوْ نَفَذَ الْأَوَّلُ وَصِيَّةَ مُوصٍ إِلَيْهِ أَمْضَاهَا الثَّانِي وَجُوبًا، وَمَنْ كَانَ مِنْ أُمَنَاءِ الْحَاكِمِ لِلْأَطْفَالِ وَالْوَصَايَا الَّتِي لَا وَصِيَّ لَهَا بِحَالِهِ أَقْرَهُ، وَمَنْ فَسَقَ عَزَلَهُ، وَلَا يَنْقُضُ مِنْ حُكْمٍ صَالِحٍ لِلْقَضَاءِ إِلَّا مَا خَالَفَ نَصَّ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةَ رَسُولِهِ، كَقَتْلِ مُسْلِمٍ بِكَافِرٍ، وَجَعْلٍ مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ مُفْلِسٍ أُسْوَةَ الْغُرَمَاءِ، أَوْ إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا، أَوْ مَا يَعْتَقِدُهُ فَيَلْزَمُ نَقْضُهُ، وَالنَّاقِضُ لَهُ حَاكِمُهُ إِنْ كَانَ.

«وَمَنْ ادَّعَى عَلَى غَيْرِ بَرَزَةٍ» أَيُّ: طَلَبَ مِنَ الْحَاكِمِ أَنْ يُحْضَرَهَا لِلدَّعْوَى عَلَيْهَا «لَمْ تَحْضَرْ» أَيُّ: لَمْ يَأْمُرِ الْحَاكِمُ بِإِحْضَارِهَا «وَأُمِرْتُ بِالتَّوَكُّلِ» لِلْعُذْرِ، فَإِنْ كَانَتْ بَرَزَةً

-وَهِيَ الَّتِي تَبْرُزُ لِقَضَاءِ حَوَائِجِهَا- أَحْضَرْتُ، وَلَا يُعْتَبَرُ مُحَرَّمٌ مُحَضَّرٌ مَعَهُ.

«وَأِنْ لَزِمَهَا» -أَي: غَيْرَ الْبَرَزَةِ إِذَا وَكَلَّتْ- «يَمِينُ أَرْسَلَ» الْحَاكِمُ «مَنْ يُحْلِفُهَا»
فَيَبْعَثُ شَاهِدَيْنِ؛ لِتُسْتَحْلَفَ بِحَضْرَتَيْهَا.

«وَكَذَا» لَا يَلْزَمُ إِحْضَارُ «الْمَرِيضِ» وَيُؤْمَرُ أَنْ يُوَكَّلَ، فَإِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ
بُعِثَ إِلَيْهِ مَنْ يُحْلِفُهُ.

وَيُقْبَلُ قَوْلُ قَاضِي مَعْزُولٍ عَدْلٍ لَا يُتَّهَمُ: كُنْتُ حَكَمْتُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا،
وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ مُسْتَنَدَهُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ بِسِجْلِهِ.



بَابُ طَرِيقِ الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ

طَرِيقُ كُلِّ شَيْءٍ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَيْهِ، وَالْحُكْمُ فَضْلُ الْخُصُومَاتِ.

«إِذَا حَضَرَ إِلَيْهِ الْخَصْمَانِ» يُسَنُّ أَنْ يُجْلِسَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَ«قَالَ: أَيُّكُمَا الْمُدَّعِي»
لِأَنَّ سُؤَالَهُ عَنِ الْمُدَّعِي مِنْهُمَا لَا تَخْصِيصَ فِيهِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا «فَإِنْ سَكَتَ» الْقَاضِي
«حَتَّى يُبْدَأَ» بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيْ: حَتَّى تَكُونَ الْبَدَاءَةُ بِالْكَلَامِ مِنْ جِهَتِهِمَا «جَازًا»
لَهُ ذَلِكَ.

«فَمَنْ سَبَقَ بِالِدَّعْوَى قَدَّمَهُ» الْحَاكِمُ عَلَى خَصْمِهِ، وَإِنْ ادَّعَا مَعًا أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا،
فَإِذَا انْتَهَتْ حُكُومَتُهُ ادَّعَى الْآخَرُ إِنْ أَرَادَ.

وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى مَقْلُوبَةً^(١)، وَلَا حِسْبَةٌ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، كَعِبَادَةٍ وَحَدٍّ وَكَفَّارَةٍ،
وَتُسْمَعُ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ، وَبِعِتْقٍ وَطَلَاقٍ مِنْ غَيْرِ دَعْوَى، لَا بَيِّنَةٌ بِحَقِّ مُعَيَّنٍ قَبْلَ دَعْوَاهُ،
فَإِذَا حَرَّرَ الْمُدَّعِي دَعْوَاهُ، فَلِلْحَاكِمِ سُؤَالُ الْخَصْمِ عَنْهَا، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُ سُؤَالَهُ.

«فَإِنْ أَقْرَرَ لَهُ» بِدَعْوَاهُ «حَكَمَ لَهُ عَلَيْهِ» بِسُؤَالِهِ الْحُكْمَ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْمُدَّعِي فِي
الْحُكْمِ، فَلَا يَسْتَوْفِيهِ إِلَّا بِسُؤَالِهِ.

[١] وَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ): وَسَمِعَهَا بَعْضُهُمْ وَاسْتَنْبَطَهَا^(١) وَقَدْ ذَكَرَ فِي (الْإِنْصَافِ)
الْمَسَائِلَ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُسْتَنْبَطَ مِنْهَا^(٢).

(١) الفروع (١١/ ١٦٠).

(٢) الإنصاف (١١/ ٢٣٩ - ٢٤٠).

«وَإِنْ أَنْكَرَ» بِأَنْ قَالَ لِلْمُدَّعِي قَرْضًا أَوْ ثَمَنًا: مَا أَقْرَضَنِي، أَوْ: مَا بَاعَنِي، أَوْ: لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ مَا ادَّعَاهُ، وَلَا شَيْئًا مِنْهُ، أَوْ: لَا حَقَّ لَهُ عَلَيَّ - صَحَّ الْجَوَابُ مَا لَمْ يَعْتَرَفْ بِسَبَبِ الْحَقِّ.

وَقَالَ «الْحَاكِمُ» لِلْمُدَّعِي: إِنْ كَانَ لَكَ بَيِّنَةٌ فَأَحْضِرْهَا إِنْ شِئْتَ فَإِنْ أَحْضَرَهَا - أَيْ الْبَيِّنَةَ - لَمْ يَسْأَلْهَا الْحَاكِمُ وَلَمْ يُلَقِّنْهَا، فَإِذَا شَهِدَتْ «سَمِعَهَا» وَحَرَّمَ تَرْدِيدُهَا وَانْتِهَارُهَا^[١] وَتَعَنُّتُهَا «وَحَكَمَ بِهَا» أَيْ: بِالْبَيِّنَةِ إِذَا اتَّضَحَ لَهُ الْحُكْمُ، وَسَأَلَهُ الْمُدَّعِي^[٢].

«وَلَا يَحْكُمُ» الْقَاضِي «بِعِلْمِهِ» وَلَوْ فِي غَيْرِ حَدٍّ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ الْقَضَاءِ بِعِلْمِ الْقَاضِي يُفْضِي إِلَى تَهْمَتِهِ وَحُكْمِهِ بِمَا يَشْتَهِي.

«وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي: مَا لِي بَيِّنَةٌ، أَعْلَمَهُ الْحَاكِمُ أَنَّ لَهُ الْيَمِينَ عَلَى خَصْمِهِ» لِمَا رَوِيَ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، حَضَرَمِيٌّ وَكِنْدِيٌّ، فَقَالَ الْحَضَرَمِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي وَفِي يَدِي، وَلَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَضَرَمِيِّ: «أَلَكِ بَيِّنَةٌ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَكَ يَمِينُهُ» وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، قَالَهُ فِي شَرْحِ (الْمُنْتَهَى).

[١] وَفِي (الْمُنْتَهَى): يُكْرَهُ انْتِهَارُهَا وَتَعَنُّتُهَا؛ أَيْ: طَلَبُ زَلَّتْهَا^(١). اهـ.

[٢] أَيْ: وَلَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى ضِدِّ مَا شَهِدَا بِهِ، فَإِنْ عَلِمَهُ عَلَى ضِدِّ مَا شَهِدَا بِهِ حَرَّمَ الْحُكْمَ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَتَكُونُ يَمِينُهُ «عَلَى صِفَةِ جَوَابِهِ» لِلْمُدَّعِي «فَإِنْ سَأَلَ» الْمُدَّعِي مِنَ الْقَاضِي إِخْلَافَهُ «أَحْلَفَهُ وَخَلَّى سَبِيلَهُ» بَعْدَ تَحْلِيفِهِ إِيَّاهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ.

«وَلَا يُعْتَدُّ بِيَمِينِهِ» أَيُّ: يَمِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ «قَبْلَ» أَمْرِ الْحَاكِمِ لَهُ، وَ«مَسْأَلَةُ الْمُدَّعِي» تَحْلِيفُهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي الْيَمِينِ لِلْمُدَّعَى، فَلَا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِطَلْبِهِ «وَإِنْ نَكَلَ» الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنْ الْيَمِينِ «قُضِيَ عَلَيْهِ» بِالنُّكُولِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«فَيَقُولُ» الْقَاضِي لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ: «إِنْ حَلَفْتَ» خَلَّيْتُ سَبِيلَكَ «وَأِلَّا» تَحْلِفْ «قُضِيَتْ عَلَيْكَ» بِالنُّكُولِ «فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ قُضِيَ عَلَيْهِ» بِالنُّكُولِ.

«فَإِنْ حَلَفَ الْمُنْكَرُ» وَخَلَّى الْحَاكِمُ سَبِيلَهُ «ثُمَّ أَحْضَرَ الْمُدَّعَى بَيْنَهُ» عَلَيْهِ «حَكَمَ» الْقَاضِي «بِهَا، وَلَمْ تَكُنِ الْيَمِينُ مُزِيلَةً لِلْحَقِّ» هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَالَ: لَا بَيْنَةَ لِي، فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ ثُمَّ أَقَامَهَا لَمْ تُسْمَعْ؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لَهَا.



فصل

«وَلَا تَصِحَّ الدَّعْوَى إِلَّا مُحَرَّرَةً» لِأَنَّ الْحُكْمَ مُرَتَّبٌ عَلَيْهَا؛ وَلِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَتِمَّا أَقْضِي عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ» وَلَا تَصِحُّ أَيْضًا إِلَّا «مَعْلُومَةً الْمُدَّعَى بِهِ» أَيُّ: تَكُونُ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ؛ لِيَتَأْتِيَ الْإِلْزَامُ «إِلَّا» الدَّعْوَى بِـ «مَا نَصَحَّحَهُ مَجْهُولًا كَالْوَصِيَّةِ» بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ «وَو» الدَّعْوَى «بِعَبْدٍ مِنْ عِبِيدِهِ» جَعَلَهُ «مَهْرًا وَنَحْوَهُ» كَعَوَضِ خُلْعٍ، أَوْ أَقْرَبَ بِهِ فَيُطَالِبُهُ بِمَا وَجَبَ لَهُ، وَيُعْتَبَرُ أَنْ يُصَرِّحَ بِالدَّعْوَى، فَلَا يَكْفِي: لِي عِنْدَهُ كَذًا، حَتَّى يَقُولَ: وَأَنَا مُطَالِبُهُ بِهِ، وَلَا تُسْمَعُ بِمُؤَجَّلٍ لِإِثْبَاتِهِ، غَيْرَ تَدْبِيرٍ وَاسْتِيْلَادٍ وَكِتَابَةٍ^[١]، وَلَا بُدَّ أَنْ تَنْفَكَ عَمَّا يُكَذِّبُهُ، فَلَا تَصِحُّ عَلَى إِنْسَانٍ أَنَّهُ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً، وَسَنَتُهُ دُونَهَا، وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهَا ذِكْرُ سَبَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ.

«وَإِنْ ادَّعَى عَقْدَ نِكَاحٍ، أَوْ» عَقْدَ «بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِمَا» كِاجَارَةٍ «فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ شُرُوطِهِ»^[٢] لِأَنَّ النَّاسَ مُخْتَلِفُونَ فِي الشُّرُوطِ،

[١] فَتُسْمَعُ مِنَ الرَّقِيقِ عَلَى سَيِّدِهِ كَمَا فِي (شَرْحِ الْإِقْنَاعِ)^(١).

[٢] هَذَا الْمَذْهَبُ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الشُّرُوطِ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ^(٢) (أَيُّ: الْمُؤَقِّقُ) وَالشَّارِحُ^(٣). اهـ^(٤). قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ، لَكِنْ لِلْخَصْمِ دَعْوَى فَقَدْ شَرَطَ أَوْ وُجُودِ مُفْسِدٍ، وَيُقِيمُ الْبَيِّنَةَ بِذَلِكَ.

(١) كشاف القناع (٦/٣٤٥).

(٢) المغني (١٤/٢٧٨).

(٣) الشرح الكبير (١١/٤٣٨).

(٤) الإنصاف (١١/٢٧٧).

فَقَدْ لَا يَكُونُ الْعَقْدُ صَحِيحًا عِنْدَ الْقَاضِي. وَإِنْ ادَّعَى اسْتِدَامَةَ الزَّوْجِيَّةِ لَمْ يُشْتَرَطْ ذِكْرُ شُرُوطِ الْعَقْدِ.

«وَإِنْ ادَّعَتْ امْرَأَةٌ نِكَاحَ رَجُلٍ لَطَلَبَ نَفَقَةَ أَوْ مَهْرٍ أَوْ نَحْوَهُمَا - سُمِعَتْ دَعْوَاهَا» لِأَنَّهَا تَدَّعِي حَقًّا لَهَا تُضَيِّفُهُ إِلَى سَبَبِهِ «وَإِنْ لَمْ تَدَّعِ سِوَى النِّكَاحِ» مِنْ نَفَقَةٍ وَمَهْرٍ وَغَيْرِهِمَا «لَمْ تُقْبَلْ»^[١] دَعْوَاهَا^[٢]؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ حَقُّ الزَّوْجِ عَلَيْهَا، فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا بِحَقِّ لَغَيْرِهَا.

«وَإِنْ ادَّعَى» إِنْسَانٌ «الْإِرْثَ ذَكَرَ سَبَبَهُ» لِأَنَّ أَسْبَابَ الْإِرْثِ تَخْتَلِفُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِ، وَيُعْتَبَرُ تَعْيِينُ مُدَّعَى بِهِ إِنْ كَانَ حَاضِرًا بِالْمَجْلِسِ، وَإِخْضَارُ عَيْنٍ بِالْبَلَدِ^[٣]؛ لِتَعْيِينِ، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً وَصَفَهَا كَسَلَمَ، وَالْأَوَّلَى ذِكْرُ قِيمَتِهَا أَيْضًا.

[١] قَوْلُهُ: «لَمْ تُقْبَلْ» أَيُّ: لَمْ تُسْمَعْ، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ، وَأُطْلِقَهُمَا صَاحِبُ (الْمُقْنِعِ)^(١) وَغَيْرُهُ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: تُسْمَعُ، جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي^(٢).

[٢] لَكِنْ لَوْ طَلَبَتْ الْفُرْقَةَ حُكِمَ عَلَيْهِ بِهَا؛ دَفْعًا لِضَرَرِهَا، كَمَا ذَكَرُوهُ فِي كِتَابِ الْإِقْرَارِ قُبِيلَ مَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِقْرَارُ.

[٣] ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي (الْمُقْنِعِ) عَدَمُ وَجُوبِ إِخْضَارِهَا إِذَا كَانَتْ فِي الْبَلَدِ^(٣) وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ فِي (الْإِنْصَافِ) وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ إِخْضَارُهَا، وَيَكْفِي الْوَصْفُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) المقنع (٣/٦٢٣).

(٢) انظر: المغني (١٤/٢٧٧)، والإنصاف (١١/٢٧٩).

(٣) المقنع (٣/٦٢٢).

«وَتُعْتَبَرُ عَدَالَةُ الْبَيِّنَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا»^[١] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] إِلَّا فِي عَقْدِ نِكَاحٍ فَتَكْفِي الْعَدَالَةُ ظَاهِرًا، كَمَا تَقَدَّمَ.

«وَمَنْ جُهِلَتْ عَدَالَتُهُ سَأَلَ الْقَاضِي «عَنْهُ»^[٢] مِمَّنْ لَهُ بِهِ خِبْرَةٌ بَاطِنَةٌ بِصُحْبَةٍ أَوْ مُعَامَلَةٍ وَنَحْوِهِمَا، وَتُقَدَّمُ بَيِّنَةُ جَرْحٍ عَلَى تَعْدِيلٍ، وَتَعْدِيلُ الْخَصْمِ وَحْدَهُ أَوْ تَصْدِيقُهُ لِلشَّاهِدِ تَعْدِيلٌ لَهُ»^[٣].

«وَإِنْ عَلِمَ الْقَاضِي «عَدَالَتَهُ» أَيُّ: عَدَالَةُ الشَّاهِدِ «عَمِلَ بِهَا» وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّرَكُّبِ، وَكَذَا لَوْ عَلِمَ فَسَقَهُ.

«وَإِنْ جَرَحَ الْخَصْمُ الشُّهُودَ كُلَّ الْبَيِّنَةِ بِهِ» أَيُّ: بِالْجَرْحِ، وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ سَبَبِهِ عَنْ رُؤْيَةٍ أَوْ اسْتِفَاضَةٍ «وَأُنْظَرَ» مَنْ ادَّعَى الْجَرْحَ «لَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ إِنْ طَلَبَهُ، وَلِلْمُدَّعِي مُلَازِمَتُهُ» أَيُّ: مُلَازِمَةٌ خَصْمِهِ فِي مُدَّةِ الْإِنْظَارِ؛ لِئَلَّا يَهْرَبَ.

«فَإِنْ لَمْ يَأْتِ مُدَّعِي الْجَرْحِ «بِبَيِّنَةٍ حُكِمَ عَلَيْهِ» لِأَنَّهُ عَجَزَهُ عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ.....

[١] وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً يَقْبُولُ شَهَادَةَ كُلِّ مُسْلِمٍ لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ رِيْبَةٌ^(١).

[٢] يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُسْلِمِينَ عَدَمُ الْعَدَالَةِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَقِيلَ: الْأَصْلُ الْعَدَالَةُ.

[٣] الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ تَعْدِيلٌ لَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ الْمُعَيَّنَةِ، لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى قَضَايَا أُخْرَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ أُطْلِعْتُ عَلَى كَلَامِ (الإِقْنَاعِ) وَهَذَا نَصُّهُ، قَالَ: لَكِنْ لَا يَثْبُتُ تَعْدِيلُهُ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ^(٢). اهـ.

(١) انظر: الشرح الكبير (١١/ ٤٤٠)، والمحرر (٢/ ٢٠٧).

(٢) الإقناع (٤/ ٤٠١).

عَلَى الْجَرْحِ فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ مَا ادَّعَاهُ.

«وَأِنْ جَهِلَ» الْقَاضِي «حَالُ الْبَيِّنَةِ طَلَبَ مِنَ الْمُدَّعِي تَرْكِيتَهُمْ» لِتَثْبُتَ عَدَاةُ تَهُمٍ فَيَحْكُمَ لَهُ «وَيَكْفِي فِيهَا» أَيُّ: فِي التَّرْكِكِ «عَدْلَانِ يَشْهَدَانِ بَعْدَالَتِهِ» أَيُّ: بَعْدَالَةِ الشَّاهِدِ.

«وَلَا يُقْبَلُ فِي التَّرْجِمَةِ، وَ» فِي «التَّرْكِكِ، وَ» فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْرِيفِ» عِنْدَ حَاكِمٍ «وَالرَّسَالَةِ» إِلَى قَاضٍ آخَرَ بِكِتَابِهِ وَنَحْوِهِ «إِلَّا قَوْلَ عَدْلَيْنِ» إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِيهَا يُعْتَبَرُ فِيهِ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ، وَإِلَّا فَحُكْمُ ذَلِكَ حُكْمُ الشَّهَادَةِ، عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ.

وَأِنْ قَالَ الْمُدَّعِي: لِي بَيِّنَةٌ وَأُرِيدُ يَمِينَهُ، فَإِنْ كَانَتْ بِالْمَجْلِسِ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا إِحْدَاهُمَا، وَإِلَّا فَلَهُ ذَلِكَ^(١)، وَإِنْ سَأَلَ مُلَازِمَتَهُ حَتَّى يُقِيمَهَا أُجِيبَ فِي الْمَجْلِسِ، فَإِنْ لَمْ يُحْضَرْهَا فِيهِ صَرَفَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ قَبْلَهُ حَقٌّ حَتَّى يُجْبَسَ بِهِ.

[١] أَيُّ: إِخْلَافُهُ، ثُمَّ إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةُ بَعْدَ ذَلِكَ حُكْمَ بِهَا، وَلَمْ تَكُنِ الْيَمِينُ مُزِيلَةً لِلْحَقِّ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَقَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ إِخْلَافُهُ، بَلْ يُقِيمُ الْبَيِّنَةَ فَقَطُّ، وَقَطَّعُوا بِهِ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ^(١) اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي تَحْلِفِهِ وَلِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ؟! وَلَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»^(٢) فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَحَدُهُمَا، وَهُوَ عَامٌّ لَا تَفْصِيلَ فِيهِ، لَا يُقَالُ: الْفَائِدَةُ فِي تَحْلِفِهِ صَرَفُهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: نَضَرُفُهَا وَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(١) الْإِنْصَافِ (١١/٢٦٣).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الرِّهْنِ، بَابُ إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ، رَقْمُ (٢٥١٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ وَعِيدٍ مَنْ اقْطَعَ حَقَّ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ فَاجِرَةٌ بِالنَّارِ، رَقْمُ (١٣٨)، مِنْ حَدِيثِ الْأَشْعَثِ ابْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«وَيُحْكَمُ عَلَى الْغَائِبِ»^[١] مَسَافَةَ الْقَصْرِ «إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ الْحَقُّ»^[٢] لِحَدِيثِ هِنْدَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي! قَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكَ بِالْمَعْرُوفِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَتُسَمَّعُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْغَائِبِ مَسَافَةَ قَصْرِ، وَعَلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ، وَيُحْكَمُ بِهَا، ثُمَّ إِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ فَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ.

«وَإِنْ ادَّعَى» إِنْسَانٌ «عَلَى حَاضِرٍ فِي الْبَلَدِ غَائِبٍ عَنْ مَجْلِسِ الْحُكْمِ» أَوْ عَلَى مُسَافِرٍ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ غَيْرِ مُسْتَرٍ «وَأَتَى» الْمُدَّعِي «بِبَيِّنَةٍ لَمْ تُسَمَّعِ الدَّعْوَى وَلَا الْبَيِّنَةُ» عَلَيْهِ حَتَّى يُخْضَرَ مَجْلِسَ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ سُؤَالَهُ، فَلَمْ يَجْزِ الْحُكْمُ عَلَيْهِ قَبْلَهُ.

[١] قَوْلُهُ: «وَيُحْكَمُ عَلَى الْغَائِبِ.. إلخ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً: لَا يُحْكَمُ عَلَى الْغَائِبِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ فَهَلْ يَخْلِفُ لِلْمُدَّعِي أَنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ إِلَيْهِ مِنْهُ وَلَا مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ، أَطْلَقَهُمَا فِي (الْمُقْنِعِ)^(١) وَغَيْرِهِ.

[٢] لَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُسَلَّمَ الْعَيْنُ الْمُدَّعَى بِهَا إِلَى الْمُدَّعِي إِلَّا بِرَهْنٍ يُخَرِّزُ، أَوْ كَفِيلٍ مَلِيٍّ؛ لِثَلَا يَضِيعَ حَقُّ الْغَائِبِ، وَذَكَرَهُ فِي (الْإِنْصَافِ) قَوْلًا، وَقَالَ: مَا هُوَ بِبَعِيدٍ^(٢).



(١) الْمُقْنِع (٣/ ٦٣٠).

(٢) الْإِنْصَاف (١١/ ٢٩٨).

بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى قَبُولِهِ، أَيْ: كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي؛ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، فَ«يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي كُلِّ حَقٍّ» لَادِمِيٍّ، كَالْقَرْضِ وَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ «حَتَّى الْقَذْفِ» وَالطَّلَاقِ وَالْقَوْدِ وَالنِّكَاحِ وَالنَّسَبِ؛ لِأَنَّهَا حُقُوقُ آدَمِيٍّ لَا تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ. وَ«لَا» يُقْبَلُ «فِي حُدُودِ اللَّهِ»^[١] تَعَالَى «كَحَدِّ الزَّنا وَنَحْوِهِ» كَشُرْبِ الْخَمْرِ؛ لِأَنَّ حُقُوقَ اللَّهِ تَعَالَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى السِّرِّ وَالذَّرِّ بِالشُّبُهَاتِ.

«وَيُقْبَلُ» كِتَابُ الْقَاضِي «فِيمَا حَكَمَ بِهِ» الْكَاتِبُ «لِيُفْذَهُ» الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ «وَأِنْ كَانَ» كُلُّ مِثْلِهِمَا «فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ» لِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ يَجِبُ إِمضَاؤُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ. «وَلَا يُقْبَلُ» كِتَابُهُ «فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيُحْكَمَ» الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ «بِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ قَصْرٌ»^[٢] فَأَكْثَرُ؛

[١] وَالْقَوْلُ الثَّانِي: يُقْبَلُ حَتَّى فِي الْحُدُودِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(١) وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ^(٢) وَأَبِي ثَوْرٍ^(٣).

[٢] وَخَرَجَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَصِحُّ، وَيُقْبَلُ وَلَوْ فِي أَقَلِّ مِنْ يَوْمٍ، وَاخْتَارَهُ^(٤). قُلْتُ: وَهُوَ أَوْلَى وَأَصَحُّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٦٣٥).

(٢) المدونة (٤/ ٥٢١)، وانظر: المعونة (ص: ١٥٤٦).

(٣) انظر: الإشراف (٤/ ٢٠٢).

(٤) انظر: الإنصاف (١١/ ٣٢٣).

لِأَنَّهُ نَقُلُ شَهَادَةً إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَجْزُ مَعَ الْقُرْبِ، كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ.

«وَيَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ» كِتَابَهُ «إِلَى قَاضٍ مُعَيَّنٍ، وَ» أَنْ يَكْتُبَهُ «إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ كِتَابُهُ مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ» مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ، وَيَلْزَمُ مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّهُ كِتَابُ حَاكِمٍ مِنْ وَلَايَتِهِ وَصَلَ إِلَى حَاكِمٍ فَلَزِمَهُ قَبُولُهُ، كَمَا لَوْ كَتَبَ إِلَى مُعَيَّنٍ.

«وَلَا يُقْبَلُ» كِتَابُ الْقَاضِي «إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ بِهِ الْقَاضِي الْكَاتِبُ شَاهِدَيْنِ» عَدْلَيْنِ يَضْبِطَانِ مَعْنَاهُ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحُكْمُ «فَيَقْرَؤُهُ» الْقَاضِي الْكَاتِبُ «عَلَيْهِمَا» أَيُّ: عَلَى الشَّاهِدَيْنِ «ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدَا أَنَّ هَذَا كِتَابِي إِلَى فُلَانِ ابْنِ فُلَانٍ» أَوْ إِلَى مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ.

«ثُمَّ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِمَا» أَيُّ: إِلَى الْعَدْلَيْنِ، الَّذِينَ شَهِدَا بِمَا فِي الْكِتَابِ، فَإِذَا وَصَلَا دَفَعَاهُ إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، وَقَالَا: نَشْهَدُ أَنَّ هَذَا كِتَابُ فُلَانٍ إِلَيْكَ، كَتَبَهُ بِقَلَمِهِ^[١]، وَالْإِحْتِيَاطُ خَتْمُهُ بَعْدَ أَنْ يَقْرَأَهُ عَلَيْهِمَا، وَلَا يُشْتَرَطُ، وَإِنْ أَشْهَدَهُمَا عَلَيْهِ مُدْرَجًا مَخْتُومًا لَمْ يَصِحَّ.

[١] فِي نُسْخَةٍ: بَعْمَلِهِ.



بَابُ الْقِسْمَةِ

مَنْ قَسَمْتُ الشَّيْءَ إِذَا جَعَلْتَهُ أَقْسَامًا.

وَالْقِسْمُ - بِكَسْرِ الْقَافِ - النَّصِيبُ، وَهِيَ نَوْعَانِ:

قِسْمَةٌ تَرَاضٍ، وَأَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «لَا تَجُوزُ قِسْمَةُ الْأَمْلاكِ الَّتِي لَا تَنْقَسِمُ إِلَّا بِضَرَرٍ» وَلَوْ عَلَى بَعْضِ الشُّرَكَاءِ «أَوْ» لَا تَنْقَسِمُ «إِلَّا بِرَدِّ عَوْضٍ» مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ «إِلَّا بِرِضَا الشُّرَكَاءِ» كُلِّهِمْ؛ لِحَدِيثِ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

وَذَلِكَ «كَالدُّورِ الصَّغَارِ» وَالْحِصَّامِ وَالطَّاحُونِ الصَّغِيرَيْنِ، وَالشَّجَرِ الْمَفْرَدِ «وَالْأَرْضِ الَّتِي لَا تَتَعَدَّلُ بِأَجْزَاءٍ وَلَا قِيمَةً كِبَاءً»^[١] أَوْ بِئْرٍ أَوْ مَعْدِنٍ «فِي بَعْضِهَا» أَيُّ: بَعْضِ الْأَرْضِ «فَهَذِهِ الْقِسْمَةُ فِي حُكْمِ الْبَيْعِ» تَجُوزُ بِتَرَاضِيهِمَا، وَيَجُوزُ فِيهَا مَا يَجُوزُ فِي الْبَيْعِ خَاصَّةً.

[١] قَوْلُهُ: «كِبَاءً» الظَّاهِرُ أَنَّ الْكَافَ لِلتَّعْلِيلِ، أَيُّ: لِبِنَاءٍ أَوْ بِئْرٍ فِي بَعْضِهَا، وَفُهُمُ مِنْ قَوْلِهِ: «بِأَجْزَاءٍ وَلَا قِيمَةٍ» أَنَّهُ لَوْ أُمِكنَ التَّعْدِيلُ بِالْقِيمَةِ فَهِيَ مِنْ قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ جَانِبٌ مِنَ الْأَرْضِ طَيِّبًا وَالْآخَرُ رَدِيئًا، فَنَزِيدُ الرَّدِيءَ حَتَّى يُسَاوِيَ الْجَيِّدَ فِي الْقِيمَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا هُنَا مِنْ قِسْمَةِ التَّرَاضِي؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ صَاحِبِ الرَّدِيءِ سَهْمًا مِنْ نَصِيبِ صَاحِبِ الْجَيِّدِ مُعَاوَضَةٌ عَنْ وَصْفِ الْجُودَةِ، فَاشْتَرَطَ فِيهِ الرِّضَا، وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، كَمَا فِي (الْمُغْنِي) ص ١٢٠ ج ٩.

«وَلَا يُجْبَرُ مَنْ اِمْتَنَعَ» مِنْهُمَا «مِنْ قِسْمَتِهَا»^[١] لِأَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ؛ وَلِمَا فِيهَا مِنَ الضَّرَرِ، وَمَنْ دَعَا شَرِيكَهُ فِيهَا إِلَى بَيْعِ أُجْبَرَ فَإِنْ أَبَى بَاعَهُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِمَا، وَقَسَمَ الثَّمَنَ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ حِصَصِهِمَا، وَكَذَا لَوْ طَلَبَ الْإِجَارَةَ وَلَوْ فِي وَقْفٍ^[٢].

[١] ظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَ الطَّالِبُ الْمُتَضَرَّرَ، وَلَا ضَرَرَ عَلَى الْمَطْلُوبِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَالصَّوَابُ: يُجْبَرُ مَنْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُوَفِّقِ وَالشَّارِحِ^(١) وَقَدَّمَهُ فِي (الْمُحَرَّرِ)^(٢) وَ(النَّظْمِ) وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ^(٣).

[٢] قَوْلُهُ: «وَكَذَا لَوْ طَلَبَ الْإِجَارَةَ وَلَوْ فِي وَقْفٍ» ظَاهِرُهُ أَنَّ الْبَيْعَ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْبَيْعِ إِذَا كَانَ وَقْفًا، وَفِي كَلَامِ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ فِي (الْاِخْتِيَارَاتِ) مِثْلٌ إِلَى بَيْعِهِ^(٤) أَيْضًا، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْإِجَارَةَ وَالْآخَرُ الْبَيْعَ أُجِيبَ طَالِبُ الْإِجَارَةِ عَلَى مَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ نَقْلٌ مُنَافِعٌ إِلَى مُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَالْبَيْعُ نَقْلٌ أَعْيَانٍ، فَإِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْمُهَيَّأَةَ بِالزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ فَالْمَذْهَبُ لَا يُجْبَرُ الْمُتَمَتِّعُ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: إِنْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْمُهَيَّأَةَ بِالزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ لَزِمَتْ إِجَابَتُهُ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ^(٥) وَاخْتَارَ فِي (الْمُحَرَّرِ) يُجْبَرُ بِالْمَكَانِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ لَا بِالزَّمَانِ^(٦) وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: «وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ» وَكَذَا هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ^(٧) وَأَبِي حَنِيفَةَ^(٨).....

(١) المغني (١٤/ ١٠٥)، والشرح الكبير (١١/ ٤٩٣).

(٢) المحرر (٢/ ٢١٥).

(٣) انظر: الإنصاف (١١/ ٣٣٦).

(٤) الاختيارات الفقهية (ص: ٦٣٧).

(٥) الاختيارات الفقهية (ص: ٦٣٧).

(٦) المحرر (٢/ ٢١٦).

(٧) التاج والإكليل (٧/ ٤٠٦)، وحاشية الصاوي (٣/ ٦٦٠).

(٨) انظر: المبسوط للسرخسي (٢٠/ ١٧٠)، وبدائع الصنائع (٧/ ٣٢).

وَالضَّرَرُ الْمَانِعُ مِنْ قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ نَقْصُ الْقِيَمَةِ بِالْقِسْمَةِ، وَمَنْ بَيْنَهُمَا دَارٌ لَهَا
عُلُوٌّ وَسُفْلٌ، وَطَلَبَ أَحَدُهُمَا جَعَلَ السُّفْلَ لِوَاحِدٍ وَالْعُلُوَّ لِآخَرَ - لَمْ يُجْبَرِ الْمُتَمَنِّعُ.

النَّوعُ الثَّانِي: قِسْمَةُ إِجْبَارٍ، وَقَدْ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: «وَأَمَّا مَا لَا ضَرَرَ» فِي قِسْمَتِهِ
«وَلَا رَدَّ عَوْضٍ فِي قِسْمَتِهِ كَالْقَرْيَةِ وَالْبُسْتَانِ وَالْدَّارِ الْكَبِيرَةِ وَالْأَرْضِ» الْوَاسِعَةِ
«وَالدَّكَائِنِ الْوَاسِعَةِ، وَالْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ كَالْأَذْهَانِ وَالْأَلْبَانِ وَنَحْوَهَا
إِذَا طَلَبَ الشَّرِيكَ قِسْمَتَهَا أُجْبِرَ» شَرِيكُهُ «الْآخَرُ عَلَيْهَا» إِنْ اِمْتَنَعَ مِنَ الْقِسْمَةِ مَعَ
شَرِيكِهِ.

وَيَقْسَمُ عَنْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَلِيَّهِ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ أُجْبِرَ، وَيَقْسَمُ حَاكِمٌ عَلَى غَائِبٍ مِنْ
الشَّرِيكَيْنِ بِطَلَبِ شَرِيكِهِ أَوْ وَلِيِّهِ، وَمَنْ دَعَا شَرِيكَهُ فِي بُسْتَانٍ إِلَى قَسْمِ شَجَرِهِ فَقَطَّ
لَمْ يُجْبَرْ، وَإِلَى قَسْمِ أَرْضِهِ أُجْبِرَ، وَدَخَلَ الشَّجَرُ تَبَعًا.

«وَهَذِهِ الْقِسْمَةُ» وَهِيَ قِسْمَةُ الْإِجْبَارِ «إِفْرَازٌ» لِحَقِّ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ مِنَ الْآخَرِ
«لَا بَيْعٌ» لِأَنَّهَا تُخَالِفُهُ فِي الْأَحْكَامِ، فَيَصِحُّ قَسْمُ لَحْمٍ هَذِي وَأَصَاحِيٍّ، وَثَمَرٍ
يُخْرِصُ خَرْصًا، وَمَا يُكَالُ وَزْنًا وَعَكْسُهُ، وَمَوْقُوفٍ وَلَوْ عَلَى جِهَةٍ^[١]،

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجَابَ طَالِبُ الْبَيْعِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّخْلُصِ مِنْ ضَرَرِ الشَّرِيكَةِ.
[١] وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: إِذَا كَانَ الْوَقْفُ عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ تُقْسَمْ عَيْنُهُ قِيَمَةً
لَا زِمَةً اتِّفَاقًا^(١)؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ وَمَا قَالَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَظْهَرَ مِمَّا قَالَهُ
الْأَصْحَابُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الْإِقْنَاعِ)^(٢) وَقَالَ فِي (شَرْحِ الْمُتَنَهَى): إِنَّهُ أَظْهَرُ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الاختيارات الفقهية (ص: ٦٣٨).

(٢) الإقناع (٤/ ٤١٥).

(٣) شرح منتهى الإرادات (٣/ ٥٤٩).

وَلَا يَجْنِثُ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ، وَمَتَى ظَهَرَ فِيهَا غُبْنٌ فَاحِشٌ بَطَلَتْ.

«وَيَجُوزُ لِلشُّرَكَاءِ أَنْ يَتَقَاسَمُوا بِأَنْفُسِهِمْ، وَ» أَنْ يَتَقَاسَمُوا «بِقَاسِمٍ يَنْصِبُونَهُ أَوْ يَسْأَلُوا الْحَاكِمَ نَصْبَهُ» وَتَحِبُّ عَلَيْهِ إِجَابَتُهُمْ؛ لِقَطْعِ الزَّعَامِ، وَيُشْتَرَطُ إِسْلَامُهُ وَعَدَالَتُهُ، وَمَعْرِفَتُهُ بِهَا، وَيَكْفِي وَاحِدٌ إِلَّا مَعَ تَقْوِيمٍ^[١].

«وَأَجْرَتُهُ» - وَتُسَمَّى الْقِسَامَةُ بِضَمِّ الْقَافِ - عَلَى الشُّرَكَاءِ «عَلَى قَدْرِ الْأُمْلَاكِ» وَلَوْ شُرْطَ خِلَافُهُ^[٢]، وَلَا يَنْفَرِدُ بَعْضُهُمْ بِاسْتِجَارِهِ، وَتُعَدَّلُ السَّهَامُ بِالْأَجْزَاءِ إِنْ تَسَاوَتْ كَالْمَكِيلَاتِ وَالْمُوزُونَاتِ^[٣] غَيْرِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَبِالْقِيَمَةِ إِنْ اخْتَلَفَتْ^[٤]، وَبِالرَّدِّ إِنْ اقْتَضَتْهُ.

[١] وَقِيلَ: يُجْزَى الْوَاحِدُ حَتَّى مَعَ التَّقْوِيمِ، قُلْتُ: وَهُوَ أَظْهَرُ لَكِنْ بِرِضَاهُمَا.

[٢] وَالْأَظْهَرُ إِنْ شُرْطَ خِلَافُهُ فَعَلَى مَا شَرَطَاهُ، كَمَا فِي (الِإِقْتِنَاعِ)^(١). وَقِيلَ: الْأَجْرَةُ بِعَدَدِ الْمُلَاكِ، وَفِي (الْكَافِي) عَلَى مَا شَرَطَاهُ^(٢) اهـ (إِنْصَافِ)^(٣).

[٣] وَكَالْأَرْضِ الْمُتَسَاوِيَةِ جَوْدَةً وَرَدَاءَةً.

[٤] قَوْلُهُ: «وَبِالْقِيَمَةِ إِنْ اخْتَلَفَتْ» مِثَالُ ذَلِكَ الْأَرْضُ الَّتِي فِيهَا جَيِّدٌ وَرَدِيٌّ، فَيُجْعَلُ السَّهْمُ مِنَ الرَّدِيِّ أَكْثَرُ، بِحَيْثُ تَتَسَاوَى قِيَمَتُهُمَا. وَقَوْلُهُ: «وَبِالرَّدِّ إِنْ اقْتَضَتْهُ» وَذَلِكَ بِأَنْ لَا يُمَكِّنَ تَعْدِيلُهَا بِأَجْزَاءٍ وَلَا قِيَمَةٍ، فَيُجْعَلُ لِمَنْ يَأْخُذُ الرَّدِيَّ مَثَلًا دَرَاهِمُ عَلَى مَنْ يَأْخُذُ الْجَيِّدَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الإقناع (٤/ ٤١٤).

(٢) الكافي (٤/ ٤٧٦).

(٣) الإنصاف (١١/ ٣٥٥).

«فَإِذَا اقْتَسَمُوا أَوْ اقْتَرَعُوا لَزِمَتِ الْقِسْمَةُ»^[١] لِأَنَّ الْقَاسِمَ كَالْحَاكِمِ، وَقُرْعَتُهُ كَحُكْمِهِ «وَكَيْفَ اقْتَرَعُوا جَازَ» بِالْحَصَى أَوْ غَيْرِهِ. وَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمُ الْآخَرَ لَزِمَتْ بِرِضَاهُمْ وَتَفَرُّقِهِمْ.

وَمَنْ ادَّعَى غَلَطًا فِيمَا تَقَاسَمَاهُ بِأَنْفُسِهِمَا، وَأَشْهَدَا عَلَى رِضَاهُمَا بِهِ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ، وَفِيمَا قَسَمَهُ قَاسِمٌ حَاكِمٌ، أَوْ قَاسِمٌ نَصَبَاهُ يُقْبَلُ بَيِّنَةٍ، وَإِلَّا حَلَفَ مُنْكَرٌ. وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ شَيْئًا أَنَّهُ مِنْ نَصِيبِهِ تَحَالَفَا وَنُقِضَتْ. وَلَمَنْ خَرَجَ فِي نَصِيبِهِ عَيْبٌ جَهْلُهُ إِمْسَاكٌ مَعَ أَرْضٍ، وَفَسَخٌ.

[١] قَوْلُهُ: «لَزِمَتُهُ الْقِسْمَةُ» ظَاهِرُهُ: وَلَا خِيَارَ حَتَّى فِي قِسْمَةِ التَّرَاضِي، لَكِنْ سَبَقَ فِي بَابِ الْخِيَارِ أَنَّ قِسْمَةَ التَّرَاضِي فِيهَا خِيَارُ مَجْلِسٍ، فَمُقْتَضَاهُ: لَا تَلْزَمُ إِلَّا بِالتَّفَرُّقِ أَوْ بِأَنْ يَتَقَاسَمَا عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ، أَوْ يُسْقِطَاهُ بَعْدُ، لَكِنْ ذَكَرَ فِي (شَرْحِ الْمُتَهَيِّ) أَنَّ هَذَا لَعَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ قَاسِمٌ، فَإِنْ كَانَ ثُمَّ قَاسِمٌ لَزِمَتْ بِمُجَرَّدِ الْقُرْعَةِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



بَابُ الدَّعَاوِي وَالْبَيِّنَاتِ

الدَّعْوَى لُغَةً: الطَّلَبُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾ [يس: ٥٧] أَي: يَطْلُبُونَ.

وَاصْطِلَاحًا: إِضَافَةُ الْإِنْسَانِ إِلَى نَفْسِهِ اسْتِحْقَاقَ شَيْءٍ فِي يَدِ غَيْرِهِ أَوْ ذِمَّتِهِ.

وَالْبَيِّنَةُ الْعَلَامَةُ الْوَاضِحَةُ، كَالشَّاهِدِ فَأَكْثَرُ.

وَالْمُدَّعِي: مَنْ إِذَا سَكَتَ عَنِ الدَّعْوَى «تُرِكَ» فَهُوَ الْمُطَالِبُ «وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ: مَنْ إِذَا سَكَتَ لَمْ يُتْرَكْ» فَهُوَ الْمُطَالِبُ.

«وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى وَ» لَا «الْإِنْكَارُ» لَهَا «إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ» وَهُوَ الْحُرُّ الْمُكَلَّفُ الرَّشِيدُ، سِوَى إِنْكَارِ سَفِيهِ، فِيمَا يُؤَاخِذُ بِهِ لَوْ أَقْرَبَهُ، كَطَّلَاقٍ وَحَدٍّ.

«وَإِذَا تَدَاعَا عَيْنًا» أَيِ ادَّعَى كُلُّ مَنِهَا أَمَّا لَهُ، وَهِيَ «بِيَدِ أَحَدِهِمَا فَهِيَ لَهُ» أَي: فَالْعَيْنُ لِمَنْ هِيَ بِيَدِهِ «مَعَ يَمِينِهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ بَيِّنَةٌ» وَيُقِيمُهَا «فَلَا يَحْلِفُ» مَعَهَا؛ اكْتِفَاءً بِهَا.

«وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مَنِهَا «بَيِّنَةً أَمَّا» أَيِ الْعَيْنُ الْمُدَّعَى بِهَا «لَهُ - قُضِيَ» بِهَا «لِلْخَارِجِ بِبَيِّنَتِهِ، وَلَغَتْ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ» لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ. وَلِحَدِيثِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْعَيْنُ بِيَدِ أَحَدٍ، وَلَا ثَمَّ ظَاهِرٌ، تَحَالَفَا وَتَنَاصَفَا، وَإِنْ وُجِدَ
 ظَاهِرٌ لِأَحَدِهِمَا عُمِلَ بِهِ، فَلَوْ تَنَازَعَ الزَّوْجَانِ فِي قُمَاشِ الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ فَمَا يَصْلُحُ
 لِرَجُلٍ فَلَهُ، وَلَهَا فَلَهَا، وَلَهُمَا فَلَهُمَا. وَإِنْ كَانَتْ بِيَدَيْهِمَا تَحَالَفَا وَتَنَاصَفَا، فَإِنْ قَوِيَتْ
 يَدُ أَحَدِهِمَا، كَحَيَوَانٍ: وَاحِدٌ سَائِقُهُ، وَآخَرُ رَاكِبُهُ - فَهُوَ لِلثَّانِي؛ لِقُوَّةِ يَدِهِ.



كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

وَاحِدُهَا شَهَادَةٌ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَشَاهِدَةِ؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ يُخْبِرُ عَمَّا شَاهَدَهُ، وَهِيَ الْإِخْبَارُ بِمَا عَلِمَهُ، بِلَفْظٍ: أَشْهَدُ أَوْ شَهِدْتُ.

«تَحْمُلُ الشَّهَادَةُ فِي غَيْرِ حَقِّ اللَّهِ» تَعَالَى «فَرَضُ كِفَايَةٍ» فَإِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي سَقَطَ عَنْ بَقِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ «وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا مَنْ يَكْفِي تَعَيَّنَ عَلَيْهِ» وَإِنْ كَانَ عَبْدًا لَمْ يَجْزِ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: الْمُرَادُ بِهِ التَّحْمُلُ لِلشَّهَادَةِ، وَإِثْبَاتُهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ؛ وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ؛ لِإِثْبَاتِ الْحُقُوقِ وَالْعُقُودِ، فَكَانَ وَاجِبًا، كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

«وَأَدَاؤُهَا» أَيُّ: أَدَاءُ الشَّهَادَةِ «فَرَضُ عَيْنٍ»^[١] عَلَى مَنْ تَحْمَلُهَا مَتَى دُعِيَ إِلَيْهِ «لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾» [البقرة: ٢٨٣].

«و» مَحَلٌّ وَجُوبُهَا إِنْ «قَدَرَ» عَلَى أَدَائِهَا «بِلَا ضَرَرٍ» يَلْحَقُهُ «فِي بَدَنِهِ أَوْ عَرَضِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ أَهْلِهِ» وَكَذَا لَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ الْحَاكِمُ شَهَادَتَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] «وَكَذَا فِي التَّحْمُلِ» يُعْتَبَرُ انْتِفَاءُ الضَّرَرِ «وَلَا يَحِلُّ كِتْمَانُهَا» أَيُّ: كِتْمَانُ الشَّهَادَةِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

فَلَوْ أَدَّى شَاهِدٌ وَأَبَى الْآخَرُ، وَقَالَ: اٰحْلِفْ بَدَلِي أَثِمَ، وَمَتَى وَجَبَتِ الشَّهَادَةُ لَزِمَ كِتَابَتُهَا، وَيَحْرُمُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ وَجُعِلَ عَلَيْهَا، وَلَوْ لَمْ تَتَّعِنَ عَلَيْهِ، لَكِنْ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ، أَوْ تَأَذَّى بِهِ، فَلَهُ أَجْرَةٌ مَرْكُوبٍ. وَمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ بِحَدِّ اللَّهِ فَلَهُ إِقَامَتُهَا وَتَرْكُهَا^[١].

«وَلَا يَحِلُّ «أَنْ يَشْهَدَ» أَحَدٌ «إِلَّا بِمَا يَعْلَمُهُ» لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الشَّهَادَةِ، فَقَالَ: «تَرَى الشَّمْسَ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعْ» رَوَاهُ الْحَلَّالُ فِي جَامِعِهِ.

وَالْعِلْمُ إِمَّا «بِرُؤْيَا أَوْ سَمَاعٍ»^[٢] مِنْ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ كَعِتْقٍ وَطَلَاقٍ وَعَقْدٍ،

[١] وَظَاهِرُهُ حَتَّى وَلَوْ تَضَمَّنَ ضَرَرًا عَلَى الْغَيْرِ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا بِرِزْنَا، وَيَتَوَقَّفُ كِمَالُ النَّصَابِ عَلَى شَهَادَتِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ هُنَا أَنَّ إِقَامَتَهَا أَوْكَدُ، بَلْ رُبَّمَا نَقُولُ بِوُجُوبِهَا، أَوْ نُدْخِلُهَا فِي حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْآدَمِيِّ أَنْ لَا يَكُونَ سَبَبًا فِي عُقُوبَتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: «فَلَهُ إِقَامَتُهَا» ظَاهِرُهُ الْإِبَاحَةُ مُطْلَقًا، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَتَارَةً يَنْبَغِي السِّرُّ وَتَارَةً يَجِبُ آدَاءُ الشَّهَادَةِ عَلَى حَسَبِ حَالِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، وَحَسَبِ شُيُوعِ تِلْكَ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي أَوْجَبَتِ الْحَدَّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَوْلُهُ: «بِمَا يَعْلَمُهُ بِرُؤْيَا أَوْ سَمَاعٍ» لَا شَكَّ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْمُدْرِكِ بِهَاتَيْنِ الْحَاسَتَيْنِ فَقَطْ، وَإِنَّمَا يُدْرِكُ بِهِمَا وَبِغَيْرِهِمَا مِنَ الْحَوَاسِّ كَالشَّمِّ وَنَحْوِهِ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِالشَّمِّ وَالذَّوْقِ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْحَوَاسِّ مُجَوِّزُ الشَّهَادَةِ بِهِ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، كَمَا نَصَّوْا عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَشْهَدَ بِمَا سَمِعَ وَلَوْ كَانَ مُسْتَحْفِيًّا حِينَ تَحَمَّلَ «أَوْ» سَمَاعٍ «بِاسْتِفَاضَةٍ فِيهَا يَتَعَذَّرُ عِلْمُهُ» غَالِبًا «بِدُونِهَا كَنَسَبٍ، وَمَوْتٍ، وَمِلْكٍ مُطْلَقٍ، وَنِكَاحٍ» عَقْدِهِ وَدَوَامِهِ «وَوَقْفٍ، وَنَحْوِهَا» كَعَتَقٍ، وَخُلْعٍ، وَطَلَاقٍ، وَلَا يَشْهَدُ بِاسْتِفَاضَةٍ إِلَّا عَنْ عَدَدٍ يَقَعُ بِهِمُ الْعِلْمُ.

«وَمَنْ شَهِدَ بِ» عَقْدٍ «نِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْعُقُودِ فَلَا بُدَّ» فِي صِحَّةِ شَهَادَتِهِ بِهِ «مِنْ ذِكْرِ شُرُوطِهِ» لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي بَعْضِ الشُّرُوطِ، وَرَبَّمَا اعْتَقَدَ الشَّاهِدُ مَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ صَحِيحًا.

«وَإِنْ شَهِدَ بِرَضَاعٍ» ذَكَرَ عَدَدَ الرِّضْعَاتِ، وَأَنَّهُ شَرِبَ مِنْ ثَدْيِهَا، أَوْ لَبَنٍ حُلِبَ مِنْهُ.

«أَوْ» شَهِدَ بِ «سَرِقَةٍ» ذَكَرَ الْمَسْرُوقَ مِنْهُ، وَالنِّصَابَ، وَالْحِرْزَ، وَصِفَتَهَا «أَوْ» شَهِدَ بِ «شُرْبٍ» خَمْرٍ وَصَفَهُ «أَوْ» شَهِدَ بِ «قَذْفٍ فَإِنَّهُ يَصِفُهُ» بِأَنْ يَقُولَ: أَشْهَدُ أَنَّهُ قَالَ: يَا زَانِي، أَوْ يَا لُوطِي، وَنَحْوَهُ «وَيَصِفُ الزَّانَا» إِذَا شَهِدَ بِهِ «بِذِكْرِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ» الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الزَّانَا «وَو» ذَكَرَ «الْمَزْنِيَّ بِهَا»^[١] وَكَيْفَ كَانَ، وَأَنَّهُ رَأَى ذَكَرَهُ فِي فَرْجِهَا.

«وَيَذْكُرُ» الشَّاهِدُ «مَا يُعْتَبَرُ لِلْحُكْمِ وَيُخْتَلَفُ» الْحُكْمُ «بِهِ فِي الْكُلِّ» أَيِّ: فِي كُلِّ مَا يَشْهَدُ فِيهِ.

[١] وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْمَزْنِيَّ بِهَا وَالْمَكَانِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١).

وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ فِي مُحْفَلٍ، عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمُ، أَنَّهُ طَلَّقَ أَوْ أَعْتَقَ، أَوْ عَلَى خَطِيبٍ
 أَنَّهُ قَالَ أَوْ فَعَلَ عَلَى الْمُنْبَرِ فِي الْخُطْبَةِ شَيْئًا لَمْ يَشْهَدْ بِهِ غَيْرُهُمَا مَعَ الْمُشَارَكَةِ فِي سَمْعٍ
 وَبَصَرٍ - قُبَلَا.



فصل

«وَشُرُوطُ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ: سِتَّةٌ»^[١]:

أَحَدُهَا: «الْبُلُوغُ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ»^(١) مُطْلَقًا، وَلَوْ شَهِدَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

«الثَّانِي: الْعَقْلُ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَجْنُونٍ وَلَا مَعْتُورٍ، وَتُقْبَلُ «الشَّهَادَةُ» مِمَّنْ يُخْنَقُ أحيانًا إِذَا تَحَمَّلَ وَأَدَّى «فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ» لِأَنَّهُمَا شَهَادَةٌ مِنْ عَاقِلٍ.

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/ ٤٢٠): قَوْلُهُ: «فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ مُطْلَقًا» وَلَوْ شَهِدَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَعَنْهُ: تُقْبَلُ مِمَّنْ هُوَ فِي حَالِ أَهْلِ الْعَدَالَةِ، وَعَنْهُ: لَا تُقْبَلُ إِلَّا فِي الْجَرَاحِ إِذَا شَهِدُوا قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ عَنِ الْحَالَةِ الَّتِي تَجَارَحُوا عَلَيْهَا. وَسَأَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: عَلَيَّ أَجَازَ شَهَادَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، ذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْخِلَافَ عِنْدَ الْأَصْحَابِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْجَرَاحِ الْمَوْجِبَةِ لِلْقِصَاصِ، فَأَمَّا الشَّهَادَةُ بِالْمَالِ فَلَا تُقْبَلُ، قَالَ الشَّيْخُ: هَذَا عَجَبٌ^[٢] مِنَ الْقَاضِي؛ فَإِنَّ الصَّبِيَّانَ لَا قَوْدَ بَيْنَهُمْ، وَإِنَّمَا الشَّهَادَةُ بِمَا يُوجِبُ الْمَالَ. اهـ (ح. ش. مُتَهَي).

[١] قَوْلُهُ: «وَشُرُوطُ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ سِتَّةٌ.. إلخ» قَالَ فِي (الْمُغْنِي) ص ٢٠٤ ج ٩: لَا يُعْتَبَرُ فِي التَّحَمُّلِ الْعَدَالَةُ وَالْبُلُوغُ وَالْإِسْلَامُ، وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] قَصَدَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ الْجَرَاحَ الْمَوْجِبَةَ لِلْقِصَاصِ بِحَدِّ ذَاتِهَا، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا فَعَلَهَا، وَلَعَلَّ قَصْدَ الشَّيْخِ أَنَّهُ إِذَا حَكَمْنَا بِالشَّهَادَةِ فِي الْجُرُوحِ فِي حَقِّ الصَّبِيَّانِ مَعَ أَنَّهُمَا لَا تُوجِبُ إِلَّا الْمَالَ فَإِنَّ فِي هَذَا دَلِيلًا عَلَى قَبُولِ شَهَادَتِهِمَا بِمَا يُوجِبُ الْمَالَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«الثالث: الكلام، فلا تُقبل شهادة الأخرس، ولو فهمت إشارته»^[١] لأنَّ الشهادة يُعتبرُ فيها اليقين «إلا إذا أدَّاهَا» الأخرسُ «بخطه» فتُقبل.

«الرابع: الإسلام» لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] فلا تُقبل من كافر، ولو على مثله إلا في سفرٍ على وصيةٍ مُسلمٍ أو كافرٍ، فتُقبل من رجلين كتابيين عند عدم غيرهما.

«الخامس: الحفظ» فلا تُقبل من مُغفلٍ، ومَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ سَهْوٍ وَغَلَطٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بِقَوْلِهِ.

«السادس: العدالة» وهي لغة: الاستقامة، من العدل ضدَّ الجور، وشرعاً: استواء أحواله في دينه، واعتدال أقواله وأفعاله، «ويُعتبرُ لها» أي: للعدالة «شئان»: أحدهما: «الصَّلاحُ في الدين، وهو» نوعان:

أحدهما: «أداء الفرائض» أي الصَّلواتِ الخمسِ والجمعة «بِسُنَنِهَا الرَّائِبَةِ» فلا تُقبل ممن دأوم على تركها؛ لأنَّ تهاونه بالسُّنَنِ يدلُّ على عدمِ مُحَافَظَتِهِ عَلَى أسباب دينه، وكذا ما وجب من صومٍ وزكاةٍ وحجٍّ.

«و» الثاني: «اجتناب المحارم، بأن لا يأتي كبيرةً، ولا يُدْمِنَ عَلَى صَغِيرَةٍ». والكبيرة: ما فيه حدٌّ في الدنيا أو وعيدٌ في الآخرة: كأكل الربا، ومال اليتيم، وشهادة الزور، وعقوق الوالدين.

[١] وقيل: تُقبل إذا فهمت إشارته فيما طريقه الرؤية. قال في (الإنصاف) قلت:

وهو قويٌّ جداً^(١) اهـ.

وَالصَّغِيرَةُ: مَا دُونَ ذَلِكَ مِنَ الْمَحَرَّمَاتِ: كَسَبِّ^[١] النَّاسِ بِمَا دُونَ الْقَذْفِ،
وَاسْتِمَاعِ كَلَامِ النِّسَاءِ الْأَجَانِبِ عَلَى وَجْهِ التَّلَذُّذِ بِهِ، وَالنَّظَرِ الْمَحَرَّمِ.

«فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ فَاسِقٍ» بِفِعْلِ كَزَانٍ وَدَيُّوثٍ، أَوْ اعْتِقَادِ كَالرَّافِضَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ،
وَالْجَهْمِيَّةِ، وَيُكَفَّرُ مُجْتَهِدُهُمُ الدَّاعِيَةُ، وَمَنْ أَخَذَ بِالرُّخْصِ فَسُقَ.

«الثَّانِي» مِمَّا يُعْتَبَرُ لِلْعَدَالَةِ: «اسْتِعْمَالُ الْمُرُوءَةِ» أَيِ الْإِنْسَانِيَّةِ «وَهُوَ» أَيِ اسْتِعْمَالِ
الْمُرُوءَةِ «فِعْلٌ مَا يُجَمِّلُهُ وَيُزَيِّنُهُ» عَادَةً كَالسَّخَاءِ، وَحُسْنِ الْخُلُقِ، وَحُسْنِ الْمَجَاوَرَةِ
«وَاجْتِنَابُ مَا يُدَنِّسُهُ وَيُشِينُهُ» عَادَةً مِنَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ الْمُرْزِيَةِ بِهِ، فَلَا شَهَادَةَ لِمُصَافِحٍ،
وَمُتَمَسِّخِرٍ، وَرَقَاصٍ، وَمُغَنَّ، وَطُفَيْلٍ، وَمُتَزَيٍّ بِزَيٍّ يُسَخِّرُ مِنْهُ، وَلَا لِمَنْ يَأْكُلُ
بِالسُّوقِ، إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا كَلَقْمَةٍ وَتَفَاحَةٍ، وَلَا لِمَنْ يَمُدُّ رِجْلَهُ بِمَجْمَعِ النَّاسِ، أَوْ يَنَامُ
بَيْنَ جَالِسِينَ، وَنَحْوُهُ.

«وَمَتَى زَالَتِ الْمَوَانِعُ» مِنَ الشَّهَادَةِ «فَبَلَغَ الصَّبِيُّ، وَعَقَلَ الْمَجْنُونُ، وَأَسْلَمَ الْكَافِرُ،
وَتَابَ الْفَاسِقُ - قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ» بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ لِقَبُولِهَا، وَلَا تُعْتَبَرُ
الْحُرِّيَّةُ، فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ عَبْدٍ وَأَمَةٍ فِي كُلِّ مَا يُقْبَلُ فِيهِ حُرٌّ وَحُرَّةٌ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ ذِي
صَنْعَةٍ دَنِيَّةٍ كَحَجَّامٍ وَحَدَّادٍ وَزَبَّالٍ.

[١] سَبُّ الْمُسْلِمِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُنَافِيَةِ لِلْعَدَالَةِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ
فُسُوقٌ»^(١).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (٤٨)،
ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»، رقم (٦٤)،
من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَابُ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ وَعَدَدِ الشُّهُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

«لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ عَمُودِي النَّسَبِ» وَهُمْ: الْأَبَاءُ وَإِنْ عَلَوْا، وَالْأَوْلَادُ وَإِنْ كَفُّوا
«بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ» كَشَهَادَةِ الْأَبِ لِابْنِهِ وَعَكْسُهُ؛ لِلتَّهْمَةِ بِقُوَّةِ الْقَرَابَةِ، وَتُقْبَلُ
شَهَادَتُهُ لِأَخِيهِ، وَصَدِيقِهِ، وَعَتِيقِهِ.

«وَلَا» تُقْبَلُ «شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ» ^(١) كَشَهَادَتِهِ لِزَوْجَتِهِ وَلَوْ بَعْدَ
الطَّلَاقِ، وَشَهَادَتِهَا لَهُ؛ لِقُوَّةِ الْوُصْلَةِ.

«وَتُقْبَلُ» الشَّهَادَةُ «عَلَيْهِمْ» فَلَوْ شَهِدَ عَلَى أَبِيهِ، أَوْ ابْنِهِ، أَوْ زَوْجَتِهِ، أَوْ شَهِدَتْ
عَلَيْهِ - قُبِلَتْ، إِلَّا عَلَى زَوْجَتِهِ بِرِّئًا.

«وَلَا» تُقْبَلُ شَهَادَةُ «مَنْ يَجُرُّ إِلَى نَفْسِهِ نَفْعًا» كَشَهَادَةِ السَّيِّدِ لِمُكَاتِبِهِ، وَعَكْسُهُ،

(١) قَالَ فِي حَاشِيَةِ الْعَنْقَرِيِّ (٣/٤٢٧): قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى
(الْفُرُوعِ): لَوْ شَهِدَ عِنْدَ حَاكِمٍ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَاكِمِ لَهُ فَهَلْ لَهُ الْحُكْمُ بِشَهَادَتِهِ
كَشَهَادَةِ وَلَدِ الْحَاكِمِ عِنْدَهُ لِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ وَالِدِهِ، أَوْ زَوْجَتِهِ فَيَمَّا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ؟
يَتَوَجَّهُ عَدَمُ قَبُولِهِ؛ لِأَنَّ قَبُولَهُ تَرْكِيبٌ لَهُ ^(١) وَهِيَ شَهَادَةٌ. اهـ.

[١] فِي هَذَا نَظَرٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالزَّكَاةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَرْكِيبِهِ أَبِيهِ، وَعَلَى هَذَا
فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيلِ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ الْإِبْنُ مَعْرُوفًا بِالْعَدَالَةِ حُكِمَ بِشَهَادَتِهِ وَإِلَّا فَلَا.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْوَارِثِ بِجَرْحِ مُورِّثِهِ قَبْلَ انْدِمَالِهِ، فَلَا تُقْبَلُ، وَتُقْبَلُ لَهُ بِدَيْنِهِ فِي مَرَضِهِ «أَوْ يَدْفَعُ عَنْهَا» أَيُّ: عَنْ نَفْسِهِ بِشَهَادَتِهِ «ضَرَرًا» كَشَهَادَةِ الْعَاقِلَةِ بِجَرْحِ شُهُودِ الْخَطَأِ، وَالْغُرَمَاءِ بِجَرْحِ شُهُودِ الدِّينِ عَلَى الْمُفْلِسِ، وَالسَّيِّدِ بِجَرْحِ مَنْ شَهِدَ عَلَى مُكَاتَبِهِ بِدَيْنٍ، وَنَحْوُهُ. «وَلَا» تُقْبَلُ شَهَادَةُ «عَدُوٍّ عَلَى عَدُوِّهِ»^[١]، كَمَنْ شَهِدَ عَلَى مَنْ قَذَفَهُ، أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ عَلَيْهِ» وَالْمَجْرُوحِ عَلَى الْجَارِحِ، وَنَحْوُهُ.

«وَمَنْ سَرَّهُ مَسَاءَةُ شَخْصٍ، أَوْ غَمَّهُ فَرَحُهُ، فَهُوَ عَدُوُّهُ» وَالْعَدَاوَةُ فِي الدِّينِ غَيْرُ مَانِعَةٍ، فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ مُسْلِمٍ عَلَى كَافِرٍ، وَسُنِّيٍّ عَلَى مُبْتَدِعٍ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْعَدُوِّ لِعَدُوِّهِ، وَعَلَيْهِ فِي عَقْدِ نِكَاحٍ، وَلَا شَهَادَةُ مَنْ عُرِفَ بِعَصِيَّةٍ وَإِفْرَاطٍ فِي حِمِّهِ كَتَعْصَبِ قَبِيلَةٍ عَلَى قَبِيلَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ رُبَّةَ الْعَدَاوَةِ.

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا عَدُوٌّ عَلَى عَدُوِّهِ» قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَالْوَاجِبُ فِي الْعَدُوِّ وَالصَّدِيقِ وَنَحْوِهِمَا أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ مِنْهُمَا الْعَدَالَةُ الْحَقِيقِيَّةُ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا، وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ عَدَالَتُهُمَا ظَاهِرَةً مَعَ إِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ الْبَاطِنُ بِخِلَافِهِ لَمْ تُقْبَلْ، وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُ هَذَا فِي الْأَبِ وَنَحْوِهِ. اهـ (اخْتِيَارَاتُ)^(١).



فصل في عدد الشهود

«وَلَا يُقْبَلُ فِي الزَّنا» وَاللَّوْاطِ «وَالْإِفْرَارِ بِهِ»^[١] إِلَّا أَرْبَعَةٌ رِجَالٍ يَشْهَدُونَ بِهِ، أَوْ أَنَّهُ أَقْرَبُ بِهِ أَرْبَعًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣] الآية.

«وَيَكْفِي فِي الشَّهَادَةِ» «عَلَى مَنْ أَتَى بِهِمَّةَ رَجُلَانِ» لِأَنَّ مُوجِبَهُ التَّعْزِيرُ، وَمَنْ عُرِفَ بِغَنَى وَادَّعَى أَنَّهُ فَقِيرٌ؛ لِيَأْخُذَ مِنْ زَكَاةٍ - لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا ثَلَاثَةُ رِجَالٍ.

«وَيُقْبَلُ فِي بَقِيَّةِ الْحُدُودِ» كَالْقَذْفِ وَالشُّرْبِ وَالسَّرَقَةِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ «و» فِي «الْقِصَاصِ» رَجُلَانِ، وَلَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ.

«وَمَا لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ وَلَا مَالٍ، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ، وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ غَالِبًا: كَنِكَاحٍ، وَطَلَاقٍ، وَرَجْعَةٍ، وَخُلْعٍ، وَنَسَبٍ، وَوَلَاءٍ، وَإِيسَاءٍ إِلَيْهِ» فِي غَيْرِ مَالٍ - «لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ» دُونَ النِّسَاءِ.

«وَيُقْبَلُ فِي الْمَالِ، وَمَا يُقْصَدُ بِهِ» الْمَالُ: «كَالْبَيْعِ، وَالْأَجْلِ، وَالْخِيَارِ فِيهِ» أَي: فِي الْبَيْعِ «وَنَحْوِهِ» كَالْقَرْضِ، وَالرَّهْنِ، وَالْغَصْبِ، وَالْإِجَارَةِ، وَالشَّرِكَةِ، وَالشُّفْعَةِ، وَضَمَانِ الْمَالِ، وَإِتْلَافِهِ، وَالْعِتْقِ، وَالْكِتَابَةِ، وَالتَّدْبِيرِ، وَالْوَصِيَّةِ بِالْمَالِ، وَالْجَنَائَةِ إِذَا لَمْ تُوجِبْ قَوْدًا، وَدَعْوَى أَسِيرٍ تَقْدَمُ إِسْلَامُهُ لِمَنْعِ رِقِّهِ - «رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وَسِيَاقُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَى اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالْأَمْوَالِ.

[١] وَعَنْهُ: يَكْفِي فِي الْإِفْرَارِ بِهِ رَجُلَانِ^(١).

«أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينُ الْمُدَّعِي» لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ، لَا بِامْرَأَتَيْنِ وَيَمِينٍ.

وَيُقْبَلُ فِي دَاءِ دَابَّةٍ وَمَوْضِحَةٍ طَيِّبٍ وَيَيْطَارٍ وَاحِدٌ، مَعَ عَدَمِ غَيْرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ فَاثْنَانِ.

«وَمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ» غَالِيًا «كَعُيُوبِ النِّسَاءِ تَحْتَ الثِّيَابِ، وَالْبَكَارَةِ، وَالثُّيُوبَةِ، وَالْحَيْضِ، وَالْوِلَادَةِ، وَالرِّضَاعِ، وَالِاسْتِهْلَالِ» أَيُّ: صِرَاحِ الْمَوْلُودِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ «وَنَحْوِهِ» كَالرَّتْقِ وَالْقَرْنِ وَالْعَقْلِ وَكَذَا جِرَاحَةٍ وَغَيْرَهَا فِي حَمَامٍ وَعُرسٍ وَنَحْوِهِمَا، يَمَّا لَا يَخْضُرُهُ الرَّجَالُ - «يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ عَدْلٍ» لِحَدِيثِ حُذَيْفَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ وَحَدَّاهَا» ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ فِي كُتُبِهِمْ.

وَرَوَى أَبُو الْخَطَّابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُجْزَى فِي الرِّضَاعِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ».

«وَالرَّجُلُ فِيهِ كَالْمَرْأَةِ» وَأَوَّلَى؛ لِكَمَالِهِ.

«وَمَنْ أَتَى بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ أَتَى بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ» أَيُّ: حَلِيفِهِ «فِيمَا يُوجِبُ الْقَوْدَ - لَمْ يَثْبُتْ بِهِ» أَيُّ: بِمَا ذُكِرَ «قَوْدٌ وَلَا مَالٌ» لِأَنَّ قَتْلَ الْعَمْدِ يُوجِبُ الْقِصَاصَ، وَالْمَالُ بَدَلٌ مِنْهُ، فَإِذَا لَمْ يَثْبُتِ الْأَصْلُ لَمْ يَجِبْ بَدَلُهُ.

وَإِنْ قُلْنَا: الْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا لَمْ يَتَعَيَّنْ إِلَّا بِاخْتِيَارِهِ، فَلَوْ أَوْجَبْنَا بِذَلِكَ الدِّيَّةَ - أَوْجَبْنَا مُعَيَّنًا بِدُونِ اخْتِيَارِهِ.

«وَأِنْ أَتَى بِذَلِكَ» أَيُّ: بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَيَمِينٍ «فِي سَرِقَةٍ - ثَبَتَ الْمَالُ»
 لِكَمَالِ بَيِّنَتِهِ «دُونَ الْقَطْعِ» لِعَدَمِ كَمَالِ بَيِّنَتِهِ «وَأِنْ أَتَى بِذَلِكَ» أَيُّ: بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ،
 أَوْ رَجُلٍ وَيَمِينٍ «فِي» دَعْوَى «خُلْعِ» امْرَأَتِهِ عَلَى عَوَضٍ سَمَاهُ «ثَبَتَ لَهُ الْعَوَضُ» لِأَنَّ
 بَيِّنَتَهُ تَامَةٌ فِيهِ «وَوُثِّقَتِ الْبَيِّنُونَةُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ» لِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ ادَّعَتْهُ هِيَ لَمْ
 يُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ.



فصل في الشهادة على الشهادة

«وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ إِلَّا فِي حَقِّ يُقْبَلُ فِيهِ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي»
 وَهُوَ حُقُوقُ الْأَدَمِيِّينَ دُونَ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْخُدُودَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السِّرِّ وَالذَّرِّ
 بِالشُّبُهَاتِ، وَلَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ «بِهَا» أَيُّ: بِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ «إِلَّا أَنْ تَعَذَّرَ شَهَادَةُ
 الْأَصْلِ بِمَوْتٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ غَيْبَةٍ مَسَافَةٍ قَصْرٍ» أَوْ خَوْفٍ مِنْ سُلْطَانٍ، أَوْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ
 إِذَا أَمَكَّنَ الْحَاكِمُ أَنْ يَسْمَعَ شَهَادَةَ شَاهِدِي الْأَصْلِ اسْتَغْنَى عَنِ الْبَحْثِ عَنِ عَدَالَةِ
 شَاهِدِي الْفَرْعِ، وَكَانَ أَحْوَطَ لِلشَّهَادَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ دَوَامِ عُدْرِ شُهُودِ الْأَصْلِ إِلَى
 الْحُكْمِ، وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ ثُبُوتِ عَدَالَةِ الْجَمِيعِ، وَدَوَامِ عَدَالَتِهِمْ، وَتَعْيِينَ فَرْعِ الْأَصْلِ.
 «وَلَا يَجُوزُ لِشَاهِدِ الْفَرْعِ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَسْتَرَعِيَهُ^(١) شَاهِدُ الْأَصْلِ، فَيَقُولَ»
 شَاهِدُ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ: «أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِكَذَا، أَوْ» أَشْهَدُ: أَنِّي أَشْهَدُ أَنْ فَلَانًا أَقَرَّ
 عِنْدِي بِكَذَا، أَوْ نَحْوَهُ.

وَأِنْ لَمْ يَسْتَرَعِهِ لَمْ يَشْهَدْ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيهَا مَعْنَى النِّيَابَةِ، وَلَا يَنْبُتُ
 عَنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا أَنْ «يَسْمَعَهُ يَقْرَأُ بِهَا» أَيُّ: يَسْمَعُ الْفَرْعُ الْأَصْلَ يَشْهَدُ «عِنْدَ الْحَاكِمِ
 أَوْ» سَمِعَهُ «يَعْزُوهَا» أَيُّ: يَعْزُوهَا شَهَادَتَهُ «إِلَى سَبَبٍ: مِنْ قَرْضٍ، أَوْ بَيْعٍ، أَوْ نَحْوِهِ».....

[١] فَإِنْ لَمْ يَسْتَرَعِهِ لَمْ يَشْهَدْ، وَكَذَلِكَ إِنْ اسْتَرَعَاهُ، وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ
 يَشْهَدَ سِوَاهُ اسْتَرَعَاهُ أَمْ لَا، وَذَكَرَ فِي (الْإِنْصَافِ) وَجْهَيْنِ فِيمَا إِذَا اسْتَرَعَاهُ غَيْرُهُ، وَذَكَرَ
 أَنَّ الْجَوَازَ هُوَ الصَّحِيحُ^(١) قَدَّمَهُ فِي (الْمُغْنِي) وَ(الْكَافِي) وَ(الشَّرْحِ)^(٢) وَغَيْرِهِمْ.

(١) الْإِنْصَافُ (١٢/٩١).

(٢) الْمُغْنِي (١٤/٢٠٣-٢٠٤)، وَالْكَافِي (٤/٥٥٢)، وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ (١٢/١٠٥-١٠٧).

فَيَجُوزُ لِلْفَرْعِ أَنْ يَشْهَدَ؛ لِأَنَّ هَذَا كَالِاسْتِرْعَاءِ، وَيُؤَدِّيهِمَا الْفَرْعُ بِصِفَةِ تَحْمِلِهِ.
وَتَثْبُتُ شَهَادَةُ شَاهِدِي الْأَصْلِ بِفَرْعَيْنِ^[١]، وَلَوْ عَلَى كُلِّ أَصْلٍ فَرْعٌ، وَيَثْبُتُ
الْحَقُّ بِفَرْعٍ مَعَ أَصْلٍ آخَرَ، وَيُقْبَلُ تَعْدِيلُ فَرْعٍ لِأَصْلِهِ، وَبِمَوْتِهِ وَنَحْوِهِ، لَا تَعْدِيلُ
شَاهِدٍ لِرَفِيقِهِ.

«وَإِذَا رَجَعَ شُهُودُ الْمَالِ بَعْدَ الْحُكْمِ لَمْ يُنْقَضِ الْحُكْمُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ وَوَجَبَ
الْمَشْهُودُ بِهِ لِلْمَشْهُودِ لَهُ، وَلَوْ كَانَ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ «وَيُلْزَمُهُمُ الضَّمَانُ»^[٢] أَيُّ: يُلْزَمُ
الشَّهُودَ الرَّاجِعِينَ بَدَلُ الْمَالِ الَّذِي شَهِدُوا بِهِ، قَائِمًا كَانَ أَوْ تَالِفًا؛ لِأَنَّهُمْ أَخْرَجُوهُ مِنْ
يَدِ مَالِكِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَحَالُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ «دُونَ مَنْ زَكَّاهُمْ» فَلَا غُرْمَ عَلَى مُزَكٍّ إِذَا
رَجَعَ الْمُزَكِّي؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ، وَلَا تَعَلَّقَ لَهُ بِالْمُزَكِّينَ؛ لِأَنَّهُمْ
أَخْبَرُوا بِظَاهِرِ حَالِ الشُّهُودِ، وَأَمَّا بَاطِنُهُ فَعِلْمُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

«وَإِنْ حَكَمَ الْقَاضِي «بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، ثُمَّ رَجَعَ الشَّاهِدُ - غَرِمَ» الشَّاهِدُ «الْمَالُ
كُلَّهُ» لِأَنَّ الشَّاهِدَ حُجَّةُ الدَّعْوَى؛ وَلِأَنَّ الْيَمِينَ قَوْلُ الْخَصْمِ، وَقَوْلُ الْخَصْمِ لَيْسَ
مَقْبُولًا عَلَى خَصْمِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَرْطُ الْحُكْمِ، فَهُوَ كَطَلَبِ الْحُكْمِ، وَإِنْ رَجَعُوا قَبْلَ
الْحُكْمِ لَغَتْ، وَلَا حُكْمَ وَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ قَوْدٍ أَوْ حَدٍّ بَعْدَ حُكْمٍ وَقَبْلَ
اسْتِيفَاءٍ - لَمْ يُسْتَوْفَ، وَوَجَبَ دِيَّةُ قَوْدٍ.

[١] وَعَنْ أَحْمَدَ: تُقْبَلُ مِنْ فَرْعٍ وَاحِدٍ عَلَى أَصْلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ^(١).

[٢] يُسْتَشْنَى مِنَ الضَّمَانِ مَسْأَلَتَانِ: الْأُولَى: إِذَا صَدَّقَهُمُ الْمَشْهُودُ لَهُ. الثَّانِيَةُ: إِذَا كَانَتْ

الشَّهَادَةُ بِدَيْنٍ، فَأَبْرَأَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّعَاوِي

أَيُّ: بَيَانُ مَا يُسْتَحْلَفُ فِيهِ وَمَا لَا يُسْتَحْلَفُ فِيهِ، وَهِيَ تَقْطَعُ الْخُصُومَةَ حَالًا، وَلَا تُسْقِطُ حَقًّا.

و«لَا يُسْتَحْلَفُ» مُنْكَرٌ «فِي الْعِبَادَاتِ» كَدَعَاوَى دَفْعِ زَكَاةٍ، وَكَفَّارَةِ، وَنَذْرِ «وَلَا فِي حُدُودِ اللَّهِ» تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ سِتْرُهَا، وَالتَّعْرِضُ لِلْمُقَرَّبِ بِهَا؛ لِيَرْجَعَ عَنْ إِقْرَارِهِ.

و«يُسْتَحْلَفُ الْمُنْكَرُ» عَلَى صِفَةِ جَوَابِهِ بِطَلَبِ خَصْمِهِ «فِي كُلِّ حَقٍّ لَادِمِيٍّ» لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» «إِلَّا:

١- النِّكَاحَ. ٢- وَالطَّلَاقَ. ٣- وَالرَّجْعَةَ.

٤- وَالْإِيلَاءَ. ٥- وَأَصْلَ الرَّقِّ» كَدَعَاوَى رِقِّ لَقِيطٍ.

٦- وَالْوَلَاءَ. ٧- وَالْإِسْتِيلَادَ لِلْأَمَةِ.

٨- وَالنَّسَبَ. ٩- وَالْقَوْدَ^[١]. ١٠- وَالْقَذْفَ.

فَلَا يُسْتَحْلَفُ مُنْكَرُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ مَا لَا^[٢]،

[١] يُسْتَشْنَى مِنَ الْقِصَاصِ الْقَسَامَةُ، فَيُسْتَحْلَفُ فِيهَا الْمُنْكَرُ، كَمَا سَبَقَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] وَعَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: يُسْتَحْلَفُ فِي الطَّلَاقِ وَالْإِيلَاءِ وَالْقَوْدِ وَالْقَذْفِ دُونَ السِّتَةِ

الْبَاقِيَةِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١).....

وَلَا يُقْصَدُ بِهَا الْمَالُ، وَلَا يُقْضَى فِيهَا بِالنُّكُولِ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ شَاهِدٌ أَنْكَرَ تَحْمُلَ
الشَّهَادَةَ، وَلَا حَاكِمٌ أَنْكَرَ الْحُكْمَ، وَلَا وَصِيٌّ عَلَى نَفْيٍ دَيْنٍ عَلَى مُوصٍ.

وَإِنْ ادَّعَى وَصِيٌّ وَصِيَّةً لِلْفُقَرَاءِ فَأَنْكَرَ الْوَرَثَةَ، حَلَفُوا عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ، فَإِنْ نَكَلُوا
قُضِيَ عَلَيْهِمْ.

وَمَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حَقٌّ لَجْمَاعَةٍ حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا، إِلَّا أَنْ يَرْضُوا بِوَاحِدَةٍ.

«وَالْيَمِينُ الْمَشْرُوعَةُ» هِيَ «الْيَمِينُ بِاللَّهِ» تَعَالَى، فَلَوْ قَالَ الْحَاكِمُ لِمُنْكَرٍ: قُلْ:
«وَاللَّهِ لَا حَقَّ لَهُ عِنْدِي» كَفَى؛ لِأَنَّهُ ﷺ اسْتَحْلَفَ رُكَانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدٍ فِي الطَّلَاقِ،
فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً.

«وَلَا تُغْلَظُ» الْيَمِينُ «إِلَّا فِيمَا لَهُ خَطَرٌ» كَجَنَائَةٍ لَا تُوجِبُ قَوْدًا، وَعِتْقٍ، وَنَصَابٍ
زَكَاةٍ، فَلِلْحَاكِمِ تَغْلِيظُهَا، وَإِنْ أَبَى الْحَالِفُ التَّغْلِيظَ لَمْ يَكُنْ نَاكِلًا.

قُلْتُ: وَلَوْ قِيلَ: يُسْتَحْلَفُ فِي هَذِهِ السَّتَةِ الْبَاقِيَةِ أَيْضًا إِنْ رَأَاهُ الْحَاكِمُ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ. وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.



كِتَابُ الْإِقْرَارِ

وَهُوَ: الْإِعْتِرَافُ بِالْحَقِّ، مَاخُذٌ مِنَ الْمَقَرِّ، وَهُوَ الْمَكَانُ، كَأَنَّ الْمَقَرَّ يَجْعَلُ الْحَقَّ فِي مَوْضِعِهِ، وَهُوَ إِخْبَارٌ عَمَّا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَا إِنْشَاءً.

«وَيَصِحُّ» الْإِقْرَارُ «مِنْ مُكَلَّفٍ» لَا مِنْ صَغِيرٍ، غَيْرِ مَادُونٍ فِي تِجَارَةٍ، فَيَصِحُّ فِي قَدْرِ أَذْنٍ لَهُ فِيهِ «مُخْتَارٍ غَيْرِ مُجْبُورٍ عَلَيْهِ» فَلَا يَصِحُّ مِنْ سَفِيهِهِ إِقْرَارٌ بِهَالٍ^[١] «وَلَا يَصِحُّ» الْإِقْرَارُ «مِنْ مُكْرَهٍ» هَذَا مُحْتَرَزُ قَوْلِهِ: «مُخْتَارٍ» إِلَّا أَنْ يُقَرَّرَ بِغَيْرِ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ، كَأَنْ يُكْرَهَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِدِرْهَمٍ فَيُقَرَّرَ بِدِينَارٍ، وَيَصِحُّ مِنْ سَكْرَانَ، وَمِنْ أَخْرَسٍ بِإِشَارَةٍ مَعْلُومَةٍ.

وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ فِي يَدِ غَيْرِهِ، أَوْ تَحْتَ وِلَايَةِ غَيْرِهِ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ أَجَنَبِيٌّ عَلَى صَغِيرٍ، أَوْ وَقَفَ فِي وِلَايَةِ غَيْرِهِ، أَوْ اخْتِصَّاصِهِ^[٢].

وَتُقْبَلُ مِنْ مُقَرَّرٍ دَعْوَى إِكْرَاهٍ بِقَرِينَةٍ، كَتَرْسِيمٍ عَلَيْهِ، وَتُقَدَّمُ بَيْنَهُ إِكْرَاهٍ عَلَى طَوَاعِيَةٍ.

[١] لَكِنْ قَدْ صَرَّحُوا بِالْحَجْرِ أَنَّ إِقْرَارَهُ بِالْمَالِ صَحِيحٌ، لَكِنْ لَا يُؤْخَذُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ فَكِّ الْحَجْرِ مَا لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ صِحَّةَ مَا أَقَرَّ بِهِ، فَإِنْ عَلِمَهُ لَزِمَ آدَاؤُهُ فِي الْحَالِ، وَبِهَذَا عُرِفَ مَا فِي إِطْلَاقِ عَدَمِ صِحَّةِ إِقْرَارِ السَّفِيهِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِعَدَمِ صِحَّتِهِ عَدَمُ مُوَآخَذَتِهِ بِهِ فِي الْحَالِ، فَتَبَّهَ، كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِيُّ.

[٢] بَلْ تَكُونُ هَذِهِ شَهَادَةً.

«وَأِنْ أُكْرِهَ عَلَى وَزْنٍ مَالٍ، فَبَاعَ مِلْكَهُ لِدَلِكَ» أَي: لَوْزَنَ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ «صَحَّ» الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُكْرِهْ عَلَى الْبَيْعِ، وَيَصِحُّ إِقْرَارُ صَبِيٍّ أَنَّهُ بَلَغَ بِاِحْتِلَامٍ إِذَا بَلَغَ عَشْرًا، وَلَا يُقْبَلُ بِسِنَّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ كَدَعَاىِ جُنُونٍ.

«وَمَنْ أَقَرَّ فِي مَرَضِهِ» وَلَوْ خَوْفًا وَمَاتَ فِيهِ «بِشَيْءٍ فَكَإِقْرَارِهِ فِي صِحَّتِهِ»^[١] لَعَدَمَ تَهَمَّتِهِ فِيهِ «إِلَّا فِي إِقْرَارِهِ» أَي: إِقْرَارِ الْمَرِيضِ «بِالْمَالِ لِوَارِثِهِ» حَالِ إِقْرَارِهِ، بِأَنَّهُ يَقُولُ: لَهُ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ يَكُونُ لِلْمَرِيضِ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَيَقَرَّ بِقَبْضِهِ مِنْهُ «فَلَا يُقْبَلُ»^[٢] هَذَا الْإِقْرَارُ مِنَ الْمَرِيضِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِيهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ إِجَازَةٍ.

«وَأِنْ أَقَرَّ الْمَرِيضُ «لِامْرَأَتِهِ بِالصَّدَاقِ، فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ»^[٣] بِالزَّوْجِيَّةِ، لَا بِإِقْرَارِهِ» لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ دَلَّتْ عَلَى الْمَهْرِ وَوُجُوبِهِ، فَإِقْرَارُهُ إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ لَمْ يُوفِّهِ. «وَلَوْ أَقَرَّ الْمَرِيضُ «أَنَّهُ كَانَ أَبَانَهَا» أَي: زَوْجَتَهُ «فِي صِحَّتِهِ لَمْ يَسْقُطْ إِرْثُهَا»

[١] وَقِيلَ: لَا يُقْبَلُ لِأَجْنَبِيِّ بَرَائِدٍ عَلَى الثُّلْثِ.

[٢] وَقِيلَ: يُقْبَلُ مَا لَمْ يَتَّهَمْ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ) وَهُوَ الصَّوَابُ^(١) اهـ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ: «لَمْ يُقْبَلْ» أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ بِالْإِجَازَةِ، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ): وَهُوَ ظَاهِرُ نَصِّهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ^(٢).

[٣] وَظَاهِرُهُ أَنَّ مَا زَادَ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ بَيِّنَةٍ، وَهُوَ كَذَلِكَ، نَقَلَهُ

أَبُو طَالِبٍ^(٣).

(١) الْإِنْصَافُ (١٢/ ١٣٥).

(٢) الْإِنْصَافُ (١٢/ ١٣٦).

(٣) انظر: الفروع (١١/ ٤٠٨)، وَالْإِنْصَافُ (١٢/ ١٣٦ - ١٣٧).

بَذَلِكَ إِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ عَلَيْهَا بِمُجَرَّدِهِ.

«وَإِنْ أَقَرَّ الْمَرِيضُ بِمَالٍ لِوَارِثٍ فَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ أَجْنَبِيًّا» أَيُّ: غَيْرُ وَاِثٍ، بِأَنْ أَقَرَّ لِابْنِ ابْنِهِ، وَلَا ابْنَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَ لَهُ ابْنُ «لَمْ يَلْزَمْ إِقْرَارُهُ» اعْتِبَارًا بِحَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَتَّهَمًا «لَا أَنَّهُ» أَيُّ الْإِقْرَارَ «بَاطِلٌ» بَلْ هُوَ صَحِيحٌ، مَوْقُوفٌ عَلَى الْإِجَارَةِ، كَالْوَصِيَّةِ لِوَارِثٍ.

«وَإِنْ أَقَرَّ الْمَرِيضُ لِغَيْرِ وَاِثٍ» كَابْنِ ابْنِهِ، مَعَ وُجُودِ ابْنِهِ «أَوْ أَعْطَاهُ» شَيْئًا «صَحَّ» الْإِقْرَارُ وَالْإِعْطَاءُ «وَإِنْ صَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ وَاِثًا» لِعَدَمِ التُّهْمَةِ إِذْ ذَاكَ. وَمَسْأَلَةُ الْعَطِيَّةِ، ذَكَرَهَا فِي (التَّرْغِيبِ) وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهَا بِحَالِ الْمَوْتِ كَالْوَصِيَّةِ، عَكْسُ الْإِقْرَارِ.

وَإِنْ أَقَرَّ قَبْلَ بِمَالٍ، أَوْ بِمَا يُوجِبُهُ كَالْجَنَائَةِ - لَمْ يُؤْخَذْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ عِتْقِهِ، إِلَّا مَا ذُوقْنَا لَهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتِجَارَةٍ، وَإِنْ أَقَرَّ بَحْدٍّ، أَوْ طَلَاقٍ، أَوْ قَوْدٍ طَرَفٍ - أُخِذَ بِهِ فِي الْحَالِ.

«وَإِنْ أَقَرَّتْ امْرَأَةٌ» وَلَوْ سَفِيهَةً «عَلَى نَفْسِهَا بِنِكَاحٍ، وَلَمْ يَدَّعِهِ» أَيُّ النِّكَاحِ «اِثْنَانِ - قَبْلَ» إِقْرَارِهَا؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهَا، وَلَا تُهْمَةٌ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي اِثْنَيْنِ، فَمَنْهُوْمُ كَلَامِهِ: لَا يُقْبَلُ، وَهُوَ رَوَايَةٌ، وَالْأَصَحُّ: يَصِحُّ إِقْرَارُهَا، جَزَمَ بِهِ فِي (الْمُنْتَهَى) وَغَيْرِهِ، وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُدِّمَ أَسْبَقُ النِّكَاحَيْنِ، فَإِنْ جُهِلَ فَقَوْلُ وَلِيٍّ، فَإِنْ جُهِلَ الْوَلِيُّ فُسِّخَا، وَلَا تَرْجِيحَ بَيِّدٍ^(١).

[١] قَوْلُهُ: «وَلَا تَرْجِيحَ بَيِّدٍ» هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ:

مُقْتَضَى كَلَامِ الْقَاضِي أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ بَيِّدَ أَحَدِهِمَا فَهِيَ مَسْأَلَةُ الدَّخْلِ وَالخَارِجِ اهـ. (إِنْصَافٌ)^(١).

«وَإِنْ أَقَرَّ وَلِيِّهَا» الْمُجْبَرُ «بِالنِّكَاحِ» صَحَّ إِقْرَارُهُ؛ لِأَنَّ مَنْ مَلَكَ إِنْشَاءَ شَيْءٍ مَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ، كَالْوَكِيلِ يَمْلِكُ عَقْدَ الْبَيْعِ الْمُوَكَّلِ فِيهِ، فَيَصَحُّ إِقْرَارُهُ بِهِ.

«أَوْ» أَقَرَّ بِهِ الْوَلِيُّ «الَّذِي أَذِنَتْ لَهُ» أَنْ يُزَوِّجَهَا «صَحَّ» إِقْرَارُهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ عَقْدَ النِّكَاحِ عَلَيْهَا، فَمَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ، كَالْوَكِيلِ.

وَمَنْ ادَّعَى نِكَاحَ صَغِيرَةٍ بِيَدِهِ فَفَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ إِنْ صَدَّقَتْهُ إِذَا بَلَغَتْ قُبِلَ.

«وَإِنْ أَقَرَّ» إِنْسَانٌ «بِنَسَبِ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ، مَجْهُولِ النَّسَبِ، أَنَّهُ ابْنَتُهُ - ثَبَتَ نَسَبُهُ» وَلَوْ أَسْقَطَ بِهِ وَارِثًا مَعْرُوفًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَّهِمٍ فِي إِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْوَارِثِ فِي الْحَالِ «فَإِنْ كَانَ» الْمُقَرَّبُ بِهِ «مَيِّتًا وَرَثَتُهُ» الْمُقَرَّبُ.

وَشَرُطُ الْإِقْرَارِ بِالنَّسَبِ إِمْكَانُ صَدَقِ الْمُقَرَّبِ، وَأَنْ لَا يَنْفِي بِهِ نَسَبًا مَعْرُوفًا. وَإِنْ كَانَ الْمُقَرَّبُ بِهِ مُكَلَّفًا فَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ تَصْدِيقِهِ^[١].

«وَإِنْ ادَّعَى» إِنْسَانٌ «عَلَى شَخْصٍ» مُكَلَّفٍ «بِشَيْءٍ فَصَدَّقَهُ - صَحَّ» تَصْدِيقُهُ، وَأَخَذَ بِهِ؛ لِحَدِيثِ: «لَا عُذْرَ لِمَنْ أَقَرَّ».

وَالْإِقْرَارُ يَصَحُّ بِكُلِّ مَا أَدَّى مَعْنَاهُ: كَصَدَقْتُ، أَوْ: نَعَمْ، أَوْ: أَنَا مُقَرَّبٌ بِدَعْوَاكَ، أَوْ: أَنَا مُقَرَّبٌ فَقَطْ، أَوْ: خُذْهَا، أَوْ: اتَّزِنْهَا، أَوْ: اقْبِضْهَا، أَوْ: أَحْرِزْهَا، وَنَحْوُهُ، لَا إِنْ قَالَ: أَنَا أَقَرُّ، أَوْ: لَا أَنْكِرُ، أَوْ: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُحِقًّا، وَنَحْوُهُ.

[١] أَمَّا الصَّغِيرُ وَالْمَجْنُونُ فَلَا يُعْتَبَرُ تَصْدِيقُهُمَا، فَلَوْ أَنْكَرَا بَعْدَ التَّكْلِيفِ لَمْ يُسْمَعْ إِنْكَارُهُمَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(١).

فصل

«وَإِذَا وَصَلَ بِإِقْرَارِهِ مَا يُسْقِطُهُ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: لَهُ عَلَى أَلْفٍ لَا تَلْزَمُنِي، وَنَحْوُهُ» كَلَهُ عَلَى أَلْفٍ مِنْ ثَمَنِ خَيْرٍ، أَوْ: لَهُ عَلَى أَلْفٍ مُضَارَبَةً أَوْ وَدِيعَةً تَلِفَتْ - لِرِمِّهِ الْأَلْفُ» لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِهِ، وَادَّعَى مُنَافِيًا وَلَمْ يُثْبِتْ، فَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ^[١].

«وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَى أَلْفٍ وَقَضَيْتُهُ، أَوْ: بَرِئْتُ مِنْهُ، أَوْ قَالَ: «كَانَ لَهُ عَلَى» كَذَا وَقَضَيْتُهُ» أَوْ: بَرِئْتُ مِنْهُ «فَقَوْلُهُ» أَيُّ: قَوْلُ الْمُقَرَّرِ «بِیَمِينِهِ» وَلَا يَكُونُ مُقَرَّرًا.

فَإِذَا حَلَفَ خُلِّيَ سَبِيلُهُ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ مَا أَثْبَتَهُ بِدَعْوَى الْقَضَاءِ مُتَّصِلًا، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ «مَا لَمْ تَكُنْ» عَلَيْهِ «بَيِّنَةٌ» فَيَعْمَلُ بِهَا «أَوْ يَعْتَرِفُ بِسَبَبِ الْحَقِّ» مِنْ عَقْدٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الدَّفْعِ أَوْ الْبَرَاءَةِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ؛ لِاعْتِرَافِهِ بِمَا يُوجِبُ الْحَقَّ عَلَيْهِ.

[١] وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصُّورَةِ الَّتِي بَعْدَهَا أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ لَا يُمَكِّنُ تَصْحِيحُ كَلَامِهِ حَيْثُ اعْتَبَرْنَا جَمِيعَهُ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: «عَلَيَّ» يُنَافِي قَوْلَهُ: «لَا تَلْزَمُنِي». أَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ فَإِنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَيْهِ وَقَضَاءِ أَوْ بَرَاءٍ مِنْهُ.

وَقَدْ فَرَّقَ الْأَصْحَابُ^(١) - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - بَيْنَ قَوْلِهِ: «لَهُ عَلَى أَلْفٍ قَبْضُهُ أَوْ اسْتَوْفَاهُ» وَقَوْلِهِ: «أَلْفٌ أَتَرَانِي مِنْهُ» فَقَالُوا فِي الْأُولَى: لَا يُقْبَلُ لِأَنَّهُ دَعَا عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ، وَفِي الثَّانِيَةِ يُقْبَلُ، لَكِنْ عِنْدَ التَّأَمُّلِ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ، فَإِنَّ فِي كِلْتَاهُمَا إِضَافَةَ الْفِعْلِ إِلَى غَيْرِهِ، فَإِنَّ الْإِبْرَاءَ فِعْلُ الْغَيْرِ، فَكَوْنُهُ يَقُولُ: «أَتَرَانِي» إِضَافَةً إِلَى فِعْلِ الْمُقَرَّرِ لَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر: المبدع (٨/ ٣٨٤)، وشرح منتهى الإرادات (٣/ ٦٢٩).

وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ فَأَقْلَ فِي الْإِقْرَارِ، فَلَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا خَمْسَةً، يَلْزِمُهُ خَمْسَةٌ، وَلَهُ هَذِهِ الدَّارُ وَلِي هَذَا الْبَيْتُ يَصِحُّ، وَيُقْبَلُ وَلَوْ كَانَ أَكْثَرَهَا.

«وَأِنْ قَالَ: لَهُ عَلَى مِئَةٍ، ثُمَّ سَكَتَ سُكُوتًا يُمَكِّنُهُ الْكَلَامُ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: زُبُوفًا»

أَيُّ: مَعِيبَةً «أَوْ مُوَجَّلَةً - لَزِمَهُ مِئَةٌ جَيِّدَةٌ حَالَةً» لِأَنَّ الْإِقْرَارَ حَصَلَ مِنْهُ بِالْمِئَةِ مُطْلَقًا، فَيَنْصَرِفُ إِلَى الْجَيِّدِ الْحَالِ، وَمَا أَتَى بِهِ بَعْدَ سُكُوتِهِ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَرْفَعُ بِهِ حَقًّا لَزِمَهُ.

«وَأِنْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ مُوَجَّلٍ» بِأَنْ قَالَ بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ: لَهُ عَلَى مِئَةٍ مُوَجَّلَةً إِلَى كَذَا «فَأَنْكَرَ الْمُقَرَّرُ لَهُ الْأَجَلَ» وَقَالَ: هِيَ حَالَةٌ «فَقَوْلُ الْمُقَرَّرِ مَعَ يَمِينِهِ» فِي تَأْجِيلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِالْمَالِ بِصِفَةِ التَّأْجِيلِ، فَلَمْ يَلْزِمَهُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: ثَمَنُ مَبِيعٍ، وَنَحْوُهُ. وَلَوْ قَالَ: لَهُ عَلَى أَلْفٍ مَغْشُوشَةٌ أَوْ سُودٌ لَزِمَهُ كَمَا أَقَرَّ.

«وَأِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ وَهَبَ» وَأَقْبَضَ «أَوْ» أَقَرَّ أَنَّهُ «رَهَنَ وَأَقْبَضَ» مَا عَقَدَ عَلَيْهِ «أَوْ أَقَرَّ» إِنْسَانٌ «بِقَبْضِ ثَمَنٍ أَوْ غَيْرِهِ» مِنْ صَدَاقٍ أَوْ أُجْرَةٍ أَوْ جَعَالَةٍ وَنَحْوِهَا «ثُمَّ أَنْكَرَ» الْمُقَرَّرُ الْإِقْبَاضَ، أَوْ «الْقَبْضَ وَلَمْ يَجْحَدِ الْإِقْرَارَ» الصَّادِرَ مِنْهُ «وَسَأَلَ إِخْلَافَ خَصْمِهِ» عَلَى ذَلِكَ - فَلَهُ ذَلِكَ^[١]، أَيْ: تَحْلِيفُهُ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ هُوَ^[٢]، وَحُكِمَ لَهُ؛

[١] فَإِنْ حَلَفَ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى إنْكَارِ الْمُقَرَّرِ.

[٢] قَوْلُهُ: «حَلَفَ هُوَ» ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي (الْمُسْتَهْي) ^(١) وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَخْلِفُ، وَأَنَّهُ يُقْضَى عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِمُجَرَّدِ نُكُولِهِ، وَهُوَ قَاعِدَةُ الْمَذْهَبِ، كَمَا مَرَّ فِي طَرِيقِ الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ مِنْ أَنَّ الْيَمِينَ لَا تُرَدُّ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَى الْمَذْهَبِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةً بِالْإِقْرَارِ بِالْقَبْضِ قَبْلَهُ.

«وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا، أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ أَعْتَقَهُ، ثُمَّ أَقَرَّ الْبَائِعُ، أَوْ الْوَاهِبُ، أَوْ الْمُعْتِقُ «أَنَّ ذَلِكَ» الشَّيْءَ الْمَبْعَ أَوْ الْمَوْهُوبَ أَوْ الْمُعْتَقَ «كَانَ لغيرِهِ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ» لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى غَيْرِهِ «وَلَمْ يَنْفَسَخِ الْبَيْعُ وَلَا غَيْرُهُ» مِنَ الْهَبَةِ وَالْعِتْقِ «وَلَزِمَتْهُ غَرَامَتُهُ» لِلْمُقَرَّرِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ فَوْتُهُ عَلَيْهِ.

«وَإِنْ قَالَ: لَمْ يَكُنْ» مَا بَعْتُهُ أَوْ وَهَبْتُهُ وَنَحْوَهُ «مِلْكِي ثُمَّ مَلَكَتُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ» وَأَقَامَ بَيِّنَةً بِمَا قَالَهُ - «قُبِلَتْ» بَيِّنَتُهُ «إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقَرَّ أَنَّهُ مَلَكَهُ، أَوْ» قَالَ: «إِنَّهُ قَبَضَ ثَمَنَ مِلْكِهِ» فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ «لَمْ يُقْبَلْ» مِنْهُ بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَشْهَدُ بِخِلَافِ مَا أَقَرَّ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُقِمَّ بَيِّنَةٌ لَمْ يُقْبَلْ مُطْلَقًا^[١].

[١] حَاصِلُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِذَا بَاعَ وَنَحْوَهُ شَيْئًا، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ مَلَكَ غَيْرَهُ، فَإِنْ صَدَّقَهُ الْعَاقِدُ وَهُوَ الْمُشْتَرِي وَنَحْوُهُ قُبِلَ، وَبَطَلَ الْعَقْدُ، وَإِنْ كَذَّبَهُ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلْمُقَرَّرِ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ بِمَا أَقَرَّ بِهِ أَوْ لَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةٌ لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَاقِدِ مَعَهُ، فَلَا يَبْطُلُ الْبَيْعُ، وَقُبِلَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ، فَيَغْرُمُهُ لَهُ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا وَقِيمَتِهِ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا، وَإِنْ كَانَ بَيِّنَةٌ قُبِلَتْ، وَبَطَلَ الْعَقْدُ، وَرَدَّ الْمُقَرَّرُ بِهِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ صَدَرَ مِنَ الْمُقَرَّرِ مَا يُكَذِّبُ الْبَيِّنَةَ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ حِينَ الْعَقْدِ: اشْتَرَيْتُ مِلْكِي هَذَا، أَوْ: قَبَضْتُ ثَمَنَ مِلْكِي، أَوْ: بَعْتُ دَارِي عَلَى فُلَانٍ، فَلَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ؛ لِإِقْرَارِهِ بِتَكْذِيبِهَا أَوَّلًا، لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ كَمَا سَبَقَ، وَدَعْوَى الْوَقْفِ وَنَحْوِهِ كَدَعْوَى الْبَيْعِ، غَيْرَ أَنَّ دَعْوَى رَهْنِهِ إِذَا قَالَ: اشْتَرَيْتُ مِلْكِي، أَوْ: قَبَضْتُ ثَمَنَ مِلْكِي، وَنَحْوَهُ، ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً فَإِنَّهَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ لَا يُكَذِّبُهَا؛ لِأَنَّ الْمَرْهُونَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّم.

وَمَنْ قَالَ: غَضَبْتُ هَذَا الْعَبْدَ مِنْ زَيْدٍ، لَا، بَلْ مِنْ عَمْرٍو، أَوْ: غَضَبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ، وَغَضَبَهُ هُوَ مِنْ عَمْرٍو، أَوْ قَالَ: هُوَ لَزَيْدٍ بَلْ لِعَمْرٍو - فَهُوَ لَزَيْدٍ، وَيَغْرُمُ قِيَمَتَهُ لِعَمْرٍو.



فصل في الإقرار بالجمل

وهو: ما احتمل أمرين فأكثر على السواء، ضد المفسر.

«إِذَا قَالَ إِنْسَانٌ «لَهُ» أَيُّ: لَزِيدٍ مَثَلًا: «عَلَيَّ شَيْءٌ، أَوْ» قَالَ لَهُ: عَلَيَّ «كَذَا» أَوْ كَذَا كَذَا، أَوْ كَذَا وَكَذَا، أَوْ: لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ وَشَيْءٌ - «قِيلَ لَهُ» أَيُّ: لِلْمُقَرَّرِ: «فَسَّرَهُ» أَيُّ: فَسَّرَ مَا أَقَرَّرْتَ بِهِ؛ لِيَتَأْتِيَ إِنْزَامُهُ بِهِ «فَإِنْ أَبَى» تَفْسِيرُهُ «حُبَسَ حَتَّى يُفَسِّرَهُ» لَوْ جُوبَ تَفْسِيرُهُ عَلَيْهِ.

«فَإِنْ فَسَّرَهُ بِحَقِّ شُفْعَةٍ، أَوْ» فَسَّرَهُ «بِأَقْلٍ مَالٍ - قُبِلَ» تَفْسِيرُهُ، إِلَّا أَنْ يُكَذِّبَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ، وَيَدَّعِي حِنْسًا آخَرَ، أَوْ لَا يَدَّعِي شَيْئًا^[١] فَيَبْطُلَ إِقْرَارُهُ.

«وَإِنْ فَسَّرَهُ» أَيُّ: فَسَّرَ مَا أَقَرَّرَ بِهِ مُجْمَلًا «بِمِثَّةٍ أَوْ حَمَرٍ» أَوْ كَلْبٍ لَا يُقْتَنَى «أَوْ» بِهَالٍ لَا يَتَمَوَّلُ «كَقَشِرِ جَوْزَةٍ» أَوْ حَبَّةِ بُرٍّ، أَوْ رَدِّ سَلَامٍ، أَوْ تَشْمِيتِ عَاطِسٍ وَنَحْوِهِ «لَمْ يُقْبَلْ» مِنْهُ ذَلِكَ؛ لِخِلَافَتِهِ لِقُتْضَى الظَّاهِرِ «وَيُقْبَلُ» مِنْهُ تَفْسِيرُهُ «بِكَلْبٍ مُبَاحٍ نَفْعُهُ» لَوْ جُوبَ رَدِّهِ «أَوْ حَدَّ قَذْفٍ» لِأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ كَمَا مَرَّ.

وَإِنْ قَالَ الْمُقَرَّرُ: لَا عِلْمَ لِي بِمَا أَقَرَّرْتُ بِهِ حَلَفَ إِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ، وَغَرِمَ لَهُ أَقْلٌ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ.

وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ لَمْ يُؤَاخَذْ وَارِثُهُ بِشَيْءٍ، وَلَوْ خَلَفَ تَرِكَهَ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُقَرَّرُ بِهِ حَدَّ قَذْفٍ.

[١] أَيُّ: مَعَ التَّكْذِيبِ.

وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مَالٌ، أَوْ مَالٌ عَظِيمٌ، أَوْ خَطِيرٌ، أَوْ جَلِيلٌ، وَنَحْوُهُ، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ، حَتَّى بِأَمٍّ وَلَدٍ.

«وَإِنْ قَالَ» إِنْسَانٌ عَنْ إِنْسَانٍ: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ رُجَعٍ فِي تَفْسِيرِ جِنْسِهِ إِلَيْهِ» أَيُّ: إِلَى الْمُقَرِّ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَهُ.

«فَإِنْ فَسَّرَهُ بِجِنْسٍ» وَاحِدٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا «أَوْ» فَسَّرَهُ «بِأَجْنَاسٍ - قَبْلَ مِنْهُ» ذَلِكَ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ يَحْتَمِلُهُ، وَإِنْ فَسَّرَهُ بِنَحْوِ كِلَابٍ لَمْ يُقْبَلْ.

وَلَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ وَدِرْهَمٌ، أَوْ ثَوْبٌ وَنَحْوُهُ، أَوْ دِينَارٌ وَأَلْفٌ، أَوْ أَلْفٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا، أَوْ خَمْسُونَ وَأَلْفٌ دِرْهَمٌ، أَوْ أَلْفٌ إِلَّا دِرْهَمٌ - فَاَلْمُجْمَلُ مِنْ جِنْسِ الْمَفْسَّرِ مَعَهُ. وَلَهُ فِي هَذَا الْعَبْدِ شَرِكٌ أَوْ شَرِكَةٌ، أَوْ هُوَ لِي وَلَهُ، أَوْ هُوَ شَرِكَةٌ بَيْنَنَا، أَوْ لَهُ فِيهِ سَهْمٌ - رُجَعٌ فِي تَفْسِيرِ حِصَّةِ الشَّرِيكِ إِلَى الْمُقَرِّ. وَلَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا قَلِيلًا يُحْمَلُ عَلَى مَا دُونَ النِّصْفِ.

«وَإِنْ قَالَ» الْمُقَرُّ عَنْ إِنْسَانٍ: «لَهُ عَلَيَّ مَا بَيْنَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةٍ - لَزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ» لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مُقْتَضَى لَفْظِهِ.

«وَإِنْ قَالَ»: لَهُ عَلَيَّ «مَا بَيْنَ دِرْهَمٍ^(١) إِلَى عَشْرَةٍ، أَوْ» قَالَ: لَهُ عَلَيَّ «مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ - لَزِمَهُ تِسْعَةٌ» لِعَدَمِ دُخُولِ الْغَايَةِ.

[١] لُزُومُ التَّسْعَةِ فِي قَوْلِهِ: «مَا بَيْنَ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ» هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَفِي (الْفُرُوعِ): يَتَوَجَّهُ أَنْ يَلْزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ^(١)، قَالَ فِي (النُّكْتِ)^(٢) وَ (الْإِنْصَافِ): إِنَّهُ أَوْلَى^(٣) وَجَزَمَ بِهِ

(١) الفروع (١١/ ٤٥٥).

(٢) النكت والفوائد (٢/ ٤٨٧).

(٣) الإنصاف (١٢/ ٢٢٤).

وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ بِقَوْلِي: «مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ» مَجْمُوعَ الْأَعْدَادِ، أَيِ: الْوَاحِدِ، وَالْإِثْنَيْنِ، وَالثَّلَاثَةِ، وَالْأَرْبَعَةِ، وَالْخَمْسَةِ، وَالسَّتَّةِ، وَالسَّبْعَةِ، وَالثَّمَانِيَةِ، وَالتَّسْعَةِ، وَالْعَشْرَةَ - لَزِمَهُ خَمْسَةُ وَخَمْسُونَ.

وَلَهُ مَا بَيْنَ هَذَا الْحَائِطِ إِلَى هَذَا الْحَائِطِ لَا يَدْخُلُ الْحَائِطَانِ.

وَلَهُ عَلَى دِرْهَمٍ فَوْقَ دِرْهَمٍ، أَوْ تَحْتَ دِرْهَمٍ، أَوْ مَعَ دِرْهَمٍ، أَوْ فَوْقَهُ، أَوْ تَحْتَهُ، أَوْ مَعَهُ دِرْهَمٍ، أَوْ قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ دِرْهَمٍ، أَوْ دِرْهَمٌ بَلْ دِرْهَمَانِ - لَزِمَهُ دِرْهَمَانِ.

«وَإِنْ قَالَ إِنْسَانٌ» عَنْ آخَرَ: «لَهُ عَلَى دِرْهَمٍ أَوْ دِينَارٌ - لَزِمَهُ أَحَدُهُمَا» وَيُرْجَعُ فِي تَعْيِينِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ «أَوْ» لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، وَإِنْ قَالَ: لَهُ دِرْهَمٌ بَلْ دِينَارٌ - لَزِمَاهُ.

«وَإِنْ قَالَ الْمُقَرُّ: «لَهُ عَلَى تَمَرٍّ فِي جِرَابٍ، أَوْ» قَالَ: لَهُ عَلَى «سَكِينٍ فِي قِرَابٍ، أَوْ» قَالَ: لَهُ «فَصٌّ فِي خَاتَمٍ، وَنَحْوُهُ» كَتُوبٍ فِي مِندِيلٍ، أَوْ عَبْدٌ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ، أَوْ دَابَّةٌ عَلَيْهَا سَرْجٌ، أَوْ زَيْتٌ فِي زِقٍّ - «فَهُوَ مُقَرٌّ بِالْأَوَّلِ» دُونَ الثَّانِي [١].

فِي (الكَافِي) (١) قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: وَهُوَ الْأَشْبَهُ عِنْدِي (٢) قَالَ فِي (النُّكْتِ) مُعَلَّلًا هَذَا الْقَوْلَ: إِنَّهُ لَا انْتِهَاءَ لِلْغَايَةِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ فَرُعٌ عَلَى ابْتِدَائِهَا، وَلَيْسَ هُنَا ابْتِدَاءٌ، وَلَوْ كَانَ هُنَا انْتِهَاءٌ غَايَةً لَكَانَ غَيْرَ دَاخِلٍ عَلَى الْمَذْهَبِ (٣)، هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ، وَهُوَ قَوِيٌّ جَدًّا، وَهُوَ أَظْهَرُ، أَيْ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا ثَمَانِيَّةٌ، كَمَا لَوْ قَالَ: مَا بَيْنَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْمِينَ.

[١] وَقِيلَ: يَكُونُ مُقَرًّا بِهِمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الكافي (٤/ ٥٨٤).

(٢) انظر: الإنصاف (١٢/ ٢٢٣).

(٣) النكت والفوائد (٢/ ٤٨٨).

وَكَذَا لَوْ قَالَ: لَهُ عِمَامَةٌ عَلَى عَبْدٍ، أَوْ فَرَسٌ مُسَرَّجَةٌ، أَوْ سَيْفٌ فِي قَرَابِهِ، وَنَحْوُهُ.
وَأِنْ قَالَ: لَهُ خَاتَمٌ فِيهِ فَصٌّ، أَوْ سَيْفٌ بِقَرَابٍ - كَانَ إِقْرَارًا بِهِمَا.
وَأِنْ أَقَرَّ لَهُ بِخَاتَمٍ وَأَطْلَقَ، ثُمَّ جَاءَهُ بِخَاتَمٍ فِيهِ فَصٌّ، وَقَالَ: مَا أَرَدْتُ الْفَصَّ
- لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ.

وَإِقْرَارُهُ بِشَجَرٍ أَوْ شَجَرَةٍ لَيْسَ إِقْرَارًا بِأَرْضِهَا، فَلَا يَمْلِكُ غَرْسَ مَكَانِهَا وَلَوْ
ذَهَبَتْ، وَلَا يَمْلِكُ رَبُّ الْأَرْضِ قَلْعَهَا.
وَإِقْرَارُهُ بِأَمَةٍ لَيْسَ إِقْرَارًا بِحَمْلِهَا.

وَلَوْ أَقَرَّ بِبُسْتَانٍ شَمِلَ الْأَشْجَارَ، وَبِشَجَرَةٍ شَمِلَ الْأَغْصَانَ.
وَهَذَا آخِرُ مَا تَيَسَّرَ جَمْعُهُ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَعْزِمَ نَفْعُهُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لِرُوحِهِ
الْكَرِيمِ، وَسَبَبًا لِلْفَوْزِ لَدَيْهِ بِجَنَّاتِ النَّعِيمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ،
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ عَلَى مَدَى الْأَوْقَاتِ.

قَالَ: فَرَعْتُ مِنْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثَالِثَ شَهْرِ رَبِيعِ الثَّانِي، مِنْ شُهُورِ سَنَةِ ثَلَاثٍ
وَأَرْبَعِينَ وَأَلْفٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ.



تَعْلِيْقٌ عَلَى الْمَسَائِلِ الْمَرْجُوْحَةِ

فِي
بَابِ الْخِيَارِ

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وأصل ما سلم على خاتم الأنبياء والمرسلين
وعلمهم والخصا به ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين . وبعد فوفنا تعليقنا على
زاد المستقنع على المسائل المرجوعة فيه التي تحتاهي إلى بيان الصواب فيها
فيك الإمانة والإمانة والتحقق .

وقد ابتدأنا فيه من باب الخيار ولعل من يسير التعليق على ما سبق
باب الخيار

قوله يثبت في البيع ويستثنى من البيع قول طرفي العقد هذا المذهب وقيل يثبت له
فعلية يلزم البيع بمفارقة مكان العقد ويحتمل أن يكون ظاهر النصوص لعدم الأدلة
ويحتمل أن يكون مقتضى الطرفين كالعاقبة ويحتمل أن يكون ظاهر النصوص أنه
لا خيار لقول طرفي العقد لأن لفظ النصوص إذا تابع الرجلان وهذا يدل عليه
قوله وشراء من يعتق عليه لم يظهر كلامه أن لا خيار للمشتري ولا للبائع
أما المشتري فظاهر لأن العتق يمنع الخيار ولا يملك لا يعتق صحة البيع فيمن لم يشر
بحريته قبل الشراء وإنما شراؤه إياه صورة استنقاذ . وأما البائع فليتبع
نفوذ العتق وسرايته وهذا فيما إذا كان عالما بأنه يعتق على المشتري ~~المعتق~~
المختار لأنه دخل على بصيرة وأما إذا كان جاهلا أو كان فيمن اعتق فليتبع
بحريته قبل الشراء ففيه نظر ولذلك كان القول الثاني بقاء الخيار للبائع قال
في تصحيح الفروع وهو المذهب وعليه لو اختار البائع لنفسه فله القيمة لأن
اعتاق المشتري إياه كالاتفاق وقد ذكرها أن الراهن إذا اعتق الرهن أخذت قيمته
رهنه مكانه .

قوله دونه ما من العقد يشمل حتى الأخذ بالشفعة وفيه قول
بشروط خيار المجلس وهو الأصح لأنه عقد معاوضة لا سيما إذا اطلنا بأن الأخذ
قوله أو قال لصاحبه اختر سقط خيار صاحبه هذا المذهب ولعله لا يخطئ
على القول فإنه ربما يبادر بالأخذ به من تفكيره فلو كان مقولا فيتميز أن يجعل له فرصة
في المجلس

بأن السعة تامة في كل واحد من الطرفين
فإن كانا معا في كل واحد من الطرفين
فإن كانا معا في كل واحد من الطرفين

العقد، ١٦٦ وهو الصواب وعنه القول قول المشتري وينبغي أن يكون ذلك مقيدا
بما إذا ادعى أحدهما ثمنًا قريبًا من القيمة أما إن كان ما ادعاه أحدهما بعيدًا عن القيمة
فقلبه غير مقبول بلا ريب لأن الدعاوى التي تكذبها العادة والعرف لا تسمع ولا تقبل
قوله فيخالف البائع الخ ظاهر وجوب الترتيب وجوب الجمع بين النفي والإثبات
وهو المذهب فلوجب المشتري قبل البائع لم يعتد به ولو قدم الإثبات على النفي أو اقتصر
على أحدهما لم يعتد به وقيل يقدم الإثبات وقيل يكفي بأحدهما والصواب أن يكون اليمين
على صفة الجواب المثبت لما ادعاه فلو قال البائع واسه لقد بعته بمائة
وقال المشتري واسه لقد اشتريته بمائتين صح الجواب وكان اليمين على حسبه .
قوله فإن كانت السعة تامة رجعا إلى قيمة مثلا ظاهر ولو كانت أقل مما أقر به
المشتري أو أكثر مما ادعاه البائع لأن العقد الأول صحيح فبطل ما يترتب عليه من دعوى
أو مل قرار وقال المؤلف والى رجح ينبغي أن لا يشرع التحاكم ولا الفسخ فيما إذا كانت
قيمة السعة مساوية للثمن الذي ادعاه المشتري ويكون القول قول المشتري مع يمينه
أو قلت وكذلك إذا كانت مساوية لما ادعاه البائع فلا فائدة للمشتري من التحاكم
~~والفسخ في كل واحد من هاتين الحالتين~~

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
وبعد فهذا تعليق على شرح زاد المستقنع على المسائل المرجوحة فيه، التي تحتاج إلى بيان الصواب، نرجو الله فيها الإعانة والتوفيق.
وقد ابتدأنا فيه من باب الخيار، ولعل الله أن ييسر التعليق على ما سبق.

باب الخيار

قوله: «يُثْبِتُ فِي الْبَيْعِ وَيُسْتَنْتَى مِنَ الْبَيْعِ تَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ» هذا المذهب. وقيل: يَثْبُتُ لَهُ، فَعَلَيْهِ يَلْزَمُ الْبَيْعُ بِمُفَارَقَتِهِ مَكَانَ الْعَقْدِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرَ النُّصُوصِ؛ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ؛ لِأَنَّ مُتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ كَالْعَاقِدَيْنِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرَ النُّصُوصِ أَنَّهُ لَا خِيَارَ لِمُتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ النُّصُوصِ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ»^(١) وَهَذَا رَجُلٌ وَاحِدٌ.

قوله: «وَشَرَاءُ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ..» إلخ، ظاهر كلامه أن لا خيار للمشتري ولا للبائع، أما المشتري فظاهر؛ لِأَنَّ الْعِتْقَ يَمْنَعُ الْخِيَارَ، وَلِأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُ صِحَّةَ الْبَيْعِ فِيمَنْ اعْتَرَفَ بِحُرِّيَّتِهِ قَبْلَ الشَّرَاءِ، وَإِنَّمَا شَرَاؤُهُ إِيَّاهُ صُورِيٌّ اسْتِنْقَاذًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع، رقم (٢١١٢)، ومسلم: كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين، رقم (١٥٣١)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَأَمَّا الْبَائِعُ فَلِقُوَّةُ نَفْوِذِ الْعِتْقِ وَسِرَايَتِهِ، وَهَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُ يَعْتِقُ عَلَى الْمُشْتَرِي ظَاهِرًا؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى بَصِيرَةٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ جَاهِلًا أَوْ كَانَ فِيمَنْ اعْتَرَفَ الْمُشْتَرِي بِحُرِّيَّتِهِ قَبْلَ الشَّرَاءِ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ الثَّانِي بَقَاءِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ. قَالَ فِي (تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ): وَهُوَ الْمَذْهَبُ^(١).

وَعَلَيْهِ لَوْ اخْتَارَ الْبَائِعُ الْفَسْخَ فَلَهُ الْقِيَمَةُ؛ لِأَنَّ إِعْتَاقَ الْمُشْتَرِي إِيَّاهُ كَالْإِنْلَافِ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ الرَّاهِنَ إِذَا أَعْتَقَ الرَّهْنَ أَخَذَتْ قِيَمَتُهُ رَهْنًا مَكَانَهُ.

قَوْلُهُ: «دُونَ سَائِرِ الْعُقُودِ» يَشْمَلُ حَتَّى الْأَخْذَ بِالشُّفْعَةِ، وَفِيهِ قَوْلٌ بِثُبُوتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ فِيهَا^(٢)، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ، لَا سِيَّمَا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ الْأَخْذَ بِهَا عَلَى الْفَوْرِ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا يُبَادِرُ بِالْأَخْذِ بِدُونِ تَفْكِيرٍ؛ خَوْفًا مِنْ سُقُوطِهَا، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ نَجْعَلَ لَهُ فُرْصَةً فِي الْمَجْلِسِ.

قَوْلُهُ: «أَوْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: اخْتَرْ، سَقَطَ خِيَارُ صَاحِبِهِ» هَذَا الْمَذْهَبُ. وَعَنْهُ: لَا يَسْقُطُ^(٣)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي الْإِسْقَاطِ، وَثُبُوتُ الْخِيَارِ مُتَيَقِّنٌ، وَالْيَقِينُ لَا يُزَالُ إِلَّا بِمِثْلِهِ.

قَوْلُهُ - فِي خِيَارِ الشَّرْطِ - : «بِأَنَّ يَشْتَرِطَاهُ فِي طَلَبِ الْعَقْدِ، أَوْ بَعْدَهُ فِي مُدَّةِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ، أَوْ الشَّرْطِ» ظَاهِرُهُ: لَا يَثْبُتُ إِذَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْعَقْدِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الشُّرُوطَ فِي الْبَيْعِ لَا يَثْبُتُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ، أَوْ بَعْدَهُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارَيْنِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

(١) تصحيح الفروع [المطبوع مع الفروع] (٦/٢١٣).

(٢) انظر: المغني (٦/٤٩)، والشرح الكبير (٤/٦٣)، والمبدع (٥/٨٢)، والإنصاف (٤/٣٦٨).

(٣) انظر: الروايتين والوجهين (١/٣١٢)، والفروع (٦/٢١٥)، والإنصاف (٤/٣٧٣).

وَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ)^(١): وَيَتَوَجَّهُ كِنِكَاحٌ، وَعَلَى هَذَا فَيُثْبِتُ الشَّرْطُ بِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ قَبْلَ الْعَقْدِ كَالنِّكَاحِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى ذَلِكَ، فَلِغَاوُهُ فَتَحَ لِبَابِ الْخِذَاعِ وَالْمَكْرِ.

مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ: عِنْدِي عَبْدٌ كَاتِبٌ فَاشْتَرِهِ، فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي: بِكَذَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ كَاتِبٌ، فَلَا يَبِيعُهُ، ثُمَّ يَأْتِيهِ مَرَّةً أُخْرَى فَيَقُولُ: بِعْنِي عَبْدَكَ بِكَذَا، فَيَبِيعُهُ، وَلَا يَشْتَرِطُ أَنَّهُ كَاتِبٌ، فَإِذَا تَبَيَّنَ بَعْدَ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَاتِبٍ فَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْهُ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ.

وَالصَّوَابُ أَنَّ لَهُ الْخِيَارَ، وَأَنَّ الشُّرُوطَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا قَبْلَ الْعَقْدِ كَالْمَشْرُوطَةِ فِي صُلْبِهِ، سَوَاءً كَانَتْ مِنَ الشُّرُوطِ الصَّحِيحَةِ أَوْ الْفَاسِدَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا ذَكَرَهُ فِي اعْتِبَارِ التَّوَاطُّؤِ وَالْقَصْدِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ، كَمَا أَنَّهُ قِيَاسُ قَوْلِهِمْ فِي النِّكَاحِ.

قَوْلُهُ: «مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ وَلَوْ طَوِيلَةٌ» عُمُومُهُ يَشْمَلُ ثُبُوتَ ذَلِكَ فِي مَبِيعٍ لَا يَبْقَى إِلَى انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْخِيَارِ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى عِنَبًا وَاشْتَرَطَ الْخِيَارَ لَهُ شَهْرًا، فَيُبَاعُ الْعِنَبُ إِنْ خِيفَ فَسَادُهُ وَيُحْفَظُ ثَمَنُهُ، فَإِنْ فُسِخَ الْبَيْعُ صَارَ الثَّمَنُ لِلْبَائِعِ، وَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ فَلِلْمُشْتَرِي، هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَا يَصِحُّ الْخِيَارُ مُدَّةً لَا يَبْقَى الْمَبِيعُ إِلَى انْتِهَائِهَا، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَقَدْ نَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ أَنَّهُ قَالَ: «يَتَوَجَّهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ»^(٢). قَالَ فِي

(١) الفروع (١٩٣/٦).

(٢) شرح الزركشي (٤٠٣/٣).

(الإِنصَافِ) ^(١): «وَالْقَوْلُ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ مُتَّجِهٌ» ^(٢).

قَوْلُهُ: «أَوْ إِجَارَةٌ عَلَى مُدَّةٍ لَا تَلِي الْعَقْدَ» يَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ وَلَا تَدْخُلَ قَبْلَ انْتِهَائِهِ، وَالْمِثَالُ مَوْجُودٌ فِي الشَّرْحِ، وَمَفْهُومُهُ: إِنْ وَلِيَتِ الْعَقْدَ لَمْ يَصَحَّ شَرْطُ الْخِيَارِ فِيهَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ. وَقِيلَ: يَصَحُّ ^(٣)، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، نَقَلَهُ عَنْهُ فِي (الْفَائِقِ) وَاخْتَارَهُ، ذَكَرَهُ فِي (الإِنصَافِ) ^(٤) وَهُوَ الصَّوَابُ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: آجَرْتُكَ الْبَيْتَ سَنَةً مِنْ الْآنَ، وَيَشْتَرِطُ الْخِيَارَ لِمُدَّةٍ شَهْرٍ، فَيَصَحُّ الشَّرْطُ، ثُمَّ إِنْ فَسَخَ الْعَقْدَ فَلِلْمُؤْجَرِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ، وَإِلَّا فَالْأَجْرُ الْمُسَمَّاءُ بِتِمَامِ الْمُدَّةِ.

قَوْلُهُ: «وَلَا يَصَحُّ خِيَارُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ» وَالْمَذْكُورُ خَمْسَةٌ: الْبَيْعُ، وَالصُّلْحُ، وَالْهَبَةُ، وَالْقِسْمَةُ بِمَعْنَاهُ، وَالْإِجَارَةُ فِي الذِّمَّةِ أَوْ عَلَى مُدَّةٍ لَا تَلِي الْعَقْدَ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. وَنَقَلَ فِي (الإِنصَافِ) ^(٥) قَوْلًا اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ بِثُبُوتِ خِيَارِ الشَّرْطِ فِي الضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ^(٦): يَجُوزُ خِيَارُ الشَّرْطِ فِي كُلِّ الْعُقُودِ ^(٧).

وَقَوْلُهُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحُلُّ فِي جَمِيعِ الْعُقُودِ وَالشَّرُوطِ، إِلَّا مَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَحْذُورٌ شَرْعِيٌّ، لَكِنْ مَسْأَلَةُ النِّكَاحِ فِيهَا نَظَرٌ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ

(١) الإِنصَاف (٤/ ٣٧٣).

(٢) وَسَيَأْتِي أَنَّ الْخِيَارَ يَبْطُلُ بِتَلَفِ الْمَبِيعِ، وَهُوَ يُقْوَى بِعَدَمِ صَحَّةِ الْخِيَارِ فِيهَا لَا يَبْقَى إِلَى انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ. (المؤلف)

(٣) انظر: المبدع (٤/ ٦٧)، والإِنصَاف (٤/ ٣٧٣).

(٤) الإِنصَاف (٤/ ٣٧٣).

(٥) الإِنصَاف (٤/ ٣٧٥).

(٦) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٣٩٠).

(٧) حَتَّى فِي النِّكَاحِ إِذَا شَرَطَ الزَّوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا الْخِيَارَ صَحَّ الشَّرْطُ. (المؤلف)

ذَلِكَ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا ثُمَّ يَقُولُ: اخْتَرْتُ الْفَسْخَ وَيَسْتَرْجِعَ الْمَهْرَ، وَهَذَا مُحْذُورٌ شَرْعِيٌّ، نَعَمْ إِنْ قَيَّدَ ذَلِكَ بِسَبَبٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ أَسَاءَتِ الْعِشْرَةُ فِلي الْخِيَارُ فَهُوَ مُتَّجِهٌ.

قَوْلُهُ: «وَالِى الْغَدِ أَوْ اللَّيْلِ يَسْقُطُ بِأَوَّلِهِ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَقِيلَ: بِآخِرِهِ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ)^(١): «وَيَتَوَجَّهُ الْعَمَلُ بِالْعُرْفِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَأَعْرَافُ النَّاسِ مُخْتَلِفَةٌ، فَكُلُّ قَوْمٍ لَهُمْ عُرْفٌ وَمَفْهُومٌ فِي كَلَامِهِمْ يَخْتَلِفُ عَنِ الْآخَرِينَ، فَالْوَاجِبُ حَمْلُ كَلَامِ النَّاسِ عَلَى مَا يَعْرِفُونَهُ وَيُرِيدُونَهُ، وَقَدْ رَجَعَ الْأَصْحَابُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ إِلَى الْمَذَلُولَاتِ الْعُرْفِيَّةِ فِي الْإِيمَانِ وَغَيْرِهَا.

قَوْلُهُ: «وَلَمِنْ لَهُ الْخِيَارُ الْفَسْخُ...» إِنْخ؛ ظَاهِرُهُ: سَوَاءٌ رَدَّ الثَّمَنَ أَوْ لَا، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَنْ أَحْمَدَ: لَيْسَ لِلْبَائِعِ الْفَسْخُ إِلَّا بِرَدِّ الثَّمَنِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٢) كَالشَّفِيعِ.

قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٣): وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يُعْدَلُ عَنْهُ، خُصُوصًا فِي زَمَانِنَا هَذَا، وَقَدْ كَثُرَتِ الْحِيلُ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ بِلا شَكٍّ، وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ صَاحِبُ (الْإِنْصَافِ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى!!

قَوْلُهُ - فِي الْمَتْنِ -: «وَلَهُ نَمَائُوهُ الْمُتَفَصِّلُ...» إِنْخ؛ مَفْهُومُهُ أَنَّ النَّمَاءَ الْمُتَّصِلَ يَتَّبِعُ الْعَيْنَ، فَيَكُونُ لِلْبَائِعِ، وَصَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ، وَذَكَرَ ابْنُ رَجَبٍ فِي (الْقَاعِدَةِ الْحَادِيَةِ وَالْثَّمَانِينَ)^(٤) أَنَّ الْمَنْصُوصَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ النَّمَاءَ الْمُتَّصِلَ فِي الْأَعْيَانِ

(١) الفروع (٢١٦/٦).

(٢) انظر: النكت على المحرر [المطبوع مع المحرر] (٢٦٣/١)، ومطالب أولي النهى (٩٣/٣).

(٣) الإنصاف (٣٧٨/٤).

(٤) القواعد لابن رجب (ص: ١٦٦).

العائدة إِلَى مَنْ انْتَقَلَ الْمَلِكُ عَنْهُ بِالْفُسُوحِ لَا يَتَّبِعُ الْأَعْيَانَ، وَقَالَ: إِنَّهُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيرَازِيُّ فِي (المُبْهَجِ) وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ خِلَافًا، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَقِيلٍ، وَالشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ^(١)، ثُمَّ ذَكَرَ مَسَائِلَ، مِنْهَا: الرَّدُّ بِالْعَيْبِ، ثُمَّ قَالَ: وَالْمَرْدُودُ بِالْإِقَالَةِ وَالْخِيَارِ يَتَوَجَّهُ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْفَسْخُ لِلْخِيَارِ رَفْعٌ لِلْعَقْدِ مِنْ أَصْلِهِ بِخِلَافِ الْعَيْبِ وَالْإِقَالَةِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي خِلَافِهِمَا، وَفِيهِ بُعْدٌ. اهـ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ النَّهَاءَ الْمُتَفَصِّلَ لِلْمُشْتَرِي، وَأَمَّا النَّهَاءُ الْمُتَّصِلُ فِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لِلْمُشْتَرِي أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ حَاصِلٌ بِسَبَبِهِ، وَلِأَنَّهُ غَارِمٌ، وَالْغَنَمُ بِالْغَرَمِ، وَلَيْسَ بَيْنَ النَّهَاءِ الْمُتَفَصِّلِ وَالنَّهَاءِ الْمُتَّصِلِ فَرْقٌ مُؤَثِّرٌ.

فَائِدَةٌ: هَلِ النَّهَاءُ الْمُتَفَصِّلُ مَا كَانَ ظَاهِرًا مَرِيئًا أَوْ مَا كَانَ بَائِنًا عَنِ الْعَيْنِ كَالْوَلَدِ وَالثَّمَرَةِ بَعْدَ جُذَاذِهَا؟ اضْطَرَبَ كَلَامُهُمْ فِي ذَلِكَ، وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ مَا كَانَ بَائِنًا، فَالْحَمْلُ نَهَاءً مُتَّصِلًا، وَالثَّمَرَةُ قَبْلَ جُذَاذِهَا نَهَاءً مُتَّصِلًا فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، وَاخْتَلَفَ كَلَامُ (الإِقْنَاعِ) فَجَعَلَ فِي بَابِ خِيَارِ الْعَيْبِ مِنَ النَّهَاءِ الْمُتَّصِلِ الثَّمَرَةَ قَبْلَ ظُهُورِهَا، قَالَ الشَّارِحُ: جَزَمَ بِهِ فِي (المُبْدِعِ) ^(٢) وَمَفْهُومُهُ أَنَّهَا بَعْدَ ظُهُورِهَا زِيَادَةٌ مُتَفَصِّلَةٌ وَلَوْ لَمْ تُجَزَّ، وَصَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي التَّفْلِيسِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ، وَذَكَرَهُ مَنْصُوصٌ أَحْمَدَ، وَجَعَلَ فِي (الكَافِي) ^(٣) كُلَّ ثَمَرَةٍ عَلَى شَجَرَةٍ زِيَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ. اهـ. مِنَ الْإِقْنَاعِ وَشَرْحِهِ ^(٤). وَفِي كَلَامِهِ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ حَيْثُ قَالَ: وَإِنْ نَهَا نَهَاءً مُتَّصِلًا كَشَجَرٍ كَبُرَ

(١) الاختيارات العلمية [المطبوع مع الفتاوى الكبرى] (٥/ ٣٩٠).

(٢) المبدع (٤/ ٨٧).

(٣) الكافي (٢/ ٨٤).

(٤) كشف القناع (٣/ ٢٢٠).

وَطَلَعَ لَمْ يُؤَبَّرْ^(١)، فَهُوَ صَرِيحٌ بِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالتَّأْيِيرِ لَا بِالظُّهُورِ.

وَقَدْ أَطَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي (الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّمَانِينَ)^(٢) الْكَلَامَ عَلَى الْحَمْلِ وَالطَّلَعِ، وَذَكَرَ اضْطِرَابَ كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: مُتَّصِلَةٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُؤَبَّرُ زِيَادَةٌ مُنْفَصِلَةٌ وَغَيْرُهُ مُتَّصِلَةٌ، وَلَعَلَّ صَاحِبَ (الإِقْنَاعِ) مَشَى فِي كَلَامِهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: «إِلَّا عِتَقَ الْمُشْتَرِي فَيَنْفُذَ مَعَ الْحُرْمَةِ..» إِنْخُ؛ هَذَا الْمَذْهَبُ، وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَا يَنْفُذُ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِسْقَاطَ حَقِّ غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ الْمُحَرَّمَ لَا يُمَكِّنُ نَفُوذَهُ؛ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٣).

قَوْلُهُ: «وَتَصَرَّفُ الْمُشْتَرِي فَسَخُّ لِحْيَارِهِ» مَفْهُومُهُ أَنَّ تَصَرُّفَ الْبَائِعِ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَصَرَّحَ بِهِ فِي الشَّرْحِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمَلِكَ يَتَقَلُّ إِلَى الْمُشْتَرِي، فَيَكُونُ تَصَرُّفُهُ نَافِذًا؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ، فَيَبْطُلُ الْخِيَارُ، بِخِلَافِ الْبَائِعِ. وَعَنْهُ: أَنَّ تَصَرُّفَ الْبَائِعِ فَسَخُّ لِلْبَيْعِ^(٤)؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ دَلِيلٌ عَلَى رُجُوعِهِ إِلَى عَيْنِ مَالِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُرِيدُ إِمْضَاءَهُ، وَرَجَّحَهُ الْمُؤَقِّقُ^(٥)، وَغَيْرُهُ.

(١) كشف القناع (٤/١٥٦).

(٢) القواعد لابن رجب (ص: ١٨٣).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٤) انظر: المغني (٦/٢٠)، والمبدع (٤/٧١)، والإنصاف (٤/٣٨٦).

(٥) المغني (٦/٢٠).

قَوْلُهُ: «وَيَبْطُلُ خِيَارُهُمَا بِتَلَفِ مَبِيعٍ وَإِتْلَافِ مُشْتَرٍ إِيَّاهُ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ، فَإِذَا قُلْنَا: لَا يَبْطُلُ خِيَارُ الْمُشْتَرِي، وَكَانَ الْمَبِيعُ مِنْ ضَمَانِهِ، وَفَسَخَ، رَدَّ بَدَلَهُ عَلَى الْبَائِعِ وَأَخَذَ الثَّمَنَ، وَإِذَا قُلْنَا: لَا يَبْطُلُ خِيَارُ الْبَائِعِ، وَفَسَخَ، فَلَهُ الرُّجُوعُ بِالْبَدَلِ، مِثْلَ مِثْلٍ أَوْ قِيَمَةٍ مُتَقَوِّمٍ.

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ تَلَفَ بَطَلَ الْخِيَارُ. وَأَمَّا إِنْ أَتْلَفَهُ أَحَدُهُمَا فَإِنَّ خِيَارَ صَاحِبِهِ لَا يَبْطُلُ؛ لِئَلَّا يُتَّخَذَ وَسِيلَةً إِلَى إِبْطَالِ حَقِّ صَاحِبِهِ.

قَوْلُهُ: «وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا بَطَلَ خِيَارُهُ» هَذَا الْمَذْهَبُ، إِلَّا أَنْ يُطَالَبَ بِهِ، فَيُورَثَ بَعْدَهُ، هَذَا الْمَذْهَبُ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يُورَثُ، سَوَاءً طَالَبَ بِهِ أَمْ لَا، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْحُقُوقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَالِ، فَيَكُونُ مَوْرُوثًا كَالْمَالِ، وَلِأَنَّ خِيَارَ الْغَيْبِ وَالْأَجَلِ فِي الْمَبِيعِ أَوْ الثَّمَنِ يُورَثُ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ خِيَارِ الشَّرْطِ؟ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ^(١)، حَكَاهُ عَنْهُمَا فِي (الْمَغْنِيِّ)^(٢).

تَبَيَّنَ: لَمْ يُبَيَّنُوا كَيْفِيَّةَ الْمَطَالَبَةِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِ فِي (الْفُرُوعِ)^(٣) أَنَّ مَعْنَاهُ الْمَطَالَبَةُ بِالْفَسْخِ؛ حَيْثُ قَالَ: «وَلِأَنَّ مَعْنَى الْخِيَارِ تَخْيِيرُهُ بَيْنَ فُسْخٍ وَإِمْضَاءٍ، وَهُوَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ كَالْإِخْتِيَارِ، فَلَمْ يُورَثْ كَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ» اهـ.

ثُمَّ وَجَدْتُهُ صَرِيحًا فِي (الْمَغْنِيِّ) (ص ٥٧٩ ج ٣ الطَّبَعَةُ الْمُفْرَدَةُ) حَيْثُ قَالَ: «وَالْمَذْهَبُ أَنَّ خِيَارَ الْمَيِّتِ مِنْهُمَا يَبْطُلُ بِمَوْتِهِ، وَيَبْقَى خِيَارُ الْآخَرِ بِحَالِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَيِّتُ قَدْ طَالَبَ بِالْفَسْخِ قَبْلَ مَوْتِهِ فِيهِ، فَيَكُونُ لَوَرَّثَتِهِ» اهـ.

(١) المدونة (٢٠٨/٣)، والأم (١١/٤).

(٢) المغني (٢٩/٦-٣٠).

(٣) الفروع (٢٢٦/٦).

قَوْلُهُ: «كَالشُّفْعَةِ وَحَدَّ الْقَذْفِ» أَمَّا الشُّفْعَةُ فَالصَّوَابُ أَنَّهَا كَخِيَارِ الشَّرْطِ تَوَرَّثَتْ، وَإِنْ لَمْ يُطَالَبْ بِهَا الْمُورِثُ، وَهُوَ تَخْرِيجُ لِأَبِي الْخَطَّابِ^(١)، وَظَاهِرٌ مَا نَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ عَنْ أَحْمَدَ^(٢): إِذَا مَاتَ صَاحِبُ الشُّفْعَةِ فَلَوْلَدِهِ أَنْ يَطْلُبُوا الشُّفْعَةَ لِمُورَثِهِمْ.

وَأَمَّا حَدُّ الْقَذْفِ فَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يُوَرَّثُ وَإِنْ طَالَبَ بِهِ الْمُقْدُوفُ، ذَكَرَهُ فِي (الِإِنْتِصَارِ)^(٣) رِوَايَةً؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِشَخْصٍ الْمُقْدُوفِ، فَلَمْ يُوَرَّثْ، لَكِنْ يَلْزُمُ الْحَاكِمَ إِقَامَةُ حَدِّهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ﴾.

قَوْلُهُ - فِي خِيَارِ الْغَبْنِ -: «وَلَهُ ثَلَاثُ صُورٍ...» إِنْخُ؛ ظَاهِرُهُ: انْحِصَارُهُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَذَكَرَ فِي (الِإِنْتِصَارِ)^(٤) أَنَّ لِكُلِّ مَغْبُونٍ الْفَسْخَ مَا لَمْ يُعْلِمَهُ الْغَابِنُ بِأَنَّهُ غَالٍ وَأَنَّهُ مَغْبُونٌ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ فِيهِ رَدْعًا عَنِ التَّغْرِيرِ وَالْغِشِّ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَغْبُونُ الْبَائِعَ أَوِ الْمُشْتَرِيَ، فَلَوْ بَاعَهُ بِأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَغْبُونٌ فَلَهُ الْخِيَارُ، لَكِنْ لَوْ تَنَازَعَ الْغَابِنُ وَالْمَغْبُونُ فِي الْعِلْمِ، فَإِنْ كَانَ ثَمَّةُ بَيِّنَةٍ أَوْ قَرِينَةٍ تُرْجِّحُ قَوْلَ أَحَدِهِمَا عَمَلَ بِذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَنْفِي الْعِلْمَ.

قَوْلُهُ: «مَنْ جَهِلَ الْقِيَمَةَ وَلَا يُحْسِنُ يُمَّاكِسُ» ظَاهِرُهُ: لَا بُدَّ مِنَ الْقَيْدَيْنِ: الْجَهْلُ بِالْقِيَمَةِ، وَأَنْ لَا يُحْسِنَ الْمُمَّاكِسَةَ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٥): هُوَ الَّذِي لَا يُحْسِنُ الْمُمَّاكِسَةَ، فَظَاهِرُهُ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْجَهْلِ بِالْقِيَمَةِ، وَقَالَ فِي (التَّلْخِصِ) وَغَيْرِهِ: هُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ

(١) الهداية (ص: ٣٢٣).

(٢) انظر: القواعد لابن رجب (ص: ٣٤٢).

(٣) انظر: الفروع (٦/ ٢٢٦)، والإنصاف (٤/ ٣٩٤).

(٤) انظر: الفروع (٦/ ٢٣٢)، والإنصاف (٤/ ٣٩٧).

(٥) انظر: المغني (٦/ ٣٦)، والشرح الكبير (٤/ ٧٩)، والمبدع (٤/ ٧٧).

سِعْرَ مَا بَاعَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ، وَفِي (الرَّعَايَةِ): هُوَ الْجَاهِلُ بِقِيَمَةِ الْمَبِيعِ^(١).

فَظَاهِرُ ذَلِكَ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْمُمَاكَسَةِ، وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ - أَعْنِي أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْجَهْلُ بِالْقِيَمَةِ فَقَطْ - وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ يُحْسِنُ الْمُمَاكَسَةَ فَيُغْبِنُ لِحُفْلِهِ بِالْقِيَمَةِ! أَمَّا الْجَاهِلُ بِالْغَبْنِ وَهُوَ مَنْ لَا يَجْهَلُ الْقِيَمَةَ وَلَكِنْ غُبِنَ لِتَسْرُعِهِ فَلَا خِيَارَ لَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَقَالَ فِي (الْمَذْهَبِ): لَهُ الْخِيَارُ، وَجَزَمَ بِهِ فِي (النَّظْمِ)^(٢) وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِثُبُوتِ تَغْيِيرِ الْآخِرِ لَهُ.

قَوْلُهُ: «وَلَا أُرْسَ مَعَ إِمْسَاكِ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَقَالَ فِي (التَّنْقِيحِ): قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي (شَرْحِ النَّوَوِيَّةِ)^(٣): وَيَحْتَطُّ مَا غُبِنَ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ، ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ. اهـ. وَلَمْ نَرَهُ لغيره، وَهُوَ قِيَاسُ خِيَارِ الْعَيْبِ وَالتَّدْلِيْسِ عَلَى قَوْلِ^(٤). اهـ.

وَمَا قَالَهُ ابْنُ رَجَبٍ هُوَ الصَّوَابُ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ السَّعْرُ قَدْ اخْتَلَفَ، وَلَمْ يُنْقَلْ بِضَمَانٍ نَقْصِ السَّعْرِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ هُنَا حَطُّ الْغَبْنِ؛ لِئَلَّا يَفُوتَ الْمَغْبُونُ الرِّبْحَ بِاخْتِلَافِ السَّعْرِ.

قَوْلُهُ: «كَتَسْوِيدِ شَعْرِ الْجَارِيَةِ..» إلخ؛ ظَاهِرُ الْأَمْثِلَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ التَّدْلِيْسِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَوْ وَقَعَ بِدُونِ قَصْدِ كَاخْمِرَارِ وَجْهِ الْجَارِيَةِ خَجَلًا فَلَا خِيَارَ، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي لَا يُشْتَرَطُ الْقَصْدُ^(٥)، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَصْدِ وَعَدَمِهِ بِالنِّسْبَةِ لِاغْتِرَارِ الْمُشْتَرِي، وَإِنَّمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ

(١) انظر: الإنصاف (٤/٣٩٧).

(٢) انظر: الإنصاف (٤/٣٩٧).

(٣) جامع العلوم والحكم (ص: ٣٢٨).

(٤) انظر: الإقناع (٢/٩١)، ومطالب أولي النهى (٣/١٠٢).

(٥) انظر: الإنصاف (٤/٣٩٩).

الإِثْمُ، فَالْقَاصِدُ آثِمٌ، وَغَيْرُهُ غَيْرُ آثِمٍ.

قَوْلُهُ: «فَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ التَّدْلِيلُ ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ» ظَاهِرُهُ: لَا أَرَشَ مَعَ الْإِمْسَاكِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَقِيلَ: لَهُ الْأَرَشُ^(١)، وَهُوَ الصَّوَابُ، كَخِيَارِ الْعَيْبِ، وَفَقَدِ الصِّفَةِ الْمَشْرُوطَةِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا الْمَصْرَاةَ، فَلَا أَرَشَ فِيهَا مَعَ الْإِمْسَاكِ؛ لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

قَوْلُهُ: «وَيُقْبَلُ رَدُّ اللَّبَنِ بِحَالِهِ»، هَذَا الْمَذْهَبُ^(٢)، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِرِضَا الْبَائِعِ، وَهُوَ الصَّوَابُ لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ تَعْيِينِ الشَّارِعِ لَهُ حَزْمُ النَّزَاعِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، وَلِأَنَّ هَذَا التَّمَرُّعُ عَوْضٌ عَنِ اللَّبَنِ الَّذِي فِي الصَّرْعِ عِنْدَ الْعَقْدِ، وَقَدْ دَخَلَ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي لَوْ قُوعَ الْعَقْدِ عَلَيْهِ، فَلَا يَمْلِكُ الْإِزَامَ الْبَائِعِ لَهُ.

قَوْلُهُ: «وَأَعْسَرَ» هُوَ الَّذِي لَا يَعْمَلُ بِيَمِينِهِ عَمَلَهَا الْمُعْتَادَ، وَقَالَ فِي (الْمُغْنِي):

«لَيْسَ الْعُسْرُ بِعَيْبٍ لِعَمَلِهِ بِإِحْدَى يَدَيْهِ»^(٣).

قَوْلُهُ: «وَلَا ثُبُوبَةٌ وَكُفْرٌ» هَذَا الْمَذْهَبُ فِيهِمَا، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُمَا عَيْبٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّ الثُّبُوبَةَ لَيْسَتْ بِعَيْبٍ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ السَّيِّدَ يَطُّ، فَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي إِلَّا مَعَ شَرْطِ الْبِكَارَةِ، وَأَمَّا الْكُفْرُ فَإِنْ كَانَتْ أَبَوَاهَا مُسْلِمَيْنِ وَهِيَ بَيْنَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ عَيْبٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِيهَا الْإِسْلَامُ حَيْثُذِ، وَإِنْ كَانَتْ حَدِيثَةً عَهْدَ بَكْفُرٍ، أَوْ كَانَ أَبَوَاهَا غَيْرَ مُسْلِمَيْنِ فَالْكُفْرُ فِيهَا غَيْرُ عَيْبٍ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ كُفْرُهَا حَيْثُذِ.

(١) انظر: الإنصاف (٤/ ٤١٠).

(٢) الإنصاف (٤/ ٤٠٠).

(٣) المغني (٦/ ٢٣٨).

قَوْلُهُ: «أَوْ عَدَمَ حَيْضٍ، وَلَا مَعْرِفَةَ غِنَاءٍ» يَعْنِي أَنَّهَا لَيْسَا بِعَيْبٍ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: هُمَا عَيْبٌ، وَهُوَ الصَّوَابُ، أَمَّا عَدَمُ الْحَيْضِ فَلِأَنَّهُ يُنْقِصُ الْقِيَمَةَ، وَأَمَّا الْغِنَاءُ فَلِأَنَّهُ يُوجِبُ افْتِتَانَهَا أَوْ الْإِفْتِتَانَ بِهَا، فَتَنْشَغِلُ بِذَلِكَ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّ سَيِّدِهَا.

قَوْلُهُ: «أَمْسَكَهُ بِأَرْشِهِ أَوْ رَدَّهُ وَأَخَذَ الثَّمَنَ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَهُوَ أَحَدُ أَقْوَالِ ثَلَاثَةٍ. وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا أَرُشَ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ الرَّدُّ^(١)، اخْتَارَهُ صَاحِبُ (الْفَائِقِ) وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٢)، قَالَ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٣): «وَاخْتَارَ شَيْخُنَا فِي حَوَاشِي (الْفُرُوعِ) أَنَّهُ إِنْ دَلَّسَ الْعَيْبَ خَيْرَ بَيْنَ الرَّدِّ وَالْإِمْسَاكِ مَعَ الْأَرُشِ، وَإِنْ لَمْ يُدَلَّسْ خَيْرَ بَيْنَ الرَّدِّ وَالْإِمْسَاكِ بِلَا أَرُشٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّلَاثُ أَقْوَى الْأَقْوَالِ وَأَعْدَلُهَا».

قَوْلُهُ: «وَكَذَا لَوْ أُبْرِيَ الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ...» إلخ؛ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: لَيْسَ لَهُ رَدٌّ وَلَا أَرُشٌ^(٤)، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ مُحْسِنٌ، وَمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ، فَقَدْ وَضَعَ الثَّمَنَ كُلَّهُ أَوْ وَهَبَهُ، فَكَيْفَ يُجْمَعُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْغَرَامَتَيْنِ؟! وَقَالَ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٥): «يَتَخَرَّجُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْإِبْرَاءِ فَلَا يَرْجِعُ وَالْهَبَةِ فَيَرْجِعُ، فَهَذَا قَوْلٌ ثَالِثٌ».

قَوْلُهُ: «أَوْ لَمْ يَعْلَمْ عَيْبُهُ حَتَّى صَبَغَ الثَّوْبَ أَوْ نَسَجَهُ، أَوْ وَهَبَ الْمَبِيعَ، أَوْ بَاعَهُ،

(١) انظر: الفروع (٦/٢٣٧)، والمبدع (٤/٨٦)، والإنصاف (٤/٤١٠).

(٢) الاختيارات العلمية (٥/١٤٤).

(٣) الإنصاف (٤/٤١٠).

(٤) انظر: الفروع (٦/٢٤١)، والإنصاف (٤/٤١٠).

(٥) الإنصاف (٤/٤١٠).

أَوْ بَعْضُهُ» مَفْهُومُهُ إِنْ فَعَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ عَالِمًا بِعَيْبِهِ فَلَا أَرَشَ لَهُ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: وَفِيهِ بُعْدٌ^(١).

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَهُ الْأَرَشُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ.

وَالصَّوَابُ التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ نَاوِيَا الرُّجُوعَ بِالْأَرَشِ فَلَهُ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي نَيْتِهِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ أَمْرٌ خَفِيٌّ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ.

تَنْبِيْهُ: قَوْلُهُ: «وَحِيارُ عَيْبٍ مُتَرَاخٍ مَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلٌ» يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ يُؤَخَّرْهُ تَأْخِيرًا يَضُرُّ الْبَائِعَ، وَأَنَّهُ إِذَا طَالَ بَهُ بِالْإِمْضَاءِ أَوْ الْفَسْخِ أُمُهْلَ بِقَدْرِ مَا يَتِمَكَّنُ مِنَ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: «يُجْبَرُ الْمُشْتَرِي عَلَى رَدِّهِ أَوْ أَرَشِهِ؛ لِتَضَرُّرِ الْبَائِعِ بِالتَّأْخِيرِ»^(٢).

قَوْلُهُ: «وَلِمْشْتَرٍ مَعَ غَيْرِهِ مَعِيًّا..» إلخ؛ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْوَارِثَ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَلَوْ وَرِثَ اثْنَانِ مَعِيًّا، فَرَضِيَ أَحَدُهُمَا، سَقَطَ حَقُّ الْآخَرِ فِي الرَّدِّ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٣) وَكَذَا (الْمَغْنِي)^(٤).

قَوْلُهُ: «وَإِنْ اخْتَلَفَا عِنْدَ مَنْ حَدَثَ الْعَيْبُ فَقَوْلُ مُشْتَرٍ مَعَ يَمِينِهِ» هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ الْعَيْبَ جُزْءٌ فَائَتْ مِنْ سَلَامَةِ الْمَبِيعِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ قَبْضِهِ، هَذَا تَعْلِيلُهُمْ.

(١) القواعد لابن رجب (ص: ١٦٦).

(٢) انظر: الفروع (٦/ ٢٤١).

(٣) الإنصاف (٤/ ٤٢٨).

(٤) المغني (٦/ ٢٤٦).

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ عَنْ أَحْمَدَ^(١): أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ بِبَيْمِينِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ
الثَّلَاثَةِ^(٢)، وَاخْتِيَارُ الْقَاضِي، وَأَبِي الْحَطَّابِ^(٣)، وَابْنِ الْقَيِّمِ^(٤)، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ
الْأَصْلَ السَّلَامَةَ.

قَوْلُهُ: «وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْبَائِعِ أَنَّ الْمَبِيعَ الْمَعِيبَ لَيْسَ الْمَرْدُودَ» يُشْتَرَطُ لِقَبُولِهِ شَرْطَانِ:
الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ مُعَيَّنًا، فَإِنْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ فَقَوْلُ الْمُشْتَرِي، كَمَا يَأْتِي فِي
قَوْلِهِمْ، وَقَوْلِ قَابِضٍ فِي ثَابِتٍ فِي ذِمَّةٍ.
الثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ أَقَرَّ بِالْعَيْبِ.

وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ مُنْكَرٌ كَوْنُ هَذِهِ سِلْعَتُهُ، وَمُنْكَرٌ اسْتِحْقَاقُ الْفَسْخِ، فَكَانَ
الْقَوْلُ قَوْلَهُ، أَمَّا إِنْ أَقَرَّ بِالْعَيْبِ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ الْمَرْدُودُ سِلْعَتُهُ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ
الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ مُقَرَّرٌ بِالْعَيْبِ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ إِقْرَارَهُ بِاسْتِحْقَاقِ الْفَسْخِ، فَكَانَ
الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي فِي عَيْنِ الْمَبِيعِ.

وظَاهِرُ هَذَا أَنَّ تَعْلِيلَ قَبُولِ الْبَائِعِ أَنَّ الْمَبِيعَ لَيْسَ الْمَرْدُودَ هُوَ إِنْكَارُهُ اسْتِحْقَاقَ
الْفَسْخِ فَقَطْ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَنَّ الْمَبِيعَ غَيْرُ الْمَرْدُودِ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ؛
لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْفَسْخِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى اسْتِحْقَاقِ الْفَسْخِ كَانَ مَنْ
هُوَ بِيَدِهِ كَالْأَمِينِ، وَالْأَمِينُ قَوْلُهُ مَقْبُولٌ.

(١) انظر: الفروع (٦/٢٥١)، وكشاف القناع (٣/٢٣٧).

(٢) انظر: المبسوط للسرخسي (١٣/١١٠)، والمدونة (٣/٢٥٨)، والنوادر والزيادات (٩/٣٦٧)،
والأم (٧/٤٨١).

(٣) الهداية (ص: ٢٥٠).

(٤) الطرق الحكيمة (ص: ٢٢).

قَوْلُهُ: «وَقَوْلُ قَابِضٍ فِي ثَابِتٍ فِي ذِمَّةٍ» يَعْنِي: إِذَا أَرَادَ الْقَابِضُ رَدَّهُ بِعَيْبٍ، وَأَنْكَرَ الْمَقْبُوضُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْمَدْفُوعُ مَالَهُ فَقَوْلُ الْقَابِضِ، قَالَ الْأَصْحَابُ: لِأَنَّ الْأَصْلَ شُغْلُ ذِمَّتِهِ، فَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِبَيِّنٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي (الْمُغْنِي) ^(١) أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ إِذَا أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ غَيْرَ الْمَرْدُودِ، وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ وَقَعَ عَلَى مُعَيَّنٍ أَوْ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ.

قَوْلُهُ: «وَمَنْ اشْتَرَى مَتَاعًا..» إِنْخ؛ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: يَجِبُ رَدُّهُ أَوْ إِعْلَامُهُ، فَيَكُونُ الْوَاجِبُ أَحَدَ أَمْرَيْنِ.

قَوْلُهُ: «مَتَى بَانَ أَقَلٌّ أَوْ أَكْثَرُ» يَعْنِي: إِذَا بَاعَ شَيْئًا بِشَمَنِ الَّذِي أَخْبَرَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِهِ، فَبَانَ الثَّمَنُ أَقَلٌّ مِمَّا أَخْبَرَ، فَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: بَعْتُكَ إِيَّاهُ بِرَأْسِ مَالِهِ مِئَةِ دِرْهَمٍ فَيَشْتَرِيهِ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ تَمَانُونَ دِرْهَمًا، فَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ، هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمَاتِنُ، وَالْمَذْهَبُ: لَا خِيَارَ لَهُ ^(٢)، وَلَكِنْ يُحْطُ الزَّائِدُ، وَهُوَ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي ذَلِكَ. نَعَمْ، إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْبَائِعَ نَاجَشَ، وَأَرَدْنَا تَغْزِيرَهُ بِإِثْبَاتِ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي كَانَ لَهُ وَجْهٌ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْ أَكْثَرُ» لَيْسَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي (الْمُقْنِعِ) وَلَا (الْإِنْصَافِ) وَلَا (الْفُرُوعِ) وَلَا (الْإِقْنَاعِ)، وَلَا (الْمُنْتَهَى) ^(٣) وَلَا وَجْهَ لَهَا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْبَائِعُ أَنَّهُ غَلِطَ فِي تَحْبِيرِهِ، وَتَقْوَمُ بَيِّنَةٌ بِأَكْثَرِ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ، فَلَهُ وَجْهٌ أَنْ يُخَيَّرَ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الْفَسْخِ وَبَيْنَ أَخْذِهِ بِمَا قَامَتْ بِهِ الْبَيِّنَةُ.

(١) المغني (٦/٢٥٢).

(٢) انظر: الفروع (٦/٢٥٩)، والإنصاف (٤/٤٣٩).

(٣) انظر: الفروع (٦/٢٥٩)، والإنصاف (٤/٤٣٩)، والإقناع (٢/١٠٣)، ومتهى الإرادات (٢/٣٢٣).

قوله: «عَلَى أَنْ أَرْبَحَ فِي كُلِّ عَشْرَةٍ دِرْهَمًا كُرْهًا» هَذَا أَحَدُ الْأَقْوَالِ، وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ^(١)؛ لِأَنَّهُ قَالَ: هُوَ الرَّبَا.

وَقِيلَ: لَا يُكْرَهُ، وَهُوَ الرَّاجِحُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ بَيَانُ نِسْبَةِ الرَّبْحِ، لَا دَرَاهِمَ بِدَرَاهِمَ، أَمَّا لَوْ كَانَ مَقْصُودُهُ الدَّرَاهِمَ فَهِيَ مَسْأَلَةُ التَّوَرُّقِ.

قوله: «وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى بَائِعٍ غَلَطًا بِلَا بَيِّنَةٍ» هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَنْ أَحْمَدَ: تُقْبَلُ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالصَّدَقِ^(٢)، وَلَعَلَّ الرَّاجِحَ أَنْ تُقْبَلَ إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالصَّدَقِ، وَكَانَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ أَوْ لَا نَاقِصًا كَثِيرًا عَنْ قِيَمَةِ مِثْلِهَا.

قوله: «أَوْ بَاعَ بَعْضَ الصَّفَقَةِ بِقِسْطِهَا مِنَ الثَّمَنِ» ظَاهِرُهُ: مُطْلَقًا، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْمَبِيعَ إِذَا كَانَ مِنَ الْمُتَمَاتِلَاتِ الَّتِي يَنْقَسِمُ الثَّمَنُ عَلَيْهَا بِالْأَجْزَاءِ كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ جَازَ بَيْعُ بَعْضِهِ بِقِسْطِهِ بِلَا نِزَاعٍ أَعْلَمُهُ، قَالَهُ فِي (الْإِنْصَافِ)^(٣) وَقَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ) وَ(الشَّرْحِ): لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا^(٤).

قوله: «وَمَا بَاعَهُ اثْنَانِ مُرَابَحَةً..» إلخ؛ فِي هَذَا نَظَرٌ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ اشْتَرَى أَحَدَهُمَا نَصِيبَهُ بِعَشْرَةٍ، وَالْآخَرَ بِعِشْرِينَ، ثُمَّ بَاعَهُ مُرَابَحَةً بِرِبْحٍ سِتَّةٍ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنْهُمَا ثَمَانِيَّةٌ عَشْرَ، وَهَذَا يَتَضَمَّنُ خَسَارَةَ أَحَدِهِمَا، وَانْحِصَارَ الرِّبْحِ فِي صَاحِبِهِ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ فِي (الْفُرُوعِ)^(٥) رِوَايَةً ثَانِيَةً عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ

(١) انظر: الهداية (ص: ٢٥٠)، والمغني (٦/ ٢٦٦)، والإنصاف (٤/ ٤٣٨).

(٢) انظر: الهداية (ص: ٢٥١)، والمغني (٦/ ٢٧٥)، والإنصاف (٤/ ٤٤٠).

(٣) الإنصاف (٤/ ٤٣٦).

(٤) المغني (٦/ ٢٧١)، والشرح الكبير (٤/ ١٠٥).

(٥) الفروع (٦/ ٢٦٣).

عَلَى قَدْرِ رُؤُوسِ أَمْوَالِهِمَا. وَعَنْهُ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ: لِكُلِّ وَاحِدٍ رَأْسُ مَالِهِ وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا
نِصْفَانِ.

فَعَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: يَكُونُ لِمَنْ اشْتَرَى بَعِشْرِينَ أَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ، وَلِلثَّانِي اثْنَا
عَشَرَ، وَعَلَى الرِّوَايَةِ الثَّالِثَةِ: يَكُونُ لِمَنْ اشْتَرَى بَعِشْرِينَ ثَلَاثَةً وَعِشْرُونَ، وَلِلثَّانِي
ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ الْأَخِيرَةُ قَوِيَّةٌ فِيمَا إِذَا قَالَا: بَعْنَاهُ عَلَيْكَ بِرَأْسِ مَالِهِ عَلَى
أَنْ تُرْبِحَنَا كَذَا، أَمَّا إِذَا قَالَا: بَعْنَاهُ مُرَابَحَةً فِي كُلِّ عَشْرَةٍ دِرْهَمٍ فَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ
أَرْجَحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: «فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ تَحَالَفَا..» إِنْخُ؛ هَذَا الْمَذْهَبُ، وَعَنْهُ: أَنَّ
الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ بِيَمِينِهِ^(١)، فَإِنْ رَضِيَهِ الْمُشْتَرِي وَإِلَّا فَلَهُ الْفَسْخُ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ
الدِّينِ فِي (نَظَرِيَّةِ الْعَقْدِ) (ص: ١٦٦): وَهُوَ الصَّوَابُ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ
السَّلْعَةَ كَانَتْ لِلْبَائِعِ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ مِلْكِهِ عَلَيْهَا، وَبَرَاءَةُ ذِمَّةِ الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ،
فَيَبْقَى الْأَمْرُ عَلَى مَا كَانَ. وَعَنْهُ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُقَيَّدًا
بِمَا إِذَا ادَّعَى أَحَدُهُمَا ثَمَنًا قَرِيبًا مِنَ الْقِيَمَةِ، أَمَّا إِنْ كَانَ مَا ادَّعَاهُ أَحَدُهُمَا بَعِيدًا عَنِ
الْقِيَمَةِ فَقَوْلُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ بِلَا رَيْبٍ؛ لِأَنَّ الدَّعَاوَى الَّتِي تُكَذِّبُهَا الْعَادَةُ وَالْعُرْفُ
لَا تُسْمَعُ وَلَا تُقْبَلُ.

قَوْلُهُ: «فَيَحْلِفُ الْبَائِعُ..» إِنْخُ؛ ظَاهِرُهُ وَجُوبُ التَّرْتِيبِ، وَوُجُوبُ الْجَمْعِ بَيْنَ
النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، فَلَوْ بَدَأَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْبَائِعِ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ، وَلَوْ قَدَّمَ
الْإِثْبَاتَ عَلَى النَّفْيِ، أَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لَمْ يُعْتَدَ بِهِ، وَقِيلَ: يُقَدَّمُ الْإِثْبَاتُ، وَقِيلَ:

(١) انظر: الروايتين والوجهين (١/٣٤٩)، والمبدع (٤/١٠٨)، والإنصاف (٤/٤٤٦).

يَكْتَفِي بِأَحَدِهِمَا، وَالصَّوَابُ أَنْ يَكُونَ الْيَمِينُ عَلَى صِفَةِ الْجَوَابِ الْمُثَبَّتِ لِمَا ادَّعَاهُ، فَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ: وَاللَّهِ لَقَدْ بَعْتُهُ بِمِئَةٍ، وَقَالَ الْمُشْتَرِي: وَاللَّهِ لَقَدْ اشْتَرَيْتُهُ بِثَمَانِينَ، صَحَّ الْجَوَابُ، وَكَانَ الْيَمِينُ عَلَى حَسَبِهِ.

قَوْلُهُ: «فَإِنْ كَانَتِ السَّلْعَةُ تَالِفَةً رَجَعَا إِلَى قِيَمَةِ مِثْلِهَا» ظَاهِرُهُ: وَلَوْ كَانَتْ أَقَلَّ مِمَّا أَقَرَّ بِهِ الْمُشْتَرِي أَوْ أَكْثَرَ مِمَّا ادَّعَاهُ الْبَائِعُ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الْأَوَّلَ فُسِخَ، فَبَطَلَ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ دَعْوَى أَوْ إِفْرَارٍ، وَقَالَ الْمُؤَقِّقُ وَالسَّارِحُ: يَنْبَغِي أَنْ لَا يُشْرَعَ التَّحَالُفُ وَلَا الْفُسْخُ فِيمَا إِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ السَّلْعَةِ مُسَاوِيَةً لِلثَّمَنِ الَّذِي ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي، وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ^(١). اهـ.

قُلْتُ: وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ مُسَاوِيَةً لِمَا ادَّعَاهُ الْبَائِعُ فَلَا فَائِدَةَ لِلْمُشْتَرِي مِنَ التَّحَالُفِ.



فهرس الأحاديث والآثار

(التعليق على الروض المربع)

الصفحة

الحديث

- ٥٤٦ اذْرَوْوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ
- ٣٠٩ اذْعُ لِي فَلَانًا وَفَلَانًا وَمَنْ لَقِيتَ
- ٥٩٨ إِذَا رَمِيتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَقْ، فَكُلْهُ
- ٦٠٠ إِذَا رَمِيتَ سَهْمَكَ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ
- ٥٣٦ اذْهَبْ فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ
- ٥٣٦ أَقَامَهُ (الحد) النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَا عَزِ وَالْغَامِدِيَّةِ
- ١١٥ أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنِ الْهَجْرَةِ حَتَّى يُؤَدِّيَ تِلْكَ الْوَدَائِعَ
- ١٢٣ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ
- ٢٩٠ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ
- ١٠٢ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرِكَةٍ
- ٣٠٨ أَوْلَمْ هُوَ عَلَى صَفِيَّةَ بِحَيْسٍ
- ٣٠٨ أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ
- ٣٠٥ أَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتَ بغيرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا
- ٢٩٦ أَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حِبَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ
- ١٢٩ رَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ
- ٨٩ طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ

- ٥٥٧ كُنَّا نَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِسِقَاءٍ
 ١٣٥ لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لَهُدِهِ
 ١٣٠ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ
 ٢١ لَا عِتَقَ فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ
 ٤٨٤ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ
 ٤٨٦ لَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بَوْلَدِهِ
 ٥٤١ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ
 ٥٢٩ لَقَدْ كَذَبَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، بَلْ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ
 ٢٥٢ لَسَا خَيْرَهَا النَّبِيُّ ﷺ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ التَّخْيِيرِ
 ٥٤٨ لَوْ قُسِّمَتْ عَلَى سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ
 ١١٠ لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ
 ٤٨٥ الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ
 ٥٤٦ مَنْ أَتَى بَهِيمَةً فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوهَا مَعَهُ
 ٤٨٥ مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ
 ٤١٩ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ
 ٦١٨ مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ
 ٥٤٤ مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلٍ قَوْمٍ لَوْطٍ
 ٣٢٨ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ الْمَرْأَةَ عَنْ سُؤَالِ طَلَاقِ أُخْتِهَا؛ لِتَكْفَأَ مَا فِي صَحْفَتِهَا
 ٥٤١ وَاعْدُ يَا أَنْيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا
 ١٤٠ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ

- ٢٦٤ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ
٥٣٤ يَخْلَفُ حَمْسُونَ رَجُلًا مِنْكُمْ

(التعليق على المسائل المرجوحة في باب الخيار)

- ٦٧٩ إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ
٦٨٥ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ



فهرس الفوائد

(التعليق على الروض المربع)

الصفحة

الفائدة

- ٣٠ الحُقوقُ المترتبةُ على بدنِ العاقِدِ تتعلَّقُ بالوكيلِ
- لا يصحُّ في قياسِ المذهبِ أن يكونَ مالُ أحدِ الشريكين من الذهبِ والآخِرِ من
٣٩ الفضةِ، إلَّا أن يُقوِّمَ أحدهما بالآخرِ
- ٤٣ قال الأصحابُ: وليسَ للعاملِ في المضاربةِ نفقةٌ إلَّا بشرطِ
- ٤٦ الصَّوابِ أنَّه إذا تركَ العملَ لِغيرِ عُدْرٍ فلا حظَّ له فيما كسبه صاحبهُ
- ٤٧ المذهبُ عدمُ صحَّةِ الشَّرِكَةِ مع اشتراطِ دُخولِ الأكسابِ النَّادِرَةِ
- ٥٦ القَصَارُ مِيَّضُ الثَّيابِ
- ٦٢ المؤجِّرُ للوقفِ إمَّا أن يكونَ ناظرًا خاصًّا أو عامًّا
- ٧٦ العاريةُ تُضمَّنُ إلَّا في أربعِ مسائلَ
- ٨٣ الفرقُ بينَ المنجَلِ والشَّبكةِ
- قال الأصحابُ في قتلِ الكلبِ العقورِ: يجبُ قتلهُ، والأسودُّ البهيمُ يُباحُ، وغيرُهُما
يُحرَّمُ ٩٧
- ١٠٠ ينبغي أن تُفسَّرَ الشُّفْعَةُ بانتزاعِ الحصَّةِ لا باستحقاقِ انتزاعِها
- ١٠٨ ضابطُ التَّصَرُّفِ المُسْقِطِ أن يكونَ ناقلًا للملكِ على وجهٍ لا تثبُتُ بهِ الشُّفْعَةُ ابتداءً
- قال في (المُغني): ويَحْتَمِلُ أن تصحَّ الجعالةُ مع الجهلِ بالعوضِ إذا كانَ الجهلُ لا يمنعُ
التَّسْلِيمَ ١٢٨
- ١٢٩ حُكْمُ استحقاقِ الجُعْلِ بعدَ الشُّروعِ إذا كانَ الفسخُ لِعُدْرِ

- كِتَابُ الْوَقْفِ ١٤١
- لَا يَصِحُّ وَقْفُ الْمُبْتَهَمِ، وَلَا مُعَيَّنٍ مَجْهُولٍ ١٤٢
- صِفَاتُ الْوَقْفِ ١٤٢
- تَيَمُّنٌ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى الْوَقْفِ ١٥٨
- كِتَابُ الْوَصَايَا ١٧٠
- جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى حَقَّ الْوَرِثَةِ مُشَاعًا فِي التَّرَكَةِ ١٧١
- الْوَصِيَّةُ: إِمَّا وَاجِبَةٌ.. أَوْ مُسْتَحَبَّةٌ.. أَوْ مُبَاحَةٌ ١٧٢
- نَسَخَ اللَّهُ التَّوَارِثَ بِالْإِيمَانِ وَالْهَجْرَةِ، وَجَعَلَهُ لِذَوِي الْأَرْحَامِ ١٧٧
- لَا حَدٌّ لِأَكْثَرِ الْحَمْلِ ١٧٨
- كِتَابُ الْفَرَائِضِ ١٩٣
- لِابْنِ رَجَبٍ قَاعِدَةٌ نَافِعَةٌ قَالَ فِيهَا: مَنْ أَدْنَى بِشَخْصٍ وَقَامَ مَقَامُهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ
عِنْدَ عَدَمِهِ حُجْبَهُ ذَلِكَ الشَّخْصُ ٢٠٤
- كِتَابُ النِّكَاحِ ٢٤٣
- الصَّوَابُ أَنَّ حُكْمَ النِّكَاحِ كَحُكْمِ الْبَيْعِ يَنْعَقِدُ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ٢٤٨
- الصَّوَابُ: لَا يَمْلِكُ أَنْ يُزَوَّجَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ٢٥١
- الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يُزَوَّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ وَتَأْذَنَ
بِذَلِكَ ٢٥٢
- الصَّوَابُ أَنَّ الْحُرِّيَّةَ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ فِي الْوَلِيِّ ٢٥٥
- الصَّوَابُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ النُّطْقِ، وَأَنَّ شَهَادَةَ الْأَخْرَسِ مَقْبُولَةٌ ٢٦٠
- لَا تَصِحُّ شَهَادَةُ مُتَّهَمٍ لِرَجْمٍ ٢٦٠

- الصَّحِيحُ حُلٌّ وَطَاءُ الْأَمَةِ غَيْرِ الْكِتَابِيَّةِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ ٢٧٣
- أَرْبَعُ مِئَةِ دِرْهَمٍ تُسَاوِي بِالرِّيَالِ الْعَرَبِيِّ السُّعُودِيِّ مِئَةً وَأَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ رِيَالًا
وَأَرْبَعَةً أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ ٢٩٢
- كُلُّ تِسْعِ مِئَةِ دِرْهَمٍ مِئَتَانِ وَثَمَانُونَ رِيَالًا عَرَبِيًّا ٢٩٢
- الصَّوَابُ أَنْ مَا كَانَ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلِلزَّوْجَةِ، وَمَا كَانَ بَعْدَهُ فَلِمَنْ شَرَطَهُ لَهُ ٢٩٦
- لِلْمَهْرِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ: حَالُ سُقُوطٍ، وَحَالُ تَنْصُفٍ، وَحَالُ اسْتِقْرَارٍ ٣٠١
- أَرُشُ الْبَكَارَةِ مَا بَيْنَ مَهْرِهَا بِكْرًا وَمَهْرِهَا ثِيْبًا ٣٠٦
- الصَّوَابُ وَجُوبُ النِّفْقَةِ لَهَا إِذَا سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ، سَوَاءً لِحَاجَتِهَا أَوْ لِحَاجَتِهِ ٣٢٣
- إِذَا ظَهَرَ النُّشُوزُ مِنَ الْمَرْأَةِ فَلِتَأْذِيبِهَا خَمْسُ طُرُقٍ مُرْتَبَةً ٣٢٥
- خُلْعُ الْأَجْنَبِيِّ عَنِ الْمَرْأَةِ بِلَا إِذْنِهَا أَسْبَابٌ ٣٢٧
- مِثَالُ خُلْعِ الْحَيْلَةِ ٣٣٥
- كِتَابُ الطَّلَاقِ ٣٣٧
- مَذْلُولَاتُ الْأَلْفَاظِ تُعْتَبَرُ فِيهَا الْقَرَائِنُ وَالْعُرْفُ ٣٤٦
- الصَّوَابُ عَدَمُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ إِذَا حَرَّكَ بِهِ لِسَانُهُ مَا لَمْ يُبَيِّنِ الْحُرُوفَ ٣٥٠
- تَعْلِيقُ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ٣٦٤
- فِي مَسْأَلَةِ الْعِتْقِ جَوَزُ الْأَصْحَابِ تَعْلِيقَهُ بِالْمِلْكِ.. وَأَمَّا النِّكَاحُ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا
لِيُطَلِّقَهَا ٣٦٥
- (كُلَّمَا) تُفِيدُ التَّكْرَارَ ٣٦٦
- إِذَا قَالَ: حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا أَفْعَلَ كَذَا فَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ إِنْشَاءَ الْحَلْفِ حِينَ
يَفْعَلُهُ ٣٨٢
- إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ غَيْرُ الَّتِي قُرِعَتْ وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ ٣٨٦

- ٣٩١ إِنْ كَانَتْ الْعِدَّةُ بِوَضْعِ الْحَمْلِ فَوَضَعَتْ أَحَدَ التَّوَامِينِ فَلَهُ رَجْعُهَا
 ٤٠٠ كِتَابُ الظَّهَارِ
 ٤٠٩ كِتَابُ اللَّعَانِ
 ٤٠٩ الَّذِي تَلَخَّصَ مِنْ شُرُوطِ اللَّعَانِ عَشْرَةٌ
 ٤١٦ كِتَابُ الْعِدَّةِ
 ٤١٨ شُرُوطُ وَجُوبِ الْعِدَّةِ
 ٤٣٠ إِذَا رَأَى الْحَاكِمُ الْمَصْلَحَةَ فِي مَنْعِهِ [من نكح في العدة] أَبَدًا مِنْ نِكَاحِهَا فَلَهُ ذَلِكَ ...
 ٤٤٦ كِتَابُ النَّفَقَاتِ
 ٤٤٨ صَوْرٌ مُمَكِّنَةٌ فِي حَقِّ الزَّوْجَيْنِ فِي اخْتِلَافٍ فِي مِقْدَارِ النَّفَقَةِ
 ٤٥٠ الصَّوَابُ أَنَّهَا لَهَا النَّفَقَةُ إِنْ حُسِبَتْ ظُلْمًا فَقَطْ
 ٤٥٢ الْعَامُ مُعْتَبَرٌ بِإِبْتِدَاءِ وَجُوبِ النَّفَقَةِ لَا بِأَوَّلِ الْمَحْرَمِ
 ٤٥٤ لَوْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا مِنْهُ التَّسْلِيمَ ثُمَّ مَرَضَتْ فَسَلَّمَتْ نَفْسَهَا مَرِيضَةً فَلَا نَفَقَةَ لَهَا
 ٤٥٧ شُرُوطُ وَجُوبِ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ
 ٤٧٤ كِتَابُ الْجَنَائِزِ
 ٤٨٠ الصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ الْآلَةَ لِلْقَتْلِ فَإِنَّهُ ضَامِنٌ
 ٤٩٨ الْأُذُنُ فِتْوَى خُذِ الصَّحِيحَةَ بِالشَّلَاءِ
 ٥٠٢ كِتَابُ الدِّيَّاتِ
 ٥٠٢ يُسْتَشْنَى عَمْدُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ فَإِنَّهُ خَطَا
 ٥٠٥ شُرُوطُ عَدَمِ الضَّمَانِ خَمْسَةٌ
 أَلْفُ مِثْقَالِ الذَّهَبِ تَبْلُغُ بِالْجُنَيْهِ السُّعُودِيَّ خَمْسَ مِائَةِ جُنَيْهِ وَوَاحِدًا وَسَبْعِينَ وَثَلَاثَةَ

- أَسْبَاعُ جُنَيْهِ ٥٠٧
- الدَّرْهَمُ الإِسْلَامِيُّ بِالنَّاقِلِ يُسَاوِي ١٠ / ٧ مِنَ الْمِثْقَالِ ٥٠٧
- التَّغْلِيظُ وَالتَّخْفِيفُ كَمَا يَكُونُ فِي دِيَةِ النَّفْسِ يَكُونُ فِي دِيَةِ الطَّرْفِ وَالْجُرُوحِ ٥٠٨
- الرَّقِيقُ مَالُ يَبَاعُ وَيُشْتَرَى وَيُرَادُ لِلتَّجَارَةِ، فَوَجَبَ ضَمَانُهُ بِالنَّقْصِ ٥١٠
- قَوْلُهُ: «إِذَا سَقَطَ مَيْتًا» لَهُ مَفْهُومَانِ ٥١٠
- الْجَنِينُ إِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهِ خَلْقُ إِنْسَانٍ فَهَدَرٌ، وَإِنْ خَرَجَ حَيًّا لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ فَضْلَانُهُ ٥١١
- كُلُّ عَضْوٍ ذِي شَلَلٍ فَفِيهِ حُكُومَةٌ، سِوَى الْأُذُنِ وَالْأَنْفِ؛ فَإِنَّ فِيهِمَا الدِّيَةَ كَامِلَةً ٥١٣
- الظَّاهِرُ أَنَّ اللَّمَسَ فَقْدُهُ غَيْرُ الشَّلَلِ ٥١٦
- فُقْدَانُ شَهْوَةِ الْأَكْلِ لَهُ أَرْبَعُ صُورٍ ٥١٧
- فُقْدَانُ مَنْفَعَةِ النِّكَاحِ لَهُ ثَلَاثُ صُورٍ ٥١٧
- الْأَعْوَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَالِعًا أَوْ مَقْلُوعًا، وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ الْجِنَايَةُ عَمْدًا ٥١٩
- أَوْ غَيْرَ عَمْدٍ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ عَمْدٍ ٥١٩
- الْيَمِينُ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ أَوْ غَلْبَةِ ظَنٍّ لَا تَجُوزُ ٥٣٢
- كِتَابُ الْحُدُودِ ٥٣٦
- فِي حَدِّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ أَنْ مَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ تَسْقُطُ عَنْهُ مَا كَانَ لِلَّهِ، وَمَنْ ٥٣٦
- تَابَ مِنْ زِنَا أَوْ سَرَقَةٍ أَوْ شُرْبٍ قَبْلَ ثُبُوتِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ سَقَطَ الْحَدُّ عَنْهُ ٥٣٦
- تَأْخِيرُ الْحَدِّ لِلْمَرَضِ هُوَ الصَّوَابُ إِنْ رُجِيَ زَوَالُ الْمَرَضِ، مَا لَمْ يَكُنِ الْحَدُّ بِإِتْلَافٍ .. ٥٣٨
- أَقَلُّ الطَّائِفَةِ ثَلَاثَةٌ ٥٤٠
- ثَبَتَ الرَّجْمُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَمْسَةِ أَشْخَاصٍ ٥٤١
- شُرُوطُ الْإِحْصَانِ ثَمَانِيَةٌ ٥٤٢

- نَقَلَ غَيْرٌ وَاحِدٍ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى قَتْلِ اللُّوْطِيِّ، مُحْصَنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ
 مُحْصَنٍ، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّتِهِ ٥٤٤
- شُرُوطُ الشَّهَادَةِ أَرْبَعَةٌ ٥٤٩
- مَنْ قَذَفَ نَبِيًّا أَوْ أُمَّ نَبِيٍّ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ، وَيُقْتَلُ حَدًّا وَإِنْ تَابَ ٥٥١
- لَا يُحَدُّ وَالِدٌ بِقَذْفِ وَلَدِهِ وَلَا يُعَزَّرُ ٥٥٢
- مَنْ قَالَ: يَا ابْنَ الزَّانِيَيْنِ كَانَ قَازِفًا لِأَبَوَيْهِ قَذْفًا وَاحِدًا ٥٥٣
- عُقُوبَةُ السُّكْرِ حَدٌّ أَمْ تَعْزِيرٌ؟ ٥٥٦
- قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَقَدْ كَانَ الْقَطْعُ مَعْمُولًا بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَرَّرَ فِي الْإِسْلَامِ ٥٦٢
- الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُتَشَبِّهِ وَالْمُخْتَلِسِ أَنَّ الْأَوَّلَ يَعْتَمِدُ عَلَى قُوَّتِهِ وَالثَّانِي عَلَى هَرَبِهِ ٥٦٢
- فِي حَدِّ السَّرِقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ يُمْنَى قُطِعَتِ الْيُسْرَى مِنْ رِجْلَيْهِ ٥٦٨
- نَفَقَةُ الْقَطْعِ وَالْحَسْمِ فِي مَالِ السَّارِقِ ٥٦٩
- الكَثْرُ - وَيَحْرُكُ - جَمَارُ النَّخْلِ ٥٦٩
- الصَّوَابُ فِي جَحْدِ الصِّفَةِ أَنْ يُحَقِّقَ الْقَوْلَ فِيهَا ٥٧٨
- الصَّوَابُ قَبُولُ تَوْبَةٍ مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ ٥٨١
- الصَّوَابُ قَبُولُ تَوْبَةٍ كُلِّ مَنْ تَابَ تَوْبَةً نَصُوحًا مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ ٥٨١
- قَالَ فِي دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ الْحَدِيثَةُ: الطَّلَسُمُ رُمُوزٌ وَإِشَارَاتٌ تُنْقَشُ عَلَى قِطْعَةٍ مِنَ
 الْحَجَرِ أَوْ الْوَرَقِ أَوْ نَحْوِهَا، تُحْمَلُ أَوْ تُلَبَسُ لِلْوَفَايَةِ مِنَ الْأَرْوَاحِ الشَّرِّيرَةِ ٥٨٣
- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ ٥٨٤
- الْلَفْلَقُ طَائِرٌ يُوصَفُ بِالذِّكَاةِ وَالْفِطْنَةِ يَأْكُلُ الْحَيَّاتِ ٥٨٦
- الْعَقَقُ طَائِرٌ يُشَبَّهُ الْغُرَابَ أَوْ هُوَ الْغُرَابُ ٥٨٦

- النَّيْصُ هُوَ الْقَنْفُذُ الصَّخْمُ ٥٨٧
- الْغَدَّةُ: كُلُّ عُقْدَةٍ فِي الْجَسَدِ أَطَافَ بِهَا شَحْمٌ، وَكُلُّ قِطْعَةٍ صُلْبَةٍ بَيْنَ الْعَصَبِ ٥٨٩
- أُذْنَا الْقَلْبِ زَنْمَتَانِ فِي أَعْلَاهُ ٥٨٩
- إِنْ طَلَبَ الْمُضْطَرُّ الطَّعَامَ مِنْ غَيْرِ مُضْطَرٍّ فَمَنْعَهُ إِيَّاهُ، فَهَلَكَ، ضَمِنَهُ صَاحِبُ
الطَّعَامِ ٥٩٠
- الصَّوَابُ أَنَّ الضَّيْفَ إِذَا كَانَ مِمَّنْ لَا يَنْزِلُ بِالْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ وَجَبَ إِنْزَالُهُ بِالْبَيْتِ ٥٩٢
- الْكَلْبُ غَيْرُ الْأَسْوَدِ لَا يُبَاحُ قَتْلُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَقُورًا ٥٩٩
- تَحْرِيمُ صَيْدِ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ ٥٩٩
- كِتَابُ الْإِيمَانِ ٦٠٢
- مَنْ حَلَفَ بِاسْمِ خَاصٍّ بِاللَّهِ فَيَمِينُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ ٦٠٢
- الْيَمِينُ إِنْ كَانَتْ عَلَى فِعْلٍ فَالْحِنْثُ بِضِدِّ ذَلِكَ الْفِعْلِ ٦٠٢
- إِنْ كَانَتْ الْيَمِينُ عَلَى تَرْكِ فَالْحِنْثُ مُوَافِقٌ لِمَا يُعَدُّ تَرْكًا ٦٠٥
- الصَّوَابُ أَنَّ تَحْرِيمَ الزَّوْجَةِ عَلَى حَسَبِ نَيْتِهِ ٦٠٦
- طَعَامُ الْكُشْكِ ٦١٠
- كِتَابُ الشَّهَادَاتِ ٦٤٦
- سَبُّ الْمُسْلِمِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُنَافِيَةِ لِلْعَدَالَةِ ٦٥٢
- يُسْتَشْنَى مِنَ الضَّمَانِ مَسْأَلَتَانِ ٦٥٩
- يُسْتَشْنَى مِنَ الْقِصَاصِ الْقَسَامَةُ، فَيُسْتَحْلَفُ فِيهَا الْمُنْكَرُ ٦٦٠



(التعليق على المسائل المرجوحة في باب الخيار)

- الشُّرُوطُ فِي الْبَيْعِ لَا يَثْبُتُ مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ، أَوْ بَعْدَهُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارَيْنِ ٦٨٠
- الشُّرُوطُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا قَبْلَ الْعَقْدِ كَالْمَشْرُوطَةِ فِي صُلْبِهِ، سَوَاءٌ كَانَتْ مِنَ الشُّرُوطِ الصَّحِيحَةِ أَوْ الْفَاسِدَةِ ٦٨١
- الْأَصْلُ الْحُلُّ فِي جَمِيعِ الْعُقُودِ وَالشُّرُوطِ، إِلَّا مَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَحْذُورٌ شَرْعِيٌّ ٦٨٢
- النِّهَاءُ الْمُتَّصِلُ فِي الْأَعْيَانِ الْعَائِدَةِ إِلَى مَنْ انْتَقَلَ الْمِلْكُ عَنْهُ بِالْفُسُوحِ لَا يَتَّبِعُ الْأَعْيَانَ ٦٨٤
- أَنَّ النِّهَاءَ الْمُنْفَصِلَ لِلْمُشْتَرِي، وَأَمَّا النِّهَاءُ الْمُتَّصِلُ فَفِيهِ خِلَافٌ ٦٨٤
- هَلِ النِّهَاءُ الْمُنْفَصِلُ مَا كَانَ ظَاهِرًا مَرْتَبًا أَوْ مَا كَانَ بَاطِنًا عَنِ الْعَيْنِ كَالْوَلَدِ وَالْثَمَرَةِ بَعْدَ جُذَائِهَا؟ ٦٨٤
- تَنْبِيْهُ: لَمْ يُبَيِّنُوا كَيْفِيَّةَ الْمَطَالَبَةِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ ٦٨٦
- الصَّوَابُ أَنَّ حَدَّ الْقَذْفِ لَا يُورَثُ وَإِنْ طَالَبَ بِهِ الْمَقْدُوفُ ٦٨٧
- لَا أَرَشَ إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ الرَّدُّ ٦٩٠
- الْأَمِينُ قَوْلُهُ مَقْبُولٌ ٦٩٢



فهرس الموضوعات

(التعليق على الروض المربع)

الموضوع	الصفحة
بَابُ الْحَجْرِ	٥
وَطْءُ الْبِكْرِ وَجَرْحُ الْقِنِّ لَا يَمْنَعُ الرُّجُوعَ	٧
فَائِدَةٌ: مَتَى قُلْنَا بِالْحُلُولِ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الدَّيْنَ كُلَّهُ	١٠
فَصْلٌ: فِي الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لِحْظُهُ	١٢
قِسْمٌ رَابِعٌ يَتَعَلَّقُ بِكَسْبِهِ	١٩
بَابُ الْوَكَالَةِ	٢٠
تَعْلِيْقُ الْعِتْقِ دُونَ الطَّلَاقِ	٢١
التَّوَكُّلُ فِي الْإِقْرَارِ	٢٢
فَصْلٌ: وَإِنْ اشْتَرَى الْوَكِيلُ مَا يَعْلَمُ عَيْبَهُ لَزِمَهُ	٣٠
فَصْلٌ: وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ إِلَّا خُ	٣٤
مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ فَأَبَى تَسْلِيمَهُ حَتَّى يُشْهَدَ عَلَى الْقَابِضِ	٣٥
بَابُ الشَّرِكَةِ	٣٧
فَصْلٌ: فِي الْمُضَارَبَةِ	٤١
فَائِدَةٌ: قَالَ الْأَصْحَابُ: وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ فِي الْمُضَارَبَةِ نَفَقَةٌ إِلَّا بِشَرْطٍ	٤٣
فَصْلٌ: فِي شَرِكَةِ الْوُجُوهِ	٤٥
شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ	٤٥
شَرِكَةُ الْمَفَاوِضَةِ	٤٧

٤٩	بَابُ الْمَسَاقَاةِ
٥٢	فَصْلٌ: فِي الْمَزَارَعَةِ
٥٤	بَابُ الْإِجَارَةِ
٥٨	فَصْلٌ: فِي شُرُوطِ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ
٦٢	الْمُؤَجَّرُ لِلْوَقْفِ
٦٦	فَصْلٌ: وَالْإِجَارَةُ عَقْدٌ لَازِمٌ
٧٣	بَابُ السَّبَقِ
٧٥	بَابُ الْعَارِيَةِ
٧٦	الْعَارِيَةُ تُضْمَنُ إِلَّا فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ
٨٠	بَابُ الْغَضَبِ
٨٦	فَصْلٌ: وَإِنْ خَلَطَ الْمَغْضُوبَ الْخَ
٨٨	نَظْمٌ لِلشَّيْخِ الْحَلِيفِيِّ
٩٣	فَصْلٌ: فِي تَصَرُّفَاتِ الْغَاصِبِ الْحُكْمِيَّةِ
٩٧	فِي قَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ
١٠٠	بَابُ الشُّفْعَةِ
١٠٨	فَصْلٌ: فِي تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي فِي الشَّقْصِ الْمَشْفُوعِ
١١٣	بَابُ الْوَدِيعَةِ
١١٨	فَصْلٌ: وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُودَعِ فِي رَدِّهَا إِلَى أَرْبَابِهَا
١٢١	بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ
١٢٨	بَابُ الْجَعَالَةِ

١٢٩	حُكْمُ اسْتِحْقَاقِ الْجُعْلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ
١٣٣	بَابُ اللَّقْطَةِ
١٣٧	بَابُ اللَّقِيطِ
١٣٨	هَلْ يُورَثُ؟
١٤١	كِتَابُ الْوَقْفِ
١٤٢	وَقْفُ الْمُبْتَهَمِ
١٤٥	مُنْقَطِعُ الْإِبْتِدَاءِ
١٤٨	إِذَا قَالَ: «وَقَفْتُ» وَسَكَتَ
١٤٨	الْوَقْفُ الْمُنْقَطِعُ
١٥١	فَصْلٌ: وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ
١٥٦	فَصْلٌ: وَالْوَقْفُ عَقْدٌ لَا زِمٌ
١٥٦	تَغْيِيرُ الْوَقْفِ لِلْمَصْلَحَةِ
١٥٨	تَيَمُّمٌ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى الْوَقْفِ
١٦٠	بَابُ الْهَبَةِ وَالْعَطِيَّةِ
١٦٠	الْكَلْبُ الْمُبَاحُ اقْتِنَاؤُهُ
١٦١	الْهَبَةُ مَتَى انْعَقَدَتْ مَلَكَهَا الْمُوهُوبُ لَهُ وَلَوْ قَبْلَ الْقَبْضِ
١٦٤	فَصْلٌ: يَجِبُ التَّعْدِيلُ فِي عَطِيَّةِ الْأَوْلَادِ
١٦٧	فَصْلٌ: فِي تَصَرُّفَاتِ الْمَرِيضِ
١٧٠	كِتَابُ الْوَصَايَا
١٧١	إِجَازَةُ الْوَرَثَةِ

١٧٢	أحكام الوصية
١٧٧	باب الموصى له
١٨١	باب الموصى به
١٨٤	باب الوصية بالأنصباء والأجزاء
١٨٦	باب الموصى إليه
١٩٣	كتاب الفرائض
١٩٦	فصل: في أحوال الجد
٢٠٠	فصل: في أحوال الأم
٢٠١	فصل: في ميراث الجدّة
٢٠٢	فصل: في ميراث البنات وبَنَاتِ الإبن والأخوات
٢٠٤	فصل: في الحجب
٢٠٦	باب العصبات
٢٠٨	فصل: يرث الإبن مع البنت مثلّيها
٢١٠	باب أصول المسائل والعول والرد
٢١٣	باب التصحيح والمناسخات وقسمة التركات
٢١٥	فصل: في المناسخات
٢١٨	فصل: في قسمة التركات
٢١٩	باب ذوي الأرحام
٢٢١	أولاد أولاد الأم
٢٢٣	باب ميراث الحمل

٢٢٦	بَابُ مِيرَاثِ الْمَفْقُودِ
٢٢٨	بَابُ مِيرَاثِ الْغَرَقَى
٢٢٩	بَابُ مِيرَاثِ أَهْلِ الْمَلَلِ
٢٣١	بَابُ مِيرَاثِ الْمُطَلَّقةِ
٢٣٢	بَابُ الإِقْرَارِ بِمُشَارِكٍ فِي الْمِيرَاثِ
٢٣٤	بَابُ مِيرَاثِ الْقَاتِلِ وَالْمُبْعَضِ وَالْوَلَاءِ
٢٣٧	كِتَابُ الْعَتَقِ
٢٣٩	بَابُ الْكِتَابَةِ
٢٤١	بَابُ أَحْكَامِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ
٢٤٣	كِتَابُ النِّكَاحِ
٢٤٧	فَصْلٌ فِي أَرْكَانِ النِّكَاحِ
٢٥٠	فَصْلٌ فِي شُرُوطِ النِّكَاحِ: أَحَدُهَا
٢٦٠	شَهَادَةُ الْأَخْرَسِ
٢٦٢	بَابُ الْمُحَرَّمَاتِ فِي النِّكَاحِ
٢٦٤	هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الرَّبِيبَةُ فِي حِجْرِه؟
٢٦٧	فَصْلٌ فِي الضَّرْبِ الثَّانِي مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ
٢٧٤	بَابُ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ
٢٧٨	فَصْلٌ: وَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا
٢٧٨	شَرَطُ عَدَمِ النِّفَقَةِ
٢٧٨	لَوْ شَرَطَتْ أَنْ لَا تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَّا فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ

- ٢٨٢ فصل: فِي الْعُيُوبِ فِي النِّكَاحِ
- ٢٨٢ هَلْ يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ فِي مُدَّةِ نُسُوزِهَا أَمْ لَا؟
- ٢٨٣ فصل: فِيمَا يُخْتَصُّ بِالْمَرْأَةِ مِنَ الْعُيُوبِ
- ٢٨٧ بَابُ نِكَاحِ الْكُفَّارِ
- ٢٨٩ فصل: وَإِنْ أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعًا
- ٢٩٢ بَابُ الصَّدَاقِ
- ٢٩٥ فصل: وَإِنْ أَصْدَقَهَا أَلْفًا إِنْ كَانَ أَبُوهَا حَيًّا إِنْخَ
- ٣٠٠ فصل: تَمْلِكُ الْمَرْأَةُ جَمِيعَ صَدَاقِهَا بِالْعَقْدِ
- ٣٠١ حالاتُ الْمَهْرِ
- ٣٠٣ فصل: يَصِحُّ تَفْوِيضُ الْبُضْعِ
- ٣٠٦ أَرْشُ الْبَكَارَةِ
- ٣٠٨ بَابُ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ
- ٣١٤ تَتِمَّةٌ فِي جَهْلِ مَنْ أَدَبِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ
- ٣١٥ بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ
- ٣١٨ فصل: فِيمَا يَلْزَمُ الزَّوْجَ مِنَ الْمَيْتِ
- ٣٢٢ فصل: فِي الْقَسَمِ
- ٣٢٥ فصل: فِي النُّشُوزِ
- ٣٢٥ لِتَأْدِيبِ النَّاشِزِ خَمْسُ طُرُقٍ مُرْتَبَةٌ
- ٣٢٧ بَابُ الْخُلْعِ
- ٣٢٧ أَسْبَابُ خُلْعِ الْأَجْنَبِيِّ عَنِ الْمَرْأَةِ بِلَا إِذْنِهَا

- فَصْلٌ: الْخُلْعُ بِلَفْظِ صَرِيحِ الطَّلَاقِ أَوْ كِنَايَتِهِ ٣٣٠
- فَصْلٌ: وَإِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ: مَتَى أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا إِنْخ ٣٣٣
- خُلْعُ الْحَيْلَةِ ٣٣٥
- كِتَابُ الطَّلَاقِ ٣٣٧
- إِنْ أَمَرَهُ أَبُوهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ ٣٣٧
- طَلَاقُ السَّكْرَانِ ٣٣٨
- تَوْكِيلُ الْمَرْأَةِ فِي طَلَاقِ نَفْسِهَا ٣٤٠
- فَصْلٌ: إِذَا طَلَّقَهَا مَرَّةً فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامِعْ فِيهِ إِنْخ ٣٤١
- فَصْلٌ: وَكِتَابَتُهُ نَوْعَانِ ٣٤٦
- فَصْلٌ: وَإِنْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ إِنْخ ٣٤٨
- بَابُ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ عَدَدُ الطَّلَاقِ ٣٥١
- فَصْلٌ: فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الطَّلَاقِ ٣٥٥
- بَابُ حُكْمِ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ٣٥٨
- فَصْلٌ: وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ طُرِتِ إِنْخ ٣٦١
- بَابُ تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ ٣٦٤
- تَعْلِيلُ الطَّلَاقِ بِالشُّرُوطِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ٣٦٤
- (كُلَّمَا) تُفِيدُ التَّكْرَارَ ٣٦٦
- فَصْلٌ: فِي تَعْلِيلِهِ بِالْحَيْضِ ٣٧٠
- فَصْلٌ: فِي تَعْلِيلِهِ بِالْحَمْلِ ٣٧١
- فَصْلٌ: فِي تَعْلِيلِهِ بِالْوِلَادَةِ ٣٧٣

- فَصْلٌ: فِي تَعْلِيْقِهِ بِالطَّلَاقِ ٣٧٤
- فَصْلٌ: فِي تَعْلِيْقِهِ بِالْحَلْفِ ٣٧٦
- فَصْلٌ: فِي تَعْلِيْقِهِ بِالْكَلَامِ ٣٧٧
- فَصْلٌ: فِي تَعْلِيْقِهِ بِالْإِذْنِ ٣٧٨
- فَصْلٌ: فِي تَعْلِيْقِهِ بِالْمَشِيئَةِ ٣٧٩
- فَصْلٌ: فِي مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ ٣٨١
- بَابُ التَّأْوِيلِ فِي الْحَلْفِ ٣٨٤
- بَابُ الشَّكِّ فِي الطَّلَاقِ ٣٨٥
- إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُطَلَّقَةَ غَيْرُ الَّتِي قُرِعَتْ ٣٨٦
- بَابُ الرَّجْعَةِ ٣٨٩
- مَنْ الْفُرُوقِ بَيْنَ الرَّجْعِيَّةِ وَبَيْنَ الزَّوْجَاتِ ٣٩٠
- فَصْلٌ: وَإِنْ ادَّعَتْ الْمُطَلَّقَةُ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا إِلَخَ ٣٩٣
- فَصْلٌ: إِذَا اسْتَوْفَى الْمُطَلَّقُ مَا يَمْلِكُ مِنَ الطَّلَاقِ ٣٩٥
- كِتَابُ الْإِيلَاءِ ٣٩٧
- طَّلَاقُ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْحَاكِمِ ٣٩٨
- كِتَابُ الظَّهَارِ ٤٠٠
- فَصْلٌ: وَيَصِحُّ الظَّهَارُ مُعْجَلًا ٤٠٣
- فَصْلٌ: فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ ٤٠٥
- فَصْلٌ: يَحِبُّ التَّابِعُ فِي الصَّوْمِ ٤٠٧
- إِنْ أَصَابَهَا لَيْلًا ٤٠٨

٤٠٩	كِتَابُ اللَّعَانِ.....
٤٠٩	شُرُوطُ اللَّعَانِ.....
٤١٢	فَصْلٌ: فِيمَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ الصَّغِيرَةَ أَوْ الْمَجْنُونَةَ.....
٤١٤	فَصْلٌ: فِيمَا يَلْحَقُ مِنَ النَّسَبِ.....
٤١٦	كِتَابُ الْعِدَّةِ.....
٤١٨	شُرُوطُ وَجُوبِ الْعِدَّةِ.....
٤١٩	فَصْلٌ: وَالْمُعْتَدَاتُ سِتٌّ.....
٤٢٢	فَصْلٌ: الثَّانِيَةُ مِنَ الْمُعْتَدَاتِ.....
٤٢٩	فَصْلٌ: وَمَنْ مَاتَ زَوْجُهَا الْغَائِبُ.....
٤٣٣	فَصْلٌ: يَحْرُمُ إِحْدَادُ فَوْقَ ثَلَاثِ إِنْخٍ.....
٤٣٥	فَصْلٌ: وَتَجِبُ عِدَّةُ الْوَفَاةِ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي زَوْجُهَا وَهِيَ بِهِ.....
٤٣٧	بَابُ الْإِسْتِبْرَاءِ.....
٤٤٠	كِتَابُ الرِّضَاعِ.....
٤٤٦	كِتَابُ النِّفَقَاتِ.....
٤٤٨	الصُّورُ التَّسْعُ الْمُمَكِّنَةُ فِي حَقِّ الزَّوْجَيْنِ.....
٤٤٩	فَصْلٌ: وَنَفَقَةُ الْمُطَلَّاقَةِ الرَّجْعِيَّةِ إِنْخٍ.....
٤٥٤	فَصْلٌ: وَمَنْ تَسَلَّمَ زَوْجَتَهُ الَّتِي يُوطَأُ مِثْلُهَا إِنْخٍ.....
٤٥٧	بَابُ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ وَالْمَالِيكِ.....
٤٥٧	شُرُوطُ وَجُوبِ نَفَقَةِ الْأَقَارِبِ.....
٤٦٣	فَصْلٌ: فِي نَفَقَةِ الرَّقِيقِ.....

- ٤٦٥ فَضْلٌ: فِي نَفَقَةِ الْبَهَائِمِ
- ٤٦٧ بَابُ الْحَصَانَةِ
- ٤٧٢ فَضْلٌ: وَإِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ عَاقِلًا: خَيْرٌ بَيْنَ أَبَوَيْهِ
- ٤٧٤ كِتَابُ الْجَنَائِزَاتِ
- ٤٧٩ فَضْلٌ: تُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ
- ٤٨٣ بَابُ شُرُوطِ وَجُوبِ الْقِصَاصِ
- ٤٨٥ حَكْمُ قَتْلِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ
- ٤٨٨ بَابُ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ
- ٤٩١ فَضْلٌ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَوْفَى قِصَاصٌ إِلَّا بِحَضْرَةِ سُلْطَانٍ
- ٤٩٢ بَابُ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ
- ٤٩٦ بَابُ مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ
- ٤٩٩ فَضْلٌ: النَّوعُ الثَّانِي مِنْ نَوْعِي الْقِصَاصِ
- ٥٠٢ كِتَابُ الدِّيَّاتِ
- ٥٠٥ فَضْلٌ: وَإِذَا أَدَّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ وَلَمْ يُسْرِفْ: لَمْ يَضْمَنْهُ
- ٥٠٥ شُرُوطُ عَدَمِ الضَّمَانِ
- ٥٠٧ بَابُ مَقَادِيرِ دِيَّاتِ النَّفْسِ
- ٥٠٨ التَّغْلِيظُ وَالتَّخْفِيفُ فِي دِيَةِ الطَّرْفِ وَالْجُرُوحِ
- ٥١٣ بَابُ دِيَّاتِ الْأَعْضَاءِ وَمَنَافِعِهَا
- ٥١٣ كُلُّ عَضْوٍ ذِي شَلَلٍ فِيهِ حُكُومَةٌ، سِوَى الْأُذُنِ وَالْأَنْفِ
- ٥١٦ فَضْلٌ: فِي دِيَةِ الْمَنَافِعِ

- ٥١٦ فَقَدْ اللَّئِمَس
- ٥١٧ مَنَفَعَةُ الْأَكْلِ وَالنَّكَاحِ
- ٥١٩ الْأَعْوَر
- ٥٢١ بَابُ الشَّجَاجِ وَكَسْرِ الْعِظَامِ
- ٥٢٦ بَابُ الْعَاقِلَةِ وَمَا تَحْمِلُهُ
- ٥٢٧ إِذَا شَرِبْتَ دَوَاءً عَمْدًا فَأَسْقَطْتَ جَنِينًا
- ٥٢٩ فَضْلٌ: فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ
- ٥٣١ بَابُ الْقِسَامَةِ
- ٥٣٦ كِتَابُ الْحُدُودِ
- ٥٣٨ تَأْخِيرُ الْحَدِّ لِلْمَرَضِ
- ٥٣٩ الْحَفَرُ لِلْمَرْجُومِ
- ٥٤١ بَابُ حَدِّ الزَّنا
- ٥٤٢ شُرُوطُ الْإِحْصَانِ
- ٥٤٤ قَتْلُ اللُّوطِيِّ
- ٥٤٩ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ
- ٥٥١ بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ
- ٥٥١ مَنْ قَذَفَ نَبِيًّا أَوْ أُمَّ نَبِيٍّ
- ٥٥٦ بَابُ حَدِّ الْمُسْكَرِ
- ٥٥٦ هَلْ عُقُوبَةُ السُّكْرِ حَدٌّ
- ٥٥٩ بَابُ التَّعْزِيرِ

- بَابُ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ ٥٦٢
- نَفَقَةُ الْقَطْعِ وَالْحَسْمِ فِي مَالِ السَّارِقِ ٥٦٩
- بَابُ حَدِّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ ٥٧١
- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ ٥٧٦
- بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ ٥٧٨
- جَحْدُ الصِّفَةِ ٥٧٨
- فَصْلٌ: فِيمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ إلَخْ ٥٨٠
- قَبُولُ تَوْبَةٍ كُلِّ مَنْ تَابَ ٥٨١
- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ ٥٨٤
- فَصْلٌ: وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَحَلَالٌ ٥٨٨
- بَابُ الذَّكَاةِ ٥٩٣
- بَابُ الصَّيْدِ ٥٩٨
- صَيْدُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ ٥٩٩
- كِتَابُ الْإِيمَانِ ٦٠٢
- فَصْلٌ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ ٦٠٨
- بَابُ جَامِعِ الْإِيمَانِ الْمُحْلُوفِ بِهَا ٦٠٩
- فَصْلٌ: فَإِنْ عَدِمَ ذَلِكَ: أَيِ النِّيَّةِ إلَخْ ٦١١
- فَصْلٌ: وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا إلَخْ ٦١٤
- بَابُ النَّذْرِ ٦١٥
- كِتَابُ الْقَضَاءِ ٦١٩

- ٦٢١ اشترائط الحرّية
- ٦٢٢ كَوْنُ الْقَاضِي مُتَكَلِّمًا
- ٦٢٥ بَابُ آدَابِ الْقَاضِي
- ٦٢٩ بَابُ طَرِيقِ الْحُكْمِ وَصِفَتِهِ
- ٦٣٣ فَضْلٌ: وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى إِلَّا مُحَرَّرَةً
- ٦٣٧ بَابُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي
- ٦٣٩ بَابُ الْقِسْمَةِ
- ٦٤٤ بَابُ الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ
- ٦٤٦ كِتَابُ الشَّهَادَاتِ
- ٦٥٠ فَضْلٌ فِي شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ
- ٦٥٣ بَابُ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ، وَعَدَدِ الشُّهُودِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ
- ٦٥٥ فَضْلٌ: فِي عَدَدِ الشُّهُودِ
- ٦٥٨ فَضْلٌ: فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ
- ٦٥٩ يُسْتَتْنَى مِنَ الضَّمَانِ مَسْأَلَتَانِ
- ٦٦٠ بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّعَاوَى
- ٦٦٢ كِتَابُ الْإِقْرَارِ
- ٦٦٦ فَضْلٌ: إِذَا وَصَلَ بِإِقْرَارِهِ مَا يُسْقِطُهُ
- ٦٦٨ إِذَا بَاعَ شَيْئًا، ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ مِلْكٌ غَيْرُهُ
- ٦٧٠ فَضْلٌ فِي الْإِقْرَارِ بِالْمُجْمَلِ

- (التعليق على المسائل المرجوحة في باب الخيار) ٦٧٩
- قَوْلُهُ: «يُثْبِتُ فِي الْبَيْعِ وَيُسْتَشْنَى مِنَ الْبَيْعِ تَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ» ٦٧٩
- قَوْلُهُ: «وَشِرَاءٌ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ..» ٦٧٩
- قَوْلُهُ: «دُونَ سَائِرِ الْعُقُودِ» ٦٨٠
- قَوْلُهُ: «أَوْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: اخْتَرْ، سَقَطَ خِيَارُ صَاحِبِهِ» ٦٨٠
- قَوْلُهُ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ: «بِأَنْ يَشْتَرِطَاهُ فِي طَلَبِ الْعَقْدِ، أَوْ بَعْدَهُ فِي مُدَّةِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ، أَوْ الشَّرْطِ» ٦٨٠
- قَوْلُهُ: «مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ وَلَوْ طَوِيلَةً» ٦٨١
- قَوْلُهُ: «أَوْ إِجَارَةٌ عَلَى مُدَّةٍ لَا تَتْلِي الْعَقْدَ» ٦٨٢
- قَوْلُهُ: «وَلَا يَصِحُّ خِيَارُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ» ٦٨٢
- قَوْلُهُ: «وَالِى الْغَدِ أَوْ اللَّيْلِ يَسْقُطُ بِأَوَّلِهِ» ٦٨٣
- قَوْلُهُ: «وَلَمَنْ لَهُ الْخِيَارُ الْفَسْخُ..» ٦٨٣
- قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ: «وَلَهُ نَهَاؤُهُ الْمُنْفَصِلُ..» ٦٨٣
- فَائِدَةٌ: ٦٨٤
- قَوْلُهُ: «إِلَّا عَتَقَ الْمُشْتَرِي فَيَنْفُذُ مَعَ الْحُرْمَةِ..» ٦٨٥
- قَوْلُهُ: «وَتَصَرَّفُ الْمُشْتَرِي فُسْخٌ لَخِيَارِهِ» ٦٨٥
- قَوْلُهُ: «وَيَبْطُلُ خِيَارُهُمَا بِتَلَفٍ مَبِيعٍ وَإِتْلَافٍ مُشْتَرِيَّاهُ» ٦٨٦
- قَوْلُهُ: «وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا بَطَلَ خِيَارُهُ» ٦٨٦
- تَنْبِيْهُ: ٦٨٦
- قَوْلُهُ: «كَالشُّفْعَةِ وَحَدِّ الْقَذْفِ» ٦٨٧

- قَوْلُهُ فِي خِيَارِ الْغَبَنِ: «وَلَهُ ثَلَاثُ صُورٍ...» ٦٨٧
- قَوْلُهُ: «مَنْ جَهَلَ الْقِيَمَةَ وَلَا يُحْسِنُ يُمَاسِكُ» ٦٨٧
- قَوْلُهُ: «وَلَا أَرَشَ مَعَ إِمْسَاكِ» ٦٨٨
- قَوْلُهُ: «كَتْسُوَيْدِ شَعَرِ الْجَارِيَةِ..» ٦٨٨
- قَوْلُهُ: «فَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُ التَّدْلِيْسُ ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ» ٦٨٩
- قَوْلُهُ: «وَيُقْبَلُ رَدُّ اللَّبَنِ بِحَالِهِ» ٦٨٩
- قَوْلُهُ: «وَأَعْسَرَ» ٦٨٩
- قَوْلُهُ: «وَلَا تُبْوِيَّةٌ وَكَفْرٌ» ٦٨٩
- قَوْلُهُ: «أَوْ عَدَمَ حَيْضٍ، وَلَا مَعْرِفَةَ غِنَاءٍ» ٦٩٠
- قَوْلُهُ: «أَمْسَكَهُ بِأَرْشِهِ أَوْ رَدَّهُ وَأَخَذَ الثَّمَنَ» ٦٩٠
- قَوْلُهُ: «وَكَذَا لَوْ أَبْرَى الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ..» ٦٩٠
- قَوْلُهُ: «أَوْ لَمْ يَعْلَمْ عَيْبُهُ حَتَّى صَبَغَ الثَّوْبَ أَوْ نَسَجَهُ، أَوْ وَهَبَ الْمَبِيعَ، أَوْ بَاعَهُ، أَوْ بَعْضُهُ» ٦٩٠
- تَنْبِيْهُ: قَوْلُهُ: «وَخِيَارُ عَيْبٍ مُتَرَاخٍ مَا لَمْ يُوجَدْ دَلِيلٌ» ٦٩٠
- قَوْلُهُ: «وَلِمْشَرٍ مَعَ غَيْرِهِ مَعِيْبًا..» ٦٩١
- قَوْلُهُ: «وَإِنْ اِخْتَلَفَا عِنْدَ مَنْ حَدَثَ الْعَيْبُ فَقَوْلُ مُشْتَرٍ مَعَ يَمِينِهِ» ٦٩١
- قَوْلُهُ: «وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْبَائِعِ أَنَّ الْمَبِيعَ الْمَعِيْبَ لَيْسَ الْمَرْدُودُ» ٦٩٢
- قَوْلُهُ: «وَقَوْلُ قَابِضٍ فِي ثَابِتٍ فِي ذِمَّةٍ» ٦٩٣
- قَوْلُهُ: «وَمَنْ اشْتَرَى مَتَاعًا..» ٦٩٣
- قَوْلُهُ: «مَتَى بَانَ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ» ٦٩٣

- ٦٩٣ وَقَوْلُهُ: «أَوْ أَكْثَرَ»
- ٦٩٣ قَوْلُهُ: «عَلَى أَنْ أَرْبَحَ فِي كُلِّ عَشْرَةٍ دِرْهَمًا كُرْهًا»
- ٦٩٣ قَوْلُهُ: «وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى بَائِعٍ غَلَطًا بِلا بَيِّنَةٍ»
- ٦٩٣ قَوْلُهُ: «أَوْ بَاعَ بَعْضَ الصَّفَقَةِ بِقِسْطِهَا مِنَ الثَّمَنِ»
- ٦٩٣ قَوْلُهُ: «وَمَا بَاعَهُ اثْنَانِ مُرَابِحَةً...»
- ٦٩٥ قَوْلُهُ: «فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ تَحَالَفَا...»
- ٦٩٥ قَوْلُهُ: «فَيَحْلِفُ الْبَائِعُ...»
- ٦٩٦ قَوْلُهُ: «فَإِنْ كَانَتِ السَّلْعَةُ تَالِفَةً رَجَعَا إِلَى قِيَمَةِ مِثْلِهَا»
- ٦٩٧ فهرس الأحاديث والآثار
- ٧٠١ فهرس الفوائد
- ٧٠٩ فهرس الموضوعات



رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com